



الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(١٤٢٣)
كلية الشريعة - قسم الفقه

مختصر البوطي

للإمام أبي يعقوب يوسف بن يحيى البوطي
(ت: ٢٣١ هـ)

(برحه الله)

دراسة وتحقيقا

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية (الماجستير)

إعداد الطالب

أيمن بن ناصر بن نايف السلايمة

إشرافاً فضيلة الشيخ

أ.د. حمد بن حماد الحماد

حفظه الله تعالى

العام الجامعي

١٤٣٠ - ١٤٣١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

- الافتتاحية.
- أسباب اختيار الموضوع.
- خطة البحث.
- منهج البحث.

المقدمة

إن الحمد لله حمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

اللهم صلِّ وسلِّم على سيّدنا ونبيّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه، كلّما ذكّرهُ الذاكرون، وصلِّ وسلِّم عليه كلّما غفلَ عن ذكره الغافلون، وصلِّ وسلِّم عليه في الأولين والآخرين، أفضّل وأكثر وأزكى ما صلّيت على أحدٍ من خلقك^(١).
أما بعد:

فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ثم إن الله قد رفع العلم وأهله فقال عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَمْلِكُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الرمة: ١٩]. ولم يأمر تبارك وتعالى نبيّه ﷺ بطلب الزيادة من شيء إلا من العلم، فقال: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [٥: ١١٤].

وإن من حقِّ العلماء السابقين على طلاب العلم.. أن يحملوا علمهم وينشروه، ومن أهم الأمور في ذلك.. تحقيق كتبهم ونشرها مع العناية بها، لا سيما وأن ذلك طريقٌ من طرق تحصيل العلم.

ولما كان من المقرر على طلاب الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية أن يكتبوا في مجال من مجالات البحث أو التحقيق.. فقد رأيت أن أختار لنفسي القيام بتحقيق كتابٍ معدودٍ في كتب مجدد المائة الثانية، الإمام محمد بن إدريس القرشي المطلي الشافعي، لأن مصنفه -وهو الإمام البويطي- اختصره من علم شيخه الشافعي وكلامه، وعرضه وقرأه عليه، ورواه عنه، ذلكم هو المختصر المشهور بـ: «مختصر البويطي».

وَكَفَى الشَّافِعِيَّ مَدْحًا أَنَّهُ الشَّافِعِيُّ.

وَكَفَى الْمُخْتَصِرَ الْبُؤَيْطِيَّ تَقْرِيطًا أَنَّهُ مِنْ عِلْمِ الشَّافِعِيِّ.

(١) مقتبس بتصريف من مقدمة الإمام الشافعي لكتابه «الرسالة» (ص ١٦).

وَكَفَايَ فَخَرًّا أَنْ أَتَشَرَّتَيْنِ النَّاسَ عِلْمَ الشَّافِعِيِّ^(١).

«مَعَ إِعْلَامِهِمْ نَهَهُ عَنْ تَقْلِيدِهِ وَتَقْلِيدَ غَيْرِهِ»^(٢).

وذلك مع قناعتي بأبي لستُ أهلاً لذلك، ولا من فرسان تلك المسالك، والله أسألُ العونَ والتوفيقَ والتسديدَ، وهو أهلُ ذلك، والقادرُ عليه.

أسبابُ اختيارِ الموضوع.

مما شجَّعني على اختيار الموضوع أسبابُ أجملها فيما يأتي:

١- أن الكتاب معدود في كتب الإمام الشافعي، ومصدر من مصادر مذهبه الجديد، فهو عمدة في ذكر أقوال الشافعي في الجديد.

٢- أنه من رواية أكثر تلاميذ الإمام الشافعي المصربين وأجلهم، أعني به الإمام البويطي.

٣- أنه من أقدم كتب الشافعية، وتم عرضه على الإمام الشافعي نفسه^(٣).

٤- اشتغال الكتاب على أبواب الفقه كلها باستثناء كتاب الفرائض، وإن كان قد تعرض لمسائل كثيرة منه في أبواب مختلفة، وفي هذا إفادة أُنالها بالمرور على جميع أبواب الفقه، ومحاولة لضبط أصول مسأله في مرحلة التخصص هذه.

٥- اعتماد كبار أئمة الشافعية عليه في كتبهم؛ ولا أظن أن هناك كتاباً ممن يعني بذكر أقوال الشافعي مع عزوها، إلا ويأخذ منه ويرجع وينسب إليه.

٦- أن الكتاب وإن كان في الفقه المذهبي، إلا أن صاحبه لما كان هو إمام المذهب.. كانت أقواله وآراؤه اجتهادات لم يقلد فيها أحداً، ولم يتعصب لأحد، وهذا - لا شك - لا يساويه أن تكون الأقوال تقليداً أو حتى تقريباً على أصول إمام معين.

٧- أنه ذَكَرَ أقوالاً كثيرة للأئمة أبي حنيفة ومالك والأوزاعي وابن أبي ليلى، وكذا لبعض الصحابة والسلف - رحمهم الله تعالى -.

٨- حرصني على تحقيق الكتب، وخاصة كتب العلماء المتقدمين الذين جمعوا بين الفقه والحديث والاعتقاد الصحيح ونصرة السنة، لأفيد من هذا الجمع في دراسني.

(١) اقتباس بتصرف من مقدمة الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ لِتَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ «الرَّسَالَةُ» لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ (ص ٥).

(٢) اقتباس من كلام الإمام المزيني رَحِمَهُ اللهُ، وهي أول جملة في مختصره المشهور.

(٣) انظر: طبقات ابن الصلاح (٦٨٤/٢) وطبقات الاسنوي (٢١/١) ..

٩-تحقيق هذا المصنف القيم الذي ظل مخطوطاً مدة اثني عشر قرناً، حيث إن نشره يفيد المكتبة الإسلامية في معرفة وتوثيق أقوال الإمام الشافعي الجديدة، خاصة المشتغلين بتحقيق كتب الشافعية.

١٠-اشتماله على باب في نهايته بعنوان «الرسالة»، وفيه قواعد أصولية، ومناهج للاستنباط وضوابط لفهم النص، فيكون الكتاب قد جمع بين الفقه الشافعي وفقه الخلاف وأصول فقهية.

١١-تضمن الكتاب لمناقشات تُدرَّبُ طالب العلم على الاستنباط ومنهج التعامل مع الأدلة.

خطة البحث

قسمت البحث إلى مقدمة وقسمين، قسم في الدراسة وقسم في التحقيق. فأما المقدمة فاشتملت على الافتتاحية، وأسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث ومنهجه.

القسم الأول: الدراسة، واشتمل على فصلين:

الفصل الأول: التعريف بمؤلف الكتاب؛ وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه.

المبحث الثاني: ولادته ونشأته ووفاته.

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شيوخه.

المطلب الثاني: تلاميذه.

المبحث الرابع: عنته وثناء العلماء عليه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عنته.

المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: فقهه ومصنفاته فيه وخلافته للشافعي في درسه.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب وإثبات نسبه إلى المؤلف.

المبحث الثاني: قيمة الكتاب العلمية ومزله بين كتب الفقه الشافعي.

المبحث الثالث: نسخ المخطوط والتوثيق منها.

القسم الثاني: النص الخلق [الكتاب كاملاً].

الفهارس العلمية:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث والآثار.

٣- فهرس الكلمات الغريبة.

٤- فهرس المصطلحات العلمية.

٥- فهرس الأعلام.

٦- فهرس المصادر والمراجع.

٧- جدول الموضوعات.

منهج البحث

بحسبة الله تعالى سوف أسير في تحقيق الكتاب وفق المنهج الآتي:

أولاً: الاجتهاد في إخراج نص الكتاب على أقرب صورة وضعه عليها المؤلف.

ثانياً: الاعتماد في تحقيق النص على نسخة مكتبة مراد ملا، والرمز لها بـ(أ)، مع مقارنتها بغيرها من النسخ.

ثالثاً: نسخ الكتاب من النسخة (أ) حسب القواعد الإملائية الحديثة، ومقابلة النسخ مع الأصل المنسوخ منه.

رابعاً: ما انفردت به نسخة مكتبة مراد ملا (أ)، فإني أضع تحتها خطاً متقطعاً هكذا، ومعنى ذلك أنه لا يوجد في (ب) أي: النسخة الأخرى نسخة أحمد الثالث.

وما انفردت به نسخة (ب) (نسخة أحمد الثالث) فإني أضعه بين معقوفين هكذا []، وأكتفي بذلك عن الإشارة إلى ذلك في الهامش، فَيَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ وَلَمْ يَشْرَ فِي الْهَامِشِ إِلَى شَيْءٍ يَوْضَحُهُ.. فهو مما انفردت به نسخة (ب)، وكل ما تحتها خط متقطع.. فهو مما انفردت به نسخة (أ).

وأما النص الذي في النسخة المصرية (م) فإني لا أشير إليه وكذا الزيادة، إلا إن كانت هناك فائدة لذلك، وذلك لأن المصرية (م) فرع عن نسخة مراد ملا (أ)، فكتابة الفروق بينهما في الغالب عبث؛ لأننا نقطع أنهما من وهم الناسخ، وحيث إن الأصل بين أيدينا.. فلا نحتاج إلى ذكر ذلك.

خامساً: كتابة الصواب في المتن مع الإشارة إلى ما في النسخ الأخرى في الحاشية.

سادساً: تصويب ما جُزِمَ بخطه في جميع النسخ ووضعه بين قوسين هكذا ()، وبيان ذلك في الهامش مع بيان سبب الخطأ إن احتيج لذلك.

سابعاً: وضع خط مائل هكذا (/) للدلالة على نهاية اللوحة مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

ثامناً: عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع بيان أرقامها وكتابتها بالرسم العثماني.

تاسعاً: عزو الأحاديث النبوية، فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فيكتفى بذلك، وإن لم يكن فيهما أو في أحدهما فيتم عزوه إلى كتب الحديث المعتمدة، مع بيان حكم الأئمة عليه.

عاشراً: توثيق الآثار من مصادرها من كتب الآثار والخلاف.

الحادي عشر: توثيق الأقوال التي ذكرها المؤلف عن الإمام الشافعي -رحمه الله-، والإشارة إلى القول الذي اعتمد عند الشافعية.

الثاني عشر: توثيق النقول التي ذكرها المؤلف عن بقية المذاهب من كتبهم.

الثالث عشر: توثيق القواعد والضوابط الفقهية التي أشار إليها المؤلف من الكتب المختصة.

الرابع عشر: التعريف بالكلمات الغريبة والمصطلحات الواردة في الكتاب التي تحتاج إلى بيان تعريفاً موجزاً.

الخامس عشر: ترجمة الأعلام المذكورين في المخطوط ترجمة مختصرة.

السادس عشر: الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

السابع عشر: وضع فهرس علمية مقربة ل محتويات الكتاب كما هو موضح في الخطة.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.



القسم الأول: الدراسة

الفصل الأول:

التعريف بمؤلف الكتاب

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه.

المبحث الثاني: ولادته ونشأته ووفاته.

المبحث الثالث : شيوخه وتلاميذه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شيوخه.

المطلب الثاني: تلاميذه.

المبحث الرابع: محتته وثناء العلماء عليه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: محتته.

المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: فقهه ومصنفاته فيه وخلافته للشافعي في درسه.

الفصل الثاني:

دراسة الكتاب، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب وإثبات نسبه إلى المؤلف.

المبحث الثاني: قيمة الكتاب العلمية ومزله بين كتب الفقه الشافعي.

المبحث الثالث: نسخ المخطوط والتوثيق منها.

الفصل الأول: التعريف بمؤلف الكتاب،

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: اسمه ونسبه.
- المبحث الثاني: ولادته ونشأته ووفاته.
- المبحث الثالث : شيوخه وتلاميذه، وفيه مطلبان:
- المبحث الرابع: محنته وثناء العلما عليه، وفيه مطلبان:
- المبحث الخامس: فقهه ومصنفاته فيه وخلافته للشافعي في درسه.

المبحث الأول: اسمه ونسبه^(١).

هو الإمام العلامة الجليل، سيد الفقهاء، صاحب الشافعي، وخليفته في حلقة، أبو يعقوب، يوسف بن يحيى البويطي المصري القرشي مولاهم، ولم ينسبه من ترجم له بأكثر من هذا. وانفرد الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب - فيما اطلعت عليه - بكونه من قریش مولاهم^(٢)، وغيره ينسبه إلى قریش ويسكت، أو لا يتعرض لنسبه لقريش أصلاً. وهو منسوب إلى «بويط» وهي قرية من قرى صعيد مصر الأدنى. قال ياقوت الحموي: "«بُويط» -بالضم ثم بالفتح- قرية بصعيد مصر، قرب «بوصير قوريس»... و«بويط» أيضاً قرية في كورة «سبوط» بالصعيد أيضاً، وإلى إحداهما ينسب أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي المصري الفقيه صاحب الشافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ والمدرس بعده"^(٣).

(١) من مصادر ترجمته:

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧) (٢٣٥/٩)، تاريخ ابن يونس (ت: ٣٤٧) (٥١٤/١)، كتاب الولاة وكتاب القضاة للكندي (ت: ٣٥٥) (ص: ٣٢٠) الفهرست للنعمان (ت: ٤٣٨) (ص: ٢٦٢)، طبقات الشافعية للعبادي (ت: ٤٥٨) (ص: ٧)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣) (٢٩٩/١٤)، الانتقاء لابن عبد البر (ت: ٤٦٣) (ص: ١٦٨)، طبقات الفقهاء للشرنازي (ت: ٤٧٦) (ص: ٩٨)، الأنساب للسمعاني (ت: ٥٦٢) (٣٣٩/٢)، المنتظم لابن الجوزي (ت: ٥٩٧) (١٧٤/١١)، اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري (ت: ٦٣٠) (١٨٩/١)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (ت: ٦٣٠) (١٠٣/٦)، طبقات الشافعية لابن الصلاح (ت: ٦٤٣) (٦٨١/٢)، وفيات الأعيان لابن خلكان (ت: ٦٨١) (٦١/٧)، المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء صاحب حماة (ت: ٧٣٢) (٣٦/٢)، تهذيب الكمال للمزي (ت: ٧٤٢) (٤٧٢/٣٢)، سير أعلام النبلاء للذهبي (ت: ٧٤٨) (٥٨/١٢)، تاريخ الإسلام للذهبي (ت: ٧٤٨) (٤٢٢/١٧)، العمر في خبر من غير للذهبي (ت: ٧٤٨) (٣٢٣/١)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (ت: ٧٧١) (١٦٢/٢)، طبقات الشافعية لاسنوي (ت: ٧٧٢) (٢٠/١)، المهمات لاسنوي (١٤٢/١)، طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (ت: ٧٧٤) (١٥٩/١)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١) (٧٠/١)، تهذيب التهذيب لابن حجر (ت: ٨٥٢) (٤٦٣/٤)، تقريب التهذيب لابن حجر (ت: ٨٥٢) (ص: ١٠٩٦)، إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر (ت: ٨٥٢)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي (ت: ٩١١) (٣٠٦/١)، طبقات الشافعية لابن هداية الله (ت: ١٠١٤) (١٦/ص)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩) (٧١/٢) وغيرها.

وأستغني بإثباتها هنا عن ذكرها عند كل مطلب ومبحث، إلا ما انفردت بذكره بعض المصادر فزني أوثقه.

(٢) انظر: تهريب التهذيب (ص: ١٠٩٦).

ولم تسعنا المصادر بأكثر من هذا، والله المستعان.

المبحث الثاني: ولادته ونشأته ووفاته.

يولد العظماء، ولا يؤرخ لنشأة كثير منهم، ولو علم الناس أهم سيكونون من أئمة الإسلام ودواوين العلم.. لما قَرطوا في تقييد هذا وتبعية، فليس غريباً أن تُضنّ المصادر علينا بذكر ولادة الإمام البويطي، أو أن تبخل فلا تعطينا شيئاً عن نشأته رَحِمَهُ اللهُ، فكل هذا مجهول بالنسبة لنا. غير أنه قد عَرِفَ أنه رَحِمَهُ اللهُ كان على مذهب الإمام مالك قبل قدوم الشافعي مصر، وبنته لعلومه فيها، وقبل أن يتخذه حلقة الإمام الشافعي -رحمهم الله جميعاً-.

"قال أبو بكر الصبري^(١) في كتابه «شرح اختلاف الشافعي ومالك رَحِمَهُمَا» عن البويطي: «قدم علينا الشافعي مصر، فأكثر الرّد على مالك.. فأنهت، وبقيت مُنَحِرًا، فكنتُ أَكْبُر الصلاة والدعاء، رجاء أن يربي الله الحقّ مع أيّهما.. فرأيت في سامي أن الحقّ مع الشافعي، فذهب ما كنتُ أَحُدُهُ».

قال -أي: أبو بكر الصبري-: «فالبويطي مشهور أنه كان يرى رأي مالك قبل أن يقول بقول الشافعي. وَذَكَرَ فيه أيضاً أن للربي كان يرى رأي أهل العراق»...

وذكر -أي: الصبري- أن البويطي هو القائل في كتاب «اختلافه ومالك»: سألت الشافعي، وقلت للشافعي، وأن الربيع رواه من نسخه فاستقل أن يُغَيَّرَ منه «سألت» و: «قلت»، وقد روي عنه أيضاً: «سئل الشافعي»...^(٢).

(١) انظر: معجم البلدان (٥١٣/١).

وفي الأنساب للسماعي (٣٣٩/٢):

"البويطي أيضاً لقب محمد بن عمر بن عبد الله بن الليث الشيرازي أبي عبد الله الفقيه البويطي، ذكره أبو القاسم الشيرازي في تاريخ شيراز.

وأبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن ثابت البويطي الصمدي، ذكره أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الطحان المصري فقال: حدثونا عنه، ولد ببويط سنة تسع وسبعين ومائتين، وتوفي في رجب سنة أربع وخمسين وثلاثمائة". وانظر: الباب في تهذيب الأنساب (١٨٩/١).

(٢) محمد بن عبد الله، من أصحاب الوجه، ومن تلاميذ ابن سريج، (ت: ٣٣٠)، انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٨٦/٣).

(٣) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (٦٨٢/٢-٦٨٣).

وكان البويطي كبير السن عظيم القدر لما تحوّل إلى مذهب الإمام الشافعي، قال ابن عبد البر: "وبشّ أحد عنه (أي: الشافعي) أيضا بمصر: أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي؛ في كبير سنّه، وجَلالة قدره وقُصْبِه وثبته"^(١).

وأما وفاته: فإن المصادر تكاد تجمع على أنه قد توفي رَحِمَهُ اللهُ في بغداد في السجن والقيّد في الحنة، سنة إحدى وثلاثين ومائتين، وزاد بعضهم: أن ذلك كان في شهر رجب، وانفرد ابن يونس، فقال: سنة اثنين وثلاثين^(٢)، والأول هو الصواب، كما صحّحه غير واحد من الأئمّة، كالخطيب البغدادي؛ فإنه روى بسند عن موسى بن هارون أنه قال: "مات أبو يعقوب البويطي في رجب سنة إحدى وثلاثين ومائتين، قال موسى: وشهدت جنازته، حبس في القرآن فلم يجب"^(٣)، وكذا صحّحه ابن الجوزي، والمزي، وابن كثير^(٤).

ومن عريب ما ذكره السمعاني أن البويطي قد دفن مُقيّداً، فإنه قال: "حمل إلى بغداد مُقيّداً في فنتة خلق القرآن، ومات في السجن مُقيّداً، ودفن كذلك".

ثم قال: "وقال الشافعي: البويطي يموت في الحديد، قال الربيع: دخلت على البويطي أيام الحنة فرأيتهُ مُقيّداً إلى أنصاف ساقيه، مغلوله يده إلى عنقه"^(٥).

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شيوخه.

أُشْرْتُ إلى شخّ المادة التاريخية المتعلقة بنشأة الإمام البويطي، وهذا مما أثر على معرفتنا بشيوخه، والمعروف من شيوخه:

١- الإمام محمد بن إدريس الشافعي، لارمهُ مدّة وجوده في مصر، ونُخِرَ به، وفاق الأقران، وكان البويطي شديد الأسف على الشافعي وما فاتته من علمه.

(١) الانتقاء (ص ١٦٨).

(٢) انظر: تاريخ ابن يونس (٥١٤/١)، تاريخ بغداد (٣٠٣/١٤)، تقريب التهذيب (ص ١٠٩٦)، وغيرها.

(٣) انظر: تاريخ بغداد (٣٠٣/١٤).

(٤) انظر: المنظم (١٧٥/١١)، تهذيب الكمال (٤٧٦/٣٢) طبقات الشافعيين (١٦٠/١).

(٥) انظر: الأنساب (٣٣٩/٢)، اللباب في تهذيب الأنساب (١٨٩/١).

"قال الربيع: ومن كثرة ما كنت أرى البويطي يأسف على الشافعي وما فاتته، قلت له: يا أبا يعقوب، قد كان الشافعي لك عباً يقدمك على أصحابه، وكنت أراك شديد الحمية له، فما منعك أن تسأله عن كل ما كنت تريد؟ فقال لي: قد رأيت الشافعي ولينه وتواضعه، والله ما كلمته في شيء قط إلا وأنا كالمشعر من هيئته"^(١).

٢- الإمام عبد الله بن وهب، وحديث عنه^(٢).

٣- بشر بن بكر التميمي^(٣).

المحطّلب الثاني: تلاميذه.

جلس البويطي للتدريس بعد وفاة شيخه الشافعي، حيث استخلفه على حلقته، فتلمذ عليه حلّاتق، حملوا فقه وعلم الشافعي وشروه في الآفاق، وهم كثر، ومن هؤلاء التلاميذ الذين عُرفت أسماءهم ورووا عنه:

١- أبو بكر الأثرم.

٢- أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي.

٣- الربيع بن سليمان الرادي.

٤- أبو الوليد موسى بن أبي الجارود المكي.

٥- إبراهيم بن إسحاق الحري.

٦- أحمد بن منصور الرمادي.

٧- أبو الطاهر خير بن عرفة المصري الخولاني.

٨- صالح بن محمد الرازي.

٩- عثمان بن سعيد الدارمي^(٤).

١٠- القاسم بن عبد الله بن الثغرة الجوهري.

١١- القاسم بن هاشم السمسار.

(١) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/٦٢).

(٢) انظر: الأنساب للسمعاني (٢/٣٣٩)، تهذيب الكمال (٤٧٢/٣٢)، تهذيب التهذيب (٤/٤٦٣).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (٧/٣٧٧)، وترجمة بشر في سير أعلام النبلاء (٩/٥٠٧).

(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/٣٠٣).

- ١٠- أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي.
 ١١- محمد بن عامر المصيصي.
 ١٢- محمد بن عبد الله بن سعيد الأندلسي الجوهري.
 ١٣- أبو سهل عمود بن النضر بن واصل البخاري الباهلي (و هو أول من حل كتب الشافعي إلى بخارى).
 ١٤- يحيى بن عثمان بن صالح السهمي.
 وغيرهم^(١).

(١) انظر: تاريخ بغداد (٢٩٩/١٤)، الأنساب للسمعان (٣٣٩/٢)، وفیات الأعيان (٦١/٧)، تهذيب الكمال (٤٧٣/٣٢).

المبحث الرابع: محنته وثناء العلماء عليه، وفيه مطلبان: المطلب الأول: محنته.

سعى به قاضي مصر أبو بكر محمد بن أبي الليث^(١)، فكتب فيه ابن أبي دؤاد إلى والي مصر فامتنحه في مسألة خلق القرآن، فلم يجب، وكان الوالي حسن الرأي فيه، فقال: قن فيما يبي وبسك،

(١) انظر في ترجمته وذكر امتحانه للفقهاء وأهل العلم بخلق القرآن، وبعض ما ذكره العلماء في حقه:

تاريخ ابن يونس المصري (٢٢٣/٢)، وأخبار القضاة (٢٤٠/٣) لو كيع، فإنه قد قال: "وكان ابن أبي الليث رجل سوء"، وكتاب الولاة وكتاب القضاة لأبي عمر الكندي (ص٣٢٠) و(ص٣٢٢) فإنه قد روى عن أبي خيثمة علي بن عمرو بن خالد، أنه قال: "لما استخلف الواثق ورد كتابه على محمد بن أبي الليث فامتنح الناس أجمع، فلم يبق أحد من فقيه، ولا محدث، ولا مؤذن، ولا معلم حتى أخذ بالحنقة، فهرب كثير من الناس، وملكت السجون ممن أنكر الحنقة، وأمر ابن أبي الليث بالاكتاب على المساجد: «لا إله إلا الله رب القرآن المخلوق»". وانظر: (ص٣٣٣) منه، فقد روى بسنده عن عتبة بن بسطام، قال: سألت محمد بن أبي الليث عن مذهبه في القدر، فأجابني بقول أهل السنة، قال: وتدمت ألا أكون سألته عن مذهبه في القرآن لأن كنت أظن فعله ذلك كان لأمر السلطان، فلم أسأله.

وانظر كذلك: ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١٥٦/٤) للقاضي عياض، حيث قال: "القاضي ابن أبي الليث الأصم، وكان معتزلاً، وقد امتحنه بن عبد الحكم مع سائر الفقهاء، وأهل الفضل في القرآن". وروى أبو العرب الإفريقي في الخن (ص٤٥٧) عن زهير بن عمار، أنه قال: سَلِمْتُ والحمدُ لِمَا من ابن أبي الليث؛ حيث لم يمتحنني في القرآن.

وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (٢٥٠/١٦): "وَوَلَّى محمد بن أبي الليث الحارث بن شَكَادَ الإبَادِيَّ الْجَهْمِيَّ الخوارزمي، وبقي في القضاء شراً من عشر سنين، ولم يكن محمود السيرة في أحكامه. وقد امتحن الفقهاء بمصر في القرآن... وفيها بعث المتوكل إلى نائب مصر أن يخلق حجة قاضي القضاة بمصر أبي بكر محمد بن أبي الليث، وأن يضربه، ويطوف به على حمار، ففعل ذلك به في شهر رمضان، وسجن، فإِذَا لِهْ وَإِنَّا إِلَهْ راجعون، اللَّهُمَّ لا تاجرهُ في مصيئته، فإنه كان ظالماً من رؤوس الجهمية".

وانظر: تاريخ الإسلام - أبيضا - (٢٢/١٧) و(٤٢٣/١٨)، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٢٤٦/٢) لبوسف بن تفردي البردي الحنفي، وفي (٢٨٩/٢) منه قال: "كان القاضي المذكور من رؤوس الجهمية".

وانظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي (ص٢٥٣)، والجواهر المضية في طبقات الحنفية (٣٩/٢) [طبعة مير محمد كتب خانة كراتشي]، ففقه: "لما استخلف الواثق ورد كتابه على محمد بن أبي الليث القاضي فامتنح الناس وأمر بالكتابة على أبواب المساجد «لا إله إلا الله رب القرآن وخالفه» فامتنح الناس وملكت السجون من الناس". وانظر: وقع الإصر عن قضاة مصر (ص٤٠٣ و٤٠٤ و٤٠٩).

فقال: إنه يقتدي بي هانة ألف، ولا يدرون المعنى، وكان قد أمر أن يحمل إلى بغداد في أربعين رطل حديد^(١).

قال أبو عمر الكندي: "حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثني ابن قُذيد، قال: «... كتب ابن أبي دؤاد إلى محمد بن أبي الليث يأمره بالقيام في الخنة وذلك قبل ولايته القضاء، وكان رأساً في القيام بذلك، فحمل نعيم بن حماد، والبويطي، وحضام المحدث في جمع كثير سواهم»^(٢).

وقال الحافظ ابن عبد البر: "وكان ابن أبي الليث الحنفي قاضي مصر بحسبه ويعاديه، فأخرجته في وقت الخنة في القرآن فيمن أخرج من أهل مصر إلى بغداد، ولم يخرج من أصحاب الشافعي غيره"^(٣).

وقال أبو عمرو المستملي: حضرنا مجلس محمد بن يحيى الذهلي، فقرأ علينا كتاب البويطي إليه، وإذا فيه: «والذي أسألك أن تعرض حالي على إخواننا أهل الحديث، لعل الله يُخَلِّصَنِي بدعائهم؛ فإني في الحديد، وقد عجزت عن أداء الفرائض من الطهارة والصلاة، فضح الناس بالكاء والدعاء له».

قال ابن السبكي: "انظر إلى هذا الحر رَجَّةً تَهْ لم يكن أسمع إلا على أداء الفرائض، ولم يتأثر بالقيد ولا بالسجن، فرضي الله عنه وجزاه عن صمره خيراً"^(٤).

وقال الربيع بن سليمان: "رأيت البويطي على بغل في عنقه غِلٌّ، وفي رجله قيد، وبين الغِلِّ والقيد سلسلة حديد فيها طوبة وزعاً أربعون رطلاً، وهو يقول: «إنما خلق الله الخلق بـ» كن «إذا كانت «كن» مخلوقة.. فكان مخلوقاً خلق مخلوقاً، فوالله لأموئن في حديدي هذا حتى يأتي من بعدي قوم يعملون أنه قد مات في هذا الشأن قوم في حديدهم، ولئن أذحلت إليه لأصدقته» - يعني الوائقي-"^(٥).

قال ابن السبكي: "يرحم الله أبا يعقوب، لقد قام مقام الصديقين"^(٦).

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١٦٤/٢)، وانظر: تاريخ ابن يونس (٥١٤/١)، تاريخ بغداد (٣٠٢/١٤).

(٢) كتاب الولاية وكتاب القضاء للكندي (ص ٣٢٠).

(٣) انظر: الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء (ص ١٦٩)، وانظر: طبقات الإسنوي (٢١/١)، وفيها: "كان ابن أبي الليث الحنفي قاضي مصر بحسبه فسمي به إلى الوائقي بالله أيام الخنة بالقول بخلق القرآن".

(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٦٥/٢)، وانظر: طبقات الشافعيين (ص ١٦٢).

(٥) انظر: تاريخ بغداد (٣٠٢/١٤)، المنتظم (١٧٥/١).

(٦) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٦٥/٢).

وقال العبادي: "ولما حضر الشافعي ما كتب الله تعالى على خلقه.. نظر إلى أبي يعقوب وقال: «تموت في حديدك»، فأنتخص سة الفضة مُصَفَّدًا مغلولًا يده اليمنى، وكَلَّفَ أن يقولَ مخلق القرآن فأباه، وقال: «خلق الله الخلق بـ«كس» أضرى أنه خلقهم مخلوق؟ والله تعالى يقول بعد فناء الخلائق: «لمن الملك اليوم» ولا عجب ولا داعي، فيقول تعالى: «الله الواحد القهار» فلو كان مخلوقا مجيبا لفي حتى لا يجيب»^(١).

قال النووي: "وحرى له في السحن أشياء عجيبة"^(٢).

وروى الخطيب البغدادي بسنده عن الربيع بن سليمان المرادي، أنه قال: "كنا جلوسًا بين يدي الشافعي، أما والبوبطي وأشرقي، فمطر إلي البوبطي فقال: «ترون هذا، إنه لن يموت إلا في حديد»، ثم نظر إلي أشرقي فقال: «ترون هذا، أما إنه سيأتي عليه زمان لا يمسر شيئًا فيخطئه»، ثم نظر إلي فقال: «أما إنه ما في القوم أحد أنفع لي منه، ولوددت أبي حشوته العلم حشواً»^(٣). وذكر الإمام النووي هذا ثم قال: "فكان كما نقرس، جَرَى لِكُلِّ واحدٍ ما ذَكَرَهُ"^(٤).

وروى الحافظ ابن كثير قول الشافعي للبوبطي: «أنت تموت في الحديد»، وعلق عليه بقوله: "قلت: هذا من كرامات الشافعي، ومناقب البوبطي"^(٥).

وقال السيوطي: "وكان الشافعي له كرامة يقول له: «أنت تموت في الحديد»"^(٦).

وقال ابن الصلاح: "البوبطيُّ أحد العلماء الذين صبروا على البلاء في محنة القرآن على قتلهم، فإنما هم: هو، وأحمد ابن حنبل، وأحمد بن نصر الخُزاعي، ومحمد بن نوح، ونعيم بن حَمَّاد، والأدرمي، ومم لم يجب، ولكن لم يتل كاستلاء الأولين: أبو نعيم بن دُكين، وعفان، ويحيى الحماني، وإسماعيل ابن أبي أويس، وأبو مصعب المدنيان، في شُرْذمة قليلين، وأجاب عامة من العلماء مكرهين... تجاوز الله عَنَّا وعنهم"^(٧).

(١) انظر: طبقات الشافعية للعبادي (ص ٨).

(٢) انظر: المجموع (١٥٦/١) = (١٠٧/١ - دار الفكر).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (٣٠٢/١٤)، المنتظم (١٧٥/١١)، تهذيب الكمال (٤٧٥/٣٢).

(٤) انظر: المجموع (١٥٧/١).

(٥) طبقات الفقهاء الشافعيين (١٦١/١).

(٦) انظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (٣٠٧/١).

(٧) طبقات الشافعية لابن الصلاح (٦٨١/٢).

المحلب الثاني: ثناء العلماء عليه.

ليس بغريب أن ترى ثناء العلماء على من هو في منزلة الإمام البويطي، بل على من هو دونه بكثير، وهو شيء بكرم اناء من أجله وبُعْظَم، فكيف إذا كان الثناء عليه من أعلام الأمة؟ داك لا شك أنه أدعى لأن توضع الثقة فيه، وتستقر المحبة له، ويكثر الدعاء له. ومن أثنى عليه:

شيخه الإمام الشافعي، فإنه قال: "ليس في أصحابي أحد أعلم من البويطي"، وقال أيضا: "أبو يعقوب لساني"^(١).

وقال فيه الإمام أحمد: "ما أذكى البويطي، دحل عليّ في الحبس، ولكن ليس له علم بالحديث"^(٢).

وسئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: «صدوق»^(٣).

وقال ابن يونس في تاريخه: "كان من أصحاب الشافعي، وكان معشقا"^(٤).

وأثنى عليه الربيع بن سليمان، فقال: "كان البويطي أبداً يُحرّكُ شفتيه بذكر الله، وما أبصرت أحداً أنزع بحجة من كتاب الله من البويطي"^(٥).

وقال أيضا: "وكان له من الشافعي منزلة، وكان الرجل ربما يسأله عن المسألة فيقول -أي الشافعي-: سل أبا يعقوب، فإذا أجاب.. أخبره، فيقول: هو كما قال، وربما جاء إلى الشافعي رسول صاحب الشرطة، فيوجه الشافعي أبا يعقوب البويطي ويقول: هذا لساني، وحلف الشافعي في حلفته بعده، قال الشافعي: ليس أحد أحق بمجلسي من أبي يعقوب وليس أحد من أصحابي أعلم منه"^(٦).

(١) انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٩٨)، سير أعلام النبلاء (٥٩/١٢).

(٢) انظر: طبقات الشافعية لابن الصلاح (٦٨٤/٢).

(٣) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٣٥/٩).

(٤) انظر: تاريخ ابن يونس (٥١٤/١) ورواه عنه الخطيب في التاريخ (٣٠٢/١٤).

(٥) انظر: تاريخ بغداد (٣٠٠/١٤)، طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٩٨)، تهذيب الكمال (٤٧٤/٣٢)، سير أعلام النبلاء (٥٩/١٢)، طبقات الشافعية الكبرى (١٦٤/٢).

(٦) انظر: تاريخ بغداد (٣٠٠/١٤)، طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٩٨)، الأنساب للسمعاني (٣٣٩/٢)، تهذيب الكمال (٤٧٤/٣٢).

وهذه شهادة جاريه وقرينه الإمام أبي الوليد ابن أبي الجارود، قال: "كان البويطي جاري، فما كنت أنتبه ساعة من الليل إلا سمعته يقرأ ويصلي"^(١).

وقال ابن عبد البر: "كان من أهل الدين والعلم والفهم والثقة صلًا في السنة، فبرد على أهل البدع، وكان حسن النظر"^(٢).

وقال أيضا: "وكان عاتًا فقيها لطيفا في أسائه، يُدَيّ العُزَاءَ، وَيُفَرِّهُمُ إِذَا قَدِمُوا لِلطَّلَبِ"^(٣). وجاء في المنتظم لابن الجوزي: "كان الشافعي رضي الله عنه يُفَرِّهُ وَيُؤَثِّرُهُ، وجلس بعده في مكانه وكان فقيها ثقة، وكان متعبدا زاهدا"^(٤).

وأثنى عليه السمعاني بقوله: "الإمام الصابر في الحجة، الباذل روحه في السنة... صاحب الشافعي رحمه الله، وخليفته بعده"^(٥).

وقال ابن الأثير: "صاحب الشافعي"، وكان قد حُيِّسَ في عتة الناس بخلق القرآن، فلم يُجِب، وكان من الصالحين"^(٦).

وقال ابن خلكان: "صاحب الشافعي رضي الله عنه؛ كان واسطة عقد جماعته، وأظهرهم عانة، احتصن به في حياته، وقام مقامه في الدرس والفتوى بعد وفاته... وكان صالحا متسكعا عابدا زاهدا"^(٧).

وقال فيه الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ: "خليفة الشافعي في حلقاته، وأجل أصحابه المسوين إليه"^(٨)، وقال في مقدمة المجموع إن البويطي أجمل من المزني والربيع المرادي^(٩)، وقال في روضة الطالبين إنه "أجل من الربيع، وأقدم من المزني، وأخص بالشافعي منه"^(١٠).

(١) انظر: تاريخ بغداد (٣٠٠/١٤)، طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٩٨)، وروى القصة وقول الربيع -من طريق الخطيب- صاحبها المنتظم (١٧٤/١١)، وتذهيب الكمال (٤٧٣/٣٢).

(٢) انظر: تذهيب الكمال (٤٧٥/٣٢)، تذهيب التهذيب (٤٦٣/٤)، طبقات المتقهاء الشافعيين لابن كثير (١٦٠/١).

(٣) انظر: الانتقاء (ص ١٦٨).

(٤) انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٧٤/١١).

(٥) انظر: الأنساب (٣٣٩/٢).

(٦) انظر: الكامل في التاريخ (١٠٣/٦).

(٧) انظر: وفيات الأعيان (٦١/٧-٦٢).

(٨) انظر: دقائق المنهاج (ص ١٤٨).

وقال الذهبي: "كان إماماً في العلم، قدوة في العمل، زاهداً ربانياً، متهجداً، دائم الذكر والعكوف على الفقه"^(٣).

وقال أيضاً: "وكان عبداً مجتهداً دائم الذكر كبير القدير. قال الشافعي: ليس في أصحابي أعلم من البويطي. وقال أحمد العجلي: ثقة صاحب سنة"^(٤).

وقال ابن السكيت: "كان إماماً حليلاً عابداً زاهداً فقيهاً عظيمًا ماعطراً جلاً من جلال العلم والدين، غالب أوقاته الذكر والتشاعل بالعلم، غالب ليله التهجّد والتلاوة سريع الدمعة، ثقة على الشافعي واختص بصحبته"^(٥).

وكان أبو يعقوب إذا سمع المؤذن وهو في السحن يوم الجمعة اغتسل ولبس ثيابه ومشى حتى يبلغ باب الخس، فيقول له السحان: أين تريد؟ فيقول: حيث داعي الله، فيقول: ارجع عافاك الله، فيقول أبو يعقوب: اللهم إنك تعلم أي قد أجبت داعيك فمنعوني^(٦).

قال الحافظ ابن حجر: "ثقة فقيه من أهل السنة مات في الخنة"، وأشار إلى أنه روى له أبو داود في المسائل، والترمذي في سننه^(٧).

(١) انظر: المجموع (١/١١١).

(٢) انظر: روضة الطالبين (١/١١٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٢/٥٩).

(٤) انظر: العمر في عمر من عمر (١/٣٢٣).

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/١٦٢).

(٦) طبقات الشافعية الكبرى (٢/١٦٥)، طبقات الشافعية للإسنوي (١/٢٢).

(٧) انظر: تقريب التهذيب (ص ٦٩/١٠).

روى له أبو داود في المسائل (ص ٣٥٩)، قال: "سمعت الربيع بن سليمان المؤذن، قال: سمعت أبا يعقوب البويطي يقول: من قال: «القرآن مخلوق».. فهو كافر".

وأما رواية الترمذي له فإنه قد روى ثقة الشافعي وأقواله عن أبي إسحاق الترمذي عن البويطي عن الشافعي، فإنه قد قال في سننه في مطلع كتاب العلال (٥/٧٣٦-٧٣٧): "وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء... ما كان فيه من قول الشافعي فأكثره ما أخبرنا به الحسن بن محمد الزعفراني عن الشافعي، وما كان من الوضوء والصلاة فحدثنا به أبو الوليد المكي عن الشافعي... ومنه ما حدثنا به أبو إسحاق الترمذي حدثنا يوسف بن يحيى القرشي البويطي عن الشافعي، وذكر منه أشياء عن الربيع عن الشافعي، وقد أجاز لنا الربيع ذلك وكتب به إلينا".

صفاته وعبادته وأخلاقه:

تكاد تجمع مصادر ترجمة الإمام البويطي على ذكر زهده وورعه وعبادته وصلاحه ونَفْسُهُ

وصره.

فهذا ابن يونس يصفه فيقول: "كان من أصحاب الشافعي، وكان متقشفاً"^(١).

ويصفه الخطيب البغدادي بقوله: "وكان صالحاً متعبداً زاهداً"^(٢).

وكان صابراً على البلاء، يوصي بطلاب العلم خيراً حتى وهو في القيد والمحنة، "قال الربيع: وكتب إلي من السحر: إنه ليأتي علي أوقات ما أحس بالحديد أنه على يدي حتى تمسه يدي، وإذا قرأت كتابي هذا فأحسن خلقك مع أهل حلقك، واستنوص بالغرباء خاصة حيراً، فكثيراً ما كنت أسمع الشافعي يتمثل بهذا البيت

أهين لم نفسي لكي يكرموا
ولا تكرم النفس التي لا تهينها"^(٣).

"قال الساجي: كان أبو يعقوب إذا سمع المؤذن وهو في السجن يوم الجمعة اغتسل ولبس ثيابه ومشى حتى يبلغ باب الحبس، فيقول له السجناء: أين تريد؟ فيقول: حيث داعي الله، فيقول: ارجع عافاك الله، فيقول أبو يعقوب: اللهم إنك تعلم أي قد أجبت داعيك فمنعوني"^(٤).

وكان رحمه الله من يفتي بالحديث إن صح، ولو خالف فتوى الإمام الشافعي، كما كان يوصي بذلك شيعه، قال أبو بكر الأثرم صاحب الإمام أحمد: "كما في مجلس البويطي فقرأ علينا عن الشافعي أن التيمم ضربتان، فقلت له: قد ثبت حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن التيمم ضربة واحدة"^(٥)، فحك من كناه صرّتين، وصبره صربةً على حديث

(١) انظر: تاريخ ابن يونس (٥١٤/١) ورواه عنه الخطيب في التاريخ (٣٠٢/١٤).

(٢) تاريخ بغداد (٣٠٠/١٤).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (٣٠٢/١٤)، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص ٩١)، المتظم (١٧٥/١١)، طبقات الشافعية الكبرى (١٦٥/٢).

(٤) انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٩٨).

(٥) متفق عليه، رواه البخاري (٣٤٧)، ومسلم (٣٦٨).

عمار، وقال: قال الشافعي: إذا رأيتم عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السنة، فاصبروا على قول، وارجعوا إلى الحديث، وخذوا به، فإنه قول^(١).

قال النووي: "ومن حكى عنه من أصحابنا الإفتاء على مذهب الشافعي بالحديث خلاف نصه: أبو يعقوب الوبيطي، وأبو القاسم الداركي"^(٢).

قال السبكي: "وكانت الفتاوى ترد على الوبيطي من السُّلطان فَمَنْ دونه وهو مُتَنَوِّعٌ في صنائع المعروف كثير التَّلاوة لا يمر يوم وليلة غالباً حتى يُختم"^(٣).

وقال فيه الإسوي: "وكان متقشفاً كثير القراءة وأعمال الخير"^(٤).

المبحث الخامس: فتنه ومصنفاته فيه وخلافته للشافعي في درسه.

فتنه:

نشأ الإمام الوبيطي مالكي المذهب، حتى استقرَّ الشافعيُّ في مصر وبدأ يُثبِّت علومه، فكان من حملة التَّحْوِيلِ إلى مذهب الشافعي، حتى أصبح أعظم تلاميذه والأحاديث عنه والساترين لعلمه، فهو من جمع علم مالك وعلم الشافعي رَحِمَهُمُ اللهُ.

وهو "من أكر أصحاب الشافعي رَحِمَهُ اللهُ وفقهائهم، ومن المفتين في زمانه، يرجع إليه الناس، ويعتمده الشافعي رَحِمَهُ اللهُ في الفتوى، ويحيل عليه إذا جاءت مسألة، ويقرأ ما خطَّه ويصوّبه، ونا جمع أمير مصر الأكابر، مثل محمد بن عبد الحكم، ويوسف بن عمرو.. بعث إلى الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، فأرسل أبا يعقوب مكانه، وقال -يعني الشافعي-: ما رأيت أحداً أنزع لحجة من كتاب الله تعالى مثل أبي يعقوب"^(٥).

(١) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية (٦٨١/٢-٦٨٢)، تاريخ الإسلام (٤٢٤/١٧)، طبقات الفقهاء الشافعيين (١٦٢/١)، مقدمة المؤمل في الرد إلى الأمر الأول (ص ٥٩).

(٢) انظر: التنقيح في شرح الوسيط (٨٨/١) مع الوسيط.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى (١٦٤/٢).

(٤) طبقات الشافعية للإسنوي (٢١/١).

(٥) طبقات الشافعية للعبادي (ص ٧).

"واستخلفه على أصحابه بعد موته فَتَخَرَّجَتْ على يديه أئمةٌ تفرقوا في البلاد، ونشروا علم الشافعي في الآفاق، وقال الربيع كأن أبو يعقوب من الشافعي بمكانٍ مكي^(١)."

قال السبكي: "وكانت الفتاوى ترد على البويطي من السلطان فمن دونه"^(٢).

وأثنى على ذكائه الإمام أحمد لكنه لم يذكره بعلم الحديث؛ فقال رحمه الله: "ما أذكى البويطي، دخل علي في الحس، ولكن ليس له علم بالحديث"^(٣).

وتجدر الإشارة إلى أن البويطي من رجال التهذيبين والتقريب^(٤)، فقد روى له أبو داود في المسائل والترمذي في سننه، وليس في ذلك رواية عنه للأحاديث المرفوعة، وإنما روى أبو داود في مسائله للإمام أحمد^(٥) قول البويطي نفسه، حيث قال: "سمعت الربيع بن سليمان المؤد قال: سمعت أبا يعقوب البويطي يقول: «من قال: القرآن مخلوق.. فهو كافر»".

وأما رواية الترمذي له.. فإنه قد روى فقه الشافعي وأقواله عن أبي إسماعيل الترمذي عن البويطي عن الشافعي، حيث قال رحمه الله في آخر سنده؛ في مطلع كتاب العلل: "وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء... ما كان فيه من قول الشافعي فأكثره ما أخرنا به الحسن بن محمد الزعفراني عن الشافعي، وما كان من الوضوء والصلاة فحدثنا به أبو الوليد السكي عن الشافعي، وهذه ما حدثنا به أبو إسماعيل الترمذي حدثنا يوسف بن يحيى القرشي البويطي عن الشافعي، وذكره أشياء عن الربيع عن الشافعي، وقد أجاز لنا الربيع ذلك وكتب به إلينا"^(٦).

مصنفاته:

قال ابن يونس: "وقد كُتِبَ عنه شيء يسير"^(٧).

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١٦٣/٢).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (١٦٤/٢).

(٣) انظر: طبقات الشافعية لابن الصلاح (٦٨٤/٢).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٤٧٢/٣٢)، تهذيب التهذيب (٤٦٣/٤)، تقريب التهذيب (ص ١٠٩٦).

(٥) انظر: مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود (ص ٣٥٩).

(٦) انظر: سنن الترمذي - كتاب العلل (٧٣٦/٥ - ٧٣٧).

(٧) انظر: تاريخ ابن يونس (٥١٤/١)، ورواه عنه الخطيب في التاريخ (٣٠٢/١٤) والمزي في تهذيب الكمال

(٤٧٦/٣٢)، لكن الذي نقله ابن الصلاح في طبقاته (٦٨١/٢) عن ابن يونس أنه قال: "وقد كتب شيئاً كثيراً" كذا في المطبوع والظاهر أنه تصحيف.

قال النديم: وللبيوطي من الكتب: كتاب «المختصر الكبير»، كتاب «المختصر الصغير»، «كتاب الفرائض»^(١).

قلت: والظاهر أن المختصر الذي بين أيدينا هو المختصر الصغير، وأما الكتابان الآخران فلا علم لنا بهما، ولم أر من ذكرهما قبله.

قال ابن السكيت: "وله المختصر المشهور الذي اختصره من كلام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال أبو عاصم: هو في غاية الحسن على نظم أبواب «المبسوط»^(٢)، قلت -أي ابن السكيت-: وقت عليه وهو مشهور»^(٣).

ونسب صاحب «كشف الظنون»^(٤)، وتبعه صاحب «هدية العارفين»^(٥) إلى البيوطي كتاب «الترهة الزهية» في النحو، وسمياه بجمال الدين البيوطي، ولم يسمه إليه أحد قبلهم -فيما اطلعت عليه- فالظاهر أنه وهم.

خلافته للشافعي في درسه:

لما توفي الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جلس في حلفته بعده أبو يعقوب البيوطي، وذلك باستخلاف الشافعي له على أصحابه، حتى حمل في أيام اخنة إلى العراق مقيداً.

قال العبادي: "واستخلفه على أصحابه بعد موته، وكُنْجَرَجَ على يديه أئمةٌ تُفَرَّقُوا في البلاد، ونشروا علم الشافعي في الآفاق"^(٦).

وأما قصة استخلاف الشافعي له على حلفته فيذكرها لنا الخطيب البغدادي بسنده، قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "لما مرض الشافعي مرضه الذي توفي فيه.. جاء محمد بن عبد الحكيم ينارح البيوطي مجلس

(١) انظر: الفهرست للنديم (ص ٢٦٢)، وانظر: كشف الظنون (١٦٢٥/٢)، هدية العارفين (٥٤٩/٢).

(٢) وكتاب «المبسوط» من كتب الشافعي، قال النديم في الفهرست (ص: ٢٦٠) أثناء حديثه عن الإمام الشافعي: "وله من الكتب كتاب «المبسوط» في الفقه، رواه عنه الربيع بن سليمان والزعفراني ويحتوي هذا الكتاب على...، ثم ذكر ما يحتويه الكتاب، ولكن ترتيب نسخ «مختصر البيوطي» التي بين أيدينا تختلف عن هذا، والله تعالى أعلم، وقال في (ص: ٢٦١) عند ذكره للربيع المرادي: "روى عن الشافعي كتب الأصول ويسمى ما رواه «المبسوط»".

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٦٣/٢).

(٤) انظر: كشف الظنون (١٩٤٢/٢-١٩٤٣).

(٥) انظر: هدية العارفين (٥٤٩/٢).

(٦) طبقات الشافعية للعبادي (ص ٧).

الشافعي، فقال البويطي: أنا أحق به منك، وقال ابن عبد الحكم: أنا أحق بمجلسه منك، فجاء الحميدي - وكان في تلك الأيام بمصر - فقال، قال الشافعي: ليس أحد أحق بمجلسي من يوسف بن يحيى، وليس أحد من أصحابي أعلم منه، فقال له ابن عبد الحكم: كذبت، فقال له الحميدي: كذبت أنت وكذب أموك وكذبت أمك، وعضب ابن عبد الحكم، فترك مجلس الشافعي، وتقدم مجلس في الطاق الثالث، وترك طاقاً بين مجلس الشافعي ومجلسه، وجلس البويطي في مجلس الشافعي في الطاق الذي كان يجلس^(١).

وعن الربيع، رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قَالَ: كان البويطي حين مرض الشافعي بمصر، هو، وابن عبد الحكم، والشرقي، فاحتلوا في الحلقة؛ أَيُّهُمْ يقعد فيها، فلغ الشافعي، فقال: «الحلقة للبويطي»، فلها اعتزل ابن عبد الحكم الشافعي وأصحابه، وكانت أعظم حلقة في المسجد^(٢). ولا تعارض بين القصتين إن ثبتت الثانية، فيكون إخبار الحميدي بقول الشافعي أولاً، ثم بعدها كانت مراجعتهم للإمام الشافعي في الأمر، فأعبرهم بأن الحلقة للبويطي.

(١) تاريخ بغداد (٣٠١/١٤)، الانتقاء لابن عبد البر (ص ١٦٨)، طبقات الفقهاء للشرازي (ص ٩٨)، طبقات الشافعية الكبرى (١٦٣/٢).

(٢) انظر: طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (١٦١/١)، طبقات الشافعية الكبرى (١٦٤/٢).

الفصل الثاني: دراسة الكتاب،

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب وإثبات نسبته إلى المؤلف.

المبحث الثاني: قيمة الكتاب العلمية ومزله بين كتب الفقه الشافعي.

المبحث الثالث: نسخ المخطوط والتوثيق منها.

المبحث الأول: اسم الكتاب وإثبات نسبته إلى المؤلف.

اسم الكتاب: لم يثبت أن الإمام البويطي قد سُمي كتابه باسم مُحدّد، وإنما اشتهر كتابه بين العلماء باسم «مختصر البويطي»، وكان هذا الأمر مألوفاً فيما مضى، فكان العالم يُؤلف كتابه، ثم ينشر عنه فيُسَمَّى بصفته، فهذا الكتاب ليس من البسوطات، بل من المحتصرات، فيسَمَّى مختصراً، وينسب إلى مصنفه فيقال: «مختصر البويطي»، ولأن صاحب الكتاب لم يُسمَّه.. فقد احتلت نسمة العلماء لهذا الكتاب وتعددت.

أسماء الكتاب التي اشتهر بها:

- ١ - «مختصر البويطي»، وهو أشهر أسمائه التي يعرف بها.
- ٢ - «مختصر البويطي والربيع»، وذلك لأن البويطي لما صنفه، قام بعرضه وقراءته على الإمام الشافعي بمحضرة الربيع، فرواه الربيع عن الشافعي مباشرة، إذ إنه قد قرئ عليه وهو يسمع، فهذا الكتاب من رواية البويطي عن الشافعي، وهو من رواية الربيع عن الشافعي أيضاً، وهذه التسمية يُكثّرُ منها البيهقي^(١).
- ٣ - «مختصر البويطي والربيع وموسى ابن أبي الجارود»، وأبو الوليد موسى بن أبي الجارود^(٢) من تلاميذ الشافعي، وقد رواه عن الشافعي أيضاً فُجِعَ اسمه مع اسميهما^(٣)، وقد سماه البيهقي بهذا الاسم في أكثر من موضع، وقال مرة: "... في مختصر البويطي، والربيع، ورواية أبي الوليد موسى بن أبي الجارود عن

(١) انظر على سبيل المثال: معرفة السنن والآثار (١/٢٦٠، ٩١/٤، ١٤٨/٤)، الكلام في بيع الفضولي للعلاحي (ص ٢٩).

(٢) انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى (٢/١٦١)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١/٧٠)، طبقات الشافعيين لابن كثير (١/١٥٨).

(٣) انظر على سبيل المثال: معرفة السنن والآثار (٣/٨٣، ٢٣٧، ٢٨٩/٨) روضة الطالبين (٢/٢٦٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٥/٨٨).

الشافعي...^(١)، وسماه النووي مرة فقال: "... نص عليه في البويطي في رواية الربيع وموسى بن أبي الجارود"^(٢).

- ٤- «مختصر البويطي وصاحبه»، وهو قريب من الاسم السابق، بل هو اختصار له، ذكره البيهقي^(٣).
- ٥- ويطلق عليه أيضاً: «كتاب البويطي».
- ٦- وأيضاً: «البويطي»، هكذا باسم مؤلفه، فيقال: قال في «البويطي».

نسبته إلى الإمام البويطي رحمه الله :

لا شك في نسبة هذا الكتاب إلى الإمام البويطي، وثبات نسبته إليه من التكلّف.

- فلا تكاد تجد شافعيّاً ألف إلا وقد ذكر البويطيّ وكنائه أو عزا إليه، ولو أردت أن أدكر كلّ من نقل عنه، وأماكن النقل لخرجنا عن المقصد المراد من هذا البحث، ويكفي من القلادة ما أحاط بالحق، فأكتفي بذكر عدد من كبار أئمة الشافعية الذين اعتمدوا عليه وعزوا إليه، ومنهم:

- ١- أبو الطيب الطبري في التعليقة الكبرى^(٤).
- ٢- وابن الصباغ في الشامل.
- ٣- والبيهقي في كتبه، وخصوصاً «معرفة السنن والآثار».
- ٤- والشرازي في المنهذب.
- ٥- وإمام الحرمين في نهاية المطلب.
- ٦- والغزالي في البسيط والوسيط.
- ٧- والشاشي الففال في الحلية.
- ٨- والبغوي في النهذيب.

(١) كما في معرفة السنن (٢٨٩/٨)، وبنحوها في رسالته لأبي محمد الجويني (ص ٧٦).

(٢) المجموع (٣٣١/٥).

(٣) قد سماه البيهقي بهذا في معرفة السنن والآثار (٨٤/٣).

(٤) ستأتي الإشارة إلى مواضع تلك النقول في كتبهم، في أثناء تعميق الكتاب، عند المرور بالنصوص التي نقلها هؤلاء الأئمة والعلماء عن هذا الكتاب، أعني: «مختصر البويطي».

- ٩- والعمراني في البيان.
 - ١٠- والرافعي في العزيز.
 - ١١- والنوري في المجموع والروضة والمنهاج.
 - ١٢- وابن الرقعة في المطلب العالي وفي كفاية النبيه.
 - ١٣- والحافظ ابن حجر في فتح الباري.
 - ١٤- والدميري في النجم الوهاج.
 - ١٥- والسبكي في تكملة للمجموع، وعُدّه من مصادره.
 - ١٦- وزكريا الأنصاري في فتح الوهاب.
 - ١٧- والإسنوي في المهمات.
 - ١٨- والزرکشي.
 - ١٩- والخطيب الشربيني.
 - ٢٠- وابن حجر الهيتمي.
 - ٢١- والرملي، أربعتهم في شروحاتهم على الشهاج.
 - ٢٢- والحصني في كفاية الأعيان.
 - ٢٣- والسبوطي في الأشباه والناظر.
 - ٢٤- والدمياطي في إغاثة الطالبين.
- وغيرهم كثير -رحمهم الله-، بل لا أظن أن هناك كتاباً ممن يعتني بذكر أقوال الشافعي مع عزوها، إلا ويأخذ منه ويرجع وينسب إليه.
- رَتَّبَهُ إِلَيْهِ أَكْثَرُ مَنْ تَرَجَمَ لَهُ.
 - قال النووي: "... وقوله -أي صاحب المذهب- (قال في البويطي) معناه: قال الشافعي في الكتاب الذي رواه البويطي عنه"^(١).
 - وما يثبت النسبة إليه: ما كتب على أغلفة النسخ الخطية، من التصريح بنسبته إليه.
 - وما جاء في ثنايا الكتاب من التصريح بكتبه، هكذا، "قال أبو يعقوب".
- وهناك ما هو أهم من نسبة الكتاب إلى المؤلف: وهو إثبات أن الذي بين أيدينا هو الكتاب نفسه الذي ألفه البويطي.

(١) المجموع (١/١٥٨).

وكثيرٌ من الدراسات تعطي اهتمامًا بإثبات الأمر الأول، ولا تتعرض للأمر الثاني، أو لا تعطيه حقه، فما العائدة من إثبات أن ذلك العالم قد ألف كتاباً اسمه (كدام)، دون إثبات أن ذلك الكتاب هو بعينه الذي بين أيدينا؟

وإن مما يثبت أن الذي بين أيدينا هو مختصر البويطي نفسه: ما سيراه القارئ في التعليق على كثير من فقرات هذا الكتاب، التي نقلها عن البويطي معزّوةً إليه أكابر العلماء، ولقد حرصت على ذكر ذلك في كل موضع اطلعت على ناقل له عن البويطي، وهي مواضع كثيرة جداً، بل ربما أعدد في إقامة النص وصحة قراءتي له، من تلك النقولات عنه -والتي كثيراً ما تكون بحرفها عنه-.

هل هذا الكتاب هو مختصر البويطي أم مختصر الربيع؟

كيف يكون هذا الكتاب هو مختصر البويطي بينما نجد من يرويه عن الشافعي هو الربيع بن سليمان المرادي؟ فهل هذا هو مختصر البويطي أو مختصر الربيع؟!
يقفز هذا السؤال إلى ذهن المطالع لهذا الكتاب، وينقدح في خاطره عندما يرى أن الربيع المرادي -وعلى طول الكتاب- هو الراوي له، بينما لا يكاد يرى تصريحاً برواية البويطي له، وللجواب عن هذا الإشكال يقال:

إن الإمام البويطي لما جمع هذا الكتاب مما سمعه من الشافعي وما عرفه من أقواله وعلومه.. قرأه على شبيهه الإمام الشافعي؛ ريادة في التثبت، وطلباً للتوثق، وكان تلك القراءة بحضرة الربيع المرادي، فلما قرأ البويطي ما دونه من أقوال الشافعي وعلومه، وأقر الشافعي ذلك ووافق عليه - وربما عدّل وصحح بعض ذلك- لما حصل ذلك على مرأى وسماع الربيع.. كان ذلك مُستوعباً ومُحوراً لأن يروي الربيع هذا الكتاب عن الإمام الشافعي؛ إذ إنه هو النصف الحقيقي لهذا الكتاب؛ فهو علمه وقوله، وما البويطي إلا مُدوّن له وجامع، والقراءة على الشيخ من طرق التحمل.. فجار حينئذ أن يرويه الربيع وكذا أن أبي الجارود عن الإمام الشافعي مباشرة، وهذا هو ما يفسر لنا منبع كثير من ترجم للشافعي من عندهم «مختصر البويطي» من كتب الإمام الشافعي ومؤلفاته.

وحلاصة الأمر أن كتاب «مختصر البويطي» ينسب للشافعي باعتباره جامعاً لعلومه وأقواله، وينسب للبويطي باعتباره جامعاً ومُدوّنًا له، وينسب للربيع وابن أبي الجارود باعتبار كلٍّ منهما راوياً له.

ولما كان الربيع هو راوية كتب الشافعي -ومنها «مختصر البويطي»- أكثر من سائر تلاميذه..

كان الانتشار لها، ولعلمه لم يصلنا غيرها.

ويوضح هذا أن اسم الكتاب كما هو على غلاف السخنة (أ) و(م):
 "كتاب مختصر البويطي، ورواه الربيع بن سليمان عن أبي عبد الله محمد بن إدريس
 الشافعي أيضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ".
 وهذا الذي أراه أن يثبت على غلاف الكتاب والرسالة، بعد أن يوضح أكثر فيكون
 العنوان كالتالي:

«مختصر البويطي

للإمام أبي يعقوب يوسف بن يحيى البويطي

رواية عن الإمام محمد بن إدريس الشافعي،

ورواه الربيع بن سليمان المرادي عن الشافعي أيضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

ونقلها ما قاله ابن الصلاح رَضِيَ اللَّهُ فِي طَبَقَاتِهِ، حيث قال:

"«مختصر البويطي» رواه الربيع عن الشافعي، وأصل هذا أو نحوه هو الذي أوقع الحاكم أبا
 عبد الله الخافض في أن قال: والذي أراه الحق ما رأيته عن علي بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي
 مطر القاضي الإسكندري قال: صنف أبو يعقوب البويطي هذا الكتاب، وقرأه على الشافعي -رضي
 الله عنه- محضرة الربيع بن سليمان -رحمهما الله- فحصل سماعاً للربيع، وأخبرنا به عن الشافعي
 رضي الله عنه" (١).

ونقل الإسنوي هذا الكلام عن ابن الصلاح مُقَرَّراً له، حيث قال عن الإمام البويطي: "لما
 صنف مختصره المعروف قرأه على الشافعي محضرة الربيع؛ فلهذا يروى أيضاً عن الربيع كما قال ابن
 الصلاح" (٢).

المبحث الثاني: قيمة الكتاب العلمية ومنزلته بين كتب الفقه

الشافعي.

كُتِبَ الشافعية كثيرةً جداً، وهي ما بين مُطَوَّلٍ ومُنَوَّسٍ ومختصر، ولا شك أن أعلاها منزلة
 هي كتب الإمام الشافعي نفسه، التي حوت اجتهاداته واستنباطاته، وصممت ما أفاهه الله عليه من

(١) طبقات الفقهاء الشافعية (٢/٦٨٤).

(٢) طبقات الشافعية للإسنوي (١/٢١١).

علوم الوحيين، وكتب الشافعي الحديدة مقدمة على القديمة، فإذا عرفنا هذا وعرفنا معه أن «مختصر البويطي» من الكتب الجديدة التي تنسب إلى الشافعي باعتبارها حاوية لكلامه وعلمه، وإما البويطي رواية وجامع لعلم شيخه، وأضما إلى ذلك أن البويطي أجل تلاميذ الشافعي الذين رروا عنه مذهبه الجديد.. عرفنا حينئذ أن هذا الكتاب في أعلى المنازل بين كتب الشافعية.

فهذا الكتاب أصل من أصول مذهب الشافعي الجديد، وهو منسوب للإمام الشافعي باعتباره من علمه وكلامه، وقد قرئ عليه فأقره، ومنسوب للبويطي باعتباره الجامع والمُدرِّس له مما سمع من شيخه وتلقاه عنه.

وهو كتاب شامل لجميع أبواب الفقه تقريباً.

قال ابن السككي: "وله -أي البويطي- المختصر المشهور الذي اختصره من كلام الشافعي -رضي الله عنه-، قال أبو عاصم: هو في غاية الحسن على نظم أبواب المنسوبة، قلت -أي ابن السككي-: وقتت عليه وهو مشهور"^(١).

وقال محمد بن يعقوب أبو العباس الأصم: "رأيت أبي في المنام، فقال لي: يا بني عليك بكتاب البويطي؛ فليس في الكتب أقل خطأ منه"^(٢).

وقال محمد بن وارة الرازي: "قلت لأحمد بن حنبل: إني كتبت الحديث وأكثرته منه، فلا بد لي من الطر في الرأي، فقال أحمد بن حنبل: لا تمنع، فقلت: لا بُدَّ أكتب رأي الأوراعي أو رأي الثوري أو رأي مالك، قال: إن كنت لا بُدَّ كانا للرأي. فاكبت رأي الشافعي، وعليك بالبويطي فاسمعه منه، فإن فاتك.. فأبو الوليد بن أبي الجارود بمكة"^(٣).

ولقد اهتم بهذا الكتاب كثير من الفقهاء حتى سُمِّي بعضهم به، كأحمد بن محمد ابن قعاقم الدمشقي القعاقبي شهاب الدين، قال الحافظ العسقلاني: "قال ابن حجي: كان يستحضر البويطي، وسمعتُ البلقيني يسميه البويطي لكثرة استحضاره له"^(٤).

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١٦٣/٢).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٣٠١/١٤)، تهذيب الكمال (٤٧٤/٣٧-٤٧٥) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٧١/١).

(٣) انظر: الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص ١٢٨)، إنباء القمر بأبناء العمر (٣٦٢/٢).

(٤) انظر: إنباء القمر بأبناء العمر (٣٦٢/٢)، ولا أدري هل الذي سمع البلقيني يسميه هكذا هو الحافظ أم ابن حجي.

وذكر ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ مسألة عن الشافعي، فقال: " قاله -أي الشافعي- في التَّوْبِطِيِّ وهو كتابٌ مِصْرِيٌّ، مِنْ أَجْوَدِ كَلَامِهِ"^(١).

وهو كتاب مُدْعَمٌ بالأدلة، وفيه ذِكرٌ للخلاف في كثير من المسائل، ولقد استعرضت ما يساوي نصف الكتاب أو أزيد بقليل، أي (٥٨) لوحة من (١٠٧) حسب النسخة (ب)، وأحصيت ما فيه من أدلة وخلاف فتحصل لي ما يأتي:

تم إحصاء (٨٠٣) ثلاث وثلاثمائة دليل في نصف الكتاب؛ وذُكر فيه -أي نصفه- ما يزيد على (٢٥٦) قولاً من أقوال الأئمة والفقهاء والسلف، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

ورد الاستدلال من القرآن الكريم في (١٢٤) مرة.

ومن السنة النبوية المطهرة (٤٠٥) مرة.

ومن الإجماع (٣١) مرة.

ومن القياس (٢٢) مرة.

ومن أقوال الصحابة (٨١) مرة.

ومن النظر والتعليل والاستدلال (١٤٠) مرة.

وتفصيل ذكر خلاف العلماء وأقوالهم في نصف الكتاب الذي تمت قراءته واستعراضه كما يأتي:

ذُكِرَ قولٌ للصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رَحِمَهُ اللهُ فِي (١) مسألة واحدة.

وذُكِرَ قولٌ للصحابي الجليل عبد الله بن الزبير رَحِمَهُ اللهُ فِي (١) مسألة واحدة.

وذُكِرَ قولٌ للإمام الحسن رَحِمَهُ اللهُ فِي (١) مسألة واحدة.

وذُكِرَ قولٌ للإمام سعيد بن المسيب رَحِمَهُ اللهُ فِي (٢) مسألتين.

وذُكِرَ قولٌ للإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ فِي (٣٥) مسألة.

وذُكِرَ قولٌ للإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ فِي (١٠٩) مسائل.

وذُكِرَ قولٌ للإمام الأوزاعي رَحِمَهُ اللهُ فِي (٢٥) مسألة.

وذُكِرَ قولٌ للإمام ابن أبي ليلى رَحِمَهُ اللهُ فِي (٦) مسائل.

وذُكِرَ قولٌ للإمام الليث فِي (١) مسألة واحدة.

وذُكِرَ قولٌ للإمام أبي يوسف رَحِمَهُ اللهُ فِي (١٠) مسائل.

(١) بيان الدليل على بطلان التحليل (ص)، القواعد النورانية (ص٣٢٨)، مجموع الفتاوى (٣٥/٢٦٦).

وذكر قول الإمام محمد بن الحسن الشيباني رَحِمَهُ اللهُ فِي (١) مسألة واحدة.
وحكي الخلاف دون تصريح بصاحبه فِي (٦٤) مسألة.
وهذا الإحصاء، وهذه الأرقام إنما هو فِي نصف الكتاب فقط.

رواة «مختصر البويطي»:

روى هذا الكتاب عن الشافعي كُلُّ من:

١ - البويطي، ٢ - والربيع، ٣ - وموسى بن أبي الجارود.

ورواه عن الربيع:

١ - أبو حاتم الرازي، والنسخة (أ) من روايته.

٢ - أبو العباس الأصم، ومن طريقه رواه البيهقي^(١).

٣ - محمد بن بشر بن عبد الله الزبيري أبو بكر المعروف بالعكري، من أهل مصر^(٢).

٤ - موسى بن جعفر بن محمد بن عثمان أبو الحسن العثماني، يعرف بابن قرين^(٣).
ولا أعلم من رواه عن البويطي أو موسى بن أبي الجارود.

إذا كان مختصر البويطي بهذه القيمة بين الكتب الشافعية، فلماذا نجد فيه مسائل غير معتمدة في المذهب؟

يتبادر إلى الذهن سؤال عندما نجد جملة من المسائل في «مختصر البويطي» على خلاف ما استقرَّ عليه الاعتماد في المذهب الشافعي، وهذا السؤال هو: أليس هذا الأمر مفضاً لقيمة الكتاب ومخالفاً لما ذكر من فضله وجودته ومماسته، فكيف يكون بتلك السكينة ثم يخالفه الشافعية أنفسهم في جملة من المسائل ويعتمدوا غيره؟؟

والجواب على هذا السؤال أن يقال:

(١) انظر: معرفة السنن والآثار (١/٢٦٠).

(٢) انظر: طبقات الشافعية ابن الصلاح (١/١٠٣).

(٣) الإكمال لابن ماكولا (٧/١٠٨).

إن ما تقرر من قيمة هذا الكتاب، ومولته بين سائر كتب الشافعية.. لا ينافيه إطلاقاً، ولا يشوش عليه أبداً ما يراه القارئ من مسائل غير معتمدة في المذهب، وذلك لعدة أمور:

١- أننا إذا نظرنا إلى عدد المسائل غير المعتمدة فيه مقارنة بالآلاف المسائل المعتمدة الواردة في الكتاب.. فإننا نجد نسبة قليلة ومعقولة.

٢- أنه ليس معنى أن الكتاب ذا قيمة عالية في المذهب أن يكون هو المرشح دائماً في حال تعارض ما فيه مع كتب الشافعي الأخرى.

٣- كتب الشافعي المعتمدة عن المذهب الجديد كثيرة، منها: «كتاب الأم»، و«مختصر المزني»، و«مختصر البويطي»، و«الإمام»، و«الأمان»، وغيرها من الكتب المصرية الجديدة، وهذه الكتب تتفق في أكثر المسائل المعروضة فيها، ولكنها في بعض المسائل تختلف وتعارض؛ إذ إن مذهب الشافعي الجديد ليس قولاً واحداً كما قد يتوهم، فقد يكون في الجديد قولان أو ثلاثة، لذا نرى كثيراً من المسائل يختلف قول الشافعي فيها في كتاب الأم، عن كلامه في مختصر المزني، أو مختصر البويطي، فيكون في المسألة قولان أو أكثر، وكلها من الجديد؛ إذ إن الشافعي لم يتوقف عن التمحيص والتقيح والاجتهاد في مصر، وهذا شأن العالم الباصح، فلذلك ليس من الضروري أن يكون كل ما في البويطي أو كل ما في الأم معتمد.

٤- لو كان وجود مسائل على خلاف المعتمد في الكتاب منافياً للقيمة العلمية له، ومعارضاً لأهميته.. لسقطت القيمة العلمية لكتاب الأم ومختصر المزني أيضاً؛ فكم من مسألة في هذه الكتب على خلاف المعتمد، بل إن من المسائل ما يكون للمعتمد فيها على خلاف ما في الكتب الثلاثة؛ الأم والمزني والبويطي، فهذا الأمر وهو وجود مسائل على خلاف المعتمد ليس خاصاً بمختصر البويطي.

٥- أن المسائل غير المعتمدة في البويطي إما أن يكون المعتمد فيها هو ما قاله الشافعي في كتبه الأخرى.. وحينئذ لا إشكال، فلم يقل أحد إن ما في البويطي مقدم على سائر ما في كتب الشافعي الأخرى، وليس هذا بلزوم القول بأن للكتاب قيمة عالية في المذهب.

والقسم الثاني من المسائل غير المعتمدة في البويطي هو ما لم يقف الشيخان على قول الشافعي فيه، وظنوا أن المسألة ذات أوجه لا أقوال، وهذا ليس فيه عيب على مختصر البويطي أو غيره من كتب الإمام الشافعي، بل فيه دليل على أهمية الكتاب في تصحيح وتقيح المذهب، وأن المعتمد في بعض المسائل غير صحيح؛ لمخالفته

لتصوص الشافعي، فكيف يكون المعتمد في مذهب الشافعي وجهًا لأصحابه يخالفه نص الإمام المذهب نفسه؟

ونقل هنا كلامًا ميسرًا للإمام الإسوي في مقدمة كتابه العظيم «المهمات في شرح الروضة والرافعي»، وهو كتاب قد أُلِّفَ لذكر ما وقع في الكتابين -العزير والروضة- من خطأ أو سهو أو نحو ذلك، فقال وهو يذكر الأنواع التي اشتمل عليها كتابه:

"النوع الرابع: بيان المواضع التي خالفها -أي الرافعي والنووي- فيها نص الشافعي؛ بأن ذهلا عن النص فأجابا بما وجداه لبعض الأصحاب، وهو كثير جدًا؛ فإن الرافعي لم يقف على كتب الإمام الشافعي وإنما يقل عنها بواسطة غيره، ولهذا يقول: «رعى نصه في الأم كذا»، «رعى نصه في البويطي كذا» ونحو ذلك، وهذه عارته فيما يقله بالسوانط؛ وذلك لتسده ورعه واحتراره، نعم طفر النووي مع المختصر بـ«الأم» و«مختصر البويطي» إلا أنه إنما يقل عنهما أحيانًا قليلة، ولم ينتعهما كما فعل ابن الرقعة في «المطلب» فإنه تنع مسائل «الأم» ولم ينع منها إلا القليل، والنووي امتاز على الرافعي بهذا النوع»^(١).

٦- أن المعتمد في المذهب الشافعي هو ما رجحه الشيخان -الرافعي والنووي- أو أحدهما، فإن اختلفا فالمعتمد ما رجحه النووي من أقوال الشافعي وأوجه الأصحاب، وهذا ليس معناه أنهما حكمان على الإمام الشافعي والمذهب، بل إنما إن رأينا ترجيحًا لهما يخالف نصوص الإمام الشافعي.. حكمنا على ترجيحهما بالخطئة، فيكون القدر موجهًا لترجيحهما لا لكتب الشافعي.

٧- أن التوثيق للأقوال غير المعتمدة مما قاله الإمام الشافعي أمر ذو أهمية كبرى، فليس ت القيمة العلمية فيما اعتمد من أقواله فحسب، لأن الترجيح في اختيار المعتمد في المذهب مسألة اجتهادية تختلف فيها أنظار العلماء، لذلك فمن الضروري معرفة أقوال الإمام الشافعي الأخرى، وهو أمر لا تحقق قيمته العلمية.

٨- يباي في التعليق على المسألة أنها على خلاف المعتمد لا يعني موافقة أو مخالفة لهذا ولا لذلك، وإنما إخبار بأن المعتمد عند الشافعية هو خلاف ما في البويطي، وقد يكون لهذه المخالفة وجه وقد لا يكون، وإنما هي مسألة اصطلاح، وليس معنى ذلك أيضًا

تضعيف لهذا القول من حيث الدليل، ففرق بين الراجح في المذهب، وبين الراجح من حيث الدليل.

خلاصة قواعد الترجيح بين أقوال الإمام الشافعي المختلفة في المسألة

الواحدة:

ولعل من تمام حل الإشكالية السابقة ذكر خلاصة قواعد الترجيح فيما إذا تعددت أقوال الإمام الشافعي في المسألة الواحدة، وهذه المسألة مهمة جداً لمعرفة للمعتد في المذهب:

خلاصة قواعد الترجيح بين أقوال الإمام الشافعي:

- ١- القولُ المتأخَّرُ مُقَدَّمٌ على المتقدم، وناسخٌ له، وهذا إن علم التاريخ.
- ٢- فإن لم يعلم التاريخ، أو قالهما الإمام الشافعي معاً.. فما رجحه الشافعي بأي قريب من قرائن الترجيح مُقَدَّمٌ على غيره.
- ٣- فإن لم يرحح الشافعي أحدهما.. فَيُرَجِّحُ القولُ الذي معه قوة الدليل والمدرَك حسب أصول المذهب.

- وهذا من عمل المجتهد في المذهب القادر على التخيُّر عليه.
- أما غير المجتهد.. فليُتَقَلَّ الترجيح عن الأصحاب الموصوفين بتلك الصفة، فإن لم يحصل له ترجيح بطريق.. توقف^(١).

ومن قواعد الترجيح لغير المجتهد بين القولين المقولين:

١- يُقَدَّمُ القولُ الذي صَحَّحَهُ أَكْثَرُ الأصحاب على غيره^(٢).

٢- الترجيح بالنظر إلى صفات القائلين للقول^(٣).

(١) انظر: أدب المفتي والمستفتي (٦٠/١)، المجموع (١١٠/١)، روضة الطالبين (١١١/١).

(٢) انظر: أدب المفتي والمستفتي (٦٤/١)، روضة الطالبين (١١٢/١)، المنهاج (ص٦٤)، المهمات للإسنوي (١٠١/١)، مغني المحتاج (١٠١/١) تحفة المحتاج (٤٠/١).

(٣) انظر: أدب المفتي والمستفتي (٦٥/١)، المجموع (١١١/١): وفيه: "فإن لم يجد ترجيحاً عن أحدهم اعتبر صفات القائلين للقولين والمقاتلين للوجهين؛ فما رواه البويطي والربيع المرادي والمزني عن الشافعي مقدم عند أصحابنا على ما رواه الربيع الجزري وحرمله، كما نقله أبو سليمان الخطابي عن أصحابنا في أول معالم السنن؛ إلا أنه لم يذكر البويطي، فألحقته أنا؛ لكونه أجل من الربيع المرادي والمزني، وكتابه مشهور فيحتاج إلى ذكره".

٣- الترجيح بما وافق أئمة المذاهب الأخرى^(١).

٤- الترجيح بكون القول قد دُكرَ في بابهِ ومُظنِّهِ، بخلاف ما ذكر استطراداً في غير بابهِ^(٢).
قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى: "ليس للمتنصب إلى مذهب الشافعي في المسألة ذات القولين أو الوجهين أن يتخير فيعمل أو يفني بأيهما شاء، بل عليه في القولين:

- إن علم المتأخر منهما كما في الجديد مع القديم.. أن يتبع المتأخر، فإنه ناسخ للمتقدم.
- وإن ذكرهما الشافعي جميعاً ولم يتقدم أحدهما، لكن رجح أحدهما.. كان الاعتماد على الذي رجحه.
- وإن جمع بينهما في حالة واحدة من غير ترجيح منه لأحدهما -وقد قيل: إنه لم يوجد منه ذلك إلا في ستة عشر، أو سبعة عشر موضعاً- أو نقل عنه قولان ولم يعلم حالهما فيما ذكرناه.. فعليه البحث عن الأرجح الأصح منهما متعرفاً ذلك من أصول مذهبه غير متجاوز في الترجيح قواعد مذهبه إلى غيرها، هذا إن كان ذا اجتهاد في مذهبه أهلاً للتخريح عليه، فإن لم يكن أهلاً لذلك.. فليقله عن بعض أهل التخريح من أئمة المذهب، وإن لم يجد شيئاً من ذلك.. فليتوقف"^(٣).

سبب مخالفة الأصحاب لكلام الشافعي

ولعل سائلاً يقول ما هو سبب مخالفة بعض الشافعية لكلام الإمام الشافعي والخطأ في ذلك مع أن كُتِبَ مَدُونَةٌ؟

وللجواب عن ذلك أنقل ما قاله أبو شامة المقدسي رَحِمَهُ اللهُ في كتابه: «مقدمة المؤمل في الرد إلى الأمر الأول»، حيث يقول:

(١) انظر: أدب المفتي والمستفتي (٦٦/١)، المجموع (١١١/١).

(٢) انظر: المجموع (١١٢/١).

(٣) انظر: أدب المفتي والمستفتي (٦٠/١).

وقد استغدت كثيراً في مسألة قواعد الترجيح وغيرها من كتاب «المعتمد عند الشافعية»، وهو من أفضل ما رأيته في التعرف بالمذهب، وتاريخه واصطلاحاته، وهي رسالة ماجستير للسيد: محمد بن عمر الكاف، ولم تطبع بعد، وقد حصلت على نسخة الكترونية لرسالته منه، وفقه الله تعالى لكل خير.

"ثم إن المُصنِّفين من أصحابنا المُتصِفِينَ بالصفاتِ المُتقدِّمة من الاتِّكَالِ على نصوص إمامهم معتمدون عليها اعتماد الأئمة فلهم على الأصلين الكتاب والسنة.. قد وقع في مصفاتهم حذل كثير من وجهين عظيمين:

الأول: أنَّهم يَنقلون كثيراً فيما ينقلونه من نصوص الشافعي وفيما يصححونه منها وصارت لهم طرق مختلفة خراسانية وعراقية.

فترى هؤلاء ينقلون عن إمامهم خلاف ما ينقله هؤلاء والمرجع في هذا كله إلى إمام واحد، ولكنه مُدَوِّنة مُرَوِّية موجودة، أفلا كانوا يرجعون إليها ويقولون تصابيحهم من كثرة اختلافهم عليها؟...^(١)

فعدم الرجوع إليها هو سبب مخالفتها، وهو الذي صرح به الإسوي حيث قال في «المهمات»: "وقد رأيت في تعليق البندنجي... «وكثيراً ما يخالفُ الأصحابُ النصَّ، لا عن قصدٍ، ولكن لعدم اطلاعهم عليه»، هذا كلامه^(٢).

وأما سبب عدم الرجوع إليها، فيقول الإسوي: "والسبب في وقوع المخالفة من الأصحاب لإمامهم.. أن كُتِبَ عِزُّ مرتبة السائل، وكثيراً ما يُترجَّمُ للباب وتكون غالب مسائله من أبواب أخرى منفردة... فلهذا قلَّ استعمالُ الأصحاب لها"^(٣). وهذا يقودنا إلى مسألة ترتيب أبواب البويطي.

اختلاف النسخ في ترتيب أبواب كتاب مختصر البويطي

تختلف النسخة (أ) عن النسخة (ب) في الترتيب اختلافاً كبيراً، وأنا قد اعتمدت ترتيب النسخة (أ) وهرعها (م)؛ وذلك لأنها أحسن ترتيباً، وهي أعتق السج وأحسنها، وفي الحقيقة لا أدري ما سبب هذا الاختلاف في الترتيب، ولكن لعل الساج قد اجتهدوا في ترتيبه لما رأوه بحاجة إلى ذلك، فاختلعت اجتهداتهم، أو أن إحداها على الترتيب الأصلي والأخرى على ترتيب صعه من أتى بعد البويطي، وعلى كل حال فالأمر يسير، والاختلاف في نسخ البويطي قديم؛ فإن الإسوي قد

(١) انظر: مقدمة المؤمل في الرد إلى الأمر الأول (ص ٤٨)، وهو مطبوع باسم: مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول. ط صلاح الدين مقبول أحمد.

(٢) انظر: المهمات (١/١٠٣).

(٣) انظر: المهمات (١/١١٤).

أشار إلى ذلك، حيث قال في «المهمات»: "ثم إنني إذا ذكرت الص فأذكره غالباً معروفاً، مبالغاً في تعريقه، فأذكر كتابه ثم بابه ثم إن اتسع الباب فعدد أبوابه؛ فإن وقع الباب الواحد مكرراً وهو كثير جداً عرفته غالباً بالباب الذي قبله أو بعده... إلا أن يكون الباب المكرر من كتاب تكون نسخته مختلفة الترتيب، كمختصر البوطي"، فإن تعريقه بما ذكرت لا يفيد^(١).

التكرار في بعض المسائل في مختصر البوطي

من الأمور التي تلفت انتباه القارئ لهذا الكتاب وجود التكرار في بعض مسائله، والتكرار الذي نراه في الكتاب يمكن تقسيمه وبيان طريقة التعامل معه إلى ما يلي:

- ١- تكرار في تراجم الأبواب، فيذكر -مثلاً- باب زكاة الفطر مرتين، والبابان مختلفان، والبابان في جميع النسخ، وفي هذه الحالة أثبت البابين كما هما، وأراعي ترتيب النسخة (أ).
- ٢- تكرار في المسائل بنفس الصيغة أو بصيغة قريبة، ويكون التكرار موجوداً في جميع النسخ، وفي هذه الحالة فلاي أثبت كما هو.
- ٣- تكرار في المسائل يظهر عند الجمع بين النسخ فيكون للموضع الأول قد ذكرت فيه المسألة في النسخة (أ)، ولم تذكر في النسخة (ب)، وفي الموضع الثاني ذكرت المسألة في النسخة (ب)، ولم تذكر في النسخة (أ)، وفي هذه الحالة فلاي أثبت ما في (أ)، وأشير في الهامش إلى أن هذه الفقرة أو المسألة موجودة في (ب) ولكن في موضع (كذا)، وإن اختلف النصان في شيء يثبت.

ما هو سبب هذا التكرار؟

ليس من الضروري أن نجد سبباً لهذا التكرار حتى نشته، فحيث قد اتفقت النسخ على إثباته فإنه يثبت، فهكذا ألف المصنف كتابه، وما علينا إلا أن نثبت بتكراره على الصورة التي وضع عليها المصنف، ولكن هذا ليس مانعاً لنا من البحث عن سبب لهذا التكرار.

ولعل السبب فيما يبدو لي، هو: عدم ترتيب الكتاب ترتيباً تاماً كاملاً، بحيث تجتمع مسائل كل باب منه في مكان واحد، وليس هذا عيباً؛ إذ إن الترتيب لكتب الفقه وأبوابه الذي رآه اليوم إما هو حصيلة جهود تراكمية كبيرة للعلماء، ولا ننسى أن «مختصر البوطي» من أوائل كتب الفقه

(١) انظر: المهمات (١/١٠٣).

الشافعي، بل من أوائل كتب العقيدة الإسلامي بشكل عام، حيث لم تكن قد بصحت مسألة الترتيب كما نراها اليوم، ويصعب على المؤلف حينئذٍ تذكُّرُ كُلِّ مسألةٍ قد ذكرها في كتابه. وما قد يكون سبباً أيضاً، أن البويطي قد يكون أَلَفَ الكتابَ على طريقة تدوين ما يسمعه من مجالس الشافعي المتخلفة المتفرقة، وقد يكرر الشافعي المسألة في دروسه، فيكررها البويطي نعا له.

المبحث الثالث: نسخ المخطوط والتوثيق منها.

وَقَفْتُ بفضل الله عزَّ وجلَّ للحصول على صور عن ثلاث نسخ للكتاب، وهذه النسخ هي:

١- نسخة محفوظة في مكتبة مراد ملا بتركيا برقم (١١٨٩)، تقع في (١٩٦) ورقة، وعدد السطور فيها (٢٣) سطراً، وعدد الكلمات في السطر يتراوح بين (٩-١١) كلمة تقريباً، كتبت سنة ٦٢٥، بخط نسخي نفيس وميل متقن، بها آثار الأرض في أطرافها بما لا يؤثر على قراءتها إلا في القليل، ورمزت لها بـ(أ)؛ حيث إنها أقدم النسخ، ولأن أنواعها مرتبة ترتيباً جيداً بخلاف النسخة (ب)، وهي نسخة مقابلة ومصححة كما هو متب في آخرها، حيث كتب عليها: "قَوْلٌ وَصَحَّ عَلَى الْأَصْلِ بِقَدَرِ الْإِتْكَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ".

وهي برواية أبي حاتم الرازي عن الربيع، وفيها زيادات قليلة للإمام أبي حاتم الرازي، فمارة يروي حديثاً بسنده، وتارة ثبت اختياره الفقهي، وتارة يشرح معنى كلمة غريبة، وهذه الزيادات ليست في النسخة (ب)، ووضعت قلها هذا الرمز (⊗)، للتنبيه على ذلك، وهي زيادات لها قيمتها العلمية.

كتب على غلافها عنوان الكتاب هكذا:

«كتاب مختصر البويطي، ورواه الربيع بن سليمان عن أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي أيضاً رَحِمَهُمُ اللَّهُ»

وعلى الغلاف تملكات للكتاب، بعضها مقروء، وبعضها غير مقروء.

وعلى رأس الصفحة كتب: من كتب العبدوسي، هو مختصر البويطي لا شك.

ثم عنوان الكتاب، وعلى الغلاف أيضاً:

• مختصر.... فإن الربيع رواه عن.....

• ملكه العبد محمد بن أحمد بن محمد الرملي الشافعي

• الحمد لله، ملكه محمد بن عبد الله بن قاضي عجلون الشهر بابه ولي الله غفر الله لهم
ولسائر المسلمين، والحمد لله وحده.

• انتقل إلى ملك محمد سالم العجلوني.

ثم كتب على الغلاف أيضاً:

قال الغزالي في الإحياء في باب آداب الصحبة عند ذكر الحق السابغ من حقوق الأخوة وهو
النوفا، أن الشافعي رضي الله عنه لما أضر في مرض موته بالخلوس بعده إلى الوبيطي أن الوبيطي أثر
الرهد والحمول ولم يعجبه الجمع والخلوس في الحلقة واشتغل بالعادة وصف كتاب الأم الذي
ينسب الآن إلى الربيع بن سليمان ويعرف به، وإنما صنفه الوبيطي ولكن لم يذكر نفسه فيه، ولم
ينسبه إلى نفسه، فزاد الربيع فيه وتصرف وأظهره^(١).

وعلق عليه بخط مخالف: وهذا غريب، والظاهر أنه أخذه من قوت القلوب لأبي طالب المكي،
فإنه ذكره كذلك.

وكتب على الغلاف أيضاً:

• مات لثري رحمه الله سنة أربع وستين، ومات الربيع رحمه الله سنة سبعين ومائتين، وكانا
رضيعين بينهما ستة أشهر.

• لأبي يحيى زكريا الساجي، قال سمعت أبا بشر عبد الرحمن بن الجارود يقول
سمعت أبا يعقوب الوبيطي الربيع بن سليمان في الشافعي أثبت مني.

ثم كتب: يؤخذ منه أنه إذا تعارض نقله ونقل الربيع يقدم الربيع.

ثم كتب: قال الشافعي والاختيار في الإمام أربعون فصيح اللسان حسن البيان مرتلا
للقرآن .

ثم ختم الواقف، وفيه:

وقفه لوجه الله تعالى أفقر الوري أبو الخير أحمد الشهر بداماد زادة عفا الله عنه وعن أسلافه
وأخلافه سنة ١٢٢٢

ثم كتب بجانبه

استنسخه الفقير أبو الخير لنفسه عفا الله عنه

ثم كتب: نقلت من طبقات الفقهاء ل.....

(١) انظر: إحياء علوم الدين (١/٨٨)، قوت القلوب (٢/٣٨١).

قال الشيخ تقي الدين -يعني ابن الصلاح

"و«مختصر البويطي» رواه الربيع عن الشافعي، قال: وأطل هذا وخموه هو الذي أوقع الحاكم أما عبد الله الحافظ في أن قال: والذي أراه الحق ما رأيت عن علي بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي مطر القاصي الإسكندري قال: صنف أبو يعقوب البويطي هذا الكتاب، وقرأه على الشافعي -رضي الله عنه- بحضرة الربيع بن سليمان -رحمهما الله- فحصل سماعاً للربيع، وأخبرنا به عن الشافعي رضي الله عنه"^(١).

وعلى ظهر الورقة الأخيرة، كتب:

"قد استنسخت من هذه النسخة وأنا الفقير إليه سبحانه، عبد الرؤف القزافي في اليوم السابع من جمادى الآخرة لسنة ١٣٢٥".

٢- نسخة محفوظة في مكتبة أحمد الثالث باستنبول برقم (١٠٧٨) تقع في (١٠٧) لوحة، ومقاسها (٢٧ × ١٩ سم) عدد السطور فيها (٣١) سطراً، وعدد الكلمات في السطر يتراوح بين (١٤-١٦) كلمة، كتبت سنة ٨٦٨، بخط نسخي نفيس، واضح في الأغلب، وهي في حالة جيدة ليس فيها خروم ولا تآكل، والحمد لله الحافظ، ولم أعثر على اسم ناسخها. تختلف ترتيبها عن ترتيب النسخة (أ)، وعند الاختلاف أُبينُ مواضع أبوابها في الحاشية. حصلت على صورتها من قسم المخطوطات من مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ورمزت لها بـ (ب).

والظاهر أنها من رواية غير أبي حاتم الرازي؛ إذ ليس فيها زياداته.

٣- نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (طلعت-٢٠٨) رقم الميكروفيلم (٣٩٤١)، تقع في ٤٣٠ صفحة، بواقع (٢١٥ ورقة، + ٤ ورقات فهرس)، عدد سطورها: ١٩ سطراً، وعدد الكلمات في السطر يتراوح بين (١٢-١٤) كلمة.

على غلافها ختم الواقف ونقش فيه: وقف هذا الكتاب السيد أحمد الحسيني بن السيد أحمد بن السيد يوسف الحسيني ١٣٣٣.

الناسخ: عبد الرؤف القزافي.

(١) انظره في طبقات الفقهاء الشافعية (٦٨٤/٢).

تاريخ النسخ: السابع من جمادى الآخرة لسنة خمس وعشرين وثلاثمائة وألف
(١٣٢٥).

وعلى الغلاف عوان الكتاب كما هو في (أ).

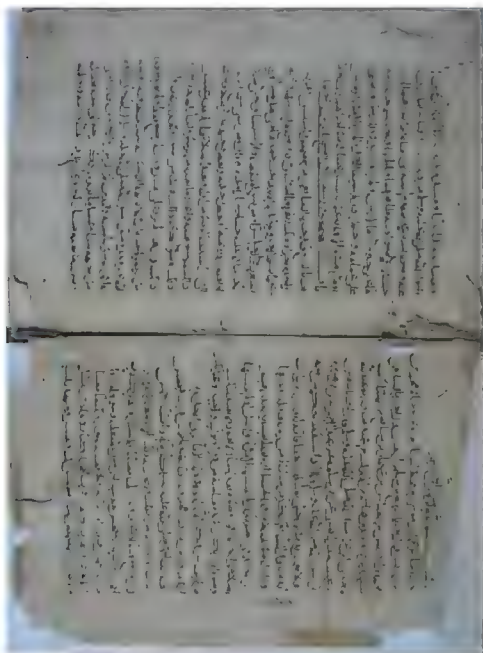
وهي منسوخة من نسخة مكتبة مراد ملا (أ)، كما هو مكتوب على غلاف
الآخرة، ورمزت لها بـ (م).

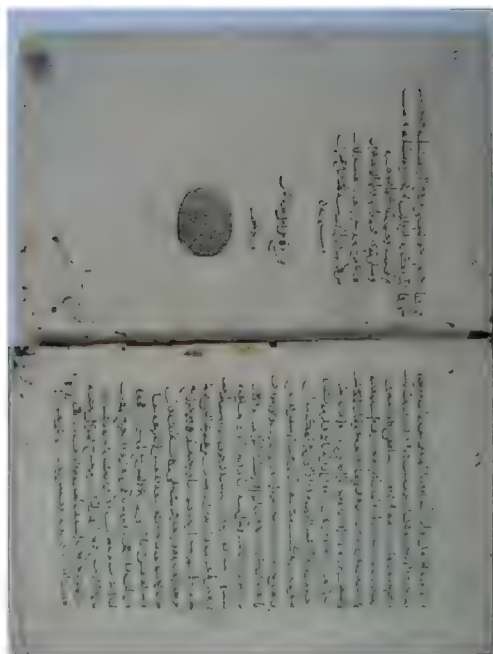
نماذج من النسخ النكحية

نماذج من النسخ الخطية

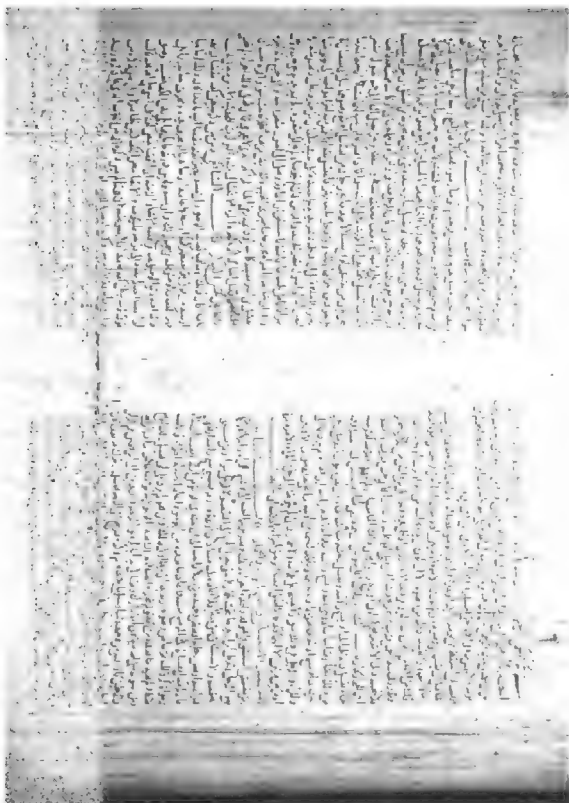


غلاف نسخة مكتبة مراد ملا (أ)





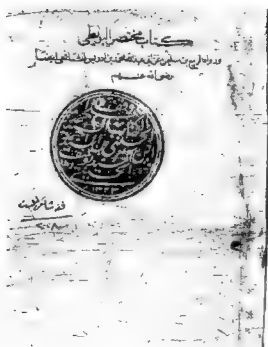
نهاية نسخة مكتبة مراد ملا (أ)



بداية نسخة مكتبة أحمد الثالث (ب).



غاية نسخة مكتبة أحمد الثالث (ب)



غلاف نسخة دار الكتب المصرية (م)

القسم الثاني:
النصُّ المحقق
[الكتاب كاملاً]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[رَبِّ يَسْرِيَا كَرِيمٍ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ]

اكتتاب الطهارة^(١)

١ - حدثنا أبو عمران موسى بن هلال^(١)، قال: حدثنا أبو حاتم محمد بن^(٢) إدريس^(٣)، قال: "أخبرنا [أبو محمد] الربيع بن سليمان المصري^{(٤)(٥)}، قال: أخبرنا^(٦) الشافعي: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف، أبو عبد الله المطلب، ابن عم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال^(٧): أخبرنا^(٨) سفيان بن عيينة^(٩)، عن

(١) لم أجد له ترجمة فيما وثقت عليه، وله ذكر في معجم السفر للسلفي (ص ٣٦) ونسبه فقال: الهلالي، وأنه من نضر سُلَاس، وقال: "يروي عن عمر بن شبة النُميري ونظرائه".

(٢) تكررت في (أ): "بن".

(٣) هو: الحافظ محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي، أبو حاتم الرازي، ولد سنة ١٩٥، أحد الأئمة الحفاظ الأثبات، المشهورين بالعلم، المذكورين بالفضل، روى عن أحمد بن حنبل، ويوسف بن يحيى البويطي، والربيع بن سليمان المرادي، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وخلق سواهم، وعنه: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه في التفسير، وآخرون، ثقة من أهل الأمانة والمعرفة، توفي سنة ٢٧٧، قال ابن حجر: أحد الحفاظ. انظر: تهذيب الكمال (٣٨١/٢٤) - (٣٩٠) تهذيب التهذيب (٣/٥٠٠-٥٠٢) تقريب التهذيب (ص ٨٢٤) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٤٧-٢٦٩).

(٤) من البداية إلى هنا: ليس في (ب).

(٥) هو: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي مولاهم، أبو محمد المصري المؤدّن، صاحب الشافعي، وراوي كتب الأمهات عنه، ولد سنة أربع وسبعين ومائة، روى له أصحاب السنن، قال ابن حجر: ثقة. توفي سنة سبعين بعد المائتين. انظر: تهذيب الكمال (٨٧/٩) - (٨٩) التقريب (ص ٣٢٠)، السير (١٢/٥٨٧-٥٩١).

(٦) في (ب) زيادة: "قراءة عليه"، ولا ندرى مَنْ رواي النسخة (ب) عن الربيع، والظاهر أنه غير أبي حاتم الرازي، فلذلك لم يُقَيِّمها.

(٧) في (ب): "أنا"، وهي اختصار: أخبرنا.

(٨) من قوله: "بن العباس" إلى هنا: ليس في (ب).

(٩) في (ب): "أنا".

الزهرري^(٢)، عن أبي سلمة بن^(٣) عبد الرحمن^(١)، عن أبي هريرة^(٤)، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا استقيظ أحدكم من نومه.. فلا يغيب يده في الإناء حتى يغسلها^(٥) ثلاثاً، فإنه لا يذري أين باتت يده»^(٦).

(١) هو: سفيان بن عيينة بن أبي عمران: ميمون الحلالي، أبو محمد الكوفي، المكي، ولد سنة ١٠٧، روى له أصحاب الكتب الستة، قال ابن حجر: ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تغير حفظه بالآخرة، وكان ربما دلس؛ لكن عن الثقات، توفي سنة ١٩٨. انظر: التقريب (ص ٣٩٥)، السير (٤٥٤/٨-٤٧٥).

(٢) هو: أبو بكر، محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري القرشي المدني، الإمام العالم، حافظ زمانه، ولد سنة ٥٠، وقيل: ٥١، روى له أصحاب الكتب الستة، قال ابن حجر: الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وبقائه، توفي سنة ١٧٤. انظر: السير (٣٢٦/٥-٣٥٠)، التقريب (ص ٨٩٦).

(٣) في (أ) و(ب): عن.

(٤) هو: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه وكنته واحد، ولد سنة بضع وعشرين، روى عن: أبيه، وعثمان بن عفان، وغيرهم من الصحابة والتابعين، وعنه: ابنه عمر، والزهري وعلقه كثير، وروى له أصحاب الكتب الستة، قال ابن حجر: ثقة مكثر، اختلف في وفاته، فقيل: توفي سنة ٩٤، وقيل: ١٠٤. انظر: تهذيب التهذيب (٥٣١/٤-٥٣٢)، التقريب (ص ١١٥).

(٥) أبو هريرة الدؤوبي البجلي، حافظ الصحابة، وأكثرهم حديثاً، اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً، وأشهر ذلك أنه: عبد الرحمن بن صخر، أسلم عام خيبر، فلزم رسول الله ﷺ، اختلف في وفاته، فقيل: سنة ٥٧، وقيل: ٥٨، وقيل: ٥٩، وهو ابن ثمانٍ وسبعين سنة، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: الإصابة (٤٢٥/٧-٤٤٤) تهذيب التهذيب (٦٠١/٤-٦٠٣).

(٦) في (ب): يغسلهما.

(٧) رواه الشافعي بهذا الإسناد في الأم (٣٣/٢، ٥٣)، وهو حديث متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الموضوع، ب: الاستجمار وتراً (١٦٢)، وعنده: «فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه»، وليس عنده لفظ «ثلاثاً»، ورواه مسلم بلفظ المصنف، ك: الطهارة، ب: كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً (٢٧٨)، وعنده من طرق وألفاظ أخرى.

وتابع الشافعي في روايته عن سفيان بهذا الإسناد جَمَعَ منهم:

أحمد (٢٢٥/١٢: ٧٢٨٠) والحميدي (٤٢٢/٢: ٩٥١)، وأبو نعيم، رواه عنه الدارمي (٢١٦/١: ٧٦٦)، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وزهير بن حرب، ثلاثهم روى عنهم مسلم (٢٧٨)، وثيبة بن سعيد، رواه عنه النسائي ك: الطهارة، ب: تاويل قوله تعالى: «إذا قمتم إلى الصلاة»، (٦/١)، وعبد الجبار بن العلاء، وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي، رواه بسنده عنهما ابن خزيمة (٥٢/١: ٩٩).

٢- قال الشافعي: فأجيب^(١) (لِكُلِّ مَنْ^(٢) استيقظ من نومه؛ قائلة^(٣) أو غيرها، وأراد الوضوء للصلاة، أو لما تحت إزاره فقط^(٤).. [أن] يعمل يديه^(٥) ثلاثاً قبل أن يدخلهما^(٦) في وضوئه^(٧)؛ فإن لم يغسلها^(٨) إلا مرة أو مرتين^(٩)، أو لم يغسلها أصلاً حتى أدخلها في وضوئه.. فقد أساء، ولا يعود^(١٠).

٣- ولا يُفسد ذلك^(١١) وضوئه^(١٢)؛

٤- إلا أن يكون في يديه نجاسة من دم أو بول أو رجيع^(١٣) أو غير ذلك من الأنجاس، ويكون أساء الذي في ذلك الإساء الذي أدخل يده [فيه] أقل من فلتين^(١٤) من فلتان هجر -وقدر ذلك عدداً: خمس قُرْب^(١٥)..- فينجس^(١٦) بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١٧).

(١) في (أ) و(ز): وأحب.

(٢) في (ب): لمن.

(٣) الثالثة: وقت القبلولة؛ أي: الظهر؛ يقال: أنا عند الثالثة، وقد تأني بمعنى القبلولة أيضاً، وهي: النوم في الظهر. انظر: معجم مقاييس اللغة (ص ٨٤٠)، مختار الصحاح (ص ٤٨٥)، الصباح المنير (ص ٤٢٥).

(٤) أي: للاستنجاء.

(٥) في (ب): يده.

(٦) في (ب): "يغسلها" ١.

(٧) انظر: الأم (٥٣/٢)، الباب (ص ٦٠).

(٨) فيما نقله عنه في طرح الشرب: "يغسلهما" في كلا الموضعين، وعنده أيضاً: "أدخلهما" بدل "أدخلها".

(٩) في (أ) و(ز): "أثنين" وكتب من (ب) وطرح الشرب.

(١٠) انظر: الأم (٥٣/٢)، روضة الطالبين (٥٨/١) الإعلام لابن الملقن (٢٥٦/١) -وعزاه إلى البويطي-، كز الراغبين (٥٢/١)، طرح الشرب (٤٢/٢) ونقل آخر هذه المقررة عنه.

(١١) في (ب) زيادة: من.

(١٢) انظر: الأم (٥٣/٢).

(١٣) في (أ) و(ز): راحية، وكتب في هامشهما: "لعله: راحة"، هكذا صورتها في (أ): لحيّة.

والرجيع، هو: الدثرة والروث. انظر: النهاية (٢٠٣/٢)، الصباح (١٢١٧/٣).

(١٤) الفلتان تساوي مكعب طول ضلعه: فراع وربع، وفي الوقت الحاضر تساوي: ٣٠٧ لترًا تقريبًا. انظر:

الجواهر النقية (ص ٣٢)، الإيضاحات العصرية (ص ٣٠٧).

٥- فأما^(١) إذا كان خمس قرب أو أكثر من ذلك.. فلا^(٢) يُنَحَّسُهُ ذلك إلا أن يتغير^(٣) طعمه أو لون أو ريح^(٤).

٦- وسواء كان ذلك الماء معبأ^(٥) أو لم يكن^(٦).

٧- والقرب كقدر قرب^(٧) [أهل] الحجاز، كبار^(٨) /^(٩).

٨- [قال الشافعي]: فأحس لكل متوضئ أن يتمضمض ثلاثاً، ويستنشق ثلاثاً، ويغسل وجهه ثلاثاً، / (١/ب) ويغسل يديه ثلاثاً ثلاثاً، [ويمسح رأسه]، ويغسل رجله ثلاثاً ثلاثاً^(١٠)؛ لما روي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من ذلك نصاً^(١١)، وقياساً لما روي عنه^(١٢).

(١) انظر: الأم (٢٣/١١/٢) وفيه: "قال ابن جريح: وقد رأيت القلتين من قلال هجر، فالقلة تسع قربتين وشباً، قال الشافعي: كان مسلم يذهب إلى أن ذلك أقل من نصف قرية أو نصف قرية، فيقول: خمس قرب هو أكثر ما تسع قلتين، وقد تكون القلتان أكثر من خمس قرب، وفي قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا كان الماء قلتين.. لم يحمل نجس» دلالة على أن ما دون قلتين من الماء يحمل النجس".

(٢) انظر: الأم (١١/٢) و٥٣-٥٤، نهاية المحتاج (١/١٨٥)، حاشية قليوبي (١/٥٢).

(٣) وهو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا كان الماء قلتين.. لم يحمل نجس» رواه الشافعي في الأم (٩/٢-١٠-٢٢ و٢٣)، وأحمد (٢١١/٨: ٤٦٦٥)، وأبو داود ك: الطهارة، ب: ما ينجس من الماء، (٦٣)، والترمذي ك: الطهارة، ب: ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء آخر، (٦٧)، والنسائي ك: الطهارة، ب: التوقيت في الماء، (٥٢ و٣٢٨)، وابن ماجه ك: الطهارة، ب: مقدار الماء الذي لا ينجس (٥١٧)، قال ابن عبد الهادي رحمه الله: "صححه ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وغير واحد من الأئمة، وتكلم فيه ابن عبد البر وغيره، وقيل: الصواب وقفه، وقال الحاكم: هو صحيح على شرط الشيخين". كما في المحرر (ص٣٤).

(٤) في (أ) و(ب): "كل ماء".

(٥) في (أ) و(ب): "ولا".

(٦) في (أ): نقط أولاً غير واضح، في (ب): تتغير، في (ب): يتغير.

(٧) انظر: الأم (٢٢/٤ و٥٤).

(٨) ماء معين: ظاهره تراه العين جارية على وجه الأرض. انظر: التاموس مع تاج العروس (٤٥٥/٣٥).

(٩) في (أ) و(ب) زيادة هي تكرار وهذا نصها: "والقرب كقرب الحجاز كبار، فينجس بحدوث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأما إذا كان خمس قرب أو أكثر.. فلا ينجسه؛ كان ذلك الماء معبأ أو لم يكن".

(١٠) في (ب): كقرب.

(١١) نهاية (ص٢) من (ج)، وهي أول صفحة في المخطوط.

(١٢) انظر: الأم (١١/٢).

- ٩- ويمسحُ رأسَهُ، يبدأ بمَقْدَمِ رأسِهِ إلى قفاه، ثم يَرُدُّها إلى حيث بدأ مِنْهُ^(٤).
- ١٠- ويمسحُ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهما وباطِنَهما^(٥).
- ١١- ويأخذُ لَصِصَاتِي^(٦) أُذُنَيْهِ ماءً على حِدَةٍ سوى ماء الأذنين^(٧).
- ١٢- والمرأةُ والرجلُ في ذلك سواء.
- ١٣- ولا يمسحُ على عِمَامَةٍ^(٨) ولا خِابِرٍ.
- ١٤- فإن لم يتوضأ الرجل والمرأة إلا (مَرَّةً مَرَّةً، أو مرتين مرتين)^(٩) إلا أنهما قد عَمَّا بالفصل أعضاء الوضوء.. أجزأهما ذلك، إن شاء الله^(١٠).

باب المضمضة والاستنشاق والمسح بالرأس والخمار

- ١٥- أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي^(١١): من^(١٢) مضمضَ واستنشقَ في غَرَفَةٍ واحدةٍ.. أجزأه ذلك، وتقرئهما^(١٣) أَحَبُّ إِلَيَّ^(١٤).

-
- (١) انظر: الأم (٦٩/٢)، المنهاج (٧٥)، كثر الراغبين (٥٣/١).
- (٢) متفق عليه، رواه البخاري، ك: الوضوء، ب: الوضوء ثلاثاً ثلاثاً (١٥٩)، ومسلم، ك: الطهارة، ب: صفة الوضوء وكماله، (٢٢٦)، عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه الشافعي في الأم (٦٨/٢-٦٩).
- (٣) لعله يقصد بذلك: قياس الثلث في مسح الرأس على الثلث في غيره من الأعضاء.
- (٤) انظر: الأم (٥٨/٢) واستدل بحديث عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسنده.
- (٥) انظر: الأم (٥٩/٢)، اللباب (٦٠).
- (٦) في (أ) و(ب): "لصصاخي" والصِّصَاخ: بالكسر- حرق الأذن، وقيل: هو الأذن نفسها، والسبع لغة فيه.
- (٧) انظر: مختار الصحاح (ص٣٢٨).
- (٨) انظر: الأم (٥٩/٢)، وحكاها عنه في التلعة الكبرى ك: الطهارة (ص٤٦٥) وقال: "وهذا كما قال، لأن داخل الأذنين ثقب غير ظاهرهما، فهو بمحذلة القم والأنف ولما كان ثقب الأنف غير ثقب القم.. أخذ لكل واحد منهما ماء جديلاً".
- (٩) انظر: الأم (٥٨/٢).
- (١٠) في (أ) و(ب): "مرة أو مرتين أو مرة مرة".
- (١١) انظر: الأم (٦٩/٢).
- (١٢) بدل هذا في (ب): قال الشافعي.

١٦- وَمَسَحَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا كُنْهً، كَمَا يَمْسَحُ الرَّجُلُ، وَتُدْحَلُ امْرَأَةٌ يَدَيْهَا^(١) نَحْتَ حِمَارِهَا حَتَّى يَصِلَ الْمَسْحُ إِلَى الشَّعْرِ، كَالرَّجُلِ سَوَاءً^(٢).

١٧- وَمَنْ نَسِيَ الضَّمْعَةَ وَالاسْتِنْشَاقَ حَتَّى صَلَّى.. فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، حَتَّى كَانَ أَوْ غَيْرَهُ^(٣).

١٨- قَالَ: وَمَنْ نَسِيَ مَسْحَ رَأْسِهِ، أَوْ بَعْضَ ذِرَاعَيْهِ، أَوْ بَعْضَ رِجْلَيْهِ، أَوْ بَعْضَ وَجْهِهِ حَتَّى صَلَّى.. فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَنْدِيَ الْوُضُوءُ مِنْ أَوَّلِهِ، وَبَعِيدَ الصَّلَاةِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَعَسَلْ^(٤) ذَلِكَ الْمَوْضِعَ بَعِينَهُ، وَأَعَادَ مَا بَعْدَهُ مِنَ الْوُضُوءِ، وَأَعَادَ الصَّلَاةَ.. أَجَزَّهُ ذَلِكَ^(٥).

١٩- وَسَوَاءٌ ذَكَرَ ذَلِكَ قَرِيبًا مِنْ وَضُوئِهِ، أَوْ بَعْدَ أَنْ تَطَاوَلَ^(٦) ذَلِكَ.

٢٠- وَإِنْ هُوَ لَمْ يَزِدْ عَلَى أَنْ يَغْسِلَ^(٧) ذَلِكَ الْمَوْضِعَ فَقَطْ، وَلَمْ يُعِدْ مَا بَعْدَهُ مِنَ الْوُضُوءِ.. لَمْ يُبْرِزْهُ^(٨) الصَّلَاةَ^(٩) بِهَذَا الْوُضُوءِ^(١٠)، لِأَنَّهُ تَوَضَّأَ خِلَافَ مَا قَرَضَهُ^(١١) اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَسَى رَسُولَ

(١) في (ب): ومن.

(٢) في (أ) و(ز) و(ح): وتقدمها.

(٣) خلاف المعتمد. والقول الثاني، وهو المعتمد: أن الجمع بينهما هو الأفضل؛ نصَّ عليه الشافعي في الأم (٥٤/٢) ومختصر المزني (ص ٢)، واعتمده النووي في المنهاج (ص ٧٥)، لكن رجح الرافعي الفصل بينهما. انظر: المنهاج (ص ٧٥)، العزيز (١٢٣/١).

ونقله عن البويطي أبو الطيب الطبري في التعليقة الكبرى لك: الطهارة (ص ٣٧٩)، ونقله عنه أيضاً إمام الحرمين في لمحة المطلب (١٦٦/١)، وقال: "اختلف أئمتنا؛ فقال بعضهم: في المسألة قولان... وقال بعض الأئمة: ما نقله المزني.. محمولٌ على الأقلِّ، وما نقله البويطي محمولٌ على الأكمل".

(٤) في (أ) و(ز) و(ح): يدها.

(٥) انظر: الأم (٥٨/٢) وفيه: "إن مسحَ على العمامة دون الرأس... لم يُبْرِزْهُ ذَلِكَ".

(٦) انظر: الأم (٥٤/٢)، العزيز (١٨٩/١).

(٧) في (أ) و(ز) و(ح): "غسل"، بدون الواو.

(٨) وذلك لأن الموالاة غير واجبة. انظر: الأم (٦٥/٢)، العزيز (١٣١/١).

(٩) في (ب): يتطاول.

(١٠) في (أ) و(ز) و(ح): على غسل.

(١١) في (أ) و(ز) و(ح): يُبْرِزُهُ.

(١٢) في (ب) زيادة: بذلك.

(١٣) لأنه قد ترك واجباً وهو الترتيب. وانظر: الأم (٦٥/٢)، العزيز (١١٧/١).

الله^(٦) صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لَأَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاهُ^(٧) بَدَأَ فِي الْوُضُوءِ^(٨) بِالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ [إِلَى الْمُرْفِقَيْنِ]؛ ثُمَّ الرَّأْسَ وَالرَّحْلَيْنِ، فَبَادَا سَمِي مِنْ وَجْهِهِ شَيْئًا وَغَسَلَ مَا بَعْدَهُ، ثُمَّ ذَكَرَهُ، فَرَجَعَ إِلَى الْوَجْهِ فَعَسَلَهُ، وَتَرَكَ مَا بَعْدَهُ.. كَانَ كَرَجُلٍ عَمِلَ ذِرَاعِيهِ/ ^(٩) وَرَأْسَهُ وَرَجْلَيْهِ/ قُلَّ وَجْهُهُ.. وَهَذَا حِلَافٌ لِمَا ^(١٠) نَصَّ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ؛ فَكَمَا لَا يَجُزِي الرَّجُلُ أَنْ يَرْمِيَ الْحِمْرَةَ ^(١١) الْوَسْطَى قَبْلَ الْأُولَى، فَإِنْ فَعَلَ أَعَادَ رَمِي الْأُولَى، وَأَعَادَ الْوَسْطَى.. فَكَذَلِكَ ^(١٢) الْوُضُوءُ؛ لَا يُقَدِّمُ مَهْ شَيْءٌ [قُلَّ شَيْءٌ]؛ [فَإِنْ قَدَّمَ].. أَعَادَهُ وَمَا بَعْدَهُ؛ كَالْجَمَارِ سَوَاءً ^(١٣).

٢١- قَالَ الشَّافِعِيُّ: ^(١٤) قَدْ ذَكَرَ ^(١٥) حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ^(١٦) وَغَيْرُهُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ^(١٧)، عَنْ عَمْرِو بْنِ إِبْرَاهِيمَ [سُ] الْحَارِثِيِّ ^(١٨)، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ ^(١٩)، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ [س] الْخَطَّابَ ^(٢٠) يَقُولُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ» ^(٢١).

(١) في (ب): فرض.

(٢) في (ب): رسوله.

(٣) في (ب): تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

(٤) في (ب): بالوضوء.

(٥) تحاية (ص) من (٢).

(٦) في (ب): ما.

(٧) في (ب): حجرة.

(٨) في (ب) وكذلك.

(٩) في (ب): "وإن فعل".

(١٠) انظر: الأم (٦٥/٢)، وقامه فيه أيضًا على من بدأ بالمرورة في السعي.. فإنه يلغى طوافًا حتى يكون بدؤه بالصفا.

(١١) في (ب): وروي عن، والثبت من (أ) و(م) وكما في المعرفة للبيهقي.

(١٢) هو: حمَّاد بن زيد بن درهم الأزدي الجهمي، أبو إسحاق البصري الأزرق، مولى آل جرير بن حازم، ولد سنة ٩٨، قال عبد الرحمن بن مهدي: أئمة الناس في زمانهم أربعة: سفيان الكوفي، ومالك الحجازي، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة، روى عن ثابت البناني، وعاصم الأحول، وغيرهما، وعنه ابن المبارك، وابن عيينة، وخلق آخرون، توفي سنة ١٧٩، روى له أصحاب الكتب الستة، قال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه. انظر: تهذيب التهذيب (٤٨٠/١-٤٨١)، التزيين (ص٢٦٨).

(١) هو: يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، أبو سعيد المدني القناضي، روى عن أنس بن مالك، وعبد الله بن عامر، وخلق سواهم، وعنه الزهري، ومالك، وآخرون، ثقة كثير الحديث حجة ثبت، روى له أصحاب الكتب الستة، توفي سنة ١٤٤ أو بعدها، قال ابن حجر: ثقة ثبت. انظر: تهذيب التهذيب (٣٦٠/٤)، التقريب (ص ١٠٥٦).

(٢) هو: محمد بن إبراهيم بن الحارث القرشي التميمي، أبو عبد الله المدني، روى عن أبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وغيرهم، وعنه الزهري، وهشام بن عروة، وخلق، قال الذهبي: كان قتيهاً ثقة جليل القدر وهو صاحب حديث نية الأعمال، روى له أصحاب الكتب الستة، توفي سنة ١٢٠ على الصحيح، قال ابن حجر: ثقة له أفراد. انظر: تذكرة الحفاظ (١٢٤/١) التقريب (ص ٨١٩).

(٣) هو: علقمة بن وقاص بن حصن الليثي المدني، أبو يحيى (وقيل غير ذلك في كنيته)، حدث عن عمر، وعائشة، وطائفة، له أحاديث ليست بالكثيرة، روى عنه: الزهري وعمرو بن يحيى المازني، توفي في خلافة عبد الملك بالمدينة، روى له أصحاب الكتب الستة، قال ابن حجر: ثقة ثبت. انظر: سير أعلام النبلاء (٦١/٤)، التقريب (ص ٦٨٩).

(٤) هو: الخليفة الراشد، أمير المؤمنين، أبو حفص، عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي، مشهور، جَمَّ المناقب، كان إسلامه فتحاً على المسلمين وفرجاً لهم من الضيق، ولُذَّ بعد الفيل بثلاث عشرة سنة، حدثه عند أصحاب الكتب الستة، قتل شهيداً سنة ٢٣. انظر: الاستيعاب (١١٤٤/٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤٨٤/٤).

(٥) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في مواضع منها: ك: مناقب الأنصار، ب: هجرة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه إلى المدينة، (٣٨٩٨) عن مسدّد عن حمّاد به، وفي ك: الحبل، ب: في ترك الحبل، رقم (٦٩٥٣) عن أبي النعمان عن حمّاد به، ومسلم، ك: الإمارة، ب: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّية» (١٩٠٧) عن جمع منهم أبو الربيع العتكي، عن حمّاد به.

وتابع حمّاد عند البخاري: سفيان ومالك وعبد الوهاب الثقفي، ورواه مسلم عن ثمانية غير حمّاد، منهم مالك واليث وابن المبارك وسفيان وزيد بن هارون.

وهذا الإسناد من الثقات، فإنه وإن كان مُعَلَّقًا.. فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ لَمْ يَرْوِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ كِتَابِهِ إِلَّا هَذَا، وَهُوَ مُعَلَّقٌ بِالْجُزْمِ.

وتنقل هذه الفقرة البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٦٠/١-٢٦١)، ولكن عنده: «الأعمال بالنية»، بدون «إِنَّمَا».

ثم ذكر بسنده عن أحمد بن منصور الرمادي، أنه قال: «سمعت البويطي يقول: سمعت الشافعي يقول: "يدخل في حديث «الأعمال بالنية» ثلث العلم". اهـ. من المعرفة (١٦٣/١).

٢٢- قال^(١) أبو حاتم: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي^(٢)، عن مالك^(٣)، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطاب، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مثله^(٤).

٢٣- قال الشافعي: من^(٥) توضأ لا ينوي بوضوئه ذلك^(٦)/الطهارة، مثل أن ينوي به ترداداً، أو إمالة غبار، أو ما أشبه هذا.. لم يجزه أن يصلي به^(٧).

٢٤- وإن^(٨) نوى به الطهارة^(٩) ولم ينو به صلاة مكتوبة، ولا نافلة، ولا جنازة، ولا قراءة مصحف.. أجزأه أن يصلي به^(١٠).

٢٥- وإن نواه لجنازة.. أجزأته للمكتوبة^(١١).

٢٦- وإن نوى للطهارة والتبرؤ معاً.. أجزأه ذلك، إن شاء الله^(١٢).

(١) هذه الفقرة ليست في (ب)، وهو مما يدل أنها من رواية غير أبي حاتم الرازي عن الربيع.

(٢) هو: عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي، أبو عبد الرحمن البصري، روى عن: أبيه، ومالك، وشعبة، وغيرهم، وعنه: البخاري ومسلم وآخرون، ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يفتدماؤه عليه في الموطأ. أحذ، روى له أصحاب الكتب إلا ابن ماجه، مات سنة ٢٢١ بمكة. انظر: تهذيب التهذيب (٤٣٣/٢-٤٣٤)، التقریب (ص ٥٤٧).

(٣) هو: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبد الله المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقين، وكبير المشيخين، حتى قال البخاري: أصبح الأسانيد كلها؛ مالك عن نافع عن ابن عمر، ولد سنة ٩٣، روى له أصحاب الكتب الستة، توفي سنة ١٩٧. انظر: التقریب (٩١٣).

(٤) رواه الإمام مالك في الموطأ من رواية محمد بن الحسن الشيباني عنه (ص ٣٤١: ٩٨٣)، وليس في غيره من الموطآت، ورواية القعنبي عنه في البخاري ك: الإيمان، ب: ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة، (٥٤)، ومسلم ك: الإمارة، ب: قوله صلى الله عليه وسلم: «الأعمال بالنية» (١٩٠٧).

(٥) في (ب): ومن.

(٦) نهاية (أ/ب) من (ب).

(٧) انظر: الأم (٦٢-٦٣ و ٨٩)، معني المحتاج (٤٩/١).

(٨) في (ب): فإن.

(٩) انظر: التعليقة لأبي الطيب الطبري، ك: الطهارة (ص ٣٤٢-٣٤٣)، فإنه نقله عنه وعلق عليه.

(١٠) انظر: الأم (٦٢-٦٣)، المنهاج (ص ٧٣).

(١١) الأم (٦٢-٦٣ و ٨٩).

٢٧- وكذلك الغسلُ من الجنابة.. مثل^(٦٦) الوضوء سواء، لا يجرئه إلا بالنية، كما وصفنا^(٦٧).

باب الاغتسال من الجنابة

٢٨- "أبو حاتم"^(٦٨): حدثنا الربيع قال الشافعي: ويبدأ الجنبُ بغسل يديه، ثم يغسل فرجه، ثم يتوضأ مثل وضوئه للصلاة، فإذا بلغ رأسه.. أدخل أصابعه العشر^(٦٩) [في] الماء، ثم خلل بها أصول الشعر^(٧٠)، ثم عرف على رأسه ثلاث غرفات؛ حتى يعم رأسه^(٧١) بماء، ويصل إلى أصول شعره، ثم يغسل أذنيه ظاهرهما وباطنهما، يعمهما بالعسل؛ حتى لا يبقى منهما^(٧٢) شيء طهر ولا نطس إلا غسله، وبأخذ [ماء] ليماسي^(٧٣) أذنيه على جذة^(٧٤)، ثم يغسل سائر جسده^(٧٥) (٧٦).

٢٩- وأقل ما يجرئه في الغسل: أن^(٧٧) يجر الماء على جسده ورأسه حتى يعم^(٧٨) (ب/٢) ذلك بماء كله^(٧٩).

٣٠- وإن كانت^(٨٠) للرجل^(٨١) ضفائر^(٨٢) (٨٣)، أو^(٨٤) للمرأة، وهما جنبان، أو كانت ممتشطة؛ فإنما إذا أفادت ماء على رأسها كما وصفا.. تضغط^(٨٥) الشط والصفائر حتى يصل الماء إلى جميع أصول الشعر^(٨٦)، وكذلك الغسل للحائض إذا طهرت.. مثل الجنب سواء^(٨٧).

(١) انظر: معني المحتاج (٤٩/١)، ونقله عنه في التلمعة الكبرى، ك: الطهارة (ص٣٤٩).

(٢) في (أ) و(ز): بل.

(٣) انظر: الأم (٨٩/٢).

(٤) سقطت من (ز).

(٥) في (ب) العشرة.

(٦) في (ب): شعره.

(٧) في (أ) و(ز): شعره.

(٨) في (أ) و(ز): "منها".

(٩) في (أ) و(ز): لسماعي.

(١٠) انظر: الأم (٨٨/٢).

(١١) في (ب) زيادة: شيء، وهكذا صورهما: حنا.

(١٢) انظر: الأم (٨٦/٢).

(١٣) غير واضحة في (أ) بسبب تمزق الورقة.

(١٤) انظر: الأم (٨٥/٢ و٨٩)، العزيز (١٨٨/١).

٣١- فإذا فرغاً من غسلهما.. غَسَلَا أَرْجُلَهُمَا عندما يخرجان من مُتَقَسِّمَهما، وإن غسلها بعدما يخرجان من المتغسل، أو مع وضوءهما قبل أن يفيضاً^(١) الماء على جلدهما^(٢).. أجزأهما ذلك.

٣٢- وإن دخل الجنب هراً^١ واغتسل فيه^(١)، أو انغمس فيه.. أجزأه^(٢).

٣٣- وأحبُّ إليَّ لو توصَّاهُ وصوؤه للصلاة قبل أن يدخله، [ثم] يُمرَّ يديه على حسبه كُلِّه حيثُ يلعبان^(١) من ظهره وظهره، ويُحَلِّلُ شعره، يَصِلُ الماءُ إلى أصول شعر الحسد والرأس؛ فإن لم يتوضَّأ، أو^(٢) لم يُحَلِّلْ شعره، ولم يُمرَّ يديه على جلده ودخل هراً، أو أفاص^(٣) عليه ماء إفاصة، فاستيقن أن الماء قد وصل إلى أصول شعر رأسه، وإلى جميع بدنه.. أجزأه ذلك، إن شاء الله.

٣٤- والمرأة يميزها^١ لما يميز الجنب^(١)، والحائض في هذا كُلُّه.. كالجنب سواء^(٢).

(١) في (ب): كان.

(٢) في (أ) و(ج): لرجل.

(٣) "ضائرت المرأة: ذواتها المضمورة، واحدتها ضفيرة، إذا أدخل بعضُها في بعضٍ نسجاً". اهـ. من الزاهر (ص ٥١).

(٤) نهاية (ص ٤) من (ج).

(٥) في (أ) و(ج): وللمرأة.

(٦) في (أ) و(ج): تضيفت أ.

(٧) انظر: الأم (٨٦/٢)، العزيز (١٨٩/١).

(٨) انظر: الأم (٨٦/٢ و ٩٥).

(٩) في (أ) و(ج): "يفيض" وفي (ب): "يفيضان"، وهو منصوبٌ بمذْفُوفِ النون، وإثباتُ النونِ لغةٌ قليلةٌ فيه، ولو ثبت عندني أنه من كلام الشافعي لأثبتته، ولكن لعلَّه من تصرف النساخ. انظر: المقاصد الشافية. (١/٢٢٢).

(١٠) في (ب): جلودهما.

(١١) في (ب): فاغتسل منه.

(١٢) انظر: الأم (٨٩/٢).

(١٣) في (ب): يلغا.

(١٤) في (ب): (و).

(١٥) في (ب): فأفاض.

(١٦) في (أ) و(ج): ما يميزه.

(١٧) انظر: الأم (٨٦/٢).

٣٥- وأُكْرِهَ للحنب في يغتسل في البئر مُعَيَّنَةً كانت أو دائمة^(١)، وفي الماء الراكد [الذي لا يجري]، «إيان فعل.. أجزأه ذلك»^(٢) ولم يحس الماء، وسواء^(٣) قليل الماء الراكد وكثيره.. أكره الغتسال فيه والبول فيه^(٤)؛ للحديث^(٥).

٣٦- ولا بأس بالوضوء بفضل الحب والخاص^(٦).

٣٧- قال^(٧) أبو حاتم: سمعتُ ابنَ أبي أُويُسَ^(٨) يقول: «الماء الدائم، هو: الماء الذي له نبع، والماء الراكد، هو: الذي لا نبع له».

باب في مس الذكر

٣٨- أبو حاتم عن الربيع^(٩) قال الشافعي: ومن مس الذكر^(١٠) بطن كفّه، ممضياً إليه [ها]؛ عامداً كان ذلك أو ساهياً.. فعليه الوضوء^(١١).

(١) الماء الدائم، هو: الساكن الذي لا يجري. انظر: الزاهر (ص ٦٠)، تاج العروس (١٨٠/٣٢).

(٢) في (ب): فإن فعل ذلك أجزأه.

(٣) في (أ) و(م) زيادة: كان.

(٤) انظر: العزيز (١٩٥/١)، المجموع (٢٢٧/٢)، ودَكَرَ النووي هذه الفقرة، معزوةً للبوطي.

(٥) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الوضوء، ب: البول في الماء الدائم، (٢٣٩)، ومسلم ك: الطهارة، ب: السبي عن البول في الماء الراكد، (٢٨١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يُؤْتَرُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ»، وعند مسلم: «منه».

(٦) قال الشافعي: «ولو توضأ بفضل غيره.. أجزأه». أ. من الأم (٦٤/٢)، وانظر: العزيز (١٨٧/١)، ووضحة الطالين (٨٧/١).

(٧) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٨) هو: إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أبي موسى بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله بن أبي أويس المدني (ابن أخت الإمام مالك، ونسبه)، ولد سنة ١٣٩، قرأ القرآن وجوَّده على الإمام نافع، روى عن: أبيه، وأخيه أبي بكر، وشاخه الإمام مالك، وغيرهم، وعنه: البخاري، ومسلم، وأبو حاتم، وشيخ سواهم، وحديثه عند الجماعة إلا الثنائي، مات سنة ٢٢٦، قال ابن حجر: صدوقٌ أخطأ في أحاديث من حفظه. انظر: سير أعلام النبلاء (٣٩١-٣٩٥)، تهذيب التهذيب (١٥٧/١)، تقريب التهذيب (ص ١٤١).

(٩) ليس في (ب) و(م).

(١٠) في (ب): ذكره.

٣٩- فإن ^(٢) مَسَّهُ بَطْنُهُ كَفَّهُ مُفَضِّلًا/ إليه؛ عامدًا [كان ذلك] أو سَاهِيًا، أو مَسَّهُ من فوق توبه بَطْنُهُ كَفَّهُ أو بَطْنُهَا؛ عامدًا أو سَاهِيًا، أو بِحَرْفِ يَدِهِ، أو بِحَرْفِ أَصَابِعِهِ مِمَّا يَلِي طَهْرَ الْكَفِّ.. فلا وضوء عليه في جميع ذلك ^(٣).

٤٠- وإن مَسَّهُ وليس دونه حائلٌ مما يَلِي بَطْنَ الْكَفِّ/ ^(٤).. فعليه الوضوء.

٤١- وإنما أهدرت الوضوء عنه في هذه الأشياء، وألزمته إذا أفضى بطن كفه.. لأن رُسُولَ اللَّهِ ^(٥) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إِذَا أَفَضَى أَحَدُكُمْ يَدَهُ ^(٦) إِلَى فَرْجِهِ.. فَلْيَتَوَضَّأْ» ^(٧)، والإفضاء.. سَطْنُ الْكَفِّ، ليس بظاهرها ^(٨).

٤٢- وإن مَسَّ ذَكَرَهُ من فوق ثوب بطن كَفَّهُ عامدًا.. فلا وضوء عليه؛ لأن هذا لم يَمَسَّ ذَكَرَهُ، وإنما مَسَّ الثوب الذي على ذَكَرِهِ ^(٩).

(١) انظر: الأُم (٤٤/٢)، مختصر المزني (ص ٣-٤)، الباب (٦٣)، المنهاج (ص ٧٠-٧١).

(٢) في (ب): وإن.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) نهاية (ص ٥) من (٢).

(٥) في (ب): النبي.

(٦) في (أ) و(ب): يده.

(٧) رواه الشافعي في الأُم (٤٣/٢-٤٤)، وأحمد (١٣٠/١٤: ٨٤٠٤)، وابن حبان (٤٠٢/٣: ١١١٨)، والطبراني في الأوسط (٣٧٢/٨: ٨٩٠٩)، والبيهقي (١٣١/٢)، من حديث أبي هريرة.

ورواه النسائي لك: التسلسل والتميم؛ ب: الوضوء من مس الذكر، (٤٤٥)، والبيهقي (١٣٢/١)، والحاكم (١٣٦/١)، من حديث بسرة بنت صفوان، وهو حديث صحيح، قال ابن عبد البر في التمهيد (١٧/١٩٥): "رواه عبد الرحمن بن القاسم صاحب مالك عن نافع بن أبي نعيم الثوري.. وهو إسناده صالح إن شاء الله"، وصححه الألباني، وذكره في الصحيحة (٢٣٧/٣: ١٢٣٥) من رواية الثنائي، وقال: "هذا إسناده صحيح على شرط الشيخين". وانظر: التلخيص الجبير (٣٤٧/١)، وله شواهد أخرى.

(٨) انظر: الأُم (٤٤/٢)، مغني المحتاج (٣٥/١).

وقال الجوهري: "أفضى يده إلى الأرض: إذا مَسَّهَا بباطن راحته في سجوده". اه. من الصحاح (٦/٢٤٥٥).

وانظر: القاموس مع تاج العروس (٢٤٢/٣٩).

(٩) انظر: الأُم (٤٦/٢)، مغني المحتاج (٣٥/١).

٤٣- وقد قيل: إنَّ قياسَ هذا أنَّ^(١١) من مسَّ دُبُرَهُ [أو قُبْلَ امرأته أو دبرها أو مسَّ ذلك من صبي].. فعليه^(١٢) الوضوء^(١٣)؛ لأنه فرجٌ، والذكرُ فرجٌ، وأوَّلَى [الأشياء] أن يقاس بعضها على بعض.. الفرجُ بالفرج.

٤٤- و[من] مسَّ أنثيه أو إبطيه^(١٤) أو إنبه [إلى] ما دون الشرج.. فلا وضوء عليه^(١٥).

٤٥- ولا وضوء على من أكل طعاماً أو [شرب] شراباً مَسَّتْهُ النار^(١٦).

باب المسح على الخفين

٤٦- أبو حاتم عن الربيع^(١٧) قال الشافعي: ويمسحُ المسافرُ ثلاثةَ أيَّامٍ وليلتيهِنَّ، والمقيمُ يوماً^(١٨) وليلةً^(١٩)؛ لحديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢٠) /^(٢١).

٤٧- ويمسحُ منْ حين يُحدِثُ إلى مثلِ تلكِ الساعةِ من الغدِ، ليس إنَّما يحسب ذلك من حين مسح^(٢٢)، ولا من حين يلبس^(٢٣)، ولا من حين يصلي^(٢٤).

(١) في (ب) زيادة: "من مسَّ ذكره أو مسَّ ذلك من امرأته أن عليه الوضوء و".

(٢) في (ب): وجب عليه.

(٣) انظر: الأم (٤٤/٢)، مختصر المزني (ص٤)، مغني المحتاج (١/٣٥).

(٤) في (ب): إبطه.

(٥) انظر: الأم (٤٤/٢)، مغني المحتاج (١/٣٥-٣٦).

(٦) انظر: الأم (٤٦/٢)، مختصر المزني (ص٤)، الوجيز والعزیز (١/١٥٢ و١٥٣).

(٧) ليس في (ب) و(ز).

(٨) في (أ) و(ز) يوم.

(٩) انظر: الأم (٧٦/٢)، مختصر المزني (ص٩)، أسن المطالب (١/٩٨).

(١٠) رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (٧٤/٢-٧٥)، ومختصر المزني (ص٩) عن أبي بكره رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ورواه مسلمٌ ك: الطهارة، ب: التوقيت في المسح على الخفين، (٢٧٦)، عن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «جعل رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثلاثةَ أيَّامٍ وليلتيهِنَّ للمسافرِ ويوماً وليلةً للمقيم».

(١١) كناية (٢/أ) من (ب).

(١٢) في (ب) يلبس.

(١٣) في (ب): يمسح.

٤٨- فإن مسح الغيم^(٦٦) أكثر من يوم وليلة، أو منسح المسافر أكثر من ثلاثة أيام وليليتين وصَلَّيَا.. أعاداً كُلِّ صلاةٍ صَلَّيَا لِمَا^(٦٧) زاد على ذلك^(٦٨).

٤٩- ولا يَمْسَحُ على الحفص في 'السفر والحصر'^(٦٩) إلا من تَمَّتْ طهارته قتل أن يُلْبِسَ أحد^(٧٠) حَفِيَّه، فأما من توضأ وغسل^(٧١) إحدَى رجليه ثم أَلَسَهَا الحَفْ ثم وَضَأَ^(٧٢) الأخرى بعدَ وأَلَسَهَا الحَفْ الأخرى.. فَإِنَّهُ لَا يَمْسَحُ^(٧٣) له أن يمسح، لَأَنَّهُ لَيْسَ الحَفُّ الْأَوَّلُ قتل أن يُكْمَلَ^(٧٤) طهارة الرجل الأخرى^(٧٥).

٥٠- ومن لَسَ حَفِيَّه ثم مسح عليهما ثم نَزَعَهُمَا.. فَأُخْبِرُ إِيَّيَّ أَنْ يَتَدَيَّ الوُضوء من أوله؛ فإن لم يَفْعَلْ وغسل رجليه فقط، وهو على طهارته بالمسح.. أَجْزَأُ ذَلِكَ^(٧٦).

(١) انظر: الأم (٧٦/٢)، مختصر المزني (ص ٩)، المجموع (٥١١/١-٥١٢)، كثر الراغبين (٥٧/١)، أسنى المطالب (٩٩/١)، وجاء في المجموع: "وقال الأوزاعي وأبو ثور: ابتداء المدة من حين مسح بعد الحدث، وهو رواية عن أحمد وداود، وهو المختار الراجح دليلاً واعتباره ابن المنذر، وحكي نحوه عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ".

(٢) في (أ) و(ج): مقيم.

(٣) في (ب): يصلينا بما.

(٤) انظر: الأم (٧٦/٢ و ٧٧)، مختصر المزني (ص ٩).

(٥) في (ب): الحضر والسفر.

(٦) في (أ) و(ج): إحدى.

(٧) في (ب): فغسل.

(٨) في (أ) و(ج): توضأ.

(٩) في (ب): تكمل.

(١٠) انظر: الأم (٧٦/٢-٧٧)، مختصر المزني (ص ٩)، كثر الراغبين (٥٨/١)، أسنى المطالب (٩٦-٩٥/١)، واختار المزني خلافه، فقال: "كيفما صحَّ لیس حَفِيَّه على طَهْرٍ.. جازَّ له المسح عندي".

(١١) وهو المعتمد، وهو قوله في التقديم، ونصّه في اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٣٠/٨)، وفي مختصر المزني (ص ١٠).

والقول الثاني: أنه يتنقض وضوؤه، وهو نصّه في الأم (٧٨/٢).

٥١- وسواء غسلهما بقرب برّعه أو بعده، ما لم ينقص الوضوء^(١)؛ لما [قد] روي عن عبد الله بن عمر أنه توصّأ وخرج إلى السوق ثم دُعي إلى حازة.. فمسح على خفيه -أو غسل رجليه- وصلى^(٢).

٥٢- [قال:] ويترغ الألبس الحفّ -في اليوم للمقيم^(٣) وفي الثلاث للمسافر^(٤) - حفّة للحياة نصبه^(٥) لا تد^(٦)، ولتُغسل الحمّة والعبدّين والإحرام^(٧)، وكلّ موضع أمر فيه بالغسل في حج^(٨) أو عمرة^(٩).

٥٣- [قال:] والرجال والنساء فيما وصفت^(١٠) من المسح على الخفين في الخضر والشعر^(١١) سواء.

انظر: كثر الراغبين (٦١/١)، المهذب والمجموع (٥٥٣/١) وما بعدها، وتقلّ هذه الفقرة، وقال: "هذا نصه في الوبطي"، وقال في (٥٥٧/١) "للعلماء أربعة مذاهب... الوابع: لا شيء عليه؛ لا غسل القدمين، ولا غيره، بل طهارته صحيحة يصلي ما لم يحدث كما لو لم يخلع، واختاره ابن المنذر وهو المختار الأقوى". (١) نقل هذا الكلام عن الوبطي السوي في المجموع (٥٥٣/١)، وقال في (٥٥٦/١): "ثم إذا قلنا يكفيه غسل القدمين فغسلهما غيب الترع.. أجزاءه، فإن أخرّ غسلهما حتى طال الزمان.. ففيه قولان تقرق الوضوء". يعني: هل يجب الموالاة فيه أو لا؟

(٢) رواه مالك (٣٦/١-٣٧: ٤٣) عن نافع أن عبد الله بن عمر رَجَعَ مَعَهُمَا بِالْإِسْقِ فِي السُّوقِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ دُعِيَ لِحَنَازَةٍ يُصَلِّيَ عَلَيْهَا حِينَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ.. فَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا، وَرَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ (٦٧/٢).

ورواه البيهقي (٨٤/١) وقال: "هذا صحيح عن ابن عمر".

(٣) في (أ) و(ب): المقيم.

(٤) نهاية (ص) من (٢).

(٥) في (أ) و(ب): نصه.

(٦) انظر: الأم (٧٤/٢).

(٧) في (أ) و(ب): وللإحرام.

(٨) في (ب): حجة.

(٩) انظر: كثر الراغبين (٥٧/١) أسنى المطالب (٩٩/١-١٠٠).

(١٠) في (ب): ومما.

(١١) في (ب): زيادة: فيهما.

٥٤- وترغ المرأة خفيها للطهر من الجارية والحيض، والعبدین؛ حضرت المصلي أو لم تحضر، وللجمعة إن حضرهما، وإلا.. فلا، ولطهور دخول مكة، والإحرام، والوقوف بعرفة، والمزدلفة، ومن، مثل الرجل سواء.

٥٥- ويأخذ الذي يريد أن يمسح.. الماء بيديه، ثم يرسله، ثم يضع يدا من^(١) تحت الخف، ويذا [من] فوقه، ثم يمسح مسحاً واحدة، ويبلغ يده^(٢) السفلى [إلى] الكعبين حذر الوضوء^(٣).

٥٦- فإن لم يزد على أن يمسح ظهر خفيه.. أجزأه ذلك^(٤).

٥٧- فإن^(٥) مسح أسفله، ولم يمسح أعلاه.. أعاد كل صلاة صلاتها^(٦) بهذا المسح^(٧).

باب التيمم

٥٨- أبو حاتم عن الربيع^(٨) قال الشافعي: ومن لم يجد الماء في سفره.. فليتم، وسواء قصر السفر وطوله، وليس كالسمر [في قصر الصلاة]^(٩)؛ لأن أصحاب رسول الله^(١٠) صلى الله عليه وسلم أخذوا^(١١) ذلك السمر.. ما يكون أربعة برز^(١٢)،^(١٣) ولم يحدوا^(١٤) في التيمم، وقول الله تبارك وتعالى

(١) في (أ) و(ج) له.

(٢) في (ب) يده.

(٣) انظر: مختصر المزني (ص ١٠)، كثر الراغبين (٦٠/١)، أسنى المطالب (٩٨/١)، قال الشافعي في مختصر المزني: "وأجب أن يمسح يديه في الماء، ثم يضع كفه اليسرى تحت عقب الخف، وكفه اليمنى على أطراف أصابعه، ثم يمر اليمنى إلى ساقه، واليسرى إلى أطراف أصابعه".

(٤) انظر: مختصر المزني (ص ١٠)، أسنى المطالب (٩٨/١).

(٥) في (ب) وإن.

(٦) في (أ) و(ج) صلى.

(٧) انظر: مختصر المزني (ص ١٠)، كثر الراغبين (٦١/١).

(٨) ليس في (ب) و(ج).

(٩) في (أ) و(ج): للصلاة.

(١٠) في (ب): النبي.

(١١) هكذا صورتها في (أ): فحدوا، و(ج): وحدوا.

(١٢) المراد: اثنا عشر ميلاً، وهي أربعة فراسخ، وأربعة برد: ثمانية وأربعون ميلاً. الزاهر (ص ١١١).

(٣) [فيه] مطلق، ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [السنة: ٤٣، والمائدة: ٦]، فَكُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ سَفَرٍ... فَلْيَتِمَّ^(١) فيه إذا أَعُوْزَهُ لَلْأَمِّ^(٥).

٥٩ - [وقد قيل: لا يَتِمُّ إِلَّا فِي سَفَرٍ تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ]^(٦).

٦٠ - [وإذا احتاج الرجل في السفر إلى التيمم بإعوار الماء؛ فإن كان ذلك في طريق يدرُكُهُ الماء في آخر الوقت، معرفته أو يخبر غيره... فَلْيُؤَخِّرْهُ^(٧) إلى ذلك] [الوقت]، وإن كان بطمَعِ الماء مع الشارة

(١) في ذلك آثار عن ابن عباس وابن عمر وغيرهما، رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، روى بعضها: الشافعي في الأم (٣٦٢/٢) - (٣٦٣)، ومالك (١٤٧/١ - ١٤٨: ١١) عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر، و(١٢) و(١٤) عن نافع عن ابن عمر، و(١٥) بلاً عن ابن عباس، وعبد الوزاري (٥٢٨ - ٥٢٤/٢)، وابن أبي شيبة (٤٤٣/٢ - ٤٤٦)، والبيهقي (١٣٦/٣).

قال الحافظ في التلخيص الحبير (١١٧/٢) عن إسناده الشافعي لحديث ابن عباس: "إسناده صحيح"، وهو أنه سئل: أُنْقِصَتِ الصَّلَاةُ إلى عرفة؟ فقال: لا، ولكن إلى عُسْتَمَانَ، وإلى جدة، وإلى الطائف، قال الشافعي: "وأقرب هذا من مكة ستة وأربعون ميلاً بالأهمال الماشية، وهي مسيرة ليلتين قاصدتين، ذهب الأقدام وسير القتل". اهـ. من الأم (١٣٦/٢).

(٢) في (أ) و(ب): ولم يَتَدَوَّا.

(٣) في (ب): عز وجل.

(٤) في (ب): يتمم.

(٥) انظر: الأم (٩٧/٢)، مختصر المزني (ص ٧)، البان (٢٨٦/١)، العزيز (٢٦١/١ - ٢٦٢).

(٦) حكاة عنه وَتَقَلَّهَ بِتَصَرُّفٍ الْقَاضِي أَبُو الطَّيْبِ فِي التَّعْلِيقِ الْكَبِيرِ لَك: الطهارة، (ص ٩٠٨)، وانظر: البان (٢٨٦/١)، وفيه: "أكثر أصحابنا قالوا: يجوز قولاً واحداً، وحكى ابن الصباغ والشيخ أبو نصر أن فيه قولين... الثاني: يجوز، وهو الصحيح... وإنما تختلف الحكم في الإعادة".

وقال النووي: "قال الشافعي في الوطئي: «وقد قيل: لا يتمم إلا في سفر يقصر فيه الصلاة» فمن أصحابنا من جعل هذا قولاً للشافعي، فقال: في قصر السفر قولان، ومن سلك هذه الطريقة المصنف - يعني صاحب المذهب - وقال الأكثر: القصير كالطويل بلا خلاف، وإنما حكى الشافعي مذهب غيره، وهذا هو المذهب". اهـ. من المجموع (٣٥١/٢)، وانظر: القواعد للحصني (٣١١/١).

وهذه المقرة زيادة من (ب)، وليست في (أ) و(م)، ولكن كُتِبَ في هامش (م) وتُنط مُغَايِرُ مَا نَصَّهُ: "وقد قيل إنه لا يجوز التيمم إلا في الطويل"، وجعل لها علامة إلحاق بعد قول المصنف في أول الباب: "وسواء قصر السفر وطوله".

(٧) في (ب): "فلْيُؤَخِّرِ الصَّلَاةَ"، في (م): "فلْيُؤَخِّرْ".

في طريق على ما يعرف في آخر الوقت.. فليؤخر التيمم إلى ذلك^(١١)؛ فإن تيمم وصلى في أول الوقت ولم ينتظر ذلك.. فلا شيء عليه^(١٢).

٦١- وإن أصاب الماء مع المأثرة في آخر الوقت.. فليتوضأ [به] لما يستقبل.

٦٢- وإن كان في طريق ليس^(١٣) بطمع [فيها] بماء ولا بمأثرة.. فليتييمم في أول الوقت^(١٤).

٦٣- وإن^(١٥) كان معه في رحله ماء، فطلبه فلم يجده، فتييمم، ثم^(١٦) صلى^(١٧) في أول الوقت أو آخره.. فعليه الإعادة؛ لأنه مالئ للماء حين تيمم، وعيّر محول إليه وبين الماء إلا بالسيان، والسيان لا يزيل الفروض^(١٨).

٦٤- وإن^(١٩) كان في رحل أصحابه ماء، فلم يطلبه منهم حتى تيمم وصلى في أول الوقت أو آخره.. فعليه الإعادة؛ لأن التيمم لا يجوز له إلا بعد طلب الماء، وهو لم يطلبه منهم^(٢٠)، وسواء لو قالوا له: «لو سألنا منعناك»، أو: «أعطيناك»؛ لأنه تيمم قبل الطلب.

٦٥- وكذلك البئر تكون^(٢١) إلى حب المسافر، أو الركعة في النوضع الذي عليه فيه أن يطلب الماء، فيبلغه^(٢٢) قبل تيممه، فتييمم^(٢٣) وهو لا يعلم به، ثم يعلم [به].. فعليه الإعادة.

(١) انظر: الأم (٩٧/٢-٩٨).

(٢) انظر: المهذب والمجموع (٣٠٠/٢-٣٠١).

(٣) في (أ) و(م): ليس في طريق.

(٤) انظر: مختصر المزني (ص ٧-٨)، المهذب والمجموع (٣٠٠/٢-٣٠٢).

(٥) في (أ) و(م): ومن.

(٦) في (ب): ولم.

(٧) في (ب): و.

(٨) نهاية (ص ٧) من (م).

(٩) انظر: الأم (٩٨/٢)، مختصر المزني (ص ٨)، المهذب والمجموع (٣٠٤/٢-٣٠٥)، وفيه: أن القدم أنه لا إعادة عليه، وهو من رواية أبي ثور عن الشافعي.

(١٠) في (أ) و(م): ومن.

(١١) انظر: المجموع (٢٨٩/٢).

(١٢) في (أ) و(م): يكون.

(١٣) في (ب): ويبلغه.

٦٦- [قال الربيع بن سليمان، "وقد قال الشافعي: «إن طلب الماء.. فلا إعادة عليه»، وهو أصح القولين]^(١).

٦٧- وإن طلب المسافر من رفائيه الماء فلم يُعطوه، أو كان يَرَى الماء مباحاً وبينه وبينه حائلٌ من سَحٍّ أو^(٢) بارٍ أو^(٣) حملٍ^(٤) صائِلٍ، وكان^(٥) أَمَرَ الْأَعْلَىٰ مِمَّا خَوَّفَ تَلَفَ نَفْسِهِ، فَنِيَمَ وَصَلَّىٰ.. أَجْزَأُهُ [ذلك]، لَأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِدٍ لِلْمَاءِ^(٦)، وَيَصْلِي بِالنِّيَمِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَآخِرِهِ.

٦٨- وإن أعوز^(٧) للمسافر الماء، ثم أصابَ بئراً بعيدة الرُّشَاءِ^(٨)، لا يقدر على الوصول إلى مائها بِرُؤْلٍ، ولا معه شيءٌ يصل به إلى أخذ مائها؛ فإن وصل إلى طَرَحٍ بعض نِيباه فيها حتى يَشْرَبَ الماءَ ثم يُعْصِرَهُ^(٩) ويوضأ [به].. فَلْيَقْضَ^(١٠).

٦٩- فإن^(١١) لم يقدر على شيءٍ من هذا.. فلا يَتَيَمَّمُ إلا في آخر الوقت.

(١) في (ب): فتيَم.

(٢) انظر: الأم (٩٨/٢)، ونصه: "إن علم أن بئراً كانت منه قريباً يقدر على مائها لو علمها.. لم يكن عليه إعادة، ولو أعاد.. كان احتياطاً"، والتصحيح لهذا القول من كلام الربيع.

وقال النووي: "إذا لم يعلم البئر أصلاً، ثم علمها بعد صلاته بالنيم... فقال الشافعي في الأم: «لا إعادة»، وقال في البويطي: «تجب الإعادة»، قالوا: وأراد بالأول.. إذا كانت البئر خفية، وبالقائي.. إذا كانت ظاهرة، وذكر صاحب الحاوي فيها ثلاثة أوجه... والثالث: إن كانت ظاهرة الأعلام، بَيِّنَةُ الْآثَارِ.. وجبت الإعادة؛ لتقصيره، وإن كانت خَفِيَّةً.. لم تجب؛ لعدم نقصيره، وهذا الثالث هو الصحيح". ٥١. من المجموع (٣٠٦/٢).

(٣) في (ب): و.

(٤) في (ب): و.

(٥) نهاية (ب/٢) من (ب).

(٦) في (ب): وكل.

(٧) انظر: الأم (٩٩/٢).

(٨) العوز: الحاجة، وعوز الشيء، عوزاً: لم يوجد، وأعوزه الشيء: إذا احتاج إليه فلم يقدر عليه. انظر: القاموس مع تاج العروس (٢٥١/١٥).

(٩) الرُّشَاء: الحبل، والجمع: أرشبة، ومُرَادُه هنا: أن قعرها بعيد. انظر: القاموس مع تاج العروس (١٥٤/٣٨).

(١٠) في (أ) و(ب): يعصرها.

(١١) انظر: الأم (٩٨/٢).

٧٠- فإن تيمّم في أوّل الوقت وصلى وأمّكّه رشاء في آخر الوقت.. فأحبُّ إليّ أن يُعيد^(١٧) [ولا يلزمه ذلك].

٧١- ومن أعوزه أثناء من الأسافر (٤/ب) فأصاب ماءً يُساق.. فليس عليه أن يشتريه بأكثر من قيمته، وعليه أن يشتريه بقيمته إن كان واجداً لثمن ذلك في سفره، أو كان واجداً له في أهله ورعي صاحب أثناء^(١٨) إنشأ دتمه بذلك؛ فإن تيمّم وصلى وقد أمّكّه أثناء بإعطائه بالقيمة أو^(١٩) إتياعه^(٢٠) بها، ولم يكن معه شيء^(٢١).. فلا يجزئه، وإن لم يعطه صاحب الماء إلا بضِعْفَي القيمة^(٢٢).. فليس ذلك عليه/ ^(٢٣)، وأتيمّم بجزئه، إن شاء الله^(٢٤).

٧٢- قال الشافعي: وعلى الأسافر أن ينحرف إلى أثناء إذا كان على طريقه أو قربها؛ بالأمر الذي لا يصر به ذلك في اتّخلف عن أصحابه، والآنقطاع عنهم، وعنى الطريق عليه، والخوف على نفسه للوحدة^(٢٥)، وألعله يبدنه ودابته، فإذا كانت هذه الأشياء أو بعضها.. وسبغ^(٢٦) ^{م. هـ (١٢)} التيمّم

(١) في (أ) و(ج): وإن.

(٢) في (أ) و(ج): يعيده.

(٣) في (ب): المال.

(٤) في (أ) و(ج): و.

(٥) في (ب): ابتاعه.

(٦) في (أ) و(ج): ماء.

(٧) في (ب) زيادة: "أو أعطاه بالقيمة أو كان معه ماء".

(٨) نهاية (ص) من (ج).

(٩) انظر: الأم (٩٨/٢) مختصر المزني (ص ٨)، وفيه: "وإن أعطيه بأكثر من الثمن.. لم يكن عليه أن يشتريه، ويتيمّم".

(١٠) في (ج): الوحدة.

(١١) في (ج): ومنعه!

(١٢) انظر: الأم (٩٨/٢)، العزيز (٢٠٩/١).

٧٣- وَطَلَبَ أَنْتَيْعِمَ الْمَاءَ، هُوَ: أَنْ يَطْرُقَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَنْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْمَاءِ بِمِثَالٍ وَمِثَالٍ وَيَسْأَلُ يَدِيهِ وَخَلْفَهُ، إِنْ كَانَ فِي سَهْلٍ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا حَائِلَ دُونَ نَظَرِهِ مِنْ جَبَلٍ وَلَا كَدِيدٍ^(١) وَلَا غَيْرِهِ^(٢).

٧٤- فَإِنْ كَانَ تَمَّ حَائِلٌ دُونَ نَظَرِهِ قَرِيبًا لَا يُصْبِرُ بِهِ فِي شَيْءٍ مِمَّا وَصَفْنَا لَهُ فِي الْعَدْرِ إِذَا هُوَ عَدَلَ إِلَيْهِ.. أُنَاءَهُ فَطَلَبَ أُنَاءَهُ مَوْفَقَهُ أَوْ قَرْتَهُ، فَإِنْ رَأَى مَاءً قَرِيبًا لَا يُصْبِرُ بِهِ انْحِرَافُهُ إِلَيْهِ -لَقَرْنِهِ مَه- فِي شَيْءٍ مِمَّا وَصَفْنَا.. فَلَا يَجْزِيهِ إِلَّا الْإِنْحِرَافُ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ يَضُرُّ بِهِ فِي شَيْءٍ مِمَّا وَصَفْنَا^(٣).. فَالْتَيْمُّ بِمَرْزُئِهِ^(٤).

٧٥- فَإِنْ لَمْ يَسْتَخِرْ مَنْ يَطْفُرُ بِهِ مِمَّنْ يَظُنُّ أَنَّ عِنْدَهُ عِلْمَ مَجَاءِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، أَوْ لَمْ يَنْظُرْ لِلطَّلَبِ بِمِثَالٍ وَمِثَالٍ، وَلَمْ يَنْظُرْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا خَلْفَهُ إِنْ كَانَ فِي فُضَاءٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَلَمْ يَأْتِ مَا حَالَ دُونَ نَظَرِهِ مِنْ جَبَلٍ وَكَدِيدٍ إِنْ كَانَتْ قَرِيبًا لَا يَضُرُّ بِهِ^(٥) فَيَطْلُبُ الْمَاءَ، أَوْ^(٦) تَرَكَ حَلَّتَهُ مِنْ هَذِهِ الْجِلَالِ لَمْ يَطْلُبْ بِهَا، ثُمَّ تَيْمَّمَ وَصَلَّى.. أَعَادَ، وَجَدَ الْمَاءَ أَوْ لَمْ يَجِدْهُ، لِأَنَّهُ^(٧) تَيْمَّمَ قَبْلَ الطَّلَبِ^(٨).

٧٦- وَلَيْسَ عَلَى الْمَسَافِرِ أَنْ يَدُورَ لَطْلُبِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَكْثَرُ ضَرَرًا عَلَيْهِ فِيمَا وَصَفْنَا مِنْ انْتِيَابِهِ^(٩) الْمَاءَ فِي الْمَوْضِعِ الْعَبِيدِ مِنْ طَرِيقِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ^(١٠) عَلَيْهِ عَدُّ أَحَدٍ^(١١)، وَهُوَ^(١٢) لَوْ عُنِيَ^(١٣) بِهَذَا^(١٤).. وَجَدَ الْمَاءَ، وَقَدْ يَطْلُبُ فَلَا^(١٥) يَجِدُ الْمَاءَ، وَإِنَّمَا الطَّلَبُ بِالْأَنْظَرِ^(١٦) وَتِلْكَ السَّأَلَةُ فِي مَوْضِعِهِ ذَلِكَ.

(١) الْكَدِيدَةُ: هِيَ: الْأَرْضُ الْمُرْتَعَةِ، وَقِيلَ: الْأَرْضُ الْعَلِيظَةُ، وَقِيلَ: هِيَ الصَّعَاةُ الْعَظِيمَةُ الشَّدِيدَةُ، وَقِيلَ: هُوَ شَيْءٌ صَلَبٌ بَيْنَ الْحِجَارَةِ وَالطِّينِ. انظر: المحكم (١٠٣/٧)، القاموس مع تاج العروس (٣٨٠/٣٩).

(٢) انظر: البيان (٢٩٠/١)، التعليقة الكبرى لك: الطهارة (ص ٩٠٥).

(٣) فِي (أ) وَ(م): وَصَفَتْ.

(٤) انظر: التعليقة الكبرى لك: الطهارة (ص ٩٠٥)، وحكاها بمعناه عنه.

(٥) فِي (ب): يَضُرُّهُ.

(٦) فِي (ب): وَ.

(٧) غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي (أ) بِسَبَبِ التَّمَرُّقِ، فِي (م): فَإِنَّهُ.

(٨) انظر: الأم (٩٩/٢).

(٩) فِي (ب) وَ الْبَيَانِ وَالتَّنْفِذِ: إِنْتِيَابُهُ.

وَأَنتَابُهُمْ أَكْبَابًا: إِذَا قَصَدَهُمْ، وَأَنَاءَهُمْ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى. انظر: القاموس مع تاج العروس (٣١٧/٤).

(١٠) أَيْ: طَلَبَ الْمَاءَ فِي الْمَوْضِعِ الْكَعِيدِ.

باب: الصعيد ما هو؟

٧٧ - "أما حاتم عن الربيع^(٧) قال الشافعي: ولا يُتِمُّ سورة^(٨) ولا زرينخ^(٩) ولا كُثْرِت^(١٠) ولا ياقوت^(١١) ولا لؤلؤ^(١٢) ولا مسك ولا عنبر ولا حجارة مسحوة ولا خرف^(١٣) ولا طوب^(١٤) أحر ولا معرة^(١٥) مدقوقة^(١٦)؛ - لأن الخرف والطوب الأحمر وإن كان أصلها الصعيد.. فقد زال

(١) حكاة عنه بمعناه في التلمية الكبرى ك: الطهارة (٩٠٥)، وفيه، "قال الشافعي في مختصر البوطي: «لا يجب عليه أن يدور حول الجبل لأن في ذلك مشقة»".

ومن قوله: "وليس على المسافر" إلى قوله: "في الموضع المبد". نقله عنه صاحب البيان (٢٩٠/١)، وإلى هذا الموضع.. نقله النووي في المجموع (٢٨٨/٢)، والهيتمي في تحفة المحتاج (٣٣٠/١).

(٢) في (أ) و(ز) و(ف) فهو.

(٣) غناء الأمر؛ أهله، وعُني به عناية -مبني للمفعول-. انظر: القاموس مع تاج العروس (١٢٠/٣٩-١٢١).

(٤) في (أ) و(ز) و(ف) في هذا.

(٥) في (أ) و(ز) و(ف) ولا.

(٦) في (ب) في النظر.

(٧) .

(٨) الثورقة، بضم النون: حجر الكلس، ثم غلبت على أخلاط تضاف إلى الكلس من زرينخ وغيره وتستعمل لإزالة الشعر. انظر: المصباح المنير (ص ٥١٥)، وفي حاشية الجمل (٢١٤/١): "هي: الجير قبل الطغي".

(٩) الزرينخ، بكسر الزاي، هو حجر معروف، منه أبيض وأحمر وأصفر، وهو فارسي معرب. انظر: المحكم (٣٣٦/٥)، القاموس مع تاج العروس (٢٦٣/٧)، حاشية الجمل (٢١٤/١).

(١٠) هو من الحجارة الموقدة بها. انظر: القاموس مع تاج العروس (٥٤/٥).

(١١) نهاية (ص ٩) من (ز).

(١٢) في (ب): ولا لؤلؤ ولا ياقوت.

(١٣) في (أ) و(ز) ينزف.

(١٤) الطوب: الآخر وهو طين الطين، لغة مصرية أو شامية أو رومية، لا عربية. انظر: المحكم (٢٤٦/٩)، القاموس مع تاج العروس (٢٨٩/٣) و(٢٩/١٠).

(١٥) المفرة، والمفرة: طين أحمر تُصَبَّغ به الثياب. انظر: المحكم (٥٢٥/٥)، القاموس مع تاج العروس (١٤٢/٤)، النهاية (٣٤٥/٤).

(١٦) انظر: الأم (١٠٦/٢)، العزيز (٢٣٠/١)، المنهاج (ص ٨٤)، كثر الراغبين (٨٧/١).

عُثِمَا ذَلِكَ أَلَا سَمُّ إِلَى عَمْرِهِ، لَا يَقَعُ عَلَيْهِمَا أَبَدًا أَسْمُ صَعِيدٍ^(١) - وَلَا زَعْفَرَانٍ وَلَا ذَرِيرَةً^(٢) [وَلَا وَرْسَ]^(٣) وَلَا شَيْءٍ مِنْ أَفْوَاهِ الطَّيِّبِ.

٧٨ - وَلَا يُنِيمُ إِلَّا بِالصَّعِيدِ أَنْحَلُوقٍ غَيْرِ مُعْجَرٍ بَصْنَعَةٍ عَمَّا خُلِقَ عَلَيْهِ بِالطُّخِ أَوْ^(٤) عَمْرِهِ بِمَا يُزِينُ عَنْهُ أَسْمُ الصَّعِيدِ^(٥).

٧٩ - وَيُنِيمُ بِالطُّوبِ النَّيِّ^(٦) إِذَا حُتَّ مِنْهُ تَرَابٌ^(٧).

٨٠ - وَبِكُلِّ^(٨) التَّرَابِ؛ كَانَ ذَلِكَ^(٩) عَلَى لَبْدٍ^(١٠) أَوْ ثَوْبٍ^(١١)، وَكُلٌّ مَا إِذَا ضَرَبْتَ [بِذِكِّ] عَلَيْهِ عَلَقَ عَلَى يَدَيْكَ مِنْ غِبَارِهِ مَا يُنِيمُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ التَّيْمُ إِذَا هُوَ بِمَا يَلْقَى فِي الْيَدِ.

٨١ - وَكَذَلِكَ الْحَجَارَةُ إِذَا كَانَ عَلَيْهَا التَّرَابُ أَوْ الْخَصَا أَوْ الطُّوبُ الْأَحْمَرُ^(١٢)، إِذَا كَانَ التَّرَابُ الَّذِي عَلَيْهَا تَرَابًا مَخْلُوقًا لَمْ يَطْبُخْ، وَكَذَلِكَ طَهَّرَ الْخَصْمُ وَالْبَسَاطُ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِنَاحِيَةٍ^(١٣).

(١) انظر: الأم (١٠٥/٢).

(٢) الذَّرِيرَةُ: مَا انْحَتَّ مِنْ قَبْضِ الطَّيِّبِ، وَقِيلَ: نَوْعٌ مِنَ الطَّيِّبِ مَجْتَمِعٌ مِنْ أَخْطَاطِ. انظر: المحكم (٤٥/١٠)، النهاية (١٥٧/٢)، تاج العروس (٣٦٧/١).

(٣) الْوَرْسُ: نَبَاتٌ أَصْفَرُ كَالسَّمِصِمِ يَصْبِغُ بِهِ. النهاية (١٧٢/٥)، القاموس مع تاج العروس (٨/١٧).

(٤) فِي (أُ) وَ(و): "و".

(٥) انظر: الأم (١٠٦/٢).

(٦) أُنْبَأَ اللَّحْمُ: لَمْ يُصَحَّ، وَلَحْمٌ نَبِيٌّ - كَبِيعٌ -: لَمْ تَمْسَهُ النَّارُ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُطْبَخْ، أَوْ طُبِخَ أَدَى طَبْخٍ، وَلَمْ يُصَحَّ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: لَحْمٌ نَبِيٌّ، فَيَحْذَرُونَ الْهَمْزَ، وَأَصْلُهُ الْهَمْزُ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: إِلَيْنِ الْخَضِي نَبِيٌّ، فَإِذَا حَضَرَ.. فَهُوَ مُصْبِحٌ. انظر: القاموس مع تاج العروس (٤٧٦/١-٤٧٧). وَمُرَادُهُ هُنَا بِالطُّوبِ النَّيِّ: الَّذِي لَمْ تَمْسَهُ النَّارُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٧) قَالَ فِي الْأَمِّ (١٠٦/٢): "وَإِذَا حَتَّ التَّرَابُ مِنَ الْجِدَارِ فَتَيَمُّ بِهِ أَجْزَاءَهُ".

(٨) فِي (أُ) وَ(و): بِكُلِّ.

(٩) فِي (أُ) وَ(و): كَذَلِكَ.

(١٠) اللَّبْدُ، يَفْتَحُ الْبَاءُ: الصُّوفُ، وَاللَّبْدُ، بِتَسْكِينِ الْبَاءِ: بَسَاطٌ مَعْرُوفٌ. انظر: القاموس مع تاج العروس (١٢٨/٩).

(١١) انظر: الأم (١٠٥/٢)، العزيز (٢٣١/١).

٨٢- ولا يجوز التيمم بالتراب النجس^(٢).

٨٣- وليس^(٤) بربل الحاسة عن التراب الشمس ولا الريح ولا الئدى ولا المطر؛ إلا أن يكون كثيراً كماء الذي يصب على ذلك الموضع ليظهر به، وذلك أن يكون كثيراً حتى^(٥) بربل تراب الحاسة، فإن لم يرله الماء.. فلا يكون^(٦) له أن يتيمم به حتى يُنحى ذلك التراب، ويأخذ ما تحته مما يعلم^(٧/ب) أن الحاسة لا تصل إلى مثله، ويتيمم به^(٧)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَنْ يُصَبَّ عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ ذَنْبًا أَوْ ذَنْبَيْنِ مِنْ مَاءٍ^(٨).

باب طهارة الماء

٨٤- "أو حاتم عن الربيع" قال الشافعي: [أصل] كل انباه [على] الطهارة^(١٠٠)^(١١)، والوصوء بها جائز، ما كان منها^(١٢) في حُبٍّ أَوْ حَرَّةٍ^(١) أَوْ مَسْقَاةٍ^(٢) [على طريق] الناس، أو نقيع^(٣) في

(١) انظر: الأم (١٠٥/٢).

(٢) انظر: الأم (١٠٧/٢)، وفيه: "وَيَتِيمٌ بِغَارٍ مِنْ أَيْنَ كَانَ".

(٣) انظر: الأم (١٠٥/٢ و ١٠٧)، المنهاج (ص ٨٤)، كثر الراغبين (٨٦/١).

(٤) نهاية (٣/أ) من (ب).

(٥) في (أ) و(ب): حين.

(٦) في (ب): يجوز.

(٧) انظر: الأم (١٠٧/٢).

(٨) رواه الشافعي في الأم (١١٠/٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «أمر يذنوب من ماء أو سجت من ماء فأهريق عليه»، ورواه في (١١١/٢) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «صبوا عليه ذلوا من ماء».

وهو متفق عليه من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه البخاري ك: الوضوء، ب: صب الماء على البول في المسجد، (٢٢١)، ومسلم ك: الطهارة ب: وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد، (٢٨٤).

ورواه البخاري في نفس الموضع برقم (٢٢٠) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٩) ليس في (ب) و(ج).

(١٠) في (أ) و(ب): طاهرة.

(١١) انظر: الأم (٥/٢ و ٧).

(١٢) في (ب): منه.

صحراء، أو^(٥) مطر في^(٦) حوضٍ صغيرٍ أو كبيرٍ، أو أرضٍ، أو حوضٍ حمامٍ، أو غيره، والوضوء^(٧) بذلك كله.. جائزٌ -ما لم يعلم بخاسة وقعت فيه^(٨) /^(٩)؛ من مئة أو دم أو حمر أو بول أو رجيع - [فالوضوء به جائزٌ، مُتَغَيِّرٌ^(١٠) كان أو غير مُتَغَيِّرٍ] وإن كان أقل من خمس قرب توضأ^(١١).

٨٥ - فإذا وقع في شيء من ذلك بخاسة وكان أقل من خمس قرب.. لم يُتَوَضَّأَ به^(١٢)، ولم يُغسَل به ثوب^(١٣)، غير ذلك طعمه أو ريحه أو لونه أو لم يُغَيَّرْ، ومن صُلِّيَ به.. أعاد، ومن أصاب ثوبه منه شيء.. غسله، وإن كان خمس قرب أو أكثر من خمس [قرب] فوقع فيه [من] الأبخاس ما كان، ولم يُغَيَّرْ طعمه، ولا ريحه ولا لونه.. فهو طاهر^(١٤).

(١) في (ب): "حرة"، والحرة من الأرمين: الصلوة العليظة التي أَلَسْتُهَا كُلُّهَا حجارة سود نخرة، كأنها مطرت. انظر: المحكم (٥١٩/٢).

(٢) المسقاة: الموضِعُ المُتَّخَذُ فيه الشَّرَابُ في المواسم وغيرها. المحكم (٤٨٨/٦)، القاموس مع تاج العروس (٢٩١/٣٨).

(٣) في (أ) وضع قبل "على" علامة إلحاق، وكتب في الهامش: "يعني: طريق"، وفي (ب): "يعني طريق على"، هكذا صورناها في (أ): عَلَيْنَا سَلَمَةً.

(٤) الشَّيْءُ: الماء النَّاتِعُ، وهو المُسْتَنْعَى، المجتمع. انظر: المحكم (٢٢٩/١)، النهاية (١٠٧/٥)، القاموس مع تاج العروس (٢٧٢/٢٢).

(٥) في (ب): و.

(٦) في (ب): أو.

(٧) في (ب): فالوضوء.

(٨) انظر: الأم (٦/٢).

(٩) نهاية (ص ١٠) من (ج).

(١٠) أي: متغيراً بظاهر، مما لا يمكن الانفكاك عنه؛ كالتطحال وأوراق الشجر والتراب وشو ذلك.

(١١) أي: حتى لو كان المتغير بالظاهر أقل من خمس قرب.. جاز الوضوء به. وانظر: الأم (٦/٢ و ٢١٠).

(١٢) انظر: الأم (٨/٢ و ٩)، كثر الراغبين (٢٢/١).

(١٣) في (ب): ثوبا.

(١٤) انظر: الأم (٩/٢ و ١١)، كثر الراغبين (٢١/١).

٨٦- وإن كانت^(١) تلك النجاسة التي وقعت فيه شيئاً مستحسداً^(٢)، ظاهر^(٣) على الماء..
 "أحببت إذا كانت حيفة"^(٤) أن تُترع^(٥) وما تخنها؛ ثم لم ينحس الماء^(٦) إذا كان أكثر من خمس قرب
 إلا بتغير الطعم أو الريح أو اللون مما وقع فيه من الأنجاس^(٧).

٨٧- وإذا^(٨) لم يقع في الماء نجاسة، وتغير بطول مُكث في الحرّة أو غيرها، أو بالخمأة^(٩) أو بغير
 ذلك من غير الأنجاس.. فلا^(١٠) بأس بالوضوء منه؛ كان أقل من خمس قرب أو أكثر^(١١).

٨٨- وإذا وقع في الماء الطاهر زعفران، أو وُرْس، أو مسك، أو عنبر، أو عصفور، أو بان^(١٢)، أو
 دهن، أو نبيذ حلال، أو ماء بُل فيه خبز^(١٣)، أو وقع فيه قطران^(١٤)، أو ماء وُرْد، أو زُفت^(١٥)،

(١) في (ب): كان.

(٢) في (ب): مستحسد، في (أ) و(م): "مستحسد، قال أبو حاتم: هكذا قال، وإنما هو مستحسد".

(٣) في (أ) و(ب): بلا نقط للطاء.

(٤) في (ب): إذا كانت حيفة أحببت.

(٥) في (أ) و(م): يترع.

(٦) في (ب): "إن لم يفعل.. لم ينحس الماء".

(٧) انظر: الأم (٩/٢ و ٢٢).

(٨) في (ب): فإذا.

(٩) الخمأة: الطين الأسود المتين. انظر: المحكم (٤١١/٣)، القاموس مع تاج العروس (٢٠٠/١).

(١٠) في (أ) و(م): ولا.

(١١) انظر: الأم (٢١/٢)، كثر الراغبين (١٩/١).

(١٢) البان: ضرب من الشجر، واحدها: بانة، ومنه دهن البان. لسان العرب (٦١/١٣).

(١٣) في (أ) و(م): خبزاً.

(١٤) القطران، بفتح القاف وكسرهما مع تسكين الطاء، وفتح القاف مع كسر الطاء: عصارة الأنهل والأرز،
 وهو غمر الصّوْبَر، ونحوها، يُطبخ فيَتَحْلَب. انظر: القاموس مع تاج العروس (٤٤٣/١٣).

(١٥) في (ب): "أو و".

(١٦) الزُفْتُ: الكافور، وقيل هو القار، شيء أسود، يُسْتَق به الرُّقاق للنسمر. انظر: الصحاح (٢٤٩/١)، تاج

العروس (٥٢٨/٤).

أو نحو ذلك من الخلال، فغلب^(١) ^(٢) لو ما وقع في الماء من هذه الأشياء أو طعمه أو ريحه لو الماء وطعمه و/ ريحه.. فلا يتوضأ به، ومن توضأ به.. أعاد.

٨٩- [قال:] وإن كان الذي وقع في الماء من هذه الأشياء لم يعلب الطعم ولا اللون ولا الريح على الماء، وكان الحكم في الطعم واللون والريح للماء.. فلا بأس بالوضوء منه، إن شاء الله^(٣).

٩٠- [قال الشافعي:] وكل^(٤) ماء مصاف إلى غيره؛ لا يقال له ماء مطلق إلا بإضافة^(٥) إلى ما لا يجوز الوضوء مما يضاف إليه مفرداً، مثل: ماء الكرفس^(٦) وماء الورد^(٧) وماء الرعمان، وماء الشجر^(٨) / وغيره^(٩).. فلا يجوز الوضوء به حتى يكون يقع عليه اسم ماء مخلوق بغير إضافة إلى شيء^(١٠).

(١) في (أ): فغلب، في (ب): نقطها بتحتانية، ومثناة فوقية ثم ضرب على النقط.

(٢) في (أ) و(ب) زيادة: ذلك.

(٣) قال في المجاه (ص٦٧): "ولا يضر تغير لا يمنع الاسم، ولا متغير بمكث وطين وطحلب، وما في مفره وممره، وكلما متغير محاور كعود ودهن".

وجاء في الأم (٢/٢١): "ولو صب فيه دهن طيب أو ألقي فيه عود أو شيء ذو ريح لا يخلط بالماء فظهر ريحه في الماء.. توضأ به؛ لأنه ليس في الماء شيء منه يسمى الماء غوضاً به، ولو كان صب فيه مسك أو ذريرة أو شيء ينماح في الماء حتى يصير الماء غير متميز منه فظهر فيه ريح.. لم يتوضأ به؛ لأنه حيثل ماء غوض به، وإنما يقال له: ماء مسك غوض وذريرة غوض". وفي مختصر المزني (ص٩): "وإن وقع في الماء التليل ما لا يخلط به؛ مثل: العنبر أو العود أو الدهن الطيب.. فلا بأس به؛ لأنه ليس غوضاً به".

وفي التعليقة الكبرى ل: الطهارة (ص٢١٩) أن في التغير الماء بالعود والعنبر والدهن قولان، أحدهما رواه البويطي: أن هذه الأشياء إذا غُثرت الماء.. لم يجر التطهر به، والثاني رواه الربيع وغيره: أن تغير الماء بالعود والعنبر والدهن.. تفر مجاورة لا تغير مخالطة؛ فلذلك لم يمنع الطهارة" وانظر: الأم (٢/٢١-٢٢ و٣٢)، كثر الراغبين (١٨/١-١٩).

(٤) في (ب): كل.

(٥) في (ب): بالإضافة.

(٦) الكرفس: بقلة من آخر القول. انظر: الحكم (١٦٢/٧)، القاموس مع تاج العروس (٤٤١/١٦).

(٧) في (ب): وماء الشجر وماء الرعمان.

(٨) كناية (ص ١١) من (ب).

(٩) في (ب): ونحوه.

(١٠) انظر: الأم (٧/٨-٢١-٢٢)، كثر الراغبين (١٨/١).

باب ما ينقض الوضوء سوى الغائط والبول

٩١- قال الشافعي: ومن خرج من دبره دود^(١) أو حصى^(٢) أو ريح، أو من فرج المرأة - فإنه يكون حملها ريح، فيسحق ويخرج^(٣) من الفرج - .. (فعليهما)^(٤) الوضوء؛ حرج مع^(٥) ذلك رحيق أو بول أو لم يخرج^(٦).

باب الاستنجاء

٩٢- أبو حاتم عن الربيع^(٧) قال الشافعي: ومن تغوط أو بال فلم^(٨) يغتسل^(٩) الغائط السرخ ولم يغتسل البول منرجه^(١٠) .. أجزاءه أن يستنجي بثلاثة أحجار ثقيبات غير رجيعات^(١١).

٩٣- فإن لم يفعل، وتوضأ وصلى.. عاد إلى ذلك فمسحه؛ فإن أمكه ذلك بلا أن يمسه ذكره ولا دبره وكان على وضوئه الأول.. لم يزد على مسحهما، وصلى بذلك الوضوء، فإن لم يمكنه إلا أن يمسه^(١٢) ذكره أو دبره.. فعليه الوضوء بمسه ذكره^(١٣).

(١) في (أ) و(ب): دوداً.

(٢) في (ب): حصاة.

(٣) في (ب): فيخرج.

(٤) في (أ) و(ب) و(ج): فعلها.

(٥) في (أ) و(ب): من.

(٦) انظر: الأم (٤٠/٢)، كثر الراغبين (٣٠-٢٩/١)، وقال النووي في المجموع (٤/٢): "نص عليه الشافعي رحمه الله في الأم، وثبت عليه الأصحاب".

(٧) ليس في (ب) و(ج).

(٨) في (ب): ولم.

(٩) في (أ) و(ب): "مدوا"، في هذا المكان والذي بعده.

(١٠) انظر: الأم (٥٠/٢، ٥١-٥٠).

(١١) انظر: الأم (٤٩/٢، ٥٠)، المنهاج (ص ٧٢)، فتح الوهاب (٩٧/١).

وقوله: غير رجيعات، المراد منه: أن لا يستنجي بالرجيع وهو الروث. انظر: التاموس مع تاج العروس

(٧٢/٢١).

(١٢) في (ب): يمسه.

٩٤- [وإذا تيمم ثم استنحى.. لم يميزه ذلك حتى يكون التيمم بعد الاستنجاء]^(٢).

٩٥- ويميز الرجل أن يتمسح^(٣) من الغائط والبول بثلاثة أحجار نقيات غير رجيحات.

٩٦- فإن مسح^(٤) تفرق أو^(٥) غَرَفَ^(٦) أو شراب أو جلد ذكي مدبوغ أو غير مدبوغ^(٧) أو مَدْبَر أو غير ذلك^(٨) من جميع الأشياء/^(٩) [كُلِّهَا] التي تُنْفَى^(١٠) إبقاء الحجاره.. [أجرأه]^(١١).

(١) انظر: المجموع (١١٣/٢)، -وعزاه للبوطي- وأسن الطالب (٥٤/١)، لكن جاء في حاشية قليوبي (٤٥/١) عند ذكره لشروط الوضوء: "وتقديم استنجائه".

(٢) انظر: الأم (٥١/٢)، وفيه: "قال الربيع: وفيه قولٌ ثانٍ للشافعي: يميزه التيمم قبل الاستنجاء"، وانظر: المجموع (١١٣/٢)، -وعزاه للبوطي- نهاية المحتاج (٢٧٣/١) وفيه: "وهو المعتد؛ لأن التيمم مبيح ولا إباحة مع المانع"، ونقله عنه في التعليقة الكبرى ك: الطهارة (ص ٦١٧) وقال: "وجه القول الأول -وهو عدم الإجزاء- أنه يتم في وقت لا تستباح فيه الصلاة.. فأشبهه بتممه بصلاة قبل وقتها".

(٣) في (أ) و(ج): مسح.

(٤) في (أ) و(ج): مسح.

(٥) في (ب): و.

(٦) في (ج) و(ب): حرق.

(٧) غير معتمد، والمعتد: أن جلد الذكي غير المدبوغ لا يميز الاستنجاء به، وهو نصه في الأم (٥٠/٢)، وجعله في معنى العظم وقال: "إنه ليس بنظيف وإن كان طاهرًا"، وفي نهاية المطلب (١٠٧/١): "أما الاستنجاء بالجلد الطاهر الجاف؛ فقد نقل حرسلة امتناعه، ونقل البوطي أنه يجوز الاستنجاء به، ونقل الربيع أنه إن كان قبل الدباغ.. لم يميزه، وإن كان بعده.. يجوز... ووجه المنع بأنه من المأكولات، ووجه التحليل بكونه طاهرًا منشفًا غير عتقم؛ فإن استعمال الجلد في النجاسة غير عزم، ومن فصل قال: الجلد قبل الدباغ دسم غير نشاف، وإذا دبغ.. فهو نشاف"، ونقله عن البوطي في التعليقة الكبرى ك: الطهارة (ص ٦٠٧)، وقال: "يجوز؛ لأنه كالخرق".

وعبارة المنهاج (ص ٧٢): "وفي معنى الحجر... جلدٌ دَبِغَ دون غيره في الأظهر"، وقال جلال الدين الخلي في الشرح (٤٣/١): "وجهٌ عَدَمُ الإجزاء في غير المدبوغ.. أنه مطعوم"، وانظر: فتح الوهاب (١/٩٦) مع حاشية الجمل).

(٨) في (ب) زيادة: أو.

(٩) نهاية (٣/ب) من ب.

(١٠) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ج): ينقي.

(١١) انظر: الأم (٤٩/٢) مختصر الزيني (ص ٣) المنهاج (٤٣/١).

٩٧- إلا العظم والرؤث.

٩٨- وألحد^(١) الذي ليس بذكي^(٢) إذا كان غير مدبوع.. [في معنى العظم]، فإن دُبِع.. فلا بأس.

٩٩- ولا يُستَحَى بعظم ذكي ولا ميت؛ للنهي عن العظم مطلقاً^(٣).

١٠٠- [ولا بِحَمَمَةٍ^(٤)] ^(٥).

١٠١- وكلُّ شيءٍ -سوى ما وصفنا^(٦)- لم يكن نجساً، وأنقى^(٧) إنقاء/ (٦/ب) الحجارة أو أكثر.. أجزأه ذلك، إن شاء الله^(٨).

(١) في (أ) و(م): أو الجلد.

(٢) أي: جلد الحيوان الذي لم يُدَكَّ، أو كان لا يُدَكَّى أصلاً.

(٣) في حديث سلمان العارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قيل له: قد علمكم نبيكم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُنْ شَيْءٌ حَنِ الْجَرَاءَةِ فقال: «أَجَلْ» لقد لحنا أن نستقبل القبلة لغانط أو بول أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيم أو بعظم.. رواه مسلم عنه، ك: الطهارة، ب: الاستطابة، (٢٦٢).

(٤) الحَمَمَةُ: الفحم، يجمع على: حُمَم. انظر: المحكم (٥٥٤/٢).

وهي زيادة من (ب)، وهكذا صورها فيها: ، والمثبت كما حكاه عن البوطي إمام الحرمين في نهاية المطلب والقاضي أبو الطيب في تعليقه.

(٥) قال الإمام النووي: "أما الفحم: فقطع العراقيون بأنه لا يجزئ، وقال الخراسانيون: اختلف نصُّ الشافعي فيه، قالوا: وفيه طريقتان، الصحيح منهما: أنه على حالتين، فإن كان صلباً لا يفتت.. أجزأ الاستنجاء به، وإن كان رخواً يفتت.. لم يجزه... والصواب التفصيل؛ فإنه لم يصح الحديث بالنهي.. فتَمَّ التَّفْصِيلُ بَيْنَ الرِّخْوِ وَالصَّلْبِ". اهـ. من المجموع (١٣٤/٢).

وانظر: نهاية المطلب (١٠٦/١) فإنه حكاه عن البوطي، ثم قال: "قطع المصنِّون بتزليل الثَّيْبِ عَلَى حَالَيْنِ"، وحكاه عن البوطي في التعليقة الكبرى ك: الطهارة (٥٩٥)، وقال: "وهذا صحيح... لأن الفحم لا يُصَلُّ بِهِ الْإِنْقَاءَ".

(٦) في (ب): وصفت، في (م): سوى ماء وصفنا.

(٧) في (أ) و(م): "وإن نقي به".

(٨) قال في الأم (٥٠/٢): "ولا يستنجي بروثةٍ للحر فيه، فإنما من الأنجاس؛ لأنها رجم، وكذلك كل رجم نجس، ولا بعظم للحر فيه؛ فإنه وإن كان غير نجس.. فليس بنظيف، وإنما الطهارة بنظيف طاهر، ولا أعلم

باب مسح الرأس

١٠٢- "أبو حاتم عن الربيع^(١) قال الشافعي: ومن مسح بكل رأسه كما وضع.. كان أحب إلي^(٢)، فإن لم يمسح إلا بعض^(٣) رأسه.. أخرجه ذلك^(٤)، لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

١٠٣- فإن قيل، قال الله عز وجل: ﴿وَجُوهَكُمْ﴾^(٥).

١٠٤- قيل: أبان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن بعض الرأس يجزئ؛ لأنه روي عنه أنه نوصاً وعليه عمامته^(٦)، فلما بلغ رأسه.. نزع العمامة ومسح مقدم^(٧) رأسه^(٨)، [وأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مسح

شيئاً في معنى العظم.. إلا جلد ذكي غير مذبوغ؛ فإنه ليس بنظيف وإن كان طاهرًا، فأما الجلد المذبوغ.. فنظيف طاهر.. فلا بأس أن يستنجي به". وانظر مختصر المزني (ص ٣)، نهاية المطلب (١٠٦/١) القاضي حسين في تعليقه (٣١٩/١)، وانظر: المذهب والجموع (١٣٣/٢-١٣٤).

(١) ليس في (ب) و(ز).

(٢) انظر: الأم (٥٨/٢)، مختصر المزني (ص ٢)، المنهاج (ص ٧٥).

(٣) في (ب): بعض.

(٤) انظر: الأم (٥٦/٢)، مختصر المزني (ص ٢)، المنهاج (ص ٧٤).

(٥) في النسخ الثلاث: ﴿وَجُوهَكُمْ﴾ وهي هكذا، بالاء، في مسح الوجه في التيمم، ولكن سياق كلامه يدل

على أنه أراد آية الوضوء، ولذلك أنشأها بدون الباء، وهي جزء من قول الله عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا الْيَدِينَ

وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ إلى قوله تبارك وتعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَمِيمُوا صَوِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا

بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦].

ولعل في الكلام سقط أو تصحيفاً -احتمالاً لا لزوماً- ففي مختصر المزني (ص ٣): "قال الشافعي: والفرق بين ما يجزئ من مسح بعض الرأس، ولا يجزئ إلا مسح كل الوجه في التيمم.. أن مسح الوجه بدل من الغسل بقوم مقامه، ومسح بعض الرأس أصل لا يدل من غيره".

(٦) في (ب): عمامة.

(٧) في (ب): بمقدم.

ناصيته ومسح على العمامة^(٦٦)، وروي عنه أنه غسل رأسه^(٦٧)، وروي عنه أنه/ غسل جميع وجهه، ولم يرو عنه قط بعض الوجه، وكُلُّ^(٦٨) يقول: يجرى مسح بعض الرأس^(٦٩)، ولا يقول أحد: يجرى غسل بعض الوجه.

١٠٥- فإن^(٧٠) غسل الأُمرء وجهه.. غَسَلَ كُلَّهُ وَلَحِيَّتِهِ^(٧١) وَصَدْعَيْهِ^(٧٢) إِلَى أَصْلِ أُذُنَيْهِ^(٧٣).

١٠٦- وإذا غسل الملتحي وجهه.. غَسَلَ مَا أَقْبَلَ مِنْ شَعْرِ اللَّحْيَةِ إِلَى وَجْهِهِ، وَأَمَرَ الْمَاءَ عَلَى الصَّدْعِ وَمَا خَلْفَ الصَّدْعِ إِلَى الْأُذُنِ؛ فَإِنْ تَرَكَ مِنْ هَذَا شَيْئًا.. أَعَادَهُ^(٧٤)، وَأَعَادَ مَا بَعْدَهُ، وَأَعَادَ الصَّلَاةَ^(٧٥).

(١) رواه الشافعي في الأم (٥٧/٢)، وعبد الرزاق (١٨٩/١)، وابن أبي شعبة (٢٣/١)، ومن طريق الشافعي رواه البيهقي (٦١/١)، وفي المعرفة (٢٧٥/١)، رَوَوْهُ كُلُّهُمْ مُرْسَلًا عَنْ عطاء، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ فَحَسَرَ (رواية: فرَّغ) العمامة، فَمَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ.

قال البيهقي: "هذا مرسل، وقد روينا معناه موصولاً في حديث المغيرة بن شعبة". قلت: لكن في حديث المغيرة رَوَيْتُ اللَّهُ عَنْهُ زِيَادَةً: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ.

(٢) رواه الشافعي في الأم (٥٧/٢)، ومسلم ك: الطهارة، ب: المسح على الناصية والعمامة، (٢٧٤) من حديث المغيرة بن شعبة رَوَيْتُ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) لم أجد رواية في غَسَلَ الرَّأْسِ فِي الْوُضُوءِ، ولكن ورد مسح جميع الرأس في حديث عبد الله بن زيد رَوَيْتُ اللَّهُ عَنْهُ المتفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الوضوء، ب: مسح الرأس كله، (١٨٥)، ومسلم ك: الطهارة، ب: في وضوء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (٢٣٥).

(٤) نهاية (ص ١٢) من (٢).

(٥) في (أ) و(ب): وكان.

(٦) يقصد -والله أعلم-: أن من أوجب مسح جميع الرأس.. أجاز مسح بعضه وإكمال المسح على العمامة، ولم يقل أحد: إن له أن يغسل بعض الوجه ويكمل بالمسح على الرقعة، وإلا.. فالخلاف في المسألة لا ينتفي على الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، كيف وهو في هذه الجملة فإنما يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ الْقَوْلِ، ويتصير لما يراه صواباً.

(٧) في (ب): وإذا.

(٨) اللَّحْيَةُ: مَنبَتُ اللَّحْيَةِ، وَقَمًا: لَحْيَانِ، وَقَمًا: الْعُظْمَانِ اللَّذَانِ فِيهِمَا الْأَسْنَانُ. انظر: المحكم (٤٤٤/٣)، القاموس مع تاج العروس (٤٤٢/٣٩).

(٩) الصَّدْعُ، نَاصِيَةُ: مَا أَسْفَلَ مِنَ أَرَأْسِ إِلَى مَرَكَبِ اللَّحْيَتَيْنِ، وَقِيلَ: مَا بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأُذُنِ. القاموس مع تاج العروس (٥٢٤/٢٢)، الصحاح (١٣٢٣/٤).

(١٠) انظر: الأم (٥٤/٢-٥٥)، مختصر المزني (٢)، وليس فيهما غسل الصَّدْعَيْنِ.

١٠٧- وأحبُّ للمتوضي أن يُخلَّلَ لِحْيَتُهُ^(٣).

١٠٨- وإن كان أخلَّج^(٤).. أن يُمرَّ أثناءً على موضعٍ أخلَّجته، وإن لم يفعل.. فلا شيءَ عليه^(٥).

باب التيمم كيف هو؟

١٠٩- أبو حاتم عن الربيع^(٦) قال الشافعي: والتيمم أن يضع الرجل يده على الصعيد، ويفرج بين أصابعه^(٧)؛ حتى يصل التراب فيما بين أصابعه، ثم يرفعهما غير قابض بهما شيئاً من التراب، ثم يمسح بهما وجهه مسحة واحدة^(٨)، ثم يُمرُّ التراب على مواضع الوضوء من وجهه^(٩)، ثم يعيد يديه كذلك إلى الصعيد، فيضرب ضربة أخرى [كذلك]^(١٠)، فيمسح بهما^(١١) يديه إلى المرفقين^(١٢)،

(١) في (أ) و(ز): أعاد.

(٢) انظر: الأم (٥٥/٢)، المنهاج (ص٧٣-٧٤)، وقال في روضة الطالبين (٥١/١): "وأما التصديعان.. فالأصح أنهما ليسا من الوجه" وهو كذلك في العزيز (١٠٥/١)، وفي معنى المحتاج (٥١/١): "ومن الرأس أيضاً التصديعان وما فوق الأذنين متصلان بالعذارين لدخولهما في تدوير الرأس، ويسمى غسل موضع... والتصديعان مع الوجه للتلاف في وجوها في غسله".

قلت: والظاهر أن مراد الشافعي بالصَّدْغ في نصِّه هنا هو ما بين العين والأذن، وإلا.. فإن المعتمد على خلافه. والله أعلم.

(٣) انظر: الأم (٥٥/٢)، البيان (١٤٢/١)، المنهاج (ص٧٥).

(٤) الجَلَّج: أنسأرَ الشَّعْرَ عن جانبي الرأس، وقيل: ذهابه عن مُقَدِّمِ الرأس، وقيل: إذا زاد قليلاً على الشَّرَعَةِ، والعتق: أخلَّجَ وجلَّجَاهُ، وأسَمَ ذلك الموضع جلَّةً، قال أبو عبيد: إذا أخسرَ الشَّعْرَ عن جانبي الجبهة.. فهو أنزَعٌ، فإذا زاد قليلاً.. فهو أخلَّجَ، فإذا بلغ النصف وخوه.. فهو أخلَّجَ، ثم هو أخلَّجَ. انظر: الصحاح (٣٥٩/١)، المحكم (٨٢/٣)، القاموس مع تاج العروس (٣٤٢/٦).

(٥) انظر: الأم (٥٥/٢)، المنهاج (ص٧٣).

(٦) ليس في (ب) و(ز).

(٧) استحياباً. انظر: مختصر المزني (ص٦)، المنهاج (ص٨٥)، البيان (٢٧٩/١).

(٨) انظر: الأم (١٠٣/٢)، المنهاج (ص٨٥).

(٩) انظر: مختصر المزني (ص٦)، البيان (٢٨٠/١)، كفاية الأخيار (ص٥٦).

(١٠) انظر: مختصر المزني (ص٦)، البيان (٢٦٤/١)، المنهاج (ص٨٥).

(١١) في (أ) و(ز): "ها".

(١٢) انظر: الأم (١٠٤/٢)، مختصر المزني (ص٦)، البيان (٢٦٤/١)، المنهاج (ص٨٥)، كفاية الأخيار (ص٥٦).

اليمنى باليسرى، واليسرى باليمن من فوق اليد وبطن اليد، حتى لا يبقى من يديه وأصابعهما ودراعيه ظهورهما وبطونهما/ شيء، إلا أمر التراب عليهما^(١)، فذلك يجزئه للطهارة من الوضوء والجنابة^(٢).

١١٠- فإن ترك من ذلك شيئاً لم يُجزَّ التراب عليه، وصلى.. أعاد التراب عليه، وعلى ما بعده، وأعاد الصلاة^(٣).

١١١- ومن توضأ أو تيمم، ثم أخذ من لحيته أو شاربته، أو قلَّم أظفاره، أو قَطَعَتْ يده أو رجلاه.. فليس عليه أن يُعَسَّ شيئاً من ذلك الماء ولا التراب، إلا موضعاً^(٤) إن أصابه دم.. فيغسله بالماء، وهو على طهارته الأولى^(٥).

١١٢- ومن تيمم ودخل في الصلاة ثم اطلَّع^(٦) عليه الماء.. فليُتَمَّضَ في^(٧) صلاته، ولا إعادة عليه^(٨)، لأن التيمم فرض مُقَصَّ^(٩) بدخوله في الصلاة^(١٠)، كما إذا أكمل الشَّهْر في الطَّهَارِ [أو دخل فيه] ثم وجد رقبته.. لم يعتق، وكذلك^(١١) لو وجد الماء بعدما صلى.. فلا إعادة عليه، ويتوضأ بما^(١٢) يُستَقَلُّ^(١).

(١) هكذا في النسخ الثلاث، وانظر: الأم (١٠٣/٢-١٠٤)، مختصر المزني (ص٦)، كفاية الأخبار (ص٥٦).

(٢) انظر: البيان (٢٦٧/١).

(٣) انظر: الأم (١٠٣/٢)، مختصر المزني (ص٦)، البيان (٢٨٤/١).

(٤) في النسخ الثلاث: موضع.

(٥) انظر: الأم (٤٧/٢)، روضة الطالبين (٥٣/١).

(٦) في (ب): دخل.

(٧) في (أ) و(ز): على.

(٨) انظر: الأم (١٠١/٢)، مختصر المزني (ص٦)، الباب (ص٧٥)، البيان (٣٢٥/١)، العزيز (٢٤٧/١)، المنهاج (ص٨٥)، واختار المزني أن ذلك يبطل التيمم.

(٩) في (أ): "منقضى"، ونقط الباء فوقها، في (ب): "منقضى" في (ز): "منقضى"، هكذا صورهما في (أ): مُفْرَجٌ مُنْقَضٌ بِجُحْلَةٍ وهكذا صورهما في (ب): مُفْرَجٌ مُنْقَضٌ بِجُحْلَةٍ.

(١٠) انظر: الأم (١٠١/٢)، العزيز (٢٤٧/١).

(١١) كفاية (ص١٣) من (ز).

(١٢) في (أ) و(ز): فيما.

١١٣- وإن تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول^(٦) في الصلاة.. كان عليه أن يتوضأ، ولا يجزئه غير ذلك^(٧).

١١٤- ومن لم يجد الماء^(٨)، وَجَدَ نِيْذًا أَوْ عَسَلًا أَوْ مَاءً وَرِدًّا أَوْ شَيْئًا مِمَّا وَصَفْتُ أَنَّهُ لَا يُجُوزُ بِهِ الْوُضُوءُ.. فَلْيَتَيْمَّمْ، وَلَا يَتَوَضَّأْ بِهِ.

١١٥- ومن أصاب جسدَه نجاسةً أو أُنْقَضَ وُضُوؤُهُ.. تَيَمَّمْ لَاتِقَاضِ الْوُضُوءِ، ولم يجزئه أن يُرَبِّلَ نجاسة البدن^(٩) بالتراب^(١٠)، وصَلَّى بِذَلِكَ التيمم، فإذا وجد ماءً غسل النجاسة التي في جسده بماء وتوضأ إن بقي بعد ذلك ماءً، وتيمم إن لم يبق بعد غسل النجاسة ماءً، وأعاد الصلاة^(١١).

١١٦- وإن كانت النجاسة في ثوبه، فقد قيل: يُصَلِّي بِهِ^(١٢) ويعيد إذا وجد الماء، وقد قيل: يُصَلِّي عَرِيَانًا ولا يصلي 'في الثوب' النجس^(١٣).

١١٧- ومن أصابه جَدْرِيٌّ^(١٤) في السفر أو الحضر، أو كانت^(١٥) به جراحات، فأجنب وهو للماء، فحاف^(١٦) إن أصابه الماء أن يموت أو تراقى^(١٧) عِلَّتُهُ^(١٨) إلى ما هو أكثر منها^(١٩)، وكان^(٢٠) /^(٢١)

(١) انظر: اللباب (٧٦)، البيان (٣٢١/١)، المنهاج (ص ٨٥).

(٢) في (ب): دخوله.

(٣) انظر: الأم (١٠٠/٢)، البيان (٣٢٠/١)، العزيز (٢٤٧/١)، المنهاج (ص ٨٥).

(٤) في (ب): ماء.

(٥) في (ب): النجاسة.

(٦) انظر: الأم (٩٠/٢) و ٩٤ و ١٢٤، البيان (٢٦٩/١).

(٧) انظر: الأم (٩٠/٢) و ٩٤ و ١٢٤، مختصر المزني (ص ٧)، ثم قال المزني: "قَنَّ عَلَى قُرُوحٍ دَمٍ يَنَافُ إِنْ غَسَلَهَا.. كَمَنْ لَيْسَ بِهِ نَجَسٌ".

(٨) في (ب): فيه.

(٩) في (ب): بالثوب.

(١٠) الثاني هو العصيد. قال الشافعي في الأم (١٢٤/٢): "... صَلَّى عَرِيَانًا وَلَا يَعِيدُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي ثَوْبٍ نَجَسٍ بِمِثَالٍ"، وفي روضة الطالبين (٢٨٨/١): "قُولَانِ، أَظْهَرُهُمَا: يَصَلِّي عَارِيًّا بِلَا إِعَادَةٍ، وَالثَّانِي: يَصَلِّي فِيهِ وَتَجِبُ الْإِعَادَةُ". وانظر (١٢٣/١) منه.

(١١) هو أَسَمٌ لِقُرُوحٍ فِي الْبَدَنِ تَنْجُسُ، وَتَمُطُّ عَنِ الْخِلْدِ مَمْلُكَةً مَاءً، وَهُوَ دَاءٌ مَعْرُوفٌ يَأْخُذُ الْبَاسَ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ. التاموس مع تاج العروس (٣٨٠/١٠).

الأغلب من ذلك خوف هذين الأمرين.. يتيمم وصلّى، ولا إعادة عليه؛ وإن كان من أهل الحضرة^(٨)؛ لأن الله عز وجل أباح للمريض (ب/٧) التيمم^(٩) (١٠).

١١٨- [وقد] قيل: «ذلك المرض^(١١): الجراح والجدري»، وما كان في معناهما من المرض [عدي.. مثلهما، وليس الخصى وما أشبهها - من الرمّل وغيره - عدي، مثل ذلك]^(١٢).

١١٩- ومن أصابته جنابة في سفر أو حضر وهو واجد للماء فخاف الموت أو العلة وكان الأغلب ذلك - وليس يكون ذلك إلا في بلاد النلوج -.. تيمم وصلّى وأعاد إذا وجد الماء^(١٣).

(١) في (ب): كان.

(٢) في (ب): يخاف.

(٣) في (أ) و(ب): "يترقا"، في (ج): "يترقا"، بلا نقط لعبر القاف، وهكذا مسورتها في (أ): "أوتيتك لتعلمنه وهكذا" في (ب): "أوتيتك لتعلمنه"، ولعل المثبت هو الصواب.

(٤) في (ب): عليه.

(٥) في (أ) و(ج): منهما.

(٦) في (أ) و(ج): وإن كان.

(٧) نهاية (٤/أ) من (ب).

(٨) انظر: الأم (٩٠/٢)، المنهاج (ص ٨٦).

(٩) وذلك في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَسْتُمْ

أَلَيْسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ۖ﴾ . [النساء: ٤٣، المائدة: ٦].

(١٠) انظر: الأم (٩٠/٢)، مختصر المزني (ص ٧)، البيان (٣٠٦/١).

وأما إذا كان المريض مما لا يخاف من استعمال الماء فيه ولكن يخاف منه إبطاء البرء أو زيادة الألم؛ ففيها قولان:

الأول: وهو نصه في الأم (٩٣/٢)، والمزني (ص ٧): لا يجوز له أن يتيمم.

والثاني: وقاله في ثلاث كتب: القديم والإمامة والبوطي: يجوز له أن يتيمم. وهو المنعند. وصححه أبو الطيب في

التمليقة الكبرى لك: الطهارة (ص ٩٢١)، وحكاه عن البوطي، وحكاه عنه أيضًا صاحب البيان (٣٠٧/١)،

وقال النووي في المنهاج (ص ٨٣) إنه الأظهر، ونقل البيهقي في أحكام القرآن (٤٩/١)، من قوله "تخاف إن

أصابه الماء أم يموت" إلى هنا، وليس فيه: "وإن كان الأغلب من ذلك خوف هذين الأمرين"، وفيه زيادة

وهي ما أثبتته أعلاه.

(١١) في (ب): المريض.

(١٢) زيادة مما نقله البيهقي في أحكام القرآن (٤٩/١) عن نصه هنا.

١٢٠- والفرق بين هذا والأول في الإعادة: أن^(٧) هذا ليس بمريض، وإنما أرخص^(٨) الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى في النيم للمريض وأسافر لا يقدر على الماء، لأنه [غير] واجد للماء^(٩).

١٢١- وقد قيل: من أحبب في السفر فخاف^(١٠) على نفسه.. فَلْيَتَيْمَّمْ ولا يغتسل ولا يعبد، وهو خلاف الذي يخاف على نفسه في الحضر^(١١).

١٢٢- وكذلك الرجل الخبوس في المصر، أو المرأة التي لا تفرج، والمريض غير المجدور والمجروح؛ إذا حضر وقت الصلاة ولم يقدر^(١٢) هؤلاء على ماء. تَيْمَّمُوا وَصَلُّوا وأعادوا إذا ما قدروا على الماء.

١٢٣- وقد قيل: مَنْ كَانَ مريضاً فلم يجد من يُناوِلُهُ الماءَ، وخاف فوت الوقت.. فليتمم، ويصلي^(١٣) ويعبد^(١٤).

(١) وهو المعتد.

(٢) في (ب): لأن.

(٣) في (ب): رخص.

(٤) انظر: الأم (٩٥/٢).

(٥) في (ب): وخاف.

(٦) غير معتمد، وانظر: الأم (٩٠/٢)، كثر الراغبين (٩٧/١)، مغني المحتاج (١٠٧/١)، نهاية المحتاج (٣٢٠/١)، وحكى أبو الطيب القولين عن البوطي في التعليقة الكبرى ل: الطهارة (ص ٩٢٧)، المنهاج (ص ٨٦).

(٧) في (ب): يقدرُوا

(٨) في (ب): وليصلي.

(٩) وهو المعتد، قال النووي في المجموع (٣٣٢/٢): "يلزمه شصيل من يوضئه بأجرة أو غيرها؛ فإن لم يجد، وقدر على التيمم.. وجب عليه أن يتيمم ويصلي ثم يعيد، كذا نص عليه الشافعي ونقله الشيخ عن نص الشافعي ولم يذكر غيره وكذا حكاه آخرون عن النص وصرح به أيضا جماعات من الأصحاب ... وشذ صاحب البيان (٣١٣/١) عن الأصحاب فقال: «يصلي علي حسب حاله ويعيد ولا يتيمم؛ لأنه واجد للماء» وهذا الذي قاله غلط فاحش، مخالفٌ لنص الشافعي والأصحاب والدليل؛ لأنه عاجز عن استعماله، فهو كما لو حال بينهما سيم، وإنما وجبت الإعادة لدوره. والله أعلم."

[الحيض^(١)]

١٢٤- وليس على الحائض غسل ثوبها، إلا أن يكون أصاب شيئاً منه دمٌ.. فتغسل ذلك الموضع بعبه^(٢)، وإن أصابه نجاسة، واستنقشت ذلك، وأسكن ذلك الموضع عليها.. غسلت الثوب كله^(٣).

١٢٥- ومن أراد الصوم وقد أصابته حابة.. فليتوضأ قبل أن ينام وضوءاً للصلاة^(٤)، وليس ذلك على الحائض^(٥).

١٢٦- والمستحاضة، هي: التي يطول بها الدم، ويمجاوز أيام حيضها، ويستمر بها الدم بأيام حيضها أكثر من خمسة^(٦) عشر يوماً، 'فأما إذا^(٧) استمر ما [الدم] بأيام^(٨) حيضها فانقطع^(٩) قبل خمسة عشر [يوماً].. فهذه أيام^(١٠) حيضة متتالية^(١١)، وتلك الأيام لها حيضة^(١٢).

(١) انظر: الأم (١٤٦/٢) و (١٩٩).

(٢) انظر: روضة الطالبين (٢٧٣/١) وفيه: "وجب غسل الجميع، ولا يميزه التحري".

(٣) انظر: الباب (ص ٥٩).

(٤) نقله بلفظه في التعليقة الكبرى ك: الطهارة (ص ٧٨٩)، وقال: "أما الحائض.. فلا يستحب لها ذلك؛ لأن وضوءها لا يفيد شيئاً، وليس كذلك وضوء الجنب؛ فإنه ينجف الجنابة وينزلها عن أعضاء الوضوء وبطهرها؛ فدلّ على الفرق بينهما".

(٥) في (أ) و(ب): "حمس"، وكذلك في جميع المواضع التالية في هذا الباب، والمثبت في جميعها من: (ب).

(٦) في (ب): فإذا.

(٧) في (ب): في أيام.

(٨) في (ب): وانقطع.

(٩) في (ب): فهي.

(١٠) في (ب): متتالية.

(١١) "الاستحاضة، قد تطلق على: كل دم تراه المرأة غير دم الحيض والنفاس، سواء اتصل بالحيض المجاوز أكثره أم لم يتصل، كالذي تراه لسمع سنين مثلاً، وقد تطلق على: المتصل به خاصة ويسمى غيره دم فساد، ولا تختلف الأحكام في جميع ذلك". اهـ. من روضة الطالبين (١٣٧/١). وقال في مخني المحتاج (١٠٨/١): "الاستحاضة: دم علة يسيل من عرق من أدن الرحم، يقال له العاذل.

وأنظر: انظر: البيان (٣٦٥/١-٣٦٦)، روضة الطالبين (١٤٨/١)، المنهاج (ص ٨٨).

١٢٧- وإذا^(١) استمر أكثر من خمسة عشر.. بطرت إلى عدد الليالي والأيام التي كانت تفيض من الشهر، فتمسك^(٢) فيهن^(٣) عن الصلاة، ثم تغتسل بعد ذلك، ثم تتوضأ^(٤) لكل صلاة^(٥).

١٢٨- وإن كانت امرأة لم تحص قط، فبدأ حيضها استحاضة فاستمر^(٦) بها الدم.. أمسكت عن الصلاة ما^(٧) بيها وبين خمسة عشر يوماً؛ فإن انقطع [الدم].. فهو حيض كله، وإن استمر بها الدم بعد ذلك.. أعادت صلاة أربعة عشر يوماً،^(٨) وجعلنا حيضها أقل الحيض؛ يوماً وليلة^(٩)، وطهرها خمسة عشر يوماً؛ وهو أقل الطهر^(١٠)، وكذلك يفعل^(١١) فيما يستقبل^(١٢) تمسك^(١٣) عن يوماً وليلة، وتصلّي^(١٤) خمسة عشر يوماً؛ فإن انقطع حيضها في أقل من خمسة عشر يوماً، أو خمسة عشر.. كان ذلك أيام حيضها.

(١) في (ب): فإذا.

(٢) في (ب): فيها.

(٣) في (أ) و(م): يتوضأ.

(٤) انظر: البيان (٣٦٣/١-٣٦٤)، المنهاج (ص ٨٧-٨٨).

(٥) مكررة في أول الوجه التالي من (أ).

(٦) في (ب): واستمر.

(٧) في (ب): فيما.

(٨) من هنا إلى قوله: "وهو أقل الطهر" ساقط من (م).

(٩) انظر: الأم (١٣٦/٢ و ١٤٧)، مختصر المزني (ص ١١)، البيان (٣٥٤/١).

(١٠) غير معين، ووثقة النووي بأنه شاذٌ ضعيفٌ غريبٌ، قال النووي: "الصحيح: أن طهرها تسع وعشرون تنمة الشهر، والثاني: أنه ثلاث وعشرون أو أربع وعشرون، والثالث، وهو نص غريب للشافعي رحمه الله أنه أقل الطهر، فعلى هذا دورها ستة عشر، وهو شاذٌ ضعيفٌ". اهـ. من روضة الطالبين (١٤٤/١)، وأنظر: البيان (٣٥٤/١).

(١١) هكذا صورتها في (أ) نفعاً بما يستقبلتم، هكذا صورتها في (ب) نفعاً بما يستقبل.

(١٢) في (أ) و(م) زيادة: "ثم".

(١٣) في (أ) و(م): ويصلي!

١٢٩- ويستمتع من الخائض بما فوق الإزار، ولا يقرب أسفلها^(١)، لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢).

١٣٠- ولا بأس باليوم معها إذا شئت عليها إزارها^(٣).

١٣١- ولا بأس بقرعها إذا أصاب زوجها^(٤).

باب غسل الجمعة

١٣٢- وغسل الجمعة سنة^(٥)، ومن اغتسل بعد طلوع الفجر [يوم الجمعة] بنوبة^(٦) للجمعة^(٧) أو الجمعة والجنابة والحيض والعيد.. أجزأه ذلك إن شاء الله^(٨).

(١) انظر: الأم (١٢٩/٢)، كفاية المطلب (٣١٦/١)، البيان (٣٣٩/١)، المنهاج (ص ٨٧)، مغني المحتاج (١١٠/١)، وفيه: "وقيل: لا يجرم غير الوطاء، واختاره -أي الإمام النووي- في التحقيق؛ لخير مسلم؛ بهجته مخصصاً لمهوم عمر أبي داود"، وقال في كفاية الأخبار (ص ٧٥)، عن اختيار النووي: "وهذا قول قدم للشافعي". قال في المجموع (٣٩٣/٢): "وهو الأقوى من حيث الدليل".

وخبر مسلم، هو ما رواه أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أصعوا كل شيء إلا ألكاح»، رواه في ك: الطهارة، ب: جواز غسل الخائض رأس زوجها، وترجيله، وطهارة سورها، والاتكاء في حجرها وقراءة القرآن فيه، (٣٠٢).

وخبر أبي داود، هو حديث عبد الله بن سعد الأنصاري رضي الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما ينيل لي من امرأتي وهي حائض؟»، قال: «لك ما فوق الإزار»، رواه في ك: الطهارة، ب: في المذي (٢١٢)، قال النووي في الخلاصة: «رواه أبو داود بإسناد جيد».

(٢) في الحديث المتفق عليه عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: «كانت إحدانا إذا كانت حائضاً فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباشرها.. أمرها أن تثرر في نور حيمتها، ثم يباشرها، رواه البخاري ك: الحيض، ب: مباشرة الخائض، (٣٠٢)، ومسلم ك: الحيض، ب: مباشرة الخائض فوق الإزار، (٢٩٣). وللحديث المتفق عليه أيضاً، عن أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها، رواه البخاري (٣٠٣)، ومسلم (٢٩٤).

(٣) انظر: المجموع (٥٦١/٢).

(٤) انظر: الأم (١٣/٢، ٤١)، المجموع (٥٦١/٢)، وفيه: "... وهذا كله متفق عليه، وقد نقل ابن جرير إجماع المسلمين على هذا"، وانظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٣٨).

(٥) انظر: الأم (٨٣/٢)، مختصر المزي (ص ١٠)، كفاية المطلب (٣٠٨/١)، المنهاج (ص ١٣٥)، مغني المحتاج (٢٩٠/١)، كفاية الأخبار (ص ٤٣).

١٣٣- ولا وصوة للصلاة من فتح ولا دم ولا فيء ولا فلس^(١) ولا رُعاب ولا [من] شيء يمرض من غير الفرجين^(٢)؛ الذكر والدبر^(٣).

١٣٤- ومن نام مضطجعا أو راکعاً أو ساجداً.. فليتوضأ^(٤).

(١) في (ب): بنوي.

(٢) مختصر المزني (ص ١٠)، المنهاج ص ١٣٥ معني المحتاج (٢٩١/١) كفاية الأختار (ص ٤٣).

(٣) مختصر المزني (ص ١٠)، حماية المطلب (٣٠٨/١)، المنهاج (ص ٧٩)، معني المحتاج (٧٦-٧٥/١).

(٤) التَّلَسُّ، يتسكبن اللام، وقيل: يتسكبنها بالفتح: ما خرج من الجوف ملء الفم أو دونه وليس بقي، فإن عاد.. فهو القيء. انظر: المحكم (٢٣٢/٦)، النهاية (١٠٠/٤) القاموس مع تاج العروس (٣٩١/١٦).

(٥) في (ب): "الفرج و".

(٦) انظر: الأم (٤٠/٢)، حماية المطلب (١١٩/١)، المجموع (٦٢/٢)، روضة الطالبين (٧٢/١)، كفاية الأختار (ص ٣٥).

(٧) انظر: الأم (٣٦/٢)، حماية المطلب (١٢٣/١)، روضة الطالبين (٧٤/١).

وقال إمام الحرمين في حماية المطلب (١٢٣/١): "أما أبو حنيفة.. فإنه قال: «من نام على هيئة من هيئات المصلين قائماً أو راکعاً أو ساجداً.. لم يطل وضوءه»، وظاهر مذهب الشافعي أن الوضوء ينتقض بالنوم على هذه الحالات، وحكى البويطي قولاً للشافعي مثل مذهب أبي حنيفة، وَغَلَطَهُ مَعْظُمُ الْأَثَمَةِ فيه"، وردَّ عليه الإمام النووي فقال في المجموع (١٦٧-١٦٨) أثناء تعداده للأقوال الموقولة عن الإمام الشافعي: "الثاني: أنه ينتقض بكل حال، وهذا نصه في البويطي... وتأول أصحابنا نصه في البويطي على أن المراد أنه نام غير ممكن، وقال إمام الحرمين، قال الأئمة: غلط البويطي، وهذا الذي قلناه الإمام ليس مجيد، والبويطي يرتفع عن التغليب، بل الصواب تأويل النص وهو محتمل للتأويل وهذا نصه في البويطي (ثم ذكره، وقال) هذا نصه بحروفه في البويطي، ومنه نقله، فقوله: «إن نام جالساً فزال مقعدته.. فعليه الوضوء».. دليل على أن من لم تزل.. لا وضوء عليه، فيتأول باقي كلامه على النائم غير ممكن، والله أعلم".

قلت: لكن هذا يصلح أن يكون ردًا على من زعم أن البويطي نص على النقض بكل حال، وأنه لم يفرق بين الجالس الممكن وغيره، وإمام الحرمين إنما نسب إلى البويطي أنه حكى قولاً للشافعي مثل مذهب أبي حنيفة، وليس في مختصر البويطي ما يشير إلى ذلك حتى نزول كلامه، بل كلامه يدل على خلاف ما قاله إمام الحرمين، ولعل نسخة الإمام تصحفت من "فليتوضأ" إلى "فلا يتوضأ". والله تعالى أعلم.

ثم رأيت ابن الرفعة في "المطلب العالي" يقول -بعد أن ذكر ردَّ الإمام النووي- "قلت: ما نقله من لفظه -أي البويطي- صحيح، إذ هو كذلك في باب غسل الجمعة، وتعبته في الأم، وهو يخالف لما حكى عن أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فالردُّ على الإمام من هذا الطريق أَوْجَهُ". اهـ. من المطلب العالي، (ك: الطهارة من ٢-ب: الاستبراء، إلى ٤-ب: النسل)، (ص ٣٩١).

١٣٥- وإن^(١) نام جالساً، فزالت مقعدته عن موضع جلوسه وهو نائم.. فعليه الوضوء^(٢).

١٣٦- وإن^(٣) نام قائماً فزالت قدماءه عن موضع قيامه لَوْسَن^(٤) النوم.. فعليه الوضوء^(٥).

١٣٧- قال^(٦) الربيع: من نام قائماً، أو نام جالساً^(٧).. أعاد الوضوء، وهو قول الشافعي، ومن نام قائماً أو نام جالساً وكان مُوطِئاً^(٨) بالأرض.. فليس عليه^(٩).

والنص الذي نقله النووي من البويطي^(١٠) وقال فيه: «هذا نصه بحروفيه»، ونُقل عليه ابن الرقعة بقوله: «ما نقله من لفظه صحيح» إذ هو كذلك في باب غسل الجمعة، هذا النص نقله النووي كالتالي: نقل الفقرة (١٣٤)، ثم فقرة (١٣٦)، دون قوله "لَوْسَنَ النوم"، ثم فقرة (١٣٥)، ثم فقرة (١٣٨)، دون قوله: "غير موطئ" ثم فقرة (١٤٠)، ثم فقرة (١٤١)، دون لفظ "رَأَى"، ودون الزيادة التي في (ب) وهي لفظ "أنه"، ولم يذكر فقرة (١٣٧).

(١) في (ب): ومن.

(٢) انظر: الأم (٣٦/٢)، نهاية المطلب (١٢٤/١ و ١٢٥)، المجموع (١٨/٢)، روضة الطالبين (٧٤/١)، كفاية الأختيار (ص ٣٦).

(٣) في (ب): فإن.

(٤) السَّوَّةُ والسَّوَّةُ وَالْوَسْنُ: ثَقَلُ المِمْسِ وشِدَّتِه، وقيل: الثَّعاسُ، وقيل: أَوَّلُ الثَّوْمِ. انحكم (٦١٥/٨)، التاموس مع تاج العروس (٢٥٥/٣٦).

(٥) انظر: الأم (٣٦/٢)، نهاية المطلب (١٢٢/١)، ولكنه ذكر الوضوء من النوم قائماً مطلقاً، وقال ابن الرقعة في المطلب العالي لك: الطهارة (من ٢-ب: الاستجماء، إلى ٤-الغسل) (ص ٣٩١-٣٩٢): "وقد خُرج بعض الأصحاب من قوله: «وإن نام قائماً فزالت قدماءه عن موضع قيامه.. فعليه الوضوء» قولاً أنه إذا نام قائماً في الصلاة أو في غيرها.. لا وضوء عليه؛ لأنه لو لم يكن كذلك.. لم يكن لقوله «فزالت قدماءه إلى آخره» معنى، وأجاب الثوري^(١١) عنه بأنه: إنما قال ذلك لأنه إذا كان قائماً لا توجد حقيقة النوم، وإنما توجد إذا زالت قدماءه.. فهذا حصص النقص بهذه الحالة".

(٦) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٧) "أي غير موطئ؛ لأنه صريح به بعد" هكذا كتب في هامش (م).

(٨) في (أ): "مطناً"، في (ب): "موطئاً"، وكان قد كتبها "مطناً"، ثم أصلحت بزيادة الواو، هكذا صورناها في (م): **موطئاً بالأرض فليس عليه من نام جالساً غير موطئاً**، وفي هامش (أ): "مطناً يعني متزقاً"، يقصد: متزقاً، وهذه صورناها **مُطْنَةً**، وفي هامش (ب): "قوله موطئاً، أي: مثبتاً مقعده بالأرض".

(٩) وطد الشيء: يبطئه ويطأه وطأه، فهو موطئ وموطؤة: أثنته وثقلته، وموطؤة، وموطؤة، وواطؤة: ثابتة. انظر:

انحكم (٢٣٠/٩)، النهاية (٢٠٤/٥)، التاموس مع تاج العروس (٣٠٢-٣٠٣/٩)

١٣٨- وَمَنْ نَامَ جَالِسًا غَيْرَ مُوَطَّئٍ^(٤١) أَوْ قَاتِمًا فَرَأَى رُؤْيَا.. وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ^(٤٢).

١٣٩- وَمَنْ رَأَى فِي نَامِهِ أَنَّهُ يَجَامِعُ، أَوْ^(٤٣) أَنَّهُ (ب/أ) أَمْسَى، وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ مَاءً دَافِقًا.. فَلَا غَسْلَ عَلَيْهِ^(٤٤)، إِنَّمَا الْغَسْلُ لَخُرُوجِ الْمَاءِ الدَّافِقِ^(٤٥).

١٤٠- وَمَنْ شَكَّ أَنَامَ^(٤٦) جَالِسًا أَوْ قَاتِمًا ؟ أَوْ لَمْ يَنَمْ ؟.. فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَتَّى يَسْتَبَيِّنَ الْيَوْمَ^(٤٧).

١٤١- وَإِنْ^(٤٨) ذَكَرَ أَنَّهُ رَأَى رُؤْيَا، وَشَكَّ^(٤٩) أَنَامَ أَمْ لَا؟.. فَلَعَلَّهُ الْوُضُوءُ؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَا لَا إِلَّا بِنَوْمٍ^(٥٠).

١٤٢- وَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا فِي الْغِيَاثِ^(٥١) لِفَاتَطُرِ أَوْ^(٥٢) بُولٍ، وَذَلِكَ فِي^(٥٣) الشُّبْهِ.. حَقِيقٌ^(٥٤) إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٥٥)؛ لِأَنَّ اسَ عَمَرَ^(٥٦) رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ رَأَاهُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ مُسْتَقْبَلٍ^(٥٧) بَيْتِ الْمَقْدِسِ^(٥٨).

(١) انظر: الأم (٣٥/٢)، هاية المطلب (١٢٤/١)، روضة الطالبين (٧٤/١)، كفاية الأخيار (ص ٣٥).

(٢) في (أ): مطد، في (ب): موطئا، وكان قد كتبها: مطد، ثم أصلحت.

(٣) انظر: الأم (٣٦/٢).

(٤) في (ب): و.

(٥) انظر: الأم (٨٢/٢)، الإجماع لابن المنذر (ص ٣٧).

(٦) انظر: الأم (٧٩/٢).

(٧) في (ب): "أنه نام"، والمثبت من (أ) و(ج) والمجموع (١٧/٢).

(٨) انظر: الأم (٣٦/٢)، وهاية المطلب (١٢٥/١)، والمجموع (١٨/٢)، روضة الطالبين (٧٤/١).

(٩) في (ب): فإنه، والمثبت من (أ) و(ج) والمجموع (١٧/٢).

(١٠) في (أ) و(ب) زيادة: "أنه".

(١١) في (أ) و(ب): يكون.

(١٢) انظر: الأم (٣٦/٢)، المجموع (١٨/٢)، وفيه: "نص عليه في الأم والبوطي".

(١٣) الغياثي: الرازي الواسعة، جمع فيفاء. النهاية (٤٨٥/٣).

(١٤) في (ب): ولا.

(١٥) هاية (ب/٤) من ب.

(١٦) الكتيّف: الخلاء. انظر: المحكم (٦٠/٧).

- ١٤٣- ولا لمس مصحفًا ولا يحمله إلا طاهرًا^(٦).
- ١٤٤- ولا يقرأ الجنب ولا الخائض^(٧)، ولا يجملان^(٨) المصحف^(٩).
- ١٤٥- ويجب الغسل إذا جاوز الختان الختان؛ أنزل أو لم ينزل^(١٠).
- ١٤٦- ولو تَفَحَّدَ ولم يُجَاوِزِ الْخِتَانُ الْخِتَانَ، ولم يُنْزَلِ الْمَاءُ الدَافِقُ.. فلا غسل عليه^(١١)، وعليه الوضوء للمباشرة^{(١٢) (١٣)}.
- ١٤٧- ومن قَبَلَ امرأته أو حَسَّها بيده مفضيًا إليها؛ لشهوة أو لغير شهوة^(١٤).. فعليه الوضوء وعليها^(١٥).

(١) غير واضحة في (أ).

(٢) انظر: اختلاف الحديث (٢٢٠/١٠)، مختصر المزني (ص٣).

(٣) هو: الصحابي الجليل، عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نُفَيْل، القرشي، العدوي، المدني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أسلم مع أبيه قبل بلوغه، وهاجر قبله، كان أول مشاهدته الخندق، أحد الكثيرين من الرواة، من أهل العلم والورع، كثير الاتباع لأنار المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، شديد التحري والاحتياط والتوقي في فتواه، توفي بمكة سنة (٧٣). انظر: الاستيعاب (٩٥٠/٣)، والإصابة (١٥٥/٤).

(٤) في (ب): مستقبلاً.

(٥) يعني: وهو يقضي حاجته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والحديث متفق عليه، رواه البخاري ك: الوضوء ب: من تَرَدَّدَ على نيتين، (١٤٥)، وفي (ب): التمرز في البيوت، (١٤٨) و(١٤٩)، ومسلم ك: الطهارة، ب: الاستطابة، (٢٦٦).

(٦) انظر: الأم (٥٤٦/٢)، مختصر المزني (ص٣)، الحاوي (١٤٣/١)، المجموع (٧٩/٢)، روضة الطالبين (٧٩/١).

(٧) مختصر المزني (ص٣)، الحاوي (٣٨٤/١)، روضة الطالبين (٨٥/١).

(٨) في (أ) و(ب): يحمل.

(٩) انظر: الحاوي (١٤٥/١).

(١٠) انظر: الأم (٧٩/٢)، نهاية المطلب (١٤٢/١)، الحاوي (٢٠٨/١)، روضة الطالبين (٨١/١).

(١١) انظر: الأم (٨١/٢)، الحاوي (٢١١/١).

(١٢) في (أ) و(ب): للماس.

(١٣) انظر: الأم (٣٧/٢)، (٨١).

(١٤) في (أ) و(ب): غيره.

١٤٨- وكذلك جاريته.

١٤٩- وإذا سَمَت المرأةُ فرجَها^(٢) مُفَضِّيةً^(٣) (اليدُ إليه^(٤)، أو قَبَلتْ زوجَها.. 'فعلِها وعليه'^(٥) الوضوء^(٥)).

١٥٠- وإن قَبَلَ رجلٌ امرأته^(٦) أو مَسَّها^(٧) أو مَسَّتهُ^(٨) أو قَبَلتهُ^(٩) أو مَسَّ فرجَها أو مَسَّتْ فرجَه من فوق نوب.. فلا وضوء على واحدٍ منهما^(١٠)، لأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى قال: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣، آياته: ٦]، وقال ابن عمر: «قُبْنَةُ الرَّجُلِ أَمْرَأَتُهُ وَجَسْهُا بِيَدِهِ.. مِنْ الْمَلَامَةِ»^(١١)، وهذا لم يَمَسْ امرأته، ولم يُقْبَلْها؛ إنما قَبِلَ^(١٢) الثوبَ وَجَسَّهُ^(١٣).

(١) انظر: الأم (٣٧/٢)، حاشية المطلب (١٢٥/١ و١٢٦)، روضة الطالبين (٧٤/١-٧٥)، المجموع (٣٠/٢)، وقال في مسألة انتقاض وضوء الممسوس: "قال الشيخ أبو حامد: تَمَلَّ حَرْمَلَةٌ: «أَنَّهُ لَا يَنْتَقِضُ»، وَنَصَّ الشَّافِعِيُّ فِي مَخْصَرِ الْمَرْبِيِّ وَالْأَمِّ وَالْبُيْهَقِيِّ وَالْإِمْلَاءِ وَالْقَدَمِ وَسَائِرِ كُتُبِهِ: «أَنَّهُ يَنْتَقِضُ»، وَكُنَّا قَالِ الْخَامِلِي وَغَيْرُهُ."

(٢) في (أ) و(ب) و(ج): "فرجها"، ولعل الصواب: "فرجه"، أي: زوجها؛ لأنه قال في آخر كلامه: "... فعليها وعليه الوضوء"، والله أعلم.

(٣) في (ب): إلى اليد.

(٤) في (ب): فعله وعليها

(٥) انظر: الأم (٣٧/٢ و٤٥).

وانظر لمسألة الوضوء من لمس المرأة مطلقاً: روضة الطالبين (٧٤/١-٧٥).

وانظر لمسألة نقض الوضوء من مس الفرج: الأم (٤٤/٢)، حاشية المطلب (١٢٨/١)، الروضة (٧٥/١).

(٦) في (ب): امرأة.

(٧) في (أ) و(ج): مستها.

(٨) في (ب): و.

(٩) في (أ) و(ج): قبلها.

(١٠) انظر: الأم (٣٨/٢) مختصر المزين (٩٦/٨) المجموع (٣٢/٢) إرشاد) كفاية الأختيار ص ٣٧.

(١١) رواه الإمام الشافعي في الأم (٣٧/٢)، عن الإمام مالك وهو عنده في الموطأ (٤٣/١: ٦٤)، عن الزهري سالم عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه النووي في الخلاصة (١٣٤/١).

وهو بمعناه عند عبد الرزاق (١٣٢/١: ٤٩٦)، وابن أبي شعبة (٤٥/١).

(١٢) في (أ) و(ج): يقبل، بلا نقط لأولها.

١٥١- ومن كان به جرحٌ سائلٌ فأصابَ ثوبُهُ شيءٌ.. فليَتَسَلَّ ذلكَ عندَ كُلِّ صلاةٍ، ولا يجزئه غير ذلك، وتجزئه صلاته وإن كان سائلاً؛ لأنه لا يقدر على أكثر من ذلك؛ كالاستحاضة تنوضاً لكل صلاة، وتصلّي والدم قائم^(٢).

١٥٢- وكذلك من استكحه^(٣) أنذِي^(٤) والبولُ والودِي^(٥) -قال الربيع، وكان الشافعي يقول: الودي بالذال- ينوضاً^(٦) لكل صلاة، ويغسل ما أصابَ ثوبُهُ لكل صلاة، ولا يجزئه غير ذلك؛/ كالاستحاضة^(٧).

١٥٣- ذَكَرَ^(٨) سفيان عن 'معمّر^(٩) عن الزهري^(١٠) أن زيد بن ثابت^(١١) سَلَسَ^(١٢) عليه البول، فكان^(١٣) ينوضاً لكل صلاة^(١٤).

-
- (١) انظر: الأم (٣٨/٢)، المجموع (٣٢/٢)، وفيه: "لا ينتقض لعدم حقيقة الملامسة".
 (٢) انظر: الحاوي (٤٤٦/١)، وفيه: "فعليه أن يغسله عند كل فريضة، ويشده، مكتنفاً به من غير وضوء؛ لأن خروج الدم من الجسد يوجب غسل محله من غير وضوء"، وانظر: المجموع (٥٦٠/٢).
 (٣) أي: غنّه، وهو من الجار، يقال: نَكَحَ الثَّعَالُ عَمَتَهُ، غلبها، وكذلك استكح الثوب عيه. انظر: القاموس مع تاج العروس (١٩٧/٧).
 (٤) المَذْيُ: ماءٌ رقيقٌ يخرج عند الملاعبة، ويضرب إلى البياض، فيه ثلاث لغات: الأولى: يسكون الذال، والثانية: بكسرها مع ثقيل الباء، والثالثة كسر الذال مع تنقيف الباء. انظر: المصباح المير (٤٦٣).
 (٥) انظر: مختصر المزني (ص ١١).
 (٦) في (ب): الودي.
 (٧) الودِي، -لغة في الودِي-: ماءٌ أبيضٌ نَحِيْبٌ يخرج بعد البول، يُدْبَعُ ويُتَقَلَّ. انظر: المصباح المير (ص ٥٣٧).
 (٨) تاج العروس (١٨٦/٤٠).
 (٩) في (ب): فينوضاً.
 (١٠) انظر: مختصر المزني (ص ١١)، -نصٌ على المذْي فقط- الحاوي (٤٤٦/١)، العنز (٢٩٩/١)، المجموع (٥٦٠-٥٥٩/٢).

- (١٠) في (أ) (٢): "وذكر عن"، والثبت من (ب) ومن المعرفة للبيهقي.
 (١١) هو: الإمام معمّر بن راشد، الخافض، شيخ الإسلام، أبو عروة بن أبي عمرو الأزدي، مولاها البصري، نزيل اليمن، ولد سنة خمس أو ست وتسعين، شهد حجازة الحسن البصري، طلب العلم وهو حَدَثٌ، ثقة ثبت فاضل، حَدَّثَ عن: قتادة، والزهري، وعمرو بن دينار، كان من أوعية العلم، مع الصدق والتحرّي، والورع

١٥٤- ومن [كان] به جرح ليس بمائل، فدخل في الصلاة، فأنحصر عليه.. فلينصرف ويفسل ما أصاب حسدته من دمه، ويتنذى الصلاة من أولها.

١٥٥- ولا بأس بفضل المر والسباع كلها، والوحش كلها، والدواب كلها، والأنعام كلها، والدجاج والوز^(١)، إلا أن يكون في مساقير الطير أو أفواه السباع والدواب نحاسة ويكون الماء أقل من خمس قرب.. فلا يجوز الوضوء به^(٢).

١٥٦- وإذا ولغ الكلب في إناء^(٣).. غسل سبعاً^(٤)؛ أو لاهن أو أخراس بالتراب، لا يطهره غير ذلك^(٥)، وكذلك روي عن رسول الله ﷺ^(٦).

والجلالة، وحسن التصنيف، وحدث عنه: أيوب، وأبو إسحاق، وعمرو بن دينار، وخلق سواهم. انظر: سير أعلام النبلاء (٥/٧)، تقريب التهذيب (ص ٩٦١).

- (١) في (ب): "الزهرى عن معمر"، وأثبت كما في (أ) والمعرفة للبيهقي، وهو الصواب كما لا يخفى.
- (٢) هو: زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد الأنصاري الخزرجي ثم التجاري، أبو سعيد، وقيل في كنيته غير ذلك، كان عمره لما قدم النبي ﷺ المدينة إحدى عشرة سنة، استصغره رسول الله ﷺ يوم بدر فرددته، شهد أحدًا، وقيل: لم يشهدا وإنما كان الخندق أول مشاهدته، من كتاب الوحي لرسول الله ﷺ، أمره النبي ﷺ أن يتعلم السريانية فتعلمها، وهو الذي كتب القرآن في عهد أبي بكر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، روى عنه من الصحابة: ابن عمر وأبو سعيد وأبو هريرة وغيرهم، توفي سنة خمس وأربعين، وقيل غير ذلك. انظر: أسد الغابة (١٢٦/٢).
- (٣) سَلَسٌ: سهَّلَ وَلَانَ، فهو سَلَسٌ، وسَلَسَ البول: استرساله وعدم استمساكه؛ لحدوث مرضي بصاحبه، وصاحبه: سَلَسٌ. انظر: المصباح المنير (ص ٢٣٤).
- (٤) في (ب): "وكان".
- (٥) رواه البيهقي في المعرفة (١٣٧/٢) فقال، "قال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ذكر سفيان بن عيينة، عن معمر، عن الزهرى، أن زيد بن ثابت سلس عليه البول، فكان يتوضأ لكل صلاة.

وهو فيما أحاز لي أبو عبد الله الحافظ روايته عنه، أن أبا العباس حدثهم قال: أخبرنا الربيع، عن الشافعي، بذلك." قلت: ولم يصرح أنه في البويطي، لكن هذا هو سنده في رواية مختصر البويطي، كما في المعرفة (٢٦٠/١). وروى عبد الرزاق (١٥١/١: ٥٨٢)، وابن أبي نضبة (٢٠١/١)، والدرقطني (٢٠٢/١)، والبيهقي (٣٥٦/١)، وفي المعرفة (١٣٣/١-١٧٤)، نحوه عن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) انظر: الأم (١٣/٢)، الوجيز والعزیز (٦٩/١)، المجموع (٢٢٥/١).

(٧) انظر: الأم (١٤/٢)، الوجيز والعزیز (٦٩/١-٧٠)، المجموع (٢٢٢/١).

(٨) في (ب): "الإناء".

١٥٧- والخزير - قياساً عليه - يغسل سبعاً^(١).

(١) في (أ) و(ب): سبع.

(٢) انظر: الأم (١٣/٢ و ١٤)، وفيه: «أولاهن أو أخراهن»، مختصر المزني (ص ٨)، وفيه: «أولاهن بتراب»، الحاوي (٣٠٦/١)، الوجيز والعزیز (٦٦/١) وفيهما: «إحداهن».

وتنقل ابن السبكي هذه الفقرة والفرقتين بعدها عن البويطي، فقال: «وهذه غرائب استخرجتها أنا، فأقول، قال في البويطي: (ثم ذكرها)، ثم قال: «وهذا نصٌ وقفت عليه في حياة الوالد رَحِمَهُ اللهُ، وكتبته إذ ذاك في شرح منهاج البضاوي، ثم كتبت في شرح مختصر ابن الحاجب، ولم أزل أعتبط به، ثم قال: «ومن العجيب أن النووي في المشورات مع ثرده لفراتب البويطي لم يذكر هذا النص، وذكر السؤال المشهور على الأصحاب في اقتصارهم على السبعة في إحداهن من غير تعيين الأولى والأخرى في المطلق على المقيّد، وأجاب عنه، ولم يشغل بذكر هذا النص، فما أظنه وقف عليه، وقد بنا بعد الكشف أن هذا النص أمر مفروغ منه عند المتقدمين ثابت في كل الروايات». اهـ. من طبقات الشافعية الكبرى (١٦٧/٢-١٦٨).

قلت: لم يتفرّد به البويطي، بل هو في الأم أيضاً (١٣/٢)، وكأن ابن السبكي لم يقف عليه.

(٣) رواه الشافعي في الأم (١٤٢/٢-١٦٢) بلفظ: «إذا ولغ الكلب في إزاء أحدكم فليغسله سبع مرات؛ أولاهن أو أخراهن بتراب»، والبخاري ك: «الوضوء، ب: الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، (١٧٢)، بلفظ: «إذا شرب الكلب في إزاء أحدكم فليغسله سبعاً»، ومسلم ك: «الطهارة، ب: حكم ولوغ الكلب، (٢٧٩/٨٩)، بزيادة «فليغسله»، وفي (٢٧٩/٩١)، بزيادة: «أولاهن بالتراب»، وفي (٢٨٠/٩٣) بزيادة: «وعفوه الثامنة بالتراب»، وأما رواية: «أولاهن أو أخراهن» فرواها الشافعي في الأم (١٤٢/٢-١٦٦)، والترمذي ك: «الطهارة، ب: ما جاء في سؤر الكلب، (٩١) وقال: حسن صحيح».

قال الحافظ في فتح الباري (٢٧٥/١-٢٧٦): «طريق الجمع بين هذه الروايات أن يقال: «إحداهن».. مبهمة، وأولاهن».. والسابعة».. معينة، وهأوه؛ إن كانت في نفس الخمر.. فهي للخمر، فمقتضى حمل المطلق على المقيّد، أن يحصل على أحدهما؛ لأن فيه زيادة على الرواية المعينة، وهو الذي نص عليه الشافعي في الأم والبويطي، وصرح به المرعشي وغيره من الأصحاب وذكره ابن دقيق العيد والسبكي بثبوتها، وهو منصوب كما ذكرنا.

وإن كانت «أوه» شكاً من الواوي.. فرواية من عثرت ولم يشك.. أولى من رواية من أهم أو شك، فينبغي النظر في الترجيح بين رواية أولاهن ورواية السابعة، ورواية أولاهن أرجح، من حيث الأكثرية والأحفظية، ومن حيث المعنى أيضاً؛ لأن تريب الأخيرة يقتضي الاحتياج إلى غسلة أخرى لتنظيفه، وقد نص الشافعي في حرملة على أن الأولى أولى. والله أعلم». وانظر: الإعلام لابن الملقن (٣١٢-٣١٣).

(٤) انظر: الأم (١٧/٢)، البيان (٤٣٦/١)، الوجيز والعزیز (٦٦/١)، المجموع (٦٠٤/٢)، وقال رَحِمَهُ اللهُ: «واعلم أن الراجح من حيث الدليل أنه يكفي غسلة واحدة بلا تراب، وبه قال أكثر العلماء الذين قالوا

١٥٨- ويهراق ما ولغ فيه الخنزير والكلب من ماء أو سمن [أو غسل] أو لبن أو غير ذلك [إذا كان] ذائباً^(١)، فإن^(٢) كان حامداً.. أُلقيَ [ما] حول ما أكل أو أكل ما بقي^(٣).

١٥٩- وإذا وقعت الفأرة في حُب^(٤) زيت أو في شيء ذائب، فماتت فيه.. لم يؤكل، ولم يمل بضعه.

١٦٠- ولا بأس أن يُستَصْبَحَ به، ويُدْفَنَ به الخشب والجلود، ويُطعمُ البهائم^(٥).

١٦١- ومن مُسَّهُ في استصباح أو غيره، أو أصاب ثوبه.. فليغسل موضعه قَبْلَ أَنْ يَصْلِيَ؛ فإن^(٦) صَلَّى به -في ثوب أو بدن-.. غَسَلَهُ، وأعاد الصلاة؛ لأنه صَلَّى^(٧) بمجة^(٨).

١٦٢- ومن أصابه كسر في يد أو رجل أو غير ذلك من مواضع ألوضوء فحعل عليها عصائب، أو جباير، فخاف^(٩) نزعها؛ تلفت نفسه، أو خوف أزدياذ العلة خوفاً يتنا.. فلا^(١٠) يزعها^(١١).

بتحاسة الخنزير، وهذا هو المختار؛ لأن الأصل عدم الوجوب حتى يرد الشرع، لا سيما في هذه المسألة المبنية على التعبد.

(١) المجموع (٦٠٦/٢).

(٢) في (ب): وإن.

(٣) البهائم (٤٣٦/١)، المجموع (٦٠٥/٢)، وفيه: "قال أصحابنا: ضابط الجامد أنه إذا أخذ منه قطعة.. لا يترأد من الباقي ما يملأ موضع القطعة على القرب، فإن ترأد.. فهو مائع"، ومن قوله: "وإذا ولغ الكلب" إلى هنا.. نقله ابن السبكي في طبقاته (١٦٧/٢).

وستأتي المسألة في باب اختلاف مالك والشافعي.

(٤) وهي: المرادة يُخَمِّطُ بعضها إلى بعض. انظر: القاموس مع تاج العروس (١٢١/٢).

(٥) المجموع (٢٩٩/١).

(٦) في (ب): وإن.

(٧) في (ج): صلاة.

(٨) أي: بالزيت المتنجس بسبب وقوع الميتة فيه.

(٩) في (أ) و(ج): "و".

(١٠) في (أ) و(ج): يتناف.

(١١) في (أ) و(ج): لا.

(١٢) انظر: روضة الطالبين (١٠٤/١).

وليوصي ما ليس عليه حائز ولا عصائب، ويمسح على الجباير والعصائب^(١)، ويتيمم مع هذا، لا يُحَرِّثُهُ غَيْرُ ذَلِكَ^(٢).

١٦٣- وقد قيل: يمسح على الجباير^(٣).

١٦٤- ومن توضأ في دَلْوٍ جلدٍ ميتةٍ غيرِ مذبوغٍ.. أعاد الوضوء، وَغَسَلَ ما أَصَابَ ثَوْبَهُ/ (ب/٩)، وما أَصَابَ حَسَدَهُ مِتَهُ، وَأَعَادَ الصَّلَاةَ إِنْ كَانَ صَلَّى^(٤).

١٦٥- وكذلك أَلَوْصُوءٌ مِنْ إِبَاءٍ عَاجٍ^(٥)، وَالْإِذْهَانُ وَالْإِشْطَاطُ بِالْعَاجِ^(٦).. يَغْسِلُ ما أَصَابَ ثِيَابَهُ أَوْ حَسَدَهُ، وَيَعِدُّ إِنْ كَانَ صَلَّى^(٨)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ اشْتِطُّ بِأَسْنَاهُ، وَرَأْسُهُ بِأَسْنَاهُ^(٩)، وَأَنْذَاهُ^(١٠) بِأَسْنَاهُ، وَفِيهَا ذَرِيرَةٌ^(١١) بِأَسْنَاهُ.. فلا يكون عليه شيءٌ إِلَّا كَرَاهِيٍّ لَهُ الْإِشْطَاعُ بِأَنْتِنَةٍ فِي شَيْءٍ يُعَسُّهُ بَدَنُهُ^(١٢)، وَإِنْ كَانَتْ بِأَسْنَاهُ^(١٣).

(١) قال في العزيز (٢٢٢/١): "وحكى أبو عبد الله الحنطاني قولاً أنه: لا يمسح ويكفيه التيمم".

(٢) انظر: الأم (٩٢/٢)، الوجيز والعزيز (٢٢٠/١-٢٢٣)، روضة الطالبين (١٠٤/١-١٠٥).

(٣) يعني: مسح على الجباير، ولا يجب عليه التيمم. وهو غير معتمد، وحكى هذا القول في العزيز (٢٢٣/١) قال: "وفي وجوبه -أي التيمم- مع الغسل والمسح طريقتان، أظهرهما أن فيه قولين، أحدهما: لا يجب؛ لأن المسح على الجبيرة ناب عما تحتها فلا حاجة إلى بدل آخر كالتمسح على الخف" ثم قال: "واعلم أن المشهور عند أصحاب الطريقة الأولى أن المسألة على قولين وحكوها جميعاً عن البيهقي، وَزَوَّارٌ عن «الأم»: أنه يتيمم، وعن التقديم: أنه لا يتيمم". وانظر: روضة الطالبين (١٠٥/١).

(٤) انظر: الأم (٢٩/٢-٣٠).

(٥) انظر: الأم (٣٠/٢)، التعليقة الكبرى ك: الطهارة (ص ٢٨٤)، المجموع (٢٩٨/١-٢٩٩).

(٦) انظر: المجموع (٢٩٨/٢).

(٧) في (ب): و.

(٨) انظر: الأم (٣٠/٢) التعليقة الكبرى، ك: الطهارة (ص ٢٨٤).

(٩) في (أ) و(ب) و(ج): يابس.

(١٠) الْمَذْقَةُ: ما يجعل فيه الدهن. النهاية (١٤٦/٢).

(١١) في (ب): كزبرة، هكلنا صورها في (ب)  كزبرة.

(١٢) في (ب): خمسة يده.

(١٣) انظر: التعليقة الكبرى ك: الطهارة (ص ٢٨٤)، المجموع (٢٩٨/١)، روضة الطالبين (٤٤/١).

١٦٦- [قال]: فأما^(١) إذا كانت يده^(٢) رطبة، والمُدْمَنَةُ، أو ما فيها.. غَسَلَ ما أصابَهُ من ذلك، وأعاد إن^(٣) كان صَلَّى^(٤).

١٦٧- وأُكْرَهُ الوضوء بآنية الفضة كُلِّها، والذهب^(٥)، والأكلَ فيهما^(٦)؛ لأن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنيةٍ [الذهب و] الْعِصَةِ، إِنَّمَا يُخْرِجُ فِي بَطْنِهِ^(٧) نَارَ جَهَنَّمَ»^(٨).

-
- (١) في (ب): وأما.
- (٢) في (أ) و(م): ندية.
- (٣) نهاية (أ/٥) من (ب).
- (٤) انظر: المجموع (٢٩٨/٢).
- (٥) في (ب): والأكل للذهب.
- (٦) في (أ) و(م): فيها.
- (٧) انظر: الأم (٣٠/٢ و٣١)، العزيز (٩٠/١)، روضة الطالبين (٤٤/١)، المجموع (٣٠٥/١)، والكرامة هنا للتحريم والوضوء صحيح، كما في المجموع (٣٠٧/٢).
- (٨) في (ب): جوفه، والكتب من (أ) و(م)، وهو الموافق لما في الصحيحين.
- (٩) متفق عليه من حديث أم المؤمنين أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، رواه الشافعي في الأم (٣٠/٢)، والبخاري ك: الأشربة، ب: آنية الفضة، (٥٦٣٤)، كلاهما بلفظ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُخْرِجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ، ومسلم ك: اللباس والزينة، ب: تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره على الرجال والنساء، (٢٠٦٥/١)، بلفظ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنيةِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُخْرِجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ»، وفي حديث علي بن مسهر: «أَنَّ الَّذِي يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ فِي آنيةِ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ»، قال مسلم: "وليس في حديث أحد منهم ذكر الأكل والذهب إلا في حديث ابن مسهر". وفي رواية أخرى عند مسلم برقم (٢٠٦٥/٢): «من شرب في إناء من ذهب أو فضة.. فإِنَّمَا يُخْرِجُ فِي بَطْنِهِ نَارًا مِنْ جَهَنَّمَ».
- وفي الحديث المتفق عليه، عن حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها؛ فإنها لهم في الدنيا، ولنا في الآخرة»، أخرجه البخاري ك: الأطعمة، ب: الأكل في إناء مفضض، (٥٤٢٦)، ومسلم ك: اللباس والزينة، ب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، (٢٠٦٧/٥).

[التيمم^(١)]

١٦٨- وَمَنْ يُتِمِّمْ لِمَكْنُوبَةٍ.. فلا يُحَرِّثُهُ إِلَّا بِنِيَّةٍ^(١)، فَإِنْ نَوَى [يُتِمِّمُ] اسْكُوتَهُ مَعْرُودَةً.. فلا يجوز^(٢) أَنْ يُصَلِّيَ بِذَلِكَ [التيمم] نافلة قبل اسْكُوتِهِ ويصلي نافلة بعدها^(٣).

١٦٩- وَإِنْ نَوَى بِتِمْمِهِ اسْكُوتَهُ وَالنَّافِلَةَ^(٤) [جميعاً].. أحرأه أَنْ يُتِمِّلِيَ قَلْبَهَا^(٥) و^(٦) بعدها بذلك التيمم^(٧)، فَأَمَّا قَلْبَهَا: فَلَا^(٨) رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -فِيمَا أَطْن- يُتِمُّ فَصَلَّى^(٩) رَكْعَتِي الْمَحْرُ وَالصَّبْحِ^(١٠)، وَأَمَّا بَعْدَهَا: فَهَذَا مَا لَا أَعْلَمُ لَهُ^(١١) عَمَالِغًا^(١٢)، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيمَا قَلْبَهَا سَةً.. لَكَانَ قِيَاسًا عَلَى مَا^(١٣) أَجْمَعُوا^(١٤) بَعْدَهَا [عليه].

(١) انظر: الأم (٩٩/٢)، العزيز (٢٣٦/١)، المجموع (٢٤٤/٢)، روضة الطالبين (١١٠/١).

(٢) في (ب): فلا بأس.

(٣) غير معتمد، والمعتمد: حواز النافلة قبلها وبعدها، وهو نصه في الأم، ونص في المؤني على: حواز النوازل البعيدة، ولم يتعرض للقبلي، وقال إمام الحرمين: يُتِمُّمُ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ، وقبلها: قولان؛ المصوص عليه: أنه يتنفل، وهو القياس، ونص في الإملاء على امتناع ذلك، وقال النووي في الروضة: "فتباح الفريضة، وكذا النافلة قبلها على الأطهر، وبعدها على المذهب في الوقت، وكذا بعده على الأصح".

انظر: الأم (١٠٠/٢)، مختصر المزني (ص٧)، العزيز (٢٥٣/١)، روضة الطالبين (١١٠/١-١١١)، نهاية المطلب (١٦٦/١)، المجموع (٢٥٨/٢ و ٢٥٩)، الحاوي (٢٤٥/١).

(٤) في (أ) و(ج): ونافلة.

(٥) (ب): لأن.

(٦) في (ب): أو.

(٧) نهاية المطلب (١٦٥/١)، العزيز (٢٣٧/١)، المجموع (٢٥٩/٢)، روضة الطالبين (١١٠/١). وفي العزيز: "حكى عن نصه في رواية البويطي".

قلت: ذكر هنا حالتين من حالات النية، وبقيت حالتان:

الحالة الثالثة: "أن يتوي النفل فلا يستحب به الفرض على المشهور، وقيل قطعاً".

الحالة الرابعة: "أن ينوي الصلاة فحسب.. فله حكم التيمم للنفل على الأصح". هـ. مروضه الطالبين (١١١/١).

(٨) في (أ) و(ج): فإن.

(٩) في (أ) و(ج): وصلى.

(١٠) لم أجد هذا الحديث، والشافعي لم يميز بشوّه.

(١١) في (ب): فيه.

١٧٠- وَمَنْ تَيَمَّمَ لِمَكْتُوبَةٍ، وَنَوَى الْمَكْتُوبَتَيْنِ.. لَمْ يَجِزْهُ إِلَّا لِصَلَاةٍ^(٤) وَاحِدَةٍ^(٥)، وَعَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ التَّيَمُّمَ لِلصَّلَاةِ الْآخَرَى^(٦)؛ لِقَوْلِ اللَّهِ (حَلْ تَمَازُؤُ^(٧)): ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [الباء: ٤٣، المائدة: ٦]، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَيَمَّمَ إِلَّا بَعْدَ طَلَبِ الْمَاءِ^(٨)، فَعَلَيْهِ طَلَبُهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ^(٩).

١٧١- وَالطَّلَبُ: مَا^(١٠) قَدْ وَصَفْنَا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ^(١١)، وَإِذَا صَلَّى صَلَاتَيْنِ يَتَيَمَّمَ وَاحِدَةً.. فَقَدْ صَلَّى الْآخِرَةَ قَبْلَ طَلَبِ الْمَاءِ^(١٢).

١٧٢- فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَطْلُبُ فِي مَوْضِعٍ لَيْسَ فِيهِ مَاءٌ وَقَدْ طَلَبَ لِأَوَّلِ صَلَاةٍ فَلَمْ يَحْدُثْ؟

١٧٣- قِيلَ: لِأَنَّهُ قَدْ يَطْلُبُ لِأَوَّلِ صَلَاةٍ^(١٣) وَلَا^(١٤) يُصِيبُ، ثُمَّ يَطْلُقُ عَلَيْهِ رَجُلٌ مَاءً، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ: لَا يَحْدُثُ أَوَّلًا مِنْ يَسْتَحْضِرُهُ مِنَ الْمَاءِ،/ ثُمَّ يَحْدُثُ^(١٥) فِي الثَّانِيَةِ، أَوْ: يَكُونُ قُرْبُهُ مَا يَحْتَاجُ عَلَيْهِ أَنْ لَوْ رَأَاهُ^(١٦) أَوَّلًا [أَنْ] يَصْمِرَ إِلَيْهِ.. فَلَا يَرَاهُ أَوَّلًا، وَيَرَاهُ آخِرًا^(١٧).

(١) فِي (أ) وَ(م): عَلَانًا.

(٢) فِي (أ) وَ(م): لَمَّا.

(٣) فِي (ب): اجْتَمَعُوا.

(٤) فِي (أ): بِبَدَايَةِ الْكَلِمَةِ غَيْرِ وَاضِحَةٍ، فِي (م): الصَّلَاةِ.

(٥) انظر: هَاجَةُ الْمَطْلَب (١٦٨/١)، الْعَزِيز (٢٥٠/١)، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (١١٦/١)، الْمَجْمُوع (٢٥٥/٢)، وَنَقَلَهُ عَنِ الْبُيُوعِيِّ.

(٦) انظر: الْأَمُّ (٩٩/٢)، مَحْتَصَرُ الْمُزْنِ (ص٧).

(٧) فِي (ب): عَزَّجَلَّ.

(٨) انظر: الْأَمُّ (٩٩/٢)، مَحْتَصَرُ الْمُزْنِ (ص٧).

(٩) انظر: الْأَمُّ (٩٩/٢)، مَحْتَصَرُ الْمُزْنِ (ص٧).

(١٠) فِي (أ) وَ(م): لَمَّا.

(١١) انظر فقرة رقم: (٣٢).

(١٢) فِي (ب): الطَّلَبُ.

(١٣) فِي (أ) وَ(م): صَلَاتِهِ.

(١٤) فِي (ب): فَلَا.

(١٥) فِي (ب): يَوْجَدُ.

(١٦) فِي (أ) وَ(م): "أَوَّ رَأَى"، أَيْ: "أَنْ لَوْ رَأَى".

١٧٤- فإذا^(٦) كانت هذه الأغنياء يمكن أن يوجد في مثلها الماء.. فعليه الطلب في كل صلاة، وسواء^(٧) صلاتين جمعت بينهما في سفر^(٨)، أو^(٩) فائتين أراد قضاءهما أو غير ذلك^(١٠).

١٧٥- ذكر عن^(١١) ابن عمر والحسن: «التيمم لكل صلاة»^(١٢).

١٧٦- فإذا^(١٣) تيمم نافلة.. أجزأه أن يصلي به الوافل^(١٤)، و^(١٥) يقرأ في المصحف، ويصلي الجسزة^(١٦).

١٧٧- وإذا تيمم في السفر لقراءة مصحف أو جنازة أو نافلة.. لم يجز له أن يصلي [به] مكتوبة^(١٧)، إلا أن ينوي المكتوبة في تيممه مع [قراءته] للمصحف والجسزة والنافلة^(١٨).

(١) في (أ) و(ب): آخر.

(٢) انظر: الأم (٩٩/٢).

(٣) في (ب): وإذا.

(٤) في (ب): ولا ينوي.

(٥) انظر: الأم (٩٩/٢)، المجموع (٢٧٦/٢).

(٦) في (ب): و.

(٧) انظر: الأم (٩٩/٢)، العزيز (٢٣٨/١) روضة الطالبين (١١١/١) و(١١٦).

(٨) ليست في (ب).

(٩) أما أبو ابن عمر رحمهما الله: فرواه عنه البيهقي (٢٢١/١)، والمعركة (٣٣/٢)، بلغة: «تيمم لكل صلاة، وإن لم يحدث»، وقال: «إسناده صحيح، وقد روي عن عمرو بن العاص، وعن ابن عباس»، وتعبه ابن الترمذي في الجوهر النقي (٢٢١/١) وضعفه وضعف آثار الباب.

وأما أبو الحسن رحمهما الله: فلم أجد، بل وجدت النقل عن الحسن بخلاف ذلك، فروى عبد الوزاري (٢١٥/١): ٨٣٥ و(٨٣٦)، عنه أنه قال: «تيمم، وتيممه الصلوات كلها ما لم يحدث، هو بمزلة الماء»، وروى عنه ابن أبي شيبة (١٦٠/١) أنه قال: «لا ينقض التيمم إلا الحدث»، وابن حزم في المحلى (١٢٨/٢) المسألة: ٢٣٦.

(١٠) في (ب): وإذا.

(١١) في (ب): نوافل.

(١٢) في (ب): أو.

(١٣) انظر: المذهب (٢٥٧/٢)، ونقله عن الوبيعي - المجموع (٢٥٧/٢).

(١٤) انظر: الأم (٩٩/٢)، الحاروي (٢٤٤/١)، العزيز (٢٣٩/١)، روضة الطالبين (١١١/١)، المجموع

(١٥) (٢٣٧/١)، روضة الطالبين (١١٠/١).

١٧٨- والفرق بين هذا والمكتوبتين إذا نواها: أنه ليس لأحدٍ يُحْجِزُ أَنْ يَتِمَّ إِلَّا عِدَمًا يريدُ الصلاةَ بعدَ طلبِ^(١) الماء، وبعدَ دُخُولِ الوقتِ.

١٧٩- وإذا تيمَّم المكتوبتين.. فقد تيمَّم للأخرة^(٢) قبل أن يريد صلاتها؛ لأنَّ المرض عليه في عقد التيمم أن يبدأ بالأولى منهما^(٣).. فصار يُصَلِّي الأخرة قبل طلب الماء لها تيمُّم كان لها قبل [أن] يُريدَ صلاتها.

١٨٠- فإن قيل: فقد يكونا فائتين، فيجوز له تقديم واحدة قبل صاحبها.

١٨١- قيل: يدخله أيضًا أنه عقَدَ الأخرةَ منهما تيمُّمٌ قَبْلَ يَقْدُ^(٤) صلاتها، وقيل طلب الماء لها، لأنَّ الفرض عليه صلاتهما، وإن كان له تقديم واحدة قبل صاحبها^(٥).

١٨٢- والتيمم للنافلة والمكتوبة معًا، إنَّما يجوز ذلك -مع ما روي فيه وما قسنا عليه- لأنَّ كَلَامَ يَزْعُمُ أَنَّ الرَّحْلَ إِذَا تِمَّ لِنَافِلَةٍ^(٦) أَجْزَأُهُ أَنْ يُصَلِّيَ [بعدها] نوافِلَ^(٧) كثيرة.

١٨٣- وإذا تيمم المكتوبة.. أجزأه أن يصلي بعدها نوافِلَ^(٨) كثيرة، نواها أو لم ينوها.

١٨٤- وقد يَدْخُلُ هذا ما^(٩) يدخلُ اسْئَلَةٌ فله، منَّ تعجيل التيمم قبل الدُّخُولِ في النافلة التي يصلِّيها آخرًا^(١٠) قبل^(١١) طلب الماء لها، ولم ينعتوا إلى ذلك في النوافل، وذلك له في النافلة التي يصلِّيها

(١) في (ب): طلبه.

(٢) في (أ) و(م): للأخرى.

(٣) في (أ) و(م): بأولى منها.

(٤) الأشهر أن يقال: "قبل أن يعقد"، وحذف "أن" في مثل هذا الموضع جائز قياسًا على قول، واختلف في إعراب الفعل حيثُ ذُهبَ الأكثرون إلى وجوب رفعه إذا حذف، وذُهبَ بعضهم إلى أنه إذا حذف بقي عملها. انظر مع المراجع (١٧/٢) "أه. من كلام العلامة الشيخ أحمد شاذلي في تعليقه على مثل هذا الموضع في الرسالة (ص ٤٩).

(٥) في (أ) و(م): وقد.

(٦) انظر: العزيز (٢٥٩/١)، روضة الطالبين (١١١/١).

(٧) في (ب): للنافلة.

(٨) في (ب): نوافلاً.

(٩) في (ب): نوافلاً.

(٤١) قل المكتوبة أن^(٤٢) يدعها يبدأ بالمكتوبة، فمرص التيمم.. إما وقع على المريضة/(١٠/ب) التي نواها بعد النافلة، وفرض التيمم في المكتوبتين.. إنما وقع على الأولى، والآخرة.

١٨٥- ألا ترى أنه لو^(٤٣) نوى مكتوبة ولم يتو نافلة.. جاز له أن يصلي نوافل^(٤٤) بنية تيمم المكتوبة، وكذلك^(٤٥) يجوز له أن يصلي نافلة قلها، نواها أو لم يوها، وانكوبتين.. عليه أن يطلب [إنشاء] للآخرة^(٤٦) كما يطلب للأولى، بعضها قياساً على بعض^(٤٧)، فإن لم يجد.. تيمم لها كأولى، والنافلة قبل المكتوبة ليس عليه طلب الماء لها ولا التيمم لها، فإذا طلب الماء للمكتوبة^(٤٨) وحضر وقتها وتيمم لها وسوى للنافلة^(٤٩) قبلها.. فحكم التيمم وفرصه للمكتوبة؛ لأن كلاً يزعم أن له - وإن نوى كذلك^(٥٠)/(١٣)- أن يبدأ بالمكتوبة، فيحزته.

١٨٦- وليس يجوز لأحد أن يتيمم مكتوبة إلا بعد حلول وقتها^(٥١)؛ فإن^(٥٢) تيمم قبل الوقت فصل^(٥٣).. أعاد^(٥٤).

(١) في (ب) زيادة: لم.

(٢) في (أ) و(ج): اجزاء.

(٣) في (أ) و(ج): وقد.

(٤) في (أ) زيادة، هكذا صورتها: أحصاء، وهي في (ج): اجزاء، وليست في (ب).

(٥) في (ب): أو.

(٦) في (أ) و(ج): لو أنه.

(٧) في (أ) و(ج) زيادة: نافلة.

(٨) في (ب): فكذا.

(٩) في (أ) و(ج): الآخرة.

(١٠) نهاية (ب/٥) من (ب).

(١١) في (أ) و(ج): مكتوبة.

(١٢) في (ب): النافلة.

(١٣) في (ب): لذلك.

(١٤) نهاية (ص ٢٠) من (ج).

(١٥) سقط من (ج) من قوله: "أن يبدأ بالمكتوبة" إلى هنا.

(١٦) في (ب): وإن.

١٨٧- وإن^(٢) تيمم بعد الطلب في أول الوقت، وأخّر الصلاة إلى آخر الوقت.. أجزأه ذلك^(٣)،
وتعجيلها أحب إلي^(٤) إذا أعوز الماء ولم يكن يطمع به^(٥).

١٨٨- ومن تيمم لنافلة في الوقت الذي نُهي^(٦) عن صلاحها فيه.. لم يجزئه ذلك^(٧)، ولا إعادة
عليه إن كان صَلَّى به^(٨).

١٨٩- وإن تيمم في وقت يُجِلُّ له صلاة نافلة فيه^(٩)، وتأخرت^(١٠) صلاته^(١١) عن ذلك قليل أو
كثير^(١٢).. أجزأه ذلك، إن شاء الله^(١٣).

(١) في (ب): وصلى.

(٢) انظر: الأم (٩٩/٢)، العزيز (٢٥٨/١)، روضة الطالبين (١١٩/١)، المجموع (٢٧٥/٢).

(٣) في (ب): فإن.

(٤) نقله عنه صاحب البيان (٢٩٠/١)، وانظر: العزيز (٢٥٩/١)، روضة الطالبين (١٢٠/١)، المجموع
(٢٧٦/٢).

(٥) انظر: مختصر المزني (ص٧).

(٦) في (ب): فيه.

(٧) في (أ) و(م): "فأ" هكذا رسمت، في (ب): "فأ".

(٨) انظر: العزيز (٢٦٠/١)، روضة الطالبين (١٢٠/١)، المجموع (٢٧٥/٢)، ونقله عن البويطي.

(٩) انظر: المجموع (٢٧٧/٢)، ونقله عن البويطي.

(١٠) في (ب): تنل الصلاة فيه نافلة.

(١١) في (أ) و(م): "تأخر".

(١٢) في (ب): صلواته.

(١٣) هكذا في النسخ الثلاث، ولما وجه.

(١٤) انظر: روضة الطالبين (١٢٠/١).

باب الصلاة

١٩٠- أبو حاتم قال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال: أول وقت الظهر: إذا زالت الشمس^(١).

١٩١- وآخر وقتها: إذا صار^(٢) ظلُّ كُلِّ شيءٍ مثله بعد^(٣) القدر^(٤) الذي زالت عليه الشمس^(٥).

١٩٢- وأول وقت العصر: إذا صار^(٦) ظلُّ كُلِّ شيءٍ مثله بعد الزوال.

١٩٣- وآخر وقتها: إذا صار^(٧) ظلُّ كُلِّ شيءٍ^(٨) مثله^(٩) بعد القدر^(١٠) الذي زالت عليه الشمس^(١١).

١٩٤- ووقت صلاة المغرب: غيبة الشمس، وقتاً واحداً لا تؤخر^(١٢) عنه^(١٣).

(١) الزوال هو: زيادة الظل بعد استواء الشمس، أو حدوثه إن لم يكن عند الاستواء ظل، وهو الدلول، وسبأني وكره قريباً. انظر: روضة الطالبين (١٨٠/١).

(٢) في (ب): كان.

(٣) في (أ) و(ج) زيادة: الزوال.

(٤) في (أ): غير واضحة، وفي (ب) و(ج): القدر.

(٥) انظر: الأم (١٥٧/٢-١٥٨)، الوجيز والعزير (٣٦٦/١-٣٦٨)، روضة الطالبين (١٨٠/١).

(٦) في (ب): كان.

(٧) في (ب): كان.

(٨) ساقطة في (ج).

(٩) في (ب): "مثله".

(١٠) في (ب): الزوال للقدر.

(١١) انظر: الأم (١٦٠/٢-١٦١)، الوجيز والعزير (٣٦٨/١-٣٦٩)، روضة الطالبين (١٨٠/١)، وكلهم على

أن هنا هو نهاية وقت الاختيار، وفي العزيز (٣٦٩/١) وجه عن أبي سعيد الإصطخري أنه يخرج وقتها إذا صار ظل الشيء مثله، وضَعْفَةُ النووي في روضة الطالبين.

(١٢) غير واضحة في (أ)، في (ج): يؤخر.

(١٣) انظر: الأم (١٦٢/٢)، الوجيز والعزير (٣٧٠/١ و٣٧١)، ومَرْجَحُ في العزيز أنَّ الجديد مثل ما في البويطي،

وأن التدمم أنه يمتد إلى غيبة الشفق، وقال الإمام النووي في روضة الطالبين (١٨٠/١-١٨١): "الأحاديث

١٩٥- وأوّلُ وقت العشاء: مغيب الشفق - وهي الحمرة^(١) - التي تكون في المغرب بعد مغيب الشمس، ليس اليأس^(٢).

١٩٦- وآخر وقتها: ثلث الليل^(٣).

الصحيحة مُصَرَّحَةً بما قاله في القدم، وتأويل بعضها متمذراً، فهو الصواب، ومن اختاره من أصحابنا: ابن خزيمة، والخطابي، والبيهقي، والفزاري في الإحياء، والبقوي في التهذيب، وغيرهم. والله أعلم.

وهو من المسائل المدودة فيما يُنقَضُ به على القدم، وهذا استثناء من الأصل.

قلت: بل هو حديث أيضاً، فقد علّق الشافعي في الإملاء القول به على ثبوت الحديث، قال الإمام النووي: قد ثبت الحديث بل أحاديث، وإملاءه من كتب الشافعي الجديدة، فيكون منصوباً عليه في القدم والجديد، وهذا كله مع القاعدة العامة التي أوصى بها الشافعي رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ خِلَافَ قَوْلِهِ.. يترك قوله ويعمل بالحديث^١. ١٨. من المجموع (٣/٣٤-٣٥). والله تعالى أعلم.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: "كلُّ مسألة فيها قولان للشافعي رَحِمَهُ اللهُ قَدِمَ وحديث.. فالجديد هو الصحيح، وعليه العمل؛ لأن القدم مرجوح عنه، واستثنى جماعة من أصحابنا نحو عشرين مسألة أو أكثر، وقالوا: يُنقَضُ فيها بالقدم، وقد يختلفون في كثير منها"، ثم ذكر هذه المسألة منها، ثم ذكر سبب استثناء هذه المسائل وهو أنه قد "صحّ الأصحاب أو أكثرهم أو كثير منهم فيها القدم".

والقدم في هذه المسائل فضلاً عن غيرها لا ينسب للشافعي؛ لأنه رجع عنه، فلم يبق مذهباً له، قال الإمام النووي: "هذا هو الصواب الذي قاله المحققون، وحزم به المتقنون من أصحابنا وغيرهم"، ثم قال: "لذا علمت حال القدم ووجدنا أصحابنا أفتوا بهذه المسائل على القدم.. حملنا ذلك على أنه أقام اجتهادهم إلى القدم؛ لظهور دليله، وهم مجتهدون.. فأفتوا به، ولا يلزم من ذلك نسبه إلى الشافعي، ولم يقل أحد من المتقدمين في هذه المسائل إلماً مذهب الشافعي أو إنه استنهاه، قال أبو عمرو -يعني: ابن الصلاح-: "فيكون اختيار أحدهم للقدم فيها من قبيل اختياره مذهب غير الشافعي إذا أثاره اجتهاده إليه"، وأعلم أن قولهم: «القدم ليس مذهباً للشافعي، أو مرجوحاً عنه، أو لا فتوى عليه».. المراد به: قدّم نصّ في الجديد على خلافه، أما قدّم لم يتأله في الجديد، أو لم يتعرض لتلك المسألة في الجديد.. فهو مذهب الشافعي واعتقاده ويُعمل به وينقَضُ عليه؛ فإنه قاله ولم يرجع عنه، وهذا النوع وقع منه مسائل كثيرة... وإلماً أطلقوا أن القدم مرجوح عنه ولا عمل عليه.. لكون غالبه كذلك^١. ١٨. من المجموع (١٠٨/١-١١٠). وهذه أول مسألة في البويطي مما يُنقَضُ به بالقدم، فلذلك أطلت في النقل ليكون قاعدة أعزّو إليها كلما جاءت مسألة من تلك المسائل.

(١) انظر: الوجيز والعريز (٣٧٢/١)، روضة الطالبين (١٨١/١).

(٢) انظر: الوجيز والعريز (٣٧٢/١).

١٩٧- وقد روي إلى نصف الليل فيما أحسب عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣٢).

١٩٨- وأول وقت الصبح^(٤٢): اطلاع الفجر^(٥).

١٩٩- وآخر وقتها الإسفار^(١).

٢٠٠- وأحب لأهل المساجد؛ مسجد^(٧) جماعة كان^(٨) أو مسجد قوم في ناديهم^(٩) أو مسجد

قبيل^(١٠) أو لمضئ^(١١) وحذره في الحضر والسفر.. أن يصلوا الصلوات كلها في أول الوقت^(١٢)

(١) انظر: الأم (١٥٧/٢) ١٦٤، الوجيز (٣٧٢/١)، العزيز (٣٧٢/١)، روضة الطالبين (١٨٢/١) وفيه: "أما وقت الاختيار للمشاء؛ فيمتد إلى ثلث الليل على الأظهر؛ وإلى نصفه على الثاني؛ ويبقى وقت الجواز إلى طلوع الفجر الثاني على الصحيح".

(٢) انظر: الوجيز والعزيز (٣٧٢/١)، روضة الطالبين (١٨٢/١). وقال الشافعي في الأم (١٦٤/٢-١٦٥): "ولم يأت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها شيء يدل على أنها لا تموت إلا بعد ذلك الوقت" - يعني ثلث الليل -.

(٣) متفق عليه من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: أخر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلاة العشاء إلى نصف الليل، ثم صلى، ثم قال: "قد صلى الناس وتاعوا، أما إنكم في صلاة ما تنتظرونها". رواه البخاري ك: مواقيت الصلاة، ب: وقت العشاء إلى نصف الليل، (٥٧٢) ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: وقت العشاء وتأخيرها، (٦٤٠).

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "إذا سلبتم العشاء فإنه وقت إلى نصف الليل"، رواه مسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: أوقات الصلوات الخمس، (٦١٢).

(٤) ساقطة في (ز).

(٥) الأم (١٦٥/٢) مختصر المزني (١٠٤/٨) الوجيز (٣٧٢/١) العزيز (٣٧٢/١) روضة الطالبين (١٨٢/١).

(٦) قال في الأم: "ولا تموت حتى تطلع الشمس قبل أن يصلي منها ركعة"، وفي الروضة أن وقت الاختيار: إلى الإسفار، ووقت الجواز: إلى طلوع الشمس على الصحيح، وقال الاصطخري: وقت الجواز إلى الإسفار. انظر: الأم (١٦٥/٢)، الوجيز والعزيز (٣٧٢/١-٣٧٤)، روضة الطالبين (١٨٢/١)

(٧) في (ب): مساجد.

(٨) في (ب): كانت.

(٩) في (ب): بأديهم.

(١٠) غير واضحة في (أ)، في (ب): قبلة.

(١١) في (أ) و(ز): لمصلي، في (ب): مصلي.

(١٢) انظر: مختصر المزني (ص ١٣)، الوجيز والعزيز (٣٧٨/١)، روضة الطالبين (١٨٣/١).

لقول الله تبارك وتعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [الأنعام: ٧٨]، ودلوكتها: مَبْنِيًّا^(١)، ولقوله: حَلَّ سَازِه: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾ [المرءة: ٢٣٨]، والحافضة على الشيء تعجده^(٢)، ولقوله: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ [طه: ١٤].

٢٠١- ولأن تعجيل الفروض^(٣) أفضل من تأخيرها، لما يحدث في تأخيرها من الحائل دونهما من الموت^(٤) والعذر^(٥) والعلبة على العقل وغير ذلك^(٦) من العذر^(٧)، ولقول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوَّلُ أَلْوَقْتِ رِضْوَانِ اللَّهِ، وَآخِرُهُ عَفْوُ اللَّهِ»^(٨)، ولتعليص^(٩) رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالصبح،

-
- (١) روى ذلك الإمام مالك (١٩: ١١/١) عن نافع عن ابن عمر موقوفًا.
والذلول: الزوال، يقال: ذُلَّتِ الشمسُ: زالت عن الاستواء، وهو ميلها عن كبد السماء إلى جهة المغرب. انظر: البيان (٢٠/٢)، مقاييس اللغة (ص ٣٤٤)، ومختار الصحاح (ص ١٩٤)، والمصباح المنير (ص ١٦٧).
(٢) اختلاف الحديث (١٦٤/١٠).
(٣) في (ب): الفرائض.
(٤) في (ب): موت.
(٥) في (ج): القدر، وهكذا صورتها في (أ): «تَعَجَّدَ»، وكتابة رأس العين معناه: أنها مهملة لا معجمة.
(٦) ثابة (ص ٢١) من (ج).
(٧) انظر: اختلاف الحديث (١٦٥/١٠)، مختصر المزني (ص ١٣).
(٨) ذكره في مختصر المزني (ص ١٣)، واختلاف الحديث (١٦٤/١٠)، بغير إسناده، ثم قال: وأثبت الحجج وأولاهما ما ذكرنا من أمر الله بالحفاضة على الصلوات ثم قول رسول الله «أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ»، وقوله إذ سئل أي الأعمال أفضل؟ قال: «الصلاة في أول وقتها».
والحديث أخرجه الترمذي ك: الصلاة، ب: ما جاء في الوقت الأول من الفضل، (١٧٢)، والداوقني (٢٤٩/١)، والبيهقي (٤٣٥/١)، وفي المعرفة (٢٨٨/٢-٢٨٩) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وروي عن غيره من طرق أخرى.
وسئل الإمام أحمد عن هذا الحديث فقال: «من روى هذا؟ ليس هذا ثبت». كما في التحقيق لابن الجوزي (٢٨٧/١)، وقال: «أما حديث ابن عمر فقه... يعقوب بن الوليد، قال أحمد: كان من الكذابين الكبار يضع الحديث»، وانظر: تنقيح التحقيق (٢٦/٢).

وقال البيهقي في المعرفة (٢٨٩/٢): «هذا الحديث يعرف يعقوب بن الوليد المدني، وهو منكر الحديث، ضعفه يحيى بن معين، وكذبه أحمد بن حنبل وسائر الحفاظ، وقد روي هذا الحديث بأسانيد كلها ضعيف».

وبصرفنَّ النساءَ^(٢) مُتَلَفَعَاتٍ مَبْرُوطَهُنَّ مَا يُعْرِقْنَ مِنَ الْغَلَسِ^(٣)، ولا يقع أسم العفو [على من أتى الاختيار، إنما يقع أسم العفو]^(٤) على من ترك ما هو أفضل^(٥).

٢٠٢- فتعجل الصلاة في أول وقتها أحب إليّ لما وصفت؛ إلا في الموضع الذي أمر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأتخير الصلاة [إليه]، وهو قوله «إذا أَشَدَّ الْحَرُّ فَأَتَرِدُوا عَنْ الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»^(٦)، فإذا^(٧) كانت السلا مودية الحرّ، مثل الحجار^(٨) وبعض العراق.. أُحْرَتْ في شدة الحر، كما أمر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، في مسح الجماعات التي تُشَأُّ من البعد، فأما مسح [في] نادي^(٩) قوم، أو في قبيل، أو لمُضِلٍّ^(١٠) وحده.. فإنه لا ضرر على أولئك في تعجيلها؛ لأنَّ الأغلب أنهم لا يتأبون من البعد^(١١).

وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (٩٠/١): "هو حديث لا يصح من جميع طرقه، قال أحمد: ليس هنا بثبت، وقال الحاكم: لا أحفظه مرفوعاً من وجه يصح، ولا عن أحد من الصحابة، إنما الرواية فيه عن أبي جعفر الباقر". يعني من قوله، كما في المعرفة.

وضمعه الإمام النووي في الخلاصة (٢٥٨/١)، والحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (ص٥٦).

(١) الْغَلَسُ: ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح، والتغليس: السير من الليل بغلس، وكذلك إذا قُبِلَتْ الصلاة بغلس. انظر: الصحاح (٩٥٦/٣)، النهاية (٣٧٧/٤).

(٢) في (ب): والنساء.

(٣) متفق عليه من حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، رواه البخاري ك: موافق الصلاة، ب: وقت الفجر، (٥٧٨)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها، وهو التغليس، (٦٤٥)، ورواه الشافعي في اختلاف الحديث (١٦٢/١٠).

(٤) في (أ) و(د) زيادة: "إلا"، وأغنى عنها ما أثبتته من (ب)، فصار إثباتاً مُجَلِّلاً للمعنى.

(٥) قال في مختصر المزي (ص١٣): "ورضوان الله إنما يكون للمحسنين، والعفو يشبه أن يكون للمقتصرين، والله أعلم".

(٦) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، رواه البخاري ك: موافق الصلاة، ب: الإبراد بالطهر في شدة الحر، (٥٣٦)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: استحباب الإبراد بالطهر في شدة الحر لمن مضى إلى جماعة، وبناؤه الحر في طريقه، (٦١٥)، ورواه الشافعي في الأم (١٥٩/٢).

(٧) في (أ) و(د): وإذا.

(٨) انظر: الأم (١٦٠/٢).

(٩) في (ب): بادي.

٢٠٣- ونعجلها أحبُّ إلي، ومعنى أمر النبي ^(ص) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تأخيرها في الحر: توسعةً منه، ورفقاً ^(١) للذين يتأبهاوا^(٢)، كنوسعته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الجمع بين الصلاتين ليلة المطر^(٣).

٢٠٤- فإن قيل: فقد يُجمع في مساجد القبائل في المطر، كمسجد الجماعة.

٢٠٥- قيل: ذلك لأنَّ وحلَّ المطر -قليلُهُ وكثيرُهُ- مؤذٍ^(٤)، وكثيرُ الحرِّ مؤذٍ^(٥)، والأغلبُ أنَّ لا يؤذي.

٢٠٦- وقد قيل: إنه لا يُصلَّى في شدة الحر في مسجد قبيل ولا غيره حتى يُبرِّد^(٦).

باب الأذان

٢٠٧- أبو حاتم عن الربيع/ (١١/ب) قال الشافعي: ولا يُأدى للصلاة^(٧) إلا بعد^(٨) وقتها إلا المحر^(٩) لأن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر بالبدء لها قبل الوقت^(١٠).

(١) في (أ) و(ب) و(ج): لمصلي.

(٢) وهو المعتمد: وانظر: الأم (١٥٩/٢)، مختصر المزني (ص ١٣)، الوجيز (١/٣٧٨)، العزيز (١/٣٨٠)، وروضة الطالبين (١/١٨٤).

(٣) في (ب): رسول الله.

(٤) في (أ) و(ج): الذي يتأبهاوا.

(٥) غير معتمد، والمعتمد: استحباب الإبراد، لا أنه رخصة. قال الإمام النووي تبعاً للرافعي رَحِمَهُمَا اللَّهُ: "يستحب الإبراد على الصحيح المعروف، وفيه وجهٌ شاذٌّ أن الإبراد رخصة، وأنه لو شمل المشقة وصلَّى في أوَّل الوقت... كان أفضل، والصواب: أن الإبراد سنة، وهو: أن يؤخَّر إقامة الجماعة عن أوَّل الوقت في المسجد الذي يأتيه الناس من بُعدٍ، بقدر ما يَقَعُ للحيطان ظلٌّ يمشي فيه طالبُ الجماعة، ولا يؤخَّر عن النصفِ الأوَّل من الوقت". انظر: العزيز (١/٣٨١)، روضة الطالبين (١/١٨٤).

قلت: هذا الذي وصفه الإمام النووي بأنه وجهٌ شاذٌّ. هو نصّه هنا في البويطي، فهو قولٌ لا وجه، ولم أر للشافعي نصّاً في المسألة غير هذا ففي وصفه بالشذوذ نظر. والله تعالى أعلم.

(٦) في (أ) و(ب) و(ج): مؤذٍ.

(٧) في (أ) و(ب) و(ج): مؤذٍ.

(٨) غير معتمد. وانظر: العزيز (١/٣٨١)، روضة الطالبين (١/١٨٤).

(٩) في (ب): لصلاة.

(١٠) في (ب): بعد.

٢٠٨- فمن نادى للصلاة قبل وقتها.. فعليه أن يعيد الأذان^(١) بعد الوقت^(٢)، إلا أن يكون قد صلى تلك الصلاة بعد وقتها.. فلا يكون عليه إعادة الأذان.

٢٠٩- ولا بأس أن يؤذن الرجل في السفر^(٣) راكباً.

٢١٠- ولا يؤذن لشيء من الوافل ولا العبدین ولا الاستسقاء ولا الكسوف^(٤)، ولا الصلوات المأنتات التي قد فات وقتها^(٥)، فإن كان في وقت صلاة منها.. أدن للتي هو في وقتها فقط، ويقيم لكل صلاة فائتة الوقت^(٦)، وهذا معنى ما فعل رسول الله ﷺ يوم الحندق^(٧).

(١) انظر: الأم (١٨٢/٢).

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، رواه البخاري ك: الأذان، ب: أذان الأعمى إذا كان له من ينفه (٦١٧) ومسلم ك: الصيام، ب: بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، ح (١٠٩٢). ورواه

الشافعي في الأم (١٨١/٢-١٨٢)

(٣) نهاية (٦/١) من (ب).

(٤) انظر: الأم (١٨٣/٢).

(٥) في (ب): سفره.

(٦) انظر: الأم (١٨١/٢).

(٧) من أراد قضاء الفوائت دفعة واحدة.. أقام لكل واحدة بلا خلاف، ولا خلاف أنه لا يؤذن لغیر الأولى منهن، وهل يؤذن لأولى؟ في المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: يقيم لها ولا يؤذن، وهذا هو الجديد، وهو المذكور هنا، وفي الأم والمزني، ورجحه الواقعي.

الثاني: يؤذن ويقيم للأولى وحدها، ويقيم للتي بعدها، وهو القديم، وهو الذي اعتمدته النووي.

الثالث: إن أمّل اجتماع الثاس.. أدن وأقام، وإن لم يؤمل.. أقام، وهو الذي في "الإملاء".

انظر: الأم (١٩٢/٢)، مختصر المزني (ص ١٢)، اللباب (ص ١١١)، المهذب والمجموع (٩٠/٣-٩٢)، المنهاج (ص ٩٢)، وفيه من زباده: "القديم أظهر"، وقال في روضة الطالبين (١٩٧/١): "الأظهر أنه يؤذن للمأنتة؛ وقد ثبت ذلك في الصحيح عن فعل رسول الله ﷺ وضحة كثير من أصحابنا" وفي المجموع (٩٧/٣): "قال أصحابنا: الأذان في الجديد: حق الوقت، وفي القديم: حق الفريضة، وفي الإملاء: حق الجماعة".

وهذه من المسائل التي يُفق بها على القديم.

(٨) صورة المسألة فيما إذا أراد صلاة فريضة الوقت ثم المأنتات، مختصر المزني (ص ١٢)، اللباب (ص ١١١)، روضة الطالبين (١٩٧/١)، وقال في المجموع (٩٧/٣): "ولو والى بين فريضة الوقت ومقضية؛ فإن قُدّم فريضة الوقت.. أدن لها، وأقام للمقضية ولم يؤذن".

٢١١- وإنما الأذان لمن أراد صلاةً هو في وقتها في غير مصر قد أُذِّن فيه لها وصَلَّى؛ فأما إن أراد صلاحاً في مسجد قد أُذِّن فيه لتلك الصلاة.. فإقامة^(٣) يُقرئ^(٤) غير المسجد الذي صَلَّيْت فيه بلا أذان^(٥)، ويميزته أن يصلِّيها^(٦) بلا أذان ولا إقامة في المسجد الذي قد صَلَّيْت فيه، ويُقيمُ أحث^(٧) ٢١٢- وإنما يؤذن لها من كان خارجاً من المصير الذي [قد] أُذِّن فيه لها.

٢١٣- ولا يؤذن الرجل جالساً.

٢١٤- ولا يُتَوَبُّ بالفجر^(٨) ^(٩)، ولكن يُعْحَلُ بعضُ المؤذنين قبل الفجر، (وَيُؤَخَّرُ بَعْضُهُمْ^(١٠)، يُؤَدُّونَ عِدَّةَ إِطْلَاعِ الْمَجْرِ) يَسْمَعُ^(١١) النَّائِمُ وَلَيَأْتِيَهُ^(١٢) أَصْلَى لِلصَّلَاةِ^(١٣)، وقد كان لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مؤذان^(١٤) في الصبح^(١٥)، أحدهما يؤذِّن في اللَّيْلِ، والآخر بعد إطلاغِ المجر^(١٦).

(١) في (ب): النبي.

(٢) رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (١٩١/٢)، وَأَحْمَدُ (٢٩٣/١٧: ١١١٩٨)، وَالنَّسَائِيُّ ك: الْأَذَانُ، ب: الْأَذَانُ لِلْعَوَاتِ مِنْ الصَّلَوَاتِ، (٦٦١)، وَالِدَاوِمِيُّ (٤٣٠/١: ١٥٢٤)، وَابْنُ عَزِيمَةَ (٩٩٦/٢: ٩٩٦)، وَابْنُ حِبَّانٍ (١٤٧/٧: ٢٨٩٠)، كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ (٩١/٣): "إِسْنَادٌ صَحِيحٌ".

وفي الحديث أنه أمر بلالاً فأقام الظهر ثم أقام العصر ثم أقام المغرب ثم أقام العشاء، ولم يذكر أذاناً.

(٣) في (ب): والإقامة.

(٤) في (أ) و(م): يميزه.

(٥) أي: فإنه يؤذن فيه ويقوم.

(٦) في (أ) و(م): يصلِّيها.

(٧) انظر: الْأَمِّ (١٨٥/٢) وفيه: "وإن دخل مسجداً أقيمت فيه الصلاة.. أحبت له أن يؤذن ويقوم في نفسه".

(٨) قد كُيَ هنا عن الثوب في الفجر، وسأقي استحباب قول: «الصلاة خير من النوم» في أذان الفجر، ووجه الجمع بينهما -والله أعلم- أنه أراد بالتثويب هنا، ما ذكره بعض الفقهاء من استحسان أن يقول المؤذن: «حي على الصلاة حي على الفلاح» مرتين، بين الأذان والإقامة في الفجر خاصة، قال أبو حنيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «والتثويب في الفجر: حي على الصلاة، حي على الفلاح» مرتين، بين الإذان والإقامة.. حَسَنٌ، وَكَرِهَ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ". اهـ. من الجامع الصغير محمد بن الحسن (ص ٨٣).

(٩) التثويب: هو قول المؤذن في أذانه للمجر: «الصلاة خير من النوم» مرتين، وَكَرُّ دَاعٍ مُتَوَبٍّ، وَقِيلَ: إِنَّمَا سُمِّيَ تَثْوِيًّا مِنْ ثَابٍ يَثُوبُ.. إِذَا رَجَعَ، فَهُوَ رَجُوعٌ إِلَى الْأَمْرِ بِالْمُبَادَرَةِ إِلَى الصَّلَاةِ، لِأَنَّ الْمُؤَذِّنَ إِذَا قَالَ: «حَيَّ عَلَى

٢١٥- والدعاء الواجب يوم الجمعة -وهو يجزئ من غيره- وهو [الدعاء] الذي يكون والإمام على الشئ، يكون السؤدون يستفتحون بالأذان^(٨) فوق السارة حَمَلَةً حين يجلس الإمام على المنبر/ يسمع^(٩)، فيأتون إلى المسجد، فإذا فرغوا.. خطب [بهم] الإمام^(١٠).

٢١٦- ويمنع [الإمام] الناس من البيع والشراء [في] تلك الساعة^(١١)، ومن باع أو^(١٢) اشترى.. فقد أساء ولا يُفسخ نيعة.

٢١٧- قال^(١٣) أبو حاتم: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُفْسَخَ.

الصلاة.. فقد دعاهم إليها، وإذا قال بعدها: «الصلاة خير من النوم».. فقد رجع إلى كلام معناه: المبادرة إليها.

وقد يأتي التوبيخ بمعنى آخر، وهو: أن يقول المؤذن بين الأذان والإقامة: «الصلاة رحكم الله»، أو نحوها من العبارات.

والثاني هو المراد في هذا الموضع. والله تعالى أعلم. انظر: الزاهر (ص ٨٠)، النهاية (٢٢٦/١).

(١) في (أ) و(م): ويؤذن بعض.

(٢) في (أ) و(م): يسمع.

(٣) في (أ) و(م): لتأهب.

(٤) انظر: الأم (١٨٢/٢).

(٥) في (أ) و(م): مؤذنين.

(٦) انظر: الأم (١٨١/٢)، مختصر المزني (ص ١٣)، وهو حديث متفق عليه، وقد سبق شرحه.

(٧) في الحاشية كلام غير مقروء، وهو يُنطَقُ مغايِرٍ وصغيرٍ وغير واضح، ولم ينقله في (م).

(٨) في (ب) والجموع: "الأذان".

(٩) الذي نقله النووي في المجموع عن نص البويطي: "ليسمع الناس فيأتون".

(١٠) انظر: الأم (٣٩٠/٢)، المجموع (١٣٢/٣)، ونقل النووي الفقرة عن البويطي وقال: "هذا نصٌ بمروونه"،

وأشار إليها الحافظ في فتح الباري (٣٩٥/٢) في ك: الجمعة، ب: المؤذن الواحد يوم الجمعة، عند بثه لعدد

المؤذنين يوم الجمعة.

(١١) انظر: الأم (٣٩٠/٢).

(١٢) في (ب): و.

(١٣) هذه الفقرة ليست في (ب).

٢١٨- «رُحِبُّ للرجل إذا صَلَّى في صحراء أو بادية ليس فيها مؤذنٌ.. [أَنْ] يُؤدَّ للصلاة»^(١)، ويرفع بذلك صوته^(٢)؛ فإنه يُرى أنه لا يسمع صوته حَجَرٌ ولا شَيْءٌ إلا شهد له يوم القيامة^(٣).

٢١٩- والأذان:

٢٢٠- «الله أكبر، الله أكبر، «الله أكبر، الله أكبر».

٢٢١- «أشهد أن لا إله إلا الله»، «أشهد أن لا إله إلا الله».

٢٢٢- «أشهد أن محمدًا رسول الله»، «أشهد أن محمدًا رسول الله».

٢٢٣- ثم ترجع وتُعد من صوتك-

٢٢٤- «أشهد أن لا إله إلا الله»، «أشهد أن لا إله إلا الله».

٢٢٥- «أشهد أن محمدًا رسول الله»، «أشهد أن محمدًا رسول الله».

٢٢٦- «حي على الصلاة»، «حي على الصلاة».

٢٢٧- «حي على الفلاح»، «حي على الفلاح».

٢٢٨- «الله أكبر، الله أكبر»، «لا إله إلا الله»^(٤).

٢٢٩- ويزيد في الصباح بعد حي على الفلاح: «الصلاة خير من النوم»، «الصلاة خير من النوم»^(١)، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله.

(١) انظر: الأم (١٩٥/٢)، مختصر المزني (ص ١٢).

(٢) انظر: الأم (١٩٥/٢)، مختصر المزني (ص ١٢).

(٣) رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (١٩٥/٢) بِلَفْظٍ: «فإنه لا يسمع صوتك حَجَرٌ ولا إِنْسٌ إلا شهد لك يوم القيامة»، وَالْبُخَارِيُّ كَ: الْأَذَانُ، ب: رَفَعَ الصَّوْتَ بِاللَّيْلَاءِ، (٦٠٩)، وَتَكَرَّرَ بِرَقْمٍ: (٣٢٩٦)، (٧٥٤٨). وَفِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ بِلَفْظٍ: «... حَجَرٌ ولا إِنْسٌ ولا شَيْءٌ...».

وَأَمَّا لَفْظُ: «الحجر» فَهُوَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ كَ: الْأَذَانُ وَالسَّنَةُ فِيهَا، ب: فَضَّلَ الْأَذَانَ وَثَوَابَ الْمُؤَذِّنِ، (٧٢٣) بِلَفْظٍ: «لا يسمعه حَجَرٌ ولا إِنْسٌ ولا شَجَرٌ ولا حَجَرٌ إلا شهد له»، وَقَالَ الْأَبَانِيُّ: «مصحح»، وَرَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٠٣/١: ٣٨٩) بِلَفْظٍ: «لا يسمع صوته شَجَرٌ، ولا مدرء، ولا حجر، ولا حَجَرٌ، ولا إِنْسٌ إلا شهد له»،

وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ (٢٣٢/٢) مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ.

(٤) انظر: الأم (١٨٦/٢)، مختصر المزني (ص ١٢).

٢٣٠- والإقامة:

٢٣١- «الله أكبر، الله أكبر».

٢٣٢- «أشهد أن لا إله إلا الله»^(٢)، «أشهد أن محمداً رسول الله».

٢٣٣- «حي على الصلاة»، «حي على الفلاح».

٢٣٤- «قد قامت الصلاة»، «قد قامت الصلاة».

٢٣٥- «الله أكبر، الله أكبر»، «لا إله إلا الله»^(٣).

٢٣٦- وهذا معنى ما روي أن رسول الله ﷺ علم أبا محذورة^(٤) (٥).

٢٣٧- وأحب أن لا يكون المؤدبون ولا الأئمة إلا فقهاء الساس وأفضلهم^(٦) (٧)؛ لاطلاعهم^(٨)

على عورات المسلمين^(٩)، وأمانتهم على صلواتهم^(١٠) وأوقاتهم^(١١)، وهو من [أفضل] أعمال الر^(١٢)؛

(١) وهو المعتمد، وموافق للتقديم: أن التوثيق سنة، ومخالف لما في الأم والمزني من عدم استحبابه، وهذه المسائل التي قيل إنها مما يفتى بها على القديم، ولكن البويطي من الكتب الجديدة، وقد نصّ على استحبابه كما ترى... فلا يكون مما يفتى به على القديم، بل هو قديم وافقه حديثاً أيضاً. انظر: الأم (١٨٧/٢)، مختصر المزني (ص ١٢)، وقال المزني: "قياس قوله: أن الزيادة أولى به في الأخبار"، وقال النووي: "هو سنة، على المذهب الذي قطع به الأكترون" اهـ. من روضة الطالبين (١/١٩٩)، ونقل القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل عن البويطي استحبابه، كما حكاه عنهما في المجموع (١٠١/٣)، وقال: "فيكون منصوباً في التقديم والجديد".

(٢) في (أ) زيادة: «أشهد أن لا إله إلا الله هنا».

(٣) الأم (١٨٧/٢) مختصر المزني (١٠٥/٨).

(٤) أبو محذورة: هو أوس بن معمر بن لؤذان الجمحي القرشي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، غلبت عليه كنيته، واختلف في اسمه، مؤذن النبي ﷺ بحكمة، أمره بالأذان بما مُتَّصَرَفُهُ من حُثَيْن، قال ابن خزيمة: رأيت أبا محذورة صاحب رسول الله ﷺ وله شعر فقلت: يا عم ألا تأخذ من شعرك؟ فقال: ما كنت لأخذ شعراً مسح عليه ﷺ ودعا فيه بالبركة، توفي بحكمة سنة تسع وخمسين، وقيل: سنة تسع وسبعين. انظر: الاستيعاب (١٧٥١/٤)، أسد الغابة (٢٧٨/٦).

(٥) رواه الشافعي في الأم (١٨٥/٢-١٨٦) ومسلم لك: الصلاة، ب: صفة الأذان (٣٧٩).

(٦) في (ب): أفاضلهم.

(٧) انظر: الأم (١٨٥/٢) مختصر المزني (ص ١٢).

للأحاديث التي رويت عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في فضل ذلك، منها أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهينوا عليه.. ففعلوا، ولَوْ عَلِمَ النَّاسُ مَا فِي الْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ.. لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا»^(١).

٢٣٨- فأحب إلي الرغبة في الأذان والصف (ب/١٢) الأول وشهود العشاء والصبح؛ لحديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٢٣٩- ومن سمع المؤذن.. فليقل كما يقول^(٢)، فإن له من الأجر مثل ما له، وقد كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يفعل ذلك ويأمر به^(٣).

(١) في (ب): للاطلاع.

(٢) انظر: مختصر المزني (ص ١٢).

(٣) في (ب): صلاحهم.

(٤) انظر: الأم (ص ١٢).

(٥) قال الشافعي: "أحب الأذان لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «اغفر للمؤذنين»، وأكره الإمامة للصمان". ٨١. من الأم (٣٠٥/٢)، وقال في مختصر المزني (ص ١٣): "وأجيب الأذان؛ لما جاء فيه، قال رسول الله: «الأئمة ضمنا، والمؤذنون أمانا، فأرشد الله الأئمة، وغفر للمؤذنين»".

(٦) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه البخاري ك: الأذان، ب: الاستهانة في الأذان، (٦١٥)، ومسلم ك: الصلاة، ب: تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها والازدحام على الصف الأول والمساابقة إليها وتقديم أولي الفضل وتقريهم من الإمام، (٤٣٧).

(٧) انظر: الأم (١٩٨/٢) مختصر المزني (ص ١٢).

(٨) أما أمره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك: فمتفق عليه من حديث أبي سعيد الحديري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه البخاري ك: الأذان، ب: ما يقول إذا سمع المنادي، (٦١١)، ومسلم ك: الصلاة، ب: استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ثم يصلي على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم يسأل الله له الوسيلة (٣٨٣). ورواه الشافعي في الأم (١٩٦-١٩٧).

وأما فعله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فرواه معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحديثه عند البخاري ك: الأذان، ب: ما يقول إذا سمع المنادي، (٦١٢) وفي ك: الجمعة، ب: يثيب الإمام على المنذر إذا سمع النداء. ورواه الشافعي في الأم (١٩٧/٢) ١٩٨.

باب/ (١) إمامة النساء وما عليهن في الأذان والإقامة

٢٤٠- أبو حاتم عن الربيع^(١) قال الشافعي: "تؤم المرأة النساء"^(٢) في المكتوبة والنافذة^(٣)، وتقوم^(٤) وسطاً^(٥)، وكذلك روي أن أم سلمة^(٦) زوج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانت تؤم^(٧) النساء وتقوم^(٨) وسطاً^(٩).

٢٤١- وليس على النساء أذان ولا إقامة^(١٠)، فإن^(١١) "أَذَّنْ وَأَقَمْنِ"^(١٢) لم أكره ذلك^(١٣)، لأن ذلك محيد، ولا أكره للمرأة أن تمجد^(١٤) الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١٥).

(١) نهاية (٦/ب) من (ب).

(٢) ليس في (ب) و(ز).

(٣) في (أ) و(ز): للنساء.

(٤) انظر: الأم (٣٢٢/٢) مختصر المزني (ص ٢٤).

(٥) في (ب): وتكون.

(٦) انظر: الأم (٣٢٢/٢) مختصر المزني (١١٧/٨).

(٧) هي: أم المؤمنين، هـ بنت أبي أمية بن المعيرة القرظية المحرومة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، نزل بها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في جهادي الآخرة سنة أربع، وقيل سنة ثلاث، وكانت من أسلم قديماً هي وزوجها، وهاجرا إلى الحبشة، ثم قدما مكة وهاجرا إلى المدينة، كانت موصوفة بالجمال البارع والعقل البالغ والرأي الصائب وإشارتها على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم الحديبية تدل على وفور عقلها وممواب رأيها، روت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن أبي سلمة وقاطعة الزهراء، وروى عنها: ابنها عمر وزينب، وأخوها عامر، وآخرون، ماتت في شوال سنة تسع وخمسين، وقيل: في آخر سنة إحدى وستين، بعدما جاءها نعي الحسين، وصلى عليها أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقيل في وفاتها غير ذلك، وهي آخر أمهات المؤمنين موتاً. انظر: أسد الغابة (٣٤٠/٦)، الإصابة (٤٠٤/٨).

(٨) في (أ) و(ز): يؤم.

(٩) في (أ) و(ز): يقوم.

(١٠) رواه الشافعي في الأم (٣٢١/٢)، وعبد الرزاق في المصنف (١٤٠/٣ - ٥٠٨٢)، وابن أبي شيبه (٨٨/٢) - ٨٩، وابن حزم في المحلى (٢١٩/٤ - ٢٢٠) وقال: "هذا إسناد كالذهب"، ومصحح النووي إسناده في المجموع (١٧٢/٤) الفكرة.

(١١) انظر: الأم (١٨٤/٢) وفيه: "وليس على النساء أذان"، وقال في (١٨٥/٢): "وإن كنت أحب أن تقيم"، وقال في مختصر المزني (ص ١٢): "وأحب للمرأة أن تقيم".

٢٤٢- عَرَّيْ لَا أُحِبُّ لَهُنَّ أَنْ يَرْفَعْنَ أَصْوَاتَهُنَّ بِالْأَذَانِ، وَتُسْمِعْنَ^(٥) الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا^(٦)، لِأَنَّ الصَّوْتَ يُشْنَتُهُ.

باب رفع اليدين في الصلاة^(٧)

٢٤٣- أَبُو حَاتِمٍ عَنِ الرَّبِيعِ^(٨) قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا كَثُرَ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ^(٩).. رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَسْكِنَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ.. رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ، وَإِذَا رَفَعَ [رَأْسَهُ] مِنَ الرُّكُوعِ.. رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ، يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ مِنْ صَلَاتِهِ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهَا^(١٠)

٢٤٤- وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَلَا إِذَا أَهْوَى^(١١) لِلسُّجُودِ، وَلَا إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ لِلْقِيَامِ^(١٢)، وَهُوَ^(١٤) مَعْنَى مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١٥).

(١) فِي (أ): "أَذْنُوا أَوْ أَقَامُوا"، فِي (م): "أَذْنُوا وَأَقَامُوا".

(٢) الْأَمُّ (١٨٤/٢) قُلْتُ: يَعْنِي يُؤْذِنُوا لِأَنْفُسِهِمْ لَا لِلرِّجَالِ لِأَنَّهُ قَالَ فِي نَفْسِ الصَّفْحَةِ: "وَأِنْ أَذْنْتَ لِرَجَالٍ لَمْ يَنْزِعْ عَنْهُمْ أَذَانًا".

(٣) فِي (أ) وَ(م): بِمَجْدٍ.

(٤) فِي (ب): عَرَّجَلٌ.

(٥) فِي (ب): لَتُسْمِعَ.

(٦) الْأَمُّ (١٨٤/٢-١٨٥) وَقَالَ: وَتَسْمِعُ صَوَابَهَا إِذَا أَذْنْتَ

(٧) فِي (ب): رَفَعَ الْيَدَيْنِ.

(٨) لَيْسَ فِي (ب) وَ(م).

(٩) فِي (أ) وَ(م): صَلَاتِهِ.

(١٠) انْظُرْ: الْأَمُّ (٢٣٨/٢ ٢٣٨) مُخْتَصَرُ الْمَرْفُوعِ (ص ١٤).

(١١) فِي (ب): هَوَى،

(١٢) فِي (ب): وَلَا إِذَا رَفَعَ لِلسُّجُودِ لِلْقِيَامِ.

(١٣) الْأَمُّ (٢٣٨/٢) مُخْتَصَرُ الْمَرْفُوعِ (ص ١٥).

(١٤) فِي (ب) زِيَادَةٌ: "فِي".

(١٥) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَوَاهِ الْبُخَارِيِّ لَكِ: الْأَذَانُ، ب: رَفَعَ الْيَدَيْنِ إِذَا كَبَّرَ وَإِذَا رَكَعَ

وَإِذَا رَفَعَ، (٧٣٦)، وَمُسْلِمٌ لَكِ: الصَّلَاةُ، ب: اسْتِحْبَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ حَذْوَ الْمَتَكَيْنِ مَعَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ

وَالرُّكُوعِ وَفِي الرُّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ وَأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ إِذَا رَفَعَ مِنَ السُّجُودِ، (٣٩٠)، وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ

باب قول المصلي عند الإحرام

٢٤٥- أبو حاتم حدثنا الربيع قال^(١)، قال الشافعي: ويقول المُصَلِّي بعد الإحرام: «سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك، وتعالى جدُّك، ولا إله غيرك»^(٢)، «وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً مسلماً»^(٣) وما أنا من المشركين، إن صلاتي وسكوتي وعجايب ومغاني لله رب العالمين، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين»^(٤)، «اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنت»^(٥)./

٢٤٦- وهذا الذي أختار للمُصَلِّي أن يقول بعد الإحرام وقبل القراءة^(٦)؛ فإن^(٧) تركه تارك فاستفتح^(٨) القراءة بعد الإحرام.. كرهت ذلك له، ولا شيء عليه إلا ترك الاختيار^(٩)؛ لأنه روي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثل معنى هذا قبل القراءة.

(٢٣٤/٢).

- (١) لبست في (ب)، وهي ثابتة في (م) دون قوله: «أبو حاتم».
- (٢) وهو مروي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رواه النسائي ك: الانفتاح، ب: نوع آخر من الذكر بين افتتاح الصلاة وبين القراءة، (٨٩٩)، قال الألباني: «صحيح».
- (٣) كلمة: «مسلماً».. لم ترد في الأم ولا في المزي ولا في صحيح مسلم، وليست هي في آية سورة الأنعام رقم ٧٩.

- (٤) انظر: الأم (٢٤٠/٢)، مختصر المزي (ص ١٤).
- وذلك للحديث الذي أخرجه مسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٧٧١)، عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- (٥) للحديث المتفق عليه عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رواه البخاري، ك: التهجد، ب: التهجد بالليل، وقوله عَزَّوَجَلَّ ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾، (١١٢٠)، ومسلم ك: صلاة المسافر وقصرها، ب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٧٦٩).

(٦) انظر: الأم (٢٤١/٢).

(٧) في (ب): وإن.

(٨) في (ب): استفتح.

(٩) انظر: الأم (٢٤١/٢).

باب الجهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وقراءة الحمد

٢٤٧- ثنا أبو حاتم حدثنا الربيع^(١) قال الشافعي [زُحْرِيْلَقْنَه] ويحمر بـ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ قبل 'أم القرآن'^(٢) وقبل السورة^(٣).

٢٤٨- فإن تركها تارك^(٤) وحذو، أو مع إمام^(٥) فيما أسر الإمام [رجهر].. أعاد الصلاة^(٦)؛ لأن أبا هريرة روى أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ.. فَهِيَ خَدَاجٌ»، فقال له حامل حديثه هذا^(٧): «إني [أحياناً] أكون حلف الإمام»، فقال له^(٨): «اقرأ بها يا فارسي في نفسك»^(٩)، وأبو هريرة حمل الحديث عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو أول بتفسيره؛ لأنه قد سمعه، وقد يكون شهد من تفسيره ما لم يشهد غيره من [لم] يسمعه^(١٠).

(١) لبست في (ب)، وسقط من (م): "ثنا أبو حاتم".

(٢) في (ب): أم الكتاب.

(٣) انظر: اختلاف الراشدين من "الأم" (٣٣٠/٨).

(٤) هنا زيادة في (ب): "يمرّد أم القرآن".

(٥) في (ب): الإمام.

(٦) انظر: الأم (٢٤٤/٢).

(٧) أي الراوي عنه، وهو: أبو السائب مولى هشام بن زهرة، كما في رواية أبي داود الآتية في تخریج الحديث.

(٨) في (ب): قال.

(٩) رواء الشافعي في الأم (٢٤٣/٢-٢٤٤) دون القصة والكلام بين أبي هريرة والراوي عنه، ومسلم ك: الصلاة ب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وأنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلوها قرأ ما تيسر له من غيرها، (٣٩٥) بلفظ: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأَمِّ الْقُرْآنِ.. فهي خداج -ثلاثاً- غير تمام»، فقيل لأبي هريرة: «إنا نكون وراء الإمام»، فقال: «اقرأ بها في نفسك».

وروى أبو داود ك: الصلاة ب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، (٨٢١) عن أبي السائب مولى هشام بن زهرة يقول سمعت أبا هريرة يقول، (فذكر الحديث) ثم قال: ، فقلت: يا أبا هريرة إن أكون أحياناً وراء الإمام؟ قال: فغمز ذراعي وقال: «اقرأ بها يافارسي في نفسك»، وصححه الألباني.

(١٠) في (أ) و(م): سمعه.

٢٤٩- رَوَى أَنَّهُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ»^(١).

٢٥٠- [قال الربيع] قال أبو يعقوب^(٢): «وَلَأَنَّ غَيْرَ وَاحِدٍ أَحْبَبَ عَنِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ^(٣)، - وقال- عن ابن جُرَيْجٍ^(٤)، عن ابنِ أَبِي مُلَيْكَةَ^(٥)، عن أم سلمة، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ بَدَأَ بِ: ﴿يَسِّرْ اللَّهُ الرِّجْزَ الرَّحِيمَ﴾ بَعْدَهَا آيَةً، ثُمَّ قَرَأَ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ بَعْدَهَا مِئَةَ آيَاتٍ»^(٦).

(١) متفق عليه من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه البخاري ك: الأذان، ب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يشهر فيها وما يخاف، (٧٥٦)، ومسلم ك: الصلاة، ب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وأنه إذا لم يتيسر الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر من غيرها، (٣٩٤)، ورواه الشافعي في الأم (٢٤٣/٢).

(٢) هو البويطي.

(٣) هو حفص بن غِيَاث بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي، القاضي، روى عن إسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، وروى عنه ابنه عمر وأهل العراق، توفي سنة ١٩٤، وقيل: ١٩٥، روى له أصحاب الكتب الستة، قال ابن حجر: ثقة فقيه حظه قليلًا في الآخر. انظر: تقريب التهذيب (ص ٢٦٠)، الثقات (٢٠٠/٦).

(٤) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج الأموي مولاهم المكي، صاحب التصانيف، أحد الأعلام، روى عن مجاهد يسيرًا، وعن عطاء بن أبي رباح فأكثر، وعن خلق كثير، وعنه السفينان، وابن عُلَيج، وأُمِّ سَوَاهِم، أدرك مصغار الصحابة ولم ينفذ عنهم، توفي سنة: ١٥٠، أو بعدها، روى له أصحاب الكتب الستة، قال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل. انظر:

تقريب التهذيب (٦٢٤)، تذكرة الحفاظ (١٦٩/١).

(٥) هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة النخعي المدني، الإمام، شيخ الحرم، كان قاضيا لعبد الله بن الزبير ومؤذنا له، أدرك ثلاثين من الصحابة، روى عن: عائشة وأم سلمة وابن عباس وخلق سواهم، وروى عنه أيوب السخيتان، وعطاء، والليث بن سعد، توفي سنة: ١١٧، روى له أصحاب الكتب الستة، قال ابن حجر: ثقة فقيه. انظر: تهذيب الكمال (٢٥٦/١٥)، تقريب التهذيب (ص ٥٢٤)، تذكرة الحفاظ (١٠١/١).

(٦) نقل البيهقي في المعرفة (٣٦٢/٢) هذه الفقرة وعزاها إلى البويطي.

أما حديث حفص بن غياث فرواه ابن أبي شيبه (٥٢٠/٢)، قال: حدثنا حمص، عن أبي شيبه رواه أبو يعلى في مسنده (٣٥٠-٣٥١/١٢)، ومن طريق ابن أبي شيبه أخرجه الطبراني (٣٩٢/٢٣)، (٩٣٧)،

٢٥١- وقد روى الليث بن سعد^(٢)، عن خالد بن يزيد^(١)، عن سعيد بن أبي هلال^(٣)، عن نعيم بن 'عد الله'، أنخمر^(٤)، قال: صليتُ خلف أبي هريرة فقرأ: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾

والحاكم (٣٥٦/١)، وقال: "صحيح على شرط الشيخين"، وعنه البيهقي في المعرفة (٣٦٢/٢-٣٦٣) وقال: "ومعناه رواه جماعة عن ابن جريح".

ولعله عند ابن أبي شيبة وأبي يعلى والطبراني "كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، يعني: حرفاً حرفاً" إلا أنه عند الطبراني بلفظ: "إن النبي" بدل: "كان رسول الله"، وعند الحاكم "يقطعها حرفاً حرفاً" وعند البيهقي "ويقطعها حرفاً حرفاً يعني آية آية".

ورواه أبو داود ك: الحروف والقراءات، باب^(٥) (٤٠٠١)، عن سعيد بن يحيى الأموي عن أبيه عن ابن جريح عن عبد الله بن أبي مليكة عن أم سلمة أنها ذكرت -أو كلمة غيرها- قراءة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين» يقطعُ قراءته آية آية. وروى بلفظ قريب لما في البيهقي عن عمر بن حارون عن ابن جريح؛ أخرجه ابن خزيمة (٢٤٨/١-٢٤٩: ٤٩٣)، والحاكم (٣٥٦/١) والبيهقي (٤٤٢/٢) وفي الصغرى (٢٤٨/١) بلفظ: "قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فَعَدَّهَا آيَةً، الحمد لله رب العالمين آيتين، [الرحمن الرحيم ثلاث آيات، مالك يوم الدين أربع آيات، وقال هكذا: إياك نعبد] وإياك نستعين، وجمع خمس أصابعه"، وما جعلته بين معقوفتين.. ليس عند ابن خزيمة.

ومس طريق عمر بن حارون -أيضاً- أخرجه الدارقطني (٣٠٧/١)، والبيهقي في المعرفة، (٣٦٢/٢-٣٦٣)، بلفظ: "كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، ههنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، لَفَطَهَا آيَةً آيَةً، وَعَدَّهَا عَدَّ الْأَعْرَابِ، وَعَدَّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آيَةً، وَلَمْ يَعُدَّ (عليهم)" قال البيهقي: "هذا التفسير يوافق جملة ما رواه أصحاب ابن جريح عن ابن جريح".

وروي بطرق وألفاظ أخرى.

قال الألباني في الإرواء (٥٩٢/٢: ٣٤٣) حديث أم سلمة: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم وعدّها آية" (صحيح).

(١) في هذا الموضع في (ب): فقرة، هي في (أ) و(م): بعد سطور، وسأثبتها هناك، وأشار لذلك.

(٢) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، شيخ الديار المصرية وعالمها ورئيسها، حدث عن: عطاء بن أبي رباح، والزهرى، وغلط كثير، وعنه: محمد بن عجلان -وهو شيخه- وابن وهب، وغلط، قال فيه الشافعي: «هو أنفه من مالك؛ إلا أن أصحابه لم يقوموا به»، قال ابن حجر: ثقة ثبت فقه إمام مشهور، توفي في شعبان سنة ٧٥، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: تقريب التهذيب (ص ٨١٧)، تذكرة الحفاظ (١/٢٢٤).

قيل أم القرآن وقيل السورة، وكثر في الحمص والرطب، وقال: «أنا أسنهنكم صلاة رسول الله ﷺ عليه وسلم»^(١).

(١) هو خالد بن يزيد الجعفي، ويقال السكسكي، أبو عبد الرحيم المصري، مولى بني جُمَيْح، روى عن عطاء، وروى عنه الليث، قال ابن حجر: ثقة فقيه، مات سنة ٣٩، روى له أصحاب الكتب الستة، انظر: التقريب (ص ٢٩٣)، الثقات (٢٦٥/٦).

(٢) هو سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم، أبو العلاء المصري، روى عن: جابر، وعن أنس مرسلاً وخلق، وعنه سعيد المقبري، وخالد بن يزيد البصري وغيرهم، قال الحافظ: صدوق لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط، مات بعد ١٣٠، وقيل: قبلها، وقيل: قبل الخمسين سنة، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: التقريب (ص ٣٩٠)، تهذيب التهذيب (٤٨/٢)، قال ابن حزم عنه في الفصل (٢٨٥/٢): «ليس بالقوي قد ذكره بالتخليط شيبي وأحمد بن حنبل».

(٣) في (ب): «عبد الرحمن»، والمثبت من (أ) و(م)، وكما هو في ترجمته.

(٤) يُعَمُّ بن عبد الله المُجَرِّج، أبو عبد الله المدني، مولى آل عمر بن الخطاب، سمي الجمر لأنه كان يُعَمُّ المسجد، روى عن: أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وعنه: مالك بن أنس، وبكير بن عبد الله بن الأشج، قال الحافظ: ثقة، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: تهذيب الكمال (٤٨٨/٢٩)، التقريب (ص ١٠٠٧).

(٥) أخرجه النسائي ك: الاستحباب، ب: قراءة ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّسْمَ الرَّبَّيْعَ﴾، (٩٠٥)، بسوه من طريق الليث

بالإسناد المذكور، وابن خزيمة (٢٥١/١: ٤٩٩) أيضاً من طريق الليث به، بنحو لفظ النسائي، وكذلك في (٣٤٢/١: ٦٨٨) من طريق حيوة عن خالد بن يزيد به، بنحوه وفي زيادات، وعنه ابن حبان (١٠٤/٥: ١٨٠١) من طريق الليث به، وفي (١٠٠/٥: ١٧٩٧) من طريق حيوة عن خالد به، والحاكم (٣٥٧/١) من طريق الليث به، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، والبيهقي (٤٦/٢)، وقال: «هو إسناده صحيح وله شواهد»، وفي (٥٨/٢)، وفي المعرفة (٣٦٩/٢)، وذكر احتجاج البويطي به، وقال الحافظ في الفتح (٢٦٧/٢): «هو أصح حديث ورد في ذلك»، وقال في النكت على ابن الصلاح: «وهو حديث صحيح لا علة له، ففي هذا ردٌّ على من تنافوا البتة وتأييد لتأويل الشافعي -رضي الله تعالى عنه- لكنه غير صحيح [في المطبوع: صحيح] في ثبوت الجمهور؛ لاحتمال أن يكون سماع يعيمها من أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- حال غائبه؛ لقربه منه، فبهذه تنفق الروايات كلها». [الويرة ١٣٨/١] من نسخة مكتبة جامعة الرياض، رقم (١٢٩٤)، وهو في المطبوع يتسقى د. ربيع المدخلي في (٧٧٠/٢)، ومع أن هذه النسخة هي إحدى النسخ التي اعتمد عليها محقق النكت، لكن جاء عنده: «لكنه غير صحيح»، وهكذا صورتها في المخطوط: **محمدي**. ثم وجدتها في ط. طارق عوض الله (٢٥١/٣) كما هي في المخطوط.

قال ابن عبد الهادي في المحرر (ص ١١٠): «رواه ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي والخطيب

٢٥٢- قال ^(١) أبو حاتم: والذهب عددا أنه لا يجهر بـ: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ ؛
 لحديث أنس بن مالك ^(٢) عن النبي (١٣/ب) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبي بكر وعمر وعثمان، وحديث ابن

وصحَّوه، وقد أُعْلِلَ ذِكْرُ البسمة".

قال الألباني في التعليق على النسائي: "ضعف الإسناد" وضعفه كذلك في التعليقات الحسان (٣٠٤/٣)
 و(٣٠٦/٣).

وقال في تمام الملة (ص١٦٨): "... بعض المحدثين قد أعل ذكر البسمة فيه بالشذوذ، وبخلافه جميع الثقات الذين
 رووا الحديث عن أبي هريرة ولم يذكروها فيه... وقد أطال في بيان ذلك الزليفي في «نصب الرابة»
 فراجع".

ثم قال (ص١٦٩): "والحق أنه ليس في الجهر بالبسمة حديث صريح صحيح، بل صح عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 الإسرار بما من حديث أنس، وقد وقعت له على عشرة طرق ذكرها في تخریج كتابي «صفة صلاة النبي
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» أكثرها منسوبة للأسانيد، وفي بعض العاطفا التصريح بأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن يجهر
 بها، وسندها صحيح على شرط مسلم، وهو مذهب جمهور الفقهاء، وأكثر أصحاب الحديث، وهو الحق
 الذي لا ريب فيه، ومن شاء التوسع في هذا البحث فليراجع «تناوئ شيخ الإسلام» (٨١/١)، ففيها مقنع
 لكل عاقل منصف".

قال الزليفي (٣٣٥/١): "الجواب عنه من وجوه: أحدها: أنه حديث معلول فإن ذكر البسمة فيه ما تفرد به
 نعم الجهر من بين أصحاب أبي هريرة وهم ثمانية ما بين صاحب وتابع ولا ثبت عن ثقة من أصحاب أبي
 هريرة أنه حدث عن أبي هريرة أنه عليه السلام كان يجهر بالبسمة في الصلاة وقد أعرض عن ذكر البسمة
 في حديث أبي هريرة صاحبها الصحيح".

وقال في (٣٣٧/١) "الوجه الثاني: أن قوله: "قرأ"، أو: "قال"... ليس بصريح أنه سمع منه، إذ يجوز أن يكون أبو
 هريرة أخبر نعتاً بأنه قرأها سراً، ويجوز أن يكون سمعها منه في مخافة لقربه منه، كما روى عنه من أنواع
 الاستفتاح وألفاظ الذكر في قيامه وقعوده وركوعه وسجوده".

وفي (٣٣٨/١) "الوجه الثالث: أن قوله: إني لأشبهكم صلاة برسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما أراد به أمس الصلاة
 ومقاديرها وهيئتها، وتشبيه الشيء بالشيء لا يقتضي أن يكون مثله من كل وجه، بل يكفي في غالب
 الأفعال، وذلك متحقق في التكبير وغيره دون البسمة".

(١) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري لك: الأذان، ب: ما يقول بعد التكبير، (٧٤٣) عن أنس: أن النبي
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبا بكر وعمر كانوا يفتحون الصلاة بـ: ﴿اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ﴾ ، ومسلم لك:
 الصلاة، ب: حجة من قال لا يجهر بالبسمة، (٣٩٩) عن أنس قال: صليت مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

مُغْفَلٌ^(١)، وعائشة^(٢)، في ذلك أيضاً، وهو الذي يخضاره^(٣).

وأبي بكر وعمر وعثمان، فلم أسمع أحداً منهم يقرأ ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾، وأخرجه الشافعي في الأم: (٢٤٤/٢).

(١) هو: عبد الله بن مُغْفَل بن عبد الحم بن عفيف المزني، صحابي جليل من أهل بيعة الرضوان، وكان يقول: إن لمن رفع عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أغصان الشجرة يومئذ، له عدة أحاديث، حدث عنه: الحسن البصري، وعطوف بن الشعير، وغيرهم، قال الحسن البصري: كان عبد الله بن مغفل أحد العشرة الذين بهم ألبا عمر بن الخطاب يُقَفِّهون الناس، توفي سنة ستين، وكان أبوه من الصحابة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قيل: كان عبد الله من البكائين. سر أعلام النبلاء (٤٨٣/٢-٤٨٤).

(٢) أخرجه النسائي ك: الافتتاح، ب: ترك الجهر بـ: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾، (٩٠٨) عن ابن عبد الله بن معمر قال: كان عبد الله بن معمر إذا سمع أحداً يقرأ ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ يقول: «مبئيتُ حلف رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وحلف أبي بكر وحلف عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فما سمعتُ أحداً منهم قرأ ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾، وأخرجه الترمذي ك: الصلاة، ب: ما جاء في ترك الجهر بـ: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾، (٢٤٤) بحره، وقال: «حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن»، وابن ماجه ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: افتتاح القراءة، (٨١٥)، وأحمد (١٧٥/٢٤-٢٥٥٨) وزاد الثلاثة «عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

وضعه الألباني في أحكامه على سنن النسائي والترمذي وابن ماجه، وقال حققو المسند: إسناده حسن في الشواهد.

(٣) هي أم المؤمنين، الطاهرة المرأة، عائشة الصديقة بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن عثمان، ولدت بعد المبعث بأربع سنين، تزوجها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد موت خديجة، وهي بنت سبع سنين، ودخل بها في شوال من السنة الأولى من الهجرة، وهي بنت تسع، أحبب نساء النبي إليه، لم ينكح بكراً، ولا امرأة أبواها مهاجران غيرها، وتوفي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بيتها، وبين يديها، ودفن في حجرها، توفيت سنة ثمان وخمسين بالمدينة، ودفنت في البقيع. انظر: الاستيعاب (١٨٨١/٤)، الإصابة (٢٣١/٨).

(٤) أخرجه مسلم ك: الصلاة، ب: ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به...، (٤٩٨)، قالت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يستمتع الصلاة بالتكبير والقراءة بـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

(٥) هكذا في النسختين (أ) و(ب)، وهو قول أبي حاتم، فلما أن يكون تصحف من «ختاره»، أو يكون من قول أبي عمران واوي الكتاب عن أبي حاتم.

٢٥٣- ﴿ قَالَ ^(١): وَلَا تَجِبْ عَلَى مَنْ جَهَرَ.

٢٥٤- ^(٢) قال الربيع: ركان الشافعي يرى القراءة خلف الإمام فيما أسر وجهر فيه.

٢٥٥- وفان، قال الله جلّ تائزه ^(٣): ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمُنَافِي [وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ] ﴾

[المحر: ٨٧]، وهي أم القرآن ^(٤)، فأولها ^(٥): ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾.

٢٥٦- روي عن اس مسعود ^(٦) [أنه] قال: «يُخْمِي الإمام ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ ^(٧)، وبه يقول الكوفيون ^(٨).

٢٥٧- وروي عن ابن عمر أنه كان يقرأ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾، قل الحمد [ش]،

وقيل السورة ^(٩).

(١) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٢) هذه هي الفقرة التي تقدم موضعها في (ب)، وأثبتها هنا مراعاة لترتيب (أ)، وهي بنحوها وهذا نصها في (ب): "قال أبو محمد: قال الشافعي: نرى القراءة خلف الإمام فيما أسر فيه الإمام وفيما جهر بأمر القرآن".

(٣) في (ب): عز وجل.

(٤) انظر: جامع البيان للطبري (١٣٢/١٧)، ورواه الشافعي في الأم: (٢٤٤/٢)، وعبد الرزاق (٩٠/٢) عن سعيد بن جبير رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٥) في (ب): وأولها.

(٦) هو: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، أبو عبد الرحمن الهذلي، أسلم قبل عمر، رَحِمَهُ اللَّهُ عَقَبًا، أول من جهر بالقرآن بمكة، أحذه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد إسلامه لخدمته، هاجر المجرتين؛ إلى الحبشة وإلى المدينة، وصلى إلى القبلتين، شهد المشاهد كلها مع المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وشهد اليرموك، روى عنه من الصحابة: ابن عباس، وابن عمر، وأبو موسى، وغيرهم، توفي سنة اثنين وثلاثين، وصلى عليه عثمان، وقيل غيره. انظر: أسد الغابة (٢٨٠/٣)، الاستيعاب (٩٨٧/٣).

(٧) رواه ابن أبي شيبه (٤١١/١) عن أبي وائل عن عبد الله أنه كان يمي ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾، والاستعاذة، و«ربنا لك الحمد».

(٨) يقصد بها حنيفة وأصحابه. انظر: الأمل وهو المبسوط لشمس بن الحسن (٣/١)، بدائع الصنائع (٢٠٤/١).

(٩) أخرجه الشافعي في الأم (٢٤٧/٢) وعبد الرزاق (٩٠/٢) وابن أبي شيبه (٤١٢/١) والبيهقي

٢٥٨- [قال أبو يعقوب وأبو محمد] وقد روى عمر بن ذر^(١) عن أبيه^(٢) عن رجل سماه^(٣) عن [سعيد بن]^(٤) [عبد الرحمن] بن^(٥) أبي^(٦) قال: صَلَّيْتُ خَلْفَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] فكان يجهر بـ: ﴿يَسْمُرُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^(٨).

(٤٣/٢)، ورواه من طريق الشافعي في المعرفة (٣٧٥/٢) بلقط "كان لا بدع ﴿يَسْمُرُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ

﴿، يفتح القراءة بـ: ﴿يَسْمُرُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾".

(١) هو: عمر بن ذر بن عبد الله بن زُرارة الهَمْلَنِيُّ، المُزَنِيُّ، أبو ذر الكوفي، روى عن سعيد بن جبير، وأبي وائل وجاعة، وعنه: أبان بن تغلب، وأبو حنيفة، وآخرون، توفي سنة مائة وثلاث وخمسين، وقيل غير ذلك، وهو من الذين عاصروا صفار التابعين، روى له: البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في التفسير، قال الحافظ: ثقة، روي بالإرجاء. التقيب (ص ٧١٨)، تهذيب (٢٢٣/٣).

(٢) ذر بن عبد الله المُزَنِيُّ، روى عن: سعيد بن جبير، وعبد الله بن شداد، وسعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى، وغيرهم، وعنه ابنه عمر، والأعمش، وجاعة، توفي قبل المائة، وهو من الذين عاصروا صفار التابعين، روى له أصحاب الكتب الستة، قال الحافظ: ثقة عابد روي بالإرجاء. التقيب (ص ٣١٣)، تهذيب التهذيب (٥٧٩/١).

(٣) وقع في مصادر التخریج رواية ذر عن ابن أبيزى بلا وساطة هذا المجه.

(٤) نهاية (أ/٧) من (ب).

(٥) في (أ) و(ب): "ابن أبيزى"، في (ب): "عبد الرحمن بن أبيزى"، والصواب أن ابن أبيزى هنا هو: "سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى"، فلذلك زدت "سعيد بن".

(٦) هو: سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى الخزاعي مولاهم، الكوفي، روى عن: أبيه وعن ابن عباس، وواثلة، وعنه: عطاء بن السائب، وقناة بن دعامة، وغيرهم، ثقة، من الطبقة الوسطى من التابعين، روى له أصحاب الكتب. انظر: التقيب (ص ٣٨٢)، تهذيب (٢٩/٢).

(٧) هو عبد الرحمن بن أبيزى الخزاعي مولاهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الكوفي، من معارف الصحابة - وَكَلَّمَهُمْ كَبَارُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وكان في عهد عمر رجلاً، وهو الذي استعمله نافع بن عبد الحارث على مكة، وقال عنه إِسْمَرُ لَا تَقِيَّةَ يَشْتَأْنُ: إنه قارئ لكتاب الله عالم بالفرائض، وكان على خراسان زمن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: الاستيعاب (٨٢٢/٢)، الإصابة (٢٣٨/٤).

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة (٤١٢/١) قال: حدثنا خالد بن مخلد عن عمر بن ذر عن أبيه عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى عن أبيه أن عمر جهر بـ: ﴿يَسْمُرُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، وأخرجه البيهقي (٤٨/٢) وفي المعرفة (٣٧٢/٢) بسنده عن عمر (في المطبوع: عمرو) بن ذر عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى عن أبيه

٢٥٩- رَوَى أَيْضًا عَنْ عُمَرَ بْنِ ذَرٍّ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ ^(١) عَطَاءٍ ^(٢)، عَنْ أَبِيهِ ^(٣)، أَنَّهُ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ^(٤) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كُلُّهُمْ يَجْهَرُونَ بِـ: ﴿يَسْمُرُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ^(٥).

قال: "صليت خلف عمر بن الخطاب فجهر بـ: ﴿يَسْمُرُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، ثم قال: "وكان ذكر أبيه سقط من كتابي والله أعلم"، يعني: والد عمر بن ذر، وقال في (٣٧١/٢) من المعرفة: "ورواه البويطي عن عمر بن الخطاب، وعن رجال من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، يعني هذا الحديث والذي يليه، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٠٠/١) بسنده عن عمر بن ذر عن أبيه عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه قال: صليت خلف عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فجهر بـ: ﴿يَسْمُرُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، وكان أبي يهجر بـ: ﴿يَسْمُرُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾."

وقال صاحب نصب الراية (٣٥٦/١) "وهذا الأثر يخالف للصحيح الثابت عن عمر: أنه كان لا يهجر، كما رواه أنس، وقد روى عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن أبيه أيضًا عدم الجهر، وروى الطحاوي بإسناده عن أبي وائل قال: كان عمر وعلي لا يهجران بـ: ﴿يَسْمُرُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، فإن ثبت هذا عن عمر.. فيُحتمل على أنه فعله مرة أو بعض أحيان"، وقال الحافظ في الدرر (١٣٥/١): "وبعاضه حديث أنس".

- (١) في (ب): عن، وثبت من (أ) و(٢) ومراجع التوثيق.
- (٢) هو: يعقوب بن عطاء بن أبي رباح المكي، روى عن: أبيه، وخالد بن كيسان، وغيرهم، وعنه: شعبة، والصفيانان، وآخرون، توفي سنة مائة وخمس وخمسون، من صغار التابعين، قال الحافظ: ضعيف، روى له النسائي. انظر: التقریب (ص ١٠٨٩)، تهذيب التهذيب (٤/٤٤٥).
- (٣) هو: عطاء بن أبي رباح - واسمه: أسلم - القرشي مولا المكي، أبو محمد، ثقة فقيه قاضٍ لكنه كثير الإرسال، وقيل: إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه، ت: سنة ١١٤ على المشهور، وقيل: بعدها، من الطبقة الوسطى من التابعين، روى له أصحاب الكتب. انظر: التقریب (ص ٦٧٧).
- (٤) في (ب): رسول الله.
- (٥) أخرجه الخطيب (لعله في كتاب الجهر بالسملة له)، عزاه إليه الزيلعي في نصب الراية (٣٥٧/١) فقال: "... ومنها ما أخرجه الخطيب أيضًا عن يعقوب بن عطاء بن أبي رباح عن أبيه قال: صليت خلف علي بن أبي طالب وعدة من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلهم يهرون بـ: ﴿يَسْمُرُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، وهذا أيضًا لا يثبت، وعطاء بن أبي رباح لم يلق عليًا، ولا صلى خلفه قط، والحمل فيه على ابنه يعقوب، فقد ضعفه غير واحد من الأئمة" وقال البيهقي في المعرفة (٣٧١/٢) "وروى البويطي عن عمر بن الخطاب

٢٦٠- [وقد] رُوِيَ عن عَطَّافِ بْنِ خَالِدٍ^(١)، عن نَافِعٍ^(٢)، عن^(٣) ابن عمر أنه كان يقرأ^(٤) ﴿

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إذا استفتح بالقراءة^(٥)، وإذا قرأ السورة التي بعدها^(٦).

٢٦١- قال الشافعي: فعلى كُلِّ مُضَلٍّ^(١) حلف إمام^(٢) أن يقرأ حلمه - في كل ما أسر فيه الإمام من الصلاة التي يجهر في بعضها، والصلاة التي يسر فيها كلها - بأَمِّ القرآن وسورة في الأوليين^(٣)، وأَمِّ القرآن في الآخرين^(٤)^(٥).

وعن رجال من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال الزيلعي (٣٥٧/١) "وإنما كثر الكذب في أحاديث الجهر على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه، لأن الشيعة ترى الجهر، وهم أكذب الطوائف، فومعوا في ذلك أحاديث، وكان أبو علي بن أبي هريرة، أحد أعيان أصحاب الشافعي يرى ترك الجهر بها، ويقول: الجهر بما صار من شعار الروافض، وغالب أحاديث الجهر يُجَدُّ في روائها من هو منسوب إلى التشيع".

(١) هو: عَطَّافُ بْنُ خَالِدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَاصِ الْمَنْزُومِي، المدني، أبو صفوان، من كبار أتباع التابعين، روى عن أبيه، وزيد بن أسلم ونافع، وغيرهم، وعنه: قتية بن سعيد، وسعيد بن منصور، وغيرهم، توفي قبل مالك -أي قبل سنة مائة وتسع وسبعين-، روى له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود في القدر، والترمذي والنسائي، قال الحافظ: **صَدُوقٌ يَهْمُ**. انظر: التقریب (ص ٦٨٠)، تهذيب التهذيب (١١٢/٣).

(٢) هو: نافع المدني مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الله، من الطبقة الوسطى من التابعين، روى عن: ابن عمر، وعائشة، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ**، وعنه: الزهري، ومالك، والأوزاعي، والليث، توفي سنة مائة وسبعة عشر، أو بعد ذلك، قال الحافظ: ثَبَتَ فقه مشهور، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: سير أعلام النبلاء (٩٥/٥)، التقریب (ص ٩٩٦).

(٣) في (ب): "ابن". فتكون العبارة فيها هكذا: "نافع ابن ابن عمر".

(٤) في (ب): بسم، بزيادة الباء قبل البسملة.

(٥) في (ب): القراءة.

(٦) أخرجه عبد الرزاق (٩٠/٢: ٢٦٠٨) عن ابن جريج قال أخبرني نافع أن ابن عمر كان لا يدع ﴿بِسْمِ

اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، بفتح القراءة -: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، والشافعي في الأم (٢٤٧/٢)،

والبيهقي في المعرفة (٣٧٥/٢) من طريق الشافعي عن مسلم وعبد الجيد عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر

أنه كان لا يدع ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ لأَمِّ القرآن والسورة التي بعدها، ثم ذكر حاجة رواد ذلك

عن نافع عن ابن عمر، قال: "وفي رواية عبد الله بن جهر بها في الفاتحة والسورة جميعاً"، ثم أخرجه من

طريق يزيد الفقير عن ابن عمر، ورواه في السنن الكبرى (٤٣/٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار

(٢٠٠/١).

(١) في (أ) و(ب) و(م): مصلي.

(٢) في (ب): الإمام.

(٣) في (ب): الأولتين، في (أ): بلا تقط لما بعد اللام، في (م): الأولين.

(٤) في (ب): الأخريتين، في (أ) و(م): بلا تقط لما بعد الراء.

(٥) في هذه الفقرة عدة مسائل:

✽ أولاً: حكم قراءة المأموم للناشئة، وفيها قولان عن الإمام الشافعي:

القول الأول: تجب عليه في كل ركعة، في السرية والجهرة، وهو قوله في الأم والبوطي كما ذكر صاحب المذهب، وحكاها المزني من رواية الربيع عن الشافعي، وهو المذهب الصحيح كما ذكر الإمام محيي الدين النووي رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

القول الثاني: تجب عليه في السرية ولا تجب عليه في الجهرية، وهو المذهب القلبي، وقوله في الإملاء -وهو من كتب المذهب الجديد- وهو الذي ذكره المزني من روايته عن الشافعي، وقال عنه النووي: قول ضعيف.

انظر: الأم (٢٣٣/٢)، مختصر المزني (ص ١٥)، نهاية المطلب (١٣٩/٢)، المذهب (٣٢٠/٣)، البيان (١٩٤/٢)، العزيز (٤٩٢/١)، المجموع (٣٢١/٣)، الروضة (٢٤١/١)، العباب (١٩٥/١)، وقال الرافعي: "وأصحهما أنه تجب عليه أيضاً... وهذا القول يعرف بالجديد، ولم يسمعه المزني من الشافعي رَحِمَهُمُ اللَّهُ فنقله عن بعض أصحابنا عنه، يقال إنه أراد الربيع، وأما القول الأول فقد نقله سماعاً عن الشافعي".

قلت: كلام البوطي هنا يتضمن أنه لا يقرأ إلا فيما يسر فيه الإمام، لكنه سيأتي صريحاً بالحكم.

✽ ثانياً: حكم قراءة السورة للمأموم:

لا يقرأ المأموم في الجهرية، ويقرأ في السرية، وكذلك إذا لم يسمع الإمام في الجهرية فإنه يقرأ في الأصم. انظر: المذهب (٣٥٠/٣)، المجموع (٣٥٠/٣)، العباب (٢٠٠/١).

✽ ثالثاً: مشروعية قراءة السورة لعبر المأموم، في الأوليين. انظر: الأم (٢٣٣/٢)، مختصر المزني (ص ١٦)، المجموع (٣٥٠/٣).

✽ رابعاً: قراءة السورة في الركعتين الأخيرتين وفيها قولان:

الأول: لا يستحب، وهو نصّه في التقديم، ونصه هنا في البوطي وفي المزني، وهو المعتمد.

الثاني: يستحب، وهو نصّه في الأم والإملاء.

قال النووي في المجموع (٣٥١/٣): "وصححت طائفة عدم الاستحباب وهو الأصح وبه أفق الأكثرين وجعلوا المسألة من المسائل التي يفتى فيها على التقديم، قلت: وليس هو قديماً فقط، بل معه نصات في الجديد".

انظر: الأم (٢٥٠/٢) مختصر المزني (ص ١٦) العباب (٢٠٠/١).

٢٦٢- إلا أن يدخل والإمام ركع.. فإنه يجوز أن يحرم قاتماً ويركع معه بلا^(١) قراءة^(٢)؛
للضرورة، ولقول 'رسول الله' ^(٣) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتِمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ..
فَرَكْعُوا»^(٤).

٢٦٣- فإن ترك السورة وقرأ بأَم القرآن.. أجزأه^(٥).

٢٦٤- وإن^(٦) ترك أَم القرآن، أو ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾، أو حرفاً من أَم القرآن^(٧)،
عامداً أو سهواً^(٨).

٢٦٥- أو نكسَ قراءة أَم القرآن، أو^(٩) قرأ أولها أو^(١٠) آخرها ثم عاد إلى وسطها فقرأه^(١١)..
فعليه الإعادة في كل ركعة فعل 'هذا فيها'^(١٢).

(١) في (أ) و(ب): فلا.

(٢) انظر: الأم: (٢٥٦/٢)، اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٢٤/٨)، نهاية المطلب (٣٩٠/٢)، العرب: (٢٠٢/١)،
المجموع (٣١٧/٣)، روضة الطالبين (٢٤٣/١). ولم أجده في المزي صريحاً، لكن يفهم من قوله: "وإذا أحسن
الإمام برجلٍ وهو ركع.. لم ينتظره، ولكن صلاته خالصة لله". اهـ. من مختصر المزي (ص٢٢).

(٣) في (ب): النبي.

(٤) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري ك: الأذان، ب: إقامة الصف من تمام
الصلاة، (٧٢٢)، ومسلم ك: الصلاة، ب: النهي عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره، (٤١٧).

(٥) انظر: الأم (٢٤٤/٢).

(٦) في (ب): فإن.

(٧) الروضة (٢٤٢/١).

(٨) في من ترك الفاشة ناسياً قولان:

الأول - وهو المعتمد - أنه لا تسقط عنه القراءة؛ لأن ما كان ركناً في الصلاة لم يسقط فرضه بالنسيان، كالركوع
والسجود، وهو أصحهما باتفاق الأصحاب وهو الجديد كما قال النووي.

الثاني: تسقط عنه القراءة بالنسيان، وهو القديم.

انظر: الأم (٢٤٤/٢)، روضة الطالبين (٢٤٤/١).

(٩) في (ب): و.

(١٠) في (ب): و.

(١١) في (ب): فقرأ.

٢٦٦- قال: فإن كان فعلها^(٣) في الصلاة^(١) كُلَّهَا.. فعليه إعادتها/كُلَّهَا.

٢٦٧- قال أبو يعقوب: ذكر يزيد بن زريع^(٥)، عن خالد الحذاء^(٦)، عن أبي قلابه^(٧)، عن [عمر] بن أبي عائشة^(٨)، عن من شهد ذلك، أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لهم: «اتقروا [خفي] وأنا أقرأ؟» فأجابوه بـ«نعم»، قال: «فليقرأ أحدكم بأَمِّ الْقُرْآنِ في نفسه»^(٩).

(١) في (ب): فيها هذا.

(٢) انظر: الأم (٢٤٤/٢) ٢٤٧-٢٤٨، الحاوي (١٠٩/٢)، الروضة (٢٤٣/١).

(٣) في (ب): فعله.

(٤) في (ب): الصلوات.

(٥) هو: يزيد بن زريع، أبو معاوية، البصري، روى عن سليمان التيمي، وهشام الطويل، وغيرهم، وعنه: ابن المبارك، وابن مهدي وآخرون، ثقة ثبت، من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، توفي سنة مائة واثنان وخمسون، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: تهذيب التهذيب (٤١٢/٤)، التقييد (ص ١٠٧٤).

(٦) هو خالد بن مهران الحذاء، أبو المنازل، البصري، مولى قريش، وقيل مولى بني هاشم، الحذاء، قيل له ذلك، لأنه كان عندهم، وقيل: لأنه كان يقول: أخذ على هذا النحو، ثقة يرسل، رأى أنس بن مالك، وروى عن عبد الله بن شقيق وأبي جواء العطاردي وأبي عثمان التهذي، وجماعة، وعنه الحمادان والثوري وشعبة وخلق، توفي سنة مائة وأربعة عشر، وقيل غير ذلك، وكان قد استعمل على العصور بالبصرة. انظر: تهذيب التهذيب (٥٣٣/١-٥٣٤)، تقريب التهذيب (ص ٢٩٢).

(٧) هو عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي البصري، أبو قلابه، أحد الأعلام، روى عن ثابت بن الضحاك الأنصاري، وسمرة بن جندب، وأبي زيد عمرو الخطيب، وغيرهم، وعنه أيوب وخالد الحذاء، وأبو رجاء سليمان مولى أبي قلابه، وطائفة، ثقة كبير الحديث، من الفقهاء ذوي الألباب، توفي سنة (١٠٤هـ). ينظر: تهذيب التهذيب (٢٣٩/٢).

(٨) هو محمد بن أبي عائشة المدني، مولى بني أمية، يقال اسم أبيه: عبد الرحمن، روى عن: أبي هريرة وجابر وغيرهم، وروى عنه: حسان بن عطية وأبو قلابه وغيرهم، له في صحيح مسلم حديث واحد في الدعاء بعد التشهد. انظر: تهذيب التهذيب (٥٩٩/٣)، تقريب التهذيب (ص ٨٥٨).

(٩) لم أرف على لفظ المصنف بهذا الإسناد، لكن وجدته بالإسناد الذي ذكره بعده، ولفظه مطابق تقريباً للفظه.

أما رواية يزيد بن زريع فأخرجها: مسدد (٧٧/٢) ١٠٦٩-إسحاق الخيرة المهره: قال: ثنا يزيد بن زريع، به، بلفظ: صلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلما قضى صلاته قال: «اتقروا والإمام يقرأ؟» قال: فسكتوا، قال: «تقروا والإمام يقرأ؟» قالوا: «إنا لنفعل». قال: «فلا تعملوا إلا أن يقرأ أحدكم بأَمِّ الكتاب في نفسه».

٢٦٨- [قال أبو يعقوب]: وروى أيضاً عن [وهيب^(١)، عن أيوب^(٢)، عن أبي قلابه، عن^(٣)] النبي^(٤) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوه^(٥).

وبنحوه البخاري في جزء القراءة (ص ٦٠: ٧٣) عن عبدان عن يزيد بن زريع، به، والبيهقي في المعرفة (٨٣/٣) بسنده عن يزيد بن زريع، به.

وتابعه: سفیان الثوري: أخرج حديثه عبد الرزاق (١٢٧/٢: ١٢٨-٢٧٦٦)، وعنه أحمد (٦١١/٢٩: ١٨٠٧٠) ورواه أحمد أيضاً عن يحيى بن آدم، عن سفیان، به، كما في (٢٠٥/٣٤: ٢٠٦٠٠) وعن عبد الله بن الوليد العدني عن سفیان، به، كما في (٤٦٥/٣٨: ٢٣٤٨١)، والبيهقي (١٦٦/٢) وقال: "هذا إسناد جيد وقد قيل: عن أبي قلابه عن أنس بن مالك، وليس محفوظ"، وكذلك أخرجه في المعرفة (٨٣-٨٤)، ثم قال: "وهذا إسناد صحيح وأصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلهم ثقة ترك ذكر أئمتناهم في الإسناد لا يضر إذا لم يعارضه ما هو أصح منه".

وتابعه: شعبه: وأخرج حديثه أحمد (٣٦٤/٣٤: ٢٠٧٦٥).

وتابعه: مسلمة بن محمد الثقفي: وأخرج حديثه ابن أبي عمر العدني (٧٧/٢: ١٠٦٩- إتحاف الخيرة المهرة).

(١) هو: وهيب بن خالد بن عجلان، أبو بكر الباهلي، الحافظ الثبت الإمام، مولاهم البصري الكرابيسي، حدث عن: منصور بن العتمر، وأيوب، وعبد الله بن طاوس، وطبقته، وعنه: إسماعيل بن علية، وعفان، ومسلم بن إبراهيم، وآخرون، قال ابن مهدي: كان من أبصر أصحابه بالحديث والرجال، ثقة ثبت؛ لكن تغير قليلا بأخرة، وهو في الفقه والعلم نظير حماد بن زيد، ورحمة الله عليهم، توفي سنة خمس وستين ومائة. انظر: تهذيب التهذيب (٣٣٣/٤)، تقريب التهذيب (ص ١٠٤٥).

(٢) هو: أيوب بن أبي تميمة كيسان السستياني أبو بكر البصري، مولى عزة، ويقال: مولى جهينة، رأى أنس بن مالك، وروى عن: عمرو بن سلمة الجرمي، وحيد بن هلال، وأبي قلابه، وغيرهم، وعنه: الأعمش، وقتادة، والחסائد، والسفيانان، وخلق كثير، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء القُاد، توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة، وله خمس وستون سنة. انظر: تهذيب التهذيب (١/٢٠٠)، تقريب التهذيب (ص ١٥٨).

(٣) ذكر البيهقي في المعرفة (٨٣/٣) هذه الفقرة بما فيها من زيادة من (ب)، قال: "وفي مختصر البويطي... وروى أيضاً عن وهيب عن أيوب عن أبي قلابه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوه".

(٤) في (ب): رسول الله.

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٢٧/٢: ٢٧٦٥) عن معمر عن أيوب عن أبي قلابه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصحابه: «أَقْرَؤُونَ عَلَيَّ وَأَنَا أَقْرَأُ؟» قال: فسكتوا، حتى سألهم ثلاثاً، قالوا: نعم، يا رسول الله! قال: «فَلَا تَفْعَلُوا ذَلِكَ، لِيَقْرَأُ أَحَدُكُمْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي نَفْسِهِ سِرًّا»، والبيهقي (١٦٦/٢) بسنده عن حماد بن سلمة عن أيوب، به، وبسنده عن إسماعيل بن علية عن أيوب، به.

وأخرجه ابن حبان (١٦٢/٥: ١٨٥٢) بسنده عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن أيوب عن أبي قلابه عن أنس، ثم

٢٦٩- قال الشافعي: وهكذا أُحِبُّ لِكُلِّ مَنْ صَلَّى^(١) حَلَفَ إِمَامٌ^(٢) فيما يجهر^(٣) فيه الإمام.. أن يقرأ بأَمِّ القرآن.

٢٧٠- وأُحِبُّ أن يكون ذلك في سَكَنَةِ الإمام قُلَّ أن يقرأ^(٤)، لحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٥).

٢٧١- وقال^(٦) أبو يعقوب يوسف بن يحيى: وكذلك يقول الليث بن سعد والأوزاعي^(٧) ^(٨).

قال -رحمه الله-: "جمع هذا الخبر أبو قلابة، عن محمد بن أبي عائشة، عن بعض أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسمعه من أنس بن مالك، فالطريقان -جميعاً- محفوظان، والبيهقي (١٦٦/٢) بسنده عن عبد الله بن عمرو عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس. قال الألباني: ضعيف بهذا السياق. انظر: التعليقات الحسان (٣٣٢/٣).

(١) في (ب): أحب إلى أن يصلى.

(٢) في (ب): الإمام.

(٣) في (ب): جهر.

(٤) المجموع (٣٦٢/٣)، العزيز (٤٩٢/١)، روضة الطالبين (٢٤٣/١).

(٥) وهو حديث الحسن عن سُرَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه أبو داود: ك: الصلاة، ب: السكنة عند الافتتاح، (٧٧٩) و(٧٨٠)، والترمذي: ك: الصلاة، ب: ما جاء في السكتين، (٢٥١)، وَحَسَنُهُ، وابن ماجه: ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: في سكتي الإمام، (٨٤٤)، وأحمد (٣٨٧/٣٣: ٢٠٢٤٥) وفي (٣٣/٣٩٥: ٢٠٢٦٥).

وَأَعْلَى الدارلطني (٣٣٦/١) بالانقطاع؛ لأن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقبة.

وقال الحافظ في حديث آخر للحسن عن سمرة: "وقال في «الإمام» من يحمل رواية الحسن عن سمرة على الاتصال.. يصحح هنا الحديث، قلت -أي الحافظ-: وهو مذهب علي بن المديني كما نقله عنه البخاري والترمذي والحاكم وغيرهم، وقيل: لم يسمع منه إلا حديث العقبة وهو قول البراء وغيره". اهـ. من التلخيص الحبير (١٦٤/٢)، وصححه النووي في الخلاصة (٣٧٣/١)، وضعفه الألباني في الضعيفة (٢٥/٢): (٥٤٧).

(٦) في (ب): قال.

(٧) هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، الدمشقي، الحافظ، شيخ الإسلام، أبو عمرو، حدث عن: عطاء بن أبي رباح، والقاسم بن محممة، وشداد أبي عمار، وخلق. -حدث عنه: شعبة، وابن المبارك، والوليد بن مسلم، وخلاتق، سكن في آخر عمره بيروت مرابطاً، ومها توفي سنة مائة وسبع وخمسين، كانت صنعة الكتابة والترسل، فرسانه تؤثر. انظر: تذكرة الحفاظ (١٧٨/١)، تقريب التهذيب (ص ٥٩٣).

(٨) حكاه عنهما في المجموع (٣١٢/٣-٣١٣) الفخر والمفتي (٢٦٠/٢).

٢٧٢- قال الشافعي: ومن صَلَّى وحده، صلاةً جهرٍ أو صلاةً سِرًّا^(١).. فليقرأ في الأولتين أم القرآن^(٢) وسورة^(٣)، وفي^(٤) الأخرتين^(٥) بأم القرآن، فإن لم يقرأ إلا بأم القرآن في كل ركعة وفيها ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.. أجره ذلك، وترك موضع الفصل والاحتبار، ولم ين لي أن عليه الإعادة.

باب القراءة في صلاة الصبح وغيرها

٢٧٣- أبو حاتم عن الربيع^(١) قال الشافعي: والقراءة في الصبح بطوال المفصل^(٢) ^(٧)، وفي الظهر سحر ذلك^(٣)، وفي العصر بدون ذلك^(٤)، وفي المغرب بقصار المفصل^(٥)، وفي العشاء: ﴿وَأَنشِمْسَ وَحَصَّنَهَا﴾، وغو ذلك^(٦)، وهكذا معنى ما أمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معاذ بن جبل في العشاء^(٧).

(١) في (ب): سرا.

(٢) في (ب): أم القرآن في الأولتين.

(٣) في (ب): وبسورة.

(٤) في (ب): في.

(٥) في (ب): الأخرتين.

(٦) ليس في (ب) و(ج).

(٧) "القرآن العزيز أربعة أقسام: الطُّول، والمتون، والمتاني، والمُعَصَّن... والمُعَصَّن: ما يلي الخافي من قصار السور؛ سَمِّيَ مُعَصَّنًا لكثرة الفصول التي بين السور بيسم الله الرحمن الرحيم، وقيل: لقلة المنسوخ فيه، وآخره: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، وفي أوله أنا عشر قولاً... والصحيح عند أهل الآثار أن أوله في". اهـ. من الرهان في علوم القرآن (٢٤٤/١-٢٤٦).

لكن صحَّح النووي أنه من الحجرات إلى آخر الختمة. انظر: دقائق المهاج (ص ٩٨).

و"طوله -أي: المفضل-: إلى ﴿عَمَّ﴾، وأوسطه: منها إلى ﴿الضُّحَى﴾، ومنها إلى آخر القرآن: قصاره، هذا أقرب ما قيل فيه". اهـ. من الإتيان (٢٢٢/١).

(٨) انظر: مختصر المزني (ص ١٨)، وروضة الطالبين (٢٤٨/١)، المهاج (ص ٩٨).

(٩) أي: بطوال المفصل. انظر: مختصر المزني (ص ١٨)، روضة الطالبين (٢٤٨/١)، المهاج (ص ٩٨).

(١٠) وقال في مختصر المزني (ص ١٨): "وفي العصر شواً مما يقرؤه في العشاء، وأحب أن يقرأ في العشاء بسورة

٢٧٤- وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ فِيمَا يَجْهَرُ بِهِ جَهْرًا يُسْمَعُ النَّاسَ.

٢٧٥- وَلَا بَأْسَ بِنَقْلَيْنِ الْإِمَامَ فِي الصَّلَاةِ^(١).

٢٧٦- وَإِذَا كَثُرَ الْإِمَامُ [فِي الصَّلَاةِ] لِلْإِحْرَامِ.. لَمْ يُكْثَرْ مِنْ حَفْطِهِ حَتَّى يَسْكُتَ^(٢)، فَإِنْ أَحْرَمَ أَحَدٌ مَعَهُ فَكَانَ^(٣) إِحْرَامُهُمَا^(٤) سَوَاءً؛ لَمْ يَمْرُغِ الْإِمَامُ قَبْلَهُ، أَوْ كَثُرَ قَبْلَ الْإِمَامِ.. فَلْيَقْطَعْ بِسَلَامٍ، ثُمَّ يُحْرِمُ بَعْدَ الْإِمَامِ؛ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَصَلَّى.. أَعَادَ.

٢٧٧- وَمَنْ أَحْرَمَ^(٥) فَهُوَ^(٦) بِالْإِحْرَامِ، فَفَرَّغَ مِنْهُ مُنْحِتًا لِلرُّكُوعِ، أَوْ فِي رُكُوعِهِ^(٧)،

٢٧٨- أَوْ أَحْرَمَ قَاتِمًا^(٨) بِوَيْدِهِ لِلْإِحْرَامِ^(٩) وَالرُّكُوعِ؛ مِثْلَ الَّذِي (١٤/ب) يُعِدُّ الْإِمَامُ رَاكِعًا فَيُكَبِّرُ

الجمعة ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾، وَمَا أَشْبَهَهَا فِي الطُّولِ، وَهَذِهِ مِنْ طَوَالِ الْمَفْصَلِ، وَفِي رُوضَةِ الطَّالِبِينَ

(٢٤٨/١)، وَالْمُتَهَاجِ (ص ٩٨) أَنَّهُ يَقْرَأُ بِأَوَاسِطِ الْمَفْصَلِ.

(١) قَالَ فِي مُخْتَصَرِ الْمَزْنِيِّ (ص ١٨): "وَفِي الْمَقْرَبِ: بِـ ﴿وَالْعَادِيَاتِ﴾ وَمَا أَشْبَهَهَا". وَهِيَ مِنْ قِصَارِ الْمَفْصَلِ، وَانْظُرْ:

رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (٢٤٨/١)، لِلْمُتَهَاجِ (ص ٩٨).

(٢) قَالَ فِي مُخْتَصَرِ الْمَزْنِيِّ (ص ١٨): "فِي الْعِشَاءِ: بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ وَ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾، وَهَذِهِ مِنْ الطُّوَالِ.

وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يَقْرَأُ بِأَوَاسِطِهِ كَمَا فِي رُوضَةِ الطَّالِبِينَ (٢٤٨/١)، الْمُتَهَاجِ (ص ٩٨).

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ لَكِ: الْأَذَانُ، ب: مَنْ شَكَّى إِمَامَهُ إِذَا طَوَّلَ، (٧٠٥)، بِالْفِطْرِ: «فَلَوْلَا صَلَّيْتُ بِـ:

﴿سَجَّحَ اسْمُ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، ﴿وَالشَّمْسُ وَنَجْمَاهَا﴾، ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى﴾؛ فَإِنَّهُ بِصَلَاةِ وَرَاكِعِ الْكَبِيرِ

وَالضَّعِيفِ وَذُو الْحَاجَةِ، وَمُسْلِمٌ لَكِ: الصَّلَاةُ، ب: الْقِرَاءَةُ فِي الْعِشَاءِ، (٤٦٥).

(٤) وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْفَتْحِ عَلَى الْإِمَامِ، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ. انْظُرْ: الْمُهَذَّبُ (١٣٤/٤)، الْجُمُوعُ (١٣٤/٤)، رُوضَةُ

الطَّالِبِينَ (٢٩١/١)، حَاشِيَةُ الْجَمَلِ (٤٣٠/١).

(٥) انْظُرْ: الْبَيَانُ (١٧١/٢)، الْمُتَهَاجِ (ص ١٢٥)، كِتَابُ الرَّاغِبِينَ (٢٤٧/١)، النُّجْمُ الْوَهَّاجُ (٣٩٢/٢)

(٦) فِي (ب): كَانَ.

(٧) فِي (أ) وَ(د): أَحْرَمَهُمَا.

(٨) هُنَا فِي (ب) زِيَادَةٌ: "قَبْلَ الْإِمَامِ".

(٩) فِي (ب): فَهُوَ.

(١٠) انْظُرْ: الْأُمُّ (٢٢٨/٢)، الْجُمُوعُ (٢٤٦/٣)، (٢٥٦/٣)، وَفِيهِ: "لَمْ تَتَعَدَّ صَلَاتُهُ قِرْصًا بَلَا خِلَافٍ، وَفِي

انْتِقَادِهَا نَفْلًا.. الْخِلَافُ السَّابِقُ".

(١١) فِي (ب): يَتَوَيَّ بِهَ الْإِحْرَامِ.

تكبيرة يبوي بها^(١) تكبيرة الإحرام والركوع.. لم يحرثه ذلك 'لتكبيرة الإحرام'^(٢)، ^(٣)، ويُبلغ ما قد صُلِّي، ولَيَقْطَع^(٤) بسلام^(٥)، ويُسَدِّ إحراماً وهو 'قائمٌ معتدل'^(٦) لا يَهْوِي به، وينوبه^(٧) للمكتوبة مفرداً، فإن لم يفعل وصَلَّى بإحرامٍ كما وصفنا.. أعاد.

باب في التأمين وقول: «سمع الله لمن حمده»

٢٧٩- /^(٨) تا أبو حاتم، أخبرنا الربيع قال، قال الشافعي: وإذا^(٩) قال الإمام: ﴿وَلَا تَصَلَّيْنَ﴾ ﴿[الثالثة: ٧] فقال: آمين.. قال^(١٠) من خلفه: «آمين»^(١١)، وقالوا رجل إن صَلَّي وَحْدَهُ^(١٢).

٢٨٠- وإن قال الإمام: «سمع الله لمن حمده».. قال: «ربنا ولك الحمد»^(١٣)، وقال من خلفه: «سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد»^(١٤)، كما يقول الإمام سواءً، لأنه جعل يُشْعِر، وكذلك يقول الرجل إن صَلَّي وَحْدَهُ^(١٥).

(١) هنا في (ب) زيادة: "معه".

(٢) في (أ): "لتكبيرة الإحرام"، وفي (ب): "لتكبيرة"، في (م): "لتكبيرة الإحرام".

(٣) انظر: الأم (٢٢٨/٢)، البيان (١٧١/٢)، وفيه أنها لا تجزئه عن الفرض وهل تجزئه عن النفل؟ وجهان، وروضة الطالبين (٣٧٤/١) وفيه: "فلا تتعقد فرضاً، ولا نفلاً أيضاً على الصحيح".

(٤) في (أ) و(م): ويقطع.

(٥) انظر: الأم (٢٢٨/٢)، وهنا فيس كثر هاوياً للركوع، أما من نوى تكبيرة الإحرام والركوع.. فإنه عدّه عبر داخلٍ في الصلاة.. فلا يحتاج حيطاً إلى تسليم. وفي روضة الطالبين (٣٧٤/١) أنها لا تتعقد صلاته نفلاً ولا فرضاً، ومقتضاه أنه لا يسلم.

(٦) في (ب): قائماً معتدلاً.

(٧) في (ب): وينوي به.

(٨) نهاية (ب/٧) من (ب).

(٩) في (أ) و(م): إذا.

(١٠) في (أ) و(م): وقال.

(١١) انظر: الأم (٢٤٩/٢)، مختصر المزني (ص ١٤).

(١٢) انظر: الأم (٢٥٠/٢).

(١٣) في (ب): لك.

(١٤) انظر: الأم (٢٥٧/٢) مختصر المزني (ص ١٤).

٢٨١- ❀ قال^(٩) أبو حاتم: يقولهما جميعاً أحب إليَّ.

٢٨٢- ❀ حدثنا^(١٠) أبو حاتم، قال: ثنا عبيد الله^(١١) بن داود أبو صالح الحراني^(١٢)، قال: حدثنا موسى بن أعين^(١٣)، عن مُطَرِّف^(١٤)، عن الشعبي^(١٥)، قال: «يقول الإمام «سمع الله من حده، اللهم ربنا ولك الحمد»، ويقول المؤمن «ربنا لك الحمد»»^(١٦).

(١) في (ب): لك.

(٢) انظر: الأم (٢٥٧/٢) مختصر المزي (ص ١٤٤).

(٣) في (ب): إذا.

(٤) انظر: الأم (٢٥٧/٢).

(٥) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٦) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٧) هكذا في المخطوطين: "عبد الله"، وليس في التراجم، والمذكور في التراجم: عبد الغفار بن داود أبو صالح الحراني؛ فإنه من شيوخ أبي حاتم، وذكروه له أخاً اسمه عبد الله، ولم يذكروه بالعلم والتحدث، قال الذهبي عن عبد الغفار: "وكان يكره أن يقال له: "الحراني"، وإنما سُمِّيَ بذلك لأن أخوته: عبد الله وعبد العزيز ولدا بجران، ولهم ثروة ونعمة". اهـ. من سير أعلام النبلاء (٤٣٩/١٠)، فاشأ أعلم.

(٨) إن كان هو عبد الغفار، فهو: ابن داود بن مهران بن زياد، الإمام المحدث الصادق، أبو صالح البكري، الحراني، ثم المصري، الأفريقي المولد، ولد سنة أربعين ومئة، سمع: حماد بن سلمة، والليث بن سعد، وعبد الله بن طيبة، وغيرهم، وحدث عنه: البخاري، وأبو بكر الأثرم، وعثمان بن سعيد اللارمي، وعلق كثير، وكان من أهل العلم والجلالة والحشمة، وكان ثقة ثبتاً فقيهاً على مذهب أبي حنيفة، وكان أحد وجوه المصريين، توفي بمصر في شعبان سنة أربع وعشرين ومئتين، وله أربع ومئتان سنة. انظر: سير أعلام النبلاء (٤٣٨/١٠)، التقريب (ص ٦١٧).

(٩) موسى بن أعين الجزي، مولى قريش، أبو سعيد، روى عن أبيه وإسماعيل بن أبي خالد، والأوزاعي، وجماعة، وعنه: ابنه محمد، وسعيد بن أبي أيوب، وآخرون، كان الإمام أحمد يحسن الثناء عليه، ثقة عابد، من الوسطى من أتباع التابعين، توفي سنة مائة وخمس وسبعين، أو سبع وسبعين، روى له أصحاب الكتب إلا الترمذي، انظر: التقريب (ص ٩٧٨)، تهذيب (١٧٠/٤).

(١٠) هو مُطَرِّف بن طريف الكوفي، أبو بكر أو أبو عبد الرحمن، روى عن الشعبي وأبي إسحاق السبيعي، وعنده، وعنه أبو عوانة، وهشيم، وآخرون، ثقة فاضل، من الذين عاشروا صفار التابعين، روى له أصحاب الكتب الستة، توفي سنة مائة وإحدى وأربعين، أو بعد ذلك. انظر: التقريب (ص ٩٤٨)، تهذيب (٩٠/٤).

(١١) هو عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو، روى عن علي وابن عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة

باب الجلوس في الصلاة

٢٨٣- "لما أبو حاتم" حدثنا الربيع قال: قال الشافعي: ويجلس المصلي في جلوسه بين السجدين على صدور قدميه، ويستقبل^(٣) بصدور قدميه القبلة^(٤)، وكذلك روي^(٥).

والتابعين، وعنه: أبو إسحاق السبيعي، وعاصم الأحول، وجماعات، ثقة مشهور فقيه فاضل، من الوسطى من التابعين، روى له أصحاب الكتب الستة، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، توفي بعد المائة، وعمره نحو من الثمانين. انظر: التقريب (ص ٤٧٥)، تهذيب التهذيب (٢/٢٦٤).

(١) حكى البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٣/٣) عن الشعبي أن المأموم يقتصر على الحمد، ولم يذكر عنه ما يقوله الإمام، وفي المغني (٢/١٨٦ و ١٨٩) مثل قوله هنا.

لكن حكى النووي في المجموع (٣/٣٩٣) نقلاً عن ابن المنذر أن مذهب الشعبي أن الإمام يختص بـ: «سمع الله لمن هداه» ولا يقول غيرها، ويختص المأموم بـ: «ربنا ولك الحمد» فقط.

(٢) ليس في (ب) و(ج).

(٣) في (أ) و(ب): وليستقبل، وأثبت من (ب) ومعرفة السنن للبيهقي.

(٤) المعتمد: استحباب الاقتراف بين السجدين، كما هو نصه في الأم (٢/٢٦٦) وعنصر المزني (ص ١٤٤).

والقول الثاني: أنه يجلس على عقبه -وهو الإقواء المشروع- وهو نصه هنا في البويطي، وفي الإقواء حيث قال هناك: "والقعود من السجدة التي يرجع منها إلى السجدة على العقبين" نقله عنه البيهقي في المعرفة (٣/٣٧). انظر: معرفة السنن والآثار (٣/٣٧)، البيان (٢/٢٢٤)، روضة الطالبين (١/٢٦٠)، وفيه: "وفي قول شاذ ضعيف: يضعف قدميه ويجلس على صدورهما"، والمجموع (٣/٤١٤) وقال في (٣/٤١٦): "وقد استحبه الشافعي في الجلوس بين السجدين في الإقواء والبويطي"، ونهاية المحتاج (١/٥١٧)، مغني المحتاج (١/١٧١)، النجم الوهاج (٢/١٥٢)، وعزاه الأخيرين للبويطي، حاشية الجمل (١/٣٧٩-٣٨٠)، وفيه: "هو نوع من الإقواء المستحب هنا".

(٥) رواه عن ابن عباس رضي الله عنه: مسلم لك: المساجد ومواضع الصلاة: ب: جواز الإقواء على العقبين، (٥/٣٦)، بسنده عن طاووس أنه قال: قلنا لابن عباس في الإقواء على القدمين، فقال: "هي السنة"، قلنا له: إنا لنراه جفاء بالرجل، فقال ابن عباس: "بل هي سنة نبيك صلى الله عليه وسلم"، وذكر البيهقي في المعرفة (٣/٣٧) نص الشافعي هذا، وعزاه للبويطي، ثم قال: "ولعله أراد بما روي في ذلك" ثم ذكر حديث مسلم السابق بسنده، وأخرج ابن أبي شيبة (١/٢٨٥) من فعل جابر وأبي سعيد وابن عمر وعن العبادلة: عبد الله بن الزبير وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم .. أنهم كانوا يقيمون بين السجدين في الصلاة، وعبد الوزاق (٢/١٩١: ٣٠٢٩ و ٣٠٣٣) عن العبادلة الثلاثة.

وجمع البيهقي بين الأحاديث المأهية عن الإقواء وبين هذا فقال في معرفة السنن والآثار (٣/٣٨): "يختص أن يكون

٢٨٤- وَيَتَحَنَّنُ^(١) فِي سَجُودِهِ، وَلَا يَجْعَلُ مَرْقَبَهُ عَلَى رِكْبَتِهِ^(٢).

٢٨٥- والجلسة الأولى: ^(٣) يصب رجله اليمنى، ويثني رجله اليسرى، ويجلس عليها^(٤).

٢٨٦- والجلسة الأخيرة: ^(٥) يصب رجله اليمنى كما وصفت في الجلسة الأولى، ويفضي بوركته الأيسر إلى الأرض، ويخرج قدمه اليسرى^(٦) حتى يكون عند صدر^(٧) قدمه اليمنى مطبوعة^(٨) الصدر^(٩).

٢٨٧- وإذا صَلَّى الرجلُ وَحْدَهُ نَافِلَةً -فَطَالَ سَجُودُهُ- فَقَدْ قِيلَ: يَتَعَبَّدُ بِمَرْقَبِهِ عَلَى رِكْبَتِهِ؛ لَطَوَّلِ السُّجُودَ.

٢٨٨- وينظر للمصلي في صلاته إلى موضع سجوده^(١)، وإن رمى بصره أمامه.. كان خفيفاً، والخشوع أفض.

حديث عائشة -النهى عن عقب الشيطان-.. في القعود للشاهد، وحديث حمزة وغيره.. في الإنشاء الذي نُسره أبو عبيد حكاية عن أبي عبيدة، وهو جلوس الإنسان على إتيته تاصباً فخلذه مثل إلقاء الكلب والسبع، والمراد بما روينا عن ابن عباس أن يضع أطراف أصابع رجله على الأرض ويضع إتيته على عقبه ويضع ركبته بالأرض وفي هذا جمع بين الأخبار.

(١) التجنن، هو: أن يرفع ساعديه في السجود عن الأرض، ولا يفترشهما، ويتأفهما عن جانبيه، ويعتمد على كفيه، فيصيران له مثل جناحي الطائر. النهاية (٣٠٥/١).

(٢) انظر: الأم (٢٦٣/٢)، مختصر المزني (ص ١٤)، الخلاصة (ص ١٠٢).

(٣) في (ب) زيادة "أن".

(٤) وتسمى هذه الهيئة: الافتراش، وهي سنة في كل جلسات الصلاة إلا الأخيرة. انظر: الأم (٢٦٧/٢)، مختصر المزني (ص ١٥)، روضة الطالبين (٢٦١/١).

(٥) في (ب): الأخرى، وبعدها زيادة: "أن".

(٦) في (ب): الأيسر.

(٧) في (ب): صدور.

(٨) في (أ) و(م): مطبوعة.

وَرَطَبَةٌ: بَسَطَةٌ، وَأَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ. مختار الصحاح (ص ٦٢)، المصباح المنير (ص ٥٢).

(٩) وتسمى هذه الهيئة: التورك، وهي سنة في التشهد الأخير ويستثنى من ذلك المسبوق ومن عليه سجود سهو،

الأم (٢٦٧/٢) مختصر المزني (١٠٨/٨) روضة الطالبين (٢٦١/١).

(١) انظر: المنهاج (ص ١٠٤)، كثر الراغبين (١٧٢/١)، النجم الوهاج (١٧٦/٢)، مغني المحتاج (١٨٠/١)، تحفة

٢٨٩- ولا يلتفت في صلاته يمينا ولا شمالا^(١).

٢٩٠- وإن جاء رجلٌ والإمام في التشهد الآخر؛ فإن أحرم قائماً وجلس معه حتى يسلم.. قام بلا إحرام، وصلى بإحرامه الأول^(٢)، وإن بدأ بالإحرام فلم يُتِمَّ قائماً وهوى به حتى جلس به فتم إحرامه بعدما جلس.. لم يجزئه ذلك، وابتدأ إحراماً جديداً قائماً معتدلاً^(٣)، بعد أن يقطع بسلام^(٤)؛ فإن صَلَّى بهذا الإحرام.. أعاد الصلاة.

٢٩١- وإذا ركع الرجل وضع يديه على ركبتيه^(٥)، وقَرَجَ بين أصابعه^(٦)، وعدل ظهره؛ ولا^(٧) يده منحياً^(٨).

٢٩٢- وإذا رفع اعتدل قائماً^(٩).

٢٩٣- فإن لم يفعل، ولم يطمئن راکعاً، ولم يعتدل رافعاً.. أعاد.

٢٩٤- وإذا سجد الرجلُ فقَرَّ^(١)، ولم يطمئن جالساً بين السجود والارتجاع في السجود، ولا في التشهد.. أعاد الصلاة^(٢).

الاحتاج (٥٤٦/١).

(١) انظر: المنهاج (ص ١٠٩)، "يكراه الالتفات لا الحاجة"، مغني المحتاج (٢٠١/١).

(٢) في (ب): الأولى.

(٣) لأنه لا يكون داخلًا في الصلاة المكتوبة إلا بأن يكبر قائماً، فإن كبر وهو غير قائم.. انعقدت نافلة، ولم تجزئ عن المكتوبة. انظر: الأم (٢٢٨/٢)، وسبقت المسألة قريباً.

(٤) لأنه قد انعقدت الصلاة في حقّه نافلة كما سبق. انظر: الأم (٢٢٨/٢).

(٥) انظر: الأم (٢٥٥/٢)، مختصر المزني (١٠٧/٨)، الخلاصة (ص ١٠١).

(٦) انظر: مختصر المزني (ص ١٤)، الخلاصة (ص ١٠١).

(٧) في (ب): لا.

(٨) انظر: الأم (٢٥٦/٢)، مختصر المزني (ص ١٤)، الخلاصة (ص ١٠١).

(٩) انظر: الأم (٢٥٨/٢)، مختصر المزني (ص ١٤)، الخلاصة (ص ١٠١)، المنهاج (ص ٩٩).

(١) في (أ): فيقرأ.

(٢) من قوله: "لم يطمئن راکعاً" إلى هنا.. ساقط من (م).

(٣) انظر في مسألة الطمأنينة في السجود: الأم (٢٦٢/٢)، المنهاج (ص ٩٩).

٢٩٥- ومن لم يتكلم بالإحرام^(١) ونواه بقلبه ولم يحرك^(٢) به لسانه^(٣)، أو لم يقرأ بأَم القرآن^(٤) "أو بـ"^(٥): ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ونواه بقلبه^(٦)، أو لم يُسَلِّمْ ونواه بقلبه^(٧)، أو قرأ بأَم القرآن قراءة متممة لمستم مفهومة؛ وكان يقدر على غير ذلك^(٨). فصَلَّى^(٩) [على ذلك].. أعاد، حتى يلفظ بذلك ويبيته^(١٠).

٢٩٦- ويضع المُصَلِّي يديه على ركبتيه بين السجود^(١) وفي الجلستين^(٢)، ويقبض أصابع يده اليمنى^(٣)، ويشير بالسبابة بالدعاء^(٤)، ويسقط كفه اليسرى على فخذه اليسرى^(٥).

وفي مسألة الطمأنينة بين السجدين: الأم (٢٦٢/٢)، مختصر المزني (ص١٥)، الخلاصة (ص١٠٢)، المجموع (٤١٨/٣)، المنهاج (ص٩٩)، وفيه: "حتى يعودَ كُلُّ عَضْوٍ منه إلى مفصله".

(١) في (ب): بالقرآن، والمقصود: تكبيرة الإحرام.

(٢) في (أ) و(م): تحرك.

(٣) انظر: الحاوي (٩٢/٢)، المذهب والمجموع (٢٥٦/٣)، وحكى النووي عن الإمام الشافعي قوله: "إذا نوى حجاً أو عمرة.. أجزأ وإن لم يلفظ، وليس كالصلاة لا تصح إلا بالنطق"، وقال: مُرَادُهُ: التكبير. وذكر عن الماوردي أن هذا النقل من كتاب المناسك للشافعي. ولم أراه.

(٤) في (ب) زيادة: "أو قرأ بأَم القرآن ولم يحرك به لسانه، أو لم يقرأ بأَم القرآن" ومعناها مكرر لما أثبت.

(٥) في (أ) و(م): "و".

(٦) انظر: الأم (٢٥١/٢)، وفيه: "ولا يميزه أن يقرأ في صدره القرآن؛ ولم ينطق به لسانه".

(٧) قال في المجموع (٢٥٦/٣): "وهذا عامٌّ في القراءة والتكبير والتسبيح في الركوع وغيره والتشهد والسلام والدعاء، سواء واجبها وتلقاها، لا يَحْتَسِبُ شيء منها حتى يسمع نفسه إذا كان صحيح السمع ولا عارض؛ فإن لم يكن كذلك.. وقع بحيث يسمع لو كان كذلك، لا يميزه غير ذلك، هكذا نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب".

(٨) في (ب): و.

(٩) الأم (٢٥١/٢): "ولو كانت بالرجل متممة لا تبين معها القراءة أجزأته قراءته إذا بلغ منها ما لا يطيق أكثر منه وأكره أن يكون إماماً وإن أم أجزأ إذا أبقن أنه قرأ ما يميزه به صلاته".

(١٠) في (ب): وصلى.

(١١) هكذا صورتها في (أ)؛ وبنيشه.

(١) ولكن الذي في الخلاصة (ص١٠٣) أنه يضعهما على فخذيه، وفي المجموع (٤١٥/٣): يضعهما على فخذيه قريباً من ركبتيه.

٢٩٧- والمرأة والرجل في الصلاة كلّها سواءً في الجلوس، غير أنّها تضم^(٥) فخذها في ذلك يَتَضَمُّ بعضُ اللحمِ إلى بعضٍ^(٦).

٢٩٨- ولا في اللباس، فإنّما^(٧) لا تصلي مكشوفة الرأس، ولا الشعر، ولا الصدور،^(٨) ولا العنصرين، ولا صدور القدمين، فإن صلّت وشيء من ذلك مكشوف -إلا وجهها ويديها إلى مفصل الذراع-.. أعادت^(٩).

٢٩٩- ومن سبق الإمام بالركوع [والرفع] والحفص والرفع من السجود... كرهت ذلك^(١٠) لقول/ (١٥/ب) التي^(١١) صَلَّيْتَهُ عَيْنَيْهِ سَلَةً : «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»^(١٢)، ولا يبيّن لي أن عليه

(١) انظر: الأم (٢٦٧/٢)، مختصر المزي (ص١١٥)، الخلاصة (ص١٠٤) المجموع (٤٣٣/٣)، روضة الطالبين (٢٦٢/١)، كلهم قالوا: يضعهما على فخذيه، ونصه في الروضة: "والسنة في التشهدين جميعاً أن يضع يده اليسرى على فخذ اليسرى، واليمين على فخذ اليمين، وينشر أصابع اليسرى ويجعلها قرية من طرف الركبة بحيث يساوي رؤوسها الركبة".

(٢) وهو الأظهر، فيقبض الخنصر والبصر قولاً واحداً، ويرسل المسبحة، وفيما يفعله بالإمام والوسطى ثلاثة أقوال:

الأول: يقبضهما أيضاً وهو الأظهر وهو المذكور هنا في البويتي والمزي.

الثاني: يقبض الوسطى مع الخنصر والبصر ويرسل الإمام مع المسبحة، وهذا نصه في الأم والإماماء.
الثالث: يُحَلِّقُ الإمام والوسطى.

انظر: الأم (٢٦٧/٢)، مختصر المزي (ص١٥٥)، الخلاصة (ص١٠٤)، الخاوي (١٣٢/٢)، المهذب (٤٣٢/٣)، المجموع (٤٣٤-٤٣٣/٣)، المنهاج (ص١٠١).

(٣) انظر: الأم (٢٦٧/٢)، مختصر المزي (ص١٥٥)، الخلاصة (ص١٠٤).

(٤) انظر: الأم (٢٦٧/٢)، مختصر المزي (ص١٥٥)، المجموع (٤٣٣/٣).

(٥) في (أ) و(ب): يضم.

(٦) انظر: الأم (٢٦٤/٢)، مختصر المزي (ص١٦٠)، الخلاصة (ص١٠٢)، مختصر أبي شجاع (ص٧٣)، النجم الوهاج (١٥١/٢).

(٧) في (ب): لأها.

(٨) في (ب): الصدر.

(٩) انظر: الأم (١٩٩/٢)، مختصر المزي (ص١٦٠)، مختصر أبي شجاع (ص٧٤).

(١) سَبَّحَ الْمَأْمُومُ الْإِمَامَ مَحْرُومًا، بل نص بعضهم على أنه كبيرة من الكبائر -عافانا الله وإياكم- ولا ينبغي أن السلف كانوا يطلقون الكراهة ويقصدون بها التحريم، جاء في المجموع (١٣٠/٤): "ويُحَرَّمُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَقَدَّمَهُ

إعادة^(٣) لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **وَمَا يَنْخَسِي أَلْبَیْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ إِمَامِهِ أَنْ يَجْعَلَ [الله] رَأْسَهُ رَأْسَ جَبَّارٍ**^(١)، فَكَرِهْتُ ذَلِكَ لَهُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَلَمْ أَمُرْهُ بِالْإِعَادَةِ^(٢) (١).

بشيء من الأفعال؛ للحديث المذكور، وقد نص الشافعي على تحريم سبقه بركن، ونقل الشيخ أبو حامد نَصَهُ، وَقَرَّرَهُ، وكذلك غيره من الأصحاب.

وفي النجم الوهاج (٣٩٩/٢) "قال البغوي والمتولي: كراهة سبق المأموم الإمام بركن كراهة تحريم، وهذا هو الأصح المخصوص... وغيرها أطلق الكراهة".

لكن قال ابن حجر الميمني في الزواجر (٢٨٢/١-٢٨٣): "ومذهبنا أن مجرد رفع الرأس قبل الإمام أو القيام أو الهوي قبله مكروه كراهة قوية... فإن سبقه بركن... حرم عليه، ولا يبعد أن يحمل الحديث على هذه الحالة وتكون هذه المعصية كبيرة، أو بركنين... بطلت صلاته، ويكون فعله ذلك تسميته كبيرة ظاهرة".

والمراد بمتابعة الإمام هو: أن يجري على إثر الإمام بحيث يكون ابتداءه بكل فعل متأخراً عن ابتداء الإمام به ومتقدماً على فراغه - أي الإمام - منه. انظر: المجموع (١٣٠/٤)، روضة الطالبين (٣٦٩/١)، النجم الوهاج (٣٩٢/٢).

(١) في (ب): رسول الله.

(٢) متفق عليه، وسبق تخريجه.

(٣) في (ب): الإعادة.

(٤) متفق عليه من - حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري ك: الأذان، ب: ثم من رفع رأسه قبل الإمام (٦٩١)، بنحوه، وزاد: **وَأَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ جَبَّارٍ، وَمُسْلِمٌ ك:** الصلاة، ب: تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما، (٤٢٧) بمثله، إلا أنه قال: **«الإمام» بدل «إمامه»، و«يُحَوَّل» بدل «يَجْعَل».**

ولم يسن في وجه الاستدلال به؛ إلا أن يكون ذلك لأنه سماء إماماً له، ولا يكون له إمام إن قلنا بطلان صلاته، أو لأنه لم يثبت أن ذلك العمل يُبطل للصلاة. والله تعالى أعلم.

(٥) في (أ) و(ب): بإعادة.

(٦) تَقَدَّمَ المأموم على الإمام في الأفعال.. له أحوال - في المذهب -:

أولاً: السبق إلى الوكن: بأن يشرع في الركن قس إمامه لكنه لا يفرغ منه قس انتقال الإمام إليه، بحيث يجتمعان فيه، فلم يسبق بركن كامل وإنما بعض ركن، والمذهب أنه لا يبطل الصلاة عمداً كان أو سهواً، وفي وجه شاذ ضعيف: إن تعتمد بطلت صلاته. انظر: المجموع (١٣٢/٤).

ثانياً: السبق بركن: لا يبطل الصلاة في أُمِّح الوجهين، وهو الصحيح المخصوص، قال الشيخ محيي الدين النووي: **"وهذا أصح وأشهر، وحكي عن نص الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ".** اهـ. من روضة الطالبين (٣٧٣/١)، وانظر: المجموع (١٣٣/٤).

٣٠٠- وَمَنْ أَحْرَمَ قَبْلَ إِمَامِهِ.. أعاد الصلاة^(١)، ومن شكَّ أَحْرَمَ مِنْ قَبْلِ إِمَامِهِ أَمْ لَا.. أعاد الصلاة^(٢).

باب الشَّهْد^(٣)

٣٠١- أَبُو حَاتِمٍ عَنِ الرَّبِيعِ^(٤) قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالشَّهْدُ [فِي الصَّلَاةِ]: «الشَّحِيحَاتُ أَسْرَكَاتُ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، سَلَامٌ^(٥) عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ^(٦) عَلَيْنَا وَعَلَيْ^(٧) عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَ^(٨) أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ^(٩)، وَكَذَلِكَ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ^(١٠) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١١).

ثَلَاثًا: السَّبِقُ بَوَكَّتَيْنِ: يُطْلَقُ إِنْ كَانَ مِنْ عَامِلٍ عَامِلٍ بِتَحْرِيمِهِ، وَإِلَّا.. فَلَا يُطْلَقُ، لَكِنْ لَا يُقْتَدُّ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ. انظر: المجموع (١٣٣/٤).

انظر: العزيز (١٩٥/٢-١٩٦)، المنهاج (ص ١٢٦)، روضة الطالبين (٣٧٣/١)، المجموع (١٣٢/٤-١٣٤)، شفة اعتاح (٣٥٥/٢).

(١) انظر: الأم (٣٥٣/٢)، العزيز (١٩١/٢ و ١٩٦)، المنهاج (ص ١٢٥ و ١٢٦)، شفة المحتاج (٣٤١/٢ و ٣٥٣)، المجموع (١٣٠/٤).

(٢) انظر: العزيز (١٩١/٢)، شفة المحتاج (٣٤١/٢)، المجموع (١٣٠/٤).

(٣) عنوان الباب ليس في (ب).

(٤) ليس في (ب) و(د).

(٥) في (ب): السلام.

(٦) في (ب): السلام.

قال في روضة الطالبين (٢٦٣/١): "هكنا رواه الشافعي، ورواه غيره (السلام عليك أيها النبي) و (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) بالألف واللام، ولو تشهد بما رواه ابن مسعود أو بتشهد عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.. جاز، لكن الأول أفضل".

(٧) نهاية (أ/٨) من (ب).

(٨) في (ب): زيادة "أشهد" هنا، وهي موافقة لما في صحيح مسلم، لكن ذكر البيهقي في المعرفة (٥٤/٣) أن رواية الربيع بدون لفظ: "أشهد"، ورواية المزني بإثباتها، وهذا الكتاب يرويه الربيع، بل يسميه البيهقي كثيراً: «مختصر البويطي والربيع»

(٩) انظر: الأم (٢٦٩/٢)، المزني (ص ٢٩)، روضة الطالبين (٢٦٣/١)، النجم الوهاج (١٦٢/٢)، وقال: "ولو تشهد بما رواه ابن مسعود أو بتشهد عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جاز لكن الأول أفضل" - يعني تشهد ابن عباس

٣٠٢- ✽ قال (٣) أبو حاتم: وغُزارُ تشهّد عبد الله بن مسعود عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١).

باب السترة للمصلي

٣٠٣- أبو حاتم عن الربيع قال الضاعف: يستتر المصلي في صلاته نحو من عظم الدراع طولاً (٥)، وإن لم يجد شيئاً يستتره.. فصلاته حاترة (٦).

٣٠٤- ويَدنو المصلي من سترته إذا صلى (٧).

٣٠٥- ولا بأس بالصلاة إلى الطائفتين (٨) باليت من غير سترة (٩).

٣٠٦- ولا يخطئ المصلي بين يديه خطأ (١٠)؛ إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت.. فيتبع (١١).

رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(١) في (ب): النبي.

(٢) أخرجه مسلم (٣٠٢/١) ك: الصلاة، ب: التشهد في الصلاة، (٤٠٣).

(٣) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٤) متفق عليه، رواه البخاري ك: الأذان، ب: التشهد في الآخرة، (٨٣١)، ومسلم ك: الصلاة، ب: التشهد في الصلاة، (٤٠٢)، ولفظه: "التَّحِيَّاتُ لله، والصَّلَوَاتُ والطَّيَّاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وبركاته، السَّلَامُ علينا وعلى عباد الله الصالحين، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ".

(٥) السترة: قدر ثلثي ذراع فصاعداً، كما في المجموع (٢٢٦/٣)، وفتح الوهاب (٤٣٦/١)، وعبارته في روضة الطالبين (٢٩٤/١): قدر مؤخرة الرجل.

(٦) انظر: اختلاف الحديث من "الأم" (١٢٣/١٠)، وذكر في روضة الطالبين (٢٩٤/١) أنها مستحبة.

(٧) وفي اختلاف الحديث من "الأم" (١٢٣/١٠) أن السترة والدنو اختار، وانظر: روضة الطالبين (٢٩٤/١)، المجموع (٢٢٦/٣) وفيه: "ويدنو بحيث لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذرع".

(٨) في (أ) و(م): بالطائفتين.

(٩) انظر: اختلاف الحديث من "الأم" (١٢٣/١٠)، وفي حاشية الجمل (٤٣٩/١) أنه لا بأس بالمرور بين يدي من صلى في المطاف.

(١٠) في المسألة قولان:

الأول - وهو قوله في التذم وسنن حرمة - يستحب، وهو المعتمد، والقول الثاني: عدم الاستحباب، وهو المذكور هنا واختاره إمام الحرمين والفزاري، قال في الروضة: "ونفاه - أي الاستحباب - في «البيوطي» لاضطراب الحديث الوارد فيه وضعفه"، والمعتمد: الأول، وهو الصواب الذي أطبق عليه جمهور الأصحاب، كما في

٣٠٧- ولا يَسْتَبْرَأُ الرجلُ بامرأةٍ ولا دابةٍ^(١).

روضة الطالبين (٢٩٤/١-٢٩٥)، وانظر: المجموع (٢٢٦/٣)، فتح الوهاب (٤٣٦/١)، وقال في اختلاف الحديث من "الأم" (١٢٤/١٠): "وهكذا - والله أعلم - أمره بالحظ في الصحراء اختياراً".

(١) حديث الخط: أخرجه أبو داود كذا: الصلاة، ب: الخط إذا لم يُشَدَّ عصا، (٦٨٩)، وابن ماجه كذا: إقامة الصلوات والسنة فيها، ب: ما يستمر المصلي (٩٤٣)، وأحمد (٣٥٤/١٢)، وابن خزيمة (١٣/٢): (٨١١) وعلى عليه الألباني بقوله: إسناده ضعيف مضطرب، وابن حبان (١٢٥/٦)، وابن أبي شعبة (٥٣٥/٢) والبيهقي (٢٧٠/٢)، وقال في (٢٧١/٢): "واحتج الشافعي رحمه الله بهذا الحديث في القديم، ثم توقف فيه في الجديد، فقال في كتاب البويطي: «ولا ينط المصلي بين يديه خطأ إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت فليتبع» وكأنه عثر على ما نقلناه من الاختلاف في إسناده، ولا بأس به في مثل هذا الحكم إن شاء الله تعالى وبه التوفيق".

وقال النووي في شرح مسلم (٢١٧/٤): حديث الخط... فيه ضعف واضطراب، وعزا عدم الاستحباب إلى نصه في البويطي.

وقال في المجموع (٢٢٦/٣): "والمختار: استحباب الخط؛ لأنه وإن لم يثبت الحديث.. ففيه تحصيل حرم للمصلي، وقد قدمنا اتفاق العلماء على العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال دون الحلال والحرام، وهذا من شئو فضائل الأعمال".

وقال الحافظ في بلوغ المرام (ص ٧٢: ١٨٥): "صححه ابن حبان، ولم يُصِبْ من زَعَمَ أنه مضطرب، بل هو حسن"، وقال في التلخيص الخبير (٦٨١/١): "صححه أحمد وابن المديني فيما نقله ابن عبد البر في الاستذكار، وأشار إلى ضعفه سفيان بن عيينة والشافعي والبخاري وغيرهم، وقال الشافعي في البويطي: «ولا ينط المصلي بين يديه خطأ إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت»، وكذا قال في سنن حرمة، قلت -أي الحافظ- وأورده ابن الصلاح مثلاً للمضطرب، ونوزع في ذلك كما بينته في التكت، ورواه المزني في المسبوط عن الشافعي بسنده وهو من الجديد... فلا اختصاص له بالتقدم".

(٢) في (ب): يستر.

(١) قال في المجموع (٢٢٧/٣): "قال الشافعي رحمه الله في البويطي: «ولا يستبرأ بامرأة ولا دابة»؛ فأما قوله في المرأة.. فظاهرها لأنها ربما شغلت ذهنه، وأما الدابة.. ففي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم كان يعرض راحلته فيصلي إليها، زاد البخاري في روايته: وكان ابن عمر يفعلها، ولعل الشافعي رحمه الله لم يبلغه هذا الحديث، وهو حديث صحيح لا معارض له، فيتعين العمل به، لا سيما وقد أوصانا الشافعي رحمه الله بأنه إذا صح الحديث.. فهو مذهبه، وفي حاشية الجمل (٤٣٧/١) حوَّاز ذلك بشرط أن لا يحصل له بسبب ذلك اشتغال يتأخر عنه.

٣٠٨- ولیدراً المصلي أن يدع رجلاً أو امرأة أو دابة^(١) [أو شيئاً] يمر بين يديه^(٢)، فإن مر بين يديه شيء من ذلك.. لم تفسد^(٣) صلاته^(٤).

٣٠٩- ومن أدرك الإمام راکعاً.. كبر قائماً، وأمكن يديه من ركبته، وتمكّن راکعاً قل أن يرفع الإمام رأسه.. فقد أدرك الركعة^(٥).

٣١٠- حدثنا^(٦) أبو حاتم، قال حدثنا علي بن محمد^(٧)، قال ثنا يحيى بن آدم^(٨)، عن الحسن بن صالح^(٩)، عن عيسى بن أبي (عزة)^(١٠)، أن الشعبي صلى في صحراء.. فألقى السوط مفترضاً^(١١).

(١) في (ب): دابة أو امرأة.

(٢) انظر: روضة الطالبين (٢٩٥/١)، المجموع (٢٢٨/٣).

(٣) في (أ) و(ب): يفسد.

(٤) انظر: اختلاف الحديث من "الألم" (١٣٥/١٠)، المجموع (٢٢٩/٣)، روضة الطالبين (٢٩٥/١).

(٥) انظر: الأم (٢٥٦/٢)، اختلاف الجرائير من "الألم" (٣٢٤/٨)، نهاية المطلب (٣٩٠/٢)، العزيز (٢٠٢/١)، المجموع (٣١٧/٣)، روضة الطالبين (٢٤٣/١)، ولم أجده في المزي صريحاً، لكن يفهم من قوله: "وإذا أحس الإمام برجل وهو راکع.. لم ينتظره، ولكن صلاته خالصة لله". اهـ. من مختصر المزي (ص٢٢).

(٦) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٧) هو علي بن محمد بن إسحاق الطنافسي، أبو الحسن الكوفي، مولى زيد بن عبد الله بن عمر، روى عن عاتكة محمد وعلی ابني عبد الطنافسي وطائفة، وعنه: ابن ماجه، وأبو حاتم وأبو زرعة، وآخرون، من كبار الأئمة عن تبع الأتباع، توفي سنة مائتين وثلاث وثلاثين، أو خمس وثلاثين، ثقة، روى له: النسائي في مسند علي وابن ماجه. انظر: تهذيب التهذيب (١٩٠/٣)، التقریب (ص٧٠٤).

(٨) يحيى بن آدم بن سليمان القرشي الأموي، أبو زكريا الكوفي، مولى بني أمية، روى عن الثوري، والحسن بن حي، وخلقه، وعنه: أحمد، وإسحاق، وابن المديني، وآخرون، من صغار أتباع التابعين، ثقة - حافظ فاضل، روى له أصحاب الكتب الستة، توفي سنة مائتين وثلاثة. انظر: تهذيب التهذيب (٣٣٧/٤)، التقریب (ص١٠٤٧).

(٩) هو الحسن بن صالح بن حي - وهو: حيان - بن شبيب المصلي الثوري، أبو عبد الله الكوفي العابد، روى عن: أبي إسحاق السبيعي، وعاصم بن بملة، وغيرهما، وعنه: ابن المبارك، ووكيع، وخلقه، من كبار أتباع التابعين، ثقة فقيه عابد زهيد بالشيعة، روى له أصحاب الكتب الستة إلا البخاري ففي الأدب المفرد، توفي سنة مائة وتسع وستين. انظر: سير أعلام النبلاء (٣٦١/٧)، التقریب (ص٢٣٩).

باب في الجمعة^(١)

٣١١- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: وقت الجمعة: إذا زالت الشمس^(٢).

٣١٢- وانسئ إلى الجمعة أفصل^(٣).

٣١٣- وتحب الجمعة على من كان خارجاً من البصر في موضع يُسَمَّع فيه نداء الجمعة^(٤)، من المؤذن الصب^(٥)، في اليوم الساكن الريح^(٦)، لقول الله تبارك وتعالى^(٧): ﴿إِذَا ثَوَدَىٰ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]، وهو قول [سعيد] بن السب^(٨).

(١) في (أ) و(م): "هزة"، والتصويب من كتب الرجال والتخريج.

(٢) هو: عيسى بن أبي غزّه، وهو: يسّاك الكوفي، مولى عبد الله بن الحارث الشعبي، روى عن شرح بن الحارث القاضي، والشعبي، وعنه: الثوري وإسرائيل بن يونس، وغيرهما، من الذين عاصروا صفار الثابطين، روى له أبو داود في القدر، والترمذي والنسائي، صدوق ربما وهم. انظر: تهذيب الكمال (٦٣٦/٢٢)، التقريب (ص٦٩٧).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٧٨/١) قال: حدثنا يحيى بن آدم، بهذا الإسناد، عن الشعبي أنه كان يلقي سوطه ثم يصلي إليه.

(٤) في (ب): الجمعة.

(٥) في (ب): ووقت.

(٦) انظر: الأم (٣٨٦/٢)، وهو مفهوم ما في المزني (ص٤٦) و(ص٤٧).

(٧) انظر: الأم (٣٩٤/٢)، وفيه: "ولا تؤتى الجمعة إلا مشياً... وإن سعى إليها ساع... لم تعد عليه صلاته، ولم أجب ذلك له". وانظر: المزني (ص٤٧).

(٨) انظر: الأم (٣٨١/٢)، المزني (ص٤٤).

(٩) انظر: الأم (٣٨٢/٢)، المزني (ص٤٤).

(١٠) انظر: المزني (ص٤٤)، وذَكَرَ في الأم (٣٨٢/٢) اشتراط أن تكون الأصوات هادئة، وهو كذلك في المزني، وزاد شرطاً وهو: أن يكون الرجل مُسْتَمِعاً لا غافلاً.

(١) في (ب): عَزَّوَجَلَّ.

(٢) هو: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو القرشي، المخزومي، أبو محمد: سيد التابعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة، جمع بين الحديث والفقه والزهّد والورع، من أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأفضله، حتى سُمِّيَ راوية عمر، روى عن: أبي بكر مرسلًا، وعن عمر، وعثمان، وعلق، وعنه:

٣١٤- وقد قيل: نُؤْتَى^(٢) من ثلاثة أميال^(٣) ^(٤).

٣١٥- وليس على النساء، ولا على العبيد^(٥)، ولا على المسافرين ولا [على] غير المختلطين جمعة^(٦)، فإن شهدوها.. أجزأهم^(٧)، وليقتسلا - كما يفعل غيرهم - إذا شهدوها^(٨).

٣١٦- وإذا كان في انصر مسجداً^(٩) صَلَّيْ فِيهِ الْجُمُعَةُ أَوَّلًا.. فلا^(١٠) يجزئ الآخرين الذين صَلُّوا بعدهم^(١١)، كما لا يجزئ أقواماً^(١٢) لو أرادوا أن يُجْمَعُوا يوم^(١٣) الجمعة جمعة سوى صلاة الإمام، وعليهم أن يعيدوا ظهرًا أربعاً^(١٤).

٣١٧- وأي قرية كان فيها أربعون رجلاً حراً بالغاً.. وجبت عليهم الجمعة^(١٥)، وسواء كان فيها أسواق متصلة^(١٦) أو لم تكن، وإن نقص واحد من الأربعين^(١٧).. لم يجزئهم، وَصَلُّوا أربعاً^(١٨).

ابنه محمد، وسألم بن عبد الله بن عمر، والزهرى، وجماعة، قال ابن عمر: «هو والله أحد المتقين»، توفي بعد التسعين. انظر: سير أعلام النبلاء (٢١٧/٤)، تهذيب التهذيب (٤٣/٢).

(١) رواه عنه الشافعي بسنده في الأم (٣٨٢/٢)، ولكن صاحب المغني (٢٤٤/٣) عزاه لابن المسيب القول بأن من كان بينه وبين الجامع فرسخ فما دون.. فعليه الجمعة.

(٢) في (ب): يؤتى.

(٣) الحيل: قلدو منتهى البصر، وهو ثلث الفرسخ؛ فالفرسخ ثلاثة أميال، والميل يساوي: ١٨٤٨ مترًا، فالفرسخ يساوي: ٦٢٤٤ مترًا. انظر: لسان العرب (٦٣٩/١١)، الإيضاحات العصرية (ص ٧١).

(٤) هو قول المالكية والحنابلة، وعزاه ابن قدامة لابن المسيب. انظر: المدونة (٢٣٣/١)، المغني (٢٤٤/٣).

(٥) في (أ) و(م): العبد.

(٦) انظر: الأم (٣٧٦/٢)، المزني (ص ٤٥)، المنهاج (ص ١٣٢).

(٧) انظر: الأم (٣٧٦/٢)، المزني (ص ٤٥)، المنهاج (ص ١٣٢).

(٨) انظر: الأم (٣٩٦/٢).

(٩) في (ب) زيادة: "أو مسجدين يجمع فيهما.. فالجمعة مجزئة لمن صلاها في أول مسجد".

(١٠) في (ب): ولا.

(١١) انظر: الأم (٣٨٤/٢)، المزني (ص ٤٧)، المنهاج (ص ١٣٣).

(١٢) في (أ) و(م): أقوام.

(١٣) في (ب): ليوم.

(١٤) انظر: الأم (٣٨٤/٢)، المزني (ص ٤٧)، المنهاج (ص ١٣٣).

(١٥) انظر: الأم (٣٧٩-٣٧٨/٢)، المزني (ص ٤٤).

٣١٨- ومن كان في بادية يبلغ عددهم أربعين^(١) رجلاً حراً بالغاً، وكانت^(٢) مطالُهُمْ^(٣) بعضُها إلى جنب بعضٍ؛ ليست متناهِدَةً^(٤) مُتَبَايِنَةً، وكانت وِطَنُهُم في الشتاء والصيف، لا يظعنون^(٥) عنها إن أقحطوا^(٦)، ولا يرغبون عنها لخصب غيرها.. وجبت عليهم الجمعة^(٧).

٣١٩- وإقامة الجمعة إن كان بأمر إمامٍ.. فذاك، وإلا.. ولَّوا ذلك رجلاً منهم.

٣٢٠- وإن كانوا متناهِدِي البيوت، إنما يتبعون مواضع^(١) القَطَرِ وَكُلِّ وادٍ^(٢) مُخَصَّبٍ.. فلا جمعة على هؤلاء، لأنهم ليسوا في دار مُقام، إنما هي دار طَلْع^(٣) (١٦/ب).

(١) في (أ) و (ز): متصلة.

(٢) في (أ) و (ز): أربعين.

(٣) انظر: الأم (٣٧٩/٢).

(٤) في (ب): أربعون.

(٥) في (أ) و (ز): وكان.

(٦) في (ب): "مظالم"، بلا نقط، والذي في (أ) يشمل "مظالم" و"مظالم" في (ز): مظالم.

وفي الصباح المنير: "المظلة بكسر الميم وفتح الظاء: البيت الكبير من الشعر وهو أوسع من الحباء... وقال الأزهري في موضع من كتابه: وأما المظلة فرواه ابن الأعرابي بفتح الميم وغيره يميز كسرهما... والجمع: المظال" (ص٣١٤-٣١٥)، وانظر: مختار الصحاح (ص٣٥٧).

(٧) في (أ) و (ز): متناهِدَةً.

(٨) طَعَنَ: ذهب و سار لَجْجَةً أو حضور ماءٍ أو طلب مَرْتَبٍ أو تحول من ماءٍ إلى ماءٍ أو من بلدٍ إلى بلدٍ، انظر: مقاييس اللغة (ص٦١٦)، القاموس مع تاج العروس (٣٦٢/٣٥-٣٦٣)، مختار الصحاح (ص٣٥٦).

(٩) في (ب): قحطوا.

(١٠) خلاف المعتمد، والمعتمد: أنه لا تجب عليهم ولا تصح منهم، وهو مقتضى نصِّ في «الأم». انظر: الأم (٣٧٩/٢)، المزني (ص٤٤)، المجموع (٣٦٧/٤-٣٦٨)، قال: "وأما أهل الخيام؛ فإن كانوا ينتقلون من موضعهم شتاءً أو صيفاً.. لم تصح الجمعة فيها بلا خلاف، وإن كانوا دائمين فيها شتاءً وصيفاً -وهي بمجمعة بعضها إلى بعض-.. فقولان، حكاهما القاضي أبو الطيب في تعليقه وابن الصباغ والمتولي وصاحب العدة والشاشي وآخرون؛ أصحهما -باتفاق الأصحاب- لا تجب عليهم الجمعة ولا تصح منهم، وبه قطع الأكثرون، وبه قال مالك وأبو حنيفة، والثاني: تجب عليهم وتصح منهم، نص عليه في البويطي. والله أعلم"، وينسج هذا ذكر ابن الرفعة في كفاية النبي (٣٠١/٤-٣٠٢)، وعزاه للبويطي، نقلاً عن حكاية البندنجي.

(١) في ب موقع.

(٢) في (أ) و (ب) و (ز): وادي.

٣٢١- ومنْ أَدْرَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً^(٢)، فَسَجَدَ فِيهَا مَعَ الْإِمَامِ سَجْدَتَيْنِ^(٣).. أَصَافَ إِلَيْهَا رَكْعَةً أُخْرَى^(٤) وَإِنْ^(٥) لَمْ يَدْرِكْ إِلَّا رَكْعَةً وَسَجْدَةً وَاحِدَةً، وَسَلَّمِ الْإِمَامُ قَبْلَ السَّجْدَةِ^(٦) الْآخَرَى.. صَلَّى أَرْبَعًا^(٧).

٣٢٢- ومنْ أَحْرَمَ مَعَ الْإِمَامِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^(٨) فَسَهَا حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ؛ فَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى.. رَكَعَ^(٩) وَاتَّبَعَهُ مَا لَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ، فَإِذَا رَفَعَ [رَأْسَهُ] مِنْ رُكُوعِ^(١٠) الثَّانِيَةِ.. أَلْعَى الْأُولَى وَاتَّبَعَهُ فِي الثَّانِيَةِ وَقَضَى الْأُولَى^(١١).

(١) انظر: الأم (٣٧٩/٢).

(٢) في (ب): رَكْعَةً يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

(٣) في (ب): سَجْدَتَيْنِ مَعَ الْإِمَامِ.

(٤) انظر: الأم (٤٢٦/٢)، المزني (ص ٤٦).

(٥) في (ب): فَإِنْ.

(٦) في (أ) و(م): يَسْجُدُ.

(٧) انظر: الأم (٤٢٦/٢)، المزني (ص ٤٦)، وعُلِّلَ ذَلِكَ فِي الْأَمِّ بِقَوْلِهِ "لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ مَدْرُكًا لِرَكْعَةٍ كَمَا مَا إِلَّا بِأَنْ يَسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ".

(٨) في (ب): جُمُعَةٍ.

(٩) يعني وحده بعد أن انتهى الإمام من الركوع

(١٠) في (ب): رُكُوعِهِ.

(١١) انظر: الأم (٤٢٦/٢ ٤٢٧)، وذكر هناك قَاعِدَةً مَفَادَهَا: أَنَّ مَنْ سَهِيَ عَنْ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ حَتَّى سَبَقَهُ الْإِمَامُ.. فَإِنَّهُ يَتَابِعُ صَلَاةَ نَفْسِهِ وَيَدْرِكُ مَا فَاتَهُ حَتَّى يَلْحَقَ الْإِمَامَ مَا لَمْ يَرَكَعِ الْإِمَامُ لِلرَّكْعَةِ الَّتِي تَلِيهَا؛ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَتَابِعُ الْإِمَامَ وَيُرَكِّعُ مَعَهُ وَيَقْضِي الرَّكْعَةَ الَّتِي فَاتَتْهُ. وذكر في المزني (ص ٤٥) هذا الحكم في مَنْ رُجِمَ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى السَّجُودِ، وَقَالَ: "قَالَ فِي الْإِمْلَاءِ فِيهَا قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا لَا يَتَّبِعُهُ وَلَوْ رَكَعَ، حَتَّى يَفْرَغَ عَمَّا بَقِيَ عَلَيْهِ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي: إِنْ قَضَى مَا فَاتَ.. لَمْ يَتَّبِعْ بِهِ، وَتَبِعَهُ فِيمَا سِوَاهُ (قَالَ الْمَزْنِي) قُلْتُ أَنَا: الْأَوَّلُ عِنْدِي أَشْبَهُ بِقَوْلِهِ؛ قِيَاسًا عَلَى أَنَّ السَّجُودَ إِذَا تَحَسَّبَ لَهُ إِذَا جَاءَ وَالْإِمَامُ يَصْلِي بِإِدْرَاكِ الرُّكُوعِ، وَيَسْقُطُ بِسُقُوطِ إِدْرَاكِ الرُّكُوعِ، وَقَدْ قَالَ: (إِنْ سَهَا عَنْ رَكْعَةٍ.. رَكَعَ الثَّانِيَةَ مَعَهُ، ثُمَّ قَضَى الَّتِي سَهَا عَنْهَا)، وَفِي هَذَا مِنْ قَوْلِهِ لِأَنَّ قَوْلَهُ دَلِيلٌ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ".

٣٢٣- وإن كان أصابه هذا في الركعة الثانية؛ فإن أدرك الإمام قبل أن يسلم.. اعتد بها وقضى الأخرى، وإن لم يدركه إلا بعد ما يسلم.. فليقص^(١) أربعاً^(٢)، وكذلك الظهر يتبعه ما لم يرفع رأسه من الركعة الثانية، فإذا رفع منها.. ألقى الأولى واتبعه في الثانية وقضى الأولى إذا فرغ.

٣٢٤- وليس هكذا من رَجَدَ الإمام رَاكِعًا فأحرم معه وهو رَاكِع، ثم ذهب ليركع فرفع^(٣) [الإمام] رأسه.. ذلك يسجد^(٤) في هذه الركعة، ولا يركع فيها، ولا يعتد بها، وليقص بدلها بعد فراغه^(٥).

٣٢٥- ويقرأ الإمام يوم الجمعة بسورة «الْجُمُعَةِ» و﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُسْتَقُونَ﴾^(٦).

٣٢٦- وإذا جلس الإمام على المنبر.. فلا يُصَلِّي أَحَدٌ نافلةً مِمَّنْ صَلَّى قبل ذلك^(٧).

٣٢٧- وأما^(٨) مَنْ دَخَلَ والإمام على المنبر^(٩) أو يُخطب.. فليُصَلِّ ركعتين خفيفتين^(١٠)، وكذلك أمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُلَيْمَانَ^(١١) العطائي^(١٢)، وكذلك روى أبو سعيد الخدري^(١٣).

(١) في (ب): فليصلي.

(٢) انظر: الأم (٤٢٧/٢) المزني (ص ٤٦).

(٣) في (ب): ورفع.

(٤) في (أ) و(ج): ليسجد.

(٥) وهذا إن كان أدرك ركعة غيرها، أما إن لم يدرك غيرها.. فليُصَلِّ ظهرًا أربعًا. انظر: الأم (٤٢٥/٢)، وهو

مفهوم ما في المزني (ص ٤٦).

(٦) انظر: الأم (٤٢٤/٢) المزني (ص ٤٦).

(٧) انظر: الأم (٣٩٨/٢) المزني (ص ٤٦).

(٨) في (ب): فأما.

(٩) نهاية (ب/٨) من (ب).

(١٠) في (ب): فليصلي.

(١١) انظر: الأم (٤٠٠/٢)، المزني (ص ٤٦)، وليس في المزني أنهما خفيفتان.

(١٢) في (أ) و(ب) و(ج): سليل.

٣٢٨- وإذا تكلم الإمام.. أنصت له الناس^(٥)، مَنْ بَعْدَ مِنْهُ وَمَنْ قُرْبَ،^(٦) واغرفوا إليه،^(٧) وقطعوا الكلام والصلاة، إلا من لم يُصَلِّ^(٨).. فليُصَلِّ^(٩) ركعتين.

٣٢٩- وإذا^(١٠) زالت الشمس يوم الجمعة.. فلا يسافر أحد حتى يصلي الجمعة^(١١).

٣٣٠- وقد قيل: من أطلع عليه الفجر^(١٢).

(١) هو: سَلَيْك بن عمرو، أو: ابن هذبة الطفاني، روى عنه حديثه جابر بن عبد الله؛ حيث أَمَرَهُ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يصلي ركعتين يوم الجمعة وهو يُنْطَب، وكان سَلَيْك قد جلس ذلك الوقت قبل أن يركع. انظر: معرفة الصحابة (١٤٣٧/٣)، أسد الغابة (٢٨٩/٢)، الإصابة (١٣٨/٣).

(٢) أخرجه الشافعي في الأم (٣٩٩/٢)، والبخاري ك: الجمعة، ب: من جاء والإمام يُنْطَب صلى ركعتين خفيفتين، (٩٣١)، ومسلم ك: الجمعة، ب: التحية والإمام يُنْطَب، (٨٧٥)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «بنا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْطَب يوم الجمعة، إذ جاء رجل فقال له النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُمِيتَ يا فلان؟ قال: لا، قال: هم فاركم»، واللفظ لمسلم. واستدل به في المزي (ص ٤٦).

(٣) هو أبو سعيد، سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي، اسْتُصِفَ يوم أحد، وفيها استشهد والده، كان أول مشاهده الخندق، يعد من مشهوري الصحابة، ورواهم، روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الكثير، وروى عن أبي بكر وعمر وغيرهم، وروى عنه: ابن عباس وابن عمر وجابر وآخرون، توفي سنة أربع وسبعين بالمدينة، ودفن في البقيع. انظر: أسد الغابة (٢١٣/٢)، الإصابة (٦٥/٣).

(٤) أخرجه الشافعي في الأم (٣٩٩/٢-٤٠٠)، والحميدي (٣٢٦/٢: ٧٤١)، والترمذي ك: الجمعة، ب: ما جاء في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يُنْطَب، (٥١١)، وقال: حسن صحيح، وكذلك قال الألباني، والنسائي ك: الجمعة، ب: حث الإمام على الصدقة يوم الجمعة في خطبته، (١٤٠٨)، وقال الألباني: حسن صحيح، وابن ماجه ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يُنْطَب، (١١١٣)، وحسنه الألباني، واستدل به في المزي (ص ٤٦).

(٥) انظر: الأم (٤١٨/٢) المزي (ص ٤٦).

(٦) انظر: الأم (٤٢٠/٢).

(٧) المزي (ص ٤٦).

(٨) في (ب): يصلي.

(٩) في (ب): فليصلي.

(١٠) في (ب): فإذا.

(١١) غير معتمد. انظر: المجموع (٣٦٥/٤).

(١) وهو المعتمد، قال في المجموع (٣٦٦/٤): "الأصح عندنا تحريمه"، يعني السفر بين الفجر والزوال، ثم قال:

باب صلاة الجمعة^(٢)

٣٣١- أبو حاتم عن الربيع/ قال الشافعي: وتجب^(٣) الجمعة على من كان خارجاً من المصر، مَنْ يَسْمَعُ الدَّاءَ مِنَ الْمُؤَذِّنِ الصَّيْتِ فِي الْيَوْمِ الْهَادِي الرِّيحَ.

٣٣٢- ولا تجب الجمعة إلا على أهل الحضر، ولا تجب على أهل البوادي، وإن كانوا أربعين رجلاً.

٣٣٣- وتجب^(٤) على أهل الحضر.. إذا كان في القرية أربعون^(٥) رجلاً حراً بالغاً ويحضرُونَ الخطبة^(٦)، وإن لم يكونوا أربعين [رجلاً].. فلا^(٧) جمعة، وإن كانوا أربعين [رجلاً] وحضروا الخطبة^(٨) وأحرموا^(٩) مع الإمام.. جازت صلاتهم^(١٠).

"وليس في المسألة حديث صحيح".

وفي المسألة قولان:

الأول: لا يجوز؛ وهو نصه في أكثر كتبه الجديدة. كما في الأم (٣٧٦/٢)، المزني (ص٤٥).

الثاني: يجوز؛ نص عليه في القلم وحرمة. انظر: المجموع (٣٦٥/٤).

قال في الأم (٣٧٥/٢) "وإن كان يريد سفرًا.. لم أحب له في الاختيار أن يسافر يوم الجمعة بعد الفجر، ويجوز له أن يسافر قبل الفجر"، وقال في (٣٧٦/٢): "وإذا لزمته.. لم يكن له أن يسافر بعد الفجر يوم الجمعة حتى يُجْمَعَ"، وفي المزني (ص٤٥): "ومن طلع له الفجر.. فلا يسافر حتى يصلها". انظر: الخلاصة (ص١٤٥)، المجمع (٣٦٥/٤).

(١) إلى هنا ترتيب الأبواب متوافق بين النسخ الثلاث، ثم يبدأ الاختلاف، وأنا أسير على ترتيب النسخة (أ)، وأشير إلى مواقع الأبواب في (ب).

وبعد هذا الباب في (ب): باب: صلاة العيدين والأمر فيهما والعمل، المسمى فيها: "العيدين" فقط.

(٢) هذا الباب موجود في (ب) في (٩٤/أ)، وهو بعنوان: "الجمعة"، دون قوله: "باب صلاة".

(٣) في (ب): تجب.

(٤) في (أ) و(ب): ويجب.

(٥) في (ب): أربعين.

(٦) في (ب): ويحضرُوا الجمعة.

(٧) في (ب): ولا.

(٨) في (أ) و(ب): الجمعة.

(٩) في (ب): أحرموا.

٣٣٤- [قال الشافعي:] ومن صلى من الأحرار البالغين قبل الإمام أو مع الإمام.. أعادوا الصلاة^(٧)؛ لأن وقت الجمعة.. صلاة الإمام الجمعة إذا صلاها في الوقت^(٨).

٣٣٥- [قال الشافعي:] ويصلي القوم جماعة إذا فاتتهم الجمعة^(٩).

٣٣٦- [قال الشافعي:] وإن حطبت بهم وهم أقل من أربعين، ثم تم أربعين [رجلاً] قبل أن يدخلوا^(١٠) في الصلاة.. صلى الظهر أربعاً^(١١).

٣٣٧- ولا تجزئ صلاة^(١٢) حتى ينقلب بأربعين ويحرم بهم^(١٣).

٣٣٨- ولا يجوز في الأربعين إلا من وجبت^(١٤) عليه الصلاة؛ الحر البالغ، وإن^(١٥) كان في الأربعين مسافراً^(١٦).. لم يجز^(١٧).

٣٣٩- وإن كانوا أربعين، فخطب وأحرم بهم الصلاة، ثم انقضوا إلا ثلاثة، فصلى بهم.. أجزأه، وإن انقضوا إلا رجلين وهو الثالث.. أجزأه، [قال:] وإن كان هو وآخر.. لم يجزته^(١٨).

٣٤٠- وفيه قول آخر: لا يجوز [الصلاة] إلا بأربعين [رجلاً] حتى يفرغوا من صلاتهم^(١٩).

(١) انظر: الأم (٣٧٩/٢) و (٣٨٠).

(٢) انظر: الأم (٣٧٧/٢)، المزي (٤٥) وفيه مسألة ما لو صلوا قبله، وليس فيه التصريح بما لو صلوا معه.

(٣) علل ذلك في «الأم» بقوله: "من قل أنه لم يكن له أن يصلها، وكان عليه إتيان الجمعة، فلما فاتته.. مثلاًها قضاءً".

(٤) يعني: يصلون الظهر. انظر: الأم (٣٧٧/٢)، المزي (٤٥).

(٥) في (ب): يدخل.

(٦) انظر: الأم (٣٨٠/٢)، وهو مفهوم ما في المزي (ص ٤٤-٤٥).

(٧) في (ب): صلاته هو.

(٨) انظر: المزي (ص ٤٤-٤٥).

(٩) في (ب): وجب.

(١٠) في (ب): فإن.

(١١) في (ب): أربعين مسافرين.

(١٢) انظر: الأم (٣٨٠/٢) وعبارته: "ولا يجب في الأربعين إلا من وجبت عليه فرض الجمعة".

(١٣) في (أ) و (ب): لم يجز.

(١٤) غير معتد.

٣٤١- [قال الشافعي:] وَيُصَلِّي حَلْفَ كُلِّ مَنْ غَلَبَ؛ إِذَا كَانَ إِمَامًا^(٢)، بَوْمٌ بِالنَّاسِ، وَيُصَلِّي حَقْفَةً، أَمِيرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ أَمِيرٍ^(٣)/^(١).

٣٤٢- [قال:] وَيُصَلِّي خَلْفَ الْعَبْدِ^(٥) وَالْمُسَافِرِ الْجُمُعَةِ^(٦).

٣٤٣- فَإِنْ قِيلَ: 'لَيْسَ فَرَضُ الْجُمُعَةِ عَلَيْهِمَا'^(٧).. قِيلَ: الصَّلَاةُ فَرَضٌ عَلَيْهِمَا^(٨)، وَهِيَ مُؤَدَّاةٌ عَنْهُمَا إِذَا شَهِدَاهَا،^(٩) 'وَيُوجِرَانِ عَلَيْهِمَا'^(١٠)، وَتَجَزَّى عَنْهُمَا لَوْ شَهِدَاهَا^(١١).

٣٤٤- وَمَنْ كَانَ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَاشْغَلَهُ^(١٢) شَيْءٌ، أَوْ أَقَامَ فِيهَا حَتَّى فَاتَهُ وَقْتُ الظُّهْرِ الْآخَرِ.. صَلَّى الظُّهْرَ أَرْبَعًا^(١٣)؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ تَصَلَّى فِي رُقْعَتَيْهَا، [قال:] فَإِذَا^(١٤) فَاتَ الْوَقْتُ.. صَلَّى الظُّهْرَ [أَرْبَعًا]^(١٥)/١٦(ب).

(١) وهو المعتمد: وحكى القولين في الأم (٣٨٠/٢-٣٨١) والمزني (ص ٤٥) دون ترجيح، وقال المزني: "والذي هو أشبه به: إن كان صلى ركعة ثم انفضوا.. صلى أخرى منفردًا، كما لو أدرك معه رجل ركعة.. صلى أخرى منفردًا، ولا جمعة له إلا بهم، ولا لهم إلا به، فأدأوه ركعة بهم.. كأدائهم ركعة به عندني في القياس، وما يدل على ذلك من قوله: أنه لو صلى بهم ركعة ثم أحدث.. بنوا وحدانًا ركعة، وأجزأهم". والمعتمد: اشتراط بقائهم إلى تمام الصلاة، وعبارة المنهاج (ص ١٣٤): "وإن انفضوا في الصلاة.. بطلت، وفي قول: لا؛ إن بقي الشان".

(٢) في (أ) و(ب): إمام.

(٣) لحماية (٩٤/أ) من (ب).

(٤) انظر: الأم (٣٨٣/٢)، المزني (ص ٤٧).

(٥) كذلك في النسخ الثلاث، والأنسب: "العبد"، بالإنفراد.

(٦) انظر: الأم (٣٨٣/٢)، المزني (ص ٤٧).

(٧) في (ب): ليس عليه فرض الجمعة.

(٨) في (ب): عليهم.

(٩) في (ب) زيادة: قال.

(١٠) في (ب): ويؤجرون عليهما.

(١١) انظر: الأم (٣٨٣/٢)، المزني (ص ٤٥).

(١٢) في (ب): وشغله.

(١٣) انظر: الأم (٣٨٦/٢)، المزني (ص ٤٦).

(١٤) في (ب): وإذا.

٣٤٥- وإن صلى الإمام بالناس الجمعة ركعة في الوقت وركعة بعد الوقت.. كان عليه أن يتم أربعاً^(١)؛ لأنها صلاة قصر، وليس له القصر إلا حيث جُعِلَ له.

٣٤٦- [قال الشافعي:] وإن نسي صلاة في السفر، فذكرها في الحضر، أو نسي في الحضر فذكرها في السفر بعد الوقت.. أعاد صلاة حَضَرَ^(٢)، لأن الرخصة لا يُعَدَّى بها موضعها^(٣).

٣٤٧- والحجة في ذلك: أن فرض صلاة الحضر أربعاً^(٤)، والسفر ركعتين، فإذا^(٥) أراد أن يُصَلِّي في الحضر ركعتين.. كان قد صَلَّى في غير الموضع الذي قصر فيه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإذا شك أحدكم.. فليتي على اليقين^(٦).

٣٤٨- والصلاة خلف كل أمير أو مأمور أو مُتَغَلَّبٍ على (بلدة أو) غير أمير.. تجزئ، كما تجزئ خلف غير من سَمِعَتْ^(٧).

٣٤٩- وإن كان محصر مساجد.. فأبى مسجد جُمع فيه أول، إذا كانوا^(٨) أربعين رجلاً.. حار، وإن أمهم رجل غير الوالي.. حاز، وإن كان والياً^(٩) معزولاً فصلى بهم.. فهو جائز^(١٠).

(١) انظر: الأم (٣٨٦/٢)

(٢) انظر: الأم (٣٨٦/٢)، المزني (ص٤٦)، وعبارته: "ومن دخل وقت العصر قبل أن يسلم الإمام من الجمعة.. نعليه أن يتمها ظهراً".

(٣) انظر: الأم (٣٦١/٢) المزني (ص٤٣).

(٤) انظر: الأم (٣٦١/٢) المزني (ص٤٣)، وفيه: "لأن علة القصر هي النية والسفر، فإذا ذهبت العلة.. ذهب القصر، فإذا زال وقتها.. ذهبت الرخصة".

(٥) في النسخ الثلاث: "أربعاً"، ولا تستقيم إلا مع تخفيف النون، فإن نُقِلَت النون.. كانت "أربع" مرفوعة.

(٦) في (ب): وإذا.

(٧) أخرجه مسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: السهو في الصلاة والسجود له، (٥٧١)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى؟ ثلاثاً أم أربعاً؟.. فليطرح الشك وليبن على ما استيقن...».

(١) في (ب): "بلد و".

(٢) انظر: الأم (٣٨٣/٢) المزني (ص٤٧).

(٣) في (ب): كانا.

(٤) في (ب): والي.

باب غسل الجمعة

٣٥٠- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: والغسل^(٦) اختيَارٌ وليس بواجب^(٧)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ^(٨) أَلْجُمُعَةَ^(٩) فَلْيَغْتَسِلْ^(١٠)»، وقد^(١١) لا يجيء المريض ولا الصحيح للعذر.. فلا يلزمه الغسل^(١٢)، وحديث عمر^(١٣) حين لم يأمر عثمان بالغسل؛ بعد عِلْمِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يأمرهم بالغسل. أَنَّ ذلك ليس بواجب، ولو كان واجباً. لَأَمَرَ عُمَرُ عثمان بالغسل.

٣٥١- [قال الشافعي: وإن صلى الإمام بأحد جالساً.. صلى من خلفه قياماً^(١٤)] واحتج (بأنه)^(١٥) آخر فعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مرضه^(١٦) [٣]^(١٧).

(١) انظر: الأم (٣٨٤/٢)، المزني (ص ٤٧).

(٢) في (ب): الغسل.

(٣) انظر: الأم (٨٣/٢) ٣٩٥، المزني (ص ٤٥ و ٤٨) وفيه: «وَأُجِبَ أَنْ يَتَنَظَّفَ بغسل».

(٤) في (ب) زيادة: "يوم".

(٥) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري لك: الجمعة، ب: فضل الغسل يوم الجمعة، وهل على الصبي شهود يوم الجمعة، أو على النساء؟ (٨٧٧)، بلفظ: «إذا جاء أحدكم الجمعة.. فليغتسل» وفي ب: هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم، (٨٩٤)، كلفظ المصنف، ومسلم لك: الجمعة، في مطلع الكتاب، (٨٤٤/٢) كلفظه في البويطي هنا.

(٦) زاد هنا في (ب): قبل.

(٧) انظر: المزني (ص ٢١)، وفيه: "... لكل من أراد صلاة الجمعة".

(٨) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رواه البخاري لك: الجمعة، ب: فضل الغسل يوم الجمعة...، (٨٧٨)، وفيه: «إِذَا دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ»، ولم يُسَمَّ، ، ومسلم لك: الجمعة، في مطلع الكتاب، (٨٤٥)، وصرح باسم أمير المؤمنين ذي النورين عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه الشافعي في الأم (٨٤/٢).

(٩) انظر: الأم (٣٤١/٢) المزني (ص ٣٩).

(١٠) في المخطوط: بأن.

(١١) استدل به في المزني (ص ٣٩) وذكر أنه ناسخ لتعله الأول، وكذلك البهتي في معرفة السنن (١٣٦/٤)،

وسبق تخریج الحديث.

(١٢) بعد هذا في (ب): الشغار.

باب آخر في صلاة الجمعة^(١)

٣٥٢- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي [رَحِمَهُ اللهُ]: ويصلي الرجل إذا دخل المسجد يوم الجمعة والإمام يخطب.. ركعتين خفيفتين؛ أَمْرُهُ الإمامُ أو لم يَأْمُرْهُ، إلا أن يدخل^(٢) في وقت لا يمكنه [ذلك]^(٣).

٣٥٣- ولا يخطب الإمام إلا قائماً^(٤).

٣٥٤- وإن خطب جالساً/ وهم يعلمونه صحيحاً للقيام.. لم يجزئه ولا إياهم^(٥)، والحجة في ذلك: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خطب قائماً^(٦).

٣٥٥- وإن خطب خطبتين^(٧) ولم يجلس بينهما.. صلى أربعاً^(٨)، لأن هذا خلاف السنة^(٩)، إلا أن يكون وقت الجمعة لم يخرج.. فيعيد الخطبة بالجلوس ويصلها جمعة^(١٠).

(١) هذا الباب بلابته في نسخة (ب) في (٨٢/١)، وعنوانه فيها: "صلاة الجمعة".

(٢) في (ب): دخل.

(٣) كَانَ يَدْخُلُ المسجدَ والإمامُ في آخر الخطبة ولا يمكنه أن يصلي ركعتين خفيفتين قبل دخول الإمام في الصلاة، وَعَلَّلَ ذلك في الروضة بقوله: "ثلاثا يفوته أول الجمعة مع الإمام". انظر: الأم (٤٠٠/٢)، الخلاصة (ص ١٤٤)، روضة الطالبين (٣٠/٢).

(٤) إن قدر على ذلك. انظر: الأم (٤٠٥/٢)، المزي (ص ٤٦)، الخلاصة (ص ١٤٠)، المجموع (٣٨٣/٤)، روضة الطالبين (٢٦/٢)، النهاج (ص ١٣٤).

(٥) انظر: الأم (٤٠٧/٢)، المجموع (٣٨٣-٣٨٤/٤)، روضة الطالبين (٢٦/٢).

(٦) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، رواه البخاري ك: الجمعة، ب: الخطبة قائماً، (٢٢٠)، ومسلم ك: الجمعة، ب: ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة، (٨٦١)، ورواه الشافعي في الأم (٤٠٦/٢).

(٧) في (ب): الخطبتين.

(٨) انظر: الأم (٤٠٧/٢)، المجموع (٣٨٤/٤)، وذكر الجلوس من شروط الخطبة في روضة الطالبين (٢٧/٢)، واشتراط التمام في الخطبتين والجلوس بينهما من مفردات المذهب. انظر: المجموع (٣٨٤/٤).

(٩) انظر: الحديث السابق، ففيه جلوس النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين الخطبتين.

(١٠) انظر: الأم (٤٠٧/٢ و ٤١٠).

٣٥٦- وأقل ما يقع عليه [اسم] الخطبة.. أن يحمد الله، ويصلي على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويوصي بتقوى الله، ويقرأ شيئاً^(١) من القرآن في الأولى^(٢)، وفي الثانية.. يحمد الله، ويصلي على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويوصي بتقوى الله، ويدعو^(٣).

٣٥٧- وإن ترك الجلوس حين رقي^(٤) على المنبر.. فلا شيء عليه^(٥).

٣٥٨- ولا تتم^(٦) الخطبتان إلا بقراءة^(٧)، فإن لم يقرأ.. أعاد فخطب وقرأ وأعاد الجمعة، ما نسيه وبين خروج وقت الظهر الآخر^(٨)، فإن لم يعمل حتى حرج وقت الظهر الآخر.. أعاد الجمعة طهراً أربعاً^(٩).

٣٥٩- [قال الشافعي]: ولو سَلَّمَ رجلٌ على رجلٍ يوم الجمعة.. كرهت ذلك له، ورأيت أن يرُدَّ عليه بعضهم؛ لأن ردَّ السلام فرض^(١٠).

(١) في (ب): آية.

(٢) غير محدد، والمعمد: أنه يجب قراءة القرآن في إحدى الخطبتين أتهما شاء، وهو الصحيح المنصوص في الأم، ونص المزي موافق للبيهقي في أنها يجب في الأولى، ولا تجزئ في الثانية، وقيل: يجب فيها جميعاً، وقيل: لا يجب في واحدة منهما بل هي مستحبة.

ويشترط في الآية كونها مُقْتَهَنَةً، فلا يكفي ﴿لَمْ يَنْظُرْ﴾. انظر: المجموع (٣٨٩/٤)، المنهاج (ص ١٣٤).

(٣) في (أ) و(م): ويحمد.

(٤) انظر: الأم (٤١٠/٢)، إلا أنه لم يذكر الوصية بتقوى الله في الخطبة الأولى، وانظر: المزي (ص ٤٦)، الخلاصة (ص ١٤٠-١٤١)، المجموع (٣٨٨/٤-٣٩٠)، المنهاج (ص ١٣٤).

(٥) في (ب): يرقى.

(٦) لأن هذا الجلوس من سنن الخطبة، وبهم هذا الحكم من قوله في الأم (٤٠٨/٢ و ٤١٠): "وإن أذن المؤذن قبل ظهور الإمام على المنبر ثم ظهر الإمام على المنبر... أجزأه"، وانظر: المجموع (٣٩٩/٤)، روضة الطالبين (٣١/٢).

(٧) في (ب): يتم.

(٨) في (ب): بالقرعة.

(٩) تملق وجيز.

(٣) انظر: الأم (٤١٢/٢)، المزي (ص ٤٦).

(٤) انظر: الأم (٤١٩/٢) - وهو فيه يبروه-، المزي (ص ٤٧)، المجموع (٣٩٤/٤)، روضة الطالبين (٢٩/٢).

٣٦٠- ولو عطس رجل يوم الجمعة فَشَمَنَهُ رجلٌ.. رجوت أن يَسْمَعَهُ، لأن التسميت سنة^(١).

٣٦١- ومن أدرك ركعة من الجمعة.. أضاف إليها أخرى، وإن أدركهم وهم جلوس.. صَلَّى أربعا^(٢).

٣٦٢- ولو أدرك مع الإمام ركعة، فشك أن يكون سجدة معه سجدة أم لا.. سجدة الساعة سجدة، وأضاف إليها ثلاثا^(٣)، وإن أصاب هذا إماما^(٤) وكان في وقت [الجمعة].. صَلَّى [إليها] ركعةً وَسَجَدَ سجدةً السهو^(٥).

٣٦٣- ولو أن رجلاً مأموماً^(٦) في الجمعة ركع مع الإمام، ثم رُحِم فلم يقدر على السجود حين قضى الإمام سجوده.. تبع الإمام في سجوده ما لم يركع في الثانية،^(٧) فإن تبعه في السجود وقد ركع الإمام في الثانية ورفع^(٨) رأسه وسبقه بسجود الثانية.. جلس معه فتشهد، فإذا قضى الإمام صلاته.. قام فقصى ركعة/ (١٨/ب) بسجودها، وثبت له^(٩).

٣٦٤- وإن لم يسجد للأولى حتى سلم^(١٠) الإمام.. أتمَّ سجود هذه الركعة،^(١١) وأضاف إليها ثلاثاً، وصلّاها ظهراً^(١٢) لأنه خرج من إمامة الإمام قبل يتم^(١٣) له معه ركعة بسجديتها،^(١٤) وإنما يني في الجمعة من أدرك ركعةً ميبها [بسجديتها] قبل سلام^(١٥) الإمام.

(١) انظر: الأم (٤١٩/٢)، بحروفي، المزي (ص٤٧)، المجموع (٣٩٤/٤)، روضة الطالبين (٢٩/٢).

(٢) انظر: الأم (٤٢٥/٢)، المزي (ص٤٦)، المجموع (٤٣٢/٤)، روضة الطالبين (١٢/٢)، المنهاج (ص١٣٦)، كثر الراغبين (٢٩٠/١)، نهاية المحتاج (٣٤٥/٢)، شفة المحتاج (٤٨٠/٢).

(٣) انظر: الأم (٤٢٦/٢)، المزي (ص٤٦)، الخلاصة (ص١٣٩)، المجموع (٤٣٢/٤)، روضة الطالبين (١٢/٢).

(٤) في (ب): إمام.

(٥) قال في الأم (٤٣٥/٢): "والسهو في صلاة الجمعة كالسهو في غيرها".

(٦) تصحفت في (ب) إلى: "جا هو ما" أ.

(٧) انظر: الأم (٤٢٦/٢-٤٢٧)، روضة الطالبين (١٩/٢).

(٨) في (أ) و(ب): وقد رفع.

(٩) في (ب): وإنما.

(١٠) انظر: الأم (٤٢٧/٢)، روضة الطالبين (١٩/٢).

(١١) في (ب): يسلم.

(١٢) نهاية (أ/٨٢) من (ب).

٣٦٥- والحجة في أنه يتبعه في عمل ركعة ولا يتبعه في عمل ركعتين: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إني قد بدنت^(١)، فمهما أسبقكم به في الركوع.. تدركونه^(٢) في السجود»^(٣)؛ فإما أباح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للمأموم أن يعمل خلاف الإمام في ركعة واحدة، لا في ركعتين مختلفتين.

٣٦٦- ومن ركع مع الإمام يوم الجمعة ولم يقدر يسجد بالأرض وأمكنه [أن] يسجد على ظهر رجل.. سجد عليه^(٤)، وقد روي عن عمر مثل هذا^(٥).

(١) انظر: الأم (٤٢٧/٢) المزني (ص٤٦) روضة الطالبين (١٩/٢).

(٢) هكذا بُدِفَ "أن" في النسخ.

(٣) انظر: الأم (٤٢٧/٢) روضة الطالبين (١٩/٢).

(٤) في (ب): صلاة.

(٥) انظر: الأم (٤٢٦/٢) المزني (ص٤٦).

(٦) الذي رُوِيَ في الحديث: «بَدَلْتُ»، بالتخفيف، وإما هو «بَدَّلْتُ» بالتشديد، أي: كورت، وأسننت، والتخفيف من البدانة، وهي: كثرة اللحم، ولم يكن صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سميًا. انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١٥٢/١)، النهاية (١٠٧/١).

(٧) في (ب): تدركوني به، وفي ما نقله البيهقي عنه: "تدركوني في السجود".

(٨) نقل هذه الفقرة البيهقي في المعرفة (٣٢٦/٤) فقال: "وفي كتاب البويطي والربيع"، ثم ذكر هذه الفقرة، ثم قال: "وأظن هذا الاحتجاج من قبلهما"، أي أنه ليس من كلام الشافعي رَحِمَهُمُ اللَّهُ وإما من زيادات البويطي والربيع، والله أعلم. ثم ساق الحديث بإسناده، وقال (٣٢٧/٤): "وهذا بين في المقصود".

(٩) أخرجه أبو داود لك: الصلاة، ب: ما يؤمر به المأموم من اتباع الإمام، (٦١٩)، بلفظ: «لا تبادروني بركوع ولا بسجود فإنه مهما أسبقكم به إذا ركعت.. تدركوني به إذا رفعت؛ إني قد بدنت»

وابن ماجه لك: إقامة الصلاة والنسبة فيها، ب: النبي أن يسبق الإمام بالركوع والسجود، (٩٦٣)، وقال الألباني: حسن صحيح، وأخرجه الدارمي (٣٤٥/١)، وابن خزيمة (٤٤/٣)، وابن حبان (٢٢٢٩: ٦٠٨/٥)، والبيهقي في المعرفة (٣٢٦/٤).

(١) انظر: الأم (٤٢٧/٢) روضة الطالبين (١٨/٢)، وحكاه البيهقي في معرفة السنن (٣٢٧/٤) عن البويطي.

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي (٦٩/١: ٧٠)، وعنه أحمد (٣٤٢/١: ٢١٧)، وعبد الرزاق (٣٩٨/١: ١٥٥٦)، وابن المنذر في الأوسط (٤/٤: ١٠)، والبيهقي (١٨٢/٣-١٨٣)، وفي المعرفة (٣٢٧/٤)، أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «إذا اشتد الزحام.. فليسجد الرجل منكم على ظهر أخيه»، قال النووي في خلاصة الأحكام (٨١٥/٢): «رواه البيهقي بإسناد صحيح»، وكذا قال ابن الملقن في شفا المحتاج (٥٢٩/١).

٣٦٧- فإن^(١) خاف ألا يدركه إذا سجد إلا بعد أن يركع ويرفع رأسه، فترك السجود وركع معه في الثانية وسجد، أو سجد معه بركوع الأولى^(٢).. أعتمد بالذي صلى معه وقضى^(٣).

٣٦٨- ولو أن إماماً أحرم يقوم يوم الجمعة، ثم رجع، فقدم رجلاً ممن أدرك معه الخطبة أو الخطبة والإحرام.. صلى بهم الجمعة ركعتين^(٤).

٣٦٩- ولو أن هذا الإمام حين أحدث لم يقدم رجلاً ولم يقدمه المأمومون ولم^(١) يتقدم رجل من قبل نفسه.. صلوا وحدها؛ فمن^(٢) أدرك مع الإمام أول ركعة بسجديتها.. أضاف إليها أخرى، ومن لم يدرك معه ركعة^(٣) بسجديتها.. صلى أربعاً^(٤).

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (ب): الأول.

(٣) انظر: الأم (٤٢٧/٢)، روضة الطالبين (١٩/٢)، أسن المطالب (١٢٩/٢).

(٤) انظر: الأم (٤٢٨/٢) المزي (٤٥ ص) المجموع (٤٤٦/٤).

والمسألة لها أحوال:

وفي الاستخلاف في الجمعة قولان؛ أظهرهما وهو الجديد المعتمد.. جوازه - وهو المنصوص في البويطي - والتفريع الآتي مبني على هذا المعتمد. انظر: المجموع (٤٤٥/٤) روضة الطالبين (١٤/٢) المنهاج (ص ١٣٦) خفة الاحتاج (٤٨٤/٢).

• إن استخلف الإمام من لم يقتد به قبل الحدث.. لم يصح بلا خلاف. انظر: الخاوي (٤٢١/٢) المجموع (٤٤٦/٤) كتر الراغبين (٢٩١/١).

• وإن استخلف من اقتدى به قبل الحدث؛ نظر:

فإن كان قد حضر الخطبة والصلاة من أولها.. صح استخلافه بلا خلاف. انظر: المجموع (٤٤٦/٤).

• وإن لم يحضر الخطبة.. قال النووي: "وجهاً؛ أحدهما: لا يصح استخلافه... وأصحهما: الجواز، وبه قطع جماعة، ونقل الصيدلان هذا الخلاف قولين، المنع عن نصه في البويطي، والحوار عن نصه في أكثر كتبه".

قلت: نقله عن البويطي صحيح، وسيأتي قريباً. وانظر: المجموع (٤٤٦/٤)، كتر الراغبين (٢٩٢/١).

• وهذا الذي لم يحضر الخطبة إن أدرك الركعة الأولى معه.. جاز استخلافه ونمت لهم الجمعة. انظر: المجموع (٤٤٧/٤)، كتر الراغبين (٢٩٢/١).

• فإن لم يدرك الأولى، وأدركه في الثانية.. ففي البويطي: المنع، وأظهر التوليد: الجواز، ويثبتها المأمومون جمعة، وأما الخليفة.. فالوجه الصحيح المنصوص أنه لا يتمها جمعة، والمذهب أنه يتمها ظهرًا. انظر: روضة الطالبين (١٤/٢) المجموع (٤٤٧/٤) المنهاج (ص ١٣٦) كتر الراغبين (٢٩٢/١).

٣٧٠- [قال الشافعي]: ولا يؤم يوم الجمعة إلا من شهد الخطبة أو صلى ركعة بسجديتها مع الإمام، فأما من أحرَمَ معه ولم يُصلِّ^(٦) معه ركعة ولم يدرك الخطبة.. فلا يؤم فيها^(٧)، فإن أمَّ.. صلى أربعاً، ومن ائتمَّ به.. كذلك^(٧)، وينبغي لمن أدرك مع الإمام ركعة بسجديتها ألا يتبعه، ويصلي نفسه ركعة ويسلم^(٨).

٣٧١- وإن^(١) صلى الإمام بقوم الجمعة وهو جنب ساهياً.. أجزأهم الجمعة، وكان عليه أن/ يعيد طهر^(٢) أو يسلم^(٣)، وإن كان^(٤) في وقت الجمعة فخطب الناس^(٥) وصلى الجمعة بهم^(٦) تامة.. لم يجزئه، ولا تجزئه الجمعة؛ لأنها قد تمت للمؤمنين [مرة]، وعليه أن يصلي أربعاً^(٧)^(٨).

(١) في (أ) و(م): "المؤمن وإن لم".

(٢) في (أ) و(م): عن.

(٣) في (ب): الركعة.

(٤) انظر: الأم (٤٢٨/٢) المربي (ص ٤٥) روضة الطالبين (١٦/٢) وفيه: "نصح جمعة الدين أدركوا مع الإمام الأولى ركعة بكل حال؛ لأنهم لو انفردوا بالركعة الثانية كانوا مدركين للجمعة.. فلا يضر اقتلاؤهم فيها بمصلي الظهر أو النفل".

(٥) في (ب): يصلي.

(٦) غير معتمد، والمعتمد: عدم اشتراط حضور الخطبة، ولا الركعة الأولى في المستخلف، ولكنه يجب أن يكون قد اقتدى بالإمام قبل أن يحدث، وهو كذلك في الأم (٤٢٩/٢) والمزني (ص ٤٥) وانظر: المنهاج (ص ١٣٦) معني المحتاج (٢٩٧/١).

(٧) هذا تصريح على غير المعتمد.

(٨) هذا تصريح على غير المعتمد.

(١) في (ب): فإن.

(٢) أي: إن تم العدد بغيره، وإلا.. فلا. انظر: الأم (٤٢٩/٢) المجموع (١٥٤/٤) روضة الطالبين (١٠/٢) تامة المحتاج (٣١١/٢) المنهاج (ص ١٣٤) الكثر (٢٧٦/١) شفة المحتاج (٤٤٤/٢) أسنى المطالب (١١٩/٢).

(٣) أي: إن ذكر ذلك وهو في الصلاة، ولا يخل له أن يتماذى.

(٤) في (أ) و(م): كانت.

(٥) في (أ) و(م): الثانية.

(٦) في (ب): بهم الجمعة.

(٧) بناءً على أن الجمعة لا تتعدد. انظر: الأم (٤٢٩/٢) المجموع (١٥٥/٤).

(٨) بعد هذا في (ب): "الإمامة".

باب صلاة العيدين والأمر فيهما والعمل^(١)

٣٧٢- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: صلاة العيدين سنة^(٢) لأهل الآفاق^(٣)، للرجال في المصلى^(٤)، والنساء والعبيد والإماء في منازلهم إن لم يؤذن لهم [أن] يجتمعوا^(٥) مع الناس^(٦).

٣٧٣- وأستحب الغسل لكل هؤلاء يوم الجمعة إن أذن لهم أن يجتمعوا مع الناس، وإلا.. فلا غسل عليهم.

٣٧٤- وأستحب لهم [الغسل] في العيدين^(٧)؛ شهدوا ذلك في المصلى أو لم يشهدوا ذلك^(٨)، وهذا كفصل الإحرام.

٣٧٥- وأستحب أن يجي الرجال والنساء والعبيد ليلة العيدين^(٩)؛ فإنه يُروى أنه يعفر لهم^(١٠) ^(١١).

(١) العنوان في (ب): "العيدين"، فقط، وهذا الباب في (ب) في: (٩/أ).

(٢) قال في الأم (٥١٨/٢): "ولا أرخص لأحد في ترك حضور العيدين عن تلزمه الجمعة"، وقال في المزي (ص٥٠): "ومن وجب عليه حضور الجمعة.. وجب عليه حضور العيدين" وعلق عليه الإمام النووي في المجموع (٦/٥) بقوله: "قال أصحابنا: هذا ليس على ظاهره، فإن ظاهره أن العيد فرض عين على كل من تلزمه الجمعة، وهذا خلاف إجماع المسلمين؛ فتعين تأويله... قال أصحابنا: ومراد الشافعي.. أن العيد يتأكد في حق من تلزمه الجمعة". وانظر: الخلاصة (ص١٥٢) المجموع (٥/٥) روضة الطالبين (٧٠/٢) المنهاج (ص١٤١).

(٣) قال في الأم (٥١٨/٢): "وأحب إلي أن يصلى العيدين والكسوف بالبادية التي لا جمعة فيها" والآفاق: النواحي والأطراف، جمع أفق؛ مختار الصحاح (ص٣٠) المصباح المنير (ص٢٥) مقاييس اللثة (ص٦٤).

(٤) المعتمد أن الأفضل فعلها في المسجد، كما في الأم (٤٩٧/٢). وانظر: المجموع (٨/٥)، وقال في المنهاج (ص١٤١): "وفعلها بالمسجد أفضل، وقيل: بالصحراء إلا لعذر، ويستخلف من يصلي بالضعفة".

(٥) في (أ) و(ب): يجمعوا.

(١) انظر: الأم (٥١٨/٢) المزي (ص٥١) حاشية المطلب (٦١٢/٢) المنهاج (ص١٤١) حاشية المحتاج (٣٨٦/٢) تفة المحتاج (٤٠/٣).

(٢) انظر: الأم (٤٨٨/٢) المزي (ص٥٠) حاشية المطلب (٦١٢/٢).

(٣) انظر: روضة الطالبين (٧٦/٢).

(٤) انظر: الأم (٤٨٦/٢) روضة الطالبين (٧٥/٢).

(٥) في (أ) و(ب): له.

٣٧٦- وأستحب الأكل قبل الغدو^(٢) يوم الفطر^(٣).

٣٧٧- وأحب^(١) أن تؤتى^(٢) الأمصار لصلاة العيدين من حيث تؤتى^(٣) الجمعة من حيث يُسمَعُ النداء للجمعة^(٤).

٣٧٨- ويستحب المشي إلى العيدين^(٥)، يخرج إليها^(٦) من^(٧) طريق، ويرجع من أخرى^(٨) ^(٩).

٣٧٩- [وَبَيَّنْتُ لِلْإِمَامِ^(١) فِي خُطْبَةِ الْعِيدَيْنِ^(٢)].

(١) روى الشافعي في الأم (٤٨٥/٢-٤٨٦) عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَامَ لَيْلِي الْعِيدَيْنِ مَحْتَسِبًا..

لَمْ يَمِتْ قَلْبُهُ يَوْمَ مَمُوتِ الْقُلُوبِ»، وعنه البيهقي في المعرفة (١١٨/٥).

وروى ابن ماجه ك: الصيام، ب: في من قام ليلي العيدين، (١٧٨٢) عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا «مَنْ قَامَ

لَيْلِي الْعِيدَيْنِ مَحْتَسِبًا.. لَمْ يَمِتْ قَلْبُهُ يَوْمَ مَمُوتِ الْقُلُوبِ»، وقال الشيخ الألباني: موضوع، وقال في الضعيفة:

(١١/٢: ٥٢١): ضعيف جدًا.

ورواه الطبراني في الأوسط (٥٧/١: ١٥٩) من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الألباني: موضوع،

كما في الضعيفة (١١/٢: ٥٢٠).

قال ابن القيم في زاد المعاد (٢٤٧/٢): "ثم نام حتى أصبح، ولم يَحْيَ تلك الليلة، ولا صَحَّ عنه في إحياء ليلي

العيدين شيء".

وانظر: البدر المنير (٣٧/٥-٤١) فإنه نقل كلام جمع في تضعيف هذا الخبر.

وضعه الحافظ العراقي في المعنى (٣٤٢/١).

(٢) في (ب): العيد و.

(٣) انظر: الأم (٤٩٢/٢-٤٩٣) المزني (ص٥١) روضة الطالبين (٧٦/٢).

(١) في (ب): وأستحب.

(٢) في (أ) و(م): يؤتى، في (ب): بلا نقط لأولها.

(٣) في النسخ الثلاث: يؤتى.

(٤) انظر: الأم (٥١٨/٢).

(٥) انظر: الأم (٤٩٥/٢) المزني (ص٥٠).

(٦) في (ب): إليهما.

(٧) في (ب): في.

(٨) في (ب): آخر.

(٩) انظر: الأم (٤٩٥/٢) المزني (ص٥١) روضة الطالبين (٧٦-٧٧).

٣٨٠- [وَلَا يُتَقَلُّ قَبْلُهَا، وَيَتَقَلُّ بَعْدَهَا لِلْمَأْمُومِ لَا الْإِمَامَ] ^(١).

٣٨١- والتكبير في العيدين سبعا في الأولى سوى تكبيرة الإحرام وسوى التكبيرة ^(٢) التي يهوي بها للركوع، وخمسا في الآخرة ^(٣) سوى التكبيرة التي قام بها من السجود وسوى التي يهوي ^(٤) بها للركوع ^(٥).

٣٨٢- وَيُظْهَرُ [الْبَاسُ] التَّكْبِيرُ حِينَ تَغِيْبُ الشَّمْسُ مِنْ لَيْلَةِ الْفِطْرِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(١): ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ﴾ [الذرة: ١٨٥]، إِلَى أَنْ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ ^(٢).

(١) في المخطوط: الإمام.

(٢) انظر: الأم (٥١٤/٢) المزني (ص ٥١).

(٣) خلاف المعتمد، والمعتمد: أن المأموم يتقل قبلها وبعدها. كما في الأم (٤٩٨/٢-٤٩٩) المزني (ص ٥١)، وعبارة المنهاج (ص ١٤١): "ولا يكره النقل قبلها لغیر الإمام".

لكن سيأتي في الباب التالي في الفقرة: (٣٨٣) قوله: "ولا يصلي الإمام بالمصلي قبل صلاة العيدين ولا بعدهما، ولا بأس أن يصلي المأمومون".

(٤) في (أ) و(ب): تكبيرة.

(٥) في (ب): الأخرى.

(٦) في (ب): هوى.

(٧) انظر: الأم (٥٠٧/٢) المزني (ص ٥١) روضة الطالبين (٧١/٢).

(١) في (ب): عز وجل.

(٢) هذا هو التكبير المرسل أو المطلق.

والمعتمد: أن التكبير يستمر إلى أن ينحزم الإمام بصلاة العيد. وفي الأم (٤٨٦/٢) والمربي (ص ٥٠) حتى ينحزم الإمام للصلاة، وقال المزني: "وقال في غير هذا الكتاب: حتى يفتح الإمام الصلاة، قال المزني: هذا أقيس" وَذَكَرَ المعتمد في روضة الطالبين (٧٩/٢) ثم قال: "وقيل: إلى أن يفرغ منها، وقيل: إلى أن ينحزم الإمام إلى الصلاة".

وهل هذا اختلاف بين الأم والمزني وبين البويطي؟ وهل الإمام الشافعي في المسألة أقوال؟ قال في نهاية المطلب (٦١٤/٢): "والطريقة المرضية التي لم يذكر الأئمة غيرها.. أن المسألة ليست على اختلاف قول، والمعتمد تحريم الإمام بالصلاة، وهذا اختيار المزني، وما ذكره الشافعي من خروج الإمام.. أراد التحريم؛ فغير عنه بما يقرب منه؛ فإنه ليس بين خروج الإمام وتحريمه فصل، بل كما -أي: عندما- ينتهي.. يكبره فجرى ما ذكره الشافعي على مذهب التقريب والاستعارة".

٣٨٣- وَيُطَهِّرُ الَّذِي يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى التَّكْبِيرَ فِي مِشَاهِهِ إِلَى الْمُصَلَّى وَجُلُوسِهِ فِيهَا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الْإِمَامَ فَيَفْتَحَ [الصَّلَاةَ] ^(١).

٣٨٤- وَتَكْبِيرُ ^(٢) الْمَاءِ مِنْ حِينَ ^(٣) تَغِيْبُ الشَّمْسُ مِنْ لَيْلَةِ الْفِطْرِ إِلَى أَنْ يَصْلِيَ الْإِمَامُ ^(٤)، وَلَا يَغْدُرُونَ إِسْمَاعَ أَنْفُسِهِمْ.

٣٨٥- وَيَغْدُو [النَّاسُ] إِلَى ^(٥) (ب/١٩) الْعِيدَيْنِ قَبْلَ إِطْلَاعِ الشَّمْسِ [لَوَقْتُ يَأْتِي الْمُصَلِّي وَالصَّلَاةُ قَدْ حَلَّتْ] ^(٦)، وَكَذَلِكَ أَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَجْرَحَ إِلَى الْمُصَلَّى فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ مَاغْنِيَا ^(٧) مَطَهَّرًا لِلتَّكْبِيرِ حَتَّى يَأْتِيَ مَصْلَاهُ ^(٨).

٣٨٦- فَحِينَ يَأْتِي.. يُصَلِّي بِلا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ^(٩)، بِتَكْبِيرٍ ^(١٠) مُتَوَالٍ ^(١١) كَمَا رُصِفْنَا، وَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ ^(١٢) فَإِذَا مَرَعَ حَطَبٌ ^(١٣)، وَلَا يَطْلِي بِالصَّلَاةِ يَوْمَ الْحَرِّ كَالْفِطْرِ؛ لِشَعْلِ النَّاسِ بِذَنَابِحِهِمْ ^(١٤).

وَمَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا رَأَى الْإِمَامُ -أَعْنِي: إِمَامَ الْحَرَمَيْنِ الْجَوْيْنِي- أَنَّ الشَّافِعِي هُنَا ذَكَرَ مَرَّةً أَنَّهُ يَكْبِرُ إِلَى أَنْ يَصْلِيَ الْإِمَامَ، وَمَرَّةً إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ الصَّلَاةُ، كَمَا سَأَتِي فِي الْفَقْرَةِ التَّالِيَةِ وَغَيْرِهَا.

(١) انظر: الأم (٤٨٦/٢-٤٨٧) المزي (ص ٥٠) روضة الطالبين (٧٩/٢-٨٠).

(٢) في (أ) و(ب): وَيَكْبِرُ.

(٣) في (أ) و(ب): حَيْثُ.

(٤) انظر: روضة الطالبين (٨١/٢).

(٥) مَكْرُوفٌ فِي الْأَصْلِ، وَلَيْسَ فِي ب.

(٦) لَكِنْ فِي الْأَمِّ (٤٩٠/٢) وَرُوضَةُ الطَّالِبِينَ (٧٦/٢) اسْتِحْبَابُ التَّكْبِيرِ لَهَا لَفِعُ الْإِمَامِ.

(٧) انظر: الأم (٤٩٥/٢) المزي (ص ٥٠).

(٨) انظر: المزي (ص ٥١) روضة الطالبين (٧٦/٢).

(٩) انظر: الأم (٥٠١/٢) المزي (ص ٥١) روضة الطالبين (٧٦/٢).

(١٠) في (أ) و(ب): يَكْبِرُ.

(١١) في (أ) و(ب) و(ج): مُتَوَالٍ.

(١٢) انظر: الأم (٥١٠/٢) المزي (ص ٥١) روضة الطالبين (٧٢/٢).

(١٣) خَطِيطَيْنِ، وَأَوْكَأَهُمَا كَأَرْكَاهُمَا فِي الْحِمَّةِ. انظر: الأم (٥٠٥/٢) المزي (ص ٥١) روضة الطالبين (٧٣/٢).

(١٤) انظر: الأم (٤٩٠/٢) المزي (ص ٥١).

وَفِي (ب): لَذَبَانِحِهِمْ.

٣٩١- وأحترأ للحر والعبد والساء أن يعتسلوا للعبدین؛ شهدوا ذلك فی المُصلًی أو المُصلًی فی یومهم^(٤).

باب صلاة العیدین أو الاستسقاء^(٥)

٣٩٢- أبو حاتم عن الربیع قال الشافعی: إن شهد شاهدان ليلة ثلاثین أُمهم رأوا الهلال.. أفطر الناس أي ساعة عُذِلَ الشاهدان، فإن عُذِلَا قبل الروال.. صلوا صلاة العید^(١)، وإن لم يُعذَلَا حتى تزول الشمس.. لم يصلوا^(٢)، ولم یکن علیهم إعادة؛ لأنه عمل فی وقت، فإذا ذهب الوقت.. لم یعاد^(٣)، كالوتر إذا صلیت الصبح.. لم یعاد^(٤)، وكرکعتی الفجر إذا زالت الشمس.. لم تعاد^(١)^(٢)، وكالكسوف والاستسقاء إذا ذهب وقتهما.. لم یعاد^(٣).

(١) فی (ب): ثم یکر.

(٢) فی (أ) و(ز): خطیة.

(٣) انظر: الأم (٥١٤/٢) معنی المحتاج (٣١٢/١).

(٤) بعد هنا فی (ب): "باب غسل الجمعة والعیدین".

(٥) هذا الباب فی (ب): فی (٨٣/ب).

(١) إن بقي من الوقت ما یسع جمع الناس وصلاة العید أو ركعة منها. انظر: الأم (٤٨٢/٢) بحایة المطلب (٦٢٩/٢) شقة المحتاج (٥٥/٣) بحایة المحتاج (٤٠٠/٢).

(٢) انظر: الأم (٤٨٢/٢) بحایة المطلب (٦٣٠/٢) المنهاج (ص١٤٢) شقة المحتاج (٥٥/٣) بحایة المحتاج (٤٠١/٢).

(٣) المصنف.. أن الصلاة تكون فائتة، ویشرع قضاؤها من شاء وهو أظهر القولین. انظر: بحایة المطلب (٦٣٠/٢) و٣٤٣ المجموع (٥٣٢/٣) و(٣٤/٥) روضة الطالبین (٣٣٧/٢) المنهاج (ص١٤٢) بحایة المحتاج (١٢١/٢) و٤٠١ شقة المحتاج (٢٣٧/٢) النجم الوهاج (٣٠٥/٢).

ونص فی الأم (٤٨٢/٢) على مثل ما فی البویطی.

وفی المجموع (٥٣٢/٣) أنه یمتنع قضاء النوافل المؤقتة، ثم قال: "قال القاضي أبو الطیب وغيره: هذا القول هو المصنف فی الجدید".

وإذا قضیت فهل القضاء أبداً أم مؤقتاً؟ الأظهر.. أنه غیر مؤقت فله القضاء من شاء.

قال فی بحایة المطلب (٦٢٨/٢) "هذا الفصل فیه اختیاط واختلاط، فلا بد من فضلی اعتناء به".

(٤) فی روضة الطالبین (٣٣٧/٢) المشهور: أنه یقضي أبداً، وكذلك فی المجموع (٥٣٢/٣) وبحایة المطلب (٣٤٤/٢).

٣٩٣- وأحب^(١) إذا رئي هلال شوال أن يُكَبِّرَ الناس جماعة وفرادى في المساجد^(٢) والأسواق والمسازل [والمسافرين]، ولا يقطعوا^(٣) التكبير حتى يفتتح الإمام الصلاة في العيد^(٤).

٣٩٤- وإن صلى الإمام في مسجد^(١) وصلى وكيله في مسجد.. فـ[صلاة]^(٢) الذين افتتحوا صلاة^(٣) الجمعة أولاً جائز^(٤).

٣٩٥- وأما [صلاة] العيدين.. فيجوز أن تُصَلَّى^(١) في موضعين في الجنان^(٢) وفي^(٣) المسجد^(٤).

٣٩٦- ولا بأس أن يُصَلَّى العيد والاستسقاء في موضعين^(١) أو أكثر من مصر^(٢) إذا كان بأمر الوالي^(٣) وإن لم يكن بأمر الوالي^(٤)، ويُصَلُّون مثل صلاة الإمام، وهكذا في صلاة الكسوف^(٥).

(١) في أ و ب و م: يعاد.

(٢) في روضة الطالبين (٣٣٧/٢) المشهور: أنه يقضي أهلًا.

(٣) لأنها غير مؤقتة، تعمل لسبب عارض. انظر: المجموع (٥٣٢/٣) روضة الطالبين (٣٣٧/١) نهاية المحتاج (١٢٢/٢). نهاية المطلب (٣٤٥/٢).

(٤) نهاية (ب/٨٣) من (ب).

(٥) في (أ) و(ب): المسجد.

(٦) في (أ) و(ب): تقطعوا.

(٧) انظر: الأم (٤٨٦/٢) وفيه: "حتى يخرج الإمام للصلاة"، وتقدمت المسألة.

(١) في (ب): المسجد.

(٢) في (أ) و(ب): الصلاة.

(٣) انظر: الأم (٣٨٤/٢) المزني (ص٤٧).

(٤) في (أ) و(ب): يصلى، في (ب): بلا نقط لأولها.

(٥) هكذا صورتها في (أ): موضعين للسان واللسان، هكذا صورتها في (ب): **الجنان في المسجد**، والجنان والجبانة: الصحراء، ومقصوده المصلى، والله أعلم. انظر: مختار الصحاح (ص٩٣).

(٦) في (ب): "في".

(٧) انظر: الأم (٣٨٥-٣٨٦) الخلاصة (ص١٥٣) روضة الطالبين (٧٥/٢) المساح (ص١٤١) نعمة المحتاج (٤٨/٣).

(٨) في (ب): "من مصر أو أكثر".

(٩) في (ب): أو غير أمر الوالي.

(١٠) انظر: الأم (٣٨٦/٢).

٣٩٧- ولا بأس أن يتكلم 'مُتَكَلِّمُهُمْ بِحُطْبَةٍ' ، إذا كان بأمر الوالي، وإن لم يكن بأمر الوالي.. كرهت [ذلك] له؛ [للفرقه لا لغیره] ^(٢) ^(٣).

٣٩٨- ولا يُصَلِّي الإمام بِالْأَصَلِّ قبل صلاة العيدين ولا بعدهما، ولا بأس أن يصلي المأمومون ^(٤).

٣٩٩- [فإن بدأ بالخطبة قبل الصلاة.. رأيتُ أن يُعَيِّدَ الخطبة]، وإن لم يفعل.. لم يكن عليه إعادة ^(٥).

٤٠٠- ويخطب خطبتين يجلس بينهما كما يجلس ^(٦) في الجمعة ^(٧).

٤٠١- وَيُكَبِّرُ في العيدين سبْعًا وَحَمْسًا ^(٨).

٤٠٢- وإذا ابتدأ الإمام صلاة العيدين.. كَبَّرَ للدخول، ثم يفتح كما يفتح في المكتوبة ^(٩)

يقول ^(١٠): «وَجْهَتُ وَجْهِي...» ^(١١)، ثم يُكَبِّرُ سبْعًا سَوًى ^(١٢) نكسرة الافتتاح، ثم يقرأ بأمر القرآن و ﴿

قَدْ أَفْلَحَ الْوَعْدُ الْوَعْدُ﴾ ^(١٣)، ثم يركع ويسجد ^(١٤)، وإذا قام في الثانية قام تنكسرة القيام ثم كر بعدها

(١) في (ب): متكلم بخطبته.

(٢) في (أ) و(ب): "الفرقة لا غيره".

(٣) انظر: الأم (٣٨٦/٢)، بنحوه، المجموع (٢٩/٥) وروضة الطالبين (٧٤/٢).

(٤) في (أ) و(ب): "المأمومين"، وانظر التعليق على فقرة (٣٨٠-).

(٥) انظر: الأم (٤٩٨/٢-٤٩٩).

(٦) في (ب): يفعل.

(٧) انظر: الأم (٥١٢/٢).

(٨) انظر: الأم (٥١٤/٢).

(٩) في (ب): للمكتوبة.

(١٠) في (ب): ويقول.

(١١) في (أ) و(ب): زيادة: "الآية"، وهو هنا يقصد دعاء الاستفتاح، المُتَّبِعُ عَنْهُ بِالتَّوَكُّلِ، ولا يقصد قراءة الآية.

(١٢) في (ب): ليس فيها.

(١٣) أي سورة ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ كاملة، انظر: الأم (٥١٠/٢) المنهاج (ص ١٤١) النجم الوهاج (٥٤١/٢).

(١٤) في (ب): ركع وسجد.

حسناً، ثم يقرأ بأم القرآن ﴿أَقْرَبَ السَّاعَةِ﴾^(١) ثم 'يركع ويسجد'^(٢) ويقف بين كل تكبيرة فذر قراءة آية، لا طويلة ولا قصيرة، يُهَلِّلُ اللهَ وَيَحْمَدُهُ^(٣).

٤٠٣- ويرفع يديه في العبدس إذا كَرَّ، [وإذا ركع]، وإذا رفع رأسه من الركوع، ويفعل ذلك في كُلِّ تكبيرة^(٤).

٤٠٤- وكذلك/(٢/ب) في الجنازة^(١)، وإذا كَبَّرَ لسجدة الشكر^(٢)، ويفعل ذلك لسجود القرآن^(٣) [فانمًا وقاعدًا]، وكذلك النوافل^(٤).

٤٠٥- وإذا اتفق الحسوف^(٥) والعيد في ساعة.. صَلَّى الحسوف^(٦) قبل العيد؛ لأن وقتَ العيد إلى الزوال، ووقت الحسوف ذهاب الحسوف، وإن بدأ بالعيد ففرع^(٧) قل أن تَحِلِّيَ الشمس.. صَلَّى الحسوف^(٨) وخطب لهما معاً^(٩).

٤٠٦- وإذا^(١) اجتمع عيدٌ وَجُمُعَةٌ في يوم.. صَلَّى العيد حين تحلُّ الصلاة، ثم أُذِنَ لِمَنْ حَضَرَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْمَسْرِ^(٢) في الانصراف إلى أهلهم إن شَاءُوا، ولا يعودوا إلى الجمعة، ولا يحور [هذا] لأحدٍ من أهل الْمَسْرِ^(٣)؛ إِلَّا مِنْ عُدْرٍ يَحْجُوزُ لَهُ^(٤) ثَلَاثَةُ الْجُمُعَةِ^(٥).

(١) أي سورة القمر كاملة، انظر: الأم (٥١٠/٢) المنهاج (ص١٤١) النجم الوهاج (٥٤١/٢).

(٢) في (ب): ركع وسجد.

(٣) انظر: الأم (٥٠٧/٢) روضة الطالبين (٧٢-٧١/٢) المنهاج (ص١٤١).

(٤) انظر: الأم (٥٠٩/٢) روضة الطالبين (٧٢/٢) المنهاج (ص١٤١).

(١) انظر: الأم (٥٠٩/٢) روضة الطالبين (١٢٥/٢).

(٢) انظر: الأم (٥٠٩/٢) المنهاج (ص١١٣).

(٣) انظر: الأم (٥٠٩/٢) المنهاج (ص١١٤).

(٤) انظر: الأم (٥٠٩/٢).

(٥) في (أ) و(م): الكسوف.

(٦) في (أ) و(م): الكسوف.

(٧) في (ب): وفرغ.

(٨) في (ب): للحسوف.

(٩) انظر: الأم (٥١٧/٢) روضة الطالبين (٨٨/٢).

٤٠٧- وقال: لَا أُرْخِصُ لِأَحَدٍ فِي تَرْكِ حَضُورِ الْعِيدَيْنِ مِمَّنْ تَلَزَمَهُ ^(٦) الْجُمُعَةُ ^(٧) ^(٨).

بَابُ غَسْلِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ ^(١)

٤٠٨- أَبُو حَاتِمٍ عَنِ الرَّبِيعِ قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَغَسَلَ الْجُمُعَةَ إِذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَإِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ» ^(٢) فَمَنْ لَمْ يَأْتِهَا مِنْ لَيْسَ ^(٣) عَلَيْهِ إِتِبَاعًا. وَلَا غَسَلَ عَلَيْهِ ^(٤).

٤٠٩- «وَلَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ ^(٥) لِلْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَبَعْدَ الْفَجْرِ، وَقَبْلَ الْعُدُوِّ ^(٦) ^(٧) ^(٨)، وَغَسَلَ الْجُمُعَةَ بَعْدَ الْفَجْرِ ^(٩)».

٤١٠- ثُمَّ يَنْطَلِبُ وَيَنْصِتُ النَّاسُ لَهُ إِذَا انْقَطَعَ تَكْبِيرُهُ فِي الْعِيدَيْنِ.

(١) في (أ) و(ب): إذا.

(٢) في (ب): مصر.

(٣) في (ب): مصر.

(٤) في (ب) زيادة: مع.

(٥) انظر: الأم (٥١٦/٢) وروضة الطالبين (٧٩/٢) المنهاج (ص٧٩).

(٦) في (أ) و(ب): يلزمه.

(٧) سبقت المسألة في أول باب صلاة العيدين.

(٨) بعد هذا في (ب): "زكاة الفطر".

(٩) هذا الباب في (أ/٩) من (ب).

(٢) زاد في (ب): (إلى) وهو لفظ مسلم.

(٣) متفق عليه، وسبق تخريجها.

(٤) حاشية (أ/٩) من (ب).

(٥) انظر: حاشية المحتاج (٣٢٨/٢).

(٦) في (أ) و(ب): ويغتسلون.

(٧) في (أ) و(ب): الغد.

(٨) ويدخل وقته بنصف الليل. روضة الطالبين (٧٥/٢-٧٦) حاشية المحتاج (٣٩٢/٢-٣٩٣).

(٩) انظر: حاشية المحتاج (٣٢٩/٢).

٤١١- وإذا سهى الإمام عن بعض التكبير وذَكَرَهُ [قبل القراءة.. أَعَاد، وإن ذَكَرَهُ] بعد الركوع.. مضى على صلاته، ولا شيء عليه، وكذلك الرجل والمرأة ينسيان ذلك في صلاة العيد.. [فلا شيء عليهما، وَيُصَلِّيَانِ] لِأَمْسِهِمَا، [وكذلك الرجل والمرأة إذا لم يتعمدا ذلك.. أَحْزَاهُمَا] ^(١)

٤١٢- وإذا جاء رجلٌ والإمام على المنبر.. صلى ^(٢) قبل يدنو ^(٣) إلى الْمُصَلِّي وَكَثُرَ سَعًا وَحَسًّا، ثم جاء فسمع الخطبة ^(٤).

٤١٣- فإذا فرغ الإمام من خطبته.. انصرف من غير الطريق التي ^(٥) غدا منها.

باب صلاة الخسوف

- ٤١٤- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: وصلاة الخسوف سنة ^(٦).
- ٤١٥- فإذا خسفت الشمس أو القمر.. نودي ^(٧): «الصلاة جامعة» ^(٨).
- ٤١٦- وعرج ^(٩) الناس إلى المسجد ^(١٠) ثم جاء ^(١١) الإمام فدخل القبلة بغير أذان ولا إقامة ^(١٢).

(١) ولو تعمداً ذلك.. أَحْزَاهُمَا أَيْضًا. انظر: الأم (٥٠٧/٢) المجموع (٢٤/٥) نهاية المحتاج (٣٩٠/٢).

ولو شرع في القراءة ثم تذكر.. مضى في قراءته، ولم يأت بمن على الجديد، وفي القلم: يأتي بمن ما لم يركع. انظر:

المجموع (٢٤/٥) نهاية المحتاج (٣٩٠/٢).

(٢) في (ب): فصلى.

(٣) في المجموع (٢٩/٥) نسبة هذا القول للبويطي نقلًا عن البندنجي

(١) خلاف المأمور، والمعتمد: أنه إن كان في المصلي.. جلس واستمع ولم يصل التحية ثم إذا فرغ الإمام فله الخيار إن شاء صلى العيد في الصحراء وإن شاء صلاها إذا رجع إلى بيته، وإن كان في المسجد.. قال أصح أنه يصلي العيد وتندرج التحية فيه. روضة الطالبين (٧٤/٢)، المجموع (٢٩/٥) ونقل عن البندنجي حكايته هذا الحكم عن البويطي.

وذكر في الأم (٥١٨/٢) أنه يئس لسماح الخطبة، فإذا فرغ الإمام من خطبته.. صلى صلاة العيد في مكانه أو بيته أو طريقه، وقال في المجموع إنه المشهور.

(٢) في (ب): الذي.

(٣) انظر: المجموع (٥١/٥) روضة الطالبين (٨٣/٢) المنهاج (ص ١٤٣).

(٤) في (أ) و(ب): ينادى.

(٥) انظر: الأم (٥٣٢/٢) المزي (ص ٥٢) الخلاصة (ص ١٥٥) المجموع (٥١/٥) روضة الطالبين (٨٥/٢).

٤١٧- فكبر^(٥) تكبيرة واحدة، ثم قرأ بأمر القرآن ونحو من «سورة البقرة» سرًّا^(٦)، ثم ركع ركوعًا طويلًا نحوًا^(٧) من قراءته^(٨)، ثم رفع رأسه بسم الله لمن حده^(٩) وثبت^(١٠) قائمًا كما هو

(١) في (أ) و(ب): ويخرج.

(٢) يُسنُّ أن تكون في الجامع. انظر: المذهب (٥١/٥) المجموع (٥١/٥).

(٣) غير واضحة في (ب)، وكأنها "دعل"، وهكذا صورتها: لمُحَلِّلِ الألف

(٤) انظر: الأم (٥٣٢/٢).

(٥) في (ب): يكبر.

(٦) سبأ في تسميته في الفقرة (٤٢٧-) أنه يُسرُّ بالقراءة في صلاة كسوف الشمس فقط، وأما في صلاة خسوف القمر.. فإنه يهرجها، وهو المختص، قال الإمام النووي: "هنا هو المعروف في المذهب، وبه قطع الأصحاب في جميع طرقهم، ونص عليه الشافعي في الأم والمختصر". اهـ. من المجموع (٥٧/٥) وانظر: المزني (ص ٥٢)، النجم الوهاج (٥٦٣/٢).

(١) في (أ) و(ب): نحو.

(٢) للشافعي في قدر التسبيح نصان:

الأول: أنه يسمح في كل ركعة بقدر قراءته، وهو نصه هنا. انظر: المجموع (٥٤/٥).

الثاني: أنه يسمح في الركوع الأول: قدر مائة آية من البقرة، وفي الثاني: بقدر ثلثي ركوعه الأول، وفي الثالث: بقدر سبعين، وفي الرابع: بقدر خمسين. كما هو في الأم (٥٣٢/٢)، وفي البويطي في أول باب الكسوف الآتي قريبًا، وفي المزني (ص ٥٢)، لكن في المزني أن قدر الركوع الثاني من الركعة الأولى يكون بقدر ما يلي ركوعه الأول. وانظر: المجموع (٥٤/٥).

وقبل في الركوع الثاني: بقدر ثمانين آية. انظر: الخلاصة (ص ١٥٥) لمآية المطلب (٦٣٦/٢)، روضة الطالبين (٨٤/٢)، المنهاج (ص ١٤٣)، حفة المحتاج (٥٩/٣).

قال في المجموع (٥٥/٥): وأما كلام الأصحاب.. ففيه اختلاف في ضبطه، فوقع في المذهب في الركوع الثاني من الركعة الأولى قدر سبعين آية، وفي التنبيه: تسعين آية، وقال الشيخ أبو حامد الإسفراييني، وصاحب التقريب، والغزالي، والبقوي، وآخرون: قدر ثمانين آية، وقال سليم الرازي في كتابه الكفاية: خمس وثمانون آية، وقال أبو حفص الأهمري: قدر الركوع الأول، وهو غريب ضعيف، والصحيح ما نص عليه الشافعي رحمه الله. يعني ثلثي ركوعه الأول.

تنبيه: قال في لمآية المطلب (٦٣٦/٢): "وقد نقل الربيع عن الشافعي أنه يسمح في الركوع الأول بمقدار مائة آية ويسمح في الركوع الثاني بمقدار ثلثي الركوع الأول، وهذا تصحيف منه بانفك الأئمة؛ فإن ثلثي المائة أقل من سبعين، وقد نص الشافعي في الركوع الثالث على السبعين، فهذا تحريف؛ فلعله رأى في كتاب أن الركوع الثاني يلي الأول، كما نقله المزني فحسبه ثلثي الأول".

فقرأ^(١) أيضاً بأَم القرآن ونحو^(٢) من «[سورة] آل عمران»^(٣) سرّاً، ثم ركع^(٤) ركوعاً طويلاً نحو^(٥) من قراءته، ثم رفع رأسه ثم قال: «سمع الله من حمده»، ثم خرّ ساجداً فسجد سجدتين تأمّنين طويلتين، [يقف] في كل سجدة نحو^(٦) مما أقام في ركوعه^(٧) ثم قام فقرأ بأَم القرآن ونحو^(٨) من «سورة النساء» سرّاً، ثم ركع ركوعاً طويلاً نحو^(٩) من قراءته، ثم رفع^(١٠) رأسه بسمع الله من حمده، ثم^(١١) نثت فاتحاً ثم قرأ نحو^(١٢) من «سورة المائدة» سرّاً، ثم ركع ركوعاً طويلاً نحو^(١٣) من قراءته، ثم

(١) في (ب): بتكبير.

(٢) انظر: المزني (ص٥٢) المجموع (٥٧/٥) وقال: "ونص عليه الشافعي في الأم ومختصر البويطي والمزني والأصحاب".

(٣) في (ب): وثبت.

(٤) في (ب): يقرأ.

(٥) في (ب): ونحو.

(٦) اتفق نص الشافعي أنه يقرأ في القيام الأول البقرة أو نوحها، وله فيما يقرأ في القيام الثاني والثالث والرابع نصان:

أحدهما: نصه هنا في البويطي: أنه يقرأ في القيام الثاني بعد الفاتحة نحو سورة آل عمران، وفي الثالث: نحو سورة النساء، وفي الرابع: نحو المائدة.

والثاني: نصه في الأم والمزني وفي موضع آخر في البويطي: أنه يقرأ بعد الفاتحة قدر مائتي آية من سورة البقرة، وفي الثالث.. قدر مائة وخمسين منها، وفي الرابعة.. قدر مائة منها.

وأخذ صاحب المذهب وسائر العراقيين وجماعة من غيرهم بنصه في الأم، وأخذ جماعات من الخراسانيين بنص البويطي، وقال الخفقيون: ليس هذا اختلافاً محققاً بل هو للتقريب، وهما متقاربان. انظر: المزني (ص٥٢)، المجموع (٥٤/٥) العزيز (٣٧٣-٣٧٤) روضة الطالبين (٨٤/٢) شفا المحتاج (٥٩/٣) النجم الوهاج (٥٦/٢).

(١) في (ب): ركع.

(٢) في (أ) و(ب): نحو.

(٣) في (أ) و(ب): نحو.

(٤) عزاه إلى البويطي في المنهاج (ص١٤٣) وفي المجموع (٥٥/٥)، وقال: "وهذا نصه بثروته" وذكر فيها لفظ "يقيم"، لكن في نقله عنه: "يسجد" بدل "فسجد".

(٥) في (ب): نحو.

(٦) في (ب): يرفع.

(٧) في (ب): و.

رفع رأسه فقال «سمع الله من حمده»، ثم حرَّ ساجدًا، فسجد^(٣) سجدتين تأمّنين طوبيتين، [يقسم] في كُلِّ سجدةٍ «نُؤا مَّا» أقام في ركوعه، ثم تشهد ودعا وسلم^(٥).

٤١٨- فإذا فرغ.. خطبَ الناس؛ فحمد الله وأثنى عليه، وذكرهم الله، وخوَّفهم عقابَ الله، وأمرهم بالصدقة والدعاء والرغبة إلى الله جل ثناؤه، والأزوع عن محارمه، والتقرب إلى الله عَزَّوَجَلَّ بنوافل الخير^(١).

٤١٩- ويصليّ لخسوف الشمس والقمر من خسف بمَا؛ بعد الصبح وبعد العصر وفي كل حين؛ لأَمَّا لَيْسَا^(٢) بنافلين، ولكنهما واجبتين وجوب سنة^(٣).

٤٢٠- فمن أدرك ركعة.. صلى أخرى^(٤) (٥) مثل ما سبقه الإمام، على ذلك الطول سواءً؛ [إن] كانت الشمس لم تنحل^(٦)، وإن كانت انجلت.. صلاها^(٧) على سُنَّتها في الركوع والسجود، وعَقَّبَهَا عن صلاة الإمام^(٨).

(١) في (أ) و(٢): نحو.

(٢) في (أ) و(٢): نحو.

(٣) في (ب): ثم سجد.

(٤) في (أ) و(٢): نحو ما.

(٥) انظر: المزي (ص ٥٢) الخلاصة (ص ١٥٥) المجموع (٥٤/٥).

(١) انظر: المزي (ص ٥٣) المجموع (٥٨/٥) روضة الطالبين (٨٥/٢).

(٢) في (ب): ليسا.

(٣) فتسن في أوقات الكراهة وغيرها. انظر: المزي (ص ٥٢) الخلاصة (ص ١٥٥) روضة الطالبين (٨٣/٢)

المجموع (٦٥-٦٦) ونقله عن البويطي.

(٤) في (ب): الأخرى.

(٥) انظر: شعبة المحتاج (٦١/٣) النجم الوهاج (٥٦٤/٢).

(٦) في (ب): تنجلي.

(٧) في (أ) و(٢): صلى بها.

(٨) في (ب): على.

(٩) انظر: المجموع (٦٦/٥)، ونقله عن البويطي بمعناه.

٤٢١- وإن أدرك ركعة من ركعة^(١).. لم يعتد بها^(٢)، وقضى الصلاة على سُنَّتها وطولها إن كانت لم تحل^(٣) الشمس، وإن كانت اخلت.. لم يُسَلَّم مع الإمام لإحرامه معه، وصلّاها^(٤) على سُنَّتها وحَقَّقَهَا^(٥).

٤٢٢- ✻ قال^(٦) أبو حاتم، قال ابن أبي أويس^(٧): «الحسوف: أن يذهب الكلُّ في الشمس والقمر، والكسوف:/(٢١/ب) أن يذهب البعض^(٨)».

٤٢٣- ✻ قال^(٩): وسمعه يقول: «الْعَذْقُ عَذْقُ: النخلة، والعَيْذْقُ: الشماريخ»^(١٠).

(١) في (ب): ركعته.

(٢) في (ب): يعتدّها، هكذا صورها: لم يعتدّها.

(٣) أي إن أدرك الركوع الثاني من الركعة الأولى، أو الثاني من الركعة الثانية.. لم تحسب له تلك الركعة. انظر: تنقيح المحتاج (٦١/٣). الخلاصة (ص١٥٦) النجم الوهاج (٥٦٤/٢).

(٤) في (ب): لم تجلي.

(١) في (أ) و(م): فصلّاها.

(٢) انظر: المجموع (٦٦/٥).

(٣) بعد هذا في (ب): "صلاة الخوف".

(٤) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٥) في كلا النسختين (أ) و (م): "أبو أويس"، لكن شيخ أبي حاتم هو: ابن أبي أويس، وأما والده أبو أويس.. فإنه قد توفي سنة ١٦٧، وولادة أبي حاتم كانت سنة ١٩٥، أي بعده بنحو ثلاثين سنة، وهو في الفقرة التالية قد صرّح بالسماع منه.. فتعيّن أن يكون هو الابن لا الأب، فلذلك صوبتها، وقد تقدمت ترجمته، قبل بابه من الذكر.

(٦) حكاه البغوي في شرح السنة (٣٦٥/٤) عنه، فقال: "قال ابن أبي أويس: الحسوف: ذهاب الكل، والكسوف: ذهاب البعض".

ونسبه في المصباح المنير (ص١٤٤) وتاج العروس (١٩٩/٢٣) إلى أبي حاتم.

وحكاه دون نسبة في النجم الوهاج (٥٥٨/٢).

(٧) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٨) العَذْقُ: النخلة يَحْمَلُهَا عند أهل الحجاز، والعَيْذْقُ: الكِبَاسَة، وهو العرجون بما فيه من شماريخ. انظر: المصباح

المنير (ص٣٢٥)، القاموس مع تاج العروس (١٢٧/٢٦).

والشماريخ: جمع شَمْرُوخ وشِمْرَاخ وهو: العُثْكَال، وهو: ما يكون فيه الرطب. انظر: المصباح المنير (ص٢٦٥)، القاموس مع تاج العروس (٢٨٤/٧).

٤٢٤- ✽ قال^(١): وممنعه يقول: اطمس الكتاب، يعني: أمحه^(٢)، واطمس: مح^(٣) عليه^(٤).

باب صِلَاةِ الْكُسُوفِ^(٥)

٤٢٥- أبو حاتم عن الربيع^(٦) قال الشافعي: أحبُّ أن يقوم الإمام في صلاة الكسوف فيكبر ثم يفتح كما يفتح المكتوبة، ثم يقرأ في القيام الأول -بعد الافتتاح- بأَم القرآن 'وسحو من'^(٧) سورة البقرة فَيُطَوِّلُ إن كان يحفظها، أو قدرها من القرآن إن كان لا يحفظها، ثم يركع فَيُطَوِّلُ ركوعه، و^(٨) يجعل ركوعه قدر [قراءة] مائة آية من البقرة^(٩)، ثم يرفع بـ«سمع الله من حمده» ثم يقرأ بأَم القرآن وقدر^(١٠) مائتي آية من البقرة،^(١١) ثم يركع بقدر ثلثي ركوعه الأول^(١٢)، ثم يرفع فيسجد، ثم يقوم في الركعة الثانية فيقرأ بأَم القرآن وقدر مائة وخمسين آية من البقرة، ثم يركع بقدر سبعين آية

(١) هذه الفقرة ليست في ب.

(٢) طَلَسَ الْكِتَابَ يُطْلِسُهُ طَلْسًا: محاهُ يُفْسِدُ خَطَّهُ، قال ابن فارس: "الطاء واللام والسين: أصلٌ صحيح كأنه يدل على ملامسة... ومعه: طلست الكتاب إذا محوته". اهـ. من معاني اللغة (ص ٥٩٨)، وانظر: تاج العروس (٢٠١/١٦).

(٣) في النسختين (أ) و(ب): "مح"، ولعلها: "امح".

ومَحَّ الْكِتَابُ وأَمَحَ، أي: دَسَسَ. تاج العروس (١١٠/٧).

فإن كانت أَمَحَ.. فقد يكون قصده في التفرقة بين الكلمتين أن (٣) يرى أن "طلس" يتعدى، و"اطمس" لا يتعدى، فيقال: اطمس على الكتاب، ولا يقال: اطمس الكتاب، وإلا.. فلا أدري ما مراده.

(١) الطُمُوسُ: الدُّرُوسُ والأَمْحَاءُ، يقال: طمس يطمس ويطمس طُمُوسًا: درس وأمحى ورأى أثره. وطمسته طُمَسًا: محوته وأزلت أثره، يَتَعَدَّى ولا يَتَعَدَّى، قال ابن فارس: "الطاء والميم والسين: أصل يدل على محو الشيء ومسحه". اهـ. معاني اللغة (ص ٦٠٠)، وانظر: التمام مع تاج العروس (٢٠٧/١٦).

(٢) هذا الباب في (ب) في: (٨٤/ب).

(٣) ليست في (ب) وغير ظاهرة في (أ).

(٤) في (أ) و(ب): "ونجوم"، وهذه صورتها: وَنُجُومٌ.

(٥) في (ب): ثم.

(٦) هذا هو النص الثاني للإمام الشافعي في قدر التسبيح في الركوع، وقد سبق نص آخر.

(٧) في (ب): ويقرأ.

(٨) هذا هو النص الثاني للشافعي في صفة القراءة، وقد مضى النص الأول.

(٩) في (أ) و(ب): الأول.

من البقرة، ثم يرفع بـ«سمع الله لحمده» ويقرأ بأم القرآن ويقدر مائة آية من البقرة، ثم يركع بقدر خمسين آية من البقرة، ثم يرفع فيسجد.

٤٢٦- وإنما قلنا هذا؛ لأنه يُروى في الحديث^(١) أنه قرأ في القراءة الأولى قراءة طويلة بنحو^(٢) سورة البقرة، والنحو أقل من كُلهَا، ثم ركع^(٣) بنحو^(٤) من قيامه، ثم رفع^(٥) فقرأ دون قراءته^(٦) الأولى، ثم ركع^(٧) بنحو من قراءته في الثانية.

٤٢٧- [قال الشافعي]: وصلاة كسوف القمر كصلاة كسوف^(٨) الشمس؛ إلا أن الإمام لا يجهر في كسوف الشمس^(٩)، ويخطب الإمام في الخسوف غارًا وليلاً خطبتين كما يخطب^(١٠) في العيدين،^(١١) وأجب إن كان بالبادية أو في السفر.. أن يخطب بهم أحدهم^(١٢) إذا صلوا الخسوف^(١٣).

(١) متفق عليه من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: الكسوف، ب: صلاة الكسوف جماعة (١٠٥٢)، ومسلم ك: الكسوف ب: ما عرض على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صلاة الكسوف من أمر اللجنة والنار، (٩٠٧).

(٢) في (ب): نُحو.

(٣) في (أ) و(ب): يركع.

(٤) في (ب): نُحوًا.

(٥) في (أ) و(ب): يرفع.

(٦) في (أ) و(ب): قراءة.

(٧) في (أ) و(ب): يركع.

(٨) في (ب): خسوف.

(٩) انظر الفقرة (٤١٧-٤١٨).

(١٠) في (أ) و(ب): يخطب.

(١١) انظر: المزي (ص ٥٣) النجم الوهاج (٥٦٤/٢).

(١٢) نهاية (٨٤/ب) من (ب).

(١٣) انظر: المجموع (٥٨/٥).

٤٢٨- وإذا اجتمع الخسوف والمكتوبة^(١)، فحاف فوقها.. بدأ بالمكتوبة^(٢)، وإن لم يخف.. بدأ^(٣) بالخسوف ثم المكتوبة ثم الخطبة بعد^(٤) (٢).

٤٢٩- وإن اجتمع الخسوف والعيد والجنابة والاستسقاء.. بدأ بالجنابة ثم الكسوف ثم العيدين^(٥) ثم الاستسقاء؛ لأن وقت الاستسقاء ما لم يطرأ.. لا^(٦) يفوت وقته إلى ذلك، وإن حطب لهن كلهن^(٧)، خطبة واحدة.. أجزأه^(٨).

٤٣٠- وإن أدرك رجل الإمام في الركعة الثانية من الركعة الأولى من الكسوف.. صَلَّى معه، فإذا فرغ.. أعاد تلك الركعة بقراءتها وركعتيها وسجدتيها؛ لأنه لما فاتته ركوعها الأول^(٩).. كان [أخس] لم يُدركها، -وكان كرجلٍ [فاته] ركوع ركعة من الظهر وأدرك سجودها- ولا يعتد بذلك السجود ويتدئ الركعة من أولها.

٤٣١- ولو أصاب هذا إماماً^(١٠).. لم يعتد بذلك^(١١) الركعة^(١٢)، واستأنف ركعة بدلاً إذا لم يذكر ذلك إلا في آخر صلاة الكسوف، وإن ذكر ذلك عندما رفع في الثانية ولم يركع لما إلا ركعة واحدة.. ألقى العمل الذي بينهما، وأصاف هذه الركعة إلى الركعة التي ركعها في الركعة الأولى.

(١) في (ب): ثم المكتوبة.

(٢) انظر: المزي (ص ٥٣).

(٣) في (أ) و(د): يبدأ.

(٤) في (أ) و(د): بعده.

(٥) انظر: النجم الوهاج (٢/٥٦٦).

(٦) نهاية (٢٢/أ) من (أ).

(٧) في (أ) و(د) زيادة: "فلا"، هكذا صورتها في (أ): يَطْرَأُ/إِنَّمَا يَنْتَبِذُ.

(٨) في (أ) و(د): بهم كلهم.

(٩) انظر: المزي (ص ٥٣) الخلاصة (ص ١٥٦).

(١٠) في (أ) و(د): الأولى.

(١١) في (أ) و(د): "إمام"، في (ب): "أما ولم"، هكذا صورتها في (ب): أَمَّا وَلَمْ.

(١٢) في (أ) و(د): بذلك، هكذا صورتها في (أ): بِلَيْك.

٤٣٢- [قال أبو يعقوب: ولو أن رجلاً دخل مع إمام فأدركه معه آخر الركعة الثانية في ركعة من صلاة الكسوف، ثم أحدث الإمام فقدّمه.. بنى على صلاة الإمام؛ فإذا قصاها.. (فدّم) ^(١) رجلاً فسلم بالقوم وإن سلموا لأنفسهم.. أجزأهم، ثم يقوم (هذه) ^(٢) فيقصي لنفسه صلاة الكسوف ركعتين؛ في كل ركعة ركعتان؛ لأنه لما فاتهُ أحد ركوعي الركعة.. كان كمن فاتهُ الركوع مع الإمام].

٤٣٣- وقرأ الإمام في الركعتين ^(٣) بأم القرآن في كل قيام، فإن سبي قراءة أم القرآن في أحد القيامين.. لم يعتد بتلك ^(٤) الركعة ^(٥)، -كأنك تكتبه إذا ^(٦) نسي أم القرآن في ^(٧) ركعة منها- وسجد لها، وجعلها الأولى ^(٨)، وأتى بالثانية على سبيلها بركوعين ^(٩).

باب صلاة الاستسقاء ^(١)

٤٣٤- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: وصلاة ^(٢) الاستسقاء.. يخرج الإمام من منزله ماشياً ^(٣) متواضعاً ^(٤) متبذلاً ^(٥)، متكئاً على قوس أو عصا حتى يأتي المصلّي.

(١) أي: إن ركع الإمام ركوعاً واحداً في إحدى الركعتين؛ فإن ذكر ذلك قبل سلامه.. قام وأتى بركعة أخرى، وإن ذكر قبل أن يركع الركوع الثاني من الركعة الثانية أنه ركع في الأولى ركوعاً واحداً.. ركع وحسب ركوعاً ثانياً للأولى، ويتمها ويأتي بركعة أخرى.

(٢) في المخطوط: "تقدم"، وصوبته كما هو مثبت.

(٣) في المخطوط: هذه، وصوبته كما هو مثبت.

(٤) في (ب): الركوعين.

(٥) في (أ) و(ب)؛ بذلك، هكذا صورناها في (أ): **يَبْذُلُهَا**.

(٦) انظر: الأم (٥٣٣/٢).

(٧) في (ب): التي.

(٨) في (ب) زيادة: كل.

(٩) في (ب): أولاً.

(١٠) بعد هذا في (ب): باب "المرتد".

(١١) هذا الباب في (ب) في (١٠/أ).

(١٢) في (أ): في الصلاة، في (ب): في صلاة.

(١٣) انظر: الأم (٥٤١/٢).

٤٣٥- فينقدم^(٣) بالناس، ويصلي بهم ركعتين؛ يكر في الأولى بسبع، ويكر في الآخرة^(٤) بخمس، مثل صلاة العيدين سواءً، ويُبهر فيهما^(١) بالقراءة^(٢).

٤٣٦- فإذا فرغ وسَلَّمَ.. استقبل الناس بالخطبة^(٣) وجلس ثم سَلَّمَ كما يفعل في خطبة العيدين والجمعة والكسوف، ثم توكأ على القوس أو على العصا فحطت ثم جلس ثم قام فحطت الثانية^(٤).

٤٣٧- فإذا فرغ.. استقبل القبلة بوجهه، وَحَوَّلَ ظَهْرَهُ إِلَى النَّاسِ (٢٢/ب) ودعا قائماً^(٥).

٤٣٨- وَحَوَّلَ رِءَاةَ الْأَسْفَلِ إِلَى الْأَعْلَى^(٦)، وَالْأَيْمَنَ إِلَى الْأَيْسَرِ، وَالْأَيْسَرَ إِلَى الْأَيْمَنِ، ودعا الله وَأَكْثَرَ مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ^(٧).

٤٣٩- رُحِّحُوا النَّاسَ أُرْدِينَهُمْ؛ أَسْفَلُهَا أَعْلَاهَا، وَالْأَيْمَنَ إِلَى الْأَيْسَرِ، وَالْأَيْسَرَ إِلَى الْأَيْمَنِ^(٨).

٤٤٠- وقد قيل في تحويل الرداء: 'الأيمن إلى الأيسر والأيسر إلى الأيمن'^(١) فقط^(٢)، 'فعوداً لا يقومون'^(٣)، ودعوا واستغفروا.

(١) انظر: الأم (٥٤١/٢).

(٢) انظر: الأم (٥٤١/٢) المزي (ص٥٣) الخلاصة (ص١٥٧) المجموع (٧٥/٥).

(٣) في (أ) و(ز): فتقدم.

(٤) في (ب): "الأولى" أ.

(٥) في (ب): فيها.

(٦) انظر: الأم (٥٤٥/٢) المزي (ص٥٤) الخلاصة (ص١٥٨) المجموع (٧٦/٥) روضة الطالبين (٩٢/٢).

(٧) في (أ) و(ز): للخطبة.

(٨) انظر: الأم (٥٤٦/٢) المزي (ص٥٤) المجموع (٨٢/٥).

(٥) انظر: الأم (٥٤٩/٢) المزي (ص٥٤) المجموع (٨٣/٥).

(٦) في (أ) و(ز): أعلى.

(٧) انظر: الأم (٥٤٩/٢) المزي (ص٥٤).

وَيَحَوَّلُ مَا عَلَى عَائِقَةِ الْأَيْمَنِ.. عَلَى عَاتِقِ الْأَيْسَرِ، وَبِالْعَكْسِ.. هُوَ التَّحْوِيلُ، وَيَحَوَّلُ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ.. هُوَ التَّنْكِيسُ، وَهَلْ يَسْتَحِبُّ التَّنْكِيسُ مَعَ التَّحْوِيلِ؟ إِنْ كَانَ وَدَائِهِ مُدَوَّرًا -وَيُقَالُ لَهُ الْقَوَرُ وَالْمَثَلُ-.. لَمْ يُسْتَحَبَّ، بَلْ يَتَقَرَّرُ عَلَى التَّحْوِيلِ بِالِاتِّفَاقِ، وَإِنْ كَانَ مُرْتَبَأًا.. فَفِيهِ قَوْلَانِ: الْجَدِيدُ الصَّحِيحُ: -يَسْتَحِبُّ نَكْسَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ وَغَيْرِهِ، وَالْقَدِيمُ: -لَا يَسْتَحِبُّ. انظر: المجموع (٨٤/٥).

(٨) انظر: الأم (٥٤٩/٢) المجموع (٨٤/٥).

٤٤١- فإذا فرغ الإمام من دعائه.. أقبل على الناس بوجهه؛ فوعظهم وأمرهم بالصدقة ونوافل الخير ولما هم، وانصرف الناس بانصرافه^(٤)^(١).

باب صلاة الخوف^(٢)

٤٤٢- "أبو حاتم عن الربيع"^(٣) قال الشافعي: وصلاة الخوف بأذانٍ وإقامة؛ لأنها فريضة^(٤).

٤٤٣- فإن كان العدوُّ على غير الفيلة.. تقدَّم الإمام وطائفة معه، وترك طائفة وجاء العدو، فصلى^(٥) بالطائفة التي^(٦) معه ركعة^(٧).. إن كانوا مسافرين، وإن كانوا حضريين^(٨).. فركعتين^(٩)، وإن كانت المغرب.. فركعتين^(١٠)، ثم يقوم هم في الثانية إن كانوا مسافرين، في^(١١) الظهر والعصر^(١٢)،

(١) في (ب): الأيسر إلى الأيمن والأيمن إلى الأيسر.

(٢) هذا هو القلم، وهو غير معتمد.

(٣) في (ب): تعود ولا يقومون.

(٤) انظر: الأم (٥٤٩/٢) المزي (ص ٥٤).

(٥) بعد هذا في (ب): باب ما يترى الرجل والمرأة الصلاة فيه.

(٦) هذا الباب في (ب) في (ب/٩).

(٧) ليست في (ب)، وغير واضحة في (أ).

(٨) قال الإمام النووي: "المراد بصلاة الخوف أن كيفية الفريضة فيها [تختلف غيرها، ويحمل فيها ما لا يحمل في غيرها، ثم غالب ذلك يقع] إذا صليت جماعة... وأما شروط الصلاة وأركانها وسننها وعدد ركعاتها.. فهي في الخوف كالأمن إلا أشياء استثنت في صلاة شدة الخوف خاصة" انظر: المجموع (٢٨٨/٤)، والنص في ط. المطيعي، ناقص، فتدراكته من ط. دار الكتب العلمية (٥٣٩/٥)، وجعلته بين معكوفين.

(٩) في (ب): وصلى.

(١٠) في (ب): الزمن.

(١١) عدد ركعات الصلاة إما أن يكون:

ركعتين: وهي الصبح أو الرباعية المقصورة؛ فيصلّي بالطائفة الأولى.. الركعة الأولى.

أو ثلاثاً: وهي المغرب، فيصلّي بالطائفة الأولى.. ركعتين.

أو أربعاً: وهي الرباعية إذا لم تقصر، فيصلّي بالطائفة الأولى.. ركعتين. انظر: المجموع (٢٩٢/٥).

(١٢) في (ب): حاضرين.

(١٣) في (ب): فركعتان.

(١٤) في (ب): فركعتان.

والعصر^(٢)، أو^(٣) الثالثة: إن كانوا حصرين^(١)، أو كانوا في الغرب؛ فبنت قائماً^(٥) [يقراً]، ويُتِمُّ القومُ لأنفسهم، ويُصَلُّونَ^(١١)، وعصوا^(٢) ويكوبوا^(٣) وجه العدو، وتأتي الطائفة الأخرى التي كانت تحرس، فيصلي^(٤) ما الإمام ما^(٥) بقي من الصلاة، ثم بنت جالساً ويتموا^(٦) لأنفسهم، فإذا جلسوا للنشهد.. سَلَّمَ بِمِ^(٧).

٤٤٤- وإن^(٨) كان العدو مجذأ قبلهم.. صلى الإمام بهم كلهم^(٩)، وحرسه بعضهم إذا سجد فلم يسجدوا معه^(١٠)؛ لئلا يفشوهم على تلك الحال، فإذا رفع رأسه من السجود.. سَحَدَ أولئك الذين كانوا يحرسونه واتبعوه^{(١١)، (١٢)}.

(١) في (أ) و(ز): وفي.

(٢) في (ب): أو العصر.

(٣) في (أ) و(ز): في.

(٤) في (ب): حاضرين.

(٥) وإن ثبت جالساً وأتموا لأنفسهم، ثم قام فصلى الركعة الباقية بالطائفة الأخرى.. جاز. قال في الأم (٤٤١/٢-٤٤٢): "وأحب الأمرين إلَيَّ: أن يثبت قائماً".

(١) في (ب): ووصلوا.

(٢) هكنا في (أ) و(ب) و(ز).

(٣) هكنا في (أ) و(ب) و(ز).

(٤) في (أ) و(ز): ف صلى.

(٥) في (ب): وما.

(٦) هكنا في (أ) و(ب) و(ز).

(٧) وهذه الصفة نحو صلاة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ذات الرقاع. انظر: الأم (٤٤٠/٢-٤٤١) المزي (ص ٤٨) الخلاصة (ص ١٤٨) المنهاج (ص ١٣٨) المجموع (٢٩٢/٥).

(٨) في (ب): فإن.

(٩) نهاية (ب/٩) من (ب).

(١٠) في (أ) و(ز): معهم.

(١١) في (ب): واتبعه.

(١٢) وهذه الصفة نحو صلاة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمسفان. انظر: الأم (٤٤٩/٢-٤٥٠) الخلاصة (ص ١٤٧) المنهاج (ص ١٣٨).

٤٤٥- وإن كانوا على غير القبلة.. حرسهم طائفة، وصَلَّت طائفةٌ منهم مع الإمام، وحرس بعضهم الإمام إذا سجد^(١) فلم يسجدوا معه؛ إذا^(٢) كان للعدو منفذ إلى الإمام ومن يصلي معه من ناحية لا تراهم الطائفةُ الذين يحرسونهم؛ لئلا يغتالوهم^(٣).

٤٤٦- فإن امتدَّ حوقلهم^(١) طلب العدو لهم؛ فلم يقدرُوا على أن يؤمُّهم أحدٌ.. فليُصلِّ الرجلُ على قدر طاقته؛ رَاكِبًا وَمَاضِيًا وَسَاعِيًا وَرَاكِصًا على فرسه، إِمَاءً وَغَيْرَ إِمَاءٍ على قدر طاقته^(٢).

٤٤٧- وإذا^(٣) استفتح للصلاة الخوف^(٤) سَاعِيًا، ثُمَّ أَمَّنْ (بعدَ رُكْعَةٍ قَرَّبَ^(٥)).. لم تجزئه^(٦) الركعة على الدابة، وأعاد الصلاة؛ لأن رُكُوبَهُ عَمَلٌ تَعَمَّدَ عَمَلُهُ.. ففسدت^(٧) صلاته^(٨).

٤٤٨- وإن^(٩) افتتحها رَاكِبًا فَأَمَّنْ، قَتَلَ بِالْأَرْضِ، فصلَّها.. أجزأته^(١٠).

٤٤٩- ومن صلى وَبَيَّضَهُ^(١) على جبهته وَأَنْفِهِ، لَا تُصَلِّ جبهته إلى الأرض^(٢)،

(١) في (ب) زيادة "الإمام".

(٢) في (أ) و(د): وإذا، وأُجِبَتْ من (ب) .

(٣) في (أ) و(د): صلى.

(٤) وهذه صفة جمعت بين الصفتين السابقتين.

(٥) نهاية (٢٣/أ) من (أ).

(٦) وهي صلاة شدة الخوف. انظر: الأم (٤٦٤/٢) الخلاصة (ص ١٤٩) روضة الطالبين (٦٠/٢).

(٧) في (ب): وإن.

(٨) في (ب): الصلاة.

(٩) في (أ) و(د): فركب بعد ركعة.

(١٠) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ج): يجر.

(١١) في (أ) و(د): ففسد.

(١٢) انظر: الأم (٤٦٧/٢).

(١٣) في (ب): فإن.

(١٤) انظر: الأم (٤٦٦/٢ و ٤٦٧) الخلاصة (ص ١٥٠).

وقال في الروضة (٦٤/٢): "إذا استدبر القبلة في نزوله.. بطلت صلاته، وهذا متفق عليه، وانتقوا على أنه إذا لم يستدبرها، بل اشرف يمينا وشمالاً.. فهو مكروه، لا تبطل صلاته، وعلى أنه إذا أمَّن.. وجب التزول في الحال، فإن أُخِّرَ.. بطلت صلاته"

٤٥٠- أو عليه سلاح فيه دم من سيف وسهم ورمح، أو عليه جلد غير ذكي ولا مدبوع لسع أو غيره، أو في سلاحه أو في شيء مما صلى به شيء من عاج^(١) العبل، أو شيء قطع من حي، جلد^(٢) أو عظم أو بضعة^(٣) أو^(٤) غير ذلك -إلا الصوف من الحي.. فإنه يُعبد في الوقت^(٥) وبعد الوقت^(٦).

٤٥١- ومن ترك الشهد والصلاة على النبي ﷺ عامداً أو ساهياً في آخر صلاته.. أعاد الصلاة.^(٧)

باب صلاة الخوف^(٧)

٤٥٢- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: صلاة الخوف.. يصلي بالطائفة الأولى ركعة، ثم يقوم فيقرأ فيطيل القراءة، وتقرأ الطائفة الثانية لأنفسها قراءة خفيفة، وتركع وتسجد وتسلم، ثم تصرف فتكون وجه العدو، وتأتي الطائفة التي كانت ياراء^(٨) العدو فتدحس^(٩) في صلاة الإمام، فيقرأ بهم الإمام قدر أم القرآن وسورة قصيرة، ولا يضر الإمام ألا يندئ^(١٠) مأ^(١١) القرآن إذا كان الإمام قد

(١) بيضة الحديد، وهي مُشَبَّهَةٌ ببيضة الدجاجة. انظر: مقاييس اللغة (ص١٤٧)، القاموس مع تاج العروس (٢٥٧/١٨).

(٢) في (أ) و(ب): .

(٣) انظر: الأم (٤٥٩/٢).

(٤) في (ب): علاج.

(١) في (أ) و(ب): وحي جلد، في (ب): جلد حي، ولعل الصواب ما أثبت، وهو يذف الواو من (أ) و(ب).

(٢) في (ب): بعضه.

(٣) في (ب): و.

(٤) في (أ) و(ب): وبعده.

(٥) انظر: الأم (٤٥٨/٢ و٤٦٢).

(٦) بعد هذا في (ب): الاستسقاء.

(٧) عنوان الباب ليس في (ب)، وهو فيها في (أ) (٩٣/١).

(٨) في (ب): وجاء.

(٩) في (أ) و(ب) و(ب): فيدخل.

(١٠) في (أ) و(ب): أم.

قرأها^(١)، ثم يركع^(٢) ويركعون معه ويسجد ويسجدون معه، فإذا قضاوا السجود.. قاموا فقصوا لأنفسهم ركعةً وحققوا ثم جلسوا معه قدر ما يُعلم أنهم قد تشهدوا، ثم يسلم بهم^(٣).

٤٥٣- وإن صلى بهم المغرب/(٢٣/ب) أو صلى بهم صلاة الخوف^(١) في حضر.. صلى بالطائفة الأولى ركعتين، فإذا فرغ من التشهد الأول^(٢).. قام بهم وثبت وأطال القراءة حتى تلحقه الطائفة الأخرى^(٣)^(٤).

٤٥٤- ولو كانت المغرب، ثم صلى بالطائفة الأولى ركعةً ثم قضا ركعتين.. جاز، فإذا قضا ما بقي، ثم جاءت الثانية.. صلى^(٥) بهم ركعتين^(٦).

٤٥٥- [قال] وإن سها الإمام مرةً أو مراراً.. أجزأه، وأجزأ من حمله.. 'سجدته سجدتي السهو لجميع ذلك'^(٧)^(٨).

٤٥٦- وإن تركوا^(٩) سجدتي السهو عامدين أو جاهلين.. لم يَنْ^(١٠) لي أن يكون عليهم إعادة الصلاة، وأجبت إن كانوا قريباً.. أعادوا سجدتي السهو، وإن^(١١) تطاول.. فليس عليهم [إعادة]^(١٢).

(١) انظر: الأم (٤٤٠/٢). لكن قال في المزي (٤٨٨): "فقرأ فيها بعد إتمامهم بأمر القرآن وسورة قصيرة".

(٢) في (ب): ركع.

(٣) انظر: الأم (٤٤٠/٢) المزي (٤٨٨).

(٤) في (أ) و(ز): خوف.

(٥) في (أ) و(ز): الأولى.

(٦) في (أ) و(ز): يلحقه الآخرين.

(٧) انظر: الأم (٤٤١/٢-٤٤٢) المزي (٤٨٨).

(٨) في (ب): فصل.

(٩) انظر: الأم (٤٤٢/٢).

(١٠) في (أ) و(ز): "سجدتين لجميع ذلك".

(١١) انظر: الأم (٤٤٦/٢).

(١٢) في (أ) و(ز): ترك.

(١٣) في (ب): بين.

(١٤) في (ب): فإن.

٤٥٧- وإذا^(٢٦) أدرك الإمام وعليه سهو.. سجد معه، ثم سجد هو بعد فراغ صلاته؛ واحتج بأن الإمام^(٢٧) إنما^(٢٨) يسجد سجدي السهو إذا فرغ، وكذلك لا يجزئ عك إذا سجدتعا في أول صلاتك حتى تسجدهما^(٢٩) كما يسجد الإمام في آخر صلاته، وكما يُدرك سجود الرابعة بسجدها ولا يعتد بها^(٣٠).

٤٥٨- و[قد] قيل: لا يسجدهما^(٣١) إلا في آخر صلاته^(٣٢).

٤٥٩- فإن قيل: فقد صلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث أبي عياش الزرقني^(٣٣) ^(٣٤) [في] صلاة الخوف على غير هذا.. قيل: ذلك لمعني، وبه يقول^(٣٥) إذا كان [مثل] ذلك المعنى، وهو^(٣٦) أن

(١) انظر: الأم (٤٤٦/٢).

(٢) في (ب): فإنما.

(٣) نهاية [٩٣/٧] من ب.

(١) في (ب): وما، وهكذا صورهما: سجدا.

(٢) في (أ) و(د): يسجدها.

(٣) في (أ) و(د): أو لا.

(٤) انظر: الأم (٤٤٦/٢).

(٥) في (ب): لا يسجدها.

(٦) أي: يسجد في آخر صلاة الإمام فقط. انظر: المنهاج (ص ١١٢)، مغني المحتاج (٢/١٢١)، وعبارة المنهاج (ص ١١٢): "ولو اتقوا مسبوقي من سجدتها بعد اقتدائه، وكذا قبله في الأصح.. فالصحيح أنه يسجد معه، ثم في آخر صلاته؛ فإن لم يسجد الإمام.. سجد آخر صلاة نفسه على النص".

قلت: تعبيره عن المعتمد بالصحيح يُفهم أن الخلاف أَوْجَهًا، وليس كذلك، بل هما قولان، كما نص عليهما هنا، وكما ذكره في مغني المحتاج، وقوله: "وكذا قبله في الأصح"، يفهم مثل ذلك أيضاً، والصحيح أنه قول لا وجه؛ إذ هو نصه هنا وفي الأم. والله تعالى أعلم.

(٧) أبو عياش، هو: زيد بن الصامت، ويقال: ابن النعمان، ويقال: اسمه عبيد بن معاوية، وقيل في اسمه غير ذلك، الزُّرِّي الأنصاري، روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صلاة الخوف، قال ابن سعد: شهد أحدًا وما بعدها، ويقال إنه عاش إلى خلافة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: الاستيعاب (٢/٥٥٥)، الإصابة (٧/٢٤٥).

(٨) أخرجه أحمد (٢٧/١٢٠)، أبو داود ك: صلاة الخوف، (١٢٣٦)، والنسائي ك: صلاة الخوف (١٥٤٩)، وقال الحافظ في الإصابة: إسناده جيد، وقال النووي: بإسناد صحيح على شرط الشيخين. انظر: الخلاصة (٢/٧٤٩).

الموضع الذي كان فيه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والعدو^(١).. صحراء^(٢) ليس فيها شيء يوارى العدو عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وكان العدو مائتين^(٣) على متون الحبل طلائع، وكان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ألف وأربعمائة، وكان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عبر حائف، فإذا كان على هذا.. صلى على حديث أبي عياش الرزني^(٤).

٤٦٠- وإذا كان على الحال الثاني^(٥).. صلى على حديث خوات بن جبير^(٦).

٤٦١- وإن صلى وعليه حريز أو قرز أو ديباج.. كرهت ذلك [له]^(٧)، ولا إعادة عليه إذا كان لا يصف^(٨)/ ولا يصف^(٩)، لأن محي^(١٠) النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما هو تعبد^(١١).

وأخرجه ابن حبان (١٢٨/٧: ٢٨٧٦)، والحاكم (٢٣٧/١-٢٣٨).

(١) هكلنا في (أ) و(ب) و(ج).

(٢) في (ب) زيادة: إلى.

(٣) في (ب): "والعد في"، وهكلنا صورهما: (الصدل).

(٤) هكلنا صورهما في (أ): خجبل.

(٥) في الأم: مائتين، في (م): مابين، وهكلنا صورهما في (أ): مائتين.

(٦) انظر: الأم (٤٩/٢)، المزني (ص ٤٩).

ولهذا الصلاة - بهذه الصفة - ثلاثة شروط:

١- أن يكون العدو في جهة القبلة.

٢- أن لا يستترهم شيء عن أبصار المسلمين، فيكونوا على جبل أو أرض مستوية.

٣- أن يكون في المسلمين كثرة بحيث لا يقتل عددهم عن عدد الكفار. انظر: روضة الطالبين (٥١-٥٠/٢) حاشية الباجوري (٢٤٦/١).

(٤) وهذه الصفة يصلح بها إذا كان العدو في عبر جهة القبلة، أو فيها وسبهم وبين المسلمين حائل يمنع رؤيتهم لو هجموا. انظر: روضة الطالبين (٥٣/٢).

(٥) هو خوات بن جبير بن العمان بن أمية بن امرئ القيس الأنصاري الأوسي، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أبو عبد الله، وقيل: أبو صالح، كان أحد فرسان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. شهد بدرًا هو وأخوه عبد الله بن جبير في قول بعضهم، وقال بعضهم: إنه لم يشهدها، توفي بالمدينة سنة أربعين، وعمره أربع وتسعون سنة. انظر: أسد الغابة (٦٢٥/١)، الإصابة (٤٥٥/٢).

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: المغازي، غزوة ذات الرقاع، (٤١٢٩) ومسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة الخوف، (٨٤٢).

٤٦٢- واحتج بحديث الأعلام^(١) ^(٢) أنه ليس بنجس؛ فإن قيل: إن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد حرّمهُ على الرجال.. قيل: كما حرم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثوب عيرك، فلو سرقه أو غصته وصلت فيه.. جازت صلاتك^(٤).

٤٦٣- [قال الشافعي]: ولو أضر رجل فمُنع الصلاة فقدّر على أن يُصلّيها^(٢) إيماءً.. صلّاها^(٦) ولم يدعها، وأعادها^(٧).

٤٦٤- [فإن صلى^(٨) بالنيم ولم يقدر على الماء^(٩) وهو في الخضر^(١١).. أعادها^(١١)].

٤٦٥- وكذلك إن كان مربوطاً أو تحت سقف قصير لا يطبق القيام، أو حبس لا يجد ماءً ولا تراباً.. صلى كيف قدر، وعليه الإعادة^(١) ^(٢).

(١) أي: كراهة تحريم، كما لا يتقضى.

(٢) نهاية (٢/٢٤) من (أ).

(٣) وهكذا صورتها في (ب): لا يركب.

(٤) في (أ) و(م): "يعتد"، بلا نقط لأولها، في (ب): "بعد"، والمثبت كما هو في الأم.

(٥) انظر: الأم (٢/٢٠٤ و٤٦١).

(٦) التعلّم: رَسَمُ الثَّوبِ وَرَقْمُهُ في أطرافه. انظر: القاموس مع تاج العروس (٣٣/١٣٢).

(٧) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: اللباس، ب: ليس الحرير واقتراشه للرجال، وقدر ما يجوز منه، (٥٨٢٨)

ومسلم ك: اللباس والزينة، ب: تحريم استعمال إناء لذهب والفضة على الرجال والنساء، (٢٠٦٩/١٤)، عن

أبي عثمان الهدي قال: أتانا كتاب عُمر وش مع عتة بن فرقد بأذربيجان أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فَمَيَّ عن الحويرو إلا هكذا، وأُتِيَ بِإِصْبِهِ الثَّيْبَ ثَلَاثَ إِهْجَامٍ، قَالَ: فِيمَا عَلِمْنَا أَنَّهُ يَعْنِي الْأَعْلَامَ.

(٣) في (أ) و(م): و.

(٤) قال في الأم (٢/١٩٩) "وكل ما وارى العورة غير نجس.. أجزأت الصلاة فيه".

(٥) في (ب): يصلي.

(٦) في (ب): "صلى" أو "أصلا"، وهكذا صورتها: إِمَاءً إِلَى..

(٧) انظر: الأم (٢/٤٦٨).

(٨) في (ب): وإن صلاها.

(٩) في (م): إيماء، وهكذا صورتها في (أ): فَمَيَّ بِرَأْسِهِ عَلَى الثَّيْبِ.

(١٠) في (ب): حضر.

(١١) انظر: الأم (٢/٤٦٨).

٤٦٦- وإن مُنِعَ الصوم^(٣).. فعليه قضاؤه^(١)^(٢).

٤٦٧- وإن أُكْرِهَ عَلَى أَكْلِ مُحَرَّمٍ.. فعليه أَنْ يَتَّقِيَهُ^(٤)^(٣).

٤٦٨- وليس له أَنْ يصلي صلاة الخوف حتى يعاين العدو فيترأَّونَ^(١) معاً حتى يبالغوا بالسلح الرمي، أو يقرب العدو منهم حتى يبالغوا معاً، حتى يبالغوا بالطن والسيف، ولا يصلي حتى^(٥) يترأى العدو^(٦)^(٧).

٤٦٩- وإن صلوا بعض صلاة الخوف ثم أمنوا.. فلهم أَنْ يصلوا ما بقي على غير صلاة الخوف.

٤٧٠- وإن كانوا ركباً فصلوا بعض صلاتهم ثم أمنوا فزلوا.. بنوا على ما بقي^(٨).

٤٧١- وإن صلوا بالأرض^(٩) [على] غير صلاة الخوف، ثم جاء خوف فركبوا.. ابتدؤوا الصلاة ركباً [على] صلاة الخوف؛ لأن الركوب عَمَلٌ يطول، والركوب أخف^(١٠).

(١) في (أ) و(ب): إعادة.

(٢) انظر: الأم (٤٦٨/٢).

(٣) في (ب): الصيام.

(٤) في (ب): القضاء.

(٥) انظر: الأم (٤٦٨/٢).

(٦) انظر: الأم (٤٦٨/٢).

(٧) في (أ) و(ب): فيركلون، وهكذا صورهما في (ب): فيركلون.

(٨) في (ب): حين.

(٩) في (ب) زيادة: لهم.

(١٠) قال في الأم (٢١٨/٢) "ولا يجوز في صلاة مكتوبة استقبال غير القبلة إلا عند إبطال العدو على المسلمين

وذلك عند المسافة وما أشبهها ودنو الزحف من الزحف" وفي المزي (ص ٤٩) "ولا يصلحها كذلك إلا

خائف".

(٨) انظر: المزي (ص ٤٩).

(٩) في (ب): على الأرض.

(١٠) انظر: المزي (ص ٤٩).

٤٧٢- وأصل ما يذهب إليه: أنه إذا افتتح الصلاة على غير المسابقة تم (حدثت) ^(١) المسابقة.. فهذا ^(٢) أمرٌ يطول.. فلا يجزئه الساء، وأما إذا افتتح وهو مسابقٌ ثم حدث أمرٌ.. 'فهو فصلي' وبين ^(٣) ^(٤).

٤٧٣- وإذا أحدث الإمام في الصلاة ^(٥).. لم أحبَّ له أن يُقدِّم أحداً؛ فإن قدَّم أحدٌ من فذٍ أحرم معه فصلي بهم.. أحزاهم ^(٦)؛ وأن يصلوا فرادى.. أحبُّ إلي ^(٧).

٤٧٤- وإذا ^(٨) صلى الإمام بقوم ركعةً، ثم قدَّم رجلاً لم يحرم مع الإمام.. بطلت ^(٩) صلاته و[صلاة] من خلفه/ (٢٤/ب)؛ لأهم أحرموا قبل إمامهم، وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وإذا كبر.. فكبروا» ^(١٠)، وأما ^(١١) الإمام.. فلا تَنَوَّى أولَ صلاته ثانيةً عامداً.

٤٧٥- [قال النافعي]: وإن كثر القوم مع الإمام.. بطلت صلاتهم حتى يكون تكبيرهم بعد الإمام/ ^(١٢).

٤٧٦- [قال]: وإذا أمَّ السفريُّ المقيمَ فاتمَّ به عامداً.. فصلاته تامةً.

(١) في (أ) و(م): "حديث"، والصواب ما أثبتته.

(٢) في (ب): فهو.

(٣) في (م): فهو الفضل، هكذا صورتها في (أ): أمن فافضل يعني، هكذا صورتها في (ب): أمن فافضل.

(٤) في (م): وبين.

(٥) انظر: الأم (٤٦٧-٤٦٦/٢).

(٦) في (ب): صلاة.

(٧) في (ب): أحزاه.

(٨) غير واضحة في (أ).

(٩) في (ب): وإن.

(١٠) في (أ) و(م): بطل.

(١١) سبق شرحه.

(١٢) في (أ) و(م): ولأن.

(١٣) نهاية (٩٣/ب) من (ب).

٤٧٧- وإن سهى^(١) واتبعه^(٢) وهو يعلمه ساهياً.. [فصلاته فاسدة، وإن اتبعه وهو لا يعلمه]..
أجزأته^(٣) صلاته.

٤٧٨- وكل من علم سهو إمامه فتبعه^(١).. بطلت صلاته، وإن لم يعلم سهوه.. فصلاته تامة^(٢).

٤٧٩- [قال الشافعي]: وإذا صلى الإمام بقوم ساهياً^(٣) وهو حجب.. فصلاتهم تامة، وعليه [هو]
الإعادة؛ إلا أن يعلموا أنه حجب.. فتبطل صلاتهم^(٤).

٤٨٠- وإن صلى بم جنياً عامداً وهم سهاة.. بطلت صلاتهم^(٥)^(٦).

٤٨١- وإن^(٧) صلى بم بغير إحرام.. فسدت صلاتهم؛ ساهياً كان أو عامداً^(٨).

٤٨٢- [قال]: ولو صلى بم فضحك، أو ترك سجدة ساهياً، أو ركعة؛ فأتوا بها من غير
الإمام.. فصلاتهم تامة.

٤٨٣- ومن^(٩) كان عليه^(١) قضاء من رمضان أو نذر.. لم يجزته أن يدخل فيه إلا بنية، على
حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا صيام لمن لم يجمع [الصيام] قتل الفجر»^(٢).

(١) في (ب): صلى.

(٢) في (ب) زيادة: «أجزت صلاته».

(٣) في (ب): أجزت.

(٤) في (ب): فاتعه.

(٥) كأن يقوم للناس في صلاة رباعية. انظر: الخاوي الكبير (٢/٢٣١) المجموع (٤/٦٥).

(٦) في () : ساهي.

(٧) انظر: المجموع (٤/١٥٣).

(٨) في (ب): صلاته عليهم.

(٩) المقتصد.. أن صلاتهم صحيحة؛ لأنه لا تضرط من المأموم في حال عمد الإمام أو سهوه. انظر: المجموع (٤/١٥٣)، وقال: «نص على وجوب الإعادة في «البيوطي» ورأيت النص في نسخة معتمدة منه».

(١٠) في (أ) و(ب): فإن.

(١١) انظر: المجموع (٤/١٥٩) وعزاه إلى البيوطي، وقال: «ولعله أراد بالإحرام تكبير الإحرام.. فلا تصح صلاتهم؛ لأنه لا يثنى غالباً، وأما إذا كبر وترك النية.. فبني أن تصح صلاتهم خلفه؛ لأنها خفية، فهي كالحدث، بل أولى بالخفاء. والله أعلم».

(١٢) في (ب): وإن.

٤٨٤- وكذلك إن كانت صلاةً نذرَها على نفسه، أو قضاءً صلاةً فاتت؛ لقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْأَعْمَلُ بِالتَّيَّةِ»، وإن^(١) قطع ذلك عليه.. فعليه أن يأتي بمثله^(٢).

٤٨٥- [قال] ومن تطوع بصلاة أو صوم [أو طواف] فخرج منه 'لعدر أو لغير'^(٣) عذر... أحس له أن يعيد، [من غير أن أوجه عليه]؛ فإن^(٤) لم يفعل.. فلا شيء عليه.

٤٨٦- والحجة في صوم التطوع أنه يفطر إن شاء.. حديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين أصبح صائماً فقُرْبَ إليه حيس^(٥) فافطر^(٦)، وحديث أم هانئ، وأُمِّ هِنٍّ^(٧) قضاء تقصينه^(٨)؟ قالت: «لا»، فأمرها بالفطر^(٩)، و[أيضاً] حديث ابن عباس في الطواف [بالبیت]^(١٠)^(١١).

(١) في (أ) و(ب): عليهم.

(٢) أخرجه أحمد (٥٣/٤٤: ٢٦٤٥٧)، وأبو داود لك: الصيام، ب: النية في الصيام، (٢٤٥٤)، والترمذي لك: الصوم، ب: ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل، (٧٣٠)، وذكر أنه روي عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا موقوفاً وقال: "هو أصح"، والنسائي لك: الصيام، ب: ذكر اختلاف الناقلين لخير حفصة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، (٢٣٣٨)، وابن ماجه لك: الصيام، ب: ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم، (١٧٠٠)، وابن خزيمة (٢١٢/٣: ١٩٣٣).

قال البخاري: "غير المرفوع أصح"، كما في التاريخ الأوسط (٧٩١/٢). وقال الحافظ في بلوغ المرام (ص ١٩٧-١٩٨: ٥٣٢): "رواه الخمسة ومال الترمذي والنسائي إلى ترجيح وقته، وصححه مرفوعاً ابن خزيمة وابن حبان"، وصححه الألباني موقوفاً.

(١) في (ب): فإن.

(٢) أي: إن لم.

(٣) في (أ) و(ب): بعذر أو غير.

(٤) في (ب): وإن.

(٥) في (ب): حيساً.

(٦) أخرجه مسلم لك: الصيام، ب: جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال، (١١٥٤).

(٧) هكذا صورتها في (ب): أم فضياً.

(٨) في (ب): يقضيه.

(٩) أخرجه أحمد (٤٦٧/٤٤: ٢٦٨٩٧) عن أم هانئ، قالت: لما كان يوم فتح مكة، جاءت فاطمة حتى قعدت عن يساره، وجاءت أم هانئ، فقعدت عن يمينه، وجاءت الوليدة بشراب، فتناوله النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

نشر، ثم ناوَلَهُ أُمُّ هَانِي عَنْ يَمِينِهِ، فقالت: لقد كنت صائمة، فقال لها: «أشياء تقضيه عليك؟» قالت: لا، قال: «لا يضرّك إذا».

وأبو داود ك: الصيام، ب: في الرخصة في ذلك، (٢٤٥٦)، وليس فيه أنه أمرها، بل فيه: أنه ناوَلَهُ أُمُّ هَانِي نشرته منه فقالت: يا رسول الله لقد أنظرت وكنت صائمة، فقال لها «أكنت تقضين شيئاً؟»، قالت: لا، قال: «فلا يضرّك إن كان تطوعاً».

والترمذي ك: الصوم، ب: إنظار الصائم المتطوع، (٧٣١)، بنحو ما عند أبي داود، قال الترمذي (١٠١/٣) عقب الحديث (٧٣٢): "حديث أم هانئ في إسناده مقال، والعمل عليه عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغيرهم"، وصححه الألباني.

وقال الخافظ: "واختلف فيه على سناك، وقال النسائي: سناك ليس يعتمد عليه إذا تردد، وقال البيهقي: في إسناده مقال، وقال ابن القطان: هارون لا يعرف...، وما يدل على غلط سناك فيه: أنه قال في بعض الروايات عنه إن ذلك كان يوم الفتح... يوم الفتح كان في رمضان، فكيف يتصور قضاء رمضان في رمضان". اهـ. من التلخيص الحبير (٤٥٧/٢).

وقال الألباني: "حديث صحيح، وقال العراقي: "إسناده حسن". لكن ذَكَرَ الفتح فيه منكر. صحيح أبي داود (٢١٥/٧).

(١) وهو ما رواه عطاء بن أبي رباح أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان لا يرى بأساً أن يفطر الإنسان في صيام التطوع، ويضرب لذلك أمثالاً؛ رجل قد طاف سبعمائة ولم يوفّه.. فله ما احتسب... رواه الشافعي في الأم (٦٥٦/٢)، ومن طريقه البيهقي (٢٧٧/٤) وفي المعرفة (٣٤٠/٦) وعبد الرزاق (٢٧١/٤: ٢٧٦٧).

(٢) بعد هذا في (ب): الجمعة.

باب في الإمامة^(١)

٤٨٧- أبو حاتم عن الربيع/ قال الشافعي: وأكره^(٢) إمامة من يلحن؛ لأنه قد يحيل المعنى، فإن أم أعجمي أو لحنة^(٣) يلحن في أم القرآن لحناً يحيل معنى شيء منها.. لم تحر من خلفه صلاتهم^(٤)، وأجرأته صلاته إذا لم يحسن غيره^(٥)، وعليه أن يتعلم.

٤٨٨- وأكره إمامة الغلام الذي لم يحتمل^(٦)، وإذا أم وهو يعقل الصلاة و[هو] يقرأ.. فصلانهم تامة^(٧).

٤٨٩- واحتج بحديث عمرو بن سلمة^(٨): «مَرُّ بِنَا رَكْبٌ وَأَنَا غَلَامٌ، وَكَانَ يَوْمَ قَوْمَهُ^(٩)، وحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في معاد بن جبل^(١٠) حين كان يصلي معه ثم يصليها بقومه^(١١)، وأقل ما في صلاة الغلام أن تكون^(١٢) نافلة.

(١) هذا الباب في (ب) في (٨٢/ب).

(٢) في (ب): أكره.

(٣) في (ب): لحان.

(٤) في (أ) و(م): المعنى شيئاً.

(٥) انظر: الأم (٣٢٦/٢) الخلاصة (ص ١٢٣).

(٦) انظر: الأم (٣٢٦/٢).

(٧) نقله عن البويطي في كافي المحتاج لك: صلاة الجماعة، فقال: "وما ذكرناه عن الرافعي" مشعر بعدم الكراهة، لكن رأيت في البويطي التصريح بخلافه فقال: وأكره إمامة الغلام الذي لم يحتمل.

(٨) انظر: الأم (٣٢٦/٢).

(٩) عمرو بن سلمة بن قيس الجرهمي، أبو يزيد، ويقال: أبو يزيد، روى عن: أبيه قصة إسلامه وعوده إلى قومه.. الحديث؛ وفيه أنهم تقدموا عمرو بن سلمة إماماً مع صفره؛ لأنه كان أكثرهم قرأاً، نزل البصرة، من صفار الصحابة، روى له البخاري وأبو داود والنسائي. انظر: الاستيعاب (١٧٩/٣).

(١٠) أخرجه البخاري لك: المغازي، باب، (٤٣٠٢)، (١٥٠/٥) ط. طرق النجاة، بمعناه.

(١١) .

(١٢) متفق عليه من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري لك: الأذان، ب: إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة فخرج وصلى، (٧٠١)، ومسلم لك: الصلاة، ب: القراءة في العشاء (٤٦٥)، ورواه الشافعي في الأم (٣٤٦/٢).

٤٩٠- وإذا صلى بقومٍ من لا يدرون أحسن^(٢) يقرأ أم لا [في] صلاةٍ لا يُحْجَرُ فيها.. أَحْسَنُ لهم أن يُعيدوا الصلاة احتياطاً، ولا يجب ذلك عليهم عدي؛ لأن في الطاهر أن أحداً لا يتقدم القوم إلا من يُحْسِن^(٣).

٤٩١- وإن أمهم في صلاةٍ يُحْجَرُ فيها فلم يقرأ فيها.. أعادوا؛ إلا أن يقول: «قد قرأت في نفسي»، ويُعلم أنه يُحْسِن^(٤).

٤٩٢- ويجوز للقوم أن يقدموا رجلاً بغير إذن الوالي^(٥)، أو^(٦) يتقدم فبصلي أي صلاة حضرت من جمعة أو مائة إن لم يكن لأهل البلد وال^(٧)، وكذلك إن كان الوالي مريضاً أو أسطاً أو شغل^(٨)؛ لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حرج إلى بني عمرو بن عوف، فصلى بهم أبو بكر، وجاء رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهم في الصلاة فلم يعب ذلك عليه^(٩)، وتقدم^(١٠) عبد الرحمن بن عوف^(١١) في غزوة نوك، فصلى بهم، وجاء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأدرك معه^(١٢) ركعة فقال: «أحسنت»^(١٣).

(١) في النسختين: يكون.

(٢) في (أ) و(ب): أحسن.

(٣) انظر: الأم (٣٢٧/٢).

(٤) في (ب): ويعلمونه.

(٥) الأم (٣٢٧/٢).

(٦) نهاية (ب) من (ب).

(٧) في (أ) و(ب): والي.

(٨) في (أ) و(ب): والي.

(٩) انظر: الأم (٢٩٧/٢).

(١٠) متفق عليه من حديث سهل من سعد الساعدي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري ك: الأذان، ب: من دخل يؤمُّ الناس فجاء الإمام الأول، (٦٨٤)، ومسلم ك: الصلاة، ب: تقدم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم ينافوا مفسدة التقدم، (٤٢١).

(١١) في (أ) و(ب): ويقدم.

(١٢) هو عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف القرشي الزهري، أبو محمد، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى الذين أقر عمر عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه توفي وهو عنهم راضٍ، ولقد بعد الفيل بعشر سنين، وأسلم قديماً قبل دخول دار الأرقم، وهاجر المجرتين، وشهد بدرًا وسائر المشاهد، روى عن: النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن عمر، روى عنه: أولاده؛ إبراهيم وحيد وعمر وآخرون،

٤٩٣- وإذا كان السلطان في بيت رجل وحضرت الصلاة.. فالسلطان أولى بالصلاة^(٣).

٤٩٤- والعبد يوم القوم إذا كان أقرأهم.

٤٩٥- وإذا صلى رجل لنفسه ولم ينو أن يؤم أحداً فحاء قوم فصلوا بصلاته.. فصلاتهم حائرة^(٤) (٢٥/ب).

٤٩٦- واحتج بحديث^(٥) عبد الرحمن بن عوف حين تقدم بأصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ ولا أراه يوي أن يؤم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم جاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فصلى خلفه^(٦).

٤٩٧- ولو أن قوماً في سفر أو حضر^(٧) اتفقوا برجل لا يعرفونه فأقام^(٨) الصلاة.. أجزأهم صلاتهم في الظاهر؛ حتى يعلموا أنه ليس بمسلم،^(٩) فإن علموا أنه ليس بمسلم.. أعادوا كل صلاة صلّوها معه^(١٠).

٤٩٨- ولو صلّوا معه على أنه مشرك^(١١) وقد كان أسلم قبل ذلك.. لم تجزئهم صلاتهم^(١٢).

توفي سنة إحدى وثلاثين، وقيل: سنة اثنين وثلاثين، وهو الأشهر. انظر: الاستيعاب (٢/٨٤٤)، الإصابة (٤/٢٩٠).

(١) في (ب): معهم.

(٢) أخرجه مسلم ك: الصلاة، ب: تقدم الجماعة من يصلي بم إذا تأخر الإمام، (٢٧٤)، واستدل به الشافعي في الأم (٢/٢٩٧)، ولم يسنده.

(٣) انظر: الأم (٢/٢٩٩).

(٤) انظر: الأم (٢/٣٠٣)، فلا يشترط للإمام نية الإمامة، لكنها تستحب. وانظر: المنهاج (ص ١٢٤)، المجموع (٤/٩٨).

(٥) نهاية (ص ٥٠) من (ز).

(٦) تقدم تخريجه قريباً.

(٧) في (ب): في حضر أو سفر.

(٨) في (أ) و(ز): وأقام.

(٩) في (ب) زيادة: قال.

(١٠) انظر: الأم (٢/٣٢٠ و ٣٣٠).

(١١) في (ب): وكان قد أسلم.

(١٢) في (أ): بلا نطق لأولها، في (ز): لم يجزهم.

٤٩٩- [قال الشافعي:] وإن^(٦٦) أَحْرَمَ رَجُلٌ مَعَ الْإِمَامِ وَقَدْ سَبَقَهُ بِرُكْعَةٍ، فَأَحْدَثَ^(٦٧) الْإِمَامُ فَفَدَّمَهُ.. صَلَّى مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ، فَإِذَا فَرَغَ.. فَدَّمَ رَجُلًا فَسَلَّمَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَ عَلَى مَا بَقِيَ، وَإِنْ سَلَّمُوا هُمْ وَرَاءَهُ وَلَمْ يُسَلِّمْ عَنْهُمْ.. فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ^(٦٨).

٥٠٠- والحة في ذلك: صاحبُ الناضح الذي خرج من صلاة معاذ [بن جبل]^(٦٩).

٥٠١- [قال] وإن لم يذَرِ بكم^(٧٠) سبقة الإمام.. يتصنع للقيام على أَمَّا أولُ صلاته، فإن سحوا به.. جلس^(٧١)، ثم يتصنع^(٧٢) للقيام^(٧٣) فإن سَحُوا [به]^(٧٤) وعلم أَمَّا الرابعة.. فَدَّمَ رَجُلًا، فَسَلَّمَ عَنْهُ وَبَنَى، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئًا مِنْ هَذَا بِنَسِيحِهِمْ.. صَلَّاهَا مِنْ أَوَّلِهَا.

٥٠٢- والحة في ذلك: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا بَلَغَ أَحَدُكُمْ؛ فَلَمَّ^(٧٥) يَذَرِ كَمَّ صَلَّى.. فَلْيَنْتِزِعْ عَلَى الْيَقِينِ»،^(٧٦) واليقين.. أَنَّ اللَّهَ^(٧٧) عَزَّ وَجَلَّ عَلَيَّ^(٧٨) فَرَضُ أَرْبَعٍ.

(١) انظر: الأم (٣٢٠/٢).

(٢) في (أ) و(ب): وإن.

(٣) في (أ) و(ب): وأحدث.

(٤) انظر: الأم (٣٥٢/٢).

(٥) متفق عليه من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَخْرَجَهُ الْبَغَاوِيُّ ك: الْأَذَانَ، ب: مِنْ شَكَا إِمَامَهُ إِذَا طَوَّلَ، (٧٠٥)، ومسلم ك: الصلاة، ب: القراءة في العشاء، (٤٦٥).

(٦) في (أ) و(ب): كم.

(٧) وهذا التصنع الأول يقصد به معرفة هل هذه الركعة يتلوها تشهد أم لا.

والتصنع الثاني: لمعرفة هل التشهد هذا هو الأول أم الأخير.

(٨) في (ب): يصنع.

(٩) في (أ) زيادة: وهي تكرار: وهذا نصها: «على أَمَّا أولُ صلاةٍ فإن سحوا به جلس ثم يتصنع للقيام» وليست في (ب) مع أَمَّا فرع عنها.

(١٠) في (ب) زيادة: وهي تكرار، وهي: «جلس ثم يتصنع للقيام، فإن سحوا به»، وهذه الزيادة والتي قبلها من (أ)، إثباتها أو إسقاطها يفسد المعنى.

(١١) في (ب): ولم.

(١٢) سبق تحريته ص٩.

(١٣) في (أ) و(ب): الله.

٥٠٣- [قال الشافعي:] وإن صَلَّى الرجلُ في المسجد^(١)، أو في رَحْبَةٍ^(٢) أو طريقٍ فاتصل به أو برحبته والصفوف^(٣) متصلة أو مقطعة إذا عقل صلاة الإمام، بأن^(٤) يرى أو يسمع، أو يرى أحدًا^(٥) ممن يَأْتُمُّ به.. جازت صلاته^(٦).

٥٠٤- وإن صَلَّى في الطريق أو رَحْبَةٍ [له] تلي^(٧) للمسجد وكان^(٨) ذلك قريبًا^(٩)، والقُرْبُ: [قُدْرٌ] مائتي ذراعٍ أو ثلاثمائة على شقة^(١٠) للمسجد.. أجزأته صلاته^(١١).

٥٠٥- [قال الشافعي:] وإن صَلَّى في دارٍ قُرْبَ المسجدِ فَصَلَّى في أسفلها والصفوف متصلة^(١٢).. أجزأه، وإن صَلَّى [في] أسفلها والصفوف ليست متصلة.. لم يجزئه، وإن صلى فوقها واتصلت الصفوف^(١٣) بأ أسفلها أو لم تتصل.. لم يجزئه^(١٤).

(١) في (أ) و(د): الله عَزَّوَجَلَّ على.

(٢) يصح الاقتداء ولو لم تتصل الصفوف ولو كَبُرَ المسجد بشرط العلم بصلاة الإمام. وهذا بمعناه في الأم (٣٣٧/٢ و٣٣٨)، فإذا جمع المسجد الإمام والمأموم.. صح الاقتداء وإن بعدت المسافة وحالت أبنية. انظر: المنهاج (ص١٢٢).

(٣) في (أ) و(د): رحبة.

(٤) الرَّحْبُ بالضم: الشَّعَّةُ، والرَّحْبُ بالفتح: الواسع، والرحيب: الواسع، وَرَحْبَةُ المسجد: الساحة المنبسطة. انظر: مختار الصحاح (ص٢١٨)، المصباح المنير (ص١٨٥).

(٥) في (أ) و(د): فالصفوف.

(٦) في (أ) و(د): فَإِنْ.

(٧) في (أ) و(د): أَحَد.

(٨) انظر: الأم (٣٣٨/٢).

(٩) في (أ) و(د): يلي، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٠) في (ب): فكان.

(١١) في (أ) و(د): قريب.

(١٢) هكنا صورتها في (أ): شَقَّتْه، وهكنا صورتها في (ب): **يَلِي سَجَةٍ**.

(١٣) وهذا إن لم يكن بينهما حائل. انظر: الأم (٣٣٨/٢).

والصحيح أن هذه الذرعان تعتبر من آخر المسجد. انظر: المجموع (١٩٨/٤) كثر الراغبين (٢٤٣/١).

وأن هنا تقرب لا تشديد في الأصح. انظر: الخلاصة (ص١٢٧)، روضة الطالبين (٣٦١/١).

(١٤) نهاية (٢٦/أ) من (أ).

- ٥٠٦- وإن صَلَّى [مثل هذا القرب] بصلاة الإمام وبينهما حر^(٣) أو ماء كثير^(٥) .. أجزأه^(٦).
- ٥٠٧- وإن صَلَّى في صحراء ملساء^(٧) فاتم^(٨) أخذها بصاحبه في مثل هذا القدر^(٩) .. [أجزأه، وإن كان أبعد مما وصفنا في هذا القرب].. لم يأتهم به^(١٠).
- ٥٠٨- وقد قيل: يجزئه إذا علم^(١١) صلاة الإمام^(١٢).
- ٥٠٩- والحجة في الدار.. قول عائشة؛ قالت^(١٣) لنسوة صُلِّيْنَ معها في حجرهما: «لا تُصَلِّيَنَّ بصلاة الإمام»^(١٤) وذلك عدا والله أعلم/على أنهن لم يرس الإمام ولم تنصل الصوف^(١٥).
-
- (١) نهاية (ص ٥١) من (٢).
- (٢) انظر: الأم (٣٣٨/٢-٣٣٩)، واشترط زيادة على ذلك.. أن لا يكون هناك حائل بينه وبين الصنوف.
- (٣) في (أ) و(ب): تحرا.
- (٤) في (ب): و.
- (٥) في (أ) و(ب): كثيرا.
- (٦) انظر: الأم (٣٣٨/٢).
- (٧) هكذا صورتها في (ب): **وَعِدَ الْإِمَامُ**.
- (٨) في (ب): واتم.
- (٩) في (ب): القرب.
- (١٠) يعني إذا كان بينهما أكثر من ثلاثمائة ذراع. انظر: الأم (٣٣٨/٢).
- (١١) في (ب): عقل.
- (١٢) وهذا مذهب عطاء رَحِمَهُ اللهُ، أنه يصلي بصلاة الإمام من عَقَلَهَا وإن بُعد. انظر: الأم (٣٣٨/٢).
- (١٣) في (ب): وقالت.
- (١٤) أخرجه البيهقي في الكبرى (١١١/٣) بسنده عن الشافعي أنه قال: قد صلى نسوة مع عائشة زوج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حجرهما، فالتفت: لا تصلين بصلاة الإمام؛ فإنكن دونه في حجاب، قال الشافعي رحمه الله تعالى، وكذا قالت عائشة في حجرهما، إن كانت فالتفت.. فُلْنَا.
- وقال في معرفة السنن والآثار (١٩١/٤): "لم يذكر إسناده في الجديد وذكره في القديم ثم ساق سنده عن عطاء عن عائشة أن نسوة صليْن في حجرهما فقالت لا تصلين بصلاة الإمام فإنكن في حجاب".
- ولكن عند عبد الوزاري (٨٢/٣: ٤٨٨٣) عن إبراهيم بن محمد عن عبد الحميد بن سهل عن القاسم بن محمد عن عائشة أنها كانت تصلي بصلاة الإمام في بيها وهو في المسجد.
- (١٥) نهاية (٨٣/أ) من (ب).

٥١٠- [قال: والحجة في الطريق التي تتصل بالمسجد: مأثور^(١) للمسلمين من الصلاة في أول المسجد وآخره.. فالرحبة والطريق التي تأتيه في مثل معناه].

٥١١- [قال الشافعي:]: وإذا صلى^(٢) الإمام فصلى رجلاً خلفه وحده.. كرهت ذلك له، وصلاته جائزة^(٣)؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأبي بكر^(٤): «إِذَا كَانَ اللَّهُ جَرِصًا وَلَا تُغْدُ^(٥)»، لأنه عقد الركعة وحده؛ [لأن إسناده حديث وابصة^(٦) مضطرب مختلف فيه] وصلاة أم سليم^(٧) حلف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأمره أو بعلمه^(٨)، ولم يأمر أبا بكر بالإعادة.

(١) استدلل به في الأم (٣٣٩/٢) ثم قال: "إن كانت قائله.. قلناه"، وهذا تعليق للقول على صحة الخبر، وقد فات صاحب كتاب النظر.. فيما علق الشافعي القول به على صحة الخبر أن يذكره.

(٢) لعلها: مأثور، بمعنى ما تتابع عليه المسمون من فعله دون تكبر. وهكذا صورتها في المخطوط: **سأمره**.

(٣) في (ب): تقدم.

(٤) الأم (٣٤٥/٢).

(٥) هو: نفع بن الحارث، أبو بكره الثقفي، وهو ممن غلبت عليه كنيته، ذكر من مسوالي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سكن البصرة، وتوفي بها سنة إحدى وخمسين، كان ممن اعتزل يوم الجمل، لم يقاتل مع واحد من الفريقين، وكان أحد فضلاء الصحابة. انظر: الاستيعاب (١٦١٥/٤)، أسد الغابة (٣٨/٥).

(٦) أخرجه البخاري لك: الأذان، ب: إذا ركع دون الصف، (٧٨٣).

(٧) حديث وابصة بن معبد الجهني رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ في اختلاف الحديث (١٧١/١٠)، وأحمد (٢٩٩/٥٢٤: ١٨٠٠٠)، وأبو داود لك: الصلاة، ب: الرجل يصلي وحده خلف الصف، (٦٨٢)، والترمذي لك: الصلاة، ب: الصلاة خلف الصف وحده، (٢٣٠)، وحسنه، وابن ماجه لك: إقامة الصلاة وستنها، ب: صلاة الرجل خلف الصف وحده، (١٠٠٤)، وابن حبان (٥٧٥/٥: ٢١٩٨ و ٢١٩٩ و ٢٢٠٠).

وأشار الشافعي إلى اضطرابه، وأن بعض أهل الحديث ضعفه بذلك فقال: "قد سمعت من أهل العلم بالحديث من يذكر أن بعض الحديثين يُدْخَلُ بين هلال بن يساف وابصة رجلاً، ومنهم من يرويه عن هلال عن وابصة، سمعته منه، وسمعت بعض أهل العلم منهم كان يُوقِنُهُ بما وصفت، (ثم قال:)... فلو ثبت الحديث الذي يروى عن وابصة.. كان حديثنا (حديث أبي بكر) أولى أن يؤخذ به؛ لأن معه القياس وقول العامة...". اهـ. من اختلاف الحديث (١٧٢/١٠-١٧٣).

والحديث حَسَنُ الإمام أحمد، كما نقله الحافظ وابن عبد الهادي، وقال ابن عبد البر: "حديث وابصة مضطرب الإسناد لا يثبت به جماعة من أهل الحديث".

٥١٢- [قال الشافعي:] وإذا^(٣) صَلَّى القوم بين يدي الإمام.. فصلاتهم فاسدة^(١).

٥١٣- [قال الشافعي:] ولو أن رجلين صليا فاتم أحدهما بالآخر، واستيقن أنه كَبُرَ [بعده].. كانت 'صلاته مجزئة'^(٢).

٥١٤- ولو صليا معًا وعلم أن أحدهما^(٣) اتم بالآخر، وشكًا معًا فلم يَدْر [يا أيهما] أحرم بعد صاحبه^(٤) كان عليهما معًا أن يُعيدا الصلاة^(٥)، والحجة في ذلك: أن على المأموم ألا يحرم إلا بعد إمامه ييقن، فإذا شك كُلُّ واحدٍ منهما.. أعاد^(٦) من هذا الطريق.

٥١٥- [قال الشافعي:] ولو شك أحدهما ولم يشك الآخر أنه أحرم بعد صاحبه.. أعاد الذي شك وأجزأت الذي لم يشك^(٧).

انظر: التمهيد (٢٦٩/١)، المخرج (ص ١٥٤)، التلخيص الحبير (٩٩/٢).

(١) هي: أم سلم بنت ملحان بن خالد، اختلف في اسمها فقيل: سهلة، وقيل غير ذلك، كانت تحت مالك بن النضر، أبي أنس بن مالك في الجاهلية. فولدت له أنس بن مالك، فلما جاء الله بالإسلام أسلمت مع قومها، وعرضت للإسلام على زوجها، فغضب عليها، وخرج إلى الشام فهلك هناك، ثم خلف عليها بعده أبو طلحة الأنصاري، خطبها مشركًا فلما علم أنه لا سبيل له إليها إلا بالإسلام أسلم وتزوجها، وحسن إسلامه، وروى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحاديث، وكانت من عقلاء النساء، روى عنها ابنها أنس بن مالك. انظر: الإصابة (٤٠٨/٨)، أسد الغابة (٣٤٥/٦).

(٢) متفق عليه من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري ك: الصلاة، ب: الصلاة على الحصر، (٣٨٠)، ومسلم ك: المساجد، ب: حواز الجماعة في النافلة والصلاة على حصر، (٦٥٨).

(٣) في (ب): وإن.

(٤) انظر: الأم (٣٣٣/٢).

(٥) في (أ) و(د): "صلاتهم لم يميزه".

(٦) في (أ) و(د): أيهما، والتبث من (ب) والأم.

(٧) في الأم: فلم يدريا أيهما كان إمام صاحبه.

(٨) انظر: الأم (٣٥٤/٢).

(٩) في (ب): أعاد.

(١٠) انظر: الأم (٣٥٥/٢).

٥١٦- ولو صدَّق الذي شكَّ الذي لم يشك.. كانت^(١) عليه الإعادة، وكلُّ ما كُلفَ علمه^(٢) في نفسه من عدد الصلاة.. لم يميزه فيه إلا^(٣) علم نفسه لا علم غيره^(٤).

٥١٧- [قال:] ولا بأس إذا كان الإمام يريد أن يعلم من يأتي به.. أن يصلي على الشيء المرتفع؛ ليقنّدي به من وراءه، ويسجدُّ على الأرض،^(٥) والحجة^(٦) في ذلك: حديث سهل بن/ (٢٦/ب) سعد [الساعدي]^(٧) عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين^(٨) قرأ على المنبر [وركع] ورجع القهقري^(٩) قول وسجد على الأرض^(١٠).

٥١٨- وإذا كان على غير تعليم.. فلا^(١١) يصلي على أرفع من أصحابه^(١٢).

٥١٩- وإن كان موضعه الذي صلى عليه لا يتضابق إذا سجد عليه ولا يتعادي^(١٣).. [سجد عليه]؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما رجع لتضابق المنبر^(١٤).

(١) في (ب): كان.

(٢) في الأم (٣٥٥/٢): "وكل ما كلف علمه..".

(٣) في (ب): "أ"، هكذا فقط.

(٤) انظر: الأم (٣٥٥/٢).

(٥) انظر: الأم (٣٤٣/٢).

(٦) في (أ) و(ز): والحديث.

(٧) هو سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة الأنصاري، الساعدي، من مشاهير الصحابة، يقال كان اسمه حزناً فغيره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن أبي وعاصم بن عدي وعمر بن عتبة، روى عنه: ابنه العباس وأبو حازم والزهري وآخرون، آخر من مات بالمدينة من الصحابة توفي سنة إحدى وتسعين. انظر: أسد الغابة (٣٢٠/٢)، الإصابة (٣٢٠/٢).

(٨) في (ز): حتى.

(٩) نهاية (ص ٥٢) من (ز).

(١٠) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: الصلاة، ب: الصلاة في السطوح والمنبر والخشب، (٣٧٧)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة، (٥٤٤).

(١١) في (أ) و(ز): ولا.

(١٢) انظر: الأم (٣٤٣/٢).

٥٢٠- ولو أن رجلاً أمّ قوماً وهو صحيح، ثم غلبَ على عقله، فاتهموا به بعد ذهاب عقله.. فسدت صلاتهم^(٢).

٥٢١- [قال] ولو أن رجلاً أسلم وصلى يقوم ثم جحد إسلامه؛ فما صلى بهم قبل الجحد.. فصلاتهم تامة، وما صلى بهم بعد الجحد.. فصلاتهم فاسدة^(٣).

٥٢٢- [قال الشافعي:] وإذا صلى رجلٌ يقوم وله حالان؛ حالٌ كان فيها مرتدًا^(٤)، وحالٌ ثانٍ^(٥) كان مسلماً^(٦)، فأَمَّهُمْ؛ فلم يدُرُوا^(٧) في^(٨) أي الخالين أَمَّهُمْ.. أُحْبِثُ أن يُعيدوا، ولا نجب عليهم الإعادة حتى يعلموا أنه مرتدٌ^{(٩) (١٠) (١١)}.

باب في الصلاة^(١٢)

٥٢٣- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي [رَحِمَهُ اللَّهُ]: ولا يجوزُ لرجلٍ أن يُصَلِّيَ على الأرض فريضةً ولا فافلةً إلا مُتَوَجِّهاً إلى القبلة إلا في حالين^(١)، فمن صلى على غير يقين من القبلة ثم استيقن

(١) تعادى المكان: تماوت ولم يستو، وجلس على عدواء: أي على غير استقامة، ومركب ذو عدواء: أي ليس بمطمن. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٣١٦/٢)، الصحاح (٢٤٧٢/٦)، القاموس مع تاج العروس (٨/٣٩).

(٢) انظر: الأم (٣٤٣/٢).

(٣) ولو فارقوا إمامهم هذا، بعد علمهم بذهاب عقله مباشرةً وصلوا لأنفسهم.. أجزأهم صلاتهم. انظر: الأم (٣٣١/٢).

(٤) الأم (٣٣٠/٢).

(٥) في (ب): مرتد.

(٦) في النسخ الثلاث: ثاني.

(٧) في (ب): مسلم.

(٨) في (أ) و(ب): فلم يدرون، في (ب): ولم يدري، وفي الأم: فلم يدروا.

(٩) في (أ) و(ب): من.

(١٠) انظر: الأم (٣٣٠/٢) وفيه: "حتى يعلموا أنه أَمَّهُمْ مرتدًا"، والفقرة بنحوها في الأم باختلاف أحرف يسيرة.

(١١) بعد هنا في (ب): العيدين والاستسقاء.

(١٢) هذا الباب في (ب) في (٩٠/ب).

بعد أنه كان على القبلة أو لم يكن.. فصلاته فاعبده^(٢)؛ لأن أصل الصلاة كان على الشك، واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»^(٣).

٥٢٤- [قال:] وأحب إلي إذا أقام^(٤) الرجل مسافراً سلب أربعاً^(٥)، ولم ينو^(٦) أنقام بالبلد.. أن يتم^(٧)، وليس [ذلك] بواجب^(٨) عليه حتى يوي مقام أربع^(٩)؛ لحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قصر

(١) أحدهما: النافلة في السفر، وقائيهما: حالة غدة الخوف في الفرض والنفل. انظر: الأم (٢١٧/٢، ٢١٩) والمزني (ص ٢٥) والخلاصة (ص ٩٥) واللباب (ص ٩٦) والمنهاج (ص ٩٤) وزاد في اللباب حلاً ثالثاً وهو: حال اشتباه القبلة، وقال في شفة الطلاب (ص ٤٣) عن هذا الحال الثالث: "يصلي بماله؛ لحزمة الوقت، ويعيد؛ لأنه عذر نادر".

(٢) وهذا إن لم يكن الأمر عن اجتهد، فإن صلى إلى جهة باجتهاد.. فيقضي على الأظهر إن يقرن الخطأ، أما لو ظن فقط.. فلا إعادة عليه، فإن تغير اجتهد.. عمل بالثاني ولا قضاء. انظر: المنهاج (ص ٩٥) وروضة الطالبين (٢١٩/١) قال في الأم (٢٥٧/٣): «وإذا تأخى الرجل القبلة بلا دلائل، فلما أصبح عَلمَ أنه أصاب القبلة.. كانت عليه الإعادة؛ لأنه صلى حين صلى على الشك».

(٣) سبق شرحه، ر: (ف:) .

(٤) في (٢): قام.

(٥) أي: وكانت له حاجة.

(٦) في (ب): ولم ينوي.

(٧) في (أ) و (٢): "أنتم، فإن لم يتم المقام بالبلد.. لم يتم".

(٨) في (ب): بالواجب.

(٩) هذه مسألة (غير المخارِب) إذا عَرِضَتْ لَهُ حاجة يرجو حصولها كل وقت، ويتوقع فراغها ساعة فساعة، ولم ينو إقامة أربعة أيام ونوى الارتحال حال حصولها) والظاهر من كلامه هنا.. أن له القصر ابتداءً؛ لكن لم أر من نسبها قولاً للشافعي في هذه المسألة، وقد يفهم منه.. أنه يقصر إلى سبعة عشر يوماً. والمعتمد في المذهب.. أنه يقصر إلى ثمانية عشر يوماً، والمعتمد أيضاً: أنه لا فرق بين المخارب وغيره، خلافاً لما في الأم (٣٦٨/٢) والمزني (٤٢) - وكلنا الخلاصة (ص ١٣٤) - في المسائلين، ففيهما أنه يُفَرَّقُ بين المخارب وغيره، وأن غير المخارب لا يقصر أكثر من أربعة أيام، ونص في الأملاء -تقلاً عن المزني (ص ٤٢)- أن غير المخارب يقصر إلى سبعة عشر أو ثمانية عشر يوماً. انظر: المنهاج (ص ١٢٨)، وروضة الطالبين (٣٨٥/١).

عمكة سبع عشرة يوماً^(١)، وكانت إقامته لنأهب حرب^(٢)، والحجة في أن المسافرين إذا موى مقام أربع أتم: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «يُقيمُ المهاجرُ عمكة بعد قضاء نُسكِهِ ثلاثاً»^(٣) فجعل ثلاثاً حدثاً

(١) أخرجه البخاري ك: تقصير الصلاة، ب: ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر، (١٠٨٠) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «أقام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تسعة عشر يقصر، فمن إذا سافرا تسعة عشر قصرا وإن زدنا أتمناه».

وأما لفظ: «سبعة عشر» فرواه أحمد (٤٨٣/٤: ٢٧٥٨) عن ابن عباس قال: «فتح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مكة، أقام فيها سبع عشرة يومًا يَمْلِكُ ركعتين»، وأبو داود ك: الصلاة، ب: من يُجِمُّ المسافر؟ (١٢٣٠)، وصححه الألباني، وابن حبان (٤٥٧/٦: ٢٧٥٠) عن ابن عباس أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قدم مكة فأقام بها سبع عشرة ليلة يقصر الصلاة، والبيهقي في المعرفة (٢٧٢/٤) وذكر أن الأكثر عن الرواة لفظ «تسعة عشر». ثم قال: «ويمكن الجمع بين هذه الروايات بأن يكون من قال «سبعة عشر يومًا».. لم يُعَدِّ يوم الدخول ويوم الخروج، ومن قال «تسعة عشر يومًا».. عدّهما، ومن قال «ثمانية عشر يومًا».. عد أحدهما».

وقال النووي "وفي رواية لأبي داود والبيهقي بإسناد صحيح على شرط البخاري.. سبعة عشر". اه. من المجموع (٢٤٠/٤) ومثله في خلاصة الأحكام (٧٣٣-٧٣٢/٢) وقال: "في رواية لها -يعني أبا داود والبيهقي- مرسل ضعيفة: «خمس عشرة».

وانظر: خلاصة البدر المنير (٢٠٢/١)، وذكر الحافظ في التلخيص (٤٦/٢) طريقة البيهقي في الجمع وقال: «وجمع إمام الحرمين والبيهقي بين الروايات السابقة... قلت وهو جمع متين».

والمعتمد في المدة في المذهب: ثمانية عشر يومًا، والأصح حديثنا: رواية تسعة عشر يومًا، والذي في الأم (٣٦٨/٢) والمزي (ص ٤٢) على التردد بين سبعة عشر أو ثمانية عشر.

قال ابن الصلاح في شرح مشكل الوسيط (٢٤٧/٢-مع الوسيط): «... فالأصح إذا ما رواه البخاري وهو تسعة عشر يومًا، وهذا يقتضي تعيينها دون سائر الأعداد، (ثم قال:) قلت: والذي رأيته في كلام الشافعي ولم يترك صاحب الحاوي غيره: سبعة عشر أو ثمانية عشر على التردد، وهذا يقتضي الاختصار على الأول، سبعة عشر، ولا ينبغي أن يعدل عن اختيار ما حققناه؛ فإنه من تحقيق أهل الحديث، وعليهم الاعتماد في مثل هذا».

قلت: يعني سبعة عشر بدون عد يومي الدخول والخروج، وتسعة عشر مع عدّهما كما في البخاري.

(٢) وذلك عام المتج: لنأهب لحرب هوار، ومراده: أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم ينو إقامة تلك المدة، بل كان يتوقع لقاء العدو كل يوم. انظر: المزي (ص ٤٢) الغرر البهية (٤٦٤/١).

(٣) في (أ) و(ب): لأن.

سفر^(٢)؛ لأنه كره لهم^(٣) انقمام في الدار التي هاجروا منها [شذ]، فلما^(٤) أراح ثلاثاً^(٥).. دلّ على فرق بين حدّ السفر وانقمام، فما زاد على ذلك.. فهو حدّ مقام^(٦)؛ إذا نوى أربعاً.. أمم^(٧)؛ لهذا الحديث، وكذلك قال سعيد بن المسيب^(٨)، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَتَقَنَّ ذِينَانَ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ»^(٩)، وأجلّهم^(١٠) عمر ثلاثاً^(١١)؛ فكل هذا يُصدّق^(١٢) بعصه بعضاً، ويذللّ على أن الثلاث حدّ سفر، وما جاوز هذا^(١٣).. فَحَكْمُهُ حَكْمُ انقمام.

(١) متفق عليه من حديث الملاء بن الحضرمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجه البخاري ك: مناقب الأنصار: ب: إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه، (٣٩٣٣) بلفظ: «ثلاث للمهاجر بعد الصّدر» ومسلم ك: الحج: ب: جواز الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثة أيام بلا زيادة، (١٣٥٢)، بلفظ المصنف.

(٢) في (ب): سفره.

(٣) في (ب): هما.

(٤) نهاية (٩٠/ب) من (ب).

(٥) في (ب): ثلاثاً.

(٦) نهاية (٢٧/أ) من (أ) ونهاية (ص٥٣) من (٢).

(٧) في (ب): تم.

(٨) هذا هو أحد الأمور الثلاثة التي ينتهي السفر بها، وستأتي في التعليق قريباً. انظر: الأم (٣٦٧/٢) المزني (ص٤٢) الخلاصة (ص١٣٤) المنهاج (ص١٢٨).

(٩) انظر قوله في: المزني (ص٤٢)، الخاوي (٣٧١/٢)، البهان (٤٧٣/٢)، الأوسط لابن المنذر (٣٥٨/٤)، وذكر عنه أربعة أقوال - والجموع (٢٤٤/٤)، ابن أبي شبة (٢٠٩/٢)، والبيهقي في المعرفة (٤٣٢/٢)، وذكر ابن أبي شبة وابن المنذر عنه روايات أخرى.

(١٠) في (أ) و(٢): لا يتقنان.

(١١) رواه مالك (٨٩٢/٢) ١٧ و١٨ مرسلًا عن عمر بن عبد العزيز وابن شهاب، وكذلك البيهقي (١٣٥/٦)، و٢٠٨/٩، وفي المعرفة (٣٥٦/٥)، ووصله أحمد (٣٧١/٤٣) ٢٦٣٥٢ عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة.

قال ابن عبد البر في التمهيد (١٦٥-١٦٦): "هكذا جاء هذا الحديث عن مالك في الموطأت كلها مقطوعاً، وهو ينصل من وجوه حسنة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حديث أبي هريرة وعائشة، ومن حديث علي بن أبي طالب وأسماء".

قال الحافظ: "وصله صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، أخرجه إسحاق في مسنده". كما في التلخيص الجليل (٣١٦/٤).

٥٢٥- وأُجِبَ إِذَا أَقَامَ يَهْدِي لِنَاهِبِ حَرْبٍ^(٩).. أَنْ يَقْصُرَ^(١٠) فِي مِثْلِ الْمَدَةِ الَّتِي قَصَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِنَاهِبِ الْحَرْبِ، «فَإِنْ زَادَ.. أُنْثِمَ»^(١١)، إِنَّمَا قُلْنَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِتِمَامُ وَإِنْ أَقَامَ أَرْبَعًا إِلَّا بِنِهَا^(١٢) الْمُقَامِ.. لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ^(١٣) وَسَعْدِ^(١٤)، أَقَامُوا شَهْرًا^(١٥) يَقْصُرُونَ؛ وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسُورُوا الْمَقَامَ^(١٦) (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦).

وأصله في الصحيحين من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «أُخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ كَ: الْجَزِيرَةُ وَالْمَادَعَةُ، ب: إِخْرَاجُ الْيَهُودِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، (٣١٦٨)، وَمُصَلَّمٌ كَ: الْوَصِيَّةُ، ب: تَرَكَ الْوَصِيَّةَ لِمَنْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ يَوْمِي فِيهِ، (١٦٣٧)، وَفِي كَ: الْجِهَادُ وَالسِّيَرُ، ب: إِخْرَاجُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، (١٧٦٧).

(١) فِي (ب): فَأَجْلَهُم.

(٢) رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (٦٣/٢: ١٨٦٤) فِي رِوَايَةِ أَبِي مَصْعَبٍ الْوُهْرِيِّ، وَلَيْسَ هُوَ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى، وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ (٢٣٩/٤): "صَحِيحٌ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ بِإِسْنَادِهِ الصَّحِيحِ، فَرَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَصْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ".

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٥١/٦: ٩٩٧٧)، وَ(٣٥٧/١٠: ١٩٣٦٠).

(٣) فِي (أ) وَ(م): تَصَدَّقَ.

(٤) فِي (أ) وَ(م): وَمَا جَازَوْهَا.

(٥) فِي (ب): الْحَرْبِ.

(٦) فِي (م): يَقْصُرُوا.

(٧) هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (ب): لَا دَأْدَأَ لَهَا شَيْءٌ، كَأَمَّا: فَلِذَا أَرَادَ أَنْ يَمُوتَ.

(٨) اسْتِحْبَابًا لَا وَجُوبًا كَمَا يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ التَّالِي، وَكَأَنَّهُ اسْتَحَبَّ لَهُ الْإِتِمَامُ احْتِيَاظًا، وَلَكِنْ الْمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَقْصُرُ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشْرِ يَوْمًا كَمَا سَبَقَ فِي التَّعْلِيلَاتِ التَّالِيَةِ.

وَاخْتَارَ الْمَرْفُوعُ أَنَّ الْمُخَارِبَ يَقْصُرُ أَبَدًا وَإِنْ نَوَى إِقَامَةَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ. انْظُرْ: الْمَرْفُوعُ (٤٢ ص) الْخَوَارِجُ (٣٧٥/٢) الْمَجْمُوعُ (٢٤١/٤).

(٩) فِي (ب): لَا يَنْتَهِي أَوْ (لَا يَنْتَهِي) وَ هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (ب): لَا يَنْتَهِي.. وَانْتَهَتْ مِنْ (أ) وَ(م): وَمَعْرِفَةُ السَّنَنِ.

(١٠) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٥٣٣/٢: ٤٣٣٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٥٢/٣)، وَفِي الْمَعْرِفَةِ (٢٧٤/٤) وَفِيهِ: أَنَّ إِقَامَتَهُ كَانَتْ سِتَّةَ أَشْهُرٍ. وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الدَّرَايَةِ (٢١٢/١) "أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ" وَكَذَلِكَ فِي التَّلْخِصِ الْخَبِيرِ (١١٧/٢)، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: "رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِينَ". هـ. مِنْ غَلَاظَةِ الْأَحْكَامِ (٧٣٤/٢)، وَمَصْنُوعُهُ الْأَبْلَاقِي فِي الْإِرْوَاءِ (١٢٨/٣).

٥٢٦- [قال الشافعي:] ويؤمر الصبي بالصلاة إذا عقل، ابن سبع سنين وثمان سنين،^(٥) ويؤمر بالصوم إذا أطاقه^(٦).

(١) رواه عبد الرزاق (٥٣٥/٢: ٤٣٥٠)، والبيهقي (١٥٣/٣) وفي المعرفة (٢٧٤/٤) وفيه: أن إقامته كانت أربعين ليلة.

وحكى بعض هذه الفقرة البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٧٤/٤)، فقال: "وفي كتاب البيهقي فيمن أقام ببلد لتأهب الحرب: «وإنما قلنا: فلا يجب عليه الإمام وإن أقام أربعة إلا بنية المقام؛ لحديث ابن عمر، وسعد، أقاموا شهرا يقصرون وإنما ذلك؛ لأنهم لم ينووا المقام».

(٢) في (ب): أشهراً.

(٣) هذه مسألة (الحارث) لا ينوي الإقامة أكثر من أربعة أيام؛ لكنه أقام لأجل الحرب، وهو عازم على الرحيل ساعة فراجه وظاهر اختياره هنا: أن له القصر أبداً، وهو أحد قوله في «الإملاء» (تقلاً عن المزني (ص ٤٢)) لكن المصنف: أنه يقصر إلى ثمانية عشر يوماً، وهو قوله في الأم (٣٦٨/٢) والمزني (ص ٤٢) وقوله الثاني في «الإملاء» (تقلاً عن المزني (ص ٤٢)) لكن في كتبه الثلاثة هذه تردد بين سبعة عشر وثمانية عشر، وإن كان جزم في موضع من الأم (٣٨٦/٢) بأنه يقصر إلى ثمانية عشر، وهذه الفقرة نقلها بنحوها البيهقي في المعرفة (٤٣٥/٢).

(٤) تنمة: ينتهي السفر - الذي ينقطع به الترخيص - بواحد من ثلاثة أمور:-

١ - الوصول إلى الوطن.

٢ - نية الإقامة، مطلقاً، أو أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج.

٣ - حصول نفس الإقامة وإن لم ينوها؛

﴿ فإن لم تكن له حاجة أصلاً.. انتهى سفره بإقامته أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج.

﴿ وإن كان مقيماً بنية أن يرثل إذا حصلت حاجة يتوقع إنجازها في كل وقت.. فينتهي سفره بإقامته أكثر من ثمانية عشر يوماً، وقيل: أربعة، وفي قول: يقصر أبداً، وقيل: الخلاف في خائف القتال، لا التاجر ونحوه.

﴿ وإن كان يعلم أن حاجته ستبقى مدة أربعة أيام فأكثر.. فينتهي سفره بإقامته أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج.

الحاوي (٣٧٢-٣٧٣) العزيز (٢١٢/٢-٢١٥) المجموع (٢٢٩/٤ و ٢٤١-٢٤٢) روضة الطالبين (٣٨٣/١-٣٨٤) المنهاج (ص ١٢٨) أسنن المطالب (٨٠/٢-٨١) قبض الإله المالك (١٨١/١) حاشية البيهقي (٣٨٧/١).

(٥) ولا فرق بين الصبي والصبية هنا، ويؤمران بما لسبع سنين إذا كانا مميزين. انظر: المزني (ص ٣٩) الخلاصة (ص ١٠٥) المنهاج (ص ٩١). المذهب (١١/٣) المجموع (١٢/٣) الحاوي الصغير (ص ١٥١) ولم أر من ذكر

٥٢٧- والسكران لا يصلي حتى يفيق، وإن صلى في سكره.. أعاد^(٢).

٥٢٨- ولا قضاء على المغلوب على عقله، ولا المجنون؛ إلا ما أفاقوا في وقته^(٣)؛ لحديث ابن عمر^(٤).

٥٢٩- وكان يقول في الخائض تطهر، والبصاري يسلم، والصبي يتعلم، والمغنى عليه والمجنون يفيقان^(٥) قبل المغرب بركعة.. فعليهم الظهر والعصر، وكذلك قبل الفجر بركعة.. فعليهم المغرب والعشاء^(٦)، واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب^(٧) الشمس [فقد أدرك]»، وحمل^(٨) ^(٩) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقت المغرب وقتاً للمغرب والعشاء

غير السبع إلا هنا، ولا إشكال في ذلك، فلعل مقصوده أنه إن كان ابن السبع مجزئاً.. أمر بما، فإن تأخر مجزئه ثمانية.. أمر بما عند ذلك.

(١) انظر: المجموع (١٢/٣) العزيز (٣٩٣/١) وفيه: "قال الأئمة: فوجب على الآباء والأمهات تعليم الأولاد الطهارة والصلاة والشرائع بعد السبع والضرب على تركها بعد العشر". وكذا في روضة الطالبين (١٩٠/١) الحاوي الصغير (ص١٥١).

(٢) إلا أن يكون قد صلى بعد الشرب وقبل أن يسكر.. فلا يعيد وإن كان آنفاً. انظر: الأم (١٥٢/٢) الحاوي الصغير (ص١٥١) المجموع (٨/٣) المنهاج (ص٩١).

(٣) فإن بقي من الوقت قدر تكبيرة.. وجبت الصلاة. الأم (١٥٣/٢) المجموع (٨/٣) المنهاج (ص٩٢).

(٤) وهو ما رواه مالك عن نافع أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أُغْمِيَ عَلَيْهِ، فَذَهَبَ عَقْلُهُ، فَلَمْ يَقْصُ الصَّلَاةَ»، انظر: الموطأ (١٣/١: ٢٤)، وبحوه عند عبد الرزاق (٤٧٩/٢) وابن أبي شبة وابن المنذر في الأوسط (٣٩١/٤)، وإسناده صحيح. وانظر: الخلی (٢٣٤/٢) ومسائل صالح بن الإمام أحمد (٢٢٠/٢).

(٥) في (أ) و(ب): يفيقون.

(٦) المعتمد: أنه إن بقي من الوقت قدر تكبيرة.. وجبت الصلاة، وهو نصه في الأم (١٥٣/٢-١٥٤) والمزني (ص٢٣) وهو كذلك في الخلاصة (ص٩٠)، انظر: المجموع (٦٩/٣) المنهاج (ص٩٢) روضة الطالبين (١٨٧/١)، واختار المزني ما ذكره البويطي هنا من اشتراط إدراك ركعة.

(٧) في (ب): يغرب.

(٨) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري ك: مواقيت الصلاة، ب: من أدرك من الفجر ركعة، (٥٧٩)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة، (٦٠٨).

(٩) في (أ) و(ب): فجعل.

مزمذلة^(١)، وجعل بعرفات وقت الظهر وقتاً للظهر والعصر، فجعل وقت صلاة وقتاً لصلاتين، وكذلك هؤلاء.

٥٣٠- وإن حاضت المرأة أو أغشي على رجل أو جن في وقت الظهر؛ فإن كان أمكنهم أن يصلوا الظهر في أول وقتها إلى أن أصابهم هذا فلم يفعلوا.. فعليهم الإعادة، وإن لم يمكنهم.. فلا شيء عليهم^(٢).

٥٣١- ومن شرب الدواء؛ فإن كان الأغلب منه أن من شرب منه ذهب عقله.. أعاد الصلوات^(٣) مثل السكران^(٤)، وإن كان (ب/٢٧) الأغلب أنه^(٥) لا يذهب عقله فذهب.. فهو بمنزلة المغشى عليه^(٦).

٥٣٢- والمرتد إذا رجع إلى الإسلام.. فعليه أن يقضي كل صلاة فاتته^(٧) في رده^(٨).

٥٣٣- ويحسب^(٩) عليه في زكاة ماله الأيام التي ارتد فيها^(١٠)، والحجة في ذلك: أن الزكاة وجبت عليه في إسلامه، فليس ارتداده إذا رجع إلى الإسلام بالذي يسقط عنه^(١١) ما وجب عليه؛ لأن ذلك إما يجب [عليه] مرور الليالي والأيام، لا بفعل^(١٢) في رده^(١٣)، وقد مرت الأيام في ارتداده.

(١) في (ب): بالمزمذلة.

(٢) أي: إن أدركوا قدر الفرض وجبت عليهم الإعادة، وإلا.. فلا. انظر: المنهاج (ص ٩٢) روضة الطالبين (١٨٨/١-١٨٩).

(٣) في (ب): الصلاة.

(٤) الأم (١٥٣/٢) روضة الطالبين (١٩١/١).

(٥) في (ز): أن.

(٦) فلا إعادة عليه. انظر: الأم (١٥٣/٢) روضة الطالبين (١٩١/١).

(٧) في (ز): فائتة.

(٨) الأم (١٥٤/٢) الخلاصة (ص ١٠٥) روضة الطالبين (١٩٠/١) وهو من مفردات المذهب كما في المجموع (٥/٣).

(٩) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): ونسب.

(١٠) الأم (١٥٤/٢) المنهاج (ص ١٧٤).

(١١) في (ب): عليه.

(١٢) في (ب): بدنه، وهكذا صورتها في (أ): بدنه.

٥٣٤- 'وكان يحب' التعليل^(٢)، ويحتج^(٣) بحديث عائشة^(٤).

٥٣٥- [قال الضاعف:] ومن نسي صلاة ثم ذكرها وهو مع الإمام.. مضى في صلاته ثم أعاد التي نسي، وليس عليه إعادة التي صلى^(١) مع الإمام^(٢)، واحتج بحديث: **وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا**^(٣)، فإن قيل: فقد ذكرها وهو في الصلاة، قيل: قد ذكر التي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصلاة يوم الوادي فأخبرها حتى خرج من الوادي^(٤).

٥٣٦- وإن قدر المريض أن يقرأ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(١) و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ قاتماً ولم يقدر أن يصلي مع الإمام إلا جالساً.. صلى وحده قاتماً^(٢).

(١) في (أ) و(م): وكذلك يجب. والمثبت من (ب).

(٢) انظر: الأم (١٦٤/٢) وذكر استحباب تعجيل الصلاة لأول وقتها في المزي (ص ٢٥) والخلاصة (ص ٩٠) شفة المحتاج (٤٢٧/١).

(٣) في (ب): واحتج.

(٤) وهو قولنا: إن كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الصُّبْحَ فيصرفُ النساءُ مُتَلَعَّاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ ما يُعَرِّقْنَ مِنَ اللَّعْنَةِ، متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الأذان، ب: انتظار الناس قيام الإمام العالم، (٨٦٧)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها، (٦٥٤)، ورواه الشافعي في الأم (١٦٥/٢).

(٥) ما بين القوسين مكرر في (أ).

(٦) في (ب): صلاها.

(٧) وكلنا لو كان إماماً أو منفراً، والترتيب بين المقضية وفرض الوقت.. مستحب، إلا إن يتضابق وقت الصلاة التي هو في وقتها.. فيجب تقديم المؤداة في هذه الصورة. انظر: الأم (١٧٠/٢) المزي (ص ٣٥) نهاية المطلب (١٨٩/٢) المجموع (٧٥/٣) المنهاج (ص ٩١).

(٨) متفق عليه؛ أخرجه البخاري (ص ١٢٢) ٩-ك: مواقيت الصلاة، ٣٧-ب: من نسي صلاة فليصل إذا ذكره، ح (٥٩٧) بلفظ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا». ومسلم (٤٧٧/١) ٥-ك: المساجد ومواضع الصلاة، ٥٥-ب: قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضاها ح (٦٨٤) بلفظ المصنف.

(٩) متفق عليه؛ أخرجه البخاري (ص ٧٣) ٧-ك: التيمم، ٦-ب: الصعيد الطيب وضوء المسلم، ح (٣٤٤) ومسلم (٤٧٤/١) ٥-ك: المساجد ومواضع الصلاة، ٥٥-ب: قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضاها ح (٦٨٢).

(١٠) أي: سورة الفاتحة.

٥٣٧- وكان يرى الترجيع في الأذان^(٦٢).

٥٣٨- والإقامة مفردة إلا قول^(٦٣) «الله أكبر»^(٦٤) «وقد قامت الصلاة» فإنما مرتان^(٦٥)/^(٦٦).

٥٣٩- وقال: لا يدور في الأذان ولا يزول عن موضعه^(٦٧).

٥٤٠- وقال: أكره الكلام في الأذان؛ فإن تكلم كلامًا يسيرًا.. لم يضره^(٦٨)، واحتج بحديث النبي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ»^(٦٩).

٥٤١- وإن كان رجل فاته صلاة واحدة من يوم وليلة ولا يدري أي صلاة هي.. صلى

الصلوات الخمس بوي يكس واحدة مهن^(٧٠) الصلاة التي نسي، إن كانت^(٧١) عصرًا.. معصر، وإن

كانت^(٧٢) ظهرًا.. فظهر، وبوي عند كل صلاة أَمَا هي التي فاتته، فإن لم يُو.. فلا يجزئه^(٧٣)؛

(١) فكان عذرًا في التعلف عن الجماعة، وكانت صلاته منفردًا حيث لا أفضل. انظر: الأم (١٧٨/٢) وروضة
الطالبين (٢٣٦/٢).

(٢) انظر: الأم (١٨٦/٢).

(٣) في (ب): قوله.

(٤) في (أ) و(م): «الله أكبر الله أكبر».

(٥) في (أ) و(م): مرتين.

(٦) ويقصد بقوله «الله أكبر».. الذي يكون في نهاية الإقامة قبل التهليل، فإنه كما هو في الأذان، لا ينقص.

انظر: الأم (١٨٧/٢) المزني (ص ٢٤) شفة المحتاج (٤٦٧/١).

(٧) نهاية (٩١/أ) من (ب).

(٨) ويستحب له استقبال القبلة، لا تزول قدماء ولا وجهه عنها. انظر: الأم (١٨٨/٢) المزني (ص ٢٤) شفة

المحتاج (٤٦٨/١).

(٩) فلا يضر يسره ولو عملاً. انظر: الأم (١٨٨/٢) (١٩٦) المزني (ص ٢٤) نهاية المحتاج (٤١١/١) شفة المحتاج

(٤٧٠/١).

(١٠) متفق عليه من حديث أبي عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْبَغْدَادِيَّ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ ذَاتُ

بَرْدٍ وَمَطَرٍ يَقُولُ: «أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ»، أَخْرَجَهُ الْبَغْدَادِيُّ: أَنَّ الْأَذَانَ، ب: الْغُرُصَةِ فِي الْمَطَرِ وَالْعَلَّةُ أَنْ يَصَلِّيَ

فِي رَحْلِهِ، (٦٦٦)، وَمُسْلِمٌ: أَنَّ الصَّلَاةَ، ب: الصَّلَاةَ فِي الرَّحَالِ فِي الْمَطَرِ، (٦٩٧).

(١١) في (ب): منهم.

(١٢) في (أ) و(م): كان.

(١٣) في (أ) و(م): كان.

لحديث^(٢١) النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، وكذلك^(٢٢) إذا فاتته صلاة لا يدري أي صلاة هي.

٥٤٢- وإذا صلى الرجل ونوى فريضة ثم انصرفت نيته إلى أن يجعلها نافلة عامداً لذلك، وإن لم يخرج منها.. بطلت صلاته^(٢٣) وذلك أنه قد وقف وقعة نوى فيها، فهو عمل، فإن قيل: أين موضع العمل مع النية؟.. قيل: وقوفه في الصلاة على نية النافلة^(٢٤).. عمل غير المكتوبة^(٢٥).

٥٤٣- قال الشافعي معناه الصلاة الوضوء، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم^(٢٦)، ومن دخل في صلاة^(٢٧) فقال: «الله أكبر» والله العظيم «والله الحليل» [و«سبحان الله»] أو بسمي الله أو^(٢٨) ما ذكر الله.. لم يكن داخلًا في الصلاة^(٢٩) إلا بالتكبير نفسه؛ وهو: «الله أكبر»^(٣٠).

٥٤٤- ولو قال: «الله الأكبر».. فقد كَبَّرَ وزاد شيئاً، وهو^(٣١) داخل بالتكبير^(٣٢).

٥٤٥- وكلما قدر الرجل للريض على القيام أو الركوع أو السجود أو الانحناء في ركوعه وسجوده، ثم لم يفعل ما بلغت طاقته من ذلك.. أعاد الصلاة^(٣٣).

(١) انظر: الأم (٢٢٥/٢) المجموع (٧٧/٣).

(٢) حاية (٢٨/٢) من (أ).

(٣) حاية (ص ٥٥) من (٢).

(٤) انظر: الأم (٢٢٥/٢) المجموع (٢٤٩/٣) روضة الطالبين (٢٢٥/١).

(٥) في (أ) و(ب): نافلة.

(٦) في (أ) و(ب): مكتوبة.

(٧) انظر: الأم (٢٢٥/٢).

(٨) انظر: الأم (٢٢٦/٢).

(٩) في (ب): الصلاة.

(١٠) في (ب): و.

(١١) في (ب): صلاة.

(١٢) انظر: الأم (٢٢٧/٢) بنحو عبارة المصنف. والمجموع (٢٥٣/٣).

(١٣) في (ب): فهو.

(١٤) الأم (٢٢٧/٢) المجموع (٢٥٣/٣).

(١٥) الأم (١٧٧/٢) تنفة المحتاج (٢٣/٢).

٥٤٦- وإن وجدَ الإمامَ راکعاً فكرر تكبيرة واحدة وهو قائم معتدل ينوي به الافتتاح..
أجزأه^(١).

٥٤٧- وإن كمر منحنياً.. لم يجزئه^(٢).

٥٤٨- وإن كَبُرَ وهو قائم ينوي بها تكبيرة الافتتاح والركوع.. لم يجزئه؛ لأنه خلط^(٣) [تكبيرة
فرض] بتكبيرة نافلة^(٤).

٥٤٩- وإن كمر ثنتين^(٥)؛ واحدة ينوي بها الإحرام.. أجزأه^(٦).

٥٥٠- ومن لم يحسن القراءة.. فليحمد الله وليكبّرهُ ولا يُخَرِّثُهُ إذا لم يحسن القراءة إلا أن يذكر
الله^(٧).

٥٥١- وعليه أن يتعلم القرآن^(٨).

٥٥٢- وإذا لم يحسن أم القرآن وأحسن غيرها^(٩).. لم يجزئه أن يصلي إلا بقراءة، ويقرأ مما يحسن
قَدَرَ أم القرآن، ويَزِيدُ، وإن لم يزد.. أجزأه^(١٠).

(١) الأم (٢٢٨/٢).

(٢) الأم (٢٢٨/٢).

(٣) في (ب): اخلط.

(٤) الأم (٢٢٨/٢).

(٥) في (ب): ثنتين، وفي (ز): بتين، غير منقوطة الحرفين الأولين، هكذا صورتها في (ز): **بَتَيْنَت**. هكذا
صورتها في (أ): **بُنَيْنَت**.

(٦) هذا هو الأصل؛ أن يكرر تكبيرة للإحرام، وأخرى للركوع. انظر: روضة الطالبين (٣٧٤/١) المنهاج
(ص ١٢٦).

(٧) انظر: الأم (٢٣١/٢) بنحوه، المزي (ص ٣٢) الخلاصة (ص ١٠٠).

وإن عجز عن الفاتحة وعجز عن غيرها من القرآن.. وجب عليه الذكر، وبشروط أن لا تنقص حروف ما أتى به
عن حروف الفاتحة. انظر: روضة الطالبين (٢٤٥/١) المنهاج (ص ٩٨).

(٨) انظر: روضة الطالبين (٢٤٤/١).

(٩) في (ز): غيره.

(١٠) انظر: الأم (٢٣١/٢) المزي (ص ٣٢) الخلاصة (ص ١٠٠) ولا يجزئه دون سبع آيات، وبشروط أن تكون
جمله الآيات السبع بقدر حروف الفاتحة. انظر: روضة الطالبين (٢٤٥/١) المنهاج (ص ٩٨).

٥٥٣- وسواء قصرت لأي أو طالت.. يقرأ سبع آيات، بقدر أي أم القرآن^(١).

٥٥٤- وإن أم من لا يحسن أم القرآن.. أجزأته صلاة^(٢) نفسه، ولم تحرى/(٢٨/ب) صلاة من خلفه إذا أحسنوا أم القرآن، وإن لم يحسنوا../(٣) أجزأهم صلاتهم^(٤) (٥).

٥٥٥- ولا تجزئ صلاة إلا بتشهد، وصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد التشهد، فإن^(٦) ترك التشهد والصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٧).. أعاد الصلاة^(٨)، على حديث ابن مسعود أنه علمه^(٩) في التشهد، قال^(١٠): اللهم صل على محمد وعلى آل محمد^(١١)، واحتج بحديث عبيد الله بن أبي رافع^(١٢) حديث^(١٣) علي في افتتاح الصلاة^(١٤).

(١) انظر: الأم (٢٣١/٢)، لكن هل يقصد عدم اشتراط أن تكون بعدد حروف الفاتحة؟ إن قصده.. فالعتمد بجلاله، وإن قصد أن الآية الطويلة آية الدين لا تغني عن الفاتحة.. فلا إشكال.

(٢) في (ب): صلاته.

(٣) كناية [ص ٥٦] من (٢).

(٤) في (أ) و(٢): صلاته.

(٥) انظر: الأم (٢٣٢/٢) الخلاصة (ص ١٢٣) كثر الراغبين (٢٣١/١).

(٦) في (ب): وإن.

(٧) في (ب): الصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتشهد.

(٨) يعني التشهد الذي يكون بعده سلام، أما التشهد الأول.. فسنة. انظر: الأم (٢٧١/٢) المزني (ص ٣٢).

الخلاصة (ص ٩٨ و ١٠٣) روضة الطالبين (٢٦١/١) المنهاج (ص ١٠١).

(٩) في (أ) و(٢): عمله.

(١٠) في (ب): قال.

(١١) أخرجه الحاكم (٢٦٩/١)، والبيهقي (٣٧٩/٢) بإسنادهما عن رجل من بني الحارث عن ابن مسعود عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت وباركت وترجت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد" قال الحافظ: "وجاءه ثقات إلا هذا الرجل الحارثي فينظر فيه". كما في التلخيص الحبير (٦٣٠/١).

(١٢) هو عبيد الله بن أبي رافع المدني مولى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، روى عن: أبيه وأمه سلمى، وعن علي وكان كاتبه وأبي هريرة، وعنه: أولاده إبراهيم وعبد الله ومحمد والمعلم وآخرون، قال أبو حاتم والطيب: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: تهذيب التهذيب (٩/٣)، تقريب التهذيب (ص ٦٣٧).

(١٣) في (أ) و(٢): وحديث.

٥٥٦- وإن تركه التشهد في الأولى.. فلا إعادة عليه^(٣)؛ لحديث ابن بريدة^(٤) حين قام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التنتين^(٥).

٥٥٧- ولا صلاة إلا بأَم القرآن^(٦)، واحتج بحديث عبادة بن الصامت^(٧) [عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين قال: ولا صلاة إلا بأَم القرآن]^(٨)

(١) هو الخليفة الراشد: علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، أبو الحسن، أول الناس إسلامًا في قول كثير من أهل العلم، ولد قبل النعة بعشر سنين على الصحيح، مري في حجر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يفارقه، وشهد معه المشاهد إلا غزوة تبوك، وروجه بنته فاطمة، وماتته كثيرة حتى قال الإمام أحمد: لم يُغفل لأحد من الصحابة ما نُقل لعلي، روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كثيرًا، وروى عنه من الصحابة ولذاته الحسن والحسين وابن مسعود وآخرون، اشتهر بالفروسية والشجاعة والإقدام، وكان أحد الثوري الذين نص عليهم عمر، فلما قتل عثمان بايعه الناس، قُتل في ليلة السابع عشر من شهر رمضان سنة أربعين، ومدة خلافته: خمس سنين إلا ثلاثة أشهر ونصف شهر. انظر: الاستيعاب (١٠٨٩/٣)، الإصابة (٤٦٤/٤).

(٢) رواه مسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٧٧١)، عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال: «وجهت وجهي... (إلى أن قال) ثم يكون من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت». وعليه سجدة السهو لتركه. انظر: الأم (٢٧١/٢) وهو مفهوم ما في المزي (ص٣٢)، وانظر: الخلاصة (ص١٠٣) روضة الطالبين (١/٢٦١ و٣٠٣) المنهاج (ص١٠١).

(٤) هو عبد الله بن مالك ابن بريدة، الأزدي، أبو محمد، حليف لبني المطلب وأبوه مالك بن النضب الأزدي من أزد شنوءة وبخينة أمه، وهي بنت الحارث بن المطلب بن عبد مناف. وقيل: بل أمه أزدية من أزد شنوءة، روى عنه: الأعرج وحفص بن عاصم وابنه علي بن عبد الله، توفي سنة ست وخمسين. انظر: أسد الغابة (٧٩/٣)، الإصابة (١٨٢/٣).

(٥) أي: ولم يجلس للتشهد الأول، والحديث متفق عليه، أخرجه البخاري ك: السهون ب: ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة، (١٢٢٥)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: السهو في الصلاة والسجود له، (٥٧٠).

(٦) انظر هذه الفقرة وما بعدها ما سبق تحت باب: الجهر بـ ﴿يَسِّرْ اللَّهُ الرِّجْعَ﴾ وقراءة الحمد.

(٧) هو عبادة بن الصامت بن قيس بن أمية بن فهر، الأنصاري، الحزرجي، أبو الوليد، شهد العقبة الأولى والثانية وكان نقيبًا على قوافل بني عوف بن الحزرج، آخى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بينه وبين أبي مزيد

٥٥٨- وإن تعمّد تركه أم القرآن وهو يحسنها في شيء من صلاته حلف إمام أو وحده.. بطلت صلاته، وكذلك إن تعمّد أو سهى بترك ﴿يَسْمُرُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾.

٥٥٩- وإن سهى وحده أو مع إمام عن ﴿يَسْمُرُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، أو عن أم القرآن.. أعاد تلك/ ^(١) الركعة.

٥٦٠- ويقرأ فيها ^(٢)؛ جهر الإمام بأم القرآن أو لم يجهر.

٥٦١- وإن نكس قراءة أم القرآن أو ترك آية.. لم يجزئه حتى يأتي بالآية وما بعدها، و ^(٣) يأتي بها كما أنزلت.

٥٦٢- ولا يجزئ [الرجل] أن يحرم للصلاة ^(٤) بقلبه، ولا يقرأ بقلبه حتى يحرك ^(٥) لسانه؛ لحديث عباد قال: «كما نعرف قراءة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باضطراب لحيته» ^(٦).

٥٦٣- وإن لحن في [قراءة] أم القرآن لحناً يجزئ معنى شيء منها.. لم يجزئه ولا من حلفه ^(٧)، وإن لحن في غيرها.. أجزأته؛ وإن أحال معناها ^(٨).

الفنوي، وشهد بداراً وأحداً والخندق والمجاهد كلها مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واستعمله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على بعض الصدقات، روى عنه: أنس بن مالك وجابر بن عبد الله وفصالة بن عبيد وغيرهم، كان أول من ولي قضاء فلسطين، توفي سنة أربع وثلاثين. انظر: الاستيعاب (٨٠٧/٢)، أسد الغابة (٥٠٥/٣).

(١) سبق خروجه.

(٢) نهاية (٩١/ب) من (ب).

(٣) في (ب): فيما.

(٤) في (أ) و(ز): أو.

(٥) في (ب): بالصلاة.

(٦) في (ز): شرك.

(٧) الأم (٢٢٩/٢) روضة الطالبين (٢٢٩/١) و (٢٤٢).

(٨) أخرجه البخاري ك: الأذان، ب: القراءة في الظاهر، (٧٦٠).

(٩) الخلاصة (ص ١٢٣) روضة الطالبين (٢٤٢/١) الكثر (٢٣١/١). ذكر في الأم (٣٢٦/٢) أن إمامة من لا يحسن الفاشة لا تصح لمن يحسنها، ولم يتعرض للحن.

٥٦٤- وإن^(٦٦) ركع الإمام ولم يسبح ورفع رأسه ثم عاد فركع ليسبح^(٦٧).. فقد أعطاه^(٦٨)، فإن أدركه رجل في هذه الركعة الثانية.. لم يعند بها^(٦٩).

٥٦٥- قال الربيع، وقد قيل: تفسد صلاة الإمام؛ لأنه زاد في الصلاة ركعة عامداً، لم يكن له^(٧٠)؛ لأن ترك التسبيح^(٧١) فيها لم يكن يفسد ركوعه^(٧٢)/^(٧٣).

٥٦٦- قال الشافعي: وإن رفع رأسه وهو مع الإمام في ركوع^(٧٤) أو سجود^(٧٥).. عاد إلى ما عليه الإمام فركع أو سجد^(٧٦).

٥٦٧- وإذا ركع الإمام ثم سقط إلى الأرض.. لم يحتره حتى يقوم قائماً فيعتدل صلبه ثم يهوي للسجود^(٧٧).

(١) في (ب): معانها.

(٢) في (ب): وإذا.

(٣) هكنا صورها في (ج): سبأ.

(٤) فإن كان عالماً بتحريم ذلك.. بطلت صلاته، وإن كان جاهلاً.. لم تبطل؛ لأنه معذور. انظر: المجموع (١١٤/٤).

(٥) لأن هذا الرجوع لثغر غير محسوب من صلاته، والإمام ليس في الركوع، وإنما هو في الاعتدال حكماً، والمدرك في الاعتدال لا تحسب له الركعة. انظر: الأم (٢٥٦/٢) المجموع (١١٤/٤).

(٦) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٧) هكنا في المنطوط.

(٨) نهاية (٢٩/أ) من (أ).

(٩) قال في الأم (٢٥٦/٢) "وفيه قول آخر: أنه إذا ركع ولم يسبح، ثم رفع رأسه، ثم عاد فركع ليسبح.. فقد بطلت صلاته".

وقال البلقيني في «ترتيب الأم» (١١٧/١ النجار): «كلام الربيع يوهم أن في المسألة قولين، وليس كذلك؛ بل إن كان عامداً.. بطلت صلاته قولاً واحداً، وإن كان ساهياً.. لم تبطل قولاً واحداً».

(١٠) نهاية (ص٥٧) من (ج).

(١١) في (أ) و(ج): ركوعه.

(١٢) في (أ) و(ج): سجوده.

(١٣) صورة المسألة: أن يركع مع الإمام أو يسجد، ثم يرفع قبل الإمام.. فالمستحب له أن يعود إلى الركوع أو السجود حتى يرفع الإمام رأسه ثم يتابعه في ذلك. انظر: الأم (٢٥٦/٢) روضة الطالبين (٣٧٣/١).

٥٦٨- وإذا صلى الرجل نافلة ثم سهى فأحرم^(٢) في مكتوبة^(٣) قل أن يسلم، فإن ذكر ذلك قريباً.. جلس فمرع من النافلة وسجد لها للسهو وابتدأ المكتوبة، وإن تطاول به قيامه في المكتوبة أو ركع وسجد لها.. بطلت النافلة والمكتوبة وكان عليه ابتداء المكتوبة.

٥٦٩- وكذلك لو سهى في مكتوبة حتى دخل في نافلة، فإن كان ما عمل في النافلة قريباً.. رجع إلى المكتوبة وأتمها وسجد للسهو، وإن كان قد تطاول وركع فيها ركعة.. بطلت المكتوبة وعليه أن يعيدها.

٥٧٠- وإن سلم رجل في ثلاث وقام وطمأن أنه قد أتم، أو قام^(١) ونسي^(٥) السلام، أو التشهد، ثم ذكر قريباً قبل أن يخرج من المسجد.. رجع؛ إلا أن يكون طول جلوسه في المسجد^(٦).

٥٧١- ولا يضره إن كان تكلم ساهياً قليلاً مثل كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم ذي الـيدين^(٧)؛ فيرجع ويبني ويسجد سجدة في السهو، وإن تطاول ذلك به.. أعاد الصلاة^(٨).

(١) أي أنه ركع واطمأن، ثم سقط في رُكوعه قل أن يعتدل، فوجب أن يعود يعتدل قائماً؛ لأن الاعتدال عن الركوع ركن. انظر: لأم (٢٥٦/٢) روضة الطالبين (٢٥١/١).

(٢) في (ب): وأحرم.

(٣) في (ب): مكانه.

(٤) في (أ) و(د): أقام.

(٥) في (ب): فسي.

(٦) الأم (٢٧٤/٢) المزني (ص٢٩) المجموع (٤٣/٤) وحكاه عن البويطي.

(٧) هو: الحريق السلمي، كان يقرل بذي خشب من ناحية المدينة، وليس هو ذا الشماليين، ذو الشماليين خزازي حليف لبني زهرة، قتل يوم بدر، وذو الـيدين عاش حتى روى عنه المتأخرون من التابعين، وشهده أبو هريرة لما سها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصلاة، وأبو هريرة أسلم عام خيبر بعد بدر بأعوام، فهذا يبين أن ذا الـيدين الذي راجع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصلاة يومئذ ليس بذي الشماليين. انظر: الاستيعاب (٤٧٥/٢)، الإصابة (٢٣٣/٢).

(٨) متفق عليه من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري لك: السهو، ب: إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث سجد سجدتين... (١٢٢٧)، ومسلم لك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: السهو في الصلاة والسجود له، (٥٧٣).

(٩) الأم (٢٨١/٢) المزني (ص٢٩) المجموع (٤٤/٤).

- ٥٧٢- وإن دُخل في مكتوبة فسُهي وانقلبت^(١) النية إلى النافلة؛ فإن ذكر قريباً.. بنى على صلاته وسجد للسهر لموضع قيامه في النافلة، وإن تطاول ذلك به.. أعاد الصلاة.
- ٥٧٣- والتطاول عنده: ما لم يخرج من المسجد، أو خرج من المسجد حين سلم^(٢) ويكون^(٣) ذلك قدر كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذا اليدين^(٤) ومسأله^(٥).
- ٥٧٤- قال^(٦): وَمَنْ انصرف من الصلاة من رُفٍّ أو رُزٍّ^(٧) أو بولٍ/ (٢٩/ب) أو غائط.. أنه يستقبل الصلاة إذا وَلَّى ظهره [عن] القبلة عامداً؛ لحدثٍ كان أو غيره^(٨).
- ٥٧٥- ومن وَلَّى عن القبلة^(٩) وطى أن صلاته قد نَمَتْ وقد بقي عليه شيء.. فعليه أن يُسْمَ ما لم يتطاول^(١٠).

-
- (١) في (ب): وانتقلت، بدون نقط.
- (٢) في (ب): يسلم.
- (٣) في (أ) و(ب): أو يكون.
- (٤) في (أ) و(ب): ذي اليدين.
- (٥) قال في المجموع (٤٣/٤) "الصواب اعتبار طول الفصل وقصره؛ وإن ضبطه قولان وجهان؛ الصحيح منها عند الأصحاب: الرجوع إلى العرف؛ فإن عُدَّوه قليلاً.. فقليل، أو كثيراً.. فكثير، وهذا هو المنصوص في الأم، وبه قطع جماعة منهم الهندجي، والثاني: قدر ركعة.. طويل، ودونه.. قليل، وهذا هو المنصوص في البويطي، واختاره أبو اسحق المروزي وعلى هذا.. المعتمد قدر ركعة خفيفة، قال في البويطي: يقرأ فيها الفاتحة فقط". وهو يشير إلى نص آخر للبويطي سيأتي بعد هذا الباب.
- (٦) في (ب): وقال.
- (٧) الرُّزُّ: الصوت الخفي، وهو: غمُزُ الحدث وحركته في البطن للخروج حتى ينتاج صاحبه إلى دخول الحلاء، كان بقرقرة أو بغير ققرة، وأصل الرز: الوجع يُعده الرجل في بطنه، يقال: إنه يبد رزاً في بطنه، أي وجعاً وغمزاً للحدث. القاموس مع تاج المروس (١٥٣/١٥-١٥٤).
- (٨) المعتمد وهو الجديدي: أن مَنْ أَحْدَثَ في الصلاة أو سَبَقَهُ الْحَدَثُ.. بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ في الأم (٦٦/٢) والمزني (٢٩) وفي القديم وقول في الجديدي أيضاً-ذكره في الأم (٦٦/٢) وذكر الربيع رجوعه عنه-: أنه لا تبطل صَلَاتُهُ إن أَحْدَثَ بغير اختياره كَأَن سَبَقَهُ الْحَدَثُ، بل يتطهر ويبنى على صَلَاتِهِ، ويُرْمَى أَنْ يَسْعَى فِي تَقَرُّبِ الرَّمَانِ وتقليل الأفعال بحسب الإمكان وبشروط أن لا يتكلم إلا إذا احتاج إليه في تحصيل الماء. انظر: المجموع (٥/٤) روضة الطالبين (٢٧١/١) كثر الراغبين (١٧٩/١) شفة المحتاج (١١٨/٢)، وكلام البويطي هنا على غير المعتمد من البناء على ما صُلِّي قبل الحدث إلا إن تَوَلَّى عن القبلة.

٥٧٦- قال ^(٣): «ولا يعرف^(١) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اغفل من صلاة [صلى] قط إلا ساهباً فسى، (ولا يعرف^(٢)) أنه بنى على حدث من صلاة صلى بعضها، فلذلك قال: يعيد من وثى عن صلاته عامداً، واحتج بحديث للمسور بن غزمية^(٣)».

٥٧٧- قال أبو يعقوب: الحجة أيضاً في حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لا تجزئ صلاة بغير طهور»^(٤).

(١) نهاية [ص ٥٨] من (٢).

(٢) الأم (٢٧٤/٢) ولم يتعرض لسألة التحول عن القبلة، وانظر: المجموع (٤٤٠-٤٣/٤).

(٣) في (ب): وقال.

(٤) في (٢) زيادة: به.

(٥) في (ب): ولم يعرف.

(٦) هو: المسور بن غزمية بن نوفل القرشي، الزهري، أبو عبد الرحمن، ولد بمكة بعد الهجرة بستين، وكان فقيهاً من أهل العلم والدين، روى عنه: علي بن الحسين وعروة وعبد الله بن عتبة، أقام مع ابن الزبير بمكة حتى قدم الحصين بن نمير إلى مكة في جيش من الشام لقتال ابن الزبير بعد وقعة الحرة فقتل المسور، أصابه حجر منجى وهو يصلي في الحجر فقتله، وكان ذلك في مستهل ربيع الأول سنة أربع وستين، وصلى عليه ابن الربيع. انظر: أسد الغابة (٣٩٩/٤).

(٧) يعني موقوفاً عليه، وهذا هو مذهبه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما حكاه عنه في الأم (٤٢٨/٢) والمجموع (٦/٤).

ورواه عنه عبد الوزاري (٣٤٢/٢)، والبيهقي (٢٥٧/٢) وقال: «قال في الإيملاء: «لولا مذهب الفقهاء لرأيت أن من تحرف عن القبلة لرافع أو غيره فعله الاستئناف، ولكن ليس في الآثار إلا التسليم»، قال ذلك بهذه المسألة ومسايل أخر، وقد رجع في الجديد إلى قول المسور بن غزمية، والله التوفيق»، ورواه في المعرفة (١٧٤/٣)، ونقل هذه الفقرة عن البويطي، إلى قوله: "...صلى بعضها".

(٨) هذه الفقرة في المتن من نسخة (ب) و(م)، وفي الحاشية من (أ)، وذكرها البيهقي في المعرفة (١٧٤/٣) فقال: "قال أبو يعقوب والربيع: والحجة..."

وفي هامش (أ) حاشية لم أستطع قراءتها -إلا كلمة- حاشية-! لصغر الخط ولسوء التصوير، والظاهر أنها من تعليقات القراء لا من البويطي؛ إذ لو كانت كذلك لنقلها ناسخ (م) كما نقل التي قبلها.

(٩) أخرجه البخاري ك: الوضوء، ب: لا تقبل صلاة بغير طهور، (١٣٥)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ»، ومسلم ك: الطهارة، ب: وجوب الطهارة للصلاة، (٢٢٤)، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بلفظ: «لا تقبل صلاة بغير طهور».

- ٥٧٨- قال الشافعي: والجبهة والأُفَى شَيءٌ واحدٌ؛ فمن سجد على أُنْبُو دُون جِهنه.. لم يجزئه^(١)، وإن سجد على جِهنه دُون أُنْبُو، أو بعض جِهنه.. أجزأه^(٢).
- ٥٧٩- وإن سجد على كَوْر العمامة^(٣) أو على بَصْته.. لم يجزئه^(٤).
- ٥٨٠- ولو ستر وجهه بثوب فصلى.. لم يجزئه^(٥).
- ٥٨١- وكُلُّ ما سجد على شَيءٍ مثل^(٦) الحَصير والبساط وهو مبسوط على الأرض.. فلا بأس^(٨).
- ٥٨٢- وإن^(٩) سجد على ثوب مَقْصُوب^(١٠) برأسه أو بجِهنه وهو ينخفض ويرتفع^(١١) معه لا يفارقه.. فلا يجوز^(١٢).
- ٥٨٣- ولا يقوم الرجل من صلاته إلا معتمداً على راحته^(١٣).
- ٥٨٤- ويجلس في التشهد الآخر جلوساً يجمع بين الفخذين ورجليه من جانب وبغضبي بوركه الأيسر إلى الأرض^(١).

(١) الأم (٢٦٠/٢) الخلاصة (ص ١٠٢) روضة الطالبين (٢٥٦-٢٥٥/١).

(٢) الأم (٢٦٠/٢) الخلاصة (ص ١٠٢) روضة الطالبين (٢٥٥/١).

(٣) كار العمامة على الرأس كوراً: لأنها عليه وأدارها، وكُلُّ دَوْرٍ كَوْرٌ. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (١٣٦/٧).

الصباح (٨٠٩/٢) النهاية (٢٠٨/٤)، القاموس مع تاج العروس (٧٥/١٤).

(٤) فلا بد من كشف جِهنه. انظر: الأم (٢٦٠/٢) الخلاصة (ص ١٠٢) روضة الطالبين (٢٥٦/١).

(٥) نهاية [٩٢/أ] من (ب).

(٦) الأم (٢٦٠/٢) الخلاصة (ص ١٠٢) روضة الطالبين (٢٥٦/١).

(٧) في (أ) و(ب): من.

(٨) إن كان الحائل غير متصل به ولا يرتفع بارتفاعه.. لم يضر. انظر: روضة الطالبين (٢٥٦/١).

(٩) في (ب): فإن.

(١٠) في (ب): مقصوب.

(١١) في (أ) و(ب): ويرتفع.

(١٢) روضة الطالبين (٢٥٦/١).

(١٣) سواء قام من الجلسة أو السجدة. الأم (٢٦٩/٢) روضة الطالبين (٢٦١/١).

٥٨٥- وإذا فرغ من صلاته ثم ذكر أنه ناسي^(٢٧) لأربع سجعات؛ من كل ركعة سجدة.. فقد تمت له ثنتان، ويأتي بركعتين مع سجودهما^(٢٨).

٥٨٦- وسجود السهو كله قبل السلام^(٢٩).

٥٨٧- [قال الشافعي:] فإن سسى أربع سجعات ولا يدري من أين هي.. نزلها على الأعداء؛ فجعلها^(٣٠) ناسياً لسجدة^(٣١) من الأولى، وسجدين من الثانية، والثالثة قد نُسيت، والرابعة سسى فيها سجدة، فأصفا إلى الأولى من الثالثة سجدة.. فتمت له ركعة، وبطلت السجدة التي بقيت في الثالثة؛ لأنه سجود قبل الركوع.. فلا معنى له، ونضيف إلى الرابعة سجدة يسجد بها الساعة.. فتمت له ثانية^(٣٢)، ويأتي بركعتين بسجودهما و[سجود السهو]^(٣٣).

٥٨٨- واحتج حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِذَا شُكَّ أَحَدُكُمْ.. فَلْيَبْنِ عَلَى الْيَقِينِ، وأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى الأولى بتمامها قبل الثانية، والناس لم يختلفوا لو أن رجلاً ترك سجدة ثم قام فذكر وهو يقرأ.. أنه يسجد مكانه، ويترك^(٣٤) قراءته ولا يعتد بالقراءة^(٣٥).

(١) وهذه جلسة التورك. انظر: الأم (٢٦٧/٢) وروضة الطالبين (٢٦١/١).

(٢) في (أ): ناسي.

(٣) فتمت الأولى بالثانية، والثالثة بالرابطة... فنحصل له ركعتان، وعليه أن يأتي بالباقي. انظر: الخلاصة (ص ١١٧).

المجموع (٤٧/٤).

(٤) في (ب): التسليم.

(٥) وهو الجديد المعتمد. انظر: المزي (ص ٣١) الخلاصة (ص ١١٥) المنهاج (ص ١١٢).

وانظر: الأم (١٣٠/١) النجار) وهي بترتيب البلقيني؛ وفيها ذَكَرَ البلقيني باب السهو وفيه نصوص كثيرة نقلها

معزولة إلى البويطي.

(٦) في (٢): فجعلناها.

(٧) في (أ) و(٢): السجدة.

(٨) في (ب): الثانية.

(٩) نهاية [ص ٥٩] من (٢).

(١٠) نقله البلقيني في ترسيه للأُم (٢٤٩/١) عن جمع الجوامع باختلاف أحرف يسيرة. وانظر: المجموع (٤٧/٤).

(١١) في (أ) و(٢): وترك.

(١٢) المجموع (٤٥/٤-٤٦).

٥٨٩- وإن سهى في المغرب فصلها أربعاً وسهياً بأربع سجعات مختلفات.. نزلها؛ فجعلها في الأولى سهياً سجدةً، ومن الثانية سجدين، وثبت له الثالثة، ومن الرابعة واحدة، فضمماً^(١) من الثالثة إلى الأولى سجدة.. فصارت ركعة، ونضيف إلى الرابعة سجدة يسجد بها مكانه.. فتمت ثانية، وبأني بركعة وسجديتها^(٢).

٥٩٠- وإذا أدرك الرجل الإمام في آخر صلاته.. دَخَلَ^(٣) معه وكانت أولُ صلاته، فإذا فرغ الإمام.. قضى ما سقاه الإمام به^(٤)، وقرأ فيما يقضي بآم القرآن وسورة كما فات^(٥)، لقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَدْرَكْتُمْ.. فَصَلُّوا، وَمَا فَتَكُم.. فَاقْضُوا»^(٦)، والقضاء^(٧) على [مثل] ما فات.

٥٩١- والحديث في أن الذي أدرك يجعل أولُ صلاته: حديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الشك حين قال: «[من] لم يدر أتلأ صلي أم أربعاً.. فبين على اليقين»، فأحر^(٨) صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه لا تنم^(٩) له أبداً رابعة حين يتم الثالثة، وصلاة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (عمره أنه بدأ^(١٠) بالأولى قبل الثانية،

(١) في (ب): فأضفنا.

(٢) الصور والاحتمالات كثيرة، والضابط فيها.. أنما تحمل على الأشق والأحوط.

(٣) في (أ) و(د): ودخل.

(٤) في (ب): به الإمام.

(٥) المزني (ص٣٠) الخلاصة (ص١٣١) المجموع (١١٧/٤) المنهاج (ص١٢٦).

(٦) وقبلنا لا ينافي أن ما يقضيه هو آخرُ صلاته؛ وإنما أمر بقراءة السورة مع الفاشية.. لتلا تخلص صلاته عن قراءة غير الفاشية. المزني (ص٣٠) الخلاصة (ص١٣١) المجموع (١١٧/٤) روضة الطالبين (٣٨٧/١)، ولكن اختار المزني أنه لا يقرأ غير الفاشية، ووصف قول الإمام الشافعي بالتناقض، ووصف اختيار نفسه بأنه أصبح لقوله وأتقى على أملة - يعني الشافعي -.

(٧) عتق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري ك: الأذان، ب: لا يسعى إلى الصلاة، ولأت بالسكينة والوقار، (٦٣٦)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، (٦٠٢).

(٨) في (ب): فالفضاء.

(٩) في (د): وأحمر.

(١٠) هنا في (ب) زيادة وهي تكرار لما سبق من قوله: "أن النبي صلى الأولى بتمامها... إلى قوله: ومجت له الثالثة". باختلاف أحرف يسيرة.

(١) في (د): يتم.

وكذلك هذا الداحل؛ أول ما أدرك^(٢).. أول صلاته؛ لأنه لا تنم^(٣) له ثانية إلا بعد أولى، ولا ثالثة إلا بعد ثانية؛^(٤) ومن قال: «إن الذي أدرك.. آخر صلاته».. فقد أمره أن يعبد أن ينوي ثالثة ثم رابعة^(٥) ثم ثانية ثم أولى.

٥٩٢- [قال الشافعي]: «إن قيل^(٦): فيحور أن يخالف^(٧) نية المأموم (ب/٣٠) الإمام^(٨)؟ قيل: نعم^(٩)؛ لحديث^(١٠) معاذ حين أدرك مع الإمام فصلى معه ثم قضى ما فاتة فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **وَقَدْ سَنَ لَكُمْ فَعَاذَ فَاتَمَّوْا بِهِ**^(١١)، وحديث معاذ/^(١٢) حين كان يصلي مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العشاء ثم يصليها بقومه^(١٣)، وحديث الرجل الذي قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَنْ يَصْدُقْ^(١٤) عَلَى**

(١) هكذا صورها في (ب): **فَمَنْ يَصْدُقْ**.

(٢) في (ب): يدرك.

(٣) في (أ) و(ب): يتم.

(٤) نهاية [ب/٩٢] من (ب).

(٥) في (أ) و(ب): «يعقد بأن».

(٦) في (ب): رابعة ثم ثالثة.

(٧) في (ب): وإن قال.

(٨) في (ب) بلا نقط. وفي (أ) و(ب): يتألف.

(٩) في (ب): الإمام المأموم.

(١٠) الأم (٣٥٠/٢) روضة الطالبين (٣٦٦/١).

(١١) في (ب): حديث.

(١٢) رواه أحمد (٤٣٦/٣: ٢٢١٢٤)، وأبو داود ك: الصلاة: باب كيف الأذان، (٥٠٧)، والبيهقي (٢٩٦/٢).

قال الحافظ في التلخيص (١٠٩/٢): «وعبد الرحمن لم يسمع من معاذ، لكن رواه أبو داود من وجه آخر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال ثنا أصحابنا أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فذكر الحديث». وأشار إلى تصحيحه في (٥٠٤/١) وعزا ذلك إلى ابن حزم وابن دقيق العيد، وقال الألباني في صحيح أبي داود (٤٢٦/٢-٤٢٧): «إسناده صحيح على شرط الشيخين، وقول ابن أبي ليلى: حدثنا أصحابنا؛ يريد به: أصحاب النبي عليه السلام، وقد صححه ابن حزم وابن دقيق العيد وابن الترمذي».

(١٣) نهاية [ص/٦٠] من (ب).

(١) سبق تخريجه.

(٢) في (ب): يصدق.

هذا فيصلي معه^(١)، وحديث جابر [بن عبد الله]^(٢) في صلاة الخوف أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى بطائفتين ركعتين بكل طائفة^(٣).

٥٩٣- [قال الشافعي:] وإذا^(٤) دخل مع الإمام وقد سبقه بركعة؛ فصلى الإمام خمسا ساهيا؛ فاتبعه وهو لا يدري أنه سها^(٥).. أجزأت للمأموم صلاته؛ لأنه قد صلى أربعاً وإن^(٦) اتبع^(٧) وهو يعلم أنه قد سها.. بطلت صلاته^(٨)؛ لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أباح في السهو أن يصلي^(٩) خمسا ساهيا ويعتد بتلك الصلاة، فكان حكم الركعة التي سهى فيها.. حكم الأربع، وكذلك^(١٠) الذين خلفه؛ إذا تبعوه^(١١) على السهو.. يعتدوا بها، ولا^(١٢) تفسد^(١٣) صلاتهم إلا أن يعمدوا الإتياع في السهو.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢/٢٩٤: ٣٤٢٧)، وأحمد (١٧/٦٣: ١١٠١٩) و(١٨/٧: ٤٠٨)، وأبو داود ك: الصلاة، ب: الجمع في المسجد مرتين، (٥٧٤)، والنومذي ك: الصلاة، ب: ما جاء في مسجد قد صلى فيه مرة، (٢٢٠)، وحسنه، وابن خزيمة (٣/٦٣: ١٦٣٢)، وابن حبان (٦/١٥٧: ٢٣٩٧) والحاكم (١/٢٠٩) والبيهقي في المعرفة (٤/١١٥).

(٢) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري، السلمي، وقيل في نسبه غير ذلك، أبو عبدالله، شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صغير، ولم يشهد الأولى، ذكره بعضهم في البدرين ولا يصح؛ لأنه قد روي عنه أنه قل: لم أشهد بدرًا ولا أُحدًا؛ معني أي، ثم شهد بعدها مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غابة عشر عروة، شهد صفين مع علي رضي الله عنه، من المكثرين الحفاظ للسنن، كُفَّ بصره في آخر عمره. توفي سنة أربع وسبعين، وقيل غير ذلك. انظر: أسد الغابة (١/٣٠٧).

(٣) رواه مسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة الخوف، (٨٤٠)، انظر: الأم (٢/٣٤٨).

(٤) في (ب): وإن.

(٥) في (أ) و(ز): ساهي.

(٦) في (ب): فإن.

(٧) في (ب): تبعه.

(٨) انظر: روضة الطالبين (١/٣١٣).

(٩) في (ب): يصلي.

(١٠) في (ب): فلذلك.

(١١) في (ب): تبعوه.

(١٢) في (ب): فلا.

٥٩٤- فإن قيل: فالذين اتبعوا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين سها لم يأمرهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالإعادة.. قيل: الذين اتبعوا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما اتبعوه على أنه قد يوحى إليه بالزيادة والقصاص، وأصل^(٦) اتسامهم ليس يعلم منهم بالزيادة في العرص؛ فلما قضى الله سبحانه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تاهت فرائضه، فَمَنْ أَتَبَعَ^(٧) الإمامَ اليومَ على الزيادة^(٨).. فهو عامد^(٩) للزيادة.. فهو بعيد^(١٠).

باب ما يجزئ الرجل والمرأة الصلاة فيه^(٧)

٥٩٥- أبو حاتم حدثنا الربيع^(٨) قال الشافعي: ويجزئ المرأة من اللباس في الصلاة الدرعُ الصمبُ الذي يسترها^(٩) ^(١٠)، الساعُ الذي يغطي ظهورَ قدميها^(١١)، والخمارُ الصمبُ الذي يستر^(١٢) شعرها وصدرها^(١٣)/^(١٤).

(١) في (م): يفسد.

(٢) في (ب): فأصل.

(٣) في (ب): تبع.

(٤) في (ب): زيادة.

(٥) في (أ) و(م): عامدا

(٦) بعد هنا في (ب): "قال الشافعي: صلاة الخوف يصلي بالطائفة الأولى ركعة...".

(٧) في (أ): باب ما يجوز للمرأة والرجل في الصلاة، وفي (م): باب ما يجوز للمرأة في الصلاة والرجل، وهذا الباب

في (ب) في (١٠/١).

(٨) في (م): أبو حاتم عن الربيع حدثنا الربيع.

(٩) في (أ) و(م): يستتر بها.

(١٠) الأم (٢٠٣/٢) المزني (ص٢٩) الخلاصة (ص١٠٨) وفيه: "ولكن الساتر صمباً بحيث لا يشكي لون

البشرة". روضة الطالبين (٢٨٤/١) المجموع (١٧٦/٣).

(١١) فظهر قدميها عورة ولا يجوز أن يظهر من الحرة في الصلاة إلا وجهها وكتفيها. الأم (١٩٩/٢) (٢٠١) المزني

(ص٢٩) الخلاصة (ص١٠٨) روضة الطالبين (٢٨٣/١). وذكر أنه في قول: أن باطن قدميها ليس بعورة،

وقال المزني: ليس القدمان بعورة.

(١٢) هكذا صورتها في (أ): تستترها، في (م): يستتر.

(١٣) تحاية (٣١/١) من (أ).

(١٤) قال في الأم (٢٠٣/٢): "وأحب إلي ألا تصلي إلا في جلباب فوق ذلك -يعني الدرع والخمار- وتحافيه عنها

ثلاث يصفها الدرع". المهذب والمجموع (١٧٧/٣).

٥٩٦- ولا بأس بصلاة الرجل في النوب الواحد إذا زُرَّ أَرْزَارَهُ^(١)، فإن لم يَزُرْ أَرْزَارَهُ ولم يكن عليه إزار ولا سراويل^(٢)، وصلى.. أعاد صلاته^(٣)؛ لأنه يروى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «زُرَّةٌ وَلَوْ بِشَوْكٍ [أَوْ شَوْكَةٍ]»^(٤).

٥٩٧- ولا يجوز السدل^(٥) في الصلاة ولا في غير الصلاة للخيلاء^(٦)، فأما السدل لغير الخيلاء في الصلاة.. فهو خفيف^(٧)؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأبي بكر وقال له: «إِنَّ إِرَارِي يَسْقُطُ مِنْ إِحْدَى شَيْئِي»، فقال له: «لَعَلَّتْ مِنْهُمْ»^(٨).

(١) في (ب): أَرْزَارَهُ، في (٢): أزاره، في كلا الموضعين.

(٢) الأم (٢٠٢/٢) روضة الطالبين (٢٨٤/١).

(٣) نهاية [ص ٦١] من (٢).

(٤) في (ب): الصلاة.

(٥) لأن عورته ترى عند الركوع فالواجب عليه أن يزرَّ جيبه -فتحة الصدر- أو يشد وسطه أو يستر مومع الجنب بشيء يُلْقِيهِ عَلَى عَاتِقِهِ. الأم (٢٠٢/٢-٢٠٣-٢٠٤) الخلاصة (ص ٨-١٠) روضة الطالبين (٢٨٤/١).

(٦) أخرجه الشافعي في الأم (٢٠٢/٢) وأبو داود ك: الصلاة، ب: في الرجل يصلي في قميص واحد، (٦٣٢)، وحسنه الألباني، والنسائي ك: القبلة، ب: الصلاة في قميص واحد (٧٦٥)، والحاكم (٢٥٠/١)، كلهم من حديث سلمة بن الأكوع رَوَاهُ الْإِسْنَادُ.

وذكره البخاري مُتَّفَقًا في صحيحه، ك: الصلاة، ب: وجوب الصلاة في الثياب، في ترجمة الباب (٧٩/١) ط. طوف النجاة وقال: «ويذكر عن سلمة بن الأكوع أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: يَزُرُّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ، في إسناده نظر».

(٧) سَدَّلَ الشَّعْرَ وَالتَّوْبَ وَالسَّيْرَ: أَرْعَاهُ وَأَرْسَلَهُ. انظر: لسان العرب (٣٣٣/١١)، مختار الصحاح (ص ٢٦٤). وفي المجموع (١٨١/٣): «يقال: سَدَّلَ بالفتح يسدِّل ويسدِّل بضم الدال وكسرها قال أهل اللغة: هو أن يرسل القوب حتى يصيب الأرض».

(٨) في (٢): الخيلاء.

(٩) وهو من الكبار. نص على ذلك الحافظ في فتح الباري (٢٦٣/١٠) وابن مفلح في الفروع (٥٩/٢) وابن حجر الميمني في الزواجر (٣٠٢/١) وقال: «وَالْخَيْلَاءُ.. الْكِبَرُ وَالْعَجَبُ وَالْمُعْجَلَةُ مِنَ الْإِخْتِيَالِ وَهِيَ الْكِبَرُ وَاسْتِعْجَالُ النَّاسِ». وقال الحافظ ابن حجر (٢٥٩/١٠): «الْبَطَرُ وَالْبَيْخَرُ مَذْمُومٌ وَلَوْ لَمْ يَنْشُرْ نَوْبَهُ».

(٣) في (أ) و(٢): بغير، والمثبت من (ب) والمجموع.

(٤) أي: مكروه. انظر: المجموع (١٨٢/٣) روضة الطالبين (٦٩/٢) أسن المطالب (١٩٦/٢) وقال الحافظ في فتح الباري (٢٦٣/١٠): «وَأَمَّا الْإِسْبَالُ لغير الخيلاء.. فظاهر الأحاديث شرعه أيضاً، لكن استدلالاً بالتحديد في

٥٩٨- ويتقي^(٢) الرجل [من] برد الأرض وحرها بشوبه تحت يديه^(٣) في المسجود، فأما لغیر الحر والبرد.. فيفضي يديه إلى الأرض^(١).

هذه الأحاديث بالخلاء على أن الإطلاق في الزجر الوارد في ذم الإسهال محمول على التقيد هنا، فلا يحرم الجور والإسهال إذا سلم من الخلاء".
وقال النووي في شرح مسلم (٦٣/١٤): "فما نزل عن الكعبين فهو ممنوع، فإن كان للخلاء.. فهو ممنوع منع قهرم وإلا.. فمنع تنزيه".
وانظر: الكواكب الدراري (٥٣/٢١)، طرح الشريب (١٦٦/٨)
ومثل هذا الحكم عند الحنفية، انظر: عمدة القاري (٢٩٧/٢١) حاشية ابن عابدين (٣٥١/٦) الفتاوى الهندية (٣٣٣/٥) بذل المجهود (٤١١/١٦)، ونقله ابن مفلح في الآداب الشرعية (٤٩٢/٣) عن صاحب «المحيط» عن الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ.
وكذلك عند المالكية: انظر: حاشية العدوي (٥٩٠/٢) و٥٩١.

وكذلك عند الحنابلة، انظر: المغني (٢٩٨/٢) والفروع (٦٠/٢) حيث قال: "ويكره على الأصح تحت كعبه بلا حاجة، وعنه: ما تحتهما في الفاء، وذكر صاحب «النظم» من لم ينفخ خيلاء.. لم يكره، والأولى تركه"، وذكر في الآداب الشرعية (٤٩٢/٣) في المسألة ثلاث روايات عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، الكراهة والتحريم والثالثة: لا بأس به، وقال: "قال في رواية حنبل: جر الإزار إذا لم يرد الخلاء.. فلا بأس به، وهذا ظاهر كلام غير واحد من الأصحاب وجههم الله... فهذه ثلاث روايات"، ثم قال (٤٩٣/٣): "واعتار الشيخ تقي الدين رَحِمَهُ اللهُ عدم تحريمه ولم يتعرض لكراهة ولا عدمها".

وأما ابن حبان فإنه قد ترجم في صحيحه (٢٨٢/٢)، فقال: "والزجر عن إسهال الإزار زجر حتم لعله معلومة وهي الخلاء فمنع عدمت الخلاء لم يكن بإسهال الإزار بأس" وقاله الشوكاني في نيل الأوطار (١١٢/٢).

ونقل نصر البوهي النوي في المجموع (١٨٢/٣) و٣٣٨/٤ والخافظ في الفتح (٢٦٣/١٠) والبيهقي في المحرقة (١٥٩/٣).

وهذا الذي اختاره الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ هو ما يفهم من صنيع الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ إذ بَوَّبَ في صحيحه «باب مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ مِنْ غَيْرِ خَيْلَاءٍ»، وأورد فيه حديث أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وحديث أبي بكرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ «حسفت الشمس ونس عبد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقام يجرُّ ثوبه مستعجباً حتى أتى المسجد الحديث، وأومأ إلى هذا في طرح الشريب (١٧٣/٨).

(١) البخاري (٣٦٦٥) مسلم (٢٠٨٥).

(٢) في (أ): ويتقي، وفي (ب): ممنوع لكليهما، وهي غير واضحة.

(٣) في (ب): يده.

[السهو في الصلاة]

٥٩٩- [قال الشافعي:] وكل سهو في الصلاة نقصاناً^(٢) كان أو زيادة، سهواً^(٣) واحداً^(٤) كان أو اثنين أو ثلاثة^(٥).. فسجدنا السهو فجئ من ذلك كله قبل السلام^(٦)، وفيهما تشهد وسلام^(٧)
(٨)

(١) كما هو في الأم (٢٦١/٢).

وومئذُ اليدين والركبتين والقدمين على موضع السجود فيه قولان: أظهرهما: وجوب الوضوء. الخلاصة (ص ١٠٢) روضة الطالبين (٢٥٦/١) المجموع (٤٠٢/٣).

ولا يجب كشف الركبتين والقدمين قطعاً ولا يجب كشف الكفين على الأظهر، فإذا قيل بالإتيان.. كمى كشف بعض من كل واحد منهما. انظر: روضة الطالبين (٢٥٧/١) المجموع (٤٠٥/٣).

(٢) في الأصل و (٢): نقصان.

(٣) في الأصل و (٢): سهو.

(٤) في الأصل و (٢): واحد.

(٥) نهاية (١٠) من (ب).

(٦) في (ب): التسليم.

(٧) في (أ) و (٢): وسلم.

(٨) في هذه الفقرة عدة مسائل:

- سجود السهو يكون للنقصان وللزيادة، أي: لترك مأمور ولفعل منهي عنه. انظر: الأم (٢٧١/٢ و ٢٧٢) بمنهزمه، والمزني (ص ٣١) بمنهزمه، الخلاصة (ص ١١٥) المنهاج (ص ١١٠) روضة الطالبين (٢٩٨/١) المذهب (٥١/٤) المجموع (٤١/٤ و ٥٢) الحاوي الصغير (ص ١٦٩).
- إن تعدد السهو وكثر.. فله سجدتان فقط. انظر: الأم (٤٤٦/٢) المزني (ص ٣١) المنهاج (ص ١١٢) روضة الطالبين (٣١٠/١) المذهب (٦١/٤) المجموع (٦٢/٤) الحاوي الصغير (ص ١٦٩).
- عمله قبل السلام. انظر: المزني (ص ٣١) الخلاصة (ص ١١٥) المنهاج (ص ١١٢) روضة الطالبين (٣١٥/١) المجموع (٤١/٤) الحاوي الصغير (ص ١٦٩).

وفي الأم (٥٢٢/٨) ذكر أنه يسجد للنقص قبل السلام ولم يتعرض للزيادة.

وقال في الأم (٢٧٢/٢) في مسألة من نسي التشهد الأخير ثم سلم ناسياً.. "إن قرب دخل فكر ثم جلس وتشهد

وسجد للسهو وسلم" وفي الأم -بترتيب البلقيني- (٢٤٦/١) قال

٦٠٠- وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قام من اثنتين 'فمسجد لهما' (١) قبل السلام (٢)؛ وهذا نقصان، وروي 'عن رسول الله ﷺ أنه قال' (٣): «إذا شك أحدكم في صلاته» فلم يذكر كم صلى؛ ثلاثاً (٤)؛ أم أبداً.. [فليبن على ما استيقن] (٥)، وليسجد (٦) سجدتين قبل السلام (٧)، وهذا زيادة (٨).

البلقيني: "في جمع الجوامع: «قال الشافعي: "سجود السهو كله عندنا في الزيادة والنقصان.. قبل السلام، وهو الناسخ والآخر من الأمرين، ولعل مالكا لم يعلم الناسخ والمنسوخ من هذا"، وقاله في القلم، فمن سجد قبل السلام.. أجزأه التشهد الأول، ولو سجد للسهو بعد السلام.. تشهد، ثم سلم» هذا نقل جمع الجوامع". وهل يعتبه تشهد؟

قولان: الأول: ما ذكره هـ، والثاني -وهو المعتمد-: أنه لا يعتبه تشهد، فسجود السهو سجدتين بين التشهد والسلام. المزني (ص ٣١) المجموع (٧١/٤) "وفي التشهد وجهان؛ أحدهما: لا يتشهد" المنهاج (ص ١١٢) روضة الطالبين (٣١٥/١) أسنى المطالب (٥٥١/١) الخاوي الصغير (ص ١٦٩). وقال المزني "... فإن سجد بعد السلام تشهد للسهو ثم سلم" ونقله البلقيني ثم قال في الأم -بترتيبه- (٢٤٧/١): "والذي صححه جمع من الأصحاب أن الذي يسجد بعد السلام لا يتشهد أيضا والمذهب المعتمد ما تقدم في نقل المزني والقلم وقطع به الشيخ أبو حامد وجرى عليه غيره".

وقال في المجموع (٧٢/٤) "إن قلنا يسجد بعد السلام هل يتشهد؟ قال إمام الحرمين: حكمه حكم سجود التلاوة وقطع الشيخ أبو حامد في تعليقه بأنه يتشهد ويسلم ونقله عن نصه في القلم وادعي الاتفاق عليه".

(١) في (٢): فسجدهما.

(٢) في (ب): التسليم.

(٣) وهو حديث ابن خزيمة، وقد سبق

(٤) في (ب): عه.

(٥) في الأصل و (٢): صلاة.

(٦) في (ب): ثلاثاً.

(٧) زيادة من (ب) ومن ترتيب البلقيني للأم.

(٨) في ب و (٢): فليسجد.

(٩) سبق شرحه.

(١٠) نقل هاتين الفقرتين البلقيني في ترتيبه للأم (٢٤٧-٢٤٦/١).

باب تكبيرة الإحرام والسهو

٦٠١- أبو حاتم عن الربيع قال السامعي: ومن نسي تكبيرة الإحرام مع الإمام أو وحده.. فسواء، وليلطف^(١) من ما ذكر، وليتدأ إحراناً وبلغ^(٢) ما قد صلتى^(٣)، وإن^(٤) لم يذكر إلا بعد فراغه.. أعاد الصلاة^(٥).

٦٠٢- وإن^(٦) نسي إمام^(٧) تكبيرة الإحرام.. قطع من ما ذكر، وألقى ما قد صلى^(٨)، ولم يعتد أحد من خلفه بما قد صلى معه، وأبدأ بهم الصلاة من حين يحرم.

٦٠٣- ومن لم يدر كم صلتى واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً^(٩) أو أربعاً^(١٠).. فليتن على يقينه ويسجد^(١١) سجدين قبل السلام^(١٢).

٦٠٤- ولسجدني السهو تشهد وسلام^(١).

(١) في (ب): ويقطع.

(٢) في (ب): ويلغي.

(٣) الأم (٢٢٧/٢).

(٤) في (ب): فإن.

(٥) الأم (٢٢٧/٢) روضة الطالبين (٣٠٠/١).

(٦) في (ب): فإن.

(٧) في (أ) و(ب): إماماً.

(٨) الأم (٢٢٧/٢).

(٩) في (ب): ثلاثة.

(١٠) في (ب): أربعة.

(١١) في (ب): ثم يسجد.

(١٢) انظر: المنزني (ص٣١) الخلاصة (ص١١٦) المنهاج (ص١١١) روضة الطالبين (٣٠٨/١) المذهب (٣٩/٤)

المجموع (٤٢/٤).

(١) نقل هذه الفقرة والتي سبقتها البلقيني في ترتيبه للأم (٢٤٧/١) ثم قال: "وما ذكره البويطي من التشهد لسجدني السهو أتمها قبل السلام.. ظاهره أنه يسجد سجدي السهو قبل السلام، ثم يتشهد، ثم يسلم، ولم أر أحداً من الأصحاب ذكر هذا إلا فيما إذا سجد بعد السلام في صوره المعروفة، فإن حِيلَ كلام البويطي على صوره بعد السلام.. كان ممكناً".

٦٠٥- والإمام يحمل عن من خلفه كُلَّ سهوٍ دخلَ عليه؛ من الكلامِ ساهياً، والجلوسِ (٣١/ب) في القيام^(١)، والقيام في الجلوس، والسلام ساهياً^(٢)، وأما تكبيرةُ الإحرام، والركوعُ، والسجودُ، وقراءةُ [أَم] القرآن، والتشهدُ، والسلامُ الذي يُمَرَّحُ به من الصلاة.. فلا يُحْمَلُ^(٣) عنهم^(٤).

٦٠٦- ومن وَجَبَ عليه سجودٌ سهوٍ فلمْ يَدْرِ أَسَجَدَ^(٥) للسهوِ سجدةً أو سجدتين.. فَيَتَيْنِ عَلَى الْبَقِيَّةِ، ولا سجودَ عليه للسهوِ^(٦).

٦٠٧- ومن سهى عن السلامِ أو^(٧) عن ركعةٍ من صلاتِهِ أو ركعتينِ أو ثلاث.. وجَعَّ إِنْ كَانَ قَرِيبًا، فَكَرَّ ثُمَّ جَلَسَ فَتَشَهَّدَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ لِسَهْوِهِ^(٨) ثُمَّ يَسْلُمُ^(٩) (١١/١١).

٦٠٨- فَإِنْ^(١٠) تَطَاوَلَ بِهِ، أَوْ تَكَلَّمَ عَامداً للكلامِ بعد علمه بسهوه^(١١).. أَعَادَ الصلاةَ، وَإِنْ تَكَلَّمَ عَامداً للكلامِ^(١٢)، سَاهِياً لِقَصْرِ^(١٣) صلاته.. [بَنَى] إِنْ كَانَ قَرِيبًا، كَمَنْ^(١٤) تَكَلَّمَ سَاهِياً فِي الصلاة.

(١) نهاية (ص ٦٢) من (٢).

(٢) انظر: المزي (ص ٣١) الخلاصة (ص ١١٧) المنهاج (ص ١١١).

(٣) في (ب): يَحْمَلُهُ.

(٤) في (أ) و(ز): عَنْهُ.

(٥) المنهاج (ص ١١١) روضة الطالبين (٣١١/١) قال في الخلاصة (ص ١١٦): "وأما الأركان فلا يكفي سجود السهو في جهرها بل يجب التلارك" وفي الأم (٢٧٢/٢): "ولو أدرك الصلاة مع الإمام فسها عن التشهد الآخر حتى سلم الإمام.. لم يسلم، وتشهد هو، فإن سلم مع الإمام ساهياً وخرج بعد تخرجه.. أعاد الصلاة، وإن قرب.. دخل فكرر ثم جلس وتشهد وسجد للسهو وسلم" وهذا يعني أن الإمام لا يحمل عن المأموم التشهد ولا السلام.

(٦) في (ب): سَجَدَ.

(٧) انظر: المزي (ص ٣١).

(٨) في (ب): وَ.

(٩) في (أ) و(ز): سَجَدَ فِي السَّهْوِ.

(١٠) في (أ) و(ز): سَلَّمَ.

(١١) فيني على صلاته ما لم يتناول. انظر: المذهب والمجموع (٤٣/٤).

(١٢) في (ب): وَإِنْ.

(١٣) في (ب): لِسَهْوِهِ.

(١٤) في ب زيادة: "بعد علمه لسهوه".

٦٠٩- ومن كثر عليه السهو لصلاته^(٣) أو قل.. فسواء، [و] عليه سجود^(١) السهو.

٦١٠- ومن قام من اثنتين ساهياً فإن ذكر^(٥) في موضعه للقيام قبل أن يعتدل قائماً.. وجع فجلس^(٦)، وإن لم يذكر إلا بعد اعتداله قائماً.. مضى في صلاته، ولم يرجع إلى الجلوس^(٧)، وسجد [سجدتي] السهو^(٨) قبل السلام^(٩).

٦١١- ومن نسي صلاة فذكرها وهو في صلاة غيرها وقد فات وقت التي نسي.. مضى في تلك الصلاة، وأجزأته، وقضى التي نسي فقط.

٦١٢- وإن^(١) [كان] ذكرها قبل دخوله في غيرها؛ فإن كان يخاف فوت وقت التي حضرت.. فليبدأ بما ثم التي نسي، وإن^(٢) كان لا يخاف فوت وقتها.. فليبدأ بالتي نسي ثم يعيد هذه.

(١) في (أ) و(م): لبعض.

(٢) في (أ) و(م): فكن.

(٣) في (ب): في صلاته.

(٤) في (ب): سجدتا.

(٥) في (ب): ذكره.

(٦) وهل يسجد للسهو؟ قولان: أظهرهما: لا يسجد وإن صار إلى القيام أقرب. كما في روضة الطالبين (٣٠٥/١)، وصححه في التحقيق - نقلاً عن كفاية الأخبار (ص١٢٠) - وقال في المجموع (٥٩/٤): إنه الأصح عند الجمهور؛ لكن الذي في المنهاج (ص١١١) تبعاً للمحرر (ص٤٥): أنه إذا صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود.. سجد للسهو، أما إن كان إلى القعود أقرب.. فلا يسجد.

ونصه في الأم (٢٧٣/٢): "وإذا أراد الرجل القيام من اثنتين، ثم ذكر جالساً.. ثم على جلوسه ولا يسجد للسهو عليه، وإن ذكر بعدما مضى.. عاد فجلس ما بينه وبين أن يستتم قائماً، وعليه سجود السهو".

(٧) فيحرم عليه العود للجلوس، فإن عاد عامداً علماً بتحرره.. بطلت صلاته. المجموع (٥٧/٤) المنهاج (ص١١٠-١١١) المحرر (ص٤٤).

(٨) في (أ) و(م): للسهو.

(٩) الأم (٢٧٣/٢) المحرر (ص٤٤-٤٥) المنهاج (ص١١٠-١١١). المجموع (٥٧/٤).

(١) في (ب): إذن.

(٢) في (ب): فإن.

٦١٣- وَمَنْ قَرَطَ فِي صَلَواتٍ كَثيرةٍ عامداً أو ساهياً.. فليَقْضِ ذَلِكَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ^(١)، وعلى مثل ما وَجَّهَتْ عليه، وبعد الصبح وبعد العصر^(٢)، بإقامة لَكُلِّ صَلَاةٍ^(٣)، ولا يَقْضِي فِي ذَلِكَ مَافَلَهُ وَلَا وَتَرًا وَلَا رَكْعَتِي الْفَجْرِ^(٤).

٦١٤- وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً.. فَلْيُصَلِّهَا^(٥) وَحَدَّثَهَا، وَلَا يُصَلِّيَ^(٦) مَعَهَا مَا كَانَ^(٧) فِي وَقْتِهَا.

٦١٥- وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً حَضَرَ فَذَكَرَهَا فِي سَفَرٍ.. فَلْيَقْضِهَا صَلَاةً^(٨) حَضَرَ، وَإِنْ نَسِيَ صَلَاةً سَفَرٍ فَذَكَرَهَا فِي حَضَرٍ.. صَلَّاهَا صَلَاةً حَضَرَ.

باب تقصير المسافر

٦١٦- أَبُو حَاتِمٍ عَنِ الرَّبِيعِ قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا يَقْصُرُ الْمُسَافِرُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَعْرُهُ الَّذِي يَرِيدُ.. ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ مِيلًا بِالْحَاشِيَةِ^(١).

(١) المذهب (٧٣/٣) المجموع (٧٤/٣).

(٢) تُقْصَى الصَّلَواتُ فِي حَيْثُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي تَكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ، وَلَا يَسْلُهَا الْبُحْثُ. اِخْتِلَافُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (٥١٥/٨) اِخْتِلَافُ الْحَدِيثِ مِنْ "الْأَمِّ" (١٠١/١٠)، الْمَنَاجِ (ص ٩١) الْمَذْهَبُ (٧٧/٤) الْمَجْمُوعُ (٧٨/٤).

(٣) الْأَمُّ (١٩٢/٢) الْمَنَاجِ (ص ٩٢) خُفَّةُ الْمَنَاجِ (٤٦٤/١).

(٤) الْأَمُّ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَالْأَطْهَرُ كَمَا فِي الْمَنَاجِ: أَنَّهُ يَسُنُّ قِضَاءَ النَّوَافِلِ الرَّائِبَةِ وَغَيْرِهَا. النِّظَرُ: الْمَجْمُوعُ (٧٨/٤) الْمَنَاجِ (ص ١١٦) وَفِي ثَفَةِ الْمَنَاجِ (٢٣٧/١): "وَلَوْ قَاتَ النَّفْلَ الْمُؤَقَّتَ كَالْعِدِّ وَالضُّحَى وَالرَّوَاتِبِ.. نَدَبَ قِضَاؤُهُ أَيْدًا فِي الْأَطْهَرِ".

فِي الْمَرْوِيِّ (ص ٣٦ ٣٧) أَنَّ الْوَتَرَ لَا يَقْضَى بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ لَا يَقْضَى بَعْدَ أَنْ تَقَامَ الظُّهْرُ. وَفِي الْأَمِّ بِتَرْتِيبِ الْبُلْغِيِّ (٢٢٢/١) (قَالَ الشَّافِعِيُّ)... إِنَّ فَاثَةَ الْوَتْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ الصُّبْحَ.. لَمْ يَقْضَ، قَالَ أَنُّ مُسْتَوْد: الْمَوْتُرُ مَا بَشِ الْبُشَاءُ وَالْمَجْرُ، وَإِنْ فَاثَتِ رَكْعَتَا الْمَجْرِ حَتَّى تَقَامَ الظُّهْرُ.. لَمْ يَقْضَ، لِأَنَّ أَمَّا مُرْتَرَةً قَالَ إِذَا أَتَيْتَ الصَّلَاةَ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ

(٥) فِي (ب): فَلْيَقْضِهَا.

وَهَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (أ): فَلْيُصَلِّهَا "حَدَّثَهَا" فِي (م): فَلْيُصَلِّهَا أَوْ وَحْدَهَا.

(٦) فِي (م): وَلَا يَصَلِّ.

(٧) خَاتِمَةٌ (ص ٦٣) مِنْ (م).

(٨) خَاتِمَةٌ (٣٢/أ) مِنْ (أ).

- ٦١٧- ولا يقصر حتى يفرج من بيوت القرية^(١٢)، خرج براً أو بحراً، وإن كان في بادية مجتمعته المطال.. فحني^(١٣) يجاوز مَطَالَهَا^(١٤)، وإن كان في وادٍ^(١٥).. فحني بَيَّتْ^(١٦) من مَطَالِ الوادي^(١٧).
- ٦١٨- ويقصر في رجوعه حتى يدنو من بيوت القرية [أو] من مَطَالِ الحاضر^(١٨) راجعاً^(١٩).

(١) في الأم (٣٦٢/٢) والمزني (ص ٤١): ستة وأربعون ميلاً بالهاشمي، وفي الخلاصة (ص ١٣٣): مرحلتان، وفي الخوازي الصغير (ص ١٨٤) ستة عشر فرسناً.

واختلفت عبارات الإمام الشافعي في حد السفر الطويل حتى بلغت سبع عبارات، لكن لا اختلاف بينها، قال في الغمر (٢١١/٤): "قال اصحابنا: المراد بهذه النصوص كلها شيء واحد وهو ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية وحيث قال: ستة وأربعون.. أراد سوى ميل الابتداء وميل الانتهاء... فلا اختلاف بين نصوصه". وانظر: البيان (٤٥٣/٢).

والميل من الأرض: قدر منتهى مد البصر، وكل ثلاثة أميال منها.. فرسخ، وإما أضيف إلى بني هاشم، فعيل. الميل الهاشمي؛ لأن بني هاشم حددوه وأعلموه، والميل يساوي (١٨٤٨ م) والفرسخ يساوي (٥٥٤٤ م). فمسافة القصر تساوي (٨٨٧٠٤ م).

انظر: لسان العرب (٦٣٥/١١) المصباح المنير (ص ٤٨١) الإيضاحات المصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية (ص ٦٤ و ٧١) معجم لغة الفقهاء (ص ٤٤١) فمسافة القصر: مرحلتان، وهما: سبر يومين معتدلين وهي: أربعة برد، وتساوي ستة عشر فرسناً، إذ البرد: أربعة فراسخ، وهي: ثمانية وأربعون ميلاً هاشمياً؛ لأن الفرسخ: ثلاثة أميال. انظر: حاشية الباجوري (٣٩٢/١) - ٣٩٢ روضة الطالبين (٣٨٥/١).

(٢) الأم (٣٥٨/٢).

(٣) في (أ) و(ب): حتى.

(٤) انظر: الأم (٣٦٣/٢)، المزني (ص ٤٢).

فأول سفر ساكن الحيا: محاولة الحيلة ومرافقتها كملعب سحاب وادٍ ومطرزج رماد ومقطط إبل، وكلها ماء وحطب اختصها بما. انظر: نهاية المحتاج (٢٥١/٢-٢٥٢).

(٥) في (ب): وادي.

(٦) هكذا صورتها في (أ): بَشَبَ وهكذا صورتها في (ب): بَشَبَ. وهكذا صورتها في (ب): بَشَبَ.

إن كانت: "بَشَبَ" - كما أثبتنا - فهي بمعنى: ينقطع ويعد. وإن كانت: "بَشَبَ"، فهي بمعنى: الظهور والتفرق.

ونقل صاحب البيان (٤٦٤/٢) عن الشافعي أنه قال: "وإن كان في طول الوادي.. فحني بَشَبَ عن موضع منزله".

(١) قال في الأم (٣٦٣/٢) "فإن كان في عرض وادٍ.. فحني بقطع عرضه، وإن كان في طول وادٍ.. فحني بيمين عن موضع منزله".

وانظر: الخلاصة (ص ١٣٤) المنهاج (ص ١٢٨) نهاية المحتاج (٢٥١/٢-٢٥٢) الخوازي الصغير (ص ١٨٤).

٦١٩- وإذا نوى المسافر مقام أربع.. أم^(٣).

٦٢٠- فإن لم ينو مقام أربع^(٤) كانت^(٥) نيته أن يمضي مجتاراً^(٦).. فهو^(٧) مسافرٌ يقصرُ، وفي المنصر إذا دخله، وفي ماله إذا مرَّ به مسافراً مجتاراً^(٨) بنية السمر إلا أن^(٩) [يكون] يوي فيه أو [ي] غيره مقام أربع، أو يقيم أربعاً، وإن كانت نيته^(١٠) السفر.. يتم أحب إلى.

٦٢١- ومن حرج إلى الحب^(١١) - موضع عصر خارج قدر فرسخين، والحب دون مرحلة من المنصر ثلاث فراسخ أو أربع - مُرَّراً لخروجه إلى مكة من المشاة والركبان والجمالين؛ فإن^(١٢)

(١) في (٢): الحاجز.

(٢) انظر: الأم (٣٥٨/٢) المنهاج (١٢٨) وفيه: "وإذا رجع.. انتهى سفره بيلوغه ما شرط بمجاوزته ابتداءً". وانظر كثر الراغبين (٢٥٧/١).

(٣) المرن (ص ٤٢).

(٤) في (ب): أو.

(٥) في (ب): كان.

(٦) في (ب): مختاراً، هكذا صورتها في (ب): مختاراً.

(٧) في (أ) و(٢): وهو.

(٨) في (ب): مختاراً.

(٩) نهاية (١٠) (ب) من (ب).

(١٠) في (أ): نية، وفي (م): نية، هكذا صورتها في (م): نية.

(١١) أي: "بركة الحب"، وتسمى: "بركة الحاج"، أو "بركة الحجاج"، وهي في شرقي القاهرة، كانت خارج القاهرة بعيداً عنها مسافة يريد أي: (٢٠ كيلاً ونيف) والآن اتصل البنبان، وهي في محافظة القليوبية، متصلة بالقاهرة الكبرى، والاسم موجود إلى الآن، أعني: «بركة الحاج»، وانظر: «المواعظ والاعتبار» للمقريزي (٤٨٩/١) حيث قال: "بركة الحب: هي بظاهر القاهرة من بحرها، وتسميها العامة في زماننا هذا الذي نحن فيه: بركة الحاج؛ لقول الحجاج بما عند مسيرهم من القاهرة إلى الحج في كل سنة، ونزلهم عند العود بها، ومنها يدخلون إلى القاهرة... هي أرض حب عميرة، وعميرة هذا هو: ابن جهم بن جزء النجيمي من بني القنراء، نسبت هذه الأرض إليه، فقبل لها: أرض حب عميرة، ذكره ابن يونس" وفيه في (/) بركة الحجاج: هذه البركة في الجهة البحرية من القاهرة، على نحو يروي عنها، عرفت أولاً حب عميرة، ثم قيل لها أرض الحب، وعرفت إلى اليوم ببركة الحجاج... وما برحت هذه البركة منتزهاً لملوك القاهرة. وذكرها الحازمي في (الأماكن أو ما اتفق لفظه واتفق مسماه من الأمكنة) (١٩٢/١).

(١) في الهامش ست كلمات تقريباً، لم أستطع قراءتها، إلا كلمة: "الحجاج"، والظاهر أنها تعريف بالحب.

كانت تَبَاهِمُ النُّفَامَ حَتَّى يَتَكَامَلَ النَّاسُ فَيُحْرَجُوا.. فَإِذَا هُمْ يُنْمَوْنَ حَتَّى يَرْتَمِلُوا [مِنْ] مَوْضِعِهِمْ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَنْوُوا^(٢٢) حِينَ خَرَجُوا مِنْ مَرْحَلِهِمْ لِلْإِقَامَةِ^(٢٣) فِي الْجَبِّ سَفَرًا يَقْصُرُ^(٢٤) فِي مِثْلِهِ الصَّلَاةُ^(٢٥)، وَإِنْ^(٢٦) كَانُوا خَرَجُوا مُتَوَجِّهِينَ لَا يَنْوُونَ^(٢٧) النُّفَامَ بِهِ إِلَّا أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعٍ -تَكَامَلُوا أَوْ لَمْ يَتَكَامَلُوا- أَوْ لاجتماع أصحاحهم دون غيرهم؛ فَإِنْ أَمْطَوْا^(٢٨) عَلَيْهِمْ حَرَجُوا [مُتَوَجِّهِينَ] دُونَ أَرْبَعٍ.. قَصُرُوا^{(٢٩)(١٠)(١)}

(١) فِي (أ) وَ(م): وَإِنْ.

(٢) فِي (أ) وَ(م): يَنْوُوا.

(٣) فِي (أ) وَ(م): الْإِقَامَةُ.

(٤) فِي (أ) وَ(م): يَقْصُرُ.

(٥) الصُّورَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا هُنَا هِيَ: فِيمَنْ يَخْرُجُ يَرِيدُ سَفَرًا طَوِيلًا يَجُوزُ لَهُ الْقَصْرُ فِيهِ؛ كَمَنْ يَخْرُجُ مِنْ (مِصْرَ-الْقَاهِرَةِ) يَرِيدُ (مَكَّةَ)، فَلَهُ الْقَصْرُ، لَكِنَّهُ إِنْ أَرَادَ التَّوَقُّفَ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْقَاهِرَةِ، فِي (بِرْكَةِ الْجَبِّ) وَهِيَ (بِرْكَةُ الْحَاجِّ)، وَهِيَ خَارِجُ الْبَلَدِ، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ، فَإِنْ كَانَ يَنْوِي الْمَقَامَ بِهَا أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ.. فَلَهُ الْقَصْرُ، أَمَا إِنْ كَانَ يَرِيدُ الْإِنْتِظَارَ إِلَى أَنْ يَجْتَمَعَ الْحَاجُّاجُ مِنْ كُلِّ مِصْرٍ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ.. فَلَا يَقْصُرُ، لِأَنَّ الْمَسَافَةَ إِلَى بِرْكَةِ الْحَاجِّاجِ لَيْسَتْ مَسَافَةَ قَصْرِ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْ بِرْكَةِ الْجَبِّ (الْحَاجِّاجُ) إِلَى مَكَّةَ نَحْمِثُ بِإِثْنَيْ يَدَيْنِ التَّرْخِصَ. وَهَذَا التَّمَثِيلُ مِنَ الْإِمَامِ هُوَ مَرَاعَاةُ لِأَحْوَالِ النَّاسِ وَمَا يَنْتَاجُونَهُ، جِزَاءَ اللَّهِ عَنَّا وَعَنْ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجِزَاءِ. انْظُرْ: الْأَمَّ (٣٦٤/٢) كَمَايَةِ الْمَطْلَبِ (٤٣٠/٢) الْبَيَانِ (٤٥٧/٢) الْجُمُوعِ (٢١٦/٤-٢١٧/٤).

(٦) فِي (ب): فَإِنْ.

(٧) فِي (أ): يَنْوُونَ، فِي (م): لَا يَنْوُوا.

(٨) فِي (م): أَمْطَوْا.

(٩) فِي (ب) زِيَادَةٌ: هُمْ.

(١٠) انْظُرْ: كَمَايَةِ الْمَطْلَبِ (٤٣٠/٢) الْبَيَانِ (٤٥٧/٢) وَ(٤٦٥) رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (٣٨٦/١) الْجُمُوعِ (٢١٦/٤) وَ(٢٢٩). وَكَلِمَةُ (هَمْ) لَيْسَتْ فِي (ب) وَلَعَلَّهَا زَائِدَةٌ.

(١) لَمْ أَرِ مِنْ ذِكْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَلَكِنَّ الْقَوَاعِدَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْبَابِ تَدُلُّ عَلَيْهَا. وَيَقُولُ الشَّرِيفِيُّ فِي الْمَهْدَبِ (٢٢٥/٤) قَرِيبًا مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ: "قَالَ فِي الْبُيُوطِيِّ: فَإِنْ خَرَجُوا مِنَ الْبَلَدِ وَأَقَامُوا فِي مَوْضِعٍ حَتَّى يَجْتَمِعُوا وَيَخْرُجُوا.. لَمْ يَجِزْ لَهُمُ الْقَصْرُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْطَعُوا بِالسَّفَرِ، وَإِنْ قَالُوا نَنْتَظِرُ يَوْمَيْنِ وَثَلَاثَةً، فَإِنْ لَمْ يَجْتَمِعُوا سَرْنَا.. جَازَ لَهُمْ أَنْ يَقْصُرُوا؛ لِأَنَّهُمْ قَطَعُوا بِالسَّفَرِ".

٦٢٢- فإن ناب^(١) أحد^(٢) من هؤلاء^(٣) الذين قلت لهم «يقصروا»- حاجة فرجع بعضهم إلى أهله بانصر فحصرته صلاة^(٤) في طريقه أو في طريق أهله داهياً أو حائياً.. قصر/ (٣٢/ب)^(٥)، إلا أن (يكون نوى^(٦) في رجوعه المقام في أهله أربعاً، ولو أتم.. كان أحب إليّ).

٦٢٣- ومن مرّ في سفر^(١) بأهل أو ماشية أو حوائط أو صباغ.. قصر الصلاة؛ إلا أن يوي مقام أربع في شيء من هذه المواضع^(٢).

وقال النووي في شرح هذا القول (٢٢٩/٤): "لو خرجوا من البلد وأقاموا في موضع بنّة انتظار ونفقتهم على أنهم إن خرجوا ساروا كلهم، وإلا رجعوا وتركوا السفر.. لم يميز لهم القصر؛ لأنهم لم يميزوا بالسفر، وهذه صورة المسألة التي نقها المصنف عن نصه في البويطي، فأما إذا قال سقطه يومين وثلاثة فإن لم يخرجوا سرناً.. فلهم القصر لأنهم حزموا بالسفر". وذكرها في البيان دون عزو للبويطي (٤٦٥/٢)، ولم أر هذه المسألة في البويطي، وأقرب موضع فيه لها.. هو هذا الموضوع، فإن كان الأمر كذلك.. فصورة المسألة ليس فيها تردد بين مواصلة السفر أو الرجوع كما أومح قول الشيرازي: "لأنهم لم يقطعوا بالسفر"، بل هم جازمون على السفر لكن موضع التردد في مدة المقام في ذلك المكان القريب من البلد، والله أعلم.

(١) في (ب): بات.

(٢) نهاية [ص ٦٤] من (ز).

(٣) في (ب): الصلاة.

(٤) المعتمد: أن المسافر إذا فارق بنيان بلده ولم يبلغ مسافة قصر، ثم رجع إليها لحاجة.. أنه لا يقصر ولا يترخص في رجوعه، وإنما يترخص إذا فارقها ثانياً. انظر: الوجيز (٢١١/٢).

وذكر في العرير (٢١٢/٢) أن القاضي أبا المنكازم ذكر في «العدة» أنه ينور له القصر في طريق البلد داهياً وجائياً ما لم يدخل البلد، فإذا دخل.. لا يقصر، وقال في المجموع (٢٢٨/٤): "وحكى البندينجي والرافعي وجهاً أنه يترخص في رجوعه لا في البلد، وهو ضاف ضعيف" ووصفه في روضة الطالبين (٣٨٢/١) بأنه: ضاف منكرو.

قلت: لكن أنت ترى أن جواز الترخيص في الرجوع قول للإمام الشافعي، فسيتم لا يقال له: «وجه» فضلاً عن أن يوصف بالشذوذ أو النكارة. والله تعالى أعلم.

وهذا كله في حكم قصره في طريقه للعدة، أما بعد وصوله.. فلا يقصر قطعاً.

(٥) في (أ) و(ز): يكونوا.

(١) في (ب): سفره.

(٢) انظر: الأم (٣٦٩/٢) وروضة الطالبين (٣٨٣/١).

٦٢٤- وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يقدّمون مكة وهم لها أهلون ودور..
(فيقصرون الصلاة)^(٢) (٣).

٦٢٥- ولا بأس بالمشي إلى الفرج في الصلاة أماماً^(٥) (١).

٦٢٦- ومن لم يجد مدخلًا في الصف.. فليقف حيث شاء ويجبذ إليه رجلًا^(٧).

٦٢٧- وإذا صلى رجل (أ) بامرأة.. قامت خلفه^(٩)، فإن صلى برجل وامرأة.. جعل (الرجل) عن يمينه والمرأة من خلفه^(١٠) (١)، وإن كانا رجلين وامرأة.. جعل الرجلين في (صف) واحد خلفه^(٢) وجعل المرأة في صف خلفهما^(٣).

٦٢٨- ولا يسرع الإمام بالإحرام^(١) حتى تعتدل^(٢) الصفوف ثم يحرم بعد، وكذلك روي عن عمر أنه وكّن بذلك رجالًا يسوون الصفوف، فإذا أحبروه أن [الصفوف] قد استوت.. أحرم^(٣).

(١) في (ب): النبي.

(٢) في (أ) و(م): فيقصروا.

(٣) انظر: الأم (٣٦٩/٢).

(٤) في (ب): إلى.

(٥) في (أ) و(م): أمامك.

(٦) قال في المجموع (٢٧/٤): "الفعل القابل الذي لا يبطل الصلاة مكروه إلا في مواضع... الثاني: أن يفعله لاجبة مقصودة".

(٧) قال الإمام النووي رحمه الله في المجموع (١٨٩/٤) "إن لم يجد فرجة ولا سعة فبعض... قولان؛ أحدهما: يقف منفردًا ولا يجذب أحدًا نص عليه في البويطي؛ فلا يحرم غيره فضيلة الصف السابق، وهذا اختيار القاضي أبي الطيب، والثاني - وهو الصحيح - ونقله الشيخ أبو حامد وغيره عن نص الشافعي وقطع به جمهور أصحابنا -: أنه يستحب أن يجبذ إلى نفسه واحدًا من الصف".

قلت: لكن الذي بين أيدينا أن البويطي ينص على القول الثاني وليس على الأول. والله تعالى أعلم.

(٨) في (ب): الرجل.

(٩) الأم (٣٣٣/٢) المزني (ص ٤٠) الخلاصة (ص ١٢٦)، روضة الطالبين (٣٥٩/١).

(١٠) في (ب): "المرأة من خلفه والرجل عن يمينه".

(١) انظر: الخلاصة (ص ١٢٦)، روضة الطالبين (٣٥٩/١).

(٢) في (أ) و(م): الصف من خلفه.

(٣) انظر: الأم (٣٣١/٢)، الخلاصة (ص ١٢٦)، روضة الطالبين (٣٥٩/١).

٦٢٩- ومن ضحكك في صلاة أو تكلم عامداً للكلام [عائناً أنه في الصلاة.. أعادها ولا وضوء عليه^(١)، فإن ضحكك أو تكلم، عامداً للكلام] وللضحك، ساهياً لأنه في صلاة.. فهذا السهو، فإن^(٢) كان ذلك يسيراً -فهو في مثل معنى كلام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم ذي الـيديں؛ لأنه تكلم عامداً للكلام ساهياً لقصان الصلاة-.. بنى على ما صلى وسجد سجدتي السهو قبل السلام، وإن كان كثيراً.. أعاد.

باب استقبال القبلة

٦٣٠- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: ومن كان ممكناً في موضع لا^(١) يمكنه رؤية البيت فحال بيه/^(٢) وبين رؤية البيت حائل من ليل، أو محبوس في ظلمة أو عبر ذلك من الوحوه التي تقول^(٣) بيه وبين رؤيته، فحضرته صلاة^(٤).. فإنه يصلي على الأغلب عبده أن ذلك القبلة^(٥)، ثم يعيد إذا أمكنه رؤية البيت، أصاب في ناحية ذلك أو أخطأ القبلة،/^(٦) كان [ذلك] في وقت الصلاة أو عبر وقتها؛ لأن أصل صلاته^(٧) كانت على الشك^(٨) من القبلة^(٩)؛ وإنما [ذلك] كان بمنزلة رجل شك هل توصأ

(١) في (أ) و(م): في الإحرام.

(٢) في (أ) و(م): يعتدل. وفي (ب) بلا نقط لأوله.

(٣) رواه مالك (١٥٨/١: ٤٤) عن نافع أن عمره فذكره، ومن طريقه البيهقي (٢١/٢)، ورواه عبد الوزاق

(٤٧/٢: ٢٤٣٨) عن نافع أن عمره فذكره، ورواه الشافعي عن مالك في الكتاب القديم كما في المعرفة

للبيهقي (٣٣٠/٢).

ورواه عبد الوزاق (٤٧/٢: ٤٨-٢٤٣٩) عن نافع عن ابن عمر قال: كان عمر لا يكر حتى تعتدل الصفوف،
يُوكَلُ بذلك رجالاً.

(٤) الأم (٤٧/٢) روضة الطالبين (٧٢/١).

(٥) في (أ) و(م): وإن.

(٦) لعل الصواب حذفها حتى يستقيم المعنى، أو تكون العبارة بعدها (بأن حال) بدل (فحال).

(٧) نهاية [ص ٦٥] من (م).

(٨) في (م): يقول.

(٩) في (ب): الصلاة.

(١٠) في (ب): الكعبة.

(١١) نهاية (٣٣/٣) من (أ).

(١٢) في (ب): الصلاة.

أم لا أو^(٣) هل أحرم أو لا، فيدخل في الصلاة على ذلك الشك، فإذا فرع منها ذكر أنه متوضئ وأنه أحرم.. فلا 'يقع ذلك'^(٤) وعليه الإعادة؛ لأنه صلى على شك من يقين الوضوء^(٥)، وكذلك من صلى بمكة إلى ناحية غير ناحية الكعبة وظن أنها الكعبة ثم استيقن خلاف ذلك.. أعاد في الوقت 'وبعد الوقت'^(٦).

٦٣١- وكذلك الأعمى يصلي في موضع ليس معه من يهديه إلى القبلة.. صلى على الأغلب عنده أما القبلة، وأعاد إذا وجد من يهديه، وسواء أصاب القبلة [في صلاته تلك] أو^(٧) لم يصب؛ لأنه صلى على شك^(٨).

٦٣٢- وكذلك^(٩) من صلى بغير مكة في صحراء أو بحر أو مصر وليس من يعرف القبلة بالدلائل والنجوم ومنازل القمر وكل ما يهتدى به إلى القبلة.. صلى على الأغلب عنده وأعاد، أصاب القبلة أو لم يصبها؛ لأنه صلى على شك من القبلة^(١٠).

(١) في (ب): شك.

(٢) هذا في من صلى بغير يقين ولا اجتهد ولا تقليد، فإنه قال في الأم (٢١٦/٢) إن من حبس في ظلمة ولا دلالة عنده.. فهو كالأعمى يتأخى ويصلي ويعيد.

وقال في (٢١٧/٢) إن صلى في ظلمة حائلة دون رؤية البيت فاستقبل القبلة في ظلمة ثم شك أنه أخطأ الكعبة.. فلا إعادة عليه إلا إن علم أنه قد أخطأ، فيعيد. فلعل النقل الثاني هو فيمن صلى بالاجتهاد، وفي (٢١٣/٢) أن من غميت عليه الدلائل صلى على الأغلب عنده وأعاد.

وفي الأم (٢٥٦/٣ و٢٥٧) أنه آخر قول الشافعي.

(٣) في (ب): و.

(٤) في (ب): ينتفع بذلك.

(٥) في (أ) و(ب): زيادة؛ ويقين القبلة.

(٦) في (أ) و(ب): وغيره.

(٧) في (ب): أم.

(٨) الأم (٢١٢/٢) شفة المحتاج (٥٠٢/١).

(٩) هذه الكلمة مكررة في ب.

(١٠) بأن شُرِّف فلم يمكنه الاجتهاد ولا التقليد. انظر: الأم (٢١٦/٢) و(٢٥٧/٣)، المنهاج (ص ٩٥) شفة المحتاج (٥٠٢/١).

٦٣٣- وكذلك^(١) الرجل يكون بصيراً بدلائل القبلة التي يهتدى بها إليها من الحجوم والشمس والقمر والشارل ومهب الرياح فيُعْم عليه، أو يكون محوسباً.. فإنه يصلي على الأغلب وبعيد^(٢)، أصاب القبلة في صلاته أو لم يصيبها؛ لأنه صلى على الشك^(٣).

٦٣٤- ومن صلى من يصبر الدلائل ووطن^(٤) أنها دلائل القبلة، فلما فرغ من صلاته نظر فرأى أن^(٥) دلائل القبلة غير التي صلى بها أولاً، وأن القبلة غير التي^(٦) صلى إليها - [وذلك في جهة واحدة] - مثل أن يكون لما فرغ من صلاته نظر إلى^(٧) الجدي أو غيره من الحجوم التي تستقبل^(٨)ها القبلة.. فاستيقن^(٩) أنها هي، واستيقن أن التي صلى بها غيرها، واستيقن مع الجدي والنجوم على القبلة.. أحرأه؛ لأنه لم يرجع إلى يقين صواب، إنما يرجع إلى اجتهد مثل الاجتهاد الأول^(١٠).

٦٣٥- فإن استيقن المشرق بالثريا ومنازل القمر/ (٣٣/ب).. أعاد التي صلى أولاً في الوقت وبعده^(١١).

٦٣٦- وهكذا إن صلى بمكة من ينظر إلى البيت وعلم أنه قد صلى إلى غير تلقائه.. أعاد في الوقت وبعده^(١٢).

(١) نهاية (١/١١) من (ب).

(٢) في (ب) زيادة: إذا.

(٣) الأم (٢١٦/٢) و(٢٥٧/٣) المنهاج (ص ٩٥) شفة المحتاج (١/٥٠٠-٥٠١).

(٤) في (م): فظن.

(٥) في (أ) و(م): بأن.

(٦) نهاية [ص ٦٦] من (م).

(٧) في (أ) و(م): على.

(٨) في (م): يستقبل، في (أ) و(ب): بلا نقط لأوها.

(٩) في (ب): واستيقن.

(١٠) قال في الأم (٢١٦/٢) "أحببت أن يعيد، وإن لم يفعل فليس عليه إعادة" الخلاصة (ص ٩٧) شفة المحتاج

(٤٥٦/١) (٥٠٠-٥٠٤) العزيز (٤٥٦/١).

(١١) انظر: الأم (٢١٦/٢) روضة الطالبين (٢١٩/١) شفة المحتاج (٣/٥٠٣) العزيز (٤٥١/١) وهو محمول على

من ظهر له خطأ اجتهد يقيناً، بالجهة، لا بالتأمن والتأسر السور.

(١٢) الأم (٢١٦/٢) شفة المحتاج (٣/٥٠٣).

٦٣٧- وهكذا الرجل يصلي في المصبر ثم يستيقن أن قبله المصبر خلاف الموضع الذي صلى إليه.. أعاد في الوقت وبعده^(١).

٦٣٨- ومن صلى من أهل المصبر بدلائل وهو مستيقن أن تلك الدلائل دلائل القبلة فلما فرع من صلاته نظر إلى دلائل أخرى فأشكك عليه فطى أها دلائل القبلة [ثم] لم يستيقن الآخرة إلا مثل الأولى.. فإنه لا يعيد من قتل أنه^(٢) [إنما] رأى آخرًا عنده كما رأى أولًا^(٣).

٦٣٩- وإنما يعيد من رجع من تأخي^(٤) إلى إحاطة، فأما من رجع من تأخي إلى تأخي [آخر] عنده مثله.. [فذلك ليس^(٥) عليه حتى يستيقن أن الذي^(٦) تأخى آخرًا هي الدلائل، وأن الذي^(٧) صلى إليها أولًا.. غير دلائل، يقين لا شك فيه؛ من الحجوم التي يهتدى بها إلى^(٨) القبلة، ومن حجوم المشرق^(٩).

٦٤٠- ومن صلى ثم علم بعدما صلى^(١٠) أنه صلى مُشْرِقًا أو مُغْرِبًا، فإن كان وجهه تلقاء القبلة [مثل أن يكون في المغرب فيحوّل وجهه تلقاء القبلة نحو المشرق، وإنما يسعى له أن يحول وجهه تلقاء القبلة من تلقاء وجهه، و] مثل أن يكون في المشرق^(١١) فيحوّل وجهه تلقاء القبلة من نحو المغرب،

(١) إن كان عخطوه في الجهة لا التيامن والتياسر. انظر: الأم (٢١٤/٢) المنهاج (ص٩٥) شفة المحتاج (٥٠٣/١).

(٢) في (ز): أها.

ولعل صواب العبارة: من قبل أن ما رأى آخرًا عنده.. كما رأى أولًا.

(٣) انظر: الخلاصة (ص٩٧) المنهاج (ص٩٥) كثر الراغبين (١٣٩/١) روضة الطالبين (٢١٩/١) شفة المحتاج (٥٠٥/١).

(٤) كذا في النسخ الثلاث.

(٥) في (ب): فليس ذلك.

(٦) في (ب): التي.

(٧) في (ب): التي.

(٨) في (ب): في.

(٩) انظر: شفة المحتاج (٥٠٣/١).

(١٠) في (ب): بعد صلاته.

(١١) في (ز): المشرق.

وإنما ينبغي له أن يحول وجهه تلقاء القبلة من تلقاء وجهه.. فهذا الاعتراف الذي^(١) يجزئ الشرع صلاته فيه، وهو [ي] معنى ما روي عن عمر [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]: «ما بين المشرق والمغرب قلة»^(٢) إذا توجه قبل البت، وهو إذا كان وجهه كله تلقاء القبلة في هاتين الحالتين، فأما إذا كان بعض وجهه تلقاء القبلة وبعضه^(٣) تلقاء المغرب أو بعضه تلقاء القبلة وبعضه تلقاء المشرق.. أعاد الصلاة؛ لأنه لم يتوجه بجميع وجهه إلى القبلة»^(٤) [و] إنما توجه ببعضه^(٥).

(١) هنا في ب زيادة: (لا)، ولا يستقيم المعنى هنا.

(٢) رواه مالك (١٩٦/١)، وعبد الوزاري (٣٤٥/٢: ٣٦٣/٣) وابن أبي شبة (٣٦١/٢)، والبيهقي (٩/٢). وقال النووي في المجموع (٢٠٣/٣) "صح ذلك عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفاً عليه".

وروي عن أبي هريرة مرفوعاً، عند الترمذي ك: الصلاة، ب: ما بين المشرق والمغرب قلة، (٣٤٤)، وقال: حسن صحيح، وقال إسناده صحيح، (٣٤٣): "قال محمد بن يحيى: البخاري - حديث عبد الله بن جعفر المخبري عن عثمان بن محمد الأنخسي عن سعيد المقرئ عن أبي هريرة أقوى من حديث أبي معشر وأصح"، وعبارة الحافظ وابن عبد الهادي: "قواه البخاري"، وهل كلام البخاري السابق تقوية للحديث أو أنه من بابة قولهم أصبح شيء في الباب، وهذا أصح من هذا؛ فإن هذا لا يلزم منه التصحيح، الله أعلم.

ورواه مرفوعاً عن أبي هريرة أيضاً ابن ماجه ك: إقامة الصلاة، ب: القبلة، (١٠١١)، وابن أبي شبة (٣٦٢/٢). قال الحافظ ابن رجب في فتح الباري له (٢٨٩/٢-٢٩١): "وقد روي مرفوعاً، إلا أنه ليس على شرط البخاري، وقد قال أحمد: ليس له إسناد، يعني أن في أسانيده ضعفًا، وقال مرة: ليس بالقوي، قل: وهو عن عمر صحيح... وروي عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال: إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قلة، وهذا هو الذي قال فيه أحمد إنه صحيح عن عمر".

ثم قال ابن رجب: "ورفعه غير صحيح عند الدارقطني (كما في العلل ٣٣/٢) وغيره من الحفاظ، وأما الحاكم فصححه، وقال: على شرطهما وليس كما قال... وقال أبو زرعة: هو وهم، والحديث حديث ابن عمر موقوفاً".

قال ابن عبد الهادي في المحرر (ص ١٠٢): "تكلم فيه أحمد، وقواه البخاري"، وانظر: بلوغ المرام (ص ٦٦: ١٦٥)، وصحح المرفوع الألباني في الإرواء (٣٢٤/١).

(١) نهاية [ص ٦٧] من (٢).

(٢) في (أ): للقبلة، وفي (ب): القبلة.

(٣) الأم (٢١٤/٢) العزيز (٤٥٦/١).

٦٤١- ومنْ مَرَّ بِهِ وَقْتُ صَلَاةٍ^(١) فِي سَفَرٍ، أَوْ حَضَرَ فِي حَبْسٍ، أَوْ مَطْبَقٍ^(٢) أَوْ يَمْرٍ -هَـأَن يَكُونُ غَرِيبًا أَوْ كَتِيفًا- أَوْ حَاتِلٍ^(٣) -كَانَ ذَلِكَ الْحَاتِلُ مَا كَانَ- وَلَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تَرَاهَا يَتِمُّ^(٤) بِهِ -إِنْ^(٥) كَانَ حَبْسًا أَوْ نَحْسَ الْبَدَنِ وَالنَّوْبِ/^(٦) أَوْ فِي مَوْضِعٍ نَحْسٍ- كَانَ ذَلِكَ الْحَاتِلُ مِنَ الْآدَمِيِّينَ أَوْ [مِنَ السَّمَاءِ] بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْبَدَنُ مَطْبَقًا لِلصَّلَاةِ^(٧) قَائِمًا وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ قَائِمًا -هَـأَن ذَكَرْتَ مِنَ الْحَاتِلِ- وَلَا الْمَاءُ وَلَا التُّرَابُ.. فَلَا^(٨) أَحَبُّ لَهُ أَنْ يَدْعَ الصَّلَاةَ فِي وَقْتِهَا، وَلْيَصِلْ كَيْفَ قَدَرَ، جَالِسًا أَوْ^(٩) رَاقِدًا أَوْ^(١٠) سَائِحًا أَوْ^(١١) مَوْمًا وَسَاجِدًا وَغَيْرَ مَوْضِعٍ^(١٢) وَغَيْرَ مَتْنِمٍ، فَإِذَا أَمَكَّهُ الْقِيَامُ وَالْوُضُوءُ بِزَوْلَانٍ^(١٣) الْحَاتِلُ عَنْهُ.. أَعَادَ^(١٤) تِلْكَ الصَّلَاةَ قَائِمًا^(١٥).

٦٤٢- لَيْسَ الْمَرِيضُ مِنْ ذَلِكَ؛ الْمَرِيضُ يُصَلِّي كَيْفَ قَدَرَ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ^(١٦).

٦٤٣- وَمَنْ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَاءِ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا فِي الْحَضَرِ، فَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوُضُوءِ [وَحَضَرَ وَقْتُ الصَّلَاةِ.. تِمُّمٌ وَصَلَّى وَأَعَادَ إِذَا قَدَرَ عَلَى الْمَاءِ/^(١٧)]^(١٨).

(١) فِي (أُ) وَ(و): صَلَاتِهِ.

(٢) هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (بُ): **إِسْقِطَ**.

(٣) فِي (ب): حَاتِلًا.

(٤) فِي (أُ) وَ(ف): تِمُّمٌ.

(٥) فِي (ب): أَوْ.

(٦) كَهَاتِفَةٍ (٣٤/أ) مِنْ (أُ).

(٧) فِي (ب): الصَّلَاةِ.

(٨) فِي (أُ) وَ(ف): وَلَا.

(٩) فِي (ب): وَ.

(١٠) فِي (ب): وَ.

(١١) فِي (ب): وَ.

(١٢) فِي (ف): مَوْضِعٍ.

(١٣) فِي (ب) زِيَادَةٌ: تِلْكَ.

(١٤) فِي (ب): عَنْهَا عَادَ.

(١٥) انْظُرْ: الْأَمُّ (٤٦٧/٢-٤٦٨) الْخُلَاصَةُ (ص ٨٢) الْمُنْهَاجُ (ص ٨٦) الْجُمُوعُ (٣٢٢/٢ وَ ٣٢٣).

(١٦) انْظُرْ: الْأَمُّ (١٧٦/٢ وَ ١٧٧ وَ ١٧٨) الْجُمُوعُ (٣٢٤/٢) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٢٣٤/١).

(١٧) كَهَاتِفَةٍ (١/أ) مِنْ ب.

٦٤٤- ليس المريض من ذلك؛ المريض في الحضر إذا كان مرضه الجدري^(٦) أو الجروح^(٧) ويخاف^(٨) إن مس الماء مات أو زادت عنه^(٩).. تيمم فصل^(١٠) (٧).

٦٤٥- ومن حيل بينه وبين الماء في الحضر بشيء من هذا، فحال بينه وبين الوضوء^(٨) فحضر وقت الصلاة.. تيمم وصلى، ثم أعاد إذا^(١١) قدر على الماء^(١٢).

٦٤٦- والسبح وكل شيء يخاف فيه على تلف نفسه إن تعرض للماء^(١٣) -من الأدميين أو أمر من السماء مثل النار^(١٤) - فما أشبهها^(١٥) - فإن هذا مَحْذُورٌ^(١٦) بينه وبين الماء، وهو^(١٧) غير واجد، وهو مسافر.. فيجوز له أن يتيمم ويصلي^(١٨).

٦٤٧- وليس الحضري كذلك؛ لأن فرض الحضري ليس التيمم إذا أعوزه الماء.. فلذلك انفردا^(١٩) وإذا منعه الأدميون منعًا لا يخاف فيه^(٢٠) القتل مثل أن يجسوه في موضع/ ^(٢١) لا ماء فيه، أو كان

(١) انظر: المنهاج (ص ٨٦) .

(٢) في (أ) و(ب): جدري.

(٣) في (ب): الجرح.

(٤) في (ب): خفاف.

(٥) في (ب) و(ج): عليه.

(٦) في (ب): صلى.

(٧) ولا يبعد. انظر: المنهاج (ص ٨٦) .

(٨) في (ب): الوقت.

(٩) غير واضحة في (ب) وهذه صورها: **أَيُّهَا!**

(١٠) هذا تكرار لما تقدم قريباً.

(١١) في (أ) و(ب): الماء.

(١٢) في (ب): وأشبهها.

(١٣) في (أ) و(ب): يحول.

(١٤) في (ب): وهذا.

(١٥) شفة المحتاج (١/ ٣٢٥).

(١٦) شفة المحتاج (١/ ٣٧٩).

(١٧) في (أ) و(ب): منه.

(١٨) كناية [ص ٦٨] من (ج).

أمرًا^(١) من السماء لا يجاف فيه الفتن وهو^(٢) واجدٌ للماء ومحوّلُ بينه وبينه.. تيمّم ثمّ^(٣) صلى وأعاد تلك الصلاة إذا قدر على الماء.

باب الاغتسال من الحيض

٦٤٨- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: وإذا^(٤) طهرت المرأة من حيضها فكان^(٥) عليها عندما رأت الطهر من النهار قدر ركعة.. صلت الطهر والعصر^(٦).

٦٤٩- وإن كان ما بقي عليها قبل الفجر قدر ركعة.. صلت^(١) المغرب/ (٣٤/ب) والعشاء.

٦٥٠- وإن كان بعد الفجر مقدار [ركعة] قبل إطلاع الشمس.. صلت الصبح.

٦٥١- وإذا طهرت المرأة و[كان] عليها من النهار قدر ركعة أو ركعة قبل الفجر أو^(٢) ركعة قبل إطلاع الشمس حين رأت الطهر فلم تفرغ^(٣) من غسلها إلا بعد ما غابت الشمس أو أطلع^(٤) الفجر أو طلعت الشمس.. صلت كما وصفت في الليل والنهار، وإنما^(٥) وقتها حين ترى الطهر؛ لأنها حينئذ صارت ممن عليها فرض الصلاة وإنما بقي الغسل^(٦).

(١) في (أ) و(د): أمر.

(٢) في (ب): فهو.

(٣) في (ب): و.

(٤) في (ب): إذا.

(٥) في (ب): وكان.

(٦) انظر: الوجيز (٣٨٥/١) والعزیز (٣٨٦/١)

(١) في (ب): وصلت.

(٢) في (أ) و(د): و.

(٣) في النسخ الثلاث: يفرغ.

(٤) في (ب): طلع.

(٥) في (ب): فإنما.

(٦) وهذا أصح القولين، أنه لا يشترط إدراك زمان لإمكان الطهارة، بل يكفي قدر تكبيرة على المعتد، أو قدر ركعة على ما في البوطي. انظر: الوجيز والعزیز (٣٨٧/١) المجموع (٦٩/٣).

٦٥٢- وكذلك المغمى [عليه] بقيق، والمجنون بقيق، والصراي يسلم قل غروب الشمس بركعة، وقبل إطلاع الفجر بركعة، وقبل إطلاع الشمس^(١).

٦٥٣- ولا^(٢) يقضي أحد من هؤلاء [حائض ولا غيرها] شيئاً من الصلوات التي فات وقتها^(٣).

٦٥٤- قال: وإذا نسبت المرأة صلاة فحاصت، أو حر رجل أو أغمى^(٤) عليه قل [أن] يمكنه أن يصلحها في أول وقتها.. فلا إعادة عليهم، وإذا أمكهم أن يصلوها في أول وقتها قل [أن] تخلص ويمن ويغلب على عقله.. أعادوا^(٥).

باب 'الرجل يسبقه الإمام' ببعض الصلاة

٦٥٥- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: ومن سبقه الإمام بشيء من الصلاة.. فلا^(٦) يقوم لقضاء ما عليه إلا بعد فراغ الإمام من التسليمتين^(٧).

٦٥٦- ومن فاتته شيء من^(٨) صلاة الإمام.. فإنه يقرأ فيما يقضي بمثل ما سبقه به الإمام، ويجعل ما أدرك مع الإمام كأول صلاته في القيام والجلوس مع الإمام ليس في القراءة، ويقضي ما سقه [به] الإمام في القيام والجلوس كأخـر صلاته.

(١) المراجع السابقة للمسائل السابقة.

(٢) في (ب): فلا.

(٣) الوجيز والعزیز (٣٩٢/١).

(٤) في (أ): غمي.

(٥) المزن (ص ٤٢) الوجيز (٣٨٩/١) العزیز (٣٩٠/١) المجموع (٧١/٣) روضة الطالبين (٣٩٠/١).

(٦) في (أ) و(٢): من سبق.

(٧) في (أ) و(ب): ولا، وفي ترتيب الأم: (لم يقم).

(٨) في (ب): بتسليمتين، وفي ترتيب الأم: (من التسليمتين).

(٩) نقل هذه الفقرة البلقيني في ترتيبه للأم (٣١١/١) وقال: "وفي «جمع الجوامع» في باب من سبقه الإمام بشيء، نقل عن الشافعي رَوَاهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: "وأحب لو مكث قليلاً قدر ما يعلم أنه لو كان عليه سهو سجد فسجد معه".

والسنة أن لا يقوم المسبوق إلا بعد تسليمي إمامه، ويتوزع بعد الأولى. انظر: نهاية المحتاج (٢٤٥/٢) النجم الوهاج (٤٠٦/٢).

٦٥٧- ويُخَمَّعُ بين الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّطْرِ الطَّهَرِ وَالْعَصْرِ^(١) وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ^(٢)، وَيُؤَخَّرُ^(٣) الْمَغْرِبَ قَلِيلًا وَيَقْدَمُ الْعِشَاءَ^(٤) وَيَصَلِّي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَدَايٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ^(٥)، لَا مَافَلَةَ بَيْنَهُمَا^(٦)، وَإِنْ صَلَّى فِي^(٧) أَوَّلِ الْوَقْتِ.. كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا^(٨).

٦٥٨- وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يُخَمَّعَ^(٩) صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ فِي مَسْجِدٍ -قَدْ صَلَّيْتُ فِيهِ تِلْكَ الصَّلَاةَ- مَرَّتَيْنِ؛ إِذَا كَانَ مَسْجِدًا لَهُ إِمَامٌ رَاتٍ؛ وَإِنَّمَا كَرِهْتُ ذَلِكَ لِلْفِرْقَةِ؛ لِئَلَّا يَعْمَدَ قَوْمٌ لَا يَرْتَضُونَ إِمَامًا فَيُصَلُّوا بِإِمَامٍ غَيْرِهِ^(١٠).

٦٥٩- وَمَنْ صَلَّى وَحْدَهُ ثُمَّ أَذْرَكَ تِلْكَ الصَّلَاةَ بَعْثَهَا فِي جَمَاعَةٍ.. فَلْيُصَلِّهَا أَيَّ صَلَاةٍ كَانَتْ^(١١).

(١) نهاية [ص ٦٩] من (ز).

(٢) هنا زيادة في (ب): في السفر.

(٣) انظر: الأم (١٥٧/٢) (١٦٦) الخلاصة (ص ١٣٦) المجموع (٢٦٠/٤) المنهاج (ص ١٣١).

(٤) هكذا صورتها في (ب): **بِمَا أَقَامَ وَاحِدًا**، ولعلها: وتؤخر.

(٥) في (ب): ثم.

(٦) في (ب): ثم.

(٧) انظر: الأم (١٩٢/٢).

(٨) اختلاف علي وابن مسعود من الأم (٥١٢/٨)، المجموع (٢٥٥/٤) وفيه: لو صلى بينهما ركعتين سنة راتية بطل الجمع على المذهب وقول الجمهور.

(٩) في (ب): من.

(١٠) انظر: الأم (١٦٧/٢).

(١١) هنا في (ب) زيادة: (ين)، وهي خطأ وكأن الناسخ قرأ (يُجَمَّع) هكذا (يُجَمَّع) فزاد (ين).

(١٢) انظر: الأم (٢٩٢/٢). المجموع (١١٩/٤) وحكاة عن البويطي الرركشي في السحر المحيط (٣٨٥/٤) تحت مبحث سد الذرائع.

(١٣) أي: ولو كانت الصبح والعصر؛ لأنها صلاة ذات سبب فلا ينهي عنها في هذه الأوقات. الأم (٥٦٢/٨) اختلاف مالك والشافعي، الخلاصة (ص ١٢٢) المجموع (١٢٠/٤) روضة الطالبين (٣٤٣/١) المنهاج (ص ١١٩).

باب الإمام يحدث

٦٦٠- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: ومن أصابه حدث في الصلاة وهو إمام؛ فإن لم يُقدّم رجلاً وصلى القوم فرادى.. أجزأهم صلاتهم^(١).

٦٦١- وإن قدّم رجلاً.. أتم بالقوم وبين على صلاة الإمام^(٢).

٦٦٢- فإن لم/ ^(٣) يقدم وقدموا لأنفسهم.. فعل كذلك^(٤).

٦٦٣- وكذلك إن مات الإمام^(٥)، -وهذا في غير الجمعة-^(٦).

٦٦٤- وهذا إذا كان الذي^(٧) حلف الإمام أحرم مع الإمام قبل أن يتقدم؛ فإن قدّم رجلاً لم يكن أحرم معه فتبعه القوم^(٨).. أعاد وأعادوا^(٩).

(١) قال الشافعي: وهو أحب إلي. انظر: الأم (٤٢٨/٢ و ٤٧٧).

(٢) انظر: الأم (٤٢٨/٢ و ٤٧٧) المجموع (١٣٨/٤).

(٣) كناية (١٢/١) من ب.

(٤) انظر: الأم (٤٢٨/٢).

(٥) انظر: حاشية الشيرازي على كناية المحتاج (٢٣٣/٢).

(٦) انظر: الوجيز (٢٦٧/٢) العزيز (٢٦٩/٢).

(٧) في (ب) زيادة: من، هكذا صورتها: ^(٨) فتبعه.

(٨) هكذا صورتها في (ب): ^(٩) فتبعه. وتحتل: فصلى بالقوم، أو: فتبعه القوم.

(٩) وهو كذلك في الأم (٤٧٨/٢) وكناية المطلب (٥٠٦/٢ و ٥١٠).

وهو خلاف المعتمد، وهذه مسألة: (استخلاف الأجنبي)، وذكر في المجموع (١٣٩/٤) أن فيها ثلاثة أوجه، وأن الصحيح الذي قطع به صاحب المذهب والجمهور والمعتمد منها: أنه إن استخلف في الركعة الأولى أو الثالثة من رباعية.. جازاً لأنه لا يخالفتهم في الترتيب، وإن استخلفه في الثانية أو الأخيرة.. لم يجوز لأنه مأمور بالقيام غير ملتزم لترتيب الإمام وهم مأمورون بالعود على ترتيب الإمام؛ فيقع الاختلاف، والوجه الثاني: -وهو قول الشيخ أبي حامد-: إن استخلفه في الأولى.. جاز وإن استخلفه في غيرها.. لم يجوز. والوجه الثالث: -وهو قطع جماعة منهم إمام الحرمين-: أنه لا يجوز استخلاف غير مأموم مطلقاً. وكذلك في روضة الطالبين (١٣/٢) والعزيز (٢٦٨/٢).

٦٦٥- فأما إعادته؛ فَمَنْ قَبْلَ أَنَّهُ كَانَ مُصَلِّيًا لِنَفْسِهِ بِبُيُوتِ 'الثانية' أو 'الثالثة' أو 'الرابعة' أَوَّلَ مَا يَصَلِّي.. فلا^(٢٧) يجزئه، وعليه الإعادة؛ لأن عليه أن يبوي الأولى ثم الثانية ثم الثالثة ثم الرابعة^(٢٨).

٦٦٦- وأما إعادتهم؛ فلأنهم أحرموا قبل إمامهم؛ لأنه لم يدخل مع الإمام^(٢٩) بإحرامه فينبى على صلاته، وإنما^(٣٠) هو كالصلي لنفسه، وإحرامهم قبله^(٣١).

٦٦٧- وَمَنْ لَمْ يُطْلَقِ الصَّلَاةُ قَائِمًا مِنْ عِلَّةٍ.. صَلَّى جَالِسًا؛ يَتَرَعَّعُ^(٣٢) فِي مَوْضِعِ الْقِيَامِ [وَكَيْفَ أَمَكْنَهُ]^(٣٣).

٦٦٨- وَيَرْكُوعٌ وَيَسْجُدٌ، وَيَجْعَلُ السُّجُودَ أَحْفَصَ مِنَ الرُّكُوعِ، يَوْمِيَّ بِذَلِكَ إِمَاءٌ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى السُّجُودِ^(٣٤) بِالْأَرْضِ^(٣٥).

٦٦٩- فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِيَامِ وَقَدَّرَ عَلَى السُّجُودِ^(٣٦) بِالْأَرْضِ.. فَلْيَسْجُدْ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ.. أَعَادَ^(٣٧).

قلت: وتسمية الخلاف ها (أوجها) يفيد بأنها من تخريجات الأئمة، وأنت ترى نص الإمام في الأم والبوطي على المسألة، فالثالث: قول لا وجه، وأكثر من ذلك أن يكون المعتمد في المذهب على خلافه، وحقه أن يكون هو المعتمد.. والله أعلم.

(١) في (أ) و(د): الثالثة أو الثانية.

(٢) في (أ) و(د): ولا.

(٣) قال في الأم (٤٧٨/٢): "لأنه رجل عمد أن يقلب صلاته".

وهذا فيما لو بنى على صلاة الإمام، أما إن استأنف.. فصلاة الإمام صحيحة، وصلاة من صلى معه ممن لم يدرك الصلاة مع الإمام المحدث.. بحجزة كذلك. انظر: الأم (٤٧٨/٢).

(٤) نهاية [ص ٧٠] من (ز).

(٥) في (ب): فإنما.

(٦) وَعَلَّلَ في الأم (٤٧٨/٢) بعلة أخرى وهي: أنهم صلوا بخلف وجلي صلاته باطلة بسبب قلبه صلاته.

(٧) في (أ) و(د): مترجع.

(١) المعتمد: أن الأفضل أن يقعد مفترشاً، وهو رواية المزي (ص) والقول الثاني: يقعد متربعا، وهو رواية البوطي هنا، وحكاها عنه في المجموع (٢٠٢/٤). وفي الأم (١٧٦/٢) ذكر القعود ولم يتعرض لكيفيته.

(٢) في (ب): أن يسجد.

(٣) انظر: الأم (١٧٧/٢) المجموع (٢٠٣/٤ و ٢٠٧).

٦٧٠- ويجلس في تشهده وبين السجدين وفي جلوسه بين السجدين^(٣) كما يجلس المصلي قائماً^(٤).

٦٧١- وإن صلى جالساً على ركبته ولم يترفع وهو لا يطيق^(٥) القيام (٣٥/ب).. أجزأه ذلك.

٦٧٢- ومن لم يقدر [على الصلاة] جالساً من مرض.. صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة، يركع ويسجد إشارةً على قدر طاقته^(٦).

٦٧٣- فإن لم يقدر.. جعلت رجلاه في القبلة، واستقبلها بوجهه، وأومأ إشارةً بوجهه^(٧).

٦٧٤- ولا يرفع المصلي جالساً إلى وجهه شيئاً يسجد عليه ليس أصله في الأرض، فأما^(٨) الوسادة تكون^(٩) في^(١٠) الأرض ويسجد عليها أو الطُّفْسَةُ^(١١) أو^(١٢) ما أشبهها^(١٣).. فلا^(١٤) بأس إذا كانت على الأرض^(١٥).

(١) في (ب): أن يسجد.

(٢) انظر: الأم (١٧٦/٢) و١٧٧ و١٧٨.

(٣) في (أ) و(ب): السجود.

(٤) انظر: المجموع (٢٠٢/٤).

(٥) في (أ): وهو ليطيق، و في (ب): وهؤلاء يطيق.

(٦) انظر: الأم (١٧٧/٢)، وعزاه للربيعي في المذهب (٢٠٦/٤) والمجموع (٢٠٦/٤).

(٧) انظر: الأم (١٧٨/٢).

(٨) في (ب): وأما.

(٩) في (أ): بلا نقط، و في (ب): يكون.

(١٠) في (ب): على.

(١١) الطمسة، منته الطاء والماء، واحدة الطافس، وهي المُرْفَةُ فوق الرّجُل. ويقال: الطافس : ويقال للسط والتّهاب ولخصير من سعف عرض ذراع.. طفافس. النهاية (١٤٠/٣)، القاموس مع تاج العروس (٢١١/١٦).

(١٢) في (ب): الطمسة.

(١٣) في (ب): و.

(١٤) في (ب): أشبههما.

(١٥) في (ب): ولا.

٦٧٥- ومن رفع إلى وجهه شيئاً [للسجدة عليه؛ فإن كان] أوماً عليه [وَكثُر] أكثر ما يقدر عليه مما يبلغ من الإماماء.. فلا شيء عليه، وإن كان لم يومي عليه أكثر ما يقدر عليه من الإماماء.. أعاد.

٦٧٦- ومن كان له الإماماء في الركوع والسجود ثم لم يبلغ فيهما أكثر ما يقدر عليه من^(٢) الانصاء^(٣) في الركوع والسجود وقصر دون ذلك [في الرفع والحفض].. أعاد^(٤).

٦٧٧- ومن أصابه الرعاف في الصلاة.. فإنه يصرف فيغسله^(٥) ويتدئ الصلاة من أولها ولا وضوء عليه.

٦٧٨- فإن قيل: فقد بنى ابن عمر في الرعاف^(٦)، قيل: خالفه المسور بن غزمية وقال: ومن رعف فليبتدئ^(٧)، فلما اختلف أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. كان قول أسور أشبههما؛ [لأبي] لا أعلم خلافاً^(٨) أن كل من وثى طهره عن القبلة^(٩) عامداً.. أعاد الصلاة، والراعف يولي طهره عن القبلة عامداً.

٦٧٩- وكذلك من أصابه في بطنه رز فاحتاج إلى الوضوء^(١٠) أو^(١١) خرج منه ريح فانصرف من صلاته.. فإنه يتدئ.

(١) الأم (١٧٧/٢-١٧٨).

(٢) هكذا صورتها في (ب): ^{أشبه} أشبهها (في) أو (من).

(٣) في (ب): أشاء.

(٤) انظر: الأم (١٧٧/٢).

(٥) في (ب): وبغسله.

(٦) رواه مالك (٣٨/١: ٤٦) عن نافع أن ابن عمر كان إذا رعف.. انصرف فتوضأ، ثم رجع فبن ولم يتكلم.

وعبد الرزاق (٣٣٩/٢: ٣٦١٢)، والبيهقي (٢٥٦/٢)، وصححه، ورواه في المعرفة أيضاً (١٧٢/٣).

(٧) سبق تنزيهه.

(٨) غير واضحة في الأصل.

(٩) نهاية [ص ٧١] من (ز).

(١٠) في (ب): وضوء.

(١١) في (ز) و(ب): و.

٦٨٠- فإن قيل: فإنه قد روي عن علي بن أبي طالب أنه قال: «يبي»^(١)، قيل: قد^(٢) يخالفه المسور وقال: «يندئ»، وقول المسور أشبه بقول العامة فيمن ولّى ظهره القبلة عامداً أنه يندئ الصلاة.

٦٨١- ومن أصابه رعاف فلم يقطع عنه.. فليغسل أنفه قبل دخوله في «كل صلاة»^(٣) ويسد منخريه بشيء ويسجد على الأرض،^(٤) فإن لم يقدر على سد منخريه لكثرة الدم.. فليسجد بالأرض ولا يومي إيماء.

٦٨٢- ولا بأس بالدعاء في المكتوبة والنافلة، في السجود والنشهد^(٥).

٦٨٣- ولا يقرأ أخذ وهو راكم^(٦).

٦٨٤- ومن صلى بالناس جنباً أو غير متوضئ ساهياً.. أعاد^(٧)، ولم يعيدوا إن كانوا اتبعوه وهم غير عاتين بذلك^(٨)، وإن كانوا اتبعوه وهم عاتون بذلك.. فإنهم يعيدون^(٩)، وإن^(١٠) كانوا اتبعوه

(١) رواه عبد الرزاق (٣٣٨/٢) ٣٦٠٦ و٣٦٠٧، والبيهقي (٢٥٦/٢-٢٥٧)، وكأنه أشار إلى تضعيفه بقوله: "في كل هذا إن صح دلالة على جواز الانصراف بالرُّزَّ قبل خروج الحدث، ثم البناء على ما مضى من الصلاة".

(٢) في (ب): فقد.

(٣) في (ب): الصلاة.

(٤) نهاية (٣٦/١) من (أ).

(٥) انظر: الأم (٢٦٤/٢) و٢٦٥.

(٦) انظر: الأم (٢٥٤/٢) المجموع (٣٨٦/٣).

(٧) انظر: الأم (٣٢٩/٢).

(٨) انظر: الأم (٣٢٩/٢) الوجيز (١٦١/٢) العزيز (١٦٢/٢).

(٩) في (ب): كان كالقوم.

(١٠) انظر: الأم (٣٢٩/٢) العزيز (١٥٤/٢).

(١١) في (ب): فإن.

‘وَلَمْ يَعْلَمُوا’.. فلا إعادة عليهم، [وسواءً ذَكَرَ وهو في صلاته فأنصرف أو ثَبِتَ؛ في أن القوم يبنون^(٢) على ما صلوا معه إذا لم يعلموا أنه جنب ولا غير متوضئ]^(٣).

٦٨٥- ومن ذكر صلاة^(٤) وهو إمام في صلاة غيرها [قد فات وقتها].. مضى بالقوم وأجزأته^(٥) تلك الصلاة، وأجزأت^(٦) من خلفه، وأتى بتلك الصلاة التي نسبها.

باب الصلاة في معاطن^(٧) الإبل

٦٨٦- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: ولا يصلى في معاطن^(٨) الإبل، فإن صلى فيها رجل^(٩) فلم يكن في موضع قيامه ولا سجوده ولا موضع ركبته شيء من أوبالها ولا أبعادها.. فصلاته تامة^(١٠)، وأكره ذلك^(١١)؛ لنهي النبي ﷺ^(١٢)، وإن كان يحبه على الاختيار^(١٣)، وإن كان يصلى في موضع سجوده أو قيامه أو ركبته شيء من أوبالها وأبعادها فصلى عليه.. أعاد الصلاة^(١٤).

(١) في (أ) و(ب): ولا يعلمون.

(٢) في المخطوط: يبنوا.

(٣) انظر: الأم (٣٢٩/٢) العزيز (١٦٤/٢).

(٤) حاية (١٢/ب) من ب.

(٥) في (ب): وأجزأته.

(٦) في (ب): وأجزأت.

(٧) في (ب): أعطان.

(٨) وهي: المواضع التي تَنَحَّى إليها الإبل الشاربة؛ لشرب غيرها، الشافعي في الأم (٢٠٨/٢-٢٠٩) روضة الطالبين (٢٧٨/١).

وقال الأزهري: الأعطان جمع عطن وهو الموضع الذي تنحى إليه الإبل عن الماء إذا شربت الشربة الأولى فتترك فيه ثم يملأ الحوض لها ثانية فتعود من عطنها إلى الحوض لتشرب الشربة الثانية. انظر: الزاهر (ص ١٠١).

(٩) في (ب): رجل فيها.

(١٠) الأم (٢٠٩/٢-٢١٠) روضة الطالبين (٢٧٩/١).

(١١) الأم (٢٠٨/٢) روضة الطالبين (٢٧٨/١).

(١٢) من حديث جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَلِي فِي مَرَابِصِ الْعَم؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: أَمَلِي فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «هَلَا»، وَهَذَا مُسْلَمٌ كَ: الْحَيْضِ، ب: الْوَضوءُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ، (٣٦٠).

٦٨٧- وكذلك مُرَاحٌ^(٣) الغنم [والبقر]^(١)؛ غير أني لا أكره [على الاستداء] الصلاة/^(٥) في مُرَاحٍ الغنم إذا كان سليماً^(٦) من أبوالها وأبعارها^(٧)؛ لإباحة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك^(٨).

٦٨٨- وإن كان في أعطان الإبل أو^(٩) مُرَاحٍ الغنم أو^(١٠) البقر شيء من أبوالها وأبعارها فَطَرَحَ^(١١) على ذلك حصيراً^(١٢) أو ثوباً^(١٣) فصلى عليه.. أجزأه ذلك^(١٤).

باب طهارة الأرض

٦٨٩- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: ولا^(١) يُذهَبُ نجاسة ما أصاب الأرض من ذلك الشمس ولا البدن^(٢)، ولا يزيله إلا صب الماء عليه^(٣)، كما أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يُصبَّ على بول الأعرابي ذنوباً^(٤) أو ذنوبان^(٥) (٣٦/ب) من ماء^(٥).

(١) الأم (٢١٠/٢).

(٢) الأم (٢٠٩/٢) روضة الطالبين (٢٧٩/١).

(٣) مراح الغنم: مأواها بالليل. انظر: الزاهر (ص ١٠٢) والكلمة ساقطة من (ز).

(٤) الأم (٢٠٩/٢ - ٢١٠) روضة الطالبين (٢٧٨/١ - ٢٧٩).

(٥) نهاية [ص ٧٢] من (ز).

(٦) في (ب): كانت سليمة.

(٧) في (ب): ولا أبعارها.

(٨) وهو الحديث السابق، وانظر: الأم (٢٠٩/٢) روضة الطالبين (٢٧٨/١).

(٩) في (ب): و.

(١٠) في (ب): و.

(١١) في (أ) و(ز): وطرح.

(١٢) في (أ) و(ز): حصير.

(١٣) في (أ) و(ز): ثوب.

(١٤) مثل هذا الحكم قاله في روضة الطالبين (٢٧٩/١) في الصلاة في المفرة.

(١) في (ب): لا.

(٢) هكذا صورتها في (ب): **البلل**.

(٣) وهو: البلل. انظر: مقاييس اللغة (ص ٩٨٤)، المصباح المنير (ص ٤٨٩)، مختار الصحاح (ص ٥٦٢).

٦٩٠- ومن أحدث بعد التشهد قل أن يسلم.. أعاد الصلاة^(١).

باب الوتر

٦٩١- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: والوتر سنة^(٢)، وركعتا الفجر سنة^(٣)، والعبدان والكسوف والاستسقاء سنة مؤكدة^(٤).

٦٩٢- وقد روي أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يصلي ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب [وركعتين بعد العشاء وركعتين بعد الجمعة]^(١) [٢].

٦٩٣- والكسوف والاستسقاء والعبدان أوكد^(٣)، وقيام رمضان في معناها في التوكيد^{(١)(٢)}.

(١) الأم (١١٢/٢) الخلاصة (ص ٥٨) المهاج (ص ٦٧ و ٨١).

(٢) في (ب): ذنوباً.

(٣) الذنوب هو: الذنوب العظيمة، ولا تسمى ذنوباً حتى تكون مملوءة ماءً، وتذكر وتؤتى. المرن (ص ٣٣) المصباح

النير (ص ١٧٦) مختار الصحاح (ص ٢٠٧) مادة: (ذ ن ب).

(٤) في (ب): ذنوبين.

(٥) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: الوضوء، ب: صب الماء على البول في المسجد، (٢٢٠)، عن أبي هريرة

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم ك: الطهارة، ب: وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد،

(٢٨٤) (٢٨٥) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليس عندهما (أو ذنوبان)، بل الحزم بإفراد الذنوب.

(٦) لأنه أحدث قبل أن يتحلل من الصلاة.

والتحلل من الصلاة يكون بالتسليم ولا يقوم غير التسليم مقامه. نهاية المطلب (١٨١/٢)، وفي هذا إشارة لخلاف

الحنفية في المسألة. انظر: مختصر القدوري (ص ٨٢).

(٧) الأم (١٥٠/٢) المهاج (ص ١١٥).

(٨) الأم (١٥٠/٢) المهاج (ص ١١٥).

(٩) الأم (١٥٠/٢) المهاج (ص ١١٦).

(١) في المخطوط: "بعد الفجر"، والصواب: بعد الجمعة، أو: قبل الفجر، وأثبت الأول لموافقه للحدث.

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: الجمعة، ب: الصلاة بعد الجمعة وقبلها،

(٩٣٧)، ومسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل السنن الراجعة قبل الفرائض وبعدهن وبين عددن،

(٧٢٩). وفيه ذكر ركعتين بعد الجمعة.

(٣) الأم (١٥٠/٢) المهاج (ص ١١٦).

٦٩٤- والوتر ركعة، وأحب إلي أن يركع قبلها^(٣)، وأقل ما يركع قبلها.. ركعتين، بفصل بينهما بسلام^(٤).

٦٩٥- ومن طلع [له] الفجر قبل أن يوتر.. فليوتر ما بينه وبين أن يصلي الصبح، فإن صلى الصبح.. فلا إعادة عليه^(٥).

٦٩٦- ومن أوتر في رمضان مع الناس ثم انصرف إلى أهله.. فليُصَلِّ نافلة^(٦) إن شاء^(٧).

٦٩٧- ومن أوتر في أول الليل في بيته أو في المسجد ثم بدا له أن يصلي قبل أن ينأى نافلة.. فليوتر قليلاً ثم ليُصَلِّ^(٨).

٦٩٨- ويقرأ في الركعتين قبل الوتر بـ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ في الأولى، وفي الثانية: ﴿

قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ﴾، ويقرأ في الركعة الواحدة بـ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ

(١) في (ب): التأكد.

(٢) الأم (١٥٠/٢) قال: "فأما قيام شهر رمضان فصلاة المنفرد أحب إلي منه"، ومثله في المزي (ص٣٧).

(٣) هنا في (ب) زيادة: ركعتين.

(٤) انظر: اختلاف ماللي والنسائي من "الأم" (٥٥٤/٨-٥٥٧)، قال في المنهاج (ص١١٥): "ولن زاد على

ركعة الفصل، وهو أفضل، والوصل بتشهد أو تشهدين في الآخرتين"، وانظر: روضة الطالبين (٣٢٨/١).

(٥) هل هذا بيان لآخر وقت الأداء أم بيان لآخر وقت القضاء؟.

إن أراد بيان آخر وقت الأداء.. فالعتمد كما في المجموع (٥٠٨/٣) أن آخر وقت الوتر طلوع الفجر، قال:

"وحكى المتولي قولاً للشافعي أنه يمتد إلى أن يصلي فريضة الصبح" قلت: ولعله أراد نصه هنا.

وإن أراد بيان آخر وقت القضاء.. فالعتمد أنه يقضيه أبداً. انظر: روضة الطالبين (٣٣٨/١).

(٦) في (ب): النافلة.

(٧) انظر: المجموع (٥٠٩/٣ و٥١١) روضة الطالبين (٣٢٩/١).

(٨) في (ب): ليصلي.

يَرْبِّ أَلْفَلَقِ ﴿١﴾ وَ﴿٢﴾ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴿٣﴾.. أَحَبُّ إِلَيَّ، وإن^(١) قَرَأَ غَيْرَهُنَّ^(٢) مع أم القرآن/^(٣).. أجزأه إن شاء الله^(٤).

٦٩٩- [ويفرأ في ركعتي المغرب: ﴿قُلْ يَتَّابِعَا الْكَافِرُونَ﴾ ﴿١﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢).. أَحَبُّ إِلَيَّ، وإن قرأ غيرها مع أم القرآن.. أجزأه]^(٣).

٧٠٠- [ويفرأ في ركعتي المحر: ﴿قُلْ يَتَّابِعَا الْكَافِرُونَ﴾ ﴿١﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢) فإن قرأ غيرها مع أم القرآن.. أجزأه إن شاء الله]^(٣).

٧٠١- [قال]: وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَأَقَامَتِ صَلَاةَ^(٢) الصُّبْحِ.. فليدخل^(١) مع الناس، ولا يركع ركعتي الفجر^(٣)، ويركعهما^(٤) [بعد ما يصلي] إذا طلعت الشمس^{(١)(٢)}.

٧٠٢- ^(١) وافرأ فيهما بـ﴿قُلْ يَتَّابِعَا الْكَافِرُونَ﴾ ﴿١﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢).. أَحَبُّ إِلَيَّ، وإن قرأ غيرها مع أم القرآن.. أجزأه إن شاء الله.

(١) في (ب): فإن.

(٢) في (ب): غيرها.

(٣) نهاية [ص ٧٣] من (ز).

(٤) انظر: المجموع (٥١١/٣) وروضة الطالبين (٣٣٢/١) الأنوار (١٦٢/١).

(٥) انظر: روضة الطالبين (٣٣٨/١).

(٦) انظر: روضة الطالبين (٣٣٨/١) وعزاء للبويطي.

(٧) في (أ) و(ز): الصلاة.

(٨) في (ب): فدخل.

(٩) العزيز (١٣٩/٢) المجموع (٢٣٥/٣).

(١٠) في (أ) و(ز): ويركعهما.

(١١) في (ب): قبل أن تطلع الشمس.

(١) المتمدن: أن ركعتي الفجر -كسائر النوافل المؤقتة- تُغضى أبداً، وقيل: ما لم يُصَلِّ الظهر، وقيل: ما لم تغرب الشمس. انظر: المجموع (٥٣٢/٣). وتعمل في أوقات النهي؛ لأن لها سبباً. انظر: نهاية المحتاج (٣٨٥/١).

(٢) هذه الفقرة ليست في (ب)، وقد تقدم نحوها من زيادات النسخة (ب)، فلعلها هي نفسها.

- ٧٠٣- قال^(١) أبو حاتم، وفي كتاب البويطي عن الشافعي: وكذلك ركعتي المغرب^(٢).
- ٧٠٤- ومن فاته^(٣) العشاء في شهر رمضان فدخل المسجد والناس في القنوت.. فليدأ^(٤) بانكسوبة؛ وإن كان الناس قياماً في قنوتهم^(٥)، ولا بأس بالصلاة في الأضغاع في قنوت رمضان^(٦).
- ٧٠٥- ويفصل بين الركعتين والوتر في قيام رمضان^(٧).

[التفصل على الدابة]

- ٧٠٦- [قال الشافعي]: ومن سافر^(٨) 'سَفَرًا تَقْصُرُ' في مثله الصلاة أو لا تقصر^(٩).. نَحْلُ على دابته حينما توجهت به دابته؛ في حمل كان أو على ظهر دابة^(١٠)/^(١١).
- ٧٠٧- وقد قيل: لا يتنفل أحدٌ على ظهر دابة^(١٢)/^(١٣) في سفر إلا سفر تقصر^(١٤) في مثله الصلاة^(١٥).

-
- (١) هذه الفقرة ليست في (ب).
- (٢) وقد تقدمت الفقرة وهي من زيادات النسبة (ب)، وكأن أبو حاتم لم يسمعها من الربيع، ورأها في نسخ أخرى، فأثبتها هنا، والله أعلم.
- (٣) في (ب): فاته.
- (٤) نهاية (٣٧/أ) من (أ).
- (٥) أي: يصلي وحده، ولا يأتى بمن يصلون التراويح. قال في الأم (٣٥٠/٢): "وأحب إلي من هذا كله.. ألا يأتى رجل إلا في صلاة مفروضة يبتدئها ماءً، وتكون نيتها في صلاة واحدة".
- (٦) أي: فإن أراد أن يأتى بمن يصلي التراويح وهو يريد العشاء.. فلا بأس. نص في الأم (٣٥٠-٣٤٩/٢) على جواز اقتداء المتفرض بالتنفل، وفي المزني (ص٣٩) حكى -موافقاً- عن عطاء أنه كان يصلي العشاء خلف الإمام في القنوت، فإذا سلم الإمام قام فصلى ركعتين لإكمال العشاء. وقال في المجموع (١٦٨/٤): "ولو صلى العشاء خلف التراويح.. جاز". وانظر: روضة الطالبين (٣٦٨/١).
- (٧) المزني (ص٣٧) المجموع (٥٠٦/٣).
- (٨) في (أ) و(م): سفر القصر.
- (٩) في (أ) و(م): يقصر.
- (١٠) في (ب): دابته.
- (١١) أي سواء كان سفرًا طويلًا أم قصيرًا. انظر: الأم (٢١٩/٢)، المزني (ص٢٥) المذهب (٢١٣/٣) المجموع (٢١٤/٣). ولم يتعرض في الأم لقصر سفر ولا لطوله.

٧٠٨- ويوتر على البعير إذا كان في مَحْجَلٍ^(٦)، والأرضُ أَحَبُّ إليَّ.

٧٠٩- ولا يصلي أحدٌ مكتوبةً على مَحْجَلٍ، وإن^(٧) كانَ مريضاً لا يستطيع أن يصلي [إلا] حالساً.. فليزل فليصل بالأرض^(٨)، حالساً، فإن صلى على المحمل.. أعاد وإن كان مريضاً^(٩).

(١) في (ب): دابته.

(٢) نهاية [١٣/١] من (ب).

(٣) في (أ) و(ب): يقتصر.

(٤) وهو قول الإمام مالك رَحِمَهُمُ اللَّهُ. انظر: الرسالة لابن أبي زيد القيرواني (ص ٢٠٩-٢١٠ مع الثمر الثاني).

ونقله في المجموع (٢١٣/٣) عن البويطي وقال: "جعل الحراسيون ذلك قولاً آخر للشافعي؛ فعملوا في المسألة تولين؛ أحدهما: يختص بالسفر الطويل -وهو مذهب مالك- وأصحهما: لا يختص، وقطع العراقيون وجاعةً من الحراسيين بأنه يجوز في القصير، قالوا: وقوله في البويطي.. حكاية لمذهب مالك لا قول له وعبارته ظاهرة في الحكاية".

(٥) الأم (١٥٠/٢) المرقن (ص ٢٥).

(٦) في (ب): ولو.

(٧) في (ب): في الأرض.

(٨) المصنف: جواز الفريضة على الدابة الواقعة إن استقبل القبلة وأتم الأركان -في الصحيح فضلاً عن العاجز عن القيام- فإن كانت الدابة سائرة؛ فلا تصح الصلاة المفروضة عليها على الأصح المنصوص في «الإملاء» كما ذكره الرافعي. انظر: العزيز (٤٣٠/١-٤٣١) روضة الطالبين (٢١٠/١) المجموع (٢٢٢/٣).

وفقاً للمسألة: أن استقرار المصلي في نفسه شرط، ومن منع الصلاة على الدابة الواقعة -كالغزالي وإمام الحرمين- اشترط زيادةً على ذلك إقامة الفريضة على ما يصلح للقرار. انظر: العزيز (٤٣٠/١-٤٣١) المجموع (٢٢١/٣) روضة الطالبين (٢٠٩/١) الوجيز (٤٢٩/١).

قال في العزيز (٤٣١/١) "وإن كانت سائرة فمه وجهان... (أصحهما) وهو المحكي عن نصح في «الإملاء» أنه لا يجوز؛ لأن سير الدابة منسوب إليه، ولهذا يجوز الطواف عليها، وسير السفينة بخلافه؛ فإنها بمثابة النار في البر، وأيضاً فإن البهيمة لها اختيار في السير؛ فلا يكاد تثبت على حالة واحدة، والسفينة كما يسير تسيراً إذ لا اختيار لها".

ثم قال: "المصنف" -أي الغزالي- وإمام الحرمين لم يزيدا في التوجيه على أن المصلي في الفريضة مأمور بالاستقرار على الأرض أو غيرها مما يصلح للقرار، وهذا لا يُستلزم أصحاب الطريقة الأخرى إذا المُسَلَّم عندهم أنه مأمور بالاستقرار في نفسه".

تنبيه: في المطبوع من العزيز: "المصنف وإمام الحرمين لم يريدا..." بالراء المهملة، وصوبته بإعجامها (يندا) إذ الكلام لا ينسجم إلا هكذا.

٧١٠- وللعمرة أن يصلي النافلة جالساً، وإن كان^(١) من غير علة؛ وإن^(٢) كان يطيق القيام^(٣)، وأجبت له إذا أراد الركوع أن يقوم فيقرأ سجدة من ثلاثين آية ثم يجزئ للركوع وهو قائم^(٤)، فإن لم يفعل وركع وهو جالس.. أجزأه ذلك إن شاء الله.

٧١١- وصلاة الليل والنهار مثنى مثنى، في الحضر والسفر، يفصل بين كل اثنين بمسالم^(٥).

٧١٢- ومن دخل مسجداً فليركع قبل أن يجلس^(٦)؛ فإن رسول الله ﷺ أمر بذلك، وقال: «تحية المسجد ركعتان»^(٧).

(١) في (ب): صلى.

(٢) فإن.

(٣) روضة الطالبين (١/٢٣٩).

(٤) وذلك للحديث المتفق عليه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أخرجه البخاري (ص ٢٢٠) ١٩-ك: التهجد، ٢٠-ب: إذا صلى قاعداً ثم صبح أو وجد خفة ثم ما بقي، ح (١١١٨) و (١١١٩)، ومسلم (١/٥٠٥) ٦٠-ك: صلاة المسافرين وقصرها، ١٦-ب: جواز النافلة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً، ح (٧٣١).

وانظر: معرفة السنن (٤/٣٢) و (٤/٣٣) شرح معاني الآثار (١/٣٣٨).

(٥) المزني (ص ٣٧) ويسن ذلك ولا يشترط. المجموع (٣/٥٤١).

(٦) وتحصل بفرض أو نقلي آخر. المهاج (ص ١١٦).

(٧) لحديث الصحيحين «إذا دخل أحدكم المسجد... فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»، ورواه البخاري ك: التهجد، ب: ما جاء في التطوع مثنى مثنى، (١١٦٣)، ومسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب تحية المسجد بركعتين، (٧١٤).

قال البلقيني في ترتيب الأم (١/٢٦٥): «وتحية المسجد ركعتان» الظاهر أن هذا حق قول الشافعي، ويقتل أن يكون من قول النبي ﷺ.

وأخرج ابن حبان (٢/٧٦: ٣٦١) عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «دخلت المسجد فإذا رسول الله ﷺ جالس وحده، قال: «ويا أبا ذر إن للمسجد تحية وإن تحبته ركعتان فقم فأركعهما» قال شعيب الأرناؤوط: إسناده ضعيف جداً.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/١٦٦)، والحاكم (٢/٥٩٧)، وقال الذهبي: السعدي ليس بثقة، يعني: بن سعيد السعدي، أحد رجال الإسناد.

(١) نقل هذه الفقرة بمرورها في ترتيب الأم (١/٢٦٥) مع عزوها للبوطي وأما في آخر باب طهارة الأرض.

٧١٣- ولا أذان ولا إقامة في نافلة^(١).

٧١٤- [قال الشافعي]: وسجود القرآن [أربع] عشرة^(٢) سجدة^(٣) /^(٤) في الحج منها سجدتان^(٥)، وفي الفصل ثلاثة^(٦)، وليس في ﴿ص﴾ منها شيء^(٧).

٧١٥- ومن قرأ سجدة بعد العصر وبعد^(٨) الصبح أو بعد الفجر.. فليسجد^(٩)، ولا يسجد إلا طاهرًا^(١٠).

٧١٦- ومن سمع رجلاً يقرأ [في غير الصلاة] سجدة؛ فإن كان جالساً إليه يستمع قراءته فسجد.. فليسجد معه^(١)، فإن^(٢) لم يسجد فأحبَّ السمع^(٣) أن يسجد.. فليسجد^(٤)، وسجوده

(١) الأم (١٨١/٢) المهاج (٩٢ص) مغني المحتاج (١٣٤/١) نهاية المحتاج (٤٠٢/١) .

(٢) في (ب): عشر.

(٣) نهاية [ص٧٤] من (٢).

(٤) المزني (ص٣٠) الخلاصة (ص١١٤) المهاج (ص١١٣) روضة الطالبين (٣١٨/١) نهاية المحتاج (٩٢/٢) معني المحتاج (٢١٤/١).

(٥) انظر: اختلاف علي وابن مسعود من الأم (٤١٥/٨) المزني (ص٣٠) الخلاصة (ص١١٤) المهاج (ص١١٣) نهاية المحتاج (٩٢/٢) مغني المحتاج (٢١٤/١) روضة الطالبين (٣١٨/١).

(٦) ذكر في الأم (٥٤٧/٨-٥٥٢) والمزني (ص٣٠) أن في الفصل سجود، وذكر سجدة في الانشقاق والتجم فقط ولم يتعرض لسجدة العلق، تأكيداً ولا إثباتاً. انظر: روضة الطالبين (٣١٨/١) مغني المحتاج (٢١٤/١) نهاية المحتاج (٩٢/٢).

(٧) المزني (ص٣٠) الخلاصة (ص١١٤) المهاج (ص١١٣) نهاية المحتاج (٩٢/٢) روضة الطالبين (٣١٨/١).

(٨) في (ب): أو بعد.

(٩) لأنما ذات سبب فلا تدخل في النهي، وتقدمت المسألة المهاج (ص٩١) نهاية المحتاج (٣٨٦/١).

(١٠) المهاج (ص١١٣) مغني المحتاج (٢١٧/١).

(١) انظر: اختلاف الحديث من الأم (٤٩/١٠) المهاج (ص١١٣) مغني المحتاج (٢١٦/١).

(٢) في (ب): وإن.

(٣) في (ب): للسمع.

(٤) المهاج (ص١١٣) مغني المحتاج (٢١٥/١-٢١٦).

معه إذا سجد أو كند [في] أن لا يترك ذلك^(١) [ومن سمع رجلاً يقرأ سجدة وهو مارٌّ به أو غير جالس إليه.. فليس عليه أن يسجد [بسجدة] وإن سجد.. فسجوده^(٢) حسن^(٣)].

٧١٧- وسجودُ الشكر حسن^(٤)، مثل أن يبلغ^(٥) (ب/٣٧) الرجل شيئاً^(٦) مما يُسرُّ به من أمر المسلمين أو أمرٍ من نفسه أو أن يدفع الله عنه بلوى قد ابتلى بها غيره فريد أن يسجد شكرًا لله عزَّ وجلَّ.. فذلك حسن^(٧).

٧١٨- وقد فعل ذلك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٨)، وأبو بكر^(٩)، وعمر^(١٠)، وغير واحد من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٧١٩- ولا يفعل ذلك إلا وهو طاهر^(١١).

٧٢٠- وليس في سجود القرآن ولا [في] سجود الشكر تشهد^(١٢) ولا سلام^(١٣).

(١) المنهاج (ص ١١٣) مغني المحتاج (٢١٦/١).

(٢) في (ب): يسجوده.

(٣) المنهاج (ص ١١٣) مغني المحتاج (٢١٦/١).

(٤) المنهاج (ص ١١٤).

(٥) في (أ) و(م): شيئاً.

(٦) في (م): يسدّ.

(٧) انظر: اختلاف علي وابن مسعود من الأم (٤١٦/٨) المنهاج (ص ١١٤) مغني المحتاج (٢١٨/١).

(٨) أخرجه أبو هارون ك: الجهاد، ب: سجود الشكر، (٢٧٧٤)، عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه «كان إذا جاءه أمرٌ سرور، أو بُشِّرَ به.. شَرَّ ساجداً شاكرًا لله»، ورواه الترمذي ك: السير، ب: سجدة الشكر، (١٥٧٨)، وقال حسن غريب، ورواه ابن ماجه ك: استقبال القبلة، ب: ما جاء في الصلاة والسجدة عند الشكر، (١٣٩٤)، والحاكم (٢٧٦/١)، وحسنه الألباني في إرواء الغليل (٢٢٧/٢-٢٢٨).

(٩) رواه عبد الرزاق (٣٥٨/٣: ٥٩٦٣)، وابن أبي شبة (٤٨٢/٢)، والبيهقي (٣٧١/٢) وفي المعرفة (٣١٩/٣)، وضعفه الألباني في الإرواء (٣٠٠/٢).

(١٠) رواه ابن أبي شبة (٤٨٣/٢)، والبيهقي (٣٧١/٢) وفي المعرفة (٣١٩/٣).

(١) المزي (ص ٣٢) الخلاصة (ص ١١٤) - الشكرام الثلاثة - المنهاج (ص ١١٤) مغني المحتاج (٢١٩/١).

(٢) وهو المعتمد. مغني المحتاج (٢١٦/١) وذكره من نص البويطي.

٧٢١- غير أنه إذا هوى للسجود^(٦) لهما.. هوى [به] بتكبير [ة] ورفع بتكبير [ة]^(٧).

باب في تسليم الإمام ومن خلفه

٧٢٢- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: ويسلم^(٨) الإمام بالناس ويسلم^(٩) من صلى مفردًا.. تسليمين: «السلام عليكم ورحمة الله» عن يمينه، «السلام عليكم ورحمة الله» عن شماله^(١٠).

٧٢٣- وكذلك روى عن رسول الله ﷺ^(١١) روى^(١٢) عبد الرحمن بن زياد^(١٣) قال 'حدثني رجل'^(١٤) عن أبي إسحاق الميموني^(١٥)، عن عبد الرحمن بن الأسود^(١٦)، عن أبيه^(١٧)، و

(١) المعتقد: أنه بشرط السلام. مغني المحتاج (٢١٧/١) وعزاه للبويطي.

(٢) في (ب): للسجدة.

(٣) المنهاج (ص ١١٣) مغني المحتاج (٢١٦/١).

(٤) في (أ) و(د): وسلام.

(٥) في (أ) و(د): وسلام.

(٦) في (ب): يساره.

(٧) الأم (٢٧٨/٢) المزي (ص ٢٨) المنهاج (ص ١٠٣) مغني المحتاج (١٧٧/١).

(٨) في (ب): رواه.

(٩) هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، أبو أيوب، ويقال: أبو خالد الإفريقي القاضي، عنده في أهل مصر، روى عن: أبيه وعبد الرحمن بن رافع التنوخي وجماعة، وعنه: الثوري وابن هبة وابن المبارك وغيرهم، ولي قضاء أفرقية مروان، قال الحافظ: ضعيف في حفظه، وكان رجلاً صالحاً، توفي سنة ست وخمسين ومائة، وقيل: بعدها، روى له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه. انظر: تهذيب التهذيب (٥٠٥/٢)، تقريب التهذيب (ص ٥٧٨).

(١٠) غير واضحة في (ب)، لعلها: "أخبرنا أبو معاوية، هكذا صورها في (ب): ".

(١١) هو عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعي الميماني الكوفي، الحافظ أحد الأعلام، ثقة مكثر عابد، رأى علياً رضي الله عنه وهو خطيب، وروى عن: زيد بن أرقم وعبد الله بن عمرو وعدي بن حاتم وخلق كثير. يقال: حدث عن ثلاثمائة شيخ، وروى عنه: الأعمش وشعبة والثوري وإسرائيل وخلائق. كان صواماً قواماً متيناً من أوعية العلم ومنابعه غزيرة، توفي سنة سبع وعشرين ومائة، يوم دخل الضحاك بن قيس الكوفة. انظر: تهذيب التهذيب (٢٨٤/٣)، تقريب التهذيب (ص ٧٣٩).

(١٢) عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو حفص، ويقال: أبو بكر الكوفي، أدرك عمر بن الخطاب، روى عن: أبيه الأسود بن يزيد، وأنس بن مالك، وعبد الله بن الزبير، روى عنه: الحجاج بن

علقمة^(٦)، عن ابن مسعود قال: «رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكر في كل رفع ووضع وقباض وقعود، ويسلم عن يمينه: «السلام عليكم ورحمة الله»، وعن يساره: «السلام عليكم ورحمة الله»، حتى يُرى بياض عذبيه كلبهما، ورأيت أبا بكر وعمر يفعلان ذلك»^(٧)/^(٨).

٧٢٤- [قال الشافعي:] وَمَنْ كَانَ خَلْفَ الْإِمَامِ؛ فَإِذَا فَرَغَ الْإِمَامُ مِنْ صَلَاتِهِ.. سلم عن يمينه وعن شماله؛ بوي [بذلك الخروح من الصلاة^(٩)]، [في إحدى تسليمه^(١٠) الرّد على الإمام^(١١)]؛ لأنه

أرطاة، وسليمان الأعمش، وأبو إسحاق السبيعي، ذكره محمد بن سعد في الطبقة الثالثة من فقهاء أهل الكوفة، توفي في آخر خلافة سليمان بن عبد الملك سنة ثمان أو تسع وتسعين، روى له الجماعة. تهذيب الكمال (٥٣٠/١٦).

(١) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو، ويقال: أبو عبد الرحمن الكوفي، ابن أخي علقمة بن قيس، وكان أسن من علقمة، روى عن: بلال بن رباح، وعبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، روى عنه: إبراهيم بن سويد النخعي وابن أخيه إبراهيم بن يزيد النخعي وأبو إسحاق السبيعي وأبو بردة بن أبي موسى، قال: أهد ثقة من أهل الخير، توفي بالكوفة سنة خمس وسبعين وقيل: سنة أربع وسبعين، روى له الجماعة. انظر: تهذيب الكمال (٢٣٣/٣).

(٢) هو علقمة بن قيس بن عبد الله، أبو شبل، فقيه العراق، الإمام، النخعي، الكوفي، نال إبراهيم النخعي، وعم الأسود، ولد في حياة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وُلِقَ الجاهلية وسمع من عمر وعثمان وابن مسعود وعلي، وجود القرآن على ابن مسعود، وتقفه به، وكان من أنبل أصحابه، كان ثبًا فيما ينقل، صاحب خير وورع، كان يشبه ابن مسعود في هديه وذلك وسمته وفضله، أخذ عنه: إبراهيم بن سويد النخعي، والشعبي، وآخرون، توفي سنة اثنين وستين. انظر: تذكرة الحفاظ (٤٨/١)، وتهذيب التهذيب (١٤٠/٣).

(٣) أخرجه أحمد (١٧٤/٦: ٣٦٦٠) قال: حدثنا يحيى بن القطان - عن زهير قال: حدثني أبو إسحاق، به، ورواه أبو داود ك: الصلاة، ب: في السلام، (٩٩٦)، والترمذي ك: الصلاة، ب: ما جاء في التسليم في الصلاة، (٢٩٥) والنسائي ك: السهو، ب: كيف السلام على الشمال، (١٣٢٢) وابن الجارود (ص ٦٣: ٢٠٩)، وابن حبان (٣٣٣/٥: ١٩٩٣) من حديث ابن مسعود وفيه الشاهد وهو كيفية التسليم.

(٤) نهاية [ص ٧٥] من (٢).

(٥) الأم (٢٧٨/٢).

(١) في (ب) في الثانية.

(٢) قال في الأم (٢٧٨/٢): "وتنوي -أي المأمور- الإمام في أي الحائتين كان". المنهاج (ص ١٠٣) مغني المحتاج (١٧٨/١).

يجوز إذا سلم عليك رجل أن يكون ردك عليه كما سلم^(١) عليك سواء، إن قال: «سلام عليكم» أن تقول: «سلام عليكم» رداً عليه، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذَا حُيِّدْتُمْ مِنْهُ جَنَّتُمْ فَقُومُوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦].

٧٢٥- [قال الشافعي:] ولا يثبت الإمام في مجلسه إذا صلى بالناس^(٢) في مسجد/جماعة ولا في مسجد/عشيرة.. أحب إلي^(٣).

٧٢٦- [قال الربيع: وفي «كتاب الصلاة الكبرى»: يجلس، لأن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يجلس، فكما نرى أن ذلك^(٤) لينفذ^(٥) النساء^(٦)].

٧٢٧- فإن^(٧) صلى وحده.. فليثبت^(٨) ما شاء^(٩).

٧٢٨- ومن دخل المسجد فوجد الإمام جالساً في الركعة الأخيرة.. فليحرم قائماً وليجلس معه، فإذا سلم الإمام.. قام بلا تكبير ف قضى صلاته، فإن أدركه في اثنين.. فليجلس معه كذلك^(١٠)، وإذا أراد أن يقوم بعد فراق الإمام من الركعتين الآخريتين [لقضاء ما عليه].. فليقم بتكبير كما يقوم من الثانية^(١١) إذا صلى لنفسه^(١٢).

(١) في (ب): يسلم.

(٢) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ ذَكَرَهُ.

(٣) في (ب): سلم الناس.

(٤) إلا أن يكون معه نساء، فيثبت لينصرفن قبل الرجال. انظر: المزي (ص ٢٨) مغني المحتاج (١/١٨٣).

(٥) نهاية [١٣/ب] من (ب).

(٦) هكذا صورتها في (ب): كَلْبَلَةٍ.

(٧) حكاه في الأم (٢٨٧/٢) عن الزهري. وانظر: الأم (٢٨٩/٢) أيضاً، والمزي (ص ٢٨) ومغني المحتاج (١/١٨٣).

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في (ب): فيثبت.

(١٠) الأم (٢٨٩/٢) وقال: "وأستحب للمصلي منفرداً وللمأموم أن يطبلا الذكر بعد الصلاة".

(١١) أي إذا أدركه في جلوسه للشهد الأول.. فليجلس معه.

(١٢) في (ب): الثالثة.

٧٢٩- ولا بأس بالإمامة في النافلة. ^(٢)

باب الرجل يسبقه الإمام ببعض الصلاة

٧٣٠- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: ^(٣) ومن كان حلف الإمام قد سبقه ركعة، فسمع نعمة، فطأ أن الإمام قد سلم، فقام يقضي الركعة التي بقيت عليه، وحلّس ^(٤) فسمع سلام الإمام.. فهذا سهوٌ يحمله عنه الإمام، ولا يعتدُّ بها، ويقضي الركعة التي [بقيت] عليه ^(٥)، ولا يشهدها.. الذي خرج من صلاة مُعَاذِ فُضِّلِي لفسه؛ لأنَّ ذلك خرج عامداً، وهذا خرج على أن إمامه قد فرغ.

٧٣١- وإن ^(٦) سلم الإمام وهو ^(٧) راکع أو ساجد.. ألقى جميع ما عمل قبل سلام الإمام وانتدأ ركعة تامة بقراءتها وركوعها وسجودها بعد سلام الإمام ^(٨).

(١) إذا سلم الإمام.. قام المسبوق مُكَبِّراً إن كان جلوسه مع الإمام موضع جلوسه لو كان منفرداً بأن أدركه في ثالثة المغرب أو ثالثة الرابعة لأنه يكره له المنفرد وغيره بلا خلاف. المنهاج (ص ١٢٧) مغني المحتاج (٢٦٢/١).

وتنقل هذه الفقرة البلقيني في ترتيب الأم (٣١١/١) عن ((جَمْعُ الْجَوَامِعِ)).

(٢) هذه الفقرة في (ب): أول الباب التالي.

انظر: مغني المحتاج (٢١٩/١-٢٢٠).

(٣) في ترتيب الأم (٣١١/١) نقل هذا الباب كله عن جمع الحوامع. قال: في رواية الترمذي وأبي أبي الحارود وأحبُّ لِمَنْ حَلَفَ الْإِمَامُ أَنْ لَا يَسْبِقَهُ بِرُكُوعٍ وَلَا سُجُودٍ وَلَا عَمَلٍ فَإِنْ كَانَ فَعَلَ فَرَكِعَ الْإِمَامُ وَهُوَ رَاكِعٌ، أَوْ سَاجِدٌ فَذَلِكَ مُخَرِّجٌ عَنْهُ وَإِنْ سَبَقَهُ فَرَكِعَ، أَوْ سَجَدَ، ثُمَّ رَمَعَ قُلَّةً فَقَالَ بَقِصُ النَّاسِ يُمُودُ فَبَرَكِعَ بِعَدِّ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ حَتَّى يَكُونَ إِمَامًا رَاكِعًا وَإِمَامًا سَاجِدًا مَعَهُ وَإِمَامًا مُتَّبِعًا لَا يُخْرِئُهُ إِذَا انْتَهَى بِهِ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَّا ذَلِكَ.

(٤) في (ب): فجلس.

(٥) فهو قد عاد إلى الموضع الذي بدأ منه السهو.. فلا إشكال، وستأتي صورة أخرى. المجموع (٦٤/٤).

(٦) في (ب): فإن.

(٧) أي المسبوق الذي ظن أن الإمام قد فرغ من صلاته.

باب من سهى عن سلام نافلة أو فريضة

٧٣٢- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: ومن سهى عن [سلام] نافلة حتى دخل في فريضة؛ فإن ذكر/ ^(٢) قريئاً.. جلس قائم النافلة -إن شاء- بالتشهد وسجد سجدتي السهو قبل السلام ودخل في الفريضة بإحرام جديد ^(٣).

٧٣٣- قال ^(٤) أبو حاتم: وفي كتاب أبي ^(٥) الوليد: إن شاء أن يقطع ويسلم وهو قائم في المكتوبة.. قطع وابتدأ إحراماً ^(٦) جديداً.

٧٣٤- قال الشافعي: وإن سهى عن سلام مكتوبة حتى دخل في نافلة؛ فإن كان/ (ب/٣٨) قريئاً.. رجع فتشهد وسجد سجدتي السهو وسلم ونمت له المكتوبة، وإن شاء أعاد النافلة، وإن شاء لم بعد ^(٧).

٧٣٥- والتطاول: أن يصلي ركعة تامة من المكتوبة أو النافلة وهو ساوٍ ^(٨) للسلام ^(٩) ^(١٠)، ولو لم يقرأ فيها إلا «بِأَمِّ الْقُرْآنِ» و«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» أو «بِأَمِّ الْقُرْآنِ» وحذَّها رَطَلُ الْقِيَامِ والقراءة

(١) وهل يلزمه أن يعود إلى القعود ثم يقوم منه، أم يكفيه العود من الركوع إلى القيام؟ فيه وجهان، أممهما: يلزمه العود إلى القعود، والثاني: لا يجب الرجوع؛ لأن النهوض غير مقصود لئنه وإنما المقصود القيام فما بعده. المجموع (٤/٦٤).

(٢) نهاية [ص ٧٦] من (٢).

(٣) تقدم نحوها.

(٤) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٥) في (٢): ابن.

(٦) في (٢): إحرامه.

(٧) تقدم نحوها.

(٨) في (أ) و(ب): ساهي، في (٢): ساوٍ، وهو المثبت.

(٩) في (ب): للتسليم.

(١٠) وعزاه للبيهقي في المهذب والمجموع (٤/٤٣).

بلا عقد ركعة.. (يكون تطاولاً) ^(١)، وقدرُ التطاول -في هذه الأشياء- وفيمن نسي ركعة-: قدرُ الوقت الذي كلّم فيه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذو ^(٢) اليدين ورد ^(٣) عليه ^(٤) ^(٥).

باب السنة في الجنائز ^(٦)

٧٣٦- أبو حاتم عن الربيع قال الضافعي: ويصلى على الحائر في أي ساعات الليل والنهار حضرت؛ في وقت صلاة كانت ^(٧) أو غيره ^(٨) ^(٩).

(١) في (أ) و(ب): تكون تطاول.

(٢) في (ب): ذا.

(٣) في (ب): ورده.

(٤) يعني أن قدر التطاول هو الريادة عن القدر المقول عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قصة ذي اليدين، وأما قدر الوقت في قصة ذي اليدين فقليل.

قلت: وهذا القول -كما- في المجموع (٤٣/٤) وجهها في المذهب ونقل حكايته عن المتولي والشاشي، وهو -كما- ترى- نصّه في البويطيّ هنا، فهو قول لا وجه. والله تعالى أعلم.

وفي المجموع نسب للبويطي القول بأن قدر ركعة طويل، ودونه قليل، وهو ما ذكره البويطي في أول هذه الفقرة، ونسب إليه أنه يقرأ فيها الفاتحة فقط، وهو غير صريح هنا ولكنه ينهم من قوله بتخفيف الركعة.

وسبق قول البويطي: "والتطاول -عنده- : ما لم يخرج من المسجد، أو خرج من المسجد حين سلم أو يكون ذلك قدر كلام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذا اليدين ومسألته".

والذي يظهر أنه في البويطي يذكر أمثلة على التطاول، وأنه لا تعارض بينه وبين المعتمد الذي في الأم أن العبرة بالرجوع إلى العرف.

قال في حاشية المطلب (٢/٢٤٤): "فالمذهب أن الرجوع فيه إلى العرف في المصل بين الاتصال والامعصال ثم الذي ظهر لنا من العرف أنه إن شئت زمان يقلب على الظن أنه قد أضرب عن السجود قصداً أو نسيه فهذا حد الانفصال وما دون ذلك اتصال". وانظر: المجموع (٤٣/٤).

(٥) بعد هذا في (ب): (الرهن).

(٦) هذا الباب في (ب): يبدأ في [٥٤/ب] بعد باب: السنة في الاعتكاف.

(٧) في (ب): كان.

(٨) في (ب): غيرها.

(٩) أي فلا تكره في أوقات النهي. الأم (٢/٦٣٧) المزني (ص٦٠) وهذه المسألة مما فاقته الفزالي في الخلاصة.

لمائة المطلب (٣/٤٩) المحرر (ص٨٤) المجموع (١٧٠/٥).

٧٣٧- ويكرر على الميت أربعاً^(١) يرفع يديه في كل تكبيرة^(٢).

٧٣٨- والرجال والنساء والصبيان في ذلك سواء.

٧٣٩- يقرأ في الأولى بأمر القرآن^(٣)، ويقول «اللهم هذا عبدك، وابن عبدك^(٤)، وأنت أعلم به، اللهم إن كان محسناً.. فزد في إحسانه، وإن كان مسيئاً.. فنحازر عنه^(٥)»، ويصلي على النبي

(١) في (ب): أربع.

(٢) الأم (٦٠٥/٢) والزني (٦٤٦) الخلاصة (ص١٦٦) "التكبيرات الأربع أركان لا تصح هذه الصلاة إلا بهم". نهاية المطلب (٥٥/٣) المجموع (١٨٧/٥).

(٣) الأم (٦١٠/٢) والزني (ص٦٠) نهاية المطلب (٥٥/٣) المجموع (١٨٨/٥).

(٤) قراءة العائنة ركن، والمعتمد: أنه يستحب أن تكون بعد التكبيرة الأولى ولا تجب فيها، كما ذكره الشيخان. انظر: المنهاج (ص١٥٢) والروضة (١٢٥/٢) والمجموع (١٩١/٥) والعزیز (٤٣٥/٢).

لكن ما عليه الفتوى هو: تعين العائنة بعد التكبيرة الأولى، كما جزم به البوي في النيبان (ص١٢٩ ط٣ الحار) والرافعي في المحرر (ص٨٤) تبعاً للجمهور، ولظاهر نصين للشافعي، وحزم به شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وقال: هو المفتى به، كما في شرح المنهج (١٧١/٢) وأسن المطالب (٣١٩/١).

قال في الأم (٦٤٦/٢) "ويقرأ بعائنة الكتاب بعد التكبيرة الأولى"، وقال في الرمي (ص٦٠) "ثم يقرأ بعائنة الكتاب ثم يكرر الثانية"، وفي الخلاصة (ص١٦٦): "ركن بعد التكبيرة الأولى".

وقال أيضاً في الأم (٦١٢/٢): "وأجِبْ إذا كَبُرَ على الحارة أن يقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى ثم يكرر ثم يصلي على النبي ﷺ ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ثم ينزل الدعاء للميت".

فهو يقرر أن القراءة تكون بعد التكبيرة الأولى، لكن قوله "وأجِبْ" هل هو منصب على جعل الفائقة بعد التكبيرة الأولى - كما قرر أبو الطيب الطبري ووافقه ونقله عنه في المجموع (١٩٢/٥) - أم جاء بها الشافعي لاشتغال ما ذكره على مسنون، وهو الدعاء للمؤمنين والمؤمنات - وهو الذي نصره شيخ الإسلام -، وبناءً على الأول... جاء المعتمد في المذهب، وبناءً على الثاني... كان ما عليه الفتوى.

وذكر شيخ الإسلام زكريا الأنصاري لوازم فاسدة للقول بعدم تعيين العائنة في التكبيرة الأولى فقال في أسن المطالب (٣١٨-٣١٩): "وعليه -مع ما قالوه من تعيين الصلاة في الثانية والدعاء في الثالثة- يلزم ١- خلو الأول عن ذكر، ٢- والجمع بين ركنين في تكبيرة واحدة، ... ولا يخاف أن تعينها في الأولى أولى من تعيين الدعاء في الثالثة، قال الأذري: وظاهر نصوص الشافعي والأكثرين تعينها في الأولى وهو المختار".

انظر أيضاً: نعمة المحتاح (١٣٦/٣) نهاية المحتاح (٤٧٢/٢) حاشية الشرواني (١٣٦/٣) وحاشية الحمل (١٧١/٢).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الثانية^(٣)، ويدعو للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات^(٤)، ويحتشد للميت ويكثر من الدعاء له في الثالثة^(٥)، ويقول في الرابعة: "اللهم لا تحرمننا أجره، ولا تفتنا بعده"^(٦).

(١) في (أ) و(ب): عبدك، وفي (ب): عبدك، وهو كذلك في المنهاج (ص ١٥٢) وشفة المحتاج (٣) والمهذب (١٩٥/٥)، وفي الأم (٦١٢/٢) "وابن عبدك وابن أمتك". قال في شفة المحتاج (١٣٩/٣): "وفي نص للشافعي: (وابن عبدك)"

(٢) قال في المجموع (١٩٧/٥): "قال البيهقي والمتولي وآخرون من الأصحاب: التقط الشافعي من مجموع الأحاديث الواردة دعاء ورثته واستحبته وهو الذي ذكره في المزي".

وانظر: معرفة السنن والآثار (١٧٢/٣) النجم الوهاج (٤٨/٣).

وذكره مع زيادات كثيرة في الأم (٦١٢/٢) والمزي (ص ٦٠) واخر (ص ٨٥) والمهذب (١٩٥/٥) والمجموع (١٩٧/٥) وشفة المحتاج (١٣٨/٣) وفيها وفي المنهاج (ص ١٥٢) أن ذلك بعد التكبيرة الثالثة - وليس ذلك بصريح في الأم - فإنه قال: "يقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى ثم يكرر ثم يصلي على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ثم يخلص الدعاء للميت وليس في الدعاء شيء مؤقت وأحب أن يقول... ثم ذكره" فيحتمل أن يكون بعد الثانية أو الثالثة.

(٣) الأم (٦١٢/٢) المزي (ص ٦٠) الخلاصة (١٦٦)، وهي ركن بعد الثانية فلا تجزئ في غيرها. المجموع (١٩٤/٥) المنهاج (ص ١٥٢) شفة المحتاج (١٣٦/٣).

(٤) ندبا، بعد التكبيرة الثانية وعقب الصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. الأم (٦١٢/٢) المزي (ص ٦٠) المجموع (١٩٤-١٩٥) شفة المحتاج (١٣٧/٣).

(٥) الدعاء للميت ركن عقب الثالثة. الأم (٦١٢/٢) المزي (ص ٦٠) الخلاصة (ص ١٦٧) المنهاج (ص ١٥٢) شفة المحتاج (١٣٧/٣)، قال في المجموع (١٩٦/٥): "وهو واجب فيها لا يجزئ في غيرها بلا خلاف وليس لتنصيصه بما دليل واضح واتفقوا على أنه لا يتعين لما دعاء".

(٦) اتفق الأصحاب على أنه لا يجب في الرابعة ذكره وقطع الجمهور باستحباب الذكر فيها. انظر: المجموع (١٩٩/٥)، وتمثل هذا الدعاء وعزاه للبوذي في نهاية المطلب (٥٧/٣) وفي معرفة السنن (١٧٢/٣) والمهذب (١٩٨/٥) والمجموع (١٩٩/٥).

وفي الحاشية الكبير (٥٧/٣): "ثم يكرر الرابعة ويسلم، ولم يترك عن الشافعي في الرابعة ذكر غير السلام. وقال البوذي: إذا كبر الرابعة قال: اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا. وحكى أبو علي بن أبي هريرة أن المتقدمين كانوا يقولون في الرابعة: ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة، وقا عذاب النار. وليس ذلك بمحكي عن الشافعي، فإن فعل كان حسنا". وهذا النقل غير صحيح.

٧٤٠- ثم يسلم عن يمينه وعن يساره^(١).

٧٤١- وقد قيل: الصلاة على الميت دعاء^(٢) في الأربع^(٣).

٧٤٢- ويسلم^(٤) من خلفه تسليمين.

٧٤٣- ومن فاته بعض التكبير.. فليدخل مع الإمام [بلا تكبير]^(٥) فيكبر ما أدرك^(٦).

قال في المزي (ص ٦٠) "ثم يكبر الرابعة ثم يسلم" فلم يذكر دعاء فيها، وكذلك لم يصرح بشيء في الأم، فهل المسألة فيها قولان عن الإمام الشافعي؟ قال في البيان (٧٠/٣): "قال أصحابنا: وليست على قولين ولا اختلاف حالين؛ وإذا ذكره في موضع وأغفله في آخره، وليس بواجب" وانظر المجموع (١٩٩/٥).

(١) والسلام ركن لا تصح الصلاة إلا به، بلا خلاف عندنا. المجموع (١٩٩/٥).

والمعتمد: أنه يستحب تسليمات. المجموع (٢٠٠/٥) المهاج (ص ١٥٢) كفاية المحتاج (٤٧٢/٢) النجم الوهاج (٤٤/٢) حاشية الشرواني (١٣٥/٣).

وفي قول جديد أيضاً: تسليمة واحدة، وهو قول أكثر العلماء. وهو نصه في «الإلام»، عزاه إليه في المجموع (٢٠٠/٥) وروضة الطالبين (١٢٧/٢).

في المزي (ص ٦٠) وموضع من الأم (٦٤٦/٢) صرح بالتسليمين، فقال "يسلم عن يمينه وشماله" وفي موضع آخر (٦١١/٢) قال: "يسلم تسليمة... وإن شاء تسليمين" وفي الخلاصة (ص ١٦٧): "إن شاء تسليمة واحدة... وإن شاء تسليمين".

(٢) في (ب): الدعاء له.

(٣) قال في الأم (٦٠٦/٢): "وقال بعض الناس: لا يقرأ في الصلاة على الجنازة". ثم رَدَّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِم.

وفي الأم (٤١٧/٧): "قال الربيع: إذا قال: «بعض الناس» فهم: المشرقون، وإذا قال: «بعض أصحابنا» أو «بعض أهل بلدنا» فهو: مالك رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ".

وقال في كفاية المطلب (٥٩/٣) بعد أن عزا هذا الكلام إلى البويطي نقلاً عن صاحب التقریب: "قال صاحب التقریب: يتحمل أن يكون هذا حكاية لمذهب الغير، وإن حملناه على مذهب الشافعي فمقتضى هذا النص سقوط فرضية القراءة والصلاة على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجواز استغراق الصلاة بالدعاء للميت، ثم قال الإمام: "وهذا غير معدود من المذهب بل الوجه.. القطع يتحمل ما قال على حكاية مذهب الغير".

وهو مذهب الخنيفة كما في بلبائع الصنائع (٣١٣/١).

(٤) في (ب): ويسلم.

(٥) إن كان بقصد الانتظار حتى يكبر الإمام التكبير المستقبلة فيكبرها معه.. فهو غير المعتمد والمعتمد: أنه يكبر في الحال ولا ينتظر أن يكبر الإمام ثانية. كما سيأتي بعد سطور.

(٦) كفاية [ص ٧٧] من (ز).

٧٤٤- فإذا سلم الإمام.. فلا يسلم معه، وليقض^(١) ما فاتته من التكبير نَسَقًا^(٢) متتابعًا^(٣)، ثم يسلم.

٧٤٥- وقد قيل: يدعو بينهما^(٤) للعبت^(٥).

٧٤٦- [قال الربيع: قد قيل: يكر أول ما يدخل مع الإمام]^(٦).

٧٤٧- ولا يترك^(٧) الصلاة على أحدٍ ممن يصلي القبلة^(٨) برًّا^(٩) كَانَ أو فاجراً^(١٠).

(١) في (ب): ويقض. وثبتت من (أ) و(م) ومن المجموع (٢٠٢/٥).

(٢) أي: متتابعات بغير ذكر بينهما" قاله في المجموع (٢٠١/٥).

(٣) وهو خلاف المعتد.

(٤) في (ب): بينهم.

(٥) وهذا هو المصنف؛ أن المسبوق يتتارك باقي التكبيرات بأذكارها ولا تصح الصلاة إلا بذلك. المنهاج (ص١٥٣) روضة الطالبين (١٢٨/٢) المجموع (٢٠٢/٥) ونقل نص البويطي هذا وقال "هذا نصه ومن البويطي نقله". والمسألة على قولين، والقولان في الوجوب وعدمه كما في روضة الطالبين والمجموع والبيان (٧٢-٧١/٣).

وفي الأم (٦٢٦/٢) والمزي (ص٦٠-٦١) والخلاصة (ص١٦٨) الأمر بقضاء التكبيرات العائنة، ولم يتعرض للكيفية ذلك.

(٦) وهو المعتد؛ ولم يترك في المذهب خلافه إلا هنا. الأم (٦٢٦/٢) المزي (ص٦٠-٦١) الخلاصة (ص١٦٧) نهاية المطلب (٦٢/٣) البيان (٧١/٣) روضة الطالبين (١٢٨/٢) المجموع (٢٠٤/٥).

(٧) في النسخ الثلاث: يترك، وفي «الأوسط»: تترك.

(٨) في (ب) و(م) و«الأوسط»: القبلة، وفي (أ): محتملة لأن تكون للقبلة، وهكذا صورناها في (أ): يترك.

(٩) في (ب): بر.

(١٠) في (ب): فاجر.

(١١) نقله ابن المنذر عن الشافعي في الأوسط (٤٠٧/٥)، لكن فيه: "لا تترك".

نص في المزي (ص٣٤٩) على أن المحدث بالرحم يُصَلَّى عليه، وهو من أهل الكباير، وفي المجموع (٢٢٢/٥) و٢٢٩ و٢٣٠ ذكر وجوب الصلاة على المحدث وغيره من أصحاب الكباير، وقال "هذا خلاف عندنا"، وفي المنهاج (ص١٥٤) ومعني المحتاج (٣٤٨/١) والمهذب (٢١٧/٥) والمجموع (٢١٨/٥) شُرِعَ الصلاة على الكافر، ولم يذكرها غيره.

٧٤٨- وإذا اجتمعت^(١) الجنائز؛ الرجال والنساء والصبيان.. جعلَ النساءَ مما يلي^(٢) القبلة صفًا واحدًا إلى حسب الأحرى سطرًا مستويًا^(٣)، والصبيان خلفهم، والرجال [خلفهم] مما يلي الإمام^(٤).

٧٤٩- وإن كانوا صبيانًا ورجالًا^(٥).. فالصبيان مما يلي القبلة، والرجال مما يلي الإمام.

٧٥٠- وإن كانوا^(٦) صبيانًا ونساءً.. فكذلك.

٧٥١- [وإن كان رجال ونساء.. فكذلك].

٧٥٢- ولا يُصلى على سَقَطٍ، ولا يُعْمَلُ، ولا يُحْط، ولكن يكفَّ ويُورَى؛ إلا أن تعرف^(٧) له حياة؛ فإن عرفت له حياة -استهل^(٨) صارخًا أو لم يستهل.. غسل وكفن وحطط وصلى عليه^(٩).

(١) في (أ) و(ب): اجتمع.

(٢) نهاية (٣٩/٧) من (أ).

(٣) في (ب): مستوي.

(٤) الأم (٢٦٦/٢) المزني (ص ٦٠) الخلاصة (ص ١٦٥-١٦٦) مغني المحتاج (٣٤٨/١).

(٥) في (ب): كان رجال وصبيان.

(٦) في (ب): كان.

(٧) في (أ) و(ب): يعرف، في (ب): لا تقط.

(٨) في (ب): واستهل. أي: صاح. مغني المحتاج (٣٤٩/١).

(٩) للسقط أحوال:

١- أن يستهل.. فيجب غسله والصلاة عليه بلا خلاف عندنا.

٢- أن يتحرك حركة تدل على الحياة ولا يستهل أو يتنلج.. فالذهب: أنه يغسل ويصلى عليه قولاً واحداً.

٣- أن لا تكون فيه حركة ولا اختلاج ولا غيرها من أمارات الحياة.. فله -حالان:-

أ- أن لا يبلغ أربعة أشهر.. فلا يصلى عليه بلا خلاف عندنا، والمذهب أنه لا يغسل.

ب- أن يبلغ أربعة أشهر.. فالصحيح المنصوص في الأم ومعظم كتب الشافعي.. يجب غسله ولا تجب ولا تجوز

الصلاة عليه، وفي قول: لا يغسل ولا يصلى عليه وهو نصه في البويطي، وحكاه عنه في المجموع. المجموع

(٢١٤/٥-٢١٥).

وذكر في الأم (٥٩٥/٢) والمزني (ص ٥٩) والخلاصة (ص ١٦٤-١٦٥) أن السقط يغسل ويكفن ويصلى عليه إن

استهل، وإن لم يستهل غسل وكفن ودفن ولم يصل عليه.

وانظر: الحاوي الصغير (ص ٢٠٤) المهاج (ص ١٥٤) مغني المحتاج (٣٤٩/١) حاشية الباجوري (٤٦٩/١).

٧٥٣- وأولياء المرأة من عصبتها أحق بالصلاة عليها من زوجها^(١)، فإن كان زوجها من عصبتها وكان متساوياً^(٢) بعصبتها^(٣) في البعد^(٤).. فهو أولى^(٥)، فإن لم يكن لها ولي عصبة.. فذلك^(٦) إلى الإمام يأمر من يصلي عليها، وإن^(٧) لم يكن إمام وصلى الزوج.. فلا حرج^(٨).

٧٥٤- ومن مات من السبي من قبل أن يقول: [أشهد أن لا إله إلا الله]^(٩) وأن عمداً رسول الله، [فإن كان عن تعلیم^(١٠)].. فلا يصلى عليه،

٧٥٥- إلا أن يكون طفلاً مسياً ليس معه أحد^(١١) من أبويه، فإن حكم ذلك الإسلام، ويصلى عليه^(١٢).

٧٥٦- وإن سبي مع أحد أبويه.. فإن كان أبواه معه فدينه دين أبويه^(١٣).

(١) وهو أولى بالفصل. الخلاصة (ص ١٦٢) المجموع (١٧٨/٥): "قال أصحابنا: لا حق للزوج في الإمامة في صلاة الجنازة" معني المحتاج (٣٤٧/١) حاية المحتاج (٤٨٩/٢). [ز]

(٢) في (ب): مساوياً.

(٣) في (ب): لعصبتها.

(٤) في (ب): العقد.

(٥) حكاة في معني المحتاج (٣٤٧/١) عن البويطي.

(٦) في (ب): فذلك.

(٧) في (ب): فإن.

(٨) لكن قال في حاية المحتاج (٢/٢) ومعني المحتاج (٣٤٧/١): "وأشعر سكوت المصنف عن الروح بأنه لا مدخل له في الصلاة على المرأة، وهو كذلك، بخلاف الغسل والتكفين والدفن، ولا للمرأة أيضاً، ومحل ذلك إذا وجد مع الزوج غير الأجانب ومع المرأة ذكر وإلا فالزوج مقدم على الأجانب" وهو مخالف لنصه في البويطي.

(٩) تكرر في (أ) قوله: "إلا الله".

(١٠) هكذا مورثها في (ب): "تعليم"، بختملة لـ: "تعليم" و "تعليم"، والغلبة: شدة الشهوة، وغلم: اشتد شقه، كما في المصباح المنير. (ص ٣٦٨).

ولعل المراد أنه بالغ.

(١١) في (ب): مع غير واحد.

(١) انظر: الأم (٢٦٨/٩) المنهاج (ص ٣٣٢) معني المحتاج (٤٢٣/٢) روضة الطالبين (٤٣١/٥) وقال: هو الصواب المقطوع به في كتب المذهب.

٧٥٧- ولا بأس بالجلوس قبل أن توضع^(٦) الجنازة^(٧).

٧٥٨- ولا يصلى على شهيد ولا يُقَسَّل^(٨) ويدفن في ثيابه^(٩).

٧٥٩- [قال أبو يعقوب: ويترع عنه كل جلد وحديد وما أشبهه، إذا مات وقضى في المعترك وكان إنما قتله العدو من أهل الحرب]/^(١٠) ^(١١).

٧٦٠- قال الشافعي: وإن حمل وعاش^(١٢) بعد ذلك، ثم مات من تلك الجراحات.. فإنه يغسل ويكفن ويحط ويصلى عليه^(١٣).

(١) في (ب): فإن.

(٢) في (ب): "... على دينه"، وفي صورة اللوحة سواء، إلا أن الموجود ثلاث كلمات فقط، ولم تبين في الكلمة الأولى، ولعلها: "قديته"، والمثبت من (أ) و(ب).

وفي الأم: "نهر على دينه".

(٣) الأم (٢٦٨/٩) المنهاج (ص٣٢٢) مغني المحتاج (٤٢٣/٢) روضة الطالبين (٤٣٢/٥).

(٤) في (ب): توضع، في (ب): يوضع وفي (أ): النقاط غير واضحة.

(٥) وهو المصمد، واختار النووي استحباب عدم القعود، مغني المحتاج (٣٤٠/١) المذهب (٢٤٠/٥) المجموع (٢٤١/٥) الإقناع لابن المنذر (١٥٦/١).

وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ.. فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا.. فَلَا يَمُوتُ حَتَّى تَوَضَّعَ»، أخرجه البخاري لك: الجنائز، ب: من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال، (١٣١٠)، ومسلم لك: الجنائز، ب: القيام للجنازة، (٩٥٩).

ولكن الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرى نسخ هذه الأحاديث الأمرة بالقيام.

وحكى الإمام النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اختيار صاحب التتمة أن المستحب أن لا يقعد من كان مع الجنازة حتى توضع ثم قال: "وهذا الذي قاله صاحب التتمة هو المختار فقد صحت الأحاديث بالأمر بالقيام ولم يثبت في القعود شيء إلا حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [رواه مسلم (٩٦٢)] عن علي أنه قال في شأن الجنائز: «إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قام ثم قعد» وهو ليس صريحاً في التسخ بل ليس فيه نسخ لأنه محتمل القعود لبیان الجواز والله أعلم". اهـ. من المجموع (٢٤١/٥).

(٦) في (أ) و(ب): ولا يغتسل.

(٧) الأم (٥٩٦/٢) المرن (ص٥٩) الخلاصة (ص١٦٢-١٦٣) الوجيز (٤٢٢/٢) العزيز (٤٢٢/٢) المذهب (٢٢٠/٥) المجموع (٢٢١/٥) روضة الطالبين (١١٨/٢) مغني المحتاج (٣٤٩/١).

(٨) كناية [ب/٥٤] من (ب).

(٩) المرن (ص٥٩) روضة الطالبين (١٢٠/٢).

- ٧٦١- وكل قتل قتل عدو من^(٣) المسلمين عوارج^(٤) أو حراب^(٥)
- ٧٦٢- أو غريق^(٦) أو حريق^(٧) أو^(٨) غير ذلك.. فإنهم يكفنون ويصلى عليهم^(٩)،
- ٧٦٣- إلا من قتل أهل الحرب في المعركة^(١٠).
- ٧٦٤- ويُغسل الميت^(١١) وتراً ثلاثاً أو خمساً^(١٢)
- ٧٦٥- ويُجعل في الآخرة^(١٣) شيئاً من الكافور^(١٤) إن تبسر^(١٥)، وإن لم يتبسر.. فلا حرج،

-
- (١) في (ب): فغاش.
- (٢) والضابط في ذلك أنه إن كان موته قبل انقضاء الحرب.. فهو شهيد، وإلا.. فإنه يغسل ويصلى عليه. انظر: الأم (٥٩٨/٢) المزني (ص٥٩) الخلاصة (ص١٦٣) الوجيز (٤٢٢/٢) العزيز (٤٢٤/٢) روضة الطالبين (١١٩/٢) المذهب (٢٢٠/٥) المجموع (٢٢١/٥).
- (٣) في (ب): العدو عدو.
- (٤) الأم (٦٠٠/٢) الوجيز (٤٢٢/٢) العزيز (٤٢٤/٢) روضة الطالبين (١١٩/٢).
- (٥) في (أ) و(ز): حراب.
- (٦) في (ب): أو غرقوا.
- (٧) مكانها في (ب): يهاض بمقدار كلمة.
- (٨) في (ب): و.
- (٩) الأم (٥٩٨/٢) المزني (ص٥٩) الخلاصة (ص١٦٣) الوجيز (٤٢٢/٢) العزيز (٤٢٥/٢) روضة الطالبين (١١٩/٢).
- (١٠) الأم (٥٩٨/٢) المزني (ص٥٩) الوجيز (٤٢٢/٢) العزيز (٤٢٣-٤٢٢/٢) روضة الطالبين (١١٩/٢).
- (١١) كناية [ص٧٨] من (ز).
- (١٢) الأم (٦٤١/٢) روضة الطالبين (١٠١/٢-١٠٢).
- (١٣) في (ب): الأخير.
- (١٤) في (ب): كافور.
- (١٥) قال في المذهب (١٢٨/٥): "ويجعل في الفسلة الأخيرة شيئاً من الكافور" فعلق عليه في المجموع (١٣٦/٥) بقوله: "استحباب الكافور في كل غسلة هو المعروف في المذهب... وأما قول المصنف... فغريب في المذهب، وإن كان موافقاً لظاهر الحديث".
- قلت: هو موافق لنصه في البوطي، فلا يكون غريباً، والحمد لله، والله أعلم.

٧٦٦- وليس لكل غسلة منها حداً، إلا أنه ^(١) يَبْدَأُ فَيَقْصِرُ حَوْثَهُ ^(٢) ثم يوضأ وضوءه ^(٣) للصلاة ^(٤)، ثم يُطَهِّرُ بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا ^(٥)، يُغْسِلُ فِيهِمْ رَأْسَهُ/ (٣٩/ب) وَتَقَى ^(٦) أَنَامُلَهُ وَأُظْفَارَهُ وَهَرَجَهُ ^(٧) وَرَوَاجِيَهُ ^(٨)، وَيَمَاطُ عَنْهُ كُلُّ أَذَى وَوَسْخٍ ^(٩) بِيَدَيْهِ ^(١٠) وَرَأْسِهِ ^(١١).
٧٦٧- وَتُرْغَ ^(١٢) ثِيَابُهُ عِنْدَ الْغَسْلِ ^(١٣)، وَيَسْتَرُ عَوْرَتَهُ ^(١٤).

وَذَكَرَ استحباب الكافور في كل غسلة في الأم (٦٤٢/٢) والمزني (ص ٥٧)، وانظر: روضة الطالبين (١٠٢/٢) انجموع (١٣٥/٥).

(١) في (٢): أن، في (ب): أنه، وغير واضحة في (أ) وتحتل الأمرين.
(٢) شَبْرٌ يَدُّ عَلَى بَطْنِهِ إِمْرَارًا بَلِيغًا. انظر: الأم (٦٤٢/٢) المزني (ص ٥٦) روضة الطالبين (١٠٠/٢).
(٣) في (ب): كوضوئه.
(٤) الأم (٦٤٢/٢) المزني (ص ٥٦) روضة الطالبين (١٠٠/٢).
(٥) قال في المزني (ص ٥٧): "أقل غسل الميت فيما أحب.. ثلاثاً، فإن لم يبلغ الانقضاء.. فخمساً". وقال في روضة الطالبين (١٠١/٢) "ويستحب أن يغسله ثلاثاً فإن لم تحصل النظافة.. زاد" وانظر: الحاوي الصغير (ص ٢٠٢).

(٦) في (ب) و(٢): وينقى. وفي (أ): محتملة لأن تكون بالياء وبالناء.
(٧) الرَاجِم، جمع بُرْجَمَة: وهي مفاصل الأصابع التي بين الأصابع والرواجب وهي رؤوس السلاميات من ظهر الكف إذا قبض القابض كفه نشزت وارتفعت. انظر: لسان العرب (٤٦/١٢)، مختار الصحاح (ص ٥٣).
(٨) في (ب): ورجليه.

(٩) الرَوَاجِبُ، واحدُها رَاجِبَة: مفاصل أصول الأصابع التي تلي الأنامل، وقيل: هي باطن مفاصل أصول الأصابع، وقيل: هي قصب الأصابع، وقيل: هي ظهور السلاميات، وقيل: هي ما بين الرَاجِم من السلاميات، وقيل: هي مفاصل الأصابع. انظر: لسان العرب (٤١٣/١) القاموس مع تاج العروس (٤٨٧-٤٨٦/٢).

(١٠) في (ب): أو وسخ.
(١١) في (ب): بيديه.
(١٢) انظر: الأم (٦٤٠/٢) المزني (ص ٥٧) المذهب (١٢٨/٥) انجموع (١٣٢/٥) وليس فيها ذكر الرَاجِم والرواجب.

(١) في (ب) و(٢): ويرغ، في (أ): محتملة للناء والياء لأنه لا يظهر نقط.

- ٧٦٨- ولا يقضي بيده إلى فرجه إلا وعليه عرقه^(٣).
- ٧٦٩- ويحشي^(١) كل ثقب فيه يقطن^(٥)؛ الذبر والأذنين والشحبرين والفم^(٦).
- ٧٧٠- ويوضع على الوجه قطن يواريه^(٧) إن تيسر.
- ٧٧١- ويجعل في مواضع سحوده كلها كافور إن تيسر، وإلا.. فلا حرج^(٨).
- ٧٧٢- وَيَغْسِلُ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا، وَيَغْسِلُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ^(٩).
- ٧٧٣- وَمَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ.. فعليه الغسل^(١٠)؛ إن صح الحديث^(١١).

- (١) المصنف: أنه يستحب أن يغسل في قميص يلبسه عند إرادة غسله. الأم (٦٤٠/٢) المزني (ص ٥٦) الخلاصة (ص ١٦١) الخاوي الصغير (ص ٢٠٢) المهذب (١٢٤/٥) المجموع (١٢٥/٥) لمائة المحتاج (٤٤٤/٢) معني المحتاج (٣٣٢/١).
- قال النووي: وحكى الرافعي وجها أن الأفضل أن يبرد يغسل بلا قميص.
- قلت: وهو كما تراه هنا في البويطي قول الإمام المذهب، لا وجه. والله أعلم.
- (٢) الأم (٦٤٠/٢).
- (٣) الأم (٦٤١/٢) المزني (ص ٥٦) الخلاصة (ص ١٦١) المجموع (١٢٧/٥).
- (٤) في (ز): وشتفي.
- (٥) في (ب): قطن.
- (٦) الأم (٦٤٣/٢) المزني (ص ٥٨) الخلاصة (ص ١٦٤) المنهاج (ص ١٥١) لمائة المحتاج (٤٦٤/٢) معني المحتاج (٣٣٩/١).
- (٧) في (ب): يوارى به.
- (٨) الأم (٦٤٣/٢) المزني (ص ٥٨) روضة الطالبين (١١٣/٢).
- (٩) في (ب): الزوج.
- (١٠) انظر: المزني (ص ٥٧) الخلاصة (ص ١٦٢) المجموع (١١٣/٥ و ١١٥).
- (١١) قال في الأم (٨٢/٢) "إنما معنى من إتياب الغسل من غسل الميت أن في إسناده وجها لم ألق من معرفة ثبت حديثه إلى يومي هذا على ما يقتضي، فإن وجدت من يقتضي من معرفة ثبت حديثه.. أوجبت الوضوء من مسح الميت مفضيا إليه؛ فإنكهما في حديث وأجبل" ووضح ذلك في قول آخر نقله عنه البيهقي في المعرفة (١٣٣/٢) "ولما لم يقر عدي أن يروي عن سهل عن أبي صالح عن أبي هريرة، ويدخل بعض الحفاظ بين أبي صالح وبين أبي هريرة: إسحاق مولى زائدة.. فدل أن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة، وليس معرفتي بإسحاق مولى زائدة مثل معرفتي بأبي صالح، ولعله أن يكون ثقة".

وفي الأم (٥٩٢/٢): "وأحب لمن غسل الميت أن يغتسل وليس بالواجب عندي والله أعلم، وقد جاءت أحاديث في ترك الغسل منها «لَا تُجَسَّسُوا مَوْتَكُمْ»."

وفي المزي (ص ٢١): "ولو ثبت الحديث بذلك عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .. قلت به"، وعُدَّه في الخلاصة (ص ٧٣) سَنَةً.

في المذهب (١٤٣/٥) عزاً تعليق الحكم بصحة الحديث للبويطي.

وقال في المجموع (١٤٤/٥): "قال أصحابنا في الغسل من غسل الميت طريقان؛ المذهب الصحيح الذي اختاره المصنف والجمهور: أنه سنة سواء صح فيه حديث أم لا، فلو صح حديث حمل على الاستحباب، والثاني: فيه قولان؛ الجدید: أنه سنة، والقدم: أنه واجب إن صح الحديث وإلا.. فسنه".

(١) وهو حديث أبي هريرة أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «من غسَّل ميتاً.. فليغتسل، ومن حمله.. فَلْيَتَوَضَّأْ»، رواه أحمد (١٨٧/١٣)، وأبو داود (٧٧٧٠)، والبخاري (٣١٦٢)، وقال: هذا منسوخ، والترمذي (١٦٢٠)، والبخاري (٩٩٣)، وحسنه، وابن ماجه (١٦٢٠)، وابن حبان (٤٣٥/٣)، وابن أبي شيبة (١١٦٦).

وضعه النووي في الخلاصة وقال (٩٤١/٢-٩٤٢) "ضعفه الجمهور، وبسط البيهقي القول في طرده، وقال: الصحيح أنه موقوف على أبي هريرة... قال محمد بن يحيى الذهلي شيخ البخاري: لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً، وكذا قال ابن المنذر: ليس فيه حديث ثابت. ورواه البيهقي من رواية حذيفة مرفوعاً قال: وإسناده ساقط، وأما حديث عائشة... فرواه أبو داود وغيره بإسناد ضعيف". وانظر: الأوسط لابن المنذر (٣٥١/٥).

وفي علل الترمذي (ص ١٤٢-١٤٣) "سألت محمداً -يعني البخاري- عن هذا الحديث «من غسل ميتاً.. فليغتسل» فقال: روى بعضهم عن سهيل بن أبي صالح عن إسحاق مولى زائدة عن أبي هريرة موقوفاً، قال محمد: إن أحمد بن حنبل، وعلي بن عبد الله، قال: لا يصح في هذا الباب شيء، قال محمد: وحديث عائشة في هذا الباب ليس بذلك".

وقال في خلاصة البدر المير (٦٠/١): "اختلف في تصحيحه، فحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان، ومال إلى ذلك ابن حزم وصاحب الإمام، وقال الماوردي: خرج بعضهم لصحته مئة وعشرين طريقاً، وقال علي بن المديني وأحمد وعبد بن يحيى الذهلي: لا يصح في الباب شيء، وقال البخاري: الأشبه وقفه على أبي هريرة، وقال البيهقي: إنه الصحيح، وقال الرافعي في شرح المسند: إنه الذي صححه الأئمة".

قال الحافظ في التلخيص الخبر (٣٧٠/١-٣٧٢): "علل الشافعي القول به على صحة الخبر وهذا في البويطي ثم قال: "وفي الجملة هو بكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسناً، فإنكار النووي على الترمذي تحسبه مُعْتَرَضٌ، وقد قال الذهبي في مختصر البيهقي: طرق هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء ولم يعلوها بالوقف، بل قدموا رواية الرقع والله أعلم... وقد أجاب أحمد عنه بأنه منسوخ وكذا جزم بذلك أبو داود، ويدل له ما رواه البيهقي عن الحاكم -سُحْم سَاقٍ سَنَدُهُ- عن ابن عباس قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه، إن ميتكم يموت طاهراً وليس بنجس،

٧٧٤- والوتر في الكفن أحب إلينا؛ ثلاث أو^(١) خمس^(٢).

٧٧٥- واللباس أحب إلينا^(٣)، وإن لم يكن وكان غيره.. فلا حرج.

٧٧٦- ويكفن الرجال^(٤) بما^(٥) يجوز لهم^(٦) لباسه^(٧) في الحياة [وإن لم يكن وكان غيره.. فلا حرج]^(٨).

٧٧٧- ويكفن^(٩) النساء بما يليسن^(١٠) في الحياة^(١١).

فحسبكم أن تغسلوا أيديكم... فالإسناد حسن فيجمع بينه وبين الأمر في حديث أبي هريرة بأن الأمر على النديب، أو المراد بالغسل غسل الأيدي كما صرح به في هذا، قلت: أي: الحافظ- ويؤيد أن الأمر فيه للندب ما روى الخطيب (في تاريخ بغداد ٤٢٤/٥) في ترجمة محمد بن عبد الله المصري من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قال لي أبي: كتبت حديث عبد الله عن نافع عن ابن عمر: «كنا نفسل الميت فمنا من يقتسل ومنا من لا يقتسل» قال: قلت: لاء قال: في ذلك الجانب شاب يقال له محمد بن عبد الله، يحدث به عن أبي هشام المخزومي عن وهيب.. فاكثبه عنه، قلت (أي: الحافظ): وهذا إسناد صحيح وهو أحسن ما جمع به بين مختلف هذه الأحاديث. والله أعلم.

وانظر: «الظفر فيما علن الشافعي القول به على صحة الخبر» لسعيد با شفر (ص ٢٣٦-٢٥٣)، والحديث صحيحه الألباني في أحكام الجنائز (ص ٧١-٧٢).

(١) في (ب): و.

(٢) المتعبد: أن أكمله للرجال ثلاثة. الأم (٦٤٣/٢) المزني (ص ٥٨) الخلاصة (ص ١٦٣) المهذب (١٥١/٥) المجموع (١٥٣/٥) المنهاج (ص ١٥٠) وقال في الروضة (١١١/٢): "فلو زيد إلى خمسة.. جاز ولا يستحب... والزيادة على الخمسة مكروهة على الإطلاق".

(٣) الأم (٦٤٣/٢) المزني (ص ٥٨) المهذب (١٥٤/٥) المجموع (١٥٥/٥) المنهاج (ص ١٥١).

(٤) في (ب): الرجل.

(٥) في (ب): ما.

(٦) في (ب): له.

(٧) في (ب): لبسه.

(٨) المنهاج (ص ١٥٠) معني المحتاج (٣٣٦/١) نهاية المحتاج (٤٥٥/٢).

(٩) في (ب): بلا نقط لأوله.

(١٠) في (ب): يلبس.

(١١) نفس المراجع في المسألة السابقة.

- ٧٧٨- ويكفن في غمر غيط من الثياب أحب إلي^(١) للرجال يدرج فيه^(٢) إدراجًا.
- ٧٧٩- ويمسح بنوب بعد الفصل^(٣) غمر ما يكفن فيه، ويفسل ذلك النوب ثانية^(٤) قبل أن يصلّي فيه.
- ٧٨٠- ويطرح القُمحة^(٥) -قال الربيع: القمحة: الذريعة- على كل ثوب قبل أن يدرج^(٦).
- ٧٨١- وإن لم يكن إلا ثياب غيطة.. فلا بأس.
- ٧٨٢- ولا بأس أن تحيط بالملك والعمر إن تطوع أهله بذلك،
- ٧٨٣- والكفن والخنوط^(٧) بالمعروف من رأس المال^(٨).
- ٧٨٤- ويمرغ الميت إلى القبلة على جنبه الأيمن^(٩)، وإن^(١٠) لم يقدر.. جعلت رجلاه في القبة^(١١).
- ٧٨٥- ويلقن عند موته شهادة أن لا إله إلا الله^(١٢).

-
- (١) يكفن في إزار ولثايتين؛ ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة. الأم (٦٤٣/٢) المزني (ص٥٨) الخلاصة (ص١٦٣) المهذب (١٥١/٥) المجموع (١٥٣/٥).
- (٢) في (ب): فيها.
- (٣) الأم (٦٤٣/٢).
- (٤) في (ب): ثانيًا.
- (٥) القُمحَانُ -يتشدّد الميم وضمها وتفتح أيضًا-: الوَرَسُ أو الذُّريرةُ أو الرُّعْرَعَانُ -كل ذلك يقال- وتل: هو طيب. انظر: مقاييس اللغة (ص٨٣١) تاج العروس (٦٢/٧).
- (٦) الأم (٦٤٤/٢) المزني (ص٥٨) الخلاصة (ص١٦٤) المنهاج (ص١٥١) معني المحتاج (٣٣٩/١) نهاية المحتاج (٤٦٣/٢).
- (٧) يفتح الحاء ويقال جناط: بكسرها، وهو أنواع من الطيب ينلظ للميت خاصة. انظر: دقائق المنهاج (ص١٥١).
- (٨) المزني (ص٥٩) روضة الطالبين (١١٠/٢) المنهاج (ص١٥١) معني المحتاج (٣٣٨/١) نهاية المحتاج (٤٦٠/٢).
- (٩) ليست في (ب)، وفي (م): مكانها بياض.
- (١٠) في (ب): فإن.
- (١١) الخلاصة (ص١٦٠) المنهاج (ص١٤٨) نهاية المحتاج (٤٣٦/٢).

٧٨٦- وليس لمن يزل في القبر عدد^(٧٢) معلوم، والوتر أحب إلينا^(٧٣).

٧٨٧- ولا تجصص^(٧٤) القبور ولا يبنى عليها^(٧٥).

٧٨٨- ويزل الميت في قبره^(٧٦) من الساحة التي تكون^(٧٧) رجلاه في^(٧٨) اللحد مها يسبل^(٧٩) سلة^(٨٠).

٧٨٩- [قال أبو يعقوب: ويبدأ من حمل الميت بيد السرير اليمن فيحملها على عاتقه الأيمن ثم الرجل اليمن ثم اليد اليسرى ثم الرجل اليسرى ويحمل الجنائزة من يشهد دفنها]^(٨١).

٧٩٠- قال الشافعي: ولا يتيمم أحد للحنافة^(٨٢)، وإن انتفض وضوءه، 'ولو ترك' الصلاة عليها^(٨٣) في الحضر، وكذلك في السفر الذي يقدر فيه على الماء^(٨٤).

(١) "من غير تكليف ففساه لا طاعة له بما". كما في الخلاصة (ص ١٦٠)، وانظر: المنهاج (١٤٨/١).

(٢) في (ب): حد.

(٣) المزني (ص ٦١) الخلاصة (ص ١٦٩) المنهاج (ص ١٥٥) نهاية المحتاج (٧/٣) مغني المحتاج (٣٥٣/١).

(٤) في (ب): تجصص، في (ز): تجصص. وفي (أ) تشمل الأمرين.

وتجصيص القبر، هو: "تسفيهه بالجص، وهو من الجبس، وقيل: الجير، والمراد هنا: إما أو أحدهما". اه. من مغني المحتاج (٣٦٤/١).

(٥) المزني (ص ٥٨) المنهاج (ص ١٥٨) مغني المحتاج (٣٦٤/١).

(٦) نهاية [ص ٧٩] من (ز).

(٧) في (ز): يكون. في (ب): بلا تقط.

(٨) في (ب): إلى.

(٩) في (ب): ليسل.

(١٠) أي: توضع الجنائزة على آخر القبر حتى يكون رأسه بإزاء موضع قدميه من القبر ثم ينجح الميت من التعش من جهة رأسه ليسلم لمن في القبر. انظر: المزني (ص ٦١) المنهاج (ص ١٥٥) مغني المحتاج (٣٥٢/١) نهاية المحتاج (٥٠/٣) حاشية الشرواني (١٦٨/٣) منحة السلوك (٣٧٤/٢).

(١١) والمعتد: أن حمل الجنائزة بين الممويدين - بأن يضعهما على عاتقيه ورأسه بينهما، ويحمل الموعرتين رجلان... أفضل من التربع. انظر: الأم (٦٠٢/٢) المزني (ص ٥٩) المنهاج (ص ١٥١) مغني المحتاج (٣٤٠/١) نهاية المحتاج (٤٦٦/٢).

فإن أراد أن يحمل بالتربع فوجه حملها من الجوانب كما ذكره البويطي هنا. المزني (ص ٥٩) مغني المحتاج (٣٤٠/١) نهاية المحتاج (٤٦٦/٢).

(١) في (أ) و(ز): أحد أحد تمتازة.

(٢) كأنها في (ب): ولم يول، أو ولم يرك، هكلنا صورتها في (ب): **لَمْ يُولَ**.

(٣) الأم (٦٢٦/٢) المزي (١٧ص) وقال: "ولو جاز ما قال غيري: «يتيمم للجنائز لخوف الفوت».. لزمه ذلك لقوت الجمعة والمكتوبة، فإذا لم يميز عنده لقوت الأوكد... كان من أن يجوز فيما دونه أبعد". المتهاج (ص١٥٣) نهاية المحتاج (٤٨٧/٢) معني المحتاج (٢١٧/١).

وفيه إشارة خلاف من قال: يتيمم للجنائز إذا خيف قوتها، ولو كان واجداً للماء، وهم الحنفية. انظر: حاشية ابن عابدين (٢٤٥/١).

(٤) بعد هنا في (ب): السنة في الجهاد.

‘كتاب الزكاة’

٧٩١- حدثنا أبو حاتم قال حدثنا الربيع قال حدثنا الشافعي: قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَا تُحَدِّثْ

أَمْوَالَهُمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٣].

٧٩٢- [قال الشافعي]: وقال رسول الله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أواق [من

الورق] صدقة، وليس فيما دون خمس ذُرٍّ^(١) من الإبل صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق من النمر صدقة»^(٢).

٧٩٣- وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «فيما سقت السماء أو كان بعلاً: العشر، وفيما»^(٣)

سقي بالضح: نصف العشر»^(٤).

٧٩٤- [قال الشافعي]: «وروي أن» في عشرين ديناراً: نصف دينار»^(٥).

(١) في (ب): الزكاة، وهو فيها في (٥٠/ب).

(٢) في (ب): عز وجل.

(٣) في (ب): النبي.

(٤) في (أ) و(ج): خمسة.

(٥) الذُرُّ من الإبل: ما بين القتين إلى التسع، وقيل: ما بين الثلاث إلى العشر، واللفظة مؤنثة ولا واحد لها من نفيها، كالتيم. النهاية لابن الأثير (١٧١/٢) المصباح المنير (ص ١٧٧). [شرح النووي على مسلم (٧٢/٧)]

(٦) متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أخرجه البخاري ك: الزكاة، ب: ليس فيما دون خمس ذود صدقة، (١٤٥٩)، ومسلم ك: الزكاة، (٩٧٩ و ٩٨٠) بنحوه.

(٧) في (ب): وما.

(٨) رواه البخاري ك: الزكاة، ب: العشر فيما يسقى من ماء السماء والماء الجاري، (١٤٨٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٩) في (ب): وروى عنه عليه السلام أنه قال.

(١٠) جاء عن علي رضي الله عنه أنه قال، قال رسول الله ﷺ: «وليس عليك شيء حتى يكون لك عشرون ديناراً فإذا كان لك عشرون ديناراً وسال عليها الخول.. ففيها نصف دينار». رواه أبو داود ك:

٧٩٥- وروي عن عمر أنه قال: «^(١) سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة: شاة»^(٢).

٧٩٦- قال الشافعي: فحجب^(٣) الزكاة على المسلمين في أموالهم؛ العين والقرض^(٤) الذي للتحارة في كل حول [مرة]، على من أئخر، ومن لم يتحر، يجعل له شهراً في السنة^(٥)،^(٦) يَوْمَ عَرَصَهُ الذي للتحارة، وَيَضُمُّ^(٧) إِلَيْهِ نَاصَهُ^(٨) وَيَرْكَبُهُ^(٩).

٧٩٧- وليس في أَقَلِّ من عشرين ديناراً زكاة، فإذا كانت عشرين^(١٠) ديناراً.. ففيها نصف دينار^(١١).

الزكاة، ب: زكاة السائمة، (١٥٧٣)، وَسَمَّيْتُ الحافظ في بلوغ المرام (ص ١٧٤ ط الزهيري)، وقال: "وقد اختلف في رفعه".

وصححه أحمد شاكر في تعليقه على الرسالة (ص ١٩٣).

وقال الشافعي في الرسالة (ص: ١٩٢): "وَفَرَضَ رسولُ الله في الورق صدقة، وأخذ المسلمون في الذهب بعده صدقة؛ إما ينخر عن النبي لم يملئناه، وإما قياساً على أن الذهب والورق نقد الناس الذي اكتنزوه وأجازوه أثماناً على ما تبايعوا في البلدان قبل الإسلام وبهده".

(١) في (ب): وفي.

(٢) أخرجه البخاري لك: الزكاة، ب: زكاة الغنم، (١٤٥٤)، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ، «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ (وفيه): «وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةً شَاةً».

(٣) في (ز): فحجب.

(٤) القَرْضُ: المتاع، وكلُّ شيءٍ فهو عَرْضٌ سوى النقدين، أي الدراهم والدينار؛ فإنهما عين. وقال أبو عبيد: القروض: الأمانة التي لا يَدْشُلُهَا كَيْلٌ وَلَا وَزَنٌ، وَلَا يَكُونُ حَيَوَانًا وَلَا عَقَارًا. انظر: الزاهر (ص ١٥٧)، القاموس مع تاج العروس (٣٩١/١٨).

(٥) لسائلة اشتراط الحول، انظر: الأم (٤٣/٣) اللباب (ص ١٦٥) الحاوي (٨٨/٣) المنهاج (ص ١٦٨ و ١٧٠) روضة الطالبين (١٨٤/٢) تحفة المحتاج (٢٨٢/٣) مغني المحتاج (٣٩٤/١) نهاية المحتاج (٩٦/٣).

(٦) زاد هنا في (ب): أن.

(٧) هكذا صورهما في (ب): بِرُكْبَةٍ.

(٨) الناض من المال: ما كان نقداً وهو ضدُّ القَرْضِ. ٨١. من الزاهر (ص ١٥٨).

(٩) لسائلة ضم الناض للعروض، انظر: الأم (١٠١/٣-١٠٢) تحفة المحتاج (٢٩٨/٣) مغني المحتاج (٣٩٨/١) نهاية المحتاج (١٠٤/٣).

٧٩٨- وليس في أقلّ من مائتي درهم زكاة، فإذا بلغت مائتي^(٣) درهم.. ففيها خمسة دراهم^(٤).
 ٧٩٩- فإن نقصت العشرون الدينار أو المائتا الدرهم^(٥) شيئاً^(٦)، قلّ ذلك أو كثر.. فلا زكاة فيهما^(٧) (٨)

٨٠٠- ومن كان عليه دين و[كان] له عرض وقاية^(٩)، أو لم يكن له عرض.. فليخرج زكاة ناضية وعرضه الذي للتجارة إذا كان [تجنب] في مثله الزكاة^(١٠)، فإن^(١١) كان^(١٢) ذبته مثل ماله فإن الدين ليس في هذا أسأل الذي في يديه بعيه، ألا ترى أنه لو تلف هذا أسأل أشع بالدين، وأن له الشراء^(١٣) والبيع به، ألا ترى أنهم كلهم قالوا: لو أن رجلاً رفع^(١٤) من أرضه (٤٠/ب) خمسة

-
- (١) في (ب): عشرون.
 (٢) الأم (١٠٢/٣) المهاج (ص١٦٧) شفة المحتاج (٢٦٣/٣) ومغني المحتاج (٣٨٩/١) كاية المحتاج (٨٤/٣-٨٥).
 (٣) في (ب): مائتا.
 (٤) الأم (١٠٠/٣) والمحتاج (ص١٦٧) مغني المحتاج (٣٨٩/١) كاية المحتاج (٨٤/٣-٨٥).
 (٥) في (أ) و(٢): العشرين ديناراً أو المائتي درهم.
 (٦) في (ب): شيء.
 (٧) في (ب): فيهما.
 (٨) الأم (١٠٠/٣) و (١٠٢/٣) شفة المحتاج (٢٦٣/٣) مغني المحتاج (٣٨٩/١) كاية المحتاج (٨٤/٣).
 (٩) زاد هنا في (ب): وكان.
 (١٠) قالدين لا يمنع الزكاة على الجديد المعتمد. الأم (١٣٠/٣) المزني (ص٧٨) الخلاصة (ص١٨٤) المهذب (٣١٧/٥) المجموع (٣١٧/٥) النهاج (ص١٧٤)، وفي القديم واختلاف العراقيين : بمنع. المزني (ص٧٨) المجموع (٣١٧/٥).
 (١١) في (ب): وإن.
 (١٢) كاية [ص٨٠] من (٢).
 (١٣) في (٢): الشرى.
 (١٤) في (ب): دفع.

أوسق وعليه دين أن دينه لا يحسب منها، وأن عليه الزكاة^(١)، وكذلك العرض والناض. يزكيه وإن كان عليه دين.

٨٠١- ومن كان له دين.. فلا يزكيه حتى يقبضه، فإذا قبضه.. زكاه بعدد السنين التي أقامها غائباً عنه^(٢).

٨٠٢- وأحب للرجل إذا كان دينه على^(٣) مليء أن يحسبه مع ماله ويخرج زكاته^(٤).

٨٠٣- [ومن كان عنده عرض للتجارة فحالت عليه أحوال فسواء كان ممن يُدِير^(٥) أو ممن لا يدِير.. (فعله)^(٦) أن يَقُومَهُ في كل عام ويخرج زكاته].

٨٠٤- وقال: ومن اشترى عبداً أو جارية للخدمة، أو داراً للسكنى أو لِعَلَّةٍ، أو فرساً يزكيه، أو 'حُجُوراً'^(٧) ليستنحها^(٨) أراد بذلك القَيْتَ وحسن الأصول والانتفاع بالعلة فباع شيئاً من ذلك [بعد سنين].. فلا زكاة عليه^(٩) حتى يحول عليه الحول من يوم باعه^(١٠).

-
- (١) يقصد الحنفية والمالكية ويريد إزامهم؛ فلوهم يقولون بأن الدين لا يمنع زكاة الزروع والثمار، وإلا فالمسألة فيها خلاف؛ فقد عاتق الثوري وأبو ثور وابن المبارك وأحمد في رواية، والمعتد في مذهبه موافق للجمهور. بدائع الصنائع (٦/٢) الشرح الكبير للدردير (٤٨٠/١) بداية المجتهد (٤٨٤/٢) المغني (٢/٢٩١).
- (٢) إلا إن كان أخذهُ مُتَسَرِّعاً قَصُرَ في أخذه.. فتجب تزكيته في الحال. الأم (١٣٢/٣) المجموع (٥٠٦/٥).
- (٣) المنهاج (ص ١٧٤) مغني المحتاج (٤١٠/١) نهاية المحتاج (١٣١/٣).
- (٤) (ب) عند.

- (٥) المعتد: وجوب ذلك إن تيسر أخذه منه. الأم (١٣٢/٣) المزني (ص ٧٨) المجموع (٥٠٦/٥) المنهاج (ص ١٧٤) مغني المحتاج (٤١٠/١) نهاية المحتاج (١٣١/٣).

- وهذا إن كان دينه حالاً فإن كان مَوْجِلاً.. فالمعتد: أنه لا يجب إخراج الزكاة في الحال. المجموع (٥٠٦/٥).

بُيِّنَ

- (٥) هكذا صورناها في (ب) في الموضوعين: **بُيِّنَ**.

- (٦) في المخطوط: وعليه

- (٧) الجسر - بالكسر -: الفرس الأنثى، وجمعها: حُجُور وأحجار. المصباح المنير (ص ١٠٨).

- (٨) في (أ) و(م): أو حُمُور استنحها.

- (٩) في (ب): على ثمن ذلك.

- (١٠) الأم (١٢٢/٣) روضة الطالبين (٢٦٦/٢).

٨٠٥- قال: ومن نوى بشيء من هذا للنجارة^(١) بعد إذ^(٢) كان أصله^(٣) للقتية، لم يكن عليه بنية التجارة^(٤) شيء، وحكمها حكم القتية^(٥).

٨٠٦- ومن نوى بشيء مما اشتراه^(٦) للنجارة القتية^(٧) قبل الحول... فحكمه حكم القتية^(٨).

٨٠٧- ولا زكاة في غلة مسكن، ولا [إجارة] عبد، ولا غلة ثمار بيعت بعين أو بعرض^(٩)، ولا كراء^(١٠) سفن... حتى يحول عليه الحول من يوم يقب^(١١) [له]^(١٢) وجوبه^(١٣) له: يوم يبيع الثمار، ويوم يعقد الكراء^(١٤)، وكذلك كراء^(١٥) الدواب وغيرها، وإن لم يقبض ذلك عند الكراء^(١٦)،^(١٧).

(١) غرر واضحة في (ب): وهكذا صورناها: **المتاجر**.

(٢) في (ب): أن.

(٣) في (ب): أصلها.

(٤) في (ب): بنيتها للتجارة.

(٥) الأم (١٣٤/٣) المنهاج (ص١٧٠) روضة الطالبين (٢/٢٦٦) معني المحتاج (١/٣٩٨) كفاية المحتاج (١٠٢/٣).

(٦) في (ب): اشتري. في (ز): اشتريه.

(٧) في (ب): للقتية.

(٨) الأم (١٣٥/٣) المنهاج (ص١٧٠) روضة الطالبين (٢/٢٦٧) معني المحتاج (١/٣٩٨) كفاية المحتاج (١٠٢/٣).

(٩) في (ب): عرض.

(١٠) الكَرَوَةُ والكِرَاءُ: أجر المستاجر. الحكم والمخطط الأعظم (٧/١٣٤).

في (أ): كرى، في (ب): كراء. في (ز): كرى.

(١١) في (أ): بلا نقط، في (ب): تب، وهكذا صورناها في (ز): **بـ**.

(١٢) كفاية [ب/٥٠] من (ب).

(١٣) في (أ) و(ز): وجوبه.

(١٤) في (أ) و(ب): الكرى، في (ز): الكرى.

(١٥) في (أ) و(ب): كرى، في (ز): كرى.

(١٦) في (أ) و(ب): الكرى، في (ز): الكرى.

(١٧) ولو أخر داراً أربع سنوات -مثلاً- وقبض أجرها... فهل يلزمه إخراج زكاة جميع ما قبضه؟ أم يخرج كل سنة زكاة ما استقر ملكه وهو أجرة ما مضى لا ما يستقبل من السنين؟

القول الأول -وهو المعتمد-: لا يلزمه أن يخرج إلا ما استقر في ملكه. وهو نصه في الأم والمزني (ص٧٨).

٨٠٨- ولا زكاة على الصماني، وإنما الزكاة على المسلمين، فإن أسلم الصماني استقبل حوالاً بماله من يوم أسلم^(١).

٨٠٩- [وإن صالح الإمام أهل الذمة على أي^(٢) شيء يأخذ منهم فيما يدخلون غير بلدهم من التحارات.. فلا بأس]^(٣).

٨١٠- [كما فعلَ عمرُ بنُ الخطابِ بِمَنْ كان يقدمُ المدينةَ مِنْ^(٤) أهلِ الذِّمَّةِ بالحنطة والزيت والقُطْية^(٥) من الصماني]^(٦).

٨١١- [وأما من منهم في بلده.. فليس للإمام عليه شيء].

٨١٢- قال [الشافعي]: وأهل الحرب إذا أرادوا دخول أرضنا لتجارهم فإنما عليهم من ذلك ما صالحهم عليه الإمام^(٧).

ت

القول الثاني: يزكي جميع ما قبضه. ونسب للوبيطي كما في المذهب والمجموع. ولعلمهم يقصدون نصه هنا.
الأم (١٢٢/٣) قال: "وكذلك لا زكاة في غلاتها حتى يحول عليه حول في يدي مالها"، المزني (ص ٧٨) المذهب (٥٠٨/٥) المجموع (٥٠٩/٥) المهاج (ص ١٧٥) معني المحتاج (٤١٢/١) نهاية المحتاج (١٣٤/٣).
(١) قال في الأم (٢٢/٥): "لا زكاة إلا على أهل الإسلام"، وانظر: المهاج (ص ١٧٤) معني المحتاج (٤٠٨/١) نهاية المحتاج (١٢٥/٣).

(٢) لعلها كما أثبتها، وهكذا صورها في (ب): **بِأَيِّ شَيْءٍ يَأْخُذُ**.

(٣) الأم (٤٨٩/٥) المهاج (ص ٥٢٦) معني المحتاج (٢٤٧/١) نهاية المحتاج (٩١/٨).

(٤) تكررت (من) في المخطوطة.

(٥) القُطْية: بكسر القاف وتشديد الباء، وضم القاف لمة-: اسم جامع للحبوب التي تطبخ، وقيل: الخبث، القناتة سوى الر والشعيرة، سميت به لأنها تقطن في البوت، يقال قطن إذ أقام، وهي مثل: العنس والبالاء والحصى والأرز والدخن. انظر: لسان العرب (٣٤٣/١٣)، تشرير ألفاظ التنبيه (ص ١٠٩)، المصباح المنير (ص ٤١٥).

(٦) رواه الإمام الشافعي في الأم (٤٩١/٥) عن الإمام مالك وهو عنده في الموطأ (٢٨١/١: ٤٦)، عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من البتط من الحنطة والزيت نصف العشر، يريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة، ويأخذ من القطنية العشر.

ورواه عبد الرزاق (٩٥/٦: ٩٧: ١٠١٤ و ١٠١١٧ و ١٠١١٨)، قال ابن لقمان في المعني (٢٢٩/١٣ ط التركي) "اشتهر هذا عن عمر وصحت الرواية عنه به"، معني أخذ نصف العشر.

(٧) الأم (٤٩٠/٥).

٨١٣- ومال العبد لسيدته، وزكاة مال العبد على سيده، وزكاة العبد إذا اشترى^(١) للتحارة على سيده^(٢) / (٣).

٨١٤- ومن اشترى داراً أو أرضاً حرّة [أو حوائطاً^(١)] أو جاريةً أو خيلاً للتحارة فَوَمَّ^(٢) في كل عام فأخرج^(٣) زكاته^(٤).

٨١٥- وإن أخذ منها غلة قبل أن يبيعها^(٥).. استقبل بها حولاً من يوم يجب^(٦) له^(٧) /.

٨١٦- ومن أعتق عبداً [له] و^(١) أعطاه مالاً^(٢).. استقبل العبد به^(٣) حولاً من يوم يعتق^(٤).

٨١٧- وبزكي^(١) أموال اليتامى في كل عام وإن كانوا صغاراً^(٢).

٨١٨- ولا زكاة في حلي النساء الذي يتخذونه للبس، وإن أكرّوه^(١) وإن أعاروه^(٢).

(١) في (ب): اشتراه.

(٢) الأم (٦٧/٣) المنهاج (ص١٧٤) روضة الطالبين (١٥٠/٢) مني المحتاج (٤٠٨/١) حاية المحتاج (١٢٥/٣).

(٣) حاية [ص٨١] من (٢).

(٤) في المصطوط: "حوائط"، لكنها ممنوعة من الصرف.

(٥) في (ب): قومه.

(٦) في (ب): وأخرج.

(٧) الأم (١٢٢/٣) المنهاج (ص١٧٠) روضة الطالبين (٢٦٧/٢).

(٨) في (ب): قبل بيعها.

(٩) في (ب): نب. أ: بلا نقط

(١٠) انظر: الأم (١٢٢/٣) لكن كلامه فيمن ملكه عرضاً بغير نية التجارة.

قال في المنهاج (ص١٧٠) "والأصح: أن ولد العرض ونحوه مال تجارة، وأن حوله حول الأمل" روضة الطالبين

(٢٦٩/٢) مني المحتاج (٣٩٩/١) حاية المحتاج (١٠٥/٣).

وقال في المجموع (٣٤/٦) "أصح الوجهين: أنه يكون مال تجارة، والأصح: أن حوله حول الأمل".

(١١) في (أ) و(ب): أو.

(١٢) في (ب): ماله.

(١٣) في (ب): به العبد.

(١٤) الأم (٦٦/٣) والمزني (ص٦٨) روضة الطالبين (١٥٠/٢).

(١٥) في (ب): وبزكا.

(١٦) الأم (٦٦/٣) روضة الطالبين (١٤٩/٢) المنهاج (ص١٧٤).

- ٨١٩- وإن اخذ رجل حليًا للعارية (أو للكراء)^(٦) وليس له (٣) أهله وبنته فعليه فيه الزكاة^(٤).
- ٨٢٠- وإن اخذ الرجل (٥) منطقة^(٦)، أو حليًا مصحفًا أو سيفًا.. فلا شيء عليه^(٧).
- ٨٢١- وإن اخذ رجل (٨) أو امرأة آنية من فضة أو ذهب (٩) أو (١٠) ركنًا على مشجب (١١) أو سرج (١٢) فعليه الزكاة، قال: وكذلك اللحم والركب (١٣).
- ٨٢٢- ولا زكاة في لؤلؤ ولا عنبر [ولا جوهر] ولا مسك وذلك إذا أحدثت (١٤) في معادنها ومطامعها حتى تباع (١٥) ويستقبل بثمنها الحول (١٦).

- (١) الأم (١٠٨/٣) المهاج (ص١٦٧) روضة الطالبين (٢٦١/٢) مغني المحتاج (٣٩٠/١) كفاية المحتاج (٨٩/٣).
- (٢) في (أ) و(ب): والكراء
- (٣) في (ب): أو لبسه.
- (٤) المعتمد: أن من اشترى حليًا مباحًا ليؤجره أو ليعيره ممن له استعماله فلا زكاة عليه، على الأصح. روضة الطالبين (٢٦١/٢) المهاج (ص١٦٧) كفاية المحتاج (٩٠/٣) مغني المحتاج (٣٩١/١).
- (٥) في (ب): رجل.
- (٦) المنطقة: كل ما شددت به وسطك. انظر: تاج العروس (٤٢٤/٢٦).
- (٧) إن كان من فضة. الأم (١٠٧/٣) المهاج (ص١٦٧ و١٦٨) مغني المحتاج (٣٩٣ و٣٩٢/١) مغني المحتاج (٩٣/١).
- (٨) في (أ) و(ب): الرجل.
- (٩) في (ب) زيادة هكنا صورتها: **أَيْضًا أَنْهَ**.
- (١٠) في (ب): و.
- (١١) في (ب): مشجب.
- المشجب: خشبات مونة يفرج بين قوائمها تنصب فينشر عليها الثياب، وقد تعلق عليها الأسقية لتبريد الماء. لسان العرب (٤٨٤/١) المصباح المنير (ص٢٥٠).
- (١٢) قال في روضة الطالبين (٢٦٣-٢٦٢/٢) "وفي تحلية السرج واللجام والتفر وجهان أحدهما التحريم ونص عليه الشافعي في رواية البويطي والريعي وموسى بن أبي الجارود".
- (١٣) الأم (١٠٨/٣) روضة الطالبين (٢٦٠/٢) المهاج (ص١٦٧).
- (١٤) في (ب): أحدث. في (ب): أحدث، وهكنا صورتها في (أ): **أَحْدَثَتْ**.
- (١٥) في (أ) و(ب): باع.
- (١٦) الأم (١٠٨/٣ و١٠٩) روضة الطالبين (٢٦٠/٢).

٨٢٣- فأما من اشترى [شيئاً] من ذلك للشحارة.. فإنه يقومه ويخرج زكاته في كل عام.

٨٢٤- وإن كان للفتية اشتراه.. فحتى يبيعه ويستقبل بثمنه.

٨٢٥- ومن أصاب من معدن ذهبا أو ورقاً^(١).. فقد قيل: هو كالفائدة يستقبل به^(٢) الخول^{(٣)(١)}.

٨٢٦- وقد قيل: إذا بلغ ما يجب فيه الزكاة.. زكاه مكانه^(٥).

٨٢٧- [قال أبو ثور^(٦): وهذا قول أبي عبد الله، ومالك]^(٧).

٨٢٨- وفي الركاز الخمس^(٨)، والركاز: وفن الجاهلية^(٩).

٨٢٩- وقد قيل: وكذلك^(١٠) كل ما وجد من دفن الجاهلية من غير الذهب والورق^(١١) والعروض كلها^(١٢) والآية كلها [تقوم] فيخرج خمسة^(١٣).

(١) في (ب): فضة.

(٢) في (ب): ما.

(٣) في (ب): حولا.

(٤) وهو اختيار المزي (ص ٨٠) قال: "وقد أخبرني عنه -أي: الشافعي- بذلك من أتى بقوله، وهو القياس عندي وبالله التوفيق" قال في المذهب (٤٤/٦) "قال في البويطي: لا يجب حتى تحول عليه الخول".

(٥) وهو المذهب المعتمد، أي: فلا يشترط الخول، وهو ظاهر كلامه في الأم. الأم (١١١/٣) وقال في المجموع (٤٤/٦) "الصحيح المنصوص في معظم كتب الشافعي" المذهب (٤٣/٦) المنهاج (ص ١٦٩) روضة الطالبين (٢٨٢/٢) مغني المحتاج (٣٩٤/١) تحفة المحتاج (٩٧/٣).

(٦) هو: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان، أبو ثور الكلبي الفقيه البغدادي، ويقال: كنيته أبو عبد الله وأبو ثور لقب، روى عن: ابن عينة وأبي معاوية ووكيع والشافعي وغيرهم، روى عنه: أبو حنيفة وابن ماجة ومسلم خارج الصحيح، وأبو حاتم، ومحمد بن إبراهيم بن نصر، توفي سنة مائتين وأربعين. انظر: تهذيب التهذيب (٦٤/١).

(٧) أبو عبد الله: لعله يقصد به شعبة الشافعي، "وهو قول أبي حنيفة ومالك وعامة العلماء من السلف والخلف" انظر: المجموع (٤٤/٦) بداية المجتهد (٥١٠/٢) مواهب الجليل (٣٣٤/٢) الشرح الكبير (٤٥٦/١).

(٨) الأم (١١٥/٣) المنهاج (ص ١٦٩).

(٩) الأم (١١٥/٣) المنهاج (ص ١٦٩).

٨٣٠- وقال^(١١) [الشافعي]: زكاة المواشي في كل عام مرة^(١٢).

[زكاة الإبل]

٨٣١- وليس فيما دون خمس ذود^(١٣) من الإبل صدقة^(١٤)، فإذا بلغت خمساً.. ففيها^(١٥) شاة إلى تسع، فإذا بلغت عشراً.. ففيها شاتان إلى أن تبلغ^(١٦) أربع عشرة، فإذا بلغت خمس عشرة.. ففيها ثلاث شياه، إلى تسع عشرة، فإذا بلغت عشرين^(١٧) / ^(١٨).. ففيها أربع شياه إلى أن تبلغ^(١٩) أربعاً وعشرين، فإذا كانت^(٢٠) خمساً^(٢١) وعشرين.. ففيها ابنة^(٢٢) محاص، فإن لم يوجد^(٢٣) ابنة^(٢٤) محاص.. فابن لبون ذكر^(٢٥) إلى خمس / ^(٢٦) (ب) وثلاثين، فإذا بلغت ستاً^(٢٧) وثلاثين.. ففيها

(١) في (أ) و(ز): كذلك.

(٢) في (ب): والعرض كله.

(٣) والمذهب المأثور: أن الركاك هو الذهب والفضة لا غير. قال في الأم: "ولا يتبين لي أن أوجهه على وجل ولا أجروه عليه، ولو كنت الواحد له الخمسة من أي شيء كان وباللها فنه ما بلغ". الأم (١١٨/٣) روضة الطالبين (٢٨٦/٢).

(٤) في (أ) و(ز): قال.

(٥) المنهاج (ص ١٦٣) .

(٦) في (ز): دور.

(٧) الأم (٩/٣) المنهاج (ص ١٦٠) مغني المحتاج (٣٦٩/١) .

(٨) في (ز): وفيها.

(٩) في (أ): بلا نقط. في (ز): يبلغ.

(١٠) في (ب): عشرون.

(١١) نهاية [ص ٨٢] من (ز). وكرر في (ز) في بداية الصفحة التالية قوله (فلذا بلغت عشرين).

(١٢) في (أ) و(ز): يبلغ.

(١٣) في (أ) و(ز): أربعة، في (ب): أربع.

(١٤) في (ب): بلغت.

(١٥) في (أ) و(ز): خمس.

(١٦) في (أ) و(ب) و(ز): ابنت.

(١٧) في (ب): توجد.

(١٨) في (أ) و(ب) و(ز): ابنت.

ابنة^(٣) لبون إلى خمس^(٤) وأربعين، فإذا بلغت ستاً^(٥) وأربعين.. ففيها حقة إلى ستين، فإذا كانت إحدى وستين.. ففيها جذعة إلى خمس^(٦) وسبعين، فإذا بلغت ستاً^(٧) وسبعين.. ففيها ابنة لبون إلى تسعين، فإذا كانت إحدى وتسعين.. ففيها حقتان إلى عشرين ومائة، فما زاد.. ففي كل خمسين: حقة^(٨) وفي كل أربعين: ابنة^(٩) لبون^(١٠).

٨٣٢- وإن^(١٢) لم يكن في الإبل بنت^(١٣) مخاض ولا ابن لبون.. كان على رب لئال أن يأتي بأيهما شاء^(١٤).

٨٣٣- وكل من وجب عليه سنٌ فلم يوجد عده، ووجد [عده] السن الذي^(١٥) فوقه.. أخذ^(١٦) الصدق وأعطى الصدق رب الإبل^(١٧) شاتين أو عشرين درهماً^(١٨).

(١) المزني (ص ٦٤) المهاج (ص ١٦١) مغني المحتاج (١/٣٧٠).

(٢) في (ب): ست.

(٣) في (أ) و(ب) و(ج): ابنة.

(٤) في (أ) و(ب): خمسة، في (ب): خمس.

(٥) في (أ) و(ب): ستة، في (ب): ست.

(٦) في (ب): بلغت.

(٧) في (أ) و(ب): خمسة.

(٨) في (ب): كانت.

(٩) نهاية [١/٥١] من (ب).

(١٠) في (أ) و(ب) و(ج): ابنة.

(١١) الأم (١٠/٣) المهاج (ص ١٦٠) مغني المحتاج (١/٣٦٩).

وانظر في تقسيم أسنان الإبل: الزاهر (ص ١٣٧)، والجموع (٣٥٠/٥-٣٥٢)، وروضة الطالبين (١/٥٢٢).

(١٢) في (ب): فإن.

(١٣) في (ب): ابنة.

(١٤) الأم (١٦/٣) المهذب (٣٦٧/٥) روضة الطالبين (١/٥٦٢) المجموع (٥/٣٦٧) وقال إنه أمح الوجهين!

(١٥) في (أ) و(ب): التي.

(١٦) في (أ) و(ب): أحد.

(١٧) في (ب): المال.

(١٨) الأم (١٨/٣) المهاج (ص ١٦١).

٨٣٤- وإن وجبت^(١) له سن عليا فلم^(٢) يوجد إلا أسفل^(٣) منها.. أجد وأعطى رب الإبل شاتين، أو عشرين درهماً، إلا أن يقول رب الإبل أنا آتي بما يجب^(٤) علي، فلا يكون عليه غير ذلك^(٥).

زكاة الغنم والبقر

٨٣٥- وليس فيما دون الأربعين^(١) من الغنم السائمة -وهي الراعية؛ لقول الله تعالى^(٢): ﴿[مَجْكُرٌ] فِيهِ ثِيَمُونَ﴾ [البقر: ١٠] - صدقة، فإذا بلغت أربعين.. ففيها: شاة إلى عشرين ومائة، فإذا زادت شاة.. ففيها: شاتان إلى مائتي شاة، فإذا زادت شاة.. ففيها: ثلاث شياه إلى ثلاثمائة^(٣)، ثم ما زاد بعد ذلك.. ففي كل مائة: شاة^(٤).

٨٣٦- ولا يكون^(١) في البقر حتى تبلغ^(٢) ثلاثين، فإذا بلغت ثلاثين.. ففيها: تبع جذع أو جذعة^(٣) إلى أن تبلغ^(٤) /^(١٣) أربعين، فإذا بلغت أربعين.. ففيها: مسة ثم ما زاد بعد ذلك.. ففي كل ثلاثين: تبع، وفي كل أربعين: مسة^(٥).

(١) في (ب): وجب.

(٢) في (ب): ولم.

(٣) في (ب): الأسفل.

(٤) في (ب): وجب.

(٥) الأم (١٩/٣) للنهاج (ص ١٦١).

(٦) في (ب): أربعين.

(٧) في (ب): عز وجل.

(٨) إذا زادت على المائتين ففيها ثلاث شياه، إلى أن تبلغ أربع مائة شاة.

(٩) وتبدأ الزيادة على الثلاث شياه يبلغها أربع مائة شاة. الأم (٢٤/٣) للنهاج (ص ١٦٢) روضة الطالبين

(١٥٣/٢).

(١٠) في (ب): زكاة.

(١١) في (٢): يبلغ.

(١٢) أسن المطالب (٣٤٠/١) الأم (٢٨/٣).

(١٣) في (٢): يبلغ.

٨٣٧- وليس في الشَّقِّ في الإبل والبقر والغنم شيء، والشَّقُّ: ما بين السِّنِّ (٣) من العدد (٤).

٨٣٨- وليس في الأوقاص [شيء] - والأوقاص ما لم يبلغ (٥) ما يجب (٦) فيه الزكاة (٧) .

٨٣٩- والخلطاء في الإبل والبقر والغنم (٨) والذهب والورق والعرض والزروع والثمار وغير ذلك.. محمولة الخلطاء في الغنم (٩).

٨٤٠- ومن بلغت حصته من الخلطاء ما يجب (١٠) فيه من الزكاة أو لا يجب (١١) .. فعليه (١٢) الزكاة؛ إذا كان له وخلطاته ما يجب (١٣) فيه الزكاة، فيكون (١٤) فيه الزكاة عليهم على قدر ما يكون لكل واحد منهم، مثل أن يكون (١٥) أربعين شاة لرجلين، لواحد: ثلاثين، ولواحد: عشرة؛ فتكون (١٦) الشاة عليهم: ثلاثة أرباع وربع (١٧).

(١) كناية [ص٨٣] من (٢).

(٢) الأم (٢٣/٣) المنهاج (ص١٦٢) روضة الطالبين (١٥٢/٢).

(٣) في (ب): الفريضة.

(٤) انظر: الأم (١٤/٣) المزني (ص٦٤) روضة الطالبين (١٥٣/٢).

والشَّقُّ: ما بين الفريضة، وقال جمهور أهل اللغة: الشَّقُّ كالوقص سواء، وقال الأمامي: الشَّقُّ يُنْتَصَبُ بأوقاص الإبل، والمشهور استعمال الوقص فيما بين الفريضة وقد استعملوه فيما دون النصاب. اهـ. بتصرف.
روضة الطالبين (١٥٣/٢).

(٥) في (ب) و(٢): يبلغ.

(٦) في (ب): يجب.

(٧) يعني: ما دون النصاب، وما لم يبلغ الفريضة. الأم (٢١/٣) روضة الطالبين (١٥٣/٢).

(٨) قوله "والغنم" مثبتة في النسخ، والأصح حذفها، لأن مقصوده أن الخلطاء في غير الغنم كالخلطاء في الغنم. والله أعلم.

(٩) الأم (٣٤/٣) واستظهره في المنهاج (ص١٦٣) روضة الطالبين (١٧٢/٢) المحلى (١٣/٢).

(١٠) في (ب): يجب.

(١١) في (ب): يجب.

(١٢) في (ب): فنيه.

(١٣) في (ب): يجب.

(١٤) في (ب): وتكون.

(١٥) في (ب): تكون.

٨٤١- والخطأ^(٢) أن يكون الرجلان^(١) -أو أكثر من ذلك- كل واحد منهم يعرف غنمهُ إلا أنَّهم غلطاء في الفحل^(٥) والدُّؤى^(١) والمراح^(١) والراعي^(٣)، فإن اجتمعت هذه الخصال وكانت الرُّعاء^(١) مفترقة.. لم يكونا خليطين^(٧).

(١) في (ب): بلا نقط، في (أ) و(م): فيكون.

(٢) الأم (٣٥/٣) روضة الطالبين (١٧٠/٢-١٧١).

(٣) الخلطة نوعان: الأول: خلطة اشتراك وأعيان وشيوخ، وهي أن يكون المال مشتركاً مشاعاً بينهما، لا يتميز نصيب أحدهم عن غيره -وسيدكرها قريباً-.

والثاني: خلطة حواري وأوصاف، وهي أن يكون لكل واحد منهما ماشية متميزة متعينة ولا اشتراك بينهما لكنهما متجاوران بجواره المال الواحد -وهي التي يقصدها هنا-.

وهناك شروط مشتركة بينهما هي:

١- كون مجموع المختلط نصائباً ولا يشترط أن تكون حصة كل واحد نصائباً؛ فلو ملك زيد عشرين شاة، وعمره عشرين، فخلطه تسع عشرة بتسع عشرة، وتركاً شاتين منفردتين.. فلا أثر لخلطتهما، ولا يجب على كل واحد منهما زكاة.

٢- كون المخالطين من ثقب عليهما الزكاة؛ فلو كان أحدهما كافراً أو مكاتباً.. فلا أثر للخلطة.

٣- دوام الخلطة سنة.

والشروط المختصة بخلطة المجاورة هي الاتقاد في:

١- المراح، وهو: مأواها ليلاً، ٢- المشرب؛ بحيث لا تقتصر غنم أحدهما بالشراب من موضع وغنم الآخر من غيره، ٣- المسرح، وهو: الموضع الذي تجتمع فيه ثم تساق إلى المرعى، ٤- الموعى، وهو: المرتع الذي ترعى فيه، -وهذه الأربعة متفق عليها-، ٥- الراعي، فلا يقتصر غنم أحدهما براع، ٦- الفحل، ٧- موضع الحلب -كأنه متفق عليه-، ولا يشترط في الأصح اتحاد الحالب ولا إثناء الحلب -ايحلب- ولا ثنية الخلطة. روضة الطالبين (١٧٠/٢-١٧٢) ثقة المحتاج (٢٣٠/٣) المجموع (٤٠٩/٥-٤١١).

(٤) في (ب): الرجلين.

(٥) وهو المتمدن: روضة الطالبين (١٧١/٢).

(١) إن كان يقصد اتحاد الإثناء الذي يوجب فيه.. فالمتمدن: أنه لا يشترط. روضة الطالبين (١٧٢/٢). وإن كان يقصد إثناء الشراب فهو كذلك لا يشترط. ثقة المحتاج (٢٣٠/٣) وأما إن كان يقصد اتحاد المشرب.. فهو المتمدن كما سبق.

(٢) وهو متفق على اشتراطه. روضة الطالبين (١٧١/٢).

(٣) الأصح اشتراطه. روضة الطالبين (١٧١/٢).

(٤) في (ب): الرعي أو الراعي، هكنا صولها في (ب) بالثنية.

٨٤٢- [قال أبو يعقوب: وإن اجتمعت الرعاة وبعض هذه الحصال وانفردوا في بعضها.. فهم خلطاء]^(٢).

٨٤٣- وإذا كانا شريكين في الماشية.. فهم خلطاء^(١).

٨٤٤- والشركة في الذهب والوَرَقِ والعرض والزرع والثمار.. بمحلة الماشية.

٨٤٥- وزكاة المواشي التي وصفناها هي زكاتها إذا كانت سائمة^(٥)، والسائمة التي ترعى، فأما كل ماشية لا ترعى وإنما [أكثر] عبسها بالعلف.. فإن^(٦) كانت قَيَّْة: فلا زكاة فيها، وإن^(٧) كانت للبحارة: قومها مع ماله فأخرج^(٨) زكاتها مثل زكاة العرض.

٨٤٦- ولا يجمع بين مفترق^(٩) ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة^(١٠).

٨٤٧- ^(١١) مثل أن يكون لثلاثة نفر: عشرون^(١٢) ومائة شاةٍ، لكلٍّ واحدٍ منهم: أربعون^(١٣)، فإذا أظلمهم المصدق جمعوا؛ لأن عليهم ثلاث شياه؛ لثلاث^(١٤) يكون عليهم إلا شاة فهو^(١٥) أن يجمع بين متفرق^(١٦)/ خشية الصدقة^(١٧).

(١) في (ب): الرعاة.

(٢) روضة الطالبين (١٧٠/٢-١٧١).

(٣) لعل هذا اختيار له وإلا فالذهب المقر على خلافه.

(٤) وهذه هي حلقة الاشتراك والأعيان والشيوخ. الأم (٣٣/٣) الخلاصة (ص ١٨٠) روضة الطالبين (١٧٠/٢).

المذهب (٤٠٦/٥) المجموع (٤٠٧/٥ و ٤٠٩).

(٥) الأم (١٤/٣) المنهاج (ص ١٦٣) إتحاف (١٤/٢) روضة الطالبين (١٥١/٢).

(٦) في (ب): وإن.

(٧) في (ب): ولو.

(٨) في (ب): وإذا خرج.

(٩) في (ب): متفرق.

(١٠) الأم (٣٥/٣) المغني (١٢/٢).

(١١) زاد في (ب) هنا: "ومن ذلك الرجلين يكون لهما".

(١٢) في (أ) و(م): عشرين.

(١٣) في (ب): أربعين.

(١٤) في (ب): لأن لا.

٨٤٨- ومن ذلك: الرجلان^(١) يكون لهما مائتا^(٢) شاة وشاة، ويكونا غليطين؛ فيكون عليهما: ثلاث شياه، فإذا أظلمهم المصدق فرقوا ذلك.. فلم يكن على كل واحد إلا شاة؛ فهذا أن يُفرق بين مجتمع^(٣).

٨٤٩- ومن كانت^(٤) له ماشية من الممالك -مسلمًا^(٥) كان/ (٤٢/ب) أو نصرانيًا^(٦) - فعلى سيده الزكاة في ملك^(٧) عبده^(٨).

٨٥٠- والسن الذي يؤخذ^(٩) في الصدقة من المعز^(١٠) والضأن والإبل^(١١): الجذعة من الضأن، والقيّة من كل شيء من هذا^(١٢).

(١) في (ب) و(ج): فنهوا. وهكذا صورتها في (أ): فنهوا.

(٢) نهاية [ص ٨٤] من (ج).

(٣) الأم (٣٥/٣) روضة الطالبين (١٧٠/٢) المحلي (١٢/٢).

(٤) في (ب): الرجلين.

(٥) في (ب): ماتي.

(٦) روضة الطالبين (١٧٠/٢).

(٧) في (ب): كان.

(٨) في (ب): مسلم.

(٩) في (ب): نصراني.

(١٠) في (ب): مال.

(١١) روضة الطالبين (١٥٠/٢).

(١٢) نهاية [ب/٥١] من (ب).

(١٣) في (أ) و(ج): الغنم.

(١) في (ب): والإبل والضأن.

(٢) الأم (٢٥/٣) المنهاج (ص ١٦٠) المحلي (٤/٢) روضة الطالبين (١٥٣/٢).

والجذعة من الضأن: ما استكملت سنة ودخلت في الثانية. المنهاج (ص ١٦٠)

والثنية من المعز: ما استكملت سنتان ودخلت في الثالثة. المنهاج (ص ١٦٠) المصباح المنير (ص ٨٠).

الثنية من الإبل: ما استكملت خمس سنين ودخلت في السادسة. المجموع (٣٦٥/٨) المصباح المنير (ص ٨٠).

ومعلوم أنه يبرئ في زكاة الإبل: بنت الماض، وبنت البون، والحقة، والجذعة، وكلها لم تستكمل الخمس سنين؛

إلا أن يكون يطلق عليها اسم (الثنية) من وجه آخر. والله أعلم.

٨٥١- إلا أن تكون^(١) صغاراً كلها.. فلا^(٢) يؤخذ منها^(٣) إلا صغير^(٤)، إلا أن يكون فيها جذعة أو ثنية.. فيأخذها^(٥).

٨٥٢- ولا يأخذ الرمي^(٦)، ولا الماخض^(٧)، ولا الأكل^(٨)، ولا فحل الغنم^(٩)، فإن تطوع رب المال بشيء من ذلك.. أخذه، وإلا.. لم يؤخذ^(١٠).

٨٥٣- ويعد عليهم السخال^(١١) إذا كانت الأمهات أربعين، فإذا^(١٢) كانت الأمهات ثلاثين ثم ولدت.. استقبل بها حولاً من يومئذ^(١٣).

(١) في (أ) و(ب): يكون.

(٢) في (ب): ولا.

(٣) في (ب): صغيرة.

(٤) وهو الجديد. الأم (٣٠/٣-٣١) روضة الطالبين (١٦٧/٢) المحتاج (ص١٦٣) الخلي (١٠/٢) ثنية المحتاج (٢٢٧/٣) كناية المحتاج (٥٨/٣).

(٥) الرمي - يضم الرء وتشديد الباء مقصورة - : هي قرية العهد بالولادة، سميت بذلك لأنها تربي ولدها. وإلى من يستمر لها هذا الاسم؟ قيل: إلى خمسة عشر يوماً من ولادتها، وقيل: إلى شهرين، وما قولان لأهل اللغة، والذي استظهره ابن حجر الميمني: أن العمرة بكوكها تسمى حديثة عرفاً؛ لأنه المناسب لنظر الفقهاء. المزي (ص٦٥) شرح ألفاظ التنبيه (ص١٠٧) دقائق المنهاج (ص١٦٣) المهذب (٣٩٨/٥) ثنية المحتاج (٢٢٧/٣) كناية المحتاج (٥٩/٣) المصباح المنير (ص٧٩) (د ب ب).

(٦) وهي: الحامل التي دنت ولادتها. المزي (ص٦٥) شرح ألفاظ التنبيه (ص١٠٧) المصباح المنير (ص٤٦٢).

(٧) وهي: المسمنة المعدة للأكل. المزي (ص٦٥) شرح ألفاظ التنبيه (ص١٠٧) المهذب (٣٩٨/٥) معنى المحتاج (٣٧٦/١) كناية المحتاج (٥٩/٣).

(٨) وهو المعد لضربها. انظر: شرح ألفاظ التنبيه (ص١٠٧).

ويعتبر ذلك فيما لو كانت الغنم كلها ذكوراً. المزي (ص٦٥) المجموع (٣٥٤/٥) روضة الطالبين (١٦٦/٢).

(٩) المزي (ص٦٥) الخلاصة (ص١٧٩) الأم (٢٥/٣) المهذب (٣٩٨/٥) المجموع (٣٦٢/٥) ٤٠٠ المنهاج (ص١٦١) الخلي (١١/٢) معنى المحتاج (٣٧٦/١) كناية المحتاج (٥٩/٣).

(١) في (ب): بالسخال.

(٢) في (ب): فأما إذا.

(٣) الأم (٢٩/٣ و ٣٠) المزي (ص٦٥) المهذب (٣٣٨/٥) المجموع (٣٤٠/٥).

٨٥٤- ولا تؤخذ^(١) ذات عوار^(٢)، ولا تيس^(٣)، ولا هرمة^(٤)، إلا أن يرى المصدق^(٥) أن ذلك أفضل للمساكين.. فيأخذه^(٦) على النظر^(٧).

٨٥٥- ومن كانت ماشيته كلها ذات عوار أو^(٨) هرمة أو معيبة أو جرباء أو مريضة.. أخذ المصدق منها مثلها^(٩) ولم يكلفه باقي غيرها^(١٠).

٨٥٦- ومن كانت^(١) له خمس^(٢) من الإبل جرباء أو معيبة^(٣) لا يسوى^(٤) بعير منها شاة.. فهو بالحبار؛ إن أحب أن يعطي بعيراً منها.. قيل منه، وإلا.. فشاة^(٥).

(١) في (أ) و(ز): يؤخذ. وهو كذلك في المجموع (٣٥٥/٥)

(٢) العوار -فتح العين وضمها-: العيب. المجموع (٣٨٨/٥).

(٣) وما هي علة المنع من أخذ التيس؟ قال في المجموع (٣٥٤/٥) "وأما التيس: فالمنع من أخذه لحق المالك، وهو كونه فحل الغنم المعد لضراجه، فإذا تمرع به المالك جاز... هذا أحد التأويلين، والثاني: وهو الأصح المختار ما أشار إليه الشافعي رحمته الله في البويطي فإنه قال: "ولا يؤخذ... تيس ولا هرمة إلا أن يرى المصدق أن ذلك أفضل للمساكين فيأخذه على النظر، هذا نص الشافعي رحمته الله بحروفيه".

قلت: والتعليل الأول موجود أيضاً في البويطي في الفقرة السابقة، فلعل العلة بمجموع الأمرين؛ أعني: حق المالك، ومصلحة الفقراء فلا تؤخذ إلا إن كان في ذلك مصلحة للفقراء وكان المالك قد رضي. والله أعلم. وانظر: الأم (٢٨/٣).

(٤) قال في الخلاصة (ص ١٧٩): "رُبعت ما يجوز في الأضحية إلا سلامة الأذن" المجموع (٣٨٨/٥) وما بعدها، روضة الطالبين (١٦٤/٢ و ١٦٥ و ١٦٦) المهاج (ص ١٦٢) مغني المحتاج (٣٧٥/١).

(٥) وهو: الساعي. المجموع (٣٥٥/٥).

(٦) في (ب): فيأخذ.

(٧) نقل هذه الفقرة في المجموع (٣٥٥/٥) وقال: هذا نصه بحروفيه.

وبتصور ذلك فيما إذا كانت كلها معيبة أو مريضة أو ذكوراً. روضة الطالبين (١٦٤/٢ و ١٦٥ و ١٦٦).

(٨) في (أ) و(ز): و.

(٩) في (ب): مثلها، وفي (أ) و(ز): الجرباء.

(١٠) الأم (١٦/٣) المزني (ص ٦٤) المهذب (٣٨٧/٥) المجموع (٣٨٨/٥) المهاج (ص ١٦٢) مغني المحتاج

(٣٧٥/١) غاية المحتاج (٥٧/٣)

(١) في (ز): كان.

(٢) في (ب): خمسة.

(٣) في (أ) و(ز): معياً.

٨٥٧- ومن كان له 'عنب وثمر' أو حب مما يدخره الناس ويأكلوه.. ففي ذلك الزكاة؛ إذا بلغ خمسة أوسق فصاعداً^(٥).

٨٥٨- فيه: العشر إن كانت^(٦) مما تسقيه^(٧) السماء، أو^(٨) كان بعللاً، أو تسقيه العيون، وما^(٩) سقي بالضح.. فيه: نصف العشر^(١).

٨٥٩- والوسق: ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ^(٢).

(١) في (ب): لا يسوا. في (ز): لا سوا.

(٢) يسوى، أي: يماثل ويبادل، قدرًا أو قيمة، وهي لغة قليلة - كما قال صاحب القاموس والمصباح - وأنكرها بعضهم، وقال الليث: نادرة، فقال، يقال: يساويه، ولا يقال: يسواه.

وقال الفراء: لم يعرف «يسوى»، وقال الأزهري: قول الفراء صحيح، و«لا يسوى» ليس من كلام العرب بل من كلام الموّلدن.

قال اليزيدي: قال شيخنا: لا يسوى.. أنكرها الجماهير وصرّح في الفصح «إنكارها»، ولكن حكاهما شراحه، وقيل: هي صحيحة فصيحة، وهي لغة الحجازيين، وإن ضَعُفَ اِبتِلَاحُهَا. ٨. ملخصاً من القاموس وتاج العروس (٣٢٩/٣٨-٣٣٠)، وانظر: المصباح المنير (ص ٢٤٥).

قلت: هي لغة الإمام الشافعي، فقد تكررت عنده في الأم والمزني والبويطي، وكلامه لغةٌ يُتَجَبَّحُ بها. والله تعالى أعلم..

(٣) الأم (١٧/٣) المجموع (٣٦١/٥).

(٤) في (أ) و(ز): ثمر أو عنب.

(٥) الأم (٧٦/٣) (٧٨) المذهب (٤٣٧/٥ و ٤٧١) المجموع (٤٣٩/٥ و ٤٧١).

فلا زكاة في غير النخل والعنب من الأشجار، ولا في شيء من الحبوب إلا فيما يقتات ويدخر، ولا تجب الزكاة في ذلك حتى يبلغ النصاب وهو خمسة أوسق. المجموع (٤٣٦/٥-٤٣٧).

(٦) في (ب): كان.

(٧) في (ب): سقيه. في (أ) و(ز): يسقيه.

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في (ب): أو ما.

(١) الأم (٩٦-٩٥/٣) المذهب (٤٤٣/٥) المجموع (٤٤٤/٥).

(٢) الأم (٧٦/٣) المجموع (٤٣٩/٥) وحكى الإجماع عليه وحكاه عن ابن المنذر.

٨٦٠- والحبوب التي تحب^(١١) فيها^(١٢) الزكاة مثل: القمح والشعير^(١٣) والستل والذرة والدخن والأرز والحمص [والعدس] والجلبان^(١٤) واللوبيا والبسيلة والفول^(١٥) وما أشبه هذه الحبوب.. تؤخذ^(١٦) الزكاة بعد أن^(١٧) يحمص ويصير حباً^(١٨)^(١٩).

٨٦١- والناس مصدقون فيما رفعوا، ومن الحمّة الإمام أخلفه^(٢٠).

٨٦٢- ومن عرص^(٢١) عليه فلم يأكل من ثماره [إلا] أقل من خمسة أوسق حتى أصابتها الجائحة^(٢٢).. فلا زكاة عليه^(٢٣).

٨٦٣- ومن ادعى أن الحارص/ أحطأ عليه بعد أن يحد ويكيل.. حلف على ذلك وأسقط عنه^(٢٤).

(١) في (أ): بلا نقطه في (ز): يجب.

(٢) في (ب): فيه.

(٣) نهاية [ص ٨٥] من (ز).

(٤) في (ب): والجلبان.

(٥) في (ز): والعزل.

(٦) في (أ) و(ب) و(ز): يؤخذ.

(٧) في (ب): ما.

(٨) في (ب): حب.

(٩) الأم (٩٢/٣) المزني (ص ٧٣) الخلاصة (ص ١٩٢) المنهاج (ص ١٦٤) مغني المحتاج (٣٨٣/١) ٣٨٦) نهاية المحتاج (٧٣/٣) المجموع (٤٦٦/٥).

(١٠) استحباباً، فإن حلف.. شلأه، وإن نكل.. لم يبر على اليمين ولا زكاة عليه، لأن الأصح استحباب هذه اليمين، بل سائر أيمان الزكاة مستنونة. المزني (ص ٢٢٤) الخلاصة (ص ١٨٩) روضة الطالبين (٣٤٠/٢) حاشية الشرواني (٢٣٤/٣).

(١١) الخرص: حزر ما على النخل من الرطب تمرًا. دقائق المنهاج (ص ١٦٥)

وعرص الرطب والنعنب.. سنة. المجموع (٤٥٩/٥) المنهاج (ص ١٦٥).

(١٢) في (ب): جائحة. في (ز): حائنة

(١٣) الأم (٨١/٣) المجموع (٤٦٢/٥).

(١) الأم (٨٦/٣) المزني (ص ٧٢) وقال: "مُؤَدَّنٌ؛ لأنَّما زكاةُ هو فيها أمين" المجموع (٤٦٤/٥).

٨٦٤- وإن وجد فضلاً عما خُرس^(١) عليه الخارصُ.. أذى زكاته^(٢).

٨٦٥- وإذا خرسَ الخارصُ فإِذَا يُخرصُ بعد الإِزْهَاءِ^(٣).

٨٦٦- ويطيف بالخلعة فيقدرها بيسراً ثم يقدرها رطباً ثم يقدرها تمرّاً^(٤).

٨٦٧- ويتركُ لربِّ الخائطِ قدرَ ما يأكلُ هو وأهلُهُ لا يخرصُ^(٥) عليه^(٦).

٨٦٨- ومن أكل من شَيْءٍ وهو رطب.. لم يُحسب عليه مع العشر^(١).

إن ادعى غلطَ الخارصِ بما يَتَعَدُّ وقوعُهُ عادةً من عالم بالخرسِ كالربع.. لم يُقبل! للعلم بطلان دعواه؛ لكن يُسقط عنه القدرُ الممكنُ الذي لو انحصَرَ عليه.. قُبِلَ.

وإن ادعى غلطاً بِمَحْتَمَلٍ رُبَّ قَدَرِهِ كَوَاحِلٍ فِي مَائَةِ أَوْ نِصْفِ العِشْرِ.. قُبِلَ وحلفَ ندباً إن أَثْهَمَ -في الأصَح-؛ لأنَّ هَيْذَةَ مُمَكِّنٌ، هذا كله إن تلف الخروص، وإلا.. أعيد كَيْلُهُ. المنهاج (ص١٦٦) تنقح المحتاج (٢٦١/٣) مغني المحتاج (٣٨٨/١) نهاية المحتاج (٨٣/٣).

(١) في (ب): يخرص.

(٢) الأذ. (٨٦/٣) المجموع (٤٦٥/٥).

(٣) وهو بدو الصلاح. الأم (٨١/٣) المزني (ص٧٢) المجموع (٤٥٩/٥) المنهاج (ص١٦٥).

(٤) الأم (٨١/٣) المزني (ص٧٢) المجموع (٤٥٩/٥).

(٥) في (ب): يخرصه.

(٦) في المسألة قولان للشافعي؛

المعتمد المشهور: إدخال جميع النخل والعنب في الخرس ولا يترك للمالك شيئاً. المزني (ص٧٢) المنهاج (ص١٦٥).

وفي التقديم والبيوطي: يترك للمالك ثلثة أو شلالت يأكلها أهله. المجموع (٤٦٠/٥) والمعرفة (٢٧٥/٣) وعزاه إلى البيوطي.

وأما حديث: إذا خرستم.. فخذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث.. فدعوا الربع.. فحمله الشافعي رَحِمَهُ اللهُ -وتبعه الأئمة- على تركهم له ذلك من الزكاة -لا من الخروص-؛ لغيرته بنفسه على فقراء أقرابه وجيرانه لطعمهم في ذلك منه لا على ترك بعض الأشجار من غير خرس، جمعاً بينه وبين الأدلة الطالبة لإخراج زكاة التمر والزبيب. انظر: نهاية المحتاج (٨٠/٣) مغني المحتاج (٣٨٧/١)، وعزاه للبيوطي في المجموع (٤٦٠/٥).

(١) في روضة الطالبين (٢٥٣/٢) "لا يجوز أن يأكل ولا يتصرف في شيء" أي: قبل الخرس.

وفي أسنى المطالب (٣٧٤/١) تحريم الأكل والتصرف قبل الخرس.

٨٦٩- والنمر كله [صنف] واحد، والزبيب صنف^(١).

٨٧٠- والقطيئة لا يضم بعضها إلى بعض، كل شيء منها على حدة^{(٢) (٣)}.

٨٧١- والقمح على حدته، والشعير على حدته، والسلت على حدته^(٤).

٨٧٢- ولا يؤخذ في الصدقة: البردي^(٥)، وهو أجود النمر، ولا: مصران الفارة، ولا عذق بن حبيق^(٦)، وهو^(٧) أردأ^(٨) النمر^(٩)، ولا: الحشف، ويؤخذ الوسط: المحوة وما أشبهها^(١٠).

٨٧٣- ولا يحرص من الثمار إلا النخل والعنب^(١١)، يحرص عليهم (حين)^(١٢) يطيب^(١٣).

٨٧٤- ثم يثلى بينهم وبينه^(١٤).

(١) فيضم رديه إلى حيدته. الأم (٨٤/٣) نهاية المحتاج (٧٤/٣) مغني المحتاج (٣٨٤/١).

(٢) في (ب): حدته.

(٣) الأم (٩١/٣) مغني المحتاج (٣٨٤/١).

(٤) نهاية المحتاج (٧٤/٣) مغني المحتاج (٣٨٤/١).

(٥) هكذا في جميع النسخ، وهو كذلك في الأم، وفي شهر ألفاظ التنبيه (ص ١٧٩) الرقي: وهو أجود أنواع النمر.

(٦) في (أ) (م): عذق برحيق، وهكذا صورتها في (ب): **وَأَجَدَ نَبِيَّ حَبِقَ**. وفي الأم (٧٨/٣) عذق بن حبيق.

(٧) في (ب): ولا.

(٨) في (ب): أردل. في (م): أرد.

(٩) قال الأزهري: البردي والكبيس.. من أجود تمران أهل الحجاز، والتمرور ومُصران الفار وعذق بن حبيق.. من أردتها. انظر: الزاهر (ص ١٥٠).

(١٠) الأم (٧٨/٣).

إن كان الجنس الذي يملكه من الثمار والمحبوب نوعاً واحداً.. أخذت منه الزكاة، فإن اختلفت أنواعه ولم يتعسر أن يأخذ الواجب من كل نوع بالخصه.. أخذ من كل قسطه، فإن عسر ذلك.. فالصحيح أنه يُخرج من الوسط. الوجيز (٧٤/٣) العزيز (٧٥-٧٤/٣) روضة الطالبين (٢٤٧/٢).

(١١) الأم (٨٧/٣) المجموع (٤٥٩/٥).

(١٢) في جميع النسخ: "حين".

(١٣) الخلاصة (ص ١٩٣) المنهاج (ص ١٦٥).

(١٤) الأم (٨٥/٣-٨٦).

٨٧٥- فإن أصابت النمرة^(١) جائحة بعد الخرص.. فلا ضمان عليهم، وإن بقي خمسة أوسق فصاعداً.. ففيه^(٢) الزكاة^(٣).

٨٧٦- وإذا^(٤) كان الزرع والتمر^(٥) بين شركاء.. فهم^(٦) خلطاء، وعليهم^(٧) الزكاة، وإن لم يبلغ جميع ما لهم إلا خمسة أوسق^(٨).

٨٧٧- ولا زكاة في الفاكهة كلها رطبها وبابسها، ولا في البقول^(٩) ولا في قصب السكر، ولا في جوز، ولا في تين، ولا [في] لوز، ولا [في] جَلْوَز^(١٠)، ولا حب كنان^(١١)، [وما أشبهها] ولا في زيتون، ولا جحلان، ولا حب الفحل، ولا^(١٢) زيوتها، ولا في ثمنها حتى يستقبل بها الحول^(١٣).

(١) في (ب): النمر.

(٢) في (ب): فعلهم.

(٣) أي: فيما بقي. الأم ٨١/٣ و ٨٦ و المجموع (٤٦٢/٥).

(٤) في (ب): فإذا.

(٥) في (ب): والتمر.

(٦) في (ز): شركائهم.

(٧) في (ب): فعلهم.

(٨) وهو الجديد المعتمد: وهذا في خلطة الاشتراك. الأم (٧٧/٣) المزني (ص ٦٧).

وكذا خلطة الجوار على المعتمد وهو أصبح الوجهين -قول: القولين-. الخلاصة (ص ١٩٠) المجموع (٤٢٩/٥)

المنهاج (ص ١٦٣) كناية المحتاج (٦٢/٣) وهو ظاهر ما في المزني (ص ٦٧).

(٩) زاد هنا في (ب): ولا البقول، وهي تكرار.

(١٠) في (ب): جوز.

الجلْوَز: البندق. المصباح المنير (٩٥).

(١١) ذكرها في (ب) بعد قوله: (ولا حب الفحل)، وذكر مكانها ما أمنتته بين معقودتين.

(١٢) زاد هنا في (ب): حب.

(١٣) كناية [ص ٨٦] من (ز).

(١) الأم (٨٦/٣ و ٨٨-٨٩) الخلاصة (ص ١٩٠) الوجيز (٥٠/٣) العزيز (٥١/٣) روضة الطالبين (٢/٢٣١-٢٣٢).

بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ^(١)

٨٧٨- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: زكاة الفطر: صاع؛ بصاع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ من الحنطة وغيرها^(٢)؛ عن كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ؛ ذكر أو أنثى من المسلمين^(٣).

٨٧٩- وأستحب له أن يبعث بذلك إلى الذي يجمع عنده قبل الفطر بيومين^(٤) / (٤٣/ب)^(٥) فإن لم يفعل.. بعث به حين يطلع^(٦) الفجر من يومه.

٨٨٠- وَإِنْ أَعْرَجَهُ فَفَرَّقَهُ.. أجزأ عنه^(٧).

٨٨١- ويخرجه البدوي والقروي^(٨).

٨٨٢- ويؤدي الرجل الحنطة إذا كَانَ يَأْكُلُ مِنْهَا، والتمر والشعير^(٩) والذرة والأرز^(١٠) إن^(١١) كَانَ يَأْكُلُ مِنْهُ^(١٢)، فإن اختلف أكله لهذه الأشياء.. أخرج من أكثر ما كَانَ يَأْكُلُ [م]^(١٣).

(١) نهاية [٥٢/ب] من (ب) .

(٢) الأم (١٧٠/٣).

(٣) الأم (١٦٠/٣) و (١٦٧) المزني (ص ٨٠).

(٤) في (ب): يوم.

(٥) اختلاف مالك والشافعي من الأم (٧٣٧/٨) ففي المحتاج (٤١٦/١).

(٦) في (أ) و (ب): تطلع.

(٧) قال في الأم (١٧٦/٣) "وأختار قسم زكاة الفطر بنفسه على طرحها عد من تجمع عنده" (١٧٧/٣) "تليها

أنت بهديك أحب إلي من أن تطرحها" (١٨٠/٣) .

(٨) الأم (١٧٢/٣).

(٩) في (أ) و (ب): والذرة أو الذرة.

(١٠) في (ب): إنا.

(١١) في (ب): منها.

(١٢) الأم (١٧١/٣) و (١٧٤).

المقصود: أن الواجب إخراجها من غالب قوت البلد، وقيل: قوت نفسه، وقيل: يتخير في الأحناس..

في الواجب من الأحناس المخرجة ثلاثة أوجه في المذهب:

١- أصحابها عند الجمهور: غالب قوت البلد.

٨٨٣- والحسنة والتمر.. أحب الأشياء إلي^(١).

٨٨٤- ويخرج زكاة الفطر عن كل من يضمن نفقته؛ من ذلك: المرأة، وخادم لها واحد^(٢)، وعن مملوكه^(٣) غائبهم^(٤) وحاضريهم، إذا كانوا مسلمين^(٥).

٨٨٥- ومن كان من رقيقه أبقا.. فعليه الزكاة؛ لأهم^(٦) في ملكه^(٧).

٨٨٦- وإذا كان للمرأة مأل وللؤلؤ^(٨) الصغار مأل.. أخرج عن الصغار والكبار من أموالهم^(٩)، وأخرج الرجل عن امرأته، وعن خادمها إذا كانت أمة^(١٠).

٢- الثاني: يتعين قوت نفسه، قال النووي: وهو ظاهر نص الشافعي في "المختصر" و"الأم"، لأنه قال: "أدى مما يفتاته" والجمهور على تصحيح الأول، وتأولوا النص على ما إذا كان قوته قوت البلد، كما هو الغالب في العادة.

قلت: وهو ظاهر نصه هنا في البويطي. والله أعلم.

٣- الثالث: يتخير بين جميع الأقوات فيخرج ما شاء، وإن كان غير قوته وغير قوت أهل بلده، لظاهر حديث أبي سعيد الخدري، وهذا الثالث حكاه الجمهور وجهاً، وحكاه القاضي أبو الطيب في "الجرّد" والماوردي وآخرين قولاً للشافعي، قال الماوردي: نص عليه في بعض كتبه، وصححه القاضي أبو الطيب اختصاراً لنفسه بعد أن نقل أن المذهب غالب قوت البلد. المجموع (٩٥/٦) روضة الطالبين (٣٠٣/٢) المنهاج (ص١٧٣) مغني المحتاج (٤٠٦/١).

(١) في (ب): إلينا.

في الر والتمر وجهان: أحدهما: التمر أفضل وخير؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج منه، والثاني: الر أفضل قال الماوردي: وإليه ميل الشافعي، قال النووي: والمشهور: ترجيح الر مطلقاً. المجموع (٩٦/٦-٩٧).

(٢) واحد فقط ليس أكثر، ويلزم المرأة تأدية الزكاة عن بقي من رقيقها. الأم (١٦٧/٣).

(٣) في (ب): مملوكهم.

(٤) في (ب) و(ز): غائبهم.

(٥) الأم (١٦٧/٣) المنهاج (ص١٧٢) مغني المحتاج (٤٠٣/١).

(٦) في (ب): لأنه.

(٧) المجموع (١٠٨/٦) روضة الطالبين (٢٩٧/٢)

وفي الأم (١٦٣/٣) والمنهاج (ص١٧٢) ومغني المحتاج (٤٠٤/١) ذكر هذا الحكم في الغائب عنه.

(٨) جمع ولّد.

(٩) الأم (١٦٣/٣).

- ٨٨٧- وليس على الرجل في عادمه -أجرًا^(٦٦) كان أو أجرة- [زكاة الفطر]^(٦٧).
- ٨٨٨- قال [الشافعي]: والجزية على رجال أهل الذمة البالغين^(٦٨).. دينار^(٦٩) دينار^(٧٠)، الغني والفقير سواء، كل من كان عنده.. أخذ^(٧١) منه، ومن ليس^(٧٢) عنده.. كان دينًا عليه^(٧٣).
- ٨٨٩- والزمن والكبير في ذلك سواء^(٧٤).
- ٨٩٠- وقد روي [في ذلك] عن 'رسول الله'^(٧٥) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه أخذ من نصارى باليمن^(٧٦)، ومن نصارى بأيلة^(٧٧) دينارًا دينارًا^(٧٨)، ولم يرو عنه أنه أمر في ذلك بحكمين في الموسر والمعسر.

-
- (١) لا إن كانت حرة مستأجرة، أو أمة لغيرها. المجموع (٧٣/٦) روضة الطالبين (٢٩٤/٢).
- (٢) في (ب): أجرة.
- (٣) الأم (١٦٨/٣ و ١٧٠) "وان استأجر لانه مرضعًا...". معنى المحتاج (٤٠٣/١) روضة الطالبين (٢٩٤/٢).
- جهات التحمل لأداء زكاة الفطر عن الغير.. ثلاث: ملك اليمن، والنكاح، والتقربة، وليس فيها الاستتجار. روضة الطالبين (٢٩٣/٢).
- (٤) العاقِلين الاحرار. الأم (٤١٣/٥) الخلاصة (ص٦٢٢) المنهاج (ص٥٢٥) معنى المحتاج (٢٤٥/٤).
- (٥) في (أ) و(ب): دينارًا.
- (٦) وهذا أقلها. الأم (٤٢٥/٥) الخلاصة (ص٦٢٢) روضة الطالبين (٣١١/١٠) المنهاج (ص٥٢٦) نهاية المحتاج (٩٢/٨).
- (٧) في (ب): أحق.
- (٨) في (ب): لم يكن.
- (٩) الأم (٤٢٦/٥ و ٤٢٧ و ٤٧٣-٤٧٤) الخلاصة (ص٦٢٤) المنهاج (ص٥٢٦) معنى المحتاج (٢٤٦/٤) نهاية المحتاج (٩٠/٨).
- (١٠) الأم (٤١٥/٥) المنهاج (ص٥٢٦) معنى المحتاج (٢٤٦/٤).
- (١١) في (ب): النبي.
- (١٢) رواه أبو داود: لا: الخراج، ب: في أخذ الجزية، (٣٠٣٨)، والترمذي: لا: الزكاة، ب: زكاة البقر، (٦٢٣)، وحسنه، وابن حبان (٢٤٤/١١: ٤٨٨٦)، والحاكم (٣٩٨/١)، وصححه الألباني. وانظر: الأم (٤٢٤/٥).
- (١٣) في (أ) و(ب): بأيله، وفي الأم (٤٢٤/٥): بأيلة، وهكذا صورها في (ب): بأيله.
- (١٤) رواه الشافعي في الأم (٤٢٥/٥) ومن طريقه البيهقي (١٩٥/٩).

٨٩١- إلا أن تكون^(١) بلادهم افتتحت على صلح أن يؤدي الموسر [كذا] أو الفقير كذا، قال: وإن كان أكثر من دينار.. فيجوز^(٢)، والذي أخذ عُمرُ عندنا على هذا المعنى، والله أعلم^(٣).

٨٩٢- وليس على نساء أهل الذمة^(٤) ولا صبياتهم ولا عبيدهم حزية، فإذا بلغ الصبي.. استقبل حولاً من يوم يبلغ^(٥).

٨٩٣- ولا زكاة على الصاري في شيء من أموالهم ولا كرومهم ولا مواشيهم ولا شيء من أموالهم^(٦).

٨٩٤- ولا يؤخذ منهم شيء في تجارتهم مما^(٧) انعموا في أرضهم إلا الجزية التي تؤخذ^(٨) منهم^(٩).

٨٩٥- وإن انعموا من بلد إلى بلد.. أخذَ منهم ما صالحهم عليه الإمام^(١٠)، بعد أن يبيعوا^(١١).

(١) في (أ) و(ب): يكون. في (ب): بلا نقط.

(٢) ويستحب ذلك للإمام. انظر: الأم (٤١٣/٥ و٤٢٦) الخلاصة (ص٦٢٤) روضة الطالبين (٣١٢/١٠) المتهاج (ص٥٢٦) مغني المحتاج (٢٤٨/٤).

(٣) الأم (٤٢٨/٥) المتهاج (ص٥٢٦) مغني المحتاج (٢٤٨/٤).

التصريح: البهقي (١٩٥/٩) ومالك في الموطأ (٢٧٩/١) ٤٣.

(٤) نهاية [ص٨٧] من (٢).

(٥) الأم (٤١٥/٥) الخلاصة (ص٦٢٤) المتهاج (ص٥٢٥) مغني المحتاج (٢٤٥/٤).

(٦) الأم (٢٢/٥) وتقدم في ك: الزكاة في (١٨).

(٧) في (ب): ما.

(٨) في (٢): يؤخذ.

(٩) الأم (٤٧٤/٥) الخلاصة (ص٦٢٥) روضة الطالبين (٣٢٠/١٠).

(١٠) إن كان ترددهم للتجارة في غير الحجاز.. لم يؤخذ منهم شيء.

فإن كان في الحجاز.. أخذ ما صالحهم الإمام عليه؛ فإن لم يشترط عليهم.. لم يؤخذ منهم شيء.

الأم (٤٧٤/٥) طاهره ان لا فرق بين الحجاز وغيره، قال: "ولا شيء عليكم في أموالكم سوى جزيتكم ما أنتم في بلادكم واختلفتم ببلاد المسلمين غير تجار... وإن اختلفتم بتجارة على أن تؤدوا من جميع تجارتكم العشر إلى المسلمين فلکم دخول جميع بلاد المسلمين إلا مكة والمقام بجميع بلاد المسلمين كما شئتم إلا الحجاز".

الأم (٤٩٢/٥) كأنه خاص بالحجاز المزي (ص٣٧١-٣٧٢) الخلاصة (ص٦٢٥) روضة الطالبين (٣٢٠/١٠).

٨٩٦- وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه أخذ منهم بالمدينة من الفطية: العشر ومن الخطة: نصف العشر، وإنما هذا عندنا على موضع حسن النظر^(٢) من^(٣) عمر واجتهاد منه ليكثر الحمل إلى المدينة^(٤)، وكذلك الأئمة^(٥) من بعده فصالحوهم^(٦) على ما رأوا^(٧).

٨٩٧- وقد روي عن عمر بن عبد العزيز^(٨) أنه أمر أن يؤخذ من كل عشرة: نصف دينار فإن نقصت.. تركها^(٩).

٨٩٨- ويؤخذ منهم كلما اختلفوا، وإن اختلفوا في السنة مرارًا إذا صالحهم^(١٠) على ذلك^(١١).

٨٩٩- [قال الشافعي:] وتجار الحرب يؤخذ منهم ما صالحهم^(١٢) الإمام عليه^(١٣) في كل ما قدموا^(١٤)

(١) إن كان المشروط من التمن.. انتظر حتى يبعه، بخلاف ما إذا كان المشروط من تجارتهم. وروضة الطالبين (٣١٩/١٠) مغني المحتاج (٢٤٧/٤).

(٢) في (أ): الظن، وفي (ب): الصلوة.

(٣) في (ب): ومن.

(٤) الأم (٤٩١/٥) الخلاصة (ص٦٢٥).

(٥) في (ب): الأئمة.

(٦) في (أ) و(ب): يصالحوهم، في (ب): فصالحوهم.

(٧) في (ب): روي.

(٨) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص، القرشي، الأموي، أبو حفص، المدني، ثم الدمشقي، أمير المؤمنين حقاً، الخليفة الراشد الراشد، أشج بن أمية. أنه أم عامم بنت عامر بن عمر بن الخطاب، ولي إمرة المدينة للوليد، وكان مع سليمان كالوزير، وولي الخلافة بعده، فعُدَّ مع العلماء الراشدين، توفي في رجب سنة (١٠١). انظر: سير أعلام النبلاء (١١٤/٥)، وتلخيص التهذيب (٢٤٠/٣).

(٩) رواه مالك في الموطأ (٢٥٥/١ : ٢٠) عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حبان عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب له بذلك.

(١٠) في (ب): صالحوهم.

(١١) فإن لم يصالحهم على ذلك.. فلا تؤخذ إلا مرة واحدة في السنة. المزي (ص٣٧٢) الخلاصة (ص٦٢٥) روضة الطالبين (٣٢٠/١٠) مغني المحتاج (٢٤٧/٤).

(١٢) في (ب): صالح.

(١٣) في (أ) و(ب): عليهم.

٩٠٠- وقد قيل: العشر لا يزداد عليهم^(٢٢).

٩٠١- وَقَسَمَ الصَّدَقَاتِ عَلَى النَّمَانِيَةِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ.. أَحَبُّ إِلَيَّ^(٢٣)، فَإِنْ أَعُوزَ^(٢٤) ذَلِكَ^(٢٥) فَوَضَعَهَا الْإِمَامُ أَوْ رِجَالًا فِي أَيِّ هَذِهِ الْأَصْنَافِ عَلَى وَجْهِ الْجَاهِدِ وَالطَّرِيقِ.. أَجْرُهُ^(٢٦).

٩٠٢- وإِشارَ أَهْلِ الْحَاجَةِ.. [أَحَبُّ إِلَيَّ].

٩٠٣- وَيُؤْثِرُ الرَّجُلُ أَقَارِبَهُ إِذَا كَانُوا عَارِضًا وَلَمْ يَكُونُوا مِنْ^(٢٧) يَلْزَمُهُ^(٢٨) نَفَقَتُهُمْ، وَيُؤْثِرُهُمْ عَلَى غَيْرِهِمْ^(٢٩)، وَيُوَاسِي^(٣٠) غَيْرَهُمْ.

٩٠٤- وَلِلْعَامِلِ الثَّمَنُ^(٣١) إِذَا كَانَ إِجَارَةً مِنْهُ، [فَإِنْ كَانَ]^(٣٢) أَكْثَرَ.. لَمْ يُعْطَ^(٣٣) إِلَّا إِجَارَةٌ مِنْهُ^(٣٤) // أَوْ^(٣٥) قَدَرُ مَا يَرَى الْإِمَامُ عَلَى قَدَرِ عِنَائِهِ^(٣٦) وَأَجْرَائِهِ^(٣٧)، وَلَا يَجَاوِزُ بِهِ هُوَ وَأَعْوَانُهُ النَّسْ^(٣٨)/^(٣٩) (٤٠)

(١) المزي (ص ٣٧٢) روضة الطالبين (٣١٩/١٠) المنهاج (ص ٥٢٦) معني المحتاج (٢٤٧/٤).

(٢) والمعتمد جواز الزيادة، روضة الطالبين (٣١٩/١٠). وهل هذا قول أم حكاية؟

(٣) فِي قَوْلِهِ سَلِّ وَعَزَّ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالسَّكِينِ وَالْمُعَلِّينَ عَلَيْهِ وَالْمُؤَلَّفَةِ لِقُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَنَمِمْ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْتِ السَّبِيلُ قَرِيبَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ﴾ [النورة].

(٤) أي: إن لم توجد جميع الأصناف الثمانية؛ فإنه يصرفها للموجود منهم.

(٥) في (ب): ذلك.

(٦) الأم (١٧٧/٣) و١٨١ و٢٠٦ روضة الطالبين (٣٢٩/٢) المنهاج (ص ٣٧٠).

(٧) في (أ) و(ب): من.

(٨) في (ب): يلزمهم.

(٩) الأم (١٧٧/٣) المجموع (٢١٠/٦) و٢٣٥.

(١٠) في (أ) و(ب): ويرأى.

(١١) أي: ثمن الزكاة، لأنه أحد مصارف الزكاة الثمانية، والتسوية بين الأصناف واجبة. المنهاج (ص ٣٧٠).

في (ب): القمر. هكذا صورتها في (ب): [قمر].

(١٢) في المخطوط: يعطى.

(١٣) نهاية [٥٢/ب] من (ب).

(١٤) في (ب): و.

باب زكاة الفطر^(٦)

٩٠٥- أبو حاتم عن الربيع قال الشامي: ركاة الفطر [صاع] على الرجل أن يخرجها عن كل نفس.

٩٠٦- ويلزم الرجل عن كل من يموت: زوجته وخادم لها واحد وولده الصغار إلا أن يكون له مال فيخرج منه عنهم، وأما زوجته فيخرج^(٧) عنها وعن خادمها وإن كان لها مال، فهي خلاف ولده في هذا الموضع.

٩٠٧- ويخرج عن جميع رقبته صغره/ (٤٤/ب) وكبره ذكرهم وأنثاهم و[عن] مديريه^(٨) إن^(٩) كانوا مسلمين، وليس عليه في عبد كافر ولا في أمة كافرة.

٩٠٨- ويلزم من كان له رقيق؛ حضور^(١٠) وغيب؛ كانوا للحرارة^(١١) أو للخدمة؛ رجا رجعتهم^(١٢) أو لم يرج؛ وهو على أنه حي حتى يبلغ موته،^(١٣) وعليه^(١٤) أن يزكي عنه، ويزكي عن رقيق رقيقه، ويزكي عن أمهات أولاديه، وعن المعتقين إلى^(١٥) أجل^(١٦).

(١) في (أ) و(ز) و(ح) و(ب): غناه.

(٢) في (ب): وإجرائه، وهكذا صورته؛ [إجماع].

(٣) هكذا صورته في (ب): [كذا].

(٤) نهاية [ص ٨٨] من (ز).

بعد هذا في (ب): كتاب الصيام.

(٥) الأم (١٩١/٣) المذهب (١٦٧/٦) المجموع (١٦٨/٦).

(٦) هذا الباب في (ب) في (أ/٨٤).

(٧) في (أ): بلا نقط، في (ز): فتخرج.

(٨) في (ب): مديريته.

(٩) في (ب): إذا.

(١٠) في (ز): حضور.

(١١) الأم (١٢٥/٣) المجموع (٧٦/٦).

(١٢) في (أ) و(ز): رجعت.

(١٣) نهاية [أ/٨٤] من (ب).

(١٤) في (ب): وعلي.

٩٠٩- وَكُلُّهُ^(٦٧) مَنْ مَلَكَ أَوْ وُلِدَ لَهُ إِذَا كَانَ فِي مُلْكِهِ وَعِيَالِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ حَارِ أَحَدِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَغَابَتْ^(٦٨) الشَّمْسُ [مِنْ] لَيْلَةِ هَلَالِ شَوَّالٍ.. وَجِبَتْ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفِطْرِ^(٦٩).

٩١٠- وَلَوْ غَضِبَ رَجُلٌ عَبْدًا.. كَانَتْ الزَّكَاةُ عَلَى مَالِكِهِ^(٧٠).

٩١١- وَإِذَا وَهَبَ رَجُلٌ^(٧١) لِرَجُلٍ عَبْدًا فِي شُعْبَانٍ فَلَمْ يَقْبِضْهُ حَتَّى هَلَ^(٧٢) هَلَالُ شَوَّالٍ.. أَوْفَقْنَا^(٧٣) زَكَاتَهُ؛ فَإِنْ أَقْبِضَهُ إِيَّاهُ.. زَكَاهُ الْمُوْهَبِ، وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ إِيَّاهُ.. زَكَاهُ الْوَاهِبِ^(٧٤).

٩١٢- وَإِذَا مَاتَ الرَّجُلُ حِينَ هَلَ^(٧٥) هَلَالُ شَوَّالٍ.. فَالزَّكَاةُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ؛ يُبَدَأُ بِمَا عَلَى الدِّينِ وَالْوَصَايَا^(٧٦).

٩١٣- وَقَدْ قِيلَ: بِمَخَاصٍ^(٧٧) [أَهْلٍ] الدِّينِ^(٧٨).

(١) تَكَرَّرَتْ فِي (ب): إِلَى.

(٢) الْأَمُّ (١٦٣/٣) وَ (١٦٧).

(٣) فِي (ب): فَكُلَّ.

(٤) فِي (أ) وَ (ز): غَابَتْ.

(٥) الْأَمُّ (١٦٣/٣) الْمَخَاجِ (ص ١٧٢) مَعْنَى الْمَخَاجِ (٤٠٢/١) نَهَاةُ الْمَخَاجِ (١١٠/٣).

(٦) الْأَمُّ (١٦٤/٣).

(٧) فِي (ب): لِرَجُلٍ.

(٨) فِي (ب): أَهْلٍ.

(٩) فِي (ب): وَقَفْنَا.

(١٠) كَذَا فِي الْأَمِّ (١٦٤/٣).

وَالْمُعْتَمَدُ: أَنَّ فِطْرَتَهُ عَلَى الْوَاهِبِ. قَالَ فِي الْجُمُوعِ (١٠٤/٦): "لَوْ وَهَبَ لَهُ عَبْدٌ فَعَبِلَ، فَأَهْلُ هَلَالِ شَوَّالِ قَبِلَ الْقَبْضَ.. فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَفِطْرَتُهُ عَلَى الْوَاهِبِ، وَفِيهِ قَوْلٌ ضَعِيفٌ أَنَّ الْمَلِكَ مَوْقُوفٌ، وَيَتَبَيَّنُ بِالْقَبْضِ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ بِالْعَقْدِ فَعَلَى هَذَا فِطْرَتُهُ عَلَى الْمُوْهَبِ لَهُ، هَكَذَا ذَكَرَ الْمُسَانَدَةُ الْمَآوَرِدِي وَالْبَغَوِي وَغَيْرُهُمَا".

(١١) فِي (ب): أَهْلٍ.

(١٢) فَسَقَوُا اللَّهَ فِي التَّرَكَةِ مَقْدَمَةً عَلَى الدِّينِ. الْأَمُّ (١٦٨/٣) الْمَرْبِي (ص ٨١) الْمَرْبِي (٥٥٣/٢) وَ (١٧٠/٣) رَوِيَتْهُ الطَّالِبِينَ (٢٠٠/٢) وَ (٣٠٦) الْجُمُوعِ (١٠٢/٦) وَ (٢٢٦) تَصَحِيحُ التَّنْبِيهِ (٢٠٩/١) أَسْنَى الْمَطَالِبِ

(٣٥٦/١) مَعْنَى الْمَخَاجِ (٣/٣) نَهَاةُ الْمَخَاجِ (٧/٦).

(١٣) فِي (ب): بِهِ.

- ٩١٤- وَإِذَا هَلُ^(٢٧) هَالُ شَوَالٍ وَعَسَدَ الرَّجُلُ قَوْتَهُ وَقَوْتُ عِبَالِهِ يَوْمَهُ وَلَيْلَتُهُ وَمَا يُوْدِي زَكَاةَ الْفَطْرِ عَنْهُ وَعَنْهُمْ.. أَدَاهَا^(٢٨) عَنْهُ وَعَنْهُمْ^(٢٩).
- ٩١٥- وَإِنْ^(٣٠) لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِلَّا مَا يُوْدِي عَنْهُ أَوْ عَنْ بَعْضِهِمْ.. أَدَاهَا^(٣١).
- ٩١٦- وَإِنْ لَمْ يَكُنْ^(٣٢) [لَهُ] إِلَّا قَوْتُهُ وَقَوْتُهُمْ.. فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^(٣٣).
- ٩١٧- وَلَا هَأُسَ أَنْ يُوْدِي^(٣٤) زَكَاةَ الْفَطْرِ عَنْهُ ثُمَّ يَأْخُذُهَا إِذَا كَانَ عَجَاجًا وَغَيْرَهَا مِنَ الصَّدَقَاتِ الْمُفْرُوضَاتِ (وَالنَّطْوَعِ)^(٣٥).
- ٩١٨- وَيُوْدِي الرَّجُلُ مِنْ أَيْ قَوْتٍ كَانَ الْأَغْلَبُ عَلَيْهِ؛ مِنَ الْخِطَّةِ، أَوْ الشَّعْرِ، أَوْ النُّزْرِ، أَوْ الْعَلَسِ، أَوْ النَّعْرِ، أَوْ الزَّبِيبِ^(٣٦).
- ٩١٩- وَمَا أَدَى مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَنْ زَكَاةِ الْفَطْرِ.. أَدَى صَاعًا^(٣٧).
- ٩٢٠- وَلَا يُوْدِي 'دَقِيقًا وَلَا سَوِيقًا'^(٣٨).

-
- (١) المذهب (٢٢٥/٦) العزيز (٥٥٣/٢) والمجموع (١٧٠/٣) (٢٢٦/٦) روضة الطالبين (٢٠٠/٢) (٣٠٦).
- (٢) في (ب): أهل.
- (٣) في (ب): أدى.
- (٤) الأم (١٦٦/٣) المذهب (٦٣/٦) المجموع (٦٥/٦).
- (٥) في (ب): فإن.
- (٦) في (ب): إذا أهل.
- (٧) الأم (١٦٦/٣) المذهب (٦٣/٦) المجموع (٦٥/٦) وقال: "واتفق الأصحاب على تصحيح هذا الوجه ونقله صاحب الخاوي عن نص الشافعي^٣، قلت: هو نصه في الأم كما هو هنا أيضًا. والله أعلم.
- (٨) بحاية [ص ٨٩] من (٢).
- (٩) الأم (١٦٦/٣) المذهب (٦٣/٦) المجموع (٦٥/٦).
- (١٠) في (٢): يؤدى.
- (١١) في النسخ الثلاث: وتطوع، ولعلها كتبت على السماع هكذا: وتَطَوَّع.
- (١٢) الأم (١٦٦/٣) المذهب (٨١) المجموع (١٠٥/٦).
- (١٣) الأم (١٧٤/٣).
- (١٤) الأم (١٧٤/٣).

٩٢١- ولا يؤدي قيمته^(٣).

٩٢٢- وإن أدى أهل البادية أقطاً.. أجزأ عنهم^(٥).

٩٢٣- ولا يجرئ أن يجرح الرجل نصف صاع حطة وصمه/ شعير^(٦).

٩٢٤- وإن ولي الرجل قسمة^(٨) زكاة فطره.. قسمها^(٩) على ستة^(١٠) أسهم: الفقراء، والمساكين، وفي الرقاب -وهم للمكاتبين- والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل، فأى^(١١) صنف من هؤلاء لم يعطه وهو يحده.. فعليه ضمان حقه [فيها]^(١٢)/^(١).

(١) في (ب): سوياً ولا دقيقاً.

(٢) الأم (١٧٢/٣) والزي (١٧٤) المزني (ص٨٢) المجموع (٩٤/٦).

(٣) الأم (١٧٤/٣) المزني (ص٨٢) المجموع (٩٤/٦).

(٤) في (ب): فإن.

(٥) الأم (١٧٤/٣) المزني (ص٨٢).

المذهب: القطع بإجزاء الأقطه حديث أبي سعيد الخدري في الصحيحين [البخاري (١٥٠٦) مسلم (٩٨٥)] «كما شُرِج زكاة الفطر صاعاً من طعام... أو صاعاً من أقط» الحديث، وهو متفق عليه ولا معارض له، وقيل: في المسألة قولان، ثم المذهب الذي قطع به الجماهير: أنه لا فرق في إجزاء الأقط بين أهل البادية والحضر، وإن قال في الخلاصة (ص٢٠٥): "ولا يجوز الأقط إلا للبدوي" وقال الماوردي: "أهل الحضر لا يجرهم قولاً واحداً"، فهو شاذ فاسد مردود، كما قال الإمام النووي. المجموع (٩٢/٦).

(٦) في (ب): شعيراً.

(٧) الأم (١٧٥/٣) المزني (ص٨٢) المجموع (٩٨/٦).

(٨) في (ب): قسم.

(٩) في (ب): قسمه.

(١٠) كذا في الأم (١٧٥/٣) والزي (١٧٧) وقال: لأن سهم العاملين وسهم المؤلفة ساقطان، وفي الخلاصة (ص٤١٨): "يقسم الجميع على سبعة أسهم". قال في المجموع (١٦٥/٦): "إن كان مفرق الزكاة هو المالك أو وكيله.. سقط نصيب العامل، ووجب صرفها إلى الأصناف السبعة الباقين إن وجدوا، وإلا.. فالموجود منهم، ولا يجوز ترك صنف منهم مع وجوده، فإن تركه.. ضمن نصيبه، وهذا لا خلاف فيه، إلا ما سيأتي -إن شاء الله تعالى- في المؤلفة من الخلاف".

(١١) في (ب): وأي.

(١٢) الأم (١٧٥/٣) والزي (١٧٧) المجموع (١٦٥/٦).

تنبيه: في الموضوع الثاني من الأم قال: "فأي صنف من هؤلاء لم يُبدعه.. فعليه ضمان حقه منها" وفيها سقط، لأن في الموضوع الأول نفس هذه العبارة وفيها: "فأي صنف من هؤلاء لم يعطه وهو يُبدعه.. فعليه ضمان حقه منها".

(١) بعد هنا في (ب) "الكسوف: قال الشافعي أحب أن يقوم الإمام في صلاة الكسوف..."

كتاب الصيام^(١)

٩٢٥- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم.. فأكملوا العدة»^(٢) ثلاثين^(٣).

٩٢٦- ولا يصام رمضان ولا يفطر منه^(٤) بأقل من شاهدين^(٥)،^(٦) حُرَيْن^(٧)، مسلمين^(٨)، عدلين^(٩).

(١) بداية الكتاب في (٥٣/١) من (ب).

(٢) في (ب): العدد.

(٣) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: الصوم، ب: قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إذا رأيتم الهلال فصوموا...، (١٩٠٧)، ومسلم ك: الصيام، ب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، (١٠٨٠).

(٤) في (ب): فيه.

(٥) في (ب): شهادة.

(٦) المصنف: أنه ثبت بواحد، كما هو نصه في القلم ومعظم كتبه في الجديد. انظر: المزي (ص ٨٣) الخلاصة (ص ٢٠٩) الخاوي (٤١٢/٣) المهذب (٢٨٣/٦) المجموع (٢٨٥/٦) روضة الطالبين (٣٤٥/٢)، وسأقي في البويطي نص آخر يوافق المصنف.

وجاء في الأم (٢٣٢/٣) أن الشاهد الواحد يكفي، وبعدها بسطور: "قال الشافعي بقّد: لا يجوز على هلال رمضان إلا شاهدان"، وفي الأم (١١٨/٨): "وأحبّ إليّ لو صاموا بشهادة العدل؛ لأهم لا مؤنة عليهم في الصيام؛ إن كان من رمضان. أدوة، وإن لم يكن.. رجوت أن يؤجروا به... قال الربيع: رجع الشافعي بعده فقال: لا يصام إلا شاهدين".

وقال في المزي (ص ٨٣): "ولو شهد على رؤيته عدل واحد.. رأيت أن أتله للأثر فيه والاحتياط... قال: والقياس أن لا يقبل على مغيب إلا شاهدان" وذكر في (ص ٨٦) أن للشافعي قولاً آخر: أن لا يقبل إلا عدلان.

وعزاه إلى البويطي في الخاوي الكبير (٤١٢/٣) والمهذب (٢٨٣/٦) والمجموع (٢٨٥/٦).

(٧) ويشترط أن يكونا رجلين أيضاً. انظر: المهذب (٢٨٤/٦) المجموع (٢٨٦/٦) أسنى المطالب (٤٠٩/١) مغني المحتاج (٤٢١/١). [ر]

(٨) الكافر والفاسق والمغفل لا يقبل قولهم فيه بلا خلاف. المجموع (٢٨٦/٦).

(٩) انظر: الأم (٢٣٢/٣) المزي (ص ٨٣) الخلاصة (ص ٢٠٩)، وحكاه عن البويطي الماوردي في الخاوي الكبير (٤١٢/٣)، ونقله عنه معزواً إليه في بحر المذهب (٢٦٩/٤).

٩٢٧- وإذا شهد على هلال شهر رمضان بعد أن أصبح الناس مفطرين.. أحببت أن يكف الناس عن الطعام ولزمهم أن يقضوا يوماً سواه^(١).

٩٢٨- وإنما أحببت لهم الإمساك^(٢) من غير^(٣) وجه، منها: اقتداء النساء والصبيان وحفظهم ذلك على أهل الاقتداء به، والمسافر يُمَرُّ بالقوم يأكلون في رمضان ولا يعرف العلة، فيستحيز بذلك حرجهم^(٤) وسوء القول فيهم^(٥) ولا يعرف عذرهم، ولا يعرف كل النساء والصبيان عذرهم.

٩٢٩- وإن أثبت^(٦) الشهادة على هلال شوال بعد أن أصبحوا صيائماً.. فإن الناس يفطروا^(٧) أي^(٨) ساعة ثبتت الشهادة^(٩).

٩٣٠- ويصلون صلاة العيد إذا كان ذلك قبل الزوال، وإن لم تثبت^(١٠) الشهادة إلا بعد الزوال.. لم تصل^(١١) صلاة العيد بعد الزوال ولا من الغد^(١٢).

(١) الأظهر: وجوب الإمساك. المزي (ص ٨٤) وقال: "نظمه صيامه وإعادته"، الخلاصة (ص ٢١٧) الحاوي (٤٢١/٣) نهاية المطلب (٥٥/٤) المهذب (٢٧٧/٦) المجموع (٢٧٨/٦) روضة الطالبين (٣٧٢/٢) بشرى الكريم (٧٣/٢). وعزاه إلى البويطي في العزيز (٢٢٣/٣).

وعزا الإمام في نهاية المطلب (٥٥/٤) القول بعدم الوجوب إلى البويطي وحرمة.

(٢) في (ب): لغير.

(٣) في (أ) و(ب): حرجتهم، في (ب): بلا نقط.

(٤) نهاية [ص ٩٠] من (ب).

(٥) في (ب): ثبتت، بلا نقط.

(٦) في (ب): يفطرون.

(٧) في (ب): أية.

(٨) الأم (٢٣٢/٣) المزي (ص ٨٦) الخلاصة (ص ٢٠٩) المنهاج (ص) مغني المحتاج (٣١٥/١).

(٩) في (أ): بلا نقطه هكذا صورناها في (ب): بليغياً، في (ب): ثبت.

(١٠) في (أ) و(ب): يصلي، في (ب): بلا نقط.

(١١) الأظهر: أنه يشرع تضاعفها متى شاء في باقي اليوم، وفي الغد، وما بعده، ومن اتفق كسائر الرواتب.

المنهاج (ص ١٤٢) مغني المحتاج (٣١٥/١).

واختار المزي (ص ٨٦) أنه لا يصلي من الغد كما هو قوله في البويطي.

٩٣١- إلا أن ثبت في هذا^(١) حديث^(٢).

٩٣٢- ومن رأى هلالَ شوالَ حارًّا.. فلا يفطر؛ فإنما هو لليلة^(٣) التي تأتي^(٤).

٩٣٣- ولا صيام لمن لم يثبت الصيام قبل الفجر في النذر والقضاء، ويجب ذلك في رمضان^(٥).

٩٣٤- ولا يجرئه^(٦) نيته في أول الشهر/ (٤٥/ب) للشهر كله^(٧).

٩٣٥- ولا أحب أن يعمد^(٨) أحدٌ صومَ يوم الشكِّ نافلاً^(٩)، ومن كان يسرد الصوم^(١٠) أو كان يصوم أياً ما جعلها لله على نفسه فوافق ذلك اليوم.. فلا بأس أن يصومه^(١١).

٩٣٦- ومن نواه لرمضان.. أجزأه^(١٢).

وانظر: الأم (٢٣٢/٣) وقال في (٢٣٣/٣): "أن يفعل المرء ما ليس عليه أحب إلى من أن يدع ما عليه وإن لم يكن الحديث ثابتاً" وفي المزي (ص٨٦) "أحب إلى أن يصلي العيد من الغد لما ذكر فيه وإن لم يكن ثابتاً، قال المزي: وله قول آخر: أنه لا يصلي من الغد، وهو عندي أقسى..."

(١) في (ب): ذلك.

(٢) صرح بعدم ثبوت حديث فيه في الأم (٢٣٣/٣) والمزي (ص٨٦).

(٣) هكذا صورتها في (أ): بالسينة، في (ب) و(ز): الليلة.

(٤) في (أ) و(ب) و(ز): يأتي.

(٥) سواء كانت رؤيته قبل الزوال أو بعده. الأم (٢٣٤/٣) المزي (ص٨٣) روضة الطالبين (٣٥٠/٢).

(٦) الأم (٢٣٤/٣-٢٣٥ و ٢٥٩) و(٧١٥/٦) اختلاف علي وابن مسعود عن الأم (٥٠٨/٨) المزي (ص٨٣) روضة الطالبين (٣٥٠/٢)..

(٧) في (ب) في تنزيهه، هكذا صورتها في (ب): في الشهر كله.

(٨) فعله في كل ليلة نية الصيام للغد. الأم (٧١٥/٦) المزي (ص٨٣) روضة الطالبين (٣٥٠/٢).

(٩) في (ب): يعمد.

(١٠) المعتد: شرم صيام يوم الشك بلا سبب، وعبارته تشعر بالكراهة فحسب، وعبارته في اختلاف الحديث (٢٥١/١٠): "فاختار أن يفطر الرجل يوم الشك" ونصه في المزي (ص٨٤): "الذي أحب أن يفطر يوم الشك".

المذهب (٤٥٣/٦) المجموع (٤٥٣/٦) المنهاج (ص١٨٢).

(١١) في (ب): الصيام.

(١٢) اختلاف الحديث (٢٥١/١٠) المزي (ص٨٤) المذهب (٤٥٢/٦) المجموع (٤٥٣/٦) المنهاج (ص١٨٢).

أسنى المطالب (٤١٩/١) ثقة المحتاج (٤١٧/٣) مفتي المحتاج (٤٣٣/١) نهاية المحتاج (١٧٧/٣).

(١٣) الأم (٢٥٦/٣) اختلاف الجرائدين عن الأم (٣٣٩/٨) المزي (ص٨٤).

٩٣٧- وقد قيل: يعيده^(١) وإن كان من رمضان^(٢).

٩٣٨- والصيام في السفر.. أحب إلي، والفطر أوسع^(٣) (٤).

٩٣٩- وقصر الصلاة في السفر.. أحب إلي^(٥).

٩٤٠- [قال الشافعي]: وإذا طهرت الحائض في شهر رمضان فلا تكف^(٦) (٧) في بقية يومها عن

الطعام، وتستتر^(٨) بذلك خوف^(٩) أن يراها من لا يعرف علنها^(١٠) فينكر ذلك^(١١).

ومحل الصحة: أن يظن كونه من رمضان، وأن يكون ظنه مستنداً إلى ما يحصل به الظن، كشهادة عبد أو امرأة أو صبي يميز راشد، فإن بان أنه من رمضان.. صح صومه.

أما إن لم يكن معتقداً أن غداً من رمضان، أو ظنه لكن لم يستند ظنه إلى ما يحصل به الظن به.. فلا يصح صومه. روضة الطالبين (٣٥٣/٢) المنهاج (ص ١٧٩) تنقيح المحتاج (٣٩٣/٣) مغني المحتاج (٤٢٥/١) نهاية المحتاج (١٦١/٣-١٦٢).

قال في المذهب (٤٥٢/٦): "ولا يجوز صوم يوم الشك؛ لما روي عن عمار رضي الله عنه أنه قال: «من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي أباه القاسم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» فإن صام يوم الشك عن رمضان.. لم يصح، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ولا تستقبلوا الشهر استقبالاً» ولأنه يدخل في العبادة وهو في شك من وقتها فلم يصح، كما لو دخل في الظهر وهو يشك في وقتها» وفي المجموع (٤٥٣/٦): "قال أصحابنا: لا يصح صوم يوم الشك عن رمضان بلا خلاف لما ذكره المصنف".

(١) في (أ) و(ب): يعيده.

(٢) اختلاف البراقين من الأم (٣٣٩/٨) ونه: "قال الربيع: قال الشافعي في موضع آخر: لا يجوز؛ لأنه صام على الشك".

(٣) في (ب): وأوسع.

(٤) الأم (٢٥٨/٣) اختلاف الحديث (٦٠/١٠) المذهب (٢٦٤/٦) المجموع (٢٦٥/٦) بشرى الكريم (٧٢/٢).

(٥) اختلاف الحديث (٦٠/١٠) المذهب (٢١٨/٤) المجموع (٢١٩/٤).

(٦) في (ب): تلف.

(٧) زاد في (ب) هنا: في شهر رمضان.

(٨) في (أ) و(ب): بلا نقط، في (ج): ويستتر.

(٩) في (ب): خوفاً.

(١٠) في (أ): هناك نقط فوق وتحت الحرف، هكذا صورتها في (أ): يَجْلِسُ، في (ب) و(ج): عليها.

٩٤١- ومن قدم مصرًا وهو مسافرٌ مفطرٌ.. فإِله في سعةٍ من الفطر^(١) به ما لم يجمع مقام^(٢) أربع^(٣).

٩٤٢- ومن صام في سفرٍ في رمضان.. فليس له أن يفطر^(٤)، وكذلك من أصبح في حضرٍ صائمًا ثم سافر.. فليس له أن يفطر^(٥)، إلا أن يثبت حديث النبي ﷺ أنه أفطر في يوم الكُفَيْدِ^{(٦)(٧)}.

(١) فلا يلزمها الإمساك، وهذا المذهب وبه قطع الجمهور، ونقل الإمام وغيره الاتفاق عليه. الأم (٢٥٥/٣) المزني (ص٨٥) وفيه: "ولو ترك ذلك كان أحب إلي" الخلاصة (ص٢١٧) المذهب (٢٥٩/٦) روضة الطالبين (٣٧٣/٢) المجموع (٢٥٩/٦) وقال: "يستحب لها إمساك بقية" وكذا في بشرى الكريم (٧٢/٢).

(٢) في (أ): الفطر، في (ب): لفطر.

(٣) في (ب): إقامة.

(٤) أي: من قدم مصرًا غيرَ بلديه، فلا يلزمه إمساك بقية اليوم، ثم إن نوى مقام أقل من أربعة أيام.. فله الترخص بالمطر أثناء مقامه، وإن نوى مقام أربعة فأكثر.. فلا يُل له الترخص بالفطر. المجموع (٢٦٧/٦). [ز] ولا يلزم الإمساك لمن قدم بلدًا مسافرًا مفطرًا. الأم (٢٥٥/٣) المزني (ص٨٥) الخلاصة (ص٢١٧) المذهب (٢٦٧/٦) المجموع (٢٦٧/٦).

(٥) أي: أن من نوى الصيام في السفرِ وشرع فيه.. فلا يجوز له الترخص بالإنظار، وهذا خلاف المصنف الذي قطع به الأصحاب وقال النووي: نص عليه الشافعي، وفي المسألة احتمال للشرازي والإمام أنه: لا يجوز، قال في روضة الطالبين (٣٧٠/٢): "هذا الاحتمال الذي ذكره نص عليه الشافعي رَجُلٌ عَمَهُ فِي «الْبُوطِي» لَكِنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ الْفَطْرُ إِنْ لَمْ يَصِحَّ الْحَدِيثُ بِالْفَطْرِ، وَقَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ، وَاشْتَأَّ أَعْلَمُ". حكاية المطلب (٥٢/٤) المذهب (٢٦٤/٦) المجموع (٢٦٥/٦) بشرى الكريم (٧٢/٢).

(٦) الأم (٢٥٦/٣) المزني (ص٨٥-٨٦) وكان المزني قد اختار أن له الفطر، واستدل بفعل النبي ﷺ أنه صام في عمره إلى مكة في رمضان حتى بلغ كراع الغميم وصام الناس معه ثم أفطر وأمر من صام معه بالإنظار [متفق عليه]، وحكي رجوع المزني عن هذا، وأنه قال للكُفَيْدِ: خطوا عليه، ثمًا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ كِرَاعَ الْغَمِيمِ عَلَى مَسِيرَةِ ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَالْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ أَنَّهُ صَامَ أَيَّامًا فِي سَفَرِهِ، ثُمَّ أَنْطَرُ لَمَّا كَانَ فِي كِرَاعِ الْغَمِيمِ، فَلَا وَجْهَ لِلِاسْتِدْلَالِ بِالْحَدِيثِ. انظر: حكاية المطلب (٥٣/٤) المجموع (٢٦٦/٦).

(٧) قال البخاري: الكفيد: ماءٌ بين عُسْفَانَ وَقُدَيْدٍ.

(٨) "قال الربيع: وفي كتاب غير هذا من كتبه «إلا أن يصح حديث عن النبي ﷺ حين أفطر بالكفيد أنه نوى صيام ذلك اليوم وهو مقوم»" ٨١. من الأم (٢٥٦/٣).

٩٤٣- ولا يفطر المسافر إلا في سفر يكون ثمانية وأربعين^(١) ميلاً^(٢).

٩٤٤- قال: ومن أصبح صائماً متطوعاً في حضر أو سفر ثم أفطر.. فلا شيء عليه^(٣).

٩٤٥- ولا بأس بالسواك للصائم بالليل والنهار^(٤) ^(٥).

٩٤٦- ومن تسحّر في يوم غائم في شهر رمضان فعلم^(٦) أن ذلك في الفجر.. فعليه القضاء^(٧)، ويمسك عن الطعام في ذلك اليوم^(٨).

والحديث صحيح متفق عليه، أخرجه البخاري ك: الصوم، ب: إذا صام أباهما من رمضان ثم سافر، (١٩٤٤)، ومسلم ك: الصيام، ب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية...، (١١١٣). لكن ليس فيه أن النبي ﷺ كان متباً فأصبح صائماً ثم سافر فأفطر، بل كان هذا بعد خروجه من المدينة بأبام.

(١) في (ب) وأربعون.

(٢) المزني (ص ٨٥) وفيه: ستة وأربعين ميلاً، وتقدم بيان الجمع بينهما. وانظر: المجموع (٢٦٥/٦).

(٣) الأم (٢٥٩/٣) المزني (ص ٨٧-٨٨) الخلاصة (ص ٢١٥) المهذب (٤٤٦/٦) المجموع (٤٤٦/٦).

(٤) حاية (ص ٩١) من (٢).

(٥) ما نص عليه الشافعي في الأم (٢٥٤/٣) والمزني (ص ٨٧) هو كراهة السواك للصائم بالعشي، وأطلق عليه الأصحاب - وفسروه بما بعد الزوال -، وحكى أبو عيسى الترمذي في سنه [٩٥/٣] ك: الصوم، ب: ما جاء في السواك للصائم، (٧٢٥) عن الشافعي غير ذلك فقال: "ولم ير الشافعي بالسواك بأساً أوّل النهار ولا آخره، وكره أحمّد وإسحاق السواك آخر النهار". وعلق النووي في المجموع (٣٣٠/١) على حكاية الترمذي هذه فقال: "وهذا النقل غريب وإن كان قولاً من حيث الدليل، وبه قال المزني وأكثر العلماء، وهو المختار".

قلت: نصّه هنا يفيد عدم الكراهة، فتبيّن أن نقل الترمذي ليس بغريب، بل هو نصّه في البويطي، وهو اختيار المزني والنووي -رحم الله الجميع-. والله أعلم.

إطر: تحرير تنقيح اللباب (ص ٦٨)

(٦) في (أ) و(٢) ويعلم.

(٧) الأم (٢٣٨/٣) اختلاف مالك والشافعي من الأم (٧١٥/٨) المزني (ص ٨٣) المهذب (٣٥٧/٦) البيان (٥١٢/٣) المجموع (٣٢٦/٦) روضة الطالبين (٣٦٣/٢) المنهاج (ص ١٨١) تحرير تنقيح اللباب (ص ١٠٨)

تحفة الطلاب (ص ١٠٨).

(٨) تحرير تنقيح اللباب (ص ١٠٨) تحفة الطلاب (ص ١٠٨) بشرى الكريم (٧٣/٢).

- ٩٤٧- وكذلك صيام قضاء رمضان والذرو.. بمسك وبقضيه^(١).
- ٩٤٨- وإن كان متطوعاً.. مضى على صيامه ولا قضاء عليه^(٢).
- ٩٤٩- وللصائم أن يجتمع، وتركه أحب إلينا^(٣) (١).
- ٩٥٠- ومن ذرعه القيء.. فلا قضاء عليه، ومن استقاء طائعاً فعليه القضاء^(٤).
- ٩٥١- ومن كان عليه صومٌ [من] رمضان فلم يقضه وهو مطبق للقضاء^(٥) حتى دخل عليه رمضان آخر.. فليصمه، ثم يقضي ما عليه، ويعطى عن كل يوم فرط فيه^(٦) مسكيناً مدياً من حنطة، إلا أن يكون كان مرضه متصلاً ولم يمكه القضاء.. فعليه القضاء ولا إطلاعه عليه^(٧).
-
- (١) المتمد: أن الإمساك من خواص رمضان، فلا إمساك على من تعدى بالإنطار في نذر أو قضاء، ولم أر خلافاً في كتب المذهب، بل حكى النووي في المجموع الإتفاق عليه، ولم أر نصاً للشافعي في المسألة غير ما في البوطي. العزيز (٢٢٢/٣) المجموع (٣٥٩/٦) روضة الطالبين (٣٧١/٢) المنهاج (ص١٨٤) شفة الطلاب (ص١٠٨). [ر]
- (٢) لم أجد أحداً فرق بين الصيام الواجب والنفل في هذه المسألة. [ز]
- وهناك مسألة قريبة منها هي: من صام نافلة بنية من النهار قبل الزوال، فهل يشترط خلو أول النهار -قبل النية- عن الأكل والجماع وغيرهما من المنغرات؟ وجهان، أحسهما: يشترطه، قال النووي وهو المنصوص، والثاني: لا يشترطه، فلو كان أكل أو جامع أو فعل غير ذلك من المنغرات، ثم نوى.. صبح صومه وهذا الوجه يحكي عن ابن صريج وابن جرير الطبري، وحكاه أبو علي الطبري والقاضي أبو الطيب وجهاً غريباً من قبل ابن جرير الطبري. المجموع (٣٠٧/٦).
- (٣) في (ب): إلي.
- (٤) الأم (٢٤٢/٣) اختلاف الحديث (١٩٢/١٠) المزني (ص٨٦-٨٧) المنهاج (ص١٨١ ١٨٢) مغني المحتاج (٤٣١/١ و٤٣٦).
- (٥) الأم (٢٤٢/٣) اختلاف مالك والشافعي من الأم (٧١٤/٨) المزني (ص٨٤) المنهاج (ص١٨٠) مغني المحتاج (٤٢٧/١) حاشية المحتاج (١٦٤/٣).
- (٦) في (ب): القضاء.
- (٧) حاشية [٥/٣] من (ب).
- (٨) الأم (٢٦١/٣) المزني (ص٨٦) المنهاج (ص١٨٤) شفة المحتاج (٤٤٤-٤٤٥).

٩٥٢- ومن وطئ في شهر رمضان متعمداً.. فعلبه القضاء^(١)، والكفارة: عتق رقبة؛ فإن لم يجد.. فصيام شهرين متتابعين؛ فإن لم يستطع.. فإطعام ستين مسكيناً، مداً لكل مسكين^(٢).

٩٥٣- ومن أفطر في رمضان.. فعلبه القضاء^(٣).

٩٥٤- [وقد قيل: عليه الكفارة]^(٤).

٩٥٥- ومن قبل أو نظّر فأدام النظر أو لمس يده.. فلا شيء عليه^(٥)، وأحب له أن يكون حضوراً في صيامه^(٦).

٩٥٦- وإن أمدى [من] شيء من ذلك أو أودى^(٧).. فلا قضاء عليه^(٨)، ولا ينبغي أن يعرض صيامه لهذا 'وما أشبهه'^(٩).

(١) المذهب: وجوب القضاء، وقيل: فيها ثلاثة أقوال، أصحها: الوجوب، والثاني: لا يجب، والثالث: إن كفر بالصوم لم يجب وإلا وجب، وهذا الثالث حكاه بعضهم وجهاً لا قولاً، ولا خلاف أن المرأة يلزمها القضاء إذا لم توجب عليها الكفارة، كما قال الإمام. وفي المزي (ص٨٤) "فعلبهما القضاء، والكفارة واحدة عنه وعننا" المنهاج (ص١٨٥). المجموع (٣٦٢/٦)
قال في الأم (٢٥٠/٣): "ويتمثل إذا كفر أن تكون الكفارة بدلاً من الصيام، ويتمثل أن يكون الصيام مع الكفارة، ولكل وجه، قال: وأحب أن يكفر من قدره، وأن يصوم مع الكفارة".

(٢) الأم (٢٤٩/٣-٢٥٠) اختلاف مالك والشافعي من الأم (٦١٩/٨-٦٢٠) اختلاف البراءين من الأم (٣٤٠/٨) المزي (ص٨٤) الخلاصة (ص٢١٧) المذهب (٣٦١/٦ و٣٦٣/٦) المجموع (٣٦٣/٦ و٣٦٦/٦) المنهاج (ص١٨٥).

(٣) الأم (٢٥٢/٣) المزي (ص٨٤) الخلاصة (ص٢١٦) المنهاج (ص١٨٣).
(٤) هذا حكاية من الإمام الشافعي لمذهب غيره، وهو مذهب الحنفية والمالكية، وأشار إليه في الأم (٢٥٢/٣) بقوله: "قال بعض الناس". انظر: بدائع الصنائع (٩٨/٢) تبين الحقائق (٣٢٧/١) الشرح الكبير للدردير (٥٢٧/١).

ومصرح في الأم (٢٥٢/٣) والمزي (ص٨٤) بأن الكفارة لا تكون إلا على الجماع. وانظر: الخلاصة (ص٢١٦-٢١٧) المنهاج (ص١٨٥).

(٥) إن لم يزل، فإن أنزل.. فعلبه القضاء فقط لا الكفارة، إلا إن كان أنزل بسبب النظر فحسب فإنه لا يفطره. الأم (٢٤٦/٣ و٢٥٤) اختلاف علي وابن مسعود من الأم (٤١٧/٨) المزي (ص٨٤ و٨٥) المنهاج (ص١٨١) كثر الراغبين (٥٨/٢) شفة المحتاج (٤٠٩/٣) مغني المحتاج (٤٣٠/١) نهاية المحتاج (١٧٢/٣).

(٦) الأم (٢٤٦/٣ و٢٥٤).

٩٥٧- [قال الشافعي:] وإذا رأت المرأة الطهر من الليل فلم تغتسل^(٩) حتى أصبحت.. اغتسلت وصامت وأجزأها ذلك اليوم^(١٠).

٩٥٨- ومن وطئ أهله قبل الفجر في رمضان فلم يغتسل إلا بعد الفجر.. فلا شيء عليه^(١١).

٩٥٩- ومن وطئ بعد الفجر.. فعليه القضاء والكفارة^(١٢).

٩٦٠- وفي كتاب البويطي^(١٣): ومن شك، وطئ في المحرم أم لا، أو: أكل في المحرم أم لا.. فلا شيء عليه حتى يستيقظ، فإن^(١٤) استيقظ.. فعليه القضاء^(١٥).

٩٦١- وإذا خافت المرأة على ما في بطنها.. فلتقطر، وتقتض من بعد، ولا إطعام عليها، وهي/كالمريض^(١٦).

(١) في (ب): فإن.

(٢) في (ب): أودى.

(٣) النجم الوهاج (٣٠٥/٣) حقه المحتاج (٤٠٩/٣) حاشية الشرواني (٤٠٩/٣) [ز].

(٤) في (ب): وشبهه.

(٥) في (أ): بلا نقطه في (ز): يغتسل.

(٦) روضة الطالبين (٣٦٨/٢) النجم الوهاج (٣٢٣/٣) معني المحتاج (٤٣٥/١) كناية المحتاج (١٨٢/٣)، وهو مفهوم ما في الأم (٢٤٥/٣).

(٧) لكن يستحب له الفسل قبل الفجر. الأم (٢٤٤/٣) و٢٤٥ اختلاف الحديث (١٨٧/١٠-١٨٨) المزني (ص٨٣) روضة الطالبين (٣٦٨/٢) النجم الوهاج (٣٢٣/٣).

(٨) اختلاف الحديث (١٨٩/١٠) المزني (ص٨٤).

(٩) لا أدري ما وجه ذكر هذا إلا لأن يكون من قول أبي حاتم فيما فاته من الكتاب ولم يسمعه من الربيع، أو لم يقرأه عليه، ورواه في نسخ البويطي الأخرى، أو نحو ذلك، والله تعالى أعلم.

(١٠) في (ب): فإن.

(١١) انظر في مسألة الأكل: الأم (٢٣٨/٣) اختلاف مالك والشافعي من الأم (٧١٥/٨) المزني (ص٨٣ و٨٤) روضة الطالبين (٦٤/٢).

وفي مسألة الجماع: المزني (ص٨٣) أسنى المطالب (٤٢٥/١) المجموع (٣٧٤/٦).

(١٢) كناية [ص٩٢] من (ز).

(١٣) المعتمد: وجوب الفدية، كما في الأم (٢٦١/٣) المزني (ص٨٤) روضة الطالبين (٣٨٣/٢).

٩٦٢- وإذا كانت المرأة ترضع^(١) فحالت على ولدها.. أفطرت وقصت وأطعمت لكل^(٢) يوم مسكيناً مداً^(٣)؛ لأنها أفطرت بعلّة غيرها^(٤).

٩٦٣- وأحب للشيخ الكبير الذي لا يقوى على الصيام [والاستعاضة].. الإطعام عن كل يوم مسكيناً^(٥) مداً^(٦).

٩٦٤- قال: ومن أغني عليه أيام من شهر رمضان.. فلا يجزي ذلك عنه؛ وإن لم يأكل فيها، وعليه الفداء^(٧).

(١) في (أ) و(ب): ترضع، ونقطها بتحتانية وفوقانية جميعاً.

(٢) في (أ) و(ب): كل.

(٣) وخمسة جنس زكاة الفطر. روضة الطالبين (٣٨٠/٢).

(٤) الحامل والمرضع إن خافتا من الصوم على أنفسهما.. أفطرتا وقضتا، فأما الفدية.. فلا فدية عليهما كالمرضى، وهذا لا خلاف فيه.

وإن خافتا على أنفسهما وولديهما.. فكذا، ولا خلاف.

وإن خافتا على ولديهما لا على أنفسهما.. أفطرتا وقضتا بلا خلاف، فأما الفدية.. فتجب على المرضع كما هو

في الأم (٢٦١/٣) والمزني (ص ٨٤) والبيوطي هنا.

وفي وجوبها على الحامل قولان: المصنف: باتفاق الأصحاب وجوبها، وهو نص في الأم والمزني.

ونص في البيوطي: على عدم وجوبها على الحامل.

واختار المزني: أن لا كفارة عليهما، وقال: "كيف يكفر من أبيع له الأكل والإنطار، ولا يكفر من لم يبع له الأكل، فأكل وأفطر". المجموع (٢٧٣/٦) روضة الطالبين (٣٨٣/٢). ر: نهاية المطلب (٤٣/٤).

سأني نص للبيوطي ظاهره خلاف ما قرره هنا، وسأني في باب اختلاف مالك والشافعي أن الشافعي يقول في المرأة إذا خافت على ولدها: تقطر وتقضي وعليها الفدية.

(٥) في (ب): مسكين.

(٦) يعني أن الفدية مستحبة لا واجبة، لكن المصنف: وجوب الفدية كما في الأم (٢٦١/٣) والمزني (ص ٨٧).

ومصحه في المهذب والمجموع (٢٦٠/٦). [غ]

وعزا القول باستحباب الفدية إلى البيوطي الإمام في نهاية المطلب (٦١/٥) والنووي في المجموع (٢٦١/٦) فقال: "وهذا الذي ذكرناه من صحيح وجوب الفدية متفق عليه عند أصحابنا، وبه قال جمهور العلماء، وهو نص الشافعي في المختصر وعامة كتبه، ونصه في القدم وحرمة الجديد.. أن لا فدية عليه، وقال البيوطي: هي مستحبة".

٩٦٥- وإن أغمي عليه بعد الفجر من يوم كان نوى صيامه.. أجزأه ذلك اليوم للنية التي كانت قبل الفجر، ولإطلاع الفجر وهو مفيق^(٢).

(١) معتمد، وهذه مسألة: من نوى الصوم من الليل ثم أغمي عليه جميع النهار. انظر: المزي (ص ٨٥) المجموع (٣٨٤/٦) الحاوي (٤٤١/٣)، وفيه قول يخرج من النوم: أنه يصبح، خرجته واختاره المزي وغيره من أصحابنا، لكنهم قالوا إن استمر إغماءه أكثر من يوم.. فهو في اليوم الثاني وما بعده ليس بصائم؛ لأنه لم ينوهِ في الليل.

(٢) غير معتمد، والمعتمد والأظهر: أن الإغماء لا يضر إذا أفاق لحظة من نهاره. وهذه مسألة: من نوى الصيام من الليل، وأغمي عليه بعض النهار دون بعض، واختلت نصوص الشافعي فيها، واختلت طرق الأصحاب في التعبير عنها، والمذهب -وهو الطريق الأصح الأشهر-: أن في المسألة قولان ووجهان:

أظهرها وهو المعتمد عند محققي أصحابنا: أنه إن أفاق في جزء من النهار.. صح صومه، وإلا.. فلا، وسواء كان ذلك الجزء أول النهار أو غيره، وهذا هو نص الشافعي في باب الصيام في المزي (ص ٨٥). وفي قول: تشترط الإفاقة في أول النهار. وهو نصه هنا في البويطي وفي كتاب الظهار من الأم (٧١٥/٦) وفي كتاب الظهار من المزي (ص ٢٨١) وعزاه للبويطي في المذهب والمجموع. وفي وجه -خرجته ابن سريج-: تشترط الإفاقة في طرفي النهار.

وفي وجه -خرجته ابن سريج أيضاً-: تشترط الإفاقة في جميعه، كاللقاء من الحيض، ونسب بعضهم إلى قول الشافعي، لأنه قال في اختلاف الزبائين -أي حنيفة وابن أبي ليلى- من الأم (٣٣٩/٨): "وإذا أصاب الرجل امرأته في شهر رمضان ثم مرض الرجل في آخر يوم فذهب عقله أو حاضت المرأة، فقد قيل: على الرجل عتق رقبة، وقيل: لا شيء عليه، فأما إذا سافر فإن عليه عتق رقبة؛ وذلك أن السفر شيء يبدئ به فلا يسقط عنه ما وجب عليه بشيء يبدئ به"، ففسروا ذهاب العقل بالإغماء، بل نقل صاحب المذهب (٣٨٣/٦) عنه في اختلاف العراقيين أنه قال: "إذا كانت صائمة فأغمي عليها أو حاضت.. بطل صومها"، ولم أجد هذا النص، والظاهر أنه نقل النص -الذي نقلته قبل قليل- بالمعنى أو بالوساطة فتشرف، قال في المجموع (٣٨٤/٦) -حاكياً عن قال إن للشافعي قول واحد في المسألة: "وتأول هذا الغائض النصيب الآخرين؛ فتأول نصه في «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى» على أن يطلان الصوم عائداً إلى الحيض خاصة لا إلى الإغماء؛ قالوا: وقد يفعل الشافعي مثل هذا، وتأولته الماوردي (٤٤٢/٣) تأويلاً آخره؛ وهو: أن المراد بالإغماء هنا الخوّن"

قلت: التأويل الأول لا يمتثل النص؛ فإنه ذكر الرجل صريحاً في الحكم ولا يتصور تعلق الحيض به، وأما التأويل الثاني.. فهو صحيح، بل هو الظاهر؛ لأنه قال: (ذهب عقله) خلافاً لما ينقل عنه أنه صرح بالإغماء. والله أعلم.

٩٦٦- ومن جن في رمضان أو وسوس أو حبل أو عته.. فلا قضاء عليه^(١)، ومن صبح منهم في يوم من رمضان قبل أن تغيب^(٢) الشمس.. كذلك (٤٦/ب) لا قضاء عليه^(٣).

٩٦٧- وكذلك الصبي يحتلم في [يوم من] رمضان، والبصري يسهل.. فلا^(٤) قضاء عليهما^(٥).

٩٦٨- وفي كتاب البويطي: ومن (حاضت)^(٦) من النساء.. أفطرت، ولا قضاء عليها للصلاة، وعليها قضاء الصيام^(٧).

٩٦٩- قال الشافعي: ومن احتلم في رمضان لمأراً من غير جماع.. فلا شيء عليه^(٨).

٩٧٠- ولا يصوم أحد يوم النحر ولا يوم الفطر ولا أيام منى: ثلاثاً^(٩) بعد يوم النحر^(١٠).

انظر: المزي (ص ٨٥ و ٢٨١) الخلاصة (ص ٢١٤) الحاوي (٤٤١/٣-٤٤٢) المذهب (٣٨٣/٦-٣٨٤) المجموع (٣٨٤/٦-٣٨٥) روضة الطالبين (٣٦٦/٢) المنهاج (ص ١٨٢).

(١) إن كان ذلك يوماً كاملاً أو أياماً كاملة.. لم يصح صومه بلا خلاف. انظر: المجموع (٣٨٥/٦) روضة الطالبين (٣٦٦/٢)

ولا قضاء عليه. انظر: المذهب (٢٥٥/٦) المجموع (٢٥٥/٦) المنهاج (ص ١٨٣).

(٢) في (أ) و(ب): بلا نقط، في (ج): يغيب.

(٣) من جن في بعض النهار.. بطل صومه على المذهب. وقيل: إنه كالإغماء، فيه الخلاف السابق. الخلاصة

(ص ٢١٣) المذهب (٣٨٤/٦) المجموع (٣٨٥/٦) روضة الطالبين (٣٦٦/٢).

ولا قضاء عليه. انظر: المذهب (٢٥٥/٦) المجموع (٢٥٥/٦) وعزاه إلى البويطي.

(٤) في (ب): لا.

(٥) في (أ) و(ب): عليهم.

(٦) أي: لا قضاء عليها لذلك اليوم، ويستحب لها الإمساك في بقية. وعزاه إليه في المذهب (٢٥٧/٦)

والمجموع (٢٥٨/٦) وقال إنه الصحيح المنصوص في البويطي وحرمة. [ز].

(٧) في النسخ: حاض.

(٨) المزي (ص ٨٥) الخلاصة (ص ٢١) روضة الطالبين (٣٦٥/٢) المنهاج (ص ١٨٢) مزي المحتاج (٤٣٢/١)

أسن الطالب (١٠٠/١).

(٩) اختلاف الحديث (١٨٩/١٠) المزي (ص ٨٣).

(١٠) في (ب): ثلاثة.

(١١) الأم (٢٦٢/٣) المزي (ص ٨٦) روضة الطالبين (٣٦٦/٢).

٩٧١- ولا بأس أن يسرد^(١) الصيام إذا أفطر الأيام^(٢) التي لم يمس رسول الله ﷺ عن صيامها، الفطر والأضحى وأيام التشريق^(٣).

٩٧٢- ومن كان^(٤) عليه صيام شهرين متتابعين، فإن كانت امرأة فحاضت.. فإنها إذا طهرت وصَلَتْ ذلك بالشهرين^(٥)، وإن^(٦) أفطرت بعد طهرها قبل أن تُصِلَ قضاء^(٧) الأيام التي حاضت فيها.. ابتدأت الشهرين^(٨)، وإن^(٩) مرضت أو^(١٠) مرض الرجل.. ابتدأ^(١١) ولم يُصِل^(١٢).

٩٧٣- ولا يجب فرض الصوم^(١٣) على الصبي حتى يحتلم، ولا الجارية حتى تقيض، ويجب أن يؤمرا بذلك إذا أطاقاه^(١٤) قبل الحلم^(١٥).

(١) في (ب): يسرد.

(٢) في (ب): أيام.

(٣) عزاء للويطي في المجموع (٤٤١/٦-٤٤٢) وذكر أنه مذهب جماهير العلماء. و: المهذب (٤٤٠/٦) روضة الطالبين (٣٨٨/٢) المنهاج (ص١٨٦). [ز]

(٤) في (ب): كانت.

(٥) في (أ) و(ب): الشهرين.

(٦) أي: تَبَتَّ على ما مضى، فالحيض لا يقطع التتابع. المزني (ص٢٨٠) روضة الطالبين (٣٠٢/٨) المنهاج (ص٤٣٩) مغني المحتاج (٣٦٥/١).

(٧) في (ب): فإن.

(٨) في (أ) و(ب): قضت.

(٩) لأن الإفطار بلا عذر يقطع التتابع. الأم (٧١٣/٦) المزني (ص٨٤ و٧٨٠) المنهاج (ص٤٣٩) مغني المحتاج (٣٦٥/١).

(١٠) في (ب): فإن.

(١١) في (ب): و.

(١٢) مطموسة في: (ب).

(١٣) فالقنطرة بعذر المرض يقطع التتابع على الأظهر وهو الجديد. الأم (٧١٣/٦) المزني (ص٢٨٠) روضة الطالبين (٣٠٢/٨) المنهاج (ص٤٣٩) مغني المحتاج (٣٦٥/١).

(١٤) في (ب): الصيام.

(١٥) في (ب): أطاقا.

(١٦) المنهاج (ص١٨٣) مغني المحتاج (٤٣٦/١).

٩٧٤- ومن وطئ في شهر رمضان كله.. فعليه قضاؤه، وعليه لكل يوم كفارة، ولو لم يطقاً [فيه] إلا يوماً^(١) واحداً^(٢).. / كانت عليه الكفارة^(٣).

٩٧٥- ومن احتقن.. فعليه القضاء إذا وصل إلى جوفه، ومن استعط^(٤) فوصل إلى الدماغ.. فعليه القضاء؛ لأن الدماغ جوف^(٥).

٩٧٦- ومن توضعاً فمضمض^(٦) فوقع^(٧) الماء في حلقه.. فلا شيء عليه^(٨).

٩٧٧- وكذلك من احتحل فوصل الكحل إلى حلقه^(٩).

(١) في (أ) و(ز): يوم.

(٢) في (أ) و(ز): واحد.

(٣) بحاية [ص ٩٣] من (ز).

(٤) الأم (٢٥٠/٣) الخلاصة (ص ٢١٦) روضة الطالبين (٣٧٨/٢).

(٥) في (ب): استعط.

(٦) اختلاف مالك والثانبي من الأم (٧١٥/٨) المزني (ص ٨٦) روضة الطالبين (٣٥٧/٢).

(٧) في (ب): فتمضمض.

(٨) في (ب): ووقع.

(٩) إذا فمضمض نَسَبَ الماء إلى جوفه، أو استنشَق فَنَسَبَ إلى دماغه؛ فإن كان ناسِباً للصوم.. لم يفطر به، وإلا.. فاللهيب: أنه إن بالغ فيهما.. أفطر، وإلا.. فلا،

وقبل: يفطر مطلقاً، ونقله المزني (ص ٨٦) واختاره، وقبل: لا يفطر مطلقاً، ولعلهم أخذوه من نصه هنا.

العزيز (١٩٩/٣-٢٠٠) روضة الطالبين (٣٦٠/٢) خُفَةُ المحتاج (٤٠٦/٣).

والمذهب المتمد: هو معنى قوله في اختلاف المبرائين من الأم (٣٤١/٨): "لا يلزمه أن يعيد [يعني: صومه] حتى يكون أحدث شيئاً من ازدياد أو فعل فعلاً ليس له دُخْل به الماء جوفه، فأما إذا كان إنما أراد المضمضة فسبقة شيء في حلقه بلا إحداث ازدياد تعتمد به الماء إلا إدخال النفس وإخراجه.. فلا يجب عليه أن يعيد الصوم، وهذا خطأ في معنى النسيان أو أخف منه" قال في المزني (ص ٨٦): "فإن استيقن أنه قد وصل إلى الرأس أو الجوف في المضمضة وهو عامد فاكر لصومه.. أفطر".

ر: الخلاصة (ص ٢١٣): "ولو سبق ماء المضمضة.. لم يضر على أصح القولين"

(١٠) أي: لا يفطر. الأم (٢٥٤/٣) اختلاف المبرائين من الأم (٣٣٩/٨) المزني (ص ٨٦) الحاوي (٤٦٠/٣) روضة الطالبين (٣٥٧/٢).

٩٧٨- وكذلك من عطس^(١) في الماء فوصل إلى حلقه؛ لأن الغطس^(٢) عمدًا ونزول الماء بالغلبة له^{(٣)(٤)}.

٩٧٩- ومن أكل ساهيًا في رمضان.. فلا قضاء عليه،/(^(٥))(^(٦)).

٩٨٠- ومن أكل وهو يظن أن الشمس قد غربت في يوم غيم، أو الفجر لم يطلع.. فعليه القضاء، [ولا كفارة عليه]^(٧).

٩٨١- ومن أكل أو وطئ وهو يظن أن المحر لم يطلع.. فعليه القضاء ولا كفارة عليه^(٨).

٩٨٢- ومن وجب عليه قضاء رمضان؛ فإن فرقته.. أجزأه^(٩) (^(١٠)).

(١) في (ب): عطس، في (ز): عطسن.

(٢) في (ب): العطس.

(٣) في (ب): عليه.

(٤) المزني (ص ٨٦) روضة الطالبين (٣٥٨/٢) حاية المحتاج (١٦٨/٣).

(٥) حاية [٥٣/ب] من (ب).

(٦) الأم (٢٤٣/٣) اختلاف مالك والشافعي من الأم (٧١٥-٧١٦) المرنى (ص ٨٤) روضة الطالبين

(٣٦٣/٢).

(٧) إن استيقن أنه أكل بعد الفجر أو قبل الغروب، وإلا.. فلا.

(٨) إن استيقن أنه أكل أو وطئ بعد الفجر أو قبل الغروب، وإلا.. فلا.

(٩) قال في المرنى (ص ٨٦): "ومتأبها أحب إلي"، وكذا في أسنى المطالب (٤٢٣/١).

(١٠) بعد هذا في (ب): (السنة في الإعتكاف).

باب في الصيام^(١)

٩٨٣- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: وإذا شهد رجلان في آخر رمضان على رؤية الهلال بالهار [كان] قبل الزوال أو بعده.. فلا يفطروا^(٢)، وهو - والله أعلم - هلال الليلة المستقبلة.

٩٨٤- ولا يصام رمضان إلا بنية^(٣)، واحتج بحديث حفصة^(٤).

(١) هذا الباب في نسخة (ب) في (٨٧/ب).

(٢) في (أ) و(م): يفطر.

(٣) ويشترط أن يبيتها من الليل.

(٤) هي أم المؤمنين، حفصة بنت عمر بن الخطاب، تزوجها رسول الله ﷺ بعد عائشة سنة ثلاث من الهجرة، روت عن النبي ﷺ وعن عمر، وروى عنها: أخوها عبد الله، وابنه حمزة، وزوجته صفية بنت أبي عبيد، وآخرون، كانت صوامة قواماً، قيل: ماتت لما بايع الحسن معاوية وذلك في جمادي الأولى سنة إحدى وأربعين، وقيل: بل بقيت إلى سنة خمس وأربعين. انظر: الاستيعاب (١٨١/٤)، الإصابة (٨٥/٨).

(٥) عن النبي ﷺ: من لم يبيت الصيام من الليل.. فلا صيام له.

أخرجه النسائي ك: الصيام: ب: ذكر اختلاف المالكين لحر حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (٢٣٣٤)، وأبو داود ك: الصيام: ب: النية في الصيام، (٢٤٥٤)، والترمذي ك: الصوم: ب: لا صيام لمن لم يعزم من الليل، (٧٣٠)، وابن ماجه ك: الصيام: ب: ما جاء في فرض الصوم من الليل، والخيار في الصوم، (١٧٠٠)، وأحمد (٥٣/٤٤: ٢٦٤٥٧)، وابن خزيمة (٢١٢/٣: ١٩٣٣).

وروي عنها موقوفاً ومرفوعاً، قال البخاري في التاريخ الأوسط (٧٩١/٢): "غير المرفوع أصح".

وقال الترمذي: لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد روي عن تافع عن ابن عمر قوله، وهو أصح.

قال الحافظ: "واختلف الأئمة في رفعه ووقفه، فقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ... الوقف أشبه، وقال أبو داود: لا يصح رفعه، وقال الترمذي: الموقوف أصح، ونقل في العلل عن البخاري أنه قال هو خطأ، وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوفاً، وقال النسائي: الصواب عندي موقوف ولم يصح رفعه، وقال أحمد: ماله عندي ذلك الإسناد، وقال الحاكم في الأربعين: صحيح على شرط الشيخين، وقال في المستدرک: صحيح على شرط البخاري، وقال البيهقي: رواه ثقات إلا أنه روي موقوفاً، وقال الخطابي: أسنده عبد الله بن أبي بكر وزيادة الثقة مقبولة، وقال ابن حزم: الاختلاف فيه يزيد الخير قوة، وقال: اللارقطني: كلهم ثقات". ١. من التلخيص الخبير (٤٠٧/٢-٤٠٩)، وقال في بلوغ المرام (١٩٨: ٥٣٢): "مال الترمذي والنسائي إلى ترجيح وقفه، وصححه مرفوعاً ابن خزيمة وابن حبان".

وصحح رفعه النووي في المجموع (٣٠١/٦)، وكذلك الألباني في الإرواء (٢٥/٤).

٩٨٥- وكذلك^(١) النذر وقضاء رمضان^(٢).

٩٨٦- فأما التطوع.. فلا بأس^(٣).

٩٨٧- وإن^(٤) جامع يوماً^(٥) فكفر ثم جامع يوماً آخر.. كمر، وكذلك إن لم يكفر؛ فلكل يوم كفارة؛ لأن فرض كل يوم غير فرض الماضي^(٦).

٩٨٨- وإن^(٧) جامع صبية لم تبلغ أو بهيمة.. فكذلك^(٨).

٩٨٩- وإن جامع في يوم واحد مراراً.. فكفارة واحدة^(٩).

٩٩٠- ومن أتى امرأته في درهما أو بهيمة أو تلوط.. أفسد صومه وكفر مع الإثم بالله في المحرم الذي أتى مع فساد الصوم^(١٠).

٩٩١- وما داوى^(١١) به قرحة^(١٢) من رطب أو يابس فخلص إلى حوفه.. فطره وقضى إن^(١٣) داوى وهو ذاكر لصومه عامداً لإدخاله في حوفه^(١٤).

(١) في (ب): حديث.

(٢) ويشترط أن يمتها من الليل.

(٣) أي: فيجزيه أن ينويه في النهار، لأن يترك النية بالكلية. الأم (٢٥٩/٣) المزني (ص٨٣).

وهل يشترط أن تكون نيته قبل الزوال، فلا تصح بعده؟ قولان:

الأظهر: الاشتراط، وهو المنصوص في القديم وفي معظم كتبه الجديدة كالمزني (ص٨٣).

الثاني: لا يشترط، تصح نيته بعد الزوال وفي النهار كله. وهو نصه في حرملة واختلاف عليّ وأبي مسعود من الأم

(٥٠٨/٨).

المجموع (٣٠٦/٦) روضة الطالبين (٣٥٢/٢) المنهاج (ص١٧٩).

(٤) في (ب): فإن.

(٥) لمائة [٨٧/ب] من (ب).

(٦) الأم (٢٥٠/٣) بحروفي، الخلاصة (ص٢١٦) روضة الطالبين (٣٧٨/٢) المنهاج (ص١٨٥).

(٧) في (ب): فإن.

(٨) الأم (٢٥١/٣) بحروفي، المزني (ص٨٤) الخلاصة (ص٢١١) روضة الطالبين (٣٧٧/٢).

(٩) بلا خلاف في المذهب. المذهب (٣٦٩/٦) المجموع (٣٧٠/٦). [ن].

(١٠) الأم (٢٥٤/٣) بحروفي إلا قليلاً، المزني (ص٨٤) روضة الطالبين (٣٧٧/٢).

(١١) في (أ): وما داوى، في (ب): داوى، في (ب): داوا.

٩٩٢- «وإن» (٥) صام في السفر ثم أراد أن يفطر (٦) .. فليس ذلك له، «وأمر» - والله أعلم - التي (٧)
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الناس بالمفطر بالكيد لما يستقبلون (٨)، ليس ليوم هم (٩) فيه صيام؛ إلا أن يصح
 الحديث أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفطر في يوم هو (١٠) فيه صائم.

٩٩٣- ولو أن مقيماً نوى الصوم من قبل المحر ثم خرج بعد المحر مسافراً.. لم يفطر يومه
 ذلك؛ لأنه قد دخل في الصوم مقيماً.

٩٩٤- وإن راد الصوم من مرض اربص شدة زيادة تبيته.. أفطر، وإن كانت زيادة خفيفة (١١)..
 لم يفطر (١٢).

٩٩٥- والحامل إذا حافت على ولدها.. [أفطرت]، وكذلك الرضع إذا أضر بولدها (١٣)
 إضراراً (١٤) بيتاً، فأما ما كان من ذلك محتملاً.. فلا يفطر صاحبه (١٥).

(١) هكذا صورتها في (أ): فتحة، في (ب): قرحة، في (ب): فرجه. في الأم (٢٥٤/٣): فرجه، في المزي (ص ٨٦) جرحه.

(٢) في (ب): إذا. وكذلك في الأم.

(٣) ليس في: (ب). في الأم عامداً.

(٤) الأم (٢٥٤-٢٥٥/٣) بنحوه. المزي (ص ٨٦) ذوى جرحه. روضة الطالين (٣٥٦/٢-٣٥٧).

(٥) في (ب): فإن.

(٦) ليس في: (ب)، ومقدار السقط يساوي سطرًا كاملاً من (أ) مما يدل أن ناسخ (ب) قد نقلها من (أ) وانتقل
 نظره إلى السطر التالي. والله تعالى أعلم.

(٧) في (أ) و(ب): أمر والله أعلم، وأمر النبي.

(٨) نهاية [ص ٩٤] من (ب).

(٩) كتبت في (أ) و(ب) هكذا: ليومهم.

(١٠) في (ب): وهو.

(١١) في (ب): محتملة. وكذا في الأم.

(١٢) الأم (٢٦٢/٣) - بنحوه - المزي (ص ٨٤) المهاج (ص ١٨٣) مغني المحتاج (٤٣٦/١) نهاية المحتاج
 (١٨٥/٣).

(١٣) في الأم: بليتها.

(١٤) هكذا صورتها في (أ): بجله المصراً.

(١٥) الأم (٢٦٢/٣) بنحوه. المزي (ص ٨٤).

٩٩٦- على كل واحدٍ من هؤلاء.. القضاء، وإطعامُ مسكينٍ مِذاً عن كل يومٍ إذا كان ذلك بسببِ أولادِهِمَا، (٤٧/ب) ^(١).

٩٩٧- فإن ^(٢) كان بعلّةٍ في أبدانِهِمَا من مرضٍ أو غيره.. فعليهنّ ^(٣) القضاء ولا كفارة ^(٤) ^(٥).

٩٩٨- وإذا استعط الرجل [السعوط] فوصل السعوط إلى دماغه.. فطره؛ لأن الرأس خوفٌ.

٩٩٩- وكذلك إن احتقن فوصلت ^(٦) إلى جوفه.. فطره.

١٠٠٠- فإن ^(٧) ازدرد عامداً أشياء مما تغذى ^(٨) به الأبدان أو لا تغذى ^(٩) به [الأبدان]، أو

يأكله ^(١٠) الناس أو لا يأكلوه ^(١١)، مثل الخصا والديار والدرهم واللورة بقشرها والجورة بقشرها ^(١٢) والفستق بقشره وأشباهه ^(١٣).. فطره جميع ذلك ^(١٤).

١٠٠١- وإن أكل ساهياً.. فلا قضاء عليه.

١٠٠٢- ويقضى رمضان متتابعاً ^(١٥) أحب إلي، فإن فرقه وفرق صوم الكفارة.. أجزأه.

(١) يقصد المرضعات دون الحوامل، وإن كان اللفظ موحهاً ومشكلاً، لكنه صرح في ف (٣٧) بعدم وجوب القديّة على الحامل، وأنها على المرضع فحسب، فليفهم هذا النص في ضوء النص السابق، وعلى كل حال فالعتمد: أن القديّة على الجميع.

(٢) في (ب): وإن.

(٣) في (ب): فعليهن.

(٤) في (ب) زيادة: صدقة.

(٥) المجموع (٢٧٤/٦).

(٦) في (ب): فوصل.

(٧) في (ب): إن.

(٨) في (ب): بلا نقط وآخرها ياء.

(٩) في (أ) و(م): يغذى، في (ب): بلا نقط، وآخرها ياء.

(١٠) في (م): يأكل.

(١١) في (ب): يأكلونه.

(١٢) في (ب): والجوز بقشره.

(١٣) في (ب): وأشباهها.

(١٤) اختلاف مائل والشامي من الأم: (٧١٥/٨) المرقى (ص ٨٦) المهاج (ص ١٨٠) نهاية المحتاج (١٦٥/٣).

١٠٠٣- وإن وطئ في قضاء رمضان.. فليس عليه كفارة^(٢).

١٠٠٤- ولا يفطر إلا في سفر يكون ثمانية وأربعين ميلاً مما^(٣) تقصر^(٤) فيه الصلاة.

١٠٠٥- فإن نوى مقام أربع في موضع في^(٥) سفره.. أتم^(٦).

باب السنة في الاعتكاف^(٧)

١٠٠٦- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: اعتكف رسول الله ﷺ في العشر الأوسط من رمضان ثم قال: «من كان اعتكف معي فليعتكف في العشر الأواخر»^(٨) فإني قد أُرَيْتُهَا غمُ أُتَيْتُهَا^(٩).

١٠٠٧- [قال الشافعي:] فمن أراد الاعتكاف.. دخل المسجد الذي يعتكف [فيه] قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد أن يعتكف فيها^(١٠)؛ إلا أن يكون في ذلك حديث.. فينم.

١٠٠٨- ولا بأس بالاعتكاف في أول الشهر^(١١) ووسطه وآخره، وآخره أحب إلي.

(١) في (ب): اتباعاً.

(٢) الأم (٢٥٢/٣) المزني (ص ٨٤) حيث قال: "ولا كفاة إلا بالجماع في شهر رمضان" المجموع (٣٧٨/٦).

(٣) في (ب): فيما.

(٤) في (أ) و(ز): يقصر.

(٥) في (ب): من.

(٦) بعد هذا في (ب): وإذا قال الرجل لعهده إن يعتك فأنت حر فإذا باعه بغيره ليس يبيع حيار أو أقل بشرط فهو حر حين عقد البيع... الخ.

(٧) هذا الباب في (ب) موجود في (٥٤/١).

(٨) نهاية [ص ٩٥] من (ز).

(٩) البخاري (٢٠٢٧) لك: الاعتكاف، ب: الاعتكاف في العشر الأواخر. و (٢٠١٨) مسلم (٢٧٦١) لك: الصيام، ب: فضل ليلة القدر، ورواه الشافعي في المزني (ص ٨٩) عن مالك مستنداً.

(١٠) في (ب): الإعتكاف.

(١١) الأم (٢٦٥/٣) المزني (ص ٩٠) روضة الطالبين (٣٨٩/٢).

(١٢) يعني: شهر رمضان.

١٠٠٩- فمن اعتكف في أول الشهر^(١) أو وسطه.. فليخرج إذا غابت الشمس من آخر يوم من اعتكافه، وإن اعتكف كذلك آخر الشهر.. فلا يصرف حتى يشهد العيد مع المسلمين؛ كذلك أحب إلي^{(٢)(٣)}.

١٠١٠- واعتكاف العشر الأواخر أحب إلي؛ ما يروى فيه عن النبي ﷺ من أن ليلة القدر فيها^{(١)(٥)}.

١٠١١- وللرجل أن يعتكف/ يوماً واحداً 'وأكثر من ذلك وأقل'^{(٦)(٧)}.

١٠١٢- ومن أوجب على نفسه اعتكاف أيام.. 'وقى بها'^(٨)؛ لأنه نذر طاعة^{(٩)(١٠)}.

١٠١٣- والصيام في الاعتكاف أحب إلي، ومن^(١١) أفطر.. فلا شيء عليه؛ لأن الاعتكاف لو كان لا يجوز إلا بصيام.. ما جاز لأحد أن يعتكف في رمضان؛ لأن صيام رمضان واجب بغير اعتكاف، فهذه الحجة تُبين أنه^(١) يجوز بغير صيام^(٢).

(١) في (ب): شهره.

(٢) في (ب): له.

(٣) الأم (٢٦٥/٣) لكنه لم يذكر أن الأحب إليه أن ينزع بعد صلاة العيد، وذكر استحباب إحياء ليلة العيد في غير هذا الموضع من الأم، وقد سبق في البويطي، وهو مذكور في روضة الطالبين (٣٨٩/٢).

(٤) انظر الحديث السابق في أول الباب.

(٥) المزني (ص ٩٠) روضة الطالبين (٣٨٩/٢).

(٦) في (ب): وأقل من ذلك وأكثر.

(٧) روضة الطالبين (٣٨٩/٢) المهاج (ص ١٨٧).

وفي الأم (٢٦٥/٣) ما يعيد ذلك حيث قال: "ولا بأس أن يعتكف ولا ينوي أياماً ولا وجوب اعتكاف.. متى شاء انصرف" وكذلك في المزني (ص ٩٠).

وذكر في الأم (٢٦٧/٣) أن من قال: لله علي أن أعتكف يوم قدوم فلان، فقدم فلان في أول النهار أو آخره.. أنه يعتكف ما بقي من النهار، وهو يفيد جواز اعتكاف أقل من يوم.

(٨) في (ب): وفاته.

(٩) في (ب): وطاعة.

(١٠) الأم (٢٦٦/٣) المزني (ص ٩٠) المنهاج (ص ١٨٨) المجموع (٥٠١/٦).

(١١) في (ب): فإن.

١٠١٤- وأحب إلى أن لا يعتكف أحدٌ إلا في المسجد الذي يُجمَع فيه^(٣)، فإن اعتكف في غيره.. أجزأه، ويخرج إلى الجمعة؛ لأنها فريضة^(٤)، وإلى أداء كل فرض لله عزَّ وجلَّ وجب عليه^(٥)، ثم يعود إلى معتكفه إلا أن يكون في المسجد^(٦)؛ لأن الاعتكاف نافلة والعرائض أولى.

١٠١٥- ولا يعود للمعتكف مريضاً [إلا أن يكون في المسجد]^(٧).

١٠١٦- ولا يصلي على جنازة إلا أن يصلي عليها على باب المسجد^(٨).

١٠١٧- ولا يدخل البيت^(٩) إلا لحاجة الإنسان^(١٠).

١٠١٨- ولا يخرج حاجة إلا أن [لا] يكون له من يأتيه، أو [لا] يكفيه طعامه.. فلا بأس أن يخرج [فيه]^(١١).

(١) في (أ) و(م): بأنه.

(٢) انظر: الأم (٢٦٧/٣) المزني (ص ٩٠) روضة الطالبين (٣٩٣/٢).

(٣) أي: تصلي فيه الجمعة، الأم (٢٦٥/٣) المزني (ص ٩٠) روضة الطالبين (٣٩٨/٢).

(٤) يجب الخروج لصلاة الجمعة، وهل يبطل به الاعتكاف؟

الأظهر: أنه يبطل لإمكان الاعتكاف في المسجد الجامع. كما في الأم (٢٦٥/٣) والمزني (ص ٩٠) والجموع (٥٤١/٦) وروضة الطالبين (٤٠٩/٢).

والقول الثاني: لا يبطل، كما هو في البوهطي ها، وحكاه عنه صاحب المذهب (٥٤١-٥٤٠/٦) وقال: "قال في البوهطي: لا يبطل، لأنه خروج لا بد منه فلا يبطل بالاعتكاف، كالخروج لقضاء حاجة الإنسان، وقال في عامة كتبه: يبطل لأنه يمكنه الاحتراز من الخروج بأن يعتكف في الجامع، فإذا لم يفعل بطل اعتكافه، كما لو دخل في صوم الشهرين المتتابعين في شعبان فخرج منه بصوم رمضان".

وقال في المجموع (٥٤١/٦): "اتفق الأئمة على أن الأئمة انقطاع التتابع وطلان اعتكافه، وهو المشهور من نصوص الشافعي".

(٥) في (ب): وجب الله عليه.

(٦) أي: إن خرج من مسجده الذي يعتكف فيه لمسجد آخر ليصلي فيه الجمعة فلا بأس أن يبقى فيه بعد الصلاة؛ لأنه مكان يصلح للاعتكاف.

(٧) الأم (٢٦٥/٣) المزني (ص ٩٠) روضة الطالبين (٤٠٩/٢).

(٨) يعني: ويكون هو في المسجد. الأم (٢٦٥/٣) المزني (ص ٩٠) روضة الطالبين (٤٠٩/٢).

(٩) في (ب): بيتاً.

(١٠) الأم (٢٦٥/٣) المزني (ص ٩٠).

١٠١٩- ولا يجوز لنجاسة^(٢).

١٠٢٠- ولا بأس أن^(٣) يعقد المعتكف السكاح له ولغيره^(٤).

١٠٢١- ولا يجوز الاعتكاف بشرط^(٥) ^(٦).

(١) الأم (٢٦٥/٣) "وإن أكل المعتكف في بيته فلا شيء عليه". ونحوه في المزي (ص ٩٠) وفي روضة الطالبين (٤٠٥/٢): "ويجوز الخروج للأكل على الصحيح المصنوع". المذهب (٥٣١/٦) "ويجوز أن يمضي إلى البيت للأكل ولا يبطل اعتكافه، وقال أبو العباس: لا يجوز، فإن خرج بطل اعتكافه؛ لأنه يمكنه أن يأكل في المسجد فلا حاجة له إلى الخروج، والمصنوع هو الأول؛ لأن الأكل في المسجد ينقض المروءة فلم يلزمه" قال في المجموع (٥٣١/٦): "قال الشافعي في الأم والمزي: له الخروج من المسجد إلى منزله للأكل وإن أمكنه في المسجد، فقال بظاهر النص جمهور الأصحاب، وقال ابن سريج: لا يجوز له الخروج للأكل وحكاه الماوردي عنه وعن أبي الطيب بن سلمة، وحملنا نص الشافعي على من أكل لقما إذا دخل بيته مختاراً لقضاء الحاجة ولا يقيم للأكل، وجعلناه كعبادة المريض، وخالفهما جمهور الأصحاب وقالوا: يجوز الخروج للأكل والإقامة في البيت من أجله على قدر حاجته، وهذا هو الصحيح عند الأصحاب؛ لما ذكره الأصحاب، واتفق أصحابنا على أنه لا يجوز له الإقامة بعد فراغه من الأكل كما اتفقوا على أنه لا يجوز له الإقامة بعد فراغه من قضاء حاجته لعدم الحاجة إلى ذلك، واتفق أصحابنا على أنه يجوز له الأكل في مروره لقضاء الحاجة".

(٢) لأنه خروج بلا عذر وهو مناف لمعنى الاعتكاف. وانظر: روضة الطالبين (٤٠٤/٢).

(٣) في (ب): بأن.

(٤) انظر: الأم (٢٦٧/٣) المزي (ص ٩١) روضة الطالبين (٣٩٢/٢).

(٥) المعتمد: أنه يصح الاشتراط في الاعتكاف كما في الأم (٢٦٥/٣) والمزي (ص ٩٠) وروضة الطالبين (٤٠٢/٢) وقال في المجموع (٥٦٦/٦): "... صح شرطه على المذهب، نص عليه في المختصر، وقطع به الأصحاب في جميع الطرق، ومنهم المصنف في التبيين، إلا صاحب القريب والخفاطي فتحكما قولاً آخر منافاً أنه لا يصح شرطه؛ لأنه يخالف لمقتضاء فطرن، كما لو شرط الخروج للجماع فإنه يبطل بالاتفاق، وتابعهما على حكاية هذا القول الشاذ إمام الحرمين وغيره من المتأخرين، وهو غريب ضعيف، وهو مذهب مالك والأوزاعي، ودليل المذهب أنه إذا شرط الخروج لعارض مكانه شرط الاعتكاف في زمان دون زمان، وهذا جائز بالاتفاق".

قلت: القول الثاني الذي وُصف بالعبارة والشذوذ! هو صه في الويطي، فالطريقين الصحيح هو حكاية القولين، لا القطع بالصحة، إلا إن ثبت أن «لا» زائدة. والله تعالى أعلم.

(٦) كُتِبَ في هامش (أ) و(م): «وجدت في نسخة أخرى: (ويجوز الاعتكاف بشرط) وهذا عندي والله أعلم خطأ من الكاتب». هـ.

١٠٢٢- ويتكلم المعتكف في العلم ويكتبه ويقرأ القرآن^(١) ويكتب حاجته إلى من أحب، ويجلس مع أصحابه في المسجد، وأفضل ذلك [كله] الاشتغال باعتكافه: الذكر والصلاة^(٢).

١٠٢٣- وللرجل أن يعتكف فوق ظهر المسجد وفي المنارة وفي البيت يكون في المسجد^(٣).

١٠٢٤- [قال الشافعي: ويخط^(٤) في المسجد إن شاء]^(٥).

١٠٢٥- وإن^(٦) اعتكف في موضع رباط.. فإن جاء مغير.. خرج؛ لأن الخروج إليه فرض، والاعتكاف نافله، فإذا انقضى المغير.. رجع فأتم اعتكافه الذي جعله على نفسه، وإن^(٧) لم يكن مغير^(٨).. لم يخرج؛ يترك الخروج إن شاء الله.

١٠٢٦- قال أبو يعقوب: وإذا حاضت امرأة في اعتكافها [أو مرضت] أو مرض الرجل في اعتكافه؛ فإن كان عليه بذر أيام بعمر عينها يعتكفها.. فإنه لا يعتد^(٩)/(٤٨/ب) بأيام ائرس ولا يعتد^(١٠) بأيام الحيض، ويكملان العدد الذي نذرناه؛ لأنه نذر طاعة^(١١)، وإن كسا^(١٢) إنما نذرا هذه

زاد في هامش (٥) يخط محاليف: «أقول: ليس هذا خطأ من الكاتب بل حذف (لا) هو الصواب والموافق لما في الأم والمختصر. ا. هـ».

(١) نهاية [ص ٩٦] من (٢).

(٢) الأم (٢٦٥/٣) المزي (ص ٩٠).

(٣) المجموع (٥٠٥/٦)، وقال في (٥٣٤/٦) بعد أن نقل عن البويطي صحة الاعتكاف في المنارة: "هذا معمول على منارة في ربة المسجد أو بأما إليها".

(٤) هكذا صورتها في (ب): ^{الخط} ~~الخط~~، والتفت كما في الأم والمزي.

(٥) الأم (٢٦٥/٣) المزي (ص ٩٠).

(٦) في (ب): ومن.

(٧) في (ب): فإن.

(٨) في (ب): تغيراً.

(٩) في (ب): يعيد.

(١٠) في (ب): يعيد.

(١١) البيان (٥٩٠/٣) و٥٩٢.

روضة الطالبين (٤٠٨/٢) و روضة الطالبين (٤٠٩/٢) تحتاج مراجعة أكثر.

(١٢) في (ب): كان.

الأيام بعينها؛ فإن صحَّ في بقية منها وظهرت^(١) المرأة.. رجعا ما بقي منها شيء^(٢)، وإن^(٣) لم يبق منها.. فلا قضاء عليها^(٤)/(٥)،^(٦).

١٠٢٧- قال أبو يعقوب: ومن وطئ امرأته في اعتكافه ليلاً [كان] أو نهاراً أو رطعت امرأة في اعتكافها.. فقد أُنِيَ بما^(٧) يقض اعتكافهما^(٨)، وكان عليهما قضاء ما بقي؛ كانت أياماً^(٩) بعينها أو لم تكن^(١٠)، يُتِمَّانِ العدة التي^(١١) نذرهما [وأوجبها] على أنفسهما^(١٢).

(١) في (أ) و(ب): فظهرت.

(٢) في (ب): شيئاً.

(٣) في (ب): فإن.

(٤) في (ب): "قضاء غيرها بدلاً منها"، هكذا صورناها في (ب): **فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهَا**..

(٥) المعتمد: أنه إن فات ما عُدَّ.. أرمة قضاؤه. البيان (٥٨٣/٣) المجموع (٥١٦/٦) روضة الطالبين (٤٠٢/٢).

(٦) نهاية (٥٤/٥) من (ب).

(٧) في (أ) و(ب): أسيا ولا ينقض، وهكذا صورناها في (أ): **أَسِيًّا لَا يَنْقُضُ**، والثبت من (ب) وإن كان يستعمل أن يكون النص في (ب): (أُنِيَ وما ينقض)، لكن لا معنى له، وما أشتبه هو ما يقتضيه الإجماع على بطلان الاعتكاف بالجماع، وهكذا صورناها في (ب): **يُتِمُّانِ الْعِدَّةَ**.

(٨) قال النووي في المجموع (٥٥٤/٦): "إن جامع المعتكف ذاكراً للاعتكاف عائلاً بتحريمه.. بطل اعتكافه بإجماع المسلمين".

أما إن كان يقصد بالوطء المباشرة بما دون الفرج، فالمسألة فيها خلاف، والمعتمد: أن المباشرة شهوة تبطل الاعتكاف إن أزل، وإلا.. فلا. المجموع (٥٥٤-٥٥٥/٦) المهاج (ص١٨٧) روضة الطالبين (٣٩٢/٢).

وفي الأم (٢٦٦/٣): "ولا يُسَدُّ الاعتكاف من الوطء إلا ما يوجب الحدة، لا تعدد قبلة ولا مباشرة ولا نظرة؛ أنزل أو لم ينزل، وكذلك المرأة؛ كان هذا في المسجد أو في غيره"، وحكاه عنه الرزقي (ص٩٠) واعتاره وقال: "هذا أشبه بقوله"، وحكى عن الشافعي قولاً آخر: أنه يفسد اعتكافه بالمباشرة.

(٩) في (ب): أيام.

(١٠) في (ب): يكن.

(١١) في (ب): الذي.

(١٢) هذا إن كان ما وجب عليهما غير متتابع، فأما إن كان الواجب متتابعاً فيجب استئنافه وابتدأؤه. انظر:

المذهب (٥٦٥/٦) المجموع (٥٦٥/٦) مغني المحتاج (٤٥٢/١) نهاية المحتاج (٢١٩/٣). وهو معهود ما في

الأم (٢٦٥/٣) لأنه قال: "إذا أطر المعتكف أو وطئ استأنف اعتكافه إذا كان اعتكافاً واجباً بصوم".

١٠٢٨- وقد قيل: يندثنان.

١٠٢٩- قال الربيع، قال الشافعي: وأكره البيع والشراء^(١) في المسجد؛ فإن^(٢) باع معتكف أو غيره في المسجد.. كرهت ذلك لهما، والبيع جائز^(٣) (١).

(١) في (ب): الشري والبيع.

(٢) في (ب): فإذا.

(٣) روضة الطالبين (٣٩٣/٢) وحكاه عن البويطي.

(٤) بعد هذا في (ب): (السنة في الجنايز).

‘كتاب النكاح’

الشغار

١٠٣٠ - حدثنا أبو حاتم قال حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي، قال: إذا كان الرجلان هما الوليان^(١) فروَّجَ أَخْذُهُمَا الآخرَ وَلَيْتُهُ على أن يزوجَ الآخرَ^(٢) وَلَيْتُهُ على أن صدق كل واحدة^(٣) [منهما] بُضْعُ الأُخْرَى.. فهذا الشَّغَارُ^(٤).

١٠٣١ - فإن سمي لواحدةٍ منهما صدقاً ولم يُسمَ للأُخْرَى^(٥).. فالنكاح ثابت، ولكل واحدة صدق مثلها^(٦).

١٠٣٢ - وإن تزوج رجلٌ امرأةً ولم يُسمَ لها مهرًا وعقد النكاح على ذلك.. فالنكاح ثابت، ولها مهر مثلها إن وطئها^(٧)، وإن طلقها قبل الدخول.. فلا شيء لها إلا النِّعَةُ^(٨)، والنِّعَةُ: أعلاه: خادم، وأوسطه: ^(٩)ثوب، وأقله: أقل الأشياء مما له من^(١٠).

(١) ترجمة الكتاب ليست في (ب) وباب الشغار يبدأ في (٩٤/ب) من (ب).

(٢) في (أ) و(م): وما وليان.

(٣) كناية [ص ٩٧] من (م).

(٤) في (ب): واحد.

(٥) الأُم (١٩٨/٦) المزني (ص ٢٤٢) المهاج (ص ٣٧٥).

(٦) في (م): الأُخْرَى.

(٧) الأُم (١٩٨/٦) المزني (ص ٢٤٢) مغني المحتاج (١٤٣/٣).

(٨) الأُم (١٥٣/٦) ١٩٩ (المزني (ص ٢٥٠) المهاج (ص ٣٩٨) مغني المحتاج (٢٢٠/٣).

(٩) الأُم (١٥٣/٦) ١٨١ (المزني (ص ٢٥٠) الخلاصة (ص ٤٦٣) العزيز (٣٣٠/٨) روضة الطالبين (٣٢١/٧).

المهاج (ص ٣٩٩) ٤٠١ (مغني المحتاج (٢٣١/٣) ٢٤١) كناية المحتاج (٣٥١/٦) ٣٦٤.

والنِّعَةُ: اسمٌ للمال الذي يدفعه الرجل إلى امرأته لفراقته ليأها. كما في الروضة، وانظر المراجع السابقة.

(١٠) في (ب): ووسطه.

(١١) قال في مغني المحتاج (٢٤٢/٣): "ويستحب أن لا تنقص النِّعَةُ (عن ثلاثين درهماً) أو ما قيمته ذلك، قال

في البويطي: وهذا أدنى المستحب، وأعلاه: خادم، وأوسطه ثوب".

قلت: الذي في البويطي بالنسبة لأدنى النِّعَةُ غير ما نقله الخطيب الشيريني عنه.

١٠٣٣- قال أبو يعقوب: وإن مات عنها.. فعليها العدة ولها الصداق والشرات^(١)، واحتج بحديث بروغ^{(٢)(٣)}.

١٠٣٤- فإن سألت المرأة عندما عُقد نكاحها أن يفرض لها قبل الدخول، قبل له: افرض أو طلق؛ فإن كانت بكرًا صغيرة،/ أو كبيرة زوّجت بغير إذنها.. فلها عليه صداق النكاح^(٤)؛ فرض أو لم يفرض، طلق أو لم يطلق^(٥).

١٠٣٥- وإن كانت بكرًا قد بلغت فزوّجت بإدائها أو ثبنا^(٦)، فإن فرض لها أقل من صداق النكاح ولم^(٧) ترض.. فليس بشيء، وإن^(٨) رصيت.. فلا يجوز حتى يُعلم صداق النكاح ثم ترضى بعد العلم، [لأنه]^(٩) بمزلة الصلح على المجهول الذي لا يجوز^(١٠).

(١) وهو المتمد. انظر: المهاج (ص ٣٩٩) وعلى الإمام الشافعي في الأم (١٧٤/٦-١٧٦) والمرق (ص ٢٥١) القول به على صحة حديث بروغ.

قال في مغني المحتاج (٢٣١/٣): "وقد قال به -رضي الله تعالى عنه- في الوبيطي، وإنما توقف في غيره لعدم صحة الحديث عنده إذ قاله".

(٢) هي: بروغ بنت واشق الرؤاسية الكلابية أو الأشجعية، روح هلال بن مرة، وعن بروغ أنها قالت: نكحت رجلاً وموتت إليه، فتوفي قبل أن يجامعها، فقتلها رسول الله صلى الله عليه وسلم بصداق سائها. انظر: الاستيعاب (١٧٩٥/٤)، الإصابة (٤٩/٨).

(٣) وهو: أن النبي صلى الله عليه وسلم قصى في بروغ بنت واشق -وقد نكحت بغير مهر فمات زوجها- بمهر نسائها والميراث، وهو حديث معقل بن سنان الأشجعي.

أخرجه أبو داود ك: النكاح، ب: فمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات، (٢١١٤ ٢١١٥ ٢١١٦) والترمذي ك: النكاح، ب: ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فموت عنها قبل أن يفرض لها صداقاً، (١١٤٥)، والنسائي ك: النكاح، ب: إباحة التزوج بغير صداق، (٣٣٥٤)، وابن ماجه ك: النكاح، ب: الرجل يتزوج ولا يفرض لها فموت على ذلك، (١٨٩١)، وأحمد (٣٠٩/٧: ٤٢٧٦)، وابن حبان (٤٠٧/٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٤٦/٧)، والحاكم (١٨٠/٢) ثم نقل الحاكم عن شيخه محمد بن يعقوب الحافظ أنه قال: لو حضرت الشافعي لقتت على رؤوس أصحابه وقلت قد صح الحديث فقل به"، قال الحافظ: "ومصححه ابن مهدي والترمذي وقال ابن حزم: لا مغز فيه لصحة إسناده، والبيهقي في الخلافيات". التلخيص الحبير (٤٠٥/٣).

(٤) في (ب): مثلها.

(٥) الأم (١٨٠/٦) وروضة الطالبين (٢٧٤/٧).

١٠٣٦- فإن طلق الكبيرة قبل الدخول.. فلها المنة.

١٠٣٧- فإن^(٥) قيل: فلم لم تُثبت الكاح في الشغار وتُعمل^(٦) لكل واحدة^(٧) [مهما] صداق مثلها^(٨) كما أثبتته^(٩) فيمن تزوج بلا مهر ثم فرضت لها مهرًا؟

١٠٣٨- قيل: لاختلاف ما بينهما

١٠٣٩- فإن قال: وأين؟

١٠٤٠- قيل: إنما أحرزت الكاح بلا مهر لقول الله عز وجل^(١٠): ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ الآية^(١١) [القرة: ٢٣٦]، ولحديث بروع، وأُطلقت^(١٢) الشغار بهي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١٣)؛ لأن الأصل أن النساء مُحَرَّمَاتٌ فُرُوجُهُنَّ إِلَّا مَا أَبَاحَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ^(١٤) من الكاح الصحيح،^(١٥) فلما مكنتها وهي مُحَرَّمَةٌ الأصل، بالكاح الذي عُيِيَ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه، فملكتم الفرج المحرم بالكاح المحرم.. بطل، كما عي رسول الله

(١) هكذا في النسخ الثلاث: ثبت.

(٢) في (أ) و(ز): أو لم.

(٣) نهاية [ب/٩٤] من (ب).

(٤) الأم (١٧٩/٦-١٨٠).

(٥) في (أ) و(ز): وإن.

(٦) في (أ): بلا نقط، وفي (ب) غير واضحة والأقرب أنها: وتُعمل، في (ز): وتُعمل.

(٧) في (ب): واحد.

(٨) وهو قول أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ كَمَا فِي الْمِصْبُوحِ (١٠٥/٥) وبدائع الصائغ (٢٧٨/٢) وهو قول عطاء

رَحِمَهُ اللهُ وغيره كما في الأم (١٩٨/٦).

(٩) في (ب): ثبت.

(١٠) في (ب): تبارك وتعالى.

(١١) البقرة: ٢٣٦.

(١٢) في (ب): في الشغار هي.

(١٣) رواه البخاري لك: النكاح، ب: الشغار، (٥١١٢) عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(١٤) زاد هنا في (ب): به.

(١٥) نهاية [ص/٩٨] من (ز).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْغُرُورِ^(١) وَالْمَلَامَةِ^(٢)، فَإِذَا مَلَكَتْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ^(٣) عَلَى النَّهْيِ... فَسَدَ الْبَيْعُ^(٤).

١٠٤١- فإن قيل: فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَيَّيَ عَنْ التَّعْرِيسِ^(٥) عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ^(٦)، وَالْأَكْلِ مِنْ رَأْسِ الْفَرِيدِ^(٧)، وَالْقِرَانِ^(٨) بَيْنَ التَّعْرِيتَيْنِ^(٩).

١٠٤٢- قيل: هذا أَدَّتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاجْتِبَارَ، وَالْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ^(١٠): أَنِّي مَالِكٌ لِلْفَرِيدِ وَلِلتَّمَرِ، فَلَمَّا عَلَيَّ أَنْ أَفْعَلَ شَيْئًا فِيمَا أَمَلْتُ.. كَسْتُ تَارِكًا لِلْفَصْلِ، وَلَمْ يَحْرَمْ عَلَيَّ الْفَرِيدُ وَلَا التَّمَرُ^(١١).

(١) رواه مسلم ك: البيوع، ب: بطلان بيع الحصاة والغرور، (٣٧٨٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه البخاري ك: البيوع، ب: بيع الملامسة، (٢١٤٤)، ومسلم ك: البيوع، ب: إبطال بيع الملامسة والمباذة، (١٥١٢).

(٣) في (ب): من ذلك شيئاً.

(٤) الأم (١٩٩/٦).

(٥) في (أ) و(م): التفريس.

(٦) رواه مسلم ك: الإمارة، ب: باب مراعاة مصلحة الدوس في السير والنهي عن التعريس في الطريق، (١٩٢٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «إِذَا عَرَّضْتُمْ بِاللَّيْلِ.. فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ؛ فَإِنَّمَا مَأْوَى الْهُوَامِ بِاللَّيْلِ».

(٧) رواه ابن ماجه ك: الأطعمة، ب: النهي عن الأكل من دروة الفريد، (٣٢٧٦)، عن وأئله بن الأسقع اللبني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَأْسِ الْفَرِيدِ فَقَالَ: «كُلُوا بِسْمِ اللَّهِ مِنْ خَوَالِئِهَا، وَاعْقُوا رَأْسَهَا؛ فَإِنَّ الْبَرَكَةَ قَائِمَةٌ مِنْ قَوْلِهَا».

وأخرجه أيضاً: أحمد (٣٨٧/٢٥: ١٦٠٠٦) والحاكم (١١٦/٤- ١١٧) وقال: صحيح الإسناد، والطبراني (٩٠/٢٢: ٢١٦) وصححه الألباني، وفي الباب من حديث غيره. وانظر: السلسلة الصحيحة (٤٨/٥) والإرواء (٣٨/٧- ٤٠).

(٨) في (أ) و(م): والإقْران.

(٩) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: الشركة، ب: القِرَانُ فِي التَّمَرِ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابُهُ، (٢٤٨٩)، ومسلم (٢٠٤٥) ك: الأشربة، ب: هي الأكل مع جماعة عن قرآن محترق وشوفا في لقمة إلا بإذن أصحابه، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «هِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ يَقْرَأَ الرَّجُلُ بَيْنَ التَّعْرِيتَيْنِ جَمِيعًا حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ».

وسبق في باب صفة هي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذكر هذه الأحاديث الثلاث، وفيه نص على تحريمها.

١٠٤٣ - وكما^(٣) ع/ (٤٩/ب) التي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُنْكَحَ^(١) امْرَأَةٌ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ^(٢) [على] حَالَتِهَا^(٦)، فإن نكحها وأصاها^(٧).. فُرِّقَ بينهما؛ لأن الأصل أن عمّة المرأة^(٨) وحالتها محرمان في هذا الموضع بنكاح ابنة أخيها وأسة أختها، فلما ملكتهما وما محرمان عليّ في هذا الوقت ينهي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .. حُرْمَتَا.

١٠٤٤ - فإن قيل: 'فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال^(٩): وَلَا يُحْطَبُ أَحَدُكُمْ عَلَى جَطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا بَيْعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ'^(١٠)، وَلَا يَنْكَحُ اِعْرَمٌ'^(١١)، وقال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١٢): ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهٖ مِنْ خُطْبَةٍ إِلَىآءٍ﴾ الآية [المرة: ٢٣٥]، فلم^(١٣) رعمت أن الرجل إذا خطب في هذا الموضع أو باع ثم عقد بعد فالتكاح والبيع جائز، وهو عاصي بالخطبة والبيع؟

-
- (١) في (أ) و(ج): الأول.
(٢) .
(٣) في (ب): وكلما.
(٤) في (أ) و(ج): ينكح.
(٥) في (أ) و(ج): و.
(٦) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري ك: النكاح، ب: لا تنكح المرأة على عمتها، (٥١١٠)، ومسلم ك: النكاح، ب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها، (١٤٠٨).
(٧) في (أ) و(ج): أو أصاها.
(٨) في (ب): الرجل.
(٩) في (ب): قال النبي.
(١٠) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: النكاح، ب: لا ينكح على حطة أخيه حتى ينكح أو يبيع، (٥١٤٢)، ومسلم ك: النكاح، ب: تحريم الحطة على حطة أخيه حتى يأذن أو يترك، (١٤١٢).
(١١) رواه مسلم ك: النكاح، ب: تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته، (١٤٠٩) عن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(١٢) في (ب): عَرَّضَ.
(١٣) في (أ) و(ج): فلو، في (ب): فلما.

١٠٤٥- قيل: لأنه إنما نُهي أن يُفعلَ فيما يملك شيئاً وهو البيع؛ فهو في مثل معنى 'يُهي' الذي صُلِّيَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١) عن القرآن، ولأن الخطئة ليست 'تعقدُ شيئاً'^(٢)؛ ألا ترى أن رجلاً لو حطّب مراراً.. لم يبتس النكاح^(٣) إلا بالعقد، وإن صرح بالتعريض في العدة ثم حطّبها بعد.. فلا احتلاف^(٤) بين العلماء أن^(٥) النكاح جائزٌ وهو آثمٌ بما صنع^(٦).

١٠٤٦- وكلُّ نكاحٍ فاسدٌ.. لم يجز [به] الروح^(٧) انطلق ثلاثاً قبله، ولا يُحصّنها ولا يلحق بها الطلاق^(٨) ولها^(٩) مهر مثلها^(١٠).

المهر

١٠٤٧- [قال الشافعي:]: وإذا وكل الرجل الرجل^(١١) أن يزوجه امرأةً بعينها ولم يُسم لها صداقاً فأصدقها أكثر من صداق مثلها.. فالكاح ثابت، وليس على الروح أكثر من صداق مثلها، وليس على الوكيل شيءٌ إلا أن يكون ضمن لها الوكيل.. فيلزمه ما زاد على صداق مثلها^(١٢).

١٠٤٨- وكذلك إن سمى لها صداقاً فأصدقها أكثر منه.. فلها صداق مثلها على الزوج، إلا أن يكون ضمن لها الوكيل.. فيلزمه ما زاد على صداق مثلها^(١٣).

(١) في (ب): النهي.

(٢) في (ب): يعقد شيء.

(٣) في (ب): حطبتُها.

(٤) نهاية [ص ٩٩] من (٢).

(٥) في (ب): لأن.

(٦) انظر نقاش الإمام الشافعي للمخالفين في نكاح الشغار في الأم (١٩٨/٦-٢٠٠-٤٤٦-٤٥٢).

(٧) في (أ) و(ج): للزوج.

(٨) روضة الطالبين (٧٠/٨).

(٩) في (٢): ولا، وفي (أ): غير واضحة، ومحتملة للأمرين.

(١٠) الأم (٢٠٧/٦) وقال: "لأن أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها".

(١١) في (ب) زيادة: "على".

(١٢) الأم (٢١٢/٦).

(١٣) الأم (٢١١/٦).

١٠٤٩- وهكذا المرأة إذا أذنت لبُيُوتها/ يزوجهها فتعدى في صداقها^(١).

١٠٥٠- فإن قيل: لم إذا أمر الزوجُ بخمسة دنانير، فأعطاهها الوكيلُ عشرة، فجعل على الزوج صداق مثلها وهي مائة؟

١٠٥١- قيل: من قبل أن عُقِّدَ^(٢) الكاح وقعت بالتعدي؛ فلما تعدى فيها وكان الكاح كالبيع الفاتئ^(٣) يجوز أن يندى عقده بلا مهر.. لم يبطل^(٤) من جهة الشهر، وجعل على الزوج صداق الشئ؛ لأنه قد ملك الفرج بعوض الفرج وهو صداق الشئ، وذلك مثل أن يتزوجها الرجلُ على حُكْمِهِ^(٥)، أو على ثَمَرَةٍ لم يد^(٦) صلاحها، أو على خمر، أو على حَبِيرٍ -لعلَّ غن ذلك كله درهم-.. فيشت الكاح، ويكون لها صداق مثلها، ولا حجة له أن يقول: «لم ترض^(٧)» إلا بهذا [الشيء] الذي يسوى درهماً^(٨).

١٠٥٢- والكاح في هذا الموضع^(٩) مخالفٌ للبُيُوع، ولو وُكِّلَ [رجلٌ] رجلاً أن يشتري له دار فلا مائة؛ فاشترها بمائتين.. كانت الدار للوكيل، وكان عليه النقص؛ لأنه^(١٠) حين تعدى إنما اشتراه^(١١) لنفسه، وهو مالك لها؛ لأنه يجوز له أن يملك الدار، فإذا^(١٢) تعدى في صداق المرأة وقد^(١٣) نبت الكاح^(١٤) لغيره.. فلا^(١٥) يحل له إذا تعدى أن يملك الفرج كما يملك الدار؛ فلذلك احتلها^(١٦).

(١) الأم (٢١١/٦).

(٢) في (أ) و(ج): عقد.

(٣) أي: البيع الفاسد الذي استهلك وتلف فيه المبيع -السلعة-، فيلزم المشتري ضمانه بلا خلاف. الأم

(٤) (٢١٢/٦) المجموع (٤٥٥/٩).

(٥) بكاية [أ] من (ب).

(٦) أي أن المهر هو ما يحكم به هو ويتنازه، وعلى الزوجة أن تقبل بما سيحكم به.

(٧) في (ب): يدو.

(٨) في (ب): أَوْضَا.

(٩) في النسخ الثلاث: درهم.

(١٠) في (ب): الباب.

(١١) هنا تكرار في (أ) و(ج) وغير موجود في (ب) قد حذفته وهذا نصه: (وكيل وكان عليه الثمن لأنه).

(١٢) في (ب): اشترى.

(١٣) في (ب): وإذا.

١٠٥٣- وإذا تروح الرجلُ امرأةً فأخبرها بسبب فُوحِد دون [ذلك] السبب الذي ذكره^(٥) وهو بالدون كفاء.. فلا خيار لها^(٦).

١٠٥٤- وإن^(٧) خطب رجلٌ امرأةً فقال: أنا فلان بن فلان الغلابي وانتسب إلى قوم ليس منهم، وأنكح على ذلك.. فالكاح مفسح؛ لأن الكاح وقع على رجلٍ من ذلك السبب؛ وليس منهم^(٨)، وهذا كرجلٍ خطب امرأةً فَرَوَّحَهَا^(٩) على أنه: محمد بن عبد الله القرشي، فإذا هو: محمد بن عبد الله التميمي، أو إذا هو: خالد بن يزيد القيسي.. يُطْلَى الكاح؛ لأن الكاح وقع على التسمية التي وقع عليها (٥٠/ب) فلما كانت^(١٠) فيه عدم.. فُسح الكاح؛ لأن السبب إليه هذه التسمية لم ينكح قط.

١٠٥٥- وهذا ليس بمزلة العدِّ يُغَرُّ من نفسه فترضى امرأةً بعدُ؛ لأن العد قد نكح بعبه، ولم يُتَسَّب^(١١) إلى غيره^(١٢).

١٠٥٦- ❦ قال^(١٣) أبو حاتم: ينفسخ.

(١) في (ب): فقد.

(٢) نهاية (ص ١٠٥) من (م) .

(٣) في (ب): ولا.

(٤) الأم (١٨٢/٦-١٨٣ و ٢١٢).

(٥) في (ب): ذكر.

(٦) الأم (٢١٤/٦) المرنى (ص ٢٣٢) التعليقة لأبي الطيب (ص ٣١٦) لـ: النكاح، العزيز (١٤٤/٨-١٤٥)

(٧) في (ب): وإذا.

(٨) أي: وليس الرجل الذي رُوِّجَ من انتسب إليهم، فلا يقع عليه الزواج.

(٩) في (ب): تزوج امرأة.

(١٠) أي: التسمية.

(١١) في (ب): ينتسب.

(١٢) الأم (٢١٢/٦-٢١٣) المرنى (ص ٢٣٢) التعليقة الكبرى في المروغ لأبي الطيب الطبري (ص ٣١٥) لـ:

النكاح. العزيز (١٤٤/٨) واختاره المرنى (ص ٢٣٢) وحكى عن الشافعي قولاً آخر: أن النكاح مفسوخ،

وضمعه.

(١٣) ليست في (ب).

- ١٠٥٧- قال أبو يعقوب: إذا^(١) كبح هذا الشخص بعبه، وإن أقلب^(٢) اسمه.. جار الكاح.
- ١٠٥٨- قال الشافعي: وأصل الكفاءة مستنط من حديث بريرة^(٣)؛ صار^(٤) [زوجها]^(٥) غير كفاء لها فخيرها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٦).
- ١٠٥٩- وإن تزوج رجل امرأة رتقاء وغرَّ بها فقال: بُطَّوها لي.. لم أجبرها على ذلك، وإن تطوعت بذلك امرأة حتى وصل إلى جماعها.. فالكاح ثابت، ولا حبار له، ولا يلزمه الخيار إلا عند حاكم، إلا أن يتراصبا على شيء.. فأجيز ذلك، وإن مرض حتى غلب على عقله.. فلا^(٧) خيار له ما كان مريضاً، فإن صح وثبتت الغلبة على العقل.. فلا خيار له^(٨).
- ١٠٦٠- والرتقاء: إنما هي^(٩) علة في الفرج شبه العظم، ربما شق وقدر على الجماع^(١٠).
- ١٠٦١- والقرن: شيء يكون خارجاً منه، فإن كان صغيراً^(١١) مثل^(١٢) البطر.. فلا خيار له، وإن كان لا يقدر على الجماع.. فالخيار قائم^(١٣).

-
- (١) في (ب): وإن.
- (٢) لغة ضعيفة في (تَلَبَّ)، كما في تاج العروس (٦٨/٤).
- (٣) بريرة: صحابية مشهورة، مولاة عائشة بنت أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كانت مولاة لقوم من الأنصار، وقيل: لبني هلال، وقيل: غير ذلك، اشتريتها عائشة فأعتقتها، وكانت تخدمها قبل أن تشتريها، كان زوجها «مُعَيْث» عبداً، فلما عفت خيرها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قالت عنها عائشة: "كانت في بريرة ثلاث سنين... الحديث، أخرجه حديثها النسائي، وكانت تناصح عبد الملك بن مروان قبل أن يقتل الخلافة، عاشت إلى خلافة يزيد بن معاوية، رضي الله عن أبيه. انظر: الاستيعاب (١٧٩٥/٤)، الإصابة (٥٠/٨).
- (٤) أخرجه البخاري ك: الطلاق، ب: لا يكون بيع الأمة طلاقاً، (٥٢٧٩)، ومسلم ك: العتق، ب: إما الولاء لمن أعتق، (١٥٠٤/٩). والشافعي في الأم (٣١٤/٦).
- (٥) في (ب): وصار.
- (٦) الأم (٣١٦-٣١٧) المزني (ص ٢٤٥) الخلاصة (ص ٤٥٢) المنهاج (ص ٣٩٢).
- (٧) في (أ) و(ج): ولا.
- (٨) الأم (٢١٥-٢١٦) روضة الطالبين (١٧٧/٧).
- (٩) في (ب): هو.
- (١٠) الرقن: انسداد عل الجماع باللحم. انظر: روضة الطالبين (١٧٧/٧).
- (١١) نهاية [ص ١٠١] من (٢).

١٠٦٢- وكل هذا والجئون والجدام^(٣) والبرص^(٤) والقرن والجحول؛ فإن علم به فاحتر فراقها قبل أن يدخل ما.. فهو فسح بلا طلاق، ولا مهر ولا متعة، وإن أصابها فعلم بعد فاحتر العراق.. فهو فسح بلا طلاق، ولها^(٥) صداق مثلها لا^(٦) ما سمي لها، ولا يرجع به^(٧) على أحد، واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، وَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا أَصَابَ مِنْهَا»^(٨)، ولا نفقة عليه في عدتها ولا سكن^(٩).

١٠٦٣- وإذا غرث أمة فولدت أولاداً.. فهم أحرار، وعلى الزوج قيمتهم، وللزوج أن يرجع عليها بما غرَّ به بما غرم من قيمة أولاده إذا اعتقت يوماً^(١١)، وكذلك (المديرة)^(١٢) / وأم الولد (وللعنقة)^(١٣) إلى أجل^(١٤).

(١) في (ب): من.

(٢) الأم (٢١٦/٦) المزني (ص٢٤٤) الخلاصة (ص٤٥٠) المهاج (ص٣٩٠) مغني المحتاج (٢٠٢/٣).

والقرن: عظم في الفرج يمنع الجماع. روضة الطالبين (١٧٧/٧) مغني المحتاج (٢٠٢/٣).

(٣) الجدام: بلة يجرُّ منها العصور ثم يشود ثم يقطع ويتناثر، ويتصور ذلك في كل عضو، لكنه في الوجه أغلظ.

مغني المحتاج (٢٠٢/٣).

(٤) البرص: بياض شديد يقع بالجلد ويذهب دمويته. مغني المحتاج (٢٠٢/٣).

(٥) في (ب): ولا.

(٦) في (ب): لا.

(٧) في (ب): ما.

(٨) أخرجه أحمد (٢٤٣/٤٠: ٢٤٢٠٥)، وأبو داود ك: النكاح: ب: في الولي، (٢٠٨٣)، والترمذي ك:

النكاح، ب: ما جاء لا نكاح إلا بولي، (١١٠٢)، وقال: حديث حسن، وابن ماجه ك: النكاح، ب: لا

نكاح إلا بولي، (١٨٧٩)، وابن الجارود (ص١٧٥: ٧٠٠)، وابن حبان (٣٨٤/٩: ٤٠٧٤)، والحاكم

(١٦٨/٢)، والبيهقي (١٠٥/٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قال الحافظ في البلوغ (ص٣٠٩: ٨٣٦):

"صححه أبو عوانة وابن حبان والحاكم".

(٩) الأم (٢١٦/٦) المزني (ص٢٤٤) الخلاصة (ص٤٥٠) مغني المحتاج (٢٠٢/٣) فما بعدها.

(١٠) الأم (٢٢١/٦) المزني (ص٢٤٥) الخلاصة (ص٤٥١).

(١١) في النسخ الثلاث: المدبر، وفي الأم كما أثبتته.

(١٢) في النسخ الثلاث: والمتع، وفي الأم كما أثبتته.

(١٣) لمائة [٩٥/ب] من (ب).

١٠٦٤- وإن كانت مكاتبته.. رجع عليها في كتابتها، فإن أدت والا.. عجزت، فإن عجزت.. لم يأخذ منها إلا بعد العتق، ولا تنس هذه الجناية؛ لأن الجناية ما فعله العبد والمنعول به كاره، وهذا بمنزلة الذئب، وبمنزلة الشيء الذي يشتريه^(١) العبد ويعطيه الرجل بطيب نفسه، والذين يكون عليه إذا اعتق، وكذلك هذا؛ لأنه تزوج بطيب نفسه، وإثما^(٢) عثرته^(٣).

١٠٦٥- وكل من باع أمه فولدت ثم استنحت فأخذ المستنحق أمته وقيمة ولدها وصدائق المنزل.. رجع^(٤) على من عثره بما غرم في قيمة الأولاد، لا بالصدائق^(٥).

١٠٦٦- والحجة في الرجل يكون له على الرجل الشيء فيأخذ من ماله [بقدر ماله] ويتبع في ذلك حتى يستوفي: لحديث^(٦) هذا^(٧) حين قال لما النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خذني ما يكفيك وولدك بالمعروف»^(٨)، وقد يمكن أن يكون ذلك دراهم يتناع بها حطة^(٩).

١٠٦٧- ومن أصل آخر: أن الحكام إنما حملوا ليعبوا على الناس ويأخذوا^(١٠) الحقوق^(١١) لبعضهم من بعض، فإذا حاز لي أن أخذ بحكم الحاكم.. حاز لي أن أخذ بغير حكم الحاكم؛ لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبر في حديث زيب أن الحكم لا يحل حراماً ولا يُخرم حلالاً^(١٢).

(١) الأم (٢٢١/٦) المزني (ص ٢٤٥) المنهاج (ص ٣٩١).

(٢) في (م): يشترطه.

(٣) في (أ) و(م): وأثما.

(٤) الأم (٢٢١/٦) المزني (ص ٢٤٥) الخلاصة (ص ٤٥١).

(٥) أي: الذي اشتراها حال كونها مستحقة لغيره.

(٦) ذكر في الأم (٢٢٠/٧) هذا الحكم في من زوج أمه وأدعى أنها حرة.

(٧) في (ب): على حديث.

(٨) هي: هذ بنت عتة بن ربيعة القرشية الهاشمية، زوجة أبي سفيان بن حرب، وهي أم معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أسلمت في الفتح بعد إسلام زوجها أبي سفيان، وأقرها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على نكاحها، كان بينهما في الإسلام ليلة واحدة، وكانت امرأة لها نفس وأثقة، ورأي وعقل. وشهدت أحداً كافراً، وشهدت الرمزل، وحرمت على قتال الروم مع زوجها أبي سفيان، توفيت في خلافة عمر بن الخطاب في اليوم الذي مات فيه أبو قحافة والد أبي بكر الصديق. انظر: الاستيعاب (١٩٢٢/٤)، الإصابة (٣٤٦/٨).

(٩) متفق عليه، أخرجه البخاري لك: الفقات، ب: إذا لم يمتق الرجل، (٥٣٦٤)، ومسلم لك: الآقضية، ب:

قضية هند، (١٧١٤).

(١٠) الأم (٢٦١/٦).

١٠٦٨- وَيُخْبَرُ الْجَدُّ مِنْ قَبْلِ الْآبِ، وَأَبُو الْجَدِّ، وَأَبَاؤُهُ^(١) أَنْ يَفْقُوا عَلَى وَلَدِ الْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلُوا إِذَا كَانُوا صَغَارًا مُحْتَاجِينَ^(٢).

١٠٦٩- وَمَنْ مَلَكَ ذَا [رَجَمَ] مُحَرَّمٌ.. لَمْ يَعْنِ عَلَيْهِ إِلَّا الْوَالِدَ وَالْأَجْدَادَ وَالْأُمَّ وَالْجَدَّاتِ وَالْوَلَدَ وَوَلَدَ الْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلُوا مِنْ قَبْلِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ^(٣).

١٠٧٠- ❁ قَالَ^(٤) أَبُو حَاتِمٍ: يَعْنِي عَلَيْهِ كُلُّ ذِي عَرَمٍ.

١٠٧١- وَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ أُمٌّ وَلِدٌ فَوُلِدَتْ أَوْلَادًا.. فَعَلَى سَيِّدِ الْأُمَّةِ أَنْ يَنْفِقَ عَلَى وَلَدِهَا، وَلَهُ أَنْ يُؤَاجِرَهُمْ؛ (٥١/ب) وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِمْ جَنَائَةً.. فَلِلسَّيِّدِ أَخْذَ الْجَنَائَةِ^(٥).

١٠٧٢- وَقَدْ اجْتَمَعَ^(٦) أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْأُمِّ مِنَ الرِّضَاعَةِ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ لَهَا مَالٌ.

١٠٧٣- وَكُلُّ مَا جَارَ أَنْ يَكُونَ مِيعًا أَوْ مُسْتَأْجَرًا، مِثْلُ النَّسِيِّ يَكُونُ حَاضِرًا فَيَحُورُ بَعْدَهُ، وَمِثْلُ السَّلَفِ إِلَى أَهْلِ، وَمِثْلُ الْإِحَارَةِ عَلَى حِبَاطَةِ هَذَا النَّوْبِ، وَحَدَمَةُ شَهْرٍ فِي عَمَلٍ مَعْلُومٍ يَشْرَعُ فِيهِ، وَمِثْلُ تَعْلِيمِ كَذَا وَكَذَا [سُورَةُ] مِنَ الْقُرْآنِ.. فَالْنِّكَاحُ عَلَى هَذَا جَائِزٌ^(٧).

(١) مُخَايَةِ [ص ١٠٢] مِنْ (م).

(٢) فِي (ب): الْحَقُّ.

(٣) مَتَعَنِّي عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ زَيْبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخُنْ يَحْتَمِلُهُ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى خَوْفٍ مَا أَسْتَعِمْهُ، فَمَنْ قَطَعْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا.. فَلَا يَأْخُذْهُ؛ وَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ؛ أَعْرِجْهُ الْبُخَارِي لَكَ: الْأَحْكَامُ، ب: مِنْ قُضِي لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ.. فَلَا يَأْخُذْهُ؛ فَإِنْ قَضَاءُ الْحَاكِمِ لَا يَمِيلُ حَرَامًا وَلَا يُحَرِّمُ حَلَالًا» (٧١٨١)، وَمُسْلِمٌ لَكَ: ب: ، (١٧١٣).

(٤) فِي (ب): وَأَبَاهُ.

(٥) الْأُمُّ (٢٦٠/٦) الْمَزِينِ (ص ٣١٥-٣١٦) الْمُنْهَاجِ (ص ٤٦٣) مَفْنِي الْحَتَّاجِ (٤٤٦/٣).

(٦) فَلَا يَعْنِي عَلَيْهِ غَيْرَ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ؛ كَالْإِخْوَةِ وَالْأَعْمَامِ وَالْأَخْوَالَ وَسَائِرِ الْأَقْرَابِ.

انْظُرْ: الْأُمُّ (٣٠٢/٩) الْمَزِينِ (ص ٤٣٠) اللَّيَالِي (ص ٤١٦) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (١٣٣/١٢).

(٧) هَذِهِ الْفَقْرَةُ لَيْسَتْ فِي (ب).

(٨) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٣١١/١٢).

(٩) فِي (ب): جَمْعٌ.

١٠٧٤- فإن طلقها قبل الدحول، فإن كان الكاح وقع على [اسم] سلعة بعينها.. فلها نصفها، وإن كان بطعام إلى أجل.. فلها نصفه^(٢).

١٠٧٥- وإن كان بخياطة ثوب فضاع الثوب.. فلها نصف صداق مثلها، وإن كان قائماً.. حاط لها نصعه؛ لأنها إنما أباحت فرجها عوضاً من خياطة [هذا] الثوب، فلما ضاع.. رجع إلى أصل ما أعطته وهو البضع، فأخذته بنصف صداق مثلها، كما لو أعطته درهماً على خياطة الثوب^(٣) فما أعطته الثوب.. رجعت عليه بما أعطته وهو درهم^(٤).

١٠٧٦- ولو كان على إجارة شهر.. (عَمَلٌ)^(٥) لها^(٦) نصف شهر؛ يوم ويوم، مثل الأجير والعبد بين الرجلين، ومثل الرجل يقسم بين نسائه يوماً ويوماً.

١٠٧٧- وإن كان قرآناً فطلقها قبل أن يدخل بها.. رجعت عليه بنصف^(٧) صداق انتل^(٨)؛ لأن تعليم النصف لا يوقف على حده كما يوقف على حد جميعه، فإن^(٩) كان يوقف على 'حده جعل'^(١٠) امرأة تعلمها^(١١) نصفها^(١٢).

(١) الأم (١٥٠/٦-١٥١) المزي (٢٤٨) الخلاصة (ص٤٥٥) المهاج (ص٣٩٥) مغني المحتاج (٢٢٠/٣) نهاية المحتاج (٣٣٥/٦).

(٢) الأم (١٥٨/٦) الخلاصة (ص٤٥٨) المهاج (ص٤٠٠) مغني المحتاج (٢٣٤/٣).

(٣) في (ب): ثوب.

(٤) الأم (١٥٧/٦ و١٥٨) التعليق لأبي الطيب ك: الصداق، (ص٧١٧)، روضة الطالبين (٣٠٨/٧) وذكر في الأم قولاً آخر أن لها مثل أجر خياطة ذلك الثوب، وذكر الربيع أن الإمام الشافعي قد رجع عنه.

(٥) في النسخ: فعل.

(٦) نهاية [١٠٣] من (م).

(٧) في (ب): بمثل.

(٨) "لأنه ليس له أن ينلو بما يعلمها" كما في المزي (٢٤٨) وانظر: الخلاصة (ص٤٥٨) مغني المحتاج (٢٣٩/٣) روضة الطالبين (٣٠٦/٧).

(٩) في (ب): وإن.

(١٠) في (ب): حد يجعل.

(١١) في (أ) و(ب): التقاط غير واضحة، في (م): يعلمها.

(١٢) "لو أصدقها التعليم في ذمته وفارق قبله.. فلا يتعدر التعليم، بل يستأجر عسراً أو امرأة أو نحوها يعلمها".

إد. من مغني المحتاج (٢٣٩/٣)، وانظر: روضة الطالبين (٣٠٦/٧).

١٠٧٨- وكذلك إن تزوجها^(١) على عبد ثم مات.. كان لها نصف صداق مثلها^(٢).

١٠٧٩- فإن^(٣) تزوجها على أن يأتيها بعد لها قد أبق، أو بعير لها قد شرد، فأناها به أو لم يأخا..
فالنكاح جائز، ولها صداق مثلها^(٤).

١٠٨٠- وإن قال رجل: من جاءني بعدي الأبق فله دينار.. فهو^(٥) جائز وهذا جُعِلَ "لا
إحارة"^(٦)/^(٧).

١٠٨١- ومن أصدق امرأة/ عبداً "أو حيواناً" فزاد في بدنه^(٨) أو نقص.. فذلك لها، وعليها
نصف قيمته^(٩) يوم أخذته^(١٠).

وانظر: المزي (ص ٢٤٨) التعليقة الكبرى لأبي الطيب ك: الصداق، (ص ٧١٢) الحلاصة (ص ٤٥٨) وذكروا أن في
المسألة قولان: الأول وهو القديم: يجب لها نصف الأجرة، والثاني: لها نصف مهر المثل، ولم يذكروا ما أورده
البويطي هنا من كونه يجعل امرأة تعلمها، ثم قال أبو الطيب: "وفي هذه المسألة لا يجوز أن يعلمها نصف
السورة؛ لأن العصمة قد انقطعت بينهما بالطلاق قبل الدخول، والحلوة بما لا شغل".

(١) في (ب): يزوجه.

(٢) "قال الربيع: وهذا آخر قول الشافعي" كما في الأم (١٥٧/٦)، وانظر: المزي (ص ٢٤٩) واحتاره وقال:
"هذا أشبه بأصله"، روضة الطالبين (٢٥٠/٧)، المنهاج (ص ٣٩٥).
والقول الثاني: لها نصف قيمته. انظر: المزي (ص ٢٤٩).

(٣) في (ب): وإن.

(٤) الأم (١٥٨/٦) التعليقة الكبرى لأبي الطيب (ص ٧١٤) ك: الصداق، العزيز (٣١٢/٨) روضة الطالبين
(٣٠٧/٧).

(٥) في (ب): فهذا.

(٦) في (أ) و(ب): الإحارة.

(٧) لمائة [٩٦/أ] من (ب).

(٨) الأم (١٤٤/٥) المنهاج (ص ٣٣٥).

(٩) في (ب): امرأة.

(١٠) في (ب): ثمنه.

(٢) في (ب): قيمة ذلك.

(٣) "إلا أن تشاء أن تدفعهما إليه وتدين.. فلا يكون له إلا ذلك؛ إلا أن تكون الرابدة عبرتهما" أ. من الأم
(١٦١/٦)، وانظر: المزي (ص ٢٤٨) المنهاج (ص ٤٠٠).

١٠٨٢- وإن كانت الريادة أو القصان إنما هو في السوق لا في البدن.. فله أن يأخذ نصف ما أعطاهما^(١).

١٠٨٣- وإن كانا ناقصين^(٢) فأراد^(٣) أن يأخذه بنقصه.. فذلك [جائز] له ما لم يقض له القاضي بالقيمة، فإن رجع بنصف قيمة العد ورضي تركهما ناقصين.. فله^(٤) الرجوع فيهما^(٥).

١٠٨٤- فإن كان العد بخاله فسألهما نصه فلم تعطه^(٦) أو قضى له القاضي بذلك فمعه^(٧).. فهي صامة لما نقص العبد في يديها، والنخل^(٨) والشجر الذي يزيد وينقص في هذا.. كالعبد والإماء^(٩).

١٠٨٥- وإن أصدقها أمّة فولدت؛ فالولادة^(١٠) نقص في البدن، فإن أراد^(١١) أن يأخذ^(١٢) بلا ولد فالولد^(١٣) لها إذا كانوا كباراً أبناء ثمان سنين.. فذلك له^(١٤) (١).

(١) شمة المحتاج (٤٠٧/٧). [أ]

(٢) في هامش (أ) و(م): وجدت في نسخة أخرى: ناقصين فليس له أن يأخذ.

(٣) في (ب): فإن أراد.

(٤) في (ب): فليس له.

(٥) الأم (١٦١/٦) المهاج (ص ٤٠٠).

(٦) في (أ) و(م): يعطه، في (ب): تعطه، وتحتل على ضعف أن تكون: يعطه.

(٧) في (أ) و(م): فمعه.

(٨) في (ب): والنخل.

(٩) الأم (١٦٢/٦).

(١٠) في (أ) و(م): فالولاد.

(١١) في (ب): أراد.

(١٢) في (ب): تأخذ.

(١٣) لعل الصواب: والولد.

(١٤) (له) ليست في (م).

(١) وله أن يرجع عليها بنصف القيمة، أما إن كان ولدها غير ميمر.. فليس له إلا نصف قيمة الأمّة؛ لحزمة التفريق

بين الأم وولدها. الأم (١٦٢/٦) المهاج (ص ٤٠٠) معي المحتاج (٢٣٥/٣-٢٣٦) نهاية المحتاج (٣٥٧/٦).

١٠٨٦- 'وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْعِيدِ وَالنَّمَارِ وَالْوَلَدِ [لَهَا] عِلَّةٌ اعْتَلَتْهُ. فِدْلُكُ^(١) لَهَا، وَإِنَّمَا يَأْخُذُ صَفَّ الْأَصْلِ فَقَطْ^(٢).

١٠٨٧- وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ^(٣) صَعَارًا وَاخْتَارَ أَخَذَ نَصْفَ الْأُمَةِ، فَقَدْ قِيلَ: لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ لِحَالِ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَلَدِهَا^(٤)، وَ[فَد] قِيلَ: ذَلِكَ لَهُ وَتَبَاعُ الْأُمَةِ وَالْوَلَدِ^(٥) فَيَكُونُ لَهُ حَصَّتُهُ بِقَدْرِ ذَلِكَ.

١٠٨٨- وَمِنْ أَصْدَقِ [امْرَأَةٍ] عَبْدًا أَوْ أُمَةً أَوْ ثَعْلًا فَأَثْمَرَتْ وَاغْتَلَتْ.. فَالْعَلَّةُ لَهَا، قَبْضَتُهَا^(٦) أَوْ لَمْ تَقْبُضْهَا^(٧).

١٠٨٩- وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا وَقَدْ أَثْمَرَتْ النَّخْلَ 'وَاحْتَرَتْ الْأَرْضُ'^(٨) مِنْ غَيْرِ أَنْ تَزْرِعَهَا^(٩).. فَلَهُ نَصْفُ قِيَمَةِ كُلِّ ذَلِكَ يَوْمَ أُعْطَاهَا^(١٠) لَا يَوْمَ طَلَّقَهَا؛ لِأَنَّ فِيهَا حَقَّ لَهَا^(١١).

(١) لَيْسَ فِي: (٢).

(٢) الْأُمُّ (١٦٢/٦) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٢٩٣/٧).

(٣) فِي (ب): وَإِذَا.

(٤) الْوَلَدُ جَمْعُ الْوَلَدِ، مِثْلُ أَسَدٍ وَأَسَدٍ. وَالْوَلَدُ: بِالْكَسْرِ: لُغَةٌ فِي الْوَلَدِ. انْظُرْ: الصِّحَاحُ (٥٥٤/٢).

(٥) وَهُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ (١٦٢/٦)، وَانْظُرْ: التَّعْلِيقَةُ الْكُبْرَى لِأَبِي الطَّيْبِ (ص ٧٣٢) لَك: الصَّدَاقُ، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٢٩٣/٧) مَعْنَى الْخِتَانِ (٢٣٦/٣).

(٦) كِتَابَةُ (ص ١٠٤) مِنْ (ز).

(٧) فِي (ب): قَبْضُهَا.

(٨) فِي (أ): بَلَا نَقْطَةٍ فِي (ب) وَ(ز): يَتَقَبَّضُهَا.

(٩) لِأَنَّهَا حَدَّثَتْ فِي مِلْكِهَا. مَعْنَى الْخِتَانِ (٢٣٦/٣) شَفَةِ الْخِتَانِ (٤٠٦/٧).

(١٠) فِي (ز): وَاحْتَرَتْ، وَلَيْسَ فِي (ز): الْأَرْضُ.

(١١) فِي (ب): يَزْرِعُهَا.

(١٢) هَذَا تَسَاهُلٌ فِي الْعِبَارَةِ، وَالْمُرَادُ: يَوْمَ أُصْدِقَتْهَا، لِأَنَّهَا تَمْلِكُ الْمَهْرَ بِذَلِكَ.

(١٣) حَرَّتْ الْأَرْضُ دُونَ رَوَاعَتِهَا.. رِيَادَةٌ هِيَ؛ لِأَنَّهَا تَهْبَةُ لِلرَّعْيِ، وَإِطْلَاعُ السَّحْلِ وَلَمْ يُوْبَرْ.. رِيَادَةٌ مُتَصِلَةٌ. مَعْنَى الْخِتَانِ (٢٣٧/٣).

- ١٠٩٠- وإن أصدقها أمة فولدت عنده أولاداً ثم ماتت الأمة وأولادها قبل أن تقبضها^(١)..
 فلها^(٢) صداق مثلها^(٣) إلا أن يكون سألته دفعهم إليها فلم يدفعهم.. فيكون ضماناً لقيمتها وقيمة أولادها الذين سألتهم فمسخها في أكثر ما كانت قيمته فقط بمزلة/ (٥٢/ب) العصب^(٤).
 ١٠٩١- وإن^(٥) ماتت الأم وبقي الولد فقالت: «أنا أحد^(٦) الأم ميتة، وولدها».. لم يكن ذلك لها؛ وإن قالت: «أخذ الولد وأرجع بالأم».. لم يكن ذلك لها؛ لأن الولد نزع^(٧) للأم، فإذا لم يكن يملك^(٨) الأم بالقبض.. لم يملك الولد^(٩).
 ١٠٩٢- وإن مات الولد وبقيت الأم.. فهي غيرة؛ لأن الولد^(١٠) نقص، إن شاءت أخذت الأم بجميع المهر، وإن شاءت أخذت صداق مثلها^(١١).
 ١٠٩٣- وإن حُبي عليها^(١٢) حناية وهي^(١٣) عبد الروح.. فلها الحبار أن تأخذ^(١٤) الأرض مع الأم^(١٥)، وإن أحببت^(١٦) تركته وأخذت صداق مثلها^(١٧).

(١) في (أ): بلا نقط، في (ب) و(ج): يقبضها.

(٢) في (أ) و(ج): فله.

(٣) الأم (١٥٧/٦) المباح (ص ٣٩٥) وذكر في الأم قولاً آخر وهو: أن لها نصف قيمته يوم وقع الكاح.

(٤) الأم (١٥٧/٦).

(٥) في (ب): وإذا.

(٦) في (ب) هنا زيادة: (قيمة)، والأصوب حذفها لكلا يلزم من إثباتها تكرار ما بعدها لها.

(٧) في النسخ: تبعاً.

(٨) في (ب): تملك.

(٩) الخاوي الكبير (٤٢٦/٩) وذكر وجهاً آخر: أن لها مهر الخُل، والنماء لها أيضاً.

(١٠) في (ب): الأولاد.

(١١) الخاوي الكبير (٤٢٩/٩).

(١٢) في (ب): عليهم.

(١٣) في (ب): وهو.

(١٤) في (أ) و(ج): يأخذ.

(١٥) في (ج): الامام.

(١٦) في (أ) و(ج): أجننت.

١٠٩٤- وإن أصدقها خللاً أو شجراً فلم يدفعه إليها حتى أغرت في يديه وقد سقره^(١).. كان لها أخذ الثمر بالسقر، وله أن يميزه^(٢) من سقره وقرنه^(٣)؛ فإن كان مما يفسد إذا نزع ولم يبق.. كان لها أن تأخذ^(٤) ما نقصه منه^(٥)..

١٠٩٥- وإن كان السقر من عنده؛ نظر إلى قيمة الثمرة مفرداً، وقيمتها مسقراً؛ فإن زاده^(٦) السقر شيئاً.. كان شريكاً به، وإن نقصه.. كان عليه، وإن كان مثله.. كان لها^(٧)..

١٠٩٦- وإن نكح رجل امرأة بألف على أن تعطيه^(٨) ألفاً أو أقل أو أكثر أو على أن تعطيه عرضاً^(٩) أو شيئاً من الأشياء.. لم يجز؛ لأنه يدخل بعض^(١٠) هذا في البيع والكاح، وبعضه^(١١)

(١) الخاوي الكبير (٤٢٩/٩).

(٢) الصقر: ما سأل من الرطب بيتاً كالعسل، يُصب على الثمر الحيد يجعل في القوارير، يثري بذلك الصقر ويشد ببلالته، والسقر: لغة فيه انظر: الزاهر (ص٣١٩)، المصباح المنير (ص٢٨٣)، روضة الطالبين (٢٥٣/٧) القاموس مع تاج العروس (٥٠/١٢).

(٣) في (أ) و(ج): يميز له.

(٤) هكذا صورتها في (ب): وفير.

(٥) في (ب): تأخذه.

(٦) في (ب) زيادة: "وله أن يأخذه".

(٧) فتأخذه وتأخذ أرض النقص الحامل، الأم (١٦٦/٦) العرير (٢٣٩/٨) روضة الطالبين (٢٥٥/٧).

قال في المري (ص٢٤٩): "لها أخذه ونزعه من القوارير، فإذا كان إذا نزع فسد ولم يبق منه شيء ينتمعه به كان لها الخيار في أن تأخذه أو تأخذ منه مثله ومثل سقره - إن كان له مثل - أو قيمته إن لم يكن له مثل"

(٨) في (أ) محتمل ل: زاد وزاده، في (ج): زاد.

(٩) الأم (١٦٦/٦) قال في المري (ص٢٤٩): "ولو ربه برّ من عنده.. كان لها الخيار في أن تأخذه ونزع ما عليه من رب، أو تأخذ مثل الثمر إذا كان إذا خرج من الرب لا يبقى يابساً بقاء الثمر الذي لم يصبه الرب أو يتغير طعمه" التعليق الكرى لأبي الطيب لك: الصداق، (ص٧٣٨-٧٣٩) العزيز (٢٤٠/٨) روضة

الطالين (٢٥٥/٧-٢٥٦)

(١٠) في (أ): بلا نقطه في (ب) و(ج): يعطيه.

(١١) في (ب): يعطيه.

(١٢) نهاية [١٠٥ ص] من (ز).

(١٣) ليس في: (ب) و(ز).

(١٤) نهاية [٩٦/ب] من (ب).

[في] الصرف والكاح، وما أعطت.. رد عليها إن كان قائماً، وإن فات.. فعليه مثله إن كان له من أوقية^(١) إن فات، ولها [عليه] صداق مثلها^(٢).

١٠٩٧- ولو بكح رجل امرأتين بصداق واحد.. فلكل واحدة مهن من ذلك على قدر صداق مثلها، والنكاح ثابت^(٣).

١٠٩٨- وقد قيل: لكل واحدة صداق مثلها على الروح، والألف له وهو أحب إلى الشافعي^(٤).

١٠٩٩- قال الشافعي: وإن تزوجها بعبد ودرهم أو بما شاء من الأشياء.. فالنكاح ثابت.

١١٠٠- [قال الشافعي:] والتعويض الذي إذا عقد^(٥) النكاح به عرف أنه تعويض في النكاح: أن يتزوج الرجل المرأة النيب المألقة/ لأمرها برضاها، ولا يسمى مهرًا (أو)^(٦) يقول لها: «أزوجهك بغير مهر»، أو يقول الولي برضاها: «أزوجهك على أن لا مهر عليك».. فالنكاح^(٧) في هذا كله ثابت^(٨).

١١٠١- فإن فرض لها الزوج ولم ترض ثم طلقها.. فلها النعمة^(٩).

(١) في (ب): قيمته.

(٢) الأم (١٦٨/٦) روضة الطالبين (٢٦٧/٧).

(٣) الأم (١٧١/٦) المزي (ص٢٥٠) التعليقة الكبرى لأبي الطيب ك: الصداق، (ص٧٦٣) الحلازمة (ص٤٦١) العزيز (٢٦٠/٨) وقال: "وبه قال أبو حنيفة وأحمد"، روضة الطالبين (٢٦٩/٧).

(٤) في (ب): إلى.

(٥) وهو المعتمد: الأم (١٧٣/٦) "قال الربيع: وبه يقول الشافعي"، واختاره المزي (ص٢٥٠) حيث قال: "فساد المهر بقوله أولى" التعليقة الكبرى لأبي الطيب ك: الصداق، (ص٧٦٣) الحلازمة (ص٤٦١) العزيز (٢٦٠/٨) روضة الطالبين (٢٦٩/٧).

(٦) في (ب): اعتقد.

(٧) في السخ: "و"، والمثبت كما هو في الأم (١٧٤/٦).

(٨) في (ب): والنكاح.

(٩) الأم (١٧٤/٦) المزي (ص٢٥٠) روضة الطالبين (٢٧٩/٧) المنهاج (ص٣٩٨).

(١٠) الأم (١٧٩/٦) المزي (ص٢٥١) الحارثي (٤٧٥/٩) روضة الطالبين (٢٨٣/٧) (٣٢١).

١١٠٢- وليس لها مما فرض شيء حتى يجتمعا على الرضا، ولا يجوز أن يجتمعا على الرضا حتى يعلم كم مهر منتهيا؛ لأن لها مهراً^(١) بالعقد ما لم ينقضه بالطلاق، فإذا فرض وهما لا يعلمان.. لم يجز؛ لأنه مجهول^(٢).

١١٠٣- وإذا زوج الرجل ابنه الكبير بأمه، فإن ضمن الأب الصداق على ابنه بأمه وأخذ منه.. رجع على الإيس، فإن كان صمس بعير أمه فأخذ الأب به.. فهو عليه، ولا يرجع على ابنه، وإن كان ابنه صغيراً فضمن عنه وغرم.. لم يرجع به عليه، وإن تحمل الأب الصداق وجعله عليه.. فهو عليه، وليس على الابن منه شيء^(٣).

١١٠٤- وإذا وكل الرجل الرجل أو^(٤) أرسله يزوجه فزوجه ثم أنكر حلف بالله ما أمره ولا نكاح [سهما]، وللحاكم أن يقول له: إشهد إن كنت نكحتها فهي طالق، فإذا حلف برئ ووقعت الفرقة^(٥).

١١٠٥- وإن زوج رجل^(٦) ابنته الصغيرة على أن لا مهر عليه.. فالنكاح ثابت ولها صداق منتهيا، فإن^(٧) طلقها قبل الدخول فلها نصف الصداق، فرس [لها] أو لم يفرس، وهي خلاف الكبيرة؛ لأن الكبيرة مالكة لما لها، وأبو الصغيرة لا يملك ما لها، ولا يجوز أمره عليها إلا في الطر لها^(٨).

(١) في (ب): مهر.

(٢) وهو الموافق لما في الأم (١٧٩/٦-١٨٠) والمزني (ص٢٥١).

ولكن المعتمد: عدم اشتراط علمهما بقدر مهر النكاح، قال في روضة الطالبين (٢٨٣/٧): "أظهرهما عند الجمهور... وهو نصه في الإماء والقدم" وانظر: الحاوي (٤٨٣/٩-٤٨٤ و٤٨٥) والمنهاج (ص٣٩٨).

وقال في مغني المحتاج (٢٣٠/٣): "عزل الخلاف فيما قبل الدخول، أما بعده فلا يصح تقديره إلا بعد علمهما بقدره قولاً واحداً لأنه قيمة مستهلكة".

(٣) المزني (ص٢٥٠) الخلاصة (ص٤٥٩) الحاوي (٤٦٨/٩-٤٧٠).

(٤) في (ب): ثم.

(٥) لمائة [١٠٦] من (ز).

(٦) في (ب): الرجل.

(٧) في (ب): وإن.

(٨) الأم (١٨٠/٦) وممهور ما في المزني (٢٥٠) التعليقة الكبرى لأبي الطيب (ص٧٩٦) ك: الصداق الحاوي (٤٧٤/٩) روضة الطالبين (٢٨٠/٧) المنهاج (ص٣٩٨) مغني المحتاج (٢٢٩/٣).

١١٠٦- وإن نكحها بمهر فعفاء.. لم يحز، أو^(١) نكحها بأقل من مهر مثلها.. أتمما على الروح لها مهر مثلها، وكذلك إذا نكحها على أن لا مهر على روحها.. فالكاح ثابت وعلى الروح الصداق، لأنه لم^(٢) يقف^(٣) شيئاً يملكه كما عفت النيب شيئاً تملكه، [قال:] والسفينة والمحجورة عليها مثل الصبية^(٤).

١١٠٧- وقال: مهر نسائها: (ب/٥٣) أخواتها وعماتها وبنات أعمامها^(٥) ونساء عصباتها^(٦)، وليست^(٧) أمها من نسائها، ونساء مثلها: نساء بلدها التي هي بها، في مثل شامها وحامها وعقلها ويسارها وبكرها كانت أو ثيباً^(٨) وإن كانت مهوور نسائها نقد ودين.. فالنهر نقد كله^(٩).

١١٠٨- وإن كان لا نساء لها.. فأقرب النساء^(١٠) شيئاً بها^(١١) فيما وصفت وفي النسب^(١٢).

١١٠٩- وإن^(١٣) كانت المرأة إذا تزوجت في عشرينها تخفف^(١٤) في المهر، وإن كان في غير عشرينها تقلن، فإن نكحت في العشائر.. فلها مهر نسائها في عشرينها، وإن كانت في الغبراء.. فلها مهر نسائها في الغبراء^(١٥).

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (ز): لا.

(٣) في النسخ: يعفو.

(٤) الأم (١٨٠/٦) المزي (ص ٢٥٢) ومفهوم ما فيه في (ص ٢٥٠) المنهاج (ص ٣٩٧) مغني المحتاج (٣/٢٢٧) نهاية المحتاج (٦/٣٤٥).

(٥) في (ب): عماتها.

(٦) "ومن: النسب إلى من تنسب هذه إليه كالأخت وبنات الأخت والعمة بنت العم ولا ينظر إلى ذوات الأرحام". روضة الطالبين (٧/٢٨٦).

(٧) في (أ) و(ج): أو ليست.

(٨) في (أ) و(ز): أو ثيب.

(٩) الأم (١٨٤/٦) المزي (ص ٢٥١) روضة الطالبين (٧/٢٨٦-٢٨٧).

(١٠) في (ب): بما شيئاً.

(١١) الأم (١٨٤/٦) المزي (ص ٢٥١) روضة الطالبين (٧/٢٨٧).

(١٢) في (ب): وإذا.

(١٣) في (ب): تحقق.

١١١٠- وإذا أحلف الرجل وامرأة البالغ في الشهر، أو^(٦) أبو الصبية وسيد الأمة قبل الدخول وبعده وقيل الطلاق و^(٧) بعده، فادعى^(٨) الزوج الأقل، 'وادعى هؤلاء'^(٩) الأكثر.. نحالفا، وبدأ بالرجل باليمين،/ ^(١٠)، فإذا تحالفا.. أنطلت الشهر، وثبت السكاح، وجعلت لها صدق مثلها^(١١).

١١١١- والحجة في ذلك قول النبي ﷺ: / «إذا اختلف الشبايعان»^(١٢).

١١١٢- وإن^(١٣) اختلفا فأقامت^(١٤) [امرأة] البينة^(١٥) على أكثر مما أقام عليه الزوج البينة.. كانت الشهادة متضادة، ولها صدق مثلها؛ كان أقل أو أكثر^(١٦).

(١) الأم (١٨٤/٦) المزني (ص٢٥١) وروضة الطالبين (٢٨٨/٧).

(٢) في (ب): و.

(٣) في (ب): أو.

(٤) في (أ): فالدعا، في (ب): فإن ادعى.

(٥) في (ب): وادعت هي.

(٦) نهاية [٩٧/١] من (ب).

(٧) وهذا إن لم تكن هناك بينات. الأم (١٨٤/٦-١٨٥) المزني (ص٢٥١) الخلاصة (ص٤٦٤) المتهاج

(ص٤٠٢) روضة الطالبين (٣٢٣/٧) وفي كون المعتمد أن الزوج هو الذي يبدأ بالحلف انظر: روضة

الطالبين (٥٨٠/٣).

(٨) نهاية [١٠٧/١] من (ز).

(٩) يعني قياساً على البيع الوارد فيه هذا الحديث، كما في مغني المحتاج (٢٤٢/٣).

(١٠) في (ب): وإذا.

(١١) في (ب): وأقامت.

(١٢) في (ب): بينة.

(١٣) وهذه المسألة فيما إذا تعارضت البيات من الزوجين، ويمثل ما في البوطي قال في الأم (١٨٥/٦) وكان

الشافعي يقول قبل هذا كما في الأم (١٨٥/٦): "لا يجوز - والله تعالى أعلم - عندي فيها إلا:

١- أن يتحالفا ويكون لها مهر مثلها فيكون هذا كتصادقهما على المبيع المالك واختلافهما في الثمن.

٢- أو الفرقة فأبهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوده بحق وأخذ بيمينه.

قال الشافعي رحمه الله عنه بعد: الشهادة متضادة، ولها صدق مثلها كان أكثر من أثنين أو أقل من ألف، وبه يأخذ الشافعي".

وذكر في العبر (٣٣٥/٨) وروضة الطالبين (٣٢٤/٧) وجهين دون ترجيح، وليس فيما ذكره ما نص عليه هنا

في البوطي وما استقر عليه قوله في الأم.

١١١٣- وإذا تزوج الرجل الشرة على أن لأنيها ألفاً^(١) سوى الشهر، فسواء قبض الأب أو لم يقبض.. فلها مهر مثلها^(٢).

١١١٤- وإن أصدق الرجل^(٣) امرأة صداقاً رضيته ثم قال [لها] بعد أزيدك^(٤) ألفاً.. كان له الرجوع ما لم يقبضها، وإن أعهد على ذلك، إذا لم يكن في أصل الصداق؛ لأنها عطية لم تقبض^(٥).

١١١٥- فإن^(٦) شرط^(٧) لها أن^(٨) لا يرحمها من بلدها أو لا يتسرى عليها أو لا ينكح عليها..

فالشروط باطل ولها صداق مثلها إن كان تروجها على أقل من صداق مثلها^(٩)، واحتج بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط»، وهذه الشروط خلاف معنى كتاب الله عز وجل؛ لأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أباح له الكاح وأباح له القلة.

وفي معنى المحتاج (٢٤٢/٣) ونهاية المحتاج (٣٦٦/٦) ألفها يتحالفان.

قال في العزيز (٣٣٥/٨): "فمن ابن سريج وجهان: أحدهما: أن بهنة المرأة أولى لاشتغالها على الزيادة. والثاني: ألفها متعارضان، فإن قلنا بالتساقط فكأن لا بهنة فيتحالفان وإن قلنا بقرع فهل يحتاج من خرجت قرعته إلى اليمين ذكروا فيه وجهين".

وقال في روضة الطالبين (٣٢٤/٧): "ولو أقاما بهنتين مختلفتين في قدر المهر فوجهان

أحدهما يحكم بهينة المرأة لاشتغالها على الزيادة

والثاني يتعارضان، إذا قلنا بالتساقط فكأن لا بهنة فيتحالفان

وإن قلنا بالقرعة فهل يحتاج من خرجت قرعته إلى اليمين وجهان".

(١) في (أ) و(م): ألف.

(٢) الأم (١٨٦/٦) المزني (ص ٢٥١) الخلاصة (ص ٤٦١) المهاج (ص ٣٩٧) مغني المحتاج (٢٢٦/٣) وقال: "لأنه جعل بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة".

(٣) في (ب): رجل.

(٤) في (أ) و(م): أن بذلك.

(٥) الأم (١٨٧/٦) وقال: "وكان الوفاء به أحسن".

(٦) في (ب): وإن.

(٧) في (ب): اشترط.

(٨) في (أ): "تتمثل: "أن" و "أنه".

(٩) الأم (١٨٧/٦) المزني (ص ٢٥١) الخلاصة (ص ٤٦١) مغني المحتاج (٢٢٦/٣-٢٢٧).

١١١٦- وقال: الذي بيده عقدة النكاح.. الزوج^(١)؛ لحديث علي^(٢).

١١١٧- وإذا تزوج الرجل المرأة على ألف^(٣) فأعطاهَا فردَّهَا^(٤) إليه بعينها أو لم يُقبَضْهَا^(٥) فقالت: «قد^(٦) وهبت لك أشهر كله الذي لي عليك»، أو «رددته^(٧) إليك^(٨)» بعد أخذها، ثم طلقها قبل أن يدخل بها.. لم يرجع عليها^(٩) بشيء مما وهبت؛ لأنه إنما جعل له^(١٠) أن يرجع^(١١) بنصف ما أعطى، فلما رجع إليه ما أعطى بعينه.. لم يرجع بشيء^(١٢).

(١) الأم: (١٩٠/٦) المزي (ص ٢٥٢) الحاوي (٤٧٤/٩) مغني المحتاج (٢٤١/٣) وفي القلم: هو الولي، وليس على إطلاقه ولكن بشروط.

(٢) وهو ما روي موقوفًا على عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: الذي بيده عقدة النكاح: الروح، رواه الإمام الشافعي في الأم: (١٩٠/٦) والمزني (ص ٢٥٢) بلاغًا عن علي، وأسنده ابن أبي شيبة في مصنفه (٥٤٥/٣) والبيهقي (٢٥١/٧).

(٣) في (أ) و(م): صدق.

(٤) في (أ) و(م): فردت.

(٥) في (أ): يقبضه، بلا نقط لأولها، في (ب): يقبضها، في (م): يقبضه.

(٦) ليس في: (م).

(٧) في (أ) و(م): ردت.

(٨) في (ب): إليه.

(٩) في (ب): عليه.

(١٠) في (ب): لها.

(١١) في (ب): ترجع.

(١٢) هذا خلاف المعتمد في المذهب.

وفي المسألة قولان للإمام الشافعي:

الأول - وهو المعتمد في المذهب -: أن له أن يرجع عليها ببذل نصفه، وهو الأظهر عند الجمهور، مهم العراقيون، والإمام، والروائي.

والثاني: لا يرجع عليها بشيء، وهو قوله في القلم وفي البوطي من الجديد ورجحه البغوي.

وذكر القولين في الأم (١٩٣/٦-١٩٤) ولم يميز بشيء فقال: "فلا يميز فيها إلا واحد من قولين:

أحدهما: أن يكون العفو إبراء له مما لها عليه.. فلا يرجع عليها بشيء قد ملكه عليها، ومن قال هذا قال: لم يجب عليها شيء إلا من قبل ما كان لها عليه بإبرائه منه قبل القبض أو بعد القبض والدفع إليه.

١١١٨- وإن تزوج على عهد بعينه فوجدت به عيباً.. فهو بمنزلة البيع؛ إن شاء [ت] أخذته، وإن شاءت ردت، وكان لها صداق المثل^(١).

١١١٩- ولو أصدقها أربعين شاة أو عشرين ديناراً أو مائتي درهم فحال عليها الحول.. كانت^(٢) عليها الزكاة وكان له نصفها تامة^(٣) / يستقبل به^(٤) حولاً؛ لأنه^(٥) ساعدته ملكتها^(٦)، وسواء قبضت [م] الغنم والدنانير والدرهم أو لم تقبضها^(٧)؛ لأنها مالكة لها^(٨).

وإثني: أن له أن يرجع عليها بصفه؛ كان عفوها قبل القبض أو بعد القبض، والدفع إليه؛ وذلك أنه قد ملكه عليها بغير الوجه الذي وجب لها عليه.

وذكرها دون ترجيح في المزي (ص ٢٥٢) وقال المزي: "وقال في كتاب القدم: لا يرجع إذا قبضته فوهيته له أو لم تقبضه؛ لأن هبتها له إبراء، ليس كاستهلاكها إياه لو وهبته لغيره، فبأي شيء يرجع عليها فيما صار إليه؟ قال: وكذلك إن أعطها نصفه ثم وهب له النصف الآخر ثم طلقها.. لم يرجع بشيء، ولا أعلم قولاً غير هذا إلا أن يقول قائل هبتها له كهبته لغيره، والأول عندنا أحسن، والله أعلم، ولكل وجه، قال المزي: والأحسن أولى به من الذي ليس بأحسن، والقياس عندي على قوله ما قل في كتاب الإملاء: إذا وهبت له النصف أن يرجع عليها بنصف ما بقي".

وأما إن كان المهر ديناً لا عيناً فوهيته له.. فالذهب أنه لا يرجع عليها بشيء. وانظر: الخلاصة (ص ٤٥٩-٤٦٠) نهاية المطلب (١/١٥٥) روضة الطالبين (٣١٦/٧-٣١٧) وقال في معني المحتاج (٣/٢٤٠) رذا على الاستدلال بأن هبتها له إما هي تعجيل لحقه بقوله: "إمّا لو مرحت بالتعجيل لم يصح". يعني: فكيف وهي لم تصرح.

(١) الأم (١٩٤/٦-١٩٥) المزي (ص ٢٤٩) المحتاج (ص ٣٩٥) معني المحتاج (٣/٢٢٢).

(٢) في (أ) و(م): فكانت.

(٣) في (أ): بلا نقط، في (م): تامة.

(٤) نهاية [ص ١٠٨] من (م).

(٥) في (ب): لها.

(٦) في (أ) و(م): لأنها.

(٧) أي أن الزوج يملك نصف المهر بعد الطلاق الذي قبل الدخول.

(٨) في (أ): بلا نقط، في (ب) و(م): يقبضها.

(٩) في (ب): له.

(١٠) أي أنها تملك المهر بمجرد العقد، وليس القصد شرطاً لنملكها له، فتكون الزكاة عليها وحدها، ولا يتحمل الروح شيئاً من ذلك؛ لأنها كانت في ملكها وحدها دون الزوج، فإن طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف

باب المضاربة^(١)

١١٢٠ - أبو حاتم عن الربيع [قال]: وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا قراضا إلى سنة أو إلى وقت من الأوقات.. لم يجر، وكان له أجرة^(٢) مثله^(٣).

١١٢١ - قال أبو يعقوب: إذا قارض الرجل الرجل على أن يجعل معه غلامه^(٤) يُصَرَّه وَيُخْرِجَهُ^(٥).. فلا يجوز؛ لأن هذه زيادة أزدادها^(٦) رب المال، والقراض باطل^(٧).

١١٢٢ - وإن كان الغلام بصيرا فقال: «أقارضك وعلامي على أن لكما النصف».. لم يجر أيضا من قبل أن هذا قراض وشركة^(٨).

المهر كاملا، فإن كانت أخرجت الزكاة منها.. أخذ قيمة ما أخرجت من حصته، وإن لم تكن أخرجت الزكاة يأخذ النصف وتزكي الجميع من نصفها. انظر: الأم (٦٢/٣) المزي (ص ٧١) المهاج (ص ١٧٥) مغني المحتاج (٤١٢/١) حاشية المحتاج (١٣٤/٣).

(١) في (ب): القراض. وسأقي باب القراض وهو في (١٠٩/ب) من (أ).

(٢) في (أ) و(ب): أجرة.

(٣) أي: فلا يجوز التوقيت في المضاربة بأن تكون إلى مدة محددة. الأم (١٠/٥) المزي (ص ١٧٢) الخلاصة (ص ٣٥٠) الوجيز (١٤/٦) العزيز (١٥-١٤/٦) روضة الطالبين (١٢٢/٥).

قال في المذهب (٣٩٣/١): "قال الشافعي رحمه الله: ولا تجوز التسيطة إلى مدة، فمن أمحاسا من قال: لا يجوز شرط المدة فيه؛ لأنه عقد معاوضة يجوز مطلقا.. فيطل بالتوقيت، كالبيع والتكاح.

ومهم من قال: إن عقده إلى مدة على ألا يبيع بعدها.. لم يصح؛ لأن العامل يستحق البيع لأجل الربح، فإذا شرط المنع منه.. فقد شرط ما يناfi مقتضاه.. فلم يصح.

وإن عقده إلى مدة على ألا يشتري بعدها.. صح؛ لأن رب المال يملك المبيع من الشراء إذا شاء، فإذا شرط المنع منه.. فقد شرط ما يملكه بمقتضى العقد.. فلم يمنع صحته".

(٤) في (أ) و(ب): جعل يبيع غلاما له.

(٥) هكذا صورهما في (أ): سحره ويخرجه، وهكذا صورهما في (ب): سحره ويخرجه.

(٦) في (ب): أرادها.

(٧) لأن من شروط صحة القراض ألا يُشترط على العامل عمل سوى التجارة، وهنا قد اشترط عليه أن يعلم غلامه التجارة ويصَّره بأمورها، وهذا أمر زائد على التجارة. حاشية المطلب (٤٤٣/٧) روضة الطالبين (١٤٨/٥).

١١٢٣- وكذلك^(٢) لو قارض أحسين على أن يشتركا. لم يحز؛ لأن هذا قراض^(٣) وشركة^(٤).

١١٢٤- وقيل: هذا كله جائز^(٥).

١١٢٥- ولكن إن دفع إلى غلامه مالاً وقارض/ (٥٤/ب) رجلاً قراضاً مفرداً بماله، أو أحسين كل واحد منهما على حياله، ثم أذن لهما في الشركة بماله.. حاز؛ لأن هذا شرط ليس في أصل قراض.

١١٢٦- وكل قراض فاسد.. فللعامل إجارة^(٦) مثله، والربح والقصان لرب المال^(٧).

(١) المعتمد: جواره كما في الأم (٩/٥) المرقى (ص ١٧٢) الوسيط (١٠٨/٤) روضة الطالبين (١٢٢/٥) المهاج

(ص ٣٠٠) مغني المحتاج (٣١١/٢) حاشية المحتاج (٢٢٣/٥).

(٢) هكذا صورتها في (م): فلدالب.

(٣) في (أ) و(م): قرض.

(٤) المعتمد: جواره كما في روضة الطالبين (١٢٢/٥) و (١٢٥).

(٥) كما في المزي (ص ١٧٢) حاشية المطلب (٤٥٠/٧) روضة الطالبين (١١٩/٥) و (١٢٢).

(٦) في (ب): أحر.

(٧) الأم (٩/٥) المرقى (ص ١٧٢) الخلاصة (ص ٣٥١) روضة الطالبين (١٢٥/٥) المهاج (ص ٣٠١).

(٨) بعد هذا الباب في (ب)، (اختلاف الحديث).

(باب التعريض في الخطبة^(١))

١١٢٧- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي [رَحِمَهُ اللَّهُ]: أباح الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى التعريض في الخطبة ومع أن نواعدوه^(٢) سرًّا^(٣)، فقد بين^(٤) الله عَزَّ وَجَلَّ^(٥) التعريض والسر، والسر - والله أعلم -: لتصريح الجماع^(٦) وذلك موجود في لسان العرب وأشعارها^(٧).

(١) في (ب): التعريض بالخطبة، وهذا الباب موجود في (١/٧٦) من (ب).

(٢) في (أ): لا يتضح القطع في (ج): يواعدوهن.

(٣) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَسَبْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِيمَ اللَّهِ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

(٤) في (ب): ففرق.

(٥) زاد هنا في (ب): [بين].

(٦) في (أ) و(ج): التصريح الجماع.

(٧) الأم (١٠١/٦) المزني (ص ٢٣٧) مغني المحتاج (١٣٦/٣).

كقول امرئ القيس:

زَعَمْتَ نِسْبَةَ الْيَوْمِ أَنِّي كَبُرْتُ، وَأَنْ لَا يُحْسِنَ السَّرَّامُ شَالِي
قال ردا عليها:

لَدَيْتَ لَقَدْ أَصْبَى عَلَى الْمَرْءِ عَرَّشَهُ وَأَمْسَحُ عَرَّسِي أَنْ يُسَرَّ مَا الْخَالِي

انظر: ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري (٣١٣/١ و ٣١٤ و ٣١٨) وهذه إحدى ألفاظ البيت وله رواية أخرى ليس فيها موضع الشاهد، وكذلك ذكره الشافعي في الأم (٣٥٣/٦) وفي المري (ص ٢٣٧) لكن فيه (القوم) بدلًا من (اليوم).

وفي لسان العرب (٣٥٨/٤): "السر: النكاح؛ لأنه يكتتم... قال رؤبة:

نَعَفَ عَنْ إِسْرَارِهَا بَعْدَ الْفُسْقِ * وَلَمْ يَضَعِهَا بَيْنَ فَرْكٍ وَعَشَقٍ

والسرية: الجارية المتخذة للملك والجماع".

١١٢٨- والتعريض أن يقول الرجل: إني فبك لراعت، وإن الله سائق إليك خيراً، 'وبما حازة'^(١) الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى التعريض في العدة^(٢).. أحزنا الأمور كلها بعقدتها إذا عقدت صحيحة ولم تنصرها/^(٣) البية ولا الموطأة قبلها، إنما يفسدها^(٤) ما^(٥) عقدت عليه^(٦).

١١٢٩- وَيُعْرَضُ إذا كانت المرأة في عدة من طلاق خلع كان أو غيره^(٧).

١١٣٠- ومن تزوج بامرأة^(٨) بغير اسم التزويج أو النكاح.. فلا يجوز، وإذا قال الولي: قد روحتك فلانة، فقال: قد قلت، أو قد رضيت، أو ما أشبه هذا.. لم يكن شيئاً حتى يقول: قد قبلت التزويج أو النكاح، وكذلك لو قال الخاطب: زوجني، فقال: قد فعلت، أو أحتك، أو ما أشبه هذا.. لم يكن شيئاً حتى يسمى ويقول: قد زوجتكها أو أنكحتكها؛ لأهما الاسمان اللذان سمى^(٩) الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى بهما النكاح في كتابه^(١٠).

١١٣١- ولا يجوز في النكاح خيار^(١١)، وذلك أن يقول: قد روحتكها إن رضي فلان^(١٢)، أو على أنك بالخيار إلى الليل، واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الشعة^(١٣)، وليس بين الأمة خلاف أنه لا يجوز خيار^(١٤) في النكاح^(١٥).

(١) في (أ) و(ز): فما جازء، وهكذا صورتها في (ب): **إِلَّا بِإِذْنِهِ**، ولعلها كما أثبتته

(٢) في (أ) و(ز): الخطبة.

(٣) نهاية [ص ١٠٩] من (ز).

(٤) في (أ): يفسد.

(٥) ليست في (ز).

(٦) يعني: لو أنه عصى ومسرّح في العدة بنطبتها أو غير ذلك ثم عقد عليها بعد العدة فالنكاح صحيح. الأم (١٠١/٦ و ١٠٢/١) التعليقة الكبرى لأبي الطيب، لك: النكاح (ص ٤٧٠).

(٧) فيجوز التعريض في عدة الوفاة بلا خلاف، وفي عدة الطلاق البائن على الأطهر، وأما في عدة الطلاق الرجعي.. فلا يجوز. الأم (١٠٢/٦) المهاج (ص ٣٧٣) مغني المحتاج (١٣٦/٣).

(٨) في (ب): امرأة.

(٩) في (ز): سماء.

(١٠) الأم (١٠٣/٦ و ١٠٤) المربي (ص ٢٣٢-٢٣٣) الخلاصة (ص ٤٢٦) المهاج (ص ٣٧٤) مغني المحتاج (١٤٠/٣-١٤١) نهاية المحتاج (٢١١/٦ و ٢١٣).

(١١) في (ز): الخيار.

١١٣٢- وكل^(٥) نكاح/ انعقد ولم يعمل فيه الوطاء ساعة انعقد.. فهو باطل، مثل الرجل يُكْحُ ابه الكبير غائباً، لأن معناه معنى نكاح الحيار، ألا ترى أن الابن إذا أبى.. لم يكن نكاحاً.

١١٣٣- وقال في حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ولا يخطب أحدكم على خطبة أخيه^(٦)، هو - والله أعلم - الوقت الذي تأذن المرأة لوليها أن يزوجهها فيخرج لذلك فيلقاه رجل فيخطب فذلك الهي عن خطبة أخيه، والدلالة على ذلك قول فاطمة^(٧) للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن أبا جهم^(٨) ومعاوية^(٩) خطائي»، فخطبها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أسامة^(١٠).

-
- (١) وهذا تعليق، ولا يصح في النكاح تعليق. المنهاج (ص ٣٧٤) روضة الطالبين (٤٠/٧).
- (٢) النهي عن رواج المتعة، أخرجه البخاري ك: النكاح، ب: هي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن نكاح المتعة آخره، (٥١١٥)، ومسلم ك: النكاح، ب: تكاح المتعة ويان أنه أباح ثم نسخ ثم أباح ثم نسخ، واستقر تحريره إلى يوم القيامة، (١٤٠٧).
- (٣) في (ب): الحيار.
- (٤) الأم (١٠٥/٦) الخلاصة (ص ٤٢٧) المنهاج (ص ٣٩٧) معنى الاحتاح (٢٢٦/٣) هاية الاحتاح (٣٤٣/٦) وقال: "لما فاته لوضع النكاح من الدوام واللزوم".
- وذكر ابن حزم في المحلى الإجماع على هذا (٣٧٨/٨) مسألة رقم (١٤٢٠).
- (٥) في (ب): فكل.
- (٦) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: النكاح، ب: لا يخطب على خطبة أخيه - حتى ينكح أو يدع، (٥١٤٢)، ومسلم ك: النكاح، ب: تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، (١٤١٢).
- (٧) هي: فاطمة بنت قيس من بنات القرشية الفهرية، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من المهاجرات الأول، كان لها عقل وكمال، وكانت تحت أبي حفص بن العيرة، فطلقها فأمرها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن تعتد في بيت أس أم مكتوم، ثم خطبها أبو جهم ومعاوية، ثم تزوجت بأسامة بن زيد، في بيتها اجتمع أصحاب الشورى حين قتل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: أسد الغابة (٢٣٠/٦)، الإصابة (٢٧٦/٨).
- (٨) هو: أبو جهم بن حذيفة بن غانم القرشي العدوي، قيل: اسمه عامر، وقيل عبيد، من مسلمة الفتح، كان معظماً في قريش ومقدماً فيهم، ومن المعمرين فيهم، شهد بنان الكعبة مرتين، في الجاهلية وعند بناء ابن الزبير، وهو أحد الأربعة الذين دفنوا عثمان، وهو الذي أهدى لخمصة فيها علم إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، توفي في خلافة يزيد. انظر: أسد الغابة (٥٧/٥)، الإصابة (٦٠/٧).
- (٩) هو: أبو عبد الرحمن، معاوية بن أبي سفيان واسمه: صخر من حرب بن أمية، القرشي الأموي، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أسلم عام الفتح، وروي أنه أسلم عام الفضة، لكنه كتم إسلامه، شهد حُنيناً وأعطي فيها كثيراً، كان من

- ١١٣٤ - ولو نكح رجل على حطة أخيه في هذا الموضع.. كان أنما وكان الكاح حائراً^(٣).
- ١١٣٥ - وإن قالت المرأة لوليتها زوجني من رأيت.. فلا بأس إن حطب^(٤) على هذا الحال؛ لأنها لم تأذن^(٥) في رجل بعينه^(٦).
- ١١٣٦ - وأمر البكر إلى أبيها، والأمة إلى^(٧) سيدها، فإذا وعدا^(٨) 'رجلاً.. فلا يحطب'^(٩) على خطبته^(١٠).
- ١١٣٧ - وإن أحل العين ثم احتارت امرأة النكاح مع الزوج ثم طلت بعد ذلك العرقه.. لم يكن لها ذلك^(١١).

- كتبة الوحي، ولي على الشام، وبقي عليها عشرين سنة، حتى تنازل الحسن بن علي له بالخلافة سنة أربعين، فظل في الخلافة عشرين عاماً حتى توفي سنة ستين. انظر: الاستيعاب (١٤١٦/٣)، أسد الغابة (٤٣٣/٤).
- (١) هو: أسامة بن زيد بن حارثة، أبو زيد، الحب بن الحب، ولد في الإسلام، وتوفي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعمره عشرين سنة، أمره النبي صلى الله عليه وسلم على جيش عظيم، لكنه توفي قبل أن يتوجه، فعذه أبو بكر من بعده، اعتزل الفتنة بعد قتل عثمان، وسكن وادي القرى، ثم أتى إلى المدينة فنوفى بالجرف سنة ثمان وخمسين، وقتل: سنة تسع وخمسين. انظر: الاستيعاب (٧٥/١)، الإصابة (٢٠٢/١).
- (٢) رواه مسلم ك: الطلاق، ب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، (١٤٨٠) عنها رسول الله ﷺ. ووجه الاستدلال من الحديث أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خطبها لأسامة مع علمه بخطبتها لها، فدل أن مثل ذلك لا يدخل في النهي، وإنما النهي فيما إذا وافقت المخطوبة فأذنت لوليتها أن يزوجها رجلاً بعينه. انظر: الأم (١٠٨/٦-١٠٩) المزي (ص ٢٣٧) المنهاج (ص ٣٧٣) تحفة المنهاج (٢١١/٧).
- (٣) الأم (١٠٩/٦) الحاروي الكبير (٢٥٠/٩).
- (٤) في (أ): حطب أو ينحط لأن بدايتها غير وانمحة في الصورة، في (ب): يحطب أو تحطب؛ لأنها غير معقوفة في أولها، في (ج): ينحطب.
- (٥) في (أ) و(ج): يأذن.
- (٦) الأم (١٠٩/٦) نحوه.
- (٧) نهاية [ص ١١٠] من (ج).
- (٨) في (أ) و(ج): وعد.
- (٩) في (أ): خطب.
- (١٠) قوله: "رجلاً فلا ينحطب"، تكررت في (ب).
- (١١) الأم (١٠٩/٦) نحوه، تحفة المنهاج (٢١١/٧).

١١٣٨ - فإن^(٦) عَرَفَتْ أَنَّهُ عَبِيْنٌ قَبْلَ الْكَاحِ أَوْ بَعْدَ الْكَاحِ فَفَرَضِيْتُ لَمْ سَأَلْتُ أَنْ يُؤْحَلَ^(٣) أَحَلَّ الْعَيْنِ.. أُحِلَّ، وَلَا يَقْطَعُ حِيَارَهَا/^(٦) فِي مُرَافَقَةِ إِلَّا الْأَحْلَ؛ لِأَنَّهَا قَبْلَ الْأَحْلِ تَارِكَةٌ لِحَقِّ لَمْ يُعِبْ لَهَا، وَهِيَ عِنْدَ الْأَحْلِ تَارِكَةٌ لِحَقِّ قَدْ وَجِبَ لَهَا الْخِيَارُ فِيهِ^(٥).

١١٣٩ - وَإِذَا أُحِلَّ الْعَيْنُ فَاحْتَلَفَا؛ فَإِنْ كَانَتْ بِكَرَاهٍ.. أُرِيهَا أَرْبَعَ نِسْوَةٍ عَدُولٍ، وَإِنْ كَانَتْ تَيْسًا.. فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ بَيْمِهِ، وَإِنْ شَاءَ الرُّوحُ "أَنْ يُحْلَمَهَا"^(٦) مَا أَصَابَهَا.. فَذَلِكَ لَهَا؛ لِأَنَّ الْعُدْرَةَ^(٧) قَدْ تَعُودُ، وَأَقْلَ مَا يُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يُؤْحَلَ.. إِذَا غَابَتِ الْحَشْفَةُ؛ وَذَلِكَ يُحْصِنُهَا^(٨) وَيُجِلُّهَا لِرُوحٍ^(٩) لَوْ طَلَقَهَا^(١٠).
١١٤٠ - فَلَوْ^(١١) أُحِلَّ لَمْ حُتْ ذِكْرُهُ أَوْ نِكَاحُهَا^(١٢) وَهُوَ بِمَحْجُوبٍ.. خَبَرْتُ مَكَانَهَا، وَلَا يُؤْحَلَ، وَكَذَلِكَ الْخَصْمِيُّ الْمَحْجُوبُ^(١٣) (١٤).

(٦) الأُم (١١٠/٦) المَرْي (٢٤٦ص) روضة الطالبين (١٩٩/٧) المهاج (٣٩١ص) شُفَةُ الْمُخْتَلَع (٣٥٤/٧).

(٢) فِي (ب): وَإِنْ.

(٣) زَادَ فِي (ب): أَجَلْتُ.

(٤) نَهَآيَةُ (٧٦/أ) مِنْ (ب).

(٥) "لَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ عَيْنٌ حَتَّى يُتَمَرَّ" كَمَا فِي الأُم (١١٠/٦)، وَانْظُرْ: التَّعْلِيْقَةُ الْكَبْرَى لِأَيِّ الطَّبِيبِ، لَكِ: الْكَاحُ (٦٧٢ص) وَذَكَرَ أَنَّ فِي الْقَدَمِ: يَسْقُطُ حِيَارُهَا، وَقَالَ فِي مَعْنَى الْمُخْتَلَع (٢٠٣/٣): "لَوْ عَلِمْتُ بِعَيْنِي قَبْلَ الْعَقْدِ.. فَلَهَا الْخِيَارُ بَعْدَهُ، عَلَى الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَةَ تُحْصَلُ فِي حَقِّ امْرَأَةٍ دُونَ أُخْرَى، وَفِي نِكَاحٍ دُونَ نِكَاحٍ، وَتَبَيَّنَ الْخِيَارُ لِلرُّوحَةِ بِالنِّجَةِ وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى جَمَاعٍ عَيْرَهَا"، شُفَةُ الْمُخْتَلَع (٣٥٤/٧).

(٦) فِي (أ) وَ(م): حَلَفَهَا.

(٧) الْعُدْرَةُ بِوَرْنِ الْعُسْتَرَةِ: الْبَكَارَةُ وَالْعُدْرَاءُ الْمَالِدُ: الْبَكْرُ وَالْجَمْعُ الْعَذَارَى يَفْتَحُ الرِّاءَ وَكُسْرُهَا وَالْعَذَارَاوَاتُ أَيْضًا.

مُخْتَارُ الصَّحَاحِ مَادَّةُ (ع) ذَر.

(٨) هَكَذَا مَوْجُودًا فِي (أ): يُحْصِنُهَا، فِي (ب): يُحْصِنُهَا، هَكَذَا مَوْجُودًا فِي (ب): لِجَبْنَتِهَا، هَكَذَا مَوْجُودًا فِي (م):

يُحْصِنُهَا. وَفِي الأُم (١١١/٦): يُحْصِنُهَا

(٩) فِي (ب): الزَّوْجُ.

(١٠) أَيُّ: يَحْلُمُهَا إِنْ طَلَقَهَا الرُّوحُ الثَّانِي أَنْ تَرْجِعَ لِلأَوَّلِ الَّذِي طَلَقَهَا ثَلَاثًا. الأُم (١١١/٦) بِحَوِّهِ، الْمَرْي

(٢٤٦ص) شُفَةُ الْمُخْتَلَع (٣٥٣/٧).

(١١) فِي (ب): وَلَوْ.

(١٢) فِي (أ) وَ(م): أَوْ.

(١٣) الْخَصْمِيُّ الْمَحْجُوبُ: الَّذِي نَزَعَتْ خَصْمِيَّتَهُ وَقَطَعَ ذِكْرَهُ.

(١٤) الأُم (١١١/٦) بِحَوِّهِ.

١١٤١- فلو^(١) أُحِلَّ حصي غير محبوب أو نكحها غير محبوب (٥٥/ب).. لم تغير حتى يؤجل
أجل العنين^(٢).

١١٤٢- والمحبوب: الذي يُقَطَّعُ المذاكيرُ [مه]،^(٣) أو المذاكير والأُنثيين، والحصي: الذي تُنزع^(٤)
البيضة وتبقى^(٥) المذاكير.

١١٤٣- وإن^(٦) تروح الخنثى على أنه رجل وهو يول من حيث تول المرأة؛ أو^(٧) على أنه امرأة
فبال من حيث يول الرجل.. فالتكاح مفسوخ؛ لا يجوز إلا من حيث يول^(٨) (٩).

١١٤٤- أو بأن يكون مشكلاً، فإذا كان مشكلاً.. نكح بأيهما شاء^(١٠).

١١٤٥- وإذا^(١١) نكح بأنه رجل وكان مشكلاً.. فذلك حكمه ليس له أن ينكح بأنه امرأة
أبداً^(١٢).

١١٤٦- ولا يجوز لعبد بين اثنين أن ينكح وإن أذن له أحدهما^(١٣).

(١) في (ب): ولو.

(٢) في الخصي غير المحبوب قولان للشافعي:

الأول وهو المعتمد: أنه ليس لها خيار إلا إن كانت به عنة. وهو قوله في الأم (١١١/٦) وهنا في البويطي.

الثاني: لها الخيار. وهو قوله في القلم وفي المزي (ص ٢٤٦).

وانظر: التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص ٦٧٦) المزب (١٦٢/٨).

(٣) في (ب) زيادة: "المذاكير".

(٤) في (ب): يترع أو تنزع.

(٥) في (أ): لا تضح النقاط في الصورة، في (ب): يبقى أو وتبقى، في (ج): ويبقى.

(٦) في (ب): وإذا.

(٧) في (أ) و(ج): و.

(٨) زاد هنا في (ب): الرجل.

(٩) الأم (١١٢/٦) بنحوه، المزي (ص ٢٤٧) التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص ٦٧٨).

(١٠) والعبارة بنحوها في الأم (١١٢/٦) وانظر: المزي (ص ٢٤٧) الحاوي الكبير (٣٨٣/٩-٣٨٤).

لكن المعتمد: أن نكاح الخنثى المشكل باطل. انظر: دقائق المهاج (ص ٣٩٠) معني المحتاج (٢٠٣/٣) هاية

المحتاج (٣١١/٦).

(١١) في (ب): فإذا.

(١٢) الأم (١١٢/٦) بنحوه، المزي (ص ٢٤٧) الحاوي الكبير (٣٨٤/٩) وهو تفريع على غير المعتمد.

١١٤٧- وليس للسيد أن يكره عبده على النكاح^(٧)، وله أن يكره أمته على النكاح^(٨).

١١٤٨- وإذا قال لعبده: «انكح من شئت»، أو امرأة بعينها، فراد على مهر منلها.. فليس لها إلا مهر منلها، ويُشعُّ العبد إذا أعتق يوماً بالفضل الذي^(٩) راد على 'مهر منلها'^(١٠).

١١٤٩- وإن^(١١) أذن لعبده أن يتزوج وهو مأذون له في النجارة.. فللعبد أن يعطي صداقها مما في يديه، وإن كان غير مأذون له.. أعطاها من كسبه مهرها، ونفقتها في الحال التي^(١٢) يحب^(١٣) لها النفقة وليس للسيد منعه من ذلك، وهي أحق بنفقتها من كسبه^(١٤) من السيد^(١٥).

١١٥٠- وإن تزوج عبدٌ رجل امرأة بألف درهم، وصمى السيدُ الشهر الألف ثم قال لها: «قد بعثك روحك بالألف التي ضمنها بعينها» قل أن يدحلها وهو الشهر.. فالبيع باطل؛ من قبل أمّا^(١٦) لا يملكه^(١٧) إلا بفسخ النكاح^(١٨).

(١) "ولا يجوز نكاحه حتى يتيمنا على الإذن له به". الأم (١١٥/٦).

وذكر في العزيز (٢٢/٨) قول الشيخ أبي حامد أن جنيته قد قويت بموافقة أحد الشريكين السيدين، فيكون كالمكاتب، وقول ابن الصباغ أن موافقة أحد السيدين لا تؤثر. وكذا في روضة الطالبين (١٠٢/٧) ولم يذكر قول الإمام الشافعي في الأم ولا في البويطي.

(٢) ليست في (٢).

(٣) الأم (١١٥/٦) المنهاج (ص ٣٨٢) حاية المحتاج (٢٦٨/٦-٢٦٩).

(٤) حاية [١١١ ص] من (٢).

(٥) في (أ) و(٢): مهره.

(٦) هذا عبد الإطلافي عن تعيين المهر، فإن عين له السيد مهرًا مراد عليه.. كانت الزيادة في ذمته. الأم (١١٥/٦)

المزني (ص ٢٣٠) روضة الطالبين (١٠١/٧) مغني المحتاج (١٧٢/٣).

(٧) في (ب): وإذا.

(٨) في (ب): الذي.

(٩) في (أ) و(٢): يجب، في (ب): محتملة، لأن النقط لا يظهر.

(١٠) في (ب) زيادة: "أوراه"، وهكذا صورهما في (ب): **أَوْرَاهُ**.

(١١) الأم (١١٦/٦) المزني (ص ٢٣٠) المنهاج (ص ٣٩٣) مغني المحتاج (٢١٥/٣-٢١٦) حاية المحتاج (٣٢٨/٦-٣٢٩).

(٣٢٩).

(١٢) في (ب): أنه.

(١٣) في (ب): يملكه.

١١٥١- قال^(٦) الربيع: إذا أمر عبده أن يتزوج امرأة بألف وضمن السيد الألف ثم جاءت امرأة تطلب صداقها، فاعها زوجها بتلك الألف.. فالبيع باطل، والكاح محال من قبل أنها من ملكت زوجها.. انسخ نكاحها، ومن انسخ نكاحها.. لم يكن لها صداق، وكان العبد مشتري بلا غن، ومن كان العبد مشتري بلا غن.. كان البيع باطلاً، ومن كان البيع باطلاً.. كان الكاح باطلاً، وهذا إذا لم يدخل العبد بالمرأة، فإن دخلها.. فقد وجب لها الصداق بالدخول، فمن اشترته بالصداق الذي وجب لها.. انسخ نكاحها وكان النكاح لها^(٧).

١١٥٢- قال الشافعي: ولا بأس أن يبيع العبد الأمة على الحرية؛ لأنها من نسائه^(٨).

١١٥٣- ولا ينكح العبد المسلم الأمة الكتابية^(٩).

١١٥٤- وإذا تزوج العبد امرأة ولم يذكر لها الحرية ولا غيرها^(١٠) فقالت: ظنتك حرًا.. فلا خيار لها^(١١).

١١٥٥- وقد قيل: لها الخيار^(١٢).

(١) فإن باعها إياه بألف لا يعين الألف المهر.. كان البيع جائزاً والكاح مفسوخ. الأم (١١٦/٦) المزي (ص٢٣٠). التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص٢١٤) روضة الطالبين (٢٣١/٧).

(٢) هذه الفقرة بكاملها ليست في (ب).

(٣) الأم (١١٦/٦).

(٤) انظر: الأم (١١٧/٦) المزي (ص٢٣٩) التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص٤٥٤) نهاية المحتاج (٢٨٥/٦).

(٥) الأم (١١٧/٦) المزي (ص٢٣٧) المنهاج (ص٣٨٥) نهاية المحتاج (٢٨٨/٦).

(٦) في (أ) و(ج) غير هذا.

(٧) غير معتمد، وما ذكره هنا موافق لما في الأم (١١٧/٦).

(٨) وهو المعتمد. انظر: المنهاج (ص٣٩١)، وقال في مغني المحتاج (٢٠٩/٣): "وما حزم به... هو ما نقله في الروضة (١٨٥/٧) عن فتاوى ابن الصباغ وغيره، لكنه مخالف لصح الأم والثوطيني فإنه قال فيهما: وإذا تزوج العبد المرأة ولم يذكر لها الحرية ولا غيرها، فقالت: ظنتك حرًا.. فلا خيار لها، وقيل: لها الخيار، ونقل البلقيني النص، وقال: "إنه الصواب المعتمد"، لأنها قصرت بترك البحث اه. وهذا هو الظاهر كما حزم به في الأنوار كالعراقي، وفي نهاية المحتاج (٣١٨/٦): "لأن نقص الرق يؤدي إلى تضررها بإشغال سيده له عنها بخدمة وبأنه لا يفتق إلا نفقة الميسرين وتعبير ولدها برق أبيه وما ذكره هو المعتمد وإن اعتمد جمع

١١٥٦- وإن عُرْتُ أمةً من نفسها رجلاً.. فالوُلْدُ أحرار^(١)، وسواء كان الروح حرّاً أو عبدًا أو مكاتبًا، و يكون على الحر قيمة الولد ساعة سقطوا، وعلى المالك إذا اعتقوا^(٢).

١١٥٧- وإن غَرَّهَ بها^(٣) غَرَّها رَجَعُ^(٤) بقيمة الأولاد، ولا^(٥) يرجع بمصدق المثل^(٦).

١١٥٨- وإن لم تؤخذ منه القيمة.. لم يرجع على مَنْ غَرَّهَ^(٧).

١١٥٩- وقال في نسري العبد: لا يبطأ الرجل وليدة فيها شرط، واحتج بحديث ابن عمر: «لا يبطأ الرجل [وليدة] إلا وليدة إن شاء باعها، وإن شاء أمسكها»^(٨)، والعبد لا يملك هذا، وحديث عمر: «لا يبطأ وفيها شرط لأحد»^(٩).

١١٦٠- وإن كان الزوجان وثنيين، فأسلم أحدهما.. كان الكاح موقوفًا؛ فإن رجع انتحلف منهما إلى الإسلام في العدة.. فهما على النكاح^(١٠) (١١).

متأخرون نص الإمام والبيوطي أنه لا خيار كالمسق فقد رد بظهور العرق؛ لأن الرق مع كونه أمحش.. عارٌ يلدو عاره ولو بعد العتق، بخلاف الفسق، لا سيما بعد التوبة.

(١) وهذا في الولد الحاصل قبل العلم بأنها أمة. مغني المحتاج (٢٠٩/٣).

(٢) الأم (١١٨/٦-١١٧/٦) المربي (٢٤٥ص) التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: الكاح (ص٦٢٧) المهاج

(ص٣٩١) مغني المحتاج (٢٠٩/٣) نهاية المحتاج (٣١٩/٦).

(٣) في (ب): منها.

(٤) نهاية [ص١١٢] من (ز).

(٥) في (أ) و(ز): لا.

(٦) انظر: الأم (١١٨/٦) المربي (٢٤٥ص) التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: الكاح (ص٦٢٦) المهاج

(ص٣٩١) مغني المحتاج (٢٠٩/٣) نهاية المحتاج (٣١٩/٦).

(٧) الأم (١١٨/٦) المربي (٢٤٥ص) التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: الكاح (ص٦٢٧) مغني المحتاج (٢٠٩/٣)

نهاية المحتاج (٣١٩/٦).

(٨) رواه مالك في الموطأ (٦١٦/٢: ٦) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٩) قال عبد لا يتسرى لأنه لا يملك. الأم (١١٨/٦-١١٩) المربي (ص٢٣٤) مغني المحتاج (٥٢٥/٤) نهاية المحتاج

(٤١٤/٨).

(١٠) نهاية [ب/٧٦] من (ب).

(١١) إن كان ذلك بعد الدخول، فأما قبل الدخول.. فإن العرق تنحصر. الأم (١٢٠/٦-١٢١) المربي (ص٢٣٨)

المهاج (ص٣٨٧) مغني المحتاج (١٩١/٣) نهاية المحتاج (٢٩٥/٦).

١١٦١- وإن ظاهر أو آلى أو طلق.. كان كل ذلك موقوفاً، فإن رجع إلى الإسلام.. فهما على النكاح، ويلزمه ذلك كله إذا أسلم^(١).

١١٦٢- ولا نفقة لها إن كان الروح هو المسلم، ولو^(٢) كانت هي المسلمة فإن لها^(٣) النفقة^(٤).

١١٦٣- ومنع^(٥) من نكاح غيره إن أسلم [الرجل] وأنت هي أن تسلم حتى تقضي العدة^(٦).

١١٦٤- وإن^(٧) أراد 'هو بعد'^(٨) إسلامها ترويح أكثر من أربعة أو أختها.. لم يجمع في العدة، فإن أسلم.. قيل له: احتر أربعاً أو احتر من الأختين؛ لأنه معمو له عما سلف في الشرك والعقد معمو له/ (٥٦/ب)^(٩).

١١٦٥- واليهوديان^(١٠) أو النصرانيان^(١١) بمثلة الوثنيين أو الذميين إذا أسلمت للراءة قبل الرجل^(١٢)، فإن أسلم الرجل.. فهو على النكاح؛ لأنه يجوز له ابتداء اليهودية والنصرانية، والأزواج الأحرار والمماليك في هذا سواء^(١٣).

(١) إن أسلم المتخلف منهما في العدة.. لزمه الطلاق أو الطهارة أو الإبلاء، وإلا.. سقط لانقطاع العصمة فهو كمن طلق أو ظاهر غير زوجته. الأم (١٢٤/٦) المزني (٢٣٩) روضة الطالبين (١٤٤/٧).

(٢) في (ب): وإن.

(٣) في (ب): فلها.

(٤) الأم (١٢٥/٦) المزني (٢٤٠) التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: النكاح (٥١٩) الحاوي الكبير

(٤٨٨/٩) الوجيز (١٢٧/٨) العزيز (١٢٧/٨) روضة الطالبين (١٧٢/٧).

(٥) في (ب): ومنع.

(٦) الأم (١٢٢/٦).

(٧) في (ب): وإذا.

(٨) في (ب): قبل في.

(٩) الأم (١٢٢/٦) روضة الطالبين (١٤٥/٧).

(١٠) في (ب): واليهوديين.

(١١) في (ب): والنصرانيين.

(١٢) في (ب): الزوج.

(١٣) الأم (١٢٣-١٢٢/٦) روضة الطالبين (١٤٣/٧).

١١٦٦- وإذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين ولم يدخل بها.. انقطعت العصمة؛ لأنه لا عدة^(١) عليها^(٢)، ولها النصف^(٣).

١١٦٧- وكذلك أهل الكتاب إذا أسلمت المرأة قبل الرجل^(٤).

١١٦٨- وإن أسلم السكران جار إسلامه، وأقبله إن لم يسلم إذا أفاق، ولا ألزم ذلك المغلوب على عقله ولا الصبي^(٥).

١١٦٩- وإن أصاب الوثني الذي أسلم^(٦) امرأته قبل أن (ترجع)^(٧) إلى الإسلام.. كان موقوفاً/ ^(٨) فإن أسلمت.. فلا^(٩) شيء لها، وإن لم تسلم^(١٠).. فلها عليه مهر متلها، وتكمل العدة من يوم كانت الإصابة^(١١).

١١٧٠- وهكذا لو كانت هي المسلمة وهو المتحلف.. كان ذلك حكمها إذا حاكمت إليها^(١٢).

(١) في (أ) و(م): عقدة، هكذا صورهما في (ب): .

(٢) في (م): عليهما، هكذا صورهما في (أ): .

(٣) لها نصف مهرها إن كان الرجل هو الذي أسلم؛ لأن فسخ النكاح كان من قبله، فإن كانت هي التي أسلمت.. فلا نصف مهر لها؛ لأن فسخ النكاح من قبلها. الأم (١٢٥/٦) روضة الطالبين (١٤٣/٧) و١٥١.

(٤) في (ب): الزوج، وبعدها في (ب) زيادة: "في العدة ولا نصفها في الصداق"، ويبدو أن النسخ ظن أن هناك سقطاً فاجتهد في إثبات ما يصلح النص.

(٥) الأم (١٢٩/٦-١٣٠) روضة الطالبين (١٤٣/٧) و١٥١.

(٦) الأم (١٢٣/٦).

(٧) في (ب): فإن.

(٨) في (أ) و(م): أسلمت.

(٩) في النسخ: يرجع، وانكبت هو الصواب كما يدل عليه السياق.

(١٠) لمائة [١١٣] من (م).

(١١) في (أ) و(م): وإن.

(١٢) في (أ) و(م): ولا.

(١٣) في (أ): يسلم ولكنها تحتل تسلم لأن الصورة غير واضحة، في (ب): بلا نقط، في (م): يسلم.

(١٤) الأم (١٢٣/٦-١٢٤).

(١٥) الأم (١٢٤/٦).

١١٧١- وإن اختلما في الإسلام؛ فقالت: أسلمتُ يوم أسلمتُ ولم يعطني^(١) النفقة وقال: أسلمتُ اليوم.. فالقول قوله مع ميمنه، ولا نفقة عليه^(٢).

١١٧٢- وإن^(٣) أسلمت المرأة قبل الرجل ولم يدخل بها.. فلا شيء لها ولا متعة^(٤).

١١٧٣- وإن أسلم الرجل قبلها ولم يدخل بها.. فعليه النصف، فإن^(٥) أسلما معاً فهما على الكاح^(٦).

١١٧٤- وإن^(٧) ادعت المرأة أن الزوج أسلم أولاً، وقال هو: بل أسلمت امرأة أولاً.. فالقول قولها مع ميمنها، وعلى الزوج البيّة؛ لأن العقد ثابت ولا يبطل نصف الشهر إلا بأن تسلم^(٨) قبله^(٩).

١١٧٥- ولو جاء^(١٠) مسلمين فقال الزوج: أسلما معاً، وقالت المرأة: أسلم أحدا قبل الآخر، كان القول قول الزوج مع ميمنه، ولا تصدق المرأة^(١١) على فسخ النكاح^(١٢).

١١٧٦- ولو كانت امرأة التي قالت: أسلما معاً ولم يدخل بها، وقال الزوج: أسلم أحدا قبل الآخر.. امسح الكاح بإقراره أنه مفسخ^(١٣) ولم يصدق على الشهر وأغرم^(١٤) لها نصف الشهر بعد أن حلف^(١٥) بالله أن إسلامهما [لم يكن] معاً^(١٦).

(١) في الأم (١٢٥/٦)؛ ولم تُعطين.

(٢) "إلا أن تأتي بيّة على ما قالت". الأم (١٢٥/٦) بحوه، المزي (ص ٢٤٠) روضة الطالبين (١٧٢/٧).

(٣) في (ب): فإن.

(٤) الأم (١٢٥/٦).

(٥) في (ب): وإن.

(٦) الأم (١٢٥/٦).

(٧) في (ب): فإن.

(٨) في (ب): يسلم.

(٩) الأم (١٢٥/٦-١٢٦) المزي (ص ٢٤٠) العزيز (١٢٨/٨) روضة الطالبين (١٧٣/٧).

(١٠) في (ب): جاء، وفي الأم: جاءنا.

(١١) في (ب): امرأة.

(١٢) الأم (١٢٦/٦) بحوه وفيه: "قال الشافعي رحمه الله: وفيها قول آخر: أن الكاح مفسح حتى يتصادقا، أو

تقوم بيّة على أن إسلامهما كان معاً". وكذلك ذكر القولين في المزي (ص ٢٤٠)، وفي العزيز (١٢٩/٨)

وقال: أحسهما: القول قول الزوج، وفي روضة الطالبين (١٧٣/٧) وقال: أظهرهما: القول قوله.

١١٧٧- وإن/ ارتد^(٥) أحد الزوجين أو ارتدنا معا.. فالحكم فيها كالحكم في الوثنيين في المدخولة وغير المدخولة إلا في أهل الكتاب إذا أسلم الرجال^(٦).

١١٧٨- وإن ارتد الأحرس^(٧) وكان^(٨) يُعَرَّفُ إشارته ويعقل، فأشار بالإسلام إشارة تُعرف^(٩)، ويصلي^(١٠) في العدة.. أئتنا السكاح، فإن نطق بعد فأقر بغير ذلك.. ألزماء ما أقر^(١١).

١١٧٩- وإن^(١) وطئ المرتد امرأته في عدتها فلم يسلم حتى تنقضي^(٢) عدتها^(٣).. جعلنا لها صداق مثلها^(٤)، ويسنقل العدة من الجماع الآخر، ويكمل عدتها من الأول وعدتها من الآخر^(٥).

(١) في (ب): مفسوخ.

(٢) هكلا صورهما في (أ): تؤثتم.

(٣) هكلا صورهما في (أ): حلف، في (ب): تحتمل تحلف وتحلف، في (ج): تحلف. في الأم: تحلف.

(٤) الأم (١٢٦/٦) العزيز (١٢٩/٨) روضة الطالبين (١٧٤/٧).

(٥) في (ج): ارتدنا.

(٦) تستحر المرفة إن كانت الردة قبل الدخول، وإن كانت بعده.. نقف على العدة، فإن جمعهما الإسلام قبل انقضائها.. استمر النكاح، وإلا.. بأن حصول الفرقة من وقت الردة.

الأم (١٢٨/٦) المرفي (ص٢٤٠-٢٤١) التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص٥٣٥) الحاوي الكبير (٢٩٥/٩-٢٩٦) الوسيط (١٣٠/٥) روضة الطالبين (١٤٢/٧).

(٧) في (ب): الآخرين.

(٨) في (أ) تحتمل: "وكان"، و: "فكان".

(٩) في (أ): محتملة، في (ب): بلا نقط، في (ج): يعرف، في الأم: تعرف.

(١٠) في الأم (١٢٩/٦): (وصلى قبل انقضاء العدة).

(١١) فإن قال: كانت إشارتي بغير إسلام، وصلاقي بغير إيمان، إما كانت لمعنى يذكره.. جعلنا عليه الصداق، وفرقنا بينهما.. إن كانت العدة مضت". هـ. من الأم (١٢٨/٦-١٢٩).

وهل تشتط الصلاة مع الإشارة حتى شكك بإسلام الآخر؟

جاء في روضة الطالبين (٢٨٢/٨): "يصح إسلام الأخرس بالإشارة المهمة، وقيل: لا يحكم بإسلامه إلا إذا ملى بعد الإشارة، وهو ظاهر نصّه في «الأم»، والصحيح المعروف: الأول، وحسن النص على ما إذا لم تكن الإشارة مفهومة". وانظر: الحاوي الكبير (٤٦٧/١٠) وأسن المطالب (٣٦٣/٣).

(١) في (ب): وإذا.

١١٨٠- وإن أسلم في العدة الآخرة^(١).. لم يكن له^(٢) عليها رجعة؛ لأنها تعند من وطئ فاسد^(٣).

١١٨١- وإن تمخّست أو تزوّدت أو^(٤) كانت يهودية أو نصرانية.. كان حكمها حكم التي يُسَلِّم^(٥) في النكاح^(٦).

١١٨٢- وإن^(٧) ارتدت^(٨) الوثنية من دينها إلى دين اليهود والنصارى.. فحكمها وزوجها كأهل الأوثان يسلم أحدهما في الفرقة^(٩) بينه وبينها^(١٠).

(١) في (أ): ينقض أو تنقضي، محتملة، في (ب): لا يظهر النقط، في (ج): ينقض.

(٢) في (ب): العدة.

(٣) وهو صلب آخر، غير صلب نكاحها. الأم (١٢٩/٦) المزني (ص ٢٤٠).

(٤) نهاية [ص ١١٤] من (ج).

(٥) الأم (١٢٩/٦) روضة الطالبين (١٤٢/٧).

(٦) في (أ) و(ج): الآخر.

(٧) ليست في (ج).

(٨) الأم (١٢٩/٦) روضة الطالبين (١٤٢/٧).

(٩) لعل الصواب: و.

(١٠) أي: حكم التي يسلم زوجها.

في (أ) و(ج): يسلم، في (ب): لا يظهر نقط.

(١١) أي: إن كانت كتابية تحت مسلم فارتدت إلى المجوسية أو ثوثت.. فحكمها حكم التي يسلم زوجها وهي

وثنية أو مجوسية، وذلك حكمه -كما ذكره هنا في البويطي- أنه إن كان قبل الدخول.. فالنكاح مفسوخ،

وإن كان بعد الدخول؛ فإن أسلمت قبل انقضاء العدة.. استمر النكاح وإلا.. فلا.

وفي المسألة إن كان ذلك بعد الدخول قولان آخران.

ولمنع عنه إنما إن رجعت إلى (ما يقبل منها) قبل انقضاء العدة.. استمر النكاح، وفيما يقبل منها الرجوع

إليه ثلاثة أقوال:

الأول: الإسلام. وهو الذي ذكره شيخ الإسلام في أسنى المطالب (١٦٢/٣).

الثاني: الدين الذي انتقلت عنه من يهودية أو نصرانية. وهو نصه في الأم (١٣٠/٦).

الثالث: ما يساوي الدين الذي انتقلت عنه.

وهذه الأقوال الثلاثة مذكورة في العزيز (٨٢/٨) وروضة الطالبين (١٤١/٧) دون ترجيح.

(١) في (ب): وإذا.

١١٨٣- وقد قيل: يُقْرَأُ^(١) على ذلك؛ لأن الكفر [كله] ملة.

١١٨٤- وإذا نكح الرجل امرأة في عدتها في دار الحرب وهما مشركان^(٢)؛ فإن انقضت [عدتها].. فهو على النكاح^(٣)، وإن أسلم أحدهما قبل مضي العدة.. بطل النكاح^(٤).

١١٨٥- ولو اجتمع عند رجل أربع إماء^(٥)، فأسلم وأسلمن في العدة؛ فإن كان موسراً.. فنكاحهن كلهن باطل، وكذلك إن كان معسراً لا يخاف العنت، وإن كان معسراً لا يجد ما يتزوج به من حرة ويخاف العنت.. أمسك واحدة؛ أيتهن شاء، وانفسخ [نكاح البواقي]^(٦).

١١٨٦- ولو أسلم رجل وعنده أم وابنتها، فإن كان قد دخل بواحدة منهما.. فنكاحهما^(٧) عليه محرم أبداً؛ لأنه إن كان دخل بالأُم فالابنة ربيبة من امرأة قد دخل [بها]^(٨)، وإن كان دخل بالابنة.. فالأُم أم امرأة قد دخل بها^(٩).

(١) لمائة [٧٧/أ] من (ب).

(٢) في (أ): عملة للفرقة وللفرقة، في (ب) و(ج): التفرقة.

(٣) قال النووي: "الصبر الثالث: ... كتهود وثني وتصرة وتمجسه.. فلا يقر، ولا يقبل منه إلا الإسلام قطعاً كالمردة؛ لأنه كان لا يقر فلا يستغفده بهاطل" روضة الطالبين (١٤١/٧) العزيز (٨٢/٨).

(٤) في (أ) و(ج): يقرأ.

(٥) في (ب): مشركين.

(٦) لأنه يصلح له حينئذ ابتداء نكاحها.. فجاز استمراره. الأم (١٣٤/٦).

(٧) لأنه ليس له حينئذ أن يتدخّل نكاحها.. فلا تحكم باستمراره. الأم (١٣٤/٦) بنحوه، روضة الطالبين (١٤٦/٧).

(٨) يعني: قد تزوج بأربع إماء، لا ألحق ملك بميته.

(٩) في (ب): النكاح للبواقي.

(١٠) الأم (١٣٤/٦) بنحوه، المزني (٢٣٨) روضة الطالبين (١٤٨/٧) (١٥٨).

(١) في (أ) و(ج): فنكاحها، والمثبت كما في (ب) والأم.

(٢) زيادة مني، وهي كذلك في الأم (١٣٤/٦).

(٣) هكذا للفرقة في الأم (١٣٤/٦) سوى حروف يسيرة.

لكن التعليل هنا لا يوافق الحكم المقرر في المسألة؛ فلما أن تكون العبارة: "فإن كان قد دخل بكل واحدة منهما..." زيادة "كل"، أو تكون العبارة: "فإن كان قد دخل بواحدة منهما فنكاح الأخرى عليه محرم

١١٨٧- وإن لم يكن دخل مواحدة منهما.. كان له أن يمسك الابنة، (٥٧/ب) ولا يمسك الأم، [والأم محرمة عليه، وينت على نكاح الابنة]، وإن كانت الأم "أولاً أو آخرًا"؛ لأنني إذا أثبت له العقدين في الشرك إذا حار أحدهما في الإسلام نحال حار نكاح الابنة بعد الأم إذا لم يدخل بالأم، ولا يجوز نكاح الأم وإن لم يدخل بالبنت^(٢) لأنها مبهم^(٣).

١١٨٨- فإذا أسلم وعده أم واستنها قد وطئتهما بملك اليمين.. حرم عليه وطئهما أبداً، ولو وطئ الأم.. حرم عليه وطء الابنة، وإن وطئ البنت.. حرم عليه وطء الأم^(١).

أبداً...."، أو تكون العبارة كما هي ولكن يؤوّل قوله "فكاحهما محرم عليه أبداً" فيقال: هذا باعتبار المجموع لا الجميع؛ أي: تحرم كل واحدة منهما إن كان قد دخل بالأخرى. وعلى كل حال.. فالذهب في هذه المسألة كما يأتي:

- إن كان قد دخل بهما: حرمتا عليه على التأييد.
- وإن كان لم يدخل بهما: ثبت نكاح البنت على الأظهر، واندفع نكاح الأم، وهي المسألة التالية هنا في البويطي.
- وإن كان دخل بالبنت وحدها: ثبت نكاح البنت واندفعت الأم.
- وإن كان دخل بالأم وحدها: حرمت البنت أبداً، والأظهر اندفاع الأم أيضاً، لاندفاعها بالعدد على البنت كما لو لم يدخل بهما.

التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص٤٨٧-٤٨٩) الخلاصة (ص٤٤٠) الوجيز (١٠٧/٨) العزيز (١٠٧/٨-١٠٨) وروضة الطالبين (١٥٧/٧-١٥٨).

والمسألة في المزي (ص٢٣٨) لكن قال (ودخل بهما).

(١) في (ب): الأولى أو الأخيرة.

(٢) في (ب): بالابنت.

(٣) انظر: الأم (١٣٤/٦) بنحوه، المزي (ص٢٣٨) وقال: "هذا أول بقوله عندي" وذكر قولاً آخر للشافعي أنه خير بينهما، وصحح الثاني في المذهب (٤١٩/١٧) وتبعه المطيعي في تكملته على المجموع (٤٢٠/١٧) وقال إنه (الأظهر) وليس كذلك، بل الأظهر المعتمد هو الأول وهو نصه ها في البويطي والأم والمزي وإتاروه المزي، وانظر: التعليقة الكبرى لأبي الطيب، ك: النكاح (ص٤٨٧-٤٨٨) الخلاصة (ص٤٤٠) الوجيز (١٠٧/٨) العزيز (١٠٨/٨) وروضة الطالبين (١٥٧/٧).

(١) الأم (١٣٤/٦) بنحوه، فالوطء في ملك اليمين يثبت تحريم أم الموطوءة وستها. كذا في روضة الطالبين (١١٢/٧) ومغني المحتاج (١٧٧/٣).

١١٨٩ - وإن أسلم وعنده أختان^(١١)/^(١٢)، أو امرأة وخالتها، أو امرأة وعمتها؛ وطبع أو لم يطأ..
اختار أبتن شاء^(١٣).

١١٩٠ - [وإن كانت أمة تحت عبد فاعتقا معا.. لم يكن لها الخيار]^(١٤).

١١٩١ - فإن^(١٥) أعتقت^(١٦) الأمة ولم تخر^(١٧) حتى عتق الروح.. لم يكن لها^(١٨) خيار^(١٩)؛ من قبل أن
الحرّة لا تخر تحت الحر^(٢٠).

١١٩٢ - وإن أسلمك أربعاً وعنده أكثر.. انفسخ نكاح البواقي بلا طلاق^(٢١).

١١٩٣ - وإذا^(٢٢) أسلم الرجل^(٢٣) ونحته أكثر من أربع فأسلم^(٢٤) مهن أربع.. لم يكن للسلطان
يخره على الاختيار، فإن اجتمع إسلامه وإسلام أكثر من أربع.. خير^(٢٥)، وإما يُخير إذا أسلم على
خمس؛ لأنه لا يُحبس خمس على رجل.

١١٩٤ - وإذا أسلم الرجل وعنده أكثر من أربع فأسلمن، قبل له: اختر، فإن قال [لا] أختار..
حبس حتى يختار، وأنفق عليهن من ماله؛ لأنه مانع لمن يعقد متقدم^(٢٦).

(١) في (ب): أعتن.

(٢) نهاية [ص ١١٥] من (ز).

(٣) الأم (١٣٥/٦) المذهب (٤١٩/١٧) الخلاصة (ص ٤٣٩) العزيز (٩٩/٨) روضة الطالبين (١٥٢/٧).

(٤) الأم (١٣٧/٦) روضة الطالبين (١٩٢/٧).

(٥) في (ب): وإن.

(٦) في (أ) و(ز): اعتق.

(٧) في النسخ: ولم تختار، هكذا صورتها في (أ): ^{تختار}، هكذا صورتها في (ب): ^{تختار}.

(٨) في (أ) و(ز): له.

(٩) في (ب): الخيار.

(١٠) الأم (١٣٧/٦) المزني (ص ٢٤٦) روضة الطالبين (١٩٢/٧).

(١١) الأم (١٣٨/٦) المزني (ص ٢٣٩) روضة الطالبين (١٦٥/٧).

(١٢) في (ب): وإن.

(١٣) في (ب): الحر.

(١٤) في (ب): وأسلم.

(١٥) في (أ) و(ز): تخر.

١١٩٥- وليس للسلطان أن يطلق عليه كما يطلق على المولى^(٢).

١١٩٦- فإن امتنع مع الحبس أن يختار.. عَزَرَ وحبس أبدًا حتى يختار^(٣).

١١٩٧- ولو ذهب عقله في حبسه.. خلّي، وتُفَقَّ^(٤) عليهن^(٥) من ماله حتى يفيق فيختار أو يموت^(٦).

١١٩٨- وكذلك لو مات قبل أن يختار، أمرناهن حينًا أن يعتدوا^(٧) أقصى الأجلين الآخر من أربعة أشهر وعشتر، أو ثلاث حيض^(٨) ^(٩).

١١٩٩- ويوقف ميراثهن حتى يصطلحن، فإن^(١) اصطلحن خمس^(١).. أعطين ربع الميراث^(٢)، لأنهن إذا كن خمسًا^(٣).. قد عرفت أنه قد صار مُعَيَّن من لها ربع الميراث^(٤)، ولم تُعْطَ^(٥) ذلك حتى ترضى^(٦) الخمس^(٧)، ويسلم الباقي للثلاثة^(٨).

(١) الأم (١٤١/٦) بنحوه وكذلك المزي (ص٢٣٩) الحاوي الكبير (٢٨٥/٩) روضة الطالبين (١٦٩/٧) المنهاج (ص٣٨٩).

(٢) "ولا يختار الحاكم عن الممتنع؛ لأنه حيار شهوة" كما في الرومة. وانظر: الأم (١٤١/٦) بنحوه، المزي (ص٢٣٩) بنحوه، الحاوي الكبير (٢٨٥/٩) روضة الطالبين (١٦٩/٧).

(٣) الأم (١٤١/٦) بنحوه، المزي (ص) بنحوه، الحاوي الكبير (٢٨٥/٩) روضة الطالبين (١٦٩/٧).

(٤) هكذا موردها في (أ): تَبَيَّنَ، في (ب): دانق، وهكذا موردها في (ب): يَابَسَتْ، في (ج): اعن (لعلها: وانفق). الأم (١٤١/٦) وأنفق.

(٥) في (ب): عليه.

(٦) الأم (١٤١/٦) بنحوه، روضة الطالبين (١٦٩/٧).

(٧) في (ب): يعتدن.

(٨) في (أ) و(ج): ثلاثة حيضة، والتبث كما هو في (ب) والأم.

(٩) الأم (١٤١/٦) بنحوه، وهذا في المدخول لها غير الحامل وغير ذوات الأشهر، فأما غير المدخول بها ومن كانت غير حامل من ذوات الأشهر.. فعدتها أربعة أشهر وعشرا، والحامل.. عدتها بوضع الحمل. روضة

الطالبين (١٦٩/٧) المنهاج (ص٣٨٩).

(١) في (ب): فإذا.

١٢٠٠- وللزوج أن يختار من الأحياء والأموات^(١)؛ فإن اختار الأموات.. أخذ ميراثهن^(٢).

١٢٠١- فإن^(٣) سح امرأة في الشرك بغير شهود أو ولي، أو أي^(٤) سح كان، إذا كان ذلك عندهم^(٥) جائزاً^(٦) - وإن كانوا [قد] يسكرون أحوز^(٧) منه في الشرك - تم اجتماع إسلامهما في العدة.. ثبتا^(٨) على النكاح^(٩).

(١) أي: خمس نساء من ثمان، كما هي المسألة مفرومة في الأم، وما في البويطي لا يتصح ولا يستقيم إلا بتقرير أن المسألة فيمن مات عن ثمانية، ويصح ذلك أنه قال في غاية المسألة: ويعطى الباقي للثلاث، فوضح والحمد لله أن المسألة فيمن مات عن ثمان.

(٢) أي: ربع الموقوف على الزوجات لا ربع ميراث الميت.

(٣) أي: المصطلحات لا الزوجات.

(٤) لأن من المتيقن أن لواحدة منهن ربع ميراث الزوجات، وما فوقها مشكوك فيه.

(٥) في النسخ: ولم تعطى.

(٦) هكذا صورها في (أ): يُتَمَتُّ، في (ب): يرضى، هكذا صورها في (م): يوصى.

(٧) أي: حتى يُفرَّجَ جميع الخمس أن لا حق لمن في الثلاثة الأرباع الباقية من ميراث الزوجات. كما هو في الأم،

لكن ذكر الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ أَنْ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ، فقال في رومة الطالبين (١٧٠/٧): "وهو

يشترط في الدفع أن يبرهن عن الباقي؟ وجهان، أحدهما: نعم، ونسبه ابن كح إلى النص؛ لتقطع الخصومة،

وأصحهما: لا، فعلى الأول.. يعطى الباقي للثلاث ويرتفع الوقف، وكأنه امصطلحن على القسمة هكذا".

قال في مغني المحتاج (٢٠٠/٣): "ولا يقطع عما أخذته تمام حقهن بقاء على أنه لا يشترط في الدفع إليهن أن

يُبرهن عن الباقي، وهو ما صححه الشيخان؛ لأننا نيقن أن فيهن من تستحق المدفوع، فكيف يُكَلَّمَن بدفع

الحق إليهن إسقاط حق آخر إن كان"، وانظر نهاية المحتاج (٣٠٧/٦).

قلت: وبه يتبين أن الأول قول لا وجه، وهو نصه في الأم والبويطي هنا، ونسبته ابن كح له إلى النص

صححة، لكن دليل ما رجحه الإمامان الرفاعي والنووي أقوى. والله أعلم.

(٨) أي: تُسَلَّم ثلاثة أرباع ميراث الزوجات للثلاث اللاتي لم يدخلن في الصلح. انظر: الأم (١٤١/٦) رومة

الطالبين (١٧٠/٧) وهو تقرير على غير المعتمد من القول بأنه يشترط في الدفع أن يبرهن عن الباقي، الذي

رجح الشيخان خلافه.

(٩) في (ب): والميراث.

(١٠) انظر: الأم (١٤٢/٦).

(١) في (ب): وإن.

(٢) نهاية [٧٧/ب] من (ب).

١٢٠٢- وإن نكحها^(٦) نكاح متعة في الشرك، أو نكاح خيار.. فلا يجوز، فإن أسلم.. لم يجز^(٧).

١٢٠٣- وإن غلب امرأة على نفسها أو طاوعته فأصاها ولم^(٨) يكن ذلك نكاحاً^(٩) عندهم ثم أسلما في العدة ولم يكن ذلك عقد نكاح عندهم.. فُرق بينهما^(١٠).

١٢٠٤- وطلاق الشرك جائز إذا تحاكما إلينا.

١٢٠٥- واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ رَجَمَ يَهُودِيًّا وَيَهُودِيَّةً^(١١).

١٢٠٦- ولو آلى منها^(١٢) في الشرك حسب^(١٣) عليه^(١٤) ما مضى في الشرك^(١٥).

(١) في (أ) و(ز): عندهن.

(٢) في (أ) و(ز): جائز.

(٣) هكذا صورهما في (أ): لَتُخَيَّلَنَّ، والمثبت من (ب) و(ز) والأم.

(٤) في (أ) و(ز): ثُبُنَا، والمثبت من (ب) والأم.

(٥) الأم (١٤٣/٦) بنحوه، روضة الطالبين (١٤٥/٧) وذكر أن صابط المسألة هو: إن اقترن بالعقد ففسد.. فُطِرَ، فإن كان زائلاً عند الإسلام، وكان بحيث يجوز نكاحها حينئذ ابتداءً.. استمر عليه إلا إذا اعتقدوا فساده وانقطاعه، وإن كان المفسد باقياً وقت الإسلام بحيث لا يجوز ابتداء نكاحها.. فلا تقريره بل يندفع النكاح.

(٦) نهاية [١١٦ ص] من (ز).

(٧) الأم (١٤٢/٦) روضة الطالبين (٧) وقال إن اعتقدوا نكاح المتعة مؤبداً.. اقروا عليه، واطر الصابط في حاشية الفقرة السابقة.

(٨) في (ب): أو لم.

(٩) في (أ) و(ز): نكاح.

(١٠) الأم (١٤٣/٦) بنحوه، روضة الطالبين (١٤٦/٧).

(١١) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: الحدود، ب: أحكام أهل الذمة وإحصائهم، (٦٨٤١)، ومسلم ك: الحدود، ب: رجم اليهود أهل الذمة في الزن (١٦٩٩).

(١٢) الأم (١٤٤/٦) روضة الطالبين (٧/١٥٠-١٥١) وفي المذهب: "يصح الطلاق من كل زوج بالغ عاقل مختار".

(١٣) في (أ) و(ز): منها.

(١٤) في (ب): حسب.

١٢٠٧- ولو تَطَهَّرَ^(٣) منها^(٤).. أَلَزَمَتْهُ الْكُفَارَةُ^(٥).

١٢٠٨- فَإِنْ كَفَّرَ بَعْدَ التَّطَهُّرِ^(٦) ثُمَّ أَسْلَمَ.. حُسِبَ^(٧) لَهُ إِلَّا الصِّيَامُ؛ فَإِنَّهُ لَا يُحْزَرُ أَنْ يُكْفَرَ بِالصِّيَامِ فِي الشَّرْكِ.

١٢٠٩- وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّبَةِ، وَالْكَافِرَ لَا نِيَّةَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِيدُ بِهِ اللَّهُ^(٨).

١٢١٠- وَلَوْ قَذَفَهَا فِي الشَّرْكِ ثُمَّ أَسْلَمَا، وَتَرَفَعَا^(٩)، قَبْلَ لَهُ: النَّعْصَ، وَلَا يَحْرُ عَلَيْهِ، وَلَا يُحْدِثُ إِنْ لَمْ يَلْعَنَ، وَلَا يُؤْمَرُ بِاللَّعْنِ؛ لِأَنَّهُ^(١٠) لَا حَدَّ عَلَيْهَا^(١١) لَوْ أَفْرَتَ بِالرَّمَا فِي الشَّرْكِ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ اللَّهِ 'حُلْ نِسَاؤُهُ'^(١٢): ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤]، وَقِيلَ: وَالْمُحْصَنَاتُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ الْمُسْلِمَاتِ^(١٣) (١)

(١) فِي (أ) وَ(ج): عَلَيْهِمَا.

(٢) الْأُمُّ (١٤٥/٦) الْعَزِيزُ (٨٨/٨) رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (١٤٤/٧) رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (٢٣٠/٨).

(٣) فِي (ب): تَطَاهَرُ.

(٤) فِي (أ): مِنْهُمَا، فِي (ج): مِنْهَا، وَفِي هَامِشِهَا: مِنْهُمَا.

(٥) الْأُمُّ (١٤٥/٦) الْعَزِيزُ (٨٨/٨) رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (١٤٤/٧) (٢٦٢/٨).

(٦) فِي (ب): التَّطَهُّرُ.

(٧) فِي (أ) وَ(ج): حُسِبَ.

(٨) رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (٢٦٢/٨).

(٩) فِي (أ) وَ(ج): أَوْ تَرَفَعَا، وَفِي الْأُمِّ: ثُمَّ تَرَفَعَا.

(١٠) فِي (ب): أَنَّهُ.

(١١) فِي (ب): عَلَيْهِمَا.

(١٢) فِي (ب): عَزَّ وَجَلَّ.

(١٣) فِي (أ) وَ(ج): "الْمُحْصَنَاتُ"، وَكَتَبَ فِي هَامِشِهَا: "هَكَذَا وَفَقِ السَّحَّةُ الْمُسَمَّوَةُ، وَوَحَّدَتْ فِي سَنَةِ أُخْرَى: وَالْمُحْصَنَاتُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ الْمُسْلِمَاتِ".

(٣)

(٤) الْأُمُّ (١٤٥/٦) يَرَاجِعُ رُوضَةَ الطَّالِبِينَ (٣٤٩/٨) - (٣٥٠).

١٢١١- ولو^(١) تزوج امرأة في الشرك بصدائق ولم يدفعه إليها، أو تزوجها على غير صداق وأصاها في الخالين ثم ماتت قبل أن يسلم^(٢)، ثم أسلم زوجها وطلب ورتتها صداقها الذي سمى لها أو صداق متلها.. لم يكن لهم [معه شيء]، لأني لا أفضي لبعضهم^(٣) على بعض بما فات في الشرك والحرب^(٤).

١٢١٢- وكذلك إذا^(٥) تناكح المشركون ثم أسلموا.. لم^(٦) أفسخ نكاح واحد منهم، إن نكح^(٧) اليهودي^(٨) نصرانية أو مجوسية أو وثنية.. لا يفسخ شيء^(٩) من ذلك إذا أسلموا/(٥٨/ب) وإن كان بعضهم أفضل نسباً^(١٠) من بعض^(١١).

١٢١٣- وإذا نكح المرتد في ارتداده.. فكاحه باطل إذا أسلم هو وروجه أو لم يسلم، وكذلك للمرتدة إذا نكحت^(١٢).

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (أ): غير منقوط أولها، في (ب): لا يظهر النقط، في (ج): تسلم.

(٣) في (أ) و(ج): بعضهم، والمثبت من (ب) والأم.

(٤) الأم (١٤٥/٦) يراجع روضة الطالبين (١٥٤/٧).

(٥) في (ب): إن.

(٦) في (ب): ولم.

(٧) في (أ) و(ج): ينكح.

(٨) في (ب): يهودي.

(٩) في (ب): شيئاً.

(١٠) هكذا صورتها في (ب) نسباً.

(١١) الأم (١٤٦/٦-١٤٧) المزني (ص ٢٤١) الخاروي الكبير (٣٠٤-٣٠٣/٩).

(١) انظر: الأم (١٤٨/٦) روضة الطالبين (١٤٢/٧).

(٢) بعد هذا في (ب): "العدة والحيض".

باب تزويج البكر^(١)

١٢١٤- أبو حاتم عن الربيع قال ^(٢) الشافعي في البكر: يُزَوِّجُهَا أَوْهَا صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً^(٣)، والدلالة في ذلك^(٤) فعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين تزوج عائشة في صغرها^(٥)، واحتج بحديث^(٦) ابن عباس أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فرق في الكلام بين حكم الأيم والبكر؛ فجعل البكر مُسْتَأْمَرًا، والأيم أَحَقُّ بِنَفْسِهَا^(٧).

١٢١٥- وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَأَمَرُوا النِّسَاءَ فِي بَنَاتِنَ»^(٨)، فالأمر على الاحتيار، [وقال:] الاستمارة: الاستشارة^(٩)، وقد قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١٠): ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْاَمْرِ﴾.

١٢١٦- وَلَا يُزَوِّجُ الْأَبْكَارَ إِلَّا الْأَبَاءُ^(١١).

١٢١٧- ويجب أن يستأمرها، وَلَا يُنْكِحُهَا إِلَّا مِنْ حُبٍّ^(١٢)؛ فإن فعل.. جاز^(١٣).

(١) عنوان الباب ليس في (ب)، وهو فيها في (١٠٦/ب).

(٢) في (ب): وقال.

(٣) الأم (٤٧/٦) روضة الطالبين (٥٣/٧) المنهاج (ص ٣٧٥) مغني المحتاج (١٤٩/٣).

(٤) لمائة [١١٧ ص] من (م).

(٥) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: النكاح، ب: من بنى بامرأة وهي بنت تسع سنين، (٥١٥٨)، ومسلم ك:

النكاح، ب: تزويج الأب البكر الصغيرة، (١٤٢٢).

(٦) في (ب): في حديث.

(٧) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: النكاح، ب: لا ينكح الأب وغيره البكر والتيب إلا برضاها، (٥١٣٦)،

ومسلم ك: النكاح، ب: استئذان التيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، (١٤١٩) و(٤١٢١).

(٨) أخرجه أحمد (٥٠٥/٨)، (٤٩٠٥)، وعبد الرزاق (١٤٩/٦)، (١٠٣١١)، وأبو داود ك: النكاح، ب: في

الاستمارة، (٢٠٩٥)، والبيهقي (١١٥/٧) و(١١٦).

وحسنة محقق المسند، فقالوا: "حديث حسن، وهذا إسناده رجاله ثقات رجال الشيعين غير أن فيه رجلاً

مُتَّعاً حَدَّثَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ وَوَقَّعَهُ، وهذه القصة طرق أخرى تشدها وتضمنها وتبين أن لها أملاً،

وَصَفَّحَةُ الْأَبْنَانِ فِي الضَّعِيفَةِ (٦٧٧/٣) (١٤٨٦).

(٩) في (أ) و(م): "والاستشارة"، والظاهر أن الواو زائدة، وبخذفها يستقيم المعنى، والله تعالى أعلم.

(١٠) في (ب): عَزَّوَجَلَّ.

(١١) الأم (٤٧/٦) والجد كالأب كما في روضة الطالبين (٥٣/٧-٥٤).

باب تحريم الجمع والرضاع^(١)

١٢١٨ - أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي [رَحَّمَ اللَّهُ]: أَيْةُ امْرَأَةٍ نَكَحَهَا رَجُلٌ.. حُرِّمَتْ عَلَى أَبْنَاهُ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ [بِهَا] الْأَسَى، وَكَذَلِكَ تَحْرُمُ^(٢) عَلَى أَجْدَادِهِ مِنْ قَتْلِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ^(٣).

١٢١٩ - وكذلك وَلَدُ وَلَدِهِ مِنْ قَبْلِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَإِنْ سَقَلُوا^(٤)؛ لِأَنَّ الْأَبَوَةَ تَجْمَعُهُمْ^(٥) مَعًا^(٦).

١٢٢٠ - وكذلك يَحْرُمُ^(٧) كُلُّهُمْ مِنْ قَبْلِ الرِّضَاعِ، وَمَا حَرَّمَ عَلَى الْأَبَاءِ مِنَ نِسَاءِ الْأَبْنَاءِ.. فَكَذَلِكَ حَرَّمَ عَلَى الْأَبْنَاءِ مِنَ نِسَاءِ الْأَبَاءِ^(٨).

١٢٢١ - [يَحْرُمُ] عَلَى الرَّجُلِ^(٩) مِنْ أُمَّهَاتِ نِسَائِهِ وَبَنَاتِ نِسَائِهِ اللَّاتِي دَخَلَ عَنْ بَالِكَاحِ فَاصِبٍ^(١٠) (١١) (١٢)؛

١٢٢٢ - فَأَمَّا^(١٣) بِالزَّنَا^(١٤).. فَلَا حَكْمَ لِلزَّنَا^(١٥) يَحْرُمُ حَلَالًا^(١٦).

(١) فِي (أ) وَ(م): تَحِبُّ، فِي (ب): بَلَا تَقْطُ لَأُولَاهَا، .

(٢) وَنَصُّ فِي الْأَمِّ: (٤٧/٦) عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى عِوَضِ الْوُجُوبِ، وَانْظُرْ: رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (٥٣/٧-٥٤) مَعْنَى الْمَحْتَاجِ (١٤٩/٣).

(٣) بَعْدَ هَذَا فِي (ب): صِفَةُ هِيَ النَّبِيِّ.

(٤) هَذَا الْبَابُ فِي (أ) (٨١/١) مِنْ (ب).

(٥) فِي (أ): بَلَا تَقْطُ فِي (م): يَحْرُمُ.

(٦) أَيْ: تَحْرُمُ زَوْجَةُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلْ. انْظُرْ: الْأَمِّ (٣٨٨/٦) رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (١١١/٧).

(٧) فِي (ب): يَسْقُلُوا.

(٨) فِي (م): يَجْمَعُهُمْ.

(٩) أَيْ: تَحْرُمُ رُوحَةُ الْأَبِّ وَالْأَجْدَادُ وَإِنْ عَلُوا مِنْ قَبْلِ الْأَبِّ وَالْأُمِّ. الْأَمِّ (٣٨٨/٦) رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (١١١/٧).

(١٠) (١٠) فِي (أ) وَ(م): يَحْرُمُ.

(١١) الْأَمِّ (٣٨٩/٦) رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (١١١/٧).

(١٢) فِي (أ) وَ(م): الرِّجَالِ.

(١٣) هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (أ): فَاصِبٍ، هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (ب): فَاصِبَةٍ.

(١٤) الْأَمِّ (٣٨٨/٦) رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (١١١/٧).

(١٥) فِي (ب): وَأَمَّا.

(١٦) فِي (ب): الزَّنَا.

(١٧) فِي (ب): لَزْنَا.

١٢٢٣- ولو زنى رجل بامرأة.. لم تحرم عليه ولا على أبيه ولا على ابنه، وكذلك لو زنا بأم امرأته أو ابنة امرأته.. لم تحرم عليه امرأته^(٦).

١٢٢٤- وكذلك لو زنى بأخت امرأته.. [لم تحرم عليه]^(٧).

١٢٢٥- ولو تزوج امرأة سباح فاسد ودخل بها.. حرمت عليه أمها وابنتها؛ فإن لم يدخل بها.. لم تحرم عليه واحدة/ منهن^(٨).

١٢٢٦- ويحرم من الرضاع.. ما يحرم من النسب^(٩).

١٢٢٧- والكناح الفاسد والوطء بالشبهة يقوم في التحريم مقام الكناح الجائز^(١٠).

١٢٢٨- ولا يحل له أن ينكح من نكح من سأت الأم [التي] أرضعته^(١١)، وإن سفلن^(١٢)، وسأت^(١٣) (سيها)^(١٤)، وسأتها، وكل من ولدته من قبل الرجال والنساء^(١٥)، وكذلك أمهاتها ومن ولدها، وكذلك أحوالها؛ لأنهن خالاته، وكذلك عمتها وخالاتها؛ لأنهن عمت أمه وخالات أمه^(١٦).

(١) الأم: (٣٩٨/٦) وفيه: "لأن الله حرم نكحة الحلال تعريضاً للحلال وزيادة في نعمته بما أتاح به بأن أنتت به الحرام التي لم تكن قبله وأوجب بها الحقوق والحرام بخلاف الحلال... إن الحرام لا يحرم ما يحرم الحلال".
روضة الطالين (١١٧).

(٢) الأم: (٣٩٨/٦) روضة الطالين (١١٣/٧).

(٣) الأم: (٤٠١/٦).

(٤) الأم: (٧٠/٦) روضة الطالين (١١١/٧-١١٢).

(٥) الأم: (٧٠/٦) وهو نص حديث ابن عباس مرفوعاً، أخرجه البخاري (٢٦٤٥) ومسلم (١٠٧٠/٢): (١٤٤٥).

(٦) لعله يقصد الوطء في الكناح الفاسد لا مجرد العقد، كما في روضة الطالين (١١٢/٧) لأنه قال في روضة الطالين (١١١/٧): "فأما النكاح الفاسد.. فلا يتعلق به حرمة المصاهرة؛ لأنه لا يفيد حل المنكوحة، وحرمة غيرها فرع لحلها".

(٧) في (ب) زيادة: وبناتها.

(٨) في (ب): يسفلن.

(٩) نهاية [ص ١١٨] من (ز).

(١٠) في (أ) (ز): ابنتها، في (ب): بنتها، وفي الأم (٧١/٦): بنها، وهو الأول، وهو الذي أنشئه.

(١١) لأنهن أخواته وبنات إخوته وأخواته.

(١٢) انظر: الأم (٧١/٦) بنحوه، وانظر روضة الطالين (١٠٩/٧).

١٢٢٩- وكذلك (ولد^(١)) الذي أرضعت^(٢) بلبه^(٣)، وأمهائه وأحواله، وكذلك 'عماته وخالاته^(٤) من الرضاعة^(٥).

١٢٣٠- وإن أرضعت امرأة رجلاً^(٦).. فلا بأس أن يتزوج أبوه المرأة، وإن كانت لها ابنة.. تزوجها^(٧) الأب أيضاً^(٨).

١٢٣١- [والمرضة بمزلة أم الولد]^(٩).

١٢٣٢- ولا يحرم [من] الرضاع إلا خمس رضعات متفرقات؛ وذلك أن يرضع المولود ثم يقطع الرضاع ثم يرضع ثم يقطع^(١٠)، فإذا أرضعته في مرة ما يُعلم أنه قد وصل إلى جوفه، قلّ أو كثر.. فهي رضعة^(١١).

١٢٣٣- فإن^(١٢) أصعب^(١٣) أو أوجر^(١٤) خمس مرات.. فهي بمزلة خمس رضعات^(١٥).

(١) في (أ) و(ج): الولد، في (ب): الوالد، والصواب ما أثبتته كما هو في الأم، ولا يستقيم المعنى إلا به، والمقصود أن أبناء الرجل الذي له اللبن إجماعاً للرضيع.

(٢) في (ب): التي أرضعته.

(٣) في (أ) و(ج): ابنة. وفي الأم (٧١/٦ ط. رفعت) "وكذلك ولد الرجل الذي أرضعته ابنته" وفي (ط الساجد)

(٢٦/٥): "وكذلك ولد الرجل الذي أرضعته لبته"، وأشار بتحقيق طبعه دار الوفاء في الهامش أن في إحدى

النسخ (لبته) بدل (ابنته) التي وودت في ثلاث نسخ، ولو أثبت (لبته) لكان أول، والله أعلم.

(٤) في (ب): خالاته وعماته.

(٥) الأم (٧١/٦) روضة الطالبين (١٠٩/٧).

(٦) أي: مولوداً كما في الأم وعبر بذلك على اعتبار ما سيكون.

(٧) في (أ): بلا نقط، في (ج): يزوجه، في (ب): تزوجها.

(٨) وكذلك أمها، "لأنها لم ترضعه هو" كما في الأم (٧١/٦) روضة الطالبين (١١٠/٧).

(٩) لعله أراد أن الأم من الرضاعة كالأم من الولادة، فهي محرمة عليه وهو محرم لها يسافر بها. انظر: الأم

(٧١/٦).

(١٠) في (أ) و(ج): ثم يقطع ثم يرضع.

(١١) الأم (٧٦/٦) بنحوه، روضة الطالبين (٨-٧/٩).

(١٢) في (ب): وإن.

(١٣) في (أ) و(ج): استعطف.

١٢٣٤- فإن قيل، قال الله عز وجل: ﴿وَأَخَوْتُكُم مِّن الرِّضْعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]، وقيل الرضاع يقال: رضاع.

١٢٣٥- قيل له: لما قالت عائشة: «خمس رضعات»^(١٢)، وقالت^(١٣) في حديث آخر: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تحرم المصّة ولا المصتن»^(١٤)، وروى ابن الزبير^(١٥) عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله^(١٦).. ذهبنا إلى الوقت؛ لأما قالت: «كانت»^(١٧) عشر ثم نسخت^(١٨) بخمس» كما قال الله تبارك وتعالى في القطع: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [النّازعة: ٣٨] مطلقاً، ثم قطع النبي صلى الله عليه وسلم في

(١) الإسماعيل: هو صب اللبن في الأنف حتى يصل للدماغ. انظر: مختار الصحاح (ص ٢٧٠)، ثقة المتهاج (٢٨٧/٨).

(٢) الإتيار: هو صب اللبن في الحلق قهراً. انظر: مختار الصحاح (ص ٦٠٩)، ثقة المتهاج (٢٨٧/٨).

(٣) الأم (٧٦/٦) روضة الطالبين (٦/٩).

(٤) رواه مسلم ك: الرضاع، ب: التحريم بخمس رضعات، (١٤٥٢)، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرقن، ثم تسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن».

(٥) في (أ) و(ب): وقال.

(٦) نهاية [٨١/أ] من (ب).

(٧) رواه مسلم ك: الرضاع، ب: في المصّة والمصتن، (١٤٥٠) عن عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها.

(٨) هو عبد الله بن الزبير بن العوام، القرشي الأسدي، أبو بكر ويكنى بأبي حبيب أيضاً، كناه رسول الله صلى الله عليه وسلم باسم جده أبي بكر، وسماه باسمه، هاجرت أمه أسماء وهي حامل له، فولدت بقاء، في السنة الأولى، وقيل في الثانية، فكان أول مولود للمهاجرين بالمدينة. بويح الخلافة بعد وفاة معاوية في الحجاز، والعراق، واليمن، وخراسان سنة أربع وستين، جدّد بناء الكعبة، وأدخل فيها الحجر، قتله الحجاج بن يوسف الثقفي بمكة سنة ثلاث وسبعين. انظر: الاستيعاب (٩٠٥/٣)، أسد الغابة (١٣٨/٣).

(٩) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا وساطة، أخرجه أحمد (١٦١١٠) والسنائي ك: الكاح، ب: القدر الذي يحرم من الرضاعة، (٣٣٠٩)، وعبد بن حميد (٥٢٠).

(١٠) في (أ) و(ب): كان.

(١١) في (ب): نسخت.

ربع دينار^(١)، فكان اسم السرقة يقع على كل [من] سرق 'قليلاً أو كثيراً'، ثم رُقَّت اليُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ربع دينار.. فلما به، [و] كذلك ذكر الله تبارك وتعالى الأخوات^(٢) من الرضاعة بلا تأنيث^(٣)، ثم رُقَّت^(٤) عائشةُ الحمسي، وأُخبرت أنه مما نزل به^(٥) القرآن، فهو وإن لم يكن قرآنًا^(٦)/ (٥٩/ب) [يقراء].. فأقل حالاته أن يكون عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأن القرآن لا يأتي به غيره^(٧)، كما قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بكتابِ الله تبارك وتعالى»^(٨)، فَحَكَمْنَا به على هذا، وليس هو قرآنٌ يقرأ^(٩).

١٢٣٦- ولا يكون الرضاع إلا في الحولين^(١٠) لقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «انظروا ما إخوانكن؛ فإنما الرضاعة^(١١) من الجماعة»^(١٢).

١٢٣٧- ولو أُرْضِعَ^(١٣) أربع رضعات في الحولين، والحامسة^(١٤) بعد الحولين.. لم يحرم^(١٥) حنن يكون الخمس في الحولين^(١٦).

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري لك: الحدود، ب: قول الله تعالى: «والسارق والسارقة...» (٦٧٨٩) و(٦٧٩٠) و(٦٧٩١)، ومسلم لك: الحدود، ب: حد السرقة ونصاها، (١٦٨٤).

(٢) في (أ) و(ب): قليل أو كثير.

(٣) في (أ) و(ب): الاخوة.

(٤) في (ب): توقيت.

(٥) في (ب): وقت.

(٦) في (ب): من.

(٧) في (أ) و(ب): قرآن.

(٨) نهاية [١١٩ ص] من (ب).

(٩) متفق عليه؛ أخرجه البخاري لك: الاعتصام بالكتاب والسنة، ب: الاقتداء بسنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٧٢٧٨) و(٧٢٧٩)، ومسلم لك: الحدود، ب: من اعترف على نفسه بالزنا، (١٦٩٧) و(١٦٩٨).

(١٠) أي: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قضى في المسألة بالحنن، مع أنه ليس في القرآن نص في تلك المسألة بعينها؛ إلا أنه سماه قضاءً بكتاب الله. وانظر: الأم (٧٦/٦-٧٧).

(١١) الأم (٨٠/٦) وروضة الطالبين (٧/٩).

(١٢) في (أ) و(ب): الرضاع.

(١٣) متفق عليه؛ أخرجه البخاري لك: النكاح، ب: من قال: لا رضاع بعد حولين، (٥١٠٢)، ومسلم لك: الرضاع، ب: إنما الرضاعة من الجماعة، (١٤٥٥).

١٢٣٨- وإذا^(٥) كان اللبن من زناً.. لم يحرم من قبل الأب^(٦).

١٢٣٩- وإذا تزوج^(٧) الرجل امرأة^(٨) ولها لبن من زوجها الأول، ثم وطئها^(٩) الآخر.. كان اللبن للأول^(١٠).

١٢٤٠- وإذا^(١١) نكح الرجل نكاحاً شبهة يلحق به الولد.. فالرصاع يُحرّم من قبل الأب والأم^(١٢).

١٢٤١- ولو أن بكراً ذرّت^(١٣)، أو ثيباً بلا زوج ولا زناً، فأرضعتها^(١٤).. كان رضاعاً بلا أب^(١٥).

١٢٤٢- وإذا نكح في عدتها فأشكّل.. أُرْبَةُ القافة، وأُلْحِقَ بنظر^(١٦) القافة^(١٧).

(١) في (ب): رضع.

(٢) في (ب): الخامس.

(٣) هكذا في النسخ الثلاث.

(٤) الأم (٨٣/٦) بنحوه.

(٥) في (ب): فإن.

(٦) الأم (٨٤/٦) روضة الطالين (١٦/٩).

(٧) في (ب): زوج.

(٨) في (ب): المرأة.

(٩) في (أ) و(ز): ووطئها.

(١٠) انظر: الأم (٨٧/٦).

وهذا ما لم تلد، فإن ولدت.. فاللبن للثاني. المنهاج (ص ٤٥٥).

(١١) في (ب): وإن.

(١٢) روضة الطالين (١٦/٩).

(١٣) في رومة الطالين (٤/٩): "وقيل: لا يحرم لبن البكر، والصحيح الأول، ونص عليه في البويطي".

(١٤) هكذا في النسخ الثلاث، ولعل الصواب: "فأرضعتها".

(١٥) الأم (٨٥/٦) مفتي المحتاج (٤١٨/٣).

(١٦) هكذا مبورثها في (أ): بِشَبَلٍ، هكذا مبورثها في (ب): بِضَمٍّ، هكذا مبورثها في (ج): بِصَرٍّ.

(١٧) أي: أُرْبَةُ القافة المولودة بأي الزوجين ألحق.. لحق، وكان المُرْمَعُ ابنه هو. انظر: المرقى (ص ٣٠٨) رومة

الطالين (١٦/٩-١٧).

١٢٤٣- وإذا تزوج الرجل^(١) امرأة ولها لبن من زوجها الأول فاقطع، وأجلبها الآخر بعد اقطاع اللب ثم تاب بها اللبن^(٢).. سئل النساء عن الوقت الذي يتوب [لها فيه] اللبن من الحمل؛ فإن كان^(٣) إما يتوب^(٤) اللبن من الحمل في أشهر يعرفونها فأنى دون ذلك.. فاللبن للأول، وإن أتى ذلك في الوقت الذي يعرفونه.. فهو للآخر^(٥)، وإن أشكل.. فهو للأول، وإن قالوا منهما.. فهو للآخر^(٦) - وقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في السوداء إنما هو اختيار^(٧)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يحكم^(٨) عليه بقولها، ولا يجوز إلا أربع نسوة أو رجلين^(٩).

١٢٤٥- وإذا تزوج الرجل امرأة، ثم تزوج بعدها صبية، ثم أرضعت^(١٠) (الكبيرة الصغيرة)^(١١).. فُرق بينهما، ولم ينكح الكبيرة أبداً؛ لأنها من أمهات نسائه، وإن كان دحل/ بالكبيرة.. لم تحل له

(١) في (ب): رجل.

(٢) في (ب): لبن.

(٣) في (ب): قلن.

(٤) في (ب): يكون.

(٥) المعتمد هنا، وفيما لو أشكل، وفيما لو قيل إنه منهما.. أنه للأول. المنهاج (ص ٤٥٥).

(٦) المعتمد: أن اللبن بعد الولادة.. للثاني، وقبلها للأول. المنهاج (ص ٤٥٥) رومة الطالين (١٩/٩) وعارة شيخ الإسلام في منهج الطلاب (ص ١٠٦): "ولو وطئ واحد منكوبة أو أثنان امرأة بشبهة فولدت.. فاللبن لمن لحقه الولد، ولا تقطع نسبة اللبن عن صاحبه إلا بولادة من آخر؛ فاللبن بعدها له"، وما في البيهقي يخالف لما في الأم (٨٧/٦-٨٨) والمزني (ص ٣٠٩)، وانظر الخلاصة (ص ٥٣٥).

(٧) رواه البخاري لك: النكاح، ب: شهادة المرمية، (٥١٠٤)، عن عتبة بن الحارث وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: تزوجت امرأة فباعنا امرأة سوداء فقالت: «أرمتكما»، فأنبت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقلت: تزوجت فباعت بنت فلان، فباعنا امرأة سوداء فقالت لي: «إني قد أرضعتكما»، وهي كاذبة، فأعرض عني، فأنبت من قبل وجوهي، قلت: «إنها كاذبة»، قال: «كيف بما وقد زعمت أنك قد أرضعتكما؟ دعها عنك».

(٨) في (ب): حكم.

(٩) أو رجل وامرأتان. الأم (٩٤/٦) المزني (ص ٣٠٩) المنهاج (ص ٤٥٧).

(١٠) في (أ): وضعت، وكان الألف مطموسة أو متأكلة.

(١١) في (ب): الصغيرة الكبيرة.

الصغيرة؛ لأنها ربيبة من امرأة قد دخل بها، وإن لم يكن دخل بالكبرة.. فُرق بينهما^(١)، وله أن ينكح الصغيرة^(٢).

١٢٤٦- وإن^(٣) نكح كبرة وصغيرتين^(٤) فأرضعتها واحدة [بعد الأخرى، ولم يكن دخل بالكبرة].. انفسخ نكاح الكبرة والصغيرة التي أرضعتها أولاً، وكان نكاح التي أرضعتها [بعدها] ثابت؛ لأنها أرضعتها بعد وقوع الفراق عليها، وبعد أن باست أختها من الرضاعة حائز، وإن كان دخل بالكبرة.. فسوخ نكاحهن جميعاً؛ لأنهن من الربائب التي دخل بأمهاتهن^(٥).

١٢٤٧- فإذا^(٦) نكح رجل امرأة فلم يدخل بها حتى نكح أمها ودخل [بالأم].. فرق بينهما، ولا ينكح واحدة منهما أبداً^(٧).

١٢٤٨- وإن^(٨) دخل بالبنت^(٩) ثم [نكح] الأم ولم يدخل بها.. فرق بيه وبين^(١٠) الأم، وتبت على نكاح^(١١) البنت^(١٢) (١٣).

١٢٤٩- وإن تزوج الأم ولم^(١٤) يدخل بها حتى تزوج البنت^(١٥) فدخل بها.. فرق بينهما للجمع، ثم عاد إلى البنت^(١٦) إن شاء فكحها؛ لأنها من الربائب اللاتي^(١٧) لم يدخل بالأم فكحها^(١٨).

(١) نهاية [ص ١١٩] من (م).

(٢) الأم (٩١/٦) المزي (ص ٣٠٧) روضة الطالبين (٢٦/٩) المنهاج (ص ٤٥٦) معني المحتاج (٤٢٢/٣).

(٣) في (ب): ولو.

(٤) في (أ) و(م): وصبيتين.

(٥) انظر: الأم (٩١/٦-٩٢)، ولكن ليست فيه مسألة إن كان قد دخل بالأم.

وهو مفهوم ما في المنهاج (ص ٤٥٦) ومعني المحتاج (٤٢٢/٣).

(٦) في (ب): وإذا.

(٧) روضة الطالبين (١١٨/٧)، لأن الدخول بالأم يحرم البنت، والعقد على البنت يحرم الأم، وقد حصص مه كلا الأمرين.. فحرمتا عليه على التأييد..

(٨) في (ب): فإن.

(٩) في (ب): بالابنت.

(١٠) (وبين) ليست في (م).

(١١) نهاية [٨١/ب] من (ب).

(١٢) في (ب): الابنت.

(١٣) روضة الطالبين (١١٨/٧)، لأن العقد على الأمهات لا يحرم البنات.

١٢٥٠- ولو نكح البنت^(١) على الأم ولم يدخل بها.. فرق بينه وبين البنت^(٢)، وثبت نكاح الأم^(٣).

١٢٥١- وإن تزوج كبيرة ولم يدخل بها، وثلاث صغار، فأرضعتن واحدة بعد واحدة.. حرمت [عليه] الكبيرة، وأول صغيرة أرضعتها، وتحرم^(٤) الصغرى بعد؛ لأنهما أختان^(٥) مجموع بينهما في النكاح^(٦)، وإن لم يدخل بالأم.. فله أن يختار من الصغرى إن شاء؛ لأن من الراتب اللاتي^(٧) لم يدخل بأمهاتهن^(٨)، ولا^(٩) يتزوج الكبيرة [أبناً]؛ لأنها من أمهات نسائه^(١٠).

(١) في (ب): فلم.

(٢) في (ب): الابنت.

(٣) في (ب): الابنت.

(٤) في (ب): التي.

(٥) روضة الطالبين (١١٨/٧).

(٦) في (ب): الابنت.

(٧) في (ب): الابنت.

(٨) روضة الطالبين (١١٨/٧).

(٩) هكذا صورتها في (أ): **فمنحجاً**، هكذا صورتها في (ب): **فمنحجاً**، في (ن): وترحم. ولعلها: وترحم.

(١٠) في (ب): اختين.

(١١) في (ب): نكاح.

(١٢) وهو المختص، وذكر المسألة في الأم (٩١/٦) لكنه قال: "ثبت عقدة التي أرضعتها بعدما بانث الأولى، ويسقط نكاح التي أرضعت بعدها؛ لأنها أخت امرأته، فكانت كامرأة نكحت على أختها" ثم قال في (٩٢/٦) "قال الربيع: وفيه قول آخر"، ثم ذكر مثل قوله في البويطي هنا، أي أن الثانية والثالثة حرمان كلاهما.

وذكر في المزي (ص ٣٠٧) كما في الأم، ولكن المزي اختار فسح الجميع كما هو في البويطي.

وذكر في روضة الطالبين (٢٧/٩-٢٨) المسألة فقال: "فإذا أرضعت الثالثة.. أمسح نكاحها؛ لأنها حارت أختاً للثانية التي هي في نكاحه، وهل ينفسخ معها نكاح الثانية، أم يختص الامساح بالثالثة؟ قولان، وينسب الثاني إلى الجديد ووجه الشيخ أبو حامد، والأول إلى القديم، وهو الأظهر عند أكثر الأئمة، وبه قال أبو حنيفة وأحمد، واختاره المزي (ص ٣٠٨)، فعلى هذا.. المسألة من المسائل التي رُجِّح فيها القديم."

قلت: هو قوله في الجديد أيضاً كما هو في البويطي هنا، فالمسألة مما فيه قولان في الجديد، وافق أحدهما القديم. والله تعالى أعلم.

١٢٥٢- ولا ترجع^(٦) الكبرة عليه في شيء من صداقتها إن كان لم يدخلها، لأنها أفسدت على نفسها وعلى الروح، ولكل واحدة من الصغار نصف ما سُمي لها، ويرجع على الكبرة بنصف صداق كل واحدة منهن^(٧) ^(٨).

(١) في (ب): أتيتن.

(٢) في (ب): التي.

(٣) في (أ) و(م): بأمهاتها.

(٤) في (ب): فلا.

(٥) وهو المعصود، وانظر: الأم (٩١/٦-٩٢/٦)، المرنى (ص٣٠٧-٣٠٨)، روضة الطالبين (٢٧/٩-٢٨).

(٦) في (أ) و(م): يرجع.

(٧) الأم (٩١/٦) لكة قال: "ويرجع على امرأته مثل نصف مهر كل واحدة منهما، فإن لم يكن سمي لها مهرًا.. كان لكل واحدة منهما نصف مهر مثلها" وذكر في روضة الطالبين (٢١/٩) أربعة أقوال فيما يرجع به على المرأة التي أفضت الصغيرة، الأول وهو الأظهر: أنه يرجع بنصف مهر المثل - قلت: وهو نصه في المرنى (ص٣٠٧) - والثاني: جميع مهر المثل، والثالث: نصف المسمى - قلت: وهو نصه في الأم والبويطي - والرابع: جميع المسمى.

وانظر: روضة الطالبين (٢٠/٩ و٢٦).

(٨) بعد هذا في (ب): صلاة الجمعة.

وفي هامش: (أ) و(م): "من أول الباب إلى هذا الموضع.. عن موسى عن أبي حاتم عن الربيع".

باب الجمع بين الأختين

- ١٢٥٣- حدثنا موسى بن هلال رَحِمَهُ اللهُ قَالَ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ (٦٠/ب) قَالَ، قَالَ الشافعي^(١)، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٢): ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣]، فإذا^(٣) يكح رجل امرأة.. لم تحل^(٤) له أختها، وإن كانت أمة.. لم يحل له وطؤها، وحل له شراؤها^(٥).
- ١٢٥٤- فإن طلقها طلاقاً لا يملك فيه^(٦) الرجعة.. حل^(٧) له أختها وإن كانت في عدها، لأنها ليست بزوجة في ميراث ولا طلاق ولاظهار ولا إيلاء^(٨).
- ١٢٥٥- ومن معه من نكاح غيرها.. خالف معنى حكم الله، والله أعلم، بقول^(٩) الله عَزَّجَلَّ: ﴿مَتَى وَتِلْكَ وَزَيْغٌ﴾ [النساء: ٣]، فلما اختلف في ذلك.. كان من أباح^(١٠) له تمام الأربع أشبه بكتاب الله عَزَّجَلَّ، ومن حظر^(١١) عليه.. فقد^(١٢) خالف معناه عندنا^(١٣).

-
- (١) نهاية [١٢١] من (٢).
- (٢) في (ب): حَلَّ ذَكَرَهُ.
- (٣) في (ب): ولو.
- (٤) في (أ) و(ب): تحل.
- (٥) الأم ٥/٦ (٨) روضة الطالبين (١١٧/٧ و ١١٩).
- (٦) في (أ) و(ب): فيها.
- (٧) في (ب) له رواج أختها في عدها إن كانت بائنة مبرأة أو كرى، الأم (٧/٦) روضة الطالبين (١١٧/٧).
- (٨) هكذا صورها في (ب): لم يول.
- (٩) هكذا صورها في (ب): أَوْلَا.
- (١٠) في (أ) و(ب) و(ب): خطر.
- (١١) في (أ) و(ب): بعد.
- (١٢) من طلق زوجته.. فلا يحل له أن يكح أختها إن كانت في العدة من طلاق رجعي، وهذا عند الأربعة، وأما إن كانت في العدة من طلاق بائن بينونة صغرى أو كرى..
- فمذهب الحنفية والحنابلة: شرم ذلك أيضاً، ومذهب المالكية والشافعية: على جواز ذلك. انظر: بدائع الصنائع (٢٦٣/٢) الشرح الكبير للدردير (٢٥٥/٢) كشف القناع (٧٥/٥).

١٢٥٦- وإذا كانت عند الرجل أمتان أختان فوطئ إحداهما.. لم تقل له الأخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئها سكاك أو كناية أو بيع؛ فإذا حرم عليه.. حل له فرج الأخرى^(١)، وإن حرم عليه واحدة مهن، ثم أراد أن يرحم إليها.. لم تقل له الأخرى حتى تحرم^(٢) عليه الأخرى^(٣)، ثم كان هكذا أبداً^(٤).

١٢٥٧- وإذا اشترى الرجل جارية فوطئها ثم كبح أختها وهي حرة.. فلا يقل^(٥) له وطء الأمة إلا أن تطلق الحرة^(٦).

١٢٥٨- وإذا كانت عند الرجل 'أمتان أختان'^(٧) فوطئهما جميعاً، قيل له: «لا تقرهما»^(٨) حتى يحرم فرج إحداهما^(٩).

١٢٥٩- [وكذلك لو كان عنده امرأة حرة ثم اشترى أختها فوطئ عليها.. قيل له: لا تقرهما]^(١٠) حتى يحرم^(١١) فرج إحداهما].

(١) في (ب): الأولى.

(٢) النقط غير واضح في (أ)، في (ب): بلا نقط، في (ز): يحرم.

(٣) في (ب): الأولى.

(٤) الأم (٧/٦) روضة الطالين (١١٩/٧).

(٥) النقط غير واضح في (أ)، في (ز): قل.

(٦) الأم (٧/٦) روضة الطالين (١٢٠/٧).

(٧) في (ب): أمتين أختين.

(٨) في (أ) و(ز): يقرهما، في (ب): بلا نقط لأوله.

(٩) قال في الأم (٨/٦): "ولو كانت عنده جارية فوطئها فلم يحرم عليه فرجها حتى وطئ أختها.. اجتنب التي وطئ آخرها بوطئ الأولى، وأحب إلي لو اجتنب الأولى حتى يستترئ الأخيرة، وإن لم يفعل.. فلا شيء عليه إن شاء الله تعالى" ومنه في المزب (ص ٢٣٥) وهو المعتمد كما في روضة الطالين (١١٩/٧) فتبقى الثانية حراماً والأولى حلالاً، لكن يستحب أن لا يطأ الأولى حتى يستترئ، وانظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٧٠/٢).

(١٠) في (أ) و(ز): يقرهما، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١١) في (ب): بلا نقط لأولها.

١٢٦٠- [قال الضامعي:] ولا يجعلُ بُخْرَ نِكَاحِ الْأُمَةِ^(١) إلا بمعنيين^(٢)؛ أن يكون لا يجد طول الحرية^(٣)، ويكون يخاف^(٤) العنت وهو الرنا، وإذا كانت فيه الحصلة من^(٥) هاتين الحصلتين.. لم يمن له سكاها إلا باحتماعهما، وكذلك قال الله عَزَّجَلَّ: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ [النساء: ٢٥]، وقال في آخر الآية: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾، فسمّ الكلامُ هما جميعاً؛ ولأن الأصل أنهما مُحَرَّمَةٌ إلا بما أباح الله حلَّ نساؤه، من السكا، فلما اختلف^(٦) فيه^(٧).. لم يُزَلْ^(٨) عين^(٩) نعيمها بالاختلاف حتى يجمع الحاصلتين اللتين قال الله 'حلّ نساؤه'^(١٠)؛ وهو خوف العنت، ولا يجد طولاً لحره^(١١).

١٢٦١- وإذا/ كانت^(١٢) عند الرجل حرة.. فليس له أن يتزوج عليها أمة، وإن رضيت المرأة؛ لأنه لا يخاف العنت؛ للحره التي عنده^(١٣).

١٢٦٢- وإذا كانت عند الرجل أمة وتزوج^(١٤) [عليها] حرة.. قسم لها، ولم يكن ترويضها طلاقاً للأمة؛ لأن الله حلّ نساؤه^(١٥) لم يُنِ الروجات من الأزواج إلا بالطلاق أو الموت أو الردة، ولم يُنْهَها بنكاح عليها^(١٦).

(١) في (ب): أمة.

(٢) في (ب): لمعنيين.

(٣) في (ب): طولاً لحره.

(٤) نهاية [٣١/أ] من (ب).

(٥) في (ب): في.

(٦) في (ب): اختلفوا.

(٧) نهاية [١٢٢/ص] من (ز).

(٨) في النسخ: لم يُزَل.

(٩) أمّ زلّ، هكذا موروثاً في (أ)؛ هكذا موروثاً في (ب)؛ لم يُزَلْ لغيره، هكذا موروثاً في (ز)؛ لم يُزَلْ لغيره.

(١٠) في (ب): عز وجل.

(١١) الأمّ (٢٣/٦) روضة الطالبين (١٢٩/٧ و ١٣١).

(١٢) في (أ) و(ز): كان.

(١٣) الأمّ (٢٥/٦) روضة الطالبين (١٢٩/٧).

١٢٦٣- وليس لحر أن يتزوج أمة كتابية؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿مَنْ فَتَنَتْكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾

[النساء: ٢٥]،^(١).

١٢٦٤- ولا بأس أن يتزوج العبد^(٢) أمتين^(٣)، ولا يتزوج أربعاً؛ لأن من نساها مثل الحر يتزوج

الحرثين والأربع^(٤).

١٢٦٥- وقال الله عز وجل: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾، [الأنعام: ٢٢١]،

وقال [الله]: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٥) الآية [المائدة: ٥]، فساء^(٦) أهل

الكتاب حل، فإذا تزوج الذمي المغوسية.. فالولد الذي بينهما لا يحل للمسلم بكاحه؛ لأنه ممزوج من المغوسي ومن الصراي، وكلما مزج شيء من الحرام الحلال، مثل الزيت إذا وقع فيه^(٧) الحمر، أو السم يقع فيه الجنة، ومثل الفرس إذا حمل عليها الحمار فولدت بغلاً.. فلا يؤكل البغل^(٨).

١٢٦٦- وتنعك المرأة إذا رنت وحدثت؛ لقول الله تعالى^(٩): ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنكُمْ﴾ [البقرة:

٣٢]^(١٠)، وقد قال رجلٌ لرسول^(١١) الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن امرأتي لا ترُدُّ يد لأمس»، قال:

(١) في (ب): فتزوج.

(٢) في (ب): عز وجل.

(٣) الأم: (٢٥/٦) العبر (٦٣/٨) روضة الطالبين (١٣٣/٧) وفيهما: "وقال الربيع يمسح" ولم أحده في المختصر.

(٤) الأم: (١٥/٦-١٦) روضة الطالبين (١٣٢/٧).

(٥) في (أ) و(م): للعبد.

(٦) في (ب): الأمتين.

(٧) الخلاصة (ص: ٤٤٤).

(٨) المائدة: ٥.

(٩) في (ب): ونساء.

(١٠) في (أ) و(م): فيها.

(١١) المذهب (٣٤٢/١٧) المنهاج (ص: ٣٨٦).

(١٢) في (ب): عز وجل.

(١٣) النور: ٣٢، ولم يظهر لي وجه الاستدلال من الآية، إلا أن يكون العموم في الآية.

«اجبها»^(٢٧)، وحلده رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الرنا ورحم، ولم يأمر زوجها بتفريق أهله، فدل ذلك على أن الآية مسوخة^(٢٨)، ولو أمر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك^(٢٩) لروى عنه^(٣٠).

١٢٦٧- ولا نكاح إلا بولي، ألا ترى إلى ما قال الله عز وجل^(٣١): ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَائُوا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ [الفرقة: ٢٣٢]، وقال الله عز وجل: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، وقال في الإمام: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥]، فدل هذا على أن للأولياء^(٣٢) أمر^(٣٣) (٦١/ب) في بضع المرأة معهن، ودلت السنة من قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْأَتَمَّ أَحَقُّ بِمَسْجِئِهَا، والكر تَسْمَأُ^(٣٤)، ونكاح رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عائشة من أبيها وهي صغيرة^(٣٥).

(١) في (ب): يا رسول.

(٢) أخرجه أبو داود ك: النكاح، ب: الهي عن تزويج من لم يلد من النساء، (٢٠٤٩)، والنسائي ك: النكاح، ب: تزويج الزانية، (٣٢٢٩)، وقال: النسائي: هذا الحديث ليس بثابت، ورواه برقم (٣٤٦٥)، وقال: "هذا خطأ، والصواب مرسل"، وقال الألباني: "صحيح الإسناد".

قال الحافظ: أطلق النووي عليه الصحة، ولكن نقل ابن الجوزي عن أحمد بن حنبل أنه قال: لا يثبت عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الباب شيء، وليس له أمل. انظر: التلخيص الحبير (٤٨٥/٣)، وقال في ملوع المرام (ص ٣٤٦: ٩٤١): "رواه أبو داود والبخاري ورجاله ثقات".

(٣) كناية [ص ١٢٣] (م).

(٤) في (ب): بذلك رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٥) الأم (٢٨/٦-٣٠) مغني المحتاج (١٦٦/٣)، (٣٨٨).

(٦) في (ب): جل ثناؤه.

(٧) في (ب) و(م): الأولياء.

(٨) في (أ) و(م): أمر.

(٩) في (م): يستأذن، في (أ): لا يتضح النقط على أولها.

(١٠) انظر: الأم (٣١/٦-٣٢) روضة الطالبين (٥٠/٧).

١٢٦٨- وقال رسول الله ﷺ: ولا نكاح إلا بإذن ولي^(١)، فإن نكحت.. فكاحها باطل، ثم احتلف الناس في الأولياء، فلم يكن لحلاف أحد في ذلك معنى؛ لتسوت السنة في ذلك^(٢).

١٢٦٩- ولا ولاية إلا لـالبالغ رشيد أقرب الناس بها من عصبتها^(٣).

١٢٧٠- وإذا زوج الوليان وهما في موضع، فأيهما نكح أولاً بأمرها.. فهو جائز، ونكاح الثاني باطل^(٤).

١٢٧١- وإن^(٥) كان الولي غائباً^(٦)، وكان أولى بها، ولها ولي آخر هو أبعد منه.. فلا يزوج أبداً إلا السلطان، فإن^(٧) هو غاب مائة سنة.. لم تزوج أبداً^(٨).

١٢٧٢- وإن كان الوليان أحدهما أصغر من الآخر [فالبالغ أولى، فإن كان بعضهم]^(٩) أقرب من الآخر.. فالأقرب أولى، فهو واحد، ولا ينتظر الصغار حتى يبلغوا.

(١) أخرجه أحمد (٢٨٠/٣٢: ١٩٥١٨)، وأبو داود لك: النكاح، ب: في الولي، (٢٠٨٥)، والترمذي لك: النكاح، ب: لا نكاح إلا بولي، (١١٠١)، وابن ماجه لك: النكاح، ب: لا نكاح إلا بولي، (١٨٨١)، وابن الجارود (١٧٦/١: ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤)، وابن حبان (٣٨٨/٩: ٤٠٧٧)، وقال الحافظ في البلوغ: "صححة ابن المديني والترمذي وابن حبان، وأعلل بالإرسال".

(٢) انظر: الأم (٣٥/٦)، روضة الطالبين (٥٠/٧).

(٣) انظر: الأم (٣٨/٦)، روضة الطالبين (٦٤-٦٢/٧).

(٤) الأم (٤٣/٦)، روضة الطالبين (٨٨/٧).

(٥) في (ب): ولو.

(٦) في (أ) و(ز): غائب.

(٧) في (ب): وإن.

(٨) الأم (٣٨/٦).

إن عرف مكان العائب؛ فإن كان دون مسافة القصر.. فأصح الأوجه: لا تزوج حتى يراجع فيحضر أو يؤكّن، نص عليه في الإملاء، وإن كان على مسافة القصر.. زوجها السلطان.

وإن لم يعرف مكانه.. زوجها السلطان، إلا إن انتهى الأمر إلى غاية يحكم فيها القاضي بموته.. فتستقل الولاية إلى الأبعد. روضة الطالبين (٦٨/٧-٦٩).

(٩) في (أ) و(ز): وبعضهم.

١٢٧٣- ولا يكون الابن ولياً للأم؛ إلا أن يكون نسبها ونسب أبيه واحداً، ويكون^(١) أقرب الناس إليها مع ذلك^(٢).

١٢٧٤- والأخ أولى من الابن؛ لأن نسبها نسبه^(٣).

١٢٧٥- ولو أن رجلاً زوج أمه^(٤)، والرجل من قريش، والأم من العرب.. لم يكن الابن ولياً للأم؛ لأن العصبية هي مختلفة.

١٢٧٦- قال الشافعي^(٥): الكفو^(٦) هو الذين^(٧).

١٢٧٧- ولا يكون الولي^(٨) إلا مرشداً^(٩)، فإن^(١٠) كان بعض الأولياء الذين يلومها غير مرشدين.. كان الأبعد منهم أولى بها إذا كان مرشداً^(١١).

١٢٧٨- ولا يجوز النكاح إلا بأربعة^(١٢): الشهود، ورصى^(١٣) الولي، والناكح والسكحة^(١٤).

(١) في (ب): فيكون.

(٢) الأم (٣٧/٦) روضة الطالبين (٦٠/٧).

(٣) في (ب): نسبه نسبها.

(٤) في (ب): دَوَّجَ رَجُلٌ.

(٥) في (ز): أمة.

(٦) نهاية [ص ١٢٤] من (ز).

(٧) الكفو: النظير، لغة في الكفو. القاموس مع تاج العروس (٤٠٨/٣٩).

(٨) نقله أبو الطيب في التعليقة، كذا: النكاح (ص ٢٤٩) بلمع: (والكنو في الدين) ونقلها الحافظ في الفتح

(١٣٣/٩) بلمع: (الكفاءة في الدين).

(٩) نهاية [ص ٣١/ب] من (ب).

(١٠) في النسخ: مرشد.

(١١) نقله عنه أبو الطيب في التعليقة، كذا: النكاح (ص ١٨٤) ر: العزيز (٥٥٣/٧-٥٥٤).

(١٢) في (ب): وإن.

(١٣) المنهاج (ص ٣٧٧) معني المحتاج (١٥٤/٣).

(١٤) في (ب): بأربع.

(١٥) في (أ): ويرضى، في (ز): ويرضى.

١٢٧٩- فأما كل نكاح عقد والجماع لا يجعل فيه، مثل الرجل يُنكِح ابنة البالغ وهو عاتق فيقدم ويرصاه^(٢)، والبنت^(٣) الثبته^(٤) إذا كانت غائبة فأنكحها^(٥) أبوها فرضيت.. فالكاح باطل؛ لأن العقدة انعقدت بخيار،/ ألا ترى أن المرأة لو أبت أو أوى الابن.. كان مفسوخا بعير طلاق أو وقعه، وهو يشبه نكاح الشعة الذي^(٦) هي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه؛ لأن هذا^(٧) نكاح إلى مدة، ولم يختلف العلماء أن الخيار في النكاح لا يجوز، وهذا مما يشبهه^(٨).

١٢٨٠- والوصي لا يكون ولياً إلا أن^(٩) يكون [ولياً] من النسب^(١٠).

١٢٨١- وقال^(١١) مالك: وللوصي أن يُنكِح البكر^(١٢) غير البالغ إذا كان ذلك على وجه الطر، وليس للأخ أن يزوجها^(١٣) حتى تبلغ، وذلك أن للوصي أن ينمر مالها ويخرجها في كل ما كان لها حفظ^(١٤) وربما كان الكاح لها نظراً وحطاً، فإذا كان على الطر.. أحزنه، وإذا كان على غير ذلك.. فسختاه، وفيه إخراج مال، وليس لأحد من الأولياء أن يخرج ماله إلا الوصي^(١٥).

==
(١) انظر: الأم (٥٧/٦) المساج (ص ٣٧٤-٣٧٥) روضة الطالبين (٣٦/٧) ٤٥ و ٥٠ و ٥٥ وفيها تفصيلات وقود.

(٢) في (ب): فيرضى به.

(٣) في (ب): والابنة.

(٤) في (ب): الثيب.

(٥) في (أ) و(م): فنكحها.

(٦) في (ب): التي.

(٧) في (ب) زيادة: صار.

(٨) الأم (٥٩/٦).

(٩) في (أ) و(م): أب.

(١٠) الأم (٥٢/٦) روضة الطالبين (٣١٥/٧).

(١١) في (أ) و(م): قال.

(١٢) في (ب): اليتيم.

(١٣) في (ب): يزوج.

(١٤) في (ب): حفظاً.

(١٥) انظر: الشرح الكبير للدردير (٢٤٤/٢)، وأشار إليه في الأم (٥٣/٦) بقوله: "وقد قال قائل".

١٢٨٢- قال الشافعي: 'وليس للوصي أن يروح البتيم ولا البتيمة' الصغرة من قل أن الذي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إما جعل ذلك للأولياء في السب، وأبان ذلك في فعله وفعل^(١) عائشة أمهم أولياء السب لا أولياء المال؛ ولأن الأولياء إما جعلوا لدفع العار عن أنفسهم^(٢) [ولسبهم بها]^(٣)؛ ولأن الصغرة إذا زُوِّجَتْ^(٤).. لم يكن لها الخروج مما عقد عليها^(٥).

١٢٨٣- ولا يكون ولياً إلا ولي سب^(٦) أو نعمة بعناقه، ولا يكون مولى العناقاة ولياً وثم أحد من قرابة^(٧) المعتقة^(٨).

١٢٨٤- ولا يكون المملوك ولياً لأحد من ولده وإن كانوا أحراراً^(٩).

١٢٨٥- ولا يكون المسلم ولياً لاسن الكافرة، ولا يكون الكافر ولياً لاسن المسلمة، لقطع الله الولاية بين المؤمن والكافر، وإن لم يكن لها ولي وهي كافرة.. أنكحها السلطان من جهة الحكم^(١٠).

١٢٨٦- [قال الشافعي:] والوكالة في الكاح حائزة^(١١)؛ لأن الذي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: وإذا أنكح^(١٢) الوليان.. فلاؤل أخق، وإذا باع العجيران.. فلبيع للأول^(١٣)، فأحار الوكالة في البيع، وأجاز الوكالة في الكاح^(١٤).

(١) مكان هذا في (أ) و(د): ولا يزوج البتمة.

(٢) في (ب): في.

(٣) في (أ) و(د): ولتهم.

(٤) هكذا صورها في (ب): **بِالسَّبِّ** بها.

(٥) نهاية [ص ١٢٥] من (د).

(٦) الأم (٥٢/٦) روضة الطالبين (٣١٥/٦).

(٧) في (ب): النسب.

(٨) في (ب): قرابات.

(٩) الأم (٣٧/٦) روضة الطالبين (٦٠/٧).

(١٠) الأم (٣٨/٦) روضة الطالبين (٦٢/٧).

(١١) الأم (٣٨-٣٩/٦) روضة الطالبين (٦٦/٧).

(١٢) في (أ) و(د): جائز.

(١٣) في (أ) و(د): نكح، والمثبت كما في (ب) والأم.

١٢٨٧- وإذا أرادت المرأة أن تزوج أمتها فليس لها أن تؤكّي أمر الحارية/ (٦٢/ب) إلا رجلاً يجوز^(٣) له^(١) إيكاحها^(٢)؛ لأن أمرها إلى الولي، فليس لها ولاية في نفسها.. فكيف في غيرها^(٤).

١٢٨٨- قال الشافعي: إذا خطب الرجل إلى الرجل فقال: «أتزوجي فلانة بكذا وكذا»، فقال: «قد زوجتك»^(٥). لم يكن نكاحاً حتى يقول^(٦) الزوج^(٧): «قد قبلت النكاح»؛ لأن قوله: «أتزوجني» استفهام^(٨).

١٢٨٩- وإذا قال الأب: «قد زوجتك ابنتي»، فقال الزوج: «قد قبلت النكاح».. ثبت النكاح^(٩).

(١) أخرج الشافعي في الأم (٤١/٦) الشطر الأول منه، من حديث الحسن عن عفة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه أحمد (٥٨٢/٢٨: ١٧٣٤٩) بكلاً شطريه.

وجاء من حديث الحسن عن سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أبما امرأتك رؤيها وليان.. فهي للأول منهما، ومن باع بها من رجلين.. فهو للأول منهما». أخرجه أحمد (٢٧٦/٣٣):

٢٠٨٥، وأبو داود ك: النكاح، ب: إذا أنكح الوليان، (٢٠٨٨)، والترمذي ك: النكاح، ب: ما جاء في الولين يزوجان، (١١١٠) وقال: «حديث حسن»، والسنائي ك: البيوع: ب: الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق، (٤٦٨٢)، والحاكم (١٧٥/٢)، والبيهقي (١٤٠/٧-١٤١).

قال الحافظ في التلخيص الحبير (٣٥٧/٣): «حسنه الترمذي ومصححه أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم في المستدرک... وصحته متوقفة على ثبوت سماع الحسن من سمرة فإن رجاله ثقات لكن قد اختلف فيه على الحسن».

(٢) الأم (٤٢/٦) روضة الطالبين (٧٢/٧).

(٣) في (أ) و(ب): يجوز.

(٤) في (ب): لها.

(٥) في (ب): نكاحها.

(٦) انظر: روضة الطالبين (٦١/٧).

(٧) في (أ) و(ب): «نعم»، والصواب ما أثبتته من (ب)، وهو الذي يناسب تعليل البطلان، ولو كان الصواب ما في

(أ) فالجواب أن يكون التعليل هو عدم وجود أحد لفظي الترويح والإنكاح في كلام الولي، وليس مجرد أن الصيغة صيغة استفهام.

(٨) النقطة غير واضح في (أ)، في (ب): تقول.

(٩) ليست في (ب).

(١٠) الأم (٦١/٦) مغني المحتاج (١٤١/٣) روضة الطالبين (٣٩/٧).

١٢٩٠- وإذا قال الزوج: «قد تزوجت ابنتك بمائة»، فقال^(٢) الأب: «قد زوجتك».. جاز^(٣).

١٢٩١- فإذا^(٤) قال الروح للأب: «زوجني ابنتك فلاة»، فقال الأب: «قد زوجتك».. تست النكاح^(٥).

١٢٩٢- * قال^(٦) أبو عمران، قال أبو حاتم: لم يميز حتى يقول: قبلت.

(١) الأم (٦٠/٦) روضة الطالبين (٣٧/٧).

(٢) في (ب): وقال.

(٣) روضة الطالبين (٣٦/٧).

(٤) في (ب): وإذا.

(٥) الأم (٦٠/٦) المنهاج (ص ٣٧٤) معني المحتاج (١٤١/٣) روضة الطالبين (٣٨/٧).

(٦) هذه الفقرة ليست في (ب).

باب النشوز

١٢٩٣- حدثنا موسى بن هلال قال حدثنا الربيع قال^(١)، قال الشافعي، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٢):

﴿وَأِنْ جَفَثُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ الآية [النساء: ٣٥]، وقال: ﴿وَأَلَيْ غَفَاؤُنْ نُشُوزُهُمْ؟ فَعِظُوهُمْ﴾^(٣)، والبطّة^(٤) مباحة؛ لأنه قد يعظ الرجل امرأته وإن لم تنشز^(٥) ^(٦).

١٢٩٤- وأما المحرة والصرب.. فلا ينبغي له أن يضربها ولا يهجرها^(٧) حتى يكون قول أو فعل^(٨)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لَا يَجِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ»^(٩).

١٢٩٥- وقال (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) في الضرب: «لا تضرب امرأتك»^(١٠) ضربك أمتك^(١١).

١٢٩٦- وأما^(١٢) الشقاق فهو: الروجان يقع بينهما من الشر الذي لا يطهرُ عليه الناس.. فيشهد عليهما، ولا يُقرأ.. فيحكم عليهما، فيعش الوالي حكماً من أهله، وحكماً من أهلها في أن يصلحا؛ فإن استدلا على إقرارهما بشيء يكون شهادة^(١٣).. قطعاً^(١٤) بشهادتهما، وإن لم يستدلا.. لم يُعرق

(١) (قال) ليست في (م).

(٢) في (ب): عَزَّجَلَّ.

(٣) نهاية [ص ١٢٦] من (م) بعد قوله (نشوزهن).

(٤) في (ب): فالعظة.

(٥) النقط غير واضح في (أ)، هكذا صورتها في (ب): ، في (م): ينشز.

(٦) الأُم (٢٨٨/٦ و ٤٩٣) المنهاج (ص ٤٠٦) مغني المحتاج (٢٥٩/٣).

(٧) في (ب): يهجرها ولا يضربها.

(٨) الأُم (٢٨٨/٦ و ٤٩٣) المنهاج (ص ٤٠٦) مغني المحتاج (٢٥٩/٣-٢٦٠).

(٩) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الأدب، ب: المحرة، (٦٠٧٧)، ومسلم ك: البر والصلة، ب: تحريم المحر

نوق ثلاث بلا علم شرعي، (٢٥٦٠).

(١٠) نهاية [٣/٣٢] من (ب).

(١١) رواه أحمد (٣٠٩/٢٦-٣١٠: ١٦٣٨٤)، وأبو داود (١٤٢)، وعبد الرزاق (٢٦/١: ٨٠) والحاكم

(١٤٨/١)، وابن حبان (٣٣٣-٣٣٣/٣: ١٠٥٤)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٢٤٢/١)،

وعندهم بلفظ: «لا تضرب ظعنيتك...».

(١٢) في (ب): فأما.

(١٣) في (ب): بشهادة.

بيهما، ولم يكن للحكمين أن يُفرقا، ولا يأخذ^(٧) السال إلا بإقرارهما جميعاً، لأن علياً^(٨) قال: «[لا]، حتى يُفَرَّ»^(٩) بمثل الذي أَفَرَّت [به]»^(١٠)، ولم يُبعث إلا برضاهما، لهما، وعليهما، في العرق، وأخذ السال، فإذا رصبا.. فهما بمنزلة الوكيلين في العرق، وأخذ السال^(١١)، ولا يكون إلا برضاهما جميعاً^(١٢).

١٢٩٧- وقد قال الله تبارك وتعالى^(١٣): ﴿قَابِضُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ. وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾، ثم قال: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥]، فإذا لم يريد.. لم يتم الأمر بينهما^(١٤).

١٢٩٨- وإذا أخذ الرجل من امرأته على وجه الصرر، لما، ثم طلقها طلاقاً^(١٥) يملك الرجعة^(١٦)، وأخذ الشيء على الكره منها والضرر^(١٧).. فإنه يرُدُّ ذلك إليها^(١٨)، ويملك الرجعة، ولا يجوز^(١٩) الخلع^(٢٠).

(١) في (ب): قطع.

(٢) لعل الصواب: ولا يأخذ، أي: الحكمين.

(٣) في (ب): علي بن أبي طالب.

(٤) لا يظهر النقط في (أ) ولا في (ب)، في (م): يقر.

(٥) أخرجه الشافعي في الأم (٢٩٨/٦-٢٩٩ و٤٩٦) وصححه بقوله: «حديث علي ثابت عندما»، ورواه الطبري في تفسيره (٣٢٠/٨-٣٢١)، وعبد الرزاق في المصنف (٥١٢/٦: ١١٨٨٣)، والبيهقي (٣٠٦-٣٠٥/٧).

(٦) تكررت في (ب).

(٧) الأم (٢٩٨/٦ و٢٩٩-٤٩٤) المنهاج (ص ٤٠٦) معني المحتاج (٢٦١/٣).

(٨) في (ب): عز وجل.

(٩) قال القرطبي (١٧٥/٥): «المشهور من العلماء على أن المساطب بقوله: ﴿وإن نعتهم﴾ الحكام والأمرء وأن قوله: ﴿وإن يريدوا إصلاً﴾ يوفق الله بينهما﴾ يعني: الحكمين، في قول ابن عباس ومجاهد وغيرهما، أي: إن يرد الحكماء إصلاً.. يوفق الله بين الزوجين، وقيل: المراد الزوجان أي: إن يرد الزوجان إصلاً وصدقاً فيما أحرر به الحكمين.. ﴿يوفق الله بينهما﴾.

وانظر: جامع البيان للطبري (٣٣٢/٨): ومعا لم التزير للبهقي (٢٠٩/٢).

(١٠) في (ب) زيادة: لا، وهي خطأ.

(١١) فله عليها الرجعة إلا أن يكون طلقها ثلاثاً، كما في الأم (٢٩١/٦ و٤٩٨).

(١٢) في (ب): فالضرب.

(١٣) في (ب): عليهما.

١٢٩٩- وقال مالك [بن أنس]: يرد^(٣) إليها ما أخذ منها، ويتم الخلع، ولا يكون له الرجعة؛ لأنه بمنزلة الخلع^(٤).

١٣٠٠- قال الشافعي: لا يكون الخلع إلا ما أخذ [به] الرجل من المرأة عوضاً منها بطيب نفس منها^(٥).

١٣٠١- وإذا حس الرجل امرأته، ولم يؤد^(٦) إليها حقها، ولم يكن^(٧) حسنها إلا من قبل الثراث، أو يسيء إليها حتى تقتدي^(٨) منه.. فلا يعمل له ميراثها^(٩)؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩].

١٣٠٢- وقد قيل: الآية منسوخة، وهو آثم وله الميراث^(١٠).

١٣٠٣- قال الشافعي: جماع ما نحل^(١١) به العدية.. أن تكون المرأة^(١٢) كارهة للرجل، من أي أوجه^(١٣) الكراهية كانت، إذا كان ذلك من قبلها، أو تكون^(١٤) غير مؤدية لحق الله فيه.. حاز له

(١) في (أ) و(م): ولا يكون.

(٢) انظر: الأم (٢٩١/٦) و٤٩٨، وروضة الطالبين (٣٧٤/٧) وفيه: "ويكون الطلاق رجعاً إن لم يسم مალًا، وإن سماء.. لم يقع الطلاق"، وقال: "إذا اعترف بالخلع وأنكر الإكراه.. فالطلاق بائن بقوله، ولا رجعة".

(٣) في (أ) و(م): ترد.

(٤) قال الإمام مالك: "في المتديعة التي تقتدي من زوجها-: إنه إذا علم أن زوجها أضر بها ومبغض عليها، وعلم أنه ظالم لها.. مضى الطلاق، ورد عليها مالها، قال: فهذا الذي كنت أسمع، والذي عليه أمر الناس عندنا". ٨١. من الموطأ (٥٦٥/٢).

(٥) الأم (٤٩٧/٦).

(٦) في (ب): يؤدي.

(٧) لمائة [ص ١٢٧] من (م).

(٨) في (أ) و(م): يفتدي.

(٩) هو كذلك في الأم (٤٩٩/٦)، وهذا بخلاف المعتمد، كما في روضة الطالبين (٣٧٥/٧) وقال: "وحكى ابن كعب والحناطي قولاً أنه لا يرثها".

قلت: هو نصه في الأم والبيوطي. والله أعلم.

(١٠) في (ب): تبارك وتعالى.

(١١) انظر: الأم (٤٩٩/٦)، وهذا هو المعتمد كما في روضة الطالبين (٣٧٥/٧) وعمر عنه بالمشهور.

مخالعتها، وحلّ ما أعطته، وإن^(٥) كان ذلك أكثر مما أعطها؛ لأن المرح مباح له، كما لو أمهرها أكثر^(٦) من مهر مثلها.. جاز لها، ولا يأخذ الرجل من المرأة إلا أن تكون^(٧) طيبة النفس بذلك^(٨).

١٣٠٤- وإذا^(٩) ضررها على أن^(١٠) لم تقم^(١١) حدود الله.. فلا جناح عليه فيما أخذ منها إذا احتلعت^(١٢).

١٣٠٥- وإذا أقامت حدود الله فضررها لتختلع.. فلا يحل له ما أخذ منها^(١٣).

١٣٠٦- وإذا خالعت الرجل امرأته بشيء، بأخذ منها.. لم يكن ذلك طلاقاً إلا أن يبوي بالخلع الطلاق؛ لأنه كلام يشبه الطلاق فلا يستعمل إلا بالنية، فإذا لم يكن له نية.. رد ما أخذ منها، وكانت امرأته بحالها^(١٤)/(٦٣/ب).

(١) لا يظهر النقط في (أ)، في (ج): يحل.

(٢) في (أ) و(ج): المرأة تكون.

(٣) في (أ) و(ج): أن يوجه.

(٤) في (أ) و(ج): يكون، في (ب): بلا نقط.

(٥) في (ب): فإن.

(٦) في (أ) و(ج): أكثر.

(٧) في (أ) و(ج): يكون، في (ب): بلا نقط.

(٨) الأم ٢٩١/٦ و٢٩٣ و٥٠١ وروضة الطالبين (٣٧٤/٧).

(٩) في (ب): فإذا.

(١٠) في (ب): تقم.

(١١) الأم ٢٩٣/٦ و٥٠١ وروضة الطالبين (٣٧٤/٧).

(١٢) الأم ٤٩٧/٦ و٤٩٨ و٥٠١ وروضة الطالبين (٣٧٤/٧-٣٧٥).

(١٣) تكررت هذه الفقرة والتي تليها، في (أ) و(ج)، نحرولها، إلا أن قوله: "إلا أن يبوي بالخلع الطلاق" موجود في الموضع الثاني فقط، فأنته، وقال.

(١٤) كما هو في الأم (٥٠٢/٦).

والعتمد: أن لفظ (الخلع) إذا ذكر معه المال.. صريح، فلا يحتاج إلى نية، وقيل: هو كناية "وهذا ما نص عليه في مواضع من الأم (٥٠٢/٦) وقال القاضي الحسين وغيره: إنه ظاهر المذهب.

والأصح: كما في الروضة (٣٧٦/٧) أن الخلع والمقاعدة إن ذكر معهما المال.. فهما صريحان في الطلاق؛ لأن ذكره يشعر بالنيّة، والإا.. فكتايتان (فعلى الأول) وهو صراحة الخلع (لو جرى بغير ذكر مال) مع

١٣٠٧- وقال مالك [بن أنس]: إذا حالعها وقع الطلاق؛ كان أخذ منها أو لم يأخذ، وهي بائنة، نوى أو لم ينو.

١٣٠٨- [قال الشافعي]: وإذا حالع الرجل امرأته في مرضها.. فالخلع جائز إن كان صداق^(١) متلها أو أقل، فإن^(٢) كان أكثر فصحت.. فهو ماص^{(٣)/(٤)}، وإن ماتت.. كان ما زادته على مهر متلها وصية له يخاص بها أهل الوصايا^(٥).

١٣٠٩- وقد قيل: إذا كان بأكثر من صداق متلها.. مضى الخلع، وكان عليها صداق متلها؛ لأنه خلُع وقع مجهولاً، ألا ترى أنها إذا صحَّت.. تست له، وإن ماتت.. نقص على قدر ثلثها ووصاياها، وهذا أحب إلي.

١٣١٠- وإذا قال الرجل لامرأته: «أنت طالق وعليك ألف».. فهي طالق، ولا شيء عليها^(٦).

١٣١١- وإذا قال لها: «أنت طالق بألف»، أو: «طالق على ألف»؛ فإن شاءت ذلك.. فهي طالق به، ويتبعها بذلك، وإن لم تنسأ^(٧) ذلك حتى مضى وقت الخيار.. لم يقع طلاق^(٨).

زوجته بنية التماس قبولها ولم ينف العرض كأن قال خالعتك أو قاذبتك ونوى التماس قبولها فقبلت.. بانت و (وجب مهر مثل في الأصح). انتهى من معني المحتاج (٢٦٨/٣). وانظر: المنهاج (ص ٤٠٨) وفي روضة الطالبين (٣٧٦/٧) أن الشافعي نص في «الإملاء» على أن لفظ الخلع صريح، واختاره الإمام والغزالي والبعوي.

(١) في (ب): الصداق.

(٢) في (ب): وإن.

(٣) في النسخ: ماضي.

(٤) نهاية [ص ١٢٨] من (ز).

(٥) في (ب): وصاياها.

(٦) الأم (٥٠٨/٦) المنهاج (ص ٤٠٧) معني المحتاج (٢٦٥/٣).

(٧) فتطلق طلقة واحدة رجعية، وهذا إن لم تكن سأنه الطلاق بألف، وإلا.. فنفرمها الألف ويصح الخلع ويكون طلاقاً بائناً. الأم (٥٢٥/٦) المنهاج (ص ٤١٠) معني المحتاج (٢٧١/٣).

(٨) لا يظهر النقط في (أ)، في (ز): بشأ.

(٩) في (ب): الطلاق.

(١٠) الأم (٥٢٥/٦) المنهاج (ص ٤١٠) معني المحتاج (٢٧٢/٣).

١٣١٢- روفت الخيار عند أبي يعقوب [وأي محمد]؛ ما لم يتفرقا، أو تأخذ^(١) المرأة في عمى يذل^(٢) على ترك الخيار، مثل: أن تقبله^(٣) أو تمازحه^(٤) أو تمكه^(٥)/^(٦) من وطنها أو تنعطر^(٧)، وأشباه^(٨) هذا، وإنما أخذنا [هذا] من حديث السي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اليعان بالخيار ما لم يتفرقا، أو يكون بيعهما عن خيار»^(٩)، فوجدت البيع زوال ملك والطلاق زوال ملك.

١٣١٣- [قال الشافعي]: وإذا قال: «أنت طالق إذا أعطيتي ألفاً»، فقالت^(١٠): «قد رصيت، حدها من مالي عليك»، أو^(١١): «أنا أصممها لك»، أو: «أنا أحتال^(١٢) لك بها».. لم يكن ذلك خلعاً ولا طلاقاً؛ من قل/ أنه طلاق بصفة، وتمازج الصمة إعطاء المال، وليس ما سميا إعطاءً، وكذلك لو^(١٣) قال: إن أعطيتي ألفاً.. فأنت طالق^(١٤).

١٣١٤- فإذا خالعهما على شيء بعه.. حاز، فإن^(١٥) قبضه.. فذلك، وإن فات قل أن يقبضه.. فالخلع ماضٍ^(١٦)، وله عليها صداق متلها في الوقت الذي خالعهما فيه؛ إن كانت بكرًا.. فله مهر

(١) في (أ) و(ج): يأخذ.

(٢) في (أ) و(ج): يذل.

(٣) لا يظهر النقط في (أ) ولا (ب)، في (ج): يقبله.

(٤) لا يظهر النقط في (أ) ولا (ب)، في (ج): غير منقوطة.

(٥) في (أ): يمكنه، في (ب) و(ج): غير منقوطة.

(٦) نهاية [٣٢/أ] من (ب).

(٧) لا يظهر النقط في (أ)، في (ج): يتعطر.

(٨) في (ب): أو أشباه.

(٩) متفق عليه؛ أخرجه البخاري لك: البيهق، ب: اليعان بالخيار ما لم يتفرقا، (٢١١٠)، ومسلم لك: البيهق، بك الصدق في البيع والبيان، (١٥٣٢).

(١٠) في (ب): فقال.

(١١) في (أ) و(ج): و.

(١٢) في (ج): أختاره، والصحيح ما أثبت أعلاه، وهو من الحوالة.

(١٣) في (ب): إن.

(١٤) الأم (٥٠٣/٦) و (٥٢١) المناهاج (ص ٤١٠) مغني المحتاج (٢٧٣/٣).

(١٥) في (أ) و(ج): وإن.

(١٦) في النسخ: ماضى.

مثلها، وإن كانت كبيرة يوم خالعتها.. فله صداق مثلها على جملها^(١)، وإن كانت عبر جميلة.. فله صداق مثلها لمن يشبهها^(٢)،^(٣).

١٣١٥ - وإذا خالعتها بشرة لم يبد^(٤) صلاحها، أو بشيء محرم، أو مجهول، أو غرر.. فالخلع تام، وله صداق مثلها^(٥).

١٣١٦ - ^(٦) وإذا خالعت الرجل امرأتين على ألف حلقة واحدة.. فالذي يأخذ به الشافعي في ذلك: أن الخلع ماضٍ^(٧)، وعلى كل واحدة منهما^(٨) صداق مثلها^(٩)؛ لأن الخلع وقع بمجهولاً، ألا ترى أن الألف مقسومة عليهما على قدر مهر كل واحدة منهما، وذلك يزيد وينقص، وإنما^(١٠) يلزم في الخلع.. صداق مثل إذا وقع بمجهولاً؛ لقول الله عز وجل: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ [الأنعام: ٢٠٩]، ثم دللت السنة في حديث بروح أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **ولها مهر نسائها**، فكان الكاح معقداً^(١١) بلا تسمية للصداق^(١٢)، ويفرض الصداق من بعد، وإنما كان

(١) كناية [ص ١٢٩] من (ز).

(٢) في (أ) و(ز): عما شبهها.

(٣) الأم (٥١٣/٦) وروضة الطالبين (٣٩٠/٧).

(٤) في (ب): يبدو.

(٥) الأم (٥٠٩/٦ - ٥١٠) وروضة الطالبين (٣٨٩/٧ - ٣٩٠) المتاح (٤٠٧) مغني المحتاج (٢٦٥/٣).

(٦) في (ب) زيادة: "قال الشافعي".

(٧) في النسخ: ماضي.

(٨) في (أ) و(ز): منهن.

(٩) وهو المعتمد، وقال في الأم (٥٠٣/٦): "في المال قولان: أحدهما: أن الألف عليهما على قدر مهرهما.

والآخر: أن على كل واحدة منهما مهر مثلها؛ لأن الخلع وقع على كل واحدة منهما بشيء مجهول، قال الربيع: وهذا أصح القولين عندي". وانظر. الأم (٥١٣/٦ - ٥١٤) و٥١٦ وروضة الطالبين (٢٦٩/٧).

(١٠) في (أ) و(ز): وإنما.

(١١) في (ب): يعتقد.

(١٢) في (ب): الصداق.

ذلك تمليكاً^(١) من امرأة في^(٢) بضعها، وكذلك الخلع إذا وقع مجهولاً.. كان عليها^(٣) صداق مثلها؛ لأن^(٤) ملكتها بضعها^(٥) ولا شيء أولى أن يشته [بشيء].. من بضع بضع.

١٣١٧ - [قال الشافعي:] وإذا قالت المرأة للرجل: طلقني ثلاثاً^(٦) بألف، فطلقها واحدة.. فله ثلث الألف؛ لأن^(٧) حكم الواحدة قد وقع، لا يقدر على الرجوع فيه، وعليها ثلث ما سمّت من الألف، ولا يملك الرجعة؛ لأنه خلع^(٨).

١٣١٨ - وإذا قالت له: طلقني واحدة بألف، فطلقها ثلاثاً.. كانت له الألف^(٩) بالواحدة، ولا تحمل^(١٠) له حتى تنكح زوجاً غيره^(١١).

١٣١٩ - [قال الشافعي:] وإذا خالعه^(١٢) (ب/٦٤) بشيء بعينه فاستحق ذلك الشيء من عد أو ذهب أو ورق بعينها فنلف قبل أن يقبضه^(١٣).. فله صداق مثلها،^(١٤) وإن^(١٥) كانت دابرة بغير عينها فاستحققت.. رجع عليها بالدنانير.

١٣٢٠ - وإذا خالعها بسبعة موصوفة إلى أجل.. فذلك جائز، والخلع جائز^(١٦).

(١) في النسخ: تمليك.

(٢) في (ب): إلى.

(٣) في (ب): عليه.

(٤) في (أ) و(ز): لأن.

(٥) في (ز): بضعها.

(٦) في (ب): ثلاث تطليقات.

(٧) في (أ) و(ز): لا.

(٨) الأم (٥١٧/٦) المنهاج (ص ٤٠٩) مغني المحتاج (٢٧٠/٣) وقال: "تغلياً لشوب الجمالة".

(٩) في (ب): ألف.

(١٠) في (أ) و(ز): تحمل.

(١١) الأم (٥١٧/٦) المزني (ص ٢٦٠) المنهاج (ص ٤٠٩) مغني المحتاج (٢٦٩/٣).

(١٢) في (ب) زيادة: أو بعدما قبضه، ومخالفة لما في الأم.

(١٣) نهاية [ص ١٣٠] من (ز).

(١٤) في (ب): فإن.

(١٥) الأم (٥٢٦/٦) المنهاج (ص ٤١١) مغني المحتاج (٢٧٤/٣).

١٣٢١- [قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ:] وإذا اختلف الرجل وامرأة فيما وقع به الخلع من العوص.. تخالفا ولزمهما الخلع، وكان عليها صداق مثلها كاختلافهما في البيع العانت؛ لأن الخلع فائت لا يرجع فيه^(١).

١٣٢٢- إذا أقر الرجل^(٢) بالخلع وأكرت امرأة؛ فإن كان الزوج أقر أنه خالعهما على تعجيل شيء لا يتم الخلع إلا بقضيه.. لم يلزمه شيء إلا بدفعه، وإن أقر بالخلع بشيء يتبعها به وأكرت.. حلفت ولزمه^(٣) الخلع [بإقراره] وكانت ظالمة له^(٤).

١٣٢٣- وإن^(٥) قال [الرجل:] «قد خالعتك بمائة أمس، فلم ترضين»، وقالت: «هل^(٦) رضيت..» فالقول قول الزوج مع بيمه؛ لأنه لا يُقرُّ أنها بابت^(٧) منه بالطلاق.. فلا يلزمه إلا بإقرار أو بيمين^(٨) [لها] عليه.

١٣٢٤- وإذا تزوج الحرُّ أمةً رَحُل، ثم خالعه السيد عن أمته قبل أن يدخل بها؛ فإن ملكه ووجده^(٩) بالخلع.. فليس يخلع، وهي امرأته بخالها؛ من قبل أن الخلع لا يتم إلا بملكه، فإذا ملكها.. انفسخ النكاح وصارت ملكاً، ولا^(١٠) يقع الطلاق على ملك.

(١) الأم (٥٢٢/٦) المنهاج (ص ٤١٢) مغني المحتاج (٢٧٨/٣).

(٢) في (ب): رجل.

(٣) في (ب): وألزمه.

(٤) الأم (٥٢٤/٦) روضة الطالبين (٤٣١/٧).

(٥) في (ب): وإذا.

(٦) في (أ) و(م): بلى قد.

(٧) في (أ) و(م): ثابت.

(٨) هو مفهوم ما في الأم (٥٢٤/٦) وذكر الرامعي المسألة في العزيز (٣٣٦/٥) والووي في روضة الطالبين

(٣٩٨/٤) وسياها على مسألة (تعميص الإقرار)، وقال في العزيز (٣٣٣/٥) وروضة الطالبين (٣٩٦/٤) إن

الأظهر: هو القول بتعميص الإقرار، فعلى هذا: فالعتمد بخلاف ما في الأم والميوطي، واطر: شيايا الروايا

(ص ٣٦٦).

(٩) كناية [٣/٣] من (ب).

(١٠) في (أ) و(م): لا.

١٣٢٥- [قال الشافعي:] وإذا نكح الرجل امرأتين، في عقد واحد بألف.. فالنكاح ثابت، والألف باطل، ولكل واحدة صداق مثلها، كان أكثر من الألف^(١) أو أقل^(٢)؛ لأنه ملك بضعها بغير، وقد هي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيع العرر، وبيع العرر: كُلُّ ما اشتريته بتمنٍ غير معلوم، كما لو أن رجلاً اشترى توبس من رجلين^(٣) بألف، ولم يُسمَّ^(٤) لكل واحد ثمنًا من الألف.. كان غرراً؛ لأنه لا يدري^(٥) كم قيمة كل ثوب من الألف.

١٣٢٦-^(٦) [قال الشافعي:] قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٧): ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِإِتِبَالٍ﴾ [إِلَّا أَنْ تَكُونَتْ بِحَكْرَةٍ عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ] الآية [السا: ٢٩]، فأضاف/ مالَ كُلِّ امرئٍ إليه، وحَرَّمَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ؛ إِلَّا/ (٨) في 'أوضاع التي' حصنها السة^(٩)؛ مثل الرجل يعتق نصف عبده موسراً.. فيعتق عليه السلطان بغير رضائه^(١٠).

١٣٢٧- والرجل يشتري والده^(١٢).. فيعتق عليه، وقوله^(١٣): يعتق^(١٤) الأب والجد والأم والولد ومن ولد [ولده من] الابن والبنت^(١٥)^(١٦).

(١) في (ب): ذلك.

(٢) وهو المتمد: وعمره في الروضة (٢٦٩/٧) بالأظهر، لكن قال في المربي (ص ٢٥٠): "ولو أمدق أربع نسوة ألقاً.. قسمت على قدر مهرهن" وتعقبه المزي بقوله: "فساد المهر بقوله أولى".

(٣) في (ب): رجل.

(٤) في (ب): يسمي.

(٥) في (أ) و(ب): يدري.

(٦) في (ب) قبل هذه الفقرة عنوان: الفصص.

(٧) في (ب): عز وجل.

(٨) نهاية [ص ١٣١] من (ب).

(٩) في (ب): الموضع الذي.

(١٠) انظر: الأم (٦٣٦-٦٣٧).

(١١) انظر: اختلاف مالك والشافعي من الأم (٥٣٢/٨-٥٣٣)، الأم (٢٨٣/٩)، وسياقي تشرح الحديث، وهو حديث: «من أعتق شركاً له في عبده...».

(١٢) في (ب): ولده.

(١٣) أي: وقول الشافعي ومذهبه: أن القرابة التي تعتق بملكها هي هذه.

١٣٢٨- والرجل [يتفق] على ولده^(١) [ومن وصفناه]^(٢).

١٣٢٩- ومثل ما دل عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قوله: «ما أصابت المواشي بالليل.. فذلك ضامن على أهلها»^(٣)، ولما^(٤) ضمن رب الماشية^(٥) ما فعلت ماشيته.. كان فعله أكثر^(٦) (٣)^(٤).

(١) في (ب): فيعتق.

(٢) في (ب): والابنة.

(٣) الأم (٣٠٢/٩).

(٤) في (أ) و(م): ولد.

(٥) سيأتي في باب النفقة قريباً.

(٦) مدار الحديث على الزهري، واختلف عليه،

• فروي عن الزهري عن حرام بن محبصة مرسلاً. أخرجه مالك (٧: ٧٤٧/٢)، وعنه الشافعي في اختلاف الحديث (٣١٥/١٠) ويختصر المزني (٢٦٨)، ومن طريقه البيهقي (٣٤٢-٣٤١/٨)، ورواه من طرق أخرى، ورواه أحمد (٩٧/٣٩: ٢٣٦٩١) وابن ماجه ك: الأحكام، ب: الحكم فيما أفسدت المواشي، (٢٣٣٢)، وابن الجارود (ص ٢٠١: ٧٩٦).

• وروي عن حرام عن البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موصولاً، رواه الشافعي في اختلاف الحديث (٣١٦/١٠)، وأحمد (٥٦٨/٣٠: ١٨٦٠٦)، وأبو دارود ك: البيوع والإجارة، ب: المواشي تفسد زرع قوم، (٣٥٧٠)، ومن طريقهما البيهقي (٣٤٢-٣٤١/٨)، ورواه من طرق أخرى، والنسائي في الكبرى (٥٧٠٢: ٣٣٤/٥) و٥٧٠٣ ك: العارية، ب: تضمنين أهل الماشية ما أفسدت مواشيهم بالليل، (٥٧٥٣ و ٥٧٥٢)، وابن ماجه (٢٣٣٢)، والدارقطني (١٥٥/٣) والحاكم (٤٧/٢: ٤٨).

• وروي عن حرام عن أبيه، كما هو عند أبي دارود (٣٥٦٩). والنسائي في الكبرى (٥٧٥٤: ٣٣٤/٥) ولم يظف النسائي: (عن ابن محبصة عن أبيه محبصة) وابن حبان (٣٥٤/١٣: ٦٠٠٨) والبيهقي (٣٤٢/٨).

• وروي عن الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلاً، كما هو عند أحمد (١٠١/٣٩: ٢٣٦٩٤) وابن الجارود (ص ٢٠١: ٧٩٦) والبيهقي (٣٤٢/٨).

• وروي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن البراء موصولاً. رواه النسائي في الكبرى (٥٧٥٥)، وضعفه. قال الشافعي: «أخذنا به لثبوتِه باتصاله ومعرفة رجاله». أ. من اختلاف الحديث (٣١٦/١٠).

وقال الحافظ ابن عبد البر: «هذا الحديث؛ وإن كان مرسلاً.. فهو حديث مشهور، أرسله الأئمة وحدث به التفات، واستعمله فقهاء الحجاز، وتلقوه بالقبول، وجرى في المدينة به العمل، وقد زعم الشافعي أنه تتبع مراسيل سعيد بن المسيب فألفاها مصححاً، وأكثر الفقهاء يُحتجون بها، وحسبك باستعمال أهل المدينة وسائر أهل الحجاز لهذا الحديث. أ. من التمهيد (٨٢/١).

ومصحح الألباني الحديث موصولاً عن الرءاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الصَّحِيحَةِ (١/٤٧٧: ٢٣٨).

(١) فِي (ب): فَلَمَّا.

(٢) فِي (ب): الْمَالُ فِيهِ.

(٣) انْظُرْ: الْأُمُّ (٧/٤٨٩-٤٩٠).

(٤) بَعْدَ هَذَا فِي (ب): قَالَ الشَّافِعِيُّ: كُلُّ مَنْ غَضِبَ مِنْ رَجُلٍ شَيْئًا فَأَدْرَكَ وَهُوَ قَائِمٌ...

(باب النفقة^(١))

١٣٣- حدثنا موسى قال حدثنا الربيع قال الشافعي، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(٢): ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ

حَمْلًا فَلْيَنْقِرُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [النساء: ٦]، وقوله: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ يَرْزُقُهُنَّ وَيَكْسُوهُنَّ

بِالْمَعْرُوفِ﴾ [المرءة: ٢٣]، وقوله ^(٣): ﴿ذَلِكَ أَذْفَىٰ إِلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣]، فدلَّت السُّنَّةُ حينُ أمر

رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذا ^(٤) أن تأخذ ^(٥) من مال أبي سفيان ^(٦) ما يكفيها وولدها بالمعروف ^(٧)،

وقال: «وللمملوك نفقته» ^(٨) وكسوته ^(٩) بالمعروف ^(١٠)، وكل ^(١١) روح له زوجة.. فعليه بمقتضا

وكسوتها؛ موسرة كانت أو فقيرة ^(١٢) ^(١٣).

(١) مكان عنوان الباب: بياض في (ب)، وهو فيها في [٣٠/١].

(٢) في (ب): عز وجل.

(٣) في (ب): وقول الله.

(٤) في (أ) و(م): هند.

(٥) في (ب): يأخذ.

(٦) هو: أبو سفيان، صَخْرُ بْنُ حَرْبٍ بن أُمَيَّةَ القرشي الأموي، وهو والد يزيد ومعاوية وغيرهما. من أشراف

قريش، وكان تاجراً ينهر النجار بماله وأموال قريش إلى الشام وغيرها من أرض العجم، وكان يخرج أحياناً

بنفسه، وهو الذي قاد قريشاً كلها يوم أحد، وكان أبو سفيان صديق العباس، وأسلم ليلة الفتح، وشهد

حسباً، وأعطاه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غنائمها مائة بعير وأربعين أوقية، وأعطى اسمه يزيد ومعاوية،

كل واحد مثله، وتوفي في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: ثلاث وثلاثين، وقيل غير ذلك. انظر:

أسد الغابة (١٤٨/٥)، الإصابة (٣٣٢/٣).

(٧) سبق تخريجه.

(٨) في (أ) و(م): للملوك.

(٩) في (ب): نفقة.

(١٠) في (ب): وكسوة.

(١١) هنا في (ب) بياض بمقدار ثلاث كلمات.

(١٢) في (ب): فكل.

(١٣) في (ب): معصرة.

(١٤) الأم (٢٢٦/٦ و ٢٢٧) المنهاج (ص ٤٥٨-٤٥٩) حُفَةُ الْحِجَابِ (٣٠٢/٨ و ٣١٠).

١٣٣١- فإن كان الرجل معسراً.. فعليه ^(١) مُدٌّ لِكُلِّ يَوْمٍ، وهو ^(٢) أَقَلُّ الكفارات، ولحامدها؛ إذا كان مثلها لا تحُدُّ ^(٣) نفسها ^(٤).

١٣٣٢- فإن ^(٥) كان للرجل من يكفيها أمر الخدمة.. فليس عليه نفقة الخادم ^(٦).

١٣٣٣- وإن ^(٧) كان الرجل مُسَدِّداً ^(٨).. فعليه مد وثلاث ^(٩)؛ لحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في العرق خمسة عشر أو عشرين.

١٣٣٤- وإن كان موسراً.. فعليه مدان ^(١٠)؛ لحديث كعب بن عجرة ^(١١).

(١) في (ب): فإن عليه.

(٢) في (ب): وفي.

(٣) في (ب): يتندم.

(٤) الأم (٢٢٩/٦) المنهاج (ص ٤٥٨ و ٤٥٩) شفة المحتاج (٣٠٢/٨ و ٣١٦).

(٥) في (ب): وإن.

(٦) الأم (٢٢٦/٦) شفة المحتاج (٣١٥/٨).

(٧) في (ب): فإن.

(٨) يقال: سبداً من عوز وعيتي: لما تُسَدُّ به الحلة والحاجة، ويُرمَقُ به العيتي، مستعار من سبداً القارورة، أي: ما يكفي حاجته، وقيل: هذا يقال إذا لم يكن تاماً، ومعناه: إن أغور الأمر كله.. ففي هذا ما يسدُّ بعض الأمر. انظر: القاموس مع تاج العروس (١٧٩/٨).

(٩) النقة على المتوسط.. مد ونصف كما في الأم (٢٣١/٦) المنهاج (ص ٤٥٨) شفة المحتاج (٣٠٢/٨).

يراجع ما في الأم (٤٧٦/٣).

(١٠) الأم (٢٣٠/٦) المنهاج (ص ٤٥٨) شفة المحتاج (٣٠٢/٨).

(١١) هو: كعب بن عجرة بن أمية بن عدي البلوي، يكنى أبا محمد، وقيل في كنيته غير ذلك، روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحاديث، وعن عمر، وشهد عمرة الخديبة، ونزلت فيه قصة المدينة، قُطعت يد كعب في بعض المغازي، ثم سكن الكوفة، روى عنه: ابن عمر وجابر وابن عباس وآخرون، مات بالمدينة سنة إحدى وقيل ثنتين وقيل ثلاث وخمسين. انظر: الاستيعاب (١٣٢١/٣)، أسد الغابة (١٨١/٤).

(١٢) قال: سُحِلَتْ إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والقمل يتأثر على وجهي فقال: «ما كنت أرى الوجد بلغ بك ما أرى، أو: ما كنت أرى الجُهد بلغ بك ما أرى، بُد شاة؟ فقلت: لا، فقال: «فصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع».

١٣٣٥- ومن الكسوة إن كان معسراً أو كانت معسرة.. قدر ما/ ^(١) يواربها، مما يكفيها ^(٢)، لا تموت برداً في الشتاء، ولا يؤذيها الحر في الصيف، من لباس بلدها مما يشبهها ^(٣).

١٣٣٦- فإن ^(٤) كانت/ (٦٥/ب) موسرة وهو معسر.. فعليه أقل ما يلبس مثلها [من يشبهها] ^(٥) في بلدها، ولا يطر إلى إفسار الرجز؛ لأنها أباحت بصعها بذلك، فيعطي على قدرها أقل ما يكفي مثلها ^(٦).

١٣٣٧- وإن كانا موسرين كلاهما.. فليس لما عليه الخبز ولا الوشي ولا الحرير ولا القوي ^(٧) ولا الثروي ^(٨)، ولما عليه أقل ما يلبس مثلها من يشبهها في بلدها.

١٣٣٨- ومن الأدم ^(٩) من المعسر ^(١٠) [على] أقل ما يكفي رجلاً ^(١١) في ^(١٢) بلده ^(١٣)، وللوسط أقل ما يكفي وسط أهل البلاد، وللموسرين ^(١٤) أقل ما يكفي أهل اليسار من بلاده ^(١٥).

رواه البخاري ك: المختصر ب: الإطعام في الفدية نصف صاع، (١٨١٦)، ومسلم ك: الحج، ب: جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى، (١٢٠١).

(١) نهاية [ص ١٣٢] من (ز).

(٢) في (أ) و(ز): تكتفيها.

(٣) الأم (٢٢٩/٦) النهاج (ص ٤٥٩) شفة المحتاج (٨/٣١٠-٣١١).

(٤) في (ب): وإن.

(٥) في (ب) زيادة: وإن كانت موسرة وهو معسر.

(٦) قال في الأم (٢٢٩/٦): "وفرض لما من الكسوة ما يكسى مثلها بلدها عند المقتر" فهل هذا مخالف لما في البيهقي؟

(٧) "القوي": كلمة فارسية، وهي: ثياب بيض، تنسب إلى قوقستان، بين بسامور وهراة، يقال: ثوب قوي لما ينسج به، وكل ثوب أشبهه يقال له: قوي، وإن لم يكن من قوقستان. انظر: القاموس مع تاج العروس (٤٧٩/٣٦-٤٨٠).

(٨) نسبة إلى مرو، بلاد خراسان بل هي أم خراسان. انظر: القاموس مع تاج العروس (٣٩/٥٢٠).

(٩) في (ب): الأدام.

(١٠) في (ب): للمعسر.

(١١) في (أ) و(ز): رجل.

(١٢) في (ب) زيادة: وسط أهل.

(١٣) في (ب): البلاده.

- ١٣٣٩ - وليس على الرجل نفقة ولده إن كانوا صغاراً إذا كانوا مياسر^(٣).
- ١٣٤٠ - والفرق بين الولد والمرأة: أن المرأة إنما وجب ذلك لها لحال بضعها بمزلة البيع، والولد^(٤) إنما هو شيء وجب عليه بغير عوض صار إليه.
- ١٣٤١ - فإن^(٥) كانوا زمن كباراً.. فعليه^(٦) نفقتهم؛ لأنهم بمزلة الصغير^(٧) (٨).
- ١٣٤٢ - وعلى الرجل أن يتفق على ولده، وولد ولده، وإن سفلوا؛ ولد الإناث والذكور؛ لأن اسم الولد يلزمهم^(٩).
- ١٣٤٣ - وكان الشافعي يحرم الولد على نفقة والده، وعلى أحداه من قبل الأب إذا كانوا زمن فقراء، وإلا.. فلا^(١٠).
- ١٣٤٤ - ويجبر على نفقة الوالدة والجدات إذا كانوا في مثل حالهم زمن فقراء^(١١).
- ١٣٤٥ - وإن كانوا هؤلاء غير زمن وكانوا^(١٢) فقراء بقون على الكسب.. لم يحرم^(١٣) على نفقتهم، واحتج بأن الرجل ينفق على ولده ما دام صغيراً، فإذا بلغ الحلم ولم يكن رماً^(١٤).. لم يكن عليه شيء.
-
- (١) في (ب): وللموسر.
- (٢) في (ب): بلده، وبعدها بياض بمقدار ثلاث كلمات.
- (٣) الأم (٢٢٦/٦) المنهاج (ص٤٦٣) مفني المحتاج (٤٤٨/٣).
- (٤) في (أ) و(م): فالولد.
- (٥) في (ب): وإن.
- (٦) نهاية [٣٠/أ] من (ب).
- (٧) في (ب): الصغيرة.
- (٨) الأم (٢٢٦/٦) المنهاج (ص٤٦٣) نفقة المحتاج (٣٤٧/٨).
- (٩) الأم (٢٢٦/٦) روضة الطالبين (٨٣/٩) المنهاج (ص٤٦٣) نفقة المحتاج (٣٤٥/٨).
- (١٠) الأم (٢٢٦/٦-٢٢٧) المنهاج (ص٤٦٣) نفقة المحتاج (٣٤٥-٣٤٤/٨).
- (١١) الأم (٢٢٦/٦-٢٢٧) نفقة المحتاج (٣٤٥/٨) قال: "ولو أتى غير وارثة، إجماعاً".
- (١٢) في (ب): فكانوا.
- (١٣) في (ب): ييمروا.
- (١٤) في (ب): زمن.

١٣٤٦- ولا يفيق على الأح والأخت، وإن كانوا محتاجين^(١)، من قبل أن الله عزَّ وجلَّ^(٢) لم يُسمِّهم في كتابه، ولا هم في سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣)، ولم يجمع^(٤) العلماء عليهم، ولا إسقاط الله عن الأم الرضاع وهي وارثة^(٥)^(٦).

١٣٤٧- وإذا ادعت المرأة الفقة والرجل^(٧) حاضر وأسكر الزوج.. فالقول قولها مع يمينها^(٨)؛ لقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه»^(٩)، والزوج المدعي.

١٣٤٨- وقال بعضهم: إذا كان الروح حاضراً.. فالقول قوله فيما مضى، والقول قولها من يوم يفرض لها السلطان^(١٠)^(١١).

١٣٤٩- وإن كان^(١٢) عائناً في قول الشافعي^(١٣).. فالقول^(١٤) قولها أيضاً ويتبع^(١٥) السلطان ماله ويعطيه^(١٦) نفقتها^(١٧)، وهو قول مالك^(١٨)، وهو قول أهل العراق^(١٩)^(٢٠).

(١) الأم (٢٣٤/٦) روضة الطالبين (٨٣/٩).

(٢) في (ب): تعالى.

(٣) نهاية [ص ١٣٣] من (٢).

(٤) في (ب): يجمع.

(٥) في (ب): الوالدة.

(٦) روضة الطالبين (٨٨/٩).

(٧) في (ب): والزوج.

(٨) الأم (٢٣١/٦) الحاوي الكبير (٤٤٧/١١) المهذب (١٧١/٢٠).

(٩) أما قوله «اليمين على المدعي عليه» فقد أخرجه البخاري ك: التفسير، ب: إن الذين يشتركون بعهد الله

وأيامهم ثلثاً قليلاً، (٤٥٥٢)، ومسلم ك: الأقضية، ب: اليمين على المدعي عليه، (١٧١).

وأخرجه بكتلاً شرطه: الرمذي ك: الأحكام، ب: ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعي

عليه، (١٣٤١)، وقال: "في إسناده مقال"، والدارقطني (٢١٨/٤)، والبيهقي (٢٥٢/١٠).

ورواه البيهقي (٢٥٢/١٠) بلفظ: «البينة على المدعي، واليمين على من أنكره»، وقال الحافظ: "إسناده

صحيح". كما في البلوغ (ص ٤٤٤: ١٢١٠).

(١٠) انظر: المدونة (١٨١/٢) شرح الخرشني (٢٠١/٤).

(١١) في (ب): كانت.

(١٢) في (ب): فني قول.

(١٣) في (أ) و(ز): والقول.

١٣٥٠- قال الشافعي: ويتبع السلطان في الدين، ويقضي على الغائب في كل شيء، إذا شئت^(١٧) عليه الخجة.

١٣٥١- وقال أبو يعقوب [وأبو محمد]: والخجة في ذلك: أنه [قد] ثبت حقه بكتاب الله بالشاهدين العدلين، فلا نزيلة^(١٨) لمرأة^(١٩) لا يدري يكون أم لا يكون.

١٣٥٢- [قال الشافعي: قد] قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(٢٠) في الرحمة، فأوجب الله الشهود في الرحمة، وأوجب [الله] البيرات، وقد يكون غائباً فَيُشْهِدُ على رجبها في عيته.. فيلزمها، وإن لم يبلغها حتى ماتت، وقد يمكن لو كانت حية فبلغها أن تقول^(٢١): حصت.. فيقبل قولها، وتبطل^(٢٢) شهادته بالرحمة، فلما لم يُلْتَفَت^(٢٣) إلى هذا، وقصوا له باليرات في هذا.. قصبا^(٢٤) على الغائب بالدين، [بل] هذا^(٢٥) أكثر معنى لقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ

(١) في (ز): ويبيع.

(٢) في (ز): وتعطيها.

(٣) اللأم (٢٣١/٦) الحاوي الكبير (٤٤٧/١١) المذهب (١٧١/٢٠).

(٤) جاء في المدونة (١٨١/٢): "قلت: رأيت إن كان غائباً فأقام سنين، ثم قدم فقال: قد كنت أبعت إليها بالبيعة وأجرها عليها؟ قال: القول قول الزوج إلا أن تكون المرأة رفعت ذلك إلى السلطان، فاستعدت في منعه.. فإن ذلك يلزم الزوج من يوم رفعت ولا يبرئه إلا أن يأتي بمخرج من ذلك، وإن قال: بعثت إليك لم ينفعه ذلك، وهذا قول مالك."

(٥) في (ب): وأبي حنيفة.

(٦) انظر: بدائع الصنائع (٢٩/٤).

(٧) في (ب): ثبت.

(٨) في (ب): يزيله.

(٩) في (أ) و(ز): لمرأة.

(١٠) الطلاق: ٢.

(١١) لا يظهر في (أ) نقط، في (ز): يقول.

(١٢) لا يظهر نقط في (أ)، في (ز): ويبطل.

(١٣) في (أ): تلتفت، في (ز): بمشاة فوقية وختانية..، في (ب): بلا نقط.

(١٤) في (ب): فقضينا.

(١٥) في (ب): هو.

﴿فمن ثبت^(١) شهادته.. فقد ثبت حقه بالكتاب.. فلا يبطل^(٢) ذلك؛ لأنه بقي بغية الخصم، ففعل عدّه حجة فيدع اليقين (بالذي ثبت بالشك^(٣))، ألا ترى أنه لو مات ولا وارت له^(٤) قصي عليه، ألا ترى أنه يقضي على الرجل الحاضر وهو يدعي بينة غائبة بعيدة، ومن^(٥) ما قدمت بيته.. رجع، فهكذا^(٦) الغائب.

١٣٥٣- وإذا تزوج الصغيرة^(٧) ولا توطأ مثلها.. فليس لها نفقة حتى تصير من توطأ^(٨).

١٣٥٤- وقال في الكبيرة إذا تزوجها ولم تطله بالهر ونح^(٩) نفسها له.. لم يكن لها عليه نفقة إلا من يوم نطلب أو تنح نفسها/(٦٦/ب) له، وإن أمسكت عن النفقة من يوم أباحت نفسها [له].. كان لها النفقة^(١٠).

١٣٥٥- وكان الشافعي يقول [أيضاً]: إنما لها النفقة من يوم عقد الكاح^(١١)؛ من قبل أنها ممنوعة من الرجال بسببه، وهو أحب القولين إلى.

١٣٥٦- وقول مالك في الصغيرة إذا لم يدخل بها: من يوم تطلب.

١٣٥٧- قال الشافعي: وإذا تزوج (الصغير^(١٢)) وهو^(١٣) ممن لا جماع^(١٤).. فلا نفقة للكبيرة [عليه] حتى يقدر على الجماع^(١٥).

(١) في (ز): ولم يثبت، في (أ): ولم يثبت، ولم يظهر النقط.

(٢) في (أ): لا يظهر النقط.

(٣) في (أ) و(ز): الذي يثبت به الشك. في (ب): بالذي ثبت بالشك.

(٤) نهاية [ص ١٣٤] من (ز).

(٥) في (ب): فعن.

(٦) في (ب): وهكذا.

(٧) جاء في روضة الطالبين (٦١/٩): "المراد بالصغير والصغيرة: من لا يتأتى جماعه، والكبير من يتأتى منه الجماع، ويدخل فيه المراهق والمراهق: هو من قارب البلوغ ولم يبلغ بعد.

(٨) انظر: الأم (٢٢٧/٦) وفيه: "ولو قال قائل: ينفق عليها؛ لأنها ممنوعة به من غيره.. كان مذهباً" وانظر:

الخلاصة (ص ٥٣٨) المهاج (ص ٤٦١) وعبر عنه بالأظهر، تنفة المحتاج (٣٣٠/٨).

(٩) في النسخ: وتنج.

(١٠) الأم (٢٢٧/٦ و ٢٢٨ و ٢٣٢) الخلاصة (ص ٥٣٨) المهاج (ص ٤٦٠) تنمة المحتاج (٣٢١-٣٢٣).

(١١) وهو خلاف المعتدل. المنهاج (ص ٤٦٠) مغني المحتاج (٤٣٥/٣).

- ١٣٥٨- وإن^(٥) كان مثله يجامع قبل البلوغ، ومثلها تجامع^(٦).. فلها النفقة^(٧).
- ١٣٥٩- قال الشافعي: [قد قيل إن] لحما النفقة جميعاً وإن كانا صغيرين.
- ١٣٦٠- قال الشافعي: ويجوز^(٨) الولد بين أبويه إذا كان ابن سبيع^(٩) سنين أو ثمان سنين^(١٠).
- ١٣٦١- وإذا^(١١) كانت^(١٢) الدار واحدة.. فالأم أحق به^(١٣).
- ١٣٦٢- قال الشافعي^(١٤): وإن أراد أن يخرج بالولد إلى بلد غيره.. فالأب أحق به^(١٥).
- ١٣٦٣- قال الشافعي: وإذا كانت الأم كافرة [أو أمة].. فالأب أحق^(١٦) بالولد في [وقت] الخضاة؛ وهو إذا أنغر^(١٧).

-
- (١) في النسخ الثلاث: الصغيرة، والصواب: الصغير، كما هو واضح من السياق.
- (٢) في (ب): وهي.
- (٣) لا يظهر النقط في (أ)، في (ب) و(م): تجامع.
- (٤) الأظهر: وجوب النفقة. روضة الطالبين (٦١/٩) المنهاج (ص٤٦١) مغني المحتاج (٤٣٨/٣).
- (٥) في (ب): فإن.
- (٦) في (ب): يجامع.
- (٧) ذكر في موضع من الأم (٢٢٨/٦) قولين في المسألة ولم يرحح، وفي موضع آخر (٢٣٢/٦) ذكر أن عليه النفقة وهو المعتمد. انظر: روضة الطالبين (٦١/٩).
- (٨) في (م): ويجوز.
- (٩) نهاية [٣٠/ب] من (ب).
- (١٠) إذا اختلف الأبوان.. فالأم أحق بولدها ما لم تنزوح وما كانوا ميثاراً، فإذا بلغ أحدهم سبعاً أو ثمانى سنين وهو يعقل.. يخير بين أبويه. الأم (٢٣٩/٦) الخلاصة (ص٥٤٤) الحاوي الكبير (٤٩٩/١١) المنهاج (٤٦٦) شفة المحتاج (٣٦٠/٨).
- (١١) في (ب): فإذا.
- (١٢) في (ب) و(م): كان.
- (١٣) في (ب): بالولد.
- (١٤) في (أ) و(م): مالك.
- (١٥) سواء كان الأب هو المقيم أو المستقل. نص عليه في الأم (٢٤١/٦)، وانظر: الحاوي الكبير (١١/١) روضة الطالبين (١٠٦/٩) شفة المحتاج (٣٦٢/٨).
- (١٦) ليست في (م).

١٣٦٤- والحجة في ذلك: أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: ﴿وَأَتْلُواْ أَلْفَ مِائَةٍ﴾ [السا: ٦]، فلما لم يختلف المسلمون [في] أن الولاية لا تكون^(٤) إلا لعدل حر، والحصانة ولاية.. فلا تكون لكافرة^(٥) ولا أمة^(٥) ولاية^(٥).

١٣٦٥- وإذا تزوج العبد بإذن سيده.. فليس على السيد مهر ولا نفقة، إلا أن يضم^(٦) لها^(٦) المهر^(٧)، فأما النفقة [فإن ضمنها].. فباطل؛ لأن ذلك أيام لم تأت بعد^(٨).

١٣٦٦- والنفقة والمهر على العبد في ماله إن كان في يدي العبد، فإن لم يكن للعبد مال.. اكتسب على ما أحب^(٩) السيد أو كره^(١٠).
١٣٦٧- ويبدأ بكسبه.. بالنفقة على امرأته^(١١).

(١) في (أ) و(ز): ثغر.

(٢) في (ب): فلم يعلم اختلف.

(٣) لا يظهر النقط في (أ)، في (ز): يكون.

(٤) في (أ) و(ز): يكون لكافر.

(٥) قال في الأم (٢٤٠/٦): "إن كان أحدهما ثقة والآخر غير ثقة.. فالنفقة أولاهما به بعير شحير" وانظر: الحاوي الكبير (٥٠٣/١١) روضة الطالبين (٩٨/٩) المنهاج (٤٦٦) في غير المميز وفي (ص ٤٦٧) في المميز، وانظر: تحفة المحتاج (٣٥٨/٨) - في غير المميز - وص ٣٦٠ - في المميز.

(٦) لا يظهر النقط في (أ)، في (ز): تضمن.

(٧) وإنما يصح ضمان المهر بعد العقد، وأما قبله.. فلا؛ لأنه لم يجب بعد. مغني المحتاج (٢١٥/٣).

(٨) وهو المعتمد، الأم (١١٥/٦) المزني (٢٣٠) روضة الطالبين (٢٢٤-٢٢٥) المنهاج (ص ٣٩٣) معني المحتاج (٢١٥/٣) نهاية المحتاج (٣٢٨/٦) والذي في الأم (١١٦/٦) بالنسبة لضمان النفقة غير هذا فإنه قال: "وليس في عتق العبد ولا مال السيد من الصداق ولا النفقة شيء إلا أن يضمته، فيلزمه بالضمان كما يلزم بالضمان على الأجنبية".

والمذهب القديم: أن السيد يضمن المهر والنفقة بإذنه لعبدته بالزواج؛ لأن الإذن يقتضي الالتزام.

وفي مغني المحتاج (٢١٥/٣) "وإن أذن له فيه على أن يضمن ذلك.. لا يلزمه؛ لأنه ضمان ما لم يجب، ولو ضمن بعد العقد.. صح في المهر المعلوم ولا يصح في النفقة".

(٩) نهاية [ص ١٣٥] من (ز).

(١٠) الأم (١١٥-١١٦) المزني (ص ٢٣٠) المنهاج (ص ٣٩٣) مغني المحتاج (٢١٥/٣) نهاية المحتاج (٣٢٨/٦).

- ١٣٦٨- وإن لم يكن له كسب.. فرق بينهما إن طلبت المرأة^(٢).
- ١٣٦٩- ولا نفقة لولده عليه، وإن كانوا من حرة أو أمة كانوا ذوي مال أو غير ذوي مال^(٣).
- ١٣٧٠- وإن طلق امرأته وهي حامل.. فلا نفقة عليه^(٤).
- ١٣٧١- وكل وقت حبس سيد الأمة [الأمة]/ عن الروح بلا حاجة إليها.. فلا نفقة عليه، وكلما أباحتها [له].. فعليه^(٥).
- ١٣٧٢- [والحجة في أن لا يفق العبد على ولده:].. لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «من باع عبداً وله مال.. فماله للبائع»^(٦)، ولأن الله عَزَّ وَجَلَّ قال: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [الحل: ٧٥].
- ١٣٧٣- وإذا حُجست الأمة عن الروح في أوقات لم يحتاجوا إليها، وحسوها عمداً.. فالنفقة على السيد يجر على ذلك.

=

- (١) روضة الطالبين (٢٢٥/٧).
- (٢) وهذا في الحر والعبد. الأم (٢٣٥/٦) المنهاج (ص ٤٦٢) نفقة المحتاج (٣٣٩/٨).
- (٣) الأم (٢٣٤/٦) نفقة المحتاج (٣٤٥/٨).
- (٤) لكن قال في الأم (٢٣٤/٦) عليه النفقة.
- (٥) المعتمد: أنه إن كان تسليمها للزوج غير تام.. فلا تجب النفقة، كأن سلمها ليلاً فقط دون النهار، وقيل: يجب شرطها توزيعاً لها على الزمان، وقيل تجب جميع النفقة، وعمر عنها بالأوجه في روضة الطالبين (٢١٩/٧).
- وهو ما يفهم من نصه في المربي (٣١٣) حيث قال: "وعلى العبد نفقة امرأته الحرة والكتانية والأمة إذا بوئت معه بيتاً، وإذا احتاج سيدها إلى خدمتها.. فذلك له، ولا نفقة لها".
- ولو ساءم السيد فسلمها ليلاً ونهاراً.. فعلى الزوج تمام النفقة.
- وجاء في مغني المحتاج (٢١٨/٣) "ولا نفقة على الروح حينئذ أي وقت تسليمها ليلاً فقط (في الأصح) لعدم التمكين التام، والثاني: يجب لوجوب التسليم الواجب، والثالث: يجب شرطها توزيعاً لها على الزمان".
- انظر: روضة الطالبين (٢١٩/٧) المنهاج (ص ٣٩٣) نفقة المحتاج (٣٧٢/٧) نهاية المحتاج (٣٣١/٦).
- (٦) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، البخاري لك: المساقاة، ب: حلب الإبل على الماء، (٢٣٧٩)، ومسلم لك: البجوع، ب: من باع خلاً عليها ثمر، (١٥٤٣).

١٣٧٤ - ولابد للمملوكة أن يكون لها وقت تترك فيه، عند القبلولة في الصبف، [وبعد ثلث] الليل الأول، وليس للمملوكة أول الليل ولا آخر الليل ولا أول^(١١) النهار ولا آخره؛ لأن^(١٢) يحتاج إليها [مبداً]، ولا بد للمملوكة أن يجعل لها هذا الوقت^(١٣).

١٣٧٥ - [قال الشافعي:] وإذا تزوج الرجل المرأة بعاجلٍ وأجل^(١٤).. لم يكن له عليها سبيل حتى يعجل العاجل^(١٥).

١٣٧٦ - فإن^(١٦) اشتجروا.. وضع لها على يدي عدل، وأدخلت عليه، فإذا أدخلت^(١٧) عليه.. دفع إليها^(١٨)، وللوأخر إلى أجل^(١٩)^(٢٠).

(١) زاد في (ب): الليل ولا آخره.

(٢) في (أ) و(ج): لا بد.

(٣) جاء في معني المحتاج (٢١٨/٣): "نبيه: اتصى كلام المصنف... أن يسلمها من العروب، ونقل ابن الروعة عن نص البويطي أنه بعد الثلث الأول، وقال القاضي في كتاب النفقات و ابن الصباغ هنا: يسلمها إذا فرغت من الخدمة بتكم العادة، وهو كما قال السبكي: حسن ينبغي أن يشمل عليه كلام من أطلق". وفي حفة المحتاج (٣٧١/٧): "وسلمها للزوج ليلاً أي: وقت فراغ الخدمة في عادة أهل ذلك المحل، فالنص على الثلث تقريب باعتبار عادة بعض البلاد، ويعتبر في قيامه من آخر الليل العادة أيضاً كما هو ظاهر". وفي نهاية المحتاج (٣٣١/٦): "ومراد بالليل: وقت فراغها من الخدمة عادة، فقول الشافعي في البويطي إن وقت أخذها مضي ثلث الليل.. تقريب".

(٤) في (ب): أو أجل.

(٥) المزني (ص ٢٥٢).

(٦) في (ب): وإن.

(٧) في (ب): دخل.

(٨) في (ج): اليهما.

(٩) المزني (ص ٢٥٣).

(١٠) بعد هنا في (ب): الجمع بين الأختين.

باب الإيلاء

١٣٧٧- موسى عن الربيع قال الشافعي: جماع الإيلاء: كل يمين حلف بها الرجل على الجماع نفسه لمحاورة^(١) /^(٢) الختان الختان^(٣).

١٣٧٨- ومن حلف ألا يوطأ فيما دون الفرج.. فليس بمولي^(٤).

١٣٧٩- ومن كانت يمينه أقل من أربعة أشهر، أو أربعة أشهر.. فلا إيلاء عليه حتى يريد على أربعة أشهر^(٥).

١٣٨٠- والحجة في ذلك: /^(٦) قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلِّقُونَ مِن خِصَامِهِمْ رَبْعَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [الآية] [القرة: ٢٢٦]، وقال^(٧) بعد الأربعة الأشهر: ﴿فَإِنْ قَامُوا﴾ الآية، ثم قال: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ الآية [القرة: ٢٢٧].

١٣٨١- [قال الشافعي:] ولا يقع الإيلاء إلا على أكثر من أربعة أشهر.

١٣٨٢- ومن حلف مهماً.. فهو على الأبد، فإذا حاوز الأربعة.. وقع عليه حكم الإيلاء إذا طلبت للمرأة ذلك، وإن لم يُطْلَب ذلك من الرجل.. فليس بشيء^(٨).

(١) في (أ) و(ب) محتملة ل: محاورة، هكذا صورتها في (أ): محاورة، هكذا صورتها في (ب): الختان.

(٢) نهاية [ب/٢٢] من (ب).

(٣) الإيلاء في اللغة: الحلف، مصدر آل، وفي الشرع: الحلف على الامتناع من وطء الزوجة مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر، كان طلاقاً في الجاهلية فغير الشرع حكمه. انظر: معني المحتاج (٣/٣٤٣) حقه المحتاج (١٥٨/٨).

(٤) في النسخ: فليس بمولي.

(٥) الأم (٦٧٣/٦) معني المحتاج (٣/٣٤٣) حقه المحتاج (٨/١٦٠).

(٦) الأم (٦٧٣/٦ و ٦٧٤) المنهاج (ص ٤٣٤) معني المحتاج (٣/٣٤٣) حقه المحتاج (٨/١٥٩).

(٧) نهاية [ص ١٣٦] من (ز).

(٨) في (ب): عز وجل.

(٩) في (ب): ثم قال.

(١٠) الأم (٦٨٠/٦ و ٦٨١) المنهاج (ص ٤٣٢ و ٤٣٣) حقه المحتاج (٨/١٥٩ و ١٧٢).

١٣٨٣ - ثم اختلف أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فقال بعضهم: عرمة الطلاق.. انقضاء الأربعة الأشهر^(١)، وقال بعضهم: (٦٧/ب) يوقف أنولي^(٢)، فلما اختلفوا.. كان من [كان] قوله [منهم] أشبه بالكتاب والسنة.. أولى^(٣)، فلما نطق الكتاب بالمعينة^(٤) والعراق^(٥) بعد الأربعة [أشهر].. كان قول من قال منهم: يوقف أنولي^(٦) بعد الأربعة.. أشبه، مع ما دلَّ عليه الكتاب والسنة من أنها زوجة، ثم اختلفوا في العراق فلا يزول^(٧) يقين نكاحها أبداً بالاختلاف^(٨) [ولا يزيله] إلا يقين^(٩) الطلاق، كما^(١٠) قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْقُرُ عِنْدَ عَجْزِ أَحَدِكُمْ فَلَا يَنْصَرِفُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»^(١١)، فَأَخْبِرَ أَنَّهُ لَا يَزُولُ يَقِينُ الْوَضْعُ بِشَكٍّ^(١٢) الحدت، ولا يترك يقين الوضوء إلا يقين الحدت.

(١) رواه الطبري في تفسيره (٤٧٨/٤-٤٨٢) عن علي وعثمان وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٢) رواه البخاري من قول ابن عمر، ك: الطلاق، ب: قول الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾

(٥٢٩١)، ثم قال: ويذكر ذلك عن عثمان وعلي وأبي الدرداء وعائشة وأبي عبد الله عن أممها أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وروى الشافعي (٦٦٧/٦) بسنده عن سليمان بن يسار أنه قال: «أَدْرَكْتُ بَضْعَةَ عَشَرَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلِّهِمْ يَقُولُ: «يُوقَفُ الْمَوْلَى»» ورواه بسنده (٦٦٧/٦-٦٦٩) عن أم المؤمنين عائشة وأمير المؤمنين عثمان بن عفان وأمير المؤمنين علي وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وروى الطبري ذلك في تفسيره مسنداً (٤٨٨/٤-٤٩٧) عن عمر وعثمان وعلي وعائشة وابن عمر وابن عباس وأبو الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٣) ليست في (٢).

(٤) هكذا صورهما في (٢): بِالْقَيْثِ.

(٥) في (ب): أو العراق.

(٦) في (٢): للولي.

(٧) في (أ) و(٢): يزول.

(٨) في (ب): باختلاف.

(٩) في (أ) و(٢): بنفس.

(١٠) في (ب): وكما.

(١١) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: الوضوء، ب: من لا يتروماً من الشك حتى يستيقن، (١٣٧)، ومسلم ك: الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك، (٣٦١).

(١٢) في (أ) و(٢): لشك.

١٣٨٤ - والحجة في^(١) ذلك - أنه لا يكون إلا بطلب المرأة.. أن^(٢) الجماع حق من حقها، ومن كان له حق فلم يطله.. لم يُقَصَّ له [به]، مثل العَين؛ إن لم تطلب^(٣) المرأة.. لم يُقَصَّ لها.

١٣٨٥ -^(٤) والفِيء عنده على وجهين؛ إذا قدر على الجماع. فهو على الجماع، وإن^(٥) كان في عذر.. فهو باللسان^(٦) ^(٧) ^(٨).

١٣٨٦ - وعليه إذا حنث [في يمينه] كفارة اليمين^(٩).

١٣٨٧ - [قال الشافعي:] والإيلاء في الغضب/^(١٠) والرصاص.. سواء^(١١)، والحجة في ذلك مستنبطة من القرآن في أن من طلق أو طاهر أو حلف بالله في غضب أو رضى.. كان حكمه سواء، فكذلك الإيلاء.

١٣٨٨ - وإذا آلى الرجل ثم طلق؛ فإن كان طلاقه ثلاثاً.. سقط الإيلاء، وإن رجعت إليه بعد زوج وقد بقي من مدة إيلائه الأول شيء ثم وطنها^(١٢) فيها.. حنث وكفر [عن] يمينه، ولم يكن مولياً؛ لأن الطلاق إذا أهدم.. كان الإيلاء أهدم.

١٣٨٩ - والحجة في ذلك: أهم لا يخلعون أن كل يمين كانت على رجل في طلاق امرأته أنه لا يفعل شيئاً، ثم باست بالثلاث.. سقطت^(١) تلك الأيمان كلها إذا^(٢) رجعت إليه بنكاح بعد روج^(٣).

(١) في (ب): إن.

(٢) في (أ) و(م): لأن.

(٣) هكذا صورتها في (أ): فُتِلَ، هكذا صورتها في (م): فُلَ.

(٤) في (ب): بلا نقط، في (م): يطلب.

(٥) في (أ) و(م) زيادة: "قال الشافعي".

(٦) في (ب): فإن.

(٧) في (ب): بالنسيان.

(٨) الأم (٦٨٥-٦٨٤/٦) الخلاصة (ص٤٩٩) المهاج (ص٤٣٤) شفة المحتاج (١٧٤/٨).

(٩) على الأطهر. الأم (٦٨٤/٦) المزي (ص٢٧٣) الخلاصة (ص٥٠٠) المهاج (ص٤٣٤) مغني المحتاج

(٣٥١/٣) شفة المحتاج (١٧٦/٨).

(١٠) نهاية [ص١٣٧] من (ز).

(١١) الأم (٦٧٧/٦) المزي (ص٢٧٢) روضة الطالبين (٢٤٥/٨).

(١٢) في (ب): وطن.

١٣٩٠- وإن كان طلاقه واحدة/ بائناً^(١) بملع [كان] بينهما.. فالإيلاء واقف بحاله، واليمين منعقدة كما هي، فإن تروحها بعد الخلع في العدة أو بعد العدة أو قبل زوج أو بعد زوج.. فسواء، والإيلاء واقع عليه إذا^(٢) كانت بقيت^(٣) من مدة الإيلاء شيء^(٤).

١٣٩١- وإن^(٥) كان طلاقه واحدة أو اتى بملك الرجعة.. فالإيلاء واقف بحاله، واليمين منعقدة عليه ما بقي من طلاق الثلاث شيء^(٦)، فإن ارتفعها في العدة وكان^(٧) قد مضى لإيلائه قبل طلاقه إياها أكثر من أربعة أشهر فطلبت وقفه حين ارتفعها سواء.. وقف لها؛ لأن جُلَّ الإيلاء [قد] مضى وهي زوجة، وإنما معها من الإيقاف^(٨) بعد الطلاق.. أن الفرح ممنوع منه إلا بالرجعة، فلما ارتفع.. وقف، وإن كان [قد] مضى من الإيلاء شهران قبل طلاقه ثم أقامت شهراً بعد طلاقه، وقيل رجعته ثم ارتفع بعد، فإن كان [قد] بقي من أحل بمبه من الوقف^(٩) ما يكون إذا ضم إلى الشهرين

(١) في (ب): سقط.

(٢) في (ب): البت.

(٣) الأم (٦٨٧/٦-٦٨٨) خفة الطلاب ستمرح تحرير تنقيح اللباب (ص٢٢٧) معني المحتاج (٢٩٣/٣) المهذب (١١٠/٢) المفردة) وفيه: "إن طلق فقد سقط حكم الإيلاء وبقيت اليمين".

(٤) في (ب): بائناً.

(٥) في (ب): إن.

(٦) في (ب): ما فيه أو باقية، هكذا صورتها في (ب): بإتية.

(٧) غير معتمد، والمعتمد: أن حكم الإيلاء يبطل بالطلاق البائن كما في الأم (٦٨٨/٦) وفيه: قال الربيع: "والقول الثاني: أنه يعود عليه الإيلاء ما بقي من طلاق الثلاث شيء". وذكر في المهذب (١١١/٢) المفردة) القولين ولم يرجح شيئاً، وذكره في اللباب (ص٣٣٥) وقال: "في أحد القولين"، وفي البيان (٣١٩/١٠) أن في القديم: يعود حكم الإيلاء قولاً واحداً، وفي الحديث: قولان، وجرم بالمعتمد في تحرير تنقيح اللباب وشربه خفة الطلاب (ص٢٢٧) وانظر: معني المحتاج (٢٩٣/٣) فإنه رجح أن البينة الصغرى كالكرى، وإن كان كلامه في موضوع اليمين على الطلاق.

(٨) في (ب): فإن.

(٩) الأم (٦٨٧/٦) البيان (٣١٩/١٠) روضة الطالبين (٢٥١/٨-٢٥٢).

(١٠) في (ب): فكانه.

(١١) في (أ) و(ب): الاتفاق.

(١٢) نهاية [ص١٣٨] من (ب).

الدين^(١) كانت روضة^(٢) له فيها أكثر من أربعة أشهر وطلت الوقف.. وُقب، وإن كان أقل.. لم يوقف^(٣)، وإن كان أكثر فأمسكت ثم طلبت بعد انقضاء مدة الإيلاء.. 'لم يكن لها شيء'^(٤)،^(٥).

١٣٩٢ - وكذلك الخالع إن^(٦) مضى بعض^(٧) وقت الإيلاء^(٨) وهي روحته^(٩) ثم خالعه فأقامت خالعة مدة ثم تزوجها وقد بقيت مدة بالذي كان قبل الخالعة يوقف في مثلها^(١٠).

١٣٩٣ - والحجة في هذا: كتاب الله عز وجل^(١) وحر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، والعلماء [في] أن فرجها وبدنها محرم عليه في الخلع إلا سكاح، وفي الطلاق إلا بالرحعة، فكل موضع

(١) في (ب): اللذين.

(٢) نهاية [٢٣/أ] من (ب).

(٣) المتمد: أن المدة تستأنف بعد الرحعة، ويوقف بعد مضي أربعة أشهر من يوم راجعها. الأم (٦/٦٨٧)، قال في روضة الطالبين (٢٥١/٨-٢٥٢): "ولو آلى من زوجته ثم طلقها رجعيًا.. انقضت المدة لجرياتها إلى البينة، فلو راجعها.. استؤنفت المدة؛ لأن الإضرار إنما يحصل بالامتناع المتوالي في نكاح سليم، وحكى المتولي وجهًا أنه يُنتى عليها؛ خبرنا عما إذا راجع المطلقة ثم طلقها قبل الوطء، فإنها تنى على قول". ثم قال: "ولو طلقها بعد مدة الإيلاء طلقة رجعية بمطالبتها أو ابتداءً ثم راجعها.. عاد الإيلاء، وتُستأنف المدة إن كانت اليمين على التأييد أو كانت مؤقتة وقد بقي من وقت اليمين مدة الإيلاء". وكذلك في العزيز (٢٣٣/٩).

وفي روضة الطالبين (٢٥٢/٨) أن المتولي حكى وجهًا أنه يني على المدة وأن ذلك الوجه تحريج، قلت: ما حكاها المتولي وجهًا وتخريجه هو في البويطي قول للإمام الشافعي. والله أعلم.

(٤) ليس في (٢).

(٥) إن كان يقصد أنها طلعت بعد انتهاء المدة التي حلف عليها.. فلا إشكال؛ لأنه عاد إلى حاله الأملي واتهمى حكم الإيلاء، فهو كأي زوج، وإن كان يقصد أنها طلعت بعد أربعة أشهر ولا زال ممنوعًا بيمينه.. فهو خلاف المقرر من أن حقها لا يسقط بترك المطالبة.

جاء في مغني المحتاج (٣/٣٥٠): "ولو تركت حقها سكوها عن مطالبة الزوج، أو بإسقاط المطالبة عنه.. (فلها المطالبة) ما لم تنته مدة اليمين" وانظر: المنهاج (ص ٤٣٤).

(٦) في (ب): إذا.

(٧) في (ب): بعد.

(٨) ليس في (٢).

(٩) في (ب): زوجة له.

(١٠) هذا تصريح على غير المتمد كما سبق قريبًا.

حرم عليه فرجها.. لم يقع عليه الإيلاء؛ لأنه ليس بالموضع الذي أوقعه الله عليه، ألا ترى أنه ليس للإمام أن يقول له^(١) إن بقي في إيلاء امرأة لا يحل له فرجها.

١٣٩٤ - [قال الشافعي:] وإذا طلق الرجل (ب/٦٨) ثم آلى، فإن كان طلاقه ثلاثاً أو خلعاً^(٢).. فلا حكم إيلاء عليه^(٣).

١٣٩٥ - وإن تزوجها بعد وبقيت مدة من يمنه فوطئها فيها.. كفر عن يمنه، ولا يوقف لها؛ كرجل حلف في أجنبية^(٤).

١٣٩٦ - فإن^(٥) طلقها واحدة أو اثنين ثم آلى منها.. فحكم الإيلاء موقوف غير محسوب عليه من ذلك شيء إلا من يوم يرتجعها، فإذا^(٦) ارتجعها وقد بقي من يوم ارتجعها مدة تكون^(٧) فيها تمام يقف الإيلاء فانقضى ذلك.. وقف، فإن فاء.. لم يلزمه إلا الطليقة الأولى، وإن لم يف.. طلق عليه، فكانت تطليقتين، والعدة من الطلاق الآخر، وللزوح في ذلك الرجعة^(٨).

١٣٩٧ - [قال الشافعي:] وإيلاء العبد والخمر سواء في الوقف؛ لأنه^(٩) بمن معقدة على فعل شيء.

١٣٩٨ - والحنة في ذلك: كتاب الله عز وجل^(١٠) في^(١١) كفاية الأيمان، وأما بمن معقدة^(١٢) على شيء^(١٣).

(١) في (ب): تبارك وتعالى.

(٢) أي: أن من آلى من امرأة لا تحل له، فإن الحاكم لا ينكح عليه ولا يسأله، حتى لو رفعت تلك المرأة ذلك الأمر له، والله تعالى أعلم.

(٣) في النسخ الثلاث: خلع.

(٤) الأم (٦٨٤/٦) المرق (ص٢٧٣) فلا يصح الإيلاء من المطلقة إلا الرجعية. روضة الطالبين (٢٢٩/٨) ٢٥١.

(٥) روضة الطالبين (٢٢٩/٨).

(٦) في (ب): وإن.

(٧) في (ب): فإن.

(٨) في (ب): يكون.

(٩) وهذا هو الإيلاء من المطلقة الرجعية. الأم (٦٨٤/٦) روضة الطالبين (٢٢٩/٨) ٢٥١.

(١٠) في (ب): لأما.

١٣٩٩- [قال الشافعي:] فلم ^(٢) يختلفوا إذا ^(٣) جعلوا على العبد إذا ^(٤) كان لا يملك.. صوم الثلاث ^(٥)؛ كما جعل ^(٦) على الحر الذي لا يحد ^(٧)، وإنما فرقوا ^(٨) بينهم بالوجود ^(٩)، وفي الطهار بأن عليه من الصوم كالحر، وكما جعلوا عليه الحس إذا حلف في فعل شيء ^(١٠).. كما جعلوا على الحر.

١٤٠٠- فإن قيل: ولم لم يقسمه بالطلاق، وطلاقه تطليقتان، وعدتهما حيضتان، وحدتها على النصف؟

١٤٠١- قيل: خلاف ^(١) ذلك الإيلاء، وإذا جاء التمثيل والتشبيه.. كان ما أخسه الشيء أولى أن يُتمثل به من غيره، فلما كان المطلق إذا لعط بالطلاق، وإنما هو إيقاع شيء ليس فيه ^(٢) رجوع بصمة ^(٣) حادثة بعدها [ولا] غيره ^(٤)، وكذلك الحد ^(٥).. كان محالاً لليمين السعقدة على فعل الشيء

(١) في (ز): و.

(٢) نهاية [ص ١٣٩] من (ز).

(٣) أي أن الله - عز وجل - لم يفرق في حكم اليمين بين الحر والعبد، فوقف العبد بعد أربعة أشهر كالحر، ولا تُصَفُّ عليه المدة. الأم (٦٨٣/٦) المزني (ص ٢٧٣) الخلاصة (ص ٥٠) ووضحة الطالبين (٢٥١/٨).

(٤) في (ب): ولم.

(٥) في (ب): إذا، في (ز): إن، وهكذا صورتها في (أ): يجعل - وهي مترددة بين (إن) و(إذا) ولعل الصواب: إذ، وهو ما أثبت.

(٦) في (ب): إذا.

(٧) في (ب): ثلاثة أيام.

(٨) في (ب): جعلوا.

(٩) أخفت في هامش (أ) وكتب عليها (صح)، وهي غير واضحة، وهكذا صورتها في (ز): الذي لا يملك.

(١٠) في (ب): فرقنا.

(١١) لعل المراد: أن الحر يقال له: إن لم يحد فصم، وأما العبد فيصوم مباشرة دون البحث في الوجود وعدمه.

(١٢) في (ب): الشيء.

(١٣) في (ب): بالخلاف أو فالحلاف.

(١٤) في (ب): له.

(١٥) كأنها في (ب): في صفة، هكذا صورتها: ^{سجدة} بكذا.

(١٦) في (ب): غيرها.

(١٧) في (ز): الحر.

أو اجتنابه؛ لأن من عقد على فعل الشيء أو اجتنابه ففعل ذلك الشيء.. برَّ وسقطت اليمين، وليس الطلاق، ولا الحُدُّ ولا الحيضُ كذلك، فلما كان الإيلاء ميمناً^(١).. كان أولى^(٢) الأشياء/ها أن يُستَبه.. بيمينه^(٣).

١٤٠٢- ومن الحجة في ذلك أيضاً: أن الأصل أنها^(٤) زوجة للعبد^(٥) ثم اختلفوا في طلاقها بعد شهرين أو^(٦) أربعة أشهر، فلا يزيل النكاح إلا باجتماع^(٧) على الطلاق.

١٤٠٣- [قال الشافعي:] وإذا آلى الرجل من امرأته وهي أمة ثم اشتراها.. انسخ عنه الإيلاء^(٨)، فإن قرها في المدة.. كَفَرَ عن يمينه^(٩).

١٤٠٤- وقال الشافعي: وإذا^(١) اختلف^(٢) الروحان^(٣) لنولي [وامرأته] في الإصابة؛ فإن^(٤) كانت بكرًا.. أربها النساء، ولا يمور إلا أربع عدول من النساء، فإن قلن: هي بكر.. لم يقل قوله، وإن كانت ثيبًا.. فالتقول قوله مع يمينه^(٥).

(١) في النسخ: يمين.

(٢) في (أ): محتملة والأكثر أنها: أول، في (ج): أول.

(٣) في (ب): اليمين مثله.

(٤) في (أ) و(ج): هي.

(٥) في (ب): وللعبد.

(٦) في (ب): و.

(٧) في (ب): باجتماعهم.

(٨) قال في الأم (٦/٦٨٩): "سقط الإيلاء بانقضاء النكاح" المزي (ص٢٧٣) العزيز (٩/٢٤٩) روضة الطالبين (٢٦٠/٨).

(٩) الأم (٦/٦٨٩).

(١) في (أ) و(ج): إذا.

(٢) في (أ) و(ج): اختلفت.

(٣) في (أ) و(ج): الزوجات.

(٤) في (أ) و(ج): وإن.

(٥) الأم (٦/٦٩٣) المزي (ص٢٧٤) وفيه: "فإن قلن: هي بكر.. فالتقول قولها مع يمينها" الحلامه (ص٥٠٢).

١٤٠٥- والحجة في ذلك قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر»^(١)،/،^(٢) والأصل أنها روحه^(٣) وأن الذي^(٤) ادعاه^(٥) إذا كانت^(٦) تبناً.. يمكن أن يكون كما قال، وهي تدعي^(٧) أنها قد طلقت/^(٨) عليه.. فلا نقل^(٩) دعواها بأن تملك نفسها بالطلاق عليه^(١٠) بقولها.

١٤٠٦- وإذا آلى الرجل من امرأته ثم قال لأخرى: «أنت شريكها».. لم تكن شريكها في ذلك^(١١).

١٤٠٧- فإن قيل: فلم^(١٢) تكون^(١٣) شريكها^(١٤) في الطلاق والطهار^(١٥) ولا تكون^(١٦) شريكها في الإيلاء؟

١٤٠٨- قيل^(١٧): لا اختلافهم^(١٨)؛ بأن الطلاق والطهار إنما هو شيء يقع^(١٩) بكماله حين يوقعه^(٢٠)، فإذا شُرِكَ فيه.. كان إما شَرَك في شيء واقع بكماله، والإيلاء لا يقع إلا بعد مدة قد يموت

(١) في (ب): المدعى عليه.

(٢) نهاية [ص ١٤٠] من (م).

(٣) في (ب): زوجة.

(٤) في (أ) و(م): الدين، هكنا صورهما في (م): مستئينا.

(٥) في (أ) و(م): ادعى.

(٦) في (ب): كان.

(٧) في (م): يدعى.

(٨) نهاية [ص ٢٣/ب] من (ب).

(٩) في (أ): يقل، في (ب) و(م): بلا نقط.

(١٠) في (ب): عليها.

(١١) الأم (٦٧٦/٦) المزني (ص ٢٧١) الخلاصة (ص ٤٩٩) وروضة الطالبين (٢٤٢/٨).

(١٢) في (ب) زيادة: (لم)، وهي خطأ، وتؤدي إلى فساد العبارة.

(١٣) في (أ) و(م): تكن، في (ب): لم تكن، والصواب ما أثبتته.

(١٤) من قوله: "لم تكن شريكها"، إلى هنا ساقط من (م).

(١٥) في (ب): ولم تكن، في (م): ولا يكن في (أ): النقط غير واضح، والصواب ما أثبتته.

(١٦) في (أ) و(م): مثل.

(١٧) في (أ) و(م): اختلافهم.

الروحان^(٣) قلها، وقد تدعُ المرأةُ الطلب.. فلا يكون ذلك شيئاً^(١)، ولا يقع بكماله على من أوقعه؛ فذلك بطل؛ لأنها أشركت فيما لم يأت، وفيها الخيار في تركه إلى غيره، وهو^(٢) إلى المرأة، ألا ترى أن رجلاً لو^(٤) قال: «أشركك فيما أفيد من مالي»، أو قال: «أشركك إن طلبي فلا لحق^(٥)».. لم يكن شريكاً ولا تكون^(٦) الشراكة إلا في^(٧) شيء حاضرٍ وواقعٍ بكماله. / (٦٩/ب)

١٤٠٩ - [قال الشافعي:] وإذا^(١) آلى [الرجل] من امرأته أكثر من ستة، فلما مضت أربعة طلست [المرأة] الوقف، فوقف^(٢) لها، فلم يعب.. طلق عليه السلطان واحدة^(٣)، والإيلاء موقوف بحاله، فإن انقضت العدة ولم يرتفع.. كانت واحدة بائنة، وإن ارتفع في العدة بقي من مدة^(٤) بينه الأولى أكثر من أربعة أشهر لم يبطأ فيها وطلست الثانية الوقف.. أوقف^(٥) لها الثانية بعد مضي الأربعة [الأشهر] من يوم ارتفع، ثم هكذا إلى ثلاث، كلما طلبت.. أوقف^(٦) لها، إذا كان للإيلاء^(٧) مدة يوقف لها.

أي: لوجود الاختلا والفرق بين الإيلاء وبين الطلاق والظهار.

- (١) في (أ) و(م): هما شيان يتعان.
- (٢) في (ب): توقعه.
- (٣) في (ب): الزوج.
- (٤) في النسخ: شيء.
- (٥) في (ب): وهي.
- (٦) في (ب): لو أن رجلاً.
- (٧) في (ب) و(م): يبق بلا نقط لأولها.
- (٨) في (أ) و(م): يكون، في (ب): بلا نقط.
- (٩) في (ب) زيادة: كل.
- (١٠) وإذا تكررت في (أ).
- (١١) في (ب): وقف.
- (١٢) الأم (٦٧٥/٦ و ٦٨٤) الخلاصة (ص ٥٠٠) المنهاج (ص ٤٣٤) مغني المحتاج (٣/٣٥١).
- (١) في (ب): مدة من.
- (٢) في (ب): أو وقف.
- (٣) في (ب): وقف.
- (٤) في (أ) و(م): الإيلاء.

١٤١٠- والحجة في ذلك: أن الأولى ليست بأولى من الآخرة، وحالها في الثانية كحالها في الآخرة^(١).

١٤١١- وإن^(٢) طلبت الجماع فقال: «أجامع»، وقالت: «لا تجمعي»، وصدّقها.. أُجِلَّ ثلاثاً^(٣).

١٤١٢- والحجة في ذلك: ما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء من أن الرجل إذا وجب عليه الحق للرجل فسأل تأجيلاً.. أُجِلَّ ثلاثة في بيع ماله وأداء ما وجب عليه.

١٤١٣- وإذا آلى الرجل بكلام يشبه اليمين، وليس بتصريح [اليمين] مثل قوله: «علي عهد الله وميثاقه»، و: «القسم^(٤) بالله»، فإن^(٥) نوى يمينا^(٦).. فهو يمين، وحكم الإيلاء واقع عليه^(٧).

١٤١٤- وكل يمين آلى بها رجل في زوجته فأنطُر؛ فإن كان له منها محرّحاً بوجه من الوجوه حتى يكون غير ممسوع من زوجته أكثر من أربعة أشهر.. فلا إيلاء عليه، إلا أن يكون ممسوعاً [مها] أكثر من أربعة أشهر بعينها في الفرج نفسه^(٨).

١٤١٥- والوجه الذي يكون عبر ممنوع منها.. مثل أن تحلف ألا يطأها في السنة بعينها إلا مرة واحدة، فهو^(٩) عبر ممسوع منها أكثر من أربعة أشهر بعينها، وهو عبر مول^(١٠) حتى يطأها^(١١)، فإذا^(١٢)

(١) نهاية [ص ١٤١] من (٢).

(٢) الأم (٦/٦٧٥).

(٣) في (ب): فإن.

(٤) المعتمد أنه إن لم يصرح بالامتناع وطلب المهلة.. فإنه يمهّل بقدر ما ينتهي لذلك، فإن كان مباحاً.. أمهل حتى يغمط، أو جائزاً.. فحتى يشبع، أو ثقيلاً من الشبع.. فحتى ينف، أو غلبه نعاس.. فحتى يزول، ويحصل التهيؤ والاستعداد في مثل هذه الأحوال بقدر يوم فما دونه. روضة الطالبين (٨/٢٥٥).
واطر: الأم (٦/٦٨٤) حيث قال فيه. "لم أؤجله أكثر من يوم... ولا يمتن لي أن أؤجله ثلاثاً، ولو قاله قائل كان مذهباً" وكذا في المزي (ص ٢٧٣) والخلاصة (ص ٥٠).

(٥) في (أ) و(ج): وأقسم، وما أثبت من (ب) وهو المناسب للألفاظ غير الصريحة التي يمتثل لها.

(٦) في (أ) و(ج): وإن.

(٧) في (ب): اليمين.

(٨) الأم (٦/٦٧٠).

(٩) الأم (٦/٦٧٧).

وطئ مرةً وبقي عليه من مدة إيلائه أكثر من أربعة أشهر.. فهو مول^(٩)، [قال الشافعي: وإن كان بقي أقل من أربعة أشهر.. سقط عنه الإيلاء؛ فإن وطئ قبل مضي السنة.. كفر، كما لو حلف أن لا يوطئ أجنبية أبداً ثم تزوجها.. لم يحكم عليه بحكم الإيلاء حتى توفقه، ومنى وطئ.. كفر^(١٠)].

١٤١٦- وإذا قال: والله لا أغتسل منك ولا أجنب منك.. فإن كلامه/ محتمل لشعبي، سنل، فإن قال: أردت ألا أغتسل منها حتى آتي غيرها ثم اغتسل.. فليس بمول^(٧)، وإذا قال: أردت ألا أطأها فيجب علي الغسل.. فهو مول^(٨)(٩).

١٤١٧- وإذا قال: «والله لا أحاملك».. فهو مول^(١١) في الظاهر، فأما [فيما] بينه وبين الله عز وجل^(١٢) فإن قال: «أردت ألا أجامعها في هذا البيت»، أو: في موضع غيره.. فلا شيء عليه^(١٣)(١٤).

(١) في (ب): فهي.

(٢) في النسخ: مول.

(٣) في (ب): يطأ.

(٤) في (أ) و(م): وإذا.

(٥) في النسخ: مول.

(٦) الأم (٦٨١/٦) وروضة الطالبين (٢٤١/٨) المنهاج (ص٣٣٤). وانظر: الخلاصة (ص٤٩٨).

(٧) في النسخين: مول.

(٨) في النسخ: مول.

(٩) الأم (٦٧٣/٦) مغني المحتاج (٣٤٦/٣) والقاعدة في ذلك أن كل لفظ غير مبرح في الإيلاء.. فالعبرة بنية المتكلم به.

(١٠) في النسخ: مول.

(١١) في (ب) زيادة: فلا.

(١٢) قوله: (والله لا أجامعك) مبرح في الإيلاء.. فلا يعتقر إلى بية. وانظر الألفاظ الصريحة في الإيلاء في المنهاج (ص٤٣٣) ومغني المحتاج (٣/٣٤٥-٣٤٦).

(١٣) بعد هذا في (ب): الرهن.

باب الطهارة^(١)

١٤١٨ - موسى عن الربيع قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُطَهِّرُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ﴾ الآية [نجاه: ٣]، فإذا قال الرجل لامرأته: «أنت علي كطهر أُمي».. فهذا صريح الطهارة^(٢).

١٤١٩ - وإن^(٣) قال: أنت علي مثل أُمي، أو كأُمي، أو ما أضمه هذا من الكلام الذي يشبه الطهارة.. فليس بظهار إلا أن يريد به الطهارة، مثل النية في الطلاق^(٤).

١٤٢٠ - وقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ».

١٤٢١ - فإن قال: أنت علي كطهر أُمي، وقال: أردت الطلاق.. لم يلزمه الطلاق^(٥)، ولزمه صريح الطهارة^(٦).

١٤٢٢ - والحجة في ذلك: أن كل ما حكم الله حل شأؤه في القرآن نصاً من الطهارة والطلاق والإيلاء فنكلم^(٧) به رجل على ما نصه الله عَزَّ وَجَلَّ ثم أراد أن يُحوِّله إلى غيره.. لم يكن ذلك له، كما لو طلق ثم قال: أردت الطهارة.. لم يكن له إلا ما صرح^(٨).

١٤٢٣ - قال: وذوات الحرام كُلُّهُنَّ^(٩) من السب والرضاع [ب] مثل معنى الأُم؛ يلزمه الطهارة فيهن^(١٠) كما يلزمه في الأُم.

(١) "وهو حرامٌ بل كبيرةٌ، لأن فيه إقداماً على إهانة حكم الله وتديله، وهذا أخطر من كثير من الكفائر؛ إذ قضيته الكفر، لولا خلو الاعتقاد عن ذلك، واحتمال التشبيه لذلك وغيره". من هاية المحتاج (٨٢/٧).

(٢) هاية [١٤٢ص] من (٢).

(٣) الأُم (٦٩٧/٦) الخلاصة (ص ٥٠٣) المنهاج (ص ٤٣٥).

(٤) في (ب): وإذا.

(٥) الأُم (٧٠٢/٦) الخلاصة (ص ٥٠٣) هاية المحتاج (٨٣/٧) وقال: "أو نحو ذلك مما ينتحل الكرامة" أي: مما يشتمل أن يكون مراده أنت في التكريم والإجلال عندي كأُمي.

(٦) في (ب): طلاق.

(٧) الأُم (٧٠١/٦)، وذلك لأن هذا اللفظ صريح في الطهارة، فلا تغیره النية.

(٨) في (٢): يتكلم، بلا نقط لأوله، هكذا صورتها في (أ): مُتَكَلِّمٌ، هكذا صورتها في (٢): نكلم.

(٩) الأُم (٧٠١/٦).

(١٠) في (أ) و(٢): كلها.

١٤٢٤- والحجة في ذلك أنهم حُرِّمُوا مثل الأم في النكاح^(٢).

١٤٢٥- قال، وقد قيل: [إنه] من طلق أو^(٣) صرح بالطلاق والطهار والعنق ولم يكن له نية في ذلك.. فإنه لا يلزمه فيما بينه وبين الله عَزَّوَجَلَّ [لا] طلاق ولا طهار ولا عنق، ويلزمه في الحكم إذا شهدوا^(٤) عليه^(٥).

١٤٢٦- وحجته في ذلك: قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِلْأَعْمَالِ بِالنِّيةِ»^(٦)، و: «رَفَعَ الْقَلَمَ» (٧٠/ب) عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الْمَجْنُونِ، وَاجْمَعَ^(٧) الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَجْنُونِ إِذَا طَلَّقَ فِي غَيْرِ إِفَاقِهِ، وَالْوَسْطَانِ مِنَ الْيَوْمِ.. أَنَّ ذَلِكَ لَا يُلْزِمُهُ^(٨)، فَلَمَّا كَانَ هَذَا مُصَرِّحًا^(٩) بِالطَّلَاقِ وَلَمْ يُلْزَمِ الْعُلَمَاءُ.. اسْتَدَلُّوا عَلَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلطَّلَاقِ إِلَّا بِالنِّيةِ.

١٤٢٧- وقال مالك [من أنس]: من طلق أو أعتق أو طاهر بلا نية.. لزمه ذلك في الحكم، وفيما بينه وبين الله عَزَّوَجَلَّ^(١٠)/^(١١).

١٤٢٨- [قال أبو يعقوب: والحجة في ذلك لمن ذهب هذا المذهب.. ما ذكر الله من إتلاف المؤمن خطأ، وما أجمع العلماء عليه أن من أتلف لأدمي خطأ.. فذلك عليه^(١)، وما أتلف هؤلاء

(١) في (أ) و(ب): فيهم.

(٢) الأم (٦٩٨/٦) المهاج (ص ٤٣٥) مغني المحتاج (٣/٣٥٤) وجاء فيه: "والذهب طرده) أي: التشبيه مقتضي للطهار (في كل مُحَرَّمٍ) نسب أو رصاع أو مصاهرة وقع التشبيه بها و (لم يطرأ شريعها) على المطاهرة بأن لم نزل مُحَرَّمَةً عليه".

(٣) في (ب) و(د): أو، في (أ): و، وتحتل أن تكون (أو)، ولم تظهر لسوء التصوير.

(٤) في (ب): شهد.

(٥) وهو المعتمد، المذهب (٨٣/٢) المفردة) البيان (١٠/٨٩) قال الإمام النووي: "ذَيْن، ولم يُقبل طاهرًا" روضة الطالبين (٢٤/٨).

(٦) في (ب): بالنيات.

(٧) في (ب): فأجمع.

(٨) الإجماع لابن المنذر (ص ١١٣).

(٩) في (ب): مصرح.

(١٠) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٢/٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٧٨).

(١١) لمائة [ص ١٤٣] من (د).

بقولهم وإن كان ذلك خطأ وبغير نية.. فهو من حقوق الآدميين، للمرأة حق في 'معاها نفسها'^(٢)، وللعمد حق في حريته، وللمساكين حق في الطهارة^(٣) والعنق... فكذلك يلزمه ذلك في العمد والخطأ].

١٤٢٩ - [قال الشافعي:] ومن ظاهر من أحنبيه.. لم يلزمه الطهارة، وإن كانت^(٤) محرمة في هذا الوقت؛ من قبل أنها قد تحل^(٥) لد^(٦) في وقت من الأوقات بالسكاح وعمك^(٧) البعير^(٨).

١٤٣٠ - وكل شيء مثله^(٩) بالأم من دوات المحارم من^(١٠) السب والرضاع.. فهو [في] مثل معنى الأم سواء؛ [لأن الأم] لا تحل^(١١) أبداً، وكذلك من شبهناه بها.

١٤٣١ - وإذا قال: أتيت علي كطهر أي، أو كطهر بيمعة - فهما وإن كانا محرمين^(١٢) لا يحملان له أبداً.. فهما خلاف من أرم^(١٣) الله به الطهارة^(١٤)؛ لأن النبي أرم الله به الطهارة هي الأم.

١٤٣٢ - والحجة في ذلك أن الله تبارك وتعالى^(١٥) ملكتي مالي، ثم اختلف الناس؛ فقال قوم: إذا ظاهر.. وجب عليه أن يكفر، وقال آخرون: لا يكفر، فلما اختلفوا.. لم يزل^(١٦) يقينُ الملوك باختلاف الناس، ولم يزل^(١٧) يقينُ الملوك إلا بالاجتماع^(١٨).

(١) الخلى (٤٠٦/١٠ : ٢٠٢٥) الاستذكار (٢٨٤/١٣ : ١٨٨٦٧ الفلعي) = (٣٨٠/٤) العلمية) موسوعة

الإجماع (٧٦٠/٢ : ٢٦٨٨) وفي مسألة قتل الخطأ ينظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٦٤ و ١٦٦).

(٢) هكذا صورتها في المخطوط: .

(٣) أي: فيما ينتفعوا به من الكفارة.

(٤) في (أ) و(م): كان.

(٥) هكذا صورتها في (أ): حن، هكذا صورتها في (م): حل.

(٦) نهاية [٢٥/ب] من (ب).

(٧) هكذا صورتها في (م): وعلل.

(٨) الأم (٦٩٨/٦) الخلاصة (ص ٥٠٣) نهاية المحتاج (٨٢/٧).

(٩) في (ب): مثلنا.

(١٠) في (ب): ومن.

(١١) لا يظهر النقط في (أ)، في (م): بلا نقط.

(١٢) في (ب): محرمان.

(١٣) في (ب): ألزمه.

(١٤) النهاج (ص ٤٣٥) نهاية المحتاج (٨٣/٧).

١٤٣٣- ومن الحجة أيضاً في ذلك قول الله عَزَّوَجَلَّ حين قال: ﴿مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [الحاقة: ٢] ولم يذكر الرجال، ومن قبل أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما قال لرجل طاهر من امرأته: «كُفُّوا» لم يكن قال للرجال^(٥)، فمن ادعى خلاف ذلك.. فعليه الدلالة.

١٤٣٤- [قال الشافعي:] وإذا قال رجل^(٦) لامرأته: إصمعت أو رحلت أو يدك أو بطنك أو فرحك أو ما أشبه هذا من بدعها علي كطهر أمي.. فهو مطاهر^(٧)، فإن قال: مثل أمي.. يُدَّيْن، وذلك^(٨) ما^(٩) أراد به؛ لأنه لم يصرح^(١٠).

١٤٣٥- والحجة في ذلك: لو أن رجلاً طلق امرأته بعض تطلقه^(١١) أو طلق بعض بدعها.. حرمت كلها بالطلاق،/ ولو أن رجلاً تروح^(١٢) بعض امرأة.. لم يحل^(١٣) له حتى يكحها كلها، ملك الرجل^(١٤) بعض الأمة.. لم يحل له منها شيء إلا أن يملكها^(١٥) كلها.

(١) في (ب): عز وجل.

(٢) في (ب): نزيل.

(٣) في (ب): ولا نزيل.

(٤) في (ب): بالاجماع.

(٥) في (ب): للرجل.

ومُراده: أنه لم يقل للنساء من ظاهرت من زوجها فعلها الكفارة، والعبارة، فيها إهام.

(٦) في (ب): الرجل.

(٧) الأم (٦٩٧/٦) المنهاج (٤٣٥) مغني المحتاج (٣/٣٥٣) نهاية المحتاج (٨٣/٧).

(٨) في (ب): في ذلك.

(٩) في (ب): بما.

(١٠) الأم (٧٠٢/٦).

(١١) في (ب): التغطية.

(١٢) في (أ) و(ز): يزوج.

(١٣) في (ز): شل، والنقط غير واضح، وهي محتملة في (أ).

(١٤) في (أ) و(ز): رجلاً.

(١٥) في (أ) و(ز): يملك.

١٤٣٦- وإذا قال الرجل^(١) لامرأته: أنت عليّ حرام كظهر أمي، فإن بوى الطلاق بالحرام.. فهو طلاق، وإن لم ينو طلاقاً.. فهوظهار؛ لأن الظهار قد صرح به^(٢).

١٤٣٧- فإن قال: «أنت عليّ كظهر أمي حراماً»^(٣) ونوى^(٤) الطلاق.. لزمه الظهار؛ لأنه قد صرح به وأضاف إليه كلمة صفة له^(٥).

١٤٣٨- وإذا ظاهر الرجل من أربع نسوة له بكلمة واحدة أو بكلام منفرد.. فهو مطاهر مهنّ جميعاً، وعليه في كل واحدة منهن كفارة^(٦).

(١) نهاية [ص١٤٤] من (م).

(٢) الأم (٧٠١/٦) مغني المحتاج (٢٨٢/٣) لأن قوله (أنت علي حرام).. إن بوى به الطلاق.. فهو طلاق. المنهاج (ص٤١٤).

مغني المحتاج (٣٥٥/٣): "تتمة" لو قال: أنت علي حرام كظهر أمي وبوى مجموعه الظهار.. فمظاهر؛ لأن لفظ الحرام إظهار مع النية فمع اللفظ والنية أولى. وإن نوى به الطلاق.. فطلاق؛ لأن لفظة الحرام مع نية الطلاق كصريحه. ولو أرادها بمجموعه أو بقوله أنت علي حرام.. اختار أحدهما فيثبت ما اختاره منهما وإنما لم يثما جمعا لتعذر جعله لهما لاختلاف موجبهما.

وإن أراد بالأول الطلاق وبالأخر الظهار، والطلاق وجمعي.. حصل لا مر في نظره. وإن أراد بالأول الظهار وبالأخر الطلاق.. وقع الظهار فقط؛ إذ الآخر لا يصلح أن يكون كتابة في الطلاق لصراحته في الظهار، وإن أطلق وقع الظهار فقط؛ لأن لفظ الحرام طهار مع النية فمع اللفظ أولى، وأما عدم وقوع الطلاق.. فلعدم صريح لفظه ونية

وإن أراد بالتحريم تحريم عينها.. لزمه كفاة يمين؛ لأنها مقتضاه، ولاظهار إلا إن نواه —(كظهر أمي)".

(٣) في (أ) و(م): حراما.

(٤) في (أ): فنوى أو ونوى (محتملة).

(٥) مغني المحتاج (٣٥٥/٣): "ولو أخر لفظ التحريم عن لفظ الظهار فقال: أنت علي كظهر أمي حرام.. فمظاهر؛ لصريح لفظ الظهار، ويكون قوله حرام تأكيداً، سواء أوى تحريم عينها فدخل مقتضى التحريم وهو الكفاة الصغرى في مقتضى الظهار وهو الكفاة العظوى أم أطلق، فإن نوى بلفظ التحريم الطلاق.. وقعا، ولا عود لتعنيه الظهار بالطلاق".

(٦) الأم (٧٠٢/٦) المنهاج (ص٤٣٧) نهاية المحتاج (٨٩/٧).

١٤٣٩- والحجة في ذلك: أنه كقولہ لأربع [نسوة له] أنتن طواق واحدة؛ فلزم^(١) كل واحدة^(٢) تطليقة، فإن قيل: ما^(٣) الفرق بينه وبين الرجل يحلف^(٤): والله لا أكلمكن^(٥)، فلا يثبت وإن كلم ثلاثة حتى يكلم الرابعة، فلم فرقت بينهما؟.

١٤٤٠- قيل: لاختلاف حالهما من قبل أن الخالف على الكلام إنما حلف ألا يفعل في ذاته فعلاً بأربع^(٦)، فلما كلم الثلاث.. كانت^(٧) صفة يمينه لم تتم^(٨)؛ لأن الرابعة بقيت، وهو في الطهار إنما أوقع على كل واحدة مهن في دائماً فحرمها^(٩) عليه حتى يكفر، فكان فحرم كل واحدة مهن يلزمه بالكمال، وهو بالطلاق أقبح؛ لأن الطلاق فحرم يقع على كل واحدة على الأفراد.

١٤٤١- [قال الشافعي:] وإذا طاهر مرتين أو ثلاثاً؛ فإن كمر أو لم يكفر.. لزمه الطهار لكل^(١٠) مرة.

١٤٤٢- والحجة في ذلك مثل الطلاق [أنه] يقع عليه كلما طلقها، ومن أحل أن الطهار فحرم لها حتى يُكفر، فكل ما قال.. لزمه؛ إلا أن يكون أراد بالطلاق^(١١) تكرير الكلام.. فلا يلزمه إلا مرة، مثل الطلاق إذا كرر فقال نويت التكرير^(١٢).

(١) في (ب): قام، وهكذا صورتها: بَلَامٌ.

(٢) في (ب): واحد.

(٣) في (ب): فما.

(٤) غير واضحة في (أ)، في (ج): يحلف، بلا نقط لأوله.

(٥) في (ب) زيادة: معا.

(٦) في (ب): بالأربع.

(٧) في (أ) و(ج): كان.

(٨) في (أ) و(ج): لم يتم، في (ب): بلا نقط لأولها.

(٩) في (ب): فحرمها، أو: حرمها.

(١٠) في (ب): بكل.

(١١) في (ب): بالكلام.

(١٢) الأم (٧٠٢/٦) المنهاج (ص٤٣٧) نهاية المحتاج (٨٩/٧).

١٤٤٣- وإذا ظاهر الرجل من امرأته ثم أتبعها^(١) ثلاث تطليقات مكانه.. سقط الطهارة عنه ولم يرجع^(٢) إليه^(٣) أبداً^(٤)؛ لأن الله [تَبَارَكَ وَتَعَالَى] لم يوجب كفارة (٧١/ب) الطهارة إلا بمعنى؛ الطهارة والعود^(٥) إلى ما^(٦) قال^(٧).

١٤٤٤- قال الشافعي: وأحسن^(٨) ما سمعنا^(٩) في العود^(١٠) هو: أن يعود لما حرم^(١١) منها فيمسكها^(١٢) فيكون إحلالاً^(١٣) لما حرم^(١٤)، فإن أتت عليه مدة يمكنه طلاقها فلم يفعل^(١٥) وهو^(١٦) مسك.. فكفارة^(١٧) الطهارة قد وجبت عليه، وسواء طلقها بعد ذلك أو لم يطلقها^(١٨).

١٤٤٥- وإذا ظاهر الرجل من امرأته ولم يطلقها مكانه.. لزمه كفارة الطهارة؛ لأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى قال^(١٩): ﴿وَالَّذِينَ يُطَهِّرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾^(٢٠)، فالإمسك عن الطلاق ساعة

(١) في (ب): أتبعه.

(٢) لحاية [١٤٥ص] من (ز).

(٣) في (ب): عليه.

(٤) الأم (٧٠٤/٦) المنهاج (ص٤٣٦) لحاية المحتاج (٨٧/٧).

(٥) في (ب): لما.

(٦) الأم (٧٠٣/٦-٧٠٤) المنهاج (ص٤٣٦) لحاية المحتاج (٨٦/٧).

(٧) في (أ) و(ز): أحسن.

(٨) في (ب): سمعت.

(٩) في (ب) زيادة: (قول الشافعي و).

(١٠) في (ب) زيادة لفظ الجلالة: الله.

(١١) في (أ) و(ز): فيمسكه.

(١٢) في النسخ: إحلال.

(١٣) في (ب) زيادة لفظ الجلالة: الله.

(١٤) لحاية [١/أ] من (ب).

(١٥) في (ب): فهو.

(١٦) في (ب): وكفارة.

(١٧) الأم (٧٠٣/٦) المنهاج (ص٨٦-٨٧).

(١٨) في (ب): عز وجل.

(١٩) المجادلة: ٣.

[بعد] الطهارة.. هي المعاودة، ويلزمه^(١) الكفارة وإن^(٢) طلق بعد ذلك ثلاثاً، ما لم يطلق مع الطهارة في مكانه، فإن لم يفعل.. لزمته الكفارة مع الطلاق^(٣).

١٤٤٦ - وإذا أوجب^(٤) على الرجل الكفارة في الطهارة؛ فإن كان موسراً، واليسار أن يكون واحداً لنمن الرقية^(٥) عرضاً كان أو عيناً، وقوت يومه، وما يوارى به عورته مما يكفيه من كسوة الشتاء و^(٦) الصيف، فإن كان لا يجد رقية بعد هذا.. فهو غير واحد؛ لأنه إذا نقص من الرقية هذا.. كان غير واحد لرقية تامة، وهذا^(٧) معنى حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين أعطى الشَّكْفَر في الصيام العرق، فقال: ما أحد أحوح إلي مني، فقال له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّهُ»؛ لأنه إذا أكل منه قوت يومه^(٨).. نقص عن الكفارة، وقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾ [المائدة: ٤]، فإذا وجد بعضاً [ولم يجد بعضاً].. لم يكن عليه حتى يجد تمامه، فإذا وجد.. أعتق^(٩).

١٤٤٧ - ولا يجوز له أن يعتق إلا رقية مؤمنة^(١٠).

١٤٤٨ - ويجزئ عنه الكبيرة والصغيرة^(١١)/،^(١٢)

١٤٤٩ - وذات العيب ما لم يكن العيب مضراً بالعمل^(١٣).

(١) في (ب): فيلزمه.

(٢) في (ب): فإن.

(٣) المنهاج (ص ٤٣٦) حاية المحتاج (٨٨/٧).

(٤) في (ب): وجب.

(٥) في (ب): رقية.

(٦) في (ب): أو.

(٧) في (ب): فهذا.

(٨) في (ب): يوم.

(٩) الأم (٧٠٥/٦) المنهاج (ص ٤٣٨-٤٣٩) حاية المحتاج (٩١/٧ و ٩٨).

(١٠) الأم (٧٠٥/٦) المنهاج (ص ٤٣٨) حاية المحتاج (٩٢/٧).

(١١) حاية [١٤٦] من (٢).

(١٢) الأم (٧٠٦/٦ و ٧٠٧) المنهاج (ص ٤٣٨) حاية المحتاج (٩٢/٧).

(١٣) الأم (٧١١/٦) المنهاج (ص ٤٣٨) حاية المحتاج (٩٢/٧).

١٤٥٠- والحجة في التوبة: قول الله عَزَّوَجَلَّ في قتل المؤمن وذو النِّبَاق: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِسَةً﴾ [النساء: ٩٢]، ولا^(١) شيء أشبه/ ينسب من كفارة بكفارة، فلما ذكر [الله] التوبة في موضع وأمسك في موضع.. شُهِدَ بعضه بعض، كقول^(٢) الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى في الشهود: ذكر^(٣) العدل في موضع وأمسك في موضع^(٤).

١٤٥١- فإن لم يجد رقبة.. صام شهرين متتابعين^(٥).

١٤٥٢- فإن مرض في الشهرين.. استأنف ولم ين^(٦) عليه^(٧)، وكذلك المرأة في كفارة القتل إذا حاضت بنت^(٨)، وإذا مرضت استأنفت^(٩).

١٤٥٣- فإن قيل: فما^(١٠) الفرق بين الحيض والرض؟ قيل: ذَكَرَ الله عَزَّوَجَلَّ التتابع في الشهرين^(١١) ثم اختلف الناس في المرض.. فلا يزيل يقين ما أوجب الله عليه بالقرآن^(١٢) باختلاف الناس، ولا يزيله إلا بالإجماع، وأجمعوا^(١٣) على الخائض، فأرسلنا الإجماع بالإجماع من قل أن الأكثر من النساء تحضن^(١٤) في كل شهر مرة، وأن المرض^(١٥) يمكن ألا يمرض في السنين إلا مرة، فلما

(١) في (ب): فلا.

(٢) في (أ) و(م): لقول.

(٣) في (ب) زيادة لفظ الجلالة: الله.

(٤) في الأم (٧٠٦/٦): "كما شرط الله عَزَّوَجَلَّ العدل في الشهادة في مومنين، وأطلق الشهادة في ثلاثة مواضع".

(٥) الأم (٧١٢/٦ و٧١٣) المهاج (ص٤٣٩) نهاية المحتاج (٩٩/٧).

(٦) في (ب): يعني.

(٧) وهو الجديد. الأم (٧١٣/٦-٧١٤) روضة الطالبين (٣٠٢/٨) المهاج (ص٤٣٩) نهاية المحتاج (١٠٠/٧).

(٨) روضة الطالبين (٣٠٢/٨).

(٩) في (ب): ما.

(١٠) في (ب): شهرين.

(١١) في (ب): في القرآن.

(١٢) في (ب): واجتمعوا.

(١٣) في (م): شخيص.

(١٤) في (أ) و(م): المرض.

ضاق على المرأة.. أمرت بالبناء، ولما اتسع على المريض.. أمر بالاستئناف، وكما أمرت الاستحاضة^(١) أن تصلي والدم قائم إن ضاق بها، وكما يؤمر الرجل وهو في الصلاة إذا أتع^(٢) جرحه أن لا يعيد الصلاة.

١٤٥٤ - وليس للمطاهر أن يبطأ حتى يكمر، فإن وطئ قبل الكفارة.. فليس عليه إلا كفارة واحدة^(٣).

١٤٥٥ - وإن^(٤) وطئها بالليل وقد صام بعضاً أو أطعم بعضاً.. أتم ما بقي من صيامه وما بقي من الإطعام^(٥)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين أمره أن يُكفّر بعد الوطء كفارة واحدة كان من وطئ بعد مضي بعضها أولى ألا يلزمه إلا كفارة واحدة^(٦).

١٤٥٦ - فإذا^(٧) لم يقدر على الصوم.. أطعم ستين مسكيناً كل واحد منهم غير صاحبه^(٨) جمعت أو فرقت^(٩).

١٤٥٧ - ومن صام يوماً واحداً، أو^(١٠) أطلع^(١١) الفجر وقد نوى الصوم من الليل ثم أيسر للرقبة.. [أجزأه الصيام و] لم ينتقل منه إلى غيره^(١٢).

(١) في (أ) و(م): الاستحاضة.

(٢) هكذا صورتها في (أ): اشقحيم، هكذا صورتها في (ب): أسف، هكذا صورتها في (ج): سعب.

(٣) الأم (٧٠٣/٦ و٧١٨) روضة الطالبين (٣٠٢/٨).

(٤) في (ب): فإن.

(٥) في (ب): الطعام.

(٦) الأم (٧٠٣/٦).

(٧) في (ب): وإذا.

(٨) نهاية [ص ١٤٧] من (ج).

(٩) الأم (٧١٧/٦) نهاية المحتاج (١٠١/٧).

(١٠) في (أ) و(د): و.

(١١) في (ب): طلع.

(١٢) الأم (٧١٣/٦) روضة الطالبين (٢٩٩/٨).

١٤٥٨- والحجة في ذلك: قول الله عَزَّجَلَّ نَصًا [غير تأويل] أن^(١) الله عَزَّجَلَّ قال: ﴿فَمَنْ لَعَزَّجَلَّ قَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾^(٢)، فلما دخل (ب/٧٢) في الصيام^(٣) وهو غير واحد.. دخله بفرض الله جل شأوه، وقد عقلا عن الله جل وعلا أن الصوم^(٤) شهران^(٥) لا يقدر أن يأتي به [في] مرة واحدة، وإنما هو شيء بعد شيء، فلما لم يحتفلوا أن الرقة قد زالت عنه بفرض الله عَزَّجَلَّ حين دخل في الصوم، ثم احتفلوا في نقض^(٦) صوم بعضه.. لم يكن علي الرقة التي أزالها الله عي باختلافهم، ولم يسقط عي ما أذيت من فرض الله [عَزَّجَلَّ] من الصوم باختلافهم، ولم يجب علي بعض الصوم والرقة.

١٤٥٩- وليس للمرأة إذا حاضت في الصيام أن تؤخر^(٧) صيامها إذا مضى الحيض حتى تصله، فإن لم تفعل^(٨).. استأنفت.

١٤٦٠- ومن ظاهر وأراد الإمساك ومات ولم يطلق.. كُفِّرَ عنه، والكفارة من رأس المال.

١٤٦١- وإن مات مكانه قبل أن يُمكنه الطلاق.. فلا كفارة عليه^(٩).

١٤٦٢- [قال الزايعي:] وإذا طاهر الرجل [من امرأته] ثم طلق طلاقاً يملك الرجعة.. فالظهار موقوف، فإن راجعها في العدة.. لزمته الكفارة، وإن^(١٠) انقضت العدة.. فلا كفارة عليه^(١١).

١٤٦٣- وإن تزوجها من بعد.. لم يرجع الظهار عليه^(١٢).

(١) في (ب): لأن.

(٢) المجادلة: ٤.

(٣) نهاية [ب] من (ب).

(٤) في (ب): صوم.

(٥) في (ب): شهرين.

(٦) في (ب): نقص، في (ز): بلا نقط.

(٧) في (أ) و(ز): يؤخر.

(٨) في (ز): يفعل، وغير واضحة في (أ).

(٩) الأم (٧٠: ٤/٦) المنهاج (ص ٤٣٦) نهاية المحتاج (٨٧/٧).

(١٠) في (أ) و(ز): فإن.

(١١) الأم (٧٠: ٤/٦) المنهاج (ص ٤٣٦) نهاية المحتاج (٨٧/٧).

- ١٤٦٤- فإن قيل: 'فما الفرق' بين هذا وبين الإيلاء الذي يرجع ما بقي من الثلاث شيء؟.
- ١٤٦٥- قيل: من قبل أن الإيلاء إما يرجع^(٣) عليه، لأنه بقيت^(٤) مُدَّة من أجل يجبه بعد كاحها بمنته^(٥) من وطنها، والظهار واقع بكماله.
- ١٤٦٦- وإذا ظاهر ثم خالعهما.. سقط الظهار عنه؛ وإن تزوجها.. لم يرجع الظهار عليه.
- ١٤٦٧- [قال الشافعي:] وكذلك اللعان إن أمكه أن يلاع^(٦) بعد الطهار/^(٧) فلم يلاع^(٨) إلا بعد.. كان عليه كفارة الظهار مثل الخلع سواء^(٩).
- ١٤٦٨- وإذا ظاهر [الرجل] من امرأته ثم ارتد أحدهما.. فالظهار موقوف؛ فإن رجع أحدهما في العدة.. فالكفارة لازمة^(١٠)، وإن^(١١) رجع بعد العدة.. فالفرقة واقعة ولا كفارة^(١٢).
- ١٤٦٩- وإذا ظاهر منها وهي أمة فعنفت/ فاحتارت مكانها.. وفعت الفرقة وسقطت الكفارة، وإن لم تختر^(١٣) ولم يبيعها طلاقاً.. فعليه الكفارة، وإن طلق.. فلا كفارة.

(١) الأم (٧٠٤/٦).

(٢) في (ب): ما فرق.

(٣) في (ب): رجع.

(٤) في (أ) و(ز): بقية.

(٥) في (ب): بلا نقط.

(٦) في (ز): تلاعن، والنقط غير واضح في (أ).

(٧) نهاية [ص ١٤٨] من (ز).

(٨) في (ز): تلاعن، والنقط غير واضح في (أ).

(٩) الأم (٧٠٤/٦) المنهاج (ص ٤٣٦) نهاية المحتاج (٨٧/٧).

(١٠) إن حبسها قدر ما يمكنه أن يطلق.. لزمته الكفارة، وإن طلقها مباشرة مع عودة المرتد منهما إلى الإسلام..

فلا كفارة. الأم (٧٠٤/٦) المنهاج (ص ٤٣٦) نهاية المحتاج (٨٨/٧).

(١١) في (ب): وإذا.

(١٢) الأم (٧٠٤/٦) المنهاج (ص ٤٣٦) نهاية المحتاج (٨٨/٧).

(١٣) في (أ) و(ز): بلا نقط لأولها.

١٤٧٠- وإذا قال الرجلُ لامرأته: أنت طالق إلى شهر، قال: لا^(١) يقع الطلاق إلا للوقت الذي^(٢) وقت^(٣) واحتج بالعداء؛ بأن امرأة إذا^(٤) قالت: أعطيك مائة دينار على أن تطلقني^(٥).. فليس بطلاق حتى تأتي^(٦) بالدنانير، فهذه^(٧) صفة، كما أن الشهر صفة^(٨).

(١) في (ب): فلا.

(٢) في (ب): التي.

(٣) الأم (٤٦٧/٦) المنهاج (ص ٤٣٦) حاية المحتاج (٨٨/٧).

(٤) في (ب): إذ.

(٥) في (أ): يطلقني، في (م): بلا نقط لأولها، وغير واضحة في (ب).

(٦) في (أ) و(م): يأتي، في (ب): بلا نقط.

(٧) في (ب): وهذه.

(٨) بعد هذا في (ب): اللعان.

باب اللعان

١٤٧١- موسى عن الربيع قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(١): ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ أَرْوَاهُمْ وَلَوْ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ نَبَأٌ لَّكُنَ مِنْهُمْ جُنَاحٌ عَلَى كُلِّ زَانٍ زَانٍ وَنَحْوِهِ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ الآية [البور: ٦]، [قال الشافعي: فاختلف ^(٢) الناس؛ فقال بعضهم: لا يكون اللعان إلا بين كل زوجين خريين ^(٣) مسلمين ^(٤)، واحتج بأنه لا يجب الحد على الرجل إذا قذف الأمة والصرانية ^(٥)].

١٤٧٢- [و] قال الشافعي: ومالك [بن أنس]: اللعان بين كل زوجين ^(٦)؛ لأن الله ذكر الأزواج مطلقاً لم يخص زوجاً دون زوج، فمن ادعى غير ذلك.. فعليه الدلالة.

١٤٧٣- والحجة في ذلك: قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [البلا: ١]، وقوله: ﴿يُطَهَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢]، وقوله: ﴿يُؤْتُونَ [مِنْ نِّسَائِهِمْ]﴾ [البقرة: ٢٢٦]، فلم يختلف العلماء أن ذلك على كل زوج، فلو لم يكن حجة إلا هذه.. اكتفي بها، وكان اللعان في كتاب الله منها.

١٤٧٤- وإنما نعى من نعى اللعان من الكافرة ^(٧) والأمة ^(٨) بأن قال: لا يجب عليه الحد إن قذفها، ولا شهادة لها حتى يعتق ^(٩) أو يسلم ^(١٠)؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [البور: ٦].

(١) في (ب): عز وجل.

(٢) في (ب): واختلف.

(٣) في (ب) زيادة: "بالعين"، ولعل الصواب عدم ذكرها، لأن الشافعي أيضاً يوافقهم في أن غير البالغ لا يلاعن. كما في الأم (٧٢١/٦).

(٤) هو مذهب الحنفية. انظر: بدائع الصنائع (٢٤١/٣) حاشية ابن عابدين (٤٨٣/٣)، وانظر: المزني (ص ٢٨٤).

(٥) انظر: مختصر الطحاوي (ص ٢١٥).

(٦) "اللعان على كل زوج جاز طلاقه ولزمه القرض". ٥١. من الأم (٧٢٠/٦) وكذا في المزني (ص ٢٨٣) والخلاصة (ص ٥١١).

وانظر: الموطأ (٥٦٧/٢) وقال فيه: "وعلى هذا الأمر عندنا".

(٧) في (أ) و(ز): الكافرة.

١٤٧٥- والحجة عليهم في ذلك: أنهم يعيرون اللعان بين الأعميين، وبين المخدودين في القذف وبين [غير] العدلين^(١)، وهؤلاء^(٢) لا تجوز^(٣) شهادتهم^(٤) عندهم.

١٤٧٦- وأما ما احتجوا من قول الله عز وجل: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾ [الور: ٦].. فإنما هي بمن، ألا ترى أن المراء لا يشهد^(٥) لنفسه، فالزوج^(٦) (٧٣/ب) يلعن ويرأ بما قال، أولاً ترى أن الأمة والصراينة يلعنان^(٧) في الحق يجب لهما كما تحلف المسلمة.. فيجب لها الحق، ولو كان كالشهادة.. لم يجر إلا أن يكون عدلاً حراً، فكاست^(٨) الشهادة مرة واحدة 'جرئ' من^(٩) أربع؛ لأن الشهادة إما جرئ من أربع.

١٤٧٧- وأما ما احتجوا به في^(١٠) الحد^(١١) في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ الآية [الور: ٤].. فإنما ذلك في الأحنبيين الذين يرمون غير أزواجهن، والحر في ذلك إذا رمى

(١) نهاية [ص ١٤٩] من (ز).

(٢) في (ب): يفتقان.

(٣) جاء في بدائع الصنائع (٢٤٢/٣): "كل من كان من أهل الشهادة واليمين.. كان من أهل اللعان، ومن لا.. فلا"، وانظر: المزني (ص ٢٨٤).

(٤) انظر: مختصر الطحاوي (ص ٢١٥) وبدائع الصنائع (٢٤١/٣) وحاشية ابن عابدين (٤٨٣/٣).

لكنهم اشترطوا في اللعان أن يكون الزوجان غير محدودين في القذف، وهذا خلاف ما ذكر في البوطي، بل هو نص حكايته عنهم في الأم (٣٤٣/٦) والمزني (ص ٢٨٤) حيث جاء فيه: "وقال بعض الناس: لا يلعن إلا حران مسلمان ليس واحد منهما محدوداً في قذف".

(٥) في (ب): وهو.

(٦) في (أ) و(ز): لا يجوز.

(٧) في (ب): شهاداتهم.

(٨) نهاية [٢٧/١] من (ب).

(٩) في (ب): والزوج.

(١٠) في (ز): بلا نقط لأوله.

(١١) في (ب): وكانت.

(١٢) في (ب): تجري بين، هكذا صورهما في (ب): مجرّد.

(١٣) في (ب): من.

(١٤) في (ز): الحر.

الحرّة، والعبد والصراي إذا رماها.. كان عليه^(٢) الخد، فقد استوى الحر والعبد والصراي في الخد، ثم فرق الله عزَّجَل بين حكم الزوج إذا رمى زوجته وبين أن يرمي الأجنبية، فجعل^(٣) حكم كل واحد على حياله^(٤).

١٤٧٨- وإن^(٥) قذف الرجل امرأته فلم تطلب الخد حتى فارقها ثم طلست.. قيل له: النعم، فإن فعل وإلا.. حد^(٦)، فإن قيل: لم يلاعها وهي غير زوجة؟ قيل: إن القرآن أوجب^(٧) له ذلك^(٨) وهي زوجته^(٩)، فليس فراقه بالذي يزيل ما أوجب^(٩) له^(١٠).

١٤٧٩- [قال الشافعي: وإذا قذف الرجل امرأته ولم تطلب حقها حتى ماتت.. كان^(١١) لورثتها أن يطلبوا^(١٢) ذلك^(١٣) بعد موتها حتى يلغن أو يجد^(١٤).

١٤٨٠- والحجة في ذلك: ^(١٥) أن الله عزَّجَل [ذكر السواير التي فيها نفل ما يملك السوتى/^(١٦) إلى الأحياء، وهذا شيء كانت تملكه.. فلم يملك فيه ما كان لها.

(١) السور: ٤.

(٢) في (ب): عليهم.

(٣) في (ب): ثم جعل.

(٤) يذكرُ لها: استدلالهم على أن لا لعان إن كانت الروجة أمة أو كناية بأن قاذف الأمة والكافرة لا نجد، فكذلك لا يلاعن.

وبذكر الرد عليهم: أن العبد والكافر لو قذفا حرّة.. فإن الخد يقام عليهما، وهم يقولون لا لعان بين العبد وزوجته الحرّة. هذا ما ظهر لي من كلامه رَحِمَهُ اللهُ.

(٥) في (ب): وإذا.

(٦) الأم (٧١٩/٦) الخلاصة (ص٥١٢) المنهاج (ص٤٤٤) النجم الوهاج (١١٧/٨).

(٧) في (ب): ذلك له.

(٨) في (ب): زوجة.

(٩) في (ب): وجب.

(١٠) في (ب): لها.

(١١) في (ب): كانت.

(١٢) في (أ) و(ز): تطلبوا.

(١٣) في (ب): ذلك.

(١٤) الأم (٧١٩/٦-٧٢٠)، فتد القذف بورت. كما في المنهاج (ص٤٤١) والنجم الوهاج (٩٧/٨).

١٤٨١- فإن قامَ بعضُ الورثةِ ولم يقم بعض.. كان الحقُّ لمن قام به دون من لم يقم^(٣).

١٤٨٢- والشفعة والخيار كذلك، يورث كما يورث المال^(٤).

١٤٨٣- والحجة في أن الحد لمن قام به.. حديث الشفعة أن رجلاً لو باع داراً غير مقسومة وكانت الشفعة لعشرة فإن ترك النسعة.. كان 'الباقى للواحد' منهم، وإما كان ذلك لشركته في الدار، وكذلك الحد إذا وجب للورثة ثم عفا بعضهم.. كان 'للباقين الذين' لم يعفوا، 'لأنهم عادوا'^(٥) على المفدوف، واللعان يلزم الواحد كما يلزم الجميع، ولم يحتلف أحد؛ لا الشافعي ولا مالك [بن أنس] ولا العراقيون في أن الرحن إذا قُذِف بعد موته.. كان لورثته^(٦) أن يقوموا به، فإن عفا بعضهم^(٧).. كان للباقين^(٨) أن يقوموا^(٩) به^(١٠).

(١) في (أ) و(ز) زيادة: قول الله عزَّ وجلَّ.

(٢) حاشية [ص ١٥٠] من (ز).

(٣) المراد: أنه ثبت جميع الحق لكل واحد على جهة البدل، فلبعضهم طلب الحد مع غية الباقين، فلو عفى بعضهم عن حقه مما ورثه من الحد.. فللباقين استثناء جميعه. المنهاج (ص ٤٤١) معني المحتاج (٣/٣٧٢) النجم الوهاج (٨/٩٨).

قلت: وعمر عنه الإمام النووي رحمه الله في المنهاج بالأصح، ومقابله: يسقط نصب العاني ويستوفى الباقي، وهو كما ترى نص الإمام هنا، فهو قول لا وجه. والله أعلم.

(٤) تورث الشفعة. انظر: حاشية المحتاج (٥/٢١٩) ويورث الخيار. انظر: المجموع (٩/٢١٧).

(٥) هكذا صورتها (ب) في: للحيات، وكأها: "للباقين".

(٦) في (ب): الباقي الذي.

(٧) في (ب): لأنه عاد.

(٨) في (ب): للورثة.

(٩) في (أ) و(ز): بعض.

(١٠) في (ب): للباقين.

(١١) في (ب): يقوم.

(١٢) مذهب الجمهور: أن حد القذف يجب على من قذف ميتاً محصناً إذا طالب الورثة بذلك، على اختلاف بينهم فيمن له ذلك الحق من الورثة.

ومذهب الحنابلة أنه: لا حق للورثة في المطالبة بذلك، إلا الابن المحصن فيما إذا كان القذف واقعاً على أمه الميتة؛ لأن قَذَفَ أمُّ قَذَفَ له لغير نسبه، ولهذا لم يشترطوا إحصان أمه المتذوفة، واشترطوا إحصان الولد؛

١٤٨٤- وإذا قذف الرجل امرأته وهي صحيحة، ثم صارت مجنونة أو معتوهة، أو قذفها صبية.. لم يكن لأحد القيام بخدائها، ولا باللعان^(١) حتى [تبلغ هذه و] تفيق^(٢) هذه، فتكون الطالبة لمسها^(٣) ثم يكون حكمها^(٤) يومئذ حكم [البالعين] الأصحاء، فإن لم تصح^(٥).. لم يكن للورثة شيء، وإن ماتا^(٦).. قام ورثتهما مقامهما^(٧) كما وصفنا^(٨).

١٤٨٥- وإذا قذف الصبي الرجل قبل أن يبلغ، أو مجنوناً أو معتوياً.. فليس عليه شيء^(٩).

١٤٨٦- وإن^(١٠) قذف الرجل وهو أحرس؛ فإن كانت إشارته قد عرفت قبل القذف في حين؛ إن حلف بما.. لاعتن، وإن لم تعرف [إشارته].. لم يلاعن^(١١) حتى تعرف، فإن عرفت بعد ذلك.. لاعتن^(١٢)، وكذلك إقراره في الدين والوصية والسابعة إذا كانت له إشارة تعرف.. فهو على ذلك، واحتج في ذلك بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١٣) حين قال للرجل: «اقرأ، فإن لم تحسن القراءة..

لأن استحقاقه لذلك ليس من طريق الإرث، ومن كان المقذوف من غير أمهاته لم يتضمن نفي نسبه.. فليس له المطالبة بالحد.

انظر: الميسوط (١١٢/٩)، ورواه في الموطأ (٨٢٨/٢) عن عمر بن عبد العزيز ولم يتبعه، وانظر: الشرح الكبير للدردير (٣٣١/٤) وحاشية الدسوقي عليه، الأم (٧١٩/٦-٧٢٠) المغني (٨٦/٩)، ونسب في المغني القول بعدم وجوب الحد بقذف ميت بحال إلى أصحاب الرأي، وما في الميسوط خلافه.

(١) في (ب): اللعان.

(٢) في (أ) و(ب): لا يظهر النقط في أولها، في (ز): يفيق.

(٣) في (ب): فيكونوا الطالبون لأنفسهم.

(٤) في (ب): حكمهم.

(٥) في (أ): لا يظهر النقط في أولها، في (ب): يصحوا، في (ز): يصح.

(٦) في (ب): فإن ماتوا.

(٧) في (ب): ورثتهم مقامهم.

(٨) الأم (٧٢٣/٦) البيان (٤٠٨/١٠ و ٤٠٩).

(٩) الأم (٧٢٢/٦) رومة الطالبين (١٠٦/٨) وقال فيه: "يشترط لوجوب الحد على القاذف كونه مكلماً مختاراً،

فلا حد على صبي ومجنون ومكره، ويعزوز الصبي والمجنون الذي له نوع تغيير".

(١٠) في (ب) و(ز): وإذا.

(١١) في (أ) و(ز): تلاعن.

(١٢) الأم (٧٢١/٦) المزني (ص ٢٨٣) المنهاج (ص ٤٤٣) النجم الوهاج (١٠٦/٨).

(١٣) نهاية [ص ١٥١] من (ز).

فكبر وسبح، فلما حوِّزَ له النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا لم يحسن القراءة.. غير القرآن^(١)، ومن سنه أن الصلاة لا تحرق^(٢) إلا بأمر القرآن.. استدلتنا على أنه إذا لم يحسن اللفظ بالكلام.. أجزأه من إشارته ما يعرف أنه يقوم مقام كلامه، بل هذا^(٣) أكثر معنى؛ لأن هذا قد مع من الكلام أصلاً، وكذلك من طلق بغير العربية بلسانه ما كان، أو اعتق^(٤)، لم يحتلوا أن ذلك يلزمه إذا عرف^(٥)، وكذلك^(٦) الأحرس إذا عرف [إشارته]، وقد قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في النكاح: «[الصمت] إقرار»^(٧).

١٤٨٧- ولو كانت زوجته [أمة أو] ذميمة فقدفها.. لاعتن؛ فإن^(٨) لم يلاعن/ (٧٤/ب).. غرر ولا يُحدَّ لها^(٩).

١٤٨٨- وليس على الحر [إذا قذف المملوكة حدًّا]^(١٠).

١٤٨٩- [قال الشافعي:] وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك الرجعة [فيه] غم قدفها في العدة وطلبت.. لاعتن؛ فإن لم يفعل.. حد^(١١).

١٤٩٠- وإذا انقضت عدتها أو^(١٢) طلقها [طلاقاً] لا يملك الرجعة فيه^(١٣)، أو طلقها ثلاثاً غم قدفها؛ فإن كان إما قدفها بولد يريد بعبه.. فله أن يلاعها لعي^(١٤) الولد ما بيه وبين الوقت الذي

(١) في (أ) و(م): القراءة.

(٢) في (أ): لا يظهر النقط على أولها، في (م): بلا نقط لأولها.

(٣) في (ب): هو.

(٤) في (أ) و(م): عتق.

(٥) نهاية [٢٧/ب] من (ب).

(٦) في (ب): وكذلك.

(٧) في (أ) و(م): إقراراً.

والحديث متفق عليه، وهو هنا بالمعنى، أخرجه البخاري ك: النكاح، ب: لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب

إلا برضاها، (٥١٣٦)، وسلم ك: النكاح، ب: استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت،

(١٤١٩).

(٨) في (ب): وإن.

(٩) الأم (٧٢٣/٦) روضة الطالبين (٣٣٢/٨) النجم الوهاج (١١٨/٨).

(١٠) ولكنه يعزر. انظر: روضة الطالبين (٣٣٢/٨).

(١١) الأم (٧٢٤/٦) بنحوه، المزي (ص ٢٨٣) روضة الطالبين (٣٣٥/٨).

(١) في (ب): و.

يلحق فيه الولد^(٣)؛ وذلك أربع سنين عددا^(٤)؛ والحجة في الأربع: أن هذا أمر جعل الله القول فيه^(٥) إلى النساء، فلما علما من النساء من تلد لأربع سنين، وهي امرأة ابن عجلان؛ ولدت لأربع سنين، قيل قولها، ثم أتت أخرى تدعي مثل ذلك.. صدقت؛ لما جعل الله لمن من التصديق.

١٤٩١- فإن قيل: وكيف تلاحن بنفي ولد امرأة بائن مه، ثم تلغيره نكاحها؟

١٤٩٢- قيل: بمعنى الكتاب والسنة؛^(٦) لأن الولد يلحق، وإنما يلحق بالنكاح استقداً، فلعمري وإن كان وهي غير زوجة، فإنما^(٧) بنفي شيئاً^(٨) كان وهي زوجة، وشيئاً^(٩) ونحوه له بالنكاح؛ لأن الولد^(١٠) لزمه بذلك، وليس^(١١) مفارقه بالذي يزيل عنه أصل ما وجب له^(١٢).

١٤٩٣- وإذا لاعنها بنفي حمل في طلاق بائن، ولاعنها بنفي^(١٣) الحمل؛ فإن كان^(١٤) ولد.. نُفي عنه، وإن انفش^(١٥) ذلك [الحمل].. حذ^(١٦).

(١) في (ب): فيه الرجعة.

(٢) في (ب): بنفي، هكذا صورتها في (أ): شفيئاً، هكذا صورتها في (ج): شفيئاً.

(٣) الأم (٧٢٤/٦) المزين (ص ٢٨٣) روضة الطالبين (٣٣٧/٨).

(٤) الأم (٥٤٧/٦) و (٥٦٢) روضة الطالبين (٣٧٨-٣٧٧/٨).

(٥) في (ب): فيه القول.

(٦) يراجع ما في (ج).

(٧) نهاية [ص ١٥٢] من (ج).

(٨) في (أ) و (ج): وإنما.

(٩) في النسخ: شيء.

(١٠) في النسخ: وشيء.

(١١) سقطت من (ج).

(١٢) في (ب): فليس.

(١٣) الأم (٧٢٤/٦).

(١٤) لعل صورتها: في.

(١٥) في (أ) زيادة وهكذا صورتها: كأنه.

(١٦) هكذا صورتها في (أ): انفش، وهكذا صورتها في (ب): انفش، وهكذا صورتها في (ج): انفش.

وفي الأم (٥٥٩/٦): "قال الربيع: انفش: ذق."

١٤٩٤- وإن قذفها ثم وطئها.. لم يكن الوطني يسقط^(٢) عنه اللعان.

١٤٩٥- وإن^(٣) قذفها بغير نفي ولدي في خلع أو طلاق ثلاث.. حُدَّ ولم يلاعن^{(٤) (٥)}.

١٤٩٦- وإذا قال الرجل لامرأته: «ولدت هذا الولد وليس مني»، فطلبت^(٦) أن يحد^(٧) لها.. لم يحد^(٨)؛ إلا أن يقول: «زنت»^(٩)، فيلاعن أو يحد^{(١٠) (١١)}؛ وذلك أن المرأة قد تستدخل^(١٢) ماء الرجل فتجبل، وقد جاء: «ادروا الحدود»^(١٣) بالشبهات.

(١) أي: إذا قذف زوجته الباتنة منه بالزنا وأراد نفي الولد.. فله ذلك، فإن تبين أن لا حمل.. فهو قاذف، ولا لعان.

وجاء في روضة الطالبين (٣٣٧/٨): «لو لاعن فبان أن لا حمل.. تبتا فساد اللعان». لكنه لم يذكر أن عليه حنفاً.

وانظر: المنهاج (ص ٤٤٤)، معني المحتاج (٣/٣٨٢)، شفة المحتاج (٨/٢٢٦-٢٢٨) وفيه: «ولو أبانها بواحدة أو أكثر (أو ماتت، ثم قذفها) فإن قذفها (بزنا مطلق أو مضاف إل ما) أي زمن (بعد النكاح.. لاعن للنفي (إن كان) هناك (ولد) أو حمل على المعتد (بلحقه) ظاهراً وأراد نفيه في لعانه للحاجة إليه حيثئذ كما في صلب النكاح وحيثئذ يسقط عنه حد قذفه لها ويلزمها به حد الزنا إن أخافه للنكاح ولم تلاعن هي كالثوجة بخلاف ما إذا انتفى الولد عنه.. كحد ولا لعان».

(٢) في (أ) و(ب): يسقط.

(٣) في (ب): وإذا.

(٤) في (أ) و(ب): تلاعن.

(٥) الأم (٦/٧٢٤) وهو مفهوم ما في المنهاج (ص ٤٤٤) وروضة الطالبين (٣٣٧/٨) والنجم الوهاج (١١٩/٨).

(٦) في (ب): وطلبت.

(٧) في (م): بلا نقط لأوها.

(٨) في (أ): شدة وهي غير واضحة، في (ب) و(م): بلا نقط لأوها.

(٩) في (ب): زنت.

(١٠) في (أ): غير واضحة، في (ب): شدة، في (م): بلا نقط لأوها.

(١١) فنستفسره؛ فإن قال: أردت أنه من زنا.. فتأذف. انظر: الأم (٦/٧٢٥ و٧٣٩) المنهاج (ص ٤٤١) النجم الوهاج (٨/٩٢)، وجاء في الأم (٦/٧٢٥): «إن طلبت الحد.. حلف ما أراد قذفها؛ فإن حلف.. برئ، وإن نكل.. حُدَّ أو لاعن».

(١٢) في (أ): النقط في بدايتها غير واضح، في (م): يستدخل.

١٤٩٧- وإذا قذف الرجل امرأته، فقال: لا^(١) ألتعن.. جلد الحد؛ فإن رجع قبل أن يتم الحد.. كان له الرجوع إلى الالتعان، ضُربَ أَقْلُ الحَدِّ أو أَكْثَرُهُ^(٢).

١٤٩٨- وَقَالَ بعضُ الناس: إذا ضُربَ أَكْثَرُ الحد.. لم يلتعن^(٣).

١٤٩٩- والحجة^(٤) في ذلك^(٥): الرجلُ يُغْرُ بالربا ثم يجلّدُ بعض الحد فيرجع عن ذلك فيُترَكُ، ولا يتم بقية الحد، كما أمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ماعز^(٦) حين انفلت من الحفرة: «أَفْلَا تَرَ كَتْمَهُ»^(٧).

١٥٠٠- قال الشافعي: إذا لاعن الحاكم؛ فإن كان بمكة.. لاعن بين المقام والبيت، وإن كان بالمدينة^(٨).. لاعن بينهما^(٩) عند^(١٠) النمر، ولاعن بيت المقدس.. في المسجد وكذلك في كل بلد.. في المسجد^(١١).

١٥٠١- ويبدأ الرجل فيقوم قائماً^(١٢)، والمرأة جالسة، فيلتعن، ثم تقوم^(١٣) المرأة فتلتعن^(١٤) بعده^(١٥).

(١) في (ب): الحد.

(٢) في (ب): ولا.

(٣) الأم (٧٢٦/٦) المزني (ص ٢٨٣) البان (٤٧٥/١٠) روضة الطالبين (٣٤٩/٨).

(٤) لم أثر على ثبوتين لهذا القول، وقوله: "بعض الناس"، اصطلاح للإمام الشافعي يقصد به الإمام أبا حنيفة رَحِمَهُ اللهُ، كما نص على ذلك الربيع في الأم (١٦٧/٦) النجار.

(٥) في (ب): فيه.

(٦) هو ماعز بن مالك الأسلمي أبو عبد الله، رَحِمَهُ اللهُ، وقيل اسمه غريب، ومالك لقب، له صحبة، معدود في المدينة، كتب له رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كتاباً بإسلام قومه، وهو الذي اعترف على نفسه بالربا، وكان محصناً في عهد النبوة، فرجم، روى عنه: ابنه عبد الله حديثاً واحداً. انظر: الاستيعاب (١٣٤٥/٣)، الإصابة (٥٢١/٥).

(٧) رواه أحمد (٥٠٢/١٥: ٩٨٠٩)، والترمذي ك: الحدود، ب: ما جاء في درء الحد عن المعترف إذا رجع، (١٤٢٨) وقال: "حديث حسن"، وصححه الألبان، وابن ماجه ك: الحدود، ب: الرجم، (٢٥٥٤)، وابن الجارود (ص ٢٠٨: ٨١٩)، وابن حبان (٢٨٧/١٠: ٤٤٣٩).

(٨) في (ب): في المدينة.

(٩) أي: بين الزوجين المتلاعنين.

(١٠) لفظه في الأم (٧٢٦/٦): "على النمر"، وفي صعود النمر أوجه للأصحاب تنظر في النجم الوهاج (١٠٨/٨) -

(١٠٩).

(١١) الأم (٧٢٦/٦) المهاج (ص ٤٤٣) النجم الوهاج (١٠٨/٨).

١٥٠٢- وإذا^(٩) كانت المرأة^(١٠) حائضاً.. لم تدخل^(١١) المسجد، والنعت على باب المسجد، والزوج في المسجد^(١٢).

١٥٠٣- وكذلك الذمية.. في الكنيسة^(١٣).

١٥٠٤- ويبدأ الرجل باللعان قبل المرأة؛ فإن بدأ بالمرأة قبل الرجل.. لم يتم اللعان حتى يبدأ بالرجل كما أمر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ثم المرأة بعده^(١٤)^(١٥).

١٥٠٥- وإن النعت الرجل قبل أن يحكم عليه الإمام.. لم يتم ذلك له، وكان عليه أن يعود بعد الحكم^(١٦).

١٥٠٦- والمحجة في ذلك: حين بدأ ركعة قل أن يعلمه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١٧)، فقال: «والله ما أردت إلا واحدة»، وكرر^(١٨) عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [اليعين]، ولم ينعث إلى يمينه الأولى^(١٩).

(١) وهنا من سنن اللعان، وهو في حق الزوجين. روضة الطالبين (٣٥٦/٨) المهاج (ص٤٤٣) النجم الوهاج (١١٢/٨).

(٢) وهو المعتمد لكن في الخلاصة (ص٥١٤): "تلاعن المرأة جالسة".

(٣) في (أ): فليتمن، في (م): بلا نقط للحرف الثاني، بعد الفاء.

(٤) الأم (٧٢٦/٦) المهاج (ص٤٤٢) النجم الوهاج (١٠٥/٨).

(٥) في (ب): فإن.

(٦) نهاية [ص١٥٣] من (م).

(٧) في (أ): يدخل، في (م): بلا نقط لأولها.

(٨) الأم (٧٢٦/٦) المهاج (ص٤٤٣) النجم الوهاج (١٠٩/٨).

(٩) والذمي كالذمية في ذلك. الأم (٧٢٦/٦) المهاج (ص٤٤٣) النجم الوهاج (١٠٩/٨).

(١٠) في (ب): بعد.

(١١) الأم (٧٢٧/٦) المهاج (ص٤٤٢) النجم الوهاج (١٠٥/٨).

(١٢) الأم (٧٢٧/٦) المهاج (ص٤٤٢) النجم الوهاج (١٠٥/٨).

(١٣) في (ب) و(و): صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكتب فوقها: عليه السلام نسمة.

(١٤) في (ب): فكرر.

(١) أخرجه الشافعي في الأم (٣٠٥/٦)، وأبو داود لك: الطلاق، ب: في البتة، (٢٢٠٦ و ٢٢٠٧) ورواه من

طريق غيره (٢٢٠٨)، وابن حبان (٩٧/١٠: ٤٢٧٤)، والنومذكي لك: الطلاق، ب: ما جاء في الرجل يطلق

امرأته البتة، (١١٧٧)، وابن ماجه لك: الطلاق، ب: طلاق البتة، (٢٠٥١).

١٥٠٧- وإن قذف الرجل امرأته برجلٍ بعينه فطلبت المرأة الحد أو اللعان وطلب الرجل الذي رميت به حده^(١).. لم يحد للرجل الذي رميت به إذا حد للمرأة أو لآعن^(٢).

١٥٠٨- والحجة في ذلك: أن الرجل الذي لآعن امرأته في عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رماها برجل^(٣)، والدلالة على ذلك قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن جاءت به كذا.. فهو للذي^(٤) يتهمه»^(٥)؛ ولأن الله جلَّ شأؤه ما فرَّق في اللعان بين الرجل والمرأة بلا حدٍّ على الرجل.. عرفوا^(٦) أنه لم يكن زناً إلا أنه^(٧) قد رمى رجلاً ما.

١٥٠٩- وإذا لآعن الرجل المرأة بقذف^(٨) (ب/٧٥)؛ فإن كان يفي^(٩) مع القذف حملًا^(١٠) أو ولداً^(١١) فأدخل ذلك في يمينه.. كان نفيًا؛ فإن لم يذكر نفي الحمل والولد ولاعها بالقذف ثم أراد نفي الحمل أو الولد.. أعاد^(١٢) عليه اللعان^(١٣).

وقال الترمذي: "هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألت محمدًا -يعني البخاري- عن هذا الحديث فقال: فيه اضطراب". وقال الحافظ في التلخيص الحبير (٤٥٨/٣): "صححه أبو داود وابن حبان والحاكم، وأعلَّه البخاريُّ بالاضطراب، وقال ابن عبد البر في التمهيد: ضعفه، وضعفه الألباني في الإرواء (١٣٩/٧).

(١) كناية [٢٨/أ] من (ب).

(٢) قال في الأم (٧٣٢/٦): "وإن أخطأ وقد قذفها برجلٍ ولم يلتعن بقذفه فأراد الرجل حده.. أعاد عليه اللعان، وإلا.. حد له إن لم يلتعن". المزني (ص ٢٩١) وروضة الطالبين (٣٣١/٨).

(٣) هو ابن عمها أو ابن عمه: شريك بن السحماء. انظر: المزني (ص ٢٨٦ و ٢٩١).

(٤) في (ب): الذي.

(٥) هو حديث عويمر المجذلي، متفق عليه؛ أخرجه البخاري لك: الطلاق، ب: من جوز الطلاق الثلاث،

(٥٢٥٩)، ومسلم لك: اللعان، (١٤٩٢).

(٦) في (م): عرفاه.

(٧) في (ب): لا بأنه.

(٨) في (أ): بنفي، أو ينفي في (ب): بنفي، وتراجع نسخة م.

(٩) في (أ) و(م): حمل.

(١٠) في (أ) و(م): ولد.

(١١) في (أ) و(م): عاد.

(١٢) الأم (٧٣١/٦-٧٣٢) روضة الطالبين (٣٥١/٨).

١٥١٠- وإذا قذف الرجل امرأته ولم تطلب^(١) أن يُحدّ لها أو يلتصق، وطلب الذي قذفها [به]..
حدّ له بما^(٢) رماها به من الزنا، بأن فلاناً زنا بك^(٣).

١٥١١- وإن ماتت ولم يعف ورثتها.. كان ذلك لهم^(٤).

١٥١٢- وإذا حد لها^(٥) أو لاعتن ثم طلب الذي قذفها [به].. لم يحد؛ لأنه قذف واحد [إذا ذكره في اللعان وإن لم يذكره.. أعاد اللعان]^(٦).

١٥١٣- وإن نكلت المرأة عن اللعان وقد دخل بها زوجها.. رجعت^(٧).

١٥١٤- قال الشافعي: الولد للفراش، ولا^(٨) يزول إلا أن يفيقه^(٩) بأنه ولد زنا، فيلاعن^(١٠)؛
وذلك أن المحلاي لاعتن امرأته واسمى من ولدها وهو حمل.. فسمى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولده.

١٥١٥- وحديث ابن عمر أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لاعتن بين رجل وامرأته ونفى ولده وهو
مولود.. فسماه عنه، وألحق الولد بالمرأة^(١١).

١٥١٦- وإذا حملت المرأة وأراد الزوج^(١٢) نفى ولدها؛ فإن نفى ولدها بعد علمه بالحمل أو
الولادة^(١٣) ما به وبس أن يحكمه الدحول على^(١٤) السلطان على قدر عسره^(١٥) وسهولته. كان ذلك
له، فإن^(١٦) قدر ولم يفعل فأراد^(١٧) بعد ذلك.. لم يكن له نفيه بعد ذلك^(١٨).

(١) هكذا صورتها في (أ): بِتَطْلُبْ، في (ب) و(ج): بلا نقط لأولها.

(٢) في (ب): لما.

(٣) الأم (٧٣٥/٦) روضة الطالبين (٣٤٥/٨).

(٤) الأم (٧٣٥/٦).

(٥) نهاية [ص: ١٥٤] من (ج).

(٦) الأم (٧٣٢/٦) روضة الطالبين (٣٤٤/٨).

(٧) يعني: إن كانت ثيباً، وإلا.. جُلِّدَتْ. انظر: الأم (٧٣٥/٦) روضة الطالبين (٣٢٨/٨) و٣٣١ و٣٤٠-٣٤١.

(٨) في (ب): فلا.

(٩) في (أ) و(ج): بلا نقط لأولها.

(١٠) الأم (٧٣٦/٦).

(١١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الطلاق، ب: يلحق الولد بالملاعة، (٥٣١٥)، ومسلم ك: اللعان، (١٤٩٣ و١٤٩٤).

١٥١٧- والحجة في ذلك: الشفعة تجب^(٨) له فيمكنه القيام بها عند السلطان فلا يقوم.. فلا يكون له فيها شيء^(٩).

١٥١٨- وإذا علم الرجل بالحمل وأمكنه نفيه عند السلطان، وكان لا يقدر على ذلك من علته به من حبس أو ضئ^(١٠) أو غير ذلك.. فله نفيه إذا كان قد أشهد على ذلك، فإن لم يمكنه الإشهاد بالحبس وما أشبهه من العذر والعلّة.. فله نفيه إذا^(١١) أمكنه، ومنى ما لم يعلم به.. فله نفيه متى ما علم، مع يمينه بالله: ما علم^(١٢).

١٥١٩- وإذا كذب الرجل امرأته بالزنا.. لاعنها، وسواء قال: رأيتها [تزي]، أو قال زنت^(١٣).

(١) في (ب): الرجل.

(٢) في (أ) و(ج): الولاد.

(٣) في (ب): إلى.

(٤) في (ب): عسرتة.

(٥) في (ب): وإن.

(٦) في (ب): ثم أراد.

(٧) الأم (٧٣٦/٦) الأم (٧٣٨/٦) وفيه: "والإقرار باللسان دون الصمت، فلو أن رجلاً رأى امرأته حبلت فلم يقل في حبلها شيئاً، ثم ولدت نفاه؛ فيسأل هل أقررت بحبلها؟ فإن قال: لا، أو قال: كنت لا أدري لعله ليس بحمل.. لاعن ونفاه إن شاء، وإن قال: بلى أقررت بحبلها وقتلت؛ لعله يموت فأستر عليها وعلى نفسها.. لزمه، ولم يكن له نفيه" وفي المزي (ص ٢٩٢): "ولو رآها حبلت فلما ولدت نفاه؛ فإن قال: لم أدر لعله ليس بحمل.. لاعن، وإن قال: قلت لعله يموت فأستر علي وعليها.. لزمه ولم يكن له نفيه" وفي روضة الطالبين (٣٥٩/٨-٣٦٠): "له تأخير نفي الحمل إلى الوضع لاحتمال كونه رتاء، فإن أخر ووضعت وقال: أخرجت لأتقق الحمل.. فله النفي". المنهاج (ص ٤٤٤)

(٨) في (أ) و(ج): بلا نقط لأوها.

(٩) الأم (٧٣٦/٦) المزي (ص ٢٩٢).

(١٠) هكذا صورها في (أ): لعن حشاً، هكذا صورها في (ب): لعن، في (ج): بلا نقط، هكذا صورها في (د): إوصاً.

(١١) في (ب): متى.

(١٢) الأم (٧٣٧/٦) المزي (ص ٢٩٢).

(١) في (ب): زنت.

(٢) الأم (٧٢٠/٦) المزي (ص ٢٨٣) المنهاج (ص ٤٤١) النجم الوهاج (٩٨/٨-٩٩).

١٥٢٠- والحجة في ذلك: قول الله/ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ ﴾^(١) الآية [المور: ٦].

١٥٢١- وإذا رماها بشيء يشبه القذف.. لم^(٢) يكن قاذفاً حتى يصرح^(٣).

١٥٢٢- وإذا^(٤) سألت بمينه.. أحلف لها، فإن حلف.. برئ^(٥)، وإن نكل وحلفت^(٦) هي.. كان حكمه حكم^(٧) القاذف^(٨).

١٥٢٣- وقال^(٩) مالك [بن أنس]: لا لعان بين الرجل وامرأته في القذف حتى يقول: وأيتها تزي^(١٠).

١٥٢٤- وقال مالك: لا يجوز للرجل أن ينفي حمل امرأته بلعان حتى يقول: قد استبرأتما بمبيضة ثم لم أطأها حتى جاءت بهذا الحمل، فمن ما لم يستبرئها.. فلا سبيل إلى نفي الولد ويلاعنها^(١١) بالربا^(١٢).

١٥٢٥- والشافعي يقول: له أن ينفيه، استبرأها^(١) أو لم يستبرئها^(٢)، لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يسأل العجلاي عن الاستبراء، وقد غيبض الحامل.

(١) في (أ) و(ز): ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ ﴾.

(٢) في (ب): فلم، في (ز): ولم.

(٣) الأم (٧٣٩/٦) المنهاج (ص ٤٤٠) النجم الوهاج (٨٨/٨).

(٤) في (ب): فإذا.

(٥) نهاية [ص ١٥٥] من (ز).

(٦) في (ب): فحلفت.

(٧) في (ب): كحكم.

(٨) الأم (٧٤٥/٦) المنهاج (ص ٤٤٠) النجم الوهاج (٨٨/٨).

(٩) في (أ) و(ز): قال.

(١٠) المدونة (٣٦٠/٢).

(١١) في (أ) و(ز): وتلاعنها، في (ب): بلا نطق لأولها.

(١٢) المدونة (٣٦٠/٢) المزني (ص ٢٩١).

(١) في (أ) و(ز): استبرأ.

(٢) في (أ) و(ز): يستبرئ.

(٣) المزني (ص ٢٩٠) المهذب (١٢١/٢-١٢٢) المنرفة (البیان) (٤٣١/١٠) روضة الطالبيين (٣٣١/٨).

١٥٢٦- قال الشافعي: إذا كان مع المرأة ولد وهي امرأة لرجل، أو مطلقة فجاءت^(١) بولد في المدة التي^(٢) يلحق به ولدها^(٣) فقال: ليس [هذا] نبي ولا اسك.. لم يلزمه الولد، ولم يكن عليه حد ولا لعان، إلا أن تأتي^(٤) بأربع^(٥) سموة يشهدن أنها ولدته وهي زوجة له، أو في الوقت الذي يلحق به، فإن أقامت أربع نسوة.. لحق به، إلا أن يفيقه^(٦) بلعان^(٧).

١٥٢٧- قال مالك [بن أنس]: يلزمه الولد وتكون^(٨) صادقة أنه له، إلا أن يأتي الرجل بالبينة أنه غير ولدها^(٩).

١٥٢٨- [قال الشافعي]: وإذا ولدت امرأة الرجل^(١٠) ولدين، أحدهما قبل الآخر بيوم، فنفي أحدهما وأقر^(١١) بالآخر.. فهما لأزمان له وحْدُ^(١٢) -لاعن أو لم يلاعن- إن طلبت المرأة ذلك^(١٣).

١٥٢٩- وإذا ولدت المرأة ولدًا وفها^(١٤) والتعن، ومات الولد.. فهو منفي عنه، ولا ميراث له منه، التعت المرأة أو لم تلتن^(١٥)، ولا معنى للمرأة في لعانها^(١٦) إلا درء العذاب به^(١٧) أو وقوع [الحد] بتركه^(١٨) (١) (٢).

(١) في (أ) و(م): أو جاءت.

(٢) في (ب): الذي.

(٣) هكذا صورناها في (أ): يَلْحَقُ بِهِ... بِوَلَدِهَا، في (ب): يلحق به ولدها، في (م): يلحق به ولدها.

(٤) في النسخ الثلاث: يأتي، وفي الأم (٧٣٩/٦) : تأتي.

(٥) في (أ) و(م): بأربعة.

(٦) نهاية [٢٨/ب] من (ب).

(٧) الأم (٧٣٩/٦).

(٨) في (أ): ويكون، في (ب) و(م): بلا نقط لأولها.

(٩) الكافي لابن عبد البر (٦١٤/٢).

(١٠) غير واضحة في (أ)، في (م): الرجل.

(١١) هكذا صورناها في (أ) وَافْرًا بِالْآخَرِ، في (م): وأقرا بالآخر.

(١٢) في (ب): ويحد.

(١٣) الأم (٧٤٠/٦) المزي (٢٨٩ ص) روضة الطالين (٣٥٨/٨).

(١) في (أ) و(م): ففهاها.

(٢) الأم (٧٣٣/٦-٧٣٤) روضة الطالين (٣٥٦/٨).

(٣) في (ب): التعاها.

- ١٥٣٠- ولو^(٤٤) نفى 'ولده منها'^(٤٥) فأتى باللعان^(٤٦) كله إلا موضع اللعنة ثم مات الابن أو الأب..
كان للابن ميراثه، وإن مات الابن فرجع الأب^(٤٧).. حد وورثه^(٤٨)/ (٧٦/ب)^(٤٩).
- ١٥٣١- وإذا شهد ثلاثة على امرأة^(٥٠) بالزنا والرابع زوجها.. لم يُعزَّز^(٥١) شهادة زوجها، ولاعن، وَحَدَّ الثلاثة^(٥٢).
- ١٥٣٢- وإذا قذف الرجل امرأته؛ فإن جاء بينه^(٥٣) يشهدون على زناها.. حدث، 'ولا يلاعن'^(٥٤) إلا أن يريد نفي الولد.. فيلتعن معه، ولا يكون نفي الولد إلا بلعان^(٥٥).
- ١٥٣٣- ولا تجوز^(٥٦) شهادة النساء عند الشافعي 'في شيء'^(٥٧) من الأشياء إلا في الذَّين أو^(٥٨) ما لا يراه الرجال من أمر النساء^(٥٩).

(١) في (ب): عنها.

(٢) في (ب): بتركها.

(٣) الأم (٧٢٧/٦ و ٧٣٢ و ٧٣٤) روضة الطالبين (٣٥٦/٨).

(٤) في (ب): أو.

(٥) هكذا صورتها في (أ): ثلثه معصاً، في (ب): ولده، في (ج): ولدها.

(٦) في (ب): على اللعان.

(٧) نهاية [ص ١٥٦] من (ج).

(٨) هكذا صورتها في (أ): ودرثنته، هكذا صورتها في (ب): ودرثنته، في (ج): وورثته.

(٩) الأم (٧٣٤/٦) روضة الطالبين (٣٥١/٨ و ٣٥٩).

(١٠) في (ب): المرأة.

(١١) في (أ): بلا تقط لأولها، في (ج): تيز.

(١٢) الأم (٧٤٥/٦) الخلاصة (ص ٥١٣) روضة الطالبين (١٠٨/٨).

(١٣) أي: بأربعة شهود.

(١٤) في (ب): ولم تلاعن.

(١٥) الأم (٧٤٦/٦) المنهاج (ص ٤٤٤) النجم الوهاج (١١٨/٨).

(١) في (أ) و(ج): تجوز.

(٢) في (ب): بشيء.

(٣) في (ب): و.

(٤) الأم (٧٤٦/٦ و ٥٩٣/٧).

١٥٣٤- وإذا قذف الرجل امرأته ثم جاء بيينة على إقرارها بشاهدين أو أربعة وأنكرت المرأة ذلك.. فلا حد عليه ولا عليها ولا لعان^(١).

١٥٣٥- وإذا قذف الرجل امرأته فالتعن، وأبى^(٢) المرأة أن تلتعن^(٣).. وقعت الفرقة بالتعان الرجل، ولم يُنظر إلى امرأة التعت أو^(٤) لم تلتعن، وحدثت امرأة وحدها^(٥) بالتعان الرجل، ولم يكن بينهما ميراث^(٦)

١٥٣٦- فإن قيل: وكيف ولم يتم اللعان بينهما، وإنما لاعن النبي^(٧) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [بيهما] جميعاً؟

١٥٣٧- قيل: فمن نلاعن كما لاعن النبي^(٨) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذه مسألة ليست للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها خبر^(٩) ألا يجوز.. فتنبه^(١٠)، فلما جعل الله عز وجل ابتداء اللعان الذي تقع^(١١) به الفرقة، والطلاق الذي تقع^(١٢) به الفرقة، للرجال دون النساء.. كان ذلك حقاً للرجل، وليس^(١٣) للمرأة معه شيء، ألا ترى أن الرجل لو أراد أن يلاعن امرأته بقبي ولد أو قذف.. كان ذلك له، ولو أرادت امرأة ذلك.. لم يكن لها [ذلك]، فإذا كان هذا للرجل دون امرأة.. كان حكم الفرقة بالرجل

(١) الأم (٧٤٦/٦) وروضة الطالبين (٣٦٤/٨).

(٢) هكذا صورتها في (ب): .

(٣) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (ز): يلتعن.

(٤) في (ب): أم.

(٥) في (أ) و(ز): حدها.

(٦) الأم (٧٣٥/٦) المنهاج (ص ٤٤٣) النجم الوهاج (١١٣/٨-١١٤).

(٧) في (ب): رسول الله.

(٨) في (ب): رسول الله.

(٩) غير واضحة في (أ) وكأها: "حظر علينا"، في (ز): "حظر علينا"، في (ب): "حبر".

(١٠) في (أ) و(ب): فتنبه.

(١١) النقط غير واضح في (أ)، في (ز): يقع.

(١٢) النقط غير واضح في (أ)، في (ب) و(ز): يقع.

(١٣) في (ب): وليس.

دون المرأة، ولم يكن للمرأة معنى إلا كما قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(١): ﴿وَيَذَرُهَا آلَ عَالٍ﴾ [الور: ٨]
 / ^(٢) فإن ذرأته ^(٣) عن نفسها باللعان، وإلا.. حدثت، وليس لها معنى غير ذلك ^(٤).

(١) في (ب): عَزَّ ذِكْرُهُ.

(٢) نهاية [ص: ١٥٧] من (م).

(٣) في (ب): ذرأت.

(٤) بعد هذا في (ب): الطلاق؛ قال الشافعي: طلاق السنة....

باب في الطلاق

١٥٣٨- موسى عن الربيع قال الشافعي: [وقد سَمِيَ^(١) الله عزَّ وجلَّ الطلاق في كتابه 'ثلاثة أسماء مُصرَّح فيها'^(٢)/ قوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [المرء: ٢٢٩]، وقوله: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢]، وقوله [لَبَّ^(٣)] ﴿لَبَّ﴾ [صَلَّاهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أزواجه. ﴿إِنْ كُنْتُمْ شَرِدْتُمْ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنْتَهَا فَمَعَالَيْكَ أُمْتِعْكَ وَأَسْرِحْكَ سَرْلًا جَمِيلًا﴾ [الأحراب: ٢٨]، وقوله: ﴿فَمَتَّعُوهُنَّ وَمَسَّحُوهُنَّ﴾ [الأحراب: ٤٩] ^(٤).

١٥٣٩- وبصفة^(٥) [رابعة]، وهو قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [المرء: ٢٢٩]، والغدية: أن تعطي^(٦) امرأة الرجل شيئاً تعدي^(٧) به، فإذا تم ذلك.. كان طلاقاً إن سواه الروح طلاقاً^(٨).

١٥٤٠- ودلت السنة وإجماع العلماء^(٩) على ثالث^(١٠) وهو: كل كلام يشبه^(١١) الطلاق إذا^(١٢) نوى مع الكلام الطلاق^(١٣).

(١) في (أ) و(ج) وسماه.

(٢) في (أ) و(ج): "باسمين مصرحاً، وثالث، منها"، واخترت ما في (ب) لموافقتها لما في الأم ولانسجام النص معها.

(٣) نهاية [٧٧/أ] من (أ).

(٤) زيادة مني، وهي كذلك في الأم (٦/٦٥٤).

(٥) فالألفاظ الصريحة في الطلاق هي: الطلاق والفراق والسراح. انظر: الأم (٦/٦٥٣-٦٥٤) الخلاصة (ص ٤٨٢).

ومصرح الطلاق: ما لا يشمل ظاهره غير الطلاق، ولا يتوقف وقوع الطلاق به على نية. انظر: مغني المحتاج (٣/٢٧٩) روضة الطالبين (٨/٢٣).

(٦) في (أ) و(ج): بصفة.

(٧) في (أ): يعطي، في (ج): يعطي.

(٨) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب) و(ج): يفتدى.

(٩) الأم (٦/٥٠٢).

١٥٤١- والمحجة في ذلك: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للحالفة البتة^(١): «وَمَا أُودِتْ بِهَا؟»^(٢)، وما أجمع عليه العلماء أن الرجل إذا قال لامرأته: «أذهبي» أو «أحرحي» أو «تفعي» أو ما أشبه هذا من الكلام الذي يشبه الطلاق؛ فإن بوى طلاقاً. فهو طلاق، ويلزمه ما نوى من الطلاق، وكذلك كُلُّ كلام تكلم به مثل قوله: «أنت عليّ حرام»، أو «بائس» أو «حلية» أو «برية» أو^(٣) «إحتاري» أو^(٤) «أمرك بيدك» وغير ذلك مما يشبه الطلاق، قياساً على «النتة» وعلى ما أجمع عليه الناس^(٥) من الكلام الذي يشبه الطلاق، لا معنى له إلا أن يريد بذلك طلاقاً.

١٥٤٢- وقد اختلف الناس في أشياء مما وصفت، وما اختلفوا فيه قياساً على ما أجمعوا^(٦) عليه، مثل قول الرجل: «أذهبي إلى أهلك»، و^(٧) «استتري»، ونحوه، أن ذلك لا يكون طلاقاً إلا بنية.

(١) انظر في حكاية الإجماع: مراتب الإجماع (ص٧٣) وروضة الطالبين (٢٦/٨) وتند مراتب الإجماع (ص٧٣) وموسوعة الإجماع (٧٧١/٢).

وعزاء في موسوعة الإجماع إلى بداية المجتهد (٧٤/٢) والذي في بداية المجتهد ذكر الخلاف في المسألة لا الإجماع، والتحقق أن هذا الخلاف مسبوق بالإجماع كما هو في تند مراتب الإجماع إذ إن المخالف نفسه - وهو ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ - قد حكى الإجماع في المسألة كما في مراتب الإجماع.

(٢) في (أ) و(م): «رابع»، ولعل الصواب ما في (ب)، وهو التبت، وعليه:

فالأول: هو صرح الطلاق بألفاظه الثلاثة.

والثاني: هو الفدية، أي: الخلع.

والثالث: هو كناية الطلاق، وهو هذا الذي يتكلم عليه هنا.

(٣) في (أ): «شبه» أو «يشبه»، في (م): «شبه».

(٤) في (ب): إن.

(٥) الأُمُّ ٣٠٣/٦ و٣١١ والمزي (ص٢٦٥) الخلاصة (ص٤٨٣) مغني المحتاج (٢٨٠/٣) وروضة الطالبين (٢٦/٨) وهذه كتابات الطلاق؛ وهي ما تحتمل الطلاق وغيره، ولا يقع الطلاق بها إلا بنية.

(٦) في (م): بلا نقط.

(٧) سبق تخرجه في اللعان.

(٨) في (أ) و(م): و.

(٩) في (أ) و(م): و.

(١٠) في (ب): الناس عليه.

(١١) في (ب): اجتمعوا.

(١٢) في (ب): أو.

١٥٤٣- ولا يقع الطلاق أبداً من روح علي روضة إلا بإحدى هذه الثلاث معاني وهي^(١):

١٥٤٤- أ) الطلاق والفراق والسراح، وهذا صريح^(٢) الطلاق^(٣) وهو واحد.

١٥٤٥- ب) والقضية في الخلع، وأصل كل صفة طلق بها رجل.. مستنبط^(٤) منها.

١٥٤٦- والكلام الذي يشبه الطلاق.

١٥٤٧- فإذا كان الكلام في هذه الأشياء التي^(٥) تشبه^(٦) الطلاق بالية مع الكلام؛ فإن بوى واحدة أو نتين^(٧)/^(٨).. فهو يملك الرحمة^(٩)؛ لأن أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احتلموا في ذلك^(١٠)، فوجدوا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١١) أنه قال: «كل شرط ليس في كتاب الله.. فهو باطل»^(١٢)، وقد قيل:/(٧٧/ب) إنما ذلك كُلُّ شرطٍ حلاف كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، فلما نطق الكتاب بالرحمة في الواحدة والنتين^(١٣)، وأمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابن عمر بذلك^(١٤)، ولم يختلف

(١) في (ب): وهو.

(٢) في (ب): تصرّح.

(٣) نهاية [ص ١٥٨] من (٢).

(٤) هكذا صورتها في (ب): **مطلوب مستنبطاً**.

(٥) في (ب): الذي.

(٦) في (ب): يشبه.

(٧) في (ب): اثنتين.

(٨) نهاية [٢٢/ب] من (ب).

(٩) الأم (٣٠٣/٦) مغني المحتاج (٢٩٤/٣).

(١٠) أخرج هذه الآثار ابن أبي شيبة في مصنفه (٦٦/٥) وما بعدها، وعبد الرزاق في مصنفه (٣٥٥/٦) وما بعدها.

(١١) في (أ): عليه السلام.

(١٢) هو حديث بريرة، وسبق تحريته.

(١٣) في (أ) و(٢): واثنتين.

(١٤) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الطلاق، ب: قول الله تعالى: يا أيها النبي إذا طلقتم النساء (٥٢٥١)،

ومسلم ك: الطلاق، ب: تحريم طلاق الحائض بغير وضائها، (١٤٧١).

العلماء فيه.. قلنا: إن قول من قال^(١) من أصحاب 'رسول الله' صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إن له الرجعة.. أولى هذه الأشياء؛ ولأن الأصل أنها زوجة، فلا يزول^(٢) يقين نكاحها بالاختلاف^(٣).

١٥٤٨- و[قد] كان الشافعي [رَحِمَهُ اللَّهُ] يرى أن كل طلاق يملك الرجعة إلا القدية فإنها بائن، وما سواها يرى أن له الرجعة^(٤).

١٥٤٩- وقال [الشافعي]: [و] كل فرقة كانت بين روجين لم يقطع^(٥) الروح فيه بطلاق ولا تحليك لروحته ولا توكيل لأحد وإنما جاءت الفرقة فيه من قس الروحة أو ردة الروح.. فإن ذلك كله فسخ بلا طلاق^(٦).

١٥٥٠- ومن ذلك العَيْن^(٧) والذي لا يجد مهر امرأته^(٨) ولا الفقة عليها^(٩)، والذي يتزوج الخسوة والرفقاء والخدماء والرصاء فريد الرد أو يكون ذلك به فتريد المرأة الرد^(١٠)، والأمة تغر من نفسها.. فإن ذلك فسخ بلا طلاق، ومثل الفرقة من غير الزوجين، مثل رضاع الصغيرة^(١١).

١٥٥١- فإن كان لم يدخل بواحدة عنهن.. فلا صداق لها إلا المُرَضَّع، فإن لها نصف الصداق^(١٢) من قبل أنها لم لا فعل لها، وإنما هي معمول^(١٣) بها، وللزوج أن يرجع بذلك على من فعل ذلك به.

(١) وهو مروى عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) في (ب): النبي.

(٣) في (أ) و(م): ينزل.

(٤) في (ب): باختلاف.

(٥) الأم: (٣١٢/٦).

(٦) في (أ) و(م): تلفظ.

(٧) الأم: (٣٠٩/٦) الباب (ص ٣٢٦) حقه الطلاب مع تحرير تنقيح الباب (ص ٢٢١).

(٨) الأم: (٣٠٩/٦) ٤٧٢.

(٩) روضة الطالبين (٧٥/٩).

(١٠) النفقة: الأم: (٣٠٩/٦) ٢٣٥ وقال: "وفرقة المرأة بنزير تحليك الزوج لها.. لا تكون إلا فسخ عقدة النكاح".

(١١) الأم: (٣٠٩/٦).

(١٢) وفي الباب أن الفسخ سبعة عشر نوعاً، والمذكور هنا بعضها. انظر: الباب (ص ٣٢٦).

(١٣) كناية [ص ١٥٩] من (م).

١٥٥٢- وإن^(٢١) كان دخل بواحدة من هؤلاء.. فلها الصداق كاملاً، إلا^(٢٢) المخنونة والبرصاء والجذماء والرتقاء التي^(٢٣) غُرَّ بها، لا^(٢٤) التي حدث^(٢٥) بها، والأمة تفر من نفسها.. فإن لها صداق مثلها^(٢٦)؛ لأن الخيار [كان] له للقصاص عما^(٢٧) شرط [له].

١٥٥٣- وإن خلا بواحدة من هؤلاء ونال منها ما دون الجماع، ولم يجامع.. فليس لها شيء^(٢٨)، واحتج تحديث ابن عباس: أن الصداق لا يجب إلا بالمسيس^(٢٩)، وترك قول [ابن] عمر وعلي^(٣٠). وإذا خلا بها وأغلق بابها^(٣١) وأرغى سترها.. [لقد وجب الصداق]، لقول^(٣٢) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما تركت شيئاً مما أمركم الله عَزَّوَجَلَّ به إلا وقد أمرتكم به»^(٣٣)، ومما أمر الله به: أن الصداق لا يجب إلا بالمسيس، ولأن قول ابن عباس أشبه بالقرآن.

(١) في (أ) و(ج): مفعولة.

(٢) في (ب): فإن.

(٣) في (ب) زيادة: أن في.

(٤) في (ب): الذي.

(٥) في (أ) و(ج): إلا.

(٦) في (ج): بلا نقط.

(٧) الأم (٢١٧/٦) و(٦٢١/٧).

(٨) في (ب): على ما.

(٩) الأم ٥٤٦/٦ و٦٢٨.

(١٠) أي: من قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الشافعي في الأم (٥٤٦/٦) وعبد الوزاري في المصنف (٢٩٠/٦-٢٩١).

١٨٨٢) وسعيد بن منصور في سننه (٢٠٤/١: ٧٧٢) وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٣٤/٤-٢٣٦).

(١١) (وعلي) مكررة في (ب).

(١٢) ليست في (ج).

(١٣) تكررت في (أ): (لقول) في بداية الوجه الثاني للورقة.

(١٤) أخرجه الشافعي في الرسالة (ص ٨٧) - ومنه زيادة: "به" - وفي ك: جامع العلم من الأم (٤٩/٩) ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٧٦/٧) ومن طريق الربيع عن الشافعي أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه، واليهوي في شرح السنة، كلهم عن المطلب بن حنطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للرسالة (ص ٩٧) عن هذا الحديث: "تمت في بضه الأيام الطوال، ووصلت إلى نتيجة لا أستطيع القطع بها، وإن كنت أراها أقرب إلى الصواب، وأرجح أن هذا الإسناد صحيح" ثم قال في (ص ١٠٣) عن المطلب بن

١٥٥٤- والحجة في أن المسخ يقع بين هؤلاء بلا طلاق: إجماع العلماء على الرضاع وعلى الردة^(١).

١٥٥٥- والحجة في التفرقة^(٢) إذا لم يجد ما يفيق: قول عمر حين كتب إلى^(٣) قوم غابوا عن سائهم: «إما أن يعتوا بفقة أو يطلقوا»^(٤)، وقياساً على العيين؛ لأن الوطء^(٥) وهذه الأشياء إما وجبت للروحات على الأزواج بعقد النكاح؛ الوطء والفقة وغيره، فلما معها بعض^(٦) ما شرط لها وما ملك به عقدًا ولم^(٧) يوفها.. كان لها الرجوع إلى أصلها أما غير روحة إذا لم يتم لها بذلك، كرجل باع عبدًا تام الأطاق وقض ثمة ثم بقض^(٨) بعض^(٩) أطافه.. فله تركه وأحد جميع ماله إذا لم يوفه^(١٠) كما اشترى؛ لأن القرآن والسنة وإجماع العلماء يدل على أن الله عزَّ وجلَّ جعل الطلاق إلى الأزواج، وجعل للمطلقات/«^(١١) نصف صداقهن قس الدخول، فلما كانت هذه الأشياء من قبل غير الروح بطلب^(١٢) امرأة ولم يلفظ^(١٣) الروح في ذلك بطلاق. لم يلزمه طلاق ولا نصف مهر^(١٤) في العيين كما^(١٥) وصفا؛ لأن الزوج لم يطلق، وفسخا بينهما كما يفسخ البيع^(١٦).

حُطِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "من الراجح القريب من اليقين أنه من صغار الصحابة... وأن من اليقين الذي لا يدخله شك: أنه إن لم يكن صحابياً.. فهو من كبار التابعين".

(١) أي أن التفرقة بسبب الرضاع والردة هي فسخ بلا طلاق، وحكى الإجماع ابن حزم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في المحلى (١٤٢/١٠ - ١٤٣: ١٩٤٢)

(٢) في (ب): التفرقة.

(٣) في (ب): في.

(٤) أخرجه الشافعي في الأم (٢٣٥/٦) وعبد الوزاري في مصنفه (٩٣/٧ - ٩٤: ١٢٣٤٦ و ١٢٣٤٧) وابن أبي شيبة في مصنفه (٢١٥/٥).

(٥) كررت في (ب).

(٦) في (ب): بعد.

(٧) في (ب): فلم.

(٨) في (ب): أصيب.

(٩) في (ب): بعد.

(١٠) في (ب): يوفه.

(١١) نهاية [ص ١٦٠] من (م).

(١٢) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): بطلت، في (م): بمشاة فوقية وتحتية ممّا على اول الكلمة.

(١٣) في (أ) و(م): تلفظه، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١) في (ب): المهر.

(٢) في (ب): وما.

(٣) بعد هذا في (ب): الإيلاء.

١٥٥٩- وإذا قال [الرجل] لامرأته: «أنت طالق غداً»، فإذا أطلع الفجر من ذلك اليوم.. طلقت^(١٠)؛ لأن اسم «غداً» يقع عليه حين يطلع^(١١) الفجر.

١٥٦٠- [قال الشافعي:] وإذا قال وهي^(١٢) في شعبان: «إذا جاء رمضان/».. فأنت طالق»، أو «أنت طالق إلى رمضان»^(١٤)، أو^(١٥) «إذا استهل رمضان/»^(١٦)، أو^(١٧) «إذا دخل رمضان».. طلقت ساعة يستهل رمضان^(١٨)، فإن^(١٩) وطئها بعد ذلك جاهلاً.. كان عليه صداق مثلها كاملاً، ويدروء عنه الحد بالشبهة.

-
- (١) في (ب): ولو.
- (٢) في (أ) و(م): باتنا.
- (٣) الأم ٤٦٧/٦ و٤٦٩ روضة الطالبين (٧٩/٨).
- (٤) في (ب): أمّا.
- (٥) في (ب): بالثة.
- (٦) في (ب): عز وجل.
- (٧) هكذا في النسخ.
- (٨) في (ب): الرجعة.
- (٩) الأم ٤٦٨/٦ و٤٦٩.
- (١٠) الأم ٤٦٩/٦.
- (١١) في (أ) و(م): تطلع.
- (١٢) في (ب): وهن.
- (١٣) نهاية [٢٩/أ] من (ب).
- (١٤) في (أ) و(م): (أنت طالق إذا كان في رمضان، أو إلى رمضان) وكأنه قد ضرب على كلمة (في) من (أ)، هكذا صورناها في (أ): **يلا**، وفي (م): واضحة وموجودة.
- (١٥) في (ب): و.
- (١٦) نهاية [ص ١٦١] من (م).
- (١٧) في (ب): و.
- (١٨) وتكون طالقاً ساعة تغيب الشمس من الليلة التي يرى فيها هلال ذلك الشهر. كما في الأم ٤٧٠/٦.
- وانظر: المنهاج (ص ٤٢٣) مغني المحتاج (٣/٣١٣).
- (١٩) في (ب): فإذا.

١٥٦١- وكذلك لو قال لها: «أنت طالق في شهر [كذا]^(١) أو في غد».. كانت طالقاً إذا دخل أول ذلك^(٢)، وهذا خلاف لقوله امرأته^(٣) «[أنت] طالق إن لم أفضلك^(٤) في شعبان» كان له شعبان كله؛ لأنه ما بقي من شعبان شيء.. فهو من الوقت الذي رقت، واحتج في «شهر كذا» أو «في غد» لو أن رجلاً حلف لا يدخل الدار.. حث أول ما يدخل^(٥) [الدار]، ولم ينظر إلى أن يتوسطها، وقد لزمه^(٥) البعين.

١٥٦٢- وإذا قال: «أنت طالق في شعبان» أو «رمضان» أو «اليوم».. وقع في «اليوم».. في الساعة التي تكلم به فيها^(٦)، و^(٧) في أول الشهر^(٨).

١٥٦٣- وإذا قال لها: «أنت طالق إلى الحلال».. فليس عليه شيء حتى يهل الحلال فتطلق ساعتئذٍ إلا أن يكون [قد] نوى: «أنت طالق من الساعة إلى الحلال».. فتطلق ساعة قال.

١٥٦٤- قال أبو يعقوب [وأبو محمد]: وإذا^(٩) قال لامرأته: «أنت طالق في مكة» أو «مكة» أو «في الدار» أو «في البحر» أو في شيء من الأغنياء/ مخلوق، ليس بشيء يأتي ليس بمخلوق^(١٠) مثل الشهر الذي يأتي ولم يأت^(١١). فهي طالق ساعة ما تكلم به^(١٢)؛ لأنه طلاق بصيغة، والصيغة مخلوقة

(١) الأم (٤٧٠/٦) المنهاج (ص٤٢٣) مغني المحتاج (٣/٣١).

(٢) في (ب): لامرأته. وتحتل امرأته

(٣) لعلها (أفضلك)، هكذا صورتها في (ب): ^{أفضلك}.

(٤) في (أ) و(م): دخل.

(٥) هكذا في (ب) وتحتل: لزمته.

(٦) أي: إن قال لها أنت طالق اليوم.. طلقت حالاً. وروضة الطالبين (٨/١١٩).

(٧) في (ب): أو.

(٨) أي: وإن قال لها أنت طالق في شعبان.. طلقت أول ما يدخل شهر شعبان. وروضة الطالبين (٨/١١٦).

(٩) في (ب): وإن.

(١٠) في (ب): مخلوق.

(١١) في (ب): يأتي.

(١٢) جاء في مغني المحتاج (٣/٣٣٢): "ولو قال لها: «أنت طالق في البحر» أو «في مكة» أو «في الطل» أو نحو

ذلك مما لا ينتظر.. طلقت في الحال إن لم يقصد التعليق" وعزاه إلى البويطي في (٣/٣٥٨).

ساعة حلف، إلا أن يكون نوى: «إذا كنت بمكة أو في الدار» حسبت^(١١)، واحتج^(١٢) بالفدية؛ [لأن الفدية] إذا تمت الصفة بأحد الشيء.. وقع الطلاق [به]، ومكة والدار مخلوق^(١٣).

١٥٦٥- قال الشافعي: وإذا^(١٤) قال: «كلما^(١٥) وقع عليك طلاق.. فأنت طالق».. فلا شيء عليه حتى يقع تطليقه، فإذا وقعت واحدة.. وقعت ثلاثاً، واحدة بإيقاعه، والثانية وقعت بإيقاع الأولى، والثالثة^(١٦) بوقوع الثانية^(١٧).

١٥٦٦- وإذا^(١٨) قال: «أنت طالق» واحدة في شتين^(١٩).. يُدَّيْن؛ فإن أراد الحساب، وإلا.. فهي واحدة^(٢٠).

١٥٦٧- وإذا^(٢١) قال: «أنت طالق إذا^(٢٢) طلقك»، أو «إن طلقك» أو^(٢٣) «من طلقك» أو «حين طلقك»^(٢٤) أو «ساعة أطلقك».. فلا شيء عليه حتى يطلقها واحدة، فإذا طلقها واحدة..

(١) هكذا في النسخ.

(٢) في (أ) و(ز): واحتج.

(٣) في (ب): مخلوقان.

(٤) في (ب): فإذا.

(٥) في (ب): فكلما.

(٦) نهاية [ص ١٦٢] من (ز).

(٧) الأم (٤٧١/٦) الخلاصة (ص ٤٩١) مغني المحتاج (٣/٣١٦) وعبارة المنهاج (ص ٤٢٤): "ولو قال: ... «كلما وقع طلاقي» فطلق.. ثلاث في محسوسة، وفي غيرها طلاقة".

(٨) في (ب): طلق.

(٩) في (ب): اثنين، في (م): ثنتين. في (أ): شتين، وليس اثنين، على الأغلب.

(١٠) لو قال: «أنت طالق طلاقة في طلقتين» وقصد مَعْبَةً.. ثلاث، أو نوى ظرفاً.. فواحدة، أو قصد حساً وعَرَفَةً.. فثنتان، وإن جهل الحساب وقصد معناه عند أهله.. فطلقة في الأصح؛ لأن ما لا يعلم لا تصح إرادته، وإن أطلق فلم ينو شيئاً.. فطلقة في الظاهر، سواء أعلم الحساب أم جهله. اهـ بتصرف من مغني المحتاج (٣/٢٩٨)، وانظر: الأم (٤٧٥/٦) الخلاصة (ص ٤٨٦) المنهاج (ص ٤١٨).

(١١) في (ز): وإن.

(١٢) في (ب): أو.

(١٣) في (ب): و.

(١٤) في (ب): قبل أطلقك.

وقعت الثانية إلا أن يقول: «إنما» أردت بقولي «إذا طلقك أو مني ما طلقك فأنت طالق».. بالطلاق^(١) الأول الذي طلقك»، وإن^(٢) لم يكن له بنة.. فهي ثنات^(٣)، وإن طلق ثنتين.. فهي ثلاث^(٤).

١٥٦٨- وإذا قال: «كلما طلقك فأنت طالق».. فهو من قوله: «كلما وقع عليك طلاق»؛ تنفع^(٥) ثلاثة إذا طلق^(٦) واحدة.

١٥٦٩- وإذا قال: أنت طالق في وقت قد مضى.. لزمه ما طلق من الطلاق، وكان هذا إقراراً منه أنه طلق في ذلك الوقت، إلا أن يقول: إنما أردت إيقاع^(٧) الطلاق في ذلك الوقت إذا جاء.. فلا^(٨) يكون عليه شيء^(٩)؛ لأنه وقت لا يأتي [عليه] أبداً، فإن قال: أردت إيقاع الطلاق ساعة تكلمت.. لزمه^(١٠).

١٥٧٠- وإذا قال لامرأته وقد دخل بها: «أنت طالق أنت طالق أنت طالق».. فهي ثلاث، إلا أن يريد تكرير الكلام على واحدة أو اثنتين.. فيكون كما نوى^(١١).

(١) غير واضحة في (أ).

(٢) في (ب) زيادة: الذي طلقك بالطلاق.

(٣) في (ب): فإن وهي محتملة.

(٤) في (أ) و(ج): ثنتين.

(٥) هكذا في الأم (٤٧١/٦) إلا الاستثناء فإنه قال: "ولو قال: إنما أردت بهذا كله أنك إذا طلقك طالق بطلاقي لم يدين في القضاء لأن ظاهر قوله غير ما قال، وكان له فيما بينه وبين الله أن يجسها ولا يسعها هي أن تقيم معه، لأنها لا تعرف من صدقه ما يعرف من صدق نفسه"، ومثله في روضة الطالبين (١٢٨/٨) فإنه قال: "مَنْ وَلَمْ يَقْبَلْ ظَاهِرًا"، وفي الأم (٤٧٢/٦): "قال الربيع إذا قال لها: أنت طالق إذا طلقك فأراد أن تكون طالقاً بالطلاق إذا طلقها فهي واحدة"

(٦) في (ب): بلا نقط لأولها.

(٧) في (ب): طلقها.

(٨) في (ز): ليست في (ز).

(٩) في (أ) و(ز): ولا.

(١٠) الأم (٤٧١/٦).

(١١) الأم (٤٧١/٦).

(١٢) الأم (٤٧٣/٦) المنهاج (ص ٤١٨) مغني المحتاج (٢٩٦/٣) إلا إن شئت فصل.. ثلاث.

١٥٧١- وإذا قال لها: «أنت طالق وطالق وطالق» (٧٩/ب).. فهي ثلاث، إلا أن يريد اثنين ويريد بالثالثة تكرير الثانية، ولا يقبل قوله أنه^(١) أراد تكرير واحدة في الحكم ويُدَيَّن فيما بينه وبين الله عزَّ وجلَّ^(٢)، من قبل أن الفرق^(٣) بينهما: أن كلام الأول بعصمه يشبه بعضاً؛ لأنه كله أنت [أنت]^(٤) والثانية مختلف؛ بعضه أنت وبعضه وطالق، والواو ابتداء^(٥) استئناف كلام^(٦) فلما شئت^(٧) الثانية بالثالثة دَيَّنَ في التكرير.

١٥٧٢- فإن قال لها: أنت طالق ثم طالق ثم طالق.. لزمه الثلاث إلا أن [يكون] يريد اثنين^(٨) مثل الواو^(٩).

١٥٧٣- وإن^(١٠) قال لها: «أنت طالق ثم^(١١) طالق وطالق».. لم يُدَيَّن في الحكم، ووقع الثلاث^(١٢)؛ [لأن الواو ابتداء كلام].

١٥٧٤- وإذا قال لها: «أنت طالق، بل^(١٣) طالق، بل^(١٤) طالق».. كانت ثلاثاً إلا أن يريد اثنين^(١٥).

(١) في (ب): إذا.

(٢) الأم (٤٧٣/٦-٤٧٤) المنهاج (ص ٤١٨) معني المحتاج (٢٩٧/٣).

(٣) في (ز): الفرق.

(٤) أي: في كل مرة يقول: أنت طالق، أما في المثال الثاني فإنه يقول: أنت طالق مرة واحدة، ثم يقول طالق، بدون لفظ: أنت.

(٥) نهاية [ص ١٦٣] من (ز).

(٦) نهاية [٢٩/ب] من (ب).

(٧) في (ب): أشبهت أو أشبهت، هكذا صورتها في (ب): أَشَبَّهَتْ.

(٨) في (ب): اثنين.

(٩) معني المحتاج (٢٩٧/٣).

(١٠) في (ب): وكذلك لو.

(١١) في (ب): أو.

(١٢) روضة الطالبين (٧٩/٨) وفيه: "ولا مدخل للتأكيد لاختلاف الألفاظ".

(١٣) في (ب): يا.

(١٤) في (ب): يا.

(١٥) في (ب): اثنين.

١٥٧٥- وكذلك إن^(١١) قال لها: «أنت طالق بل^(١٢) طالق وطاق».. وقع ثلاث رُدَيَيْن في هذا كله فيما بينه وبين الله عز وجل ولا يُدَيُّن في الحكم^(١٣).

١٥٧٦- وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً [تطليقات] منفردات في مجلس واحد ثم قال: «إلا واحدة».. لزمه الثلاث، ولم يكن له استثناء؛ لأنه استثنى^(١٤) واحدة من واحدة^(١٥).

١٥٧٧- ولو طلقها ثلاثاً^(١٦) ثم قال: «إلا واحدة» أو «إلا اثنتين»^(١٧).. كان ذلك له^(١٨)؛ لأنه بقى^(١٩) واحدة^(٢٠).

١٥٧٨- وإذا قال: «أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً».. كان ثلاثاً ولم يكن [له] استثناء^(٢١).

١٥٧٩- ومن طلق، أو أقر بشيء، فاستثنى^(٢٢) جميع ما أقر به.. لزمه الذي أقر [به]، وإن استثنى بعضه.. نفعه^(٢٣)، ألا ترى [إلى] قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [المكوت: ١٤].

١٥٨٠- وإذا^(٢٤) قال: «أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً إلا أربعاً»^(٢٥).. وقع الثلاث؛ لأنه استثنى أربعاً^(٢٦) من الثلاث الأواخر، ووقع الأول^(٢٧).

(١) بأن يقصد بالثالثة تكرير الثانية. روضة الطالبين (٧٩/٨).

(٢) في (ب): لو.

(٣) في (ب): يا.

(٤) روضة الطالبين (٧٩/٨).

(٥) في (م): استثناء.

(٦) الأم (٤٧٦/٦) المنهاج (ص ٤٢٠) مغني المحتاج (٣٠١/٣).

(٧) في (ب): واحدة.

(٨) في (ب): اثنتين.

(٩) في (ب): له ذلك.

(١٠) في (أ) و(ب) و(م): بقا.

(١١) الأم (٤٧٦/٦) المنهاج (ص ٤٢٠) مغني المحتاج (٣٠٠/٣).

(١٢) الأم (٤٧٦/٦) المنهاج (ص ٤٢٠) مغني المحتاج (٣٠٠/٣).

(١٣) في (ب) زيادة: "من".

(١٤) الأم (٤٧٦/٦) المنهاج (ص ٤٢٠) مغني المحتاج (٣٠٠/٣).

١٥٨١- وإذا قال: «ثلاث إلا أربع».. وقع الثلاث، وكلما استثنى شيئاً من شيء لا يخرج.. لم يكن الاستثناء بشيء^(٥) (٦).

(١) في (ب): فإذا.

(٢) في (ب): أربع.

(٣) في (ب): أربع.

(٤) "لا يُجمعُ المعطوفُ والمعطوفُ عليه في المستثنى منه لإسقاط الاستعراق، ولا في المستثنى لإثباته، ولا فيهما كذلك". هـ. من معني المحتاج (٣/٣٠١).

وانظر: روضة الطالبين (٨/٩٤-٩٥)، وقال في روضة الطالبين (٨/٩٢): "إذا عطف بعض العدد على بعض في المستثنى أو المستثنى منه أو فيهما فهل يجمع بينهما أم لا وجهان أحدهما لا يجمع وبه قال ابن الحداد". قلت: هو قول لا وجه؛ فهو نصه هنا في البرهطي. والله تعالى أعلم.

وانظر: روضة الطالبين (٨/٩٤-٩٥).

(٥) في (أ) و(ز): شيء.

(٦) بعد هذا في (ب): الفتحة، قال الله عز وجل وإن كن أولات حمل....

باب في العدة والحيض^(١)

١٥٨٢- أبو حاتم عن الربيع/ قال الشافعي [رَحِمَهُ اللَّهُ]: الأقرء: الأطهار^(٢)؛ حديث ابن عمر أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣) قال له: «راجعها حتى تحيض، ثم تطهر، فذلك العدة التي أمر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ تَطْلُقَ^(٤) لها النساء»^(٥)، [بدل قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فذلك العدة التي أمر الله أَنْ تَطْلُقَ لها النساء»] على أن العدة هي الطهر، وقد قال بعضهم حديث أم سلمة: «ترك أيام أقرانها»، فإن صح حديث أم سلمة.. فحديث ابن عمر أشبه بالقرآن؛ لقول الله جل ثناؤه: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، ولقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فذلك العدة التي أمر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ تَطْلُقَ لها النساء».

١٥٨٣- وقال: القرء في كلام العرب: الحيس، تقول^(٦): الشاة تقري في شدقها، والرجل يقري في حوصه، هو: أن يحبس الماء^(٧)، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٨): ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٩)، وإنما المرأة تحبس الدم في الطهر ثم ترسله في الحيض، فما دلت عليه السنة واللغة أولى^(١٠)، وقد روي ذلك عن عائشة^(١١) ويريد بن ثابت^(١٢) وغيره^(١٣).

(١) في (ب): العدة والحيض، وهو فيها في (٧٨/١).

(٢) الأم: ٢٥٨/٦ و ٥٣٠ المري (ص ٢٩٣) الحلاصة (ص ٥٢١) المهاج (ص ٤٤٥) غاية المحتاج (١٢٩/٧).

(٣) غاية (ص ١٦٤) من (٢).

(٤) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): بطلق.

(٥) حديث ابن عمر، وقد سبق.

(٦) في (أ): لا يظهر النقط على أولها، في (ب): يقول.

(٧) تاج العروس (٣٦٨/١).

(٨) في (ب): عز وجل.

(٩) البقرة: ٢٢٨.

(١٠) أي أن المراد بالقرء هنا الطهر. الأم (٥٣٠/٦).

(١١) أخرجه مالك (٥٧٦-٥٧٧: ٥٤) وعنه الشافعي في الأم (٥٣٠/٦) وعبد الوزاري (٣١٩/٦):

١١٠٠٤ وابن أبي شبة (١٦١/٥) وسعيد بن منصور (٢٩٣/١: ٢٢٥) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٦١/٣).

(١٢) أخرجه مالك (٥٧٧/٢: ٥٦) وعنه الشافعي في الأم (٥٣١/٦) وأخرجه عبد الوزاري (٣٢٠/٦):

١١٠٠٦ وسعيد بن منصور (٣٣٣/١: ٣٣٤: ١٢٢٦).

١٥٨٤- [قال] وإذا طلق الرجل امرأته حائضاً.. لم يعد بتلك الحيضة^(٢).

١٥٨٥- وإن^(٣) كان طلاقها^(١) يملك فيه الرجعة.. أمر بالرجعة^(٥)، فإن اختلفا، فقال: الزوج وقع الطلاق وأنت حائض، فقالت^(٦) المرأة: بل طاهر.. فالتقول قولها مع يمينها^(٧).

١٥٨٦- وإذا^(٨) رأت الدم من^(٩) الحيضة الثالثة أو الثانية؛ فإن كان بين الحيضتين خمسة عشر يوماً طهر^(١٠).. فهو حيض، وإن رأت الدم ما بين^(١١) الحيضتين بأقل^(١٢) من خمسة عشر يوماً.. فهي بقية من الحيضة^(١٣) الأولى^(١٤)، وهو حيض منتقل^(١٥) من القلة إلى الكثرة^(١٦)، لأن أقل الطهر خمسة عشر^(١٧)، وإن لم تحض^(١٨) إلا يوماً^(١٩) وتصدق^(٢٠) 'في أقل'^(٢١) ما تحيض ثلاث حيض.. في ثلاثة وثلاثين يوماً، ولا يكون أقل من ذلك^(٢٢).

(١) كان عمر رَجُلٍ مَسْنُونًا، رواه عنه مالك (٥٧٨/٢: ٥٨) والشافعي في الأم (٥٣١/٦).

(٢) يعني: لم تحسب من العدة، فتنتظر حتى تطهر فإذا حاضت فهذا هو القرء الأول. الأم (٥٣٢/٢٥٨/٦).

المناج (ص ٤٤٥) نهاية المحتاج (١٢٩/٧).

(٣) في (ب): فإن.

(٤) في (ب): طلاقاً.

(٥) في (ب): بالراجعة.

(٦) في (ب): وقالت.

(٧) انظر: الأم (٥٣٢/٦)، وحاصل هذه المسألة أنه يدعي تطويل عدتها، وهي تدعي تنصيرها، فالتقول قولها؛ لأنها مؤمنة على عدتها. ر: الحاوي الكبير (٣٢١/١٠).

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في (ب): بين.

(١٠) في (ب): طهرًا.

(١١) نهاية [٧٨/١] من (ب).

(١٢) في (ب): في أقل.

(١٣) في (ب): الحيض.

(١٤) الأم (٥٣٣/٦) العزيز (٤٣٤/٨) روضة الطالبين (١٦٢/١) و(٣٧٠/٨) وقال: "الأطهار الناقصة

المتحللة.. لا تنقض بها العدة بحال".

(١٥) كأنها في (ب): منتقل.

(١٦) روضة الطالبين (١٤٥/١) بمعناه.

(١٧) الأم (١٤٧/٢).

١٥٨٧- وأقل الحيض: يوم وليلة^(١).

١٥٨٨- وأكثره: خمسة عشر^(٢) (٧) عشر^(٨).

١٥٨٩- فإن ادعت حيضاً غير حيضتها^(٩) التي تعرف^(١٠).. صدقت إذا كان ذلك في النساء^(١١)، ما بينها وبين خمسة عشر^(١٢)/^(١٣) يوماً؛ لأنه أكثر ما حاضت امرأة علمتها^(١٤) أو بلعي^(١٥).

١٥٩٠- وإن^(١٦) حاضت حيضتين ثم طلق الدم/(٨٠/ب) عليها^(١٧)؛ فإن كان دمها بفصل فيكون أحمر^(١٨) في أيام قانئاً^(١٩) معتدماً، وبعده في أيام رقيقاً.. فحيضها^(٢٠) أيام اعتد الغليظ،

(١) في (ب): نحيض.

(٢) في (أ) و(ز): يوم.

(٣) في (أ): لا يظهر النقط على أولها، وتحتل (وتصدق) و(تصدق)، في (ب): تصدق، بلا نقط لأولها، في (ز): ويصدق.

(٤) في (ب): وأقل.

(٥) الأم (٥٣٣/٦) يعني بالشروع في اليوم الثالث والثلاثين ولو بلحظة، ومضي ولو لحظة قبل الحيضة الأولى، وعادة المنهاج (ص٤٣٠): "إن كانت حرة وطلقت في طهر.. فأقل الإمكانيات ثلثون يوماً ولحظتان، أو في حيض.. فسبعة وأربعون يوماً ولحظة". وانظر: نهاية المحتاج (٦٢/٧).

(٦) الأم (١٤٧/٢) و(٥٣٣/٦) روضة الطالبين (١٣٤/٨).

(٧) في (أ) و(ز): خمس عشرة، في (ب) والأم: خمسة عشر.

(٨) الأم (١٤٧/٢) روضة الطالبين (١٣٤/٨).

(٩) في النسخ: حيضها.

(١٠) في (أ) و(ز): يعرف.

(١١) الأم (٥٣٣/٦) المنهاج (ص٤٣٠) نهاية المحتاج (٦٣/٧).

(١٢) في (أ) و(ز): خمس عشرة، في (ب): خمسة عشر.

(١٣) نهاية [ص١٦٥] من (ز).

(١٤) في (ب): علمناه.

(١٥) في (ب): بلغناه.

(١٦) في (ب): وإذا.

(١٧) ليس في (ز).

(١٨) في (أ) و(ز): أحمر.

وطهرها^(١٣) أيام الرقيق، وإن اتبته ذلك، فإذا جاء وقت أيام حيضها فيما مضى قبل الاستحاضة ورأت الدم من أول الأيام التي أجعلها أيام حيضها^(١٤) في الحيضة الثالثة.. فقد حلت من زوجها^(١٥).

١٥٩١- وقال: عدة المستحاضة ثلاثة قروء،^(١٦) وتنتظر عدد^(١٧) الليالي والأيام التي كانت تقيضهن من الشهر فيكون ذلك لها قروء^(١٨).

١٥٩٢- وقال مالك [بن أنس]: سنة^(١٩) (٨).

١٥٩٣- وقال الشافعي: إن كان حيضها يختلف^(٢٠) فيكون مرة ثلاثاً، ومرة حسناً، ومرة سفاً، ثم استنحضت.. أمرها أن تدع الصلاة أقل أيام حيضها ثلاثاً، وتغتسل وتصلّي وتصوم^(٢١) (٢٢).

(١) في الأم (٥٣٤/٦) قالت، هكذا موروثها في (ز): ثاب، هكذا موروثها في (ب): بلسا، هكذا موروثها في (ج): قاسا.

(٢) في (ب): فحيضتها.

(٣) في (ج): فطهرها.

(٤) في (ب): حيضتها.

(٥) الأم (٥٣٤/٦) روضة الطالبين (٣٦٩/٨) نهاية المحتاج (١٣٠/٧).

(٦) في (ب): تنتظر عدة.

(٧) الأم (٥٣٤/٦) روضة الطالبين (٣٦٩/٨) المساج (ص ٤٤٥): "وعدة مستحاضة: بأفرائها المردودة إليها"، نهاية المحتاج (١٣٠/٧).

(٨) في (ب): ثلاثة قروء.

(٩) الموطأ (٥٨٣/٢).

(١٠) في (أ) و(ج): مختلف، والمثبت من (ب) والأم.

(١١) في (ب): وتصوم وتصلّي.

(١٢) بحروفه في الأم (٥٣٥/٦) وزاد: "وأحب إلى لو أعادت صوم أربعة أيام، وليس ذلك بلازم لها، وتتلو من زوجها بدخول أول يوم من أيام حيضتها الثالثة، وليس في عدة الحيضتين الأوليين شيء يحتاج إليه إذا أتت على ثلاث وسبع أيام طهر فلا حاجة بنا إلى علمها".

وهذه مسألة: العادة المختلفة غير المنظمة، والمعتمد: أنها ترد إلى ما قبل شهر الاستحاضة ثم تشتط إلى آخر أكثرها.

❖ وحاصل مسألة العادات المختلفة:

أنه إن كان للمرأة الخائض أكثر من عدة مختلفة؛ فما أن يكون الاختلاف منظماً أو غير منظم.

❖ فإن كان منظماً، كأن تحيض في الشهر الأول: ثلاثة أيام، وفي الثاني: خمسة، وفي الثالث: سبعة، ثم تعود في

١٥٩٤- قال أبو يعقوب [رأبو محمد الربيع]: إذا لم يُعرف آخر حيضها^(١) التي تلي^(٢) الاستحاضة وأُشكِلَ عليها.. أمرها أن تغتسل بعد الثلاث، وتصوم وتصلّي ويطوؤها^(٣) روحها؛

الرابع إلى الثالثة، وفي الخامس إلى الخامسة، وفي السادس إلى السبعة وهكذا، وهي مسألة: العادة المختلفة المنتظمة، فإن كانت تذكر ما قبل الاستحاضة وتذكر كمية الدوران.. فلنعتمد: أن هذه المستحاضة ترد إلى هذه العادة وتعتبر عادة لها.

والوجه الثاني: أنها لا ترد إلى هذه العادة، بل تكون عادتها هي: القدر الأخير قبل الاستحاضة لا غير، أي آخر حيضة قبل الاستحاضة، وهل يلزمها الاحتياط حيثئذ فيما بين أقل العادات وأكثرها؟ أصبح الوجهين: لا.

❖ وأما إن كان منتظماً ولكنها كانت ناسية لما قبل الاستحاضة ولكيفية الدوران.. فللمذهب "أنما نشاط فتحيض من كل شهر ثلاثة أيام؛ لأنها أقل الأقدار التي عهدتها، وهي حيض يمين، ثم تغتسل في آخر الثلاث، وتصوم، وتصلّي، ولا تمس مصحفاً، وتجنب المسجد، والقراءة، والوطء، ثم تغتسل في آخر الخامس، وفي آخر السابع، وتوضأ فيما بين ذلك لكل فيضة كسائر المستحاضات، وهي طاهر إلى آخر الشهر، قال أصحابنا: وهكذا حكمها في كل شهر أبناً". كما في المجموع (٤٥٤/٢)

❖ وأما إن كانت عادتها المختلفة غير منتظمة؛ فإن كانت ذكورة لما قبل الاستحاضة.. فلنعتمد: وهو أصح الأوجه الثلاثة: أنها ترد إلى ما قبل شهر الاستحاضة ثم نشاط إلى آخر أكثرها.

❖ وإن كانت ناسية لحيضها المقدمة على الاستحاضة.. ترد إلى أقل عادتها، ونشاط وجونا، وقيل: استحباباً. انظر: العزيز (٣٣٧/١-٣٤٠) المجموع (٤٥٢/٢-٤٥٥) روضة الطالبين (١٤٦/١-١٤٨) أسنى المطالب (١٠٥/١-١٠٦) وانظر: الوسيط (٤٥٩/١-٤٦٠) والوجيز مع العزيز (٣٣٧/١). وقد يكون مراد البوطي هنا مسألة العادة المختلفة المنتظمة، والله أعلم، لكن يترتب على هذا شقطة أكثر كتب المذهب في حكاية المذهب، ولعل الأقرب أن تكون المسألة ما ذكر أولاً والله أعلم.

❖ وعلاصة المذهب: أنها إن اختلفت عادتها وانتظمت.. رُوِّت إليها وكانت عادة لها، إلا أن تكون قد نسيت كمية الدوران بينها.. فتجعل حيضها في كل شهر أقل عادتها، ونشاط إلى آخر أكثر عادتها، وتغتسل آخر كل نوبة.

وأما إن كان الاختلاف للعادات غير منتظم.. فنردها إلى ما قبل شهر الاستحاضة، ثم نشاط إلى آخر أكثرها، إلا أن تكون قد نسيت ما قبل شهر الاستحاضة.. فتكون حيضتها في كل شهر أقل عادتها، ونشاط إلى آخر أكثر عادتها.

(١) في (ب): حيضتها.

(٢) كأنما في (أ): تلي، في (أ) و(م): بلا نقط لأولها، والمعنى التي تكون قبل شهر الاستحاضة.

لأن^(١) الأصل أنها روجة فلا^(٢) أمعه من وطنها بالشك، ثم تغتسل في اليوم الخامس، ثم تغتسل في اليوم السابع، ولا تخل^(٣) للأرواح إلا بالاحتياط^(٤) على أن حيضها في اليوم السابع، وكذلك لا تطوف بالبيت إلا على ذلك، وتقضي^(٥) ما صامت من وقت أقل حيضها إلى أكثره^(٦).

١٥٩٥- قال الشافعي: وإن كانت امرأة ليس لها أيام حيض، ابتدأت مستحاضة أو كانت فسيتها.. تركت الصلاة أقل ما حاضت امرأة قط، وذلك يوم وليلة، إذا كانت قد عرفت وقت حيضها في أي الشهر^(١) هو؟ في النصف أو الثلث، وإن كانت لم تعرفه^(٢).. استسقا بما الحيض^(٣) من أول هلال يأتي عليها بعد وقوع الطلاق^(٤).

(١) هكذا صورها في (أ): مضطربة، فكأنها كتبت (ربطاً) ثم كتبت فوقها بخط صغير (ها) ويمكن أن تقرأ (وتطو)، في (ب): وربطاًها.

(٢) في (ب): إلا أن.

(٣) في (ب): ولا.

(٤) في (ب): تمل.

(٥) في (ب): باحتياط.

(٦) في هامش (٥): "قوله: (ولا تمل للأزواج الخ)، هذا قد يشكل تصويره فإن ذلك إما يكون بعد حصول ثلاثة أطهار [ها كلمة لم أقرأها] فالطعن في الحيضة أو مضي يوم وليلة بها يكفي في حل عقد النكاح ولا يلزمها الصبر إلى مضي السبع، فكيف لا تمل للأزواج إلا بعد مضي السبع من الشهر الرابع؟

وجوابه: أن مر [أ] أنه من عقد عليها وهي مستحاضة لا تمل لمن تزوجها في أول دور تزوجها فيه إلا بعد السبع استحاضاً بالتحريم بخلاف من استحاضت وهي في عصمتها لأجل ما سلف من تعليله ا.هـ. هكذا

وبعد حيض
أطهار روحاً فالطهارة

صورة الكلمة غير المقروءة:

(٧) في (ب): ويقضي.

(٨) هذه مسألة: العادة المختلفة غير المنتظمة، فيما لو نسبت المستحاضة قدر الحيضة التي سبقت استحاضتها، والمعتمد وهو أصبح الوجهين: أما ترد إلى أقل العادات، وتختلط إلى أكثر الأقدار.

(٩) بعد هذه الفقرة في (ب): كتبت الفقرة (١) قال أبو يعقوب والربيع... ثم رجع للفقرة التالية.

(١٠) في (أ) و(ب): شهر.

(١١) في (أ) و(ب): يعرف.

(١٢) كناية [ص ١٦٦] من (ب).

١٥٩٦- ولو طَلَّت امرأة فاستحيضت، أو مستحاضة فكانت^(١) تحيض يوماً وتطهر يوماً أو^(٢) يومين وما أشبه هذا.. جعلت عدتها ثلاثة/ أشهر^(٣).

١٥٩٧- وقال أبو يعقوب [الربيع]: إذا ابتدأت مستحاضة فحاضت فاستمر بها الدم.. أمسكت عن الصلاة إلى (خمسة عشر^(٤) يوماً، فإن انقطع.. فهو^(٥) حيضها^(٦)، وإن زاد.. فهي مستحاضة^(٨)، تغتسل وتعيد صلاة (أربعة عشر^(٩) يوماً، وتتوضأ^(١٠) لكل صلاة ما بينها وبين الوقت

(١) في هذه الفقرة أربع مسائل:

❖ المبتدأة المستحاضة التي لا تميزها الذاكرة لوقت ابتداء الدم.. فأطهر القولين: أنها تحيض يوماً وليلة، والصحيح أن طهرها تسع وعشرون تمة الشهر. روضة الطالبين (١٤٣/١-١٤٤) المنهاج (ص٨٨).

❖ المبتدأة المستحاضة التي لا تميزها الناسية لوقت ابتداء الدم.. فحكمها حكم المتحيرة. روضة الطالبين (١٤٣/٨).

❖ المستحاضة المعتادة غير المميزة الناسية لقدر عادتها الحافظة لزمانها، وهي: التي نسيت قدر حيضتها دون وقتها، فهي حائض في أول يوم وليلة بيقين، وبعده إلى آخر الخمسة عشر يُحتمل الحيض والطهر ففي الاستمتاع حكمها حكم الحائض، وفي لزوم العادات كالطاهر، وبعده إلى آخر الشهر طهر بيقين. روضة الطالبين (١٦٠/١) المنهاج (ص٨٨).

❖ المستحاضة المتحيرة، وهي: التي نسيت قدر حيضتها ووقتها، وفيها قولان، المشهور وهو المعتمد: أنها تؤمر بالاحتياط، والقول الثاني: أنها كالمبتدأة، وبراجع تفصيل ذلك في: الحاروي الكبير (١٨٣/١-١٨٦) المهذب (٤٥٨/٢) المجموع (٤٥٩/٢) وما بعده، روضة الطالبين (١٥٣/١-١٥٤) المنهاج (ص٨٨).

وذكر هذه الفقرة في الأم (٥٣٥/٦) بنحوها، ونصه في المزن (ص٢٩٤): "وإن ابتدأت مستحاضة أو نسيت أباها حيضها تركت الصلاة يوماً وليلة، واستقبلنا بها الحيض من أول هلال يأتي عليها بعد وقوع الطلاق، فإذا حل هلال الرابع انقضت عدتها".

(٢) في (ب): وكانت.

(٣) في (ب): و.

(٤) الأم (٥٣٥/٦) بنحوه، روضة الطالبين (٣٧٠/٨).

(٥) في النسخ: خمس عشرة.

(٦) في (أ) و(ز): فهي.

(٧) في (ب): حيضتها.

(٨) المنهاج (ص٨٨) روضة الطالبين (١٤٣/١-١٤٤).

(٩) في (ب): أربع عشرة.

(١٠) في (أ) و(ز): وتتوضأ.

الذي حاضمت فيه، ثم تمسكت عن الصلاة يوماً^(١١) وليلة^(١٢)، ثم تعسلت لكل صلاة ما بينها وبين خمسة عشر^(١٣) يوماً^(١٤)، ثم تنوضاً^(١٥) لكل صلاة، ثم هكذا^(١٦) أبداً^(١٧).

١٥٩٨- وإن كانت لما أيام فتسيتها فاستحيضت وعرفت وقتها من الشهر.. أمسكت يوماً^(١٨) وليلة عن الصلاة والصوم في الوقت الذي تعرف^(١٩)، ثم اغتسلت بعد ذلك في كل يوم وليلة ما بينها وبين خمسة^(٢٠) عشر^(٢١) يوماً^(٢٢)، ثم تنوضات^(٢٣) لكل صلاة إلى وقت حيضتها^(٢٤)، فإذا جاء^(٢٥) الوقت.. اغتسلت [ثم] هكذا أبداً^(٢٦) في كل يوم^(٢٧) وليلة ما بينها^(٢٨) وبين خمسة عشر^(٢٩) يوماً^(٣٠) وتنوضات لكل صلاة، ثم هكذا أبداً حتى تستيقن^(٣١) أيام حيضتها^(٣٢).

(١) في (أ) و(ز): يوم.

(٢) روضة الطالبين (١/١٤٤-١٤٥).

(٣) في (أ) و(ز): خمس عشرة.

(٤) خلاف المصنف، وهذه المسألة فيما لو لم تُشَفَّ في الشهر الثاني، فما الحكم فيما بين مرَدَقًا - وهو اليوم واليلة - وبين تمام خمسة عشر يوماً، فيها قولان؛ الأظهر: أنها تكون طاهرًا، والثاني: يلزمها الاحتياط ما بين المرَدُّ إلى تمام خمسة عشر. روضة الطالبين (١/١٤٥).

(٥) في (أ) و(ز): تنوضاً.

(٦) في (أ) و(ز): كذلك.

(٧) الأم (١٤٧/٢).

(٨) في (أ) و(ز): يوم.

(٩) في (أ) و(ز): يعرف، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٠) في النسخ: خمس.

(١١) في (ب): عشرة.

(١٢) في (ب): تنوضاً.

(١٣) في (ب): حيضها.

(١٤) في (أ) و(ز): جاءت.

(١٥) في (أ) و(ز): أيضاً.

(١٦) ليس في (ز).

(١٧) في (أ) و(ز): بينهما.

(١٨) في (أ) و(ز): خمس عشرة، في (ب): خمسة عشرة.

(١٩) في (ب): زيادة: في.

١٥٩٩- وفي الحح والعدة؛ التي ابتدأت مستحاضة والتي نسيبت أيامها.. (خمس عشرة)^(١)؛ لأنه أكثر الحيض، وفي الوطء.. أقل الحيض: يوم^(٢)، وليلة، وتقضي^(٣) ما صامت من وقت أقل الحيض إلى أكثره^(٤).

١٦٠٠- وإن أشكل عليها الوقت مع الأيام.. اغتسلت لكل صلاة^(٥)، وصامت ستين يوماً^(٦)، [ولا تقضي/]^(٧) عدتها إلا باقصاء غاية الحمل وهو أربع سنين، وثلاثة أشهر عدة اللاتي ينس من الحيض^(٨)، وتطوف ستة عشر يوماً (لطواف الحح^(٩)؛ لأن في ذلك يقين أنها قد طافت طاهراً^(١٠)).

١٦٠١- و[قال الشافعي:] إذا حاضت.. فعدتها الحيض^(١١)/^(١٢)، وإن^(١٣) تباعدت^(١٤).

١٦٠٢- فإن ارتفع حيضها بعد حيضة أو حيضتين.. لم تقرأ إلا بالحيض حتى تنأى^(١٥) من الحيض، فإذا أبست^(١٦).. خرجت من الحيض واعتدت بثلاثة أشهر، كما لو كانت تعتد بالشهور فأدركها الحيض.. أسقطت ما مضى من الشهور واستأنفت بها الحيض^(١٧).

(١) وهذه هي المستحاضة الناسبة لقدر عدتها للذاكرة لزمناها ووقتها: ر: ف (١٤٤٧).

(٢) في (أ) و(ز): خمس عشر، في (ب): خمس عشرة.

(٣) في (ب): يوماً.

(٤) في (ب): ويقضي.

(٥) روضة الطالبين (١٤٣/١-١٤٥). هذا في المبتدأة فقط ويحتاج توثيق للناسبة

(٦) روضة الطالبين (١٥٣/١).

(٧) روضة الطالبين (١٥٤/١ و ١٥٧).

(٨) نهاية [٧٨/ب] من (ب).

(٩) قال الإمام النووي في روضة الطالبين (١٥٩/١): "الصواب الذي عليه الجماهير: أن عدتها ثلاثة أشهر في الحال، وفي وجه شاذ: تقعد إلى سن اليأس ثم تعتد بالأشهر".

(١٠) في (أ) و(ز): للطواف للحج.

(١١) في هذه الفقرة مسألة المستحاضة المتحيرة.

(١٢) في (ب): بالحيض.

(١٣) نهاية [١٦٧/ص] من (ز).

(١٤) في (ب): فإذا.

(١٥) الأم (٥٣٦/٦) المهاج (ص ٤٤٥) نهاية المحتاج (١٢٨/٧).

(١٦) هكذا مصورها في (أ): سبب، في (ب): تنأى هكذا مصورها في (ب): حليفتها، في (ز): بلا نقط لأولها.

١٦٠٣- قال: وقد روي عن ابن مسعود أنه قال: وعدة الحيض ^(٦) الأقراء وإن تباعدت ^(٧) (٨١/ب).

١٦٠٤- وقال مالك: إذا ارتفعت حيضتها.. فعِدَّتْما سنة ^(٨)، على حديث عمر ^(٩).

١٦٠٥- [و] قال الشافعي، وقد قيل: إن ارتفعت حيضتها فمضى لها وقت أكثر الحمل وهو أربع سنين لم تحض ^(١٠).. كانت مؤبسة واعتدت بثلاثة أشهر ^(١١).

١٦٠٦- وإن سأل رجل امرأته فقالت: «قد انقضت عدي» فكذبها، وأشهد على الرجعة، ثم قالت بعد ذلك: «قد كذبتك».. فله عليها الرجعة، ألا ترى أن لو ادعت انقضاء العدة ثم قيل لها: احلفي، فأبت ونكلت، فحلف ^(١٢) الرجل ^(١٣).. كان له عليها الرجعة ^(١٤).

١٦٠٧- قال الشافعي: وأعجب ^(١٥) من سمعت من حاض لنساء يحضن بهنامة تسع سنين ^(١٦).

(١) هكذا صورناها في (أ): تَبَيَّنَ، في (ب): أَيْسَتْ، في (ج): أَيْسَتْ.

(٢) الأم (٥٣٧-٥٣٦/٦) المنهاج (ص ٤٤٦) لهاية الحجاج (١٣٢/٧).

(٣) في (ب): الحائض.

(٤) رواه عبد الوزاري (٣٣٩/٦: ١١٠٩٨) بالمعنى، ورواه باللفظ الشافعي في الأم (٥٣٩/٦).

(٥) الموطأ (٥٨٣/٢).

(٦) رواه مالك (٥٨٢/٢: ٧٠) عن يحيى بن سعيد وعن يزيد بن عبد الله عن قيسط اللبي عن سعيد بن المسيب أنه قال: قال عمر بن الخطاب: أيما امرأة طلقت فحاضت حمضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضتها.. فلأما تنتظر تسعة أشهر فإن بان بها حمل.. فذلك، وإلا.. اعتدت بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر ثم حلت، وعنه الشافعي

في الأم (٥٣٩/٦)، ورواه عبد الوزاري (٣٣٩/٦: ١١٠٩٥) وسعيد بن منصور (٣٤٨/١: ١٣٠٠).

(٧) في (ب): نَحِض.

(٨) ذكره الشافعي في الأم (٥٣٦/٦) دون أن ينسبه لأحد.

(٩) في (أ) و(ج): فَقَد.

(١٠) في (ب): وحلف.

(١١) في (ب): الزوج.

(١٢) الأم (٥٤٢/٦) روضة الطالبين (٢٢٨/٨).

(١٣) في (ب) والأم والخلاصة: وأعجل، وفي المزي: وأعجب.

(١٤) الأم (٥٤٤/٦) المزي (ص ٢٩٥) الخلاصة (ص ٥٢٣).

١٦٠٨- قال الشافعي: وطلاق الحر^(١) الأمة والحرّة: ثلاثاً، وعدة الأمة^(٢) تحت الحر والعبد: حيضتان^(٣)، وطلاق العبد تحت^(٤) الحرّة والأمة: تطليقتان^(٥)، وعدة الحرّة تحت العبد: ثلاث حيض^(٦).

١٦٠٩- وعدة الأمة في الوفاة على الصنف من الحرّة^(٧).

١٦١٠- وعلى الرجل أن ينفق على امرأته من الطلاق البائن إذا كانت حاملاً^(٨)، وعلى العبد كذلك^(٩) إذا لم يخرجها السيد من منزل العبد، فإن أخرجها.. فلا نفقة لها، كما لو كانت روجة له وأخرجها^(١٠) السيد من منزل العبد.. لم يكن لها نفقة^(١١).

١٦١١- وكذلك إذا سافر بها السيد.. فلا نفقة لها، وإن^(١٢) سافر بها فأتوا^(١٣) موضعاً.. فعلى الروح سكنها ههناك، وإن افتأت السيد فأخرجها إليه في عمر وقت خدمته.. فلا سكن لها.

١٦١٢- وليس على العبد أن ينفق على ولده، أحراراً كانوا أو عبيداً.

١٦١٣- وإن طلقها ثم راجعها ولم يطأها حتى طلقها طلاقاً بائناً.. اعتدت من العدة الأولى^(١٤)

(١) في (ب): الحرّة.

(٢) ليست في (٢).

(٣) في (ب): حيضتين.

(٤) في (أ) و(م): تحت.

(٥) في (ب): تطليقتين.

(٦) الأم (٦٣٣/٦) المهاج (ص ٤١٧ و ٤٤٥) مغني المحتاج (٢/٢٩٤ و ٣٨٤ و ٣٨٦).

(٧) إلا الحمل فإنه لا نصف له. الأم (٥٥١/٦) المزي (ص ٢٩٦) المهاج (ص ٤٤٨).

(٨) الأم (٦٠٣/٦-٦٠٤) روضة الطالبين (٨/٣٩١) أسنى المطالب (١/٣٨٨).

(٩) الأم (٦٠٣/٦-٦٠٤) روضة الطالبين (٩/٦٩).

(١٠) في (ب): فأخرجها.

(١١) نهاية [ص ١٦٨] من (م).

(١٢) في (أ) و(م) زيادة: شاء، هكذا صورتها في (أ): ^{دُسِّنَ}.

(١٣) هكذا صورتها في (أ): فأتوا، هكذا صورتها في (ب): ^{إِلَّا بِأَمْرٍ}، هكذا صورتها في (م): فأتوا.

(١٤) في (أ) زيادة هكذا صورتها: ^{فصل}، وليست في (ب) و (م).

(١٥) وهو القديم، والمعتمد إنما تصانف العدة. الحاروي الكبير (١١/٣١٤) روضة الطالبين (٨/٣٩٦) المهاج

(ص ٤٤٨) مغني المحتاج (٣/٣٩٤).

١٦١٤- وقد قيل: من الطلاق الآخر، لأن الرجعة تخدم العدة^(١).

١٦١٥- ولو كان طَلَّقَ الأُمّةَ طَلّاقًا لا يملك فيها الرجعة، أو يملكها، ثم اعتقت في العدة.. [فإنها] تعتد عدة حرة^(٢).

١٦١٦- وإذا مات رجل وله أم ولد أو اعتقها.. فحيصة، ولا يخل لها الكباح حتى ترى الطهر، فإن رأت الطهر.. حلت، وإن لم تغتسل^(٣).

١٦١٧- [وقد قيل: يخل لها إذا رأت الحيضة^(٤)].

١٦١٨- وإن أنكح^(٥) الرجلُ أمَّ ولده من رجل ثم مات السيد^(٦)، وهي عد زوجها أو في عدة من زوجها.. لم يكن عليها استبراء^(٧) بموت سيدها^(٨).

١٦١٩- فإن مات الزوج والسيد ولا يدرى أيهما [مات] أول^(٩).. اعتدت أربعة أشهر وعشرًا تأتي^(١٠) فيها بجمضة^(١١)؛ فإن كان سيدها مات قبل.. كانت حرة وقد اعتدت عدة الحرة، وإن كان موت الزوج قبل، وموت السيد بعد^(١٢).. فقد آتت بالحيضة^(١٣).

(١) وهو المعتمد، وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ في هذه المسألة في الأم (٦١٥/٦): "فيها قولان" ولم يرحح، وكذلك في المزني (ص٣٠٢)، واختار المزني أنها: تستأنف كما هو المعتمد، ورحح الإمام الغزالي في الخلاصة (ص٥٣٠): أنها تبني.

(٢) وهذا هو الموافق لما في الأم (٥٥٣/٦-٥٥٤) والمزني (ص٢٩٧) وهو بالنسبة للرجعية موافق للمعتمد، وأما بالنسبة لغير الرجعية.. فغير معتمد، والمعتمد أنها تكمل عدة الحرة، فلا يظهر وهو الجديد: أن الطلاق إن كان بائنًا.. فإنها تكمل عدة أمة، وإلا.. فعدة حرة، والقول الثاني: تتم عدة حرة مطلقًا -وهو نصه في الأم والمزني والبيوطي هنا-، والثالث: تتم عدة أمة مطلقًا. ١- ملخصًا من روضة الطالبين (٣٦٨/٨)، مغني المحتاج (٣٨٦/٣)، وقال في الخلاصة (ص٥٢٣): "إن كانت بائنة.. ففي القلم: تكمل عدة أمة، وفي الجديد قولان".

(٣) الأم (٥٥٤/٦) بنحوه، المحتاج (ص٤٥٢ و٤٥٣) نهاية المحتاج (١٦٦/٧-١٦٧ و١٦٨).

(٤) وهو القديم وحكي عن الإماماء من الكتب الجديدة. انظر: نهاية المحتاج (١٦٨/٧).

(٥) في (ب): نكح.

(٦) نهاية [٧/٩] من (ب).

(٧) في (ب): عدة.

(٨) الأم (٥٥٥/٦) المحتاج (ص٤٥٢) نهاية المحتاج (١٦٧/٧).

(٩) في (ب): أولًا.

١٦٢٠- وإذا جاءت أم ولد لرجل بعد موته [بولد] لأكثر ما تجيء به المرأة^(١١) أربع سنين من آخر ساعة مات.. فالولد لاحق به، وكذلك في الحياة إذا اعتقها إذا لم يدعي أنه استرأها^(١٢)، وإن ادعى أنه استرأ^(١٣).. فالقول قوله، إلا أن يأتي بالولد لأقل من ستة أشهر من يوم ادعاء الاستراء^(١٤).

١٦٢١- وإذا^(١٥) كانت للعبد امرأة ثم كاته سيده فاشتراهاا للتجارة.. فالشراء^(١٦) جائز كما يجوز شراؤه لغيرها، والنكاح فاسد وتعدد حيضتين، فإن لم تكن^(١٧) فحيض^(١٨).. فشهر ونصف، وليس له أن يطأها بالملك^(١٩).

١٦٢٢- فإن أعتق^(٢٠) قبل مضي عدتها.. كان له أن يطأها وهي تعدد من مائه، وإنما تحرم^(٢١) على غيره في عدتها منه^(٢٢).

(١) في (ب): يأتي.

(٢) في (أ) و(ز): بلا نقط لأولها.

(٣) وتلزمها حيضة إن لم تحض في العدة - وكانت من شبع - إن شغل بين الموتين شهران وخمسة أيام - عدة الأمة - أو أكثر أو جهل قدره، وإلا فلا استراء عليها. اهـ ملخصاً من نهاية المحتاج (١٦٧/٧).

(٤) في (ب): موت السيد.

(٥) الأم (٥٥٥/٦) نهاية المحتاج (١٦٧/٧-١٦٨).

(٦) في (أ) و(ز): الحرة، في الأم: لأكثر ما تلد له النساء.

(٧) في (ب): اشتراها، في الأم: استرأها.

(٨) في (ب): اشتراها.

(٩) في (ب): ادعى، في (ز): ادعاء.

(١٠) الأم (٥٥٥/٦) بنحوه، وعند البوطي زيادة، نهاية المحتاج (١٧٠/٧-١٧١).

(١١) في (ب): وإن.

(١٢) في (أ) و(ز): والشراء، والمثبت من (ب) والأم.

(١٣) في (أ) و(ز): يكن، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٤) نهاية [ص ١٦٩] من (ز).

(١٥) الأم (٥٥٦/٦) بنحوه، نهاية المحتاج (١٦٦/٧).

(١٦) في (أ): فإن اعتقت، والمثبت من (ب) والأم.

(١٧) في (أ): لا يظهر النقط على أولها، في (ب): بلا نقط لأولها، في (ز): تحرم، في الأم: تحرم.

(١٨) الأم (٥٥٦/٦) بنحوه، وانظر: نهاية المحتاج (١٦٧/٧).

١٦٢٣- وإن جاءت المرأة بولد قبل أن يدخل بها^(١) الزوج لأقل من سنة أشهر من يوم نكحها.. لم يلحقه، وإن جاءت به لأكثر.. لحقه^(٢)، إلا أن يكون نكحها عائناً ويكون بيده وبسبها ما لا يمكنه أن يصل إليها بأسرع الأضياء كلها.. فلا يلحقه، إلا أن يأتي بالولد من الوقت الذي يمكن أن يصل إليها لسنة أشهر فصاعداً، فإن أتت به من ذلك الوقت لأقل^(٣) من سنة أشهر.. لم يلحق [به] الولد^(٤).

١٦٢٤- وإذا^(٥) مات الصبي الذي لا يجامع ولا يترل منله عن امرأته دخل بها أو لم يدخل.. فعدتها أربعة أشهر وعشراً^(٦) (ب/٨٢)، فإن^(٧) جاءت بولد فس ذلك.. لم يلحق [به] ولم يرثها ذلك؛ لأن الولد ليس له، وكان عليها [له] أربعة أشهر وعشراً^(٨) من يوم مات^(٩).

١٦٢٥- وإذا^(١٠) تزوج الرجل المرأة نكاحاً فاسداً فأصابها^(١١) فحملت منه ثم طلقها أو مات عنها.. لم يكن لها نفقة ولا سكنى^(١٢) ولحق الولد [به] ولا إحداد عليها^(١٣)؛ لأنه استبراء وليس بعده، وعدتها ثلاث حيض لا عدة وفاة؛ لأنها ليست بهزوجة^(١٤).

(١) ليس في (٢).

(٢) فمهره الولد إلا أن يلتصق. الأم (٥٤٧/٦ و٥٥٧) المنهاج (ص ٤٤١ و٤٤٣) نهاية المحتاج (١١٢/٧ و١٢١-١٢٢).

(٣) في (أ) و(ب) ولأول.

(٤) المنهاج (ص ٤٤١ و٤٤٣) نهاية المحتاج (١١٢/٧ و١٢١-١٢٢).

(٥) في (ب): وإن.

(٦) في (ب): وإن.

(٧) في (ب): وعش.

(٨) الأم (٥٥٧/٦) المنهاج (ص ٤٤٨) نهاية المحتاج (١٤٦/٧).

(٩) في (ب): وإن.

(١٠) في (ب): وأصابها.

(١١) في (ب): سكنى ولا نفقة.

(١٢) تكرر في (أ) لفظ: (عليها).

(١٣) الأم (٥٦١/٦) الحاروي الكبير (٣٠٨/١١) روضة الطالبين (٤٠٩/٨) و(٦٧/٩).

قلت: فلا نفقة للسامل في عدتها من نكاح فاسد، حكاه في روضة الطالبين وجهاً، وهو كما في البيهقي نص للإمام. والله أعلم.

١٦٢٦- ولو طلق رجل^(١) امرأته فانقضت عدتها ولم تنكح^(٢) فجاءت بولد لأربع سنين أو أقل.. لحق بالروح الأول، ولا أنفست^(٣) إلى قولها بأن انقضت عدتها، وإن جاءت [به] لأكثر من أربع سنين.. لم يلحق به^(٤).

١٦٢٧- وإن^(٥) مات الزوج وادعت أن الزوج قد راجعها.. حلف الورثة على علمهم^(٦) وإن أبوا أن يحلفوا.. حلف الابن ولا يحلف غيره؛ لأن الحق له لا لغيره بعد البلوغ فيلحق^(٧) به النسب^(٨).

١٦٢٨- وإن طلق امرأته، ثم تزوجت آخر، فجاءت بولد لأكثر من أربع سنين من الأول وأقل^(٩)/^(١٠) من سنة أشهر [للاآخر].. لم يلحق بمها^(١١)/^(١٢).

١٦٢٩- ولو قال لامرأته: «كلما ولدت ولدا.. فأنت طالق»؛ فإن ولدت اثنين في بطن.. طلقت بالأول وانقضت عدتها بالآخر، وإن وضعت ثلاثاً^(١٣).. طلقت ثنتين وانقضت عدتها بالثالث، وإن وضعت^(١٤) أربعاً^(١٥).. طلقت بالثالث ثلاثاً وانقضت عدتها بالرابع^(١٦).

(١) في (ب): الرجل.

(٢) في (أ): لا يظهر النقط على اولها، في (ز): ينكح.

(٣) في (ب): يلتفت.

(٤) الأم (٥٦١/٦-٥٦٢) وروضة الطالبين (١٤٢/٨).

(٥) في (ب): فإن.

(٦) الأم (٥٦٢/٦) وروضة الطالبين (٣٧٩/٨) العزيز (٤٥٣/٨-٤٥٤).

(٧) في (ب): ويلحق.

(٨) روضة الطالبين (٣٧٩/٨) العزيز (٤٥٣/٩-٤٥٤).

(٩) في (ب): ولأقل.

(١٠) نهاية [ص ١٧٠] من (ز).

(١١) في (ب): بواحد منهما.

(١٢) الأم (٥٦٣/٦) المهذب (١٢١/٢) المفردة.

(١٣) في (ب): ثلاثة.

(١٤) في (ب): ولدت.

(١٥) في (ب): أربعة.

١٦٣٠- [ولو قال لها: «إذا ولدت فأنت طالق» فولدت ولدين بين كل واحد منهما سنة.. وقع الطلاق بالأول، وحلت بالآخر، ولم يلحق بالآخر إلا أن يقر به أو يرجعه^(١)؛ فإن كان الطلاق لا يملك فيه الرجعة.. فلا^(٢) نفقة لها، وإن كان يملك الرجعة ولم يرتع بعد ولدها الأول حتى ولدت الثاني.. فلها النفقة في أقل ما تقيض مثلها^(٣)].

١٦٣١- [و] قال الشافعي: ليس للحامل الشوق عنها [زوحها] نفقة^(٤) إلا^(٥) السكى^(٦) في مال أنبت من رأس ماله، فإن كان عليه دين وكانت الدار داره.. لم تنع^(٧) ولها السكى إلى ذلك الوقت، وإن كانت بكراء^(٨) فلم^(٩) يقرها رب الدار.. فلا ولياء أنبت أن يجعلوها حيث أحبوا، وتصر بـ سكاها^(١٠) مع الغرماء^(١١).

(١) الأم (٥٦٣/٦) بنحوه، روضة الطالبين (١٤٢/٨) وعلمه بقوله: "لأن المرأة في عدة الطلقتين ووقت اعصال الثالث هو وقت انقضاء العدة وبراءة الرحم ولو وقع الطلاق لوقع في تلك الحال لما سبق أن الطلاق المعلق بالولادة يقع عند الانفصال ولا يجوز أن يقع الطلاق في حال انقضاء العدة والبيوتة ولهذا لو قال أنت طالق مع موثي لم يقع الطلاق إذا مات لأنه وقت انتهاء النكاح".

(٢) حاية [٧٩/ب] من (ب).

(٣) في المخطوط: ولاء، والمثبت من الأم.

(٤) الأم (٥٦٣/٦) بنحوه لكن قال: "لو قال وجعل لامرأته: كلما ولدت ولدت فأنت طالق.. وانظر: الحاوي الكبير (٢٥٥/١٠) روضة الطالبين (١٤١/٨-١٤٢) حاية المحتاج (٢٨/٧).

(٥) في (ب): النفقة.

(٦) في (ب): ولها.

(٧) الأم (٥٦٦/٦) و٥٦٩ روضة الطالبين (٤٠٨/٨) و(٦٨/٩).

(٨) في (ب): تباع.

(٩) في (أ): بكري، في (ب): بكراء، في (ج): بكري.

(١٠) الكراء: أجرة المستأجر. الفاموس المحيط معزجاً بشرحه تاج العروس (٣٩٢/٣٩).

(١١) في (ب): ولم.

(١٢) في (ب): لسكاها.

(١٣) وهو المعتمد، وذكر في الأم (٥٧٦/٦-٥٧٧) والمزب (٢٩٩) المسألة وقال إن القول فيها أحد قولين؛ هذا الذي ذكره هنا والثاني: ليس لها سكنى كما لا نفقة لها، وليس على الورثة أن يسكنوها إلا على وجه الاختيار. وانظر: روضة الطالبين (٤٢٣/٨-٤٢٤).

١٦٣٢- وقال في الذميمة: عليها الإحداد مع^(١) الأربعة الأشهر^(٢) وعشرا^(٣).

١٦٣٣- وعلى المطلقة ثلاثاً الإحداد^(٤).

١٦٣٤- وقال مالك [بن أنس]: ليس عليهما جميعاً/ [إحداد] ولا عهد إلا المتوفى عنها المسلمة^(٥).

١٦٣٥- وإذا اعتدت المرأة من وفاة زوجها أربعة أشهر وعشراً؛ فإن ارتفعت حيضتها وارتابت.. حبست نفسها حتى تستيقن^(٦)، وإن لم ترتاب^(٧) [وارتفعت].. فلا شيء عليها^(٨).

١٦٣٦- وقال مالك [بن أنس]: إذا كانت ممن تحيض ثم ارتفعت في العدة.. فهذه ربة لا تنكح^(٩) حتى تستري نفسها.

١٦٣٧- وإذا طلقها وهو مريض طلاقاً لا يملك الرجعة ثم مات في العدة أو بعد العدة.. فسواء ولا ميراث [لها] وعدتها عدة المطلقة^(١٠)، وقد روي عن ابن الزبير مثل هذا^(١١)، فإن قيل: فعثمان

(١) في (ب): في.

(٢) في (ب): أشهر.

(٣) الأم (٥٨٨/٦) الخاوي الكبير (٢٨٣/١١) روضة الطالبيين (٤٠٥/٨).

(٤) هذا هو القديم، والجديد أظهر. لا يجب بل يستحب، كما في الأم (٥٨٣/٦)، وانظر: الخاوي الكبير

(٢٧٥/١١) روضة الطالبيين (٤٠٥/٨)، وبه يبين أن إيجاب الإحداد على الميتة قدم وجدياً أيضاً.

(٥) في المدونة (١٢/٢) أنه ليس على المطلقة إحداد؛ ميتة كانت أو غير ميتة، وذكر في (١٦/٢) أن على الذممة الإحداد، وهذا خلاف ما نقله هنا عنه.

(٦) أي: ارتابت من أن يكون ارتفاع الحيض بسبب وجود حمل من زوجها المتوفى، كأن تبد ثقلأ أو حركة في بطنها.

(٧) في (أ) و(م): يرتاب، في (ب): بلا نقط لأولها.

(٨) الأم (٥٧١/٦) الخلاصة (ص ٥٢٠) روضة الطالبيين (٣٧٧/٨)، فإن كانت الربة قس تمام الأشهر.. فليس لها أن تنزوج حتى تزول الربة ولو تمت الأشهر، فإن تزوجت فالتكاح باطل، وإن كانت الربة بعد تمام العدة.. لم ينكح بطلان النكاح لكن لو شققنا كونها حاملاً وقت النكاح.. تبين بطلان النكاح، والأول أن نصم إلى زوال الربة. ١. هـ بتصرف من الروضة.

(٩) في (أ) و(م): بلا نقط لأولها، في (ب): ينكح.

ورئيها^(٣).. قيل: حديث ابن الزبير أشبه بالسنة لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا أَمَرَكُمُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ [به] إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ [به]»^(٤)، وما^(٥) أمر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَّا^(٦) تَرَتْ إِلَّا زَوْجَةً.

١٦٣٨- فإن كان يملك الرجعة.. فعند عدَّة المتوفى [عنها زوجها]، ما لم تنقضي عدتها قبل الوفاة، ويتوارثان إذا كان^(٧) له رجعة ولم تنقضي عدتها^(٨) حتى مات^(٩).

١٦٣٩- وإذا ارتد الزوج^(١٠) عن الإسلام فأفرت المرأة بإسلامه وباقتضاء العدة قبل رجوعه إلى الإسلام ثم مات.. فلا شيء لها في ماله^(١١)، وليس عليها عدة وفاة ولا إحداد^(١٢).

١٦٤٠- وإذا مات الرجل وله امرأتان، قد طلق إحداها طلاقاً لا يملك الرجعة ولا تعرف^(١٣) بعينها.. اعتدنا^(١٤) أربعة أشهر وعشراً [حتى] تأتيا^(١٥) بتلات حبص إن حصن فيها وإلا أئمن ثلاث حبص^(١٦)، وأبشرا^(١٧) موقوف حتى يصطلحا.

(١) وهو الجديد المعتمد كما في اختلاف العراقيين من الأم (٣٨٣/٨) وهو اختيار المرقى، وكان الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ قد عَلَّقَ القول به على الاستشارة كما في الأم (٦٤٣/٦-٦٤٤) والمرقى (ص ٢٩٨) قال الربع: "وقد استشار الله فيه فقال: لا تَرَتْ المبتوتة". وانظر: روضة الطالبين (٧٢/٨) لحماية المحتاج (٤٥٤/٦).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٥٧١/٢: ٤٠) والشافعي في الأم (٥٧٢/٦) وعبد الرزاق (٦٢/٧): ١٢١٩٢: وابن أبي شبة (٢١٧/٥) وسعيد بن منصور (٤٢/٢: ١٩٥٨: ١٩٥٩).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (٥٧١/٢: ٤٠) والشافعي في الأم (٣٥٥/٦) وعبد الرزاق (٦٢-٦١/٧): ١٢١٩١.

(٤) وابن أبي شبة (٢١٧/٥).

(٥) سبق تحريجه عند الفقرة (١٥٣٤).

(٦) في (أ) و(م): وما.

(٧) يتأكد ما في (أ)، في (م): لا، وتشتمل الا.

(٨) في (ب): كانت.

(٩) في (ب): العدة.

(١٠) الأم (٦٤٤/٦) روضة الطالبين (٧٢/٨) و٣٩٩.

(١١) لحماية [ص ١٧٠] من (م).

(١٢) الأم (١٢٨/٦) و٥٧٤.

(١٣) قال في الأم (٥٧٤/٦): "ولو أفرت باقتضاء العدة قبل يتوب.. فلا شيء لها في ماله، وكانت عليها عدة الوفاة والإحداد".

(١٤) في جميع النسخ: يعرف، والتصحيح من الأم.

١٦٤١- [قال الشافعي:] وإذا أراد أن يطلق الرجل امرأته.. بقلها حيث يريد أن يطلقها -لا^(١) على موضع الزيارة- ثم يطلقها^(٢) فتعد هناك، والقلة بالبدن لا بالمتاع^(٣).

١٦٤٢- وإن خرج بها إلى بعض أضياعه^(٤) زائراً، ثم مات أو طلقها.. رجعت إلى المول الذي خرجت منه فاعتدت فيه^(٥).

١٦٤٣- وإن سافر بها إلى حج أو عمرة فمات أو طلقها.. فالخيار لها أن تذهب في سفرها ذاهبة وراجعة^(٦)، وليس عليها أن ترجع إلى بيته/(٨٣/ب) حتى يقضي^(٧) سفرها، ولا تقيم في المصر الذي أدن لها في السفر إليه إلا أن يكون أدن لها في المقام أو^(٨) في القلة إليه، فإن رجعت.. رجعت إلى بيتها فأتمت ما بقي^(٩).

١٦٤٤- ولا تلبس المرأة في الحداد ثوباً مصبوغاً بورس أو زعفران ولا شيء من الصبغ الذي يكون لها ربة مما بدخل على الثوب بعد سحبه، مثل العصفور والزعفران وما أشبهه مما يكون الصبغ زية للثوب، فأما السواد^(١٠) والحضرة -لا الحضرة الصافية- وما أشبه ذلك مما لا يُزِينُ [به]

(١) في (أ) و(م): اعتدت.

(٢) في (ب): تاتين.

(٣) الأم (٥٧٤/٦) روضة الطالبين (٤٠٠/٨) وتحسب الأقراء من وقت الطلاق على الصحيح لا من وقت الموت.

(٤) في (أ) و(م): إلا.

(٥) في (أ): لا يظهر النقط على أولها، في (م): تطلقها.

(٦) الأم (٥٧٧/٦) المزني (ص. ٣٠) روضة الطالبين (٤١٠/٨).

(٧) في (ب): ضاعه.

(٨) الأم (٥٧٩/٦) المزني (ص. ٣٠) روضة الطالبين (٤١١/٨).

(٩) في (ب): أو راجعة.

(١٠) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): تنقض.

(١١) في (ب): و.

(١٢) انظر: الأم (٥٧٧-٦٧٨).

وهذا إن كان حدث سبب الفرة في الطريق، أما إن كان قد حدث قبل خروجها من المسكن.. فلا يخرج للسفر بلا خلاف، وإن خرجت منه ولم تتأرق العمران.. فيلزمها العود إلى المسكن في الأصح. انظر: روضة الطالبين (٤١١/٨).

(١٣) كناية [أ/٨٠] من (ب).

النوس، إما يراد للنقيح^(١١) أو لفني الوسخ.. فلا بأس بلبسها^(١٢)، وكل ثوب مصبوع الغزل أو الأصل مثل الصوف والخز وما أشبهه.. فلا بأس أن تلبسه، إلا الوشي وما أشبهه^(١٣) مما ينسج مصبوغاً ويكون^(١٤) صبغه تليعاً في الثوب وزينة.. فلا تلبسه^(١٥)، وتلبس^(١٦) الثياب^(١٧) كلها^(١٨).

١٦٤٥- ولا تكتحل^(١٩) بكحل زينة ولا غيره إلا أن تضطر^(٢٠) فتحلل^(٢١) الصبر^(٢٢) بالليل وتمسح بالهيار^(٢٣).

١٦٤٦- ولا تدهن^(٢٤) في الرأس ولا في الجسد بدهن فيه طيب، ولا تمتشط بعطيب إلا بالزيت والشرق^(٢٥) وما أشبهه^(٢٦).

١٦٤٧- ولا تلبس شيئاً من الحلبي، خاتماً ولا غيره^(٢٧).

(١) هكذا صورتها في (ب): اللبس، هكذا صورتها في (أ): اللبس، هكذا صورتها في (ز): مسح. في الأم (٥٨٨/٦): للنتيح.

(٢) في (ب): يلبسه لها.

(٣) في (ب): يشبهه.

(٤) غاية [ص ١٧٢] من (ز).

(٥) في (ب): يلبسه.

(٦) في (أ): ويلبس، في (ز): بلا نقط لأولها.

(٧) في (ب): البياض.

(٨) الأم (٥٨٨/٦) روضة الطالبين (٤٠٦/٨-٤٠٧).

(٩) في (أ) و(ز): يكتحل، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٠) في (أ) و(ز): يضطر، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١١) في (أ) و(ز): فيجعل، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٢) وهو الكحل الأصفر كما في روضة الطالبين (٤٠٧/٨).

(١٣) الأم (٥٨٧-٥٨٦/٦) روضة الطالبين (٤٠٧/٨).

(١٤) في (أ) و(ز): بدهن، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٥) في (ب): والسيرف، أو والشرق، وفي روضة الطالبين: الشرج، وفي الموطأ: الشرف.

(١٦) الأم (٥٨٦/٦) روضة الطالبين (٤٠٧/٨).

(١٧) روضة الطالبين (٤٠٦/٨).

١٦٤٨- وإذا تروح الرجلُ امرأةً في عدتها ودخل بها.. فلها مهر مثلها، لا المهر الذي أمهرها^(١)، وتأقي^(٢) ببقية عدتها من الأول، ثم تعتد من الآخر، ثم ينكحها إن بدا له^(٣) بعد^(٤).

١٦٤٩- وإن كانا عاتلين بذلك.. أَدَّتَهُمَا، وإن كانا جاهلين.. فلا أَدَبَ عليهما^(٥).

١٦٥٠- وعليها أن تعتد ببقية عدتها من الأول، ولا تحتسب^(٦) بما حاضت عند الزوج الآخر، وتعتد من الآخر^(٧).

١٦٥١- وإن^(٨) تزوجها ولم يصبها حتى تمت العدة.. فقد انقضت عدتها، وليس عليها شيء، ويفسخ نكاحهما، ويتدثان نكاحًا جديدًا^(٩).

١٦٥٢- فإن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم تزوجها الآخر.. فهو^(١٠) للأول، وإن جاءت به لستة أشهر فصاعدًا.. عرض^(١١) القافة؛ فإن^(١٢) لم يلحقها^(١٣) بواحد، أو لم يكن قافة، أو ألحقها^(١٤) بمسا.. فمركب حتى يكره فيوالي^(١٥) أيهما شاء^(١٦)، وإن ألحقوه بأحدهما.. لحق^(١٧).

(١) الأم (٥٩٠/٦) حيث قال: "لما المهر بما استحل من فرجها"، ولا يجب لها المهر إلا إن كانت جاهلة بالتحريم. كما في البيان (٨٨/١١).

(٢) في (أ) و(م)؛ ويأتي.

(٣) في (ب): لا أو لها.

(٤) روضة الطالبين (٣٨١/٨ و ٣٨٥) وفي البيان (٨٨/١١) أنه إن كان الزوج عالمًا بالتحريم.. فلا يجب عليها عدة له، ولا تنقطع عدة الأول، بغض النظر عن كونها عاتلة أو جاهلة بالتحريم.

(٥) إن لم يدخل بها الثاني.. عزز العالم بالتحريم منهما دون الجاهل، وإن دخل بها ووطئها فالعالم منهما زان ويجب عليه الحد. اهـ ملخصًا من البيان (٨٨/١١).

"قال الروائي: ودعوى الجهل بتحريم المعتدة.. لا يقبل إلا من قريب عهد بالإسلام، ودعوى الجهل بكونها معتدة.. يقبل من كل أحد" اهـ. من روضة الطالبين (٣٨١/٨).

(٦) في (أ) و(ب): لا يظهر القطع على أولها، في (م): يشتب.

(٧) روضة الطالبين (٣٨١/٨ و ٣٨٦) أسن المطالب (٣٩٥/٣).

(٨) في (ب): فإن.

(٩) الأم (٥٩١/٦) البيان (١٠١/١١) روضة الطالبين (٣٨١/٨).

(١٠) في (ب): فهي.

(١١) في (ب): أوبه.

(١٢) في (ب): وإن.

- ١٦٥٣- وإن ألقته ميتاً لسنه أشهر فصاعداً فكان^(١) ذلك مجناية أحد.. وقَفَ ميراث الأب من الثَّغْرِ حتى يصطلحاً^(٢)، وإن كان من غير جنابة.. فلا شيء.
- ١٦٥٤- وإن طلق رجل^(٣) امرأته فادعت^(٤) حلاً وأنكر الزوج.. نظر إليها النساء، فإن كان بها^(٥) حل.. أنفق عليها، وإن ذهب حملها.. رجع الزوج [عليها] بالفقة^(٦).
- ١٦٥٥- وإن كانت الأمة تحت العبد فطلقها وأراد سيدها أن يسافر بها.. سافر.
- ١٦٥٦- والذمية والبصريانية والأمة.. كلهن^(٧) سواء في السكنى والفقة والإحدا^(٨).
- ١٦٥٧- وإذا تزوجت^(٩) امرأة المفقود فحبلت^(١٠) من الآخر ثم ولدت فقدم زوجها الأول.. كان له معها من الرضاع إلا اللأ^(١١) وما إن تركه لم يغذي^(١٢) به من عمرها، ثم يجمعها^(١٣) من^(١٤) سوى ذلك، ولا ينفق عليها في أيام عدتها ولا رضاع ولد غيره شيئاً^(١٥).

(١) في (ب): يلحقه.

(٢) في (ب): ألحقه.

(٣) في (أ): زيادة، هكذا صورتها في (أ): أثبت، لا شيء في (ب) و(ز).

(٤) الأم (٥٩٣/٦): "فلا يكون ابن واحد منهما في هذه الحال".

(٥) الأم (٥٩٢/٦) روضة الطالبين (٣٨١/٨) و(٣٨٩).

(٦) في (ب): وكان.

(٧) ذكر في البيان (٩٦/١١) أنه إن مات وقد تملك مالا بوصية قبل أن يلحق بأحدهما.. وقف نصيبهما إلى أن يصطلحا عليه، وينطبق حكم هذه المسألة على ما ذكر هنا فإن الدية تورث.

(٨) في (ب): الرجل.

(٩) في (ب): وادعت.

(١٠) في (ب): به.

(١١) الأم (٦٠٥-٦٠٤/٦) قال: "فيها قولان" والثاني هو الموافق لما هنا، ولم ينتر واحداً منهما، روضة الطالبين (٦٩-٦٨/٨).

(١٢) في (أ) و(ز): كل.

(١٣) انظر بالنسبة لسفقة: الأم (٦٠٤/٦)، وبالنسبة للإحدا: روضة الطالبين (٤٠٥/٨)، وبالنسبة لسكنى رومية الطالبين (٤٠٩/٨) السكنى للامة.

(١٤) نهاية [١٧٣] من (ز).

(١٥) في (ب): فحملت.

١٦٥٨- ولو ادعى^(١) الولد وقد ولدته^(٢) وهي مع الآخر.. أريّة القافة^(٣).

١٦٥٩- وإن^(٤) مات زوجها الآخر.. كان عليها عدة الطلاق^(٥).

١٦٦٠- فإن^(٦) ماتت امرأة المفقود والمفقود، ولم^(٧) يعلم أيهما مات أولاً.. لم يُورث^(٨) [واحد

منهما من صاحبه] كما لا يُورث القرقي إلا بيقين موت أحدهما^(٩).

١٦٦١- وإن مات زوج امرأة المفقود والمفقود، ولا يُدْرَى أيهما أولاً.. اعتدت أربعة أشهر

وعشرًا و^(١٠) ثلاث حيض^(١١).

(١) هكذا صورتها في (أ): النجاشي، في (ب): اللب، هكذا صورتها في (ج): اللب، في الأم (٦١٠/٦): اللب.

واللب: على وزن عَيْبَ، أولُ اللَّيْنِ عند الولادة قبل أن يرق، وفي روضة الطالبين: اللب: الذي لا يعيش إلا به.

انظر: النهاية (٢٢١/٤).

(٢) هكذا صورتها في (أ): هـ، هكذا صورتها في (ب): اللب، هكذا صورتها في (ج): يعتدي.

(٣) في (أ): لا يظهر النقط على أولها، في (ج): تمنعها.

(٤) في (ب): ما.

(٥) الأم (٦١٠/٦) بنحوه: المزي (ص٣٠٢) الحاوي الكبير (٣٢٣/١١-٣٢٤) حاية المطلب (٢٩٥/١٥) روضة

الطالبين (٤٠٤/٨) لكن قال: "إن لم تخرج من بيت الزوج وأرضعته فيه ولم يقع خلل في التمكن.. فعلى

الزوج نفقتها.... وإن خرجت للإرضاع بغير إذنه.. سقطت نفقتها، وإن خرجت له بإذنه.. فوجهان".

ومثله في الحاوي.

(٦) أي: الزوج الأول والآخر.

(٧) في (ب): ولدت.

(٨) الأم (٦١٠/٦) بنحوه: المزي (ص٣٠٢) الحاوي الكبير (٣٢٥/١١).

(٩) في (ب): فإن.

(١٠) أي: ثلاثة قروء. المزي (ص٣٠٢).

(١١) في (ب): ولو.

(١٢) في (ب): ولا.

(١٣) الأم (٦١١/٦) روضة الطالبين (٣٢/٦) فاستبهم وقت الموت من موانع الميراث.

(١٤) في (أ) و(ج): أو.

(١٥) جاء في الأم (٦١١/٦): "ولو مات الزوج الأول والزوج الآخر ولا يعلم أيهما مات أولاً بدأت فاعتدت

أربعة أشهر وعشرًا؛ لأنه النكاح الصحيح، والعدة الأولى بالعقد الأول، ثم اعتدت بعد ثلاث حيض، لا

تدخل إحداها في الأخرى؛ لأنها وجبت عليها من وجهين مفترقين".

١٦٦٢- وإن^(١) مات زوجها الأول قبل، وكانت حاملاً من الآخر؛ فإذا^(٢) وضعت حملها.. انقضت عدتها من الآخر، واعتدت من الأول أربعة أشهر وعشراً^(٣)، وقد قيل: إذا مضى لها أربعة أشهر وعشراً قبل وضع الحمل.. برئت من العدتين، وإن بقي منها شيء^(٤) بعد وضع الحمل.. أنتمتها.

١٦٦٣- وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك الرجعة.. فليس عليها إحداد ولها الفقة والسكنى حاملاً^(٥) وغير حامل وليس له فيها^(٦) مسمعة^(٧) ولا لها مه نطر ولا تلذذ ولا خلوة [ولا شيء] حتى يراجعها، (٨٤/ب) وهي محرمة عليه إلا بالرجعة^(٨).

١٦٦٤- واحتج بحديث ابن عمر أنه كان يسلك الطريق الأخرى كراهية أن يستأذن عليها^(٩).

١٦٦٥- فإن^(١٠) وطئها وقال: نويت الرجعة.. لم تكن^(١١) رجعة حتى يتكلم بالرجعة ويشهد شاهدين، أو تصدقه^(١٢) على أنه تكلم بذلك، واحتج بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لعمر^(١٣): وفليراجعها^(١٤) (١٤) (١٥).

(١) في (ب): فإن.

(٢) في (ب): وإذا.

(٣) الأم (٦١١/٦) وروضة الطالبين (٣٨٧/٨).

(٤) نهاية [٨٠/ب] من (ب).

(٥) في (ب): حامل.

(٦) في (ب) والأم: منها.

(٧) وليست في الأم كذلك.

(٨) الأم (٦١٣/٦) بنحوه، روضة الطالبين (٢٢١/٨) و٤٠٥ و٤٠٨ و٤٢٢.

(٩) أخرجه مالك (٥٨٠/٢) وعنه الشافعي في الأم (٦١٤/٦) وعبد الرزاق (٣٢٤/٦: ١١٠٢٤).

(١٠) في (ب): وإن.

(١١) في (أ) و(ز): يكن.

(١٢) في (ب): بلا نقط لأولها، في (ز): يصدقه.

(١٣) في (أ) و(ز): لابن عمر.

(١٤) نهاية [١٧٤/ص] من (ز).

(١٥) الأم (٦٢١/٦) المزي (ص ٢٦٩) وروضة الطالبين (٢١٧/٨).

١٦٦٦- وإذا طلق المسلم الصربية ثلاثاً فانقضت عدتها ثم تزوجت بصرانيا فأصابها.. أحلتها ذلك لزواجها المسلم ويحصنها؛ لأنه زوجٌ يحمل لها^(١) نكاحه^(٢).

١٦٦٧- وإذا طَلَّقَتِ المرأةُ [وهي] بنت^(٣) عشرين سنة وهي ممن لم تنقض.. فعدها الشهور^(٤).

١٦٦٨- فإن^(٥) طَلَّقَتِ الصغيرة التي لا تنقض مثلها فرأت دمًا؛ فإن كان أَحَدٌ في مثل سبيلها تنقض.. فهو حبس، وإلا.. فهو دم علة^(٦) ونعند بالشهور^(٧) (٨).

باب الرجعة

١٦٦٩- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: وإذا قال الرجل لامرأته -وهي في العدة من طلاقه-: «إذا كان غداً.. فقد راجعتك» أو «إذا كان يوم كذا وكذا.. فقد راجعتك» أو «إذا قدم فلان».. فكل هذا ليس بشيء^(٩).

١٦٧٠- وكذلك لو قال: «كلما طلقتك.. فقد^(١٠) راجعتك».. فليس بشيء^(١١).

١٦٧١- وإذا قال لها في العدة: «قد راجعتك أمس» أو «يوم كذا» لما مضى.. فهي رجعة^(١٢).

١٦٧٢- وإن قال في العدة: «قد راجعتك».. فهي رجعة^(١٣).

(١) في (أ) و(م): له.

(٢) الأم (٦٣١/٦) المزني (ص ٢٧٠) وروضة الطالبين (١٢٥/٧).

(٣) في (ب): ابنت.

(٤) الأم (٥٤٥/٦) روضة الطالبين (٣٧٠/٨).

(٥) في (ب): وإن.

(٦) في (ب): عليه.

(٧) الأم (٥٤٤/٦).

(٨) بعد هذا في (ب): تحريم الجمع.

(٩) فلو شق كلُّ ما قال.. فلا تكون رجعة؛ لأن الرجعة لا تقبل التعليق. انظر: الأم (٦٢٤/٦) بنحوه، الحاوي

الكبير (٣١٣/١٠) بحر المذهب (٢٠٨/١٠) روضة الطالبين (٢١٦/٨) المنهاج (ص ٤٢٩) النجم الوهاج

(١٠/٨).

(١٠) في (ب): وقد.

(١١) لأنه تعليق. انظر: الأم (٦٢٤/٦) بنحوه، الحاوي الكبير (٣١٣/١٠) بحر المذهب (٢٠٩/١٠).

(١٢) الأم (٦٢٤/٦) بنحوه، الحاوي الكبير (٣١٣/١٠) بحر المذهب (٢٠٨/١٠).

١٦٧٣- وإن وصل الكلام فقال: «قد^(٦) راجعتك بالغة» [أو «بالأذى» أو «بالكرامة» أو «بالهوان».. سئل؛ فإن قال: أردت الرجعة وعيبت راجعتك بالغة] مني لك، أو راجعتك بالأذى في طلاقك أو ما أشبه هذا.. كانت^(٧) رجعة، فإن^(٨) قال: قد أردت أي رجعت^(٩) إلى أذاك كما كنت، أو أغشاه هذا.. لم يكن رجعة^(١٠).

١٦٧٤- وإن مرض رجل فخبيل لسانه، أو لم يخيل و^(١١) ضعف عن الكلام.. فهو كالأخرس في الرجعة والطلاق إذا كانت له إشارة تعرف^(١٢) (أ)^(١٣)، فإن عقل ثم قال: لم يكن رجعة.. فالقول قوله، وترأى منه بالطلاق الأول^(١٤).

١٦٧٥- وإذا اختلفا في العدة أو بعد مضي العدة فقالت: «راجعتي/ وأنت ذاهب العقل، ثم لم تُحدّث لي رجعة بعد أن تاب عقلك، فانقضت عدتي»، وقال هذا: «راجعتك^(١٥) وعقلي معي».. فالقول قوله^(١٦).

١٦٧٦- فإن طلقها فقالت من يومها^(١٧): «قد انقضت عدتي» بأن أسقطت سقطاً بأن بعض حلقه.. فالقول قولها إذا كانت تلبّد مثلها^(١٨).

(١) الأم (٦٢٤/٦) بنحوه، المنهاج (ص٤٢٩).

(٢) نهاية [١٠٠/ب] من (ب).

(٣) في (ب): كان.

(٤) في (ب): وإن.

(٥) في (م): راجعتك.

(٦) انظر: الأم (٦٢٤/٦) بنحوه، بحر المذهب (٢٠٩/١٠).

فإن مات قبل السؤال.. حصلت الرجعة؛ لأن اللفظ صريح، وكلذا لو أطلق.. صحّت الرجعة كذلك. انظر:

روضة الطالبين (٢١٥/٨) ومعني المحتاج (٣٣٧/٣).

(٧) في (م): أو.

(٨) في (أ) و(م): يعرف.

(٩) المذهب (٨٣/٢) المفردة.

(١٠) الأم (٦٢٤/٦) - ٦٢٥.

(١١) في (م): رجعتك.

(١٢) الأم (٦٢٥/٦) لكن نصّه فيما إذا اختلفا بعد مضي العدة، واختلفا قبل انتهاء العدة هو من باب أولى.

(١٣) نهاية [ص١٧٥] من (م).

١٦٧٧- وإن^(٢٦) قالت: «[قد] انقضت عدتي^(٢٧)» ثم قالت: «كذبتُ».. فالقول قولها إذا صدقها، وإن^(٢٨) لم يصدقها.. فالقول قول الرجل.

١٦٧٨- ولو^(٢٩) طلقها^(٣٠) ثم قال: «قد كانت أعلمني أن عدتها قد انقضت» ثم ارجعها.. ثبت الرجعة إذا لم تُقر المرأة بانقضاء العدة^{(٣١)(٣٢)}.

١٦٧٩- وقد قيل: لا رجعة له لإقراره بانقضاء العدة، [ولا تعمل^(٣٣) لغیره إلا بإقرارها بانقضاء العدة].

١٦٨٠- ولو قاله^(٣٤) لأمة فصدقته، أو قال الزوج بعد العدة: «قد راجعتك في العدة» وصدقته.. كانت كالحرّة، ولم يكن للمولى أن ينكر ذلك عليها^(٣٥).

١٦٨١- وإذا دخل رجلٌ بامرأته فقال: «قد أصبّتها وطلقْتُها»^(٣٦)، وقالت: «لم تصبني»^(٣٧).. فالقول قولها، ولا رجعة له عليها^(٣٨).

١٦٨٢- ولو قالت: «قد أصابني»، وقال: «لم أصبّها».. فعليها العدة بإقرارها، ولا رجعة له عليها^(٣٩).

(١) الأم (٦٢٥/٦) المنهاج (ص ٤٢٩) مغني المحتاج (٣/٣٣٨).

(٢) في (ب): فإن.

(٣) في (أ) و(م): عدتها.

(٤) في (ب): فإن.

(٥) في (ب): فلو.

(٦) في (ب): وطعها.

(٧) في (ب): عدتها.

(٨) الأم (٦٢٧/٦) روضة الطالبين (٨/٢٢٨).

(٩) في المعطوط: ولا تيل.

(١٠) في (أ) و(م): قال.

(١١) الأم (٦٢٧/٦) روضة الطالبين (٨/٢٢٨) مغني المحتاج (٣/٣٤٢) وعزاه للبوطي.

(١٢) في (ب): وطلقها.

(١٣) في (ب): بلا نقط لأولها، في الأم: بصيني.

(١٤) لأنها مطلقّة عبر مدحول لها - على قولها - انظر: الأم (٦٢٨/٦) بسحوه، روضة الطالبين (٨/٢٢٧) المنهاج

(ص ٤٣١) مغني المحتاج (٣/٣٤٢).

١٦٨٣- وإذا طلق الرجل امرأته ثم قال بعد العدة: «قد راجعتك في العدة»، وأنكرت، وحلفت، وتزوجت، ثم أقام شاهدين أنه [قد] راجعها في العدة.. رُدَّتْ إليه؛ دخل بها أو لم يدخلها^(١).

١٦٨٤- ولو كانت المسألة بما لها ثم صدقته^(٢) بعد أن تزوجت.. لم تُصدَّق^(٣) على إفساد نكاح الآخر^(٤).

١٦٨٥- قال أبو يعقوب: وله عليها صدق مثلها بإقرارها على نفسها^(٥).

١٦٨٦- قال القاضي: وإذا تروح الصبي المراهق الذي يقع جماعه موقع جماع الكبر، وعُتِبَ ذلك منه في ذلك منها.. أحلَّها^(٦).

١٦٨٧- وكذلك إن كان خصيًّا، أو مجنونًا قد بقي له ما يُغَيِّبُ فيها بقدر مَغِيْبٍ حشفة غير الحصى.. أحلَّها^(٧).

١٦٨٨- فإن^(٨) كانت بكرًا.. لم يُحِلَّهَا إِلَّا ذهاب العُدَّة، وإن كانت ثيبًا^(٩).. حتى يُغَيَّبَ^(١٠) الحشفة^(١١).

١٦٨٩- فإن نكحها نكاحًا فاصدًا.. لم تحل لزوجها/ (ب) الأول/ (١٢) (١٣).

(١) لأنه برع أمًا مطلقة عبر مدخول بها، فلا رجعة له عليها. انظر: الأم (٦٢٨/٦) روضة الطالبين (٢٢٧/٨).

(٢) الأم (٦٢٨/٦) بنحوه، الخلاصة (ص ٤٩٥) روضة الطالبين (٢٢٥/٨).

(٣) في (ب): صدقتها.

(٤) في (ب): بلا نقط لأولها.

(٥) الأم (٦٢٨/٦) بنحوه، روضة الطالبين (٢٢٥/٨).

(٦) هو قول أبي يعقوب والربع كما في الأم (٦٢٨/٦)، والمقصود: أن للزوج الأول عليها صدق مثلها.

(٧) الأم (٦٣١/٦) بنحوه، فتح الوهاب شرح منتهج الطلاب مع حاشية الجمل (١٨٦/٤).

(٨) الأم (٦٣١/٦) بنحوه، حاشية الجمل (١٨٦/٤).

(٩) في (أ) و(ز): وإن.

(١٠) في (ب): ثيب.

(١١) في (ب): بلا نقط لأولها، فتحتمل: "تغيب".

(١٢) الأم (٦٣١/٦) فتح الوهاب شرح منتهج الطلاب (١٨٥/٤-١٨٦).

(١٣) كناية [ص ١٧٦] من (ز).

[الطلاق]

١٦٩٠- وإذا^(٢) طلق الرجل^(٣) امرأته ثلاثاً [سكحت زوجها]^(٤) فأدعت^(٥) أنه أصابها وأكره الروح.. أحلتها ذلك، ولم يأخذ^(٦) من الذي أنكر إلا نصف الصداق، وهكذا لو لم يعلم^(٧) الزوج الذي طلقها ثلاثاً أنها سكحت، فذكرت أنها سكحت نكاحاً صحيحاً وأصبحت^(٨) وصدها. حلت له؛ لأنها لو جاءت بوليد في مدة يمكن ذلك فيه.. لحق بالزوج^(٩) ^(١٠).

١٦٩١- وإذا زنا رجل^(١١) بامرأة أبيه أو ابنه.. لم تهرم^(١٢) عليهما امرأتاهما^(١٣)، واحتج بأن الله [عَزَّوَجَلَّ] إنما حرَّم ذلك بالنكاح الذي هو نعمة منه، الذي يلزم^(١٤) فيه الطلاق والإيلاء ويلحق فيه الولد^(١٥).

١٦٩٢- وإن شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ولم يشهدوا^(١٦) أنه عاقل وقال^(١٧): «[أي] كنت مغلوباً على عقلي».. فهو على أنه يعقل حتى يأتي بينة أنه كان ذاهب العقل في ذلك الوقت^(١٨).

(١) الأم (٦٣٢/٦) فتح الوهاب شرح منهج الطلاب مع حاشية الجمل (١٨٦/٤-١٨٧).

(٢) في (ب): وإن.

(٣) ليس في (٢).

(٤) زيادة مني وهي كذلك في الأم (٦٣٥/٦).

(٥) في (ب): وأدعت.

(٦) في (أ) و(ب) و(٢): بأخذ، وفي الأم: تأخذ.

(٧) في (أ) و(٢): تعلم، والمثبت من (ب) والأم.

(٨) في (أ) و(٢) و(٣): وأصبحت، في (ب): وأصبه، في الأم: أصيبت.

(٩) في (أ) و(٢): الزوج.

(١٠) الأم (٦٣٥/٦) معني المحتاج (١٨٣/٣).

(١١) في (ب): الرجل.

(١٢) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (٢): يهرم.

(١٣) في (أ) و(٢): امرأتاهما.

(١٤) حاشية [١٠١/١] من (ب).

(١٥) الأم (٦٣٩/٦) فتح الوهاب (١٨١/٤-١٨٢).

(١٦) في (ب): يشهدا.

١٦٩٣- والمرض الذي يحجب الرجل عن إتلافه ماله فيه: كُلُّ مَرَضٍ مَخُوفٍ، مثل الحمى الصالب، والطن، وذات الحسب، والحاصرة، وما أشبهه^(٢) مما يصيبه^(١) على الفراش، ولا يتناول مثل تناول السَّلِّ والفاخ إذا لم يكن به وجعٌ غيرهما، أو يكون بالفلوج منه في 'سورة ابتدائه'^(٣) حال يكون عوفاً فيها، فأما إذا تناول.. فإنه لا يكاد يكون عوفاً، وإذا كانت حمى ربيع.. فالأغلب فيها^(٤) أنها غير عوفقة، إلا أن تضيئه^(٥) فيكون صاحبَ فرائش^(٦).

١٦٩٤- وإذا أقر في مرضه أنه كان طلق ثلاثاً أو طلق في مرضه ثلاثاً.. لم ترثه، ووقع الطلاق بإقراره ساعة تكلم، واستقبلت العدة من يومئذ^(٧).

١٦٩٥- وإذا قال لها: «أنت طالق قبل موتي بشهرين» أو «ثلاثة» أو أكثر ثم عاش أقل مما سمي.. فالطلاق عر واقع عليها، ولها النكاح، فإن عاش من حين تكلم بالطلاق أكثر^(٨) مما سمي بطرفة عين/^(٩) فأكثر^(١٠).. وقع الطلاق [في] ذلك الوقت، وهو^(١١) قبل موته^(١٢)، ولا ترث^(١٣).

(١) في (أ) و(ز) قال.

(٢) الأم: (٦/٦٤١).

(٣) في (أ) و(ز): شبهه.

(٤) هكذا صورناها في (ب): ^{نَضِيحَةً} في الأم: يضمه.

(٥) في (أ) و(ز): سور ابتدائه، في (ب): سورته بابتدائه، هكذا صورناها في (ب): سورته بابتدائه. في الأم: سورة ابتدائه.

(٦) في (ب) والأم: منها.

(٧) في (أ) و(ز) يضمه، في (ب): يضمه، في الأم: تضمه.

(٨) الأم: (٦/٦٤٥) بنحوه، المتهاج (ص ٣٥٣-٣٥٤) مغني المحتاج (٣/٥١-٥٠) الحاوي الكبير (٨/٣١٩).

(٩) الأم: (٦/٦٤٢-٦٤٤) المتهاج (ص ٤١٧) مغني المحتاج (٣/٢٩٤).

(١٠) في (أ) و(ز): بأكثر.

(١١) لنهاية [١٧٧] من (ز).

(١٢) في (ب): وأكثر.

(١٣) في (ب): فهو.

(١٤) في (ب): مدته.

(١٥) الأم: (٦/٦٤٧) بنحوه، الحاوي الكبير (١٠/١٩٩) وذكر في روضة الطالبين (٨/١٢٦) مسألة شروها.

١٦٩٦- وإن^(١) كان أصابها في الوقت الذي تطلق^(٢) عليه.. كان لها عليه صدق الشل،/ وإن كان موته (مع الوقت^(٣) سواء.. لم تطلق^(٤) و^(٥) تترت.

١٦٩٧- ويجوز طلاق المحجور عليه البالغ^(٦)، ولا يجوز عتقه لأم ولد ولا لغيرها^(٧).

١٦٩٨- وإن زوّجت^(٨) أمة صغيرة عبداً^(٩) فعنت فاحتارت وهي صبية، أو ملك الرجل امرأته أمرها وهي صبية فاحتارت. فليس ذلك لهما؛ لأنه لا أمر لهما في أنفسهما وكذلك اشتوهة^(١٠).

١٦٩٩- وإن كَلَّمَ الرجل امرأته بشيء لا يشبه الطلاق و^(١١) قال: «أردت به الطلاق».. لم يكن طلاقاً، وإنما تعمل البينة مع الكلام الذي يشبه الطلاق، وما لا يشبه الطلاق.. مثل قولك: «بارك الله فيك» و«استقني»^(١٢) و^(١٣) «أطعميني»^(١٤).

١٧٠٠- وإذا قال: «اشري»^(١٥).. فهذا مما^(١٦) يشبه الطلاق^(١٧)، فإن^(١٨) قال: «زوديني» وما أشبه هذا.. لم يكن طلاقاً، ولكن لو قال: «أذهبي» أو^(١٩) «اغربي» أو^(٢٠) ما أشبهه وأراد به الطلاق.. كان طلاقاً^(٢١).

(١) في (ب): ولو.

(٢) في (أ) و(ب) و(ج): يطلق.

(٣) في (ب): قبل الموت.

(٤) في (ب): بلا نقط لأولها.

(٥) في (ب) زيادة: (لم)، وهي زيادة خاطئة، ومغيرة للمعنى.

(٦) روضة الطالبين (١٠٠/٧).

(٧) روضة الطالبين (١٠٧/١٢).

(٨) في (أ) و(ب) و(ج): تزوجت.

(٩) في (ب): عبد.

(١٠) وبشئ من الخبر إن اعتق عند البلوغ والإفاقة. انظر: الأم (٦٥١/٦) وروضة الطالبين (١٩٢/٧).

(١١) في (ب) زيادة: إن.

(١٢) في (أ) و(ب) و(ج): استقيني.

(١٣) في (ب): أو.

(١٤) في (ب): أطعميني.

(١٥) في (ب): استتري، هكذا موروها في (ب). استتري لغة، في الأم (٦٥٩/٦): اشري، وفي إحدى النسخ كما في حاشية المحقق لكتاب الأم: استتري.

١٧٠١- ولو قال: «كل ما أملك حرام»، فَعَتَى جواريه وامراته، ولم يرد به الطلاق في امراته، أو^(٧) أراد ماله.. كَفَّر عن امراته كفارة، وعن جواريه كفارة [كفارة]، وليس عليه في المال كفارة^(٨).

١٧٠٢- وإن شك الرجل فلا يدري طلق امراته واحدة أم لا.. فالورع أن يطلقها [واحدة، وإن شك فلا يدري واحدة أو ثلاثاً. فالورع [أن] ^(٩) يطلقها] ثلاثاً^(١٠)، وليس يلزمه في الحكم إلا واحدة، والحق في قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن الشيطان ينقر عند عجز أحدكم»^(١١)، لأن

(١) في (أ) و(ب) زيادة: لا، وهي زيادة عاطفة ومخالفة لما في الأم، وانظر التعليق التالي.

(٢) إن كانت الكلمة الصحيحة هنا هي «استري».. فهي مما يشبه الطلاق، والأمر واضح. وإن كانت هي «أشربي».. فهي مما يشبه الطلاق أيضاً كما في الأم، وعلى ذلك في الأم (٦٥٩/٦) بقوله: "ويقال للرجل يُكَلِّمُ بما يَكْرَهُ أو يَضْرِبُ: اشرب، وكذلك: دُقْ أو: اطعم"، واطر: روضة الطالبين (٢٧/٨). تنبيه: في طبعة الأم: "... ما يكره" وفي إحدى النسخ كما في الحاشية: "بما يكره"، واعتبرتها لرجحانها ولأن السياق يقتضيها، والمعنى معها يكون واضحاً.

(٣) في (ب): وإن.

(٤) في (أ) و(ب): و.

(٥) في (أ) و(ب): و.

(٦) الأم (٦٥٩/٦) روضة الطالبين (٢٧-٢٦/٨).

(٧) في (أ) و(ب): و.

(٨) الأم (٦٦٠/٦)، لو قال لزوجته «أنت علي حرام» ولم ينو طلاقاً.. فليس بطلاق، وعليه كفارة يمين. كما في مغني المحتاج (٢٨٣-٢٨٢/٣).

(٩) وفي التواعد للإمام عز الدين بن عبد السلام طريقة للمخرج من الشك مع الورع، حيث قال (٢٤/٢): "وإن شك أطلق واحدة أو اثنتين؛ فإن أراد إبقاء النكاح مع الورع.. فليطلق طلقاً معلقة على نفي الطلقة الثانية؛ بأن يقول: إن لم أكن طلقته.. فهي طالق؛ كي لا يقع عليه طلقتان" وهو كلام في غاية الحسن.

(١٠) سبق شرحه.

الأصل أنها روجه، والشك^(١) في الطلاق، فلا يترك^(٢) يقين الكاح^(٣) بشك الطلاق، ولو شك في العتق.. فمثل ذلك، إلا أن في الورع أن يعتقهم، ولا يلزمه في الحكم^(٤).

١٧٠٣- ولو استيقن^(٥) أنه حست في صحته بأحد أمرين، طلاق أو عتاق.. وقفناه حتى يبين^(٥) أيهما أراد، وغلقه^(٦) للذي زعم أنه لم يرد، وإن مات.. أقرع بينهما؛ فإن وقعت القرعة^(٧) على العتق.. أعفاه^(٨) بمعنى سعة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإن وقع على الساء.. لم يطلقهن؛ لأن^(٩) (٨٦/ب) رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يقرع في الطلاق^(٩).

١٧٠٤- وإذا قال لامرأتين له: «إحدكما طالق ثلاثاً» أو لنسوة: «ثنتين منكن طالقتين».. مُنَعْن عنه كُلُّهُنَّ، وأُجِدَ بِعَقَّتِهِنَّ جميعاً حتى يُيس الذي أراد، فإذا تيس.. أُخْلِفَ للمواقي^(١٠)، وإن مات.. وقفنا من ميراثه حتى يصطلحن، وإن ماتت^(١١) واحدة منهن.. أوقف ميراثه منها بينه وبين ورثتها حتى يصطلحن.

١٧٠٥- قال أبو يعقوب: إذا لم يرد واحدة بعينها.. قيل له اختر مهن واحدة؛ لأنه طلق بصفته، وصفته واحدة منهن، والذي يختارها واحدة من نسائه^(١٢) وهو قول الربيع^(١٣).

(١) في (ب): ويشك.

(١) في (ب): يزول.

(٢) في (ب): تكاح.

(٣) الأم (٦٦٠/٦-٦٦١) روضة الطالبين (٩٩/٨).

(٤) نهاية [١٧٨] من (٢).

(٥) في (أ) و(م): بلا نقط لأولها.

(٦) في (ب): وتلقفه، في (م): بلا نقط لأولها.

(٧) نهاية [١٠١/ب] من (ب).

(٨) في (أ) و(م): اعتقاه.

(٩) الأم (٦٦٢/٦) بنحوه، المزي (ص ٢٦٨) الحاوي الكبير (٢٧٤/١٠).

(١٠) الأم (٦٦٢/٦) الحاوي الكبير (٢٧٨/١٠).

(١١) في (ب): مات.

(١٢) في (ب): نساها.

(١٣) انظر: الأم (٦٦٣/٦)، الحاوي الكبير (٢٧٩/١٠)، وهذا التوثيق إنما هو للمسألة، وليس توثيقاً لنسبته إلى البويطي والربيع.

١٧٠٦- قال الشافعي: ولو كانت امرأتان^(١) فقال لإحدهما: «لم أفس^(٢) هذه بالطلاق^(٣)».. كان إقراراً منه بأنه طلق الأخرى؛ إذا كان مقراً بطلاق إحدهما^(٤).

١٧٠٧- وإن كان منكراً لهما^(٥) بأعيانهما^(٦) وله أكثر من ثلاث.. لم يلزمه طلاق إحدهما^(٧) بعينها إلا بإقرار يحدّثه بطلاقها.

١٧٠٨- ولو قال: «هذه التي أوقع عليها الطلاق وأردتها»، ثم قال: «أخطأت، وهذه التي زعمت أني لم أردّها بالطلاق التي أردتها به».. طلقنا معاً بإقراره، وهكذا إذا كان في أكثر من اثنتين من النساء^(٨).

١٧٠٩- وكل ما أوقف من الميراث فمات الرجل والمرأة.. قام^(٩) ورثتهم في الوقف مقامهم.

١٧١٠- وإذا قال لبعض نسائه^(١٠) وقد أطلعت: «أنت طالق ثلاثاً» ثم لم يدري^(١١)/^(١٢) أتيهن هي.. وقف عنهن، كما إذا طلق واحدة لا يدري أتيهن هي^(١٣).

١٧١١- ولو قال: «هي هذه أو هذه بل هذه».. لزمه [طلاق] التي قال «بل هذه» وطلاق إحدى الثنتين^(١٤) التي^(١٥) قال «هي هذه أو هذه»^(١٦).

(١) في (ب): امرأتين.

(١) في (ب): أعني.

(٢) في (أ) و(م): الطلاق.

(٣) في (ب): إحدهما.

(٤) الأم (٦٦٢/٦) بنحوه، المزي (ص) الحاوي الكبير (٢٨٣/١٠).

(٥) في (أ) و(م): لها.

(٦) في (أ) و(م): بأعيانها.

(٧) في (ب): واحدة.

(٨) الأم (٦٦٢/٦-٦٦٣) الحاوي الكبير (٢٨٢/١٠).

(٩) في (ب): فقام.

(١٠) في (ب): لسنائه.

(١١) في (ب): يدري.

(١٢) نهاية [ص ١٧٩] من (م).

(١٣) الأم (٦٦٤/٦-٦٦٥) بنحوه، وكلنا لو نسبها كما في روضة الطالبين (١٠٢/٨).

(١٤) في الأم: الاثنتين.

١٧١٢- ولو قال: «هي هذه بل هذه».. طُلقت الأولى ووقع على الثانية التي قال بل هذه^(١).

١٧١٣- ولو قال: «إحداكن طالق» ثم قال في واحدة «هي هذه» ثم قال «والله ما أدري أهـي هي أم غيرها»^(٢).. طُلقت الأولى بالإقرار، ووُقعت البواقي، ولم يكن كالدِّي قال/ على الابتداء «لا أدري أطلقت أم لا»؛ هذا طلق بيقين ثم أقرّ بواحدة.. فألزمناه لما الإقرار، ثم أحربنا أنه لا يدري أصدق في إفراهِه.. فحلّ له مهن عيرُها، أو لم^(٣) يصدّق.. فيكون واحدة مهن عرمة عليه، ويكون في البواقي كهُو في الابتداء ما كان مقبلاً على^(٤) الشك^(٥).

١٧١٤- قال السامعي: فإدا^(٦) قال: [قد] استيقنت أن الذي قنت أولاً هي التي طُلقت كما قنت.. فالقول قوله، وأبتهن أرادت أن أحلفه لها.. أحلفته^(٧).

١٧١٥- [قال محمد] ولو قال: «هي هذه» ثم قال: «لا أدري أهـي هي أم لا» ثم مات.. قيل لورثته^(٨): لا تورثه^(٩) التي قال «هي هذه» إن كان لا يملك رجعتها، 'وورثه الثلاث معاً'^(١٠)، ولا يُمسّ^(١١) ميراثه بالشك في طلاقهن، ولا طلاق واحدة مهن^(١٢).

(١) في الأم: اللتين.

(٢) الأم (٦٦٥/٦) بنحوه، روضة الطالبين (١٠٦/٨).

تنبيه: في الأم: "ولو قال هي هذه أو هذه بل هذه".. والسياق واللاحاق يبين أن في النص زيادة «أو هذه» والله أعلم.

(١) الأم (٦٦٤/٦-٦٦٥) بنحوه، روضة الطالبين (١٠٥/٨).

(٢) في (ب) زيادة: و.

(٣) في (ب): لا.

(٤) في (ب) والأم: على.

(٥) الأم (٦٦٥/٦) بنحوه، روضة الطالبين (١٠٧/٨-١٠٨).

(٦) في (ب): وإذا.

(٧) الأم (٦٦٥/٦) بنحوه، روضة الطالبين (١٠٨/٨).

(٨) في الأم: قبل يتين.

(٩) في (أ) و(و): بلا نقط لما قبل الأخير، في (ب): بلا نقط.

(١٠) هكذا صورناها في (أ): ^{بلا نقط} لورثته معاً. هكذا صورناها في (ب): ^{بلا نقط} وورثته الثلاث معاً.

(١١) في (أ) و (ب) و(و): بلا نقط لأولها.

١٧١٦- وقد قيل: يوقف ميراثه بينهما^(١) حتى يصطلحا^(٢).

١٧١٧- ولو قال على الابتداء: «ما^(٣) أدري أطلقت نسائي -أو واحدة منهن- أم لا» ثم مات.. ورثته^(٤) معاً، ولا^(٥) تمنعه^(٦) ميراثه بالشك^(٧) في طلاقهن^(٨) ^(٩).

(١) الأم (٦٦٥/٦) بنحوه.

(١) في (ب): بينهما.

(٢) في (ب): يصطلحان.

(٣) في (ب): لا.

(٤) في (أ): بلا نقط لما قبل الأخير، في (ز): ورثته.

(٥) في (ب): فلا.

(٦) في (أ) و(ز): بلا نقط لأولها، في (ب) والأم: بمنع.

(٧) في (أ) و(ز): الشك.

(٨) بعد هذا في (ب): الرسالة، وبعد كلمة (الرسالة) وهي العنوان تكون غاية [١٠٢/١] من (ب).

(٩) الأم (٦٦٥/٦) بنحوه، وذلك لأنه لا يحكم بوقوع الطلاق في الحياة مع الشك فيه، فمن باب أولى أن لا يحكم به بعد المات.

باب الاستبراء

١٧١٨- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: «يُرى رسول الله^(١) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [عام] سي أو طامس أن^(٢) نوطاً^(٣) حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض^(٤)».

١٧١٩- وكل من ملك أمةً بيع أو هبة^(٥) أو صدقة أو ميراث أو أي وجه [ملك] ملكها.. فلا يطؤها حتى يستبرئها بحيضة تامّة^(٦).

١٧٢٠- وإن ملكها حائضاً في أول حيضها^(٧) أو آخره^(٨).. لم يعتد بذلك؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «حيضة»، وهذه بعض حيضة، حتى تطهر^(٩) من هذه، وتحيض عنه حيضة كاملة، كما لا تعتد المطلقة بالحيضة التي تطلق^(١٠) فيها^(١١).

١٧٢١- فإن كانت صغيرة لم تبلغ.. استبرأها بشهر^(١٢)، والحجة في ذلك: أن الله تبارك وتعالى قال في المطلقات: ﴿ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ [المرء: ٢٢٨]، وقال في اللاتي^(١٣) لم تحصن واللاتي^(١٤) ينس من

(١) في (ب): النبي.

(٢) في (أ) و(ب) و(ج) زيادة؛ لا، وهي غير موجودة في الأم والمزني (ص ٣٠٣)، فضلاً عن كونها تفسد المعنى وتغيره.

(٣) نهاية [ب/٩٩] من (ب).

(٤) أخرجه أحمد (٣٢٦/١٧: ١١٢٢٨)، وأبو داود لك: النكاح، ب: في وطء السبايا، (٢/٦١٤: ٢١٥٧)، والحاكم (٢/١٩٥) وقال: «صحیح على شرط مسلم»، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال الحافظ في التلخيص الخبير (١/٤٤١): «إسناده حسن»، وصححه الألباني في الإرواء (١/٢٠٠).

(٥) نهاية [ص ١٨٠] من (ز).

(٦) الأم (٦/٢٥١ و ٢٥٢) المزني (ص ٣٠٣) وروضة الطالبين (٨/٤٢٧).

(٧) في (ب): حيضتها.

(٨) في (ب): آخرها.

(٩) في (أ) و(ز): يطهر.

(١٠) في (أ) و(ز): طلق.

(١١) الأم (٦/٢٥١ و ٢٥٨) المزني (ص ٣٠٣) وروضة الطالبين (٨/٤٢٦).

(١٢) في (ب): شهراً.

(١٣) في (ب): بلا نقط.

(١٤) في (ب): بلا نقط.

الحيض: ﴿تَكُنْتُ أَشْهَرُ﴾ [الطلاق: ٤]، فأقام شهراً مقام الحيضة، فلما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الإمامة: «حيضة» فكانت ممن لا فيص (٨٧/ب).. أقامت شهراً، كما جعل شهراً^(١) يقوم مقام حيضة في الصغيرة والكبيرة التي قد يمست^(٢).

١٧٢٢- ولو كانت عند رجل حاربة مستودعة محبوبة مخدرة فحاضت حيضة ثم اشتراها.. فلا يطؤها حتى يستترها حيضة بعد الملك؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما من^(٣) في انتقال الملك^(٤).

١٧٢٣- وكذلك إن اشتراها من امرأة^(٥).

١٧٢٤- وإن^(٦) كانت لرجل حاربة فباعها من رجل ففترقا.. وجب البيع، ولم يغب^(٧) المشتري عن الحاربة حتى استقاله البائع فأقاله.. فلا يطؤها حتى يستترها؛ لأن الملك قد انتقل^(٨).

١٧٢٥- ولو اشتراها على أنه بالخيار ثلاثاً فحاضت عنده في أيام الخيار.. كانت هذه حيضة إذا كان المشتري بالخيار^(٩)، لأن له أن يبيع^(١٠) ويعتق ويهب^(١١)، فهذه^(١٢) [حيضة] معتدة لها، وإن كان

(١) في (ب): شهر.

(٢) في (أ) و(ب): مقام، في (ز): مقام.

(٣) الأم (٢٥٠/٧) - وَذَكَرَ الْكَبِيرَةَ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلصَّغِيرَةِ - روضة الطالبين (٤٢٦/٨).

(٤) هكذا صورتها في (أ): سِتْرَةٌ. في (ز): (بين) بلا نقط لأول حرفين.

(٥) الأم (٢٥١/٦)، وهو بذلك يشير إلى خلاف الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ فِي المدونة (٣٧٣/٢): "قال مالك: ولو أن حاربة عند رجل ودية حاضت عنده حيضة ثم اشتراها.. أَخْرَجَتْهُ تِلْكَ الْحَيْضَةُ الَّتِي حَاضَتْ عَنْده من الاستبراء، إذا كانت لا تخرج" وانظر: المعونة (٦٤٤/١).

(٦) هكذا صورتها في (أ): مَسْتَرَّةٌ، في (ز): امرأته.

(٧) أي: كَسْتَبْرَأَ. انظر: الأم (٢٥١/٦)، وهو قول الإمام مالك كما في المدونة (٣٨٢/٢).

(٨) في (ب): وإذا.

(٩) هكذا صورتها في (أ): فَمِنْ خِيَارَتَيْهِ، هكذا صورتها في (ب): لأحب.

(١٠) الأم (٢٥١/٦) روضة الطالبين (٤٢٧/٨).

(١١) في (ب): للمشتري الخيار.

(١٢) في (ب): ويهب ويعتق.

(١٣) في (ب): فهي.

الخيار للبائع، أو لهما جميعاً، أو باعها فلم يتفرقا حتى حاضت.. لم يكن ذلك استثناء حتى نمضي أيام الخيار التي للبائع ويستمرها بعد ذلك بمحضة^(١) ^(٢).

١٧٢٦ - وإذا^(٣) اشترى حارية أية جارية كانت في الارتفاع^(٤)، واشترط الشباغ أو البائع^(٥) أن يصعها على يدي رجل أو امرأة حتى تستترأ^(٦).. كان البيع باطلاً من قبل أن^(٧) يكَلَّ شيء بعينه مشترئاً وصاحبه موعً مه إلى أجل قد يتغير^(٨) ويموت دونه - كما لو اشترى شيئاً على أن لا يقبضه يوماً أو يومين -.. لم يجز^(٩).

(١) نهاية [ص ١٨١] من (٢).

(٢) انظر: الأم (٢٥٣/٦).

وهذه المسألة مبنية على مسألة أخرى وهي: مسألة من يملك المبيع في زمن الخيار؟ والمعتمد أنه: إن كان الخيار للبائع.. فالأظهر بقاء الملك له، وإن كان للمشتري.. فالأظهر انتقاله إليه، وإن كان لهما.. فالأظهر الوقف، فإن تم البيع.. بان حصول الملك للمشتري بنفس البيع، وإلا.. بان أن ملك البائع لم يزل، وكلنا يتوقف في الزمن، كما في روضة الطالبين (٤٤٨/٣).

فعلى هذا.. تسترئ بالحضة في زمن الخيار إن كان الخيار للمشتري فقط، لأنما في ملكه، ولا تسترئ بالحضة إن كان الخيار للبائع وحده، أو لهما معاً، وحيث إن خيار المجلس لهما.. فلا تسترئ بالحضة في زمنه. وهذا هو الذي ذكره في الأم والبويطي.

ولكن المعتمد أنه: لا يحصل الاستبراء بوقوع الحيض في زمن الخيار حتى ولو كان الخيار للمشتري وحده، لأن الملك في زمن الخيار غير لازم، ولضعف ملك المشتري فيه. ر: العزيز (٥٢٩/٩) وروضة الطالبين (٤٣٣/٨).

قلت: لكنهما -رحمهما الله تعالى- جعلتا المسألة والخلاف فيها على وجهين لأبي إسحاق، مع أن فيها نصاً عن الإمام الشافعي، ورَّجَّحا الوجهة المخالفة لما في الأم والبويطي، بل ونص الشافعي في الأم أن المشتري المشروط للخيار تام الملك، بخلاف قوله في الروضة «لضعف الملك». والله أعلم.

(٣) في (ب): وإن.

(٤) أي: في ارتفاع وبراعة جهاها.

(٥) في (أ) و(م) زيادة: الاستبراء.

(٦) في (أ) و(ب): يستبراء، بلا نقط لأولها، في (م): يستمر.

(٧) في (ب): أنه.

(٨) هكذا صورتها في (أ): نعت، هكذا صورتها في (ب): استعيا، هكذا صورتها في (م): نعت.

(٩) الأم (٢٥٤-٢٥٣/٦).

١٧٢٧- وقال مالك: إذا كانت^(١) من الجوارى المرتفعات.. جبر^(٢) على المواضعة^(٣).

١٧٢٨- وإن [لم] يشترط^(٤) مواضعة الجارية والتمن؛ فإن ضاع الثمن وخرجت الجارية من الاستبراء صحیحة فصاع المال من البائع.. 'فالجارية للمتع'^(٥)، وإن خرحت سقيمة^(٦) فصاع المال من المشتري وبأخذ البائع حاربتة، فإن^(٧) ماتت الجارية وصاع الثمن.. لم يرجع واحد منهما على صاحبه.

١٧٢٩- وإن اشتراها/ على أن لا يتواضعاها.. فالبيع غير جائز عند مالك^(٨).

١٧٣٠- قال الشافعي: وإن اشترى جارية فذكر المتاع أنها حامل وأمه لم يطأها.. أربها النساء؛ فإن قلن: بما حمل.. قلنا لهن: "قدروا وقت ذلك عما لا تشكوا فيه، فإن قدروا في ذلك قدرا [عما] لا

(١) في (ب): كان.

(٢) هكذا صورتها في (أ): حبستك، هكذا صورتها في (ب): حبسها، في (ز): بلا نقط.

(٣) المدونة (٣٨٢/٢) مواهب الجليل (٥٢٦/٥).

(٤) في (ب): يشترط، بلا نقط لأول حرفين.

(٥) في (أ) و(ز): (م) والجارية من المتاع.

(٦) في (ب): قسمة.

(٧) في (ب): وإن.

(٨) قال في المدونة (٣٧٣/٢): "قلت: أرأيت لو أتي اشترت جارية من عبدة الرقيق، فاتممتي البائع على استبراءها، ووضعها عندي، أتجزئ هذا في قول مالك؟ قال: كان مالك يكره ذلك، ويرى المواضعة على يدي النساء أحب إليه".

وفي مواهب الجليل (٥٢٨/٥): "إذا بيعت على عدم المواضعة.. فالبيع صحيح، ويطل الشرط، ويقع الثمن من البائع، قال في المدونة قبل هذا الكلام: وأكره ترك المواضعة واتمان المتاع على الاستبراء فإن فعلا.. أجزاء إن قبضها على الأمانة، وهي من البائع حتى تدخل في أول دمها، فإن قبضها على شرط الحيرة وسقط المواضعة كالوختش أو لم يشترط استبراء في المواضعة أو جهلا وجه المواضعة فقبضها كالوختش ولم يتبرأ البائع من الحمل.. لم يفسد وألزمتهما حكم المواضعة، انتهى. قال أبو الحسن: إذا اشترط إسقاط المواضعة أو وقع الأمر منهما ولم يشترط إسقاطها ولا وجوبها عمداً أو جهلاً ولم يتبرأ البائع من الحمل.. فالبيع صحيح على مذهب الكتاب -أي: المدونة-، ويلزمها حكم المواضعة، ومن كتاب محمد: أن البيع فاسد إذا اشترط ترك المواضعة".

(٩) في (ب): هم.

بشكوا فيه وكانت^(١) في الوقت الذي اشتراها وقع البيع فيه وهي حامل.. رُدَّتْ، وإن قالوا: هو مشكل.. لم يَرُدَّ، وحلف البائع بالله على البت لقد باعها بريةً من الحمل^(٢).

١٧٣١- وإن ادعى البائع أن الحمل منه، وقد كان أقر بوطئها قبل بيعها، ولم يطأها المشتري، و[قد] كان يمكن أن يكون مه.. صدق^(٣) [و] فسخ البيع، وإن كان لا يمكن أن يكون مه.. لم يصدق، فإن^(٤) لم يطأها انتاع فحابت بولد ما يبه وبين أربع سنين وقد^(٥) أقر الأول بوطئها قبل بيعها.. أخفت به الولد إذا لم يَدَّعِ^(٦) استبراء^(٧).

١٧٣٢- قال الربيع^(٨): ومن اشترى شيئاً على أن يبيع منه.. فالبيع باطل، مثل أن يقول: اشتريت منه الثوب على أن يعطيني غزلاً^(٩).

١٧٣٣- قال الشافعي: وإن ادعى استبراء بعد الوطء، فحابت^(١٠) بولد عبد المتاع لأقل من سنة أشهر.. لحق به؛ لأن الحمل فخص^(١١)، وإن كانت لأكثر من سنة أشهر.. لم أفسح البيع، وأخفت به الولد إن ادعاه، وجعلته ابنه وعبدًا للآخر؛ لأنه^(١٢) ادعاه بعد ملك المتاع^(١٣).

(١) في (م): محتملة والأقرب أنها: وكانت، في (ب) و(ز): فكانت.

(٢) فالحمل عيب في الجارية ترد به على البائع. انظر: المجموع (٤٠١/٥) وروضة الطالبين (٤٦١/٣).

ويطّل البيع إن باعها حاملاً منه. انظر: العزيز (٥٣٥/٩) وروضة الطالبين (٤٣٠/٨) وروض الطالب وشرحه

أسنى المطالب (٤١١/٣) معنى المحتاج (٤٠٩/٣).

(٣) نهاية [١٠٠/١] من (ب).

(٤) في (ب): وإن.

(٥) نهاية [ص ١٨٢] من (ز).

(٦) في (أ) و(ز): لم يدعي في (ب): لم تدعي.

(٧) روضة الطالبين (٤٣١/٨) أسنى المطالب (٤١١/٣).

(٨) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٩) روضة الطالبين (٤٠٦/٣) والتوثيق للمسألة وليس لقول الربيع.

(١٠) في (ب): وإن جاءت.

(١١) فيلحق الولد بالبائع وتكون الجارية مستولدة له والباع باطل. روضة الطالبين (٤٣١/٨) أسنى المطالب

(٤١١/٣)

(١٢) في (أ) و(ز): لأن.

١٧٣٤- وهكذا إن كَانَ إقرارُهُ بوطئها بعد ملك المبتاع^(٢).

١٧٣٥- قال أبو يعقوب: وقد قيل: لا يلحق^(٣)، لأنه ادعاء وليس هو في ملكه فهو^(٤) عبد للمبتاع.

١٧٣٦- قال الشافعي: وإن وطئها الثاني قبل الاستبراء، أو وطئها الأول ولم يستبرئ حتى باع؛ فإن كَانَ بينَ وطئهما^(٥) وقت.. نظر؛ فإن جاءت لأقل من ستة أشهر من يوم وطئ به الثاني.. فهو للأول، وإن^(٦) جاءت به لستة أشهر فصاعداً من يوم وطئ/ (٨٨/ب) الثاني ولأكثر من ستة أشهر من يوم وطئها الأول.. أربها القاف؛ فأيهما ألحق به.. لحق، وإن لم يكن قافاً.. ترك حتى يكر فيوال أيهما شاء فهو أبوه، والأم أم ولد^(٧).

١٧٣٧- وإن باع حاريةً ومعها ولد، ثم ادعى الساتعُ بعدُ أَنَّ الولد ولده.. لم^(٨) يُصدّق، وجعل ابنه^(٩)، وهو عبدٌ للمبتاع.

(١) المعتمد: أنه إن كَانَ استبرأها بعد الوطء، فجاءت بولد عند المشتري لأكثر من ستة أشهر.. لم يلحق الولد بالبائع، ولم يقبل قوله، فإن كَانَ المشتري قد وطئها وولدت لستة أشهر.. لحق به الولد والجارية مستولدة له، وإن ولدت لأقل من ستة أشهر، أو لم يظأها.. فالولد مملوك للمشتري. روضة الطالبين (٤٣١/٨) أسن المطالب (٤١١/٣).

(٢) غير معتمد، والمعتمد ما سيذكره بعده.

(٣) وهو المعتمد: أن قول البائع لا يقبل، ويحلف المشتري أنه لا يعلم كون الحمل مه. روضة الطالبين (٤٣٠/٨) الخاوي الكبير (٣٤٨/١١): "وفي حقوق نسبه بالبائع قولان: أحدهما: قاله في كتاب "الأم" و"الإيلاء" يلحق به؛ لأنه لا ضرر على المشتري في حقوق نسبه وإنما الضرر عليه في عتقه فأرقناه لنفي الضرر عنه، ولم ننف نسبه عن البائع؛ لأنه لا ضرر على المشتري أن يكون عبده ذا نسب. والقول الثاني: رواه عنه البويطي لا يلحق نسبه بالبائع؛ لأنه قد يدخل على المشتري ضرراً في حقوق نسبه بالبائع، إذا مات بعد عتقه في أن يصير ميراثه لأبيه دون معتقه لتقدم الميراث بالنسب على الميراث بالولاء".

(٤) في (ب): وهو.

(٥) في (ب): وطئها.

(٦) في (أ) و(م): فإن.

(٧) روضة الطالبين (٤٣١/٨) أسن المطالب (٤١١/٣).

(٨) في (أ) و(م): ثم.

(٩) في (ب): عنده.

١٧٣٨- وإنما قال في الحمل «بريها»^(١) النساء» لقول الله تبارك وتعالى^(٢): ﴿وَأِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمْلًا
فَأَنْبِئُوهُنَّ عَنْهُمْ﴾ [أنفال: ٦]، فأمر أن ينفق عليهن^(٣) حوامل، ففعل ذلك حكماً^(٤) يحكم به بين
الزوجين.

١٧٣٩- وقد قيل: لا يكون للأمة حكم في الحمل أبداً؛ إلا أن تضعه^(٥)؛ لأن الحمل قد ينفش،
فإذا وضعته.. يحكم له حكم الحمل.

١٧٤٠- والحيض إذا ادعى للمبتاع أنها لم تحض؛ فهذا مما يحدث عنده.. حلف البائع لقد باعها
مستقيمة الحيض غير مرتابة على البت، فإن حلف.. برئ^(٦).

١٧٤١- وإن اشترى جارية لا تحيض إلا في أشهر.. فهو عيب مُرَدٌّ^(٧) منه^(٨).

١٧٤٢- وإن اشترى جارية وظهر بها حمل، فقال البائع: «هو مني»، وقد كان أقر بوطئها قبل بيعها..
فالقول قول المبتاع، إلا أن يجيء لأقل من ستة أشهر من يوم اشتراها.. [فهو للبائع]^(٩).

١٧٤٣- وإن^(١٠) جاءت به لستة أشهر فصاعداً من يوم اشتراها.. فهو للمبتاع إن ادعاه، وإن لم
يدَّعه^(١١) ولا البائع.. لم يلحق البائع ولا المشتري، وكان ولذا^(١٢) لا أب له، وعداً^(١٣) للمبتاع^(١٤).

(١) في (أ) و(م) و(ن): بريها، هكذا صورناها في (ب): فبرئاً.

(٢) في (ب): عز وجل.

(٣) في (ب): عليه.

(٤) في النسخ الثلاث: حكم.

(٥) نهاية [ص ١٨٣] من (م).

(٦) إن كانت الجارية لا تحيض وهي في سن تحيض النساء في مثلها غالباً.. فله ودها. روضة الطالبين (٤٦١/٣).

(٧) في (أ) و(م) و(ن): مرد.

(٨) روضة الطالبين (٤٦١/٣).

(٩) روضة الطالبين (٤٣١/٨).

(١٠) في (أ) و(م) و(ن): وإن.

(١١) في (ب): يدعيه.

(١٢) في النسخ الثلاث: ولد.

(١٣) في النسخ الثلاث: وعبد.

١٧٤٤- وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم استراها^(١) ونسبة [أشهر] فصاعدًا من يوم اشتراها.. فمثل مسألة الأولى، إن كان أقر بوطنها قبل بيعها.. لحق بالأول^(٢).

١٧٤٥- وإن لم يكن إقراره^(٣) إلا بعد ملك هذا.. كان أبه^(٤) وكان عبدًا^(٥) للمبتاع، إلا أن يصدقه^{(٦)(٧)}.

١٧٤٦- قال أبو يعقوب: وقد قيل: لا يلحق [به]^(٨) لأنه ادعاء في ملك غيره، وهو عبد للمبتاع^(٩).

١٧٤٧- قال^(١٠) أبو حاتم: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سألت رجل، فقال: قلت لصراي: «سلي حاجة»، فقال: «أنت لا نقصي حاجة»، قال: امرأته^(١١) طالق إن/ لم يشتريها له^(١٢)، قال: «اشتر لي خذيرًا».

(١) روضة الطالبين (٤٣١/٨) وفيه أنها لو ولدت لست أشهر فأكثر من وقت استراء المشتري.. لم يقبل قول البائع ولم يلحق به الولد؛ لأنه لو كان ملكه لم يلحقه.

(٢) في (أ) و(م): اشتراها، هكذا صورتها في (ب): **اشترها**.

(٣) روضة الطالبين (٤٣١/٨).

(٤) في (ب): أقر به.

والإقرار هنا، المراد به: إقرار البائع بالوطء

(٥) ذكر الخلاف في روضة الطالبين (٤٣٠/٨-٤٣١) ولم يرجح، وقال في أسن المطالب (٤١١/٣): "الأوجه ثبوته" وفي حاشية الرملية عليه (٤١١/٣): "الأصح عدم ثبوته".

(٦) في (ب): عبد.

(٧) في (أ) و(ب) و(م): بلا نقط لأولها.

(٨) إن صدقته المشتري.. فالبيع باطل، وهي مستولدة للبائع.

(٩) روضة الطالبين (٤٣٠/٨-٤٣١) أسن المطالب (٤١١/٣).

(١٠) بعد هذا في (ب): الرجعة.

(١١) هذه الفقرة ليست في (ب).

(١٢) غير واضحة في (أ).

(١٣) في المخطوطتين: لك.

١٧٤٨- قلت^(١): لا يثبت من قبَل أنه لا يقدر أن يشتره، من قبَل أنه لو عقد عقدة^(٢) الشراء.. لم تعتد^(٣) لأنها لا تعتد^(٤) على مُحَرَّم أبداً، فكان هذا مكرهاً، كما لو قال: «اشرب البحر»، أو: «طِرْ في السماء».. لم يقدر بشره ولا يطير، فكان في حد المكرهين، ولا شيء عليه.

١٧٤٩- * قال^(٥) الربيع: فإن قال رجل: امرأته طالق إن لم أتزوج اليوم/^(٦)، فعقد كاح أمة وهو لا يدري.. لم يعقد النكاح، وقد طلقت امرأته.

(١) أي: الربيع بن سليمان الرمادي.

(٢) في (أ) و(م): عقده.

(٣) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): يعتد.

(٤) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): يعتد.

(٥) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٦) نهاية [ص ١٨٤] من (م).

كتاب الحج^(١)

١٧٥٠- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: من لبس أو تطيب ناسياً.. فلا شيء عليه^(٢)، وإن^(٣) لبس عامداً للبهه جاهلاً بما عليه^(٤) في ذلك.. فلا شيء عليه^(٥).

١٧٥١- والحجة في ذلك: حديث الأعرابي حين جاء إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعليه حبة، فقال: «انزع الجنية» ولم يأمره بالفدية^(٦).

١٧٥٢- قال: وإن نام الرجل على ثوب مصبوغ بطيب.. افتدى، وإن كان بينه وبين [ثوبه] ثوب لا يَشْفُء.. فلا شيء عليه، وإن كان يَشْفُء.. فعليه الكفارة^(٧).

١٧٥٣- وإن قَلَى^(٨) محرم رأسه أو رأس غيره.. فدى ما قتل من الدواب، وكل شيء فداء.. فهو خير منه، وإن قلى جسده أو جسده غيره.. فلا شيء عليه^(٩)؛ لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما جعله على كعب بن عجرة في فدية الرأس^(١٠)، ولأن حرم الرجل في رأسه وليس في جسده.

(١) بداية الكتاب في [١٠٤/ب] من (ب).

(٢) الأم (٣٨٥/٣) الخلاصة (ص ٢٤٦).

(٣) في (ب): فإنه.

(٤) أي: جاهلاً بالتحريم، أما إن كان عالماً بالتحريم جاهلاً بوجوب الفدية.. فلا يعذو وتعب عليه الفدية، كمن زنى أو سرق عالماً بالتحريم جاهلاً للحد، أو قتل جاهلاً لوجوب القصاص. كما في المجموع (٣٦٣/٧).

(٥) الأم (٣٨٥/٣) المذهب (٣٦١/٧) المجموع (٣٦٣-٣٦٢/٧).

(٦) متفق عليه من حديث يعلى بن أمية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ أخرجه البخاري ك: الحج، ب: غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب، (١٧٨٩) ومسلم ك: الحج، ب: ما يباح للمحرم يتج أو عمره، وما لا يباح، وبأن حرم الطيب عليه، (١١٨٠).

(٧) الأم (٥٢٤/٣) لكنه لم يذكر حكم ما لو كان الثوب يشف، وفي المجموع (٢٨٤/٧): "ولو جلس على فراش مطب أو أرض مطية أو نام عليها مفضياً إليها يبدنه أو ملبوسه.. لزمته الفدية، ولو فرش فوقه ثوباً ثم جلس عليه أو نام.. لم تجب الفدية، نص عليه الشافعي في الأم واتفق عليه الأصحاب، لكن إن كان الثوب رقيقاً.. كرهه، وإلا.. فلا".

(٨) قَلَى رَأْسَهُ قَلًى: بَحَثَهُ عَنِ الْقَلِّ. هـ. من القاموس مع تاج العروس (٢٥٣/٣٩).

١٧٥٤- وكل طيب ممسه المحرم أو لطنخ [به] شيئاً من جسده، شعراً أو غيره؛ فإن كان رطباً..
اعتدى، وإن كان يابساً ولم يره^(٦) على جسده ولم يشتم له ريحاً^(٧) إذا أصابه ماء ولا يابساً، ولا إن
مس له شعراً لم يذهب له شيئاً ففعل شيئاً من هذا.. كرهته له ولا فدية عليه^(٨).

١٧٥٥- وإن نام على ثوب فيه طيب مفضيلاً إليه ببعض جسده.. اعتدى^(٩).

١٧٥٦- وإن دخل^(١٠) بيت عطار، أو مر به شيء من طيب أو دخل الكعبة أو جلس إلى جنب
رجل^(١١) (٨٩/ب) متطيب فوجد ريحه.. فلا شيء عليه^(١٢).

١٧٥٧- وإن استنشق.. فلا أحب^(١٣) له ذلك^(١٤).

(١) جاء في الأم (٥١٦/٣-٥١٧): "من قتل من المحرمين قملة ظاهرة على جسده، أو ألقاها، أو قتل تملاً
حلالاً.. فلا فدية عليه، والقملة ليست بصيد، ولو كانت صيداً كانت غير مأكولة.. فلا تغدي، وهي من
الإنسان، لا من الصيد، وإنما قلنا إذا أخرجها من رأسه فقتلها أو طرحها فتدى بلقمة، وكل ما اعتدى به..
أكثر منها، وإنما قلنا يقتدي إذا أخرجها من رأسه فقتلها أو طرحها.. لأنها كالإمالة للأذى، فكرهناه
كرهاية قطع الظفر والشعر".

وفي المجموع (٣٧٥/٧): "وهذا التصديق مستحب وليس بواجب، هكذا قطع به المصنف وجاهير
الأصحاب؛ لأنها ليست مأكولة فأشبهت قتل الحشرات والسباع التي لا تؤكل، وفيه وجه: أن التصديق
واجب؛ لأنه يتضمن إزالة الأذى عن الرأس.. حكاه القاضي حسين وإمام الحرمين وآخرون". وقال في
(٣٣٨/٧): "حكى القاضي حسين في تعليقه، وإمام الحرمين وآخرون وجهاً شافياً ضعيفاً أنه واجب لما فيه
من إزالة الأذى عن الرأس". وانظر: المهذب (٣٧٢/٧).

قلت: ظاهر كلامه هنا أنه يقول بالوجوب، وما استدلل له في المجموع هو ما ذكره في الأم. والله تعالى أعلم.

(٢) سبق خبره.

(٣) في (أ) و(ب): ولم ير.

(٤) في (أ) و(ب): ريح، في (ب): فيه ريحاً.

(٥) الأم (٥٢٣/٣) المجموع (٢٨٣/٧) ؟؟.

(٦) ر: ف (١).

(٧) في (أ) و(ب): دخلت.

(٨) الأم: (٣٨٠/٣-٣٨١/٣) المجموع (٢٨٣/٧).

(٩) في (ب): ذلك له.

(١٠) قال في المجموع: "ولو قصد لاشتغالها فني كراهته قولان للشافعي، أحدهما: يكره... وهو نصه في
الإملاء، والثاني: لا يكره".

١٧٥٨- وأحب أن يجنب العطارين^(١) في كل موضع فيه طيب، إلا في 'مواضع البر' مثل الكعبة والطواف، ويجنب^(٢) أن يستنشق^(٣)، فإن فعل.. فلا شيء عليه^(٤).

١٧٥٩- وكل ما رُبَّ^(٥) 'من الرياحين' من الأدهان.. فهو طيب، مثل: الزنبق والخيري^(٦).

١٧٦٠- وكل ما أثبتت الأرض ما لا ينبت الباس للطيب ولا يتخذونه طيباً مثل: الشيح، والقبصوم، وحبق الماء، ودارصيني، وزنجبيل، والأذخر، ونوار الشجر، فأكله الرجل أو شمه.. فلا شيء عليه^(٧).

١٧٦١- ومن أكل طيباً.. فهو أكثر من شمه، وعليه الغدبة^{(٨)(٩)}.

١٧٦٢- [قال الشافعي رحمه الله:] ولو لشي رجل لا يوي الحنح ولا العمرة.. لم يكن حاشاً^(١٠)، ولو نوى ولم يحرم حتى قضى المسالك.. كانت 'حجة تامة'^{(١١)(١٢)}، واحتج بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: 'الأعمال بالنية'.

(١) في (أ) و(د): العطار.

(٢) في (أ) و(د): موضع بر.

(٣) نهاية [١٨٥] من (د).

(٤) نهاية (١٠٤/ب) من (ب).

(٥) [ز] قال في المجموع: "إن لم يقصد الموضع لاغتنام الرائحة.. لم يكره" وفي المذهب (٢٨٦/٧-٢٨٧):

"والمستحب أن يتوقى ذلك، إلا أن يكون في موضع قرية كالجلوس عند الكعبة وهي تجمر.. فلا يكره ذلك؛

لأن الجلوس عندها قرية، فلا يستحب تركها لأمر مباح" ووافقه على ذلك في المجموع (٢٩٣/٧).

(٦) أي: صنع منها طلاء خاشع وطيب.

(٧) في (أ) و(د): بالرياحين.

(٨) الأم (٣٨٠/٣) المجموع (٢٩٣/٧).

(٩) الأم (٣٧٩/٣-٣٨٠ و٥٢٤) المجموع (٢٨٩/٧).

(١٠) الأم (٣٨١/٣) المجموع (٢٨٢/٧).

(١١) بعد هذا في (ب): "السمر"، وأما ما سيأتي فهو في (ب) في (٨/٩) وعنون له ب: "الحج".

(١٢) الأم (٣٨٩/٣ و٥٢٥) روضة الطالبين (٥٨/٣).

(١٣) في (ب): حجه تاماً.

(١٤) الأم (٣٩٠/٣ و٥٢٥) روضة الطالبين (٥٨/٣).

١٧٦٣- ومن فعل مثل ما فعل علي حين أفل على إهلال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١) .. أجزاء البية؛ لأنها وقعت على نية لغره قد تقدمت^(٢).

١٧٦٤- وإذا نذر أن يحج ولم يحج قط فحج لذره.. فذلك فريضة^(٣).

١٧٦٥- وإن لبس الحرم ما ليس له أن يلبسه، أو تطيب ناسياً لحرمه، أو جاهلاً بما عليه فيه^(٤).. غسل الطيب، ونزع النوب عنه، ولا فدية عليه إن غسله، وإن تركه.. وحت^(٥) عليه -يعني الفدية-
(٦)

١٧٦٦- والحجة في ذلك: الأعرابي الذي جاء إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالجعرانة فأمره بغسل^(٧) الصفرة ونزع الجبة^(٨).

١٧٦٧- قال: فإن جرَّ طَفْرَةً ناسياً أو جاهلاً.. فعليه الفدية.

١٧٦٨- والفرق بينهما أن نازع الظفر أتلف شيئاً لمي عنه، فكما يتلف الصيد فيكون عليه جزاؤه، جاهلاً [كان] أو عالماً، والتطيب واللباس لم يتلفا شيئاً^(٩).

١٧٦٩- وكل ما فعله الحرم في بدنه جاهلاً أو ناسياً لحرمه من الإتلاف.. غرمه، وما كان غير إتلاف.. فلا شيء عليه^(١٠) /

١٧٧٠- قال: وإن^(١١) فعل هذا وهو عالم.. فعليه الفدية^(١٢).

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الحج، ب: من أهل في زم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كإهلال النبي، (١٥٥٦).

ومسلم ك: الحج، ب: إهلال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (١٢٥٠).

(٢) الأم (٣١٢/٣) المهذب (٢٣٩/٧) المجموع (٢٤٠/٧) وفيه تفصيل، وبيان لأحوال المسألة.

(٣) الأم (٣٢٣/٣) روضة الطالبين (٣٤/٣).

(٤) في (أ) و(ب): لما عليه فدية.

(٥) في (ب): وجب.

(٦) الأم (٣٨٥/٣-٣٨٦) المجموع (٣٦٣/٧).

(٧) في (أ) و(ب): أن يغسل.

(٨) سبق تحريته.

(٩) الأم (٣٨٥/٣-٣٨٦) المهذب (٣٦٢/٧) المجموع (٣٦٤/٧).

(١٠) الأم (٣٨٥/٣-٣٨٦) المجموع (٣٦٥/٧).

(١١) في (ب): فإن.

١٧٧١- وتلِس المرأة المحرمة الحرير والوشى والخزّ والحلّي^(١)، وكلّ ثوب مصوغ ما لم يكن مصوغاً بطيب^(٢).

١٧٧٢- وإن^(٣) اكتحل^(٤) بكحل فيه طيب.. افتدت^(٥).

١٧٧٣- وكلّ ما فعله المحرم في بدنه من جهة واحدة، ففعل فيه أفعالاً في وقت واحد.. فعليه كمارة واحدة؛ وذلك مثل أن يلبس قميصاً وعمامة وسراويلاً وحمصاً ونوناً مصوغاً بطيب؛ لأنّ دا كلّ من جهة واحدة في مرة واحدة^(٦).

(١) الأم (٣٨٦/٣).

(٢) الأم (٣٧١/٣-٣٧٤).

(٣) الأم (٣٦٨/٣) المذهب (٢٨١/٧) المجموع (٢٨٢/٧).

(٤) في (ب): فإن.

(٥) نهاية [ص ١٨٦] من (٢).

(٦) وكلّما الرجل. الأم (٣٧٥/٣)، وأما ما لا طيب فيه.. فيكره؛ لأنّه زينة. المجموع (٢٩٤/٧).

(٧) انظر: المزني (ص ٩٨) لكنه لم يذكر لبس ثوب مصوغ بطيب، وانظر: المجموع (٣٩١/٧).

وقال الإمام النووي في مسألة لبس الثوب المطيب: إنّ عليه فدية واحدة؛ لأنّ الطيب تابع للباس. انظر: المجموع (٣٩١/٧) روضة الطالبين (١٧١/٣).

ومحله: إذا لم يتخلله تكفير، وإلا.. وجبت الفدية للثاني أيضاً. المجموع (٣٩١/٧).

خلاصة تعدد ارتكاب المحظورات.

المحظورات تنقسم إلى: ١- استهلاك كالحلق، ٢- واستمتاع كالطيب، فإذا باشر محظورين فله أحوال: أحدها: أن يكون أحدهما استهلاكاً والآخر استمتاعاً.. فتتعدّد الفدية، وفيما لو استندت جميعها إلى سبب واحد وجه بالتداخل.

الحال الثاني: أن يكونا استهلاكاً، فإن كانا صيداً أو أحدهما صيداً.. تعددت الفدية، وإن كانا غير صيد؛ فإن اختلف نوعهما.. تعددت الفدية؛ إلا إن لبس ثوباً مطيباً قالصحيح المصوغ أن عليه فدية واحدة؛ لأنّ الطيب تبع، وإن أخذ النوع.. فدية واحدة، إلا إن اختلف المكان أو الزمان.. فتتعدّد.

الحال الثالث: أن يكونا استهلاكاً، فإن أخذ النوع.. فدية واحدة؛ إلا إن اختلف المكان أو الزمان وتخلّ تكفير.. فتتعدّد، فإن لم يتخلل تكفير فتتعدّد على الجديد، وإن اختلف النوع بأن لبس وتطيب فثلاثة أوجه أصحها: التعدد، والثاني: التداخل، والثالث: إن اختلف السبب.. تعددت وإلا.. فلا. ١- ملصصاً من روضة الطالبين (١٧٢-١٧٠/٣) المجموع (٣٩٣-٣٩٥).

١٧٧٤- ولو فرق اللبس، فلبس اليوم سراويل، وغداً [أو في وقت آخر] عمامة، وبعد غد قميصاً أو في وقت آخر^(١).. ففي كل ما فعل من هذا كفارة؛ لأنه في وقت غير وقت صاحبه^(٢).

١٧٧٥- وكذلك لو^(٣) تطيب في فوره في جميع جسده بأنواع الطيب.. فكفارة واحدة، فإن^(٤) فرق في أيام أو في يوم أو في أوقات مختلفة.. فعليه في كل فعل كفارة^(٥).

١٧٧٦- وإن فعل فعلين مختلفين في وقت واحد.. فعليه لكل واحد كفارة، وذلك مثل أن يخلق رأسه أو^(٦) يقص ظفره^(٧)، ويتطيب، أو يخلق رأسه ويلبس قميصاً؛ لأن كفارة هذا غير كفارة صاحبه^(٨).

١٧٧٧- وكفارة اللبس والطيب واحد[ة]، فإذا كان في فور واحد.. فكفارة واحدة^(٩).

١٧٧٨- قال ومن احتاج إلى دواء فيه طيب؛ فكلما تطيب به في وقت واحد.. فكفارة واحدة، وإن^(١٠) كان في أوقات مختلفة.. فكفارة لكل مرة^(١١).

ولخص ذلك في أسنى المطالب (٥٢٣/١) بقوله: "ولا تتداخل المخطورات بتداخل العدة -أي باتحادها- إلا إن اشد النوع... واتخذ المكان والزمان عادة، ولم يتخلل بينهما تكفير، ولم تكن مما تقابل بمثل أو شوه.. فتحدد الفدية؛ لأن ذلك بعد حيثخذ حصة واحدة، نعم لو أفسد نسكة جماعة ثم جامع ثانياً.. فلا اتحاد لاختلاف الموجب".

(١) في (ز): أخرى.

(٢) المزني (ص ٩٨)، المجموع (٣٩١/٧).

(٣) في (ب): لم.

(٤) في (ب): وإن.

(٥) المجموع (٣٩١/٧).

(٦) في (ب): و.

(٧) الحلق وقلم الأظفار.. نوع واحد. انظر: أسنى المطالب (٢٩٦/٣).

(٨) قال في المزني (ص ٩٩): "وإن حلق وتطيب عامداً.. فعليه فديتان". وانظر: المجموع (٣٩٠/٧ و ٣٩٤).

(٩) إن كان يقصد ما كان الطيب فيه تيمناً، كمن لبس ثوباً مصبوغاً بطيب.. فهو المعتمد.

وإن كان يقصد أهما جنس واحد حتى لو كان الطيب منفصلاً عن اللبس.. فالمعتمد أن الفدية تتعدد، ولا

تتداخل بينهما. انظر: المجموع (٣٩١/٧ و ٣٩٤).

(١٠) في (ب): فإن.

١٧٧٩- وكذلك اللبس^(١٢).

١٧٨٠- ولا يذبح المحصر بغير العذر^(١٣) الهدي إلا بمكة^(١٤)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحر هديه بمكة من شيء وجب عليه^(١٥).

١٧٨١- وكذلك كُلُّ ما وجب على الرجل في الحج.. فإنه ينحر بمكة؛ من جزاء صيد وفدية^(١٦) أذى وما^(١٧) أشبهه^(١٨).

١٧٨٢- ويبعُ المحرمُ الطيب^(١٩).

١٧٨٣- ولا بأس على المحرم أن يخلقَ شعرَ الحلال؛ لأن شعره غير ممنوع^(٢٠)، ولا يقتل دواب رأسه.

١٧٨٤- ولا خير في أن يَحْزُرَ المحرمُ^(٢١) ولا الحلالُ^(٢٢) شعر الحرام ولا يخلقهُ، فأيهما فعل^(٢٣) (ب/٩٠) بإذن الحرام.. فقد أساء، والفدية على الحرام^(٢٤).

(١) في الأُمّ (٥٢٤/٣) أن التداوي بما فيه طيب يستوجب الفدية، ولم يتعرض لمسألة التكرار.

(٢) كناية [ب/٨٩] من (ب).

(٣) لعل العبارة: ولا يذبح غير المحصر بعدو...

(٤) الأُمّ (٥٦٤/٣) قال في الخلاصة (ص ٢٥٦): "وعن الحر الحرام إلا في الإحصار"، روضة الطالبين (١٧٥/٣)

(١٨٧).

(٥) انظر: البخاري ك: الحج، ب: النحر في منحر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بحقه (١٧١٠، ١٧١١).

ومسلم ك: الحج، ب: حجة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (١٢١٨).

والظاهر أن البوطي قد عبّر عن الحرم بمكة.

(٦) في (ب): أو فدية.

(٧) في (ب): أو ما.

(٨) في (أ) و(م): شبهه.

(٩) الأُمّ (٤٧١/٣) المنهاج (ص ٢٠٨) روضة الطالبين (١٨٧/٣).

(١٠) في المزي (ص ٩٩) "ويشتري الطيب" وكذا في المجموع (٢٩٤/٧)، والشراء أكثر من البيع.

(١١) الأُمّ (٥٣٠/٣) المزي (ص ٩٩) المجموع (٣٦٦/٧).

(١٢) في (ب): الحرام.

(١٣) كناية [ب/١٨٧] من (م).

(١٤) الأُمّ (٥٣٠/٣) المزي (ص ٩٩) المهذب (٣٦٥/٢) المجموع (٣٦٦/٧).

- ١٧٨٥- وإن فعل والحرام ناتم.. فالقدية عليه^(١)، وقد قيل: يرجع بما على الفاعل^(٢).
- ١٧٨٦- ومن فاته الحج.. حَلَّ بما يَجِلُّ به للمعتمر، ووجب عليه هدي، وحج من قابل^(٣).
- ١٧٨٧- فإن أحب أن يُقَدِّمَ الهدي في عامه هذا.. فُدَّه^(٤).
- ١٧٨٨- وإن كان قارنًا.. فعليه هديان، هدي^(٥) لنفسه^(٦) وهدي^(٧) لعمرته، وعليه أن يحج مثل ما فاته^(٨).
- ١٧٨٩- وكان يرى أن على كل واحد^(٩) حج وعمره^(١٠).
- ١٧٩٠- ولا يجوز الطواف إلا على طهارة^(١١).

(١) أي: على المخلوق المحرم.

(٢) في المسألة قولان:

- القول الأول وهو الأشهر: يجب القدية على الحلال (الخالف)، نص عليه في القدم والإملاء.
- القول الثاني: يجب على المحرم (المخلوق) ثم يرجع بما على الخالف، نص عليه في الأم والنويطي.
- وانظر: الأم (٥٣٠/٣) نهاية المطلب (٢٧٣/٤) وروضة الطالبين (١٣٧/٣) والمجموع (٣٦٧/٧).
- قال في المزي (ص ٩٩): "وإن فعل بغير أمره مكرهًا أو نائمًا.. رجع على الحلال بقدية وتصدق بما، فإن لم يصل إليه.. فلا بقدية عليه، قال المزي: وأصبحت في سماعي منه ثم شط عليه: أن يفتدي ويرجع بالقدية على الخلل، وهذا أشبه بمعناه عندي".
- وبناءً على القول الثاني الذي في البويطي: فإن على المخلوق حيث أن يفدي بالهدي أو الإطعام دون الصيام؛ لأنه لا يصح فيه التحمل، ثم يرجع على الخالف بأقلهما قيمة. المجموع (٣٧٠/٧).
- (٣) الأم (٣٣٣/٣) والمجموع (٢٧٣/٨ و ٢٧٥).
- (٤) في المسألة قولان: والأشهر: عدم جواز تعجيله في سنة الفوات ووجوب تأخيرها إلى سنة القضاء، وهو نصه في الإملاء والقدم، والثاني: يجوز إزائته في سنة الفوات، وهو نصه هنا في البويطي. المجموع (٢٧٥/٨).
- روضة الطالبين (١٨٦/٣-١٨٧).

(٥) في (أ) و(م): هديًا.

(٦) في (أ) و(م): لضحيته.

(٧) في (أ) و(م): وهديًا.

(٨) الأ: ٤٠٣/٣ و ٤٢١.

(٩) في (ب): أحد.

(١٠) الأم (٣٢٦/٣) والمجموع (١١/٧).

١٧٩٥- واحتج به في من يهل بالحج في غير أشهر الحج: أنه لا يلزمه، ويكون عثرة^(١)، مثل الذي يحرم لظهور قول الروال.. فيكون نافذة، وأحسسه^(٢) قد روي عن ابن مسعود وجابر بن عبد الله: لا يهل بالحج إلا في أشهر الحج^(٣).

١٧٩٦- وإذا^(٤) حج العبد و^(٥) المرأة بغير إذن زوجها وسيده^(٦).. فهما^(٧) كالمغصم بعذر^(٨)؛ فعلى العبد الصوم والحلاق مكان الهدى، وصومه^(٩) أن يقوم الشاة دراهاً^(١٠) ثم الدراهم طعاماً ثم بصوم^(١١) عن كل^(١٢) مديوماً^(١٣).

(١) الأم (٣١٧/٣ و٣٣٨ و٣٨٧) المزني (٦٣/ص) المجموع (١٣٣/٧).
(٢) في (أ) و(ب): أو حسبة، في (ب): وأحسبه، هكذا صورتها في (أ): وأحسبه.
(٣) أما أثر جابر رضي الله عنه: مرواه الشافعي في الأم (٣٨٧/٣)، وابن أبي شيبة (٧٧٨/٣)، والدارقطني (٢٣٤/٢)، والبيهقي (٣٤٣/٤)، وفي المعرفة (٤٣/٧).
وأما أثر ابن مسعود رضي الله عنه: فلم أحده، ووجدته عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولعله هو المراد، رواه عنه: ابن أبي شيبة (٧٧٧/٣)، وابن خزيمة (١٦٢/٤) ومن طريقه الحاكم (٤٤٨/١) وقال: صحيح على شرط الشيخين، والبيهقي (٣٤٣/٤)، وفي الصغرى (٨/٤)، والدارقطني (٢٣٣/٢-٢٣٤)، وعلمه البخاري (١٤١/٢) لك: الحج، ب: قول الله تعالى: ﴿الحج أشهر معلومات﴾، في ترجمة الباب.

(٤) في (أ) و(ب): فإذا.
(٥) في (ب): أو.
(٦) في (ب): سيده وزوجها.
(٧) في (ب): فهو.
(٨) أي: مجتمعهما من الإتمام، قال الشافعي (٢٧٨/٣): "أحب إلي أن يدعه يتم" المزني (ص ١٠٨). المجموع (٤١/٧) و(٣٠٧/٨).
(٩) نهاية (ص ١٨٨) من (٢).
(١٠) في (أ) و(ب): دراهاً.
(١١) في (ب): لكل.
(١٢) قال في الأم (٢٧٨/٣): "فيها قولان: أحدهما: أنه عليه... شاة يقومها دراهاً، ثم يقوم الدراهم طعاماً، ثم يصوم عن كل مديوماً، ثم يهل.
والقول الثاني: يهل ولا شيء عليه حتى يعتق فيكون عليه شاة" ولم يرجح شيئاً.
وكلا في (٢٩٧/٣) ومثله في المزني (ص ١٠٥) وقال المزني: "أولى بقوله وأشبهه عندي بمذهبه أن يهل ولا يظلم مولاه بقيته ومنع خدمته، فإذا اعتق.. أفرق دماً في معناه".

١٧٩٧- وكذلك كل هدي وجب على رجل فلم يجد^(١)، إلا هدي القران والتمتع وفدية الأدي^(٢).

١٧٩٨- و^(٣) على المرأة إن كانت متطوعة.. شاة هدي والنقصير^(٤)، وإن كان واجباً.. فليس له معها^(٥).

١٧٩٩- ولا بأس أن يستأجر الرجل/ رجلاً يجمع عنه إذا كان قد أقدم^(٦) أو^(٧) مات^(٨)، لقول رسول الله ﷺ حين سأله الخنمية «إن أبي شيخ كبير، وفريضة الله في الحج قد أدرسته، فأفح عنه؟» فقال النبي ﷺ: «نعم»^(٩).

والمعتمد: أنه يتحمل بالنية والحلق، ولا يتوقف ثقله على الصوم. المذهب (٣٠٥/٨) المجموع (٤٥/٧) وروضة الطالبين (١٧٨/٣).

(١) الأم (٤٧٣/٣) روضة الطالبين (١٨٦/٣).

(٢) روضة الطالبين (١٨٤/٣).

(٣) في (أ) و(ب): هو.

(٤) المجموع (٣٠٨/٨).

(٥) قال في الأم (٢٩٣/٣): "إن أهلت بشير إذنه.. ففيها قولان:

أحدهما: أن عليه ثنيتها...

والقول الثاني: أن تكون كمن أحصره فتذبح، وتقصر، وتل، ويكون ذلك لزوجها"، ثم قال (٢٩٤/٣): "وأحب لزوجها أن لا يمنعا؛ فإن كان واجباً عليه أن لا يمنعا.. كان قد أدى ما عليه، وأن له تركه إياها أداء الواجب، وإن كان تطوعاً.. أجر عليه إن شاء الله تعالى".

قلت: ويظهر منه الميل للقول الثاني أن له تحليلها، وهذا صريح كلامه في (٢٩٧/٣)، وهو نصه في المزين (ص ١٠٨)، وهو المعتمد. ر: المجموع (٣٠٧/٨).

(٦) في (أ): (افتد) بلا نقطه هكذا صورتما في (ب): أثبل، في (ب): افتد، في الأم: أفند.

والفتن: ضَعُفُ الرأي من الهرم. تاج العروس (٥٠٥/٨).

(٧) في (ب): و.

(٨) الأم (٢٧٩/٣) المجموع (١٠٦/٧).

(٩) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: الحج، ب: وجوب الحج وفضله، (١٥١٣)، ومسلم ك: الحج، ب: الحج عن العاجز لزمانة وهرم وشوها أو للموت، (٩٧٣/٢: ١٣٣٥).

باب الإجارة على الحج

١٨٠٠- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: والإجارة على^(١) الحج حائزة^(٢).

١٨٠١- ولا يجوز في الحج إلا كما يجوز على غير الحج؛ وذلك أن يسمى أشهرًا معلومة^(٣) وأجرًا معلومًا^(٤).

١٨٠٢- وقد قيل: يجوز في الإجارة على الحج أن يقاطع الرجل على أن يحج عن الرجل من بلده أو ميقاته بشيء معلوم، فإن كان ذلك من رجل بعينه معلوم.. بشرع في عمل ذلك من حين يقاطع، وإن^(٥) كان مضمونًا.. فله الدراهم، ويقضي^(٦) الحج^(٧) بعد^(٨).

(١) في (ب): في.

(٢) الأم (٣٠٧/٣) المجموع (١٠٦/٧) وقال: "وأجرة الحج حلال من أطيب المكاسب".

(٣) انظر: الأم (٣٠٧/٣) وفيه منع الإجارة المجهولة في الحج، وقال في (٣١٨/٣): "ولو استأجر رجل رجلاً... على أن يحج عنه في سنة فحج في غيرها.. كانت له الإجارة وكان مستأجرًا بما فعل". وجاء في المزي (ص ١٠٥): "ولا يجوز أن يستأجر الرجل من يحج عنه... إلا بأن يقول: يبرم عنه من موضع كذا وكذا".

وجاء في المجموع (١٠٩/٧): "وأما تعيين زمان الإحرام.. فليس بشرط، بلا خلاف؛ لأن للإحرام وقتًا مضبوطًا لا يجوز التقدم عليه، فلو شرط الإحرام من أول يوم من شوال.. جاز، ولزمه الوفاء به".

(٤) يشترط لصحة الإجارة العلم بالعوض ولا تصح الإجارة على المجهول. انظر: روضة الطالبين (١٨/٣) المهمات (٢٣٥/٤) حاشية ابن حجر الميمني على الإيضاح (ص ١٢٧).

(٥) هكذا صورتها في (ب): ^١/_١.

(٦) في (أ): (ويقضي) بلا نقط لأولها، في (م): وتقضي، في (ب): ويقضي، بلا نقط لأول حرفين.

(٧) في (ب): الحجة.

(٨) الاستئجار في جميع الأعمال -ومنها الحج- نوعان، أحدهما: استئجار عين الشخص، والثاني: استئجار دمه، أي: إلزام دمه بالعمل.

مثال الأول من الحج: أن يقول المضروب: استأجرتك لتحج عني.

ومثال الثاني: ألزمت ذمتك تحصيل الحج، ويفترق النوعان في أمور.

ففي استئجار عين الشخص.. لا يصح إلا إن عتبت السنة الأولى، وكان الخروج والحج فيما بقي منها مقدورًا للأجير.

وفي إجارة الذمة.. يجوز تعيين الأولى وغيرها، ويجوز له أن يستتيب غيره. اهـ ملخصًا من المجموع (١٠٦/٧) روضة الطالبين (١٨/٣) وغنية الفقير (ص ١٩٠-١٩١).

١٨٠٣- وقد قيل: يَمُورُ أَنْ يُعْطَى رَجُلٌ دِرَاهِمَ فَيَقَالَ: حَجَّ عَنْ فُلَانٍ وَأَكْثَرَ^(١) مِنْهَا وَأَنْفَقَ، فَمَا بَقِيَ.. فَرُدَّهُ، وَمَا عَصِرَتْ^(٢).. فَعَلَيْنَا^(٣)/^(٤).

١٨٠٤- [قَالَ الرَّيْحُ: لَا تَكُونِ الْإِجَارَةُ عَلَى هَذَا مَعْلُومَةً، فَإِنْ حَجَّ بِمَثَلِ هَذَا.. فَلَهُ أَجْرَةٌ مِنْهُ، وَالْحَجُّ لِلْمَحْجُوجِ عِنْدَنَا^(٥)].

١٨٠٥- قَالَ: وَإِذَا أَوْصَى الرَّجُلُ بِالْحَجِّ وَلَمْ يَوْتِ مَا يَمُحُّ [بِهِ عَنْهُ].. فَهُوَ بِأَقْلٍ مَا يَوْجَدُ^(٦)، لِأَنَّ الْمَالَ قَدْ صَارَ لِلْوَرْثَةِ، فَلَمَّا لَمْ يَوْتِ.. فَهِيَ^(٧) وَصِيَّة^(٨)، وَلَا يُخْرَجُ إِلَّا أَقْلٌ مَا يَجْزِي^(٩).

١٨٠٦- فَإِنْ^(١٠) لَمْ يَمُحَّ وَلَمْ يَوْصَ^(١١).. أُخْرِجَتْ مِنْ رَأْسِ الْمَالَ^(١٢) أَقْلٌ مَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ مِنَ يَمُحُّ عَنْهُ مِنْ مِيقَاتِهِ^(١٣).

(١) في (ب): واكثر.

(٢) في مطبوعة المهمات: خسرت.

(٣) وهذا مذهب المالكية، وهو: صحة الإجارة بالنفقة، وسموها: الأجرة على البلاغ. انظر: الذخيرة (١٩٤/٣) مواهب الجليل (٥٢٢/٣). غنية الفقير (ص ٢٠٥).

وعزاه الإسكندر في المهمات (٢٣٦/٤) للبوطي وقال: "هذا لفظه بمراده".

تنبيه: تصحفت في مطبوعة المهمات (وَأَكْثَرَ) إِلَى (وَأَكْثَر).

(٤) غاية [ب/٨٩] من (ب).

(٥) الأم (٣٢١/٣) روضة الطالبين (١٨/٣) غنية الفقير (ص ٢٠٥). والتوثيق للمسألة وليس لقول الربيع.

أما لو لم تكن إجارة، وكانت رزقاً.. فتجوز، قال في روضة الطالبين (١٨/٣) "ويجوز بالرزق كما يجوز بالإجارة، وذلك بأن يقول حج عني وأعطيك نفقتك، ولو استأجر بالنفقة لم تصح لجهالتها".

قال في غنية الفقير (٢٠٩) نقلاً عن الزركشي: "وقد فرق الأصحاب بين الرزق والأجرة بأن الرزق هو: أن ينظر قدر كفايته فيدتمه إليه، وذلك يزيد وينقص بكثرة عياله وقتلهم، وأما الأجرة فهي: شيء مقدّر قصر عن كفايته أو راد، وكذلك العمل في الجماعة، فلوجود الرزق تبرع من الجاهلين؛ ذلك بالعمل، وهذا بالرزق، وليس فيها عقد بالكلية، بخلاف الإجارة والجماعة".

(٦) الأم (٣١٨/٣).

(٧) في (ب): وهي.

(٨) في (ب): وصيته.

(٩) في (ب): يخرج.

(١٠) في (ب): وإن.

(١١) في (ب): يوصي.

١٨٠٧- ولو لئى ينوي الإحرام ولا ينوي حجاً ولا عمرة.. كان له أن يجعله ما أراد^(٢).

١٨٠٨- قال: وإن نوى^(١) أحدهما ثم نسيه^(٥).. قرن^(٦).

١٨٠٩- وإن قال: «إحرام مثل إحرام فلان» عند تلبينه.. فهو على إحرام فلان.

١٨١٠- فإن لم يعلم إحرامه.. قرن^(٧).

١٨١١- وإن أرسل كلبه وهو في الحل فاصطاده وهو في الحرم أو أرسل في الحرم فاصطاده في الحل.. فهو سواء يقديه^(٨) ^(٩)؛ لأنه كان بالإرسال والقتل معاً، ولأنه قد أرسل عليه في موضع ممنوع.

١٨١٢- ولو أرسل سهمًا في الحل على صيد في الحل فحاء السهم وأصاب^(١٠) ذلك الصيد في الحرم أو غيره.. كان عليه جزاءه^(١١)؛ لأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١٢) قال: ﴿تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [نائدة: ٩٤].

١٨١٣- ولا يجوز^(١٣) لأحد أن يحكم في جزاء الصيد/ (٩١/ب) إلا أن يكون فقيهاً^(١٤).

(١) روضة الطالبين (١٩٦/٣).

(٢) الأم (٣١١/٣) المزني (ص ٩٧).

(٣) الأم (٣١٥/٣) و٣١٦ و٥٢٥ المجموع (٢٣٨/٧-٢٣٩).

(٤) غاية [١٨٩] من (٢).

(٥) في (أ) و(ب): نسي.

(٦) الأم (٥٢٥/٣) المزني (ص ٩٧) المجموع (٢٤١/٧).

(٧) المذهب (٢٣٩/٧) المجموع (٢٤١/٧-٢٤٢) وقال في المجموع (٢٤٢/٧): "المذهب وبه قطع الجمهور من العراقيين وغيرهم: لا يتحرى نبال، بل يلزمه القرآن، وحكوه عن نصه في القديم، وليس في الجديد ما يخالفه" قلت: بل في الجديد ما يوافقوه وهو نصه هنا. والله تعالى أعلم. [ز].

(٨) في (أ) و(ب) و(ج): بلا نقط لأولها.

(٩) انظر: المجموع (٤٤٥/٧).

(١٠) في (ب): فأصاب.

(١١) المجموع (٤٤٦/٧) وقال: "قال المصنف والأصحاب كلهم" ثم ذكر المسألة، ولم يعزه إلى نصه في البويطي.

(١٢) في (ب): عز وجل.

(١٣) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (ج): يجوز.

١٨١٤- فإن^(٢) اختلفا^(٣).. لم يجز^(٤) حتى يجتمعان.

١٨١٥- وكل ما حكم فيه أصحاب 'رسول الله'^(٥) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصيد.. اكتفي بحكمهم، ولم يحكم فيه ثانية^(٦).

١٨١٦- وتقومُ الدنة بمكة دراهم، والدراهم طعاماً^(٧) بمكة في حراء الصيد؛ لأن الطعام تم، والبلدة بمكة، والصوم يصوم حيث شاء^(٨).

١٨١٧- وكل شيء قتله المخرم من الصيد أو الحلال في الحرم.. فإنما^(٩) عليه قيمته إلا حمام مكة^(١٠)، وكل شيء يهدر مما يسميه^(١١) العرب حماماً، وكل ما هدر وعب في الماء.. كذلك^(١٢).

١٨١٨- والحمام يقتله الحلال بمكة أو الحرم بمكة وغيرها.. ففيها شاة^(١٣).

١٨١٩- [قال:] والإحصار إحصاران:

١٨٢٠- أ- إحصار عدو؛ فإذا أحصر بعدو [و] كان على رجاء^(١) من التخلية^(٢) عنه.. أمسك عن الإحلال^(٣)،

(١) لكن قال في المجموع (٤٣٠/٧): "أما ما ليس فيه حكم عن السلف.. فيرجع فيه إلى قول عدلين فطينين، قال الشافعي والأصحاب: ويسحب كونهما فقيهين؛ لأنهما أعرف بالشبه المعتمد شرعاً".

(٢) في (ب): وإن.

(٣) في (ب): اختلف.

(٤) في (ب): بلا نقط لأولها.

(٥) في (ب): النبي.

(٦) إن حكم فيه صحابيان أو عدلان من التابعين أو ممن بعدهم.. اتبع ذلك ولا حاجة إلى تحكيم جديد. كما في المجموع (٤٢٩/٧).

(٧) في (ب): طعام.

(٨) الأم (٤٧٩/٣) المجموع (٤٢٧/٧-٤٢٨).

(٩) في (ز): قائلاً.

(١٠) وكذلك سائر الطيور كما في الأم (٥٠٢/٣) و (٥٣٥)، والمجموع (٤٣٠/٧).

(١١) في (ب): تسميه.

(١٢) الأم (٥٣٥/٣) المجموع (٤٣٠/٧).

(١٣) انظر: الأم (٥٠٣/٣) و (٥٠٦) و (٥٣٥) المجموع (٤٣٠/٧).

١٨٢١- وإن^(١٠) احتاج إلى حلق الرأس^(١١).. حلقه وافدى^(١٢).

١٨٢٢- وكلما احتاج إلى إزالة شيء عنه^(١٣) من الأذى مما عليه الفدية.. **فَعَلَهُ وَأَقْدَى^(١٤)**، إلا الجماع، فإنه ليس له أن يفعل ذلك^(١٥).

١٨٢٣- فإذا أيس^(١٦) من الدخول.. ذبح وحلق وحل مكانه، وليس عليه القضاء^(١٧).

(١) في (أ) و(ب): رجل.

(٢) هكذا صورتها في (أ): الجيلة، هكذا صورتها في (ب): الجيلة.

(٣) قال في الأم (٤٠٥/٣): "ولو أحصر قوم بعدو غير مقيمين بمكة، أو في الموضع الذي أحصروا فيه، فكان الحرم يؤمل انصرافهم وبأمنهم في مكانه.. لم أر أن ينصرف أياماً ثلاثاً، ولو زاد كان أحب إلي، ولو انصرف بعد إحلاله ولم يتم ثلاثاً.. جاز له ذلك؛ لأن معنى انصراف العدو مغيث، وقد يريدون الانصراف ثم لا ينصرفون، ولا يريدونه ثم ينصرفون، وإنما كان مقام النبي ﷺ بالهدية مراسلة المشركين ومهادنتهم".

وفي المجموع (٢٨٦/٧): "إن كان الوقت واسعاً.. فالأفضل تأخير التحلل؛ فلعله يزول المنع ويتم الحج".

(٤) في (ب): فإن.

(٥) في (ب): رأسه.

(٦) الأم (٤٠٠/٣).

(٧) في (ب): عنها.

(٨) في (أ) و(ب): فعله ابتداء.

(٩) الأم (٤٠٠/٣) المجموع (٢٨٧/٧).

(١٠) انظر: الأم (٤٠٧/٣).

فإن جامع لزمت البدنة والقضاء. انظر: المجموع (٢٩٨/٧).

(١١) في (ب): بأس.

(١٢) الأم (٣٩٩/٣) المجموع (٢٩٣/٧-٢٩٤ و٢٩٦) وقال في (٢٩٦/٧): "إذا حُتِلْ المَحْصَر، قال الضامعي والمصنف والأصحاب: إن كان نسكه تطوعاً.. فلا قضاء، وإن لم يكن تطوعاً.. نظره؛ إن كان واجباً مستقراً كالقضاء والنذر وحجة الإسلام التي استقر وجوبها قبل هذه السنة.. بقي الوجوب في ذمته كما كان، وإنما أفاده الإحصار جواز الخروج منها.

وإن كان واجباً غير مستقر، وهي حجة الإسلام في السنة الأولى من سني الإمكان.. سقطت الاستطاعة، فلا حج عليه إلا أن لا يجتمع فيه شروط الاستطاعة بعد ذلك.

فلو تحلل بالإحصار ثم زال الإحصار والوقت واسع وأمكنه الحج من سته.. استقر الوجوب عليه؛ لوجود الاستطاعة، لكن له أن يؤخر الحج عن هذه السنة؛ لأن الحج على التراخي".

١٨٢٤- ب- وإن أحصر بمرض أو خطأ^(١) عدد^(٢) أو/ ^(٣) طريق.. فهو مقيم على إحرامه أبداً حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة، وعليه أن يأتي من قابل بما أحرم به^(٤)، وإن كان حاجباً.. فعليه الهدى لما فاتته^(٥).

١٨٢٥- قال: وإذا قتل الرجل صيداً^(٦) عمدًا^(٧) أو^(٨) خطأ.. حكم عليه في كل مرة^(٩).

١٨٢٦- والحجحة في ذلك: قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١٠): ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ [المائدة: ٩٥].

١٨٢٧- والحجحة في الخطأ: ﴿وَحَرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]، فدخل في هذا العمد والخطأ، والله أعلم، ويحكم عليه كلما قتله؛ لأنه ممنوع في الآخر كما كان ممنوعاً في الأول.

(١) هكذا صورناها في (أ): جمعاً، هكذا صورناها في (ب): المطلقاً.

(٢) في (ب): عدة.

(٣) نهاية [ص ١٩٠] من (٢).

(٤) الأم (٤٠٨/٣-٤٠٩) المجموع (٣٠١/٧).

(٥) الأم (٤١٠/٣) و٤١٢ و٤١٤.

(٦) في (ب): الصيد.

(٧) في (أ) و(م): عمد.

(٨) في (ب): و.

(٩) في هذه الفقرة مسائلتان:

الأولى: أن قتل الصيد إن كان عمدًا أو خطأ.. ففيه الجزاء. انظر: الأم (٤٦٥/٣) المجموع (٣١٦/٧).

الثانية: أن من قتل أكثر من صيد.. حكم عليه في كل مرة بجزاء. انظر: الأم (٤٦٩/٣) المجموع (٣٩٤/٧).

و٤٢٤.

وفي الأم (٤٦٥/٣-٤٦٦) مناقشة واستدلال لمسألة تغريم من صاد خطأ:

ثم روى هذا القول عن عطاء، وأنه سئل: من قتله خطأ أهقرم؟ فقال: "نعم، يُعَقَّمُ بذلك حرمان الله، ومضت به السنن".

ثم روى بسنده عن عمرو بن دينار أنه قال: "رأيت الناس يُهَرِّمُونَ في الخطأ".

(١٠) في (ب): عز وجل.

١٨٢٨- فإن قيل، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(١١): ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [البقرة: ٩٥].. قيل، قد

قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(١٢) في العمد: ﴿فَجَزَاءُكُمْ جَهَنَّمُ﴾ [البقرة: ٩٣]، وقد أمر الله بالقصاص.

١٨٢٩- قال/ وإذا ^(١٣) أصاب الرجل الصيد.. يحكم عليه بمثله، إن كان صغيراً.. فصغيراً، وإن

كان كبيراً.. فكبيراً، وإن كان أعور.. فأعور، وإنما يفدى ^(١٤) بمثله سواء ^(١٥).

١٨٣٠- وإن كانت ماعضاً.. فمثله ^(١٦).

١٨٣١- وقد قيل: [عليه] أن يأتي بشاة ^(١٧) غير ماعض، وفضل ما بين الماعض والحائل..

يتصدق به.

١٨٣٢- ومن جرح صيداً فامنع من أن يأخذه أحد.. فعليه أن يفدي ما بين قيمته صحيحاً

وقيمته مقوصاً، فإن ^(١٨) كان لا يمنع من أحد أن يأخذ [ه] وأخذه ^(١٩) فحسه حتى يصح ويمنع من

الناس.. فلا ^(٢٠) شيء عليه، إلا أن يكون نقصه الجرح ^(٢١) بعد الامتناع فيكون عليه ما نقصه

(١) في (ب): عز وجل.

(٢) في (ب): عز وجل.

(٣) في (ب): فإذا.

(٤) في (ب): يفدي.

(٥) الأم (٥١٧/٣) ٥٣١-٥٣٢ المجموع (٤٣١/٧) روضة الطالبين (١٥٩/٣).

(٦) "ولا يدبح الحامل، بل يقوم المنزل -مألاً ويتصدق بقيمته طعاماً أو يصوم" كما في المجموع (٤٣٣/٧) وكذا

في روضة الطالبين (١٦٠/٣).

جاء في الأم (٥٣٢/٣): "ولو أنه ضرب ظلياً ماعضاً فمات.. كان عليه قيمة شاة ماعض يتصدق بها؛ من

يُتَلَّى أي لو قلت له: ادفع شاة ماعضاً.. كانت شرّاً من شاة غير ماعض للمساكين، فإذا أردت الزيادة لهم..

لم أزد لهم ما أدخل به القص عليهم، ولكني أزداد لهم في الثمن، وأعطيه موه طعاماً".

(٧) نهاية [٩٠/١] من (ب).

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في (ب): فأخذه.

(١٠) في (أ) و(ز): ولا.

(١١) في (ب): الجراح.

الجرح^(١) ويتصدق بذلك، وإن لم يحبس حتى يستيقن امتناعه، وتركه غير ممنوع ولم يعلم ما حاله..
فلا احتياط أن يفديه^{(٢)(٣)}.

١٨٣٣- وكذلك الطير إذا نفث ريشه أو كسر جناحه؛ فإن نفث منه أو جرحه جرحاً يمنع
معه.. فعليه ما نقصه، وإن جرحه جرحاً لا يلدرى^(٤) ما جرحه.. فلا احتياط أن يفديه^(٥)، وليس عليه
إلا غرم نقص ما يستيقن^(٦).

١٨٣٤- قال: ومن اصطاد صيداً وهو حلال فأحرم وهو معه ثم مات الصيد أو ذبحه.. فعليه
الجزاء^(٧).

١٨٣٥- ولو^(٨) وهب له حلالٌ صيداً وهو محرم فقتله^(٩) ثم رده إليه أو إلى غيره فذبحه.. فعليه
الجزاء.

١٨٣٦- وإن وهب له حلالٌ صيداً وهو حرامٌ فأمسكه حتى حل ثم ذبحه.. فعليه الجزاء.

١٨٣٧- وإن قتل رجلاً صيداً قد شرك فيه إنسي^(١٠)، مثل أن ينزوا تيساً طيبة^(١١) فتلد أو
غزالاً شاء فتلد.. فعلى^(١٢) اغرم أن يفديه^(١٣)، لا احتياط الحلال والحرام، وكذلك إذا قله في الحرم،
مثل البغل من^(١٤) الحمار والفرس فلا يؤكل لحمه^(١٥).

(١) في (ب): الجراح.

(٢) في (أ) و(ز): يفديه بلا نقط.

(٣) الأ، (٥١٥/٣).

(٤) نهاية [ص ١٩١] من (ز).

(٥) في (أ) و(ز): يفديه بلا نقط، في (ب): يفديه.

(٦) الأ، (٥١٤/٣-٥١٥).

(٧) المجموع (٣٣٠/٧)، روضة الطالبين (١٥٠/٣).

(٨) في (ب): وإن.

(٩) لعلها: فقتله.

(١٠) هذه الفقرة ليست في (ب).

(١١) في (ب): اثنين.

(١٢) هكنا صورتها في (أ): صيبه، في (ز): طية.

(١٣) في (ب): فعليه.

١٨٣٨- ولا بأس أن يأكل المحرم لحم صيد^(١) ما لم يصدده^(٢) أو يصاد له^(٣).

١٨٣٩- ولا يأكل حلال ولا حرام صيدًا ذبحه محرّم^(٤).

١٨٤٠- قال: وإن أحرّم رجل وعده صيد قد خلفه في أهله/ (٩٢/ب) فذبحه أهله أو غيرهم.. فعليه الجزاء^(٥)؛ لأنه مقتول في إيساره^(٦) وهو محرم، وإن مات مؤثماً. فهو شبه ذلك^(٧)، وإن سلّم^(٨) حتى يجبل.. فلا بأس بأكله^(٩)؛ لأن أصل اصطلياده^(١٠) كان وهو حلال.

١٨٤١- والاحتياط له إذا أحرّم.. أن يرسل ما كان عنده من صيد^(١١).

١٨٤٢- وإن رمى رجل^(١٢) سهمًا^(١٣) وهو في الحل على صيد في الحل فأصابه في الحل وتحامل الصيد بنفسه حتى مات في الحرم.. لم يؤكل ولم يده، وكذلك الكلب^(١٤).

(١) في (أ) و(ز): يديه.

(٢) في (أ) و(ز): و.

(٣) الأم (٥١٨/٣) المجموع (٣١١/٧).

(٤) في (ب): الصيد.

(٥) في (أ) و(ز): يصد.

(٦) الأم (٥٣٦/٣) بنحوه، المجموع (٣٢٠/٧).

(٧) ذبيحة المحرم ميتة؛ في حق نفسه وفي حق غيره، هذا هو الجديد، وعلى القلم؛ ليست في حق غيره ميتة، وإنما

نُحرّم عليه وحده. المجموع (٣٢٢-٣٢١/٧).

(٨) خلاف المعتمد. انظر: المجموع (٣٣٠-٣٣١/٧).

(٩) في (أ) و(ز): اسارة.

(١٠) أي: يضمّنه. وهو معتمد. انظر: حاشية الإيضاح (ص ٢٠٥).

(١١) في (ب): اسم.

(١٢) خلاف المعتمد، والمعتمد: أنه يلزمه إرساله وإن تخلل. انظر: المجموع (٣٣١/٧) حاشية الإيضاح

(ص ٢٠٥).

(١٣) في (أ) و(ز): امطاده.

(١٤) إن أحرّم وهو مالك لصيد.. لزمه إرساله على الأطهر، والقول الثاني: لا يلزمه.

وعلى وجوب الإرسال، هل يزول ملكه عنه؟ الأطهر: نعم.

انظر: روضة الطالبين (١٥٠/٣) المجموع (٣٣٠/٧) الإيضاح (ص ٢٠٥).

(١٥) في (أ) و(ز): وجلّ.

١٨٤٣- قال وإن أرسل كله على صيد في الحل فلحق الصيد إلى الحرم فاتبعه ^(٦٧) الكلب فقتله في الحرم.. لم يؤكل ولم يده؛ لأن الكلب فعل ^(٦٨).

١٨٤٤- فإن ^(٦٩) رمى بسهم والصيد في الحل فنحامل السهم حتى أصاب في الحرم.. وداه ^(٧٠).

١٨٤٥- ومن سلك على المذبة/ ^(٧١).. أهْلٌ من ذي الحليفة.

١٨٤٦- ومن سلك على الساحل.. أهْلٌ من الجحفة.

١٨٤٧- ومن سلك بجرًا أو غير الساحل.. أهْلٌ إذا حاذى الجحفة.

باب مختصر مختصر الحج ^(٧٢)

١٨٤٨- موسى عن أبي حاتم عن الربيع أحمرنا الشافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: من سلك على المذبة أهْلٌ من ذي الحليفة ^(٧٣).

١٨٤٩- ومن سلك على الساحل أهْلٌ من الجحفة ^(٧٤).

١٨٥٠- ومن سلك بجرًا أو غير (الساحل) ^(٧٥) أهْلٌ إذا حاذى الجحفة ^(٧٦).

(١) في (ب): بسهم.

(٢) أي: وكذلك الحكم لو كان مكان السهم كلبٌ معلّم.

(٣) في (ب): فاتبع.

(٤) انظر: المجموع (٤٤٦/٧).

(٥) في (ب): وإن.

(٦) انظر: المجموع (٤٤٦/٧).

(٧) بعد هذا في (ب): الصلاة، ولم أَعثر على ما سبّاق من تنمة الباب في النسخة (ب).

(٨) نهاية [١٩٢ ص] من (٢).

(٩) هذا الباب بكامله وبشروطه إلا اليسير موجود في الأم (٥٧١/٣-٥٧٥) بعنوان كتاب مختصر الحج الصغير.

ولم أَعثر على هذا الباب في النسخة (ب)، وقد عوضنا الله بكتاب الأم والحمد لله تعالى.

وكل زيادة من «الأم»، أثبتنا في هذا الباب.. أضعنا بين معقوفين بينهما حرم الميم، [هكذا] (٢).

(١٠) الأم (٣٤٨/٣ و٥٧١) المذهب (١٩٦/٧) المجموع (٢٠٠/٧).

(١١) الأم (٣٤٨/٣ و٥٧١) المجموع (٢٠٠/٧).

(١٢) في (أ) و(٢): ساحل، في الأم (٥٧١/٣): الساحل.

١٨٥١- ولا بأس أن يهل من دون ذلك إلى بلده^(٢).

١٨٥٢- وإن جاوز.. رجع إلى ميقاته، فإن لم يرجع.. أهراق دمًا^(٣)، وهي شاة يتصدق بها على المساكين^(٤).

١٨٥٣- وأحب للرجل والمرأة إن كانت حائضًا أو نفساء أن يغتسلا للإحرام^(٥)، (ويأخذ^(٦)) من شعرها^(٧) وأظفارها قبله^(٨)، فإن لم يفعلا وتوضأ.. أجزأها^(٩).

١٨٥٤- وأحب أن يهلا خلف صلاة^(١٠) مكتوبة أو نافلة^(١١)، فإن لم يفعلا وأهلا على غير وضوء.. فلا بأس عليهما^(١٢).

١٨٥٥- وأحب للرجل أن يلبس ثوبين أبيضين جديدين أو غسيلين، والمرأة^(١٣) ثيابًا كذلك^(١٤).

(١) الأم (٣٤٨/٣) ٥٧١) المجموع (٢٠٣/٧) قال في المذهب (٢٠٣/٧): "ومن سلك طريقًا لا ميقات فيه من بر أو بحر.. فمقاته إذا حاذى أقرب المواقيت إليه" قال النووي: "نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب".
(٢) انظر: الأم (٣٤٦/٣) ٥٧١) المجموع (٢٠٥/٧)، وحكي عليه الإجماع، وذكر خلاف داود ثم قال: "وهذا الذي قاله مردود عليه بإجماع من قبله".

وهل الأفضل الإحرام من الميقات أو مما فوقه؟ قولان، والمعتمد: أن الأصل أن يكون الإحرام من الميقات لا من بلده ودورة أهله. كما في المجموع (٢٠٥/٧-٢٠٦) وعزاه إلى البويطي ولم أجده فيه ولعله أخذه من مفهوم هذه الفقرة.

(٣) الأم (٣٤٧/٣) ٥٧١) المذهب (٢١٢/٧-٢١٣) المجموع (٢١٣/٧-٢١٤).

(٤) الأم (٥٧١/٣).

(٥) الأم (٣٦٠/٣) ٥٧١) المذهب (٢١٨/٧) المجموع (٢٢٠/٧).

(٦) في (أ) و(ب): وبأخذ، في الأم: وبأخذنا.

(٧) في الأم: شعورها.

(٨) المجموع (٢٣١/٧).

(٩) الأم (٥٧١/٣).

(١٠) في الأم: الصلاة.

(١١) في المجموع (٢٣٢/٧): "يستحب أن يصلي ركعتين عند إرادة الإحرام، وهذه الصلاة يجمع على استحبابها، قال القاضي حسين والبهقي والمتولي والرافعي وآخرون: لو كان في وقت فريضة فصلًا.. كفى عن ركعتي الإحرام كتحية المسجد تدرج في الفريضة، وفيما قالوه نظر؛ لأنها سنة مقصودة فينبغي أن لا تدرج كسنة الصبح وغيرها".

(١٢) الأم (٥٢٦/٣) ٥٧١).

- ١٨٥٦- ولا بأس عليهما فيما لبسا؛ ما لم يكن مصبوغًا بزعفران أو ورّس أو طيب^(٢).
- ١٨٥٧- 'ولا يلبس الرجل إلا/ إزارًا أو رداءً^(١) أو ثوبًا^(٥) يطرحه كما يطرح الرداء^(٦)، إلا أن لا يجد إزارًا.. فلبس^(٧) سراويل^(٨)، أو لا^(٩) يجد نعلين.. فلبس^(١٠) عفين ويقطعهما أسفل من الكعنين^(١١).
- ١٨٥٨- ولا يلبس ثوبًا غنيطًا، ولا عمامة؛ إلا أن يطرح [ذلك]^(١٢) على كتفه^(١٣) أو ظهره طرْحًا^(١٤).
- ١٨٥٩- وله أن يغطي وجهه، ولا يغطي رأسه^(١٥).
- ١٨٦٠- وتلبس^(١٦) لثرة السراويل والخفين والقميص والخمار، وكل ما [كانت]^(١٧) تلبسه^(١٨) غير محرمة؛ إلا ثوبًا فيه طيب^(١٩).

-
- (١) في الأم: وللمرأة أن تلبس ثيابًا كذلك.
- (٢) الأم (٣٦٩/٣) ٥٧١ والمهذب (٢٢٣/٧) المجموع (٢٢٧/٧).
- (٣) الأم (٣٦٩/٣) ٥٧١ والمهذب (٢٦٤/٧) ٢٨١ المجموع (٢٨٢/٧).
- (٤) في الأم: ويلبس الرجل الإزار والرداء.
- (٥) في الأم زيادة: نظيفًا.
- (٦) الأم (٣٦٦/٣) ٣٧٣ المجموع (٢٦٩/٧) ٢٧٠.
- (٧) في الأم: فلبس.
- (٨) في (أ) و(م): سراويل، في الأم: سراويل.
- (٩) في الأم: وألا.
- (١٠) في الأم: فلبس.
- (١١) الأم (٣٦٦/٣) ٥٧١ والمهذب (٢٧٤/٧) ٢٧٥.
- (١٢) زيادة من «الأم»، وكل زيادة آتت من الأم في هذا الباب أضعها بين معقوفين بينهما حرف الميم، [هكذا]^(٢٠).
- (١٣) في الأم: كتفه.
- (١٤) الأم (٣٦٦/٣) ٣٧١ و٣٧٣ والمهذب (٢٦٩/٧) ٢٧٠.
- (١٥) الأم (٣٧٠/٣) ٥٧١ والمهذب (٢٦٧/٧) ٢٨٠، وستأتي المسألة في باب اختلاف مالك والشافعي من البويطي.
- (١٦) في (أ) و(م): ويلبس، في الأم: وتلبس.

١٨٦١- ولا تغمر وجهها/ (٢) وتغمر (٤) رأسها؛ إلا أن تريد (٥) أن تستر (١) وجهها فتجافي (٧) الخمار، ثم تسدل الثوب على وجهها متجافياً (٨).

١٨٦٢- ويستظل المحرم والغمرمة في القبة والكنيسة (٩) وغيرها (١٠).

١٨٦٣- ويدلان ثيابهما التي أحرمها فيها ويلبسان (غيرها) (١١) (١٢).

١٨٦٤- وإذا مات المحرم.. غُسل بماء وسدر، ولم يقرب طيباً، وكُفّن في ثوبه، ولم يُقَمَّص، وخُمر وجهه، ولم يُخَمَّر رأسه (١٣).

١٨٦٥- وإذا ماتت المحرمة.. غُسلت بماء وسدر، وقمصت، وأزرت، وشد رأسها بالخمار، وكشف عن وجهها (١٤).

١٨٦٦- ولا تلبس (١٥) الغمرمة قفازين ولا برقاً (١٦) (١٧).

(١) في (أ) و(ز): يلبسه، في الأم: تلبسه.

(٢) الأم (٣٦٧/٣) (٥٧١) المجموع (٢٧٦/٧).

(٣) نهاية [ص ١٩٣] من (ز).

(٤) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): وتغمر، في الأم: وتغمر.

(٥) في (أ) و(ز): يريد، في الأم: تريد.

(٦) في (أ) و(ز): يستتر، في الأم: تستتر.

(٧) في (أ) و(ز): فجافي، في الأم: فتجافي.

(٨) الأم (٣٧٠/٣) (٥٧١) المجموع (٢٧٦/٧).

(٩) الكنيسة: شبه هودج يغرر في الغل يستظل به الراكب ويستتر به والجمع كنائس مثل كريمة وكرام. انظر:

المصباح المنير. (ك ن س).

(١٠) الأم (٥٧١/٣) وقال في (٥٢٢/٣): "ويستظل المحرم على الحمل والراحلة والأرض بما شاء ما لم لمس

رأسه"، المجموع (٢٦٧/٧).

(١١) في (أ) و(ز): غيرها، في الأم: غيرها.

(١٢) الأم (٣٧٣/٣) (٥٧١).

(١٣) الأم (٥٢٢/٣) (٥٧١) المجموع (١٦٤/٨) وقال: "يُحِبُّ تَجَنُّبُهُ مَا يُحِبُّ عَلَيْهِ اجْتِنَابُهُ فِي حَيَاتِهِ"، والكاغور

الذي يجعل في الماء الذي يفضل به من الطيب الممنوع، وأما السدر فليس بطيب.

(١٤) الأم (٥٧١/٣) المجموع (١٦٤/٨).

(١٥) في (أ) و(ز): يلبس، في الأم: تلبس.

١٨٦٧- ولا بأس أن يتطلى المحرم والمحرمة بالغالية والشُّوْح^(١) والحمر وما تبقى^(٢) راتحته بعد الإحرام إذا كان الطيب قبل الإحرام^(٣)، وكذلك بتطيان إذا رميا حمرة العقبة وإذا (أخذنا)^(٤) من شعرهما^(٥) قبل الإحرام^(٦).

١٨٦٨- فإذا أهلا؛ فإن شاء.. قرنا، وإن (شاء)^(٧).. أفردا، وإن (شاء)^(٨).. أن يتمتع^(٩) بالعمرة إلى الحج، والتمتع أحب إلي^(١٠).

١٨٦٩- إذا تمتعا أو قرنا.. أجزأهما أن يذبحا شاة، وإن لم يجداها.. صامتا ثلاثة أيام فيما بين أن يهلا بالبح إلى يوم عرفة^(١١)، فإن لم [يصوماها.. لم]^(١٢) يصوما أيام من^(١٣)، وصامتا (ثلاثة)^(١٤) بعد منى بمكة أو في سفرهما (و)^(١٥) سبعة بعد ذلك^(١٦).

(١) في (أ) و(م): برقع، في الأم: برقعا.

(٢) وكلذا الرجل. انظر: الأم (٣/٣٦٩ و٥٧١) المجموع (٧/٢٧٦).

(٣) في (أ) و(م): النصوح، في الأم: النضوح.

(٤) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): يبقى، في الأم: تبقى.

(٥) الأم (٣/٥٧١) المجموع (٧/٢٢٨).

(٦) في (أ) و(م): أخذ، في الأم: أخذنا.

(٧) في الأم: شعورهما.

(٨) الأم (٣/٣٧٩ و٥٧١).

(٩) في (أ) و(م): شاء، في الأم: شاءا.

(١٠) في (أ) و(م): شاء، في الأم: شاءا.

(١١) في الأم: تمتعا.

(١٢) انظر: الأم (٣/٥٧٢).

وقال في الأم (٣/٥٢٤) والمزي (ص ٩٥): "وأحب إلي أن يفردا لأن الكاتب عندنا أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفرد".

وقال الترمذي في سننه (٣/١٧٧) لك: الحج، ب: ما جاء في التمتع (بعد الحديث: ٨٢٤): "قال أبو عيسى:

وأهل الحديث يتنارون التمتع بالعمرة في الحج، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحق".

والمتعمد: أن الأفراد أفضل، والقول الثاني: التمتع أفضل.

وفي المجموع (٧/١٤٢): "قال أصحابنا: وشرط تقدم الأفراد: أن ينج ثم يحتمر في سنة، فإن أخر العمرة عن سنة.. فكل واحد من التمتع والقران أفضل منه بلا خلاف".

(١٣) الأم (٣/٤٨٣).

١٨٧٠- وأختارَ لهما التمتعَ، وأيهما أرادَ أن يحرّمَ^(٥) به.. كفتهما النية وإن (سمياه)^(٦).. فلا بأس^(٧).

١٨٧١- والتلبية^(٨): «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك»^(٩).

١٨٧٢- فإذا فرغ من التلبية.. صلى على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (ب/٩٣) ويسأل الله رصاه والجنة، واستعاذه من سخطه والبار^(١٠).

١٨٧٣- ويكثران التلبية^(١١)، ويجهر بها الرجل صوته ما لم يقدحه^(١٢)، وتخافت بها المرأة^(١٣).

١٨٧٤- وأستحبها^(١٤) خلف الصلوات، ومع الفجر، ومع مغيب الشمس، وعند اضططام^(١٥) الرفاق، والمبوطة، والإصعاد، وفي كل حال أحبها^(١٦).

١٨٧٥- ولا بأس أن يلي على وضوء وعلى غير وضوء، وتلي^(١) المرأة حائضاً^(٢).

(١) الأم (٤٨٥/٣): "فلا أرى أن يصوم أيام منى وقد كنت أراه".

(٢) في (أ) و(ز): ثلاثاً، في الأم: ثلاثة.

(٣) في (أ) و(ز): أو، في الأم: و.

(٤) الأم (٥٧٢/٣) المذهب (١٨٥/٧) المجموع (١٨٦/٧) وما بعدها و(١٩٢/٧).

(٥) في الأم: يُحرّمها.

(٦) في (أ) و(ز): سهيا، في الأم: سميها.

(٧) الأم (٥٧٢/٣) المجموع (٢٣٥-٢٣٦/٧) وقال: "وأما اللفظ بذلك فمستحب".

(٨) في الأم: التلبية وجعلها عنواناً.

(٩) الأم (٥٧٢/٣) وقال في (٥٢٥/٣): "ولا أحب أن يزيد على هذا في التلبية حرصاً إلا أن يرى شيئاً يعجبه فيقول: «لبيك إن العيش عيش الآخرة»" المجموع (٢٥٩/٧).

(١٠) انظر: الأم (٥٢٥/٣ و٥٧٢)، وقال في (٣٩٥/٣): "اتناعاً ومعقولاً"، وانظر: المجموع (٢٥٩/٧-٢٦٠).

(١١) المجموع (٢٥٨/٧).

(١٢) في (أ) و(ز): غير منقوطة، هكذا صورتها في (أ): **لبيكه** - في الأم: يقدحه.

(١٣) الأم (٣٩٢-٣٩٣/٣ و٥٧٢) المجموع (٢٥٩/٧).

(١٤) نهاية [ص ١٩٤] من (ز).

(١٥) في الأم: اضططام، أي: اجتماع، وفي النسخ: اصططام.

(١٦) الأم (٣٩٣/٣ و٥٧٢) المجموع (٢٥٨/٧).

١٨٧٦- ولا بأس أن يغتسل المخرم^(٣)، ويدلك جسده من الوسخ، ولا يدلك رأسه لئلا يقطع^(٤) شعره^(٥).

١٨٧٧- وأحب له الغسل لدخول مكة^(٦).

١٨٧٨- فإذا دخلها.. أحببت له أن لا يخرج^(٧) حتى يطوف بالبيت^(٨).

١٨٧٩- وأحب له إذا رأى البيت أن يقول: «الله أكبر^(٩)»، اللهم رد هذا البيت تشريقاً وتعظيماً وتكريماً^(١٠)، وزد من شرفه وعظمه من حجه أو اعتمره.. تشريقاً وتعظيماً^(١١) وتكريماً وبراً^(١٢).

١٨٨٠- وقال: يستلم الركن الأسود^(١٣)، ويضطجع بثوبه؛ وهو: أن يدخل رداءه من تحت منكبه الأيمن حتى يبرز منكبه، ثم يهرول ثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر، ويمشي أربعة^(١٤).

(١) في (أ) و(ب): ولي، في الأم: وتلي.

(٢) الأم (٣٩٥/٣) و(٥٧٢) المجموع (٢٥٨/٧).

(٣) في الأم: الرجل.

(٤) في (أ): بلا نقط لأول حرفين، في (ب): ينقطع. في الأم: يقطع

(٥) الأم (٣٦٣/٣) و(٥٧٢) المجموع (٣٧٧-٣٧٦/٧).

(٦) الأم (٣٦٤/٣) و(٥٤١) و(٥٧٢) المجموع (٥/٨).

(٧) لعلها يعرج كما في الأم (٥٤١/٣). لكن في الأم (٥٧٢/٣): فخرج

(٨) الأم (٥٧٢/٣) وفي (٥٤١/٣) و(٥٤١) ذكر أن أول ما يبدأ به الطواف، المجموع (٦/٨).

(٩) ليس في الأم لمظ التكبير (الله أكبر)، وفي المجموع (١٢/٨): "قال القاضي أبو الطيب في كتابه المبرد: التكبير عند رؤية الكعبة لا يعرف للشافعي أصلاً، قال: ومن أصحابنا من قال: إذا رآها كبر، قال القاضي: هذا ليس بشيء".

(١٠) في الحديث وفي الأم (٤٢٢/٣) و(٥٤١) زيادة: (ومهاة).

(١١) ليست في الأم (ط رفعت) وموجودة في ط ب لواق واحد في النسخ المنقوطة ط.

(١٢) انظر: الأم (٥٧٣/٣) و(٤٢٢-٤٢٣) "قال الشافعي: فاستحب للرجل إذا رأى البيت أن يقول ما حكيت، وما قال من حسن.. أجزأه إن شاء الله تعالى".

وفي الأم (٥٤١/٣): "وإذا رأى البيت قال: «اللهم زد هذا البيت تشريقاً وتعظيماً وتكريماً ومهاة وزد من شرفه وعظمه وكرمه من حجه أو اعتمره تشريقاً وتعظيماً وتكريماً ومهاة وبراً، اللهم أنت السلام ومنك السلام فحِثْنَا رَبَّنَا بِالسَّلامِ". وينحوه في المهذب (١٠/٨) وأقره في المجموع (١٢-١١/٨).

(١٣) الأم (٤٢٦/٣).

١٨٨١- ويستلم الركن اليماني والحجر، ولا يستلم غيرها^(٣).

١٨٨٢- فإن كان الزحام (كثيراً)^(٤).. مضى فكر ولم يستلم^(٥).

١٨٨٣- وأجبت أن يكون أكثر كلامه في الطواف: «ربنا آتانا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار»^(٦).

١٨٨٤- فإذا فرغ.. صلى حلف الشفام، أو حبت^(٧) نيسر ركعتين؛ قرأ فيهما بأم القرآن و ﴿قُلْ﴾ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ ﴿و﴾ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وما قرأ به مع أم القرآن.. أجره^(٨).

١٨٨٥- ثم يصعد على الصفا صعوداً لا يتوارى عنه البيت، ثم يكر ثلثاً، ويقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده، صديق وعده، ونصر وعده، وهزم الأحزاب وحده، لا إله إلا الله، تخلصن له الدين، ولو كره الكافرون»^{(٩)(١٠)}.

(١) في الأم: أربعا.

(٢) الأم (٤٤٤/٣) ٥٤١ و ٥٧٣ المجموع (١٧/٨-١٨).

(٣) الأم (٤٢٨/٣) ٥٤٢ و ٥٧٣ المجموع (٤٧/٨) وأما التقبيل فخاص بالحجر الأسود.

(٤) في (١) و(٢): كثير، في الأم: كثيرا.

(٥) انظر. الأم (٥٧٣/٣) وقال في (٤٣٣/٣): "وأحب أن يستلم الرجل إذا لم يؤذ ولم يؤذ بالراحام ويدع إذا أؤذي أو أذى بالراحام ولا أحب الزحام إلا في بدء الطواف وإن زاحم ففي الآخرة"، وانظر: المجموع (٤٦/٨).

(٦) انظر: الأم (٤٣٦/٣) ٥٤٢ و ٥٧٣، وقال في الحاروي الكبير (١٤٢/٤): "فأما الدعاء في الرمل.. فيستحب أن يقول: «اللهم اجعله حسناً مروراً وذنباً مغفوراً وصحياً مشكوراً»، ويقول في الأربعة الباقية: «اللهم اغفر لي، وارحمني، واعف عما تعلم، وأنت الأعز الأكرم، ربنا آتانا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار»، حكاية المزني في جامعته الكبير". وكذا في المجموع (٦٠/٨).

(٧) في الأم: وشيئاً، ط بولاق وإحدى النسخ ظ: أو شيئاً.

(٨) الأم (٥٤٢/٣) ٥٧٣ و ٧٢/٨ المجموع (٧٤).

(٩) نهاية [ص ١٩٥] من (٢).

(١٠) انظر: الأم (٥٧٣/٣) وذكر في (٥٤٣/٣) أنه يقول: "الله أكبر الله أكبر الله أكبر وشه الحمد، الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما هدانا وأولانا ولا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت

١٨٨٦- ثم يدعو/ في أمر الدين والدنيا، ويعيد هذا الكلام بين أضعاف كلامه حتى يقول ثلاث مرات^(١).

١٨٨٧- ثم يهبط (عن)^(٢) الصفا، فإذا كان دون الليل الأخضر الذي في ركن المسجد بنحو من ستة أذرع.. عدا حتى يحاذي المبلين للتقابلين بقاء المسجد ودار العباس، ثم يظهر على الروة (جهده)^(٣) حتى يبدو له البيت إن بدا له^(٤).

١٨٨٨- ثم يصنع عليها مثل ما صنع على الصفا، وما دعا به عليهما^(٥).. أجزأه حتى يكمل الطواف بينهما سبعاً يبدأ بالصفا وينتتم بالروة^(٦).

١٨٨٩- (أ-) فإن كان متعمداً.. أخذ من شعره، وأقام حلالاً^(٧).

١٨٩٠- فإذا أراد الشوْجَه إلى (مِنَى)^(٨).. تَوَجَّهَ يوم الروية قل الظهر، فطاف بالبيت سبعاً للوداع، ثم أَهْلَ بِالْحَجِّ تَوَجَّهًا مِنَ الْمَسْجِدِ^(٩).

١٨٩١- ثم أتى مِنَى فَصَلَّى بِمَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ^(١٠).

١٨٩٢- ثم غدا منها إلى عرفة فَزَلَّ حيث شاء^(١١).

بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا

الله ولا تعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون"، المجموع (٩٢/٨).

(١) الأُمُّ: ٥٤٣/٣ و ٥٧٣ المجموع (٩٢-٩٣/٨) وأصبح الوجهين أنه يعيد الدعاء ثلاثاً.

(٢) في (أ) و(ب): على، في الأُم: عن.

(٣) في (أ) و(ب): بهذه، في الأُم: جهده.

(٤) الأُمُّ: ٥٤٣/٣ و ٥٧٣ المجموع (٩٣/٨).

(٥) في الأُم: عليها.

(٦) الأُمُّ: ٥٤٣/٣ و ٥٧٣ المجموع (٩٣/٨).

(٧) الأُمُّ: ٥٤٦/٣ و ٥٧٣ المجموع (١٠٧/٨).

(٨) في (أ) و(ب): عرفة، في الأُم: من.

(٩) الأُمُّ: ٥٧٣/٣ المجموع (١٠٨/٨) وقال في المجموع (١١١/٨): "يستحب لمن أحرم من مكة وأراد الخروج

إلى عرفات أن يطوف بالبيت ويصلي ركعتين ثم تفرج، نص عليه الشافعي في البويطي".

(١٠) الأُمُّ: ٥٧٣/٣ المجموع (١١١/٨).

(١١) الأُمُّ: ٥٧٣/٣ المجموع (١٣١/٨) "يصح التوقف في أي جزء كان من أرض عرفات لإجماع العلماء".

- ١٨٩٣- وأختر له أن يشهد الظهر والعصر مع الإمام ويقف قريباً منه ويدعو^(١) ويجهد^(٢).
- ١٨٩٤- فإذا غابت الشمس.. دفع وسار على (هَيْتِهِ)^(٣) حتى يأتي المزدلفة فيصلي بها المغرب والعشاء والصبح^(٤).
- ١٨٩٥- ثم يبعث فيقف ثم يدعو^(٥) [ويدفع]^(٦) قبل أن تطلع الشمس، إذا أسفر إسفاراً بيناً^(٧).
- ١٨٩٦- ويأخذ حصاً حمرة واحدة سبع حصيات فيرمي حمرة العقبة وحدها بمن^(٨).
- ١٨٩٧- ويرمي من بطن المسيل، ومن حيث رمى.. أجزأه^(٩).
- ١٨٩٨- ثم قد حُلَّ له ما قد حرم عليه، إلا النساء^(١٠).

قال الإمام النووي في المجموع (١١٤/٨): "وأما ما يفعله معظم الناس في هذه الأزمان من دخولهم أرض عرفات قبل وقت الوقوف فخطأ وبدعة ومنازعة للسنّة. والصواب أن يمشوا بمنزلة حتى تزول الشمس ويغتسلوا بها للوقوف فإذا زالت الشمس ذهب الإمام والناس إلى المسجد المسمى مسجد إبراهيم صلى الله عليه وسلم".

أما قبل الزوال: فالسنة أن لا يدخل أرض عرفات إلا بعد أن يصلي صلاتي الظهر والعصر بمجموعتين. وانظر: المجموع (١٣٣/٨).

- (١) في (أ): ويدعوا، في (ج) والأُم: ويدعو.
- (٢) الأُم (٥٧٣/٣).
- (٣) في (أ) و(ج): هَيْتِهِ، في الأُم: هَيْتِهِ.
- (٤) الأُم (٥٧٣/٣) المجموع (١٥٠/٨ و ١٥٧).
- (٥) في الأُم: يدعو.
- (٦) الأُم (٥٧٣/٣) المجموع (١٥٧/٨-١٥٨).
- (٧) الأُم (٥٧٣/٣-٥٧٤) المجموع (١٥٤/٨).
- (٨) الأُم (٥٧٣/٣-٥٧٤) المجموع (١٦٩/٨) وفيه: "فجعل مكة عن يساره ومن عن يمينه ويستقبل العقبة ثم يرمي".
- (٩) انظر: الأُم (٥٧٤/٣).

وما ذكره هنا خلاف المتمد، وهو مبني على اعتبار أن الحلق استباحة محظور لا نسك، وعلى أن التحلل الأول يحصل بأحد اثنين؛ الرمي أو الطواف، وهذا خلاف المتمد، والمتمد: أن الحلق نسك، وأن التحلل الأول يحصل بأثنين من ثلاثة؛ الرمي والحلق والطواف.

١٨٩٩- ويلى حتى يرمي جرة العقبة بأول حصاة، ثم يقطع التلبية^(١).

١٩٠٠- فإذا طاف بالبيت سبعاً وبين الصفا والمروة سبعاً.. فقد حل له النساء^(٢).

١٩٠١- (ب-) وإن كان قارئاً أو مفرداً.. فعليه أن يقيم عمرماً بحاله^(٣)، ويصنع ما وصفت^(٤)، غير أنه إذا كان قارئاً أو مفرداً.. أجزأه^(٥) إن طاف قبل مى [و]^(٦) بين الصفا والمروة أن يطوف بالبيت سبعاً واحداً بعد عرفة؛ فيحل^(٧) له النساء، ولا يعود إلى الصفا والمروة، وإن لم يطف قبل مى.. فعليه^(٨) (ب/٩٤) بعد عرفة أن يطوف بالبيت سبعاً وبين الصفا والمروة سبعاً^(٩).

١٩٠٢- وأحب له أن يفتسل لرمي الجمار والوقوف بعرفة والمزدلفة^(١٠)، وإن لم يفعل وفعل عمل المحج كله على غير وضوء.. أجزأه؛ لأن الخائض تفعله^(١١) إلا الصلاة والطواف بالبيت؛ لأنه لا يفعله إلا طاهر^(١٢) (٢).

وفي المجموع (٢٠٣/٨): "قال الشافعي والأصحاب: للحج شلّان، أول وثان، يتعلقان برمي جرة العقبة والخطى وطواف الإفاضة، هذا إن قلنا: الخلق نسلك، وإلا.. فيتعلقان بالرمي والطواف، وأما التحريم فلا مدخل له في التحلل، فإن قلنا: الخلق نسلك.. حصل التحلل الأول باثنين من الثلاثة، فأَيُّ اثنين منها أتى بهما.. حصل التحلل الأول، سواء كانا رمياً وحلقاً، أو رمياً وطوافاً، أو طوافاً وحلقاً، ويحصل التحلل الثاني بالعمل الباقي من الثلاثة، وإن قلنا: الخلق ليس بنسلك.. لم يتعلق به التحلل، بل يحصل التحللان بالرمي والطواف أليهما فعله.. حصل به التحلل الأول، ويحصل الثاني بالثاني".

(١) الأم (٥٢٦/٣) و(٥٧٤) المهذب (١٦٥/٨) المجموع (١٧٠/٨).

(٢) انظر: الأم (٥٧٤/٣)، وهذا بناء على غير المعتمد أن التحلل الثاني يكون بالرمي أو الطواف، وأن الخلق ليس بنسلك وإنما هو استباحة للقدوم وسعيه -إن سعى- بخلاف المتمتع فإنه يحل كما ذكر قبل فقرات. المجموع (٢٠٣/٨).

(٣) أي: بعد طوافه للقدوم وسعيه -إن سعى- بخلاف المتمتع فإنه يحل كما ذكر قبل فقرات. المجموع (١٠٨/٨).

(٤) أي: من الأعمال التي وصفها للمتمتع والتي تبدأ بيوم التروية، إلا أن المتمتع يحرم في يوم التروية ثم يذهب إلى منى، وأما المفرد والقارن.. فلأنهما محرمان، فلا يحتاجان إلى إحرام جديد. انظر: المجموع (١٠٨/٨).

(٥) نهاية (ص ١٩٦) من (٢).

(٦) في (أ) و(و) و(ز): وإن، في الأم: أن.

(٧) في الأم: تحل.

(٨) تكررت كلمة (فعليه) في (أ).

(٩) الأم (٥٦٦/٣) و(٥٧٤) المجموع (١٠٣/٨).

(١٠) الأم (٣٦٤/٣).

- ١٩٠٣- فإذا كان^(١) يوم النحر فذبح شاة وجبت عليه.. تصدق بجلدها ولحمها ولم يجبس منها شيئاً، وإن كانت نافلة.. تصدق منها وأكل وجبس^(٢).
- ١٩٠٤- ويذبح في أيام من كلها ليلاً ونهاراً^(٣).
- ١٩٠٥- ويرمي كل واحد منهما بسبع^(٤).
- ١٩٠٦- ولا يرميها حتى تزول الشمس في شيء من أيام من كلها^(٥).
- ١٩٠٧- والنهار أحب إلي من الليل^(٦).

(١) في (أ) و(ب): يفعله، في الأم: تتمعه.

(٢) في الأم: طاهراً.

(٣) الأم (٣١٠/٣) ٣٦١ و ٣٦٤ و (٥٧٤) المذهب (٢١٨/٧) المجموع (٢٢٢/٧).

(٤) في (الأم) زيادة: بعد.

(٥) الأم (٥٧٤/٣) المجموع (٣٩٩/٨) غيره أولى.

(٦) الأم (٥٧٤/٣) المجموع (٣٥٨/٨) لكن يكره الذبح ليلاً.

(٧) الأم (٥٥٦/٣) وسقطت الفقرة من الأم من الباب المتعائل مع البويطي. المجموع (٢١٠/٨).

(٨) الأم (٥٥٦/٣) وسقطت الفقرة من الأم من الباب المتعائل مع البويطي. المجموع (٢١١/٨).

(٩) اتصلت هذه الجملة في الأم بقوله: "ويذبح في أيام من كلها ليلاً ونهاراً"، بحكم سقوط ما بينهما من الأم فصارت هكذا: (ويذبح في أيام من كلها ليلاً ونهاراً والنهار أحب إلي) وعلى هذا الاعتبار فهي صحيحة كما مر في التعليق على تلك الفقرة.

وأما بالنسبة لرمي الجمار بالليل فإنه قال في الأم (٥٥٨/٣): "ومن نسي رمي حجرة من الجمار نهاراً.. وماها ليلاً ولا فدية عليه".

وفي المنهاج (ص ٢٠٣): "ويدخل رمي التشریق بزوال الشمس، ويخرج بغروبها، وقيل: يبقى إلى الغجر".

وانظر: روضة الطالبين (١٠٧/٣) المجموع (٢١١/٨).

أما رمي اليوم الأخير: فينتهي وقته بغروب شمسه بلا خلاف.

وفي الإيضاح (ص ٤٠٦): "إذا ترك شيئاً من الرمي نهاراً.. فالأصح أنه يتداركه فزيمه ليلاً أو فيما بقي من أيام التشریق، سواء تركه عمداً أو سهواً، وإذا تداركه فيها.. فالأصح أنه أداء لا قضاء... وإذا قلنا بالأصح أن المتدارك أداء لا قضاء كان تعيين كل يوم للمقدار المأمور به وقت اختيار وفضيلة كأوقات الاختيار للصلاة".

١٩٠٨- ويرمي الجمار أيام من كلها وهي ثلاث كل واحدة منها سبع، ولا يرميها حتى تزول^(١) الشمس في شيء من أيام من كلها بعد يوم النحر^(٢).

١٩٠٩- وأجِبْ إذا رمى أن يُكَبَّرَ مع كُلِّ حصاةٍ^(٣).

١٩١٠- ويتقدم عن الجمرة الدنيا حيث يرى الناس يقفون، فيدعو ويطلب قدر قراءة سورة البقرة، ويصنع ذلك عند الجمرة الوسطى، ولا يفعل عند جرة العقبة^(٤).

١٩١١- وإن أخطأ فرمى الحصاتين^(٥) في مرة^(٦) واحدة.. فهي حصاة واحدة حتى يرمي سبع مرات^(٧).

١٩١٢- ويأخذ حصا الجمار من حيث يتيسر إلا من موضع نجس أو مسعد أو من (الجمار)^(٨)، فلا يكره له أن يأخذ من هذه المواضع^(٩).

١٩١٣- فيرمي بمثل حصا الخذف وهو أصغر من الأنامل^(١٠).

١٩١٤- ولا بأس أن يظهر الحصا قبل أن يحمله^(١١) ^(١٢).

(١) في (أ) و(ز) يزول، في الأم: تزول.

(٢) الأم (٥٧٤/٣).

(٣) الأم (٥٧٤/٣) المجموع (٢١٠/٨): وقال: "يُكَبَّرُ غَيْبَ كُلِّ حصاةٍ".

(٤) الأم (٥٧٤/٣) المجموع (٢١٠/٨).

(٥) في الأم: حصاتين.

(٦) هكذا صورتها في (أ): خَصَاةٍ شَتْنَيْنِ، في (ز): بقدة، بلا نقط، في الأم: مرة.

(٧) الأم (٥٧٤/٣) المجموع (١٧٩/٨).

(٨) في (أ) و(ز): الحما، في الأم: الجمار.

(٩) الأم (٥٧٤/٣) وقال في (٥٥٦/٣): "وإن رماها هذا كله.. أكرهه" وفي المجموع (١٧٨/٨) أن المذهب أنه

يستحب أخذها من مردقة، وفي المجموع (١٧٢/٨) أنه يكره -كراهة تنزيه- الرمي بأربعة أنواع من

الحجر: ١- الحجر المأخوذ من الحلي، ٢- الحجر المأخوذ من مسجد في الحرم، ٣- الحجر النجس، ٤-

الحجر الذي رمي به.

(١٠) الأم (٥٧٤/٣) المجموع (١٧١/٨).

(١١) في (أ) و(ز): تحمله، في الأم: يحمله.

(١٢) الأم (٥٧٤/٣) المجموع (١٥٦/٨).

١٩١٥- فإن تعجل في يومين بعد يوم النحر.. فذلك له^(١).

١٩١٦- وإن غابت له^(٢) الشمس من (اليوم)^(٣) الثاني.. أقام حتى^(٤) يرمي الجمار من يوم الثالث بعد الزوال^(٥).

١٩١٧- وإن تابع^(٦) عليه رميان بأن ينسى أو يغيب^(٧).. فعليه أن يرمي، فإذا فرغ منه.. عاد فرمى رمياً ثانياً، ولا يرمي بأربع عشرة في موقف واحد^(٨).

١٩١٨- وإذا صدر وأراد الرحيل عن مكة.. طاف بالبيت/ سبعاً يودع به البيت يكون آخر كل عمل بعمله، فإن خرج ولم يطف.. بعث شاة فتذبح عنه^(٩).

١٩١٩- والرجل وللرأة في هذا سواء إلا الحائض؛ فإنها تصدر بغير وداع البيت (إذا)^(١٠) طافت الطواف الذي عليها^(١١).

١٩٢٠- وأحب له إذا ودع البيت أن يقف في المنزلة وهو ما بين الركن والباب فيقول: «اللهم [إن]^(١٢) البيت بيتك، والعدو عدك، وابن عدك، وابن أمك، حملني على ما سحرت لي من حلقك

(١) الأم (٥٧٤/٣) المجموع (٢٢٧/٨) قال: "وهذا يجمع عليه".

(٢) ليست في الأم.

(٣) في (أ) و(ز) و(ح): يوم، في الأم: اليوم.

(٤) نهاية [ص ١٩٧] من (ز).

(٥) انظر: الأم (٥٧٤/٣) المجموع (٢٢٧/٨) وقال: "ولو رحل فغرت الشمس وهو سائر في من قبل انفصاله منها فله الاستمرار في السير ولا يلزمه المبيت ولا الرمي".

(٦) هكذا موردها في (أ): "يُتَابَعُ"، في (ز): بلا نقط، في الأم: تابع.

(٧) في (أ) و(ز) و(ح): بلا نقط، في الأم: يغيب.

(٨) الأم (٥٧٤/٣) المجموع (٢١٣/٨) لأنه ينتشرط في الرمي الترتيب بين الحمرات، فيبدأ بأدول ثم الوسطى ثم الكرى.

(٩) انظر: الأم (٤٥٨/٣) و(٥٧٥).

وفي قول: إن طواف الوداع مستحب وهو نصه في الإملاء. فإن رجع ليطوف.. سقط عنه الدم، ما لم يبلغ مسافة القصر عن مكة.. فلا يسقط. انظر: المجموع (٢٣٣/٨).

(١٠) في (أ) و(ز): وإفاء، في الأم: إذا.

(١١) الأم (٤٥٨/٣-٤٥٩ و(٥٧٥).

فإن ظهرت قبل مفارقة بناء مكة.. لزمها العود، وإلا.. فلا. انظر: المجموع (٢٣٤/٨).

حتى سيرتني في بلادك، وبلغتني بعمتك حتى أعتني على قضاء ماسكك، فإن كنت رضية عني فاردد عني رضى، وإلا فَمَنْ^(١) الآن، قبل أن تأى^(٢) عن بيتك داري، هذا (أوان)^(٣) انصراحي إن أذنت لي^(٤) عمر مُسْتَبْدِلٌ بك ولا بيتك ولا راعب عك ولا عن بيتك، اللهم فاصحبي بالعافية في (بدي)^(٥) والعصمة في ديتي وحسن^(٦) مُقْلِي، وارزقي طاعتك أبداً^(٧) ما أبقيتني^(٨)، وما راد.. أجزاءه إن شاء الله^(٩).

(١) هذا أجود الأوجه فيها، أي: بضم الميم وتشديد النون، وفيها وجه: فَمِنْ، أي: بكسر الميم وتشفيف النون وفتحها. انظر: المجموع (١).

(٢) في (أ) و(م) و(ن): (بنا) بلا نقط، في الأم والمهذب: تأى.

(٣) في (أ) و(م) و(ن): "أو"، في الأم والمهذب: "أوان".

(٤) في (أ) و(م) و(ن): "في أنه"، في الأم والمهذب: "إن أذنت لي".

(٥) في (أ) و(م) و(ن): بدي، في الأم والمهذب: بدي.

(٦) في الأم والمهذب: وأحسن.

(٧) ليست في الأم ولا في المهذب.

(٨) في الأم: أحسيتني

(٩) الأم (٥٧٥/٣) المهذب (٢٣٨/٨) المجموع (٢٣٨/٨-٢٣٩).

كتاب البيوع

الفصل^(١): البيوع من ضربين^(٢)

١٩٢١- حدثنا موسى بن هلال رَحِمَهُ اللهُ قَالَ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ^(٣) قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ،

قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٤): ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ^(٥) إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْزَةً

عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] /^(٦).

١٩٢٢- وهى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن يوع تراضى بها المتبايعان، مثل: الملامسة^(٧)،

والمناذبة^(٨)، والغرر، والدين بالدين^(٩).

(١) الكلمة غير واضحة، وهذا هو الاحتمال الأكبر لها.

(٢) هذا الباب في [٣٥/أ] من (ب).

(٣) هكذا جاء الإسناد هنا بإسقاط أبي حاتم الرازي "من بين الربيع وموسى".

(٤) في (ب): عز وجل.

(٥) كتب في (ب) إلى هنا، ثم قال: الآية.

(٦) نهاية [١٩٨ص] من (٢).

(٧) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: البيوع، ب: بيع الملامسة، (٢١٤٤)، ومسلم ك: البيوع، ب: إبطال بيع

اللامسة والمناذبة، (١٥١٢).

(٨) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: البيوع، ب: بيع المناذبة، (٢١٤٦)، ومسلم ك: البيوع، ب: بيع الملامسة

والمناذبة، (١٥١١).

(٩) وهو ما روي عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ. رواه

الدارقطني (٧١/٣) والحاكم (٥٧/٢) وصححه على شرط مسلم، والبيهقي (٢٩٠/٥).

قال الحافظ: "تفرد به موسى بن عبيدة، وقال أحمد بن حنبل: لا تمل عندى الرواية عنه، ولا أعرف هذا

الحديث عن غيره، وقال أيضاً: ليس في هذا حديث يصح، لكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين،

وقال الشافعي: أهل الحديث يوهنون هذا الحديث". اهـ. من التلخيص الجبير (٧١/٣).

وقال في البلوغ (ص ٢٦١: ٧١١): "رواه إسحاق والبخاري بإسناد ضعيف".

١٩٢٣- وأباح رسول الله ﷺ بيعاً تراعى [بها] المشايعة، مثل: البيع المضمون إلى أجل معلوم، وبيع الصبر والتمار القائمة، فلا يجوز بيع غير هذين البيعين؛ 'بيع مضمون' بصفة^(٦) إلى [أجل] معلوم، وبيع عين يراها، فذلك جائز^(٧).

١٩٢٤- [قال الشافعي]: وإن اشتراها قبل أن يراها -ولو وصفت له فلم يخالف^(٨)-.. كان البيع باطلاً من قبل أنه اشترى ما لم ير^(٩)، ووقع البيع على عهول/ (٩٥/ب) وغرر، فلا يجوز^(١٠).

١٩٢٥- وقال أهل العراق: من اشترى شيئاً حاضراً فلم يره.. فالبيع ثابت، وله الخيار بعد أن يراه، إن شاء.. أخذه، وإن شاء.. رده^(١١).

١٩٢٦- وقال مالك بن أنس: من^(١٢) اشترى شيئاً حاضراً؛ فإن كان وصف له فوجده على الصفة.. لزمه ذلك، وإن كان على غير الصفة.. رده^(١٣).

١٩٢٧- وقال الشافعي: وإنما أبطلنا هذا حين لم يمر فيه الصفة.. من قبل أن الصفة إما تكون^(١٤) في سنة رسول الله ﷺ في الشيء المضمون [الذي] على صاحبه أن يأتي به من جميع

(١) في (أ) و(م): مضموناً.

(٢) هكذا صورتها في (أ): **صَفَهِ**، في (ب): بصفة، في (م): نصفه.

(٣) الأم (٦٤/٤) روضة الطالبين (٣٦٤/٣).

(٤) أي: إن اشترى ما وُصِفَ له قبل أن يراه.. فالبيع باطل، حتى لو تبين له بعد الرؤية أن الوصف مطابق للواقع، وعبارة الإمام الغزالي: "استقصاء الوصف في المبيع الغائب.. لا يقوم مقام الرؤية" اهـ. من الخلاصة (ص٢٦١).

(٥) في (ب): يرى.

(٦) كما في الأم (٧٣/٤) وهذا هو بيع العين الغائبة والحاضرة التي لم تجزَّ واختاره المزني (ص١١٠)، والقول الثاني: وهو قوله في التلمذ والإمام والصرف من الجديده: يصح بيع الأعيان الغائبة وهو قول الأئمة الثلاثة كما في الحاوي الكبير (١٤/٥) وروضة الطالبين (٣٧٠/٣) وبه عرو القول الأول للويعطي. وانظر: المساجح (ص٢١٢).

(٧) انظر: بدائع الصنائع (١٦٣/٥) الهناية وفتح القدير والعناية (٣٣٥/٦).

وكان الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ يقول بخيار الرؤية. الأم (٧٣/٤).

(٨) في (ب): إن.

(٩) انظر: المدونة (٢٥٥/٣) الإشراف (٤٣٣/٢) الكافي لابن عبد البر (٦٧٨/٢) الشرح الكبير للدردير (٢٤/٣).

الأرض، مثل السلم إلى أجل، والشيء إذا كان بعينه ولو وصفه ثم ضاع^(٦٢).. لم يكن عليه غيره، فذلك افرقا عندنا، [و] من قبل أن الصعة لا تحيط بالشيء إحاطة الطر؛ لأنه قل شيء بوصف إلا خالف بعد النظر^(٦٣).

١٩٢٨- وإذا كان يمكن فيه الطر.. لم يبرئه إلا بالطر.

١٩٢٩- وكل شيء رآه^(٦٤) رجل^(٦٥) ثم اشتراه بعد الرؤية.. فهو جائز ما لم ينتقل عن صفته الأولى، فإن تحول عن الصفة^(٦٦) الأولى.. فهو بالخيار إن شاء أخذه وإن شاء تركه^{(٦٧) (٦٨)}.

١٩٣٠- وكان يقول: البيعان^(٦٩) بالخيار ما لم يفرقا بأبدانهما، أو يكون بينهما عن خيار؛ وهو أن يقول الرجل للرجل بعد تباعه^(٧٠) قل أن يفرقا: «احتر نفاذ^(٧١) البيع أو الترك» فأيهما احتار.. لزمه^(٧٢).

١٩٣١- وإن لم يفرقا بأبدانهما، ولم يخر إيفاء البيع، وأعتق المتابع العبد قبل التفريق.. فالعق باطل، ولو تفرقا فوجب^(٧٣) له العبد بذلك البيع.. لم يلزمه؛ لأنه أعتقه قبل أن يجب له^(٧٤).

(١) في (أ) و(م): يكون.

(٢) هكذا صورهما في (أ): صحح، في (م): صاح.

(٣) الأم (٧٣/٤).

(٤) في (أ) و(م): براء.

(٥) في (ب): الرجل.

(٦) في (ب): صفته.

(٧) نهاية [ص ١٩٩] من (م).

(٨) الأم (٧٦/٤) روضة الطالبين (٣٧١/٣-٣٧٢) المنهاج (ص ٢١٢) مغني المحتاج (١٨/٢-١٩).

هذا إن كان المبيع مما لا يتغير في مثل تلك المدة غالباً، وإلا.. فالبيع باطل، فإن كانت المدة محتملة للأمرين.. فالأصح الصحة كما في الروضة.

(٩) في (ب): الباعان.

(١٠) في (ب): أن يبايعه.

(١١) في (ب) و(م): اتفاد.

(١٢) الأم (٩/٤) المنهاج (ص ٢١٩) روضة الطالبين (٤٣٩/٣).

(١٣) في (ب): فاجوب.

١٩٣٢- ووقت الخيار عند الشافعي^(٢): -الذي يجوز للمرئ [أن] يشترطه - ثلاثة أيام^(٣)، على حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الْمَصْرَاءِ^(٤).

١٩٣٣- وإذا ابتاع الرجل الطعام فطز إلى قبضة مه.. لم يجز؛ لأنه قد يضيع^(٥) فلا يعرف الشهود ذلك إلا بالصفة^(٦).

١٩٣٤- وإذا باع طعاما بغير مكيال العامة [المعروفة].. فالبيع باطل من قبل أن السكيل / يصع ويهلك فلا يدري [كم] قدره^{(٧)(٨)}.

(١) قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في الأم (١٠/٤): "إن كان المشتري أمة فأعتقها المشتري قبل التعرف أو الخيار فاعتار البائع تقضى البيع.. كان له ذلك، وكان عتق المشتري باطلاً؛ لأنه أعتق ما لم يتم له ملكه، وإذا أعتقها البائع.. كان عتقه جائزاً؛ لأنها لم تملك عليه ملكاً يقطع الملك الأول عنها إلا بتفرق بعد البيع أو خيار" وكذا في المزني (ص ١١١). ومفهومه أن إعتاق المشتري يصح إن لم يبطل البائع البيع؛ لأنه سكت عن هذه الصورة واشترط في إبطال الإعتاق أن يبطل البائع البيع.

والمعتمد: أن العتق موقوف؛ فإن تم العقد.. بان نفوذه، وإلا.. فلا، هذا إن كان الخيار لهما. أما إن كان الخيار للبائع وحده.. فإن فسخ البيع.. لم ينفذ، وكذا إن تم على الأصح، وإن كان للمشتري وحده.. فينبذ إعتاقه على جميع الأقوال. وروضة الطالبين (٤٥١/٣-٤٥٢).

(٢) زاد هنا في (ب): ثلاثة أيام.

(٣) اختلاف الميراثيين من الأم (٢٢٦/٨) المزني (ص ١١١) المنهاج (ص ٢١٩-٢٢٠) وروضة الطالبين (٤٤٤/٣).

(٤) وهو ما رواه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «من ابتاع شاة مصراة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وود معها صاعاً من تمر، متفق عليه؛ أخرجه البخاري لك: لبيع، ب: النهي للبائع أن لا ينفذ الإبل، (٢١٤٨)، ومسلم لك: البيوع، ب: حكم بيع المصراة، (١٥٢٤/٢٤) واللقطه، وليس عند البخاري لفظ: "الخيار ثلاثة أيام"، ولكنه ذكرها تعليقا فقال: "وقال بعضهم عن ابن سيرين: صاعاً من طعام وهو بالخيار ثلاثاً".

(٥) في (ب): تضع.

(٦) وهذا في السلم. الأم (٢٠١/٤-٢٠٢) قال في المنهاج (ص ٢٣٩) في السلم "ويشترط معرفة العاقلين الصفات وكذا غيرها في الأصح"، قال في معني المحتاج (١١٥/٢) "أي: معرفة عدلين غير العاقلين".

(٧) الأم (١٨٨/٤) المزني (ص ١٣٣) المنهاج (ص ٢٣٧) معني المحتاج (١٠٨/٢) وهذا في السلم.

(٨) بعد هذا في (ب): السلف قال الشافعي والسلف يسمى الموضع الضخم...

البيع أيضاً^(١)

١٩٣٥- قال الضائعي: وإن اشترى رجل [من رجل] صبرة [على أها]^{(٢) (٣)} مائة كُرٍّ فلم يصب إلا خمسين.. فهو خسر، إن شاء.. أخذها بحصتها^(٤)، وإن شاء.. فسمح البيع^(٥).

١٩٣٦- ولو اشترى ثوباً بثوب، أو عبداً بعبد، أو^(٦) أي عرض ما كان، ثم وجد بأحدهما عيباً^(٧)، فإن كان قائماً.. ردّه، وإن كان فائتاً مستهلكاً.. رجع بقيمة ما في يديه^{(٨) (٩)}.

١٩٣٧- فإن اختلفا في القيمة.. فالقول قول الذي هلك في يديه مع يمينه؛ لأنه مدعى عليه، والبيئة على صاحب الثوب؛ لأنه مدعي.

(١) هذا الباب في (٣٨/ب).

(٢) زيادة من تكلمة المجموع مع أنه لم يصرح أنه نقل اللفظ من الوبيطي وعلى كل حال فهي زيادة يقتضها النص.

(٣) "الكُرُّ بالضم: يكثُر لأهل العراق، ومنه حديث ابن سيرين: إذا بلغ الماء كُرًّا.. لم يحل لجسأ... الكُرُّ: سِتَّة أَوْ ثَمَانٍ جِمار، وهو عند أهل العراق سِتُّون قَفِيزاً، القَفِيز: ثَمَانِي مَكَاكِيل، والمَكْوَك: صَاع ونصف، قال الأزهري: والكُرُّ من الـ ١٥٠ الحساب: اثنا عشر وسقاً، كُرٌّ وسق سِتُّون صاعاً، أو أَرْبَعُونَ إِردَنًا، نحسب أهل مصر، كما قاله ابن سيده". ٨١. من تاج العروس (٣٠/١٤).

وهو في وقتنا الحاضر يساوي: (١٥٦٦,٧٥ كيلو غرام).

انظر: لسان العرب (١٣٧/٥)، الإيضاحات العصرية (ص ١٠٨).

(٤) في (أ) و(ب): وبحصتها.

(٥) الذي اعتمده النووي والرافعي عدم الصحة، أما السبكي فاعتمد الصحة، قال في روضة الطالبين (٣٦٨/٣): "إن خرج كما ذكر.. صح البيع، وإن خرج زائداً أو ناقصاً.. ففيه قولان؛ أظهرهما: لا يصح لتعدد الجمع بين الأمرين، والثاني: يصح؛ لإشارته إلى الصورة وبلغ الوصف" أي لتعدد الجمع بين بيع الجملة وبيع التفردة. وانظر: العزيز (٤٩/٤) وأسنن المطالب (١٧/٢).

وما في الوبيطي ذكره السبكي في تكلمة المجموع (٥٨٨/١١) وعزاه إليه ثم قال: "فهذا النص يرد القول بالبطلان يقتضى الصحة إما قطعاً كما قال العراقيون، وإما أنه الراجح". وانظر: المهذب (٥٨٢/١١) فإنه قطع بالصحة وهي طريقة العراقيين في المسألة.

(٦) في (أ) و(ب): و.

(٧) في (أ) و(ب): عيب.

(٨) في (ب): ثوبه.

(٩) روضة الطالبين (٤٧٤/٣-٤٧٥).

١٩٣٨- وإن اشترى سلعة^(١) وما عيب ثم حدث عنده عيب آخر.. لم يرد^(٢) عليه أبداً^(٣)، ويرجع بقيمة العيب^(٤) من قبل أنه لا يقدر أن يرد مثل ما أخذ أبداً لما حدث عنده^(٥).

١٩٣٩- [قال] وإن اشترى وما عيب، ثم حدث عنده عيب آخر، ثم صح العيب الذي حدث عنده.. فله أن يرده^(٦).^(٧)

١٩٤٠- وقال^(٨) أبو يعقوب [وأبو محمد]: وإن باعه.. فكذلك^(٩).

١٩٤١- و[قد] قيل: لا شيء له^(١٠) [في العيب] إذا باعه^(١١)/^(١٢).

١٩٤٢- [وإن اشترى سلعة وما عيب فماتت أو أعتقه.. فإنه يرجع بقيمة العيب]^(١٣)/^(١٤).

(١) ليست في (٢).

(٢) في (ب): يرده.

(٣) أي: قهراً، أما لو رضي المتبايعان بالرد.. فلا مانع. روضة الطالبين (٤٨٢/٣).

(٤) أي: الأرض، "وهو: جزء من مجيء، نسبته إليه.. نسبة ما نقص العيب من القيمة لو كان سليماً والأصح: اعتبار أقل قيمته من يوم البيع إلى القبض". قاله في المنهاج (ص ٢٢١).

(٥) الأم (٤٨٢/٧) وجاء في المزني (ص ١٢٢): "لأن يرضى البائع أن يقبلها ناقصة فيكون ذلك له، إلا إن شاء المشتري حسبها ولا يرجع بشيء" الخلاصة (ص ٢٧٩-٢٨٠) روضة الطالبين (٤٨٢/٣).

(٦) في (أ) و(ز): يرد.

(٧) وسحقه: فيما لو لم يعلم بالعيب القديم إلا بعد زوال العيب الجديد، وإلا.. فليس له الرد من قبل أن الرد على الفور. معني المحتاج (٥٨/٢).

(٨) في (أ) و(ز): قال.

(٩) المعتمد أنه لا يمتنع الرد إن باعه، وهو مرادها فيما يظهر. انظر: الخلاصة (ص ٢٧٩) روضة الطالبين (٤٧٥/٣).

(١٠) في (أ) و(ز): عليه.

(١١) أي: من الأرض. انظر: اختلاف الجرائين من الأم (٢٢٨/٨-٢٢٩) المزني (ص ١٢٢).

وهو المشهور: ولم لا يرجع؟ قال ابن أبي هريرة: لأنه ما أيس من الرد، فيما عاد إليه فرده، وهو نصه في اختلاف الجرائين. وانظر: روضة الطالبين (٤٧٥/٣).

(١٢) نهاية [ص ٢٠٠] من (ز).

(١٣) انظر: المزني (ص ١٢٢) روضة الطالبين (٤٧٤/٣).

(١٤) بعد هذا في (ب): الشركة قال الشافعي ولا يجوز الشركة إلا بالدنانير....

باب بيع حبل الحيلة^(١)

١٩٤٣- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: ولحق رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيع حبل الحيلة^(٢)، وكان ذلك بيعاً يتناعه أهل الحاهلية، وذلك أن الرجل [كان] يتنازع الحرور إلى أن تنزع الباقية ثم تنزع^(٣) التي في بطنها، وبهذا نأخذ^(٤).

١٩٤٤- وهذا من بيع الغرر، وقد لحق [البي] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [عه].

١٩٤٥- [ولحق] رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيع اللحم بالخيوآن^(٥)، وروي عنه أنه [قال]: ولا يباع حي يميت^(٦).

١٩٤٦- وقال الشافعي: لا يباع حي يميت من جنسه، ولا من غير جنسه، لا تباع^(٧) شاة ميتة بطير حي، ولا طير حي بيعت ميت، ولا لحم موضوع بطير حي^(٨).

(١) هذا الباب موجود في (ب) في: (٩٩/ب) تحت عنوان (العجماء خيار)!!.

(٢) متفق عليه؛ أخرجه البخاري لك: البيوع، ب: بيع الغرر وحبل الحيلة، (٢١٤٣)، ومسلم لك: البيوع، ب: تحريم بيع حبل الحيلة، (١٥١٤).

(٣) في (ب): ينتج.

(٤) أي: أن يبيع بثمن مؤجل إلى أن يلد ولد هذه الدابة. انظر: المزني (ص ١٢٨) المهاج (ص ٢١٥).

وله صورة أخرى: أن يبيع نتاج التاج، أي ولد نتاج هذه الدابة. روضة الطالبين (٣/٣٩٨).

(٥) في (ب): اللحم باللحم.

(٦) رواه الشافعي في الأم (١٦٦/٤) عن مالك، وهو عنده في الموطأ (٢/٦٥٥: ٦٤-٦٦) عن سعيد بن المسيب مراسلاً.

وجاء من حديث الحسن عن سمرة عند الحاكم (٣٥/٢) والبيهقي (٢٩٦/٥)، وقال البيهقي: "هذا إسناد صحيح، ومن أثبت جماع الحسن البصري من سمرة بن سمرة بن جندب.. عُدَّة موصلاً، ومن لم يشبهه.. فهو مرسلٌ جَدُّ انضمامٍ إلى مرسل سعيد بن المسيب والقاسم بن أبي بزة وقول أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ".

(٧) أخرجه الشافعي في الأم (١٦٧/٤) بلفظ: "لحق أن يباع حي يميت"، ومن طريقه البيهقي (٢٩٦/٥) وفي المعرفة (٨/٦٥-٦٦) وقال: "فهذا مرسل قد انضم إلى مرسل ابن المسيب فوكده".

(٨) في (أ) و(ب): النقاط غير واضحة، في (٢): يباع.

(٩) يقصد باللحم الموضوع: ما كان بعد سلق الشاة من اللحم المفصول عن الجلد.

ويقصد بالشاة المذبوحة: ما ذبح وكان في جلده قبل أن يسلك.

ويقصد بالميت: المذبوح، لا ما مات حتف أنفه.

- ١٩٤٧- ولا بأس أن يباع ما لا يؤكل لحمه من الأحياء باللحم الموضوع^(١).
- ١٩٤٨- ولا يباع بالشاة المذبوحة؛ لأن الشاة المذبوحة والطيء المذبوح^(٢) لا يدرى كيف^(٣) لحمه^(٤)، لأنه مغيب، ولا يدرى كم^(٥) (٩٦/ب) يخرج من الحلد والريش ويدخله بيع الغرر^(٦).
- ١٩٤٩- فأما^(٧) اللحم الموضوع بالحيوان الذي لا يؤكل لحمه.. فلا بأس^(٨)، وما يؤكل لحمه.. فلا^(٩).

وهنا مسائل:

- ١- بيع اللحم بالحيوان من جنسه: كلحم جزور يجوز، ولحم شاة بشاة.. وهذا غير جائز بلا خلاف عندنا، ومال المري إلى الحوار وعلقه بشرطين، أن لا ينبت الحديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن يكون هناك من قال به عن يمتد بخلافه، لأن التحريم مروي عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: الأم (١٦٦/٤) المزني (ص ١١٦) روضة الطالبين (٣٩٦/٣) تكملة المجموع (٤٧٣/١٠) ٤٧٥٥) مغني المحتاج (٢٩/٢).
- ٢- بيع اللحم بالحيوان من غير جنسه: كلحم جزور بشاة، ولحم بقرة بجوز.. والمتعمد عدم الجواز. واختلف الأصحاب في حكاية المذهب؛ فالطريقة التي اعتمدها الرافعي والنووي: أنها على قولين، وما رجحه السبكي: أنها على قول واحد. انظر: الأم (١٦٦/٤) المزني (ص ١١٦) روضة الطالبين (٣٩٦/٣) تكملة المجموع (٤٧٥/١٠) مغني المحتاج (٢٩/٢).
- ٣- بيع اللحم بالحيوان غير المأكول، كبيع لحم شاة بسمار. فيها قولان: الأظهر: عدم الجواز وهو نصه في الأم (١٦٨/٤)، والثاني: الجواز وهو نصه هنا في البويطي كما سيأتي بعد سطور. انظر: التنبيه (ص ٩٢) المهذب (٤٧٧/١٠) تصحيح التنبيه (٢٩٤/١) روضة الطالبين (٣٩٦/٣) تكملة المجموع (٤٧٧/١٠-٤٧٨) مغني المحتاج (٢٩/٢). تذكرة التنبيه (٩٧/٣) تحرير الفتاوى (١٢٠/١).
- (١) وهو خلاف المتعمد كما تقدم، ونقل السبكي هذه العبارة في تكملة المجموع (٤٧٨/١٠) وقال: "قال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في البويطي في باب حبل الحبله..." ثم ذكرها.
- (٢) في (ب): المذبوحة.
- (٣) في (ب): كم.
- (٤) في (ب): لحمها.
- (٥) في (أ) و(م): يعلم كيف.
- (٦) لا يجوز بيع الشاة المذبوحة في حلدائها مطلقاً؛ لأنه في حكم العائب، لا بدراهم ولا حيوان مأكول ولا بغير مأكول.
- قال السبكي بعد أن عزاه للبويطي في تكملة المجموع (٤٧٩/١٠): "ولا اختصاص له بذلك، صرح الأصحاب بأنه لا يجوز بيع اللحم في الجلد مطلقاً قبل السلق، ولا الجلد أيضاً".

١٩٥٠- وقد قيل^(٤١): لا^(٤٢) يباع [لحم] حيوان مما يؤكل لحمه و[مما]^(٤٣) لا يؤكل^(٤٤).

باب الصرف^(٤٥)

١٩٥١- موسى عن الربيع قال الشافعي: لا^(٤٦) يجوز للرجل^(٤٧) أن يصارف رجلاً ذهباً [بذهب] ويشتري عند المصارفة على^(٤٨) أن يبيعه ويشتري منه كل دينار زاد له أو عليه بدراهم؛ لأن الصيغة جمعت الصرف والمصارفة^(٤٩) وذلك مجهول بحصة^(٥٠) المصارفة^(٥١) من حصة الصرف^(٥٢).

(١) في (ب): وأما.

(٢) هذا تكرار لما سبق، وهو خلاف المتعمد.

(٣) أي: فلا يجوز، وقد سبق.

(٤) في (أ) و(م): وقد قال، والمثبت من (ب) وتكملة المجموع.

(٥) في (أ) و(م): ولا.

(٦) في تكملة المجموع: ومما، وفي (ب): محتملة، هكذا صورتها في (ب): فصل.

(٧) وهو المتعمد. ونقل هذه الفقرة السبكي في تكملة المجموع (٤٧٨/١٠) وعزاها للبوطي.

(٨) بعد هذا في (ب): "الاستواء قال الشافعي لم يبيعه صلى الله عليه وسلم عام سبي أو طاس..."

(٩) هذا الباب في (ب): (٣٨/أ).

(١٠) في (ب): ولا.

(١١) في (ب): لرجل.

(١٢) ليست في تكملة المجموع.

(١٣) في (ب): المضاربة.

(١٤) كأنها في (ب): لحصة.

(١٥) في (ب): المضاربة.

(١٦) وهو مفهوم ما في الأم (٥٩/٤)، وقال السبكي في تكملة المجموع (١٥٣/١٠): "ورأيت في مختصر

البوطي ما يقتضي أن الصرف: اسم لبيع أحد التقدين بالآخر، والمصارفة: اسم لبيع النقد بجنسه؛ فانه قال:

«لا يجوز أن يصارف ذهباً بذهب ويشتري عند المصارفة أن يبيعه أو يشتري منه كل دينار زاد بدراهم؛ لأن

الصيغة جمعت الصرف والمصارفة، وذلك مجهول بحصة المصارفة من حصة الصرف". وفي النص تصحفت

(الصيغة) إلى (الصيغة)، وفيه اختلاف يسير.

١٩٥٢- وإذا صارف رجل رجلاً بغير شرط فزاد لأحدهما شيء^(١) أو نقص فأراد أن يأخذ بالزيادة ورقاً أو يبيعهما^(٢)/^(٣) بذلك.. فلا بأس، إذا كانت المصارفة^(٤) في صفقة واحدة، والصرف وقع على الزيادة في صفقة واحدة، فلذلك أجزناه^(٥).

١٩٥٣- وإن^(٦) صارفه خمسين قطعاً^(٧) وخمسين صحاحاً بمائة صحاح.. فلا^(٨) يجوز؛ لأن الخمسين القطع^(٩) حصته^(١٠) من أمانة الصحاح أقل من ثمنها فيدخل في ذلك التفاصيل^(١١)، والنص مقسوم^(١٢) عليهما^(١٣)، وهو مثل رجل اشترى عبداً وثوباً بمائة دينار^(١٤)/^(١٥).

١٩٥٤- ولو اشترى مائة دينار قطعاً^(١٦) بمائة [كلها]^(١٧) صحاح.. فلا بأس^(١).

(١) في (ب): شيئاً.

(٢) في (ب): يفسخها.

(٣) نهاية [ص ٢٠١] من (ز).

(٤) في (ب): المضاربة، في (ز): المصافاة.

(٥) الأم (٥٩/٤).

(٦) في (ب) وتكملة المجموع: وإذا.

(٧) في (ب): قطاعة، في تكملة المجموع: قطاعة، والمراد أهما: مكسرة.

(٨) في (ب): ولا.

(٩) في (ب) وتكملة المجموع: القطاع.

(١٠) في (أ) و(ز): حصّة.

(١١) أي: أن وزن الخمسين المكسرة لا يماثل الخمسين الصحيحة، فالتفاضل حاصل بينهما، لأن ثمنها في هذا البيع خمسين صحيحة، ولكن حصتها أقل من ذلك. تراجع

(١٢) في تكملة المجموع: مقوم.

(١٣) في (أ) و(ز): عليها.

(١٤) فتوزع المائة عليهما بقدر قيمة كل واحد منهما.

(١٥) وهي من صور مسألة (مد عبوة ودرهم). نهاية المطلب (٧٩/٥) المهاج (ص ٢١٤) روضة الطالبين

(٣٨٧/٣) تكملة المجموع (٢٥٨/١٠).

ونقل الفقرة مع عزوها في تكملة المجموع (٢٤٣-٢٤٢/١٠).

وانظر في قاعدة (مد عبوة): أسن الطالب في شرح روض الطالب (٢٥/٢).

(١٦) في (ب): قطاع، في تكملة المجموع: قطع.

(١٧) زيادة من (ب)، ليست في تكملة المجموع.

١٩٥٥- وقد قيل: يجوز خمسين^(١) [قطاعاً]^(٢) وخمسين^(٣) صحاحاً^(٤) بمائة صحاح^(٥).

١٩٥٦- ومن باع شيئاً جزافاً^(١).. فلا يجوز له أن يستثنى منه شيئاً، قلَّ أو كثر، واحتج بأنه: لو أخذت المكيلة.. لم يدر^(٢) كم يبقى، واحتج بالصبرة؛ إذا اشترى صبرة واشتني منها شيئاً فأخذه^(٣).. لم يجر، وإنما أفسدته إذا أخذ مه شيئاً^(٤) لأنه لا يعرف قدر ما بقي^(٥).

(١) نهاية المطلب (٨٠/٥) وقال: "فالبيع صحيح، إذ لم يتحقق اختلاف جنس، ولا اختلاف نوع في واحد من الشقين"، ونقل السبكي الفقرة معزوة في تكملة المجموع (٢٤٣/١٠).

(٢) في تكملة المجموع: خمسون.

(٣) وهي موجودة في تكملة المجموع أيضاً.

(٤) في تكملة المجموع: وخمسون.

(٥) في (أ) و(م): صحاح.

(٦) وهو مذهب الحنفية: انظر: التجريد للتدوري (٢٣٦٨/٥) الهداية (١٥١/٧) فتح القدير (١٥١/٧) والعناية (١٥١/٧) وما في الثلاثة الأخيرة هو في صورة (بيع درهم صحيح ودرهمين مكسرين بدرهمين صحيحين ودرهم مكسر)، قال المرغيناني في الهداية (١٥١/٧): "وجهه: تحقق المساواة في الوزن"، وقال ابن المقام: "وإنما جاز للمساواة في الوزن والجودة، فالصحة ساقطة الاعتبار".

قال الشافعي في الإملاء: "خالف بعض الناس في هذا فقال: لا بأس أن يضم الحشف إلى الرديء ثم يشتري بكليهما محرمة، وقال: لا بأس بالذهب بالذهب متفاضلاً إذا دخل واحداً منهما فليس" نقلاً عن تكملة المجموع (٢٤٣/١٠). وفي الأم (٤١٧/٧) "قال الربيع: إذا قال: «بعض الناس».. فهم المشرقيون".

تنبيه: في طبعة المطيعي/الإرشاد سقطت (إلى) بعد كلمة (الحشف)، وهي مثبتة في طبعة شركة علماء الأزهر، التي صورتها دار الفكر وهي فيها في (٣٢٥/١٠)، ولعل في كلا العبارتين سقط، لكن المعنى واضح. ونقل السبكي الفقرة معزوة إلى البويطي في تكملة المجموع (٢٤٣/١٠ و ٢٥٨-٢٥٩) وقال في (٢٥٩/١٠): "وهذا القول.. الظاهر أن المراد منه قول بعض الأئمة المتقدمين، كما ذكره في الإملاء، وليس بقول للشافعي، فلذلك لا يحكى عن الشافعي خلاف في ذلك.

وهل هو من نقل الشافعي أو البويطي؟ ظاهر كلام القفال.. الثاني؛ فإنه قال: ما حكى البويطي أنه يجوز.. فليس بشيء، والأقرب: أنه من كلام الشافعي؛ لأنه في الإملاء، ووافق القفال على أن ذلك من كلام البويطي صاحب التلخيص، وجعله عائداً إلى جميع صور اختلاف النوع في التمر والنقد، وقد حكى وجه في طريقة الخراسانيين -روي عن حكاية صاحب التقريب وغيره- أن صفة الصحة في محل المساحة ورأى أن التفاوت في الصحة لا يضر".

وانظر: نهاية المطلب (٧٩/٥).

وصاحب التقريب هو: أبو الحسن القفال بن الإمام أبي بكر القفال الكبير. ت: نحو ٤٠٠هـ.

١٩٥٧- [و] قال مالك: ومن باع ثماراً واستثنى منها مكيلة.. فلا بأس فيما بينه وبين الثلث^(٧).

١٩٥٨- قال الشافعي: والقبض في البيوع [والصرف.. ضربان^(٨)]:

١٩٥٩- أ- كل ما كان يتقل؛ مثل: الصُّبْر، والعُروض، أو يوزن أو يكال.. فقبضه الكيل والانتقال والوزن^(٩)/^(١٠).

١٩٦٠- ب- وكل ما [كان] لا يتقل؛ مثل: ^(١١)الدور والأرضين والعبد والحيوان.. فقبضه أن يُخْلَى صاحبه بينك وبينه، لا يحول^(١٢) بينك وبينه هو ولا غيره، ويقول: «قبض»، فيقول: «قد قبضت»^(١٣)/^(١٤).

١٩٦١- قال مالك [بن أس]: العرْبَةُ أن يهب الرجلُ للرجل من حائطه تمر نخلات يأكلها، فلا بأس بأن يشتريها رب الحائط بتمر^(١٥) إلى الحذاء، إذا كان حرصها أقل من خمسة أوسق، ولا يجوز أن يشتريها^(١٦) غير صاحب الحائط الذي وهبها له^(١٧).

(١) أما إن كان شيئاً معلوم القدر.. فيجوز الاستثناء منه لانتفاء العلة.

(٢) في (ب): يدري.

(٣) في (ب): يأخذ.

(٤) في (ب): شيء.

(٥) في (ب): يمتن.

(٦) الأم (١٢٥/٤) روضة الطالبين (٣٦١/٣) مفيي المحتاج (١٦/٢).

(٧) انظر: الموطأ (٦٢٢/٢).

(٨) في المخطوط: "والصر ضربين"، بدون الناء، وبالباء قبل النون.

(٩) الأم (١٤٥/٤).

قال السبكي في تكملة المجموع (٢٠٨/١٠): "قال في مختصر البويطي في باب الصرف: والقبض من البيوع كل ما كان يتقل مثل الصيد والعروض أو يوزن ويكال.. فقبضه الكيل والانتقال والوزن".

(١٠) نهاية (٩٧/١) من (أ).

(١١) في (ب): من.

(١٢) في (ب): يجوز.

(١٣) الأم (٢٩٥/٤). أسن المطالب (٨٥/٢-٨٦). لكنهما علما العبد والحيوان مما ينقل، بخلاف البويطي.

(١٤) نهاية [٣٨/١] من (ب).

(١٥) في (ب) و(د): بتمر.

١٩٦٢- قال الشافعي: والغريئة أن يشتري الرجل الرطب بتمر نقذاً^(١) ما كان حرصه أقر من خمسة أوسق يأكله رطباً^(٢).

١٩٦٣- ومن صرف دنائير^(٣) صفقة واحدة^(٤) فأصاب منها درهماً رديئاً؛ فإن^(٥) كان ذلك الرديء^(٦) من سوء^(٧) الفضة.. فإنه بالخيار في حبسه ويتم الصرف بينهما^(٨)، وإن كان زيفاً.. لم يكن له حبسه، وصرف الدنانير كلها مفسوخاً من قبل أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: وهاء وهاء^(٩)، [و]^(١٠) قد افرقا قبل أن يتم بيعهما^(١١)؛ لأنه صرف بالفضة، فأخذ شماساً^(١٢).

(١) في (م): يشرعها.

(٢) الموطأ (٦٢٠/٢ و ٦٥٠) المدونة (٢٨٤/٣) (٢٥٨/١٠) ط السعادة.

(٣) في (أ): نقد، في (م): نفذ.

(٤) الأم (١١٥/٤) وجاء في الجواهر النقية (ص ٢٤٨): "العرايا وهي: بيع الرطب على النخل خرمصاً -أي: تخميصاً بتقدير الجفاف-، بتمر على الأرض كلها، أو العنب على الشجر بزيب على الأرض كذلك، ولا تختص بتجاوزها الفقراء.. ولا تجوز العرايا إلا في الرطب والعنب". وانظر: المنهاج (ص ٢٣٣) معني المحتاج (٩٣/٢-٩٤).

(٥) في (ب): دنائير.

(٦) نهاية (ص ٢٠٢) من (م).

(٧) في (م): وإن.

(٨) في (أ): الردي، والنقط فوق الباء، في (م): الردي، هكذا صورتها في (ب): الرطب الرديء.

(٩) في (أ) و(م): سواء، في (ب): سوء، لعلها (سوء) لأن في الأم: قبح الفضة.

(١٠) وقال في الأم (٥٧/٤): "وله رده، فإن رده.. رد البيع كله، لأنهابيعة واحدة" المزني (ص ١١٥) الخاوي الكبير (١٤٠/٥).

إن وقع الصرف على ما في الذمة فخرج بعضه رديئاً معيماً.. فله الاستبدال وله الرضا به. روضة الطالبين (٤٩٨/٣) أسنى المطالب (٧٦/٢).

وإن وقع الصرف على معيئين فخرج بعضه رديئاً معيماً.. فله الخيار، وليس له الاستبدال، وله الفسخ في اللعب والإجازة في الباقي يختص على القول بتجاوز تفرق الصفقة. روضة الطالبين (٤٩٧/٣) أسنى المطالب (٧٦/٢).

(١١) رواه البخاري ك: البوع، ب: ما يذكر في بيع الطعام والحكوة، (٢١٣٤)، ومسلم ك: المساقاة، ب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، (١٥٨٦)، قال عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «الورق بالذهب ربا إلا هاء وهاء...».

١٩٦٤- وكذلك لو صارفه فأخذ منه ثوبًا بدرهم قبل أن يقبضه.. لم يجز إلا أن يتم الصرف ويقبضه ويفترقان^(٢) عن تمام ثم يشتري بعد^(٣).

١٩٦٥- وقد قيل: إذا أصاب زائفًا ما بينه وبين صرف دينار.. لم ينتقض إلا صرف دينار.

١٩٦٦- وقد قيل: ينتقض^(٤) من الصرف بمصدة الرديء قيراطًا^(٥) كان أو أقل أو أكثر، ولا ينتقض^(٦) صرف الجميع؛ لأن لكل جزء من ذلك حصّة من الصرف^(٧).

١٩٦٧- [قال الربيع: ينتقض الصرف كله، وبه يأخذ الشافعي].

١٩٦٨- ومن اشترى من رجلٍ متاعًا جملة^(٨) مما لا يكال ولا يوزن فوجد بعضه^(٩) عيبًا.. برده جميعًا أو يأخذه جميعًا، وإن كان مما يكال أو يوزن.. فهو خير؛ إن شاء.. أخذ الجيد بمصته ورد ما بقي^(١٠).

(١) في (أ) و(ب): بينهما.

(٢) الأ: (٥٧/٤) الخاري الكبير (١٤٠/٥) وقال في روضة الطالبين (٤٩٧/٣): "وإن حرح بعض هذه الصمة.. لم يصح العقد فيه، وفي الباقي قولاً تفريق الصفة"، أي: أنه يصح العقد بالباقي بقسطه. كما في أسن المطالب (٧٦/٢).

إن وقع الصرف على ما في الذمة فخرج زيفًا نحاسًا أو شوه غير النقد.. فالعقد باطل. روضة الطالبين (٤٩٨/٣) أسن المطالب (٧٦/٢).

وإن وقع الصرف على متعينٍ حرح بعضه زيفًا نحاسًا أو شوه غير النقد.. بطل العقد فيه، وسمح في الباقي بخصته على القول بجواز تفريق الصفة، وله الخيار. روضة الطالبين (٤٩٧/٣) أسن المطالب (٧٦/٢).

(٣) في (ب): ويفترقان.

(٤) قال في الأم (٥٧/٤): "وإذا صرف الرجل شيئًا لم يكن له أن يفارق من صرف منه حتى يقبض منه".

(٥) في (ب): إن.

(٦) في (ب): ينتقض.

(٧) في (أ) و(ب): قيراطان.

(٨) في (ب) و(ب): ينتقض.

(٩) وهو قول الإمام مالك رحمه الله كما في المدونة (٣/٣)، جاء في المزني (١١٥ص): "ومن أجاز بعض الصفة.. رد المبيع من الدراهم بخصتها من الدينار" وكان المزني يميل إلى هذا. وانظر: الخاري الكبير (١٤٠/٥-١٤١).

(١٠) هكنا صورناها في (أ): حمله، هكنا صورناها في (ب): لا، في (ب): حمله.

باب السلف

١٩٦٩- موسى عن الربيع قال الشافعي: والسلف^(٣) أن يسمى^(١) الموضع الصحيح^(٥) الذي لا يختلف^(٦) ما سلف/(٩٧/ب) فيه في الوقت الذي سلف فيه، [و] أن يكون موجوداً من طئه، فإن^(٧) كانت قرية ضخمة لم يختلف^(٨) ذلك فيها قط^(٩) في ذلك الوقت.. فالسلف^(١٠) جائز أن يسمى قرية بعينها^(١١)

١٩٧٠- وغيره يقول: حتى يكون^(١٢) الموضع الذي سلف^(١٣) فيه.. لا يختلف^(١٤) ما سلف فيه في وقته وغير وقته، في^(١٥) شتاء، وصيف، أن يكون موجوداً ذلك الشيء^(١٦).

-
- (١) في (ب): بعضها.
 - (٢) بعد هذا في (ب): "اليوم أيضاً"، وقد تقدم.
 - (٣) في (أ) و(م): السلف.
 - (٤) في (ب): يسمى.
 - (٥) (م): الضخم، في (ب): الصخم.
 - (٦) في (أ) و(م): بلا نقط لأولها، في (ب): يختلف، بلا نقط لأول حرفين.
 - يختلف، أي: يتغير، ومنه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: خَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ. انظر: معجم مقاييس اللغة (٢/٢١٠ ط. هارون).
 - والمعنى: أن المسلم فيه يغلب على الظن وجوده، ولا يفقد في الغالب من ذلك المكان، وقد استعمل هذا اللفظ في الأم كثيراً.
 - (٧) في (ب): وإن.
 - (٨) في (أ) و(م): يختلف، في (ب): يختلف، بلا نقط لأول حرفين.
 - (٩) في (ب): فله.
 - (١٠) في (ب): والسلف.
 - (١١) فتشترط القدرة على تسليمه عند وجوهه، بأن يغلب على الظن وجوده عند الخلل، فلا يسلم في منقطع لدى الخلل، ولا فيما يعز وجوده ويندر. الأم (٢٨١/٤) روضة الطالبين (١٥/٤).
 - (١٢) في (ب): تكون.
 - (١٣) في (ب): يسلف.
 - (١٤) في (ب): بلا نقط لأولها.
 - (١٥) في (ب): وفي.

- ١٩٧١- ويحتاج مع [هذا] أن يُسمَّى^(٢٢) المكيال^(٢٣)،
 ١٩٧٢- والمكان الذي يقبض^(٢٤) [فيه]^(٢٥)،
 ١٩٧٣- والوقت^(٢٦) الذي يقبض فيه، ويسمى^(٢٧) أوّل الشهر أو كذا^(٢٨) وكذا يومًا مضى من الشهر^(٢٩).
 ١٩٧٤- ويصفّ الطعام حديث عام وعتيق عام^(٣٠)،
 ١٩٧٥- ويصف [القمح]، أبيض مدورًا، أو^(٣١) أسمر^(٣٢) مدورًا، وطويلًا^(٣٣) وجنسه^(٣٤)،
 ١٩٧٦- فإن ترك شيئًا من هذا.. فالسلف فاسد^(٣٥)،^(٣٦)

-
- (١) وهو مذهب الخنفة؛ فيشترط عندهم أن يكون المسلم فيه موجودًا من حين العقد إلى حين الخلل. مختصر الطحاوي (ص ٨٦) بدائع الصنائع (٢١١/٥) فتح القدير (٩٠/٧).
 (٢) في (أ): النقطة فوق الباء، في (ب) و(ز): يسمى.
 (٣) أي: أو الميزان أو الذراع أو العدة، كلّ شيء بما يناسبه، ويعلم به مقداره. الأُم (١٨٦/٤) ١٨٨ وروضة الطالبين (١٤/٤).
 (٤) غاية [ص ٢٠٣] من (ز).
 (٥) الأُم (٢٠٦/٤) روضة الطالبين (١٣-١٢/٤) المنتهاج (ص ٢٣٦) وفيهما أنّ المذهب: وجوب بيان محل التسليم إن أسلم في موضع لا يصلح للتسليم، أو كان يصلح ولحملة مؤنة، وإلا.. فلا.
 (٦) غاية [٣٥/أ] من (ب).
 (٧) في المخطوط: ويسمى.
 (٨) في المخطوط: كدي.
 (٩) فيشترط أن يكون الأجل معلومًا، فإن لم يكن له أجل.. كان حالًا. الأُم (١٨٦/٤) ١٨٨ وروضة الطالبين (٧/٤).
 (١٠) في (ب): عتيق عام أو حديث عام.
 (١١) الأُم (١٩٠/٤) ٢٠٦ وروضة الطالبين (٢٣/٤).
 (١٢) في (ب): مدورًا و.
 (١٣) في (أ): أَسْمَرًا. في (ب) و(ز): أَسْمَر.
 (١٤) في (ب): وطويل.
 (١٥) الأُم (٢٠٦/٤) روضة الطالبين (٢٣/٤).
 (١٦) في (أ) و(ز): فاسدًا.

١٩٧٧- وإن أسلف في موضع يخلف^(٦) فيه ما سلف في حينه^(٧).. فالسلف فاسد^(٨) وإن^(٩) وجد ذلك في حينه^(١٠).

١٩٧٨- واحتج بأنه لا يجوز أن يشتري طعاما بعينه بصمعة^(١١)، وبطل فيه البيع [فإن أن يتفرقا] كما أبطلته^(١٢) في السلم؛ لأنه يمكن أن لا يوجد [في السلم]، فيكون مرة بيعاً، ومرة بطل البيع^(١٣).

١٩٧٩- ولا يجوز السلم إلا بالقد قبل أن يتفرقا^(١٤).

١٩٨٠- فإن^(١٥) بقي من السلم درهم [من الصفقة].. فالسلم فاسد^(١٦).

١٩٨١- وقد قيل: يفسد منه بقدر^(١٧) الدرهم^(١٨) (١٩) (٢٠).

(١) الأم (١٨٩/٤ و ٢٠٦) روضة الطالين (٧/٤ و ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٥).

(٢) في (أ) و(م): بلا نقط لأوفاً، في (ب): يخلف.

(٣) هكذا صورتها في (أ): جنبه، في (م): بلا نقط، إلا لما قبل الماء فلها تاء.

(٤) في (أ) و(م): فاسداً.

(٥) في (ب) زيادة: أسلف في موضع.

(٦) هكذا صورتها في (أ): حبي، في (م): بلا نقط.

(٧) هكذا صورتها في (أ): الحبي، هكذا صورتها في (ب): ^{بعضه}، في (م): يصنه.

(٨) في (ب): أبطله.

(٩) أي: لو جاز السلم فيه وهو محتمل الوجود.. لكان الأمر على جهالة: أ يوجد.. فتمت السلم، أم لا يوجد..

فيكون السلم باطلاً.

(١٠) الأم (١٨٨/٤ و ١٨٩) العزيز (٣٩١/٤) روضة الطالين (٤/ مغني المحتاج (١٠٢/٢).

(١١) في (أ) و(م): وإن.

(١٢) خلاف المعتمد، كما سيأتي.

(١٣) في (أ) و(م): قدر.

(١٤) في (أ): الدراهم. في (ب) و(م): الدرهم.

(١٥) وهو المعتمد، كما في العزيز (١٤١/٤ و ١٤٢ و ٣٩١) وروضة الطالين (٤٢٣/٣ و ٤٢٤ و ٣/٤)، وذكرنا

أن تعريق الصمعة في الانتهاء إن لم يكن اختيارياً.. معه طريقان، أحدهما: القطع بعدم الإمساخ، ثم قال في

مسألتنا والطريقان جاربان فيما إذا تفرقا في السلم وبعض رأس المال غير مقبوض، ولم يتعرضوا لكلامه في

البويطي.

وانظر: مغني المحتاج (١٠٢/٢-١٠٣) الأنوار (٤٩٦/١).

١٩٨٢- وإن سَلِمَ إليه ^(١) الثمنَ وافترقا ^(٢) ثم أصاب زيفًا.. فالسَلَمُ فاسدٌ ^(٣).

١٩٨٣- وقد قيل: يفسدُ منه بقدر ما أصاب من الرديء ^(٤).

١٩٨٤- وهذا إن ^(٥) كان حيلة النمس بحملة الطعام، فأما ^(٦) إذا [كان] بين لَكُلِّ دينارٍ ودرهمٍ شيئًا مسمى.. ردُّ بحصته، ولم يفسد ^(٧).

١٩٨٥- وإن أُعطي ^(٨) عَرَضًا من العروض بطعام إلى أجلٍ فأصاب عيبًا ^(٩).. ففي أحد القولين: باطل، والقول الثاني: أن المشتري بالخيار؛ إن شاء أحده، وإن شاء ردُّه ورجع بالعرض ^(١٠) الذي أعطى إن كان قائمًا أو قيمة العرض ^(١١) إن كان فائتًا ^(١٢).

١٩٨٦- وإذا أسلم [الرحل] مائة دينار في عشرة أكرار [م] قمح؛ حصة إلى وقت وحصة إلى وقت.. لم يجز؛ إلا أن يسمى ^(١٣) خمسين دينارًا في خمسة أكرار إلى كذا، والخمسين الآخر ^(١٤) في

(١) في (ب): له.

(٢) في (ب): فافترقا.

(٣) إن كان العيب من غير جنس رأس المال، كأن يبدل الدراهم وصاصًا أو شاصًا.. فالسَلَم باطل؛ لأنهما تفرقا قبل قبض رأس المال.

وإن كان العيب من جنسه -كخشونة فضة أو اضطراب سكتها.. نُظِرَ؛ فإن كان العقد وقع على عينها.. فأسلِمَ إليه بالخيار بين الرضا بها وبين ردها وفسخ العقد، وإن كان العقد وقع على دراهم في الذمة ثم عين تلك الدراهم عنها.. فهل له أن يطالب ببدلها بعد التفرق؟ قولان. انظر: البيان (١٨٠/٥ و ٢٣٥).

(٤) في (أ): النقط فوق الياء، في (م): الرديء، في (ب): الردي.

(٥) في (ب): إذا.

(٦) في (ب): وأما.

(٧) فحمل ما سبق.. إنما هو في إشاد الصفقة، فأما هنا.. فقد تعددت الصفقة، فلا يؤثر فساد واحدة على أخرى. روضة الطالبين (٤٣٢/٣).

(٨) في (ب): أعطاه.

(٩) في (ب): عيبًا.

(١٠) في (ب): بالعروض.

(١١) في (ب): العروض.

(١٢) روضة الطالبين (٥/٤).

(١٣) في (أ): النقط فوق الياء، في (ب) و(م): يسمى.

(١٤) في (ب): الأخرى.

خمسة أكرار إلى كذا؛ لأنه لا يدري^(١) كم قيمة الخمسة الأكرار المعحلة من الخمسة المؤخرة من أصل النص^(٢).

١٩٨٧- وقد قيل: يجوز ذلك^(٣).

١٩٨٨- [قال الشافعي:] وإذا سلف^(٤) الرجل حطاً في فطران^(٥) أو زعفران أو غير ذلك من جميع الأشياء التي توزن^(٦) أو تكال^(٧) وهي مما يؤكل أو يشرب أو لا يؤكل ولا يشرب^(٨).. فلا بأس بذلك إذا كان أصل ما سلفه^(٩) فيه مما لا يؤكل ولا يشرب، وإن كان موزوناً^(١٠).

١٩٨٩- ولا يجوز [أن يسلف] شيئاً مما يؤكل أو يشرب فيما يكال أو يوزن أو بعد عدّاً من صنفه^(١١) (ولا من^(١٢) غير صنفه^(١٣))؛ لأن الطعام بالطعام إلى أجل.. لا يجوز، اختلف الصنفان أو

(١) في (أ): النقط فوق الراء، في (ب): يدري، في (ز): يدري.

(٢) وهو موافق لما في الأم (١٩٥/٤ و ٢٠٣) ولكنه خلاف المعتمد.

(٣) وهو المعتمد، وهو أظهر القولين، بناءً على جواز تفرق الصنفين، المذهب (٣٠٧/١) المفردة) العزيز (٤٠٠/٤-٤٠١) روضة الطالبين (١١/٤) أسنى المطالب (١٢٦/٢) وقال في الأم (٢٠٣/٤): "وقد أجازوه غيرنا". وانظر: الحاوي الكبير (٣٩٩/٥).

(٤) تكرر في (أ): وإذا سلف.

(٥) في (ب): قطن.

(٦) في (أ) و(ز): يوزن.

(٧) في (أ) و(ز): يكال.

(٨) نهاية [ص ٢٠٤] من (ز).

(٩) في (ب): سلف.

(١٠) لأنه لا يخبر بينهما الربا، فجاز بيع بعضه ببعض متفاضلاً ونسيئة. الأم (٣٤/٤ و ٣٧) البيان (١٧٠/٥) روضة الطالبين (٣٨٠/٣).

(١١) في (ب): فلا.

(١٢) في (أ) و(ز): صفة.

(١٣) في (أ) و(ز): وأما.

(١٤) في (أ) و(ز): صفة.

اتمق^(١)؛ لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: والحنطة بالحنطة، فإذا اختلف الصنفان.. فبيعوا يداً بيد كيف شئتم^(٢).

١٩٩٠- والحجة في (أن يسلف ما يوزن فيما يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب): لإجماع العلماء أن الدرهم [يسلف] في العسل والجبن والقطن.. لا^(٣) بأش به، وكلاهما^(٤) يوزن^(٥).

١٩٩١- [قال الشافعي:]: ولا بأش بالسلم في الثياب كلها بعد أن يُسمي^(٦) أحاسها، وجودتها، رديتها، وطولها، وعرضها، وحيث نقص^(٧)، وأحاطها، وإن كانت ثياباً^(٨) تختلف^(٩) في البلدان، أو^(١٠) في البلد الواحد، مثل القطن الذي يختلف، فيكون منه للرؤي والمروى.. وصنعاً بالبلد^(١١) الذي سلف فيه^(١٢)؛ لأنها تختلف^(١٣) ببلداتها وأحاسها، ويصفها^(١٤) بالجوذة والوسط^(١٥).

١٩٩٢- ولا يجوز أن يشترط رديتها^(١٦)؛ لأنه لا يوقف^(١) على حدّه^(٢).

(١) لأنه إذا اتحد الجنس.. حرم بينهما التفاضل والنسبة، وإن لم يتحدد.. حرمت بينهما النسبة، وذلك لأن المعتمد أن علة الربا في الأصناف الأربعة كونها مطعومة جنس. الأم (٥٦/٤) و١٩٧. البيان (١٦٤/٥) و١٧٤) روضة الطالبين (٣/٣٧٩-٣٨٠).

(٢) رواه مسلم ك: المساقاة، ب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا، (١٥٨٧) بنحوه.

(٣) في (ب): فلا.

(٤) في (أ) و(م): وكليهما.

(٥) حكى الإجماع في الأم (٥٥/٤) وانظر: الإجماع لابن المنذر (ص١٣٤).

(٦) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب) و(م): يسمى.

(٧) في (أ): بلا نقط لأول حرفين، في (ب) و(م): بلا نقط.

(٨) في (أ): ثياب.

(٩) في (أ): لا يظهر النقط على أولها، في (م): يختلف، في (ب): بلا نقط.

(١٠) في (ب): و.

(١١) في (ب): البلد.

(١٢) في (ب): منه.

(١٣) في (أ): لا يظهر نقط على أولها، في (م): يختلف، في (ب): بلا نقط.

(١٤) في (أ) و(ب) و(م): بلا نقط لأولها.

(١٥) الأم (١٨٩/٤) و٢٥٥-٢٥٦ روضة الطالبين (٢٥/٤).

(١٦) في (ب): ردي.

١٩٩٣- وقد قيل: يجوز السلف في الرديء.

١٩٩٤- وإذا سلف^(٣) الرجل في ثوب عشرة أذرع، فحاء باثني^(٤) عشر ذراعًا وقال: «خذ مني هذا، وأنا شريكك في الذراعين» أو «أشتر^(٥) مني الذراعين».. قال الشافعي: لا يجوز هذا، إلا أن يبيته بالعشرة مفردة؛ لأنه إذا أعطاه اثني^(٦) عشر^(٧).. فهذا بيع ما لم يقبض، و^(٨) شركه شرى^(٩) الذراعين، ويدخله بيعتين^(١٠) في بعة^(١١) أيضًا، وإن شركه في الذراعين.. فهذا بيع ما لم يقبض وشركه، لأنه شريك^(١٢) في هذا كله، ألا ترى أنه لا يعرف عشرته بعينها^(١٣).

١٩٩٥- وقال مالك [بن أنس]: يجوز هذا^(١٤).

١٩٩٦- [قال الشافعي]: ولا بأس بالقسط أن يسلم رطلًا في عشرة أرطال والحطب/ في الحطب رطلًا بعشرة^(١٥).

(١) في (أ) و(ز): يتع.

(٢) خلاف ما في الأم (١٨٨/٤)، وقال في روضة الطالبين (٢٨/٤): "إن كانت رداء العيب.. لم يصح العقد، وإن كانت رداء النوع... الأصح الصحة".

وأما اشتراط (الأردأ).. ففي الأم (١٤٩/٤) أنه لا يجوز؛ لأنه لا يوقف على حده، والأظهر: الجواز. الوجيز والعزير (٤٢٤/٤) روضة الطالبين (٢٨/٤) تحرير الفتاوى (٣٩٦/٢).

(٣) في (ب): اسلف.

(٤) في (أ) و(ز): باثنا.

(٥) في (أ): اشترى، والنقط فوق الياء، في (ز): اشترى.

(٦) في (ب): اثنا.

(٧) في (ب): عشرة.

(٨) في (ب): في.

(٩) وسرا. ???

(١٠) هكذا صورناها في (أ): بَشْبَشِيْ، في (ز): بتعين، بلا نقط لما قبل الأخير.

(١١) نهاية [٣٥/ب] من (ب).

(١٢) في (ب): شريكه.

(١٣) روضة الطالبين (٥٠٩/٣) لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه ولا السلم ولا التولية ولا الاشتراك.

(١٤) نهاية [٢٠٥/ص] من (ز).

(١٥) لأنه غير ربوي يئسسه، فيجوز فيه التفاضل والنسيئة. الأم (٦٨/٤) (٢٤٦) روضة الطالبين (٣٨٠/٣).

١٩٩٧- ولا يستقيم أن يسلف مكبلاً في مورود، ولا موزوناً في مكبل مما يؤكل أو يشرب مثل الطعام بالعسل^(١).

١٩٩٨- واحتج في بيع ما لا يؤكل ولا يشرب متفاضلاً: أن^(٢) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باع عبداً بعدين^(٣)، وأن عبد الله بن عمر اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة بوفيهما^(٤) بالريضة^(٥)، وأن علياً باع بعيراً بعشرين بعيراً^(٦) إلى أجل^(٧).

١٩٩٩- وقال ابن المسيب: «لا ربا إلا فيما يكال ويوزن مما يؤكل أو يشرب»^(٨).

٢٠٠٠- وقال مالك: سألت ابن شهاب عن الحيوان؛ اثنين^(٩) بواحد إلى أجل، فقال: لا بأس به^(١٠).

(١) الأم (١٩٧/٤) وقال: «ولا يصلح شيء من الطعام بشيء من الطعام نسيئة».

(٢) في (ب): لأن.

(٣) أخرجه مسلم كالمساقاة ب جواز بيع الحيوان بالحيوان، (١٦٠٢) عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) في (أ) و(م): بلا نقط لأولها، في (ب): بلا نقط.

(٥) في (أ) و(م): بالريضة، في (ب): بالريضة.

(٦) أخرجه الشافعي في الأم (٦٩/٤) والبخاري تعليقا في ك: البوع ب: بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة، في

ترجمة الباب، ومالك في الموطأ (٦٥٢/٢: ٦٠) وابن أبي شعبة في المصنف (١١٢/٦).

(٧) في (أ) و(ب) و(م): بعيرا.

(٨) رواه مالك (٦٥٢/٢: ٥٩) والشافعي في الأم (٦٩/٤) وعبد الرزاق (٢٢/٨: ١٤١٤٢).

(٩) في (أ) و(م): و.

(١٠) حكاه عنه معناه في الأم (٦٩/٤-٧٠).

وأخرجه مالك (٦٣٥/٢: ١٣٠٦) وعنه عبد الرزاق (٢١/٨: ١٤١٣٩) قال أخرجه مالك عن أبي الزناد

عن ابن المسيب أنه قال: «لا ربا إلا في الذهب والفضة، أو فيما يكال أو يوزن مما يؤكل ويشرب».

ورواه ابن أبي شعبة (١١٠/٦)، والبيهقي (٢٨٦/٥).

ومعناه: أن علة الربا في غير الذهب والفضة هي كونها مطعومة مكبلة جنس، أو مطعومة موزونة جنس، وهو

مذهب الشافعي القديم. كما في البيان (١٦٤/٥) وعزه لابن المسيب.

(١١) في (م): بلا نقط للحرف الثاني والثالث.

(١٢) أخرجه الشافعي في الأم (٧٠/٤) ومالك في الموطأ (٦١: ٦٥٢/٢) وابن أبي شعبة (١١٥/٦).

٢٠٠١- [قال الشافعي:] وكل ما [كان] يُعَدُّ عذًا -مما يؤكل أو لا يؤكل مثل الطبخ والأترج والخربز والنفاخ والجوز وما أشبهه- .. فلا يجوز السلف في شيء من ذلك عددًا؛ لاختلافه^(١).

٢٠٠٢-، ولا يجوز إلا وزنًا، ويسمى^(٢) اللون ويصف^(٣) صغيرة^(٤) وكبيرة^(٥) ووسطه، ولو وصف وزن كُلِّ واحدٍ^(٦) منه مع هذا.. كان أحوط، وإلا.. لم يضره.

٢٠٠٣- [قال الشافعي:] ولا بأس 'في السلف'^(٧) في الحيوان^(٨)، ولا يجوز في الطيور^(٩)؛ لأنها [لا] تضبط^(١٠) بسن^(١١) ولا ذرع^(١٢).

٢٠٠٤- ويوصف الحيوان الذي سلف فيه بالسِّنُّ واللون^(١٣) والجسم^(١٤)، ومن نَعِم بني فلان^(١٥).

(١) الأم (٢٦٥/٤) وقال: "إلا أن يقدر على أن يكال أو يوزن فيضبط بالكيل والوزن"، روضة الطالبين (١٤/٤).

(٢) في (أ): النقطة فوق الباء، في (ب) و(م): ويسمى.

(٣) في (أ) و(م): ويصفه.

(٤) في (أ): صغيرة.

(٥) في (أ): وكبيرة.

(٦) في (ب): واحد.

(٧) في (ب): بالسلم.

(٨) الأم (٢٤١/٤-٢٤٢) روضة الطالبين (١٨/٤).

(٩) خلاف المعتمد، جاء في الأم (١٦٩/٤) أنه لا بأس بالسلف فيه إذا كانت تضبط صفتها، وحكى صاحب البيان (٤٠٦/٥) عن السعدي مثل ما في الأم، وفي المذهب (٣٠٥/١) المفردة مثل ما في البويطي.

والمعتمد: حوازه، قال في روضة الطالبين (٢٠/٤): "وتجوز السلم في الطيور على الصحيح، وبه قطع الجماهير، وفي «المذهب»: لا يجوز"، وانظر: المنهاج (ص٢٣٨) معني المحتاج (١١١/٢).

قلت: قول الإمام الروي رَحِمَهُ اللهُ «على الصحيح» يفهم منه أن الخلاف في المسألة أوجه، مع أن الخلاف فيها أقوال. والله أعلم.

(١٠) هكلنا صورها في (أ): تُصَبَّغُ، في (م): بلا نقط لأولها، في (ب): بلا نقط.

(١١) هكلنا صورها في (أ): يَبْ، هكلنا صورها في (م): لَب، في (ب): بسن.

(١٢) في (ب): بذرع.

(١٣) في (ب): والنوع.

(١٤) في (ب): والجنس.

(١) الأم (٢٤٦/٤) روضة الطالبين (٢٠/٤).

٢٠٠٥- ولا يسمى رجلاً بعينه، ولكن.. «بني فلان»، القبيلة التي لا يخلف^(١) ما سلف فيها أن يكون موجوداً في الوقت الذي سلف^(٢) فيه، مثل الطعام، ولا يجوز إذا سُمِّي قريةً تخلف^(٣) أو سُمِّي^(٤) رجلاً بعينه^(٥).

٢٠٠٦- ولا بأس بالسلم في الخشب بذراعه^(٦)، ويسمى^(٧) الجنس والجودة إذا ضبط غلظه^(٨) ودقته واستوائيته^(٩) في طرفه، فإن^(١٠) لم يضبط.. فالسلم فاسد^(١١).

٢٠٠٧- ولا بأس بالسلم/^(١٢) في الطوب [الأحمر، والطلوب الآخر]، والحجارة إن^(١٣) ضبط^(١٤) عرضه، وإلا.. وزن، ويسمى صغره وكبره^{(١٥)(١٦)}.

٢٠٠٨- ولا بأس بالسلم في اللحم إذا سُمِّي فخذُه وجنبه^(١)، وسُمِّي [من الشاة] شيئاً معلوماً وسُمِّي صغارها وكسارها/ وسمينها، والساعر والضأن منها الرّاعية والمعلوفة والأجل والورن والوقت وكذلك البقر والإبل يسمى^(٢) كما وصفنا^(٣).

(١) في (أ) و(ز): بلا نقط لأولها، في (ب): تختلف، بلا نقط لأول حرفين.

(٢) في (ب): يسلف.

(٣) في (أ) و(ز): بلا نقط لأول حرفين منها، في (ب): تختلف، بلا نقط.

(٤) في (أ): النقط فوق الباء.

(٥) روضة الطالبين (٢٠/٤).

(٦) في (ب): مدارعة.

(٧) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب) و(ز): ويسمى.

(٨) في (ب): غلظه.

(٩) هكذا صورتها في (ب): وَأَسْوَأُهَا.

(١٠) في (ب): وإن.

(١١) الأم (٢٥٨/٤-٢٥٩) روضة الطالبين (٢٦/٤).

(١٢) نهاية [٢٠٦ ص] من (ز).

(١٣) في (ب): فإن.

(١٤) في (ب): أو.

(١٥) في (أ) و(ز): وكبيرة.

(١٦) الأم (٢٧٣/٤) وقال: "ولو شرط موزوناً.. كان أحب إليّ" المزي (ص١٣٤) روضة الطالبين (٢٧/٤).

وقال: "ولا يشترط الوزن".

- ٢٠٠٩- وَكَرَّةُ السِّلَفِ فِي الرُّوسِ^(١١)؛ لَأَمَّا لَا تَضْبِطُ^(١٢) بِذَرَعٍ، وَإِنْ^(١٣) اشْطَرَطَ وَزْنًا.. لَمْ يُضْبَطْ،
لَأَنَّ^(١٤) مِنْهَا شَيْئًا يَطْرَحُ، مِثْلَ الْمُسَافِرِ^(١٥) وَالْحَذَقَةِ^(١٦)، فَإِنْ حَوِزَتْه.. لَمْ أَجْزِهِ^(١٧) إِلَّا بِالْوِزْنِ^(١٨).
- ٢٠١٠- وَلَا بِأَسْ فِي السِّلَفِ^(١٩) فِي الْحَيْثَانِ^(٢٠) وَيُسَمَّى^(٢١) أَجْناسَهَا، وَصَغِيرُهَا وَكَبِيرُهَا،
وَأَحْلَلَهَا، وَوزْنُهَا، وَحَيْثُ تَقْصُ^(٢٢)، وَلَا يوزُنُ ذَنْبُهَا وَلَا رَأْسُهَا^(٢٣).
- ٢٠١١- وَلَا يَجُوزُ السِّلَفُ فِي الْجُلُودِ وَالْأَهْبِ؛ لَأَمَّا لَا تَضْبُطُ^(٢٤) [لَاخْتِلَافٌ خَلَقَتْهَا^(٢٥)]
بِذَرَعٍ^(٢٦).

-
- (١) فِي (أ) وَ(ز) وَحَتْسَه.
- (٢) فِي (أ): النِّقْطُ فَوْقَ الْيَاءِ فِي (ز) يُسَمَّى.
- (٣) الْأَمُّ (٢٢٥/٤) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٢٠/٤-٢١).
- (٤) فِي (أ) وَ(ب) وَ(ز): الرُّوس.
- (٥) فِي (أ) وَ(ز) يَضْبُطُ، فِي (ب): بَلَا تَقْطُ لِأَوَّلِ حَرْفَيْنِ.
- (٦) فِي (أ) وَ(ز) فَإِنْ.
- (٧) فِي (ب): لَأَمَّا.
- (٨) فِي (أ) وَ(ز): الْمَسَافِرُ، وَفِي الْأَمِّ: مُسَافِرٌ.
- (٩) الْمُسَافِرُ، مُفْرَدُهَا: مُسَافِرٌ، وَهُوَ مِنَ الْبَحْرِ كَالشَّمَةِ لِلْإِنْسَانِ. تَاجُ الْعُرُوسِ (٢٠٩/١٢) (شَقَرٌ)
وَأَمَّا الْأَشْجَارُ، فَمُفْرَدُهَا: شَقَرٌ، وَهُوَ مَنِبْتُ الشَّعْرِ فِي الْجَفَنِ. تَاجُ الْعُرُوسِ (٢٠٧/١٢) (شَقَرٌ).
- (١٠) الْحَذَقَةُ: السَّوَادُ الْمُسْتَدِيرُ وَسَطَ الْعَيْنِ. لِسَانُ الْعَرَبِ (٣٨/١٠). وَلَعَلَّ الْمُرَادَ هُنَا: الْعَيْنِ.
- (١١) فِي (ب): أَجْزِ.
- (١٢) الْمُعْتَمَدُ: عَدَمُ الْجَوَازِ. الْأَمُّ (٢٢٩/٤) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٢٢/٤).
- (١٣) فِي (ب): بِالسَّلَمِ.
- (١٤) أَيُّ: فِي حُومِ السَّلَمِ.
- (١٥) فِي (أ): النِّقْطُ فَوْقَ الْيَاءِ، فِي (ب) وَ(ز) وَيُسَمَّى.
- (١٦) فِي (أ) وَ(ز): بَلَا تَقْطُ لِأَوَّلِهَا، فِي (ب): يَقْبِضُ.
- (١٧) الْأَمُّ: (٢٢٨/٤)، رُومَةُ الطَّالِبِينَ (٢٢/٤) وَذَكَرَ فِي الرُّومَةِ أَنَّهُ لَا يَلْمِزُهُ قَبُولُ الذَّنْبِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الرَّأْسَ،
وَذَكَرَهَا فِي الْأَمِّ كَمَا فِي الْبُوهَيْطِيِّ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْوَسِيطِ (٤٤٧/٣).
- (١٨) فِي (أ) وَ(ز) يَضْبُطُ.
- (١٩) فِي (ب) زِيَادَةٌ وَيَضْبُطُ.

٢٠١٢- ولا يجوز السلف في لبن حامض^(٢)، ولا لبن قد أخرج زبد^(٣)، من قبل أنه لا يخرج الزبد إلا بلثاء، ولا يدرى كم فيه من الماء واللبن^(٤)، ولا يوقف على حد الحموضة؛ لأن بعض الحموضة أكثر^(٥) وأشد من بعض.

٢٠١٣- وإن سلف في لبن مَحْض^(٦).. فلا بأس [به]^(٧).

٢٠١٤- ولا بأس^(٨) بالسلف^(٩) في اللبن إذا^(١٠) سَمِيَ الرطْبَ ليومٍ أو يومين، واليابس، ويسمى^(١١) يابساً^(١٢) حديث^(١٣) البيوسة، ولا يجوز قديم ولا عتيق^(١٤).

٢٠١٥- ولا يجوز السلف في الفالودج^(١٥) ولا الغالية^(١٦) والأدهان المطيبة بالأفاويه^(١٧) (٢) (٣).

(١) الأم (٢٥٦/٤-٢٥٧) وقال: "وليس يمكن فيه الذرع؛ لاختلاف خلقته عن أن يضبط بذرع بحال"، المهذب (٣٠٥/١ المرفوعة) التنبيه (ص ٩٨) الوسيط (٤٤٢/٣). العزيز (٣١٨/٩ الطبعة القديمة)
(٢) الأم (٢١٦/٤): "ولا خير في أن يسلف في لبن ويقول: حامض؛ لأنه قد يسمى حامضاً بعد يوم ويومين وأيام، وزيادة حموضته زيادة نقص فيه". وانظر: المزني (ص ١٣٤) روضة الطالبين (٢٣/٤).
(٣) أي: لبن عتيق، كما في الأم.

(٤) الأم (٢١٩/٤) المزني (ص ١٣٤) روضة الطالبين (٢٤/٤) وقال: "وإن لم يكن فيه ماء... جاز، وحيث لا يضمر وصف الحموضة؛ لأنها مقصودة فيه".

(٥) في (ب): أكبر.

(٦) في (ب): محض، هكذا صورتها في (ب): .

(٧) الأم (٢١٥/٤) روضة الطالبين (٢٣/٤).

(٨) ليست في (٢).

(٩) في (ب): السلم.

(١٠) في (أ) و(ب): أبا.

(١١) في (أ) و(ب) و(ج): ويسمى.

(١٢) في (أ) و(ب): يابس.

(١٣) في (أ) و(ب): حريت.

(١٤) الأم (٢٢٢-٢٢١/٤) وقال: "ولا يجوز إلا أن يقال حين غير قديم... ولا خير في أن يقول: حين عتيق ولا قديم؛ لأن أقل ما يقع عليه اسم العتيق والقديم غير محدود"، روضة الطالبين (١٦/٤) المهاج (ص) مغني المحتاج (١٠٩/٢).

(١٥) الفالودج -لواء تصنع من ثياب الفسج، مع الماء والعسل، وتضع الآن من الشا والماء والسكر، وهو لمط مُعَرَّب. انظر: تاج العروس (١٩٦/٤) و(٤٥٤/٩)، والمعجم الوسيط (٧٠٠/٢) مادة (فلذ).

٢٠١٦- ولا بأس بالسلف [في] الرسق^(١١) والخيري^(١٢) والبفسح^(١٣)، ويسمي^(١٤) جسسه وجوده؛ لأن تربته^(١٥) إنما هو شيء واحد^(١٦)، وإنما كره الغالية وما أشبهها^(١٧) لما يدخلها^(١٨) من الأفاريه، فلا يضبط^(١٩).

٢٠١٧- [قال الشافعي:] والخيار في السلف^(٢٠) لا يجوز^(٢١).

(١) أخلاط من الطيب. انظر: المصباح المنير مادة (غلا).

(٢) هكذا صورتها في (م): بالأفاريه.

والنوه: الطيب والتابل يعالج به الطعام (ج) أفاريه. المعجم الوسيط (٧٠٧/٢).

(٣) هذه أمثلة لمركبات، والعلّة في المصعق هي ما نص عليه الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ بقوله في الأم (٢٦٨/٤): "من قبل أنهما إذا اختلطا فلم يتميز أحدهما من الآخر.. لَمْ أَذَرِ كَمْ قُبِضَتْ مِنْ هَذَا وَلَا هَذَا، فَكُنْتُ قَدْ أَسْلَفْتُ فِي شَيْءٍ بِمَجْهُولٍ"، وانظر: الأم (٢٦٨/٤ و ٢٧١) وروضة الطالبين (١٦/٤).

(٤) في (ب): الزريق.

الزريق: نبات من الفصيلة الزبقية، له زهر طيب الرائحة، الواحدة زبقة، ودهن الياشين. المعجم الوسيط (٤٠٢/١).

(٥) في (أ) و(م): والخيري، في (ب): والخيري.

الخيري: نبات له زهر، وغلب على أصفره؛ لأنه الذي يستخرج دهنه، ويدخل في الأدوية. المعجم الوسيط (٢٦٤/١).

(٦) البفسح: نبات زهري من جنس (فيولا) من الفصيلة البنفسجية يزور للزينة ولزهوره عطر الرائحة. المعجم الوسيط (٧١/١).

(٧) في (أ): النقط فوق الباء في (ب) و(م): ويسمى.

(٨) هكذا صورتها في (أ): "أَنْتَجِبْنِي"، في (ب): بلا نقط، هكذا صورتها في (ب): "أَنْتَجِبْنِي".

(٩) في (أ): وخذ.

(١٠) الأم (٢٣١/٤-٢٣٢).

(١١) نهاية [٢/٣٦] من (ب).

(١٢) في (ب): يدخله.

(١٣) الأم (٢٧١/٤) وروضة الطالبين (١٦/٤ و ٢٧).

(١٤) في (ب): بالسلف.

(١٥) أي: خيار الشرط، فأما خيار المجلس.. فتأب. الأم (٢٧٨/٤) وروضة الطالبين (٤٤٨/٣).

٢٠١٨- وإذا^(١١) اختلف المتبايعان/^(١٢) في السلف فقال هذا: «أسلمت إليك درهما^(١٣) في كُرٍّ^(١٤) إلى رمضان، وقد انقضى»، وقال الآخر: «لم ينقض بعد».. تعالفا وانفسخ السلم^(١٥).

٢٠١٩- وإذا أسلم^(١٦) إليه في كُرٍّ، واتفقا^(١٧) على الشهر الذي يقيضه^(١٨)، وادعى أن له الخيار.. لم أقبل منه^(١٩).

٢٠٢٠- وكذلك كُلُّ شيءٍ أدخل في السلف^(٢٠) مما^(٢١) يفسخ به السلف^(٢٢) ^(٢٣).

٢٠٢١- فإن ادعى أحدهما أن البيع إنما كان بشيء، وخالفه الآخر، مثل^(٢٤) قوله: «أسلفتني^(٢٥) درهما/ (٩٩/ب) [أو نونا^(٢٦)] في كذا^(٢٧)»، وقال هذا: «بل دينار».. فالقول قول التائع مع يمينه، ويفسخ السلف^(٢٨)، لأنهما لم يجتمعا على أصل واحد^(٢٩).

(١) في (ب): وإن.

(٢) نهاية [٢٠٧] من (ز).

(٣) في (ز): درهما.

(٤) في المطلب العالي: "كلنا"، ولعلها أولى، لأن الدرهم لا يشتري به الشيء الكثير كالكر.

(٥) الأم (٢٨٣/٤)؟؟؟ لعله عتلف لما في الأم.

(٦) في (ب): سلف.

(٧) في (ب): فاتفقا.

(٨) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): بلا نقط لأولها، ولا لما بعد القاف.

(٩) قال في روضة الطالبين (٥٧٩/٣): "القول قول من يدعي الصحة، وهو ظاهر نصه".

العزیز شرح الوجیز - الرافعي - (٩ / ١٦٤) القديمة

(واصحهما) عند المصنف وهو اختيار الشيخ أبي حامد وابن الصباغ أن القول قول من يدعي الصحة لان الظاهر

من العقود المجاورة بين المسلمين الصحة واحتج لهذا الوجه بنصه في البويطي فيمن أسلم إلى رجل في طعام

واختلفا فادعى المسلم إليه أنه شرط فيه الخيار وأنكره المسلم أن القول قول المسلم مع يمينه".

(١٠) في (ب): السلم.

(١١) في (ب): ما.

(١٢) في (ب): السلم.

(١٣) روضة الطالبين (٥٧٩/٣).

(١٤) في (أ) و(ز): مثله.

(١٥) في (ب): أسلفتني.

(١٦) في المخطوط: أو ثوب.

٢٠٢٢- وأن الذي لا يفسد.. إذا اتفقا على الثمن والبيع^(١) وعلى الأجل ثم أدخل أحدهما في ذلك شيئاً يريد [هـ] إبطال السلف، مثل أن يقول: «[قد] كان بي وبك شرط من [ما] شئت أعطيتك الطعام ومنى ما شئت فسخت البيع»، وما أشبهه.. لم يكن له أن يبطله بالكلام^(٢).

٢٠٢٣- ولكنه لو ادعى أحدهما على الآخر زيادة شيء مع^(٣) الطعام من حلال كان أو حرام.. تحالفاً^(٤) وتفاسخاً^(٥).

٢٠٢٤- وكذلك الشداعيان في كل بيع حاصر أو سلم.. الحكم بينهما كذلك^(٦)، إلا دعوى الخيار في السلم^(٧)؛ فإننا لا نقل^(٨) دعوى الخيار في السلم، ونقله^(٩) في بيع الشيء الحاضر، ويتحالفان^(١٠) ويتفاسخان^(١١).

٢٠٢٥- وإن^(١٢) ادعى أحدهما أن ثمن الثوب درهم، وقال الآخر: لا، بل بعته بدرهم ورق حمر^(١٣) أو جلد مية أو ثوب أو ما أشبهه.. تحالفاً وتفاسخاً؛ لأن هذه زيادة [وكل زيادة] ادعاهما^(١٤) رب الثوب حراماً كانت^(١٥) أو حلالاً.. أحلفاه^(١٦) وفسخنا^(١٧) البيع^(١٨).

==

(١) في (أ) و(ز): كر.

(٢) في (ب): السلم.

(٣) انظر: البيان (٤٥٤/٥).

(٤) لعلها: والمبيع.

(٥) انظر: روضة الطالبين (٥٧٩/٣).

(٦) في (ب): من.

(٧) في (أ) و(ز): أو.

(٨) البيان (٤٥٤/٥) روضة الطالبين (٥٧٧/٣).

(٩) الأم (٢٨٣/٤) روضة الطالبين (٥٧٧/٣).

(١٠) في (ب): بالسلم.

(١١) في (أ) و(ز): بلا نقط لأولها، في (ب): بلا نقط.

(١٢) في (أ) و(ز): بلا نقط لأولها، في (ب): بلا نقط.

(١٣) في (ب): ويتحالفان.

(١٤) في (ب): ويتفاسخان.

(١٥) في (ب): وإذا.

(١٦) في (أ) و(ز): ورق حمر، هكذا موروثها في (ب): ورق حمر.

- ٢٠٢٦- وكل شيء لم يكن زيادة وإنما هو^(١) دعوى فساد البيع، مثل قوله الخيار في السلم، ومثل قوله: على أن أسلمه^(٢) إلى فلان إذا شاء، وما أشبه^(٣) ذلك... حلف ابتغاء^(٤)، وثبت البيع.
- ٢٠٢٧- وكذلك^(٥) لا يرى بالسلف في الصوف بأساً إذا لم يشترط من غنم [فلان بعينه، واشترط وزناً معلوماً في غنم بني فلان، وغنم] بني فلان غنم لا يختلف^(٦) صوفها في الوقت، ويسمي^(٧) الصوف وقصره ولينه^(٨) ولونه^(٩).
- ٢٠٢٨- والسلف في الوحش من الصيد.. لا^(١٠) يجوز، إلا أن يكون في بلد يعرف أنه لا يختلف^(١١) فيها في الوقت الذي يعمل فيه حقه^(١٢).
- ٢٠٢٩- ولا بأس بالسلف في القراطيس^(١٣)، لأنها بمنزلة الثياب^(١٤).

-
- (١) في (ب): ادعاه.
- (٢) في (ب): كان.
- (٣) هكذا صورتها في (ب): أشبهه.
- (٤) في (أ) و(ز): وفستناه.
- (٥) انظر: الأُم (٢٨٣/٤)، المزني (ص ١٢٧) وفيه أنهما يتحالفاً؛ فإن نكل أحدهما وحلف صاحبه.. حكّم له.
- (٦) في (أ) و(ز): هي.
- (٧) في (ب): يسلمه.
- (٨) في (ب): أشبهه.
- (٩) نهاية [ص ٢٠٨] من (ز).
- (١٠) في (ب): وكان.
- (١١) في (أ) و(ز): بلا نقط لأول حرفين، في (ب): يختلف، بلا نقط لأول حرفين.
- (١٢) في (أ): النقط فوق الياء، في (ب) و(ز): ويسمى.
- (١٣) في (أ) و(ز): ولينه.
- (١٤) ذكر في روضة الطالبين (٧٤/٤) أن المشتري يصف الصوف فيقول: صوف من ذكور أو إناث؛ لأن صوف الإناث أشد نعمة، واستغنوا بذلك عن ذكر اللين والخشونة.
- (١٥) الأُم (٢٦٠/٤) روضة الطالبين (٢٤/٤).
- (١٦) في (ب): ولا.
- (١٧) في (أ) و(ز): بلا نقط لأول حرفين، في (ب): يختلف، بلا نقط لأولها.
- (١٨) الأُم (٢٢٦-٢٢٧/٤) روضة الطالبين (١١/٤).
- (١٩) القِرطاس: نوع من بُرود مصر، ومن معانيه: الصحيفة والكاغد.

٢٠٣٠- ولا [بأن] بالسلف في القز^(٢) إذا ضبط صفته ووزنه^(٣).

٢٠٣١- ومن سلف في شيء مما يؤكل أو يشرب وزناً.. فلا يأخذ كيلاً، ومن سلف في كيل.. فلا يأخذ وزناً، لأنه يختلف ويدخله التفاصيل/ بين الطعامين من الحسن الواحد؛ وأنه أخذ عموماً من معلوم^(٤).

٢٠٣٢- وكذلك كل ما لا يؤكل ولا يشرب مما يكال أو يوزن، لا^(٥) يؤخذ ما سلف كيلاً.. وزناً، ولا وزناً.. كيلاً^(٦).

٢٠٣٣- ولا يباع القصب^(٨) إلا حزة^(٩) حزة^(١٠)، والطبخ والباسين وكل شيء يكون بطناً بعد بطن.. فلا يجوز أن يباع منه إلا كل بطن صلح منه، وكل حزة^(١١) من القصب^(١٢)، واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع النمار حتى يبدو^(١٣) صلاحها، وهذا يبيع ما لم يخلق^(١٤).

والترّد، تورّب مُحطّط، يجمع على: أتراد وأترّد وُترود، والترّد: أكسبه يُلخفُها. انظر. تاج العروس (٣٦٦/١٦) و(٤١٣/٧).

(١) في (أ) و(م): الثياب.

(٢) نص في الأم: (٢٥٧/٤) على جواز السلم في القراطيس، وفي روضة الطالبين (٢٥/٤) جواز السلم في الثياب، وفي (٧٨/٤) جوازه في الكاغد.

(٣) في (أ): القز، في (م): القز، هكذا صورتها في (ب): **اللبز**.

(٤) الأم: (٢٦٢/٤) روضة الطالبين (٢٥/٤)، ولا يجوز السلم في القز وفيه الدود.

(٥) الأم: (٢١٣/٤-٢١٤) روضة الطالبين (٣٠/٤).

(٦) في (ب): فلا.

(٧) الأم: (٢١٣/٤-٢١٤) روضة الطالبين (٣٠/٤).

(٨) في (ب): العصب، هكذا صورتها في (ب): **العصب**.

والقصب: كل شجرة طالت وبسّطت أغصانها، والشجر الرطب يقطع مرة بعد أخرى، وشجر كشجر الكثرى، وورقه كورقه، إلا أنه أرق وأنعم، وترعى الإبل ورقه وأطرافه فإذا شبع منه هجرته حيناً؛ لأنه يضرها ويورثها السعال، والفصفاة. انظر: القاموس مع تاج العروس (٤٩/٤)، المعجم الوسيط (٧٤١/٢).

(٩) في (أ) و(م): حزه، في (ب): حره، في هذا الموضع والذي يليه.

(١٠) الأم: (١٤٣/٤).

(١١) النقط غير واضح في (ب).

٢٠٣٤- وقال مالك [بن أنس]: كل ما كان بطنًا^(٦٤) بعد بطن، مثل المغائي^(٦٥) والياسمين وما أشبههما^(٦٦).. فلا بأس أن يباع لسته إذا طاب البطن الأول منه^(٦٧).

٢٠٣٥- قال الشافعي: ومن اشترى من هذا شيئاً أو^(٦٨) من القصيل^(٦٩) أو^(٧٠) ما أشبهه لقصله إلى يوم أو يومين.. لم يخر^(٧١).

٢٠٣٦- ولو اشتراه لقطعه [مكانه.. جاز]^(٧٢).

٢٠٣٧- وإن أخره^(٧٣) أياماً حتى يزيد^(٧٤) ويحدث^(٧٥) نبات^(٧٦) في أصله.. فالبايع^(٧٧) بالخيار، إن شاء.. تركه^(٧٨)، وإن شاء.. فسخ البيع^(٧٩).

(١) في (ب): القصب، هكذا صورته في (أ): **القصب**.

(٢) في (ب): يبدو.

(٣) الأم (٩٨/٤) وما بعدها و(١٦٩/٤)، روضة الطالبين (٥٦٦/٣).

(٤) في (أ) و(ز): بطن.

(٥) في (أ) و(م): المغاء، في (ب): المغائي، في الأم: المغائي.

(٦) في (ب): أشبهها.

(٧) المدونة (٥٨٢/٣-٥٨٣).

(٨) في (ب): و.

(٩) في (ب): بلا نقط.

(١٠) في (ب): و.

(١١) الأم (١٤٣/٤) روضة الطالبين (٥٥٨/٤).

(١٢) الأم (١٤٤/٤) روضة الطالبين (٥٥٨/٤).

(١٣) في (ب): آخره.

(١٤) في (ب): بلا نقط.

(١٥) في (ب): بلا نقط.

(١٦) في (ب): نباتاً، بلا نقط لأول حرفين.

(١٧) كتابة [ب/٣٦] من (ب).

(١٨) في (ب): أخذه.

(١٩) يعني: إن كان قد اشتراه لقطعه، ولكنه تأخر عن القطع، ولم يكن التأخر مشروطاً.. فالبايع بالخيار بين أن يدع له الفضل الذي له بلا ثمن، وبين أن يفسخ البيع. كما في الأم (١٤٤/٤).

٢٠٣٨- وإنما فرق بين هذا وبين النمرة تشتري^(١١) قبل يُدَوَّ^(١٢) صلاحها ليقطعها/^(١٣) - فيقر^(١٤) إلى الخداد^(١٥)؛ هذا يجوز^(١٦) وإن كان لِقائه في أصل النحلة صرر على النحلة، وكراء^(١٧) كان عليه إذا كان ذلك بغير رضى رب النحلة^(١٨).. لأن النمرة لا تزيد^(١٩) في أصلها، وأن هذا شيء^(٢٠) يختلف^(٢١) شيئاً بعد شيء في أصله، فيختلط ما زاد بما اشترى، والنمر^(٢٢) لا يزيد إلا في نفس النمرة^(٢٣).

٢٠٣٩- ولا بأس بالسلب في التوب المصوع إذا كان إنما يسمح مصوعاً، ليس التوب يصغ^(٢٤)؛ لأن التوب إذا صغ بعد نسجه لم تضط^(٢٥) صعة الصع، وإذا كان عزل التوب مصوعاً ضطَّ وجاز^(٢٦).

-
- (١) في (أ) و(ز): يشتري.
 (٢) في (أ) و(ز) وبدوا، في (ب): يلدوا.
 (٣) نهاية [ص ٢٠٩] من (ز).
 (٤) في (ب) زبادة: (قيل) أو (مثل)، هكذا صورتها في (ب): **يبل**.
 (٥) في (أ) و(ب): الجداد، في (ز): الجواد.
 (٦) في (أ) و(ز) ويجوز، في (ب): بلا نقط لأولها.
 (٧) في (أ) و(ز) وكراء، في (ب): وكلنا.
 (٨) في (ب): النخل.
 (٩) في (أ) و(ز): يزيد.
 (١٠) في (ب): شيئاً.
 (١١) في (أ) و(ز): بلا نقط لأول حرفين، في (ب): يختلف، بلا نقط لأولها.
 (١٢) في (أ) و(ز): والنمرة.
 (١٣) انظر: الأُم (٣١٧/٤)، وقال الفزالي في الخلاصة (ص ٢٨٢): "وإن كان قبل بدو الصلاح.. لم يصح إلا بشرط القطع... ثم إذا شرط القطع.. جاز تركها بالتراضي".
 وقال في روضة الطالبين (٥٥٥/٣-٥٥٦) عن بيع الثمار قبل بدو الصلاح: "ويجوز بشرط القطع بالإجماع... ولو باع بشرط القطع.. وجب الوفاء به، فلو تراضيا على تركه.. فلا بأس". وانظر: البهان (٢٥٧/٥)، كفاية الأشبار (ص ٢٣٠).
 (١٤) هكذا صورتها في (أ) بنسخة، هكذا صورتها في (ز): **يقر**.
 (١٥) في (أ) و(ز): يضبط.
 (١٦) الأُم (٢٧٠/٤) البهان (٤٠٤/٥) روضة الطالبين (٢٥/٤).

٢٠٤٠- ولا بأس بالسلف في طلست نحاس أحمر أو أبيض أو شبه^(١) أو رصاص، ويسمي سمنه^(٢) ونحاشته^(٣)، والوزن أصح^(٤).

٢٠٤١- وإن كان من نحاس وحديد أو^(١) رصاص.. لم يميز؛ من قبل أنه لا يعرف إذا اختلط^(٢) ما فيه/ (١٠٠/ب) من كل واحد منهما^(٣).

٢٠٤٢- وكان لا يرى بأساً أن يأخذ بعض السلف وبعض رأس ماله^(١) ^(٢)، ويمنع بحديث ابن عباس^(٣).

٢٠٤٣- فإن أقالته على أن يؤخره.. لم يميز^(١).

(١) الثبته: من المعادن ما يشبه الذهب في لونه، وهو أرفع من الصفر. المصباح المنير؟؟، هكذا صورتها في (ب):

(٢) في (ب): ويسمى.

(٣) في (ب): بلا نقط.

(٤) في (ب): بلا نقط.

(٥) الأم (٢٧١/٤-٢٧٢) البيان (٤١٨/٥) روضة الطالبين (٢٧/٤).

(٦) في (ب): و.

(٧) في (ب): اختلف.

(٨) أي: إن كان مختلطاً من معدنين أو أكثر.. لم يميز؛ لأنه لا يضبط كم فيه من كل واحد من الإثنين، الأم (٢٧٢/٤) روضة الطالبين (١٦/٤).

(٩) في (ب): المال.

(١٠) انظر: الأم (٢٧٣/٤) البيان (٤٥٢/٥) روضة الطالبين (٤٢٤-٤٢٥).

وليس للمسلم الخيار في تبرق الصفة إلا أن يرضى البائع، فإذا اتفقا على الإقالة في بعض المسلم فيه.. جاز.

(١١) رواه الشافعي في الأم (٢٧٥/٤) وعبد المواق (١٣/٢: ١٤١٠٢) وابن أبي شبة (١٠/٦) وهو موقوف

على ابن عباس رضي الله عنه، وللأثر قصة ذكرها ابن أبي شبة وهي أن رجلاً أتى ابن عباس رضي الله عنه فقال:

إني أسلفت رجلاً ألف درهم في طعام، فأخذت منه نصف سلفي طعاماً، فبعته بألف درهم، ثم أتاني فقال:

خذ بقية رأس مالك خمسمائة، فقال ابن عباس: «ذلك المعروف، وله أجران»، ونصه عند الشافعي: «ذلك

المعروف» أن يأخذ بعضه طعاماً وبعضه ذنابره.

(١٢) أي: إن أقالته ببعضه مقابل أن يؤخر أجل بقيته.. لم يميز.

٢٠٤٤- وإن أقاله من جميعه 'بعد ما يقبض' بعض الطعام.. لم يجوز^(٢٢)، من قبل أن هذا بيع وإقالة^(٢٣)، ولا يصلح البيع مع الإقالة^(٢٤).

٢٠٤٥- وإذا أقاله^(٢٥) الرجل إقالة^(٢٦) مبهمه.. فقد وجبت الإقالة، مثل الرجل يكون له عدد الرجل كُرْ طعام إلى أحلٍ بدهم فيقول: «أقلي»، فإذا قال: «بعم».. وجبت الإقالة إذا تفرقا، والدرهم^(٢٧) حالٌ، فإن لم يعط^(٢٨) الدرهم^(٢٩) قل أن يتفرقا.. لم تتم^(٣٠) الإقالة، وإن تفرقا و [قد] رضي^(٣١) صاحب الدرهم أن يؤخره^(٣٢).. فلا بأس، والإقالة^(٣٣) تامة.

٢٠٤٦- قال الشافعي -في 'بدو صلاح'^(٣٤) الثمر-: إذا احمرت أو اصفرت في الحائط فخلت واحدة.. فقد جاز بيعه^(٣٥).

٢٠٤٧- وإن كان بعضه شئوي وبعضه صيفي.. فلا يجوز إلا^(٣٦) أن يبيع كل واحدٍ منهما على حباله^(٣٧).

(١) هكذا صورتها في (ب): **الملك -سبأ-**.

(٢) في (أ): يجوز.

(٣) في جميع النسخ: وإقاله.

(٤) إن كانت الإقالة مشروطة بَرَّة ما قبضه، أما إن كانت بنطوع من رب المال.. فلا بأس. الأم (١٥٨/٤)، وانظر روضة الطالبين (٤٠٦-٤٠٥/٣) ففيه بيان الشروط المتسدة للمعد.

(٥) في (ب): قاله.

(٦) في جميع النسخ: إقاله.

(٧) في (أ) و(ب): والدرهم.

(٨) (ب): يعطه.

(٩) في (أ) و(ب): الدراهم.

(١٠) في (أ) و(ب): يتم، في (ب): بلا نقط.

(١١) في (أ): التقط فوق الياء، في (ب) و(ب): رضى.

(١٢) في (ب): يؤخر.

(١٣) في (أ) و(ب): والإقامة.

(١٤) في (أ) و(ب): ذلك وصلاحي.

(١٥) الأم (٨١/٤) و(٩٨) روضة الطالبين (٥٥٧/٣).

(١٦) ليست في م.

٢٠٤٨- قال الشافعي: [و] الإبار في النخل: إذا انشَقَّ الجُفُّ^(١٣) وبدت الثمرة.. فهو وقت الإبار، أبر أو لم يُؤبر^(١٤).

٢٠٤٩- والإبار: أن يؤخذ شيء من طلع الذكر فيجعل فيها^(١٥).

٢٠٥٠- وكذلك الكرسف، إذا اشترى الرجل [من الرجل] الكرسف - وهو بمزلة النخل - إذا استقى الحوز.. فهو للنايع، إلا أن يشترط ابتاع، وإذا لم يشتق.. فهو للمناع، وهو بمزلة النخل حتى يبدو القطن نفسه^(١٦).

٢٠٥١- وحكم الإبار في التفاح واللوز والفرسك^(١٧): إذا خرج من^(١٨) الورد وتجب^(١٩) (١١).

٢٠٥٢- [قال أبو يعقوب وأبو محمد: وإذا أسلم الرجل في طعام ثم وهب، أو تصدق به على رجل، أو أحاله على رجل بطعام قبل أن يقضه.. فالهبة باطل، وإن قضه الموهوب له.. فالطعام لربه، وللموهوب له إجارة مثله، فإن شاء.. فليحد له بعد صدقة^(٢٠)].

(١) حاية [ص ٢١٠] من (٢).

(٢) نقله صاحب البيان (٢٥٩/٥) بالمعنى معزواً للبويطي.

(٣) في (أ) و(و): الحف، هكذا صورتها في (ب): . في الأم: الجف.

والجف: وعاء الطلع. انظر: معجم مقاييس اللغة (٤١٦/١) ط هارون (جف).

(٤)

(٥) الأم (٨٢/٤) روضة الطالبين (٥٥٠/٣).

(٦) الأم (٨١/٤) روضة الطالبين (٥٥٠/٣).

(٧) الأم (٨٠/٤ و ٨٢) البيان (٢٤١/٥) روضة الطالبين (٥٥٢/٣) وهنا في القطب الذي له ساق ويبقى سنين يثمر كل سنة، أما ما لا يبقى أكثر من سنة.. فهو كالزروع.

(٨) وهو الخوخ. تاج العروس (٢٩٧/٢٧) (فرسك).

(٩) في تكملة المجموع (٧٣/١١) منه وتجب وفي (٧٦/١١) : (من التور وتجب).

(١٠) هكذا صورتها في (أ). رجب، هكذا صورتها في (ب): . في (ج): بلا نقط، إلا للحرف الأخير.

(١١) خلاصة المصنف: أنه إذا انعقدت الثمرة وتأثر النور.. فهي للبايع، فإن انعقدت ولم يتأثر.. فهي للمشتري، وكذا إن لم تنعقد الثمرة، فهي للمشتري وإن خرج نورها، وعزا صاحب «المهذب» و«البيان» هذا الحكم إلى البويطي، ونقل السبكي الفقرة معزوة إليه أيضاً. المهذب (٧٣/١١) البيان (٢٤٥/٥) روضة الطالبين (٥٥١/٣-٥٥٢) تكملة المجموع (٧٣/١١).

(١) لا يجوز الاستبدال عن المسلم فيه، ولا بيعه، ولا الخوالة به، ولا الخوالة عليه. انظر: روضة الطالبين

(٥١٤/٣)

(٢) بعد هذا في (ب): الوديعة.

كتاب الرهن

٢٠٥٣- موسى عن الربيع قال الشامي: قال الله تبارك وتعالى^(١): ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ

تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقْبُوضَةً﴾ [المره: ٢٨٣]، فالقرآن ثم السنة يدلان على إجازة الرهن^(٢).

٢٠٥٤- وقد روي أن^(٣) النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا يَغْنَقُ^(٤) الرهن من رهنه، له غنمه، وعليه غرمه»^(٥).

٢٠٥٥- [قال الشامي:] والتمم^(٦): زيادته، والغرم: ذهاب الرهن، أو^(٧) نقصانه، فيغرم ما رهنه به^(٨).

(١) في (ب): عز وجل.

(٢) انظر: الأم (٢٨٩/٤ و ٣٨٣) وقال: «ولا أعلم مخالفاً في إجازته»، وحكى الإجماع في نفة المحتاج (٥/٥-٥١).

(٣) في (ب): عن.

(٤) قال في النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٧٩/٣): «غلق الرهن يغلن غلوقاً: إذا بقي في يد المرتهن لا يقدر رآيته على تخلصه، والمعنى أنه لا يستحقه المرتهن إذا لم يستنكح صاحبه. وكان هذا من فعل الجاهلية، أن الرهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعلن.. ملك المرتهن الرهن، فأبطله الإسلام».

(٥) رواه مالك في الموطأ (٧٢٨/٢)، والشافعي في الأم (٣٤٥/٤ و ٣٨٣) والمزني (ص ١٤٤) من مرسل سعيد بن المسيب، ووصله عن أبي هريرة في الأم (٣٤٦/٤)، ورواه أيضاً ابن ماجه لك: الرهن، ب: لا يغلن الرهن، (٢٤٤١)، والحاكم (٥١/٢) وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، وابن حبان (٢٥٨/١٣): ٥٩٣٤، والدارقطني (٣٢/٣) وقال: «هذا إسناد حسن متصل».

قال ابن عبد البر: أرسله رواة الموطأ إلا ممن بن عيسى فوصله عن أبي هريرة.

وقال في نصب الرابة (٣٢٠-٣٢١): «وقد صحح اتصال هذا الحديث للدارقطني وابن عبد البر وعبد الحق».

وقال الحافظ في البلوغ (ص ٢٦٥: ٧٢٤): «المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله».

ورجح الألباني رواية الإرسال عن سعيد، فضعفه لذلك. انظر: الإرواء (٢٤٣/٥).

(٦) في (ب): فالتمم.

(٧) في (ب): و.

- ٢٠٥٦- قال [الربيع] أبو محمد: وأصل الرهن في قول الشافعي أنه أمانة^(١).
- ٢٠٥٧- [قال الشافعي:] وقال^(٢) مالك: إذا كان حلياً^(٣) أو ثياباً^(٤) أو شيئاً^(٥) ليس بظاهر^(٦).. فهو ضامن لقيمته بالغا^(٨) ما بلغ، وإن كان عذراً أو داراً أو دابةً وكل شيء طاهر^(٩).. فهو فيه أمين ويرجع بحقه كاملاً، ويخلف المرهن: لقد ضاع^(١٠).
- ٢٠٥٨- وقال العراقيون: إذا كانت قيمة الرهن ألف درهم رهناً بدرهم^(١١) فدرهم^(١٢) بدرهم، والبقية.. هو فيها أمين، وإذا كان قيمته^(١٣) درهماً^(١٤) رهناً بألف درهم^(١٥).. فدرهم بدرهم، ويرجع [فيه] بالألف [إلا] درهماً^(١٦)^(١).

-
- (١) قال في الأم (٣٨٣/٤): "وغنمه: سلامته وزيادته، وغرمه: عطبه ونقصه" وينحوه في المزي (ص١٤٥)، وفي النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٣٩٠): "عُثِمَ: زيادته وغاؤه وفاضل قيمته" وفي (٣/٣٦٣): "عليه غرمه: أي عليه أداء ما يفكه به".
- (٢) فلا يضمنه المرهن إلا بالتعدي. الأم (٣١١/٤ و ٣٨٥-٣٨٦) المزي (ص١٤٥) روضة الطالبين (٩٦/٤) المنهاج (ص٢٤٦) تحفة المحتاج (٨٨/٥).
- (٣) في (ب) قال، في (م): فقال.
- (٤) في (أ) و(م): حلي.
- (٥) في (أ) و(ب) و(م): ثياب.
- (٦) في (أ) و(ب) و(م): شيء.
- (٧) في (أ) و(م): بظاهر، في (ب): بظاهر، هكذا صورتها في (ب): بظاهر.
- (٨) في (أ) و(ب) و(م): بالغ.
- (٩) في (أ) و(ب) و(م): طاهر.
- (١٠) الموطأ (٧٣٠/٢) المدونة (١٤٤/٤) الشرح الكبير للدردير مع -أضية الدسوقي (٢٥٣/٣-٢٥٤) القوانين الفقهية (ص٢١٣)، وأشار إليه في الأم (٣٨٥/٤) بقوله: "قال بعض أصحابنا".
- (١١) في (أ) و(م) زيادة: قال هو.
- (١٢) في (أ) و(م): درهم.
- (١٣) في (ب): قيمة.
- (١٤) في (أ) و(ب) و(م): درهم.
- (١٥) في (أ) و(م): ودرهم.
- (١٦) في (أ) و(م): الدرهم.

٢٠٥٩- قال الشافعي: والحجة في أن الرهن أمانة: أن الناس^(١) إذا احتلوا ولم يكن عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سنة مصبوبة ولا عن أصحابه.. فالأمر في ذلك أن يُستَـثَنَّى الشيءُ بالسهة وما لم يختلف فيه العلماء، وقد أجمعوا^(٢) على أنه أمانة في بعض المواضع، أما اللدنيون فقالوا فيما يطهر: هي أمانة، وقال الجرافيون: إذا كان فصلٌ عن قيمة دبه.. فهو أمانة، فلما اجتمعوا في هذين النوعين أنه أمانة مع قول النبي^(٣) صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ /^(٤): «لَهْ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرَمُهُ»، وإجماع العلماء [على] أنه لو رهن جارية فوطئها الراهن.. لم يُحد، ولو وطئها الرهن.. حُدَّ^(٥)، ولو رادت.. كان ذلك للرهن، وإما هي موقوفة في يدي^(٦) الرهن بأمر رها عبر مُتَعَدٍّ^(٧)، فلم يكن شيء أولى أن يكون أمانة، وإن كانت قد تخالف^(٨) الأمانة؛ لأن الأمانة لي أخذها من شئت، وليس لي أخذ [هذه] الحارية إلا بالفكاك.

٢٠٦٠- ولأن^(٩) الأصل أن ذُبِّي على الراهن ثابت بكتاب الله وسنة رسوله^(١٠) [صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] وإجماع العلماء، ثم احتلوا بعد ذهاب^(١١) الرهن في زواله، فلا يزول ما نت بكتاب^(١٢) الله وسنة رسوله^(١٣) [صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] بالاختلاف، ولا يزول إلا بسنة^(١٤).

(١) أي: أن مذهبهم أن الرهن مضمونٌ إلا ما زاد على قدر الدين.. فهو أمانة، فإن كان الرهن مساوياً للدين.. فلا شيء للرهن، وهو مقابل دينه، وإن كان أقل منه.. رجع على الراهن بالتفرق بين الدين والرهن، وإن كان أكثر منه.. فلا شيء للرهن، ولا يرجع الراهن عليه بشيء؛ لأنه أمين فيما زاد على قيمة الرهن.

انظر: مختصر الطحاوي (ص ٩٣) المسوط (٦٤/٢١)، وأشار إلى قولهم في الأ: (٣٨٦/٤) بقوله: "والعالم بعض الناس في الرهن فقال فيه: ...".

(٢) نهاية (ص ٢١١) من (٢).

(٣) في (أ) و(ب): شبه.

(٤) في (ب): اجتمعوا.

(٥) في (ب): رسول الله.

(٦) نهاية (١/٤) من (ب).

(٧) نقل الإجماع على (أن الرهن يحد رهنه الموهوبة) أس حرم في المحلى (١٠٧/٨: ١٢٢٤) وابن قدامة في المعني (٢٣٩/٤) دار الفكر.

(٨) في (ب): يد.

(٩) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب): متعدي، في (ج): متعدي.

(١٠) في (أ) و(ب) و(ج): تخالف.

(١١) في (ب): ولكن.

٢٠٦١- ولا يجوز الرهن إلا مقبوضاً^(١).

٢٠٦٢- والقبض من/ (١٠١/ب) وجهين؛ فمأ^(٢) كان يكال أو يوزن أو ينتقل.. 'فسيبيله سبيل'^(٣) الكبل والوزن والانتقال، وما كان لا يكال ولا يوزن ولا ينتقل مثل: الدور والأرضين والريقق.. فإنما قبضه أن يُخَلَّى 'بينه وبه'^(٤) لا حائل دونه^(٥).

٢٠٦٣- ومن باع بيعاً فأرهمه بذلك رهناً وتفرقا قبل أن يقبض الرهن؛ فإن قبض الرهن بعد ذلك.. وقع البيع، وإن أتى الراهن أن يدفعه.. فللسانع الخيار؛ إن شاء. أحاز البيع^(٦) 'لا رهن، وإن شاء'^(٧).. لم يجزه^(٨).

٢٠٦٤- وإن شرط^(٩) غناء الرهن، مثل: نتاج الماشية، وغمر النخل، وولد الأمة، وما أشبهه.. فالبيع باطل^(١٠) من قبل أنه وقع بيع وشرط برهن معلوم ومجهول، وفي كتاب الله عز وجل دلالة -إد^(١١) قال: ﴿مَقْبُوضَةً﴾ [القرة: ٢٨٣] - إنما لا تكون إلا بشيء^(١٢) بعينه يقبض^(١٣).

(١) في (ب): نيه.

(٢) في (ب): زوال.

(٣) في (ب): في كتاب.

(٤) في (ب): نيه.

(٥) هذا استدلال آخر على أن الرهن أمانة، وهو استدلال باستصحاب محل الإجماع.

(٦) فلا يلزم الرهن إلا بإقاضه أو بقبضه. الأم (٢٩٠/٤) و (٣٠٤) المزني (ص ١٤١) المنهاج (ص ٢٤٤) حنفية المحتاج (٦٧/٥).

(٧) في (أ) و(م): فيما.

(٨) في (ب): فقبضه.

(٩) في (ب): دونه ودونه.

(١٠) الأم (٢٩٤-٢٩٥/٤) -ذكر أن القبض في الرهن كالقبض في البيع- المزني (ص ١٣٦) روضة الطالبين (٦٥/٤) قال: "صفة القبض هنا في العقار والمنقول كما سبق في البيع" وقد ذكرها في (٣/٥١٧ و ٥١٩-

٥٢٠).

(١١) في (ب): الرهن، هكذا صورتها في (ب): **البيع**.

(١٢) نهاية [ص ٢١٢] من (م).

(١٣) الأم (٣٠٤/٤) المزني (ص ١٤١) روضة الطالبين (٦٥/٤).

(١٤) في (ب): اشترط.

٢٠٦٥- [قال الشافعي:] وإذا رهنه هذه الأشياء في القرض^(١) جاز ما كان قائماً يومئذ بعينه وكان أحق به من الغرماء إن فلس أو مات^(٢)، وكان مأمراً ذلك لجميع غرمائه، ويصرب بما بقي له بعد الرهن مع غرمائه^(٣).

٢٠٦٦- وإذا رهنه^(٤) هذه الأشياء فكان^(٥) لها غلة اجتمعت^(٦) ثم مات.. بُدِّي^(٧) صاحب الرهن بالرهن دون الغرماء، فإن فصل له شيء من حقه بعد ذلك.. كان كجميع^(٨) غرمائه ويصرب بما^(٩) بقي بعد الرهن مع غرمائه^(١٠).

(١) مكان هذا في (ب): "فالبايع بالخيار؛ إن شاء.. أجاز البيع بلا رهن، وإن شاء.. نقضه".

(٢) في (ب): إذا.

(٣) في (أ) و(ز): شيء.

(٤) أي: شرط المرهن أن تكون روائد الرهن التي ستحدث.. مرهونة مع أمثلها، والأظهر: فساد الشرط، وهل

يفسد حيثئذ القدر؟ الأظهر: فساد ذلك. المنهاج (ص ٢٤٢) خفة المحتاج وحاشية الشرواني (٥٢/٥).

ولكنه قال في الأم (٣٢٤/٤): "ولو رهنه حائطاً على أن ما أغمر الحائط فهو داخل في الرهن، أو أرضاً على أن ما

زرع في الأرض فهو داخل في الرهن، أو ماشية على أن ما نتجت فهو داخل في الرهن.. كان الرهن

المعروف بعينه من الحائط والأرض والماشية رهناً، ولم يدخل معه غمر الحائط ولا زرع الأرض ولا نتاج

الماشية، إذا كان الرهن يثق واجب قبل الرهن.

قال الربيع: وفيه قول آخر: إذا رهنه حائطاً على أن ما أغمر الحائط فهو داخل في الرهن، أو أرضاً على أن ما زرع

في الأرض فهو داخل في الرهن.. فالرهن مفسوخ كله، من قبل أنه رهنه ما يعرف وما لا يعرف، وما يكون

وما لا يكون، ولا إذا كان يعرف قدر ما يكون، فلما كان هكذا.. كان الرهن مفسوخاً.

قال الربيع: الفسخ أول به.

قال الشافعي رحمه الله: وهذا كرحن رهن داراً على أن يبرده معها داراً مثلها أو عبداً قيمته كذا، عبر أن البيع إن

وقع على شرط هذا الرهن.. فسخ الرهن، وكان للبايع الخيار؛ لأنه لم يتم له ما اشترط.

(٥) هكذا صورتها في (ب): الرهن.

(٦) الأ: (٣٥٢/٤)؟؟

(٧) قال في روضة الطالبين (٦٠/٤): "فالشرط باطل والقرض صحيح وفي صحة لرهن القولان".

(٨) في (ز): أرهنه.

(٩) في (ز): وكان.

(١٠) في (ب): فاجتمعت.

(١١) في (أ) و(ز): بدى، في (ب): بدلا. هكذا صورتها في (أ): بدكت.

٢٠٦٧- (١١) قال الشافعي [رَحِمَهُ اللهُ] ^١: والقبض في الرهن كالتقبض ^(٥) في البيع ^(٦).

٢٠٦٨- وإذا رهن الرجل شقصاً من دار أو عبد أو غيره.. فذلك جائز، ويقبضه حتى يقوم فيه ^(٧) مع الشربك مقام الذي أَرَهه ^(٨)؛ والحجة في ذلك: قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الشمعة في المشاع ^(٩)، وقد حوز البيع والتقبض.

٢٠٦٩- فإذا قبض المرهن [الرهن].. فأجاره ^(١٠) الرهن ^(١١) داراً كانت أو غيرها، وثمار الخمل، ونساج المشاعية، لزب الرهن، ليس برهن مع الأصل ^(١٢).

٢٠٧٠- وللراهن أن يولى بذلك [كله] ^٢ من يكرهه/ ويبيعه إذا ^(١٣) امتنع من ذلك المرهن.

٢٠٧١- وإذا ^٢ أراد المرهن أن يدفع ذلك إلى الراهن يليه ^(١٤) ولم يفسخ الرهن.. لم ^(١٥) يضره ^(١) ذلك.

(١) في (أ) و(م): لجمع.

(٢) في (ب): ما.

(٣) الأم (٣٥٢/٤).

(٤) من هنا إلى قوله (واليمين على المدعى عليه) وهو نهاية فقرة () تكرر في موضع آخر في (ب) وهو من نهاية (٥٩/ب) إلى نهاية (٦٠/أ) وقابلته، وأثبت ما فيه من زيادات، ووضعناها هكذا [٢].

(٥) هكذا صورتها في (ب): كالتقبض. وهي واضحة في الموضع الثاني.

(٦) الأم (٢٩٤/٤).

(٧) في (ب): غير واضحة.

(٨) الأم (٢٩٤/٤-٢٩٥) المتاج (ص٢٤٢) شقة المحتاج (٥٥/٥) وقال: "وقبضه بقبض الجميع".

(٩).

(١٠) هكذا صورتها في (أ): بخلها، هكذا صورتها في (ب): بخلها، في (ب) الموضع الثاني: فاحاره، في (م): فاجازة.

(١١) في (ب): الراهن، وساقطة من الموضع الثاني.

(١٢) الأم (٣٣٧/٤) المتاج (ص٢٤٧) معني المحتاج (١٣١/٢) نهاية المحتاج (٢٦٣/٤) شقة المحتاج (٩٥/٥).

(١٣) في (أ): التقط فوق الباء في (ب): بولي، في (م): يولى.

(١٤) في (أ) و(ب) و(م): فإذا، في (ب) الموضع الثاني: إذا.

(١٥) في (م): بلا نقط لأولها، هكذا صورتها في (ب): بليغته.

(١٦) في (ب): ولم.

٢٠٧٢- وكل ما كان لهذه^(٦٦) الأشياء من غلة؛ فإن كان دينه حالاً^(٦٧).. أخذه في حقه من غير جهة الرهن، وهو والغرماء سواء فيه، وإن كان دينه غير حال.. كان ذلك للراهن.

٢٠٧٣- ولو امتنع المرهن أن يدفع^(٦٨) [ذلك إلى] الراهن^(٦٩) يكره^(٧٠).. أمر الوالي الراهن أن يقيم^(٧١) لذلك رجلاً فيكره^(٧٢) بأمر الوالي^(٧٣)، وإما حوزنا ولاية^(٧٤) ذلك للراهن^(٧٥) إذا رصي المرهن ولم يفسخ الرهن.. مثل^(٧٦) البيع يوكل مبتاعه^(٧٧) بايعه^(٧٨) به له^(٧٩) فلا يكون ذلك قسحاً للبيع.

٢٠٧٤- وإذا رهس الرجل الرجل الشيء وتراضيا على أن يضعاه على يدي عدل وقصه العدل. فذلك حائر، فإن^(٨٠) اختلفا في القص، فقال العدل: «قد قضته [له]».. لم تحز^(٨١) شهادته؛ لأنه^(٨٢) يشهد على فعل نفسه^(٨٣).

(١) هكذا صورتها في (ب): **الرجل**.

(٢) في (ب): من هذه، والموضع الثاني موافق لما في (أ) و(م).

(٣) في (أ) و(م): حال.

(٤) في (أ) و(ب) و(م): يدفع، في (ب) الموضع الثاني: يدفع.

(٥) غاية [ص ٢١٣] من (م).

(٦) في (ب): أن يكره، وفي الموضع الثاني موافق لما في (أ) و(م).

(٧) في (م): بلا نقط.

(٨) في (ب): الولي، وفي الموضع الثاني موافق لما في (أ) و(م).

(٩) في (ب): حوزناه لأن، في (أ) و(م): حوزنا ولانه، في (ب) الموضع الثاني: حوزنا ولاية.

(١٠) في (أ) و(م): الراهن.

(١١) في (أ) و(م): قل.

(١٢) في (ب): بلا نقط.

(١٣) في (ب) الموضع الثاني: بذلك.

(١٤) في (ب): وإن.

(١٥) في (أ) و(م): تحز، في (ب): بلا نقط لأوله، وفي (ب) الموضع الثاني: تحز.

(١٦) في (ب) زيادة: (لا)، وهي غير موجودة في الأم، والمعنى مستقيم بدونها.

(١٧) الأم (٢٩٦/٤) وقال: "القول قول الراهن، وعلى المرهن البينة أن العدل قد قصه له؛ لأنه وكل له مه"

البيان (٥٢/٦).

٢٠٧٥- وإذا باع الرجلُ [الرجل] شيئاً على أن يرهقه رهناً فمات الرجل^(١) وتلفت^(٢) السلعة.. قبل للبائع: احتر إما أن تأخذ^(٣) ما بعته به، وإما أن تأخذ^(٤) قيمة السلعة يوم بعته^(٥) /^(٦) كما كان لك الخيار في السلعة لو كانت قائمة^(٧).

٢٠٧٦- [قال أبو محمد: له التوب إن كانت قائمة، وإن فات.. ففيه قيمته].

٢٠٧٧- وإذا باع الرجلُ الرجلُ شيئاً^(٨) ولم يشترط عليه الرهن، فأرهبه شيئاً تلوفاً من عنده، وقيضه، ثم جاء يريد رده.. لم يكن ذلك له، وإن كان أصله تلوفاً منه^(٩)، كما بتلوع الحمل فيضمن فلا يكون^(١٠) له الرجوع؛ بأمره كان أو بغير أمره.

٢٠٧٨- ولو كان لرجل على رجل دين حال^(١١) أو إلى أجل، ثم قال: بعني بعة أخرى على أن أرهقك^(١٢) بالأولى والأخيرة^(١٣).. لم يجز، وكان البيع الآخر فاسداً، والرهن باطلاً^(١٤)، وكان^(١٥) حقه الأول^(١٦) على حاله.

٢٠٧٩- ولو رهن رجلٌ رجلاً عرضاً أو عيناً ثم باعه بعة أخرى أو أسلفه سلفاً آخر على أن ما فضل من قيمة الرهن/(١٠٢/ب) أو عدده رهن^(١) بالآخر.. لم يجز، من قبل أنه [إن] كان عرضاً..

(١) يعني: مات الراهن قبل أن يقيض المرتهن الرهن.

(٢) في (ب): وبعته، وفي الموضوع الثاني: وتلفت.

(٣) في (أ): يأخذ.

(٤) في (أ) و(ب) و(ج): يأخذ، وصوبته بما يقتضيه النص.

(٥) في (ب): تلفت، بلا نقط لأولها، في الموضوع الثاني: بعته.

(٦) نهاية [١٤/ب] من (ب).

(٧) الأم (٣٠٥/٤) في روضة الطالبين (٧٠/٤) أن الأظهر: أنه لا يطل بموت الراهن.

(٨) في (ب): شيئاً، هكذا صورتها في (ب): شيئاً، وفي الموضوع الثاني: شيئاً.

(٩) الأم (٣٠٦/٤) قال في روضة الطالبين (٦٥/٤): "القبض ركن في لزوم الرهن" ولم ينفصل بين الرهن

المشروط في العقد وبين رهن التمتع أي: الرهن المبتدأ.

(١٠) في (أ) و(ج): تكون، في (ب): يكون.

(١١) في (ب) الموضوع الثاني: حالاً.

(١٢) في (ب): بالأولى والأخرى، وفي الموضوع الثاني مثل ما في (أ) و(ج).

(١٣) في (ب): باطل، والموضوع الثاني مثل ما في (أ) و(ج).

(١٤) في (ب): عقد الأولى، وفي الموضوع الثاني: وحقه الأول، وسقطت منه (كان).

فالرهن مجهول؛ لأنه لا يدري كم يبقى من ثمنه بعد الرهن الأول، وإن كان عيناً. فحينئذٍ يُبَلَّ أن الجميع رهن بالأول^(٢٧)، ألا ترى أنه لو صاع كله إلا^(٢٨) قدر الأول^(٢٩) كان الأول^(٣٠) أولى^(٣١) به^(٣٢).

٢٠٨- وكذلك^(٣٣) لو كان الرهن دراهم فقال أهلك منها دراهماً^(٣٤) بعينها بالآخر.. لم يجز؛ لأنها كلها رهن بالأول، وقد يصح فلا^(٣٥) يكون فيه إلا ما أركه^(٣٦) بالآخر فيرجع إلى الآخر، إلا أن يكون فسخ الرهن فيها بالأول وجعله في الآخر^(٣٧).

٢٠٨١- وإذا كان لرجل على رجل ألفاً^(٣٨) درهم؛ [ألف] برهن، وألف بلا رهن، ثم قضى^(٣٩) ألفاً، فقال: قد^(٤٠) قضيتك التي برهن، فقال^(٤١) الآخر: قضيتني التي بلا رهن.. فاقول^(٤٢) قول الراهن مع يمينه^(٤٣).

(١) في (أ) و(د): رهنًا.

(٢) في (ب): بالأول.

(٣) تحاية (ص ٢١٤) من (د).

(٤) في (ب): الأولى.

(٥) في (ب): الأول.

(٦) مثبتة في الموضوع الثاني من (ب).

(٧) الأم (٣٢٠/٤) المنهاج (ص ٢٤٤) شقة المحتاج (٦٦/٥-٦٧).

(٨) في (ب): ولذلك.

(٩) في (ب): دراهم.

(١٠) في (ب): ولا.

(١١) في (ب) الموضوع الثاني: (يوفيه إلا لرهقه)، و(يوفيه): غير منقوطة.

(١٢) الأم (٣٢١/٤)، المنهاج (ص ٢٤٤)، شقة المحتاج (٦٦/٥-٦٧).

(١٣) في (أ) و(د): ألف.

(١٤) في (ب): قضاء.

(١٥) في (ب) الموضوع الثاني مثبتة.

(١٦) في (ب): وقال.

(١٧) في (ب): والقول.

(١٨) المزني (ص ١٤١-١٤٢) الخلاصة (ص ٣٠٤) المنهاج (ص ٢٤٩) وقال: "وإن لم ينو شيئاً.. جعله عما شاء،

وقيل: يُنَسَّطُ" معني المحتاج (١٤٤/٢) شقة المحتاج (١٠٩/٥).

٢٠٨٢- والمحجة في ذلك: ^(١) أنه أقر له ^(٢) بقبض ألف، وادعى عليه أنما من غير الرهن ^(٣).. فلا أقبل دعواه في مال غيره إلا بيّنة، كما لو أقر له ^(٤) بألف درهم وذكر أنما قراض وقد عمل فيه [وتلف]، وقال رب المال: ودیعة.. فالقول ^(٥) قول رب المال مع يمينه؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **والبيّنة على المدعي، واليمين على المدعى عليه** ^(٦).

٢٠٨٣- [قال الشافعي]: وما جاز بيعه.. جاز رهنه، وما لم يجل بيعه.. لم يجل رهنه، مثل الثمرة التي لم يبد ^(٧) صلاحها، والروع الذي لم يشند حبه، واللبس في الضروع، وما أشبهه؛ من قل أنه لو كان حقه إلى وقت يطيب فيه الثمرة ويستند فيه الروع.. لم يجز، من قبل [أن] الرجل يموت ويعلس فيحتاج إلى بيعه، فلا يقدر عليه ^(٨).

٢٠٨٤- ولا يجوز أن يرهن الوصي مالَ اليتيم ولا الأب مالَ ابنه، وإن ارهنه ^(٩) لهما ^(١٠).. جاز إذا كان نظراً فيما يبيع لهما ويرهن ^(١١).

٢٠٨٥- وإذا ارهن الرجل أرضاً وفيها شجر.. فله الأرض وليس له الشجر، فإن ^(١٢) أرهنه ^(١٣) الشجر.. فليس له الأرض ^(١٤).

(١) في (ب): أيضاً قوله، وفي الموضوع الثاني: أنه قد أقر له.

(٢) في (ب): رهن؛ وفي الموضوع الثاني موافق لما في (أ) و(ج).

(٣) في (ب): ولا.

(٤) مثبتة في الموضوع الثاني في (ب).

(٥) في (ب): والقول.

(٦) هنا نهاية الفقرات التي تكررت في (ب) في موضعين مختلفين.

(٧) في (ب): يبدو.

(٨) الأم (٣١٦/٤) ٣١٨ و (٣٣٥) الخلاصة (ص ٢٩٣) شقة المحتاج (٥٤/٥).

(٩) في (ب): ارهن.

(١٠) هكلنا صورهما في (أ): لئلا.

(١١) الزني (ص ١٣٦) الخلاصة (ص ٢٩٤-٢٩٥) النهاج (ص ٢٤٢) شقة المحتاج (٥٤/٥).

(١٢) في (ب): فلذا.

(١٣) في (ب): رهنه.

(١٤) الأم (٢٩٨/٤) ٣١٥ الوسيط (١٦٩/٣) روضة الطالبين (٥٣٩/٣) المهاج (ص) معني المحتاج (٨١/٢).

٢٠٨٦- فإن اختلفا، فقال الراهن: رهنك الأرض، وقال^(١) المرهن: طَئْتُ^(٢) [أنك] إذا رهنني الأرض أن لي الشجر، وإذا رهنني الشجر أن لي الأرض.. فلا^(٣) يكون [رهنًا] إلا ما تقار^(٤) عليه^(٥)، ولا يكون الآخر رهنًا^(٦) ^(٧).

٢٠٨٧- [قال الشافعي]: والرهن مركوب وعلوب^(٨) لصاحب الرهن، وله غلة الدار، والدابة مثله^(٩).

٢٠٨٨- وإذا رهن الرجل رجلًا عبدًا قد حن حباية، أو حارية فأقام^(١٠) صاحب الحباية البينة^(١١) أنه حن قبل الرهن.. فليس من الرهن^(١٢) في شيء، وإن^(١٣) أعطى الحباية سيده.. لم يكن رهنًا، لأن الرهن قد وقع على فساد^(١٤).

٢٠٨٩- وإن رهنه ثم أقر أنه أعتقه وكان له مالٌ يبلغ ثمن العبد.. أخذنا منه ثمنه^(١٥) ووضعناه على يدي المرهن وأعتقنا العبد^(١٦).

(١) تكررت في (أ) و(ب).

(٢) هكذا صورناها في (أ): طَئْتُ، هكذا صورناها في (ب): طَئِئْنَا.

(٣) في (ب): ولا.

(٤) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (ب): بلا نقط.

(٥) نهاية [ص ٢١٥] من (ب).

(٦) في (أ) و(ب) و(ج): رهن.

(٧) الأم (٢٩٨/٤) و (٣١٥) الوسيط (٥٢٢/٣) روضة الطالبين (١١٢/٤).

(٨) في (ب): ومجلوب.

(٩) الأم (٣٢٢/٤) و (٣٣٩) المنهاج (ص ٢٤٥) تنفة المحتاج (٧٦/٥-٧٧).

(١٠) في (ب): وأقام.

(١١) في (ب): البينة صاحب الجناية.

(١٢) في (أ) و(ب): الرجل.

(١٣) في (ب): فإن.

(١٤) الأم (٣٢٥/٤).

لا يصح رهن الجاني المتعلق برقبته مال، بخلاف المتعلق بما قود، أو بذمته مال. روضة الطالبين (٤٥/٤) المنهاج

(ص ٢٤٢) مفتي المحتاج (١٢٣/٢) تنفة المحتاج (٥٦/٥) حاشية الشرواني (٥٦/٥).

(١٥) في (ب): ثمن العبد.

- ٢٠٩٠- وإن لم يكن له مال يبلغ إلا بعض ثمن العبد.. أعتق^(٤١) بقدر ما بلغ، والباقي عبد^(٤٢)،
- ٢٠٩١- وإن لم يكن له مال.. لم يعتق [عليه] منه شيء بعد يمين المرهن ما علم عتقه^(٤٣)،
- ٢٠٩٢- ولكن لو أعتق بعد ما قبض.. فليس عتقه بشيء، إلا أن يكون له مال؛ فيوقف^(٤٤) للمرهن مثل ثمن العبد، [ويعتق العبد]^(٤٥).
- ٢٠٩٣- و[قد] قال مالك مثله^(٤٦).
- ٢٠٩٤- قال الشافعي: وإذا^(٤٧) رهن الرجل الرجل عبداً ثم حن عند المرهن جنابة عمداً^(٤٨)/^(٤٩)، فإن كانت جنابة فيها قصاص.. فالتائم بذلك رب العبد، فإن اقتص من العبد، وأتى على نفسه.. بطل الرهن، وكان دينه بلا رهن، وإن كانت ما دون النفس.. كان العبد رهناً بحاله^(٥٠).
-
- (١) الأم (٣٢٧/٤) (هل يوافق البويطي أم لا؟؟؟).
- عمل المسألة: فيما لو أنكر المرهن العتق، وكذب الراهن.
- أظهر الأقوال أنه: لا يقبل قول الراهن؛ مباداة حق المرهن، والناهي: يقبل؛ لأنه مالك، والثالث: إن كان موسراً معاً، وإلا.. فلا، والثالث هو الذي ذكره في البويطي ها.. الوسيط (٥٢٧/٣) روضة الطالبين (١١٩/٤).
- (٢) في (ب): أعتقنا.
- (٣) وهذا تبريع على غير المعتمد، ولا يتأتى على المعتمد من أن قول الراهن لا يقبل.
- (٤) وهذه الصورة مما يتفق فيها المعتمد وغير المعتمد الذي قرره هنا في البويطي.
- وقال في الأم (٣٢٧/٤): "وإن كان معسراً وأنكر المرهن.. بيع له منه بقدر حقه، فإن فضل فضل.. عتق الفضل منه".
- (٥) هكذا صورها في (ب): **بويطي**.
- (٦) وهو المعتمد، الوسيط (٤٩٦/٣) روضة الطالبين (٧٦-٧٥/٤) مغني المحتاج (١٣٠/٢) كفاية المحتاج (٢٦٠/٤).
- (٧) المدونة (١٥٨/٤) الإشراف (١١/٣) المعونة (١٥٥/٢) الشرح الكبير للردفري مع حاشية الدسوقي (٢٤٩/٣).
- (٨) في (أ) و(م): وقال: إذا.
- (٩) في (ب): عمد.
- (١٠) كفاية [١٥/أ] من (ب).
- (١١) الأم (٣٦٨/٤) ٣٧٠-٣٧١.

٢٠٩٥- وإن كان عمداً مما لا قصاص فيه، مثل: للأموعة، والجائفة، والمنقلة، وما أشبهها^(١) أو^(٢) كانت الجناية خطأ.. فالتقائم بذلك رب العبد، وهو غير؛ فإن افترق العبد بالجناية.. فهو رهن بحاله، وليس له أن يتقص^(٣) أثره بذلك من الرهن شيئاً، وإن أبى أن يفترقه.. يبيع من العبد ففصي الجني عليه من ثمة أرض الجناية، فإن فضل.. فهو للرهن^(٤).

٢٠٩٦- وإن جني على العبد^(٥) وهو رهن.. فالتقائم بذلك رب العبد، فإن كان (١٠٣/ب) عمداً وأراد القصاص.. فذلك للسيد، ولا حق للرهن في ذلك بأن^(٦) يجمعه من أخذ حقه من القصاص، فإن قتل وأراد أن يقتص.. فذلك له^(٧).

٢٠٩٧- وإن جني على عبده جنابةً -خطأً أو عمداً^(٨)- مما لا قصاص فيه.. فالتقائم بذلك السيد؛ فإن أراد السيد عمو ذلك.. لم يكن له؛ من قبل أنه مائل وجب بسبب رهن^(٩) [فتا] لبعضه، فلا يكون له تركه^(١٠).

٢٠٩٨- وكذلك^(١١) لو قُتل خطأ لم يكن له أن يدع قيمته، وقيمته موقوفة إلى أجلها^(١٢).

أي: إن قُتل.. بطل الرهن، وإن كان القصاص فيما دون النفس.. بطل فيما اقتص به، وكان الباقي رهناً بحاله. روضة الطالبين (١٠٤/٤) المنهاج (ص ٢٤٧) معني المحتاج (١٤٠/٢) شفة المحتاج (٩٧/٥-٩٧).

(١) في (ب): وما أشبههما.

(٢) في (أ) و(ب) و(ج): و، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في (ب): يتقص، بلا نقط لأوفا.

(٤) الأم (٣٦٩/٤-٣٧٠) روضة الطالبين (١٠٤/٤).

(٥) نهاية [ص ٢١٦] من (ج).

(٦) في (ب): من أن.

(٧) له القصاص، أو العفو أو أخذ القيمة. الأم (٣٧٢/٤) و(٦٥/٧) و(٦٦) المنهاج (ص ٢٤٧) شفة المحتاج

(٩٥-٩٤/٥) وانظر فت: (١٩٧٢).

(٨) في (أ) و(ج): عمد.

(٩) في (ب): رهنه.

(١٠) الأم (٣٧٢/٤) المنهاج (ص ٢٤٧) شفة المحتاج (٩٥/٥).

(١١) في (ب): ولذلك.

(١٢) الأم (٣٧٦/٤) و(٦٦/٧) المنهاج (ص ٢٤٧) شفة المحتاج (٩٥/٥).

٢٠٩٩- [قال الشافعي:] وإذا أمر الرجل^(١) المرتهن أن يبيع رهنه ويقبض.. لم يجز من قبل أنه لا يجوز أن يكون وكيلًا لنفسه في بيع ولا قبض، وإن^(٢) باع.. فالبيع مردود^(٣)، فإن كان قائمًا.. رد، وإن كان قائمًا.. رد قيمته^(٤).

٢١٠٠- والقول قوله مع مخرجه في قيمته، فإن نكل.. حلف الراهن، وردد[نا] اليمين^(٥) عليه.

٢١٠١- قال أبو يعقوب [وأبو عماد]: يجوز بيعه على الراهن بأمره، ولا يجوز اقتضاؤه من نفسه بأمره^(٦).

٢١٠٢- قال الشافعي: وكل رصي أو وكيل^(٧) أو أب مأمون^(٨) باع سلعة لمن وكله بثمن تام، ثم جاء أحر مراده قبل أن يتفرقا فأعدها للأول^(٩).. فالبيع مردود، من قبل أنه قد باعها بشيء قد وجد أكثر منه، وليس هذا بنظر^(١٠).

٢١٠٣- [قال الشافعي:] وإذا^(١١) رهن 'عبدین من رجل'^(١٢) ثم جن^(١٣) أحدهما على الآخر.. قُتل^(١٤) به^(١٥)، وإن^(١٦) عدى أحدهما على المرتهن.. قتل به^(١٧).

(١) في (ب): الراهن.

(٢) في (ب): فإذا.

(٣) انظر: روضة الطالبين (٨٨/٤-٨٩) فيها تفاصيل كثيرة.

(٤)

(٥) في (ب): الثمن.

(٦) في (م): بلا نطق لأولها.

(٧) في (ب): وكيل ووصي.

(٨) في (ب): أو مأمور.

(٩) في (ب): الأول.

(١٠) روضة الطالبين (٩٢/٤-٩٣).

(١١) في (أ) و(م): فإذا.

(١٢) في (أ) و(م): عبد لرجل.

(١٣) في (م): النون غير منقوطة.

(١٤) في (أ) و(م): التاء غير منقوطة.

(١٥) لم يتعرض لها في روضة الطالبين، ولكنه قال فيما لو قتل العبد المرهون عبدًا آخر للراهن غير مرهون أو

مرهونًا عند غير مرتهن القاتل: أن للسيد القصاص. (١٠٥/٤) المنهاج (ص ٢٤٧) ٢٩.

٢١٠٤- ومن رهن عبداً بدنانير حتى عليه في بلد يُقَوِّمُ^(٢٧) الحباية دراهم، فأخذ السيد الدراهم ثم أراد أن يصرفها دنانير^(٢٨)، وأبى عليه اشترهن، أو^(٢٩) أراد اشترهن دون الراهن.. لم يكن ذلك له إلا باجتماعهما، وترك ما أُعْجِدَ على حاله إلى أجله^(٣٠).

٢١٠٥- وإن أَمَرَ السيد العبد^(٣١) بالحباية فكان بالتأ يعقل.. فهو آثم، ولا يكلف^(٣٢) إذا بيع [فيها] أن يأتي برهن غيره^(٣٣).

٢١٠٦- وإن كان العبد صبياً^(٣٤) أو أعجمياً لا يعقل^(٣٥)، فأمره السيد، فبيع في الحباية.. كَلَّفَ السيد أن يأتي^(٣٦) بمثل قيمته ثمتاً، ويكون رهناً مكانه^(٣٧).

٢١٠٧- [قال الشافعي:] وإذا أقرَّ سيّد العبد المرهون أو غير المرهون^(٣٨) على عبده بأنه جنى [جناية] عمداً^(٣٩) وأنكر العبد.. فالقول قول العبد^(٤٠).

(١) في (أ) و(م): فإن.

(٢) لم يصرح بتسليم هذه الصورة في المنهاج ولا في روضة الطالبين ولا في غيرها من المراجع التي عدت إليها، ولكن في المنهاج (ص ٢٤٧) وروضة الطالبين (١٠٤/٤) أن حق الجني عليه مقدم على حق المرتهن، فيفهم منه أنه إذا كان الجني عليه هو المرتهن نفسه أن له القصاص من باب أولى.

(٣) كأما في (ب): تقوم.

(٤) في (ب): بدنانير.

(٥) في (م): و.

(٦) لم أجد هذه المسألة في كتب الشافعية، لكن في روضة الطالبين (١٠٠/٤): "لو جُنِّيَ على المرهون، وأُجِدَ الأرض.. انتقل الرهن إليه، كما ينتقل الملك لقيامه مقام الأصل، ويجعل في يد من كان الأصل في يده".

(٧) في (ب): سيّد العبد العبد.

(٨) نهاية [ص ٢١٧] من (م).

(٩) المزني (ص ١٤٠) روضة الطالبين (١٠٤/٤).

(١٠) إن كان غير عميد، أما إن كان عميداً يعرف أنه لا يطاع السيد فيه، بالتأ كان أو غير بالغ.. فهو كما لو لم يأذن السيد. روضة الطالبين (١٠٤/٤).

(١١) كأن يعتقد وجوب طاعة السيد في كل ما يأمره به روضة الطالبين (١٠٤/٤).

(١٢) كررت في (أ). في م ٩٩.

(١٣) المزني (ص ١٤٠) روضة الطالبين (١٠٤/٤).

(١٤) في (أ) و(م): مرهون.

(١٥) في (ب): عمد.

٢١٠٨- وإذا رهن الرجل أمةً فحملت عنده، فضرب رجلٌ بطنها فألقت جنينها^(٦٦).. فعلى الجاني عَشْرَتْنِ أَمَةٍ، ويكون ذلك للراهن دون المرتهن؛ لأنها حملت بعد الرهن^(٦٧).

٢١٠٩- فإن كانت حاملاً يوم رهنها.. فكذلك^(٦٨) (٦٩).

٢١١٠- وإذا جن السيد على عبده المرهون.. فعليه ما جن، ويكون رهناً^(٧٠) رهناً^(٧١).

٢١١١- وإذا جن عبدٌ على عبده مرهونٌ فقالَ سيّدُ العبدِ الجاني: أنا أسلم رقبته بحمايته، واختلف الراهن والمرتهن في أخذ رقة العبد بالجناية.. لم يكن ذلك لواحد منهما حتى يمتعا؛ لأن أصل ما رجب لهما.. أرش في ثمن رقة العبد، فلا يحوّل^(٧٢) إلى رقة غيره إلا برضاها^(٧٣) (٧٤).

٢١١٢- وإذا رهس 'رجلٌ رجلاً'^(٧٥) غماراً أو مطيحاً أو لبناً أو شئناً يمتنى^(٧٦) فسادته إلى الوقت الذي يمل/^(٧٧) فيه دينه.. قال الشافعي: فيها^(٧٨) قولان؛

(١) الأم (٣٦٩/٤) روضة الطالبين (١٢١/٤).

(٢) في (ب): جنيّاً.

(٣) روضة الطالبين (١٠٣/٤) وهذا محمول على أنه رهن أمة متزوجة والحمل من زوجها، لأن الحمل من السيد، إذ لو كان الحمل من السيد، وكان قبل الرهن.. فلا يجوز رهنها لأنها أم ولد.

(٤) في (أ) و(م): فهو من الرهن.

(٥) في روضة الطالبين (١٠٣/٤) أن ذلك لا يكون رهناً، ولم يفرق بين كون الحمل قبل الرهن أو بعده، وهذا هو ما يوافق ما في النسخة (ب)، وأما ما في النسخة (أ) فلعل الناسخ ظن ذلك سهواً، فأصلحه من عنده، لا سيما وسياق العبارة محتمل لأن يكون الحكم فيما لو كان الحمل قبل الرهن مختلفاً عنه فيما لو كان بعده.

(٦) في (ب) زيادة: العبد.

والمقصود أن الأرض يكون رهناً مع العبد.

(٧) في (ب): مرهوناً بحاله.

(٨) الأم (٣٧٩/٤) وقال في روضة الطالبين (٨٤/٤): "لو أذن المرتهن للراهن في ضرب العبد المرهون وهلك في الضرب.. فلا ضمان؛ لأنه تولد من مأذون فيه، كما لو أذن في الوطاء وأُحيل، ولو قال: أدّبه فضربه فهلك.. لزمه الضمان".

(٩) في (ب): يجوز، في (م): بلا نقط لأولها.

(١٠) في (أ) و(م): برضاها.

(١١) الأم (٣٨١/٤). العزيز (٥١٤/٤) روضة الطالبين (١٠٢/٤) وقال: "ولو أراد الراهن المصالحة عن الأرض الواجب على جنس آخر.. لم يصح إلا بإذن المرتهن، وإذا أذن.. صح، وكان المأخوذ مرهوناً، كذا نقلوه".

٢١١٣- أحدهما: أن ذلك لا يجوز إذا كان العلم محيط أنه يفسد قبل الخلل^(٥).

٢١١٤- والآخر: أنه جائز؛ لأنه يأتي السلطان إذا خاف فسادَه فيأمرُ بصلاحه^(٦) - إن كان يصلح يبيع أو غيره - أو يبعه^(٧).

٢١١٥- قال الربيع: هو جائز، وليأتي^(٨) السلطان إذا خاف فسادَه^(٩).

باب آخر من الرهن

٢١١٦- موسى عن الربيع قال الشافعي: [و] إذا أمر الراهنُ الأُمير^(١٠) أن يبيع الرهن ويدفعه إلى اشترى، فرغم أنه قد فعل، وأنكر اشترى ذلك.. فالتقول قول اشترى مع بيعه، وبرجع الراهن^(١١) على الأُمير بشمن رهنه، فيأخذه^(١٢)، إلا أن يُقيم العدلُ البينة على الدفع^(١٣).

(١) في (ب): الرجل الرجل.

(٢) في (م): بلا نقط.

(٣) تحاية [١٥/ب] من (ب).

(٤) في (ب): فيهما.

(٥) وهو المعتد في (ما لا يمكن تخفيفه)، لا في (ما يمكن تخفيفه).

(٦) في (ب): بإصلاحه.

(٧) وهو المعتد في (ما يمكن تخفيفه)، لا في (ما لا يمكن تخفيفه).

قال في الأم (٣٣٧/٤): "إن كان إلى أجل يفسد إليه الرهن.. كرهته، ولم أفسدته" وينحوه في المزي (ص ١٣٩) ولم يذكرنا قولاً غيره.

والرهن إن كان مما يسرعُ فسادَه فله أحوال:

أ- إن أمكن تخفيفه.. صح الرهن مطلقاً، وإن لم يشترط التخفيف.

ب- وإن لم يمكن التخفيف؛

١- فإن رهنه بدين حال،

٢- أو مؤجل يُل قبل فسادَه بزمن يسع بيعه عادة،

٣- أو مؤجل يُل بعد فسادَه أو معه، لكن شرط في هذه الصورة بيعه عند إشرافه على الفساد، وجعل الثمن وقتاً مكانه.. صح الرهن في الصور الثلاث. ا.هـ. ملخصاً من المنهاج (ص ٢٤٣) وثقة المحتاج (٥٧/٥-٥٩).

(٨) في (ب): وبأني.

(٩) بعد هذا في (ب): التفتيس.

(١٠) في (ب): العدل.

٢١١٧- وكذلك^(١) الرسول/^(٢) يرسله الرجل 'بالمال إلى الرجل'^(٣)، وكذلك وكيل الرجل، والوصي/^(٤) ١٠٤/ب في الكبر إذا دفعوا^(٥) الشيء بغير بينة.. صموا؛ والحجة في ذلك: قول الله عَزَّوَجَلَّ^(٦) في النِّسَاءِ: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦].

٢١١٨- فإن قال هؤلاء كلهم: قد ضاع المال منا.. فالقول قولهم مع أمثالهم^(٧).

٢١١٩- ولو قالوا: «رددنا المال إلى أهله^(٨)» وأنكر رب المال.. فالقول قول الوكيل مع يمينه^(٩)، وأأمين صامن لدفعه إلى الراهن؛ لأنه منعهدي^(١٠) [بدفعه]، ويرجع على الراهن عما دفع إليه، والفرق بينهم^(١١) في الصمان أن الله عَزَّوَجَلَّ أمر بالإشهاد إذا دفع إلى النيامي [و] كان النيامي ليس هم الذين اتصموا الوصي، وإنما اتصمه الأب، وكذلك^(١٢) الوكيل والرسول إذا أمروا بالدفع لم يكوّنوا وكلاء للذين أمروا بالدفع إليهم 'وكانوا أماء'^(١٣) للذين وكلوهم وأرسلوهم وأوصوا إليهم؛ فلذلك افرقا.

(١) نهاية [ص ٢١٨] من (٢).

(٢) في (ب): فيأخذ، بلا نقط للحرطين الأخيرين، وتكررت الكلمة في (أ).

(٣) الأم [٣٥٣/٤].

(٤) في (ب): ولذلك.

(٥) نهاية [٢/٢٤] من (ب).

(٦) في (ب): إلى الرجل بالمال.

(٧) في (ج): رفعوا.

(٨) في (ب): تبارك وتعالى.

(٩) الأم [٣٥٣/٤] في الرهن نقطه، روضة الطالبين [٣٢٥/٤] وقال: "يد الوكيل يد أمانة".

(١٠) في (ب): ربه.

(١١) روضة الطالبين [٣٤٢/٤].

(١٢) في (أ): التقط فوق الياء في (ب): متعدي، في (ج): متعدي.

(١٣) في (ب): بينهما.

(١٤) في (ب): فكذلك.

(١٥) هكنا صورهما في (أ): وكانا بالمتأ، هكنا صورهما في (ج): وكانوا.

٢١٢٠- [قال الشافعي:] وإذا كان الرهن عند الرجل بأمر الراهن واشترى فحضر [ه] وقت البيع وكان الرهن بدنانير فاحتلما؛ فقال الراهن: بعه^(١) بدراهم^(٢)، وقال الشترق: بدنانير؛ فإن باع العدل بقول أحدهما.. كان البيع مردودا، وكان صامتا إن هلك الثمن، والحكم في ذلك: أن يأتي الحاكم فيأمره^(٣) أن يبيع^(٤) بالأغلب^(٥) من نقد البلد^(٦).

٢١٢١- وإذا أمره أن يبيع في موضع، فتعدى إلى غيره من المواضع فباعه.. فالبيع جائز، وإن^(٧) هلك. فهو صامن له، وإنما أحربا ببعه لأنه قد أمره بالبيع؛ لأن التعدي إنما هو في إحراج الشيء، ليس التعدي في نفس البيع^(٨).

٢١٢٢- ولو رهن رجل رجلا عبداً أو داراً إلى سنة، على أنه إن^(٩) جاء^(١٠) فالحق إلى سنة، وإلا^(١١).. فالعبد والدار خارج من الرهن.. كان الرهن فاسداً^(١٢) (١١) (١٢).

(١) في (ب): ابتعه، بلا نقط.

(٢) في (ز): بدرهم.

(٣) في (ب): يبيع.

(٤) في (ب): الأغلب.

(٥) الألف (٣٥٣/٤) روضة الطالبين (٩٢/٤) وقال: "ثم إن كان الحق من نقد البلد، وإلا.. صرف نقد البلد إليه، فلو رأى الحاكم ببعه يمين حق المرهن.. جاز".

(٦) في (ب): فإن.

(٧) قال في روضة الطالبين (٣١٥/٤): "لو عين مكاناً من سوق وشوها.. نظراً إن كان له في ذلك المكان غرض ظاهر؛ بأن كان الراغبون فيه أكثر أو النقد فيه أجود.. لم يميز البيع في غيره، وإلا.. فوجهان: ...، لكن الأصح على الجملة المنع، وهو الذي صححه الماوردي والرافعي في الخرو، قلت: هذا إذا لم يُقَدَّر الثمن؛ فإن قال: بع في سوق كلنا بمائة، فباع بمائة في غيرها.. جاز، صرح به صاحبها الشامل والشمعة وغيرهما... و... يصير ضمناً بالنقل من ذلك البلد، ويكون الثمن مضموناً في يد".

(٨) ليست في (ز).

(٩) في (ب) و(ز): جاءه.

(١٠) لنهاية [ص ٢١٩] من (ز).

(١١) في (أ) و(ز): فاسد.

(١٢) الشرط الذي لا يقضيه الرهن، ولا يتعلق بمصلحة العقد، ولا يكون فيه غرض، إن كان ينفع الراهن ويضر المرهن.. فالرهن باطل، وهذا الذي في مسائلنا هو شرط تأقيت الرهن، أي: أن يكون إلى أجل، فهو من هنا التسم. روضة الطالبين (٥٩/٤)

٢١٢٣- وكذلك^(١) إن قال له: إن جئتكم بمقتك إلى أجل كذا وكذا، وإلا.. فهو بيع لك، لأن هذا مجهول.

٢١٢٤- والحجة فيه: هي التي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيع العرر، وبيع العرر: 'كل ما^(٢) عقد على أنه يكون مرة بيعاً^(٣) ومرة لا بيع، فهذا^(٤) قد عقد على أنه لا يكون بيعاً إلا في ذلك الوقت، ويدخل فيه هي 'رسول الله^(٥) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن [بيع] الاملاسة والسابدة وبيع الحصاة؛ لأن هذه الأشياء كلها إنما هي [هي] أن يجب^(٦) البيع بمسما وبوقوع الحصاة، وكذلك الأجل.

٢١٢٥- وإذا دفع رجلٌ إلى رجلٍ عبده برهه^(٧) عن نفسه [بشيء معلوم] فرهه عن نفسه بشيء معلوم ثم اتفقه ربُّ العبد من امرئ، فإن كان يادن الراهن.. رجع عليه به، وإلا [بأن]^(٨) كان منقطعاً.. لم يكن له عليه شيء^(٩).

٢١٢٦- وقال مالك [بن أنس]: له^(١٠) أن يرجع عليه، [قضى]^(١١) بإذنه أو بغير إذنه^(١٢).

٢١٢٧- وهكذا الكفالة والبيع في قولهما جميعاً على ما وصفت من قول كل واحد منهما.

٢١٢٨- قال الشافعي: وإذا أذن الرجلُ للرجلين أن يرهنا عبده^(١٣)، فرهناه جميعاً، واحد بعد واحد، ولا يدري^(١٤) أيهما أولاً^(١٥).. فلا رهن^(١٦)، ولا يجوز تصديق واحدٍ من لأذنين لهما لأن في

(١) في (ب): ولذلك.

(٢) في (ب): كما.

(٣) في (ب): بيع.

(٤) في (ب): وهذا.

(٥) في (ب): النبي.

(٦) في (أ): بلا نقط لأول حرفين، في (م): بلا نقط.

(٧) لعلها: ليرهنه.

(٨) روضة الطالبين (٥٣/٤).

قال: "لو قضى المهر الدين بمال نفسه.. اتفك الرهن، ثم رجوعه على الراهن يتعلق بكون القضاء بإذن الراهن أم بغيره، وسنوضحه في باب الضمان" وفي (٢٦٦/٤) ذكر أنه يرجع إن كان ذلك بإذن، وإلا.. فلا.

(٩) في (ب): وله.

(١٠) هكنا صورتما في (ب): فنياً..

(١١) المدونة (٩٩/٤) الشرح الكبير للدودير مع حاشية الدسوقي (٣٣٤/٣).

(١٢) في (ب): عنده.

كن ذلك دفع أو جر مفعلة، وإن أقر رب الرهن لأحدهما.. فانقول قوله مع يمينه^(١)، وإذا ادعيا جميعاً معرفه رب المال [على] أيهما أول.. حلف، وأي المرتفين أراد أن أحلف^(٢) له الآخر على دعواه.. أحلفته له، وإن أراد^(٣) أن أحلف لهما المالك.. أحلفته لهما على علمه^(٤)، وإن أراد أن أحلف له^(٥) للمأذنين [لهما] برهه.. لم أحلفهما؛ لأحدهما لو أقر^(٦) لم أقبل إقرارهما^(٧).

٢١٢٩- وإذا رهن الرجل الرجلين الرهن فادعى كل واحد منهما قبضه وهو في أيديهما^(٨) جميعاً^(٩) وقامت لهما يمينه بقبض^(١٠) كل واحد منهما ولم تؤقت وقتاً يبدل على الأول.. تحالف^(١١) المرتبان^(١٢)، فإن حلما أو سكلا.. فانقول قول رب الرهن؛ 'فأيهما أقر أنه'^(١٣) أول.. فهو رهن له^(١٤)،

(١) في (أ) و(م): يدر.

(٢) في (أ) و(م): أول.

(٣) أما إن 'علم أيهما رهنه أولاً.. فالرهن الأول جائز، والآخر مفسوخ' الأم (٣٦٠/٤).

(٤) لم يتعرض لليمين في الأم.

(٥) في (ب): وإن.

(٦) في (ب): تحلف.

(٧) في الأم (٣٦١/٤): أراد.

(٨) في (أ) و(م): عمله.

(٩) ليست في (م).

(١٠) في (أ) و(م): أقر.

(١١) الأم (٣٦١-٣٦٠/٤) بنحوه.

(١٢) نهاية [ص. ٢٢٠] من (م).

(١٣) قال في الأم (٣٦١/٤) بعد أن ذكر حكم ما لو لم يكن الرهن في يد واحد منهما: "وكذلك لو كان في أيديهما معاً".

(١٤) نهاية [ب/٢٤] من (ب).

(١٥) في (ب): تحالفا.

(١٦) الذي في الحاوي الكبير (٢٢٥/٦-٢٢٦) أن البيتين تتعارضان وتتسايطان، ويحكم لمن أقر له الراهن، ولم يذكر تحالف الرجلين المدعين للارتبان.

(١٧) في (ب): لأحدهما أقر به، بلا نقط للباء، هكذا صورتها في (أ): 'لأحدهما أقر'.

(١) الحاوي الكبير (٢٢٦/٦) المذهب (٣٢٥/١) المفردة) الوسيط (٥٢٣/٣) روضة الطالبين (١١٥/٤) أسكن المطالب (١٧٨/٢)، وهذه المراجع ذكرت المسألة دون التعرض لوجود البينة لدى المرتفين، وذكرت أن القول قول الراهن ولا يمين عليه للآخر.

وإن سأل^(١) الآخر إحلالة بعد إفرازه للأحر^(٢).. لم أحلفه^(٣)؛ لأنه لو أقرَّ به لم الرهنه/ (١٠٥/ب) إقراره^(٤).

٢١٣- ولو ادعى المرهَّنان على الراهن قبل فسخ الرهن أيهما^(٥) كان أولاً.. حلف بالله على علمه، فإذا حلف.. فسخ الرهن^(٦).

٢١٣١- وإذا رهن الرجل الرجلين العبدَ وكان في يدي أحدهما، فأقرَّ الراهن للذي^(٧) ليس في يديه بقبضه.. ففيها قولان؛ فأحب القولين إلى: أن الرهن رهنٌ للذي^(٨) أقرَّ له^(٩)؛ لأن الرهن يحتاج إلى فض^(١٠) مع الرهن؛ والحجة في ذلك: أني مالك للرهن وأن مدعي القبض يريد أن يزيل ملكي

جاء في المزي (ص١٤٣): "ولو رهن عبده رجلين، وأقرَّ لكل واحدٍ منهما بقبضه كَلَّه بالرهْن، وادعى كُلُّ واحدٍ منهما أن رهنه وقبضه كان قبل صاحبه، وليس الرهن في يدي واحدٍ منهما، فنصَّدَّق الراهن أحدهما.. فالتَّوَلَّى قولُ الراهن، ولا يمين عليه، ولو أنكر أيهما أول.. أحلف، وكان الرهن منسوخاً، وكذلك لو كان في أيديهما معاً".

(١) في (ب): شاء.

(٢) في (ب): الآخر.

(٣) في (ب): تحلفه.

(٤) الأم (٣٦١/٤) المزي (ص١٤٣) الحاوي الكبير (٢٢٥/٦) روضة الطالبين (١١٥/٤)، وحكا الأدرعي عن البوطي ثم قال: "لكن المختار دليلاً: التحليف" كما نقله عنه في أسن المطالب (١٧٨/٢)، ورجح الاسنوي وصاحب روض الطالب التحليف، ورجح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ما اعتمده الإمام النووي من عدم التحليف. انظر: أسن المطالب (١٧٨/٢) نهاية المطلب (٢٦٤/٦) فما بعدها.

(٥) في (ب): أحما.

(٦) أي: إن حلف أنه لا يعلم الأسبق منهما. الأم (٣٦١/٤) المزي (ص١٤٣) المذهب (٣٢٥/١) المفردة الوسيط (٥٢٣/٣). روضة الطالبين (١١٥/٤) أسن المطالب (١٧٩/٢).

(٧) في (ب): الذي.

(٨) في (ب): الذي.

(٩) وهو اعتمد وهو أظهر القولين، وهذا فيما لو لم تكن للشكَّاب بية، أو كانت وعارميتها بية المضائق. قال في الأم (٣٦١/٤-٣٦٢): "بيها قولان"، فذكر هذا وهو أن القول قول الراهن، وقال. والآخر: أن القول قول الذي في يديه الرهن، ولم يرجح شيئاً واختار المزي (ص١٤٣) القول الثاني، الحاوي الكبير (٢٢٥/٦)- ٢٢٦ روضة الطالبين (١١٥/٤).

(١) في (ب): القبض.

بيع الرهن وأخذ منه دون غرمائي، وأنا أنكر^(١) ذلك فهو مدعي علي في ملكي ولا يقبل قوله؛ لأن النبي ﷺ قال: «البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه».

٢١٣٢- [قال الشافعي:] وإذا أرسل رجل رسولاً بشيء [له] برهه [له]^(٢) بشيء مسمى^(٣) فرهه بأكثر، وادعى الرسول على من أرسله بمنزل ما قال المرهن.. فالقول قول رب الرهن مع يمينه، بعثك^(٤) رهه بذلك، ويرجع امرؤه على الرسول بفضل ذلك، ويخلف الرسول الذي أرسله على الزيادة^(٥).

٢١٣٣- وإن رهه^(٦) بأقل مما أمره رب الثوب.. فهو جائز.

٢١٣٤- وإن قال: أمرت برهه^(٧) عند فلان فرهه^(٨) عند فلان.. فالقول قول رب الرهن مع يمينه^(٩).

٢١٣٥- وإذا رهن الرجل الرجل عبداً^(١٠) وضعه له على يدي عدل فضمن^(١١) له العدل ما نقص الرهن^(١٢) عن المائة.. فالضمان باطل، لأنه محوول، والرهن إن كان وقع صفقة البيع على هذا الرهن.. فالبيع باطل، وإن كان الرهن في قرض.. فالضمان باطل، والرهن ثابت بما فيه.

(١) في (ب): فإذا انكر.

(٢) في (ب) زيادة: (ليس)، وهي زيادة غير صحيحة.

(٣) في (ب): سماء.

(٤) هكذا صورتها في (ب): بعثك.

(٥) الأم (٣٦٢/٤) البيان (١١٦/٦-١١٧) "قال ابن الصباغ: وعندي أن المرهن إذا صدق الرسول أن الراهن أذن له في ذلك.. لم يكن له الرجوع على الرسول؛ لأنه يقر أن الذي ظلمه هو المرسل"، قلت: ولعل الرسول قد أخذ من المرهن الأكثر، وأعطى للمرسل -الراهن- الأقل، فلا تبرد هذا على كلام الإمام الشافعي. والله تعالى أعلم.

(٦) في (م): أرهه.

(٧) في (ب): أن ترهه.

(٨) لعلها: فرهته.

(٩) لأنه اختلاف بين الراهن والمرهن في وجود الرهن بهنهما.. فالقول قول الراهن.

(١٠) في (ب): أر.

(١١) في (ب): وضمن.

(١٢) نهاية [ص ٢٢١] من (م).

٢١٣٦- وإذا جنى العبد المرهون على سيده جناية^(٢) عمدًا فعفا^(٣).. فهو رهن بماله، وإن أراد الأرض.. لم يكن له ذلك، وكان رهناً بماله^(٤).

٢١٣٧- وإذا^(٥) جنى عليه جناية أتى على نفسه ثم قام^(٦) ورثته بعد ذلك وهو^(٧) رهن فأرادوا^(٨) القصاص/.. فلهم، وإن عفوا القصاص.. فهو رهن بماله، وإن أرادوا الأرض.. فليس لهم أرض، وهو رهن بماله^(٩)؛ من قتل أعم إنما ملكوا من أبيهم ما كان له، والآب إذا جنى عليه.. لم يكن له عليه أرض؛ لأنه ماله، وليس للورثة أن^(١٠) يأخذوا إلا ما كان للآب^(١١) في صحته أن يأخذ منه^(١٢).

٢١٣٨- وإذا جنى على عبد^(١) مرهون عمدًا مما فيه القصاص.. فالسيد بالخيار في القصاص أو^(٢) العفو بلا مال^(٣)، ولا حق للمرء في ذلك، فإن عفى على مال ثم أراد أخذ المال لعنه دون

(١) في (ب): وإذا كان الرهن.

(٢) أي: فيما دون النفس، وإلا لم يتأتى للسيد العفو أو المطالبة.

(٣) في (ز): فعفى، في (ب): فعفا.

(٤) وللسيد أن يطلب القصاص أيضًا. الأم (٣٦٥/٤) روضة الطالبين (١٠٤/٤-١٠٥).

(٥) في (ب): فإن.

(٦) في (ب): أراد.

(٧) في (ب): فهو.

(٨) في (ب): فإن أرادوا.

(٩).

(١٠) في (ب): لم.

(١١) في (ب): الآب.

(١٢) الأم (٣٦٤/٤) وذكر قولين فيما لو أراد الورثة العفو وأحد الدية من رثته، ولم يرجع بهيما، أحدهما: أن لهم ذلك؛ لأن الورثة لم يكونوا مالكيين له حال جنائته، والثاني: مثل قوله هنا؛ وعلى بنحو ما قاله هنا، وهو أن الورثة إنما يملكون بعد ثبوت الملك لمورثهم، ولم يثبت لمورثهم فلا يكون لهم، والمعتمد ما في البوطي كما في روضة الطالبين (١٠٥/٤).

(١) في (ب) زيادة: لرجل.

(٢) في (أ) و(ز): إذا.

(٣) وفي الأم (٦٦/٧) روى الربيع أن للشافعي قول آخر وهو أنه: ليس له العفو بلا مال.

للمرغن أو^(١) تركه بعد اختياره لأخذ المال.. لم يكن ذلك له، وكان ما أخذ من المال رهناً مع العبد^(٢).

٢١٣٩- وإذا جنى العبد المرهون على أم ولد للراهن أو مدبر أو عبد أو معتق إلى أجل.. كان [ذلك] سواء، وللسيد الخيار في القصاص، فإن اقتصر.. فذلك له، وإن لم يقتصر وأراد الأرض.. لم يكن ذلك له^(٣)، وكان رهناً بماله من قبل أنه كجانيته^(٤) على سيده^(٥).

٢١٤٠- وإن^(٦) جنى على مكاتب فقتله؛ إن كان نفساً.. فسيله سبل عبد السيد وهو رهن بماله، وإن كان حراً.. فللمكاتب القود أو^(٧) العمو على المال، وهو في ذلك^(٨) كالأجنبي، إلا أن لا يحضي الحكم فيه حتى يعجز المكاتب أو يموت.. فيكون للسيد من ذلك ما كان للمكاتب؛ لأنه إنما ملك^(٩) تلك المكاتب، وهو ملك غير ملك الأول، وما بقي.. رهن بماله^(١٠).

٢١٤١- ولو رهن رجل عبداً فقتل ابنه، والابن عبد لسيده.. لم يقتل عبده بولده، وكذلك الأم في ولدها، وهو^(١١) رهن بماله^(١٢).

٢١٤٢- وإذا كان لرجل عبيد؛ أب وابن، فزهن كل واحد منهما عند رجل، فعذا الأب على الاس فقتله.. فلا قصاص، وباع من الأب بقدر قيمة الاس فيكون رهناً مكان الابن، ولا عمو للسيد في ذلك^(١٣) (ب/١٠٦)؛ لأنه حق وجب للمرغن الابن^(١٤).

(١) في (ب): و.

(٢) الأم (٣٧٧/٤) و(٦٦/٧). روضة الطالبين (٤/١٠٠-١٠١).

(٣) في (ب): له ذلك.

(٤) في (ب): كجانيته.

(٥) الأم (٣٦٥/٤-٣٦٦) روضة الطالبين (٤/١٠٥).

(٦) في (ب): فإن.

(٧) في (ب): و.

(٨) نهاية [ص ٢٢٢] من (م).

(٩) في (ب): ملكه.

(١٠) الأم (٣٦٦/٤) روضة الطالبين (٤/١٠٤-١٠٥) (١٢/٣٠٥-٣٠٧).

(١١) نهاية [٢٥/١] من (ب).

(١٢) الأم (٣٦٧/٤) روضة الطالبين (٩/١٥١): "لا قصاص على والد يقتل ولده".

(١٣) الأم (٣٦٧/٤).

٢١٤٣- ولو كان الابن هو قاتل الأب^(١).. كان للسيد الخيار في القصاص، فإن انقص فذاك وإلا بيع من الابن بقدر قيمة الأب، [و]^(٢) [كان الباقي رهناً بحاله]^(٣).

٢١٤٤- وإذا رهن الرجل العبد فأقر العبد الموهون أنه جنى على مرثته، فإن كانت جنائته عمداً.. فله القصاص، أو الأرض^(٤)، وإن^(٥) أقر له بذلك خطأ.. لم يلزمه ذلك^(٦)، إلا أن يعنى يوماً ما^(٧).

٢١٤٥- وإذا أقر العبد بجنائته^(٨) خطأ^(٩) وكذبه السيد، وصدقه المرثن، وكانت تحيط^(١٠) أو لا تحيط^(١١) برقبته.. لم يصدق العبد على ما أقر بالجنابة، ولم يضر^(١٢) للمرثن رهنه بإقراره بالجنابة، له في رهنه، والورع إن كان يعلم أن في ذلك حقاً^(١٣) أن لا يأخذ غمه^(١٤) إذا أحاطت الجنابة^(١٥) به، والحقبة في ذلك: كالرجل يقضيه^(١٦) الرجل مائة دينار فيقول: هي عصص، فيحبره^(١٧) الحاكم على قبولها في دينه^(١٨)، ويقول له: إن كانت^(١٩) غصباً فلا تأخذ^(٢٠).

(١) في (ب): قتل.

(٢) الأم (٣٦٧/٤) وفيه أن للسيد: القود، أو العفو بلا مال، أو العفو مقابل المال.

(٣) أو العفو بلا مال. كما في الأم (٣٦٨/٤).

(٤) في (ب): فإن.

(٥) الأم (٣٦٨/٤).

(٦) لم أر تصرّفاً بهذا في الأم.

(٧) في (ب): ثنياه.

(٨) أي: على غير سيده وغير المرثن.

(٩) في (ب) و(ج): بلا نقط لأولها.

(١٠) في (ب) و(ج): بلا نقط لأولها.

(١١) في (ب): يضمن.

(١٢) أي: حق في رقة العبد الجاني للمجني عليه.

(١٣) في (ب): حقه.

(١٤) هكذا صورتها في (ب): الخنابة.

(١٥) في (ب): يقبضه.

(١٦) هكذا صورتها في (أ): فنجبره، في (ج): فيجبره، بلا نقط لما بعد الفاء، هكذا صورتها في (ب): ^{تجبره}.

(١٧) هكذا صورتها في (أ): دسبه.

(١٨) في (أ) و(ج): كان.

باب الوديعة

٢١٤٦- موسى عن الربيع قال الشافعي: لا يضمن صاحب الوديعة إلا أن يُضَيِّع أو يُعْرِط أو يَتَعَدَّى ^(١)/^(٢).

٢١٤٧- وإذا استودع الرجل وديعة فأراد سفرًا فإن كان صاحب الوديعة حاضراً.. فليس له أن يخرج إلا بإذنه، وإن ^(٣) كان غائباً فأودعه من رأى أن يودع مناعه فهلك.. لم يضمن ^(٤).

٢١٤٨- وإذا تعدى رجل ^(٥) فأخذ بعض وديعة الرجل وترك بعضاً ثم رد الذي أخذ منه؟ فإن كان الذي رده يعرف بعينه ثم ذهب.. ضمن ما ذهب منه فقط، وإن كان لا يعرف.. ضمن الوديعة كلها؛ لأنه قد صار شريكاً في المال معه، لأنه حين أخذ.. ضمن، فإذا ^(٦) لم يعرف ما رد فيه بعينه.. ضمن، وإن عرفه فذهب منه بعض وبقي بعض.. ضمن ما ذهب، وما بقي.. ليس عليه شيء ^(٧)/^(٨).

(١) في (أ) و(ب): يأخذها.

انظر: الأم (٣٦٩/٤) وقال: "وهكذا لو أنكر العبد الجناية وسيده، وأقر بما المرغن"، وكذلك هو في العزيز (٥٣٥/٤) وروضة الطالبين (١١٩/٤) إلا أنهما قالوا: "وإذا بيع في دين المرغن لم يلزمه تسليم الثمن إليه بإقراره السابق".

(٢) بعد هذا في (ب): الظهار.

(٣) في (أ) و(ب): يتعد.

(٤) نهاية [ص ٢٢٣] من (ب).

(٥) هو مفهوم ما في الأم (٢٩٠/٥-٢٩١) وما بعدها، وانظر: الخلاصة (ص ٤١)، وروضة الطالبين (٣٢٧/٦).

(٦) في (ب): إذن.

(٧) إن كان أمياً، وإلا.. ضمن ولو كان ممن يودع ماله عنده. الأم (٢٩١/٥-٢٩٢) الخلاصة (ص ٤١) روضة الطالبين (٣٢٨/٦-٣٢٩).

(٨) في (ب): الرجل.

(١) في (ب): وإن.

(٢) نهاية [٣٧/أ] من (ب).

(٣) الأم (٢٩٠/٥-٢٩١) الخلاصة (ص ٤١).

[اليبوع]

٢١٤٩- قال الشافعي: ^(١) وكل من وجب له طعام بعوض من ^(٢) البيع والإجارة أو ^(٣) النكاح.. فلا يبيعه ^(٤) حتى يقبضه ^(٥).

٢١٥٠- وكذلك كل ما كان من غير عوض، مثل: الصدقة والهبة وما أشبهه ^(٦).. فلا بأس أن يبيعه ^(٧) قبل أن يقبضه ^(٨) ^(٩).

٢١٥١- قال أبو يعقوب [أبو محمد]: وإذا أسلم الرجل [الرجل] في طعام ثم رده أو تصدق به على رجل وأحاله ^(١) على طعامه ^(٢) قبل أن يقبضه.. فالهبة باطلة ^(٣) ^(٤).

ما أخذه بالتعدي.. ضمنه ولو رده أو رد به، فإن كان قد رد بدل ما أخذ، فاختلط مع غيره فلا يميز.. ضمن الجميع، وإن كان قد رد عين ما أخذه، فاختلط فلا يميز.. فقولان؛ أصحهما: لا يصير الباقي مضموناً لخلطة المضمون بغيره، وهو ظاهر ما في الأم، والثاني: يصير، وهو ظاهر نصه هنا في البويطي. انظر: روضة الطالبين (٣٣٦/٦).

(١) حاية (١٠٧/أ) من (أ).

(٢) في (ب): من.

(٣) في (ب): و.

(٤) في (أ) و(م): يبيعه.

(٥) الأم (١٤٤/٤-١٤٦/٤) المجموع (٣١٩/٩) المنهاج (ص٢٤) حاية المحتاج (٨٤/٤).

(٦) في (ب): أشبهها.

(٧) في (أ) و(م): فلا يجوز بيعه.

(٨) في (أ) و(م): يقبضه.

(٩) الأم (١٤٦/٤) وقال في ضابط ذلك: "ومن ملك طعاماً بإجارة؛ فالإجارة بيع من اليبوع.. فلا يبيعه حتى يقبضه، ومن ملكه بمرأث.. كان له أن يبيعه؛ وذلك أنه غير مضمون على غيره بضمن، وكذلك ما ملكه من وجه غير وجه البيع.. كان له أن يبيعه قبل أن يقبضه، إنما لا يكون له بيعه إذا كان مضموناً على غيره بعوض يأخذه منه إذا فات."

وانظر: المذهب (٣١٨/٩) والمجموع (٣٢٠-٣٢٢/٩) روضة الطالبين (٥١٠-٥١١/٣).

وهو موافق للمذهب المالكية في جواز بيعه قبل قبضه. المعونة (٩٧/٢) الشريعة (١٣٣/٢) الكافي (٦٦٣/٢).

(١) في (ب): أو له.

(٢) في (ب): طعام.

(٣) في (ب): باطل.

٢١٥٢- وإن قبضه الموهوب له.. فالطعام لربه، وللموهوب له إجارة مثله، فإن^(١) شاء.. فليحدد له بعد صدقة.

٢١٥٣- وقال مالك: لو أن رجلاً كان له على رجل طعام فأمره الذي له عليه الطعام أن يقصمه من نفسه ويضطر شاهدين فيكّال^(٢) ويشهدهما^(٣) على قبضه وعزله وبيعه ففعل.. فذلك جائز. ٢١٥٤- قال الشافعي: لا يجوز هذا^(٤).

٢١٥٥- ولا يجوز أن يسلف الرجل شيئاً جزافاً من فضة ولا ذهب ولا شيء غير معلوم منطور^(١) إليه [معدود] من جميع العروس في شيء إلى أحل، فإن وقعت/^(٢) صفقة [السلف بينهما] على هذا.. بطل السلف لجهالة^(٣) بوزن ما يأخذ وعدده^(٤). ٢١٥٦- وقد قيل: يجوز ذلك في بيع الأعيان^(١).

٢١٥٧- ولا بأس ببيع كل ما يكال ويزن ويعد جزافاً -في غير السلم- بمن نقد و^(٢) إلى أحل^(٣)؛ لأنه إذا سن رسول الله ﷺ ذلك في الطعام الشكيل والكيل أقرب الأشياء إحاطة بالشيء فأجاز الصبر منه.. كان العدد أولى أن يشبه [به].

(١) المجموع (٣١٩/٩) روضة الطالبين (٥٠٨/٣).

(٢) في (ب): وإن.

(٣) في (أ) و(ز): فيكّال.

(٤) في (ب): فيشهدهما.

(٥) المذهب (٣٠٩/١) المفردة روضة الطالبين (٥٢٢/٣).

(٦) في (أ): منطور.

(٧) نهاية (ص ٢٢٤) من (ز).

(٨) في (ب): بجهالة.

(٩) في الأم (٢٠٣-٢٠١/٤) منع الجزاف في الثمن (رأس المال).

والمعتمد، وهو أظهر القولين: أن معاينة رأس المال تكني ولا يشترط ذكر صفته وقدره؛ كيلاً أو وزناً أو ذرعاً. روضة الطالبين (٥/٤).

(١) الأم (٢٠٢-٢٠١/٤) وهو المعتمد. روضة الطالبين (٣٦٩/٣).

(٢) في (ب): أو.

(٣) الأم (١٨٧/٤ و ٢٠٢-٢٠١) روضة الطالبين (٣٦٩/٣).

- ٢١٥٨- [و] لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أجاز بيع النمرة في رؤوس الحبل [ودلك جراف].
- ٢١٥٩- ولا يجوز بيع الخراف حتى تكون الأرض التي عليها^(١) مستوية؛ لأنها إذا لم تكن مستوية.. دخل فيه^(٢) الغرر^(٣).
- ٢١٦٠- ولو أن رجلاً اشترى طعاماً جزافاً فاكتاله فعرف كيله ثم باعه جزافاً.. جاز له ولو أخذ بعضه.. كان كذلك^(٤) وهو أخف، ويبيّن إذا عرف كيله أحب إلي/ (١٠٧/ب)^(٥).
- ٢١٦١- وقال مالك: إذا عرف كيله.. فلا يبعه^(٦) جزافاً^(٧).
- ٢١٦٢- ولو اشترى رجل من رجل طعاماً بعينه على^(٨) أن يحمله إلى بيته.. لم يجز، إلا أن يبيّن للكرء^(٩) شيئاً معلوماً، ولئمن الطعام شيئاً معلوماً في الصفتين^(١٠).
- ٢١٦٣- ولا يجوز الشركة ولا التولية في الطعام؛ لأنه بيع^(١١).
- ٢١٦٤- ومن باع سلعة إلى أجل^(١٢) فأراد^(١٣) أن يشتريها بأقل مما باعها.. فلا بأس إذا كان غير دلسة^(١٤) منها^(١٥)؛ لأن^(١٦) أكثر ما^(١٧) روي^(١٨) فيه: كراهية [عائشة]^(١٩)، وليس ينسب، ولو نت أمكن أن يكون كرهته للبيع إلى العطاء؛ لأنه وقت غير معلوم^(٢٠).

(١) في (أ) و(ج): عليه.

(٢) في (ب): فيها.

(٣) فإن بان أنه باعه على أَوْض غير مستوية.. فله الخيار. الأم (١٥٣/٤) وروضة الطالبين (٣٦٩/٣). وكذلك لو باعه شيئاً أو شوه في ظرف تختلف الأجزاء رقة وغلظاً

(٤) في (ب): ذلك.

(٥) في روضة الطالبين (٣٦٨/٣) أجاز بيع الصمرة ولم يشترط جهل البائع بقدرها.

(٦) في (ب): يبعه.

(٧) المدونة (٣١٠/٣) التصريح (١٣٠/٢) الإشراف (٥٣١/٢) المعونة (٩٧٥/٢) التلقيب (٣٧٢/٢) جامع الأمهات (ص ٣٣٩).

(٨) في (أ) و(ج): إلى.

(٩) في (أ) و(ج): الكرى.

(١٠) الأم (١٧٠/٤) روضة الطالبين (٤٠١-٤٠٠/٣).

(١١) أي: لا يجوز الشركة والتولية في الطعام قبل قبضه، خلافاً لمالك. الوسيط (١٤٦/٣) روضة الطالبين (٥٠٩/٣) المدونة (١٢٧/٣) المعونة (٩٧١/٢).

٢١٦٥- وقد حالفها زيد بن أرقم^(١)، وإذا اختلف الأئمة^(٢) من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ..
كان أشبههما بالقرآن والسنة أولى^(٣)، وقد أحل الله البيع وأحلله رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
والمسلمون^(٤).

(١) في (أ) و(م): رجل.

(٢) في (ب): وأراد.

(٣) انظر: الأم (٧٣/٤) المزي (١١٥) روضة الطالبين (٤١٨/٣-٤١٩) وفيه: "وكذا يجوز أن يبيع بضمن نفسه
ويشتري بأكثر منه إلى أجل، سواء قبض الثمن الأول أم لا، وسواء صارت العينة عادة له غالبية في البلد أم
لا، وأفتى الأستاذ أبو إسحق الأسفرايني والشيخ أبو محمد بأنه: إذا صار عادة له صار البيع الثاني كالشروط
في الأول.. فيظن جميعاً".

وانظر: تكملة المجموع (١٠/١٤٠-١٥٠) وفي (١٤٧/١٠): "إن فرض الشرط مقارناً للمقدّم.. بطل بلا
خلاف" وهذا هو معنى قول الشافعي هنا: "إذا كان غير دلالة منهما" وفي (١٥٠/١٠) أن الجواز مع
الكراهة.

(٤) في (أ) و(م): لأنه.

(٥) في (م): مما.

(٦) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب): روي، في (م): روى.

(٧) في (أ) و(م): زيادة: (عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

(٨) أخرجه عبد الوزاري (١٨٤/٨-١٨٥: ١٤٨١٢ و١٤٨١٣) والبيهقي (٣٣٠/٥)، والدارقطني (٥٢/٣)

وقال عن امرأتين في الإِسْتِئْذَانِ لا يُتَجْعَلُ بِمَا.

قال عبد الرزاق: عن الثوري عن أبي إسحاق عن امرأته قالت سمعت امرأة أبي السُّفَرِ تقول: سألت عائشة
فقلت: بعث زيد بن أرقم جارية إلى العطاء بثمان مائة درهم، وابتعتها منه بست مائة؟ فقالت لها عائشة:
نفس ما اشتريت، أو نفس ما اشتري، ألبني زيد بن أرقم أنه قد أبطل -جهاد مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-
إلا أن يتوب، قالت: أفريت إن أخذت رأس مالي؟ قالت: لا بأس، ﴿من جاءه موعظة من ربه فانتهى فله
ما سلف﴾.

(٩) الأم (٧٣/٤-٧٥).

(١) هو: زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الخزرجي الأنصاري، أبو عمرو، غزا مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سبعة
عشرة غزوة، ونزل الكوفة، روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن علي وعنه: أنس بن مالك، وأبو الطفيل،
والنضر بن أنس، وأبو عثمان النهدي، وغيرهم، وهو الذي أنزل الله تصديقه في سورة المنافقين، وشهد
صنين مع علي، وكان من خواصه. توفي بالكوفة أيام المختار سنة ست وستين، وقيل غير ذلك. انظر: أسد
الغابة (١٢٤/٢)، الإصابة (٤٨٧/٢).

٢١٦٦- وإذا سلف رجل إلى رجل في ثوب فجاء بثوب أرفع [منه] من غير صنفه.. لم أجبره على أخذه، فإن جاءه من صنفه بأجود من صنفه^(١).. جبر على أخذه؛ وإنما لا أجبره في [مثل] الوشي [إذا كان] كوفيًا^(٢) فجاء^(٣) بوشي صغلي وكان أجود.. لم أجبره، ولو كان مرويًا^(٤) صعبًا^(٥) فجاء^(٦) هروي دقيق وكان أجود منه.. لم أجبره على أخذه حتى يعي بالصنف وتكون الجودة في الصنف بعينها، ويكون يصلح لما يصلح له ما سلف فيه ولغيره، وإذا اجتمع^(٧) هذا.. جبرته^(٨) على أخذه، وهكذا كل من سلف في شيء من العروض أو^(٩) في شيء مما يؤكل أو^(١٠) يشرب أو [شيء مما] لا يؤكل ولا يشرب^(١١).

(١) في (أ) و(ز): الرجلان.

(٢) غاية [ص ٢٥] من (ز).

(٣) الأ: (٧٤/٤).

(٤) في (أ) و(ز): صنفه.

(٥) في (أ) و(ز): كوفي.

(٦) في (ب): فجاءه.

(٧) في (أ) و(ز): مروي.

(٨) في (أ) و(ز): صفتي.

(٩) في (ب): فجاءه.

(١٠) في (أ) و(ز): ويكون، في (ب): لا يتضح النقط في أولها.

(١١) في (أ) و(ز): اجمع.

(١) في (ب): أجبر.

(٢) في (أ) و(ز): و.

(٣) في (أ) و(ز): و.

(٤) الأ: (٢٧٩/٤-٢٨١) وروضة الطالبين (٣/٢٩-٣٠).

إن أتى بغير جنسه كالأثر عن الشعر.. لم يجز قبوله؛ لأنه لا يجوز الاعتراض عنه.

وإن أتى بجنسه وعلى صفته المشروطة.. وجب قبوله قطعاً، وإن كان أجود.. وجب قبوله على الأصح، وإن كان أردأ.. جاز قبوله ولم يجب.

وإن أتى بجنسه من نوع آخر، كتمر يرقى بدل عجوة، أو ثوب هروي بدل مروي.. فالأصح التحريم، وقيل: يجب، وقيل: يجوز، ومنشؤ الخلاف، هل اختلاف النوع كاختلاف الوصف أو كاختلاف الجنس؟

٢١٦٧- قال أبو يعقوب [وأبو محمد]: إلا الرقيق والدواب فإن لما مؤنة بالطعام والعلف^(١) ولا ما^(٢) يتغير بالتقدم والجلدة مما يؤكل و^(٣) يشرب^(٤).

٢١٦٨- [قال الشافعي]: وكل شيء من الطعام الذي لا يجوز إلا مثلاً بمثل^(١) من/ صنف واحد.. فلا يجوز أن^(٢) يؤخذ شيء^(٣) مما يجرح^(٤) منه بأصله^(٥) متفاضلاً إلا مثلاً^(٦) بمثل^(٧)، مثلي: الحنطة والشعير والتمر^(٨)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يأكل مثلاً بمثل.

وبعضهم من نصح في الأم (٢٨٠/٤) أنه يقول نوار أخذه إن اختلف النوع، فإنه قال: "فإذا فارق الاسم أو الجنس.. لم يجر عليه، وكان محرراً في تركه وقبضه" وليس يقصد بالجنس أن يقبل المر عن الشعيرة فليس في المذهب خلاف في منع هذا، ولعله أراد به النوع، وكلامه بعده يشعر بذلك. قلت: وقوله هنا في البويطي يفيد مثل هذا، فإنه ذكر أنه لا يجر على قبوله ولم يقل «لا يجوز قبوله»، وذكر الخلاف في روضة الطالبين أوجهها لا أقوالاً. والله أعلم. واطر: الخلاصة (ص ٢٩٠) الوسيط (٤٤٧/٣) روضة الطالبين (٢٩٠/٣-٣٠) معني المحتاج (١١٥/٢) غاية المحتاج (٢١٤/٤).

(١) غاية [٣٧/ب] من (ب).

(٢) في (ب): وما لا.

(٣) في (ب): أو.

(٤) هذا استثناء من مسألة (إذا أتى المسلم إليه بالمسلم فيه قبل زمانه، فهل يجب قبوله؟) وتخصيها في روضة الطالبين (٣٠/٤) وما ذكر في هذه الفقرة موافق للمعتمد من أنه لا يُجبر المشتري على قبولها قبل زمانها؛ لأن لما مؤنة، وله غرض لا يتحقق بقبولها قبل زمانها.

(٥) في (أ) و(ب) زيادة: (مثل الحنطة والشعير والتمر، لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يأكل مثلاً بمثل) وهي تكرار.

(٦) في (أ) و(ب): ولا.

(٧) في (ب): أو.

(٨) في (ب): بشيء.

(٩) في (ب): تخرج.

(١٠) في (ب): فاصله.

(١١) في (ب): مثل.

(١٢) الأم (١٦٢/٤) المزني (ص ١١٣).

لا يجوز بيع (ما زال عن هبته بصنعة آدمي) -بأصله-، إن كان أصله لا يجوز بيعه بمثله متفاضلاً، كبيع الحنطة بدقيقها أو سويقها؛ لأنه يتعدى معرفة التماثل بينهما، والجهل بالتماثل كالعلم بالتفاضل. التنبيه (٩١) الحاوي

الكبير (١٠٨/٥) الوسيط (٥٤/٣) البیان (٢١٧/٥) وروضة الطالبین (٣٨٩/٣) فتح الوهاب وحاشية الجمل عليه (٥٨-٥٧/٣).

قلت: وقوله (إلا مثلاً بمثل) لعله من الاستثناء المقطع؛ إذ لا يمكن العلم بالتماثل بين الحنطة والدقيق، لأن التماثل المطلوب هو بين هذه الحنطة وبين الحنطة التي أصبحت دقيقاً، فيكون قصده استثناء حالة الجواز وهي بيع الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل مثلاً، وإلا لربما أن نقول بأنه يميز بيع الحنطة بالدقيق تماثلاً في رواية البويطي هذه، فيكون موافقاً للإمامين مالك وأحمد في تمييزها لبيع الدقيق بالحنطة تماثلاً، والتماثل عند مالك بالكيف وعند أحمد بالوزن، ولكن لم ينتقل هذا القول عن الإمام الشافعي أحد من الأصحاب، نعم نقل الكرابيسي عنه أنه يميز الحنطة بالدقيق متفاضلاً باعتبارهما جنسين، ولكن ليس نقله مثل ما قد يفهم من هذا النص، والله تعالى أعلم.

وعلق السبكي في تكملة المجموع (٤٠٩/١٠) على هذه الفقرة فقال: "وهذا يقتضي منع بيع الدقيق بالقمح متماثلاً، وبفهم أنه يجوز بيعه به متماثلاً، وقد تقدم منع ذلك، مع أنه بعد هذا بسطر في البويطي أطلق أنه لا يؤخذ دقيق بقمح".

وهل يجوز بيع الدقيق بالدقيق؟

المعتمد في المذهب: عدم الجواز. وروى المزني في المسائل المثورة: الجواز. وحكى جمع من الأصحاب عن البويطي حكاية القول ببيوزته، كأصحاب الحاوي الكبير (١١٠/٥) والمهذب (٤٠٨/١٠) والبيان (٢١٨/٥) والعريز (١) وروضة الطالبین (٣٨٩/٣) وغيرهم. ولم أجد في البويطي نصاً في هذه المسألة.

وقال صاحب المذهب: "ولله أوما في البويطي" وعلق عليه السبكي في تكملة المجموع (٤٠٩/١٠) بقوله: "وأما ما أوما إليه البويطي.. فاعلم أن الشافعي قال في البويطي (وذكر هذه الفقرة ثم قال)... فإن كان المراد هنا النص الذي في البويطي.. فصحيح أنه يوجب إلى بيع الدقيق بالدقيق، لكن يوجب أيضاً إلى بيعه بالقمح. وقال الشيخ أبو حامد إنه حكاه في البويطي، ولم يقل أنه لئلاء فلعله في مكان آخر لم أقف عليه بعد، وكذلك القاضي أبو الطيب والمأوردي وابن الصباغ والرافعي كلهم نقلوه عن البويطي... وقد أجاز الروياني في الحلية جواز بيع الدقيق بالدقيق إذا استويا في النعومة، ونقله عن بعض أصحابنا، وقال إنه القياس ونقله مع بعض أصحابنا عن أبي حنيفة رضي الله عنه".

وقال في الوسيط (٥٤/٣): "إن خرج عن كونه حباً.. فلا خلاص فيها بالمائلة كالدقيق والسويق والكعك والخبز وسائر أجزاء البر، وللشافعي نصوص قديمة في أجزاء البر مضطربة، ولكن قرار المذهب ما ذكرناه". وقال في روضة الطالبین (٣٨٩/٣-٣٩٠): "وحكى البويطي والمزني قولاً أنه يجوز بيع الدقيق بالدقيق كالدهن بالدهن... وكل هذه الأقوال شاذة".

(١) في (ب) والثمر.

٢١٦٩- ولا يجوز أن يؤخذ دقيق بقمح^(١)،

٢١٧٠- ولا خبز بحنطة^(٢)،

٢١٧١- ولا خل تمر بتمر، ولا خل عنب بعنب^(٣).

٢١٧٢- ولا كل شيء يخرج من أصله [بأصله] مما لا يجوز أصله إلا مثلاً بمثل بشيء مما يخرج من أصله^(٤).

٢١٧٣- وكل شيء من المأكول والمشروب والذهب والورق الذي لا يجوز بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل، الحنطة والشعير والعمل والدنانير والدرهم، فأراد رجل أن يبيع مد^(١) عسل ودرهما^(٢) بدرهم ومد^(٣) عسل^(٤).. فلا يجوز، أو درهما^(٥) وثوباً^(٦) بدرهم وثوب، أو درهما^(٧) وثوباً^(٨) أو مد حشف ومد تمر بمدين^(٩) تمر، أو مد حنطة ومد دقيق بمدين^(١٠) حنطة، وما أشبهه.. فلا^(١١) يجوز؛ من قبل أن الصفة أفد جمعتهما^(١٢)، ولا يُعِير^(١٣) [يبئ]^(١٤) كل واحد منهما، ولكل واحد

(١) الأم (١٦٢/٤) كما في الفقرة السابقة.

نقلها مع عزوها للروابي السبكي في تكملة المجموع (٤٠٦/١٠).

(٢) الأم (١٦٢/٤) كما سبق.

عزاه إليه في تكملة المجموع (٤١٢/١٠).

(٣) كما سبق، وعزاه إليه في تكملة المجموع (٤٣٥/١٠).

(٤) الأم (١٦٢/٤) كما سبق.

(١) تصحفت في طبعي تكملة المجموع إلى: من.

(٢) في (أ) و(ز): ودرهم.

(٣) نهاية [ص ٢٢٦] من (ز).

(٤) في (أ) و(ز): درهم.

(٥) في (أ) و(ز): ثوب.

(٦) في (أ) و(ز): درهم.

(٧) في (أ) و(ب) و(ز): وثوب، والتصويب لأجل الإعراب.

(٨) في تكملة المجموع: مد.

(٩) في (ب): مددي، في تكملة المجموع: مددي.

(١٠) في (ب): ولا.

(١١) في (ب): يجمعهما، في تكملة المجموع: جمعتهما.

منهما حصّة^(٣) من الثمن، ولا يدري كم ذلك^(١) فيدخل في ذلك التفاضل؛ لأن رسول الله^(ص) صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهُ إِلَّا مِثْلًا^(١) مِثْل [ويدخل الثوب والدرهم بالثوب والدرهم مثل: ثوب ودرهم ورطل غسل ثوب ورطل غسل، لأن الثوب والدرهم الذي وقع بالثوب والدرهم بدرهم حصّة من الثمن^(٧)، ومن الآخر مثل ذلك.. فلا يجوز؛ لأن ثمنها لا يميز كل واحد منهما]^(٨).

٢١٧٤- ويدخل الثوب والدرهم^(١) بالثوب والدرهم بيع وصرف^{(٢)(٣)}.

(١) في (ب) وتكملة المجموع: يتميز.

(٢) هذه زيادة من (ب)، وتصحفت في تكملة المجموع إلى (نح).

(٣) في (ب) وتكملة المجموع: حصته.

(٤) في تكملة المجموع: ذات.

(٥) في (ب): النبي.

(٦) في (ب): مثل.

(٧) في تكملة المجموع: (الدرهم والثوب).

(٨) الأهم (١٦٢/٤-١٦٣) المذهب (٢٣٦/١٠) الوسيط ومعه شرح مشكلات الوسيط للحموي (٥٨/٣)

روضة الطالبين (٣٨٦/٣) تكملة المجموع (٢٣٧/١٠-٢٧٢) وفيها نقول وتفاصيل مطولة في شرح قاعدة

مد عوجة، ونقلها السبكي باختلاف يسير في بعض الحروف مع عزوها للبويني في تكملة المجموع

(٢٤٢/١٠) والمثال الأخير في تكملة المجموع فيه اختلاف عن الموجود في المخطوط، وهذا نصه: "مثل ثوب

ورطل من غسل ثوب ورطل غسل، لأن للثوب والدرهم الذي وقع بالثوب والدرهم للدرهم حصّة من

الدرهم والثوب ومن الآخر مثل ذلك.. فلا يجوز؛ لأن ثمنها لا يميز كل واحد منهما" وكلا النصين فيه

اضطراب، والله أعلم.

(١) في (ب): بالدرهم.

(٢) نقلها السبكي مع عزوها للبويني في تكملة المجموع (٢٤٢/١٠).

(٣) بعد هذا في (ب): الصرف.

باب الشركة

٢١٧٥- موسى عن الربيع قال الشافعي: لا يجوز الشركة إلا بالدنانير والدرهم^(١).

٢١٧٦- وإن كان لأحدهما دنانير وللآخر دراهم.. لم يح^(٢).

٢١٧٧- وإن^(٣) وقعت الشركة على ذلك ثم رجعا.. أخذ كل واحد منهما حصته من الربح على قدر المال، وإن كان لأحدهما دنانير^(٤) وللآخر دراهم ثم اشتركا فاشترىا ثوباً فرنجاً.. قسم الربح على قدر أموالهما وحسب الصرف على يوم اشترىا ورجع صاحب الدراهم^(٥) على صاحب الدنانير بأجر مثله^(٦) فيما عمل^(٧) له من فضل ماله على مال شريكه^(٨).

٢١٧٨- ولا يجوز الشركة/ (١٠٨/ب) في العروض^(٩).

٢١٧٩- ولا بالدين مثل أن^(١٠) يقول للرجل: «ما اشتريت من شيء.. فهو فيما بيني وبينك، وما اشتريت [أنا.. فهو فيما بيني وبينك]» ولا^(١١) يقع هذا الشركة^(١٢) ومن^(١٣) اشترى شيئاً فهو لنفسه^(١٤).

(١)

(١) انظر: المزني (ص ١٥٥) بحر المذهب (١٢٤/٨-١٢٥) وعزاه للبويطي، وكذلك نقله وعزاه البيهقي في معرفة السنن (٢٨٩/٨).

والمعتمد: أنه يجوز الشركة في المثليات وهو أظهر القولين، والقول الثاني: لا يجوز وهو نصه في البويطي، والمزني حيث قال: "والذي يشبه قول الشافعي أنه لا يجوز الشركة في العرض". وانظر: الوسيط (٢٦١/٣) روضة الطالبين (٢٧٦/٤).

(٢) المزني (ص ١٥٥) بحر المذهب (١٣٠/٨) روضة الطالبين (٢٧٧/٤).

(٣) في (ب): فإن.

(٤) في (ب): دينار.

(٥) في (ب): الدرهم.

(٦) في بحر المذهب: "رجع... بفضل أجرته بالعمل على ماله".

(٧) في (ب): يحصل.

(٨) أي: إن كانت الدراهم بعد الصرف أكثر من الدنانير.. رجع بأجرة المال فيما زاد ماله على مال صاحبه، وبالعكس. انظر: بحر المذهب (١٤٠/٨) وعزاه للبويطي، روضة الطالبين (٢٧٩/٤).

(٩) في (ب): بالعروض.

(١٠) انظر: المزني (ص ١٥٥) الحاوي الكبير (٤٧٣/٦-٤٧٤) بحر المذهب (١٢٢/٨) المزني (١٨٨/٥) وعزاه للبويطي.

٢١٨٠- قال أبو يعقوب [وأبو محمد]: وإن اشترى^(٧) عليه وعلى صاحبه.. لزمهما من جهة الأمر لا من جهة الشركة^(٨).

٢١٨١- وهذا مُحَالِفٌ للرجلين يسأل^(٩) أحدهما صاحبه: «إذا قدمت بلد كذا وكذا»^(١٠) فما اشترت من متاع كذا وكذا من دينار إلى مائة فاجعله بيني وبينك»، ويقول الآخر^(١١) لصاحبه كذلك.. هذه^(١٢) وكالة من كل واحد منهما لصاحبه، وهذا تطوع من كل واحد منهما لصاحبه، بلا^(١٣) شركة انعقدت عليهما، ولا إجارة لواحد منهما على صاحبه، فمن اشترى من ذلك شيئاً عليه وعلى صاحبه.. فهو كما اشترى، ومن اشترى لنفسه دون صاحبه.. فذلك له دون صاحبه^(١٤).

-
- (١) في (ب): الرجل.
- (٢) في (ب): فلا.
- (٣) في (ب): شركة.
- (٤) في (ب): فمن.
- (٥) نهاية [ب/٣٨] من (ب).
- (٦) وهذه هي «شركة الوجود» وهي باطلة في المذهب.
- وصورتها: أن يشترك وجهان عند الناس؛ لبتاع كل واحد منهما بموحد ويكون المتاع شهماً، فإذا باعاً.. كان الفاضل عن الأثمان المتباع بها بينهما.
- أو أن يتفق وجهيه وخامل على أن يشتري الوجهيه في الذمة ويبيع الخامل ويكون الربح بينهما.
- أو على أن يعمل الوجهيه والمال للخاص وهو في يده والربح بينهما. يخر المذهب (١٢٨/٨) روضة الطالبين (٢٨٠/٤) مغني المحتاج (٢١٢/٢) تنقيح المحتاج (٢٨٢/٥).
- (٧) في (ب): اشترط.
- (٨) أي: فيكون حكمه حكم الأمر بالشراء. يخر المذهب (١٢٨/٨-١٢٩) روضة الطالبين (٢٨٠/٤).
- (٩) في (أ): يسئل، بلا نقط لأوله، وهكذا صورتها في (ب): تسئل، في (م): بلا نقط لما قبل اللام.
- (١٠) في (ب): قامت ببلده كنا.
- (١١) نهاية [ص/٢٢٧] من (م).
- (١٢) في (ب): فهذه.
- (١٣) في (ب): لا.
- (١٤) يخر المذهب (١٢٨/٨).

٢١٨٢- وإن لم يُسمَّ كلُّ واحدٍ منهما السلعة والمال.. فلا يجوز الوكالة، ومن اشترى [شيئاً].. فهو له^(١).

٢١٨٣- [قال الشافعي:] ولا يجوز الشركة بالدينار والدراهم حتى يخلط^(٢).

٢١٨٤- وإن^(٣) وقعت الشركة على أمر مجهول وعملا فيه.. فالربح والنقصان بينهما على رؤوس أموالهما^(٤)، ولصاحب القليل على صاحب الكثير إحارة مثله في فصل مال صاحبه على ماله.

٢١٨٥- وكذلك إن اشتركا مائة بمائتين على أن الربح بينهما نصفين^(٥).

٢١٨٦- [قال الشافعي:] وإن قال أحدهما لصاحبه: ما اشتريت من شيء.. فلك النصف على أن ما اشتريت من شيء فلي النصف.. فلا يجوز؛ لأن عقد الشركة فاسد^(٦).

٢١٨٧- وإن اشترك أربعة نفر؛ لأحدهم البذر، وللآخر^(٧) الأرض، وللآخر^(٨) الفدان، وللآخر^(٩) عمل يديه.. فالزرع لصاحب البذر، والشركة فاسدة، ول هؤلاء إحارة^(١٠) مثلهم^(١١).

(١) يشترط أن يبين للوكيل جنس ونوع ما وكلّه بشرائه، ولا يشترط استقصاء أوصاف السلم، ولا ما يقرب منها بلا خلاف، وهل يشترط بيان الثمن؟ المعتمد: أنه لا يشترط. روضة الطالبين (٢٩٦/٤-٢٩٧).

وذكر الروابي في بحر المذهب (١٢٨/٨) أنه يشترط أن يُقدَّر له المال الذي يشتري به؛ وعُلِّلَ بأن ما لم يقدره لا نهاية له.

قلت: في مسألة اشتراط بيان الثمن ذكر الإمام البوي رحمة الله الخلاف أوجهاً، مع أن الشافعي قد نصّ ها في البويطي على اشتراطه. والله أعلم.

(٢) المزي (ص ١٥٥) الخلاصة (ص ٣٢٢-٣٢٣) بحر المذهب (١٣٠/٨) المنهاج (ص ٢٧٠).

وعلى المعتمد من جواز الشركة بكل مثلي.. فيشترط الخلط بين المالين ولو لم يكونا نقداً.

ونقل البيهقي هذه الفقرة في معرفة السنن (٢٨٩/٨) قلنجي وعزاها للبويطي.

(٣) في (ب): فإن.

(٤) هل يشترط العلم بحالة العقد بقدر نصب كل واحد منهما؟ وجهان؛ أصحهما: لا يشترط إذا أمكن معرفته

من بُعد. روضة الطالبين (٢٧٨/٤).

(٥) الخلاصة (ص ٣٢٣) بحر المذهب (١٣١/٨) روضة الطالبين (٢٨٤/٤).

(٦) في (ب): والآخر.

(٧) في (ب): والآخر.

(٨) في (ب): والآخر.

(٩) في (ب): أحور.

٢١٨٨- ولو اشترك أربعة في رحي؛ الرحي لواحد، والحجر للأعور، وللأعور البقل، وللأعور^(٢) عمل يديه^(٣).

٢١٨٩- أو اشترك ثلاثة في راية وبغل وعمل يديه.. فالشركة في الأصل فاسدة في هذا كله، وإن عملوا على ذلك.. فكل شيء أصابوا.. أعطيا كل واحد منهم أجر^(٤) مثله، وجعلناه كرأس ماله، وإن كان فضل على ذلك.. أعطي كل واحد منهم على قدر إجارته، وإن كان نقصان^(٥).. فعلى قدر ذلك^(٦).

٢١٩٠- قال الربيع^(٧) في مسألة الراوية: الماء للذي أخذه من موضعه، ولمنه له، وعليه كراء^(٨) مثل الدابة، وكراء^(٩) الراوية^(١٠)/^(١١).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٤٨٠/٦)، بحر المذهب (١٣٣/٨)، وقال: "فروع من كتاب البويطي ذكرها أبو العباس بن سريج رحمه الله وشرحها"، العزيز (١٩٣/٥) وقال: "ويتعلق بهذه القاعدة صور آخر منصوعة في البويطي"، وينسوه في روضة الطالبين (٢٨٢/٤) ثم ذكروا هذه المسألة والمسألين اللتين تليها بالمعنى.

(٢) في (ب) وللأعور.

(٣) الحاوي الكبير (٤٨٠-٤٨١/٦) بحر المذهب (١٣٣/٨) روضة الطالبين (٢٨٢/٤).

(٤) في (ب): أجرة.

(٥) في (ب): نقصاناً.

(٦) الحاوي الكبير (٤٨١/٦) بحر المذهب (١٣٤/٨) روضة الطالبين (٢٨٠-٢٨١/٤).

(٧) في (ب): الشافعي.

(٨) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب): كرى، في (ج): كرى.

(٩) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب): كرى، في (ج): كرى.

(١٠) نهاية [٢٢٨] من (ج).

(١١) المتعمد في المذهب أنه إن كان الماء مملوكاً في الأصل للمشتري، أو مباحاً لكن قصد به نفسه.. فهو له وعليه لكل واحد من صاحبه أجرة المثل، وإن كان مباحاً وقتلنا بالأصح وهو حواز النبابة في تملك الباحثات.. فالأهـ بينهم، ويقسم بينهم على نسبة أجور أمثالهم. انظر: بحر المذهب (١٣٤/٨) روضة الطالبين (٢٨١/٤).

وفي الحاوي الكبير (٤٨١/٦) ذكر قول الربيع هذا على أنه رواية عن الإمام الشافعي، وما قبله رواية للبويطي عنه أيضاً ثم قال: "فاختلف أصحابنا في اختلاف هاتين الروايتين؛ فكان بعضهم يترجها على قولين، أحدهما: أن ثمن الماء يكون لصاحبه الأخذ له كالشركاء في الزرع يكون الزرع بينهم لصاحب البذر، والقول الثاني: أن يكون بينهم أثلاثاً على أصل الشركة؛ لأن الماء يصير كرأس مال تساوا فيه.

٢١٩١- [قال الشافعي:] والحجة فيه: أنه ^(١) ليس لواحد منهما ^(٢) عين مال يأخذه، ألا ترى لو أن أربعة اشتركوا لأحدهم مال ^(٣)، والآخر يختلف، والآخر يشتري، والآخر يبيع.. كان الربح لصاحب المال، ولكل واحد منهم أجر ^(٤) مثله ^(٥).

٢١٩٢- وإن وضع ^(٦) وذهب ماله.. كان لهم عليه "أجرة أمثالهم" ^(٧)، لأنه لما لم يكن لواحد من أولئك عين مال.. كان لكل واحد منهم أجرة مثله، وكان يقوموا اشتركوا ولم يأت واحد منهم بشيء.. فهم شركاء على قدر إجارة مثلهم ^(٨).

٢١٩٣- وكذلك الزرع.. كل شيء لصاحب البذر؛ لأنه صاحب العين، وعليه إجارة الأرض والعدان والرجل، فإن احتج رجل بتحديث رافع [س حديث] ^(٩) ^(١٠)، ويقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

وقال أبو المباس بن سريج: ليس ذلك على قولين، وإنما اختلاف الثقلين محمول على اختلاف حالين؛ فرواية الربيع (أن من المأذون له أجرة المأذون) محمولة على أنه قصد بالأخذ لنفسه، ورواية البويطي (أنه يكون بينهم أثلاثاً على الشركة) محمول على أنه قصد به الأخذ للشركة. والله أعلم.

(١) في (أ) و(م): أن.

(٢) في (أ) و(م): منهم.

(٣) في (ب): مائة درهم.

(٤) في (ب): أجرة.

(٥) من شروط صحة الشركة: وجود مال من كلا الطرفين، وأن ينتلطا، وإلا.. فسدت الشركة.

وحاصل الصورة المذكورة: وجود إذن في البيع بعوض فاسد مجهول؛ لأنه نسبة من الربح، وقد لا توجد، فيصح البيع من المأذون، ويكون له أجرة المثل. انظر: الوجيز (١٩١/٥) العزيز (١٩٣/٥) روضة الطالبين (٢٨٠/٤).

(٦) أي: خسر.

(٧) في (أ) و(م): أجر مثله.

(٨) كما سبق في المسألة السابقة.

(٩) هو رافع بن خديج بن رافع بن عدي الأنصاري الأوسي الحارثي، أبو عبد الله، أو أبو خديج، عُرضَ على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم بدر فاستصغره، وأجازته يوم أحد، فخرج بها، وشهد ما بعدها، وروى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن عَمِّهِ ظهير بن رافع، وروى عنه: ابنه عبد الرحمن وحفيده عباة بن رفاع، وآخرون، واستوطن المدينة إلى أن انتقضت جراحته في أول سنة أربع وسبعين فمات وهو ابن ست وثمانين سنة. انظر: الاستيعاب (٤٧٩/٢)، وأسد الغابة (٣٨/٢).

وَكُلُّ ذِي مَالٍ أَحَقُّ بِمَالِهِ.. يقال^(١): يفلح الراعي رُوعُهُ ويعمرُ لصاحب الأرض كراءً^(٢) الأرض وما نقصها، والشركة^(٣) عالةٌ لحديث رافع؛ لأن حديث رافع عاصب^(٤)، وهؤلاء اجتمعوا على ذلك وزرع الراعي وعمل كلهم يادون بعضهم لبعض، والحديث منقطع؛ لأنه لم يلق عطاء رافعاً^(٥).

(١) رواه عطاء بن أبي رباح عن رافع رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من زرع أرضاً بغير إذن أهلها.. فله نفقته، وليس له من الثروع شيء».

أخرجه أحمد (١٣٨/٢٥: ١٥٨٢١)، وأبو داود ك: البيوع، ب: في زرع الأرض بغير إذن صاحبها، (٣٤٠٣)، والترمذي ك: الأحكام، ب: ما جاء فيمن زرع في أرض قوم بغير إذنهم (١٣٦/٦)، وابن ماجه ك: الرهون، ب: من زرع في أرض قوم بغير إذنهم (٢٤٦٦)، والبيهقي (١٣٦/٦)، وفي الصغرى (٤٣٠/٤): ٢١٤٦، والطبراني (٤٤٣٧: ٢٨٥-٢٨٤/٤)، وقال الترمذي: «حسن غريب، وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن».

(٢) (ب): وقد قال.

(٣) (أ): النقط فوق الباء، (ب): كرى، (ج): كرى.

(٤) (ب): فالشركة.

(٥) أي: أنه في بيان حكم الغاصب.

(٦) (أ) و(ج): رافع.

باب القراض

٢١٩٤- موسى عن الربيع قال الشافعي: لا يجوز القراض إلا بالذهب والورق اللذين هما ثمن^(١) كل^(٢) شيء، ولا^(٣) يكون بالعرض^(٤).

٢١٩٥- ولا يجوز معه شركة ولا بضاعة ولا شيء^(٥)/^(٦).

٢١٩٦- قال أبو يعقوب: وإذا قارض رجل رجلاً، وخرج صاحب المال معه، والمقارض إنما هو للشراء^(٧) فقط، والمال في يدي صاحب المال.. فلا تكون [هذه] مقارضة، وله آخر مثله^(٨)، والحنة في ذلك: (١٠٩/ب) أنه لم^(٩) يأمه على المال، وإنما هو عون له يعمل بأمره، والمقارض: الذي يعمل برأيه^(١٠).

٢١٩٧- [قال الشافعي:] 'وكل ما^(١١) اشترط صاحب المال على المقارض.. فعليه^(١٢) ألا يأن فعل.. ضمن^(١٣)'.

(١) في (ب): غنًا.

(٢) في (ب): لكل.

(٣) في (أ) و(ز): فلا.

(٤) انظر: الأم (٩/٥)، كما يفهم من ترجمته للباب، واعتلاف العراقيين من الأم (٢٤٣/٨) المزني (ص ١٧٢) الوسيط (١٠٦/٤) الوجيز (٣/٦) العزيز (٦/٦) روضة الطالبين (١١٧/٥).

(٥) نهاية [٣٩/ب] من (ب).

(٦) في الأم (١٠٤/١-١٠٥) منع اشتراط البضاعة مع المضاربة. وانظر: ف (١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦).

(٧) في (أ): الشري، القط فوق الباء، في (ب) و(ز): الشرى.

(٨) فيشترط أن يكون رأس المال مُسَلَّمًا للعامل. الوسيط (١٠٧/٤) الوجيز (٩/٦) العزيز (١٠/٦).

(٩) في (ب): لا.

(١٠) نهاية [ص ٢٢٩] من (ز).

(١١) في (ب): فكلمًا.

(١٢) في (أ) و(ز): فله.

(١٣) الأم (١١/٥).

٢١٩٨- فإذا^(١) اختلفا فقال هذا: «فارضتك على الثلث»، وقال الآخر: «فارضتني على الثلثين»^(٢).. تعالوا ونفاسحاً، لحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْبَيْعِ إِذَا اختلفا، والربح^(٣) والقصان لرب المال، وعليه إجارة مثل العامل^(٤).

٢١٩٩- وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالاً مضاربة فقال: «اعمل فيه برأيك».. فليس له أن يبيع ويشترى بالدين، إلا أن يأذن له في الدين، فإن^(٥) فعل.. ضمن^(٦).

٢٢٠٠- وليس له أن يأكل ويكتسي من القراض في حضر ولا سفر إلا بإذن صاحبه^(٧).

٢٢٠١- قال مالك: إذا سافر.. كان ذلك له، شرط أو لم يشترط، إذا كان مالاً كثيراً، يشتمل ذلك ويسافر به، و[أما] إذا لم يسافر به.. لم يكن [له] ذلك^(٨).

(١) في (ب): وإذا.

(٢) في (ب): الصف.

(٣) في (أ) و(م): فالربح.

(٤) الوجيز (٤٦/٦) العزيز (٤٧/٦) وروضة الطالبين (١٤٦/٥).

(٥) في (ب): وإن.

(٦) "لأن عمله برأيه ينصرف إلى تديره واجتهاده في وفور الأرباح، والتماس الثماء، دون انشاء" كما قال في الحاوي الكبير (٣٢٢/٧)، وانظر: البيان (٢٠٨/٧) -وعزاه إلى «الأُم» ولم أجده فيه-.

وفي اختلاف العراقيين من الأُم (٢٤٤/٨) ذكر مسألة ضمان العامل إن باع بالدين دون إذن، ولم يتعرض لقول رب المال "اعمل فيه برأيك" وانظر: الوسيط (١١٦/٤) مغني المحتاج (٣١٥/٢-٣١٦).

(٧) ليست له نفقة في الحضر جزءاً، وكذا في السفر في أظهر القولين. نهاية المطلب (٤٦٢/٧) البيان (٢١٢/٧) وعزاه للبويطي، المنهاج (٣٠٢/ص) مغني المحتاج (٣١٧/٢) وفيه: "قلو شرط له النفقة في العقد... فسد".

وقال في العزيز (٣٢٢/٦): نص في المختصر - المزني (١٧٢/ص) - أن: «له النفقة بالمعروف»، وقال في البويطي: لا نفقة له، ولأصحاب طريقان؛ أحدهما: أنهما قولان، أظهرهما: أنه لا نفقة، كما في الحضر؛ وهذا لأنه ربما لا يحصل إلا ذلك القدر.. فيختل مقصود العقد، والثاني -مقابل الأطهر-: يجب، وبه قال مالك، بخلاف ما إذا كان في الحضر؛ لأنه في السفر سلم نفسه، وجردها لهذا الشغل، فأشبه الزوجة تستحق النفقة إذا سلمت نفسها، ولا تستحق إذا لم تسلم.

والثاني -أي الطريق الثاني-: القطع بالمنع، وجعل ما نقله المزني على أجرة النقل.

ومنهم من قطع بالوجوب وجعل ما في البويطي على المؤن النادرة كأجرة الحجام والطبيب.

قلت: نص البويطي صريح في الطعام والكسوة، فحملة على المؤن النادرة خطأ صريح. والله أعلم.

٢٢٠٢- قال الشافعي: وكل^(٦٦) مقارضٍ أو وصيّ أو وكيل أو رسول أو أمين باع فغبن أو حابي.. نظر إلى ذلك؛ فإن كان مما يتباين الناس به في البيوع.. جاز، وإلا.. ردّه؛ والحجة في ذلك: لو أن وصيّاً باع مال^(٦٧) يتيمة^(٦٨) بوكس من الثمن.. لم يحز؛ لأن الله عزَّ وجلَّ أمر بولايتهم بالمعروف^(٦٩) [ر] على الطر والمخاباة، ولا يجوز له أن يهب مال غيره، والعن شيء أخطأ به من ماله فصيَّره^(٧٠) إلى غيره، ومن أخطأ في مال غيره.. رد خطؤه^(٧١).

٢٢٠٣- ومن قارض رجلاً فخلط^(٧٢) بماله مالاً غير ماله.. فهو متعدي^(٧٣) وعليه الضمان^(٧٤).

٢٢٠٤- قال أبو يعقوب: من قارض رجلاً واشترط [عليه] أن يبيع في حانوت بعينه.. لم يجوز.

٢٢٠٥- وإن أُمِّره أن يشتري صفاً من السلع؛ فإن كان لا يخلف أن^(٧٥) يوجد في ذلك الموضع في كل وقت.. فجائز، وإلا.. فغير جائز^(٧٦).

٢٢٠٦- قال الشافعي: وإن أخذ^(٧٧) مالاً^(٧٨) لا يقدر^(٧٩) منهُ على عمله فيه ببدنه فعمل به فضايع^(٨٠).. فهو ضامن؛ لأنه مضيع^(٨١).

(١) الموطأ (٦٨٨/٢) المدونة (٦٣٤/٣) الترمذي (١٩٤/٢) الرسالة (ص٢٠) الإشراف (١٧٦/٣) المعونة (١١٢٣/٢) التلخيص (ص٤٠٨) جامع الامهات (ص٤٢٥).

(٢) في (ب): فكل.

(٣) في (ب): مالاً.

(٤) في (ب): لتيمة.

(٥) في (ب): على المعروف.

(٦) هكذا صورتها في (أ): فَعَبَّ؛ في (م): فغيره.

(٧) الوسيط (١١٦/٤) المنهاج (ص٣٠١) مغني المحتاج (٣١٥/٢) أسنى المطالب (٣٨٥/٢).

(٨) في (ب): فخالط.

(٩) في (أ): القُط فوق الباء، في (ب): متعدي، في (م): متعدي.

(١٠) العزيز (٤٩/٦) روضة الطالبين (١٤٨/٥).

(١١) هكذا صورتها في (أ): لَنَف، في (م): أنه.

(١٢) الوجيز (١٢/٦) العزيز (١٣-١٢/٦).

(١٣) كناية [ص٢٣٠] من (م).

(١٤) في (ب): (ما لا يقوا) كتب فوقها في (م): لا يعدل.

٢٢٠٧- وإذا قارض رجلٌ رجلاً بمالٍ، فُدفع إليه مالاً آخر وقد أخْلطهما^(٦٦) جميعاً، فإن كان عمل في المال الأول.. كان القراض الأول جائزاً^(٦٧) والثاني باطلاً^(٦٨)، فإن^(٦٩) كان لم يعمل بالأول، فخلطهما وهما^(٧٠) عين^(٧١).. جاز^(٧٢).

٢٢٠٨- وإذا قارض [رجلٌ] رجلاً فاشترى ثوباً، وقصص الثوب، ثم جاء ليدفع المال فوجد المال قد سرق^(٧٣).. فليس على صاحب المال شيء، والسلعة للمقارض^(٧٤).

٢٢٠٩- [و] قال مالك: نُحِبُّ^(٧٥) رِبَاَ المال؛ فإن أعطى الثمن. كنا [على] قراضهما، وإن أبي أن يعطي.. كان للمقارض، وعليه الثمن في ماله^(٧٦).

(١) أَسَى المَطَالِب (٣٩١/٢): "ولو أَسَى العَامِلُ مَا لَا يَمُكُّه الْفَيَاقُ بِهِ فَتَلَفَ بَعْضُهُ.. مِمَّنْهُ؛ لِأَنَّهُ فَرَطَ بِأَخِيهِ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْبُيُوطِيِّ، وَجَرَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَصَاحِبَا الْبَحْرِ وَالْبَيَانِ وَغَيْرُهُمْ".

(٢) فِي (ب): خَلَطَهُمَا.

(٣) فِي (أ) وَ(م): جَائِزٌ.

(٤) فِي (أ) وَ(م): بَاطِلٌ.

(٥) فِي (ب): وَإِنْ.

(٦) فِي (ب): فَهَمَا.

(٧) فِي (ب): غَيْرٌ.

(٨) فِي (ب): جَائِزٌ.

(٩) هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (أ): قَدْ شَرَّطْتُ، فِي (ب): سَرَقَ، فِي (م): (تَقَرَّقَ) بِهَا نَقَطَ لِأَوَّلِ حَرْفَيْنِ.

(١٠) انْظُرْ: الْعَزِيز (٣٩١/٦)، وَقَالَ فِي رِوَاةِ الطَّالِبِينَ (١٤٠/٥): "مَالُ الْقَرَارِ أَلْفٌ، اشْتَرَى بِعَيْنِهِ ثَوْباً، فَتَلَفَ الْأَلْفَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ.. يَطْلُ الشَّرَاءُ وَارْتَبَعَ الْقَرَارُ".

وَإِنْ اشْتَرَى فِي الذَّمَّةِ.. قَالَ فِي «الْبُيُوطِيِّ»: يَرْتَفِعُ الْقَرَارُ، وَيَكُونُ الشَّرَاءُ لِلْعَامِلِ، فَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: هَذَا إِذَا كَانَ التَّلَفُ قَبْلَ الشَّرَاءِ، فَإِنَّ الْقَرَارَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ غَيْرُ بَاقٍ عِنْدَ الشَّرَاءِ، فَيَنْصَرِفُ الشَّرَاءُ إِلَى الْعَامِلِ.

أَمَّا لَوْ تَلَفَ بَعْدَ الشَّرَاءِ.. فَأُلْغِيَتْ لِلْعَامِلِ، فَإِذَا تَلَفَ الْأَلْفَ الْمُدَّ لِلثَّمَنِ.. لَزِمَهُ أَلْفٌ آخَرٌ.

وَقَالَ ابْنُ سُرَيْجٍ: يَتِمُّ الشَّرَاءُ عَنِ الْعَامِلِ، سِوَا تَلَفِ الْأَلْفِ قَبْلَ الشَّرَاءِ أَوْ بَعْدَهُ، وَعَلَيْهِ الثَّمَنُ وَيَرْتَفِعُ الْقَرَارُ؛ لِأَنَّهُ إِذْنُهُ يَنْصَرِفُ إِلَى التَّصَرُّفِ فِي ذَلِكَ الْأَلْفِ".

وَفِي تَصْحِيحِ التَّنْبِيهِ (٣٧٠/١) وَتَذَكُّرَةِ النَّبِيِّ (١٦٨/٣) أَنَّ الْأَصْحَابَ: أَنَّ الثَّمَنَ عَلَى الْعَامِلِ، فَبَيْنَهُمَا مَنَ تَصْحِيحُ قَوْلِ ابْنِ سُرَيْجٍ.

(١١) فِي (ب): يَتَغَيَّرُ.

(١٢) انْظُرْ: الْمَدُونَةُ (٦٤١/٣).

٢٢١٠- قال الشافعي: وإذا تعدى المقارض؛ فإن كان اشترى بماله بعينه.. فالشراء باطل ولا ربح لواحد منهما، وإن اشترى بغير عينه.. فذلك للمقارض لتعديه.

٢٢١١- وقد قيل: رب المال غير في شركته وترك ذلك، ويضمنه^(١).

٢٢١٢- قال أبو يعقوب: وإذا قارض رجلٌ رجلاً بمال، وقال له: «لك الربح كله».. فالفراض فاسد^(٢)، وله أجر^(٣) مثله، والقصاص والزيادة لصاحب المال^(٤).

٢٢١٣- قال الشافعي: وإذا قارض رجلٌ رجلاً على أن له درهماً^(٥) من الربح مع جزئته.. فالفراض فاسد^(٦)، وله أجر^(٧) مثله؛ من قبل أنه قد لا يربح إلا درهماً^(٨)^(٩).

٢٢١٤- وإن اشترط عليه الزكاة.. فهو مثله^(١٠).

٢٢١٥- وإذا باع رجلٌ من رجلٍ سلعةً بذنانير إلى أجل، فجاءه بها قبل^(١١) محل الأجل.. حبر على أحده^(١٢)؛ من قبل حديث عمر، حيث امتنع أنس من أن يقبل من مكانه مخومه.. فأمره بذلك عمر^(١٣)

(١) في (ب): وتضمنه.

(٢) الوجيز والعزير (١٥/٦).

(٣) في (ب): أجرة.

(٤) الوجيز (١٩/٦-٢٠) العزيز (٢٠/٦) روضة الطالبين (١٢٢/٥-١٢٣).

(٥) في (أ) و(م): درهم.

(٦) الوجيز (١٥/٦) العزيز (١٧/٦).

(٧) في (ب): أجرة.

(٨) في (ب): الدرهم.

(٩) انظر: الوجيز (١٩/٦-٢٠) العزيز (٢٠/٦).

(١٠) لأن الزكاة تكون على رأس المال والربح، والربح مجهول القدر، وما يجب فيه من الزكاة كذلك مجهول، فتكون حصة العامل بمجهولة، وقد لا يربح إلا ما بقي بركة رأس المال.. فلا يكون له حيثئذ ربح. ولم أجد من تعرض لهذه المسألة، لكنها جارية على الأصول.

(١١) نهاية [٣٩/ب] من (ب).

(١٢) الأم (٢٨٤/٤-٢٨٥) المذهب (٣٠٨/١) المفردة.

(١٣) أخرجه الشافعي في الأم (٢٨٥/٤) قال: أخبرنا أن أنس بن مالك.... والبيهقي في السنن الكبرى (٣٣٤/١٠).

- ٢٢١٦- وإذا احتلف المتراض ورب المال في بيع السلعة.. فالقول قول من دعا إلى البيع^(١١٦).
- ٢٢١٧- ولا يجوز أن يشترط أحدهما على صاحبه زيادة من شرط أن يبيع له رب المال أو يعمل له المتراض عملاً^(١١٧) أو غير ذلك، فأما إذا قارضه على ما يجوز ثم تطوع^(١١٨) (ب) أحدهما لصاحبه بالبيع^(١١٩) أو حمل البضاعة أو غير ذلك.. فلا بأس به^(١٢٠).
- ٢٢١٨- وكذلك الشركة إذا عقدها على ما يجوز، ثم تطوع أحدهما لصاحبه بما شاء.. فلا بأس.
- ٢٢١٩- ومن أسلم في حيوان إلى أحب.. لم يحتر على أحده قتل الأهل؛ لأن له مؤنة^(١٢١) بالعلف^(١٢٢).
- ٢٢٢٠- حدثنا أبو حاتم قال حدثنا الربيع قال، قال الشافعي، قال^(١٢٣) مالك: ومن كان له على رجل طعام ببلد فأراد^(١٢٤) أن يوفيه ببلد آخر أجود منه.. لم يجز؛ لأنه إنما أعطاه على أنه يسقط عنه الحمل^(١٢٥).
- ٢٢٢١- قال الشافعي: وإذا اشترى رجل سلعة فأشرك فيها رجلاً.. فهو جاز؛ لأن الشركة بيع^(١٢٦).
- ٢٢٢٢- فإن وضع له [بعد] ما أشرك الرجل من ثمنها شيئاً^(١٢٧).. فهو بينهما^(١٢٨).

(١) نهاية [ص ٢٣١] من (٢).

(٢) لأن الربح لا يظهر إلا إذا بيعت العروض ونُصّت. انظر: المزي (ص ١٧٤) الحاوي الكبير (٣٥٢/٧).

(٣) في (ب): علي ما له.

(٤) في (ب): يبيع.

(٥) انظر: روضة الطالبين (١٢٠/٥) - ولم يتعرض لعمل رب المال - وغاية البيان (ص ٣٢٥)، وجواهر العقود (١٩٤/١).

(٦) في (أ) و(٢): مؤنة.

(٧) سبق مثل هذا الحكم.

(٨) في (ب): وقال.

(٩) في (ب): وأراد.

(١٠) انظر: المدونة (١٤٣/٣) التهذيب في اختصار المدونة (٧٦/٣).

(١١) انظر: الأم (٦٢/٤) روضة الطالبين (٥٢٨/٣).

٢٢٢٣- فإن أصاب^(٣) بما عيباً فأراد أحدهما الرد ولم يرد الآخر.. لم يجب ذلك على البائع؛ لأنه باع عنده بجموعاً فليس له^(٤) أن يُعَصَّ عليه، ويكون للشريك الردُّ على الذي اشتركه، فإذا رد [ه] عليه.. فله أن يرده، فإن^(٥) أبى الشريك أن يرده.. فله أن يرجع على البائع بصف قيمة العيب، وقبل: لا يرجع بشيء^(٦).

٢٢٢٤- ولو اشترى رجلان من رجلٍ عبداً فأصابا^(٧) [به] عيباً؛ فمن شاء منهما أن يرده نصيبه.. رد^(٨)، ويمسك الآخر، ويكون شريكاً له؛ لأن البيع وقع لهما^(٩).

٢٢٢٥- قال أبو يعقوب: وإن^(١) اشترى رجلٌ من رجلٍ عبداً أو ثوباً فلم^(٢) يقبضه، فجنح عليه البائع أو غيره حباية حرق^(٣) أو غيره، أو ما دون المص، أو النصيب.. فهو مُحْتَرٌّ في العبد؛ إن شاء.. أَخَذَ ثوباً^(٤) وَأَخَذَ الْجُلَّي^(٥) / بجماعته، وإن شاء.. تَرَكَ^(٦).

(١) في (أ) و(ب): شيء.

(٢) انظر: روضة الطالبين (٥٢٨-٥٢٧/٣).

(٣) في (ب): أصابا.

(٤) في (ب): عليه.

(٥) في (ب): وإن.

(٦) ذكر الشيخان في العبر (٢٧٢/٤) وروضة الطالبين (٤٨٩/٣) مسألة قريبة من هذه المسألة وهي قولهما: "لو اشترى عبداً، ومات وخلف ابني، فوجدا به عيباً.. فالأصح -وهو قول ابن الخداد-: لا ينفرد أحدهما بالرد؛ لأن الصفقة وقعت متحدة، ولهما لو سَلَمَ أحدُ الابنين نصف الثمن.. لم يلزم البائع تسليم النصف إليه".

(٧) في (ب): وأصابا.

(٨) في (ب): رده.

(٩) المعتمد وهو أظهر القولين أن لأحدهما الانفراد بالرد، وهو ما نص عليه هنا وفي المزني (ص ١٢٢ و ١٥٦) وانظر: الحاوي الكبير (٢٥٠/٥).

وهل تبطل الشركة بينهما، وتنتقل للممسك ما أمسك، وللرأد ما استرد، أم تبقى الشركة بينهما فيما أمسك هذا وفيما استرد ذاك؟ قال في الحاوي (٢٥١/٥) والمزني (٢٧٢/٤-٢٧٣) وروضة الطالبين (٤٨٩/٣) فيها وجهان، أصحُّهما: تبطل الشركة.

قلت: ذكروا الخلاف في المسألة أوجهها، مع أن البويطي نص على بقاء الشركة بينهما، فهو قول لا وجه. والله تعالى أعلم.

(١) في (ب): وإذا.

- ٢٢٢٦- فإن كان ذلك بآثر من السماء.. كان مُحْجَرًا أَنْ يَأْخُذَهُ أَوْ يَدَعَهُ، وليس له القصد إذا كان من السماء، كما لو مات^(١).
- ٢٢٢٧- وقد قيل: يأخذه ويسقط عنه ما نقصه بخصته من الثمن، وإن كان ذلك بهرأل في بَذْبِ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ.. كَانَ مُحْجَرًا^(٢).
- ٢٢٢٨- وقد قيل: إذا كان البائع/ الذي جنى عليه في النفس.. فالبيع^(٣) منقسخ^(٤).
- ٢٢٢٩- وإذا كان عديد فمات أحدهما.. فقد قيل: يأخذ الباقي بمحضته من الثمن^(٥).
- ٢٢٣٠- وكذلك إن قتل؛ إلا أن يشاء أن يتبع الجاني، ويأخذ الباقي، ويغرم الثمن كله.
- ٢٢٣١- [قال الربيع: وهو الذي يذهب إليه الشافعي أن البيع ممسوخ إذا اشترى عديد فمات أحدهما قبل أن يقبض]^(٦).
- ٢٢٣٢- وإذا كانت أمةً قَوْلَتْ.. فهو بالخيار؛ إن شاء.. أخذها وولدها ما لم تنقصها^(٧) الولادة^(٨)، فإن نقصها فهو غير^(٩).

(١) في (ب): ولم.

(٢) هكذا صورتها في (ب): **جوز**.

(٣) في (ب): التوب.

(٤) نهاية [ص ٢٣٢] من (٢).

(٥) إن طرأ على المبيع قبل القبض عيب أو نقص بفعل أجنبي.. فللمشتري الخيار؛ إن شاء.. فسخ، وإن شاء..

أجاز البيع بجميع الثمن وغرم الجاني. انظر: روضة الطالبين (٥٠٧/٣ و ٥٠٧).

ونقله عنه ابن الرقعة في المطلب العالي (٥٣/ب-٥٤/أ) من النسخة التركية.

(٦) إن شاء فسخ، وإلا.. أجاز بجميع الثمن. الأم (٣١/٥) روضة الطالبين (٥٠٦/٣).

(٧) نقله عنه ابن الرقعة في المطلب العالي (١٥٠/أ) من النسخة المصرية.

(٨) في (ب): والبيع.

(٩) في (ب): بنفسه.

(١٠) معتمد وهو أظهر القولين. روضة الطالبين (٥٠٢/٣).

(١١) يمسخ العقد في التألف بلا خلاف، وفي الباقي طريقتان، أصحهما: القطع بأنه لا يفسخ، والثاني: أنه على

قولين. الحاوي الكبير (٢٩٥/٥) الوسيط (٩٢/٣) المجموع (٤٨٠/٩) روضة الطالبين (٤٢٣/٣)

(١٢) وهذا يضعف تصحيح طريق القطع بعدم الفسخ، ويتوي طريق القولين.

٢٢٣٣- وإن اغتلت^(٤) غلة^(٥) ولم ينقص^(٦) بدلتها.. فالغلة^(٧) له، وإن نقص.. فهو بالخيار^(٨).

٢٢٣٤- قال الشافعي: [ر] لا بأس بالرهن والكفيل في السلم^(٩).

٢٢٣٥- وإذا قال لو كيله أو رسوله أو عبده: «اشتر^(١٠) بالدين».. فلا يجوز حتى يقول: اشتر^(١١) من دينار إلى مائة^(١٢).

(١) في (م): بلا نقط لأول حرفين، في (ب): ينقصها.

(٢) في (أ) و(م): الولاد.

(٣) روضة الطالبين (٥٠٦/٣-٥٠٧) وهذا في كل ما حدث للمبيع من عيب أو نقص بأفة متساوية أو بخيانة البائع.

(٤) في (ب): اعتلت.

(٥) في (ب): علته.

(٦) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): ينقص.

(٧) في (ب): فالغلة.

(٨) كما في المسألة السابقة.

(٩) بل يجوز أخذ الرهن والكفيل في كل دين صحيح ثابت.

انظر بالنسبة للرهن: روضة الطالبين (٥٣/٤)، أسن المطالب (١٥٠/٢)، نهاية المحتاج (٢٤٨/٤).

وانظر بالنسبة للكفيل: شرح المحلى وشاشه قلوبى (٣٢٥/٢).

(١٠) في (ب): اشترى.

(١١) في (ب): اشترى.

(١٢) بعد هذا في (ب): الجزية.

باب الغصب^(١)

٢٢٣٦- أبو عمران موسى عن الربيع قال الشافعي: «كُلُّ من غصب من رجلٍ شيئاً فأدرك وهو قائم لم^(٢) ينقص^(٣).. رَدُّه، وإن نقص.. رَدُّه، ورَدُّ ما نقصه^(٤)..
٢٢٣٧- وإن كانت^(٥) له غلة.. كان الغاصب ضامناً^(٦) لها^(٧)..^(٨)

٢٢٣٨- وإن كان مما يغفل فحبسه الغاصب ولم يغنله.. فهو ضامن لقيمة الغلة؛ مثل الدار والغلام وكل شيء مملوك^(٩)..

٢٢٣٩- إلا الخمر؛ فإنه ليس عليه في^(١٠) [حبس الخمر] إجارة^(١١)..

٢٢٤٠- وإن نقص الشيء المغصوب، أي نقص كان؛ فُلُّ أو كُتْر.. فإنه يُنظر إلى قيمته صحيحاً يوم أخذه، وقيمته يومئذٍ مقوصة، فبرَدُّه وما نقصه؛ وتفسرُ ذلك: أن الرجل يقصّب النوب^(١٢)

(١) بعد هذا العنوان في (ب) ذَكَرَ فقرةً كاملةً موضعها من (أ) في نهاية باب النشوز وقد ذكرتها هناك.

(٢) في (أ) و(ب): وكلما غصب الرجل في (ب): كل من غصب من رجل.

(٣) في (ب): ولم.

(٤) في (ب): ينقص.

(٥) الأم (٥٢٢/٤-٥٢٣) المهذب (٣٧٤/١ المفردة) الوسيط (٤٠١/٣) روضة الطالبين (٣١/٥-٣٢).

(٦) في (أ) و(ب): كان.

(٧) في (ب): ضامن.

(٨) الأم (٥٢٣/٤) الوسيط (٣٨٦/٣ و٣٩٣) روضة الطالبين (٧/٥ و١٣ و٢٧).

(٩) الأم (٥٢٣/٤-٥٢٤) الوسيط (٣٩٣/٣) روضة الطالبين (١٣/٥).

(١٠) في (أ) و(ب): فيه.

(١١) انظر: الوسيط (٣٩٤/٣) روضة الطالبين (١٤/٥) المحتاج (ص) مغني المحتاج (٢٨٦/٢) نهاية المحتاج

(١٧١/٥).

قلت: ذكر في الروضة والمحتاج أنه الأصح من الوجهين، وهو نص الإمام الشافعي هنا، فيكون قولاً لا وجهاً. والله تعالى أعلم.

(١٢) نهاية [٢٣٣] من (ب).

قيمته عشرة دراهم يوم غُصِبَ، فحرقه ^(١١) بالنَّارِ، فَيَقُومُ ^(١٢) يومئذٍ مع الخرق ^(١٣) خمسة، قيل له: رُدُّ إليه الثوبَ وخمسة الدراهم ^(١٤).

٢٢٤١- وإن ^(٧) زادت قيمة الثوب أو الجارية وهي عند الغاصب على قيمته يوم غُصِبَ، ثم نقصت حتى بلغت قيمته يوم غُصِبَ أو أقل، فأصابه أمر من السماء أو من فعل الغاصب.. ينظر إلى قيمة الثوب صحيحاً يوم أصابه ذلك، وقيمته وبه ^(٨) ذلك القصص؛ فإن كان نقصه الصف.. رد عليه الثوب، ويرد نصف قيمته/(١١/ب) في أكثر ما كانت ^(٩) قيمته قط؛ لأنه في كل أحواله غاصب حتى يرده بحاله ^(١٠).

٢٢٤٢- وإن ^(١١) كانت المسألة ناهية، فشق ^(١٢) رجلٌ أحثي ذلك الثوب في وقت قيمته أقل ما كانت قيمته ^(١٣).. فإنه ينظر إلى قيمته صحيحاً، وقيمته يوم أُصِيبَ، فيغرم نقص ^(١٤) ذلك لغاصب، ويرجع المصوب على الغاصب بثوبه وينقصه ^(١٥) في أكثر ما كانت قيمته ^(١٦) قط.

(١) في (ب): فيحرقه، بلا نقط، في (أ) و(ج): فحرقه.

(٢) هكذا صورتها في (ب): بِالْمِطْلَمِ.

(٣) في (أ) و(ج): تقوم.

(٤) في (أ) و(ج): الخرق، في (ب): الخرق.

(٥) في (ب): دراهم.

(٦) الأم (٥٢٢/٤) الخلاصة (ص ٣٤١) روضة الطالبين (٣٢-٣٣/٥).

(٧) في (ب): فإن.

(٨) هكذا صورتها في (أ): فرب، في (ج): ود.

(٩) في (أ) و(ج): كان.

(١٠) الأم (٥٢٢/٤-٥٢٣) روضة الطالبين (٣١/٥-٣٢).

(١١) في (ب): وإذا.

(١٢) في (ب): وشق.

(١٣) في (ب): قيمه.

(١٤) هكذا صورتها في (أ): أحثي ذلك، هكذا صورتها في (ب): فحرقه، في (ج): بعض.

(١٥) في (أ): بلا نقط لأولها.

(١٦) في (أ): قيمه، في (ج): قيمة.

٢٢٤٣- وكذلك الجوارى والعروض وكل شيء فائت.. إنما يرد منه القيمة؛ لأنه ليس مما يكال أو يؤزن^(٢).

٢٢٤٤- [فإن كان مما يكال أو يؤزن] مثل: الذهب والفضة والطعام وغيره، فإن غضب شيئاً^(٣) من هذا.. يجر على رد مثله، لأن مثله يوجد^(٤).

٢٢٤٥- ولو أن رجلاً غضب رجلاً جاريتة^(٥) وقيمتها مائة، فزادت حتى بلغت ألفاً، ثم نقصت إلى عشرة، فحاء رجل فقطع يدها.. تقوم^(٦) الجارية يوم قُطعت يدها صحيحة.. وعليه^(٧) نصف^(٨)/ قيمتها، ثم يرجع الغاصب عليه بنصف القيمة، ويرجع^(٩) المقتضوب عليه بالجارية وبنصف الألف؛ لأن اليد قومت بنصف القيمة والبدن قائم^(١٠).

٢٢٤٦- وإن^(١١) غضبها وهي تسوى مائة، فزادت في بدنها^(١٢) حتى تسوى ألفاً، ثم ماتت.. فعليه الألف^(١٣)، وإن بقيت حتى تنقص في بدنها.. ردّها وما نقص من قيمة الألف^(١٤).

(١) في (أ) و(ب): ما.

(٢) في (ب): ولا.

(٣) فترد قيمة غير المتلي، وأما المتلي فترد مثله. الأم (٥٢٢/٤) ٥٣٣ وروضة الطالبين (١٨/٥).

(٤) في (أ): غضب، بلا نقط للباء، في (ب): غضب، في (ب): غضب.

(٥) في (ب): شيء.

(٦) الأم (٥٣٣/٤) وروضة الطالبين (١٨/٥-١٩) وقال: "وفي ضبط المتلي أوجه، أحدها: كل مقدور بكل أو وزن،... والثاني: يزداد مع هذا جواز السلم فيه،... فالأصح: الوجه الثاني، لكن الأحسن أن يقال: المتلي: ما يحصره كبل أو وزن ويجوز السلم فيه".

(٧) في (ب): جارية.

(٨) في (أ) و(ب): قومت، في (ب): تقوم، بلا نقط لأوّلها.

(٩) في (أ) و(ب): فعليه.

(١٠) كناية [٣٣/ب] من (ب).

(١١) في (ب): ثم يرجع.

(١٢) الأم (٥٢٢/٤-٥٢٣) المذهب (٣٧٦/١) المفردة وروضة الطالبين (٣٨-٣٧/٥).

(١٣) في (ب): فإن.

(١٤) كناية [٢٣٤/ص] من (ب).

(١٥) في (ب): ألف.

٢٢٤٧- وإن نقصت في قيمتها ولم تنقص^(٦٦) في بدلها حتى ردها مثل ما أحدها.. لم يكن له عليه إلا البدن إذا كان بعينه^(٦٧).

٢٢٤٨- ومن غضب من رجل ماشية أو غيرها مما يلد^(٦٨) فنتاج^(٦٩) عنده.. فعليه رد الأمهات والتاج إن كن^(٧٠) قياماً، وإلا.. فعليه قيمة التاج كقيمة الأمهات سواء في أكثر ما كانت قيمته^(٧١) قطعاً؛ لأن العلماء يزعمون أن^(٧٢) له أخذهم إذا كانوا قياماً، وما كان لي أخذه إذا كان قائماً فتلّف^(٧٣).. فلي قيمته^(٧٤).

٢٢٤٩- والحجة في أن على الغاصب غلة ما اغتصب - وإن لم يسكن الدار ولم يكر^(٧٥) الذابة - : حديث "مُحَمَّدٌ بْنُ خُفَّافٍ"^(٧٦) / حين قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الخِراجُ بالضمَانِ»^(٧٧)، وإنما ذلك

(١) الأم (٥١٨/٤) المزي (ص ١٦٥) وروضة الطالبين (٢٥/٢٧-٢٧) معني المحتاج (٢/٢٨٤).

(٢) في (أ) و(ز): ينقص.

(٣) الأم (٥٢٢/٤-٥٢٣) وقال: "ولست أنظر في القيمة إلى تغير الأصواق، إنما أنظر إلى تغير بدن المصنوع" وينحوه في المزي (ص ١٦٥) وانظر: روضة الطالبين (٥/٣١) معني المحتاج (٢/٢٨٤).

(٤) في (أ) و(ز): تلد.

(٥) هكذا صورتها في (أ): فتاج، هكذا صورتها في (ب): فتاج، في (ز): فتاج، بلا نقط إلا بعد الفاء.

(٦) في (أ) و(ز): كان.

(٧) في (ب): قيمة.

(٨) في (أ) و(ز): أنه.

(٩) في (أ) و(ز): فمات.

(١٠) الأم (٥٣٣/٤) المذهب (١/٣٧٧ المفردة) روضة الطالبين (٥/٧ و ٢٧).

(١١) في (ب): يكر.

(١٢) في (أ) و(ز): "بجالد بن خفاف"، في (ب): "مخلد، يعني: ابن خفاف".

(١٣) هو: مُحَمَّدُ بْنُ خُفَّافٍ بْنِ أَيْمَاءَ بْنِ رَحْصَةَ الْغَفَّارِيِّ، لِأَبِيهِ وَجَدَهُ صَحْبَةً، رَوَى عَنْ: عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ الْخَرَجِ بِالضَّمَانِ، وَعَنْهُ: ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَمْ يَرَوْهُ غَيْرُهُ وَلَيْسَ هَذَا إِسْنَادٌ يَقُومُ بِمِثْلِهِ الْحُجَّةُ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: لَا يَعْرِفُ لَهُ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي التَّقَاتِ.

قال الحافظ: قد روى حديثه المذكور: الهيثم بن جميل عن يزيد بن عياض عن مخلد، وقال البخاري: «فيه نظر»، وفي سماع ابن أبي ذئب منه عندي نظره، وتابعه على هذا الحديث مسلم بن خالد الزنجي عن هشام بن عروة عن أبيه به، وقال ابن وضاح: مخلد مدني ثقة، روى له أصحاب السنن، مقبول من الطبقة الوسطى من التابعين. انظر: تهذيب التهذيب (٤/٤١)، تهريب التهذيب (ص ٩٢٧).

في عبد ذكس^(١) له^(٢) عيب، فقصي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالعبة مالك الرقة، وكذلك^(٣) بقصى بالغة لمالك الرقة وهو المنصوب منه؛ لأنه مالك الشيء^(٤).

٢٢٥٠- وكل من غصب من رجل شيئاً من الأشياء فزاد فيه من عنده شيئاً، فإن كان ذلك الشيء الذي زاد فيه أثراً لا عيباً^(٥) -مثل الخشب ينحره وينقشه، والنوب بقصره، والحديد يجعله سيوفاً، وما أشبهه-؛ فإن زادت قيمته بما عمل الغاصب فيه.. فإن للمنصوب أن^(٦) يأخذ ذلك، ويرجع على الغاصب مع^(٧) هذا بشيء إن كان ينقصه^(٨) في طول^(٩) الخشب ونحوه^(١٠)، وما نقص

(١) أخرجه الشافعي في اختلاف الحديث (٢٧٣/١٠) وفي الرسالة (ص ٤٤٨) وفي المرق (ص ١٢٢)، وأحمد (٢٧٢/٤٠: ٢٤٢٢٤)، وعبد الوزاري (١٧٦/٨: ١٤٧٧٧)، وأبو داود ك: البيوع والإيجارات، ب: فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم تبين به عيباً، (٣٥٠٨)، والترمذي ك: البيوع، ب: فيمن يشتري العبد ويستغله ثم تبين به عيباً، (١٧٨٥)، والنسائي ك: البيوع، ب: الخراج بالضمان، (٤٤٩٠)، وابن حبان ك: التجارات، ب: الخراج بالضمان، (٢٢٤٢)، وابن الجارود (ص ٢١٢: ٦٢٦ و ٦٢٧)، وابن حبان (١١/٢٩٩: ٤٩٢٨)، والحاكم (١٥/٢)، والبيهقي (٣٢١/٥)، وقال الترمذي: "حسن صحيح"، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه، والعمل على هذا عند أهل العلم.

قال الحافظ في البلوغ (ص ٢٥١-٢٥٢): "ضعفه البخاري، وأبو داود، وصححه الترمذي، وابن خزيمة، وابن الجارود، وابن حبان، والحاكم، وابن القطان".

[وصححه أحمد شاكر في تعليقه على الرسالة (ص ٤٤٩-٤٥٠)].

(٢) هكذا صورتها في (أ): فليس، في (ب): دلس، في (ج): وليس.

(٣) ظاهر الضمير أنه عائد إلى مخلد وليس الأمر كذلك كما هو واضح من سياق القصة، وإنما قصة مخلد سبب للتحديث بهذا الحديث لا سبب ورود له.

(٤) في (ب): ولذلك.

(٥) انظر: الأم (٥٢٤/٤) المزني (ص ١٦٥).

(٦) في (أ) و(ب) و(ج): أثر لا عين.

(٧) في (أ) و(ب): فإن زاد فيه ما عمل فيه الغاصب فإن المنصوب.

(٨) في (ب): من.

(٩) في (ب): من ثمن.

(١٠) هكذا صورتها في (أ): ونحوه، هكذا صورتها في (ب): إيجاباً.

الورن من الحديد في النار والذهب والورق، ولا يكون للعاصب شيء في عمله في شيء من ذلك، لأنه أثّر لا عين، ولأنه متطوع بالعمل^(١).

٢٢٥١- وإن^(٢) كان ما عمل في^(٣) هذه الأشياء عين مأل [له]، مثل النوب^(٤) يصبغه، والسويق يُلّثه^(٥) وما أشبه ذلك.. فإنه ينظر إلى قيمة النوب قبل أن يصبغه كم يسوى، وكم قيمته مصوغاً؛ فإن زاد الصغ شيئاً. كان شريكاً^(٦) له في زيادة الصغ، وإن كانت^(٧) قيمته أبيض أكثر من قيمته مصوغاً.. وجع على الغاصب بما^(٨) نقص^(٩).

٢٢٥٢- ولا أجر أحداً على بيع ماله وإن أفسده الغاصب؛ لأن الغصب ليس بيع، ولا أجر الغاصب على بيع ما جعل فيه من الصغ، ولا أجر العاصب على أحد النوب، وبغرم القيمة ولا انقصوب^(١٠) أن يعطي الغاصب ما راد في ثوبه من الصغ، ولكههما شريكان، ينظر إلى قيمة النوب أبيض، فإن كانت قيمته عشرة دراهم نظر^(١١) كم قيمته مصوغاً؛ فإن كان أحد عشر^(١٢).. كان شريكاً^(١٣) بدرهم، وإن كانت^(١٤) قيمته مصوغاً تسعة [دراهم].. أخذه وغرم الغاصب درهماً^(١٥).

(١) الأم (٥٣٤/٤) وما بعدها المزي (ص١٦٦) روضة الطالبين (٤٦-٤٥/٥) المنهاج (ص) مغني المحتاج (٢٩١/٢) نهاية المحتاج (١٨٢/٥).

(٢) في (ب): إن.

(٣) نهاية (ص٢٣٥) من (ز).

(٤) في (أ) و(ز): ثوب.

(٥) هكذا صورتها في (أ): قُلّثه، في (ب): بلا نقط، في (ز): ثلثة.

(٦) في (ب): شريك.

(٧) في (أ) و(ز): كان.

(٨) في (أ) و(ز): ما.

(٩) الأم (٥٣٤/٤) المزي (ص١٦٦) الخاوي الكبير (١٨٠/٧-١٨٣) الوسيط (٤٠٩/٣-٤١٠) روضة الطالبين

(٤٨-٤٧/٥) مغني المحتاج (٢٩١/٢-٢٩٢) نهاية المحتاج (١٨٤/٥-١٨٥)

(١٠) في (أ) و(ز): للمقصوب.

(١١) في (ب): ينظر.

(١٢) في (أ) و(ز): أحد عشرة.

(١٣) في (ب): شريك.

(١٤) في (أ) و(ز): كان.

٢٢٥٣- ولو أن رجلاً اغتصب جارية فوطئها/ (١١٢/ب) فولدت^(٩) له أولاداً.. فإنه 'يحد، وعليه صدق^(١٠) أنزل^(٩)، وولده ولد لنا، لا يلحقوا بأبيهم، وهم عبيد^(١١) لسيد الأمة، وعليه أيضاً ما نقص من الجارية بالوطء^(١٢).

٢٢٥٤- [قال الشافعي:] وإن^(١٣) اغتصبها^(١٤) ثم باعها، فأحبها المشتري فولدت^(١٥) ثم استحققت.. أخذ المستحق جاريته، وأخذ من المشتري^(١٦) صدقاً لثقل يوم وطنها، وأخذ منه قيمة الأولاد يوم سقطوا، وهم^(١٧) أحرارٌ يلحق نسبهم بأبيهم^(١٨)، ويأخذ ما نقصها^(١٩).

(١) في (ب): درهم.

(٢) جاء في روضة الطالبين (٥٠/٥): "لو بذل المقتوب منه قيمة الصبي وأراد أن يملكه على الغائب فهل يجاب إليه؟ فيه أوجه... أمصها: لا"، وجاء في معني المحتاج (٢٩٢/٢) ونهاية المحتاج (١٨٥/٥): "ولو بذل صاحب الثوب للغائب قيمة الصبي ليملكه لم يجيب إليه أمكن فصله أم لا". [ز].

قلت: هو نصه هنا في البويطي فيكون قولاً لا وجهاً. والله أعلم.

وعدم إجبار المقتوب منه على البيع قد يفهم من قوله في الأم (٥٣٤/٤): "يقال للغائب: إن شئت أن تستخرج الزعفران على أنك ضامن لما نقص من الثوب، وإن شئت فأنت شريك في الثوب... ولا يكون له غير ذلك".

(٣) في (أ) و(م): وولدت.

(٤) في (ب): يتكلم عليه بصدق.

(٥) إلا أن تطاوعه.. فلا يجيب على الصحيح. المنهاج (ص٢٩٥).

(٦) ليست في (م).

(٧) الأم (٥٢٠/٤) ٥٢٢ (المزني (ص١٦٥) روضة الطالبين (٥٩/٥-٦١).

(٨) في (ب): وإذا.

(٩) في (ب): غصبها.

(١٠) في (ب): ثم ولدت.

(١١) في (ب): الواطئ.

(١٢) في (أ) و(م): وهو.

(١٣) إن كان جاهلاً بتحريم وطنها، كأن لا يعلم أنها مقصورة، أو يعلم ويجهل الحكم بشروط مذكورة في كتب المذهب، وإلا.. فهم عبيد لسيد الأمة.

(١٤) الأم (٥٢٠/٤) اختلاف العراقيين من الأم (٢٢٢/٨) المزني (ص١٦٥) روضة الطالبين (٦٠/٥-٦١).

وما ذكره البويطي من أخذ (المقتوب منه) لما نقص الجارية.. لم يتعرض له في الأم ولا في المزني، وذكر في روضة الطالبين أن من جامع الجارية ضمن أرض البكارة.

٢٢٥٥- ويرجع المشتري 'على الغاصب بالثمن الذي أعطاه' 'فيأخذه'، وبما غرم في قيمة الولد/ (٣) 'ما غره'، ولا (٤) يرجع عليه بصداق المثل؛ لأنه كالشيء الذي أنفقه، ولا يرجع عليه بما نقص منها (٥).

٢٢٥٦- وإن استحقها وهي مينة ولها أولاد.. أخذ منه قيمة الولد، ورجع (١) به على الغاصب، و[أخذ منه] صدق المثل، وقيمة الأم، ولا يرجع بالصدقا ولا قيمة الأم على الغاصب (٢) إلا بالثمن الذي أعطاه (٣).

(١) في (ب): بالثمن الذي أعطاه على الغاصب.

(٢) في (ب): وبأخذه.

(٣) نهاية [٣٤/أ] من (ب).

(٤) في (ب): ولم.

(٥) اختلاف العرائض من الأم (٢٢٢/٨) وجاء في الأم (٥٢٠/٤): "ورجع المشتري على البائع بجميع ما مضمم المضموب لا قيمة الجارية ومهرها فقط، ولو وجدت الجارية حية.. أخذها المضموب رقيقاً له وصدقتها، ولا يأخذ ولدها" ومعنى العبارة: أنه يرجع بجميع ما ضمنه إلا قيمة الجارية ومهرها فقط، ولعل في النص تصحيف من (إلا) إلى (لا) والله تعالى أعلم.

وفي المزين (ص ١٦٥): "ويرجع المشتري على الغاصب بجميع ما ضمنه من قيمة الولد؛ لأنه غره، ولا أردّه بالمهر؛ لأنه كالشيء يتلفه، فلا يرجع بقرمه على غيره".

ونفصل ما يرجع به المشتري على الغاصب إذا غرمه المالك وما لا يرجع به، على المتمدن من المذهب.

١- يرجع بقيمة الولد على الغاصب إن جهل التحريم.

٢- ولا يرجع على الغاصب إن تلف المضموب عنده وغرمه.

٣- ولا يرجع إن تعيب المضموب عنده بفعله.

٤- ولا يرجع بمهر المثل في الأظهر، وفي القلم: يرجع.

٥- ولا يرجع إن تعيب المضموب عنده بآفة في الأظهر.

٦- ولا يرجع بقرم منفعة استوفاه في الأظهر.

٧- ولا يرجع في أرض البكارة على الأظهر.

٨- ويرجع بقرم منفعة تلفت عنده بقرم استثناء في الأصح.

انظر: الحاروي الكبير (١٥٥/٧) الخلاصة (ص ٣٤١) الوسيط (٤١٩/٣-٤٢٠) روضة الطالبين (٦٤-٦٣/٥)

المناهج (ص ٢٩٥) مغني المحتاج (٢/٢٩٤-٢٩٥).

فتنة: جاء في مغني المحتاج (٢/٢٩٤) عند شرحه بقول صاحب المناهج عن قيمة الولد (ويرجع ما المشتري على الغاصب): "وقع في الروضة بنط المصنف «ولا يرجع» وتُسبب لسبق القلم".

٢٢٥٧- وإذا اغتصب الرجل الدابة فركبها أو لم يركبها.. فسواء، وعليه كراء مثلها، وعليه ما نقصها^(١).

٢٢٥٨- وإن أكرها من رجل فركبها بكرة معلوم.. كان كراؤه مقسوخاً^(٢).

٢٢٥٩- فإذا^(٣) استحققت.. كان لِلْمُتَّحِقِّ عَلَى (المكتري من الغاصب) قيمة ركوبه، وما نقصها^(٤).

٢٢٦٠- ويرجع المكتري على الغاصب بالكراء الذي أعطاه، فيأخذه^(٥).

٢٢٦١- وإن عطفت تحت المكتري.. فعليه قيمتها يوم قضها^(٦).

٢٢٦٢- ويرجع المنصوب [منه] على الغاصب بقيمتها في أكثر ما كانت قيمة قط^{(٧) (٨)}.

(١) في (ب): ويرجع.

(٢) في (أ) و(م): ويرجع بالتمن على الذي أعطاه.

(٣) الأم (٥٢٠/٤) وبعض ما في الفقرة في المزي (١٦٥) وانظر المراجع في المسألة السابقة.

ومسألة وجوعه بالتمن لم تذكر في الأم والمزي.

(٤) الأم (٥٢٣/٤) المزي (١٦٥) الحاوي الكبير (١٥٩/٧-١٦٠) روضة الطالبين (١٣/٥) المنهاج

(ص٢٩٢) معني المحتاج (٢/٢٨٦).

(٥) ذكر في المنهاج (ص٣٠٨) شروط صحة الإجارة، ومنها: "كون المؤجر قادراً على تسليمها"، وهو هنا عاجز

عجزاً شرعياً، وانظر: معني المحتاج (٢/٢٢٦).

وقال في (٢/٢٢٥): "وضابط ما يجوز استجاره: كل عين يتعم بها مع بقاء عينها ممعة مائة معلومة مقصودة، تضمن بالبدء وتباح بالإباحة".

(٦) في (ب): وإذا.

(٧) المنهاج (ص٢٩١) نهاية المحتاج (١٥٥/٥) معني المحتاج (٢/٢٧٩) وقال فيه: "(والأيدي المترتبة على يد

الغاصب.. أيدي ضمان وإن جهل صاحبها) أي الأيدي (الغصب) وكانت أيدي أمانة؛ لأنه وضع يده على

ملك غيره بغير إذنه، والجهل ليس مسقطاً للضمان بل للإثم، فيطالب المالك من شاء منهما". وذكر أن هذا

فرع للقاعدة: «فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه». وذكر القاعدة الإمام النووي في الأصول

والضوابط (ص٣١).

(٨) معني المحتاج (٢/٢٧٩) نهاية المحتاج (١٥٧/٥).

(١) معني المحتاج (٢/٢٧٩) نهاية المحتاج (١٥٧/٥).

(٢) بدل هذا كله في (ب): "بأكثر القيمة".

٢٢٦٣- وَيَرْجِعُ الْكَتَرِي عَلَى الْغَاصِبِ بِمَا غَرِمَ^(١) مِنْ قِيمَتِهَا يَوْمَ تُلْفَتَ^(٢).

٢٢٦٤- ولو اشترى رجل داراً - وقد غصبها رجل - ثم هدمها ثم بناها ثم استحقت.. قيل له: حذّ بنائك^(٣) منها، ويؤخذ منه الكراء، ويؤخذ من الذي^(٤) في يديه قيمة البنيان الذي هدمه^(٥)؛ لأنه أتلفه^(٦).

٢٢٦٥- وليس للمشتري على الغاصب من البنيان الذي هدمه شيء؛ لأنه أتلفه، وهو بحالة الجارية إذا وطئها^(٧).

٢٢٦٦- ويرجع على الغاصب بما^(٨) بين قيمة بنيانه قائماً وقيمته منقوضاً؛ لأنه/ غره^(٩).

٢٢٦٧- وإذا غصب الرجل عبداً فجنّ عليه جنابة.. ردّه^(١٠) وما نقص من الجنابة^(١١).

٢٢٦٨- فإن جنّ عليه غيره.. كان للمستحق أن يأخذ من شاء بالجنابة على عبده؛ فإن شاء.. أخذ الغاصب، ثم يرجع الغاصب بما على الذي جنّ عليه، وإن شاء.. أخذها من الجاني [على عبده]، فإن^(١٢) أخذها منه.. لم يرجع على الغاصب بشيء؛ لأنه بفعله^(١٣).

(١) معني المحتاج (٢٧٩/٢) نهاية المحتاج (١٥٦/٥).

(٢) في (أ) و(م): غره.

(٣) في (أ) و(م): تلف.

(٤) في (ب): بنيانك.

(٥) في (أ) و(م): للذي، هكذا صورهما في (أ): من ألدت جنابه.

(٦) نقل الإسنوي هذه الفقرة من بدليتها إلى هذا الموضع في المهمات (٤٦٦/٥) وفيه سقط وتصحيحات.

(٧) قال في المنهاج (ص ٢٩١): "الأيدي المترتبة على يد الغاصب أيدي ضمان وإن جهل صاحبها النصب".

وانظر: معني المحتاج (٢٧٩/٢) نهاية المحتاج (١٥٥/٥).

(٨) الوسيط (٤١٩/٣) روضة الطالبين (٦٣/٥).

(٩) في (أ) و(م): ما.

(١٠) الوسيط (٤٢٠/٣) روضة الطالبين (٦٤/٥) وقال: "على الأصح" المنهاج (ص)، معني المحتاج (٢٩٥/٢).

نهاية المحتاج (١٩٣/٥).

قلت: هو نصّه هنا في الوسيط. كما ترى، والتميز عنه بالأصح، يُفهم أنه وجه، وليس كذلك. والله تعالى أعلم.

(١١) في (أ) و(م): رد عليه.

(١٢) البيان (١٥/٧) روضة الطالبين (٣٨/٥).

٢٢٦٩- [قال الشافعي:] وإذا جنى العبد^(١) حناية وهو عبد الغاصب فأخذ به العاصب وأعطى^(٢) في ذلك أقل مما يجب عليه في ذلك أو أكثر.. فسواء، وذلك^(٣) عليه^(٤).

٢٢٧٠- وإن جنى أكثر من ثمه.. كان على الغاصب فكاهه من الجنائيات [كلها] ويسلمه^(٥) إليه كما أخذه بلا حناية، ويغرم^(٦) له ما نقصه عبث جراحات العبد^(٧)؛ لأن العبد إذا^(٨) جنى عنده حنایات عمدًا^(٩).. كان هذا عبثًا دخل العبد^(١٠)؛ فإذا ردّه.. رد ما نقصه العيب^(١١) عنده، وليس على الغاصب في جميع ذلك إلا الأقل من قيمة العبد يوم جنى أو^(١٢) أرض الجنائيات^(١٣).

٢٢٧١- وكذلك لو أن عبدًا^(١٤) جنى حناية على مائة رجل فقتلهم، ودينهم مائة ألف، والعبد لا يسوى إلا عشرة.. لم يكن لهم إلا ثمن العبد^(١٥).

٢٢٧٢- ولو جنى على رجل حناية تسوى دينارًا^(١٦) و^(١٧) قيمته عشرة.. لم يكن له إلا الدينار، وكذلك أبدًا لا يعطى إلا الأقل من قيمته أو أرض الحناية^(١٨).

(١) في (أ) و(ز) وإن.

(٢) الأم (٥٢٢/٤) روضة الطالبين (٣٧/٥).

(٣) حناية [ص ٢٣٧] من (ز).

(٤) في (ب): فأعطى.

(٥) في (أ) و(ز): ذلك.

(٦) روضة الطالبين (٣٥/٥).

(٧) في (ب): وتسليمه.

(٨) في (ب): يغرم.

(٩) في (ب): العبد.

(١٠) في (ب): لما.

(١١) في (أ) و(ز): عمد.

(١٢) في (ب): العيب.

(١٣) في (ب): نقص العبد.

(١٤) في (ب): و.

(١٥) روضة الطالبين (٣٥/٥).

(١٦) في (ب): ورجلًا.

(١٧) انظر: الأم (٦٤/٧)، روضة الطالبين (٣٦٣/٩)، شرح الحلبي (١٥٨/٤).

- ٢٢٧٣- وهذا الجواب كله إذا كان الغاصب قد افنك العبد قبل أن يستحق، فأما إذا استحق.. فإن المحر^(٢٧) في ابتداء الحكم بالجنابات: السيد؛ لأنه عبده، فيخير بين أن يسلم أرض الجنابات أو ينس^(٢٨) عبده فيدفعه إليهم، ويرجع هو بالأقل^(٢٩) من أرض الجنابات^(٣٠) أو قيمة العبد على العاصب^(٣١).
- ٢٢٧٤- ومن اغتصب عبدًا فباعه.. لم يجوز بيعه، وإن أجاز ذلك السيد؛ لأن البيع وقع فاسدًا مفسدًا^(٣٢).
- ٢٢٧٥- وإن اغتصب^(٣٣) عبدًا فمات عنده ثم صالحه السيد.. لم يجوز صلحه إلا أن يعرف القيمة؛ لأنه صالحه على أمر/ (١١٣/ب) مجهول^(٣٤).
- ٢٢٧٦- ولا يجوز أن يصلحه -بعد المعرفة بالقيمة- بشيء^(٣٥) -غير^(٣٦) ما وجب له- فيؤخره؛ لأنه دين بدين^(٣٧).

-
- (١) في (ز): أو.
- (٢) الأم (٦٤/٧) روضة الطالبين (٣٥/٥) و (٣٦٣/٩) شرح المحلى (١٥٨/٤).
- (٣) في (ب): المحر.
- (٤) هكذا صورتها في (أ): تنس، في (ب): بيع، بلا نقط للحرف الثاني، هكذا صورتها في (ب): تنس، في (ز): بلا نقط.
- (٥) في (أ) و(ز): بأقل.
- (٦) في (ب): الجنابة.
- (٧) روضة الطالبين (٣٥/٥).
- (٨) الأم (٥١٩/٤) و (٥٢١) و (٥٣١) و (٦٠/٥) اختلاف الجرائم من الأم (٢١٩/٨) والقول الثاني وهو القديم وأحد قوله في الجديد كما سيأتي في آخر كتاب الغصب: أن البيع يعقد موقوفًا على الإجازة.
- انظر: المجموع (٣١٢/٩) روضة الطالبين (٣٥٦/٣).
- وتنقل هذه الفقرة العلاني في كتابه «الكلام في بيع الفضولي» (ص ٢٨-٢٩) وفيه (ومن غصب) وليس فيه كلمة: (منفسخًا)، وقال: «هذا نصه بمرونه».
- (٩) في (ب): غصب.
- (١٠) الأم (٥٣٠/٤) وجاء في (٤٦٣/٤): «ولا يجوز الصلح عندي إلا على أمر معروف، كما لا يجوز البيع إلا على أمر معروف» وانظر: روضة الطالبين (١٩٣/٤) ٢٠٣.
- (١) في (أ) و(ز): بالشيء.
- (٢) في (ب): عند.

٢٢٧٧- وإن^(٢٢)/^(٢٣) غصب عبدًا فأعتقه ثم أجازاه السيد.. لم يجز؛ لأنه أعتقه من لا^(٢٤) يملكه^(٢٥)، وإجازة السيد إياه.. شيء لا^(٢٦) يجوز، إلا أن يحدد السيد عتقًا^(٢٧)/^(٢٨).

٢٢٧٨- [قال الشافعي:]/^(٢٩) فإن^(٣٠) صح حديث عروة البارقي^(٣١)/^(٣٢).. فكل من باع أو اعتق [ملك غيره بغير إذن]^(٣٣) ثم رضي.. فالبيع والعتق حاتران^(٣٤)/^(٣٥).

(١) جاء في روضة الطالبين (١٩٥/٤): "إن صالح عن بعض أموال الربا على ما يوافقه في العلة.. فلا بد من قبض العرض في المجلس... فإن لم يكن العوضان وبيعين؛ فإن كان العوض عينًا.. صح الصلح، ولا يشترط قبضه في المجلس على الأصح، وإن كان دينًا.. صح على الأصح، ولكن يشترط التعيين في المجلس، ولا يشترط القبض بعد التعيين على الأصح". وانظر روضة الطالبين (٢٠٣/٤).

(٢) في (ب): وإذا.

(٣) نهاية [٢٣٨/ص] من (٢).

(٤) في (ب): لم.

(٥) في (ب): يملك.

(٦) في (ب): شيئًا لم.

(٧) في (ب): عبدًا.

(٨) انظر: اختلاف العراقيين من الأم^(٢٩/٨)، ولم يتعرض لمسألة إجازة السيد للعتق، وانظر: المجموع (٣١٣/٩) مغني المحتاج (١٥/٢).

وهذه الفقرة والتي تلها نقلها العلافي في «الكلام في بيع الفضولي» (ص ٢٩)، ثم قال: "هذا نصه بمرونه في الكتاب المذكور من رواية الربيع بن سليمان والبيهقي جيهما عن الشافعي وذلك من الكتب الجديدة، فيكون للإمام الشافعي رحمه الله قولان في الجديد، وأحدهما على موافقة القول القديم؛ لأن حديث عروة البارقي صحيح أخرجه البخاري...".

(٩) نهاية [٣٤/ب] من (ب).

(١٠) في (أ) و(ب): وإن.

(١١) هو: عروة بن الجعد - وقيل ابن أبي الجعد - البارقي، وقيل الأزدي. سكن الكوفة، روى عنه الشعبي، والسبيعي، وشيب بن غرقدة، وغيرهم. وهو الذي أرسله النبي ﷺ ليشترى الشاة بدنانر فاشترى به شاتين، والحديث مشهور في البخاري وغيره، وكان ممن سمره عثمان رضي الله عنه إلى الشام من أهل الكوفة، وكان مرابطاً برباز الروز، ومعه عدة أفراس منها فرس أخذ به عشرة آلاف درهم. انظر: أسد الغابة (٥٢٥/٣)، الإصابة (٤٠٣/٤).

(١٢) أخرجه البخاري (٢٠٧/٤: ٣٦٤٢) ك: المناقب، الباب الثامن والعشرون، (٣٦٤٢)، بسنده عن شبيب بن غرقدة قال سمعت النبي ﷺ يقول عن عروة بن أبي الجعد أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشترى له به شاة،

فاشترى له به شاتين، فباع إحداهما بدينار، وجمعه بدينار وشاق؛ فدعا له بالركة في بيعه، وكان لو اشترى التراب أربح فيه.

فشييب لم يسمع الخبر من عروة وإنما سمعه من الحبي، قال الحافظ: "فالحديث بهذا ضعيف للجهل بجماعه، لكن وجد له متابع عند أحمد (١٠٦/٣٢: ١٩٣٦٢) وأبي داود (٣٣٨٥) والترمذي (١٢٥٨) وابن ماجه (٢٤٠٢) من طريق سعيد بن زيد عن الزبير بن الخريت عن أبي لبيد قال حدثني عروة البارقي فذكر الحديث بمعناه... وله شاهد من حديث حكيم بن حزام". أ. من فتح الباري (٦/٦٣٥).

وحديث حكيم بن حزام: رواه الترمذي (١٢٥٧) وأبو داود (٣٣٨٥).

ثم قال الحافظ: "زعم ابن القطان أن البخاري لم يرد بسياق هذا الحديث إلا حديث الخليل، ولم يرد حديث الشاة وبالغ في الرد على من زعم أن البخاري أخرج حديث الشاة محتجاً به؛ لأنه ليس على شرطه؛ لإمام الواسطة فيه بين شبيب وعروة، وهو كما قال، لكن ليس في ذلك ما يمنع ثبوته، ولا ما يهبطه عن شرطه؛ لأن الحبي يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب، ويضاف إلى ذلك ورود الحديث من الطريق التي هي الشاهد لصحة الحديث".

ومصححة العلائي في الكلام في بيع الفضولي، والنووي في المجموع.

وانظر: الجوهر النقي (١١٢/٦) وإرواء الغليل (١٢٩/٥).

قال الحافظ: "وقد أجاب من لم يأخذ بما بأنها واقعة عين فيحتمل أن يكون عروة كان وكيلاً في البيع والشراء معاً، وهذا بحث قوي يفت به الاستدلال بهذا الحديث على تصرف الفضولي والله أعلم". أ. من فتح الباري (٦/٦٣٤).

(١) زيادة مما نقله الإمام النووي في المجموع (٣١٢/٩) عن مختصر البويطي، وقال: "هذا نص"، ولم يذكرها

البهقي ولا العلائي ولمست في النسخ التي بين يدي.

(٢) في (أ) و(ب) و(م): جازز، وفي المجموع وكتاب العلائي ومعرفة السنن والآثار: جاززان.

(٣) نقل هذه الفقرة عن البويطي مع عزوها إليه: البهقي في المعرفة (١٤٨/٨)، والإمام النووي في المجموع (٣١٢/٩)، ثم قال: "وقد صح حديث عروة البارقي... فصار للشافعي قولان في الجديد، أحدهما موافق للقديم، والله تعالى أعلم" وفي روضة الطالبين (٣/٣٥٦) وقال: «وهو قوي، وإن كان الأطهر عند الأصحاب هو الجديد» وكذلك حكاه عن البويطي بمعناه الحافظ في الفتح (٦/٦٣٤).

(٤) بعد هذا في (ب): فصل البوع من ضربين.

باب التفليس^(١)

٢٢٧٩- موسى عن الربيع قال الشافعي: وإذا ^(٢)باع الرجل من الرجل السلعة^(٣) ثم فليس أو مات، وهي قائمة بعينها، أو ناقصة في بدنها هزل أو ضعف، ليس بذهاب^(٤) شيء من أعضائها، وكان ثمنها يومئذ أكثر أو أقل مما اشتراها.. فرب السلعة بالخيار؛ إن شاء أخذها بجميع ماله ولا يرجع شيء من القصاص^(٥).

٢٢٨٠- فأما إذا كان ذاهب اليد بجنابة أحد أو من السماء.. أخذ العبد وحاصاً بما نقصه من أصل الثمن^(٦).

(١) هذا الباب في [١٦/١] من (ب).

(٢) في (ب): إذا.

(٣) في (ب): سلعة.

(٤) في (أ) و(ج): ذهاب.

(٥) أي: وإن شاء.. كان كسائر الغرماء. انظر: الأم (٤١٥/٤-٤١٦) المزني (ص١٤٦) الخلاصة (ص٣٠٨) الوسيط (٢٠/٤ و٢٦) روضة الطالبين (١٤٧/٤).

(٦) ما ذكره فيما لو كان ذلك بأمر من السماء.. يختلف للمعتمد، ووصفه النووي بقوله: "وحكي قول... وهو شاذ ضعيف".

أما ما ذكره إن كان بجنابة أجنبي.. لمعتمد.

ولم يُفصل في الأم حيث قال (٤١٦/٤): "وإن أصاب السلعة نقص في بدنها؛ عوار أو قطع أو غيره أو زادت.. فذلك كله سواء، يقال لرب السلعة: أنت أحق بسلعتك من الغرماء إن شئت؛ لأننا إنما نجعل ذلك - إن اختاره رب السلعة - نقضاً للعقدة الأولى بحال السلعة الآن".

نبيه: وقع في طبعة د. رفعت فوزي: "لأننا إنما نجعل لك ذلك... بزيادة «لك»، وهي ليست في طبعة هولاند ولا في طبعة النجار. وهو وإن كان أئتمها من بعض النسخ.. فالصواب حذفها، ليستقيم المعنى.

وكذلك لم يفصل في المزني (ص١٤٦) فإنه قال: "وإن تغيرت السلعة بنقص في بدنها بمرور أو غيره أو زادت.. فسواء، إن شاء أخذها بجميع الثمن، وإن شاء تركها".

والمعتمد في المسألة أنه:

إن كان النقص بآفة متماوية.. "فالبائع بالخيار، إن شاء رجع فيه ناقصاً ولا شيء له غيره، وإن شاء ضارب بالثمن...".

و"إن كان بجنابة أجنبي.. لزمه -أي الأجنبي- الأرض... وللبائع أخذه مبيعاً والمضاربة بمثل نسبة ما نقص من القيمة من الثمن".

٢٢٨١- وإن شاء أَخَذَ سَلْعَتَهُ، ولا أَمَرَ لِلغَرَمَاءِ مَعَهُ، وإن كانت ^(١) السلعة زائدة ^(٢).

٢٢٨٢- فإن استهلك بعضها ^(٣) وبقي بعضها ^(٤).. أخذ ما بقي بحصته من الثمن الذي باعه ^(٥)، وضرب بما بقي مع الغرماء ^(٦).

٢٢٨٣- وإن كان قد قص من ثمنها شيئاً.. كان له أن يأخذ ما بقي من السلعة دون الغرماء بحصته من أصل الثمن ^(٧).

٢٢٨٤- وإن باع عبداً وله مالٌ؛ دنانير ودرهم.. فلا يجوز شراؤه بدنانير ولا بدراهم إذا استثنى ماله، وإن ^(٨) اشتراه وَحْدَهُ بلا مالٍ.. فحائز ^(٩).

٢٢٨٥- وإن كان عَرَضاً مثل الثياب ^(١٠) والدور وما أشبهها، فاستثنى المشتري ماله.. فلا يجوز حتى يعلم ما ماله، يُسَمَّى كُلُّ شَيْءٍ ^(١١).

وإن كان بجنابة المشتري.. فالملذهب: أنه كالأمانة السماوية، وبه قطع جماعات ^١. من روضة الطالبين (١٥٧/٤-١٥٦/٤).

وانظر: نهاية المطلب (٣١٦-٣١٥/٦) الوسيط (٢٦/٤) المنهاج (ص٢٥٣) معني المحتاج (١٦٠/٢) نهاية المحتاج (٣٤٤-٣٤٣/٤).

(١) في (أ) و(م): كان.

(٢) الأم (٤١٦/٤) الوسيط (٢٧/٤) روضة الطالبين (١٥٩/٤) المنهاج (ص٢٥٤).

(٣) في (ب): بعضه.

(٤) في (ب): بعض.

(٥) في (ب): باع.

(٦) الأم (٤١٨/٤) المزني (ص١٤٧) نهاية المطلب (٣٤٢/٦) الوسيط (٢٦/٤) روضة الطالبين (١٥٧/٤) معني المحتاج (١٦٠/٢-١٦١) نهاية المحتاج (٣٤٤/٤).

(٧) المزني (ص١٤٧) الخاوي الكبير (٢٩٤/٦) روضة الطالبين (١٥٨-١٥٧/٤) معني المحتاج (١٦١/٢) نهاية المحتاج (٣٤٤/٤).

(٨) في (ب): وإذا.

(٩) بناء على قاعدة: مد عجوة، وقوله: «استثنى ماله» أي: اشترط المشتري أن يأخذ العبد مع ماله.

انظر: الخاوي الكبير (٢٦٨/٥) أسنى المطالب (١٠٠/٢).

وتنقل هذه الفقرة بمرورها السبكي في تكملة المجموع (٢٤٣/١٠) وأشار إليه في (٢٤٨/١٠).

(١٠) في (أ) و(م): الثوب.

٢٢٨٦- وإن^(٢١) كان اشتراه على ذلك ثم أفلس المتاع وقد استهلك المال وبقي العبد.. فقوم العبد والمال، فيسطر كم قيمة العبد من المال، فيأخذ العبد بقيمته^(٢٢) من أصل الثمن، ويرجع خمسة ماله، فيكون أسوة^(٢٣) الغرماء، مثل الرجل يبيع عبده^(٢٤) ماله بدرهمين، فقوم^(٢٥) العبد يوم باعته دراهم بلا مال، وقوم ماله يومئذ عشرة دراهم.. فيأخذ العبد بدرهم، وهو نصف أصل الثمن، ويضرب بدرهم مع الغرماء، وهو نصف أصل الثمن^(٢٦).

٢٢٨٧- وهكذا الحائض فيه النمر يباع^(٢٧) فيأكل^(٢٨) النمرة أو تصيبها حائضة ثم يمس.. يأخذ الحائض بحصته من حصّة النمرة من أصل الثمن، ويضرب بحصّة النمرة مع الغرماء^(٢٩).

٢٢٨٨- وكذلك لو باع رجل^(٣٠) حائطاً له فيه تمر قد أدرك أو أضر، ثم أكله ثم أفلس^(٣١) وقد راد الحل.. ينظر^(٣٢) إلى (نفس التمر^(٣٣) في رؤوس الحل يوم وقع البيع كم قيمة التمر يومئذ مجرداً^(٣٤)

(١) أي: إن كان مال العبد عروضاً، واشترط المشتري أن تكون له مع العبد... فلا تجوز الجهالة بما. انظر: المزين (ص ١٢٣) الحاوي الكبير (٢٦٨/٥) أسن المطالب (١٠٠/٢).

(٢) في (ب): فإن.

(٣) في (أ) و(م): فقيمه.

(٤) نهاية (١٤/١) من (أ).

(٥) نهاية (ص ٢٣٩) من (م).

(٦) في (ب): فيقوم.

(٧) الأم (٤١٧/٤-٤١٨).

(٨) في (أ) و(م): "فباع"، في (ب): "يباع"، بلا نقط.

(٩) في (أ): بلا نقط لما بعد الفاء.

(١٠) الأم (٤١٧/٤) روضة الطالبين (١٦٥/٤).

(١١) في (ب): الرجل.

(١٢) في (ب): فلس.

(١٣) في (أ) و(م): فنظر.

(١٤) في (ب): تمر النخل.

(١) في (ب): منفرداً.

ويعرف، ثم يُقوَّم أصلُ الحِلِّ بلا غرٍّ كم قيمتها يومئذ، فيأخذ الحِلَّ بمصنعا من أصل الثمن، لأنها قائمة، ويضرب بحصة الثمن يومئذ مع الغرماء^(١).

٢٢٨٩- [قال] وكذلك العبد يباع وبه العيب، فمات عند المتاع^(٢)، ويريد الرجوع بالعيب، وقيمتُه يوم مات أكثر من ثمنه مصاعفة.. فيطر إلى قيمته يوم وقع البيع سائلاً لا عيب فيه، فإن قالوا: عشرة.. قيل: فكم^(٣) قيمته يومئذ وبه هذا العيب؟ فإن قالوا ثمانية.. فقد نقصه العيب الخمس، ورجع^(٤) بخمس الثمن الذي اشتراه به، قليلاً كان أو كثيراً^(٥).

٢٢٩٠- وكذلك الدار بمكة يكتريها الرجل والحمام والندى والأشياء التي يختلف كراؤها في الشتاء والصيف أو في أوقات من السنة، وكذلك العبد والأجير يستأجرهما السنة فيموت، أو تهدم^(٦) الدار والحمام أو الطاحونة^(٧) في بقية السنة.. فإنه ينظر كم قيمة الشيء في الأشهر التي سكن، فإن قالوا^(٨): عشرين.. قيل: فكم^(٩) قيمتها فيما بقي لو بقيت؟ فإن قالوا: ثلاثين؛ فإن لم يبقَ.. سقط عنه ما بقي على ما قوِّمَ مما لم يسكن^(١٠).

(١) الأم (٤١٧/٤) روضة الطالبين (١٦٥/٤).

(٢) في (ب): البائع، وهو خطأ.

(٣) في (أ) و(ز): كم.

(٤) في (ب): رجع.

(٥) روضة الطالبين (٤٧٤/٤).

(٦) في (أ) و(ز): يهدم.

(٧) في (أ) و(ز): الطاحنة.

(٨) نهاية (ص) ٢٤٠ من (ز).

(٩) في (أ) و(ز): كم.

(١٠) أي: فيؤخذ منه سقط الماضي من المدة بعد توزيعه على قيمة المفعة -وهي: أجرة الخل- لا على الزمان؛ لأن ذلك يختلف، فيما تزيد أجرة شهر على أجرة لشهر لكثرة الرغبات في ذلك الشهر، فإن كانت المدة سنة ومضى نصفها، وأجرة مثله ضعف أجرة الخل في النصف الباقي.. وجب من المسمى ثلثاه، وإن كان بالعكس.. قلته. ٨١. بتصريف يسر من أسن المطالب (٤٣٠/٢). وانظر: روضة الطالبين (٢٤٠/٤).

وفي المثال المذكور هنا في البويطي تكون حصة المدة الماضية شُصمي الأجرة.

- ٢٢٩١- [قال الشافعي:] وإذا^(١) باع عبداً أو حائطاً أو داراً أو ما كان من الأشياء التي (١١٤/ب) تعلّقها بالناس.. فالخراج^(٢) له^(٣) بالضمان؛ لأن الخراج^(٤) شيء حدث في ملكه^(٥).
- ٢٢٩٢- وإنما^(٦) قرّنا بينه وبين الحائط يباع وفيه الثمر.. من قبل أن الصفقة وقعت على الثمر كما وقعت على الحائط، وكل شيء حدث في ملك هذا.. لم يقع عليه صفقة البيع^(٧).
- ٢٢٩٣- وكذلك أنصرة^(٨) يشتريها الرجل فيحلبها ويرصى بالنصرية ويشتر^(٩) لبها أشهراً بعد النصرية، ثم وحدها عيباً ويريد الرد.. فله أن يردها^(١٠) ويرد الصاع للنصرية، وليس عليه فيما حدث شيء بعد النصرية؛ لأنه لم يقع عليه صفقة البيع^(١١).
- ٢٢٩٤- ومن باع [رجلاً] أرضاً فزرعها طعاماً وفلس.. قبل لصاحب الأرض: إن شئت فمك الأرض إذا حصد الطعام، وإن شئت فاضرب مع الغرماء^(١٢).
- ٢٢٩٥- وإن غرس غلاً.. قيل له: إن شئت فخذ ما بقي من الأرض مما بين النخل -مِمَّا لبس^(١٣) [يشتر]^(١٤) للخل - بحصّتها من حصّة الأرض التي غرس فيها النخل من أصل الثمن على مثل ما وصفت، [وإن شئت فدعها واضرب مع الغرماء من أصل الثمن على ما وصفت]^(١٥).
-
- (١) في (ب): فإذا.
- (٢) غاية [١١٦/أ] من (ب).
- (٣) أي: المشتري.
- (٤) في (ب): الضمان.
- (٥) الأم (٤١٨/٤) اختلاف العراقيين من الأم (٢٢٠/٨) وروضة الطالبين (١٥٩/٤٤).
- (٦) في (أ) و(ب): وإنما.
- (٧) اختلاف الحديث (٢٧٥/١٠ ٢٧٩) الرسالة (ص ٥٥٦-٥٥٨).
- (٨) أنصرة هي من فعل بها النصرية، وأنصرة هي: أن يربط أحلاف الناقة أو عمرها ويترك حليبها يوماً فأكثر حتى يجمع اللبن في ضرعها، فيظن المشتري غزارة لبنها فيزيد في ثمنها. وهذا الفعل حرام؛ لما فيه من التدليس، ويثبت به الخيار للمشتري". كما في روضة الطالبين (٤٦٨/٤).
- (٩) في (ب): وشرب.
- (١٠) في (ب): الرد.
- (١١) الرسالة (ص ٥٥٨) اختلاف الحديث (٢٧٥/١٠) المزني (ص ١٢٢) الحارثي الكبير (٢٤٢/٥) الوسيط (١٢٤/٤) روضة الطالبين (٤٧٢/٤).
- (١٢) روضة الطالبين (١٦٥/٤) مغني المحتاج (١٦٣/٢).

٢٢٩٦- وإن اختلف ربُّ الأرض والغرماء في بيع الررع قبل أن يحصد وقطع التمرة وقالوا: نحاف أن تصيبها^(٦) جائحة أو آفة، وقال بعضهم: ممهله^(٧) إلى أن يدرك.. فالقول قول من يقول الإدراك^(٨).

٢٢٩٧- وإذا ابتاع الرجل الأمة فولدت عنه أولاداً ثم أفلس^(٩) وأصاب عباً فأراد^(١٠) رد الأمة.. فالولد له؛ لأنهم عملة العلة^(١١).

٢٢٩٨- وإن نقصها الولاد^(١٢) وأراد ردها بالعيب في البيع.. لم يكن^(١٣) ذلك له؛ لأنه عيب حدث عنه، ويرجع بقيمة العيب^(١٤) /^(١٥).

(١) هكذا صورتها في (أ): نسختها ختمتها.

(٢) هكذا صورتها في (ب): ليس بغير.

(٣) هذا خلاف المتمد.

وأظهر القولين: أنه ليس له أن يرجع فيها مع بقاء العراس للمفلس، والقول الثاني: له ذلك كما لو سمح التوب ثم أفلس، فإن البائع يكون شريكاً للمشتري (المفلس)، وهذا القول هو الذي ذكره هنا. وتفصيل المسألة، أنه:

إن اتفق الغرماء والمفلس على تمريرها.. فعلوا، وأخذها.

وإن امتنعوا.. لم يبرأوا، ويخير البائع حينئذ بين ثلاثة أمور:

١- أن يرجع بالأرض، ويملك الغراس بقيمته.

٢- أن يبيع الغراس، ويخرج أرضه نقصه.

٣- أن يضارب باليمن كسائر لغرماء.

الأم (٤١٨/٤) روضة الطالبين (١٦٧/٤) المنهاج (ص٢٥٤) مغني المحتاج (١٦٣/٢) نهاية المحتاج الأم (٣٤٨/٤).

(٤) في (أ): لا يظهر النقط على أولها، في (ب) و(ج): بصيها.

(٥) في (أ) و(ج): ممهله، في (ب): بلا نقط لأولها.

(٦) لم أجد المسألة في الأم والمزني ولكنه ذكر مثل هذه المسألة فيما إذا كان الخلاف بين الغرماء والمفلس. انظر: الأم (٤١٨/٤) والمزني (ص١٤٧).

(٧) في (ب): فليس.

(٨) في (ب): وأراد.

(٩) الأم (٤١٨/٤) روضة الطالبين (٤٩٣/٣) المنهاج (ص٢٢٢-٢٢٣).

(١٠) كذا في النسخ.

٢٢٩٩- وفي التفليس.. إن شاء أخذ الأمة^(٤) بلا ولد بجميع النمن، وإن شاء ترك^(٥).

٢٣٠٠- وإن كان ولدها يوم فلس صغاراً.. فلا يفرق بينهم، ويباعون جميعاً، فيكون للبايع حصة الأمة بجميع ماله، ويكون للتفليس حصة^(٦) الولد يقضى بها^(٧) غرامؤه^(٨).

٢٣٠١- فإن قيل: لم فرقت بين من بنى في دار أو غرس في أرض ثم فلس، وبين من بنى في أرض لرحل فيها شفعة؟ وقلت في الشفع: ^(٩)/ لا بأحد الشفعة إلا بالنس الذي اشترى، وقيمة^(١٠) الباء والغراس^(١١)، وقلت: من غرس في أرض أو بناء ثم فلس.. فلصاحب الأرض أن يأخذ الأرض، وليس له الباء ولا الغراس بقيته؟.. قيل: من قبل أن الرجل الذي بنى في الأرض الشفعة.. إنما بنى بـاء^(١٢) في أرض (لي فيها حيار قبل الباء)، والتفليس لم يكن لأحد^(١٣) عليه حيار في ساعة البناء، وإنما رخص لي بعد الإفلاس^(١٤).

(١) تصحفت في (ب) إلى: يطق، هكذا صورتها في (ب): يطق.

(٢) نهاية [ص ٢٤١] من (ب).

(٣) المزي (ص ١٢٢) الحاروي الكبير (٢٤٥/٥) روضة الطالبين (٤٨٢/٤).

(٤) في (ب): الأم.

(٥) المزي (ص ١٤٧) الخلاصة (ص ٣٠٨) روضة الطالبين (١٥٩/٤) المهاج (ص ٢٥٤) مغني المحتاج (١٦١/٢).

(٦) في (ب) زيادة: (الأمة بجميع ماله).

(٧) هكذا صورتها في (ب): يُطْلَسُ بِهَا.

(٨) روضة الطالبين (١٥٩/٤) المهاج (ص ٢٥٤) مغني المحتاج (١٦١/٢).

(٩) في (أ) و(ب): الشفعة.

(١٠) في (أ) و(ب): وفيه.

(١١) في (ب): والفرس.

(١٢) قاله في اختلاف العراقيين من الأم (٢٤٥/٨-٢٤٦) مختصر المزي (ص ١٢٠) وعلمته المزي في ذلك وقال

إنه متعل.

(١٣) هكذا صورتها في (أ): سَبَابًا.

(١٤) في (أ) و(ب): لا يأخذ، هكذا صورتها في (أ): يَكُنْ لِمَنْ خَلَعَهُ.

(١٥) انظر في مسألة الشفعة: مغني المحتاج (٣٠٤/٢) نهاية المحتاج (٢١١/٥).

٢٣٠٢- وإذا باع الرجل من الرجل الثوبين أو العبدین بدرهمين، فقبض درهماً وبقي درهم، وهلك أحد الثوبين، وقيمتها سواء، ثم أفلس.. فإن البائع أحق بالتوب الباقي من الغرماء؛ لأنه عين ماله^(١).

٢٣٠٣- وإذا باع رجل^(٢) من رجل^(٣) له شريك -مفارض^(٤) أو غير مفارض^(٥) فذلك عنده سواء- ثم أفلس.. لم يكن^(٦) حقه إلا حيث وضعه، ولم يكن له على شريكه شيء إلا أن يكون شريكه أمره أن يذآن عليه عدة معلومة.. فيلزمه^(٧).

٢٣٠٤- [قال الشافعي:] وإذا ادعى الرجل على الرجل الحق فأقر أو أنكر فقامت عليه بينة.. فسواء؛ فإن قال: «أنا معدم»، ولم يعرف قط إلا بالعدم.. أحلف بالله: ما أماد مالاً، ولا يحبس، ولا يلزم حتى يوسر؛ لقول الله عز وجل^(٨): ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْهُ فَبِأُولَئِكَ فَتَنَةٌ مِّنَّا لِيَبْلُوَكُمْ هَلْ يَسْعَوْنَ فِي الْكَلْبِ وَالْأَنفُسِ﴾ [الدر: ٢٨٠]، وإن كان^(٩) يعرف أنه كان^(١٠) له مال.. حبس حتى يقيم شاهدين بالعدم^(١١).

٢٣٠٥- ولا يؤاجر حر في دين^(١٢).

(١) الأم (٤٢٠/٤) المزني (ص١٤٧) الحارثي الكبير (٢٩٤/٦-٢٩٥) الوسيط (٢٦/٤) روضة الطالبين (١٥٧/٤) المنهاج (ص٢٥٤) معني المحتاج (١٦١/٢) نهاية المحتاج (٣٤٤/٤) .
والقديم: أنه لا رجوع، بل يضارب بباقي الثمن مع الغرماء.

(٢) في (ب): الرجل.

(٣) في (ب): الرجل.

(٤) في (ب): مفارض، بلا نقط للناف.

(٥) في (ب): مفارض.

(٦) في (ز): زيادة: له.

(٧) الأم (٤٢١/٤) ثم قال مباشرة: "وشركة المعاوضة باطل، لا شركة إلا واحدة".

(٨)

(٩) في (ب): جل ثأؤه.

(١٠) نهاية [ص٢٤٢] من (ز).

(١١) في (ب): أن.

(١٢) الأم (٤٤١/٤-٤٤٢) المزني (ص١٤٩) الوسيط (١٥/٤) روضة الطالبين (١٤٦/٤) المنهاج (ص٢٥٢)

معني المحتاج (١٥٤/٢).

٢٣٠٦- وإن^(٦) كانت له حرفة فَفَضَّلَ عن نفقة بذنه شيء.. أُخِذَ وَبِعَ في دينه، ولا ينفق على أهله ولا ولديه، والذين أولى^(٧).

٢٣٠٧- وإذا أراد الغرماء أخذَ المالَ أو يَبِّعَ المالَ.. حُسِبَ لصاحب المال قوتُ عياله يوم^(٨).

٢٣٠٨- [قال الضافعي:]/^(٩) وإذا جُنِيَ عليه حنايةً فيها أرض فلم يأخذ أرضها إلا بعد التفليس.. كانت لغرمائه؛ لأنها مال من ماله^(١٠).

٢٣٠٩- وإذا جُنِيَ عليه عمداً.. فله القصاص والعفو بلا مال^(١١).

٢٣١٠- وإن كانت^(١٢) جنابةً عمداً لا قصاص فيها/ (١١٥/ب) أو^(١٣) خطأ.. فلا عفو له في ذلك، والغرماء أحق به^(١٤).

٢٣١١- ولو جُنِيَ عليه خطأ قبل التفليس، ثم أراد بعد التفليس العفو.. لم يكن ذلك له.

٢٣١٢- وكذلك لو وُجِبَ له هبة، أو نُحِلَ، أو تُصَدَّقَ عليه، أو أُوصِيَ له.. لم يحجر على أخذ شيء من هذا، إلا أن يقع له الميراث.. فيحجر على أخذه^(١٥).

(١) الأم (٤٢١/٤) المزني (ص ١٤٩) الوسيط (١٥/٤) روضة الطالبين (١٤٦/٤) المنهاج (ص ٢٥٢) مغني المحتاج (١٥٤/٢).

(٢) في (ب): ولو.

(٣) لكنه قال في الأم (٤٢٢/٤): "ترك له من ماله قدر ما لا غناء به عنه، وأقل ما يكفيه وأهله يومه من الطعام والشراب".

(٤) الأم (٤٢٢/٤) المنهاج (ص ٢٥٢) مغني المحتاج (١٥٣/٢).

(٥) نهاية [١٦/ب] من (ب).

(٦) الأم (٤٢٢/٤) روضة الطالبين (١٤٦/٤) ولم يتعرض النووي لكون الجنابة قبل التفليس أو بعده.

(٧) الأم (٤٢٢/٤) المزني (ص ١٤٩) الخاوي الكبير (٣٢٤/٦) روضة الطالبين (١٤٦/٤) مغني المحتاج (١٥٤/٢).

(٨) في (ب) زيادة: عليه.

(٩) في (ب): ولا.

(١٠) ذكر المسألة في الأم (٤٢٣/٤) في الجنابة على عبد المجلس، وانظر: الخاوي الكبير (٣٢٤/٦) روضة الطالبين (١٤٦/٤).

٢٣١٣- وإذا أفلس الرجل وله ذَيْنَ بشاهدينِ واحدٍ فحلف.. أأخذ، فإن لم يحلف الفليس.. فلا شيء للغرماء عليه^(٢).

٢٣١٤- وقال مالك [بن أنس]: إن أبى الفليس أن يحلف.. حَلَفَ الغرماءُ^(٣).

٢٣١٥- قال الشافعي: ولو جنى الفليسُ جناةً خطأً بعد الفليس أو عمداً^(٤) مما لا قصاص فيه.. كان المجني عليه والغرماء أسوة^(٥).

٢٣١٦- وإذا جنى عبدُ الفليس قبل الفليس أو بعده.. فالجني عليه أولى بأرض الجناية في رقبة العبد من الغرماء^(٦).

٢٣١٧- ومن باع شيئاً مما يكال أو يوزن مما يؤكل أو يشرب مما^(٧) يخلط بعضه ببعض فلا^(٨) يتميز، مثل: الحطة والزبيب^(٩) وما أشبههما^(١٠)، فخلطها اشتري بسلعة أخرى ثم أفلس، مثل أن يعطيه مد حطة قيمته درهمين فيخلطه بمد له قيمته أربعة^(١١).. فالبايع غير إن شاء أن يأخذ ثلثي اند، وليس^(١٢) له إلا ذلك لجميع حقه، لأنه لا يصلح^(١٣) أن يأخذ تمام اند، لجودة طعام صاحبه الذي

(١) الأم (٤٢٢/٤) وقال في روضة الطالبين (١٤٦/٤): "من قواعد الباب: أن الفليس لا يؤمر بتحصيل ما ليس بتام، ولا يمكن من تقويت ما هو حاصل".

(٢) الأم (٤٢٢/٤-٤٢٣) الوسيط (١٢/٤) روضة الطالبين (١٣٥/٤).

(٣) انظر: الموطأ (٧٢٥/٢)، الذخيرة (١٧٢/٨)، جامع الأمهات (ص ٣٨٢)، مختصر خليل وشرحه مواهب الجليل (٦٠١/٦-٦٠٢) والشرح الكبير للدردير (٢٦٦/٣-٢٦٧).

(٤) في (ب): عمد.

(٥) الأم (٤٢٣/٤) المذهب (٣٢٨/١) المرددة روضة الطالبين (١٣٣/٤).

(٦) الأم (٤٢٣/٤).

(٧) في (ب): أو ما.

(٨) في (ب): ولا.

(٩) في (ب): الزيت، هكذا صورناها في (ب): .

(١٠) في (ب): أشبهه.

(١١) تحاية (ص ٢٤٣) من (ز).

(١٢) في (أ) و(ز): ليس.

(١٣) في (ب) زيادة: «له».

خلط طعامه، ولا يجوز له أن يرجع بشئ ثلث أمد الذي بقي له؛ لحدوده ما أخذ على طعامه، وإن شاء تركه وضرب^(١) مع الغرماء، وكذلك الزيت والنمر والسمن وكل شيء مثله^(٢).

٢٣١٨- وإن^(٣) كان قيمة مد البائع أربعة^(٤)، وقيمة مد المفلس درهمين، وقد خلطتهما^(٥).. فالبائع^(٦) غير أن شاء أخذ مثل مكبله ولا شيء له غيره؛ لأنه رضي بالقص، وإن شاء تركه وضرب مع الغرماء^(٧).

٢٣١٩- وإن أفلس وقد طحن القمح.. أخذ^(٨) الدقيق، وغرم قيمة الطحن إن شاء^(٩).

٢٣٢٠- قال أبو يعقوب: يكون^(١٠) الغرماء شركاؤه في قيمة الطحن^(١١).

(١) في (ب): ويضرب.

(٢) وهذه المسألة فيما لو خلطه بما هو خير منه، وما نص عليه هنا مخالف للمعتمد.

والمنصود هو: أنه لا يرجع بما، وهو كسائر الغرماء، وهو ما رجحه في الأم (٤٢٣/٤-٤٢٤) حيث قال: فيها قولان: أحدهما: أن لا سبيل له... وكان هذا أصح القولين - والله أعلم - وبه أقول" ثم ذكر القول الثاني وهو مثل ما عند البويطي، وذكر في روضة الطالبين (١٦٩/٤) قولاً ثالثاً وهو: أنه يرجع، وبإعان، ثم يوزع الثمن على نسبة القيمة، وذكر ما نص عليه البويطي ثم قال: "وهذا القول أضعفها، وهو رواية البويطي والربيع".

(٣) في (ب): فإن.

(٤) في (ب): أربع.

(٥) في (ب): خلطها.

(٦) في (ب): والبائع.

(٧) وهذا فيما لو خلطه بأردأ منه، والحكم فيما لو خلطه بمثله كذلك أيضاً. انظر: الأم (٤٢٣/٤) روضة

التالبيين (١٦٩/٤) وقال: إنه أصح الوجهين.

قلت: كذا وصفه، وهو كما ترى نص الإمام هنا في البويطي فهو قول لا وجه. والله تعالى أعلم.

(٨) أي: البائع، لا المفلس.

(٩) في هامش (أ) كلام لم أستطع قراءته، ولم يشر إليه في (ز).

(١٠) وإن لم يشأ أن يأخذه.. فهو كسائر الغرماء. الأم (٤٢٤/٤) المزني (ص ١٤٨) الخاوي الكبير (٣٠٣/٦)

الوسط (٣٣/٤) روضة الطالبين (١٧٠/٤) الشهاج (ص ٢٥٤) مغني المحتاج (١٦٣/٢) نهاية المحتاج

(٣٤٩/٤).

والقول الثاني، وهو اختيار المزني: أنه يأخذ الدقيق وليس للمفلس عليه شيء.

(١١) في (ب): تكون.

٢٣٢١- والطحان أسوة الغرماء^(٢).

٢٣٢٢- [قال الربيع]: وفيه قول/ آخر؛ أن الطحان يعبس الدقيق حتى يأخذ حقه، مثل الرهن يكون عتسباً حتى يستوفي^(٣) حقه^(٤).

٢٣٢٣- قال الشافعي: وإن اشترى ثوباً^(٥) ثم فلس^(٦) وقد صبغ الثوب أو خاطه أو قصّره^(٧).. فالغرماء شركاء في قيمة الصبغ والخياطة والقصارة^(٨).

٢٣٢٤- والخياط أسوة الغرماء^(٩)؛ لأن عملهم^(١٠) ليس بشيء قائم بعينه^(١١) مثل الصبغ في الثوب.

(١) الأم (٤٢٤/٤) المزني (ص١٤٨) وهو معنى ما يذكره الفقهاء في كتبهم أن المفلس يكون شريكاً له؛ لأن ماله ماله إليهم.

(٢) خلاف المعتد، والمعتد: أنه أحق بإجارتته من الغرماء فيما زاد بعمله، وهو ما نص عليه في الأم (٤٢٤/٤) - (٤٢٥) والمزني (ص١٤٨).

لأن الأظهر: أن الزيادة التي تكون بسبب الطحن أو التفصير أو الخياطة هي في حكم العين، والقول الثاني - واعتباره المزني -: هي آتو. انظر: المزني (ص١٤٨) الحاروي الكبير (٣٠٣/٦) روضة الطالبين (١٧٠/٤).

وعليه -أي: الأظهر- فلا يجبر أن يرجع إلى عين ماله، وهي الزيادة التي حدثت بسبب عمله، وهو أولى بما من الغرماء فيأخذ منها قدر أجرته، فإن لم تف بما.. ضارب مع الغرماء بما بقي له. الحاروي الكبير (٣٠٤/٦-٣٠٥) روضة الطالبين (١٧٤/٤).

واعتراف المزني (ص١٤٨) القول الثاني الموافق لما في البوطي.

(٣) في (ب): يستوفي.

(٤) لكن قال في الأم (٤٢٥/٤): "لا أجعل له حيسه، ولا لصاحب الثوب أخذه، وأمر ببيع الثوب، فأعطي كل واحد منهما حقه إذا أفلس" وانظر: روضة الطالبين (١٧١/٤).

(٥) في (ب): ففلس.

(٦) قسر الثوب قصارة، وقصره، كلاهما: حوّه ودقّه، والقصار، والمقصّر: محوّر الثياب ومبيّضها؛ لأنه يذقها بالقصرة التي هي القطعة من الخشب، وهي من خشب الساب، لأنه لا تار فيه، كما قالوا، وجرفته القصارة، بالكسر على التماس. اهـ. يتصرف من القاموس مع تاج العروس (٤٣١/١٣).

(١) الأم (٤٢٤/٤) المزني (ص١٤٨).

(٢) خلاف المعتد، وانظر التعليق على ما سبق قبل سطور.

(٣) في (أ) و(ج): (عملها)، والمقصود: الطحان والقصار والخياط ونحوهم.

(٤) خلاف المعتد، والمعتد: أنه عين لا أثر.

٢٣٢٥- وإن^(١) صيغ التوب فكانت^(٢) قيمته خمسة دراهم، وقوم الصيغ درهماً^(٣).. فهو شريك بالدرهم مع صاحب التوب بخمسه؛ لأن الصيغ قائم^(٤) بعينه^(٥).

٢٣٢٦- ويجوز شراء الفلّس، وبيعه، وإقراره بالدين، وعقده، وكل ما عمل، ما لم يقلسه القاضي^(٦).

٢٣٢٧- وينبغي للقاضي أن يشهد أنه قد أوقف ماله^(٧).

٢٣٢٨- فإن لم يشهد القاضي.. فهو على أصل الإطلاق أبداً حتى يشهد القاضي على رقبته^(٨).

٢٣٢٩- فإن أعتق أو وهب أو باع بعدما يوقف^(١).. فكل ذلك موقوف، فإن قصي ما عليه وفضل [مفضلة].. جاز^(٢) فيه ما عمن وصع^(٣)، إلا الصدقة والمبة^(٤) /^(٥) فإن له أن يرجع ما لم يقض^(٦).

(١) في (ب): بلان.

(٢) في (ب): وكانت.

(٣) في النسخ: درهم.

(٤) في (ب): قائماً.

(٥) الأم (٤٢٤-٤٢٥) روضة الطالبين (١٧٢/٤) المهاج (ص٢٥٥) مغني المحتاج (١٦٤/٢) نهاية المحتاج (٣٥٠/٤).

(٦) الأم (٤٣٧/٤) روضة الطالبين (١٢٧/٤) وفيه: "واعلم أن التعلق المانع من التصرف يعتقر إلى حصر القامعي عليه قطعاً".

(٧) الأم (٤٣٧/٤) روضة الطالبين (١٣٠/٤).

(٨) في روضة الطالبين (١٣٠/٤) ذكر أنه يستحب للحاكم الاجتهاد، ولم يذكر خلافاً في المسألة.

وفي الحاري الكبير (٣٥٨/٦) ذكر أن في اشتراط الإشهاد على الحجر وسهان، وحكي القول بأن الحجر لا يصح إلا بالإشهاد عليه عن ابن أبي هريرة، وهو كما تراه هنا قول الإمام الشافعي ونصه، وليس وجهاً، إلا أن يكون الحجر بالفلّس مختلفاً عن الحجر بالسنة، والله أعلم.

(١) في (أ): بلا نقط لأولها، هكذا صورتها في (ب): **بِوَقْفٍ**.

(٢) في (أ) و(م): أجاز.

(٣) في (أ): بلا نقط، في (ب): وصيع، في (م): وصيغ.

(٤) في (ب): المبة والصدقة.

(٥) نهاية (ص٢٤٤) من (م).

٢٣٣٠- ولو أن الغرماء أجازوا العتق في حال وقفه.. جاز^(٢).

٢٣٣١- ولو أقر بعدما حجر عليه السلطان بدين لرجل أنه كان عليه قبل الحجر.. جاز إقراره، وهو بمنزلة المريض؛ إذا أقر في مرضه بدين لغير وارث.. جاز^(٣).

٢٣٣٢- وقد قيل: لا يجوز إقرار الفليس، كما لا يجوز بيعه^(٤).

٢٣٣٣- ومن مات أو أفلس^(٥).. فقد^(٦) حلَّ دينه^(٧).

(١) خلاف المعتقد، وأظهر القولين: أنه لا يصح تصرفه. وقال في الأم (٤٣٧/٤): "فيه قولان" ولم يرجح، وانظر: روضة الطالبين (١٣٠/٤) وفيه تمصيل.

(٢) هذا تصريح على غير المعتقد.

(٣) الأم (٤٣٧/٤-٤٣٨/٤) روضة الطالبين (١٣٣/٤) الوسيط (١٠/٤) مغني المحتاج (١٥٠/٢) حاشية المحتاج (٣١٩/٤).

(٤) وهو أحد القولين في المذهب، وهو قول الإمام مالك رحمه الله، وانظر: المدونة (٧٧/٤) التفريع (٢٥٤/٢) جامع الأمهات (ص ٣٨٦) الإشراف (٣١/٣).

وذكره في الأم (٤٣٨/٤) واعترض عليه مجموعة من الاعتراضات ثم قال: "وهذا القول مدحول كثير الدُّخْل". وانظر: المراجع في الفقرة السابقة.

(٥) في (أ) و(ب): فليس.

(٦) حاشية [١٧/أ] من (ب).

(٧) أما قوله لحلول دين من أفلس فإخلاف المعتقد، والأظهر - كما في المهاج - والمشهور - كما في الرومة - من القولين: أنه لا يحل ما عليه من الدين المؤجل؛ لأن الأجل حق مقصود له.. فلا يفوت، وأما حلول الدين بالموت.. فهو كما قال.

وذكر القولين في الأم (٤٤١/٤) ولم يرجح، حيث قال: "وإذا أفلس الرجل وعليه ديون إلى أجل.. فقد ذهب غير واحد من المتأخرين ممن حفظت عنه إلى أن ديونه التي إلى أجل حائلة لحلول دين الميت، وهذا قول يتوجه من أن ماله وثَّقَ وثَّقَ مال الميت، وحل بينه وبين أن يقضي من شاء، ويدخل في هذا أهم إذا حكموا له حكم الميت انتهى أن يدخلوا ما أقر له بشيء مع غرمائه، وكذلك يخرجون من يده ما أقر به لرجل، كما يصنعون ذلك بالمريض يقر ثم يموت.

وقد يتمثل أن يباع لمن حلَّ دينه، ويؤخر الذين ديونهم متأخرة؛ لأنه غير ميت، فإنه قد يملك، والميت لا يملك. والله تعالى أعلم".

وقال في الخلاصة (ص ٣٠٦): "وأصح القولين: أن الأجل لا يحل بالفليس، بخلاف الموت". وانظر: روضة الطالبين (١٢٨/٤) المهاج (ص ٢٥٠) مغني المحتاج (١٤٧/٢) حاشية المحتاج (٣١٢/٤).

٢٣٣٧- وإذا كان يقوم على رجل حق ثم حبسَهُ أَحَدُهُمْ، فقال: «هو لي دون الغرماء، حتى أستوي حقِّي».. لم يكن له ذلك، وهو والغرماء فيه سواء، ومن أقر له ومن كان عليه بينة.. سواء في ماله^(١).

٢٣٣٨- فإن^(٢) أراد أَحَدُهُمْ أَنْ يفرجه، وأبى الآخر/(١١٦/ب).. فليس للوالي^(٣) أَنْ يفرجه حتى يرضوا جميعاً بإخراجه^(٤).

٢٣٣٩- [قال] وإذا أفلس الرجل^(٥) ثم أطلق^(٦).. فله أن يبيع ويشترى، ويلزمه إقراره وغير ذلك.

٢٣٤٠- ولو كانت في يديه سلعة، فقال الغرماء: «هو ماله»، وقال^(٧): «هو مضاربة^(٨)».. فالقول قوله^(٩).

قال الحافظ في التلخيص الحبير (٩٩/٣): "قال عبد الحق: المرسل أصبح من المتصل.

وقال ابن الطَّلَّاح في الأحكام: هو حديث ثابت.

وقال البيهقي في المعرفة (٢٥٢/٨): "مرسلًا. وقد روي موصولًا".

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، قال ابن عبد الهادي: وفي قوله نظر.

وقال ابن عبد الهادي في الخرد (ص ٣٢٢): "الصحيح أنه مرسل، كذلك رواه أبو داود وغيره".

وقال الألباني: ضعيف. كما في إرواء الغليل (٢٦٠/٥).

ويغني عنه: ما رواه مسلم في صحيحه (١١٩١/٣) ك: المساقاة، ب: استحباب الوضع من الدين، حديث

(١٥٥٦/١٨) عن أبي سعيد: أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه

فقال: "نصفوا عليه"، فلم يبلغ وفاء دينه، فقال: "خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك".

فأاده الحافظ في التلخيص (٩٩/٣) حيث قال: "وفي الباب عن أبي سعيد" وذكره.

وتقل هذه الفقرة البيهقي في المعرفة (٢٥١/٨) وعزاها إلى البويطي.

(١) روضة الطالبين (١٢٨/٤).

(٢) في (ب): وإن.

(٣) في (أ) و(م): للوالي.

(٤) لأنه إذا كان لأحدهم أن يتدب ذلك وحده.. فإن تكون له استدانته من باب أول.

(١) في (أ) و(م): فأطلق.

(٢) في (ب): فقال.

(٣) في (أ) و(م): مضارة.

(٤) روضة الطالبين (١٣٩/٤).

٢٣٤١- والخجة (ي) ذلك^(١): أن قوله قبل النفليس كان جائزاً^(٢) وإن لم يكن له في ماله قضاء دية.. فلذلك جاز بعدما أطلق عنه^(٣).

٢٣٤٢- والخجة في النفليس أن الرجل يأخذ متاعه بعينه: حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ^(٤).

٢٣٤٣- وحجة أخرى عليهم: قولهم إن الرجل إذا باع من رجل^(٥) سلعةً بقدر^(٦) فلم يدفع إليه الثمن، واحتكما^(٧) إلى السلطان.. قال له السلطان: إما أن تدفع إليه الثمن، وإلا.. كان أحقّ بسلعته، فإذا حاز أن يقول من حالما هذا برأيه ي/ ^(٨) هذا الموضع.. فلي أن أتبع حديث النبي ﷺ بعينه، وقد أجازوا أن يكون صاحب السلعة أحقّ بها، سعه^(٩) الثمن.. فكذلك^(١٠) أجزأنا للنفليس (ي) منعه الثمن^(١١).

(١) في (ب): فيه.

(٢) في (أ) و(ج): جائز.

(٣) الأ: (٤٤٢/٤).

(٤) أخرجه البخاري ك: الاستقراض وأداء الدين، ب: إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض، (٢٤٠٢)،

ومسلم ك: المساقاة، ب: من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس (١٥٥٩)، ولفظه عند البخاري: «من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس.. فهو أحقّ به من غيره». ونحوه عند مسلم.

(٥) في (ب): الرجل.

(٦) في (أ) و(ج): يتعده، ولم ينقط أولها في (أ).

(٧) في (ب): فاحتكما.

(٨) نهاية [٢٤٥] من (ج).

(٩) في (أ) و(ج): لنفقة، هكذا صورهما في (ب): لِنَقْد، وتختل: "لنعه" و: "لنقد".

(١٠) في (أ) و(ج): فلذلك.

(١١) بعد هذا في (ب): الإجازات.

باب بلوغ الرشد لو هو^(١) [الحجر]

٢٣٤٤- موسى عن أبي حاتم عن الربيع^(١)، قال الشافعي، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ﴾ الآية [النساء: ٦].

٢٣٤٥- والرشد - والله أعلم -: الصلاح الذي تكون^(٢) الشهادة به حائزاً، وإصلاح المال^(٣).

٢٣٤٦- وإنما يُعرف إصلاح المال باحتصار^(٤) البنامي، وذلك لئلا يمتلئ بقدر حال الاحتسار^(٥).

٢٣٤٧- فإن كان من يتنزل^(٦) فيحاطب الناس في التزاور^(٧) والبيع قبل البلوغ بعده حتى يُعرف أنه يُحب^(٨) توفير ماله والزيادة فيه، ولا يُتلف فيما لا يعود عليه نفعه.. كان اختيار هذا^(٩) [قريباً]^(١٠).

(١) في (أ) و(ب): باب بلوغ الرشد، في (ب): الحجر، وفي الأم: بلوغ الرشد وهو الحجر، قرأت أن أجمع بينهما.

(٢) في (ب): قال أبو يعقوب.

(٣) في (أ) و(ب): يكون.

(٤) الأم (٤٥١/٤) مختصر المزني (ص ١٠٥) الحاوي الكبير (٣٣٩/٦) روضة الطالبين (١٨٠/٤) المنهاج (ص ٢٥٦).

فائدة: قال في بغية المسترشدين (١٣٩/١): "الرشد: وهو في هذا الزمان صلاح المال فقط، وأما صلاح الدين فقد تَوَدَّعَ منه... ومذهب الأئمة الثلاثة أن الرشد صلاح المال فقط، وهو وجه في «التبصرة»، مألٍ إليه ابن عبد السلام، وأفتى به العمري وابن عجيل والحضرمي والأزرق".

(٥) في (ب): باختيار.

(٦) في (ب) والأم والمزني: المختص.

(٧) ينحوه في الأم (٤٥١/٤) مختصر المزني (ص ١٠٥) روضة الطالبين (١٨١/٤) المنهاج (ص ٢٥٦).

(٨) في (أ) و(ب): يترك، في (ب) والأم: يتنزل، هكذا صورتها في (ب): ^(١١) ^(١٢)، في المزني: يتنزل.

(٩) في (أ): الشرعي.

(١٠) في (أ) و(ب): يجب.

(١١) في (أ) و(ب): هذا اختيار.

(١٢) هكذا صورتها في (ب): ^(١٣) ^(١٤).

(١) ينحوه في الأم (٤٥١/٤)، وانظر: مختصر المزني (ص ١٠٥) الحاوي الكبير (٣٥١/٦).

٢٣٤٨- وإن كان ممن يُصان^(١) عن الأسواق.. كان اختياره أبعد قليلاً، ودفع إليه نفقته في الشهر؛ فإن [كان] أحسن إنفاقها على نفسه 'وشراء ما يحتاج إليه'^(٢) من النفقة.. اختار^(٣) بشيء [يسمى] يدفع إليه؛ فإذا أوسى منه توفير ماله، وعقل يعرف به حسن النظر لنفسه في إنفاق ماله.. دفع إليه ماله^(٤) (٥).

٢٣٤٩- واختار المرأة وعلم^(٦) صلاحها أبعد من هذا قليلاً فيختارها^(٧) النساء وذوو^(٨) المحارم^(٩) ما مثل ما وصفت من دفع النفقة اليسيرة فإذا أصلحتها دفع إليها مالها؛ سكحت أو لم تسكح^(١٠) ٢٣٥٠- وللمرأة أن تعطى^(١١) من مالها بغير إذن زوجها إذا كانت رشيدة^(١٢).

٢٣٥١- فإن قيل ما دل على ذلك؟.. قيل، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١): ﴿إِنْ كَانَ طِبْنٌ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾ الآية [النساء: ٤].

-
- (١) حكاية [١/٨٧] من (ب).
 (٢) في (ب): (واشترى ما احتاج إليه)، في الأم: (وأحسن شراء ما يحتاج إليه منها مع النفقة).
 (٣) في (ب): اختار.
 (٤) حكاية (١١٧/أ) من (أ).
 (٥) ينحوه في الأم (٤٥١/٤)، وانظر: مختصر المزني (ص ١٠٥)، الحاوي الكبير (٣٥١/٦).
 (٦) في الأم: مع علم.
 (٧) في (ب): ويختارها.
 (٨) في (أ) و(م): وذو، في (ب): وذو، في الأم: وذو.
 (٩) كون اختبار المرأة من يئيل النساء والمحارم عزاء في معنى المحتاج (١٧٠/٢) إلى نقل ابن كج عن نص البويطي.
 (١٠) في (أ) و(م): ينكح.
 (١١) الأم (٤٥١/٤-٤٥٢) مختصر المزني (ص ١٠٥) الحاوي الكبير (٣٥٢/٦).
 (١٢) في (أ): (تعطى)، بلا نقط لأولها، في (م): يعطى.
 (١٣) انظر: الأم (٤٥٢/٤)، مختصر المزني (ص ١٠٥)، الحاوي الكبير (٣٥٢/٦)، معنى المحتاج (١٧٠/٢)، حاشية عميرة (٣٠٢/٢).
 (١) في (ب): عز وجل.

٢٣٥٢- 'وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١) لحفصة أو ميمونة^(٢): «ما فعلت جاريك؟» قالت^(٣): «أعفتها»، فقال^(٤): «وَأَمَّا إِنَّكَ لَوْ أُعْطِيتَهَا بَعْضَ^(٥) أَخْوَالِكَ كَانَ خَيْرًا لِلَّهِ».

٢٣٥٣- ولقول الله عَزَّجَلَّ: ﴿فَادْعُوا آلَهُمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، فأمر بدفع أموالهم إليهم وأخرجهم من الولاية^(٦).

٢٣٥٤- وَمَنْ ادَّعَى^(٨) أَنْ زَوْجَهَا وَلِيٌّ^(٩) عَلَيْهَا.. كانت عليه الدلالة^(١٠).

٢٣٥٥- فإن قيل: فقد روي أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُنْفِقَ^(١١) مِنْ مَالِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا»^(١٢).. قيل: قد^(١٣) يُمْكِنُ^(١٤) أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي مَوْضِعِ الْإِحْتِيَارِ^(١٥)، كما قيل: ليس لها أَنْ

(١) في (ب): وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ.

(٢) هي: أم المؤمنين، ميمونة بنت الحارث الملالية، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كان اسمها بريرة، فسمّاها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ميمونة حين تزوجها سنة سبع في عمرة القضية، وبنى بها بسرف، وتوفيت حيث بنى بها رسول الله سنة إحدى وخمسين، وقيل ثلاث وستين، عام الحرة، فصلى عليها ابن أختها عبد الله بن عباس، ودفنت هنالك. انظر: الاستيعاب (٤/١٩٤)، أسد الغابة (٦/٢٧٢).

(٣) في (ب): فقال.

(٤) في (ب): قال.

(٥) نهاية [ص ٢٤٦] من (م).

(٦) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الحية، ب: هبة المرأة لغير زوجها وعنتها إذا كان لها زوج فهو جائز؛ إذا لم تكن سفيهة فإنما كانت سفيهة لم يجز، (٢٥٩٢) و(٢٥٩٤)، ومسلم ك: الزكاة، ب: فضل النفقة والصدقة على الأقرنين، (٩٩٩)، كلاهما عن كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مِيمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وعندهما بالجزم أنها ميمونة لا حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ونقل البيهقي في المعرفة (٨/٢٦٧) هذه الفقرة وعزاها للبويعي.

(٧) استدلل الشافعي في الأم (٤/٤٥٢-٤٥٧) بعدة أدلة من القرآن والسنة والقياس والمعقول، وذكر حديثين ليس فيهما ما ذكره ها.

(٨) في (أ) و(و): ادعت، في (ب): ادعي.

(٩) في (أ) و(و): وليا.

(١٠) أي: كان هو المطالب بالدليل، وهو يشير إلى قول الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه لا يجوز للمرأة التصرف في من ثلث مالها لغير معاوضة إلا بإذن زوجها. كما في المدونة (٤/١٢٣) التفرع (٢/٢٥٩/٢) الإشراف (٣/٤١) المعونة (٢/١١٧٩) التلقين (ص ٤٢٣) جامع الامهات (٣٨٧) الشرح الكبير للدودير (٣/٣٠٧).

(١) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): بلا نقط، في (م): ينقط.

(٢) وهو من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أخرجه أحمد (٦٣٢/١١: ٧٠٥٨) بلفظ: "لا يجوز للمرأة أمرٌ في مالها إذا مَلَكَ زوجها عصمتها" وقال محققوه: إسناده حسن، وأبو داود ك: البوع والإجازات، ب: في عطية المرأة بغير إذن زوجها، (٣٥٤٦)، والنسائي ك: العمري، ب: عطية المرأة بغير إذن زوجها، (٣٧٥٦)، وابن ماجه ك: الهبات، ب: عطية المرأة بغير إذن زوجها، (٢٣٨٨)، والحاكم (٤٧/٢) وقال: "صحيح الإسناد"، والبيهقي (٦٠/٦) من طريقين عن عمرو بن شعيب.

وجاء بلفظ آخر، وهو: "لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها". بدون ذكر «في مالها».

أخرجه أحمد (٢٦٥/١١: ٦٦٨١) وقال المحققون: إسناده حسن، وتكرر برقم (٦٧٢٧) و(٦٧٢٨)، وأبو داود (٣٥٤٧) في نفس الموضوع، والنسائي ك: الزكاة، ب: عطية المرأة بغير إذن زوجها، (٢٥٤٠)، والبيهقي (٦٠/٦) من طريقين عن عمرو بن شعيب.

كلهم من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

• ورؤي باللفظ الأول عن مجاهد مرسلًا كما هو عند أحمد (٦٣٢/١١: ٧٠٥٨).

قال الشافعي في الأثر (٤٥٣/٤): "قد سمعنا، وليس ثابت فإلزامنا أن نقول به، والقرآن يدل على خلافه، ثم السنة، ثم الأثر، ثم الملقول".

قال محققو المسند (٢٧١/١): "قلنا: يَنبَغ على الظن أن زيادة: "في مالها" مدرجة من بعض الرواة، ظَنُّ أن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يجوز للمرأة عطية إلا بإذن زوجها» أن هذه العطية من مالها". قلت: وهو مُشْعَب، ولعل هذا ما عناه الشافعي بتضعيفه للحديث.

ونقل البيهقي في الكرى (٦١/٦) نص تضعيفه عن الشافعي، ونقل كلام البويطي هنا ثم قال: "الطريق في هذا الحديث إلى عمرو بن شعيب.. صحيح، ومن أثبت أحاديث عمرو بن شعيب.. لزمه إثبات هذا، إلا أن الأحاديث التي مضت في الباب قبله أصبح إسناده فيها وفي الآيات التي استج بها الشافعي رَضِيَ اللَّهُ دَلَالَةً على نفوذ تصرفها في مالها دون الزوج، فيكون حديث عمرو بن شعيب معمولاً على الأدب والاختيار كما أشار إليه في كتاب البويطي".

وذكره الحافظ في البلوغ وابن عبد الهادي في المحرر وذكرنا تصحيح الحاكم لإسناده ولم يتبعناه.

والحديث قال فيه الألباني: "حسن صحيح" كما في أحكامه على سنن أبي داود والنسائي وقال في أحكامه على ابن ماجه: "صحيح"، وأورده في السلسلة الصحيحة (٤٧٢/٢: ٨٢٥).

وأجاب الماوردي عن هذا الحديث بقوله: "هو معمول على مال الزوج" كما في الحاوي الكبير (٣٥٤/٦)، وقال السندي في حاشيته على التتائي (٦٦/٥): "(عطية) أي: من مال الزوج، وإلا.. فالعطية من مالها لا يحتاج إلى إذن عند الجمهور".

(١) في (أ) و(م): فقد، في (ب): قد، وهو كذلك في الكرى للبيهقي، ومن هنا بدأ نقله عن البويطي.

تصوم يوماً وروحها حاضرٌ إلا بإذنه، فإن فعلت.. فصومها حائر، وإن خرجت بعد إدمه فباعته.. فهو حائر، وقد^(٢) أعنقت (ميمونة)^(١) قل أن تعلم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. فلم يمت ذلك عليها؛ فدلَّ هذا مع غيره على أن قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -إن كان قله.. أدبٌ واختيارٌ لها^(٣)..

٢٣٥٦- فإن^(٧) دُفع إلى رجلٍ ماله بعد البلوغ والرشد ثم حدث^(٨) له حالٌ سببه وإتلاف ماله انقضى^(٩) للسلطان أن يحجر عليه، وأن يجعل له ولياً كما جعل^(١٠) ذلك للأصاغر^(١١) [سواء]؛ لأن المنع الذي منع الله به دفع أموالهم إليهم.. قائم^(١٢) [فيه]، وهو: غير الرشد، فإذا كان الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١٣) قد منع ماله بعد البلوغ إلا بالرشد.. فكذلك إذا دفع إليه رشيداً فصار غير رشيد.. عاد إلى أن يخرج من الشرط الذي أمر الله بدفع ماله إليه وهو: بعد البلوغ والرشد^(١٤).

٢٣٥٧- وكل^(١٥) ما عمل في حال سفهه بعد ذلك/ (ب/١١٧) إلى^(١٦) أن حجر عليه السلطان^(١٧).. فحائر^(١٨).

(١) في (ب): محكن.

(٢) في (أ) و(و): الاختيار.

(٣) في (أ): عتملة -وقد) و(فقد) بلا نقطه في (ب) والكبرى للبهتي: وقد، في (م): فقد.

(٤) في السخ الثلاث: "حفصة"، وفي السنن الكبرى للبيهقي عن بص البويطي: "ميمونة رَجُلًا يَنْهَى عَنْهَا"، وهو كذلك في الصحيحين.

(٥) هكذا صورتها في (أ): **أَلَا لِحَسَنَاتِهِ**، في (م): أدب اختياراً، والمثبت من (ب) والكبرى للبهتي.

(٦) من قوله قد يمكن أن يكون نقله البيهقي في الكبرى (٦١/٦) وعزاه للبويطي، ونقل بعضه في المعرفة (٢٦٩/٨).

(٧) في (ب): وإن.

(٨) في (ب): حدثت.

(٩) هكذا صورتها في (أ): **أَنْبَعَا**، هكذا صورتها في (ب): **أَنْبَعَا**، هكذا صورتها في (م): **أَنْبَعَا**.

(١٠) في (ب): بفعل.

(١١) في (ب): بالأصاغر.

(١٢) في (أ) و(و): قائما، هكذا صورتها في (ب): **قَائِمًا**.

(١٣) في (ب): عز وجل.

(١٤) الأم (٤٦٠/٤-٤٦٢) مختصر المزي (ص ١٠٥) الحاوي الكبير (٣٥٤/٦) الخلاصة (ص ٣١٢) الوسيط

(٣٨/٤) روضة الطالبين (١٨٢/٤).

(١٥) في (أ) و(و): فكل.

٢٣٥٨- قال أبو يعقوب: وكل من نشأ^(١) بلا وصي ولا حجر من سلطان وكان^(٢) ماله في يديه - لم يكن في يد غيره فأخذ منه... فكل أمره حائر حين يحجر عليه، وهذا إذا مات أبوه بالغاً^(٣) وصار^(٤) ماله إليه من غير أحد دفعه^(٥) إليه^(٦).

٢٣٥٩- وقد قيل: كل ما عمل فهو باطل إذا لم يكن رشيداً^(٧).

٢٣٦٠- وكذلك إن مات أبوه وهو صغير^(٨) فحجر، أو مات أبوه وهو كبير وماله في يدي رجل ودبعة أو غيره، فدفعه إليه بغير أمر القاضي^(٩).

(١) في (ب): إلى.

(٢) في (ب): السلطان عليه.

(٣) انظر: الأم (٤٦٢/٤)، وهو مفهوم ما في مختصر المزني (ص ١٠٥)، معنى المحتاج (١٧٠/٢) وقال: "والمشهور: أن هذا هو السفيه المهمل"، لمائة المحتاج (٣٦٥/٤)، شفة المحتاج (١٧٠/٥). وقال في روضة الطالبين (١٨٢/٤): "لو عاد التبذير بعدما بلغ رشيداً... فوجهان: أحدهما يعود الحجر عليه بنفس التبذير كما لو جن، وأصحهما: لا يعود، لكن يعمده القاضي. قلت: هو نصه في البوطي فيكون قولاً لا وجهاً. والله أعلم.

(٤) هكذا صورتها في (أ): سناً، هكذا صورتها في (ب): **كذلك**، في (ج): شأ.

(٥) في (أ) و(ج): وكل.

(٦) في (ب): بالغ.

(٧) في (ب): نصار.

(٨) في (أ) و(ج): دفع.

(٩) وهذا هو من بلغ سفيهاً ولم يحجر عليه، قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرح المنهج (٣٤٢/٣): "ويسمى من بلغ سفيهاً ولم يحجر عليه وله بالسفيه المهمل وهو محجور عليه شرعاً لا حساً" وما ذكره هنا خلاف المصنف، عزاه للبوطي في بغية المسترسلين (١٣٩/١) نقلاً عن حكاية السبكي عنه.

(١٠) وهو المصنف. شرح المنهج (٣٤٢/٣)، شفة المحتاج (١٧٠/٥)، لمائة المحتاج (٣٦٥/٤).

(١) لمائة [ص ٢٤٧] من (ج).

(٢) في (ب): قاضي.

(٣) بعد هذا في (ب): الصيام، وإذا شهد رجلان في آخر رمضان...

باب الشفعة^(١)

٢٣٦١- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: وإن بيع الشقص والشمع حاصر عالم، فطلبت مكانه.. قلَّ الشفعة، وإن آخر الطلب وكان قادرًا عليه.. فلا شفعة له^(٢).

٢٣٦٢- وقت الشفعة: أن يمكحه الوصول إلى السلطان ويكون قادرًا على ذلك بنفسه أو^(٣) وكيله^(٤).

٢٣٦٣- وإن كان غائبًا.. فمثل ذلك، إذا أمكحه القدر أو التوكيل، فإن ترك ذلك.. انقطعت شفعة^(٥).

٢٣٦٤- وإن اشترى رجل ما فيه شفعة، وقال: «أخذتها بعشرة».. فترك الشفعة، ثم علم أنه اشتراها بشمانية.. فهو على رأس شفخته^(٦).

٢٣٦٥- وإن كان في يد رجل شقص من دار فنصب على نصيبه ثم باع الآخر نصيبه ثم رجع إليه.. فله شفخته^(٧) ساعة رجع إليه^(٨).

(١) عنوان الباب ليس في (ب)، وهو فيها في (٧٠/أ) وهو مذكور هناك -هو وباب الصلح- خلال باب اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة والشافعي، كأه جزء منه.

(٢) انظر: اختلاف العراقيين من الأئم (٢٤٦/٨) مختصر المزي (ص ١٢٠) المهاج (ص ٢٩٩) مغني المحتاج (٣٠٧/٢) حاية المحتاج (٢١٥/٥).

(٣) في (أ) و(م): و.

(٤) انظر: اختلاف العراقيين من الأئم (٢٤٦/٨) مختصر المزي (ص ١٢٠) -ولم يذكر التوكيل- وانظر: المهاج (ص ٢٩٩) مغني المحتاج (٣٠٧/٢-٣٠٨) حاية المحتاج (٢١٦/٥).

(٥) الأئم (٥/٥) -اتلاف العراقيين من الأئم (٢٤٦/٨) مختصر المزي (ص ١٢٠) المهاج (ص ٢٩٩) مغني المحتاج (٣٠٧/٢-٣٠٨) حاية المحتاج (٢١٦/٥).

(٦) في (أ) و(م): فقال.

(٧) اختلاف العراقيين من الأئم (٢٥٣/٨) المهاج (ص ٢٩٩) مغني المحتاج (٣٠٧/٢ و ٣٠٨) حاية المحتاج (٢١٨/٥).

(٨) في (ب): يدي.

(٩) في (ب): الشفعة.

(٣) أسنى المطالب (٣٧٨/٢) وذكره عن نصه هنا.

٢٣٦٦- وإن حَسِنَ رَجُلٌ شَيْئًا مِنْ دَارٍ، فَبَاعَ رَجُلٌ مِنْ شُرَكَائِهِ شَيْئًا... فَلَيْسَ لِصَاحِبِ الْحَسَنِ شَفْعَةٌ، وَلَا لِلْمُحْسِنِ ^(١) عَلَيْهِ ^(٢).

باب الصلح

٢٣٦٧- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي وإن ادَّعى رجلٌ على رجلٍ دعوى، فأُكِّرَ ^(٣)، ثم صالح المدعي ^(٤) من دعواه.. فلا يجوز الصلح على الإنكار ^(٥)؛ والحجة في ذلك: أن الصلح إما هو عوضٌ من ماله.. فلا يجوز أن يعطي عوضًا/ معلومًا من شيء مجهول لا يعرف قدره فيدخل [هذا] في معنى بيع المجهول بالمعلوم ^(٦).

٢٣٦٨- ^(١) قال أبو يعقوب: ولكن إن وجب لرجلٍ يمينٌ فافتدى منها بماله.. فهو جائز/ ^{(٢) (٣)}.

(١) في (ب): للمحبوس.

(٢) عبارة معني المحتاج مع المنهاج (٢/٢٩٧): "ولا شفعة إلا للشريك في رقبته العتاق فلا ثبت... للشريك في غير رقبته العتاق، كالشريك في المنفعة فقط كأن ملكها بوصية" والموقوف عليهم لا يملكون رقبته الوقف، والواقف من باب أول.

تنبيه: ليس للشركاء شفعة فيما تَصَرَّفَ فيه المالك بغير عوض؛ كأن وقف حصته أو وهبها، انظر: الأمام (٥/٥)، المنهاج (ص ٢٩٦ و ٢٩٨)، نهاية المحتاج (٥/٢١٠)، معني المحتاج (٢/٣٠٣) و (٢/٢٩٨)، وفيه: "لا ثبت الشفعة فيما مَلَكَ بغير معاوضة".

(٣) في (ب): وأكبر.

(٤) في (أ) و (م): المدعى.

(٥) الأمام (٤/٤٦٤) اختلاف البراهين من الأمام (٨/٢٥٦) مختصر المزني (ص ١٠٥-١٠٦) المنهاج (ص ٢٦٠) معني المحتاج (٢/١٧٩-١٨٠) نهاية المحتاج (٤/٣٨٣).

(٦) الأمام (٤/٤٦٣) اختلاف البراهين من الأمام (٨/٢٥٦) مختصر المزني (ص ١٠٥) معني المحتاج (٢/١٧٨) نهاية المحتاج (٤/٣٨٣).

(١) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٢) نهاية [ص ٢٤٨] من (م).

(٣) جاء في الأشباه والنظائر لابن السبكي (١/٣٢٥): "قال البوطي -من يَلِي نفسه لا من عند الشافعي- «إنما وجب لرجلٍ على رجلٍ يمينٌ فافتدى منه بماله.. جاز» ووافقه النووي، وقال الوالد رَحِمَهُمُ اللَّهُ: يشهد له ما في البخاري في التسمية في الجاهلية، وافتداء رجلٍ يمينه بيمين، قال: فإن صح ما قاله.. فهي صورة أخرى يستعمل فيها لفظ الصلح دون البيع، لكن في الحواشي ما ينالقه، قال الوالد رَحِمَهُمُ اللَّهُ: وهو الذي يظهر".

٢٣٦٩- قال الشافعي: ولو أن رجلاً حُلَّ رجلًا من كل شيء وجب^(١) له عليه.. لم يراً^(٢) حتى يُبين، فإن لم يعرف قدره.. حَلَّه^(٣) من كذا إلى كذا^(٤).

٢٣٧٠- وإن^(٥) تقرأ في كتاب الصلح أن كل واحدٍ منهما قد أقر لصاحبه بدعواه.. جار الصلح^{(٦)(٧)}.

وفي معني المحتاج (٤٨٠/٤): "ومن وجب عليه يمين نقل المصنف عن البويطي أنه يجوز أن يفديها بالمال، قال الزركشي: والمذهب الملع، والتجويز من قول البويطي "لا الشافعي".

وانظر شوه في حاشية الشرواني (٣٢٥/١٠)، وحاشية عميرة (٣٤٣/٤) وزاد: "قال شريح في روضه: لا يجوز عندنا خلافاً لما لك".

(١) في (ب): يجب.

(٢) في (أ) و(ز): يرا.

(٣) في (أ) و(ز): وحاله.

(٤) لا يصح الإبراء عن مجهول. انظر: روضة الطالبين (٢٥٠/٤) أسنى المطالب (٢٣٩/٢) وفيه: "وإذا أراد أن يبرئ من مجهول فطريقه أن يذكر عدداً يعلم أنه لا يزيد الدين عليه، فلو كان يعلم أنه لا يزيد على مائة مثلاً فيقول: أبرأتك من مائة".

وتنقل الفقرة بنحوها الرملي الكبير في حاشيته على أسنى المطالب (٢٤٠/٢) ونسبها إلى قول الشافعي لكنه لم يعزها إلى كتاب البويطي هذا.

(٥) في (ب): فإن.

(٦) انظر: الأم (٤٦٤/٤) مختصر المزني (ص ١٠٦) المنهاج (ص ٢٥٩) معني المحتاج (١٧٧/٢-١٧٨).

(٧) بعد هذا في (ب): (وإذا وهب الرجل لولده وهو صغير... وهي في باب اختلاف العراقيين.

اختلاف العراقيين وجواب الشافعي فيه^(١)

٢٣٧١- أبو حاتم عن الربيع قال الشافعي: إذا دفع الرجل إلى أهل الصاعات شيئاً فقال: «أضرتك بكذا»، وقال الآخر بخلافه.. فالقول قول رب المناع مع محبه^(٢).

٢٣٧٢- وقال أبو حنيفة^(٣) مثله^(٤).

٢٣٧٣- وقال ابن أبي ليلى^(٥): القول قول الخياط^(٦).

(١) في (ب): اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة والشافعي، وهو فيها في (١/٦٩).

وقصة هذا الكتاب، أن الإمام أبا يوسف كان قد تتلمذ على ابن أبي ليلى، ثم تحول إلى درس الإمام أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم أحب أن يجمع المسائل التي كان فيها الاختلاف بين أستاذه، فألف كتابه «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى»، وسأ اختارته في تلك المسائل، ثم إن الإمام الشافعي قد علق عليه، وبين قوله في تلك المسائل، تارة بالموافقة للإمام أبي حنيفة، وتارة بالموافقة للإمام ابن أبي ليلى، وتارة بمخالفتها جميعاً، فكان هذا الكتاب، وهو من الكتب التي تضمنها «كتاب الأم»، وهو يسمى باختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، ويسمى تارة -اختصاراً- باختلاف العراقيين، وانظر: المسوط (١٢٨/٣٠).

(٢) مختصر المزني (ص١٢٨) الخاوي الكبير (٤٣٦/٧-٤٣٧) المهذب (٤١٧/١) المفردة روضة الطالبين (٢٣٦/٥) معني المحتاج (٣٥٤/٢) وهو أظهر القولين، والثاني: القول قول الخياط. ونسب في المسوط (٩٦/١٥) للشافعي القول بأحكما يتحالفان، وحكاها عنه المزني في الجامع الكبير كما في الخاوي.

(٣) هو الإمام الأعظم أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، النعمان بن ثابت بن رُوَظِي، فقيه الملة، عالم العراق، ولد سنة ثمانين، في حياة صفار الصحابة، ورأى أنس بن مالك لما قدم عليهم الكوفة، ولم يثبت له حرف عن أحد منهم.

وروى عن: عطاء بن أبي رباح، وهو أكبر شيخ له، وأفضلهم -على ما قال- وعن الشعبي، وعن حماد بن أبي سليمان، وبه تفقه.

من أشهر تلاميذه: القاضي أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وزرارة.

قال الذهبي: "عني بطلب الآثار، وارتحل في ذلك، وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه.. فإليه المنتهى، والناس عليه عيال في ذلك"، له مناقب وفضائل كثيرة، من مؤلفاته: الفقه الأكبر، ورسالة العالم والمتعلم، والرد على القدرية، توفي سنة مائة وخمسين. انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي، (ص٨٦)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٤٩/١)، الطبقات السنية (٨٦/١)، سير أعلام النبلاء (٣٩٠/٦).

(٤) انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، لأبي يوسف (ص٩)، اختلاف العراقيين من الأم (٢١٧/٨) مختصر المزني (ص١٢٨) المسوط (٩٦/١٥).

٢٣٧٤- واحتج الشافعي بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْبَيْتُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْبَيْتُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ»^(٢).

٢٣٧٥- [قال الشافعي:] والأصل^(٣) أن التوب لي، وقد ادعى عليّ إتلافه، فكان هو^(٤) المدعي، كما لو قال: «أمرتني^(٥) أن أهبه لفلان»، وقال رب التوب: «هل لفلان».. فصار هو مدعياً فعليه البينة^(٦).

باب الرد بالعيوب

٢٣٧٦- وإذا^(٧) اشترى رجل من رجل جارية ثيباً وأصابها^(٨)، ثم ظهر على عيب.. ردّها، ولا شيء عليه في الوطء؛ لأنه ليس بنقص^(٩).

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، العلامة، الإمام، مفتي الكوفة وقاضيتها، أبو عبد الرحمن الأنصاري، الكوفي، ولد سنة ثمان وسبعين، روى عن: الشعبي، وعطاء بن أبي رباح، ونافع مولى ابن عمر، وعنه: سفیان الثوري وابن عينة وشعبة، قال الإمام أحمد: فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه، وكان نظيراً للإمام أبي حنيفة في الفقه. قال العجلي: كان فقيهاً، صاحب سنة، صدوقاً، جازز الحديث. قال أبو يوسف: ما ولي القضاء أحد أفقه في دين الله، ولا أقرأ لكتاب الله، ولا أتول حقاً بالله، ولا أعف عن الأموال من ابن أبي ليلى، توفي في رمضان سنة ثمان وأربعين ومئة. انظر: تهذيب الكمال (٢٢٢/٢٥)، سير أعلام النبلاء (٣١٠/٦).

(٢) انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٩-١٠)، اختلاف العراقيين من الأم (٢١٧/٨) مختصر المرق (ص ١٢٨) المبسوط (٩٦/١٥).

(٣) سبق تخريجه في باب النفقة.

(٤) في (ب): فالأصل.

(٥) في (أ) و(م): فصار هذا.

(٦) في (ب): أمرتني.

(٧) مختصر المرق (١٢٨).

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في (ب): فأصابها.

(١٠) انظر: اختلاف العراقيين من الأم (٢٢٠-٢٢١/٨) روضة الطالبين (٤٦٧/٣).

كان أبو حنيفة يقول: ليس له أن يردها بعد الوطء، قال أبو يوسف: "ولكنه يقول: يرجع عليه بفضل ما بين الصصة والعيوب من الثمن، وبه نأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: يردها ويرد معها مهر مثلها". وليس عندهما تفريق بين البكر والثيب. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ١١-١٣).

٢٣٧٧- وقال في البكر: إن كان يَمَّا جاتراً.. فلا سبيل إلى الرد؛ لأن الافتضاض عيب^(١) أصابها عدو، ويرجع عليه بما نقص العيب إلا أن يشاء الساع أن يأخذها بالعيب الذي حدث عند المتاع.. فيكون ذلك له^(٢).

٢٣٧٨- وإن كان البيع غير جاتراً.. رَدَّها، ورد ما نقصها^(٣) الافتضاض، وصادق مثلها.

٢٣٧٩- وأولادها إن كانوا من غيره.. كانوا عبيداً وإن (١١٨/ب) كانوا منه.. فهم^(٤) أحرار، وعليه قيمتهم؛ لأنها شبهة^(٥).

٢٣٨٠- وعليه إن كان [قد] اغتلبها رَدُّ الغلظِ ورَدُّ ما أصابها من العيب عنده.

٢٣٨١- وهكذا الحكم عندنا في كل بيع جاتز ومقسوخ على ما وصفنا في المسألة الأولى في البيع^(٦) الجاتز، وعلى ما وصفنا في التي تحتها^(٧) من البيع^(٨) الفاسد.

٢٣٨٢- وإذا اشترى الرجل الثوب أو الدابة فوجد بها عيباً، واختلفا عند أبيهما حدث؛ فإن كان عيباً يحدث في مثله من الأيام.. فالقول قول البائع مع يمينه على البت، وإن كان لا يحدث.. رد^(٩).

٢٣٨٣- وإذا^(١٠) باع الرجل عبداً ونسراً من العيوب.. فلا يُرثه إلا عيباً^(١١) لم يعلمه [مها]، فأما^(١٢) ما علمه.. فلا يبرأ حتى يضع يده عليه ويرثه واحداً بعد واحد^(١٣) وإن سَمَّى لم يبرأ^(١٤).

(١) في (ب): عيباً.

(٢) اختلاف العراقيين من الأُم (٢٢١/٨) روضة الطالبين (٤٦٧/٣).

(٣) في (ب): نقص.

(٤) في (ب): فهو.

(٥) نهاية [ص ٢٤٩] من (ز).

(٦) في (ب): بيع.

(٧) هكذا صورهما في (ب): **يُجْزَى**.

(٨) في (ب): بيع.

(٩) اختلاف العراقيين من الأُم (٢٢٤/٨) اختلاف الجرائيين من المُسَوِّط (١٣٣-١٣٢/٣٠) روضة الطالبين

(٤٩٠/٣).

وقال أبو حنيفة: على المشتري اليقظة، فإن لم تكن له يقظة.. فعلى البائع اليقين، وهكذا كان يقول ابن أبي ليلى يقول إلا أنه إذا اتهم المدعي رَدُّ اليمين عليه، وقال أبو حنيفة: لا أَرُدُّ اليمين عليه ولا أجوِّها عن الموضع الذي وضعها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ١٥).

٢٣٨٤- وقال أبو حنيفة: ^(١) إذا قال: «برئت من كل عيب».. فهو جائز ^(٢).

٢٣٨٥- واحتج الشافعي بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٢) هَمِيَ عَنْ بَيْعِ الْغُرُرِ، فَكَمَا ^(٣) لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْرَأَ ^(٤) مِمَّا لَا ^(٥) يَرَى، وَلَا ^(٦) يَبِيعُ ^(٧) مِمَّا لَا ^(٨) يَرَى.. فَكَذَلِكَ ^(٩) لَا يَرِثُهُ حَتَّى يَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ.

٢٣٨٦- وكان ابن أبي ليلى يقول: إذا سَمِيَ برئ ^(١٠).

==

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (أ) و(م): عيب.

(٣) في (ب): وأما.

(٤) في (ب): واحداً واحداً.

(٥) اختلاف البراءتين من الألف (٢٢٥/٨) مختصر المزني (ص٨٤) الحواشي الكبير (٢٧١/٥-٢٧٢) الوسيط (١٢٦/٣) المحتاج (ص٢٢١) روضة الطالبين (٤٧٢/٣-٤٧٣).

والمذهب: أن في المسألة ثلاثة أقوال: أظهرها: يرأ في الحيوان من عيب باطن لا يعلمه دون ما يعلمه، ولا يرأ في غير الحيوان بحال.

وما يعلمه من العيوب: إن شرط البراءة منه؛ فإن كان مما لا يُعابَنُ كالزنا والسرقة والإباق.. برئ منه، وإن كان مما يعابَنُ كالمرص؛ فإن أراه قدره وموضعه.. برئ قطعاً، وإلا.. فهو كشرط البراءة مطلقاً، فلا يرأ منه. وانظر: أسنى المطالب (٦٣/٢) مغني المحتاج (٥٣/٢ و٥٤) حاشية المحتاج (٣٧/٤ و٣٩).

(٦) في (ب) زيادة: قال.

(٧) انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص١٥)، اختلاف البراءتين من الألف (٢٢٥/٨) الأمل محمد بن الحسن (١٧٧/٥) الميسوط (١٣٣/٣٠) بدائع الصنائع (١٧٢/٥).

(٨) في (ب): أنه.

(٩) في (أ) و(م): فكلماً.

(١٠) في (ب): يقرأ.

(١١) في (ب): لم.

(١٢) في (أ) و(م): فلا.

(١٣) في (ب): إلا بما.

(١٤) في (ب): فلذلك.

(١٥) "و لم يذكر أن يصح يده عليها". انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص١٥)، اختلاف البراءتين من الألف (٢٢٥/٨) الميسوط (١٣٣/٣٠).

مسألة في اليمين

٢٣٨٧- قال الشافعي: وإذا ادَّعى الرجلُ على الرجلِ شيئاً.. حلفَ على البتِّ: ما لحذا فيه حقٌّ^(١)، ويسعه ذلك إذا لم يعلم [له] فيه حقٌّ، وهكذا عامة الأيمان والشهادات^(٢).

مسألة في البيوع

٢٣٨٨- وإذا اشترى الرجلُ عبدًا على أنه بالخيار/ ثلاثًا، فمات العبد.. فهو ضامن لقيمته^(٣)

(٤)

٢٣٨٩- وهو قول/^(٥) أبي حنيفة^(٦).

٢٣٩٠- وقال ابن أبي ليلى: لا شيء عليه^(٧).

٢٣٩١- وهو قول مالك^(٨).

٢٣٩٢- واحتج الشافعي بحديث عمر في الفرص حين جعل بينهما شُرَيْحًا أنه يَرُدُّ عليه مثل ما أَخَذَهُ^(٩).

(١) أي: ولم يكن للمدعي على دعواه بينة، وأراد أن يستحلف الذي في يديه المتاع.

(٢) وهو قول أبي حنيفة، به يأخذ أبو يوسف، وقال ابن أبي ليلى: عليه أن يحلف بالله ما يعلم أن لحذا فيه حقًا. انظر: اختلاف أبي حنيفة وإس أبي ليلى (ص١٦)، اختلاف العراقيين من الأئم (٢٢٥/٨) اختلاف العراقيين من المبسوط (١٣٢/٣٠) مختصر المزني (ص٣١٤) الحاوي الكبير (٣٢٨/١٧) روضة الطالبين (٣٤/١٢) وذكر الضابط في المسألة فقال: "اليمين على البت، إلا إذا حلف على نفي فعل غيره".

(٣) في (أ) و(د): ب قيمته.

(٤) وسواء في ذلك كان الخيار للبايع أو للمشتري. انظر: اختلاف العراقيين من الأئم (٢٢٨/٨) روضة الطالبين (٤٥٣/٣)

(٥) نهاية [١/٦٩] من (ب).

(٦) تضمنين المشتري القيمة هو قول الإمامين أبي حنيفة وأبي يوسف؛ وهذا إن كان الخيار للبايع، وأما إن كان الخيار للمشتري.. قلنا يقولان: هو عليه بثمنه الذي اشتراه. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص١٧)، اختلاف العراقيين من الأئم (٢٢٨/٨) الأصل لمحمد بن الحسن (١٢٦-١٢٥/٥) مختصر الطحاوي (ص٧٥) شرحه للجصاص (١٥-١٤/٣) المبسوط (١٧/١٣).

(٧) لأنه أمينٌ في ذلك عنده، وهذا إن كان الخيار للبايع، وأما إن كان للمشتري.. فهو عليه بثمنه الذي اشتراه به. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص١٧)، اختلاف العراقيين من الأئم (٢٢٨/٨).

(٨) انظر: المدونة (٤٨٩/٢) حاشية الدسوقي (١٠٣/٣) بداية الجتهد (٢١٠/٢).

٢٣٩٣- واحتج [الشافعي] أيضاً: بالبيع الفاسد أنه إذا هلك كان عليه قيمته، فإذا كان^(١) عليه القيمة إذا هلك في البيع الفاسد.. كانت القيمة إذا هلك في بيع الخيار أولى، وسواء عده أخذه على ثمن بين أو عمر بين.. فهو صامن له حتى يرده؛ لأنه أخذه على وجه البيع، ولم يأخذه على وجه الوديعة.

مسألة في الرد بالعيب

٢٣٩٤- وإذا اشترى الرجل عبداً فباع نصفه ثم أصاب عبداً.. فليس له أن يرجع [عليه] بما نقص [من] العيب إلا أن يرده جميعاً^(٢).

٢٣٩٥- وقد قيل: يبرأ البع^(٣)؛ فإن برده^(٤) أن يأخذ النصف الذي في يديه^(٥) [و] يكون شريكاً له به للمشتري من اشترى منه.. فذلك^(٦)، وإلا.. رجع عليه بقيمة العيب، وهو أحب إليّ.

مسألة في البيوع

٢٣٩٦- وإذا اشترى عبداً على أن لا يبيعه ولا يهبه أو^(٧) على شرط.. فلا يجوز، والبيع فاسد، إلا في العتق.. فإنه يجوز إذا اشترى على العتق^(٨).

(١) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٧/٨): "عن الشعبي قال: أخذ عمر بن الخطاب فرساً من رجل على سويق، فحمل عليه رجلاً فعضب عنده، فخاصمه الرجل، فقال -يعني: عمر-: اجعل بيني وبينك رجلاً، فقال الرجل: فإن أرضى بشرّج العراقي. فأتوا شريكاً فقال شرح لعمر: أخذته صحيحاً سليماً، وأنت له ضامن حتى ترده صحيحاً سالماً.. فأعجب عمر بن الخطاب (فبعثه) قاضياً.
ورواه عبد الوزاري (٢٢٤/٨: ١٢٩٧٩) والبيهقي في الكبرى (٢٧٤/٥) ووكيع في أخبار القضاة (١٨٩/٢) وابن حزم في المحلى (٣٧٣/٨).

(٢) في (ب): وإذا.

(٣) تحية (ص ٢٥٠) من (٢).

(٤) وهو قول أبي حنيفة وبه يأخذ أبو يوسف. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي كليل (ص ١٧)، اختلاف العراقيين من الأم (٢٢٨/٨) مختصر المزني (ص ٨٣).

(٥) أي: البائع الأول.

(٦) في (ب): أراد.

(٧) أي: في يدي المشتري الذي أصبح بائعاً وباع نصف العبد.

(٨) في (أ) و(م): فذلك.

٢٣٩٧- لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بريرة: «اشترىها وأعتقها».

٢٣٩٨- وإن كان على الرجل رقة ثم اشتراها^(٤) على أن يعتقها^(٥).. لم يجرئه^(٦)، ولم يكن تَسْمًا تاماً^(٧)، لأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٨) أمره بالرفقة، والرفقة: [الرقة] تامة^(٩)، والنسب بقتل^(١٠).

مسألة في الصلح

٢٣٩٩- وإذا كان لرجلٍ على رجلٍ مالٌ^(١١) فغاب عنه، ثم حُطَّ عنه^(١٢) أو صُولِحَ عنه^(١٣).. فليس بمزلة المكروه^(١٤) وهو صاقطٌ عنه^(١٥).

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (ب): إلا.

(٣) وكان أبو حنيفة يقول البيع في هذا فاسد، ولم يستثن العتق، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: البيع جائز، والشرط باطل. اختلاف العراقيين من الأمام (٢٢٩/٨) الأمام محمد بن الحسن (١٧٤/٤) (٩٧/٥) روضة الطالبين (٤٠٦/٣) وقال في روضة الطالبين (٤٠٣/٣): "في بيع الرقيق بشرط العتق، ثلاثة أقوال: المشهور: أنه يصح العقد والشرط".

(٤) هكذا موروها في (أ): استمرها، هكذا موروها في (ب): للمسلم، في (ج): اشتريها، بلا نقط لما قبل الماء، أي: اشتراها.

(٥) في (ب): تعتقها.

(٦) في (أ) و(ج): يجرئه، في (ب): يجرئه.

(٧) في (ب): تامة.

(٨) في (ب): عز وجل.

(٩) في (ب): التامة.

(١٠) روضة الطالبين (٤٠٤/٣) وجعله تعريفاً على أَمَح الوجهين من أن العتق المشروط حتى لله عز وجل، وهو نفس الإمام الشافعي هنا.

(١١) في (أ) و(ج): مالا.

(١٢) في (ب): له.

(١٣) في (ب): عليه.

(١٤) في (أ) و(ج): الكره.

(١٥) وكان أبو حنيفة يقول: ما حط عنه من ذلك.. فهو جائز، وكان ابن أبي ليلى يقول: له أن يرجع فيما حط عنه؛ لأنه تغيب عنه، وبه يأخذ أبو يوسف. اختلاف العراقيين من الأمام (٢٣٠/٨) اختلاف العراقيين من المتوسط (١٣٤/٣٠).

مسألة في البيوع

٢٤٠٠- وإذا اشترى الرجل مائة ذراع من دار، ولم^(١) يُسَمَّ^(٢) جميع أذرع^(٣) الدار.. فالبيع باطل^(٤).

٢٤٠١- وقال ابن أبي ليلى: البيع جائز^(٥).

٢٤٠٢- وقال أبو يوسف^(٦) وأبو حنيفة: البيع باطل^(٧).

٢٤٠٣- وإذا باع الرجل سبكا في حظيرة وهو براها، ولا تؤخذ^(٨) حتى تصاد^(٩).. فالبيع باطل، لأنه غير مقدور عليه، وإن كان ماء قليلا^(١٠) يؤخذ بالأبدي.. فهو جائز^(١١).

(١) في (أ) و(ز): فلم.

(٢) في (ب): يسمى.

(٣) في (أ) و(ز): ذرع.

(٤) اختلاف العراقيين من الألف (٢٣٣/٨) روضة الطالبين (٣٦٢/٣).

(٥) انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٢)، اختلاف العراقيين من الألف (٢٣٣/٨) اختلاف العراقيين من المتوسط (١٣٦/٣٠ و ١٤٠).

(٦) هو: أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، القاضي الأنصاري البجلي، صاحب أبي حنيفة، ولد سنة مائة وثلاثة عشر، ولي القضاء ثلاثة من الخلفاء المهدي والمهدي والرشيد، ثمة، أول من لقب بقاضي القضاء، وأول من وضع الكتب على مذهب أبي حنيفة، وقد قيل: لولا أبو يوسف ما ذُكر أبو حنيفة، من مؤلفاته: الخراج، والأمال، والنوادر، واختلاف أبي حنيفة واب أبي ليلى، والرد على سير الأوزاعي، توفي سنة مائة واثنان وخمسون انظر: الجواهر المضية (٦١١/٣)، والفوائد البهية (ص ٢٢٥).

(٧) انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢١-٢٢)، اختلاف العراقيين من الألف (٢٣٣/٨) الأصل لمحمد بن الحسن (٨٨-٨٧/٥) اختلاف العراقيين من المتوسط (١٣٦/٣٠ و ١٤٠).

وفي أربعتها أن أبا يوسف يأخذ بقول ابن أبي ليلى لا يقول أبي حنيفة، خلافا لما هنا.

ففي اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٢): "وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقول: هو جائز في البيع، وبه نأخذ"، وفي الأصل: "وقال يعقوب ومحمد في هذا: هو جائز كله إذا كان قد رآه، وإن لم يره.. فهو بالخيار إن رآه". ويعقوب هو: أبو يوسف.

(٨) هكذا صورتها في (أ): فلم يحتج، في (ب): يوجد، في (ز): يؤخذ.

(٩) في (ب): يصاد.

(١٠) في (أ) و(ز): قليل.

مسألة في حكم [بيع الوكيل نسيئة في التوكيل المطلق]^(٦)

٢٤٠٤- /^(٧) وإذا دفع الرجل إلى الرجل السلعة وقال: «بعها»، ولم يقل بنسيئة^(٨)، فباعها بسنيئة وأقر الرسول واشتباع [أمه] بأن السلعة للدافع إلى الرسول.. فالبيع باطل، بعد بيعه بالله ما أذن له في ذلك^(٩).

٢٤٠٥- فإن فاتت.. فالرسول ضامن لقيمتها؛ فإن شاء^(١٠) أن يُضَمَّنَ المشتري.. ضَمَّنَهُ، وإن صَمَّنَ الرسول/ (١١٩/ب).. رجع على المشتري، وإن صَمَّنَ المشتري.. لم يرجع على الرسول^(١١).

مسألة في البيوع

٢٤٠٦- وإذا اختلف الشبايعان في الخيار.. تحالفاً، وتراذلاً، وكان^(١٢) كاختلافهما في الثمن^(١٣) (أ) (٨).

(١) وكان أبو حنيفة يقول: لا يجوز ذلك، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: شراؤه جائز لا بأس به. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٢-٢٣)، اختلاف العراقيين من الأم (٢٣٤/٨-٢٣٥) المذهب (١/٢٧٠ المرددة) روضة الطالبين (٣/٣٥٨) الأصل محمد بن الحسن (٥/٩٣) وفيه: "وإن كان في وعاء أو حب يقدر على أخذه بغير صيد.. فالبيع جائز، والمشتري بالخيار إذا وآه".

(٢) كاية [ص ٢٥١] من (٢).

(٣) في (ب): نسيئة.

(٤) أي: أمره ببيع السلعة ولم يسمَ نقدًا ولا نسيئةً، ولم يقل له: بع برأيتك، فباعها بالمأمور بنسيئة، وكان أبو حنيفة يقول: البيع جائز، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: البيع جائز والمأمور ضامن لقيمة المتاع حتى يدفعه لرب المتاع. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٤)، اختلاف العراقيين من الأم (٨/٢٣٦) روضة الطالبين (٤/٣٠٥) لكنه قال: "بعد أن يحلف بالله ما وكل أن يبيع إلا بتقد"، وانظر: اختلاف العراقيين من المبسوط (٣٠/١٣٧).

(٥) أي: مالك السلعة، وهو الأمر بالبيع.

(٦) اختلاف العراقيين من الأم (٨/٢٣٥-٢٣٦) لكنه قال: "فإن صَمَّنَ البائع (أي: الرسول).. لم يرجع البائع على المشتري، وإن صَمَّنَ المشتري.. رجع المشتري على البائع بالفضل مما أخذ منه رب السلعة عما ابتاعها به".

تعبية: في طبعة د. رفعت: "وإذا أعطى الرجل الرجل متاعاً بيمينه ولم يسم بالنقد ولا بالنسيئة..." وما في ط بولاق والنجار "يمعه" بدل "يمينه" وهو الصواب، وقد أشار إليها في الحاشية، وحققها أن ثبت في المتن.

(٧) في (أ) و(٢): وكانا.

(٨) في (أ) و(٢): اليمين، والمثبت من (ب) والأم.

(٩) اختلاف العراقيين من الأم (٨/٢٣٦) الحاوي الكبير (٥/٢٩٩) روضة الطالبين (٣/٥٧٧).

٢٤٠٧- وقال أبو حنيفة: القول قول البائع مع يمينه^(١).

٢٤٠٨- وقال ابن أبي ليلى: القول قول المشتري^(٢).

٢٤٠٩- وبه يأخذ أبو يوسف^(٣).

مسألة في البيوع

٢٤١٠- وإذا باع حارية تجارية وقصا^(١) (ثم وحد أحدهما عينا . ردّها وأحد الذي أعطى) إن كانت قائمة، أو^(٢) فبعثها إن كانت فائتة، وهكذا جميع الحيوان والعروض، وكذلك إن كان مع

(١) المسألة التي ذكر فيها هذا القول للإمامين أبي حنيفة وابن أبي ليلى في كتاب أبي يوسف: «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى» (ص ٢٤)، وفي «اختلاف العراقيين» من «الأثر» (٢٣٦/٨) هي: فيما إذا كان البائع مُدَيِّنًا للخيار، والمشتري مُتَكَيِّفًا له، والمسألة هنا في الاختلاف في شرط الخيار مطلقاً، ونصّه في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٤): «وإذا اختلف البيعان؛ فقال البائع: بعثك وأنا بالخيار، وقال المشتري: بعثني ولم يكن لك خيار.. فإن أبا حنيفة رَضِيَ عَنْهُ كان يقول: القول قول البائع مع يمينه، وكان ابن أبي ليلى رَضِيَ عَنْهُ يقول: القول قول المشتري، وبه نأخذ».

وذكر ابن شيم في البحر الرائق (٣٧/٦) أن مذهب الإمام أبي حنيفة: أن القول قول مدعي شرط الخيار، أي: سواء كان هو البائع أم المشتري، ومذهب أبي يوسف ومحمد بن الحسن: أن القول قول منكره، باتماً كان أو مشترياً، حيث قال: «وإذا اختلفا في اشتراط الخيار.. فالقولُ لمنكره عندهما، وعنده المدعي»، ونسبه إلى أبي حنيفة كذلك في المحيط الرهاوي (٥٠٦/٦).

ونسب في الحاوي الكبير (٣٠/٥) إلى أبي حنيفة أنه يقول: لا يتحالفان، والقول قول من نفاه! وجاء في الأصل لمحمد بن الحسن (١٤٠/٥): «وإن قال المشتري: لي خيار، وقال البائع: ما شرطت لك خياراً.. فإن القول قول البائع مع يمينه، وعلى المشتري البينة؛ لأنه مدّعٍ».

وقال أبو يوسف: القول قول الذي يقر بالبينات في البيع والمدعي بالخيار عليه البينة. وإن قال البائع: لي الخيار، وقال المشتري: ما لك خياراً.. كان القول قول المشتري مع يمينه، وعلى البائع البينة.

وأنها أدعى الخيار.. فإنه لا يُصدّق إلا ببينة، والقول قول الآخر في قول أبي يوسف ومحمد.

والمذهب عند الحنفية: أن القول قول الذي ينفيه. انظر: المبسوط (٥٩/١٣) مختصر القدوري مع شرحه الباب (٤٦/٤) الفتاوى الهندية (٥١/٣).

(٢) انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٤)، اختلاف العراقيين من الأثر (٢٣٦/٨).

(٣) انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٤)، اختلاف العراقيين من الأثر (٢٣٦/٨)، وانظر ما نقله عن الأصل لمحمد بن الحسن (١٤٠/٥) قبل قليل.

أحدهما دراهم أو عرض، وإن^(١٢) فانت إحداهما.. ردّ التي أصاب بها العيب، وأخذ قيمة جاريتها البينة؛ لأنها الثمن الذي دفع كالدنانير^(١٣).

مسألة في وكالة

٢٤١١- ولو وكلّ رجلاً [أن] يشتري له سلعةً بعينها أو موصوفة، فاشترها^(١٤) فوجد ما عينا.. كان له أن يرده دون ربّ المال، فإن ادعى البائع رضی ربّ المال.. أحلف^(١٥) على علمه^(١٦).

(١) في (ب): وقبضها، في كتاب أبي يوسف وفي الأم: وقبض كل واحد منهما.
(٢) في (ب): "ثم هلك إحدى الجاريتين ثم وجد بالتي أعطى عبداً ردها"، وهي غير مستقيمة، والثبت كما في (أ) و(ب)، وهو موافق لما في كتاب أبي يوسف والأم.

(٣) في (ب): و.

(٤) في (ب): فإن.

(٥) إذا كانت الجارية قائمة فعول أبي حنيفة كقول الشافعي، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: يردها وبأخذ قيمتها صحيحة، ولم يذكر في كتاب أبي يوسف ما لو فانت الجارية. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٥)، اختلاف الميراثين من الأم (٢٣٦/٨-٢٣٧) اختلاف الميراثين من المسوط (١٣٨/٣٠) وفي أسنى المطالب (٦٦/٢): "ولو رد المبيع بعيب وكان الثمن عبداً.. رجع فيه المشتري" وهي من زيادات الروض على الروضة.

(٦) في (ب): واشترها.

(٧) في (أ) و(م): لم يخلف، وفي الأم: حلف، والمقصود بالخلف: المأمور بالشراء.

(٨) في (أ) و(م): عمله.

(٩) وقال أبو حنيفة: تناصم المشتري، ولا يبالى أحضر الأمر أم لا، ولا تكلف المشتري أن يحضر الأمر، ولا نرى على المشتري يمينا إن قال البائع: الأمر قد رضي بالعيب، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا يستطيع المشتري أن يرده السلعة التي بها العيب حتى يحضر الأمر فيحلف ما رضي بالعيب، ولو كان غائبا بغير ذلك البلو.

انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٥)، اختلاف الميراثين من الأم (٢٣٨-٢٣٧/٨)، مختصر المزني (ص ١١١)، روضة الطالبين (٣١١/٤-٣١٢) مغني المحتاج (٢٢٦/٢) المسوط (١٢٠/١٣) البحر الرائق (٢٠٩/٧) الفتاوى الهندية (١٠٠/٣) حاشية ابن عابدin (٤٨٧/٤).

لكن في الحواوي الكبير (٥٥٧/٦): "فإن ادعى عليه أنه قد علم برضى موكله بالعيب وكان عليه أن يخلّف بالله تعالى أنه ما علم (موكله) موكله بالعيب" كلنا في المطبوع، ولعل الصواب: "ما علم رضى موكله بالعيب".

مسألة في البيوع

٢٤١٢- وإذا^(١) باع رجل رجلاً مرائضة، فزاد عليه في الثمن؛ فإن كان قائماً أو قائماً.. حط عنه من رأس المال ما زاد، ومن الربح بقدر ذلك^{(٢)(٣)}.

مسألة

٢٤١٣- وإن حضر رجل وهو يباع عليه ماله وهو ساكت لم ينكر ولم يغير.. فالبيع مردود، ولا يكون الصمت رضى إلا في البكر خاصة^(٤).

(١) في (ب): فإذا.

(٢) في (ب): فإن كان قائماً.. ود الزيادة وإن كان قائماً.

(٣) نهاية [ب/٦٩] من (ب).

(٤) انظر: اختلاف العراقيين من الأم (٢٣٨/٨) وفيه: "لقد قيل: حط عنه الحياة بخصتها من الربح، وبرجع عليه به، ولو كان القوب قائماً لم يكن له أن يرده... وقيل: للمشتري الخيار في أخذه بالثمن الذي سمى له، أو نسخ البيع، ولم يرجع.

وفي مختصر المزني (ص ٨٤): "ولو علم أنه خافه.. حطت الحياة وخصتها من الربح."

وأظهر القولين: أنه يحكم بسقوط الزيادة وخصتها من الربح، والأظهر: أنه لا خيار له، والثاني: يثبت له الخيار.

وكان أبو حنيفة يقول: البيع جائز، وله أن يرده يأخذ ما نقد إن شاء، ولا يخطه شيئاً، وكان ابن أبي ليلى يقول: حط عنه تلك الحياة وخصتها من الربح، وبه يأخذ أبو يوسف.

انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٦)، الخاوي الكبير (٢٨٥/٥) المنهاج (ص ٢٢٨) روضة الطالبين (٥٣٥/٣). المذهب (٢٩٧/١) المفردة) تصحيح التنبيه (٣٠٢/١) تذكرة التنبيه (١٠٢/٣) نهاية المطلب (٢٩٥-٢٩٦).

الأصل محمد بن الحسن (١٦٥/٥) الميسوط (٨٦/١٣) البحر الرائق (١٢٠/٦) الفتاوى الهندية (١٦٢/٣) مجمع الأنهر (١٠٩/٣).

(٥) وكان أبو حنيفة يقول: لا يجوز ذلك عليه، وليس سكوته إقراراً بالبيع، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: سكوته إقرار بالبيع. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٧)، اختلاف العراقيين من الأم (٢٣٩/٨) اختلاف العراقيين من الميسوط (١٣٩/٣٠) الخاوي الكبير (٤٠٥/٧) المذهب (٢٢٠/١) المفردة) مفتي المحتاج (١٠٠/٢) نهاية المحتاج (١٧٧/٤).

وانظر: الوسيط (١٩٧/٣) في تصرف العبد، والمذهب (٢٢٠/١) المفردة) في السكوت عن اتلاف المال.

مسألة

٢٤١٤- وإن باع المريض^(١) من بعض ورثته شيئاً بمثل قيمته أو بمثل ما يتغابن [به] الناس.. فالج جائز^(٢).

٢٤١٥- وإن أوصى بأن يباع ذلك من وارثه بعد موته بقيمته.. لم يحز^(٣).

مسألة في البيوع

٢٤١٦- وإن^(٤) اشترى ثوبين في صفقة واحدة ففَضَّتهما، فهلك أحدهما^(٥)، وأصاب بالآخر عيباً.. فله أن يرُدَّ القاتم، وقيمة الفائت، ويرجع [عليه] بأصل الثمن الذي أعطى^(٦).

٢٤١٧- فإن احتملنا في القيمة.. فالقول قول البائع، من^(٧) قيل أن النسي كَلَّةٌ قد لزم المشتري، وهو يريد إسقاط الشيء عنه بما^(٨) يدعي من كثرة قيمة الفائت.. فلا^(٩) أقبل دعواه^(١٠).

(١) نهاية [ص ٢٥٢] من (٢).

(٢) وكان أبو حنيفة يقول: لا يجوز بيعه ذلك إذا مات من مرضه، وكان ابن أبي ليلى يقول: بيعه جائز بالقيمة، وبه يأخذ أبو يوسف. اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٩)، اختلاف العراقيين من الأم (٢٤١/٨) الأم (٢٢٢/٥) الحاوي الكبير (٢٩٢/٨) روضة الطالبين (١٣١/٦) أسنى المطالب (٣٩/٣). البحر الرائق (١٦٩/٧) حاشية ابن عابدين (١١٢/٥).

(٣) لأنه قد خرج من ملكه بعد موته، فلا يتصرف فيه.

(٤) في (ب): وإذا.

(٥) في (ب): إحداها.

(٦) خلاف المعتصم، والأظهر ما سيذكره بعد قليل، وكلا القولين المذكورين هنا.. مبني على عدم جواز الأفراد في الرد، والمذهب: القطع بمنع جواز الأفراد. انظر: العزيز (١٤٤/٤) روضة الطالبين (٤٢٥/٣) ٤٨٨. قلت: وعُدَّ الشَّهْمان الخلاف وجهين، وقالوا: «وقيل: قولان»، والصحيح أنهما قولان كما ترى، ولم يتفقهما الإسني في المهمات. والله تعالى أعلم.

(٧) نهاية (١٢٠/أ) من (أ).

(٨) في (أ) و(٢): لا.

(٩) في (ب): ولا.

(١٠) وقال أبو حنيفة: القول قول البائع مع يمينه، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: القول قول المشتري. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٢٩)، اختلاف العراقيين من الأم (٢٤٢/٨) اختلاف

٢٤١٨- [قال الربيع: وفيه قول آخر: أنه إذا اشترى شيئين صفقة واحدة، وهلك أحدهما، وأصاب بالآخر عينا.. لم يكن له إلى الرد سبيل؛ من قتل إما كان أن يرد الشيء كما أخذه، فلما لم يرد مثل ما أخذه.. كان لازماً له، وليس له أن ينقص عليه ما اشترى منه، ويرجع عليه بقيمة العيب من الثوب الباقي]^(١٣).

مسألة في الهبة

٢٤١٩- وإذا وهب الرجل لولديه وهو صغير.. فأحب إلى أن يقول: «قد قبضت له»، فإن^(١٤) لم يفعل^(١٥) وأقر بالهبة.. فهو حائر، كما يكون للرجل على الرجل الدين والدبيعة فيقول: «قد تصدقت عليك».. فيكون ذلك قبضاً؛ لأن الشيء في يده^(١٦).

البرائتين من الميسوط (١٤٤/٣٠) وفي اختلاف البرائتين من الأئم: "قال الربيع: وفيه قول آخر للشافعي: أن القول قول المشتري، من قيل أنه المأخوذ منه الثمن، وهو أصح القولين".

إن قلنا بغير المعتمد -أي: بأنه يرد الباقي مع قيمة التالف- فاختلنا في قيمة التالف.. فالعتمد أن القول قول المشتري مع يمينه؛ لأنه حصل التلف في يده وهو الخادم. الوسيط (٩٤/٣) العزيز (١٤٤/٤) وروضة الطالبين (٤٢٥/٣).

قلت: القول بأن «القول قول البائع» وهو المنصوص في البويطي، قد وُصِفَ في العزيز بأنه «وجه»، وفي الروضة بأنه «وجه شاذ»، وهو نص للإمام الشافعي كما ترى، ثم رأيت في المهمات (١٥١/٥) إنكار الإنسوي على الشيخين عُدُّهما لهذا القول وجهاً، وقال: "قد نص عليه الشافعي في البويطي" ثم ذكر معين الففرتين.

وإن قلنا بالأظهر -وهو عدم الرد، وأنه يرجع بالأرض-، فاختلنا في قيمة التالف.. فالقول قول البائع مع يمينه؛ لأنه ملكت جميع الثمن بالبائع، فلا رجوع عليه إلا بما اعترف به. العزيز (١٤٤/٤) وروضة الطالبين (٤٢٥/٣).

(١) وهو المعتمد. انظر: اختلاف البرائتين من الأئم (٢٤٢/٨)، العزيز (١٤٤/٤) روضة الطالبين (٤٢٤/٣) (٤٢٥) نهاية المحتاج (١٢/٤).

(٢) بعد هنا في (ب): (وإن بيع الشقص والشفيع حاضر...) وهي مسائل باب الشفعة والصلح. ثم يعود لمسألة الهبة من اختلاف العراقيين.

(٣) في (أ) و(ب) وإن.

(٤) في (ب): يقل.

(٥) في (ب): يده.

مسألة في الصدقة

٢٤٢٠- وإذا تصدَّق الرجلُ على الرجلِ ببعض^(٢) الدار -أو وَهَبَ له- أو بعض العبد.. فذلك جائز، ويقبضه كما يقبض العبد في الشراء^(٣) والشقص في الدار^(٤).

٢٤٢١- والحجة في ذلك: 'حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه^(٥) أحاز [بيع الشقص في] الشفعة^(٦).

٢٤٢٢- وقال^(٧) أبو حنيفة: لا يجوز^(٨) صدقة المشاع، ولا رهن المشاع^(٩).

مسألة في الدعوى

٢٤٢٣- وإذا ادعى الرجلان^(١) شيئاً ليس في أيديهما، وقال الذي هو في يديه: «هو لأحدكما»، ولم يبين لمن هو منهما^(٢)/^(٣).. أحلما^(٤)؛ فإن حلما حيفاً أو سكلاً.. قيل للذي في يديه: احلف أنك لا تدري لمن هو منهما، فإن حلف.. وقف^(٥) أبداً حتى يصطلحا^(٦).

(١) المسألة في اختلاف العرائض من الأُمِّ (٢٦٠/٨) مختصرة، حيث ذكر أن الأب لا يجوز لأبنائه إلا في حال الصغر ولم يرد.

وجاء في الخاوي الكبير (٢٢٨/٥): "فأما ما باعه الأب لنفسه على ابنه الصغير بحق ولايته عليه.. فبقي كيفية قبضه وجهان: أحدهما: بالنقل والتحويل كما ذكرنا. والثاني: بالنية إذا كان تحت قدرته من غير نقل ولا تحويل".

وانظر: مغني المحتاج (٤٠٠/٢) نهاية المحتاج (٤٠٧/٥) وعبرة النهاج مع النهاية (٤١٤/٥): "ولا يملك... موهوب... ولو من أب لولده الصغير... إلا يقبض كقبض المبيع".

(٢) في (ب): بعض.

(٣) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب): الشراء.

(٤) انظر: اختلاف العرائض من الأُمِّ (٢٦١/٨).

(٥) في (ب): أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٦) متفق عليه من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجه البخاري ك: البيوع، ب: بيع الشريك من شركه،

(٢٢١٣)، بلفظ: «جعل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشفعة في كل مال لم يقسم»، ومسلم ك: المساقاة،

ب: الشفعة، (١٦٠٨)، بلفظ: «قضى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالشفعة في كل شركة لم تقسم».

(٧) في (أ) و(ب): قال.

(٨) في (أ) و(ب): لا يجوز.

(٩) أي: فيما يُقسم، وأما ما لا يُقسم.. فتصحيح. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٤٧)، اختلاف

العرائض من الأُمِّ (٢٦١/٨) بدائع الصنائع (١٢١/٦) البحر الرائق (١٦٣/٦).

٢٤٢٤- وقد قيل: يُعْلَفُ لكل واحدٍ منهما على التَّ، لا على عِلْمه^(٧)، فإن سَكَلَ عن اليمين لهما وحلفاً جميعاً^(٨).. كانت الدار بينهما، وكانت لهما عليه قيمة دارٍ أخرى^(٩).

(١) في (أ) و(م): وجلان.

(٢) في (أ) و(م): أُنهما.

(٣) نهاية [٧٠/أ] من (ب).

(٤) في (ب): فأحلفنا.

(٥) في (ب): أوقف.

(٦) خلاف المعتمد، وما ذكره البويطي موافق لما في اختلاف العراقيين من الأَم (٢٦٤/٨) ومختصر المتن (ص ١٤٧) لكن فيهما تشييف صاحب اليد قبل تشالف المدعيين.

وفي الحاروي الكبير (٣٨٢/٨-٣٨٣) أُلْحِمَا إن ادعيا علمه.. أُلْحِفَ بالله تعالى أنه لا يعلم لمن هي منهما، وإلا.. فلا.

والمعتمد في المسألة:

أُلْحِمَا إن كذَّباه في النسيان.. فعليه اليمين؛ فإن نكل.. ضمن كالفاصب، وإن حلف.. فهو كما لو صدقاه. وإن صدقاه في النسيان.. فلا خصومة لهما معه، وإنما الخصومة بينهما، فإن اصطلاحاً.. فذلك، وإلا.. فالصحيح: أُلْحِمَا كما لو ادعيا شيئاً في أيديهما. وقيل -وهو الثاني-: هما كما لو ادعياه وهو في يد ثالث. فعلى الأول وهو الصحيح: إن أقام أحدهما بينة، أو حلف ونكل صاحبه.. قضى له.

وإن أقام كل واحد منهما بينة، أو حلفاً، أو نكلاً.. فهو بينهما.

وعلى الثاني: إن أقام كل واحد منهما بينة.. فتساقطان على الأظهر فكأنه لا بينة.. فيتحالان.

فإن حلفا أو نكلا.. وقف المال بينهما.

وما اعتمداه الشيخان مخالف لما في كتب الإمام الشافعي الثلاثة، وهو الذي صَدَّرَ به (قيل).

انظر: الحاروي الكبير (٣٨٢/٨-٣٨٣) الوسيط (٥١٧/٤) وروضة الطالبين (٣٤٩/٦-٣٥٠) أسنى المطالب (٨٦/٣) مغني المحتاج (٩٢/٣) نهاية المحتاج (١٣٢/٦).

وجاء في الحاروي الكبير (٣٨٢/٨-٣٨٣): "إن نكلاً.. أقر في يد صاحب اليد حتى يصطلحا، وإن حلف أحدهما.. حكم به للحالف منهما، وإن حلفا معاً.. ففيه وجهان: أحدهما: أنه يقسم بينهما. والثاني: أنها توقفت في يد صاحب اليد حتى يصطلحا".

(٧) هكذا صورناها في (أ)؛ بمجمله، في (م): علمه، وكتب تحتها: عمله.

(٨) نهاية [٢٥٣/ص] من (٢).

٢٤٢٥- فإن ادعى أحدهما أنه أودعه ثوبنا مع هذا العبد.. أحلف له على التوب خاصة بالثوب^(١)
أنه ما أودعه ثوباً.

مسألة في الكفالة

٢٤٢٦- وإذا^(٢) كان لرجل^(٣) على رجل ماله وتكفل^(٤) به رجل.. فليزب المال أن يأخذهما
جميعاً أو أحدهما دون الآخر، أيهما شاء؛ هذا بالكفالة، وهذا بأصل الحق^(٥).

٢٤٢٧- وإن كانت حوالة.. لم يرجع^(٦).

٢٤٢٨- والحوالة^(٧) أن يقول: احتن^(٨) بذيك الذي لك.. على فلان، وأبرئني^(٩)، فإن فعل
ذلك.. فليس له أن يرجع عليه أبداً إذا أبرأه، وحقه عليه؛ أفلس أو لم يفلس، (١٢٠/ب) أعطاه أو لم
يعطه^(١٠).

(١) وهو قول الإمام: أي حنيفة وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: الوديعة بينهما صفان. انظر:
اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٥١)، اختلاف الجرائدين من الأم (٢٦٤/٨). وانظر: المبسوط
(١٣١/١١).

وفي الحواوي الكبير (٣٨٣/٨) بعد أن حكى ذلك عن أبي حنيفة، قال: "وعند الشافعي: لا غرم عليه إن
نكل؛ ولذلك قال الشافعي: «قبلهما هل تدعيان شيئاً غير هذا بعينه؟ فإن قال: لا.. أحلف، ووقف ذلك
لهما»، وكذا على من زعم أنه يغرر القيمة لهما؛ لأنهما ما ادعيا إلا وديعة عندهما باقية، ولم يستهلكها على
أحدهما بالإقرار بما لغره، وكيف يغرر قيمة لا يدعيانها، وما ادعياها كان لهما".
قلت: فالظاهر أن قوله هنا: «وقد قيل».. إنما أراد به حكاية قول أبي حنيفة، لا قول نفسه، لأنني لم أر من
حكى هذا القول عن الشافعي. والله تعالى أعلم.

(٢) في (ب): بالثوب.

(٣) في (ب): وإن .

(٤) في (ب): للرجل.

(٥) في (أ) و(م): ويتكفل.

(٦) في (أ) و(م): بالحق.

(٧) مختصر المزني (ص ١٠٨) الحواوي الكبير (٤٣٧/٦) الوسيط (٢٤٧/٣) روضة الطالبين (٢٦٤/٤) المهاج
(ص) مغني المحتاج (٢٠٨/٢) نهاية المحتاج (٤٥٨/٤).

(٨) مختصر المزني (ص ١٠٧) الحواوي الكبير (٤٢٠/٦) روضة الطالبين (٢٣١/٤) المهاج (ص) أسنى المطالبين
(٢٢٣/٢) مغني المحتاج (١٩٥/٢) نهاية المحتاج (٤٢٦/٤).

- ٢٤٢٩- واحتج بحديث^(١): «إِذَا أُحِيلَ [أَخَذَكُمْ] عَلَى مَلِيٍّ... فَلْيَتَّبِعْ»^(٢).
- ٢٤٣٠- ولا تخور الحوالة إلا على رجلٍ حاصرٍ يُقِرُّ عما احتسب^(٣) عليه للمحتال^(٤).
- ٢٤٣١- وإن أبي أن يحتال عليه وأقر بالمال.. فللسلطان أن يجبره على ذلك^(٥).
- ٢٤٣٢- وإن تَكْفَلَ رجلًا^(٦) بيدني ثم غاب الرجل.. حُسِبَ^(٧).

- (١) تكررت في (ب).
- (٢) في (أ) و(م): احتال.
- (٣) في (أ) و(م): وأبرأني، في (ب): وأبرئ.
- (٤) الحوالة في اللغة: الاستقال، وفي التصرع: عقد يقتضي نقل دين من ذمة إلى ذمة، ويطلق على انتقاله من ذمة إلى أخرى، والأول هو غالب استعمال الفقهاء. كما في معنى الاحتاج (١٩٣/٢).
- (٥) وهو قول أبي حنيفة في المسألتين؛ أعني: في الكفالة وفي الحوالة، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: ليس له أن يأخذ الذي عليه الأمل فيهما جميعاً؛ إلا أن يكون المال قد هلك تس الكمبل. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٥٤-٥٥)، اختلاف العراقيين من الأئم (٢٦٨/٨) اختلاف العراقيين من المتسوط (١٤٦/٣٠).
- (٦) في (أ) و(م): بالحديث.
- (٧) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجه البخاري ك: الحوالة، ب: الحوالة وهل يرجع في الحوالة؟ (٢٢٨٧)، ومسلم ك: المساقاة، ب: شريم مطل الغني، (١٥٦٤)، بلفظ: "مطل الغني ظلم وإذا أتبع أحدكم على مَلِيٍّ... فليَتَّبِعْ".
- وهو من الأحاديث التي رواها أحمد عن الشافعي عن مالك. انظر: الموطأ (٦٧٤/٢)، الأئم (٤٧٩/٤)، المسند (٨٩٣٨: ٥٠٢/١٤).
- (٨) في (ب): أحيل.
- (٩) في (ب) زيادة: عليه.
- (١٠) في روضة الطالبين (٢٢٨/٤): "أما الخال عليه؛ فإن كان عليه دين للمحيل.. لم يعتبر رضاه على الأصح؛ وإن لم يكن.. لم يصح بغير رضاه قطعاً".
- (١١) في (أ) و(م): ورجل.
- (١٢) إذا غاب المكفول بيدته غيبة منقطعة - والمراد بما أن لا يعرف موضعه وينقطع خبره.. فلا يُكَلَّفُ الكفيل إحضاره.
- وإن عرف موضعه؛ فإن كان دون مسافة القصر.. لزمه إحضاره، لكن مهل مدة الذهاب والإياب ليحضره، فإن مضت المدة ولم يحضره.. حُسِبَ.

مسألة في الضمان

٢٤٣٣- وإذا قال رجلٌ لرجلٍ: «ما عاملت»^(١) علامي من دينارٍ إلى مائةٍ [دينارٍ] أو وكيلي.. فهو عليّ.. فهو جائز، فإن^(٢) زاد على ذلك.. لم يجر^(٣).

٢٤٣٤- وإن قال: «ما قضى أو شهد عليّ فلانٌ من شيءٍ أو ما استدان فلانٌ من شيءٍ.. فهو عليّ».. لم يجر^(٤) (٥).

٢٤٣٥- وإن تكفل العبدُ للمأذون له.. لم يجر^(٦).

مسألة في الوكالة

٢٤٣٦- وإن^(٧) وكَّلَ رجلٌ رجلاً بطلب حدٍّ له أو قصاصٍ على رجلٍ.. فسلَّت الوكالة، فإن حضرَ الحد أو القصاص.. لم أحده حتى يحضرَ المحدود له و^(٨) لنقص^(٩).

وإن كان على مسافة القصر فوجهان، أصبحهما: يلزمه إحضاره.

انظر: الوسيط (٢٤٠/٣) روضة الطالبين (٢٥٨/٤) أسنى المطالب (٢٤٤/٢) المهاج (ص) مغني المحتاج (٢٠٥/٢).

(١) في (ب): اخذ.

(٢) في (أ) و(د): وإن.

(٣) المتعمد بطلان ضمان ما لم يثبت، فيشترط في المضمون أن يكون حقاً ثابتاً لازماً معلوماً. الوسيط (٢٣٦/٣)

المهذب (٣٤٨/١) المفردة) روضة الطالبين (٢٤٤/٤).

وأما ضمان الوكيل، فيلزم الموكل الضامن لا من جهة الضمان بل من جهة التوكيل؛ لأن يد الوكيل يد الموكل. البيان (٣١٧/٦).

وأما ضمان العبد.. فإنه بمنزلة الإذن للعبد بالتصرف، فإن السيد لو أذن للعبد أن يضمن.. لجاز ذلك، فمن باب أولى جواز ذلك، ولم أجد من نص على هذه المسألة.

(٤) نهاية (١٢١/أ) من (أ).

(٥) لأنه يشترط في المضمون أن يكون حقاً ثابتاً لازماً معلوماً، وما لم تتوفر فيه الشروط فلا يصح ضمانه.

(٦) وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: كفايته جائزة؛ لأنها من التجارة. انظر: اختلاف أبي حنيفة وأبي ليلى (ص٥٦)، اختلاف العراقيين من الأئم (٢٧٠/٨) اختلاف العراقيين من المتسوط (١٤٧/٣٠-١٤٨) البيان (٣٠٩/٦) روضة الطالبين (٢٤٣-٢٤٢/٤) وقال: إنه أصح الوجهين، والمسألة فيها نص للإمام كما ترى، فهو قول لا وجه. والله تعالى أعلم.

(٧) في (ب): وإذا.

مسألة في الوكالة

٢٤٣٧- وإن^(٢) كان لرجل على رجل مال دين، فجاء رجل فذكر أنه وكيله وصدقه.. لم أجره على الدفع، وإن دفع إليه.. لم يبرأ^(٣) إلا أن يبرته صاحب المال^(٤).

(١) في (ب): أو.

(٢) قوله في المنع من ترك العائنه باستيفاء الحد والقصاص خلاف المعتد وإن كان موافقاً لما في الأم والمزني، والأظهر: الجواز، وفي المسألة طرق: أشهرها: أن المسألة على قولين، أظهرهما: الجواز، والطريق الثاني: الجواز قطعاً، والثالث: المنع قطعاً. انظر: روضة الطالبين (٢٩٤/٤).

القول الأول: وهو المنع، هو نص الشافعي في اختلاف العراقيين من الأم (٢٧١/٨) وعنصر المزني (ص ١١٠) والبيوطي، وهو صريح في ذلك.

والقول الثاني: وهو الجواز، هو ما فهم من قوله في عنصر المزني (ص ٢٤٠): "ولو أذن لرجل فتتبعه به نفعاء الولي فقتله قبل أن يعلم.. فيها قولان: أحدهما: أن ليس له على القاتل شيء إلا أن يخلع بأشء ما علمه عفا، ولا على العافي، والثاني: أن ليس على القاتل قوداً لأنه قتله على أنه مباح، وعليه الدية والكفارة، ولا يرجع بما على الولي، لأنه متطوع، وهذا أشبههما، قال المزني رحمه الله: فالأشبه أولى به".

قال في الحاوي الكبير (٥١٧/٦): "إن كان غائباً فظاهر كلام الشافعي هاهنا [عنصر المزني (ص ١١٠)] أنه لا يجوز، وقال في كتاب الجنائيات ما يدل على جوازه [عنصر المزني (ص ٢٤)] ثم قال: "وقال آخرون: بل لا يجوز قولاً واحداً، وحملوا كلام الشافعي في الجنائيات على جوازه مع حضور موكله، وأن معنى قوله «فتتبع به» عن قرب موكله إلى حيث يستوفي له على بعد منه وهو شاهده، فيمكن بالمشاهدة والحضور استدراك عفوه، والله أعلم".

وانظر: الباب (ص ٢٥٥) المذهب (٣٥٦/١) المفردة الوسيط (٢٧٨/٣) روضة الطالبين (٢٩٤/٤) وقال: "وأما حدود الله تعالى.. فلا يجوز التوكيل في إثباتها؛ لأنها مبنية على الدرة".

وصحح الفزالي في الخلاصة (ص ٣٢٤) المنع، وصحح الماوردي (٥١٧/٦) الجواز.

وعمل ما في البيوطي قال أبو حنيفة، وهو قول محمد بن الحسن، والطحاوي، وكان أبو حنيفة يقول: لا تقبل في ذلك وكالة، ثم رجع عنه، وبه يأخذ أبو يوسف، يعني قول أبي حنيفة القديم، وقال ابن أبي ليلى: تقبل في ذلك الوكالة، أي في الإثبات والاستيفاء. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٥٨)، اختلاف العراقيين من الأم (٢٧١/٨) اختلاف العراقيين من الأوسط (١٤٩/٣٠) الأصل محمد بن الحسن (٥٣٩-٥٤٠) الجامع الصغير محمد بن الحسن (ص ٤٠٧) شرح الجامع الصغير (ص ٤٨٣) عنصر الطحاوي (ص ١٠٩).

(٣) في (ب): واذا.

(٤) غاية (ص ٢٥٤) من (٢).

٢٤٣٨- وإن رَكَّلَهُ عَلَى خُصُومَةٍ عِنْدَ الْقَاضِي.. جازت وكأله وإن لم يحضر معه خصم^(٢).

٢٤٣٩- وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا تثبت إلا بحضور خصمه^(٣).

٢٤٤٠- واحتج الشافعي بأن الوكالة نفسها ليست بدعوى على أحد؛ وإنما^(٤) هو إقرار [مَيَّ] بتثبيت حَقِّي^(٥).

٢٤٤١- وإن قال: «وَكُلُّكَ بِكُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ» ولم يزد^(٦) على هذا.. لم تخر^(٧) الوكالة حتى يبين ما رَكَّلَهُ^(٨) فيه^(٩).

(١) إلا أن يُقرُّ ربُّ المال بأنه وكله، أو تقوم عليه بينة بذلك، وكان أبو حنيفة يقول: أحبره على أن يعطيه إياه، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا أحبره على ذلك إلا أن يقيم بينة عليه. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٥٩-٦٠)، اختلاف العراقيين من الألف (٢٧٢/٨) المبسوط (٧٦/١٩) حاشية ابن عابدين (٥٣٢/٥) البحر الرائق (١٨٣/٧) الحاوي الكبير (٥٥٢/٦) روضة الطالبين (٣٤٦/٤).

تنبيه مهم: في طبعة بولاق والنجار من الأم (١١٩/٧): «لأن أبا حنيفة رَكَّلَهُ عِنْدَهُ كان يقول: أحبره، وفي طر فعت فوزي: "يقول: لا أحبره"، وأثبت في الحاشية ما في ط بولاق، وحقق أن تُثبت في المتن؛ فإنما هي الموافقة للمتقول عنه رَحْمَةُ اللَّهِ.

(٢) اختلاف العراقيين من الألف (٢٧٣/٨) مختصر المزني (ص ١١٠).

(٣) وكان ابن أبي ليلى يقول: نقولُ بِنَيْتِهِ عَلَى الْوَكَالَةِ وَشْتَهَا لَهُ، وليس معه خصم. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٦٠)، اختلاف العراقيين من الألف (٢٧٢/٨).

وهل يجوز توكيل الحاضر بالخصوصة بغير رضی الخصم؟، فأما أبو حنيفة فإنه يقول: لا يلزم ذلك الخصم من غير رضاه إلا أن يكون الموكَّل مريضاً أو غائباً مسيرة ثلاثة أيام.

وقال أبو يوسف ومحمد وابن أبي ليلى كقول الشافعي: يقتل من كل أحد بغير رضی الخصم.

انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٦١)، الأصل محمد بن الحسن (٥٤٠/٤)، مختصر الطحاوي (ص ١٠٨)، التجرید (٣٠٦٣/٦)، مختصر اختلاف العلماء (٦٧/٤)، الهداية وفتح القدير (٥٠٧/٧).

(٤) في (أ) و(ز) وإثما.

(٥) في (أ) و(ز) وحتى.

(٦) في (أ) و(ز): "قليل أو كثير"، في (ب): "قليل لي وكثير لي".

(٧) في (ز) يرد.

(٨) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): تجزء، في (ج): يجزء.

(٩) في (ز) وكيله.

مسألة في حكم [اختلاف المتبايعين]^(٦)

٢٤٤٢- وإن^(٧) ادعى^(٨) رجلٌ على رجلٍ ألف درهمٍ من عمن متاعٍ، وأقر^(٩) [له] بالشراء^(١٠)، وقامت^(١١) [عليه] بينةٌ أنه باع^(١٢) المتاع، وقال: «لم أقص المتاع».. فالقول قوله مع ميمه^(١٣).

مسألة في الشهادات

٢٤٤٣- وإن شهد رجلٌ في بلدٍ بشهادةٍ فخرج^(١٤)، ثم شهد في بلدٍ^(١٥) أخرى فعدل/ فإن كانت مدة ما بينهما ما يتغير^(١٦) حال الرجل من الجرحه إلى العدالة.. [قلت شهادتهما]^(١٧).

(١) وكان أبو حنيفة يقول: لا يجوز بهمه، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: يجوز بهمه. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٦٠)، اختلاف البراءتين من الألف (٢٧٣/٨) المسوط (٧٠/١٩) وفيه: "قال: وإذا وكّنه في كلّ قنبرٍ وكثيرٍ هو له.. فهو وكيلٌ بالعمط وليس بوكيلٍ في تناقضٍ ولا شراءٍ ولا بيعٍ، إلا في قول ابن أبي ليلى رحمه الله فإنه يقول: ظاهرٌ لفظه يتضمن ذلك كله". وانظر: الحاوي الكبير (٤٩٨/٦) الوسيط (٢٧٩/٣) روضة الطالبين (٢٩٥/٤) أسنى المطالب (٢٦٢/٢) مغني المحتاج (٢٢١/٢) غاية المحتاج (٢٦/٥).

(٢) في (ب): وإذا.

(٣) في (ب): ادعي.

(٤) في (ب): فاقرو.

(٥) في (ب): بالسرا.

(٦) في (ب): واقامت.

(٧) في (ب): باعه.

(٨) وكان أبو حنيفة يقول: المال له لارم، ولا أئتمت إلى قوله، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا يلزمه شيء من المال حتى يأتي الطالب بالبينة أنه قد قبض المتاع الذي به عليه ذكر الحق، وبه يأخذ أبو يوسف. اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٦٥)، اختلاف البراءتين من الألف (٢٧٨/٨) المسوط (١٦٤/١٢) وفيه أن أبا يوسف يقول بذلك إن كان إنكاره للقبض متصلاً، وإلا.. فلا يصدق إلا إن أقر المدعي أن المال هو بمن ذلك المبيع. وكذا في الفتاوى الهندية (١٨٨/٤)، تكملة حاشية ابن عابدين (١٥٣/٨).

انظر: مختصر المرق (ص ١١٤) الحاوي الكبير (٧٥/٧) المهذب (٣٥٢/٢) الفردة) روضة الطالبين (٣٩٦/٤)

شرح المهج (٤٤٣/٣) المناهج (ص) مغني المحتاج (٢٥٥/٢).

(٩) هكذا صورتها في (أ): فثبت، هكذا صورتها في (ب): فثبت، في (ج): فخرج.

(١٠) في (أ) و(ج): بلد.

(١١) في (أ) و(ج): تغير، في (ب): يتغير، بلا نقط لاوّل حرفين.

٢٤٤٤- و[فيل]: ذلك عند أهل المدينة و[أهل] العراق: سنة أشهر أو سنة.

٢٤٤٥- [وقال أبو يعقوب: عندي.. سنةٌ لحديث عمر في المرأة: «لا يجوز لها عطية حتى تبلغ سنة»^(١)].

مسألة في الوصية

٢٤٤٦- وإن أوصى رجلٌ [لرجل] بخدمة عبده.. فهو جائزٌ إن خرجَ من الثلث، وإن لم يخرج من الثلث.. أُخرج^(٢) ميه ما حملَ الثلثُ، فَخَدَمَهُ، وإن لم يخرجْ شيءٌ^(٣).. فلا يجوز^(٤).

- (١) الكلام يحتاج إلى تنمة، وجوابُ الشرط غيرُ موجودٍ، وتقديره: "قُبِلَتْ شهادتهما"، أي: ولم يُنْفَتِ إلى الجرح؛ لأنه مُتَقَدِّمٌ، وإن لم تكن أُنْتُ عليهما مدَّةٌ تُقْبَلُ فيها شهادتهما إذا تغيرا.. قُبِلَ الجرحُ فيهما.
- وكان أبو حنيفة يقول: لا تقبل شهادتهم عليه أنه فاسق، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: ترد شهادتهم، ويقبل قول الجارحين. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٧٢)، اختلاف العراقيين من الأئمَّة (٢٨٨/٨) اختلاف العراقيين من المبسوط (١٥٢/٣٠).
- وانظر: حاشية الرملي (٣١٥/٤) حاشية الشرواني (١٦١/١٠) فتح المعين مع إغاثة الطالبين (٢٩٦/٤).
- وعبارة المهاج مع شفة المحتاج (١٦١/١٠): "ويقدم الجرح (على التعديل) لزيادة علم الجارح (فإن قال المُعَدِّلُ: عرفتُ سببَ الجرح، وتاب منه، وصلح.. قُدِّمَ لزيادةٍ عليه حيثُذا".
- وقال في مفتي المحتاج (٤٠٥/٤): "تنبيه: هذه المسألة إحدى مسألتين تُقَدِّمُ فيهما بيعة التعديل على الجرح، والثانية: لو جرح بيلد، ثم انتقل لآخر فعُدله ثان.. قُدِّمَ التعديلُ كما قاله صاحب البيان عن الأصحاب، قال في الذخائر: ولا يشترط اختلاف البلدين، بل لو كانا في بلد، واختلف الزمان.. فكذا ذلك. ٨١، وحاصل الأمر: تقدمت البيعة التي معها زيادة علم من جرح أو تعديل".
- (٢) عن شريح أنه قال: قال لي عمر: «إني لا أجزع عطية جارية حتى تحول في بيتها حولاً، أو تُلْذَ وَلَئِذَا. أخرجه ابن أبي شعبة (٤١٣/٦)، والبيهقي في معرفة السنن (٣٢٤/١٣) وقال: هذا منقطع.

وُسَمِيَ هذه المدة بِمدَّةِ الاستبراء. انظر: الحاوي الكبير (١٩٧/١٦) وفيه: "قُدِّرَها بعضُ الفقهاء بستة أشهر"، وفي فتح المعين (٢٩٧/٤): "ولمَّا قُدِّرَها الأكثرون بستة؛ لأنَّ للفصول الأربعة في تحييج النفوس بشهوراً أنزلاً بيناً، فإذا مضت وهو على حاله.. أشعر ذلك بحسن سريره".

(٣) في (ب): خرج.

(٤) في (ب): شيئاً.

(٥) وهو قول أبي حنيفة وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا يجوز ذلك. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٨١)، اختلاف العراقيين من الأئمَّة (٢٩٥/٨) مختصر الطحاوي (١٦٣) المبسوط (١٨١/٢٧) مختصر المزني (ص ١٤٣) الحاوي الكبير (٢١٩/٨) وفيه أن ابن أبي ليلى يقول: لا تصح، إلا إن

٢٤٤٧- وإن أوصى رجلٌ بأكثرَ من ثلثِهِ، وجَوَزَ الوِثْقَ في حَيَاتِهِ، ثُمَّ رَجَعُوا بَعْدَ مَوْتِهِ.. فَلَهُمْ ذَلِكَ، لِأَنَّهُمْ أَذْنُوا فِيمَا لَمْ يَمْلِكُوا^(١).

٢٤٤٨- وإن أوصى [رجلٌ] لرجلٍ ثلثَ ماله ولآخر^(٢) ماله.. فالتلثُ بينهما على أربعة^(٣)، لصاحب الثلث.. واحد، ولصاحب الكل ثلاثة^(٤).

٢٤٤٩- وقال الشافعي في الجَدِّ بقول زيد [بن ثابت]^(٥)^(٦).

قُدِّرَتْ مِدَّةُ تَصَحُّحِهَا الْإِجَارَةُ.. فَتَصَحَّحْتُ، فِي الْمَسْوَطِ عَنْهُ: لَا تَجُوزُ مَوْقَةٌ وَغَيْرُ مَوْقَةٍ، وَأُطْلِقُ الْقَوْلَ فِي الْأَمِّ.

وانظر: المذهب (١/٥٩١ المفردة) روضة الطالبين (٦/١١٧) المنهاج (ص) مغني المحتاج (٣/٤٥) حاشية المحتاج (٥١/٦).

(١) وهو قول أبي حنيفة وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: إخراجهم جائزة عليهم، لا يستطيعون أن يرجعوا إلى شيء منها. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٨٢-٨٣)، اختلاف الميراثين من الأم (٨/٢٩٦-٢٩٧) المسبوط محمد بن الحسن (٤/٧٤) المسبوط (٢٧/١٤٧) الفتاوى الهندية (٦/٩٠) المنهاج (ص) مغني المحتاج (٣/٤٤ و ٤٧) حاشية المحتاج (٦/٥٠ و ٥٤).

(٢) في (ب): وللآخر.

(٣) حاشية [٧٠/ب] من (ب).

(٤) أي: إن لم يُحَرِّ الوِثْقَ ذَلِكَ، فَيُقَسِّطُ الثَّلَثُ عَلَى الْجَمِيعِ بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ أَوِ الْمَقْدَارِ، فَيُقَسَّمُ الثَّلَثُ فِي هَذَا الْمَالِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَصْهُمٍ، لِصَاحِبِ الثَّلَاثِ وَاحِدٌ، وَلِلْآخَرِ ثَلَاثَةُ أَصْهُمٍ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَبِهِ يَأْخُذُ أَبُو يُوسُفَ، وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ: الثَّلَثُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٨٣)، اختلاف الميراثين من الأم (٨/٢٩٦) المسبوط (٢٧/١٤٨) الفتاوى الهندية (٦/٩٨) حاشية الرمي (٣/٦٣) روضة الطالبين (٦/٢١٨) المنهاج (ص ٣٥٣) مغني المحتاج (٦/٥٧) حاشية المحتاج (٦/٢٥).

(٥) زيادة من ب و م.

(٦) أي: في مبرات الجد مع الإخوة، فإذا هلك هالكٌ وترك أباةً التفتين وحده.. فإن أبا حنيفة يقول: المَالُ كُلُّهُ لِلْجَدِّ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ يَقُولُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: لِلأَخِ النِّصْفُ، وَلِلْجَدِّ النِّصْفُ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٨٣-٨٤)، اختلاف الميراثين من الأم (٨/٢٩٦-٢٩٧) المسبوط (٢٩/١٨٠) البحر الرائق (٨/٥٥٩) مختصر القدوي (ص ٦١٢-٦١٣) وفي الثلاثة الأخيرة أن قول أبي يوسف ومحمد كقول زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المنهاج (ص ٣٤٣) مغني المحتاج (٣/٢١) حاشية المحتاج (٦/٢٥) حاشية المحتاج (٦/٤١٢)

٢٤٥٠- وقال: لا يجوز إقرار الأخ لأخيه، إذا كان ثمة^(١) من يدفعه.. لم يلحق^(٢) نفسه، وإن لم يكن ثمة^(٣) من يدفعه.. لعق^(٤) نفسه.

٢٤٥١- واحتج/ بإديث عبد بن زمة^(٥)، (٧/٦).

٢٤٥٢- ولا يجوز لأحد أن يستلحق أحداً من القرابات، إلا الوالد لولده الصغير إذا لم يكن له نسب يُعرف به؛ لأن إقرار الأب على نفسه، والأخ إنما يقر على أبيه^(٦).

٢٤٥٣- وقال^(٧) أبو يعقوب [والربيع]: لا يجوز ذلك عدي؛ كان ثمة من يدفعه أو لم يكن؛ لأنه إنما يجوز الإقرار على نفسه، وهذا يقر على غيره، وإنما ألحق النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أس زمة بأبيه لمعرفة^(٨) بفراشه. والله أعلم.

٢٤٥٤- قال الشافعي: وإن^(٩) كانت^(١٠) لرجل أمتان لا زوج لهما، فولدتا ولدين، فأقر السيد بأحدهما أنه أمه، ومات ولا يعرف أيهما هو.. أريهما^(١١) (القافة) فإن الحقوه بأحدهما.. لعق^(١٢)

(١) في (ب): ثم.

(٢) في (ب): لم يلحقه.

(٣) في (ب): ثم.

(٤) أي: يشترط أن يكون المقر حائزاً للتركة، فلو كان المقر أكثر من واحد.. اشترط أن يكونوا حائزين لها، وهكذا بحيث لا يكون هناك وارث غير مقر بذلك. انظر: الأم (٥٥٧/٧-٦٢٣-٦٢٤) اختلاف المرافقين من الأم (٢٩٩/٨) أسنى المطالب (٣٢٢/٢) المنهاج (ص) معني المحتاج (٢٦١/٢) نهاية المحتاج (١١٤/٥) إعيانة الطالبين (١٩٥/٣).

(٥) نهاية [٢٥٥] من (٢).

(٦) هو: عبد بن زمة بن قيس القرشي العامري، أخو سودة أم المؤمنين، ثبت خبره في الصحيحين في غصاة سعد بن أبي وقاص في ابن وليدة زمة وكان زمة مات قبل فتح مكة، وأسلم ابنه عبد هذا يوم الفتح، وتازعه سعد بن أبي وقاص في ابن وليدة زمة، ففضى به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعبد بن زمة وقال «استحي منه يا سودة». انظر: الاستيعاب (٨٢٠/٢)، الإصابة (٣٢٢/٤).

(٧) متفق عليه، أخرجه البخاري ك: البيوع، ب: تفسير المشاهات، (٢٠٥٣)، ومسلم ك: الرضاع، ب: الوالد للفرش وتوفي الشهات، (١٤٥٧).

(٨) الأ: (٦٢٣/٧).

(٩) في (أ) و(ز): قال.

(١٠) في (ب): بمعرفة.

وَرَوَّضَاهُ، وَأُمُّهُ^(٥) أُمٌ وَلِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَائِفٌ^(٦).. أُرْفَعُ بَيْنَهُمَا^(٧)؛ فَأَيُّهُمَا خَرَجَ سَهْمُهُ.. اعْتَقَى، وَلَمْ يَلْحَقْ [نَسَبُهُ] بِأَبِيهِ، وَلَمْ يَرْتَهُ^(٨)، وَغُفِّتْ أُمُّهُ، وَأُرْتَفَقَا الْآخَرَ وَأُمُّهُ^(٩).

(١) في (ب): ولو.

(٢) في (ب): كان.

(٣) مكانها بهاض في (ب).

(٤) في (ب): الحق.

(٥) في (ب): وأم.

(٦) في (ب): قافة.

(٧) وكذلك إن كانت قافة فأشكل عليهم.

(٨) في (ب): يورث.

(٩) وهذا في حال لم تكن واحدةً منهما مزروجةً ولا فراشاً للسيد، وإلا.. فيلغو كلامه، فيلحق الولد بزوجه إن كانت مزروجةً، ويلحق بالسيد بالفراش لا بالإقرار.

لكن المعتمد: أن الوارث يقوم مقام الميت في التعيين، فإن تعدد التعيين.. فالتألف. انظر: روضة الطالبين (٤١٧/٤) أسنى المطالب (٣٢٢/٢).

وما ذكره من الحكم على الأم بأنها أم ولد فنعتي؛ إن كان أراد عند إطلاق الميت وعدم ذكره للاستيلاد.. فهو مخالفٌ للمعتمد. ففي روضة الطالبين (٤١٦/٤): "وفي كون الجارية أم ولد قولان... أظهرهما عند الشيخ أبي حامد وجماعة نعم، وأشبههما بالقاعدة وأقربهما إلى القياس؛ لا؛ لاحتمال أن أولدها بتكاح ثم ملكها" أي: فلا بد من التصريح بما يدل على ذلك وعند الإطلاق.. لا يحكم لها بذلك. وانظر: أسنى المطالب (٣٢٠/٢).

وكان أبو حنيفة يقول: لا يثبت نسب واحد منهما، ويعتق من كل منهما نصفه، ويسمى في نصف قيمته، وكذلك أمهاتهما، وبه يأخذ أبو يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول: يثبت نسب أحدهما، ويريث ميراث ابن واحد، ويسمى كل واحد منهما في نصف قيمته، وكذلك أمهاتهما. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٨٥-٨٦)، اختلاف العراقيين من الأم (٣٠٠/٨) اختلاف العراقيين من المتبسط (١٥٤/٣٠-١٥٥).

وانظر: مختصر المزني (ص ١١٥) الحاوي الكبير (١٠٦/٧) المذهب (٣٥٤/٢) المفردة روضة الطالبين (٤١٧/٤) أسنى المطالب (٣٢٢/٢).

مسألة في الدعوى

٢٤٥٥- وإن ادعى رجل داراً لحدّه^(١) و/ (١٢١/ب) أقام البينة أنها^(٢) دارُ حدّه^(٣) ولا يُعْتَمَدُ له وارثٌ غيره، فإن^(٤) كان الشهود من أهل الحرة بالشهود عليه.. أجزته، وإن لم يكونوا من أهل الحرة.. لم أجزه حتى يشهدوا^(٥) أنه^(٦) لا وارث له غيره^(٧).

مسألة في متاع البيت

٢٤٥٦- وإذا^(٨) اختلف الزوجان، أو^(٩) الورثة في اشتاع بعد الطلاق وقبله، والورثة بعد الموت في اشتاع الذي في بيت الزوج والشرأة.. فمن أقام البينة^(١٠) على شيء أحذه، ومن لم يكن له بينة على شيء.. حَلَفَ بعضهم لبعضٍ على دعواه، فإن حلفا جميعاً أو نكلا جميعاً^(١١).. فالاشتاع بينهما نصان^(١٢)؛ لأنه في أيديهما، وسواء^(١٣) كان ذلك يصلح للمرأة أو للرجل^(١٤) أو لهما جميعاً؛ لأنه يمكن أن يكسب الرجل متاع النساء ويرته ويوهب له، وكذلك امرأة، وأن ذلك اشتاع هو حورٌ في أيديهما، فَهُوَ مَقْسُومٌ بينهما كسائر الأشياء التي اختلفا فيها^(١٥) وما (يجوزانها)^(١٦)(١٧).

(١) في (ب): لحد.

(٢) في (ب): ألقما.

(٣) في (ب): حد.

(٤) في (ب): وإن.

(٥) في (أ) و(م): يشهدون، في (ب): يشهد.

(٦) في (ب): بأن.

(٧) انظر: اختلاف الجرائين من الأئم (٣٠١/٨) روضة الطالبين (٨٢/١٢-٨٣).

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في (ب): و.

(١٠) في (ب): بينة.

(١١) في (ب): جملة.

(١٢) في (ب): نصفين.

(١٣) كتابة [ص ٢٥٦] من (م).

(١٤) في (ب): للرجل والمرأة.

(١٥) في (ب): فيه.

(١٦) في (أ) و(ب) و(م): يجوزانه، وموثوقه كما هو مثبت.

مسألة في الوصايا

٢٤٥٧- وإذا أوصى الرجل^(٢) إلى الرجل^(٣)، ثم مات الموصى^(٤) إليه، فأوصى بماله وولده وصيته إلى رجل آخر.. فلا يكون بوصية الأوسط وصيًا للأول، ويكون للأوسط^(٥).

٢٤٥٨- وترجع وصية الأول إلى القاضي^(٦).

٢٤٥٩- ولو قال له الأول: «قد أوصيت إليك بتركتي [و]^(٧) أن توصي بها إلى من رأيت» فأوصى إلى رجل بتركة نفسه.. لم يكن وصيًا للأول، حتى يقول: «قد أوصيت إليك بتركة فلا بد مع تركتي»^(٨).

(١) انظر: اختلاف الجرائدين من الأم (٣٠٢/٨) مختصر المزني (ص٣١٨) الحاوي الكبير (٤٠٨/١٧) الخلاصة (ص٦٩٩) الوسيط (٤٤٧/٧) روضة الطالبين (٩٢/١٢) حنفية المحتاج (٣٢٨/١٠) أسنى المطالب (٤٢٤/٤).

(٢) في (ب): رجل.

(٣) في (ب): رجل.

(٤) في (ب) زيادة: له.

(٥) في (ب): الاوسط.

(٦) انظر: اختلاف الجرائدين من الأم (٣٠٥-٣٠٤/٨) المبسوط (١٥٣/٢٧) البحر الرائق (٥٢٩/٨) حاشية ابن عابدين (٧٠٦/٦).

وانظر: مختصر المزني (ص١٤٦) الحاوي الكبير (٣٣٩/٨) الوسيط (٤٨٦/٤) الوجيز (٢٧٢/٧) العزيز (٢٧٣/٧) المنهاج (ص) مغني المحتاج (٧٦/٣) نهاية المحتاج (١٠٤/٦).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٣٤١/٨).

(٨) وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف ومحمد، وبه يأخذ الطحاوي، وكان أبو حنيفة يقول: من أوصى إلى رجل في خاص من ماله.. كان وصيًا في كل ما كان إليه من وصاية. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص٩٠-٩١)، اختلاف الجرائدين من الأم (٣٠٥/٨) مختصر الطحاوي (١٦٢) العزيز (٢٧٤/٧) روضة الطالبين (٣١٤/٦) حاشية الرملي (٦٩/٣).

وللشافعي قول ثان وهو أنه لا يجوز للموصي مع عدم التعيين أن يوصي وإن أذن له، واختاره المزني ونص عليه، والطريق الثاني في المسألة: القطع بالصحة، وحمل ما في مختصر المزني على أنه قصد الرد على أبي حنيفة حين قال: «لو أوصى الموصي في أمر نفسه.. كان وصيته وصية للموصي»، فقال: لا يكون كذلك حتى يتعرض لتركة الموصي وأمر أطفاله". انظر: العزيز (٢٧٤/٧).

٢٤٦٠- وإذا باع الوصي وفيهم صغار وكبار، وليس على الميت دين ولا وصية.. فيبعه على الكبار باطل، ويُطهر^(١) في يبعه على الصغار؛ فإن كان بطراً لهم.. حاز، وإن كان غير بطرٍ لهم.. لم يَحْرُ^(٢).

مسألة في الديات

٢٤٦١- قال^(٣) الشافعي: شركة للمفاوضة باطل^(٤).

٢٤٦٢- قال أبو حنيفة: الدية على أهل الذهب.. ألف دينار، وعلى أهل الورق.. عشرة ألف درهم، وزنُ سعة^{(٥)(٦)}.

٢٤٦٣- 'وقال به^(٧) محمد بن الحسن^(٨)، ورواه عن عمر^(٩).

(١) في (ب): وينظر.

(٢) وكان أبو حنيفة يقول: يبعه جازز على الكبار والصغار، وكان ابن أبي ليلى يقول: يجوز على الصغار والكبار إذا باع ذلك مما لا بد منه، وقال أبو يوسف: يبعه على الصغار جازز في كل شيء، كان منه بد أو لم يكن، ولا يجوز على الكبار في شيء من بيع العقار إذا لم يكن الميت أوصى بشيء يباع فيه، أو يكون عليه دين. انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٩٢-٩٣)، اختلاف الجرائدين من الأئم (٣٠٧/٨) الجامع الصغير لمحمد بن الحسن (ص ٥٣١) مختصر الطحاوي (ص ١٦٣) شرح مختصر الطحاوي (١٩٦/٤) مختصر اختلاف العلماء (٧٣/٥) روضة الطالبين (١٨٨/٤) و (٣٢٢/٦).

(٣) في (ب) زيادة: وقال.

(٤) وهي: أن يشتركا ليكون بينهما ما يكسبان ويرتبان ويلزمان من غرم ويحصل من غنم. انظر: روضة الطالبين (٢٧٩/٤).

وانظر: الأئم (٤٨٧/٤) اختلاف الجرائدين من الأئم (٣٠٨/٨) التنبيه (ص ١٠٧) الوسيط (٢٦٢/٣) روضة الطالبين (٢٧٩/٤) مفتي المحتاج (٢١٢/٢) حاشية المحتاج (٤/٥) إغاثة الطالبين (١٠٥/٣).

(٥) حاشية (أ) من (أ).

(٦) انظر: الررد على عملي بن الحسن من الأئم (٨٥/٩) مختصر الطحاوي (ص ٢٣٢) التجريد (٥٧١٤/١١) الميسر (٧٧/٢٦) وعبارته: "الدية من الدراهم تنقدر بعشرة آلاف درهم مما تكون الفضة فيها غالبية على الفضة".

وفي التجريد (٥٧١٦/١١) أن الجمع بين الروايات التي فيها (عشرة آلاف درهم) والتي فيها (أثنى عشرة ألف) أن الأولى: في الدرهم الذي وزنه سبعة، والثانية: في الدرهم الذي وزنه ستة.

(٧) في (ب): وقاله.

(١) نهاية [٢٥٧ص] من (٢).

(٢) وهو الجديد. الأم (٢٨١/٦) المهاج (مر) معني المحتاج (٥٦/٤) نهاية المحتاج (٣١٩/٧).

باب الأحباس^(١)

٢٤٦٥- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي [رَحِمَهُ اللهُ]: أصل العطايا من ثلاثة وحده، عطيتان^(٢) في الحياة، وواحدة بعد الموت^(٣).

٢٤٦٦- فالتى بعد الموت: الوصية^(٤)، لا يُحتاج [فيها] إلى قبض، إنما تتم^(٥) بكلام الموصي وموته إلا أن يردها الذي أوصي^(٦) له بها، وهي له أبداً - ما لم يردّها الذي أوصي^(٧) له بها - ولورثته من بعده، ولا يحتاج^(٨) إلى أن يقبلها، وهي خلاف^(٩) المبة والصدقة في الحياة^(١٠).

٢٤٦٧- وإحدى^(١١) عطيتي الحياة: المبة والصدقة، لا يتم إلا بكلام المُعطي وقبض المُعطى بأمر المُعطي، وما لم يُسلَّطْ على قبضها ويقبضها^(١٢).. فلا^(١٣) شيء له^(١٤).

٢٤٦٨- والعطية الأخرى في الحياة: الحبس، يتم بكلام الغبّس، فلا يُحتاج^(١٥) فيه إلى القبض^(١٦).

(١) في (ب): الاحتباس.

(٢) في (أ) و(ز): عطيتين.

(٣) الأم (١٠٤/٥) مختصر المزني (ص ١٣٣) العزيز (٢٤٨/٦) روضة الطالبين (٣١٤/٥).

(٤) في (أ) و(ز): وصية.

(٥) في (أ) و(ز): يتم.

(٦) في (أ): النقط فوق الباء في (ز): أوصى.

(٧) في (أ): النقط فوق الباء في (ز): أوصى.

(٨) في (ب): احتاج.

(٩) نهاية [٨٥/ب] من (ب).

(١٠) الأم (١٠٦/٥) روضة الطالبين (١٤٢/٦-١٤٣).

(١١) في (أ) و(ز): واحد.

(١٢) الواو غير واضحة في (أ)، في (ز): يقبضها.

(١٣) في (أ) و(ز): ولا.

(١٤) الأم (١٠٦/٥) مختصر المري (ص ١٣٤) الحاوي الكبير (٥٣٥/٧) روضة الطالبين (٣٦٥/٥-٣٦٦) ووافقه

في الحق، لكن فيه أن الهدية والصدقة لا حاجة فيها إلى إيجاب وقبول باللفظ، بل يكفي القبض وبذلك به، على الصحيح الذي عليه قرار المذهب.

(١٥) في (ب): ولا احتاج.

٢٤٦٩- والحقه في ذلك: أن النبي ﷺ أمر عمر أن يحبس الأصل ويسل النمر^(٢)، فلم يزل عمر يلبى حبسه حتى قبضه الله^(٣).

٢٤٧٠- والحقه [في ذلك] أيضاً: أن رجلاً لو بنى مسجداً أو حفراً بئراً للسبيل أو^(٤) لله.. لم يكن له أن يرجع [فيه]^(٥)، وكذلك الحبس؛ لأن [ذلك] الرجل لو ولي الأذان في مسجده^(٦) والصلاة فيه وتعاهد الشر ومرثتها^(٧).. كان حسناً عند جميع العلماء، وكذلك جميع الأشياء وإن^(٨) رتبها.

٢٤٧١- وإن حبس رجل رتبا^(٩) دا بئاً^(١٠) فتعدى^(١١) عليه ساعة/ (١٢٢/ب) فهلكت في يده اشتري.. رجع على أيهما شاء أُنحس عليهم، وأخذوا^(١٢) من المشتري إن شاؤوا أو من الغنيس قيمة البناء قائماً [ورُدُّوه] في العرضة^(١٣) على حاله على ما حُبس^(١٤).

(١) في (ب): قبض.

(٢) انظر: الأم (١٠٥/٥) مختصر المزني (ص ١٣٣) روضة الطالبين (٣٤٢/٥).

(٣) أخرجه البخاري ك: الشروط، ب: الشروط في الوقف، (٢٧٣٧)، ومسلم ك: الوصية، ب: الوقف، (١٦٣٢).

(٤) قال الشافعي في الأم (١٢٤/٥): "أخبرني غير واحد من آل عمر وآل علي أن عمر ولي مدينته حتى مات وجعلها بعده إلى حفصة". وقال في الأم (١١٠/٥): "وإن أكثر ما عندنا بالمدينة ومكة من الصدقات لكما وصفت، لم يزل يتصدق بها المسلمون من السلف يلوها حتى ماتوا، وإن نقل الحديث فيها كالتكليف".

(٥) في (ز): و.

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٥١٣/٧).

(٧) في (ب): مسجد.

(٨) رتبه يرمه ويرتبه رتبا ومرثته: أصله بعد نفاذه، من شو حبل يلكي فترته، أو دار ترم شأنها. أ. من القاموس مع تاج العروس (٢٨١/٣٢).

(٩) في (أ) و(ز): إن.

(١٠) الرتج: الدار يعبثها حيث كانت. القاموس مع تاج العروس (٢٢/٢١).

(١١) في (أ): ذو بناء، هكذا صورها في (أ): فلبس، في (ز): ذوبنا، في (ب): فابنا، هكذا صورها في (ب): لآبنا.

(١٢) في (ب): فتعدى.

(١٣) في (ب): فأخذوا.

٢٤٧٢- فإن أُخذَ من المشتري.. رجع^(٦) [به] على البائع، وإن أُخذَ من البائع.. 'لم يرجع' به على المشتري، وإن ولي المشتري هدمه وإتلافه.. يخرم قيمته قائماً، ولا يرجع على البائع بشيء^(٧)، لأنه شيء أتلفه، وإن أدركه مقوصاً.. أخذ أهل الحبس القص وما بين قيمته صحيحاً ومقوصاً من المشتري، ولم يرجع به على البائع.

٢٤٧٣- وكذلك من أوجبَ بدنةً لله أو ضحيةً^(٨) بالقول.. لم يكن له الرجوعُ فيها^(٩)، ولم تورثها^(١٠) ورثته مثل الحبس سواء، ولا يُبدلُ شيء^(١١) من^(١٢) الحبس^(١٣).

٢٤٧٤- ومعنى قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- : «لَا تَحُلْ^(١٤) الصَّدَقَةُ لِقُلِّ مُحَمَّدٍ^(١٥)»، [هي] الصدقات المنروصات^(١٦)، ألا ترى أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال في لحم مبررة: «هو عليها

(١) القَرَصَةُ: كلُّ بُعْعةٍ بين الذَّوَرِ واسعةٍ، ليس فيها بناء، سميت بذلك لاعتراض الصبيان فيها، أي لعبهم ومرحهم. تاج العروس (٢٩/١٨).

(٢) نقل هذه الفقرة والتي تليها الإسنوي في المهمات (٤٦٦/٥) وفي نقله تصرف واختلاف يسير، إن صحت قراءة المحقق للمخطوط.

والأظهر: أن الملك في رقة الموقوف ينتقل إلى الله تعالى، أي ينفك عن اختصاص الأدمي، فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه^١. اهـ. من المنهاج (ص ٣٢٢)، وانظر: معني المحتاج (٣٨٩/٢) كناية المحتاج (٣٨٨/٥).
فمثلاً: العبد الموقوف إذا أتلفه الواقف أو أجنبى أو الموقوف عليه بالتعدي.. ضمن قيمته، ويشتري بما عبده ليكون وفقاً مكانه. انظر: المنهاج (ص ٣٢٢) معني المحتاج (٣٩١/٢) كناية المحتاج (٣٩٢/٥).

(٣) في (أ) و(ب): "لم يرجع".

ولعل الصواب ما في (ب)، وهو المَبْتَأ؛ فلا يجتمع على المشتري الثمن وغرم القيمة، ولأنه سيذكر بعد قليل أنه لو كان المشتري هو الذي تَوَكَّلَ هدمه وإتلافه.. فإنه يخرم قيمته ولا يرجع على البائع بشيء، ففرق بين الحالين، والله تعالى أعلم.

(٤) في (أ) و(ب): "رجع".

(٥) كناية (ص ٢٥٨) من (ب).

(٦) في (ب): اضحية.

(٧) في (ب): بها.

(٨) في (ب): بلا نقط لأولها.

(٩) في (ب): بشيء.

(١٠) في (ب): منها.

(١١) الأم (١١٢/٥-١١٣) روضة الطالبين (٢١٠/٣).

صدقة، ولنا هدية»^(١)، وفي حديث حفصة^(٢) حين قالت: «إما هو عظم أنعطيت مولاة لنا من الصدقة» فقال: «وَقَرِيبِهِ^(٣) لَقَدْ^(٧) بَلَغَتْ مَحَلَّهَا»^(٨).

[ما يجوز حبسه]

٢٤٧٥- قال السامعي: أصل ما يجوز أن يجبس: كُلُّ ما كان^(٩) الشَّهْدُ يُسْمَوُ بِهِ مَحْدُودُهُ مِنَ الْأَرْضِينَ^(١٠) والدور -معمورها وغير معمورها- والرفيق وكُلُّ ما عُرف بهيمة وقطع عليه الشَّهْدُ، مثل: الإبل والبقر والغنم^(١١)، وتكون^(١٢) المسفعة فيه والغلة [فيه] والعين قائمة^(١٣).

(١) في (ب): نيل.

(٢) بهذا اللفظ هو من بلاغات مالك في الموطأ (١٠٠/٢: ١٣) ك: الصدقة ب: ما يكره من الصدقة، ورواه عبد الرزاق (٥٠/٤: ٦٩٣٩) بلفظ قريب عن معمر عن الثوري قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تمل الصدقة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا لآل محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

ورواه مسلم ك: الزكاة ب: ترك استعمال آل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الصدقة، (١٠٧٢)، عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَسْعَى لِآلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاحُ النَّاسِ» وفي رواية: «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتُ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاحُ النَّاسِ إِنَّمَا لَا تُحْمَلُ مُحَمَّدٌ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ».

(٣) الأم (١١٨/٥) الحاوي الكبير (٥١٦/٧-٥١٧).

(٤) أخرجه البخاري ك: الزكاة ب: الصدقة على موالٍ أرواح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (١٤٩٣) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا و(١٤٩٥) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومسلم ك: الزكاة ب: إباحة الهدية للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١٠٧٣) و(١٠٧٤) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ و(١٠٧٥) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٥) الصحيح أنها جوبية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما في صحيح مسلم وسائر المصادر التي أخرجت الحديث.

(٦) في (أ) و(ب): قريبه، في (ب): قريبه، بلا نقط، هكذا صورتها في (ب): إِنْجَلْبَاهَا.

(٧) في (أ) و(ب): قد.

(٨) أخرجه مسلم (١٠٧٣) ك: الزكاة ب: إباحة الهدية للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... وإن كان المهدى ملكها بطريق الصدقة، عن جوبية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٩) في (أ) و(ب): زيادة من.

(١٠) في (ب): الأرض.

(١١) الأم (١١٩/٥-١٢٠) مختصر المزني (ص ١٣٣) روضة الطالبين (٣١٤/٤) معني المحتاج (٣٧٧/٢).

(١٢) في (أ) و(ب): ويكون.

(١٣) التبيه (ص ١٣٦) روضة الطالبين (٣١٤/٤) معني المحتاج (٣٧٧/٢).

٢٤٧٦- ولا يجوز أن نخس الدنانير والدراهم، وكل ما لم يكن فيه مفعة بغلة إلا بانقلاب عيه
مثل الدنانير لا يكون لها مفعة إلا بالتحارة، وإذا أحر^(١)ها انقلبت عبتها وبيعت بعرض أو بعيره،
فكما^(٢) لا يجوز أن يباع أصل الحائط ولا يُبدل بغيره.. فكدلك الدنانير؛ فلهذا^(٣) كرهت^(٤).

أصل الحس

٢٤٧٧- [قال الضاعف:] وأصل^(١) الحس: أن يقول [الرجل]: «داري هذه حس صدقة» أو
«صدقة محرمة» أو «صدقة^(٢) موقوفة» أو يقول: «داري هذه حس»^(٣).

٢٤٧٨- ولا يجوز شيء^(١) من هذا حتى يصف على من حسها/ ^(٢)[عليه]، وسواء كان قوماً
بأعيانهم أو بغير أعيانهم^(٣).

٢٤٧٩- فإن حس رجل على من لم يخلق، مثل^(١) أن يقول: «داري حس على من حدث
من ولدي»، وليس له ولد.. لم يجز^(٢).

(١) في (ب): شيء.

(٢) في (ب): وكما.

(٣) في (أ) و(ز): تباع.

(٤) في (أ) و(ز): فلها.

(٥) انظر: التنبيه (ص ١٣٦) الحاوي الكبير (٥١٩/٧) كفاية النبي (٧/١٢) مغني المحتاج (٣٧٧/٢).

وفي العزيز (٢٥٣/٦) وروضة الطالبين (٣١٥/٥) وكفاية النبي (٧/١٢) وجه ضعيف أنه يجوز وقف الأثمان
لتأجيرها بناء على الضعيف من القول يجوز إيجارها. وانظر: روضة الطالبين (١٧٧/٥).

(٦) في (ب): أصل.

(٧) نهاية (١٢٣/أ) من (أ).

(٨) الأم (١٢/٥) مختصر الربيع (ص ١٣٣) الحاوي الكبير (٥١٨/٧) روضة الطالبين (٣٢٢/٥) ولا يصح
الوقوف إلا بلفظ.

(٩) في (أ) و(ز): شيئاً.

(١٠) نهاية [ص ٢٥٩] من (ز).

(١١) الأم (١٢٠/٥) الحاوي الكبير (٥١٩/٧-٥٢٠) روضة الطالبين (٣٣١/٥) التنبيه (ص ١٣٦) كفاية النبي
(٣١/١٢)

(١٢) في (أ) و(ز): من.

٢٤٨٠- وإن كَانَ له وَلَدٌ فَقَالَ: «على ولدي، ومن يَحْدُثُ من ولدي».. جازَ كما يَجُوزُ إذا قال: «ولدي، وولَدُ ولدي»، وكما يَقُولُ: «على مساكين بلد كذا» فيموتُ القرنُ الذين كانوا يومئذٍ^(٦٦)، ويحدثُ بعدهم^(٦٧).. فهو لهم وَلْنٌ بعدهم^(٦٨).

٢٤٨١- والحجة [في ذلك]: قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حَسِبَ الْأَصْلُ وَسَبِيلُ النَّمْرِ»^(٦٩)، فأحار النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا كَانَ أَصْلُ النَحْلِ قَائِمًا أَنْ يُحَسَّ مَا حَدَثَ مِنَ النَّمْرِ^(٧٠)، ولم يُحْلَقْ بعد.

٢٤٨٢- ولو قال رجل: «إن كسبْتُ حائِظًا.. فهو حَسَنٌ».. لم يكنْ حَسِنًا^(٧١)؛ لَأَنَّهُ لَا أَصْلَ ثُمَّ يَوْمئِذٍ^(٧٢).

٢٤٨٣- وكذلك الولدُ؛ إذا كَانَ ثُمَّ يَوْمَ حَسَنَ وَلَدٌ فَقَالَ: «على ولدي ومن يحدث».. فهو حائِظٌ^(٧٣)،^(٧٤).

٢٤٨٤- وإذا قال: «ولدي وولَدُ ولدي» ولم يزد على هذا.. دخلَ فِيهِ وَلَدٌ وَلِيبِ الرجال والنساء وولَدُ الذكور^(٧٥) والإناث، ولا يدخلُ في ذلك إِلَّا وَلَدٌ وَلِيبِ صِلِيهِ فقط، وهم الذين اشترط^(٧٦).

(١) انظر: الأم (١٢٠/٥) مختصر المزني (ص ١٣٣) الحارثي الكبير (٥٢٠/٧) روضة الطالبين (٣١٧/٥) المهاج (ص ٣٢٠).

(٢) نهاية [١/٨٦] من (ب).

(٣) سقطت من (ز).

(٤) الأم (١٢٥/٥).

(٥) في (ب): التمر.

(٦) في (ب): التمر.

(٧) في (أ) و(ز): حبس.

(٨) فيشرط في الموقوف أن يكون مملوكًا. روضة الطالبين (٣١٤-٣١٥).

(٩) في (أ) و(ز): فجائز.

(١٠) انظر: الأم (١٢٥/٥).

(١١) في (ز): الذكر.

٢٤٨٥- وكلما وُلِدَ واحدٌ.. يُقْبَضَ قَسْمُ الحبس، وقُسِمَ له بحقه، وكلما^(٦١) مات واحدٌ.. رُؤيت حِصَّتُهُ على من بقي ثم هكذا.

٢٤٨٦-^(٦٢) [قال] وإذا قال: «ولدي، وولدتُ ولدي، وعقبهم ما تناسلوا».. فهو للأبد^(٦٣).

٢٤٨٧- وإذا قال: «ولدي، ثم ولدتُ ولدي».. لم يُعْطَ وَلَدُ الْوَلَدِ شيئاً^(٦٤) حتى ينقرضَ وَلَدُ الصُّلْبِ^(٦٥).

٢٤٨٨- وإذا قال: «ولدي، ثم ولدتُ ولدي، ثم عَقِبَهُم ما تناسلوا» ولم يَرِدْ على ذلك.. بُدِئَ بالطَّبِ الْأَوَّلِ ثم الثاني، فإذا بلغ الثالث.. دخل معهم كُلُّ من حدث من عقبهم^(٦٦) ما تناسلوا؛ لأنَّه لم يُفْضَلْ أَحَدًا مِنْهُمْ على أَحَدٍ^(٦٧).

٢٤٨٩- وإن^(٦٨) اشترطَ في نيابة^(٦٩)^(٧٠) متى ما ردَّها رادة أو رجعت أو كيف ما شرط.. فله شرطه^(٧١)، ويجوز^(٧٢) ذلك؛ لأنَّه ليس بنسبٍ أُحْذَرُ (١٢٣/ب) عليه عوضاً فلا^(٧٣) يجوز إلا معلوماً^(٧٤)،

(١) الحاروي الكبير (٥٢٨/٧) روضة الطالبين (٣٣٦/٥) المنهاج (ص ٣٢١) مغني المحتاج (٣٨٨/٢) وقال في كفاية النيه (٧١/١٢): «إذا وقف على أولاده لا يدخل فيه أولاد الأولاد على الأصح، وعليه نص في البوطي» ولم أجد موضعاً في البوطي يطابق ذلك، ولكن هذا يقاربه ويشير إليه.

(٢) في (أ) و(م): كلما.

(٣) هذه الفقرة سقطت من (م).

(٤) في (أ): لا بد.

(٥) في (أ) و(م): شيء.

(٦) يشبهها ما في الأم (١٢٦/٥) وانظر: روضة الطالبين (٣٣٤/٥).

(٧) في (أ) و(م): عقبه.

(٨) خلاف المصنف. فقد قال الإمام البوي في ريدانه في روضة الطالبين (٣٣٥/٥): «مراماً الترتيب لا تشبه عند البطن الثالث والرابع، بل يعتبر الترتيب في جميع البطون، فلا يصرف إلى بطنٍ وهالك أحدٌ من بطنٍ أقرب، صرح به البغوي وغيره».

قلت: هو خلاف نصِّه في البوطي هنا، وفات الإسنوي فلم يتفق في المهمات. والله تعالى أعلم.

(٩) في (ب): فإن.

(١٠) هكنا صورها في (أ): مثله، هكنا صورها في (ب): البائنة، في (م): «بنائه» بلا نقط لما قبل الماء.

(١١) بابه أمر بيوته نوبة: أمساء ورسول به، والنائبة: الدالة. المصباح المير (نوب)، تاج العروس (٣١٢/٤ و ٣١٥) (نوب).

وإنما هو عطيةٌ بَصْنَعُ ما شاء، ألا ترى إلى حسي عمر أنه قد اشترط شروطاً لو كانت في البيع لم يجر^(٥).

٢٤٩٠- قال أبو يعقوب [الربيع]: وإذا قال: «على أقربائي».. فأقرباؤه^(٦) من قبل الرجال والنساء؛ لأن كلاً يلزمه اسم القرابة على الجماع^(٧).

٢٤٩١- [قال الصافعي]: وإن حس على أقاربه فولد لأقاربه بعد ولد.. فالحسن للأقارب الذين كانوا يوم حس، إلا أن يستثني أولادهم^(٨).

٢٤٩٢- قال أبو يعقوب [الربيع]: وإن حس على أهل بيته ولم يُسمَ أحداً.. فأهل بيته أقاربه من قبل الرجال والنساء^(٩).

٢٤٩٣- وكذلك إن قال: «إلى أقرب الناس إلي».. فأقاربه من قبل الرجال^(١٠).

(١) في (أ) و(ز): شرطته.

(٢) نهاية (ص ٢٦٠) من (ز).

(٣) في (ب): ولا.

(٤) في (أ) و(ز): معلوم.

(٥) قال في مختصر المزني (ص ١٣٣-١٣٤): "وهي على ما شرط من الأثرة والتقدم والتسوية بين أهل الفين والحاجة، ومن إخراج من أخرج منها بصفة ورده إليها بصفة" وانظر: التبيه (١٣٧) كفاية التبيه (١٢/٦٦).

(٦) في (ب): وأقاربه.

(٧) المذهب (٥١/١) المفردة روضة الطالبين (٣٣٨/٥ و ١٧٢/٦).

وقوله: على الجماع: أي على الرؤوس بالتساوي.

(٨) مخالف المصنف، والمعتمد: أن من حدث بعد الوقف يشارك الموجود عند الوقف.

وحكى المنع عن البويطي صاحب المذهب (٥١/١) المفردة وقال: "وهذا غلط من البويطي" وحكاه عنه أيضاً النووي في روضة الطالبين (٣٣٨/٥) وابن الرفعة في كفاية التبيه (١٢/٦٧-٦٨) وفيه: "لكن الأصحاب غلطوه فيه" ولم يتبين لي لهذا من كلام ابن الرفعة أم هو تابع لنقله عن القاضي حسين في تعليقه -رحم الله الجميع-.

(٩) لفظ: "أهل بيت الرجل" يشمل على ما يشمل عليه الآل، وتدخل الزوجة فيه أيضاً. روضة الطالبين (١٧٨/٦) وفي كفاية التبيه (١٢/٨١) حكايته ذلك عن البويطي نقلاً عن الشامل.

٢٤٩٤- وكذلك إن قال: إلى أقاربه من قبل الرجال والنساء.

٢٤٩٥- وإن ولد لأهل بيته بعد ذلك^(١) أولاد.. لم يكن لهم شيء إلا أن يستثنى أولادهم.

٢٤٩٦- قال الشافعي: وإن حبس على عشرته وهم لا يُعْرِقُونَ ولا يُحْصُونَ بعده، إلا أن عشرته معروفة، مثل أن يقول: «بني حميم» فلا يحصون بعده.. فقد^(٢) قيل: إن أُعْطِيَ منهم^(٣) ثلاثة^(٤) فصاعداً.. أجزأ، كوصيته للفقراء^(٥).

٢٤٩٧- وقيل: لا شيء لهم؛ لأنهم قوم بأعيانهم لا يدرى كم يصير لكل واحد منهم^(٦).

٢٤٩٨- وإن حبس فقال: «للمساكين وابن السبيل».. فذلك جائز، ومن أُعْطِيَ^(٧) منهم^(٨) ثلاثة فصاعداً.. أجزأ؛ [لأن هؤلاء قوم بصمة لبسوا بأعيانهم، كما قال الله جل وعز: ﴿إِنَّمَا أَصْدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾^(٩) فمن أُعْطِيَ منهم ثلاثة فصاعداً.. حاز، وكما قال الله في الوصية، فإذا أوصى رجل للفقراء بثلاثة، فمن أُعْطِيَ منهم.. حاز، وأقل ما يُعْطَى من هؤلاء ثلاثة فصاعداً؛ لأنه جماع فقراء، وجماع مساكين^(١٠).

(١) في الحاوي الكبير (٥٢٩/٧) والمهذب (٤٥١/١) المفردة أنه يستوي فيه الذكور والإناث، ولعله سقط من نص البويطي "والنساء" أو أنه حدث تكرار، فلعل أصل هذه الفقرة والتي تليها هو هكذا: "وكذلك إن قال: إلى أقرب الناس إلي.. فأقاربه من قبل الرجال والنساء".

(٢) في (ب): ولد، هكذا صورتها: **وَلَدَ**.

(٣) في (أ) و(ب): وقد.

(٤) في (أ) و(ب): مثل..

(٥) في (ب): ثلاثاً.

(٦) التنبيه (ص ١٣٨) البيان (٢٣٣/٨) كفاية النبيه (٧٧/١٢) وفي الحاوي الكبير (٥٢١/٧) أنه يدمع إلى من أمكن منهم كالفقراء والمساكين.

(٧) الحاوي الكبير (٥٢٠/٧) التنبيه (١٣٧-١٣٨) البيان (٢٣٣/٨) كفاية النبيه (٧٧/١٢).

(٨) في (أ): أُعْطِيَ، والتقط فوق الباء.

(٩) في (أ) و(ب): منه.

(١٠) التوبة: ٦٠.

(١١) البيان (٢٣١/٨) روضة الطالبين (٣٢٠/٥ و ١٧٠/٦) كفاية النبيه (٧٧/١٢).

٢٤٩٩- وإن^(١) قال: «حَسُّ عَلَى وَلَدِي»، أَوْ «عَلَى أُجْبِي^(٢)» وَلَمْ يُسَلِّ أَحْرَاهَا^(٣)، فَاغْرَضَ الَّذِينَ^(٤) حَسَّ عَلَيْهِمْ.. وَرَجَعَتْ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ بِالْحَسِّ حَسًّا^(٥) عَلَيْهِمْ^(٦).

٢٥٠٠- ثَمَّ هَكَذَا يَرْجِعُ إِلَى الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ بِالْحَسِّ^(٧) حَسًّا^(٨) عَلَيْهِمْ، لَا يَبِيعُونَ وَلَا يَهْنُونَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا^(٩) انْقَرَصُوا.. جَعَلَهَا الْإِمَامُ حَسًّا عَلَى الْمُسَاكِينِ^(١٠) يَضَعُ عَلَيْهَا فِي مُصَلَّحَتِهِمْ^(١١).

٢٥٠١- قَالَ أَبُو يَعْقُوبَ [وَأَبُو مُحَمَّدٍ]: عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

٢٥٠٢- وَقَالَ مَالِكٌ: يَرْجِعُ عَلَى أَقْرَبِ النَّاسِ بِالْحَسِّ/ مِنْ عَصَبَتِهِ، وَلَا يَرْجِعُ عَلَى النِّسَاءِ مِنْهُمْ^(١٢) شَيْءٌ^(١٣).

٢٥٠٣- وَالْحَدِيثُ [لِلنَّسَائِيِّ] فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ شَيْءٌ أَخْرَجَهُ اللَّهُ^(١٤) وَحَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَجَارَتْ ذَلِكَ السُّنَّةُ عَلَيْهِ^(١٥)، فَلَمَّا^(١٦) رَجَعَتْ. 'لَمْ يَمُرْ' لَهُ مِثْلُ شَيْءٍ [قَدْ] حَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ

(١) فِي (ب): فَإِنْ.

(٢) فِي (ب): أَجْنِيَيْنَ.

(٣) فِي (أ) وَ(و): أَحْرَاهَا، فِي (ب): أَحْرَاهَا، وَأَثَبْتُ مَا يَقْتَضِيهِ الْمِيقَاتُ.

(٤) فِي (أ) وَ(و): الَّذِينَ.

(٥) فِي (أ) وَ(و): حَسِّ.

(٦) وَيُسَمَّى هَذَا: وَقَفًا مَقْطَعُ الْآخِرِ، وَالْأَمْرُ: أَنَّ الْعَمْرَةَ بِقَرَبِ الرَّحِمِ لَا بِاسْتِحْقَاقِ الْإِثْرِ. مَخْتَصَرُ الْمُزَنِّ (ص ١٣٣) الْحَاوِي الْكَبِيرَ (٥٢٢/٧) رَوَاهُ الطَّالِبِينَ (٣٢٦/٥) الْمُنْهَاجُ (ص) مَعْنَى الْمُنْتَاجِ (٣٨٤/٢).

(٧) خَاتَمَةُ [ص ٢٦١] مِنْ (ز).

(٨) فِي (أ) وَ(ب) وَ(ز): حَسِّ.

(٩) فِي (ب): وَإِذَا.

(١٠) فِي (ب): الْمُسْلِمِينَ.

(١١) خَاتَمَةُ [ب/٨٦] مِنْ (ب).

(١٢) فِي (ب): مِنْهُ.

(١٣) لَكِنْ جَاءَ فِي الْمُدُونَةِ (٤١٩/٤): "هَذَا الْحَسُّ مَوْقُوفٌ لَا يَبَاعُ وَلَا يُوْهَبُ وَيَرْجِعُ إِلَى أَوَّلَى النَّاسِ بِالْحَسِّ يَكُونُ حَسًّا عَلَيْهِ" وَقَالَ: "أَرَى أَنَّ تَرْجِعَ حَسًّا عَلَى أَقَارِبِهِ فِي الْمُسَاكِينِ وَلَا تَوْرَثُ". وَلَمْ يَشْتَرَطْ كَوْنَهُمْ ذَكَوْرًا، وَفِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ (٨٥/٤) أَنَّ الرَّجُوعَ يَكُونُ عَلَى الذَّكَوْرِ وَالْإِنَاثِ.

(١٤) فِي (ب): اللَّهُ.

أولى به -إد^(١) كان سبه^(٢) مه- مبس^(٣) نقل الله عز وجل ميراثه إليهم إذا زال^(٤) ملكة بالوث، فلما زال ملكة في الحياة.. ضميرنا ذلك على مثل ما أخرج الله عز وجل من الوجوه التي لو امتدأ فعلها جار، كما حوّلنا ملك للميراث إليهم، يملكون منه ما [كان] يملك، وقد احتج فيه قومٌ بالولاء.

٢٥٠٤- قال أبو يعقوب: وإذا قال: «داري حبس على موالِي» وله موال^(٥) من فوق ومن أسفل ولم يبين.. فقد قيل: هو بينهما، وقيل: يوقف^(٦) حتى يصطلحوا عليه^(٧).

٢٥٠٥- [قال أبو يعقوب] وإذا^(٨) قال: «موالِي من أسفل» ولولده موال^(٩) من أسفل.. لم يدخل في ذلك إلا مواليه [خاصة]، وولد مواليه^(١٠)، ولم يدخل [في ذلك] موال^(١١) مواليه؛ لأن الولاء لم قبله، ينسبون إليهم، وأولادهم بمزلة آبائهم؛ لأنهم مواليه.

(١) في (أ) و(م): عليها.

(٢) في (ب): فيما.

(٣) في (ب): لم يكن.

(٤) في (ب): إذا.

(٥) في (ب): لسبب، هكذا صورتها في (ب): بَسَبَسْ.

(٦) في (ب): ومن.

(٧) في (أ) و(م): نال.

(٨) في النسخ: موال.

(٩) في (أ) و(م): يوقفه.

(١٠) المنعقد: أنه بينهما. المحاج (ص ٣٢١) روضة الطالبين (٣٣٨/٥) وحكاة في كناية السبه (١٥١/١٢) عن نص البويطي، وفي زيادات الروضة أن الدارمي حكى وجهًا خاصًا أنه: يكون موقوفًا حتى يصطلحوا، وعقب عليه النووي بقوله: "وليس بشيء" وتعقبه الإسنوي في المهمات فقال (٢٤٣/٦) "وهو غريب فقد حكاة هو في كتاب الوصية في الكلام على الوصية للموالي قولاً، فقال: وفي قول عن رواية البويطي يوقف إلى الاصطلاح". ونص النووي في كتاب الوصية من الروضة في (١٨٠/٦)، وهذه الفقرة والتي تليها قد نقلها ابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (١٦٩/٢).

(١١) في (ب): وإن.

(١٢) في النسخ: موال.

(١٣) حكاة عنه في المهمات (٢٤٢/٦).

(١٤) في (أ) و(م): موال.

٢٥٠٦- [قال أبو يعقوب] وإذا قال: «داري حبس على ولدي، ثم مرجعها إلي إذا انقرضوا».. فالحبس باطل^(١).

٢٥٠٧- وقد قيل: الحبس جائز ويرجع إلى أقرب الناس بالحبس^(٢).

٢٥٠٨- والحنة^(٣) في ذلك^(٤): حديث العُمري^(٥) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَهَا لِمَنْ أَعْمَرَهَا^(٦) فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَهُ^(٧) مَوْتِهِ^(٨)، وَأَرَادَ^(٩) مَلَكَ الْعُمَرِ، وَأَبْطَلَ شَرْطَهُ^(١٠)، وَكَذَلِكَ^(١١) يَبْطُلُ شَرْطُهُ فِي

(١) لأنه يشترط في الوقف التأييد. الخلاصة (ص ٣٧١) روضة الطالبين (٣٢٥/٥) كفاية النبيه (٤١/١٢) وعزاه للبوطي.

(٢) قال ابن الرقعة في كفاية النبيه (٤١/١٢): "ولو شرط أن يعود الوقف إليه بعد السنة ملكاً فص البوطي: أنه على قولين؛ أحدهما من مسألة العُمري، والمذهب: البطلان، وعلى قول الصحة.. يتأبد حكمه كحكم الوقف المنقطع الانتهاء، وقيل: يعود إليه ملكاً بعد السنة، صرح به في الإبانة وغيرها".

(٣) في (أ) و(ب): فيه.

(٤) العُمري من العُمَر، وهي أن يقول: أَعْمَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ - مثلاً -، أو جعلتها لك عمرتك، أو حياتك، أو ما عشت، أو حييت، أو بقيت، وما يعيد هذا المعنى.

ولها أحوال:

أ- أن يقتصر على هذا.. فأظهر القولين وهو الجديد: أن لها حكم الهبة، فيملكها المعمر.

ب- أن يقول مع ذلك: «فإذا ميت.. فهي لورثتك أو لعقبك».. وهذه هي الهبة بعينها، لكنه طَوَّلَ العبارة.

ج- أن يقول: «جعلتها لك عمرتك فإذا ميت.. عادت إلي أو إلى ورثتي إن كنت ميتاً».. فلها حكم الهبة على الصحيح ولا عمة بشرطه هذا. انظر: روضة الطالبين (٣٧٠/٥) أسنى المطالب (٤٨٠/٢) كفاية المحتاج (٤٠٩/٥ - ٤١٠/٥) شفة المحتاج (٣٠١/٦).

(٥) كفاية (ص ٢٦٢) من (ب).

(٦) في (ب): بعد.

(٧) متفق عليه من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه البخاري، ك: الهبة ب: ما قيل في العمري والرقبي؛ (٢٦٢٥) عنه قال: قضى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعُمَرِيِّ أَمَّا لِمَنْ وَجِبَتْ لَهُ. ومسلم، ك: الهبات ب: العمري، (٢٥٠/١٦٢٥) عنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْعُمَرِيُّ لِمَنْ وَجِبَتْ لَهُ».

ومسلم (٢٦/١٦٢٥) عنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تَنْفَسُوهَا فَإِنَّهُ مِنْ أَعْمَرٍ عُمَرَى.. فَبِهِ لِذِي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلَعَلَّيْهِ».

(٨) في (ب): وأبطل.

(٩) أي: يبطل شرطه أن تعود له أو لورثته بعد موت المعمر له. الأم (٥٩١/٨ - ٥٩٢).

الحبس ويجعلها لأقرب الناس به حبساً^(١) كما جعل أصلها، كما كانت العُمري [على] ما جعل عليه أصلها.

٢٥٠٩- فإن قيل: فقد جعل^(٢) التي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العُمري لِمَنْ جَعَلَتْ لَهُ، فلمْ لم يُجْعَلِ الحَبْسُ^(٣) لَوَرَثَةِ مَنْ حَبَسَ عَلَيْهِ؟

٢٥١٠- قيل: لأنَّ العُمري ملك أصلها.. فورثها ورثته، وهذا إنما ملك سكنها، ولم يملك أصلها

٢٥١١- قال أبو يعقوب: وإذا قال في وصيته^(٤): «داري/ (١٢٤/ب) حبس على ولدي وولدي ولدي» وله ورثة غير ولده؛ فإن حملها الثلث.. أخرجت فُقسِّمَتْ على جماعة^(٥) الولد وولد الولد، فما صار للولد^(٦).. دخل فيه جميع ورثة الميت^(٧).

٢٥١٢- فإن مات رجلٌ من ولدي الصلب.. قُسمَ الحبس على عددٍ من بقي من ولدي الصلب وولدي الولد، فما صار لولد^(٨) الصلب.. قُسم على الأحياء منهم والأموات^(٩)، ودخل معهم كلُّ وارث للميت، وصار^(١٠) نصيب الميت لورثته.

(١) في (ب): فذلك.

(٢) في (أ) و(م): حبس.

(٣) في (ب): قال.

(٤) في (أ) و(م): الحبس.

(٥) في (ب): وصيه.

(٦) في (أ) و(م): جام.

(٧) هكذا صورناها في (أ): فمأخذاً للولد دخل، في (م): الولد.

(٨) لأن ابن الابن ليس بوارث.. فتصح له الوصية، وأما الابن فإنه وارث.

ولم أجد هذه الصورة فيما راجعت من كتب.

(٩) في (أ) و(م): الولد.

(١٠) في (أ) و(م): والميت.

(١١) في (ب): فصار.

٢٥١٣-^(١) وإن مات أحدٌ من ولدِ الولد.. قُسمَ الحسبُ على عددٍ من بقي من ولدِ الولد وولدِ الصلب، مما صار لولدِ الصلب.. قُسمَ على الأحياء منهم والأموات، ودخل معهم كلُّ وارثٍ للميت، وصار نصيبُ الميتِ لورثته.

٢٥١٤- وإن ولدَ الولدُ ولداً^(٢).. قُسمَ له شَقُّه على حماهم وحامهم عددٌ ولدِ الصلب الأحياء والأموات، ثم عمل في نصيب ولدِ الصلب كما وصفت، ثم هكذا أبداً ما بقي أحدٌ من ولدِ الصلب، فإذا انقرض ولدُ الصلب كُلُّهم.. انقطع حقُّ جميع [ورثة] الميت وورثة^(٣) ورثتهم، وصار ذلك لولدِ الولد^(٤).

(١) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٢) في (ب): لولد الولد.

(٣) في (أ): وورثته، في (ب): وورثته، في (ج): ورثته.

(٤) نهاية [٢٦٣ ص] من (ج).

بعد هذا في (ب): الحجر.

بَابُ الْإِجَارَاتِ^(١)

٢٥١٥- موسى عن الربيع قال السَّافِعِيُّ: لا تُحَوِّرُ^(٢) إِبْرَارَةَ الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ^(٣) إِلَّا بِذَهَبٍ أَوْ فِصَّةٍ أَوْ عَرْضٍ مِنَ الْعُرُوصِ عَمَّا^(٤) تَبَتِ الْأَرْضُ أَوْ مَا لَا تَبْتُهُ، حَائِلًا أَوْ إِلَى^(٥) أَجَلٍ مَعْلُومٍ بِصِمَةٍ مَعْلُومَةٍ، وَلَا يَحَوِّرُ الثَّلْثُ وَالرَّبْعُ وَالصَّفْ^(٦) لَأَمَّا^(٧) فَخَعْبَرَةٌ لَبَّيْهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٨).

٢٥١٦- وَيَحَوِّرُ الثَّلْثُ وَالرَّبْعُ فِي مَسَاقَا^(٩) النَّخْلِ وَالْعَبِ عَلَى الثَّلْثِ وَالرَّبْعِ^(١٠).

(١) هذا الباب في (ب) في [١٧/ب].

(٢) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (م): بالياء.

(٣) في (أ) و(م): البت.

(٤) في (أ) و(م): ما.

(٥) تكررت في (أ).

(٦) الأم ٢١/٥ و ٢٣-٢٤ اختلاف العراقيين من الأم (٢٥٤/٨) عن عمر المزني (ص ١٢٣ و ١٢٨) روضة الطالبين (١٦٨/٥ و ٢٥٦) المهاج (ص ٣٠٤ و ٣٠٨) مغني المحتاج (٢/٣٢٣-٣٢٤ و ٣٣٦).

فإجارة الأرض للزراعة جائزة، وأما المخابرة والمزارعة فباطلتان.

والمخابرة هي: المعاملة على الأرض ببعض ما ينتج منها، والبذر من العامل.

والمزارعة هي: المعاملة على الأرض ببعض ما ينتج منها، والبذر من المالك.

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ -بعد أن ذكر تبويز المزارعة عن ابن سريج-: "قد قال يحوّر المزارعة والمخابرة من كبار أصحابنا أيضاً ابن خزيمة، وابن المنذر، والخطابي، وصنف فيها ابن خزيمة جزءاً وبين فيه علل الأحاديث الواردة بالنهاي عنها، وجمع بين أحاديث الباب، ثم تابعه الخطابي، وقال: ضَعَفَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حديثَ النهي وقال: هو مضطرب كثير الألوان، قال الخطابي: وأبطلها مالك وأبو حنيفة و الشافعي رَحِمَهُمُ اللَّهُ، لأنهم لم يقفوا على علته، قال: فالمزارعة جائزة، وهي عمل المسلمين في جميع الأمصار، لا يُبطلُ العملُ بها أخذٌ، هذا كلام الخطابي. والمختار جواز المزارعة والمخابرة، وتأويل الأحاديث على ما إذا شرط أحدهما زرع قطعة معينة والآخر أخرى، والمعروف في المذهب إبطالهما".

١- من روضة الطالبين (١٦٨/٥).

(٧) في (أ) و(م): لأنه.

(٨) حديث جابر بن عبد الله رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ مِنَ الْمَخَابِرَةِ. متفق عليه؛ أخرجه البخاري لك: المساقاة، ب: الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل، (٢٣٨١)، ومسلم لك: البوع، ب: النهي عن المخاطلة والمزابنة وعن المخابرة، (١٥٣٦).

٢٥١٧- وعلى الزرع الذي يُسقى بماء^(٦٦) النخل والعنب^(٦٧)، واحتج بمساقاة^(٦٨) النبي صلى الله عليه وسلم^(٦٩).

٢٥١٨- وإذا تكاثرا من الرجل الأرض [مُدَّة]^(٧٠) على أن يزرعها [ما شاء، فزرعها] ورعا يُستحصد قبل انقضاء مدّة كراثيه.. فالكراء جائز^(٧١)، وله أن يزرعها تلك المدّة ما شاء^(٧٢).

٢٥١٩- وإن كان ورعا بعينه شاة^(٧٣).. فليس له أن يزرع في أرضه غير الررع الذي سقى له، ويجعل لكل ذلك مدّة^(٧٤).

(١) "وحقيقتها أن يعامل غيره على نخل أو شجر عنب ليتعهده بالسقي والتربة على أن الثمرة لهما". هـ. من مقني المحتاج (٣٢٢/٢)، وانظر: شفة المحتاج (١٠٦/٦) روضة الطالبين (١٥٠/٥).
(٢) انظر: الأم (١٣/٥) واختلاف العرائس من الأم (٢٥٤/٨) مختصر المزي (ص١٢٣) الوسيط (١٣٥/٤) روضة الطالبين (١٥٠/٥).

(٣) في (أ) و(ب): ما.

(٤) الأم (١٣/٥) ١٤-١٥ مختصر المزي (ص١٢٤) الوسيط (١٣٧/٤) روضة الطالبين (١٧٠/٥) وفيه: "إذا كان بين النخل بياض فتجوز المزارعة عليه مع المساقاة على النخل، ويشترط فيه اتساع العامل... ويشترط أيضاً تعدد أفراد النخل بالسقي، والأرض بالعامة لانفتاح النخل بسقي الأرض وتقليها، فإن أمكن الأفراد.. لم تجز المزارعة" وانظر: أصن المطالب (٤٠٢/٢).

(٥) في (أ): بمساقاة، في (ب): بما ساقاه.

(٦) أي: بمعاملته صلى الله عليه وسلم لأهل خبره بخطر ما يشرح منها من ثمر أو زرع، وهو حديث متفق عليه عن ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه البخاري ك: الحرث والمزارعة، ب: المزارعة بالشرط وشوه، (٢٣٢٨)، ومسلم ك: المساقاة، ب: المساقاة والمعاملة يجرى من الثمر والزرع، (١٥٥١).

(٧) انظر: مختصر المزي (ص١٢٨-١٢٩).

(٨) في (ب): يشاء.

(٩) انظر: الأم (٢٩/٥) مختصر المزي (ص١٢٩) العزیز (١١٥/٦) روضة الطالبين (٢٠٠/٥).

(١٠) نهاية (١٢٥/٦) من (أ).

(١١) غير معتمد. والمعتمد ما سيذكره في الفقرة التالية، وهو أيضاً ما جزم به بعد سطور.

قال الرازي رحمه الله في العزیز (١٣٤/٦): "إذا استأجر أرضاً لزراعة جنس معين.. جاز له أن يزرعها، وما ضرره مثل ضرره، أو دون ذلك، ولا يزرع ما ضرره فوقه... وعن البويطي أنه لا يجوز العدول إلى غير الزرع المعين؛ فمن الأصحاب من قال إنه قول الشافعي رحمه الله عنه رواية، ومنهم من قال: رأي رآه".

٢٥٢٠- وقد قيل: [له]^(١١) [أن] يزرعها عبر ما^(١٢) سعى له إذا كان أنفع للأرض^(١٣) مما سعى^(١٤).

٢٥٢١- فَإِنْ زَرَعَهَا زَرْعًا ثَابِتًا فِي الْمَدَةِ فَاَنْقَضَى^(١٥) الْمَدَةُ وَلَمْ يَسْتَحْصِدْ... فَلَرَبِّ الْأَرْضِ أَنْ يَقُولَ^(١٦) لَهُ: خُذْ زَرْعَكَ مِنْ أَرْضِي^{(١٧)(١٨)}.

٢٥٢٢- وإذا اكترى الرجلُ الأرضَ فقصضها ثم حاء سبيلَ فعرق نصفها.. لزمه نصفُها الباقي بقيمتها من قبضة الصعف الذي غرقه السيلُ من أصل الكراء^(١٩)، وسقط عنه ما غرق السيلُ^(٢٠).

ولخصه النووي في روضة الطالبين (٢١٦/٥) فقال: "وعن البويطي: أنه لا يجوز غير زرع المعين، فقتل: هو قولُ الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقيل: هو مذهبُ لبويطي، وكيف كان.. فالذهب جوازه".

وتعقب ذلك الإسني في المهمات (١٥٣/٦)، فأنقذ صيغة التمريض في النقل عنه إذ هو ثابت فيه، وحكى هذه الفقرة عنه، وجزم بكونه قولاً مروياً عن الشافعي، تعقباً للتوقف فيه، وللتردد في نسبتِه لـ الشافعي أو لبويطي، واستدرك فذكر أن البويطي روى القول الآخر عن الشافعي وهو القول بالجواز.

وفي كفاية النبه (٢٥٣/١١) مثل ما في العزيز والروضة، وفات الإسني فلم يتعقبه في «الهداية إلى أوهام الكفاية».

كتب في حاشية (أ) و(م): «حاشية: قوله: (فليس له أن يزرع غير الذي سماه) إلى آخره، هذا النص حكاية الشيخ جمال الدين هكلًا في «المهمات»، ومن الغريب أن الراعي حكاية بصيغة التمريض فقال وعن البويطي ثم قال الشيخ جمال الدين وروى البويطي قولاً آخر عن الشافعي أنه يجوز فقال وإن كاري أرضاً على أن يزرعها حطة فزرعها شعيراً وهو أنفع للأرض لم يكن له أن يمنعه وهذا النص الثاني أيضاً مسطور هنا كما ترى وبين النصين نحو عشرة أسطر».

(١) زيادة مما نقله الإسني عن نص البويطي في «المهمات»، وبها يستقيم الكلام.

(٢) في (ب): الذي.

(٣) في (ب): الأرض.

(٤) وهو المختص. انظر: الآج: (٢٨/٥) مختصر المري (ص ١٢٩) المهذب (٤٠٩/١) المرددة) ونقل هذه الفقرة والتي نقلها الإسني في المهمات (١٥٣/٦).

(٥) هكذا في النسخ الثلاث.

(٦) في (ب): يقل.

(٧) في (ب): الأرض.

(٨) العزيز (١٣٠/٦) روضة الطالبين (٢١٣/٥).

(٩) في (أ): الكري، النقط فوق الياء، في (ب): الكري، في (م): الكرى.

(١٠) مقصود الفقرة غير واضح لي.

٢٥٢٣- ولو^(١) كان ررعها غرق بعد شهر أو شهرين.. كان عليه من الكراء^(٢) بقدر [حصنة] ما أقام زرعُه إلى أيام الغرق^(٣).

٢٥٢٤- وإذا اكترها فلم يقبضها حتى جاء السيل فغرق نصفها^(٤).. كان^(١) غيراً بين أخذ ما بقي بحصته أو فسخ الكراء^(٢)/^(٣)، وهكذا كل شيء من الإجازات^(٤).

وفي الأم (٢٦/٥) (١٦/٤ النجار): "إن كان بعض الأرض تلف وبعض لم يتلف ولم يزرع.. قرب الزرع بالخيار؛ إن شاء أخذ ما بقي بحصته من الكراء، وإن شاء ردها؛ لأن الأرض لم تسلم له كلها، وإن كان زرع.. أبطل عنه ما تلف ولزمته حصّة ما زرع من الكراء" وينحوه في مختصر المزني (ص ١٢٩).
والمعتمد: أنه إن غرق بعضها.. انفسخت الإجارة فيه، وله الخيار في الباقي. انظر: الحاروي الكبير (٤٦٢/٧) العزير (١٩٣/٦) روضة الطالبين (٢٦٣/٥) روض الطالب (٤٤٣/١) المردة (٤٣٧/٢) أسنى المطالب (٤٣٧/٢) معني المحتاج (٣٦١/٢).

(١) في (ب): ولم.

(٢) في (أ): الكري، النقط فوق الباء، في (ب): الكري، في (م): الكرى.

(٣) ظاهر عبارته أن الأرض قد غرقت بكاملها، ويحتمل كلامه أن الغرق للنصف بعد الزرع.

فإن كان يقصد أن الأرض قد غرقت بكاملها.. فقولُه معتمدٌ وهو ما نص عليه في الأم والمزني، لأن المعتمد: أن الإجارة تنفسخ في الباقي فقط، وله من المسمى قسط الماضي مؤزناً على قيمة المنفعة لا الزمان.

قال في الأم (٢٦/٥) (١٦/٤ النجار): "وإن تكأرى الرّجس الأرض للزرع فررعها أو لم يررعها حتى جاء عليها النيل أو زاد أو أصابها شيء يذهب الأرض.. انتقض الكراء بين المستاجر ورب الأرض من يوم تلفت الأرض"، وينحوه في مختصر المزني (ص ١٢٩).

وانظر: الحاروي الكبير (٤٦٢/٧) العزير (١٦٤/٦-١٦٥ و ١٩٣) روضة الطالبين (٢٤٠/٥-٢٤١ و ٢٦٣) روض الطالب (٤٤٠/١ و ٤٤٣) المردة (٤٣٧/٢) معني المحتاج (٣٦١/٢).

وإن كان يقصد أن النصف قد غرق بعد الزرع وقد مضى شهر أو شهرين.. فيكون في عبارته اختصار.

والمعتمد في هذه المسألة: أنه إن غرق بعضها.. انفسخت الإجارة فيه، وعليه أجرته لما مضى، وأما النصف الذي سَلِمَ.. فله الخيار فيه في بقية المدة؛ فإن اختار أن لا يفسخ.. فعليه أجرته لما قبل الغرق، ولا بقي من المدة أيضاً، وإن اختار الفسخ.. فعليه أجرته لما مضى فحسب.

قال في الأم (٢٦/٥): "وإن كان بعض الأرض تلف وبعض لم يتلف... كان زرع.. أبطل عنه ما تلف، ولزمته حصّة ما زرع من الكراء" وينحوه في مختصر المزني (ص ١٢٩).

وانظر: الحاروي الكبير (٤٦٢/٧) العزير (١٩٣/٦) روضة الطالبين (٢٦٣/٥) روض الطالب (٤٤٣/١) المردة (٤٣٧/٢) معني المحتاج (٣٦١/٢).

(٤) في (أ) و(م): بعضها.

- ٢٥٢٥- وإن اكترها فزرعها ثم أصابته جائحة.. فالكراء^(٥) لازم له^(٦).
- ٢٥٢٦- وإن تكارى أرضاً على أن يزرعها حنطة فزرعها شعيراً^(٧) وهو أنفع للأرض.. لم يكن له أن يعمه بشرطه^(٨) عليه، لأنه^(٩) ينفعه^(١٠) (١١).
- ٢٥٢٧- فإن أراد أن يزرعها زرعاً يضرب به^(١٢).. لم يكن ذلك له، ويعنه^(١٣).
- ٢٥٢٨- واحتج بأن الرجل لو تكارى دابة لتركها.. فله أن يتركها من^(١٤) هو مثله في الحسم والخفة^(١٥).
- ٢٥٢٩- ولو تكارى داراً فأراد أن يسكنها من هو مثله أو دونه.. فله ذلك، وإن أراد أن يسكنها من هو أضرب بسكنائه^(١٦) منه.. فليس له ذلك^(١٧).

(١) هكذا صورتها في (أ): كـمـنـبـل.

(٢) في (أ): الكري، النقط فوق الباء، في (ب): الكري، في (ج): الكرى.

(٣) نهاية [ص ٢٦٤] من (ج).

(٤) قال في الأم (٢٦/٥) (١٦/٤) (النجار): "وإن تكارى الرجل الأرض للزوع فزرعها أو لم يزرعها حتى جاء عليها التل أو زاد أو أصابها شيء يذهب الأرض انتقض الكراء بين المستأجر ورب الأرض من يوم تلفت الأرض" وينجوه في مختصر المزني (ص ١٢٩).

وانظر: العزيز (١٦٤/٦) روضة الطالبين (٢٤٠/٥).

(٥) في (أ): فالكري، النقط فوق الباء، في (ب): فالكري، في (ج): فالكري.

(٦) الأم (٢٧/٥) مختصر المزني (ص ١٢٩) الوجيز (١٦٢/٦) العزيز (١٦٣/٦) روضة الطالبين (٢٤٠/٥).

(٧) في (ب): وإذا.

(٨) في (أ) و(ج): شعير.

(٩) في (أ) و(ج): لشروطه.

(١٠) هكذا صورتها في (ب): لا يسكنها.

(١١) في (ب): منفعة.

(١٢) انظر: الأم (٢٨/٥) مختصر المزني (ص ١٢٩) ونقل هذه الفقرة في المهمات (١٥٣/٦-١٥٤).

(١٣) في (ب): يضربه.

(١٤) الأم (٢٨/٥) مختصر المزني (ص ١٢٩) المهذب (٤٠٩/١) المفردة روضة الطالبين (٢١٦/٥).

(١٥) نهاية [ب/١٧] من (ب).

(١٦) المهذب (٤٠٩/١) المفردة روضة الطالبين (٢٢٤/٥).

٢٥٣٠- وإن تعدى على الأرض فزرعها خلاف ما أمره^(٦٦) به مما قد أضمر^(٦٧) ما.. فعليه كراء^(٦٨) مثيلها في مثل ذلك الزرع^(٦٩)، وما نقص منها^(٧٠).

٢٥٣١- وإن شاء.. قلّعه^(٧١).

٢٥٣٢- وإن^(٧٢) تكارى الرجل الأرض عشر^(٧٣) سنين على أن يزرعها [ما شاء].. فذلك حائز^(٧٤).

٢٥٣٣- وليس له أن يغرس؛ لأن الغراس غير الزرع^(٧٥).

(١) في (ب): بالسكن.

(٢) الأم (٢٨/٥) المذهب (٤٠٩/١) المردة روضة الطالبين (٢٢٤/٥).

(٣) في (أ) و(ز): أمر.

(٤) في (ب): يضر.

(٥) في (أ): كرى، النقط فوق الباء، في (ب): كرى، في (ز): كرى.

(٦) أي: ذلك الزرع الذي اتفق عليه في العقد، والله تعالى أعلم.

(٧) المعتمد: أن المؤجر بالخيار بين أن يأخذ المسمى وبدل القصاص الرائد براءة الأمر على ممر ما أئق عليه، وبين أن يأخذ أجرة الثلث لزرع الأضر، وهو نصه في الأم والمزني، قال في الأم (٢٨/٥) (١٧/٤) النجار: "وب الأرض بالخيار بين أن يأخذ منه الكراء الذي سمي له وما نقص زرعه الأرض عما ينقصها الزرع الذي شرط له، أو يأخذ منه كراء مثلها في مثل ذلك الزرع". وينحوه في مختصر المزني (ص ١٢٩) واختار المزني: أنه يرجع بالمسمى وما نقصت الأرض.

تعبه: في ط بولاق والنجار: (عما ينقصها) وهو كذلك في مختصر المزني، وفي ط رفعت فوزي: (كما ينقصها)، وأشار في الحاشية إلى ما في بولاق، وحققها أن ثبتت في المتن؛ لأن النص لا يستقيم إلا بها، بل إن المعنى قد اختلف في ط رفعت فوزي.

وانظر: الحاروي الكبير (٤٦٥/٧) روضة الطالبين (٢١٧/٥).

(٨) الأم (٢٨/٥) وفيه. "وإن كان قاتلاً في وقت يمكثه -أي المكثري- فيه الزرع.. كان لرب الأرض قطع زرعه إن شاء". وانظر: الحاروي الكبير (٤٦٤/٧) روضة الطالبين (٢١٨/٥).

(٩) في (ب): وإذا.

(١٠) في (أ) و(ز): عشرة.

(١١) الأم (٢٩/٥) روضة الطالبين (١٩٦/٥) مغني المحتاج (٣٤٩/٢) نهاية المحتاج (٣٠٥/٥).

(١٢) الأم (٢٩/٥) مختصر المزني (ص ١٢٩) الحاروي الكبير (٤٦٦/٧).

٢٥٣٤- وإن تكارها^(١) مطلقه عشر سنين/ (ب) ولم يُسمَّ زرعا ولا عرسا.. فالكرء^(٢) ما طُلَّ إذا احتلما في ذلك، ولا يشبه^(٣) هذا الدار يكرهها الرجلُ عشر سنين ولا يُسمَّى من يسكنها؛ لأنَّ السكْنَى على وجه الأرض، وهذا على وجه الأرض وبطنها^(٤).

٢٥٣٥- وإذا تكارها على أن يغرَّسها سنين ثم جاء الوقت.. فليس له أن يقلعه^(٥)، وعليه أن يعطيه قيمته قائما^(٦).

٢٥٣٦- والحجة في ذلك: أنه إنما عمل في ملكه بأمره كما بأمره أن يبني.. فله قيمة البناء [قائما] يوم يخرج^(٧).

٢٥٣٧- وقد قيل: يقلع بناءه وغرسه؛ لأنه إنما فعله^(٨) لشفعة نفسه^(٩).

(١) في (أ) و(م): تكارها.

(٢) في (ب): يسمي.

(٣) في (أ): فالكرء، القط فوق الباء، في (ب): فالكرء، في (م): فالكرء.

(٤) في (أ) و(م): بلا نقط.

(٥) عبارة الأُم (٢٩/٥) (١٨/٤) النجار: "إن تكارها مطلقه عشر سنين، ثم احتلما فيما يزرع فيها أو يغرَّس.. كرهت الكراء وقسمته، ولا يشبه هذا السكن، السكن شيء على وجه الأرض وهذا شيء على وجهها وبطنها".

(٦) في (ب): يقلعها.

(٧) خلاصة المسألة على المعتمد: أنهما إن شرطا القلع.... لزم المستأجر القلع بعد المدة.

وإن شرطا الإبقاء أو أطلاقا.. فإن أمكن القلع والرفع بلا نقص.. فعل، وإلا؛ فإن احتار المستأجر القلع.. فله ذلك؛ وعليه تسوية الحفر وأرض نقص الأرض، وإن لم ينتز القلع.. فليس للمؤجر أن يقلعه بجائا، وهو كمعبر رجع في عاربه؛ فيحبر بين أن يقلع ويغرس أرض النقص أو يتملكه عليه بالنقمة. رومية الطالبين (٢١٥-٢١٤/٥) روض الطالب (١/٣٤٤) المرددة أسن الطالب (٢/٤٢٠-٤٢١) وفي حكم المَعْمَرِ إن رجع في عاربه وقد غرس المستعمر.. ينظر: روضة الطالبين (٤/٤٣٨).

وفي الأُم (٢٩/٥) (١٨/٤) النجار: "وإذا انقضت سنوه.. لم يكن لرب الأرض قلع إغراسه حتى يعطيه قيمته في اليوم الذي يخرجه منها قائما على أصوله وبشره إن كان فيه ثمر، ولرب الفراس إن شاء أن يقلعه على أن عليه إذا قلما نه نقص الأرض، والفراس كالبناء إذا كان بإذن مالك الأرض مطلقا لم يكن لرب الأرض أن يقلع البناء حتى يعطيه قيمته قائما في اليوم الذي يخرجه". ونحوه في مختصر المزني (ص ١٣٠).

(٨) في (ب): قلعه.

٢٥٣٨- ولو نكأ رجل أرضاً فيها غنًى وعس أو شيء من الثمار [واغترب أن الثمرة له]^(١) فإن كان بدا صلاحه أو لم يبد^(٢).. فالكراء^(٣) باطل؛ من قبل أنه^(٤) لو كان بدا صلاحه.. كان شراء^(٥) وكراء^(٦)، ولا يجوز [أنه ذلك]؛ لأنه لا يعرف غنًى كُلِّ واحدٍ منهما من ثمن صاحبه؛ لأنه غرر^(٧).

٢٥٣٩- فإن^(٨) كان لم يبد^(٩) صلاحه.. فذلك أضر^{(١٠)(١١)}.

٢٥٤٠- قال، وقال مالك [س أسر]: إن كان غرُّ الحل أقل من ثلث الكراء^(١٢) في السبب الشاضية.. جاز الكراء^(١٣) وإن^(١٤) لم يكن في النخل ثمر، وإن^(١٥) كان أكثر من الثلث أو الثلث.. فالكراء^(١٦) باطل^(١٧).

(١) وَعَدَّه في الروضة على إحدى الطريقتين وجهًا، واعتاره المزني كما في مختصر المزني (ص ١٣٠) وهو مذهب الحنفية المالكية. انظر: الفتاوى الهندية (٤/٤٣٠)، الشرح الكبير للدردير، وحاشية الدسوقي (٤٦/٤-٤٧).

(٢) في (ب): يبدوا.

(٣) في (أ): فالكري، النقطة فوق الياء، في (ب): فالكري، في (م): فالكري.

(٤) نهاية [ص ٢٦٥] من (م).

(٥) في (أ): شري، النقطة فوق الياء، في (م): شري.

(٦) في (أ): وكري، النقطة فوق الياء، في (م): وكري.

(٧) غير معتمد، وهذا مبني على خلاف الأظهر وهو القول بعدم صحة الصفقة إن جمعت عقدان مختلفي الحكم، وما في الأم موافق للمعتمد، حيث قال: (٣٠/٥) (١٨/٤ النجار): "ولو استأجرها منه بألف دينار على أن له غرَّ نخلة -يسوى درهما أو أقل أو أكثر-.. كانت الإجارة فاسدة من قبلي أنها انعقدت عقدة واحدة على حلال ومحرَّم؛ فالحلّال الكراء، والحرام غرُّ النخلة إذا كان هذا قبل أن يبدَّ صلاحه، وإن كان بعد ما يبدو صلاحه.. فلا بأس به إذا كانت النخلة بعينها".

وفي المساج (ص ٢١٨): "ولو جمع في صفقة غنًى الحكم كإجارة وبيع أو ومنم.. مسحًا في الأظهر، ويورع المسمى على قيمتهما" وانظر: روضة الطالبين (٤٣١/٣) أسنى المطالب (٤٥/٢).

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في (ب): يبدوا.

(١٠) في (ب): أسر.

(١١) معتمد، وهو موافق لما في الأم (٣٠/٥) (١٨/٤ النجار).

(١٢) في (أ): الكري، النقطة فوق الياء، في (ب): الكري، في (م): الكري.

(١٣) في (أ): الكري، النقطة فوق الياء، في (ب): الكري، في (م): الكري.

٢٥٤١- قال الشافعي: ولو تكاثر داراً أو أرضاً سنة كراء^(٥) فاعداً فقصها تلك السنة ولم^(٦) يسكن ولم يبرع وقبضه.. لزمه كراء^(٧) منلها، كالباع الفاسد يشتريه الرجل فيتلف الشيء فيكون عليه قيمته، وسكن السنة قد ذهب^(٨)، فهو^(٩) مثله سواء^(١٠).

٢٥٤٢- ولو اكترها ولم يقبضها حتى مضت السنة.. لم يلزمه شيء.

٢٥٤٣- وإذا عامل الرجل الرجل الحبل مساقاة على النصف أو الثلث على أن يعطيه ديناراً أو بريده وثبته^(١١) سوى الثلث والنصف.. لم يجر، وكانت المعاملة باطله؛ فإن أدركت.. فسخت، وإن عمل.. كان له أجر مثله، ولا يجوز أن يكون شركة^(١٢) وإجارة^(١٣).

(١) في (ب): فإن.

(٢) في (ب): فإن.

(٣) في (أ): فالكري، النقط فوق الياء، في (ب): فالكري، في (م): فالكري.

(٤) انظر: المدونة (٣/٥١١-٥١٢)، مختصر خليل وجواهر الإكليل (٢/١٨٩).

وضعت الإمام الشافعي هذا القول في الأم (٣/٥) (١٨/٤) النجار بقوله: "لأن الذي يجر كثيراً يجر كثيراً قليلاً".

(٥) في (أ): كري، النقط فوق الياء، في (م): كرى.

(٦) في (ب): نلم.

(٧) في (أ): كري، النقط فوق الياء، في (ب): كرى، في (م): كرى.

(٨) في (ب): زيادة: السنة.

(٩) في (ب): فيكون.

(١٠) الأم (٣/٥) (١٨/٤) النجار مختصر المزني (ص ١٣٠) الحاوي الكبير (٤٦٩/٧) روضة الطالبين (٢٤٧/٥).

(١١) كتب في حاشية (أ) و(م): وقال أبو عمران: "الوية: مكوك، والأردب حريب" ش.

والوئية: على وزن شية، مكبال معروف، وهو انسان أو أرعة وعشرون مثلاً، والصحيح أنها مؤنثة، استعملها أقل الناس ومصر وإفريقية. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٥٧٠/١٠)، تاج العروس (٣٧١/٤).

والمكوك: صاع ونصف. انظر: الزاهر (ص ٢١٠)، تاج العروس (٣٤٤/٢٧).

(١٢) في (أ) و(م): شركه.

(١٣) أي لا يجوز أن توجد شركة وإجارة في نفس العقد، لأن الشريك له نسبة، والأجير له شيء معين كالوية وشوها، فلا يتيحان لشخص واحد. انظر: مختصر المزني (١٢٤ ص) الحاوي الكبير (٣٦٩/٧).

(١٤) بعد هذا في (ب): المساقاة.

باب آخر في الإجازات^(١)

٢٥٤٤- موسى عن الربيع قال الشافعي: من أكرى^(٢) بعيراً أو داراً^(٣) أو عبر ذلك كراءً^(٤) حائراً. فالكراء^(٥) لازم للمكثري، ولا يقصه موت أحدهما ولا غيبته ولا إفلاسه، ولا يقصه إلا هدم الدار أو موت الدابة إن كانت قائمة بعينها^(٦).

٢٥٤٥- فأما إذا كان كراءً^(٧) مضموناً إلى بلد.. فعلى المكثري^(٨) الحموله يأتي بها من حيث شاء، سلمت الطهر أو نفقت^(٩).

٢٥٤٦- والحجة في ذلك: أن الله تبارك وتعالى^(١٠) أحار الإجارة على الرصاع^(١١)، وأجارها^(١٢) على الكاح في قصة موسى وشعيب عليهما السلام: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ

(١) هو في [ب/١٨] من (ب).

(٢) في (ب): أكرى.

(٣) في (ب): داراً أو بعيراً.

(٤) في (أ): كرى، النقط فوق الباء، في (ب): كراء، في (م): كرى.

(٥) في (أ): فالكري، النقط فوق الباء، في (ب): فالكري، في (م): فالكري.

(٦) الأم (٥٦/٥) و (٦٩) و (٣٠/٤) و (٣٦-٣٥) النجار مختصر المزني (ص١٢٦) البان (٣٣٨/٧) روضة الطالبين

(٥٠/٥) و (٢٤٥) المنهاج (ص٣١٣) معنى المحتاج (٣٥٥/٢).

(٧) في (أ): كرى، النقط فوق الباء، في (ب): كراء، في (م): كرى.

(٨) في (أ) و (م): المكثري، وهكذا صورتها في (ب): المكثري.

(٩) الأم (٦٩/٥) و (٣٠/٤) و (٣٦-٣٥) النجار مختصر المزني (ص١٢٧) معنى المحتاج (٣٥٦/٢).

(١٠) في (ب): عز وجل.

(١١) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَرْضَكُمْ كَرْتًا ثَوْرًا بِجُورِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦].

(١٢) في (أ) و (م): واجارة.

هَتَيْنِ عَلَاجَ أَنْ تَأْجُرَنِي تَمَنِّيَ جَمِيعَ ﴿ [المص: ٢٧] ^(١)، وَأَنْ/ ^(٢) الْمُسْلِمِينَ لَا يَجْتَلَمُونَ فِي تَعْوِيرِ
الإحارات ^(٣).

٢٥٤٧- وإذا ماتَ المُكْرِي وقد اِكْتَرَى دارًا لِيَسْكُهَا ^(٤).. فَالْكِرَاءُ ^(٥) دَيْنٌ عَلَيْهِ يُؤَخَذُ مِنْ
مَالِهِ ^(٦).

٢٥٤٨- فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ.. خَبِرَ صَاحِبُ الدَّارِ ^(٧) بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ مَا بَقِيَ مِنَ الشُّهُورِ بِجِصَّتِهِ ^(٨)
وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَسْوَأَ الْغُرَمَاءِ، وَكَذَلِكَ الظَّهْرُ ^(٩) ^(١٠).

٢٥٤٩- فَإِنْ ^(١١) قِيلَ: وَمَا ^(١٢) الْحِجَةُ فِي ذَلِكَ؟

٢٥٥٠- قِيلَ: السُّئَةُ فِي الْبَيْعِ أَنَّ الرَّحْلَ ^(١٣) إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَلَمْ يَقْبِضْهُ حَتَّى مَاتَ.. أَنَّ الْوَرْتَةَ
يَقُومُونَ مُقَامَهُ، فَإِنْ ^(١٤) قَالَ قَاتِلٌ: الشُّرَاءُ ^(١٥) مَلِكٌ لِلشَّيْءِ ^(١٦) وَالْكِرَاءُ ^(١٧) لَيْسَ مَلِكٌ ^(١٨).. قِيلَ: [هِيَ]
مَلِكٌ لِلْمُفْعَعِ إِلَى مَدَّةِ الْكِرَاءِ ^(١٩).

(١) وفي النسخ ابتدأ الآية من قوله ﴿ أَنْكَحْتُك... ﴾.

(٢) نهاية [ص ٢٦٦] من (٢).

(٣) انظر: الأم (٤٤/٥-٤٤) مختصر المزني (ص ١٢٦) معني المحتاج (٣٣٢/٢) الإجماع لاس المنذر (ص ١٤٤).

(٤) في (ب): يسكنها.

(٥) في (أ): فالكري، النقطة فوق الياء، في (ب): فالكري، في (م): فالكري.

(٦) الأم (٦٩/٥) الأم (٣٦/٤) النجار روضة الطالبين (٢٤٥/٥).

(٧) في (ب): الدين.

(٨) في (ب): لحصته.

(٩) في (ب): الطير.

(١٠) للتَّوَجُّعِ فسُخِّ الإجارة في المدة الناقية، والمضاربة مع الغرماء بقسط الماضية من الأجرة المسماة، وله أن لا
يفسدها ويكون أسوأ الغرماء بجميع الأجرة. روضة الطالبين (١٥٢/٤).

(١١) في (أ) و(ب): وإن.

(١٢) في (أ) و(ب): ما.

(١٣) في (ب): المشتري.

(١٤) في (ب): وإن.

(١٥) في (أ): الشري، النقطة فوق الياء، في (ب): الشري، في (م): الشري.

٢٥٥١- ومن ماتَ منهما -المكري أو المكثري-.. فالكراء^(٥) ثابتٌ والورثة^(٦) يقومونَ مقامَهُ، وإن^(٧) لم يكن له ورثة.. فالسلطان^(٨) يقومُ مقامَهُ^(٩).

٢٥٥٢- ومن أكثرى كراء^(١٠) مضمونًا فغلبَ الجَمَالُ في بعضِ الطريقِ، فقالَ المكثري للسلطان: «أنا^(١١) أكثرى^(١٢) بقيةِ حولي وأرجع^(١٣) عليه».. لم يكن ذلكَ لَهُ وإنْ أمرَهُ السُّلْطَانُ^(١٤)، كما لو كان عليه حطةٌ مصمومةٌ فقال: «أشتري لِمَسي مثلَ حطَني وأرجعُ^(١٥) عليه به^(١٦)».. لم يكن ذلكَ لَهُ.

٢٥٥٣- والفرقُ بينَ هذا وبينَ المضاربِ والنساقِي: أنَّهُما شريكانِ، وهذا ليسَ بشريك^(١٧).

(١) في (ب): الشيء.

(٢) في (أ): والكري، النقط فوق الياء، في (ب): والكري، في (م): والكري.

(٣) في (أ) و(م): ملك.

(٤) في (أ): الكري، النقط فوق الياء، في (ب): الكري، في (م): الكري.

(٥) في (أ): فالكري، النقط فوق الياء، في (ب): فالكري، في (م): فالكري.

(٦) نهاية [ب/١٨] من (ب).

(٧) في (ب): فإن.

(٨) في (ب): والسلطان.

(٩) الأم (٦٩/٥) الأم (٣٦/٤) النجار مختصر المزين (ص١٢٦) روضة الطالبين (٢٤٥/٥) ولم يذكر المزين والنووي ما لو لم يكن له ورثة.

(١٠) في (أ): كرى، النقط فوق الياء، في (ب): كراء، في (م): كرى.

(١١) في (ب): إذا.

(١٢) في (ب): أكثرى.

(١٣) في (ب): وأرجع.

(١٤) قال في مختصر المزين (ص١٢٧): "فإن هرب الجمال.. فعلى الإمام أن يكتري عليه في ماله" وانظر: الحاوي الكبير (٤٢٢/٧) روضة الطالبين (٢٤٦/٥) وقال في كفاية النبي (٣٠٧/١١): "ولا يجوز في هذه الصورة أن يفوض القاضي الأمر في الإكراء إلى المكثري كما نص عليه في البوهطي، لأن حرصه على استيفاء حقه يمنعه من النظر للغائب".

(١٥) في (ب): به عليه.

(١٦) في (أ) و(م): شريك.

٢٥٥٤- ومن تَكَارَى (ب) دَائِبَةً أَوْ دَارًا.. فَالْكَرَاءُ^(٢) كُتْلُهُ مُعْجَلٌ^(٣).

٢٥٥٥- فَإِنْ قِيلَ: مَا الْحِجَةُ فِي ذَلِكَ؟

٢٥٥٦- قِيلَ: إِنَّ الرَّجُلَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ فَيَلْمُزُهُ النَّمَنُ كُتْلُهُ؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ قَبْضُهُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، مِثْلَ السَّكَنِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ.

٢٥٥٧- وَإِنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا.. فَهُوَ عَلَى مَا شَرْطُهُ^(٤).

٢٥٥٨- وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا تَرَوَّحَ امْرَأَةً.. أُجْبِرَ^(٥) عَلَى دَفْعِ الصَّدَاقِ قَبْلَ الدَّخُولِ، وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَطْلُقَ قَبْلَ الدَّخُولِ، فَإِنْ آبَى.. وَضَعَ عَلَى يَدَيْ عَدْلٍ.

٢٥٥٩- وَلَا يَتَكَارَى عِمْرًا بَعِيْبَةً عَلَى أَنْ يَرْكَبَهُ غَدًا، أَوْ أُجْبِرَ عَلَى أَنْ يَعْمَلَ لَهُ عَدْلًا^(٦) مِنْ قَبْلِ أَنْ الْكَرَاءُ^(٧) وَقَعَ وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْ قَبْضِ الشَّيْءِ عِنْدَمَا وَقَعَ الْكَرَاءُ^(٨) ^(٩).

٢٥٦٠- وَكُلُّ شَرْطٍ فِي بَيْعٍ عَلَى أَلَّا يَقْبُضَ^(١٠) الْيَوْمَ.. فَلَا يُجُوزُ، إِلَّا أَنْ يَصْحَحَ حَدِيثُ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الشَّرْطِ فِي الْبَيْعِ^(١١)

(١) فَإِنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَسَاقَاةِ لَوْ هَرَبَ أَوْ مَرَضَ أَوْ عَجَزَ بَغَيْرِ ذَلِكَ قَبْلَ الْفِرَاقِ مِنْ عَمَلِهِ، فَإِنْ لَرِبَ الْأَرْضَ أَنْ يَرْفَعِ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ لِيَسْتَأْجِرَ لَهُ مَنْ يَكْمِلُ الْعَمَلَ مِنْ مَالِ الْعَامِلِ، وَيُجُوزُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ الْحَاكِمُ الْمَالِكَ نَفْسَهُ أَوْ بِأَذْنٍ لَهُ بِالْإِتِّفَاقِ. مَعْنَى الْخِتَاجِ (٣٣٠/٢).

(٢) فِي (أ): فَالْكَرَى، النِّقْطُ فَوْقَ الْيَاءِ، فِي (ب): وَالْكَرَى، فِي (ج): فَالْكَرَى.

(٣) وَهَذَا فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ. رَوَضَةُ الطَّالِبِينَ (١٨٢/٥).

(٤) الْأُمُّ (٧٠/٥) الْأُمُّ (٣٦/٤) النَّجَارُ (إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا شَرْطٌ غَيْرُهُ أَوَّلَى).

(٥) فِي (أ) وَ(ج): جَمْرٌ.

(٦) نَهَايَةُ [٢٦٧] مِنْ (ج).

(٧) فِي (أ): الْكَرَى، النِّقْطُ فَوْقَ الْيَاءِ، فِي (ب): الْكَرَى، فِي (ج): الْكَرَى.

(٨) فِي (أ): الْكَرَى، النِّقْطُ فَوْقَ الْيَاءِ، فِي (ب): الْكَرَى، فِي (ج): الْكَرَى.

(٩) الْأُمُّ: (٦٩/٥) (٣٥/٤) النَّجَارُ مَخْتَصِرُ الْمَرْمِيِّ (١٢٧) الْحَاوِي الْكَرَى (٤١٨/٧) رَوَضَةُ الطَّالِبِينَ (١٨٢/٥).

(١٠) فِي (ب): يَقْبُضُهُ.

(١١) نَقَلَ هَذِهِ الْفَقْرَةَ بِمَرُوفِهَا الْبَيْهَقِيُّ فِي مَعْرِفَةِ السِّنَنِ وَالْآثَارِ (١٤٣/٨).

وَحَدِيثُ جَابِرٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ لَكِ: الشَّرْطُ، ب: إِذَا اشْتَرَطَ الْبَائِعُ ظَهَرَ الدَّائِبَةُ إِلَى مَكَانٍ مَسْمُومٍ

جَازٍ، (٢٧١٨)، وَمُسْلِمٌ لَكِ: الْمَسَاقَاةَ، ب: يَبِيعُ الْبَعِيرَ وَاسْتِثْنَاءَ وَكُوبِهِ، (٧١٥).

- ٢٥٦١- وإن تكارى منه^(٦) كراء^(٧) مضمونا إلى أجل.. فهو جائز^(٨)،
- ٢٥٦٢- وإن اختلفا في الكراء^(٩) فقال أحدهما: «أكرتُ إلى مكةَ بدينار» وقال الآخر: «أكرتُك إلى المدينة بعشرة» فإن لم يركب.. تحالفا وتفاصحا^(١٠) (٧).
- ٢٥٦٣- وَإِنْ [كَانَ] رَكِبَ بَعْضًا.. فَكَذَلِكَ، وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ مَا رَكِبَ^(١١).
- ٢٥٦٤- والحدثة في ذلك^(١٢): حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا اختلف المتبايعان [تخالفا]^(١٣)، فما كان قائما.. رُدَّ، وما فات.. فعليه قيمته، وكذلك^(١٤) جميع الكراء^(١٥) إذا اختلفا^(١٦) فيه.

-
- (١) في (ب): فإن.
- (٢) تكررت في (أ).
- (٣) في (أ): كرى، النقط فوق الياء، في (ب): كراء، في (ز): كرى.
- (٤) الأم (٦٩/٥) الأم (٣٥/٤) التجار الحواوي الكبير (٤١٨/٧) روضة الطالبين (١٨٢/٥).
- (٥) في (أ): الكرى، النقط فوق الياء، في (ب): الكرى، في (ز): الكرى.
- (٦) في (أ) و(ز): وفاسحا.
- (٧) الأم (٣٥/٥) (٢١/٤) التجار (٥٩/٥) (٣٢/٤) مختصر المزني (ص ١٣٠) الحواوي الكبير (٤٧١/٧-٤٧٢).
- (٨) الأم (٣٥/٥) (٢١/٤) التجار لكن في مسأله اتفاقهما على الأجرة واختلافهما في الموضع المراد. مختصر المزني (ص ١٣٠) وفيه: «وإن كان بعد ذلك -أي الركوب والزرع-.. كان عليه كراء المثل»، وانظر: الحواوي الكبير (٤٧٢/٧).
- (٩) في (ب): فيه.
- (١٠) قال ابن الملقن في البدر المنير (٥٩٧/٦): «هذه رواية غريبة على هذا النمط، لم أرها كذلك في شيء من كتب الحديث». وكذا في التلخيص الخبير (٨٤/٣).
- وقال الرافعي في التذنيب (ص ٥٦١) عن رواية: «إذا اختلف المتبايعان تحالفا وتراداه: "لا ذكر لهذا في كتب الحديث، وإنما في كتب الفقه».
- والمذكور في كتب الحديث غير هذا، فقد روى ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «إِذَا اختلفَ الْبَايعَانِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ.. فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ صَاحِبُ السِّلْعَةِ أَوْ يَمْرَأَتَانِ».
- رواه أحمد (٤٤٥: ٤٤٥/٧) وأبو داود (٣٥١١) والترمذي (١٢٧٠) وفيه: «فالقول قول البائع والمتاع بالخيار» والنسائي (٤٦٤٨)، وابن ماجه (٢١٨٦) والحاكم (٤٥/٢) وصححه، وللحديث ألفاظ أخرى، وطرق كثيرة عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبعضها قد ضعف، وقال البيهقي (٣٣٢/٥): «إذا سُمعَ بها..»

٢٥٦٥- [من هنا قول البويطي].

٢٥٦٦- قال أبو يعقوب: فإذا^(١) تكاثر الرجل من الرجل داراً عشر سنين بمائة دينار.. لم يجز حتى يُسَمَّى لكلِّ سنة شيئاً معلوماً^(٢).

٢٥٦٧- وإن أكثرى بناءً أو حثاراً أو حياطاً [أو شيئاً] يعملُ بيديه^(٣) فوقع الكراء^(٤) على عمل يديه بعينه في مال صاحب المال.. فلا يجوز^(٥) الإجارة على أن يعمل له بعد الإجارة يوم، ولا يجوز له إلا أن يشترط عليه أن يعمل له ساعة استأجره، أو تكون^(٦) الإجارة على حياطة هذا النوب أو بناء هذه الدار ولا يُسَمَّى من يعمل.. فنحو^(٧) الإجارة، وعليه أن يبدأ في عمله ساعة قب^(٨) الإجارة^(٩).

٢٥٦٨- وإن شرط^(١٠) عليه أن يأخذ في عمله وسَمَّى المراع إلى أجل يمكن أن يعمل له [في مثله].. فذلك أفضل^(١١).

صار الحديث بذلك قوياً". وصححه الألباني في إرواء الغليل (١٧١/٥) وقال: "وجملة القول أن الحديث صحيح قطعاً فإن بعض طرقه صحيحة وبعضها حسن والأخرى مما يعتضد به".

(١) في (ب): ولذلك.

(٢) في (أ): الكري، النقط فوق اليا، في (ب): الكري، في (ز): الكرى.

(٣) في (أ) و(ز): اختلف.

(٤) في (ب): إذا.

(٥) خلاف المعتمد، وأظهر القولين أنه: لا يجب تقدير حصة كل سنة، وتوزع الأجرة على قيمة منافع السنين.

انظر: الحارثي الكبير (٤٠٧/٧) وروضة الطالبين (١٩٦/٥) كفاية النبيه (٢٢٤/١١) ولما حكى مثل القول الذي هنا في البويطي قال: "نص عليه في كتاب المزاورة كما حكاه الخاملي واختاره تبعاً للشيخ أبي حامد".

(٦) في (ب): يده.

(٧) في (أ): الكري، النقط فوق اليا، في (ب): الكري، في (ز): الكرى.

(٨) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): يجوز.

(٩) في (أ) و(ز): يكون.

(١٠) في (أ) و(ز): فيجوز.

(١١) في (ب): تحت.

(١٢) أي: يشترط الشروع، أو يُطلق، على أن يشرع في ذلك، ولا يجوز أن يشترط التأخير وعدم الشروع.

(١٣) في (ب): اشترط.

- ٢٥٦٩- وإن لم يُسمَّ^(٢٦) الأجل.. فهو جائز، ويعمل له طائفة حتى يفرغ منه^(٢٧).
- ٢٥٧٠- ولا بأس أن يتأخر^(٢٨) النقد في الكراء^(٢٩) في هذا؛ لأنه أكثرى رجلاً يعمل له بعينه^(٣٠).
- ٢٥٧١- وإذا استأجر الرجل الرجل على أن يبني له بيتاً^(٣١) إجارة مضمونة ولم يشترط^(٣٢) عليه عمل يديه ولا عمل رجلٍ بعينه.. فذلك جائز إلى أجل؛ لأنه سلف.
- ٢٥٧٢- ولا يجوز [له] أن ينقذه بعض الكراء^(٣٣) حتى ينقذه كله، مثل السلف^(٣٤).
- ٢٥٧٣- وكذلك الخياط [والخياط] والخفاف^(٣٥) وما أشبهه^(٣٦)؛ إن كان مضموناً.. فهو [مجري]^(٣٧) على ذلك، وإن كان بعينه.. فهو مثله.

(١) خلاف المعتمد، والمعتمد عدم الصَّحَّة كما في روضة الطالبين (١٨٩/٥)، قال في المنهاج (ص ٣٠٨) "بشترط كون المنفعة معلومة، ثم تارة تُقدَّر بزمانٍ كدار سنة، وتارة بعمل كدابة إلى مكة، وكدباطة ذا الثوب، فلو جمعهما فاستأجره لخبطة بياض النهار.. لم يصح في الأصح". وعلل ذلك في معنى المحتاج (٣٤٠/٢) فقال: "لغيره فقد يتقدم العمل أو يتأخر... والثاني: يصح؛ إذ المدة مذكورة للتعجيل، فلا تورث الفساد، وهذا بحث السبكي" قلت: بل هو نص البويطي هنا. والله تعالى أعلم.

وانظر: نهاية المحتاج (٢٨١/٥) كدابة النبه (٢٢١/١) و (٢٢٢) وحكاية عن البويطي.

(٢) في (ب): يسمى.

(٣) هو جائز على القولين، وعلى المعتمد فإنه لا يصح إلا منفرداً، فإما أن يذكر الأجل أو يذكر العمل. انظر:

المنهاج (ص ٣٠٨) معنى المحتاج (٣٤٠/٢) روضة الطالبين (١٨٩/٥).

(٤) في (أ): تأخر، في (ب): يتأخر، هكذا صورتها في (ب): **أَبَاؤُكَ يَنْتَظِرُ**، في (ج): تأخر.

(٥) في (أ): الكري، النقط فوق الياء، في (ب): الكري، في (ج): الكرى.

(٦) الأم (٣٩/٥) (٢٣/٤) النجار روضة الطالبين (١٧٤/٥).

(٧) في (أ) و (ج): بنا.

(٨) نهاية [ص ٢٦٨] من (ج).

(٩) في (أ): الكري، النقط فوق الياء، في (ب): الكري، في (ج): الكرى.

(١٠) فلا يجوز تأجيل دفع الأجرة في الإجارة الواردة على الذمة. روضة الطالبين (١٧٦/٥).

(١١) في (أ): محتملة لـ (الخفاف) و (الخفاف)، هكذا صورتها في (ب): **الْخَفَافُ**، في (ج): والخفاف.

(١٢) في (أ) و (ج): أشبههما.

(١٣) زيادة من (ب) وهكذا صورتها: **يَجْرِي**.

٢٥٧٤- ومن أكثرى حياطاً أو نخاراً أو حقاراً فدعاه إلى منزله أو أرضه يعمل^(١) له عملاً لم يكن رآه. فلا شيء له في الذهاب؛ لأنه متطوع^(٢)، ولم^(٣) تعتقد^(٤) بينهما إجارة^(٥).

٢٥٧٥- ومن أكثرى ظهرًا إلى بلدٍ يعمل له طعامًا.. فهو خلافٌ هذا؛ لأنَّ الإجارة قد اعتقدت^(٦) ولزمته.

٢٥٧٦- فإن ذهب ووجد الطعام قد صاع فالكرء^(٧) لآرم له، ويكرهها من شاء^(٨) على مثل حمولته، فإن لم يعمل حتى ذهب الوقت الذي لو حلَّه فيه رجع إلى بلاده. لزمه الكراء^(٩) كُلُّه؛ لأنه قابضٌ لها^(١٠).

٢٥٧٧- وإن تكارى ظهرًا فوجهها إلى بلدٍ يعمل له طعامًا وليس معها وكيلٌ فلم يجد الطعام.. فعلى صاحب الطهر أن يأتي الوالي فيحضره حتى يطلب له الكراء^(١١)، فإن لم يُصِيب.. قصي له بالكراء^(١٢) على أكثرى بكرائها، فإن لم يكن هناك سلطانٌ [يقضي له].. طلب صاحب^(١٣) الطهر

(١) في (ب): يعمل.

(٢) في (أ) و(م): مقطوع.

(٣) في (ب): ولا.

(٤) في (أ): بلا نقط أولها، في (ب): يعتقد، في (م): ينعقد.

(٥) قال في روضة الطالبين (٢٦٠/٥): "... استأجره لقطع أشجار بقرية.. لم تبع عليه أجرة الذهاب والجمي؛ لأنها ليسا من العمل، ذكر هذه المسائل الأربع أبو عاصم العبادي".

(٦) في (ب): عقدت.

(٧) في (أ): فالكرى، النقط فوق الباء، في (ب): فالكرى، في (م): فالكرى.

(٨) نهاية [١٩/أ] من (ب).

(٩) في (أ): الكر، النقط فوق الباء، في (ب): الكر، في (م): الكر.

(١٠) لم أجد من ذكر هذه الصورة، لكنها متمشية مع القواعد، قال في المنهاج (ص٣١٤): "ومن قبض المكنزي الدابة أو الدار وأمسكها حتى مضت مدة الإجارة استقرت الأجرة وإن لم ينتفع، وكلما لو أكثرى دابة لركوب إلى موضع وقبضها ومضت مدة إمكان السير إليه، وسواء فيه إجارة العين والذمة إذا سلم الدابة الموصوفة". وانظر روضة الطالبين (٢٤٧/٥) مغني المحتاج (٣٥٨/٢).

(١١) في (أ): الكر، النقط فوق الباء، في (ب): الكر، في (م): الكر.

(١٢) في (أ): بالكرى، النقط فوق الباء، في (م): بالكرى.

(١٣) في (ب): طاهر.

السلطانَ حيثُ كَانَ حتى يطلبَ له الكراء^(١)، فإنْ أَصَابَ له.. فذلك، وإلا.. سألهُ أنْ يقضي/ (١٢٧/ب) عليه [له] بالكراء^(٢)، فإنْ لم يفعل.. فليس له في الرجوع شيءٌ وله حصّةُ الذهابِ فارغةٌ من قيمته بقيمة^(٣) الرجوع محملة من أصل الكراء^(٤).

٢٥٧٨- والمحجة في أنْ الكراء^(٥) لازم له^(٦) وإنْ لم يحملة: أنْ^(٧) العلماء لا يخلعون أنْ رجلاً لو اكترى دابةً أو داراً أو عبداً إلى أحبٍ فقصه فلم يسكن الدار ولم يركب الطَّهر ولم يستعمل العد.. أنْ الكراء^(٨) لازم له^(٩).

٢٥٧٩- وكذلك لو أن رجلاً تكارى رجلاً يبعنه^(١٠) إلى بلد يبيع له متاعاً بما تقدم ولم يجد ثم رجع.. أنْ الكراء^(١١) لازم له، وعليه أن يستعمله باقي الأدة، لأنهم أخذوا كراءهم ولم يعملوا^(١٢)، وكذلك الطَّهر.

٢٥٨٠- [قال أبو محمد مثل قول أبي يعقوب].

٢٥٨١- [قال^(١٣)]: حدثنا سفيان، عن عاصم^(١٤) بن أبي (الثَّجُود)^(١٥)، عن أبي وائل^(١٦)، عن قيس^(١٧) بن أبي غرزة^(١٨)، قال: أتانا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونحن نُسعى السماسرة، فسمانا بأحسن من

(١) في (أ): الكري، النقط فوق الياء، في (ب): الكري، في (م): الكرى.

(٢) في (أ): بالكري، النقط فوق الياء، في (ب): بالكري، في (م): بالكرى.

(٣) في (ب): بقيمته من قيمة.

(٤) في (أ): الكري، النقط فوق الياء، في (ب): الكري، في (م): الكرى.

(٥) في (أ): الكري، النقط فوق الياء، في (ب): الكري، في (م): الكرى.

(٦) نهاية [ص ٢٦٩] من (م).

(٧) في (أ) و(م): لأن.

(٨) في (أ): الكري، النقط فوق الياء، في (ب): الكري، في (م): الكرى.

(٩) البيان (٣٣٥/٧) روضة الطالبين (٢٤٧/٥) المنهاج (٣١٤/٥) مغني المحتاج (٣٥٨/٢).

(١٠) في (ب): فبعته.

(١١) في (أ): الكري، النقط فوق الياء، في (ب): الكري، في (م): الكرى.

(١٢) في (ب): يعملوا.

(١٣) يعني الشافعي، فإنه تلميذ سفيان رحمهما الله تعالى.

اسمنا، فقال: «يا مُعْتَسِرُ الشُّجَارِ، إِنَّ هَذَا الْبَيْعَ يَحْضُرُهُ الْخَلْفُ.. فَشُوبُوهُ بِالصَّدَقَةِ»^(١) أو كما قال، هذا معناه»^(٢).

(١) هو: عاصم بن بدة، وهو ابن أبي الشَّجُود الأسدي مولا لهم، الكوفي، أبو بكر المقرئ، قال الحافظ: صدوق له أوهاج، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون، مات سنة ثمان وعشرين ومائة، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: تقريب التهذيب (ص ٤٧١).

(٢) في المخطوط: الخوذة.

(٣) هو: شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، قال الحافظ: ثقة محضرم، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز وله مائة سنة، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر: تقريب التهذيب (ص ٤٣٩).

(٤) هو: قيس بن أبي غرزة بن عمر بن وهب الفخاري، وقيل: الجهني أو البجلي، كوفي له صحبة، سكن ومات بماء، وله حديث واحد ليس له غيره، رواه عنه أبو وائل أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دخل السوق وقال لم: «يا معشر التجار... الحديث»، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إن التجار هم الفجار إلا من برَّ وصدق». انظر: أمد القابة (١٣٩/٥)، الإصابة (٣٧٤/٥) تقريب التهذيب (ص ٨٠٥).

(٥) في المخطوط: عزرة.

(٦) الحديث صحيح، وهذا الإسناد حسن، رجاله ثقات رجال الشيعة غير عاصم بن بدة، فقد أخرج له الشيخان مقروناً بغيره، وهو حسن الحديث وقد توبع.

أخرج هذا الحديث أحمد (٥٦/٢٦: ١٦١٣٤) عن سفيان بن عيينة، عن جامع بن أبي راشد، وعاصم، عن أبي وائل، عن قيس بن أبي غرزة، قال: كنا سمي السامرة على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأنا بالبيع فقال: «يا معشر التجار -نسبانا باسم أحسن من اسمنا- إِنَّ الْبَيْعَ يَحْضُرُهُ الْخَلْفُ، وَالْكَذِبُ، فَشُوبُوهُ بِالصَّدَقَةِ» ورواه من طرق أخرى.

والطبراني (٣٥٧/١٨: ٩١٤) من طريق سفيان عن جامع وعاصم به.

وأخرجه الحميدي (٢٠٨/١: ٤٣٨) وأبو داود (٣٣٢٧) والنسائي (٣٧٩٨) وابن أبي عاصم في الآحاد والثاني (٢٦٠/٢: ١٠١٤ و ١٠١٥)، وابن الجارود في المنتقى (١٤٤/١: ٥٥٧) والطبراني (٣٥٧/١٨: ٩١٤) والحاكم (٥/٢) كلهم من طريق سفيان بن عيينة، عن جامع وعبد الملك بن أعين وعاصم به.

وأخرجه بنحو الترمذي (١٢٠٨) والطبراني (٣٥٦/١٨: ٩١٢ و ٩١٣) من طرق عن عاصم به، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح... ولا تعرف لقيس عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غير هذا».

وأخرجه أحمد (١٦١٣٥-١٦١٣٨) والنسائي (٣٧٩٩ و ٣٨٠٠ و ٤٤٦٣) والطبراني (٣٥٧/١٨: ٣٥٨ و ٩١٥ و ٩١٩)، وفي الصغير (٩٦/١: ١٣٠) والحاكم (٥/٢) وغيرهم من طرق عن أبي وائل، به، وللحديث طرق أخرى.

(٧) بعد هذا في (ب): باب قسم النبي الذي أوجف عليه بالخيول والركاب.

باب المساقاة^(١)

٢٥٨٢- موسى عن الربيع قال الشافعي: أَصْلُ الْمَسَاقَاةِ أَنْ يَكُونَ عَلَى الرَّحْلِ السَّقْيُ وَالْعَمَلُ، فَإِنْ اشْتَرَطَ الدَّاحِلُ عَلَى رَبِّ الْحَاطِطِ السَّقْيَ.. فَلَا بَأْسَ^(٢).

٢٥٨٣- والحجة في ذلك: أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى النَّحْلِ الْبَعْلُ^(٣)^(٤).

٢٥٨٤- وَإِنْ اشْتَرَطَ عَلَى رَبِّ الْحَاطِطِ حِدَادَةً^(٥).. لَمْ يَجِزْ^(٦)، وَكَانَتِ الْمَسَاقَاةُ بَاطِلَةً^(٧)^(٨).

٢٥٨٥- فَإِنْ اشْتَرَطَ رَبُّ الْمَالِ عَلَيْهِ إِنْ أَحَارَ الْبُخْرُ أَنْ يَبْنِيَهَا أَوْ^(٩) الْعَيْنُ أَنْ يَجْرِئَهَا.. فَالْمَسَاقَاةُ بَاطِلَةٌ^(١٠)؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا مَسَاقَاةٌ وَكِرَاءٌ^(١١) وَشِرَاءٌ^(١٢)، وَهُوَ غَرَرٌ^(١٣).

(١) هذا الباب في (ب): في (١٨/أ).

(٢) الضابط فيما يكون على العامل وما يكون على رب الحائط: أن "على العامل: ما يحتاج إليه لصلاح النمر واستزادته مما يتكرر كل سنة... وما قصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان وحفر نحر جديد... فعلى المالك" اهـ من النهاج (ص ٣٠٥-٣٠٦) وهذا المعنى موجود في الأتم (١٣/٥) (١١/٤) النجار) وعنتصر المزني (ص ١٢٤).

هل يجوز أن يشترط على المالك ما يكون على العامل؟

والجواب أن "كل ما وجب على العامل.. فله استحجار المالك عليه، وينبغي فيه وجه، ولو شرط على المالك في العقد.. بطل العقد" اهـ من روضة الطالبين (١٦٠/٥) وفي كفاية النبيه (١٨٠/١١): "إلا السقي؛ فإنه إذا شرط على رب النخل.. جاز، كما نص عليه في «البيوطي»؛ لأنه لو ساقاه على بعل جاز".

(٣) في (أ) و(م): النخل، في (ب): بلا نقط.

(٤) "والبعل: ما شرب بعروفه من غير سقي كذا حكاه البندنجي". اهـ من كفاية النبيه (١٨٠/١١).

(٥) "والجداد والجداذ: صرام النخل إذا أئعن ثمراها". اهـ من الزاهر (ص ٢٠٣).

(٦) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (م): يئز، وبعدها في (ب) زيادة: المساقاة.

(٧) في (ب): باطلاً.

(٨) روضة الطالبين (١٦٠/٥) وانظر: كفاية النبيه (١٨٠/١١).

(٩) في (ب): و.

(١٠) في (ب): باطل.

(١١) في (أ): القط فوق الباء، في (ب): و، وكري في (م): وكري.

(١٢) في (أ): شري، القط فوق الباء، في (ب): وبنا، هكذا صورتها في (ب): ، في (م): وشري.

٢٥٨٦- ولا بأس بالمساقاة^(٢) منيئاً^(٣).

٢٥٨٧- ولا يجوز المعاملة إذا كان^(٤) في النخل ثمر^(٥) قد بدا صلاحه^(٦)؛ من قيل أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أجاز بيع الثمار إذا بدا صلاحها، وهذا شركة وبيع وإجارة.

(١) "ما على المالك لو شَرَطَ على العامل.. بطل العقد، ولو فعله العامل بلا إذن.. لم يستحق شيئاً، وإن فعله بإذن المالك.. استحق الأجرة" اهـ من روضة الطالبين (١٦٠/٥) وانظر: كفاية النية (١٨٠/١١).

(٢) في (ب): بالمعاملة.

(٣) مختصر المزني (ص ١٢٤) الحاروي الكبير (٣٦٤/٧) روضة الطالبين (١٥٦/٥ و ١٩٦).

(٤) في (ب): كانت.

(٥) في (ب): ثمرة.

(٦) موافق للمعتمد، ومخالف لما في الأم.

وأحوال المساقاة بالنسبة لظهور الثمر وعدم ظهوره كما يأتي:

١- المساقاة قبل ظهور الثمرة جائزة بلا خلاف في المذهب.

٢- وبعد ظهورها إلى ما قبل بدو صلاحها، فيها قولان؛ القديم: المنع، الجديد: الجواز، وهو الأظهر.

٣- وبعد بدو الصلاح ما لم يتناه النضج، فيها طريقتان؛ أحدهما عند الإمامين الرافعي والنووي: القطع بالمنع، والطريق الثاني: إجراء القولين فيها.

٤- وبعد تنامي النضج، فيها طريقتان، الأول: القطع بالمنع، والثاني: إجراء الخلاف في كل الأحوال.

انظر: العزيز (٥٨/٦) وروضة الطالبين (١٥٢/٥) المنهاج (ص ٣٠٥) مغني المحتاج (٣٢٦/٢) كفاية المحتاج (٢٥٢/٥).

تنبيه: القول بالمنع من المساقاة بمجرد ظهور الثمرة هو القديم، هكنا حكاه الإمام في كفاية المطلب (٨/٨) والغزالي في الوحي (٥٨/٦)، ولكن الرافعي حكى رواية المنع عن البويطي، واستبعد وصف الغزالي لهذا القول بأنه «قديم»، فقال في العزيز (٥٩/٦): "وتعبيره عن القولين بالقديم والجديد شيء أتبع فيه الإمام، ولم يتعرض الجمهور لذلك، ولا يمكن تحميل القديم على رواية البويطي، فإن كتابه معدود من الجديد".

وتعقبه ابن الرفعة فقال كما في كفاية النية (١٦٩/١): "ولا وجه لاستبعاده، فإن «الأم» من الكتب الجديدة أيضاً وفيها ما هو معزي إلى القديم"، أي أن من الأقوال ما هو قديم، وهو جديد أيضاً.

قلت: استدراك ابن الرفعة في مكانه لو كان البويطي قد روى هذا القول فعلاً، والأوجه أن يقال: لا وجه لاستبعاده فإن حكاية الرافعي عن البويطي القول بالمنع، غير صحيحة، فليس في البويطي مثل هذا، والرافعي لم ير «مختصر البويطي» وإنما ينقل عنه بوساطة، ولعله نقله عن الماوردي، فإنه ذكر في الحاروي الكبير (٣٦١/٧) عن البويطي أنه حكى عن الشافعي عدم جواز المساقاة على ثمرة موجودة وأن المساقاة باطلة بكل

٢٥٨٨- من هنا قولُ أبي يعقوب [البوطي] إلى آخر الباب

٢٥٨٩- قالَ أبو يعقوب: وإذا عاملَ الرجلُ فمِرَضَ أو عَجَزَ عما يجب عليه من العمل.. اِكْتَرَى عليه السلطانُ من يقوم بذلك ويصلحه^(١).

٢٥٩٠- فإن لم يجد له مالاً^(٢). ساقى عليه الخائض كيف^(٣) [قدر] من الأحرار، ويكونُ القصُ في نصيبِ العاملِ^(٤).

حال، وإن لم يجد صلاح الثمرة، ونقل هذا عن الماوردي ابنُ الرقة في كفاية النبي (١٦٩/١١) ولم يتعقبه، والذي في البوطي: المنع منه بعد بدو الصلاح ليس غير. والله أعلم.

تنبيه آخر: ما رجحه الإمامان الرافي والنوي من طريق القطع بمنع المساقاة بعد بدو صلاح الثمار يُتألف ما هو ثابت من نصه على الجواز كما في «الأم» (١٤/٥) (١١/٤) النجار) حيث قال: «المساقاة إذا بدأ صلاح الثمر وحلَّ بيعُهُ وظَهَرَ.. أَجُوزَ»، وقال في الحاوي الكبير (٣٦١/٧): «حكى عنه -أي: الشافعي- في «الإملاء» جواز من غير تفصيل» فإن لم يكن القول بالجواز هو الأظهر.. فليس أقل من القطع بوجود الخلاف، ونسطة طريق القطع بالمنع. والله تعالى أعلم.

قال في العزيز (٥٨/٦): "... أن في جواز المساقاة بعد خروج الثمار قولين؛ رواية البوطي المنع... وفي الأم أنه جائز، وبه قال مالك وأحمد، وهو الأصح".

(١) مختصر المزني (ص ١٢٥) -وهي من مسائل المزني التي أجاب فيها على معنى قول الشافعي وقاسه- وروضة الطالبين (١٦٠/٥-١٦١) المنهاج (ص ٣٠٦) مغني المحتاج (٣٣٠/٢).

(٢) في (أ) و(ب) و(ج): مال.

(٣) نهاية (ص ٢٧٠) من (٢).

(٤) إذا هرب العامل في أثناء المساقاة.. وجب أن يلتصقه الحاكم ليجبره على إتمام العمل، فإن لم يقدر عليه.. استأجر من ماله من يقوم مقامه، فإن لم يجد له مالا... استدان عليه.

"ومتى تعذر إتمام العمل بالاستقراض وغيره فإن لم تكن الثمرة خرجت.. فللمالك فسخ العقد على الصحيح للتعذر والضرورة، وقال ابن أبي هريرة: لا يفسخ لكن يطلب الحاكم من يساقى عن العامل فربما فضل له شيء".
أهـ من روضة الطالبين (١٦١/٥) وانظر الحاوي الكبير (٣٨١/٧) وفي شرح البهجة الوردية (٣٠٦/٣): "وقولهم: (اكثرى عنه) يفهم أنه ليس له أن يساقى عنه، وهو كذلك، خلافاً لابن أبي هريرة". وكلنا في أصح المطالب (٣٩٨/٢) ومغني المحتاج (٣٣٠/٢). قلت: ولم يذكرنا قول أبي يعقوب البوطي، وذكره أولى من ذكر قول ابن أبي هريرة رجحاه الله تعالى، وإن كان مذهب البوطي أن ذلك يكون قبل الاستقراض عليه، ومذهب ابن أبي هريرة أن ذلك يكون بعد عدم التمكن من الاستقراض، كما هو ظاهر الحكاية عنه. والله تعالى أعلم.

٢٥٩١- فإن لم يجد من يساقه.. 'قال السلطان' / لصاحب المال: «أنفق عليه، فإذا فرغت؟ فإن كان ما يخرج منه مثل ما أنفقت عليه.. فلك، وإن فضل [شيء].. فهو له، وإن لم يتم.. فهو دينٌ عليه»، ويكتب عليه صك^(٢).

٢٥٩٢- وإنما ذلك بمنزلة العبر أو العبد يكون بين الرجلين فيتبع^(٣) أحدهما عن صاحبه فليس له أن يضيّع^(٤) العبد ولا العبر، ولكن /^(٥) يعق عليه بأمر السلطان ثم يكون ما أنفق ديناً له على شريكه بالغا ما بلغ.

٢٥٩٣- وقد قيل في الدابة والعبد: إن رأى السلطان بيعه.. فعل.

٢٥٩٤- واحتج بحديث عثمان حين أمر ببيع الصّوال^(٦).

٢٥٩٥- وقد قيل في المساقى^(٧): ليس له أن يرجع بفضل ما أنفق إذا لم تخرج^(٨) النمرة ذلك.

٢٥٩٦- فإن فعل هذا بغير أمر السلطان.. فليس على أصحابه شيء^(٩).

٢٥٩٧- وكذلك رب المال إذا عجز عن المال.. يقال للعامل كما يقال لرب المال.

(١) في (ب): فالسلطان.

(٢) انظر: روضة الطالبين (١٦٠/٥-١٦١) المنهاج (ص٣٠٦) كفاية النبيه (١٨٥/١١) مغني المحتاج (٣٣٠/٢)، لكن المعتمد أن السلطان يقتضيه عليه إن لم يجد له مالاً ولو وجد من يساقى عنه.

(٣) في (أ) و(م): فيعيب، في (ب): فيتعيب.

(٤) في (أ) و(م): يضع.

(٥) نهاية [١٨/أ] من (ب).

(٦) أخرجه مالك في الموطأ (٧٥٩/٢: ٥١) عن ابن شهاب أنه قال: «كانت ضوأل الإبل في زمانه عمر بن الخطاب إبلاً مؤبلةً تنائج، لا يمسه أحد، حتى إذا كان زمان عثمان بن عفان أمر بتعريفها ثم تباع، فإذا جاء صاحبها أعطي ثمنها». ومن طريقه البيهقي في الكرى (١٩١/٦) وفي المعرفة (٨٥/٩-٨٦) وأخرجه عبد الرزاق (١٣٢/١٠: ١٨٦٠٧) عن معمر عن ابن شهاب الزهري بلفظ آخر. وقال ابن الملقن في البلد المنير (١٧٠/٧): «وذكر الرامعي في الباب من الآثار: أن عمر رضي الله عنه كانت له خطيرةٌ ينقط فيها الصّوال. وهو حسنٌ أو صحيح، رواه مالك في «الموطأ» عن ابن شهاب» ثم ذكره، ولم يتعفه الحافظ في التلخيص، ومعلوم أن الزهري لم يدرك عمر رضي الله عنه.

(٧) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب): المساقى، في (م): المساقى.

(٨) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): يخرج.

(٩) روضة الطالبين (١٦١/٥) كفاية النبيه (١٨٥/١١).

٢٥٩٨- فإن لم يتطوعاً^(١) بذلك.. تركا على مساقفتهما، قل ما يخرج منه أو كثير.

٢٥٩٩- [قال الشافعي:] وإذا كان البيت أسفله^(٢) لرحل، وعلوه لرحل [آخر]، فحشي صاحب العلو أن يهدم السفلى وعجر صاحب السفلى عنه.. قيل له: إن شئت فأمنح حتى تصلحه، ويكون كراؤه لك^(٣) وتكريره^(٤) حتى تستوفي^(٥) حقل^(٦).

٢٦٠٠- وكذلك إن الهدم السفلى والعلو فدعا صاحب العلو [صاحب] السفلى^(٧) إلى البناء فأبى^(٨).

٢٦٠١- وكذلك إن الهدم من البيت الأسفل^(٩) جدار واحد^(١٠).

٢٦٠٢- وقد قيل: يباع عليه البيت إذا عجز عن بنيانه^(١١).

(١) في (أ) و(ب): يتطوع.

(٢) في (ب): سفله.

(٣) في (أ) و(ب): أو.

(٤) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (ب): يكره.

(٥) في (أ): بلا نقط لأوله، ونقط الياء آخره فوقها، في (ب): بلا نقط لأولها، في (ب): يستوف.

(٦) غير معتمد، وهو موافق للتقديم، والجديد المعتمد: لا يجير.

قال في روضة الطالبين (٢١٥/٤-٢١٦): "ولو الهدم الجدار بنفسه أو هدماء مئلاً لاستهلامه أو غيره وامتنع أحدهما من العمارة فقولان: التقديم: إجباره عليها؛ دفماً للضرر وصيانة للأموال المشتركة عن التعطيل، والجديد: لا إجبار، كما لا يجير على زرع الأرض المشتركة، ولأن الممتنع يتضرر أيضاً بتكليفه العمارة... والأظهر عند جمهور الأصحاب هو: الجديد... وصحح صاحب الشامل التقديم وأفتى به الشاشي، وقال الغزالي في الفتاوى: «الآقس أن يجير»، وقال: «والاختيار: إن ظهر للقاضي أن امتناعه مضارة.. أجره، وإن كان لإعسار أو غرض صحيح أو شك فيه.. لم يجير». وهذا التفصيل الذي قاله وإن كان أرجح من إطلاق القول بالإجبار، فالمنحار الجاري على القواعد: أن لا إجبار مطلقاً، والله أعلم" ثم قال في (٢١٧/٤): "إذا قلنا بالتقديم فأمر الممتنع.. أنفق الحاكم عليه من ماله، فإن لم يكن له مال.. اقترض عليه، أو أذن للشريك في الإنفاق عليه ليرجع على الممتنع، فلو استقل به الشريك.. فلا وجوع على المذهب".

(٧) في (أ): الأسفل.

(٨) أظهر القولين: لا يجير صاحب السفلى، وهو الجديد، وفي التقديم: يجير. روضة الطالبين (٢١٦/٤).

(٩) في (ب): السفلى.

(١٠) في (أ) و(ب) و(ج): جداراً واحداً.

٢٦٠٣- وإذا أفلس رب الخاطئ، ^(٢٢) بيع الخاطئ، ثم ^(٢٣) كان المساقى على معاملته ^(٢٤).

٢٦٠٤- والمشتري بالخيار إن [لم] يعلم ^(٢٥) بالمساقاة ^(٢٦).

٢٦٠٥- فإن قيل: وكيف يجوز لرجل أن يشتري الأصل والمساقى فيه حق إلى أجل.

٢٦٠٦- قيل: لسبب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أجاز بيع أصل النحل وفيه ثمرة ^(٢٧) قد أثمرت ^(٢٨) ^(٢٩).

٢٦٠٧- وكذلك المغارض إذا أشغل ^(٣٠) مال ^(٣١) القراض أو ^(٣٢) مرض أو ^(٣٣) عجز.. تكوري ^(٣٤) عليه من ماله/ (ب/١٢٨)؛ فإن ^(٣٥) لم يكن له مال.. قيل لرب المال: إن شئت فأنتفخ، ويرجع عليه بما أنتفخ على بيع القراض واقتضاه.

٢٦٠٨- فإن قيل: وكيف يجوز [أن] يبيع رب مال في اقتضاء القراض، ورب النحل في المساقاة ويرجع به؟

(١) وهذا تفريع على القلم وهو ما في البويطي، وهو غير معتمد.

(٢) في (ب): و.

(٣) "بيع المالك شجر المساقاة قبل خروج الثمر.. لا يصح؛ لأن العامل حقا فيها، فكأن المالك اشترى بعضها، وأما بعده.. فصح، ويكون العامل مع المشتري كما كان مع البائع". ١٠١ هـ من معني المحتاج (٢/٣٣١).

(٤) نهاية [ص ٢٧١] من (٢).

(٥) لأن المساقاة تستوجب دفع حصة للمساقى فتتقص عليه ثمار الخاطئ، وهذا بمثابة العيب.

(٦) في (ب): أصل بيع.

(٧) في (ب): ثمر.

(٨) في (أ) و(٢): ابرب.

(٩) ووجه المشاعة أن الثمرة تكون للبائع والأصل يكون للمشتري، وفي مسألتنا يكون جزء من الثمرة للمساقى والأصل وبقيته الثمار لمشتري الخاطئ.

(١٠) في (ب): أشغل.

(١١) في (ب): ماله.

(١٢) في (ب): ثم.

(١٣) في (ب): و.

(١٤) في (أ): تكوري، بلا نقط، في (٢): يكوري، هكذا صورتها في (ب): ^(٣٦) يكوري عليه.

(١٥) في (ب): فإذا.

٢٦٠٩- قيل: لأنَّ ذلك حقٌّ واجبٌ^(١) عليهما كالثَّابِتَيْنِ، فكما يجوزُ أنْ أقضي^(٢) عليهما ديناً^(٣) عليهما إذا أمراني، وأرجع به عليهما.. فكذلك [هذا]؛ لأنَّ رصاعهما في الابتداء بأنْ يعمل^(٤) ذلك الشيء الذي^(٥) أوجباهُ على أنفسهما فلمهما^(٦) بالرِّصا، وقضي لي بالإِنفاق على^(٧) ما لزمه والرجوع [به] عليه؛ لشركتي في ذلك، ولأنَّ [في] إمساكه ذلك صعبة^(٨) مالي.. فكان^(٩) حكمُ السلطان عليه في معنى^(١٠) أمره إِيَّاي^(١١) بالإِنفاقِ^(١٢).. فلذلك رجعتُ^(١٣) عليه^(١٤).

(١) في (ب): وجب.

(٢) في (ب): يقضى.

(٣) في (ب): دين.

(٤) في (ب): يعملان.

(٥) في (ب): لأحدهما.

(٦) في (ب): فيلزمهما.

(٧) في (ب): علي.

(٨) في (أ) و(م): الباء غير منقطعة.

(٩) في (ب): وكان.

(١٠) هكذا صورناها في (أ): «مُعَافَاتٍ»؛ الباءُ بالفتح، في (م): معافٍ، بلا نقط، في (ب): معنى.

(١١) هكذا صورناها في (أ): «إِيَّاي»؛ الياءُ في (م): إياي.

(١٢) في (ب): بالاتفاق.

(١٣) في (ب): جعلت.

(١٤) بعد هذا في (ب): الإِجارات، قال الشافعي: من أكثرى داراً أو بعيراً...

بَابُ قَسَمِ الْفِيءِ [وَالْفَنِيْمَةِ] ^(١)

الَّذِي أُوجِفَ عَلَيْهِ بِالْخَيْلِ وَالرُّكَابِ ^(٢)

٢٦١٠- موسى عن الربيع قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(٣): ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ

شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِإِذَى الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]

^(٤)، وقال [جل نازله]: ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ

وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ^(٥) مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ

الْقُرْبَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِإِذَى الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [الحشر: ٦ و٧] ^(٦).

٢٦١١- قال الشافعي: فالفنيمة ^(٧) والفيء يجتمعان في أن فيهما الخمس من جميعهما ^(٨).

٢٦١٢- [قال الشافعي]: فكل ما أوجف ^(٩) عليه بالخيول والركاب.. فأربعة أحماسه للموحدين

بينهم بالمسوية ^(١٠).

(١) أي: الفنائم.

(٢) في (ب): عَزَّجَلَّ.

(٣) في (ب) كتب إلى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ثم قال: "الآية".

(٤) وفي السبع الثلاث أُبْنِتْ الآفة إلى قوله: ﴿مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ ثم قال: "إلى [قوله]: ﴿وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾".

السَّبِيلِ﴾.

(٥) في (أ) و(ب): والفنيمة.

(٦) الأم: (٢٩٨/٥) (١٣٩/٤) السمار، بسحوه، الخلاصة (ص١٣) (ص٣٦٦ و٣٦٤) قال النووي في

شرحه على مسلم (٦٩/١٢) عند حديث «أما قرية أتيموها أنتم فيها.. فسهكم فيها، وأما قرية عصت

الله ورسوله.. فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ»؛ "وقد نتج من لم يوجب الخمس في الفيء بهذا

الحديث، وقد أوجب الشافعي الخمس في الفيء كما أوجبوه كلهم في الفنيمة، وقال جميع العلماء سواء: لا

خمس في الفيء، قال ابن المنذر: لا نعلم أحداً قبل الشافعي قال بالخمسة في الفيء. والله أعلم".

(٧) نهاية (ص٢٧٢) من (٢).

٢٦١٣- ولا يعطى [منهم] إلا حُر بالغ^(٣).

٢٦١٤- والحسنُ الباقي يقسمُ على خمسة أخصاس^(١)؛ على ما قال الله عَزَّجَلَّ في آية الأنفال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية.

٢٦١٥- و ﴿لِللَّهِ﴾ .. مفتاحُ الكلام^(٢).

٢٦١٦- وللرسول خمس الخمس^(١).

٢٦١٧- و[خمسُ الخمس]^(٢) لذي القربى؛ 'وهم: بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم من قريش'؛ غنيهم وفقيرهم؛ لأنهم إما أُعْطُوا باسم القرابة، والاسم/ يلزمُ العيِّ والفقير منهم، للذكر مثلُ حَطِّ الأثنين^(٣).

(١) أي: لكل فارس ثلاثة أسهم، ولكل راجل سهم، ويسوى بينهم على هذا. الأم (٢٢١/٣) والأم (٣١٦/٥)

(٢) (٩٠/٢) و(١٤٤/٤) النجار، الخلاصة (ص ٤١٦) المنهاج (ص ٣٦٦) مغني المحتاج (١٠٢/٣).

(٣) في (ب): حرا بالعا. عَزَّجَلَّ

(٣) انظر: الأم (٣١٦/٥) و(٣٢١)، سير الأوزاعي من الأم (٢٠٩-٢٠٤ و٢٦٦)، مختصر المزني (١٤٩ ص)، ولم يتعرض المزني لشرط الحرية، وذكر في الخلاصة (ص ٤١٥) أن الرضخ يكون للعبيد والنساء والمراهقين والذميين. وانظر: شرح مسلم للنووي (١٩٠/١٢)، المنهاج (ص ٣٦٦)، مغني المحتاج (١٠٥/٣).

(٤) الأم (٣٤١/٥) (١٥٣/٤) النجار، المنهاج (ص ٣٦٦) مغني المحتاج (١٠١/٣).

(٥) الأم (٣٤١/٥) (١٥٣/٤) النجار، قال ابن الرقعة في كفاية النبيه (٤٨٦/١٦): "قيل: إنما أضيف إلى الله تعالى تبركاً بالانتاح باسمه عَزَّجَلَّ، وقيل: إن هذا الخمس لله؛ لأن مصارفه مصارف القربات، وقيل: أضيف إليه قطعاً عما كانت الملوك تفعله قبل الإسلام؛ فلما كانت تأخذ الخمس، وقيل: ليعلم أنه ليس مختصاً برسوله اختصاصاً يسقط بموته".

تنبيه: في طبعة رفعت لكتاب الأول: "الله"، والصواب ما في البولاقية وط النجار "له"، لأن المقصود تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾.

(٦) الأم (٣١٥/٥) مختصر المزني (ص ١٥٠) مغني المحتاج (٩٤/٣) وهذا في حياته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأما بعده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .. فسبأني بانه.

(٧) في (أ): (وهم بنو هاشم من قريش وبنو المطلب خاصة دون غيرهم).

(٨) الأم (٣٢٥/٥ و ٣٣٣) مختصر المزني (ص ١٥٠) المنهاج (ص ٣٦٤) مغني المحتاج (٩٤/٣).

٢٦١٨- وخمسُ الخمسِ لليتامى^(١)؛ وهم: كلُّ يتيمٍ فقيرٍ، وليسَ للأيّامِ^(٢) الأغنياءُ من ذلك شيءٍ^(٣).

٢٦١٩- وخمسُ الخمسِ للفقراءِ^(٤)؛ وهم: المُتَعَفِّقُونَ، الذين لا حرفةَ لهم ولا مالٍ، وخمسُ الخمسِ للمساكينِ؛ وهم: الذين لهم الكسبُ^(٥) لا يقومُ^(٦) [ذلك] بمؤنتهم، فيدخل في ذلك الطوافون^(٧).

٢٦٢٠- وخمسُ الخمسِ لابن السبيل^(٨)؛ وهم المجتازون^(٩) من بلدٍ إلى بلدٍ من^(١٠) لا يكونُ معه ما يتحملُ به^(١١).

٢٦٢١- ويدخل فيهم «الغني في بلده، المجهول في الموضع الذي قطع به، الذي لا يجد من يسلفه ولا يعرفه»، فإن وجد من يسلفه أو يعرفه^(١٢).. فليس منهم^(١٣).

(١) الأم (٣٢٦/٥) المنهاج (ص٣٦٤) مغني المحتاج (٩٤/٣).

(٢) في (أ) و(م) ولأيتام.

(٣) يُشترطُ فقرُ اليتيم على المشهور، والقول الثاني: لا يشترط الحاوي الكبير (٤٧٣/٨) المنهاج (ص٣٦٤) مغني المحتاج (٩٥-٩٤/٣) قال في التنبية (ص٢٣٥): "وقيل: يشترك فيه الفقراء والأغنياء وليس بشيء" وقال القاضي حسين عن القول الثاني: "إنه مذهبتنا ومذهب عامة أصحابنا" حكاة عنه في كفاية النبيه (٤٩١/١٦).

وبه تعلّم خطأ ما حكاة في الإقناع في مسائل الإجماع (١٠٥٧/٣) -نقلًا عن "الموضح" لابن المغلس- من الإجماع! على أن اليتيم الغني لا حظ له في شيء من الخمس.

(٤) الأم (٣٢٦/٥) المنهاج (ص٣٦٤) مغني المحتاج (٩٥/٣).

(٥) هكذا صورتها في (أ): ممن لهم الكسب.

(٦) في (أ) و(م): يقومون.

(٧) أي: خمس الخمس يشترك فيه الفقراء والمساكين لأن لكل واحد منهما خمس.

(٨) الأم (٣٢٦/٥) المنهاج (ص٣٦٤) مغني المحتاج (٩٥/٣).

(٩) في (ب): المختارون.

(١٠) في (أ) و(م): من.

(١١) فيشترط في ابن السبيل الحاجة. الأم (١٨٥/٣) المطلب العالي (١٧/٧٧/أ+ب) النجم الوهاج (٤٤٩/٦).

مغني المحتاج (٩٥/٣).

(١٢) في (ب): يعرفه أو يسلفه.

٢٦٢٢- والإيجاف: العسكرُ يخرجُ إلى أرضِ الحربِ فيطغرونَ بهم وبأموالهم عنوةً، رجالاً^(٢) كانوا أو ركناً.

٢٦٢٣- فإن قيل: ما المحجةُ في قَسَمِ ما أَوْجَفَ عليه في^(٣) هذه الأحاس؟

٢٦٢٤- قيل له: قول^(٤) الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٥) في كتابه^(٦): ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ

حُكْمُهُ وَاللَّسُّوْلُ﴾ الآية.

٢٦٢٥- وما دلت عليه السمة من إعطاء رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٧) سهمَ ذي القربى بني هاشم وبني المطلب، [وكلام عثمان إثباته في ذلك.. فلم يعطه، وقسمه بين بني هاشم وبني المطلب]^(٨).

٢٦٢٦- وما انتمعت^(٩) الناسُ عليه من إعطاء اليتامى والعقراء والنسكيس^(١٠)، وإنما أعطوا بكتاب الله عَزَّ وَجَلَّ، وذكره إناهم مع القرابة ذكراً واحداً، وليس في إعطاء اليتامى من حر يصح عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كصحة إعطائه ذوي^(١١) القربى.

(١) من لا مال له ببلده.. فلا يلزمه الاقتراض وإن وجد من يسلفه، وأما من كان له مال ببلده.. فالذي حكاه النووي في المجموع (٢٥٥/٦) ولم يذكر غيره.. أنه لا يلزمه الاقتراض، ويؤىء صرف الزكاة إليه، وقال: صرح به ابنُ كُجَّ في كتابه التجريد، وهو الذي قرَّره في النجم الوهاج (٤٤٩/٦). والذي قرَّره الزركشي في السراج الوهاج (٢٠٣/٢) ولم يترك غيره: أنه لا يعطى، وقال: نص عليه في البوطي، وعزاه إليه أيضاً الدميري حكاية عن غيره.

(٢) في (ب): ورجالاً.

(٣) في (ب): عليهم على.

(٤) في (ب): قال.

(٥) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ.

(٦) نهاية [ب/١٩] من (ب).

(٧) نهاية [ص/٢٧٣] من (م).

(٨) رواه البخاري لك: فرض الخمس، ب: ومن الدليل على أن الخمس للإمام... (٣١٤٠)، عن جابر بن مطعم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقلنا: يا رسول الله، أعطيت بني المطلب وتركنا، ومن هم ملك بمخزلة واحدة؟ فقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ»، وكرره برقم (٣٥٠٢) و (٤٢٢٩).

٢٦٢٧- وما اجتمع الناس عليه من تأويل الكتاب من ذكر [الله عَزَّوَجَلَّ] الوصية، ثم أَمَّا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّا التلث^(١).

٢٦٢٨- ثم إجماع^(٢) العلماء على أَنَّ كُلَّ من أوصى فقال: «خمس مالي لفلان وفلان وفلان...» أهم يقسمون ذلك عليهم على ما أوصى الميت، فإذا كان المروء يوصي فيمُتد ذلك، وإنما أنعمنا أصيل ذلك بالكتاب والسنة.. فما^(٣) قسمه الله عَزَّوَجَلَّ أولى^(٤) أن لا يُتعدا، وأن^(٥) (١٢٩/ب) يوضع مواضعه.

٢٦٢٩- فإن قيل: إنما هي علم جعلها^(٦) الله [عَزَّوَجَلَّ].

٢٦٣٠- قيل: الظاهر أن لكل سهمة، ولا يُترك الظاهر بقول^(٧) من قال: «إما علم» بلا حصر ثابت عن النبي^(٨) صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع ما جامعنا^(٩) عليه من الوصية أَمَّا [على] ما أوصى ما الميت.

(١) في (أ) و(م): احتج.

(٢) انظر: مراتب الإجماع (ص ١١٤) الإقناع في مسائل الإجماع (١٠٥٧/٣).

(٣) في (ب): ذي.

(٤) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٠٠) مراتب الإجماع (ص ١١١-١١٢) - وذكر الإجماع على جواز الوصية بأقل من الثلث ومَتَعَهَا بأكثر من الثلث والخلاف في الثلث - الاستذكار (٢٦٣/٧) الإقناع في مسائل الإجماع (١٣٧٧/٣).

وأما الحديث المشار إليه: فهو حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: "عادي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حجة الوداع من وجع أخفيت منه على الموت، فقلت: يا رسول الله، بلغني ما ترى من الوجع، وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة، أفأتصدق بثلاثي مالي؟ قال: «لا» قلت: أفأتصدق بشطره؟ قال: «لا، الثلث والثلث كثر» - رواه البخاري ك: الوصايا، ب: الوصية بالثلث، (٢٧٤٤)، ومسلم ك: الوصية، ب:

الوصية بالثلث، (١٦٢٨)، واللفظ له.

(٥) في (أ) و(م): اجتماع.

(٦) في (أ) و(م): فيما في (ب): وما.

(٧) في (أ) و(م): أو.

(٨) هكذا في النسخ، ولا أدري ما مراده.

(٩) هكذا صورتها في (ب): **مبها**.

(١٠) في (ب): لقول.

(١١) في (ب): رسول الله.

٢٦٣١- فإن قيل: لم يعطهم أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي^(١).. قيل: أرأيت [أنه] لو حكى عن هؤلاء أعم قالوا: «لا نعطهم^(٢)» من حر يصح عنهم، وروي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه أعطاهم.. أكان في هؤلاء حجة مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فكيف وحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديث ثابت رواه^(٣) جابر بن مطعم في إعطائهم^(٤).

٢٦٣٢- فإن قيل: فما بال الأغنياء يُعطون؟

٢٦٣٣- قيل: لأنَّ اسمَ القراية يلزمهم، كما^(٥) أُعطيَ صاحبُ الوصية وإن كان غنياً، ويُعطى^(٦) الموحف وهو عني لأن اسم [الإيلاف] وقع عليهم، وكما أُعطي ابن السبيل وهو في موضعه غني، لأنَّ اسم [الغنى]^(٧) لا يلزمه^(٨) حيث قطع به وهو غني.

٢٦٣٤- فإن قيل: فاسمُ النبي يلزم الغني.. فلم لم يُعطه^(٩)؟

٢٦٣٥- قيل: لأنَّ ذلك الاسم يلزمه إلى مدق، ليس باسم يلزمه للأبد^(١٠)، ألا ترى أنه إذا كثر زال عنه الاسم.

٢٦٣٦- ولأنَّ اسمَ النبي إما هو صفة في بَدَنِهِ [خاصة] أُعطي بها^(١١)، فهو^(١٢) بالفقراء والمساكين الذين ذَكَرَ^(١٣) الله عَزَّ وَجَلَّ [معهم]، وأعطوا [بصفة] أبدانهم^(١٤).. أولى أن يشبهوا منهم بذي

(١) في (م): جاء معنا.

(٢) قال البيهقي في السنن الكبرى (٣٤٢/٦): "أما الإمامان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فقد احتلت الروايات عنهما في ذلك".

(٣) في (م): يعطيه، ومثلها في (أ): لكن بلا نقط لأولها.

(٤) في (ب): رواية.

(٥) في (ب): إعطاهم.

(٦) في الأم (٣٢٧/٥-٣٣١) مناقشة لهذه الشبهة.

(٧) نهاية (ص ٢٧٤) من (م).

(٨) في (ب): ويعطي.

(٩) في (أ): الغناء، في (ب): الغيال، هكذا صورتها في (ب): غناء، في (م): الغناء.

(١٠) في (ب): لا يلزمهم.

(١١) في (ب): يعطوه.

(١٢) في (أ) و(م): الأبد.

(١٣) في (أ) و(م): زيادة: له.

القرى^(٢٢) الذين لا يزول عنهم اسمُ القرابةِ أبدًا، والذين إنما أُعْطُوا^(٢٣) بغيرهم؛ بقرابةِ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، 'وهم معًا منسوبون'^(٢٤)، وإن كان بعضهم أُنْعِد من بعضٍ.. فهم يُدْعَوْنَ^(٢٥) بقرابته.

٢٦٣٧- ألا ترى إلى قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ يَرْزُقُهُنَّ وَيُؤْتِيَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [المرء: ٢٣٣]، فظاهرُ هذا أن ذلك يلزم الأب؛ كان الابن غنيًا أو فقيرًا، ولم يختلف أهل العلم أن الابن إذا كان موسرًا استَرْضِع [له] من ماله^(٢٦).. فهذا دلالة^(٢٧) على أن النامي وإن ذكروا مطلقًا^(٢٨)، فإنَّ ذلك للفقير دون الغني.

(١) هكذا في النسخ الثلاث، ولعل الأصله أن يقال: فهم.

(٢) في (أ) و(ب): ذكروا، في (ج): ذكر.

(٣) في (أ) و(ج): نصفه أبدًا فهم.

(٤) في (ب): القرابة.

(٥) في (أ) و(ج): أعطوهم.

(٦) في (ب): هم معنى يستون.

(٧) في (أ) و(ج): يدلوا.

(٨) من كان له مال يكفي لنفسه، أو هو مكتسب.. فلا يجب نفقته على القريب؛ سواء كان مجنونًا صغيرًا زمنيًا

أو بخلافه. انظر: المهذب (١٦٧/٢) المفردة) وروضة الطالبين (٨٤/٩).

قال ابن المنذر في الإجماع (ص ١١٠-١١١): "وأجمعوا على: أن على المرء نفقة أولاده الأطفال الذين لا مال لهم، وأجمعوا على: أن نفقة الصبي إذا توفي والده وله مال.. أن ذلك في ماله، وانفرد حماد: فجعله في جميع المال مثل الدين"، وقال ابن حزم في مراتب الإجماع (ص ٨٠): "واتفقوا على أنه لا يلزم أحدًا أن يتفق على غني غير الزوجة".

(٩) في (أ) و(ج): الدلالة.

(١٠) في (أ) و(ج): مطلقة.

باب ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب^(١)

٢٦٣٨- موسى عن الربيع/ قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(٢): ﴿وَمَا آفَاءُ اللَّهِ عَلَى رَسُولٍ﴾

الآية [المحر: ٦]، ﴿مَا آفَاءُ اللَّهِ عَلَى رَسُولٍ، مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ [وِلْدَى الْقُرَى]﴾ الآية [المحر: ٧].

٢٦٣٩- ثم دلت السنة على مثل ما دُلَّ عليه الكتاب في حديث مالك بن أوس^(٣) بن الحَدَثَان^(٤): «كَانَتْ بَنُو الْقُضَيْرِ مِمَّا آفَاءُ اللَّهِ»^(٥).

٢٦٤٠- وصفه^(٦) ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب: ^(٧) أَنَّ الْقَوْمَ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ يَلْتَقِمُ تَأَهُبُ الْإِمَامِ لِقُرُوبِهِمْ، وَالْخُرُوجَ لِذَلِكَ؛ فَيَهَابُوا وَيَطْلُبُوا الصَّلَاحَ وَالْعَهْدَ إِلَى مَدَّةٍ^(٨) أَوْ مَصَالِحَةِ الْإِمَامِ عَلَى إِعْطَاءِ بَعْضِ أَمْوَالِهِمْ وَأَخَذَ بَعْضُهَا^(٩) لَأَنْفُسِهِمْ^(١٠).

٢٦٤١- والخبرية^(١١) من ذلك، وعُشُورُ أَهْلِ الْحَرْبِ^(١٢)، / [وَحِرَاجُ الْأَرْضِينَ]، والذي يموت لا وارث له.. فهذا مما^(١٣) لم يوجف عليه^(١٤).

(١) وهو: النبي.

(٢) في (ب): عز وجل.

(٣) في (أ) و(ج): أنس، وهو تصحيف.

(٤) هو: مالك بن أوس بن الحَدَثَان بن عوف النصرى، أبو سعيد، قال أبو عمر: زعم أحمد بن صالح المصري أَنَّ له صحبة، وقال سلمة بن وردان: رأيت جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ قَعَدَهُ مِنْهُمْ. انظر: الاستيعاب (١٣/٣٤٦)، الإصابة (٥٢٥/٥).

(٥) وهو من قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه عنه مالك بن أوس بن الحَدَثَان، وهذا ما عناه هنا.

متفق عليه؛ أخرجه البخاري لك: الجهاد والسير، ب: المَجْنُوعُ وَمَنْ يَتْرُسُ يَتْرُسُ صاحبهِ، (٢٩٠٤)، ومسلم لك: الجهاد والسير، ب: حكم النبي، (١٧٥٧).

(٦) في (ب): وصفته.

(٧) نهاية [٢٧٥] من (ج).

(٨) في (ب): المدة.

(٩) في (ب): بعضا.

(١٠) الأم (٣٤٠/٥) الحاوي الكبير (٣٨٨/٨) المنهاج (ص٣٦٤) روضة الطالبين (٣٥٤/٦).

(١١) في (أ) و(ج): فالجزية.

٢٦٤٢- وكانت بنو الصمير وقرى غربة^(٥) مما أفاء الله على رسوله [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]^(١)، لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد كان تأثب لغروهم، أو خرج يُريدُهم.. فكانت له خاصة دون الناس^(٧).

٢٦٤٣- وكلُّ ما أفاء الله على الإمام من هذه^(٨) الطريق... فأربعة أحاسنها إلى الإمام يقعُ منها على أهلها 'بقعة سنتهم'، وما بقي يجعله^(١٠) في الكُراع^(١١) والسَّلاح ومصلحة المسلمين^(١٢).

-
- (١) في (ب): الذمة.
- (٢) نهاية [٢٠/أ] من (ب).
- (٣) في (أ) و(م): ما.
- (٤) الأم (٣٠١/٥ و ٣٤٠) الحاوي الكبير (٣٨٨/٨) المنهاج (ص ٣٦٤) روضة الطالبين (٣٥٤/٦).
- (٥) في (أ) و(م): عربية، في (ب): غربة، هكذا صورتها في (ب): محمد بن.
- والجبت كما هو في الأم (ط بولاق) وطبعة النصار (١٣٩/٤ النجار) وفي البيهقي في السنن الصغرى (١٨٢/٨) ومن كتب الحديث، ولكن في مختصر المزني (ص ١٤٨): (قرى عربية).
- تنبيه: في طبعة ونعت فوزي لكتاب الأم (٢٩٨/٥): (قرى عربية)، وأشار إلى ما في ط بولاق في الحاشية، ويعني أن تكون هي المثبتة.
- (٦) أما بنو الصمير فتقدم شرح حديث مالك بن أوس عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو في الصحيحين.
- وأما قرى غربة، فأخرج ذلك أبو داود لك: الخراج والغني والإمارة، ب: في صفايا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأموال، (٢٩٦٦)، عن الزهري قال: قال عمر: ﴿وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب﴾، قال الزهري: قال عمر: «هذه لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصة، قرى غربة: فذلك وكلذا وكذا» وقال الألباني: صحيح، وانظر: حديث رقم (٢٩٧١) في سنن أبي داود أيضاً.
- (٧) ذكره في الأم (٢٩٨/٥) بدون سند.
- (٨) في (ب): هذا.
- (٩) في (أ) و(م): بقعة سنته.
- (١٠) في (ب): جعله.
- (١١) الكُراعُ هو: الخيلُ. شرح مسلم للنووي (٧٠/١٢) الكُراعُ: اسمٌ يجمعُ الخيلَ والسَّلاحَ وهو مجاز.
- القاموس مع تاج العروس (١١٩/٢٢) (كراع).
- (١٢) مسألة مصرف أربعة أخماس الغني بعده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها ثلاثة أقوال:
- الأول: أنه مردود إلى المصالح كالخمس من الخمس المضاف إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
- والثاني: أنه يقسم على الجهات كما يقسم الخمس.
- والثالث وهو أظهر: أنه للمرزقة القتاتين كأربعة أخماس الغنمة.

والأول هو المنصوص في البويطي هنا، قال في المطلب العالي (١٧/٧٨/ب): "وهذا ما احتاره في المرشد".
يعني القاضي أبا الحسين الجوري في شرحه للمزني المسمى المرشد.

قال ابن الرمة (١٧/٧٩/ز): "والقول الأول في الكتاب هو المنصوص في مختصر البويطي إذ فيه - ثم نقل كلام البويطي من بداية هذه الفقرة إلى قول البويطي: «لكل واحد منهم الربع من ذلك» ثم قال: "لكن هذا النص يدل على أن الأربعة الأخماس وإن كانت للمصالح فالمقدم منها ما يحتاجه الإمام لتفقه عياله ستة، وكلام الأصحاب على القول المذكور يقتضي أن المقدم منها الأهم فالأهم، وأصحبها: أجناد الإسلام، وذلك لا ينافي تقديم حاجة الإمام؛ لأنه رأس الأجناد وملازمه وبه ينتظم شملهم... والله أعلم".

ولم أجد نصاً للشافعي يوافق الذي اعتمد في المذهب، لكنه قال رَحِمَهُ اللهُ - بعد أن ساق حديث مالك بن أوس من الحديثين عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في أموال بني النضير، واحتصام علي والعاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في أموال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منها - قال كما في الأم (٣٠٠/٥) (٤/١٣٩-١٤٠ النجاشي): "وفي هذا الحديث دلالة على أن عمر إنما حكى أن أبا بكر وهو أمضيا ما بقي من هذه الأموال التي كانت بيد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على وجه ما رأيا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعمل به فيها، وأنهما لم يكن لهما ما لم يوجف عليه المسلمون من الفتي ما كان لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنهما إنما كتبا فيه أسوة للمسلمين وذلك سيرهما وسيرة من بعدهما والأمر الذي لم يخفف فيه أحد من أهل العلم عندنا علمناه ولم يزل يحفظ من قولهم: أنه: ليس لأحد ما كان لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من صفي الغنيمة، ولا من أربعة أخماس ما لم يوجف عليه منها". وهذا يقترب من قوله في البويطي. والله أعلم.

وانظر: الوسيط (٤/٥٢٦) الوجيز والعزير (٧/٣٣٤-٣٣٥) روضة الطالبين (٦/٣٥٨) المنهاج (ص٣٦٤).
وأما مسألة مصرف سهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من خمس الغنيمة والفيء بعده.. فلنعتمد: أن سهمه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعده يصرف في مصالح المسلمين، نص الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ على احتياره في الأم والمزني.

قال في الأم (٥/٣٢٦) (٤/١٤٧ النجاشي): "قد مضى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بأبي هو وأمي - ماضياً، وصلى الله عليه وملازمته، فاختلف أهل العلم عندنا في سهمه؛ فمنهم من قال: يرد على السهمات التي ذكرها الله عز وجل معه لأبي وأبيات المسلمين قالوا فيمن سمي له سهم من أهل الصدقات فلم يوجد يرد على من سمي معه وهذا مذهب بحسن وإن كان قسم الصدقات مخالفاً لقسم الفيء.
ومنهم من قال: يضمنه الإمام حيث رأى على الاجتهاد للإسلام وأهله.

ومنهم من قال: يضمنه في الكراع والسلاح.

قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: "والذي أختار أن يضمنه الإمام في كل أمر حصن به الإسلام وأهله من سد نعر وإعداد كراع أو سلاح أو إعطاء أهل البلاء في الإسلام تنلأ عند الحرب وغير الحرب إعداداً للزيادة في تعزيز الإسلام وأهله على ما صنع فيه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

وهو ينحوه في مختصر المزني (ص١٥٠).

وفي المذهب وجه أن سهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد سقط بعد وفاته، وبقيت القسمة على أربعة. قال في حاشية المطلب (٥٠٦-٥٠٥/١١): "وهذا قول غريب، لم أره إلا في طريق شيخنا أبي علي" وقال إنه لا أصل له. وقال ابن الرقعة (١٧/٦٧/ب): "وقال ابن الصباغ: إن أحدًا من أصحابنا لم ينسبه قولاً". وقد وصفه النووي وغيره بأنه شاذ مردود.

وما ذكره الشافعي هنا في البويطي من أنه بيد الإمام ينفق منه على أهله نفقة سنتهم.. لا يتعارض مع المعتمد المنصوص في الأم والمزني كما أوضح ذلك ابن الرقعة فيما نقلته عنه قريباً.

وليس مراد البويطي شريك الخليفة سهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما قد يُتوهم، حاشية وأن العراقي قد ذل في الوسط (٥٢٢/٤) عند كلامه عن خمس الشيء: "ومن الأصحاب من قال: يصرف سهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الإمام، فإنه خليفته".

وقد خُطأ الأصحاب في حكايته هذه، بل عُدَّوه قولاً شاذاً غريباً مردوداً.

قال الرافعي (٣٣٠/٧) لا حكي الوجه الذي في الوسط: "والأكثرون نقلوه مذهباً لبعض الناس، ولم ينسبوه إلى الأصحاب".

بل إن إمام الحرمين وهو شيخ الغزالي قد قال في حاشية المطلب (٥٠٦-٥٠٥/١١): "وذهب بعض العلماء إلى أن السهم الذي كان مضافاً إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو مصروف إلى خليفة الزمان، فإنه وزير المسلمين وهو الذي يقرب إلى القيام مقام المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم نصح عندي نسبة هذا إلى أحد من أصحابنا/ وفي بعض الطرق صيغة مختلة بهذا المعنى".

تنبيه: قوله: "صيغة مختلة بهذا المعنى" هكذا في المطبوع، ولعل الصواب: "صيغة مُختلة بهذا المعنى" كما نقله عنه في كفاية النبيه (٤٨٧/١٦) وهي غير منقوطة في المطلب العالي (١٧/٦٧/أ).

وصاحب الطريقة هذه هو الفوراني كما نص على ذلك ابن الرقعة في كفاية النبيه (٤٨٧/١٦) وفي المطلب العالي (١٧/٦٧/أ) لكن ابن الرقعة دافع عن عبارة الفوراني، وبين وجهاً تصح به.

وانظر: البيان (٢٢٩/١٢) روضة الطالبين (٣٥٥/٦) المنهاج (٣٦٤) كفاية النبيه (٤٨٦/١٦) المطلب العالي (١٧/٦٦/ب) النجم الوهاج (٣٨٣/٦) مغني المحتاج (٩٣/٣).

لطيفة:

نسب الماوردي في الحاوي الكبير (٣٩١/٨) إلى الإمام أبي حنيفة القول بانتقال سهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى خليفة الزمان، وخطأه في ذلك.

ونسب السرخسي في المبسوط (٩/١٠) إلى الإمام الشافعي القول بانتقال سهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى خليفة الزمان وخطأه في ذلك أيضاً.

وكلا المذهبين يتراء من هذا القول وكلاهما ينسبه إلى الآخر، وبه تعلم أهمية مراجعة مصادر صاحب القول، وأن كتب غيره أو خصومه -إن جاز التعبير- لا ينبغي الوثوق بها إلى حد بعيد. والله المستعان.

٢٦٤٤- والخمس الباقي مقسومٌ على خمسة أجزاء؛ للرسولٍ ومن ذُكرَ معه^(١).

٢٦٤٥- فُخْمَسَ الخمسُ مع الأربعة الأحماس^(٢) مما لم يوجف عليه، [وُخْمَسَ الخمسُ مما أوجف عليه].. بيد الإمام يُضَمُّ في مصلحة المسلمين في كُرَاعِهِمْ وسِلَاحِهِمْ.

٢٦٤٦- وأربعةُ أحماسِ الخمسِ -مما^(٣) لم يوجف عليه^(٤) وما أوجف عليه^(٥)- لذی القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل، لِكُلِّ واحدٍ منهم الربعُ من ذلك^(٦).

٢٦٤٧- لَا يُفْضَلُ صَنْفٌ مِنْهُمْ عَلَى^(٧) صَاحِبِهِ^(٨).

٢٦٤٨- إِنْ أَلَا أَنْ يَسْتَغْنِيَ الْفَقْرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ وَالْيَتَامَى وَابْنُ السَّبِيلِ، فَإِذَا اسْتَغْنَوْا جَمِيعًا.. تُرِكَ مَا بَقِيَ لِكُلِّ واحدٍ مِنْهُمْ لِمَنْ هُوَ [عَلَى] صِفَتِهِمْ.

٢٦٤٩- وَإِنْ اسْتَغْنَى صَنْفٌ وَبَقِيَ فَضْلُهُ وَانْفَقَرُ^(٩) صَنْفٌ فَلَمْ يَكُنْهُمْ سَهْمُهُمْ.. رُدُّ^(١٠) عَلَى الْآخَرِينَ^(١١).

٢٦٥٠- وَقَدْ قِيلَ: إِذَا أَعُوْزَ صَنْفٌ.. رَدَّ عَلَى مِنْ^(١٢) بَقِيَ مِنَ الْأَصْنَافِ^(١٣).

تنبيه: عبارته في الحاشي الكبير "وقال: أبو حنيفة يملك الإمام بعد الرسول..." هكذا نقلها في المطلب العالي، وسقط من المطبوع قوله «أبو حنيفة».

(١) الأم (٣٤١/٥) روضة الطالبين (٣٥٥/٦).

(٢) في (أ) و(م): أحماس.

(٣) في (أ) و(م): ما.

(٤) في (ب): عليهم.

(٥) في (ب): عليهم.

(٦) هنا انتهى نقل ابن الرفعة عن البويطي.

(٧) في (ب): عن.

(٨) الأم (٣٢٦/٥) روضة الطالبين (٣٥٥/٦) قال ابن الرفعة في المطلب العالي (٧٧/١٧/ب): "إيجاب التسوية

بين الأصناف الخمسة متفق عليه عندنا... لأن الإضافة إليهم على السوية فانتضت القسمة على السواء كما

لو أوصى لهم بشيء أو قف عليهم".

(٩) في (أ) و(م): انفق.

(١٠) في (أ) و(م): لم.

(١١) في (أ) و(م): ورد.

(١٢) المطلب العالي (٧٧/١٧/ب).

٢٦٥١- قال الشافعي: / (١٣٠/ب) 'وَلَا يُعْذَى سَهْمٌ' ^(٣) وَاحِدٌ كُلُّ ^(١) صَنْفٍ أَهْلِهِ مَا كَانُوا موجودين، فإذا أعوز صنف.. ردّ على من ^(٥) بقي ^(٦) من الأصناف ^(٧).

٢٦٥٢- فإن قيل: فذّر عن عمر عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «كَانَتْ بَنُو الصَّبْرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاصَّةٌ، يَفْقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهَا نَفَقَةُ سَنَتِهِ» ^(٨)، وما بقي يجعله في الكِرَاعِ وَالسَّلَاحِ ^(٩)، لم يَذْكُرْ [فيه] سَهْمٌ ذِي الْقُرَى، ولا من ذَكَرَ معهم.. فَلَمْ أُعْطِيَهُمْ مِمَّا لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهِ كَمَا أُعْطِيَهُمْ مَا أُوجِفَ عَلَيْهِ؟

٢٦٥٣- قيل: إِنَّ الْحَدِيثَ كَلَامٌ عَرَبِيٌّ ^(١٠) الْمَخَاطِبَةُ فِيهِ عَامٌّ يُرَادُ بِهِ ^(١١) الْخَاصُّ.

٢٦٥٤- فإن قيل ^(١٢): وَأَيْنَ ذَلِكَ؟

٢٦٥٥- قيل: قول عمر: «كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِصْلَةٌ» يحتتمل: «كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّهَا» ويحتتمل: «كَانَ ^(١) لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [منها] ما كَانَ لِلْمَوْحِشِ»؛

(١) في (ب): ما.

(٢) وهو المتمد. ففي روضة الطالبين (٣٥٨/٦): "إذا فقد بعض الأصناف.. وُزِعَ نصيبه على الباقيين كالتزكاة، إلا سهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنه للمصالح كما ذكرنا"..
قال في المطلب العالي (٧٧/١٧/ب): "والذي ذكره المصنف في الصور الثلاث إنما هو تقريب على الصحيح المشهور، وإذا قلنا به فضيل من السهم عن حاجة أهله شيء.. فلا يعطوه، ويكون مضافاً إلى بقية السهام، وكلنا إذا فقد أهل بعض السهام". كفاية النبيه (٤٩٤/١٦) النجم الوهاج (٣٨٩/٦) مغني المحتاج (٩٥/٣).

(٣) في (أ) و(م): لا يعلى لسهم، في (ب): ولا يعلى سهم.

(٤) في (ب): على.

(٥) في (ب): ما.

(٦) في (أ) و(م): هو، وهو تصحيف.

(٧)

(٨) في (ب): سنة.

(٩) تقدم تحريجه وهو موقوف على عمر، وليس مرفوعاً إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما ذكره المصنف، وهو سنن تلم.

(١٠) في (ب): عوني.

(١١) في (أ) و(م): ما.

(١٢) في (أ) و(م): قال.

فلما قال الله عَزَّوَجَلَّ - في سياق الآية التي ذكر فيها تسليط رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بعد إيجاب - : ﴿ مَا آتَاهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ ۖ ﴾ الآية .. دلّ ذلك على أنّ الله عَزَّوَجَلَّ قد جعل لهم فيما لم يوجف عليه حقاً، كما جعل لهم فيما أوجف عليه [حقاً]، ألا ترى أنّه إنّما كان^(٢) للموحدين [بتسليطهم أربعة أخماس، والخمس من سمي^(١) الله - وهم غير موحدين -، فلما سلط الله رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد إيجاب.. كان له بتسليط الله - حلّ وعزّ - إيّاه.. ما كان للموحدين] بإيجابهم، وكان الخمس ثابته^(٥) لأولئك بتسليطه^(٦) كما [كان] ثابته^(٧) لهم مع الموحدين.

٢٦٥٦ - ولا^(٨) شيء أولى أن يُشبه بشيء.. من القرآن بالقرآن، والسنة بالسنة، فاستدلنا^(٩) بآية الأفعال المفسرة بالخمسة من^(١٠) ذكر الله عَزَّوَجَلَّ وإن لم يوجهوا.. بآية الحشر^(١١) المجملة.. بأن لهم الخمس في ذلك، واستدلنا بهذا [على] أنّ كلام عمر وإن كان عائداً أن ذلك لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إما أراد أن لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١٢) خاصاً. ما كان يكون للموحدين؛ لأنّ الله عَزَّوَجَلَّ لما ذكرهم في آية الحشر.. كان أن يُشبه الحديث بما^(١٣) دلّ عليه^(١٤) القرآن من إعطائهم^(١٥).. أولى من أن يحمل^(١٦) عام^(١٧)، فمعهم^(١٨) ما سمي لهم في القرآن، ومن ذكر له في القرآن

(١) في (ب): كانت.

(٢) في (أ) و(م): وسوله.

(٣) في (ب): يكون.

(٤) في المعطوط: سم.

(٥) هكلا صورتها في (أ): لِخُمْسِ ثَابِتٍ، هكلا صورتها في (ب): لِأَيْ، في (م): رابنا.

(٦) في (ب): بتسليطهم.

(٧) هكلا صورتها في (أ): ثَابِتٍ، في (ب): راتبا، هكلا صورتها في (ب): ، في (م): رابنا.

(٨) في (ب): فلا.

(٩) في (أ) و(م): واستدلنا.

(١٠) في (ب): لم.

(١١) في (أ) و(م): الخمس.

(١٢) كناية [ص ٢٧٧] من (م).

(١٣) في (ب): ما.

(١٤) في (ب) زيادة: من.

(١٥) في (ب): إعطايهم.

شيء... اكنفى^(١) بذكره في السنة، فإنما معنى قول عمر: «كانت لرسول الله ﷺ خاصة»^(٢)، يريد ما كان للمسلمين مما أوحىوا [عليه] من الأربعة الأحاس، وكنفى [بذكر] الله إياهم في القرآن أن^(٣) يذكرهم^(٤)، والله أعلم^(٥).

٢٦٥٧- ألا ترى أنه يجوز في اللة أن يقول رجل لقوم عموا: «هذه الغيمة.. عنيمة جيش كذا وكذا خاصة» وفيها^(٦) الخمس لمن سعى^(٧) الله جل ثناؤه.

٢٦٥٨- أولا ترى^(٨) قول النبي ﷺ: «وما لي بما أفاء الله عليكم إلا الخمس [والخمس] مردود فيكم»^(٩)، فقد أحر [ﷺ] أنه له، ثم أحر أنه مردود فيهم؛ فلما جار في اللة أن يصفب النبي ﷺ إليه الخمس ولعنه فيه حق لم يسهم.. كذلك [كان] قول عمر: «وله خالصا»^(١٠)، وفيه حق لقوم ساءهم الله عز وجل.

(١) (أ) و(ب): (يتمله) بلا نقط لأولاء، في (ز): يتمله.

(٢) في (ب): عاما.

(٣) في (ب): فيمنه.

(٤) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب) و(ز): اكنفى.

(٥) نهاية [٢٠/ب] من (ب).

(٦) ليس في (ز).

(٧) في (ز): بذكرهم.

(٨) الأم (٣٤٢/٥).

(٩) في (أ) و(ز): ومنهما.

(١٠) في (ز): يسمي.

(١١) في (ب): يري.

(١٢) أخرجه أحمد (٣٩١/٣٧: ٢٢٧١٨) والنسائي ك: قسم النبي (١٣١/٧: ٤١٣٨) وابن حبان

(١٩٣/١١) والحاكم (٤٩/٣) والبيهقي في المعرفة (٢٦١/٩) والكرى (٣٠٣/٦) والصفري (١٩٣/٨)

والضياء في المختارة (٣١٩/٣) من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الألباني في تعليقه على

النسائي: حسن صحيح.

وعن عمرو بن شعيب مرسلًا أخرجه مالك في الموطأ (٤٥٧/٢) وأخرجه موصولاً عن أبيه عن جده

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحمد (٣٣٩/١١: ٦٧٢٩) والنسائي (٢٦٢/٦: ٣٦٨٨) و(١٣١/٧: ٤١٣٩) والبيهقي

(٣٣٦/٦-٣٣٧).

(١٣) في (أ) و(ز): خاصًا.

٢٦٥٩- [قال الشافعي:] وإذا غزا الإمام بالجيش وأقام^(١) في معسكره، وبث^(٢) سراياه، فما أصابت السرايا.. رُدَّ على العسكر، وما أصاب العسكر.. رُدَّ عليهم^(٣).

٢٦٦٠- فإن رأى الإمام بالمسلمين خلةً أو رجلاً ظفراً^(٤) أو^(٥) رأى وجهَ نظير ذلك.. فله أن يقتل^(٦).

٢٦٦١- والثفل^(٧) من خمس الوالي^(٨).

٢٦٦٢- والحجة في ذلك: حديث ابن عمر: «مَلَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا، وَكَانَتْ^(٩) سُهُمَانًا^(١٠) أَحَدُ عَشَرَ بَعِيرًا^(١١)».

(١) في (ب): فأقام.

(٢) في (ب): وبث.

(٣) الأم (٣٢٢/٥) روضة الطالبين (٣٧٩/٦).

(٤) في (ب): ظفر.

(٥) في (ب): و.

(٦) الأم (٣١٢/٥) مختصر المزني (ص ١٤٩) روضة الطالبين (٣٦٨/٦).

(٧) وهو زيادة مال على سهم الغنيمة، يشترطه الإمام أو أمير الجيش لمن يقوم بما فيه نكابة زائدة في العدو، أو توقع ظفر، أو دفع شر. ١٥٠ من روضة الطالبين (٣٦٨/٦).

(٨) إن نفل الإمام من مال المصالح المرصدة ببيت المال.. فلا إشكال، لكن يشترط كونه معلوماً، وأما إن شرطه بما سَيَقَمُّ ويؤخذ من الكفار في ذلك القتال.. فحيثُ تأتى هذه المسألة، من أي جزء من الغنيمة يعطى النفل؟ والمعتمد أنه لا يعطى إلا من خمس الخمس، وهو نصه في الأم والمزني والبيهقي هنا، والثاني: أنه يكون من رأس مال الغنيمة، ونسب هذا إلى رواية القاضي حسين عن القاسم كما في العزيز، والثالث: من أربعة أخماس الغنيمة. انظر: الأم (٣١٢/٥) مختصر المزني (ص ١٤٩) نهاية المطلب (٤٦٢/١١) الحاوي الكبير (٤٠٢/٨) وفيه: "وحكى ابن أبي هيرة قولاً ثانياً أنه كالرضخ المستحق من الغنيمة"، وانظر: العزيز (٣٤٩/٧) وفيه: "فيه ثلاثة أوجه، ويقال: ثلاثة أقوال، ويقال: قولان ووجه، أظهرها: أنه ينفل من خمس خمسة" وتابعه في روضة الطالبين (٣٦٩/٦) فقال: "فيه أوجه ويقال: أقوال: أحسنها: من خمس خمسة".

قلت: هو قول لا وجه، نص عليه في الأم والمزني والبيهقي. والله تعالى أعلم.

(٩) في (أ) و(م): فكانت.

(١٠) في (أ) و(م): سهما ما.

(١١) أخرجه الشافعي في الأم (٣١١/٥) والبخاري ك: باب فرض الخمس، ب: ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين (٣١٣٤) و(٤٣٣٨) ومسلم ك: الجهاد، ب: الأنفال (١٧٤٩/٣٥) (١٧٤٩/٣٦).

٢٦٦٣- وحديث حبيب بن مسلمة^(١) وإن حَدَّثَ^(٢) فيه في الْبِدَاءِ وَالرَّجْعَةِ^(٣) الْثَلَاثَ وَالرَّيْبَ..
 مثلُ معنى حديث ابن عمر سواء، والله أعلم، إنما ذلك على ما^(٤) يرى الإمام، وإنما معنى تحديده^(٥)
 /^(٦) عبدا: أنه يعلمهم في البداية والرجعة^(٧) ما يبلغ ذلك؛ لأن حديث مكحول^(٨) بجملة ليس
 فيه تفسير الثلث والرَّيْبَ ما^(٩) أعطوا، ولا كَمْ قَدَرٌ ما أعطوا منه الثلث أو الرَّيْبَ^(١٠).

وجاء عند الشافعي، وفي الموضع الأول عند البخاري ومسلم: «الثاني عشر بعيراً أو أحد عشر بعيراً»، وفي
 الموضع الثاني عندهما «الثاني عشر بعيراً» على الجزم.

(١) في (أ) و(م): سلمة.

هو: حبيب بن مسلمة بن مالك بن وهب، أبو عبد الرحمن القهري الحجازي، نزل الشام، قال البخاري: له
 مصحبة. كان يقال له حبيب الروم لكثرة جهاده فيهم، وقيل: كان بجانب الدعوة، وهو الذي فتح أرمينية،
 وقال ابن سعد: لم يزل مع معاوية في حروبه ووجهه إلى أرمينية والياً فمات بها سنة اثنين وأربعين، ولم يبلغ
 الخمسين. انظر: الاستيعاب (١/٣٢٠)، الإصابة (٢/٢٢٢).

(٢) وهو قوله رَوَيْتُهُ عَنْهُ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَلَ الرَّيْبَ بَعْدَ الْخَمْسِ فِي بَدَأَتِهِ، وَنَعَلَ الْبَلَّ بَعْدَ الْخَمْسِ
 فِي رَجْعَتِهِ، أخرجه: أحمد (١٠/٢٩: ١٧٤٦٥) وابن أبي شيبة (٤٥٦/١٤) وأبو داود: ك: الجهاد، ب:
 فمن قال الخمس قبل النفل (٢٧٤٩: ٢٧٥٠) وابن ماجه: ك: الجهاد، ب: النفل (٢٨٥٣) وابن الجارود
 (ص: ٢٧١: ١٠٧٩) وابن حبان (١٦٥/١١: ٤٨٣٥) والبيهقي (٣١٣/٦: ٣١٤).

(٣) في (أ) و(م): جرد.

(٤) في (أ) و(م): والرجعة.

(٥) في (ب) زيادة: لا.

(٦) في (أ): تحديده، في (م): تحريده.

(٧) نهاية [ص: ٢٧٨] من (م).

(٨) في (أ) و(م): والرجعة.

(٩) هو: مكحول الشامي، عالم أهل الشام، يكنى أبا عبد الله، وقيل في كنيته غير ذلك، الدمشقي، العتبي،
 كان مولى لامرأة هذلي، حدث عن: واثلة بن الأسقع، وأبي أمامة الباهلي، وأنس بن مالك. حدث
 عنه: الزهري، وربيعة الرأي، وزيد بن واقد، قال الزهري: العلماء أربعة: سعيد بن المسيب بالمدينة،
 والشعبي بالكوفة، والحسن بالبصرة، ومكحول بالشام، قال أبو حاتم: ما أعلم بالشام أفقه من مكحول،
 توفي سنة بضع عشرة ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٥٥/٥)، تقريب التهذيب (ص: ٩٦٩).

(١٠) وهو الراوي لحديث حبيب بن مسلمة، رواه عن زياد بن جارية -وقيل زيد- عنه.

وقد يقصد حديث عبادة بن الصامت؛ فإن مكحولاً قد رواه عن أبي سلام الأعرج، عن أبي أمامة، عن عبادة
 بن الصامت، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نفل في البداية والرَّيْبَ، وفي الرجعة الثلث». أخرجه أحمد

٢٦٦٤- وحديث ابن عمر حديث بين، لأنه ذكر السهم ثم ذكر المل.

٢٦٦٥- وإنما يستدل على حديث (١٣١/ب) التي صلى الله عليه وسلم الحمل بالفسر^(٣).

٢٦٦٦- ولا يجوز أن يحمل الحديث في إعطاء الثلث والرابع.. أن يعطوا من سهم من سعى الله عز وجل^(٤) سهمه من أوحفب^(٥) وغيرهم، ولكن الإمام يعطيهم من خمس الحفب^(٦).

٢٦٦٧- وقد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم في العائم شيء ليس لعبره من الأئمة بعده، وكان بصير إليه منها شيء، فأما الذي كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من الغيبة.. الضفي^(٧)، وهو شيء واحد يختاره [شيء صلى الله عليه وسلم] من الغيبة؛ ترس^(٨) أو سيف^(٩) أو حاربة أو ما شاء، وليس لأحد من الأئمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١٠).

٢٦٦٨- والحجة في ذلك: أن العلماء لم يختلفوا في^(١١) ذلك^(١٢).

(٣٧/٣٩٦: ٢٢٧٢٦) وابن ماجه ك: الجهاد، ب: النفل (٢٨٥٢)، والرمذي ك: السير، ب: في النفل، (١٥٦١)، وقال: «وفي الباب عن ابن عباس وحبيب بن مسلمة ومعن بن يزيد وابن عمر وسلمة بن الأكوع، وحديث عبادة: حديث حسن» وصححه النووي كما في روضة الطالبين (٣٦٩/٦) وقال الألباني: ضعيف الإسناد، وأخرجه أيضًا ابن حبان (١٩٣/١١: ٤٨٥٥) وقال شعب الأرنؤوط: إسناده حسن.

(١) في (م): عما.

(٢) الأم (٣١٣/٥) الحاوي الكبير (٤٠١/٨-٤٠٢) العزيز (٣٥٠/٧) وقال: "ويؤيد الزيادة على الثلث، والقصاص عن الربع بالاجتهاد، والله أعلم، هذا هو الفقه" وانظر: المنهاج (ص ٣٦٦) مغني المحتاج (١٠٢/٣)

(٣) في (أ) و(م): بالفسر.

(٤) في (أ) و(م): زيادة: إذ.

(٥) في (أ) و(م): الموحفين.

(٦) الأم (٣١٢/٥).

(٧) في (أ) و(م): والصفي.

(٨) في (ب): ترسًا.

(٩) في (ب): سيفًا.

(١٠) الأم (٣٠٠/٥) (١٤٠/٤) التجار.

(١١) في (ب): فيه.

باب السلب في المبارزة

٢٦٦٩- موسى عن الربيع قال الشافعي: وخدبت أبي قتادة^(١) بأحد، إذا كان ذلك المعنى قائماً، وذلك^(٢) أنه إنما كان يومَ حينٍ حينَ الحرَمِ للمسلمون^(٣).

٢٦٧٠- وليس لأحدٍ سَلَبٌ عند الشافعي إلا من قَتَلَ في الإقبال أو^(٤) المِبارزة، فأما من قَتَلَ مدبراً مهزماً.. فلا سلب له^(٥).

٢٦٧١- والسَلَبُ لمن قَتَلَ في الإقبال، قاله الإمام أو^(٦) لم يقله^(٧).

(١) الأم (٣٠٠/٥) (١٤٠/٤) النجار) وفيه: "والأمر الذي لم يختلف فيه أحد من أهل العلم عندنا علمته، ولم يزل ينفظ من قومه أنه ليس لأحد ما كان لرسول الله ﷺ من صفي الغنيمة ولا من أربعة أخماس ما لم يوجف عليه منها"، وقال في الاستذكار (٨٣/٥): "أجمع العلماء على أن الصفي ليس لأحد بعد النبي ﷺ إلا أن أبا ثور -حكي عنه ما يخالف هذا الإجماع"، وانظر: الإقناع في مسائل الإجماع (١٠٥٥/٣).

(٢) عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ قَتَلَ قَبِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ.. فَهُوَ سَكْبَةٌ» متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: فرض الخمس، ب: من لم يُمس من الأسلاب، (٣١٤٢)، ومسلم ك: الجهاد والسير، ب: استحقات القاتل سلب القاتل، (١٧٥١).

(٣) في (ب): ذلك.

(٤) في (ب): والمسلمون.

(٥) في (ب): و.

(٦) ضابط سبب استحقات السلب، هو: ركوب الفرر في قهر كافر مقبل على القتال بما يكفي شره بالكلية. وهذه عبارة "الوسط". وفيه قيود أحدها: ركوب الفرر؛ فلو رمى من حصن أو من الصف.. لم يستحق سلبه. والثاني: إقبال الكافر على القتال أي: أن يقتله والحرب قائمة قبل أن ينهزم المشركون، فلو قتل أسيراً أو تائباً.. أو بعد انقراض الكفار.. فلا سلب له، -وهذا هو الذي أشار إليه هنا- والثالث: قهره بما يكفي شره بالكلية بقتل أو إرخان أو إزالة امتناع كَفَرٍ عنه وقطع يده أو رجله. انظر: الأم (٣٠٨/٥-٣٠٩/٤) (١٤٢/٤) النجار) الوسط (٥٣٧/٤) الوجيز (٣٥٥/٧) العزيز (٣٥٨-٣٥٧/٧) روضة الطالبين (٣٧٢-٣٧٣) النهاج (ص ٣٦٦).

(٧) في (ب): و.

(٨) الأم (٣٠٩/٥) روضة الطالبين (٣٧٦/٦).

٢٦٧٢- ومن الناس من يقول: لا يكون السلب للقاتل إلا أن يكون الإمام قال: «من قتل قتيلاً.. فله سله»^(١).

٢٦٧٣- والحجة في ذلك: سنة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢) في حديث أبي قتادة؛ لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «من قتل قتيلاً.. فله سلبه» بعد قتل أبي قتادة الرجل [يوم]، ووجب السلب له بعد القتل^(٣).

٢٦٧٤- ولا يكون السلب للقاتل إلا بینه^(٤).

٢٦٧٥- وكذلك قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من قتل قتيلاً له عليه بینه...» فلا يكون السلب إلا بینه.

٢٦٧٦- ولا يُحصن السلب^(٥)؛ لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يُحصن سلب أبي قتادة.

٢٦٧٧- فإن قيل: فإن^(٦) عمر قد حصن.

٢٦٧٨- قيل: فحديث عمر يذلل على أنه لا حصن فيه؛ لأنه قال: «كنا لا نُحصن السلب، وإن سلب الرء قد بلغ ما لا كثيراً»^(٧).

٢٦٧٩- والسلب: الفرس، والسرّج، والسلاح، والكسوة، والطفقة^(٨)، وما يكون على الرجل من سلاحه وآلته^(٩)، وهو الذي لا نعلم فيه اختلافاً^(١٠)^(١١).

(١) حكاة في الأم (٣٠٩/٥) عن بعض الناس، وصرح في سير الأوزاعي من الأم (٢٠٥/٩) بنسبته إلى الإمام أبي

حنيفة رحمه الله، وهو كذلك في المبسوط (٤٧/١٠) البحر الرائق (١٠١/٥).

(٢) نهاية [ص ٢٧٩] من (٢).

(٣) استدلل بهذا أيضاً في الأم (٣٠٩/٥).

(٤) روى الشافعي حديث أبي قتادة وفيه اشتراط البينة وقال: (٣٠٨/٥): "هنا حديث ثابت معروف عندنا"

لكنه لم يصرح باشتراط البينة، وانظر: الحاوي الكبير (٣٩٥/٨).

(٥) انظر: الأم (٣٠٩/٥) روضة الطالبين (٣٧٥/٦) وفيه: "قولان المشهور: لا تحصن".

(٦) في (أ) و(ب) وإن.

(٧) أخرجه عبد الرزاق (٢٣٣/٥: ٩٤٦٨) وسعيد بن منصور (٢٦٣/٢: ٢٧٠٨) وابن أبي شيبة (٣٧١/١٢)

وأبو عوانة (٢٤٣/٤: ٦٦٥٩) وابن المنذر في الأوسط (١٢٧/١١) والطحاوي في شرح معاني الآثار

(٢٢٩/٣: ٥٢٠٠) والطبراني (٢٧/٢: ١١٨٠) والبيهقي (٣١٠/٦: ٣١١). وصححه ابن الترمكاني في

الجوهر النقي والألباني في الإرواء (٥٧/٥).

٢٦٨٠- وقد اختلف فيما يوجد معه من المال العين والسيار^(١) وما أشبهه^(٢) مما ليس بأداة الحرب^(٣).

(١) وهي: ما يشد به الوسط. انظر: تاج العروس (٤٢٣/٢٦) معني المحتاج (١٠٠/٣).

(٢) حماية [٢/٢١] من (ب).

(٣) في (ب): يعلم.

(٤) في (ب): خلأً.

(٥) انظر: الأم (٣٠٩/٥) الحايي الكبير (٣٩٩/٨) روضة الطالبين (٣٧٥/٦) المنهاج (ص ٣٦٥)، وحكي في الروضة والمنهاج أن في المنطقة قولين أظهرهما أنها من السلب، لكن الشافعي هنا قد نص أنه لا يعلم فيها خلأً. وقال إمام الحرمين في نهاية المطلب (٤٥٦/١١): "وكان شيعي -أي: والده رحمهما الله تعالى- يقطع بأن المنطقة من السلب وجهًا وذلًا، وذكر العراقيون في المنطقة خلأً وهذا بعيد"، وفي الأم (٣٠٩/٥) أنه لو قال قاتل إنما ليست من السلب كان وجهًا.

(٦) هكذا صورها في (ب): السلب.

(٧) في (أ) و(م): أشبه.

(٨) والمعتمد: أنه من السلب.

ولم يرجح شيئاً في الأم (٣٠٩/٥) (١٤٢/٤-١٤٣) النجار حيث قال: "فإن كان في سلبه سوار ذهب أو خاتم أو تاج أو منطقة فيها نفقة؛ فلو ذهب ذهب ذهب إلى أن هذا مما عليه من سلبه.. كان مذهباً، ولو قال ليس هذا من عدة الحرب وإنما له سلب المقتول الذي هو له سلاح.. كان وجهًا، والله أعلم".

ولكنه جزم بأنه من السلب في مختصر المزني (١٤٩/١) فقال: "والسلب الذي يكون للقاتل كل ثوب يكون عليه، وسلاحه، ومنطقته، وفرسه إن كان راكبه أو ممسكه، وكل ما أخذ من يده".

وفي روضة الطالبين (٣٧٥/٦) "وفيما عليه من الزينة، كالطوق والسيار والمنطقة والخاتم والعميان وما فيه من النفقة.. فتولان؛ -ويقال: وجهان- ... أظهرهما: أنها سلب؛ لأنها مسلوقة.... والحقيقة المشدودة على فرس، وما فيها من الدراهم والأمتعة ليست سلباً على المذهب، وقبل: كالمنطقة".

وانظر: التنبيه (ص ٢٣٣) المنهاج (ص ٣٦٥) معني المحتاج (١٠٠/٣) نهاية المحتاج (١٤٤/٦).

وقال ابن الرفعة في كفاية التنبيه (٤٢٢/١٦): "قال -أي: صاحب التنبيه-: (وقيل: لا يستحق الحلي والمنطقة والنفقة)... وهذا ما أومأ إليه في "الأم"، قال -أي: صاحب التنبيه-: (والأول أصح) وهو الذي اختاره البوطي في مختصره وأبو إسحاق كما حكاه أبو الطيب".

تنبيه: في الحايي الكبير (٣٩٩/٨-٤٠٠) جعل مال المقتول ثلاثة أقسام: فقال: "أحدها: ما يكون سلباً، وهو... وما على المقتول من حلي ولباس... والقسم الثاني: ما لا يكون سلباً ويكون غنيمة، وهو ما في رحله..."

٢٦٨١- قال أبو يعقوب [أبو محمد]: وهو عندنا^(١) سَلْبٌ، لَأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ السَّلْبِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ: «سَلْبٌ فَلَانٌ فَلَانًا» وَقَدْ سَلَبَهُ مَالَهُ^(٢).

باب لما يسهم للفارس

٢٦٨٢- موسى عن الربيع قال الشافعي: لَا يُسَهَّمُ إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ وَإِنْ أُذْهِلَ^(٣) مَعَهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ^(٤).

٢٦٨٣- واحتج بحديث ابن عمر^(٥).

والقسم الثالث: ما اختلف قوله -أي: الإمام الشافعي- فيه" فيهم منه أن الحلي عنده مما لا خلاف عن الشافعي أنما من السلب، والله تعالى أعلم.

(١) في (أ) و(م): عندي.

(٢) عزاه إلى البويطي في كفاية النبه (٤٢٢/١٦).

(٣) هكذا صورتها في (ب): فَأَلَا أَذْهِلُكُمْ.

(٤) الأم (٣١٧/٥) مختصر المزني (ص ١٤٩) المنهاج (ص ٣٦٧) مغني المحتاج (١٠٤/٣) كفاية المحتاج (١٤٩/٦).

(٥) لعله يقصد (عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب المعروف بالمُعَرِّي) وقد روى حديثه الشافعي في القلم حيث قال: "قد ذكر عبد الوهاب الخفاف، عن المُعَرِّي، عن أخيه، أن الزبير وأقربى بأفريس يوم خمير، فلم يسهم له إلا لفرس واحد"، حكاه عنه البيهقي في السنن الكبرى (٣٢٨/٦) ومعرفة السنن والآثار (٢٥٣/٩).

وإن كان يقصد عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .. فقد روى حديثه ابن المنذر في الأوسط (١٥٨/١١) قال حدثنا محمد بن إسماعيل قال حدثني أبو بشر قال حدثنا أبو عاصم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما بنحوه.

وأخرج عنه -قبل هذا- ما يعارضه فقال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحسن بن علي، قال: حدثنا أبو عاصم، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما؛ أن الزبير حضر بأفريس يوم خمير فلم يسهم له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا لفريسين". وقال: "وقد نُكِّلَ في إسناده". وقال: "وهذا آخر معارض للآخر قبله، ولو لم يختلف في هذا.. لم يبق بالحديث حجة؛ لأن عبد الله بن عمر نُكِّلَ في حفظه...". أي المُعَرِّي الراوي عن نافع.

قال الشافعي في الأم (٣١٨/٥) (١٤٥/٤) النجاشي: "وليس فيما قلنا من أن لا يسهم إلا لفرس واحد ولا خلاف غير يثبت منه، والله أعلم، وفيه أحاديث منقطعة، أشبهها أن يكون ثانياً -ثم ساق سده- أن الزبير

٢٦٨٤- ومن ادعى لفرسين.. فعليه الدلالة^(١).

٢٦٨٥- وكان يقول^(٢): الراذين^(٣) والمحن^(٤) إذا لحقت لحوق الخيل.. أنه يسهم لها^(٥) سهم الفرس^(٦).

كان يضرب في الغنم بأربعة أسهم: سهمًا له، وسهمين لفرسه، وسهمًا في ذي القربى. قال الحافظ في التلخيص (٢٣٥/٣): «يسند منقطع».

وينحو هذا أخرجه أحمد (٤٠/٣: ١٤٢٥) من طريق المذر بن الزبير عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَطْعَمَ الزَّيْبِرَ سَهْمًا وَأُمَّهُ سَهْمًا وَفَرَسَهُ سَهْمَيْنِ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيَّ كَ: الخيل، ب: سهمان الخيل، (٣٥٩٣) بسنده عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن جده أنه كان يقول: «ضرب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عام خيبر للزبير بن العوام أربعة أسهم؛ سهمًا للزبير وسهمًا للذي القربى لصقبة بنت عبد المطلب أم الزبير، وسهمين للفرس». قال الألباني: حسن الإسناد.

(١) وهو قول الأوزاعي وأحمد، فليكما قال: يسهم لفرسين، ولا يسهم لأكثر من ذلك. كما في سير الأوزاعي من الأم (٢٠٠/٩). وانظر قول الإمام الشافعي في الحاشية السابقة، وقال أيضًا في (٣١٩/٥) (٤ / ١٤٥ النجار): "وحدث مكحول عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .. مرسلاً، أن الزبير حضر خيبر بفرسين فأعطاه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خمسة أسهم سهمًا له وأربعة أسهم لفرسه، ولو كان كما حدث مكحول أن الزبير حضر خيبر بفرسين فأخذ خمسة أسهم.. كان ولده أعرف بحدثه وأحرص على ما فيه زيادة من غيرهم إن شاء الله". وقال الحافظ في التلخيص (٢٣٦/٣): "قوله -أي: الراضي في العزيز-: «قال أحمد: يعطى لفرسين ولا يزداد؛ لحديث وَرَدَ فِيهِ» قلت: فيه أحاديث منقطعة" وذكر ما رواه سعيد بن منصور في سننه (٢٨١/٢: ٢٧٧٤) عن إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يسهم للخيول، ولا يسهم للفرس فوق فرسين وإن كان معه عشرة أفراس" وهو معضل كما قال الحافظ.

(٢) في (ب): يقال.

(٣) البرذون من الخيل: ما ليس بعرابي. انظر: تاج العروس (٢٤٧/٣٤) (برذون).

(٤) المحجن من الخيل: الذي ولدته برذونة من حصان عربي وتخل: هجن. انظر: تهذيب اللغة (٤٠/٦) والقاموس مع تاج العروس (٢٧٤/٣٦) (هجن).

(٥) في (أ) و(م): له.

(٦) انظر: الأم (٣١٧/٥) المتهاج (ص ٣٦٧) معني المحتاج (١٠٤/٣) نهاية المحتاج (١٤٩/٦).

وللفارس سهم وللفرس سهمان. كما في الأم (٣١٦/٥).

ولا يعطى إلا لفرس واحد عربيًا كان أو غيره كالبرذون وهو: ما أبواه أعجميان، والعجين وهو: ما أبوه عربي دون أمه، والمُفَرِّق: عكسه؛ لأن الكر والفر يحصل من كل منهما ولا يضرب تتاوهما كالرجال. ١. باختصار من معني المحتاج.

٢٦٨٦- والحجة في ذلك: أن اسم الحبل يجمعها، وقد قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿الْحَبْلُ﴾^(١)، وإنما شبهها^(٢) في الخلق^(٣).

٢٦٨٧- قال أبو يعقوب يوسف بن يحيى النوبختي: والحجة في ذلك عدي: حديث سفيان [س حسين]^(٤) حين قال^(٥) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا كُنَّا لَا [يَا] مَنَانَهُ»^(٦)، فهذا دليل على التكافؤ، وعلى أنه إذا كان عمر متكافئ^(٧).. لم يجز؛ لأن الرهن إذا أماءه أن [لا] يلحق.. كان قماراً.

(١) في (ب): عَزَّجَلَّ.

(٢) الأفعال: ٦٠، من قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِسُونَ بِهِمْ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾، في (ب): والخيل، وهي من آل عمران: ١٤، والنحل: ٨، ولعل المقصود هو آية الأنفال.

(٣) في (ب): تشبهه.

(٤) الأم (٣١٧/٥).

(٥) هو: سفيان بن حسين بن الحسن، أبو محمد، ويقال أبو الحسن الواسطي، روى عن إمام بن معاوية، والحكم بن عتيبة، ومحمد بن سيرين، وغيرهم، وعنه: شعبة وعمر بن علي المقدسي وغيرهم، ثقة في غير الزهري باتفاقهم، مات بالري مع المهدي، وقيل في أول خلافة الرشيد. انظر: تهذيب التهذيب (٥٤٢/٢)، تقرب التهذيب (ص ٣٩٣).

(٦) نهاية (ص ٢٨٠) من (٢).

(٧) وهو حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أخرجه أحمد (٣٢٦/١٦: ١٠٥٥٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال «ومن أدخل فرساً بين فرسين، وهو لا يأمن أن يسبق.. فلا بأس به» ومن أدخل فرساً بين فرسين، وقد أقر أن يسبق.. فهو قماره وأخرجه أبو داود ك: الجهاد، ب: في الخيل (٢٥٧٩) وابن ماجه ك: الجهاد، ب: السبق والرهان، (٢٨٧٦) وأخرجه الحاكم (١١٤/٢). كلهم من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً. قال الحافظ في التلخيص الخبر (٣٩٨/٤): «وسفيان هذا: ضعيف في الزهري».

ورواه أبو داود (٣٥٨٠) والحاكم (١١٤/٢) من طريق سعيد بن بشر عن الزهري به.

قال أبو داود: «رواه معمر وشعيب وعقيل عن الزهري عن رجال من أهل العلم، وهذا أصح عندنا» أي: أن الأصح كونه موقوفاً.

وأخرجه مالك في الموطأ (٤٦٨/٢: ١٠٠١) من قول سعيد بن المسيب.

قال أبو حاتم في العلل (٦٧٣/٥: ٢٢٤٩) لما سئل عن هذا الحديث: "هذا خطأ، لم يعمل سفيان بن حسين شيئاً، لا يشبه أن يكون عن النبي ﷺ، وأحسن أحواله أن يكون عن سعيد بن المسيب قوله، وقد رواه يحيى بن سعيد، عن سعيد قوله".

وقال الحافظ في التلخيص الحبير (٣٩٨/٤): "قال ابن أبي عمير: سألت ابن معين عنه، فقال: هذا باطل... وقد غلط الشافعي سفيان بن حسين في روايته عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، حديث الرجل «جبار»، وهو بهذا الإسناد أيضاً" وقال الألباني في الإرواء: (٣٤٠/٥): ضعيف.

(١) في (أ) و(ب): مكافئ.

باب / فرض الصدقة

٢٦٨٨- موسى عن الربيع قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(١) في [سورة] براءة: ﴿إِنَّمَا

الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَعْمِلِينَ﴾ الآية [الطه: ٦٠].

٢٦٨٩- وروي أن ^(٢) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في حديث الصدائبي ^(٣) - قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ

يَرْضَ فِيهَا بِقَسَمٍ مَلَكَ مُقَرَّبٍ وَلَا نَبِيٍّ مُرْسَلٍ حَتَّى تَقْسَمَ بِهَا [هُوَ]» ^(٤).

(١) في (ب): عز وجل.

(٢) في (أ) و(٢): عن.

(٣) هكذا صورها في (أ): الصدائفال، هكذا صورها في (ب): البهلاء وفي معرفة السنن: الصدائي.

وهو: زياد بن الحارث الصدائي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، له صحبة ووفادة، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه، له حديث طويل في قصة إسلامه وفيه: «مَنْ أَذُنٌ فَهُوَ يَقِيمُ» انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٥٨٢/٢) ط. در الجبل، التريب (ص ٣٤٤).

(٤) أخرجه أبو داود كذا: الزكاة، ب: مَنْ يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ وَخَذَ الْعَتَى، (١٦٣٠)، عن زياد بن الحارث الصدائي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيٍّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى يَحْكُمَ فِيهَا هُوَ، فَجَزَأُهَا نَحْنُ أَجْزَاءً، فَمَنْ كُنْتَ مِنْ نَفْسِ الْأَجْزَاءِ، أَعْطَيْتَكَ حَقَّكَ». والحاوثر بن أبي أسامة في مسنده كما في زوائد للهيتمي (٥٩٨: ٦٢٦/٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٧/٢: ٣٠١١) والطبراني في المعجم الكبير (٢٦٢/٥: ٥٢٨٥) والدارقطني (١٣٧/٢) والبيهقي (١٧٤-١٧٣/٤) وفي معرفة السنن والآثار (٣١٨/٩).

كلهم من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم - وهو الإفريقي - عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحارث الصدائي إلا أنه في زوائد مسند الحارث من رواية عبد الرحمن الإفريقي عن الصدائي.

قال الألباني في السلسلة الضعيفة (٤٨٨/٣): «وهذا إسناد ضعيف من أجل عبد الرحمن هذا، فقد ضعفوه... وبه أعله المناوي في شرحه، وأشار البقوي في شرح السنة (٩٠/٦) إلى تضعيفه، وذكر السيوطي في الجامع الكبير (٤٩٧٥) أنه رواه الدارقطني وضعف».

وأشار ابن كثير في تفسيره (١٦٥/٤) إلى تضعيفه فقال: «رواه الإمام أبو داود في سننه من حديث عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وفيه ضعف».

ونقله البيهقي في المعرفة عن البوطي وعزاه إليه.

٢٦٩٠- فمن وجبت^(١) عليه زكاة في ذهب أو ورق أو ثمار أو ماشية أو خبس ركاز أو شيء مما تمس^(٢) فيه^(٣) الركاة من زكاة فطر أو غيرها^(٤).. فهي مفسومة على الأجزاء المسماة في كتاب الله عز وجل؛ لكل^(٥) صنف سهمه^(٦).

٢٦٩١- فإن كان الرجل (١٣٢/ب) الذي يتولى زكاة ماله، ولم يكن يلي ذلك عاملاً، ولم يكن مؤلفاً - وهم قوم من أماء القنائل ورؤساء قنائلهم، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتألفهم لتعافي كنف عسائرتهم، واستئلاً لهم لدخول عسائرتهم في الإسلام.. قسم زكاته على ستة أجزاء، وطرح سهم العاملين والمؤلفة^(٧).

٢٦٩٢- [قال الساجي:] وأقل ما يعطى من كل صنف من الستة ثلاثة أنفص فصاعداً، لأن اسم جماع الفقراء لا يقع إلا على ثلاثة، وكذلك [اسم] كل جماع من سمي له سهم، ويعطى كل من كان من أهل السهم، وأحب إلي [أن] يعمهم به^(٨).

(١) في (أ) و(ب): وجب.

(٢) في (أ) و(ب): يجب، هكذا صورتها في (ب): يجب.

(٣) في (أ) و(ب): عليه.

(٤) في (ب): غيره.

(٥) في (أ) و(ب): ولكل.

(٦) فيجب استيعاب الأصناف الثمانية عند القدرة، وهذا من مفردات المذهب. انظر: الأم (١٨١/٣) و١٩٥ و٢٠٦ (العزير (٤٠٧/٧)).

(٧) انظر: الأم (٢٠٠/٣) (٨٠/٢) النجار) وعبارته: "إذا تولى الرجل قسم الصدقة قسمها على ستة أسهم أسقط منها سهم المؤلفة فلولهم إلا أن يندهم في الحال التي وصفت يشحوصون لمعونة على أخذ الصدقة فيعطهم ولا سهم للعاملين فيها" وانظر: المحرر (ص٢٨٦) العزير (٤٠٧/٧) المهاج (ص٣٧٠) روضة الطالبين (٣٢٩/٢): وفيه: "يحب استيعاب الأصناف الثمانية عند القدرة عليهم؛ فإن فرق بنفسه أو فرق الإمام وليس هناك عامل.. فرق على السبعة، وحكي قول أنه إذا فرق بنفسه سقط أيضاً نصيب المؤلفة، والمشهور ما سبق".

(٨) هل يجب استيعاب آحاد الصنف إن قسم المالك؟ الذي في الأم (٢٠٠/٣) وعنصر المزي (ص١٥٩) وهنا في البوطي: أن ذلك غير واجب، لكنه لا ينتقص عن ثلاثة محافظة على اسم الجمع الوارد في نص القرآن الكريم.

والذي في الحاوي الكبير (٥٣٤/٨) أن ذلك غير واجب على المالك، بخلاف العامل أو الإمام فإنه يجب عليه الاستيعاب، ولم يذكر غيره.

٢٦٩٣- ويجهتد^(١) أن يعدل بينهم على قدر حاجتهم وكثرة عيالهم^(٢).

٢٦٩٤- 'وأن يكون'^(٣) أول من يقصد به جيران المال؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [بن حنبل] حين بعته إلى اليمن: «خذها منهم»^(٤)، وأرددها عليهم^(٥)، يعني: فقراءهم، فإن لم يكن في جيران المال من يستغرق ذلك.. نقله إلى أقرب المواضع هم؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [إدا] أوصى بالجاري النافلة.. فمن قَرَّبَ جوارَه في الفرض أولى^(٦).

٢٦٩٥- فإن^(٧) استغنى أهل سهم^(٨) وبقيت^(٩) فضلٌ من سهمهم.. رَدَّها^(١٠) على أهل السهمان^(١١).

لكن المعتمد: أنه يجب استيعاب أحاد الصنف إن قسم الإمام، وكذا إن قسم المالك واخضر المستحقون. انظر: العزيز (٤٠٨/٧) المحرر (ص٢٨٦) المجموع (٢٠٦/٦) روضة الطالبين (٣٢٩/٢) المنهاج (ص٣٧٠) تصحيح التنبيه (٢١٤/١).

قلت: نصه هنا يفيد أنه يلزمه إعطاء ثلاثة من أبناء السبيل إن وجدوا؛ لأنه قال: "من كل صنف من الستة" وذكر في العزيز وروضة الطالبين الخلاف فيه أوجهًا، وهو هنا نص الشافعي. والله تعالى أعلم.

(١) في (أ) و(م)؛ ويجهتد.

(٢) المعتمد أنه: لا يجب التسوية بين أحاد الصنف إن قسم المالك، ويجب إن قسم الإمام عند تساوي الحاجات. انظر: العزيز (٤٠٩/٧-٤١٠) المجموع (٢٠٥/٦) المنهاج (ص٣٧٠).

ولم يوجب في الأم (٢٠٠/٣) التسوية إن قسم المالك، ولم أر كلامه فيما لو قسم الإمام.

(٣) في (أ) و(م)؛ وليكون.

(٤) نهاية [ص٢٨١] من (م).

(٥) لم أجد اللفظ الذي حكاه هنا لكنه موجود بنحوه، والحديث متفق عليه ولفظ البخاري: «... فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقراءهم»، أخرجه البخاري لك: الزكاة، ب: أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا، (١٤٩٦)، ومسلم لك: الإيمان، ب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، (١٩).

(٦) ظاهراً عبواته هنا استحباب عدم إخراجها من البلد، وهو واضح من قوله في الفقرة بعد التالية ".... وأعوز ذلك في جميع الأرض" وقال في الأم (٢٠٠/٣): "فإن أخرجهم من بلد إلى بلد غيره.. كرهت ذلك له، ولم يَنْبِ لي أن أجعل عليه الإعادة؛ من ثبلي أنه قد أعطاه أهله بالاسم، وإن ترك موضع الجوار". وهنا قد يفهم منه التحريم مع عدم الضمان إن خالف، وانظر: الأم (١٩٣/٣).

والمعتمد وهو الأظهر: منع نقل الزكاة. انظر: المحرر (ص٢٨٧) المنهاج (ص٣٧٠).

(٧) في (أ) و(م)؛ وإن.

- ٢٦٩٦- فإن لم يوجد أهل سهم، وأعوز ذلك في جميع الأرض.. رد سهمه على^(٦) البواقي^(٧).
- ٢٦٩٧- فإن قيل: لم رعمت هذا، وأن سهم المؤلفة والعامل إذا تولى الرجل قسم ركابة ماله مردود على أهل السهمان، ولم نقل^(٨) هو حق من حقوقهم يحسه كما يحبس الحق للرجل بحسب له؟
- ٢٦٩٨- قيل: كتاب الله عز وجل وسع رسول الله^(٩) صلى الله عليه وسلم، وإجماع العلماء لأن الله تبارك وتعالى^(١٠) ذكر الوصية، وأما رسول الله صلى الله عليه وسلم أها الثلث، وأجمع العلماء أن رجلاً لو أوصى فقال: «ثلثي لفلان وثلثي لفلان» وسمى^(١١) أصافاً. أنهم لم يختلفوا أنه لا يُعدى بنصيب

(١) في (أ) و(ب): السهم.

(٢) في (أ) و(ب): ونقلت.

(٣) في (أ) و(ب): رد.

(٤) أي: إن استغنى أهل ذلك الصنف في جميع البلاد، فإن كان أهل ذلك الصنف في بلد آخر موجودون.. نقل ما فضل إليهم. هذا معنى قوله بضميمة الفقرة التالية إليه. وإن كان المعتمد كما هو في المسألة التالية أنه لا ينقل، بل يرد على الباقي. انظر: روضة الطالبين (٣٣١/٢).

وهو موافق لصحة في الأم (١٩٣/٣)، فإنه قال: "وكل صنف استغنى.. عيّد بفضل على من معه من أهل السهمان، ولا يخرج من الصدقة شيء عن بلده الذي أخذت به قَلْ ولا كَثُرَ حتى لا يبقى واحد من أهل السهمان إلا أعطي حقه".

(٥) في (أ) و(ب): إلى.

(٦) الذي قرره هنا أنه إن عُدِمَ صنف في بلد.. نُقِلَ نصيبه لذلك الصنف في بلد آخر، فإن عُدِمَ ذلك الصنف في كل البلدان.. صرف إلى بقية الأصناف في البلد الأول.

لكن المعتمد: أنه إن عُدِمَ صنف.. رُدَّ على الباقي في نفس البلد. انظر: المحرر (ص٢٨٦) المنهاج (ص٣٧٠) روضة الطالبين (٣٣١/٢). وظاهر ما في الأم (١٩٣/٣). موافق للمعتمد، بل هو صريح عبارته في (١٩٨/٣) (٧٩/٢) التجار حيث قال: "وإنما لم يبق من أهل الصدقة إلا صنف واحد.. قسمت الصدقة كلها في ذلك الصنف حتى يستغنوا، فإذا قُضِيَ قُضِيَ عن إغنائهم.. نقلت إلى أقرب الناس بهم داراً".

قلت: عُدَّ الإمامان الخلاف أوجهًا.. ووجه ما في الأم على ما في البوطي. والله تعالى أعلم.

(٧) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): بقَلْ.

(٨) في (ب): رسوله.

(٩) في (ب): عز وجل.

(١٠) في (ب): فسمى.

صنف مما^(١) أوصى [به] إلى صنف غيره، وأنهم إنما أعتدوا ذلك/^(٢) بأصل ما دلَّ الله جلَّ ثناؤه عليه من الوصية، فلما دلت السنة على هذا بأن لا يُعدَّى بقول رجل [ما] أوصى/^(٣).. كان قولُ الله عزَّ وجلَّ ومن سَمَّى الله له.. أولى أن ينفذ له سهمه^(٤).

٢٦٩٩- وإن^(٥) لم يوجد بعض الأصناف الذين أوصى لهم؛ فإن كانوا قومًا بأعيانهم.. ردَّ نصيب من حسن مهم إلى مالك المال، وإن كانوا قومًا بصعفة.. ردَّ ذلك على أهل تلك الصعفة ما وُجد في الأرض واحد^(٦) مهم، وكذلك كُلُّ من سمى الله عزَّ وجلَّ له سهمه في الركة.

٢٧٠٠- فإن قال [قاتل]: كيف رعمت/^(٧) أنك تردُّ سهم المؤلفة والعاملين على السهمان^(٨) ولم تُردَّه إلى مالك المال كما ردَّته فيمن أعوز مما أوصى له إلى مالك المال؟

٢٧٠١- قيل: قد فعلت^(٩)، ولكن المالكن مختلفين؛ ألا ترى أن المالكن لما بقي من الوصية هم الورثة.. فرددت إليهم، والمالك للركة التي حرَّجت من مالكنها^(١٠) هي من سُميت له، ولا^(١١) يحمل إلى الرجوع في شيء منها، وهي لأهلها، فكما^{(١٢)(١٣)} كان المسلمون لا يختلعون أنه إذا أعوز بعض الصنف أعطي بعض وترك بعض آخر.. فكذلك^(١٤) سهم^(١٥) من لم^(١٦) يوجد من الأصناف -قياسًا

(١) في (أ) و(ز): كما.

(٢) نهاية (١٣٣/أ) من (أ).

(٣) نهاية (٢١/ب) من (ب).

(٤) الأم (٣/٢٢٠) مختصر المزي (ص ١٦١).

(٥) في (ب): فإن.

(٦) في (أ) و(ز): أحد.

(٧) نهاية (ص ٢٨٢) من (ز).

(٨) في (ب): السهم.

(٩) في (ز): بلغت.

(١٠) في (ب): ملكها.

(١١) في (ب): فلا.

(١٢) في (أ) و(ز): فيما.

(١٣) في (ب) زيادة: لو.

(١٤) في (ب): فلذلك.

(١٥) في (أ) و(ز): السهم.

على هذا... يُردُّ^(٢) على أهل الأصناف؛ لأن كلاً إنما سُمِّيَ^(٣) بصفة^(٤)، ليسوا مُسمَّينَ^(٥) بأعيانهم، ولا شيء أولى أن يقاسَ بشيء.. من قوم لم يُسمَّوا [بقوم لم يُسمَّوا]، وكما^(٦) فرضَ الله عزَّ وجلَّ أنواريت لأهلها؛ فإن^(٧) كانوا لا يوجدون.. أُعطي من وُحِدَ جميع 'مال الرجل'^(٨)، وسقط من لم يوجد.

٢٧٠٢- [قال الشافعي:] ويُعطى الرجلُ [على] قدر حاجته؛ حين يُخرجه ذلك من خَدِّ الفقير إلى الغنى؛ كان ذلك يحب فيه الزكاة أو لا يحب، ولا يُحَدُّ في شيء من ذلك شيئاً^(٩).

٢٧٠٣- وكان الشافعي لا يميز أن يجعله في صنفٍ واحدٍ إذا وَجَدَ الأصناف، وإن لم توجد^(١٠) الأصناف.. ردَّ عليهم^(١١).

(١) في (ب): لا.

(٢) في (ب): ويرد.

(٣) في (ب): يسمى.

(٤) في (أ) و(م): نصفه.

(٥) في (ب): مسمين.

(٦) في (ب): فكما.

(٧) في (ب): فلذا.

(٨) في (ب): المال.

(٩) انظر: الأم (١٨٩/٣) ٢١٧ ومنتصر المزن (ص ١٥٨) العزيز (٤٠١/٧-٤٠٢) المهاج (ص ٣٦٩).

(١٠) في (أ) و(م): يوجد، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١١) بعد هنا في (ب): باب في الطلاق.

باب الجزية^(١)

٢٧٠٤ - موسى عن الربيع (١٣٣/ب) قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(٢): ﴿ فَإِذَا أَسْلَمَ
الَّذِينَ هُمْ لِلْكِتَابِ فَآخِلُوا الْمُشْرِكِينَ [حَتَّى وَجَدْتُهُمْ] ﴾ الآية (الرو: ٥)، فكانت هذه عامة، ثم
خصَّ الله عزَّ وجلَّ فقال: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَتَوَكَّلُونَ الْآخِرَ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا
حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ
عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَافِرُونَ ^(٣) ﴾ [الرو: ٢٩] ^(٤)، ثم دلت سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال [في
الجوس] ^(٥): «سُوا بِهِمْ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ» ^(٦) [يعني: ^(٧) في الجزية] ^(٨).

(١) .

(٢) في (ب): عز وجل.

(٣) كتب في النسخ إلى قوله ﴿ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ وزاد في ب: الآية، وأثبتها كاملة لأن الشاهد في بقيتها،
ومراد أن الله عزَّ وجلَّ يخصَّ أَهْلَ الْكِتَابِ، فجعل الأمر فيهم بين الإسلام والقتل والجزية، وأما غيرهم من
المشركين عبدة الأوثان.. فلا أمر فيهم بين الإسلام والقتل ليس غير.

(٤) أخرجه مالك (٢٧٨/١) (٤٢) عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذكر
الجوس فقال: «ما أدري كيف أصنع في أمرهم»، فقال: عبد الرحمن بن عوف: «أشهد لسمعت رسول الله
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول...»، فذكره. وعنه الشافعي في الأم (٤٠٨/٥) (١٧٤/٤) النجار والرسالة
(ص: ٤٣٠-١١٨٢). قال الشافعي: «قد روي من حديث الحجاز حديثان منقطعان بأخذ الجزية من الجوس
- ثم ساق يستند لهذا وساق بلاغا من بلاغات الزهري، ثم قال- إن كان ثابتاً.. فيعني في أخذ الجزية...
لأنهم أهل كتاب، لا أنه يقال... تتكح نساؤهم وتوكل ذبايحهم».

وأخرجه ابن أبي شعبة (٢٤٣-٢٤٤) من طريق مالك، والبيهقي (١٨٩/٩-١٩٠) وفي المعرفة
(٣٦٥/١٣) من طريق الشافعي عن مالك. وأخرجه ابن أبي شعبة (٢٢٤/٣) (٢٤٣-٢٤٤) وعبد
الرزاق (٦٨/٦-٦٩) (٣٢٥/١٠) وغيرهم من طرق عن جعفر بن محمد به.
وقد ذكر الدارقطني في العلل (٢٩٩/٤) أن الجماعة قد روه عن جعفر عن أبيه مرسلًا عن عبد الرحمن بن
عوف، قال: وهو الصواب "أي: فهو منقطع.

وقال ابن عبد البر في التمهيد (١١٦/٢): "منقطع، ولكن معناه متصل من وجوه حسنة".

٢٧٠٥- فكلُّ مشركٍ غير كتابيٍّ أو مجوسيٍّ^(١).. لا يُقبل منه [الجزية، ولا يُقبل منه] إلا الإسلام،^(٢) أو^(٣) الفتل^(٤)، أو إعطاء مدة حتى يسمع كلام الله^(٥)، أو^(٦) إعطاء مدة [على شيء] نظراً من الإمام للمسلمين.

وقال الحافظ في فتح الباري (٢٦١/٦): "وهذا منقطع مع نقة رجاله" وقال في موافقة الحمر الخمر (١٧٩/٢) بعد أن رواه بسنده من طريق مالك: "حديث غريب وسنده منقطع أو معضل".
وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤١/٣): "لم يثبت بهذا اللفظ". ولكنه قال في تحفة الطالب (ص ٣٣٨): "وقد رويناه بإسناد جيد متصل عن زيد بن وهب، عن عبد الرحمن بن عوف بنحو ذلك، والله الحمد".
وهذا الشاهد الذي أشار إليه ابن كثير قد ذكره الحافظ فقال في التلخيص الحبير (٣٧٥/٣): "ورواه ابن أبي عاصم في كتاب النكاح بسند حسن، قال: نا إبراهيم بن الحجاج، نا أبو رجاء -جار لحماذ بن سلمة- نا الأعمش، عن زيد بن وهب، قال: كنت عند عمر بن الخطاب فذكر من عنده المجوس، فوثب عبد الرحمن بن عوف فقال: أشهد بالله على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لسمعته يقول: **وَإِنَّا أَجْمُوس طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَأَحْلُوهُمْ عَلَى مَا تَحْمِلُونَ عَلَيْهِ أَهْل الْكِتَابِ**". وهو هنا قد قال: "بسند حسن"، لكنه قال في موافقة الخمر الخمر (١٨١/٢) بعد أن رواه بسنده من طريق ابن أبي عاصم: "هذا حديث غريب ورجاله محتج بهم في الصحيحين إلا أبا رجاء الذي تفرد به، واسمه روح بن المسيب... وهو لبن الحديث...".
وما رواه ابن أبي عاصم.. رواه أيضاً الطبراني في الأوسط (٣٧٥/٣: ٣٤٤٢) عن الحسن بن سهل عن إبراهيم بن الحجاج به.

وله شاهد آخر: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٤٣٧/١٩: ١٠٥٩) بسنده عن عمر بن إبراهيم الرقي ثنا زكريا بن طلحة بن مسلم بن العلاء الحضرمي عن أبيه عن جده مسلم قال: شهدت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما عهد إلى العلاء حث وجهه إلى البحرين قال: "... وكتب للعلاء: **فَأَنْ سَنُوا بِالْمَجُوسِ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ**".

قال الحافظ في الإصابة (١١١/٦) وملار الحديث على عمر بن إبراهيم وهو ساقط" وقال في موافقة الخمر الخمر (١٨٠/٢): "هذا حديث غريب، وعمر بن إبراهيم ضعيف جداً ومن فوقه لا يعرفون إلا بهذا الإسناد".
ويغني عنه:

ما رواه البخاري لك: الجزية والمواذعة، ب: الجزية والمواذعة مع أهل الحرب (٣١٥٧) بسنده عن بحالة أنه قال: لم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخذها من مجوس هجر.

(١) غاية (ص ٢٨٣) من (٢).

(٢) الأم (٤٠٧/٥) المنهاج (ص ٥٢٥) مغني المحتاج (٢٤٤/٤).

(٣) في (أ) و(د) و(هـ) و(و) و(ز).

٢٧٠٦- كما أعطى رسول الله ﷺ أهل مكة وبعث علياً بن: «ومن كان له مُدَّة.. فَعَهْدُهُ إِلَى مُدَّتِهِ، ومن لم يكن له عَهْدٌ.. فَأَجَلُهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ»^(٦).

٢٧٠٧- وكما أعطى رسول الله ﷺ صفوان تسيير^(٧) أربعة أشهر^(٨).

(١) حاية (٤٠/أ) من (ب).

(٢) في (ب): و.

(٣) الأم (٤٠٢/٥) المنهاج (ص٢٥٥) مغني المحتاج (٢٤٤/٤).

(٤) المنهاج (ص٢٥٥) مغني المحتاج (٢٤٣/٤).

(٥) في (ب): و.

(٦) أخرجه بنحوه الترمذي لك: الحج، ب: ما جاء في كراهية الطواف عرباً (٨٧١) وفي لك: تفسير القرآن،

ب: ومن سورة التوبة (٣٠٩٢) وقال: حديث حسن، وقال الألباني: صحيح، والدارمي (٩٤/٢: ١٩١٩)

والبيهقي في المعرفة (٣٩٣/١٣). وسعيد بن منصور (٢٣٣/٥) والحاكم (٥٢/٣) وقال: صحيح على

شرط الشيخين، وأبو يعلى (٣٥١/١: ٤٥٢)، وشطره الأول عند أحمد (٣٢/٢: ٥٩٤)، كلهم من حديث

أمر المؤمنين علي رضي الله عنه.

(٧) هكذا صورتها في (أ): بسبب البعثة، هكذا صورتها في (ب): **بسبب البعثة**، في (٢): يسير، ورسماً في

(أ) يُشتمل: (تسير) و (يسير)، وأثرت الأول لما نقله البيهقي من نص الشافعي، ولأنه الرسم الأصح لما في

الموطأ، والأنسب لعه.

تنبيه: ونع في كتاب الأم (٤٥٦/٥) (١٩٠/٤ البحار): "وَجعل النبي ﷺ لصعوان بن أمية بعد

فتح مكة بستين أربعة أشهر" والنص كذلك في مختصر المزني (ص٢٧٩)، وهو خطأ واضح، لأن ذلك كان

بعد فتح مكة وقبل حين حيث استعار منه ﷺ أناة وسلاحاً، بل إن النبي ﷺ -أبي

هو وأمي- لما اختار الرقيق الأعلى لم يكن قد مضى على فتح مكة -شرفها الله- سنون، والصواب:

«تسيير» كما حكاه البيهقي عن نص الشافعي، وتُشتمل: «يسير».

نفي الموطأ ط. عبد الباقي: «بل لك تسيير»، وهي كذلك في رواية أبي مصعب الزهري (٥٩٦/١: ١٥٤٧)،

وفي ط. بشار عواد (٥٢/٢): «تسيير»، وهي كذلك في مخطوط الموطأ من رواية يثيب الذي صورته ونشره

مركز البحوث والدراسات الكويتية بعناية محمد ناصر العجمي (ص٣٧٠) وكذلك في رواية سويد بن سعيد

(٣٣٦)، وهكذا نقل البيهقي في السنن الكبرى (٢٢٥/٩) عن نص الشافعي: «تسيير أربعة أشهر».

(٨) أخرجه مالك (٥٤٣/٢: ٤٤) عن ابن شهاب أنه بلغه... والبيهقي (١٨٦/٧) من طريق مالك.

٢٧٠٨- والحجة في ذلك: قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(١): ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ^(٢) فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴿[الرو: ١ و٢]﴾، ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيَّةِ رُسُلًا مِنْهُمْ﴾ ﴿[الحج: ٢]﴾، فكانت ^(٣) قریش.. الأمیون، وكل من لم يكن له كتاب.. فهو من الأمیون ^(٤).

٢٧٠٩- وكل من كان على دين قبل نزول القرآن، ثم تحول بعد نزول القرآن إلى دين أهل الكتاب.. لم يُفصل منه، ولا نُقل ^(٥) الحرية إلا من أهل الكتاب الذين برل القرآن وهم أهل الكتاب، أو الجوس بالسنة ^(٥).

قال ابن عبد البر في التمهيد (١٩/١٢): "هذا الحديث لا أعلمه يتصل من وجه صحيح، وهو حديث مشهور معلوم عند أهل السير، وابن شهاب إمام أهل السير وعالمهم، وكذلك الشعبي، وشهرة هذا الحديث أقوى من إسناده إن شاء الله".

(١) في (ب): عز وجل.

(٢) في (ب): وكانت.

(٣) وهو مفهوم ما في الأم (٣٦٢/٥).

وفي تفسير الطبري (٣٧١/٢٣) وابن كثير (١١٥/٨) الأميون: هم العرب.

(٤) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): يقبل.

(٥) انظر: الأم (٤١٠/٥-٤١١/٤) (١٧٤/٤) النجار) وفيه: "فَكُلٌّ من دان... دين أهل الكتاب -أي كتاب كان- قبل نزول الفرقان وخالف دين أهل الأوثان قبل نزول الفرقان.. فهو خارج من أهل الأوثان، وعلى الإمام إذا أعطاه الجزية وهو صاغر أن يقبلها منه عربياً كان أو عجمياً، وكل من دخل عليه الإسلام ولا يدين دين أهل الكتاب ممن كان عربياً أو عجمياً... فليس للإمام أن يأخذ منه الجزية" وفي مختصر المرقني (ص ٢٧٩-٢٨٠): "الجزية لا تقبل من أحد دان دين كتابي إلا أن يكون أباه ذانوا به قبل نزول الفرقان... وإذا أذن الله بأخذ الجزية منهم على ما ذانوا به قبل محمد عليه الصلاة والسلام".

فصريح نصه في الأم والبيوطي هنا وهو ظاهر نصه في المرقني: أن العيرة بَنُزُول القرآن وبعثة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأن من هُود أو تصر قبل نزول القرآن والبعثة.. فهو من أهل الكتاب الذين تؤخذ منهم الجزية، وليس فيها شرط أن يكون ذلك قبل نسخ ذلك الدين أو تبدله، لكن المصنف في المذهب: أنه يشترط أن يكون هُودهم أو تصرهم قبل نسخ ذلك الدين، وإن كان بعد التبديل، وينبغي على ذلك أنه لا تؤخذ الجزية من هُود بعد بعثة عيسى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى نبينا؛ لأنه قد نسخت اليهودية بعثته.

٢٧١٠- ومن كان غير كتابي ولا مجوسي ففرض الجزية على أن يُقر^(١) في بلاد الإسلام.. لم يقبل منه^(٢).

٢٧١١- لقول الله عز وجل: ﴿ فَإِذَا أَسْلَحَ الْأَمْسِرُ لَلْأَمْرُ لَكُمْ فَافْزِلُوا أَلَمُتِ الْكُفْرَ ﴾ الآية [الرو: ٥]، فأمر بقتلهم إلا أن يدخلوا في الإسلام.

٢٧١٢- وقال عمر بن الخطاب: «ما^(٣) نصارى بني تغلب (من أهل) الكتاب، وما أنا بتاركهم حتى يُسلموا أو أضرب رقابهم»^(٤).

٢٧١٣- [قال الشافعي:] وكل من فتح أرضاً فإن كانت فُتحت عوة.. قُسمت الأرضين كلها^(٥) وغيرها على من حضرها وشهد فتحها، بعد الخمس^(٦).

==
نفي روضة الطالبين (٣٠٥/١٠): "والنهود بعد بعثة عيسى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. كالتهود والتنصر بعد بعثة سبأ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الأمانح".

قلت: فجعل الخلاف في المسألة أوجهًا، مع أن للشافعي فيها نص، واعتمد خلاف النص. والله تعالى أعلم. وفي الروضة بعد أن قرّر المعتقد حكى عن القاضي أبي الطيب أنه قال: "لا أحفظ الشرط المذكور للشافعي، إنما فرق في كتبه بين ما قبل نزول القرآن وما بعده وهذا أصح".

وانظر: المنهاج (ص ٥٢٥) معنى المحتاج (٢٤٤/٤) كناية المحتاج (٨٧/٨).

وأما اختيار المزي فهو أوسع حيث قال: "من دان منهم دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان وبعده سواء عندي في القياس وبالله التوفيق".

(١) في (أ) و(م) و(ن) يقره.

(٢) انظر: الأم (٤١٠/٥) معنى المحتاج (٢٤٤/٤).

(٣) في (ب) زيادة: هكذا صورها: **لِلْأَمْسِرِ**.

(٤) في (ب): يا أهل، ولعلها تصحفت من: بأهل، كما هي في الأم.

(٥) أخرجه الشافعي في الأم (٦٠٤/٣) والبيهقي (٢١٦/٩) و(٢٨٤) وفي المعركة (٤٠٠/١٣) من طريق الشافعي بلفظ: «ما نصارى العرب بأهل كتاب...». قال ماهر الفصل: "إسناده ضعيف". انظر: تحقيقه لمسند الإمام الشافعي (٢٤٧/٣: ١٥٣٢).

"قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: اختلفت الأخبار عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في نصارى العرب من تنوخ وهراء وبني تغلب؛ فروي عنه أنه صالحهم على أن يضعف عليهم الجزية ولا يكرهوا على غير دينهم، وهكذا حفظ أهل المازني". ١. من مختصر المزي (ص ٢٧٨).

(٦) في (أ) و(م) و(ن): كلها الأرضين.

٢٧١٤- واحتج بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ / فتح خيبر^(١).

٢٧١٥- و[أنت] سألت أهل [سبي] هوار، وقال: «من أرى منكم»^(٢) / .. أعطياه بكل رأس ست فرائض^(٣) (٧) (٨).

(١) انظر: الأم (٣١٥/٥ و ٤٣٠ و ٤٣٢) مختصر المزني (ص ٢٧٤-٢٧٥) الحاوي الكبير (١٤/٢٦٠).

(٢) أي: وقسمها بين المقاتلين. انظر: الأم (٤٣٠/٥) مختصر المزني (ص ٢٧٥).

في (أ) و(ب): حير، وهكذا مورداً في (ب): ^{مع حيرة} ~~يحيى~~، وهي بلا نقط، وتدخل: "حيى"، فيكون الكلام متصلاً بما بعدها من قصة سبي هوازن.

(٣) في (أ) و(ب): "ومن قال أنا منكم"، في (ب): "وقال: من أنا منكم"، وأثبت ما في (ب)، لكنني أبدلت كلمة (أنا) بـ(أبي)، لأن الظاهر أنها تصحيف، فبدل أن تكون بمفردة ثنائية، جعلها بمثنى فوقية، وهو الموافق للمعنى الموجود في الروايات.

(٤) نهاية [ص ٢٨٤] من (٢).

(٥) في (أ) و(ب): لكل.

(٦) في (ب): قرايض.

(٧) وهو حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه أحمد (٣٣٩/١١: ٦٧٢٩) باللفظ: «يا أيها الناس، ودوا عليهم نساءهم وأبناءهم، فمن لمسك بشيء من الشيء.. فله علينا ستة فرائض من أول شيء يقبضه الله علينا وأبو داود ك: الجهاد، ب: في فداء الأسير بالمال، (٢٦٩٤) والنسائي ك: الهبة، ب: هبة المشاع، (٣٦٨٨) والبيهقي (٣٣٦-٣٣٧).

وأصله عند البخاري (٢٥٨٣، ٢٥٨٤) ك: الهبة وفضلها والتحريض عليها، ب: من رأى الهبة الغائبة حائرة، عن المسور بن عمره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهوازن، هم: الذين حاربوا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم حنين، ثم هزمهم الله عز وجل، فصارت أموالهم وأولادهم غنمة للمسلمين، فجاؤوا مسلمين، وطلبوا ذلك، فشفع لهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند المسلمين ليردوا عليهم نساءهم وأبناءهم، فقبل أكثرهم، ومن لم يقبل.. أعطاه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما استمسك.. في كل رقة ست فرائض، أي: ست نوق -والفريضة: الناقة- من أول ما يقبض الله عز وجل عليه به. انظر: حاشية مسند الإمام أحمد للسندي (٤٣٢/٤).

(٨) واستدل الشافعي بهذا على: أن لولي الأمر أن يستطبع أهل مستحقى الغنمة لتركها مجاناً أو على عوض عليها، ومن ذلك الأرض التي تقيم.

قال في الأم (٤٣٢-٤٣٣) (٤١/٤: النجار): "فإن ظهر الإمام على بلاد غنوة فممسها، ثم سأل أهل الأربعة الأهلأس ترك حرقوتها منها فأعطوه ذلك طيبة به أنفسهم.. فله بقوله إن أعطوه إياه، وتما على =

٢٧١٦- فإن قيل: لمكة^(١)؟

٢٧١٧- قيل: دخلها رسول الله ﷺ^(٢) وقد كان تقدم^(٣) منه -بمر^(٤) الطهران- لأبي سفيان: «من دخل داره.. فهو آمن، ومن أغلق عليه بابه.. فهو آمن، ومن ألقى سلاحه.. فهو آمن، ومن أعطى أماناً على نفسه.. [فهو آمن على نفسه] وماله»^(٥).

المسلمين، أو على أي وجه أعطوه إياه، وكان كمال من أموالهم أعطوه إياه يضعه حيث يرى؛ فإن تركوه كالوقوف على المسلمين.. فلا بأس أن يقبله من أهله وغير أهله بما يجوز للرجل أن يقبل به أرضه، وأحسب عمر بن الخطاب -إن كان صنع هذا في شيء من بلاد العترة- إنما استطاب أنفس أهلها عناء، فصنع ما وصفت فيها، كما استطاب النبي ﷺ أنفس من صار في يديه سبي هوازن يمين، فمن طاب نفساً.. وده، ومن لم يطب نفساً.. لم يكرهه على أخذ ما في يديه". وانظر: مختصر المزني (ص ٢٧٤-٢٧٥).

وأما زيادة كلمة "سبي" فاستوحيتها من نص الأم.

(١) في (ب): مكة.

(٢) في (ب) زيادة: "عترة"، وهي غير صحيحة، يناقضها ما بعدها، وهي مخالفة لما في الأم (٢٥٨/٩) (٣٦٢/٧) النجار) أيضاً.

(٣) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): بلا نقط، في (ج): يقدم.

(٤) في (ب): وبمر.

(٥) لم أجده بهذه الألفاظ جميعها، لكن وجدت بعضه، أخرجه أبو داود ك: الخراج والفيء والإمارة، ب: ما جاء في بحر مكة (٣٠٢١ ٣٠٢٢) وابن أبي شيبه (٤٩٦/١٤) وإسحاق بن راهويه كما في المطالب العالية (٤٥٩/١٧: ٤٣٠١) وإتشاف الخيرة المهرة (٢٤٠/٥: ٤٦٠٣) والبيهقي (١١٨/٩) وفي المعرفة له (٢٩٧/١٣) وقال الحافظ ابن حجر في المطالب: هذا حديث صحيح، ونقل كلامه البوصيري ولم يتعبه. كلهم من حديث ابن عباس رضى الله عنهما، بلفظ: «من دخل دار أبي سفيان.. فهو آمن، ومن أغلق عليه بابه.. فهو آمن» وعند أبي داود: «ومن أغلق عليه بابه».

وأخرجه مسلم ك: الجهاد والسير، ب: فتح مكة، (١٧٨٠)، عن أبي هريرة رضى الله عنه وفيه: «من دخل دار أبي سفيان.. فهو آمن، ومن ألقى السلاح.. فهو آمن، ومن أغلق عليه بابه.. فهو آمن» ولم يذكر مر الطهران، وظاهر ما عند مسلم أنه قاله ﷺ بعد دخول مكة، لكن قال الحافظ البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٩٦-٢٩٥/١٣): "والذي روي في حديثه من قوله لأبي سفيان «من دخل داره فهو آمن»؟ فاختلاف رواته في وقت حكايته يدل على أنهم قصدوا حكاية لفظه دون حكاية وقته، وقد بين عبد الله بن عباس وعروة بن الزبير وعكرمة وسائر أصحاب المغازي أن ذلك القول كان من رسول الله ﷺ وهو بحر الطهران، ويجوز أن يكون أعاده بمكة، وكيف يجوز أن يكون ابتناؤه بعدما ظفر بهم، وليس للإمام ذلك بعد الظفر بهم؟".

٢٧١٨- واحتج حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين قال: «وهل ترك لنا عقيل^(٢) متزلاً^(٣)»، فدل ذلك على أن ما ملك لأربابها؛ لا^(٤) يورث إلا ما كان للميت «مالكاً له»^(٥).

٢٧١٩- وإذا جهل الباس أمر فتح بلد؛ فمن كان في يديه دار أو شيء.. فهو أولى به.

٢٧٢٠- ولا يؤخذ منه إلا دينار في جزية، على كل حر بالغ^(٦) «موسراً كان أو معسراً»^(٧).

٢٧٢١- وليس على النساء ولا على العبيد شيء^(٨).

٢٧٢٢- وتكون^(٩) الجزية ديناً^(١٠) على المعسر^(١١).

(١) والمراد: الاستدلال على أن مكة فتحت صلحاً لا عنوة، حيث أعطى الأمان لهم.. فذلك لم يقسم أرضها ولم يغنم أموالهم.

قال الشافعي عن فتح مكة: "لم يدخلها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنوة، وإنما دخلها صلحاً، وقد سبق لهم أمان... وقد تقدم من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «من دخل داره.. فهو آمن، ومن ألقى السلاح.. فهو آمن» فَمَالٌ مَن يَغْنَمُ مَالٌ مَن لَه أَمَانٌ، ولا غنمة على مال هذا". اهـ. من الأم (٢٥٨/٩-٢٦٠، ٣٦٢/٧) التنجار) وانظر: مختصر المزني (ص ٢٧٣).

(٢) في (أ) و(ج): عقيل لنا.

(٣) متفق عليه من حديث أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: المغازي، ب: أين ركز النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الراية يوم الفتح، (٤٢٨٢) بلفظ: «وهل ترك لنا عقيل من مزل» ومسلم ك: الحج، ب: الذول بمكة للساج وتورث دورها، (١٣٥١/٤٣٩) بلفظ: «... من رباع أو دوره وفي (١٣٥١/٤٤٠) بلفظ المصنف، وفي مسلم: "وكان عقيل ووث أبا طالب هو وطالب ولم يرثه جعفر ولا علي شيئاً" لأنهما كانا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين".

(٤) في (أ) و(ج): لم.

(٥) في (أ) و(ج): يملكها.

(٦) قال النووي في شرح مسلم (١٢٠/٩): "فيه دلالة للذهب الشافعي وموافقه أن مكة فتحت صلحاً، وأن دورها مملوكة لأهلها، لما حكم سائر البلدان في ذلك، فتورث عنهم، ويشوز لهم بيها ورهنا وإجارها وهبتها والوصية بها، وسائر التصرفات، وقال مالك وأبو حنيفة والأوزاعي وآخرون: فتحت عنوة، ولا يجوز شيء من هذه التصرفات".

(٧) في (ب): معسراً كان أو موسراً.

(٨) أي: فلا تكون أقل من دينار. انظر: الأم (٤٢٤/٥ و ٤٧٤) مختصر المزني (ص ٢٧٧) المنهاج (ص ٥٢٦) مغني المحتاج (٢٤٨/٤).

(٩) انظر: الأم (٤٢٤/٥-٤٢٥ و ٤٧٣) مختصر المزني (ص ٢٧٧) المنهاج (ص ٥٢٥) مغني المحتاج (٢٤٥/٤).

٢٧٢٣- وإذا كان صلحاً على أكثر من دينار وضيافة^(٦) وغير^(٥) ذلك.. فهو على ما صولحوا عليه^(٧).

٢٧٢٤- وَقِيلَ عَمْرٍ عِنْدَنَا عَلَى الصَّلْحِ^(٨).

٢٧٢٥- [قال الشافعي:] وإذا وادع الإمام قومًا إلى مدة، فنقض بعضهم، ولم يكره الباقي، ولم يعتزلوهم.. جاز للإمام عاريتهم^(٩).

٢٧٢٦- والحق في ذلك: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَادِنٌ قَرِيبٌ، وكانت حراصة مع النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأعان^(١٠) عليها بعض قريش، ثم بعثوا أبا سفيان يستريده في الشَّذَّةِ - ولا يكون ذلك إلا بعلمهم - فلم يردّه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يُعلمه بأُحْبارِه، وعزاهم عاريس^(١١).

(١) في (أ) و(ب): ويكون.

(٢) في (أ) و(ب): دين.

(٣) الأم (٤٢٦/٥) ٤٧٤: مختصر المزي (ص ٢٧٧) المنهاج (ص ٥٢٦) مغني المحتاج (٢٤٦/٤). وقال في المزي: "وقال في كتاب السير ما يدل على أنه لا جزية على فقير حتى يستغني".

(٤) انظر: الأم (٢٩٨/٥) وفيه الصلح على الضافة وأنه غير مؤقت.

(٥) في (أ) و(ب): غير.

(٦) الأم (٤٢٦/٥) مختصر المزي (ص ٢٧٧) المنهاج (ص ٥٢٦) مغني المحتاج (٢٤٨/٤).

(٧) أي: كونه ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير، ومع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام، فليس ذلك بتوقيت من الشرع وإنما باجتهاد في أمر الصلح من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هذا ما يظهر من موقع العبارة وسباقها وخاتمتها، ولكن في الأم (٤٩٠/٥) (٢٠٤/٤) النجار بعد أن ذكر أن أهل الذمة ممنعون من دخول الحجاز إلا على شيء يؤخذ منهم، قال: "ولا أحسب عمر بن الخطاب ولا عمر بن عبد العزيز أخذ ذلك منهم إلا عن رضا منهم بما أخذ منهم، فأخذهم كما تؤخذ الجزية، فأما أن يكون ألزهمهم بغير رضا منهم.. فلا أحسبه". فلم يله يقصد هذا هنا، والله تعالى أعلم.

وأثر عمر وكونه ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير.. أخرجه الشافعي في الأم (٤٢٨/٥) عن مالك كما في الموطأ (٢٧٨/١) ٤٣: وأخرجه البيهقي (١٩٥/٩).

(٨) الأم (٤٤٣/٥) مختصر المزي (ص ٢٨٠) المهذب (٢٦٤/٢) المفردة المنهاج (ص ٥٣٠).

(٩) في (أ) و(ب): فأغار، والتبت من (ب) والأم والمزي والكبرى والمعرفة للبهقي، وهو كذلك في مصادر التصريح؛ إذ إن الذين أغاروا على خراطة هم بنو كعب، وأعانهم نفر من قريش.

لكن في الأم (٤٤٤/٥) (ط. رفعت): "أغار"، وأشار في الهامش أن في بولاق: "أعان"، وحقا أن تكون هي المثبتة.

٢٧٢٧- وإذا وادع^(١) الإمام قوماً فحاجهم^(٢) - والخوف بالدلائل [التي] يستدل بها الإمام على قصصهم.. جار مجازيتهم؛ لقول الله عز وجل: ﴿وَإِنَّمَا تَخَافُونَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْصَبْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨] ^(٤).

٢٧٢٨- وإذا صالح الإمام أهل قرية^(١) على حزية^(٢) وفيهم من لم يبلغ.. فإذا بلغ؛ فإن رضي بما فعلوا.. فذلك له، وإن لم يرض.. فذلك له، وتلقه الإمام أدنى^(٣) مأمته^(٤) / (١٣٤/ب) ثم^(٥) حاربه^(٦).

(١) انظر: الأم (٤٤٤/٥) (١٨٦/٤) البحار) مختصر المربي (ص ٢٨٠) السس الكبرى للبيهقي (٢٣٣/٩) والمعرفة له (٤٢٨/١٣)

وفي القصة أحاديث:

منها ما أخرجه ابن حبان (١٣/٣٤٠: ٥٩٩٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما، وقال شعب الأرنؤوط: إسناده حسن.

وما أخرجه الطبراني (٢٣/٤٣٣: ١٠٥٢) عن ميمونة رضي الله عنها.

وما أخرجه البيهقي (٢٣٣/٩-٢٣٤) وفي الصغرى (٨/١٦٩) عن مروان بن الحكم والمسور بن عخرمة، وقال محقق البلد المير (١٨/٤٨١ ط. العاصمة): "إسناده حسن".

ومنها حديث موسى بن عقبة في المغازي كما روى ذلك عنه البيهقي (٩/٢٣٤) وفي الصغرى (٨/١٧٢). وأشار إلى ذلك في معرفة السنن والآثار (١٣/٤٢٩-٤٣٠).

ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبه (١٤/٤٧٤) عن أبي سلمة وثيب بن عبد الرحمن بن حاطب مرسلاً. وأخرجه النوار (١٤/٣٣٦) موصولاً عن أبي سلمة عن أبي هريرة، أن قاتل خزاعة قال: -فذكر بعض الأبيات، ولم يذكر شيئاً غيرها-، وقال الحافظ في فتح الباري (٧/٥٢٠): "وهو إسناده حسن موصول".

قال البيهقي في المعرفة (١٣/٤٢٨): "وهذا الذي ذكره الشافعي من بعض من تقضى العهد من بني قريظة، ومن أمان على خزاعة من قريش، وقال النبي صلى الله عليه وسلم الفرقين.. معروف مشهور فيما بين أهل السيرة، وتقلنا إلى كتاب السنن من الأخبار ما دل على ذلك".

وانظر: البلد المير (١٨/٤٨٣ ط. العاصمة)، وتعليقات المحقق، حيث قال: "بتبين مما تقدم أن حديث ابن إسحاق -يعني حديث المسور بن عخرمة- سنده حسن بنفسه، وصحيح لغيره بحجته من طرق أخرى. والله أعلم".

(٢) في (أ) و(ز) أودع.

(٣) في (أ) و(ز) فمأخوذ.

(٤) انظر: الأم (٤٤٢/٥) الوسيط (٧/٩١) المنهاج (ص ٥٣٠) حماية المحتاج (٨/١٠٩).

٢٧٢٩- وإذا صالح الإمام قومًا.. لم يميز أن يصالحهم على شيء مجهول؛ مثل أن يقول: «من كل حرب^(٧).. فغير^(٨)، ومن كل عشر^(٩) شيا.. شاة» ولا يجوز^(١٠) إلا على أمر معلوم ومن^(١١) كل حرب دينار^(١٢)، إلا أن يشترط عليهم: [أن كان الصلح] أقل من دينار.. أنموه دينارًا، ويموز ذلك كما جوزوا^(١٣) الضيافة، ولا يفسد؛ لأنه ليس ببيع يأخذ^(١٤) به عوضًا^(١٥).

٢٧٣٠- ولا يجوز أن يصالحهم^(١٦) من ذلك على شيء يكون أقل من دينار على كل نفس؛ لأنه أقل الجزية.

٢٧٣١- [قال الشافعي:] «وإذا ترك^(١٧) يهودي أو نصراني أو مجوسي دبه إلى دين غيره^(١٨).. لم يقل له «ارجع إلى الشرك» ولا بأمره بالانتقال إلى الشرك؛ فإن أسلم.. فذلك [له]، وإن رجع إلى

(١) في (ب): القرية.

(٢) كناية [ص ٢٨٥] من (ز).

(٣) في (ب): إلى.

(٤) أي: مكانًا يأمن فيه على نفسه، والمراد به: أقرب بلاد الحرب من بلاد الإسلام. مغني المحتاج (٢٥٩/٤).

(٥) في (أ) و(ز): و.

(٦) الأم (٤٧٤/٥) - ولم يذكر تليخه مأمنه - المنهاج (ص ٥٢٥) مغني المحتاج (٢٤٥/٤).

(٧) مقدار معلوم، وهو عشرة أفرزة، ويقال: قدر أربعة أفرزة. انظر: المحكم (٤٠١/٧)، لسان العرب

(٨) (٢٦٠/١)، تاج العروس (١٤٧/٢).

(٩) القفيز: يكبال معروف، وهو ثمانية مكاكيل عند أهل العراق، والمكوك: صاع ونصف. انظر: الزاهر

(ص ٢١)، القاموس مع تاج العروس (٢٨٥/١٥).

(٩) في (ب): عشرة.

(١٠) في (أ) زيادة: أيضًا.

(١١) في (أ) و(ز): من.

(١٢) كناية (٤٠/ب) من (ب).

(١٣) في (أ) و(ز): يجوزوا.

(١٤) في (أ) و(ز): فأخذ.

(١٥) الأم (٤٧٦/٥ - ٤٧٧). وانظر: (٢٩٨/٥ - ٤٣٣ - ٤٣٤).

(١٦) في (أ) و(ز): و(ز): صلحهم.

(١٧) في (أ) و(ز): وإن بدل.

(١٨) في (أ) و(ز): غير دينهم.

ديه من قبل نفسه.. فذاك^(١)، وإلا.. بَلَغَ أَيُّ^(٢) بلادٍ^(٣) الحرب شاءَ الإمام من أهل دينه، ثم حورب^{(٤) (٥)}.

٢٧٣٢- وقد قيل: يُقَرُّ على ذلك^{(٦) (٧)}.

٢٧٣٣- وإذا صالح الإمام [أهل] قرية، ثم غدر بعضهم، فعزاهم [الإمام]، فقال القوم الذين لم يقصوا: «لم تُدَلَّ نحنُ، ولم^(٨) نقدر على الخروج إليك؛ لأنهم قد غلبوا»، ولا يستدلُّ على

(١) في (أ) و(م): فذلك.

(٢) في (ب): إلى.

(٣) في (ب): بلد.

(٤) في (ب): تمارب.

(٥) هذه مسألة: من انتقل من دين يُقَرُّ أهله عليه إلى ما يقر أهله عليه، كنهود نصراي وعكسه.. هل يقر على ما انتقل إليه بالجزية؟ فيه ثلاثة أقوال:

الأول: وهو المعتمد- لا يقبل منه إلا الإسلام. ووجهه الرافعي في المحرر.

الثاني: يقر على ما انتقل إليه بالجزية. وهو اختيار المزني ووجهه الرافعي في الشرحين.

الثالث: لا يقبل منه إلا الإسلام أو العود إلى دينه الأول. وهو نصه في الأم (٤٣٦/٥) ومختصر المزني (ص٢٧٩-٢٨٠) والبيوطي هنا، فالعتمد خلاف ما في كتب الشافعي الثلاثة.

فإن لم يسلم- وقتلنا بالمعتمد- أو لم يسلم ولم يرجع إلى دينه الأول- وقتلنا بالثاني الذي هو نصه في الأم والمزني والبيوطي- فهل يُقتل كالمترد، أو يلحق بمأمنه كمن نذر العهد؟ قولان: المعتمد: الثاني. وهو نصه في الأم والمزني والبيوطي هنا.

مسألة: من انتقل من دين يُقَرُّ أهله عليه إلى ما لا يقر أهله عليه، كتوثن يهودي أو نصراي.. لا يقر على ما انتقل إليه بالجزية قطعاً، وفيما يقبل منه، أقوال:

الأول: لا يقبل منه إلا الإسلام. وهو المعتمد.

الثاني: لا يقبل منه إلا الإسلام أو الدين الذي انتقل منه. وهو نصه في الأم وظاهر نصه في البيوطي هنا.

الثالث: لا يقبل منه إلا الإسلام أو الدين الذي انتقل منه أو دين يقر أهله عليه.

ونظر: الحاوي الكبير (٣٧٥-٣٧٦) الوسيط (١٣٠/٥) العزيز (٨١-٨٢) المحرر (ص٣٠٠) وروضة الطالبين (١٤٠/٧-١٤١) المهاج (ص٣٨٦) مغني المحتاج (١٨٩/٣-١٩٠) تحفة المحتاج (٢٩٣/٦).

(٦) في (ب): دينه.

(٧) خلاف المعتمد، كما سبق.

(٨) في (أ) و(م): ولا.

كذبهم، ولا عوهم إياهم، ولم يكن لهم سبيل^(١) إلى مفارقتهم.. فإنه يكف عن هؤلاء، ويقاتل الغادرين، ولا يدع قتالهم من أجلهم^(٢).

٢٧٣٤- واحتج بأن الله عزَّ وجلَّ قال: ﴿إِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [الباء: ٩٢].

٢٧٣٥- وليس لهم^(٣) عقلٌ ولا فؤادٌ إذا أُصيبوا في العارةِ أو^(٤) أُصيبوا غير عامدين لهم؛ كانوا من في دار الحرب^(٥).

٢٧٣٦- وعلى من أصابهم هكذا، أو^(٦) أصاب المؤمن.. عتق رقة كفارة.

٢٧٣٧- ومن أصابهم عامداً^(٧) لهم؛ فإن كان/عامداً.. فالدية في ماله وإن كان خطأ.. فعلى العاقلة.

٢٧٣٨- فإن^(٨) اختلطوا، فظهر عليهم، فادعى كل واحدٍ منهم أنه لم يغدر، وقد^(٩) كانت طائفة اعتزلت.. أمسك عن من شك فيه، ولم يقتله، ولم يسب ذريته، ولم يغنم ماله، وقتل^(١٠) من عرفه، وسمى ذريته^(١١).

(١) في (ب): السبيل.

(٢) الأم (٤٤٥/٥) روضة الطالبين (٣٣٨/١٠).

(٣) في (ب): عليهم.

(٤) في (أ) و(ز): و.

(٥) الأم (٤٤٦/٥).

(٦) في (ب): لو.

(٧) في (أ) و(ز): عمداً.

(٨) نهاية (ص: ٢٨٦) من (ز).

(٩) في (أ) و(ز): وإن.

(١٠) في (أ) و(ز): واقتل.

(١١) في (ب): وقتل.

(١٢) الأم (٤٤٦/٥) وروضة الطالبين (٣٣٨/١٠) وقال: يصدق بهمينه.

٢٧٣٩- وإذا عاهد الإمام قومًا ثم أعاروا على قوم وهم معاهدون للإمام.. فلإمام أن يغزوهم؛ وإن ظفر بهم/.. اقصص منهم لهم -كالخربي يدحُل إلينا بأمان فيصيب بعضهم بعضًا- لأنهم حاربوهم وهم في هدنة، ومن بقي منهم.. كان فينا للمسلمين، وماله فيء^(١).

٢٧٤٠- وإن عاهدوهم ثم بعثوا إلى الإمام فقالوا: «إنا قد نقضنا»، أو لم يبعثوا إلى الإمام وأظهروا الغدر.. فللإمام عاربتهم^(٢).

٢٧٤١- فإن أصابوا قومًا مواعدين ثم غرأهم الإمام فطفر بهم. فهم بمنزلة أهل الحرب ولم يقتص لهم منهم؛ لأنهم صاروا محاربين من قبل ما فعلوا^(٣).

٢٧٤٢- وكذلك [كل] حربي دَخَس دارنا^(٤) بأمان؛ فإن قتل^(٥) في أرضنا رحلاً.. قُتِل به، وإن أخذ مالا^(٦).. أُخِذَ به^(٧).

٢٧٤٣- ولو أن مسلماً قُتِل ثم ارتد فحارب^(٨) وقتل المسلمين في عاربتة، ثم ظفر به [الإمام].. فعليه الحكم في ذلك مثل ما كان في إسلامه، ولم تقصه الردة والمخاربة شيئاً من ذلك^(٩).

٢٧٤٤- وكل ما^(١٠) أصاب المعاهد من حقوق الآدميين.. حكم عليه؛ جاء أو لم يَجِ.

٢٧٤٥- وكل ما كان من حدود الله [عَزَّوَجَلَّ].. لم يحكم عليه إلا أن يأتي، مثل اليهوديين [الذين] رجهما رسول الله ﷺ^(١١) صَلَّيَّ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١٢).

(١) انظر: الأم (٤٤٦/٥) روضة الطالبين (٣٢٢/١٠).

(٢) انظر: الأم (٤٤٦/٥).

(٣) انظر: الأم (٤٤٦/٥) روضة الطالبين (٣٢٢/١٠) وقال: "ففي الضمان قولان؛ كأهل البغي".

(٤) في (أ) و(م): دارا.

(٥) في (م): قتل.

(٦) في (أ) و(م): ماله.

(٧) انظر: الأم (٩٥/٧) المهاج (ص ٤٧٢) دقائق المهاج (ص ٤٧٢) مغني المحتاج (١٥/٤).

(٨) في (أ) و(م): وحارب.

(٩) انظر: الأم (٤٤٨/٥ ٩٦/٧)، المهاج (ص ٤٧٢) وفيه: "ويجب -أي: القصاص- على المعصوم والمرد،

مغني المحتاج (١٥/٤-١٦) وقال: "تنبيه: عله في المرتد.. إذا لم يكن له شوكة وقوة، وإلا.. ففيه قولان؛

أظهرهما عند البقوي: الضمان، وهو الظاهر، وظاهر تعبير الشرح الصغير يقتضي ترجيح المنع".

(١٠) في (ب): من.

٢٧٤٦- ولا ينفذ^(١١) الجزية شيء^(١٢) فعل المعاهد إلا الامتناع من أداء الجزية، والامتناع من الحكم، فإذا فعلوا ذلك.. بذ إليهم^(١٣)، فأما إذا^(١٤) فعلوا سوى ذلك.. فإنه يحكم^(١٥) عليهم في ذلك كما يحكم^(١٦) على المسلمين^(١٧).

٢٧٤٧- [قال الشافعي:] ولو كان رجل^(١٨) من أهل العهد عبداً للعذر على المسلمين.. لم يُقتل وعوقب^(١٩).

٢٧٤٨- وليس للإمام أن يهادن إلا إلى^(٢٠) منتهى مدة [أهل] الحديبية؛ عشر سنين، ولا يجاور أكثر من ذلك^(٢١).

٢٧٤٩- وعشر سنين إذا كانت نازلة بالمسلمين يخشى عليهم، فإذا لم يخش^(٢٢).. لم يجاوز أربعة^(٢٣) أشهر^(٢٤)، لقول الله عز وجل: ﴿فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [الروم: ٢]، وذلك

(١) في (ب): النبي.

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه البخاري ك: الحدود، ب: أحكام أهل الذمة وإحصائهم إذا زنوا ورفعوا إلى الإمام، (٦٨٤١)، ومسلم ك: الحدود، ب: وجع اليهود أهل الذمة في الزن، (١٦٩٩).

(٣) انظر: الأم (٤٤٨/٥) روضة الطالبين (٣٢٨/١٠).

(٤) في (أ) و(ب) و(ج): بلا نقط لأولها.

(٥) في (أ) و(ب) و(ج): شيئاً.

(٦) نهاية [٢٨٧] من (ج).

(٧) في (ب): ما.

(٨) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ج): تحكم.

(٩) في (أ) و(ج): تحكم.

(١٠) الأم (٤٤٩/٥) المنهاج (ص٥٢٨) معني المحتاج (٢٥٨/٤) وكلنا ينتقض بقضائهم لنا، وانظر الخلاصة (ص٦٢٧).

(١١) في (ب): رجلاً.

(١٢) عقوبة متكررة كما في الأم (٤٤٩/٥)، ولا ينتقض عهده كما في روضة الطالبين (٣٢٩/١٠)، وانظر: المنهاج (ص٥٢٨) معني المحتاج (٢٥٨/٤).

(١٣) في (أ) و(ج): أن.

(١٤) الأم (٤٥٣/٥) المنهاج (ص٥٣٠) معني المحتاج (٢٦١/٤).

(١٥) في (أ) و(ج): يخشى.

[أنه] (١) لما (٢) قوي أهل الإسلام.. أنزل (٣) الله [عَزَّوَجَلَّ] على نبيه [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] مرجعه من تبوك؛ فأرسل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [عليًا] إلى مكة (٤).

٢٧٥٠- وقد قيل: لا يجاوز اليوم (٥) أربعة أشهر؛ لأن المسلمين قد قفوا.

٢٧٥١- فإن صالحهم/(١٣٥/ب) على أن له الخيار؛ «متى شاء.. نَبَذَ إِلَيْهِمْ».. فعل؛ كما قال النبي (٦) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأهل حصص واحِدٍ خَيْر (٧) صالح أهلنا: «أَفَرَّكُمْ مَا أَفَرَّكُمْ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ» (٨)، فَكُلُّهَا عِنْدَهُ إِلَّا هَذَا (٩) الحصن (١٠).

٢٧٥٢- «وإن قال (١١): «أفركم ما أفركم الله».. لم يحز؛ لأن الوحي قد انقطع (١٢).

٢٧٥٣- [قال الشافعي]: «ومن بَلَغَ الإمام مأمه.. زَوَّد (١٣)، وحُمِل -إن لم يقدر على انشي ولم (١٤) يكن له شيء- وبَلَغَ (١٥) أدنى مأمه (١٦).

(١) نهاية (١/٤١) من (ب).

(٢) الأم: (٥٦٦/٥-٤٥٧).

(٣) في (ب): إنا.

(٤) في (ب): وأنزل.

(٥) في (ب) زيادة: أهل.

(٦) تقدم تخرجه.

(٧) يقصد يومه لا يومنا، والله المستعان.

(٨) في (ب): رسول الله.

(٩) في (أ) و(ج): خبير.

(١٠) أخرجه البخاري لك: الشروط ب: إذا اشترط في المزاوعة: إذا شئت أخرجتك، (٢٧٣٠) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يلفظ: «نفركم ما أفركم الله».

(١١) في (أ) و(ج): أهل.

(١٢) انظر: الأم (٤٥٤/٥) روضة الطالبين (٣٣٦/١٠) المنهاج (ص ٥٣٠) معني المحتاج (٤/٢٦١).

(١٣) في (ب): فإن قيل.

(١٤) انظر: الأم (٤٥٤/٥) روضة الطالبين (٣٣٦/١٠) معني المحتاج (٤/٢٦١).

(١٥) في (ب): رد.

تنبيه: في كتاب الأم (٤٥٥/٥) (١٩٠/٤) النجار: «زُد»، وأشار في الحاشية أنها كذلك في ط. بولاق، وأشار أيضًا إلى أن في إحدى النسخ (وَزَّوَدَ) وهي الأقرب، والله أعلم.

٢٧٥٤- وإذا صالح الإمام قومًا على الرجال والنساء أن كل من جاء منهم ردة^(٦٦) إليهم..
فالصالح باطل^(٦٧)؛ لأن الله [عَزَّوَجَلَّ] حكم ||^(٦٨) في النساء ألا يُردنَّ إلى الكفار لقول الله عَزَّوَجَلَّ :
﴿ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ [المنحة: ١٠].

٢٧٥٥- وكل من لم يبلغ، أو بلغ وهو مغلوب على عقله.. فهو بمردة النساء^(٦٩).

٢٧٥٦- وإذا وقع الصلح عليهم.. فهو فاسد^(٧٠).

٢٧٥٧- ومن جاء من عبيدهم فأسلموا.. فلا يُردُّ إليهم، وهم أحرار^(٧١).

(١) في (أ) و(ب): إذا لم.

(٢) في (ب): ويبلغ.

(٣) الأم (٤٥٥/٥).

(٤) في (أ) و(ب): رد.

(٥) انظر: الأم (٤٥٨/٥-٤٥٩)، لكن في مختصر المزني (ص ٢٧٩) ما يفهم منه أن الشرط وإن كان باطلاً لكن العقد لا يبطل، وإنما يبطل الشرط وحده، حيث قال: "وإن صالحهم الإمام على ما لا يجوز.. فالطاعة نقضه، كما صنع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في النساء، وقد أعطى المشركين فيهن ما أعطاهم في الرجال، ولم يستثن، فجاءته أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة، فجاء أخوها يطلبها.. فمنعها منهما، وأخبر أن الله منع الصلح في النساء، وحكم فيهن غير حكمه في الرجال".
والمعتمد أن العقد يبطل. العزيز (٥٥٦/١١) روضة الطالبين (٣٣٥/١٠) وفيه: "على الصحيح"، المنهاج (ص ٥٣٠-٥٣١) وفيه: "في الأصح"، مغني المحتاج (٢٦٣/٤).
قلت: عمر عنه رَحِمَهُ اللَّهُ بما يفيد أنه يفيد أنه وجه، وهو قول؛ إذ نص عليه في الأم والبوليطي هنا، والثاني: يفهم من نصه في مختصر المزني. والله تعالى أعلم.

(٦) من هنا إلى الإشارة المائلة بعد سطور لا يوجد في (ب).

(٧) انظر: الأم (٤٥٩/٥) روضة الطالبين (٣٤٥/١٠) المنهاج (ص ٥٣١) مغني المحتاج (٢٦٣/٤).

قال البندنجي: **والصابط**: أن كل من لو أسلم في دار الحرب لم يحب عليه الهجرة.. يجوز شرط رده في عقد الهدنة، قال ابن شهبة: وهو ضابط حسن. ١. ه من مغني المحتاج (٢٦٤/٤).

(٨) قال في روضة الطالبين (٣٣٥/١٠): "وإذا جرى في المهادنة شرط فاسد.. فسد به العقد على الصحيح، وبه قطع ابن الصباغ وغيره"، وانظر: مغني المحتاج (٢٦١/٤) و(٢٦٣).

(٩) جاء في الأم (٤٥٩/٥): "ومن جاءه من عبيدهم مسلماً.. لم يردّه إليهم، وأعتقه بنحوه إليه، وفي إعطائهم القيمة قولان".

٢٧٥٨- وقد قيل: يعطون القبيصة لأهم أموالهم، ولأموالهم أثمان^(١).

٢٧٥٩- وقيل: لا يعطون^(٢).

٢٧٦٠- وإذا صالحهم على أن يرّد إليهم من جاء منهم... لم يرّدْهم^(٣) إلا أن يحيى، وإليه^(٤)،
وقد رَدَّ النبي ﷺ أبا بصير^(٥) بعدما أسلم^(٦).

أما عدم الرد.. فمعتمد، وانظر: روضة الطالبين (٣٤٥/١٠) المنهاج (ص٣١٤) مغني المحتاج (٢٦٤/٤)،
قلت: وَعَدَهُ في الروضة وجهًا، وهو نصه في الأم والبيوطي. والله تعالى أعلم.

وأما كونهم يصيرون أحرارًا ويعتقون.. فهكذا في الأم أيضًا.

وَقَصَّلَ في روضة الطالبين (٣٤٥/١٠) فقال: "قال في «الحاوي» (٣٦٥/١٤) إن غلبهم على نفسه ثم أسلم
وهاجر.. عتق؛ لأن الهدنة لا توجب أمان بعضهم من بعض، وإن أسلم ثم غلبهم على نفسه وجاءت.. نظراً
إن فعل ذلك قيل أن هادناهم.. فكذلك؛ لأنه غلب في حال الإباحة، وإن فعله بعد الهدنة.. لم يعتق؛ لأن
أموالهم محرمة حيث لا يملكها بالفتح". وانظر: مغني المحتاج (٢٦٤/٤).

(١) أوما إليه في الأم (٤٦٠/٥)، ولكنه لم يصرح بترجيح أي من القولين، وذكر النووي في من أسلم ثم غلبهم
على نفسه وجاء إلى المسلمين.. أنه: إن أعتقه ماله، وإلا.. باعه الإمام عليه مسلم، أي: وأعطى سيده
قبضته، أو دفع قبضته من بيت المال وأعتقه عن المسلمين كافة وولّاه لهم. كما في روضة الطالبين
(٢٦٤/١٠).

ويفهم منه أنه لا يدفع لهم قيمة من غلبهم ثم أسلم وهاجر، أو أسلم ثم غلبهم قبل الهدنة.

(٢) انظر: الأم (٤٦٠/٥).

(٣) نهاية (ص٢٨٨) من (٢).

(٤) الأم (٤٥٨-٤٥٩) وقال في مغني المحتاج (٢٦٤/٤): "تنبيه: هل الاعتبار في الطلب بحضور العشرة أو
واحدٍ منهم أو يكفي بعث رسولهم إذا غلب على الظن صدقه؟ قال الزركشي: لم يتعرضوا له، والظاهر
الثاني". قلت: لكن ظاهر نصه هنا: اشتراط يحيى الولي. والله أعلم.

(٥) هو: عتبة بن أسيد -الفتح- بن جارية بن أسيد -الفتح أيضًا-، أبو بصير الثقفي، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حليف بني
زهرة، مشهور بكنيته، بُنِيَ ذِكْرُهُ في قصة الحديبية عند البخاري، وملخص القصة أنه كان من المستضعفين
عمكة فلما وقع الصلح بين النبي ﷺ وبين قريش على أن يردوا عليهم من أتاه منهم.. فرأى أبو بصير
لما أسلمه النبي ﷺ لغامد قريش، فانضم إليه جماعة فكانوا يؤدون قريشاً في بنائهم، فرعوا من
النبي ﷺ أن يؤدبهم إليه ليسترضوا منهم، ففعل، وقيل: لما كتب النبي ﷺ إلى أبي
حنبل وأبي بصير أن يقدموا عليه ورَدَّ الكتاب وأبو بصير يموت، فمات كتاب النبي ﷺ في يده،
فدفنه أبو حنبل مكانه وصلى عليه. انظر: الإصابة (٤٣٣/٤).

٢٧٦١- وإذا أسر الرجل فأعطاهم أماناً وعهوداً، فحلّوه على أن يبعث إليهم بشيء أو يرجع إليهم.. فلا يرجع إليهم، ولا يبعث إليهم بشيء، والحجة في ذلك: أنه مكروه، وأن الله تعالى قال: ﴿إِلَّا مِنْ أَكْثَرِهِ﴾ [الحل: ١٠٦] ^(١).

٢٧٦٢- وإذا جاءت امرأة فأسلمت -في صلح شرط الإمام أن يرّد فيه النساء- ثم جاء زوجها بطلب منها ما أعطاها.. يعطيه الإمام من عبده من سهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وليس على المرأة شيء من ذلك ^(٢).

٢٧٦٣- وإن ذهب امرأة من المسلمين إلى الكفار، وكان عند المسلمين امرأة من المشركين.. لم يعط الإمام المسلم إلا مهر امرأته قصاصاً مما وجب للمشرك في امرأته المسلمة التي فانت (إياها) ^(٣).

(١) أخرجه البخاري ك: الشروط، ب: الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط (٢٧٣١)، (٢٧٣٢). عن المسور بن عمره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: الأم (٤٦٠/٥) مختصر المزني (ص ٢٧٥) الحاوي الكبير (١٤/٢٧٠-٢٧١).

(٣) انظر: الأم (٤٦٥/٥-٤٧٠)، وصرح نضاه هنا وفي الأم أن الإمام إن شرط رد النساء.. فلا يجوز له أن يردهن، وفي الغرم قولان، لكن ما حكاه في العزيز والمحرر والروضة والمهاج يفهم منه أن لا خلاف في المسألة، وأن الخلاف إنما هو إذا شرط الرد مطلقاً أو لم يترد للرد. والصواب الذي لا شك فيه: إثبات القولين في المسألة.

قال الإمام النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في روضة الطالبين (١٠/٣٤٠): "ولو صرح بشرط رد النساء.. فهو قاصد، وفي فساد العقد به ما سبق؛ فإن لم يفسده.. ففي الغرم الخلاف السابق بالترتيب". وانظر: العزيز (١١/٥٦٧) المحرر (ص ٤٥٩-٤٦٠) المهاج (ص ٥٣٠-٥٣١) كناية النبه (١٧/١٢١) مغني المحتاج (٤/٢٦٣).

وأما لو شرط الإمام رد من جاء وأطلق، أو أطلق ولم يذكر رداً.. فالعقد، وهو أظهر القولين: أنه لا يجب دفع المهر إلى زوجها. وفي مختصر المزني (ص ٢٧٩) من قول الشافعي: "وأشبههما أن لا يعطوا عوضاً، قال المزني: هذا أشبه بالحق عندي".

وعبارة المنهاج (ص ٥٣٠-٥٣١): "ولا يجوز شرط رد مسلمة تأتينا منهم، فإن شرط.. فسد الشرط، وكلنا العقد في الأصح. وإن شرط رد من جاء مسلماً، أو لم يذكر رداً فجاءت امرأة.. لم يجب دفع مهر إلى زوجها في الأظهر".

وإن قلنا بوجوب دفع المهر إليها.. فمَحَلَّة: سهم المصالح، وحكى ابن كج وجهاً أنه إن كان للمرأة مال أُخِذَ منها، قال في روضة الطالبين (١٠/٣٤١): "والصحيح الأول" قلت: وهو نضاه هنا.

(٤) في (أ) و(م): إليها.

ولا يعطيه من عده^(١) ما فضل له من ذلك من الشهر، واحتج بأن الله عَزَّجَلَّ / [قال]^(٢): ﴿وَلَا عَاقِبَةُ لِمَن كَانَ عَلَىٰ عُوقُوتِهِ يَدٌ﴾ [الحن: ١٢٦]، ولم يكن له أن يرُدَّ عليه زيادة الشهر، إما يرُدُّ عليه قصاصاً مما عنده لزوجةٍ مشرَكةٍ أسلمت^(٣).

٢٧٦٤- ولا يرد عليه إلا الصداق، ولا يرد عليه الفقة ولا الهدية^(٤).

٢٧٦٥- ولا يُعطى المِشْرَكُ المهر إلا بشاهدين مسلمين، ولا تموز^(٥) شهادة كافر^(٦).

٢٧٦٦- فإن لم يكن له شهود.. فصداق الثلث^(٧)، إلا أن يدعي الأقل.. فيعطى الأقل^(٨).

٢٧٦٧- ولو خرجت إلى غير الإمام إلى بعض أهل الإسلام ثم جاء زوجها إلى الإمام.. لم يكن عليه شيء^(٩).

٢٧٦٨- فإذا قدمت على الإمام فطلقها زوجها.. فله^(١٠).

(١) في (أ): عنده، في (م): عنده.

(٢) الأم (٤٦٤/٥) الخلاصة (ص ٦٣١-٦٣٢) وهو تبرع على غير المعتمد في المذهب.

(٣) ولا يعطى من الصداق إلا ما دفعه إليها. الأم (٤٦٥/٥) مختصر المزني (ص ٢٧٩) العزيز (٥٦٧/١١) روضة الطالبين (٣٤٠/١٠). وهو تبرع على غير المعتمد.

(٤) في (أ) و(م): يجوز.

(٥) وكذلك يعطى لو جاء بشاهدين واحدٍ مع غيره، كما في الأم (٤٦٦/٥)، فلا يثبت له الغرم بمجرد قوله. العزيز (٥٦٧/١١) روضة الطالبين (٣٤٠/١٠).

وفي الوسيط (٩٦/٧) أن إقرار الزوجة معتم. وكل هذا تبرع على غير المعتمد.

(٦) الأم (٤٦٦/٥) العزيز (٥٦٧/١١) روضة الطالبين (٣٤٠/١٠).

(٧) وهو ما يفهم من قوله في الأم (٤٦٦/٥): "وكان على الإمام أن يسأل عن مهر مثلها في ناحيتها، ويشلته بأنه دفعه ثم يدفعه إليه". وهو تبرع على غير المعتمد.

(٨) الأم (٤٦٧/٥) كفاية النبي (١٣٠/١٧) وقال الرافعي (٥٦٨/١١): "والأحسن: ما حكاها صاحب التهذيب وغيره وهو أنه إن قال عند المهادنة: «من جاءني منكم رددته إليكم».. لم يلزمه شيء؛ لأنها ما جاءت، وإن قال: من جاء من المسلمين، أو من جاءنا.. وجب". وهو تبرع على غير المعتمد.

(٩) إن كان طلقها ثلاثاً، أو ملكها ذلك فعلت، أو حالها فاحتلت، أو طلقها نطفة واحدة ولم يبق له غيرها.. لم يكن له عوض؛ لأنه قد قطع ختة فيها، ولو طلقها طلاقاً رجعياً، ثم طلب العوض.. لم يعط حتى

٢٧٦٩- وإن جاءت فارتدت [فَقِيلَتْ] ^(١) ثم جاء زوجها.. فليس له شيء ^(٢).

٢٧٧٠- وإن مات.. فكذلك ^(٣).

٢٧٧١- وقد قيل: لا يعطى مفرق [شيئاً] ^(٤) لروحة فاتت إليها ^(٥) مسلمة؛ لأن الله عزَّ وجلَّ نقص الصلح فيهن، وصلح الإمام على ذلك باطل ^(٦).

٢٧٧٢- وإن أسلمت ثم ارتدت ثم جاء زوجها.. رَدَّتْ إِلَيْهِ مَا أَخَذَتْ، وَقُتِلَتْ ^(٧).

٢٧٧٣- وليس للمسلمين | | ^(٨) أن يمنعوا حر أهل الذمة ولا خنازيرهم ولا ما لا يحل لمسلم ملكه.

براجعها في العدة. انظر: الأم (٤٦٦/٥-٤٦٧) روضة الطالبين (٣٤٤/١٠) وفيه: "ولا يسقط الغرم بأن يُطْلَقَها بعد طلبها"، وانظر: كفاية النبيه (١٢٢/١٧)، وهو تبرع على غير المعتمد.

(١) انظر: الأم (٤٦٧/٥) (١٩٥/٤) النجار) وفيه: "ولو قدمت مسلمة ثم ارتدت.. استسيت؛ فإن تاب، وإلا.. قتلت؛ فإن قدم زوجها بعد القتل.. فقد فاتت ولا عوض، وإن قدم قبل أن ترتد فارتدت وطلبها.. لم يعطها، وأعطى العوض، واستسيت؛ فإن تاب وإلا.. قتلت، وإن قدم وهي مرتدة قبل أن تقتل فطلبها.. أعطي العوض، وقتلت مكانها، ومن طلبها.. فقد استوجب العوض لأن على الإمام منعه منها". وانظر: العزيز (٥٦٩/١١) روضة الطالبين (٣٤٢/١٠). وهو تبرع على غير المعتمد.

(٢) انظر: الأم (٤٦٧/٥) كفاية النبيه (١٢٨/١٧) العزيز (٥٧١/١١) روضة الطالبين (٣٤٤/١٠). وهو تبرع على غير المعتمد.

تنبيه: في روضة الطالبين: وأما إذا مات قبل الطلب.. فلا غرم، وكذا لو مات الزوج". والصواب: ماتت، كما لا يخفى.

(٣) نهاية [ص ٢٨٩] من (٢).

(٤) وهو المعتمد. قال الشافعي في الأم (٤٧٠/٥) بعد أن ذكر القول الأول: "وفيه قول ثان، ثم ذكر نحو ما ذكر هنا. وانظر: العزيز (٥٥٦/١١) و٥٦٧) روضة الطالبين (٣٣٥/١٠) و٣٤٠) لكنهما لم يكما خلافاً في عدم دفع الغرم إن قلنا إن العقد يفسد بفساد الشرط.

(٥) انظر: الأم (٤٦٦/٥-٤٦٨) وفيه: "أُعْطِيَ العوض وَقُتِلَتْ مكانها"، وفي العزيز (٥٦٩/١١) وروضة الطالبين (٣٤٢/١٠): "وفي الغرم وجهان؛ أحدهما: يجب".

قلت: ما وجهه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلُ لا وجه، كما هو صريح نصه في الأم، وينبغي أن يزداد قول هنا: أنه يجب له الغرم من مالها، وهو ما نص عليه في البوطي هنا. والله تعالى أعلم.

(٦) هنا نهاية الكلام الذي لم أعثر عليه في النسخة (ب).

٢٧٧٤- فإن قيل: كيف تقرهم^(١) عليه ولا تمنعهم^(٢) [منه]؟

٢٧٧٥- قيل: كما أُقِرُّهُمْ على الشرك^(٣).

٢٧٧٦- وليس لأحد من أهل الذمة أن يجبي مؤثماً من الأرض؛ لأن المؤات: ما لا ملك فيه^(٤)

(٥)

٢٧٧٧- وقال الشافعي: ومن^(٦) كسر خمرًا أو قتل عذيرًا.. لم يكن عليه إلا قيمة الطروف^(٧)، وسواء كان ذلك من مسلم أو كافر^(٨).

٢٧٧٨- [والحجة في ذلك:] أن الله^(٩) أحل نأزله^(١٠) أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يحكم بينهم بما أنزل الله، ولم يأمر الله [عَزَّ وَجَلَّ] نبيه [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] أن يحكم بنس الأحمر والخزير^(١١).

٢٧٧٩- واحتج بإجماع العلماء: [أن]^(١٢) كل ما حرم شربه.. حرم بيعه؛ فلا يحكم في شيء لا يجعل بيعه^(١٣).

(١) في (أ) و(ز): يقرهم.

(٢) في (أ) و(ز): تمنعهم.

(٣) انظر: الأم (٤٧٤/٥) (٦٠٣/٣) (٢٣١/٢) النجار: روضة الطالبين (٣٢١/١٠).

(٤) في (ب): مالك له.

(٥) الأم (٤٩٧/٥) وفيه: "ولا يكون له أن يأذن لهم فيه بحال" وفي روضة الطالبين (٢٧٨/٥): "ويستنص ذلك بالمسلمين، فلو أحياها الذمي بغر إذن الإمام.. لم يملك قطعاً، ولو أحيا بإذنه.. لم يملك أيضاً على الأصح". قلت: عمر بالأصح، وهو قول متصوص في الأم، وليس وجهاً. والله تعالى أعلم.

(٦) في (أ) و(ز): من.

(٧) في (ب): الطرف.

(٨) الأم: (٤٧٢/٥) و٤٧٤ و٤٩٩: روضة الطالبين (٣٢١/١٠) لكهما لم يتعرا لضممان الطروف، لكنه قال في مسألة أخرى في الأم (٧٢١/٥) (٢٩٣/٤) النجار: "ومن سرق خمرًا من كتابي وغيره.. فلا غرم عليه، ولا قطع، وكذلك إن سرق مئة من مجوسي.. فلا قطع، ولا غرم، لا يكون القطع والغرم إلا فيما يثل ثمه، فإذا بلغت قيمة الطرف ربع دينار.. قطعت؛ من يثل أنه سارق لشيتين: وعاء يثل بيعه والانتفاع به إذا غسل، وخمر قد سقط القطع فيها"، وانظر: المنهاج (ص ٥٠٦).

(٩) في (أ) و(ز): لأن.

(١٠) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ.

(١١) انظر: الأم (٤٩٩/٥).

٢٧٨٠- ومن سرق من المسلمين من أهل الذمة.. فالحكم فيه كالحكم في أموال المسلمين، إلا ما كان [من شيء] لا يحمل بيعه و[لا] شراؤه^(٢).

٢٧٨١- [قال الشافعي:] والإمام مُحْتَرٌّ في الحكم في السوادعين^(٣) فيما يصب^(٤) بعضهم من بعض، أو يُجِبُّ عليهم الله فيما بينهم/ (١٣٦/ب)^(٥).

٢٧٨٢- وعليه أن يحكم بينهم في حقوق العباد إذا أصابوها المسلم^(٦) أو ذمي^(٧).

٢٧٨٣- وليس له الخيار في الذميين إذا أتوه في حَدِّ الله عز وجل، ولا يطلبهم به إذا لم يأتوه^(٨) (٩).

٢٧٨٤- فإن أراد الإمام الحكم على أهل الذمة فيما بينهم أو في حدود الله حل وعلا فامنعوا عليه.. حارهم^(١٠).

٢٧٨٥- وإذا باع المعاهد^(١١) (١٢) من المسلم محرراً أو مختبراً أو شيئاً لا يحمل بيعه ولا إمساكه.. فللإمام أن يغيره^(١)، وإن لم يأتوه^(٢).

(١) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٢٨) وفيه الإجماع على تحريم بيع الخمر والدم.

(٢) انظر: الأم (٤٧٤/٥) (٤٩٩) المتهاج (ص ٥٠٦، ٥٠٩).

(٣) أي: المعاهدين، الذين لم يشترط أن يمر عليهم حكم الإسلام، مثل يهود المدينة فإن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وادعهم على غير حجة. انظر: الأم (٥٠٤/٥).

(٤) في (أ) و(م): نصب.

(٥) فلا يجب الحكم بين المعاهدين في حقوق الله أو غيرها وإن أتونا. انظر: الأم (٥٠٤/٥) الحاوي الكبير

(٣٠٦/٩) (٣٨٥/١٤) روضة الطالبين (١٥٤/٧) مغني المحتاج (١٩٥/٣).

(٦) في (ب): وإذا أصابها المسلم.

(٧) روضة الطالبين (١٥٤/٧) مغني المحتاج (١٩٥/٣).

(٨) في (ب): بأت الإمام.

(٩) انظر: الأم (٥٠٤/٥) مختصر المزني (ص ٢٨٠) روضة الطالبين (١٥٤/٧)، وفيه قول آخر قاله في مختصر

المزني (ص ٢٦١)، حيث قال: "لنا أن نحكم أو ندع".

(١٠) الأم (٥٠٤/٥) روضة الطالبين (٣٢٨/١٠).

(١١) في (ب): معاهد.

(١٢) لقاعدة: قال في الحاوي الكبير (٣٠٦/٩): "وقد عمر الشافعي في مواضع عن أهل الذمة بالمعاهدين؛ لأن

ذمتهم عهد، وإن كانوا باسم الذمة أخص".

- ٢٧٨٦- وإذا طلق الصراي/ (٣) أو أعتق فحانت المرأة أو (٤) العبد... فلإمام أن يحكم عليه بحكم الإسلام، وإذا (٥) حانت المرأة أو (٦) الرجل يطلب ذلك.. فله (٧) أن يقضي (٨).
- ٢٧٨٧- قال مالك [بن أنس]: لا يعرض (٩) لهم، ولا يحكم بينهم (١٠)؛ إلا أن يكون كتب لها (١١) كتاب صلح بطلاق (١٢).

- (١) في (م): يعروه، هكذا صورتها في (ب): يعبره.
- (٢) الأم (٥٧٢/٥) وروضة الطالبين (٣٢١/١٠).
- (٣) نهاية [ص ٢٩٠] من (م).
- (٤) في (ب): و.
- (٥) في (أ) و(م): إذا.
- (٦) غير واضحة في (أ)، وهي تشتعل: "و" و"أو".
- (٧) في (أ) و(م): وله.
- (٨) أي هو محير في ذلك، وهذا غير معتمد، والمعتمد: وجوب الحكم بين الذميين إذا ترفعوا إليها، في حقوق الله أو غيرها، جاء في الأم (٥٠٤/٥-٥٠٥-٥٠٧): "حق لازم للإمام - والله أعلم - أن يحكم" وهو نصه في مختصر المزني (ص ١٧٤ و ٢٨٠) وهو أظهر القولين. وانظر: نهاية المطلب (٣٨١/١٢) العزيز (١٠٤/٨) روضة الطالبين (١٥٤/٧).
- والقول الثاني: لا يجب الحكم، والإمام محير، قال في الحاوي الكبير (٣٠٧/٩): "وهو قوله في التقديم" وفي كتاب الحدود من مختصر المزني (ص ٢٦١) أنه لا يجب على الحاكم الحكم بينهم، ونصه هنا في البويطي أن الحاكم محير في غير حقوق الله.
- قلت: ينبغي أن يُذكر في الخلاف قول ثالث وهو التفرق بين حقوق الله فيجب الحكم فيها، وبين حقوق العباد فلا يجب، كما هو نصه هنا في البويطي. والله تعالى أعلم.
- (٩) في (ب): يفرض.
- (١٠) في (ب): عليهم.
- (١١) في (ب): لهم.
- (١٢) جاء في المدونة (٢٢٤/٢): "قلت: أرأيت إن طلق الدمي امرأة ثلاثاً، وأبى أن يعارفتها، وأمسكها، فرفعت أمرها إلى السلطان، أترى أن ينظر فيما بينهما أم لا؟ قال: قال مالك: لا يعرض لها في شيء من ذلك... ولا يحكم بينهما إلا أن يرضيا جميعاً... فإذا رضيا فالتقاضي محير؛ إن شاء حكم، وإن شاء ترك؛ فإن حكم.. حكم يحكم أهل الإسلام... وأحب إلي أن لا يحكم بينهم." وانظر: الذخيرة (١١١/١٠) القوانين الفقهية (ص ١٩٦).

٢٧٨٨- [قال الشافعي:] وإدا^(١) جاء دمي فقال: «أُكحِت بغير ولي ولا شهود» ولم يرض^(٢) بعضهم.. فذلك ماضٍ^(٣)، لأنه مما فات، ألا ترى أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقر غيلان على عقد الجاهلية^(٤)، وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُعَفِّرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، وقد يمكن أن يكون تَرْوُحٌ بغير وليٍّ وأختين في عقده^(٥).

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (أ) و(ب) و(ز): يرضى.

(٣) في (أ) و(ب): ماضي، وهي ساقطة من (ز).

(٤) رواه الشافعي في الأم (٦٥٠/٥)، وأحمد (٢٢٠/٨) و(٤٦٠/٩) و(٤٦١/٨) و(٤٦٩/٩) و(٥٠٢٧/٩) و(٥٥٥٨/٩) والترمذي ك: النكاح، ب: ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشرة نسوة، (١١٢٨)، وابن ماجه ك: النكاح، ب: الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة، (١٩٥٣)، وابن حبان (٤٦٣/٩): ٤١٥٦ ٤١٥٧ ٤١٥٨، والحاكم (٢٩٢/٢)، من طرق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه رَوَى عَنْهُ أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلْمَةَ الثَّقَفِيِّ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمْسِكْ أَرْبَعًا، وَفَارِقْ سَائِرَهُ» هَذَا لَفْظُ الشَّافِعِيِّ، وَلَهُ أَلْفَاظُ أُخْرَى.

قال الترمذي: «هكذا رواه معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه، وسمعت محمد بن إسماعيل -يعني الإمام البخاري رَوَى عَنْهُ أَلْفَةً- يقول: «هذا حديث غير محفوظ، والصحيح ما روى شعب بن أبي حرة، وغيره، عن الزهري قال: حَدَّثْتُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوَيْدِ الثَّقَفِيِّ، أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلْمَةَ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ».

قال محمد -يعني البخاري-: «وإنما حديث الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلاً من ثقيف طلق نساءه، فقال له عمر: «لتراجعن نساءك، أو لأرجعن قرك كما وجع قمر أبي رغال».

قال أبو عيسى: والعمل على حديث غيلان بن سلمة عند أصحابنا؛ منهم: الشافعي، وأحمد، وإسحاق».

قال الحافظ في التلخيص الحبير (٣٦٨-٣٦٩): «حكم مسلم في التمييز على معمر بالوهم فيه، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زُرْعَةَ: المُرْسَلُ أصح... وقد قال الأثرم عن أحمد: هذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه، وأعله بتفرد معمر بوصله، وتحدث به في غير بلده هكذا، وقال ابن عبد البر: طرقه كلها معلولة».

ثم قال الحافظ: «قائدة: قال النسائي: أنا أبو بريد عمرو بن يزيد الجرمي، أنا سيف بن عبد الله، عن سرار بن بشار، عن أيوب، عن نافع وسالم عن ابن عمر أن غيلان بن سلمة الثَّقَفِيِّ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، الحديث، وفيه: فأسلم وأسلمن معه، وفيه: فلما كان زمن عمر.. طلقهن، فقال له عمر: «راجعهن»، ورجال إسناد نفث، ومن هذا الوجه أخرجه الدارقطني (٢٧١/٣) واستدل به ابن القفطان (٤٩٩/٣) على صحة حديث معمر.

٢٧٨٩- ويُبطل^(١) البوع [بما] بين أهل الذمة^(٢)، كما يبطل^(٣) بين المسلمين، إلا ما قد فات؛ فكل^(٤) ما قد فات من ذلك لأهل الذمة.. لم يرد^(٥) لقول الله عز وجل: ﴿ أَتَقُولُ اللَّهُ وَدَرُوءًا مَّا بَعِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾ [القرة: ٢٧٨].

قلت -أي: الحافظ-: ولما يقوي نظر ابن القطان أن الإمام أحمد أخرجه في مسنده (٢٥١/٨: ٤٦٣١) عن ابن علية ومحمد بن جعفر جميعاً عن معمر بن الحديثين معاً حديثه المرفوع وحديثه الموقوف على عمر ونقطة: أن ابن سلمة الثقفي أسلم وخته عشر نسوة، فقال له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اختر منهن أربعماء»، فلما كان في عهد عمر.. طُلِقَ نساءه، وقسم ماله بين بنه، فبلغ ذلك عمر فقال: إني لأظن الشيطان مما يسترق من السمع سمع بموتك فقلده في نفسك، وأعلمك أنك لا تمكث إلا قليلاً، ولثم الله لتراجعن نساءك، ولترجعن مالك، أو لأورثنهن منك، ولأمرن بقرعك فبرجتم كما رجم قمر أبي رغال".

وأخرجه الطبراني (٢٦٣/١٨: ٦٥٨) وفي الأوسط (٢٧٨/٧: ٧٤٩٤) من طريق بحر السقاء عن الزهري، به.

وأخرجه الطبراني أيضاً (٣١٥/١٢: ١٣٢٢١) عن أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، حديث أبي، عن أبيه، عن النعمان بن المنذر، عن سالم، به.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (١٩٠/٢: ١٦٨٠) والبيهقي (١٨٣/٧) والدارقطني (٢٧١/٣) من طرق عن سيف بن عبد الله، عن سرار بن مجشور، عن أيوب، عن نافع وسالم، عن ابن عمر أن غيلان، وذكر الحديث، قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا سراً، تفرد به سيف.

قال ابن القطان (٥٠٠/٣): "والمستحصل من هذا هو أن حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه، من رواية معمر في قصة غيلان.. صحيح، ولم يعتل عليه من ضعفه بأكثر من الاختلاف على الزهري، فاعلم ذلك".

وانظر: كتاب العلل لابن أبي حاتم (٧٠٧/٣) والعلل للدارقطني (١٢٣/٣: ١٢٥) وبيان الوهم والإيهام (٤٩٥-٥٠٠) والتلخيص الحبير (٣٦٧/٣-٣٦٩) وإرواء الغليل (٢٩١/٦) وقال فيه: "صحيح"، وتحقيق مسند أحمد (٢٢٤: ٢٢١/٨) وقال محققه: "حديث صحيح بطريقه وشواهده، ويعمل الأئمة المتبوعين به".

(١) انظر: الأم (٥٠٥/٥) مختصر المزني (ص ١٧٨) كفاية النبي (٨٧/١٧) مغني المحتاج (١٩٦/٣).

(٢) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): يبطل، في (ج): يبطل.

(٣) أي إذا تخاصموا إليها، وإلا.. فلا يبحث عنهم ولا يتعرض لهم. انظر: الأم (٤٧٢/٥) (١٩٧/٤) النجار.

(٤) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): يبطل، في (ج): يبطل.

(٥) في (أ) (ج) وكل.

(٦) انظر: الأم (٤٣٧/٥: ٥٠٦) (١٩٧/٤) النجار) كفاية النبي (٨٦/١٧) النجم الوهاج (٢١٧/٧).

- ٢٧٩٠- وإذا مات النصراني، أو اليهودي، والمجوسي، وكل من [له] ذمة، وليس له وارث..
فمأله للمسلمين، 'وليس لليهود ولا النصراني ولا المجوسي' أن يرثوه^(١).
- ٢٧٩١- وإن^(٢) حتى حناية ولم يكن له/عصبة يعقلون عنه.. أتبع بما ديناً في ماله^(٣).
- ٢٧٩٢- وإذا جاء عتسب من المسلمين^(٤) فذكر أن أهل الذمة يعملون بالربا^(٥).. لم يكشفهم
عن ذلك حتى يجيء طالب^{(٦)(٨)}.
- ٢٧٩٣- وإذا نكح الرجل منهم حرمة^(٧).. لم أكشفه، وإن جاءت الحرمة.. فسخناه^{(١١)(١٢)}.

-
- (١) في (أ) و(م): وليس لليهودي والنصراني والمجوسي.
(٢) الأم (٥٠٧/٥) روضة الطالبين (٣٥٤/٦) ومأله في..
(٣) في (أ) و(م): وكذلك لو.
(٤) حناية (٤١/ب) من (ب).
(٥) الأم (٧٣/٥) و(٥٠٧).
(٦) أو من غيرهم. كما في الأم.
(٧) في (ب): بالزنا، وفي الأم: بالربا.
(٨) في (أ) و(م): وطالب، وفي الأم: ما لم يكن لها طالب يستحقها.
(٩) قال في الأم (٥٠٤/٥) (٢١٠/٤) النجار: "... فلا يكشفوا عن شيء مما استحلوا بينهم؛ ما لم يكن ضرراً على مسلم أو معاهد أو مستأمن غيرهم، وإن كان فيه ضرر على أحد من أنفسهم لم يطلبه.. لم يكشفوا عنه". وانظر: أيضاً الأم (٥١١/٥) (٢١٣/١) النجار: كتابة النبيه (٩٠/١٧).
(١٠) أي: "امرأة من محارمه"، والمعنى أنه لا يتبع أنكحتهم هذه، ولا يبحث عنها، ولا يفسخها إلا إن تهاكمتا إليها.
(١١) في (أ) و(م): حرمتاه.
(١٢) انظر: الأم (٥١١/٥) (٢١٣/٤) النجار: الحواوي الكبير (٣٠٣/٩) كتابة النبيه (٨٧/١٧) النجم الوهاح (٢١٨/٧) مغني المحتاج (١٩٦/٣)، وهذا في المجوسي؛ لأنه يعتقد لإباحته، بخلاف اليهودي والنصراني.

باب الديات

٢٧٩٤- موسى عن الربيع/ قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الآية]، [الأما: ١٥١، والإسراء: ٣٣]، وقال: ﴿وَأْتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ﴾ [الآية [الثالثة: ٢٧]، [ر] قال: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ [الآية [الساء: ٩٣]، وقال: ﴿[قُلْ] تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ عَلَىٰ كُفْرِكُمْ أَنِّي بِبَيِّنَاتٍ﴾ [الآية/ (١) [الأما: ١٥١].

باب قتل العمد

٢٧٩٥- قال الشافعي: قتل العمد: ما كان بالحديدة^(١)، أو بالشيء الذي الأغلب أنه من صُرْب^(٢) به قتل، فهو عمد، مثل: العصا الصخمة، والحجر الكبر، وما أشبهه^(٣)؛ وذلك أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقاد من اليهودي حين رخص رأس الجارية^(٤).

٢٧٩٦- وشبه العمد، هو: السوط والعصا، وما أشبهه، مما الأغلب منه أنه لا^(٥) يقتل مثله^(٦)؛ والحجة في ذلك: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَلَا إِنَّ فِي قِتْلِ الْعَمْدِ خَطَأً بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا هَنَةٌ مِنَ الْإِبِلِ»^(٧).

(١) في (ب): عَزَجَلٌ.

(٢) نهاية [ص ٢٩١] من (٢).

(٣) في (ب): بالحديد.

(٤) في (ب): أصاب.

(٥) الأم (١٤/٧-١٥) المنهاج (ص ٤٦٨) معنى المحتاج (٣/٤) وحياض أنواع القتل كما في المنهاج: "العمد، وهو: قصد الفعل والشخص بما يقتل غالباً جوارح أو مثقلاً، فَإِنْ قُتِلَ قَصْدُ أَحَدِهِمَا -بِأَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ فَنَاتٍ أَوْ رَمَى شَجَرَةً فَأَصَابَهُ-.. فخطأ، وإن قصدهما بما لا يقتل غالباً.. فشه عمد".

(٦) في (ب): جارية.

(٧) منقذ عليه من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجه البخاري لك: الديات، ب: من أقاد بالحجر (٦٨٧٩)، ومسلم لك: القسامة والمخاريق والتصاص والديات، ب: ثبوت التصاص في القتل بالحجر وغيره من المحدثات والمقتلات، وقتل الرجل المرأة، (١٦٧٢).

٢٧٩٧- [قال الشافعي:] والخطأ: أن يريذ الشيء فيصيب عمره، ولو كان^(١) [حديثاً] أو ما كان^(٢)، والحقبة في ذلك: أبو حذيفة بن اليمان قُتِلَ بالحديد يوم أحد^(٣)، وحذيفة يقول: «أبي أبي»^(٤).

٢٧٩٨- وإذا^(٥) قتل الرجلُ عمداً، فأقام^(٦) البينة [هم] أو^(٧) أقر لهم، [و] الورثة فيهم صغار وكبار.. فأولياء الدم: من يرثه من الرجال والنساء^(٨).

٢٧٩٩- فإن^(٩) عفى منهم رجل^(١٠).. صارت دية في ماله حالة^(١١).

(١) في (ب): ألا.

(٢) الأم (١٩/٧) (٨/٦) النجار) وسماء: "العمد الخطأ" المنهاج (ص ٤٦٨) مغني المحتاج (٤/٤).

(٣) أخرجه الشافعي في الأم (٢١/٧) (٨/٦) النجار، وأحمد (٨٨/١١: ٦٥٣٣) و(١٠٨/٢٤: ١٥٣٨٨)، وأبو داود لك: الديات، ب: الدية كم هي؟ (٤٥٤٧) (٤٥٤٨) وقال الألباني: حسن، والنسائي لك: التسامة، ب: كم دية شبه العمد، (٤٧٩١)، وقال الألباني: صحيح، وابن حبان (٣٦٤/١٣: ٦٠١١)، كلهم من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إلا عبد الشافعي فإنه عن رجل من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومن حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرجه الشافعي في الأم (١٩/٧) (٨/٦) النجار) وأبو داود برقم (٤٥٤٩) وقال الألباني: ضعيف، والنسائي برقم (٤٧٩٩) وقال الألباني: صحيح بما قبله.

وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤١٠/٥: ٢٥٧٦) "نعلى هذا يكون الحديث صحيحاً من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص، ولا يضره الاختلاف، فأما من رواية عبد الله بن عمرو.. فلا يكون صحيحاً؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان".

(٤) في (ب): كانت.

(٥) الأم (٤٣٣/٧) (١٧٦/٦) النجار) المنهاج (ص ٤٦٨) مغني المحتاج (٤/٤).

(٦) في (ب): يوم أحد بالحديد.

(٧) أخرجه البخاري لك: مناقب الأنصار، ب: ذكر حذيفة بن اليمان العسبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣٨٢٤).

(٨) في (ب): فإن.

(٩) في (ب): وأقام.

(١٠) في (أ) و(ب): و.

(١١) ظ الأم (٣٣/٧).

(١٢) في (ب): وإن.

(١٣) المقصود: شخص بالغ، ولو امرأة، وفي عبارة يجوز.

٢٨٠٠- والدية عنده: مائة من الإبل؛ ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خيلفةً أولادها في بطونها^(١).

٢٨٠١- وللعاقي^(٢) حصته من ذلك، إلا أن^(٣) يُقرَّ أنه عفى عنها مع الدم، فإن لم يُقرَّ.. فله حصته^(٤).

٢٨٠٢- ولا يقام عليه الحد حتى يبلغ الصغار^(٥).

٢٨٠٣- ولو قتل رجلٌ رجلاً ولم يطلب ولي الدم.. لم يكن للسلطان أن يعرض له^(٦).

٢٨٠٤- [قال الشافعي:] ودية شبه العمد مثله في الأسنان^(٧).

٢٨٠٥- وشبه العمد على العاقلة، في ثلاث سنين، الثلث في كل سنة^(٨).

٢٨٠٦- والعاقلة: العصبية الرجال دون النساء، ومن لم يكن بالغاً.. فليس عليه شيء^(٩).

٢٨٠٧- وأكثر ما يؤخذ.. ربع دينار إلى الصنف^(١٠).

٢٨٠٨- فإن لم يكن في عصبته من يتم بهم [ثلث] الدية^(١١).. نظر إلى أقرب الناس به، ثم الذين يلومهم، ثم إلى إناي/ (١٣٧/ب)، فإن^(١٢) لم يكن له.. فبِتْ إناي^(١٣).

(١) الأم (٣٠/٧) و (٣٣).

(٢) الأم (٢٧٦/٧-٢٧٧) المنهاج (ص ٤٨٣).

(٣) في (أ) و (ج) زيادة: في.

(٤) في (ب): بأن.

(٥) الأم (٢٤/٧) و (٣٤).

(٦) الأم: (٣٣/٧).

(٧) الأم (١٧٧/٧) فإن تعجل بقتله.. كان على الإمام النصاص، إلا أن تشاء ورثته الدية.

(٨) الأم (٢٧٦/٧) المنهاج (ص ٤٨٣).

(٩) الأم (٢٧٥/٧) المنهاج (ص ٤٨٣).

(١٠) الأم (٢٨٦/٧) المنهاج (ص ٤٩١) قال: "وهم عصبته، إلا الأهل والفرع".

(١١) قال في الأم (٢٨٦/٧): "من كثر ماله... نصف دينار، ومن كان دونه.. ربع دينار، ولا يزداد على هذا،

ولا ينقص عن هذا" المنهاج (ص ٤٩٢).

(١٢) نهاية [ص ٢٩٢] من (ز).

(١٣) في (ب): وإن.

٢٨٠٩- [قال الشافعي:] ودية الخطأ أَلْهَاسٌ^(٢٢) [في ثلاث سنين]، عشرون بنت^(٢٣) مخاض، وعشرون ابن^(٢٤) لبون ذكر، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة^(٢٥).

٢٨١٠- والخطأ علي ما وصفت من أسنان الدية^(٢٦)، وهي علي العاقلة في ثلاث سنين^(٢٧).

٢٨١١- وإن كان [في] شبه العمد والخطأ أكثر من ثلث الدية.. كان الثلث في سنة، والباقي في سنة^(٢٨).

٢٨١٢- وإذا قُتل الرجل^(٢٩) والولي محزون أو^(٣٠) مغلوب على عقله.. حُسُ القاتل أبداً حتى يعق أو يموت فيقوم^(٣١) ورثته مقامه^(٣٢).

٢٨١٣- فإن لم يكن له ورثة.. فالسلطان يأخذ دية، وليس له قتله؛ لأنه ليس ولي الدم^(٣٣).

٢٨١٤- ولو ضَرَبَ رجلٌ رجلاً بعرض سيف^(٣٤) أو عرض رمح.. لم يكن له فيه قود، وكان شبه العمد^(٣٥)، وكانت [الدية] على العاقلة^(٣٦).

(١) انظر: الأم (٢٨٦/٧) لكه قال: "عقل ما بقي جماعة المسلمين" ولم يذكر بيت المال، ولكنه ذكره في المهاج

(ص ٤٩١-٤٩٢)

(٢) في (ب): أَلْهَاسًا.

(٣) في (ب): ابنت.

(٤) في (أ) و(ز): بنو.

(٥) انظر: الأم (٢٧٨/٧).

(٦) في (ب): الإبل.

(٧) انظر: الأم (٢١/٧ و ٢٧٥) المهاج (ص ٤٩١-٤٩٢).

(٨) أي في دية ما دون النفس. انظر: الأم (٢٧٦/٧).

(٩) في (أ) و(ز): رجل.

(١٠) في (أ) و(ز): و.

(١١) في (ب): فتقوم.

(١٢) انظر: الأم (٣٣/٧).

(١٣) غير معتمد، وهو مخالف لنصه في الأم (٥٣/٧)، وانظر: التنبيه (ص ٢١٨) روضة الطالبين (٤٤٣/٥)

(٢١٤/٩) كناية النبيه (٤٤٢/١٥). وعزاه للبوطي ابن الرفعة في كفاية النبيه (٤٩٦-٤٩٥/١١)

و(٤٤٣/١٥).

(١٤) في (ب): سيفه.

٢٨١٥- والحجة في ذلك: قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿تَاللَّهِ إِنْ أَلَيْدُكُمْ وَمِمْصُكُمْ﴾ [البقرة: ٩٤]، وقال

الذي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما أصبت^(٥) بعرضه.. فلا تأكل^(٦)»^(٧).

٢٨١٦- واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في إِبْرَتَيْنِ [الصُّرْتَيْنِ] حين صربت إحداها الأخرى، «تعمدت^(٨)» ضررها^(٩)، لقضى^(١٠) بدية الجنين على العاقلة، وكان^(١١) ضررها عمداً للمرأة وخطأً للجنين^(١٢).

٢٨١٧- فإن ضَرَبَ بالسوطِ ضرباً كثيراً يَقتُلُ مثلهُ من الضربِ فقتلَ.. ففيه القَوْدُ^(١٣).

(١) تكررت في (أ).

(٢) انظر: الأم (١٤/٧).

(٣) في (أ) و(٢): وكان.

(٤) انظر: الأم (٢١/٧).

(٥) في (ب): أصيب.

(٦) في (ب): يؤكل.

(٧) ووجه الاستدلال أن الآية شَمَّضت ما يقتل بالأيدي وأرماع صيد، ثم استثنى الحديث صورة القتل بعرض الرمح.. فدلَّ ذلك على التفريق بين القتل بيد الرمح وعرضه؛ فلا يسمي الأخير صيداً، وكذلك القتل بيد الرمح لا يكون كالقتل بعرضه، والله أعلم.

والخبر متفق عليه من حديث عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجه البخاري ك: الذبايح والصيد، ب: ما أصاب المعراض بعرضه (٥٤٧٧)، بلفظ: «وما أصاب بعرضه.. فلا تأكل» و برقم (٥٤٨٦) بلفظ: «وإنما أصبت بعرضه فقتل.. فإنه وقد فلا تأكل»، ومسلم ك: الصيد والذبايح، ب: الصيد بالكلاب المعلمة، (١٩٢٩) بنحوه.

(٨) حاية (٤٢/أ) من (ب).

(٩) في (ب): فتعمدت لضررها.

(١٠) في (أ) و(٢): وقضى.

(١١) في (ب): فكان.

(١٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجه البخاري ك: الذبايح، ب: جنين المرأة وأن العتل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد، (٦٩١٠) أن أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «قتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداها الأخرى فبحر فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ف قضى أن دية جنينها غرة؛ عبد أو وليدة، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها، وأخرجه مسلم ك: القسامة والمخاربين والقصاص والديات، ب: دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على العاقلة، (١٦٨١).

٢٨١٨- [قال الشافعي:] وكذلك العصا الخفيفة^(١).

٢٨١٩- وإن ألقاه في نار أو بحر مربوطاً أو محلولاً وكان لا يقدر على التخلص حتى مات أو خرج^(٢) مريضاً فمات من ذلك.. ففيه القود^(٣).

٢٨٢٠- وإن^(٤) حَقَّقَهُ أو عَمَّه بثوب حتى مات.. ففيه القود^{(٥)(٦)}.

٢٨٢١- [قال الشافعي:] والقصاص: أن يُفْعَلَ بالقاتل/^(٨) مثل ما فعل بالمقتول، فإن مات مما فُعل بالمقتول^(٩)، وإلا.. ضُرِبَتْ عُنُقُهُ^(١٠).

٢٨٢٢- وكذلك الحراج^(١١)، إذا ضرب رجلٌ رجلاً بشيء والأُعلبُ منه أنه يوضح الضربة، ثم أوضحت^(١٢).. كان فيها^(١٣) القصاص^(١٤).

٢٨٢٣- وإذا كان الأُعلبُ أن^(١٥) مثلها [لا] يوضح^(١٦).. فتورمت فأوضحت.. فلا قصاص، وفيها العقل/^(١٧)، والعقل على العاقلة وهو خطأ، وتعقل^(١٨) العاقلة كل شيء قل^(١٩) أو كثر^{(٢٠)(٢١)}.

(١) انظر: الأم (١٥/٧).

(٢) انظر: الأم (١٦/٧).

(٣) في (أ) و(ز): يخرج.

(٤) انظر: الأم (١٥/٧-١٦).

(٥) في (أ) و(ز): فإن.

(٦) انظر: الأم (١٧/٧).

(٧) موقع هذه الفقرة في (ب) قبل قوله: "قال الشافعي: وكذلك العصا الخفيفة"، والمثبت على ترتيب (أ) و(ز).

(٨) نهاية [ص ٢٩٣] من (ز).

(٩) في (أ) و(ز): بالقاتل.

(١٠) الأم (١٨/٧ و ١٥٦).

(١١) في (أ) و(ز): الجرح.

(١٢) في (ب): موضح فتورمت فأوضحت.

(١٣) في (أ) و(ز): فيه.

(١٤) انظر: الأم (١٩/٧).

(١٥) في (أ) و(ز): لأن.

(١٦) في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٧) نهاية (١٣٨/أ) من (أ).

- ٢٨٢٤- والحجة في ذلك: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قضى بالغرة على العاقلة^(٥).
 ٢٨٢٥- والقصاص في الرجال والنساء.. سواء في الأحرار، إذا كان عمداً^(٦).
 ٢٨٢٦- وإن كان خطأ.. فدينها على النصف من دية؛ في جراحها ونفسها^(٧).
 ٢٨٢٧- والحجة في القصاص: قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٨): ﴿الْأَنْفُسُ بِالْأَنْفُسِ... وَالْجُرُوحُ
 قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

- ٢٨٢٨- والقصاص بين العبيد مثل الأحرار^(٩)، في النفس وما دونها من الجراح^(١٠).
 ٢٨٢٩- [قال الشافعي:] وكذلك أهل الذمة بعضهم في بعض^(١١).
 ٢٨٣٠- وَلَا يُقَصُّ^(١٢) عَبْدٌ وَلَا كَافِرٌ بِحَرْفٍ فِي النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا^(١٣).
 ٢٨٣١- وإن جرح عبداً أو ذمياً مسلماً.. فله الخيار في القصاص أو الدية^(١٤).

-
- (١) في (أ) و(م) و(ن) و(هـ): وبعتل، في (ب): بلا نقط لأولها.
 (٢) في (ب): أقل.
 (٣) في (ب): أكثر.
 (٤) انظر: الأم (١٩/٧) و (٢٩٠).
 (٥) في الحديث المتفق عليه، وقد تقدم تخرجه قريباً.
 (٦) الأم (٢٦/٧) و (٥٣).
 (٧) الأم (٥٣/٧) و (٢٦١).
 (٨) في (ب): عَزَّجَلَّ.
 (٩) في (ب) زيادة: أو.
 (١٠) الأم (٢٩/٧).
 (١١) الأم (١١٧/٧).
 (١٢) "الإقتصاص: أن يؤخذ لك القصاص. يقال: أقتص الأُمير فلاناً من فلان، إذا اقتص له منه؛ فجرسه مثل جرحه، أو قتله قَوْلاً". تاج العروس (١٠٥/١٨).
 (١٣) انظر: الأم (٦٢/٧) و (٦٧) و (٩٨) و (١٣٣).
 (١٤) الأم (٢٩/٧) و (٩٩).

٢٨٣٢- فإن قُتل رجلٌ عمداً، ثم مات القاتلُ قبل أن يطلبوا، ثم طلبوا بعد ذلك.. فلهم الدية في ماله؛ لأنه حقٌ وجب لهم^(١).

٢٨٣٣- وإن^(٢) قُتل رجلٌ عمداً وعليه دينٌ، فاختار^(٣) أوليأُوهُ القصاص.. فذلك^(٤) لهم، وإن اختاروا الدية.. بُدِيَءَ بِدَيِّهِ ووصايأِهِ قبل الموارث، وكان كسائر ماله^(٥).

٢٨٣٤- [قال السافعي:] وإذا حرج رجلٌ رجلاً عمداً، ثم لم يقتص^(٦) له حتى برئ المخرج^(٧)، فعفا عن جرحه، ثم مات منها.. لم يَجْزُ عفوه، وكانت الدية للورثة؛ لأنه عفا عما لم يجب له، وقد انتقل^(٨) حكم الجراح إلى أن صارت^(٩) نفسها، وصارت دية بالعفو^(١٠)، وهذا خلاف ما^(١١) أوصى به؛ لأنه أوصى له بالقصاص، ولا^(١٢) قصاص له حين عفا^(١٣) (١٤).

٢٨٣٥- وكذلك إن عفا عن المال والقصاص.. لم يميز؛ لأنه لا يجوز وصية لقاتل؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منع الميراث بالقتل.. فالوصية^(١٥) أولى أن تمنع^(١٦).

(١) الأم (٢٧/٧) و٣١.

(٢) في (ب): فإن.

(٣) في (ب): واختار.

(٤) في (ب): بذلك.

(٥) الأم (٢٦/٧) - ٢٧.

(٦) في (ب): يقض.

(٧) أي: فكان عفوه في حالة الصحة لا في حال المرض.

(٨) في (ب): فانتقل.

(٩) في (أ) و(ز): صار.

(١٠) نهاية [ص ٢٩٤] من (ز).

(١١) في (أ) و(ز): لا.

(١٢) في (أ) و(ز): فلا.

(١٣) في (ز): عماه.

(١٤) وهذا إن عفا عن القصاص ولم يعف عن المال، لأنه قال في الفقرة التالية: وكذلك إن عفا عن المال والقصاص، ومع ذلك فالعبارة موحية.

انظر: الأم (٢٧/٧) حيث جعل له الدية تأمناً إن عفا عن القصاص دون المال. وكذا روضة الطالبين (٢٤٣/٩).

(١٥) في (ب): والوصية.

(١) أما مسألة: الوصية للقاتل.. فالعتمد وهو أظهر القولين ألفا صحيحة. انظر: المعاج (ص ٣٥٢) مغني المحتاج (٤٣/٣). وفي الأم (٢٧/٧) "قال الربيع: الشافعي: يميز الوصية للقاتل".

وفي مختصر المزني (ص ٢٤٣) أنه لا تجوز الوصية للقاتل، ونصه هنا على المنع من الوصية للقاتل، ونصومه في الأم مرة تذكر القولين دون ترجيح، ومرة تكون مبنية على أن لا وصية لقاتل، كما في (٢٢٠/٧)، وإن كان قد ذكر إمام الحرمين في نهاية المطلب (٢٩٨/١٦) جواباً عنها لكن قال في الوسيط (٣٢١/٦): "ونصوص الشافعي رحمته الله هاهنا تدل على منع الوصية للقاتل". وهو اختيار المزني.

تنبيه: قول الربيع هنا ساقط من ط. بولاق، وط. النجاء، واستدركه د. ونعت في تحقيقه من إحدى النسخ. وأما مسألة: لو جُني عليه بجنابة، فعفا عن القصص والأرض، فمات منها.. فلا قصاص، وأما أرض العضو.. فالعتمد: أنه إن كان ذلك بلفظ وصية.. فهي وصية لقاتل.. والأظهر: جوازها، فيسقط الأرض، وإن جرى بلفظ إبراء أو إسقاط أو عفو.. فالذهب: أنه يسقط قطعاً، وقبل: هو كالوصية، وأما ما زاد عليه إلى تمام الدية.. فيجب عليه. الوسيط (٣٢٠/٦) وروضة الطالبين (٢٤٣-٢٤٤) مغني المحتاج (٥١/٤) المنهاج (ص ٤٨١) وفيه: "وتب الزيادة عليه إلى تمام الدية. وفي قول: إن تعرض في عفوه لما يحدث منها.. سقطت".

وجاء في الأم (٢٧/٧) (١٠/٦ النجاء): "من لم يميز الوصية للقاتل.. أبطل العفو وجعل الدية تامة للورثة؛ لأن هذه وصية للقاتل، ومن أجاز الوصية للقاتل.. جعل عفوه عن الجرح وصية يضرب بها القاتل في الثلث مع أهل الوصايا. قال الربيع: الشافعي يميز الوصية للقاتل" وذكر القولين في (٤٠/٧) فقال: "الثاني: أنه يؤخذ بجميع الجنابة؛ لأنها صارت نفسها، وهذا قاتل لا تجوز له وصية بحال، قال الربيع: وهذا أصح القولين عندي".

وذكر في مختصر المزني (ص ٢٤٣) القولين، واختار المزني أن له الدية تامة؛ لأنه لا وصية لقاتل.

وجاء في روضة الطالبين (٢٤٣-٢٤٤): "إن جرى لفظ العفو أو الإبراء أو الإسقاط... فقيل: هو كالوصية؛ للاتفاق على أنه يعتم من الثلث، فيكون على القولين، والمذهب: أنه يسقط قطعاً؛ لأنه إسقاط ناجز والوصية ما تعلق بالموت، وأما الزيادة.. فهي واجبة إن اقتصر على العفو عن موجب الجنابة، ولم يزل «وما يحدث منها»، فإن قال: «وما يحدث».. نظره؛ إن قاله بلفظ الوصية... بُني على القولين في الوصية للقاتل... وإن قال: «عفوت عنه» أو «أبرأته من ضمان ما يحدث» أو «أسقطته».. لم يؤثر فيما يحدث على الأظهر.. فيلزمه ضمانه؛ لأنه إسقاط قبل الثبوت، والثاني: يؤثر، فلا يلزمه شيء".

قلت: أما قوله في روضة الطالبين: إن جرى بلفظ العفو أو الإبراء أو الإسقاط... فالذهب أنه يسقط قطعاً، فمثل الصواب ذكر الخلاف في المسألة، فإنه قال في الأم (٢٢١/٧) (٨٩/٦ النجاء): بعد أن ذكر القول الأول في المسألة: "والثاني: أنه لا يور إذا كان المعنى يلزم القاتل؛ لأن الغلبة للبدن في معاني الوصايا فلا تجوز للقاتل". وقد نص هنا في تصوير المسألة على أن الجني عليه عفا، ولم يذكر وصية، وسأني قريباً ذكر الخلاف في العفو. والله تعالى أعلم.

٢٨٣٦- ويقتل اثنين بواحد^(١١)، على حديث^(١٢) عمر [بن الخطاب]^(١٣).

٢٨٣٧- ولو ضرب رجل رجلاً بجديده^(١٤)، والآخر^(١٥) بعضاً خفيفة.. فقد شرك العمد والخطأ.. فلا يقاد، وهو دية، نصفه عمد على الضارب^(١٦) بالجديد^(١٧) في ماله حالة، والصف على عاقلة الضارب بالعصا الخفيفة، ثلث الدية في سنة^(١٨)، والباقي في سنة^(١٩).

٢٨٣٨- وليس هكذا/ (١٣٨/ب) الصغير والكبير، والنخون والصحيح، والرجل والسبع، وليس هكذا الرجل يقتل اسه والأحي؛ من قبل أن الأب لا يقتل بعمد اسه، والأحي لا يرول عه القود من قبل الأب، ولا يزول عنه من قبل الصغير، ولا السبع، ولا المجنون^(٢٠).

٢٨٣٩- وعلى الصغير والمجنون نصف الدية في أموالهم، وهكذا إذا كان القتل عمداً، فأما^(٢١) إذا^(٢٢) كان خطأ.. فعلى العاقلة، ولا قود على الذي شركهم^(٢٣).

(١) الأم (٢٨/٧) روضة الطالبين (١٥٩/٩).

(٢) في (ب) زيادة: ابن.

(٣) أخرجه البخاري ك: الديات، ب: إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتص منهم كلهم (٦٨٩٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن غلاماً قُتل غيلةً فقال عمر: «لو اشترك فيها أهل صنعاء.. لتنتهم».

(٤) في (ب): بجديد.

(٥) في (أ) و(م): وآخر.

(٦) في (ب): الحارب.

(٧) في (ب): بالحديث، هكذا صورتها في (ب): **بالحديث**.

(٨) في (أ) و(م): السنة.

(٩) في (أ) و(م): السنة.

(١٠) الأم (٢٨/٧) و٥٨ و (١٠٢) روضة الطالبين (١٦١/٩).

(١١) الأم (٢٨/٧) و٥٨ و (١٠٢) روضة الطالبين (١٦١-١٦٣).

(١٢) في (أ) و(م): وأما.

(١٣) في (ب): إن.

(١٤) وهو العمد. روضة الطالبين (١٣٦/٩) وفي الأم (٥٨/٧) لم يذكر هل الدية في العمد في أموالهم أم على العاقلة، وفي (١٠٢/٧) جزم بأن دية العمد في مال الصبي والمجنون، وفي (٧٢/٧) ذكر قولين: أولهما أن الدية في أموالهما، وهو المذكور هنا في البوطي، والثاني: أن العاقلة تشمل عمد الصبي والمجنون كما تشمل خطأهما، ومُتَدَرَكُ كلا منهما بقوله، "قد قيل".

٢٨٤٠- وكل ما كان من الجراح الذي لا يستطاع القصاص/^(١١) فيه؛ مثل: الجائفة، والسأمومة، والمقلقة.. فهو في ماله^(١٢) حال^(١٣).

٢٨٤١- [قال الشافعي:] وإذا قتل الرجل^(١٤) سبعة.. فلاولياء القتل أن يقتلوا إن شاوروا من شاوروا، ويتركوا^(١٥) من شاوروا؛ فمن تركوا.. أخذوا^(١٦) منه الدية على قدر الحماجم؛ إن^(١٧) كانوا سبعة ففقوا عن واحد.. أخذوا منه السبع، وكذلك إن عفا عن القتل^(١٨) وأخذ الدية.. فلا يأخذ أكثر من دية قتيله^(١٩)، وإن كان قتله^(٢٠) مائة^(٢١).

٢٨٤٢- وإذا^(٢٢) جرح رجل رجلاً فقطع يده أو رجله ثم مات من الجرح^(٢٣)، ثم^(٢٤) أراد ورثته القود.. فلم أن يقطعوا يده ورجله ويضربوا عنقه^(٢٥).

٢٨٤٣- وإن أرادوا أن يأخذوا^(٢٦) أرض يده ورجله ويقتلوه.. فليس لهم ذلك من قبل أن الجراح داخلة في النفس^(٢٧).

(١) كناية (٤٢/ب) من (ب).

(٢) في (أ) و(ز): مال.

(٣) الأم (٢٩/٧).

(٤) في (أ) و(ز): رجل.

(٥) في (ب): أو يتركوا.

(٦) في (أ) و(ز): أخذ.

(٧) في (ب): وإن.

(٨) في (ب): القتل.

(٩) في (ب): قتله.

(١٠) في (ب): قتله.

(١١) الأم (٣٢/٧).

(١٢) في (ب): وإن.

(١٣) في (ب): الجراح.

(١٤) كناية [ص ٢٩٥] من (ز).

(١٥) الأم (٣٢/٧).

(١٦) في (ب): يأخذ.

(١٧) الأم (٣٢/٧).

٢٨٤٤- فإن أرادوا الدية.. فلهم^(١).

٢٨٤٥- وإن أرادوا [أخذ] أرض ما لا يبلغ الدية^(٢) أكثر من الدية.. فلهم ذلك^(٣).

٢٨٤٦- وإن أرادوا القصاص من الجراح دون النفس.. فلهم ذلك^(٤).

٢٨٤٧- وإن كان في جراحته^(٥) جائفة، فقالوا: «نحن نجيفه ولا نقتله».. لم يكن لهم ذلك^(٦) لأنه لا قصاص في الجائفة مفردة^(٧).

٢٨٤٨- فإن^(٨) أرادوا أن يبيفوه^(٩) ويقتلوه.. فلهم ذلك^(١٠)؛ لأن الجائفة ضرب من ذهاب نفسه^(١١).

(١) الأ: (٣٢/٧).

(٢) في (ب): دية.

(٣) أي: إن أرادوا أخذ أرض أطراف تقتضي ديات، وكان قد مات بسرابتها.. فلهم ذلك، وهو غير معتمد، ومختلف لما في الأم، والمعتمد: أنه إذا مات بسرابتها.. فيسقط بدنها؛ لأنها تصير نفسها؛ أما إذا مات بسرابتها بعضها بعد اندمال بعض آخر منها.. لم يدخل ما اندمل في دية النفس قطعاً، وكلما لو جرحه جرحاً خفيفاً لا مدخل للسرابة فيه، ثم أجافه فمات بسرابة الجائفة قبل اندمال ذلك الجرح.. فلا يدخل أرضه في دية النفس. المنهاج (ص ٤٨٨) معني المحتاج (٧٦/٤) الأم (١٥٨/٧) (٦٣/٦) النجار) وفيه: "فإن اختاروا الدية وسألوا أن يعطوا أرض الجراحات كلها والنفس، أو أرض الجراحات دون النفس.. لم يكن ذلك لهم، وكانت لهم دية واحدة تكون الجراحات ساقطة بالنفس إذا كانت النفس من الجراحات أو بعضها... ولو برأ... أو كان غير ضعين من الجراح ثم مات قبل تلضم الجراح أو بعد التئامها فسأل ورثته القصاص من الجراح أو أرضها كلها أخذ الجاني بالقصاص أو أرضها كلها وإن كانت ديات كثيرة لأنها لم تصر نفسها وإنما هي جراح". ومثله في الأم (١٧٥/٧-١٧٦).

(٤) الأم (٣٢/٧).

(٥) في (أ): جرحته.

(٦) في (أ) و(م): ذلك لهم.

(٧) الأ: (٣٢/٧).

(٨) في (أ) و(م): وإن.

(٩) في (أ) و(م): بلا نقط لأول حرفين.

(١٠) في (ب): فذلك لهم.

(١١) الأم (٣٢/٧).

٢٨٤٩- فإن فعلوا ذلك ثم آجافوه ولم يقتلوه^(١).. مُرْكُوا^(٢).

٢٨٥٠- [قال الشافعي:] وإذا وجب لولي الدم القصاص، فقال^(٣): «قد عفوت عما يلزمك لي».. كان عفواً عن القصاص لا عن الدية^(٤).

٢٨٥١- وإن قال: «قد عفوت عن الدية» قبل أن يعفو عن القصاص.. لم يكن^(٥) [عفوً شيئاً]؛ لأن^(٦) له القصاص قبل الدية،/ فعفا عن شيء لم يجب له بعد؛ لأن له القصاص قبل الدية^(٧).

٢٨٥٢- وإن عفا عن^(٨) الدية والقصاص^(٩).. فذلك جائز^(١٠).

٢٨٥٣- وإن عفا عنه وعليه دين.. جاز^(١١) ما لم يفسد^(١).

(١) في (ب): يقتلوه.

(٢) الأم (٣٢/٧).

(٣) في (ب): وقال.

(٤) كنا في الأم (٣٤/٧)، وفي روضة الطالبين (٢٤١/٩): "ولو عفا عن القود مطلقاً ولم يتعرض للدية.. لم تجب دية على المذهب... فإن قلنا: لا تثبت الدية بنفس العفو فاختارها بعد العفو قال ابن كج: تثبت الدية ويكون اختيارها بعد العفو كالعفو عليها، وحكي عن النص أن هذا الاختيار يكون عقب العفو".

(٥) في (أ) و(ز): لم يميز.

(٦) في (أ) و(ز): لأنه.

(٧) الأم (٣٤/٧) (١٣/٦ الجار): "ولو قال: «قد عفوت عك الدية».. لم يكن هذا عفواً له عن القصاص؛ لأنه ما كان مقيماً على القصاص.. فالقصاص له دون الدية، وهو لا يأخذ القصاص والدية".

تنبيه: هكذا النص في ط. بولاق وط. النجار، لكن الذي في ط. رفعت: "لم يكن له عفو عن القصاص"، فأثبت الخطأ وجعل الصواب -الذي في ط. بولاق- في الهامش.

وهنا مبني على أظهر القولين من أن موجب العمد هو القود، والثاني: أنه القصاص أو الدية أحدهما لا بعينه. فالعفو عن الدية بناء على المعتمد.. لغو. انظر: روضة الطالبين (٢٣٩/٩ و٢٤١).

(٨) في (ب): فإن.

(٩) في (أ) و(ز): القصاص في الدية.

(١٠) الأم (٣٤/٧).

(١١) الأم (٣٥/٧).

(١) قال في الأم (٣٥/٧) (١٣/٦ النجار): "ومن جاز له عفو ماله سوى الدية.. جاز ذلك له في الدية، ومن لم يميز عفو ماله سوى الدية.. لم يميز له عفو الدية" وفي (٢٢١/٧) (٨٩/٦ النجار): "وإذا جرح المحجور عليه

٢٨٥٤- فإن^(١) عفى [عن ذلك] في مرضه.. كانت وصية له، وجاز^(٢)، وهو خلاف المقتول، لأن تلك^(٣) وصية للقاتل، وهذا ليس وصية للقاتل؛ لأنه ولي.

٢٨٥٥- وإن كان وليّان؛ أحدهما بالغ محجور عليه^(٤)، فعفا عن القصاص والدية^(٥).. فالعفو^(٦) عن القصاص جائز، وعن الدية باطل، وللوصي أن يأخذها^(٧).

٢٨٥٦- وإذا^(٨) كان الوليّان؛ فعفا أحدهما، فقتل الآخر قاتل أبيهما^(٩).. فإنه يدرأ عنه القود بالشبهة، ويكون لورثة القاتل الأول عليه الدية، ويرجع ولي القاتل الأول بصصف الدية^(١٠) في مال القاتل الأول^(١١).

بالأ أو معتوها أو صبيًا، فعفا أرض الجرح في الخطأ.. لم يميز عفوه، وكذلك في العمد الذي لا يكون فيه القود، وإن عفا القود.. جاز عفوه فيه؛ فإن عفا دية في الخطأ عن عاقلة قاتله.. فهي وصية لغير قاتل؛ فمن أجاز وصيته.. أجاز هذا العفو في وصيته، ومن لم يميزها.. لم يميز هذا العفوOTAL. ولكن المعتمد أن المفسر "إن عفا على أن لا مال.. فالذهب أنه لا يجب شيء" كما هي عبارة المنهاج (ص٤٨١)، وانظر: روضة الطالبين (٢٤٢/٩) معني المحتاج (٤٩/٤) وفي (٤٨/٢) قال في المفسر: ويصح استيفاءه القصاص وإسقاطه ولو مجازًا.

(١) في (ب): وإن.

(٢) الأم (٣٥/٧).

(٣) في (أ) و(م): ذلك.

(٤) في (ب): محجور عليه وهو بالغ.

(٥) في (ب): فالدية.

(٦) في (ب): والعفو.

(٧) الأم (٣٥/٧).

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في (م): أبيهما.

(١٠) نهاية [ص٢٩٦] من (م).

(١١) قال الرازي: "هذه المسألة توصف بالإشكال والاعتراض، حتى حكى عن الماخرجي [ت: ٣٦٥] أنه قال: جمعت أبا بكر الصيرفي [ت: ٣٣٠] يقول: كررناها على نفسي ألف مرة حتى تحققناها."

تنبيه في المطبوع: "والاعتراض" والتصحيح من النجم الوهاج وفيه: "أبا بكر الصيرفي [ت: ٣٤٢] فليحذر.

ولم يحنّ هما هل قتل الولي قاتل أبيه بعد العلم بعفو أخيه أم قبله، وذكر في الأم (٣٧/٧) مسألتين الأولى: إن قتل أحد الموليين قبل عفو الآخر وبغير أمره، وذكر فيها قولان، وهي في مختصر المزني (ص٢٤٠-٢٤١)

٢٨٥٧- وإذا^(١) شُحَّ رجلٌ مَوْضِيحَةً، فعفا عن المَوْضِيحَةِ، وما يحدث فيها، وما يلزمه بسببها^(٢)، ثم صَحَّ الرجلُ وَتَرَى^(٣) ثم مات منها.. فلورثته أن يأخذوا^(٤) ما زاد^(٥) وحدث؛ لأنَّه عفا عن شيء لم يجب له، ولم يكن [له] بعد^(٦).

٢٨٥٨- [وقد] قيل: يرجع بالدية كاملة؛ لأنَّ حُكْمَ ما عفا عنه استقل فصار مَعْسَاً، ولا وصية لقاتل، ولا يirt قاتل.

والطائفة: إذا قتل أحد الوليين بعد عفو الآخر وادعى عدم علمه بالعفو، وذكر فيها قولين؛ الأول: أن عليه القصاص، والثاني: يُحْلَفُ؛ فإن حلف.. عَزَّزَ ولم يقتص منه، وكانت عليه الدية، وإن لم يحلف.. حلف أولياء المقتول؛ فإن حلفوا.. ففي القصاص قولان. ولم يذكر مسألة القتل بعد العلم بالعفو والمعتمد: أنه إن قتل قبل العفو عاَلَ بالتحريم.. فلا يجب القصاص في أظهر القولين وهو اختيار المري، وإن جهل التحريم.. فلا قصاص بلا خلاف.

وإن قتل بعد العفو؛ فإن علم العمو وحكم الحاكم به.. نَزَمَهُ القصاص قطعاً، وإن علم العمو ولم يحكم الحاكم به.. لزمه على المذهب، وقيل: لا.

وإن كان جهلاً بالعفو.. لزمه القصاص، قل النووي: وجهان، وقال الواقعي: أو قولان، ورجح الوجوب، ورجحه أيضاً في النهاج، ولم يرجح في الروضة شيئاً.

قلت: تردَّد الإمام الرافعي، وحرم الإمام النووي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا بأن الخلاف وجهان، والصحيح أن مسألة القتل بعد العفو مع الجهل به.. فيها قولان، لا وجهان، وهما منصومان في الأم، ثم رأيت الخطيب الشيرازي قد استدل ذلك وحكاه عن الزركشي أيضاً، والله تعالى أعلم.

أما الولي الآخر للمقتول الأول.. فله نصيبه من الدية، وهل يأخذها من تركة الجاني وهو قاتل أبيه، أم من أخيه المبادر الذي قتل قاتل أبيه؟ قولان، ذكرهما في الأم (٣٨/٧) ومختصر المزني (ص ٢٤١) والمعتمد: الأول.

انظر: نهاية المطلب (١٦٨/١٦) الوسيط (٣٠٣/٦) العزيز (٢٥٨/١٠-٢٥٩) المغر (٣٩٧-٣٩٨) روضة الطالبين (٢١٦/٦) المهاج (ص ٤٧٩) المهمات (١٨٣/٨) النجم الوهاج (٤١٩/٨-٤٢٠) مغني المحتاج (٤١/٤) نهاية المحتاج (٣٠١/٧) شفة المحتاج (٤٣٦/٨).

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (ب): شتيها.

(٣) في (ب): فرأى.

(٤) في (أ) و(ز): يأخذ.

(٥) في (أ): زاده، بلا نقط، في (ز): اراد.

(٦) هذه المسألة قد تقدمت.

٢٨٥٩- وإذا جرح رجلٌ رجلاً موضحةً، فمرض منها، ثم عفا عنها وما زادت، فلم يزل مريضاً حتى عدا رجلٌ فقتله.. فما عفا عن الأول جائرٌ، وهي وصيةٌ له من الله؛ لأنه عير قاتله؛ لأن هذا ليس بقاتل.. فلذلك تجوز^(١) له الوصية^(٢).

٢٨٦٠- وكلُّ قاتلٍ عمداً^(٣) عَمِي^(٤) عَمَهُ وأحدُ مَن الدِّبَّةِ.. فعليه الكفارة؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ [أَذ] جعلها في الخطأ الذي قد وُضِعَ فيه الإثمُ.. كَانَ الْعَمْدُ أُولَى^(٥).

٢٨٦١- والحقُّ في ذلك: كَتَبَ اللهُ حِلَّ نَبَاؤُهُ حين^(٦) قال في الطَّهَارِ ﴿مُنْكَرًا يَنْ أَلْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [البقرة: ٢٢]، وجعل فيه كَفَّارَةً.

٢٨٦٢- وفي^(٧) قوله: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾ [البقرة: ٩٥]، ثم جعل فيه الكفارة^(٨).

٢٨٦٣- وإذا جنى العبدُ على الحرِّ جنابةً فيها قصاصٌ، ثم عفا عنه.. جاز العفو؛ فإن صح.. فهي^(٩) من رأس ماله، وإن مات.. فهي^(١٠) من الثلث؛ لأنه وصيةٌ للسيد، وإن كان العبد هو الجارح^(١١).

(١) في (أ) و(م) و(ن) و(ز).

(٢) الأم (٤٠/٧).

(٣) في (أ): عمد، في (م): عمداً.

(٤) في (أ) و(م) و(ن): عفا، في (ب): عفى، أو عفى، بفتح.

(٥) ينحصر المرفي (ص ٢٥٤) وفيه: "قال المرفي رحمه الله: واحتج بأن الكفارة في قتل الصيد في الإحرام والحرم عمداً أو خطأ سواء إلا في المأثم، فكذلك كفارة القتل عمداً أو خطأ سواء إلا في المأثم". انظر: المنهاج (ص ٤٩٤) معنى المحتاج (١٠٧/٤) وقال: "واختار ابن المنذر أنها لا تجب في العمد، وهو قول أبي حنيفة ومالك وإسحق والرواية عن أحمد؛ لأنها عقوبة لا يدخلها قياس".

(٦) هي هكذا في أحكام القرآن، لكن المحقق زعم أن ذلك تصحيف، فجعلها: «حيث».

(٧) في أحكام القرآن: ومن.

(٨) نقل هذه الفقرة والمقرتين اللتين قبلها البيهقي في أحكام القرآن (٢٨٧/١-٢٨٨).

(٩) في (ب): فهو.

(١٠) في (ب): فهو.

(١١) الأم (٤١/٧).

٢٨٦٤- وإذا جئت امرأة^(١) (ب/١٣٩) على رجل موصحة خطأ، فنكحته عليها^(٢).. فالكاح جائز، ولها صداق مثلها، ويرجع [بأرض] الموصحة على عاقلتها^(٣).

٢٨٦٥- وإن كانت عمداً فعرفت^(٤) ما وجب فيها من الإبل، فنكحته عليه^(٥).. فذلك صداقها^(٦).

٢٨٦٦- قال الربيع: وفيها قول آخر قيل^(٧): لها صداق مثلها؛ لأنها وإن عرفت ما وجب لها من الإبل. فالإبل^(٨) غير محدودة موصوفة، كما لو اشترى رجل^(٩) إبلاً مسماة.. لم يجز حتى يصعها بعينها^(١٠) / ^(١١) كلها^(١٢).

(١) في (أ) و(ج) المرأة.

(٢) في (ب): فنكحت عليه.

(٣) هكذا في الأم (٤٣-٤٢/٧) و٣١٨ و ذكر أن التفرق بين الخطأ والعمد إنما هو لأن أرض العمد عليها من مالها.. فيكون قد نكحها بدين له عليها، فيصح المهر بشرط أن يكون معلوماً، أما أرض الخطأ.. فهو على عاقلتها.. فيكون قد نكحها بدين له على غيرها.. ولا يجوز صداق دين على غيرها.

والمعتمد: التفرق بين أن تنكح على القصاص، وبين أن تنكح على الدية، ولم يذكروا فرقاً بين العمد والخطأ في الدية، قال شيخ الإسلام في أسن المطالب (٤٥/٤): "لو وجب على امرأة قصاص فنزوحها به مستحقة.. جائزة لأنه عوض مقصود، وسقط القصاص؛ لتضمن ذلك العفو عنه... ولو تزوجها بالدية الواجبة له بالجناية عليه.. فالصداق فاسد؛ للجهل بالدية".

وانظر: المهاج (ص٤٨٢) روضة الطالبين (٢٥١/٩) روض الطالب (٧٥٩/٢) مغني المحتاج (٥٣/٤).

(٤) نهاية (٤٣/أ) من (ب).

(٥) في (ب): فنكحت عليها.

(٦) هكذا في الأم (٤٣-٤٢/٧) وتقدم ذكر المعتمد.

(٧) في (أ) و(ج): وقد قيل.

(٨) في (ب): والإبل.

(٩) في (أ) و(ج): رجلاً.

(١٠) في (ب): بصفتها.

(١١) نهاية [ص٢٩٧] من (ج).

(١) هنا القول ذكره في الأم في (٣١٨/٧) جازماً به ولم يذكر غيره، وذكر في (٤٣-٤٢/٧) القول الأول ولم يذكر غيره، وتقدم ذكر المعتمد.

٢٨٦٧- [قال الشافعي:] وإن زادت الحناية حتى صارت نفساً.. لم يَقْدُهَا به؛ لأنه قد عفا، وصارت دية^(١)، ولها صدق مثلها، ولم يميز لها ذلك^(٢)؛ لأنها وصية لوارث، ووصية لقاتل، والدية في مالها^(٣).

٢٨٦٨- ولو جنت على عبد لرجل، فقال: «أُنكِحُكَ عليها».. فالكاح جائز إذا علمت ما وجب عليها^(٤) في جراح^(٥) العبد^(٦).

٢٨٦٩- وإن مات العبد من ذلك وكان ما نكحها به عليها من جرح العبد أقل أو أكثر من صدق مثلها.. جاز؛ لأنها ليست وارثة للعبد، وعليها بقية قيمة^(٧) العبد^(٨).

٢٨٧٠- [قال الشافعي:] ولا تجوز^(٩) شهادة النساء في الحدود^(١٠) ^(١١).

٢٨٧١- ولا تجوز شهادة النساء إلا في المال خاصة؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ لم يذكرهن إلا في ذلك،

قال: ﴿فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ﴾ [النمر: ٢٨٢]، ونعمور^(١٢) في الدين، وفيما لا يطعن عليه الرجال^(١٣)

٢٨٧٢- ومن قتل عمداً^(١٤).. لم يميز فيه إلا شاهدان، إذا كان مما^(١٥) يقتص منه^(١٦).

(١) في (ب): نفساً.

(٢) أي ما زاد على مهر مثلها من الدية.

(٣) الأم (٤٣/٧).

(٤) في (ب): لها.

(٥) في (أ) و(ز): جرح.

(٦) الأم (٤٣/٧).

(٧) في (ب): قيمة بقية.

(٨) الأم (٤٣/٧).

(٩) في (أ) و(ز): يجوز.

(١٠) في (أ) و(ز): في الحدود شهادة النساء.

(١١) الأم (٤٣/٧).

(١٢) في (أ) و(ز): ونعمور.

(١٣) الأم (٥٩٣/٧).

(١٤) في (أ): محتملة، لأن الألف غير واضحة.

(١٥) في (أ) و(ز): زيادة؛ "لا"، وهي غير صحيحة

٢٨٧٣- وإن كان عمدًا لا قصاص فيه؛ مثل: الجائفة، والوالد يقتل ولده، والرجلين يشتركان في قتل رجل أحدهما عمدًا^(١) والآخر خطأ، وشبه العمد، والخطأ الخفض، وكل هذا يجوز^(٢) فيه شهادة النساء؛ لأنه مال، ويجوز فيه الشاهد واليمين؛ لأن أصله إنما وجب مالا^(٣) (٤) (٥).

٢٨٧٤- وإذا قال صاحب العبد^(٦) أو الذي^(٧) له القصاص: «أنا أدعُ القصاصَ وأحلفُ مع شاهدي، أو^(٨) أقسم رجلًا وامرأتين، وأعطوني المال».. لم يكن ذلك له^(٩).

٢٨٧٥- [قال الشافعي:] وإذا كان الجرح أوله مما يكون فيه القصاص، وآخره/ مما لا قصاص فيه؛ مثل: الأمومة، وانقلبة؛ كان أولها موضحة، وآخرها مقلبة.. فلصاحبها إن أراد أن يوضح له، وبأخذ أرض ما بينهما.. كان ذلك له، ولا يجوز إلا شاهدان^(١٠) (١١).

٢٨٧٦- والدائمة: إذا أذمي^(١٢) اللحم^(١٣).

(١) الأم (٤٣/٧).

(٢) في (أ) و(م): عمد.

(٣) في (أ) و(م): يجوز.

(٤) في (أ) و(م): مال.

(٥) الأم (٤٣/٧).

(٦) في (ب): العمد.

(٧) في (أ) و(م): أو.

(٨) في (ب): و.

(٩) الأم (٤٤/٧).

(١٠) في (أ) و(م): ولم يجز إلا شاهدان، في (ب): ولا يجوز إلا شاهدان.

(١١) الأم (٤٤/٧) و١٣٢-١٣٣.

(١٢) في (أ) و(م): دما.

(١٣) روى البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٢٢/١٢) بسنده عن حرملة بن يحيى، قال: قال الشافعي رحمه الله

: إن أول الشجاج الحارضة: وهي التي تخرس الجلد حتى تشقه قليلاً، ومنه قيل: حرص القصار الثوب إذا

شق، ثم الباضعة: وهي التي تشق اللحم، وتبضعه بعد الجلد، ثم الملاحمة: وهي التي أخذت في اللحم، ولم

تبلغ السمحاق، والسمحاق: جلدة رقيقة بين اللحم والعظم، وكل قشرة رقيقة فهي سمحاق، فإذا بلغت

الشبة تلك القشرة الرقيقة حتى لا يبقى بين اللحم والعظم غيرها.. فتلك السمحاق، وهي الملقاة، ثم

الموضحة: وهي التي تكشف عنها ذلك القشر، وتشق حتى يبدو وضخ العظم، فتلك الموضحة، والماشقة: التي

=

٢٨٧٧- والباضغة: إذا بُضِعَ^(١) اللحم.

٢٨٧٨- والسّمحاق، وهي البِلطاة: إذا نُضِعَ اللحم، وصار^(٢) إلى الجلد الرقيقة التي بين العظم واللحم.

٢٨٧٩- والموضحة: إذا ذَهَبَتِ الجلدُ وصارت إلى العظم.

٣٨٨٠- والهاشمة: إذا هَشَمَتِ الْعَظْمُ^(٣).

٢٨٨١- والمُقَلّة: إذا نقل عظامها^(٤).

٢٨٨٢- والمأمومة: إذا حُرقت هذا كله، وصارت إلى الدماغ^(٥).

٢٨٨٣- وإذا شهّد شاهدان أنّ رجلاً ضرب رجلاً بسيفه.. وَفَقَّهَما؛ فإن قالوا: «أُغرِ دمه، ومات مكانه من ضربته»^(٦).. قبلت شهادتهما، وإن قالوا: «ما»^(٧) ندري أُغر دمه^(٨) أم لا».. لم^(٩) أجعله^(١٠) جارحاً^(١١).

٢٨٨٤- ولو قال^(١٢): «ضَرَبَهُ فِي رَأْسِهِ، فَرَأَيْنَا دَمًا سَائِلًا».. لم أجعله جارحاً إلا أن يقول^(١٣): «سأل من جرحه» ولم^(١٤) أجعلها داميةً حتى يقولوا: «أوضحه، وهذه هي بعينها»^(١٥).

تشم العظم، والمُقَلّة: التي ينقل منها فرائش العظم، والآمة وهي المأمومة: وهي التي تبلع أم الرأس الدماغ، والهاشمة: وهي التي تخرق حتى تصل إلى السفاق، وما كان دون الموضحة فهو خدوش فيه الصلح، والدامية: هي التي تدمي من غير أن يسيل منها دم.

(١) البَضْعُ: القَطْعُ. تاج العروس (٣٣٠/٢٠).

(٢) في (ب): فصار.

(٣) الأم (١٩٢/٧).

(٤) الأم (١٩٢/٧).

(٥) الأم (١٩٣/٧).

(٦) في (أ) و(ج): ضربة.

(٧) في (ب): لا.

(٨) في (أ) و(ج): الدم.

(٩) في (ج): لا.

(١٠) في (أ) و(ج): شعله.

(١١) الأم (٤٥/٧) مختصر المزي (ص ٢٥٤).

٢٨٨٥- [قال الشافعي:] وإذا هدم الرجل على القوم البيت، أو ضرب رجلاً ملفوفاً، أو فحاً عيباً، فقال: «كانوا أمواتاً»، وقال أولياؤهم: «س أحياء» أو «صحيح العين»؛ فإن أقام البيعة أنه دخل البيت وهو حي، أو دخل في الثوب^(١) حياً^(٢)، والعين قائمة.. فعليه القود.

٢٨٨٦- وقد قيل: لا شيء عليه، إلا أن يقيموا البيعة أنهم في ساعة الهدم كانوا أصحاباً^(٣).

(١) في (أ) و(ز): قال، والتصحيح من الأم، وهو ما يقتضيه السياق.

(٢) في الأم: يقول.

(٣) في (أ) و(ز): ثم.

(٤) لمهل في (ب): "هي وهذه نفسها"، هكذا صورتها في (ب): ~~وهذه نفسها~~.

(٥) الأم (٤٥/٧) مختصر المزي (ص ٢٥٤).

(٦) في (ب): البيت.

(٧) في (أ) و(ز): حي.

(٨) قال في الأم (٤٩/٧) (١٩/٦ التجار): "لو شهدوا أن قوماً دخلوا بيتاً فقاتلوا ثم هدمه هلكا عليهم فقال:

هدمته بعد ما ماتوا.. جعلت القول قوله، حتى ثبت البيعة أن الحياة كانت فيهم حين هدم هذا البيت.

قال الربيع: وللشافعي فيه قول ثان يشبه هذا: أن الملفوف بالثوب والقوم الذين كانوا في البيت فهدمه عليهم.. على الحياة، حتى يعلم أو تقوم بيعة أنهم ماتوا قبل أن يهدم البيت عليهم".

وقال في مختصر المزي (ص ٢٥٥): "ولو (شهدا) أنه ضربه ملففاً فقطعه بالثوبين، ولم يمتا أنه كان حياً.. لم أجعله قاتلاً وأجلفته ما ضربه حياً".

فهذان النصان يثبتان الحكم فيما لو لم تكن بيعة أن القول قول الجاني مع يمينه كما هو في الأم والمزي، وحكى الربيع قولاً ثالثاً: أن القول قول الولي، وهو المعتمد. لكن البلقيني "نازع فيه، وقال: إنه مخالف

لنصوص الشافعي وجيع، ورجح تصديق الجاني، ومال إليه الأذرعى". كما حكاه عنه في أسنى المطالب (٣٣/٤).

أما إن كانت هناك بيعة ثبتت الحياة للمجني عليهم.. فإنه يعمل بها.

ولكن هل يجوز للشاهد أن يشهد بنبوت الحياة للمجني عليه عند الجناية إذا رآه يسف في الثوب الذي قطع فيه أو رآه يَدْخُلُ البيت الذي هدم عليه؟

قال القاضي حسين: يجوز له ذلك، وهو المعتمد، وقال الإمام: "يجوز أن يقال ليس لها أن يشهدا؛ فإن الموت بعد التلغيف ممكن، والاطلاع على الحياة بعد التلغيف بالثياب ممكن، وليس كالأملالك؛ فإنه لا مستند لها إلا الظواهر"، وعلى قول القاضي حسين -وهو المعتمد-.. فلا يصرح الشاهد بذلك، وإن صرح به عند القاضي.. بطلت شهادته، بلا خلاف بين الأصحاب كما حكاه الإمام.

٢٨٨٧- وإذا نشأ الأرباء في القتل وفيهم النساء.. لم يكن للنساء^(١) في ولاية القود بأيديهن شيء^(٢).

٢٨٨٨- فإن كان بعض الأرباء أقوى من بعض.. (ولي القوي القتل)^(٣).

٢٨٨٩- وإن استنوا أقرع بينهم، فمن خرجت قرعته قتل^(٤).

وفي روضة الطالبين (٢٠٩/٩): "الولي أن يقيم بيعةً بحياته ويعمل بها، وللشهود أن يشهدوا بالحياة إذا كانوا رأوه يتلف في الثوب ويدخل البيت، وإن لم يتبينوا حياته حالة القد والاندماج؛ استصحاباً لما كان، ولكن لا يجوز أن يقتصر على أهم رأوه يدخل البيت ويتلف في الثوب، ذكره البيهقي وغيره".

قلت: لم أرو من تعرض لما في البويطي. والله أعلم.

وفي روضة الطالبين (٢١٠/٩) من زيادته: "وإذا صدقنا الولي بلا بيعة.. فالواجب الدية دون القصاص، ذكره الحاملي والبيهقي، وقال المتولي: هو على الخلاف في استحقاق القود بالتسامة". وفي (٤١/١٠) منه: "إن صدقنا الولي.. فله الدية، وفي القصاص وجهان، قال الشيخ أبو حامد: لا؛ للشبهة، وقال الماسرجسي والقاضي أبو الطيب وغيرهما: يجب القصاص؛ لأنه مقتضى تصديقه".

قلت: جعل الخلاف وجهين، مع أن إيجاب القود هو نصه هنا. والله أعلم.

انظر: نهاية المطلب (١١٤/١٧) كفاية النبيه (٤٨٠/١٨) العزيز (٢٤٨/١٠) (٦٨/١١) روضة الطالبين (٢٠٩/٩) (٤٠/١٠) أسنى المطالب (٣٤-٣٣/٤) معني المحتاج (٣٨/٤) نهاية المحتاج (٢٩٥/٧). الحاوي الكبير (٨٠/١٣). المهملات (١٧٨/٨).

(١) في (أ) و(م): في النساء.

(٢) الأم (٥٠/٧) العزيز (٢٥٧/١٠) روضة الطالبين (٢١٥/٩).

(٣) في (ب): فهو للقوي، في (م): ولي القوي القتل.

(٤) ليس في الأم (٥٠/٧) أن الأقوى هو الأحق، بل كل قادر من الرجال له الحق ويقرع بينهم، ولم أجد من تعرض لهذه المسألة إلا هنا.

(٥) في الأم (٥٠/٧) أن القرعة تكون بين كل قادر على القتل من الرجال، وليس بين المتساوين في القوة.

وهل يدخل في القرعة من يعجز عن الاستيفاء كالشيخ والمرأة؟ المعتمد: لا.

قال في الروضة (٢١٥/٩) -تبيناً لما في العزيز (٢٥٧/١٠)-: "وجهان وقيل قولان، أحصهما عند الأكثرين: لا؛ لأنه ليس أهلاً للاستيفاء، والقرعة إنما تكون بين المستوين في الأهلية" هذا هو المعتمد، وإن كان في المنهاج (ص ٤٧٩) قد صحح غيره. وانظر: معني المحتاج (٤٠/٤).

قلت: نصه هنا يبيّن أن القرعة إنما تكون بين القادرين، فليجزم بأنه قول لا وجه. والله تعالى أعلم.

٢٨٩٠- والمحجة في ذلك^(١١): إفراف الي صلي الله عليه وسلم بين سائه^(١٢)، وبين العبد في العنق حين^(١٣) استوت دعواهم^(١٤)، وكذلك هؤلاء/١٤٠/ب.

٢٨٩١- وإذا قُتِلَتِ المرأة^(١٥) وفي بطنها ولد -يتحرك أو لا^(١٦) يتحرك-.. ففيها القود، ولا شيء في جبينها حتى يزيلها؛ فإذا زایلها بعد موتها^(١٧).. ففيه غرم^(١٨)؛ إن^(١٩) عرح^(٢٠) حيا.. ففيه الدية، عرح ميتا.. ففيه غرة^(٢١).

٢٨٩٢- وإن قُتِلَتِ المرأة وما حمل.. انتظر بها حتى تضع^(٢٢) (١٥).

٢٨٩٣- وإذا قتل الرجل نفرا، فجاءوا^(٢٣) جميعا^(٢٤) يطلون القود.. فالقود للأول^(٢٥)، وللباقين الدية في ماله^(٢٦).

(١) نهاية (٤٣/ب) من (ب).

(٢) في (ب): تساويه.

(٣) مفق عليه من حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أخرجه البخاري ك: الشهادات، ب: الفرعة في المشكلات، (٢٦٨٨)، ومسلم ك: التوبة ب: في حديث الإفك وقبول توبة الفاذف، (٢٧٧٠).

(٤) في (أ) و(ز): حتى.

(٥) في (ب): دعواهم.

(٦) أخرجه مسلم ك: الأيمان، ب: من أعتق شركا له في عبده، (١٦٦٨)، من حديث عمران بن الحصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) تكررت في (أ) و(ب): "المرأة" وهي غير صحيحة، وقد صرح في الأم باستواء الحكم فيما إذا كان القتال ذكرا أو أنثى.

(٨) في (أ) و(ز): لم.

(٩) أو قبل موتها كما في الأم.

(١٠) في (أ) و(ز): غرة.

(١١) في (أ) و(ب) و(ز): وإن، وصورتها بما لا يؤهم غير المراد.

(١٢) نهاية [ص ٢٩٩] من (ز).

(١٣) انظر: الأم (٥٤/٧) و (١١٣).

(١٤) في (أ) و(ز): يضع.

(١٥) انظر: الأم (٥٤/٧) و (١١٣).

(١٦) في (أ) و(ز): فجاءوه، والمراد: أولياؤهم.

(١) أي: في وقت واحد، غير متفرقين.

٢٨٩٤- وإن تفرقوا^(٣).. لم يعط القصاص إلا من قتل أولاً^(٤).

٢٨٩٥- وإذا^(٥) عفا الأول.. كان لمن بعده، ثم هكذا حتى يؤتى على جميعهم، ويُبدَأُ^(٦) بالأول فالأول، ولا يُعطى الثاني أبداً^(٧) وقيل أحداً.

٢٨٩٦- فإذا استنوا ولم يُدر^(٨) أيهم أول.. أفرع بينهم؛ فإن أفرع القاتل لأحدهم أنه قتل أولاً.. فالقول قولُه، ويؤخذ منه لكل واحد دية تامة؛ لأنه قتل كل واحد^(٩).

٢٨٩٧- وإذا^(١٠) قتل عشرة واحداً.. فهو خلاف هذا؛ لم يكن له إلا دية واحدة^(١١).

٢٨٩٨- وإن قطع رجل إصبع رجل اليمن^(١٢) أولاً، وكف الآخر اليمن^(١٣) ثم طمأ^(١٤) جميعاً.. افص لصاحب الإصبع، وقيل لصاحب الكف؛ إن شئت.. قطعاً^(١٥) [لك] الكف، وأخذنا لك أرض الإصبع، وإن شئت.. أعطيناك أرض الكف^(١٦).

(١) أي: لأولياء أول رجل مقتول.

(٢) انظر: الأم (٥٥/٧).

(٣) أي: جاء الأولياء متفرقين، واحداً بعد واحد.

(٤) انظر: الأم (٥٥/٧) وفيه: "ولو جاءوا متفرقين.. أحببت للإمام إذا علم أنه قتل غير الذي جاءه أن يبعث إلى وليه، فإن طلب القود.. قتله بمن قتل أولاً وإن لم يفعل واقتص منه في قتل آخر أو أوسط أو أول.. كرهته له ولا شيء عليه فيه؛ لأن لكلهم عليه القود".

(٥) في (ب): فإذا.

(٦) في (أ) و(ز): يبدأ.

(٧) في (أ) و(ز): أبداً الثاني.

(٨) في (أ) و(ز): يدرى، في (ب): يدروا.

(٩) انظر: الأم (٥٥/٧).

(١٠) في (ب): وإن.

(١١) انظر: الأم (٢٨/٧ و ٣٢ و ٥٧).

(١٢) في (أ) و(ز): اليمين.

(١٣) في (أ) و(ز): اليمين.

(١٤) في (أ) و(ز): طلب.

(١٥) في (أ) و(ز): قطعت.

(١٦) انظر: الأم (٥٦/٧).

٢٨٩٩- وإن قطع رجلان أو ثلاثة يد رجلٍ فإن كانا إنما ضرباه^(١) بشيء واحد.. قيّد^(٢) منهم، وإن كان حر^(٣) هذا من أسفن، و[حر]^(٤) هذا من فوق حين قطعت.. فلا قصاص، ويُحر^(٥) من واحد [منهما] إن استطيع مثله، وإلا.. فالدية^(٦).

٢٩٠٠- وإذا^(٧) قتل الرجل^(٨) عبداً.. فعليه قيمته بالثمن ما بلغ، وإن كان عشر ديات^(٩).

٢٩٠١- وإذا^(١٠) قتل الرجلُ الحثيَّ عمداً.. فلا ولياء الحثيُّ أن يقتلوه، وإن أرادوا ديةً.. فدية^(١١) امرأ^(١٢).

٢٩٠٢- وإذا قتلَ عبداً رجلٌ رجلاً، فمات العبد، أو قتله رجلٌ معدم^(١٣).. فلا شيء على السيد^(١٤).

٢٩٠٣- ولو كان عبد بين رجلين فقتل، فأعتقه بعد القتل.. كان^(١٥) على ملكهما كما لأن العتق لا يقع على ميت^(١٦).

(١) في (ب): ضربا.

(٢) في (ب): اغتد.

(٣) في (ب): جزو.

(٤) في (ب): جزو، وهي ساقطة من (أ) و(م)، وأثبتها على الصواب.

(٥) في (أ): تحتل: "وحرز" و"ويزر"، في (ب): بلا نقطة، في (م): ويزر.

(٦) انظر: الأم (٥٧/٧).

(٧) في (ب): وإن.

(٨) في (ب): ورجل.

(٩) انظر: الأم (٦٢/٧).

(١٠) في (ب): وإن.

(١١) أي في الحثي المشكل. الأم (٦٣/٧).

(١٢) في (ب): معه.

(١٣) انظر: الأم (٦٤/٧-٦٥).

(١٤) في (ب): كانا.

(١٥) في (ب): كانا.

(١٦) انظر: الأم (٦٥/٧).

٢٩٠٤- وإذا جنى الحرُّ على العبدِ، فقتله خطأ^(١).. فقيمة العبد على عاقلة الحرِّ بالغة ما بلغت، وإن زادت^(٢) على الدية أضعافاً، وعليه عتق رقبة في ماله^(٣).

٢٩٠٥- والقول قول العاقلة^(٤) إذا لم يعرف قيمة العبد^(٥).

٢٩٠٦- [قال الشافعي:] وإذا اشترك القوم في جراحات رجل؛ فقطع أحدهم يده ورجله، وفقاً^(٦) الآخر [عنه]، وأوصحه الآخر موصحة، فمات من ذلك كله.. فلورثه عليهم القصاص في الجراح، ولهم أن يقتلوه^(٧) به، وإن أرادوا الدية.. فعليهم الدية بالسوية، لا يطر إلى صغار الجرح ولا كبار^(٨).

٢٩٠٧- والحجة في ذلك: أن الذي جرَّحه الجرح الصغير لو انفرد به فمات.. كان عليه القصاص.

٢٩٠٨- ولا^(٩) يُمكن أحد^(١٠) أن يقتصَّ لعصبه من الجراح، وهو^(١١) خلاف النفس؛ لأنَّ النفس إنما هو إتلافها، والجرح يؤخذ والنفس باقية؛ فيخاف أن يُقتل به، أو يتعدَّى^(١٢) (١٣).

٢٩٠٩- ويختار^(١٤) الوليُّ من شاء^(١).

(١) نهاية [ص ٣٠٠] من (٢).

(٢) في (أ) و(٢): زاد.

(٣) انظر: الأم (٦٢/٧).

(٤) نهاية (١٤١/أ) من (أ).

(٥) انظر: الأم (٦٧/٧).

(٦) في (أ) و(٢): وفقاً.

(٧) في (ب): يقتلوه.

(٨) انظر: الأم (٥٩/٧-٦٠ و ٧٠ و ٧٢).

(٩) في (ب): لا.

(١٠) في (أ) و(٢): أحداً.

(١١) في (أ) و(٢): فهو.

(١٢) في (أ) و(٢): زيادة؛ به.

(١٣) انظر: الأم (١٥٠/٧-١٥١) وفيه أن ولي الأمر هو الذي يختار.

(١٤) في (ب): فيختار.

٢٩١٠- وإذا رَحَلَ الرجلُ مع امرأته وجلاً قد نال منها ما يوجب^(٢) عليه الحد، فقتله.. 'فلا شيء عليه -إذا كان ثيباً-'^(٣) فيما بينه وبين الله تعالى، ويؤخذ في الحكم بالقصاص، وله اليمين على أولياء المقتول بأنه ما علموا أن المقتول نال منها ما يوجب القتل؛ فإن حلفوا.. قُتل به، وإن نكلوا.. حلف وبرئ^(٤).

٢٩١١- وإذا^(٥) 'حَسِبَ الرجلُ (للرجل)' حتى قتله بأي حبس ما كان.. فالقتل على القاتل وعلى الحائس التعزير والحبس^(٦).

٢٩١٢- وإذا أراد الرجلُ أن يقتل الرجلَ، أو أرادَ ماله، أو حريمه^(٨)، /^(٩) فكان في صحراء أو مصر.. فسواء؛ فإن كان في موضع يَغاثُ [فيه].. فله أن يستغيث؛ فإن لم يَغثْ^(١٠) أو كان في موضع لا غوث فيه.. التحا منه إلى جُرْزٍ إن قدر عليه^(١١)،

٢٩١٣- ولا يبالُ منه حتى يعلم أنه يريدُه إرادةً نيةً، 'يقرُّ في قلبه'^(١٢) أنه يريدُ ماله ونفسه؛

٢٩١٤- فإن كان يقدر على دفعه بغير سلاح.. لم يحل له إذا كان يقدر على دفعه بوثاق^(١٣) أن^(١٤) ياله بسلاح^(١٥)، وإن لم يقدر على دفعه إلا بسلاح ولم يقدر على الوثاق.. 'دفعه بسلاح'^(١٦)،

(١) في الأم (١٥١/٧) أن ولي الأمر هو الذي يعين من يقتص.

(٢) في (أ) و(ب): ثيب.

(٣) في (ب): إذا كان ثيباً فلا شيء عليه.

(٤) انظر: الأم (٧٥/٧-٧٦).

(٥) في (ب): فإذا.

(٦) في (أ) و(ب) و(ج): حبس الرجل الرجل، في الأم: حبس الرجل للرجل وجلاً. والتصويب يقتضيه النص.

(٧) انظر: الأم (٧٦/٧-٧٧).

(٨) هكذا صورتها في (ب): **حريمه**.

(٩) نهاية (أ) من (ب).

(١٠) في (ب): يَغاثُ.

(١١) لكن قال في الأم (٨٣/٧) (٣٣/٦ النجار): "... ألا ترى أن الرجل يلقي الرجل فيقتله المراءى على أن يهرب على قدميه من المريد... فأَجْتَلَّ له أن يثبت، ولا يهرب، وأن يدفع إرادته عن نفسه بالضرب بالسلاح وغيره، وإن أتى ذلك على نفس المدفوع".

(١٢) في (أ) و(ب): يتقن قلبه.

(١٣) نهاية (ص ٣٠١) من (ج).

٢٩١٥- ولا^(١) يقصدُ قصدَ نفسه، ولكن يقصد الدفعَ عن نفسه بما يمنعه^(٢) من الإرادة، حتى يصير إلى حدٍّ يَدْفَعُهُ عن أخذِ ماله ونفسه،

٢٩١٦- وإن أتى ما أراد من ذلك على القتل.. فلا شيء عليه/ (١٤١/ب)،

٢٩١٧- وإن^(٣) كان بينه وبينه^(٤) غرٌّ، فخاف إن جاز النهر أن يئأله.. فلا يجوز له أن يرميه قبل أن يصل إليه^(٥).

٢٩١٨- والحجة في ذلك: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من قُبِلَ دُونَ مَالِهِ.. فهو شهيد»^(٦)، وقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من أطلع على قوم فمقؤوا^(٧) عينه.. فهو هدر»^(٨)؛ فإذا أهدر^(٩) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باطلاعه^(١٠).. فالذي يريد مالك ومفسك.. هو^(١١) أكثر، وإن تركه حين أطلع.. [ثم طلبه] بعد ذلك.. لم يكن له^(١٢).

(١) في (ب): لم.

(٢) في (ب): بالسلاح.

(٣) في (أ) و(م): دفعه عن نفسه.

(٤) في (ب): ولم.

(٥) في (ب): منعه.

(٦) في (ب): فإن.

(٧) في (أ) و(م): وبين.

(٨) انظر: الأم (٧٨/٧-٧٩).

(٩) سبق عليه من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرجه البخاري (٢٤٨٠) ك: الطائ، ب: من قاتل دون ماله، (٢٤٨٠)، ومسلم ك: الإيمان، ب: الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق.. كان القاصد مهدر الدم في حقه وإن قتل كان في النار وأن من قتل دون ماله فهو شهيد، (١٤١).

(١٠) في (ب): يفتقوا، هكذا صورتها في (ب): **يملأوا**.

(١١) سبق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بغير هذا اللفظ: أخرجه البخاري ك: الآيات، ب: من أطلع في بيت قوم فمقؤوا عينه فلا دية له (٦٩٠٢) ومسلم ك: الآداب، ب: تحريم النظر في بيت غيره (٢١٥٨).

(١٢) في (ب) و(م): هدر.

(١٣) في (ب): باطلاعه.

(١٤) في (ب): فهو.

(١٥) أي: إن تركت من أطلع عليك، فليس لك أن تنقأ عنه فيما بعد. الأم (٨١/٧-٨٢).

٢٩١٩- [قال الشافعي:] وإن قتل الابن الأب.. قيل به^(١).

٢٩٢٠- ولا يرث قاتل من قتل من الدية ولا من المال؛ عمدًا كان أو خطأ^(٢).

٢٩٢١- [قال الشافعي:] قال الله 'جل نازوه'^(٣): ﴿وَمَا كَانَتْ لِتُؤْمِنِينَ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا

خَطَاً﴾ [الآية]، وقال [عزَّيْل:] ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [الآية
[السَّاء: ٩٢]]، لمي^(٤) وإن^(٥) كان في قوم عدو لكم.

٢٩٢٢- وإذا^(٦) كان الرجل المسلم ببلاد^(٧) الحرب فأغار المسلمون، أو رموا، فأصابوا مسلمًا..
فعليه الكفارة التي قال الله عزَّيْلٌ؛ [تحرير رقية]، ولا دية^(٨).

٢٩٢٣- وإن حرح المسلمون فقاتلوا أهل الحرب فاحتلطوا، فقتل مسلم مسلمًا من يقاتل معه
أهل الحرب.. فهو خلاف الأول، وعليه الكفارة، والدية على العاقلة^(٩).

٢٩٢٤- والحجة في ذلك: أبو حذيفة بن اليمان؛ أنه جرَّحه المسلمون وقتلوه.

٢٩٢٥- [قال الشافعي:] وإذا اصطفت المسلمون واشتركوا، فحمل رجل من المسلمين على
رجل من المسلمين من في الصف معه، فقتله، وقال: «لم أردْه».. 'لم يُقتل'^(١٠) قوله، وكان^(١١) عمدًا
فيه^(١٢) القود^(١٣)

(١) الأم (٨٧/٧).

(٢) الأم (٢٧/٧-٢٨ و٨٧).

(٣) في (ب): عزَّيْلٌ.

(٤) في (أ): عتملة - "لمي" و"نهي" في (م): نهى، هكذا صورتها في (ب): لَمْ يَنْهَى.

(٥) في (ب): وإذا.

(٦) في (ب): فإذا.

(٧) في (ب): في بلاد.

(٨) الأم (٨٤/٧ و٩٠).

(٩) الأم (٩٢/٧ و١٠٥).

(١٠) في (ب): لم يردّه.

(١١) نهاية [٣٠٢] من (م).

(١٢) في (ب): فمعه.

- ٢٩٢٦- وكل^(١) ما مال أهل الحرب من المشركين؛ من قتل مسلم^(٢) أو معاهد^(٣) وأخذ أموالهم و^(٤) غير ذلك.. فهو هدر، إلا ما كان قائماً في أيديهم من الأموال خاصة، فأما القود.. فلا قود^(٥).
- ٢٩٢٧- وإن أسلموا وأصابوا^(٦) شيئاً من أموالهم في أيدي المسلمين.. لم يكن لهم أخذه^(٧).
- ٢٩٢٨- والحجة في ذلك: أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَوَّلَ المسلم^(٨) أموالهم فينا وعيمة. [وإن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخذ ناقته من المرأة^(٩)، وهو قائم بعينه].
- ٢٩٢٩- والحجة في ذلك: أن الله لم يُخَوِّلْهُمْ أموالنا.
- ٢٩٣٠- ولو تَخَوَّلَ رجل^(١٠) من المشركين رجلاً من أنفسهم فاستعبده^(١١) ثم أسلم.. كان عبداً له^(١٢) (١٤٣/١).

(١) الأم (١٠٥/٧).

(٢) في (ب): فكل.

(٣) في (ب): مسلماً.

(٤) في (ب): معاهد.

(٥) في (ب): أو.

(٦) الأم (٩٤/٧).

(٧) في (ب): فأصابوا.

(٨) الأم (٩٥/٧).

(٩) في (ب): المسلم.

(١٠) أخرجه مسلم ك: النذر ب: لا وفاء لنذر في معصية الله، (١٦٤١) عن عمران بن حصين رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، وذلك أن المشركين أسروا امرأة من الأنصار وأصابوا العصاة ناقة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم تملكت من وثاقها ذات ليلة، فركبت العصاة، وانطلقت إلى المدينة، ونذرت إن شأها الله عليها لتحررها، فذكر ذلك لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: وسبحان الله بنسما جزها، نذرت لله إن نجها الله عليها لتحررها! لا وفاء لنذر في معصية، ولا فيما لا يملك العبد.

(١١) في (ب): ولم يتول رجلاً.

(١٢) في (ب): فاستعبده.

(١٣) نهاية (١٤٢/١) من (أ).

(١٤) الأم (٩٥/٧).

٢٩٣١- ولو^(١) ارتد قومٌ وأظهروا الامتناع، وحاربوا أو لم يحاربوا، ونصبوا إمامًا أو لم ينصبوه.. فسواء، ويبدأ^(٢) الإمام بقتالهم قبل^(٣) أهل الحرب؛ فما أصابوا من المسلمين^(٤) من دم أو جرح^(٥) أو مال.. اتبعوا به، وحكم عليهم فيه^(٦) حكم الإسلام^{(٧)(٨)}؛ لأن الأصل أنهم ممن وجب عليهم الأحكام، ولا تسقط^(٩) الردة ما وجب عليهم.

٢٩٣٢- ولا تؤكل أموالهم، ولا تصير فيها حتى يموت على رذته؛ لأن مال المرتد له حتى يموت أو يقتل على رذته فيكون ماله فيئا، ولا يحل لأحد ماله وهو حي^(١٠).

٢٩٣٣- فإن قيل: فإن أبا بكر [الصدِّيق] لم يقص^(١١) وفد بُراخنة.. قيل له: قد قال: وتلدون قتلتا^(١٢)، وهذا دليل أنه قد رأى عليهم أن يدوا^(١٣) قتلتا.

(١) في (ب): وإذا.

(٢) في (أ) و(م): يبدأ.

(٣) في (أ): قتلتا، في (م): قتل، في (ب): بلا نقط، في الأم: قبل.

(٤) في (ب): للمسلمين.

(٥) في (ب): "حرمة"، أو "جرح"، هكذا صورتها في (ب): ~~جرح~~.

(٦) ليس في (م).

(٧) في (ب): للمسلمين.

(٨) الأم (٩٦/٧).

(٩) في (أ) و(م): يستقط.

(١٠) الأم (٧١٥/٥) (٢٩١/٤) النجار مختصر المزني (ص ٢٦٠).

(١١) في (أ) و(م): يقص.

(١٢) في (أ) و(م): قتلتا.

(١٣) أخرج البخاري طرف القصة في ك: الأحكام، ب: الاختلاف، (٧٢٢١) فاختصره جدًا، وليس فيه قول أبي بكر لهذا، لكن ساق القصة بطولها أبو بكر البرقاني في مستخرجه على الصحيحين كما أوردها عنه الحميدي في الجمع بين الصحيحين (٩٦/١) وعنه ابن حجر في فتح الباري (٢١٠/١٣) قال الحميدي: "بالإسناد الذي أخرج البخاري ذلك القدر الذي اختصره منه كما أورده" وفيه: أن أبا بكر رضي الله عنه قال: «تزعج منكم الحلقة والكراع، ونغتم ما أصبنا منكم، وتردون علينا ما أصبتم منا، وتدون لنا قتلتا، وتكون قتلتاكم في النار» وفيه أن عمر قال: «أما ما ذكرت: «تدون قتلتا وتكون قتلتاكم في النار».. فإن قتلتا تأتلت فتبئت على أمر الله، أجورها على الله، ليس لها ذيات»، فتابع القوم على ما قال عمر.

٢٩٣٤- فإن قيل: فعمر [بن الخطاب قد] قال: ولا تأخذ^(٦) لقتلاتا دية^(٧).

٢٩٣٥- قيل له: قد^(٨) يجب الشيء للرجل فيدعه طلب الثواب، ولم يرو^(٩) عنهما^(١٠) أن أحدا طلب وأقام بيعة على القاتل بعينه فلم يعط^(١١) حقه، فلا تدع مائت^(١٢) من أصل القصاص بلقل^(١٣).

٢٩٣٦- وقد قيل: لا يقتص^(١٤) منهم، ولا يتبعوا بشيء إلا أخذ ما كان قائما في أيديهم^(١٥).

٢٩٣٧- ومن قال هذا.. احتج بترك عمر^(١٦) إياهم.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٣/١٢-٢٦٤) وسعيد بن منصور (٣٣٣/٢) والطبراني في الأوسط (٢٧٠/٢):
١٩٥٣) والبيهقي (١٨٣/٨ و٣٣٥).

(١) حاية (ب/٤٤) من (ب).

(٢) في (ب): يأخذ.

(٣) تقدم ثريته، واللفظ كما في مستخرج الرقاني: «فإن قتلتا... ليس لها ديات» وعند ابن أبي شيبة: «لا ديات لهم» وعند سعيد بن منصور والطبراني: «لا دية لهم» وعند البيهقي «لا ديات لهم».

(٤) في (ب): فقد.

(٥) في (ب): يروا.

(٦) أي: الشيخين والوزيرين والضعيفين؛ أي بكر الصديق وعمر التماروني رحمهما الله.

(٧) في (ب): يعط.

(٨) في (ب): قلت.

(٩) انظر: الأم (٩٦/٧).

(١٠) في (أ) و(ب): يقتص.

(١١) جاء في كفاية النبي (٢٧١/١٦-٢٧٢): «إن أتلف أهل البني على أهل العدل شيئا، أي من نفس ومال في حال الحرب مع الحاجة إلى إتلافه.. ففيه قولان: أحدهما أنهم لا يضمنون... والقول الثاني: أنهم يضمنون، لما روي أن أبا بكر رحمته الله قال للذين قاتلهم بعدما تابوا: «تدون قتلتا، ولا ندي قتلكم»... وهذا ما ادعى الماوردي أنه قاله في القلم، واختاره الروائي، ويقال: إن القولين منصوحان في البيهقي، وحكى البندنجي أنهما منصوحان في الأم، والقائلون بالأول قالوا: إن أبا بكر رحمته الله لما قال ذلك القول.. قال له عمر رحمته الله «لا تأخذ لقتلاتا دية؛ لأنهم عملوا لله، وأجورهم على الله فسكت أبو بكر سكوت راجع». ولا أدري أيقصد ابن الرفعة هذا الموضع أم لا؛ لأن كلام البيهقي في أهل الردة، لا في أهل البقي، والله أعلم. وانظر: الحاوي الكبير (١٠٦/١٣).

(١٢) في (ب): يقول عمر وأبا بكر.

٢٩٣٨- [قال الشافعي:] وإن أسلم كافرٌ سِلاذ الحرب فأغار^(١) قومٌ^(٢) فقتلوه في حملة الكفار.. لم يكن عليهم إلا كفارة^(٣).

٢٩٣٩- وإن قتل مريدًا له^(٤) بعينه.. فعليه الدية والكفارة^(٥).

٢٩٤٠- وإما عليه الكفارة إذا^(٦) قتل في حملة الكفار، فأما^(٧) إذا قصده بعينه ولم يعلم، فقتله.. فعليه الدية والكفارة^(٨).

٢٩٤١- وإن علم إسلامه فقتله.. فعليه القَوَّة^(٩).

[أصل الدية]

٢٩٤٢- قال الشافعي: أصلُ الدية: مائةٌ من الإبل، وقد وَصَفْنَا أَسنانَ العملِ وشبهَ العملِ والخطأ^(١٠).

٢٩٤٣- وعلى كُلِّ الناسِ^(١١) الإبلُ.

٢٩٤٤- فإن قيل: فقد قال عمر [بن الخطاب]: «على أهل الذهب الذهب و[على أهل] الورق الورق»^{(١٢)(١٣)}.

(١) في (ب): وأغار.

(٢) نهاية [٣٠٣] من (ز).

(٣) انظر: الأم (٩٧/٧).

(٤) في (ب): من مرتد.

(٥) انظر: الأم (٩٧/٧).

(٦) في (ب): وإذا.

(٧) في (ب): وأما.

(٨) انظر: الأم (٩٧/٧).

(٩) انظر: الأم (٩٧/٧).

(١٠) انظر: الأم (٢٨١/٧) وانظر آخر فقرة من اختلاف العراقيين من هذا الكتاب.

(١١) في (أ) و(ز): أسنان.

(١٢) سبق في آخر كتاب اختلاف العراقيين.

(١٣) في (ب) زيادة: لذا.

٢٩٤٥- قيل: فبذلك^(١) نقول، إذا أعوزت^(٢) الإبل.. فقيمتها بالغة ما بلغت، والذي قال عمر عندنا.. أنه أخذ القيمة^(٣) يومئذ^(٤).

٢٩٤٦- وكذلك [في] الجراح^(٥)، لا يؤخذ إلا الإبل على الأسنان التي^(٦) وصفت.

٢٩٤٧- فإن وقع على إنسان^(٧)/ (١٤٢/ب) سلس بعير أو^(٨) خمس بعير.. اشترك^(٩) [به] في بعير بمصته، كما يكون بين الرجلين والثلاثة^(١٠).

٢٩٤٨- [قال الشافعي:] ولا يقتل مؤمنٌ بكافر^(١١).

٢٩٤٩- 'ودية اليهودي'^(١٢) والنصراني: ثلث الدية^(١٣)؛ اتباعاً لقول عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان^(١٤) (١٦).

(١) في (ب): وبذلك.

(٢) في (ب): أعوزت.

(٣) في (ب): قيمته.

(٤) الأم (٢٨١/٧).

(٥) في (أ) و(م): الجرح.

(٦) في (ب): الذي.

(٧) في (ب): الإنسان.

(٨) في (أ) و(و).

(٩) في (ب): شرك.

(١٠) انظر: الأم (٢٨٦/٧).

(١١) انظر: الأم (٩٨/٧).

(١٢) في (أ) و(م): والدية اليهود.

(١٣) في (ب): دية.

(١٤) انظر: الأم (٧١٠/٥) و(٢٥٩/٧).

(١٥) في (أ) و(م): لعمر وعثمان.

(١٦) أما أبو عمر رحمه الله فكتب: فرواه الشافعي في الأم (٧١٠/٥) (٢٨٩/٤) الحار) وعبد المولى (٩٢/١٠)-

٩٤) وابن أبي شيبه (٢٨٨/٩) والبيهقي (١٠٠/٨) وفي المعرفة (١٤٣/١٢) من طريق الشافعي، ولم يتكلم

عليه الحافظ في التلخيص (٧٦/٤) وقال ماهر الفصل في تحقيقه لمسند الشافعي: "في شماع سعيد من عمر

اختلاف، والصحيح أنه لم يسمع منه؛ إلا أن بعض العلماء يرضى في هذا الانقطاع لاهتمام سعيد بفقته

=

٢٩٥٠- و[دبة] الجعوسي: ثمان مائة درهم^(١).

٢٩٥١- وكل^(٢) من كان من غير أهل الكتاب.. فعلى مثل دبة الجعوسي^(٣).

٢٩٥٢- ودبة المرأة: نصف دبة الرجل، وجراحها مثل ذلك، على قول عمر.

عمر، لكن قال الحافظ في تهذيب التهذيب (٤٥/٢): "وقد وقع لي حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر (ثم ذكره ثم قال): "هذا الإسناد على شرط مسلم".

وروي عن عمر غير هذا، فقد روى عبد الوزاري (٩٧/١٠: ١٨٤٩٥) بسنده عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رجلاً يهودياً قتل غيلة، قضى فيه عمر بن الخطاب بأثني عشر ألف درهم، وَصَفَهُ الحافظ في التلخيص.

وأما أبو عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فرواه الشافعي في الأم (٧١٠/٥) (٢٨٩/٤) النجار) وقال ماهر الفحل في شقيقه لمسند الشافعي (٣١٣/٣): "إسناده صحيح"، ورواه ابن أبي شعبة (٢٩٠/٩).

لكن روى عبد الوزاري (٩٦/١٠) عن معمر بن الزهري عن سالم عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رجلاً مسلماً قتل رجلاً من أهل الذمة عملاً، فُرِّغَ إلى عثمان، فلم يقتله به، وَغَلَطَ عليه الدية مثل دبة المسلم، قال ابن حزم في المحلى (٣٤٩/١٠): "هذا في غابة الصحة عن عثمان".

وفي المسألة حديث حسن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «دبة الكافر نصف دبة المؤمن» رواه أحمد (٢٨٨/١١: ٦٦٩٢) واللفظ له، وأبو داود (٤٥٨٣) والترمذي (١٤١٣) وحسنه، والسنائي (٤٨٠٦) وابن ماجه (٢٦٤٤) وابن الجارود (١٠٧٣) وابن خزيمة (٢٦/٤: ٢٢٨٠)، وسجد به الإمام مالك فقال به، كما في المدونة (٦٢٧/٤)، قال الخطابي في معالم السنن: (٣٧/٤): "ليس في دبة أهل الكتاب شيء أبين من هذا" ثم ساق أقوال الأئمة، وقال: "وقول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أولى، ولا بأس بإسناده".

وهذا القول قد علم الشافعي القول به على صحة الخبر. فقال: "روينا عن عمرو بن شعيب أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا يقتل مسلم بكافر» ودينه نصف دية المسلم»، قال (المجاور له): فلم لم تأخذ به أنت؟ قلت (الشافعي): لو كان ممن يثبت حديثه.. لأخذناه به، وما كان في أخيه مع رسول الله حجة". ٨١. من كتاب الرد على محمد بن الحسن من «الأم» (١٤١/٩) (٣٤٢/٨) النجار).

(١) انظر: الأم (٧١٠/٥)، وقال في (٢٥٩/٧-٢٦٠/٦) (١٠٥/٦) النجار: "قضى عمر في دبة الجعوسي بثمانمائة درهم، وذلك ثلثا عشر دية المسلم، لأنه كان يقول: تقوم الدية أثني عشر ألف درهم... (ثم قال) من قتل مجوساً أو وثناً له أمان.. فعليه ثلثا عشر دية مسلم؛ وذلك: ست فرائض وثلاثا فريضة" والفريضة: واحدة الإبل.

(٢) في (ب): فكل.

(٣) الأم (٧١٠/٥).

٢٩٥٣- [قال الشافعي:] ودية الخنثى: على أنه ^(١) امرأة إذا أشكل ^(٢).

(١) في (ب): دية.

(٢) الأم (٦٣/٧).

باب دية الحنين

- ٢٩٥٤- ودية الحنين^(١)، إذا كان الحنين^(٢) حرًا مسلمًا -إسلام أحد أبويه وحريه^(٣) أمه، من نكاح أو زنا-.. ففيه عُرَّة، وكذلك حنين الأمة^(٤) [إذا] عُرَّت^(٥) من نفسها، لأنه حر^(٥).
- ٢٩٥٥- وأقل ما يكون السقط حنبًا^(٦): أن يَنْبِئَ فيه شيء من خلق بني آدم؛ أصم، أو طم، أو شيء يفارق^(٧) الضغّة، أو العلقّة، وإن^(٨) لم يستين^(٩).. فليس عليه عَقْلَة^(١٠) /^(١١) ^(١٢).
- ٢٩٥٦- وسواء كان الحنين ذكرًا أو أنثى.. ففيه^(١٣) العُرَّة؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قضى فيه بالعُرّة، ولم يسأل: "أذكر هو" ^(١٤) "أم أنثى" ^(١٥) ^(١٦).
- ٢٩٥٧- ولا^(١٧) شيء للأُم في الضربة التي حرح^(١) الحنين بها وقصّي^(٢) فيه بالعُرّة إلا أن يرححها جرحًا^(٣) فيه أُرْش أو فيه حكومة.. فلها أُرْش ذلك سوى ما في الحنين، وذلك لما دون ورثته^(٤) الحنين^(٥).

-
- (١) في (ب): الخشى.
- (٢) في (ب): الخشى.
- (٣) في (أ) و(م): بحرية، في (ب): وحريه.
- (٤) في (أ) و(م): غرت.
- (٥) انظر: الأم (٢٦٤/٧-٢٦٥).
- (٦) في (أ) و(م): حنين.
- (٧) في (أ) و(م): يبين.
- (٨) في (ب): يفارق.
- (٩) في (ب): فإن.
- (١٠) في (أ) و(م): يستين.
- (١١) كناية [ص ٣٠٤] من (م).
- (١٢) انظر: الأم (٢٦٥/٧).
- (١٣) في (أ) و(م): فيه.
- (١٤) في (ب): هو ذكر.
- (١٥) في (أ) و(م): أو أنثى.
- (١٦) انظر: الأم (٢٦٥/٧).
- (١٧) في (ب): فلا.

- ٢٩٥٨- [قال الشافعي:] وإذا ألفت المرأة حينا فأشكَل، ولا^(١٠) يَذَرَى «حِينَ وَاحِدٌ» أو (جَنِينًا)^(١١).. فهو واحد، وإن^(١٢) رُبِّيَ فيه شيءٌ من خلق جنينين^(١٣).. فهو جنين واحد^(١٤).
- ٢٩٥٩- وهو جنين أبداً حتى تُعَرَفَ^(١٥) حياته برضاع أو استهلالٍ أو نَفْسٍ أو حركةٍ؛ لأن الحركة لا تكون إلا لِحَيٍّ^(١٦).
- ٢٩٦٠- وإذا ادَّعَى المرأةُ أنه حي، وقال الجاني: «[إنه] ميت».. فالقول قول الجاني مع يمينه^(١٧).
- ٢٩٦١- وكل من أقرَّ جنين، أو قَتَلَ خطأ، فأُنكرت العاقلة.. فهو عليه في ماله^(١٨).
- ٢٩٦٢- وإذا أقرت العاقلة بالحَيِّ، وأُنكرت الحَياء، وأقر الصارب بالحياة.. غرمت^(١٩) [العاقلة] دية الجنين، وغرم الصارب/ ما بين^(٢٠) دية الجنين حياً وميتاً^(٢١).

(١) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): خرجت، في (ج): جرح.

(٢) في (ب): أو قضا.

(٣) في (ب): جرحاً.

(٤) في (ب): دية.

(٥) الأم: (٢٦٦-٢٦٥/٧).

(٦) في (ب): فلا.

(٧) في (ب): أحيناً واحداً.

(٨) في النسخ: جنينين.

(٩) في (أ) و(و): فإن.

(١٠) في (أ) و(ج): "راي"، في (ب): "راي"، ولعلها "رتي"، والنساج يتساهلون في الرسم، فلعله أراد أن

يكتبها: "راي"، وهو الأنسب للسياق.

(١١) في (أ) و(ج): جنين.

(١٢) انظر: الأم (٢٧١/٧-٢٧٢) (١١٠/٦ النجار)، وفيه: "ولو خرج من فرج امرأة رأساً جنينين أو أربعة أبد

لجنينين ولم يَخْرُجْ ما بَقِيَ منهما.. أَغْرَمَتْهُ جَنَاءَةٌ عَلَى جَنِينٍ وَاحِدٍ؛ لَأَنِّي لَا أَدْرِي لَعَلَّهُ يَجْمَعُ الرَّأْسَيْنِ شَيْءٌ مِنْ

حَلَقَةِ الْإِنْسَانِ فَيَكُونَانِ فِيمَا يُلْزَمُهُمَا كَجَنِينٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ ذَلِكَ يُمْكِنُ فِيهِمَا".

(١٣) في (أ) و(ج): يعرف، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٤) الأم (٢٦٦/٧).

(١٥) الأم (٢٦٦/٧).

(١٦) الأم (٢٧٠/٧).

٢٩٦٣- وإذا أقامت المرأة البينة^(٢٤) أنه خرج^(٢٥) حيًا، وأقام الآخر البينة^(٢٦) أنه خرج^(٢٧) ميتًا..
فالبينة بينهما^(٢٨).

٢٩٦٤- وللعاقل أن يؤدرا^(٢٩) [الدية] الغرة^(٣٠) من أي جنس شاءوا، وليس لهم أن يؤدرا^(٣١)
مما^(٣٢) فيه عيب يراد منه^(٣٣) لو بيع^(٣٤)، ولا خصيًا، لأنه ناقص؛ ولو زاد ثمنه^(٣٥)، ولم أن يؤدرا^(٣٦)
ذكرًا أو أنثى^(٣٧).

٢٩٦٥- والغرة: مستغنية بنفسها^(٣٨)؛ ابنة سبع أو ثمان، ولا تكون^(٣٩) سنا دون هذا^(٤٠).

٢٩٦٦- وليس لهم أن يؤدرا^(٤١) هرمة ولا ضعيفة عن العمل^(٤٢).

(١) في (أ) و(ج): غرمه.

(٢) نهاية (أ/٤٥) من (ب).

(٣) الأم (٢٦٦/٧).

(٤) في (ب): بيته.

(٥) في (أ): خرج، في (ج): خرج.

(٦) في (ب): بيته.

(٧) في (أ): خرج، في (ج): خرج.

(٨) الأم (٢٦٦/٧): "فانقول قول البينة التي شهدت على الحياة" ورومة الطاليس (٣٧٨/٩).

(٩) في (ج): بردوا.

(١٠) في (ب): لغرة.

(١١) في (ج): بردوا.

(١٢) في (ب): "شيتا".

(١٣) في (ب): البيع.

(١٤) في (ب): فيه.

(١٥) في (ج): بردوا.

(١٦) في (أ) و(ج): و.

(١٧) الأم (٢٦٨/٧).

(١٨) في (أ) و(ج): بنفسها.

(١٩) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ج): يكون.

(٢٠) الأم (٢٦٩/٧).

(٢١) في (ج): بردوا.

- ٢٩٦٧- وإنما قلنا: ابنة سبع أو ثمان؛ لأنه^(١) الوقت الذي يفرق بين الأم^(٢) وولدها^(٣).
- ٢٩٦٨- ودية الغرة: نصف عشر دية الرجل^(٤)، وهي^(٥) خمس من الإبل^(٦).
- ٢٩٦٩- موسى عن أبي حاتم عن الربيع: وإذا^(٧) صرب رجل بطن امرأة فألقت حيناً لأقل من ستة أشهر حياً، لوقت لا يعيش مثله أبداً ثم مات.. ففيه دية حرة كاملة^(٨).
- ٢٩٧٠- وعلى ضارب الجنين عتق رقبة^(٩).
- ٢٩٧١- فإن^(١٠) جنى على ذمية فألقت جنيناً.. ففيه عشر دية أمه^(١١).
- ٢٩٧٢- فإن^(١٢) كان أحد أبويه وثنياً^(١٣)، والآخر كتابياً^(١٤).. فأجعل جنينه خيراً^(١٥) أبويه، وعليه عشر دية أمه، أو نصف عشر دية أبيه^(١٦).
- ٢٩٧٣- وإذا ألقت الجنين ثم مات مكانه بعد أن استهل.. فإنما فيه دينه^(١٧)؛ ذكرًا كان أو أنثى، فإن عرح ميتاً.. لم يبال^(١٨) ذكرًا كان أو أنثى، إنما^(١٩) فيه غرة^(٢٠).

(١) الأم (٢٦٩/٧).

(٢) في (ب) تكرار: من هنا إلى قوله: "وهو خمس من الإبل" وفي التكرار تصحيف.

(٣) في (ب): الأمة.

(٤) الأم (٢٦٩/٧).

(٥) في (ب): المرأة.

(٦) في (أ) و(ز): وهو.

(٧) الأم (٢٦٩/٧).

(٨) غاية [ص ٣٠٥] من (ز).

(٩) الأم (٢٧٠/٧).

(١٠) الأم (٢٧٢/٧).

(١١) في (ب): وإن.

(١٢) الأم (٢٧٢/٧) أي وكان زوجها ذميًا كذلك وكانا حريم على دين واحد.

(١٣) في (ب): وإن.

(١٤) في (أ) و(ز): وثني.

(١٥) في (أ) و(ب) و(ز): كتابي.

(١٦) في (ب): لأكثر.

(١٧) الأم (٢٧٢/٧).

٢٩٧٤- [قال الشافعي:] وإذا ضرب دمية أو أمة فلم يُلقَ الحينُ حتى عتقت [هذه] وأسلمت هذه.. فحنتيهما^(١) حين الحرّة^(٢).

٢٩٧٥- وإذا صرهما فلم يُلقَ الحينُ إلا بعد يوم أو يومين؛ فاحتلفت^(٣) هي والحاي.. فالقول قول الحاي مع يمينه، وعليها البينة أنّها لم تزل تحذ الأثم^(٤).

٢٩٧٦- فإن صرهما، وأقامت على ذلك لم تحذ^(٥) الأثم، ثم ألفت حنتيا.. لم تضمه^(٦) العاقلة؛ لأنها قد تلقية^(٧) بلا جناية، وإنما يكون حانتيا عليها إذا لم ينفصل عنها أثم جنايته حتى تلقية^(٨)؛ ولو أقامت^(٩) على ذلك أياما^(١٠).

٢٩٧٧- [قال الشافعي:] وتغلط^(١١) الدية في أسان الإبل؛ في العمد، وفي شبه العمد، وقتل^(١٢) ذي الرّحم، وفي^(١٣) الشهر الحرام، والبلد الحرام^(١٤).

-
- (١) في (أ) و(م): دية.
 - (٢) في (ب): يالى.
 - (٣) في (أ) و(م): ما.
 - (٤) الأم: ٢٦٥/٧ و ٢٦٦.
 - (٥) في (أ) و(م): يلقى، في (ب): يلقا.
 - (٦) في (أ) و(م): فحنتيهما.
 - (٧) الأم: ٢٧٤/٧.
 - (٨) في (ب): ولم.
 - (٩) في (ب): فاحتلفت.
 - (١٠) الأم: ٢٧٠/٧ و ٢٧٤.
 - (١١) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): يجد.
 - (١٢) في (أ) و(م): يضمه، في (ب): بلا نقط لأولها.
 - (١٣) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): يلقيه.
 - (١٤) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): يلقيه.
 - (١٥) في (ب): قامت.
 - (١٦) الأم: ٢٧٤/٧ بنحوه.
 - (١٧) في (أ) و(م): ويغلط.
 - (١٨) في (أ) و(م): الباء غير منقوطة، في (ب): وقيل.
 - (١٩) في (أ) و(م): في.

٢٩٨٣- وعلى العاقلة إذا أذت^(١١) [الدبة] أن يشتركة الغر في البعر^(١٢)، وليس لكل واحد منهم أن يقوم ما وجب عليه من البعر إلا في موضع اعوزار^(١٣) الإبل.

٢٩٨٤- وإن لم يكن لرجل مولى^(١٤) من فوق يعقل^(١٥) عنه، وكان له موال^(١٦) من أسفل.. عقلوا عنه، ولم أجعل العقل من قبل المراث، ولكني^(١٧) جعلته لأنه يعقل عنهم^(١٨)، فيعقلون عنه^(١٩).

٢٩٨٥- [قال الشافعي:] ومن انتسب إلى نسب.. فهو منه، إلا أن تثبت^(٢٠) بينة قاطعة بما تقطع^(٢١) به الحقوق بخلاف ذلك^(٢٢).

٢٩٨٦- ولا يُقْل^(٢٣) بينة على دفع^(٢٤) نسب بالسماع^(٢٥)، وتقل^(٢٦) البينة على تثبيت السب بالسماع^(٢٧).

٢٩٨٧- قال الشافعي: و في^(٢٨) الأسف، إذا قُطِع^(٢٩) اللحم دون العظم.. ففيه الدبة، وفيما^(٣٠)/ (٣١) أصيب من ذلك.. بحساب الدبة، من دون العظم^(٣٢).

(١) في (أ): أرادت، في (ب): اردت.

(٢) الأم (٢٨٦/٧).

(٣) في (ب): اعوزار.

(٤) في (أ) و(ب): موال.

(٥) في (ب): ويعقل.

(٦) في النسخ الثلاث: موال.

(٧) في (ب): ولكن.

(٨) في (أ) و(ب): عنه.

(٩) الأم (٢٨٧/٧).

(١٠) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): يثبت.

(١١) في (أ) و(ب) و(ج): يقطع.

(١٢) الأم (٢٨٨/٧) بنحوه.

(١٣) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (ج): يقبل.

(١٤) في (أ) و(ب): رفع.

(١٥) الأم (٢٨٨/٧) بنحوه.

(١٦) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ج): يقبل.

(١٧) الأم (٢٠٤/٨) (٩١/٧) النجار.

٢٩٨٨- واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١): «وفي الأنف إذا أوعيت جِدْعًا»^(٢)، وإنما يجدع^(٣) اللحم لا^(٤) العظم، والمارن موضع اللحم كله.

(١) في (أ) و(م): وقال: في.

(٢) في (أ) و(م): قطعه.

(٣) في (أ) و(م): وما.

(٤) نهاية (٤٥/ب) من (ب).

(٥) الأم (٢٩١/٧).

(٦) أخرجه مالك في الموطأ (٨٤٩/٢) وعنه الشافعي في الأم (٢٩٠/٧).

(٧) في (أ) و(م): جَدْعًا.

(٨) وتكملته: "... مائة من الإبل"، وهو جزء من حديث عمرو بن حزم، أخرجه أبو داود في المراسيل

(ص ٢١٢) وقال: أُسْنِدَ هَذَا وَلَا يَصِحُّ، والنسائي ك: القسامة، ب: ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول،

واختلاف الناقلين له، (٤٨٥٣) وابن الجارود (ص ١٩٨: ٧٨٤) وابن حبان (٥٠٧/١٤: ٦٥٥٩) والحاكم

(٣٩٧-٣٩٥/١) وقال: "هذا حديث كبير مفسر في هذا الباب يشهد له أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز

(وإمام) العلماء في عصره محمد بن مسلم الزهري بالصحة".

قال الشافعي في الأم (٣٢٨-٣٢٩/٣) (١٣٣/٢) النجار: "قال ابن جرير: ولم يحدثنني عبد الله بن أبي بكر

عن كتاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمرو بن حزم شيئاً إلا قلت له: أفي شك أنتم من أنه كتاب رسول

الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فقال: لا". وكنا في (٢٥٨/٧) (١٠٥/٦) السار، وقال في الرسالة (ص ٤٢٢): "ولم

يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم - والله أعلم - حتى ثبت لهم أنه كتاب رسول الله".

قال ابن الجوزي في التحقيق (٢٦/٢): "قال أحمد بن حنبل: كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح".

وقال في المحرر (ص ٣٩٥): "وقد أُعِلَّ".

قال الحافظ في التلخيص (٥٧-٥٨): "اختلف أهل الحديث في صحة هذا الحديث، فقال أبو داود في

"المراسيل": قد أُسْنِدَ هذا الحديث ولا يصح... وقال ابن حزم: صحيفة عمرو بن حزم منقطعة لا تقوم بها

حجة... وصححه الحاكم وابن حبان والبيهقي، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه قال: أرجو أن يكون

صحيحاً... وقد صحح الحديث بالكتاب المذكور جماعة من الأئمة، لا من حيث الإسناد، بل من حيث

الشهرة... قال ابن عبد البر: هذا كتاب مشهور عند أهل السيرة معروف ما فيه عند أهل العلم مَقَرَّةٌ

يُسْتَعْنَى شهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه التواتر في مجيئه؛ لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة... وقال العيني:

هذا حديث ثابت محفوظ؛ إلا أنا نرى أنه كتاب غير مسموع عن فوق الزهري، وقال يعقوب بن سليمان:

لا أعلم في جميع الكتب المنقولة كتاباً أصبح من كتاب عمرو بن حزم هذا؛ فإن أصحاب رسول الله

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتابعين يرجعون إليه وَيَذَعُونَ رَأْيَهُمْ، وانظر: نصب الرابة (٣٤٢/٢).

٢٩٨٩- وإذا قطع أنف رجل كله، ثم أخذته فألزمته فالتأمت.. ففيه الذب، فإن^(٢) قطعت فلم^(١) ين^(٣) فأعيدت فالتأمت.. ففيه حكومة^(٤) لأنها لم تجتمع^(٥).

٢٩٩٠- وإذا قطع من العظم مع المارن.. كان في المارن الذب، وفي العظم حكومة^(٦).

٢٩٩١- وإذا ضرب الأنف فلم^(٧) يكسر ولم يجرح^(٨).. لم يكن فيه^(٩) الحكومة؛ لأنه [ليس] بجرح^(١٠) ولا كسر لعظم^(١١) (١٢) (١٣) (١٤).

٢٩٩٢- وإذا خي على اللسان/ فذهب الكلام من قطع أو غير قطع. ففيه الذب تامه^(١٥).

٢٩٩٣- وإن ذهب من اللسان ربع اللسان، ومن الكلام نصفه.. يعطى نصف الذب^(١٦) وإن ذهب من اللسان نصفه، ومن الكلام ربعه.. يعطى نصف الذب، وإنما يعطى أكثر ما يذهب من اللسان أو^(١٧) الكلام^(١٨).

(١) في (أ) و(ز): يجمع.

(٢) في (ب): لأن.

(٣) في (ب): وإن.

(٤) في (ب): ولم.

(٥) في (ب): بتان.

(٦) في (ب): الحكومة.

(٧) الأم (٢٩٢/٧) وصورة المسألة فيه: فيما إذا قطع بعض المارن فأبين، وليس كله.

(٨) الأم (٢٩٢/٧).

(٩) في (أ) و(ز): ولم.

(١٠) في (ب): يجمع.

(١١) في (أ) و(ز): زيادة؛ إلا، وهي غير صحيحة.

(١٢) في (أ) و(ز): يجرح.

(١٣) في (أ) و(ز): العظم.

(١٤) الأم (٢٩٣/٧).

(١٥) الأم (٢٩٤/٧) "ولا أحفظ عن أحد لقننه من أهل العلم في هذا خلافاً".

(١٦) نهاية [ص ٣٠٧] من (ز).

(١٧) في (أ) و(ز): و.

(١٨) الأم (٢٩٤/٧).

٢٩٩٤- وفي اللّهُاء^(١) إذا لم يقدر على القصاص.. حكومة^(٢).

٢٩٩٥- وفي العين إذا ذهب بصرها، وكانت قائمة فَبَحَقَهَا^(٣) رجلٌ.. حكومة^(٤)، والذي [قضى]^(٥) زيد بن ثابت فيها^(٦).. عندنا^(٧) على هذا المعنى؛ حكومة، والله^(٨) أعلم^(٩).

٢٩٩٦- وإذا كان بياضٌ على بعض الناظر^(١٠) ثم أُصِيبَ^(١١).. نقصَ منها بقدرِ البياض، وإذا^(١٢) كان البياضَ رقيقًا يبصر^(١٣) من تحته.. فالدية تامة^(١٤).

٢٩٩٧- [قال الشامي]. وفي عين^(١) الأعور نصفُ الدية^(٢)؛ لأن السّي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قضى. في العين خمسون^(٣).

(١) اللّهُاء من كل دي حلق: اللحمة المشرفة على الحلق، وقيل: هي ما بين مقطع أُمِّلُ اللسان إلى مقطع القلب من أعلى الفم، والجمع لهوات، ولهات، ولُهي، ولُهي، ولُهي. انظر: المحكم (٤/٤٢٤)، تاج العروس (٤٩٩/٣٩)..
(٢) الأم (٢٩٦/٧).

(٣) بَحَقَ عَلَيْهِ عَوْرَهَا، وَأَبَحَقَهَا: فَقَّأَهَا. انظر: تاج العروس (٣٤/٢٥).

(٤) الأم (١٦٨/٧) و (٣٠١).

(٥) في (ب) زيادة: بها.

(٦) أخرجه مالك في الموطأ لك: العقول، ب: ما جاء في عقل العين إذا ذهب بصرها، (٨٥٧/٢)، عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار، أن زيد بن ثابت كان يقول: في العين القائمة إذا طفت مائة دينار.

ورواه عنه الشافعي في الأم (٦٨٧/٨) (٢٤٥/٧) النجار) ومن طريقه البيهقي (٩٨/٨) وفي المعرفة (١٣٧/١٢).

(٧) في (ب): عندي.

(٨) في (أ) و(م): فاشد.

(٩) الأم (١٦٩/٧).

(١٠) الناظر: العين نفسها، أو هو: النقطة السوداء الصافية التي في وسط سواد العين وما يرى الناظر ما يرى، أو: البصر نفسه". تاج العروس (٢٤٥/١٤).

(١١) في (أ) و(م) زيادة: منه.

(١٢) في (أ) و(م): وإن.

(١٣) في (أ) و(م): يبض.

(١٤) الأم (٣٠١/٧).

(١) في (ب): العين.

- ٢٩٩٨- وإذا قطع جفون العين.. ففيها الدية كاملة، وفي كل جفن ربع الدية^(٢).
- ٢٩٩٩- ولو فُقد العين وقطع الجفون.. كان في العين الدية، وفي الجفون الدية^(٣).
- ٣٠٠٠- ولو تلف أشعارها^(٤) فلم يثبت^(٥).. كان فيها حكومة^(٦).
- ٣٠٠١- وليس في الشعر^(٨) أرش معلوم، وفيه حكومة -إن ثبت كما كان^(٩) - بقدر الألم والشين، وإن لم يعد^(١٠) كما كان.. ففيه حكومة أكثر من ذلك^(١١).
- ٣٠٠٢- وما أصيب من الجفون.. ففيه من الدية بحسبها.
- ٣٠٠٣- [قال الشامي:] وإذا قطع الحاجبان^(١٢) عمداً، فإن كان يُستطاع القصاص.. ففيه القصاص، وإلا.. ففيها حكومة، وليس فيها دية، وهي^(١٣) في مال الجاني، وإن كان خطأ.. فالحكومة على العاقلة، إلا أن يكون أوصح عن العظم، فيكون بهما^(١٤) الأكثر من أرش موصحتين [أو الحكومة]^(١٥).

(١) أي السليمة. انظر: الأم (٣٠١/٧).

(٢) سبق تخريره، وهو جزء من كتاب عمرو بن حزم المتقدم.

(٣) الأم (٣٠٢/٧).

(٤) الأم (٣٠٣-٣٠٢/٧).

(٥) في (أ) و(م): أشعارها.

(٦) في (ب): يثبت.

(٧) الأم (٣٠٣/٧).

(٨) في (ب): السفر.

(٩) في (ب): كلف.

(١٠) في (ب): يقدر.

(١١) الأم (٣٠٣/٧ و ٣٠٤).

(١٢) أي جلدهما، لا الشعر.

(١٣) في (أ) و(م): وهو.

(١٤) في (أ) و(م): فيها.

(١٥) الأم (٣٠٣/٧).

٣٠٠٤- قال أبو يعقوب: وإذا أوضح.. فليس له إلا آرش الموضحين^(١).

٣٠٠٥- قال الشافعي: وفي الأذنين إذا اصطَلَمَتَا.. الدية.

٣٠٠٦- وإذا ذهب السمع^(٢).. ففي الأذنين الدية، وفي السمع الدية؛ لأن السمع غير الأذنين^(٣) (١٤٤/ب).

٣٠٠٧- وإن كانت الأذنان قائمتين^(٤) مستحشفتين^(٥)، مثل اليد الشلاء.. ففيها حكومة، لا دية نامة^(٦).

٣٠٠٨- وإن شقَّ [في] الشمعين [شقاً]^(٧) - فالنَّامُ^(٨) أو لم يلشم - ولم يقلص عن الأساس.. فعليه حكومة، وإن قلص عن الأساس شيئاً [حتى] إذا مدَّ النَّامُ وإذا أُرْسِلَ عاد.. فهذا انقاص^(٩) لمرافقه^(١٠) الشفة^(١١)، وليس^(١٢) شتيء قطعاً فأبانه.. فعليه حكومة^(١٣).

٣٠٠٩- وفي اللَّحْيَيْنِ الدِّيةُ، وفي أَحَدِهِمَا^(١٤) نصفُ الدِّيةِ^(١٥).

٣٠١٠- وفي كلِّ سِّنٍّ خمسُ [من الإبل]؛ فإن ذهب الأساس مع اللَّحْيَيْنِ.. ففي اللَّحْيَيْنِ الدِّيةُ، وفي كُلِّ سِّنٍّ خمسُ^(١٦).

(١) في (أ) و(ز): موضحتين.

(٢) غاية [٣٠٨/ص] من (ز).

(٣) الأم (٣٠٤/٧).

(٤) في (ب): قائمتان.

(٥) اسْتَحْشَفَتِ الأُذُنُ: إذا يَسَتْ فَتَقَبَّضَتْ، واستحشف الضرع: إذا يَسَ فنقلص. انظر: تاج العروس

(١٤٣/٢٣)

(٦) الأم (٣٠٤/٧).

(٧) في (ب): والنَّامُ.

(٨) في (أ) و(ز): انقاص، في (ب): "انقباض" بلا نقط.

(٩) في الأم: لا فقراف.

(١٠) في (أ) و(ز): للشفة.

(١١) في (أ): وليش.

(١٢) الأم (٣٠٦/٧).

(١٣) في (ب): احدهما.

(١٤) الأم (٣٠٦/٧).

٣٠١١- وإن^(٢) ضربَ رجلٌ^(٣) مِمنَ رجلٍ فَاسْوَدَّتْ^(٤).. ففيها حكومة^(٥).

٣٠١٢- فإن^(٦) أصابها رجل بعد ذلك.. ففيها الذية كاملة؛ خمس من الإبل^(٧).

٣٠١٣- كما يَضْرِبُ الرجلُ الرجلَ كَفَّ الرجلُ فيعِيبُها بسوادٍ^(٨) أو غير ذلك^(٩).. فنكون^(١٠) له الحكومة^(١١)، وإن^(١٢) قطع رجلٌ اليَدَ بعد ذلك.. ففيه الذية.

٣٠١٤- ولو قلع سن رجلٍ حَنَ يَخرجُ^(١٣) من السِّنِّ^(١٤).. فلا يعلق بشيء، ثم أخذها فأعادها، فتبئت^(١٥)، ثم قلعتها رجل.. لم يكن على الجاني الآخر أرضٌ ولا دية^(١٦)/^(١٥).

٣٠١٥- ولا يحل له أن يُلْزَقَها^(١).

٣٠١٦- وكلُّ صلاةٍ صلّاها بعد أن ألزقها.. أعادها^(٢).

٣٠١٧- وإن اخضرّت أو احمرّت.. ففيها حكومة أمّقص^(١) من السواد^(٢).

(١) الأم (٣٠٦/٧).

(٢) في (ب): فذا.

(٣) في (ب): الرجل.

(٤) في (أ) و(ز): فَاسْوَدَّتْ.

(٥) الأم (٣١٣/٧).

(٦) في (ب): وإن.

(٧) الأم (٣١٣/٧).

(٨) في (ب): أو غيره.

(٩) في (أ) و(ز): فنكون.

(١٠) في (أ) و(ز): حكومة.

(١١) في (ب): فإن.

(١٢) في (ب): حي فتخرج.

(١٣) السِّنُّ: الأصل من كل شيء. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٨٣/٥).

(١٤) في (أ) و(ز): وثبتت.

(١٥) كناية (١/٤٦) من (ب).

(١٦) الأم (٣١٢/٧).

(١) "لأنها ميتة". كما في الأم (٣١٢/٧).

(٢) لأنه النجاسة وهي الميتة متصلة به.

٣٠١٨- وإن اصفرّت.. كان فيها حكومة أقل من ذلك^(٣).

٣٠١٩- ولو كانت بيضاء ثم تغيرت من شيء أكله، ثم أصابها إنسان.. ففيها الأرض تأماً^(٤).

٣٠٢٠- [قال الشافعي:] وكل جرح^(٥) حكم فيه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأرض معلوم.. فذلك فيه، وسواء أšan^(٦) ذلك البدن والوجه^(٨) أو لم يشبه^(٩).. لا يتعدى فيه السنة^(١٠).

٣٠٢١- وكل جرح دون الموضحة أو كسر العظام مما لا يُستطاع فيه القصاص، ولم يأت^(١١) فيه أرض معلوم، فترى وعاد غيبته، أو^(١٢) لم يراً.. ففيه حكومة على قدر الشئ^(١٣) في الرء^(١٤) وغيره^(١٥).

٣٠٢٢- والحكومة^(١٦) أن يقال: «كم قيمة هذا الرجل في^(١٧) يوم جرح وهو غير مجروح؟» فإن قيل: «مائة درهم».. قيل: «فكم^(١٨) قيمته^(١٩) يومئذ وبه الجرح^(٢٠) الذي جرحه، إذا لم يزد الجرح^(٢١)»

(١) في (ب): ما نقص.

(٢) الأم (٣١٣/٧).

(٣) الأم (٣١٣/٧).

(٤) الأم (٣١٣/٧).

(٥) في (ب): جراح.

(٦) في (ب): رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه.

(٧) نهاية [ص ٣٠٩] من (ز).

(٨) في (ب): الواحد.

(٩) في (ب): يشين.

(١٠) الأم (١٩٣/٧).

(١١) في (ب): يأتي.

(١٢) في (ب): و.

(١٣) في (ب): السن.

(١٤) في (ب): البد.

(١٥) الأم (١٩٣/٧ و ١٩٧).

(١) في (أ) و(ز): فالحكومة.

(٢) في (ز): من.

(٣) في (ب): فحكم.

(٤) في (ب): قيمة.

على جرحه يومئذ؟» وإن^(١٢) قيل: «تسعون^(١٣)».. كانت حكومته^(١٤) عُشْر دينه، فرجع بعشر من الإبل^(١٥).

٣٠٢٣- وإن كانت جراحته قد زادت أو برئت على شين.. قيل: «كم قيمته يوم جرح صحيحاً، وقيمه وبه الجرح^(١٦) على زيادته وشينه؟»، ثم يُعطى الحكومة على قدر ذلك.

٣٠٢٤- وكذلك اللطمة والصرع بالسياط^(١٧) التي لا تصع^(١٨) ولا تخرج^(١٩) إلا أن تكون^(٢٠) اللطمة ليس لها أثر حضرة ولا صفرة، وبحلي^(٢١) مكاه^(٢٢)، وإن كانت حضرة^(٢٣) أو صفرة^(٢٤).

(١) في (ب): الجراح.

(٢) في (ب): الجراح.

(٣) في (ب): وإن.

(٤) في (أ) و(ب) و(ج): تسعين.

(٥) في (ب): حكومة.

(٦) تجب الحكومة فيما لا مُقدَّر فيه، ولم تعرف نسبه من مُقدَّر؛ فإن عُرِّقَت نسبه منه؛ كأن كان يقرب موضة أو جائفه.. وجب الأكثر من قسطة والحكومة، والحكومة: جزء نسبه إلى دية النفس نسبة نقصها من قيمته أو كان وثيقاً بصفاية؛ فإن كانت الحكومة ليطرف له مُقدَّر.. اغتَرَطَ أن لا تبلغ مُقدَّره، فإن بلغته.. نقص القاضي شيئاً باجتهاده، أو لا تقدير فيه كمنعذ.. فبشروط أن لا تبلغ دية نفس، ويقوم بعد اندماله؛ فإن لم يبق نقص.. اعتبر أقرب نقص إلى الاندمال، وقيل: يقدره قاضي باجتهاده، وقيل: لا غرم. ٨٠١ بتصرف من المهاج (ص ٤٨٨) مع معني المحتاج (٧٧/٤)، وانظر: الأم (١٦٨/٧) ٢٠٥-٢٠٩ روضة الطالبين (٣٠٨/٩)

(٧) في (أ) و(ج): الجراح.

(٨) في (ب): بالأسياط.

(٩) في (أ): بلا نقط لأولها.

(١٠) في (أ): بلا نقط لأولها.

(١١) في (أ) و(ج): يكون.

(١٢) في (ب): فينجلي.

(١٣) الأم (٢٠٥/٧).

(١٤) في (أ) و(ج): حضرة.

(١٥) في (أ) و(ج): صفرة.

[كان عليه] بقدرها، وإن اجملت.. يعطى الحكومة أبداً بالشئ إذا اُمر^(١)، وبالشئ والألم إذا اجتمعا.

٣٠٢٥- [قال الشافعي:] والذي^(٢) قضى عمر^(٣) في المظنة -وهي السمحاق- والصلح^(٤) عبداً - والله أعلم - على أن ذلك ما بقص المصروب، وأن تلك حكومته^(٥)؛ لأن ذلك يختلف في الناس على كثرة شبهة في بعضهم^(٦) دون بعض؛ لأنه ليس بأرض معلوم فيُحتمل في كل واحد سواء، وإنما ذلك حكومة، فيعطى كل امرئ على قدر ما نقصه ذلك وشأنه.

٣٠٢٦- [قال الشافعي:] والتغليط في [القتل في] الشهر الحرام، والبلد الحرام، وقتل ذي الرحم -عمداً كان ذلك أو شبه عمداً^(٧) أو خطأ-... ثلاثون حقة، وتلاثون حذقة، وأربعون خلفة^(٨)/(٩).

٣٠٢٧- فإن قيل: لم زدت في أسنان الخطأ [في التغليط]، ولم تزد في العمد وشبه العمد؟

٣٠٢٨- قيل: لأن النبي ﷺ أحر أن تغليط الدنيا: ثلاثون حقة، وتلاثون حذقة، وأربعون خلفة، فلا يُتعدى^(١٠) بتغليط -أبداً- سنة 'رسول الله' ﷺ لأعيا العاية، وما

(١) في (ب): انفردت.

(٢) في (أ) و(م): فالذي.

(٣) أما أثر قضائه ﷺ في المظنة: فأخرجه الشافعي في الأم (٧٧٥/٨) (٢٦٨/٧) الحار. وابن أبي شبة (١٤٨/٩) وعبد الرزاق (٣١٣/٩: ١٧٣٤٥) والبيهقي (٨٣/٨) وفي المعرفة (١١٩/١٢) من طريق الشافعي، وكلهم من طريق مالك عن ابن قسيط عن ابن المسيب. قال عبد الرزاق: "قلت لمالك: إن الثوري أخبرنا عنك عن يزيد بن قسيط عن ابن المسيب أن عمر وعثمان قضيا في المظنة بنصف الموشحة؟ فقال لي: قد حدثته به، فقلت: فحدثني به.. فأبى، وقال: «العمل عندنا على غير ذلك، وليس الرجل عندنا هنالك»، يعني يزيد بن قسيط".

وأما أثر قضائه ﷺ في الضلع بمجمل: فأخرجه مالك في الموطأ (٨٦١/٢) وعنه الشافعي في الأم (٦٥٠/٨) (٢٣٤/٧) الحار. وعبد الرزاق (٣٦٧/٩) البيهقي (٩٩/٨) وفي المعرفة (١٤٠/١٢) من طريق الشافعي، وقال الألباني في الإرواء (٣٢٧/٧): صحيح.

(٤) الأم (١٩٧/٧).

(٥) في (أ) و(م): بعضه.

(٦) في (ب): العمد.

(٧) نهاية [ص ٣١٠] من (م).

(٨) انظر: الأم (٢٧٨/٧).

كان فيه^(٣) أقل من 'دية التغليب'^(٤).. ألحق بغاية التغليب، وليس بعد عاية التغليب شيء، فوقفاه^(٥) عنده، وقبيل التغليب وكثره^(٦) سواءً.

٣٠٢٩- كما يقتل المحرم الصيد في الحل فيعديه حرمة^(٧) الإحرام، ويقتله في الحرم حلالاً فيعديه حرمة الحرم،/(١٤٥/ب) ويقتله المحرم في الحرم فتحتمع^(٨) عليه الحرمان.. فلا يراد عليه، ولا يكون عليه [أنذا] إلا أن يحربه 'حرء واحداً'^(٩)، كما كان إذا قتله في الحل محرماً^(١٠) ألحقاه حرءاً من قتل في الحرم محرماً^(١١)، فإذا^(١٢) قتله في الحرم محرماً^(١٣).. لم يرده^(١٤) عليه شيئاً.. كذلك إذا قتل^(١٥) [دا رحم] خطأ.. ألحقاه^(١٦) بدية التغليب، وإذا قتل عمداً أو شه عمد^(١٧).. لم يرده^(١٨) عليه أكثر من التغليب.

(١) في (ب): ولا يمدى.

(٢) في (ب): النقي.

(٣) في (ب): فيها.

(٤) في (أ) و(م): دية تغليب، في (ب): الدية التغليب، ولعل ما أثبتته هو الصواب.

(٥) في (ب): فوقفنا.

(٦) في (أ): وكثير، في (م): وكثيره.

(٧) في (ب): حرمة.

(٨) في (أ) و(م): فيجتمع.

(٩) في (ب): ثوا واحد.

(١٠) في (أ) و(م): محرم.

(١١) في (أ) و(م): محرم.

(١٢) في (ب): وإذا.

(١٣) في (ب): محرم.

(١٤) في (أ) و(م): يزده في (ب): بلا نقط.

(١٥) في (أ) و(م): قتله.

(١٦) في (ب): ألحقته.

(١٧) في (ب): العمد.

(١٨) في (أ) و(م): يزده في (ب): بلا نقط.

باب القسامة

٣٠٣- (١) قال الشافعي: والقسامة^(٢) توجب^(٣) العقل، ولا يُنبت^(٤) الدم^(٥) (٦).

٣٠٣١- ولا تكون^(٧) القسامة إلا في مثل ما قصي به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين الأنصار واليهود - لأنه كانت العداوة بينهم- 'وما كان'^(٨) في معناه^(٩)؛ وذلك أن خير كانت دار يهود محضة^(١٠)، (١١) ليس فيها^(١٢) أحد من المسلمين، وكانت كلها عذر للمسلمين، فخرج صاحبهم بعد العصر، ووُحِدَ فيلاً^(١٣) بعد المغرب، فكان الذي يقرُّ في القلب أنهم هم الذين قتلوه، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للأنصار -وهم أولياء القتل-: «تحلفون؟»^(١٤).

(١) في (أ) و(م) زيادة: "من ها هنا إلى آخر الكتاب كله.. موسى عن أبي حاتم عن الربيع".

(٢) في (ب): القسامة.

(٣) في (أ) و(م): يوجب.

(٤) هكذا صورتها في (أ): لسيط، في (م): بلا نقط، في (ب): تسقط، ولعل الصواب: تنبت، أو: تسلط، أو تسلط، فنكون العبارة: ولا تسلط للدم، واستخدم في الشامل والوسيط لفظ: "يناط"، وفي نهاية المطلب: "يسلط"، واعتبرت أقرها إلى رسم المخطوط.

(٥) في (أ) و(م): للدم.

(٦) وهو الجديد، وقال في القلم: يستحق القود. الأم (٢٢٩/٧) الشامل ك: القسامة (ص ٦٨) نهاية المطلب (١٣/١٧).

(٧) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): يكون.

(٨) في (ب): أو ما كانت.

(٩) الأم (٢٢٤/٧) مختصر المزني (ص ٢٥١) الشامل ك: القسامة (ص ٧٢-٧٣).

(١٠) في (أ) و(م): محصة.

(١١) نهاية (٤٦/ب) من (ب).

(١٢) في (ب): بها.

(١٣) نهاية [ص ٣١١] من (م).

(١٤) متفق عليه من حديث سهل بن أبي حثمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قال: خرج عبدالله بن سهل بن زيد، ومُحَمَّصَةُ بن مسعود بن زيد، حتى إذا كانا بخير تفرقا في بعض ما هنالك، ثم إذا محمصَة بيد عبد الله بن سهل قتيلاً، فذنه، ثم أقبل إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو وخُوَيْصَةُ بن مسعود، وعبد الرحمن بن سهل -وكان أُمَيمِر القوم- فذهب عبد الرحمن ليتكلم قبل صاحبه، فقال له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَبْرُ» (الكِبَرُ في السن) فصمت، فتكلم صاحبه، وتكلم معهما، فذكروا لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مقتل عبدالله بن سهل، فقال =

٣٠٣٢- فإن قيل: «وكيف يحلف من لم يشهد ولم يحضر؟»

٣٠٣٣- قيل: بالكتاب والسنة قلنا ذلك.

٣٠٣٤- فإن قيل: «وأين ذلك؟»

٣٠٣٥- قلنا: الرجل يموت وله حمل^(١)، ثم يولد، فترث مال أبيه بالكتاب والسنة^(٢)، فإذا ادعى عليه رجل^(٣) شيئاً [أمه].. حاز له أن يحلف بالله ما له فيه شيء؛ و[إن] لم يشهد ولم يحضر أباه حين ملكه، رُحِّلَهُ بِسَمَةِ^(٤) رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمَدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ»^(٥).

٣٠٣٦- وكذلك^(٦) الرجل يرى الدار في يده الرجل^(٧) يموزها^(٨).. يشهد له^(٩) على البيت، وإنما ذلك بما يقرُّ في القلب من تصديق من آخره أمّا له.

٣٠٣٧- وقد يمكن أن يكون القاتل أقرَّ له فيما بينه وبينه، فيحلف على هذه المعاني، وذلك يرجع إلى عليه^(١٠) (١١).

لم «تعملون حسين تبعاً فستحقون صاحبكم؟» (أو قاتلكم) قالوا: «وكيف تحلف ولم تشهد؟» قال «فَتَرَكُكُمْ يَهُودُ يَحْمُسِينَ يَمِينًا؟» قالوا: «وكيف تنقل إيمان قوم كفار؟» فلما رأى ذلك رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعطى عقده.

أخرج البخاري ك: الديات، ب: القسامة، (٦٨٩٨) ومسلم ك: القسامة والخارين والقصاص والديات، ب: القسامة، (١٦٦٩) واللفظ والسياف له.

(١) في (م): حصل.

(٢) في (أ) و(م): بالسنة والكتاب.

(٣) في (أ) و(م): الرجل عليه.

(٤) في (أ) و(م): سنة.

(٥) سبق شرحه.

(٦) في (ب): فذلك.

(٧) في (أ) و(م): يدي رجل.

(٨) في (ب): ويموزها.

(٩) في (ب): به.

(١٠) في (أ) و(م): على عمله.

(١١) الأم (٢٢٦/٧) مختصر المزي (ص ٢٥١).

٣٠٣٨- وكذلك العشرة يدخلون البيت^(١)، وقوم حضنوه، فينفرقوا^(٢) عن قتل/.. ففيه القسامة^(٣)، وكذلك البيت الذي لا مفضل له، ثم حرجوا عن قتل^(٤)، وكذلك الرجل يوجد بفلاة من الأرض ورأوا رجلاً معه سيفٌ مُحْتَضَبٌ^(٥) دماً وإلى قُرْبِهِ آخَرٌ^(٦) مقتول^(٧)، وليس قُرْبُهُ أَحَدٌ غَيْرُهُ^(٨).

٣٠٣٩- وكذلك الفتان بينهما^(٩) القتال؛ أن يوجد بينهما القتل^(١٠)، وما أشبه ذلك^{(١١)(١٢)}.

٣٠٤٠- فأما القتل يوجد في القرية أو [في] الدار [وليس] بينه وبينه عداوة أو^(١٣) بين القريتين أو^(١٤) ما أشبه هذا.. فليس فيه قسامة^(١٥).

٣٠٤١- [قال الشافعي:] وإذا^(١٦) وجبت القسامة.. بُدِيَءَ بأولياء^(١٧) / القتل، فحلف خمسون رجلاً منهم خمسين يمينا بأنه لفلان قتل فلان؛ فإن كانوا أقل من خمسين، أو خمسين^(١٨) فكل

(١) في (أ) و(ز): البئر.

(٢) في (أ) و(ز): فيفترقوا.

(٣) الأم (٢٢٥/٧) الشامل ك: القسامة (ص٧٣) روضة الطالبين (١٠/١٠).

(٤) نهاية المطلب (١٣/١٧).

(٥) في (ب): محتضب.

(٦) في (ب): وليس.

(٧) في (ب): رجلاً.

(٨) في (ب): مقتولاً.

(٩) الأم (٢٢٥/٧) الحاوي الكبير (٩/١٣) الشامل ك: القسامة (ص٧٤) روضة الطالبين (١٠/١٠).

(١٠) في (ب): بينهم.

(١١) في (ب): فوجد بينهما قتيلاً.

(١٢) في (ب): هذا.

(١٣) قال في الأم (٢٤٢/٧): "وهكذا إن قتل بين صنفين لا يدرى من قتل، وهكذا قتل الجماعات في هذا كله".

روضة الطالبين (١١/١٠).

(١٤) في (أ) و(ز): و.

(١٥) في (أ) و(ز): و.

(١٦) هو مفهوم ما في الأم (٢٢٤/٧-٢٢٥)، وانظر: الشامل ك: القسامة (ص٧٢-٧٣).

(١٧) في (ب): فلاناً.

(١٨) مكانها بياض في (ب).

بعضهم.. رُؤْتُ^(٦٦) اليمينَ على من حلف منهم، وإن كان فيه^(٦٧) كَسْرٌ يمينٍ على رجلٍ.. حلف يمينًا تامَّةً^(٦٨)؛ فإن^(٦٩) لم يكن إلا واحدًا.. حَلَفَ^(٧٠) حمسين يمينًا؛ فإن لم يحلفوا.. حَلَفَ هؤلاء^(٧١).

٣٠٤٢- ولا يحلف من المدَّعين^(٧٢) إلا الورثة، رجالًا كانوا أو نساءً^(٧٣).

٣٠٤٣- ولا يحلف من المدعى عليهم إلا من قصد قصده.

٣٠٤٤- فإن^(٧٤) كان في المدَّعين صغارًا أو كبارًا، أو حضورًا أو غيبًا^(٧٥).. حلف من حضر من الكفار حمسين يمينًا، وأخذ حصته من الدية، فإذا كمر الصغيرُ وقدم الغائبُ حلف بقدر حصته^(٧٦).

٣٠٤٥- فإن امتنع الصغير والغائب^(٧٧) من اليمين.. حلف^(٧٨) المدعى عليهم حمسين يمينًا، وبرئوا^(٧٩)، فإن نكلوا.. غرِموا.

(١) نهاية [ص ٣١٢] من (٢).

(٢) في (ب): حمسون.

(٣) في (ب): وددت.

(٤) في (ب): ففهم.

(٥) كان يكونوا ثلاثة، قُلتُ الخمسين: ستة عشر يمينًا وثلاثا يمين، فتكملت فتصبح سبعة عشر يمينًا.

(٦) في (أ) و(ز): وإن.

(٧) في (ب): يحلف.

(٨) الأم: (٢٣٢/٧-٢٣٣) روضة الطالبين (١٨/١٠).

(٩) في (ب): ولم.

(١٠) في (ب): المدعي.

(١١) انظر: الأم (٢٢٦/٧ و ٢٢٩).

(١٢) في (أ) و(ز): وإن.

(١٣) في (أ) و(ز): صغار أو كبار أو حضور أو غيب، في (ب): صغارًا أو كبارًا أو حضورًا أو غيبًا. وموته كما هو مثبت.

(١٤) الأم (٢٣٢/٧) روضة الطالبين (١٩/١٠).

(١٥) أي: بعد أن كمر هذا، وحضر ذلك.

(١٦) في (ب): أحلف.

(١٧) في (أ) و(ب) و(ز): وبروا.

٣٠٤٦- فإن^(١) ادَّعُوا عَلَى خَمْسِينَ رَجُلًا أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ.. خَلَفُوا خَمْسِينَ يَمِينًا؛ كُلُّ وَاحِدٍ^(٢) مِنْهُمْ يَمِينًا، وَإِنْ^(٣) ادَّعَا عَلَى سِتِينَ رَجُلًا.. فَكُلُّ وَاحِدٍ^(٤) يَمِينٌ^(٥).

٣٠٤٧- وَإِنْ ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى قَوْمٍ لَا يُمْكِنُ مِنْهُمْ أَنْ يَشْتَرِكُوا فِي دَمِهِ.. لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ حَتَّى يَكُونَ^(٦) دَعْوَاهُ يُمْكِنُ^(٧).

٣٠٤٨- وَلَا تَقْبَلُ^(٨) الدَّعْوَى فِي الْقِسَامَةِ إِلَّا بِالْأَدْلَاءِ الَّتِي وَصَفَتْ^(٩).

٣٠٤٩- وَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ دَمٌ^(١٠) بغير دَلَالَةٍ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي وَجَدَ قَلْتَ لَا تَجِبُ^(١١) فِيهِ الْقِسَامَةُ.. لَمْ يَرَأِ الْمُدَّعُونَ إِلَّا بِخَمْسِينَ يَمِينًا^(١٢).

٣٠٥٠- فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ عَدْلًا.. أَوْ جَبَّ الْقِسَامَةُ^(١٣).

٣٠٥١- وَإِذَا^(١٤) قُتِلَ الْعَبْدُ.. فَلْيَسْأَلْ^(١٥) (ب/١٤٦) الْعَبْدَ الْقِسَامَةَ فِي الْعَبْدِ عَلَى الْأَحْرَارِ وَالْعَبِيدِ^(١٦).

(١) فِي (ب): وَإِنْ.

(٢) فِي (ب): رَجُلٍ.

(٣) فِي (أ) وَ(م): فَإِنْ.

(٤) فِي (ب): رَجُلٍ.

(٥) مراده: أَنَّ الْمُدَّعَى إِنْ كُنَّ عَنِ الْإِيمَانِ فِي الْقِسَامَةِ.. فَتَتَوَجَّهَ الْإِيمَانُ إِلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَهِيَ خَمْسُونَ يَمِينًا تَطْعًا، وَهَلْ يُقْسَطُ الْخَمْسُونَ عَلَيْهِمْ بِعَدَدِ الرُّؤُوسِ، كَمَا هُوَ نَصُّ هُنَا، أَمْ يُخْلَفُ كُلُّ وَاحِدٍ خَمْسِينَ؟ قَوْلَانِ، أَظْهَرُهُمَا: الثَّانِي. كَمَا فِي رِوَاةِ الطَّالِبِينَ (٢١/١٠)، فَالْمَذْكُورُ هُنَا عِخْلُ الْعَمْدِ.

(٦) فِي (ب): تَكُونُ.

(٧) الْأَمُّ (٢٤٧-٢٤١/٧).

(٨) فِي (أ) وَ(م): يَقْبَلُ.

(٩) الْأَمُّ (٢٢٥/٧).

(١٠) فِي (ب): دَمًا.

(١١) فِي (أ) وَ(م): تُجَدُّ، بِلَا نَقْطٍ لِأَوَّلِهِ.

(١٢) إِنْ كَانَ يَقْصُدُ: أَنَّهُ لَمْ يَرَأِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.. فَفِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ: لَا تَغْلُظْ عَلَيْهِمُ الْإِيمَانُ، وَأَظْهَرُهُمَا: عَلَيْهِ خَمْسُونَ يَمِينًا، كَمَا هُوَ نَصُّ هُنَا، وَكَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْبُيْهَاقِيُّ فِي بَابِ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ، وَهُوَ نَصُّ فِي الْأَمِّ (٥٦٣/٧)، لَكِنْ عَلَى هَذَا.. فَمَا هُنَا مَعَارِضُ لِمَقَرَّةِ (٣٠٤٦) وَفِيهَا (أُخْلِفَ يَمِينًا وَاحِدًا).. وَانْظُرْ: رِوَاةُ الطَّالِبِينَ (٢١/١٠).

(١٣) فَالْشَّاهِدُ الْوَاحِدُ الْعَدْلُ.. لَوْثُ يَوْجِبُ الْقِسَامَةَ. الْأَمُّ (٢٢٥/٧) رِوَاةُ الطَّالِبِينَ (١١/١٠).

٣٠٥٢- ودية^(٦٦) القسامة في الخطأ على العاقلة، والعمد عليه في ماله^(٦٧).

٣٠٥٣- وإذا قَتَلَ الرَّجُلُ عَبْدًا لِمَكَاتِبٍ^(٦٨).. فهو^(٦٩) للمكاتب، ما لم يعجز^(٧٠).

٣٠٥٤- [قال الشافعي:] وإن صرَبَ^(٨) رجلٌ [رجلاً] في موضعٍ تحب^(٧١) فيه القسامة، فخرج، فمات مكانه.. ففيه القسامة، وإن عاش^(٧٢) بعد المخرج مدةً قصيرةً أو طويلةً صاحب فراش حتى مات.. ففيه القسامة^(٧٣).

٣٠٥٥- وإن كان يُقْبَلُ وَيُدْبَرُ وإن لم يلتمس المخرج.. فلا قسامة فيه، وإن مات في^(٧٤) مرضه^(٧٥).

٣٠٥٦- وإن قال ورثته: «لم يزل^(٧٦) صاحب فراش»، وقال المدعى عليه: «بل كان يقبل ويدبر».. فالقول قولُ الورثة، و^(٧٧) كُلُّ ما كان في القسامة جرح فمات منه.. حلفوا أنه مات منها^(٧٨).

(١) في (ب): وإن.

(٢) الأم (٢٢٦/٧).

(٣) في (ب): فدية.

(٤) الأم (٢٣١/٧) كناية المطلب (١٣/١٧).

(٥) في (أ) و(ز): للمكاتب.

(٦) كناية [٣١٣] من (ز).

(٧) الأم (٢٢٦/٧).

(٨) في (أ) و(ز): صرف.

(٩) في (أ) و(ز): يجب.

(١٠) كناية (٤٧/٤) من (ب).

(١١) الأم (٢٢٨/٧).

(١٢) في (ب): من.

(١٣) الأم (٢٢٨/٧).

(١٤) في (ب): نزل.

(١٥) مكاتبا في (ب): في.

(١٦) الأم (٢٢٨/٧).

٣٠٥٧- وإذا ادعى الرجلُ على قومٍ ولم يسمِ^(١) عدوَّ الرجال، فقال: «أنا أعرف أن هذا [كان] فيهم».. لم يقسم عليه حتى يعرف العدد، فإذا^(٢) عرف العدد.. أقسم عليه وعلى العدد خمسين يمينا، وأخذ منه ما يلزم هذا من الدية، ثم تكون^(٣) القسامة في العمد والخطأ وشبه العمد على هذا^(٤).

٣٠٥٨- وإن ادعى رجلٌ على أربعة نفرٍ أنهم قتلوا ولَّيْه، ولم يُثبت إلا واحداً^(٥).. حلف خمسين يمينا، وأخذ حصّة الواحد، ثم إن جاء بآخر [فقال:] قد^(٦) عرفته.. حلف أيضاً خمسين يمينا كذلك^(٧).

٣٠٥٩- وإن كانا وارثين، فحلف وارثٌ واحدٌ على واحدٍ خمسين يمينا ثم جاء الوارث الآخر.. حلف نصف الخمسين على ذلك بعينه^(٨).

٣٠٦٠- وإن كان له وليان^(٩) فقال أحدهما: «أقسم على العمد»، وقال الآخر: «أقسم على الخطأ».. فلا قسامة، كما لو شهد شاهدان أنه قتل عمداً، وشهد^(١٠) شاهدان أنه قتل^(١١) خطأ؛ لأن بعضهم يكذب^(١٢) بعضاً.

٣٠٦١- وقد قيل: يُقسم كلُّ وليٍّ على ما ادَّعى^(١٣).

(١) في (ب): يسمي.

(٢) في (أ) و(م): فإن.

(٣) في (أ) و(م): يكون.

(٤) الأم: (٢٣١/٧).

(٥) في (أ) و(م): واحد.

(٦) في (أ) و(م): وقد.

(٧) الأم: (٢٣١/٧).

(٨) الأم: (٢٣١/٧-٢٣٢).

(٩) في (ب): ولدان.

(١٠) في (ب): وقال.

(١١) في (أ) و(م): قتله.

(١٢) في (ب): كذب.

(١٣) انظر في مسائل مشابهة في تكاذب المدعين: الأم (٢٣٤/٧-٢٣٥) وروضة الطالبين (١٠٤/١٦-١٧)، ولم أر هذه المسألة بعينها.

٣٠٦٢- وإذا حلف رجلٌ بعضَ الأيمان^(١) ثم مات قبلَ أن يُبَيِّنَ ثم جاءَ الورثةُ.. استأنفوا الأيمان^(٢).

٣٠٦٣- وإن حلفَ بعضُ الأيمانِ ثم غلبَ على عقله.. أتمَّ ما بقي إذا أفاق^(٣).

٣٠٦٤- وإذا ادعى قومٌ على قومٍ أنهم قتلوا بما يوجب^(٤) القسامة^(٥) ثم جاءت بيّنة فشهدت^(٦) أن غيرهم قتله.. فالقول قول الشهود^(٧) ^(٨).

٣٠٦٥- وإن أقسم قومٌ وأخذوا الدية، ثم جاء قومٌ فشهدوا أنهم^(٩) قالوا: «ما نعن على يقين من قتله».. لم يرُدُّوا الدية؛ لأنه قد «يشهد لهم» بالحق يكون لأبيهم لا يعرفونه.. فيكون لهم أخذه بتصديقهم الشهود، ولا يكونون على يقين من ملك^(١٠) أبيهم.. فكذلك^(١١) هذا، يمكن أن يكون إنما أقسموا على تصديق شهودٍ شهدوا، أو مُحَجَّرٍ^(١٢) أخبرهم^(١٣) ^(١٤) ^(١٥).

(١) نهاية [ص ٣١٤] من (ز).

(٢) الأم: ٢٣٣/٧-٢٣٤.

(٣) الأم: ٢٣٤/٧.

(٤) في (ب) زيادة: له.

(٥) في (أ) و(ز) زيادة: أقسم.

(٦) في (ز): شهدت، في (ب): شهد.

(٧) في (أ) و(ز): المشهود.

(٨) الأم: ٢٣٧/٧.

(٩) أي: أولياء المقتول الذين أقسموا، وهم في هذا المثال اثنان.

في (ب): "إنما".

(١٠) في (ب): شهد له.

(١١) في (ب): ذلك، وبعدها في (أ) و(ز) زيادة: من.

(١٢) في (أ) و(ز): كذلك.

(١٣) في (أ) و(ز): محجرا.

(١٤) في (أ) و(ز): أحمره.

(١٥) انظر: الأم: ٢٣٨/٧.

٣٠٦٦- ولو أقرَّ رجلٌ أنه قتل أبا^(١) خطأ، وقال الولي: «بل عمداً». فالقول قولُ المُقرِّ مع يمينه، والدية عليه في ماله في ثلاث سنين^(٢).

٣٠٦٧- ولو أقرَّ رجلٌ أنه حين قتل كان محمّواً أو معلوماً على عقله؛ فإن كان يُعرفُ بذلك.. فالقول قوله، إلا أن يقيم (المُدعون)^(٣) بَيَّةً أنه قتل في حال^(٤) إفاقته^(٥).

٣٠٦٨- وكذلك لو أقام عليه شاهدين فقال: «قتلته وأنا محمّو» وهو يُعرفُ بذلك.. فالقول قولُه، إلا أن يقولَ الشهود: «إنَّه قَتَلَهُ» في حال^(٦) إفاقته^(٧).

٣٠٦٩- [قال الشافعي:] وإذا كانت الجماعة في مسجد، أو مجمع غير المسجد^(٨) [أزدهموا]^(٩)، أو صمّين فمات [رجلٌ منهم في الزحام]^(١٠) فوُجِدَ به أثرُ جراحٍ أو لم يوجد.. فلوليّ القسامة؛ يقسم على رجلٍ بعينه، أو رجلٍ إذا أمكن مثلهم أن يقتلوه، وأقرَّ القسم^(١١) عليه أنه كان في الزحام والجماعة.. فالدية على عاقلته في ثلاث سنين؛ فإن^(١٢) لم يُقرَّ أنه كان فيهم.. لم يقسم إلا بَيَّةً أنه كان فيهم^(١٣).

٣٠٧٠- ومن ادَّعى عليه جناية^(١٤) عمداً.. أحلفَ يميناً واحداً وبرئ؛ فإن نكل.. حلف المدعي يميناً واحدة^(١٥) وأخذ بحقه^(١٦).

(١) أي: أبو المقر له، لا أنه أبو المقر.

(٢) الأم (٢٣٩/٧).

(٣) في (أ) و(م): المدعين، في (ب): المدعي عليه.

(٤) في (أ) و(م): حد.

(٥) الأم (٢٣٩/٧).

(٦) في (أ) و(م): حد.

(٧) الأم (٢٣٩/٧).

(٨) في (أ) و(م): مسجد.

(٩) في (ب): المقسوم.

(١٠) في (ب): وإن.

(١١) انظر: الأم (٢٤١/٧-٢٤٢) والزادات التي زدتها من الأم.

(١٢) في (ب): بَيِّنَاية.

(١٣) كناية [ص ٣١٥ م (٢)].

٣٠٧١- وإذا^(٢٩) ادَّعَى عليه أنه قتلَه عمدًا.. أُحْلِفَ^(٣٠) «بِالله الذي لا إله إلا هو، عالم خاتمة الأعين، وما تُحفي الصدور.. ما قتل فلانًا و[لا] أعان على قتلَه، ولا ناله من فعله^(٣١) ولا بسبب فعله شيء جَرَحَهُ، ولا ناله من بَدَنِهِ ولا فَعَلِهِ شيء جَرَحَهُ»^(٣٢).

٣٠٧٢- وفي الخطأ: هكذا، وزاد: «ولا أُحَدِّثُ شَيْئًا أُعْطِبَ^(٣٣) بِهِ/ فلان^(٣٤)»^(٣٥).

٣٠٧٣- وإذا أقرَّ [رجل] أنه قتل رجلاً^(٣٦) هو وآخر عمدًا أو خطأ.. أُحْلِفَ^(٣٧) «بِالله الذي لا إله إلا هو، عالم العيب/ (١٤٧/ب) والشهادة، ما فَعَلْتُ فلانًا وحدي، ولقد صرته معي فلان، وكان موته بعد^(٣٨) صُرْتُنا معًا»^(٣٩).

٣٠٧٤- وإذا حلف ثم تنفس في يمينه، أو تعابا^(٤٠) في غير موضعه.. اِشْدَيْ عليه باليمين؛ فإن فَعَلَهُ في مَوْضِعِهِ.. لم يُعَدَّ^(٤١) [عليه]، وإن استثنى.. أُعِيدَ عليه^(٤٢) (١٦).

(١) يعني: إن كان القتل بنير لوث، ولم تتحقق شروط القسامة، فيبدأ بالمدعى عليه، وكم يمينًا يحلف؟ فيها قولان للشافعي، الأول: يُكْتَفَى بيمينٍ واحدةٍ، كما هو نصه هنا، والثاني: يحلف خمسين يمينًا، والمعتمد: هو الثاني، وهو أظهر القولين كما في روضة الطالبين (٢١/١٠). وانظر: الشامل لابن الصباغ، لـ: القسامة (ص ٦٠) نهاية المطلب (١٧/١٤-١٥)

(٢) في (ب): وإن.

(٣) في (ب): حلف.

(٤) في (ب): بفعله.

(٥) الأم (٢٤٤/٧).

(٦) في (ب): شيء عطب.

(٧) نهاية (٤٧/ب) من (ب).

(٨) في (ب): فلانًا.

(٩) الأم (٢٤٤/٧).

(١٠) في (ب): فلانًا.

(١١) في (ب): يحلف.

(١٢) في (ب): فقد.

(١٣) الأم (٢٤٥/٧).

(١٤) العيب: العجز في النطق وهو خلاف البيان. تاج العروس (١٣٦/٣٩).

(١٥) في (ب): لم يعاد.

(١٦) الأم (٢٤٦/٧).

باب ما جاء في المرتد^(١)

٣٠٧٥- موسى عن أبي حاتم قال الشافعي [رَحِمَهُ اللهُ]: من بدل دينة.. ضُرِبَتْ عُنُقُهُ^(٢).

٣٠٧٦- وكذلك إن قال: «أنا أؤمن بالصلاة ولا أصليها».. ضُرِبَتْ عُنُقُهُ^(٣).

٣٠٧٧- وقد قيل: يُسْتَتَابُ هذا المرتدُّ ثلاثاً، وذلك حَسَنٌ إن شاء الله^(٤).

٣٠٧٨- ومن مَعَ زَكَاتِهِ^(٥).. أُحْدِثَ مِنْ مَالِهِ؛ طَانَعًا أَوْ كَارِهًا؛ فَإِنْ حَالَ دُونَهَا وَقَاتَلَ عَلَيْهَا. فَوُتِلَ حَتَّى تَوَخَّذَ مِنْ مَالِهِ عَلَى مَا فَعَلَ أَبُو بَكْرٍ^(٦).

٣٠٧٩- وقال [بعض] الناس في تارك الصلاة إذا آمَنَ^(٧) بها وقال: لا أصليها أبداً.. فقال: لا يقتل،

٣٠٨٠- وقال بعضهم: أضربه وأحبسه،

٣٠٨١- وقال بعضهم: أحبسه ولا أضربه^(٨).

(١) هذا الباب في (٨٥/١) من (ب).

(٢) انظر: الأم (٥٦٨/٢).

(٣) انظر: الأم (٥٦٣/٢) المجموع (١٧/٣) المهاج (ص١٤٧) معني المحتاج (٣٢٧/١) كفاية المحتاج (٤٢٨/٢) وفي المجموع: "الصحيح المنصوص عليه في البويطي أنه يقتل بالسيف ضرباً للرقبة كما يقتل المرتد" وفي المهاج: "وقيل: ينحس بشبهة حتى يُمَتَّلَى أو يموت". واعتار المزني أنه يُحَبَسُ وَيُؤَدَّبُ وَلَا يُقَتَّلُ. وانظر: الخاوي الكبير (٥٢٥/٢) روضة الطالبين (١٤٦/٢) المجموع (١٧/٣).

(٤) ذكر في الأم (٥٦٣/٢-٥٦٤) ومختصر المزني (ص٣٤) أنه يستتاب حالاً، وقال بعده: قد قيل يستتاب ثلاثاً... وذلك حسن إن شاء الله، والمعتمد أن استتابته في الحال.

والمعتمد كذلك في استتابة المرتد أماً في الحال، وقال في موضع آخر من الأم (٥٧٠/٢-٥٧١) وهو يتكلم عن المرتد: "في حبه ثلاثاً قولان" وذكرهما وذكر الاستدلال عليهما، وفي مختصر المزني (ص٢٦٠) قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: وهذا ظاهر الخبر يعني أنه يستتاب حالاً.

انظر: المجموع (١٧/٣) روضة الطالبين (١٤٧/٢) المهاج (ص٥٠٢).

(٥) في (أ) و(ب): الزكاة.

(٦) الأم: (٥٦٣/٢).

(٧) في (أ) و(ب): أمر.

٣٠٨٢- [وقال الشافعي: قال بعضهم: لا أَحْبَسُهُ، ولا أَضْرِبُهُ، وهو أَمِينٌ عَلَى صَلَاتِهِ]، فقلت^(٢): أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ نَحَكُمُ عَلَيْهِ بِحُكْمِ بَرَأَيْكَ، وَأَنْتَ حَاكِمٌ، وَهُوَ مِنْ^(٣) أَهْلِ الْفَقْهِ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ الْحُكْمَ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ مَصْصُوعَةٌ، إِمَّا هُوَ شَيْءٌ اسْتَطَعْتَ بَرَأَيْكَ، فَقَالَ لَكَ انْقِصِي عَلَيْهِ: «[قَدْ] أَعْطَأْتُ وَلَا أُسَلِّمُ لِحُكْمِكَ^(٤)».

٣٠٨٣- قال: «إِنْ^(٥) قَدَرْتُ عَلَى أَخِيهِ.. أَخَذْتُهُ، وَإِنْ نَصَبَ دُونَهُ.. فَاتَّكْتُ حَتَّى أَخَذَهُ أَوْ أَقْتَلَهُ».

٣٠٨٤- فقلت^(٦) لَهُ: حُجَّتْكَ أَنْ أَبَا بَكْرٍ قَاتَلَ مِنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ^(٧) وَقَتَلَ مِنْهُمْ؟

٣٠٨٥- قال: «نَعَمْ».

٣٠٨٦- قلت: فَقَالَ لَكَ: «أَبُو بَكْرٍ إِمَّا قَاتَلْتَهُمْ^(٨) عَلَى فَرَسٍ مَصْصُوعٍ فِي الْفَرَّاسِ، وَحُكِمْتَ رَأْيِي مِنْكَ».

٣٠٨٧- قال: «وَأِنْ^(٩) فَهُوَ حَكَمٌ».

٣٠٨٨- قلت لَهُ: فَأَنْتَ^(١٠) تَجِيزُ^(١١) قَتْلَهُ إِذَا أَبَى التَّسْلِيمَ لِقَضَائِكَ، وَتَتْرَكَ^(١٢) قَتْلَهُ إِذَا تَرَكَ فَرَضَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ عَلَى عِبَادِهِ^(١٣) فِي الصَّلَاةِ، هَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا قَطُّ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ يَجْتَحِبُ بِهَذَا^(١٤)؟

(١) انظر: الدرر المختار شرح تنوير الأبصار (٣٥٢/١) مع حاشية ابن عابدين عليه، الفتاوى الهندية (١/٥٠)، وحكاية في الأم (٥٦٤/٢) عن بعض الناس، وهذا رمز يقصد به الحنفية.

(٢) في (أ) و(ز): قلت.

(٣) نهاية [ص ٣١٦] من (ز).

(٤) في (أ) و(ز): يحكمك.

(٥) في (ب): إِنْ قَالَ.

(٦) في (أ) و(ز): قلت.

(٧) نهاية (٨٥/أ) من (ب).

(٨) في (أ) و(ز): قَاتَلْتَهُمْ.

(٩) في (ب): أَقَاتَنْتَ.

(١٠) في (أ) و(ز): لَا تَقْطُ لَأُولَاهَا.

(١١) في (أ) و(ز): لَا تَقْطُ لَأُولَاهَا.

(١٢) في (ب): عَلَيْهِ.

٣٠٨٩- وإذا ارتد المرتد.. فكل ما عمل في ردته من بيع أو شراء^(٦) أو هبة أو غير ذلك قتل أن يوقف^(٧) السلطان ماله ويستنبه.. فهو موقوف؛ فإن رجع إلى الإسلام/.. فهو جائز، وإن قتل على ردته.. لم يجز منه شيء^(٨).

٣٠٩٠- وقد قيل: كل ما عمل [به] بعد إيقاف^(٩) السلطان لم يجز ويفسخ^(١٠)، والأول أحب إليا^(١١).

(١) انظر: الأم (٥٦٤/٢-٥٦٥).

(٢) في (أ) و(ز): شري.

(٣) في (ب): يقف.

(٤) وهذه المسألة منية على أخرى، وهي: هل يزول ملك المرتد عن ماله بنفس الردة؟

فيها أقوال: أحدها: نعم؛ لزوال عصمة الإسلام وقياساً على النكاح، والثاني: لا، كالإمام المحسن، وهو اختيار المزي، وأظهرها: أنه موقوف. انظر: العزيز (١٢٢/١١) وروضة الطالبين (٧٨/١٠) روض الطالب مع أسنى المطالب (١٢٣/٤).

وقرئاً على القول ببقاء ملكه، بأنه يمنع من التصرف وقالوا: "هل يصير بنفس الردة مجبوراً عليه، أم لا؟" من ضرب القاضي وجهان، ويقال: قولان "قال النووي: "أصحهما: الثاني، ومنهم من قطع به وتخص الخلاف بقولنا: «ملكه موقوف»"

قلت: هما قولان قطعاً، وقد نص عليهما هنا. والله تعالى أعلم.

وقرئاً على القول بأن ملكه موقوف - وهو المتمد - فتحكم بأن بيعه وبيته وكل تصرف لا يقبل الوقف.. باطل، ولم يذكرنا خلافاً، هل هذا الحجر بنفس الردة أم بضرب القاضي.

فعلى القولين.. هو مجبور عليه قبل ضرب القاضي وبعده. وما في البويطي هو ظاهر ما في الأم (٥٧٧/٢).

(٥) في (ب): وقف.

(٦) وأما قوله.. فلا. وهو الذي ذكره في الأم (٤٠٦/٧)، وهو موافق للمتمد، ولكن المتمد تنريع على القول بأن ملكه موقوف، وانظر التعليق على الفقرة السابقة.

(٧) في (أ) و(ز): إل.

(٨) هذه الفقرة والتي قبلها مكائهما في (ب): بين نهاية «باب ما جاء في الساحر»، وقبل بداية «باب الاحتباس».

باب ما جاء في الساحر

٣٠٩١- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: والسحر^(١) جامع لمعان^(٢) مختلفة؛ فيقال للساحر: صير [السحر] الذي تسحر به بكلام؛ فإن كان ما يسحر به كلاً^(٣) كفر^(٤).. استتيب منه؛ فإن تاب، وإلا.. قتل، وأخذ ماله فيءاً^(٥).

٣٠٩٢- وإن كان ما يسحر به كلاً^(٥) لا يكون كفرًا، وكان غير معروف، ولم يضّر به أحدًا.. نُهي عنه؛ فإن عاد.. عُرّر^(٦).

٣٠٩٣- وإن^(٧) كان يعمل عملاً إذا عمله.. قتل المعمول [له] به، وقال: ^(٨) «عمدته قتله».. قُتل به قودًا إلا أن يشاء أولياؤه الذبّة.

٣٠٩٤- وإن قال: «إما أعمل هذا لأقتل؛ فيخطئ القتل ويصيب»، وقد مات مما غمّلت.. فقه الذبّة ولا قود^(٩).

٣٠٩٥- وإن قال: قد سحرته سحرًا مرض^(١٠) [مه] ولم يمّت [مه].. أقسم أولياؤه لعات من ذلك، وكانت لهم الذبّة^(١١).

٣٠٩٦- ولا يُنضم مأل الساحر إلا أن يكون السحر كفرًا مصرحًا؛ فيقتل على ذلك.

٣٠٩٧- فإن قيل: فقد كتب عمر بن الخطاب: «اقتلوا كل ساحر وساحرة»، وقيل^(١٢): قد تلت حفصة جارية لها قد سحرها^(١٣).

(١) في (أ) و(ج): السحر.

(٢) في (أ) و(ب) و(ج): لمعان.

(٣) في (أ) و(ج): كفرًا.

(٤) الأم: ٥٦٦/٢-٥٦٧ بخروفيه إلا يسيرًا.

(٥) في (أ) و(ج): كلام.

(٦) الأم: ٥٦٧/٢ بخروفيه.

(٧) في (ب): فإن.

(٨) نهاية [ص ٣١٧] من (ج).

(٩) الأم: ٥٦٧/٢.

(١٠) في (ب): فمرض.

(١١) الأم: ٥٦٧/٢.

٣٠٩٨- قيل^(١): معنى هذا عندنا - والله أعلم - أنهم سحروا بكفر مصرح^(٢).

٣٠٩٩- والحجة في ترك قتلهم إذا لم يكن كمرًا مصرحًا: حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين سُجِرَ في مشط ومشاقة^(٣)، وحديث عائشة حين سحرها جاريتها فاعتها^(٤)، فلم يقتل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا عائشة^(٥).

٣١٠٠- وقال مالك: لا^(٦) يستتاب المزدني إذا شهد عليه أنه يسر الكفر ويظهر الإيمان، قال: يُقتل ولا يُقبل قوله^(٧).

(١) رواه الشافعي في الأم (٥٦٦/٢) وأحمد (١٩٦/٣: ١٦٥٧) وأبو داود ك: الخراج، ب: أخذ الجزية من الجوس، (٣٠٤٣)، وعبد الوزاري (٤٩/٦) وابن الجارود (ص ٢٧٨: ١١٠٥) وابن أبي ندية (١٣٦/١٠) والبيهقي (٢٦٨/٣) ومن طريق الشافعي رواه البيهقي (١٣٦/٨) وفي المعرفة (٢٠٣/١٢).

(٢) في (ب): وقد قيل.

(٣) رواه مالك في الموطأ (٨٧١/٢: ١٤) عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زبارة بلاغًا، والشافعي في الأم (٥٦٦/٢) وقال: أخبرنا أن حفصة قد ذكره.

ووصله أحمد كما في مسائله برواية ابنه عبد الله (ص ٤٢٧) قال حدثني يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال: أخبرني تافع عن ابن عمر، فذكره، وعبد الوزاري (١٨٠/١٠) - قال: عن عبد الله أو عبيد الله - والبيهقي (١٣٦/٨).

(٤) ليس في (ز).

(٥) الأم (٥٦٧/٢) سحوه.

(٦) المشاقة وهي المشاطة: "الشعر الذي يستقط من الرأس والحية عند التسريح بالمشط. النهاية في غريب الأثر (٣٣٤/٤).

(٧) متفق عليه من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أخرجه البخاري ك: بده الخلق، ب: صفة إبليس وجنوده، (٣٢٦٨)، ومسلم ك: السلام ب: السحر، (٢١٨٩).

(٨) رواه مالك في الموطأ من رواية أبي مصعب الزهري (٤٢٢/٢: ٢٧٨٢) ومن رواية سويد بن سعيد (ص ٣٤٩-٣٥٠: ٤٤٢) وعنه الشافعي في الأم (٦٨٠/٨) وأحمد (١٥٤/٤٠: ٢٤١٢٦) وعبد الوزاري (١٤١/٩) والبيهقي (١٣٧/٨) وقال ابن المنين في الدر المنير (٥٢٠/٨): "هذا الأثر صحيح" وقال الحافظ

في التلخيص الحبير (١١١/٤): "وإسناده صحيح".

(٩) انظر: الأم (٥٦٧/٢).

(١٠) في (ب): ولا.

(١١) انظر: الإشراف (١٧٢/٤) المعونة (١٣٦٣/٣) الشرح الكبير للدردير (٣٠٦/٤).

٣١٠١- [قال: و] قال الشافعي: يقبل قوله ولا يقتل [إذا تاب]^(١).

٣١٠٢- واحتج بقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٢): ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ الآية [ناصر: ١]، فأمر الله/ (١٤٨/ب) عَزَّجَلَّ أَنْ يَدَعَ قَتْلَهُمْ لِمَا يُطَهِّرُوا مِنَ الْإِسْلَامِ، وكذلك الرديق إذا أظهر الإسلام.. فهو في هذا الوقت مسلمٌ، والمسلم غير مدلل، وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَهَلَا شَقِقتُ عَنْ قَلْبِهِ»^(٣)، يعيب عليه (إد)^(٤) قَتْلَهُ وَقَدْ تَكَلَّمَ بِالْإِسْلَامِ، فدلَّ على أَنَّ إظهار الإسلام حُتَّةً مِنَ الْقَتْلِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُرَائِقِ/ (٥)^(٦).

(١) انظر: الأم (٥٧٢/٢-٥٧٦) مختصر المزني (ص ٢٥٩) معنى المحتاج (١٤٠/٤).

(٢) في (ب): عَزَّجَلَّ.

(٣) أخرجه مسلم ك: الإيمان، ب: تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله (٩٦) باللفظ: «أفلا شققت عن قلبه».

وهو بمعناه عند البخاري ك: المغازي، ب: بحث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسامة بن زيد إلى الحركات من جهة، (٤٢٦٩).

(٤) في النسخ الثلاث: إذا.

(٥) نهاية [ص ٣١٨] من (ز).

(٦) بعد هذا في (ب): وإذا ارتد المرتد فكل ما عمل، ثم يأتي باب الاحتباس.

باب الأيمان والنذور^(١)

٣١٠٣- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من نذر أن يطيع^(٢) الله.. فليطعه، ومن نذر أن يعصي^(٣) الله.. فلا يعصه^(٤)»^(٥).

٣١٠٤- فمن^(٦) قال: «الله عَلَيَّ نَذْرٌ إِنْ فَعَلْتُ^(٧) كَذَا وَكَذَا»؛ فَإِنْ كَانَ اجْتِنَابَ مَعْصِيَةٍ.. فَعَلِيهِ الْوَفَاءُ بِهِ، فَإِنْ^(٨) لَمْ يَفْعَلْ.. فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ^(٩)، وَإِنْ^(١٠) كَانَ إِتْيَانِ طَاعَةٍ^(١١).. فَعَلِيهِ الْوَفَاءُ؛ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَفَاتِ^(١٢)/ وَفَاتَ ذَلِكَ.. فَعَلِيهِ قِضَاؤُهُ^(١٣).

٣١٠٥- واجتناب المعصية أَنْ يَقُولَ: «اللهُ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ لَا أَشْرِبَ خَمْرًا» أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَإِتْيَانِ الطَّاعَةِ أَنْ يَقُولَ: «اللهُ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَصُومَ غَدًا» أَوْ^(١٤) نَحْوَ ذَلِكَ.

٣١٠٦- فَإِنْ قَالَ: «اللهُ عَلَيَّ نَذْرٌ صَوْمَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ إِنْ لَمْ أَشْرِبِ الْخَمْرَ»، أَوْ: «إِنْ لَمْ أَصْلِحِ الْيَوْمَ عَشْرَ رَكَعَاتٍ^(١٥)»، أَوْ: «إِنْ [لَمْ] أَقْصِ فَلَنَا حَقًّا».. فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الصِّيَامَ الَّذِي بَدَرَهُ^(١٦) لَمْ

(١) في (ب): السنة في النذور، وهو فيها في (١/٥٦).

(٢) في (أ) و(ب) و(ج): يطيع، والمثبت هو الصواب، وهو الموافق لما في صحيح البخاري والأم.

(٣) في (ب): يعصه، وفي البخاري: يعصيه.

(٤) في (أ) و(ج): يعصيه.

(٥) أخرجه البخاري لك: الأيمان والنذور، ب: النذر في الطاعة، (٦٦٩٦).

(٦) في (ب): ومن.

(٧) هكذا في النسخ الثلاث، ولعل الصواب: "أَنْ أَفْعَلَ" كما هو واضح من ثبته في الفقرات التالية.

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في روضة الطالبين (٣٠٠/٣-٣٠١) أنه لا كفارة عليه، قال: "وادعى صاحب التهذيب أَنَّ الظاهر هـا وجوبها".

(١٠) في (ب): فإن.

(١١) في (أ) و(ج): الطاعة.

(١٢) لحاية (١/٥٦) من (ب).

(١٣) وهذا أحد قسمي نذر التمر، وهو النذر المبتدأ، والثاني: نذر الجأزة، وأظهر القولين: أنه يجب تنفيذ النذر.

الوسيط (٧/٢٦٠) روضة الطالبين (٣/٢٩٤).

(١٤) في (ب): و.

(١٥) في (ب): عشرين ركعة.

بقصد بصومه منه^(٢) الطاعة، وإنما أوجبه على نفسه بالحث الذي يكون ولا يكون، وقد قيل: عليه كفارة بمن^(٣)، وكل عمل لا يقصد به وجه الله.. فليس بطاعة.

٣١٠٧- ولو قال: «إن أعاني»^(٤) الله على منع نفسي من شرب الخمر سنة.. فله عليّ نذر [صوم] عشرة أيام.. لرمه ذلك؛ لأن هذا شكر الله وطاعة عندما نذر^(٥)؛ لأنه أضاف العون في هذا إلى الله، والسألة الأولى - وإن كانت في معاها - لم يقصد [ها] الشكر، وإنما أضافها^(٦) وعقدها^(٧) على نفسه/ وثيقة لصاحبه، وإتعاها^(٨) ليدنه إن لم يقضه، ونذر ليس بطاعة ولا شكر^(٩).

٣١٠٨- ومن قال: «شئ عليّ - ولم يقل نذر^(١٠) - أن أصوم»، أو غير ذلك من الطاعة.. فهو كقوله: «لله عليّ نذر»؛ يلزمه^(١١) في الطاعة^(١٢) ولا يلزمه في العصية.

٣١٠٩- ومن قال: «لله عليّ نذر»^(١٣) ولم^(١٤) يُسم له مخرجاً، ولم يقل «إن فعلت» أو «لم أفعل».. فلا كفارة عليه؛ لأن النذر لا يكون أكثر من قوله: «والله»، ولو^(١٥) قال: «والله».. ما كان عليه شيء^(١٦).

(١) في (ب): نذر.

(٢) في (أ) و(م): فيه.

(٣) قال في الأم (٦٥٩/٣): «إذا قال: إن لم أقضك - حلف فعلي المشي إلى بيت الله.. فهذا من معاني الإيمان، لا معاني النذور».

(٤) في (أ) و(م): أعان.

(٥) في (ب): نذره.

(٦) في (أ) و(م): أصدقها.

(٧) تكررت في (أ).

(٨) في (أ) و(م): إتعا، والتبت هو الصواب.

(٩) ظاهر ما في روضة الطالبين (٢٩٨/٣) عدم التفرق بينهما، وأن في كل منهما يلزمه النذر.

(١٠) في (ب): ونذروا.

(١١) في (ب): ويلزمه.

(١٢) كناية [ص ٣١٩] من (م).

(١٣) في (أ) و(م): نذرا.

(١٤) في (ب): أو لم.

(١٥) في (أ) و(م): فلو.

٣١١٠- [ومن قال: «لله عليّ نذر إن شغاني الله» ولم يسم له مخرجاً.. فكفارته كفارة يمين^(١)].

٣١١١- ومن قال: «لله عليّ نذر إن شغاني الله أن أصوم أو أصلي» أو نحو ذلك.. فعليه الوفاء [به]، ليس عليه غير ذلك^(٢).

٣١١٢- [ومن كان نَذَرٌ في صومه [يوماً]^(٣) بعينه.. ففاته^(٤).. فعليه قضاؤه، وإن كان في صوم [يوم]^(٥) بغير عينه.. أُبْرِمَ بالوفاء به، وكذلك نذورُ الطاعة كلها^(٦)].

٣١١٣- [قال أبو يعقوب: وإن كان في صدقة طعام بعينه، أو عتق عبد بعينه.. (فكذلك)^(٧)، فإن فات العبد وقد فرط في عتقه.. فعليه بعينه^(٨) بقبضه، وإن قال: الطعام، وقد فرط في إحراجه.. فعليه مثله].

٣١١٤- [قال الشافعي: [وذكر الحصة أن يقول [الرجل]: «لله عليّ نذر أن أشرب خمرًا»، أو: «إن لم أشرب»^(٩)، أو: «أن أقتل رجلاً»^(١٠) أو ما أشبه^(١١) ذلك من معاصي الله.. فلا شيء عليه في ذلك؛ لأن فعله^(١٢) معصية لله^(١٣)].

٣١١٥- ومن قال: «عليّ عهد الله وميثاقه وكفأته».. فلا شيء عليه إلا أن ينوي اليمين^(١٤).

(١) الأم (٦٥٥/٣).

(٢) الأم (٦٥٥/٣) روضة الطالبين (٢٩٦/٣).

(٣) وهذا هو "نذر المجازاة، وهو: أن يلتزم قربة في مقابلة حدوث نعمة أو اندفاع بُليّة كقوله: إن شغى الله مريضاً أو رزقي ولدا فله عليّ أعتاق أو صوم أو صلاة، فإذا حصل المعلق عليه.. لزمه الوفاء بما التزم". ٥١. من روضة الطالبين (٢٩٣/٣-٢٩٤).

(٤) هكذا صورتها: فَفَاتَهُ.

(٥) روضة الطالبين (٣٠٨/١١).

(٦) في المخطوط: ذلك، ولعل الصواب ما أثبت.

(٧) أولها محتمل للباء وللياء.

(٨) أي: أن يقول: "لله عليّ نذر كذا وكذا إن لم أشرب الخمر".

(٩) في (ب): قتل.

(١٠) في (ب): وأشبه.

(١١) في (أ) و(ب): "لا فعلته"، ولعل أصلها: "لأن يَفْعَلَهُ".

(١٢) الأم (٦٥٩/٣) المنهاج (ص ٥٥٣) مغني المحتاج (٣٥٦/٤-٣٥٧).

٣١١٦- ومن أقسم على رجل بالله ليفعل [فعلاً].. فليس يمين، وإن نوى اليمين، وذلك مثل أن يقول: «أنشدك^(٦٦) بالله»^(٦٧).

٣١١٧- وإن قال: «أقسم، أو: أشهد، أو: أعزم بالله لأفعلن، أو: ليفعلن غري»^(٦٨) لم يفعل ولا غرؤه ما حلف عليه.. فعليه الكفارة إذا أراد بذلك اليمين^(٦٩).

٣١١٨- وإن قال: «أقسم، أو^(٧٠) أشهد، أو^(٧١) أعزم»، ولم يقل: «بالله»، [ونوى اليمين.. فلا شيء عليه]^(٧٢).

٣١١٩- [وقد قيل: عليه]^(٧٣).

٣١٢٠- [وإن قال: «الله»، أو «تالله»، أو «بالله»، أو «لم الله»، أو «هائم الله»^(٧٤).. فهو بمنزلة قوله: «والله»^(٧٥).

(١) الأم (١٥٢/٨) مختصر المزني (ص ٢٩٠) روضة الطالبين (١٦/١).

(٢) في (أ) و(ج): أنشد.

(٣) الذي في الأم (١٥٢/٨) ومختصر المزني (ص ٢٩٠) أنه إن أراد بما عيّن.. فهي يمين، وإلا.. فلا. وفي روضة الطالبين (٤/١١): «إن قصد به الشفاعة، أو قصد عقد اليمين للمخاطب.. فليس يمين في حق واحد منهما، وإن قصد عقد اليمين لنفسه.. كان عيّنًا على الصحيح».

(٤) في (ب): و.

(٥) الأم (١٥٢/٨) مختصر المزني (ص ٢٩٠) روضة الطالبين (٤/١١).

(٦) في (ب): و.

(٧) في (ب): و.

(٨) الأم (١٥١/٨) مختصر المزني (ص ٢٩٠) روضة الطالبين (١٥/١١).

(٩) هو قول الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ، انظر: الأم (١٤٩/٨) مع (١٨٦) المدونة (٥٨٠/١) التزييع (٣٨٢/١).

الإشراف (٢٧٤/٤) المعونة (٦٣١/١) جامع الأمهات (ص ٢٣٣).

(١٠) قَمَمَ اللهُ: لغة في أَيْمَنَ اللهُ. تاج العروس (١٣٢/٣٤) (هميم). ولم أجد (هائم الله).

(١١) إن قال: تالله، أو بالله.. فيمين وإن لم ينو. الأم (١٥٢/٨) و(٦٧٠/٦) مختصر المزني (ص ٢٩٠) روضة الطالبين (٨-٧/١١).

وإن قال: الله.. فيمين إن نوى، وإلا.. فلا. الأم (٦٧٠/٦) مختصر المزني (ص ٢٩٠).

وإن قال: لم الله.. أو هائم الله.. فيمين وإن لم ينو. الأم (٦٧٠/٦)، لكنه في روضة الطالبين (١٥/١١).

جعل قوله «يَمَنَ اللهُ»، عيّنًا إن نوى، وقال: «إن أطلق.. فليس يمين على الأصح».

- ٣١٢١- وإن قال: «أحلف بالله».. فلا شيء عليه؛ إلا أن يكون نوى اليمين^(١).
- ٣١٢٢- وإن قال: «وكتاب الله، أو: وسورة^(٢) كذا».. فلا شيء عليه^(٣)؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ حَلَفَ.. فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمِتْ»^(٤).
- ٣١٢٣- وإن^(٥) قال: «لَعَمْرُ الله».. فلا شيء عليه، إلا أن ينوي اليمين^(٦).
- ٣١٢٤- لأن أصل هذا^(٧): أن كل من صرح باليمين^(٨) ثم حنث.. فعليه الكفارة، وكل من حلف بشيء يشبه اليمين.. فلا شيء عليه إلا أن ينوي اليمين^(٩)، مثل الطلاق إذا صرح^(١٠) به.. لرمه، وإن تكلم بما يشبه الطلاق^(١١).. لم يلزمه إلا أن يسي الطلاق/ (١٤٩/ب)، وكذلك الدور والأيمان.

(١) انظر: الأم (١٥١/٨) مختصر المزني (ص ٢٩٠): وفيه: "وإن قال أقسم بالله... إن أراد بما موعداً فليست بيمين، كقوله: سأحلف، قال المزني رحمه الله: وفي الإملاء: هي يمين".
والمعتمد أنه إن أراد بما اليمين.. فهي يمين، وإن أراد الإخبار.. فليست بيمين، وإن أطلق.. فالجمهور أنها يمين. روضة الطالبين (١٤/١).

(٢) في (أ) و(ج): سورة.

(٣) لكن في روضة الطالبين (١٣/١١) أنها تتعقد بيمينه بذلك.

(٤) متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، رواه البخاري لك: الأيمان والتلويح، ب: لا تحلفوا بآياتكم، (٦٦٤٦)، ومسلم لك: الأيمان، ب: النهي عن الحلف بغير الله، (٣/ ١٦٤٦)، ولفظ مسلم: «ألا إن الله عز وجل ينهاكم أن تحلفوا بآياتك، فمن كان حالفاً.. فليحلف بالله أو ليصمت»، وبحوزه لفظ البخاري.

(٥) في (أ) و(ج): فإن.

(٦) في (ب): لعمر الله.

(٧) انظر: الأم (١٥١/٨) وفيه: "وإن قال: «لعمر الله»؛ فإن أراد اليمين.. فهي يمين، وإن لم يرد اليمين.. فليست بيمين؛ لأنها تحتمل غير اليمين؛ لأن قوله: «لعمر» إنما هو لحقي"، وانظر: مختصر المزني (ص ٢٩٠) روضة الطالبين (١٦/١١).

(٨) في (أ) و(ج): هذا أصل.

(٩) في (أ) و(ج): بيمين.

(١٠) انظر: المذهب (١٣١/٢) المفردة وما بعدها، روضة الطالبين (٧/١١) وما بعدها، المنهاج (ص ٥٤٤) مغني

الاحتاج (٣٢٠-٣٢١).

(١١) كناية (٥٦/ب) من (ب).

(١٢) كناية [ص ٣٢٠] من (ج).

٣١٢٥- ومن قال: «أشركت بالله، أو: كفرت بالله» ثم حنث.. فلا كفارة عليه، ويستغفر^(١) الله^(٢).

٣١٢٦- وعقد اليمين: أن يحلف الرجل على الشيء ألا يفعله^(٣) ثم يفعله^(٤).. فعليه الكفارة^(٥).

٣١٢٧- ولغو اليمين^(٦): قول الرجل: «لا والله»، و«بلى والله» غير عاقد عليه قلبه^(٧)، وقد روي عن عائشة معنى هذا^(٨).

٣١٢٨- وَمَنْ حَلَفَ عَلَى الشَّيْءِ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، ثُمَّ رَجَدَهُ^(٩) [على] خلاف ذلك.. فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ^(١٠).

٣١٢٩- وقد قيل: هذا لغو اليمين^(١١).

(١) في (أ) و(ب): ويستغفر.

(٢) انظر الحاروي الكبير (٤٥٨/١٥-٤٥٩) مغني المحتاج (٣٢٤/٤) روضة الطالبين (٧/١١)، وفيه: «إذا قال: إن فعلت كذا فأنأ يهودي أو نصراني... لم يكن عتياً، ولا كفارة في الحنث به، ثم إن قصد بذلك تبعيد نفسه عنه.. لم يكفر، وإن قصد به الرضا بذلك وما في معناه إذا فعله.. فهو كافر في الحال». قال الإمام النووي: «قال الأصحاب وإذا لم يكفر في الصورة الأولى فليقل: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله»، ويستغفر الله، ويستدل بما ثبت في الصحيحين أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «من حلف فقال في حلفه: باللات والعزى.. فليقل: لا إله إلا الله».

(٣) في (ب) زيادة: إياه.

(٤) في (أ) و(ب): فعله.

(٥) وهذه صورة من صور عقد اليمين. روضة الطالبين (٢٠/١١).

(٦) في (ب): الأيمان.

(٧) الأم (١٥٥/٨) مختصر المزني (ص ٢٩٠) الحاروي الكبير (٢٨٨/١٥) روضة الطالبين (٣/١١).

(٨) رواه الشافعي في الأم (١٥٤/٨) والبخاري ك: التفسير، ب: قوله لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم، (٤٦١٣) موقوفاً على عائشة، وصحح ابن حبان رفعه إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١٧٦/١٠: ٤٣٣٣) وصحح الدارقطني وقته (١٤٦/١٤).

(٩) في (ب): «براه كذا ثم يتبده».

(١٠) خلاف المصنف، ولكنه موافق لما في الأم (١٥١/٨) (٦٧٩) (٦١/٧) (٢٤٢ التجار)، انظر: روضة الطالبين

(٣/١١) مع (٧٨-٧٩)، مغني المحتاج (٣٢٥/٤) مع (٣٢٦/٣).

(١) في (ب): الأيمان.

٣١٣٠- وتوكيد اليمين: أن يحلف الرجل على^(١) الشيء الواحد ألا^(٢) يفعله مراراً، ثم يفعله.. فعليه^(٣) في كلِّ يمينٍ كفارة^(٤)، إلا أن يريد التكرير^(٥).

٣١٣١- وكذلك إن حلف على أشياء مختلفة ألا يفعلها ففعلها.. فعليه في كلِّ واحدٍ كفارة^(٦)، إلا أن يكون أراد التكرير، مثل أن يحلف بطلاقه^(٧) في شيء ألا يفعله^(٨) ثم يكرر^(٩) الطلاق فيه بعينه.. فعليه عدد ذلك؛ إلا أن يكون أراد بذلك التكرير.

٣١٣٢- والنسب في اليمين لصاحبها؛ ما لم يقطع كلامه، وكان سقياً متتابعاً؛ فإن سكت. فلا نباله، إلا أن يكون 'سكاته ممتعة'^(١٠)، أو انقطاع بعض، أو ما أشبه ذلك، لا يريد^(١١) بذلك قطع يمينه^(١٢).

(١) هو المعتمد.

(٢) في (أ) و(ز): في.

(٣) في (ب): لا.

(٤) في (أ) و(م): الكفارة في كل يمين.

(٥) تكرر اليمين على شيء واحد لا يوجب تعدد الكفارة، ما لم يتحللها تكبير، وتعدد الكفارة بتعدد الترك في نحو: لأستمنَّ عليك كلما مررت، عملاً بما تقتضيه «كلما». انظر: حاشية المحتاج (٨٩/٧)، حاشية الشيرازي على حاشية المحتاج (١٨١/٨)، حاشية المحتاج (٢٠/١٠).

قال في روضة الطالبين (٨٢/١١): "قال ابن كح: لو قال: «والله لا دخلت الدار، والله لا دخلت الدار»، ونوى التأكيد.. فهو يمين واحدة، وإن نوى بالتالي يميناً أخرى، أو أطلق، فهل يلزمه بالحنث كفارة أم كدارتان؟ وجهان، قلت -النوي- : الأصح: كفارة. والله أعلم."

قلت: نص الشافعي هنا على تعدد الكفارة، فهو قول لا وجه، وثق أن يكون هو المعتمد. والله تعالى أعلم.

(٦) حاشية المحتاج (٤٥/١٠).

(٧) في (أ) و(ز): بطلقة.

(٨) في (ب): يفعل.

(٩) في (أ) و(م): يكون.

(١٠) في (أ) و(ز): سكاته ممتعة، في (ب): سكاته تنم، هكذا صورتها في (ب): **سكاته تنم**.

(١١) في (ب) زيادة: "به".

(١٢) انظر: الأم (١٥٣/٨) مختصر المزني (ص ٢٩٠) روضة الطالبين (٤/١١).

٣١٣٣- ولا تنفع^(١) الثَّيْبَا إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهَا صَاحِبُهَا^(٢) عندما يَعْقِدُ^(٣)، أو قَبْلَ أَنْ يَفْرَغَ مِنَ الْيَمِينِ^(٤)، فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَنْوِيهَا^(٥) إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ.. لَمْ يَفْعَهُ [فِي] طَلَاقٍ، وَلَا عَتَاقٍ، وَلَا نَدْرٍ، وَلَا يَمِينَ بِالله^(٦).

٣١٣٤- وَالثَّيْبَا فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَ^(٧) لِلشَّيْءِ.. كَيْفِي^(٨) فِي الْيَمِينِ بِالله^(٩).

٣١٣٥- وَمَنْ اسْتَنْى [بِالله].. فَهُوَ بِالْخِيَارِ؛ إِنْ شَاءَ.. فَعَلَ، وَإِنْ شَاءَ.. لَمْ يَفْعَلْ^(١٠).

٣١٣٦- وَمَنْ حَلَفَ فَقَالَ: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ»/^(١١) أو «إِلَّا أَنْ يَرِيدَ اللهُ» أو «إِلَّا أَنْ يَقْضِيَ^(١٢) اللهُ» أو «إِلَّا أَنْ يَجِبَ اللهُ» أو «إِنْ لَمْ يَشَأْ اللهُ».. فَهُوَ بِمَزَلَةٍ قَوْلِهِ: «إِنْ شَاءَ اللهُ»، وَكَذَلِكَ: «إِلَّا أَنْ يَحُولَ اللهُ بَيْنِي وَبَيْنَ ذَلِكَ».

٣١٣٧- وَإِنْ قَالَ: «إِلَّا أَنْ لَا أَقْدَرَ»، أو «إِلَّا أَنْ لَا أَسْتَطِيعَ» أو «إِلَّا أَنْ لَا أَقْوَى»/ أو «إِلَّا أَكَلِمْتُكَ وَ^(١٣) أَمَا أَقْدَرُ»^(١٤) أو [و] أَمَا^(١٥) أَسْتَطِيعُ» أو «إِلَّا أَنْ أَغْلِبَ»؛ فَإِنْ كَانَ أَرَادَ بِذَلِكَ كُلَّهُ

(١) فِي (أ): بَلَا تَنْقُطُ لِأَوَّلِهَا، فِي (م): يَنْفَعُ.

(٢) فِي (ب): لِصَاحِبِهَا.

(٣) فِي (أ) وَ(م): يَعْقِلُهَا.

(٤) فِي (أ) وَ(م): الْفَسْ.

(٥) فِي (أ) وَ(ب) وَ(م): يَنْوِيهَا، وَصَوَّبْتُهَا كَمَا هُوَ مَثْبُوتٌ.

(٦) فِي رِوَايَةِ الطَّالِبِينَ (٩١/٨): «هَنْ يَنْتَرْطِقُ اقْتِرَانُ الْإِسْتِثْنَاءِ بِأَوَّلِ النَّمِطِ؟ وَجِهَانِ؛ وَذَكَرَهُمَا قَالِ الْأُمَمُحُ: وَجْهٌ ثَالِثٌ؛ وَهُوَ صَحَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ بِشَرْطِ وَجُودِ النَّبَةِ قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ وَإِنْ لَمْ يَتَقَارَنِ أَوَّلُهَا. وَاللهُ أَعْلَمُ.» قُلْتُ: وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِمَا فِي الْبُيُوطِيِّ، فَهُوَ قَوْلٌ لَا وَجْهَ. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٧) فِي (أ) وَ(م): فِي.

(٨) فِي (ب): كَيْفِي.

(٩) الْأُمَمُ (١٥٣/٨) يَخْتَصِرُ الْمَرْثِي (ص ١٩٤).

(١٠) فِي (م): وَإِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَفْعَلْ.

(١١) لِحَايَةِ [ص ٣٢١] مِنْ (م).

(١٢) فِي (ب): يَقْضِ.

(١٣) فِي (أ) وَ(م): أَوْ.

(١٤) أَيِ: حَلَفَ أَنْ يَكَلِمَهُ مَا دَامَ قَادِرًا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(١٥) فِي (ب): زِيَادَةٌ لَا.

القدر^(١) .. فلا شيء عليه، وإن لم يرد^(٢) ولم يحضره^(٣) نية.. نظر إلى سبب يمينه، فاستدل على ما أراد، فحكم عليه بذلك.

٣١٣٨- ومن حث في يمين بالله فهو بالخيار؛ إن شاء أعتق رقبة مؤمنة^(٤) ولا يجوز^(٥) مشركة ولا أم ولد له^(٦) ولا مكاتب، ولا مُتَعَفٍّ بِشَرَطٍ^(٧)، ويعتق مدبره؛ لأن له بيعه^(٨).

٣١٣٩- وإن شاء كسا عشرة مساكين؛ إن شاء: رجال، وإن شاء: نساء وإن شاء: صبيان^(٩)، ثوبٌ [ثوبٌ] لكل واحدٍ [منهم]، يوارى عورته من السرة إلى الركبة^(١٠).

٣١٤٠- وإن^(١١) شاء أطعم عشرة مساكين مسلمين أحراراً؛ مداً لكل مسكين؛ حنطة أو من أغلب ما يأكل^(١٢).

(١) في (ب): القدرة.

(٢) في (ب): يرد.

(٣) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (م): يحضره.

(٤) هكذا صورتها في (أ): مرتبة.

(٥) في (ب): يجوز.

(٦) قال في الأم (١٦٠/٨): "في قول من لا يبيع أم الولد"، وهو المعتمد. انظر: المنهاج (ص٤٣٨).

(٧) غير معتمد، والمعتمد أنه يُعزَّى المعلق عتقه بصفة كما في الأم (١٦١/٨) ومختصر المزني (ص٢٩٢) ففيهما: "وتُعزَّى المعلق إلى سنين" وفي المنهاج (ص٤٣٨): "وتُعزَّى مدبر ومعلق بصفة".

(٨) في (ب): يبعها.

(٩) انظر: الأم (١٦٠/٨-١٦١) مختصر المزني (ص٢٩٢) روضة الطالبين (٢٨٦/٨ و٢٨٨) المنهاج (ص٤٣٨).

(١٠) انظر: الأم (١٥٨/٨ و١٥٩-١٦٠) مختصر المزني (ص٢٩٢) روضة الطالبين (٢٢/١١) المنهاج (ص٥٤٥).

(١١) غير معتمد، قال في روضة الطالبين (٢٢/١١): "الواجب ثوب؛ قميص أو سراويل أو عمامة أو حبة أو قباء أو مقنعة أو إزار أو رداء أو طيلسان لأن الاسم يقع على كل هذا، وحكي قول: أنه يشترط ساتر العورة بحيث تصح الصلاة فيه... والمشهور الأول".

قال في كتابة التنبه (٨/١٥): "وقد حكى عن القدم قولاً موافقاً للمذهب مالك، وحكاة البيهقي أيضاً أنه يشترط أن يكون المُعْطَى ساتراً للعودة بحيث تصح الصلاة فيه؛ فيختلف بذكرورة الأخذ وأنوثته".

(١٢) في (ب): فإن.

(١٣) الأم (١٥٧/٨ و١٥٩) مختصر المزني (ص٢٩١) المنهاج (ص٥٤٥).

٣١٤١- فإن لم يَقْوِ^(١) على شيء من ذلك.. صام ثلاثة أيام^(٢) تَبَاعًا، فإن^(٣) فرفها.. أجزأت عنه^(٤).

٣١٤٢- فإن^(٥) أراد أن يطعم خمسةً ويكسو خمسةً.. لم يجزئه، وكان بالخيار؛ إن شاء أطعم خمسة مع الخمسة الأولى، وإن شاء كسا خمسة^(٦) مع الخمسة الأولى^(٧).

٣١٤٣- وإن فرق الطَّعَامَ -إطعام المساكين- كَرِهَتْ ذلك له، وأجزأه^(٨).

٣١٤٤- قَالَ: وإن وجبت عليه كفارة فأعرجها^(٩) إلى^(١٠) مساكين بأعيانهم^(١١)، ثم وجبت عليه أخرى فأعطاهم^(١٢) [من ذلك].. أجزأه [ذلك ماداموا مساكين]، وكذلك إن كثرت الكفارات^(١٣).

٣١٤٥- وإن وجبت عليه كفارات قبل أن يطعم، فأراد أن يطعم كل^(١٤) مسكين مدًا أو أكثر من ذلك/^(١٥).. أجزأه ما داموا مساكين^(١٦).

(١) في النسخ الثلاث: يقوى.

(٢) الأم (١٦١/٨).

(٣) في (ب): وإن.

(٤) الأم (١٦١/٨) مختصر المزني (ص ٢٩٣) روضة الطالبين (٢١/١١) المنهاج (ص ٥٤٦) والقول الثاني:

وجوب التتابع، ذكره المزني.

(٥) في (ب): وإن.

(٦) في (أ) و(م): الخمسة.

(٧) انظر: الأم (١٥٨/٨) مختصر المزني (ص ٢٩١) روضة الطالبين (٢١/١١).

(٨) إن كان يقصد أن من قسم المد على أكثر من مسكين، بدلاً من إعطائه لمسكين واحد أن ذلك يجزئه.. فهنا خلاف المعتد، ولم يذكر في روضة الطالبين (٣٠٦/٨) غيره، وإن كان يقصد عدم إعرجاه دفعة واحدة.. وتفرقه على الأيام.. فظاهر.

(٩) في (ب): وأعرجها.

(١٠) في (ب): لـ.

(١١) في (ب): بأعيانها.

(١٢) في (أ) و(م): وأعطاهم.

(١٣) انظر: روضة الطالبين (٣٠٦/٨).

(١٤) في (ب): لكل.

٣١٤٦- قال: ومن أعتق شركاً له في عبد.. يعتق عليه الباقي بالقيمة، أو أعتق نصف عبد له.. فأعتق^(٢) عليه النصف^(١) بالسنة^(٣)، ولم يجزئه إلا أن ينوي بذلك العتق عن يمينه^(٤).

٣١٤٧- قال: ومن حلف فأرأه الحنث.. فله أن يكفر قبل الحنث وبعد الحنث^(٥) وهذا في اليمين بالله وحدها/ (١٥٠/ب).

٣١٤٨- ومن حرّم عليه طعاماً أو شرباً.. فلا كفارة عليه، وهو له حلال^(٦).

(١) نهاية [٣٢٢] من (٢).

(٢) انظر: روضة الطالبين (٣٠٦/٨).

(٣) في (أ) و(٢): أو أعتق.

(٤) نهاية (٥٧/أ) من (ب).

(٥) يقصد حديث ابن عمر رضي الله عنهما المتفق عليه، أخرجه البخاري لك: العتق، ب: إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء، (٢٥٢٢)، أن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: **«مَنْ أَعْتَقَ شَرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ لَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ.. قَوْمُ الْعَبْدِ عَلَيْهِ قِيمَةُ عَدَلٍ، فَاعْطَى شُرَكَاءَهُ حَصَصَهُمْ، وَعَنْ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَهُ»**، وأخرجه مسلم لك: العتق، وهو أول حديث فيه، (١٥٠١).

(٦) "إعتاق المُشْرِك عن الكفارة جائز، سواء وَجَّهَ العتق إلى جهلته أم إلى نصيبه فقط؛ للحصول العتق بالسرابة في الحالين، وقال النفال: لا يُجزئ عن جميع الكفارة إذا وَجَّهَ العتق إلى نصيبه فقط؛ لأن نصيب الشريك عتق بالشرع لا بإعتاقه، والصحيح الأول... هذا كله إذا نوى عتق الجميع عن الكفارة... أما إذا وَجَّهَ العتق إلى نصيبه بنية الكفارة ولم ينو الباقي.. فلا ينصرف الباقي إليها وإن حكمتا بعتقه في الحال، ويبيء في وقوع نصيبه عن الكفارة الخلاف السابق في إعتاق بعض رقبه، وحكى صاحب الشامل وغيره وجهاً أن الباقي ينصرف إلى الكفارة تبعاً لنصيبه كما تبعه في أصل العتق". اهـ. من روضة الطالبين (٢٨٩/٨-٢٩٠):

(٧) لكن في الأم (١٥٥/٨) (٦٣/٧) (النجار): **«أَحَبُّ إِلَيَّ لَوْ لَمْ يَكْفُرْ حَتَّى يَمُوتَ، وَإِنْ كَفَرَ قَبْلَ الْحَنْثِ بِطَعَامٍ (فِي الْمَرْيَةِ) بِغَيْرِ الصَّامِ.. وَجَوْتُ أَنْ يُجْزَى عَنْهُ، وَإِنْ كَفَرَ بِصَوْمٍ قَبْلَ الْحَنْثِ.. لَمْ يُجْزَ عَنْهُ»**، وانظر: مختصر المزي (ص ٢٩٩)، وقال في روضة الطالبين (١٧/١١): **«يُجْزَى التَّكْفِيرُ قَبْلَ الْحَنْثِ إِنْ كَفَرَ بِغَيْرِ الصَّوْمِ وَلَمْ يَكُنِ الْحَنْثُ مَعْصِيَةً، وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ التَّكْفِيرُ عَنِ الْحَنْثِ لِيُخْرَجَ مِنْ خِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ رضي الله عنه وَإِنْ كَفَرَ بِالصَّوْمِ.. فَالصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يُجْزَى تَقْدِيمُهُ عَلَى الْحَنْثِ، وَفِيهِ وَجْهٌ وَقَوْلٌ قَدْ تَمَّ أَنَّهُ يُجْزَى»**.

قلت: هو قولٌ جديدٌ أيضاً، وهو ظاهرٌ نصُّه هنا؛ فإنه لم يفرق بين صامٍ ولا غيره. والله تعالى أعلم.

(٨) جاء في الأم (٦٦٠/٦) (٢٦٢/٥) (النجار): **«لَوْ قَالَ: مَالِي عَلَى حَرَامٍ، لَا يَرِيدُ امْرَأَتَهُ وَلَا حَوَارِيَهُ.. لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ كَفَارَةٌ، وَلَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِ مَالُهُ»**، وفي روضة الطالبين (٣٠/٨): **«هُوَ لَعَنٌ، لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ كَفَارَةٌ وَلَا غَيْرُهَا»**.

٣١٤٩- ومن^(١) قال: «مالي في سبيل الله»، أو «في المساكين»، أو «في رواج الكعبة»، أو «هدي»، أو قال ذلك في شيء من ماله بعينه، فإن كان أراد به الشكر والنقرب إلى الله عز وجل؛ فإن كان أوجه^(٢).. فعليه إخراجها، [وإن احتشار^(٣).. أُمِر بالثلث، مثل أبي لبابة^(٤)]، وإن كان عقد ذلك على موضع اليمين.. لم يكن عليه إلا الكفارة^(٥)^(٦).

٣١٥٠- وقد روي [الكفارة] في الصدقة عن عائشة زوج النبي ﷺ، وعن عطاء، وعن الحسن^(٧).

٣١٥١- ومن قال: «أنخر ولدي^(٨) في مقام إبراهيم».. فليس عليه شيء؛ لأنه^(٩) نذر معصية^(١٠).

(١) في (أ) و(و): وإن.

(٢) في (ب): وأوجه.

(٣) هكذا صورتها في (ب): وإن احتشار.

(٤) وذلك أن أبا لبابة حين تاب الله عليه قال: يا رسول الله، أهدر داري قومي التي أعميت فيها الذئب، وأجاورك، وأتطلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله، فقال رسول الله ﷺ: «يُزِيلُكَ مِنْ ذَلِكَ الثَّلَاثُ». أخرجه مالك في الموطأ (٤٨١/٢) وأحمد (٢٧/٢٥: ١٥٧٥٠) و(٤٨٨/٢٥: ١٦٠٨٠) وأبو داود ك: الأيمان والنذور، ب: فمن نذر أن يتصدق بماله (٣٣٢٠) والدارمي (٤٧٩/١) وعبد الوزاري (٧٤/٩: ١٦٣٩٧) وابن حبان (١٦٥/٨: ٣٣٧١) والبيهقي (١٨١/٤). وحسنه محققو المسند بشواهده، وقال حسين سليم أسد في تحقيقه لسنن الدارمي (١٠٣٢/٢): «في إسناده علان... لكن الحديث صحيح».

(٥) في (ب): كفارة.

(٦) الأم: (٦٥٦/٣-٦٥٨) المجموع (٤٥٠/٨).

(٧) انظر: الأم (٦٥٦/٣) مختصر المزني (ص ٢٩٧).

أما أثر أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فأخرجه عبد الوزاري (٤٨٣/٨: ١٥٩٨٧ وما بعده)، وأخرج أثر عطاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في (٤٨٤/٨: ١٥٩٩٢) وأخرج أثر الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في (٤٨٣/٨: ١٥٩٩٠ و ١٥٩٩٣).

(٨) في (أ) و(و): نحر ولده.

(٩) في (ب): زيادة: في.

(١٠) الأم (٦٥٩/٣) المجموع (٤٤٣/٨).

٣١٥٢- ومن قال لرجل^(١): «أنا أهديك إلى بيت الله، [وأنا أحملك إلى بيت الله]»، ولم يكن له بية.. فلا شيء عليه؛ لأنه في نذر معصية، إلا أن يكون أراد به^(٢): «أُحِبُّ وَأَحْمَلُكَ، وأراد به الطاعة.. فيحج؛ لأن الحج طاعة، ولا يحمله.

٣١٥٣- ومن قال: عليه الشيء إلى بيت الله، أو إلى الصفا، أو إلى الشروة، أو إلى الحرم؛ فإن كان أراد الشكر والتقرب إلى الله عز وجل.. فعليه أن يمشي^(٣)، فإن^(٤) عجز.. ركب وافدى^(٥)».

٣١٥٤- وإن^(٦) كان إنما عقد ذلك في يمين.. فليس عليه إلا كفارة يمين^(٧)، وقد رويت الكفارة عن عطاء^(٨) وعن الحسن^(٩).

٣١٥٥- ومن حلف بالمشي^(١٠).. [فإن شاء].. مشى في حج، وإن شاء.. مشى في عمرة^(١١)؛ [فإن مشى في حج.. مشى للناسك كلها حتى يفيض ماشياً، وإن مشى في عمرة] فإذا طاف وسعى.. فقد قضى مشيه^(١٢).

(١) في (أ) و(م): الرجل.

(٢) في (ب): أنا.

(٣) في (ب): المشي.

(٤) في (ب): وإن.

(٥) في (أ) و(م): وأهدى.

(٦) الأم (٦٥٨/٣) و(٤٢١/٨)، مختصر المزني (ص٢٩٧)، روضة الطالبين (٣/٣٢٠ و٣٢٤) المهاج (ص٥٥٥)، وفيه: أن الأظهر وجوب المشي، فإن ركب لعذر.. أجزأه، وعليه دم في الأظهر، أو بلا عذر.. أجزأه على المشهور وعليه دم. وفي الموضع الثاني من الأم: "قال الربيع: وقد قال الشافعي غير هذا، قال: عليه كفارة يمين".

(٧) في (أ) و(م): فإن.

(٨) الأم (٦٥٨/٣-٦٥٩) وقال: "فيها قولان" فذكر هذا، ثم قال: "قال غير عطاء: عليه المشي كما يكون عليه إذا نذره متبرراً".

(٩) في (ب): طاووس.

(١٠) هو قول عطاء كما في الأم (٦٥٨/٣-٦٥٩) ومختصر المزني (ص٢٩٧) وقد سبق تخريجه قبل بضع فقرات.

(١١) أي: إلى بيت الله الحرام.

(١٢) كناية [ص٣٢٣] من (م).

٣١٥٦- ولا يهل بالحج إلا في أشهر الحج؛ فإن فعل.. فإهلاله ذلك عمرة، ويمشي في العمرة متى شاء.

٣١٥٧- ومن نذر أن يمشي إلى بيت الله حائفاً.. فليتعلم ويمشي^(١).

٣١٥٨- ومن كان عليه مضي وهو ضرورة^(٢).. فليمش في عمرة^(٣) ثم يهل بالحج بعد حلوله من العمرة [من مكة] فيجزئه من 'مشيه وحجّه'.

٣١٥٩- ولا تُعسل^(٤) المطي إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد المدينة، ومسجد بيت المقدس^(٥).

٣١٦٠- ومن نذر أن يمشي إلى بيت المقدس أو إلى المدينة.. ركب إليهما^(٦).

(١) الأم: (٦٦١/٣)، روضة الطالبين (٣٢٠/٣ و ٣٢٥)، وفي الأم: أن نهاية المشي في الحج بالتحلل الثاني الذي نُس له به النساء، وهنا ذكر أن نهاية المشي بالإفاضة، والحاج إن وثب أعمال يوم النحر على المسنون.. فلا إشكال، ولكنه إن بدأ بالطواف.. فلا يزال محرماً، حتى يرمي أو يملأ فيتحلل التحلل الأول بأحدهما، ثم يحصل التحلل الثاني بفعل الآخر، والظاهر أن مقصوده هنا هو التحلل الثاني لا مجرد طواف الإفاضة. والله تعالى أعلم.

(٢) ولا شيء عليه كما في روضة الطالبين (٣٢٣/٣)، وقال في أسنى المطالب (٥٨٦/١): "إن نذر النسك حائفاً.. لم يعتقد نذر الحفاء؛ لأنه ليس بقرية، فله الانتعال، ولا شيء عليه، والتعليل بأن الحفاء ليس بقرية ذكره في المجموع، لكنه قال فيه في الحج إن الأولى دخول مكة حائفاً، ونقله الأصل عن بعضهم، ومقتضاه وجوب خلع العلين في هذه المسافة وغيرها مما يستحب فيه أن يكون حائفاً، كما لو نذر المشي أو الركوب وكإطالة القيام في الصلاة، سه عليه الإسنوي وغيره" وفي معني المختار (٣٦٤/٤): "قال في المهجات: ويسعي أن يلزمه الحفاء في الموضع الذي يستحب فيه، وهو عند دخول مكة، أي إذا أمن من تلويث ثيابه ولم يحصل مشقة ويندب الحفاء أيضاً في الطواف".

(٣) هكذا صورهما في (أ): **وَلَصَرْصَرَاتٍ**، هكذا صورهما في (ب): **وَأَهْمُفُوفَةٍ**، في (ج): ضرورة.

(٤) في (أ) و(ج): عشرته.

(٥) في (ب): حجه ومشيه.

(٦) في (ب): يعمل.

(٧) وهذا نص حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسحو هذا اللعط هو في الموطأ (١٠٩/١)، وهو حديث متفق عليه؛ أخرجه البخاري لك: فضل الصلاة، ب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (١١٨٩)، ومسلم لك: الحج، ب: لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد (١٣٩٧/٥١١).

٣١٦١- ومن نذر^(٢) أن يمشي، ولم يقل «بيت الله» ونواه.. فهو/ مثل قوله: «بيت الله»، وإن لم ينوه^(٣).. فلا شيء عليه^(٤).

٣١٦٢- ومن قال: «عَلَيَّ المَشْيُ إِلَى بيت الله» ينوي الحرام ولم يقله.. فهو المسجد الحرام، إلا أن ينوي^(٥) غيره^(٦).

٣١٦٣- ومن نذر صلاة [في] يوم بعينه أو صياماً^(٧).. فعليه أن يأتي بذلك في ذلك اليوم، فإن أخره.. قضاؤه في غيره^(٨).

٣١٦٤- ومن نذر أن يصلي في مسجد [في] بلد من البلدان -أي بلد كانت من جهاد أو غيره-.. فَلْيَصَلَّ مكانه، إلا هذه الثلاثة المساجد^(٩).

(١) خلاف المعتد، والمعتد عدم الفور كما هو نصه في الأم (٦٦٣/٣) ومختصر المزني (ص ٢٩٧): "وَأُحِبُّ إِلَيَّ... أن يمشي... ولا يبين لي أن أوجب المشي إلى مسجد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومسجد بيت المقدس كما يبين لي أن أوجب المشي إلى بيت الله الحرام؟ وذلك أن المر باتيان بيت الله فرض، والمر باتيان هذين نافله".

والقول بلزوم الوفاء بنذر المشي إلى المسجدين عزاه إلى البويطي في المذهب (٢٥٣/١) المفردة وكفاية النبيه (٣١٥/٨) وقال: "صرح أبو الطيب بأنه التعميم".

قلت: وليس في البويطي لزوم المشي. والله أعلم.

وعزا إلى البويطي القول بلزوم الإتيان إلى بيت المقدس والأقصى لمن نذره في العزيز (٣٨٨/١٢) وروضة الطالبين (٣٢٥/٣)، وهو الذي هنا، لكن فيهما أن المعتد أنه لا يلزم.

وقال في العزيز (٣٩١/١٢) وروضة الطالبين (٣٢٦/٣): "لو قال: أمشي إلى مسجد المدينة أو الأقصى وأوجبت الإتيان ففي وجوب المشي وجهان أحصهما الوجوب".

قلت: عدم الوجوب قول لا وجه، وهو الذي صححه الإسنوي في المهمات (٢٠٠/٩) وعزاه إلى البويطي وذكر نصه بنحوه. والله تعالى أعلم.

(٢) في (ب): حلف.

(٣) في (أ) و(ب): ينو.

(٤) روضة الطالبين (٣٢٨/٣) وذكره من قول صاحب التتمة، قلت: هو نص لإمام المذهب. والله أعلم.

(٥) في (ب): ينو.

(٦) الأم (٦٦٣/٣) روضة الطالبين (٣٢٤/٣) وفيه: "وجهان أو قولان،... أحصهما: لا ينعقد نذره إلا أن ينوي البيت الحرام" قلت: هو قول جزاء نص عليه في الأم والبويطي. والله تعالى أعلم.

(٧) في (أ) و(ب) و(ج): صيام.

(٨) مع الإثم. روضة الطالبين (٣٠٨/٣).

- ٣١٦٥- ومن نذر أن يصوم في أي بلد -حَرَمٌ^(١) كان أو جهاد أو غيره.. فليصم مكانه.
- ٣١٦٦- ومن نذر صوم سنة بعينها.. صام شهر رمضان لرمضان^(٢) وأنظر الفطر والأضحى وأيام التشريق^(٣).
- ٣١٦٧- ومن نذر صوم سنة بغير عينها.. قضى رمضان والفطر والأضحى وأيام التشريق^(٤).
- ٣١٦٨- ومن قال: «هذه السنة» وقد مضى منها بعضها.. لم يكن عليه إلا ما بقي منها^(٥).
- ٣١٦٩- ومن قال: «سنة».. كانت عليه سنة كاملة^(٦).
- ٣١٧٠- ومن قال: «أيام»^(٧)، ولم يقل بعينها ولم ينوها... أحسبت له/^(٨) أن يتابعها، فإن^(٩) فرّقها.. أجزأ عنه^(١٠).
- ٣١٧١- [قال أبو يعقوب: ومن نذر صومًا بعيه، أو حج سنة بعينها، أو صلاة فمريض.. فلا شيء عليه، وإن فرط.. أعاد]^(١١).

- (١) روضة الطالبين (٣/٣٢٧).
- (٢) في (٢): حر.
- (٣) في (ب): أرمضان.
- (٤) الأم (٣/٦٦٦) مختصر المزني (ص ٢٩٧) روضة الطالبين (١١/٣١٠).
- (٥) الأم (٣/٦٦٦) مختصر المزني (ص ٢٩٧) روضة الطالبين (١١/٣١١).
- (٦) روضة الطالبين (١١/٣١١).
- (٧) فيصوم ثلاثمائة وستين يوماً متفرقة، أو أني عشر شهرًا بالهلال، وحسب ذلك انكسر الشهر وكان قد استوعبه بالصوم.. فناقضه كالكامل، وإلا.. فإنه يتمه ثلاثين. اهـ. ملخصًا من روضة الطالبين (١١/٣١١).
- (٨) في (ب): أيامًا.
- (٩) نهاية (ص ٣٢٤) من (٢).
- (١٠) في (ب): وإن.
- (١١) الأم (٨/١٦١) روضة الطالبين (١١/٣١٢).
- (١٢) لكن نصه في الأم والمزني على وجوب القضاء إن لم يوف بالنذر بعذر المرض، جاء في الأم (٣/٦٦٦): "إننا قال: لله علي أن أحج عامي هذا، فحال بينه وبينه عدو أو سلطان حابس.. فلا قضاء عليه، وإن حال بينه وبينه مرض أو خطأ عدد أو نسيان أو توان.. فقضاءه... وهكذا إن نذر أن يصوم سنة بعينها فمريض.. فقضاءه إلا الأيام التي ليس له أن يصومها" وينحوه في مختصر المزني (ص ٢٩٧) وليس فيه مسألة الصيام.

٣١٧٢- [وإن نذرت امرأة صلاةً بعينها في يوم بعينه^(١)؛ فإن فرطت حتى حاضت.. فعليها القضاء، وإن لم تُفرط^(٢) حتى حاضت.. فلا شيء عليها].

٣١٧٣- وإن حلف رجلٌ ليُذبحَ هذا الطير، أو ليضربَ هذا العبد، أو ليتاعنَ بهذا الدينار طعاماً، ثم تلف الدينار، ومات الطير^(٣)، وأبق العبد؛ فإن كان وقت في ذلك وقتاً تلف ذلك قبل مضي^(٤) الوقت.. فلا شيء عليه^(٥).

٣١٧٤- وإن كان لم يُوقت، فأمكنه أن يفعل، فلم يفعل حتى تلبف ذلك الشيء.. [فهو فائت^(٦)، وإن كان لم يفرط حتى تلف ذلك الشيء].. فلا شيء عليه^(٧).

وظاهر ما في روضة الطالبين (٣٠٨/٣) وجوب القضاء، فإنه قال فيمن عين في نذره يوماً لصومه: "وإذا تأخر عنه صار قضاءً؛ فإن أخر بلا عذر.. أثم، وإن أخر بعذر سفر أو مرض.. لم يأثم".

(١) نهاية (٥٧/ب) من (ب).

(٢) في المخطوط: يفرط.

(٣) في (أ) و(م): الحمار.

(٤) في (م): معنى.

(٥) ذكر في روضة الطالبين (٣٥/١١) صورة أخرى، وهي: ما لو حلف ليشرب ماء هذه الإداوة فانصب قبل أن يشرب، وقال: إن كان قبل التمكن.. فتولان؛ كالمكره، وذكر في (٦٧/١١) صورة ثالثة، وهي: ما لو حلف لياكلن هذا الطعام غداً، فتلف الطعام قبل الغد، وقال: "يُخرُجُ حثه على قولي المكره، والأظهر: أنه لا يُحنث، ويقال: إنه المنصوص". قلت: نعم هو نصه في المزمع في هذه الصورة بعينها، ونصه في البويطي في صور أخرى مماثلة. والله تعالى أعلم.

مصألة: في حنث الناسي والجاهل والمكره:

"قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: ولو حلف لياكلن هذا الطعام غداً فهلك قبل غده.. لم يُحنث؛ للإكراه، قال الله - جل وعز- ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُوبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾، فَعَلْنَا أَنْ قَوْلَ الْمَكْرَهِ كَمَا لَمْ يَكُنْ فِي الْحُكْمِ، وَعَقَلْنَا أَنَّ الْإِكْرَاهَ هُوَ أَنْ يَغْلِبَ بَغْيُ فِعْلٍ مِنْهُ، فَوَلَّاهُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ لِيَعْمَلَنَّ فِيهِ شَيْئًا بَغْيُ فِعْلٍ مِنْهُ.. فهو في أكثر من الإكراه". اهـ. من مختصر المزمع (ص ٢٩٤).

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ: "إِذَا وَجَدَ الْقَوْلُ أَوْ الْفِعْلُ الْخُلُوفَ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَاهِ أَوْ السَّيَاسِ أَوْ الْجَهْلِ... فَهَلْ يُحْنِثُ؟ قَوْلَانِ، أَطْرَهُمَا: لَا يُحْنِثُ". اهـ. من روضة الطالبين (٧٨/١١).

(٦) أي: فيحنث، وعليه الكفارة.

(٧) روضة الطالبين (٦٨/١١).

- ٣١٧٥- [قال أبو يعقوب: ومن نذر ليُصلِّي اليوم صلاة، فلم يقدر على ذلك لعلّة مرضٍ أو لحبسٍ آدميٍّ.. فلا شيء عليه]^(١).
- ٣١٧٦- [وإن كانت امرأةٌ نذرت الصلاةَ فحاضت؛ فإن كانت قَرَّطَتْ بعدَ حلول وقتها.. قضت، وإن كانت لم تُقَرِّطْ.. فلا شيء عليها].
- ٣١٧٧- [قال أبو يعقوب: ومن حلف ليَقْضِيَنَّ رجلاً حقّه؛ فإن كان لم يُوقَّتْ.. فأجلّه لنوبت^(٢)، وإن كان وقَّتَ فحبسه علّةً مرضٍ أو آدميٍّ.. حنث، لأنَّ المحلوف عليه.. المال، والحلف في الصلاة.. على البدن، وكذلك إن حبس ماله؛ لأنَّ له أن يعطي من غيره]^(٣).
- ٣١٧٨- [قال أبو يعقوب: ومن حلف ليَذْبَحَنَّ طيراً، أو ليُضْرِبَنَّ ما في هذا الكور؛ فلا يكون في الكوز ماء، فكان الطير ميتاً ساعة حلف.. ولا حنث عليه]^(٤).
- ٣١٧٩- [ومن حلف لا يقضي فلاناً حقّه وأن لا يُكَلِّمَ رجلاً؛ فحجر على ذلك.. لم يحنث]^(٥).
- ٣١٨٠- [وإن حلف أن لا يدخل داراً، فاحتمل فأدخل.. لم يحنث، وإن أقام فيها]^(٦).
- ٣١٨١- [وإن حلف أن يقضي فلاناً هذا الشيء بعينه، فغلب على ذلك الشيء قبل وقت أجله.. فلا حنث عليه، وإن كان لم يُوقَّتْ، وأمكنه أن يقضيه فلم يقضه.. فهو حائث]^(٧).
- ٣١٨٢- [قال أبو يعقوب: وإن حلف أن لا يأذن لامرأته تخرج إلا بإذنه، أو قال: إلى موضع من المواضع إلا بإذنه، أو حتى يأذن لها، فأذن مرةً واحدةً.. أجزأه الأبد]^(٨).

(١) لكن جاء في روضة الطالبين (٣/٣٢٢): "ولو نذر صلاة أو صوماً أو اعتكافاً في وقت معين فمنعه عما نذر عدوّ أو سلطاناً.. لَبِئَةُ الْقَضَاءِ، بخلاف الحج؛ لأنَّ الواجب بالنذر كالواجب بالشرع وقد يجب الصوم والصلاة مع العجز.. فلزم بالنذر، والحج لا يجب إلا بالاستطاعة"، وانظر: المنهاج (ص ٥٥٥) تحفة المحتاج (٩١/١٠).

(٢) روضة الطالبين (١١/٦٩ و ٧٠).

(٣) ومراده: أنه غير مكروه فلا يكون له حكم الإكراه.. فيحنث.

(٤) كما في مسألة من حلف ليلتين هذا الطير غداً، فمات الطير قبل الغد.

(٥) وهذه صورة من صور الإكراه، وقد تقدمت المسألة.

(٦) ذكرها في الأم (٨/١٦٨) من قول الشافعي نفسه، وانظر: روضة الطالبين (١١/٧٩).

(٧) وهي صورة من صور الإكراه أيضاً.

- ٣١٨٣- [وإن قال: لا أذن لك إلا إلى الحمام، فأذن لها إليه، فذهبت إلى غيره.. حنث]^(٦٢).
- ٣١٨٤- [وإن قال: لا أدخل بيتك إلا يوم جمعة.. فدخل كل جمعة على الأبد]^(٦٣).
- ٣١٨٥- [وإن حلف رجل لرجل ألا يسير^(٦٤) إلا بإذنه، أو حتى يأذن له، فأذن له ثم أقام بعد ذلك، ثم أراد أن يسير.. سار على الإذن الأول^(٦٥)، وكذلك جميع هذه المسائل في الطلاق، والعناق، والمشي، إلا في النذر].
- ٣١٨٦- [قال الشافعي..] وإن نذر أن يُصلي في بيت المقدس أو في مسجد المدينة فصلّى بمكة. أحرأه، وإن نذر بمكة.. لم يحزته^(٦٦) المدينة، وإن نذر بالمدينة.. لم يحزته بيت المقدس، وحزته^(٦٧) المدينة من بيت المقدس^(٦٨).
- ٣١٨٧- فإن^(٦٩) حلف بغير نذر.. لم يبرأ إلا حيث حلف، وهذا يُدُلُّ على التفرقة بين النذر واليمين.

-
- (١) أي: فسُحِّلَ اليمين بعد ذلك. ذكر المسألة في الأم (١٧٩/٨) ومختصر المزني (ص ٢٩٥) من قول الشافعي نفسه، وانظر: روضة الطالبين (٦١/١-٦٢).
- (٢) وفي الأم (١٧٨/٨) مسألة فمن حلف ألا يأذن لامرأته أن تخرج إلا في عبادة مريض، فأذن لها في عبادة مريض، ثم عرضت لها حاجة غير العبادة وهي عند المريض فذهبت فيها، أنه لا يثبت.
- (٣) "الأصل المرحوع إليه في الر والحنث: اتباع مقتضى اللفظ الذي تعلقت به اليمين، وقد يتطرق إليه التقيد والتخصيص بنية تقترب به، أو باصطلاح خاص، أو قرينة، والصور التي تدخل في الباب لا تنهاه". اهـ. من روضة الطالبين (٢٧/١).
- (٤) في المخطوط: يستتر.
- (٥) أي: لأن اليمين قد انحلت بالإذن الأول. روضة الطالبين (٦١/١).
- (٦) في (أ): بلا نقط لأوله، في (م): يجوز.
- (٧) في (أ) و(م): ويجزه.
- (٨) انظر: روضة الطالبين (٣٢٧/٣) وفيه: "هذا هو الأصح، ونص عليه في البوطي". والمجموع (٤٦٩/٨) وعزاه إلى البوطي أيضاً، ومعنى المحتاج (٣٦٧/٤)، وذكره ابن الرقعة في كفاية النبي (٣١٨/٨) من حكاية ابن الصباغ عن البوطي، وذكر قبل سطور عن غيره منسوبة إلى البوطي أن الصلاة في بيت المقدس تُجزئ عن مسجد المدينة، وهو غير صحيح، وابن الرقعة ممن رأى مختصر البوطي وأكثر من النقل عنه جلتاً، ولكن يبدو أن ذلك كان بعد تأليفه «الكفاية النبوية»، لأنه يعزو فيه للبوطي بالواسطة، ولم أره يُصرِّح بالنقل المباشر عنه، على العكس من صنيعة في «المطلب العالي»، عَجَّلَ اللهُ قَرْبَهُ.

٣١٨٨- وإن^(٢) حَلَفَ دِمِّيُّ أَوْ حَرَبِيٌّ فَلَمْ^(٣) يَمُتْ حَتَّى أَسْلَمَ.. فعليه الكفارة^{(٤) (٥)}.

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (أ) و(ج): فإن.

(٣) في (أ) و(ج): ثم لم.

(٤) في (أ) و(ج): كفارة.

(٥) وفي روضة الطالبين (٢٣/١١ و ٨١) أنها تلزمه ولو لم يسلم.

باب الستة في الضحايا

٣١٨٩- موسى عن أبي حاتم عن الربيع (١٥١/ب) قال الشافعي^(١): الضحية سنة^(٢)، ضحى رسول الله ﷺ^(٣)، وأمر به^(٤).

٣١٩٠- وهو على كل من وجد السبيل [إليه] من المسلمين، من أهل المدائن، والعمود، والقرى، وأهل السفر، والحضر^(٥)، والحاج من أهل مي وعمرهم^(٦)، من كان معه هدي 'ومن^(٧) لم يكن.

٣١٩١- ويجوز في الضحايا^(٨): الجذع من الضأن، والشيء من الإبل والبقر والمعز^(٩).

٣١٩٢- وأفضلها الإبل، ثم البقر، ثم فحول الضأن، ثم إناثها أفضل^(١٠) من غيرها^(١١).

(١) مكانها في (ب): قال أخرنا البويطي عن الشافعي رَحِمَهُ اللهُ .

(٢) الأم (٥٧٧/٣) و٥٨١ مختصر المزني (٢٨٣/ص) العزيز (٥٩/١٢).

(٣) متفق عليه من حديث أنس رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ ، أخرجه البخاري ك: الأضاحي، ب: التكبير عند الذبح، (٥٥٦٥).

ومسلم ك: الأضاحي، ب: استحباب الضحية وذبحها مباشرة، (١٩٦٦).

(٤) ففي حديث جندب بن سفيان البجلي رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أنه قال: ومن ذبح قبل أن يصلي.. فليُذبح مكانها أخرى، ومن لم يذبح.. فليُذبح، أخرجه البخاري ك: الأضاحي، ب: من ذبح قبل

الصلاة أعاد، (٥٥٦٢)، ومسلم ك: الأضاحي، ب: وقتها، (١٩٦٠).

(٥) إشارة لخلاف الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ، فإنه يقول بوجوبها على المقيم دون المسافر. انظر: المسوط (٨/١٢).

(٦) أهل مي وغيرها سواء في الضحايا. انظر: الأم (٥٨٣/٣).

(٧) في (أ) و(ب): أو.

(٨) في (ب): ضحايا.

(٩) انظر: الأم (٥٧٧/٣) و٥٨١ مختصر المزني (ص ٢٨٤) العزيز (٦٢/١٢).

(١٠) كناية (٥٨/أ) من (ب).

(١١) تفضيل الإبل على البقر هو نصه في الأم (٥٨٣/٣) ومختصر المزني (ص ٢٨٤).

أما تفضيل ذكور الغنم على إناثها فمما انفرد به البويطي، وعزاه إليه في العزيز (٧٣/١٢) وروضة الطالبين (١٩٧/٣).

وذكر في الأم تفضيل الأغلى ثمناً والأطيب لحماً، وتفضيل الضأن على المعز والأخير في المزني أيضاً.

وانظر: العزيز (٧٢/١٢) وروضة الطالبين (١٩٧/٣).

٣١٩٣- قال الشافعي [قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]: «يُثْقَى مِنَ الضَّحَايَا أَرْبَعٌ»: العوراء^(١)، النِّبَّ عورها، والمرِيضَةُ^(٢) النِّبَّ مَرَضُهَا، والعرجاء النِّبَّ طَلْعُهَا أو عَرَجُهَا، والعففاء التي لا نَقْيَ»^(٣)

(٥)

٣١٩٤- وَيُثْقَى الْعَبْءُ كُلُّهُ^(١)، والسلامة في ذلك أفضل.

٣١٩٥- قال أبو يعقوب، قال هالك: إن ضحى [الرجل] عنه وعن أهل بيته بكبش واحد.. أجزاءه وإن كان واحداً^(١)، لأن آثار التي رويت عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه، وإنما يمزونه ذلك عن كل من يلزمه بفقته، ويستحب كبش عن كل نفس من^(٢) قدر، ولا يشترك القوم في الكبش الواحد [والإبل] والبقر، فيخرجون الثمن ويقسمون اللحم^(٣).

٣١٩٦- قال الشافعي: لا^(١) بأس أن يشترك سبعة في بعير، أو بقرة، فيخرجون الثمن، ويضجون بها، ويقسمون^(٢) اللحم^(٣).

(١) في (أ) و(م) وأربعة.

(٢) في (أ) و(م) والأعور.

(٣) في (أ) و(م) والمرضى.

(٤) انظر: الأم: ٥٨٢/٣، ٥٨٦، مختصر المرقى (ص ٢٨٤)، العرب (٦٤/١٢)، المنهاج (ص ٥٣٧)، مغني المحتاج (٢٨٦/٤)، ولم أره في الأم تُعْرَضُ للعففاء، وهي: فاهية المخ من شدة هزالها، والمخ: دهن العظام، وقيل: التي لا يوجد فيها شحم. كما في العزيز ومغني المحتاج.

(٥) والحدِيث رواه الفراء بن عارب رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ، أخرجه أحمد (٦١١/٣٠)، بلط: «أربع لا تجوز في الضحايا: العوراء البين عورها، والمرِيضَةُ البين مرضها، والعرجاء البين عرجها، والكسير التي لا تنقي» ورواه أبو داود: لك: الضحايا، ب: ما يكره من الضحايا، (٢٨٠٢)، والترمذي: لك: الأضاحي، ب: ما لا يجوز من الأضاحي، (١٤٩٧)، والنسائي: لك: الضحايا، ب: ما نهي عنه من الأضاحي، (٤٣٦٩) وابن ماجه: لك: الأضاحي، ب: ما يكره أن يضحي به، (٣١٤٤) وابن خزيمة (٢٩٢/٤) وابن حبان (٢٤٠/١٣) وابن الجارود (ص ٢٢٨: ٩٠٧) وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح".

(٦) نهاية (ص ٣٢٥) من (ز).

(٧) في (ب): واحد.

(٨) في (ب): من.

(٩) انظر: الموطأ (٤٨٦/٢)، المدونة (٤٦٨/١-٤٦٩).

(١٠) في (ب): ولا.

٣١٩٧- قال الشافعي: (يُصْحَى) ^(٦) بالهـاء أَحَبُّ إِلَيَّ، وإن (صَحَى) ^(٧) باللـيل.. أجزاء ^(٨).

٣١٩٨- وأحبُّ أن يذبح الرجلُ أضحيته ^(٩) بيده؛ تواضعاً لله عزَّ وجلَّ ^(١٠).

٣١٩٩- ومن ذبح من ^(١١) رجلٍ أو امرأةٍ أو صبيٍّ مطبقٍ للذبح، وإن لم يبلغ.. أجزاء ^(١٢).

٣٢٠٠- وأكره ذبح النصراني، وإن ذبح.. أجزاء ^(١٣).

٣٢٠١- ويقول إذا ذبح: «بسم الله، والله أكبر» ^(١٤).

(١) في (ب): ويقسمون.

(٢) انظر: الأم (٥٨٠/٣) مختصر المزني (ص ٢٨٥).

(٣) في النسختين؛ (أ) و(ب): وتضاحا.

(٤) في النسختين؛ (أ) و(ب): تضاحا.

(٥) انظر: الأم (٥٧٩/٣) و(٥٨٨-٥٨٩/٣) (٢٢٦/٢) النجار: "إن ضحى في الليل من أيام من.. أجزاء عنه، وإنما أكرهه له أن يضحي في الليل وينحر الهدى لعنني أحدهما خوف الخطأ في الذبح والنحر أو على نفسه أو من يقاربه أو خطأ المنحر والثاني أن المساكين لا يضرهون في الليل حضورهم إياه في النهار فأما لغير هذا فلا أكرهه". روضة الطالبين (٢٠٠/٣).

(٦) في (ب): ضحيته.

(٧) انظر: الأم (٦٢٤/٣) الحاوي الكبير (٩١/١٥) روضة الطالبين (٢٠٠/٣).

(٨) في (أ) و(ب): عن.

(٩) انظر: مختصر المزني (ص ٢٨٤).

(١٠) انظر: الأم (٦٢٥/٣) مختصر المزني (ص ٢٨٤) الحاوي الكبير (٩١/١٥). لكنه قال في الأم (٥٨٠/٣) (٢٢٦/٢) النجار: "وكلُّ ذبح كان واجباً على مسلم.. فلا أُجِبُّ له أن يولي ذبحه النصراني، ولا أحرم ذلك عليه إن ذبحه (في طه الوفاء: أن يذبحه)؛ لأنه إذا حلَّ له لحمه.. فذبيحته أبصر، وكل ذبح ليس بواجب.. فلا بأس أن يذبحه النصراني والمرأة والصبي".

(١١) في الأم (٦٢١/٣) "ولا أكره مع تسميته على الذبيحة أن يقول: صلى الله على رسول الله، بل أحبه له"، وفي (٦٢٢/٣) "فإن أحب أن يقول: «اللهم تقبل مني».. قاله، وإن قال: «اللهم منك وإليك فتقبل مني»... فلا بأس" وفي مختصر المزني (ص ٢٨٤): "ويقول الرجل على ذبيحته: باسم الله، ولا أكره الصلاة على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأنها إيمان بالله"، وفي المساهج (ص ٥٣٤): "يقول باسم الله، ويصلي على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" وانظر: روضة الطالبين (٢٠٥/٣)، وجاء في الحاوي الكبير (٩٥/١٥): "ويُختار له في الضحايا خاصة أن يكره الله تعالى قبل التسمية بعدها ثلاثاً؛ لأنها في أيام التكبير، فيقول: الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد". ونقله عنه في روضة الطالبين (٢٠٧/٣) ولم يتعقبه، وزاد: أنه يستحب أن يقول:

٣٢٠٢- وإن^(١) نوى من يذبح عنه.. أجزاء^(٢).

٣٢٠٣- وإن قال: «اللهم عني وعن أهلي».. أجزاء، ويقول الذابح: «اللهم عن فلان وأهله».

٣٢٠٤- ولا يذبح حتى يذبح الإمام، إلا أن يكون ممن لا يذبح.. فإذا^(٣) صلى وفرغ من الحطة.. فقد حل الذبح، ويسعى للإمام أن يحصر أصحبه^(٤) المصلي، فيذبح حين يفرغ من الحطة، فإن لم يفعل/ الإمام.. فليتوخى الناس قدر انصرافه وذبحه، ومن ذبح قبل الإمام.. فلا ضحية له، وأحب له أن يضحى بغيرها، فإن لم يفعل.. فلا شيء عليه، ولا ضحية له^(٥).

"اللهم منك وإليك، اللهم تقبل مني" وذكر مثله في معنى اختاج (٢٧٣/٤)، ولم أر من تعرض لما في البويطي، ولا من ذكر مثله.

(١) في (ب): فإن.

(٢) قال في الأم (٢٢/٣): "وإن ضحى بما عن أحد فقال: «تقبل من فلان».. فلا بأس، وهذا دعاء له لا يكره في حال".

(٣) في (ب): وإذا.

(٤) في (أ) و(م): ضحيته.

(٥) وهذا هو مذهب الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ، انظر: المدونة (٥٤٦/١)، الإشراف (٣٣٤/٤)، المعونة (٦٦٦/١)، جامع الأمهات (ص ٢٣٠)، الذخيرة (١٤٩/٤).

وكتب الأصحاب لا تذكر ما في البويطي لا قولاً ولا وجهاً، والمعتمد في المذهب أن وقت التضحية إذا طلعت الشمس يوم السحر ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين. انظر: روضة الطالبين (١٩٩/٣)، هامة المطلب (١٧٦/١٨-١٧٧) كفاية النبيه (٦٥-٦٣/٨).

قال في الأم (٥٧٧/٣) (٢٢١/٢ السراج): "ووقت الصحايا: انصراف الإمام من الصلاة، فإذا أبطل الإمام أو كان الأضحي يبلد لا إمام فيه.. فقدّر ما شل الصلاة ثم يقضي صلاته ركعتين". وينحوه في مختصر المزني (ص ٢٨٤)، وفي الأم أيضاً (٥٨١/٣) (٢٢٣/٢ النجار): "وقت الأضحي قدر ما يدخل الإمام في الصلاة حين شل الصلاة، وذلك إذا برزت الشمس، فيصلي ركعتين، ثم يُنْطَب خطبتين خفيفتين، فإذا مضى من النهار قدر هذا الوقت.. حل الأضحي، وليس الوقت في عمل الرجال الذين يتولون الصلاة فيقدموها قبل وقتها أو يؤخرونها بعد وقتها، أرأيت لو صلى رجل تلك الصلاة بعد الصبح، وخطب وانصرف مع الشمس، أو قلها أو أخر ذلك إلى الصبح الأعلى، هل كان يجوز أن يصحى في الوقت الأول أو يجرم أن يضحى قبل الوقت الآخر؟ لا وقت في شيء وقته رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا وقته، فأما تأخر العمل وتقدمه عن فعله.. فلا وقت فيه".

- ٣٢٠٥- وَيَضْحَى بِالنَّهَارِ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَإِنْ ضَحَى بِاللَّيْلِ أَجْزَأُهُ^(١).
- ٣٢٠٦- وَيَجِبُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ ضَحِيَّتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ^(٢)/ ^(٣).. فَلَا بَأْسَ^(٤).
- ٣٢٠٧- [قَالَ الشَّافِعِيُّ:] وَلَا يَأْكُلُ أَحَدٌ يَوْمَ الْحَرِّ حَتَّى يَأْكُلَ مِنْ أُصْحِيَّتِهِ^(٥)، وَدَلَّكَ^(٦) أَحَبُّ إِلَيَّ.

- ٣٢٠٨- 'وَلَا تَبَاعُ أَهْبُ^(٧) الضَّحَايَا، وَلَا شَيْءٌ^(٨) مِنْ لَحْمِهَا^(٩).
- ٣٢٠٩- وَلَا يُعْطَى الْجَزَارُ^(١٠) مِنْ لَحْمِهَا شَيْءٌ^(١١).
- ٣٢١٠- وَلَا يُطْلِمُ^(١٢) مِنْهَا أَحَدٌ^(١٣) عَلَى^(١٤) غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ^(١٥).
- ٣٢١١- وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُقِيَّ^(١٦) ثُلَاثًا، وَيَتَصَدَّقَ بِثُلَاثٍ، وَيَهْدِيَ ثُلَاثًا^(١٧).

وجاء في الأم (٥٨٢/٣) (٢٢٣/٢) (الجار): "ومن شاء من الأئمة أن يضحي في مصلاه.. ضحى، ومن شاء.. ضحى في منزله، وإذا صلى الإمام.. فقد علم من معه أن الضحية قد حلت فلبسوا يزفادون علمًا بأن يضحي، ولا يضيق عليهم أن يضحوا، رأيت لو لم يضح على حال أو آخر الضحية إلى بعض النهار أو إلى الغد أو بعده".

(١) هذه الفقرة في (ب) مكانها بعد الفقرة التالية، وهي مكررة فقد سبقَتْ قبل بضع فقرات.

(٢) في (ب): فمن.

(٣) كفاية [٣٢٦] من (ز).

(٤) روضة الطالبين (٢٢٣/٣).

(٥) في (أ) و(ز): ضحيته.

(٦) في (ب): لذلك.

(٧) في (ب): ولا يباع إهاب.

(٨) في (أ) و(ز): شيئاً.

(٩) الأم (٥٨٥/٣-٥٨٦) روضة الطالبين (٢٢٢/٣).

(١٠) في (ب): الجازر.

(١١) أي: على وجه الأجرة. روضة الطالبين (٢٢٢/٣).

(١٢) في (ب): يعطى.

(١٣) في (ب): شيء.

(١٤) في (ب): شيء.

(١٥) عزاه للبوطي في كفاية النبيه (٩٢/٨).

٣٢١٢- والقانعُ: الفقير، والمُعْتَرُ: الزائر^(٣)، وقد قيل: الذي يتعرض للمعطية^(٤) منها^(٥).

٣٢١٣- والأيام التي يُصْحَى فيها: يوم الحر، وثلاثة بعده، وهي أيام الذبح عى، والناس تع لم في ذلك^(٦).

٣٢١٤- [قال أبو يعقوب: وكذلك روى^(٨) يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر أن أبا سلمة^(٩) (سأل)]^(١٠) عبدالله بن عمر قال لأبيه^(١١) العد [من^(١٢)] يوم الحر: «إنه قد بدا لي أن أضحي اليوم؟» قال: «ضَحَّ اليومَ وغداً وبعد غد»^(١٣).

٣٢١٥- قال الشافعي. الأيام المحدودات: أيام من؛ ثلاثة أيام بعد يوم الحر، وهي أيام التشريق، والأيام المعلومات: أيام العشر، فيها يوم الحر^(١٤)، 'ويظن كذلك'^(١٥) روي عن ابن عباس^(١٦).

(١) هكذا صورتها في (ب): **بِسَعَاءٍ**.

(٢) اختلاف الحديث من الأم (٢٠١/١٠)، روضة الطالبين (٢٢٤/٣) ونقله من نص الشافعي في 'المبسوط'.

(٣) انظر: اختلاف الحديث من الأم (٢٠١/١٠) وانظر الأقوال في معنى الكلمتين في تفسير الطبري (٦٣٦/١٨).

(٤) في (أ) و(م): المعطية.

(٥) في أحكام القرآن: "منها"، وهو خطأ، وإن صَوَّبَهُ المحقق، وخطأ ما في السنن الكرى الموافق لما هنا، لأن المقصود ذكر القول الثاني في تفسير «المعتر»، لا أنه تفسير لكلا اللغظين، والضمير في منها يعود للذبيحة.

(٦) التفسير الثاني للمُعْتَرُ رواه الطبري عن ابن عباس **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** ومجاهد **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**.

ونقل البيهقي الفقرة معزوة للبوطي في أحكام القرآن (٨٧/٢)، وهي بدون عزو في السنن الكرى (٢٩٣/٩).

(٧) الأم (٥٧٨/٣) روضة الطالبين (٢٠٠/٣).

(٨) في المخطوط: روي.

(٩) في (ب): "ابن"، وليست في (أ) و(م)، وصوبتها من السنن الكرى للبيهقي.

(١٠) هكذا صورتها: **سَأَلَ**.

(١١) هكذا صورتها: **أَبُو**.

(١٢) لكن الذي أخرجه البيهقي يدل على أن آخر أيام التشريق لا شرف فيه، ففي السنن الكرى ب: من قال الأضحي يوم النحر وبومين بعده، (٢٩٧/٩): "أخبرنا أبو الحسين بن بشران العدل ببغداد أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار حدثنا عبد الكريم بن الهيثم حدثنا أبو الهيثم أخبرنا شعيب قال قال نافع: سأل أبو سلمة عبد الله بن عمر **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** بعد النحر يوم فقال: [إن بدا لي أن أضحي فقال ابن عمر **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**: «من شاء فليضح اليومَ ثم غداً إن شاء الله».

٣٢١٦- ولا^(٤) بأس بأدغار لحوم الضحايا^(٥).

-
- (١) انظر: مختصر المزني (ص ٧٣) أحكام القرآن (١/١٣٤).
- (٢) في (أ) و(م): وكذلك يظن، والمثبت من (ب) وأحكام القرآن: ويظن كذلك.
- (٣) تفسير ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا للأيام المعدودات بأنها أيام التشريق رواه عنه الطبري بأسانيده في تفسيره (٢٠٨/٤)، وروى عنه في (٦١٠/١٨) تفسيره للمعلومات بأنها أيضاً أيام التشريق، وروى عن قتادة مثل تفسير الشافعي، وعزاه البيهقي للبويطي في أحكام القرآن (١/١٣٤).
- (٤) في (ب): فلا، وهي محتملة.
- (٥) انظر: اختلاف الحديث من الأم (٢٠١/١٠-٢٠٢) وقال: "وأحب إن كانت في الناس جمعة ألا يُدْخِرَ أَحَدٌ من أضحيتهم ولا من هديه أكثر من ثلاث؛ لأمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الدابة"، واسطر: رومة الطالبين (٢٢٤/٣).

باب السنة في العقبة

٣٢١٧- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي [رَحِمَهُ اللهُ]: روي عن (رسول الله^(١) صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ^(٢) وَالْحُسَيْنِ^(٣))، وَحَلَّقَ شَعْرَهُمَا، وَتَصَدَّقَ فَاطِمَةُ^(٤) بِزَيْنَبِ فَضَّةٍ^(٥).

٣٢١٨- وروي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لِغَلَامٍ شَتَانِ مَكَافَتَانِ، وَلِلْحَارِيَةِ شَاةٌ»^(١).

(١) في (ب): النبي.

(٢) هو الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو محمد، سبط النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسيد شباب أهل الجنة، وثمانة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وشبهه، ولد سنة ثلاث من الهجرة، نسبناه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحسن، وعمُّ عمه سابعه، وهو خامس أهل الكساء، سكن المدينة والكوفة، وبويع له بالخلافة بعد مقتل أبيه علي سنة أربعين، ثم تنازل عنها لمعاوية، واجتمعت كلمة المسلمين بذلك، فُسِّمِيَّ عَامَ الْجُمُعَةِ، توفي سنة تسع وأربعين، انظر: أسد الغابة (٤٨٧/١)، ومعجم الصحابة للبغوي (٨/٢).

(٣) هو الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو عبد الله، ثمانية النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وشبهه، وابن بنته فاطمة، ولد سنة أربع، وقيل: سنة ثلاث من الهجرة، فعق عنه رسول الله، كان قاضياً ديناً كثير الصيام والصلاة والحج، هو سيد أهل الجنة، قتل يوم عاشوراء سنة إحدى وستين، بكرلاء في أرض العراق، بناحية الكوفة. انظر: الاستيعاب (٣٩٢/١)، أسد الغابة (٢٢٠/٦).

(٤) رواه أحمد (١٠٩/٣٨: ٢٣٠٠١)، وأبو داود ك: الأضاحي، ب: في العقبة، (٢٨٤١)، والنسائي ك: العقبة، (٤٢١٣)، وابن الجارود (٢٢٩: ٩١١) وابن حبان (١٢٧/١٢: ٥٣١١) والطبراني (٣١٦/١١: ١١٨٥٦) وقال ابن عبد الهادي في المحرر (ص ٢٧٥): "وإسناده على شرط البخاري، ورواه غير واحد عن عكرمة مرسلاً. قال أبو حاتم: وهو أصح"، وصححه عبد الحق وابن دقيق العيد كما قال الحافظ في التلخيص (٣٦٣/٤).

(٥) هي: البضعة الطاهرة، السيدة فاطمة الزهراء بنت إمام المتقين وخير خلق الله أجمعين، أصغر بناته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأُحِبُّهُنَّ إِلَيْهِ، ولدت قبل الحنة بقليل، تزوجها علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سنة اثنين من الهجرة، وأصدقها دعاءً من حديد، هي سيدة نساء الجنة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قال فيها صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فاطمة بضعة مني، يؤذيني ما آذاها، ويبرئني ما رآها». عاشت بعده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ستة أشهر، وقيل غير ذلك، توفيت بالمدينة سنة إحدى عشرة. انظر: أسد الغابة (٢٢٠/٦)، الإصابة (٢٦٢/٨).

(٦) أخرجه مالك في الموطأ (٥٠١/٢) والترمذي ك: الأضاحي، ب: العقبة بشاة، (١٥١٩) وقال: "هنا حديث حسن غريب وإسناده ليس بمتمصل". والحاكم (١٧٩/٣) والبيهقي (٢٣٧/٤) والبيهقي (٢٩٩/٩) و (٣٠٤) وفي المعرفة (٦٩/١٤)، وحسنه الألباني في الإرواء (٤٠٣/٤).

٣٢١٩- والعقيقة سنة واجبة^(٢).

٣٢٢٠- ويتقى فيها من العيب ما يتقى من^(٣) الضحايا^(٤).

٣٢٢١- [ويجوز فيها من السن ما يجوز من الضحايا]^(٥).

٣٢٢٢- ولا يباع لحمها ولا أهنها^(٦).

٣٢٢٣- ولا تكسر عظامها^(٧).

٣٢٢٤- [قال الشافعي:] ويأكل أهلها منها، ويتصدقون، ويهدون^(٨).

٣٢٢٥- ولا يُمسّ الصبي بشيء من دمها^(٩).

٣٢٢٦- قال/^(١٠) أبو يعقوب، قال مالك: وإما تكون^(١١) العقيقة يوم السابع^(١٢)، وإما يحسب

السابع إذا ولد الصبي قبل الفجر فذلك اليوم يحسب، فإن ولد بعد الفجر.. فإنه يُبلغى ولا يحسب^(١)/ (١٥٢/ب)^(٢).

(١) أخرجه الشافعي في مختصر المزني (ص ٢٨٥)، بلفظ: "عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة"، وأحمد (١١٣/٤٥: ٢٧١٣٩)، وأبو داود ك: الضحايا، ب: في العقيقة، (٢٨٣٦)، والترمذي ك: الأضاحي، ب: الأذان فيأذن المولود، (١٥١٦)، وقال: "حديث حسن صحيح"، والسنائي ك: العقيقة، ب: العقيقة عن الغلام، (٤٢١٥)، وابن ماجه ك: الذبائح، ب: في العقيقة، (٣١٦٢) وابن حبان (١٢/١٢٨: ٥٣١٢) عن حديث أم كرز الكعبة رَحِمَ اللهُ نَحْمَهَا، وفي الباب من حديث غيرها.

(٢) هي سنة مؤكدة. انظر: المجموع (٤٠٩/٨)، روضة الطالبين (٢٢٩/٣).

(٣) في (ب): في.

(٤) المجموع (٤٠٩/٨)، روضة الطالبين (٢٣٠/٣).

(٥) المجموع (٤٠٩/٨)، روضة الطالبين (٢٣٠/٣).

(٦) روضة الطالبين (٢٣٠/٣).

(٧) المجموع (٤١٠/٨)، روضة الطالبين (٢٣١/٣).

(٨) المجموع (٤١٣/٨)، روضة الطالبين (٢٣٠/٣).

(٩) المجموع (٤١٣/٨)، روضة الطالبين (٢٣٢/٣).

(١٠) حاية (٥٨/ب) من (ب).

(١١) في (أ) و(م): يكون، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٢) المدونة (٥٥٤/١).

٣٢٢٧- ولا يُعْقُ عن كبير^(٣).

٣٢٢٨- ويُذبحُ في صدرِ النهارِ^(٤) /^(٥).

(١) هناك اختلاف وزيادة في نسخة (ب)، وهكذا نصها: "فإنه يلغى، وبحسب من تلك الساعة تمام سبعة أيام إلى الوقت الذي ولد فيه من الثامن".

(٢) وهو قول مالك كما في المدونة (٣٨٨/١).

واختلفت نسخ البويطي في نسبة هذا القول، فهو معزو للإمام مالك في نسخة (أ) و(٢)، وليس في نسخة (ب) «قال مالك»، مما يفيد أنه من قول الشافعي، والظاهر أن النسخة التي رآها النووي ليس فيها عزو القول لمالك، فإنه قال في المجموع (٤١١/٨): "هل يحسب يوم الولادة من السبعة؟ فيه وجهان... أحدهما: يحسب، فيذبح في السادس مما بعده. والثاني: لا يحسب، فيذبح في السابع مما بعده، وهو المنصوص في البويطي، ولكن المذهب الأول، وهو ظاهر الأحاديث، فإن ولد في الليل.. حسب اليوم الذي يلي تلك الليلة بلا خلاف، نص عليه في البويطي". وعزاه للبويطي أيضاً في روضة الطالبين (٢٢٩/٣) وكفاية النية (١٢٣/٨). وانظر: أسنى المطالب (٥٤٨/١).

وفي طرح الشريب (١٨١/٥): "الأصح عند الرافي، وتبعه النووي في العقيدة من الروضة، وشرح المذهب: أنه يحسب يوم الولادة منها، وكذا صححه في شرح مسلم، لكنه صحح في الروضة من زوائده في موجبات الضمان أنه لا يحسب منها، وحكاه عن الأكثرين، وكذا حكاه في شرح المذهب في باب السواك، ونص عليه الشافعي في البويطي، وقال شيخنا الإمام جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي: إن الفتوى عليه، وتبعه والدي رحمه الله فقال في شرح الترمذي: إنه الصحيح، وذهب ابن حزم الظاهري إلى أنه يحسب منها، وقال: ما نعلم لمالك سلفاً في أن لا يعد يوم الولادة، وكلام ابن المذر يقتضي انفراد مالك بذلك، فإنه اقتصر على نقله عنه، وهذا مما يقتضي أن الراجح من مذهب الشافعي حسانه منها، وعند المالكية قول إنه يحسب عنها".

(٣) وفي المجموع (٤١٢/٨): "قال الرافي: «فإن أخر حتى يبلغ.. سقط حكمها في حق غير المولود، وهو -أي المولود- مُستَبر في العقيدة عن نفسه، ونقلوا عن نصه في البويطي أنه لا يفعله، واستغفروه»، هذا كلام الرافي، وقد رأيت أنا نصه في البويطي، قال: «ولا يعق عن كبيره»، هذا لفظه بمرور، نقلته (في المطبوع: نقله) من نسخة معتمدة من (في المطبوع: عن) البويطي، وليس هذا مخالفاً لما سبق لأن معناه: لا يعق عن البالغ غيره، وليس فيه نفي عقه عن نفسه، ونقله عنه أيضاً في روضة الطالبين (٢٢٩/٣).

(٤) المجموع (٤١٢/٨)، ونقله عن البويطي.

(٥) غاية (٣٢٧) من (٢).

باب السنة في الصيد

٣٢٢٩- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ

عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤]، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله عليه وأمسك عليك^(١).. فكل وإن قتل، وإن أكل منه.. فلا تأكل؛ فإنما أمسك على نفسه، وإن اختلط^(٢) مع كلبك كلب غيره.. فلا تأكل^(٣)»، لأنك إنما ذكرت اسم الله على كلبك، ولم تذكره على غيره^(٤).

٣٢٣٠- وما أصبته سيف أو برمح أو بسهم فأصيب^(٥) بحدته فحسق^(٦) [أو أدمى]، فإن مات.. فكل وإن لم تدرك ذكاته، وإن أصبت بعرض سهم^(٧) أو بعرض سيف أو بعرض رمح فلم ينسق فمات.. فلا تأكل إلا أن تدرك ذكاته فتأكل^{(٨)(٩)}.

(١) في (أ) و(ج): فأمسك كلبك.

(٢) هكذا صورها في (ب): أصطط.

(٣) في (ب) زيادة: وإن أكل منه فلا تأكل.

(٤) في (ب): فإنما.

(٥) متفق عليه من حديث عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه البخاري ك: الذبائح والصيد، ب: الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة (٥٤٨٤)، عن عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إذا أرسلت كلبك وسعيت فأمسك وقتل.. فكل، وإن أكل.. فلا تأكل؛ فإنما أمسك على نفسه، وإذا خالط كلاباً لم يذكر اسم الله عليها.. فأمسكن وقتلن.. فلا تأكل؛ فإنك لا تدري أيها قتل، وإن رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك.. فكل، وإن وقع في الماء.. فلا تأكل»، وقال عبد الأعلى عن داود عن عامر عن عدي أنه قال للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يرمي الصيد فيقتل أثره اليومين والثلاثة، ثم يبيده ميتاً وفيه سهمه؟ قال: «يأكل إن شاء»

ورواه مسلم ك: الصيد والذبائح، ب: الصيد بالكلاب المعلقة (١٩٢٩).

(٦) في (أ) و(ج): بسهم أو بسيف أو رمح فأصبت.

(٧) حسق السهم المهدف: إذا أصابه وتمذ فيه تقاذف غير شديد، وهو مثل: خرق، وقال ابن فارس: ثبت فيه وتعلق. انظر: المحكم (٥٣١/٤)، النهاية (٢٩/٢)، تاج العروس (٢٣٩/٢٥).

(٨) في (ب): سيف.

(٩) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ج): فيأكل.

٣٢٣١- وما خسق المعراض أو [السهم أو] الرمح الذي لا حديد فيه فقتل [بسكين].. فكل، وما أصاب بعرض هذا.. فلا تأكل وإن خسق وأدمى^(٢) ^(٣).

٣٢٣٢- وما أصاب بسكين^(١) أو إزميل^(٢) أو شفرة^(٣) أو حَجَرٍ له طَرَفٌ فخسق.. فكل^(٤).

٣٢٣٣- [قال أبو يعقوب: فإن أصاب بعرض هذا فكل إذا خسق، إلا في الحجر فإنما موقودة إذا أصاب بعرضه وإن خسق^(٨)].

٣٢٣٤- [قال الشافعي:] وما قتلته الحباله^(١) فلا تأكله إلا بالذكاة^(٢) ^(٣).

٣٢٣٥- وما قتل الكلاب والفهود والزاة والصغور إذا كانت كلها معلمة.. فلا بأس بأكله وإن لم تدرك ذكاته^(١).

(١) الأم (٦١٦/٣) وعارة المهاج: "حبلٌ ذُبُعٌ مقدورٌ عليه، وخرَجَ غِروهُ بكلُّ مُحدِّدٍ يخرج... إلا ظفراً و سناً وسائر العظام، فلو قُتِلَ بِمُتَعَلٍّ أو يُقَلُّ مُحدِّدٌ... حَرَّمَ". انظر: المهاج (ص ٥٣٤)، معني المحتاج (٢٧٤/٤).

(٢) في (أ) و(ب) وأدماه.

(٣) الأم (٦١٠/٣ و ٦١٣) المهاج (ص ٥٣٤).

(٤) في (أ) و(ب): بالسكين.

(٥) الإزميل، بالسكس: شفرة الحداء، يقطع بها الأدم، وأيضاً: حديدٌ كاهلال، تُجْعَلُ في طرف رمح لصيد بغير الوحش، وقيل: الإزميل: المطرقة. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٥٧/٩)، تاج العروس (١٣٩/٢٩).

(٦) في (ب): فكل إذا خسق.

(٧) انظر: الأم (٦١٣/٣ و ٦١٦) المهاج (ص ٥٣٤).

(٨) انظر: الأم (٦١٣/٣): "إذا رمى الرجل الصيد بحجر أو بندقة فخرقت أو لم تخرق.. فلا يأكله إلا أن يدرك ذكاته؛ لأن الغالب منها إنما غير ذكاةً وواقدةً، وإنما قُتِلَ بالقتل دون الخرق وإنما ليست من معان السلاح الذي يكون ذكاةً".

(٩) الحباله: المصيدة مما كانت. قاله ابن سيده في المحكم (٣٥٨/٣)، وانظر: تاج العروس (٢٦٥/٢٨)، وقال النووي: "الأحولة هو: ما ينصب للصيد فيلقى به من حبل أو شبكة أو شرك". هـ. من المجموع (١٣٦/٩).

(١٠) في (ب): بذكاة.

(١١) يعني: إلا أن تدركه وفيه حياة فتذكيه، قال في مختصر المزني (٢٨٢): "ولا يؤكل ما قتلته الأحولة كان فيها سلاح أو لم يكن؛ لأنها ذكاة بغير فعل أحد". وقال النووي: "ولو كان رأس الحبل الذي في الأحولة في يده فخرقه ومات به الصيد.. فحرام أيضاً؛ لأنه من جملة المنخنقة، والله أعلم". هـ. من المجموع (١٣٦/٩). وانظر: الحاوي الكبير (٢٥/١٥)، الوسيط (١١٣/٧ و ١١٤).

- ٣٢٣٦- وكذلك كلب الخرت^(٢) إذا كان^(٣) معلماً، إذا ثبت^(٤) أو جرحته.
- ٣٢٣٧- فأما إذا صدمت فمات.. فلا تأكل^{(٥)(٦)}.
- ٣٢٣٨- وإن أكلت منه.. فلا تأكل^(٧) إلا أن تدرك^(٨) ذكاته فذكيه^{(٩)(١٠)}.
- ٣٢٣٩- وقد قيل: لا^(١١) بأس أن تأكل^(١٢) وإن أكلت^(١٣).
- ٣٢٤٠- [وقد] روي عن ابن عباس: «وما غاب عنك مصرعه من الصيد.. فلا تأكل^(١٤)»^(١٥)، لأنه قد يُعَيَّنْ غيرُ كلبك عليه، إلا أن تدرك^(١٦) ذكاته^(١٧).
-
- (١) الأم (٥٩٢/٣)، مختصر المزني (ص ٢٨١).
- (٢) في (أ): بلا نقط، في (ب) و(ج): الحرب، وقد تكون تصحفت من: "الحربي".
- (٣) في (ب): كانت.
- (٤) هكذا صورتها في (أ): **مستند**، ومثلها في (ج)، هكذا صورتها في (ب): **مستند**.
- (٥) في (أ) و(ج) و(د): يأكله.
- (٦) غير مصدق، وذكر في الأم (٦١٧/٣) احتمالين، ولم يُرجَّح شيئاً، الأول: أنه لا يؤكل، والثاني: أنه يؤكل، وأن يقال إن يَمُتْ الجوارح كُلُّهُ ذكاة وإن لم يُدَمَّ، والقول الثاني هو المعتمد. انظر: المجموع (١١٦/٩).
- (٧) في (أ) و(ج) و(د): يأكل.
- (٨) في (أ) و(ج) و(د): يدرك.
- (٩) في (أ) و(ج) و(د): فذكيه.
- (١٠) الأم (٥٩٢-٥٩١/٣)، مختصر المزني (ص ٢٨١)، وروضة الطالبين (٢٤٦/٣) مغني المحتاج (٢٧٥/٤).
- (١١) في (أ) و(ج) و(د): فلا.
- (١٢) في (أ) و(ج) و(د): يأكل.
- (١٣) قال الشافعي: "وهذا قول ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وبعض أصحابنا، وإنما تركنا هذا للأثر الذي ذكر الشعبي عن عدي بن حاتم أنه سمع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «فإذا أكل فلا تأكله»". هـ. من الأم (٥٩١/٣) وهو مذهب الإمام مالك كما في المدونة (٥٣٣/١)، الإشراف (٣٥٧/٤)، المعونة (٦٨٣/٢) وهو مذهب الشافعي القديم كما في الحاوي الكبير (٨/١٥). وانظر: المجموع (١٢٢/٩)، روضة الطالبين (٢٤٦/٣) ووسمة بأنه قولٌ شاذٌ.
- (١٤) في (أ) و(ج) و(د): يأكل.
- (١٥) رواه عنه البيهقي في السنن الكبرى (٢٤١/٩) بلفظ: «كُلْ ما أصميت، وذغ ما أنعت» قال الشافعي: "ما أصميت: ما قتله الكلب وأنت تراه، وما أنعت: ما غاب عنك مقتله" هـ. من الأم (٥٩٥/٣)، قال البيهقي =

٣٢٤١- وقد قيل: إذا لم تصب فيه أثر^(٧) [من] غير سهمك وكلبك.. فكل^(٨).

٣٢٤٢- وما رميته^(٩) بسهمك [أو أرسلت عليه] فسقط في شاء وأعدت^(١٠) مقاتله أو لم تعد^(١١) فمات.. فلا تأكل^(١٢) ولو خسق ثم وقع^(١٣) في شاء، فلا تأكل^(١٤) وليس كالدبحة تحر^(١٥) في شاء [بعد أن يجهز عليه]؛ تلك قد ذكبت^(١٦).

(١/٢٤١): "وقد روي هذا من وجه آخر عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً، وهو ضعيف. قال النووي: "أعلم أنه لم يثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في النهي عن أكل الصيد الذي جرحه ثم غاب عنه ولم يجد أثر سبب آخر.. شيء، وإنما جاء فيه أحاديث ضعيفة، وفيه أثر عن ابن عباس فيه نظر" ثم قال: "أما الأثر عن ابن عباس: فرواه البيهقي بإسناد فيه رجل مستور أو مجهول". ٨١. من المجموع (١٣١/٩-١٣٢).

(١) في (أ) و(ب) و(ج): يدرك، في (ب): بلا نقط لأولها.

(٢) وهو المصمد، وهذه مسألة: إذا غاب عنه الكلب والصيد ثم وجده ميتاً. انظر: الأم (٥٩٤/٣) مختصر المزين (ص ٢٨١) روضة الطالبين (٢٥٢/٣) المجموع (١٣٤/٩) مغني المحتاج (٢٧٧/٤) قال في الروضة: على الصحيح، وفي المجموع: "وجهان؛ الصحيح: لا يحل". قلت: هما قولان لا وجهان، والله تعالى أعلم.

(٣) في (أ) و(ب) و(ج): أثر.

(٤) وعلق الشافعي القول به على ورود الخبر؛ فإنه قال: "ولا يجوز فيه عندي إلا هذا -يعني القول الأول- إلا أن يكون جاء عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيء، فإني أتوهمه، فسقط كل شيء خالف أثر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا بقوم معه رأي ولا قياس، فإن الله عَزَّ وَجَلَّ قطع العذر بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "٨١. من الأم (٥٩٥/٣) وقد ذكر البيهقي في السنن الكبرى (٢٤٢/٩) وفي المعرفة (٤٥٠/١٣) أن الشافعي يعني حديث عدي بن حاتم عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: "وإن رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك.. فكله"، وقد سبق، وهو متفق عليه، ولكن هذا يأتي في مسألة ما لو جرحه سهمه أو كلبه ثم غاب الصيد عنه ثم وجده ميتاً، كما هو ظاهر كلامه في روضة الطالبين (٢٥٣/٣).

(٥) في (أ) و(ب) و(ج): رمى.

(٦) في (أ) و(ب) و(ج): قاتلت.

(٧) في (أ) و(ب) و(ج): تنفذها.

(٨) في (ب) زيادة: "لأن الحقت في الصيد ذكاة كإفناد المقاتل"، وهي تتعارض مع ما قرره، وهي تعليل لتقول الثاني، وهو القاتل بأثره تحل إن أنذرت مقاتله قبل سقوطها.

(٩) غاية (ص ٣٢٨) من (ج).

(١٠) في (أ) و(ب) و(ج): يأكل.

(١١) روضة الطالبين (٢٤٤/٣).

- ٣٢٤٣- وقد قيل: إذا أنفذت مقاتله ووقع^(١) في الماء.. فكل^(٢).
- ٣٢٤٤- ومن أرسلَ كلبًا أو بازًا.. فليسم [الله]، وإن نسي.. فلا شيء عليه^(٣).
- ٣٢٤٥- وليسم^(٤) إذا أكل؛ فإن نسي.. فلا شيء عليه.
- ٣٢٤٦- قال وإن انفلتت^(٥) عليه الكلاب بغير إرسال^(٦)، أو أعان غير مرسلٍ كلبًا مرسلًا.. فلا تأكل^{(٧) (٨) (٩)}.
- ٣٢٤٧- ولا بأس بالصيد بكلب الخوسي^(١٠).
- ٣٢٤٨- ولا خيرَ فيما أصاده الخوسيُّ بكلبك ولا بكلبه^{(١١) (١٢)}.
- ٣٢٤٩- قال: ومن أرسل على جماعة من الصيد، فقال: «ما أصبتُ منها أكلتُ^(١٣)».. فلا بأس بأكل ما قتل منها^(١٤).
- ٣٢٥٠- ومن نوى صيدًا بعينه في جماعة صيدٍ، فقتل كلبه غيره.. فلا^(١٥) يأكل^(١٦).

(١) في (ب): وقتله.

(٢) وهو المصنوع، وحزم به النووي ولم يذكر غيره، والضابط أنه إذا مات الصيد بشيتين؛ محرم ومباح.. فهو حرام، وهذا إذا لم يتنه الصيد بتلك الجراحة إلى حركة المذبوح، وإلا.. فقد تمت ذكاته، ولا أثر لما يعرض بعده. روضة الطالبين (٢٤٥/٣).

(٣) الأم (٥٩٣/٣).

(٤) في (ب): وليسمي.

(٥) في (ب): انفلتت، في (م): انفلت.

(٦) الأم (٥٩٦/٣).

(٧) في (ب): تؤكل، بلا نقط لأولها.

(٨) انظر: المهذب (١١٣/٩)، المجموع (١١٨/٩).

(٩) انظر: الأم (٦٠٦/٣) مختصر المزني (ص ٢٨٢).

(١٠) في (ب): كلبه.

(١١) انظر: الأم (٦٠٦/٣) مختصر المري (ص ٢٨٢).

(١٢) في (ب): كلب.

(١٣) الأم (٥٩٦/٣) مختصر المزني (ص ٢٨١-٢٨٢) روضة الطالبين (٢٥١/٣-٢٥٢).

(١٤) في (أ) و(م): ولا.

٣٢٥١- وقد قيل: يأكل^(١).

٣٢٥٢- ومن أرسل على غير 'صيد براه' في مغارة^(٢) أو صحراء فقال^(٣): ما أصادُ أَكَلْتُ.. فلا يأكل^(٤).

٣٢٥٣- وقد قيل: يأكله^{(٥)(٦)}.

٣٢٥٤- وما اصطدت^(٧) وقد أُنْقَذَتْ مقاتله أو لم تُنْقِذْهَا فَأَمَكَيْكَ^(٨) أن تذكيه^(٩) فلم حتى مات.. فلا تأكل^(١٠)، وإن^(١١) سبق بنفسه قبل تُمَكِّبُكَ^(١٢) الذكاة.. فلا بأس^(١٣).

(١) غير معتمد، وظاهر ما في الأم (٥٩٦/٣) خلافه، فإنه قال: "وإذا أرسل الرجل كلبه أو سهمه وسمى الله تبارك وتعالى وهو يرى صيداً، فأصاب غيره.. فلا بأس بأكله" وفي مختصر المزي (ص ٢٨١) بنحو ما في الأم، وانظر: روضة الطالبين (٢٥٢/٣) لكنه قال: "ولو قصد منها ظبية بالرمي فأصاب غيرها.. فأَوْجَعَهَا، أَمَحَّهَا: الحسُ مطعناً".

قلت: هو قول لا وجه. والله تعالى أعلم.

(٢) وهو المعتمد.

(٣) في (ب): صيد ين له في مغارة.

(٤) في (ب): وقال.

(٥) وهو المعتمد. وانظر: الأم (٥٩٦/٣)، مختصر المزي (ص ٢٨١)، روضة الطالبين (٢٥١/٣)، وفيه أن الخلاف أَوْجَعَهَا.

قلت: هو قول لا وجه. والله تعالى أعلم.

(٦) في (ب): يأكل.

(٧) غير معتمد.

(٨) في (ب): أصدت.

(٩) في (ب): فأمكنه.

(١٠) في (أ) و(م): يذكيه.

(١١) في (أ) و(م): يفعل.

(١٢) في (أ) و(م): يأكل.

(١٣) في (ب): فإن.

(١٤) في (ب): تمكيتك.

(١٥) "فإذا لم يبلغ ذكاته وقدر عليه.. فلا يئزى فيه إلا الذبح أو النحر". أ. من الأم (٥٩٥/٣).

- ٣٢٥٥- [ومن خرج في الصيد^(١) بغير شيء، يُذَكِّي به فأدرك الصيد وأمكنته الذكاة ثم مات.. فلا يأكل؛ لأنه مُعَرِّطٌ في ترك الخروج بما يُذَكِّي به، وقد أمكنته الذكاة^(٢)].
- ٣٢٥٦- [وما قُلت الجَلاهق^(٣).. فلا تأكل^(٤)].

(١) نهاية (٥٩/أ) من (ب).

(٢) انظر: الأم (٥٩٥/٣)، مختصر المزني (ص ٢٨١).

(٣) الجَلاهق: هو البُذْبُذ الذي يُرمى به، أو: الطَيْرُ المَدْمَلِقُ المَدُورُ، وقال الأزهري: الجَلاهق: القوس التي يُرمى عنها الطير بالطين المدور. انظر: الزاهر (ص ٢٧٤)، المحكم (٦/٦٣٢)، القاموس (١٣١/٢٥).

هكذا صورتها في (ب): الجَلاهق.

(٤) لأنها موقوذة.

باب في الصيد والذبائح

- ٣٢٥٧- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّتُهُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ ^(١) [إسناده: ٣]، وقال عمر واس عباس: والذكاة في الحلق واللبة ^(٢)، وأبان [رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] في أضحيته ^(٣) موضع الذكاة.
- ٣٢٥٨- والذي تحل ^(٤) به الذبيحة من الذكاة: أن يحني ^(٥) على الأوداج والحلقوم والريء، وإن قطع [الحلقوم والريء] ^(٦).. أجزأه ^(٧).
- ٣٢٥٩- ويؤجّه ^(٨) الذبيحة إلى القلعة ^(٩).
- ٣٢٦٠- ويسمى ^(١٠) الله، ثم يتركها حتى تبرد قبل أن تصلح ^(١١) ^(١٢).

-
- (١) في (ب): عَزَّوَجَلَّ.
- (٢) المائدة: ٣. في (أ) و(د): "حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ" إلى قوله ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾، وفي (ب): "حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ" الآية، ورأيت أن أكتبها كاملة.
- (٣) أما أثر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فرواه عبد الرزاق (٤٩٥/٤: ٨٦١٤) وابن أبي شبة (٣٩٢/٥). وسفيان الثوري في الجامع كما في معرفة السنن (٣٩/١٤) وفتح الباري (٦٤١/٩).
- وأما أثر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فرواه البخاري تعليقاً ك: الذبائح والصيد، ب: النحر والديح، في مطلع الباب، قبل الحديث رقم (٥٥١٠)، ووصله عبد الرزاق (٤٩٥/٤: ٨٦١٥) وسعيد بن منصور، والبيهقي (٢٧٨/٩) وقال الحافظ في فتح الباري (٦٤١/٩): وهذا إسناد صحيح.
- (٤) في (أ) و(د): ضحيته.
- (٥) في (أ): بلا نقط لأولها، في (د): يُل.
- (٦) في (أ) و(د): يبرز، هكذا صورتها في (أ): انجبت، هكذا صورتها في (ب): إِنْجَبَر.
- (٧) في (ب): المريء والحلقوم.
- (٨) الأم (٦١٤/٣) ٦١٩ المجموع (٩٨/٩).
- (٩) في (أ) و(د): وتوجه، في (ب): بلا نقط لأولها.
- (١٠) أي: استحباباً. الأم (٦٢٠/٣) المجموع (٩٧/٩).
- (١١) في (أ): اللقط فوق الباء، في (ب) و(د): ويسمى.

- ٣٢٦١- فَإِنْ نُخِفَهَا^(٣) وَأَمَرَ السَّكِينَ حَتَّى قَطَعَ رَأْسَهَا.. فلا يحرم/^(١) شيء منها^(٥) ^(٦).
- ٣٢٦٢- والنَّحْجُ: أَنْ يَذْبَحَهَا ثُمَّ يَكْسِرُهَا قَبْلَ أَنْ تَمُوتَ^(٧) ^(٨).
- ٣٢٦٣- وَإِذَا ذَبَحَهَا^(٩) فَلَا يَمْسُكُهَا حَتَّى تَمُوتَ^(١٠) ^(١١).
- ٣٢٦٤- وَإِذَا تَرَدَّتْ^(١٢) الشَّاةُ أَوْ الْبَعِيرُ أَوْ الْبَقَرَةُ فِي بئرٍ فَلَمْ يَوْصِلْ إِلَى مَوْضِعِ الذَّكَاةِ مِنْهَا.. فحَيْثُ خَسَقَ^(١٣) مِنْهَا ذَكَاةً لَهَا^(١٤) إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى غَيْرِهِ^(١٥).
- ٣٢٦٥- وَكَذَلِكَ إِذَا نَذَرَ^(١٦) الْبَعِيرُ.. فحَيْثُ مَا خَسَقَ مِنْهُ ذَكَاةٌ [لَهُ] إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ^(١٧).
- ٣٢٦٦- وَإِنْ نَسِيَ الذَّابِحَ التَّسْبِيحَ/ (١٥٣/ب).. فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^(١٨).

(١) في (أ) و(ز): بلا نقط لأوله، في (ب): يسلخ.

(٢) الأم: (٦٢٠/٣).

(٣) هكذا صورتها في (أ): فَأَنْخَعَهَا.

(٤) نهاية [٣٢٩] من (ز).

(٥) في (أ) و(ز): منها شيئاً.

(٦) الأم: (٦٢٠/٣) المجموع (١٠٢/٩).

(٧) في (أ) و(ز): يموت.

(٨) الأم: (٦٢٠/٣).

(٩) في (أ) و(ز): ذبح.

(١٠) في (أ) و(ز): يموت.

(١١) الأم: (٦٢٠/٣).

(١٢) في (أ) و(ز): بردت.

(١٣) في (ب): خَسَقَ.

(١٤) في (أ) و(ز): له.

(١٥) الأم: (٦١٠/٣).

(١٦) في (ب): نذت.

(١٧) الأم: (٦٠٩/٣).

(١٨) الأم: (٥٩٣/٣).

٣٢٦٧- وإذا ذُكِبَتِ الذَّبِيحَةُ.. هَذَكَاهُ^(١) ما في بطنها ذكائها إذا علم أنه مُحَلَّقٌ^(٢)، ثُمَّ حَلَقَهُ، وَبَيَّتْ شَعْرَهُ أو لم يبيت^(٣).

٣٢٦٨- وإذا انخفت الشاة، أو وَفَدَتْ، أو تَرَدَّتْ، أو طُحِخَتْ، أو أَكَلَهَا السُّعُ فَبَلَغَ مِنْهَا ما أَصَابَهَا^(٤) مبلغا ليس لها معه حياة^(٥) إلا مدة قصيرة، والروح قائم فيها، أو لم يبلغ ذلك منها.. وَأُكِلَتْ! كان فيها رجاء الحياة أو لم يكن، وهي كالمریضة التي لا ترجى^(٦) حياتها^(٧).

٣٢٦٩- وقد قيل: إلا أن يكون بلغ^(٨) ذلك منها ما لا تعيش^(٩) منه^(١٠) إلا مدة الذبيحة إذا ذُكِبَتْ.. فلا تأكل^(١١).

٣٢٧٠- ولا يُقْتَلُ^(١٢) الإنسية بما يُقْتَلُ^(١٣) به الصيد إذا قدر على ذكائها، فإن لم يقدر.. فلا بأس، مثل البعر يسقط في البئر، أو يند.

٣٢٧١- ولا يُؤْكَلُ^(١٤) ما قُتِلَ صرّاً بالنسل من الأهلِيّ وغيره مما أمكك ذكائه، ولا ما طعن، ولا ما قُطِعَ بالسيف من الأهلِيّ^(١٥).

(١) الكلمة مكررة في (أ).

(٢) في (أ) و(ج): مخلوق.

(٣) الأم: (٦٠٨/٣) ٦١٠ و(٦١٠/٣) النهاج (ص ٥٤٠) معني المحتاج (٣٠٦/٤) نهاية المحتاج (١٥٨/٨).

(٤) في (أ) و(ج): أصاب منها.

(٥) في (أ) و(ج): حيلة.

(٦) في (أ) و(ج): يرجى.

(٧) خلاف المعتمد، وهذا القول ذكره في مختصر المرنى (ص ٢٨٣)، وانظر: المجموع (١٠٠/٩)، وأطلق في الأم

(٥٩٦/٣) ولم يفصل.

(٨) في (أ) و(ج): يبلغ.

(٩) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ج): يعيش.

(١٠) في (ب): منها.

(١١) وهو المعتمد، ذكره المرنى عن الشافعي وقال: "وهو قول المدنيين وهو عندي أقبح". انظر: مختصر المرنى

(ص ٢٨٣) المجموع (١٠٠/٩).

(١٢) في (أ) و(ب) و(ج): بلا نقط لأولها.

(١٣) في (أ) و(ج): بلا نقط لأولها.

(١٤) في (ب): يأكل.

٣٢٧٢- وأمره أن يضرب عنق بعير أو بقرة^(٤٦)، أو يذبح من قفاه؛ فإن فعل فوصل إلى موضع الذكاة والحياة فيه فذكاه وهو^(٤٧) حي.. أكل وقد أساء^(٤٨).

٣٢٧٣- قال^(٤٩): ولا بأس بأكل طافي الخبتان، وما لَقَطَهُ^(٥٠) البحر، وما قَتَلَ بعضه بعضاً، وما صاده^(٥١) الجوسى^(٥٢) من صيد البحر^(٥٣).

٣٢٧٤- [قال أبو يعقوب: قال^(٥٤) مالك: وتؤكل^(٥٥) الطير كلها؛ ما كان منها إذا غلب^(٥٦) أو^(٥٧) غير [ذي] غلب^(٥٨)].

٣٢٧٥- قال الشافعي. لا^(٥٩) يؤكل منها ما كان عند غوام العرب حيناً^(٦٠) [ولا يأكلوه]؛ لأن

الله -جل نأؤه- قال: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فَكُلْ^(٦١) ما كان عند أكثرها حيناً^(٦٢) (لم يكن يأكلوه^(٦٣).. لم يؤكل^(٦٤)).

(١) الأم (٥٩٥/٣) و٦٠٨ و٦٠٩. (ليس بهذا الوضوح الذي هنا)

(٢) في (ب): غيره.

(٣) في (أ) و(ز): وهي.

(٤) الأم (٦٢٠/٣-٦٢١) المجموع (٩٩/٩).

(٥) هذه الكلمة تكررت في (أ).

(٦) في (أ) و(ز): لفظ.

(٧) في (أ) و(ز): أصاده.

(٨) نهاية [ص ٣٣٠] من (ز).

(٩) الأم (٥٩٧/٣) و٦١٠.

(١٠) في (أ) و(ز): وقال.

(١١) في (أ): بلا نقطة في (ز): ويؤكل.

(١٢) في (أ) و(ز): غلباً.

(١٣) في (ب): و.

(١٤) انظر: المدونة (٤٥٠/١).

(١٥) في (ب): ولا.

(١٦) في النسخ الثلاث: حبث.

(١٧) في (أ) و(ز): وكل.

(١٨) في النسخ الثلاث: غلب.

٣٢٧٦- ولا يؤكل حمارٌ ولا بُعْلٌ^(٣).

٣٢٧٧- ولا بأس بأكل الخيل^(٤) والعجن^(٥) والراذين^(٥).

٣٢٧٨- قال جابر بن عبد الله: «أَكَلْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(٧).

(١) في (أ) و(م): فلم تكن العرب تأكله، في (ب): لم يكن يأكلوه.

(٢) انظر: الأم (٦٢٧/٣-٦٢٨ و ٦٤٠ و ٦٤٦).

(٣) انظر: الأم (٦٢٩/٣ و ٦٤٨-٦٥٠).

(٤) في (ب): والراذين والعجن.

(٥) انظر: الأم (٦٤٨/٣) ولم يتعرض للعجن والراذين، وهي داخلة في اسم الخيل.

(٦) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الذبائح والصيد، ب: لحوم الخيل، (٥٥٢٠)، بلفظ: «بحي النبي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم جمعه عن لحوم الحمرة وَرُخْصَ في لحوم الخيل»، ومسلم ك: الصيد والذبائح، ب: في لحوم الخيل، (١٩٤١) بلفظ: «أَكَلْنَا في رَمَنَ خَيْبَرِ الْخَيْلِ».

وينحوه من حديث أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أخرجه البخاري (٥٥١٩)، ومسلم (١٩٤٢).

(٧) بعد هذا في (ب): الرهن، قال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: القبض في الرهن كالتقبض في البيع...

كتاب السير^(١)

٣٢٧٩- موسى عن أبي حاتم عن الربيع/ قال الشافعي: قال "أبو حنيفة": إذا عم المسلمون غنيمَةً في أرض العدو.. فلا يقتسموها^(٢) حتى تخرجوها^(٣) إلى دار الإسلام، إلا أن يكون قُهر^(٤) أهلها، وجرى عليهم^(٥) الحكم.

٣٢٨٠- وقاله^(٦) أبو يوسف^(٧).

٣٢٨١- وقال الأوزاعي^(٨) يُقسم [ذلك]^(٩).

٣٢٨٢- وقال الشافعي: يُقسم؛ واحتج بأن النخام^(١٠) كانت تُقسم^(١١) في بلاد الحرب^(١٢).

٣٢٨٣- وقال أبو يوسف^(١٣): إذا عم القوم فحناهم مدد قبل أن يخرجوا من أرض الحرب.. فالغنيمة بينهم^(١٤).

٣٢٨٤- واحتج بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسهم لعثمان يوم بدر، ولم يحضر^(١٥).

(١) هذا الكتاب في (ب) في (١٠٥/أ).

(٢) في (أ) و(م): "النعمان"، وهو اسم الإمام الأعظم أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) في (أ) و(م): يقتسموها.

(٤) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): تخرجوها، في (م): تخرجوها.

(٥) في (ب): "قهرها"، هكذا، ولعلها تصحفت من: "قهرها".

(٦) في (ب): عليها.

(٧) انظر: الرُّدُّ على سِيرِ الْأَوْزَاعِيِّ لِأبي يُوسُفَ (ص ١)، سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ من "الألم" (١٧١/٩).

(٨) في (ب): وقال.

(٩) انظر: الرُّدُّ على سِيرِ الْأَوْزَاعِيِّ لِأبي يُوسُفَ (ص ٢ فما بعدها)، سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ من "الألم" (١٧١/٩).

(١٠) هكذا صورها في (أ): *يُقَالُ لَهَا*، وقد طمس بعضها، فكتبها في (م): "الأول".

(١١) انظر: الرُّدُّ على سِيرِ الْأَوْزَاعِيِّ لِأبي يُوسُفَ (ص ١)، سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ من "الألم" (١٧١/٩).

(١٢) في (ب): الفنائم.

(١٣) في (أ) و(م): يقسم.

(١٤) انظر: سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ من "الألم" (١٧٥/٩).

(١٥) في (أ) و(م): قال أبو يعقوب، والظاهر أن أصلها: "قال يعقوب"، وهو اسم أبي يوسف رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١٦) انظر: الرُّدُّ على سِيرِ الْأَوْزَاعِيِّ لِأبي يُوسُفَ (ص ٥)، سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ من "الألم" (١٧٢/٩).

٣٢٨٥- وقال^(٣) الشافعي: إنما كانت بدر قبل أن يُرسل الله^(٤) آية الغائم في الأعمال والحشر، وإنما كانت لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَصَّعَهَا حَيْثُ شَاءَ^(٥).

٣٢٨٦- وقال أبو يوسف وأبو حنيفة^(٦): لا بأس أن يأخذ الرجل السلاح إذا احتاج إليه بغير إذن الإمام حتى يفرغوا من الحرب، ثم يُرده^(٧) في المغنم^(٨)/^(٩).

٣٢٨٧- قال الأوزاعي: يقاتل به ما كان في معصية القتال، ولا ينتظر برده الفراغ من الحرب؛ فيعرضه للهلاك، وانكسار ثمنه لطول مكثه في دار الحرب^(١٠).

٣٢٨٨- وقال^(١١) الشافعي: ما أعلم ما قال الأوزاعي إلا موافقاً للسنة^(١٢)؛ لأنه يحل في حال الضرورة الشيء، فإذا انقضت الضرورة.. لم يحل^(١٣).

٣٢٨٩- وقال أبو حنيفة^(١٤): يسهم للفرس سهم، وللرجل سهم، وقال: لا تُعْضَلُ^(١٥) هجمة على إنسان^(١٦).

(١) أخرجه البخاري لك: فرض الخمس، ب: إذا بعث الإمام رسولا في حاجة، أو أمره بالمقام، هل يسهم له؟ (٣١٣٠).

(٢) انظر: الرُّدُّ على سِيرِ الْأَوْزَاعِيِّ لأبي يُوسُفَ (ص ٩)، سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ من "الأم" (١٧٣/٩). وفي «كتاب البويطي» اختصاراً، فإن أبا يوسف قد استدلل بهذا على أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يقسم غنائم بدر إلا بعد مَقْدَمِهِ المدينة، لا أنه استدلال على أن المَدَّةَ يَشْرِكُ الْجَيْشُ فِي الْغَنَائِمِ، بل إن أبا يوسف قد استدللَّ بكون المدد يَشْرِكُ الْجَيْشَ على عدم قسوه في دار الحرب.

(٣) في (ب): قال.

(٤) في (ب): تَنْزَلَ.

(٥) انظر: سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ من "الأم" (١٧٧/٩-١٧٨).

(٦) في (أ) و(د): "النعمان ويعقوب"، وهما أبو حنيفة وأبو يوسف -رحمهما الله تعالى-.

(٧) في (د): يرد.

(٨) نهاية [ص ٣٣١] من (د).

(٩) انظر: الرُّدُّ على سِيرِ الْأَوْزَاعِيِّ لأبي يُوسُفَ (ص ١٣-١٤)، سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ من "الأم" (١٧٨/٩-١٧٩).

(١٠) الرُّدُّ على سِيرِ الْأَوْزَاعِيِّ لأبي يُوسُفَ (ص ١٣)، سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ من "الأم" (١٧٨/٩).

(١١) في (ب): قال.

(١٢) زاد في الأم هنا: "معمولاً".

(١٣) سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ من "الأم" (١٨١/٩).

٣٢٩٠- وقال^(١) الأوزاعي: أسهم^(٥) رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لفرس سهجين، ولصاحبه^(٦) سهم^(٧).

٣٢٩١- وقال أبو يوسف يعقوب، والشافعي^(٨) مثله.

٣٢٩٢- وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: الخيل والمحجن كلها سواء إذا لحقت^(٩).

٣٢٩٣- وقال الأوزاعي: يُفَضَّلُ الفرس على المحجن^(١٠).

٣٢٩٤- وقال الشافعي: كلها سواء، إذا لحقت لحوق الفرس^(١١).

٣٢٩٥- وقال أبو حنيفة: إذا كان الرجل في الديوان راجلاً، ودخل أرض العدو غازياً راجلاً، ثم اتاع فرساً فقاتل عليه، وأحررت العيمة وهو فارس.. إنه لا يُصْرَبُ له (١٥٤/ب) إلا سهم^(١٢) راجل^(١٣).

٣٢٩٦- وقال^(١٤) أبو يعقوب السبيطي: يُسَهَّمُ له سهم فارس، وقد كان العزُرُ على عهد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يكن ديوان^(١٥).

(١) في (أ) و(م): النعمان.

(٢) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (ج): ٢٢٢.

(٣) الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ١٧ و ٢١) سِيرُ الأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (١٨٢/٩).

(٤) في (ب): قال.

(٥) في (أ) و(م): سهم.

(٦) في (ب): سهم.

(٧) الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ١٧) سِيرُ الأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (١٨٢/٩).

(٨) الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٢١) سِيرُ الأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (١٨٣/٩).

(٩) الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ١٩ و ٢١) سِيرُ الأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (١٨٢/٩).

(١٠) الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٢٠) سِيرُ الأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (١٨٢/٩ و ١٨٤).

(١١) سِيرُ الأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (١٨٤/٩).

(١٢) في (ب): يسهم، في (م): سم.

(١٣) الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٢٢) سِيرُ الأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (١٨٥/٩).

(١٤) في (ب): قال.

٣٢٩٧- وقال الأوزاعي: أسهم^(٦) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لرجل قتل بخير^(٧)، واجتمعت أئمة الهدى^(٨) على إسهام من مات أو قتل^(٩).

٣٢٩٨- وقال^(١٠) أبو يعقوب: الغنيمة لمن شهد الوقعة؛ لحديث عمر^(١١)، فإن كان رجل مريضاً^(١٢) في العسكر أو السرية في وقت القتال.. فله سهمه^(١٣)، فأما من مات أو قتل أو نفق فرسه قبل الوقعة التي غنموا^(١٤) فيها، وإن كان قد دخل الدرب.. فلا شيء عليه في الغنيمة^(١٥).

٣٢٩٩- وقال أبو حنيفة^(١٦): إذا دخل الجيش أرض الحرب فغنموا غنيمة، ثم لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا بها إلى دار الإسلام مدداً^(١٧) لهم، ولم يلقوا عدواً حتى خرجوا بها إلى دار الإسلام.. فهم شركاء فيها^(١٨).

(١) هو قول الأوزاعي، والشافعي. انظر: الرد على سير الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٢٢) سير الأوزاعي من "الأم" (١٨٥/٩).

(٢) في (ز): سهم.

(٣) في (أ) و(ز): "بنتين"، في (ب): "بئير"، بلا نقط، في الأم: "بئير" وفي نسخة للأم: "بنتين"، وفي كتاب أبي يوسف: "بئير".

(٤) في (ب): الأئمة.

(٥) وقال أبو حنيفة: لا يضرب له سهم في الغنيمة. انظر: الرد على سير الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٢٣)، سير الأوزاعي من "الأم" (١٨٦/٩).

(٦) في (ب): قال.

(٧) مرفوعاً عليه، أخرجه الشافعي في الأم (٢٠٣/٩)، عن الثقة عنده، وعبد الرزاق (٣٠٢/٥)، وسعيد بن

منصور (٣٣١/٢: ٢٧٩١)، وابن أبي شبة (٤١١/١٢: ٤١٢) والبيهقي (٥٠/٩)، وقال: "إسناده

صحيح لا شك فيه". وروى مرفوعاً ولا يصح. انظر: التلخيص الحبير (٢٢٢/٣).

(٨) في (أ) و(ز): مريض.

(٩) الأم (٣٧٧/٥).

(١٠) نهاية [٣٣٢] من (ز).

(١١) المهاج (ص) معني المحتاج (١٠٢/٣) نهاية المحتاج (١٤٧/٦).

(١٢) في (أ) و(ز): النعمان.

(١٣) في (ب): مدد.

(١٤) الرد على سير الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٣٤) سير الأوزاعي من "الأم" (١٩٤/٩).

٣٣٠٠- وقال^(١) الأوزاعي: قد كانت تجتمع الطائفتان^(٢) بأرض الروم فلا تشرك^(٣) واحدة صاحبتها في شيء^(٤).

٣٣٠١- وقال الشافعي^(٥): إذا كان الجيشفان^(٦) متفرقين.. فلا يرُدُّ واحدٌ منهما على صاحبه شيئاً^(٧).

٣٣٠٢- وقال أبو حنيفة^(٨) في الشراء ثداوي المخرحي^(٩) وتفع الناس.. أنه لا يسهم^(١٠) لها، ويرضخ لها^(١١).

٣٣٠٣- قال، وقال الأوزاعي: أسهم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للنساء خمر، وأحد المسلمين بذلك^(١٢).

٣٣٠٤- وقال^(١٣) الشافعي: القول قول أبي حنيفة^(١٤)، واحتج بحديث ثخدة^(١٥).

(١) في (أ) و(ز): قال.

(٢) في (ب): الطائفتان تجتمع.

(٣) في (أ) و(ز): يشرك، في (ب): بلا نقط لأولها.

(٤) الرُّدُّ على سيَر الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٣٤-٣٥)، سيَر الأوزاعي من "الأم" (١٩٤/٩).

(٥) نهاية (١٠٥/أ) من (ب).

(٦) في (أ) و(ز): الجيشف، في (ب): الجيشفين.

(٧) سيَر الأوزاعي من "الأم" (١٩٦/٩).

(٨) في (أ) و(ز): النعمان.

(٩) في (ب): المخرج.

(١٠) في (أ) و(ز): سهم.

(١١) الرُّدُّ على سيَر الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٣٧)، سيَر الأوزاعي من "الأم" (١٩٧/٩).

(١٢) الرُّدُّ على سيَر الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٣٧)، سيَر الأوزاعي من "الأم" (١٩٧/٩).

(١٣) في (أ) و(ز): قال.

(١٤) سيَر الأوزاعي من "الأم" (١٩٨/٩).

(١٥) هو: ثخدة بن عامر بن عبد الماسمي، من بني حنيفة، الحروري الخارجي، زاعغ عن الحق، رأس الفرقة "النجدية"

نسبة إليه، ويعرف أصحابها بالنجدات، انفرد عن سائر الخوارج بآراء، له مقالات معروفة، وأتباع انقرضوا

كان أول أمره مع نافع ابن الأزرق، وفارقه لإحداثة في مذهبه، ثم خرج مستقلاً بالبيعة سنة ٦٦هـ، أيام عبد

الله بن الزبير، في جماعة كبيرة، فأتى البحرين واستقر بها وتسمى بأمر المؤمنين، وأقام شو خمس سنين وعماله

٣٣٠٥- وقال أبو حنيفة فيمن يستعين به المسلمون من أهل الذمة فيقاتل بهم^(١) العدو: "إن لا يسهم لهم، ويرضخ^(٢) لهم^(٣)".

٣٣٠٦- وقال الأوزاعي: أسهم النبي ﷺ ليهود، وأسهم ولأهل المسلمين بعده لمن استعانوا بهم على عدوهم من أهل الكتاب والنجوس^(٤).

٣٣٠٧- وقال أبو يوسف: ما كنت أحسب أن أحداً من أهل العلم يجهل هذا^(٥).

٣٣٠٨- قال الشافعي: القول ما قال أبو حنيفة^(٦).

٣٣٠٩- وقال/ أبو حنيفة في الرجل يكون معه فرسان^(٧): لا يسهم إلا لواحد^(٨).

٣٣١٠- وقال^(٩) الأوزاعي: يسهم لفرسين، ولا يسهم لأكثر من ذلك^(١٠).

٣٣١١- وقال^(١١) الشافعي: لا يسهم [إلا] لفرس^(١٢).

بالبحرين والعمامة وعمان وهجر وغيرها، نقم عليه أصحابه أموراً فخلعوه، ثم قتلوه، وقيل: قتله أصحاب ابن الزبير ستة تسع وستين. انظر: لسان الميزان (١٦٨/٧)، والأعلام (١٠/٨).

(١) أخرجه مسلم ك: الجهاد والسير، ب: النساء الغزيات يرضخ لمن ولا يسهم، (١٨١٢) بسنده عن يزيد بن هرمز أن نجيدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن خمس خيل، فقال ابن عباس: "لولا أن أكرم علماً ما كتبت إليه"، كتب إليه بخيلة: "أما بعد: فأخبرني هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء؟ وهل كان يضرب لمن يسهم؟... فكتب إليه ابن عباس: "كتبت تسألني هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء؟ وقد كان يغزو بهن فبناوين الجرحى ويحذرن من الغنمة، وأما يسهم.. فلم يضرب لهن...".

(٢) في (ب): به، في كتاب أبي يوسف: معهم.

(٣) في (ب): ولا.

(٤) في (ب): ولا يرضخ.

(٥) الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٣٩)، سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الأُمِّ" (١٩٩/٩).

(٦) الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٣٩)، سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الأُمِّ" (١٩٩/٩).

(٧) الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٣٩)، سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الأُمِّ" (١٩٩/٩).

(٨) سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الأُمِّ" (١٩٩/٩).

(٩) في (أ) و(م): الفرسان.

(١٠) الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٤٠)، سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الأُمِّ" (٢٠٠/٩).

(١١) في (ب): قال.

(١٢) الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٤١)، سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الأُمِّ" (٢٠٠/٩).

- ٣٣١٢- وقال أبو حنيفة: لا يسهم لصي^(٦٧).
- ٣٣١٣- وقال الأوزاعي: يسهم له^(٦٨).
- ٣٣١٤- وقال الشافعي: لا يسهم له ويرضخ له/^(٦٩).
- ٣٣١٥- وقاله^(٧٠) أبو يوسف إذا كانوا ممن يقاتلون^(٧١).
- ٣٣١٦- وقال أبو حنيفة في رجل من المشركين أسلم ثم لحق بالمسلمين في دار الحرب.. أنه: لا يسهم له؛ إلا أن يقاتل مع المسلمين^(٧٢).
- ٣٣١٧- وقال الأوزاعي: من أسلم في دار الشرك، ثم خرج إلى الله وإلى أهل الإسلام قبل أن يقتسموا^(٧٣) غنائمهم.. فحق عليهم إسهامه^(٧٤).
- ٣٣١٨- وقال الشافعي: الغيمة لمن شهد الواقعة^(٧٥).
- ٣٣١٩- وقال أبو حنيفة في التاجر يكون في أرض الحرب وهو مسلم، وفيها رجل من أهل الحرب قد أسلم، فيلحقان جميعاً بالمسلمين بعدما أصابوا الغيمة.. أنه: لا يسهم لهما إذا لم يلق^(٧٦) المسلمون قتالاً بعد لحاقهما^(٧٧).

(١) في (ب): قال.

(٢) سبَّح الأوزاعي من "الأم" (٢٠٠/٩).

(٣) الرُّدُّ على سبَّح الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٤٢)، سبَّح الأوزاعي من "الأم" (٢٠١/٩).

(٤) الرُّدُّ على سبَّح الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٤٢)، سبَّح الأوزاعي من "الأم" (٢٠١/٩).

(٥) غاية [ص ٣٣٣] من (٢).

(٦) سبَّح الأوزاعي من "الأم" (٢٠٢/٩).

(٧) في (ب): وقال.

(٨) الرُّدُّ على سبَّح الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٤٣) وفيه أن قوله مثل قول أبي حنيفة.

(٩) الرُّدُّ على سبَّح الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٤٣)، سبَّح الأوزاعي من "الأم" (٢٠٢/٩).

(١٠) في (أ) و(ب): يقتسموا.

(١١) الرُّدُّ على سبَّح الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٤٣)، سبَّح الأوزاعي من "الأم" (٢٠٢/٩).

(١٢) سبَّح الأوزاعي من "الأم" (٢٠٣/٩).

(١٣) في (أ) و(ب): يلقى، في (ب): يلحق.

(١٤) الرُّدُّ على سبَّح الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٤٤)، سبَّح الأوزاعي من "الأم" (٢٠٤/٩).

٣٣٢٠- وقال الأوزاعي: يسهم لهما^(١).

٣٣٢١- وقال^(٢) الشافعي: لا يسهم لواحد^(٣) منهما^(٤).

٣٣٢٢- وقال أبو حنيفة في رجل قتل رجلاً، وأخذ سلبه: لا يبيعي للإمام أن ينفله إياه؛ لأنه صار في الغنيمة^(٥).

٣٣٢٣- وقال الأوزاعي: مضت السنة من رسول الله ﷺ «وَمَنْ قَتَلَ عِلْجًا... فَدَنَّهُ سَلْبُهُ»^(٦)، وعملت به أئمة المسلمين بعده إلى اليوم^(٨).

٣٣٢٤- قال الشافعي: القول ما قال الأوزاعي؛ إذا قتله في الإقبال، أو السارزة، فأما في الإدبار.. فلا^(٩)؛ والحجة في ذلك: حديث أبي قتادة^(١٠).

٣٣٢٥- وقال أبو حنيفة في الرجل يأخذ العلف، فيفضل معه شيء بعدما يخرج إلى أرض الإسلام: فإن كانت الغنيمة لم تقسم^(١١).. أعاده فيها، وإن كانت قد قسمت.. باعته وتصدق بنصفه^(١٢).

٣٣٢٦- وقال^(١٣) الأوزاعي: كان المسلمون يخرجون من أرض الحرب، فيفضل معهم العلف والطعام، فيخرجون [به] إلى دار الإسلام، وبالقيدي إلى أهلهم، ويهدي^(١٤) بعضهم إلى

(١) الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٤٤)، سِيرُ الأَوْزَاعِيِّ من "الأم" (٢٠٤/٩).

(٢) في (ب): قال.

(٣) في (م): بواحد.

(٤) إلا أن يلتقا مع المسلمين قتلاً. سِيرُ الأَوْزَاعِيِّ من "الأم" (٢٠٤/٩).

(٥) الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٤٥)، سِيرُ الأَوْزَاعِيِّ من "الأم" (٢٠٥/٩).

(٦) في (أ) و(م): النبي.

(٧) سبق تخريجه بنحوه.

(٨) الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٤٦)، سِيرُ الأَوْزَاعِيِّ من "الأم" (٢٠٥/٩).

(٩) سِيرُ الأَوْزَاعِيِّ من "الأم" (٢٠٥/٩).

(١٠) سبق تخريجه، وهو حديث «من قتل قتيلًا.. فله سلبه».

(١١) في (أ) و(م): يقسم.

(١٢) الرُّدُّ على سِيرِ الأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٤٧)، سِيرُ الأَوْزَاعِيِّ من "الأم" (٢٠٦/٩).

(١٣) في (ب): قال.

بعض/ (١٥٥/ب) لا يُكْبَرُهُ إِمَامٌ، وَلَا يَعْبُوهُ عَامٌّ^(١)، وَإِنْ^(٢) كَانَ بَاعَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ تَقْسَمَ^(٣) الْغَنَائِمَ... أُلْفِيَ^(٤) لِمَنَّهُ فِي الْغَنِيمَةِ^(٥)، وَإِنْ^(٦) [كَانَ] بَاعَهُ بَعْدَ الْغَنِيمَةِ.. تَصَدَّقَ بِهِ عَنْ ذَلِكَ الْجَيْشِ^{(٨) (٩)}.

٣٣٢٧- وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ فِي رَجُلٍ^(١٠) يَقَعُ^(١١) عَلَى جَارِيَةٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ إِنَّهُ: يَدْرَأُ عَنْهُ الْحَدَّ^(١٢)، وَيُوْخِذُ مِنْهُ الْعُقْرُ^(١٣)، وَالْجَارِيَةُ وَلَدَهَا فِي الْغَنِيمَةِ، وَلَا يَبْتَغِي نَسَبَ الْوَلَدِ^{(١٤) (١٥)}.

٣٣٢٨- وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: كَانَ مِنْ سَلَفٍ^(١٦) مِنْ عُلَمَاءِنَا يَقِيمُونَ عَلَيْهِ أَدَى الْحَدِّينَ مِائَةَ جَلْدَةٍ، وَتَقِيمَتُهَا^(١٧) قِيَمَةُ عَدْلٍ، وَيَلْحَقُوهَا وَلَدَهَا [بِهِ] بِمَا^(١٨) لَهُ فِيهَا مِنَ الشَّرْكَ^(١٩).

٣٣٢٩- وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا سَبَّيْتُ، وَسَبَّيَ زَوْجُهَا بَعْدَهَا يَوْمَ^(٢٠) وَهِيَ فِي دَارِ الْحَرْبِ: إِنَّمَا عَلَى نِكَاحِهَا^(٢١).

(١) فِي (أ) وَ(ز): وَتُحْدَى.

(٢) مُبَايَاة [٣٣٤] مِنْ (ز).

(٣) فِي (ب): إِنَّ.

(٤) فِي (أ) وَ(ز): يَقْسَمُ.

(٥) هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (أ): "أَلْفَيْتُهُ، أَكْثَرَهَا مَطْمُوسٌ، وَيَبْضُ لَهَا فِي (ز).

(٦) فِي (أ) وَ(ز): الْمَغْنَمِ.

(٧) فِي (ب): فَإِنْ.

(٨) فِي (ز): بِالْجَيْشِ، بَلَا نَقَطَ لِأَوَّلِهَا.

(٩) الرَّؤُءُ عَلَى سَبْرِ الْأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٤٧)، سَبْرُ الْأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (٢٠٧/٩).

(١٠) فِي كِتَابِ أَبِي يُوسُفَ وَالْأَمِّ: الرَّجُلِ.

(١١) فِي (ز): نَفَعَ.

(١٢) فِي (أ) وَ(ز): الْحُدُودِ.

(١٣) "الْعُقْرُ لِلْأَمَةِ بِمِثْلَةِ مَهْرِ الْفَتَى لِلْحَرَّةِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ". اهـ. مِنْ الزَّاهِرِ (ص ٣٠٧).

(١٤) فِي (أ) وَ(ز): لِلْوَلَدِ نَسَبٌ.

(١٥) الرَّؤُءُ عَلَى سَبْرِ الْأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٤٩)، سَبْرُ الْأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (٢٠٧/٩).

(١٦) فِي (ب): مَضَى.

(١٧) فِي كِتَابِ أَبِي يُوسُفَ: وَمَهْرٌ، وَفِي الْأَمِّ: وَمَهْرُهَا.

(١٨) فِي (ب): لَهَا.

(١٩) الرَّؤُءُ عَلَى سَبْرِ الْأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٤٩)، سَبْرُ الْأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (٢٠٧/٩).

٣٣٣٠- وقال الأوزاعي: ما كانا في المغنم ^(٣).. فهما على النكاح، فإن ^(٤) اشتراها ^(٥) رجل، فإن شاء.. جمع ^(٦) بينهما، وإن شاء.. فرّق وأخذها ^(٧) لنفسه، أو زوجها لغيره ^(٨) بعدما يستترها بخصبة، وعلى ذلك مضي المسلمون، ونزل به القرآن ^(٩) ^(١٠).

٣٣٣١- وقال الشافعي: الساء ^(١١) قطع للعصمة؛ لأنهن إذا ^(١٢) سئن فصرن ^(١٣) إماء بعد الخربة.. فليس قطع العصمة بأكثر من هذا ^(١٤)، [وقد] قال الله عز وجل: ﴿وَأَلْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤].

٣٣٣٢- وقال أبو حنيفة: إن سئ أحدهما، فأخرج إلى دار الإسلام، ثم أخرج الآخر بعده.. فلا نكاح بينهما، وقد انقطعت العصمة بينهما ^(١٥).

٣٣٣٣- وقال الأوزاعي: إن أدركها زوجها وهي في العدة ^(١٦)، [وقد اشتراها رجل ثم اشترى زوجها وهي في العدة] ^(١٧).. جمع بينهما؛ فإنه قد كان قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١٨) من

(١) نهاية (١٠٥/ب) من (ب).

(٢) الرد على سيرة الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٥٣)، سيرة الأوزاعي من "الأم" (٢١٢/٩).

(٣) في كتاب أبي يوسف والأمر: المقاسم، في (ب): المقسم.

(٤) في (ب): وإن.

(٥) في كتاب أبي يوسف: اشتراها.

(٦) في (أ) و(م): أن يجمع.

(٧) في (ب): فالتزها.

(٨) في (أ) و(م): من غيره.

(٩) في (ب): وعلى ذلك من مضي من المسلمين وبه نزل القرآن.

(١٠) الرد على سيرة الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٥٣)، سيرة الأوزاعي من "الأم" (٢١٢/٩).

(١١) أي: السي. انظر: القاموس مع تاج العروس (٢٤٠/٣٨).

(١٢) في (ب): إفا.

(١٣) في (ب): وصرن.

(١٤) سيرة الأوزاعي من "الأم" (٢١٣/٩).

(١٥) الرد على سيرة الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٥٥)، سيرة الأوزاعي من "الأم" (٢١٤/٩).

(١٦) في (ب): عدّها.

المهاجرات نسوة^(١) ثم اتعنهن أرواجهن قل أن نقضي جددهن^(٢)، فزدهن رسول الله صلى الله عليه وسلم /^(٣) إليهم^(٤).

٣٣٣٤- قال الشافعي: السبأ^(١) قطع للعصمة، فإذا^(٢) سبت فصارت أمة.. فهو خلاف أن تسلم قبل أن تسمى^(٣).

٣٣٣٥- وقال^(١) أبو حنيفة في العبد المسلم يأتى إلى دار الحرب، فيصيه^(٢) للمسلمون، فأدركه سيده في العيمة، بعد القسمة أو فلها^(٣).. أحده بغير قيمة، وإن كان مشركون^(٤) أسروه فأصابه سيده قبل القسمة.. أخذه بغير شيء، وإن أصابه^(٥) بعد القسمة.. أخذه^(٦) بالقيمة^(٧).

٣٣٣٦- قال الأوزاعي: إن كان أبى منهم^(١) وهو مسلم.. استتب؛ فإن رجع إلى الإسلام.. رد^(٢) إلى سيده، وإن أبى.. قبل، وإن أبى^(٣) وهو كافر.. خرج سيده مما كان يملكه^(٤)، وأمره^(٥) إلى

(١) في (أ) و(ب): "وقد اشتراها رجل ثم اشترى زوجها وهي في العدة"، وليست في (ب)، وفي كتاب أبي يوسف "والأم" ط بولاق: "وقد استردها زوجها وهي في عدتها"، وفي الأم ط نعت: "وقد اشتراها ثم اشترى زوجها وهي في عدتها".

(٢) في (أ) و(ب): نسوة من المهاجرات.

(٣) في (ب): عدتهن.

(٤) نهاية [٣٣٥] من (ب).

(٥) الرد على سيرة الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٥٥)، سيرة الأوزاعي من "الأم" (٢١٤/٩).

(٦) في (ب): السي.

(٧) في (ب): وإذا.

(٨) هكذا صورتها في (أ): بجا/بشبا، هكذا صورتها في (ب): فأدلهة، في (ب): قبل السبا.

(٩) في (ب): قال.

(١٠) في (ب): وبصيه.

(١١) في (ب): غيرها.

(١٢) في (أ) و(ب) و(ب): "المسلمون"، وفي كتاب أبي يوسف والأم: "المشركون".

(١٣) في (ب): كان.

(١٤) في (ب): أخذ.

(١٥) الرد على سيرة الأوزاعي لأبي يوسف (ص ٥٦)، سيرة الأوزاعي من "الأم" (٢١٥/٩).

(١٦) في (ب): معهم.

الإمام؛ إن شاء قتله، وإن شاء صلبه، وإن أُجذ أسيراً^(٥).. لم يحل قتله، ورُدُّ على صاحبه بالقيمة إن شاء^(٦).

٣٣٣٧- قال الشافعي: من ارند من العبيد.. استيب كما يستتاب غيره، وسواء أبق هذا العبد كافراً^(٧) أو مسلماً^(٨) أو أسره العدو، وهو لصاحبه قبل الفسمة وبعدها بلائ^(٩)، واحتج بحديث ناقة النبي ﷺ، أن النبي ﷺ أخذها^(١٠).

٣٣٣٨- وقال أبو حنيفة: إذا كان السبي رجالاً ونساءً، وأُخرجوا إلى دار الإسلام.. فإي أكره أن يباعوا^(١١) من أهل الحرب فيقوى أهل الحرب بهم^(١٢).

٣٣٣٩- قال الأوزاعي: كان للمسلمون لا يرون ببيع السبايا منهم بأساً، وكانوا يكرهون بيع الرجال، إلا أن يُغذى بهم أسارى من المسلمين^(١٣).

٣٣٤٠- وقال^(١٤) أبو يوسف: لا يباع منهم رجل ولا صبي ولا امرأة^(١٥).

(١) في (أ) و(م): رده.

(٢) في (أ) و(م): اتوا.

(٣) في كتاب أبي يوسف: خرج من سيده ما كان يملكه.

(٤) في (ب): فأمره.

(٥) في (ب): أسير.

(٦) الردُّ على سيِّر الأوزاعيِّ لأبي يوسفَ (ص ٥٧)، سيِّر الأوزاعيِّ من "الأم" (٢١٥/٩).

(٧) في (ب): كافر.

(٨) في (ب): مسلم.

(٩) سيِّر الأوزاعيِّ من "الأم" (٢١٧/٩) و(٧٠٣/٥).

(١٠) سبق تفرُّيقه.

(١١) في (ب): يتباعوا.

(١٢) الردُّ على سيِّر الأوزاعيِّ لأبي يوسفَ (ص ٦١)، سيِّر الأوزاعيِّ من "الأم" (٢١٧/٩).

(١٣) الردُّ على سيِّر الأوزاعيِّ لأبي يوسفَ (ص ٦٢)، سيِّر الأوزاعيِّ من "الأم" (٢١٨/٩).

(١٤) في (ب): قال.

(١٥) الردُّ على سيِّر الأوزاعيِّ لأبي يوسفَ (ص ٦٢)، سيِّر الأوزاعيِّ من "الأم" (٢١٨/٩).

٣٣٤١- وقال^(١) الشافعي^(٢): إذا سبي الرجال والنساء والصبيان معهم.. فلا بأس أن يباعوا من أهل الحرب^(٣)؛ واحتج بأن^(٤) النبي ﷺ فادى^(٥) أسارى أهل بدر، وفدى رجلاً^(٦) برجلين^(٧).

٣٣٤٢- قال^(٨) الشافعي: إذا لم يكن مع الصبيان أب^(٩).. فهم مسلمون.. فلا^(١٠) يباعوا من الصناري؛ لأن دينه دين مالكة^(١١).

٣٣٤٣- قال^(١٢): وفيما^(١٣) نظن^(١٤): قد باع النبي ﷺ من المشركين سبي بني قريظة^(١٥).

٣٣٤٤- فأما السِّلَاحُ والكِرَاعُ.. فلا يباع^(١٦).

٣٣٤٥- وقال^(١) أبو حنيفة: إذا أصاب المسلمون أسرى^(٢) فأخرجوهم (١٥٦/ب) إلى دار الإسلام، رجالاً ونساءً وصبياناً، وصاروا في الغيمة، فقال رجلٌ من المسلمين أو امرأة^(٣): «قد كُنَّا أمثالهم قَبْلَ أَنْ يُؤْخَذُوا».. لا يُصَدَّقُوا على ذلك^(٤).

(١) في (أ) و(ز): قال.

(٢) نهاية [٣٣٦] من (ز).

(٣) سِيرُ الْأَوْرَاقِيَّيْنِ من "الأم" (٢١٨/٩) و(٧٠٣/٥).

(٤) في (أ) و(ز): يحدث.

(٥) في (أ) و(ز): فافا.

(٦) في (ب): رجل.

(٧) سِيرُ الْأَوْرَاقِيَّيْنِ من "الأم" (٢١٩/٩).

(٨) في (ب): وقال.

(٩) يعني: أحد الأبوين، في (أ) و(ب) و(ز): آبا.

(١٠) في (ب): ولا.

(١١) أي: دين الصبي دين مالكة. سِيرُ الْأَوْرَاقِيَّيْنِ من "الأم" (٢١٩/٩) و(٧٠٤/٥).

(١٢) في (ب): وقال.

(١٣) في (ب): فيما.

(١٤) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): يظن.

(١٥) ذكر ذلك في سِيرِ الْأَوْرَاقِيَّيْنِ من "الأم" (٢١٨/٩) ولم يسنده، وأسنده البيهقي (١٢٩/٩).

(١٦) سِيرُ الْأَوْرَاقِيَّيْنِ من "الأم" (٢٢٠/٩).

٣٣٤٦- قال، قال الأوزاعي: هم مُصَنَّفُونَ على ذلك، وأما هم جائز على جميع المسلمين؛ لقول النبي ﷺ: «يعقد على المسلمين أداناهم»^(١).

٣٣٤٧- وقال الشافعي: إن كان الرجل والمرأة ذكروا ذلك قل أن يُسْتَوْا. قُلْ ذَلِكَ مِنْهُمْ، فأما بعد الملك والنعمة لهم.. فلا لأَنهم يشهدون على فعل أنفسهم ليزيلوا ملك غيرهم.. فلا يجوز^(٢) إلا شهادة رجلين^(٣).

٣٣٤٨- وقال أبو حنيفة: إذا حصر^(٤) للمسلمون^(٥) / عَدُوَّهُمْ، فقام العدو على سورهم معهم أطفال المسلمين ينترسون هم^(٦).. قال: يرموهم بالنبل واشتقيق، ويعمدوا بذلك^(٧) أهل^(٨) الحرب ولا يتعمدوا الأطفال^(٩).

(١) في (ب): قال.

(٢) في (أ) و(م): أسارى.

(٣) في كتاب أبي يوسف والألم: أو اثنان.

(٤) الرُّدُّ على سِيرِ الْأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٦٣)، سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (٢٢٠/٩).

(٥) في كتاب أبي يوسف: "يعقد على المسلمين أولاهم، ويسعى بدمتهم أداناهم"

ولم أجد هذا اللفظ الذي ذكره هنا، ولكنه ورد بلفظ: «الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَوْا دِمَائِهِمْ، وَيَسْعَى بِدِمَتِهِمْ

أَدَانَاهُمْ...». من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه أحمد (٢/٢٦٨: ٩٥٩) وأبو داود ك: الديات، ب: إتياد

المسلم بالكافر، (٤٥٣٠)، والنسائي ك: القسامة، ب: القود بين الأحرار والمماليك بالنفس، (٤٧٣٤)،

والحاكم (١٤١/٢). وقال ابن عبد الهادي في المحرر (ص ٢٩١): "رجاله رجال الصالحين".

(٦) الرُّدُّ على سِيرِ الْأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٦٣)، سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (٢٢٠/٩).

(٧) في (ب): بلا نقط لأولها.

(٨) سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (٢٢٢/٩).

(٩) في (أ) و(م): حضر.

(١٠) هذه الكلمة تكررت في (ب).

(١١) نهاية (١٠٦/أ) من (ب).

(١٢) هكذا صورتها في (ب): «الْبَلَدُ عَلَى سَوْدٍ».

(١٣) في (ب): ذلك.

(١٤) في (ب): بأهل.

(١٥) انظر: الرُّدُّ على سِيرِ الْأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٦٥-٦٦)، سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (٢٢٢/٩).

٣٣٤٩- وقال^(١) الأوزاعي: يُكْفَى عَنْ رَمِيهِمْ، وَإِنْ بَرَزَ أَحَدُهُمْ رَمَوْهُ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ الْمُؤْمِنِينَ وَالنِّسَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ الآية [التج: ٢٥]^(٢).

٣٣٥٠- وقال^(٣) أبو يوسف: تَأْوُلُ الْأَوْزَاعِيُّ الْآيَةَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا^(٤).

٣٣٥١- وقال^(٥) الشافعي: قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ أَحَبُّ إِلَيَّ إِذَا لَمْ نَكُنْ^(٦) صُرُورَةً إِلَى قِتَالِ أَهْلِ الْحَصْنِ، وَإِنْ اضْطَرُّوا إِلَى أَنْ يُحَافُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ إِذَا كَفُّوا.. فَاتْلُوهُمْ، وَلَمْ^(٨) يَعْمَدُوا قَتْلَ مُسْلِمٍ، فَإِنْ^(٩) أَصَابُوا مِنْهُمْ أَحَدًا^(١٠).. كَفُّوا^(١١)، وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ [السِّيَرِ لِلَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي] الْبَيْتِ^(١٢).

٣٣٥٢- وقال^(١٣) أبو حنيفة: إِذَا كَانَ الْعَبْدُ يُقَاتِلُ مَعَ مَوْلَاهُ.. حَازَ^(١٤) أَمَانَهُ، وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ.. فَأَمَانُهُ بَاطِلٌ^(١٥).

٣٣٥٣- قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: أَمَانُهُ حَائِزٌ لِإِجَازَةِ^(١٦) عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ^(١٧).

(١) فِي (ب): قَالَ.

(٢) انظر: الرَّدُّ عَلَى سَيَرِّ الْأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٦٦)، سَيَرُّ الْأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (٢٢٢/٩).

(٣) حَاطَةً [ص ٣٣٧] مِنْ (م).

(٤) الرَّدُّ عَلَى سَيَرِّ الْأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٦٦)، سَيَرُّ الْأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (٢٢٢/٩).

(٥) فِي (ب): قَالَ.

(٦) فِي (أ) وَ(م): يَكُنْ.

(٧) فِي (أ) وَ(م): قَتَلَ.

(٨) فِي (ب): وَلَا.

(٩) فِي (أ) وَ(م): وَإِنْ.

(١٠) فِي (أ) وَ(م): أَحَدٌ.

(١١) سَيَرُّ الْأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (٢٢٤/٩) وَ(٥٩٤/٥).

(١٢) مَتَّقَ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَتَابٍ عَنِ الصَّغْبِيِّ بْنِ جَتَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ السِّيَرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ يُنَادُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَيَصُابُ مِنْ سَنَائِهِمْ وَدَرَارِيهِمْ، قَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ». أَوْحَرَهُ الْبُخَارِيُّ ك:

الْجِهَادُ، ب: أَهْلُ الدَّارِ يُنَادُونَ فَيَصُابُ الْوَلَدَانِ وَالذَّرَارِيُّ، (٣٠١٢)، وَمُسْلِمٌ ك: الْجِهَادُ وَالسُّيُورُ، ب: جَوَازُ

قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ فِي الْبَهَائِ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ، (١٧٤٥).

(١٣) فِي (ب): قَالَ.

(١٤) فِي (أ) وَ(م): حَائِزٌ.

(١٥) الرَّدُّ عَلَى سَيَرِّ الْأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٦٨)، سَيَرُّ الْأَوْزَاعِيِّ مِنْ "الْأَمِّ" (٢٢٥/٩).

٣٣٥٤- وقال^(٦٦) الشافعي مثله^(٦٧).

٣٣٥٥- وقال أبو حنيفة: إذا قال الإمام: «من أصاب شيئاً.. فهو له» فأصاب رجل حارية.. لم يبطأها ما كان في دار^(٦٨) الحرب^(٦٩).

٣٣٥٦- وقال الأوزاعي: له أن يطأها، وهذا حلال، لأن المسلمين أصابوا السبابة في غزوة بني المصطلق قل أن يبقفوا، ولا يصلح للإمام^(٧٠) أن يبقل سرية/ ما أصابت، ولا يعمل سوى ذلك إلا من^(٧١) الخمس، فإن في التي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسوة، وقد كان يعمل في الداءة وفي الرحمة^(٧٢).

٣٣٥٧- قال الشافعي: إذا صارت في سهمه.. فله أن يطأها، واحتج بأن التي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان معه في غزوة المريسيع امرأة أو امرأتان^(٧٣)^(٧٤)، فإذا حاز وطء الحرائر.. كان الإمام أولى^(٧٥).

(١) في كتاب أبي يوسف والأُم: أجازها.

(٢) الرُّدُّ على سِيرِ الْأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٦٨)، سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ من "الأم" (٢٢٥/٩).

(٣) في (أ) و(م): قال.

(٤) سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ من "الأم" (٢٢٦/٩).

(٥) في (أ) و(م): بلاد.

(٦) الرُّدُّ على سِيرِ الْأَوْزَاعِيِّ لِأَبِي يُوسُفَ (ص ٧٠)، سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ من "الأم" (٢٢٧/٩).

(٧) في (ب): لإمام.

(٨) في كتاب أبي يوسف والأُم: بعد.

(٩) سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ من "الأم" (٢٢٧/٩-٢٢٨).

(١٠) في (ب): امرأتين.

(١١) في الحديث المتفق عليه عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: "كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا أراد سفرًا أفرغ بين أزواجه فابهنَّ خرج سهمها.. فخرج بها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معه"، قالت عائشة: "فأفرغ بيننا في غزوة غزاها فخرج فيها سهمي، فخرجت مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...". أخرجه البخاري ك: المغازي، ب: حديث الإنك، (٤١٤١)، ومسلم ك: التوبة، ب: في حديث الإنك، (٢٧٧٠). وهذه الغزوة هي غزوة المريسيع، وتُسمى: بني المصطلق، وهي التي حدثت بعدها حادثة الإنك.

(١٢) في (أ) و(م): فإذا حاز وطء الحرة إذا كان فالأمة أولى.

(١٣) سِيرُ الْأَوْزَاعِيِّ من "الأم" (٢٢٩/٩).

٣٣٥٨- وقال^(١) أبو حنيفة: إذا خرج الرجل والرجلان^(٢) من المدينة، أو المصرا^(٣)، فأغار^(٤) في أرض الحرب.. فما أصابا.. فهو لهما، ولا يُخمس^(٥).

٣٣٥٩- وقال الأوزاعي: إذا خرجا بغير إذن الإمام، فإن شاء.. عاقبتهما وحرّمهما، وإن شاء.. خصّص ما أصابا، ثم قسّمه بينهما^(٦).

٣٣٦٠- قال^(٧) أبو يعقوب: ينقسم خرجا^(٨) بإذن الإمام، أو بغير إذن، ولا أحب لهما^(٩) أن يخرجا^(١٠) بغير إذن^(١١).

(١) في (أ) و(ز): قال.

(٢) في (ب): والرجلين.

(٣) في (ب): مصر.

(٤) في (أ) و(ز): فأغاروا.

(٥) الرّد على سيّر الأوزاعيّ لأبي يوسف (ص ٧٦)، سيّر الأوزاعيّ من "الأم" (٢٣١/٩).

(٦) الرّد على سيّر الأوزاعيّ لأبي يوسف (ص ٧٦-٧٧)، سيّر الأوزاعيّ من "الأم" (٢٣١/٩-٢٣٢).

(٧) في (أ) و(ز): وقال.

(٨) في (أ) و(ز): خرج.

(٩) في (أ) و(ز): لهم.

(١٠) في (أ) و(ز): يخرجا.

(١١) لمّا [٣٣٨] من (ز).

(١٢) بعد هذا في (ب): "وقال الشافعي في البكر: يُزوّجها أبوها". وهو «باب تزويج البكر».

(السنة في الجهاد^(١))

٣٣٦١- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: العزوة عروان: عزوة بالقة، وعزوة فريضة؛ فأما الفريضة: فهو الفير إذا أُطْلَ العدو بلاد المسلمين^(٢)، والشافعة: الرباط والخروج إلى النعور إذا كان فيها من فيه كفاية^(٣).

٣٣٦٢- فإن طهر المسلمون في أرض العدو؛ فإن كانوا^(٤) استحوذوا عليها.. فالنظر للمسلمين بقاء^(٥) ثمارها وأشجارها^(٦)، وإن كانوا عارة.. فلا بأس بتحريق أرض العدو، وقطع الأشجار والنمار^(٧).

٣٣٦٣- ولا تُغرَق^(٨) الحُل، ولا تُحرق^(٩)؛ لأنها دوات أرواح، ولا تُعرفت هيمة مأكولة اللحم وغير مأكولة؛ لأن ذلك تعذيب، ولكنها تذهب^(١٠) ^(١١).

٣٣٦٤- ومن غل.. عاقبة^(١٢) السلطان إن رأى، وله تركته؛ فإن^(١٣) وجده^(١٤) قائماً.. أخذه، وإن فات.. رجع عليه بالقيمة^(١٥)، فإن^(١٦) كان قبل القسم.. طرح في الشغام^(١٧)، وإن كان بعد القسم.. قلَّده الذي غلَّه إلى يوم القيامة؛ لأنه لأقوام بأعيانهم^(١٨).

(١) في (أ) و(م): باب في الجهاد وغيره.

(٢) الأم (٤٠٤/٣) (١٦١/٢) النجار: ك: الحج، ب: الإحصار بالعدو، كفاية النبيه (٣٥٤/١٦).

(٣) الأم (٣٨٣/٥) وما بعدها، كفاية النبيه (٣٥٠/١٦).

(٤) في (ب): كان.

(٥) هكذا صورتها في (أ): نفيًا، وهكذا صورتها في (ب): الجفاء، هكذا صورتها في (م): نفيًا.

(٦) أي: بقاء الثمار والأشجار والأموال هو مصلحة للمسلمين؛ لأنه غنمة توزع عليهم.

(٧) الأم (٦٣١-٦٣٠/٥).

(٨) في (أ) و(م): يغرق.

(٩) في (أ) و(ب) و(م): بلا نقط لأولها.

(١٠) في (أ) و(م): ولكن يذبح.

(١١) الأم (٥٩٤/٥) ٦٣٣ و ٧٠٦.

(١٢) كتابة (٥٥/) من (ب).

(١٣) في (أ) و(م): وإن.

(١٤) في (أ) و(م): وجدوه.

(١٥) الأم (٦١٤/٥).

٣٣٦٥- والفيل لمن خمس الخمس^(٥) على اجتهاد^(٦) الإمام لمن رجا/ (١٥٧/ب) مفتحه للمسلمين^(٧).

٣٣٦٦- ومن قتل قتيلاً في مبارزة أو إقبال [عليه].. فله سلبه، ولا يخمس، ومن قتل في الإديار.. فليس له^(٨) سلبه.

٣٣٦٧- وما حازة^(٩) المشركون من مال المسلمين، ثم غنم المسلمون.. فهو له^(١٠)، قبل القسم بعده، ويرجع الذي أخذ منه بعد القسم بما حسب [له] عليهم على^(١١) الجيش، إن أدرك ذلك، وإن لم يدرك.. أعطاه الإمام من بيت^(١٢) المال من خمس الخمس^(١٣).

٣٣٦٨- ولا بأس بأكل طعام العدو، وذبح ماشيتهم، وأكل ما ذبحوا؛ إن^(١٤) كانوا أهل كتاب^(١٥).

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (ب): الثنائيم.

(٣) الأم (٦٤٣/٥).

(٤) في (أ) و(ب): من الخمس خمس الإمام.

(٥) هكذا صورتها في (أ): **لِلْجَيْشِ**، وكأنه ضرب على (لا)، وكتب في حاشية (ب): نسخة: اجتهاد.

(٦) أكثر هذه المسائل قد سقت في كتاب اختلاف العراقيين والسير، وغيرها، فأغنى ذلك عن إعادة التعليق والتوثيق، والله المستعان.

(٧) في (ب): فله.

(٨) في (ب): اختاره، في (ب): جازه.

(٩) أي: لصاحبه المسلم.

(١٠) في (ب): وعلى.

(١١) في (أ) و(ب): ثلث.

(١٢) انظر: الأم (٦٥٦-٦٥٧/٥) لـ قال: "وعلى الإمام أن يعرض مَنْ صار في سهمه مثل قيمته من خمس

الخمس وهو سهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، ولم يذكر أنه يرجع على الجيش، وفي التنبيه مع كفاية التنبيه

(٤٧٠-٤٦٩/١٦) "عُرِضَ صَاحِبُهَا مِنْ خَمْسِ الْخَمْسِ؛ جَرًّا لِحَقِّهِ، وَلَا تَمَسُّ الْقِسْمَةَ، لِحَصُولِ الْقَصْدِ،

وَالْمَرَادُ بِالصَّاحِبِ هَاهُنَا: مَنْ وَقَعَتْ فِي سَهْمِهِ مِنَ الْغَنِيمَةِ، لَا مَالِكِهَا الْأَصْلِي، قَالَ الْقَاضِيَانِ الْمَاورِدِي

وَالْحَسِين: هَذَا إِذَا شَقَّ نَقْضَ الْقِسْمَةِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ تَشَقَّ.. تَقَضَّتْ وَلَا تَعْوِضُ، وَفِي «الْجَلِيلِي» وَجْهٌ أَنَّهُ يَسْتَرِدُّ

مِنْ كُلِّ سَهْمٍ بِقَدْرِ حَصَّتِهِ بِالتَّوْزِيعِ".

(١٣) كحاشية [ص ٣٣٩] من (ب).

٣٣٦٩- [قال أبو يعقوب: ومن مات واصلًا في أرض العدو، وقبل اللقاء والوقعة.. فلا سهم له إذا مات قبل القتال، وإن قاتل^(٢٧) ثم مات، أو قُتل، ثم عثم المسلمون.. فله سهم، ومن حضر القتال وهو مريض.. قلَّه سهمه].

٣٣٧٠- [قال الشافعي: وللعارس سهم، وللعارس سهمان، ولا يُسهم إلا لعارس واحد، ولا يسهم لصي، ولا لامرأة^(٢٨)، ولا لعبد، إلا أن يكون فيهم^(٢٩) مععة.. فيُصرَّح لهم من الخمس، ولا يبلغ بواحد منهم سهم رجل].

٣٣٧١- ولا يسهم لبغل، ولا حمار^(٣٠)، ولا بعير^(٣١).

٣٣٧٢- والمجنُّ والراذلين بمحلة الخيل إذا لحقت لحوى الخيل، إذا أجازها الوالي.

٣٣٧٣- وأبما سرية خرجت من العسكر^(٣٢) فعمت^(٣٣).. فإن عابمها تقسم^(٣٤) بينها وبين أهل العسكر، وإن غنم العسكر.. كانت السرية شريكته^(٣٥) في ذلك.

٣٣٧٤- ولا بأس أن يقتل^(٣٦) الإمام حاصَّة قتل [النفس] في أرض الحرب الأسارى^(٣٧)، إذا لم يكن لهم أمان، على وجه الطر من الإمام، لخوف شرهم، وعظم نكايتهم، وما يحاذر منهم، ونحو هذا^(٣٨)، فأما لغير شيء من هذا.. فلا^(٣٩).

(١) في (ب): الكتاب.

(٢) الأم: (٦٤٢/٥).

(٣) هكلا صورتها: ، ولعلها "قاتل" فحذفت منها الألف، وكذلك أثبتها.

(٤) في (أ) و(م): امرأة.

(٥) في (ب): فيه.

(٦) في (أ) و(م): ولا لحمار.


(٧) الأم: (٣٢٠/٥).

(٨) في (أ) و(م): عسكر.

(٩) في (ب): وغنمت.

(١٠) في (أ) و(م): يتقسم.

(١١) في (ب): كان للسرية شركة.

(١٢) هكلا صورتها في (أ): ، في (م): يقتل.

(١٣) الأم: (٧٠٤/٥).

- ٣٣٧٥- ومن استحياء^(٣) الإمام من الأسارى.. فلا يقتل بعد.
- ٣٣٧٦- ويؤخذ الرهبان، وأهل الصوامع، و^(٤) الديارات^(٥).
- ٣٣٧٧- ولا يقتل النساء ولا الصبيان^(٦).
- ٣٣٧٨- ولا يقاتل العدو حتى يدعوا إلى أن يعجلوا عن ذلك، فإن لم يفعل.. فقد بلغتهم الدعوة^(٧).
- ٣٣٧٩- قال: وإذا ارغم المسلمون من اشتركي رهائن فأسلموا.. [فتردوهم إليهم] قال الربيع: أظنه قال: ^(٨) "فلا تردوا إليهم"^(٩).
- ٣٣٨٠- ولا يرهن للمسلمون العدو رهائن من المسلمين خوف الفتنة عليهم.
- ٣٣٨١- وإن^(١٠) ارغم المسلمون نساء من أهل الشرك فأسلموا، أو صبيان [فأسلموا].. فلا يردوهم خوف الفتنة، ويُعطوهم في النساء الصداق الذي أعطوهم إن علمه المسلمون، وإلا فصداق مثلهن^(١١) / ^(١٢).

(١) كفاية النبيه (٤٣٠/١٦).

(٢) قال في الأم (٦٣٧/٥): "ولا ينبغي له أن يقتلهم إلا على النظر للمسلمين؛ من تقوية دين الله عز وجل، وتوهمين عدوه، وغیظهم، وقسائمهم بكل حالٍ مباح".

(٣) في (ب): استحيى.

(٤) هكذا صورتها في (أ): ^(١) الديارات، في (ز): في.

(٥) الأم (٦٩٩/٥).

(٦) الأم (٥٧٧/٥).

(٧) الأم (٥٨١/٥).

(٨) في (أ) و(ز): أظنه -شك الربيع- قال.

(٩) في (ب): "ولا يرد إليهم".

(١٠) هذه نصوص عزيزة في باب الرهائن، فالكلام في هذا الباب في كتب الفقه قليل.

(١١) كتب فوقها في (ز): وإذا.

(١٢) في (أ) و(ز): مثلهن.

(١٣) كفاية [ص، ٣٤] من (ز).

٣٣٨٢- ولا بأس/ أن يُغَادَى^(١) الرجلُ والرجلان^(٢) من أهل الحرب بالرجل من المسلمين، وليس للحيش منع الإمام من ذلك^(٣).

٣٣٨٣- وقد قيل: عليه^(٤) قيمة ما فادى به لهم، أو الاحتساب لهم في خمسة.

٣٣٨٤- [ولا بأس بقتال اللصوص ومناشدتهم].

٣٣٨٥- والجحوس في الجزية بمنزلة أهل الكتاب، وليس عليهم عندنا إلا دينار للموسر^(٥) والمعسر.

٣٣٨٦- وتؤخذ^(٦) الجزية من نصارى العرب الذين دانوا دين الصرانية قبل نزول القرآن.

٣٣٨٧- فأما من دان منهم دين الصرانية بعد نزول القرآن.. فلا يُقَرُّ على الجزية، ولا يقبل منه^(٧) إلا الإسلام أو القتل.

٣٣٨٨- ومن أراد أن يخرج من كُفَرٍ إلى كُفَرٍ.. لم يُقَرَّه الإمام على ذلك، وكان الحكم فيه: بُلُوْعُهُ^(٨) / ^(٩) أرض الحرب، إن لم يفت^(١٠) هو^(١١) على ديه الذي أذى عليه الجزية، ولا يقول له الإمام: «أُثْبِتَ^(١٢) عَلَيْهِ»، وإن ثبت عليه من قتل نفسه.. أُحْدِثَ منه الجزية.

٣٣٨٩- وقد قيل: يُقَرُّ عليه؛ لَأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ شِرْكٍ إِلَى شِرْكٍ.

(١) في (أ) و(ز): يندى.

(٢) في (أ) و(ز): والرجلين.

(٣) الأ: ٦٢١/٥ ٦٣٧.

(٤) في (أ) و(ز): وعليه.

(٥) في (ب): الموسر.

(٦) في (أ) و(ز): ويؤخذ.

(٧) في (أ) و(ز): منهم.

(٨) في (أ) و(ز): بلوغ.

(٩) نهاية (ب/٥٥) من (ب).

(١٠) هكذا صورناها في (أ): **بيِّنْ**.

(١١) في (أ) و(ز): فهو.

(١٢) في (ب): إن ثبت.

٣٣٩٠- ومن أسلم من أهل الذمة.. وضعت عنه ^(١) الجزية ^(٢)؛ فإن ^(٣) كان من أهل الصلح.. فهو أحقُّ بأرضه، وما أسلم عليه.. له، [وإن كان من أهل العوة.. فأرضه -قتل إسلامه، وبعد إسلامه- فيء] ^(٤).

٣٣٩١- وما لم يوحف عليه بخيل ولا ركاب.. فأربعة أخماسه [للإمام، والخمس للذين ذكر الله في آية الخضر، و] للإمام منه ^(٥) خمس الخمس أيضاً، وما أوحف عليه بالخيول والركاب.. فالخمس منه للذين ذكر الله عزَّ وجلَّ في آية «الأنفال»، وللإمام منه خمس الخمس، وباقية للذين ^(٦) ذكر الله في آية «الأنفال»، وأربعة أخماسه ^(٧) للموجفين.

٣٣٩٢- وكل ما صار إلى الإمام؛ من خمس الخمس، أو أربعة أخماسه، [أو حراج]، أو حزية، أو حراج أرض، وما أخسبه من غير ذلك، من مال مسلم أو دمي لا وارث له، وما أخسبه.. يصعَّد في مصلحة المسلمين/ ^(٨) بالاجتهاد ^(٩) في إعطاء العزة، ورَمَّ الثغور، وكلُّ ما رأى لهم فيه الخط.. سهمه فيه كسهم رجل منهم، وعبأه فيه كعبائهم، ولا يعطى غني إلا سمعة المسلمين من جهاد ^(١٠) أو ^(١١) غير ذلك، (٥٨/ب) وأربعة أخماس الخمس الباقي [أراه] لأهل آية «الحشر» و«الأنفال».

٣٣٩٣- وأما الركوات ^(١٢): فمقسومة في الأصناف التي ^(١٣) ذكر ^(١٤) الله عزَّ وجلَّ، [في «نראה»، وزكاة القطر، والثمار، والحيوب، والعين، والماشية، وخمس الركاز].

(١) في (أ) و(ج): عليه.

(٢) الأم (٤٣٦/٥).

(٣) في (ب): وإن.

(٤) سير الأوزاعي من «الأم» (٢٤٦/٩).

(٥) في (ج): من.

(٦) في (أ) و(ج): على الذين.

(٧) في (أ) و(ج): أخماس.

(٨) نهاية (ص ٣٤١) من (ج).

(٩) في (أ) و(ج): والاجتهاد.

(١٠) في (أ) و(ج): جهاز.

(١١) في (ب): و.

(١٢) في (ب): الزكاة.

(١٣) في (ب): الذين.

٣٣٩٤- [قال الشافعي: ومن أصاب في أرض الحرب كَثْرًا، أو أصابَ صَيْدًا، أو حَمَلَ قَصَبَ نَسَابٍ، أو رماح؛ فإن كان أصابوا ذلك في الغياي وحيث لا يملكه العدو.. فهو له، ويَحْمَسُ الذهب فقط؛ لأنه مباح، والعدو لم يملكوه، وإن أصاب شيئًا من ذلك من أرض لأهل الحرب أو منازلهم.. فهو غنيمةٌ له وللحيث^(١)].

٣٣٩٥- [قال أبو يعقوب: ومن خرج في عسكر؛ بُرًّا أو بحرًا فأوغلوا في أرض الحرب ولم يقاتلوا فردَّت الرِيحُ بعضهم، أو حمحتْ به دَابَّتُهُ، أو تحلَّفت، ثم قاتلوا العدو.. فالغنيمةُ لمن شهد القتال، وليس هؤلاء شيء إلا أن يُدْرِكَهُمْ وَهُمْ يُقَاتِلُونَ قَتْلَ أَنْ يَعْمُوا.. فيكونوا معهم].

٣٣٩٦- [قال الشافعي: ومن ولَّى الدُّبُرَ غير مُتَحَرِّفٍ لِقِتَالٍ أو مُتَحَيِّزٍ إِلَى فِتْنَةٍ.. فقد باء بغضب من الله، إلا أن يرحمه الله، ولا سهم له وإن شهد القتال^(٢)، وقد رُوِيَ عن عمر أنه قال: «وَأَنَا فِتْنَةٌ» لكلِّ مسلم^(٣)].

٣٣٩٧- [ولا يفرُّ الرجلُ من الرجلين، ولا أحبُّ له أن يفر من أكثر من اثنين، ولا يخرج من الفرار [إلا]^(٤) من أكثر من اثنين^(٥)].

٣٣٩٨- [ومن أصاب ركارًا -وهو دِفْنُ الْهَاظِلَةِ من ذهب أو غيره- في أرض صلح أو عموء أو لا صلح أو لا عتوة؛ فإن كان في موضع لا يملكه أحد.. ففيه الخمس^(٦)].

(١) في (ب): ذكرهم.

(٢) انظر: الأم (١١٥/٣) و(٦٤٨/٥).

(٣) انظر: الأم (٥٨٨/٥) و(٣٩٤).

(٤) هكذا صورتها في المخطوط: **إِلَّا**.

(٥) أخرجه الشافعي في الأم (٣٩٦/٥) وعبد الوزاري (٢٥٢/٥: ٩٥٢٤) وسعيد بن منصور (٢١٠/٢):

٢٥٤٠: «ت: الأعظمي» و(٢٠٣/٥: ٩٨٦ ت: سعد الحميد) وابن أبي شيبة (٥٣٦/١٢) ومن طريق

الشافعي أخرجه البيهقي (٧٧/٩) وفي المعرفة (٢٢٠/١٣)، وَضَعَهُ الْأَنْبَاءُ فِي الْإِرْوَاءِ (٢٨/٥) لا يقطعه،

فإن مجاهدًا لم يسمع من عمر **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، حيث استشهد عُمر وعمره ستان.

لكن ذكر البيهقي (٧٧/٩) أثرًا آخر عن عمر **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** أنه قال لما قُرِمَ أَبُو عبيدة: «لو أنوني.. كنت

فنتهم». قال الشيخ في الإرواء (٢٨/٥): «وهذا سند صحيح على شرط مسلم». وانظر حاشية تفتيح سنن

سعيد بن منصور (ت: سعد الحميد).

(٦) انظر: الأم (٥٨٨/٥).

٣٣٩٩- [إِنْ كَانَ فِي دَارِ رَجُلٍ.. فَهُوَ لَهُ إِنْ ادَّعَاهُ^(١)، لِأَنَّهُ قَدْ يَحْدُهُ غَمٌ يَذِيئُهُ، إِنْ لَمْ يَدَّعِهِ^(٢)..
فَهُوَ لِلَّذِي وَحْدَهُ، وَفِيهِ الْخُمْسُ]^(٤)^(٥).

(١) انظر: الأم (١١٥/٣).

(٢) انظر: الأم (١١٥/٣).

(٣) في المخطوط: "يدعيه".

(٤) خلاف المعتمد، قال النووي: "إِنَّمَا يَمْلِكُهُ الْوَاحِدُ وَتَرْفَعُ الرِّكَاءُ إِذَا وَحِدَهُ فِي مَوَاتٍ أَوْ مَلَكَ أَحْيَاءً، إِنْ وَحِدَ فِي مَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ.. لَلْفَقْطَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ، أَوْ فِي مِلْكٍ شَعْصَعٍ.. فَلِلشَّعْصَعِ إِنْ ادَّعَاهُ، وَإِلَّا.. قَلِمَنَ مِلْكًا مِنْهُ، وَهَكَذَا حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْحَيِّ". اهـ. من المنهاج (ص ١٦٩)، وهو كذلك في الأم (١١٥/٣-١١٦)، وانظر: معني المحتاج (٣٩٦/١).

(٥) بعد هذا في (ب): السنة في التدوير.

باب قتال أهل البغي

٣٤٠٠- موسى عن أبي حاتم عن الربيع [قال]، قال الشافعي: قال الله 'جُلْ نازة': ﴿وَأِنْ

كَلَّيْنَاكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاصْلِحْهُمَا بَيْنَهُمَا﴾ الآية [المحزاب: ٩]، ثم قال [عمر ذكره]: ﴿فَإِنْ

فَآتَتْ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ﴾، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قُتِلَ^(١) دُونَ مَالِهِ.. فهو

شهيد»^(٢).

٣٤٠١- قال الشافعي: فإذا كانت الطائفتان المعتنتان الجماعتان - كل واحدة منهما تمتنع^(٣)

أشدَّ الامتناع، أو أضعف إذا لزمها اسم الامتناع - وقد سماهم الله مؤمبين، وأمر بالإصلاح بينهم..

فحق على كل أحد^(٤) دعاء المؤمنين إذا اترقوا وأرادوا القتال، وأن^(٥) لا يقاتلوا^(٦) حتى يدعوا إلى

الصلح^(٧).

٣٤٠٢- ولا يُبَيِّتُ أهلُ البغي قبل دعائهم؛ لأن على الإمام الدعاء كما أمر الله عَزَّجَلَّ قبل

القتال^(٨).

٣٤٠٣- والطائفتان مثل أهل الردة الذين منعوا الزكاة وكانوا ضربين؛ ضرب^(٩) ارتدوا،

وضرب^(١٠) منعوا الزكاة، وأقاموا^(١١) على الإسلام^(١٢).

(١) في (ب): عَزَّجَلَّ.

(٢) نهاية (٦٠/أ) من (ب).

(٣) متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: المظالم، ب: من قاتل دون ماله،

(٤) (٢٤٨٠) وسلم ك: الإيمان، ب: الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد مهمل

الدم... (١٤١).

(٥) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): تمتنع.

(٦) في (ب): واحد.

(٧) في الأم: أن.

(٨) في (ب): يقاتلون.

(٩) الأم (٥١٣/٥).

(١٠) انظر: الأم (٥١٣/٥).

(١١) في (ب): ضرباً.

٣٤٠٤- فإذا^(١١) كان هذا.. فمثل^(١٢) الخوارج يقاتلون، ولا يقاتلون إلا بعد الدعاء.

٣٤٠٥- وكلُّ إمامٍ وليّ الناسِ باختيارٍ أو بغيره أو مُتَّعَلَبٌ فجرت أحكامه وسلكت^(١٣) به السبيل^(١٤) وأمنت به البلاد.. فلا^(١٥) يُقاتل، ويُقاتل^(١٦) معه المسلمون.

٣٤٠٦- والحمد في ذلك قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ وَلِيَ عَلَيْكُمْ كَذَا وَكَذَلِكَ»^(١٧)، وقال^(١٨) النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْضِي أَنْتَرَهُ، فَاصْزُرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي»^(١٩).

٣٤٠٧- فإن قيل: فقد قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَطِيعُوا مَا أَمَرُوا اللهُ بِجَلِّ ثَنَائِهِ، وَإِذَا عَصُوا اللهَ.. فلا طاعة [لَهُمْ] عَلَيْكُمْ»^(٢٠)، فإِنَّهُمْ ما أقاموا الصلاة مُطِيعِينَ^(٢١) لله في إقامتها.. فعلى طاعتهم فيما أَمَرُوا الله، وما عَصُوا [الله] فيه.. أَمْسِكَا عَنْهُمْ، ولم تُطِيعْهُمْ في أن/ يشركهم في العصية^(٢٢).

(١) في (ب): ضرباً.

(٢) في (ب): وأطاموا.

(٣) انظر: الأم (٥١٦/٥).

(٤) في (أ) و(م): وإفا.

(٥) في (أ) و(م): ومثل.

(٦) نهاية [ص ٣٤٢] من (م).

(٧) في (أ) و(م): السبيل.

(٨) في (أ) و(م): ولا.

(٩) في (ب): ولا يقاتل.

(١٠) رواه البخاري ك: الأذان، ب: إمامة العبد والمولى، (٦٩٣) عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل حبشيٌّ كأنَّ رأسَهُ زبيبةٌ».

(١١) في (ب): وقول.

(١٢) أخرجه البخاري ك: المساقاة، ب: كتابة القطائع، (٢٣٧٧)، عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ومسلم ك: الركاة،

ب: إعطاء المولومة قلوبهم على الإسلام، (١٠٦١) عن عبد الله بن زيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وبرقم (١٨٤٥) عن أنس عن أسيد بن حضير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(١٣) هذه الفقرة والتي تليها نقلها البيهقي في معرفة السنن والآثار مع عزوها.. (٢٢٣/١٢-٢٢٤).

(١٤) لم أجد هذا اللفظ، ولعله يقصد ما رواه مسلم في صحيحه، ك: الإمامة، ب: وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع، وترك قتالهم ما صلوا، (١٨٥٤) عن أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا : أن رسول الله

- ٣٤٠٨- وإذا قُوتِلَ الْخَوَارِجُ.. لم تُسَبِّحْ^(٣) لهم درية، ولم يُعْتَمَ لهم مال، ولم يُتَبَّعْ مُدْبِرٌ، ولم يُدْفَعْ^(٤) على جريح، ولم يُقْسَلْ أَسْرُهُمْ؛ لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِن كَانَ قَاتِلٌ﴾ والفيتنة عددا: الترك^(٥)؛ والحجة في ذلك: فعل^(٦) علي [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]^(٧).
- ٣٤٠٩- وإذا قُتِلُوا مِنَّا وَأَحْدَرُوا مَالًا أَوْ^(٨) اسْتَحْلُوا فَرْخًا.. حُكِمَ عَلَيْهِمْ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ، وَمَا قُتِلَ مِنْهُمْ الْمُسْلِمُونَ.. لم يكن عليهم فيهم^(٩) شيء؛ وأما^(١٠) المال.. فإردوه^(١١).
- ٣٤١٠- وقد قيل: لا يُقْتَصُّ مِنْهُمْ^(١٢) في مال ولا في دم ولا غيره إذا أُحْدَرُوا على التأويل وكان لهم جماعةٌ يمتنعون بمثلها^(١٣).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَسَكُونُوا أَمْرَاءَ، فَعَرَفُونَ وَنَكَرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ.. بَوَّ، وَمَنْ أَنْكَرَ.. سَلِمَ، وَلَكِنْ مِنْ رَضِيَ وَتَبِعَ» قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: «وَلَا، مَا صُلَّوْا، وَلِمَا سَاقَ الْبَيْهَقِيُّ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ هَذَا فِي الْمَعْرِفَةِ، ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ بِإِسْنَادِهِ، فَلَعَلَّهُ رَأَى أَنَّ الشَّافِعِيَّ يَقْصِدُهُ وَيَعْنِيهِ.

- (١) في (ب): مطعون.
- (٢) قال البيهقي بعد أن روى هذه الأحاديث بسنده: "وهذا يدل على صحة ما قال الشافعي في كتاب البويطي في طاعة السلطان". اهـ. من معرفة السنن والآثار (٢٢٦/١٢).
- (٣) في (ب): لم تسمى.
- (٤) في (ب): ولا.
- (٥) في (ز): بلا نقط.
- (٦) في (ب): ولا.
- (٧) الأم (٥١٣/٥ و ٥٢٠-٥٢١) مختصر المزني (ص ٢٥٦).
- (٨) في (ب): قول.
- (٩) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٨١/٨-١٨٢).
- (١٠) في (أ) و(ز): و.
- (١١) في (أ) و(ز): فيه.
- (١٢) في (أ) و(ز): فأما.
- (١٣) ما يُقْتَلُ أَقْلُ الْعَدَلِ عَلَى أَهْلِ الْبَغْيِ لَا يُصْتَمَنُ. انظر: الوسيط (٤١٩/٦) وروضة الطالبين (٥٥/١٠).
- (١٤) في (ب) زيادة: إلا.
- (١٥) وهو المعتمد، وهو أظهر القولين. انظر: الأم (٥١٨/٥ و ٥٢٣-٥٢٥) مختصر المزني (ص ٢٥٦) الوسيط (٤١٩/٦) وروضة الطالبين (٥٥/١٠).

- ٣٤١١- ولو فعل ذلك رجل وحده^(١).. اقتص^(٢) منه في القولين جميعاً^(٣).
- ٣٤١٢- وإن قُبلَ رجلٌ منهم منهزماً، أو دَفَفَ عليه حريماً.. لم يقتص منه، وأخذ منه الدية.
- ٣٤١٣- وكل حق وجب لرجل فامتنع بأدائه ولم يقدر السلطان على أخذه^(٤) منه وحال دونه بالقتال.. قتله إذا لم يقدر على أخذه من ماله^(٥) ولم يصل إلى^(٦) شيء من ماله إلا بالقتال^(٧).
- ٣٤١٤- فأما قطاع الطريق؛ ومن^(٨) قاتل على^(٩) غير التأويل، فسواء جماعة كانوا أو فرادى.. يقتلون بحكم الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١٠) في القنلة وقطاع الطريق^(١١).
- ٣٤١٥- ولا يقاتل الخوارج حتى يندؤوا هم بالقتال، فإن^(١٢) اعتزلوا وأطهروا رأيهم وكانوا في مصر وعُرفوا بذلك ولم يُحاربوا^(١٣).. لم يُمعوا الفيء ما دامت أيديهم مع أيديا، ولم يمعوا من دخول الأمصار^(١٤)؛ لقول علي [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]: «لكم علينا ثلاث؛ لا تمنعكم مساجد الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ تذكروا فيها اسم الله، ولا تمنعكم الفيء ما دامت أيديكم مع أيدينا، ولا نبدؤكم بقتال»^(١٥)، حين سمع رجلاً يُحَكِّمُ^(١٦) في ناحية المسجد، وهو يخطب.

-
- (١) في (ب): واحد.
- (٢) هكذا صورتها في (أ): انقصرته، في (ب) و(ز): اتص.
- (٣) الأم (٥١٨/٥) ٢٢٤.
- (٤) في (ب): أخذ.
- (٥) نهاية [ص ٣٤٣] من (ز).
- (٦) في (أ) و(ز): إليه.
- (٧) الأم (٥١٧/٥).
- (٨) في (أ) و(ز): فمن.
- (٩) ليس في (ز).
- (١٠) في (ب): عَزَّجَلَّ.
- (١١) الأم (٥٢٠/٥) ٥٢٣ و٥٣٣.
- (١٢) في (ب): وإن.
- (١٣) في (ب): ولم يُحاربوا.
- (١٤) الأم (٥٢١/٥) ٥٢٢.
- (١٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢٦/١٥) وأبو عبيد في الأموال (٣٤١/١: ٥٧٩) والطبراني في الأوسط (٣٧٦/٧) والبيهقي (١٨٤/٨) كلهم من حديث كثير بن عمر عن علي، وضعفه الألباني في الإرواء

٣٤١٦- ولو أن قومًا كانوا في مصر أو كانوا في صحراء.. كان حكمهم سواء! لقول الله تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية [المائدة: ٣٣]، فجميع^(٢) النصر والصحراء [سواء]^(٣).

٣٤١٧- وإذا أُسِرَتِ المرأةُ أو الصبي.. لم يُحبسوا وُخِّلُوا^(٤).

٣٤١٨- وإذا أُسر الرجل فحبس/ (١٥٩/ب) لبياع.. رجوت^(٥) /^(٦) أن يسمع، ولا يمسسه إلا لبياع^(٧).

٣٤١٩- ولا بأس إذا كان حكم الإسلام ظاهرًا أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين^(٨).

٣٤٢٠- ولا يستعان بالمشركين على قتال أهل البغي^(٩).

٣٤٢١- وإذا طهر أهل البغي على أهل بلد فأقاموا حدود الله وأحذروا صدقاتهم ثم طهر عليهم المسلمون.. فالحكم جاز، والصدقة قد جازت وليس عليهم إخراجها ثانية^(١٠).

٣٤٢٢- وإذا كان لرجل من أهل البغي على رجل من أهل العدل^(١١) حق.. حكم^(١٢) بينه وبينه قاضي أهل العدل بالحق^(١٣).

(١١٧/٨) بجملة «كثير»، حيث لم يُوثِّق غير ابن حبان، ولم يذكر فيه البخاري ولا أبو حاتم جرثا ولا تعديلاً.

(١) أي: يقول: "لا حكم إلا لله"، كما في الأم.

(٢) في (ب): عَزَّوَجَلَّ.

(٣) في (أ) و(٢): فجمع.

(٤) الأم: ٥٢٣/٥ و٥٣٣.

(٥) في (ب): و.

(٦) الأم: ٥٢٦/٥.

(٧) في (ب): وجوب.

(٨) حماية (ب/٦٠) من (ب).

(٩) الأم: ٥٢٦/٥.

(١٠) الأم: ٥٢٧/٥ و٥٤٩.

(١١) الأم: ٥٢٧/٥ و٥٤٨.

(١٢) الأم: ٥٢٨/٥-٥٢٩.

٣٤٢٣- وإذا كان رجلٌ قاضياً^(١) لأهل البغي^(٢)، وهو معروفٌ بالعدالة^(٣)، وسُميَ شهيداً يعرفهم القاصي^(٤) وأهل العدالة بالعدل.. قبل كناية قاضي أهل العدل، وإن لم يعرفه القاصي.. فليس بشيء^(٥).

٣٤٢٤- وإذا غزا أهل البغي مع أهل العدل.. فهم في الغنمة سواء، وليس لهم في الخمس شيء^(٦).

٣٤٢٥- وإذا^(٧) جاء رجل من أهل البغي تائباً.. لم يقص منه^(٨).

٣٤٢٦- وقد قيل: "يُقصُ [منه]"^(٩).

(١) في (ب): الحق.

(٢) نهاية [ص ٣٤٤] من (ز).

(٣) الأم (٥٣٠/٥).

(٤) في (أ) و(ز): قاضي.

(٥) في (ب): العدل.

(٦) في (ب): "بالعدالة"، وفي الأم: "... معروفًا بخلاف رأي أهل البغي".

(٧) أي: القاصي المكتوب إليه، كما هو نصه في الأم.

(٨) لكن في الأم (٥٣٠/٥) (٢٢١/٤) النجار: "إن لم يُعرفوا -أي: الشهود- فكتابه كما وصفت من كتاب قاضي أهل البغي"، والذي وصفه في كتاب قاضي أهل البغي هو: أن الأحب إليه ألا يُقبل كتابه؛ لأن الأغلب خوف أن يكون ممن يقبل شهادة غير العدول ممن وافق رأيه، أو يرد شهادة العدول ممن خالفه في الرأي، وقد يكون ممن يستحل أموال بعض الناس بالكذب وما أمكنه، ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: "لو كانوا مأمورين على ما وصفنا، برآء من كل خصلة منه، وكتب من بلاد نائية -يهلك حق المشهود له إن رد كتابه- فقبل القاضي كتابه.. كان لذلك وجه. والله تعالى أعلم، وكان كتاب قاضيهم -إذا كان كما وصفت في فوت الحق إن رُدَّ- شبهاً بنكحهم". اهـ. من الأم (٥٢٩/٥) (٢٢٠/٤) النجار.

وقال في روضة الطالبين (٥٤/١٠): "إذا كتب قاضيهم حيث يندُّ قضاؤه... بما ثبت عنده ولم يُحكم به، فهل يُحكم قاضياً به؟ فيه قولان؛ أظهرهما: نعم" ثم قال: "لو ورد، ولم يُعلم أنه ممن يستحل دماء أهل العدل أم لا.. فني قوله والعمل به قولان... واختيار الشافعي منهما: المنع".

(٩) الأم (٥٣١-٥٣٠/٥) وأما كونه ليس له شيء من الخمس، فـ "لأنه لعموم مقتريين في البلدان، يؤدبه إليهم" لأن حكمه جار عليهم دون حكم إمام أهل البغي، وأنه لا يستحل حبه استحلالات الباغي" اهـ. من الأم.

(١٠) في (ب): وإن.

(١١) الأم (٥١٤/٥ و ٥٣١).

٣٤٢٧- وإذا قتل عدليٌّ وارثًا له باغيًا.. لم يرثه، وإن كان هو المقتول.. فكذا ذلك^(٢).

٣٤٢٨- وقد قيل: يرث العدليُّ الباغي إذا قتله^(٣).

٣٤٢٩- وأحبُّ إليَّ أن يكفَّ^(٤) العدليُّ عن قتلِ ذي رحم^(٥)؛ من قبل أن السيِّدُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَفَّ أبا حذيفةَ عن أبيه، وكَفَّ أبا بكرٍ عن قتلِ ابنه^(٦).

٣٤٣٠- ويجوز^(٧) أمان العبد والمرأة لأهل الحرب وأهل البغي^(٨).

٣٤٣١- ويجوز أمان أهل البغي لأهل الحرب، ولا يقاتلهم الإمام حتى ينبذ إليهم^(٩).

(١) قال الشافعي: "وإنما ذهبنا إلى أن القود ساقطة، والآية تحتل المعنيين" ٨١. من الأم (٥١٤/٥).

(٢) الأم (٥٤٨/٥).

(٣) ذكره في الأم (٥٤٨/٥) بقوله: "وقال من خالفنا"، وهو مذهب الحنفية. مختصر الطحاوي (٢٥٨).

(٤) في (ب) زيادة: عنه.

(٥) الأم (٥٣٣/٥).

(٦) في (أ) و(م): أبيه، وهو تصحيح.

(٧) أما أثر أبي حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: فأخرجه الحاكم (٢٢٣/٣) والبيهقي (١٨٦/٨).

وأما أثر أبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: فأخرجه الحاكم (٤٧٤/٣) والبيهقي (١٨٦/٨) أيضًا، كلا الأثرين من طريق الواقدي.

وقال ابن الصلاح في هذين الخبرين: "في ثبوت أصل الحديث نظر". كما في مشكل الوسيط (١٩/٧)،

وأشار الحافظ إلى تضعيفه في التلخيص الحبير (٢٧٢/٤) بقوله: "الواقدي ضعيف".

(٨) في (أ) و(م): ولا يجوز.

(٩) الأم (٥٤٥-٥٤٣/٥).

(١٠) الأم (٥٣١/٥).

(١١) بعد هذا في (ب): المدر.

(باب الأحكام^(١))

٣٤٣٢- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: وإذا قال الرجل لبعده: «إن بعثك فأنت حر»، فإذا باعه بيعاً ليس ببيع حيار ثلاث أو أقل بشرط.. فهو حرٌ حين عقد البيع؛ من قبل أن يبيعه صلى الله عليه وسلم قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»^(٢)، فلما كان مالِكُ العدِ الخالف بعته^(٣) إجازةً البيع ورّده.. كان/ لم ينقطع ملكه عنه^(٤)، وإنما هو معنَى بضعته وهو^(٥) البيع، وقد سَمَّاهُ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بيعاً قبل التفرق،^(٦) فلما وقعت عليه الصفة.. عتق^(٧).

٣٤٣٣- وإذا^(٨) دفع إلى رجل عرصة بيني فيها بناء ويسكنها عشر سنين ثم يقلعه.. فإن^(٩) ذلك جائزٌ، وإنما عَرَّ نفسه^(١٠)، فإن^(١١) لم يشترط عليه قلعه.. كان على رب العرصة قيمة البناء قائماً والغراس يوم يخرجه؛ لأنه عملٌ بإذنه^(١٢).

٣٤٣٤- وقد قيل: يقلعه؛ لأنه أذن له بمفعية نفسه.

٣٤٣٥- قال: ويضمن قائد الدابة وسائقها وراكبها ما أصابت يده أو فم أو رجل أو ذنب^(١٣)، ومعنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم^(١٤) والعجماء جبارة^(١٥) هي كلُّ جمجمة أُسِدَّتْ شيئاً أو أُلْتَمَتْ

(١) عنوان الباب ليس في (ب)، وهو فيها في (أ/٨٨).

(٢) سبق تخرّجه في باب التشويز.

(٣) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): بعته.

(٤) أي: وحسب لم ينقطع ملكه عنه.. كان محلاً لوقوع العتق عليه.

(٥) في (ب) زيادة: في.

(٦) نهاية [ص ٣٤٥] من (ب).

(٧) انظر: اختلاف البراءتين من "الأم" (٣١٥/٨).

(٨) في (أ) و(ب): وإن.

(٩) في (ب): كان.

(١٠) المهذب ٤١١/١ المفردة الحاوي الكبير (٤٦٧/٧) روضة الطالبين (٢١٤/٥).

(١١) في (أ) و(ب): وإن.

(١٢) سبقت المسألة في باب الإجازات، عند قوله: (يقلم بناءه وغرسه).

(١٣) اختلاف البراءتين من "الأم" (٣٥٣/٨)، اختلاف الحديث من "الأم" (٣١٧/١٠)، مختصر المزني

(ص ٢٦٨-٢٦٩)

(١٤) نهاية (أ/٨٨) من (ب).

وليس معها سائق ولا قائد ولا راكب؛ إلا في موضع واحد حصته رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذ قال: وما أفسدت المواشي بالليل . فذلك ضامن على أهلها^(٦)، وما عدا هذا الموضع.. فهو حار، إلا أن يكون معها سائق [أو] جح^(٧) به الذابة أو غلبته.. فهو ضامن^(٨).

٣٤٣٦- [وإن] كانت دابة تنمع رجلاً وليس بقائد لها، أو كانت بين يديه وهي تنساق^(٩) بإذاعه^(١٠) أو^(١١) بزجره^(١٢)، فأصابت شيئاً.. فهو ضامن.

٣٤٣٧- وإن شهد شاهدان على رجل بسرقة، والمسروق منه غائب.. قيلت الشهادة وأحرث القطع إلى أن يقدم^(١٣) المسروق، فيدعي الشاع أو لا يدعي^(١٤).

٣٤٣٨- وإن أفر رجل بسرقة، أو بالزنا، أو بشرب الخمر، ثم رجع.. قيلت رجوعه بعد السياط^(١٥) وقبله وبعد الحجارة، جاء بعلة أو لم يأت بها^(١٦).

٣٤٣٩- ومن اشترى سرقة؛ فإن كانت قائمة.. أخذت منه، وإن كانت/فائنة^(١٧).. فعليه قيمتها.

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري ك: الديات، ب: العجماء جبار، (٦٩١٣) بللفظ «العجماء عظمها جبار» وفي (١٤٩٩) بللفظ المصنف هنا، ومسلم ك: الحدود، ب: جرح العجماء والمعدن والبشر جبار، (١٧١٠) بللفظ «العجماء جرحها جبار».

(٢) في (ب): وما.

(٣) سبق تخريجه في آخر باب النشوز.

(٤) في (أ) و(م): جنحت.

(٥) اختلاف الحديث من «الأم» (٣١٦/١٠-٣١٧)، مختصر المزني (ص٢٦٨-٢٦٩).

(٦) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): ينساق.

(٧) الإذعار: التخويف. القاموس المحيط مع تاج المروس (٣٧١/١١).

(٨) في (أ) و(م): و.

(٩) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): ويزجره.

(١٠) في (ب): يقوم.

(١١) اختلاف البراءتين من «الأم» (٣٥٦/٨).

(١٢) في (أ) و(م): الساط.

(١٣) اختلاف البراءتين من «الأم» (٣٥٦/٨).

(١٤) كناية [ص٣٤٦] من (م).

٣٤٤٠- وإن دخل الحرقي إلى المسلمين بأمان ثم سرق لم يقطع^(١).

٣٤٤١- وقاله أبو حنيفة، وابن أبي ليلى^(٢).

٣٤٤٢- وإن وجد القاضي في ديوانه خطأ لا يشك أنه خطأ/ (١٦٠/ب) أو خطأ كاتبه بإقرار رجل.. فلا يقضي [به] حتى يذكر، كما لا يجوز له في الشهادة إذا عرف خطأ ولم يذكر الشهادة أن يشهد^(٣).

٣٤٤٣- وإذا تنازع الرحلان، فادعى أحدهما، وقال الآخر: «لا أقر ولا أنكر».. قيل للمدعي إن أردت أن أحلف.. عرضنا عليه البين؛ فإن حلف.. برئ، وإن نكل.. قيل له^(٤): «أحلف على دعواك وخذ»^(٥).

٣٤٤٤- وإن ادعى رجل على رجل ديناً، فأنكر^(٦)، ثم ثبت عليه الدين، ثم أقام عليه البينة بالبراءة.. قبلها منه، ولا يكون جحوده وإنكاره إكذاباً لبينه^(٧).

٣٤٤٥- وإن ادعى [رجل] على رجل حقاً، فقال^(٨): «أتيتك بالخرج منه».. فليس هذا بإقرار إن لم يبيح بالخرج^(٩).

٣٤٤٦- وقاله أبو حنيفة^(١٠).

٣٤٤٧- وقال ابن أبي ليلى: هو إقرار^(١١).

(١) اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٥٧/٨).

(٢) انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ١٥٧ و ١٥٨)، اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٥٦/٨).

(٣) اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٥٧/٨).

(٤) أي: للمدعي.

(٥) اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٥٨/٨).

(٦) أي: المدعى عليه، وفي (ب): "وأنكره".

(٧) اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٥٨/٨).

(٨) أي: المدعى عليه.

(٩) اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٥٩/٨).

(١٠) في (أ) و(م): النعمان.

(١١) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ١٦١)، اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٥٨/٨).

(١٢) انظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ١٦٢)، اختلاف العراقيين من "الأم" (٣٥٨/٨).

٣٤٤٨- وإذا نفى رجلٌ رجلاً من أبيه^(١)، وأم أسفي ذمياً.. فلا^(٢) حدٌ عليه، لأنه رَمَى أمَّهُ بغير أبيه، ويُعزَّر^(٣).

٣٤٤٩- وإن قال: «يا ابن الزانين»، وأبواه^(٤) حرَّانِ مسلمَانِ ميتان.. فعليه حدَّان، ولا يُضربُ حَدَّينِ في موقفٍ واحدٍ، ولكنه يُحدُّ^(٥) ثم يُحبسُ، حتى إذا برأ جُلْدُهُ حدُّ^(٦).

٣٤٥٠- وكذلك لو فَرَّقَ القول، أو جَمَعَهُ، أو قَذَفَ جماعةً بكلمةٍ واحدةٍ.. فلكلِّ واحدٍ منهم^(٧) حدٌّ.

٣٤٥١- واحتج بأن رجلاً لو قذف ثلاثة، فطلب واحد، وترك الآخرين.. كان للواحد أن يأخذ الحدَّ تاماً^(٨).

٣٤٥٢- وقال أبو حنيفة: إذا قذفهم جميعاً.. فَحدُّ واحدٍ، فإن^(٩) عفا اثنان.. فللواحد أن يأخذ الحدَّ كُلَّهُ^(١٠).

٣٤٥٣- فهذا دليلٌ^(١١) على أن حقَّ كلِّ واحدٍ منهم غيرُ حقِّ صاحبه، ولو كان لا يجب لهم إلا حدُّ واحدٍ^(١٢) على قوله.. ثم^(١٣) يكن لكلِّ واحدٍ^(١٤) إلا ثلث الحدِّ^(١٥).

(١) في (ب): أمه.

(٢) في (ب): ولا.

(٣) انظر: اختلاف البرائقيين من "الأم" (٣٦٠/٨).

(٤) في (ب): وأبوه.

(٥) في (ب): ويُحد.

(٦) انظر: اختلاف البرائقيين من "الأم" (٣٦١/٨).

(٧) في (ب): منهم.

(٨) اختلاف البرائقيين من "الأم" (٣٦١/٨).

(٩) في (ب): وإن.

(١٠) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ١٦٤ و ١٦٧)، اختلاف البرائقيين من "الأم" (٣٦١-٣٦٢).

(١١) نهاية [ص ٣٤٧] من (ز).

(١٢) في (أ) و (ز): حدًّا واحداً.

(١٣) في (ب): لمن.

(١٤) في (ب): لمن.

(١٥) في (ب): أحد.

٣٤٥٤- ومن قذف ^(٢) رجلاً ^(٣) وأبوه حي.. لم يُحَدِّ له حتى يكون الأب هو الذي يطلب، [إن مات.. فللاين أن يطلب] الحد ^(٤).

٣٤٥٥- ويضرب الرجال في الحدود قياماً، والنساء قعوداً، ويترك لهم أيديهم يتقون بها، لا يربطون، ولا يمدون ^(٥).

٣٤٥٦- ويُعطى كل عضو حقه؛ ما خلا الوجه والرأس والمذاكير والبطن.

٣٤٥٧- وإذا قَذَفَ ابنُ/ المثلّعين ^(٦).. عَزَرَ ولم يُحَدِّ؛ إذا عني ما رماها به الزوج ^(٧).

٣٤٥٨- وكذلك كلُّ امرأةٍ رميت بوطءٍ شهيةٍ؛ فمن رماها به ^(٨).. لم يُحَدِّ، وعَزَرَ.

٣٤٥٩- ويحد العبد والأمة.

٣٤٦٠- فإن ^(٩) دخلت فيهما ^(١٠) الحرية.. حُدَّ حدُّ العبيد والإماء حتى يعتقا جميعاً ^(١١).

٣٤٦١- وكذلك لا يُحَدِّ لهما [جميعاً] ولا يقنص لهما من حر ^(١٢) ^(١٣).

(١) اختلاف البراقطين من "الأم" (٣٦١/٨).

(٢) تكررت في (أ).

(٣) أي: قذفه بقوله: يا ابن الزاني، لا أنه قال له: يا زاني، وعبارة "الأم": "من قذف أباً رجلاً".

(٤) اختلاف البراقطين من "الأم" (٣٦٢/٨).

(٥) اختلاف البراقطين من "الأم" (٣٦٣/٨).

(٦) في (أ) و(م): الملاءعين.

(٧) "لو قال لنفسي باللعان: «لست ابن فلان».. فهو كناية في قذف أمه؛ لأنه يشتمل، فقد يريد لست ابنه شرعاً،

أو أن الملاءع نفاك، أو أنك لا تشبهه خلقاً وخلقاً، ولها تشبيهه أنه لم يرد قذفها؛ فإن نكل وحلفت أنه أراد

قذفها.. حد، وإن حلف أنه لم يرد.. عزراً للإيذاء، ولو كان قوله: «لست ابن فلان» بعد استلحاقه..

فصريح". ٨١. من أسن المطالب (٣٧٤/٣)، وانظر: الوسيط (٧٦/٦)، روضة الطالبين (٣١٩/٨).

(٨) نهاية (٨٨/ب) من (ب).

(٩) في (ب): وإن.

(١٠) في (ب): فيه.

(١١) اختلاف البراقطين من "الأم" (٣٨٠/٨).

(١٢) في الأم: جرح.

(١٣) اختلاف البراقطين من "الأم" (٣٨٠/٨).

٣٤٦٢- وعدتها^(١) عدة الأمة حتى تعتق^(٢) كلها^(٣).

٣٤٦٣- وقد قيل: عدتها عدة الحرة.

٣٤٦٤- فإن قال لامرأته: «أنت طالق إن صممتُ إليك امرأة حرة»، فحالها، ثم تزوج امرأة، ثم بكحها بعد. لم يقع عليها^(٤) الطلاق؛ لأنه لم يصم إليها امرأة، بل صمها^(٥) هي إلى التي تزوجها بعد طلاقها^(٦).

٣٤٦٥- وإن طلق رجل^(٧) امرأته تطليقة أو تطلقين، ثم نكحت زوجها غيره، ثم رجعت إليه. فهي على ما بقي من طلاقها، ولا يهدم إلا الثلاث^(٨)(٩).

(١) في (ب): وعدتها.

(٢) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): يعتق.

(٣) أسنى المطالب (٣/٣٩٠).

(٤) في (أ) و(م): عليه.

(٥) في (أ) و(م): تضم.

(٦) في (ب): طلاقه.

(٧) انظر: اختلاف العراقيين من "الألم" (٨/٣٨٤).

(٨) في (ب): الرجل.

(٩) انظر: اختلاف العراقيين من "الألم" (٨/٣٨٦-٣٨٧).

(١٠) بعد هذا في (ب): الحج، قال الشافعي رحمه الله: لو كفى رجل لا ينوي الحج.

باب الدعوى والبيّنات^(١)

٣٤٦٦- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال السافعي، قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «البيعة على المدعي واليمين على المدعى عليه»^(٢).

٣٤٦٧- وأصل معرفة ذلك: أن يكون الشيء في يد الرجل/^(٣) فيدعي عليه رجل آخر أنه له، فيحلف المدعى عليه: «ما له فيه شيء»، وليس عليه أن يحلف أنه له، فإن نكل المدعى عليه.. لم يستحقه^(٤) المدعى إلا بيمينه^(٥) فإن نكل المدعى عن اليمين.. بطل حقه^(٦)، وإنما ردّدنا اليمين؛ لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ردّها في القسامة.

٣٤٦٨- وإن قال «الذي هو في يديه»: «هو عدي ودية، أو رهن، وأنت أميلك»، وسمى صاحبه أو لم يسمه^(٧).. فمؤاء؛ فإن أقام شاهدين على ما ادّعى.. لم يحلف للمدعي^(٨)، وإن^(٩) كان «الذي أقر له» [المدعى عليه حاضر]^(١٠) فأقر [به].. لم يحلف «الذي هو في يديه»، وأحلف

(١) هذا الباب في (٦٤/ب) من (ب).

(٢) سبق شرحه.

(٣) نهاية [٣٤٨] من (٢).

(٤) في (أ) و(٢): يستحق.

(٥) في (أ) و(٢): يمينه.

(٦) الأم: ٥٥٨/٧-٥٥٩ و ليس فيه أنه ليس على المدعى أن يحلف أن الشيء المدعى عليه له.

(٧) في (أ) و(٢): يسم.

(٨) في (أ) و(٢): المدعى.

(٩) في (أ) و(٢): فإن.

(١٠) في (أ) و(٢): حاضر.

«الذي أقر به»^(١) له، وإن لم يُقَمَّ شاهدين.. أُحْلِف؛ لأنه يحلف على^(٢) الطاهر^(٣)؛ فإن نكل عن اليمين.. أُحْلِف الآخر^(٤) إنما له، ولا^(٥) يعلم أن ما يقول هذا حق^(٦)، فإذا حلف.. دُفِعَ إليه.

٣٤٦٩- وبني للقاضي أن/ (١٦١/ب) يكتب [إقراره] إذا أقر بها لرجل^(٧)، ويُشْهَد، وإن قدم المقر له فادّعاها.. رُدَّتْ^(٨) إليه الدار وكان خصماً^(٩).

٣٤٧٠- وإن أقر أنه وكيلٌ وعُرفت بالوكالة للذي أقر له بالدار.. فلا يجوز^(١٠) إلا أن يُعْرَفَ النسيء الذي ادّعى بهيه أنه ليس أقر له بالوكالة؛ فإذا عُرف^(١١) النسيء الذي ادّعى^(١٢) أنه بهيه له. لم يخرج من يديه إلا ببيّنة ولم يحلف على ذلك.

٣٤٧١- وإذا ادّعى^(١٣) رجلان^(١٤) داراً في أيديهما، فادّعى أحدهما كُتْلها، والآخر نصفها.. تعالما؛ فإن حلما^(١٥) أو نكلاً.. فسواء، والدار بينهما نصفان؛ لأن الطاهر أعا في أيديهما، وأن الصف لِكُلٍّ واحدٍ منهما، فلما ادّعى هذا الصف^(١٦).. كان إما ادّعى ما في يديه^(١٧)، وما ادّعى هذا

(١) في (ب): أنه.

(٢) في (ب): عن.

(٣) أي: إن لم يتم صاحب اليد البيّنة، ولم يكن الذي أقر له حاضراً.. حلف أنها ليست للمدعي، وهذا يمين على ظاهر الأمر؛ إذ قد يكون قد باعها له أو ملكه إياها أو غير ذلك.

(٤) وهو المدعي.

(٥) في (ب): وما.

(٦) في (ب): حقاً.

(٧) في (ب): للرجل.

(٨) في (ب): رددت.

(٩) الأم: ٥٦٦/٧-٥٦٧.

(١٠) في (ب) زيادة: "له".

(١١) في (أ) و(ز): وإثا.

(١٢) في (ب): ذلك.

(١٣) في (أ) و(ز): دعا.

(١٤) في (أ) و(ز): وجلين؛ في (ب): الرجل.

(١٥) في (ب): احتلما.

(١٦) في (ب): للصف.

الْكُلُّ.. ادعى ما في يديه^(١) وبدي صاحبه.. فلم^(٢) يعطه ما^(٣) في يدي صاحبه إلا سبي^(٤)، لقول
السي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه»^(٥).

٣٤٧٢- وكذلك^(٦) كل متداعيين، من كان في يديه شيء.. فهو أولى [به]، واليعة على
المدعى، وليس^(٧) على المدعى عليه^(٨).

٣٤٧٣- ولو أقاما شاهدين -كل واحد منهما- على ما ادعيا، هذا على الكل، وهذا على
النصف، أقر لكل واحد منهما ما في يديه^(٩).

٣٤٧٤- وإذا^(١٠) اختلف الشايعان في الثمن، والسلعة قائمة.. بُدئ بالباع فأحلف، ثم قيل
للمتاع: «إن شئت.. فخذ، وإلا.. فأحلف ورّد»، فإن استهلك السلعة وخلعا جميعا.. فعلى
المتاع قيمتها، والقول قوله مع يمينه^(١١).

٣٤٧٥- قال: وأحلف^(١٢) في النكاح، والحدود، والطلاق، والتسبب، وكل شيء.

٣٤٧٦- وقال مالك: لا يُحلف في النكاح^(١٣).

٣٤٧٧- واحتج الشافعي في اليمين في التسبب باللعان في نفي الولد أنه يحلف.

٣٤٧٨- واحتج في الحدود: بقول^(١٤) الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَيَذَرُهَا الْعَذَابُ﴾ [الور: ٨].

(١) تكرر في (ب)، من قوله: "فلما ادعى هذا النصف" إلى هذا الموضع.

(٢) نهاية [٣٤٩] من (ز).

(٣) في (ب): ولم.

(٤) في (أ) و(ز): بما.

(٥) الأم: (٧/٥٦٠ و ٥٧٨-٥٧٩).

(٦) في (ب): وهكذا.

(٧) في (ب): واليمين.

(٨) الأم: (٧/٥٨١).

(٩) الأم: (٧/٥٧٩).

(١٠) في (ب): فلما.

(١١) الأم: (٧/٥٦٠-٥٦١).

(١٢) في (ب): والحلف.

(١٣) انظر: المدونة (١٦/٢).

٣٤٧٩- واحتج في الطلاق: بفرقة اللعان.

٣٤٨٠- وأحلف المرأة إذا ادعى الرجل أنها امرأته؛ فإن لم تحلف، ولم يحلف الرجل.. لم أقص له بها، فإن نكلت.. حلف الرجل، وهي امرأته^(٢).

٣٤٨١- وإذا أقر الرجل/ أنه خالغ امرأته بعيد أو غيره، وأنكرت المرأة.. حلفت، ولزمه الخلع^(١)، ولا يملك الرجعة؛ لإقراره أن ذلك كان محض، وليس له من العبد شيء^(٢)، إلا أن يكون ادعى أنه خالغها بعيد إذا صار إليه.. فلا يلزمه حتى يصير إليه.

٣٤٨٢- وإذا أقر الرجل لعبده^(١) أنه أعنته على ألف، وأنكر العبد^(٢).. استحلف العبد؛ فإن حلف.. عتق ولم يتبع بشيء، وإن نكل.. حلف السيد وآتبعه بالمال^(٣)، إلا أن يكون السيد قال: «أعنته بألف درهم تصل إلي، ولم تصل».. فلا^(٤) يعتق؛ لأنه أعنت بصفة لم تتم^(٥)، والأول أقر بعنته وآتباعه^(٦) بالمال.

٣٤٨٣- ولو أن رجلاً ادعى على رجل أو امرأة بالعبودية، وهما معروفان بالحرية، وأقر^(١) له بذلك.. لم يجز^(٢).

(١) حاشية (٦٤/ب) من (ب).

(٢) في (ب): عَزَّوَجَلَّ.

(٣) الأم (٥٦١/٧).

(٤) أي: الطلاق، ولا يلزمها دفع شيء له.

(٥) الأم (٥٦٢/٧).

(٦) في (أ) و(ز): فإنا.

(٧) في (أ) و(ز): لعبد.

(٨) حاشية [ص ٣٥٠] من (ز).

(٩) أي: عتق العبد. الأم (٥٦٢/٧-٥٦٣).

(١٠) في (أ) و(ز): ولا.

(١١) في (أ) و(ز): يتم، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٢) هكنا صورناها في (أ): فليُخلع.

(١٣) في (أ) و(ز): ثم أقرأ.

(١٤) في (أ) و(ز): زيادة: له.

٣٤٨٤- وإن^(١) ادعى رجل [على رجل] أنه قتل رجلاً هو رثيه.. أحلف^(٢) المدعى عليه خمسين يمينا وبرئ، فإن نكل.. حلف المدعى خمسين يمينا وقتله^(٣).

٣٤٨٥- وقال الشافعي: يُقضى^(٤) على الغائب بعد العذر^(٥) ^(٦) ^(٧)، وذلك أن^(٨) يكون الرجل بأرض نائية أو يكون قريبا فلا يجيب^(٩).

٣٤٨٦- وكل شهادة متضادة في الشيء الواحد بعضها يكذب بعضا.. فالشهادة باطلة^(١٠) ^(١١).

٣٤٨٧- وإذا كانت الدار في يدي^(١٢) رجل فادعاه رجلان، وأقاما^(١٣) البينة على ملك كل واحد منهما في وقت واحد.. فالشهادة باطلة^(١٤) بعد أن يتحالفا، والدار للذي^(١٥) هي في يديه^(١٦).

(١) ولم ثبت عليهما الرق. كما هي عبارة الأم (٥٦٣/٧)، وسكاه عنه ابن السبكي في طبقاته (١٦٦/٢) ضمن الغرائب التي استخرجها النووي من مختصر البويطي، قلت المسألة المذكورة في الأم أيضا. والله تعالى أعلم.

(٢) في (ب): وإذا.

(٣) في (ب): حلف.

(٤) الأم: (٥٦٣/٧).

(٥) في (ب): ويقضى.

(٦) في (ب): العمد.

(٧) قال الشافعي: "وشن نرى القضاء عليه بعد الإغارة، وقد كتبنا الإغارة في موضع غير هنا". ٨١. من الأم (٥٦٧/٧). ولم أجد الموضع الذي أشار إليه.

(٨) في (ب): بأن.

(٩) في (أ) و(م): بلا نقط لأول حرفين.

(١٠) في (ب): باطل.

(١١) كأن يشهد رجل أن فلانا قتل فلانا يوم الخميس، وآخر أنه قتله يوم الجمعة. الأم (٤٦/٧ و٥٦٨).

(١٢) في (أ) و(م): يد.

(١٣) في (أ) و(م): فأقاما.

(١٤) في (ب): باطل.

(١٥) في (ب): للتي.

(١٦) وهو العمد. الأم (٥٦٨/٧ و٦٠٢) وذكر قولاً آخر: أن البنتين تستعملان وتزوج العين من هي في يديه، وفي كيفية الاستعمال أقوال: أحدها: تقسم بينهما، والثاني: يقرع بينهما، والثالث: يوقف حتى يتبين أو يصطلحا. العزيز (٢٤٠/١٣) وروضة الطالبين (٥١/١٢)، المنهاج (ص٥٨٠)، لحاية المحتاج (٣٦٠/٨-٣٦١).

ويحلف لهما، وإن^(١) أقر لأحدهما.. كانت له، ويحلف للآخر، فإن نكل.. حلف الآخر، وغرم له الذي [كان] في يديه الدار قيمة الدار^(٢).

٣٤٨٨- وإذا شهد لرجل^(٣): «أن هذه الدار لفلان مات وتركها ميراثاً».. قضى لها له^(٤)، وإن لم يريدوا^(٥) على أن يقولوا^(٦): «لم نزل لأبيه حتى مات»، ولم يقولوا: «وتركها ميراثاً».. قضى له^(٧).

٣٤٨٩- وكان يقول: لا يجوز^(٨) شهادة شاهدين إلا على شهادة رجل^(٩)، وأعرانو^(١٠) غيرها على شهادة آخر^(١١).

٣٤٩٠- وكذلك المرأة، لا يجوز^(١٢) إلا شهادة رجلين على كل امرأة^(١٣).

٣٤٩١- ولا يعدل النساء،^(١٤) (١٦٢/ب) ولا يجرحهن^(١٥)، ولا يشهد على شاهد^(١٦) إلا الرجال^(١٧).

(١) في (أ) و(م) و(ن): فإن.

(٢) روضة الطالبين (٥١/١٢) المنهاج (ص ٥٨٠) نهاية المحتاج (٣٦١-٣٦٠/٨).

(٣) في (أ) و(م) و(ن): الرجل، أي: وكان هذا الرجل هو الواو.

(٤) في (ب): له بما.

(٥) في (ب): يزيد.

(٦) في (ب): يقول.

(٧) الأم (٥٦٩/٧).

(٨) في (أ) و(م) و(ن): يجوز.

(٩) في (ب): رجلين.

(١٠) في (ب): وآخرين.

(١١) غير معتمد، وهذه مسألة الشهادة على الشهادة، وذكر في الأم (٥٧٠/٧) قولين عن عمر، وأولهما: يجوز

شهادة رجلين على شهادة رجلين، والثاني: الذي ذكره هنا، وهو أنه لا تقبل إلا شهادة رجلين على شهادة

كل واحد منهما، ولم يردج شيئاً، والمعتمد: الأول. انظر: المنهاج (ص ٥٧٤).

(١٢) في (أ) و(م) و(ن): لا يجوز.

(١٣) أما اشتراطه لاثنتين على كل امرأة.. فتفريع على غير المعتمد.

وأما اشتراطه للذكورة.. فمعتمد؛ فلا تشهد النسوة على الشهادة؛ لأن هذا ليس بمال. انظر: الأم

(٥٧١/٧)، المنهاج (ص ٥٧٣).

٣٤٩٢- [وقد قيل: يجوز شهادة رجلين على شهادة مائة]^(٦).

٣٤٩٣- وإذا كانت الدار في يد رجل، فأقام البينة رجلًا لها منذ شهر، وأقام الآخر البينة أمّا له منذ عشرة أشهر، فإن كانت في يدي^(٧) رجلٍ أحبيٍّ.. ثمالها [عًا]، وكانت بينهما صفتين^(٨).

٣٤٩٤- وإن كانت في يدي أحدهما.. كانت له مع يمينه^(٩)، وهذه ليست متضادة، وقد يمكن أن 'يكون الشاهدان صادقين'^(١٠)، وإثما^(١١) انحصادة: ما لا يمكن أن 'يكون الشاهدان صادقين'^(١٢).

٣٤٩٥- وقال^(١٣) أبو يعقوب^(١٤): هي لأقدمهما ملكًا^(١٥)، وأنا أتوهمه عن الشافعي^(١٦).

(١) مائة [ص ٣٥١] من (ز).

(٢) في (ز): يترجمون.

(٣) في (ب): شهدا ثمن.

(٤) قال الشافعي: "لا يجوز على شهادة المرأة إلا رجلان، ولا يجوز عليها رجل وامرأتان، لأن هذا ليس بمال".

أه. من الأم (٥٧١/٧)، المنهاج (ص ٥٧٣).

(٥) وهو المصنف، كما سبق.

(٦) في (ب): يدي.

(٧) في (أ) و(ز): نصفان.

(٨) المصنف: تقدم البينة الأقدم تاريخًا، والمعتمد مخالف لما في الأم والمزني والبويطي، حيث نص في الأم (٥٧٦/٧)

أن تقدم التاريخ في إحدى البنتين لا قيمة له في الترجيح، ولكن في روضة الطالبين (٦٢/١٢) أن المذهب:

تقدم أسبقهما تاريخًا، وعمر عنه في المنهاج (ص ٥٨١) بالأظهر، وانظر: العزيز (٢٤٠/١٣) وفيه: يحكى عن

نصه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في البويطي أنه لا ترجيح، وفيه أن الطريق الثاني: القاطع بعدم الترجيح بأسبقية التاريخ.

قلت: عدم الترجيح هو نصه في الأم والمزني (ص ٣١٥) والبويطي. والله أعلم.

(٩) الأم (٥٧٨/٧) مختصر المزني (ص ٣١٥) روضة الطالبين (٦٣/١٢)، ولم يذكر أن عليه يمينًا.

(١٠) في (ب): تكون الشهادتين صادقتين.

(١١) في (أ) و(ز): وأما.

(١٢) في (ب): تكون الشهادتين صادقة.

(١٣) في (أ) و(ز): قال.

(١٤) في (ب) زيادة: "وحده"، يعني: أنه ليس قول الربيع أيضًا.

(١٥) ذكره من قول أبي يعقوب البويطي في الأم (٥٧٩/٧)، لكن في مسألة ما إذا كانت العين في يديهما جميعًا،

وفيه: "قال الربيع: هي بينهما نصفان".

٣٤٩٦- [قال الشافعي:] وإن كانت السلعة^(١) في يدي رجل، فأقام رجل^(٢) النِّبَةَ أَمَا لَهُ يَمْلِكُهَا مِنْذُ سَنَةٍ، وَأَقَامَ الَّذِي [هِيَ] فِي يَدِيهِ [النِّبَةَ]^(٣) أَمَا فِي يَدِيهِ مِنْذُ سَنَيْنِ، وَلَمْ يَقُولُوا «يَمْلِكُ^(٤)».. فَهِيَ لِصَاحِبِ أَمْلِكُ^(٥).

٣٤٩٧- وَقَالَ أَبُو حَيْفَةَ مَثَلُ ذَلِكَ^(٦).

٣٤٩٨- وَإِنْ كَانَتْ الدَّارُ فِي يَدِي^(٧) رَجُلٍ، فَادْعَى^(٨) رَجُلٌ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا بِمِائَةِ وَنَقْدِهِ، وَادْعَى آخَرُ^(٩)/^(١٠) أَنَّهُ اشْتَرَاهَا بِمِائَتَيْنِ وَنَقْدِهِ، فَإِنْ وَقَعَتِ الْمِئَةُ وَقَفَا^(١١)، وَدَلَّكَ أَنْ يَقُولَ: «إِنِّي اشْتَرَاهَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ»، وَقَالَ الْآخَرُ: «فِي شَوَالٍ».. فَهِيَ لِلأَوَّلِ، وَإِنْ لَمْ تُوقَفْ [وَقَفَا].. خَبِرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَأْخُذَ النِّصْفَ بِصِغْفٍ مَا اشْتَرَى^(١٢)، فَإِنْ احْتَارَ وَاحِدٌ وَأَبَى الْآخَرُ.. لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا النِّصْفُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ النِّصْفَ الْبَاقِي الَّذِي رَدُّهُ [الْآخِرُ]^(١٣)/^(١٤).

وقال المزني في مختصره (ص ٣١٥-٣١٦) في نفس مسألة الكتاب: "أشبهه بقوله أن يجعل الملك للأقدم أولى، كما جعل ملك التناج أولى، وقد يمكن أن يكون صاحب التناج قد أخرجه من ملكه، كما أمكن أن يكون صاحب الملك للأقدم أخرجه من ملكه".

(١) قوله: "وأنا أتوهمه..."، هذا محتمل لأن يكون من قول البويطي، أو الربيع.

(٢) في (ب): سلعة.

(٣) في (أ) و(م): الرجل.

(٤) في (ب): وإن لم.

(٥) في (أ) و(م): يملك، في (ب): بلا نقطة، فتحتمل: يملك، و: يملك.

(٦) الأم (٥٧٧/٧).

(٧) الأم (٥٧٧/٧).

(٨) في (ب): يد.

(٩) في (أ) و(م): نادعاها.

(١٠) في (ب): الآخر.

(١١) كتابة (٦٥/أ) من (ب).

(١٢) تكررت في (أ) و(م).

(١٣) ويرجع على البائع بالنصف الآخر من الثمن، أو يُختار ود البيع.

(١٤) انظر: الأم (٥٧٩/٧).

٣٤٩٩- وقال^(١) أبو يعقوب [والربيع]: البع مفسوخ، بعد يمين اثنين، أحدهما لصاحبه: ما يعلم صاحبه اشترى قبله^(٢).

٣٥٠٠- قال الربيع: وهذا معنى قول الشافعي في موضع آخر^(٣).

٣٥٠١- قال الشافعي: وإن ادعى رجل داراً في يدي رجل، وأقام البيعة^(٤) أنها له؛ يملكها مدة سنة، وأقام الآخر البيعة^(٥) أنه اشتراها منذ سنتين^(٦) ممن يملكها.. فإنه يقضى لصاحب الشراء بإخراجها من الذي هي في يديه^(٧).

٣٥٠٢- وإذا شهدوا أنه باعها بثمن، وقبض المشتري الدار، أو لم يقبضها، إلا أنها كانت في^(٨) يدي البائع يوم باعها.. قضى لصاحب الشراء^(٩).

٣٥٠٣- وإن قال رجل: «من رماي.. فهو ابن الفاعلة» فرماه رجل.. لم يكن عليه شيء^(١٠)، وإن قال^(١١): «من دخل المسجد.. فهو^(١٢) ابن كذا» -منله-، و«من دخل البيت.. فهو ابن^(١٣) الفاعلة» -منله-.. فهذا كله لا حد عليه^(١٤).

٣٥٠٤- ولو قصده فقال: «إن رميتني فأنت ابن الفاعلة».. لم يكن عليه شيء^(١٥).

(١) في (أ) و(د): قال.

(٢) في (ب): مثله.

(٣) انظر: الأم (٥٧٩/٧) وفيه: "قال الربيع: وفيه قول آخر... وهو قياس قول الشافعي".

(٤) نهاية [٣٥٢] من (د).

(٥) في (ب): بيعة.

(٦) في (أ) و(د): سنتين.

(٧) الأم (٥٧٧/٧).

(٨) تكررت في (أ).

(٩) الأم (٥٧٧/٧).

(١٠) الأم (٥٩٢/٧).

(١١) في (ب) زيادة: رجل.

(١٢) في (أ) و(د): هو.

(١٣) تكررت في (أ).

(١٤) انظر: الأم (٥٩٢/٧)، وذكرها ابن السبكي في طبقاته (١٦٦/٢) ضمن غرائب استخراجها النووي من البوطي، وحكاها بالمعنى.

٣٥٠٥- والحجة فيه: أن رجلاً لو قال لخصمي: «يا فاعل» في ذلك الوقت.. لم يكن عليه حد^(٢٢)؛ لأنه رماه بمُحال، واستبان^(٢٣) للحاكم أنه فيه كاذب، وقوله: «إذا لبست الثوب أو فعلت كذا.. فأنت فاعل» فقد استبان في ذلك كذبه؛ فإنه^(٢٤) لا يكون محيي ذلك الوقت فاعلاً.

٣٥٠٦- وإذا أقام^(٢٥) رجل^(٢٦) البيّة أن: «هذه الدار لفلان، مات وتركها ميراثاً، وهذا ابنة»، ولم يسموا الورثة.. فإن السلطان يحبس هذا السائل، ويستعمله^(٢٧)، ويُحرّخه من يدي الذي هو في يديه، ويظهر ويكتب^(٢٨) حيث يرحو عِلْمُ ورثته؛ فإن لم يصح عبده وطال عليه.. دفع إلى الابن، وأحد منه جيلاً ثقة^(٢٩).

٣٥٠٧- وإذا مات الرجل وعليه دين تَلَوَّ^(٣٠) السلطان بماله، ونادى في غرماه، فإذا لم يبع أحد.. دفع إلى الذئب^(٣١) حصروا؛ فإن جاء أحد بعد ذلك.. حاصَّهم^(٣٢)، وليس عزلة الوارث؛ لأن الذئب عليه في حياته وموته^(٣٣).

٣٥٠٨- وإذا اختلف الزوج والأخ في ميراث المرأة^(٣٤) وابنها وقد ماتا؛ فقال الأب^(٣٥): «ماتت الأم قبل^(٣٦) الابن»، وقال الأخ^(٣٧): «مات الابن قبل الأم».. فالقول قول الأخ في ميراثها؛

(١) حكاه عنه ابن السكيت أيضاً بالمعنى وذكر الحجة كذلك باختصار.

(٢) في (ب): شيء.

(٣) في (أ) و(م): فاستبان.

(٤) في (أ) و(م): أنه.

(٥) ليست في (ز).

(٦) في (ب): الرجل.

(٧) في (أ) و(م): ويشغله.

(٨) في (ب): ويكتب وينظر.

(٩) الأم: ٥٧٣/٧ و٥٩٤-٥٩٥.

(١٠) في (ب): يلزم.

(١١) في (ب): الذي.

(١٢) في (أ) و(ز): خاصهم.

(١٣) الأم: ٥٩٤/٧-٥٩٥.

(١٤) نهاية [٣٥٣] من (ز).

(١٥) أي: أبو الابن الميت، وهو الزوج للمرأة التي عمر عنها بالأم فيما بعده، وفي (ب): الابن.

لأن الأب يريد إبطال حق، والقول قول الأب في ميراث الابن، ولا يعطى^(٢) أخو^(١) امرأة من ميراث الابن شيئاً^(٣)؛ لأنه يدعي شيئاً ولا يعطى [من ادعى] إلا بينة^(٤).

٣٥٠٩- وتفسير ذلك: أن يكون للمرأة ديار، وللان^(٥) ديار، فيموتان ولا يُدرى أيهما قتل صاحبه.. فديار امرأة للأخ والروح، ولا يُورث^(٦) الان منه شيئاً، وديار الابن للأب، لا يُورث الأخ منه^(٧) شيئاً^(٨). / (١٦٣/ب).

٣٥١٠- وإذا ضرب رجل^(٩) بطن أمة عُرَّ بها [حر]^(١٠) فألقت جنيناً. ففيه لأبيه عرة، وللسيد^(١١) على أبيه عشر قيمة الأمة، ويرجع الأب على من عره^(١٢).

٣٥١١- وإذا ادعى الرجل على الرجل أنه غصمه عبداً، أو صار إليه بوجه من الوجوه بشراء فاسد.. فإن للقاضي أن يقلل البينة على الصفة والاسم والجنس، ولا يقضي حتى يحضر العبد، ويسأل القاضي عن التعديل^(١٣)، فإذا حضر [العبد] وبأن [له] الحق.. أمضاه وأنفذه^(١٤).

(١) في (ب): قبل.

(٢) أخو المرأة التي هي زوجة الأول.

(٣) في (ب): يعط.

(٤) في (أ) و(ب) و(ز): أخ.

(٥) في (ب): شيء.

(٦) الأم (٥٩٧/٧).

(٧) في (ب): والابن.

(٨) في (ب): ولا يرث.

(٩) في (أ) و(ز): منه الأخ.

(١٠) في (ب): شيء.

(١١) في (ب): الرجل.

(١٢) في (أ): وللسيد.

(١٣) انظر: الأم (٦٠١/٧)، ومنه زيادة "حر"، التي زدتها في النص.

(١٤) في (ز): التعديل.

(١٥) الأم (٦٠٢/٧).

٣٥١٢- وإذا ادَّعى رجلان شيئا^(١) في أيديهما، وأقام كل واحد منهما البيِّنة أنه له.. ففيها أقاويل؛ منها: أنه^(٢) يقرع بينهما، والثاني: أنه يبيهما نصفان؛ لأنها متضادة؛ فلما بطلت.. أُفتر في أيديهما على ما رُجد^{(٣)(٤)}.

٣٥١٣- وإذا أقام الرجل البيِّنة عند القاضي بسلمة [له] لها علة^(٥) في يد رجل.. حسن السلمة^(٦) حتى يظفر في الشهادة^(٧)، ولا يدعُ بيعه حتى يحكم؛ فإن حكم له بها.. فالعلة له من يوم شهد^(٨) له الشهود^(٩) ما^(١٠).

٣٥١٤- وإذا كانت الدار في يدي رجل يحوزها في وقت، فادعاه^(١١) رجل أنها كانت في يديه قبله^(١٢)، وأقام كل واحد^(١٣) منهما شاهدين بالحوز، ولم يقيما بالملك.. فهي للذي^(١٤) في يديه.

(١) نهاية (ب/٦٥) من (ب).

(٢) في (ب): أن.

(٣) في (ب): حدث.

(٤) والمصنف هو الثاني، وذكر في الأم (٥٧٨/٧ و ٦٠٢) القول الثاني، ولم يذكر القول بالقرعة، وفي روضة الطالبين (٥٢/١٢) "الحالة الثانية: أن تكون العين في يدها، وادعاه كل واحد؛ فإن أقاما (في المطبوع: أقاما) بيتين.. فطرفان؛ أحدهما -وبه قال القوراني والغزالي-: يُبيء القولان في السقوط والاستعمال؛ فإن أسقطا.. بقي المال في أيديهما كما كان، وإن استعملنا.. فعلى قول القسمة.. يجعل بينهما، ولا يُبيء الوقف، وفي القرعة وجهان".

قلت: القول بالقرعة قول لا وجه، كما هو نصه هنا. والله تعالى أعلم.

(٥) في (ب): عليه.

(٦) في (ب): الحلة.

(٧) في (ب): الشهود.

(٨) في (أ) و(م): يشهد.

(٩) الأم (٦٠٧/٧-٦٠٣) والذي في الأم: أنه إن عُدَّت الشهود.. مَنَعَ صاحب اليد من البيع حتى يبين له الحكم، وإن لم تُعَدَّل البيِّنة ولا واحد منهما، أو كانت البيِّنة لم تقطع بما يثق الحكم للمشهود له.. لم يوقفها ولم يمنع صاحب اليد من البيع.

(١٠) في (ب): قاضي.

(١١) ليست في (م).

(١٢) نهاية [ص ٣٥٤] من (م).

(١٣) في (ب): التي.

٣٥١٥- وقال أبو يعقوب [والربيع]: هي لأقدمهما حوزاً كما نكون^(١) لأقدمهما ملكاً.

٣٥١٦- وإن ثبت أحدهما حوزاً متقدماً، والآخر ملكاً متأخراً.. فصاحب الملك أولى.

(١) في (ب): يكون.

باب الشهادات

- ٣٥١٧- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْنَا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ الآية [النور: ١٣]، وقال: ﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ [الباء: ١٥].
- ٣٥١٨- وقال سعد^(١) للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أُرَيْتُ إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا، أَمْنَهُ حَتَّى أَتِي^(٢) بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟» فقال [النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] : «نَعَمْ»^(٣).
- ٣٥١٩- قال الشافعي: الكتابُ والسُّنةُ يَدُلُّانِ على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة^(٤).
- ٣٥٢٠- والكتابُ يَدُلُّ على أنه لا يجوزُ إلا عدلٌ^(٥).
- ٣٥٢١- فإذا تاب القاذف.. قبلت شهادته^(٦)؛ والحجة في ذلك: قول عمر بن الخطاب لأبي بكر: «تُبَّ.. وَتُبَّ.. تُقْبَلُ^(٧) شَهَادَتُكَ»^(٨).

(١) هو سعد بن عباد بن دُليم الخزرجي الأنصاري، أحد الثقات، وَسَيِّدُ الْخَزْرَجِ، يَكُنَّى أبا ثَابِتٍ، شَهِدَ الْعُقْبَةَ وَدَارًا فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ، كَانَ حَوَافًا كَرِيمًا، مُقَدِّمًا وَحِجَّاهَا، لَهُ رِثَاسَةٌ وَسِبَادَةٌ، تَوَفَّى رَجُلَيْنِ لَعْنَةُ بَنِي إِسْرَافِيلَ مِنْ أَرْضِ الشَّامِ لَمَسْتَيْنِ وَنَصَفَ مَضْطًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَذَلِكَ سِتَّةٌ خَمْسَ عَشْرَةَ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَيُقَالُ: إِنَّ الْجَنِّ قَتَلْتَهُ.

(٢) في (ب): يَأْتِي.

(٣) أخرجه مسلم ك: اللعان، (١٤٩٨/١٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) انظر: الأم (١٠٧/٨).

(٥) انظر: الأم (١٠٧/٨).

(٦) انظر: الأم (١١٠/٨).

(٧) في (أ) و(ز): بَلَا تَقُطُّ لِأَوَّلَاهَا.

(٨) أخرجه البخاري تعليقًا ك: الشهادات، ب: شهادة القاذف والسارق والزاني، قبل الحديث (٢٦٤٨)، ورواه الشافعي في الأم (٢٤٩/٥)، -ومس طريقه البيهقي (١٥٢/١٠) وفي المعركة (٢٦٥/١٤)- ورواه البيهقي من غير طريق الشافعي (١٥٢/١٠) وفي الصغرى (٩٥/٩)، وعبد الوزاري (٣٨٤/٧) و(٣٦٢/٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٥٣/٤) وفي شرح مشكل الآثار (٣٥٩/١٢-٣٦٢)- بأسانيد منها ما رواه عن المزني عن الشافعي- والطبري في تفسيره (١٠٣/١٩).

- ٣٥٢٢- وإن رى رجلٌ بامرأةٍ في دُبُرِها.. فعليه الخدُّ، مثل ما يرحم إذا فعل ذلك في الفرج^(١).
- ٣٥٢٣- ولا يجوز^(٢) شهادة النساءِ منفرداتٍ ليس معهن رجلٌ إلا حيث لا يراه الرجال^(٣) إلا أربع حرراتٍ عدول^(٤).
- ٣٥٢٤- وإذا وجد الرجلُ مع امرأةٍ أو الحاربة، فقال: «هي امرأتي»، وقالت ذلك [امرأة]، أو قال^(٥): «جاريي».. فالتقوُّ قولُهما، ولا يُكسَفَانِ عن ذلك^(٦).
- ٣٥٢٥- وإذا وُجدت المرأةُ حاملاً، ولا يعرف لها زوج^(٧)، فقالت: «قد تزوجت».. فالتقوُّ قولُها^(٨).
- ٣٥٢٦- وإذا شهد الرجلُ وهو بصيرٌ ثم عَمِيَ.. قُبِلَتْ شهادتهُ؛ كانت^(٩) على الروية^(١٠) أو غيرها^(١١).
- ٣٥٢٧- وإذا^(١٢) شهد بعد ما عَمِيَ.. لم أقبلْ شهادتهُ؛ لا على الروية، ولا على غيرها^(١٣)^(١٤).

فائدة: في إخراج البخاري لهذا الأثر، مع روايته في صحيحه عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.. ما يُعْنِي في الرِّدِّ على من ضَعُفَ أَحَادِيثُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى ولو كانت في البخاري، ذلك أن طريق الرواية غير طرق الشهادة. وانظر: فتح الباري.

- (١) انظر: الأم (١٠٨/٨).
- (٢) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): ولا يجوز.
- (٣) الأم (٥٩٣/٧).
- (٤) الأم (١١٧/٨).
- (٥) في (أ) و(م): قالت.
- (٦) الأم (١٠٩/٨).
- (٧) في (ب): تزوج.
- (٨) انظر: الأم (١١٠/٨).
- (٩) في (ب): وكان.
- (١٠) في (م): الرواية.
- (١١) انظر: الأم (١١٣/٨ و ٢٠٤).
- (١٢) في (ب): وإن.
- (١٣) في (ب): «إلا على الروية لا غيرها»، وفي (م) كالثبت، لكن فيها: «الرواية» مكان: «الروية».
- (١٤) انظر: الأم (١١٣/٨ و ٢٠٤).

٣٥٢٨- فإن قيل /^(١): فالأعمى يُلاعَن إذا قَذَفَ امرأته فكيف ^(٢) لا يجوز شهادته؟

٣٥٢٩- قيل: من قَبِلَ أنَّ اللعان ليست شهادة، إنما هي يَمِين يتكلم بها.

٣٥٣٠- والحقه عليهم: أن الله [حَلَّ ذِكْرَهُ] فَرَّقَ بين حكم الروح والأحوي في القذف، فحمل الزوج بخرج 'هو يمينه'، وغيره لا يَخْرُجُ إلا بأربعة غيره ^(٣).

٣٥٣١- ولا يجوز ^(٤) شهادة عبد ^(٥) ولا ذمي ^(٦) ^(٧).

٣٥٣٢- ولا الوالد لولده، ولا [بني] بنيه، ولا بني بناتيه، وإن سفلوا ^(٨).

٣٥٣٣- ولا لأبائيه وإن بعدوا، ولا لأُمَّهاتيه وإن بُعِذْنَ ^(٩) ^(١٠).

٣٥٣٤- ولا يجوز شهادة الشريك لشريكه.

٣٥٣٥- ولا حَارٌّ إلى نفسه ^(١١).

٣٥٣٦- ولا خصم ^(١٢).

٣٥٣٧- ولا ظنين ^(١٣).

(١) غاية [ص ٣٥٥] من (٢).

(٢) في (أ) و(٢): كيف.

(٣) في (أ) و(٢): من يمينه.

(٤) الأم (١١٣/٨).

(٥) في (أ): لا تقط لأولها، في (٢): ولا يجوز.

(٦) انظر: الأم (١١٦/٨).

(٧) في (ب): دمي.

(٨) شهادة الكافر مردودة؛ ذمياً كان أو غير ذمي. انظر: الأم (١١٦/٨).

(٩) الأم (١١٤/٨).

(١٠) في (أ) و(٢): بعدوا.

(١١) انظر: الأم (١١٤/٨).

(١٢) أي: ثقلاً. انظر: الأم (١٢٩/٨).

(١٣) انظر: الأم (١٣٩/٨).

(١٤) الظنين: المتهم. انظر: التاموس مع تاج العروس. (٣٦٧/٣٥).

٣٥٣٨- ولا تُعَادِي^(١).

٣٥٣٩- وتور شهادَةُ الرّوْحَة لزوجها، والروح لزوجته، والأخ لأخيه، وكلّ ذي رحمٍ محرّم، والمولى لمولاه الأسفل والفوق^(٢).

٣٥٤٠- وإذا شهد العَدُوّ والكافرُ والصيّ، ثم أدركوا وأسلموا^(٣) وعنى العَدُوّ.. حازت شهادتهم؛ رَدُّها الوالي قبل ذلك، أو لم يَرُدّها^(٤).

٣٥٤١- ولا يجوزُ شهادَةُ النساءِ إلا في موضعين:

٣٥٤٢- أن يشهدن على مالٍ لرجلٍ؛ رجلٍ وامرأتان.

٣٥٤٣- أو على ما لا يَطْلُعُ عليه غَيْرُهُنَّ.

٣٥٤٤- فأما سوى ذلك.. فلا تقبل شهادتَهُنَّ؛ إن^(٥) كن^(٦) مع رجلٍ، (١٦٤/ب) أو منفردات^(٧).

٣٥٤٥- وإذا أقرَّ رجلٌ^(٨) عند الوالي، وكان عدلاً^(٩).. فالإقرارُ أثبت عبده من^(١٠) الشهادة؛ لأن الإقرارَ عِلْمُهُ^(١١)، والشهادة عِلْمٌ^(١٢) غَيْرُهُ^(١٣).

(١) انظر: الأم (١٢٩/٨).

(٢) انظر: الأم (١١٥/٨).

(٣) في (أ) و(م): أو أسلموا.

(٤) انظر: الأم (١١٦/٨).

(٥) في (أ) و(م): وإن، في (ب): أو.

(٦) في (أ) و(م): كانوا.

(٧) الأم (١١٧/٨ ٥٩٣/٧).

(٨) في (ب): الرجل.

(٩) أي: القاضي، كما في الأم، وترجم للباب بـ: "شهادة القاضي"، وقال: "وأما القضاة اليوم.. فلا أحب أن أتكلّم بهذا كراهية أن أجعل لهم سبباً إلى أن يبوروا على الناس".

(١٠) كناية (١٦٦/أ) من (ب).

(١١) في (ب): عليه.

(١٢) في (أ) و(م): على.

(١٣) انظر: الأم (١١٨/٨).

- ٣٥٤٦- ولا يصوم الناس إلا بشهادة رجلين، ولا يفطر إلا بمثله^(١).
- ٣٥٤٧- ولا تخور الشهادة على الشهادة إلا رجلين على كل رجل، ورجلين على كل امرأة^(٢).
- ٣٥٤٨- وقد قيل: تجوز شهادة رجلين على شهادة عِدَّة.
- ٣٥٤٩- ويصح بقول ابن عباس في رد شهادة الصبيان^(٣).
- ٣٥٥٠- وقال مالك: تخور شهادة الصبيان^(٤) بعضهم على بعض في الجراح [وهم صغار] قل أن يتفرقوا ويخبيوا^(٥).
- ٣٥٥١- وشهادة^(٦) النساء جاتزة في قتل الخطأ^(٧)، وفي وصية الرجل للرجل؛ لأنه مال.
- ٣٥٥٢- وإذا شهد رجلان عدلاب لرجل أن رجلاً أوصى له بتلت ماله، وشهد رجل من الورثة عدل أن أباه رجع عن هذا، وأوصى لآخر.. حلف الذي شهد له الوارث وأخذ^(٨).
-
- (١) تقدمت المسألة في بداية كتاب الصيام.
- (٢) انظر: الأم (١٢٠/٨). وتقدمت المسألة في باب الدعوى والشهادات.
- (٣) رواه الطائفي في الأم (١١٩/٨) وعبد الرزاق (٣٤٨/٨-٣٤٩: ١٥٤٩٤ ١٥٤٩٥) وسعيد بن منصور (٩٨٩/٣ ت: سعد الحفيظ)، وقال المحقق: "سند صحيح"، وابن أبي شيبة (٢٨٠/٦) والحاكم (٢٨٦/٢) وقال: "صحيح على شرط الشيخين"، والبيهقي (١٦١/١٠-١٦٢) وفي الصغرى (١١٤/٩).
- عن ابن أبي مليكة قال: كتبت إلى ابن عباس أسأله عن شهادة الصبيان، فكتب إلي: "إن الله عز وجل يقول: ﴿يَمُنُّ ثَرَمَثُونَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾.. فليسوا ممن ترضى.. لا تجوزه. هذا لفظ سعيد بن منصور.
- (٤) انظر: الأم (١١٩/٨) وفيه: "فإن قال قائل: فإن ابن الزبير قبلها.. قيل: فابن عباس ردّها، والقرآن يدل على أنهم ليسوا ممن يرضى".
- (٥) نهاية [٣٥٦] من (٢).
- (٦) هكذا صورهما في (أ): وتخيّل، في (ب): بلا نقط، ورسمها في (ج) كما هو في (أ)، وفي الموطأ: "تنبوا".
- والخَبُّ بالفتح: الخدع، وبكسر، والخَبُّ بالكسر: الخداع، والخَبُّ والغش، والفساد، وخَبُّه: خدعه، والتخبيط: إفساد الرجل عبداً أو أمة لغيره، ويقال: خبيها، فأفسدها، وخَبُّ فلان غلامي، أي: خدعه.
- القاموس مع تاج العروس (٣٢٧/٢-٣٢٨).
- (٧) انظر: الموطأ (٧٢٦/٢).
- (٨) في (ب): وشهادات.
- (٩) انظر: الأم (١٢١/٨).

٣٥٥٣- ولو مات رجل وترك ثلاث بنين، فشهد واحد من الورثة أن أباه أوصى لرجل^(٦) بالثلث؛ فإن كان عدلاً.. حلف وأخذ، وإن لم يكن عدلاً.. أخذ ثلث ما في يديه^(٧).

٣٥٥٤- ولو^(٨) أقر أحدكم^(٩) بدين على أبيه^(١٠).. أخذ جميع ما في يديه، ولم^(١١) يكن له ميراث حتى يُقضى الدين^(١٢).

٣٥٥٥- وقد قيل: يأخذ منه بقدر حصته، مثل الوصية سواء^(١٣).

٣٥٥٦- قال الربيع: وهو أصح القولين.

٣٥٥٧- قال الشافعي: وإن مات الرجل وترك ابنتين، وترك ألف دينار على أحد ابنتيه، وألف بعينها.. فلا ينأى أن يأخذ الألف بحصته، ويحسب^(١٤) الألف على الذي^(١٥) عليه الألف.

٣٥٥٨- وإن أقر رجل بدين على أبيه، [ثم بعده لرجل، ثم بعده لرجل،] ثم بعده لرجل، حتى يجمع بماله.. فهم يتحاصون فيه، الأول^(١٦) والآخر سواء، لا يُنأى أقر لهما معاً أو لواحد بعد واحد^(١٧).

(١) انظر: الأم (١٢١/٨-١٢٢).

(٢) في (م): الرجل.

(٣) الأم (١٢٢/٨) روضة الطالبين (٤/٤١٢).

(٤) في (ب): وإن.

(٥) في (م): بعضهم.

(٦) في (ب) زيادة: "لم يكن له ميراث و"، وهي تكرار.

(٧) في (ب): فلم.

(٨) غير معتمد، وصورة المسألة في ما لو أنكر باقِي الورثة، ولم يكن الشاهد عدلاً، لأنه إن كان عدلاً.. حلف المشهود له.. وأخذ، وإن لم يكن عدلاً.. جاءت هذه المسألة، وفيها قولان -كما في روضة الطالبين (٤١١/٤)- "القول: أن على المقر قضاء جميع الدين من حصته من التركة إن ولى به... والجديد: أنه لا يلزمه إلا بنسب حصته من التركة". والقولان ذكرهما في اختلاف العراقيين من "الأم" (٢٧٧/٨) ولم يُرجح شيئاً، لكنه رجح في الأم (١٢٢/٨) أنه يلزمه قِسْطُهُ لا غير.

قلت: القول الأول قديمٌ وجديدٌ أيضاً؛ فهو نصه هنا في البيهقي، وفي اختلاف العراقيين. والله تعالى أعلم.

(٩) وهو المعتمد.

(١٠) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، هكذا صورتها في (م): ونسب.

(١١) في (أ) و(م): للذي.

٣٥٥٩- [وقد قيل: الأول فالأول أولى].

٣٥٦٠- وإذا أقر الرجل بعبد لأبيه أنه لرجل بعينه، ثم عاد بعد فقال: «هو لهذا».. فهو للأول^(١)، وليس للأخر شيء، ولا غرم على من أقر^(٢).

٣٥٦١- وإن^(٣) شهد رجل من الورثة/ على أبيه بدين^(٤)؛ فإن كان عدلاً.. حلف^(٥) وأخذ، وإن لم يكن عدلاً.. أخذ من نصيبه بقدر ما يُصيبه^(٦) لو^(٧) أقر جميع الورثة^(٨).

٣٥٦٢- وقد قيل: يأخذ جميع ما في يديه حتى يستوفي دينه.

٣٥٦٣- وإن شهد شاهدان على ميت^(٩) بدين، وقد اقتسم الورثة، وأفلس بعضهم.. أخذ من المنيء جميع ما ورث من الميت، ويرجع على إخوانه بذلك ديناً^(١٠).

٣٥٦٤- وإن كان ذلك بإقرار من الوارث^(١١).. لم يرجع عليهم بشيء؛ لأنه لم يثبت على أبيهم، وكان عليه كله فيما صار إليه من مال أبيه^(١٢).

(١) في (ب): الأول.

(٢) الأم (١٢٢/٨).

(٣) في (ب): الأول.

(٤) الأم (١٢٢/٨).

(٥) في (أ) و(ز): ولو.

(٦) في (ب): أن على أبيه ديناً.

(٧) أي: المشهود له.

(٨) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): نصيبه، في (ز): نصيبه.

(٩) في (أ) و(ز): ولو.

(١٠) سقت المسألة قريباً.

(١١) كناية [ص ٣٥٧] من (ز).

(١٢) انظر: الأم (١٢٣/٨).

(١٣) في (أ) و(ز): الورثة.

(١) تفريع على غير المعتمد، في مسألة: إقرار الوارث غير العدل بدين، هل يؤخذ كله منه أو يتقدر حصته؟.

٣٥٦٥- وإن^(١) أقر الوارث منفرداً بأن هذا العبد لملاب، ثم قال: «هو لملاب». فهو للأول، وسواء كان الوارث إذا انفرد بالثبات [من] يجوز^(٢) شهادته أو^(٣) لا يجوز^(٤) في هذا الباب، من قبل أبي لا أجيز شهادته في شيء [قد] أقر به لرجل فأخرج من ملكه إليه^(٥) (١).

٣٥٦٦- وكذلك لو أقر أن أياه أوصى بثلث ماله لرجل، ثم قال بعد^(٦): «بل أوصى [به] لهذا». لم أقبل شهادته من قبل أبي^(٨) قد الرمت أن يخرج من يديه ثلث مال أبيه، فإذا أراد إحراجه إلى غيره.. جعلته^(٩) خصماً، ولا أجيز شهادة الخصم^(١٠).

٣٥٦٧- ويجوز^(١١) الشهادة على الشهادة في كتاب القاضي^(١٢).

٣٥٦٨- وإذا سمع الرجلان الرجل يقول: «أشهد أن فلان على فلان ألف درهم»، ولم يشهدهما. فليس عليهما أن يقوما ما، ولو قاما^(١٣) ما.. لم يكن للقاضي أن يحكم ما، لأنه يجوز يقول: «أشهد أن له على فلان ألف درهم من عدة وعدة إياها»، أو من وجه لا يجب^(١٤).

٣٥٦٩- فإن قال [له]: «أشهد على شهادتي/»^(١) أن له عليه ألف درهم. سأله القاضي حتى يجزئه^(١) من أي سبب [هو]، فإن قال هذا ولم يسأله القاضي.. جاز، إذا أمره بالشهادة^(٢).

(١) في (ب): وإذا.

(٢) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): يجوز.

(٣) في (ب): و.

(٤) في (أ) و(ز) يجوز، في (ب): بلا نقط لأولها.

(٥) في (أ) و(ز): إليهم.

(٦) الأم (١٢٤/٨).

(٧) في (ب): من بعد.

(٨) في (ب): أن.

(٩) في (ب): جعله.

(١٠) الأم (١٢٤/٨).

(١١) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): يجوز.

(١٢) الأم (١٢٤/٨) وفيه: "يجوز الشهادة على الشهادة، وكتاب القاضي".

(١٣) في (ب): أقاما.

(١٤) الأم (١٢٥/٨).

(١) غاية (٦٦/ب) من (ب).

٣٥٧٠- وإذا أَقْرَبَهُ.. فهو لازمٌ له^(١).

٣٥٧١- وإذا قال رجل: «أحسبى فلانٌ أنه يشهد على فلانٍ بكذا».. لم تكن هذه شهادة على شهادة، حتى يقول [له]: «أشهد على شهادتي أنَّ فلاناً^(٢) أشهدني على فلانٍ/»^(٣) بكذا»/ (١٦٥/ب).

٣٥٧٢- وإذا شهد الشاهد على مائة، ثم عاد فنقص أو زاد؛ فإن كان عدلاً غير مُعْطَلٍ أو غير معروفٍ منه كثرة النسيان في مثل هذا.. جازت شهادته، ويؤخذ بالآخرٍ منهما^(٤).

٣٥٧٣- وأما الذي يقول: «ثأته على هذا»، ثم يقول: «غلطت» أو: «نسيت»، إنما هي على هذا.. فلا تقبل^(٥) شهادته على الأول ولا الآخر^(٦).

٣٥٧٤- والحقه في ذلك: حديث عليّ [حين] قطع شهادة الرجلين، ثم قال: «هو هذا» ولم يقبلَ منهما في الآخر، وألزمهما دية اليد^(٧).

٣٥٧٥- وإذا شهد الشهود على إسماعيل بالسرقة^(٨).. لم يكن للإمام أن يُلْقَهُ الحقة؛ وذلك أنه لو^(٩) جَحَدَهُ.. قُطِعَ^(١٠).

(١) في (أ) و(ز): ينظر.

(٢) الأم (١٢٥/٨).

(٣) الأم (١٢٥/٨-١٢٦).

(٤) في (أ) و(ز): فلان.

(٥) نهاية (ص ٣٥٨) من (ز).

(٦) في (أ) و(ز): منها.

(٧) في (ب): يقبل.

(٨) ستأتي قريباً هذه المسألة وما قارها.

(٩) أخرجه البخاري تعليقاً مجزئاً به، لك: الدييات، ب: إذا أصاب قومٌ من رجلٍ هل يعاقب أو يقتص منهم

كلهم؟، في ترجمة الباب قبل حديث (٢٨٩٦)، ووصله الشافعي في الأم (٤٦٥/٨)، -ومن طريقه أخرجه

البهقي (٤١/٨) و(٢٥١/١٠) وفي المعرفة (٤٥/١٢) (٣٤٦/١٤) -وعبد الرزاق (٨٩-٨٨/١٠):

١٨٤٦١ ١٨٤٦٢ وابن أبي شيبة (٤٠٨/٩) والدارقطني (١٨٢/٣). وقال الحافظ في التلخيص الحبير

(٦٣/٤) بعد أن ذكر رواية الشافعي: "رواه صحیح".

(١٠) في (ب): بسرقة.

٣٥٧٦- فإن^(٣) ادَّعَيْتَ عَلَيْهِ سَرَقَةً بِلَا شَهْوَدٍ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَهَالَةِ بِالْحَدِّ.. لَمْ أَرِ بَأْسًا أَنْ يُعَرِّضَ لَهُ فَيَقُولَ: «لَعَلَّهُ لَمْ يَسْرِقْ»^(٤).

٣٥٧٧- وإذا شهد الشاهدان بالسرقه، أو بالشرب على رجل، أو أربعة على الزنا، واختلفوا في الأيام والأوقات، أو في الصفة أو [في] اللون.. لَمْ يُحَدِّثْ^(٥).

٣٥٧٨- وكذلك الطلاق؛ إذا شهد أحدهم أنه طلق اليوم، والآخر أنه طلق أمس.. لَمْ يُلْزَمَهُ؛ لأن هؤلاء شهدوا على فعل مختلف^(٦).

٣٥٧٩- ولكن لو شهدوا على إقراره^(٧) في أيام مختلفة.. جاز؛ مثل أن يشهد على إقرار^(٨) رجل أنه أقر بطلاق امرأته أمس، وشهد عليه آخر اليوم أنه أقر بطلاق امرأته.. جاز؛ لأن هؤلاء شهدوا على الإقرار^(٩)، والأول شهدوا على الفعل^(١٠).

٣٥٨٠- وكذلك الكاح؛ لو شهد رجل أن فلاناً أنكح^(١١) ابنته يوم الخميس، والآخر يوم الجمعة.. لَمْ يَجِزْ.

٣٥٨١- فإن شهدوا أنه أقر يوم الخميس أنه زوجته ويوم^(١٢) الجمعة [أنه زوجته].. لَزِمَهُ ذَلِكَ، مَا لَمْ يَقْرَأُوا أَنْ أَصْلَ النِّكَاحِ كَانَ بِغَيْرِ شَاهِدَيْنِ/^(١٣)، فإن^(١٤) أقروا بذلك.. فالنكاح باطل.

(١) في (أ) و(ز): إن.

(٢) الأم (١٢٧/٨).

(٣) في (ب): وإن.

(٤) الأم (١٢٧/٨).

(٥) الأم (١٢٧/٨-١٢٨).

(٦) الأم (١٢٨/٨).

(٧) في (ب): إقرار.

(٨) في (ب): إقراره.

(٩) في (أ) و(ز): إقرار.

(١٠) الأم (١٢٨/٨).

(١١) في (ب): زوج.

(١٢) في (أ) و(ز): يوم.

(١٣) نهاية [٣٥٩] من (ز).

- ٣٥٨٢- وإذا شهد الشهود على رجل أنه سرق ثوباً، فاحتلما [في القيمة]؛ فقال أحدهما: «كان ثمن الثوب عشرة دراهم»، وقال الآخر: «ربع دينار».. يؤخذ^(٢) بالأقل أبداً^(٣).
- ٣٥٨٣- وكذلك لو شهد رجل^(٤) لرجل بألف درهم/ والآخر بألفين في [قيمة] شيء بعينه.. أُعيذ بالألف، إلا أن يشهدوا بالإقرار.. فيلزمه أكثر ما أقر به^(٥).
- ٣٥٨٤- وإن شهد قوم على قوم بالزنا، أو بالسرقة، أو ما كان، فأثبتت^(٦) شهادتهم بما يوجب الحد، ثم^(٧) مات بعضهم، أو غاب، أو حرس، ثم عُدُّوا بعدُ أُحرثت شهادتهم، وأقيم الحد^(٨).
- ٣٥٨٥- وقال أبو حنيفة: إذا مات أو غاب، وعُدُّوا بعد.. لم يُقيم^(٩) الحدُّ حتى يحضروا؛ من قُتل أنهم قد يرجعون^(١٠).

(١) في (أ) و(ب): فإذا.

(٢) في (أ) و(ب) و(ج): يأخذ، ولعل الصواب كما أثبت.

(٣) «من قُتل أنا ندرأ الحدود بالشبهة، وهذا أقوى ما يدرأ به الحد». ٨١. من الأم (١٢٨/٨).

(٤) في (ب): رجلاً، و.

(٥) في تصوير المسألة هنا إشكال حيث جعل شهادة الواحد حجة كافية، والظاهر أنه أراد كما هو في الأم (١٢٨/٨) (٥٢/٧) التجار، حيث جاء فيه: «وإذا سرق السارق السرقة، فشهد عليه أربعة، فشهد اثنان أنه ثوب كذا، وقيمته كذا، وشهد الآخران أنه ذلك الثوب بعينه وقيمته كذا.. فكانت إحدى الشهادتين يجب بها القطع، والأخرى لا يجب بها القطع.. فلا قطع عليه؛ من قُتل أنا ندرأ الحدود بالشبهة، وهذا أقوى ما يدرأ به الحد، ونأخذ بالأقل من القيمتين في الفرع لصاحب السرقة، وليس هذا كالذي يشهد عليه رجلان، ورجل بألف، والآخر بألفين؛ من قُتل أنه قد يكون لذلك ألف من وجه، وألفان من وجه، وهذا لا يكون له إلا ثمن ذلك الثوب الذي اجتمعوا عليه، وليس شهد الزيادة بأولى من شهد القص، وأحلفه مع الشاهد الواحد على القيمة إذا ادعى شهادة اللذين شهدا على أكثر القيمتين».

(٦) في (ب): فأثبت.

(٧) في (ب): و.

(٨) انظر: الأم (١٢٩/٨).

(٩) في (أ) و(ب): يقام.

(١٠) المبسوط (٥٠/٩).

٣٥٨٦- والحنة عليه في ذلك^(١): الشاهدان يشهدان على الحق للرجل^(٢)، ثم يغيبا^(٣) أو يموتا
[قل أن يُعدلا] فيُضَيَّ شهادتهما، و[قد] يمكن أن يرجعا^(٤)، وقد جامعوا^(٥) في حقوق الآدميين
على من ما قلنا.

٣٥٨٧- وإذا شهد^(٦) الشهود بشيء، فلم^(٧) يحكم به الحاكم حتى ينغيروا^(٨) بعد العدالة، قبل
مضي الحكم.. لم أقبل شهادتهم^(٩) ^(١٠).

٣٥٨٨- وإن شهد الرجل، ثم قال: «[قد] غلطت، ليس هذا، ولكن هذا».. لم يعاقب، ولم
أجز^(١١) شهادته على^(١٢) الأول والآخر^(١٣).

٣٥٨٩- و[لكن] لو رجع بعد^(١٤) مضي الحكم.. لم أقبل منه، ولا أُعَرِّفُهُ ما شهد به إذا رجع
عنه^(١٥) بعد الحكم إذا كان مالا^(١٦) ^(١٧).

(١) في (ب): "في ذلك عليه".

(٢) في (ب): للرجل.

(٣) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): تغيبا.

(٤) في (أ) و(ز): يرجع.

(٥) في (ز): جاء معوتا، والممن: اتفقوا واجتمعوا معنا.

(٦) في (أ) و(ز): شهدا.

(٧) في (أ) و(ز): ولم.

(٨) في (ب): "نغيروا"، بلا نقط.

(٩) في (ب): شهادتهما.

(١٠) الأم (١٣١/٨).

(١١) في (ب): يقتل.

(١٢) في (أ) و(ز): عن.

(١٣) الأم (١٣٢/٨).

(١٤) كتابة (أ/٦٧) من (ب).

(١٥) في (أ) و(ز): عليه.

(١٦) في (أ) و(ز): مال.

(١٧) الأم (١٣٤/٨).

٣٥٩٠- وإن رجع في الحدود، أو ما^(١) هو الله، أو للآدميين مما ليس بعين قائمة^(٢)، مثل الطلاق، والحدود^(٣)، والقذف، والقتل، وما أشبهه؛ فهذا إذا رجعا.. أخذ مهما، وكان عليه صدقُ الشئ، وقيمة الأرض في الحلد، والدية في النفس [والخراج]، فأما ما كان دراهم ودنانير وعروص^(٤) وكل عين قائمة^(٥).. فلا شيء عليهما^(٦).

٣٥٩١- فإن^(٧) قالوا في الرجوع: عمدنا قطع يد^(٨) هذا، أو قتل هذا، أو جرح هذا.. فله الخيار، ولأوليائه من بعده في القصاص أو أخذ الأرض^(٩).

٣٥٩٢- وإذا^(١٠) رجع الشهود، وكانوا سنة شهدوا على الرنا، أو أربعة شهدوا على سرقة؛ فإن رجع واحد [منهم] من شهود الرنا.. لم يكن عليه شيء، وكذلك الباقي، ما دام أربعة يقيم هم الحلد^(١١).

(١) في (ب): بما.

(٢) في (أ) و(ز): قائم.

(٣) في (ب): والحد.

(٤) في (ب): وعروض.

(٥) نهاية [ص ٣٦٠] من (ز).

(٦) الأم (١٣٣/٨).

(٧) في (ب): وإن.

(٨) في (أ) و(ز): به.

(٩) الأم (١٣٣/٨).

(١٠) في (ب): وإن.

(١١) إذا كان الشهود أكثر من العدد المعتبر، ثم رجع بعض الزائد أو كله، بعد أن حكم بشهادتهم، وثبت على الشهادة الحلد المعتبر؛ فهل يفرم من رجع عن شهادته شيئاً المعتمد: أنه لا غرم عليه كما هو نصه هنا في البويطي، والقول الثاني: حكاة المزني في «المشور» - كما في البيان - أنه يفرم، واختاره المزني كما في نهاية المطلب.

حكى ما هنا عن البويطي صاحبها الشامل (لوحه: ١٦٨)، والحاوي الكبير (٢٣٧/١٣)، ونسب إمام الحرمين في نهاية المطلب (٦١/١٩) إلى البويطي القول بالتفرم، وهو غير صحيح. وانظر: البيان (٤٠٦/١٣)، المذهب (٣٤٢/٢) المنردة، المزي (١٣٤/١٣)، روضة الطالبين (٣٠٣/١١-٣٠٤).

وحكى الراجعي الخلاف وجهين، وقال: "وقال: قولان"، وعبر النووي عن الراجح بالأصح.

٣٥٩٣- فإن^(١) رجّع واحد من الأربعة^(٢).. رُجِعَ على الثلاثة^(٣) بنصف الدية^(٤)، فإن^(٥) رجّع واحد من الثلاثة^(٦).. كان/ (ب/١٦٦) عليه السدس^(٧)، ثم هكذا كله^(٨).

٣٥٩٤- وقال غرنبا: إذا رجّع واحد من الأربعة^(٩).. كان عليه وعلى الاثنين الربع؛ لأن ثلاثة أرباع الشهادة قائمة^(١٠).

قلت: هو قول لا وجه، فقد نص عليه هنا، ونص على الثاني المزمع في «المشور»، وكون الخلاف قولاً.. حكاها في نهاية المطالب، والله تعالى أعلم.

(١) في (ب): وإن.

(٢) أي الذين شتوا من أصل ستة شهود. وفي (أ) و(م): أربعة.

(٣) الذين رجعوا، الاثنان الأولان، والثالث الأخير الذي انضم إليهم.

(٤) المعتمد: أنه يرجع عليهم بالربع؛ لأن ثلاثة أرباع الحجة قائمة.

(٥) في (ب): وإن.

(٦) أي: من الثلاثة الذين شتوا.

(٧) المعتمد: أن عليه وعلى الثلاثة الذين رجعوا قبله.. النصف؛ لأن نصف الحجة قائم.

(٨) خلاف المعتمد، وهذه المسألة مُرَعَّة على النبي قبلها؛ فإن شهد الشهود وكانوا أكثر من نصاب الشهادة، ثم

رجع بعضهم فأصبحوا أقل من النصاب.. فعلى من رجّع قَسَطُ من الغرم، وهل القسَطُ بحسب عدد جميع

الشهود، أم هو بحسب العدد المعتمَر؟ الأولُ نصُّ هنا في البويطي، والثاني هو المعتمد.

فلو كانوا ستة في شهادة الزنا، ثم رجع منهم ثلاثة، وثبت ثلاثة.. كان عليهم الربع على المعتمد، لأن ثلاثة أرباع

الحجة قائم، وعلى ما في البويطي.. فإن عليهم نصف الغرم، لأنهم نصف الشهود.

تنبيه: اعتمد في العزيز (١٣٤/١٣) وروضة الطالين (٣٠٤/١١) في المسألة السابقة مثل ما في البويطي، لكنهما

خالفا في هذه المسألة، فقالا -واللفظ للروضة-: "إذا لم يثبت من العدد المعتمَر إلا بعضهم... فعلى الوجهين

السابقين؛ فإن قلنا لا غرم هناك.. وُزِعَ الغرم هنا على العدد المعتمَر، وحصة من نقص من العدد المعتمَر..

توزع على من رجع بالسوية، وإن قلنا يفرم هناك.. وُزِعَ هنا على جميع الشهود؛ فعلى الاثنين الراجعين من

الثلاثة.. ثلثا الغرم".

قلت: لا يلزم هذا، فإنه في البويطي قد نص على عدم الغرم هناك، وجعله هنا موزعاً على عدد جميع الشهود،

فليس القول به مبنياً على ذلك. والله تعالى أعلم.

وعبارة المنهاج (ص٥٧٥): "قسط من النصاب، وقيل: من العدد".

وقول البويطي هنا قد حكاها عنه في الشامل (لوحة: ١٦٨) ورجحه بقوله: "ودلينا: أن الإللاف حصل

بشهادتهم، فوجب الضمان بعددهم كما لو كانوا اثنين".

(٩) في (أ) و(م): الأربع.

٣٥٩٥- وهكذا الحكم عندنا وعندهم في السرقة على ما وصفت من قولنا وقولهم.

٣٥٩٦- وإذا شهد الشهود بشهادة وهم غير عدول، مجروحون^(١) في أبدأهم^(٢)، وأمضى الحكم ثم علم [بأن] أنهم غير عدول.. فلحاكم أن ينقض الحكم، كما لو حكم بشهادة عبد أو مشرك ثم علم بغيره.. فله أن يرد^(٣) ^(٤).

٣٥٩٧- وقال بعضهم: يرد في العبد والكافر، ولا يرد في المسلم بمجرته^(٥) ^(٦).

٣٥٩٨- ولو كان الذي قضى به الحاكم من شهادة هؤلاء قصاص.. لم يرجع [عليهم] بشيء؛ لأنهم لم يرجعوا عن شهادتهم، وإنما حُرِّحُوا، وكان ذلك خطأ من الإمام ويكون^(٨) على عاقلة الإمام لا على بيت المال^(٩).

٣٥٩٩- وكلُّ حَدِّ اللَّهِ^(١٠) إذا لم يُقَمْ^(١١) على من أثمأه حين يتوب.. فقد سقط عنه الحد^(١٢)؛ لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١٣): ﴿إِنَّمَا الذَّنْبُ تَابُوا﴾ [الأنعام: ٣٤]، وقول^(١٤) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ماعز: وَأَلَّا تَرْكُمُوهُ^(١٥).

(١) هو المعتمد في المذهب، وهو مذهب الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، انظر: الأصل محمد بن الحسن (٤/٥٤٨)، المتوسط (١٦/١٨٧)، البحر الرائق (١٣٢/٧).

(٢) في (أ) و(ج): مجروحين.

(٣) في (ب): أيديهم.

(٤) في (أ) و(ج): يرد.

(٥) الأم (٨/١٣٤).

(٦) في (أ) و(ج): يخرج، بلا نقط لأولها.

(٧) جاء في مختصر الطحاوي (ص ٣٥٠) أنه ينقض إن تبين أنه عبد أو كان محدوماً بقذف.

(٨) في (ب): أو يكون.

(٩) الأم (٨/١٣٥).

(١٠) في (ب): الله.

(١١) في (أ) و(ج): يقام.

(١٢) غير معتمد، وهو خلاف الأظهر، وذكر في الأم (٨/١٣٦) أنه يشمل أن ذلك خاص بالمحارب ويشتمل أنه في كل حد لله عَزَّ وَجَلَّ، ثم قال الربيع: "قول الشافعي: الاستثناء في التوبة للمحارب وحده الذي أظن أنه يذهب إليه"، وانظر: روضة الطالبين (١٠/٩٧)، مغني المحتاج (٤/١٨٤).

(١٣) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ.

٣٦٠٠- ومن أقر على نفسه بالزنا مرة.. رُجمَ؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ / ^(٢) «لَأَنْتَبِسَ فِي الْمَرْأَةِ: وَلِإِنْ ^(٤) اعْتَرَلَتْ.. فَأَرْجَاهَا» ^(٥).

٣٦٠١- ومعنى حديث ماعز ^(٦) أن ترديد ^(٧) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَنُ أَنْ يَهْجَنَ؛ ألا ترى أنه بعث إلى أهله، فلما بان له أنه غير مجنون.. رُجِمَهُ.

٣٦٠٢- وإذا شهد شاهدان على رجل أنه سرق متاعاً لهذا، وأدّعه ^(٨) المسروق.. قُطِعَ السارق ^(٩) ^(١٠).

٣٦٠٣- وإن قالوا: «نشهد أنه سرق من بيت هذا»، وأدّعه رب البيت.. قُطِعَ؛ لأنه في حيازته ^(١١).

٣٦٠٤- فإن ^(١٢) قال السارق: «هو لي، غصبي، أو أودعته فعلي [عليه]».. كان خصماً، ولا قطع عليه ^(١٣).

٣٦٠٥- وإن أكذب المسروق [منه] الشهود.. لم يُقَطَّع ^(١٤).

(١) في (أ) و(ز): وقال.

(٢) سبق تحريته في باب اللعان.

(٣) نهاية [ص ٣٦١] من (ز).

(٤) في (أ) و(ز): إن.

(٥) متفق عليه من حديث زيد بن خالد وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: الحدود، ب: الاعتراف بالزنا ٦٨٢٧ و ٦٨٢٨، ومسلم ك: الحدود، ب: من اعترف على نفسه بالزنا ١٦٩٧ و ١٦٩٨.

(٦) رواه مسلم ك: الحدود، ب: من اعترف على نفسه بالزنا ١٦٩٢ و ١٦٩٤ و ١٦٩٥.

(٧) هكذا صورتها في (ب): ^(٨).

(٨) في (أ) و(ز): أو ادّعه.

(٩) في (ب): «بالسارق» وبعده في (أ) و(ز) زيادة: «لأنه في حيازته».

(١٠) الأم (١٣٧/٨).

(١١) الأم (١٣٧/٨).

(١٢) في (ب): وإن.

(١٣) الأم (١٣٧/٨).

(١٤) الأم (١٣٧/٨).

- ٣٦٠٦- ولا يجوز^(١) الشهادة في اللواط [والبهائم] أقل من أربع^(٢).
- ٣٦٠٧- ويُحَدُّ في اللواط والبهائم كما يُحَدُّ في المرأة؛ لأنه فَرْجٌ^(٣) يَفْرَجُ.
- ٣٦٠٨- وإذا كَسَبَ القاضِي إلى القاضي، ثم ماتَ الكاتبُ أو^(٤) المكتوبُ/ إليه أو^(٥) عزل أحدهما.. حاز^(٦).
- ٣٦٠٩- وإذا أقامَ رجلٌ شاهداً على رجلٍ أنه غصبه، وشاهدًا^(٧) آخر أنه أقر أنه غصبه.. فهذا مختلف؛ لأن الغصب فعل، فهذا مختلف، ويحلف مع أحد شاهديه، ويأخذ^(٨).
- ٣٦١٠- وإن شهدَ أحدهما أنه له، وشهدَ الآخرُ أنه أقرَّ أنه غصبه إياه.. فكذلك^(٩).
- ٣٦١١- فإن شهدَ شاهدان على رجل أنه غصبَ جاريةً، وولدها، وأولدها، ورغم العاصبَ أمها له، وأن الشاهدين^(١٠) شهدا على باطل.. فلا حَدَّ عليه، ويلحق به الولدُ، ويقومون عليه؛ لأن الشاهدين لم يقلوا: «غصبها ورأىها»^(١١)، وقد يمكن أن تكون^(١٢) له^(١٣) فيعصها من غصبه^(١٤) إياها، فيطأها ملكه، فلما^(١٥) لم يثبتوا الزنا.. درأنا الحدَّ بالشبهة^(١٦).

-
- (١) في (أ) و(ز): ولا يجوز.
- (٢) انظر: الأم (١٣٨/٨).
- (٣) في (أ) و(ز): فرجًا.
- (٤) في (ب): و.
- (٥) في (ب): و.
- (٦) الأم (١٣٩/٨).
- (٧) في (أ) و(ب) و(ز): شاهد.
- (٨) الأم (١٤٠/٨).
- (٩) الأم (١٤٠/٨).
- (١٠) في (أ) و(ز): الشاهدان.
- (١١) كناية (٦٧/ب) من (ب).
- (١٢) في (أ): تكون، بلا نقط لأولها، في (ز): يكون، في (ز): يكونا.
- (١٣) كناية (ص ٣٦٢) من (ز).
- (١٤) في (ب): أغصبه.
- (١٥) في (ب): فإن.
- (١٦) في (ب): شبهة.

٣٦١٢- [وقد قيل: يجلد الحد^(١)، وولده وقيق^(٢)]، ويؤخذ منه^(٣) الحارية، وصادق المثل.

٣٦١٣- وإن غصب^(١) جارية، وشهد الشهود على الصفة، ولا يدرون قيمتها^(٢).. لم يقض عليه بقيمة صفة حتى يشتوا قيمتها، ويقال للمدعي: «ادع^(٣) ما شئت»، ويقال للمدعى [عليه]: «أقر بما شئت» مما يمكن أن يكون أقل ما يكون من الثمن، مثل أن يقر أنه غصب جارية نفيسة، ويدعي قيمتها [فلنأ].. فلا يقبل منه؛ لأن هذا لا يمكن، ويقبل أقل ثم مثلها؛ فإن أقر له المدعي [عليه].. فذلك^(٤)، وإلا.. حلف المدعي عليه على قيمتها^(٥)؛ فإن نك.. حلف المدعي، وأحد ما ادعى^(٦).

٣٦١٤- وإن شهد شاهدان على رجل أنه أخذ من يد رجل ثوباً ولم يشهدوا أنه له.. قضينا برده إليه كما أخذه^(١) منه^(٢).

٣٦١٥- وإن^(١) أقام رجل بينة على سلعة أتاها له؛ فإن زاد^(٢) الشهود في شهادتهم: «لا نعلمه^(٣) باع ولا وهب».. فذلك، وإلا.. قضيت له بشهادتهم الأولى أتاها له^(٤).

(١) الأم (٨/١٤).

(٢) كأنما في (ب) الحدود، هكذا صورها في (ب): لثوبه ٥.

(٣) في (أ) و(ب) منها.

(٤) في (أ) و(ب): غصبت.

(٥) أي: وكانت قد هلكت، كما في الأم.

(٦) في (ب): ادعي.

(٧) في (ب): بذلك.

(٨) في (ب): ثمنها.

(٩) الأم (٨/١٤١) بأقل من هذا التفصيل.

(١٠) في (ب): أخذ.

(١١) الأم (٨/١٤١).

(١٢) في (ب): فإن.

(١٣) في (ب): أراد.

(١٤) في (أ) و(ب): بعلمه، في (ب): بلا نقط.

(١٥) الأم (٨/١٤١).

٣٦١٦- وإن أراد الشهود عليه أن أحلفه أما في ملكه.. أحلفته^(١)، ولا يحلفه^(٢) على أن الشهود شهدوا بحق^(٣).

٣٦١٧- وكل ما ادَّعى عليه سوى هذا.. أحلفته له، مثل أن يقول: «عَصَبْتُهُ»^(٤)، أو: «[قد] باعني»، أو: «قَدْ عَلِمَ أَنَّ شُهوْدَهُ شَهِدُوا بِعَيْرِ الْحَقِّ».. أحلفته^(٥) على علمه في الشهود/ (١٦٧/ب) أهم لم يُشْهَدُوا بِبَاطِلٍ، وعلى^(٦) البتة^(٧) فيما سوى ذلك.

٣٦١٨- فإن^(٨) شهد أحبيبان^(٩) لعبد أنه أعتق - وهو الثالث - في وصية، وشهد الوارثان أنه أعتق^(١٠) هذا الآخر - وهو أقل أو أكثر - ولم يقلوا: رجع في الأول^(١١).. أمضيت ذلك، وأقرعت بين العبدین، وأعتقت ما دام يحتمل الثالث^(١٢).

(١) الأم (١٤١/٨).

(٢) في (أ) و(م): بلا نطق لأولها.

(٣) في (أ) و(م): عتملة ل (حق) و (بحق).

(٤) في (ب): عصبت.

(٥) في (ب): و.

(٦) في (ب): أحلفه.

(٧) في (أ) و(م): أو على.

(٨) في (ب): البتة.

(٩) في (ب): فإن.

(١٠) في (ب): اثنان.

(١١) نهاية [ص ٣٦٣] من (م).

(١٢) في (ب): الأولى.

(١٣) قد جمعت هذه الفقرة ثلاث صور للمسألة:

الصورة الأولى: أن يكون العبد الذي شهد به الوارثان مساوي الثالث: فيعمل بالشهادتين، لأنه لا حمة هنا، وفي كمية العمل قولان: الأول: يعتق من كل واحد منهما نصفه، وهو نصه في الأم (١٤٢/٨) ويختصر المزني (ص ٣١٣). والثاني: يقرع بينهما وهو نصه هنا في البويطي، وقال الربيع في "الأم" بعد أن ذكر قول الشافعي: "قول الشافعي في غير هذا الموضع: أن العبدین إذا استويا في الدعوى والشهادة ولم يُدر أيهما عتق أولاً فاستوظف به الثالث.. أنه يقرع بينهما؛ فأيهما خرج سهمه.. أعتقناه"، وقال المزني: "قياس قوله: أن يقرع بينهما، وقد قاله في غير هذا الباب"، قلت: قاله في هذا الباب كما في رواية البويطي هنا. والله تعالى أعلم.

٣٦١٩- وإذا شهد شاهدان^(١) على أن الميت أوصى لرجل بثلث ماله، وأحران شهدا على ذلك لرجل آخر، فحاش شاهدان فشهدا أنه رجع عن أحدهما، ولم يذبرا^(٢) عن أبيهما رجع.. فهو^(٣) بينهما نصفان^(٤) (٥).

٣٦٢٠- وقد قيل: يُوقف^(٦) بينهما الثلث حتى يصطلحا، وهو أحب إلي.

٣٦٢١- وكل ما أوصى به الميت.. فهو جائز في ثلث ماله، بإحصاء من أوصى له أولاً من أوصى له آخرًا، ما لم يُشهد أنه رجع عن شيء منه.

٣٦٢٢- وإذا شهد رجلان أن رجلاً قال: «إن مت في شوال.. ففلان حر، وإن مت في رمضان.. ففلان علي عشرة دراهم»، وأقاما جميعاً البيّنة على دعواهما.. فهما متضادة، ولا يجوز^(٨).

والمعتمد في المذهب في هذه الصورة: الأخذ بالقرعة. كما في روضة الطالبين (٨٦/١٢). قلت: لكن رجع في أصل الروضة طريقة الجزم بالقرعة، وضعف طريقة حكاية القولين، فقال: "المذهب: القرعة، وقيل: قولان"، والصواب: ترجيح طريقة القولين كما لا يخفى. والله تعالى أعلم. الصورة الثانية: أن يكون العبد الذي شهد به الوارثان أكثر من الثلث: فيعمل بالقرعة، فإن خرجت لمن هو أكثر من الثلث.. عتق منه بقدر الثلث. كما هو نصه في البويطي هنا، ولم أر هذه الصورة في كتب الشافعي الأخرى.

الصورة الثالثة: أن يكون العبد الذي شهد به الوارثان أقل من الثلث: فيقصر بينهما؛ فإن خرجت لمن هو الثلث.. عتق جميعه، ورق جميع الآخر، وإن خرجت لمن هو السلس.. عتق جميعه، وعتق من الآخر تكملة الثلث، وهي نصفه. وهذا نصه في الأم (١٤٤/٨) وعنصر المزي (ص ٣١٣) وهنا في البويطي، وقال في المزي: "وهو قول أكثر المتين؛ أن شهادة الأجنبيين والورثة سواء، ما لم يجرأ إلى أنفسهما". وانظر: الحاروي الكبير (٢٨٥/١٧).

(١) في (ب): الشاهدان.

(٢) في (أ) و(ج): ولم يذرا.

(٣) في (ب): وهو.

(٤) في (ب): نصفين.

(٥) انظر: الأم (١٤٦/٨).

(٦) في (أ) و(ج): توقف.

(٧) في (ب): لا.

(٨) الأم (١٤٦/٨-١٤٧) في صورة قريبة من هذه.

٣٦٢٣- وقال بعضهم: البينة لمن شهد له بالثبوت المتقدم أولى^(١).

٣٦٢٤- قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزحرف: ٨١]، وقال: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾ [يوسف: ٨١]. فلا^(٢) يَسْمَعُ^(٣) الشاهدة أن يشهد إلا بما عَلِمَ^(٤) ^(٥).

٣٦٢٥- والعلم من ثلاثة وجوه^(٦)؛

٣٦٢٦- منها: ما عَابَتْهُ الشاهدة، فيشهد به.

٣٦٢٧- ومنها: ما سَمِعَ^(٧)، فيشهد بما سمع من الشهود عليه.

٣٦٢٨- ومنها: ما تظاهرت به الأخبار^(٨) وتواطأت، مما لا يمكن في أكثره العيان^(٩).

٣٦٢٩- ولا يجوزُ السمعُ إلا بالمعانية؛ أن يكون بصيراً يرى الذي أقر به، لا حائل بينه وبينه^(١٠).

٣٦٣٠- والشهادة على رؤية المرأة ونسبها^(١١) إذا تظاهرت له أخبار^(١٢) من يُصَدِّقُ^(١٣) أمها فلانة، وبراهها^(١٤) قبل ذلك مرةً بعد مرةً، فيثبتها، وهذا كله شهادة بعلم^(١٥) كما وصفنا^(١٦).

(١) ذكر مثل هذا القول في الأم (١٤٦/٨) في صورة قرية من هذه.

(٢) في (أ) و(ز) ولا.

(٣) في (ز): يسمع.

(٤) في (ب): يعلم.

(٥) الأم (٢٠٣/٨).

(٦) الشهادة، والشهادة على الإقرار، وشهادة السماع، كما سيتضح ذلك من كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٧) في (أ) و(ز): يسمع.

(٨) في (ب): الأخبار به.

(٩) انظر: الأم (٢٠٣/٨).

(١٠) انظر: الأم (٢٠٤/٨).

(١١) في (ب): ونسبها.

(١٢) في (أ) و(ز): الأخبار.

(١٣) في (أ) و(ز): تصدق، في (ب): بلا نقط لأولها، في الأم: يصدق.

(١٤) كناية [ص ٣٦٤] من (ز).

(١٥) في (ب): تعلم.

٣٦٣١- وكذلك 'يحلف الرجل' بأحد هذه الوجوه فيما 'أخذ به' مع شاهد، ورَدَّ يمين، وغير ذلك^(٥).

٣٦٣٢- وقول الله تبارك وتعالى^(٦): ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [المرة: ٢٨٢]، إذا كانوا قد شهدوا، وإن^(٧) لم يشهد ولم يضر غيره.. فعليه^(٨) أن يشهد، وكذلك مَنْ دُعِيَ ليكتب^(٩).

٣٦٣٣- وكذلك الخائن، وردُّ السلام، والفقء، وطلب العلم، والجهاد.. كن هذا فرض على الكفاية؛ فإذا قام^(١٠) بشيء من هذه الأشياء مَنْ فِيهِ كفاية.. لم يخرج المتخلف^(١١)^(١٢).

٣٦٣٤- وإذا شهد رجل على رجل أنه حضره وقد طلق امرأته يوم الخميس، وشهد آخر أنه حضره حين طلقها يوم الجمعة، وأكر الشهود عليه.. حلف الشهود عليه وبطلت الشهادة؛ لأنهما مختلفتا على فعلين مختلفين.

٣٦٣٥- وكذلك إن شهدوا على شرب^(١٣)، أو زنا، أو غصب، أو بيع، أو^(١٤) ما أشبهه.

(١) في (أ) و(ب): كل ما وصفت.

(٢) انظر: الأم (٢٠٤/٨).

(٣) في (ب): الرجل يحلف.

(٤) في (ب): "أحد"، هكذا.

(٥) انظر: الأم (٢٠٤/٨).

(٦) في (ب): عَزَّجَلَّ.

(٧) في (أ) و(ب): ومن.

(٨) نهاية (٦٨/أ) من (ب).

(٩) انظر: الأم (١٨١/٤-١٨٢) و(٢٠٧/٨).

(١٠) في (ب): أقام.

(١١) في (أ) و(ب): المختلف.

(١٢) انظر: الأم (٢٠٧/٨-٢٠٨).

(١٣) في (ب): سرق.

(١٤) في (ب): و.

٣٦٣٦- فإن^(١) قال أحد الشاهدين في هذا كله: «أشهد أنه أقر بالطلاق يوم الخميس»، وقال الآخر^(٢): «أشهد أنه أقر بالطلاق يوم الجمعة».. لَزِمَهُ؛ لأن هذه شهادة على إقرار^(٣) لا فعل؛ لأنه قد يمكن أن يكون أصل الطلاق في وقت واحد، والشهادة على الإقرار مختلفة^(٤).

٣٦٣٧- والمحجة في ذلك: الزوجان يُشهدان^(٥) على نكاحهما وقتاً^(٦) بعد وقت.. فيحوز ذلك؛ لأنه قد يكون أصل النكاح جائزاً^(٧)، والشهادة بعد تأكيد لهما^(٨).

٣٦٣٨- وإن أقرّ لهما عقداً^(٩) النكاح بلا شهود في وقت النكاح.. لم يجوز^(١٠).

٣٦٣٩- ومنزل الرجل^(١١) يشتري الرثع، ثم يُشهد [من بعد] مرة بعد مرة تأكيداً^(١٢) وزيادة في التوثيق^(١٣)؛ إذا كان أصل الشراء جائزاً.

٣٦٤٠- والشهادة من ثلاثة^(١٤) وجوه؛ أحدها: ما عاينه الشاهد، والثاني: ما سمعه مع معاينة من سمع^(١٥) منه، ولا^(١٦) تكون^(١٧) شهادة بسماع إلا بمعاينة، والثالث: ما تطهرت به الأحبار وتناهب^(١٨) (١٦٨/ب) به [منزل] السماع بالنسب، وأن فلان مات، وأن فلاناً ولي، 'وما أشبه ذلك'.

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (أ) و(م): آخر.

(٣) في (أ) و(م): الإقرار.

(٤) في (ب): المختلفة، وزاد بعدها: "جائز".

(٥) في (أ) و(م): شهدان.

(٦) في (م): وقت.

(٧) في (أ) و(م): جائز.

(٨) في (ب): أهما.

(٩) في (أ) و(م): عقداً.

(١٠) كناية [ص ٣٦٥] من (م).

(١١) في (ب) زيادة: الذي.

(١٢) في (ب): تأكيد.

(١٣) في (ب): التوثيق.

(١٤) في (أ) و(م): ثلاث.

(١٥) في (ب): سمعه.

(١٦) في (أ) و(م): لا.

٣٦٤١- وكلُّ ما وجِبَ لك من شيءٍ من مَوْرَثٍ غَبَتَ عنه، أو شيءٍ مَلَكَكَ لك وكَيْلٌ أو رسولٌ.. جاز لك مَلَكَكَ من (هذا الطريق^(١)) وإن لم تحصر^(٢) ملك أبيلك، (ولا ملك^(٣)) وكيك، بأن تطاهرت عندك الأخبارُ من يَصْدُقُ، أو يُحْرُكُ^(٤) [من يَصْدُقُ] حرَّه أن أباك^(٥) ملكه^(٦)، ويقر^(٧) في قلبك ذلك، ومن أن يُحْبِرَكَ وكيك أو من تُصَدِّقُ^(٨) حرَّه أن وكيك ملك هذا لك، ويقر^(٩) في قلبك حرَّه.. فيحوز لك مَلَكَكَ على هذا، ويمور لك اليمين -إن ادَّعى عليك أحدٌ فيه^(١٠) شيئاً- أنه لا شيء له فيه، وردَّ اليمين إن رَدَّتْ اليمينُ عليك^(١١) في شيء من ذلك مما هو في يدي غيرك أن تملك^(١٢) أنك مالك^(١٣) [له]؛ لأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١٤) وَرَثَ الْأَنْبَاءِ مِنَ الْأَبَاءِ، وفيهم الصغارُ الذين لا يعرفون ملكَ الْأَبَاءِ إلا بما يثبت^(١٥) عندهم من الأخبار.

٣٦٤٢- وكذلك الشهادة^(١٦)؛ تجوز لك^(١٧) الشهادة بما تطاهرت [به] الأخبارُ [أن] فلان^(١٨) مَلَكَكَ، مع حوزِ تراه، ويقرُّ في قلبك ذلك؛ مثل الدار يسكنها الرجل، والثوب يلبسه، والعبد يخدمه

(١) في (أ) و(ز): يكون، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١) في (أ) و(ز): وما أشبهه.

(٢) في (أ) و(ز): هذه الطرق.

(٣) في (أ) و(ز): بلا نقط لأولها، في (ب): يحضر.

(٤) تكررت في (أ) و(ز).

(٥) في (أ) و(ز): ينمر.

(٦) في (أ) و(ز): أباه.

(٧) في (أ) و(ز): أملاكه.

(٨) في (أ) و(ز): وتر، في (ب): بلا نقط لأولها.

(٩) في (ب): يصدق.

(١٠) في (أ) و(ز): فيقر.

(١١) في (ب): منه.

(١٢) في (ب): عليه.

(١٣) في (أ) و(ب) و(ز): مالكاً.

(١٤) في (ب): جلَّ وعزَّ.

(١٥) في (أ) و(ز): ثبت.

(١٦) في (ب): الشهادات.

(١٧) في (ب): ذلك.

فترأه^(١) حائزاً^(٢) له، لا يدفعه عنه أحد، ويُسمّى ملكه إليه^(٣)، وتطاهر الأحرار عندك^(٤) بملكه..
فيجوز لك الشهادة بأنه مالك [له]؛ لأنه لا يقدر على تنصيب^(٥) ملك أبداً إلا من هذا الطريق^(٦).

٣٦٤٣- وكذلك الأنساب؛ إن قال: فلان ابن فلان^(٧).

٣٦٤٤- فإن قيل: إنما^(٨) حوّرت الأنساب لأنه أمر لا يُقدر على رؤيته، ولا بمل، ولو حصره
لم يمل له أن ينظر إليه، ولو نظر إليه لم يعلم

٣٦٤٥- قيل: فهو يمكن فيه أن يُقر الأب الذي يدرك الناس الشهادة عليه أن هذا ابي؛ فلما
حوّز الناس الشهادة [على هذا]^(٩).. كذلك^(١٠) يجوز الشهادة على الملك بالشرائط التي وصفا، ولو
لم يجر هذا.. لم يُشهد على ملك أبداً؛ لأبي وإن/ رأيت الرجل بين الدار.. فقد يمكن أن يكون
استعارها وسأها، وكذلك لو حضرت شراها؛ لأنه قد يشتريها من غير مالك، فهذا مما لا يحاط به
أبداً إلا من الطريق الذي أخرجت لك.

٣٦٤٦- وكذلك العبد يبيعه^(١١) الرجل الذي هو أصغر سنّاً من العبد، فيأبى، فيحلف: أنه ليس
بأبى، وإنما^(١٢) ذلك على ما عليم منه من ظاهره أنه ليس بأبى، وما تظاهر به عبده الخير أنه ليس
بأبى^(١٣).

(١) في (أ) و(ز): فلان.

(٢) في (أ) و(ز): فترأه، في (ب): بلا نقط.

(٣) في (أ) و(ز): حائزاً، في (ب): بلا نقط.

(٤) نهاية [٣٦٦] من (ز).

(٥) في (ب): عندك الأخبار.

(٦) هكذا صورتها في (أ): تحلّ بـ، هكذا صورتها في (ب): بمسألة.

(٧) في (أ) و(ز): هذه الطرق.

(٨) انظر: الأم (١٨/٨-١٩ و ٢٠٤).

(٩) انظر: الأم (١٨/٨ و ٢٠٤).

(١٠) في (أ) و(ز): إنما.

(١١) في (ب): أن هذا ابي، هكذا صورتها في (ب): ابي هذا ابي.

(١٢) نهاية (٦٨/ب) من (ب).

(١٣) في (أ) و(ز): يشتريه.

(١) في (أ) و(ز): إنما.

٣٦٤٧- وكذلك الشهادة^(١) على الورثة أن فلاناً وارث فلان، لا وارث له غيره، وإنما^(٢) ذلك على ما ظهر له، وتظاهر به الخبز عنده أنه لا وارث له غيره^(٣).

(١) انظر: الأم (١٩/٨)، اختلاف الحديث من "الأم" (٢٩٣/١٠)، ونقله عنه البلقي في فتاويه (٤١/ب)، وعنده: وما تظاهر به من الخبز".

(٢) في (ب): الشاهد.

(٣) في (ب) زيادة: ظهر.

(٤) بعد هذا في (ب): اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة والشافعي.

الرسالة^(١)

٣٦٤٨- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: أمر الله تبارك وتعالى كتابه بلسان عربي مبين، ونفى عنه كل لسان غير لسان العرب^(٢)، قال الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ تَعَلَّمَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ الآية^(٣)، وقال: ﴿وَلَيْتُمْ﴾ لتَنْزِيلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿الآية﴾^(٤) / ^(٥)، [وقال] ﴿وَكَذَلِكَ أُنزِلَتْ حِكْمًا عَرَبِيًّا﴾^(٦)، و﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾^(٧)، وقال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَجَبِيًّا لَقَالُوا﴾ الآية^(٨).

٣٦٤٩- والقرآن^(٩).. منه ما نزل عامًّا يُرَادُّ به الخاص^(١٠)، وخاصًّا^(١١) يُرَادُّ به العام^(١٢)، ومَكْتُبٌ يُسْتَدَلُّ في سياقٍ ما أُريدَ به^(١٣).

٣٦٥٠- وإرشاد، وإباحة^(١٤).

٣٦٥١- وفرضا بضاً، وفرضا حملة، فأبان^(١٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم معنى ما أراد منه^(١٦).

(١) في (أ) و(م): "باب في الرسالة".

(٢) الرسالة (ص ٤٠) وفيه: "جميع كتاب الله إنما نزل بلسان العرب".

(٣) النحل: ١٠٣.

(٤) الشعراء: ١٩٢.

(٥) نهاية [ص ٣٦٧] من (م).

(٦) الرعد: ٣٧.

(٧) طه: ١١٣.

(٨) فصلت: ٤٤.

(٩) في (أ) و(م): فالقرآن.

(١٠) الرسالة (ص ٢٢٢) وسيأتي توضيحه والتشليل عليه.

(١١) في (ب): وخاص.

(١٢) الرسالة (ص ٢٢٢) وسيأتي توضيحه والتشليل عليه.

(١٣) الرسالة (ص ٥١-٥٢، ٦٢-٦٤)، وسيأتي توضيحه والتشليل له.

(١٤) الرسالة (ص ٤١ و ٥١٠) اختلاف الحديث من "الأم" (٣٠/١٠).

(١٥) في (م): فأن، في (ب): وأبان.

(١٦) في (أ) و(م): امته.

(١) الرسالة (ص ٢١-٢٢ و ٢٢٢)، الأم، لك: جماع العلم (٤٢/٩-٤٣).

٣٦٥٢- وشيءٌ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، ومُتَشَابِهٌ^(١) لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ تَفْسِيرُهُ إِلَّا بِسُتْبَةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ عَنِ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ^(٢).

٣٦٥٣- وَبِاسْخٍ وَمَسْخُوعٍ^(٣).

٣٦٥٤- وَشَيْءٌ نَزَلَ جُمْلَةً غُصَّ مِنْهُ شَيْءٌ^(٤).

٣٦٥٥- فَمَنْ جَهَلَ هَذَا، وَجَهَلَ لِسَانَ الْعَرَبِ، وَمَعَانِي^(٥) كَلَامِهَا.. لَمْ يَحْزُرْ لَهُ الْقَوْلُ فِي عِلْمِهَا^(٦).

٣٦٥٦- وَمِنْ^(٧) عِلْمِ هَذَا، مَعَ سِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَنِ أَصْحَابِهِ، وَقَوْلِ النَّاسِغِينَ، وَكَانَ صَحِيحَ الْعَقْلِ يُفَرِّقُ^(٨) بَيْنَ الْمُشْتَبِهِ.. وَسَبْعَةٍ^(٩) (ب/١٦٩) الْقَوْلُ فِي عِلْمِهَا.

٣٦٥٧- وَمِنْهُ: مَا نَزَلَ مِثْلَ ذَلِكَ عَلَيْهِ^(١٠) عَلَى مَوْضِعِ الْاجْتِهَادِ فِيهِ^(١١).

(١) قَالَ الرَّاعِبُ: "الْمُتَشَابَهُ مِنَ الْقُرْآنِ: مَا أَشْكَلَ تَفْسِيرُهُ؛ لِمُشَابَهَةِ بَغِيرِهِ، إِنَّمَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، أَوْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى". الْمُفْرَدَاتُ (ص ٤٤٣).

وَذَكَرَ الْمَوَارِدِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ (٣٦٩/١) عِدَّةَ أَقْوَالٍ فِي مَعْنَى الْمُتَشَابَهَةِ، وَنَسَبَ إِلَى الشَّافِعِيِّ أَحَدَهَا، فَقَالَ: "الْحُكْمُ: مَا لَمْ يَحْتَمِلْ مِنَ التَّأْوِيلِ إِلَّا وَجْهًا وَاحِدًا، وَالْمُتَشَابَهُ: مَا احْتَمَلَ أَوْجُهًا، قَالَ الشَّافِعِيُّ".

(٢) ذَكَرَهُ عَنِ السِّيُوطِيِّ فِي الْإِتْقَانِ (٢٢٣/٤) (١٩٤/٤ ط ٣، دَارُ النَّزَارَاتِ)، فَقَالَ: "قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مُخْتَصَرِ الْبُيُوطِيِّ: «لَا يَحِلُّ تَفْسِيرُ الْمُتَشَابَهَةِ إِلَّا بِسُتْبَةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، أَوْ خَيْرٍ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، أَوْ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ». هَذَا نَصُّهُ" قُلْتُ: انْظُرْ نَصَّ الْبُيُوطِيِّ بَعْدَ فَرَاقَاتٍ قَلِيلَةٍ، فَقَدْ نَصَّ عَلَى الْإِجْمَاعِ.

(٣) الرِّسَالَةُ (ص ٤١).

(٤) وَهَذَا هُوَ الْعَامُّ الْمَخْصُوصُ، وَهُوَ غَيْرُ الْعَامِّ الَّذِي أُزِيدَ بِهِ الْخُصُوصُ، وَعَقَدَ فِي الرِّسَالَةِ (ص ٦٤-٦٥) بَابًا سَمَّاهُ: بَابُ مَا نَزَلَ عَامًّا دَلَّتِ السُّنَّةُ عَامَّةً عَلَى أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْخَاصُّ.

(٥) فِي (ب): وَمَعْنَى.

(٦) الرِّسَالَةُ (ص ٤١ و ٥٠-٥٣ و ٥٧-٥١١).

(٧) فِي (ب): وَمَعَ.

(٨) فِي (أ) وَ(ب): فَتَفَرَّقَ.

(٩) فِي (أ): حَلَقَتُهُ، فِي (ب): بَلَا نَقَطَ، هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (ب): يُجَالِفُهُ.

(١٠) الرِّسَالَةُ (ص ٢٢).

٣٦٥٨- فأما ما مضى الله [تَبَارَكَ وَتَعَالَى] .. فمثل قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْسِنَتُهُ ﴾ الآية^(١)، وقوله:

﴿ فَاسْتَبِقُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ الآية^(٢)، وما أمسه هذا، مما يستغنى فيه بالتزويل عن التفسير^(٣).

٣٦٥٩- وأما ما نزل^(٤) حمله بما شبه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقوله: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا

الزَّكَاةَ ﴾^(٥)، وقوله: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾^(٦)، وقوله: ﴿ الرَّايَةُ وَالرَّايِ ﴾^(٧)، 'وما أمسه هذا'^(٨)،

فأحر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ موافقت الصلاة، وعددها، وما يلزم فيها، وكم عدد المال الذي تجب^(٩) فيه الزكاة، والمال الذي تسقط^(١٠) فيه الزكاة، وفي كم تقطع^(١١) يد السارق، وفي كم لا تقطع^(١٢)، و[ما] الزنا الذي يوجب الحد^(١٣).

٣٦٦٠- وأما العام الذي يراد به الخاص: فقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ

جَمَعُوا لَكُمْ ﴾^(١٤)، لبعض الناس، وإعما جمع بعض الناس لبعض الناس، وسائر الناس في بلداهم^(١٥).

(١) المائدة: ٣.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) الرسالة (ص ٢١): وفيها: "فمنها ما أمانه خلخته نصاً مثل جَمَلٍ فرائضه..." والأَم، لك: جماع العلم (٤٢/٩-٤٣) وفيه: "... حتى استغني فيه بالتزويل عن التأويل وعن الخير".

(٤) في (أ) و(ز) ترى.

(٥) البقرة: ٤٣، وغيرها، وكتب في النسخ: "أقيموا" بدون الواو.

(٦) المائدة: ٣٨، ولم تكتب الواو في بلدائها.

(٧) النور: ٢.

(٨) في (ب): وما أشبهه.

(٩) في (أ) و(ز) و(ي): يوجب، في (ب): بلا نقط لأوها.

(١٠) في (أ) و(ز) و(ي): يسقط، في (ب): تسقط.

(١١) في (أ) و(ز) و(ي): يقطع.

(١٢) في (أ) و(ز) و(ي): يقطع.

(١٣) الرسالة (ص ٢٢) وفيها: "ومنه ما أحكم فرضه بكتابه، وبين كيف هو على لسان نبيه، مثل عدد الصلاة والزكاة وقتها وغير ذلك من فرائضه التي أنزل من كتابه" وكذلك (ص ١٧٦) وما بعدها.

(١٤) آل عمران: ١٧٣.

(١٥) الرسالة (ص ٥٨-٦٠) باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر يراد به كله الخاص.

٣٦٦١- وقوله [عَزَّجَل]: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ الْكَاسُ ﴾ ^(١)، وليس كُلُّ النَّاسِ يَصِحُّ فِي عَامٍ وَاحِدٍ ^(٢).

٣٦٦٢- وقال: ﴿ يَتَأَيَّهَا النَّاسُ صُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَعِمُّوا لَهُ إِنَّكَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ ﴾ الآية ^(٣) ^(٤) وقد كان مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من لا يدعو مع الله إلهاً آخر ^(٥).

٣٦٦٣- وقوله: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلَكُمْ شُعوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ ^(٦)، وإنا ^(٧) يُخَاطَبُ بالنفوى من يعقلها، ولا يُخَاطَبُ الصَّغَارُ ^(٨).

٣٦٦٤- وقوله: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَكُلٌّ مِنْ أَنْفُسِ خَلْقٍ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ﴾ ^(٩).

(١) البقرة: ١٩٩.

(٢) الرسالة (ص ٦١) وقال: "فالعلم يَحِيط -إن شاء الله- أن الناس كلهم لم يحضروا عرفة في زمان وسؤل الله، ولكن صحيحاً من كلام العرب أن يقال: ﴿ أفيضوا من حيث أفاض الناس ﴾ يعني بعض الناس".

(٣) الحج: ٧٣، وكُنْتُ الآية في السح إلى قوله "فاستمعوا له"، ثم قال: الآية، ولكي فضلت أن أُنْتِ موضع الشاهد، دفعا للإشكال، وانظر الحاشية التالية.

(٤) في (ب) زيادة: "وقال: «لا تدعوا مع الله إلهاً آخر»".

قلت: وظاهرهما أنهما من تصرف الناسخ، حيث لم يدرك وجه الربط بين الآية ووجه الاستدلال بعدها، فظن أن هناك سقطاً، فزاد ما ظنه قرأناً، وليس هو في القرآن، وحيث لو قصد قوله تعالى: «فلا تدع مع الله إلهاً آخر» (الشعراء: ٢١٣)، فإنه ليس فيها دلالة على الموضوع، فليُتَأَمَّلْ، ووجه الدلالة يتضح من تنمة الآية «إن الذين تدعون من دون الله» وليس كل الناس يدعون غير الله.

(٥) الرسالة (ص ٦٠) وفيها: "إنما يراد بهذا اللفظ العام المخرج بعض الناس دون بعض، لأنه لا يتناطح بهذا إلا من يدعو من دون الله إلهاً، تعالى عما يقولون علواً كبيراً، لأن فيهم من المؤمنين (و) المغلوبين على عقولهم وغير البالغين ممن لا يدعو معه إلهاً".

(٦) أثبت في (أ) و(ب) إلى هنا، ثم قال: إلى قوله: "أتقاكم"، وقال في (ب): إلى قوله "إن أكرمكم عند الله أتقاكم".

(٧) الحجرات: ٦٠.

(٨) في (أ) و(ب): إنفا.

(٩) الرسالة (ص ٥٧).

٣٦٦٥- فهذه الآية تجمع^(٦٦) العام والخاص؛ العام: قوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾، والخاص:

﴿أَنفُسَكُمْ﴾^(٦٧).

٣٦٦٦- وقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً يُطَهِّرُ بِهِمْ﴾^(٦٨)، وإنما يؤخذ من بعض أشال دون بعض^(٦٩).

٣٦٦٧- وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٧٠)، وليس على الخبيص^(٧١) والصغار والمحاسبين

صلاة^(٧٢).

٣٦٦٨- وقوله: ﴿الْفَسَقَ يَلْقَئِينَ﴾^(٧٣)، فدللت المسئلة أنه لا يقتل والد بولده، ولا سيد/

بعده، وأشياء^(٧٤) لهذا كثير.

٣٦٦٩- وأما الخاص الذي يراد به العام: فقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ أَنْتَ اللَّهُ﴾^(٧٥)، فالمحاطبة^(٧٦)/^(٧٧)

لنبي صلى الله عليه وسلم، وهي له، ولشأن عامة^(٧٨).

(١) في (أ) و(ز): فكل.

(٢) الرسالة (ص٥٧).

(٣) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): يجمع.

(٤) الرسالة (ص٥٦) وذلك في "باب بيان ما أنزل من الكتاب عام الظاهر، وهو يجمع العام والخصوص".

(٥) التوبة: ١٠٣.

(٦) الرسالة (ص١٨٧) ذكر ذلك في باب حمل الفرائض، أي التي جاء بهاها في السنة.

(٧) البقرة: ٤٣، وغيرها، ولم تكتب الواو في بدايتها.

(٨) في (ب): الحائض.

(٩) الرسالة (ص١١٩) لكن الباب مختلف.

(١٠) المائدة: ٤٥.

(١١) في (ب): وأشياءها.

(١٢) الأحزاب: ١.

(١٣) في (ب): والمحاطبة.

(١) نهاية (١٠٢/ب) من (ب).

(٢) لم أر في الرسالة شيئاً عن الخاص الذي أريد به العموم إلا إشارة واحدة، حيث قال: "... كتاب الله عز وجل

عاماً يراد به الخاص، وخاصاً يراد به العام..." انظر: الرسالة (ص٢٢٢).

٣٦٧٠- وقوله: ﴿وَحَلَّلْتُ أَبْنَاءَكُمْ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾^(١)، وهي على حليلة الصلب، وولد الولد، وولد الابن من الرضاة^(٢).

٣٦٧١- وقوله^(٣): ﴿يَأْتِي النَّبِيُّ إِذَا تَلَفَّضَ الْيَسَاءَ﴾^(٤)، فالمحاطبة للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٥) وهي للناس عامة.

٣٦٧٢- وأما^(٦) المكي^(٧) الذي يُسْتَدَلُّ في سياقهِ ما أُريد به: قوله: ﴿وَسَلَّ الْقَرِيبَةَ أَلَى كُنَّا فِيهَا﴾ الآية^(٨)، ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرِيبٍ كَانَتْ طَائِلَةً﴾^(٩)، فلما ذكر إحساسهم الناس^(١٠).. دل على أنه أراد [به] أهل القرية بالقصم^(١١).

(١) النساء: ٢٣، ولم يكتب الواو في بداية الآية.

(٢) جاء في الأم (٦٨/٦-٦٩) (٥/٢٥ النجار): "قَالِيُ امْرَأَةٌ تَكْسُهَا رَجُلٌ.. حُرِّمَتْ عَلَى أَبِيهِ؛ دَخَلَ بِهَا الْإِبْنُ، أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، وَكَذَلِكَ نَحْرَمُ عَلَى هَمِجِ آبَائِهِ مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ؛ لِأَنَّ الْأَبُوَّةَ تَجْمَعُهُمْ مَعًا، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ نَكَحَ وَلَدَ وَلَدِهِ مِنْ بَنِي النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ، وَإِنْ سَفَلُوا؛ لِأَنَّ الْأَبُوَّةَ تَجْمَعُهُمْ مَعًا... وَحُرِّمْنَا مِنَ الرِّضَاعِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ قِيَامًا عَلَيْهِ، وَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّهُ يَحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرَمُ مِنَ الْوِلَادَةِ".

(٣) في (ب): وقال.

(٤) الطلاق: ١.

(٥) نهاية [ص ٣٦٩] من (ز).

(٦) في (ب): فأما.

(٧) في (أ): النقط فوق الباء، في (ب) و(ز): المكث.

و(كثي به عن كذا، يَكْثِي، وَيَكْثُو، كَرِهِي وَبَدَعُو، كِتَابِيَّة)، بالكسر: (تكلم بما يُسْتَدَلُّ به عليه) كالرفث والغائط؛ نقله الأزهري.

(أو) الكناية: (أنت تتكلم بشيء وأنت تريد) به (غيره)،

(أو) أن تتكلم (بلفظ يجاذبه جانباً حقيقةً ومجازاً). التاموس مع تاج العروس (٣٩/٤٢٠-٤٢١) (ك ن ي).

(٨) يوصف: ٨٢.

(٩) الأنبياء: ١١.

(١٠) في (ب): الناس.

(١) الرسالة (ص ٥٢-٥٣) وفيها: "قال الشافعي: فلما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها: اتساع لسانها، وأن فطرته أن يتخاطب بالشيء منه عاماً ظاهراً يُراد به العالم الظاهر، ويُستغنى بأول هذا منه عن آخره، عاماً ظاهراً يُراد به العالم، ويدخله الخاص، فيُستدل على =

٣٦٧٣- وكذلك العزُّ والقرية؛ لأنهما لا^(١) يُشْتَان^(٢) عن صدقهم، وإنما عسى أهل القرية وأهل العز وأشباه^(٣) هذا^(٤).

٣٦٧٤- والإرشاد والإباحة: كلُّ ما أمَرَني^(٥) فيه مما^(٦) أملك؛ فإن أتيت^(٧) ذلك.. فقد أتيت^(٨) الاختيار، وإلا^(٩).. كنتُ أنا، ولم يحرم عليَّ مالي، والله أعلم^(١٠).

٣٦٧٥- وأصله: قوله [جل وعز]: ﴿فَاعْتَرَلُوا أَلْسِنَهُ فِي الْمَجْهِينَ وَلَا تَقْرَبُوا عَنقَ يَتِيمٍ﴾^(١١)، فالحرّة^(١٢) والأمة داخلين في هذا المعنى، فإذا فعلت ذلك.. كنتُ أنا، ولم تحرم عليَّ الروحة ولا الأمة^(١٣).

هذا بعض ما خطوب به فيه، وعاماً ظاهراً يُراد به الخاص، وظاهراً يُعرف في سياقه أنه يؤاد به غير ظاهره، وانظر: الرسالة (ص ٦٢-٦٤)، "باب الصنف الذي يمين سياقه معاه".

- (١) في (أ) و(٢) زيادة: "يعني"، هكذا صورتها في (أ): نعم.
- (٢) هكذا صورتها في (أ): نيان عزمائهم، في (ب): بلا نقط، وفي الرسالة: "ينشان".
- (٣) في (ب): وأشباهاً. ٥٤٨٤٢٨٣٥٥.
- (٤) الرسالة (ص ٦٤) تحت عنوان: الصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره، وهو تحت باب الصنف الذي يبين سياقه معناه.

- (٥) في (أ) و(٢): أمرتني.
- (٦) في (ب): بما، هكذا صورتها في (ب): بما.
- (٧) هكذا صورتها في (أ): ابتن ذلكم سنبلخنا، في (ب): بلا نقط لأولها.
- (٨) في (ب): بلا نقط.
- (٩) في (ب): وإنما.
- (١٠) الرسالة (ص ٣٥٤)، ويلاحظ هنا أنه جمع بين أمر الإرشاد والأدب والإباحة، وبين النهي الذي لا يقتضي الفساد، وإن كان مُحَرِّماً.

ويلاحظ أيضاً: أنه جمع بين الأمر والنهي في التنبيه، والنهي أمر، ألا ترى أنه لو قال قائل: أمرنا الله باعتزال النساء في المحض.. كان سائلاً قوله، وسألي في الباب التالي: "صفة هي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" مزيد بيان.

- (١١) البقرة: ٢٢٢، وفي النسخ: "لا تقرّبوا النساء في المحض" ١.
- (١٢) في (ب): والحرّة.
- (١٣) الرسالة (ص ٣٥٤).

٣٦٧٦- وقوله: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَنَ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ﴾ ^(١)؛ فإن فعلت، وإلا.. لم يَحْرُم ذلك عليّ، والله أعلم، لأنه في مثل معنى الحائض ^(٢).

٣٦٧٧- وقوله: ﴿فَكَابِبُوهُمْ﴾ ^(٣)، 'بإب شفت.. فعلت، وإن شفت.. لم أفعَل؛ لأنني مالك للعبد' ^(٤). وأشباه هذا ^(٥) ^(٦).

٣٦٧٨- رمى العرض النص أيضاً: قوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الرِّقَّ﴾ ^(٧)، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ﴾ ^(٨)، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ ^(٩)، وأشباه هذا.

٣٦٧٩- وأما التشابه الذي لا يحتمل التأويل.. فما لم يأت فيه عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا عن أحد من أصحابه، ولا أجمع ^(١٠) عليه العلماء ^(١١)، ووقعوا عن تفسيره مما 'بين العباد وبين الله عز وجل' ^(١٢).

(١) النور: ٣٢.

(٢) كتاب الأم (١١٣/٦) (٤١/٥) النجار، وفيه: "دل الكتاب والسنة على أن الممالك لمن ملكهم، وأنهم لا يملكون من أنفسهم شيئاً، ولم أعلم دليلاً على إيجاب إنكاح صالحي العبد والإماء كما وجدت الدلالة على إنكاح الحر إلا مطلقاً، فأحب إليّ أن ينكح من بلغ من العبد والإماء، ثم صالحوهم خاصة، ولا يبين لي أن يُبَيَّرَ أَحَدٌ عليه؛ لأن الآية محتملة أن يكون أريد به الدلالة لا الإيجاب".

(٣) النور: ٣٣.

(٤) في (ب): "فإن فعل ما أمر، وإن لم يفعل.. لم يخرج؛ لأنه مالك للعبد".

(٥) الأم (٣٤٤/٩) (٣١/٨) النجار: وفيه: "... إذا جمع القوة على الاكتساب والأمانة. فأحب إليّ لسيده أن يكتابه... ولا يبين لي أن يُبَيَّرَ الحاكمُ أَحَدًا على كتابة مملوكه؛ لأن الآية محتملة أن تكون إرشافاً وإباحة لكتابة يتحول بها حكم العبد عما كان عليه، لا حتمًا". وانظر: أحكام القرآن (١٧٠/٢).

(٦) .

(٧) الإصرء: ٣٢.

(٨) الأنعام: ١٥١، الإصرء: ٣٣.

(٩) الأنعام: ١٥١، الإصرء: ٣١.

(١٠) في (أ): غير واضحة، في (ب): "تجمع"، بلا نقط لأولها، في (ج): جمع.

(١١) في (ب): العلماء عليه.

(١) بين الله وبين العباد.

٣٦٨٠- وأما الناسخ والمنسوخ: فمثلُ قوله: ﴿الَّذِينَ لَا يَكُنْ لَكُمْ رِيبَةٌ﴾ ^(١)، (١٧٠/ب)

فنسختها: ﴿وَأَكْبِرُوا إِلَٰهَكُمْ﴾ ^(٢) ^(٣).

٣٦٨١- [وقوله] ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيكَ الْفَدْحَسَةُ مِنْ ذُنُوبِهِمْ﴾ ^(٤)، ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ

مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ ^(٥)، (٣٧/أ).

٣٦٨٢- وقوله: ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ ^(٦)، ثم نسختها آية الموارث ^(٧) في

الوالدين ^(٨).

٣٦٨٣- وأما ما رُبلَ حلهُ حصَّ اللهُ منه شيئاً ^(٩): فمثلُ قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَاقْتُلُوا الشِّرْكَاءَ

حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ الآية ^(١٠)، وقوله: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ ^(١١)، ثم قال: ﴿فَنَبِلُوا

(١) وهذا نصٌ عزيزٌ، اغتضت به جداً لما رأيته، فاختدُّ عليه بذلك؛ فإن لا أعلم للتشافعي نصاً في هذه المسألة غير هذا.

(٢) النور: ٣.

(٣) النور: ٣٢.

(٤) ذكر مثل هذا في الأم ٢٨/٦ و ٣٨٤ و ١٨٨/٨ (١٢/٥ و ١٤٨ و ٨٣/٧ النجار)، وفي أحكام القرآن للبيهقي (١٧٨-١٧٩)، وفي الرسالة (ص ١٣٧-١٤٦) باب كامل في الناسخ والمنسوخ، وذكر هناك نسخ الوصية للوالدين، ثم قال: وفي القرآن ناسخ ومنسوخ غير هذا، مُفَرِّقٌ في مواضعه في كتاب «أحكام القرآن»، وإنما وصفت منه جهلاً يستدل بها على ما كان في معناها، ورأيت أنها كافية في الأصل بما سَكَتُ عنه

(٥) النساء: ١٥.

(٦) النور: ٣.

(٧) نهاية [ص ٣٧٠] من (ز).

(٨) أحكام القرآن (ص ٣٠٣-٣٠٤) الرسالة (ص ١٢٨-١٢٩).

(٩) البقرة: ١٨٠.

(١٠) في (ب): الميراث.

(١١) الرسالة (ص ١٣٧) وما بعدها.

الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ^(١٠) وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿١١﴾، فأخرج ^(١٢) أهل الكتاب إذا أدوا الجزية من حملة المشركين ^(١٣).

٣٦٨٤- وقوله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ﴾ الآية ^(١٤)، ثم قال: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ ^(١٥)، فأحل ^(١٦) الكتابية، وأخرجها من تلك الجملة ^(١٧).

(١) وهو العالم المصوص. وفي اختلاف الحديث من "الأم" (٢٨/١٠-٢٩): "وقد اختصرت من تمثل ما يدل الكتاب على أنه نزل من الأحكام عاماً أريد به العالم، وكتبته في كتاب غير هذا، وهو الظاهر من علم القرآن، وكتبته معه غيره مما أنزل عاماً يرد به الخاص، وكتبته في هذا الكتاب مما نزل عاماً الظاهر ما دل الكتاب على أن الله عز وجل أراد به الخاص؛ لإبانة الحجة على من تأول ما رأبناه بحالنا (في ط: خالف) فيه طريق من وضعتا مذهبه من أهل العلم بالكتاب والسنة. من ذلك... ثم مثل على ذلك.

وهذا النص يفيدك التفرقة بين العام الذي أريد به الخصوص، وبين العام المصوص، ولعله أقدم نص في هذه المسألة. والله أعلم.

(٢) في (أ) و(م): مثل.

(٣) التوبة: ٥. وليس في النسخ الفاء في «فاقتلوا».

(٤) البقرة: ١٩٣، الأنفال: ٣٩.

(٥) في النسخ إلى هنا، ثم كتب في (أ) و(م): الآية، وكتبها تامة ليظهر موضع الشاهد فيها.

(٦) التوبة: ٢٩.

(٧) في (ب): فإخراج.

(٨) الأم (٥٦٧/٢) (٢٥٧/١) النجار، اختلاف الحديث من "الأم" (٢٩/١٠)، أحكام القرآن (٥١/٢) وما بعدها.

(٩) البقرة: ٢٢١.

(١٠) المائدة: ٥.

(١١) في (ب): وأحل.

(١٢) الأم (١٤٦-١٥) (٦/٥) النجار، وفيه: "قال الله عز وجل: «ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن»... وقد قيل في هذه الآية: إنها نزلت في جماعة مشركي العرب الذين هم أهل أوثان، فحرم نكاح نسائهم كما حرم أن تنكح رجالهم للمؤمنات.

قال: فإن كان هذا هكذا.. فهذه الآيات ثابتة، ليس فيها منسوخ.

٣٦٨٥- وقوله: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ﴾ ^(١)، ﴿وَمَا أَهْلَ لَعَنَ اللَّهُ يَهُ﴾ ^(٢)، ثم قال: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ ^(٣)، فأخرجها من الجملة ^(٤).

٣٦٨٦- وشيء دلَّ الله عز وجل عليه، لم يحظر ما سواه: مثل قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا يَحْتَبِرَا﴾ ^(١)، فدلَّ على هذا، ولم يحظر ^(٢) ما سواه، وأجاز ^(٣) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشاهد مع اليمين، وأجاز المسلمون شهادة النساء على ما لا يطلع عليه الرجال ^(٤).

قال: وقد قيل: هذه الآية في جميع المشركين، ثم نزلت الرخصة بعدها في إحلال نكاح حرائر أهل الكتاب خاصة، كما جاءت في إحلال ذبائح أهل الكتاب.

قال الله تبارك وتعالى: «أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ» إلى قوله «أَجُورَهُنَّ»، وقال: فأيهما كان.. فقد أُبيح فيه نكاح حرائر أهل الكتاب. أحكام القرآن (١٨٦/١) والمعرفة (١١٩/١٠).

(١) المائدة: ٣.

(٢) المائدة: ٣، النحل: ١١٥.

(٣) المائدة: ٥.

(٤) لا يظهر أن الآية الأولى حُصِّصَتْ بالآخرية، لأن الشافعي -وعبره كثير- لا يقول إن ما دبحه الكفار على النَّصَبِ، أو ذَبْحَهُ لغير الله.. لا يقول إن ذلك جائز. وانظر: الحاوي الكبير (٩٤/١٥)، شرح النووي على مسلم (١٠٢/١٢) وفيه: "أما إذا ذُبِحوا على اسم المسيح، أو كنيسة وشوها.. فلا شئ تلك الذبيحة عندنا، وبه قال جماهير العلماء".

وإن كان قد روى أبو داود ك: الضحاها، ب: في ذبائح أهل الكتاب، (٢٨١٧)، وقال الألباني في صحيح سنن أبي داود (١٦٣/٨: ٢٥٠٨): "إسناده حسن"، ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي (٢٨٢/٩) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» «وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» فَتَسَخَّرَ وَاسْتَشْتَى مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ».

وَذَكَرَ فِي «الْأَمِّ» أَنَّ الَّتِي حُصِّصَتْهَا هِيَ آيَةُ الْاضْطِرَارِّ، جَاءَ فِي الْأَمِّ (٦٨/٨) (٢٨/٧) (النَّجَار): "... فَقُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ لَوْ عَارَضَكَ جَاهِلٌ بِمَثَلِ مَا قُلْتَ، فَقَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ «حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَوَازِغِ» قَرَأَ الرِّمِيعُ إِلَى قَوْلِهِ «وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ» وَقَالَ فِي آيَةِ الْآخَرَى «إِلَّا مَا اضْطَرَرْتُمْ إِلَيْهِ» فَلَمَّا أَبَاحَ فِي حَالِ الْضَّرُورَةِ مَا حَرَّمَ جَهْلًا.. أَهْكَوْنُ فِي إِبَاحَةِ ذَلِكَ فِي غَيْرِ حَالِ الْضَّرُورَةِ، فَيَكُونُ التَّحْرِيمُ فِيهِ مَسْخُوفًا وَإِبَاحَةُ قَائِمَةً؟ قَالَ: لَا، قُلْنَا: وَتَقُولُ لَهُ: التَّحْرِيمُ بِحَالِهِ وَإِبَاحَةُ عَلَى الشَّرْطِ فَمَنْ لَمْ يَكُنِ الشَّرْطُ.. فَلَا شَيْءَ، قَالَ: نَعَمْ، قُلْنَا: فَهَذَا مِثْلُ الَّذِي قُلْنَا فِي إِمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ".

٣٦٨٧- وقوله: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ ^(٥)، فذلَّ على الرَّجُلَيْنِ إذا كانتا بارزتين في الكتاب، ولم يحطِر ^(٦) ما سواه، وسَنَّ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للمسح على الحفيين ^(٧).

٣٦٨٨- وقوله: ﴿وَأَجِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ ^(٨)، فدلَّ الله عز وجل على من ^(٩) حرَّم بضاً معرّداً، وحرَّم النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كاح العُمة والحالة على لست أحيها، وست أختها ^(١٠) ^(١١)، إذ لم ^(١٢) يجعله الله عز وجل نصّاً؛ لأنه يتمثل بقوله: ﴿وَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ ^(١٣)، ممّا لم يحرم عليكم، فلما أمر بقبول ما جاء به الرسولُ فحرمهم ^(١٤) النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .. فبطاعة الله وفرضه ^(١٥) حرّماً ^(١٦).

(١) البقرة: ٢٨٢.

(٢) في (ب) زيادة: على.

(٣) في (ب): فأجاز.

(٤) الأم (٢٧/٨-٢٨)، اختلاف الحديث من "الأم" (٢٩٠/١٠) وما بعدها.

(٥) المائدة: ٦.

(٦) في (ب) زيادة: على.

(٧) الرسالة (ص ٦٦).

(٨) النساء: ٢٤.

(٩) في (ب): ما.

(١٠) في (ب): بنت أختها وبنت أخيها.

(١١) .

(١٢) لمّاية (١٠٣/١) من (ب).

(١٣) في (ب): وحرّمهم.

(١٤) في (ب): وبقرضه.

(١٥) لمّاية [ص ٣٧١] من (٢).

(١٦) الرسالة (ص ٢٠١-٢٠٦).

٣٦٨٩- وقوله^(١): ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الآية^(٢)، ثم هي التي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ^(٣) مِنَ السَّبَاعِ، وعن الحمر^(٤) الأهلية.. فحرم بهي رسول الله^(٥) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذ^(٦) لم يَنْصُرْ [الله] تَحْلِيلَهَا^(٧).

٣٦٩٠- وأما الوصع الذي دلَّه فيه على الاجتهاد: فقولُه^(٨): ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلِي وَجْهَكَ مُخَوِّفَ الْغُرَابِ﴾ الآية^(٩)، فأمرهم [الله] بالتوجه^(١٠) إليه بالاجتهاد إذا عاب عنهم، قال^(١١): ﴿وَعَلَّمَنِي وَيَأْتِجُمُ هُمْ يَتَدُونُ﴾^(١٢) (١٣).

٣٦٩١- وقوله: ﴿فَجَرَأَ يُثَلُّ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾^(١٤)، فهذا الاجتهاد^(١٥): فمثَّل الشيء بالشيء^(١٦).

(١) في (أ) و(م): قوله.

(٢) الأنعام: ١٤٥.

(٣) تكررت في (ب).

(٤) في (ب): حمر.

(٥) في (ب): النبي.

(٦) في (ب): إذا.

(٧) الرسالة (ص ٢٠٦-٢٠٨) ومبها: "ويُثَلُّ قول الله ﷻ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ (من شيء) سئل عنه رسول الله ﷺ دون غيره، ويُثَلُّ: مما كنتم تأكلون، وهذا أولى معانيه، استدلالاً بالسنة عليه دون غيره" ثم ذكر حديثي أبي ثعلبة الخشني وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في النهي عن كل ذي ناب من السباع.

(٨) في (أ) و(م): قوله.

(٩) البقرة: ١٤٩ و ١٥٠.

(١٠) في (ب): بالتوجه.

(١١) في (أ) و(م): وقوله.

(١٢) النحل: ١٦.

(١٣) الرسالة (ص ٢٢-٢٤ و ٣٤-٣٨).

(١٤) المائدة: ٩٥.

(١٥) في (ب): اجتهاد.

(١٦) الرسالة (ص ٣٨-٣٩).

٣٦٩٢- 'ومه ما' ^(١) أمأة الله عبر وحل لهم، ثم راد في تأكيد بيانه: وهو قوله: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِمِثْرِ قِيَمَةٍ﴾ ^(٢) ^(٣).

٣٦٩٣- وقوله: ﴿فَصَيَّامٌ تَلْتَمِزُ أَيْامَ فِي تَلْعَجٍ وَسَعِيدًا رَحْمَتُمْ﴾ الآية ^(٤)، فهذا زيادة في التبيان ^(٥) ^(٦).

٣٦٩٤- والعالم الذي يُراد به العالم: قول الله عز وجل: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ^(٧)، وقال: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ ^(٨)، وقال [عز وجل]: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَّ اللَّهُ بِرُفْعِهَا﴾ ^(٩) ^(١٠).

٣٦٩٥- والحنة في أن 'السنة لا تنسخ' ^(١١) القرآن: قول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا تَنَزَّلْنَا عَلَىٰ هَذِهِ آيَاتُنَا يَنبَغِي قَوْلَ الْكَافِرِ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾ ^(١٢) أثبت بقرآني غير هذا أو بطله قل ما يكون في أن أبطله من تلقائي نقى إن أتبع إلا ما يؤمن إليك ^(١٣) إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم ^(١٤).

(١) في (ب): منه وما.

(٢) الأعراف: ١٤٢.

(٣) الرسالة (ص ٢٧) باب البيان الأول، وفيها "فكان بيانا عند من حوط بهذه الآية أن ثلاثين وعشرًا . أربعون ليلة".

(٤) البقرة: ١٩٦، وليس في النسخ الغاء في بداية الآية.

(٥) في (أ) و(ز): البيان، وفي الرسالة: التبيين.

(٦) الرسالة (ص ٢٦) باب البيان الأول، وفيها: "فكان بيانا عند من حوط بهذه الآية أن صوم الثلاثة في الحج والسبع في المرجع.. عشرة أيام كاملة".

(٧) الرعد: ١٦، الزمر: ٦٢.

(٨) الأنعام: ١، وغيرها.

(٩) هود: ٦.

(١٠) الرسالة (ص ٥٣-٥٤) في باب بيان ما نزل من الكتاب عامًا يُراد به العالم ويدخله الخصوص، وفيها -بعد أن ذكر هذه الآيات: "فهذا عالم لا خاص فيه".

(١١) في (ب): "لا تنسخ السنة"، في (ز): "السنة لا ينسخ"، ولفظ "تنسخ" غير منقوط في (أ).

(١٢) في (ب): قوله.

(١٣) في النسخ إلى هنا، وقال: الآية.

(١٤) يونس: ١٥.

وقوله: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يُلْغَىٰ عَنْهَا﴾^(١)، وقال: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾^(٢) (٣).

٣٦٩٦- ومن سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

٣٦٩٧- عامٌ يُرَادُ به الخاصُّ^(٤).

٣٦٩٨- وخاصٌ يُرَادُ به العامُّ.

٣٦٩٩- وشيءٌ يُحَرِّمُهُ جملةٌ ثمَّ يُحْصَى منه شيئاً بالتحليل^(٥).

٣٧٠٠- مثلٌ^(٦) نهى عن التمر بالرطب، ورخص في العريّة، ومثلٌ نهى عن المزابنة،^(٧) ثم رخص

في العريّة^(٨).

٣٧٠١- ومثلٌ نهى عن بيع النمار حتى يَبْدُو صلاحها، ثم أجازها مع الأصول إذا بيعت قبل بَدْوِ

صلاحها.

٣٧٠٢- ومثلٌ نهى عن المخابرة ثم رخص في المساقاة.

٣٧٠٣- ومثلٌ نهى عن بيع الغرر، ومثلٌ فويزه في الشمعة بيع الربع^(٩)، وفي ذلك^(١٠) عررُ أساسٍ

لا يُزَيُّ، و^(١١) خَصَبٌ مُعَيَّبٌ، وغيره^(١٢).

(١) البقرة: ١٠٦.

(٢) النحل: ١٠١.

(٣) الرسالة (ص ١٠٦-١٠٨).

(٤) الرسالة (ص ٢١٣)، وفيها: "ورسول الله عربيُّ اللسان والدار، فقد يقول القول عامّاً يريدُ به العامَّ وعامّاً يريدُ به الخاصَّ".

(٥) الرسالة (ص ٢١٤ و ٣٤١).

(٦) في (أ) و(ب): منه.

(٧) نهاية [ص ٣٧٢] من (ز).

(٨) الرسالة (ص ٣٣٤-٣٣٥)، وفيها: "فلما رخص رسول الله في بيع العرايا بالتمر كبلًا.. لم تعدوا (كذا) العرايا أن تكون رخصةً من شيءٍ يُهَى عنه، أو لم يكن النهي عنه -عن المزابنة، والرطب بالتمر- إلا مقصوداً بما إلى غير العرايا، فيكون هذا من العامِّ الذي يُرَادُ به الخاصُّ".

(٩) هكذا ضبطت في (أ).

٣٧٠٤- ومن^(١) ما قصي في دية^(٢) الخطأ مائة من الإبل، ولم يجعل المسلمون (١٧١/ب) في الرجل يضرب أميت شيباً، ثم قصي في الحين بقرّة؛ وهذا.. لا حكم الحي، ولا أميت^(٣).

٣٧٠٥- فكل^(٤) سبّ له حمّة حصّ منها شيء.. لم يعدّ بالخاصّ موضعاً، وكل^(٥) ما ورد من شيء.. مثل بالعام، ولم يُقتل بالخاص^(٦).

٣٧٠٦- ومثّل حديث الصّعب بن جثامة^(٧) في البَيَاتِ^(٨)، وفي ذلك قتل النساء والصبيان، وحديث أس أبي الحقيق^(٩) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُي عن قتل النساء والصبيان^(١٠)، [فقتل النساء

(١) في (ب): غير، بلا نقط.

(٢) في (أ) و(ز): أو.

(٣) .

(٤) في (أ) و(ز): مثل.

(٥) في (ب): الدبة.

(٦) ذكر المسألة في الرسالة (ص ٤٢٦-٤٢٩) في باب الحجة في تثبيت خير الواحد، وفي (ص ٥٥٣).

(٧) في (ب): وكل.

(٨) في (أ) و(ز): وكان.

(٩) الرسالة (ص ٢١٨-٥٤٥) وفيها: "... عَمِلَ بالرخصة فيما رخص فيه رسول الله دون ما سواها، ولم يُقَسَّ ما سواها عليها".

(١٠) في (ب): خثامة.

هو الصّعب بن جثامة بن قيس بن عبد الله بن يعمر الليثي الحجازي، روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وعنه:

عبد الله بن عباس، صحابي، توفي في خلافة الصديق على ما قيل، والأصح أنه عاش إلى خلافة عثمان. انظر:

أسد الغابة (٤٠٢/٢)، تهذيب التهذيب (٢١٠/٢).

(١١) متفق عليه وسبق في كتاب السير.

(١٢) هو: أبو رافع ابن أبي الحقيق اليهودي، قتل يوم خيبر، ولما قُتل الأوس كعب بن الأشرف، تذكرت

الخزرج رجلاً هو في العداوة لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثله، فذكروا أنها رافع بن أبي الحقيق بخبر،

فاستأذنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قتله، فأذن لهم، ورحب إليه عبد الله بن عتيك، وكان أمير القوم،

وعبد الله بن أنيس، ومسعود بن سنان، والأسود بن غزاعي، حليف لهم من أسلم. فخرجوا حتى جاءوا

خيبر، فقتلوه. انظر: الاستيعاب في ترجمة: عبد الله بن عتيك (٩٤٦/٣)، وأسد الغابة في ترجمة: الأسود بن

أبيض (٩٨/١).

والولدان] مُفْرَدَيْن^(١) في غير البيات.. مَمْلُوءٌ سَهِي^(٢) النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلا في البيات، ولا يَفْضِدُهُمْ وهو يَفْرِقُهُمْ في البيات، فإن بَيَّتْ فأَصَابَهُمْ.. فلا إثم عليه [إن شاء الله]^(٣).

٣٧٠٧- قَالَ، قال الشافعي رحمه: قال لي قاتل: ما العلم؟ وما يبحث على الناس من العلم؟

٣٧٠٨- قلت: العلم علمان^(٤)؛ علمُ العاقبة، لا^(٥) يسعُ السَّالِعَ حِفْظُهُ؛ وذلك مثلُ أَنَّ الصلواتَ حَسَنٌ، وأنَّ لله على الناسِ صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَحُجُّ الْبَيْتِ إِنْ اسْتَطَاعُوا^(٦) إِلَيْهِ سَبِيلًا، وعليهم الرِّكَاءَةُ في أَمْوَالِهِمْ، وَأَنَّهُ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ السَّرْقَةَ، وَالرِّبَا، وَالْحَمْرَ، وما كَانَ في مَعْنَى هَذِهِ، مِمَّا كَلَّفَ الْعِبَادُ أَوْ^(٧) يَتْلُمُوهُ^(٨)، /^(٩)، وَأَنْ يَغْطُوهُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ، وَأَنْ يَكْفُوهَا عَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْهُ^(١٠).

٣٧٠٩- والعلمُ الثاني: ما يَنْبُؤُ الْعِبَادَ مِنْ عِلْمِ فُرُوعِ الْفَرَائِضِ، وما يُحَصِّنُ مِنَ الْأَحْكَامِ، وعِوَضًا مَا لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ كِتَابِيٌّ، وَلَا فِي أَكْثَرِهِ نَصٌّ سَنِيٌّ -وإن كَانَ في بَعْضِهِ سَنِيٌّ.. فَإِنَّمَا هِيَ فِي أَخْبَارِ الْخَاصَّةِ، لَا أَخْبَارِ الْعَامَّةِ- وما كَانَ مِنْهُ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ وَيَسْتَدْرِكُ مِثْلًا^(١١) (١٢).

(١) رواه مالك (٤٤٧/٢)؛ والشافعي في الرسالة (ص٢٩٨) وعبد الوزاري (٢٠٢/٥: ٩٣٨٥). وابن أبي شيبه (٣٨١/١٢) والظيراني (٧٤/١٩: ٧٥) من طرق، وذكره الحافظ في فتح الباري (١٤٧/٦) من رواية الإمام علي.

واللهي عن قتل النساء والصبيان: متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه البخاري ك: الجهاد، ب: قتل النساء في الحرب، (٣٠١٥) ومسلم ك: الجهاد، ب: تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب، (١٧٤٤).

(٢) في (ب): مفردين.

(٣) في (ب): بسنة.

(٤) الرسالة (ص٢٩٧-٣٠٠).

(٥) ليست في (ز).

(٦) في (ب): ولا.

(٧) في (أ) و(ز): استطاع.

(٨) نهاية (ب/١٠٣) من (ب).

(٩) في (ب): يعملوه، وفي الرسالة: "... أن يعقلوه ويعملوه ويعطوه".

(١٠) نهاية [ص٣٧٣] من (ز).

(١١) الرسالة (ص٣٥٧-٣٥٨).

(١٢) في (أ) و(ب) و(ز): "مثلاً"، وفي الرسالة: "قياساً"، والقياس بمثل.

(١٣) الرسالة (ص٣٥٩).

٣٧١٦- ومثل فيه عن الثمر بالتمر [خرصاً]^(١)، وقسمه بينه وبين يهود خيبر بالخرص، وكل ما ورد من قسم بُرٍّ أو شعيرٍ أو غيره.. فهو قياس على الأصل/^(٢)، لا يجوز إلا صاعاً^(٣) بصاع، ولا يقاس على الخرص^(٤).

٣٧١٧- وقد قيل في حائط بين رجلين قد أثمر: إنه يُقسم بينهما بالخرص^(٥)، كما قسم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خيبر بينه وبين اليهود، وكما يقسم الدور بين الناس، ويقول: ليس هذا بقياس إنما هذا مثل الشيء بعينه؛ كقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدِهِ، وَكَانَتِ الْأُمَةُ مَثَلَهُ، وَمَنْ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٦) ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْغَنَاصَةَ﴾^(٧)، فكلُّ من رَمَى مُحَصًّا.. فهو مثل المحصصة، ومثل حنبي الخرة [فيها] عرة قيمتها خمسون^(٨) ديناراً، فجعلوا حين الأمة مثل عُشْرِ قِيعَةِ أُمٍّ^(٩)، وقالوا: ليس هذا قياس، وهذا مثل الشيء بعينه.

٣٧١٨- قَالَ: وإن^(١٠) قارض رجلٌ رجلاً.. جاز، وإن استأجره بعض ما يخرج من عَمْرَةٍ^(١١) أو ربع مائل.. لم يجز، فالقراض خاصٌّ من هذين، فكلُّ شيءٍ وَرَدَ من الإجارة المجهولة.. فيس^(١٢) بالإجارة المجهولة من ربع لئال وعَمْرَةٍ^(١٣) النحل، ولم يُقَسَّ^(١٤) بالقراض.

(١) نهاية (ص ٣٧٤) من (٢).

(٢) في (أ) و(ز): صاع.

(٣) الرسالة (ص ٥٤٧-٥٤٨).

(٤) نصُّ الشافعي أن هذا غير جائز. انظر: الأم (٤/٤) (٢٥/٣) النجار.

(٥) في (ب): عَرَجَلٌ.

(٦) البور: ٤.

(٧) في (ب): خمسين.

(٨) في (أ) و(ز): أمة.

(٩) في (أ) و(ز): فزان.

(١٠) في (أ) و(ز): عُمر.

(١١) في (ز): فليس، هكذا صورنا في (أ): فليس بالإحالة.

(١٢) في (أ) و(ز): ونحر.

(١٣) في (ب): ولم يقاس.

٣٧١٩- وكلُّ شيءٍ ورد من المحاربة.. فَيُسَّ (١) بالمحاربة، ولم يُقسَّ (٢) على الزرع الذي أجاز النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١٧٢/ب) فيه المساقاة تحت النخل، لأنَّ حُكْمَ ذلك.. حُكْمُ النخل، كان كما حُكْمُ البناء المُغَيَّب في أساس دار (٣) كان كحُكْمِ البناء الظاهر.

٣٧٢٠- وكلُّ (٤) شيءٍ ورد من قتل (٥) خطأ.. فسَاءَ (٦) على الحي، وكلُّ شيءٍ ورد من صرب الميت أو كسر عَضْوٍ.. فهو قِياسٌ على الميت، ولا يقاسُ شيءٌ من هذا بالجين.

٣٧٢١- وكلُّ شيءٍ ورد من الاجتهاد، وكان يُشبهُ أصليين.. يُطر (٧) إلى أيَّهما كان أكثر شُبهًا. فَالْحَقُّ به، وكانَ أولاهما به (٨).

٣٧٢٢- وذلك مثلُ أن يبرحَ رجلٌ عبداً (٩) جراحاتٍ؛ فقد قيل: يبري (١٠) -يمزي- في ثمنه كاختر في دينه، وقيل: هو سلعة من السلع، فُطر إليه، وإذا هو يشبههما جميعاً؛ لأنه يشبه السلع، مثل بيعه وهنقه، وإذا (١١) هو يُجامع (١٢) الأحرار في أكثر حصاله؛ لأنه مُحَرَّمُ الدم، وعليه الفرائض، والنسب، والعقاب، ولا يحلُّ ماله أن يعمل به ما يفعل بالدانة والنوب، فلمَّا كان في أكثر حُكْمِهِ حُكْمُ الأحرار.. ألحق به، وهكذا كلُّ شيءٍ ورد من التمثيل، وإن قتل الحرَّ.. كان عليه رقَّة كفاارة، كقتله الحرَّ سواء (١٣).

(١) في (أ) و(ز): فَيُسَّ، في (ب): قيس، بلا نقط.

(٢) في (ب): ولم يقاس.

(٣) تصحفت في (أ) و(ز) إلى: وإن.

(٤) في (ب): فكل.

(٥) في (ز): قتل.

(٦) في (ز): فسَاءَ.

(٧) في (ب): نظراً.

(٨) الرسالة (ص ٤٧٩).

(٩) نهاية (٤/أ) من (ب)، ونهاية [٣٧٥] من (ز).

(١٠) .

(١١) في (ب): فلذا.

(١٢) في (ب): جامع.

(١٣) انظر: الرسالة (ص ٥٣٧-٥٤٢).

٣٧٢٣- ومن الحملة التي أحرع منها الخاص: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «جرح العجماء جبار»، ثم قال: «وما أفسدت المواشي.. فذلك ضامنٌ على أهلها»، فنخص هذا من حملة^(١) المحماء^(٢).

٣٧٢٤- ولا يختلف المسلمون أن كلَّ من أفسد لرجل متاعاً.. فذلك عليه في ماله، وكذلك إن قتل عمداً وضوئاً على الدية، ثم حصَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [في قتل] الحرِّ في الخطأ فجعله على العاقلة، وكلُّ ما ورد من هذا.. لم يُقسَّ^(٣) بالخاص، وجعل على الرجل في ماله^(٤)، وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يجني عليك، ولا تجني عليه»^(٥)، وقال الله تبارك وتعالى^(٦): ﴿وَلَا تُزِرُّ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى﴾^(٧).

٣٧٢٥- 'ومثل ذلك': فرض الله عز وجل الوصوء، وقد مسح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الخمين، وذلك رحمة؛ فإن وردت مسألة في المسح على الرقع والقفارس.. [لم يُقسَّ^(٨) على الخمين؛ لأنه خاص^(٩)، وقيس بالأصل من المسح على الأعضاء^(١٠)].

-
- (١) في (ب): دون.
 (٢) انظر: اختلاف الحديث من "الأم" (٣١٥/١٠-٣١٧).
 (٣) في (أ) و(ب) و(ج): يقاس.
 (٤) الرسالة (ص ٥٥١-٥٥٢).
 (٥) في (أ) و(ج): "لا تجني عليه، ولا يجني عليك".
 (٦) قاله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لرجلٍ معه الله، أحره الشافعي في الأم (١٢/٧) (٥/٦) (الحار)، وأجد (٧٦٦/١١) (٧١٠٦)، وأبو داود ك: الديات، ب: لا يؤخذ أحد بيمرة أحد (٤٩٥)، والنسائي ك: القسامة، ب: هل يؤخذ أحد بيمرة غيره، (٤٨٣٢) وابن الجارود (ص ١٩٤: ٧٧٠)، والحاكم (٤٢٦/٢)، وابن حبان (٣٣٧/١٣: ٥٩٩٥)، والبيهقي (٢٧/٨)، من حديث أبي رثة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وروي عن غيره، وصححه الألباني، وانظر: إرواء الغليل (٣٣٣/٧-٣٣٦).

(٧) في (ب): عَزَّجَلَّ.

(٨) الأنعام: ١٦٤.

(٩) في (ب): وذلك مثل.

(١٠) في (أ) و(ب) و(ج): يقاس.

(١١) في (ب): الخاص.

٣٧٢٦- ومن ذلك: المُصْرَاةُ؛ أجاز السيِّ صَلى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيعَها باللس الذي فيها، وكره بيع اللبس في الضروع، وكل^(٢) ما وَرَدَ من [هذه] الأشياء.. قيس على الأصل، ولم يُقَسَّ^(٣) بالرخصة^(٤)/(٥)(٦).

(١) الأم (٤١٦/٣) (١٦٧/٢) النجار) وفيه: "ولم تُعَدَّ بالرخصة موضعها؛ كما لم تُعَدَّ بالرخصة المسح على الخفين، ولم يجعل عمامة ولا قمازين قياساً على الخفين". ونظر: (٤٧٥/٣) (١٨٦/٢) النجار).

(٢) في (ب): فكل.

(٣) في (أ) و(ب) و(ز): يقاس.

(٤) نهاية [٣٧٦] من (ز).

(٥) انظر: الرسالة (ص ٥٥٦-٥٥٧).

(٦) بقد هذا في (ب) : الحج ، من ليس أو تطيب .

باب صفة نهى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١)

٣٧٢٧- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: والنهي من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غيان^(٢).

٣٧٢٨- فكلُّ شيءٍ للنبي^(٣) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيءٌ^(٤) عه في شيءٍ يملكه امرؤ^(٥).. فهية على الاحتياط^(٦).

٣٧٢٩- وذلك مثل هي الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٧) عن وطء السماء حبصاً، وأنا أملك بضعتها، فإذا وطئها.. أئمت، ولم تحرم علي^(٨).

٣٧٣٠- ومثل ذلك: أنه لم يحرّم عن الأكل من رأس الفريد، والقران بين التمرتين، والتعريس على الطريق^(٩).. وهذا كله: بعضه مباح له^(١٠)، وبعضه في ملكه، فإن فعل فيه ما^(١١) هي عه.. كان آثمًا، ولم يحرم عليه الطعام ولا [التعر، ولا] [المعر على^(١٢) الطريق^(١٣)].

(١) مكان هذا العنوان في (ب) كلمتان الأولى: اختلاف، والثانية غير واضحة، ولعلها: النهي، فتصحفت، هكذا صورتها في (ب): أَجَلَاتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٢) الرسالة (ص ٣٤٣-٣٤٩) الأم ك: جِماعُ العلم (٥٤/٩-٥٤).

(٣) في (ب): النبي.

(٤) في (ب): ولهي.

(٥) في (ب): الرجل.

(٦) الرسالة (ص ٣٥٤) و (٣٥٥-٣٤٩) الأم ك: جِماعُ العلم (٥٤/٩).

(٧) في (ب): جل وعز.

(٨) الرسالة (ص ٣٥٤).

(٩) سبق تخريره في أول كتاب النكاح، هو، والنهي عن القران بين التمرتين، والتعريس على الطريق.

(١٠) ليست في (٢).

(١١) في (ب): بما.

(١٢) في (أ) و(ب): الثزل على، في الرسالة: "المعر على ظهر الطريق".

(١٣) الرسالة (ص ٣٥٠-٣٥٤) وفيه في (ص ٣٥٣): "فإنما لها معنى ثبت نظرًا له... لا على أن التعريس محرم"،

وفي الأم، ك: جِماعُ العلم (٥٥-٥٤/٩) نص على تخريره أيضًا كما هو هنا في البويطي.

قال ابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (١٦٧/٢): "وهذه غرائب استخرجها الشيخ الإمام الوالد رحمه الله من مختصر البويطي".

٣٧٣١- وهي عن اشتغال^(١) الصُّمَاءِ؛ فإن فعل^(٢).. ففَعَّلَهُ عَمْرٌ حَائِزٌ؛ لتركه الاحتيار، ولا يحرم عليه ثبوته ولا صلاته^(٣).

٣٧٣٢- ومثل ذلك: نهي^(٤) عن التَّحْنُصِ^(٥)، وأن لا يَسُومَ الرجلُ على سوم أخيه، ولا يبيع حاصر لباد، ولا يحطب على حطه أخيه؛ فكل هذا إذا فعله.. كان محطاً آنماً، وقد لزمه حكم البيع والكاح؛ لأن الشراء غير التحنص، وإذا فعله محطاً.. كان آنماً، وقد لزمه الحكم، وعقد الكاح غير الحطه، مع حديث فاطمة حين حطها التي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أسامة بعد حطه معاربه وأبي جهم إِيَّاهُ^(٦)، وهو عاصي بالحنص والحطه، والشراء له حلالٌ والنكاح^(٧).

٣٧٣٣- ر **ولا يبيع^(٨) حاصرٌ لباده^(٩)**.. إما هو أمرٌ من أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أمر رجلاً أن لا يبيع في ماله غيره، فلما باعه.. لم يحرم البيع الحلال لرب السلعة بمحضية هذا بالبيع^(١٠).

قال الشيخ الإمام رحمه الله: "نص الإمام الشافعي في الوبطي على أن الأكل من رأس الثريد، والقران بين التمرتين، والتعريض على قارعة الطريق -أي الزول ليلاً- واشتغال الصُّمَاءِ.. حرام". قلت -أي: ابن السكي-: وللتشيخ الإمام تصيب في هذه المسائل، ضم إليها أن الشافعي نص في الأم أيضاً على تحريم احتباء الرجل ثوب واحد مفضياً بوجهه إلى السماء، وتحريم أكيله ميتاً لا يليه، وفي الرسالة شو ذلك، وقد ذكره أبو بكر الصيرفي شارحاً مضمونها له".

- (١) في (ب): أن يشتمل.
- (٢) في (ب): فعله.
- (٣) انظر: التعليق السابق.
- (٤) في (ب): النهي.
- (٥) كناية (ب/١٠٦) من (ب).
- (٦) أخرجه مسلم ك: الطلاق، ب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، (١٤٨٠)، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
- (٧) انظر: في مسألة النجش. اختلاف الحديث من "الأم" (١٤٤/١٠) مختصر المزني (ص ٨٨).
- (٨) وفي مسألة البيع على البيع: اختلاف الحديث من "الأم" (١٤٦/١٠) مختصر المزني (ص ٨٨).
- (٩) في (أ) و(ب) و(٢): يبيع.
- (١٠) متفق عليه، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: البيوع، ب: هل يبيع حاصرٌ لبادٍ بغير أجر وهل بيعته، (٢١٥٨)، ومسلم ك: البيوع، ب: تحريم بيع الحاضر للبادي، (١٥٢١).
- (١١) اختلاف الحديث من "الأم" (١٤٧/١٠-١٤٨) مختصر المزني (ص ٨٨).

٣٧٣٤- ومن هذا: نلفي السلع؛ لأنه منهى عن التلقي (١٧٣/ب)، والبيع عبر التلقي^(١) / (٢)، فإذا اشترى.. فهو له حلال، وهو آثم، إلا أن يصح الحديث أنه جعل صاحب السلعة بالخيار..
فتبع^(٢).

٣٧٣٥- والهي الثاني الذي يحرم ويمنع؛ كل ما هي 'عهه' التي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣) مما لا يملكه المرء، إذا كان أصل الشيء محرماً [علي]، 'فإذا ملكته' ما كان في غير ملكي ينهي الهي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. فسح؛ من ذلك أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هي عن سلامة وأمانة وبيع العرر، والأصل أن السلعة لعيري، فإذا ملكتها ينهي الهي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. حرمت علي، ومن ذلك بيعتني في بيعة؛ لأن كل واحد منهما مالك لسلعته، فإذا قال له: يعني علي أن أبعك^(٤).. فسح البيع؛ لأنني إما ملكت سلعته التي لا أملكها، وملك سلعتي التي لا يملكها^(٥) ينهي الهي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٦).

٣٧٣٦- ومنه الشغار؛ لأن فريج ابنة الرجل عرّم علي، وفريج ابني محرم عليه، فإذا ملكته بضع ابنتي، وملكني بضع ابنته ينهي الهي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. بطل^(٧).

٣٧٣٧- وأصل الهي المحرم أن الله عز وجل هي عن الجمع بين الأختين، وهي عن الربا، وهي عن القتل؛ فلما كان الأصل أن الأخت محرمة أن تُكح^(٨) على أختها، والزبا محرم علي.. فسح ذلك من طريق الهي؛ لأن^(٩) أصلهما محرم علي.

(١) في (أ) و(ز): تلقي.

(٢) نهاية (ص ٣٧٧) من (ز).

(٣) اختلاف الحديث من 'الأم' (١٤٨/١٠) وفيه: "وهذا نأخذ إن كان ثابتاً"، مختصر المزي (ص ٨٩) وفيه أيضاً

تعليق القول بالخيار على صحة الخبر.

(٤) في (ب): الذي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه.

(٥) في (ب): فملكته.

(٦) في (ب): أبعك.

(٧) في (ب): لأنه إنما ملك سلعتي التي لا يملكها، وملكته سلعته التي لا يملكها.

(٨) الرسالة (ص ٣٤٣-٣٤٩)، الأم، ك: جامع العلم (٥١/٩-٥٤).

(٩) الرسالة (ص ٣٤٧)، الأم، ك: جامع العلم (٥٢/٩).

(١٠) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): ينكح.

(١١) في (ب): فإن.

٣٧٣٨- وكل أمر أمر به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما أملك.. فهو بمنزلة نهي فيما أملك، فأمره أدب وإرشاد؛ فمن ترك ذلك.. فقد ترك الاحتيار والأدب، ولا يحرم عليه ماله، وهو بمنزلة نهي، فأما النهي فواحد.

٣٧٣٩- وأصل^(١) الرخصة والأمر فيما أملك وفيما هو مباح لي^(٢): قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾^(٣)، وقوله: ﴿فَاثْبُرُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤)، [وقوله: ﴿فَكَابِتُهُمْ﴾^(٥)]، ﴿وَالْيَكْفُرُوا الْأَيْمَنَ مِنْكُمْ﴾^(٦).

٣٧٤٠- والأصل أن هذا كله مباح إن فعلته أو لم أفعله، إما هو^(٨) رخصة وأمر دلّ الله/ جيل نأزه عليه، فإن ترك أن يُنكح الأياشي^(٩)، أو اشكاته إذا علم فيه خيرا، أو [أن] يُنكح الصالح من عباده.. فقد ترك الاحتيار والأدب، ولا يحرم عليه شيء من ذلك.

٣٧٤١- والانتشار والصيد رخصة لا يأثم بتركها.

٣٧٤٢- وإن^(١٠) سام على سوم أخيه، أو باع على بيع أخيه.. فذلك جائر؛ إلا أن يبيع الرجل [الرجل] السلعة فيسوم على سومه قبل أن يتفرقا.. فذلك انصاع الذي هوى [الله] عه، والله أعلم^(١١).

(١) في (ب): والأصل.

(٢) في (ب): لي.

(٣) تحفة [ص ٣٧٨] من (ز).

(٤) المائدة: ٢.

(٥) الجمعة: ١٠.

(٦) النور: ٣٣.

(٧) النور: ٣٢.

(٨) في (أ) و(ز): هي.

(٩) في (أ) و(ز): أياشي.

(١٠) في (أ) و(ز): فإن.

(١١) الرسالة (ص ٣١٤) اختلاف الحديث من "الأم" (١٠/١٤٦).

٣٧٤٣- واحتج بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باع في المزابدة^(١١)، و[أن] المزابدة^(١٢) إنما يزيد على بيع أخيه^(١٣).

٣٧٤٤- وقوله^(١٤) في النحل: «ولا تفصل ولداً^(١٥) على ولده^(١٦)».. اختيار^(١٧) (٨).

٣٧٤٥- والدلالة [على ذلك]: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَارْجِعْهُ»^(١٨)، والحديث الذي يروى «ولا أشهد^(١٩) على جور»^(٢٠)، فلو^(٢١) كان لا يجوز.. لقال له: «عطيتك^(٢٢) لا تجوز»^(٢٣)، وإنما قال له - والله أعلم -: «أرجعه»؛ لأن للأب أن يرجع فيما أعطى ولده^(٢٤)، ومن فعله.. حاز،

(١) في (ج): المزابدة.

(٢) أخرجه البخاري ك: البيوع، ب: بيع المزابدة، وقال عطاء: أدركت الناس لا يرون بأساً ببيع المغنم فيمن يزيد، (٧١٤١)، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دبره، فاحتاج، فأخذته النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «ومن يشتريه مني؟» فاشتره نعيم بن عبد الله بكذا وكذا، فدفعه إليه.

(٣) في (ج): والمزابدة.

(٤) الرسالة (ص ٣١٦).

(٥) في (ب): وقيل.

(٦) في (ب): ولد.

(٧) لم أجد هذا اللفظ، ومعناه الحديث الآتي، ولمطه عبد البخاري (٢٥٨٧): «اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم» وعند مسلم (١٦٢٣/١٣) بلفظ: «اتقوا الله واعدلوا في أولادكم».

(٨) في (أ) و(ج): اختياراً.

(٩) اختلاف الحديث من "الأم" (١٥٠/١٥).

(١٠) متفق عليه من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: الهبة وفضلها والتحريض عليها، ب: الهبة للولد، (٢٥٨٦)، ومسلم ك: الهبات، ب: كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، (١٦٢٣).

(١١) نهاية (١٠٧/أ) من (ب).

(١٢) في (ب) زيادة: "لا يصح".

(١٣) وهو حديث النعمان السابق، رواه البخاري ك: الشهادات، ب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، (٢٦٥٠) ومسلم ك: الهبات، ب: كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، (١٦٢٣/١٤).

(١٤) في (ب): ولو.

(١٥) في (ب): أعطيتك.

(١٦) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (ج): يجوز.

(١٧) في (ب): الولد.

‘وقد ترك’^(١) الاختيار، وقد روي أن^(٢) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أشهد غيري»^(٣).. فدل^(٤) على أنه حق له، كما قال في الذي عليه ذين^(٥): «صلوا على صاحبكم»^(٦).

٣٧٤٦- واحتج بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا يحمل لواهب أن يرجع في هنته إلا الوالد فيما يعطي»^(٧) ولذنه^(٨).

٣٧٤٧- ولا يباع المكاتب إلا برضاه أو بالعجز^(٩)(١٠)(١١).

(١) في (أ) و(ز): وترك.

(٢) في (ب): عن.

(٣) وهو رواية أخرى لحديث النعمان الساف، رواه مسلم ك: الهبات، ب: كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، (١٦٢٣/١٧) بلفظ: «فأشهد على هذا غيري».

(٤) في (ب): فهذا يدل.

(٥) في (أ) و(ز): الدين.

(٦) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه البخاري ك: الوكالة، ب: الدين، (٢٢٩٨)، ومسلم ك: الفرائض، ب: من ترك مالا فلورثته، (١٦١٩).

(٧) في (أ) و(ز): أعطى.

(٨) رواه أحمد (٤٢٧/٨: ٤٨١٠)، وأبو داود ك: الإجارة، ب: الرجوع في الهبة، (٣٥٣٩)، والترمذي ك: الولاء والهبة، ب: ما جاء في كراهية الرجوع في الهبة، (٢١٣٢)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائي ك: الهبة، ب: ذكر الاختلاف على طاوس في الرجوع في هنته، (٣٧٠٣)، وابن ماجه ك: الهبات، ب: من أعطى ولذنه ثم رجع فيه، (٢٣٧٧)، وابن الجارود (ص: ٢٤٩: ٩٩٤) وابن حبان (١١/٥٢٤: ٥١٢٣)، والحاكم (٤٦/٢).

(٩) في (ب): برضى أو عجز.

(١٠) انظر: اختلاف الحديث من «الأم» (١٠٥٥-١٥٣/١٠).

(١١) هذا الباب هو آخر ما في النسخة (ب)، وسأذكر الكلمات التي عتم الناسخ بها الكتاب في نهاية الكتاب إن شاء الله.

من اختلاف الحديث^(١)

٣٧٤٨- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: لا يباع المكاتب إلا برضى ماله - واحتج بحديث بريرة^(٢) أنها كانت تساور بنفسها^(٣) - أو يعجز^(٤) فإن عجز.. فله بيعه^(٥).

٣٧٤٩- وفي حديث بريرة: «اشترى وأعتق»^(٦)، فإن الولاء لمن أعتق، وقال بعض الناس: «اشترى واشترطى لهم الولاء»^(٧)، إما قول^(٨) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - والله أعلم -: «اشترطى لهم».. اشترطى عليهم، ومعنى هذا. قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يَجْعَرُونَ أَلَهُمْ يَقُولُ﴾^(٩)، يعني عليه، وقول الله تبارك وتعالى: ﴿هُمْ أَلْفَنَةٌ﴾^(١٠).. ألا عليهم اللفنة^(١١) ^(١٢).

(١) في (ب): اختلاف الحديث.

(٢) نهاية [٣٧٩] من (ز).

(٣) البخاري ك: المكاتب، ب: بيع المكاتب إذا رضي، (٢٥٦٤)، ومسلم ك: العتق، ب: إذا الولاء لمن أعتق، (١٥٠٤).

(٤) في (ب): بلا نقط لأولها.

(٥) اختلاف الحديث من "الأم" (١٥٢/١٠).

(٦) نهاية (٩٧/ب) من (ب).

(٧) البخاري ك: الشروط، ب: الشروط في الولاء، (٢٧٢٩) ومسلم (١٥٠٤/٨).

(٨) في (ب): قال.

(٩) الحجرات: ٢.

(١٠) الرعد: ٢٥، وغافر: ٥٢.

(١١) ما بين القوسين ليس في (ب).

(١٢) قال الشافعي في اختلاف الحديث من "الأم" (١٥٣/١٠): "وحديث ينجى عن عمرة عن عائشة.. أثبت من حديث هشام، وأحسبه غلط في قوله: «واشترطى لهم الولاء»، وأحسب حديث عمرة أن عائشة كانت شرطت لهم بغير أمر النبي، وهي ترى ذلك يجوز، فأعلمها رسول الله أنها إذا أعتقتها فالولاء لها، وقال: لا يمنعك منها ما تقدم فيها من شرطك، ولا أرى أمرها أن تشترط لهم ما لا يجوز".

وحاء في مختصر المزني (ص ٣٢٨): "فإن قيل: فما معنى قول النبي لعائشة: «اشترطى لهم الولاء»؟ قلت أنا: للشافعي في هذا جوابان؛ أحدهما: يطل الشرط ويبيح العتق ويبيعه خاصاً، وقال في موضع آخر: هذا من أشد ما يغلط فيه، وإنا جاء به هشام وحده، وغيره قد خالفه، وضعفه، قال المزني: هذا أولى به؛ لأنه لا يجوز في صفة النبي في مكانه من الله عَزَّ وَجَلَّ ينكر على ناس شرطاً باطلاً، وأمر أهله بإحابتهم إلى باطل، وهو على =

٣٧٥٠- وإذا تَحَلَّى الرَّحْلُ بَعْضَ^(١) (١٧٤/ب) وَلَدِيَ دُونَ بَعْضٍ.. لم أَجِبْ ذَلِكَ لَهُ؛ لِحَدِيثِ الْعُمَانِ [عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]^(٢)، فَإِنْ فَعَلَ.. فَذَلِكَ جَائِزٌ، وَاحْتَجَّ حَدِيثُ «أَشْهَدُ غَيْرِي»^(٣)،

أَهْلُهُ فِي اللَّهِ أَشَدُّ، وَعَلَيْهِمْ أَغْلَطَ، قَالَ الْمَرْبِيُّ: وَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنْ لَوْ صَحَّ الْحَدِيثُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ: اشْتَرَطِي عَلَيْهِمْ أَنْ لَكَ إِنْ اشْتَرَيْتِ وَأَعْتَقْتَ الْوَلَاءَ، أَيْ: لَا تُتْرِكِيهِمْ، وَاللُّغَةُ تَحْتَمِلُ ذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ جَلَّ شَأْؤُهُ: «هَلُمَّ اللَّعْنَةُ وَقَالَ: «أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ»، وَكَذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: «أَمْ مِنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا» وَقَالَ: «إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا» أَيْ: فَعَلَيْهَا، وَقَالَ: «وَلَا تُجَاهِرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ» فَكَانَتْ لَهُمْ مَقَامٌ عَلَيْهِمْ، فَتَعَهُمْ رَحِمَكُمُ اللَّهُ».

قَالَ أَحَاظِي فِي فَتْحِ الْبَارِي (١٩٠/٥): «وَاسْتَشْكَلَ مَدُورُ الْإِدْنَ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْبَيْعِ عَلَى شَرْطِ نَاسِدٍ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ، فَهَنِمُ مِنْ أَنْكَرَ الشَّرْطَ فِي الْحَدِيثِ، فَرَوَى الْخَطَّابِيُّ فِي الْمَعَالِمِ بِسَنَدِهِ إِلَى يَحْيَى بْنِ أَكْثَمٍ أَنَّهُ أَنْكَرَ ذَلِكَ، وَعَنِ الشَّافِعِيِّ فِي الْأَمِّ الْإِشَارَةَ إِلَى تَضْعِيفِ رَوَايَةِ هِشَامِ الْمَصْرَعَةِ بِالِاشْتِرَاطِ؛ لِكَوْنِهِ انْفَرَدَ بِهَا دُونَ أَصْحَابِ أَبِيهِ، وَرَوَايَاتُ غَيْرِهِ قَابِلَةٌ لِلتَّأْوِيلِ، وَأَشَارَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ رَوَى بِالْمَعْنَى الَّذِي وَقَعَ لَهُ، وَلَيْسَ كَمَا ظَنُّ، وَابْتُهِتِ الرُّوَايَةُ آخَرُونَ، وَقَالُوا: هِشَامُ ثَمَّةٌ حَافِظٌ وَالْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ.. فَلَا وَجْهَ لِرَدِّهِ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي تَوْجِيهِهَا... حَكَى الطَّحَاوِيُّ... أَنَّ الْإِمَامَ فِي قَوْلِهِ اشْتَرَطِي لَهُمْ بِمَعْنَى عَلَى... وَهُوَ صَحِيحٌ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَسْنَدُهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ عَنْ حَرَمَةَ عَنْهُ، وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ عَنْ ابْنِ خُزَيْمَةَ أَنَّ قَوْلَ يَحْيَى بْنِ أَكْثَمٍ غَلَطَ... وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: تَأْوِيلُ الْإِمَامِ بِمَعْنَى عَلَى هُنَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْكَرَ الْإِشْتِرَاطَ وَلَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى عَلَى لَمْ يَنْكَرْهُ، فَإِنْ قِيلَ مَا أَنْكَرَ إِلَّا إِزَادَةَ الْإِشْتِرَاطِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، فَالْجَوَابُ أَنَّ سِيَاقَ الْحَدِيثِ يَأْتِي ذَلِكَ وَضَعْفُهُ أَيْضًا مِنْ دَقِيقِ الْعَيْدِ وَقَالَ الْإِمَامُ لَا تَدُلُّ بُيُوعُهَا عَلَى الْإِخْتِصَاصِ الْمَانِعِ بَلْ عَلَى مَطْلَقِ الْإِخْتِصَاصِ فَلَا يَدُّ فِي حُلِّهَا عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَرِينَةٍ، وَقَالَ آخَرُونَ الْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ اشْتَرَطِي لِلْإِبَاحَةِ وَهُوَ عَلَى جِهَةِ التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُهُمْ فُجُودُهُ وَعَدَمُهُ سَوَاءٌ وَكَانَتْ يَقُولُ اشْتَرَطِي أَوْ لَا تَنْتَرِطِي بِذَلِكَ لَا يَنْبَغِي لَهُمْ... وَقِيلَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِأَنَّ اشْتِرَاطَ الْبَائِعِ الْوَلَاءَ بَاطِلٌ وَاشْتَهَرَ ذَلِكَ بَحِثٌ لَا يَنْفِي عَلَى أَهْلِ بَرِيرَةَ فَلَمَّا أَرَادُوا أَنْ يَشْتَرَوْا مَا تَقَدَّمَ لَهُمْ الْعِلْمُ بِبَطْلَانِهِ أَطْلَقَ الْأَمْرَ مَرِيدًا بِهِ التَّهْدِيدَ عَلَى مَا لَ الْحَالِ... وَقِيلَ الْأَمْرُ فِيهِ بِمَعْنَى الْوَعْدِ الَّذِي ظَاهَرَهُ الْأَمْرُ وَبَاطِنُهُ النَّهْيُ... وَقَالَ النَّوَوِيُّ أَقْوَى الْأُجُوبَةِ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ خَاصٌّ بِمَاتَشَةِ فِي هَذِهِ التَّقْضِيَةِ وَأَنَّ سَبَبَهُ الْمُبَالَغَةُ فِي الرَّجُوعِ عَنْ هَذَا الشَّرْطِ لِمُعَالَفَتِهِ حُكْمَ الشَّرْعِ وَهُوَ كَقَسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعَمَرَةِ كَانَ خَاصًّا بِتِلْكَ الْحُجَّةِ مُبَالَغَةً فِي إِزَالَةِ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ مَنَعِ الْعَمَرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ».

التَّهْمِيدُ (١٨٠/٢٢) - (١٨٣).

(١) تَكَرَّرَتْ فِي (أ) وَ(ب).

(٢) تَقَدَّمَ قَرِيبًا فِي خَاتَمَةِ بَابِ صِفَةِ كَيْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٢٣/١٧) وَقَدْ تَقَدَّمَ.

واحتج تحديث عمر في الصدقة^(١) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لَا تُعَدُّ فِي صَدَقَتِكَ»^(٢)، فإذا ردها اشترت.. فهو جائز، [فكما لو اشترى رجل.. كان قد ترك الاختيار، وهو جائز]^(٣) وكذلك^(٤) إذا ترك هذا الاختيار فأعطى.. فهو جائز.

٣٧٥١- «وقال في السح على الخميني^(٥)، ومسح الرأس، والرَّش على الرجلين، قال: أما الرش على الرجلين: فإن عاشمة روح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالت لعبد الرحمن^(٦): «أسع الوصوء فإني سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «ويل للأعقاب من النار»»^(٧)، فلو كان الرش يجزئ؛ وكان^(٨) ما زاد على ذلك نافله^(٩).. ما^(١٠) قال: ويل لها من النار لأن النار لا تحب^(١١) إلا على من ترك الفرض^(١٢).

(١) في (ب): الوصية.

(٢) وذلك أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تصدق بفارس في سبيل الله، فوجده يباع، فأراد أن يشتريه، ثم أتى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاستأمره فقال: لَا تُعَدُّ فِي صَدَقَتِكَ، والحديث متفق عليه من حديث عمر وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، البخاري لك: الزكاة، ب: هل يشتري صدقته، (١٤٨٩) و(١٤٩٠)، ومسلم لك: الهبات، ب: كراهة شراء الإنسان ما تصدق به عن تصدق عليه، (١٦٢٠) و(١٦٢١).

(٣) الأم (١٥١/٣) (٥٩/٢) التجار.

(٤) في (ب) زيادة: هذا.

(٥) في (ب): "وقال مسح الخفين".

(٦) هو عبد الرحمن بن أبي بكر -عبد الله بن عثمان- أبي قحافة- القرشي التيمي، أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله، وقبل غير ذلك، تأخر إسلامه إلى أيام الهدنة فأسلم وحسن إسلامه، وقيل: إنما أسلم يوم الفتح، أسنُّ ولد أبي بكر، روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن أبيه، وروى عنه: عبد الله وحفصة وغيرهم، كان رجلاً صالحاً وفيه دعابة، لم يجرب عليه كذبة قط، كان شجاعاً رامياً حسن الرمي، شهد الإمامة فقتل سبعة من أكابرهم، وشهد وقعة الجمل مع عائشة وأخوه محمد مع علي، مات سنة ثلاث وخمسين، وقيل غير ذلك. انظر: الإصابة (٢٧٤/٤).

(٧) اتفرد به مسلم لك: الطهارة، ب: وجوب غسل الرجلين بكاملهما، (٢٤٠).

وهو متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أخرجه البخاري (٦٠) و(٩٧) و(١٦٣)، ومسلم (٢٤١)، ومتفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجه البخاري (١٦٥) ومسلم (٢٤٢).

(٨) في (أ) و(ب): كان.

(٩) في (ب): فضل.

(١٠) في (ب): لا.

٣٧٥٢- والي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ توضع مرة مرة 'ومرتين مرتين' وثلاثاً^(١)، فلو توضع رجل مرة.. لم يُغفر له: ترك الفرض، وقد عمل الي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجله، والغسل أُنشئ بالقرآن لقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَاغْسِلُوا^(٢) وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٣).

٣٧٥٣- وقال في العمامة: مسح الي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [على العمامة]، وقد روي أن الي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نزعها ومسح على الصافية.. فأحدهما^(٤) بذلك؛ لأن الحديث أُنشئ بالقرآن؛ لقول الله تبارك وتعالى^(٥): ﴿رُءُوسَكُمْ﴾.

٣٧٥٤- وقال في رجل يصلي خلف الصف وحده: فصلاته جائزة^(٦)؛ لحديث أبي بكره وذاك الله حرصاً ولا تغد^(٧)، واحتج حديث أم سليم أنها صلت خلف الي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحدها^(٨).
٣٧٥٥- وقال مالك: لا يصلي لحسوف القمر جماعة، ويصلي كل نفسه إن أراد^(٩) ركعتين، ولا ينقط في خسوف الشمس^(١٠).

(١) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): يجب.

(٢) اختلاف الحديث من "الأم" (١٠/١٥٩-١٦٢).

(٣) في (ب): "وثنتين".

(٤) سبق تخريجه.

(٥) نهاية [ص ٣٨٠] من (٢).

(٦) المائدة: ٦، وفي (أ) و(ب) و(٢): "اغسلوا أرجلكم إلى الكعبين"، وقد كتبتها تامة.

(٧) في (ب): وأخذنا.

(٨) في (ب): عرجل.

(٩) اختلاف الحديث من "الأم" (١٠/١٧١-١٧٤).

(١٠) البخاري ك: الأذان، ب: إذا ركع دون الصف، (٧٨٣).

(١١) البخاري ك: الأذان، ب: المرأة وحدها تكون صفًا، (٧٢٧)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: جواز الجماعة في النافلة، (٦٥٨) وعند مسلم أنها جدته ملكة، وهو كذلك عند البخاري في غير هذا الموضع.

(١٢) غير واضحة في (أ) بسبب التاكل، هكذا صورتها: التَّكَلُّفُ، في (٢): ١ د، يباض بين الحرفين، في (ب): أراد.

٣٧٥٦- قال الشافعي: يُحْتَطُّ لَهَا حِمِيًّا، وَيُصَلَّى لَهَا حِمِيًّا، لِحَمِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهَا فِي الْحَدِيثِ^(١).

٣٧٥٧- وقال في نكاح المحرم: لا ينكح المحرم، ولا ينكح، ولا يحطب على نفسه، ولا على غيره^(٢).

٣٧٥٨- [وقال]: قد روي عنه أنه تزوج وهو حلال^(٣)، وروي أنه تزوج وهو حرام^(٤)، وحديث عثمان منهم^(٥): «لا ينكح المحرم»^(٦)، والأصل أن النساء عزمات إلا بكاح صحيح، فلما احتلوا.. لم يمز كاحها بالفسه، ولا يعمور إلا باليقين؛ لحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْقُرُ عِنْدَ عَجْزِ أَحَدِكُمْ»^(٧)، فأحبر أنه لا بصرف إلا على يقين من انقاص الوصوء، وأنه^(٨) أبداً على أصل طهارته حتى يستيقن^(٩)، وكذلك المرأة هي على أصل نحرعها، لا يثبت كاحها بالشك، ولا يثبت إلا باليقين.

٣٧٥٩- وقال في الشفعة: روى بعضهم أن «الشفعة فيما لم يقسم»^(١٠)، وقال بعضهم: «الجار أحق بسبقه إذا كانت الطريق واحدة»^(١١)، وكلها معاهها واحد - والله أعلم - لأن

(١) أشار إليه الشافعي في اختلاف الحديث من «الأم» (١٨٦/١٠) وهو في المدونة (٢٤٣/١).

(٢) الأم (٥٢٥/٢) (٢٤٢/١) النجار، اختلاف الحديث من «الأم» (١٨٠/١٠) مختصر المزني (ص ٣٣).

(٣) الأم (٢٠١/٦) (٧٨/٥) النجار، مختصر المزني (ص ٦٦ و ١٧٥).

(٤) رواه مسلم لك: النكاح، ب: تحريم نكاح المحرم وكراهة عطيته، (١٤١١) من حديث يزيد بن الأصم عن حاله ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٥) متفق عليه، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رواه البخاري لك: النكاح، ب: نكاح المحرم، (٥١١٤)، ومسلم (١٤١٠).

(٦) في (ب): منهم.

(٧) أخرجه مسلم (١٤٠٩).

(٨) سبق تخريجه.

(٩) في (ب): وإنما.

(١٠) في (أ) و(ب): يستقر.

(١١) متفق عليه من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري لك: الشفعة، ب: الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة، (٢٢٥٧)، ومسلم لك: المساقاة والمزارعة، ب: الشفعة، (١٦٠٨/١٣٤).

(١٢) كناية [ص ٣٨١] من (ز).

«حديث^(٦) الخار» ينتمى الشريك الذي لم يقاسم؛ لأنه^(٧) ليس في الحديث بيان الخار الذي قاسم، ولا جار أقرب ممن لم يقاسم، وحديث [جار]: «إذا كانت الطريق واحدة» ينتمى الخار الذي لم يقاسم؛ [لأنه] إذا لم يقاسمه.. فالطريق واحدة^(٨)، وليس في الحديث بيان إذا اقتسموا الدور وبقية^(٩) الطريق، والأصل أن كل ذي مال أحق بماله، فإذا ملكت شيئاً مقسوماً.. لم يرل ملكي عه أنذا بالشك، ولم يرل عه [ملكى أنذا] إلا باليقين، واليقين هو: الشريك الذي لم يقاسم؛ لأن كلهم اجتمعوا عليه^(١٠).

(١) رواه أحمد (١٥٥/٢٢: ١٤٢٥٣) وأبو داود ك: الإجارة، ب: في الشفعة، (٣٥١٨)، والنومدي، ك: الأحكام، ب: الشفعة للثائب، (١٣٦٩)، وقال: «حديث حسن غريب»، والنسائي في الكبرى (٩٥/٦: ٦٢٦٤) و(١٠/٣٦٥: ١١٧١٤)، وابن ماجه، ك: الشفعة، ب: الشفعة بالجوار، (٢٤٩٤). قال الشافعي: «سمعتنا بعض أهل العلم بالحديث يقول: شاف ألا يكون هذا الحديث محفوظاً». اختلاف الحديث من "الأم" (٢١٦/١٠).

وضعه شعبة، وقال أحمد: هذا حديث منكر، وقال يحيى: لم يروه غير عبد الملك وقد أنكره عليه، وصححه ابن عبد الهادي، قال في المحرر (ص ٣٣): "وقد تكلم فيه شعبة وغيره بلا حجة، وهو حديث صحيح، ورواته أثبات"، وقال الحافظ في بلوغ المرام: "رجاله ثقات"، وصححه الألباني في الإرواء (٣٧٨/٥)، وانظر: تنقيح التحقيق (١٧٥/٤).

أما قوله «الجار أحق بسقيه» فرواه البخاري ك: الشفعة، ب: عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع، (٢٢٥٨)، عن أبي رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) في (أ) و(ب): الحديث.

(٣) في (ب): ولأنه.

(٤) في (ب): واحد.

(٥) نهاية (٩٨/أ) من (ب).

(٦) في (ب): عليهم.

(٧) اختلاف المرافقين من "الأم" (٢٤٧/٨-٢٥٣)، اختلاف الحديث من "الأم" (٢١١/١٠) وما بعدها.

٣٧٦٠- وقال في البكاء على أميت: هو كما قالت عائشة روح النبي ﷺ^(١)، واحتج بحديث: «لا يجني عليك ولا تجني عليه»^(٢)، وهو أشبه لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾^(٣).

٣٧٦١- وقال في استقبال القبلة بالغائط والبول^(٤): قد روى أبو أيوب^(٥) عن النبي ﷺ^(٦) حملة^(٧)، وروى ابن عمر عن النبي ﷺ^(٨) أنه رآه مستقبلاً بيت المقدس^(٩)، وإذا استقبل.. استدير [الكعبة]، ففي البيوت: يستقبل^(١٠) القبلة، وفي^(١١) الصحراء: لا يستقبل^(١٢).

(١) رواه الشافعي في اختلاف الحديث من "الأم" (٢١٩-٢١٦/١٠)، وقال نحو ما قال هنا، وهو حديث متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الجنائز، ب: قول النبي ﷺ^(١) يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه، إذا كان النوح من سنته، (١٢٨٨) ومسلم ك: الجنائز، ب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، (٩٣٢).

(٢) سبق تحريجه.

(٣) الأنعام: ١٦٤، وغيرها.

(٤) في (ب): أو بول.

(٥) هو: خالد بن زيد بن كليب، أبو أيوب الأنصاري، من السابقين، شهد العقبة وبدرا وما بعدها ونزل عليه النبي ﷺ^(١) لما قدم المدينة، فأقام عنده حتى بنى بيوته، ومسجده، وآوى بينه وبين مصعب بن عمير، وشهد الفتوح، وداوم الغزو، واستخلفه علي رضي الله عنه على المدينة لما خرج إلى العراق، ثم لحق به بعد، وشهد معه قتال الخوارج، روى عن النبي ﷺ^(٢)، وعن أبي بن كعب، وروى عنه: البراء بن عازب، وزيد بن خالد، وغيرهم، توفي بالقسطنطينية من أرض الروم سنة خمسين، وقيل سنة إحدى وخمسين، في خلافة معاوية رضي الله عنه تحت راية يزيد. انظر: الاستيعاب (٤٢٤/٢)، الإصابة (١٩٩/٢).

(٦) متفق عليه؛ أخرجه البخاري ك: الوضوء، ب: لا تستقبل القبلة بغائط أو بول، (١٤٤)، ومسلم ك: الطهارة، ب: الاستطابة، (٢٦٤)، أبو النبي ﷺ^(١) قال: «إذا أتيتم الغائط.. فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط، ولكن شرقوا أو غربوا» وهذا لفظ مسلم.

(٧) متفق عليه؛ أخرجه البخاري (١٤٥)، ومسلم (٢٦٦).

(٨) في (أ) و(م): يستقبل، في (ب): بلا نقط لأوها.

(٩) في (أ) و(م): "و".

(١٠) في (أ) و(م): يستقبل، في (ب): بلا نقط لأوها.

(١١) اختلاف الحديث من "الأم" (٢١٩-٢٢٢).

٣٧٦٢- وحديث^(١) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لا يصلي أحدكم في التوب [الواحد] ليس^(٢) على عاتقه^(٣) » **فيه شيء**^(٤)، اختيار^(٥)، لقول النبي^(٦) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ / (١٧٥/ب) حين أمر إن صلى أحدكم في التوب الواحد؛ فإن ضاق.. أئزَّر به^(٧)، وحديث ميمونة قالت: كان^(٨) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يصلي في مرط، بعضه عليّ وبعضه عليه، وأنا حائض^(٩).. فهذا يدلان على [أن] قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لا يصلي أحدكم في التوب الواحد ليس على عاتقه^(١٠) » **فيه شيء**..^(١١) اختيار لا فرض^(١٢).

(١) في (ب): وفي حديث.

(٢) في (ب): وليس.

(٣) في (أ) و(م): عاتقه.

(٤) رواه الشافعي في اختلاف الحديث من "الأم" (٢٢٣/١٠)، وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجه البخاري ك: الصلاة، ب: إذا صلى في التوب الواحد فليجعل على عاتقه، (٣٥٩) ومسلم ك: الصلاة، ب: الصلة في ثوب واحد وصفة لبسه، (٥١٦).

قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٣٩٠/١): "ليس على عاتقه: بالثنية، ولأبي ذر، والأصملي، وابن عساکر: على عاتقه". اهـ. ، وفي مسلم: "عاتقه" وفي نسخة: "عاتقه"، كما في حاشية التحقيق للنسخة التركية، نقلًا عن ط: نظر النرباي، وعند الشافعي: "عاتقه".

(٥) في (أ) و(م): اختيارًا.

(٦) في (ب): رسول الله.

(٧) متفق عليه من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجه البخاري ك: الصلاة، ب: إذا كان التوب ضيقًا، (٣٦١)، ومسلم ك: الزهد والرقائق، ب: حديث جابر الطويل، (٣٠١٠).

(٨) كناية [ص ٣٨٢] من (م).

(٩) أخرجه الشافعي في اختلاف الحديث من "الأم" (٢٢٣/١٠)، أحمد (٢٢٣/٤٤: ٣٨٧/٤٤)، وأبو داود ك: الطهارة، ب: الرخصة في ذلك، أي: الصلاة في شُعر النساء، (٣٦٩)، وابن ماجه ك: الطهارة وستنها، ب: في الصلاة في ثوب الحائض، (٦٥٣)، وابن الجارود (ص ٤٣: ١٣٣)، وابن خزيمة (٣٧٧/١: ٧٦٨)، وابن حبان (٩٩/٦: ٢٣٢٩)، والبيهقي (٢٣٩/٢: ٤٠٩) وفي المعرفة (١٥٧/٣).

ومثله لكن عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند مسلم ك: الصلاة، ب: الاعتراض بين يدي المصلي، (٥١٤).

(١٠) في (أ) و(م): عاتقه.

(١١) في (أ) و(م): اختيارًا لا فرضًا.

(١٢) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٢٣/١٠: ٢٢٤).

٣٧٦٣- والكلام في الصلاة الذي ^(١) نحى ^(٢) ابن مسعود عنه ^(٣) لما قدم من الحبشة: أن يتكلموا ^(٤) في الصلاة عامداً ^(٥)، وحديث أبي هريرة.. ^(٦) بعدة ^(٧)، لأن أبا هريرة صحب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل موته بتلات سنين، فأحرر أنه تكلم يوم ذي اليمين ساهياً، وليس واحد ^(٨) من الحدين ساهياً ^(٩) لصاحبه؛ ذلك ^(١٠) في العمد، وهذا في الخطأ، وحديث معاوية بن الحكم ^(١١).. إنما تكلم جاهلاً ^(١٢)، والجاهل غير عامد، وإما كلموا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم ذي اليمين.. لأهم لم يدروا؛ انقصت ^(١٣) الصلاة أم سبي؛ لأنه يوحى إليه؛ فلما مات [النبي] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. علم أن من تكلم ^(١٤) إنما يتكلم على عمد؛ لأن الفرائض قد تاهت؛ لا ^(١٥) يزداد فيها ولا ينقص منها ^(١٦).

(١) في (أ) و(ب) و(ز): التي.

(٢) في (أ): كما، في (ز): ؟؟؟، في (ب): نحى.

(٣) في (أ) و(ز): عنها.

(٤) في (ب) زيادة: به.

(٥) متفق عليه من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري ك: العمل في الصلاة، ب: ما ينهى عنه من الكلام في الصلاة عامداً (١١٩٩)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: تحريم الكلام في الصلاة، (٥٣٨).

(٦) وهو حديث ذي اليمين، وسبق شرحه.

(٧) في (ب): واحداً.

(٨) في (ب): ناسخ.

(٩) في (أ) و(ز): وذلك.

(١٠) هو: معاوية بن الحكم السلمي، كان يقرئ المدينة، ويسكن في بني سليم، له عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديث واحد حسن، في الكهانة والطيرة والخطء وفي تسميت الماطس في الصلاة جاهلاً، وفي عتق الجارية، أحسن الناس سيقاً له، معدود في أهل المدينة، روى عنه: عطاء بن يسار، وكثير بن معاوية بن الحكم. انظر: الاستيعاب (١٤١٤/٣).

(١١) مسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة، (٥٣٧).

(١٢) هكذا صورها في (أ): انقصت الصلاة، في (ب): انقصت، في (ب): بلا نقط، في (ز): انقصت.

(١٣) في (ب): يتكلم.

(١٤) في (ب): ولا.

(١٥) الأم (٢٨١/٢) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٢٧-٢٢٥/١٠).

٣٧٦٤- ورَوَى أَن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [لَد] قَتَلَ فِي الصُّبْحِ، وَ[فِي] غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ^(١)، ثُمَّ رُوِيَ أَنَّهُ تَرَكَ^(٢)، وَلَمْ يَسَّ الَّذِي رَوَى أَنَّهُ تَرَكَ^(٣) فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا.. فَالْقَوْتُ فِي الصُّبْحِ سُنَّةٌ عَلَى أَصْلٍ مَا رَوَى مِنْ قَوْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصُّبْحِ، وَالتَّرْكَ إِذَا هُوَ فِي غَيْرِهَا، وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتَلَ فِي الصُّبْحِ قَبْلَ قَتْلِ أَهْلِ بَيْتِ مَعُونَةَ وَبَعْدَهُمْ^(٤)، فَأَمَّا^(٥) قَوْتُ الصُّبْحِ: فَإِنَّهُ

(١) متفق عليه أخرجه البخاري ك: الوتر، ب: القنوت قبل الركوع وبعده، (١٠٠٤) عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ الْقَنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، (٦٧٨) عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَنْحُوهُ. وانظر: البخاري (٧٩٧)، ومسلم (٦٧٦).

(٢) متفق عليه، وهو حديث أصح من معونة، البخاري ك: الجزية والمواعدة، ب: دعاء الإمام على من نكث عهده، (٣١٧٠) ومسلم (٦٧٧).

(٣) في (ب): ترك.

(٤) أما القنوت قبل حادثة بئر معونة: فقد ذكره الشافعي في اختلاف المرافقين من "الأم" (٣٢٥/٨) هكذا بدون إسناد، ينحو عبارته هنا، وقال البيهقي في معرفة السنن (١٢٩/٣): "وروي عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَنُوتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ قَتْلِ أَهْلِ بَيْتِ مَعُونَةَ بَعْدَ الرُّكُوعِ".

وأما القنوت بعده: فرواه عبد الرزاق (١١٠/٣: ٤٩٦٤) وعنه أحمد (٩٥/٢٠: ١٢٦٥٧)، ومن طريقه الدارقطني (٣٩/٢) والضياء في المنتارة (٤٤٩/٢: ٢١٢٧) ورواه البيهقي (٢٠١/٢) وذكر عن الحاكم تصحيحه للحديث، وتعقبه ابن الترمكاني فضعفه، وضعفه الحافظ في التلخيص الحبير وتكلم عليه (٥٩٧/١-٦٠٠)، وقال بعد أن ضعفه: "وروى ابن خزيمة في صحيحه (٣١٤/١: ٦٢٠) من طريق سعيد عن قتادة عن أنس: وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَقْنُتُ إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمٍ أَوْ دَعَا عَلَى قَوْمٍ، فَاخْتَلَفَتْ الْأَحَادِيثُ عَنْ أَنَسٍ وَاضْطَرَبَتْ.. فَلَا يَقُومُ بِمِثْلِ هَذِهِ حُجَّةٍ". ثم قال الحافظ (٦٠١/١): "وبعارض الأول ما روى الترمذي (٤٠٢) والنسائي (١٠٨٠) وابن ماجه (١٢٤١) من حديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه قال: «مَلَأْتُ حِلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبَى بَكْرٌ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ.. فَلَمْ يَقْتُلْ أَحَدًا مِنْهُمْ، وَهُوَ بِدَعَاةٍ إِسْنَادُهُ حَسَنٌ». قلت: ولفظ الترمذي وابن ماجه: "أَبَى بَكْرٌ مُنْذَرْتُ" وقال الترمذي: حسن صحيح. ثم قال (٦٠٢/١): "جمع بينهما من أثبت القنوت: بأن المراد ترك الدعاء على الكفار، لا أهل القنوت، وروى البيهقي (٢٠١/٢ و ٢١٣) مثل هذا الجمع عن عبد الرحمن بن مهدي بسند صحيح".

وقال ابن عبد الهادي (٤٤٣/٢) بعد أن ذكر ما ذكره ابن الجوزي من أدلة الشافعية: "أجود هذه الأحاديث حديث أبي جعفر الرزقي" وهو هذا الحديث الذي فيه أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما زال يقنن في صلاة الفجر حتى فارق الدنيا، ثم قال بعد ذكر طرقه والاختلاف في أبي جعفر الرازي بين علماء الجرح والتعديل

كان قبل وبعد، فأما الذي ترك: فهو عندنا -والله أعلم-^(١) الذي زاد حين دعا على أهل بئر معونة^(٢)، وأما القنوت في غير الصبح: فصباح، لا يقال ناسخ ولا منسوخ؛ لأنه دعاء، وكان يرى أن يدعو^(٣) ساجدا وقاعدا^(٤).

٣٧٦٥- ولحم الصيد لا بأس؛ ما لم يصدّه اغرم، أو يصاد^(١) له؛ لحديث جابر^(٢).

(٢/٤٤٦): "وإن صحَّ الحديث.. فهو محمولٌ على أنه ما زال يطوّل في صلاة الفجر، فإنَّ القنوت لفظٌ مشتركٌ بين الطّاعة والقيام والسُّكوت والخشوع وغير ذلك".

وانظر: نصب الرّاية (١٢٦/٢-١٣٧) وتفتح التحقيق (٤٢٨/٢-٤٤٩).

(١) في (ب): وأما.

(٢).

(٣) وهكذا قال عبد الرحمن بن مهدي، كما سبق.

(٤) في (ب): يدعوا.

(٥) اختلاف الغرائبي من "الأم" (٣٢٤/٨-٣٢٥)، اختلاف الحديث من "الأم" (٢٣٣/١٠-٢٣٥) المجموع (٤٧٤/٣ وما بعدها).

(٦) يضطاد.

(٧) أخرجه الشافعي في اختلاف الحديث من "الأم" (٢٤٢/١٠) وأحمد (١٧١/٢٣: ١٤٨٩٤) وأبو داود ك:

المناسك، ب: لحم الصيد للمحرم، (١٨٥١)، والترمذي ك: الحج، ب: أكل الصيد للمحرم، (٨٤٦)،

وقال: "المطلب لا نعرف له سماعًا من جابر"، والنسائي ك: مناسك الحج، ب: إذا أشار المحرم إلى الصيد

فقتله الحلال، (٢٨٢٧)، وابن حبان (٢٨٣/٩: ٣٩٧١) وابن الجارود (ص١١٥: ٤٣٧)، وابن عزيمة

(٤/١٨٠: ٢٦٤١)، والحاكم (٤٥٢/١: ٤٧٦)، كلهم من حديث المطلب بن حنطب عن جابر رضي الله عنه

، وكلام الحافظ يشعر بتضعيفه، وضعفه الألباني، وللشيخ أحمد شاكر بحث مطول في حاشية شقيقه للرسالة

للشافعي (ص٩٣-١٠٣) بين فيها أن هناك أربعة يسمون بالمطلب بن حنطب، وأن هذا الذي يروي عنه

مولاه عمرو بن أبي عمرو، هو على الجزم "كان رجلاً في عصر عمر رضي الله عنه، وأنه من المحتمل جدًا بل

من الراجح القريب من اليقين أنه من صفار الصحابة من طبقة ابن عمر وجابر، وأن من اليقين -الذي لا

يدخله شك- أنه إن لم يكن صحابيًا فهو من كبار التابعين، وأن الحديثين الذين أعلوا رواياتهم بالإرسال وبأنه

لم يدرك فلانًا وفلانًا من الصحابة وأنه لم يسمع منهم إنما شبه لهم هذا بالمطلب أو بالمطلبين المتأخرين عن

عصره". ٨١. من الرسالة (ص١٠٣).

وانظر: التلخيص الخبير (٥٨٥/٢) وتفتح التحقيق (٤٨٦/٣).

٣٧٦٦- وحديث الصعب بن جثامة من حديث مالك.. "أصبح" أنه ^(١) / أهدي له حماراً ^(٢)، واغرم لا يحمل له أن يأخذ الصيد وهو حي فيذبحه، وأما حديث ابن عينة حديث الصعب ^(٣) أنه أهدي له عضواً.. فحديث ^(٤) مالك أشت ^(٥).

٣٧٦٧- وإن أعان عمر ^(٦) [حلالاً] على صيد.. فقد أساء، ولا شيء عليه.

٣٧٦٨- ولا أحب للرجل ^(٧) أن يتقدم رمضان يوم أو يومين إلا أن يوافق ذلك صوماً ^(٨) كان يصومه ^(٩) قيل، [قال] ^(١٠) ويجب أن يفطر يوم الشك إذا لم يكن يوافق صومه ^(١١).

(١) في (أ) و(م): "لأنه أصبح لأنه".

(٢) في (ب): حمار.

(٣) في (ب): صعب.

(٤) في (أ) و(م): الحديث.

(٥) اختلاف الحديث من "الأم" (١٠/٢٤٠-٢٤٤).

حديث الصعب من طريق مالك عن الزهري، هو في الموطأ (١/٣٥٣: ٨٣) وعنه الشافعي في اختلاف الحديث من "الأم" (١٠/٢٤٠) والبخاري لك: جزاء الصيد، ب: إذا أهدي للمحرم حماراً وحشياً حياً.. لم يقبل، (١٨٢٥) عن عبد الله بن يوسف عنه، ومسلم لك: الحج، ب: تحريم الصيد للمحرم، (١١٩٣/٥٠) عن يحيى بن يحيى عنه. ورواه غيره.

وحديث الصعب من طريق ابن عينة عن الزهري، رواه الحميدي (٢/٣٤٤: ٧٨٣)، وقال: "كان سفيان يقول حمار وحش، ثم صار إلى: لحم حمار وحش، ورواه مسلم (١١٩٣/٥٢) ورواه غيره. قال الحافظ في فتح الباري (٤/٣٢): "قوله «حماراً وحشياً»: لم تختلف الرواية عن مالك في ذلك، وتابعه عامة الرواة عن الزهري وخالفهم ابن عينة عن الزهري فقال: لحم حمار وحش، أخرجه مسلم لكن يبين الحميدي صاحب سفيان أنه كان يقول في هذا الحديث: حمار وحش، ثم صار يقول: لحم حمار وحش، فدل على اضطرابه فيه، وقد تويع على قوله لحم حمار وحش من أوجه فيها مقال، وقال: (٤/٣٣): "قال الترمذي: روى بعض أصحاب الزهري في حديث الصعب لحم حمار وحش وهو غير محفوظ".

(٦) في (أ) و(م): محرماً.

(٧) في (ب): لرجل.

(٨) في (ب): يوماً.

(٩) نهاية (٩٨/ب) من (ب).

(١٠) في (ب): لا يظهر شيء في الصورة، والظاهر أنها كتبت باللون الأحمر، فهي تعقبة الوردية التي قبلها كتب ما يشبهه (قال)، وهي غير واضحة أيضاً.

٣٧٦٩- وقال بعض الناس في نفي الرجل ولده: ليس للرجل أن ينفي الولد إذا ولد على فراشه^(١)، واحتج بقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الولد للفراش»^(٢).

٣٧٧٠- وقال آخرون: إذا طلق الرجل امرأته وأتت بولد.. فليس له أن ينفيه^(٣).

٣٧٧١- قال^(٤) الشافعي: ينفيه في كل حال، وليس واحدٌ من الخديين ناسخاً لصاحبه، الولد للفراش ما لم ينه^(٥)، فإذا نفاه.. نفينا^(٦) بالسنة^(٧).

٣٧٧٢- والحجة في ذلك أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى قال: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ اَرْوَاحَهُمْ وَنَحْسِتَهُمْ شَهِيْدًا اِلَّا اَنْتُمْ﴾ الآية^(٨)، فإذا رماها.. فقد رجب عليه الخد في كتاب الله عز وجل، وإذا نفاه باللعان.. رآه الله الخد بكتاب الله عز وجل، وكذلك الولد يلحقه بحديث الفرائض، وينفيه بحديث اللعان، وأي وقت لحق^(٩) فيه الولد بالزوج.. فله نفية^(١٠)، زوجة كانت أو غيرها، لأن^(١١) معناه في حقوقه بعد الطلاق مثل معناه إذا كانت زوجة.

(١) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٥٠/١٠-٢٥١) وفيه: "فأختار أن ينفطر الرجل يوم الشك في هلال رمضان، إلا أن يكون يوماً كان يصومه، فأختار صيامه".

(٢) قال الشافعي: "وقد قال قاتن من غير أهل العلم: لا أنمي الولد باللعان، وأجعل الولد لروح المرأة بكل حال"، ثم ذكر أن نفي الولد يجمع عليه فقال: "حديث إحق الولد بالمرأة بين نفسه... لا يشمل تأويله، ولم أعلم فيه مخالفاً من أهل العلم". ٨١. من اختلاف الحديث من "الأم" (٢٥٥/١٠-٢٥٦).

(٣) متفق عليه من حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أخرجه البخاري ك: الحدود، ب: للظاهر الحجر، (٦٨١٧)، ومسلم ك: الرضاع، ب: الولد للفراش، (١٤٥٧).

(٤) وهو مذهب الحنفية. مختصر الطحاوي (ص ٢١٧)، مختصر اختلاف العلماء (٥١٣/٢).

(٥) في (ب): وقال.

(٦) في (ب): ينفيه.

(٧) في (أ) و(ج): نفينا، بلا نقط للنون التي قبل الألف، في (ب): نفينا.

(٨) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٥٤/١٠-٢٥٦).

(٩) الدور: ٦.

(١٠) نهاية [ص ٣٨٤] من (ج).

(١١) في (أ) و(ج): فلم ينه.

(١٢) في (أ) و(ج): فإن.

٣٧٧٣- ومن ادعت المرأة وهي روجة للرجل^(١) أو هي مطلقة - في وقت يلحق به الولد ومعها صبي ترصعه وتدر عليه - فقالت^(٢): «الولد لك»، وأكر الروج وقال: «لم تلديه^(٣)»، وليس هو لي، ولا لك.. فلا^(٤) لعان عليه، ولا يلحق به، حتى تأتي^(٥) بأربع بسوة يشهدن عدول مسلمات أمها ولدته^(٦).

٣٧٧٤- وقال بعضهم: امرأتين.

٣٧٧٥- وقال مالك: يلحق به إذا كانت زوجة^(٧) له^(٨).

٣٧٧٦- وقال في حديث ابن عباس «كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ طلاق^(٩) الثلاث واحدة^(١٠)» إن قول ابن عباس في الرجل يطلق امرأته مائة، قال: «وَحَرَمٌ عليك ثلاث^(١١)»، وسأبرهن^(١٢) (ب/١٧٦) غُذَوَاتُ^(١٣)، وهو الذي روى الحديث، وهو أعلم^(١٤)

(١) في (أ) و(ز): الرجل.

(٢) في (أ) و(ز): فتال.

(٣) في (ب): لم تلدي.

(٤) في (أ) و(ز): ولا.

(٥) في (ب): يأتي.

(٦) الأم (٥٦/٦) (٢١/٥) النجار.

(٧) هكذا صورها في (أ): ^{تَكْتِي}، في (ب): زوجة، في (ز): رصعة، هكذا بلا نقط للباء.

(٨) المدونة (٤٩٩/٤) وهو قوله إذا أقر بالطوع، سواء كانت زوجته أو ملك يمينه.

(٩) في (ب): الطلاق.

(١٠) مسلم لك: الطلاق، ب: طلاق الثلاث، (١٤٧٢).

(١١) في (أ) و(ز): حرم، في (ب): بلا نقط لأوفا.

(١٢) في (أ) و(ب) و(ز): ثلاثا، وفي (ب): محتملة.

(١٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٨/٣)، والطبراني (٣٠٥/٩: ١٠٩٩)، والدارقطني (١٧/٤)،

والبيهقي (٣٣١/٧) (٣٣٧)، وصححه الألباني في الإرواء (١٢٣/٧).

(١٤) هكذا صورها في (ب): أَيْم.

بمعناه، وذلك معناه يدل^(١) على خلاف [ذلك]؛ إما أن يكون عليه نسيحة، وإما أن لا يكون ثابتاً، وحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في البتة: «مَا أُرِدْتُ بِهِ»^(٢)، «قَوَاهُ»، وإما تَوَاهُ ليستعمل عليه نيته^(٣).

٣٧٧٧- وقال في 'هي التي' صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيع النمر بالرطب، ثم رخص لأهل العرية. فلا^(٤) يقال ناسخ ومسوخ^(٥)، ولكن ذلك جملة الهي عن^(٦) أن باع كل رطب بياض، واستثنى منه العرية^(٨).

٣٧٧٨- كما هي عن المخابرة ورخص في المساقاة.

٣٧٧٩- وكما لا يجوز إجارة الغرر ورخص في القراض.

٣٧٨٠- وكما جعل في النفس ثقل مائة من الإبل ولم يجعل في الجنين حكم الأحياء ولا الأموات، وجعل فيه حكم نفسه.

٣٧٨١- وكل شيء يخذل وإنما يخذل بالأصل لا بالخاص، ولا يُعدى^(٩) /^(١٠) بالرخص مواضعها.

٣٧٨٢- وقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من ابتاع شاة مصراً.. فهو بخير الطيرين بعد أن يَحْلِيها؛ فَإِنْ رَضِيَهَا.. حَسَّهَا، وَإِنْ كَرِهَهَا.. رَذَّهَا وَصَاعًا مِنْ عَمْرٍ»^(١١)، وقال في حديث^(١٢):

(١) في (ب): فذل.

(٢) في (أ) و(م): بهذا.

(٣) سبق تخريجه في باب الطلاق.

(٤) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٦٠-٢٥٦/١٠).

(٥) في (أ) و(م): النهي.

(٦) في (ب): ولا.

(٧) في (ب): ولا منسوخ.

(٨) في (ب): حمله على الهي.

(٩) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٦٥/١٠).

(١٠) في (أ) و(م): ولا يعد.

(١١) نهاية [ص ٣٨٥] من (م).

(١٢) سبق تخريجه.

(١٣) في (أ) و(م): الحديث.

والخراج بالضمان، ليس [واحد^(١)] منها^(٢) ساسخا^(٣) لصاحبه، إنما^(٤) جعل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الخراج بالضمان؛ لأنَّ العدة لم تكن مع العدة حيث ينبع، وإنما هو شيءٌ خُذْتُ في ملكك المشتري، والمُصْرَأةُ ما عَمَّا وَمَتَّهَا الثَّن، فإذا أَكَلَ الثَّنَ ولم يرض^(٥).. رَدَّ الصَّاعَ عَوْضًا مِنَ الثَّن، وَكُلُّ شَيْءٍ حَدَثَ فِي الشَّاةِ بَعْدَ التَّصْرِيَةِ.. فهو بمِزْلَةٍ الخراج بالضمان، لأنه شيءٌ خُذْتُ في ملكي^(٦).

٣٧٨٣- فَإِنْ أَصَابَ بِالْمُصْرَأةِ بَعْدَ أَنْ رَضِيَهَا عَيْنًا^(٧) وَقَدْ أَكَلَ لَبْنَهَا شَهْرًا.. رَدَّهَا، وَرَدَّ صَاغًا مِنْ هَمْلٍ لِلثَّنِ التَّصْرِيَةَ فَقَطَّ^(٨).

٣٧٨٤- وَنَحَابُ الْمَاشِيَةِ بِمِزْلَةٍ الْغَلَّةِ؛ فَإِنْ كَانَ الْوَلَادُ^(٩) نَقَصَ الْأُمَّ.. لَمْ يَرُدَّ^(١٠) وَرَجَعَ بِقِيَمَةِ الْعِيْب، وَإِنْ كَانَ الْوَلَادُ^(١١) لَمْ يُبْقِصْهَا.. رَدَّ الْأُمَّ، وَكَانَ النَّاحُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ عِلَّةٌ حَدَثَتْ^(١٢) فِي

٣٧٨٥- وَقَالَ فِي كَسْبِ الْحِمَامِ: «أَطْعِمُهُ رَقِيقًا، وَ^(١٣) أَعْبَقُهُ نَاصِيحَكَ»^(١٤)، وَإِنَّمَا كَرِهَهُ عَلَى الْإِخْتِيَارِ، لَا عَلَى النَّحْرِمِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَرُّ^(١٥) لِمَحْصَنَةٍ^(١٦) مُلْكُهُ، وَيَقُولُ^(١٧) لَهُ: أَطْعِمَهُ^(١٨) رَقِيقًا، وَالرَّقِيقُ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ، وَلَا يَحِلُّ لَهُمُ الْحَرَامُ^(١٩).

(١) كتبت في (ب): لواحد.

(٢) في (ب): منهما.

(٣) في (أ) و(ب): ناسخ.

(٤) في (ب): وإنما.

(٥) في (أ) و(ب) و(ج): ولم يرض.

(٦) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٧٣/١٠-٢٧٦).

(٧) نهاية (٩٩/أ) من (ب).

(٨) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٧٥/١٠).

(٩) في (ب): "الولادة"، وكلاهما صحيح.

(١٠) في (ب): يرده.

(١١) في (ب): الولادة.

(١٢) في (ب): عيب حدث.

(١٣) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٧٥/١٠).

(١٤) في (ب): أو.

(١٥) رواه مالك (٩٧٤/٢: ٢٨) وعنه الشافعي في اختلاف الحديث من "الأم" (٢٨٢/١٠) وأحمد (٩٦/٣٩).

٢٣٦٩٠، وأبو داود ك: البيوع والإيجارات، ب: ما جاء في كسب الحمام، (٣٤٢٢)، والترمذي ك:

٣٧٨٦- وروي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [أنه] قال: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه»، وأنه قضى باليمين مع الشاهد، وأنه بدأ الأنصارين^(١) بالقسامة، وليس واحد من هذا ناسخ^(٢) لصاحبه؛ «البينة على المدعي» كلامٌ حمله بُرأؤُ به الخاصُّ على بعض المدَّعين دون بعض^(٣)؛ بدلالة القسامة واليمين مع الشاهد، ويستعمل الأحاديث كلها على وجوبها، ولا يعطل^(٤) منها شيء أبداً إذا وجد لها^(٥) مخرجا^(٦).

٣٧٨٧- وقال في رجل مات ولم يحج، أو نذر صومًا فمات ولم يصم فقال: إن الله^(٧) تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٨) [١٢] «على الناس فرض» في أديانهم وأموالهم؛ فما كان في أديانهم.. فلا يجوز أن يعملوا غيره^(٩)، وما كان بالأموال.. فحائز أن يعملوا غيره، منها الصوم والصلاة لا يعملها بدن عن بدن، ومنها الزكاة وبقية الحج؛ فإذا أمد^(١٠) الرجل^(١١).. فلا بأس أن يعمل الرجل عن الرجل، قال

البيوع، ب: ما جاء في كسب الحجام، (١٢٧٧)، كلهم من طريق مالك عن الزهري، وابن الجارود (ص ١٥٠: ٥٨٣) من طريق معمر عن الزهري، وصححه الألباني.

(١) في (أ) و(ز): نص، في (ب): يقر، بلا نقط.

(٢) بفتح الجيم.

(٣) في (أ) و(ز) و(ح): ونقول، في (ب): بلا نقط لأولها.

(٤) في (ب): اعلقه.

(٥) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٨١/١٠-٢٨٥).

(٦) في (ب): بالأنصارين.

(٧) في (أ) و(ب) و(ز): ناسخ.

(٨) نهاية [ص ٣٨٦] من (ز).

(٩) في (أ) و(ز) و(ح): تغفل، في (ب): بلا نقط لأولها.

(١٠) في (ز): وجد لها.

(١١) اختلاف الحديث من "الأم" (٢٨٥/١٠-٢٨٩).

(١٢) في (أ) و(ز): الله.

(١٣) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ.

(١٤) في (أ) و(ز) و(ح): فرض على الناس.

(١٥) في (أ) و(ز) و(ح): غيرهم.

(١٦) في (ب): افداء، بلا نقط.

(١٧) في (أ) و(ز) زيادة: قال أبو حاتم: يعني كبر الرجل.

الشافعي: ويؤمّر ذلك عنه، وعمل الأبدان لا يُجزئ^(١) إلا في الوقت، والأموال تُغور^(٢) قبل الوقت؛ لسلف^(٣) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من العباس^(٤) صدقته، فإذا افد أو مات وله مال.. حُجَّ عنه، وإن تطوع رجل بأن يصح عنه.. أجزأه، وإن تطوع أن يغرم عنه زكاة ماله.. أجزأه، وإن نذر صوماً.. فلا يجوز أن يصوم عنه غيره^(٥)، والحديث الذي يُروى أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر به^(٦).. قد روي جلالته مُبهمًا أنه كان نذر^(٧)، ويحتمل أن يكون نذر صدقة^{(٨) (١)}.

(١) في (ب): لا يجوز.

(٢) في (أ) و(ب): يجوز، في (ب): لا تقط لأولها.

(٣) في (أ) و(ب): بسلف.

(٤) هو: العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، عم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أبو الفضل، ولد قبل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بستين، كان إله في الجاهلية السقاية والعمارة، وحضر بيعة العقبة مع الأنصار قبل أن يسلم، وشهد بدرًا مع المشركين مُكرهًا فأسيرًا فافدى نفسه، ورجع إلى مكة، يقال إنه أسلم وكتب يومه ذلك، وصار يكتب إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالأحبار، ثم هاجر قس المنع بقليل، وشهد الفتح، وثبت يوم حنين، حَدَّثَ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وروى عنه: أولاده، وعامر بن سعد، والأحنف بن قيس، وغيرهم، مات بالمدينة في رجب أو رمضان سنة اثنين وثلاثين. انظر: أسد الغابة (٦٠/٣)، الإصابة (٥١١/٣).

(٥) اختلاف الحديث من "الألم" (٢٩٨-٢٩٦/١٠) وفيه: "من نذر صيامًا أو صلاة ثم مات فإنه يكفر عنه في الصوم، ولا يصام عنه، ولا يصلى عنه، ولا يكفر عنه في الصلاة".

(٦) أي بقضاء الصيام عن الميت، وهو متفق عليه من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن امرأة أتت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقالت: إن أمي ماتت وعليها صوم شهر؟ فقال: «أرايت لو كان عليها دين.. أكننت تقضيته؟ قالت: نعم، قال: «فدين الله أحق بالقضاء»، رواه البخاري لك: الصوم، ب: من مات وعليه صوم، (١٩٥٣)، ومسلم لك: الصيام، ب: قضاء الصيام عن الميت، (١١٤٨) واللفظ له.

(٧) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن سعد بن عبادة استفتى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال إن أمي ماتت وعليها نذر، فقال: اقضه عنها، رواه البخاري لك: الوصايا، ب: باب ما يستحب لمن توفي فجاءه أن يتصدقوا عنه وقضاء النذور عن الميت، (٢٧٦١)، ومسلم لك: النذر، ب: الأمر بقضاء النذر، (١٦٣٨).

(٨) أشار إلى ذلك في اختلاف الحديث من "الألم" (٢٩٨-٢٩٩/١٠)، فقال: "فإن قيل: أفرؤي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه أمر أحدًا أن يصوم عن أحد؟ قيل: نعم، روى ابن عباس عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإن قيل: فلم لا تأخذ به؟ قيل: حَدَّثَ الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فمن نذرًا ولم يُسمه» مع حفظ الزهري، وطول مجالسة عبيد الله لابن عباس، فلما جاء غيره عن ابن عباس بغير ما في حديث عبيد الله.. أشبه ألا يكون محفوظًا".

اختلافُ الشافعيِّ ومالك^(٢)

٣٧٨٨- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي، قال مالك: لا يُصلي أحدٌ بالناس وهو جالس^(٣)/ (١٧٧/ب)^(١).

٣٧٨٩- وقال^(٥) الشافعي: إن صلى هم جالساً. صلى من حلقه قياماً^(٦)؛ واحتج بأن أحر فعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مرضه: صلى وهو جالس^(٧) والناس خلفه قياماً^(٨)^(٩).

٣٧٩٠- وقال مالك: لا يرفع يديه إلا في افتتاح الصلاة^(١٠).

٣٧٩١- وقال الشافعي: يرفعهما في كل خفض ورفع^(١١)؛ واحتج بحديث مالك عن ابن عمر^(١٢).

قال البيهقي في السنن الكبرى (٢٥٧/٤): "الأشبه أن تكون هذه القصة التي وقع السؤال فيها عن الصوم صفاً.. غير قصة سعد بن عبادة التي وقع السؤال فيها عن التذرع مطلقاً".

وقال بعد أن ذكر عدة أحاديث (٢٥٦/٤): "ثبت بهذه الأحاديث جواز الصوم عن الميت، وكان الشافعي رحمه الله قال في كتاب التقديم: «وقد روي في الصوم عن الميت شيء؛ فإن كان ثابتاً.. صم عنه، كما يُصح عنه»، وقال: «والأحاديث المرفوعة أصح إسناداً وأشهر رجالاً وقد أودعها صاحبها الصحيح كتابيهما، ولو وقف الشافعي رحمه الله على جميع طرقها ونظاها.. لم يتألفها إن شاء الله تعالى، وبالله التوفيق».

(١) بعد هذا في (ب): "قال الشافعي: لم يرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيع حبل الحيلة..." لكنه جعل ترجمة الباب: العجماء خيار (كلنا).

(٢) في (أ) و(د): الوضع على مالك.

(٣) في (ب): جالساً.

(٤) انظر: المدونة (١٧٤/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٣٨/٨).

(٥) في (ب): قال.

(٦) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٤١-٥٣٥/٨).

(٧) غاية [٣٨٧ص] من (ز).

(٨) في (ب): قيام.

(٩) رواه مالك (١٣٦/١: ١٨)، والبيهقي لك: الأذان، ب: إنما جعل الإمام ليؤتم به، (٦٨٧)، ومسلم لك:

الصلاة، ب: استخلاف الإمام إذا عرض له عذر... وأن من صلى خلف إمام جالس لعجزه عن القيام لزمه

القيام إذا قدر عليه، ونسخ القعود خلف القاعد في حق من قدر على القيام، (٤١٨).

(١٠) المدونة (١٦٥/١).

٣٧٩٢- وقال مالك: يُكْرَهُ أَنْ يَجْهَرَ بِـ«أَمِينَ»^(١).

٣٧٩٣- وقال^(٢) الشافعي: يجهر راحته بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رواه مالك قال: «إذا الإمام.. فأَمُوا، فإنَّ الملائكة تؤمن»^(٣)، ولا يعرف (المأموم ذلك)^(٤) حتى يُسمِعَهُ الإمام برفع^(٥) صوته^(٦)، واحتج بحديث وائل بن حُجْرٍ^(٧) أَنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يجهر بها^(٨).

(١) في (ب): رفع وخفض.

(٢) في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٤١/٨) أن الرفع يكون في الإحرام والركوع والرفع منه. قال الحافظ في فتح الباري (٢٢٣/٢): "وأما ما وقع في أواخر البوطي: «يرفع يديه في كل خفض ورفع».. فيحمل الخفض على الركوع، والرفع على الاعتدال؛ وإلا.. فتحمله على ظاهره يقتضي استحبابه في السجود أيضاً، وهو خلاف ما عليه الجمهور، وقد نفاه ابن عمر».

(٣) أخرجه مالك عن ابن عمر مرفوعاً من فضل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الموطأ (٧٥/١)، والبخاري ك: الأذان، ب: رفع الدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع، (٧٣٦)، ومسلم ك: الصلاة، ب: استحباب رفع الدين... (٣٩٠).

(٤) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٤٦/٨)، الإشراف (٢٦٠/١)، التلقين (١٠٧/١)، جامع الأمهات (ص ٩٤)، وقال ابن شاس في عقد الجواهر الثمينة (١٣٤/١): «أختار بعض المتأخرين الجهر به».

(٥) في (أ) و(د): قال.

(٦) في (أ) و(د): يؤمن.

(٧) أخرجه مالك (٨٧/١)، والبخاري ك: الأذان، ب: جهر الإمام بالتأمين، (٧٨٠)، ومسلم ك: الصلاة، ب: التسميع والتحميد والتأمين، (٤١٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لفظ: «إذا أمن الإمام.. فأَمُوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة.. غفر له ما تقدم من ذنبه».

(٨) في (ب): ذلك المأموم.

(٩) في (ب): يسمع.

(١٠) في (ب): بلا نقط لأولها.

(١١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٤٥/٨-٥٤٧).

(١٢) هو وائل بن حجر بن ربيعة الحضرمي، أبو قتادة، كان أبوه من ملوك حضرموت، وفد على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأسلم، ويقال إنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بشر أممائه قبل قدمه، فقال: «يقدم عليكم وائل بن حجر من أرض بعيدة طائفاً راعياً في الله عز وجل»، وفي رسوله، وهو نقة أبناء الملوك، فلما دخل عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُحِبَ به وأناه من نفسه، وبسط له رداءه فأجلسه عليه، وقال: اللهم بارك على وائل وولده، واستعمله على الأقال من حضرموت، عاش إلى زمن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبايع له. انظر: الاستيعاب (١٥٦٢/٤)، الإصابة (٤٠٥/٥).

- ٣٧٩٤- قال مالك: اجتمع الناس على أنه ليس في المَفْضَل سجود^(١٢)، وروى^(١٣) أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سجد في ﴿إِذَا أَلْمَمْتُ أَنْشَقْتُ﴾، و﴿إِقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾^(١٤).
- ٣٧٩٥- وقال^(١٥) الشافعي: يسجد في هذا كله، وفي الحجّ سجدتان^(١٦).
- ٣٧٩٦- وقال مالك: يُصَلِّي في الكعبة النافلة ولا يُصَلِّي فيها المكتوبة^(١٧).
- ٣٧٩٧- وقال الشافعي يُصَلِّي فيها^(١٨) [عما^(١٩) جميعاً] واحتجّ بحديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه^(٢٠) صَلَّى في الكعبة نَطُوعًا^(٢١)، وحكم النافلة والعرس سواءً، لأن حكمهما في الطهارة والقسلة سواءً إذا كان نازلاً بالأرض^(٢٢).

(١) أخرجه أبو داود ك: الصلاة، ب: التأمين وراء الإمام، (٩٣٢)، والترمذي ك: أبواب الصلاة، ب: ما جاء في التأمين، (٢٤٨)، وقال: "حديث واثل بن حجر: حديث حسن"، والدارقطني (٣٣٣/١) وصححه، وقال الحافظ: "سنده صحيح". وصححه الألباني. وانظر: التلخيص الحبير (٥٨١/١).

(٢) في (ب): سجدة.

(٣) انظر: الموطأ (٢٠٧/١)، وفيه: "الأمر عندنا أن عزائم سجود القرآن إحدى عشرة سجدة ليس في المفضل منها شيء".

(٤) في (ب): وروى.

(٥) أخرجه مالك (٢٠٥/١٢) والبخاري ك: سجود القرآن، ب: سجدة: إذا السماء انشقت، (١٠٧٤)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: سجود التلاوة، (٥٧٨/١٠٧) وعندهم كلهم: السجود في «إذا السماء انشقت» فقط، وذكر مسلم (١٠٨ و ٥٧٨/١٠٩) السجود في «إقرأ باسم ربك»، أيضاً.

(٦) في (أ) و(ب): قال.

(٧) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٤٧/٨-٥٤٩) وما بعدها.

(٨) قال مالك: لا يصلي في الكعبة، ولا في الحجر فريضةً، ولا ركعتا الطواف الواحيتان، ولا الوتر، ولا ركعتا الفجر، فأما غير ذلك من ركوع الطواف.. فلا بأس به^(١). من المدونة (١٨٣/١)، وانظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٥٤/٨).

(٩) في (ب): فيها.

(١٠) في (أ) و(ب): أن، وزاد: النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١١) رواه مالك (٣٩٨/١) والبخاري ك: الصلاة، ٩٧-باب، (٥٠٦)، ومسلم ك: الحج، ب: استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره، والصلاة فيها، والدعاء في نواحيها كلها، (١٣٢٩).

٣٧٩٨- وقال مالك: لا يوتر بأقل من ثلاث، ويسلم في الركعتين من الوتر^(٢).

٣٧٩٩- وقال الشافعي: إذا أوتر بواحدة.. أجزأه^(٣)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما فصل بين الوتر. فقد صبره ركعة^(٤)، واحتج حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَإِذَا غَشِيَتْ الصُّحُفُ فَوُتِرَ بِوَاحِدَةٍ"^(٥).

٣٨٠٠- قال الشافعي: والذي أحضار.. أن يكون قبلها صلاة^(٦).

٣٨٠١- قال مالك في العيدين والجمعة: لا يُتَأَلَّى بِأَيِّ سُورَةٍ يُقْرَأُ^(٧).

(١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٥٤-٥٥٢/٨) وبه: "يُصَلِّي فِيهَا الْمَكْتُوبَةُ وَالْمُأَدَّةُ، وَإِذَا مَلَأَ الرَّجُلُ وَجْهَهُ.. فَلَا مَوْضِعَ يُصَلِّي فِيهِ أَفْضَلَ مِنَ الْكَعْبَةِ".

(٢) انظر: المدونة (٢١٢/١)، الترمذ (٢٦٧/١)، الإشراف (٣٥٤/١)، المعونة (٢٤٥/١)، الدر (٣٩٣/٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٥٧-٥٥٦/٨) وقال الشافعي فيه: "قولكم - والله يغفر لنا ولكم - لا يوافق سنة، ولا أثر، ولا قياساً، ولا معقولاً، قولكم خارج من كل شيء من هذا وأقارب الناس، إما أن تقولوا: لا يوتر إلا بثلاث - كما قال بعض الشرقيين - ولا يُسَلَّمُ في واحدة منهن، فلا يكون الوتر واحدة، وإما ألا تكرهوا الوتر بواحدة، وكيف تكرهون الوتر بواحدة وأنتم تأمرون بالسلاخ فيها، فإذا أمرم به.. فهي واحدة، وإن قلتم كرهناه لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يوتر بواحدة ليس قبلها شيء.. فلم يوتر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بثلاث ليس قبلهن شيء، وقد استحسنتم أن توتروا بثلاث".

(٣) في (أ) و(ب): قال.

(٤) في (ب): إن.

(٥) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٥٤/٨).

(٦) رواه مالك (١٢٠/١) ومسلم ب: صلاة الليل وعدد ركعات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الليل، (٧٣٦) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يوتر منها بواحدة.

(٧) رواه مالك (١٢٣/١)، والبخاري ك: الوتر، ب: ما جاء في الوتر، (٩٩٠)، ومسلم ك: صلاة المسافرين، ب: صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، (٧٤٩).

(٨) في (ب): الذي.

(٩) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٥٧ و ٥٥٤/٨).

(١٠) هكذا في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٥٨/٨) فإن الربيع قال: "إِنَّمَا لَا يُتَأَلَّى بِأَيِّ سُورَةٍ قُرِئَ، وَالرَّبِيعُ يَتَكَلَّمُ عَلَى لِسَانِ الْمَالِكِيَّةِ؛ إِذْ إِنَّهُ كَانَ مَالِكِيًّا قَبْلَ قُدُومِ الشَّافِعِيِّ إِلَى مِصْرَ، ثُمَّ تَحَوَّلَ هُوَ وَالْبُؤَيْطِيُّ

٣٨٠٢- وقال الشافعي^(١): يقرأ في الجمعة بسورة الجمعة و ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُسْتَقْرُونَ﴾^(٢)، وفي العيد بسـ ﴿ق﴾ و ﴿أَقْرَبْتَ إِلَيَّ﴾^(٣) واحتج بحديث النبي ﷺ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه كان يقرأهما^(٤) فيهما^(٥).

وغيرهم كثير إلى مذهب الإمام الشافعي -رضي الله عن الجميع-، ولم يتكبر الشافعي نسبة هذا القول إلى الإمام مالك، وهو تلميذ للإمام مالك عارفاً بأقواله. ولكن كلام الربيع هالك يحتسب أن يكون مخصوص القراءة في صلاة العيد فقط، ويتأمل أن يكون لصلاة الجمعة أيضاً، ولعل الصواب هو الأول؛ فإن المنصوص عليه في المدونة أنه يقرأ في صلاة الجمعة بسورتي الجمعة والعاشية، ونصه فيها (٢٣٧/١): "قال ابن القاسم: أحسب إلي أن يقرأ في صلاة الجمعة بهـ هل أتاك حديث الغاشية مع سورة الجمعة". قلت لابن القاسم: فأيهما قبل؟ قال: سورة الجمعة قبل عدي، وذلك أن مالكا قال في رجل فاتته ركعة من صلاة الجمعة: فقال: «أحسب إلي إذا قام يقضي.. أن يقرأ فيها سورة الجمعة» من غير أن يرى ذلك واجبا عليه، فهذا علمت أن سورة الجمعة تبدأ قبل في الركعة الأولى، وقال القاضي عبد الوهاب: "الاستحباب في الثانية: «العاشية»، فإن قرأ سورة «المنافقون».. جاز"، لكن قال ابن الحاجب: "ويستحب في الأولى: «الجمعة»، وفي الثانية: «هل أتاك» أو «سبح» أو «المنافقون»"، وانظر: الإشراف (٢١٢-٢٢٤)، المعونة (٣٠٩/١)، جامع الأمهات (ص١٢٥)، الذخيرة (٣٤٩/٢). وأما القراءة في العيدين: فلم أجد فيها نصا للإمام مالك، ولكن المذهب عند المالكية أنه يقرأ فيها بنحو سورة الأعلى والشمس، وقال ابن حبيب: بقاف واقتربت الساعة. جامع الأمهات (ص١٢٨)، الذخيرة (٤٢٠/٢).

هل ما ذكره الوبيضي هنا رواية عن الإمام مالك؟ أو أن ذكر الجمعة مع العيد وهم منه رجمه الله؟ أو أن المقصود في صلاة الجمعة عدم استحباب قراءة سورة المنافقون في الركعة الثانية؟. احتمالات، لعل الأخير هو الأقرب. والله تعالى أعلم.

- (١) نهاية [ص٣٨٨] من (٢).
- (٢) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٥٧/٨) وقال: "ولو قرأ هل أتاك حديث الغاشية أو وصح اسم وبك الأعلى كان حسنا؛ لأنه قد روي عن النبي ﷺ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قرأها كلها".
- (٣) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٥٧-٥٥٩/٨).
- (٤) في (٢): يقرأ.

(٥) حديث القراءة في صلاة الجمعة بسورتي الجمعة والمنافقون: رواه مسلم لك: الجمعة، ب: ما يقرأ في صلاة الجمعة، (٨٧٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، و(٨٧٩) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وروى مالك (١١١/١) ومسلم (٨٧٨/٦٣) أنه صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقرأ بالجمعة والعاشية.

٣٨٠٣- وقال مالك: إذا صَلَّى في بيته ثم أدرك الجماعة وهو^(١) في المسجد... أعادها كلها إلا اشغره^(٢).

٣٨٠٤- وقال^(٣) الشافعي: يُعِيدُهَا كُلُّهَا^(٤)؛ واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ بَعْدَهَا^(٥)، وحيث قال للرجل الذي لم يُصَلِّ الصبح معه، وقد صَلَّى في بيته، فقال له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَأَلَا صَلَّيْتَ مَعَنَا فَتَكُونُ^(٦) لَكَ^(٧) نَافِلَةٌ»^(٨).

٣٨٠٥- وقال مالك: لا يُقْرَأُ في المغرب بالطور والمرسلات، ويُقْرَأُ بِأَقْصَرِ مَهْمَا^(٩).

وروى مسلم (٨٧٨/٦٢) أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ بِالْعَاشِيَةِ وَالْأَعْلَى.

وأما حديث القراءة في صلاة العيدين بسورتي ﴿ق﴾ و﴿ش﴾ واقترنت الساعة: فرواه مالك (١: ١٨٠/٨) ومسلم لك: صلاة العيدين، ب: ما يقرأ في صلاة العيدين، (٨٩١).

(١) في (أ) و(ب): هي.

(٢) انظر: الموطأ (١٣٣/١)، المدونة (١٧٩/١)، التنزيح (٢٦٣/١)، الإشراف (٣١٢/١)، المعونة (٢٥٧/١)، التلخيص (١٨٩/١)، عقد الجواهر الثمينة (١٩٨/١)، جامع الأمهات (ص ١٠٧)، الذخيرة (٢٦٧/٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦١/٨).

(٣) في (أ) و(ب): قال.

(٤) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦١/٨).

(٥) رواه مسلم لك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: كراهية تأخير الصلاة عن وقتها، (٦٤٨). عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كُنْتَ عَلَيْكَ أَمْرًا، يُوَعِّدُونَ الصَّلَاةَ عَنْ رِقَبَتِكَ، أَوْ يَمْنُونُ الصَّلَاةَ عَنْ رِقَبَتِكَ؟ قَالَ، قُلْتُ: لِمَا نَأْمُرُ؟ قَالَ: «وَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوْفَتِكَ، فَإِنَّ أَدْرَكْتُهَا مَعَهُمْ... فَصَلِّ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ».

(٦) في (أ) و(ب) و(ج): فيكون.

(٧) في (ب): ذلك.

(٨) من حديث يزيد بن الأسود العامري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ لَمْ يُصَلِّا مَعَهُ الصُّبْحَ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفَةِ: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تَصَلِّيَا مَعَنَا؟» قَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنَّا قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِجَالِنَا. قَالَ: «وَلَا تَفْعَلَا إِذَا صَلَّيْنَا فِي رِجَالِكُمَا، ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ. فَصَلِّيَا مَعَهُمْ، قَوْمِيَا لَكُمَا نَافِلَةٌ».

أخرجه أحمد (١٨/٢٩)، وأبو داود لك: الصلاة، ب: فيمن صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلي معهم، (٥٧٥)، والترمذي لك: أبواب الصلاة، ب: ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة، (١٩)، والنسائي لك: الإمامة، ب: إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده، (٨٥٨)، وابن خزيمة (٦٧/٣)، وابن حبان (٤٣٤/٤)، والحاكم (٢٤٥/١).

٣٨٠٦- وقال^(٦) الشافعي: إن قرأ فيهما بالطور والمرسلات.. لم أكرهه^(٧)؛ اتباعاً لحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي رواه مالك^(٨).

٣٨٠٧- وقال مالك: لا يَقْرَأُ أَحَدٌ فِي الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ^(٩) بِشَيْءٍ^(١٠) مَعَ أُمِّ الْقُرْآنِ^(١١).

٣٨٠٨- وقال^(١٢) الشافعي: إنَّ قَرَأَ.. لم أكرهه^(١٣)؛ واحتجَّ بحديث أبي بكر 'وإن عمر' الذي رواه^(١٤) مالك، وكانا يقرأن في كُلِّ رُكْعَةٍ مَعَ أُمِّ الْقُرْآنِ، وإنَّ عُمَرَ يَقْرُؤُهَا إِذَا كَانَ وَحْدَهُ^(١٥).

(١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٤/٨).

قال الحافظ ابن عبد البر: "وأهل العلم يستحبون فيها -أي المغرب- قراءة السور القصار، ولعل ذلك أن يكون آخر الأمرين من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو يكون إباحةً وخيراً منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فيكون دليل العلماء على استحباب ما استحبوا من ذلك.. قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ أُمِّ النَّاسِ.. فَلْيَقْصُرْ وَكَيْفَ تَقْصُرُ؟" والحمد لله الذي جعل في ديننا سعةً وميسراً وتخيلاً، لا شريك له". اهـ. من التمهيد (١٤٦/٩).

وقال الشيخ زروق: ما ورد في الصحيح من قراءة المغرب بالأعراف والطور والمرسلات.. إنما ورد لباب الخوار، وقد قرأ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصبح بالمعوفتين؛ لبان الجواز". اهـ. من مواهب الجليل (٢٤١/٢).

(٢) في (أ) و(ز): قال.

(٣) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٣-٥٦٤/٨).

(٤) في (ب): ذلك.

(٥) حديث قراءة الطور في المغرب، من حديث حمير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رواه مالك (٧٨/١) والبخاري

لك: الأذان، ب: الجهر في المغرب، (٧٦٥)، ومسلم ك: الصلاة، ب: القراءة في الصبح، (٤٦٣).

وفيه بكتة حملة، وهي: أن حمير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سمعه وهو كافر لما أتى إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في فداء أسارى بدر، وحَدَّث به وهو مسلم، أفادة الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (١٤٦/٩) وقال: "وهو معنى بديع حسن من الفقه".

وأما قراءة المرسلات في المغرب، فهو من حديث أم الفضل بنت الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رواه مالك (٧٨/١):

٢٤، والبخاري ك: الأذان، ب: القراءة في المغرب، (٧٦٣)، ومسلم ك: الصلاة، ب: القراءة في الصبح،

(٤٦٢).

(٦) في (ب): الثانية.

(٧) في (ب): شيء.

(٨) انظر: المدونة (١٦٣/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٥/٨).

(٩) نهاية (٧١/ب) من (ب).

٣٨٠٩- وقال مالك: يُكْرَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الصُّبْحِ مِثْلَ مَا قَرَأَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ بِالْبَقَرَةِ^(٩).

٣٨١٠- وقال الشافعي: إِنْ قَرَأَ بِالْبَقَرَةِ^(١٠).. لَمْ أَكْرَهُهُ^(١١)، واحتج بحديث مالك الذي رواه عن أبي بكر^(١٢).

٣٨١١- وروى^(١٣) مالك عن ابن عمر أنه كان يقرأ في الصبح [في السفر] بالعشر الأول من لفصل في كل ركعة بسورة^(١٤).

٣٨١٢- وقال مالك: لا يقرأ هذا^(١٥) في السفر، هذا تنقيل^(١٦).

(١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٤/٨) وفيه: "أحب ذلك، وليس بواجب عليه"، وتقدمت المسألة في باب الجهر باسم الله الرحمن الرحيم، وفيها نص أنه لا يقرأ في الآخرين بغير الفاتحة، وهو المعتمد في المذهب.

(٢) في (أ) و(ب): وغيره.

(٣) في (ب): رواه.

(٤) أنكر أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رواه مالك (٧٩/١: ٢٥) وعبد الوزاري (١٠٩/٢) والبيهقي (٦٤/٢) وفي المعرفة (٣٩٥/٢).

وأثر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: رواه مالك (٧٩/١: ٢٦)، والبيهقي (٦٤/٢)، وفي المعرفة (٣٩٥-٣٩٤/٢). وقال البيهقي في المعرفة: "قد روى أبو سعيد الحديري، عن أبي بصير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَلَّمَ: ما دلُّ على قراءة السورة في جميع الركعات"، ثم ساق بسنده الحديث الذي رواه مسلم ك: الصلاة، ب: اقراءة في الظهر والعصر، (٤٥٢)، عن أبي سعيد الحديري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: "كما نحر قيام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الظهر والعصر، فحزرتا قيامه في الركعتين الأولين من الظهر.. قدر قراءة آلم تتوكل السجدة، وحزرتا قيامه في الآخرين.. قدر النصف من ذلك، وحزرتا قيامه في الركعتين الأولين من العصر.. على قدر قيامه في الآخرين من الظهر، وفي الآخرين من العصر.. على النصف من ذلك".

(٥) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٦/٨).

(٦) في (ب): سورة البقرة.

(٧) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٦/٨).

(٨) رواه مالك (٨٢/١: ٣٣) عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر.. قَدَّرَهُ، وعبد الوزاري (١١٣/٢) عن معمر عن الزهري عن أنس، قال: صليت خلف أبي بكر الفجر فقرأها في ركعتين، والبيهقي (٣٨٩/٢).

(٩) في (أ) و(ب) و(ز): ورواه.

(١٠) رواه مالك (٨٢/١: ٣٦) عن نافع أن ابن عمر.. قَدَّرَهُ، وعنه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٧/٨)، وعنه أيضاً عبد الوزاري (١١٦/٢).

٣٨١٣- وقال^(٣) الشافعي: [وإن قرأ].. لم أكرهه^(٤).

٣٨١٤- وقال مالك: تستطهر المستحاضة بثلاثة أيام على أقرانها، ثم تعتسل [وتصلي]، وتتوضأ^(٥) لكل صلاة^(٦).

٣٨١٥- قال الشافعي: هذا^(٧) خلاف ما رواه^(٨) [مالك] عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إنما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٩): «تذبح الصلاة عدد الأيام والليالي التي كانت تحيضهن»^(١٠) «من الشهر»^(١١)، فترك مالك حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ذلك، فأسقط عنها صلاة^(١٢) ثلاثة أيام برأيه^(١٣).

(١) في (ب): بها.

(٢) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٧/٨).

(٣) في (ب): قال.

(٤) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٧/٨).

(٥) في (أ) و(ز): وتوضأ.

(٦) انظر: المدونة (١٥٢/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٩/٨).

(٧) في (ب): وهذا.

(٨) نهاية [٣٨٩] من (ز).

(٩) في (ب): أنه قال.

(١٠) في (ز): تحيضهن.

(١١) رواه مالك (٦٢/٢: ١٠٥). وعنه الشافعي في الأم (١٣٤/٢) وفي اختلاف مالك والشافعي من "الأم"

(٥٦٩/٨)، وأبو داود ك: الطهارة، ب: المرأة تستحاض، (٢٧٤)، والنسائي ك: الحيض، ب: المرأة يكون

لها أيام معلومة تحيضها كل شهر، (٣٥٤)، وابن ماجه ك: الطهارة وسننها، ب: ما جاء في المستحاضة التي

قد عدت أيام أقرانها قبل أن يستمر بها الدم، (٦٢٣) وابن الجارود (ص ٣٨: ١١٣).

قال الإمام النووي في الخلاصة (٢٣٨/١): "بأسانيد صحيحة على شرط البخاري ومسلم".

وقال ابن الملقن في البدر المنير (١٢١/٣-١٢٣): "هذا الحديث على شرط الصحيح... وأغلّه جماعة بالانقطاع،

قال البيهقي في سننه: هذا حديث مشهور؛ إلا أن سليمان بن يسار لم يسمعه من أم سلمة... قال الرافعي:

يمكن أن يكون سمعه سليمان من رجل عن أم سلمة ثم سمعه منها، فروى تارة هكذا وتارة هكذا... قال ابن

الملقن: وهو جمع حسن وبه يثبت الاختلاف المذكور، وقد جزم صاحب الكمال بأن سليمان سمع منها،

وتبعه الجزّي والدّقيني". وقال في خلاصة البدر المنير (٨١/١): "بأسانيد صحيحة على شرط الصحيح وأغلّه

البيهقي وغيره بالانقطاع، وظهر اتصاله" وصححه الألباني.

(١٢) في (ب): الصلاة.

٣٨١٦- قال الشافعي: تغسل في أوّل يوم، ثمّ تنوضاً لكلّ صلاة^(١).

٣٨١٧- وقال^(٢) مالك في الكلب يلع في الإناء وفيه^(٣) (١٧٨/ب) لبن بالبادية: إنه يشرب اللبن، ثم يغسل الإناء حتى ينقى^(٤).

٣٨١٨- وقال الشافعي: يهرأ اللبن، ويغسل الإناء سبعا^(٥)، أو لاهن أو أخراهن بالتراب^(٦)؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «وإن كنّ جملدا.. فلقوه وما خولته»^(٧)، يعني في السمن^(٨).

(١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٨/٨-٥٧١).

(٢) في (ب): و.

(٣) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٦٨/٨).

(٤) في (أ) و(م): قال.

(٥) في (ب): وفي.

(٦) انظر: المدونة (١١٥/١)، الترمذ (٢١٤/١)، الإشراف (١٦٤/١)، المعونة (١٨١/١)، عقد الجواهر الثمينة (١٤/١)، جامع الأمهات (ص ٤١)، الذخيرة (١٨١/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٧٢/٨).

(٧) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٧١/٨).

(٨) تقدمت المسألة في باب غسل الجمعة.

وهذا النص -والفقرة التي قبله- نقله ابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (١٦٨/٢) قال: "وقعت في مختصر البوطي أيضاً في أواخره في باب اختلاف مالك والشافعي: "قال مالك في الكلب يلع في الإناء وفيه لبن بالبادية إنه يشرب اللبن، [هنا موضع السقط] ويغسل الإناء سبعا أو لاهن أو أخراهن بالتراب انتهى، ولو تجرد هذا عما نص عليه في باب غسل الجمعة لقل: إنه إنما قاله نقلاً عن مالك، لكن تبين لي أن منقوله عن مالك الذي أشار إلى مخالفة الشافعي له فيه.. إنما هو شرب اللبن، أما تعين الأولى أو الأخرى للغسل.. فالذهبان متوافقان عليه". قلت: لا داعي لهذا التفسير، بل نسخته من البوطي سافط منها ما يبين أن الأخير من كلام الشافعي. والله أعلم.

(٩) احتجف فيه عن الزهري؛

فروي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رواه مالك (٩٧١/٢: ٢٠) بلفظ: «انزعوها، وما حولها فاطرحوه»، والبخاري لك: الذبائح والصيد، ب: إذا وقعت الفأرة في السمن الجاهد أو الذائب، (٥٥٣٨)، بلفظ: «ألقوها وما حولها وكلوه»، وأحمد (٣٨٧/٤٤: ٣٦٨.٣)، والنسائي لك: الفرع والعثيرة، ب: الفأرة تقع في السمن، (٤٢٥٩) وزاد: «في سمن جامده». قال ابن عبد الحادي: «وفي هذه الزيادة نظر». كما في المحرر (ص ٣٠٤).

وروي من حديث الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة، قال: سئل رسول الله ﷺ عن قارة وقعت في سمن، فماتت، فقال: «إن كان جامدا.. فخذوها، وما حولها، ثم كلوها ما بقي، وإن كان مائعا.. فلا تأكلوه»، رواه أحمد (١٠٠/١٢: ٧١٧٧)، وأبو داود ك: الأطعمة، ب: في القارة تقع في السمن، (٣٨٤٢) -قال الألباني: "شاذ"- وابن حبان (٢٣٧/٤: ١٣٩٣).

قال الترمذي: "هو حديث غير محفوظ، قال: وسمعت محمد بن إسماعيل -يعني البخاري- يقول: هذا خطأ، أخطأ فيه معمر، قال: والصحيح حديث الزهري عن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة". هـ. من سنن الترمذي ك: الأطعمة، ب: القارة تموت بالسمن، تحت حديث رقم (١٧٩٨).

وقال أبو حاتم الرازي: "رقم، والصحيح: الزهري، عن عبد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن ميمونة، عن النبي ﷺ". هـ. من كتاب العلل لابن أبي حاتم (٣٩٢/٤: ١٥٠٧).

وقال الحافظ في التلخيص الحبير (٩/٣-١٠): "ومن خطأ رواية معمر أيضا الرازي، والدارقطني، وأما الذهلي فقال: طريق معمر محفوظ، لكن طريق مالك أشهر، ويؤيد ذلك أن أحمد وأبا داود ذكرا في روايتهما عن معمر الوجهين، فدل على أنه حفظه من الوجهين، ولم يهجم فيه، وكذلك أخرجه ابن حبان في صحيحه"، وقال: "وقد أنكر جماعة فيه التفصيل؛ اعتمادا على عدم وروده في طريق مالك ومن تبعه، لكن ذكر الدارقطني في العلل أن يئس القطان رواه عن مالك وكذلك النسائي رواه من طريق عبد الرحمن عن مالك مقيلا بالجامد، وأنه أمر أن تموز وما حولها فيرمى به، وكذا ذكره البيهقي من طريق حجاج بن منهال عن ابن عينة مقيلا بالجامد، وكذلك أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده عن ابن عينة، ووهب من غلطة فيه ونسبه إلى الثعلبي في آخر عمره، فقد تابعه أبو داود الطيالسي فيما رواه في مسنده عن ابن عينة والله أعلم". وذكره في المخر (ص ٣٠٥)، وذكر كلام البخاري والترمذي وأبي حاتم، ولم يذكر غيره.

والذي يظهر من ترجمة الباب عند البخاري أنه يرى هذا الحكم في الجامد والمائع. وما استدل به على ضعف رواية التفصيل ما أحاب به الزهري عندما سئل عن الدابة تموت في الزيت والسمن وهو جامد أو غير جامد فأجاب بدون تفصيل، فأخرج البخاري (٥٥٣٩) بسنده عن الزهري، عن الدابة -أي سئل عنها- تموت في الزيت والسمن وهو جامد أو غير جامد القارة أو غيرها؟ قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ أمر بغارة مانت في سمن فأمر بما قرب منها فطرح ثم أكل".

قال الحافظ في فتح الباري (٦٦٩/٩): "ظاهر في أن الزهري كان في هذا الحكم لا يفرق بين السمن وغيره، ولا بين الجامد منه والذائب؛ لأنه ذكر ذلك في السؤال، ثم استدلل بالحديث في السمن، فأما غير السمن فلخالقه به في القياس عليه واضح، وأما عدم الفرق بين الذائب والجامد.. فلأنه لم يذكر في اللفظ الذي استدلل به، وهذا يتضح في صحة من زاد في هذا الحديث عن الزهري التفرقة بين الجامد والذائب". وقال: "ووقع التفصيل فيه أيضا في رواية عبد الجبار بن عمر عن الزهري عن سالم عن أبيه، وقد تقدم أن الصواب في هذا الإسناد أنه موقوف -أي على ابن عمر-، وهذا الذي يتفصل به الحكم لينا يظهر لي، بأن التقيد عن الزهري عن سالم عن أبيه من قوله -أي: من قول ابن عمر-، والإطلاق من روايته مرفوع؛ لأنه لو

- ٣٨١٩- وقال مالك: نَحْنُ نُكْرَهُ الصَّلَاةَ عَلَى الْقَمَرِ، وَعَلَى الْمَيْتِ إِذَا كَانَ غَائِبًا^(١).
- ٣٨٢٠- وقال الشافعي: «يُصَلَّى عَلَى الْقَمَرِ، وَعَلَى الْعَائِبِ»^(٢)؛ اتِّبَاعًا لِفِعْلِ السَّيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّهُ صَلَّيْتُ عَلَى الْحَاشِي^(٣)، وَعَلَى قَمَرِ امْرَأَةٍ^(٤).
- ٣٨٢١- وقال [مالك]: نَحْنُ نُكْرَهُ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيْتِ فِي الْمَسْجِدِ^(٥).
- ٣٨٢٢- وقال^(٦) الشافعي: وَهَذَا^(٧) حَلَّافٌ حَدَّثَ السَّيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ صَلَّيْتُ عَلَى سَهِيلِ بْنِ بِيضَاءَ [فِي الْمَسْجِدِ]^(٨)^(٩).

-
- كان عنده مرفوعاً.. ما سَوَّى في فتواه بين الجامد وغير الجامد، وليس الزهري ممن يقال في حَقِّهِ: لَعَنَهُ نَسِيْ الطَّرِيقُ الْمُفْصَلَةُ الْمَرْفُوعَةُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَحْفَظَ النَّاسِ فِي عَصْرِهِ، فَخَفَاءَ ذَلِكَ عَنْهُ فِي غَايَةِ الْبَعْدِ".
- وَسَمَّيْنَاهُ النَّوَوِي فِي خِلَامَةِ الْأَحْكَامِ (١٨٢/١).
- (١) في (ب): لقول السَّيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولقول السَّيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في السَّمَرِ: «إِنَّا كَانَ جَامِداً فَأَلْقَوْهُ وَمَا حَوْلَهُ».
- (٢) قال الإمام مالك: «لَا تُعَادُ الصَّلَاةُ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَحَدٌ»، فقلنا لمالك. والحديث الذي جاء أَنَّ السَّيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّيْتُ عَلَيْهَا وَهِيَ فِي قَرْهَا؟ قَالَ، قَالَ مَالِكُ: «قَدْ جَاءَ هَذَا الْحَدِيثُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ».
- أ.هـ. من المدونة (٢٥٧/١)، وانظر: الإشراف (٩٠/٢)، المعونة (٣٥٥/١-٣٥٦)، التلقيب (١٤٧/١)، الذخيرة (٤٧٢/٢)، وفيه: «عمل المدينة أرحح من الخير على ما عَلِمَ، أَوْ ذَلِكَ لِفَضْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ»، أَوْ أَنَّ حَقَّ الْمَيْتِ فِي زَمَانِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ... أَوْ لَعَلَّهَا دُفِنَتْ بِغَيْرِ صَلَاةٍ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّمَا صَلَّيْتُ عَلَيْهَا»، وانظر: اختلاف مالك والشافعي من «الأم» (٥٧٤/٨).
- (٣) في (ب): يصلي على الغائب وعلى القمر.
- (٤) اختلاف مالك والشافعي من «الأم» (٥٧٣/٨).
- (٥) رواه مالك (٢٢٧-٢٢٨/١: ١٤) والبخاري ك: الجنائز، ب: الرجل ينحى إلى أهل الميت بنفسه، (١٢٤٥)، ومسلم ك: الجنائز، ب: في التكبير على الجنائز، (٩٥١).
- (٦) رواه مالك (٢٢٧/١: ١٥)، والبخاري ك: الجنائز، ب: الصلاة على القمر بعد ما يدفن، (١٣٣٧)، ومسلم ك: الجنائز، ب: الصلاة على القمر، (٩٥٦).
- (٧) انظر: المدونة (٢٥٤/١)، الإشراف (٩٣/١)، الذخيرة (٤٦٤/٢)، وأجاب عن حديث سهيل بن بيضاء بقوله: «لَعَنَهُ لَعْدُ مَطَرٍ أَوْ عَيْرٍ، وَبَعْضُهُدُ إِكْبَارُ الْكَافَةِ»، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤٢٣/١)، اختلاف مالك والشافعي من «الأم» (٥٧٦/٨).
- (٨) في (أ) و(ب): قَالَ.
- (٩) في (ب): هَذَا.

٣٨٢٣- وقال مالك: لا يُحْتَجُّ عَنْ أُمِّتٍ إِلَّا أَنْ يُوصِي [به]^(١)، وَلَا يُحْتَجُّ عَنْ الْحَيِّ الَّذِي لَا يَقْدَرُ عَلَى الْحَجِّ^(٢).

٣٨٢٤- وقال^(٣) الشافعي: يُحْتَجُّ عَنْهُمَا^(٤)؛ وَاحْتَجَّ بِمَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْحَنْتَمِيَّةِ^(٥).

٣٨٢٥- وقال^(٦) مالك: لَا يَحْتَجُّ الْحَرَمُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ^(٧).

٣٨٢٦- وقال^(٨) الشافعي: يَحْتَجُّ مِنْ ضَرُورَةٍ وَغَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَلَا يَمْلِكُ شَعْرًا^(٩)؛ وَاحْتَجَّ بِعَدِيثِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَّ وَهُوَ عَرْمٌ^(١٠).

٣٨٢٧- وقال^(١١) مالك: لَا^(١٢) يَقْتُلُ الْحَرَمُ الْعَائِرَةَ الصَّغِيرَةَ^(١٣)، وَلَا الْغُرَابَ الصَّغِيرَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ضَرُورَةٌ، وَلَا يَقْتُلُ الزَّنْبُورَ^(١٤).

(١) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٧٦-٥٧٥/٨).

(٢) رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (٥٧٦-٥٧٥/٨) عَنْ مَالِكٍ، وَهُوَ عِنْدَهُ فِي الْمَوْطَأِ (٢٢٩/١)، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ كَذَلِكَ الْجَنَائِزِ، ب: الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَائِزَةِ فِي الْمَسْجِدِ، (٩٧٣).

(٣) انظر: المدونة (٤٨٥/١)، الإشراف (٣٠٨/٢)، المعونة (٥٠٣/١)، التلقين (٢٠٣/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٧٨/٨).

(٤) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٧٨/٨)، التفرع (٣١٥/١)، الإشراف (٣٠٦/٢)، المعونة (٥٠١/١)، التلقين (٢٠٢/١).

(٥) فِي (أ) وَ(ب): قَالَ.

(٦) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٧٦/٨).

(٧) رَوَاهُ مَالِكٌ (٣٥٩/١)، وَابْنُ خَالٍ: كَذَلِكَ حِزَاءُ الصَّيْدِ، ب: الْحَجُّ عَنِ لَا يَسْتَطِيعُ الثَّبُوتُ عَلَى الرَّاكِلَةِ، (١٨٥٤)، وَمُسْلِمٌ كَذَلِكَ: الْحَجُّ، ب: الْحَجُّ عَنِ الْعَاجِزِ لِرْمَانَةِ وَهْرَمٍ وَشَوْهَاءٍ أَوْ لِمَوْتٍ، (١٣٣٤).

(٨) فِي (أ) وَ(ب): قَالَ.

(٩) هُوَ نَصُهُ يُرْوَفُهُ فِي الْمَوْطَأِ (٣٥٠/١).

(١٠) فِي (أ) وَ(ب): قَالَ.

(١١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٥٨١/٨).

(١٢) رَوَاهُ مَالِكٌ (٣٤٩/١)، وَابْنُ خَالٍ: كَذَلِكَ حِزَاءُ الصَّيْدِ، ب: الْحِجَابَةُ لِلْمَحْرَمِ، (١٨٣٦)، وَمُسْلِمٌ كَذَلِكَ:

الْحَجُّ، ب: حِجَابَةُ الْحِجَابَةِ لِلْمَحْرَمِ، (١٢٠٣).

(١٣) فِي (أ) وَ(ب): قَالَ.

(١٤) فِي (ب): وَلَا.

٣٨٢٨- قال الشافعي^(١٢): وهذا^(١٣) خلاف ما روى^(١٤) عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١٥)، وله^(١٦) قتل هؤلاء كُلِّهِمْ، صغاراً كن^(١٧) أو كباراً، وقتل الرنور^(١٨)؛ لقول عمر، وكلُّ شيءٍ من السباع والطير الذي لا يؤكل لحمه؛ لأنه في [منزل] معنى [السبع] الذي حرّم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أكله وأمر بقتله^(١٩).

(١) في (ب): الصغير.

(٢) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الألم" (٥٨٣/٨) (٢١٣/٧) النجار، لكنه يختلف عما هنا؛ فإنه قال هناك: "قلتم: يقتل الحرم الفأرة الصغيرة، ولا يقتل الغراب الصغير، وإذا قلتم هذا.. فقد أباح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قتل الغراب ومنعّمه، فإن قلتم إنما أباح قتله على معنى أنه يضر، والصغير لا يضر في حاله تلك.. فالفأرة الصغيرة لا تضر في حالها تلك؛ فلا بد أن تناقوا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الغراب الصغير أو الفأرة الصغيرة"، ولم أجد نصاً للإمام مالك في المسألة، إلا أنه قال في الموطأ (٣٥٧/١): "ما ضر من الطير.. فإن الحرم لا يقتله إلا ما سعى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الغراب والحدأة، وإن قتل الحرم شيئاً من الطير سواهما.. فدها".

وذكر في المدونة أن على الحرم الجزء في سباع الطير إن لم يتدبته. (ص ٤٤٩-٤٥٠).

وفي الترمذي (٣٢٥/١): "لا بأس بقتل صغار الحيات والفأر والمقارب".

وفي الذخيرة: "ويقتل صغار الفأرة والحية والمقرب، وإن لم يؤذِن، بخلاف الأشبال، والفرق أنهن يؤذِن بخلاف الأشبال، وتصدق اسم كبارها عليها، بخلاف الكلب العقور والسبع الضاري الوارد في لفظ الحديث، وكذلك صغار الغريبان لا تقتل".

(٣) نهاية [ص ٣٩٠] من (٢).

(٤) في (أ) و(٢): هذا.

(٥) في (أ) و(٢): روى.

(٦) رواه مالك (٣٥٦/١: ٨٨)، والبخاري ك: جزاء الصيد، ب: ما يقتل الحرم من الدواب، (١٨٢٦)،

ومسلم ك: الحج، ب: ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم، (١١٩٩) عن ابن عمر

رضي الله عنهما أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مخس من الدواب ليس على الحرم في قتلها حرج؛ الغراب

والحدأة والمقرب والفأرة والكلب العقور».

(٧) في (أ) و(٢): ولو.

(٨) ليست في (٢).

(٩) في (أ) و(٢): زبوراً.

(١٠) اختلاف مالك والشافعي من "الألم" (٥٨٢/٨-٥٨٤).

٣٨٢٩- وقال مالك: يُكْرَهُ الطَّبِيبُ قَبْلَ الإِحْرَامِ، وَبَعْدَ الإِحْلَالِ قَتْلُ أَنْ يَطْلُوفَ بَالِيَتٍ، وَ[لَا] يُكْرَهُ أَنْ يَذْهَبَ قَبْلَ الإِحْرَامِ بِالرَّيْتِ^(١) أَوْ^(٢) بِالسَّيْرِجِ^(٣)، وَمَا لَا تَبْقَى رَاحَتُهُ بَعْدَ الإِحْرَامِ^(٤).

٣٨٣٠- قال الشافعي: لَا يُكْرَهُ شَيْءٌ^(٥) مِنْ هَذَا^(٦)، لِأَنَّ السَّيْرَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ تَطَبَّبَ قَبْلَ الإِحْرَامِ، وَبَعْدَهُ قَتْلُ^(٧) أَنْ يَزُورَ الْبَيْتَ^(٨) بَعْدَ رَمْيِ الْجِمَارِ^(٩) (١٠).

٣٨٣١- فَإِنْ كَانَ مَالِكٌ إِذَا كَرِهَ الطَّبِيبَ قَبْلَ وَبَعْدَ، لِأَنَّ أَثَرَهُ يَبْقَى فِيهِ. فَالرَّيْتُ^(١١) يَبْقَى أَثَرُهُ بَعْدَ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَرَمِ أَذْهَنَ بَزِيَّتِهِ أَوْ غَالِيَةٍ^(١٢) فِي إِحْرَامِهِ^(١٣).

٣٨٣٢- قال مالك في العُمَرَى: لَا يَكُونُ لِلْوَارِثِ؛ وَإِنْ قَالَ: «هِيَ لَكَ وَلَعَلَّكَ»، وَالْعُمَرَى: أَنْ يَقُولَ: «قَدْ أَعْمَرْتُكَ حَيَاتَكَ»^(١٤).. فَهِيَ لَهُ حَيَاتُهُ، لَيْسَ لَوَارِثِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ^(١٥).

(١) في (أ) و(م): بزيته.

(٢) في (أ) و(م): و.

(٣) في (ب): بالسرج.

وَالسَّيْرِجُ: دَقْنُ السَّمْسَمِ، وَرَمَا قَتْلَ لِلدَّهْنِ الْأَبْيَضِ وَاللَّصِيرِ قَتْلُ أَنْ يَتَغَيَّرَ تَسْبِيحُهُ بِهِ لَصَفَاتِهِ، وَالسَّيْرِجُ بِالْكَسْرِ: مُعَرَّبٌ مِنْ بَرِيَّةٍ، يَنْفَسُ الْمَعْنَى: تَاجُ الْعُرُوسِ (٣٨/٦ وَ ٦٢-٦٣).

(٤) انظر: الموطأ (٣٣٠/١)، الرد على الشافعي (٦٣-٦٥)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٨/٥٨٩ و ٥٩١).

(٥) في (أ) و(م): شيئاً.

(٦) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٨/٥٨٨).

(٧) في (ب): وقبل.

(٨) حاية (٧٢/أ) من (ب).

(٩) في (ب): الجمرة.

(١٠) رواه مالك (٣٢٨/١)، والبخاري لك: الحج، ب: الطبيب عند الإحرام، (١٥٣٩)، ومسلم لك: الحج، ب: الطبيب للمحرم عند الإحرام، (١١٨٩).

(١١) في (أ) و(م): والزيت.

(١٢) في (أ) و(م): عاقبه، بلا نقط.

(١٣) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٨/٥٨٨-٥٩١).

(١٤) في (ب): ثوبك.

(١٥) قلت: الذي في الموطأ (٧٥٦/٢) غير الذي هنا، فإن فيه: "الأمر عندما، أَنْ الْعُمَرَى تَرْجِعَ إِلَى الَّذِي أَعْمَرَهَا إِذَا لَمْ يَمُتْ: «هِيَ لَكَ وَلَعَلَّكَ»"، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي «الرد على الشافعي» لابن التَّيَّارِ الْقُرَوَانِي (٥٥-٥٧).

٣٨٣٣- قال الشافعي: [هي] له حياته، ولورثته بعد موته^(١)، واحتج بحديث جابر أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «هي لك»^(٢).

٣٨٣٤- وقال مالك في المشركتين إذا أسلمت المرأة قبل الرجل^(٣): فإن أسلم الرجل وهي في العدة^(٤) [مه].. فهو أحق بها، وإن أسلم الرجل قبل امرأة.. وقعت العدة؛ إلا أن تُسلم مكابها^(٥).

٣٨٣٥- قال الشافعي: هما سواء^(٦)؛ والحجة في إسلام المرأة قبل الرجل: حديث صفوان وعكرمة^(٧)، والحجة في الرجال قبل النساء: حديث أبي^(٨) سفيان [س حرب] وغيره ممن أسلم قبل نسائه^(٩).

لكن ذكرت كتب المالكية - باستثناء كتاب الرد على الشافعي حسب اطلاعي - وثلاً ما ذكره البويطي هنا؛ ففي الإشراف (٢٥٦/٣): «إذا مات، أو انقرض عقبه إن ذكر العقب.. عادت ملكاً للمعتسر أو لورثته إن كان قد مات»، وانظر: المونة (١٦٠٦/٣)، والتلقين (٥٤٩/٢)، بداية الاجتهاد (٣٣١/٢). ونسب في اختلاف مالك والشافعي من «الأم» (٥٩٢/٨) إلى مالك مثلاً ما نسب البويطي لها إليه، فبعد أن ذكر الشافعي أن من أعمار عمرى لشخص ولعقبه.. كانت للذي يعطاها، بعد ذلك سأله الربيع وقال: «إننا نخالف في هذا»، ثم رد عليه الشافعي.

(١) اختلاف مالك والشافعي من «الأم» (٥٩٦-٥٩١/٨).
(٢) حديث جابر رضي الله عنه رواه مالك (٢٥٦/٢: ٤٣) بلفظ: «أما رجل أعمار عمرى له ولعقبه.. فإما للذي يعطاها، لا ترجع إلى الذي أعطاها أبداً؛ لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارثه»، ومسلم لك: الهبات، ب: العمرى، (١٦٢٥)، بنحوه.
(٣) ورواه البخاري لك: الهبة، ب: ما قبل في العمرى والرقى، (٢٦٢٥)، بلفظ: «قضى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالعمرى أمّا لمن وهب له».

(٤) في (ب): الرجال.
(٥) في (ب): عدة.
(٦) انظر: الموطأ (٥٤٥/٢)، المدونة (٢١٢/٢-٢١٣)، الرد على الشافعي (٧٣-٧٥)، الإشراف (٣٣٧/٣-٣٣٨)، المونة (٨٠٤/٢).

(٧) اختلاف مالك والشافعي من «الأم» (٥٩٧/٨-٦٠٠).
(٨) هو: عكرمة بن أبي جهل عمرو بن هشام بن المغيرة بن عبد الله القرشي، المخزومي، أسلم بعد الفتح وحسن إسلامه. كان يجتهد في قتال المشركين مع المسلمين، استعمله رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عام حج على هوازن يصدتها، ووجهه أبو بكر إلى عمان، وكانوا قد ارتدوا، فظهر عليهم، ثم وجهه أبو بكر إلى اليمن، ثم

٣٨٣٦- وقال^(١) مالك^(٢): لا بأس أن يأتي الرجلُ بذهبه إلى دار الضرب فيعطيه الضاربُ بدنانيرَ مضروبة، ويزيده على وزنها قدرَ ما يكون^(٣) الأجر^(٤) والنفس^(٥).

لزم عكرمة الشام مجاهدًا حتى قتل يوم اليرموك في خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . انظر: الاستيعاب (١٠٨٣/٣)، أسد الغابة (٥٦٧/٣).

(١) أما قصة إسلام عكرمة: فرواها مالك (٥٤٥/٢: ٤٦)، -ومن طريقه البيهقي (١٨٧/٧) وفي المعرفة (١٤٢/١٠)- وعبد الرزاق (١٦٩/٧: ١٧١-١٢٦٤٦ و١٢٦٤٧) عن الزهري أنه بلغه... الخ.
وأما قصة إسلام صفوان: فرواها مالك (٥٤٣/٢: ٥٤٤: ٤٤)، وعنه الشافعي في اختلاف مالك^(١) والشافعي من "الأُم" (٥٩٨/٨) -ومن طريقه البيهقي (١٨٦/٧)، وفي المعرفة (١٤١/١٠)- وعبد الرزاق (١٦٩/٧): ١٢٦٤٦ و١٢٧٢: ١٢٦٤٩، عن ابن شهاب أنه بلغه... الخ.

قال ابن عبد البر: "هذا الحديث لا أعلمه يتصل من وجه صحيح، وهو حديث مشهور معلوم عند أهل السير، واس شهاب إمام أهل السير وعالمهم، وكذلك الشعبي، وشهرة هذا الحديث أقوى من إسناده إن شاء الله".^١ من التمهيد (١٩/١٢).

ويغني عنه ما رواه البخاري ك: الطلاق، ب: نكاح من أسلم من المشركات وعذقن، (٥٢٨٦) عن عطاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "كَانَ إِذَا هَاجَرَتْ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ.. لَمْ تُحْتَضَبْ حَتَّى تَغْتَسِلَ وَتُطَهَّرَ، فَإِذَا طَهَّرَتْ.. حُلَّ لَهَا النِّكَاحُ، فَإِنْ هَاجَرَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ.. رُدَّتْ إِلَيْهِ". وقد ضعف هذا الحديث ابن الترمذي (١٨٧/٧)، وذكر أن عطاء الذي يروي عن ابن عباس.. هو عطاء الخراساني، وضعفه، وقال: إن البخاري ظن أنه ابن أبي رباح، أي: فلذلك صححه. قال الحافظ "وحاصل الجواب: جواز أن يكون الحديث عند ابن جرير بالإسنادين؛ لأن مثل ذلك لا ينفي على البخاري مع تشدده في شرط الاتصال، مع كون الذي نه على العلة المذكورة هو علي بن المديني؛ شيخ البخاري المشهور به، وعليه يعول غالبًا في هذا الفن خصوصًا على الحديث".^١ من فتح الباري (٤١٨/٩).

(٢) في (ب): أبو.

(٣) تقدم شرح قصة إسلام أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في باب الجزية، وقال الشافعي: "ما وصفت لك من أمر أبي سفيان وحكم بن حزام وأزواجهما، وأمر صفوان وعكرمة وأزواجهما.. أمرٌ معروفٌ عند أهل العلم بالمغازي".^١ من الأُم (٣٩٦/٦) (١٥٢/٥) النجاشي. وقال: "لم أعلم من أهل العلم بالمغازي في هذا اختلافًا من أن أبا سفيان أسلم قبل امرأته، وأن امرأة صفوان وعكرمة أسلمتا قبلهما، ثم استقروا على النكاح".^١ من اختلاف مالك^(٢) والشافعي من "الأُم" (٥٩٨/٨) (٢١٨/٧) النجاشي.

(٤) في (أ) و(ب): قال.

(٥) نهاية [٣٩١] من (ب).

(٦) في (ب): بلا نقط لأولها.

٣٨٣٧- قال الشافعي: هذا الربا بعينه^(١٢) لما روي عن النبي من الشيء عن الزيادة^(١٣).

٣٨٣٨- قال مالك: لا بأس بشراء تراب المعادن^(١٤).

٣٨٣٩- وكان الشافعي يكرهه؛ لوجوه منها: أن^(١٥) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هب عن بيع العرر^(١٦)، ومنها: أنه ذهب بذهب^(١٧).

٣٨٤٠- وقال مالك: لا يكون البيع إلا بالكلام، والبيع يجب بالكلام دون التفريق^(١٨)، وليس لحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندنا حد معروف، ولا أمر معمول به^(١٩).

(١) في (ب): الأجرة.

(٢) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠٢/٨).

لكن قال القاضي في الإشراف (٤٤٥/٢): "المصوغ من الذهب والفضة لا يجوز بيعه بشيء من جنسه إلا مثلاً بمثل، وزناً بوزن، خلافاً لمن أجاز المناظلة بينهما قدر قيمة الصنعة، وبعض شيوخ المخالفين يمتكي هذا عتاً، فإذا فاعنا (ط: وافقنا) أصحابهم عليه وقد ذفروه في كتبهم ومسائلهم في الخلاف... قالوا: أنتم تجدون مذهبكم، وإلى الله عرجيل الشكوى من غلبة الجهل". قلت: الشافعي أدرى بمذهب شيخه من القاضي رحمه الله. والله تعالى أعلم.

(٣) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠١/٨-٦٠٢).

(٤) رواه مالك (٦٣٢/٢: ٣٠)، والبخاري ك: البيوع، ب: بيع الفضة بالفضة، (٢١٧٧)، ومسلم ك: ب: الربا، (١٥٨٤).

(٥) أجاز شراء تراب المعادن ولو كانت ذهباً بفضة. المدونة (١٩٦/٣)، التلخيص (٣٨٠/٢).

(٦) تكررت في (أ).

(٧) سبق شرحه.

(٨) أي: هو ذهب بذهب، ولا يعلم التماثل بينهما؛ لأنه ليس بذهب خالص، ولا يعلم كم نسبة الذهب من غيره فيه. انظر: الأم (١١٠/٣)، (٤٢/٢: النجار)، مختصر المزي (ص٥٣)، الحارثي الكبير (٣٣٤/٣).

(٩) في (ب): التفريق.

(١٠) انظر: الموطأ (٦٧١/٢)، المدونة (٢٢٢/٣)، الرد على الشافعي (ص٥٩-٦٣)، التفرع (٣٧١/٢)،

الإشراف (٤٣٦/٢)، الموعة (١٠٤٣/٢)، التلخيص (٣٦٤/٢)، جامع الأمهات (ص٣٥٦)، الذخيرة

(٢٠/٥)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠٣/٨).

٣٨٤١- قال الشافعي: هذا خلاف حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ، مَا لَمْ يَنْفَرَقَا»^(١)، والشرق بالأبدان؛ واحتج^(٢) بحديث مالك بن أوس أن عمر قال: «التَّفَرُّقُ تَفَرُّقُ الْأَبْدَانِ»^(٣)، «وَأَنَّ ابْنَ عَمَرَ» كان إذا أراد أن يوجب البيع.. رَجَعَ الْفَهْقَرَى^{(٤) (٥)}.

٣٨٤٢- قال مالك: لا يجوز بيع السَّاج الْمُدْرَج^(٦)؛ لأنه في معنى (١٧٩/ب) الملازمة، وزعم أن^(٧) بيع الأعدال على البارنامح^(٨) يجوز^(٩).

٣٨٤٣- فَأَجَازَ^(١٠) ما كان مُعْتَبَرًا لَا يُرَى مِنْ شَيْءٍ^(١١)، وَأَفْسَدَ مَا يُرَى^(١٢) مِنْ شَيْءٍ^(١٣).

(١) رواه مالك (٦٧١/٢)، والبخاري ك: البيوع، ب: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، (٢١١١)، ومسلم ك: البيوع، ب: ثبوت خيار المجلس للمتياعين، (١٥٣١).

(٢) في (ب): ويمنع.

(٣) بمعناه، رواه مالك (٦٣٦/٢)، والبخاري ك: البيوع، ب: بيع الشعر بالعر، (٢١٧٤)، ومسلم ك: المساقاة، ب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا، (١٥٨٦)، عن مالك بن أوس بن الحدثان أنه قال: «أَتَلْتُ أَقُولُ مَنْ يَصْطَرِفُ الدَّرَاهِمَ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ -وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ- أَرِنَا ذَهَبًا، ثُمَّ أَتَيْنَا إِذَا جَاءَ -حَادِمًا مُعْطَكَ وَرَوَّكَ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: كَلَّا وَاللَّهِ لَتُعْطِيَهُ وَرَقَةً أَوْ لَتَرُدَّنَّ إِلَيْهِ دَهَبًا، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْوَرَقُ بِالذَّهَبِ رِبَا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ...»»، واللفظ لمسلم.

(٤) في (ب): وابن عمر أنه.

(٥) رواه مسلم ك: البيوع، ب: ثبوت خيار المجلس للمتياعين، (١٥٣١/٤٥).

(٦) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠٣/٨-٦٠٤).

(٧) السَّاجُ: الطَّيْلَسَانُ الْأَخْضَرُ، أَوْ الصَّحْمُ الْعَلِيطُ، أَوْ الْأَسْوَدُ، أَوْ الْمُقَوَّرُ يُسَحُّ كَذَاكَ. انظر: الراهر

(ص ١٢٢)، المحكم (٥١٩/٧)، القاموس مع تاج العروس (٥٠/٦) مادة: (س و ج).

وَدَرَجَ الشَّيْءَ فِي الشَّيْءِ يَدْرُجُهُ دَرْجًا وَأَدْرَجَهُ: طَوَاهُ وَأَدْخَلَهُ. انظر: المحكم (٣٢٠/٧)، القاموس مع تاج العروس (٥٥٥/٥).

(٨) في (ب): أنه.

(٩) الأعدال جمع عدل، والعدل: ضعفُ الحِثْلِ، يكونُ على أحدِ حِثِّي النمر، وقال الأزهري: العدلُ: اسْمُ حِثْلٍ مُقَدَّرٍ بِحِثْلٍ، أَيْ مُسَوًى بِهِ. انظر: القاموس مع تاج العروس (٤٤٨/٢٩).

والزَّيْرَامُحُ: الْوَرَقَةُ الْمُخَامَعَةُ لِلْحَسَابِ، وَهِيَ: رِمْيَةٌ يُرْسَمُ فِيهَا مَتَاعُ التِّجَارَةِ وَسُلْعُهُمْ، وَهُوَ مُعْرَبٌ بِرِثَامٍ، وَأَمْلَاهَا فارسية. انظر: القاموس مع تاج العروس (٤٢٠/٥-٤٢١).

(١٠) انظر: المدونة (٢٥٧/٣)، القوانين الفقهية (ص ١٧٠)، جامع الأمهات (ص ٣٣٩)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠٤/٨).

٣٨٤٤- قال الشافعي: لا يجوز بيع شيء من ذلك حتى يُرى^(٥)، واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في اللامسة والمابذة وبيع العرير^(٦).

٣٨٤٥- وقال^(٧) مالك: لا يجوز للرجل أن يبيع كلب صيد، ولا ماشية، ولا غير ذلك^(٨)، وإن قُتل لِرجلٍ^(٩) كلب صيد، أو ماشية.. غرم له ثَمَنُهُ^(١٠).

٣٨٤٦- وقال^(١١) الشافعي: لا شيء له^(١٢) ^(١٣)؛ لنهي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١٤) عن ثمن الكلب^(١٥).

٣٨٤٧- وقال^(١٦) مالك: البقطة كلها صنف واحد في الزكاة؛ يُضمُّ بعضها إلى بعض، والشعير والحظلة والسلت.. صنف واحد يُضمُّ بعضه إلى بعض^(١٧)، والدرهم والدانير.. يُضمُّ بعضها إلى بعض^(١٨).

-
- (١) في (أ) و(م): وأجاز.
 (٢) وهو بيع الأعدال على المرتاح.
 (٣) في (أ) و(م): رأى.
 (٤) وهو الساح المدرج. قال الشافعي: "الأعدال التي لا تُرى.. أَدْحَلُ في معنى العرير المحرم من (القضية والساح يُرى بعضه دون بعض)". هـ. من اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠٤/٨).
 (٥) في (أ) و(م): يروى.
 (٦) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠٤/٨)، وتقدم تخریج هذه الأحاديث.
 (٧) في (ب): قال.
 (٨) الموطأ (٦٥٧/٢) المدونة (٥٥٢/١).
 (٩) في (أ) و(م): الرجل.
 (١٠) انظر: المدونة (٥٥٢/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠٧/٨).
 (١١) في (ب): قال.
 (١٢) في (ب): "عليه".
 (١٣) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠٨-٦٠٧/٨)، ولا شيء له: أي لصاحب الكلب، ولا شيء عليه: أي على القاتل.
 (١٤) نهاية [ص ٣٩٢] من (م).
 (١٥) رواه مالك (٦٥٦/٢: ٦٨)، والبخاري لك: البيوع، ب: ثمن الكلب، (٢٢٣٧)، ومسلم لك: المساقاة والمرارعة، ب: خرم ثمن الكلب، (١٥٦٧).

٣٨٤٨- قال الشافعي: كُلُّ^(١) واحدٍ من هذا.. صَفٌّ على حباله، لَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْبَرُّ بِالْبِرِّ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ»^(٢)، وكما لا^(٣) يُضَمُّ الْإِنْسَانُ إِلَى الْقَرِّ، وَلَا الْقَرُّ إِلَى الْعَمِّ.. فكَذَلِكَ لَا يُضَمُّ شَعْرٌ^(٤) إِلَى حِطَّةٍ^(٥)، وَلَا فَوْلٌ إِلَى حِمَصٍ، وَلَا ذَهَبٌ إِلَى وَرْقٍ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ هَذَا إِذَا بَلَغَ مَا يَكُونُ فِيهِ الزَّكَاةُ.. فَفِيهِ الزَّكَاةُ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُلُّ صَنْفٍ.. فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^(٦).

٣٨٤٩- قال مالك: اِسْرَاءُ الدَّيْتِ^(١) لَا بَأْسَ أَنْ يُرَوِّحَهَا رَجُلٌ عَمْرُ وَلِيٍّ، وَالضَّرِيفَةُ لَا يُرَوِّحُهَا^(٢) إِلَّا الْوَلِيُّ^{(٣)(٤)}.

٣٨٥٠- قال الشافعي: قَرَضَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ وَاحِدًا فِي الشَّرِيفَةِ وَالذَّيْتِ، لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا بَوْلًى^(١)، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢).

(١) في (ب): قَالَ.

(٢) انظر: المدونة (٣٨٣/١-٣٨٤)، الرد على الشافعي (ص ٥٧-٥٩)، التبريع (٢٩١/١)، الإشراف (١٥٣/٢)، المعونة (٤١٢/١-٤١٤)، التلقين (١٦٤/١)، الذخيرة (٨٠/٣-٨٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠٨/٨-٦١٠).

(٣) انظر: المدونة (٣٠٢/١)، الرد على الشافعي (ص ٥٧-٥٩)، التبريع (٢٧٤/١)، الإشراف (١٦٠/٢)، المعونة (٣٦٣-٣٦٤/١)، التلقين (١٥١/١)، الذخيرة (١٣/٣).

(٤) في (ب) زيادة: صنف.

(٥) سبق تخريجه قريباً، وهو حديث مالك بن أوس بن الحدثان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو متفق عليه.

(٦) في (أ) و(ب): لَمْ.

(٧) في (ب): الشَّعِيرِ.

(٨) في (ب): الحنطة.

(٩) الأم (٩٠/٣)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٠٨/٨-٦١٠).

(١٠) هكذا صورتها في (أ)؛ في (ب): المَرْتِيَةُ.

(١١) نهاية (ب/٧٢) من (ب).

(١٢) في (ب): الْوَالِي.

(١٣) انظر: المدونة (١٠٩/٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١١/٨).

(١٤) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٢-٦١٠/٨).

(١٥) رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي اخْتِلَافِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ مِنْ "الْأُمِّ" (٦١٠/٨)، وَأَبُو دَاوُدَ كَذَا: النِّكَاحُ، ب. فِي الْوَلِيِّ،

(٢٠٨٣)، وَالتَّوْمِصِيُّ كَذَا: النِّكَاحُ، ب. مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ، (١١٠٢) وَقَالَ: "هَذَا حَدِيثُ حَمَّانٍ"،

وَابْنُ مَاجَةَ كَذَا: النِّكَاحُ، ب. لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ، (١٨٧٩)، وَأَحْمَدُ (١٩٩/٤٢: ٢٥٣٢٦) وَالْحَاكِمُ

٣٨٥١- وقال^(١) مالك: أقل الصداق: ما تقطع فيه^(٢) اليد؛ ثلاثة دراهم فصاعداً^(٣).

٣٨٥٢- وقال^(٤) الشافعي: كل ما كان له ثمن وتراضيا عليه.. فهو صداق^(٥)؛ واحتج^(٦) بحديث سهل بن سعد حين قال^(٧) النبي ﷺ: «اطلب^(٨) ولو خاف^(٩) من حديد^(١٠)»، وقوله: وما تراضى عليه الأهلون^(١١).

٣٨٥٣- وقال^(١٢) مالك: تحريم^(١٣) المصّة والنصتان، والرّضعة والرّضعتان^(١٤).

(١/٢)، وابن حبان (٣٨٤/٩: ٤٠٧٤). وصححه ثيبي بن معين كما في البيهقي (١٠٧/٧) وصححه أبو عوانة وابن خزيمة كما في فتح الباري (١٩١/٩)، وانظر: حاشية محقق المسند (٢٤٢٠٥: ٢٤٣/٤٠). وفيها كلام موسع على الحديث، وأحدث الباب.

(١) في (ب): قال.

(٢) في (أ) و(ز): ٤٠.

(٣) انظر: المدونة (١٥٢/٢)، الإشراف (٣٥٢/٣)، التلخيص (٢٨٨/٢٢٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٢/٨).

(٤) في (ب): قال.

(٥) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٥-٦١٢/٨).

(٦) غير واضحة في (أ).

(٧) في (أ) و(ز) زيادة: "له"، وهي خطأ، وخطاب النبي ﷺ كان لغيره، وإنما هو راوٍ.

(٨) في (ز) زيادة: "ولو سى"، كأخا؛ ولو شيء، وهي غير واضحة في (أ)، وليست في (ب).

(٩) في (أ) و(ز): خاتم.

(١٠) رواه مالك (٥٢٦/٢)، والبخاري لك: النكاح، ب: التزويج على القرآن وبغير صداق، (٥١٤٩)، ومسلم لك: النكاح، ب: الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وشتم حديد وغير ذلك من قليل وكثير، (١٤٢٥).

(١١) رواه الشافعي بلاغا في الأم (١٥٤/٦) (٨٩/٥) (الحار)، وسعيد بن منصور (١٧٠/١: ٦١٩)، والطبراني (٢٣٩/١٢: ٢٣٩٩٠) والدارقطني (٢٤٤/٣: ٢٤٤٤) والبيهقي (٢٣٩/٧)، وقال في المعرفة (٢١٤/١٠): "وأسانيد هذا الحديث ضعيفة"، وقال الحافظ في التلخيص الخبر (٤٠٣/٣): "وإسناده ضعيف جدا".

(١٢) في (ز): قال، وهي غير واضحة في (أ).

(١٣) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): يحرم.

(١٤) انظر: المدونة (٢٩٥/٢)، الرد على الشافعي (٦٧-٧١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٧/٨).

٣٨٥٤- قال/ الشافعي: لا يُحَرَّمُ إلا خمس^(١) وضعات^(٢)، لحديث^(٣) عائشة، وابن الزبير، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا تُحَرِّمُ المَصَّةَ وَلَا المَصْتَاةَ»^(٤)، واحتجَّ بحديث عائشة: «كَانَ مِمَّا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ.. عَشْرُ وَضْعَاتٍ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ، فَنُؤْفِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ /^(٥) وَهُنَّ مِمَّا يُقْرَأُ بِهِنَّ مِنَ الْقُرْآنِ»^(٦).

٣٨٥٥- فإن قيل: أفيجوز^(٧) أَنْ يُبَيَّنَ^(٨) حُكْمُهُ وَلَا يُقْرَأَ^(٩) بِهِ قُرْآنًا؟ قيل: نعم، كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُعَيِّنُ بَيْنَكُمَا بَكْتَابِ اللَّهِ، الْغَنَمُ وَالْجَارِيَةُ زَدُّ عَلَيْكَ»^(١٠)، فانتبا^(١١) حُكْمَهُ، ولم يجعله^(١٢) قُرْآنًا يُقْرَأُ.

٣٨٥٦- وقال مالك: [ب] الساتية^(١٣)، والصراني يَعتَقُ^(١٤) المسلم: إن ولاءهما للمسلمين، ولا يرجعان إليه وإن أسلم^(١٥).

(١) في (ب): خمسة.

(٢) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٥/٨-٦١٧).

(٣) في (أ) و(م): بحديث.

(٤) هنا هو حديث ابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رَوَاهُ مُسْلِمٌ لَكِ: الرِمْحَانُ، ب: فِي المَصَّةِ وَالْمَصْتَاةِ، (١٤٥٠). عَنِ ابْنِ الزَّيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ كَذَلِكَ أَيْضًا.

وحاء من مسند ابن الزبير - بدون ذكر عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند ابن حبان (٣٩-٣٨/١٠: ٤٢٢٥)، والشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٧/٨)، والنسائي لَكِ: النِّكَاحُ، ب: الْقَدْرُ الَّذِي يَحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ، (٣٣٠٩)، والبيهقي (٤٥٤/٧).

(٥) نهاية [ص ٣٩٣] من (ز).

(٦) رَوَاهُ مَالِكُ (٦٠٨/٢: ١٧)، وَمُسْلِمٌ لَكِ: الرِّضَاعُ، ب: التَّحْرِيمُ بِخَمْسِ وَضْعَاتٍ، (١٤٥٢).

(٧) في (أ) و(م): أَفْجِزُ، فِي (ب): بَلَا تَقْطُحُ لِحْرَفِ الْمُضَارَعَةِ.

(٨) في (م): ثَبِتَ، فِي (أ): بَلَا تَقْطُحُ لِأَوَّلِهَا، فِي (ب): بَلَا تَقْطُحُ.

(٩) في (ب): بَلَا تَقْطُحُ لِأَوَّلِهِ.

(١٠) متفق عليه، وسبق تخريجه في باب الشهادات، حديث: «إِنْ اعْتَرَفْتَ فَأَرْجِعْهُمَا».

(١١) في (أ) و(م): وَأَثْبَتْنَا.

(١٢) في (أ): بَلَا تَقْطُحُ لِأَوَّلِهَا، فِي (م): جَعَلَهُ.

(١٣) وهو: "العبد الذي يقول له سيده: «لا ولاء لأحد عليك»، أو: «أنت سائبة»، يريد بذلك عِتْقَهُ، وَأَنْ لَا وِلَاءَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ". أ١. من فتح الباري (٤١/١٢) وانظر: الموعة (١٤٥٥/٣).

(١٤) في (أ) و(م): يَعتَقُهُم، فِي (ب): يَعتَقُ.

٣٨٥٧- وقال^(١) الشافعي: هذا خلاف السنة، والولاء ثابت لمعتق السّابية، والنصراني يُعتقُ إِسْلِمٌ؛ لأنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «الولاءُ لمنْ أَعْتَقَ»^(٢)، وهؤلاء^(٣) مُعْتَقُونَ، وإنما يَمْنَعُ النصراني من الميراث بالدين، فإذا رجعَ إلى الإسلام.. فهو بِرُّهُ^(٤)؛ ألا تَرَى أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى نَسَبَ إبراهيم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٥) إلى أبيه، وأبوه كافر.

٣٨٥٨- وقال^(٦) مالك: من وطئ أهلك في رمضان.. كان أحسَّ إلي^(٧) أن لا يُكْفَرُ إلا بالطعام؛ وإن كان موسراً لغیره^(٨).

٣٨٥٩- قال الشافعي: لا يُكْفَرُ إلا على حديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٩) [الرقبة]؛ فإن^(١٠) لم يجدد.. فالصيام؛ فإن لم يقدر.. فالإطعام^(١١).

(١) انظر: الموطأ (٧٨٥/٢)، الترمذ (٢٧/٢)، الإشراف (١٢٠/٥)، المعونة (١٤٥٥/٣)، التلخيص (٥١٨/٢).

جامع الأمهات (ص ٥٣١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٧/٨-٦١٨).

(٢) في (ب): قال.

(٣) هو حديث بريرة المشهور، وقد سبق تخرجه.

(٤) في (ب): فهو لاء.

(٥) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٧/٨-٦١٩).

(٦) تكررت في (ب).

(٧) في (ب): قال.

(٨) في (ب): إلينا.

(٩) جاء في المدونة (٢٨٤/١): "قلت: وكيف الكفارة في قول مالك؟ فقال: الطعام، لا يعرف غير الطعام، ولا يأخذ مالك بالعنت ولا بالصيام".

والمذهب: أن كفارة الفطر في رمضان على التخيير عند مالك، انظر: الترمذ (٣٠٦/١-٣٠٧)، الإشراف

(٢٥٠/٢)، المعونة (٤٧٨/١)، التلخيص (١٩١/١)، عارضة الأحوذ (٢٥٣/٣)، اختلاف مالك والشافعي

من "الأم" (٦٢٠/٨).

وفي جامع الأمهات (ص ١٧٥): "المشهور: أنما إطعام ستين مسكيناً مثلاً، كإطعام الطهارة، دون العتق والصيام،

وقيل: على الأوتى -أي: تقدم الإطعام-، وقيل: على التخيير، وقيل: على الترتيب كالطهارة، وقيل العتق أو

الصيام للجماع، والإطعام لغیره".

(١٠) رواه مالك (٢٩٦/١-٢٩٧: ٢٨) والبخاري ك: الصوم- ب: إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء

فصمّدق عليه فليكفر، (١٩٣٦)، ومسلم ك: الصيام، ب: تغليظ تحريم الجماع في ثمار رمضان على الصائم،

(١١١١).

٣٨٦٠- قال مالكٌ في آخر أمره: لا يمسحُ المقيمُ على الحفِّ^(١).

٣٨٦١- قال الشافعي: يمسحُ^{(١)(٥)}؛ لحديث^(٧) الذي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٨).

٣٨٦٢- قال مالك: يُكرَهُ أكلُ اللقطة للعيِّ والسنكين؛ وإن عَرَفَهَا سنة فتصدق^(٩) بها.. أحب إلي؛ فإن جاء صاحبها.. غرمها له^(١٠).

٣٨٦٣- قال الشافعي: يُعَرَّفُهَا سنةٌ ثم شأنه بها فإن جاء صاحبها.. غَرَمَهَا له، ولا أُكْرَهُ له أَكْلُهَا ولا حَبْسُهَا بعد السنة^{(١١)(١٢)}.

٣٨٦٤- قال مالك: ليس لقاتلٍ سَلْبٌ إلا أن يقولَ ذلكَ الإمامُ على النظرِ منه^(١٣) / (١٨٠/ب)^(١).

(١) في (أ) و(م): وإن.

(٢) في (ب): فالطعام.

(٣) انظر: اختلاف مالكٍ والشافعي من "الأم" (٦١٩/٨-٦٢٠)، واختاره ابن العربي من المالكية، كما في عارضة الأحوذي (٢٥٣/٣).

(٤) وهو آخر قوله. انظر: المدونة (١٤٤/١)، الإشراف (٦٧/١-٦٩)، المعونة (١٣٥/١)، جامع الأمهات (ص٧١)، اختلاف مالكٍ والشافعي من "الأم" (٦٢٤/٨).

(٥) في (ب): المسح.

(٦) مختصر المزني (ص٩).

(٧) في (أ) و(م): بحديث.

(٨) لعله يقصد حديث ابن عمر، وهو ما رواه مالك (٣٦/١: ٤٣) عن نافع أن ابن عمرَ بَالَ في السوق، ثم تَوَضَّأَ فغَسَلَ وجهَهُ وَيَدَيْهِ ومسحَ رأسَهُ، ثم دُمِيَ جَنَازَةٌ لِيُصَلِّيَ عليها حينَ دَخَلَ المسجدَ.. فمَسَحَ على خَنْبَرِهِ ثم صَلَّى عليها، ورواه عنه: الشافعي في اختلاف مالكٍ والشافعي من "الأم" (٧٠٩/٨).

(٩) في (أ) و(م): فتصدق.

(١٠) انظر: المدونة (٤٥٥/٤)، الإشراف (٢٦٧/٣)، المعونة (١٢٦١/٢-١٢٦٢)، التلخيص (٤٥٠/٢-٤٥١)، اختلاف مالكٍ والشافعي من "الأم" (٦٢١/٨).

(١١) في (ب): سنة.

(١٢) اختلاف مالكٍ والشافعي من "الأم" (٦٢٠/٨-٦٢٢).

(١٣) غير ظاهرة في (أ) بسبب التمزق واتشاء الورق.

٣٨٦٥- قال الشافعي: السُّلْبُ لِلْقَاتِلِ^(٦٦) في الإقسام والشاررة، وعليه^(٦٧) البينة، واحتج بحديث مالك^(٦٨) الذي رواه: أَنَّ أبا قتادة قُتِلَ الْقَتِيلُ قُتِلَ أَنْ يَقُولَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا... فَلَهُ سَلْبُهُ»^(٦٩)، وَأَنَّ أبا قتادة سمع أسادي بعد قتلِهِ الْقَتِيلَ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَوْلُ مَالِكٍ فِي هَذَا: خِلَافٌ مَا رَوَى^(٧٠) عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٧١).

٣٨٦٦- وقال مالك: يكره^(٧٢) رقية أهل الكتاب^(٧٣).

٣٨٦٧- وقال الشافعي: لا بأس أن يرقبها^(٧٤) بكتاب الله [عَزَّوَجَلَّ]^(٧٥)، واحتج بحديث أبي بكر حين قال [لليهودية]^(٧٦): «وارقبها»^(٧٧) بكتاب الله^(٧٨).

(١) انظر: الموطأ (٤٥٥/٢)، المدونة (٥١٦/١-٥١٧)، الرد على الشافعي (ص ٥٢-٥٣)، التنزيح (٣٥٨/١)، الإشراف (٤٣١/٤)، المعونة (٦٠٦/١)، التلقين (٢٤٠/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٢٦/٨).

(٢) نهاية (ص ٣٩٤) من (٢).

(٣) في (أ) و(ب): عليه.

(٤) في (أ) و(ب): "حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

(٥) متفق عليه، وسبق شرحه، وهو في الموطأ (٤٥٤/٢: ١٨).

(٦) في (ب): روي.

(٧) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٢٥/٨-٦٢٨).

(٨) في (ب): قال.

(٩) في (أ) و(ب): يكره، في (ب): لا تقط لأولها.

(١٠) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٣١/٨).

(١١) في (أ) و(ب): قال.

(١٢) في (ب): يرقبها.

(١٣) زيادة من (٢).

(١٤) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٣٠/٨-٦٣١).

(١٥) زيادة من (ب)، وهي في المخطوط: "لليهودي"، و"موتبها" من كتب التنزيح ومن "الأم".

(١٦) في (أ) و(ب): "أرقبها"، في (ب): "أرقبها"، والمثبت كما في اختلاف مالك والشافعي من "الأم".

(١٧) رواه مالك (٩٤٣/٢: ١١)، وعنه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٣١/٨).

(١٨) (٢٢٨/٧)، وابن أبي شيبة (٤٠٨/٧)، كلهم عن عمرة بنت عبد الرحمن أَنَّ أبا بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

دخل على عائشة و هي تشتكي، ويهودية ترقبها، فقال أبو بكر: "أرقبها بكتاب الله"، قال الألباني: "هذا

٣٨٦٨- واحتج بهذا^(١) في تعليم الذمي القرآن.

٣٨٦٩- قال مالك: لا بأس بعقر الدواب في أرض العدو إذا كثرت عليهم^(٢).

٣٨٧٠- قال الشافعي. لا تعرف^(٣) هيمة^(٤)؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٥) قال. **وَمَنْ قَتَلَ عَصْفُورًا بِغَيْرِ حَقٍّ.. [سَأَلَهُ اللَّهُ^(٦)؛ أَي: [حوسب بها، ولهي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُصَرَّ^(٧) البهائم^(٨)، وقال أبو بكر: وَلَا تَعْقُرْ شَاةً وَلَا^(٩) بَعِيرَ إِلَّا لِمَالِكِهِ^(١٠).**

إسناد رواه ثقات، لكنه منقطع؛ فإن عَمْرَةَ هذه لم تدرك أبا بكر رضي الله عنه^١. اه. من السلسلة الصحيحة (١١٦٧/٦ : ٢٩٧٢). ورواه البيهقي (٣٤٩/٩) موصولاً؛ عن عمرة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لكن قال الألباني: "أظن أنه من محمد بن يوسف، وهو القرابي، وهو ثقة فاضل ملازم لسفيان، وهو الثوري، و مع ذلك فقد تكلم ابن عدي وغيره في بعض حديثه عنه، فأخفى أن يكون وصله لهذا الإسناد مما تكلموا فيه، فيكون شافئاً لمخالفته لتلك الطرق التي أرسلته، أو يكون الخطأ من دونه، فإنهم دونه في الرواية".

(١) في (أ) و(ب): ما.

(٢) انظر: المدونة (٥٢٤/١).

(٣) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (ب): يعرّب.

(٤) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٣٣-٦٣١/٨).

(٥) نهاية (٧٣/أ) من (ب).

(٦) رواه الشافعي في الأم (٥٩٥/٥) وأحمد (١٠٨/١١ : ٦٥٥٠) والشافعي ك: الضحايا، ب: من قتل عصفوراً

بغير حقها، (٤٤٤٥)، والحاكم (٢٣٣/٤) وابن حبان (٢١٤/١٣ : ٥٨٩٤)، وضعفه الألباني.

(٧) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): يصير.

(٨) أخرجه البخاري ك: الصيد والذباح، ب: ما يُكْرَهُ مِنَ الثَّلَّةِ وَالْمُصْبُورَةِ وَالْمَجْمُوعَةِ، (٥٥١٣)، ومسلم ك:

الصيد والذباح، ب: النهي عن صمر البهائم، (١٩٥٦).

(٩) في (أ) و(ب): أُر.

(١٠) رواه مالك (٤٤٧/٢ : ٤٤٨ : ١٠)، وعبد الرزاق (١٩٩/٥ : ٩٣٧٥)، والبيهقي (٨٩/٩)، وفي الصغرى

(٥٥١/٧)، وفي المعرفة (٢٥٠/١٣)، من طريق مالك وغيره.

قال الشافعي: "هذا من حديث مالك منقطع، وقد يعرفه أهل الشام بإسناد أحسن من هذا" اه. من اختلاف مالك

والشافعي من "الأم" (٦٣٢/٨).

وقال: "وكل ذلك منقطع، ورواه ابن المبارك عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي

بكر؛ فهذا وإن كان أيضاً مقطوعاً.. فمراسيل ابن المسيب أقوى من مراسيل غيره، إلا أن أحمد بن حنبل كان

٣٨٧١- قال الشافعي: تعقر^(١١) الشجرة المنمرة^(١٢) وتعرق^(١٣)؛ لحديث^(١٤) النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين حُرِّقَ غُلٌّ بني النضير^(١٥).

٣٨٧٢- قال مالك: إذا جاءت الأمة بولدٍ لأقلَّ من سنةٍ أشهرٍ من يومِ اشتراكها، وإنما وطئها بعد استبراءها^(١٦).. لم يلحق به الولد؛ فإن^(١٧) جاءت [به] لسنةٍ أشهرٍ فصاعدًا.. لُحِقَ به^(١٨).

٣٨٧٣- وهو قول الشافعي^(١٩).

٣٨٧٤- وقال^(٢٠) مالك: نحن نكِّرهُ أن يُحْبِيَ الرجلُ أرضًا^(٢١) مينةً إلا بإذن الوالي^{(٢٢)(٢٣)}.

يقول: هذا حديث منكر، ولم أقف على المعنى الذي لأجله أنكره، وكان ابنه عبد الله يزعم أنه كان ينكر أن يكون ذلك من حديث الزهري، والله أعلم.

(١) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): يعقر.

(٢) في (ب): الشجر المنمر.

(٣) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): يحرق.

(٤) اختلاف مالكٍ والشافعي من "الأم" (٦٣٣-٦٣١/٨).

(٥) في (أ) و(م): بجديد.

(٦) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه البخاري ك: الجهاد والسير، ب: حرق الدور والتعجيل،

(٣٠٢١)، ومسلم ك: الجهاد، ب: جواز قطع أشجار الكفار وتريقها، (١٧٤٦).

(٧) في (ب): اشتراكها.

(٨) في (ب): وإذا.

(٩) انظر: المعونة (١٠٨٢/٢)، التلخيص (٣٩٧-٣٩٦/١).

لكن الذي في اختلاف مالكٍ والشافعي من "الأم" (٦٣٤/٨)، قال الربيع: "قلت للشافعي: إن صاحبنا -يعني

مالكًا- يقول: لا تلحق ولد الأمة وإن أقر بالوطء بماله حتى يدعي الولد".

(١٠) اختلاف مالكٍ والشافعي من "الأم" (٦٣٣-٦٣١/٨) وفيه: "يلحق به الولد إذا أقر بالوطء ولم يدع

استبراء بعد الوطء".

(١١) في (أ) و(م): قال.

(١٢) في (ب): أرض.

(١٣) في (ب): الولي.

(١٤) فصل الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ فِي هَذَا فقال: "إذا أحياها.. فهي له؛ وإن لم يستأنذ الإمام... ولا يكون له

أن يحيي ما قُرب من العمران، وإنما تفسر الحديث: "من أحيا أرضًا مواتًا.. إنما ذلك في الصحاري

والمراري، وأما ما قُرب من العمران، وما يتشاح الناس فيه.. فإن ذلك لا يكون له أن يحييه إلا بقطعة من

=

- ٣٨٧٥- قال الشافعي: من أحب أرضاً موتاً.. فهي له، ولا أبالي أعطاه^(١) السلطان أم لا، لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعطى^(٢)، وعطاء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُكْمٌ، وعلى الناس اتباعه، كما أنه إذا حكم بشيء.. كَانَ حَقًّا في نفسه؛ حُكْمٌ به حاكم^(٣) بعده أو لم يَحْكَمْ^(٤).
- ٣٨٧٦- وقال الشافعي^(٥): الأرضُ الموات.. كُلُّ أرضٍ ليسَ لها قِيَمٌ^(٦).
- ٣٨٧٧- وقال مالك: للحار أن يمنع جاره أن يغررَ خَشْيَةً^(٧) في حداره^(٨).
- ٣٨٧٨- وقال^(٩) الشافعي: ليس له أن يَسْتَعِ^(١٠)؛ واحتجَّ بمحدث أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال^(١١) أبو هريرة: «ما لي أراكم عنها معرضين؟»^(١٢).

-
- الإمام". ٨١. من المدونة (٤/٤٧٣). وانظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٨/٦٣٧). فإنه عزاه إلى مالك كما هنا دون تفصيل.
- (١) في (أ) و(م): أعطى.
- (٢) كما في حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، رواه البخاري لك: الحرث والمراعاة، ب: من أحب أرضاً موتاً، (٢٣٣٥) عنها، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «من أعمر أرضاً ليست لأحد.. فهو أحق».
- وأما بلفظ: «من أحب أرضاً ميتة.. فهي له»، فرواه مالك (٢/٧٤٣: ٢٦) عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلًا، ورواه البخاري معلقًا، ووصله الحافظ من طرق عدة، وقال: «في أسانيدنا مقال، لكن يتقوى بعضها ببعض». ٨١. من فتح الباري (٥/١٩).
- (٣) نهاية [٣٩٥] من (م).
- (٤) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٨/٦٣٦ وما بعده).
- (٥) في (أ) و(م): قال.
- (٦) في (أ) و(م): قيمة.
- (٧) في (ب): خشيته.
- (٨) جاء في المدونة (٣/٤٤٢) "قلت: وهل كان مالك يأخذ بهذا الحديث: «لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبه على جداره؟» قال: لا أرى أن يقضى بهذا الحديث؛ لأنه إنما كان عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندي على وجه المعروف بين الناس"، وانظر: التلخيص (١/٤٣٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٨/٦٤٠).
- (٩) في (أ) و(م): قال.
- (١٠) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٨/٦٣٨-٦٤٠).

وعزا هذا القول إليه الإسنوي في المهمات (٥/٤٦٠) حيث قال: "القول بالإجماع قد نقله البويطي عن الشافعي، فيكون القولان في الحديث، ولهذا قال البيهقي في إحياء الموات: «لم نجد في سنن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

٣٨٧٩- وقال مالك في قضاء عمر في إجراء النهر في حائط محمد بن مسلمة^(٣)،

٣٨٨٠- وناقاة المزني حين نحرها غلمان حاطب^(٥): ليس عليه العمل^(٧).

٣٨٨١- وقال^(٨) مالك: إذا وهب الرجل هبة^(٩) للنواب، فتغيرت عند الوهوب بزيادة أو نقصان.. فعلى الوهوب له قيمتها يوم قبضها^(١٠).

٣٨٨٢- قال الشافعي: إذا وهبها للنواب ولم^(١١) يُسم^(١٢).. فهذا عوض مجهول لا يجوز؛ فإن أعطاه شيئاً فراضى ولم يفت.. فذاك، وإلا.. ردّها ورّد ما قبضها^(١)، وإن^(٢) كانت بغير ثواب

ما يعارض هذا الحديث، ولا يصح معارضته بالعمومات، وقد نص الشافعي في القدم والجديد على القول به، فلا عذر لأحد في مخالفته»، هذا كلامه، والحديث في الصحيحين^١.

(١) في (أ) و(ج): قال.

(٢) حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يمنع أحدكم جاره أن يفرغ خشبة في جداره»، ثم يقول أبو هريرة: «مالى أراكم عنها معرضين، رواه مالك (٣٢: ٧٤٥/٢) والبخاري ك: المظالم، ب: لا يمنع جار جاره أن يفرغ خشبة في جداره، (٢٤٦٣)، ومسلم ك: المساقاة، ب: غرز الخشب في جدار الجار، (١٦٠٩).

(٣) رواه مالك (٣٣: ٧٤٦/٢).

(٤) انظر: المدونة (٣١٦/٤)، البان والتحصيل (١٧٧/٩).

(٥) في (أ) و(ج): خاطباً.

(٦) وذلك أن رقيقاً لحاطب صرخوا ناقةً لرجل من مزينة فانتحروها، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب، فأمر عمر أن تقطع أيديهم، ثم قال عمر للمزني: كم غن نانتك؟ فقال المزني: قد كنت والله أمتها من أربعمائة درهم، فقال عمر: أعطوا ثمانمائة درهم.

رواه مالك (٣٨: ٧٤٨/٢).

(٧) انظر: الموطأ (٧٤٨/٢)، وقه: "وليس على هذا العمل عندنا في تضعيف القيمة، ولكن مضى أمر الناس عندنا على أنه إنما يفرغ الرجل قيمة البعير أو الدابة يوم يأخذها"، وانظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم"

(٦٤١/٨).

(٨) في (ب): قال.

(٩) في (ب): الهبة.

(١٠) المدونة (٣٨٢/٤)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٤٤/٨).

(١١).

(١٢) في (ب): يسمي.

مُسْمًى، 'ولا نوبت' لذلك^(٣).. فليس له أن يرجع فيها؛ للحديث: 'ولا يجعل لواهب أن يرجع فيما وهب إلا الوالد من ولده'^(٤).

٣٨٨٣- وقال^(٥) مالك: لا يثنى العبد ولا النساء^(٦).

٣٨٨٤- قال الشافعي: يثنى كل أحد^(٧) (٨)؛ واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه حملته^(٩) على كل أحد، حين قال: «خُذُوا عَنِّي الْبُكْرَ بِالْبُكْرِ، خُلِّدْ مَائَةً، وَتَغْرِيبْ عَامًا»، (في حديث^(١٠) واحتج في نفي العبد^(١١) بقول عمر رضي الله عنه^(١٢) في العبد الذي وقع على حارية من الخمس، أنه صرته وثقلاً^(١٣).

٣٨٨٥- وقال مالك في العبد إذا سرق لامرأة سيده: قطع إذا كان ممن لا يكون معه في منزل واحد يأمنونه^(١٤) فيه^(١٥).

٣٨٨٦- وقال^(١٦) الشافعي: هذا خلاف حديث عمر^(١٧)؛ حين^(١٨) قال: «خادفكم سرق متاعكم»^(١٩).

(١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٤٤/٨) وفيه: "كان كالرجل يبيع الشيء وله فيه الخيار".

(٢) في (ب): وإذا.

(٣) في (ب): وقال: نوبت ذلك.

(٤) سبق تخرجه، وهو آخر حديث في باب صفة هي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٥) في (أ) و(ج): قال.

(٦) انظر: الموطأ (٨٢٦/٢)، المدونة (٥٠٤/٤)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٤٥/٨).

(٧) في (أ) و(ج): واحد.

(٨) ولكن العبد يثنى نصف سنة. انظر: مختصر المزني (ص ٢٦١).

(٩) في (أ) و(ج): "أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال جملة".

(١٠) في (أ) و(ج): ولحديث.

(١١) حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه مسلم لك: الحدود، ب: حد الزن، (١٦٩٠).

(١٢) في (ب): العبد.

(١٣) في (ب): قضا.

(١٤) رواه مالك (٨٢٧/٢) وعنه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٤٥/٨).

(١٥) في (أ) و(ج): يأمنانه.

(١٦) انظر: الاستذكار (١٩/٨)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٤٦/٨).

٣٨٨٧- 'وقال مالك': إذا دخل الرجل بامرأة فأغلق^(١) الباب وأرّحى^(٢) الستر^(٣)، فإن كان إما دخل عليها في بيت أهلها ليس على وجه الباء [ها].. فالقول قوله، ولا يجب الصدّاق بإغلاق الباب وإرخاء الستر،^(٤) وإن دخل عليها^(٥) على وجه الابتاء^(٦) [ها].. لم يجب الصدّاق بإغلاق^(٧) ولا إرخاء^(٨)، إلا أن/ (ب) تدعي المرأة أنه وطئها^(٩).

٣٨٨٨- وقال الشافعي: لا يجب إلا بالمس^(١٠)، وهو قول ابن عباس^(١١)، مع دلالة القرآن ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمْوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٣٧].

٣٨٨٩- وقال مالك في [امرأة] العي: إن^(١٢) رفعت أمرها إلى الوالي حين دخل ما سواء، وضرب له أجلاً^(١٣)/ (٣).. فليس لها إلا نصفُ الصّدّاق، وإن أقامت معه زماناً ثم رافته.. فلها الصّدّاق كاملاً^(١٤).

-
- (١) في (أ) و(م): قال.
 (٢) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٤٦/٨).
 (٣) ليست في (م).
 (٤) رواه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٤٦/٨) عن مالك، وهو في الموطأ (٨٣٩/٢: ٣٣) عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
 (٥) في (م): وقال، في (ب): قال مالك.
 (٦) في (ب): وأغلق.
 (٧) نهاية [٣٩٦] من (م).
 (٨) في (ب) زيادة: قال.
 (٩) في (ب): ها.
 (١٠) في (ب): البناء.
 (١١) في (أ) و(م): والإرخاء، ولعل المثبت هو الصواب.
 (١٢) الموطأ (٥٢٩/٢) وفيه: "إذا دخل عليها في بيتها فقالت: قد مسني، وقال: لم أمسها.. صدّق عليها، فإن دخلت عليه في بيته فقال: لم أمسها، وقالت: قد مسني.. صدّقت عليه".
 (١٣) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦١٥/٨).
 (١٤) رواه الشافعي في الأم (٥٤٦/٦) (٢١٥/٥) النجار، وعبد الوزاري (٢٩٠/٦: ١٠٨٨٢ و ١٠٨٨٣) وسعيد بن منصور (٢٠٤/١: ٧٧٢) وابن أبي شيبه (٣٠١/٤) والبيهقي (٢٥٤/٧)، وصححه الألباني، كما في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٨٧/٣).

٣٨٩٠- قال الشافعي: ذلك كله سواء، ولا نصف لها ولا غيره؛ لأنه فسخ بغير طلاق جاء من قبل المرأة، لا من قبل الرجل.

٣٨٩١- حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي، قال^(٥) مالك: وإذا^(٦) كبح الرجل في السرّ شاهدين ووليّ، وقال لهما: «أكتما».. فالكاح باطل^(٧).

٣٨٩٢- وقال الشافعي: الكاح جائز^(٨)

٣٨٩٣- وقال مالك: إذا تزوج الرجل المرأة وما جنون أو جذام أو برص فتمسها.. فلها الصداق^(٩) كاملاً، ويرجع الروح على وليها إن كان وليها أبوها أو أخوها أو من يعلم ذلك منها، فإن كان ممن^(١٠) [برى أمه] لا يعلم.. فلا شيء على الولي، ويؤخذ الشهر منها، ويترك لها ثلاثة دراهم قدر ما يستحلها به^(١١).

٣٨٩٤- وقال^(١٢) الشافعي: لا يرجع على الولي [بشيء؛ واحتج] بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [حين قال]: «فكاحها باطل»^(١٣)، وجعل لها صداقها عما استحلّ منها، فقد^(١٤) جعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لها بالنكاح الفاسد الشهر، وهي التي أعانت على ذلك^(١٥).

(١) في (ب): إذا.

(٢) في (ب): أجل.

(٣) غاية (٧٣/ب) من (ب).

(٤) .

(٥) في (ب): وقال.

(٦) في (ب): إذا.

(٧) .

(٨) الحواوي الكبير (٥٨/٩-٥٩).

(٩) في (ب): صداقها.

(١٠) في (أ) و(ب): من.

(١١) الموطأ (٥٢٧/٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٥٥/٨).

(١٢) في (أ) و(ب): قال.

(١٣) سبق تفرّيقه، وهو حديث النكاح بلا وليّ.

(١٤) في (أ) و(ب): فقد.

٣٨٩٥- قال مالك: وإذا قال الرجل لامرأته^(١) «حَبْلُكَ عَلَى عَارِبِكَ» وقد دخلها.. فهي ثلاث^(٢).

٣٨٩٦- قال الشافعي: هو ما أراد^(٣) واحتج بحديث عمر حين استحلفه: «ما أردت؟»^(٤).

٣٨٩٧- وقال مالك في المفقود: إذا ترصت امرأته أربع سنين وأربعة أشهر وعشرًا، ثم تروحت، فقدم زوجها؛ فإن كان دخلها.. فهو أحقُّ بها من الأول، وإن لم^(٥) يدخلها.. فالأول أحقُّ [بها]، ولها الصداق من الأول والثاني^(٦).

٣٨٩٨- وهذا خلاف ما^(٧) رَوَى^(٨) عن عمر^(٩).

(١) انظر: الأم (٢١٨-٢١٧/٦) (٨٥/٥) الحار: وفيه: "لم يَجُرْ أن تكون هي الآحدة له وبغرمه وأنها؛ لأن أكثر أمره أن يكون غريمها وهي غرمت بنفسها، فهي كانت أحقُّ أن يرجع به عليها، ولو رجع به عليها لم تُعْطَ أولًا".

(٢) نهاية (ص ٣٩٧) من (٢).

(٣) انظر: المدونة (٢٨٨/٢)، الثلقين (ص ٣٢٣-٣٢٤).

(٤) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٥٦/٨).

(٥) رواه مالك بلاغا (٥: ٥٥١/٢)، وعنه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٥٥/٨)، ومثله

عبد الوزاري (٣٦٩/٦: ١١٢٣٢) وسعيد بن منصور (٢٨٠/١) والبيهقي (٣٤٣/٧).

(٦) في (ب) زيادة: يكن.

(٧) انظر: الموطأ (٥٧٥/٢)، المدونة (٢٩٢/٢)، الثلقين (ص ٣٢٣-٣٢٤)، اختلاف مالك والشافعي من

"الأم" (٦٥٧/٨)، لكن قال في الموطأ (٥٧٥/٢): "إن تزوجت بعد انقضاء عدتها، فدخل بها زوجها أو لم يدخل بها.. فلا سبيل لزوجها الأول إليها".

(٨) في (ب): لا.

(٩) في (ب): روي.

(١٠) رواه سعيد بن منصور (٤٠١/١: ١٧٥٤) وابن أبي شيبة (٢٣٨/٤) وفيه: "عن الشعبي: سئل عمر عن

رجل غاب عن امرأته فبلغها أنه مات فتزوجت، ثم جاء الزوج الأول، فقال عمر: يُمَهَّرُ الزَّوْجُ الْأَوَّلُ بَيْنَ الصَّدَاقِ وَأَمْرَائِهِ؛ فَإِنْ اخْتَارَ الصَّدَاقَ.. تركها مع الزوج الآخر، وإن شاء.. اختار امرأته".

وأما الإمام مالك فإنه قال كما في الموطأ (٥٧٥/٢: ٥٢): "نتظر أربع سنين، ثم تعد أربعة أشهر وعشرًا، ثم سئل" ثم قال الإمام مالك: "وأدر كئ الناس ينكرون الذي قال بعض الناس على عمر بن الخطاب، أنه قال: يُمَهَّرُ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ إذا جاء، في صداقها أو في امرأته".

٣٨٩٩- وقال الشافعي: الكاخ/ باطلٌ، ولها صدائقٌ مثلها في الوطء^(١)، واحتج بحديث عليٍّ أما امرأةُ الأول^(٢).

٣٩٠٠- وقال مالك: لا يترغُ القراء ولا الحلمة عزم^(٣).

٣٩٠١- قال الشافعي: يُترعه ويقنله^(٤)، ولا شيء عليه^(٥)، واحتج بحديث عمر أنه كان يُقرُّد بعيراً له^(٦).

٣٩٠٢- وقال مالك: من جهل أن يكونَ آخر^(٧) عهدِهِ الطواف بالبيت؛ فإن كان قريباً.. [رجع]، وإلا.. فلا شيء عليه^(٨).

٣٩٠٣- قال الشافعي: إن كان قريباً -رحلُ القُرْب بقدر ما يُقصر^(٩) فيه الصلاة، وهو أقربُ المواقيتِ إلى مكة-.. رَجَعَ، وإلا.. مَضَى، وأهراقُ دماً^(١٠).

٣٩٠٤- وقال مالك: لا يُفْدَى شيءٌ مِنَ الصيد -صغاريه ولا كباريه- إلا بما يجوز في الضحايا؛ الجذع أو التي^{(١١) (١٢)}.

(١) الأم (٦٠٨/٦)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٥٨-٦٥٧/٨).

(٢) رواه الشافعي في الأم (٦١٢/٦)، وعبد الوزاري (٩٠/٧: ١٢٣٣٠ و١٢٣٣١)، وسعيد بن منصور (٤٠٢/١: ١٧٥٧ و١٧٥٨)، وابن أبي شبة (٢٣٨/٤)، والبيهقي (٤٤٤/٧)، وفي المعرفة (٢٣٣/١١).

(٣) انظر: المدونة (٤٥٣/١)، وقال في الموطأ (٣٥٨/١) بعد أن روى فُتِلَ عمر، قال: "وأنا أكرهه".

(٤) في (ب): يقتله وترعه.

(٥) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٦٢/٨).

(٦) رواه مالك (٣٥٧/١)، وعنه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٦٢/٨).

(٧) في (ب): آخره.

(٨) انظر: المدونة (٤٩٣/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٦٤/٨).

(٩) في (أ) و(م): يقتصر.

(١٠) الأم (٤٥٨/٣ و٥٦٣)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٦٤/٨).

(١١) في (أ) و(م): بالجذع والتي.

(١٢) قال في الموطأ (٤١٦/١): "وكل شيء قُذِيَ.. فمي مسغاره مثل ما يكون في كباره، وإنما مثل ذلك مثل دبة الحر الصغير والكبير، فهما بمنزلة واحدة سواء"، وينحو في المدونة (٤٤٧/١)، وفي المدونة (٤٥٠/١) أن في الربوع والضب قيمتها طعاماً.

وانظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٦٥/٨).

٣٩١٠- وقال^(١) مالك: إذا صيد الصيد من أجل المحرم فأكله.. غرمه^(٢).

(١) أصل الحديث متفق عليه من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أخرجه البخاري لك: جزاء الصيد، ب: المحرم يموت بعرقه، (١٨٤٩)، ومسلم لك: الحج، ب: ما يفعل بالمحرم إذا مات، (١٢٠٦)، وفيه عندهما: «ولا تخمروا رأسه».

وزاد في رواية عند مسلم (١٢٠٦/٩٨): «ولا تخمروا رأسه ولا وجهه»، وفي رواية (١٢٠٦/١٠٢): «وأن يكشفوا وجهه». وفي رواية (١٢٠٦/١٠٣): «ولا تغطوا وجهه».

ورواه الشافعي في الأم (٦٠٥/٢) (٢٧٠/١) النجاشي، من طريق إبراهيم بن أبي حُرَّة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «وخمروا وجهه، ولا تخمروا رأسه». وذكرها ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (٤٦٠/٣) وقال: «وابراهيم: وثقة يحيى وأحمد وأبو حاتم». ورواه ابن المنذر في الأوسط (٣٤٣/٥-٣٤٤) عن الربيع عن الشافعي به.

قال البيهقي: «وذكر الوجه فيه غريب، ورواه أبو الزبير عن سعيد بن جبير فذكر الوجه على شك منه في منته، ورواية الجماعة الذين لم يشكروا وساقوا المتن أحسن ساقاة.. أولى بأن تكون محفوظة، والله أعلم». ٥١. من السنن الكبرى (٣٩٣/٣).

وقال الحافظ في فتح الباري (٥٤/٤-٥٥): «اختلف في ثبوتها... وتردد ابن المنذر في صحته، وقال البيهقي: «ذكر الوجه غريب»، وهو وهم من بعض رواة»، وفي كل ذلك نظر؛ فإن الحديث ظاهرة الصحة... وأخرجه مسلم أيضاً من حديث شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير بلفظ: «ولا يمس طيباً خارج رأسه»، قال شعبة: ثم حدثني به بعد ذلك فقال: «خارج رأسه ووجهه» انتهى، وهذه الرواية تتعلق بالتطيب لا بالكشف والتغطية، وشعبة أحفظ من كل من روى هذا الحديث؛ فلعل بعض رواة انتقل ذهنه من التطيب إلى التغطية».

وقال الإمام النووي: «وبنا أول هذا الحديث على أن النبي ع تغطية وجهه ليس لكونه وجهاً، إنما هو صيانة للرأس؛ فإنهم لو غطوا وجهه.. لم يؤمن أن يغطوا رأسه». ٥١. من شرح مسلم (١٢٨/٨).

وقال الألباني: «زيادة الوجه في الحديث ثابتة محفوظة». ٥١. من إرواء الغليل (٢٠٠/٤).

(٢) رواه مالك (٣٥٤/١) (٨٤) وعنه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من «الأم» (٦٧٤/٨)، ومن طريقه البيهقي (١٩١/٥)، ورواه ابن أبي شيبة (٧٢٠/٣).

(٣) مروان هو ابن الحكم، وزيد هو ابن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والأثر رواه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من «الأم» (٦٧٤/٨)، وابن أبي شيبة (٧٢١/٣).

(٤) في (ب): قال.

(١) انظر: الموطأ (٣٥٤/١)، التلخيص (ص ٢١٨)، اختلاف مالك والشافعي من «الأم» (٦٧٤/٨).

٣٩١١- وقال^(١) الشافعي: لا يفرمه؛ لأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٢) إنما جعل الكفارة في القتل^(٣)،
[وقاتل هذا.. لا جزاء عليه]^(٤).

٣٩١٢- وقال مالك/^(٥) النُّعْمَانُ: أن يحلف الرجل على الشيء، ينظر إليه من بعيد وهو يراه^(٦) أنه
كما حلف، ثم يجذّه على خلاف ذلك، أو يرى^(٧) الشيء أنه كذلك، وليس كذلك^(٨).

٣٩١٣- وقال^(٩) الشافعي: إذا قتلَ مثلَ هذا.. وَجَبَتْ عَلَيْهِ الكَفَّارَةُ؛ لأنَّ^(١٠) هذا خطأ^(١١).

٣٩١٤- وقال^(١٢) الشافعي: لغو اليمين [إذا قال]: «لا والله»، و: «بلى والله»، غير عاتقٍ عليه..
فليس بيمين^(١٣).

٣٩١٥- قال مالك: لا يباع المذموم^(١٤).

٣٩١٦- قال الشافعي: يباع^(١٥) (١٨٢/ب)، واحتج بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعائشة في
بيعه^(١٦).

(١) في (أ) و(م): قال.

(٢) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ.

(٣) في (أ) و(م): القتل.

(٤) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٧٤/٨ و٦٧٦-٦٧٨).

(٥) نهاية (٧٤/أ) من (ب).

(٦) في (ب): يري.

(٧) في (ب): يري.

(٨) انظر: الموطأ (٤٧٧/٢)، المدونة (٥٧٨/١)، التلخيص (ص. ٢٥٠)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم"
(٦٧٩/٨).

(٩) في (أ) و(م): قال.

(١٠) في (ب): لأنه.

(١١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٧٩/٨).

(١٢) في (أ) و(م): قال.

(١٣) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٧٩/٨).

(١٤) انظر: الموطأ (٨١٥/٢)، المدونة (٥١٩/٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨٠/٨).

(١٥) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨٠/٨).

٣٩١٧- وقال^(٦٦) مالك: الشاهد تشهد عمر^(٦٧).

٣٩١٨- وقال^(٦٨) الشافعي: الشاهد تشهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بحديث^(٦٩) ابن عباس^(٧٠).

٣٩١٩- وقال^(٧١) مالك: مَنْ سلف في ثياب، فأراد أَنْ يبيعها قبل أَنْ يقبضها من غير الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن.. فلا بأس^(٧٢).

٣٩٢٠- وقال^(٧٣) الشافعي: لا يجوز^(٧٤)؛ لهي التي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيع ما لم يقض وروح ما لم يضمن^(٧٥)، وقال ابن عباس: «كُلُّ شَيْءٍ مَحْرَلَةٌ الطَّعَامِ»، وروى^(٧٦) مالك، حديث السائب^(٧٧)، حين سلف الرجل في السائب^(٧٨).

(١) حديث الذي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بيع المدر: رواه جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَعْتَقَ رَجُلٌ عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَلَيْكَ مَا لِي بِهِ؟»، فَقَالَ: لَا، فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ بِثَمَانِيَةِ دَرَاهِمٍ، فَجَاءَ بِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَمَهَا إِلَيْهِ. رواه مسلم ك: الزكاة، ب: الابتداء في الفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة، (٩٩٧).

• وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ، أَمَّا بَاعَتْ مَدْبَرَةً لَهَا سَحَرَهَا: فَسَقِيَ فِي بَابٍ مَا جَاءَ فِي السَّاحِرِ.

(٢) فِي (أ) وَ(ب): قَالَ.

(٣) انظر: المدونة (٢٢٦/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٠٤/٨).

(٤) فِي (أ) وَ(ب): قَالَ.

(٥) فِي (ب): لَحْدِيهِ.

(٦) سَقِيَ فِي بَابِ التَّشْهَدِ.

(٧) فِي (أ) وَ(ب): قَالَ.

(٨) الموطأ (٦٥٩/٢)، المدونة (١٣٣/٣)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨١/٨-٦٨٢).

(٩) فِي (أ) وَ(ب): قَالَ.

(١٠) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨١/٨-٦٨٣).

(١١) متفق عليه من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا.. وَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ»، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «وَأَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ك: البيوع، ب: بيع الطعام قبل أَنْ يقبض، وبيع ما ليس عندك، (٢١٣٥)، ومسلم ك: البيوع، ب: بطلان بيع المبيع قبل القبض، (١٥٢٥) واللفظ له.

(١٢) فِي (أ) وَ(ب) وَ(ج): وَرَوَاهُ، وَلَمَّا لَوَّحَ الصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(١٣) السائب: جمع سبية، وهي: شَعَّةٌ رَقِيقَةٌ مِنَ الثِّيَابِ، وَقِيلَ مِنَ الْكُتَانِ. انظر: النهاية لابن الأثير (٣٢٧/٢).

القاموس مع تاج العروس (٣٦/٣).

٣٩٢١- وقال^(٦٦) مالك: إن وقع على أهله وهو محرمٌ وهو بمنى قبل أن يفيض وقد رمى الجمرة.. فعليه أن يفيض ويعتمر وينحر بدنة وقد تمَّ حَجُّه^(٦٧).

٣٩٢٢- وقال^(٦٨) الشافعي: عليه أن يبص/ ^(٦٩) وينحر [بدنة]، وليس عليه العمرة، وقد تمَّ حَجُّه^(٧٠) واحتج بحديث مالك عن ابن عباس أنه [قال:] ينحر^(٧١) بدنة^(٧٢).

٣٩٢٣- وقال^(٧٣) مالك: إذا ملَّك الرجلُ امرأته أمرها فعارفته.. فهي ثلاث؛ إلا أن يساكرها^(٧٤) في المجلس^(٧٥).

٣٩٢٤- وقال^(٧٦) الشافعي: نية الرجل في ذلك؛ رَدُّ عليها في المجلس أو لم يَرُدَّ^(٧٧)؛ واحتج بحديث ريد بن ثابت حين أتاه محمد بن أبي عتيق، فقال: «هي واحدة، فأرتجمها»^(٧٨) إن شئت^(٧٩).

(١) رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي اخْتِلَافِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ مِنْ "الْأَمِّ" (٦٨١/٨) عَنْ مَالِكٍ وَهُوَ عَمْدُهُ فِي الْمَوْطَأِ (٦٥٩/٢): (٧٠) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَرَجُلًا يُسْأَلُهُ: عَنْ رَجُلٍ سَلَفَ فِي سَبَابٍ، فَأَرَادَ بَعَثَهَا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا؟. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «تِلْكَ الْوَرَقُ بِالْوَرَقِ»، وَكَرِهَ ذَلِكَ.

(٢) فِي (ب): قَالَ.

(٣) انْظُرْ: الْمَوْطَأُ (٣٨٢/١) ٣٨٤، الْمَدُونَةُ (٤٣١/١)، اخْتِلَافُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ مِنْ "الْأَمِّ" (٦٨٣/٨).

(٤) فِي (أ) وَ(و): قَالَ.

(٥) حَاشِيَةُ [ص ٣٩٩] مِنْ (ز).

(٦) اخْتِلَافُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ مِنْ "الْأَمِّ" (٦٨٣/٨).

(٧) فِي (أ) وَ(و): نُحَرِّقُ.

(٨) رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي اخْتِلَافِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ مِنْ "الْأَمِّ" (٦٨٣/٨)، عَنْ مَالِكٍ وَهُوَ عَمْدُهُ فِي الْمَوْطَأِ (٣٨٤/١):

(١٥٥).

(٩) فِي (أ) وَ(و): قَالَ.

(١٠) فِي (ب): يَفَارِقُهَا.

(١١) هَكَذَا حَكَاهُ عَنْهُ فِي اخْتِلَافِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ مِنْ "الْأَمِّ" (٦٨٦/٨).

لَكِنِ الَّذِي فِي الْمَدُونَةِ غَيْرُ هَذَا، فَإِنَّهُ قَالَ (٢٧٤/٢): "قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يُمَلِّكُ امْرَأَتَهُ أَمْرَهَا وَلَا نِيَّةَ لَهُ فِي وَاحِدَةٍ وَلَا فِي اثْنَيْنِ وَلَا فِي ثَلَاثَةٍ، فَطَفِقَتْ تُنْصِفُهَا ثَلَاثًا فَنَاكِحَهَا: إِذَا طَالَتْ ثَلَاثًا وَلَا تَنْعَمُ مُسَاكِرَتَهُ بِهَا، لِأَنَّهُ لَا يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فِي وَاحِدَةٍ وَلَا فِي اثْنَيْنِ حِينَ مَلَكَهَا".

وَهَذَا مَا يَفْهَمُ أَيْضًا مِنْ نَصِّهِ فِي الْمَوْطَأِ (٥٥٤/٢)، وَلِلَّذِي حَكَاهُ هَذَا رَوَاةٌ أُخْرَى لِلْإِمَامِ مَالِكٍ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٢) فِي (أ) وَ(و): قَالَ.

٣٩٢٥- قال مالك في الشيخ الكبير [الذي] لا يستطيع الصيام: ليس عليه الفدية^(١).

٣٩٢٦- قال الشافعي: عليه الفدية واحتج بحديث أنس [بن مالك]^(٢).

٣٩٢٧- قال مالك: من باع ثمرة^(٣) حائطه.. فحائز له أن يستني مكيلاً^(٤) [ما] به وبين ثلث الثمر^(٥).

٣٩٢٨- وقال^(٦) الشافعي: لا يجوز أن يستني شيئاً من ذلك؛ لأنه لا يدرى^(٧) كم يبقى بعد مكيله ما استثنى.. فيكون قد اشترى شيئاً مجهولاً^(٨).

٣٩٢٩- قال مالك: إذا أفاضت المرأة قل أن تقصر^(٩)، فقصر الزوج بأسنانه شعرها، ثم حاصنها.. إنها تحرق دمًا^(١٠).

(١) اختلاف مالك والشافعي من "الأثم" (٦٨٥/٨).

(٢) في (أ) و(ب): وارتفعها.

(٣) رواه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأثم" (٦٨٥/٨) عن مالك، وهو عنه في الموطأ (٥٥٤/٢): ١٢.

(٤) انظر: الموطأ (٣٠٧/١)، وفيه: "لا أرى ذلك واجباً، وأحب إلي أن يفعله إذا كان قويا عليه"، اختلاف مالك والشافعي من "الأثم" (٦٨٧/٨).

(٥) رواه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأثم" (٦٨٧/٨) عن مالك الموطأ (٣٠٧/١): ٥١ أنه بلغه: أن أنس بن مالك كبر حتى كان لا يقدر على الصيام فكان يفتدي.

(٦) في (ب): غمر.

(٧) في (ب): مكيله.

(٨) الموطأ (٦٢٢/٢).

(٩) في (أ) و(ب): قال.

(١٠) في (ب): يدري.

(١١) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأثم" (٦٨٨/٨) (٢٤٥/٧) (التجار)، وفيه: "قال الشافعي: إنما روى عن القاسم وعشرة الاستثناء ولم يرو عنهما حد الاستثناء، ولئن جاز أن يستني منه سهماً من ألف سهم.. فيجوز تسعة أعشاره وأكثر، ولا أدري من اجتمع لكم على هذا، والذي يروى.. خلاف ما يقول، قال الشافعي: ولا يجوز الاستثناء إلا أن يكون البيع واقعاً على شيء، والمستثنى خارج من البيع، وذلك أن يقول: أبيعك ثمر حائطي إلا كلنا وكلنا شاة تعرف بأعيانها، تكون خارجة من البيع بأعيانها، أو أبيعك نصف ثمر حائطي.. فيكون النصف خارجاً من البيع، أو أبيعك ثمره إلا نصفه، أو إلا ثلثه.. فيكون ما استثنى خارجاً من البيع".

٣٩٣٠- وقال^(٣٧) الشافعي: لا شيء عليها^(٣٨)، واحتج بأن الله / تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٣٩) إنما أمر بالخلق والنقص، فأبى شيء كان الخلق والنقص.. أجزأه.

٣٩٣١- وقال^(٤٠) مالك: من كانت له عشرون^(٤١) ديناراً نقص، أو مائتي درهم نقص، وهي تجوز^(٤٢) جواز الوازنة.. فعليه الزكاة^(٤٣).

٣٩٣٢- وقال^(٤٤) الشافعي: لا زكاة^(٤٥) عليه حتى يتم^(٤٦)، واحتج بحديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وليس في أقل^(٤٧) من مائتي درهم زكاة^(٤٨)، وبإجماع^(٤٩) العلماء: ليس في أقل من عشرين ديناراً زكاة^(٥٠).

٣٩٣٣- وقال^(٥١) مالك: لا بأس ببيع نفوس المكاتب بعرض^(٥٢)، فإن أذى.. عتق، وإن عجز.. رُقِّ وكان عبداً للذي^(٥٣) اشترى نفوسه^(٥٤).

(١) في (أ) و(ز): يقتصر.

(٢) انظر: الموطأ (٣٩٧/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨٩/٨).

(٣) في (أ) و(ز): قال.

(٤) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٨٩/٨).

(٥) في (ب): عَزَّجَلَّ.

(٦) في (أ) و(ز): قال.

(٧) في (أ) و(ز): عشرين.

(٨) في (أ) و(ز): يجوز، في (ب): بلا نقط لأولها.

(٩) انظر: الموطأ (٢٤٧/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٩٠/٨-٦٩١).

(١٠) في (أ) و(ز): قال.

(١١) في (ب): تكون.

(١٢) هكذا في النسخ الثلاث.

(١٣) في (أ) و(ز): بأقل.

(١٤) سبق تربيته في أول كتاب الزكاة.

(١٥) في (ب): وباجتماع.

(١٦) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٦٩١/٨)، وأما الإجماع: فذكره ابن المنذر (ص ٥٣).

(١٧) في (ب): قال.

(١٨) في (ب) تحتل: "بعوض" و"بعرض"، هكذا صورتها في (ب): **بِعُضْرٍ**.

٣٩٣٤- وقال^(٦) الشافعي: لا يجوز^(٧) ذلك له؛ لأنه ليس بذئب ثابت؛ لأنه إذا عجز.. صار عدلاً لسببه، وهو شراء غرر.

٣٩٣٥- قال مالك: إذا كان المسافر يطعم في الماء.. فلا يتيمم إلا في آخر الوقت^(٨).

٣٩٣٦- قال الشافعي: /^(٩) يتيمم^(١٠)، وهذا^(١١) خلاف فعل ابن عمر؛ أنه يتيمم عمره النعم^(١٢).

٣٩٣٧- قال مالك: إن يتيمم في أول الوقت ثم وجد الماء في الوقت.. أعاد الصلاة^(١٣).

٣٩٣٨- قال الشافعي: لا يُعيد^(١٤)؛ واحتج بقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ»^(١٥).

(١) في (أ) و(ز): عبد الذي.

(٢) انظر: الموطأ (٧٩٨-٧٩٧/٢).

(٣) في (أ) و(ز): قال.

(٤) نهاية [ص ٤٠٠] من (ز).

(٥) انظر: المدونة (١٤٦/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الألم" (٦٩٩/٨).

(٦) نهاية [ص ٧٤] من (ب).

(٧) انظر: الألم (٩٧/٢).

(٨) أي: قول الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٩) رواه مالك (٥٦/١) ٩٠ "عن نافع أنه أتى هو وعبد الله بن عمر من الجُرف، حتى إذا كانا بالجُرْدِ نزل

عبد الله، فتيمم صعيداً طيباً، فمسح وجهه ويديه إلى المرفقين، ثم صلى"، ورواه عنه: الشافعي في اختلاف

مالك والشافعي من "الألم" (٦٩٩/٨) وعنه أيضاً: عبد الوزاري (٢٢٩/١) ٨٨٣.

ورواه البخاري معلقاً، ك: التيمم، ب: التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة، قال: "وأُتِيَ

ابن عمر من أرضهم بالجُرف فحضر العصر ببرد النعم، فصلّى ثم دخل المدينة والشمس مُرتفعة، فلم

يُعدّ.."

"والجُرف، بضم الجيم والراء، بعدها فاء: موضع ظاهر المدينة، كانوا يمسكون به إذا أرادوا الغزو، وقال ابن

إسحاق: هو على فرسخ من المدينة، والجُرْدُ، بكسر الميم، وسكون الراء، بعدها مُوحَّدة مفتوحة، وحكى ابن

الدين أنه روي بفتح أوله، وهو من المدينة على ميل". اهـ. من فتح الباري (٤٤١/١).

(١٠) انظر: المدونة (١٤٥/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الألم" (٦٩٩/٨).

(١١) اختلاف مالك والشافعي من "الألم" (٦٩٩/٨-٧٠٠).

(١٢) سبق تحريجه.

٣٩٣٩- قال مالك: يصلي إمام مكة، والحاج، وأهل مكة بمنى وعرفات.. ركعتين^(١).

٣٩٤٠- وقال^(٢) الشافعي: من كان من الحاح مسافر^(٣) لم يتو^(٤) مقام أربع.. قصر، ومن بوى [مهم] مقام أربع.. أتى، وأمر مكة -إذا كان من أهل مكة، أو مقبلاً بها لا مسافراً^(٥)- وأهل مكة وبى وعرفات.. يُتِمُّون^(٦).

٣٩٤١- والحجة في ذلك أنهم من أهل الحضر، وليس سفرهم ذلك سفرٌ تُقصر فيه الصلاة، وأما^(٧) صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبي بكر وعمر فإنهم مسافرون، وقد أتى عثمان وابن مسعود^(٨)، وإنما أتوا لأن ذلك ما خالفهم، كما يُتِمُّ المسافر حلف النقيض، وهذا^(٩) يدلُّ أن المسافر إذا صلى بوقومٍ وأتمَّ لهم.. لم تفسد صلاتهم^(١٠).

(١) انظر: الموطأ (٤٠٢/١)، المدونة (٢٥٠/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٠١/٨).

(٢) في (أ) و(ب): قال.

(٣) في (أ) و(ب) و(ج): مسافر.

(٤) في (ب): يتو.

(٥) في (ب): مسافر.

(٦) انظر: الأم (٣٦٥/٢) (١٨٦/١) النجار) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٠١/٨).

(٧) في (ب): فأما.

(٨) عن عبد الرحمن بن يزيد أنه قال: صلى بنا عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنَى أربع ركعات، فقبل ذلك لعبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فاسترجع، ثم قال: صليت مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمنى ركعتين، وصليت مع أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمنى ركعتين، وصليت مع عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمنى ركعتين، فليت حظي من أربع ركعات.. ركعتان متقبلتان.

متفق عليه، رواه البخاري ك: تقصر الصلاة، ب: الصلاة بمنى، (١٠٨٤)، ومسلم ك: صلاة المسافرين، ب: ب: قصر الصلاة بمنى، (٦٩٥).

ورواه أبو داود ك: الناسك، ب: الصلاة بمنى، (١٩٦٠) وزاد: أن عبد الله بن مسعود صلى أربعاً، فقبل له: «عبت على عثمان، ثم صليت أربعاً؟» قال: «الخلاف شر». وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٠٤/٦).

(٩) في (أ) و(ب): فهذا.

(١٠) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٠١/٨).

٣٩٤٢- وقال^(١) مالك: إن^(٢) نام قليلاً قاعداً.. لم يقصّ وضوءه، وإن^(٣) نطأزل/ (١٨٣/ب) ذلك.. عوضاً^(٤).

٣٩٤٣- وقال^(٥) الشافعي: لا يجوز أن يكون في النوم إذا كان قاعداً الوضوء^(٦)، إلا أن يكون حكمه حكم المصطحح.. فقليله وكثيره سواء، أو خارجاً من ذلك الحكم.. فلا يقصّ النوم قاعداً الوضوء^(٧) (لا قليلاً، ولا كثيراً^(٨)).

٣٩٤٤- وقال^(٩) مالك: لا يجوز إذا توضأ الرجل ثم مسح على خفيه ثم خلعهما.. إلا أن يغسلهما مكانه، فإن لم يفعل هذا^(١٠).. استأنف^(١١).

٣٩٤٥- قال الشافعي: من فعل مثل هذا.. فوضوءه تام^(١٢)، واحتج بحديث ابن عمر أنه توضأ ثم خرج إلى السوق ثم دعي إلى الجنائز.. فغسل رجله^(١٣).

٣٩٤٦- قال مالك: لا يفضي الرجل بيده إلى الأرض في حرّ ولا برّد إن شاء^(١٤).

(١) في (أ) و(ز): قال.

(٢) في (أ) و(ز): إذا.

(٣) في (أ) و(ز): وإن.

(٤) انظر: المدونة (١١٩/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الألم" (٧٠٨/٨).

(٥) في (أ) و(ز): قال.

(٦) في اختلاف مالك والشافعي: "لا يجوز في النوم قاعداً إلا..."، وهي أوضح من العبارة هنا.

(٧) في (أ) و(ز): قلبه وكثيره.

(٨) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الألم" (٧٠٨/٨).

(٩) في (أ) و(ز): قال.

(١٠) نهاية [ص ٤٠١] من (ز).

(١١) انظر: المدونة (١٤٤/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الألم" (٧٠٩/٨).

(١٢) اختلاف مالك والشافعي من "الألم" (٧٠٨/٨).

(١٣) سبق تخريجه، لكن فيه أنه مسح عليهما، ولعله يجوز هنا في العبارة؛ والمقصود هنا الاستدلال على عدم وجوب الموالاة. والله تعالى أعلم.

(١٤) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الألم" (٧١٣/٨)، وفيه: "إن شاء الله" بدل "إن شاء".

٣٩٤٧- قال الشافعي: يعضي يديه في تبيدة الحر والبرد، واحتج بأن ابن عمر كان يفعل^(٦)،
[إلا أن يكون في ذلك حديث.. فيتح]، وأن ابن عباس قال: «أمر النبي ﷺ أَنْ يَسْجُدَ
على سبعة أعظم^(٧)»، وكما يعضي بيمينه.. كذلك يعضي يديه^(٨).

٣٩٤٨- قال مالك^(٩) في المرأة: إذا حادت على ولدها.. أفطرت، وأطعمت، وزعلتها القضاء^(١٠).

٣٩٤٩- وقاله الشافعي^(١١).

٣٩٥٠- وقال^(١٢) مالك: مَنْ أَفْطَرَ في رمضان.. فعليه القضاء والكفارة^(١٣).

وانظر: المدونة (١٧٠/١) وفيها: "قال مالك: أرى أن لا يضع الرجل كفه إلا على الذي يضع عليه جبهته،
قال: وإن كان حرًا أو برد.. فلا بأس بأن يمسك ثوبًا لمسجد عليه، ويضع كفه عليه. قال: وقال مالك: بلغني
أن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر كانا يفعلان ذلك"،

(١) في (أ) و(ز) يفعل.

(٢) رواه مالك (١٦٣/١: ٥٩)، عن نافع أن ابن عمر كان إذا سجد وَضَعَ كَفَّهُ على الذي يضع عليه جبهته،
قال نافع: "ولقد رأيته في يوم شديد البرد، وإنه ليخرجُ كَفَّهُ من تحت بُرْثِي له، حتى يضعهما على
الحصاة" هذا من فعله، ورواه في (١٦٣/١: ٩٠) مِنْ قَوْلِهِ، وفيه: «فإنَّ اليدين تسجدان كما تسجد
الوجه»، وعنه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧١٢/٨).

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري ل: الأذان، ب: السجود على سبعة أعظم، (٨٠٩)، ومسلم ل: الصلاة، ب:
أعضاء السجود (٤٩٠).

(٤) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧١٢/٨) وليس فيه تعليق القول بمذهب مالك.. على وجود
الخبر.

(٥) ليست في (ز).

(٦) انظر: الموطأ (٣٠٨/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧١٣/٨).

(٧) تقدمت المسألة في كتاب الصيام.

ووافئ الشافعي مالكًا في هذه المسألة، وكلاهما ترك قول ابن عمر -في الحامل- أنه لا قضاء عليها! لظاهر
القرآن: «ولمن كان منكم مريضًا أو على سفر.. فعبدٌ من أيامٍ أخرى»، وإنما أراد الشافعي بذكر هذه المسألة
أن يُؤْمَرُ مالكًا أن يسير على نفس المنهج الذي سلكه هنا من ترك قول ابن عمر إن ظهر الدليل على خلافه،
وذكر مثلاً لا لم يسلك فيه الإمام مالك هذا المنهج فقال: "قال ابن عمر: لا يُصَلِّي أَحَدٌ عن أَحَبِّ، فقال -
أي: الإمام مالك-: «لا يحجُّ أَحَدٌ عن أَحَدٍ؛ فبأساً على قول ابن عمر»، وترك قول النبي ﷺ
له". ١٥. من اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧١٣/٨-٧١٤).

(٨) في (ب): قال.

٣٩٥١- وقال^(٦) الشافعي: ليس عليه [إلا] القضاء، ولا يُعَدَّى^(٧) بالكفارة الموضع الذي وضعه فيه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٨)، وكان لا يَرَى الكفارة إلا في الجماع^(٩).

٣٩٥٢- قال الربيع^(١٠): لأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَلَكَ الناس أموالهم.. فلا يجب عليهم أن يُخْرِجُوا إلا بما رُحِبَ عليهم؛ فلما جعل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الكفارة في الجماع، فقال بعضهم: إذا [أفطر]^(١١).. وجبت عليه الكفارة، وقال بعضهم: لا يجب إلا بالجماع، وأصلُ انك تَأْمُ للمالك.. فلا يُزِيلُهُ باختلافهم حتى يَحْتَمِعُوا^(١٢) على إخراجِهِ كما أَجْمَعُوا على ملكِهِ.

٣٩٥٣- وقال مالك: من أَكَلَ ناسياً.. فعليه القضاء^(١٣).

٣٩٥٤- وقال^(١٤) الشافعي: لا قضاء عليه^(١٥)، واحتجَّ بحديث أبي هريرة: [«اللَّهُ أَطْعَمَهُ وَسَقَاهُ»^(١٦)].

٣٩٥٥- وقال مالك: لا يَبْسُ الْمَحْرُمُ الْمُطْعَمَ^(١٧).

(١) انظر: المدونة (٢٨٦/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧١٥/٨).

(٢) في (أ) و(ب): قال.

(٣) في (ب): بعدوا.

(٤) وذلك في حديث أبي هريرة المتفق عليه، أخرجه البخاري ك: الصوم، ب: إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فقصَّدَ عليه.. فليُكْفَر، (١٩٣٦)، ومسلم ك: الصيام، ب: تغليظ شرم الجماع في نهار رمضان على الصائم، (١١١١).

(٥) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧١٥/٨).

(٦) هذه الفقرة ليست في (ب).

(٧) في كلا النسختين؛ (أ) و(ب): "دخل"، ولعل الصواب: "أفطر"، لأن به يستقيم المعنى.

(٨) في (أ) و(ب): اجتمعوا.

(٩) انظر: المدونة (٢٧٧/١)، الأم (٢٤٣/٣).

(١٠) في (أ) و(ب): قال.

(١١) الأم (٢٤٣/٣).

(١٢) متفق عليه، عن أبي هريرة رَوَاهُ النَّسَائِيُّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ.. فَلَيْتُمْ صَوْمَهُ، فَإِنَّا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»، رواه البخاري ك: الصوم، ب: الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً، (١٩٣٣)، ومسلم ك: الصيام، ب: أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر، (١١٥٥).

٣٩٥٦- قال الشافعي: / يلبسها، واحتج بحديث النبي ﷺ في الإزار، وحديث ابن المسيب في المنطقة^(٤٣)/^(٤٤).

٣٩٥٧- وقال^(٤٥) مالك: إذا دخل العشر.. فليس بأس أن يأخذ من شعره وبشره، إن أراد الضحية أو لم يردّها.

٣٩٥٨- قال الشافعي: إذا دخل العشر، وأراد الضحية.. فلا يأخذ من شعره وأظفاره شيئاً.. أحب إليّ احتياطاً، - [وراحت] بحديث أم سلمة - وإنما لم أوجه.. لحديث عائشة^(٤٦) "كنت أقبل قلادة هدي النبي ﷺ، فيبعث بها.. فلا يخرم عليه شيء [حلّ له] حتى ينخرق الهدي"^(٤٧)/^(٤٨).

٣٩٥٩- وقال^(٤٩) مالك: يلي الحرم بالحج حتى تزول الشمس يوم عرفة، ثم يقطع النبلية^(٥٠).

(١) لكن جاء في الموطأ (٣٢٧/١): "عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: في المنطقة يلبسها الحرم تحت ثيابه، إنه لا بأس بذلك؛ إذا جعل طرفها سيوراً، يعقد بعضها إلى بعض"، ثم قال مالك: "وهذا أحب ما سمعت إليّ في ذلك". وهكذا عزاه إليه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧١٧/٨)، ولعل صواب العبارة في البوطي: "ولا بأس للمحرم بالمنطقة"، فتصحفت.

(٢) رواه مالك (٣٢٧/١) عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب، فذكره.

(٣) نهاية [ص ٤٠٢] من (٢).

(٤) انظر: الأم (٣٧٦/٣) (١٥١/٢) البحار، واختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧١٧/٨) وفيه: "إن من استجاز خلاف ابن عمر، ولم يرو خلافه إلا عن ابن المسيب.. لتحقيق أن لا يخالف سنة رسول الله ﷺ في قول ابن عمر"، فهو لم يذكر هذه المسألة لمخالفتها لما ثبت فيها، وإنما لإلزامه القول في غيرها بحديث النبي وعدم تركه بذريعة أن ابن عمر يخالفه، أي: كما فعل هنا.

(٥)

(٦) في (أ) شتمل: "الحديث" و"حديث"، في (ب) بحديث.

(٧) متفق عليه من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أخرجه البخاري ك: الأضاحي، ب: إذا بعث بمديه ليذبح.. لم يحرّم عليه شيء، (٥٥٦٦)، ومسلم ك: الحج، ب: استحباب بعث الهدي إلى الحرم لمن لا يرد الذهاب بنفسه، (١٣٢١).

(٨) نهاية (أ) من (ب).

(٩) في (أ) و(ب) قال.

(١٠) انظر: الموطأ (٣٣٨/١)، المدونة (٣٩٧/١)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٠/٨).

- ٣٩٦٠- وقال^(١) الشافعي: يلي حتى يرمي جرة العقبة^(٢)، بحديث الفضل^(٣).
- ٣٩٦١- وقال^(٤) مالك: لا يعتمر الرجل في السنة إلا مرة^(٥).
- ٣٩٦٢- قال الشافعي: يعتمر في السنة ما بدا له وقد أتم^(٦) رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عائشة في سنة واحدة مرتين^(٧).
- ٣٩٦٣- وقال^(٨) مالك: يُكْرَهُ أَنْ يَهْلَ أَحَدٌ مِنْ وَرَاءِ الْمِيقَاتِ^(٩).
- ٣٩٦٤- وإن أהלَّ بالحجَّ في غير أشهر الحجَّ.. لُرِمَهُ.
- ٣٩٦٥- وقال^(١٠) الشافعي: إن أهلَّ بالحج قبل الميقات.. فهو حائز، والميقات أحبُّ إليَّ^(١١).
- ٣٩٦٦- ولا يهلُّ [أحد بالحج] إلا في أشهر الحج، لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١٢): ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [الفرق: ١٩٧]، واحتج بقول جابر، وأبن مسعود^(١٣).
- ٣٩٦٧- قال الشافعي: فمن أهلَّ في غير أشهر الحجَّ.. فهي عمرة، كما إذا صلى الطهر قبل الوقت كانت له نافلة^(١٤).

- (١) في (أ) و(د): قال.
- (٢) انظر: الأم (٥٧٤/٣) (٢٢٠/٢-٢٢١) النجار.
- (٣) رواه البخاري ك: الحج، ب: التلبية والتكبير غداة النحر حتى يرمي جرة العقبة، (١٦٨٥ و ١٦٨٧) من حديث عبد الله بن عباس عن الفضل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
- (٤) في (أ) و(د): قال.
- (٥) انظر: الموطأ (٣٤٧/١)، المدونة (٤٠٣/١)، الأم (٣٣٤/٣).
- (٦) في (ب): اعتمر.
- (٧) انظر: الأم (٣٣٤/٣) (١٣٥/٢) النجار، مختصر المزني (ص ٦٣).
- (٨) في (أ) و(د): قال.
- (٩) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٢/٨).
- (١٠) في (أ) و(د): قال.
- (١١) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٢/٨).
- (١٢) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ.
- (١٣) سبق تشريحه في كتاب الحج، بالنظر: ولا يهل بالحج إلا في أشهر الحج.

- ٣٩٦٨- وقال^(٦٦) مالك: يُكره أن يغدو الرجل من مئى إذا طلعت الشمس^(٦٧).
- ٣٩٦٩- وقال^(٦٨) الشافعي: يغدو إذا طلعت الشمس^(٦٩)؛ واحتج بحديث ابن عمر^(٧٠)، وحديث رُوِيَ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإن كان لا يثبت^(٧١).
- ٣٩٧٠- قال مالك: إذا خَبرَ الرجلُ امرأته، فاختارت نفسها.. فهي ثلاث^(٧٢)، وليسَ لَهُ مُساكرتها^(٧٣) / (١٠٠).
- ٣٩٧١- وإن قال: «أمرُكَ بِذلك»، وَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا.. فله أن يُناكِرها^(٧٤).
- ٣٩٧٢- وقال^(٧٥) الشافعي: هما سواء، إن أرادَ الطلاق.. فهو ما أرادَ إذا قَبِلَتْ^(٧٦) (١٨٤/ب)^(٧٧)؛ فإذا^(٧٨) اجتمعَا.. كَرَمَهُمَا، وإذا^(٧٩) اختلفَا.. فلا شيء^(٨٠).

-
- (١) انظر: الأم (٣١٧/٣ و ٣٣٨ و ٣٨٧) مختصر المزني (ص ٦٣) المجموع (١٣٣/٧).
- (٢) في (ب): قال.
- (٣) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٣/٨).
- (٤) في (أ) و(م): قال.
- (٥) انظر: اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٣/٨).
- (٦) رواه مالك (٤٠٠/١) عن نافع أن ابن عمر كان يصلي الصبح بمئى، ثم يغدو إذا طلعت الشمس إلى عرفة، وعنه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٣/٨).
- (٧) قد ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر الطويل، ك: الحج، ب: حجة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١٢١٨) وفيه: «فلما كان يوم التروية.. توجهوا إلى مئى، فأهلوا بالحج، وركب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فصلى مع الظهر والعصر والمغرب والعشاء والنجر، ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس، وأمر بقبة من شعر تُضرب له بنمرة، فسار رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...».
- (٨) في (ب): ثلاثة.
- (٩) نهاية [ص ٤٠٣] من (م).
- (١٠) انظر: الموطأ (٥٦٣/٢)، المدونة (٢٧١/٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٧/٨).
- (١١) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٢٧/٨).
- (١٢) في (ب): قال.
- (١٣) في (ب): قبلته.

٣٩٧٣- قال مالك: **لِخَيْرَةِ وَالْمُعْتَمِلَةِ وَالْمَلَكَةِ.. لَا مُنْعَةُ لَهُنَّ**^(٥).

٣٩٧٤- قال الشافعي: **لَهُنَّ الْمُنْعَةُ؛ لِأَهْنُ دَاحِلَاتٍ فِي حِمْلَةِ الْمَطْلَقَاتِ**^(٦)، واحتج بقول ابن عمر^(٧): **وَلِكُلِّ مُطْلَقَةٍ مُنْعَةٌ، إِلَّا الَّتِي طَلَّقَتْ وَلَمْ تُمَسَّ**^(٨)،^(٩) واستدأ الطلاق من الروح^(١٠).

٣٩٧٥- وقال^(١١) مالك في الرجل يقول^(١٢) لامرأته: «أنت حليّة»، أو: «بريّة»، أو: «بائنة»، وكانت مدحولة^(١٣).. فهي ثلاث، ولا تنفع^(١٤) اليه، وإن كاست^(١٥) عبر مدحولة^(١٦) بها.. فله^(١٧) بنته^(١٨).

(١) هنا حصل خلل في ترتيب أوراق نسخة (أ)، فوضعت الورقة رقم (١٩١) بعد هذه الورقة، ثم استمر الترتيب على الصواب، ولم يتنبه لهذا ناسخ (م) فحصل في نسخته نفس الخلل، وقد أعدنا إلى مكانها، وأثبت في مُسْتَحَقِّي الترتيب الصحيح.

(٢) في (ب): وإذا.

(٣) في (ب): وإن.

(٤) انظر: الأم (٦٥٨/٦ و ٤٣٨/٨) (٥/٢٦١ و ٧/١٧٥) النجار.

(٥) انظر: المدونة (٢/٢٤٠)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٨/٧٢٩).

(٦) اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٨/٧٢٩) و (٨/٧٦).

(٧) في (أ) و (م): ابن عباس، في (ب): ابن عمر وابن عباس، وثبت كما هو في الأم.

(٨) رواه مالك (٢/٥٧٣: ٤٥) عن نافع عن ابن عمر، وعنه الشافعي في الأم (٨/٧٦).

(٩) في (ب) زيادة: "وأوراء"، ولعلها: "وأراه"، أو غير ذلك.

(١٠) وهذا جواب على اعتراض المالكية، فإنهم قالوا: إن المعتملة والملكة والمخيرة هن اللواتي اخترن الطلاق، وليس الزوج هو الذي طلقهن.. فلا يدخلن في عموم الآية الآمرة بالتمتع للمطلقات، فرد الشافعي عليهم.. بأن ابتداء الطلاق كان من الزوج؛ لأنه هو الذي شترها وملكها، وقيل منها الخلع، ولو لم يدخلن في عموم المطلقات.. فإنه يلزم على ذلك أن لا تكون هن عدة، وهم يقولون بالعدة هن.. فلزم أن يقولوا إنهن مطلقات.. وهو المطلوب. وهو معنى ما ذكره الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٨/٧٢٩).

(١١) في (أ) و (م): قال.

(١٢) في (أ) و (م): قال.

(١٣) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): بمنعه.

(١٤) في (ب): كان.

(١٥) في (ب): مدحولة.

(١٦) انظر: الموطأ (٢/٥٥٢)، المدونة (٢/٢٨٩)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٨/٧٣٠).

٣٩٧٦- وإن قال لها: «أنتي بثّة».. فهي ثلاث؛ دَخَلَ بها أو لم يَدْخُل^(١).

٣٩٧٧- وقال^(٢) الشافعي: بَيْتُهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ^(٣)؛ لحديث^(٤) الذي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْبَيْتِ^(٥)،^(٦) وحديث عمر [بن الخطاب]^(٧).

٣٩٧٨- وقال^(٨) مالك: لَا نَأْسُ بِالْعَبْرِ بِالْعَبْرِينِ^(٩) يَدًا بِيَدٍ، اِخْتَلَعَتْ رُحْلُهُمَا^(١٠) أو نَحَابَتُهُمَا أو لم يَخْتَلَفْ، وإذا كَانَ إِلَى أَحَدٍ.. فَلَا يَحُوزُ [واحدًا] بَاتَيْنِ إِلَّا أَنْ يَخْتَلَفَ^(١١) الرُّحْنَةُ وَالتَّحَابَةُ^(١٢)

٣٩٧٩- وقال^(١٣) الشافعي: /^(١٤) لَا بَأْسَ بِالْعُرُوشِ^(١٥) كُلُّهَا يَدًا بِيَدٍ مُتَفَاضِلَةً، وَإِلَى أَجَلٍ كَذَلِكَ،^(١٦) اِخْتَلَعَتْ أَوْ اتَّفَقَتْ^(١٧)؛ لِأَنَّهُ: لَا رِبَا فِيهَا^(١٨)؛ واحتج بحديث ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة^(١٩)، وبحديث علي^(٢٠).

(١) انظر: الموطأ (٢/٥٥١).

(٢) في (أ) و(م): قَالَ.

(٣) الأم (٦/٦٥٨-٦٥٩) (٥/٢٦٠-٢٦١ النجار).

(٤) في (أ) و(م): بِحَدِيث.

(٥) في (أ) و(م): النية.

(٦) وهو حديث ركائفة، وقد تقدم.

(٧) يعني: حديث إذا الأعمال بالنيات، وهو متفق عليه، وقد تقدم.

(٨) في (أ) و(م): قَالَ.

(٩) في (أ) و(م): زِيَادَةٌ وَاحِدٌ.

(١٠) في (ب): راحلتهما.

ويقال: بعير ذو رُحْلَةٍ، بالكسر، والصَّم: أي قوتِي على السَّيْرِ، وَجَحْنٌ رَحِيلٌ: قوتِي على السَّيْرِ، أو على أن يَرْحَلَ، وكذلك ناقةٌ رَحِيلٌ. انظر: القاموس مع تاج العروس (٢٩/٥٩).

(١١) في (أ) و(ب): بَلَا تَقُطُّ لِأَوَّلِهَا، في (م): يَخْتَلَفُ.

(١٢) انظر: الموطأ (٢/٦٥٢)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٨/٧٣٢).

(١٣) في (ب): قَالَ.

(١٤) لمُحَايَا [ص ٤٠٦] من (م).

(١٥) في (أ) و(م): بِالْعُرُوشِ.

(١٦) في (ب): زِيَادَةٌ. إِذَا.

(١٧) في (أ) و(م): اتَّفَقَتْ.

(١) الأم (٤/٢٤٥)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٨/٧٣١).

٣٩٨٠- وقال^(٣) مالك: "وَمَنْ" وَجِبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ بِمَنْ، فَإِنْ كَانَ بِالْمَدِينَةِ.. فَمُدٌّ، وَإِنْ كَانَ بِمِصْرَ.. فَمُدٌّ وَثَلْتٌ.

٣٩٨١- وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ [كَفَّارَةٌ] طَهَارٍ.. أُعْطِيَ كُلُّ مُسْكِبٍ مَذَا بِمُدٍّ هَشَامٍ^(٤)، وَهُوَ: مُدٌّ وَثَلَاثٌ^(٥) مُدٌّ، أَوْ مُدٌّ وَنِصْفٌ^(٦).

٣٩٨٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: كُلُّ ذَلِكَ.. [مُدٌّ] لِكُلِّ مُسْكِبٍ، بِمُدٍّ الَّتِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهَا وَسَلَّمَ^(٧)؛ وَاحْتَجَّ حَدِيثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْعَرَقِ^(٨)، وَالْعَرَقُ.. مَعْرُوفٌ أَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ عَلَى حِمْسَةِ عَشْرٍ صَاعًا، وَاحْتَجَّ بِأَبْنِ عُمَرَ، وَزَيْدٌ بِنَ ثَابِتٍ كَانَا يُكْفِرَانِ بِمُدٍّ لِكُلِّ مُسْكِبٍ^(٩).

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيلًا (٨٣/٣)، لَك: الْبُيُوعُ، ب: بَيْعُ الْعَبِيدِ وَالْخِيَوَانِ بِالْخِيَوَانِ نَسِيبَةً، فِي تَرْجُمَةِ الْبَابِ، وَوَصَلَهُ مَالِكٌ (٦٥٢/٢: ٦٠)، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعَنْهُ الشَّافِعِيُّ فِي اخْتِلَافِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ مِنْ "الْأُمِّ" (٧٣١/٨).

(٢) رَوَاهُ مَالِكٌ (٦٥٢/٢: ٥٩)، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَلِيٍّ أَنَّ عَلِيًّا بْنُ أَبِي طَالِبٍ بَاعَ جَهْلًا لَهُ يُدْعَى عَصِيفِيرًا، بِعَشْرِينَ بَعِيرًا إِلَى أَجْلِ، وَعَنْهُ الشَّافِعِيُّ فِي اخْتِلَافِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ مِنْ "الْأُمِّ" (٧٣١/٨) وَعَنْهُ أَيْضًا عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢٢٢/٨: ١٤١٤٢).

قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّلْمِيصِ الْخَيْرِ (٨٨/٣): "وَفِيهِ انْقِطَاعٌ بَيْنَ الْحَسَنِ وَعَلِيٍّ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مَا يَمَارِضُ هَذَا، رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢٢٢/٨: ١٤١٤٣) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ كَرِهَ بَعِيرًا بِعَاصِمِ بْنِ نَسِيبَةٍ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١١٣/٦) نَحْوَهُ عَنْهُ."

(٣) فِي (ب): قَالَ.

(٤) فِي (ب): مِنْ.

(٥) وَأَمَّا سَائِرُ الْكُفَّارَاتِ.. فَهِيَ عَنْده بِمُدٍّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انْظُرْ: الْمَوَاطَأُ (٢٨٤/١).

(٦) فِي (ب): وَثَلْتِي.

(٧) انْظُرْ: اخْتِلَافَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مِنْ "الْأُمِّ" (٧٣٦/٨).

(٨) اخْتِلَافَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مِنْ "الْأُمِّ" (٧٣٦-٧٣٤/٨).

(٩) فِي (ب): الْعَرَقُ.

(١٠) سَبَقَ تَرْجِيئُهُ، وَهُوَ حَدِيثُ الَّذِي وَقَعَ أَهْلُهُ فِي نَحَارِ رَمَضَانَ.

(١١) فِي (ب): بَابِنَ.

(١٢) أَمَّا أَثَرُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَرواهُ مَالِكٌ (٤٧٩/٢: ١٣) عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ

(٥٠٧/٨: ١٦٠٧٤) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٠٧/٣) وَالدَّارِقُطْنِي (١٦٤/٤) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٥/١٠).

٣٩٨٣- [قال الشافعي:] وقال مالك: لا يقطع العبدُ بذِعهه إذا أُمي السلطانُ أن يقطعه، ولا يَحِلُّهُ^(١) أَمَتُهُ في الزنا^(٢).

٣٩٨٤- قال الشافعي: يقطع [يد] عده، ويَحِلُّهُ أَمَتُهُ^(٣)؛ أتباعا لقول^(٤) النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الربا. «إذا زنت أمة أحدكم.. فليَحِلِّهَا»^(٥)، و[احتج] بحديث^(٦) اس عمر: أنه قطع يد عبْدٍ له^(٨).

٣٩٨٥- قال مالك: جراحُ العبد في غمبه كجراح الحر في دينه في أربعة أشياء؛ أئوضحة والسُّقْلَة والسَّامُومَة والجائِقة، وَمَا سَوَى ذَلِكَ.. فما^(٩) نقصه^(١٠).

٣٩٨٦- وقال^(١١) الشافعي: بخري^(١٢) في جميع جراحه^(١٣) من قيمته.. كالحُرِّ في دينه؛ واحتج في ذلك: بأنه من الأدميين، ولأنَّ يُقاس بالأحرار.. أولى من أن يُقاس بالهائم والعُرُوص، مع قول سعيد

وأما أثر زيد بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : فرواه ابن أبي نجيبة (٤٠٧/٣)، والداوقظي (١٦٥/٤)، والبيهقي (٥٥/١٠).

لكن في مصنف عبد الرزاق (١٦٠٦٨: ٥٠٦/٨) و(١٦٠٦٩) عن زيد بن ثابت وابن عمر أنهما قالَا بأن الكفارة مُدَّان.

(١) حاية (٧٥/ب) من (ب).

(٢) انظر: المدونة (٦٠٦/٤)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٣٩/٨).

(٣) الأم (٤٦٣/٨-٤٦٤)، اختلاف مالك والشافعي من "الأم" (٧٣٨/٨-٧٣٩).

(٤) تكررت في (أ).

(٥) في (ب): فليحدها.

(٦) رواه مالك (٨٢٦/٢: ١٤) والبخاري لك: الحدود، ب: إذا زنت الأمة، (٦٨٣٧ و ٦٨٣٨)، ومسلم لك:

الحدود، ب: رجم اليهود أهل الذمة في الزنا، (١٧٠٣ و ١٧٠٤) كلهم عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٧) في (أ) و(ج): حديث.

(٨) رواه مالك (٨٣٣/٢: ٢٦) عن نافع عن ابن عمر وعنه الشافعي في اختلاف مالك والشافعي من "الأم"

(٧٣٨/٨)، وعبد الرزاق (٢٤٠/١٠: ١٨٩٨٣) وابن أبي نجيبة (٤٨٣/٩) والبيهقي (٢٦٨/٨) وفي

الصغرى (٢٩٨/٧) وفي المعرفة (٤٠٦/١٢).

(٩) في (ب): بما.

(١٠) الموطأ (٨٦٣/٢).

(١١) في (ب): قال.

س المسبب^(٣)، ولأضياء كثيرة^(٤) مما ينامع فيها^(٥) الأحرار^(٦)؛ لأنه مُحَرَّمُ الدَّمِ والخِرَاحِ كُهُم^(٧)،
وليس كذلك الهائم، ولأنَّ على من قُتِلَ رَقَبَةً كَالْحُرِّ، وليس ذلك على من^(٨) قُتِلَ بِهَيْمَةٍ^(٩) (١٠).

(١) في (أ) و(ج): تُجْزِي، في (ب): تُجْزِي، بلا نقط لأوّل حرفين.

(٢) في (ب): حراسته.

(٣) قولُ سعيد: رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (١٢٠/٩) وَعَبْدُ الْوَزَائِقِ (٣/١٠: ١٨١٤٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٤٢/٩).
ورَوَاهُ مَالِكٌ (٨٦٢/٢) بِإِسْنَادٍ.

(٤) في (ب): كثير.

(٥) في (أ) و(ج): فيه.

(٦) نهاية [ص ٤٠٧] من (ج).

(٧) في (ب): لهم.

(٨) في (أ) و(ج) زيادة: "قتله وإن".

(٩) انظر: الأم (٢٥٤/٧) و(١٢٠/٩).

(١٠) بعد هذا في (ب): التعريض بالخطبة.

باب القرعة

٣٩٨٧- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(١): ﴿وَمَا كُنْتَ

لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَحَ لَهُمْ [أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ] ﴿ الآية [آل عمران: ٤٤]، وقال: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ

لَجِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿ الآية [الصافات: ١٣٩].

٣٩٨٨- قال الشافعي: فإذا كانت دعوى القوم مستوية أفرع بينهم ^(٢)؛ وذلك مثل ما أفرع

الذي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين سنة مملوكين؛ لأن دعواهم كانت مستوية، وإفراعه بين نسائه حين أراد سفرًا ^(٣).

٣٩٨٩- وإذا أعتق الرجل عبداً له في مرضه ^(٤) عتق بئنا ^(٥).. انتظر بهم؛ فإن صحَّ.. عتقوا من

رأس ماله، وإن مات.. أفرع بينهم فأعتق ثلثهم؛ والحجة في [أن] العتق بئنا ^(٦) في المرض وصية:

إفراع الذي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [بين] المنة المملوكين الذين أعتقهم الرجل في مرضه؛ فأُنزل ^(٧) عنهم ^(٨) وصيةً وأعتق ثلثهم ^(٩).

٣٩٩٠- والحجة في القرعة مع الحديث ^(١٠): إجماع ^(١١) العلماء أن دوراً لو كانت بين قوم..

فُسِّتَ وأُفْرِعَ ^(١٢) بينهم.

(١) في (ب): عَزَّ وَجَلَّ.

(٢) انظر: الأم (٢٧٩/٩).

(٣) في (ب): السفر.

(٤) في (ب): في مرضه عبداً له.

(٥) هكذا صورتها في (أ): بِمَحْتَقَات.

(٦) في (أ) و(ج): بات.

(٧) في (ب): وأُنزل.

(٨) في (أ) و(ج): عنهم.

(٩) انظر: الأم (٢٨١/٩).

(١٠) كناية (٦٢/ب) من (ب).

(١١) في (ب): اجتماع.

٣٩٩١- والقرعة: أن يكتب^(٢) رقاعاً ثم يكتب أسماءهم، ثم يندق^(١) بنادق من طين، ويجعل كل رقعة في كل سدقة^(٥)، (ب/١٨٥) ويخزأ الرقيق أثلاثاً، ثم يؤمر رجل لم يحضر الرقاع فيخرج كل رقعة على [كل] جزء ويعينه^{(٦)(٧)}.

٣٩٩٢- فإن^(٨) لم يستوا في القيمة.. عُدُّلوا، وضم قليل الثمن إلى كثير^(٩) الثمن، وجعلوا ثلاثة أجزاء قلوا أو كثروا، إلا أن يكونوا^(١٠) عبيدين؛ فإن وقع العتق على جزء وفيه^(١١) عدة رقيق^(١٢) من الثلث/^(١٣).. أعيدت^(١٤) القرعة بين^(١٥) السهمين الباقيين^(١٦).. فأبهم وقَّع عليه.. عتقَ منه باقي^(١٧) الثلث^(١٨).

(١) في (أ) و(ج): فأقرع.

(٢) في (ب): يتعل.

(٣) في (ب): و.

(٤) في (أ) و(ج): زيادة: في.

(٥) غير واضحة في (أ).

(٦) في (ب): بعينه.

(٧) انظر: الأم (٢٨٤/٩).

(٨) في (أ) و(ج): وإن.

(٩) في (أ) و(ج): أكثر.

(١٠) في (أ) و(ج): يكون.

(١١) في (ب) زيادة: على.

(١٢) في (ب): الرقيق.

(١٣) لمائة [ص ٨٠٨] من (ج).

(١٤) في (ب): أعيد.

(١٥) في (ب): على.

(١٦) في (ب): الباقيين.

(١٧) في (أ) و(ج): لباقي.

(١٨) انظر: الأم (٢٨٥/٩-٢٨٧).

٣٩٩٣- وإن وُثِرَ قَوْمٌ عَيْدًا^(١)؛ فإن رضي الورثة بالقرعة بينهم ويتراجعوا^(٢) بالفضل، وإلا.. تُرِكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى مَلِكِهِ^(٣) وهو أعلم بملكهم.

٣٩٩٤- وإذا أعتق في مرضه عتق بنات^(٤)، وله مدبرون وعبيد أوصى بهم أن يعتقوا بعد موته.. بدئ بالذين بت عتقهم؛ لأنهم يعتقون عليه وإن صح، وليس له الرجوع فيهم بحال، ولا يعتق بنات^(٥) إلا بعد موته وفي ثلثه، وكل مال^(٦) أصيب به أو أصاب حتى يموت السيد موقوف^(٧)؛ فإن خرج من ثلثه.. كان جميع ما أصيب أو^(٨) أصاب بعد البنات حكمه حكم الحر لأن^(٩) العتق وجب له يومئذ، وإنما حبسناه إلى بعد الموت خوفاً تلف ماله، ولا يعتق منه إلا ثلث مال الميت، وأما^(١٠) الحرية.. فقد وحشت له [من] يوم تكلم بالعتق إن حصر الثلث بعد موته، وإن لم يعمل الثلث كله.. فما عتق منه فسيبيله سبيل^(١١) الحر وما بقي عبد^(١٢).

٣٩٩٥- وإذا وهب الرجل هبة في مرضه أو تصدق بها صدقة بنات وقبضها الموهوبة له.. أوقعت وبديت قبل الوصايا من الثلث، وإن لم يقبض.. فلا شيء له، [وقد قيل: يجوز في الثلث].

٣٩٩٦- وإذا باع عبداً في مرضه؛ فإن باعه بقيمته.. جاز كل ما باع من ماله إذا لم يجازي فيه، فإن حازي في بيعه وكانت المحاباة أقل من الثلث أو الثلث.. فذلك حائز؛ لأنها وصية، وبدأ بها، وإن

(١) في (أ) و(ج): عبيد.

(٢) في (أ) و(ج): ويتراجعان.

(٣) في (ب): ملكهم.

(٤) في (أ) و(ج): بلا نقط لما بعد الباء.

(٥) في (أ) و(ج): بلا نقط لما بعد الباء.

(٦) في (أ) و(ج): ما.

(٧) في (أ) و(ج): موقوفاً.

(٨) في (أ) و(ج): و.

(٩) في (ب): إلا أن.

(١٠) في (ب): فأما.

(١١) في (أ) و(ج): سبيله.

(١٢) انظر: الأم (٢٨٩/٩) و(٢٩٤).

كان أكثر من الثلث.. خيّر المشتري بين أن يأخذ [منه] بقيمة ما أعطى^(١) منه وزيد ثلث مال لئيت^(٢) عليه، ويرد الباقي إن لم يكن له وصايا.

٣٩٩٧- وإن كانت وصايا/^(٣) /^(٤) حاصّ بالأقلّ مما حاباه [به] أو بنلت مال لئيت، ويرد الباقي إلى الورثة، وبس أن يفسخ البيع ويأخذ ماله، فإن قال: أعطوني الذي حاباني ولا أشتري شيئاً.. لم يعطه^(٥)؛ لأنه إنما أعطاه بصفة المشتري^(٦)، فإذا لم يتم الشراء.. لم تنفذ^(٧) له الوصية.

٣٩٩٨- وإذا^(٨) باعه عشرة أمداد قمح جيد لا مال له غيره، بعشرة أمداد قمح رديء، ثم مات.. لم يكن له من ذلك الطعام الذي أخذ منه إلا مثلاً^(٩) بمثل ما يكون بينهما، [مثل] فصل ثلث ماله، وتفسر ذلك: أن تكون قيمة العشرة الأمداد التي أعطاه ثلاثين درهماً، وقيمة ما أعطاه^(١٠) [هو]: عشرة دراهم.. فوصيته له عشرة دراهم؛ فيخير المشتري بين أن يأخذ خمسة أمداد من مال لئيت وقيمتها خمسة عشر^(١١) بخمسة^(١٢) أمداد من طعامه وقيمتها خمسة دراهم، فيكون الطعام

(١) في (ب): أعطى.

(٢) غير واضحة في (أ)، وبعضها في (ز).

(٣) نهاية (١٨٦/أ) من (أ).

(٤) نهاية [ص ٤٠٩] من (ز).

(٥) في (أ) و(ز): لم يعطى.

(٦) في (أ) و(ز): الشري.

(٧) في (ب): ينفذ.

(٨) في (ب): وإن.

(٩) في (ب): مثل.

(١٠) في (ب): ما أعطى.

(١١) في (ب): عشرة.

(١٢) في (ب): خمسة.

[بالبطعام] مثلاً بمنزلة، وقد أخذ في فصل قيمة^(١) طعام الميت على طعامه ثلث [جميع] مال^(٢) الميت وبين أن يرد^(٣) العشرة ويأخذ العشرة، وإنما جعلنا له الخيار في الطعام.. لأنه نقص دَعَلَ عليه.

٣٩٩٩- وقد قيل: من باع في مرضه بيع محاباة.. فسخ البيع؛ لأن العقد انعقدت على غرر، ألا ترى أنه إن صحَّ.. ثبت ذلك، وإن مات.. نقص على قدر كثرة الثلث وقلته، وعلى قدر وصاياه ودينه، وربما لم يكن له ثلث، وهذا^(٤) أحب إلي.

٤٠٠٠- وإذا أعتق شركاً له في عبد، وكان موسراً، ثم لم يقوم عليه حتى أصاب العبد أحد^(٥) بجرح^(٦)، أو أصيب.. فكل أمره موقوف؛ فإن أخذت^(٧) القيمة وأعتق.. كانت^(٨) جميع أحكامه أحكام الحر^(٩).

٤٠٠١- وإن اعتمد لعنق بعد اليسر.. كانت أحكامه أحكام عبد؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ /^(١٠) «وأعطي شركاءه حصصهم، وعنق عليه العدة»^(١١)، ولم يجعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العنق إلا بعد العطية، والله أعلم، وإن لم يعطه.. لم يعتق، وكذلك لو كان موسراً ثم أعسر قبل أن يودي.. لم يعتق العبد، فإن^(١٢) (ب/١٨٦) [يسر.. عتق، وإن] أعتق وهو معسر ثم أيسر.. لم يكن عليه عتق^(١٣).

(١) في (أ) و(م): القيمة.

(٢) كناية (ب/٦٣) من (ب).

(٣) في (ب): يرد.

(٤) في (ب): وهو.

(٥) في (ب): اخذ.

(٦) في (ب): الجرح.

(٧) في (أ) و(م): أحدث، في (ب): بلا نقط إلا للذال.

(٨) في (أ) و(م): كان.

(٩) انظر: الأم (٢٩٦/٩).

(١٠) كناية [ص ٤١٠] من (م).

(١١) سبق تخرجه.

(١٢) انظر: الأم (٢٩٧/٩).

٤٠٠٢- قال الربيع: وفيه للشافعي قولاً آخر: إذا أعتق نصيبه وهو موسر ولم يقوم عليه حتى اعتمد.. فهو حر بالقيمة، وينبع به دين^(١).

٤٠٠٣- وإن مات العبد قبل أن يُقَوِّمَ على الموسر، أو مات السيد وهو موسر قبل أن يودي.. قَوِّمَ عليه بما وجب عليه من الأصل^(٢).

٤٠٠٤- وإذا مات وأوصى إلى رجل بقضاء دينه، فقال الورثة: نحن نقضي عنه [دينه] وتأخذ^(٣) المال.. كان ذلك لهم، ولم يكن للوصي أن يبيع^(٤)، وإن رضي الديان أن يمتثلوا [على] الورثة ويرثوا الميت.. حاز، وإن لم [يحضروا] المال ولم [يرثوا] [الميت] من الدين.. لم يترك حتى يباع ماله ويقضى دينه.

٤٠٠٥- وإذا أعتق [الرجل] في مرضه عتق بثات، فلم يمت الميت حتى تغیرت قيمته بزيادة أو نقصان.. فالقيمة بينهم في القرعة يوم تكلم بالعتق لا يوم يفرع بينهم، وكذلك المدر، ومن أوصى بعنقه.. قيمتهم^(٥) يوم مات الميت؛ لأنه يومئذ وجب لهم، لا قيمتهم يوم يفرع بينهم، وإن كان فيهم أمة حامل يوم مات الميت.. تبعها ولدها بلا قيمة؛ لأن العتق وجب لها يومئذ وهي حامل^(٦).

٤٠٠٦- وإذا جنى العبد وقد عتق نصفه.. خيّر السيد في نصف الجناية؛ إن شاء فداءه، وإلا.. باع نصفه، والباقي دين في رقبته خطأ كان أو^(٧) عمداً^(٨) مني أعتق^(٩).. اتبع به دين، ويؤخذ منه كلما كسب إذا أفاد في يومه عن^(١٠) فضل ما يحتاج إليه من النفقة^(١١).

(١) انظر: الأم (٢٩٩/٩).

(٢) انظر: الأم (٢٩٩/٩).

(٣) في (ب): وبأخذ.

(٤) في (ب): بمنع.

(٥) في (ب): بقيمتهم.

(٦) انظر: الأم (٩٩٢/٩).

(٧) في (ب): أم.

(٨) كناية (ص ٤١١) من (ز).

(٩) في (ب): عتق.

(١٠) في (أ) و(ز): ثم.

(١١) انظر: الأم (٢٩٦/٩).

٤٠٠٧- وإذا أعتق ثلاثة أعبد في مرضه ثم مات عبداً^(١) منهم.. أفرعنا بين الأموات والأحياء؛ فمن خرجت عليه القرعة.. فهو حر^(٢).

٤٠٠٨- وإن أعتق شريكاً له في عبد، ثم^(٣) أعتق شريكه قبل أن يقوم عليه.. فالعتق للأول^(٤) الذي أعتقه أولاً^(٥)؛ لأن الولاء صار له؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الولاء لمن أعتق»، وإن^(٦) كان له مال.. فقد عتق في ماله إذا أدى^(٧).

٤٠٠٩- وإذا كان عبد بين ثلاثة، أحدهم^(٨) معسر، والباقيان موسران، فأعتق المعسر حصته فعتق منه ما عتق، ثم أعتق أحد الموسرين شقصه.. قُومَ عليه ما بقي^(٩).

٤٠١٠- وقال مالك: إذا أعتق^(١٠) الثاني.. لم يقوم عليه، وكان ما بقي عبد.

٤٠١١- قال الشافعي: وفيه قول آخر في رجل أعتق عبداً له وهو موسر فلم يقوم عليه حتى أعسر: أنه^(١١) يكون حراً ويتبع.

٤٠١٢- وإن^(١٢) كانت أمة حاملاً^(١٣) فأعتقت.. فإنما تقوم^(١٤) على حال ما أعتقها لا ينظر إلى الزيادة ولا القصران ولا الحمل، والولد بمزنتها يعتق منهم ما عتق^(١٥) منها.

(١) في (أ) و(ج): عبداً.

(٢) انظر: الأم (٢٩٦/٩).

(٣) في (ب): ثم.

(٤) في (ب): الأول.

(٥) في (ب): أول.

(٦) في (ب): وإذا.

(٧) انظر: الأم (٢٩٧/٩).

(٨) في (أ) و(ج): أحدهما.

(٩) انظر: الأم (٢٩٨/٩).

(١٠) في (ب): عتق.

(١١) في (أ) و(ج): لأنه.

(١٢) في (ب): فإن.

(١٣) في (ب): حامل.

- ٤٠١٣- وإذا أعتق شَيْصًا من عبد له في مرضه^(٣) عتق بنات.. عتق عليه كله من ثلثه^(٤).
- ٤٠١٤- وإذا أوصى بعق ثلثه بعد موته.. لم يعنى [عليه] إلا ذلك الثلث، وإن كان موسرًا؛ لأن^(٥) ماله صار لغيره^(٦).
- ٤٠١٥- وإذا أعتق الرجل عبدًا^(٧) وله فيه شيركة^(٨)، فمات العبد قبل أن يقوم عليه [و] اختلفا في القيمة.. خالفوا على دعواهما، وكان على المعتق نصف القيمة، والقول قول المعتق مع يمينه^(٩).
- ٤٠١٦- ولو قال رب العبد^(١١)/^(١٢) كان عبا^(١٣)، وقد علم أنه كان يخر بعد عتقه.. فهذا مما يحدّث، [و] القول قول المعتق مع يمينه أن هذا حدث بعد العتق.
- ٤٠١٧- وإن مات العبد فقال المعتق: كان معي^(١٤).. لم يقبل قوله^(١٥).
- ٤٠١٨- ولا يجر^(١٦) الرجل على أن يشتري أباه فيعتق عليه^(١٧).

(١) في (أ) و(ز): فإنه يقوم.

(٢) في (ب): اعتق.

(٣) لحاية [٦٣/ب] من (ب).

(٤) انظر: الأم (٣٠٠/٩).

(٥) في (ب): إلا أن.

(٦) انظر: الأم (٣٠٠/٩).

(٧) في (ب): رجل.

(٨) في (ب): عبده.

(٩) في (ب): شركا.

(١٠) انظر: الأم (٣٠١/٩).

(١١) في (أ) و(ز): الملك.

(١٢) لحاية [٤١٢/ص] من (ز).

(١٣) في (ب): خيارا.

(١٤) في (أ) و(ز): معينا.

(١٥) انظر: الأم (٣٠١/٩).

(١٦) في (أ) و(ز): ولم يجر.

(١٧) انظر: الأم (٣٠٣ و ٣٠٢/٩).

- ٤٠١٩- وإن [كان] ورث منه نصفه.. لم يعنق في ماله ما بقي [عليه] منه^(١).
- ٤٠٢٠- وإذا اشتراه.. عتق عليه في ماله وإن تُصَدِّقَ به عليه أو وهبَ له أو أُوصِيَ له.. فله أن لا يقبله، فإن قبل.. فهو حر، وإن تُصَدِّقَ عليه ببعضه قبله.. فهو حر، ويُقَوِّمُ عليه ما بقي^(٢).
- ٤٠٢١- ولا يعنق على الرجل إلا الوالد والأحداد من قتل الأب والأم والوالدة والجدة من قبل الأب والأم، والولد وولد الولد وولد الرجال والنساء^(٣).

باب السَّيْقِ والرَّمْيِ

- ٤٠٢٢- موسى عن أبي حاتم عن الربيع قال الشافعي [رَحِمَهُ اللهُ]، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ﴾ الآية [الأعمال: ٦٠]، [ر] قال (١٨٧/ب) التي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ولا سيق إلا في [ثلاث في] خُفٍّ أو حائلٍ أو تُصَلِّ»^(٤).
- ٤٠٢٣- والسبق ثلاثة: ١- سَيِّقٌ يُسَبِّقُهُ الوالي، والرجل متطوعاً؛ بأن يقول: للسابق كذا، وللمُصَلِّي^(٥) كذا، والثالث كذا، والرابع كذا^(٦).

(١) انظر: الأم (٣٠٣/٩).

(٢) انظر: الأم (٣٠٣/٩).

(٣) انظر: الأم (٣٠٣/٩).

(٤) في (ب): "جماع ما يُمْلَ للمسلم أن يأخذ من أخيه: ثلاثة أوجه".

(٥) في (ب): عَزَّجَلَّ.

(٦) رواه أبو داود كذا: الجهاد، ب: في السبق، (٢٥٧٤)، والرمي كذا: الجهاد، ب: في الرهان والسبق،

(١٧٠٠)، وحسنه، والنسائي كذا: الخيل، ب: في السبق، (٣٥٨٥)، وابن ماجه كذا: الجهاد، ب: السبق

والرهان، (٢٨٧٨)، وابن حبان (٥٤٤/١٠): ٤٦٩٠.

قال الحافظ: "وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد، وأعل الدارقطني بعضها بالوقف" اهـ. من التلخيص الحبير

(٣٩٥/٤).

(٧) في (ب): "والمُصَلِّي"، وهو الذي يلي الأول السابق.

(٨) انظر: الأم (٥٥٥/٥).

٤٠٢٤-٢- وسق بين رجلين، أن يقول أحدهما لصاحبه: «إن سبقتك.. أحرزت سبقي، وإن سبقتني.. فلك سيق كذا».. فذلك جائر^(١).

٤٠٢٥- فأما [إد] قال الرجل للرجل: «أسابقتك على [أي] إن سبقتك.. فلي كذا وكذا، وإن سبقتني.. فلك^(٢) كذا وكذا.. فهذا^(٣) القمار^(٤)».

٤٠٢٦-٣- والسبق الثالث أن يُدخلا بينهما مَحْلَلٌ لا يأمنانه علي أن يسبقهما على أنه إن سبقهما.. أحرز^(٥) سبِقهما/^(٦)، وإن سبِق.. ليس عليه شيء^(٧).

٤٠٢٧- وإن سبق أحدهما المَحْلَل، وسبق المَحْلَل الآخر.. أحرر الأول سبق نفسه وليس [له] على المَحْلَل شيء، لأن^(٨) المَحْلَل ليس عليه شيء وأحرز المَحْلَل سبق الآخر^(٩).

٤٠٢٨- ولا بأس أن يُدخلا بينهما مَحْلَلٌ أو^(١٠) اثنين أو^(١١) أقل أو^(١٢) أكثر، ولا يجوز أن يُدخلا بينهما مَحْلَلٌ يأمنانه^(١٣) لأنه قمار^(١٤).

٤٠٢٩- والسبق: لو سبقه بالهادي أو الكند أو بعضه^(١٥).

(١) انظر: الأم (٥٥٦/٥).

(٢) في (ب): "فلي" أ.

(٣) في (أ) و(ج): فهو.

(٤) انظر: الأم (٥٥٦/٥) وليس فيه التصريح أنه قمار.

(٥) في (ب): اخر و.

(٦) نهاية [ص ١٣] من (ز).

(٧) انظر: الأم (٥٥٦/٥).

(٨) في (ب): لا إن.

(٩) انظر: الأم (٥٥٦/٥).

(١٠) في (ب): و.

(١١) في (ب): و.

(١٢) في (ب): و.

(١٣) في (أ) و(ز): يأمنانه.

(١٤) انظر: الأم (٥٥٦/٥).

(١٥) انظر: الأم (٥٥٦/٥).

٤٠٣٠- قال الربيع: الهادي، العنق، والكند؛ الكنف^(١).

٤٠٣١- ولا يجوز إن يجري الرجل مع الرجل إلا والغاية التي يجريان إليها^(٢) وينتهيان إليها واحدة، ولا^(٣) يتقدم أحدهما صاحبه، وكذلك في الرمي لا يستقيم أن يتقدمه بسهم ولا بغاية^(٤).

٤٠٣٢- قال الضافعي: وإذا استنفا في السهام على السادة، الرمي خمسة [خمس].. أفرع بهما في الرمي [أيهما] أولاً؛ فإن [كان] رمى الأول واحد فسق، ورمى الآخر واحد فأخطأ بصله بمبادرة السق.

٤٠٣٣- والمخاطة: إذا سُمِّي كُلُّ واحدٍ منهم جَدَّةً^(٥) السهام التي^(٦) يرمى بها^(٧).. فلا يجب له السبق، وإن بدأ بالسق، حتى يرمي صاحبه بمثل عدة^(٨) ما رماه^(٩)، ولا يجوز أن يتشارطا^(١٠) ألا يرمي إلا بقوس واحد^(١١) مُسَمَّى^(١٢) أو بنبل^(١٣) مُسَمَّى^(١٤) ويكون ذلك إلى الرامي يرمي بما شاء.

٤٠٣٤- وإن اشترط أن يحمل على الفرس^(١٥) رجلاً بعينه.. لم يستقيم^(١٦).

(١) انظر: الأم (٥٥٦/٥).

(٢) في (ب): فيها.

(٣) في (أ) و(م): فلا.

(٤) انظر: الأم (٥٥٦/٥).

(٥) في (أ) و(م): عدد.

(٦) في (أ) و(م): الذي.

(٧) في (ب): يرمي بها.

(٨) غير واضحة في (أ)، وبض لها في (م).

(٩) في (ب): رمى.

(١٠) في (أ) و(م): يتشارطان.

(١١) في (ب): واحدة.

(١٢) في (ب): مسماة.

(١٣) في (ب): نبل.

(١٤) في (ب): مسماة.

(١٥) في (أ) و(م): فرس.

(١٦) في (ب): يستهم.

٤٠٣٥- ولا يجوز أن يقول ما استبقنا^(١).. أطلعنا قومًا؛ لأنه اشترط^(٢) عليه في ماله.

٤٠٣٦- وقد قيل: إن المبادرة^(٣) أن يفوقا^(٤) جميعًا بسهميهما^(٥)؛ فأيُّهما وقع سهمُهُ أولاً.. بدأ^(٦) بالسُّق.

٤٠٣٧- وإن سبقَ أحدهُما/^(٧) صاحبه، وسبق الآخرُ الخُللَ.. أحرز سابق الخُلل سق نفسه، وأخذ السابق من صاحبه الذي سبق الخُلل سبقه^(٨) ^(٩).

(١) في (ب): سبقنا.

(٢) في (ب): لا يشترط.

(٣) نهاية (١/٦٤) من (ب).

(٤) في (أ): يفرقا، هكذا مصورهما في (أ): أن يفوقا جميعاً، في (م): يفوقا، في (ب): يفرقا.

(٥) في (ب): سهميهما.

(٦) في (ب): بدأ.

(٧) نهاية [ص ٤١٤] من (ز).

(٨) في (ب): نفسه.

(٩) بعد هذا في (ب): الدعوى والبيئات.

باب الولاء

- ٤٠٣٨- موسى عن أبي حاتم عن الربيع، قال الشافعي: لا سب إلا بسب، سب الله تبارك وتعالى [اللسان] في كتابه، فقال: ﴿أَدْعُوهُمْ إِلَىٰ بَيْتِهِمْ﴾ [الأحرار: ٥]، وقال: ﴿وَلَا تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ الآية [الأحرار: ٣٧]، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الولاء لمن أعتق».
- ٤٠٣٩- فلو أن رجلاً والى رجلاً أو أسلم على يديه.. لم يكن مولى له بالإسلام ولا الموالاة.
- ٤٠٤٠- وكذلك لو وجد^(١) مبوداً فالتقطه.
- ٤٠٤١- ومن أعتق عبداً له سائبة.. فالعتق ماض^(٢) وله^(٣) ولاؤه.
- ٤٠٤٢- وهكذا^(٤) أسلم يعتق المشرك.. فالولاء للمسلم، ولا يرثه إن مات؛ لاختلاف الدينين.
- ٤٠٤٣- وإذا قال الرجل لعيده: «أنت حر عن فلان»، ولم يأمره فلان عند العتق^(٥).. فالولاء للمعتق، وسواء قبل المعتق عتقه أو^(٦) لم يقبل.
- ٤٠٤٤- وإذا [مات] أعتقه عنه بأمره.. فالولاء للأمر، وهذه هبة مقبوضة؛ لأن العتق^(٧) أكثر من القبض.
- ٤٠٤٥- وإذا مات المولى للمعتق.. لم يرثه مولاة بالولاء وله أحد من قرابته بالنسب.
- ٤٠٤٦- ولا يرث النساء من الولاء إلا ما أعتقن أو كاتبن أو^(٨) أعتق من أعتقن.

(١) في (ب): وجده.

(٢) في (أ) و(ز): ماضي.

(٣) في (ب): ولا.

(٤) في (ب): فهكذا.

(٥) في (ب): عتقه.

(٦) في (ب): وإن.

(٧) في (ب): عتقه.

(٨) في (ب): و.

٤٠٤٧- وإذا أعنت^(١) امرأة فعاتت ولها أخ واس.. فالاس أولى بالولاء، فإن مات الاس [وترك ابناً ثم مات المولى] وترك ابن ابن مولاه وأحاهاء.. كان المال لابن الابن، ثم هكذا أبداً، وإن سفلوا^(٢).

٤٠٤٨- وإن مات الابن وترك عصبة مثل عمه أو^(٣) ما أشبهه، وكان للمرأة المعتقة عصبة.. فعصبة المرأة المعتقة^(٤) أولى من عصبة ابنها.

٤٠٤٩- وإن مات وترك جدة وابن أخيه/ (١٨٨/ب).. فابن^(٥) الأخ أولى.

٤٠٥٠- وإن مات وترك عمه وجد أبيه.. كان المال للعم دون جد الأب.

٤٠٥١- وإن تزوج العبد مولاة لرجل^(٦) أعنتها فولدت أولاداً وأبوهم عبد محاله.. فولأؤهم لموالي^(٧) أمهم ما دام أبوهم عبداً، فإذا أعنت^(٨) أبوهم جراً^(٩) الولاء.

٤٠٥٢- وإذا اشترت بنتان^(١٠) أباهما فعنت عليهما ثم مات ورثتا^(١١) الفلتين^(١٢) بالنسب، وأتلت^(١٣) بالولاء.

٤٠٥٣- فإن^(١٤) مات إحدى البنتين^(١٥) بعد موت أبيها ولم تدع^(١٦) وارثاً إلا أختها.. ورثت سعة أثمان مالها^(١٧)، النصف بالنسب، والربع بأخا ابنة من أعنت نصمه.. فصار لها نصف ولده

(١) في (ب): عنت.

(٢) في (ب): يسفلوا.

(٣) في (ب): و.

(٤) نهاية [ص ٤١٥] من (ز).

(٥) في (أ) و(ز): فالابن.

(٦) في (ب): رجل.

(٧) في (ب): لمولى.

(٨) في (ب): عنت.

(٩) في (أ) و(ز): جراً.

(١٠) في (ب): بنتان.

(١١) في (ب): وورثا.

(١٢) في (ب): البنتين.

بِحَرٍّ^(٥) الْآبِ وَلَاءَ وَلَدِهِ إِلَى^(٦) مِنْ أَعْتَقَهُ، وَالتَّمَنُّ مِنْ فَيِ الرَّبْعِ الْبَاقِي^(٧) الَّذِي صَارَ لِلْمِئْنَةِ بِصَفِّ وَلَاءِ أَيْبِهَا، فَحَرَّتِ الْأُخْتُ الْحَيَّةَ نِصْفَ ذَلِكَ وَهُوَ التَّمَنُّ^(٨).

باب المدير

٤٠٥٤- موسى عن أبي حاتم عن الربيع، قال الضامعي: ويجوز بيع المدير كان لصاحبه مال غيره أو لم يكن، وكان عليه دين أو محتاج أو لم يكن^(٩)، لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باع^(١٠)، وفي الحديث أنه لا مال لصاحبه^(١١) غيره، وقد يكون لا مال له ولا محتاج لقوته وكسبه، ولوحوه غير ذلك.

٤٠٥٥- وَمَنْ حَلَّ لَهُ بَيْعُ شَيْءٍ فِي الْحَاجَةِ.. [حَلَّ] لَهُ فِي غَنَاهُ^(١٢).

٤٠٥٦- وَالْمُدِيرُ وَصِيَّةٌ^(١٣).

٤٠٥٧- وإذا قال الرجل لعبده صحيحاً أو مريضاً: «أنت مُدِيرٌ»، أو: «أنت عتيق»، أو: «أنت مُحَرَّرٌ»، أو: «أنت حُرٌّ إذا مِتُّ»، أو: «من مِتُّ»، أو: «بعد موتي»، أو ما أشبه هذا من الكلام..

(١) في (أ) و(م): وإن.

(٢) في (أ) و(م): الأستين.

(٣) في (ب): يدع.

(٤) في (ب): ماله.

(٥) في (ب): ويجز، في (أ) و(م): بلا نقط لأولها. هكذا صورتها في (أ): فَمَا لَهَا نِصْفُ ذَلِكَ خَيْرٌ لَهَا وَلَدُهُ لَمْ يَمُتْ.

(٦) في (أ) و(م): إلا.

(٧) في (أ) و(م): والباقي.

(٨) بعد هذا في (ب): القرعة.

(٩) انظر: الأم (٣٠٧/٩).

(١٠) سبق تخرجه.

(١١) في (م): في.

(١٢) في (أ) و(م) زيادة: "مال".

(١٣) في (أ) و(م): غناؤه.

(١٤) انظر: الأم (٢٨٩/٩ و ٣٠٨ و ٣١٢).

فهو تدبير^(١)، وسواء قال: «أنت حرٌ بعد موتي إن لم أُحْدِثْ حَدَثًا» أو لم يقل، [و]الاستثناء له؛ تَكَلَّمَ به أو لم يَتَكَلَّمْ به^(٢).

٤٠٥٨- وإذا قال: أنت حرٌّ إلى وقتٍ من الأوقات.. فله بيعه قبل ذلك الوقت؛ فإن مات قبل الوقت.. فلا حرِّيَّةَ له.

٤٠٥٩- وإن^(٣) جاء الوقت وهو حيٌّ صحيحٌ.. عَتَقَ عليه من رأس المال^(٤).

٤٠٦٠- وإن جاء الوقت وهو مريضٌ.. عَتَقَ عليه من الثلث إن حَمَلَهُ الثلث، وإلا.. فعما حَمَلَ^(٥) الثلث.

٤٠٦١- وأولادُ المُدْبِرَةِ^(٦) بِمَرَلَتِهَا^(٧).

٤٠٦٢- والرجوع في المدبر لا يكون إلا بالبيع^(٨) أو الهبة أو تمويله إلى غير ملكه؛ لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما باع، والبيع خروج من ملكه، وليس [له] الرجوع بالكلام ولا يكون إلا أن يزول ملكه^(٩).

٤٠٦٣- وكذلك إن قال: «أنت حرٌّ إن قَدِمَ فلانٌ»^(١٠).

٤٠٦٤- وأُشْدِرَ وصيَّةٌ في جميع حالاته إلا في موضعين؛ أن تكون أمةً فيوصي بها رجل وصية ليست مطلقة، مثل أن يقول: «إن ميتٌ في سفري هذا»، أو: «في مرضي هذا»، وما أشبهه.

(١) غاية [ص ٤١٦] من (٢).

(٢) انظر: الأم (٣٠٩/٩).

(٣) في (ب): فإن.

(٤) انظر: الأم (٣٠٩/٩).

(٥) في (م): حمله.

(٦) هكذا صورتها في (أ): وَأَوَّلُهَا سَعْدُو، وكتبها في (م): (الم - هـ)، هكذا صورتها في (م): .

(٧) انظر: الأم (٣٠/٩ و ٣٢١).

(٨) في (ب): في البيع.

(٩) انظر: الأم (٣٠٩/٩).

(١٠) انظر: الأم (٣٠٩/٩).

٤٠٦٥- وقال أبو يعقوب: فأما إذا أوصى بها^(١) وصية مطلقة بعد موته.. فهو تدبير، وأما^(٢) إذا أوصى بعنفها إن مات في مرضه و^(٣) ما أخسبه فنلد أولاداً.. فإن أولادها رقيق، وليس كذلك المدبرة^(٤).

٤٠٦٦- قال الشافعي: وإذا أوصى^(٥) بعنق يعنق عنه بعد موته.. رجع^(٦) بالكلام، ولا يكون الرجوع في المدبر إلا بالخروج من ملكه.

٤٠٦٧- وإذا أوصى أن يعنق بعد موته، ثم قال: قد رجعت بالكلام، ولم يخرج من ملكه^(٧).. حاز بالكلام.

٤٠٦٨- [ولو أوصى أنه حر بعد موته.. عتق حين يموت سواء، ولم يفتح إلى أن يعنق عنه] لأن هذا لا يعنق بعد موته حتى يعنق عنه.

٤٠٦٩- والحقه في ذلك^(٨) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا يبيت امرؤ وله شيء يوصي فيه إلا وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ»^(٩)/«^(١٠) فهذا لا خلاف^(١١) فيه أن الوصية يؤخذ^(١٢) بأحرها إذا رجع عن

(١) في (ب): ب٤.

(٢) في (ب): فأما.

(٣) في (ب): أو.

(٤) في (أ) و(م): المدبر.

(٥) في (ب): ويوصي.

(٦) في (ب): فراجع.

(٧) نهاية (أ/١) من (ب).

(٨) في (ب): هذا.

(٩) متفق عليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «ما حقُّ امرئٍ مسلمٍ له شيءٌ يوصي فيه يبيت ليلتين إلا وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عنده»، أخرجه البخاري ك: الوصايا، ب: الوصايا وقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وصية الرجل مكتوبة عنده، (٢٧٣٨)، ومسلم ك: الوصية، (١٦٢٧)، وفي لفظ آخر عند مسلم: «بيت ثلاث ليل».

(١٠) كناية [ص ١٧٤] من (م).

(١١) في (ب): لا اختلاف.

(١٢) في (ب): تؤخذ.

الأولى واتبعاً^(١) في هذا الحديث: «وما من امرئ له شيء»، وفي المذهب.. الحديث أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باع، في أنه لا يكون رجوع المذهب إلا بأن يُزِيل ملكه عنه^(٢).

٤٠٧٠- والخجة في أن الرجوع لا يكون في ائْتَر بالكلام: أن الرجل إذا قال لعده: «أنت حر» إذا قدم فلان.. فله أن يبيعه قبل قدوم فلان^(٣).

٤٠٧١- وكذلك قال مالك وغيره.

٤٠٧٢- ولو رجع فيه بالكلام.. لم ينفعه ذلك؛ إلا أن يخرج من ملكه ببيع أو غيره^(٤).

٤٠٧٣- وإن قال: «أنت حر إن مت من مرضي هذا» أو: «في سفري [هذا]» أو: «في عامي هذا».. فهذه وصية وليست^(٥) تدبير^(٦)، وإذا صحَّ ثم مات من غير ذلك المرض.. لم يكن حرًا^(٧).

٤٠٧٤- ولو قال: «إذا قدم فلان/ (١٨٩/ب)».. فأنت حر متى مت»، و: «إذا جاءت السنة.. فأنت حر متى مت».. كان مذبذباً في ذلك؛ لأن هذا شيء قد وحب [له] محي، السنة وقدوم فلان، والأول شيء قد بطل بصحته وبقدومه^{(٨) (٩)}.

٤٠٧٥- وإن^(١٠) قال لعده^(١١): «إن شئت الساعة.. فأنت حر إذا مت» فشاء الساعة.. فهو مدبر^(١٢).

(١) في (ب): فاتبعنا.

(٢) انظر: الأم (٣١٤/٩)، وفيه صرح بالفرق بين التدبير والوصية.

(٣) صحة الرجوع عن التدبير بالكامل هو أحد قولين للشافعي؛ انظر: الأم (٣١٣/٩)، قال الربيع: "وهذا أصح القولين عندي".

(٤) في (ب): بغيره.

(٥) في (أ) و(ز): وليس.

(٦) هكذا صورهما في (أ): وليس بالمدبر، في (ز): وليس تدبير.

(٧) انظر: الأم (٣١٠/٩).

(٨) في (ز): وقدومه.

(٩) انظر: الأم (٣١٠/٩).

(١٠) في (ب): وإذا.

(١١) في (ب): للعبد.

(١٢) انظر: الأم (٣١١/٩).

٤٠٧٦- وإن^(١) قال: «إِذَا مِتُّ فَشَتَّ.. فَأَنْتَ حُرٌّ» ثُمَّ مَاتَ^(٢) فَشَاءَ بَعْدَ الْمَوْتِ.. فَهُوَ حُرٌّ لَأَمَّا وَصِيَّةٌ مِنَ الثَّلَاثِ^(٣).

٤٠٧٧- ولو قال لعبده: «أَنْتَ حُرٌّ إِنْ شَاءَ فَلَانُ وَفَلَانُ» فَشَاءَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَشَأْ الْآخَرُ، أَوْ غَابَ الْآخَرُ أَوْ حَرَسَ أَوْ مَاتَ.. لَمْ يَكُنْ حُرًّا^(٤)، وَكَذَلِكَ فِي الطَّلَاقِ إِذَا لَمْ يَتَّصِفَا، وَكَذَلِكَ فِي الْوَصِيَّةِ إِذَا أَوْصَى إِلَى رَجُلَيْنِ، وَكَذَلِكَ الْوَكِيلَيْنِ.

٤٠٧٨- واحتج بحديث عثمان حين بعث معاوية وابن عباس حَكَمَتَيْنِ، فوجدوا^(٥) الباب مُعَلَّقًا^(٦) فقال ابن عباس: «لَا تَقْرَأَنَّ^(٧) بَيْنَهُمَا»، وقال معاوية: «لَا أَفْرُقُ الْيَوْمَ^(٨)» بين شيخين من قُرَيْشٍ.. فَرَجَعَا إِلَى عُثْمَانَ وَلَمْ يَحْكَمْ أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ^(٩).

٤٠٧٩- وحديث علي: «إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَفْرَقَا.. فَرَقْتُمَا»^(١٠)، فلم يكن لواحدٍ منهما دون الآخر.

٤٠٨٠- ولو لزم صاحب التَّدْبِيرِ [سيد العبد] دينٌ وله مالٌ غيره.. يُدْرِي بغيره؛ إِلَّا أَنْ يَقُولَ السَّيِّدُ: «قَدْ أَبْطَلْتُ التَّدْبِيرَ» فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ [غيره].. يَبِيعُ فِي دِينِهِ^(١١).

٤٠٨١- وإذا قال الرجل لِدُنْدَرِهِ: «إِنْ أَذَى كَذَا وَكَذَا بَعْدَ مَوْتِي».. فَهُوَ حُرٌّ فهذا رجوعٌ في التَّدْبِيرِ^(١٢).

(١) في (أ) و(ج): وإذا.

(٢) في (ب) زيادة: فإن.

(٣) انظر: الأم (٣١١/٩).

(٤) انظر: الأم (٣١٢/٩).

(٥) في (أ) و(ج): فوجد.

(٦) حاشية [٤١٨] من (ج).

(٧) في (ب): لا فرق.

(٨) في (أ) و(ج): "لا فرق بالنوم".

(٩) وذلك فيما بين عقيل بن أبي طالب وزوجته فاطمة بنت عتبة بن ربيعة، رواه الشافعي في الأم (٤٩٦/٦).

(١٠) (١١٦/٥) النجاشي، وعبد الرزاق (٥١٣/٦: ١١٨٨٧) والبيهقي (٣٠٦/٧) من طريق الشافعي.

(١١) سبق لشرحيه.

(١٢) انظر: الأم (٣١٣/٩).

(١) في (ب): "بعد موتي كذا".

٤٠٨٢- [قال الشامي:] والكتابة في الصحة والمرض ليس برجوع، إما هو شبه الجراح يجعله^(١) عليه 'فأما إذا ما جعل'^(٢) عليه شيئاً من بعد موته.. فإنما جعل عليه [شيئاً] لورثته بعد زوال ملكه [عه]^(٣).

٤٠٨٣- وإذا دُبر نصفه.. فهو 'كما دُبره'^(٤)، وإذا دُبر كله.. فهو 'مدبر'؛ فإن رجع عن نصفه.. فله ما رجع فيه؛ بأن يُخرج الذي رجع فيه من^(٥) ملكه، وما بقي.. على حاله مدبراً^{(٦)(٧)}.

٤٠٨٤- وإن كاتبه فمات و[قد] بقي من الكتابة شيء، وكان الثلث يملكه^(٨).. [عق من] الثلث [و] سقط عه ما بقي من الكتابة^(٩).

٤٠٨٥- وإذا جنى المدبر/ فافداه سيده بأرض الجناية مقطوعاً.. فهو على التدبير^(١٠).

٤٠٨٦- ولو دُبر أمة فوطئها فولدت.. كانت أم ولد تعتق^(١١) بموته من رأس المال.

٤٠٨٧- وإن ادّعى المدبر أنه دُبره، وأنكر السيد؛ فإن لم يكن له بينة.. حلف السيد، فإن نكل.. أُحلف^(١٢) العبد وكان على تدبيره.

٤٠٨٨- واحتج^(١٣) بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ اليمينَ في القسامة، 'فقال لليهود: وتحلفون'^(١٤).

(١) انظر: الأم (٣١٥/٩)، وكانت هذه وصية وهي مقدمة على التدبير.

(٢) في (أ): بلا نقط لأولها، في (م): يجعله.

(٣) في (أ) و(م): فإذا جعل.

(٤) انظر: الأم (٣١٤/٩) ٣١٦.

(٥) في (ب): كالمدبر.

(٦) في (ب): عن.

(٧) في (ب): مدبر.

(٨) انظر: الأم (٣١٤/٩).

(٩) هكذا صورتها في (أ): ~~عنه~~ ~~فقط~~ ~~منه~~، في (م): عنه، ثم يباح.

(١٠) انظر: الأم (٣١٥/٩) ٣٢٢ و٣٢٧.

(١١) انظر: الأم (٣١٦/٩) ٣١٧.

(١٢) في (أ) و(ب): بلا نقط لأولها، في (م): يعتق.

(١٣) في (ب): حلف.

٤٠٨٩- وإذا دبرته^(٥) ثم كاتبه^(٦) ثم مات ولا مال له^(٧) وعليه دين ولم يكن له ثلث.. فهو على الكتابة؛ فإن أدى.. فهو حر^(٨).

٤٠٩٠- وإذا كاتب ثم دبراً فإن عجز.. فهو مدبر^(٩).

٤٠٩١- وإذا قال: «منى ميتٌ وقد قرأت قرآنًا.. فأنت حرٌّ» فإذا قرأ من القرآن شيئاً.. فهو حر^(١٠).

٤٠٩٢- وإذا قال: «منى ميتٌ فإن شاء ابني فلان.. فأنت حرٌّ» فإن شاء ابنه فلان.. فهو حر، وإلا.. فلا^(١١).

٤٠٩٣- واحتج بأن [هذه] صفةٌ مثل رجل قال في مرضه: «إن ميتٌ في مرضي هذا.. فأنت حرٌّ ولفلان عشرة دنانير» فإن صحَّ.. لم يلزمه شيء مما اشترط على هذه الحال.

٤٠٩٤- وإن^(١٢) دبرَ نصفَ عبده.. لم يُقَوِّم عليه الباقي، وإن^(١٣) أوصى بعق نصف عبده.. لم يعق عليه إلا ذلك؛ من قبل أنه تقع^(١٤) الحرية وأسال لعيره، وليس له من ثلثه إلا ما أحد، ولم يأحد إلا نصفَ عبده^(١٥).

(١) نهاية (٦١/ب) من (ب).

(٢) في (ب): فإن اليهود.

(٣) في (ب): يملكون.

(٤) سبق شرحه، وفيه أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال للأَنْصَار: فتخلف لكم يهود، ولم يكن قوله لليهود.

(٥) في (ب): دبر.

(٦) في (ب): كاتب.

(٧) نهاية [ص ٤١٩] من (ز).

(٨) انظر: الأم (٣٢٨/٩).

(٩) انظر: الأم (٣٢١/٩ و ٣٢٢).

(١٠) انظر: الأم (٣٢٢/٩).

(١١) انظر: الأم (٣٢٣/٩).

(١٢) في (ب): فإن.

(١٣) في (أ) و(ز): فإن.

(١٤) في (أ) و(ز): يقع.

(١٥) انظر: الأم (٣١٤/٩ و ٣٢٣).

٤٠٩٥- ولو قال: «ميت ومات فلان».. لم يعتق إلا بموتها جميعاً^(١).

٤٠٩٦- وإذا مات السيد أولاً.. نُظِرَ إلى ماله؛ فإن كان يخرج من الثلث.. أوقف^(٢) حتى يموت الآخر، وإن^(٣) لم يكن له مالٌ.. فهو عبد.

٤٠٩٧- وإذا مات السيد وله مالٌ غائبٌ وحاضرٌ؛ فإن خرج مما حضر.. عتق، وإن لم يخرج^(٤) مما حضر.. عتق مما حضر بخصته^(٥)؛ وكلُّما طرأ له^(٦) مالٌ، أو اقتضى^(٧) يعني له^(٨).. عتق منه بقدر ذلك، وكلُّ مالٍ له؛ علم به أو لم يعلم به.. يعتق في ثلثه.

٤٠٩٨- وإذا مات الرجل وترك مديراً، وكسب المدير مالاً بعد الموت^(٩)؛ فإن لم ينظر في عتقه ساعة مات كم يعتق منه.. فكل ما كسب^(١٠) (١٩٠/ب)^(١١) بعد موته يكون له بقدر ما عتق منه، ويكون ما بقي من كسبه رائداً في رأس المال، ثم يعتق منه بقدر زيادة ذلك ويبقى في يده ما يصيبه من ذلك^(١٢).

(١) انظر: الأم (٣٢٤/٩).

(٢) في (ب): أو وقف.

(٣) في (ب): فإن.

(٤) في (ب): يعتق.

(٥) في (ب): بالخصه.

(٦) انظر: الأم (٣٢٤/٩).

(٧) أي: للسيد الميت، وذلك من أمواله الغائبة أو ما في ذمة غيره من دين أو نحوه.

(٨) في (ب): فأقضه.

(٩) كتبت هكذا بخط صغير مرتفع كأنه استدركها بعد أن كتب ما بعدها ولم يكن هناك مكان لها إلا هذا، وسمتها في (ج) هكذا.

(١٠) هكذا صورناها في (أ) **مَالِيَّةٌ بِحَبْرَةٍ**، هكذا كتبها في (م): الموت.

(١١) غير واضحة في (أ)، وبهض لها في (م).

(١٢) هنا حصل خلل في ترتيب أوراق المخطوط فالورقة التالية قد قدمت ووضعت بعد الورقة رقم (١٨٤)، وفي نسخة (م) قد تابع الترتيب غير الصحيح.

(١) انظر: الأم (٣٢٤/٩).

٤٠٩٩- وإن كان في يديه^(١) مَالٌ، فقال المُدْبِرُ: «كسبه^(٢) بعد الموت»، وقال الورثة: «قبل الموت». فاقُولُ قَوْلَ المُدْبِرِ^(٣).

٤١٠٠- وإذا ذُبِرَ^(٤) ثم ارتدَّ السَيِّدُ؛ فإن رجع إلى الإسلام.. فهو على تدبيره، وإن قتل أو مات.. فهو حُرٌّ إن^(٥) حمل التلت، وماله فيء؛ فإن^(٦) رجع في التدبير قبل أن يوقف السلطان ماله فأخرجه من ملكه.. فذلك رجوع، وإن كان بعد إيقاف السلطان.. لم يميز^(٧).

٤١٠١- وإذا ذُبِرَ الغلام الذي يعقل ولم يبلغ الحلم، أو^(٨) البالغ المحجور عليه؛ فإن نت حديث عمر أنه أجاز وصية الغلام^(٩).. فهو حائر، وإلا.. فلا؛ لأن المُدْبِرَ وصية^(١٠).

(١) في (ب): يده.

(٢) في (ب): كسبه.

(٣) انظر: الأم (٣٢٩/٩).

(٤) في (ب): دبر.

(٥) في (أ) و(م) وإن.

(٦) في (ب): وإن.

(٧) انظر: الأم (٣١٦/٩).

(٨) في (ب): و.

(٩) رواه مالك (٧٦٢/٢) وعبد الوزاري (٧٨/٩: ١٦٤١٠) وابن أبي شبة (١٨٣/١١) وسعيد بن منصور (١٢٦/١: ٤٣٠) والدارمي (٥١٥/٢: ٣٢٨٧) والبيهقي (٣١٧/١٠) وفي المعرفة (٤٣٦/١٤) وقال: "وهذا وإن كان مرسلًا من جهة أن عمرو بن سليم لم يدرك أيام عمر.. ففيه قوة من حيث أنها كانت أم عمرو، والغالب أنه أخذها عن أمه التي وقعت الوصية لها. والله أعلم".

(١٠) المحقق: عدم صحة وصية الصبي ولا تدبيره. انظر: الأم (٣٢٧/٩) الخاوي الكبير (١٣٧/١٨) البان (١٦٠/٨) روضة الطالبين (٩٧/٦) مغني المحتاج (٣٩/٣).

وقال في مغني المحتاج (٣٩/٣): "وفي قول: تصح الوصية من صبي مُعْمَرٍ، كما نص عليه في «الإملاء» ورجحة جمع من الأصحاب؛ ولأنها لا تنزل ملكه في الحال، وتفيد الثواب بعد الموت".
فيكون القول بصحة وصية الصبي قول منصوص في «الإملاء» ومعلق بصحة الخبر في «البيوطي».

وانظر: النظر فيما علن الشافعي القول به على صحة الخبر (ص ٥٨٨).

وحكى البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٣٦/١٤) هذا التعليق للقول على صحة خبر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال: "علن الشافعي فيه في «كتاب البيوطي» على حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في وصية الغلام".

٤١٠٢- ومن أعتق شركاً له في عبد، وقد دثر شريكه نصفه.. فَوَمَّ عَلَى الْمُتَعَقِّ وَكَذَلِكَ السَّكَاتِبُ
بَيْنَ اثْنَيْنِ يُعْتَقُ أَحَدُهُمَا بِصَبِّهِ فَوَمَّ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ 'رَسُولِ اللَّهِ' صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَرْكَاً لَهُ فِي
عَبْدٍ.. عَتَقَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ»^{(١)(٢)}.

٤١٠٣- وإذا دثر الرجلُ أُمَّهُ.. فولدُها بمنزِلِها يعتقون بعثقها، ويرقون برقها، ويُفَوِّمُونَ فِي
الثَّلَاثِ كَمَا تَقُومُ^(٣) الْأُمُّ^(٤).

٤١٠٤- وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْأُمِّ دَوْعَهُمْ، وَفِيهِمْ دَوْنُ الْأُمِّ^(٥).

٤١٠٥- وَإِنْ كَانَ دَثْرُهَا وَعَا حَمْلٌ فَإِنْ أَتَتْ بِهِ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.. فَلَيْسَ مُدَثِّرٌ، وَإِنْ جَاءَتْ
بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَمَا زَادَ.. فَهُوَ مُدَثِّرٌ.

٤١٠٦- فَإِنْ رَجَعَ فِي التَّدْبِيرِ، وَجَاءَتْ بِوَلَدٍ^(٦) لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ رَجْعٍ.. فَهُوَ
مُدَثِّرٌ؛ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ مَعَ أُمِّهِ؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا.. لَمْ يَكُنْ مُدَثِّرًا^(٧).

٤١٠٧- وَإِنْ ائْتَلَفَا فِي الْوَلَدِ؛ فَقَالَ السَّيِّدُ: «وَلَدْتِيهِ قَبْلَ التَّدْبِيرِ»، وَقَالَتْ هِيَ: «بَعْدَ
التَّدْبِيرِ»^(٨).. فَالْقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ مَعَ بَيْنِهِ، وَإِنْ أَقَامَا جَمِيعًا الْبَيِّنَةَ.. فَالْقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ^(٩).

٤١٠٨- وَمَنْ أَوْصَى بِعَتَقِ جَارِيَةٍ لَهُ إِنْ مَاتَ فِي مَرَضِهِ هَذَا وَلَمْ يُدَثِّرْهَا، فَوَلَدَتْ أَوْلَادًا.. فَهُمْ
عَبِيدُ^{(١٠)(١١)}.

(١) في (ب): النبي.

(٢) سبق تخرجه.

(٣) انظر: الأم (٣٢٨/٩).

(٤) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): يقوم.

(٥) انظر: الأم (٣٣٠/٩).

(٦) انظر: الأم (٣٣٠/٩).

(٧) في (أ) و(ز): وإن.

(٨) حكاية (ص ٤٠٤) من (ز).

(٩) انظر: الأم (٣٣١/٩).

(١٠) حكاية (١/٦٢) من (ب).

(١١) انظر: الأم (٣٣١/٩).

(١) حماية (١٩١/أ) من (أ).

(٢) انظر: الأم (٣٣٢/٩).

(٣) يجد هذا في (ب): الولاء.

باب المكاتب

٤١٠٩- موسى عن أبي حاتم عن الربيع، قال الشافعي: ولا تجوز الكتابة على نعم واحد^(١)؛ لأن أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانوا على الجحوم، وربة كوتت على تسع أواق يعلم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كل عام أوقية^(٢).

٤١١٠- ولا يجوز أصل الكتابة^(٣) حتى يكون السيد والعبد بالعين غير محجور على السيد ولا مغلوب على عقل العبد^(٤).

٤١١١- ولا تجوز الكتابة إلا بما تجوز به البيوع من الأثمان المعلومه والأجال المعروفة^(٥)؛ كانا ذوي صنعة أو^(٦) غير ذوي صنعة^(٧).

٤١١٢- ولا تجوز الكتابة على بَدَنِهِ وَمَالِهِ إِنْ كَانَ مَالُهُ ذَهَبًا وَرَقًا^(٨) بذهب ولا ورق؛ لأنه يدخل الكتابة الصرف^(٩)، ولا عَرْضًا^(١٠) (ورق أو ذهب^(١١))؛ لأنه بيع ومكاتبه^(١٢).

٤١١٣- ولا تجوز الكتابة إلا أن يكون مُفْرَدًا بلا مال.

(١) انظر: الأم (٣٦٩/٩).

(٢) حكاه البهقي في المعرفة (٤٤٢/١٤)، فقال: "واحتج في «كتاب البويطي» بأن أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانوا على جحوم، وربة كوتت على تسع أواق يعلم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كل عام أوقية".

(٣) في (ب): العتاقة.

(٤) انظر: الأم (٣٤٩/٩) و٣٥٢.

(٥) في (ب): المعلومه.

(٦) في (ب): و.

(٧) انظر: الأم (٣٦٧/٩).

(٨) في (أ) و(م): ذهب أو ورق.

(٩) في (أ) و(م): والصرف.

(١٠) في (أ) و(م): عرض.

(١١) في (أ) و(م): بذهب وورق.

(١٢) انظر: الأم (٣٦٨/٩).

٤١١٤- ولا يجوز أن يكتبه على نفسه وولده الصغار؛ إلا أن يجعل ذلك عليهم، ولا أن يتحمل^(١) عنهم، لأنها مكاتب وجمالة^(٢).

٤١١٥- وإذا كانوا كباراً.. فلا بأس إذا^(٣) كانوا أولاداً أو أحميين أو زوجة أن^(٤) يكتب السيد جماعتهم على شيء معلوم؛ وإن لم يسم^(٥) Kim على كل رجل منهم، ويكون^(٦) على^(٧) كل رجل منهم من الحملة على قدر قيمته من^(٨) قيمة صاحبه من المال^(٩).

٤١١٦- قال الربيع: وقد قيل لا يجوز مكاتب اثنين في عقد واحد إلا أن يُسمى لكل واحد مكاتب معلومة؛ فإن أدرك.. فسخ، وإن أديا.. تراجعوا هما والشئ بالقيمة.

٤١١٧- وقال الشافعي: لا يجوز الكتابة حتى يكون على كل رجل منهم شيء معلوم.

٤١١٨- فإن قيل: أفيجوز للرجل^(١٠) أن يشتري من ثلاثة رجال ثلاثة أعبد يسميهم مسمى جملة؟

٤١١٩- قيل: لا؛ من قيل أن البتاع وإن كان واحداً.. فإن البتاع^(١١) ثلاثة^(١٢).

٤١٢٠- ولكن إن اشترى^(١٣) رجل من رجل ثلاثة أشياء؛ داراً وفرنساً وعدداً مائة دينار.. حازا

لأن البتاع واحد (١٩١/ب)^(١٤) والبتاع واحد، وكذلك سيد المكاتب هو واحد وهو مالكهم.

(١) في (ب): يتحمل.

(٢) انظر: الأم (٣٧٢/٩) و (٣٩٣).

(٣) في (أ) و (ز): إن.

(٤) في (أ) و (ز): أو.

(٥) في (ب): يسمى.

(٦) في (ب): فيكون.

(٧) نهاية (ص ٤٠٥) من (ز).

(٨) تكررت في (ب).

(٩) انظر: الأم (٣٧٢/٩) و (٣٩٢).

(١٠) في (ب): لرجل.

(١١) في (ب): البتاع.

(١٢) في (ب): به.

(١٣) في (أ) و (ز): يشتري.

٤١٢١- ولا يجزأ أحد على كتابة عبده وإن كان أميًا صالحًا.

٤١٢٢- فإن احنح أحد بقول الله عَزَّجَلَّ^(١)/^(٢): ﴿فَكَابِتُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [الزور:

٣٣].. قيل: ذلك - والله أعلم - مثل قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [البقرة: ٢٠]، وقال: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [اعلمه: ١٠]، وكان الأصل أن الصيد مباح له والانتشار، وكذلك الملك مباح له، وإذا^(٣) لم يكن الصيد واجبًا ولا الانتشار.. فكذلك لا يجزأ [أخذ] على الكتابة^(٤).

٤١٢٣- [قال الشافعي:] وإذا أحرر عبده.. فليس له أن يكتبه؛ فإن كتبه.. فهو باطل^(٥).

٤١٢٤- ولا بأس أن يأخذ ما يأتيه به؛ وإن كان من صدقات الناس؛ لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٦):

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْمُعْرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَنَمِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾^(٧) [البقرة: ٦٠].

(١) هنا نهاية الورقة التي قدم مكانها.

(٢) في (ب): حَلَّ وَعَزَّ.

(٣) نهاية [ص ٤٢٠] من (٢).

(٤) في (ب): إذا.

(٥) انظر: الأم (٣٤٤/٩).

(٦) انظر: الأم (٣٤٥/٩).

(٧) في (ب): عَزَّجَلَّ.

(٨) في (أ) و(ب): ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْمُعْرَاءِ وَفِي الرِّقَابِ﴾، في (ب): ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْمُعْرَاءِ وَالْمَسْكِينِ - آيَة

وقوله - وفي الرقاب﴾، وفضلت إثباتها بتمام ذكر الأصناف الثمانية.

(٩) انظر: الأم (٣٤٦/٩).

٤١٢٥- وقد جاءت بريرة تستعين في كتابتها، فلم يعجب ذلك رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
[عليها]، ولم يختلف المسلمون في أن انكاتب يُعطى من الزكاة لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَفِي
الْزَّكَاةِ﴾.

٤١٢٦- وإذا أراد الرجل أن يقطع^(١) عبده أو يكتبه^(٢).. فليس له ذلك إلا برضى^(٣) العبد،
ولكن يقال له: وأجره^(٤).

٤١٢٧- وقول الله جل ثناؤه: ﴿وَمَا أَوْفَوْهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [الذور: ٣٣]،
فواجب عليه أن يضع له من كتابته شيئاً، وإذا وضع شيئاً درهماً^(٥) أو أقل.. أجزأه^(٦).

٤١٢٨- واحتج في الوضع: بفعل أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبأن^(٧) انكاتب أولى
بماله من أذى كتابته^(٨).. فلذلك حثرتُه على إعطائه مما أخذت منه، أو تركته^(٩) له؛ لأن الأمر فيه
أن أعطيه^(١٠) من شيء في ملكه، أمر بإعطائي^(١١) إياه وأمرت^(١٢) برده عليه بعينه أو تركه له

(١) في (ب): عَزَّوَجَلَّ .

(٢) في (ب): يكتاب .

(٣) في (ب): يقطع .

(٤) في (ب): أن يرضى .

(٥) انظر: الأم (٣٤٦/٩).

(٦) في (ب): عَزَّوَجَلَّ .

(٧) في (أ) و(م): درهم .

(٨) انظر: الأم (٣٤٨/٩).

(٩) في (أ) و(م): بأن .

(١٠) في (ب): كتابته .

(١١) في (ب): تركه .

(١٢) في (ب): اعطيه .

(١٣) في (ب): أمرت بإعطائه .

(١٤) في (ب): أو أمرت .

(١٥) لمائة (٤٨/أ) من (ب).

لَقِيلَ أَنْ يَعْطِيَنِي^(١) لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٢): ﴿مَنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْنَاكُمْ﴾ وسبه: ^(٣) مَا آتَاكُمْ مِنْهُمْ بِالْكَتَابَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤)/^(٥).

٤١٢٩- وَإِذَا ادَّعَى^(٦) الْعَبْدُ أَنْكَ^(٧) كَاتِبَهُ^(٨) وَأَنْتَ غَيْرُ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ، وَقَالَ السَّيِّدُ: «كَاتِبَتُكَ/ وَأَنَا مَحْجُورٌ [عَلَيَّ]».. فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَبْدِ، وَعَلَى السَّيِّدِ الْبَيِّنَةُ^(٩).

٤١٣٠- [وَقَالَ الشَّافِعِيُّ]: لَا تَمُوزُ كِتَابَةَ أُمِّ الْوَلَدِ لِعَبْدِهَا، وَلَا الْمَكَاتِبَ لِعَبْدِهِ، وَلَا الْمُدِيرَ لِأَنْ مَالُهُمْ لِسَيِّدِهِمْ، وَلَأنَّ الْمَكَاتِبَ إِنَّمَا يَجْعَلُ فِي مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّظَرِ، وَالْكَتَابَةُ لَيْسَ يَنْظُرُ^(١٠).

٤١٣١- وَإِذَا كَاتَبَ الرَّجُلُ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرٍ^(١١)، وَلَأَحَدَهُمَا وَلِيُّهُ، وَهُوَ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ، فَأَذَى^(١٢) إِلَيْهِمَا، وَقِيضَاهُ.. عَتَقَ نَصِيبَ الْمَالِ، وَرَجَعَ وَلِيُّ الْمَحْجُورِ عَلَى الَّذِي أُعْتِقَ^(١٣) عَلَيْهِ

(١) فِي (ب): قِيلَ يَعْطِي.

(٢) فِي (ب): عَزَّجَلَّ.

(٣) هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (أ): لَيْسَ كَاتِبَتُكَ عَلَيْهِ، هَكَذَا وَصَفَهَا فِي (ب): وَد.... سَبِهِ.

(٤) نِهَآةُ [ص ٤٢١] مِنْ (ز).

(٥) انْظُرْ: الْأُمُّ (٩/٣٤٩).

(٦) فِي (أ) وَ(ز): دَعَا.

(٧) غَيْرُ وَاضِعَةٍ فِي (أ)، فِي (ز): لَكَ.

(٨) فِي (أ) وَ(ز): كَاتِبَتُنِي.

(٩) انْظُرْ: الْأُمُّ (٩/٣٥٠).

(١٠) انْظُرْ: الْأُمُّ (٩/٣٥١).

(١١) فِي (ب): الْآخَرُ.

(١٢) فِي (ب): وَإِذَا.

(١٣) فِي (ب): عَتَقَ.

نصفه^(١) بتصيب المحجور إن كان موسراً، وعق^(٢) عليه [العبد]، وما أخذ كُل واحدٍ منهما إن^(٣) كانا بالسواء.. فَمِنْ حِصَّتِهِ أَخَذَهُ^(٤)^(٥).

٤١٣٢- وإن كاتب^(٦) الرجل عبده كتابةً فاسدةً بألف درهم؛ فإن علم بها قبل أن يؤدّي^(٧).. فالكتابة باطل، وما أخذ السيد.. له^(٨).

٤١٣٣- وإن لم يعلم [بها] إلا [من] بعدما أخذ وفرغ.. فالعق جائز، ويرجع عليه العبد إن كان قيمته أقل من الألف^(٩) بفصل ما أذى عن قيمته، ويرجع السيد عليه إن كان قيمته أكثر مما أحد [ورجح] بالفضل^(١٠)؛ وإنما حار عق العبد بالصفة، كرحل قال لعده: «إذا حتنى بألف درهم.. فأنت حر» فيعتق^(١١) بالصفة، ويتراجعا^(١٢) بفصل ما بين القيمة، ولأنه بمنزلة البيع العاسد؛ ولأنما كتابة فاسدة.

٤١٣٤- [قال الشافعي:] وإذا كاتب عبده على كتابة جائزة، ونحو^(١٣) معلومة، ولم يُبين في الكتابة «إذا أدّيت.. فأنت حر».. لم يعتق، وكان ما أخذ السيد.. له، وهو عبدٌ بحال^(١٤).

(١) في (ب): نصيبه.

(٢) في (أ) و(م): اعتق.

(٣) في (ب): وإن.

(٤) في (ب): أحد.

(٥) انظر: الأم (٣٥٢/٩).

(٦) في (أ) و(م): كانت.

(٧) في (أ) و(م): يردى.

(٨) انظر: الأم (٣٧٧/٩).

(٩) في (ب): ألف.

(١٠) انظر: الأم (٣٧٨/٩).

(١١) في (ب): فعتق.

(١٢) في (ب): وتراجعا.

(١٣) في (ب) زيادة: في.

(١٤) انظر: الأم (٣٧٤/٩ و٣٧٥).

٤١٣٥- فإن^(١) كَانَ لِرَجُلٍ عَبْدٌ وَأَبُوهُ حُرٌّ، فَقَالَ: «كَاتِبُهُ وَأَنَا أَضْمَنُ».. لَمْ يَجِزْ^(٢)؛ لِأَنَّهُ لَا يَمُورُ أَنْ يَتَحَمَّلَ أَحَدٌ بَمَالِي عَن مَالِي، وَدَلَّكَ أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ.. رُدُّ فِي الرِّقِّ [و] لَيْسَ [لَهُ] عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَكَذَلِكَ لَوْ تَحَمَّلَ حُرٌّ أَجَنِي عَنْهُ.. لَمْ يَجِزْ^(٣)»^(٤).

٤١٣٦- وَإِذَا وَطِئَ مُكَاتَّبَتُهُ وَلَمْ تَحْمَلْ.. فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا عَلَيْهِ، فَإِنْ حَمَلَتْ.. خَبِرَتْ؛ فَإِنْ شَاءَتْ.. قَضَتْ^(٥) عَلَى كِتَابَتِهَا وَتَعَجَّلَ^(٦) الْعَتَقُ^(٧)، وَإِنْ شَاءَتْ.. عَجَزَتْ، وَكَانَتْ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ.

٤١٣٧- فَإِنْ مَضَتْ عَلَى كِتَابَتِهَا^(٨)/(١٩٢/ب) قَبْلَ أَنْ تُؤَدِيَ^(٩) وَمَاتَ السَّيِّدُ.. عَتَقَتْ بِمَوْتِهِ.

٤١٣٨- وَإِذَا أَسْلَمْتُ أُمٌّ وَلَدٌ الصَّرَافِيَّ.. حَبِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَطْفِئِهَا، وَأُخِذَ بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهَا، وَعُزِّلَتْ عَنْهُ.

٤١٣٩- وَإِنْ كَانَتْ ذَاتُ عَمَلٍ.. أُرْجِعَتْ، وَكَانَ لَهُ إِجَارَتُهَا، فَإِذَا مَاتَ.. فَهِيَ حُرَّةٌ.

٤١٤٠- قَالَ مَالِكٌ [بْنُ أَنَسٍ]: إِذَا أَسْلَمْتُ أُمٌّ وَلَدَ الصَّرَافِيَّ.. عَتَقَتْ عَلَيْهِ.

٤١٤١- قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا كَاتَبَ الْحَرْبِيُّ عَبْدَهُ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ عِلْدُنَا بِأَمَانَ، ثُمَّ خَرَجَا إِلَى دَارِ الْحَرْبِ وَعَادَا^(١٠) إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ كَانَتْ الْكِتَابَةُ عَلَى حَالِهَا.. لَمْ تَطُلْ كِتَابَتُهُ^(١١)، وَإِنْ

(١) فِي (أ) وَ(ز): وَلَوْ .

(٢) مُكَابَةٌ [ص ٤٢٢] مِنْ (ز).

(٣) فِي (أ) وَ(ز): لَمْ يَجِزْ.

(٤) انْظُرْ: الْأَمَّ (٣٧٦/٩).

(٥) غَيْرُ وَاضِعَةٍ فِي (أ)؛ فِي (ز): مَضَتْ.

(٦) فِي (ب): وَتَعَجَّلَتْ.

(٧) هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (أ): وَتَجِبَ لَهَا عَتَقُهَا.

(٨) غَيْرُ وَاضِعَةٍ فِي (أ)؛ هَكَذَا صَوَّرَهَا فِي (أ): مَضَتْ عَنْ كِتَابَتِهَا.

(٩) فِي (أ): بَلَا تَقْطُلُ لِأَوَّلِهَا، فِي (ز): بِؤَدِي.

(١٠) فِي (أ) وَ(ز): وَعَادَا.

(١١) فِي (ب): الْكِتَابَةُ.

كان العبد استعبد السيد في دار الحرب ثم خرجا إلينا.. بطلت^(١) الكتابة، وكان عبده على ما خرجا إلينا^(٢).

٤١٤٢- وإذا سُبِيَ سَيِّدُ الْمَكَاتِبِ.. لم تبطل الكتابة^(٣).

٤١٤٣- وإن خرج السيد إلى بلده^(٤)، ثم سُبِيَ فرد فمات رقيقاً.. لم يكن له ولاؤه^(٥).

٤١٤٤- وإن عتق المكاتب.. كان الولاء^(٦) له.

٤١٤٥- ولا يجوز أن يُجْعَلَ الولاءُ للرقيق، ولا لأحدٍ سبيبه سيده ولا ولده^(٧)، وإن أعتق^(٨) بعد ما خرج إلينا من الرق.. كان الولاء له^(٩).

٤١٤٦- وإذا ارتدَّ الرجلُ عن الإسلام، ثم كاتبَ عبده قبل أن يرجع إلى الإسلام.. فكتابته جائزة^(١٠)، وكلُّ ما صَحَّ في ماله.. فَأَمْرُهُ فِيهِ جَائِزٌ^(١١)، كما كان قبل^(١٢) الردة^(١٣).

٤١٤٧- وإذا أوقف^(١٤) الحاكمُ ماله.. فلا يجوز، فإن^(١٥) قتل أو هات.. فَمَالُهُ فِيَّءٌ.

(١) في (أ) و(ج): بطل.

(٢) انظر: الأم (٣٥٨/٩).

(٣) انظر: الأم (٣٥٧/٩).

(٤) في (ب): بلاده.

(٥) انظر: الأم (٣٥٧/٩).

(٦) في (ب): ولا.

(٧) في (أ) و(ج): نسيه سيد ولا ولد، هكذا صورها في (أ): **وَلَا يُحْدِسُ بِهِ سَيِّدُهُ وَلَا وَلَدُهُ**، هكذا

صورها في (ب): **نَسِيَهُ سَيِّدُهُ وَلَا وَلَدُهُ**.

(٨) في (ب): عتق.

(٩) انظر: الأم (٣٥٧/٩).

(١٠) نهاية [ص ٤٢٣] من (ج).

(١١) في (أ) و(ج): جائز فيه.

(١٢) نهاية (٤٨/ب) من (ب).

(١٣) انظر: الأم (٣٥٩/٩).

(١٤) في (ب): وقف.

٤١٤٨- وإذا كان العبد بين اثنين.. فلا يجوز لأحدهما أن يكتب نصفه دون صاحبه، فإن كانه^(١).. فالكتابة باطل؛ فإن غفل عنه حتى أذى.. عتق إذا صار إلى الذي لم يكتب مثل الذي صار إلى الذي كاتب، ويُقوّم عليه نصيب شريكه إن كان موسراً، وتراجعاً^(٢) هو والسيد، كما وصفت في الكتابة الفاسدة^(٣).

٤١٤٩- وإن كان نصفه حرّاً^(٤).. فلا بأس أن يكتب نصفه^(٥).

٤١٥٠- والخجة في هذا. من قبل أن للمكاتب^(٦) البيع والابتياح والإقرار بالدين بغير إذن سيده، فإذا^(٧) كاتب نصفه/ وبقي نصفه رقيقاً^(٨) لرجل.. لم ينقص إقراره، ولا ينفعه ولا شراؤه، وكان في حكم العبد، وزال عنه حكم المكاتب.. فلذلك بطل.

٤١٥١- وإن كاتبه بإذن شريكه.. لم يجز أيضاً^(٩)، فإن أدركه.. فمسخ، وإن لم يدركه حتى يؤدي إليه ما كاتبه عليه وأدى إلى شريكه مثله.. عتق، وتراجعاً-الذي كاتبه والعبد- بنصف قيمته على ما وصفت في الكتابة الفاسدة، ولو أعطى الذي كاتبه على نصفه خمسين، وجاء بخمسين إلى الآخر فأى أن يأخذها.. حر على أن يأخذها، فإذا أخذها.. صار حرّاً على الذي كاتب، ويُقوّم نصيب الذي لم يكتب عليه، وتراجعاً-الذي كاتبه والعبد- بنصف قيمته على ما وصفت في الكتابة الفاسدة^(١٠).

(١) في (ب): وإن.

(٢) في (ب): كاتب.

(٣) في (أ) و(ز): وتراجعاً.

(٤) انظر: الأم (٣٦٣/٩).

(٥) في النسخ: حر.

(٦) انظر: الأم (٣٦١/٩).

(٧) في (ب): المكاتب.

(٨) في (ب): وإذا.

(٩) في النسخ: رقيق.

(١٠) انظر: الأم (٣٦١/٩).

(١١) انظر: الأم (٣٦٤/٩).

٤١٥٢- قال الشافعي: وإذا كانتا^(١١) العبد معا.. فالكتابة حائزة، وليس لواحد منهما أن يأخذ شيئاً^(١٢) دون صاحبه، فمن أخذ منهما^(١٣).. كان لصاحبه الرجوع عليه، أو على الشكاتب^(١٤).

٤١٥٣- ولو أذن له أن يقبض جميع حصته^(١٥) فقبض.. أصح^(١٦) ما فيه: أنه لا يعتق، ويرجع السيد عليه بنصف ما أخذ؛ لأنه إنما أذن له في شيء لم يكن في يده^(١٧).

٤١٥٤- وإن^(١٨) كانتا^(١٩) معا على ألعب، فدأعى العبد أنه أدى إليهما الألف^(٢٠)، فأقر أحدهما أنه فض هو وقبض الآخر، فأنكر الآخر^(٢١).. حلف [الآخر] الذي أنكر، وعق على الذي أقر نصيبه بإقراره أن [كان] صاحبه أحد مثل ما أخذ، ويرجع^(٢٢) صاحبه عليه^(٢٣) بنصف ما أخذ، ولا يقوم عليه نصيب صاحبه، فعن أدى ما بقي عليه مع ما أخذ من الشريك.. عن^(٢٤).

٤١٥٥- وإذا عجز المكاتب وهو بين اثنين عن يتم من نهمه، فأراد أحدهما إنظاره ولا يعجزه، وأراد الآخر تعجيله فعجزه.. فهو عاجز، والكتابة مفسوخة^{(٢٥)(١٦)}.

(١) في (ب): كاتب.

(٢) مائة [ص ٤٢٤] من (ز).

(٣) في (أ) و(ز): منها.

(٤) انظر: الأم (٣٦٤/٩).

(٥) في (أ) و(ز): حصته.

(٦) مكانها بها ض في (ب).

(٧) انظر: الأم (٣٦٥/٩) وفيها -كتابة قولين في المسألة، الأول: الذي ذكره هنا، والثاني: أنه يعتق ويقوم عليه.

(٨) في (ب): وإذا.

(٩) في (ب): كاتباً.

(١٠) في (ب): ألف.

(١١) ليست في (ز).

(١٢) في (أ) و(ز): فيرجع.

(١٣) في (ب): عليه صاحبه.

(١٤) انظر: الأم (٣٦٦/٩).

(١٥) في (ب): مفسوخ.

(١٦) انظر: الأم (٣٦٥/٩).

٤١٥٦- وإذا كاتب الرجل عبده على أن يعمل له بيده^(١١) عملاً.. جاز، إذا^(١٢) ابتداء^(١٣) فيه ساعة كاتبه^(١٤).

٤١٥٧- وإذا^(١٥) كاتبه على أن يبتدئ ثم تأخر.. فلا بأس.

٤١٥٨- وإن/ (ب/١٩٣) كاتبه على أن يبي له بيتاً موصوفاً مضموناً.. فهو جائز، ولا بُد أن يكون مع الإجارة كتابة^(١٦) مضمونة، أو بدنه^(١٧) شيء يعطيه بعد الإجارة؛ حتى يصير بيمين؛ لأن الإجارة بيمين واحد^(١٨).

٤١٥٩- وإذا كاتبه على أن يبي له بيتاً موصوفاً في شهر مُسمى لا بشرع فيه حين كاتبه، ودراهم في نيم آخر.. لم يجز؛ لما شرط من تأخير الإجارة؛ وهذا إذا كاتبه على أن يعمل له بيده^(١٩).

٤١٦٠- فأما إذا كانت^(٢٠) إجارة مضمونة.. جاز^(٢١)/ (ب/١٤٤)، وجازت الكتابة على إجارتي مضمونتين في وقتين؛ وإن لم يكن معهما دراهم^(٢٢).

(١) في (ب): بيده.

(٢) في (أ) و(ز): وإذا.

(٣) في (ب): ابتدي .

(٤) انظر: الأم (٣٦٩/٩).

(٥) في (ب): وإن.

(٦) في (ب): كانت.

(٧) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ز): بدنه، في (ب): بيده.

(٨) في (أ) و(ز): ثمة واحداً.

(٩) انظر: الأم (٣٦٩/٩).

(١٠) في (ب): بماله بيده.

(١١) انظر: الأم (٣٦٩/٩).

(١٢) في (أ) و(ز): كان.

(١٣) في (ب): فلا بأس.

(١٤) نهاية [ص ٤٢٥] من (ز).

(١٥) انظر: الأم (٣٧١/٩).

٤١٦١- ويجوز على إيجازتين إحداهما^(١) يعملها ويسرع^(٢) فيها، والأخرى مضمونة إلى وقت آخر.

٤١٦٢- [قال الشافعي:] وإذا كاتب الرجل ثلاثة أعبد كتابة واحدة [بألف]، فمات أحدهم.. سقط من الكتابة بقدر 'ما يُصْبِيه'^(٣) من الألف من قيمته^(٤) ٩/١٤ من الكتابة^(٥).

٤١٦٣- وكذلك إن أعتقه السيد، وكذلك إن أذاها إلى السيد.. عتق دون أصحابه^(٦).

٤١٦٤- فإن^(٧) أذوا بعض الكتابة إلى السيد معاً.. فهو^(٨) على الجماع، لا بقيمتهم^(٩).

٤١٦٥- ولا يجوز أن يُكاتب عبده على أن بعضهم حملاً عن بعض، لأنه ليس بدين ثابت ولا يجوز أن يحمل ماله عن ماله^(١٠).

٤١٦٦- وإذا كاتب عبده كتابةً فاسدة فرفعها إلى الحاكم فأبطلها، أو أشهد شاهدين^(١١) بأبطالها ولم يرفعها^(١٢) إلى الحاكم، وقبض ما كاتبه بعد ذلك.. لم يعتق العبد^(١٣).

(١) انظر: الأم (٣٧٢/٩).

(٢) في (أ) و(ز): يسرع.

(٣) في (ب): نصبه.

(٤) محابة (٤٩٩/أ) من (ب).

(٥) انظر: الأم (٣٧٢/٩).

(٦) انظر: الأم (٣٧٢/٩).

(٧) في (ب): وإن.

(٨) في (ب): فهم.

(٩) انظر: الأم (٣٧٣/٩).

(١٠) انظر: الأم (٣٧٦/٩).

(١١) في (أ) و(ز): شهد شاهدان.

(١٢) في (ب): أو لم يرفعها.

(١٣) انظر: الأم (٣٧٧/٩).

٤١٦٧- وإن كاتبه كتابة فاسدة فلم يُبَيَّنْ^(١) [حتى] قبضها السيد وهي مائة.. عتق العبد، وترجع هو والعبد بعضل القيمة؛ فإن^(٢) كان قيمة العبد -يوم عتق لا يوم كاتبه- عشرين.. أخذها قصاصاً من المائة، ورجع بثمانين ديناراً عليه دين^{(٣)(١)}.

٤١٦٨- وإن مات السيّد ولم يؤدّ الكتابة الفاسدة، وأذاها إلى ولده.. جاز لهم ما أخذوا^(١٨)، ولم^(١) يعتق؛ لأنهم لم يعقدوا له، وكان أصلها^(١) فاسداً^(١).

٤١٦٩- وإذا كاتب الرجل عبده، فأذاها كلّها^(١) إلا حملاً واحداً ثم مات السيّد وأدّى ما بقي إلى الولد.. فهو حرّ.

٤١٧٠- وإن كاتبه ثم مات العبد وبقي عليه درهم.. مات عبداً، وماله لسيده^(٢٢).

٤١٧١- [و] قال مالك: إذا مات العبد وعنده ما يؤديه^(١).. عذناه^(٢٥) في كتابته^(٢٦)، وصار حرّاً، وكان ما بقي من المال يورثه.

٤١٧٢- قال الشافعي: وإذا^(١) كاتب الرجل عبده، فأقرّ أنّه قد استوفى من أحدهما ولم يُبَيَّنْ بينَ حتى مات.. أفرع بينهما؛ فأيهما^(٢) خرج سهمه.. عتق^(٣).

(١) في (أ): بلا نقط لأولها.

(١) في (ب): وإن.

(١) في (أ) و(م): دين.

(١) انظر: الأم (٣٧٨/٩).

(١) في (ب): أخذ.

(١) في (ب): وإن لم.

(١) غير واضحة في (أ) بسبب الأرضة، هكذا صورتها في (أ):  في (م): أمم...ء.

(١) انظر: الأم (٣٧٨/٩).

(١) نهاية (١٩٤/أ) من (أ).

(١) انظر: الأم (٣٧٢/٩ و ٣٧٤).

(١) في (ب): يؤدي.

(١) في (ب): أخذ.

(١) نهاية [ص ٤٢٦] من (م).

(١) في (أ) و(م): إذا.

٤١٧٣- وإن كاتبه وله مال أو ولد أخفاه عنه، ثم أعنتق.. أَخَذَ مَا أَخْفَاهُ^(٤١) عنه، وكان أَخَقُّ^(٤٢) به^(٤٣).

٤١٧٤- وإن اختلفا بعد الكتابة.. فالقول قول العبد أَنَّهُ أَفَادَهُ بعد الكتابة^(٤٤).

٤١٧٥- والملكات لا يجوز له أن يتزوج امرأة^(٤٥).

٤١٧٦- ولا يكتب عبداً.

٤١٧٧- ولا يبيع بدين.

٤١٧٨- ولا يتحمل بحالة^(٤٦).

٤١٧٩- ولا يهب^(٤٧)، ولا يتصدق.

٤١٨٠- ولا يجوز له أن يعمل شيئاً إلا نظراً^(٤٨) للسيد^(٤٩)؛ فإن عمل بغير نظر^(٥٠) لسيده.. رَدُّ^(٥١).

٤١٨١- ولا يجوز له أن يشتري أحداً^(٥٢) من قرابته، فإن اشتراهم.. فالشراء باطل^(٥٣).

(١) في (ب): و.

(٢) في (أ) و(ج): وأنها.

(٣) انظر: الأم (٣٨١/٩).

(٤) في (ب): ما أعتق.

(٥) انظر: الأم (٣٨٧/٩).

(٦) انظر: الأم (٣٨٧/٩).

(٧) انظر: الأم (٣٨٨/٩).

(٨) انظر: الأم (٣٨٩/٩).

(٩) انظر: الأم (٣٨٨/٩).

(١٠) في (ب): لا نظر.

(١١) انظر: الأم (٣٨٨/٩).

(١٢) في (ب): فيه.

(١٣) في (ب): النظر.

(١٤) في (ب): رده.

٤١٨٢- وإن وُهب^(٣) له أحدٌ من قرابته، أو تُصَدَّقَ عليه قَبْلَهُ.. فهم موقوفون معه، سيَلِّهم سيَلُّه، فمن عتق.. عتقوا، وإن عجز.. صاروا رقيقاً بِرِقْعِهِ^(٤).

٤١٨٣- وإن جنى أحدٌ منهم حنْياً.. لم يكن له أن يفديهم^(٥) من ماله، ويبيع من كُلِّ واحدٍ [منهم] بقدر الحنْية، وليس له أن يُفَقَّ عليهم من ما في يديه؛ إلا أن يكون لهم كَسْبٌ، أو يكونوا مرضى فيفَقَّ عليهم كما يفَقُّ على عبده، ولا يتسرَّى^(٦) المملوك ولا المكاتب، وإن أذن له سيده.

٤١٨٤- وإذا وُلِدَ للمكاتب من أمته، فقال السيد: «وُلِدَ قِلَ الكتابة»، وقال العبد: «بعدها». فالقول قول العبد إذا أمكن أن يُصَدَّقَ^(٧).

٤١٨٥- وإذا^(٨) أقام السيد البَيَّةُ أن أمة المكاتب ولدت ولدين في بطن، أحدهما قِلَ الكتابة^(٩)، والآخر بعدها.. كانا مملوكين للسيد؛ لأنه إذا رُقِّ أحدهما.. رُقِّ الآخر^(١٠).

٤١٨٦- وإذا كاتب الرجلُ أمةً، فولدت في الكتابة، فحُيَّ عليه بقتل أو جُرْحٍ جرحاً أخذ له أَرْشاً.. فذلك للسيد دون الأم، وإن اكتسب مَالاً.. وَقِفَ^(١١) (١١٩٤/ب)، وأُتِفِقَ عليه منه؛ فإن مات قبل أن تؤدي الأم.. كان للسيد، وإن أعتقت^(١٢) الأم وعَتَقَ بعَتَقِها.. كان له^(١٣).

(١) في (أ) و(ج): أحد.

(٢) انظر: الأم (٣٨/٩).

(٣) في (أ) و(ج): أوهب.

(٤) انظر: الأم (٣٩٠/٩).

(٥) في (ب): يفندهم.

(٦) في (ب): ولا يتسر.

(٧) انظر: الأم (٣٩٢/٩).

(٨) في (ب): ولو.

(٩) نهاية [ص ٤٢٧] من (ج).

(١٠) انظر: الأم (٣٩٢/٩).

(١١) في (ب): وقفه.

(١٢) في (ب): عتقت.

(١٣) انظر: الأم (٣٩٤/٩).

٤١٨٧- وإن عجزَ كسبُهُ عن نَفَقَتِهِ.. أخذَ السيد بالنفقة عليه، ولو أعتقه^(١) السيد.. جاز [له] اعتقه، وهذا خلافُ ولد الشكاتب من أمته، وولده الذي تصدق عليه؛ لأن ذلك إما^(٢)/^(٣) ملكه، والأم لم تملك ولدها؛ ألا ترى لو أن السيد أراد أن يعتق ابن الشكاتب من أمته.. لم يجر؛ لأنه يستعين بهم على كتابته^(٤).

٤١٨٨- وإذا وطئ أحد الشريكين مكاتبته [ولم تعمل].. فلها صداق مثلها، وهو لها؛ فإن بقي المهر في يديها حتى تعجز.. فهو لهما جميعاً^(٥).

٤١٨٩- وإذا وطئ أحد الشريكين المكاتبه، فحملت، فاعتارت المعجز.. صارت أم ولد، وكان عليه لشريكه نصف قيمتها إن كان موسراً، ونصف قيمة الولد، ونصف صداق الثلث^(٦).

٤١٩٠- وإن لم يكن موسراً.. كان نصيبه أم ولد له، وأتسع الواطئ بصنف صداق الثلث، ونصف قيمة الولد.

٤١٩١- وإذا كانت الجارية^(٧) بين اثنين، فوطئها جميعاً واحداً بعد واحد، فأنت بولدين، فأقر كل واحد منهما بأحدهما، وصدق أحدهما صاحبه، وقال كل واحد منهما: «إنما وطنتها بعد وطء.. فالوطء شهية، ويلزم كل واحد منهما الولد الذي أقر به، ويكون لها على كل^(٨) واحد [منهما] صداق مثلها؛ فإن احتارت المضى فأدت.. عتقت، والولاء بينهما، وإن احتارت العجز.. كانت موقوفة، تعنى^(٩) بموت أحدهما^(١٠)، ولا يكون الولاء لأحد منهما حتى يستيق^(١١) أيهما وطئ وطئ أولاً^(١٢).

(١) في (أ) و(ب): اعتق.

(٢) في (أ) و(ب): أملك.

(٣) نهاية (ب/٤٩) من (ب).

(٤)

(٥) انظر: الأم (٣٩٧/٩).

(٦) انظر: الأم (٣٩٧/٩).

(٧) في (ب): جارية.

(٨) نهاية (ص/٤٢٨) من (ب).

(٩) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): يعتق.

(١٠) في (ب): أحدهما.

٤١٩٢- وللكتاب أن يُعجل مكانته قبل عملها، ويحتر السبب على أحده، والحقبة في ذلك: حديث أس حين قال له عمر: «خذ»^(٤٣)، وذلك إذا كان الشيء لا يتغير عن حاله، مثل أن يكاتبه على الدنانير والدرهم وما أشبهها^(٤٤)، ويجري على أحده في الدنانير والدرهم، وإن كان في غير موضعه الذي كاتبه عليه؛ إلا أن يكون موضع حرام^(٤٥)، وأما الشاع الذي لا يتغير.. فلا أحرمه إلا في البلد؛ مثل الحديد^(٤٦) وشبهه^(٤٧)؛ لأن هذا وإن كان لا يتغير عن حاله.. قلّه مؤنثة بالحمل^(٤٨).

٤١٩٣- فأما الطعام وما أشبهه مما يتغير بالقدّم والجدة.. فلا أجبره إلا في أجله^(٤٩).

٤١٩٤- قال أبو يعقوب: والرقيق والدواب كذلك؛ لأن لم مؤنة بالعلف والطعام.

٤١٩٥- وقال الشافعي: وإذا اشترى اشكائب عدا بالخيار ثلثا، فمات [اشكائب] في أيام الخيار.. قام السيد مقامه، وإن اشترى عن غير خيار أيام، فلم يفارق بيعه^(٥٠) حتى مات الشكائب.. فالبيع جائز بالعقد الأول؛ لأنه لم يحتر^(٥١) الرد حتى مات^(٥٢).

(١) في (أ): بلا نقط لأولها، في (ب): يستيقن.

(٢) انظر: الأم (٣٩٩/٩).

(٣) في (أ): حذ، في (ب): خذ.

(٤) ذكره الشافعي في الأم (٤٠١/٩) بلا إسناد، ورواه البيهقي (٣٣٤/١٠) وفي المعرفة (٤٥٧/١٤) مسندا عن أنس بن سيرين عن أبيه قال: «كاتبني أنس بن مالك على عشرين ألف درهم، فكنت قيمن فتح تستر، فاشترت رقة، فربحت فيها، فأنت أنس بن مالك بكتابه، فأني أن يقبلها مني إلا بثومًا، فأنت عمر بن الخطاب رضي الله عنه» فذكرت ذلك له، فقال: «أراد أنس الميراث»، وكتب إلى أنس أن يقبلها من الرجل، فقبلها، وفي المعرفة (٢١١/٨) بسنده عن الشافعي أنه قال: أخبرنا أن أنس بن مالك، وذكره.

(٥) في (أ) و(ب): وما أشبهه.

(٦) في (أ) و(ب): خرابة.

(٧) متأكلة في (أ)، هكذا صورتها في (أ)، وبص لها في (ب).

(٨) هكذا صورتها في (أ)؛ ، يباض في (ب).

(٩) في (أ) و(ب): وشبهها.

(١٠) انظر: الأم (٤٠٠/٩).

(١١) انظر: الأم (٤٠١/٩).

(١٢) في (ب): معه.

(١٣) في (ب): لم يجر.

٤١٩٦- ولا يكون الخيار في شيء من البيوع إلا في ثلاثة أيام.

٤١٩٧- وإن أذن له بالحق^(٢) فَلَزِمَتْهُ^(٣) كفارة أو جزاء صيب.. لم يكن عليه إلا الصوم.

٤١٩٨- وإذا^(٤) أذن الرجل لمكاتبه^(٥) أن يعتق^(٦) عبده أو يكاتب مكاتبه، فأدى^(٧) المكاتب الأسفل فعنق.. فالتق حائز^(٨)، والكنانة حائزة^(٩)؛ لأنه أنلف بإذنه، والولاء موقوف؛ فإن عتق للمكاتب.. رجع إليه الولاء، وإلا.. كان الولاء للسيد^(١٠).

٤١٩٩- وكان يَرَى^(١١) بين المكاتب وبين سيده^(١٢) ربا^(١٣).

٤٢٠٠- ولو كاتب رجل عبده بعشرة دنانير، وللعبد على السيد مائة درهم؛ فأراد أن يسقط بعضه عن بعض.. لم يجز؛ لأنه دين بدين؛ ولأن حديث ابن عمر عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما كان أحدهما ديناً^(١)، والآخر نقداً^{(٢) (٣)}.

(١) انظر: الأم (٤٠٤/٩).

(٢) في (ب): في الحج.

(٣) في (أ) و(ج): فلزمه.

(٤) في (ب): وكذا.

(٥) في (ب): لمكاتبته.

(٦) في (ب): تعتق.

(٧) في (ب): فاذا.

(٨) في (ب): حائزة.

(٩) نهاية [ص ٤٢٩] من (٢).

(١٠) انظر: الأم (٤٠٥/٩).

(١١) في (ب): نرى.

(١٢) في (ب): سيده.

(١٣) وفي فتاوى البلقيني (ورقة ٣٩/أ): "مسألة: هل يبرئ الربا بين السيد وعبده، أجاب: نعم الشافعي رحمه الله تعالى في البويطي في باب المكاتب على أنه لا ربا، ولفظه «وكان الشافعي لا يرى بين المكاتب وبين سيده ربا»، وهذا غريب". ثم انتقل إلى مسألة أخرى.
قلت: الذي في نسخ البويطي التي بين أيدينا عكس هذا، فلعل الخطأ من نسخة الإمام البلقيني رحمه الله تعالى، وبهذا يزول الاستغراب والحمد لله. والله تعالى أعلم.

٤٢٠١- ولا يجوز بيع النجم بِغَرَضٍ^(٤١) [و] لا بغيره^(٤٢).

٤٢٠٢- وإذا^(٤٣) حَلَّ نِسْمُ السَّيْلِ عَلَى الْمَكَاتِبِ، ثُمَّ بَاعَهُ.. فَإِنْ كَانَ آخِرُ نِسْمِهِ مِنْ رَجُلٍ.. لَمْ يَجْزِ بَيْعُهُ^(٤٤)، وَلَمْ يَنْتَقِ، لِأَنَّهُ بَاعَهُ بَيْعًا فَاسِدًا [و] لَمْ يَنْتَقِ، وَإِنْ^(٤٥) أَذَى إِلَى اسْتِنَاعٍ، وَلَيْسَ بَيْعُ الْمَكَاتِبِ بِنَعْيِزٍ^(٤٦) لَهُ، وَإِنْ بَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يَعْجِزَهُ أَوْ يَرْضَى بِالْعَجْزِ.. لَمْ يَجْزِ.

٤٢٠٣- وإذا حُرِّجَ الْمَكَاتِبُ.. أُخِذَ أَرْضُ جَرَحِهِ مِنَ السَّيِّدِ وَ[مِنْ] غَيْرِهِ، وَكَانَ^(٤٧) فِي يَدَيْهِ كَسَائِرُ مَالِهِ^(٤٨).

٤٢٠٤- وإذا حُرِّجَ هُوَ.. خَيْرٌ، فَإِنْ أَذَى أَرْضَ مَا جَرَحَ.. فَهُوَ عَلَى الْكِتَابَةِ، وَإِلَّا.. فَهُوَ عَاجِزٌ، وَيُحَيَّرُ السَّيِّدُ فِيهِ كَعَبْدٍ لَهُ^(٤٩).

٤٢٠٥- وإذا كاتب العبد، فَقُصِبَ أَوْ غُلِبَ عَلَى بَدَنِهِ^(٥٠) بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ، فَلَمْ يَزَلْ عَوْسًا/ (ب/١٩٥) فِي ذَلِكَ نَسَمٍ أَوْ نَسَمٍ، ثُمَّ حُلِّيَ، وَرَجَعَ إِلَى الْكِتَابَةِ وَقَدْ حُلَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ، فَإِنْ أَذَى مَكَانَهُ، وَإِلَّا.. فَللسَّيِّدِ أَنْ يَعْجِزَهُ مَكَانَهُ^(٥١).



(١) في (ب): دين.

(٢) في (ب): نقد.

(٣) انظر: الأم (٤٠٨/٩).

(٤) هكذا صورتها في (أ): .

(٥) انظر: الأم (٤٠٨/٩).

(٦) في (ب): وإن.

(٧) في (ب): بلا نقط لأولها.

(٨) في (أ) و(ز): وإذ.

(٩) في (ب): يعجز.

(١٠) في (أ) و(ز): فكان.

(١١) نهاية (أ/٥٠) من (ب).

(١٢) انظر: الأم (٤١٦/٩).

(١٣) في (ب): يديه.

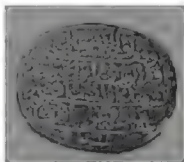
(١٤) بعد هذا في (ب): "الرَّكَاءَةُ قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ...".

نُصِتْ

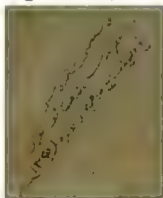
ثُمَّ الْمُخْتَصِرُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا هُوَ أَهْلُهُ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ^(١).

(١) هذه خاتمة النسخة (أ) و(م).

وبعد هذا في (أ): «فرغ من نسخته يوم الأربعاء في العشر الأول من جمادى الأول سنة خمس وعشرين وستمائة». ثم بخط مغاير ولون آخر: «قوبل وصحح على الأصل بقدر الإمكان والله أعلم بالصواب». ثم ختم الواقف: «وقفه لوجه الله تعالى، أنقر الوري أبو الخير أحمد الشهر بناماد زاده، عفا الله عنه وعن أسلافه وأغلائه، سنة ١٢٢٢»، وهذه صورته:



وكتب على غلافها الأخير: قد استنسخت من هذه النسخة، وأنا العبد الفقير إليه سبحانه: عبد الرؤف القزافي، في اليوم السابع من جمادى الآخرة لسنة ١٣٢٥، وهذه صورته:



وعتمت النسخة (ب) بقوله: «والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل، وكان الفراغ منه في شهر جمادى الآخرة سنة ثمان وستين وثمانمائة، أحسن الله عامها».

وبعد الخاتمة في (م): «فرغ من استنساخه من (كلذا) يد العبد الضعيف عبد الرؤف القزافي، يوم السابع من جمادى الآخرة لسنة خمس وعشرين وثمانمائة وألف».

الفهارس العلمية:

- ١- فهرسُ الآيات القرآنية.
- ٢- فهرسُ الأحاديث النبوية
- ٣- فهرسُ الأحاديث والآثار المسندة.
- ٤- فهرس الآثار.
- ٥- فهرسُ الأقوال المعلقة على صحة الحديث والأثر.
- ٦- فهرسُ الإجماعات التي حكها الشافعي.
- ٧- فهرسُ الكلمات القريبة.
- ٨- فهرسُ المسملحات العلمية.
- ٩- فهرسُ الأعلام.
- ١٠- فهرسُ زوائد أبي يعقوب البويعلي.
- ١١- فهرسُ زوائد الربيع المرادي.
- ١٢- فهرسُ زوائد الحافظ أبي حاتم الرازي.
- ١٣- فهرسُ النروق النقية.
- ١٤- فهرسُ الأقوال المشتى بها على المذهب القديم.
- ١٥- نصوص عزيزة.
- ١٦- فهرسُ المصادر والمراجع.
- ١٧- جدول الموضوعات.

فَهْرِسُ آيَاتِ الْقُرْآنِ

العاشرة

الآية ١ ﴿يَوْمَ اللَّهُ يَرْسُفُ الرِّجْمَ﴾
١٢٠، ١٣١، ١٤٢، ١٥٠، ١٦١، ١٧٩، ١٨٩، ٢٠٢، ٢٢٢
١٥٢، ١٥٠، ١٢١

الآية ٢ ﴿لَعَذَابُكُمْ﴾ [نَبَأُكُمْ] ﴿

الآية ٧ ﴿وَلَا الْمَسْكِينُ﴾

البحر.

الآية ١٨٥ ﴿ وَتُكْمِلُوا الْهَدْيَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ ﴾

الآية ١٩٧ • الْعَمَلُ أَشَدُّ مَقْبُولًا •

الآية ٢٢١ • وَلَا تَكْفُرُوا بِاللَّهِ كَفْرًا كَبِيرًا • ٢٢٥

٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠

٢٥٦

الآية ٢٢٧ ﴿وَإِنْ مَرَّ السُّلُوكُ﴾ ١٥٦

٢٢٨ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

الآية ٢٢٩ ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانِ﴾ ٢٩٩

الآية ٢٢٩ ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا لَكُمْ تِلْكَ الْأَمْثَالُ لِمَنْ عَدَاكُم مِّنَ الدُّنْيَا﴾

[illegible]

١٠١، ٢٤٥

الآية ٢٣٥ ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِلْفَةِ النِّسَاءِ ﴾

الآية ٢٣٦ ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ إِنْ طَعِمْتَ أَلْفَ مَآءٍ نَّاسًا يَوْمَ الْحَجِّ الْأَوَّلِ وَإِنْ أَنْتَ مِنْ غَائِبِينَ ۚ﴾

الآية ٢٣٧ ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرَسَةً﴾

الآية ٢٣٨ ﴿حَتَّىٰ أَغْلِبَ فَكُنتَ بِذِي الْقُلَيْبِ﴾

الآية ٢٧٨ ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى الْأَنْبِيَاءَ﴾

الآية ٢٨٠ ﴿وَلَمَّا كَانَتْ ثَوُغُ عُسْرٍ﴾ [فَطَلَبُوا إِلَى مَيْسَرَةٍ] ٠٢

الآية ٢٨٢ ﴿فَرَجُلٌ وَآمْرَانَانِ﴾

الآية ٢٨٢ ﴿وَلَا يَأْتِ الشُّبُهَاتُ إِلَّا غَافِلًا﴾ ١٠٣

الآية ٢٨٢ ﴿مَقْصُودٌ﴾ ٦٣:

الآية ٢٨٣ ﴿وَلَا تُكْسِرُوا عَلَى سَعَرٍ وَأَنْتُمْ تُجِدُوا كَيْدًا فَرِحْتُمْ مَقْبُوضًا﴾ ٦٣١

اَلْاَمْرُ اِلٰى رَبِّكَ

الآية ١٥٩ ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾

- الآية ٤٤ ﴿ وَمَا كُنْتَ لِقَوْمِهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَتَمْتُمْ] أَفْلَتَمْتُمْ بِتَحْمُلِ مَرِيَمَ [١١٤٣
 السلام
- الآية ٣ ﴿ مَتَى وَنَلْتَمِذْ وَنَلْتَمِذْ ٥ .. ١٢٢
- الآية ٣ ﴿ ذَلِكْ أَذَقْ أَلَا تَعْلَمُونَ ٥ ١٢٥
- الآية ٤ ﴿ ذَلِكْ لِمَنْ عَسَى أَلَمَتْ مِنْكُمْ ٥ ١٢٦
- الآية ٤ ﴿ كَانَ يَلْعَنُ لَكُمْ عَنْ عَمْرٍو وَنَهَ فَسَادَكُمْ ٥ ١٢٧
- الآية ٦ ﴿ وَتَلَاوُ الْبَتْنِ ٥ ١٢٨. ٤٥٣
- الآية ٦ ﴿ فَادْعُوا إِلَيْهِمْ أَمْرَكُمْ ٥ ١٢٩
- الآية ٦ ﴿ كَذَلِكَ دَعَمُوا إِلَيْهِمْ أَمْرَكُمْ فَاشْهَدُوا عَلَيْهِمْ ٥ ١٣٠
- الآية ١٥ ﴿ فَاسْتَشِيرُوا عَلَيْهِمْ أُزِيضَتْ وَتَحْمِلُكُمْ ٥ ١٣١
- الآية ١٩ ﴿ لَا يَجِئْ لَكُمْ أَنْ تَرَوْهُ إِلَّا نِسَاءً كَرِيمًا ٥ ١٣٢
- الآية ٢٣ ﴿ وَأَمَّا تَحْمِلُكُمْ فَرَسَ الْوَسْطَى ٥ ١٣٣
- الآية ٢٣ ﴿ وَأَنْ تَحْمِلُوا بَرَسَ الْوَسْطَى ٥ ١٣٤
- الآية ٢٤ ﴿ فَاسْتَشِيرُوا بِأَنْ أَعْلَمُ ٥ ١٣٥
- الآية ٢٤ ﴿ وَالْمُسْتَشِيرُ مِنَ الْوَسْطَى إِلَّا مَا تَلَكَّتْ أَيْتُكُمْ ٥ ١٣٦
- الآية ٢٥ ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْلُحْ بِكُمْ قَوْلًا ٥ ١٣٧
- الآية ٢٥ ﴿ فَرَسَ تَحْمِلُكُمْ أَلْمُوسَى ٥ ١٣٨
- الآية ٢٩ ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْقَبْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُ بَيْنَكُمْ عَنْ تَرَضٍ وَتَحْمِلُكُمْ ٥ ١٣٩
- الآية ٣٤ ﴿ أَيْسَالُ قَوْمُكُمْ عَلَى الْوَسْطَى ٥ ١٤٠. ٢٢٦
- الآية ٣٤ ﴿ وَأَلَى تَحْمِلُكُمْ تَحْمِلُكُمْ قَوْمُكُمْ ٥ ١٤١
- الآية ٣٥ ﴿ وَإِنْ جَعَلْتُمْ بَيْنَهُمَا ٥ ١٤٢
- الآية ٣٥ ﴿ فَاسْتَشِيرُوا حَكَمًا بَيْنَ أَهْلِهِمْ وَحَكَمًا بَيْنَ أَهْلِهِمَا ٥ ١٤٣
- الآية ٣٥ ﴿ إِنْ يُرِيدُوا إِسْلَامًا يَرْفِقْ أَلَمْ يَسْمَعْ ٥ ١٤٤
- الآية ٤٣ ﴿ أَوْ عَلَى سَمَرٍ ٥ ١٤٥
- الآية ٤٣ ﴿ أَوْ لَتَسْمَعْ النِّسَاءَ ٥ ١٤٦
- الآية ٤٣ ﴿ فَلَمْ يَحْمِلُوا سَاءَ فَتَحْمِلُوا ٥ ١٤٧
- الآية ٨٦ ﴿ وَبِأَنْ تَحْمِلُكُمْ وَتَحْمِلُوا فَتَحْمِلُوا بِأَخْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّعًا ٥ ١٤٨
- الآية ٩٧ ﴿ فَتَحْمِلُوا رَجَبًا تَحْمِلُوا ٥ ١٤٩
- الآية ٩٧ ﴿ فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ وَهُمْ مُؤْمِرُونَ ٥ ١٥٠

الآية ٩٢ ﴿وَمَا كُنْتَ بِمُؤْمِنٍ أَنْ يَكْفُلَهُمْ إِلَّا هَٰذَا﴾ ١٨١

الآية ٩٢ ﴿فَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَوْمٍ عَلَىٰ لَكُمْ وَمَعَهُمْ مُمِيزٌ فَتَقَرَّبْ رَبَّكَ فَتَكْفُلَهُمْ﴾ ١٨٢

الآية ٩٣ ﴿فَتَقَرَّبْ رَبَّكَ فَتَكْفُلَهُمْ﴾ ٥٦

الآية ٩٣ ﴿وَمَنْ يَكْفُلْ مُؤْمِنًا مَشْعُومًا﴾ ١٥٣

المفرد

الآية ٢ ﴿وَلَا تَكُنْ مِمَّنْ يَتَّبِعُونَ الْأَمْرَ إِلَّا هَٰذَا﴾ ١١٧

الآية ٣ ﴿وَمَنْ يَكْفُلْ مُؤْمِنًا مَشْعُومًا وَالْمُسْلِمَةَ وَالْمُسْلِمَةَ وَالْمُسْلِمَةَ وَالْمُسْلِمَةَ وَمَا أَكَلَ النَّاسُ إِلَّا مَا﴾ ٩٦

الآية ٤ ﴿فَتَكُنْ بِمَا أَمَرَكَ رَبُّكَ﴾ ٩٥٣

الآية ٥ ﴿وَالْقَسَمُ مِنَ الْبَرِّ أَوْفَىٰ أَكْثَرُ مِنَ الْقَسَمِ﴾ ١٢٥

الآية ٦ ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ ١١

الآية ٦ ﴿وَأَمَّا هَٰذَا﴾ ١١

الآية ٢٧ ﴿وَأَمَّا هَٰذَا﴾ ١٥٣

الآية ٣٣ ﴿إِنَّمَا هَٰذَا الَّذِي يَخْبَرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ ٩٩٤

الآية ٣٤ ﴿إِلَّا الَّذِي تَنَاجَىٰ﴾ ١٠٣٠

الآية ٣٨ ﴿وَالْقَسَمُ مِنَ الْبَرِّ أَوْفَىٰ أَكْثَرُ مِنَ الْقَسَمِ﴾ ١١٥

الآية ٤٥ ﴿أَنْفُسٌ وَأَنْفُسٌ وَالْمَرْحُومُ وَالْمَرْحُومُ﴾ ١٥٩

الآية ٩١ ﴿تَاللَّهِ إِلَيْكُمْ وَمَا كُنْتُمْ﴾ ١٥٧، ٥٧٢

الآية ٩٥ ﴿وَمَنْ كَفَرَ بِكُمْ فَتَكْفُلَهُمْ﴾ ٥١٥

الآية ٩٥ ﴿وَمَنْ كَفَرَ بِكُمْ فَتَكْفُلَهُمْ﴾ ٥١٦

الآية ٩٥ ﴿مَرَّةً يَنْقُلُ عَنْ قَدْرٍ مِنَ النَّاسِ﴾ ١٦١

الآية ٩٦ ﴿وَمَنْ كَفَرَ بِكُمْ فَتَكْفُلَهُمْ﴾ ٥١٥

الأفعال

الآية ١٥١ ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الَّذِينَ يَكْفُلُونَ إِلَّا هَٰذَا﴾ ١٥٣

الآية ١٥١ ﴿فَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَوْمٍ عَلَىٰ لَكُمْ وَمَعَهُمْ مُمِيزٌ فَتَقَرَّبْ رَبَّكَ فَتَكْفُلَهُمْ﴾ ١٥٣

الأعراف

الآية ١٥٧ ﴿وَيُحِيلُ لَهُمُ الْكَلِمَاتِ وَيُحِيلُ لَهُمُ الْكَلِمَاتِ﴾ ٩٦٣

الأفعال

الآية ٣٨ ﴿إِنْ يَنْتَهِوا عَنْ قَوْلِهِمْ مَا قَدْ سَكَتَ﴾ ١٥٠

الآية ٤١ ﴿وَالْقَسَمُ مِنَ الْبَرِّ أَوْفَىٰ أَكْثَرُ مِنَ الْقَسَمِ وَالْمُسْلِمَةَ وَالْمُسْلِمَةَ﴾ ٩٥، ٩٦، ٩٦

الآية ٤١ ﴿وَالْقَسَمُ مِنَ الْبَرِّ أَوْفَىٰ أَكْثَرُ مِنَ الْقَسَمِ وَالْمُسْلِمَةَ وَالْمُسْلِمَةَ﴾ ٩٦

الآية ٥٨ ﴿ وَإِنَّا نَخَافُكَ مِنْ قَوْمٍ غِيَاةٍ قَانِئَةٍ أَن تَهُنَّ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ ١٣٥

الآية ٦٠ ﴿ فِي النَّبِيِّ ﴾ ١١١

الآية ٦٠ ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ ﴾ ١١٥١

اللوة

الآية ١٠١ ﴿ نَزَّاهُ مِنَ اللَّهِ تَزَوَّدُوا إِلَى الْبَيْتِ عِنْدَهُمْ مِنَ الشَّرِكِينَ ﴿١﴾ فَيَسْجُدُوا فِي الْأَرْضِ أَرِيفَةً لِّشَيْءٍ ﴾ ١٢٦

الآية ٢ ﴿ فَيَسْجُدُوا فِي الْأَرْضِ أَرِيفَةً لِّشَيْءٍ ﴾ ١٢٠

الآية ٥ ﴿ فَإِنَّا أَنشَأَ الْأَنْبِيَاءَ لِكُلِّ قَوْمٍ مَّا قَاتَلُوا الشَّرِكِينَ ﴾ ١٣٠

الآية ٥ ﴿ فَإِنَّا أَنشَأَ الْأَنْبِيَاءَ لِكُلِّ قَوْمٍ مَّا قَاتَلُوا الشَّرِكِينَ [بَيْتٌ وَبَيْتًا مَوْجُودٌ] ﴾ ١٢٦

الآية ٦٠ ﴿ إِنَّا أَفْضَلُكَ لِلْمُفْرَاةِ ﴾ ٠٦١

الآية ٦٠ ﴿ إِنَّا أَفْضَلُكَ لِلْمُفْرَاةِ وَالْمُسْكِبِ وَالْمُجِيلِ عَيْنًا وَالْمُفْلَعِ نَفْسُهُمْ وَوَيْلٌ لِّلْمُفْرَاةِ وَالْمُسْكِبِ وَوَيْلٌ لِّلْمُجِيلِ عَيْنًا ﴾ ١١٧٠

الآية ٦٠ ﴿ إِنَّا أَفْضَلُكَ لِلْمُفْرَاةِ وَالْمُسْكِبِ وَالْمُجِيلِ [] ﴾ ١٢٠

الآية ١٠٣ ﴿ حَذَرِينَ أَمْزَلَهُمْ سَمَكَةً فَطَرَهُمْ وَرَزَقَهُمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ قَدْ سَوَّلَكَ سَخَّرَ لَهُمْ ﴾ ٣٠٢

يوسف

الآية ٨١ ﴿ وَمَا عَسَيْتُمْ إِلَّا بِمَاءٍ عَذَسَا ﴾ ١٠٣٦

الحجر

الآية ٨٧ ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَا سُبْحَانَ النَّبِيِّ [وَالْقُرْآنَ] الْعَلِيمِ ﴾ ١٣٦

المدثر

الآية ١٠٦ ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْثَرَا ﴾ ١٤٤

الآية ١٢٦ ﴿ وَإِنِّي عَابَتُهُ فَتَاجِرًا وَبَنِي مَا عَرَضْتُهُ بِهِ ﴾ ١٤٥

الآية ٧٥ ﴿ صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا فَعَمَلُوا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ﴾ ٢٥٤

الآية ١٠ ﴿ فَجَعَلُوا فِيهِ فُجُورًا ﴾ ٣١٣

الإنشراء

الآية ٣٦ ﴿ وَلَا تَقِفْ مَا قَفَى لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ١٠٣٦

الآية ٧٨ ﴿ أَفِيهِ أَفْزَرَةٌ إِذْ لَوْكَ الْقَبْرِ ﴾ ١١١

طه

الآية ١٤ ﴿ أَمِ السَّارَةُ لِبَرْصَةٍ ﴾ ١١١

الطور

الآية ٤ ﴿ وَالَّذِينَ يَرْوُونَ الْمُحْصَنِينَ ﴾ ٢١٢، ٢٠٦

الآية ٦ ﴿ مَهْمَدًا لِّمَجْرٍ ﴾ ٤١٢

الآية ٦ ﴿ أَرَأَيْتُمْ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ ٢٦٢، ٢١١

الآية ٦ ﴿ وَالَّذِينَ يَرْوُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَكُلَّ قَوْمٍ شَيْئًا إِلَّا كُفْرًا ﴾ ٤١١..

الآية ٨ ﴿ وَيَبْرَأُونَ عَنِ الْعَلَاءِ ﴾ ١٠٠٥، ٢٩١

- الآية ١٣ ﴿أَوَلَا جَاءَكُمْ عَلِيمٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ ١٠١٦
- الآية ٣٢ ﴿وَلِكُلِّمَا آتَيْنَا مِنْكَ﴾ ٤٢٥، ٢٧٤
- الآية ٣٣ ﴿وَمِنْ قَالِ أَلَمْ نَأْتِ بِكُم مِّن مِّنْكُمْ﴾ ١١٢٢
- الآية ٣٣ ﴿فَكَيْفَ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ ١١، ١١، ١٠
- المصص
- الآية ٢٧ ﴿قَالَ إِنِّي أَنَا رَسُولُ اللَّهِ﴾ ١٧٩
- الحكوف
- الآية ١٤ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَمَّتْ بِهِمْ سَافِرَةٌ فَكَانَتْ كَنُوحٍ﴾ ٥١٢
- الأحزاب
- الآية ٥ ﴿تَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ ١١٥٥
- الآية ٢٨ ﴿إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الدِّينَ أَتَأْتُونَ النَّاسَ بِالْبَغْيِ﴾ ٤٩٩
- الآية ٣٧ ﴿وَلَا تَقُولُوا لِلَّذِينَ لَا حَرْمَ لَهُمْ أَنَّهُمْ يَكْفُرُونَ﴾ ١١٥٥
- الآية ٤٩ ﴿فَتَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ ٤٩٩
- الآية ٤٩ ﴿إِذَا كُفِرْتُمْ فَتَعْلَمُونَ﴾ ١٣٩
- الآية ٤٩ ﴿فَمَا لَكُمْ غَنِيٍّ يَمْنُنُ﴾ ٥٠٦
- الصافات
- الآية ١٣٩ ﴿وَمَا يُؤْمِنُ إِلَّا الْمُؤْمِنِينَ﴾ ١١٤٣
- الرحوب
- الآية ٤٣ ﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ بِالْحَقِّ وَمَنْ يَشَاءْ﴾ ١٠٣٦
- العج
- الآية ٢٥ ﴿وَلَوْلَا إِسْرَافُ الْمُؤْمِنِينَ وَنِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٩٢٩
- الحجرات
- الآية ٩ ﴿فَإِنْ مَلَكَتْ جَنَابُكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ ٩٩٢، ٩٩٠
- الآية ٩ ﴿فَإِنْ مَلَكَتْ جَنَابُكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ ٩٩٠
- المحاذلة
- الآية ٢ ﴿يُطَهَّرُونَ﴾ ٤١١
- الآية ٢ ﴿وَمِنْ إِسْرَافِهِمْ﴾ ٤١١
- الآية ٢ ﴿فَسَمِعُوا مِنَ الْقَوْمِ [زُرُودًا]﴾ ١٦١
- الآية ٣ ﴿وَالَّذِينَ يُطَهَّرُونَ مِنْ إِسْرَافِهِمْ﴾ ٤١١، ٤١١
- الآية ٤ ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَيَسْأَلْهُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُمْ﴾ ٤١١، ٤١١
- الحسر
- الآية ٦ ﴿فَمَا لَكُمْ إِلَى اللَّهِ﴾ ١٠٢

- الآية ٦ و ٧ ﴿وَمَا آتَاهُ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجِعْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ حَتِيٍّ وَلَا تَكْسِبُ زُلْماً إِنَّهُ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَبِيرٌ ۝ ٦ ۚ مَا آتَاهُ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلْيَمْدُدْ بِذِي الْقُرْبَىٰ وَيَأْتِ الْفُقَرَىٰ وَالْكَسْبَ وَأَنْتَ السَّبِيلُ ۝ ٧﴾
- الآية ٧ ﴿مَا آتَاهُ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلْيَمْدُدْ بِذِي الْقُرْبَىٰ﴾
- الآية ٧ ﴿مَا آتَاهُ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلْيَمْدُدْ بِذِي الْقُرْبَىٰ [وَلْيَمْدُدْ بِالْفُقَرَىٰ]﴾
- الممدوحه
- الآية ١٠ ﴿مَا جَاءَ رُسُلَهُمْ إِلَّا الْكَذَابُ﴾
- الحممه
- الآية ٢ ﴿مَنْ أُولَىٰ بِرَبِّكَ فِي الْأَنْبِيَاءِ رُسُلًا مِنْهُمْ﴾
- الآية ١٠ ﴿فَمَا ضَيَّعَتِ السَّاعَةُ مَا تَشِيرُ إِلَى الْأَرْضِ﴾
- الآية ٩ ﴿إِنَّا نُرْثِيكَ لِلْكَافِرِينَ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾
- المدايعون
- الآية ٦٣ ﴿إِنَّا جَاءَكَ بِالْحَقِّ مِنَ الْمُسْتَقْبَرِينَ﴾
- الطلاني
- الآية ١ ﴿فَلْيَطَّوْعُوهُمْ لِيُدْخِلَكُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ﴾
- الآية ١ ﴿إِنَّا عَلَّمْنَاهُ الْإِسْلَامَ﴾
٢٥١. ٢٥٠
- الآية ٢ ﴿وَأَنبَشِدْهُ دُونَ عَدْلِ يَسْكُو﴾
- الآية ٢ ﴿فَأَتَسْكُوهُمْ بِمُعْزِيبٍ أَوْ فَاغْوِهِمْ بِمُعْزِيبٍ﴾
- الآية ٤ ﴿فَلَنَنْتَقِئَ السَّهْمَ﴾
- الآية ٦ ﴿وَلَنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَتَّىٰ فَلَا يَعْبُرُوا عَقَبَهُمْ عَنْ يَمِينِ حَتَانَهُمْ﴾
- الآية ٦ ﴿وَلَنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَتَّىٰ فَلَا يَعْبُرُوا عَقَبَهُمْ﴾

فهرِسُ الأحاديث والآثار

فهرِسُ الأحاديث النبوية

٢٧٢.....	أُباح رجلٌ لله صَلَّيْهِ وَسَلَّمَ الصلاة في مزاج الحميم
٧٩٩.....	أُباحا رجلٌ لله صَلَّيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّا قُلْتُ (بمعنى الوصية)
٥٣٧.....	أُبي عيسى.....
١٤٢.....	أُفْرُوز [حلفي] وأنا أفرأه فأخبروه سيء قال: «فَطَعُوا أَحَدَكُمْ بِأَقْرَبَ الْقُرْبَانِ مِنْ هَبْه»
٧٣٦.....	أُجَابَ رَجُلٌ الْخَضْعَى فِي الصَّفَةِ.....
١١٠٠.....	أُجْتَنِمَ وَهُوَ عَمْرٌ.....
٣٢٧.....	أُحَدِّثُ مِنْ بَصَارِي بِأَلْسِنَةِ بَصَارٍ بَصَارًا.....
٣٢٧.....	أُحَدِّثُ مِنْ بَصَارِي بِأَلْسِنَةِ بَصَارٍ بَصَارًا.....
٨٨٢.....	أُحَدِّثُ صَلَّيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ مِنَ الْمَرْأَةِ.....
	أُحَدِّثُ هَلْ لِي صَلَّيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرْصَةٍ أَهِي
٤٨٨.....	أُدرؤوا أَدُوْدًا بالسَّهَابِ.....
٧٣٩.....	إِذَا أُحِلَّ أَحَدُكُمْ عَلَى نَتْنٍ قَطَعَ.....
٧٨١.....	إِذَا أُحْلِفَ السَّامِيَانِ [إِنَّمَا هَا]
٧٨١.....	إِذَا أُحْلِفَ السَّامِيَانِ..... (٣٨٢، ٧٨١)
	إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ «وَمَسَكَ حَلْكَ».. فَقُلْ «وَأَنْ قُلْ وَأَنْ أَكُلْ مَهْ».. «فَلَا أَكُلُ» [إِنَّمَا مَسَكَ عَلَى هَبْه] وَأَنْ أُحْلِفَ «مَعِ كَلْبُكَ كَلْبُ عَمْرٍ».. «فَلَا أَكُلُ» [أَلَا].. أَلَاكُ إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ كَلْبُكَ، وَلَمْ تَذَكِّرْهُ عَلَى هَبْه..... ٩٥٣
٥٨.....	إِذَا اسْتَيْضَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ.. فَلَا يَتَسَنَّ بِدَعْوَةِ الْإِيَّاءِ حَتَّى يَتَسَلَّهَا نَعْلًا، فَإِنَّهُ لَا يَبْقَى أَكْبَنَ نَائِلَةً بِدَعْوَةٍ..... ١١٩
١١٩.....	إِذَا أَقْبَضَ الْفَرَسَ فَارْتَدَّ عَنْ الصَّلَاةِ.. فَإِنْ عُدَّ الْحَرَمَ مِنْ قَبْلِ حَتْمِهِ..... ١١٩
٦٩.....	إِذَا أَلْبَسَ أَحَدُكُمْ بَدَنَةً إِلَى فَرْجِهِ.. فَلْيَنْوَسْ..... ٦٩
١٠٨٩.....	إِذَا أَلْبَسَ الْإِيَّاءَ.. فَأَخْبَرُوا وَإِنْ أَلْبَسَهُ نَوَسَ..... ١٠٨٩
١٨٥.....	إِذَا حَاءَ أَحَدُكُمْ (الخمسة فَلْيَسْلُ..... ١٨٥
١٠٩١.....	إِذَا حَبَسَ النَّحْبَ.. فَأَوْزَرَ بَوَاجِدَهُ..... ١٠٩١
١١٢١.....	إِذَا رَسَمَ لَمْ أَحَدُكُمْ.. فَلْيَكْتَلِفْهَا..... ١١٢١
٢٤٦.....	إِذَا حَلَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ عَلِمَ بِشَرِّكُمْ عَلَى ثَلَاثَانَ أَوْ أَسْفَلَ [عَلَى عَلَى مَا اسْتَمِعَ].. وَلِلْجَدِّ (مُحَمَّدٌ) حُدُودٌ عَلَى الصَّلَاةِ..... ٢٤٦
١٦٨.....	إِذَا حَلَّ أَحَدُكُمْ.. فَطَسَّ عَلَى الْفَتَنِ..... ١٦٨
٢٣٨.....	إِذَا حَلَّ أَحَدُكُمْ.. فَطَسَّ عَلَى الْفَتَنِ..... ٢٣٨
١٢٢.....	إِذَا حَلَّ أَحَدُكُمْ.. طَسَّ بِشَرِّكُمْ عَلَى.. طَسَّ عَلَى الْفَتَنِ..... ١٢٢
٨١٨.....	إِذَا كَانَا لَا يُؤْمَرَانِ..... ٨١٨
٢٠٥.....	إِذَا كَثُرَ.. فَكَثُرُوا..... ٢٠٥
١٠١٦.....	لَرُبِّكَ إِنَّهُ وَحْدَتُهُ مِنْ مَرْدَانٍ رَحْلًا مَهْلَةً حَتَّى أَنْ بَارِسَةَ شَهْدَةً عَالِيَةً لِي صَلَّيْهِ وَسَلَّمَ : «لَا تَمُوتُ»..... ١٠١٦
١٢٩.....	الْأَسْمَاعُ..... ١٢٩
٨٧.....	الْأَسْمَاعُ (٨)..... ٨٧
٩٩١.....	أَسْتَشِيرُوا وَأَمْتَشَرُوا وَإِنْ وَثَقَ عَقَبُكُمْ كَفَا وَكَفَا..... ٩٩١
٩٦٥.....	أَصْبَحَ لِنَسَائِهِ بَوْمٌ بَدْرٌ.. وَلَمْ يَخْصِرْ..... ٩٦٥
	أَصْبَحَهَا وَأَعْقَبَهَا..... انظر: حذيب بن مريرة

- حديث ابن مغل (صلى الله عليه وسلم) وحلف أن بكر وحلف عمر رضي الله عنهما لما سمعت أحدا منهم قرأ ﴿يَسْمُرُ اللَّهُ
- أَرْثَنِي الْوَسْمِرُ﴾..... ١٣٥
- حديث أن حبان الزبلي (صلاة الخوف)..... ٢٠١
- حديث أن فائدة..... انظر: من قبل قبلا، انظر: من قبل قبلا... فله حله
- حديث أن لابة (أصلع) من مال صدة، هال رضي الله عنه..... ٧٠٢
- حديث أن هريرة عن أبي رضي الله عنه (من أترك ماله صبه عد رجل أو إنسان قد أطس.. صهر أحق به من حره)..... ١١٠٢
- حديث أن^(١) معاذ (إسلامه قبل زوجته)..... ٢٠٣
- حديث الأعلام (الذي من الجبر لا يتقدر إصمعي وهو إعلام الخوف)..... ١١٠
- حديث الخنمية في الحج عن عمر..... انظر (....)
- حديث النحلان ولذاته وعلاؤه..... ٥٠٦
- حديث الشمرى "أن النبي صلى الله عليه وسلم جعلها في قمزها" في حياه ومدة "موت"،..... ٧٦١
- حديث الفضل (أن النبي لم يزل ياتي حتى رمى حرة الفقة)..... ١١٢٦
- حديث الكلاءة في أنظر في رمضان بالجماع..... ١١٢٤
- حديث ثلثة السوداء (كعب وقد رجعت أما قد أرتكتكما)..... ٢١٨
- حديث المنصور بن عرفة..... ٢٢٦
- حديث أبي رضي الله عنه (في كفارة الخمار في رمضان)..... ١١١١
- حديث أبي رضي الله عنه أنه يهدأ (بني الصلاة إذا صلاها لم أترك الخساعة)..... ١٠٩٣
- حديث أبي رضي الله عنه رواه جبر في مطعم في إخطاهم (دوي القرو)..... ٨٠٠
- حديث أبي رضي الله عنه في ليات (مثل عن أهل الدار من المصركين يتون حساب من سائلهم وحرارهم، فقال
- حديث أبي رضي الله عنه في الجس إذا أصحنا..... ٦٧٤
- حديث أبي رضي الله عنه في المزل حصة عمر أو عمرى..... ٤٤٦
- حديث أبي رضي الله عنه في المزل..... انظر: حديث الخمار في غار رمضان
- حديث أبي رضي الله عنه في المصرة..... ٥٩٧
- حديث أبي رضي الله عنه في الذي من تكاح لعله..... ٢٩٠
- حديث أبي رضي الله عنه في بيع الدسر..... ١١٢٥
- حديث أس بن مالك عن أبي رضي الله عنه وأبي بكر وعمر وعثمان، (صلى الله عليه وسلم) وأن بكر وعمر وعثمان، فلم أسمع
- أحدا منهم قرأ ﴿يَسْمُرُ اللَّهُ أَرْثَنِي الْوَسْمِرُ﴾..... ١٣٤
- حديث بروع بن واسق (بكت من مهر صامت زوجها فغضب لها التي تكهن سائلها والبراءت)..... ٣٦٢
- حديث بروع بن واسق..... ١٣٩، ٢٦٢، ٢٦١
- حديث برون..... ١١١، ١٠٧٠، ٤٧٠
- حديث لطم إلى رضي الله عنه لأبي محذورة رضي الله عنه..... ١٢٥
- حديث حابر (سعد الله) في صلاة الخوف أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى طاعتين ركعتين بكل طائفه..... ٢٤٠
- حديث حابر عن أبي رضي الله عنه في المصرة في الحج^(١)..... ٧٨٠
- حديث حصة (من لم يمت الصباغ من الليل فلا صباغ له)..... ٢٥١
- حديث حركات بن جبر (صلاة الخوف)..... ٢٠٤
- حديث ذي الدسر..... ٢٥٦، ٢٢٤
- حديث رافع بن حجاج..... ٦٧١
- حديث ركانه..... انظر: ما أوردت
- حديث رؤي عن أبي (أه جلس في من إلى أن طلعت الشمس، لم سار إلى حرفة)..... ١١٢٧
- حديث زيد أن الحكم لا يحمل حرا ولا يجر حلالا^(١) (من فصيت له بعل مسلم إنما هي قطعة من اللان)..... ٢٧٢

- حدث صاحب الفاضل الذي حرم من صلاة معاذ..... ٢١٢
- حدث صفوان وعكرمة (إسلام زوجتهما غلما)..... ١١٠-١٠٣
- حدث عائشة (كان رسول الله ﷺ يسبح الصلوة بالكبر والفرحاء) (س ٦، ج ١)..... ١٢٥
- حدث عبد بن ربيعة..... ٧٢٦
- حدث كعب بن عجرة..... ٤٤٦
- حدث مسافاة النبي ﷺ..... ٧٦٨
- حدث حماد بن حنبله [إلى النبي ﷺ] من ناله ليرثه..... ٧١٠
- حدث ناهي النبي ﷺ..... ٩٦٩
- حدث أنس، كعب بن عاس (كان النبي ﷺ يبرو بالنساء ويُحَدِّثُ من ألبسة، وأما سهم فلم يصر في)..... ٢١٥
- حدث وائصة..... ٢١٥
- حدث علي بن إصاح الصلاة (من رواه عبد الله بن أبي رافع عنه، مرفوعا أنه كان يقول
حَرَّمَ عَلَيَّ مِنَ الْمَرْءِ..... ١١٥
- الخطبة بالخطبة، فإذا استلم الصلوات، فبما أخذ يد كعبه شتم..... ٦١٢
- حدث الأعرابي الذي جاء إلى النبي ﷺ بالفرحاء..... ١١٨
- حدثها منهم، وأرثوها عنهم..... ٨٢٢
- حدثوا عن النبي ﷺ بالكر، حلفه، ما، وبشرى ع..... ١١٨
- حدث ما يملكك وولادك بالمرفوف..... ٢٢٢، ٢٢٥
- الحراج بالصلوات..... ١٠٨٥، ١٠٨٥
- حرج النبي ﷺ إلى بني عمرو بن عوف، فضلى هم أبو بكر، وجاء رسول الله ﷺ وهم في الصلاة فلم يبد ذلك عليه..... ٢١٠
- حطب لأبي النبي ﷺ..... ١٧٠
- حطبه النبي ﷺ على أمانة بني فاطمة بنت هبش لما قالت..... ١٧٠
- حسن رصبات..... ٤١٥
- حسن من الدواب ليس على الخنزير في فلبس حاج..... ١١١
- ذكر النبي ﷺ الصلاة يوم الوادي فأمرها حين حرج من الوادي..... ٢٢٦
- راحمها حين شيع، ثم ظهره، تلك البدنة التي أمر الله ﷻ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أن ينظر لها السماء..... ٥١٤
- رأى ابن عمر إلى النبي ﷺ على ظهر بيت مُشَقَّلٍ^(١) بيت المقدس..... ١٠٠
- رأيت رسول الله ﷺ وجاء رجل وهو يحطه فدخل المسجد فحلف بذي نعل: قال: «أصليت؟» قال: لا، قال: «فصل ركعتين» (وكذلك
روى أبو صيد الخفري)..... ١٦٢
- رأيت رسول الله ﷺ يبرو في كنز مع ووضعه بها: ومودع، وسلم عن عبد الله: عليكم ورحمة الله، وعن سارة: «السلام عليكم
ورحة الله» حين يرى ماضى حديث كليهما، ورأيت أنها بكر وعمر جليلان ذلك (حديث ابن مسعود)..... ٢٨٢
- رحم النبي ﷺ يهودا ويهودية..... ١٠٨
- رأى النبي ﷺ أما صبر بعدما أسلم^(١)..... ٨٠٢
- رفع الخلق من ثلاثة: من الخوف..... ٤٦٩
- روي إلى صبي الليل عن النبي ﷺ (آخر وقت الصلوات)..... ١١٧
- رأيت الله ﷻ حرمًا ولا تشد..... ٢١٥
- رُفِّعَ وَثَرُكَ..... ٢٠٢
- صالحك اللهم وخمدك، تبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، (روي عن النبي ﷺ من صلى هذا قبل الغزاة أي: الاستعانة)..... ١٢٩
- صعد رسول الله ﷺ للمكر..... ٢٨٠
- صعد في «إِنَّا أَنشَأْنَاهُ سُحُفًا» (ج ٢، ج ١)..... ١٠٩
- شعر في سبط وسماه..... ٢٢١
- شواهم من أهل الحجاب..... ٨٢٦
- صلاه أو سلم حلف النبي ﷺ بأمره أو سلمه..... ٢١٥

- صلاة جالساً، وصلاة من خلفه قياماً..... ١٦٩
- صلى على الحامسي..... ١٠٩٩
- صلى على سهل بن سفيان في المسجد..... ١٠٩٩
- صلى على قبر امرأة..... ١٠٩٩
- صلى في الكوفة سطوحاً..... ١٠٩٠
- صلى وهو جالس والماء خلفه قياماً..... ١٠٨٨
- صلى حلفاً أن يمر مرة فقرأ سورة ﴿يسر﴾ ﴿قُلْ أَتُحِبُّونَ الْكُذِبَ﴾ قبل أن يقرأ القرآن وفعل السورة، وكثر في الخمس والربع، وقال: ﴿لَنَا أَمْهُمُ﴾..... ١٣٢
- صلاة برسول الله ﷺ..... ١٣٢
- الصمت إقرار (بشيء) سكوت الكفر في الكاچ..... ١٤٦
- صوموا لرؤيته وأطروا لرؤيته، فإن عم عليكم.. فأكملوا الهدى ثلاثين..... ٢٢٢
- صلى رسول الله ﷺ..... ٩٤٢
- المحباء، شارب..... ٩٩٧
- عن عن الحسن..... والحسين..... ٩٥٠
- عن أبي عبد الله عليه السلام: (حدثتني)..... ٦٥
- عن جمع وجهه..... ٨٩
- عن رأسه..... ٨٩
- إلى أعرفها.. فارحها..... ١٠٣١
- فرق في الخلاف بين حكم الآيم والكفر، فحمل الكفر تسأير، والآيم أحق بمعصا..... ٤١١
- فصل بين الأوس..... ١٠٩١
- فلما أحدها رأى.....
- فكأحدها باطل..... ١١٢٠
- فكأحدها باطل، ولما لم يما أصاب منها..... ٣٧١
- فكأحدها عن طه..... ٩٢٢
- في عشرين ديناراً نصف دينار..... ٣٠٤
- فيما أظن..... ١٠٩
- فيما سقت السماء أو كان سلالاً: الضمير، وفيما: حقي بالصبح: نصف الضمير..... ٣٠٤
- قل أبو حذيفة بن اليمان بالحديد يوم أحد، وحذيفة يقول: قل أني..... ٨٥٤
- قد سرت لكم مفاد فالتصوا به..... ٢٤٠
- قرأ في الحرب بالطور والرحلات..... ١٠٩٤
- قرأ ﷺ على البر وركع ورجع الفهري فقل وسجد على الأرض..... ٢١٧
- قرية^(١) فهدى بليت عليها..... ٧٥٦
- قصر ﷺ عن مكة صنع عمرة يومئذ، وكانت إفك فأنه حرب..... ٢٢٠
- قضاء الذي ﷺ الصلوات يوم الأحد..... ١٢١
- قصي بالرة على الداه.....
- قصي بده الحين على الداه، في الثمانين الضمين حين ضربت إحداهما الأخرى..... ٨٥٧
- قصي: في الذي حوسب.....
- قطع الذي ﷺ في ربع دينار..... ٢١٦
- قل: اللهم صل على عبدك وعلى آل عبدك، قاله لأن مسعود في تلبية المسجد..... ٢٢٠
- كان رسول الله ﷺ يمل ذلك (يقول مثل ما يقول المؤد)..... ٢٢٦
- كان لرسول الله ﷺ مؤثقان في الصبح..... ١٢٢
- كان مباد يمل مع الذي ﷺ يملها قومه..... ٢٠٩
- كان منه في عروة الرشح امرأة أو امرأة..... ٩٨٠

- كان مبشراً من القرآن... عشر مصداق، ثم تسبح خمسي، ثم يقرئ رسول الله ﷺ / ١١٠ وقرئ مبشراً من القرآن... ١١٠
- كان يؤي فورة، يسي عمرو بن سلمة وهو ابن صنع... ٢٠٩
- كان يجهزها (يعني أمي)... ٢٠٨
- كان يعلو مع النبي ﷺ المصام ثم يعلوها بقومه... ٢٤٠
- كان يقرأ في الحمة سورة الحمة و ﴿ ك ك ك ﴾... ١٠٩٢
- كان يقرأ في البديس ب ﴿ أ ﴾ و ﴿ اقتربت إلى ضلال ﴾... ١٠٩٢
- كانت نو النصر مما أمأه الله (عمر)... ٨٠٢
- كانت مو النصر مما أمأه الله على رسول الله ﷺ خاصة، يعنى على أهلها بعدة سنين، وما بقي بمسلة في الطراج... ٨٠٧
- والسلاح... ٨٠٧
- كانت نو النصر وقرئ شربة! ما أمأه الله على رسول الله (عمر)... ٨٠٢
- كانت عمر بن سحن خمس... ٤١٥
- كانت لرسول الله من حالها (عمر)... ٨٠٩
- كانت لرسول الله من عبيده حاشه (عمر)... ٨٠٩
- كانت لرسول الله من عبيده حاشا... ٨٠٧
- كانت رسول الله لعمرو بن حمر... ٨٩٦
- كعباً ما بكر عن قبل الله... ٩٩٦
- كعباً من عبيده ما جده عن أمه... ٩٩٦
- كل ذي مال أحق بالله... ٩٩٢
- كل شرط لبي في كتاب الله... فهو باطل... ٥٠١
- كل شرط لبي في كتاب الله/ هو باطل، وإن كان مائة شرط#... ٩٩٦
- كما سرف قراءة رسول الله ﷺ باضطراب لحيته... ٢٢٢
- كس أهل ثلاثة دهي النبي ﷺ، فبست ما... فلا يخرجه عنه شيء [حل ق] حتى يخرجه الله... ١١٢٥
- لا تحرق الصلة ولا المصان... ٤١٥، ١١١٠
- لا تحرق الصلة ولا المصان (عن ابن أبي العز) ... ٤١٥
- لا تذل الصدقة لأن عبد... ٧٥٥
- لا تصرب مرقك! صرك أنتك... ٤٣٣
- لا تملأ الظبي إلا إلى ثلاثة مساحد: المسح الحرام، ومسح الدبة، ومسح بيت المقدس... ٩٣٦
- لا تسق إلا في ثلاث في شمة أو حافر أو نعل... ١١٥١
- لا صلاة إلا بأمر القرآن... ٢٣١
- لا صبا، إن لم ينجس [الكفا] مثل الفخر... ٢٠٦
- لا يكاح إلا بأمره وأمره... ٢٤٧
- لا يتنهي... ٢٤٧
- لا يثبت امرؤ ولا شيء يوصيه مكتوبة... ١١٠٩
- لا يجر الكاح إلا بوزن، كما قاله النبي ﷺ... ١١٠٨
- لا يجل لسان أن يهشراً أمه... ٢٣٣
- لا يجل لأحد أن يرحب بها وحده إلا لوالده من ولده... ١١١٨
- لا يعط أحدكم على عطفه أحد... ٣٩١، ٢٦٦
- لا يعط أحدكم على عطفه أحد، ولا يعط على بيع أحد... ٣٩٦
- لا يمسح صوت للزود حذر ولا غيره إلا شهة في يوم القيامة... ١٢٤
- لا يلقوا الأرض من ربه، فعه، وعله عرمة... ٦٣١
- لا مع أحدكم حاره أن يمر حسه في حذاه... ١١١٦
- لا ينجح البحر... ١٠٧٢، ٢٦٦

- لا من المحللان امرأته وأبى من ولدها وهو جل.. فمن إلى عزرائيل عليه السلام ولده..... ٩٩٢
- أوصى بكما بكاب الله .. ٤١٦، ١١١
- فليس رسول الله عزرائيل عليه السلام بالصح، وبصرف الساء لثمانين بسوطه ما يثرون من الناس..... ١١٩
- لحديث إلى عزرائيل عليه السلام (رحل رسول الله عزرائيل عليه السلام ثلاثة أيام: وليلته للثمانين ويوما وليلة للثمانين)..... ٧٠
- لحديث إلى عزرائيل عليه السلام (رحل رسول الله عزرائيل عليه السلام ثلاثة أيام: وليلته للثمانين ويوما وليلة للثمانين)..... ١٤٤
- نست منهم، فله لأي بكر لا قال له
- لرسول الله عزرائيل عليه السلام (لا امتناع بالثمانين من قول الإبرار)..... ٩٧
- للحديث (لا يبول أحدكم)..... ٦٨
- للسلام عاتق مكافاه، وللحارة عاتق..... ٩٥٠
- اللهي من العظم (أي)
- لا روي عن رسول الله عزرائيل عليه السلام (حديث عاتق في التلبيت في الوضوء)..... ٦٠
- لهي التي عزرائيل عليه السلام في الحارة..... ٧٦٧
- لله المنة وسنة..... ١١٢٤
- الليم لك أسلمت، وك أمست، وملك تركلت، وإلك همت، (روي عن إلى عزرائيل عليه السلام مثل معنى هذا قول القراء: أي
- لو بكم أناس ما في كدهم وأسمع الأول لم لم بعدوا إلا أن يشبهوا عليه.. فسلموا، ولو علم أناس ما في السماء وأسمع.. لأزكسا ولو حزا ١٢٦
- ليس في أهل من جاني دزخم ركاه..... ١١٢٩
- ليس فيما دون حمة أول (من الورق) صدق، وليس فيما دون حمة! دود! من الإبل صدق، وليس فيما دون حمة أوسق من الحر صدق. ٣٠٤
- ليس للرداء أن ينفذ من ماله إلا بأذن زوجها..... ٧١٥
- ما أدركم فصلوا وما فاكم فافصوا..... ٢٣٩
- ما أزلت بها .. ٥٠٠
- ما أزلت ما .. ٥٠٦
- ما أصابت الواضي بالليل.. فذلك ضام على أهلها..... ٤٤٣
- ما أصبت بمرصه.. فلا تأكل .. مرصه.. ٨٥٧
- ما تراضى عليه الأهلون .. ١٠٩
- ما تركت بيتا ما أمركم الله عز وجل به إلا وقد أمركم به .. ٥٠٣
- ما روي عن النبي عن الربادة (ي بيع الذهب بالذهب)،..... ١١٠٥
- ما روي عن إلى عزرائيل عليه السلام (رفع الدين عند الإحراق والركوع والرفع منه)..... ١٢٨
- ما صلت بركبك؟ هالت! 'أصغها' هالت: لما إنك لو أعطيتها بمنى أحوالك كان حبرا! لك..... ٧١٤
- ما لي ما أراه الله عليكم إلا الحسن [والحسن] مردود فيكم..... ٨٠٩
- ما! أصدت الواضي بالليل.. فذلك ضام على أهلها..... ٩٩٨
- محب باسم وسبح على السلام..... ٨٩٠
- من أي حكم.. أعطاه من رأى حب فراض..... ٨٣١
- من أمره ركنه من المصير قبل أن يفرغ المسمى ضد أمره..... ٢٢٤
- من أطلع على قوم هذؤوا؟ هت.. هو هذؤ.. ٨٨٠
- من أقتل سركا في عت دنا في مأل..... ٩٣٣
- من جاء، شئت أأخمه.. فليست..... ١٦٩
- من حلف.. فليخلف بالله أو ليعتب..... ٩٢٧
- من دخل داره.. فهو أنس، ومن أطلع على ماله.. فهو أنس، ومن ألقى صلاحه.. فهو أنس، ومن أعطى لثامنا على حقه.. (هو أنس على حقه)
- وماله..... ٨٣٢
- من عسل الحب.. فعلة الشئ..... ٢٩٦
- من قال: ليلي البدين (مؤزى أنه يفرح)..... ١٧٦
- من قبل دون ماله.. هو خفي..... ٨٨٠

٩٩٠	من قُلْ دُونَ ذَلِكَ.. هُوَ جَهَنَّمُ
١١٤٤	مَنْ قُلْ غُفُورًا يَتَرَحَّنُ... سَأَلَهُ اللَّهُ
٩٧٢	مَنْ قُلْ عَلَّامٌ... فَهُوَ سَكْنٌ
٨١٤، ٨١٣	مَنْ قُلْ فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
٨١٤	مَنْ قُلْ فَلَا... فَهُوَ سَكْنٌ
١١٤٣، ٨١٤	مَنْ قُلْ فَلَا... فَهُوَ سَكْنٌ
٣٥٥	مَنْ كَانَ اعْتَكَبَ مَعَ طَلَسِكُفِ بْنِ النِّسْرِ الْأَوَّاحِ... فَإِنْ قَدْ كَرِهَتْهُمُ كَسْبَتْهَا
٨٢٨	مَنْ كَانَ لَهُ مُدَّةٌ... مَهْدَةٌ إِلَى مُدَّتِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَهْدٌ... فَحُلَّتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ
٢٢٩	مَنْ لَمْ يَدْرِ أَيْلَانًا عَلَى أَرْضَا... طَلَسَ عَلَى الْفَصِ
٩٢٢	مَنْ يَدْرَأُ بَطْنُ... اللَّهُ... طَلَسَهُ، وَمَنْ يَدْرَأُ... بَعْضُ اللَّهِ... فَلَا بَعْضَ
٢٢٦	مَنْ تَسَى صَلَاحَةً... طَلَسَهَا إِذَا ذَكَرَهَا
٢٤٨	مَنْ يَصْدُقُ... عَلَى هَذَا فَصَلَى مَعَهُ
١١٠٧	الْمُتَابَعَةُ
٨١٠	عَلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْرَأُ، وَكَانَ "مُهْمَلًا" أَحَدَ عَشَرَ مَرَّةً
٥٥٠	فِي "رَسُولِ اللَّهِ ﷺ" عَشْرٌ مَرَّةً [عَا] سِي أَوْطَاسُ أَوْ "بَوَاقًا" حَامِلٌ حَتَّى يَصْغُرَ وَلَا حَائِلٌ حَتَّى يَكْبُرَ
٢٢٦	فِي الْبَتْرِ مِثْلُ مِثْلِهِ فِي الصَّلَاةِ فِي مَحَاطِلِ الْإِنِّ
٢٢٦	فِي الْبَتْرِ مِثْلُ مِثْلِهِ فِي مَعَ الْمَرِّ
٦٠٠	فِي الْبَتْرِ مِثْلُ مِثْلِهِ فِي مَعَ الْمَرِّ
٦٥٠	فِي الْبَتْرِ مِثْلُ مِثْلِهِ فِي مَعَ الْمَرِّ
١١٦٦	فِي الْبَتْرِ مِثْلُ مِثْلِهِ فِي مَعَ مَا لَمْ يَكُنْ وَرَجَعَ مَا لَمْ يَكُنْ
١١٠٧	فِي الْبَتْرِ مِثْلُ مِثْلِهِ فِي مَعَ الْكَلْبِ
١١٤٤	فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُفَسِّرَ الْقَائِمُ
٩٩٤	فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْفَصِ نَادِي
٣٦٤	فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْفَصِ
٥٩٤	فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَرِّ
٥٩٤	فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَرِّ
٥٩٤	فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَرِّ
٣٦٥	فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَرِّ
٦٠٠	فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَرِّ
٥٩٠، ٢٦٥	فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَرِّ
٦٠٠	فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَرِّ
٢٦٥	فِي الْبَتْرِ مِثْلُ مِثْلِهِ فِي مَعَ الْمَرِّ
٢٦٥	فِي الْبَتْرِ مِثْلُ مِثْلِهِ فِي مَعَ الْمَرِّ
٥٠٦	الْبَتْرِ مِثْلُ مِثْلِهِ فِي مَعَ الْمَرِّ
٢٦٥	فِي الْبَتْرِ مِثْلُ مِثْلِهِ فِي مَعَ الْمَرِّ
١١٠٧	فِي الْبَتْرِ مِثْلُ مِثْلِهِ فِي مَعَ الْمَرِّ
٦٥٠	فِي الْبَتْرِ مِثْلُ مِثْلِهِ فِي مَعَ الْمَرِّ
١١٠٥، ٧٢٥	فِي الْبَتْرِ مِثْلُ مِثْلِهِ فِي مَعَ الْمَرِّ
٨٢٤	فِي الْبَتْرِ مِثْلُ مِثْلِهِ فِي مَعَ الْمَرِّ
٩٧٩	فِي الْبَتْرِ مِثْلُ مِثْلِهِ فِي مَعَ الْمَرِّ

هو عليها صده، ولما حدثه.....	٧٥٦
في لك (الشمري).....	١١٠٣
وأمرُوا السَّاءَ في مائس.....	٢١١
وإنَّ كانَ حامِداً، فأَقْرَبُ مِنَّا حَوْكاً.....	١٠٩٧
وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حيداً مسلماً() وما أنا من الناصريين؛ إن صلابي وسكبي وعيالي وعياني قد رمى الناس؛ لا غريبي ه وبذلك أُمِرت وأنا من المسلمين؛ (روى عن أبي عبد الله عليه السلام) من أجل هذا قيل القرامطة أي: الاستعانة).....	١٢٩
وجهت وجهي... ويقول بين المشهد والسلام...)	٢٣٠
وفي الأمد إذا أوعيتُ حديقاً.. مائة من الإبل.....	٨٩٦
الولاء لمن ألقى.....	١١١١
الولاء لمن ألقى.....	١١٥٥، ١١٤٩
وهن مرك لنا عسى مريلاً.....	٨٣٣
يا شمر الجبار، إن هذا الخبيث يحضره الخلف... فتوبوه بالصدقة.....	٧٨٦
تسبي من الصحابة أربع ^(١) الموراء ^(٢) النسل عورها، والربصة ^(٣) النسل مرشها، والمرجاء النسل ظلمها أو عرجها، والمجعا، إلى لا تسبي.....	٩٤٤
حزبتك من ذلك القلب.....	٩٣٤
فهم المهاجر فكيف بعد قضاء شكك بلاما.....	٢٢٠

فهرس الأحاديث والآثار المستندة

- ١- أحربا مضاف من عبده، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **«إنا اصبغ أحذقكم من نومي... فلا يمتص يد في الإصبع حتى يتسلها نلتاً؛ فإنه لا يذري إلى ثالث يد»**..... ٥٨
- ٢- **«قد ذكر حاتم بن زيد وعمره من يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن علفمة بن ولفاس التيمي، قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنا أضال مال»**..... ٦٤
- ٣- قال أبو حاتم: حدثنا عبد الله بن مسلمة القمي، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علفمة بن ولفاس، عن عمر بن الخطاب، عن أبي بن عديس، مئة (حدث الله) ٦٥
- ٤- **«ذكر علفما بن عمر عن الزهري أن زيد بن ثابت سكت عليه الولد، فكان يتوصاً لكل صلاة»**..... ١٠٣
- ٥- وقد روى التلميذ بن محمد عن خالد بن يزيد (عن محمد بن أبي حلال) عن سيم بن أهد الله (لخمر) قال صكت حلف أن كمره نقرأ به: **«شمر ألقو ألقو ألقو ألقو»** قل أم القرآن وقيل السورة، وكثر في الخلف والرابع، وقال: **«أنا أصبغ صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم»** ١٢٢
- ٦- قال أبو يعقوب وأبو عبد وقد روى عمر بن زر عن أبيه عن رجل سمع من محمد بن عبد الرحمن بن أمي عن أبيه قال: صكت حلف عمر بن الخطاب **«(وذكر الله) فكان يجر به: «شمر ألقو ألقو ألقو ألقو»** ١٢٧
- ٧- روى علفما بن عمر بن زه عن يعقوب بن (عطاء)، عن أبيه (أ)، أنه قال: صكت حلف رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، كلفهم شهرون به: **«شمر ألقو ألقو ألقو ألقو»** ١٢٨
- ٨- [وعد] روى عن الخطاب بن خالد عن أبيه (أ) عن عمر أنه كان يقرأ **«شمر ألقو ألقو ألقو ألقو»** (إنا اصبغ بالقرآن) وإنا قرأ السورة إلى بعداهن. ١٢٩
- ٩- قال أبو يعقوب: ذكر يزيد بن زريع، عن خالد الحذاء، عن أبي لؤثان، عن (محمد) بن أبي عائشة، عن من عهد ناك، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم: **«أعززون (علي) وأنا أقرأ»** «أحاثو بيته»، قال: **«طفرأ أحذقكم بأق القرآن في نفسه»** ١٤٢
- ١٠- قال أبو يعقوب: روى أيضاً عن (وهب)، عن أبيه، عن أبي لؤثان، عن (أ) النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. ١٤٣
- ١١- حدثنا أبو حاتم، قال حدثنا علي بن محمد، قال ثنا يحيى بن آدم، عن الحسن بن صالح، عن عيسى بن أبي (عمر)، أن الحمصي صلى في صحراء.. فاقى الشوط شترصا. ١٥٨
- ١٢- روى عبد الرحمن بن زياد قال حدثني رجل عن أبي إسحاق المقداني، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، وعلقته، عن أبي مسعود قال: **«رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكر في كل ربع ووضوح وفاج وفعود وسلم عن عبد الله السلا: عليكم ورحمة الله»**، ومن بشاره **«السلا: عليكم ورحمة الله»** حين يرى باص حديه كليهما، ورأيت أنا بكر وعمر هلاله ذلك» ٢٨٤
- ١٣- حدثنا عثمان، عن عاصم بن أبي الجود، عن أبي وائل، عن يحيى بن أبي خزيمة، قال: **«أنا الذي سكت النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نسمى السامرة فسمنا بأحسن من أسماء»**، قال: **«في شمر الجار، إن هذا اللحن ينقصه الخلف»**.. فمروا بالصفة **«أو كما قال، هذا مضاف»** ٧٨٦
- ١٤- قال أبو يعقوب: وكذلك روى يزيد بن عارون، عن يحيى بن محمد، عن مافع، عن أبي عمر، أن أبا سلمة (قال) **«حدثني عن عمر قال لأبه الله [من] يوم المحر: (إنه قد بدا لي أنه أصحى الوعد)»** قال: **«صلى الله: وعداً وبه عدا»** ٩٤٨

فهرس الآثار

١١٣١	أُتِمَّ عماد النبلاء بمي
٣٢٨	أُحْدُ شَمْرِ الحبرة صارت بين النبي والنبي (وهو هذا على وجه الصلح)
٣٠٧	أُحْدُ مَشْرُ كانَ بَدْءُ اللَّيْلِ مِنْ "أهل الدِّمَةِ بالحِطَّةِ والرَّيْبِ والقَطْبَةِ (عمر)
٣٢٩	أُحْدُ مِنْهُمْ -فعل الدِّمَةِ- بالبدية من الفطية: البصر ومن الحِطَّة: نصف البصر (عمر)
١٧٣	إِذَا اسْتَدَّ الرِّجَالُ طَيْسَدَ الرَّجُلِ مَكَّمْ عَلَى طَهْرِ أَحِبِّهِ (روى عن عمر مثل هذا)
١١١٣	أَوْفَقَهَا بِكِتَابِ اللَّهِ (أبو بكر)
١١٢٦	اِشْتَرَى رَاحِلَةً بِأَرْسَةِ أَمْرَةٍ (أبي عمر)
٦١٥	اِشْتَرَى رَاحِلَةً بِأَرْسَةِ أَمْرَةٍ مَصْمُومَةٍ بِوَجْهٍ ^١ بِالرَّيْدِ (أبي عمر)
٢٤٢	أَمَّا: أَمَهْرًا بِعَمْرٍ (أبي عمر)
٢٤٢	أَمَّا: عَهْرًا بِقَصْرِ (عمر بن أبي وقاص)
٩٢١	أَقْبَلُوا كُلُّ سَاحِبٍ وَسَاحِرَةٍ (عمر)
٣٢٩	أَمَرُ أَنْ يُؤَدَّ مِنْ كَيْ عَسْرَةٍ: نصف دينار بأن يعقب .. تركها (عمر بن عبد الصمد) (عمر بن عبد الصمد)
٧٩١	أَمْرٌ بِبَيْعِ الْهَوْدَلِ
١١٢٦	إِنْ رَلِمْنَا أَنْ نَحْمُرَّكَ: فَرَقْنَا (علي)
١٠٣	أَنْ رَدَّ مِنْ تَأْتَتْ مَكَّنْ عَلَيْهِ الْوَلَدُ: هَكَذَا يُتَوَصَّلُ لِكُلِّ عِلَاةٍ
٦٦٠	أَنْ يَبِيعَ حِلْمَةً إِلَى لِأَحْلٍ لَمْ يَحْتَرِبْهَا بِأَهْلٍ
٩٨٨	أَمَّا قَدْ لَكُلِّ مُسْلِمٍ (عمر)
٦١٥	مَاعَ سَبْرًا بِمَضْمُونِ سَبْرٍ ^٢ إِلَى أَهْلِ (علي)
١١٣٩	مَاعَ حَلًّا: هَذَا يُدْعَى عَصْبَهُ: بِمَضْمُونِ سَبْرٍ إِلَى أَهْلِ (علي)
٢٦٦	مَنْ أَمْسَ عَمَزَ عَلَى صَلَاةٍ فِي الرِّجَالِ
١٠٦	مُسَّةً: كَلَّمْتُ نَفْسِي فَكَلَّمْتُ (عمر)
٨٨٣	نَدَوْنَا قَتَلَا (أبو بكر الصديق)
٩٥٠	مَصَدَّقَتْ قَاتِلَةً بَرَّةَ عَمْرِو الْحَسَنِ وَالْحَسَنِ نَفْسَةً
١١٠٦	الْفَرْقُ عَمْرُقُ الْإِنْفَادِ (عمر)
١١٣٢	نَوْمًا لَمْ يَحْرَجْ إِلَى السُّوقِ لَمْ يَغْمِ إِلَى الْبَارَةِ: غَسَلَ رِجْلَهُ (أبي عمر)
٧٢	نَوْمًا وَحَرَجَ إِلَى السُّوقِ لَمْ يَغْمِ إِلَى حَارَةِ: صُنِّعَ عَلَى شَقِيهِ: حَاوُ غَسَلَ رِجْلَهُ - وَصَلَّى (أبي عمر)
١١٣٠	بِسْمِ مُحَمَّدٍ التَّمِ (أبي عمر)
١١١	الْتِمِيمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ^٣ أَوْ عَمْرٍو الْحَسَنِ
١١٢	حَدَّثَ قَدْ خُتِنَ لَاءُ وَالْمُحَصِّرُ (قَالَ عَمْرُ فِي حَوَاءِ الصَّبِ)
١١٣٥	حَدَّثَ ابْنُ الْحَسَنِ فِي الْمَطْلَعَةِ (أَنَّهُ خَبَرَهَا لِلْمَحْرَمِ)
٦٢٧	حَدَّثَ ابْنُ عَاسٍ (ذَلِكَ الْمَرْبُوعُ) أَنَّهُ أَحَدُ بَعْضِهِ طَدَانًا وَبَعْضُهُ حَنَابِ (عمر)
١١٣٣	حَدَّثَ ابْنُ عَمْرٍو فِي الْجَمَاعَةِ يَقْتُلُ صَبًا وَاحِدًا
١١٢٦	حَدَّثَ السَّائِبُ (أبي عاصم)
١١٢٨	حَدَّثَ أَسَى (أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَانَ يَطْرُقُ)
١١٣٥	حَدَّثَ عَائِشَةُ أَمَّا بِاعْتِ مَدْرَةِ لَهَا صَحْرًا
٣٨٥	حَدَّثَ عَلِي (الَّذِي يَدَّ هَذِهِ الْكَلَامَ: "الروح)
١١٢٢	حَدَّثَ عَلِي: أَمَّا هَذِهِ الْأَوَّلُ (امْرَأَةُ الْفُقُودِ تَزُوجُ لَمْ يَمُودِ رُوحَهَا)
٨٦٢	حَدَّثَ عَمْرُ (لَوْ اِشْتَرَاكَ فِيهِ أَهْلُ مَسَامِ قَتَلْتَهُمْ)
١٦٩	حَدَّثَ عَمْرُ حِينَ لَمْ يَأْمُرْ عَمَامًا بِالنَّسْلِ لَأَ جَاءَ السَّحَابُ بِوَجْهِهِ وَعَمْرُ تَحَطَّطَ

- حدثت قُتِرَ في الحساعة قُتِلَ صيدا واحدا ١١٢٣
- خادفكم سرق متاعكم (عمر) ١١١٨
- جُدْ (أمر) عمرو أَسْرَ بن مالك أَن يأخذ ويقتل من مكانه تعصب المكاتبية ١١٨٤
- الدُّكَّة في الحلق واللبَّعُ عمر وابن عباس ٩٦٠
- روي ذلك عن عائشة ورَبِد بن ثابت وعمرها (الأقراء: الأظفار) ٥١٤
- رُوي عن ابن مسعود أنه قال: @بَحْشي الإمام @ بِشْر أَبُو الرُّبَيْعِي الرُّبَيْعِي ١٣٦
- روي عنه كراهية عائشة (أي) ١٣٦
- روب النخار و س قال: قال صده في سنن الله عن عائشة روح الذي منحه سحر وعصا ٩٣٤
- سجد أبو بكر للسكر ٢٨١
- سجد عمر لسكر ٢٨١
- سحرها حاربها فاعها (عائشة) ٤٢١
- عزبة الطلاق في الإلزام. انضمام الأرملة الأخير (بعض الصحابة) ٤٥٧
- على أهل الذهب الذهب وعلى أهل الورق الورق (عمر) ٨٨٥
- على أهل الذهب الذهب، وعلى أهل الورق الورق (عمر) ٧٥١
- عن ابن عمر أنه كان يقرأ @ بِشْر أَبُو الرُّبَيْعِي الرُّبَيْعِي إذا استحب بالقراءة وإذا قرأ السورة التي سجد ١٣٩
- عن عطاء بن أبي رباح أنه قال: سَلَّيْتُ خَلْفَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَلَّمَهُمْ بِمَهْرُونَ سَ: @ بِشْر أَبُو الرُّبَيْعِي ١٣٩
- الرُّبَيْعِي (١) ١٢٨
- عَطَى رِبْعَ وَجْهِ (وهو عمر) ١١٢٣
- عَطَى عَمَاءَ وَجْهِ (وهو عمر) ١١٢٣
- عَطَى مِرْوَانَ وَجْهِ (وهو عمر) ١١٢٣
- في التبرع حفره (عمر) ١١٢٣
- في "حاشية السم إلى طاعت أرمسى عادَة" ٣٠٣
- قال عبد الرحمن بن أبي ربيعة: سَلَّيْتُ خَلْفَ عَمْرِو بْنِ الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَكَانَ بِمَهْرُونَ سَ: @ بِشْر أَبُو الرُّبَيْعِي الرُّبَيْعِي ١٣٧
- قُبَيْلَةُ أَرْجُلِ أَمْرَأَتِهِ وَخَشَعَهَا بِهَدْيِهِ. من الأملاء، ابن عمر ١٠٢
- قُتِلَتْ حَفْصَةُ حَاتِيَةً لَهَا قَدْ سَحَرَهَا ٩٢٠
- قرأ في الصح بالفترة (أبو بكر) ١٠٩٥
- قصص عمر في إخراج البهر في حائط عمر في مصلية ١١١٧
- قصص عمر في روعة الثابت تروح ثم يعود روحها ١١٢١
- قصص عمر في راحة المني حق نخزها علماء حاطب ١١١٧
- قصص عمر في الصلح حبل ٩٠٤
- قصص عمر في المظنة - وهي السمعان - بضم الموصحة ٩٠٤
- قَطَعَ بِنَهَادَةَ رَحْلِي، ثم لا: @ هو هذا ظم يَنْقُلُ صَمَاءَ فِي الْأَثَرِ وَالْمَرْثَمَا دِيَّةَ الْبَدْنِ (علي) ١١٤٤
- قَطَعَ بَدْنُ عُمَرَ فِي (بني في البهر) (ابن عمر) ١١٤٤
- قول ابن عباس في رد جهاد النصار ١٠٢٠
- قَوْلُ صَمَاءَ بْنِ السَّبَّاحِ (أَن حَرَّاجَ السَّدِّ فِي لَمْعِ كَحْرَاجِ الْحَرِّ فِي دِيَّةِ) ١١٤٤
- قول عمر في البدر الذي وقع على حارب من الحنسي أنه صَبَرَتْ وَجَدَتْ ١١١٨
- كان ابن عمر يَحْشِي بَدْنِهِ فِي عَدَّةِ الْحَرِّ وَالرَّوْدِ إِلَى الْأَرْضِ ١١٢٣
- كان ابن عمر يقرأ إذا كان وَجَدَهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مَعَ الْقُرْآنِ ١٠٩٤
- كان إذا أراد أن يروح الله .. روح المَهْمُزِي (ابن عمر) ١١٠٦
- كان يعلي الصبح يحيى، ثم يعود إذا طلعت الشمس إلى مرة (ابن عمر) ١١٢٧
- كان يقرأ في الصبح في الشعر بالمرس الأول من المفصل في كل ركعة سورة (ابن عمر) ١٠٩٥

- كان يقرأ في كل ركعة مع الإمام القراء (أو بكر) ١٠٩٢
- كان يقرأ بها (عمر) ١١٢٢
- كان يقرأ به كل من سبى (ابن عمر) ١١٤٠
- كان يقرأ به كل من سبى (ابن عمر) ١١٤٠
- كانت نوافل النساء ونوافل وسطاً (أبو حنيفة) ١٢٧
- كذلك روي عن أبي حنيفة (تفسير الأبياء المدونات والمعلومات) ٩٤٨
- كنا لا نكسر الشدة، وإن سكت الراء قد بلغ ما لا كثيراً (عمر) ٨١٤
- لا أفرق اليوم بين شيخين من قريش (عمر) ١١٦١
- لا تدور فما عطش حتى يلع سه (عمر) ٧٤٤
- لا تسمعون صلاة الإمام ٢١٤
- لا تغف شاة ولا يمن إلا ما لكه (أو بكر) ١١٤٢
- لا تأخذ خلافاً فيه ٨٨٤
- لا تبع للمهر إلا بالسبى (ابن عمر) ١١١٩
- لا يقرأ الرجل [أو يقرأ] إلا ولده إن شاء ما عاها وإن شاء أسكنها (ابن عمر) ٣٩٧
- لا يقرأ فيها شرط لأحد (عمر) ٣٩٧
- لا يقرأ بالحق إلا في أشهر الحج (حاضر وابن عباس) ٥٦٨
- لا، حين فخرت من الذي أفترت [هـ] ٤٣٤
- أقولن بينهما (ابن عباس) ١١٦١
- أول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حدوا ذلك الشعر. ما يكون أرسه مروج ٧٣
- حدثت عمر (الغنية لمن شهد الواقعة) ٩٦٨
- نكح فطمة بنته، إلا التي طلقها ولم يمسس (ابن عمر) ١١٣٨
- نكح علب ثلاث، لا عمكم معاذ الله تبارك وتعالى أن تذكروا فيها اسم الله، ولا عمكم النبي، ما دامت أيديكم مع أيديها، ولا يدركم قتال ٩٩٣
- ما أرمدت؟ قاله عمر بن قائل لأمره حنك على عارك ١١٢١
- ما بين النسر والسرقة ٢٦٠
- ما يصارى من نكاح أهل الكتاب، وما أما تاركهم حين أسلموا أو أمترت رانهم (عمر) ٨٣٠
- من رجع طيند (المسور بن عمره) ٦٦٩
- هي واحدة، فأرجعها إن بليت (لهم من أمراته لطلقت نفسها ثلاثاً) (زيد بن ثابت) ١١٢٧
- وروي عن أبي حنيفة كان يقرأ في يسر الله الرحمن الرحيم، قل الحمد [ق]، قل الحمد [ق]، قل الحمد [ق] ١٣٦
- وكل عمر راحاً لا يعرف الصوف، وإذا أحروه أن الصوف قد استوت. أحمر ٢٥٥
- بني من رجع إلى الصلاة (علي بن أبي طالب) ٢٧٠
- بحر مدية (س) وقع على أهله منذ أن رمى (أبو حنيفة) (ابن عباس) ١١٢٧
- بوصف الولد (بعض الصحابة) ١٥٧

فهرِسُ الأقوالِ المُعلَّقةِ عَلَى صِحَّةِ الحديثِ والأثرِ

- إذا شَرَّ السَّلامُ الذي يَمُوتُ ولم يَلِجْ إلَيْهِم، أو التَّالِعُ المَحْجُورُ عَلَيْهِ، فإنَّ تَبْتَ حديثٌ عَمَرُ أَنَّهُ أَحَبُّ وَصِيَّةِ السَّلامِ.. هُوَ حَاتِرُهُ وَإِلَّا.. هَلَا! لِأَنَّ التَّذَكُّرَ وَصِيَّةً..... ١١٦٥
- إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ.. مُشْعَبٌ (بِمَعْنَى التَّرْجِيصِ فِي عَدَمِ الْإِصْصَاءِ بَالِدًا إِلَى الْأَرْضِ فِي السَّحُودِ فِي الْحَرِّ أَوْ الْفَرْدِ)..... ١١٤٣
- إِنْ لَمْ تَبْتَ "الشَّهَادَةُ إِلَّا بِمَدِّ الرَّوَالِ" لَمْ يَصَلِّ صَلَاةَ الْيَدِ بِمَدِّ الرَّوَالِ وَلَا مِنَ الْيَدِ إِلَّا أَنْ يَنْتَ فِي حَقِّهَا حَدِيثٌ..... ٣٣٧
- فَإِنَّ "صَحَّ حَدِيثُ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ" فَكُلُّ مَنْ بَاعَ أَوْ اشْتَرَى [مِلْكًا عَمَرَهُ سَبْعَ إِدْعَاءٍ] لَمْ يَصِلْ.. فَالْبَيْعُ وَالشُّرَاءُ حَاتِرَانِ..... ٦٩٤
- فَمَنْ أَرَادَ الْإِعْخَافَ.. دَخَلَ الْمَسْجِدَ الَّذِي يَمُتُّهُ [عَدَا] فَمِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنَ اللَّيْلِ إِلَى بَرْدِهَا أَنْ يَمُتُّهُ "هَذَا" إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ..... ٣٥٥
- وَأَنَّ "صَاحِبَ فِي السَّعْرِ لَمْ يُرَادْ أَنَّهُ يَهْطُرُ" طَبَسَ ذَلِكَ لَهُ، "وَأَثَرٌ - وَاقِعٌ أَعْلَمُ - الَّذِي" عَنِ مَعْصُومٍ إِذَا سَافَرَ بِالْفِطْرِ تَالَكُدُّدًا لَمْ يَسْأَلُوا،" لَيْسَ لَوْ..... ٣٥٤
- هَمٌّ هُوَ صَاحِبٌ؛ إِلَّا أَنْ يَصْحُ الْحَدِيثُ أَنَّهُ إِلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَهْطَرَ فِي يَوْمٍ هُوَ "فِي صَائِلِهِ"..... ٧٨٠
- وَكُلُّ عَرُوطٍ فِي بَيْعٍ عَلَى أَلاَّ يَفْضَحَ الْبُيُوعَ.. هَلَا تَبُورُ؛ إِلَّا أَنْ يَصْحُ حَدِيثُ حَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْفَرْطِ فِي الْبَيْعِ..... ١٥٦
- وَلَا حَظَّ الْفَضْلِ بِنَدْبِهِ حَاطَرٌ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ نَابِثٍ..... ٣٤٠
- وَمَنْ صَاحِبٌ فِي سَعْرِ فِي رَمَضَانَ.. طَبَسَ لَهُ أَنْ يَهْطُرَ، وَكَذَلِكَ مَنْ أَصْحَبَ فِي حَمْرِ صَائِلًا "فِي سَاعَرٍ" طَبَسَ لَهُ أَنْ يَهْطُرَ؛ إِلَّا أَنْ يَنْتَ حَدِيثُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَهْطَرَ فِي يَوْمِ الْكُفَيْدِ..... ٣٤٠
- وَمَنْ عَشَلَّ الْمَيْتَ.. هَلَاهُ الشُّعْلُ؛ إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ..... ٢٩٦

فهرِسُ الإجماعات التي حكاها الشافعيُّ

- إجماع العلماء [مألى] أنه لو رخص حارة عرشها الرخص.. لم يُجده ولو عرشها الرخص.. حُرِّمَ..... ١٢٣
- إجماع العلماء أن الدرهم يسلف في السبل والحبس والبطى... لا بأس به..... ١١٣
- إجماع العلماء: أن كل ما حُرِّمَ غيره.. حُرِّمَ به..... ٨٤٧
- إجماع العلماء: ليس في أهل من صغر ديناراً ركناً..... ١١٢٩
- إجماع^١ العلماء أن دوراً لو كانت من قوچ.. قسمت وأُقرع بينهم..... ١١١٣
- إجماع^٢ العلماء على أن كل من أوصى بهال: @ حسن مال هلال وهلال وهلال... أقيم بمسكون ذلك عليهم على ما أوصى السيد... ٧٩٩
- أجمع العلماء أنه لو أوصى بهال: @ بلي هلال وهلال [وهلال] ومضى "أصافاً.. أقيم في تعلقوا أنه لا يمدى مصب صمو عا" أوصى [ه]
- إلى صمو عره..... ٨١٢
- أجمع عليه العلماء أن الرجل إذا قال لامرأته: «ادخعي» أو «احرصي» أو «فني» أو ما أشبه هذا من الكلام الذي يمه الطلاق، فإن بوى طلاقاً..
- فهو طلاق..... ٥٠٠
- أجمع^٣ العلماء على أن انشوب إذا طلق في غير إفاضة، والوصاء من الوص... أن ذلك لا يلزمه..... ١٢٩
- أجمعوا على أن الخائض يسي في الكفارة إذ اضطرر التتابع بسبب الخصى..... ١٧٦
- العلماء لا ينفقون أن رجلاً لو أكرى ماله أو داراً أو عبداً إلى أجل صمَّ طمَّ يسكن الدار ولم يركب الظهور ولم يسمعق السد... أن الكراء لا رُ
- له^٤، وكذلك لو أن رجلاً تكاثر رجلاً يمه^٥ إلى بلد يبيع له متاعاً كما فهد: ولم يمد لم رجع... أن الكراء لا لزم له، وعليه أن يستمسك باقي
- الدة: لأهم أحدوا كراءهم ولم يمتلوا^٦، وكذلك الظهور..... ٧٨٥
- العلماء لا ينفقوا في^٧ ذلك (أن المعنى من الصمة للمي مَنَ تَتَنَبَّهَ حاشية)..... ٨١٢
- إن صرح الضريس في الشدة من حطبها سد... فلا اختلاف^٨ بين العلماء أن^٩ الكاح حائز وهو آثم كما صح^{١٠}..... ٣٦٧
- علم^{١١} انتفوا إذا^{١٢} حملوا على السد إذا كان لا يملك... صوحت الفلات..... ٤٦٢
- لا أعلم خلافاً بين العلماء من أن الرجل إذا رجب عليه الحق للرجل هلالاً أحياً... أحسن ماله في بيع ماله وأداء ما رجب عليه..... ٤٦٦
- لا أعلم خلافاً أن كل من وكى ظهره في القتل^{١٣} حائداً... أجاد الصلاة..... ٤٦٩
- لا خلاف أن الرخصة بإحد مآحرها إذا رجع من الأول..... ١١٠
- لا ينفقون أن كل من كانت على رجل في خلاف لمرأته أنه لا يملك حياً، لم يات بالفلات... سقطت^{١٤} تلك الأمان كلها إذا رجت إليه سكاح
- سد روح..... ٢٥٨
- لم ينفك أحد^{١٥} إلا الماصي [ولا] ممالك [من أسرى] ولا المراقبون في أن الرجل إذا فاد سد موه... كان لورته^{١٦} أن يوقوا به، فإن عفا بمصوم^{١٧}..
- كان للفاير^{١٨} أن يوقوا به^{١٩}..... ١٨٤
- لم ينفك العلماء أن الحار في الكاح لا يجوز..... ٢٨٤
- لم ينفك العلماء أن الطلاق والظهار والإيلاء يفسخ من كل روح..... ٢٨١
- لم ينفك العلماء في أن من طلق واحدة وثابت أنه له الرخصة..... ٥٠٢
- لم ينفك للسلوم [ن] أن الولاية لا تكون إلا لمدل حر..... ٢٥٣
- لم ينفك للسلوم في أن للكات^{٢٠} يفتنى من الركاء..... ١١٧١
- لم ينفك أهل العلم أن الأثر إذا كان موصراً استرخص [ه] من ماله..... ٨٠١
- لو ولي الأمان في مسجده^{٢١} والصلاة عه وتنافذ التز وشترتها^{٢٢}.. كان حساً عذ حجب العلماء..... ٧٥٤
- ليس بين الأئمة خلاف أنه لا يجوز حار^{٢٣} في الكاح..... ٢٩٠
- ليس على الأب من الرضاغة غيره وإن كان لها مال..... ٢٧٣
- ما احتج الناس عليه من تأويل الكتاب من ذكر [الله عز وجل] الوصية..... ٧٩٩
- ما احتج الناس عليه من إبطال البنائ والفقراء والنسك^{٢٤}..... ٧٩٨
- ما أجمع العلماء عليه أن أنفك لأخي حطباً... بذلك عليه..... ٢٦٩
- من طلق من الحرية لسيادة ما كان، أو أفتن^{٢٥}، لم ينفقوا أن ذلك يلزمه إذا عرف..... ٤٨٦
- واجماع العلماء^{٢٦} على ثالث^{٢٧} وهو: كلام يمه^{٢٨} الطلاق إذا^{٢٩} بوى مع الكلام الطلاق..... ٤٩٩

والشُّبَّ: الغُزْمُ، والْفَرْجُ، والْفَلَاحُ، والكِسْفَةُ، والْتِغْفَةُ^(١)، وما يكونُ على الرجلِ من حُلَّاحٍ وآكٍ^(٢)، وهو الذي لا يسلِمُ^(٣) فيه إحلافاً ٨١٤
 والْحَسَّ لم يمتنعوا لو أنَّ رَجُلًا نَزَلَ سَجْدَةً ثُمَّ لَمْ يَذْكُرْ وهو يقرأ.. أنَّه يَسْحَدُ مكانه، ويترك^(٤) قرآنَه ولا يستدُّ ناقِضاًه^(٥) ١٢٣٨
 وأنَّ^(٦) فُلَاسِيَّ لا يَخْتَلِفُونَ فِي تَوْحِيدِ الْإِخَارَابِ ٧٧٨

فَهْرَسُ الْكَلِمَاتِ الْغَرِيبَةِ

٦٢٩.....	الإِنَار
٩٠.....	أُخْلَج
٩٥٤	إِرْسَل
٢١٤.....	الِاسْتِشَار
١٠٣.....	اسْكَح
١١٠٦	الأَعْدَال
٢٠٣.....	الأَعْلَام
٢٣٠ (١٦٢) ١١٤ (٧٧) ٧٦ (٧٤)	أَعُور
٦٢٠ (٦١٩)	الأَطَاوِر
٦٩.....	الإِنْسَاء
١٧٦.....	أَس
٥٦٩.....	أَفَد
٢١٨.....	الأَكُوْف
٧٨.....	أَسَاء
٧٨.....	أَسَاء
٢٨٧.....	ثَقَسَ
٤٥٦.....	الإِنْلَاء
١١٠٦	النَّارِیَّاح
٨٩٨.....	مَحَى
١٧٢.....	مَدَّنْ، مَدَّنْ
٢٩٥.....	مَرَّاحِم
٨١٧.....	مَرَادِی
٢٢٢.....	الرُّؤْدِیَّاء
٢٧١.....	مَرَمَى
١٥٠.....	مَطَح
٦٢٠.....	الْمَصْح
١٢٢.....	النَّوْب
٣٠٠.....	مُخَصِّص
٩١٥.....	مَمَا
١٠٦ (٨١)	مُجَّ
٩٢.....	مَدْرَى
٢٧١.....	مَدَّ
٨٢٦	مَرْب
٢٢٩.....	الْمَخْصَر
٩٥٩.....	الْمُخْلَاف
٢٢١.....	الْمُلْجَاء
٢٢٤.....	مَحْزَر
٩٥١	الْمَالَه
٢٠٥.....	مُخَوِّر

٦١٨.....	الجدد
٨١.....	حرز
٨٢.....	الحذاء
٨٧.....	خمس
٢٩٩.....	الخطوط
١٠٢٠.....	قن
٢٢١.....	حرم
٩٥٢.....	حسل
١٩٠.....	حسوف
٥٤١، ٢٩٤، ٢٩٢.....	حصى
٦٢٠.....	الحشوي
٢٢١.....	الدخ
١١٨.....	دلو
٨٠.....	درز
٢١١، ٢٠٢.....	دود
٧٥٤.....	درج
٢١٨.....	الرس
٢٧٠.....	الزرق
٢٧٠.....	رشاء
٨٧، ١٨٥، ١٨٢، ١٥٩.....	رشح
٢١٢.....	رشة
١١٢٩.....	رطلة
٢٢٥.....	رر
٢٦٩.....	رر
٧٦.....	الرشاء
٧٧.....	رشاء
٢٩٥.....	رواحه
٧٩.....	ورسج
٨٢.....	رفا
٦٢٠.....	الرسق
١١١٠.....	السائ
٢١٢، ٢٠٢.....	السائ
١١٠٦.....	الشاح
٩٧٤.....	أشياء
١١٢٦.....	السائ
٢٤٢.....	السدل
٤١٤.....	سموط
	سفر ٢٧٩
٢٢١.....	اللب
١٠٢.....	علس
٩٠١.....	النج
٦٢٧.....	سه

١١٦، ١١٥	السفح
١٩٠	شمارج
٢١٤	استق
٨٩	الشذخ
٨٩	الشذخ
٦١	صماحي
٦٧، ٦٦	سفائر
١٩١	طلس
١٩١	طلس
٢٦٨	انطلمه
٧٩	طوب
١٦١	طس
١٠١٨	طس
٢٩٢	الشذخ
٢٢٢	عدي بن حسن
١٩٠	عدي
١٩٠	عدي
٧٥١	عزيمه
٢٠٢	عزيمه، وجهه عزيمه
٩٧٢	الشفر
٢٢٤	الشب
٧٨	عسي
٦٢٠، ٦١٩	الشاذ
٢٩٢	الشذخ
٦١٩	الشاذخ
٥٥٩	طس
٩٨٨ (١٠١)	الشاذ
٥٩	عالة
٩٤٨	الشاذ
٥١٤	الشفر
٦٢٢	فرطاس
٢٧٠	الشفر
٧٠٧	الشفر
٦٢٤	الشفر
٨٢	الشفر
٢٢٢، ٢٠٧	الشفر
٨٢٦	الشفر
٦٠، ٥٩	عالة
٦٠، ٥٩	طس
٩٨	طس
٢٩٩	الشفر
٢٤٧	عوي

٧٩.....	كُتِبَ.....
٧٨.....	كُدِّهَ.....
٧٨.....	كُدِّهَ.....
٥٩٨.....	كُرٌّ.....
٧٨١، ٧٧٩، ٧٧٧، ٧٧٥، ٧٧٢، ٦٩٠، ٣٠٦.....	كُرَاهُ.....
٨٤.....	الْكُرْفُسُ.....
١٩٠.....	كُوبٌ.....
٤٢٨.....	كُمُورٌ.....
٥٨٢.....	الْكُنْسَةُ.....
١٠٠.....	الْكُفُفُ.....
٢٣٧.....	كُورٌ.....
٥٣٥.....	الْكُأُ.....
٨٠.....	كُذٌ.....
٨٩.....	الْكُتُشُ.....
٦٦.....	لِصْحَايَ.....
٨٩٨.....	الْكُهَاهُ.....
٦٨.....	أَمَاءُ الدَّامِ.....
٦٨.....	أَمَاءُ الرَّاكِدِ.....
٢١٨.....	مَاحِصٌ.....
٣٩٤، ٣٩٣.....	مَحْبُوبٌ.....
١٩١.....	مَحٌ.....
١١٠٦.....	أَمْدُوحٌ.....
١٠٨، ١١٧.....	أَمْدُوحٌ.....
١٠٣.....	أَمْدُوحٌ.....
٧٥٤.....	مَرْكَةٌ.....
٤٤٧.....	مَرْوِيٌّ.....
٩٠٠.....	مَسْحُومٌ.....
٨١.....	مَسْهَاءٌ.....
٦١٨.....	الْمَسَافِرُ.....
٣٠٩.....	مَسْجُودٌ.....
١٠٦٣، ٧٠٠.....	أَمْسِرَاءٌ.....
٣٢٣.....	مَصْرَانُ الْخَارِءِ.....
١٦١.....	مَطَالٌ، جَمْعُ مَطَفَةٍ.....
٢٧١.....	مِطَاطٌ.....
٩٤٨.....	أَمْسِرٌ.....
٦٨، ٦٥، ٦٠.....	مَدَى.....
٧٩.....	مَشْرُوءٌ.....
٣٠٩.....	مَطْفَةٌ.....
٩٩.....	مُؤَنَّدٌ.....
٢٠٣.....	نَاصٍ.....
٨٩٨.....	الْمَاطِرُ.....
٩٦١.....	الْحَجُّ.....

٨١.....	ضع
٧٩.....	موراً
٨٠.....	كسوة
٧٥٩.....	سنة
٨١٧.....	حق
٤١٤.....	وحور
١٠٣.....	الونق
٥٨١، ٨٣، ٨٠.....	ورس
١١٨.....	ولسلي
١٥٠.....	سحج
٣١٩.....	يسوي
٨٥٩.....	ممن إقصا

فهرسُ المصطَلحاتِ العِلْمِيَّةِ

٥٨٥.....	الاصطاع
٥١٤.....	الأفراء
٣١٤.....	الأوناس
٩٤٨.....	الأناب: المدونات
٩٤٨.....	الأناب: المطومات
٥٥٥، ٥٠٥، ٤٧٩، ٤٦٧، ٤٦٦، ٤٦٤، ٤٦٣، ٤٦٢، ٤٦١، ٤٦٠، ٤٥٩، ٤٥٨، ٤٥٦، ٤٥٥، ٤٢٩٨.....	الإفلاء
٨٧٢.....	الخاصة
٦٥٠، ٤٤٤.....	مع المر
٣٨٠.....	المعويص
٣١٧.....	المت
٣١٧.....	الجدعه
٩٠٢.....	الخنوة
٧٣٨.....	الحواله
٣١٥.....	الخطاء
٨٧١.....	الدهيه
٧١٣.....	الرشه
٩٨٧، ٣١١، ٣١٠.....	الركار
١٨١، ١٦٤، ١٥٩، ١١٥.....	الزوال
٦٠٨.....	السلب
٨٧٢.....	السمحاى
١٠٦٦، ٣٦٧، ٣٦٤، ٣٦٢، ١٦٩.....	السار
٣١٤.....	النس
٥٠٦.....	علاء، النس
٨٥٥.....	الناطه
٦٠٦.....	المره
٩٢٨.....	عدد المحن

٧٦٤	الشمري
١٧٤	المؤد
٤٩٩	الغدي (الجلج)
٨٥١	جل الحط
٨٥٣	جل الممد
٨٥٣	جل سه الممد
٩٢٨	لمو النسي
٨٧٢	النامو
٧٦٧	قطار
٢٧٢	سراج
٧٦٧	مسالك
٩٥	استحاجه
١٠٩٠، ١١٥	ألف
٨٧٢	القطاء
٨٧٢	اللقه
٨٧٢	أوضحه
	من ٢٥١، ١١٦
٨١٠	الليل
٨٧٢	الخامسة
٣٦٢	واسه
٣٢٠	الوسن
	وته ٧٧٥
١٧٥	اليسار

- قال أبو يعقوب: إذا لم يرد واحدة منها.. قل له احترمه واحدة لأنه طلق بصفة وصفته واحدة معه، والذي غنارها واحدة من سائر^(١) وهو قول الربيع (ق) من قال لسائفة.....
 ٥٢٦..... [حدثني طائفة].....
 قال أبو يعقوب: إذا ما فتح هذا الضمير بعده وإن أفك^(٢) سمع.. حار الكناح.....
 ٢٧٠..... قال أبو يعقوب: الحجة أيما في حديث النبي ﷺ **لَا تَجُزُّ صَلَاةَ بَعْرِ طَهْرٍ**^(٣).....
 ٢٢٦..... قال أبو يعقوب: ذكر يبريد بن رزيق (ق) عن جده الخليل (ق) عن أبي غلابة (ق) عن [عبد] بن أبي عائشة (ق) عن من عهد ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمع: **لَا تُغْرِبُوا [سُفِينًا] وَأَنَا أَمْرًا**، **عَنْهُ بَعْرٌ**، قال: **لَيْسَ أَكْثَرُكُمْ فِي الْقُرْبَانِ فِي نَفْسِهِ**.....
 ١٤٢..... قال أبو يعقوب: قال مالك: **وَلَوْ كُنَّ الطَّرِيقُ كَلْبًا**، مَا كَانَتْ سَبِيلًا عَلَيْهِ^(٤) أَوْ^(٥) هَر [عن] علي (ق).....
 ٩٦٣..... قال أبو يعقوب: من فارص رجلاً واختلط [عليه] أنه يبع في جانب من يمينه.. ثم يبرأ.....
 ٢٦٥..... قال أبو يعقوب: وإذا حصلت المرأة في اعتكافها [أو مرضت] أو مرض الرجل في اعتكافه، فإن كان عليه بذر أيام بمرورها بعتكافها.. فإنه لا ينفذ (٤٨/١) أيام للفرص ولا ينفذ أيام الحصى، ويكسب كل المدد الذي بمرورها لأنه بذر طاعة، وإن كانا إنما بذرهما الأيام بسببها، فإن صحا في بقية منها وظهرت المرأة، ربما ما بقي منها شيء، وإن [في بطن منها].. فلا قضاء عليها^(٦).....
 ٢٦٠..... قال أبو يعقوب: وإذا عامل الرجل فريسة أو حصر عما ينسب إليه من العمل.. أكرهى عليه السلطان من يجوز بذلك ويصلح.....
 ٧٩٠..... قال أبو يعقوب: وإذا فارص رجل رجلاً غلاماً، وقال له: **هَذَا الْبَرِيعُ كَلْبٌ**.. فاقتراسه فاسد^(٧)، وأخر ملكه، والقبض والريادة لأصاحب المال.....
 ٢٦٧.....
 قال أبو يعقوب: وإذا قال في وصيته: **@تَارِي (١٢٤/١) اب**، حسن على ولدي وولد ولدي وولد عتر ولدك، فإن حملها اللب.. أخرجه شئت على جامع^(٨) الولد وولد الولد، فما صار للولد^(٩).. دخل فيه حرج ورة للبت^(١٠).....
 ٧٦٥..... قال أبو يعقوب: وإذا قال: **@تَارِي حسن على شوالي**، وله موال^(١١) من فوق ومن أسفل ولم يسم^(١٢).. فقد قيل: خو سهماء، وقيل: يوصى^(١٣) حتى يصلحوا عليه^(١٤).....
 ٧٦٢..... قال أبو يعقوب: والرقب والذواب كذا، لأن لهم مؤنة بالملصق والغصاة.....
 ١٨٤..... قال أبو يعقوب: وإذا احتسبت الرعاة ويصير هذه الغصاة والهرودا في مصعبا.. فهم حطاء.....
 ٢١٦..... قال أبو يعقوب: وإن حملت أن لا يأخذ لأمركم خروج إلا بأذن، أو قال: إلى موضع من المواضع إلا بأذنه، أو حتى يأذن لها، فأذن مئة واحدة، أمره الأذن.....
 ٩٤٠..... قال أبو يعقوب: وإن أعتري رجل من رجل غداً أو ثوباً طيباً خصه فحسب عليه الفتح أو غيره حاية حرق^(١٥) أو غيره أو ما دون الفس أو الفس.. فهو غير في البلد؛ إن شاء.. أحد ثوباً^(١٦) وأحد الخاق^(١٧) خبائه وإن شاء.. ترك^(١٨).....
 ٦٧٩..... قال أبو يعقوب: وكذا روى يبريد بن هارون، عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن أبي عمر أن أبا سلمة (رحمته الله) [رحمته الله] عن عمر قال لأبي^(١٩) الخليل (رحمته الله) يوم الجرح: **@إِنَّهُ قَدْ بَدَأَ لِي أَنْ أَصْحِيَ الْيَوْمَ؟** قال: **@صَحَّ الْيَوْمَ وَعَمَّا وَسَدَّ عَدَا**.....
 ٩٢٨..... قال أبو يعقوب: وكل من منعه^(٢٠) يدا^(٢١) وسي^(٢٢) ولا يحجر من سلطان وكان^(٢٣) ماله في يديه - لم يكن في يد غيره فأحد منه.. فكل^(٢٤) غيره جائز حتى يتجرع عليه، وهذا إذا مات ثوباً بالنا^(٢٥) وصار^(٢٦) ماله إليه من غير أحد دمه^(٢٧) إليه^(٢٨).....
 ٧١٨..... قال أبو يعقوب: ولكن وإن حصر الرجل بين فاعديها معالي.. فهو جائز^(٢٩).....
 ٥٢١..... قال أبو يعقوب: والزوج الأول عليها صدقاً عليها بإقرارها على نفسها بعد أن تزوجت الثاني أو الأول كان قد تزوجها في عدتها (نصره).....
 ٩٢١..... قال أبو يعقوب: ولو أن رجلاً دخل مع ثوباً فأخبره أنه آخر الركعة الثانية في ركعة من صلاة المكسوف ثم أحدث الإمام فنهده.. بي على صلاة الإمام؛ فإذا فصحا حديثاً فصل فاقروا وإن حملوا لأصعبهم.. أخرجه ثم يجوز هذه فيقصي لعمه صلاة المكسوف ركعتين في كل ركعة ركعتان؛ لأنه لما فات أحد ركعتي الركعة.. كان كمن فات الركوع مع الإمام.....
 ١٩١..... قال أبو يعقوب: ومن حلف **لَيْدَنْسَ طَرًا**، أو **لَيْدَنْسَ مَا** في هذا المكور فلا يكون في المكور ماء، فكان الطير طيراً حلالاً.. ولا حلت عليه.....
 ٩٤٠.....
 قال أبو يعقوب: ومن حلف **لَيْدَنْسَ حَلًا**، فإن كان لم يوف^(٣٠).. فأحلت له الموت^(٣١)، وإن كان وقت قصه حله مرضي أو آت^(٣٢).. حلت^(٣٣) لأن الحلف عليه.. فالحال والمحل في الصلاة.. على البدن، وكذلك إن حسم ماله؛ لأنه لا يبطي من غيره.....
 ٩٢٠..... قال أبو يعقوب: ومن مات واصلًا في أرض العدو، وقبل الفداء والرفقة.. فلا حسم له إذا مات قبل الفداء، وإن قاتل^(٣٤) ثم مات، أو قُتل^(٣٥)، ثم صم المسلمون.. فلا سهمه، ومن حصر القتال وهو مريض.. فله سهمته.....
 ٩٨٤..... قال أبو يعقوب: ومن دبر صوراً منبهه، أو حن صفة بسببها، أو صلاة فصرص.. فلا شيء عليه، وإن فرط.....
 ٩٢٨.....

- قال أبو يعقوب: ومن بدر ألبصليّ هجوع صلاة، فلم يقدر على ذلك ليلة منهن أو لحس آدمي.. فلا شيء عليه، وإن كانت امرأة بدرت الصلاة
 فحاشا، فإن كانت أرخت بذ حبل حول نفسها.. فست، وإن كانت لم تخرط.. فلا شيء عليها ٩١٠
- قال أبو يعقوب: ومن وطئ امرأة في اعتكافه ليلة [كان] أو عاراً أو وضعت المرأة في اعتكافها.. هذا ما عاينته بقصص اعتكافها، وكان عليها
 قضاء ما بقي، كانت أياماً بمسها أو لم تكمل^(١) أيشان البدة التي^(٢) بدراها [وأوجاها] على أنصهار^(٣) ٢٦٠
- قال أبو يعقوب: وبدأ من حل ثلث بد السرير اليسى فحملها على عاتقه الأيمن ثم الرحل اليسى ثم البد اليسرى ثم الرحل اليسرى وتعمل الإشارة
 من يمسحدها ٢٠٠
- قال أبو يعقوب: وبزح عن كل حلة وحديد وما أنصهر، إدامات وقصبي في الممر وكأن إنما فله البدو من أهل الحرب ٢٩٢
- قال أبو يعقوب: تخمس: حرماً إذا كان، أو من أمره، ولا أحب لها أن يجرها من رده ٩٨١
- قال مالك: إن صحن [الفرجل] رط عن أهل بيت بكس واحد.. أمراءه وإن كان واحداً، لأننا لثي روت عن أبي يحيى عيسى وأنصاه،
 وإنما يجره ذلك عن كل من يلزمه، ويستحب كس عن كل شيء من^(١) فله، ولا يمتنع فهو: في الكس الواحد [والإل] والفرج
 يخرجون الشئ ويضمون اللحم^(٢) ٩٤١
- قال أبو يعقوب [وأبو عماد]: وإن ناهه.. وكذلك^(٣) ٥٩٩
- قال^(٤) أبو يعقوب: قال مالك: وإنما يكون^(٥) الحقيقة بوز الساج، وإنما حسب الساج إذا ولد الشئ من البحر ذلك الو: حسب، فإن ولد من
 البحر.. فإنه يلبس ولا يتجسس ٩٥١
- [وقد] روي عن القنطار بن خالد بن مافع^(٦) عن أبي عمر أنه كان يقرأ ﴿يُشْرَقُ نُفُورُ الْأَرْضَيْنِ الْأُخْرَيْنِ﴾ إذا استعج بالقرآن، وإنما
 قرأ السورة التي بعدها ١٢٩
- وإن حلف رجل لرجل ألا يسرق^(٧) إلا بانه، أو حتى يأخذ له، فأدب له ثم فلف: بعد ذلك، ثم أراد أن يسرق.. سار على الإذن الأول^(٨)، وكذلك جمع
 هذه المسائل في الطلاق، والنفاق، والني، إلا في الفجر ٩٤١
- وإن قال: لا أدخل بيتك إلا بزوجي.. فحلف كل حمة على الأبد ٩٤١
- وإن قال: لا أدب لك إلا إلى الحساء، فأدب لها إليه، فهدت إلى غيره.. حت ٩٤١
- وروي أيضاً عن عمر بن مرة عن يعقوب بن^(٩) عطاء، عن أبيه^(١٠)، أنه قال: عاتيت حلف رجال من أصحاب أبي عبد الله، كلهم
 يجهرون به: ﴿يُشْرَقُ نُفُورُ الْأَرْضَيْنِ الْأُخْرَيْنِ﴾ ١٢٨
- وقال أبو يعقوب [وأبو عماد]: وأما في ذلك، أنه [عد] ما جمع نكاح الله بالساحدين البدلي.. فلا يرله^(١١) لراه^(١٢) لا بدري يكون: أي لا يكون
 ٤٥٠
- وقال أبو يعقوب [والربيع]: هي لأقدمها حوراً كما تكون^(١٣) لأقدمها ملكاً ١٠٥
- وقال أبو يعقوب يوسف بن يحيى: وكذلك يقول البيت بن سعد والأوراضي (ووجه قراءة النخاعة على المأمور في الشربة والمهر)^(١٤) ١٤١
- وقال أبو يعقوب^(١٥): هي لأقدمها ملكاً، وإنما نومه عن المصاهي^(١٦) ١٠٩
- وقال أبو يعقوب [والربيع]: البع مسجوع، بعد بين المصاهي: أحدهما لصاحبه: ما يعلم صاحبه اخترى فله ١٠١
- وقال أبو يعقوب [والربيع]: لا يجوز ذلك عدي، كان كذا من يده أو لم يكن، لأنه إنما يجوز الإقرار على حصة، وهذا يجر على غيره، وإنما أثنى
 النبي ﷺ على من رمة بأية لفظة^(١٧) هراعه. والله أعلم ٧٤٦
- وكان المصاهي يقول [أيضاً]: إنما فلفظة من يوج عند الكاح^(١٨)، من قبل إنما سمعته من الرجال بسبه، وهو أحب إليّ من قوله من كان:
 (الربيع) ١٥١
- ومن حلف لا يقضي فلا حلف وإن لم يكلم رجلاً، صرح على ذلك.. في بئته، وإن حلف أن لا يدخل داراً، فاحلف أدخل.. في بئته، وإن أضاف
 فيها، وإن حلف أن يقضي فلا فلفظة المية سبه، فلفظ على ذلك الشيء قبل وقت أحله.. فلا حلف عليه، وإن كان لم يوفقه، وأنه كذا
 بعينه علم بعينه.. فهو حلف ٩٤٠
- وحدث الخبر عد أبو يعقوب [وأبو عماد]: ما لم يجرأ أو أحد المرأة في حمل بدل^(١٩) على ترك الحار مثل أن تنكح^(٢٠) أو تمارح^(٢١) أو يكره^(٢٢) من
 وطعها أو تصطر^(٢٣)، وأن شاء دها، وإنما أحدها [هدا] من حديث أبي حنيفة بن^(٢٤) ٢٣٨
- خيار^(٢٥)، هو وحدت البع روال ملك والطلاق روال ملك ٢٣٨

فهرسُ زوائد الربيع المَراديّ

- قال أبو محمد: له التوب إن كانت قائمة، وإن دانت.. هه فبته ٦٢٨
- قال الربيع: "ن مسأله الرأوه" اناء للذي أخذ من موصيه، وعنه له، وعليه كراه" من الداه، وكراه" الرأوه"/" ٦٧٠
- قال الربيع: "ومن اشتري شيئاً على أن يبيع منه.. فالحب باطل، مثل أن يقول: اشتريت من التوب على أن يبطي عرلاً" ٥٥٤
- قال الربيع: المادى، البس، والكبد، الكتف..... ١١٥٣
- قال الربيع: لا يكون الإجارة على هذا معلومه، إن حب حب هذا.. طه أخره منه، وأجح للمحجوع عبداً" ٥٧١
- قال الربيع: لأن الله تبارك وتعالى سأل الناس أموالهم.. فلا حبّ عليهم أن يخرجوها إلا عما وجد عليهم؛ طساً حبلى إلى من يبيعهم الكفار.. ن
الجماع، هناك منسحق: إذا [أقبل]". .. وحسب على الخفاء، وقال منسحق. لا حب إلا بالجماع، وأسأل الملك بأى للناك.. فلا ثمرة لأجلهم
حتى يحموا" على إشرافه كما أحموا على ملكه..... ١١٣٤
- قال الربيع: هو جائز، ولأنى؟ السلطان إذا عاقب عبداً" ٦٤٧
- قال الربيع: وقد قيل لا يجوز مكانة الربى في عقد واحد إلا أن تسمى لشئ واحد مكانة معلومه، فإن أمرك.. صح، وإن أنكر.. راجحاً ما وأنقول
بالصحة ١١٦٩
- قال الربيع: وهذا معنى قول القاضي في موضع آخر ١٠١١
- قال الربيع: وهو أصبح القولى ١٠٢١
- قال الربيع: إذا تمرد عبد أو بتروح امرأة وألف وصبر السيد الألف ثم جاءت المرأة تطلب صداقها فباعها زوجها تلك الألف فالحب باطل،
والكاح ناهى من قبل أما من ملكت زوجها أصبح بكاحها، ومن أصبح بكاحها في بكس لها صداق، وكان السيد ممتري بلا ثم، ومن كان
السيد ممتري بلا ثم/ كان البيع باطلاً، ومن كان البيع باطلاً كان الكاح باطلاً، وهذا إذا لم يدخل السيد بالمرأة، فإن دخل بما قد وجد لها
الصداق بالذبول، فمن أصره بالصداق الذي وجد لها أصبح بكاحها وكان الكاح لها"..... ٣٩٦
- قال الربيع: فإن قال رجل: امرأته طالق إن لم أبرح الروم، فقد كاح أمة وهو لا يدري لم يبعد الكاح، وقد طلقت
امرأته..... ٥٥٨

- إن قال الأربع [سورة له] أدب طراهي واحدة.. فارج كل واحدة؛ تطليقة، خلاف الرجل تخلص: والله لا أكلمكم.. فلا تحت وإن كلم ثلاثة حين
بكلم الرابعة..... ٤٧٣..
- لو عهدوا على إقراره في أمّاه علفت.. حاراً ولو عهدوا على صله.. في خبر..... ١٠٢٥
- والمفرد بين الولد والمرأ (في العدة): أن المرأ إنما وجب ذلك ما خال بمصها بحره السح، والولد إنما هو حي، وجب عليه مير عوص صار إليه
والمرث من من اكسرى كرام مصموناً فسط المال في بعض الطريق وبين المصارب والساقى: أنهما خيركان، وهذا ليس بميراث فلا يكون له أن
يقول @أنا أكسري منه حوائج وأرجع عليه..... ٧٧٩
- ولو قال: «إحاذق طالق» في قال في واحدة «هي هذه» في قال «وفقه ما أدري أي هي أم غيرها».. طلعت الأولى بالإقرار، وقُضت الباقى، وإ
بكن كالمدي قال/ على الإثناء «لا أدري أطلقت أم لا»..... ٥٢٨

فَهْرِسُ الْأَقْوَالِ الْمُفْتَىٰ بِهَا عَلَى الْمَذْهَبِ الْقَدِيمِ

- وقت صلاة المغرب..... ١١٥
- الأذان للصلوات الثلاث..... ١٢١
- التوسيع في أذان المغرب، وهو قوله
«الصلوة حرم من المذبح»..... ١٢٤
- حكم قراءة السورة في الركعتين الأخرتين من الصلاة، والثالثة من المغرب..... ١٢٩
- وإن نزع كبيرة ولم يدخل ماء وثلاث صغار، فأرصته واحدة بعد واحدة.. حرمت [عليه] الكثرة وأوّل صمرة أرصمها، وآخرها الصمرة
بعد لأعما أختار! عموم بينهما في الكباح..... ٤٢٠

تُصَوُّصٌ عَزِيزَةٌ

- ولا تأم بالسواك للمائم بالليل والهاجر..... ٣٤١
- لما صاب على المرأه.. هُزمت بالسواك ولا تصبغ على المربعين.. أمر بالاستباح..... ٤٧٧
- والصبغ أحب إل (بعض صح المتص)..... ٥٨٣

فهرسُ المصادر والمراجع

- ١- إنخاف الحقرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم البوميري (ت: ٨٤٠)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، ط١، ١٤٢٠-١٩٩٩م، دار الوطن- الرياض.
- ٢- الإنشاق في علوم القرآن، لأبي الفضل، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، سنة: ١٣٩٤-١٩٧٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٣- الإجماع، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، (ت: ٣١٨)، تحقيق: صغير أحمد بن محمد حنيف، ط٢، ١٤٢٤-٢٠٠٣م، مكتبة مكة الثقافية- رأس الخيمة، ودار عالم الكتب- الرياض.
- ٤- الآحاد والمثاني، لأبي بكر، أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني المعروف بابن أبي عاصم (ت: ٢٨٧)، تحقيق: أ.د. باسم فيصل الجوابرة، ط١، ١٤١١-١٩٩١م، دار الذاكرة- الرياض.
- ٥- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لأبي الحسن، علي بن بلبان بن عبد الله الفارسي (ت: ٧٣٩)، تحقيق: شعب الأرناؤوط، ط١، ١٤٠٨-١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- ٦- أحكام الجنائز وبعدها، لأبي عبد الرحمن، محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠)، ط١ الجديدة، ١٤١٢-١٩٩٢م، مكتبة المعارف- الرياض.
- ٧- أحكام القرآن، لأبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨)، تحقيق: عيد الغني عبد الحائق، ط٢، ١٤١٤-١٩٩٤م، مكتبة الخائني- القاهرة.
- ٨- أعيان القضاة، لأبي بكر، محمد بن خلف بن حبان بن صدقة الصبي البغدادي، المُلقَّب بِوَكيع، (ت: ٣٠٦)، تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي، ط١، ١٣٦٦-١٩٤٧م، المكتبة التجارية الكبرى- القاهرة.
- ٩- اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، لأبي يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، (ت: ١٨٢)، حققه: أبو الوفا الأنطاني، سنة ١٣٥٨، لجنة إحياء المعارف النعمانية- حيدر أباد الدكن بالهند مطبعة الوفاء.
- ١٠- اختلاف الحديث، للإمام الشافعي، وهو جزء من كتاب الأم، (وهو المجلد العاشر من كتاب الأم، حسب طبعة دار الوفاء).
- ١١- الآداب الشرعية، لأبي عبد الله، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي الرامزي ثم الصالح، (ت: ٧٦٣)، تحقيق: شعب الأرناؤوط وعمر القمام، ط٣، ١٤١٩-١٩٩٩م، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- ١٢- إرشاد الساري، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني (ت: ٩٢٣)، ط٧، ١٣٢٣، المطبعة الأميرية ببولاق- مصر.

- ١٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لأبي عبد الرحمن، محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠)، ط١، ١٣٩٩-١٩٧٩م، المكتب الإسلامي- بيروت.
- ١٤- الاستذكار، لأبي عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، (ت: ٤٦٣)، تحقيق: سالم محمد عطاء، محمد علي معوض، ط١، ١٤٢١-٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٥- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي (ت: ٤٦٣)، تحقيق: علي محمد البحاري، ط١، ١٤١٢-١٩٩٢م، دار الجبل- بيروت.
- ١٦- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن، علي بن محمد ابن الأثير الجزري، (ت: ٦٣٠)، طبعة دار الفكر- بيروت.
- ١٧- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لأبي يحيى، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦)، المكتبة الإسلامية- طبعة قديمة بدون معلومات.
- ١٨- الأنبياء والنظائر، لتاج الدين، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، (ت: ٧٧١)، عادل عبد الموجود، وعلي معوض، ط١، ١٤١١-١٩٩١م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٩- الإنصاف على نكت مسائل الخلاف، لأبي محمد، عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، (ت: ٤٢٢)، تحقيق: مشهور حسن سلمان، ط١، ١٤٢٩-٢٠٠٨م، دار ابن القيم- الرياض، دار ابن عثان- القاهرة.
- ٢٠- الإنباء في تمييز الصحابة، لأبي الفضل، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢)، عادل عبد الموجود، وعلي معوض، ط١، ١٤١٥-١٩٩٥م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٢١- الأصل وهو «المبسوط»، لأبي عبد الله، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، (ت: ١٨٩)، حققه: أبو الوفاء الأتفاني، سنة ١٤٠١-١٩٨١م، دار المعارف النعمانية- لاهور.
- ٢٢- الأصول والنوايط، لأبي زكريا، يحيى بن شرف بن مَرْي النوي، (ت: ٦٧٦)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، ط١، ١٤٠٦، دار البشائر- بيروت.
- ٢٣- إعانة الطالبين على حل ألفاظ (فتح المعين، لزين الدين المليباري)، لأبي بكر عثمان بن محمد شطا الدماطي البكري، (ت: بعد ١٣٠٢)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- ٢٤- الأعلام، قاموس التراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، ط٥، ١٩٨٠م، دار العلم للملايين- بيروت.
- ٢٥- الإنصاف في مسائل الإجماع، لأبي الحسن، علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي، المعروف بابن القطان (ت: ٦٢٨)، تحقيق: أ.د. فاروق حمادة، ط١، ١٤٢٤، دار القلم- بيروت.
- ٢٦- الإنصاف، لأبي بكر، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، (ت: ٣١٨)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، ط١- ١٤٠٨، بدون معلومات عن الناشر.

- ٢٧- الأم، لأبي عبد الله، محمد بن إدريس الشافعي الملقب القُرشي، (ت: ٢٠٤)، تحقيق: د. وفعت فوزي عبد المطلب، ط١، ١٤٢٢-٢٠٠١م، دار الوفاء- المنصورة.
- ٢٨- الأم، للشافعي، تحقيق: محمد زهري النجار، ط٢، ١٣٩٣م، دار المعرفة- بيروت.
- الأم للشافعي، ت: محمود مطرجي، ط١، ١٤١٣-١٩٩٣م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- وهي التي أشير إليها بقولي (ترتيب الأم)، وأما الطبعة التي بتحقيق محمد زهري النجار فأينها بقولي مثلاً: (١/١٣٣ النجار)، فإن قلت ترتيب الأم، ولم أذكر (النجار) فأعني تحقيق محمود مطرجي.
- ٢٩- الأمّاكن، أو (ما اتفق لفظه والفرق مسماه من الأمكنة)، لأبي بكر، محمد بن موسى الخازمي (ت: ٥٨٤)، تحقيق: حمد بن محمد الجاسر، دار البعثة للبحث والترجمة، بدون معلومات نشر أخرى.
- ٣٠- الانقضاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، لأبي عمر، يوسف بن عبد البر الأندلسي، (ت: ٤٦٣)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط١، ١٤١٧-١٩٩٧م، دار البشائر- بيروت.
- ٣١- الأنساب، لأبي سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، (ت: ٥٦٢)، تحقيق: عبد الرحمن بن نجيب الملقم الهنائي، ط٢، ١٤٠٠-١٩٨٠م، مكتبة ابن تيمية- القاهرة.
- ٣٢- الأنوار لأعمال الأبرار، ليوسف بن إبراهيم الأردني الشافعي، (المتوفى في حدود سنة ٧٧٩)، تحقيق: حنف مفصي المطلق، ط١، ١٤٢٧-٢٠٠٦م، دار الصفاء- الكويت.
- ٣٣- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر، محمد بن إبراهيم بن المنذر النسابةوري، (ت: ٣١٨)، تحقيق: صغير أحمد حنيف، ط١، ١٤١٢-١٩٩١م، دار طيبة- الرياض.
- ٣٤- الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان والنقود الشروعية، محمد صبحي بن حسن حلاق، ط١، ١٤٢٨-٢٠٠٧م، مكتبة الجيل الجديد- صنعاء.
- ٣٥- البحر الرائق شرح كثر الدقائق، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، الشهربرهان بن نجم، (ت: ٩٧٠)، دار المعرفة- بيروت، ط٢، مصورة عن طبعة دار الكتب العربية الكبرى بمصر بتصحيح محمد الزهري الفمراوي.
- ٣٦- البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، (ت: ٧٩٤)، تحقيق: د. محمد محمد تامر، ط١، ١٤٢١-٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٣٧- بحر المذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسن، عبد الواحد بن إسماعيل الروباني، (ت: ٥٠٢)، تحقيق: أحمد عزو عنابة الدمشقي، ط١، ١٤٢٣-٢٠٠٢م، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- ٣٨- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، (ت: ٥٨٧)، ط٢، ١٤٠٢-١٩٨٢م، دار الكتاب العربي- بيروت.
- ٣٩- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواردة في الشرح الكبير، لأبي حفص، عمر بن علي بن الملقن، (ت: ٨٠٤)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان، وباسر بن كمال، ط١، ١٤٢٥-٢٠٠٤م، دار الهجرة للنشر والتوزيع- الرياض.

- ٤٠- بشرى الكرم بشرح مسائل التعليم، لسعيد بن محمد باعشن ط٢، ١٣٦٧-١٩٤٨، الباب الحلي- القاهرة.
- ٤١- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، لعلي بن أبي بكر بن سليمان الميثمي، أبو الحسن، نور الدين، المصري القاهري (٧٣٥-٨٠٧)، تحقيق: د. حسين الباكري، ط١، ١٤١٣-١٩٩٢م، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية- المدينة.
- ٤٢- بلوغ المرام، لأحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي، الكنان، العسقلاني (ابن حجر) دار السلام-الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧-١٩٩٦م.
- ٤٣- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت: ٦٢٨). تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، ط١، ١٤١٨-١٩٩٧، دار طيبة- الرياض.
- ٤٤- البيان، ليجي بن أبي الخير سالم العمراني الشافعي الباني، أبو الحسين (٤٨٩-٥٥٨). تحقيق: قاسم محمد الثوري، ط٢، ١٤٢٤-٢٠٠٣م، دار المنهاج- جدة، بيروت.
- ٤٥- تاج التراجم في من صنف من الخفية للحافظ زين الدين أبي العدل قاسم بن قطلوبغا الحنفي، تحقيق إبراهيم صالح، ط٢: دار المأمون للتراث، بيروت- لبنان، الأولى: ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- ٤٦- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بمرتضى (ت: ١٢٠٥). تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وغيره، طبع تبعاً ما بين سنة ١٣٨٥-١٩٦٥م، وسنة ١٤٢٢-٢٠٠١م، مطبعة حكومة الكويت- الكويت.
- ٤٧- تاريخ ابن يونس المصري، لأبي سعيد، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدي، (ت: ٣٤٧)، تحقيق: د. عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح، ط١، ١٤٢١-٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٤٨- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت: ٧٤٨)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، ط١، ١٤٠٧-١٩٨٧م، دار الكتاب العربي- بيروت.
- ٤٩- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣)، دار الكتاب العربي- بيروت.
- ٥٠- التجريد، لأحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري (ت: ٤٢٨)، تحقيق: د. محمد أحمد سراج، أ.د علي جمعة، دار السلام- القاهرة، ط١- ١٤٢٤، ٢٠٠٤م.
- ٥١- ترمذ ألفاظ التنبيه، ليجي بن شرف بن مري، التنوي، أبو زكريا، محي الدين (ت: ٦٧٦) تحقيق: عبد لغني الدقر، ط١، ١٤٠٨، دار القلم- بيروت.
- ٥٢- ترمذ الفتاوى على التنبيه والمهاج والحاوي، لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرزباني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (٨٣٦) تحقيق: حنان بنت عيسى علي الحازمي، دار لبنة- دمهور- مصر. ن. ط، ن. ن. من كتاب البيوع إلى آخر كتاب الغصب.
- ٥٣- ترمذ تنقيح اللباب، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦). مطبوع مع ثقة الطلاب.
- ٥٤- ثقة الحبيب على (شرح الخطيب المعروف بالإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني ت: ٩٧٧)، لسليمان بن محمد بن عمر البجيرمي الشافعي (ت: ١٢٢١) المسماة، دار الكتب العلمية

- بيروت، ط ١، ١٤١٧، ١٩٩٧م.
- ٥٥- تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب، للشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦). تحقيق: صلاح محمد عويضة، ط ١، ١٤١٨-١٩٩٧م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٥٦- تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٤) المطبعة الميمنية اطارة احمد البابي الحلبي (١٣١٥).
- ٥٧- التحقيق في أحاديث الخلاف، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي المعروف ابن الجوزي (ت: ٥٩٧) تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدي، ط ١، ١٤١٥-١٩٩٤م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٥٨- تذكرة الحفاظ للإمام أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- ٥٩- تذكرة النبي في تصحيح التنبيه، لعبد الرحيم بن الحسين الاسنوي (ت: ٧٧٢) تحقيق: د. محمد عقلة الإبراهيم، ط ١، ١٤١٧-١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة- بيروت. (مطبوع مع تصحيح التنبيه للنووي).
- ٦٠- التنبيه، لعبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (ت: ٦٢٤) أحمد فريد المندي، ط ١، ١٤٢٥-٢٠٠٤م، دار الكتب العلمية- بيروت. مطبوع مع كتاب الوجيز للفرالي.
- ٦١- تصحيح التنبيه، ليحيى بن شرف بن مري، النووي، أبو زكريا، يحيى الدين (ت: ٧٦٦) تحقيق: د. محمد عقلة الإبراهيم، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط ١، (١٤١٧-١٩٩٦م). ومعه (تذكرة النبي).
- ٦٢- التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه وشافه من محفوظه، محمد ناصر الدين الالباني (ت: ١٤٢٠) ط ١، ١٤٢٤-٢٠٠٣م، دار باوزير، جدة.
- ٦٣- التعليقة الكبرى في الفروع، للقاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الططري (٣٤٨-٤٥٠). (من ك: الفصيح إلى نهاية لك الإجازات)، تحقيق: محمد بن عليشة الفزي، رسالة في الجامعة الإسلامية.
- ٦٤- التعليقة الكبرى في الفروع، وهي شرح مختصر المزي، للقاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الططري (٣٤٨-٤٥٠). ك: الطهارة، (من بداية كتاب الطهارة، إلى نهاية باب جامع التيم والمذير فيه)، تحقيق: حمد بن محمد بن جابر، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الفقه من كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤١٩، مكتوبة على الحاسب، غير منشورة، منها نسمة في مكتبة كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية.
- ٦٥- التعليقة الكبرى في الفروع، وهي شرح مختصر المزي، للقاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الططري (٣٤٨-٤٥٠). ك: النكاح وك: الصداق وك: القسم والشوز، تحقيق: د. يوسف بن عبد اللطيف بن عبد الله العقيل، رسالة دكتوراة مقدمة لقسم الفقه من كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٢٥-١٤٢٦، مكتوبة على الحاسب، غير منشورة، منها نسمة في مكتبة الحرم النبوي الشريف، وفي مكتبة كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية.

- ٦٦- التعليق، للقاضي حسين المروزي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، ن ط، ن ن، مكتبة نزار الباز - مكة.
- ٦٧- التفرع، لأبي القاسم عبد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري (ت: ٣٧٨)، تحقيق: د. حسين بن سالم الدمان، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١- ١٤٠٨، ١٩٨٧م.
- ٦٨- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٧٤- ٧٧٤) تحقيق: سامي سلامة، ط٢، ١٤٢٠- ١٩٩٩م، دار طيبة- الرياض.
- ٦٩- تقريب التهذيب، تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (٨٥٢هـ-)، حققه وعلّق عليه ووصّحه وأضاف إليه، أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، ط: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الأولى: ١٤١٦هـ.
- ٧٠- تكملة المجموع، لملي بن عبد الحمد الكافي السبكي، تقي الدين (ت: ٧٥٦) انظر: المجموع طبعة الارشاد.
- ٧١- التلخيص الحبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد، الشهير بالحافظ ابن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢)، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩- ١٩٨٩م.
- ٧٢- التلخيص، للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغلدي المالكي، أبو محمد (ت: ٤٢٢) تحقيق: محمد ثالث سعيد الغاي، نزار الباز- مكة المكرمة، ن ن، ن ط.
- ٧٣- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم النمري القرطبي المالكي، أبو عمر، ابن عبد الله (٣٦٨- ٤٦٣) تحقيق: مصطفى أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، ١٣٨٧- ١٩٦٧م.
- ٧٤- التنبيه، لإبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزي الشيرازي، أبو إسحاق (ت: ٤٧٦) تحقيق: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية- عماد الدين حيدر، ط١- ١٤٠٣، ١٩٨٣م، عالم الكتب- بيروت.
- ٧٥- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، أبو عبد الله (ت: ٧٤٤) تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الحناني، ط١، ١٤٢٨- ٢٠٠٧م، أضواء السلف - الرياض.
- ٧٦- تهذيب التهذيب، تصنيف الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢هـ-)، باعتناء إبراهيم الزريق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى: ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- ٧٧- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف المزي، (ت: ٧٤٢)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط١، ١٤١٣- ١٩٩٢م، الرسالة- بيروت.
- ٧٨- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري، أبو منصور (ت: ٣٧٠). ت: محمد عوض مرعب، ط١، ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- ٧٩- التهذيب في اختصار المدونة، لخلف بن أبي القاسم محمد، الازدي، أبو سعيد ابن المرادعي، (ت: ٣٧٢) ت: د. محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، ط١، ١٤٢٠- ١٩٩٩م، دار البحوث

للدواست الإسلامية وإحياء التراث- دي.

- ٨٠- التفات، للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البغلي، المتوفى سنة (٣٥٤هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بيدر آباد، الهند.
- ٨١- الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لصالح بن عبد السميع الآبي الأزهر بن ط، ن، المكتبة الثقافية- بيروت.
- ٨٢- جامع الأمهات، لثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب. (ت: ٦٤٦) تحقيق: أبو عبد الرحمن الأبخضر الأبخصري، ط١، ١٤١٩-١٩٩٨م، البامة- دمشق.
- ٨٣- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأمل، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠) تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٢٠-٢٠٠٠م.
- ٨٤- الجامع الصغير، لمحمد بن الحسن بن فرقد، من موالى بني شيان، أبو عبد الله (١٣١- ١٨٩) إجازة القرآن والعلوم الإسلامية- كراتشي- باكستان، ١٤١١- ١٩٩٠م.
- ٨٥- الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، أبو عبد الله (ت: ٦٧١) تحقيق: هشام سمير البهاري، عالم الكتب - الرياض، ١٤٢٣، ٢٠٠٣م.
- ٨٦- الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت: ٣٢٧)، ط١، ١٣٧١- ١٩٥٢م، مجلس دائرة المعارف العثمانية- بيدر آباد الدكن- الهند.
- ٨٧- جواهر الإكليل على مختصر الإمام خليل، ط١، ١٣٦٦- ١٩٤٧م، طبعة مصطفى الباي الحلبي- القاهرة، وصورتها دار الفكر بيروت.
- ٨٨- جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود، لمحمد بن أحمد بن علي بن عبد الخالق، شمس الدين الأسويطي (ت: ٨٨٠) تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٨٩- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لحي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن محمد القرشي الحنفي (ت: ٧٧٥)، تحقيق د. عبد الفتاح محمد الخلو، ط١، ١٤١٣- ١٩٩٣م، دار حجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- القاهرة..
- ٩٠- الجواهر النقية في فقه السادة الشافعية، لنتهاري أحمد إبراهيم ط١، ١٤٢٦- ٢٠٠٥م، دار المنهاج- جدة.
- ٩١- الجوهر النقي في الرد على البيهقي، لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهر باين التركماني مطبوع بأيل السنن الكبرى للبيهقي
- ٩٢- حاشية ابن عابدين المسماة: رد اختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الحسيني الدمشقي، المعروف بابن عابدين (ت: ١٢٥٢)، ط١، ١٣٨٦- ١٩٦٦م، مطبعة مصطفى الباي الحلبي، وصورتها دار الفكر- بيروت، سنة ١٣٩٩- ١٩٧٩م، ومعها تكملتها: فرة عيون الأخبار تكملة رد اختار على الدر المختار لنجل المؤلف، محمد علاء الدين أفندي، (ت: ١٣٠٦).

- ٩٣- حاشية البيهقوري على شرح ابن القاسم على متن أبي شجاع، لابراهيم البيهقوري أو الباجوري تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، ط٤، ٢٠٠٤-١٤٢٥، دار الكتب العلمية - بيروت
- ٩٤- حاشية الجمل على شرح المنهج، لسليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهرى، المعروف بالجمل (ت: ١٢٠٤) دار الفكر.
- ٩٥- حاشية الشيرازى على كفاية المحتاج، لعلي بن علي الشيرازى، أبو الضياء، نور الدين (ت: ١٠٨٧).
- ٩٦- حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني، لعلي بن أحمد بن مكرم الصمدي العدوي (ت: ١١٨٩) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ن ط-١٤١٢-١٩٩٢، دار الفكر- بيروت.
- ٩٧- حاشية على أسن الطالب لشهاب الدين أحمد بن حمزة الانصاري الرملي الشافعي، الرملي الكبير (ت: ٩٥٧)، مع أسن الطالب شرح روض الطالب، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري.
- ٩٨- حاشية على الإيضاح في مناقب الحج للإمام النووي، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي (ت: ٩٧٤) دار الحديث- بيروت.
- ٩٩- حاشية على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المصري (ت: ١٠٦٩). ط٣، ١٣٧٥-١٩٥٦م، مكتبة الباي الحلبي- القاهرة.
- ١٠٠- حاشية على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، لشهاب الدين أحمد الراسي الملقب بعميرة (ت: ٩٥٧). ط٣، ١٣٧٥-١٩٥٦م، مكتبة الباي الحلبي- القاهرة. طبعت حاشيته مع حاشية قليوبي على شرح جلال الدين المحلي.
- ١٠١- حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل، لمحمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (ت: ١١٣٨) تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر ووزارة الأوقاف بقطر، ط١، ١٤٢٨-٢٠٠٨..
- ١٠٢- الحاروي الصغير، لعبد الغفار بن عبد الكريم بن عبد الغفار القزويني، شمس الدين، الشافعي (ت: ٦٦٥) تحقيق: د. صالح بن محمد بن إبراهيم اليابس، ط: ١، ١٤٣٠، دار ابن الجوزي-الدمام- السعودية.
- ١٠٣- الحاروي الكبير، لعلي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادى، أبو الحسن، الشهر بالماوردي. (٣٦٤-٤٥٠) ط١، علي معوض و علي عبد الموجود، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٠٤- حواشي الشرواني على ثقة المحتاج لابن حجر الهيتمي، لعبد الحميد الشرواني الداغستاني. (ت: ١٣٠١) مطبوع مع ثقة المحتاج.
- ١٠٥- عبايا الزوايا، لبدر الدين محمد بن هادي بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤) تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف الكويتية - الكويت، ط ١، ١٤٠٢، ١٩٨٢م.
- ١٠٦- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، ليجي بن شرف بن مري، النووي، أبو زكريا، يحيى الدين (ت: ٦٧٦) تحقيق: حسين إسماعيل الجمل ط١ (١٤١٨-١٩٩٧م) مؤسسة الرسالة- بيروت.

- ١٠٧- علامة البدر المنير في تفريج الأحاديث والآثار الواقعة في (الشرح الكبير، للإمام أبي القاسم الرافعي)، لسراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن الملقن (ت: ٨٠٤) تحقيق: هدي عبد الحميد السلفي، ط١، ١٤١٠-١٩٨٩، مكتبة الرشد- الرياض.
- ١٠٨- الخلاصة، المسمى: (خلاصة المختصر وتناوذة المختصر)، محمد بن محمد بن محمد النزال الطوسي، أبو حامد، حجة الاسلام: (ت: ٥٠٥) تحقيق: أحمد رشيد محمد علي، ط١، ١٤٢٨-٢٠٠٧، دار المنهاج- جدة، بيروت.
- ١٠٩- غير الكلام في القراءة خلف الإمام، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦) ت: علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢١-٢٠٠١.
- ١١٠- الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد بن علي الحصكفي (ت: ١٠٨٨)، مطبوع مع حاشية ابن عابدين عليه.
- ١١١- دقائق المنهاج، ليجي بن شرف بن مري، النووي، أبو زكريا، محيي الدين (ت: ٦٧٦) مطبوع بحاشية المنهاج.
- ١١٢- ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، للحسن بن الحسين بن عبد الله العتكي السكري، أبو سعيد (ت: ٢٧٥)، تحقيق: د. أنور عليان أبو سويلم، و د. محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، ط١، ١٤٢١-٢٠٠٠.
- ١١٣- الرد على الشافعي، لأبي بكر محمد بن اللباد القيرواني (ت: ٣٣٣)، تحقيق: عبد الحميد بن همد، ط١، ١٤٠٦-١٩٨٦، دار العرب- تونس.
- ١١٤- الرسالة، لعبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفري، القيرواني، المالكي (أبو محمد) (٣١٠-٣٨٦) تحقيق: د. الهادي ججو، و د. محمد أبو الأجنان، ط١، ١٤٠٦، ١٩٨٦، دار الغرب الإسلامي- بيروت.
- ١١٥- الرسالة، لمحمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع الهاشمي القرشي المظلي الإمام، أبو عبد الله (ت: ٢٠٤)، تحقيق: أحمد شاكر، ط١، ١٣٥٨-١٩٤٠، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر- القاهرة.
- ١١٦- روضة الطالبين وعمدة المفتين، ليجي بن شرف بن مري، النووي، أبو زكريا، محيي الدين (ت: ٦٧٦) إشراف: زهير الشاويش، ط١، ١٤١٢-١٩٩١م، المكتب الإسلامي- بيروت.
- ١١٧- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لمحمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري، أبو منصور (ت: ٣٧٠) تحقيق: د. محمد جبر الأنفي، ط١، ١٣٩٩-١٩٧٩م وزارة الأوقاف- الكويت.
- ١١٨- الزواجر، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٤) تحقيق: مركز الدراسات بمكتبة نزار الباز، المكتبة المصرية-لبنان-صيدا، ط١، ١٤٢٠-١٩٩٩م.
- ١١٩- سيل السلام: لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسيني، الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف بالأمر، ط١، ١٣٧٩-١٩٦٠، مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
- ١٢٠- السراج الوهاج على المنهاج، (وهو تكملة كتابي المحتاج للإسنوي)، لبدر الدين محمد بن هاد بن

عبد الله الزركشي(ت:٧٩٤)، مخطوط في متحف (طوب قب سراي) باستنبول - تركيا، وما في
٤ أجزاء، برقم (٤٥٢١) ٢/٩٢٩ (٤٥٢٢) ٣/٩٢٩ (٤٥٢٣) ٤/٩٢٩ (٤٥٢٤) ١/٩٣٢،
حقق في رسائل الجامعة الإسلامية.

- ١٢١- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد الربيعي القزويني، أبو عبد الله، ابن ماجه (ت: ٢٧٣) مع أحكام
الشيخ الألباني، ط ١ مكتبة المعارف، الرياض، ت: مشهور حسن سلمان.
- ١٢٢- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو، الأزدي أبو داود، السجستاني(ت: ٢٧٥)
مع أحكام الشيخ الألباني، ت: مشهور حسن، ط ٢، ١٤٢٧-٢٠٠٧، المعارف-الرياض.
- ١٢٣- سنن الترمذي، وهو: الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة
الصحيح والمطلوب وما عليه العمل، المطبوع باسم: الجامع الصحيح، محمد بن عيسى بن سورة بن
موسى الترمذي (ت: ٢٧٩)، تحقيق: أحمد شاكر وغيره، ط ٢، ١٣٩٨-١٩٧٨م، مكتبة مصطفى
الباي الحلبي- القاهرة.
- ١٢٤- سنن الدارقطني، لملي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان، أبو الحسن، الدارقطني
(ت: ٣٨٥) تحقيق: عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة-بيروت-١٣٨٦-١٩٦٦م.
- ١٢٥- سنن الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي، التميمي، أبو محمد، (ت: ٢٥٥)
(تحقيق: فوزي زمري وخالد العلمي، الناشر: قديمي كتب خاتمه.
- ١٢٦- السنن الصغرى، لأحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨) تحقيق: محمد ضياء الرحمن
الأعظمي، وسمى تحقيقه: المنة الكبرى شرح وتلخيص السنن الصغرى، مكتبة الرشد- الرياض،
١٤٢٢-٢٠٠١م.
- ١٢٧- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨) مجلس دائرة المعارف
النظامية الكائن في الهند ببلدة حيدر آباد ط ١، ١٣٤٤.
- ١٢٨- السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شليبي وإشراف: شعيب
الأرنؤوط، ط ١، ١٤٢١-٢٠٠١م، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- ١٢٩- سنن النسائي، الصغرى، (المتبى من السنن) لأحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، مع أحكام
الشيخ الألباني، تحقيق: مشهور حسن، ط ١، دار المعارف- الرياض.
- ١٣٠- سنن سعيد بن منصور، (قسم الفرائض والنكاح)، لسعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، المروزي،
الطالقاني، البلخي (ت: ٢٢٧) ت: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٣١- سنن سعيد بن منصور، (قسم فضائل القرآن والتفسير)، لسعيد بن منصور بن شعبة الخراساني،
المروزي، الطالقاني، البلخي (ت: ٢٢٧) تحقيق: سعد بن عبد الله بن حميد، دار الصميعي- الرياض،
ط ١، ١٤١٤، ١٩٩٣م.
- ١٣٢- سير أعلام النبلاء، تصنيف الإمام خمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أشرف على تحقيقه
ومرجح أحاديثه شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الثانية: ١٤٠٢هـ/
١٩٨٢م.

- ١٣٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العباد الحنبلي (ت: ١٠٨٩)، ط٢، ١٣٩٩-١٩٧٩م، دار المسرة- بيروت.
- ١٣٤- شرح الجامع الصغير، لعمر بن عبد العزيز بن مازة البخاري الحنفي الملقب بالصدر الشهيد (ت: ٥٣٦هـ) تحقيق: د. صلاح الكبيسي، د. حميس الزويهي، د. حاتم العيسوي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢٧-٢٠٠٦م.
- ١٣٥- شرح العمدة، لتقي الدين أبو القباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الخرافي الحنبلي الدمشقي (٦٦١-٧٢٨). ت: خالد بن علي بن محمد المشيقي، ط١-١٤١٨-١٩٩٧، دار العاصمة- الرياض.
- ١٣٦- الشرح الكبير على مختصر العلامة خليل، لسيد أحمد بن محمد بن أحمد العدوي، أبو البركات الشهرير بالدردير (ت: ١٢٠١). (مطبوع مع حاشية الدسوقي) طبعة عمسى الباهي الحلبي، القاهرة، ن ط، ن ن.
- ١٣٧- شرح مختصر الطحاوي، لأحمد بن علي المكنى بأبي بكر الرازي الجصاص الحنفي (٣٠٥-٣٧٠) تحقيق: د. سائد بكداش وبمجموعة، ط١، ١٤٣١-٢٠١٠م، دار البشائر- بيروت.
- ١٣٨- شرح مشكل الوسيط، لثمان بن عبد الرحمن (صلاح الدين) ابن عثمان بن موسى بن أبي النصر النصرى الشهرزوري الكردي الشرحاني، أبو عمرو، تقي الدين، المعروف بأبن الصلاح (ت: ٦٤٣) مطبوع مع الوسيط.
- ١٣٩- شرح مشكلات الوسيط، لحمزة بن يوسف الحموي، مطبوع مع الوسيط.
- ١٤٠- شرح معاني الآثار، لأحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي، ت: محمد سيد جاد الحق ومحمد زهري النجار، مطبعة الأنوار المحمدية-القاهرة، ن ط، ن ن.
- ١٤١- الصّحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣). ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، ١٣٩٩-١٩٧٩م، دار العلم للملايين- بيروت.
- ١٤٢- صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مقبّد، التميمي، (ت: ٣٥٤) انظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.
- ١٤٣- صحيح ابن خزيمة، مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح ابن بكر، المعروف بأبن خزيمة (ت: ٣١١)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ١٣٩٠-١٩٧٠م المكتب الإسلامي - بيروت.
- ١٤٤- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت: ٢٥٦)، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، ١٤٢٢، دار طوق النجاة.
- ١٤٥- صحيح سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠)، ط١، ١٤٢٣-٢٠٠٢م، دار غراس-الكويت.
- ١٤٦- صحيح مسلم، (السمي:المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١) تحقيق: محمد

نؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.

- ١٤٧- الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لنتي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الفزي المصري الحنفي (ت: ١٠٠٥ وقيل: ١٠١٠)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، طبعة لجنة إحياء التراث الإسلامي التابعة للمجلس الأعلى للشؤون الدينية في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة- ١٣٩٠م - ١٩٧٠م.
- ١٤٨- طبقات الشافعية الكبرى، لأبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٧١)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، وعمود محمد الطاحي، دار إحياء الكتب العربية، لفصل عيسى البابي الحلبي- القاهرة.
- ١٤٩- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد، المعروف بابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، ط١، ١٤٠٧- ١٩٨٧م، عالم الكتب- بيروت.
- ١٥٠- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني (ت: ١٠١٤)، تحقيق: عادل توبهض، ط٢، ١٩٧٩م، دار الآفاق الجديدة- بيروت.
- ١٥١- طبقات الشافعية، لعبد الرحيم بن الحسين الأسنوي (ت: ٧٧٢)، تحقيق: عبد الله الجبوري، سنة ١٤٠١- ١٩٨١م، دار العلوم- الرياض.
- ١٥٢- طبقات الفقهاء الشافعية، لأبي عاصم محمد بن أحمد العبادي (ت: ٤٥٨)، تحقيق: المستشرق: جوستا فيتستام، طبعة قديمة بتأريخ ١٩٦٤، لندن- بريل.
- ١٥٣- طبقات الفقهاء الشافعية، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوي، المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، ط١، ١٤١٣- ١٩٩٢م، دار البشائر الإسلامية- بيروت.
- ١٥٤- طبقات الفقهاء الشافعيين، لعبد الدين إسماعيل بن كثير، (ت: ٧٧٤)، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم، و د. محمد زينهم محمد غرب، سنة ١٤١٣- ١٩٩٣م، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة.
- ١٥٥- طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦)، تحقيق: د. إسماعيل عباس، ط٢، ١٤٠١- ١٩٨١، دار التراث العربي- بيروت.
- ١٥٦- طرح الشرب في شرح التقريب، (وأكملة ابنه أبو زعرة)، لعبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل، زين الدين، المعروف بالحافظ العراقي (ت: ٨٠٦)، تحقيق: عبد القادر محمد علي، ط٢، ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٥٧- الغباب، المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب، لأحمد بن عمر بن محمد السيفي المرادي المذحجي الزبيدي، المعروف بالمرجد، (ت: ٩٣٠)، تحقيق: هادي الدمرdash، دار الفكر- بيروت، ط١، ١٤٢١- ٢٠٠١.
- ١٥٨- العزيز شرح الوجيز، لعبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (ت: ٦٢٤) علي معوض، وعادل عبد الموجود، ط١٧٤١- ١٩٩٧، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٥٩- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، لجلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس (ت: ٦١٦)، تحقيق: د. محمد أبو الأجناف، أ. عبد الحفيظ منصور، ط١، ١٤١٥- ١٩٩٥م، دار الغرب

الإسلامي- بيروت.

- ١٦٠- علل الترمذي الكبير، (رثه أبو طالب الفاضلي)، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي (ت: ٢٧٩) ت: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري ومحمود محمد خليل الصعدي، عالم الكتب- بيروت، ط١، ١٤٠٩-١٩٨٩م.
- ١٦١- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العيني، (ت: ٨٥٥)، مصورة دار الفكر، (١٣٩٩-١٩٧٩م)
- ١٦٢- العناية على الهداية، محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابري (ت: ٧٨٦). مع فتح القدير.
- ١٦٣- غاية البيان شرح زبد ابن وصلان، لشمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي المنوفي المصري الأنصاري (المشهور بالشافعي الصغير). ت: أحمد عبد السلام شاهين، ط١، ١٤١٤، ١٩٩٤، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٦٤- الغرر البهية في شرح الهجة الوردية، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦)، الطبعة الميمنية- بيروت.
- ١٦٥- غنية الفقير في حكم حج الأجر، لعلي بن محمد بن محمد بن ظهيرة القرشي المكي الشافعي، أبو بكر (٨٣٨-٨٨٩) ت: د. عبد السلام بن سالم السحيمي، ط١، ١٤٢٦-٢٠٠٦م، دار الإمام أحمد- القاهرة.
- ١٦٦- فتاوى البلقيني، المسمى: التجرد والافتقار في فتاوى شيخ الإسلام الكناني البلقيني الشافعي، جمع ولده: علم الدين صالح بن سراج الدين عمر البلقيني، مخطوط بالمكتبة السلمانية، برقم (٦٧٧)، نسخ سنة ٨٥٤، يُنقح حاليًا في رسالتي ماجستير في قسم الفقه في كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ١٦٧- الفتاوى الهندية، تأليف جماعة من علماء الهند برئاسة الشيخ نظام الدين البلقيني بأمر من سلطان الهند أبي المظفر محيي الدين محمد أوزونك زيب.
- ١٦٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي الكناني، المستقل في المعروف بابن حجر، مصورة دار المعرفة- بيروت، سنة ١٣٧٩، وهي الطبعة السلفية التي حققها الشيخ ابن باز ومحب الدين الخطيب.
- ١٦٩- فتح القدير، محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، السيواسي ثم الاسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام (ت: ٨٦١)، مصورة دار الفكر، ط٢- ١٣٩٧- ١٩٧٧م.
- ١٧٠- فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب أو القول المختار في شرح غاية الاختصار، (مع حاشية الجاوي)، محمد بن قاسم بن محمد بن محمد، أبو عبد الله، شمس الدين الغزي، ويعرف بابن قاسم وبابن الغرابيلي (ت: ٩١٨)
- ١٧١- فتح المعين، زين الدين بن عبد العزيز بن زين الدين ابن علي بن أحمد المعري الملباري (ت: ٩٨٧) مطبوع بمأمش إعادة الطابئين.

- ١٧٢- فتح الوهاب شرح منهج الطلاب، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦). مطبوع بمأمش حاشية الجمل.
- ١٧٣- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الأندلسي، الظاهري (ت: ٤٥٦)، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر و د. عبد الرحمن عميرة، شركة مكتبات عكاظ، جدة- الرياض، ط١، ١٤٠٢-١٩٨٢.
- ١٧٤- الفهرست، محمد بن إسحاق بن محمد الروافق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بالنعم (ت: ٤٣٨)، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط٢، ١٤١٧-١٩٩٧م، دار المعرفة- بيروت.
- ١٧٥- الفوائد البهية في توافيق الحنفية، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تحقيق: محمد بلال الدين أبو فراس النعاني، دار الكتاب العربي الإسلامي.
- ١٧٦- فيض الإله المالك في حل ألفاظ عمدة السالك وعدة الناسك، للسيد عمر بركات بن السيد محمد بركات الشامي البقاعي، المكي الشافعي، الشهير بالبقاعي (ت: بعد ١٢٩٥)، ط٢، ١٣٧٢-١٩٥٣، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- ١٧٧- القواعد الكبرى الموسوم بقواعد الأحكام في إصلاح الأنام، لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، أبو محمد، الملقب بسلطان العلماء (ت: ٦٦٠). ت: د. نزيه حماد، ود. عثمان ضميرة، دار القلم - دمشق، ١٤٢١، ٢٠٠٠م.
- ١٧٨- الكافي في فقه أهل المدينة، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد الرزاق بن عاصم النمري القرطبي المالكي، أبو عمر، ابن عبد الرزاق (٣٦٨ - ٤٦٣) ت: محمد محمد أحمد ولد ماديت الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، ط٢، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.
- ١٧٩- كتاب الآثار، محمد بن الحسن بن فرقد، من موالى بني شيان، أبو عبد الله (١٣١ - ١٨٩) ط٣- ١٤١١، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي - باكستان.
- ١٨٠- كتاب الآثار، لمعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، أبو يوسف (١١٣ - ١٨٢) ت: أبو الوفاء الأصفهاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر اباد الدكن بالهند، تصوير دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٨١- كتاب العلل، لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي (٢٤٠ - ٣٢٧). تحقيق فريق من الباحثين بإشراف د. سعد بن عبد الله الحميد، ط١، ١٤٢٧-٢٠٠٦م.
- ١٨٢- كتاب القواعد، لعلي الدين أبو بكر بن محمد الحسيني الحصري الدمشقي الشافعي (ت: ٨٢٩). ت: د. عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان، ط١، ١٤١٨-١٩٩٧م، مكتبة الرشد- الرياض.
- ١٨٣- كشف القناع عن متن الإقناع، لمصنوع بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي (ت: ١٠٥١). ت: هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر- بيروت، ١٤٠٢.
- ١٨٤- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، المشهور بتاجي خيلمة، أو: الحاج خيلمة (ت: ١٠٦٧)، مكتبة المثنى- بغداد، وصورتها دار الفكر وغيرها، طبعة سنة: ١٩٤١م.

- ١٨٥- كفاية الأختيار في سَلْ غاية الاختصار، لتقي الدين أبو بكر بن محمد الحسيني الحصريي الدمشقي الشافعي: عماد حيدر العطار، ط١، ١٤٢٦-٢٠٠٥م، مؤسسة الرسالة ناشرون- بيروت.
- ١٨٦- كفاية النبيه شرح التنبيه، لنجم الدين أحمد بن محمد ابن الرفعة أبو العباس (ت: ٧١٠): د. مجدي محمد سرور باسولوم، ط١، ٢٠٠٩م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٨٧- الكلام في بيع الفضولي، لخليل بن كيكليدي بن عبد الله العلائي الدمشقي، أبو سعيد، صلاح الدين (٦٩٤-٧٦١)ت: د. محمد بن رديف المسعودي، ط١، ١٤١٧-١٩٩٦، دار عالم الكتب- الرياض.
- ١٨٨- كثر الراغبين شرح منهاج الطالبين، لجلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي (ت: ٨٦٤). مطبوع بمأمش شاشيني قلوبو وعميرة.
- ١٨٩- الباب في الفقه الشافعي، لأحمد بن محمد بن أحمد المحاملي الشافعي أبو الحسن (ت: ٤١٥). ت: أ.د. عبد الكريم بن صتيان العمري، دار البخاري - المدينة المنورة، ط١، ١٤١٦.
- ١٩٠- الباب في لمذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري (ت: ٦٣٠)، سنة ١٤٠٠-١٩٨٠م، دار صادر- بيروت.
- ١٩١- الباب في شرح الكتاب، لعبد الغني الغنيمي الميلادي الدمشقي الحنفي (القرن الثالث عشر) المكتبة العلمية - بيروت.
- ١٩٢- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويني الإفريقي، المعروف بابن منظور (ت: ٧١١)، ط١، دار صادر - بيروت.
- ١٩٣- المبسوط، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣)، الطبعة القديمة-مصورة دار المعرفة-لبنان-(١٤٠٩-١٩٨٩م)
- ١٩٤- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليوبي المدعو بشمسي زاده (١٠٧٨) ت: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٩-١٩٩٨م.
- ١٩٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، أبو الحسن، نور الدين، المصري القاهري (٧٣٥-٨٠٧) ت: عبد الله محمد درويش، ١٤١٤-١٩٩٤م، دار الفكر- بيروت.
- ١٩٦- المجموع شرح المذهب، دار الكتب العلمية ط١ ت: مجموعة من الدكاترة، [وأرجع إليها أحياناً، عند الحاجة، كوجود سقط في ط الإرشاد، وأبين ذلك في موضعه].
- ١٩٧- المجموع شرح المذهب، ليجي بن شرف بن مري، النووي، أبو زكريا، محيي الدين (ت: ٦٧٦) ت: محمد نجيب المطيع، مكتبة الإرشاد- جدة.
- ١٩٨- المجموع شرح المذهب، ليجي بن شرف بن مري، النووي، أبو زكريا، محيي الدين (ت: ٦٧٦) ت: مجموع من كبار علماء الأزهر الشريف، المطبوع بين سنتي (١٣٤٤-١٣٥٢)، شركة مطبعة التضامن الأخوي، صورتها دار الفكر-[مساندة].
- ١٩٩- المحرر في الحديث، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي الخليلي، أبو عبد الله (ت: ٧٤٤) ت: عادل الهدبا ومحمد علوش، ط١، ١٤٢٢-٢٠٠١م، دار العطاء- الرياض.

- ٢٠٠- الحرو، لعبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (ت: ٦٢٤)، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط١- ١٤٢٦- ٢٠٠٥م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٢٠١- الخكم والمخط الأعظم، لعلي بن إسماعيل بن سيده المرسى، أبو الحسن (٤٥٨). ت: عبد الحميد هنداي، ط١، ١٤٢١- ٢٠٠٥م، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٢٠٢- الخلى، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، أبو محمد (ت: ٤٥٦) ت: أحمد محمد شاكر وغيره، ط١، طبع خلال السنوات من (١٣٤٧- ١٣٥٢)، إدارة الطباعة المنيرية.
- ٢٠٣- الخلى، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الأندلسي، الظاهري، (ت: ٤٥٦) مقابلة على النسخة التي حققها أحمد شاكر، دار الفكر، ن، ن، ن ط
- ٢٠٤- المحيط الرهاني في الفقه العماني، لرهان الدين أبو المعالي محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن مازة البخاري الحنفي (ت: ٦١٦). ت: عبد الكريم سامي الجندى، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٤- ٢٠٠٤م
- ٢٠٥- مختصر اختلاف العلماء للطحاوي، لأحمد بن علي المكثي بآي بكر الرازي الجصاص الحنفي (٣٠٥- ٣٧٠) ت: د. عبد الله نذير أحمد، ط١، ١٤١٦- ١٩٩٥، دار البشائر الإسلامية- بيروت.
- ٢٠٦- مختصر الطحاوي، لأحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي (ت: ٣٢١)، ت: أبو الوفا الأتقاني، جلة إحياء المعارف النعمانية- حيدرآباد الدكن بالهند.
- ٢٠٧- مختصر القلوري، لأحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القلوري (ت: ٤٢٨) ت: د. عبد الله نذير أحمد رمزي، ط١، ١٤٢٦- ٢٠٠٥م، مؤسسة الريان- بيروت.
- ٢٠٨- مختصر المزني (مطبوع مع الأم) لإسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (ت: ٢٦٤) ت: محمد زهري النجار، دار المعرفة، وأشير إلى هذه الطبعة بقولي (مختصر المزني (ص)
- ٢٠٩- مختصر المزني لإسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (ت: ٢٦٤) ت: خليل شيبا، وأشير إلى هذه الطبعة بقولي: (المزني ص كذا)
- ٢١٠- المدونة الكبرى، لسحنون التنوخي (ت: ٢٤٠) المالكي، ت: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت ن، ن، ن ط (رواية سحنون عن ابن القاسم).
- ٢١١- مراتب الإجماع، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، أبو محمد (ت: ٤٥٦) دار الكتب العلمية - بيروت، ن ط ن، ومعه نقد مراتب الإجماع.
- ٢١٢- مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: طارق عوض الله، ط١، ١٤٢٠- ١٩٩٩م، مكتبة ابن تيمية- القاهرة.
- ٢١٣- المسائل، لأحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله (ت: ٢٤١)، رواية ابنه عبد الله، ت: زهير الشاويش، ط١، ١٤٠١، ١٩٨١م، المكتبة الإسلامية- بيروت.
- ٢١٤- المستدرک، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن ميم بن الحكم أبو عبد الله الحاكم (٣٢١) - ٤٥٥هـ، ٩٣٣ - ١٠١٥م). الطبعة المندوبة، ومبورتها دار المعرفة- بيروت.

- ٢١٥- مسند أبي عوانة، لعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري، أبو عوانة (ت: ٣١٦). ت: ثمين عارف الدمشقي، دار المعرفة- بيروت، ط١، ١٤١٩-١٩٩٨م.
- ٢١٦- المسند، لعبد الله بن الزبير الحميدي الاسدي، أبو بكر (ت: ٢١٩) ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتبة السلفية- المدينة المنورة.
- ٢١٧- مسندالحارث، للحارث بن محمد بن أبي أسامة طاهر التميمي (١٨٦ - ٢٨٢). انظر: الهيثمي: بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث.
- ٢١٨- المصنف لعبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولا هم، أبو بكر الصنعاني (ت: ٢١١) ت: حبيب الرحمن الأعظمي ط١- ١٣٩٠- ١٩٧٠ ط المجلس العلمي جنوب إفريقيا-الهند.
- ٢١٩- المصنف، لعبد الله بن محمد بن أبي شبة العنسي، مولا هم، الكوفي، أبو بكر (ت: ٢٣٥) ط الدار السلفية الهندية القديمة.
- ٢٢٠- المطلب العالي في شرح وسيط الغزالي، لنجم الدين أحمد بن محمد ابن الرفعة أبو العباس (ت: ٧١٠) (من بداية الباب الثاني في الاستجاء إلى آخر الباب الرابع في الغسل)، ت: عبد الباسط بن حاج عبد الرحمن، رسالة ماجستير من قسم الفقه في كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٩-١٤٤٠، منها نسخة في مكتبة المسجد النبوي الشريف، ونسخة في مكتبة كلية الشريعة.
- ٢٢١- معالم التزليل، للحسين بن مسعود بن محمد، القراء، أو ابن القراء، أبو محمد، ويلقب بحمي السنة، البغوي (ت: ٥١٠) ت: محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة - الرياض، ط ٤، ١٤١٧، ١٩٩٧م.
- ٢٢٢- المعجم الصغير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني(ت: ٣٦٠) ت: محمد شكور محمود الحاج امير، ط١، ١٤٠٥-١٩٨٥م، المكتب الإسلامي- بيروت، ودار عمار- عمان.
- ٢٢٣- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني(ت: ٣٦٠) ت: جدي عبد المجيد السلفي، ط٢، مكتبة ابن تيمية- القاهرة.
- ٢٢٤- معجم لعة الفقهاء، ل محمد رواس قلعة جي ط١، ١٤١٦-١٩٩٦، دار النفائس- بيروت.
- ٢٢٥- معرفة السنن والآثار، لأحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البهقي (ت: ٤٥٨)، ت: د. عبد المعطي القلعجي، ط١، ١٤١٢- ١٩٩١م، دار الوعي - حلب.
- ٢٢٦- معرفة الصحابة لأبي نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠). ت: عادل بن يوسف المزازي، ط١، ١٤١٩- ١٩٩٨م، دار الوطن- الرياض.
- ٢٢٧- المعونة على مذهب عالم المدينة، للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادى المالكي أبو محمد (ت: ٤٢٢) ت: حميش عبد الحق، المكتبة التجارية- مكة المكرمة، ن ن ن ط.
- ٢٢٨- مفتي احتاج إلى معرفة أفاظ المنهاج، لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني، شمس الدين (ت: ٩٧٧) سنة ١٣٧٨- ١٩٥٨م، مكتبة البابي الحلبي- القاهرة، وصورتها دار إحياء التراث العربي، ودار الفكر.

- ٢٢٩- المغني، لعبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجعاعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، أبو محمد (٥٤١-٦٢٠) ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلوة، دار عالم الكتب- الرياض، ط٣-١٤١٧-١٩٩٧.
- ٢٣٠- المفردات في غريب القرآن، للحسين بن محمد بن الفضل المعروف بالرغب الأصفهاني أبو القاسم، ت: صفوان عدنان داوودي، دار العلم- دمشق، الدار الشامية- بيروت، ١٤١٢.
- ٢٣١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لإبراهيم بن موسى بن محمد النحوي الفرناطي الشهير بالضاغطي (ت: ٧٩٠). ت: مجموعة من الباحثين، ط١- ١٤٢٨- ٢٠٠٧، جامعة أم القرى- مكة المكرمة.
- ٢٣٢- المتنقى لسليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي، الباجي، أبو الوليد (٤٠٣-٤٧٤) ت: محمد عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١- ١٤٢٠- ١٩٩٩.
- ٢٣٣- المتنقى من السنن المسندة عن رسول الله ج، لعبد الله بن علي بن الجارود، أبو محمد النيسابوري (ت: ٣٠٧)، ط١، ١٤٠٨، ١٩٨٨م، دار الجنان ومؤسسة الكتب الثقافية- بيروت.
- ٢٣٤- منحة السلوك في شرح شفة الملوك، مع تحقيقه وحاشيته (المسبوك)، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥) ت: د. عبد المحسن القاسم، ط١- ١٤٢٨، الناشر: المؤلف.
- ٢٣٥- منهج الطالبين وعمدة المفتين، لمحيي بن شرف بن مري، النووي، أبو زكريا، محيي الدين (ت: ٦٧٦) ت: محمد محمد طاهر شعبان، ط١، ١٤٢٦- ٢٠٠٥م، دار المنهاج- جدة، بيروت.
- ٢٣٦- المنهاج شرح صحيح مسلم، لمحيي بن شرف بن مري، النووي، أبو زكريا، محيي الدين (ت: ٦٧٦) ط١، (١٣٤٧-١٩٢٩م)، المطبعة المصرية بالازهر.
- ٢٣٧- منهج الطلاب، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦)، ط١، ١٤١٨، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٢٣٨- المهذب، لإبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، أبو إسحاق (ت: ٤٧٦) مطبوع مع المجموع، طبعة الإرشاد (فيما كان عليه شرح للنووي) وبعد نهاية شرح النووي والسبكي من مصورة دار المعرفة - بيروت، ط٢، ١٣٧٩ - ١٩٥٩م. وأميزها بقولي (المقدمة).
- ٢٣٩- الموازين والمكايل والأطوال، إعداد: غالب محمد أكرم، ملحق بكتاب المنهاج للنووي.
- ٢٤٠- مواهب الجليل، لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني، أبو عبد الله، المعروف بالخطاب (ت: ٩٥٤) ت: زكريا عميرات، طبعة خاصة للدار عالم الكتب (١٤٢٣- ٢٠٠٣) بإذن من دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٢٤١- موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، لسعدي أبو حبيب، دار الجمهورية ودار المنتزه، ط٣.
- ٢٤٢- الموطأ برواية أبي مصعب الزهري، لمالك بن أنس (ت: ١٧٩)، ت: د. بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، ط٣- ١٩١٨- ١٩٩٨م، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- ٢٤٣- الموطأ، برواية محمد بن الحسن الشيباني، لمالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصمعي

- الخميري، (ت: ١٧٩). ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط٣، المكتبة العلمية- بيروت.
- ٢٤٤- الموطأ، برواية يحيى بن يحيى الليثي، لمالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصمحي
الخميري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، القاهرة.
- ٢٤٥- الموطأ، رواية سويد بن سعيد الحداد، لمالك بن أنس (ت: ١٧٩)، ت: عبد الحميد تركي، ط١،
١٩٩٤، دار الغرب الإسلامي- بيروت.
- ٢٤٦- نقد مراتب الإجماع، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلوم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي
القاسم بن محمد ابن تيمية الخرافي الحنبلي الدمشقي (٦٦١-٧٢٨). مطبوع مع مراتب الإجماع
لابن حزم دار الكتب العلمية، ن ط ن ن ن.
- ٢٤٧- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأحمد بن علي الكنتاني، الصقلاني المعروف بابن حجر، ت: د.
ربيع بن هادي عمر المدخلي، الجامعة الإسلامية بالمدينة، ط١، ١٤٠٤-١٩٨٤م.
- ٢٤٨- النكت والعيون- تفسير الماوردي، لعلي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، ابو
الحسن، الشهير بالماوردي. (٣٦٤-٤٥٠) ت: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب
العلمية- بيروت
- ٢٤٩- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي المنوفي المصري
الأنصاري (المشهور بالفانمي الصغير). (ت: ١٠٠٤). الطبعة الأخيرة، ١٣٨٦-١٩٦٧م، مكتبة
مصطفى البابي الحلبي- القاهرة.
- ٢٥٠- نهاية المطلب في فريضة المذهب، لمجد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، إمام الحرمين (٤١٩-
٤٧٨). ت: د. عبد العظيم محمود الديب، ط١، ١٤٢٨-٢٠٠٧م، دار المنهاج- جدة، بيروت.
- ٢٥١- النهاية في غريب الحديث والأثر، للمبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني
العلامة مجد الدين أبو السعادات الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦)، ت: طاهر أحمد الزاوي - محمود
محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٥٢- الهداية شرح بداية المبتدي، لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان
الدين (ت: ٥٩٣) مطبوع مع فتح القدير.
- ٢٥٣- هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، لإسماعيل بن محمد أمين بن مر
سلم البابي البغدادي (ت: ١٣٩٩).
- ٢٥٤- الوحي، محمد بن محمد بن محمد القرابي الطوسي، أبو حامد، حجة الاسلام: (ت: ٥٠٥). (رجعت
إلى المطبوع ضمن شرحه العزيز للإمام الرافي).
- ٢٥٥- الوسيط في المذهب، محمد بن محمد بن محمد القرابي الطوسي، أبو حامد، حجة الاسلام:
(ت: ٥٠٥). ت: محمد محمد تامر، دار السلام - القاهرة، ط ١، ١٤١٧-١٩٩٧م. ومعه شرح
مشكل الوسيط.
- ٢٥٦- وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، ت: د.
إحسان عباس، دار صادر- بيروت.

جدول الموضوعات

٣	المقدمة
٥	نسأب اختيار الموضوع
٧	حطة البحث
٨	منهج البحث
١٠	القسم الأول:
١١	القسم الأول: الدراسة
١١	الفصل الأول:
١١	التعريف بمؤلف الكتاب
١٣	المبحث الأول: اسمه ونسبه ^١
١٤	المبحث الثاني: ولادته ونشأته ووفاته
١٥	المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه ، وفيه مطلبان :
١٥	المطلب الأول: شيوخه
١٦	المطلب الثاني: تلاميذه
١٨	المبحث الرابع: معننه وثاء العلماء عليه ، وفيه مطلبان :
١٨	المطلب الأول: معننه
٢١	المطلب الثاني: ثاء العلماء عليه
٢٥	صفاته وعاداته وأخلاقه :
٢٦	المبحث الخامس: فتنه ومصنفاته فيه وخلافته للشافعي في درسه
٢٦	فتنه :
٢٧	مصنفاته :
٢٨	خلافته للشافعي في درسه :
٣٠	الفصل الثاني: دراسة الكتاب
٣١	المبحث الأول: اسم الكتاب وإثبات نسبته إلى المؤلف
٣٤	هل هذا الكتاب هو مختصر البويطي أم مختصر الربيع؟
٣٥	المبحث الثاني: قيمة الكتاب العلمية ومنزله بين كتب الفقه الشافعي
٣٨	إذا كان مختصر البويطي بهذه القيمة ، لكتب الشافعية ، فلماذا نجد فيه مسائل غير معتمدة في المذهب؟
٤١	خلاصة قواعد الترجيح بين أقوال الإمام الشافعي المختلفة في المسألة الواحدة :
٤٢	سبب مخالفة الأصحاب لكلام الشافعي :
٤٣	اختلاف النسخ في ترتيب أبواب كتاب مختصر البويطي
٤٤	التضار في بعض المسائل في مختصر البويطي
٤٤	ما هو سبب هذا التكرار ؟
٤٥	المبحث الثالث: نسخ المخطوط والتوثيق منها
٤٩	لمأج من

٤٩	النسخ الضمنية
٤٩	نصائح من نسخ الحظية
٥٦	القسم الثاني:
٥٦	النص المحقق
٥٧	[كتاب الطهارة] ^(١)
٦١	باب المضمضة والاستنشاق والمصح بالرأس والخمار
٦٦	باب الاحتفال من الحنابلة
٦٨	باب في من الذكر
٧٠	باب المصح على الخفين
٧٣	باب التيمم
٧٩	باب: الصعيذ ما هو؟
٨١	باب طهارة الماء
٨٥	[باب ما يفيض الوضوء سوى العائظ والنول]
٨٥	باب الاستحشاء
٨٨	باب مسح الرأس
٩٠	باب التيمم كيف هو؟
٩٥	[الحيض] ^(٢)
٩٧	باب غسل الجمعة
١٠٩	[التيمم] ^(٣)
١١٥	باب الصلاة
١٢٠	باب الأذان
١٢٧	باب/ إمامة النساء وما طهين في الأذان والإقامة
١٢٨	'باب رفع اليدين في الصلاة'
١٢٩	'باب قول المصلي عند الإحرام
١٣٠	'باب الجهر بـ ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ أَرْحَمَ الرَّحِيمِ﴾ وقراءة الحمد
١٤٥	'باب القراءة في صلاة الصبح وخيرها
١٤٧	'باب في التأمين وقول: سمع الله لمن حمده'
١٤٩	'باب الجلوس في الصلاة
١٥٥	'باب التشهد'
١٥٦	'باب السجدة للمصلي
١٥٩	'باب في الجمعة'
١٦٥	باب صلاة الجمعة
١٦٩	باب غسل الجمعة
١٧٠	باب آخر في صلاة الجمعة
١٧٦	باب صلاة العيدين والأمر بهما والعمل
١٨١	باب صلاة العيدين [والاستسقاء]
١٨٥	باب غسل الجمعة والعيدين ^٥
١٨٦	باب صلاة الخسوف
١٩١	باب صلاة الكسوف
١٩٤	باب صلاة الاستسقاء
١٩٦	باب صلاة الخوف
١٩٩	'باب صلاة الحروب'

٢٠٩	باب في الإمامة ^٥
٢١٨	باب في الصلاة ^٥
٢٤٢	باب ما جزئ الرجل والمرأة الصلاة فيه
٢٤٥	[السهو في الصلاة]
٢٤٧	باب تكبير الإحرام والسهو
٢٥٠	باب تقصير المسافرين
٢٥٦	باب استقبال القبلة
٢٦٣	باب الاغتسال من الحيض
٢٦٤	باب الرجل يسبقه الإمام ببعض الصلاة
٢٦٦	باب الإمام يحدث
٢٧١	باب الصلاة في معادن الإبل
٢٧٢	باب طهارة الأرض
٢٧٣	باب الوتر
٢٧٦	[التقل على الدابة]
٢٨١	باب [في] تسليم الإمام ومن خلفه
٢٨٤	باب الرجل يسبقه الإمام ببعض الصلاة
٢٨٥	باب من سهى عن سلام نافذة أو فرصة
٢٨٦	باب السنة في الجنائز ^٥
٣٠٢	كتاب الزكاة
٣١١	[زكاة الإبل]
٣٢٥	باب زكاة الفطر ^٥
٣٣١	باب زكاة الفطر ^٥
٣٣٦	كتاب الصيام ^٥
٣٥١	باب في الصيام ^٥
٣٥٥	باب السنة في الاعتكاف ^٥
٣٦٢	كتاب النكاح
٣٦٢	الشغار
٣٦٧	[المهر]
٣٨٧	باب المضاربة
٣٨٩	باب التعريض في الخطبة
٤١١	باب تزويج البكر
٤١٢	باب تحريم الجمع والرضاع ^٥
٤٢٢	باب الجمع بين الأختين
٤٣٣	باب الشوز
٤٤٥	باب النفقة
٤٥٦	باب الإيلاء
٤٦٨	باب الطهار ^٥
٤٨١	باب اللعان
٤٩٩	باب [في] الطلاق
٥٠٦	باب الطلاق ^٥
٥١٤	باب في العدة والحيض
٥٣٨	باب الرجعة
٥٤٢	[الطلاق]

٥٥٠	باب الاستبراء.....
٥٧٠	باب الإجارة على الحج.....
٥٧٩	باب مختصر مختصر الحج ^٥
٥٩٤	كتاب البيوع.....
٥٩٤	[فصل ^٥ : البيوع من ضربين] ^٥
٥٩٨	[البيوع أيضاً] ^٥
٦٠٠	باب بيع حمل الحيلة ^٥
٦٠٢	باب الصرف ^٥
٦٠٨	باب السلف.....
٦٣١	كتاب الرهن.....
٦٤٧	باب آخر من الرهن.....
٦٥٧	باب الوديعة.....
٦٥٨	[البيوع].....
٦٦٧	باب الشراكة.....
٦٧٣	باب القراض.....
٦٨٢	باب الغصب ^٥
٦٩٦	باب التقليل ^٥
٧١٣	باب بلوغ الرشد [وهو] ^٥ [الحجر] ^٥
٧١٩	باب النفعة.....
٧٢٠	باب الصلح.....
٧٢٢	(اختلاف المراقبين وجواب الشافعي فيه).....
٧٢٣	باب الرد بالعيوب.....
٧٢٦	مسألة في البيعين.....
٧٢٦	مسألة في البيوع.....
٧٢٧	مسألة في الرد بالعيوب.....
٧٢٧	مسألة في البيوع.....
٧٢٨	مسألة في الصلح.....
٧٢٩	مسألة في البيوع.....
٧٣٠	مسألة في حكم [بيع الوكيل نسيئة في التوكيل المطلق] ^(٥)
٧٣٠	مسألة في البيوع.....
٧٣١	مسألة في البيوع.....
٧٣٢	مسألة في وكالة.....
٧٣٣	مسألة في البيوع.....
٧٣٣	مسألة.....
٧٣٤	مسألة.....
٧٣٤	مسألة في البيوع.....
٧٣٥	مسألة في الهبة.....
٧٣٦	مسألة في المصلحة.....
٧٣٦	مسألة في الدعوى.....
٧٣٨	مسألة في الكفالة.....
٧٤٠	مسألة في الضمان.....
٧٤٠	مسألة في الوكالة.....
٧٤١	مسألة في الوكالة.....
٧٤٣	مسألة في حكم [اختلاف المتبايعين] ^(٥)
٧٤٣	مسألة في الشهادات.....
٧٤٤	مسألة في الوصية.....

٧٤٨	مسألة في الدعوى
٧٤٨	مسألة في مناع البيت
٧٤٩	مسألة في الوصايا
٧٥٠	مسألة في الديات
٧٥٣	باب الأحباس
٧٥٦	[ما يجوز حبسه]
٧٥٧	أصل الجنين
٧٦٧	باب الإجازات ^٥
٧٧٧	باب آخر في الإجازات ^٥
٧٨٨	باب المساقاة ^٥
٧٩٥	باب قسم الفداء والغنيمة ^٥
٧٩٥	[الذي أوجف عليه بالخيول والركاب] ^٥
٨٠٢	باب ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب ^٥
٨١٣	باب الملب في المازرة
٨١٦	باب [ما] يسهم للقارص
٨٢٠	باب/ فرض الصدقة
٨٢٦	باب الجزية ^٥
٨٥٣	باب الديات
٨٥٣	[باب قتل العمد]
٨٨٥	[أصل الدية]
٨٨٩	باب دية الجنين
٩٠٦	باب القسامة
٩١٧	باب ما جاء في المرتد ^٥
٩٢٠	باب ما جاء في الساحر
٩٢٣	[باب الإيمان والنور]
٩٤٣	باب السنة في الضحايا
٩٥٠	باب السنة في العقبة
٩٥٣	باب السنة في الصيد
٩٦٠	باب في الصيد والذبائح
٩٦٥	كتاب السير ^٥
٩٨٢	(السنة في الجهاد)
٩٩٠	باب قتل أهل البغي
٩٩٧	(باب الأحكام)
١٠٠٣	باب الدعوى والبيئات ^٥
١٠١٦	باب الشهادات
١٠٤٢	الرمالة ^٥
١٠٦٤	(باب صفة نهي النبي ﷺ)
١٠٧٠	(من اختلاف الحديث)
١٠٨٨	(اختلاف الشافعي وماله)
١١٤٣	باب القرعة
١١٥١	باب المتق والرعي
١١٥٥	باب الولاء

١١٥٧	باب المدرس
١١٦٨	باب المكاتب
١١٨٨	الفهارس العلمية:
١١٨٩	فهرس آليات القرآنية
١١٩٥	فهرس الأحاديث والآثار
١١٩٥	فهرس الأحاديث النبوية
١٢٠٥	فهرس الأحاديث والآثار المسندة
١٢٠٦	فهرس الآثار
١٢٠٩	فهرس الأقوال المتعلقة على صحة الحديث والآثار
١٢١٠	فهرس الإجماعات التي حكاها الشافعي
١٢١٢	فهرس الكلمات الغريبة
١٢١٦	فهرس المصطلحات العلمية
١٢١٨	فهرس الأعلام
١٢٢٢	فهرس زوائد أبي يعقوب البويطي
١٢٢٥	فهرس زوائد الربيع المرادي
١٢٢٦	فهرس زوائد الحافظ أبي حاتم الرازي
١٢٢٦	فهرس الفروق الفقهية
١٢٢٧	فهرس الأقوال المنقاة بها على المذهب القديم
١٢٢٧	نصوص عزيزة
١٢٢٨	فهرس المصادر والمراجع
١٢٤٧	جدول الموضوعات